

رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

١ - ٣

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الأول

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ





الطبعة الأولى

مركز سطور للبحث العلمي

البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com



الصف والإخراج



بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا.

من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمـًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن الله بعث أنبياءه بالهدى ودين الحق، وأوجب على كلّ أمة أن يتبعوا نبيهم فيما جاء به من الخير والفلاح، ولكن الناس انقسموا تجاه دعوة أنبيائهم إلى قسمين: قسم أسلموا وجوههم لله واتبعوا دينه الذي ارتضاه، والآخر أبى واستكبر وكان من الكافرين؛ يعارِضون دعوة الأنبياء، ويردّونها، ويصدون الناس عنها، ويتواصَون فيما بينهم على ذلك، ويتوارثونه، ويتّبع فيه المتأخرُ منهم المتقدم.

فلا تزال المعركة دائرة بين الفريقين؛ فالمسلمون يدعون إلى الدين الحق ويقررونه ويذبون عنه، وأهل الكفر ينصرون باطلهم ويزينونه ويحاربون الإسلام وأهله، وحامل لوائهم هو رأس الكفر والإلحاد إبليس - لعنه الله -، الذي قال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧]، وقال: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَءَامُرَنَّهُمْ

فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ [النساء: ١١٨-١١٩]، وقال: ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[الإسراء: ٦٢]، قال سبحانه: ﴿ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦٣-٦٥].

وهذه الحرب التي أعلنها إبليس - لعنه الله -، ووجد من شياطين الإنس من يتابعه عليها وينصره فيها[١]؛ تتخذ أشكالاً عديدة، وصورًا مختلفة، لكن يمكن جمعها تحت صنفين رئيسين:

الأول: القوة والغلبة والقتال والقهر.

والثاني: الحيلة والغدر والمكيدة والمكر.

وكلاهما تضمنه قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾[٢].

فكان من أعظم السُّبُل التي يسلكها أعداء الرسل - في كل زمان - لإبطال دعوة الإسلام الخالص، وصدّ الناس عن الحق، وصرفهم عن اتّباع الهدى: تلك الوسائل والطرق الخفية التي سلكوها بالحيلة والمكر والمكيدة والغدر، ومن أبرزها: بثّ الشُّبَه، التي هي من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه؛

---

(١) قال تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[البقرة: ١٢٠]، ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾ [النساء: ٨٩].

(٢) انظر: جامع البيان (١٥/ ١١٨-١١٩)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٨٨-٢٨٩)، فتح القدير (٣/ ٢٤١-٢٤٢).

حيث أدرك هؤلاء أن الشبهات من أعظم أبواب الشر والفساد، وأنه يُتوصَّل بها إلى محاربة الحق وإضلال الناس ونشر الباطل، أكثر وأقوى مما يُتوصَّل إلى ذلك بالقوة والقهر، فإن الشُّبَه « تدهش السامع أول ما تطرق، وتأخذ منه وتروعه كالسحر الذي يدهش الناظر أول ما يراه ويأخذ ببصره، وكصولة المبطل الجبان الذي يحمل أول أمره على خصمه، وهكذا شُبَه القوم كلها؛ هي كحبال السحرة وعصيهم التي خيل إلى موسى أنها تسعى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٧-٦٩] »(١).

والمتأمّل في شُبَه اليهود والنصارى - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ؛ يجد أنها من جنس شُبَه المشركين والمجوس - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزله الله على رسله في كثير من المواضع، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ۝٤ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٖ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٤-٥]، إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٞ مُّرْتَابٌ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ [غافر: ٣٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ۝٦٩ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٦٩-٧٠]، وقال تعالى: ﴿أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٞ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣](٢).

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٦٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦).

ثم تسرّبت تلك الشبهات إلى أهل الإسلام، ودخلت في قلوب أقوامٍ من المسلمين، فعجزوا عن دفعها، وتأثّروا بها - قبولاً واعتقاداً ودعوةً -، فاتخذوها ديناً، وظنوها تحقيقاً لما بعث الله به رسوله ﷺ، فحاربوا عليها، واستحلوا ممن خالفهم فيها ما حرمه الله ورسـوله، وهم بين جاهل مقلد، ومجتهد مخطىء حسن القصد، وظالم معتد متعصب، والقيامة موعد الجميع، والأمر يومئذ لله(١).

وهذه الشُّبَه التي يبثّها أهل الباطل من أهل الكفر وأهل الأهواء والبدع تتّفق فيما بينها في الباعث عليها ومضمونها أو لازمها:

فالباعث عليها: الجهل والظلم (اتّباع الهوى) والظن السيء، فإن كل من خالف ما جاء به الرسول ﷺ لم يكن عنده علم في ذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظنّ. ولذا؛ فإن المعارضين لدعوة الرسل لا يخلو إما أن يكونوا عالمين بالحق متعمدين خلافه، وإما جاهلين به.

ومضمونها أو لازمها: الاعتراض على ما أنزل الله على رسله من الآيات، وعلى الكتاب الذي أنزله إليهم، وعلى الشريعة التي بعثهم بها، وعلى سيرتهم التي هم عليها(٢).

و « لقد استبان - والله - الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبين الرشد من الغي لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشبهات والآراء المختلفات فأطفأت مصابيحها، وتحكّمت فيها أيدي الشهوات فأغلقت

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٠٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦) (١٣/ ٦٤-٦٨).

أبواب رشدها وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال فلم تجد حقائق القرآن والسنة فيها منفذا، وتمكنت فيها أسقام الجهل والتخليط فلم تنتفع معها بصالح الغذا »[١].

فإن الله أيّد رسله بالآيات البيّنات، والحجج الباهرات، والبراهين الساطعات، التي يتجلّى بها الحق في أبهى الحُلَل وأنصعها، ويضمحل بها الباطل ويندحر، قال سبحانه: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧]، وقال: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وهذا كتاب الله بين أيدينا، « وافٍ شافٍ كافٍ محيطٌ بجميع أصول الشريعة وفروعها وأقوالها وأعمالها وسرها وعلانيتها...، وكما وفّى بتقرير الدين وتكميله وشرحه وتفصيله؛ كذلك هو وافٍ بالذب عنه، وبِرَدِّ كل شبهة تَرِدُ عليه، وبقمع كل ملحد ومعاند ومشاق ومحاد، وبدمغ كل باطل وإزهاقه: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٣]...، وكما وفّى بالرد على كل مشاقّ لله ورسوله من الوثنيين والمنافقين والكتابيين وغيرهم، ونزل منجَّماً على حسب ذلك؛ فكذلك هو وافٍ برد شبهة كل ملحدٍ إلى يوم القيامة »[٢].

ولا يزال أهل الحق قديماً وحديثاً يردّون على أهل الباطل باطلهم، ويفنّدون شبههم، ويكشفون عن زيفها، ويجتثّونها من أصولها؛ كل ذلك بعلم وبصيرة

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٣٤).

(٢) معارج القبول (٣/ ١١١٠، ١١١٣). وانظر: المصدر نفسه (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

وعدل وهدى، ولهم فيه منهج واضح المعالم يترسّمونه، وطرائق بيّنة المسالك ينتهجونها.

ولكون العلم بتلك المناهج التي سلكها أولو الحق والبصيرة لردّ شبه أولي الضلال والفتنة سبباً للتمسّك بالأصول الصحيحة وتطبيقها، وعصمةً ونجاةً - بإذن الله - من الاغترار بالشبه والميل إليها، وتُكَأَةً - من ثم - لردّ الشُّبَه وبيان زيفها وكشف عوارها، ولأن الشُّبَه لا تنقطع ما دام في الأرض سنة وبدعة، وإسلام وكفر؛ فقد استعنتُ بالله واخترتُ أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه): العناية بدراسة الطرق والمناهج السلفية الصحيحة لرد الشُّبَه مهما تنوّعت طرق عرضها واختلفت أساليب تزيينها.

وجعلت عنوان الرسالة:

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

أعلم الخلق وأكملهم أهل الحق الذين استبانت لهم سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً، وفي مقدّمتهم أنبياء الله ورسله.

« ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشُّبَه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشُّبَه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »[١].

وتلك الشُّبَه التي يُعارَض بها الحق - قديماً وحديثاً - لا تكاد تنحصر في عدد أو زمن، فإن أفرادها توجَد في كل عصر ومكان بما يتلاءم مع البيئة العامة السائدة في ذلك العصر والمكان، إلا أن تلك الأفراد تندرج تحت أجناس عامة وأنواع كلّية.

وكذا أفراد الرّد على تلك الشبه تختلف بحسب الشبهة وزمانها ومكانها، لكنها - من حيث الجملة - تنضوي تحت طرائق معلومة، ومناهج مسلوكة.

ومن ثمّ؛ فإن من أسباب اختياري هذا الموضوع:

١- أن ما سبق ذكره في أهمية الموضوع؛ ليستدعي الكتابة فيه.

٢- أنه لا يزال في حاجة إلى الكتابة فيه، وجمع شتاته، وترتيب مادته، وتقريب أطرافه. حيث ظهر لي بعد البحث والتنقيب أن الموضوع لم يُكتَب

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

فيه حتى الآن سوى كتابات يسيرة، ومع ذلك فإنها لم تتناول جميع جوانبه وأطرافه، وكثير منها انتهج كاتبوها أسلوب الاختصار أو العرض. كما أن ثمة جوانب كثيرة في هذا الموضوع لم أرَ من كتب فيها.

٣- إجلاء الحق الذي لا مِرية فيه، المتمثّل في اشتمال الكتاب والسنة على الخير كله، ومن ذلك: تقرير الحجج الصحيحة، وإبطال الشُّبَه الفاسدة، بما يثلج الصدر ويطمئن النفس ويزيد الإيمان، فلا حاجة إلى الردّ على الباطل بباطل أو مقابلة الضلال بضلال آخر.

٤- ما تميّز به أهل السنة في كل عصرٍ وجيل - ابتداءً بالسلف الصالح - من عمقٍ في الفَهم، وقوة في الحجة، واطّلاعٍ عل حجج الخصوم، فتأتي هذه الرسالة لمواصلة الجهد الدؤوب من أهل الحق في تقريره ونفي الدخيل عنه، وتفنيد الشبهة المعارِضة له.

٥- بيان أن ردود السلف والأئمة - على اختلاف عصورهم - على الشُّبَه منبثق عن مشكاة واحدة، هي الاتباع للكتاب والسنة.

٦- تقرير المناهج العامة التي سلكها السلف والأئمة لردّ الشُّبَه وتفنيدها، وتحليلُ تلك المناهج، والاستدلال لها، والتمثيل لها. وذلك: أن السلف والأئمة كانوا - بدون شك - لا يردّون إلا عن علمٍ وبصيرة: بالحق وكيفية تقريره، وبالباطل وسبُل نقضه ودحضه، فتأتي هذه الدراسة لبيان منهجهم الذي سلكوه في الرد، وذلك عن طريق التأمّل في ردودهم على أهل الأهواء والبدع، ثم ضمّ النظير إلى نظيره، وإدراج الطرائق المتشابهة تحت منهج عام.

٧- أن أهل الأهواء والبدع قد يكون لهم علوم كثيرة وكتب وشبهات - يسمّونها: حُجَجاً -، يلبسون بها على الناس، فيلبسون الحق بالباطل، فينبغي على المسلم الذي يبتغي السلامة لدينه أن يتعلّم من دين الله ما يصير له سلاحاً يدفع به حُجَج هؤلاء وباطلهم وشبهاتهم[١].

٨- أنه « لا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق وبين ما عارضه؛ ليتبين أن الذي عارضه باطل، فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق، لكن لا بد مع ذلك من الفرقان، وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه، والفَرْق بين خبر الرب والخبر الذي يخالفه، فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات، ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه وحيرة، والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان... الذي يفرق بين البينات والشبهات، والحجج الصحيحة والفاسدة »[٢].

٩- تقرير أن الردَّ على الشُّبَه ونقضَها وتفنيدَها بابٌ لا يَرِدُه إلا من كان من أهله علماً وبصيرةً ومعرفةً بالحقِّ وأوجهِ تقريره وبالباطلِ وأوجهِ فساده وطرقِ نقضه، فلا يتجاسر عليه من ليس من أهله ممن لم تكتمل فيه شروطه، فيكون قد استجلب الضرر على نفسه وعلى غيره، وأساء من حيث أراد الإحسان؛ وذلك أنه إما أن يتأثّر بشُبَه أهل الأهواء وشكوكهم، وإما أن يتّبعهم في بعض ضلالهم، وإما أن يكون سبباً في فتح الباب لأهل البدع لنشر بدعهم وضلالهم

---

(١) انظر: كشف الشبهات - مع شرح ابن عثيمين - ص: (٤٨-٤٩)، ضمن: مجموع وفتاوى ورسائل ابن عثيمين.

(٢) النبوات ص: (١٦٣).

بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة.

وكذا؛ تقرير أن من أراد الردّ على شُبَه أهل البدع - وكان أهلاً لذلك - فإنه يتعيّن عليه سلوك المنهج الذي سار عليه أهل السنة في الردّ، فيترسّم خُطاهم، وينتهج سبيلهم، فلا يأتي بما يخرج عن منهجهم أو يخالفه أو ينحرف عنه؛ فيقع - ويوقع غيره - في بابٍ من البدعة والشرّ.

٩- أن طالب الحق قد لا يتيسّر له الوقوف على ردود أهل العلم الراسخين على جميع الشبه التي لا تزال في استمرار وازدياد، وقد تطرأ له شبهة لا يعلم لأهل العلم فيها بذاتها كلاماً، فمعرفته بالمناهج العامّة لأهل السنة في دحض الشبه وتفنيدها ييسّر له عرض الشبه على تلك المناهج السلفية الصحيحة، ليقوم - من ثَمَّ - بتطبيق ما هو مناسب منها للمقام والحال على تلك الشبهة، فيسْلم له دينه، ويكون سبباً لنجاة غيره - بإذن الله -.

١٠- أن الكتابة في هذا الموضوع تُعنَى - في الدرجة الأولى - بالجانب التأصيلي التقعيدي؛ حيث تدرس فيه أصول المباحث بأدلّتها وقواعدها، ممّا يفيد المتناول لها تأصيلاً علميًّا جيّدًا في تلك المباحث التي سيدرسها؛ وما أحوج طالب العلم إلى أن يكون علمه مؤصّلاً مبنيـًّا على أسسٍ ثابتة راسخة.

١١- أن هذا الموضوع وإن كان يتعلّق بالعقيدة؛ إلاَّ أنّ فيه مباحث مهمّة تتعلّق ببعض العلوم الأخرى كاللغة والحديث وأصول الفقه وأصول التفسير، مما يجعل الطالب يوسِّع مداركه من خلال بحثه فيما يتعلّق بتلك العلوم، ويجعله ذا حصيلة علمية جيّدة فيها، إضافةً إلى ما هو متخصِّص فيه، وهو علم العقيدة.

خطة البحث

مدخل إلى الخطة:

أولاً: مرادي من عنوان البحث (منهج أهل السنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة): هو بيان القواعد والمسالك التي سار عليها أهل السنة في نقض الشُّبَه، فلا يشمل العنوان ما يتعلّق بحكم نقض الشُبَه ومشروعيته أو آدابه وشروطه... ونحو ذلك، ولذا جعلتُ هذه المسائل تمهيداً للرسالة، لا في الأبواب الرئيسة في خطة البحث.

ثانياً: لما كانت ردود أهل السنة على شُبَه أهل الأهواء والبدعة قد تكون:

- إما في مقابلة المنهج الذي سلكه أهل الأهواء في بثّ الشُّبَه وإثارتها لتقرير مذاهبهم الفاسدة وآرائهم العليلة والردّ على الحق الذي جاء به الكتاب والسنة، حيث إن أهل الأهواء والبدعة يسلكون في سبيل ذلك مناهج معيّنة، فكان أهل السنة - في المقابل - يسلكون مناهج واضحة المعالم في نقض تلك الطرائق الملتوية والمسالك الوعرة والمناهج المنحرفة.
- وإما عبارةً عن قواعد ومناهج عامّة سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، بحيث تكون القاعدة صالحةً لنقض مختلف الشبه وأنواعها، مع صرف النظر عن اختلاف طريقة عرضها - أعني: الشُّبَه - ومضمونها وأبوابها التي أُثيرت فيها.

لذا؛ رأيت أن يكون هذا البحث مقسّماً إلى بابين؛ أحدهما في بيان المنهج الذي سلكه أهل السنة في نقض منهج أهل الأهواء والبدعة في تقرير بدعهم وردّ الحق، والآخر في بيان القواعد العامّة التي انتهجها أهل السنة في نقضهم الشُّبَه.

ثالثاً: مرادي من ذكر المباحث والمطالب تحت منهجٍ أو قاعدةٍ مّا لأهل السنة هو أن هذه الأمور سلكها أهل السنة لنقض الشُّبَه في ذلك الجانب، ولا يعني أن أهل السنة سلكوا تلك الأمور مجتمعةً في الردّ الواحد على الشبهة المعيّنة، بل قد يكون في الرد الخاصّ على الشبهةِ المعيّنةِ مسلكٌ أو أكثر، وليس بالضرورة أن تكون فيه جميع تلك المسالك. وكذلك الحال عند تطبيق طالب العلم هذه المسالك في ردّه على الشبهة في جانبٍ معيّن، فقد يحتاج إلى بعض تلك المسالك في نقض شبهةٍ ويحتاج إلى بعضها في شبهة أخرى.

مثاله: الفصل الثاني - من الباب الثاني - وهو: (القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة)، فقد ذكرت فيه تسعة مباحث، كل مبحثٍ منها يمثّل مسلكاً لأهل السنة في هذا الجانب، وليس مرادي أن جميع هذه المسالك التسعة تُسلك مجتمعةً في نقض دلالة الدليل على الشبهة، بل المراد إثبات أنها من منهج أهل السنة في هذا الجانب، ثم قد يُسلك بعضها دون بعض بحسب الشبهة المُراد نقضها.

عرض خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

المقدمة:

وتتضمّن: الافتتاحيّة، أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، خطة البحث، منهج البحث، دراسات سابقة لها صلة بالموضوع، شكر وتقدير.

التمهيد: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و(النقض).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (المنهج) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (النقض) لغة واصطلاحاً.

- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (أهل السنة) لغة.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً.

- المبحث الثالث: التعريف بِ(الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِ (الشبهة) لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: أسباب الشُّبَه واتّباعِها، وبيانُ أهلها.
- المطلب الثالث: مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع.
- المطلب الرابع: فائدة العلم بالشُّبَه، ومراتبه، وأثره في الردّ عليها.
- المطلب الخامس: شروط نقض الشُّبَه.

• المبحث الرابع: التعريف بِـ(أهل الأهواء والبدعة).

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِـ(الأهواء) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ(البدعة) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: المراد بِـ(أهل الأهواء والبدعة).

الباب الأول

منهج أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

➢ **الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

• المبحث الأول: الاستدلال بالآيات القرآنية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالمتشابه.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- المسلك الثالث: ضرب كتاب الله بعضه ببعض.
- المسلك الرابع: تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه ثلاثة مسالك:

- المسلك الأول: ردّ المتشابه إلى المحكم.
- المسلك الثاني: تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب.
- المسلك الثالث: الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالأحاديث النبوية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالمتشابه.
- المسلك الثالث: الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- المسلك الرابع: تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل.
- المسلك الخامس: الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج.
- المسلك الثاني: بيان عدم دلالة الأحاديث المُسْتَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة.
- المسلك الثالث: توجيه الأحاديث المُسْتَدَلّ بها التوجيه الصحيح.
- المسلك الرابع: بيان ما كان من الأحاديث المُسْتَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً.

- المبحث الثالث: الاستدلال بالإجماع.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: ادّعاء إجماع غير صحيح.
- المسلك الثاني: نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه.
- المسلك الثالث: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به.
- المسلك الرابع: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً.
- المسلك الثاني: تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى.
- المسلك الثالث: بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به.
- المسلك الرابع: نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع.

➢ **الفصل الثاني: منهج أهل السـنة في نقض منهج اسـتدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

▪ المسلك الأول: الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد.
▪ المسلك الثاني: الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط.
▪ المسلك الثالث: معارَضة النصّ بالقياس.
▪ المسلك الرابع: تقديم القياس على النص.

- المطلب الثالث: منهج أهل السـنة في نقض اسـتدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

▪ المسلك الأول: بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد.
▪ المسلك الثاني: إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً.

- المسلك الثالث: تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق.
- المسلك الرابع: تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص.

• المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها.
- المسلك الثالث: بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل.
- المسلك الرابع: التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة.
- المسلك الخامس: الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام.
- المسلك الثاني: تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق.
- المسلك الثالث: تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول.
- المسلك الرابع: إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه.
- المسلك الخامس: تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة.

• المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بقواعد باطلة.

- المسلك الثالث: الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم.
- المسلك الرابع: تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بدليل القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثاني: المطالبة بمصدر القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثالث: المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم.
- المسلك الرابع: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض ما بُنِيَت عليه.
- المسلك الخامس: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض أجزائها.

• المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه سبعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثالث: استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة.
- المسلك الرابع: دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية.
- المسلك الخامس: دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية.
- المسلك السادس: دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما.
- المسلك السابع: تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض.

- المسلك الثالث: بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة.
- المسلك الرابع: إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة.
- المسلك الخامس: إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية.
- المسلك السادس: إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة.
- المسلك السابع: تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما.
- المسلك الثامن: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة.

➢ **الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.

- المطلب الأول: منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه عشرة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه.
- المسلك الثاني: وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب.
- المسلك الثالث: نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب.
- المسلك الرابع: استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات.
- المسلك الخامس: تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك السادس: تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب.
- المسلك السابع: تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه.
- المسلك الثامن: تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.

- المسلك التاسع: الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع.
- المسلك العاشر: الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه ستة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بسند القصص وإثباتِها.
- المسلك الثاني: بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها.
- المسلك الثالث: إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها.
- المسلك الرابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في القصص والمنامات.
- المسلك الخامس: بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام.
- المسلك السادس: التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

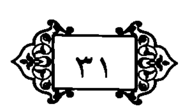
التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.

- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: دعوى التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر.
- المسلك الثاني: تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها.
- المسلك الثالث: تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها.
- المسلك الرابع: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة.
- المسلك الخامس: خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق ببعض ألفاظ الكتاب والسنة.
- المسلك السادس: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.
- المسلك السابع: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها.



- المسلك الثامن: تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة.
- المسلك الثالث: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم.
- المسلك الرابع: نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله.
- المسلك الخامس: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه.
- المسلك السادس: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق.

- المسلك السابع: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق.
- المسلك الثامن: بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر.

• المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من التقليد والعصمة.

- المطلب الأول: منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: إيجاب تلقّي العلم والدين عن طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك الثاني: ذكر الحجج والفضائل والمزايا الموجِبة لتقليد الشيخ المعيّن أو المعصوم والتسليم له.
- المسلك الثالث: معارضة النصوص الشرعية بقول المقَلَّد أو المعصوم.
- المسلك الرابع: التنفير والتحذير من جميع المذاهب الأخرى - وخاصة مذهب أهل السنة -.

- المسلك الخامس: التنفير والتحذير من تلقّي العلم عن غير طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك السادس: ذكر العقوبات العظيمة لمن لم يقلِّد الشيخ أو المعصوم، أو تركه إلى غيره، أو جمع بينه وبين غيره.
- المسلك السابع: تضمين دعوى التقليد قواعده وآدابه.
- المسلك الثامن: تضمين أقوال الشيخ المقلَّد أو المعصوم عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: اعتماد الأقوال والأحوال المنسوبة إلى الشيخ المقلَّد أو المعصوم بمجرّد نسبتها إليه من أتباع المذهب.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض وجوب التقليد لأحد - غير النبي ﷺ - بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: المطالبة بإثبات صحة النقل عن الشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الثالث: نقض التقليد للشيخ المعيّن أو المعصوم بذكر بعض الحجج من المذهب نفسه.

- المسلك الرابع: بيان التناقض الواقع في الأقوال المنسوبة للشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الخامس: بيان الاضطراب والاختلاف الواقع في موجِبي التقليد أو العصمة.
- المسلك السادس: إلزام كل مدّعٍ وجوب تقليد أحد أو عصمته بصحّة قول غيره في وجوب تقليد شيخه أو عصمته.
- المسلك السابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر من الحجج المُسْتَدَلّ بها على التقليد أو العصمة.
- المسلك الثامن: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها من ادُّعِي فيه وجوب التقليد والعصمة.

الباب الثاني

القواعد العامّة لأهل السنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة

وفيه سبعة فصول:

➢ **الفصل الأول: القواعد المتعلقة بدليل الشبهة.**

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المطالبة بدليل الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المطالبة بالدليل على كامل الشبهة.
- المطلب الثاني: المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة.

- المبحث الثاني: المطالبة بصحة دليل الشبهة.

➢ **الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة.**

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة.
- المبحث الثاني: تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه.
- المبحث الثالث: نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً.
- المبحث الرابع: نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها.
- المبحث الخامس: نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان الحق في دليل الشبهة.
- المطلب الثاني: قلْب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة.

- المبحث السادس: نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه.
- المبحث السابع: نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها.
- المبحث الثامن: المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة.

- المبحث التاسع: بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها.

➢ **الفصل الثالث: المقابلة.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمقابلة.
- المبحث الثاني: المقابلة بين الحق والباطل.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل.
- المطلب الثاني: المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق.
- المطلب الثالث: المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف.
- المطلب الرابع: المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه.

- المبحث الثالث: المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة.
- المبحث الرابع: المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثاني: ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثالث: ما تضمنته الشبهة أعظمُ مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال.

- المطلب الرابع: ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله.

➢ **الفصل الرابع: النظائر.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالنظائر.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة.

➢ **الفصل الخامس: الترديد والحصر.**

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالترديد والحصر.
- المبحث الثاني: الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق.
- المبحث الثالث: الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق.
- المبحث الرابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ.
- المبحث الخامس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه.

- المبحث السادس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازع فيه صاحب الشبهة.
- المبحث السابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص.
- المبحث الثامن: الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة.

➢ **الفصل السادس: المعارضة.**

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمعارضة.
- المبحث الثاني: المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً.
- المبحث الثالث: المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً.
- المبحث الرابع: المعارضة بالكتاب والسنة.

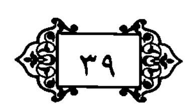
وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بنصوص صريحة من الكتاب والسنة.
- المطلب الثاني: المعارضة بالأصول العامة المستمدة من الكتاب والسنة.

- المبحث الخامس: المعارضة بالإجماع وعمل السلف.
- المبحث السادس: المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: المعارضة باللغة (المفرد، الصيغة، التركيب، السياق، الاستعمال).
- المطلب الثاني: المعارضة بأصول الفقه.



- المطلب الثالث: المعارضة بأصول الحديث.
- المطلب الرابع: المعارضة بأصول التفسير.
- المطلب الخامس: المعارضة بالتاريخ الثابت.
- المطلب السادس: المعارضة بالقواعد الفقهية.

• المبحث السابع: المعارضة بالعقل.

• المبحث الثامن: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين عامة.
- المطلب الثاني: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين في ذلك الفنّ الذي أُثيرت فيه الشبهة.

• المبحث التاسع: معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه.

• المبحث العاشر: المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته.

➢ **الفصل السابع: الإلزام.**

وفيه سبعة مباحث:

• المبحث الأول: المراد بالإلزام.

• المبحث الثاني: الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على الشبهة نفسها بالإبطال.

- المطلب الثاني: الإلزام بوجود التلازم بين ما تضمنته الشبهة والنتيجة الفاسدة المترتبة عنها.

• المبحث الثالث: الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على أصل الدين بالإبطال أو التعطيل.

- المطلب الثاني: الإلزام بلوازم تعود على أصل من أصول الدين بالإبطال أو التعطيل.

- المطلب الثالث: الإلزام بلوازم تعود على حكم من أحكام الدين المجمع عليها بالإبطال أو التعطيل.

- المطلب الرابع: الإلزام بلوازم تعود على ذلك الأصل الذي أثيرت الشبهة في بابه أو على معناه بالإبطال أو التعطيل.

- المطلب الخامس: الإلزام بلوازم معلومة البطلان بالضرورة.

- المطلب السادس: الإلزام بلوازم فيها انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها.

• المبحث الرابع: الإلزام بالنظير.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ويقول به صاحب الشبهة.

- المطلب الثاني: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

- المطلب الثالث: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ويقول به صاحب الشبهة.
- المطلب الرابع: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

• المبحث الخامس: الإلزام بالنقيض.

• المبحث السادس: الإلزام بالتناقض.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها.
- المطلب الثاني: بيان غفلة صاحب الشبهة عمّا اشتملت عليه من تناقض.
- المطلب الثالث: بيان التناقض الواقع بين طوائف أهل الباطل الذين يقولون بمضمون تلك الشبهة.

• المبحث السابع: الإلزام بالاطِّراد.

الخاتمة:

وأذكر فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها من البحث.

الفهارس.

• فهرس المصادر والمراجع.

• فهرس الموضوعات التفصيلي.

منهج البحث

سيكون منهج البحث الذي سأسير عليه بإذن الله كالتالي:

١- جمع المادّة العلمية من مظانها.

٢- أعزو الآيات إلى أماكنها في القرآن، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٣- أخرِّج الحديث من مصادر الحديث المعتمدة: فما كان في (الصحيحين) فإني أكتفي بالعزو إليهما، وإن كان في أحدهما فإنني أكتفي بالعزو إليه كذلك؛ وما لم يكن في (الصحيحين) أو أحدهما فإنني أعزوه إلى من خرَّجه غير ملتزم في ذلك الاستيعاب، مع بيان حكم العلماء على الحديث.

٤- أكتفي بعزو الآثار السلفيّة إلى المصادر.

٥- بما أن هذا الموضوع ذو جانبين: نظريّ تأصيلي، وتطبيقيّ عملي؛ فإنني عند ذكر منهجٍ لأهل السنة في نقض الشُّبَه سأحرص على أمرين:

الأول: تأصيل ذلك المنهج وتقريره بنصوصٍ من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم - إن وقفتُ على شيءٍ من ذلك -، أو بما توصّلت إليه من خلال قراءتي واستيعابي لنصوص الأئمة وعملهم الذي يندرج تحت ذلك المنهج.

الثاني: العناية بإيراد الأمثلة من صنيع الأئمة تبيّن ذلك المنهج، مع توضيحها بالشرح والتحليل، وبيان وجه الاستدلال بها، وإبراز المنهج المُتّبع فيها.

٦- أترجم للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

٧- أنقل أقوال أهل العلم من مصادرها الأصيلة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإلاَّ فإنني أنقلها عمن يوثق به من أهل العلم.

٨- أذكر معاني الألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

٩- ألتزم بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٠- أذيّل البحث بفهارس تعين القارئ على نيل مراده، كما هو مبيَّن في الخطّة.

دراسات سابقة لها صلة بالموضوع

لـم أجـد - من خـلال بحثي واطلاعي في: فهارس الرسائل العلمية في الجامعات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، والمكتبات - مَن تناول جميع المباحث المتعلّقة بهذا الموضوع بالدراسة الوافية الشاملة للجانبين النظريّ والتطبيقيّ في موضع واحد، إلاّ أنّ ثمّة دراسـات سـابقة لبعض جوانب الموضوع ومباحثه، لكن قبل ذكرها أحب أن أشير إلى أن ثمّة نوعين من المصنّفات قد يُظنّ أن لهما علاقة بالموضوع، وهما:

الأول- المصنّفات في علم الجدل:

وهذه المصنّفات منها ما أُلِّف في علم الجدل بوجهٍ عامّ، مثل: «المعونة في الجدل» لأبي إسحاق الشيرازي، و« المنهاج في ترتيب الحجاج » لأبي الوليد الباجي، ومنها ما أُلِّف في علم الجدل في جانبٍ خاص، مثل: « أصول الجـدل والمناظرة في الكتاب والسـنة » للدكتور حمد بن إبراهيم العثمان، و« مناهج الجدل في القرآن الكريم » للدكتور زاهر عوّاض الألمعي.

وهذا النوع يُعنى فيه المؤلّفون بالتأصيل لعلم الجدل والتنظير له، من حيث: تعريفه، ونشأته، وأسبابه، وحكمه، وأنواعه، وآدابه، وجوانبه، ونتائجه... ونحو ذلك - يزيد بعض المصنفات في ذلك على بعض -، وقد يتطرّقون لذكر أمثلة لبعض القواعد التي يذكرونها.

وبذلك يظهر أنه لا تعارُضَ بين هذا النوع من المصنّفات والموضوع الذي أقدّمه، وذلك:

➢ من حيث: إن تلك المصنفات تُعنى بعلم الجدل من حيث العموم، وهذا الموضوع يُعنى بالتأصيل لمنهج أهل السنة في مجالٍ من مجالات العقيدة، وهو نقض شُبَه أهل الأهواء.

➢ ومن حيث: إنها - أيضاً - تُعنى بالجانب التنظيري أكثر، والأمثلة التي قد تذكرها إما أن تكون عامّة وإما أن تكون في أبواب الأصول والأحكام الفقهية، بخلاف هذا الموضوع الذي يعتني بالجانب التطبيقي كعنايته بالجانب التنظيري - إن لم يكن أكثر -، كما أنه خاصّ بعلم العقيدة.

➢ بل إن غالب مادّة تلك المصنّفات لا علاقة لها بهذا الموضوع - كما يظهر من خلال العرض السابق -.

الثاني- المصنّفات في بيان جهود الأئمة في تقرير عقيدة أهل السنة والدفاع عنها وموقفهم من أهل الأهواء والبدع:

والمصنّفات في هذا النوع كثيرة - وأكثرها رسائل جامعية -، منها: « جهود الإمام الأزهري اللّغوي في تقرير العقيدة السلفية والرد على مخالفيها » للباحث: محمد الشيخ عليو محمد (رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية)، «جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة» للباحث: عبد الله بن عبد العزيز العنقري (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)، « الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف » للباحث: أحمد بن عيد العوايشة (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)... وغيرها.

وهذا النوع يحرص فيه المؤلّفون على إبراز جهود الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - في الدفاع عن العقيدة الصحيحة، وذلك عن طريق

عرض أقوال الإمام في الرد على أهل البدع، والتي تبيّن صحّة عقيدته، وموقفه من المخالفين لعقيدة السلف الصالح، ويكون ذلك العرض مقروناً بشرحٍ لتلك الأقوال وإبرازٍ لموافقة ذلك الإمام لأئمة الهدى من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، وذلك عن طريق بيان معتقد أهل السنة جملةً في ذلك الباب.

ومن خلال هذا العرض تظهر عدم المعارضة بين تلك المصنّفات وهذا الموضوع، وذلك:

- من جهة أن تلك المصنّفات فيها دراسة لمنهج إمامٍ أو أئمة اختار الباحث أن يكونوا موضع دراسته وبحثه. بخلاف هذا الموضوع الذي يبرز المنهج الذي سلكه الأئمة وتواردوا وتتابعوا عليه.

- ومن جهة أن هذه المصنّفات لم تعتنِ - حسب الغالب فيما وقفت عليه - بتحليل نصوص الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - لاستخراج المنهج الذي سار عليه ذلك الإمام في الرد، وغالب صنيعها هو العرض للنصّ وشرحه وربطه بمعتقد أهل السنة والجماعة. بينما تنصبّ الدراسة في هذا الموضوع على إبراز المناهج التي سار عليها الأئمة في نقضهم شُبَه أهل الأهواء والبدعة مع التأصيل والتحليل والتمثيل.

أعود بعد هذا إلى ذكر الدراسات السابقة للموضوع، والتي لها به اتصال مباشر، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول- دراسات لها تعلّق ببعض مباحث الموضوع:

وقد وقفت على جملةٍ من الرسائل الجامعية في هذا الباب، أذكر منها:

١- القياس الفاسد وأثره في الانحراف في العقيدة/ الباحث: أحمد بن شاكر الحذيفي (رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية).

٢- قياس الغائب على الشاهد لدى الفلاسفة والمتكلمين وآثاره عرضاً ونقداً على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: كمال بن سالم الصريصري (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٣- مناهج المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاستدلال على الغيبيات بين أهل السنة ومخالفيهم/ الباحث: عبد الرحمن بن محمود خليفة (رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى).

٤- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً/ الباحث: سليمان بن صالح الغصن (رسالة دكتوراه - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٥- مصادر التلقّي عند الأشاعرة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: زياد عبد الله الحمام (رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود).

٦- مصادر التلقي وأصول الاستدلال في مسائل الاعتقاد عند الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -/ الباحثة: إيمان صالح سالم العلواني (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٧- المصادر العامة للتلقي عن الصوفية/ الباحث: صادق سليم صادق (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٨- دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد - دراسة لما في الصحيحين/ الباحث: عيسى بن محسن النعمي (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٩- الرؤى والأحلام بين النصوص الشرعية ومدرسة التحليل النفسي/ الباحث: أسامة عبد القادر الريس (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

١٠- قلب الأدلة على الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات/ الباحث: تميم بن عبد العزيز القاضي (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١١- قلب الأدلة على المخالفين في مسائل الإيمان والقدر/ الباحث: عبد الله بن سليمان النفيسة (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٢- قلب الدليل على المستدل في توحيد القصد والطلب/ الباحث: أحمد بن عبد الله التويجري (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٣- احتجاج المعطلة بالآيات القرآنية في باب الأسماء والصفات - عرضا ونقداً -/ الباحث: عبدالرحمن بن حمد الخالدي (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

ويظهر من خلال الاطّلاع على موضوعات جميع هذه الرسائل - وما كان على شاكلتها -، والمقابلة بينها وبين خطة الموضوع الذي أقدّمه؛ أنه لا تعارُض بينها وبين الموضوع:

➢ حيث إنها لم تتناول بالدراسة إلا بعض مباحث الموضوع ومسائله، وتلك المباحث والمسائل لا تشغل حيّزاً كبيراً في هذا الموضوع.

➢ ثم إن في هذا الموضوع زياداتٍ كثيرة عليها في الفصول والمباحث والمسائل.

١٤- الجدل عند الأصوليين/ الباحث: مسعود بن موسى فلوسي (رسالة دكتوراه- جامعة الجزائر).

وكان من المفترض أن تُذكَر هذه الدراسة ضمن المصنّفات في علم الجدل، لكنني رأيت أنه من الأنسب ذِكرها هنا؛ وذلك لأن الباحث تناول في الباب الثاني من رسالته (ص: ٣٢٢-٤٩١) الجانب التطبيقي للجدل - لكن عند الأصوليين، حسب تخصّصه -، وأورد في هذا الصدد جملةً من القواعد الجدلية عند الأصوليين المتعلّقة بالاستدلال بالأدلة: (الكتاب، السنة، القياس، بقية الأدلة الشرعية: الإجماع، قول الصحابي، الاستصحاب، فحوى الخطاب، دليل الخطاب)، وقد ذكر في هذا السياق عدداً من القواعد المتعلقة بكل واحدٍ من تلك الأدلة.

وهذه الدراسة الأصوليّة القيّمة في بابها لا تتعارض مع الموضوع الذي أقدّمه؛ لعدّة أسباب، هي:

➢ أن هذه الدراسة تناولت الجوانب المشتركة بينها وبين الموضوع الذي أقدّمه من الناحية الأصوليّة، ولذا تكثر فيها العبارات الأصولية والأمثلة الفقهية. وأما الموضوع الذي أقدّمه فهو في مجال العقيدة، وستكون دراسته وتطبيقاته متعلّقة بذلك.

➢ أن في تلك الدراسة مسائل كثيرة لا تعلّق لها بالموضوع الذي أقدّمه؛ لأنها متعلّقة بأصول الفقه.

➢ أن الموضوع الذي أقدّمه قد احتوى أكثر المباحث التي اشتملت عليها الدراسة المذكورة، وزاد عليها زيادات كثيرة.

➢ أن الرسالة المذكورة تعرّضت للمباحث المتعلقة بالاستدلال الصحيح من أهل العلم بالأدلة المعتدّ بها - في الجملة -، وأما الموضوع الذي أقدمه فيتناول جانباً آخر، وهو المباحث المتعلقة بمناهج الاستدلال الباطل من أهل الأهواء والبدع بالأدلة المعتدّ بها والباطلة، مع بيان منهج أهل السنة في كيفية نقضها.

١٥- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة/ الباحثة: عفاف بنت حسن ابن محمد مختار (بحث مقدَّم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات - جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه).

ويظهر من خلال موضوع البحث أنه يتناول أحد المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، وهي: بيان تناقض أهل الأهواء والبدع في أصولهم وأدلتهم ومناهجهم ومواقفهم، وهذا المنهج لا يمثّل إلا جزءًا يسيراً في هذا الموضوع الذي أقدّمه.

لكن أودّ الإشارة هنا إلى أن الباحثة:

◄ تناولت في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول [١/ ٧٢-١٣٣]: (مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع)، وقد تعرضت فيه

لذكر تلك المصادر من حيث: المعنى اللغوي والاصطلاحي، وموقف أهل الأهواء والبدع من كل مصدر منها، ثم بيان موقف أهل السنة منه.

◆ كما تناولت في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول [١/ ١٥٧-١٦٩]: (منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع)، حيث ذكرت فيه ثمانية أسس تمثّل منهج أهل الأهواء والبدع في الاستدلال.

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناولته الباحثة وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

➢ لأن صنيع الباحثة في المبحثين المذكورين اقتصر على العرض، كما أنه كان في غاية الاختصار، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

➢ أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل الأهواء والبدع في الاستدلال بمصادر التلقي، وأما الأسس الثمانية التي ذكرتها في منهج الاستدلال عندهم فإنها إنما تمثّل المنهج العام لهم في ذلك، ومنها - على سبيل التمثيل -: عدم مراعاة قواعد الاستدلال [١/ ١٥٨-١٦٠]، ردّ ما لا يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع [١/ ١٦٠-١٦٢].

➢ كما أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع، وإنما اقتصرت على ذكر الموقف العام لأهل السنة تجاه تلك المصادر.

➢ إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم تتعرّض له الباحثة أصلاً.

الثاني- دراسات كُتبت عن الموضوع نفسه:

ولم أجد في هذا القسم سوى دراستين، وهما:

📖 منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد/ الباحث: عثمان علي حسن (رسالة دكتوراة- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

وقد قسّم الباحث رسالته إلى أربعة أبواب:

- فتحدث في الباب الأول عن نشأة الجدل: قبل الإسلام [١/ ٤٦-٩٢]، وبين المسلمين [١/ ٩٣-٢٧٤].

- وجعل الباب الثاني في الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة: فتحدث عن مشروعيته أولاً [١/ ٢٧٧-٣٧١]، ثم عن الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦]، ثم عن الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].

- وأما الباب الثالث فذكر فيه: قواعد الجدل والمناظرة، وآدابها، وأحوالها، وأحكامها [٢/ ٦٧٧-٨٧٠].

- ثم ختم بالباب الرابع، وهو: تقرير مسائل الاعتقاد عن طريق الجدل والمناظرة عند أهل السنة في باب الإلهيات والنبوات والسمعيات [٢/ ٨٧١-١٢٠٠].

ويظهر من خلال هذا العرض:

- أن البابين الأول والثالث لا تعلّق لهما بهذا الموضوع.
- وأن الباب الرابع لا يتعارض مع هذا الموضوع؛ لأن الباحث اقتصر فيه على مجرّد سرد وسياق وإيراد المجادلات والمناظرات التي وردت على

ألسنة الناس مما كان فيه نصرٌ للسنة والإيمان، دون أن يعقّب عليها ببيان المنهج الذي ساقه المُناظِر في مناظرته، فصار هذا الباب كأنه مسوقٌ لمجرّد جمع تلك المناظرات في موضعٍ واحد، وهو ما أراده الباحث نفسه: (١/ ١٤) وَ (٢/ ٨٧٣).

➢ ولم يبقَ مما يُظن تعارضه بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه سوى فصلين من الباب الثاني، وهما:

الفصل الثاني: الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦].

والفصل الثالث: الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].

وفيما يأتي ذكْر أوجه الفرق بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه:

↩ أن الدراسة تناولت الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة من حيث العموم، فتعرّضت للجدل والمناظرة: مع المُقِرّ، ومع المُخالِف ابتداءً، وعند وجود سؤالٍ أو معارضةٍ أو شبهة. بينما يختصّ الموضوع الذي أقدّمه بنقض الشُّبَه.

↩ أن الباحث عند تناوله لأساليب الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة وتطبيقاته تميّز أسلوبه بالعرض وسياق أفراد تلك الأساليب والتطبيقات، دون التأصيل لمنهجٍ عامٍ في الردّ بضمّ النظير إلى نظيره تحت منهجٍ واحد. وهذا الأمر هو الذي ينصبّ عليه الجهد في هذا الموضوع.

← قد يرِد في كلام الباحث ذِكْر شيءٍ من المناهج في الردّ، كما في: (١/ ٣٨٩-٣٩٠) و(١/ ٣٩٣) و(١/ ٤٠١-٤١٠) و(١/ ٦٧١)، لكنها قليلة - كما هو ظاهر -.

وأما هذا الموضوع فهو يُعنَى من أوّله إلى آخره ببيان تلك المناهج والتأصيل لها وتحليلها وبيان تطبيقاتها.

وبالجملة، فإنني أرجو أن يكون هذا الموضوع مع تلك الدراسة أخوين نصيرين، يشدّ بعضهما بعضاً، ويقوّيه، ويتمّمه، بحيث يكون من تحصّلتا لديه قد جمع ما يتعلّق بهذا الباب من جميع أبوابه وجوانبه.

📖 منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة/ المؤلف: أحمد ابن عبد الرحمن الصويان.

وهو مطبوع في (١٠٤) صفحة من القطع المتوسط. ويهمنا - منه - هنا - ما يتعلّق بمنهج التلقي والاستدلال عند المبتدعة، حيث تناول المؤلف في الباب الثاني [ص: ٥٥-٩٩]: (مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية)، ذكر فيه أن الأصول العامّة لمنهج المبتدعة في الاستدلال هي:

۞ ردّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم، والجرأة في الاعتراض عليها [ص: ٥٨-٦١].

۞ العبث في الأصول الشرعية للاستدلال وتشويهها [ص: ٦٢-٨٩].

۞ ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي، وهي: تقليد الأئمة والشيوخ، الكشف والإلهام، الغلو في العقل [ص: ٩٠-٩٩].

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناوله المؤلف وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

➢ لأن المؤلف انتهج منهج الاختصار، وكان في بعض المواضع ينتهج منهج العرض، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

➢ كما أن المؤلف اقتصر على ذكر بعض مناهج المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية، وهذا لا يمثّل إلا جزءاً يسيراً في هذا الموضوع، حيث إن هذا الموضوع يتناول ذلك بالإضافة إلى بيان مناهج الاستدلال عند المبتدعة ببقية الأدلة الشرعية والتابعة لها والأصول غير الصحيحة.

➢ ولم يتعرض المؤلف لبيان منهج المبتدعة في الاستدلال بالأصول الباطلة، كما لم يتعرّض - أيضاً - لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

➢ إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم يتعرّض له المؤلف أصلاً.

شكر وتقدير

أشكرك ربي على نعمائك، وأحمدك على عظيم آلائك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأسألك أن تعينني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، وأن تجعل بحثي هذا خالصاً صوابا.

ثم أُثنّي بتقديم خالص الشّكر والتّقدير والعرفان والامتنان، إلى من كان لهما الفضل - بعد الله - في بلوغي ما أنا فيه، بحسن تربيتهما، وتشجيعهما الدائم، ودعواتهما الصالحة لي بالتوفيق والاستمرار في طلب العلم، ألا وهما: والداي الكريمان:

- والد تعهّدني وإخوتي بالتربية والتعليم والتوجيه والرعاية، مع صبر وحلم ومجاهدة ومرابطة، شُغِف بالعلم والسنّة والعبادة، وحَرِص كلَّ الحرص على أن أواصل طلب العلم، كم كانت فرحته وهو يرى ابنه يقدِّم له نسخة من رسالة الماجستير!، ولا شك في أن فرحته ستكون أكبر لو رأى ابنه الحبيب وهو يقدّم له هذه الرسالة العلمية!، ولكن شاء الله - وهو الحكيم العليم - أن يتوفّاه إلى جواره في التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة من عام (١٤٣٠هـ) قبل انتهاء مدة تسليم الرسالة بشهرين اثنين، فأسأل الله الحي القيوم أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يرضى عنه ويرضيه، وأن يجعله في روضة من رياض الجنة، وأن يجمعني به أنا ووالدتي وإخوتي في جنة عرضها السماوات والأرض.

- ووالدة جعلت الدنيا كلها في كفٍّ فألقتها بكل ما فيها، وجعلتني ووالدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإخوتي في الكف الأخرى فضمتنا إلى صدرها حتى جعلتنا

فؤادها وروحها وحياتها، فاللهم أدم عليها حفظك ورحمتك، ومُنَّ عليها بالصحة والعافية، وارزقها أن تقرَّ أعينها برؤية أولادها في أعلى المراتب وأحسن الأحوال، واجعلها من أهل الرضا والقبول والمحبة في السماء والأرض، وفي الدنيا والآخرة.

ثمّ لن أوفي النبلاء الخمسة (إخواني الثلاثة - أنور وأسلم وأكرم - وأختي وزوجها) حقهم من الشكر والثناء والتقدير، فقد تفضلوا عليّ برعايتهم، وأحاطوني بمحبتهم، وارتقوا بي إلى المعالي بتشجيعهم، وكان لهم الفضل - بعد الله - في إكمال دراستي، حتى أكرمني الله بالوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة في السلم التعليمي، فيا ربِّ اجعلهم من الصالحين المصلحين، الهداة المهتدين، وبارك لهم في أنفسهم وأعمارهم وأعمالهم وذرياتهم، ووسِّع لهم في أرزاقهم وبارك لهم فيها.

كما أنّ من الواجب عليّ - في هذه المناسبة - تخصيص مزيد الشّكر والتّقدير والامتنان لحكومة المملكة العربية السّعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، والتي أتاحت لي - بفضل الله - فرصة مواصلة الدراسة في الجامعة الإسلاميّة المباركة بالمدينة النبوية، إلى أن وفّقني الله تعالى إلى إتمام الدِّراسات العليا فيها، سائلاً المولى ﷻ أن يوفِّق القائمين عليها إلى تسيير أمورها دائما نحو الأفضل، وأن يجزيَهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالثناء العاطر، والشكر الجزيل، إلى كلّ المشايخ النجباء الكرماء الذين تلقَّيت عنهم العلم وتأدّبتُ على أيديهم منذ التحاقي بالجامعة الإسلامية في المرحلة المتوسطة حتى هذه المرحلة في قسم العقيدة، والذين وجدت فيهم الحرص الشديد على نفع الطلاب، والأخوة الصادقة في التعامل معهم، والنصح الخالص في إرشادهم وتوجيههم.

وأخصّ بالذِّكر والثناء والإشادة والتقدير، شيخي الفاضل وأستاذي الموقَّر فضيلة الشيخ الأستاذ الدّكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي - حفظه الله -، الذي تفضّل عليّ بقبول إشرافه على الرسالة، ثم أتحفني بالفوائد والفرائد التي لن يكون لها الأثر البالغ - إن شاء الله - في حياتي العلمية والعملية فحسب، بل في شؤون حياتي المختلفة، ففضيلته - والحق يقال - معينٌ صافٍ متدفّق بالخير والبذل والعلم والرحمة وكريم التوجيه وصادق المحبة وجميل المعاملة وحسن المتابعة ودقيق الملاحظة، فجزاه الله عنّي وعن طلبة العلم خير الجزاء، وبارك له في وقته وذريته، ومتّعه بالصّحة والعافية، ووفقه للعمل الصّالح المتقبّل، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في هذا البحث، وأخص بالذكر كلاً من:

➢ أخي الحبيب، قرين المجد، ورفيق السعد، الصديق وقت الضيق/ د.سيرين إلمان انجاي، الذي منحني وقته وجهده وصادق النصح والتوجيه.

➢ وأخي الكريم، الوقور الرزين/ محمد سعيد طبسة، الذي كانت له وقفاته المشهودة، وإرشاداته السديدة.

وأوجِّه شكراً وتقديراً خاصاً لمن كان لهم تأثير عظيم جداً في جميع مراحل حياتي العلمية، وفي مقدّمتهم: والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفضيلة الشيخ/ أبو عبد الرحمن الذي كان له الفضل - بعد الله - في التحاقي بهذه الجامعة، ثم ما خصَّني به من رعايته إياي بأبوّته الحانية ونصحه الدائم وتشجيعه المتواصل، وكذلك: فضيلة الشيخ/ حسن بن دخيل الحازمي، وفضيلة الشيخ الدكتور/ إبراهيم بن محمد نور بن سيف، وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ محمود ابن عبد الرحمن قدح، وسعادة الدكتور الأخ والأستاذ والمعلِّم/ أكرم سردار محمد شيخ.

وقبل الختام أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان والعرفان بالفضل، للأخ الصديق، الحبيب الرفيق، قرين النُّبل والنجابة والفضائل والكرم؛ فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عيسى الرحيلي.

وأختم بأخي الذي لم تلده أمي، الحبيب الأديب النجيب الأريب، يوسف محمد خاجا، وفقه الله وأسعده وبارك فيه

التمهيد

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و (النقض).
- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).
- المبحث الثالث: التعريف بِـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.
- المبحث الرابع: التعريف بِـ (أهل الأهواء والبدعة).

المبحث الأول

التعريف بـ(المنهج) و(النقض)

المطلب الأول

التعريف بِ (المنهج) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (المنهج) لغة:

(المنهج): مصدر ميمي (بمعنى: النَّهْج أو الإِنْهَاج)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: منهوج)، أو اسم مكان؛ من الفعل الثلاثي المجرَّد (نَهَجَ) أو الثلاثي المزيد بالهمزة (أَنْهَجَ).

وأصل مادته: (النون والهاء والجيم)، وهذه المادة «أصلان متباينان:

الأول: النَّهْج: الطريق، و (نَهَجَ لي الأمـرَ): أَوْضَحَه، و (هو مستقيم المِنْهَاج)، و(المَنْهَج): الطريق - أيضاً - والجمع: (المَنَاهِج).

والآخر: الانقطاع، و(أتانا فلانٌ يَنْهَج): إذا أتى مبهوراً منقطع النَّفَس..، ومن الباب: (نَهَجَ الثوب) و(أَنْهَجَ): أَخْلَق ولمَّا ينشقّ... »[1].

والمراد من هذين الأصلين في هذا البحث هو الأصل الأول، وإن كان من أهل العلم من ذهب إلى أن مادة (نَهَجَ) أصل واحد، حيث قال: « النهج: الطريق الواضح...، ومنه قولهم: (نَهِج الثوبُ) و(أَنْهَجَ): بَانَ فيه أثر البِلَى »[2].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص (٨٢٥).

فأصل المعنى اللغوي لمادّة (نَهَجَ) هو: الطريق الواضحة البيّنة، هذا ما توارد عليه أهل اللغة والعلم، وإن كان بعضهم قد يزيد على ذلك؛ كقول بعضهم: « طريق نَهْج: واسع واضح »[١]، وقول بعضهم: « الطريق المستقيم »[٢].

فـ(النَّهْج) و(النَّهَج) و(المَنْهَج) و(المِنْهاج): الطريق الواضحة البيّنة، ويُجمَع (النَّهْج) و(النّهَج) على: (نَهْجات) و(نُهُج) و(نُهُوج) و(نِهَاج)، ويُجمَع (المَنْهَج) و(المِنْهَاج) على: (مَنَاهج)[٣]. ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ثم يستعمل في كل شيء كان بيّناً واضحاً سهلاً[٤].

وقد تأتي هذه المادَّة مراداً بها بعض أفراد أصل معناها اللغوي:

١- فقد تأتي بمعنى (الطريق):

وفي هذا الاستعمال يُوصَف (النَّهْج) بما يليق به من أوصاف - كالصحة والفساد، والاستقامة والاعوجاج، ونحو ذلك -، فيقال: « فلان مستقيم النَّهْج - والمَنْهَج والمِنْهَاج - »[٥].

---

(١) العين (٣/ ٣٩٢).

(٢) انظر: شرح السنة (١٢/ ١٣٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٣٤)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٤٤).

(٣) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٤٩٨)، المحكم (٢/ ١٤٨)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، تاج العروس (٦/ ٢٥١).

(٤) انظر: جامع البيان (٦/ ٢٦٩).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

٢- وقد تأتي بمعنى الوضوح والبيان:

تقول: (نَهَجَ الطريقُ - أو الأمرُ -) و(أَنْهَجَ): وَضَح واستبان، و(نَهَجْتُ الطريقَ) و(أَنْهَجْتُه): أَوْضَحْتَه وبَيَّنْتَه، و(اسْتَنْهَجَ الطريقُ): صار واضحاً بَيِّناً، و(اعمل على ما نهجتُه لك): أوضحتُه وبَيّنْتُه[١].

ومن الباب: قول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه[٢]: « إن رسول الله ﷺ لم يمت حتى وصل الحبال ثم حارب، وواصل وسالم، ونكح النساء وطلّق، وترككم عن محجة بيّنة وطريق ناهجة »[٣]، وفي لفظ: « إن رسول الله ﷺ - والله - ما مات حتى ترك السبيل نهجاً واضحاً... »[٤].

٣- وقد تأتي بمعنى: سلوك الطريق، أو: الطريق المسلوك.

---

(١) انظر: العين (٣/ ٣٩٢)، تهذيب اللغة (٦/ ٤١)، المحيط في اللغة (٣/ ٣٨١)، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٤١)، الصحاح (٢/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٧١)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، المصباح المنير ص(٣٢٢)، تاج العروس (٦/ ٢٥١-٢٥٣).

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، أبو الفضل، هاجر قبل الفتح بقليل، وشَهِد الفتح، وثبت يوم حنين، كان الصحابة يعترفون له بالفضل ويشاورونه ويأخذون برأيه، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٦٣١-٦٣٢).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٤)، وصححه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ١٥٨).

(٤) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٢).

تقول: (نَهَجَ الطريقَ): سَلَكه، و(فلان يَسْتَنْهِج طريق فلان): يَسْلُك مَسْلَكَه، و(المَنْهَج): الطريق المنهوج - أي: المسلوك[١] -، ومن هذا المعنى ما عبّر به بعض أئمة اللغة بقوله: « (النَّهج): الطريق العامر »[٢].

٤- وقد تأتي بمعنى: وَاضِح الطريق وبَيِّنه[٣].

فَ(مَنْهَج الطريق): وَاضِحُه، وعبّر بعض الأئمة بقوله: « معظمه »[٣]، كما عبّر غيره بقوله: الطريق المُسْتَمِرّ[٤]، ومن الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] - عند من فرَّق بين الشرعة والمنهاج -؛ فَـ(الشرعة): ابتداء الطريق، و(المنهاج): معظمه أو مستمره. وعلى هذا الاستعمال يكون (المنهج) اسماً أو صفةً لبعض الطريق[٥].

وبناءً على ما تقدم؛ يمكن القول: إن معنى قولنا: (منهج أهل السنة) يشمل ما يأتي:

١- الطريق الواضحة البيّنة لأهل السنة.

٢- ما سلكه أهل السنة وساروا عليه.

٣- ما أوضحه أهل السنة وبيّنوه.

---

(١) انظر: الصحاح (٢/ ٣٩٦)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، تاج العروس (٦/ ٢٥٣)، التوقيف على مهمات التعاريف ص(٦٨١).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٧٨).

(٣) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٤٢١).

(٤) انظر: زاد المسير (٢/ ٣٧٢) ونقله عن المبرد.

(٥) انظر: المخصص في اللغة (٣/ ٣٠٧).

ويمكن صياغة ذلك في التعبير الآتي:

(منهج أهل السنة): طريقُ أهل السنة الواضحةُ البيّنةُ، التي سلكوها وساروا عليها، وأوضحوها وبيّنوها.

ب- تعريف (المنهج) اصطلاحاً:

يمكن أن يعرف المنهج اصطلاحاً بتعريفين؛ عام وخاص:

أما **التعريف العام**: فيقال: المنهج هو النشاط المنظم للإنسان في أي جانب من جوانب حياته(١).

وأما **التعريف الخاص**: فيقال فيه: الطريقة المنظمة في النظر والتفكير وتناول العلوم والمعارف، وهذا المعنى هو ما كان العلماء المسلمون يستخدمونه للتعبير عما يراد بالمنهج العلمي اليوم، فعلى سبيل المثال: استخدم أبو الوليد سليمان الباجي كلمة المنهاج في النطاق الخاص كما في عنوان كتابه المنهاج في ترتيب الحجاج بمعنى: الخطوات المنظمة المتبعة في الجدل والمناظرة والاستدلال، واستخدمها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج الاستقامة) حيث أراد بها الأسلوب الأمثل الذي تتحقق بالالتزام به الاستقامة والاعتدال في مسائل الاعتقاد والعمل والعبادة، أما كتابه منهاج السنة النبوية فقد استعملها بمعنى مسلك أهل السنة في قضية الإمامة بوجه خاص وفي مسائل أصول الدين بوجه عام(٢).

---

(١) المنهج السلفي تعريفه تاريخه مجالاته قواعده خصائصه ص(٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق ص(٢٢-٢٣).

وقيل: هو: « الطريق المؤدي إلى التعريف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والتي تهيمن على سير العقل وتحد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة »(١).

وقيل: « أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة »(٢).

وهذه التعريفات الاصطلاحية - مع تنّوع عباراتها - تتفق فيما بينها - في الغالب - على جملة أمور، هي:

١- أن المنهج: طريق أو وسيلة أو خُطَّة محدَّدة.

٢- أن هذه الطريق تشتمل على قواعد عامة، وخطوات وأفكار ذهنية، وإجراءات علمية، وأسس ضابطة.

٣- أن تلك القواعد والخطوات ونحوها مرسومة مُنَظَّمة ومنضبطة - في نفسها -، وهي أيضاً تهيمن على سير العقل وتحدِّد عملياته وتضبط أفكاره وتنظِّم خطواته.

٤- أن المقصود بكل ذلك هو: الوصول إلى غاية معيَّنة.

وعند تصوّر التعريف الاصطلاحي لـ (المنهج) ومشتملاته - مما سبق ذكره -؛ يظهر أن المراد بـ (منهج أهل السنة) اصطلاحاً: تلك الطريق

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٢٠).

(٢) مناهج وأساليب البحث العلمي ص(٣٣).

المحدَّدة المنضبطة المنتظمة - بما تشتمل عليه من قواعد عامة وأسس ضابطة وإجراءات علمية - التي سار عليها أهل السنة في مسألةٍ ما؛ تقريراً وإيضاحاً منهم لما جاء به الكتاب والسنة.

وبذلك تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لِـ (المنهج) واضحة جلية، وهي: أنها طريق مسلوكة واضحة بينة.

المطلب الثاني

التعريف بِـ (النقض) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (النقض) لغة:

(النَّقْض): مصدر الفعل (نَقَضَ) الثلاثي المجرد، يقال: (نَقَضَه - يَنْقُضُه - نقضاً)، ومادته (النون والقاف والضاد): أصل صحيح يدلّ على نكْث شيء وانتثار عَقْدِه، وهو ضد الإبرام[١].

فـ (النَّقْض): إفساد ما أَبْرَمْتَ من حبل أو بناء أو عقدٍ بعد إحكامه[٢]، ونص عدد من أهل العلم على أن الأصل فيه: فَكّ وفَسْخ التركيب من المركَّبات الحسِّية وردّه إلى ما كان عليه أولاً[٣]، هذا هو المعنى العام، ثم ينصرف النقض إلى كل شيء بحسبه[٤]:

- فـ (نقَض البناء): هدمه[٥].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص(٨٢١).

(٢) انظر: العين (٥/ ٥٠)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، أصول السرخسي (٢/ ٢٠٨)، زاد المسير (١/ ٥٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٤٦).

(٣) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢).

(٤) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٥) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢)، تاج العروس (١٩/ ٨٨).

- و(نَقْض الحبل): حَلّ بَرْئِه[١].

- و(نَقْض العهد): نكثه ونبذه وإفساده[٢]والإعراض عن المقام على أحكامه[٣].

- و(انتقض الجرح أو القرحة): فَسَد بعد التئامه أو بُرْئِه[٤].

- و(انتقض القوم على السلطان): خرجوا عليه وخلعوا طاعته[٥].

- و(تَنَاقَض القولان): تَدَافَعَا، كأن كل واحدٍ نَقَضَ الآخر[٦].

- و(في كلامه تناقض): إذا ناقض قولهُ الثاني الأولَ، وذلك إذا كان بعضُه يقتضي إبطالَ بعض، بأن يتكلَّم بما يَتَنَاقَض معناه (أي: يتخالف)[٧].

- و(المُنَاقَضَة في الشِّعر): أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، والاسم منه: (النَّقِيضة)، وتجمع على (نَقَائِض)[٨].

---

(١) المصباح المنير ص(٣٢٠)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص (٧٢).

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٤) انظر: العين (٥/ ٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٥) المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٦) المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٧) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٢٢)، مختار الصحاح ص(٢٨١)، المصباح المنير ص(٢٣٠)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

(٨) انظر: العين (٥/ ٥٠-٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

- و(ناقَضَه في الشيء - مُنَاقَضَةً - ونِقَاضاً): خالفه، و(ذَا نَقِيض ذا): إذا كان مُنَاقِضَه ومُخَالفَه، و(نقِيضك): مُخَالِفُك[١].

وعلى ضوء ما تقدم، فالمراد بـ(نَقْضِ الشُّبَه): إفسادها وإبطالها، وذلك ببيان وهائها وعدم صلاحيتها لأن تكون مُسْتَمْسَكاً لأهلها الذين ظنوا أنهم قد أحكموا بناءها أو أحكموا الاستدلال بها، وبهذا الإبطال تُرَدّ تلك الشبه إلى ما كانت عليه قبل أن يُتَمَسَّك بها، وهو كونها غير صالحة للاستدلال على ما استُدِلّ بها عليه.

ب- تعريف (النقض) اصطلاحاً:

تنوعّت العبارات في تعريف (النقض) اصطلاحاً، ومن تلك التعريفات:

١- « بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور، فإن وقع بمنع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال سمي نقضاً إجمالياً لأن حاصله يرجع إلى منع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال، وإن وقع بالمنع المجرد أو منع السند سمي نقضا تفصيليا لأنه منع مقدمة معينة »[٢].

٢- « تخلف الحكم رغم توفر العلة، وهذا يبطل كون العلةِ علةً »[٣].

---

(١) انظر: المحكم (٦/ ١٧٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤-٩٥).

(٢) التعريفات ص (٣١٥).

(٣) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

٣- « نقض الحكم: إبطاله أو إبطال العمل به »[١]، ومن أوجه ذلك: صدور الحكم مبنياً على خطأ في تطبيق قوانينه التي بُني عليها، أو مبنياً على تأويل غير سائغ، أو مشوباً بخطأ جوهري في إجراءات إطلاقه وإصداره، أو بطلان الحكم في نفسه[٢].

٤- « إبطال دليله المعلل بعد تمامه متمسكا بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به؛ لاستلزامه فساداً مّا، أعم من أن يكون تخلف المدلول عن الدليل بأن يوجد الدليل في موضع ولم يوجد المدلول فيه، أو فسادا آخر مثل لزوم المحال على تقدير تحقق المدلول. وكما يطلق عليه اسم مطلق النقض كذلك يطلق عليه النقض المقيد بالإجمال فيسمى نقضا إجمالياً لأن مرجعه إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال »[٣].

٥- « تخلُّف الحكم عن الدليل »[٤].

٦- « استدلال يرمي إلى إثبات أي دعوى باطلة[٥]. وهو أزيد من الاعتراض الذي يكتفي بإثارة إشكالات، في حين أن النقض يرفض الدعوى رفضاً باتاً »[٦].

---

(١) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٣) دستور العلماء (٣/ ٢٨٩).

(٤) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٧٨).

(٥) كذا، ولعل الصواب: إثبات عدم صحة أي دعوى باطلة.

(٦) المعجم الفلسفي ص(٢٠٥).

٧- « إبداء العلة بدون الحكم «أي: أن لا تكون العلّة مطابقة للحكم »[١].

٨- « ادعاء بطلان المعلَّل مع إقامته الدليل على دعوى بطلانه، وذلك إما بتخلف المدلول عن الدليل، بمعنى: أن الدليل يكون موجوداً أو المدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مُدَّعىً آخر غير المدَّعى الذي أقامه عليه المعلِّل أو بسبب استلزامه المحال »[٢].

ويظهر لي - والله أعلم - أن كل تعريف من هذه التعريفات تناول جانباً أو أكثر مما يشمله مصطلح (النقض)؛ وذلك لاختلاف العلم الذي ورد فيه هذا المصطلح وأُريد بيان تعريفه الاصطلاحي فيه، ومن ثَمّ كان التعريف لـِ (النقضِ) بحسب العلم الذي عُرِّف به فيه.

والمراد في هذا البحث: هو ما يشمل كل الصور التي ذُكرت في التعريفات السابقة، وكذلك غيرها من الصور مما لم يذكر فيها؛ مما يراد به إبطال الشُّبهة وبيان فسادها.

وبذلك تظهر العلاقة واضحةً بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لـ(النقض).

---

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٣٧) مع هامش رقم (٨). وعبَّر عن ذلك العلامة الشنقيطي بقوله: «وجود الوصف الذي هو العلة مع تخلف حكم العلة عنها» آداب البحث والمناظرة (٢/ ١٠٥). وشرحه العلامة ابن بدران بقوله: «مثاله: أن يُقال في مسألة النباش سرق نصاباً كاملاً من حرز مثله فيجب عليه القطع كسارق مال الحي، فيُقال: هذا ينتقض بالوالد يسرق مال ولده، وصاحب الدين يسرق مال مديونه، فإن الوصف موجود فيهما ولا يُقطَعان، ففي هذا المثال أُبْدِيت العلة لكن الحكم لم يترتّب عليها». نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (٢/ ٣١٣) هامش(٢).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/ ٦٥).

المبحث الثاني
التعريف بـ (أهل السنة)

المطلب الأول
التعريف بِـ (أهل السنة) لغة

كلمة (أهل السنة) مركَّب إضافي من جزئين:

١ - (أهل):

هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ أفادت - في بعض الأحيان - معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل - في الأصل -: من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تُجُوِّز به فقيل: (أهل الرجل): لمن يجمعه وإياهم نسب أو دين أو ما يجري مجراهما من صناعة وبلد، و(أهل الإسلام): من يجمعهم[١]، و(أهل المذهب): من يدين به، و(أهل البيت): سكانه، و(أهل الرجل): أخص الناس به، و(أهل كل نبي): أمته[٢].

٢ - (السنة):

(السنة): من الفعل: (سَنَّ)، وهذا الأصل (السين والنون) أصل واحد مطّرد، وهو جريان الشيء واطّراده في سهولة.

والأصل: قولهم: (سَنَنْت - الماءَ على وجهه -، أَسُنُّه، سَنّاً): إذا أرسلته إرسالاً وصببته صبّاً سهلا، ثم اشتق منه فيقال: (جاءت الريح سَنَاسِنِ): إذا

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٩٦).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٢٩).

جاءت على طريقة واحدة.

ومما اشتق منه: (السُّنة)، وهي: السيرة والطريقة حسنةً كانت أو قبيحة، محمودةً كانت أو مذمومة. وقيل: (السنة): الطريقة المحمودة المستقيمة - أي: أنها خاصة بالسيرة الحسنة -[١].

والراجح هو الأول؛ لقوله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها»[٢].

وإذا كان ذلك كذلك؛ فيُعرَف المراد بالسنة مدحاً أو ذمّاً من سياق الكلام، وذلك إما بالإضافة إلى ممدوح أو مذموم، وإما بالوصف كالحديث السابق[٣]، وإما بـ« أل » العهدية، وإما بغير ذلك.

و(أل) في (السنة) - هنا - للعهد الذهني، فليس المراد أيُّ سنة، ولا سنة أيّ أحد، وإنما المراد: سنة معينة معهودة في الذهن، وهي سنة النبي ﷺ.

ومن خلال ما تقدم ينتج أن التعريف اللغوي لـ (أهل السنة) هو: الأمة المختصون من بين سائر الأمة المحمدية (أمة الإجابة) بالطريقة المحمودة المستقيمة التي كان عليها النبي ﷺ، وأكثرهم تمسكاً بها واتباعاً لها قولاً وعملاً واعتقادا[٤].

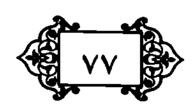
---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٦٠-٦١)، لسان العرب (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، المصباح المنير ص(١٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤-٧٠٦) رقم (١٠١٧)، و(٤/ ٢٠٥٩- ٢٠٦٠) رقم (١٠١٧).

(٣) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٢).

(٤) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٦). وانظر: توضيح الكافية الشافية (٣/ ٤١٥) - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي -.



المطلب الثاني
التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً

أولاً- التعريف بِ (السنة) اصطلاحاً:

يختلف تعريف (السنة) في الاصطلاح باختلاف نوع العلم الذي يُعَرَّف بالسنة فيه، وذلك أن أهل كل علم يتعاملون مع السنة ويُعنون بها بحسب علاقتها بذلك العلم.

فالسنة في اصطلاح المحدثين: ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها[١]. وذلك أنهم عُنوا بنقل كل ما كان عليه ﷺ في أحواله كلها، يقظةً ومناماً حركةً وسكونا، أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد[٢].

وفي اصطلاح الأصوليين: ما صدر عن الرسول ﷺ - غير القرآن - من قول أو فعل أو تقرير[٣]. وذلك أنهم عُنوا بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدرا أو دليلا، فعُنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تُثبِت الأحكام وتقررها[٤].

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٦-٧، ٩-١١)، فتح المغيث (١/ ٨-٩).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٧٨)، الموافقات (٤/ ٦).

(٤) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٨).

وفي اصطلاح الفقهاء: ما ثبت عنه ﷺ من حكم هو دون الواجب[١]. وذلك أنهم عُنوا بالبحث عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك[٢].

وتطلق السنة في عرف كثير من السلف في باب الاتباع وترك الابتداع ولزوم الصراط المستقيم على ما يقابل البدعة، فيقال: (فلان على سنة) إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا. ويقال: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ذلك.

وكأن هذا الإطلاق إنما اعتُبِر فيه عمل صاحِب الشريعة، فأُطلِق عليه لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب[٣].

فالسنة بهذا الإطلاق بمعنى الدين، وهي شاملة لكل ما شرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال[٤].

ولذا فإنها تُعَرَّف بِـ: ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقادا واقتصادا وقولا وعملا، وتلقاه عنه الصحابة، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة[٥].

والسنة - بهذا الاعتبار والإطلاق - هي الحق (الأحاديث الصحيحة) دون

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٩).

(٣) انظر: الموافقات (٤/ ٤).

(٤) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠)(١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨) (٥/ ١١١)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٧-٤٥٨).

الباطل (الأحاديث الموضوعة)، وهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً، ولمن يدعي السنة خصوصاً، فيجب التفريق بين ما ثبت منها وما عُلِم أنه كذب، فإن طائفة ممن ينتسب إلى السنة ويعظم السنة والشرع ويظن أنه معتصم بالكتاب والسنة قد يجمع أحاديث وردت في باب من أبواب الدين كالصفات - مثلاً -، وتلك الأحاديث منها ما هو كذب معلوم أو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد، ثم يجعل مدلول تلك الأحاديث جميعا من الدين، ويصنّف فيه مصنفات، وقد يكفّر من يخالفه فيه[١].

كما أن السنة بهذا الإطلاق شاملة لكل ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله، سواء فعله رسول الله ﷺ أو فُعِل على زمانه، أو لم يفعله ولم يُفعَل على زمانه؛ لعدم المقتضي لفعله حينئذ أو وجود المانع منه، فإذا ثبت أنه ﷺ أَمَرَ به أو استحبه أو عُلِم بالأدلة الشرعية الأمرُ به فهو من السنة حتى لو لم يُفعَل إلا بعد وفاته ﷺ كإجلاء اليهود من جزيرة العرب، وقتال الخوارج[٢] المارقين، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف، وكما داوموا على قيام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧).

(٢) الخوارج: جمع خارج، والمراد بهم: الطائفة التي خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم تفرقت بعد ذلك إلى طوائف كثيرة، يجمعهم: القول بتكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان والحَكَمين رضي الله عنهم، والقول بالخروج على الإمام الجائر، والحكم بكفر صاحب الكبيرة في الدنيا، وتخليده في النار في الآخرة. ويلحق بهم كل من تبنى مذهبهم وخرج على أئمة المسلمين باللسان أو السنان في كل عصر ومصر. انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٦)، الفرق بين الفرق ص(٥٥)، الملل والنحل (١/ ١١٤) وما بعدها.

رمضان في المسجد جماعة[١].

وهذا المعنى العام الشامل للسنة قد يُستعمَل في بعض أفراده: فقد يُراد به ما سنّه وشرعه رسول الله ﷺ من العقائد، وقد يُراد به ما سنّه وشرعه من العمل.

والمعنى الأول - أعني: العقائد - هو الذي عناه عدد من أئمة أهل السنة والجماعة الذين سموا مصنفاتهم باسم (السنة)، فإنهم يقصدون العقائد التي يعتقدها أهل السنة؛ ليميزوا بين عقيدة أهل السنة وعقيدة أهل البدعة[٢].

ثانياً- إطلاقات لفظ (أهل السنة):

يُطلَق هذا اللفظ ويراد به أحد معنيين:

الأول: يطلق على ما يقابل الرافضة[٣]، فيقال: (هذا سُنِّي) أي: ليس برافضي، فيدخل في أهل السنة - بهذا المعنى -: جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام ممن يُثبِت خلافة الخلفاء الثلاثة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧-١٠٨) (٢١/ ٣١٧-٣١٩) (٢٣/ ١٣٣) (٣١/ ٣٦-٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٦-٣٠٧)(٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٣٣-٤٠).

(٣) عَلَم على تلك الطائفة التي ترفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتبرؤون منهما ومن أكثر الصحابة رضي الله عنهم، ويسبونهم، وينتقصونهم، ويزعمون أن الإمامة لعلي رضي الله عنه وذريته بالنص، وأن إمامة غيره باطلة، ورفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام بن عبد الملك لأنه لم يوافقهم على ذلك. انظر: منهاج السنّة النبوية (١/ ٣٤)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (١/ ٣٤٤).

وهذا المعنى هو المشهور عند جمهور العامة، وذلك لكون الرافضة أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، وأكثرهم مخالفة لمعاني القرآن والأحاديث النبوية، وأكثرهم قدحاً في سلف الأمة وأئمتها، وطعناً في جمهور الأمة من جميع الطوائف[١].

الثاني: يطلق على ما يقابل أهل البدع والأهواء، فيكون المراد: أهل السنة المحضة الخالصة من شوائب البدع والمحدَثات، ويخرج بذلك: جميع أهل الأهواء والبدع ممن خالف أهل السنة في أصل من أصول معتقدهم[٢].

ثالثاً- المراد بِ (أهل السنة):

لأهل العلم تعبيرات عديدة لبيان المعنى المراد من (أهل السنة) أو ما يبين معناه، ومنها:

١- قال أبو الحسين الملطي[٣]: « والذي عندي من ذلك: أن تلزم المنهج المستقيم وما نزل به التنزيل وسنة الرسول وما مضى عليه السلف الصالح، فعليك بالسنة والجماعة ترشد إن شاء الله »[٤].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦) (٤/ ١٥٥) (٢٨/ ٤٨٢).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٧).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي العسقلاني، أبو الحسين، مشهور بالثقة والإتقان، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، توفي سنة (٣٧٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، الأعلام (/ ٣١١).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٤١).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[١]: « فمذهب أهل السنة والجماعة -وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم - »[٢].

وقال: « فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة »[٣].

وقال: « ...لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان »[٤].

وقال: « فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة »[٥].

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، الإمام العالم العلم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد المجاهد القدوة شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، ولد سنة (٦٦١هـ)، سمع الحديث ثم اشتغل بالعلوم، وكان إماماً في التفسير والفقه والحديث والأصول والفروع والنحو واللغة والعلوم العقلية والنقلية، حتى أنه كان أعرف بالمذاهب من أتباع المذاهب أنفسهم، من مصنفاته: منهاج السنة ودرء تعارض العقل والنقل والنبوات والجواب الصحيح وغيرها، توفي سنة (٧٢٨هـ). البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥-١٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٤٦).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ٣٧٥).

(٥) المصدر نفسه (١٩/ ١١٧). وانظر: (٣/ ١٥٧، ١٥٩) (٨/ ٤٤٩) (١٢/ ٤٧١) (١٥/ ٢٩٨) (١٧/ ٢٨-٢٩، ٣١٩) (٢٢/ ٣٦٠).

٣- وقال الحافظ ابن كثير[١]: « المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه »[٢].

وهذه النصوص - وإن كانت مختلفة الألفاظ والعبارات - متفقة في معناها ودلالتها، فأهل السنة - إذاً - هم:

١ - أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنهم تلقّوا عنه مباشرةً الدينَ الذي أنزله الله عليه، فهم أعرف هذه الأمة بسنة نبيهم وأتبع لها ممن جاء بعدهم.

٢- التابعون لهم بإحسان ممن تمسك بكتاب الله وسنة نبيه وما اتفق عليه الصحابة، واجتمعوا على ذلك، ولم يخالفوا في شيء من أصوله. ويدخل في ذلك عوام المسلمين المقتدون بهم[٣].

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، الإمام المفتي المحدث البارع، فقيه متفنن، محدث متقن، مفسر نقال، ولد سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها بيسير، نشأ بدمشق، واشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله، ولازم المزي وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتحن لسببه، وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته، ومنها: البداية والنهاية واختصار علوم الحديث لابن الصلاح وغيرهما، وكان قد أضر في أواخر عمره، توفي سنة (٧٧٤).
انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٣٤).

(٣) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص(٤٨)، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٨).

المبحث الثالث

التعريف بـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه

المطلب الأول

التعريف بِـ (الشبهة) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (الشبهة) لغة:

(الشُّبْهَة): اسم من الفعل (أَشْبَه)، أو بمعنى اسم الفاعل (بمعنى: مُشَبِّهة أو مُشْبِهَة أو مُشْتَبِهة)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: مُشَبَّهة أو مُشْبَهة أو مُشْتَبَهة)؛ من الفعل الثلاثي المزيد (أَشْبَهَ) أو (شَبَّه) أو (اشْتَبَه).

وأصل مادتها: (الشين والباء والهاء)، وهذه المادة « أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً »[1]، و« حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفية كاللون والطعم وكالعدالة والظلم »[2].

واستعمالات هذه المادة في اللغة عديدة، منها:

١ - المُماثَلَة:

فـ(الشِّبْه) و(الشَّبَه) و(الشَّبيه): المِثْل[3]، والجمع (أَشْبَاه)[4]، و(المُتَشَابهات):

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٣).

(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١، ٤١٢).

(٤) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

المتماثلات[١]، و(التشبيه): التمثيل[٢]، و(شَابَهَه) و(أَشْبَهَه): ماثله[٣]، و(تَشَابَه) الشيئان و(اشْتَبَها): أَشْبَه كلُّ واحد منهما صاحبَه[٤]، و(الشُّبْهة): المِثْل، يقال: « فيه شُبَهة منه » أي: شَبَه[٥].

٢ - المساواة:

فـ (التَّشَابُه): الاستواء، يقال: « تَشَابَهَت الآيات » أي: تَسَاوَتْ[٦]، و(شَبَّه): و(شَبَّه): إذا ساوى بين شيء وشيء[٧].

٣- الالتباس:

فـ (الشُّبْهَة): الالتباس[٨]، يقال: « اشْتَبَهَت الأمور وتَشَابَهَت »: اِلْتَبَسَت فلم تتميّز ولم تظهر[٩]، و « شَبَّهْتُه عليه تشبيهاً »: مِثْلُ: « لَبَّسْتُه عليه تلبيساً » وزناً ومعنى[١٠]، و « أمور مُشْتَبِهَة ومُشَبَّهَة »: مُلْتَبِسة[١١].

---

(١) مختار الصحاح ص(٣٥٤).
(٢) السابق ص(٣٥٤).
(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).
(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).
(٥) المحكم (٤/ ١٣٩).
(٦) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).
(٧) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).
(٨) مختار الصحاح ص(٣٥٤).
(٩) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).
(١٠) المصباح المنير ص(١٥٩).
(١١) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

٤- الخَلْط:

يقال: « شَبَّهَ عليه » أي: خلط عليه الأمرَ حتى اشتبه بغيره[١]، و « اشتبه الأمرُ »: اختلط[٢].

٥- الإشكال:

ف (المُشْتَبِهات) من الأمور و (المُشَبِّهات): المُشْكِلات[٣]، و « شَبَّهَ الشيءُ »: أَشْكَلَ[٤].

وتُجْمَع (الشُبْهَة) على (شُبَه) و (شُبُهات)[٥]، ويُوصَف بها المذكَّر والمؤنّث، والمؤنّث، فيُقَال: « هذا شُبْهة » و« هذه شُبْهَة »؛ لأن التأنيث إذا كان غير مرتَّب على التذكير يجوز في مِثْله التذكير والتأنيث، إذ لا يُقال: (شُبْه) - في التذكير- ثم (شُبْهة) - في التأنيث -[٦].

وعلى ضوء ما تقدّم؛ فمعنى (الشُّبْهة) في اللغة: ما كان فيه شَبَه بغيره ومماثلة له في صفة من صفاته حتى جعله ذلك مُلْتَبِساً مُشْكِلاً مُخْتَلِطاً.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).

(٢) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).

(٣) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١٣).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٨)، المصباح المنير ص (١٥٩).

(٦) انظر: دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

أ- تعريف (الشُّبْهَة) اصطلاحاً:

لأهل العلم عدَّة تعريفات للشبهة اصطلاحاً، منها:

١ - « ما به يشتبه ويلتبس أمرٌ بأمر »[١].

٢ - ما التبس أمره؛ فلا يُدرى أحق هو أم باطل[٢].

٣ - « ما يشبه الشيء الثابت، وليس بثابت في نفس الأمر »[٢].

٤ - « مشابهة الحق للباطل، والباطل للحق؛ من وجهٍ إذا حُقِّق النظر فيه ذَهَب »[٣].

٥ - « ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس »[٤].

٦ - « الظن المشتبه بالعلم »[٥].

ويُلحَظ من مجموع هذه التعريفات أن تعريف (الشبهة) يشتمل على جوانب ثلاثة:

الأول: ما قام في نفس صاحب الشبهة (مبتدعها أو معتنقها) من الظن الفاسد الذي اشتبه عنده بالعلم، فإنه لا ينظر إلى الدليل أو المسألة أو الشبهة نظر من يريد الحق ويجتهد في معرفته واعتقاده ويسلك المسلك الصحيح

---

(١) دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

(٢) انظر: القاموس الفقهي ص(١٨٩).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

(٤) التدمرية - ضمن: مجموع الفتاوى - (٣/ ٦٢).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

لبلوغه، وإنما ينظر إلى ذلك أو إلى ما ظنّه هو دلالة وعلماً بناءً على ما قام في نفسه هو من الظنّ أو الاعتقاد، وذلك الظن والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة وليس المنظور إليه.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له عدة فوائد، منها:

١- أن الكتاب العزيز والسنة الشريفة الصحيحة فيهما الشفاء والهدى والنور، وأن جميع ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة من نصوص الكتاب والسنة على باطلهم وبدعهم فإنما مردّ ذلك هو ما قام في نفوسهم من الظن الفاسد والاعتقاد الباطل، وليس لكون تلك النصوص الشريفة فيها دلالة على ذلك الباطل المُسْتَدَلّ عليه.

٢- إيمان المسلم المتّبع للكتاب والسنة بأن كل ما خالفهما أو أُورِد عليهما من الشُّبَه فهو باطل؛ لأن منبعه ظن فاسد واعتقاد باطل وهوى مذموم، وهذا يورثه يقيناً بالحق وحُبًّا له وتمسّكاً به، ويُكْسِبه حصانة عن الباطل.

٣- أن الشبهات لا يبتدئها ويفتعلها ويختلقها أهل العلم المتّبعون للكتاب والسنة؛ لأن الحقّ هو شعارهم ودثارهم، والكتاب والسنة هما دليلهم وهاديهم، ومن كان كذلك فهو لا يتكلّم إلا بعلم صحيح أو اجتهاد شرعي سائغ، وهذا يفيد المسلمَ الحذرَ مِن كل مَن يورِد الشُّبَه ويقرِّر ما يخالف الكتاب والسنة، فيبتعد عنه وعن اتّباعه والتأثر بمقالته، ويلزم ركاب أهل العلم الراسخين المتّبعين.

الثاني: ما يقع ويحصل بسببه الاشتباه والالتباس، فإن الحق عليه دليل بَيِّن واضح، والباطل المحض لا يشتبه على أحد، بل لابد أن يُشاب بشيء من الحق، فالشبه لا تكون حقاً محضاً موافقاً للسنة ولا باطلاً محضاً لا حقّ

فيها، إذ لو كانت كذلك لم يشتبه ويلتبس فيها الحقُّ بالباطل والباطلُ بالحق، ولم يَشتبه حالها وأمرها ومضمونها على الناس، ولكنها تشتمل على حقٍّ ما، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل، إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمداً لنفاق فيه وإلحاد(١).

من فوائد وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة ما يأتي:

١- صيانة المسلم عن قبول الشبهة والاغترار بها والانسياق خلفها لمجرد ما تشتمل عليه من حق.

٢- أن دفع الشبهة وردّها إنما يكون متوجِّهاً إلى ما اشتملت عليه من الباطل لا إلى ما فيها من الحق.

٣- إدراك خطورة البدع والشبهات والحذر منها أشد الحذر، « فإنها تُلْبِس ثوبَ الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما أُلْبِسَتْه من اللباس فيعتقد صحتها »(٢)، وينخدع بذلك ويغتر به، فاقتضى ذلك أن يحتاط المسلم لدينه وينأى بنفسه وعقيدته عن مواطن البدع والشُّبَه.

الثالث: المسائل التي وقع فيها الاشتباه والالتباس بين الحق والباطل، وجُعلت شبهاً بالحق، فإن المسألة من مسائل العلم إذا أُورد عليها بعض الأدلة وشُبِّه الباطل فيها بالحق من جهة أن الباطل له دليل وله برهان؛

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٦٧)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

صارت هذه المسألة إذا عورض بها الحقُّ شبهةً؛ لأنه يشتبه معها الحق، فيصبح الأمر بها ملتبساً غير واضح.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له فوائد، منها:

١- العلم بأن كل ما عورض به الحق الذي جاء به الكتاب والسنة من الأدلة والمسائل فهو شبهة، فهو ليس دليلاً صحيحاً ولا حجة مقبولة - بَلْه أن يكون عِلماً وحقّاً -.

٢- عدم الاغترار بمن يأتي بالأدلة والحجج معارضاً بها الحقّ، بدعوى أن لديه علماً وحجةً؛ فإن حججهم داحضة، وأدلتهم شُبَه وزيغ وضلال.

وفي جميع هذه الجوانب الثلاثة المعتبرة في تعريف الشبهة تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة بارزة، ففيها جميعاً يظهر سبب تسمية الشبهة بذلك، وهو:

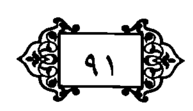
١- اشتباه الحق بالباطل فيها، وأن الأمر يشتبه على الناظر فيها، بحيث لا يتميز له الحق من الباطل لما بينهما من التشابه.

٢- وفيها مساواة لها بالحق أو مساواة الباطل فيها بالحق.

٣- وفيها لبس الباطل بلباس الحق، والتباس الباطل فيها بالحق، والتباس أمرها على الناظر فيها.

٤- وفيها اختلاط بين الحق والباطل، وهي مختلطة على من ينظر فيها فلا يتبيّن له باطلها من حقها.

٥- وهي بذلك كله مُشْكِلَة مُعْضِلة لا يتبيّنها كثير من الناس.



المطلب الثاني
أسباب الشُّبَه واتباعها، وبيان أهلها

أنزل الله كتابه القرآن الكريم هدىً للناس وبيّناتٍ من الهدى والفرقان، وجعله تبياناً لكل شيء، وما فَرّط فيه من شيء، وأمر رسوله وخيرته من خلقه محمداً ﷺ أن يبيّنه للناس، فما ترك رسول الله ﷺ خيراً إلا بيّنه وأمر به ورغّب فيه، ولا شراً إلا بيّنه ونهى عنه وحذّر منه، وما قُبض ﷺ حتى تركنا على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وقد أكمل الله لأمته الدين وأتمّ عليهم النعمة.

وكان المسلمون في حياته ﷺ وبعد مماته على سنَن واحد: يؤمنون بالكتاب والسنة، ويهتدون بهما، ويتبعونهما، ويتمسّكون بهما عاضّين عليهما بالنواجذ، فكانوا مجتمعين على ذلك، عالمين بالحق الذي جاء به محمد ﷺ مُحِبِّين له، وعالمين بما يخالفه مبغضين له.

ثم ظهر الضلال عن الهدْي السليم، والانحراف عن صراط الله المستقيم، فأخذ فئام من الناس ذات اليمين وذات الشمال، واختطّوا لأنفسهم سُبُلاً واتخذوا مناهج ما أنزل الله بها من سلطان، فضلّوا وأضلّوا.

وكان من أعظم أسباب ذلك الضلال والانحراف هو تلك الشُّبه المُلَبّسة لباس الحق، الملتبسة على غير أهل العلم، التي أُنْشِئت وبُثَّتْ بين المسلمين، فوجدت من يتّبعها ويعتقد بما فيها من الباطل.

فـ (الشُّبَه) لها أسبابٌ أنشأتها وأوجدتها، ولها أسباب جعلت مِن الناس مَن يتبعها وينساق خلفها، ولأهلها صفات وعلامات.

ونشأة الشُّبه ووجودها - وكذا اتّباعها والتأثر بها - لها سببٌ عام جامع، هو الذي تتفرّع عنه وتنبثق منه الأسباب أخرى، وهو: الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به.

وبيانه: أن الصلاح والخير - بكل أصنافه وأنواعه - والسعادة والهدى إنما تحصل بسبب توحيد الله وعبادته وطاعة رسوله ﷺ، والفساد والشرّ - بكل صوره وأشكاله - والشقاء والضلال إنما تكون بسبب الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به. ومن أنشأ شبهة أو اغترّ بها فهو إنما أُتِي من إحدى جهتين:

أولاهما: عدم علمه بما جاء به الرسول ﷺ، أو بما في الشبهة من الفساد والباطل والقُبح والمضرة والعاقبة السيئة.

وثانيتهما: عدم غِناه بالحق الذي جاء به الرسول ﷺ، فيعتاض عنه بالباطل، ويكون لنفسه حَظٌّ في إيجاد الشبهة أو اتباعها مما يَعُدُّه هو منفعةً لنفسه أو دفعَ مضرّة عنها.

فما من أحدٍ وقع في شبهةٍ - إنشاءً أو اتّباعاً - إلا وقد قام في نفسه شيء من ذلك[١].

---

(١) قَرّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أتمَّ تقرير، فانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٤٠، ٢٣٧، ٤٦٨) (١٤/ ٢٢-٢٤، ٢٨٧-٢٩٤) (١٥/ ٢٤-٢٥، ٩٣، ٢٤٠-٢٤٥) (١٧/ ٤٣٢-٤٤٢،٤٣٩-٤٤٣) (٢٧/ ٩٠-٩١) (٢٨/ ١٤٢-١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢، ١٣٩) (٢/ ٨٤٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٠-٥١٣)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٨-٤٦٩)، إغاثة اللهفان (١/ ١٥٩).

وهذا المعنى الجامع تتفرّع عنه الأسباب الأخرى، وهي كما يأتي:

أولاً- أسباب الشُّبَه:

١- الجهل:

وهو أصل كل شرّ وفساد، وإليه تعود بقية الأسباب؛ فهو قطب رحاها.

والجهل - باعتبار متعلَّقه -: إما أن يكون جهلاً بالحق النافع في الكتاب والسنة، وإما أن يكون جهلاً بما في الشبهة من الفساد والعاقبة القبيحة، وإما أن يكون جهلاً من جهة عدم العمل بما علمه من الحق[١]، وبذلك يُعلَم أن كل من أنشأ شبهة فهو جاهل، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج:٨-٩]، فهذه الآية ذكر الله فيها حال الدعاة إلى الضلال من رؤوس الكفر والبدع، ومع كونهم دعاةً فهم - كما أخبر الله عنهم - ليس عندهم فيما يدعون إليه من باطلهم أيُّ علم ولا دليل ولا برهان[٢]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا لَّيُضِلُّونَ بِأَهۡوَآئِهِم بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [الأنعام:١١٩][٣]، وقال تعالى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [الأنعام:١٤٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢، ٥٣٩-٥٤٠)، مدارج السالكين (١/ ٤٦٩-٤٧٠)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٣٦-١٣٧)، مفردات ألفاظ القرآن ص (٢٠٩).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) وقد قُرِئ قوله تعالى: (ليضلون) بفتح الياء وضَمّها، انظر: جامع البيان (٨/ ١٣).

وقال ﷺ: « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسُئِلوا، فأتوا بغير علمٍ، فضلوا وأضلوا » متفق عليه(١). فجعل ﷺ سبب الضلال والإضلال هو الجهل.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه(٢): « كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم الكبير، ويتخذها الناس سُنَّة، فإن غُيِّر منها شيءٌ قيل: غُيِّرت السنة »، قالوا: متى يكون ذلك يا أبا عبد الرحمن؟، قال: « إذا كَثُرت قُرَّاؤكم، وقَلَّتْ أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقَلَّت فقهاؤكم، والتُمست الدنيا بعمل الآخرة »(٣).

والجهل الموقع بصاحبه في إنشاء الشُّبهة وابتداعها أنواع، منها:

١ – الجهل بما جاء به الرسول ﷺ وبسنّته.

٢ – الجهل بما كان عليه أتباع محمد ﷺ - وفي مقدمتهم الصحابة رضي الله عنهم - من الحق.

٣– معرفة بعض الحق والتمسُّك به مع الجهل ببعضه الآخر والإعراض عنه.

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٠) رقم (١٠٠)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٨-٢٠٥٩) رقم (٢٦٧٣).

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أبو عبد الرحمن، سادِس من أسلم، وأول من جهر بالقرآن بمكة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ وكان صاحب نعليه، وحدَّث عنه بالكثير، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنَّف (١١/ ٣٥٩) رقم (٢٠٧٤٢)، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٧/ ٤٥٢) رقم (٣٧١٥٦).

٤- الجهل بالأدوات المؤدية إلى فهم الشريعة، ومن ذلك:

أ- الجهل بصحيح المنقول من سقيمه.

ب- الجهل باللغة التي جاء بها الكتاب والسنة.

جـ- الجهل بمراد الله ورسوله، من جهة تفسيرهما بغير ما تستحقان من التفسير[١].

وممّن نَصّ على أن الجهل سبب في وجود الشُّبَه وإنشائها:

١- الإمام أحمد، فقد قال في سياق ذكره لعدد من الآيات التي زعم الزنادقة أنها متناقضة -: « ... وكان عند من لا يعرف معناه ينقض بعضُه بعضاً »[٢].

٢- الإمام البخاري[٣]، وذلك في قوله: « ...فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بَصَرٍ ولا تقليد يصحّ، فأضل بعضُهم بعضاً جهلاً بلا حجة أو ذكر إسناد »[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٣٧، ٤٥٠) (٨/ ٣٧)(١٢/ ١١٤، ١١٥، ٣٠٨-٣٠٩) (١٣/ ٢٢٧، ٣٩٤) (١٦/ ٢٤٥-٢٤٦، ٣٨٤-٣٨٥، ٥١٥) (١٧/ ٣٣٦) (١٩/ ٩٣-٩٤، ٩٩) (٢٢/ ٦٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٦).

(٣) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (١٩٤هـ)، سمع الحديث عن أكثر من ألف شيخ، كان من آيات الله في الحفظ والفقه وعلم العلل والرواة والجرح والتعديل، إماماً في السنة، صنّف الصحيح - وهو أصح كتاب بعد كتاب الله - والتاريخ الكبير وغيرها، توفي سنة (٢٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١-٤٧١).

(٤) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

ومِن أبرز مَن يمكن التمثيل به على أن جهله قاده إلى ابتداع الشُّبه في دين الله: الجهم بن صفوان رأس الجهمية(١)، فقد قال عنه عبد العزيز بن أبي سلمة(٢): « إن كلام جهمٍ صنعة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يُعَّد قطّ من أهل العلم »(٣).

٢- اتباع المتشابه:

وهذا قد جاء النص عليه في كتاب الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

---

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان من أهل خراسان إمام المعطلة، ورأس المبتدعة، قال عنه الإمام الذهبي: « الضال المبتدع رأس الجهمية...، زرع شرا عظيما »، ابتدع القول بخلق القرآن، ونفى عن الله جميع الصفات، وزعم أن العبد مجبور على فعله، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل فيه أهله، وأنكر كثيرا من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٩٨٥) وما بعدها.

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، أبو عبد الله، الفقيه، أحد الأعلام، كان نَزِهاً، صاحب سنّة، توفي سنة (١٦٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٨٧-٥٨٨).

(٣) خلق أفعال العباد ص (٣٢). وقال أبو معاذ خلف بن سليمان البلخي عن الجهم: « لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم ». وقد أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٨٠) رقم (٦٣٤-٦٣٥). معلّقاً عن ابن أبي حاتم، وذكره الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٣٩) - ط: دار الكتب العلمية - وقال: « وهذا صحيح عنه »، كما ذكر الحافظ ابن حجر أنه في كتابه الرد على الجهمية، فتح الباري (١٣/ ٣٤٥).

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، فنصّت الآية الكريمة على أن أهل الشُّبه يتّبعون المتشابه، وأن ذلك من أبرز صفاتهم وعلاماتهم.

واتباع المتشابه الذي يؤدي إلى إيجاد الشُّبه واتباعها له صور عديدة، سيأتي ذكرها في هذا البحث - إن شاء الله -[١].

والمتشابه الذي يحصل بسبب اتباعِه ابتداعُ الشُّبه أنواع، منها:

١- المتشابه في القرآن والحديث، وهو ظاهر.

٢- المتشابه في كلام أهل العلم؛ بأن يستدلّ بقول مشتبه محتمل لأحد الأئمة من الصحابة فمن بعدهم دون النظر إلى ما يفسِّره من كلامه الآخر[٢].

٣- ابتداع أقوال وألفاظ مشتبهة تحتمل معاني متعدِّدة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ؛ يوجب تناولها بحق وباطل، فيشتبه ويلتبس ما فيها من الحق[٣].

٣- اتباع الهوى:

وهو من أعظم أسباب وجود الشُّبه وابتداعها، فإن من ابتدع شبهةً فهو إنما يتبع محبة نفسه وذوقها ووجْدها وهواها من غير علم، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [القصص:٥٠]، ولو اتّبع الحقَّ وأَمَرَّه على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة واهتدى، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور:٥٤].

---

(١) انظر: ص(١٨٥).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

وهذا السبب جاء النصّ عليه في كتاب الله تعالى، يقول سبحانه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[آل عمران:٧]، فوصفهم الله بأن في قلوبهم زيغاً (أي: ضلالاً وميلاً عن الحق وانحرافاً عنه إلى الباطل)[١]، قال الإمام أحمد: « ...فادَّعى [يعني: الجهمي] كلمة من الكلام المتشابه يحتجّ بها من أراد أن يُلْحِد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »[٢].

٤- خديعة الناس والتلبيس عليهم:

وتندرج تحته عدة صور، منها:

أ- إيهام أهلِ الباطلِ الناسَ أنهم هم المعظمون لله، يقول الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشدّ الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[٢].

ب- مغالطة الناس بالشُّبه التي لا تبلغها عقولهم وفهومهم، يقول الإمام أحمد: « فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[٢]، ويقول الدارمي[٣]: « ...وأظهروا لهم

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٤٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٣) عثمان بن سعيد بن خالد التميمي الدارمي، أبو سعيد، الإمام العلامة الحافظ الناقد، ولد قبل المائتين بيسير، وطوّف الأقاليم في طلب الحديث، وفاق أهل زمانه، وكان لَهِجاً بالسنة بصيراً بالمناظرة إماماً في الحديث والفقه والأدب، توفي سنة (٢٨٠هـ). انظر: السير (١٣/ ٣١٩-٣٢٦).

أغلوطات من المسائل، وعمايات من الكلام، يغالطون بها أهل الإسلام »[١]، وقال أيضاً: « فاحذروا هؤلاء القوم على أنفسكم وأهليكم وأولادكم أن يفتنوكم أو يكفروا صدوركم بالمغاليط والأضاليل التي تشتبه على جُهّالكم »[٢].

بل وصل بهم الأمر إلى محاولة مغالطة الفقهاء أهل العلم والبصيرة، كما قال الدارمي: « فهذا الذي ادّعوا في أسماء الله أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها مِحَنهم، وأسّسوا بها ضلالتهم، غالطوا بها الأغمار والسفهاء، وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء، ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم لعلى يقين »[٣].

٥- تأثر المسلمين بأهل الضلال والكفر أو بدياناتهم أو معتقداتهم:

فقد تأثر فئام من المسلمين بمعتقدات أهل الكفر وعلومهم المنحرفة الفاسدة، فأدى ذلك إلى نشأة الشُّبَه في نفوسهم، فاعتقدوها وبثّوها بين المسلمين، وكان لذلك عدة صور، منها:

أ - أن طوائف من أهل الديانات الباطلة دخلوا في الإسلام رغبة فيه، لكنهم لم يبذلوا جهدهم فيما يجب عليهم معرفته من حقيقته وتفاصيله، ولا تخلصوا من جميع المعتقدات والأفكار التي كانوا يعتنقونها في دياناتهم السابقة، بل بقيت عندهم شوائب ورواسب منها، ثم إن هؤلاء أرادوا فهم الإسلام بحسب ما في نفوسهم من تلك المعتقدات والأفكار، فأدى ذلك إلى إدخال

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٣٥).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

علوم فاسدة، وأفكار باطلة على المسلمين، وإلى نشأة الشبهات وإثارتها بينهم(١).

ب- مجاورة المسلمين لأهل الأديان الأخرى المتعددة، ومخالطتهم إياهم، واحتكاكهم بهم، وسماعهم لأقوالهم وأفكارهم وآرائهم، مع أن الواجب هو مفاصلتهم عقديًا، ومجانبة آرائهم، والحذر من الانبساط إليهم. وأدى ذلك إلى الإعجاب بما عليه أولئك إما كله أو بعضه، ومن ثم الأخذ به واعتقاده ونشره بين المسلمين(٢).

جـ - مجادلة بعض المسلمين - ممن لا علم عنده ولا بصيرة - لأهل الديانات الباطلة، مما يؤدي: إما إلى تأثر أولئك المسلمين بما يبثه أهل الباطل من شبه وشكوك ومعتقدات، ومن ثم نشرهم إياها بين المسلمين، وإما إلى انحرافهم - في أثناء المجادلة أو بعدها - إلى سبل مبتدعة، ثم دعوتهم غيرهم من المسلمين إليها، وإما إلى فتح الباب لأولئك المبطلين لنشر بدعهم وضلالهم بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة(٣).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص(١٢٠-١٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠-٢١) (١٥/ ١٥٠-١٥٥)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٣، ١٥)، وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص(١٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢) (٦/ ٥١) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩) (١٢/ ٣٥٠-٣٥١) (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧-١٩)، مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠، ٢٢) (٦/ ٥١) (١٥/ ١٥١-١٥٢) (٢٥/ ١٢٩- ١٣٠).

د- ترجمة كتب الفلاسفة(١) من المجوس(٢) والفرس والصابئين(٣) الروم والمشركين الهنود، وقد بلغت حركة الترجمة هذه - في هذه الأمة - ذروتها في عهد الخليفة العباسي المأمون، فإنه لما شغف بالعلوم القديمة استجلب إلى بلاد المسلمين شيئًا كثيرًا من كتب الروم والهند وغيرهم، وأقام من يعمل على تعريبها، وكان من ضمن تلك الكتب - إضافة إلى كتب العلوم الرياضية

---

(١) طوائف كانت قبل الإسلام، فمنهم الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع، ومنهم الذين أقروا بصانع قديم ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه وقالوا بقدم الصانع والمصنوع، ومنهم الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها وزعموا أن الفلك طبيعة خامسة وأنها لا تقبل الكون والفساد لا في الجملة ولا في التفصيل. انظر: الفرق بين الفرق ص(٣٤٦).

(٢) أثبتوا أصلين: (النور والظلمة)، وزعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة، ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها: أمن النور حدثت أم من شيء آخر، وهم فرق: كيومرثية، وزروانية، وزردشتية. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٢-٣٤٢).

(٣) أهل نحلة من النحل التي كانت قبل الإسلام، مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، كانت تقول: إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا، ثم لما لم يتطرق للصابئة الاقتصارُ على الروحانيات البحتة والتقرب إليها بأعيانها والتلقي عنها بذواتها فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع وبعض الثوابت، فصابئة النبط والفرس والروم مفزعها السيارات، وصابئة الهند مفزعها الثوابت. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٠-٢٣١) (٢/ ٤-٥).

والطبيعية ونحوها - كتب الفلسفة والمنطق، فأقبل طوائف من المسلمين على دراستها، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت كتبهم بعامة الأمصار، وانجر على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين، وعظم بالفلسفة ضلال أهل البدع[1].

٦- محاربة الإسلام وأهله، والرغبة في القضاء عليه، وإيقاع الشك والريبة والضلال والكفر في قلوب المسلمين:

وهذا من أهم أسباب نشأة الشُّبه ووجودها بين أهل الإسلام، ويصوِّر ذلك الإمام الدارمي أبلغ تصوير فيقول: «فلم يزل رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله وإلى كتابه وكلامه سرا وجهرا، محتملا لما ناله من أذاهم صابرا عليه، حتى أظهره الله وأعزه وأنزل عليه نصره، فضرب وجوه العرب والعجم بالسيوف حتى ذلوا ودانوا، ودخلوا الإسلام طوعا وكرها، واستقاموا حياته وبعد وفاته، لا يجترئ كافر ولا منافق متعوِّذ بالإسلام أن يُظهِر ما في نفسه من الكفر وإنكار النبوة فَرَقاً من السيف وتخوُّفاً من الافتضاح، بل كانوا يتقلّبون مع المسلمين بغمّ، ويعيشون فيهم على رغم، دهرا من الدهر. وزمانا من الزمان...، ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين، حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء ودعا إلى البدع دعاة الضلال، فشدّ ذلك طمع كل متعوِّذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٤-٨٥) (٤/ ٢٠-٢١) (٥/ ٢٠-٢٢) (٩/ ٢٦٥-٢٦٦)، المواعظ والاعتبار(٢/ ٣٥٧)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٤-١٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - مقدمة المحقق - (١/ ٦٤-٦٥)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٤).

ووجدوا فرصة للكلام، فجَدّوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه، إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلا ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماما بدعوتهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام؛ ليوقعوا في قلوبهم الشك ويلبّسوا عليهم أمرهم ويشككوهم في خالقهم »(١).

فهؤلاء اندسّوا بين صفوف أهل الإسلام، ولم يتمكنوا من إظهار كفرهم علانيةً ورَدّ الدين صراحةً؛ خوفاً من افتضاح أمرهم وانكشاف دخيلة نفوسهم وتعرضهم للقتل بسبب ذلك، فلجؤوا إلى الحيلة والمكر ببثّ الشبه، وأخفوا تكذيبهم نصوص الكتاب والسنة وعدم إيمانهم بها، ودسّوا السم في العسل، وأظهروا من الأقوال والمسائل ما يشتبه على الناس ويدفع عنهم تهمة الكفر ولا يوجب لهم القتل(٢).

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢١-٢٢).

(٢) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٤-٢٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٨٤ وما بعدها، ٢٩٣ وما بعدها)، الملل والنحل(١/ ١٧-١٨، ٢٣٦)، الفصل في الملل والأهواء والنحل(١/ ٢٢٩)(٢/ ٢٧٣-٢٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١٢٤)، منهاج السنة (١/ ١٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٨-٤٢٩، ٥١٨) (١٠/ ٦٩) (١٣/ ٢٦٢-٢٦٤) (١٦/ ٤١٥-٤١٧) (١٧/ ٣٩٣-٣٩٥، ٤٤٥-٤٤٩) (٢٧/ ١٦١-١٦٢) (٢٨/ ٤٣٤-٤٣٥) (٣٥/ ١٨٤)، المواعظ والاعتبار (٢/ ٣٦٢)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٢٧)، مقدمة تحقيق الفرق بين الفرق للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ص(٤-٥)، مقدمة تحقيق مقالات الإسلاميين ص(١٠-١٧).

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشّنعة بما يقرّون في العلانية »[١].

وقال الدارمي: « ...وهذا أيضا من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن، غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلا مخافة القتل والفضيحة، وهم عند أنفسهم بما وصف الله به فيه نفسه جاحدون، قد ناظرنا بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوصاً مفسَّرا »[٢].

وروى عن أبي الربيع الزهراني[٣] قال: « كان من هؤلاء الجهمية رجل، وكان الذي يظهر من رأيه الترفّض وانتحال حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه، فما الذي حملكم على الترفّض وانتحال حب علي؟، قال: إذاً أصدقك، إنّا إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده رمينا بالكفر والزندقة، وقد وجدنا أقواماً ينتحلون حب علي ويظهرونه، ثم يقعون بمن شاءوا ويعتقدون ما شاءوا ويقولون ما شاءوا، فنسبوا بذلك إلى الترفض والتشيع، فلم نر لمذهبنا أمرا ألطف من انتحال حب هذا الرجل ثم نقول ما شئنا ونعتقد ما شئنا ونقع

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

(٢) الرد على الجهمية ص(٢٤).

(٣) هو: سليمان بن داود، الأزدي العتكي الزهراني البصري، أبو الربيع، الإمام الحافظ المقرئ المحدث الكبير، أجمعوا على الاحتجاج به، وحدّث عنه الأئمة كأحمد والذهلي والبخاري ومسلم، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٦-٦٧٧).

بمن شئنا، فلأن يقال لنا رافضة أو شيعة أحب إلينا من أن يقال زنادقة كفار، وما عليّ عندنا أحسن حالا من غيره ممن نقع بهم »[١].

ثانياً- أسباب اتباع الشُّبَه:

١ - الجهل (ضعف العلم وقلة البصيرة):

وهذا أهم الأسباب وأقواها، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ﴾ [الحج:٣]، ولذا فإن الأئمة ينصّون على أن الشُّبَه إنما ينخدع بها ويتّبعها الجُهّال والضعفاء وأهل الغفلة ومن ليس من أهل العلم والبصيرة[٢].

ويقول ابن القيم[٣] - عمن ينقدح الشك في قلبه بأول عارضٍ من شبهة -: « هذا لضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم...، والقلب يتوارده جيشان من

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٠٦-٢٠٧). وانظر: المصدر نفسه ص(٢١٢-٢١٥).

(٢) انظر - على سبيل المثال -: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٠٦، ١١٠)، الرد على الجهمية ص(١٣٥، ٢٠٣، ٢٠٧)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦، ٢٥٥، ٣٤٥).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن القيم، الإمام العلامة شمس الدين، ولد سنة (٦٩١هـ)، وسمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع في علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث والأصلين، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مات، من مؤلفاته: مدارج السالكين وإغاثة اللهفان ونظم الكافية الشافية وغيرها، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

الباطل: جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغا إليها وركن إليها تشرّبها وامتلأ بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه »(١).

٢- ما في الشبهة من التباس واشتباه، وتمويه وخداع، واشتمالها على بعض الحق:

فإن الشُّبهة فيها تشبيهٌ للباطل بالحق، واشتباهٌ للحق بالباطل، فيكون الأمر فيها غير واضح لمن لم يكن من أهل العلم والبصيرة، فينظر إليها كثير من الناس ويرى ما أُلْبِسَتْه من لباس الحق فيعتقد صحتها(٢)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « لا يشتبه على الناس الباطل المحض، بل لابد من أن يُشَاب بشيء من الحق »(٣).

٣- الإصغاء إلى الشبهة والركون لها وإحسان الظن بأهلها:

وهذا مفتاح التأثر بالشبهة واتباعها والمقدِّمة لذلك، ولذلك جاءت الأدلة من الكتاب والسنة والأثر متضافرة على التحذير الشديد الأكيد من مجالسة أهل الباطل والركون إليهم والإصغاء لهم؛ « فإن الباطل له دهشة وروعة في أوله، فإذا ثبت له القلب رُد على عقبيه، والله يحب من عبده العلم والأناة، فلا

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠).

(٢) انظر: المصدر السابق ص(١٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

يعجل، بل يثبت حتى يعلم ويستيقن ما ورد عليه، ولا يعجل بأمر من قبل استحكامه »[1].

وذكر ابن القيم هنا نصيحة عظيمة النفع من شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: « وقال لي شيخ الإسلام رحمه الله - وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد -: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقرّ فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرّاً للشبهات - أو كما قال -. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك »[2].

٤ - الأسباب التي سبق ذكرها في (أسباب الشبه):

فإن من أسباب اتباع الشبهات:

أ- اتباع المتشابه للبحث فيه عمّا يمكن أن يؤيد به صاحب الشبهة بدعته، أو يواجه به خصومه من أهل السنة، أو يوقع به الشك والريب والفتنة في قلوب الناس.

ب- اتباع هوى النفس والسعي وراء حظوظها، بما يشمله ذلك من نصرة نفسه أو مذهبه أو شيخه بالباطل، والمكابرة والعناد، وإظهار نفسه بمظهر العالم أو المحب للحق، فيتبع الشبه التي تحقِّق له ذلك.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٤٠).

جـ - قبول عقيدةٍ فاسدة أو فكرٍ باطل متلقًّى عن أهل الكفر والضلال، فيجعل ذلك هو دينه ويبني عليه أصوله، ثم يتبع كل شبهة ينشر بها باطله ويقوِّي بها بدعته.

د- محاربة الإسلام وأهله بالخديعة والمكر، فإن أهلها يتّبعون الشُّبَه المبثوثة ويبذلون جهودهم لنشرها وتقويتها.

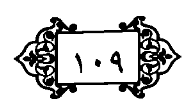
وبمعرفة أسباب وجود الشُّبه ونشأتها وابتداعها، وأسباب اتباعها وقبولها والتأثر بها؛ يُعرَف أهل الشُّبه وأصحابها، ويمكن إجمالهم في أربعة أصناف رئيسة هي:

١ - الجُهّال الذين ينشئون الشُّبه أو يتبعونها لضعف علمهم وقلة بصيرتهم.

٢- دعاة الضلال من أهل البدع والأهواء الذين يبتدعون الشبهات أو يتبعونها تقويةً لمذهبهم أو مواجهةً لخصومهم أو إخفاءً لحقيقة قولهم.

٣- أهل الكفر المتعوِّذون من القتل من المنافقين والزنادقة الذين يبتدعون الشُّبه أو يتبعونها لمحاربة الإسلام وأهله وإخفاء كفرهم وإلحادهم وبثّ الشك والفتنة في المسلمين وإخراجهم عن دينهم أو إضلالهم عن سنة نبيهم.

٤- أهل الكفر ممن يظهر العلم والمعرفة - كالمستشرقين - ثم يبتدعون شبهاً أو يتبعونها لتشويه الإسلام أو إضلال أهله وتشكيكهم في دينهم.



المطلب الثالث

مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع

الشُّبَه فيها خروجٌ عن الصراط المستقيم، وعدولٌ عن الإسلام الذي ارتضاه الله لعباده، ورغبةٌ عن الشريعة التامّة الكاملة الجامعة لكل أصناف الخير والهدى، ومعارضةٌ لما جاء به الرسول ﷺ، وعدمُ انقيادٍ وقبولٍ وتسليمٍ للحق الثابت في الكتاب والسنة، وشذوذ عن جماعة المسلمين وإجماعهم.

وقد جاءت الأدلة متواترة من الكتاب والسنة والأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه وإبطالها، وأهمية ذلك في الدين، وأنه من أعظم الواجبات والقربات.

وفيما يأتي ذكر شيء من ذلك:

أ - أدلة الكتاب والسنة على مشروعية نقض الشُّبه[1]:

١- نصوص الأمر بطاعة الله ورسوله ووجوب الاعتصام بالكتاب والسنة:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾

(١) لعله يحسن التنبيه ههنا إلى أن هذه الأدلة قسمان: أدلة عامةٌ تدل بعمومها على مشروعية نقض الشُّبه، وهي الأدلة الأربعة الأولى، وأدلة تدلّ على ذلك صراحةً، وهي ما اشتمل عليه الدليلان الخامس والسادس.

[النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضّوا عليها بالنواجذ »[1].

فكما أن طاعة الله ورسوله والاعتصام بالكتاب والسنة يكونان باعتقاد الحق الذي في الكتاب والسنة والتمسك به والدعوة إليه؛ فإنهما يكونان كذلك برَدّ الباطل ودحره وبيان وهائه وزيفه، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

٢- نصوص الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة وأسبابها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران:١٠٣]، فقد فسّرها جمع من السلف والمفسرين بالجماعة[2]، وقوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾[الأنعام:١٥٩].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ٣١) رقم (٤٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٤٧-٦٤٨) برقم (٩٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٤/ ٣٠-٣١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ١٥٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٨٩).

وقوله ﷺ: « إن الله يرضى لكم ثلاثاً » فذكر منها: « وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »[١]. وقوله: « ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئٍ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم »[٢].

وإحداث الشُّبه واتباعها فيه خروج عن جماعة المسلمين، ومخالفة للحق الذي جاء به محمد ﷺ وكانت عليه الجماعة، وتفريق للدين ولصفوف المسلمين؛ ولذا، فإن نقض الشُّبهة وإبطالها من أعظم ما تُحارب به الفُرقة وأهلها، ومن أهم ما يعيد المسلمين إلى الجماعة ويحافظ عليها.

٣- نصوص الأمر بلزوم السنة، والنهي عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:٦٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥).

(٢) حديث ورد من طريق عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة، منها: ما أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٨٤) رقم (٢٣٠) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٤٤-٤٥).

وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[النساء:١٤٠] فقد فسرهما طائفة من السلف بأهل الأهواء والخصومات(١).

وقوله ﷺ: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ » متفق عليه(٢)، وفي رواية لمسلم: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »(٣)، وقوله: « من رغب عن سنتي فليس مني »(٤).

فإحداث الشُّبه واتباعها خروج عن سنة النبي ﷺ، وابتداع ما لم يشرعه الله ورسوله، وفيها إيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وعدم الأخذ به كلّه، وعدم الإذعان والتسليم والانقياد الكامل له، فمن أعظم ما يكون به لزوم السنة والحذر من البدعة وأهلها: نقض تلك الشُّبه والتحذير منها وأمر الناس بالإعراض عنها وعن أهلها.

٤- نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[التوبة:٧١].

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ٣٣٠) (٧/ ٢٢٩)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥٩) رقم (٢٥٥٠) وعنده: « ما ليس فيه »، ومسلم (٣/ ١٣٤٣) رقم (١٧١٨).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤)، وأخرجه البخاري معلقا مجزوما به (٢/ ٧٥٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٤٩) رقم (٤٧٧٦)، ومسلم (٢/ ١٠٢٠) رقم (١٤٠١).

وقوله ﷺ: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »[١]، وقوله: « ما من نبّي بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمته حواريون[٢] وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف[٣] يقولون مالا يفعلون ويفعلون مالا يأمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »[٤].

وإحداث الشّبه واتباعها من المنكر الذي استقرّ قبحه وضرره ومخالفته للكتاب والسنة، فنقضها وإبطالها نهيٌ عن المنكر وتحذيرٌ منه وحماية لأهل الإسلام منه، وهو في الوقت نفسه أمر بالمعروف؛ لأنه أمر باتباع الكتاب والسنة ولزوم الجماعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأمر زجرهم وردعهم؟. فنعم، يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسنة؛ فإن ذلك من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه »[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٩) رقم (٤٩).

(٢) هم خلصاء الأنبياء وأصفياؤهم. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢٨).

(٣) جمع (خَلْف)، وهو الخالف بِشرّ. انظر: السابق.

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٩-٧٠) رقم (٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٤).

٥- نقض الشُّبه من وظائف رسل الله وأنبيائه:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ [النحل:٣٩]، وقال ﷻ: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[النحل: ١٢٥].

« ومن تأمل أحوال الرسل مع أممهم وجدهم كانوا قائمين بالإنكار عليهم أشد القيام حتى لقوا الله تعالى، وأوصوا من آمن بهم بالإنكار على من خالفهم »(١).

ومن أمثلة ما قام به رسل الله من نقض شبه أهل الكفر والباطل:

قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام مع قومه: ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ۚ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا ۚ إِنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٩﴾ وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٠﴾ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود:٢٧-٣٥].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ١٢٣).

وفي قصة إبراهيم عليه السلام مع الملك الظالم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[البقرة:٢٥٨].

وفي قصة موسى عليه السلام مع فرعون: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴿٨٠﴾ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس:٧٥-٨٢].

وفي محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٠٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[النحل:١٠١-١٠٥].

٦- نصوص الكتاب والسنة في الرد على المخالفين وكشف باطلهم وشبههم:

ففي الكتاب والسنة آيات وأحاديث في الرد على المخالفين بمختلف أصنافهم من أهل الملل والنحل والضلال، وذلك بالرد على دعاواهم الكاذبة ونقض شبههم الباطلة، ومن ذلك:

١- قوله تعالى في اليهود والنصارى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة:١٨].

٢- وقوله في اليهود: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:١٨٣].

٣- وقوله في النصارى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:٧٣-٧٥].

٤- وقوله في المشركين: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل:٣٥-٣٦].

٥- وقوله في المنافقين: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيۡكُم مِّنۢ بَعۡدِ ٱلۡغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ يُخۡفُونَ فِيٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبۡدُونَ لَكَۖ يَقُولُونَ لَوۡ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٞ مَّا قُتِلۡنَا هَٰهُنَاۗ قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ وَلِيَبۡتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمۡ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[آل عمران:١٥٤].

ب – الأدلة من الأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه:

أولاً: طبقة الصحابة ﭫ:

قام الصحابة ﭫ بما دلّت عليه النصوص السابقة خير قيامٍ وأتمّه وأحسنه، فحملوا راية حراسة الدين والدفاع عنه، فقاموا بواجب ردّ البدع والأهواء والشبهات، والدفع في نحورها وأعجازها؛ لنقضها وإبطالها ووأدها، فما ظهرت شبهة من الشُّبه إلا ردّوا عليها، ونقضوها، وكشفوا أسرارها، وهتكوا أستارها، وفضحوا أهلها، فلم تَقُم لها ولا لأهلها قائمة، فتزلزلت البدع ورقَّت، واندحرت وذلّت[1].

---

(١) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام – ضمن مجموعة الردود – ص(٣٠).

ومن نماذج نقض الصحابة للشُّبه:

١- نقض البحر الحبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما شُبَهَ الخوارج:

فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال[1]: « لما اعتزلت الحروراء فكانوا في دارٍ على حِدَتهم فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين، أَبْرِد عن الصلاة لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم...

قال: ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة... فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس، ما جاء بك؟ قلت: جئت أحدثكم عن أصحاب رسول الله ﷺ، عليهم نزل الوحي، وهم أعلم بتأويله...

قال: قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ... وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟.

قالوا: ننقم عليه ثلاثا، قال: قلت: وما هن؟.

قالوا: أولهن أنه حكَّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧].

---

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما، حبر الأمة وترجمان القرآن، وكان يسمى بالبحر لكثرة علمه، ولد وبنو هاشم محاصرون بالشعب قبل الهجرة بثلاث، وتوفي النبي ﷺ وقد ناهز سن الاحتلام، دعا له النبي ﷺ بالفقه وتعلّم الحكمة والتأويل، وكان عمر رضي الله عنه يضمّه إلى مجلسه مع جِلة أصحاب رسول الله ﷺ، توفي بالطائف سنة ثمان وستين، وهو ابن إحدى وسبعين سنة. انظر: الإصابة (٤/ ١٤١-١٥٢).

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: وقاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، لئن كانوا كفارا لقد حلت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم.

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: محا نفسه من « أمير المؤمنين »، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قال: قلت: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما لا تنكرون أترجعون؟ قالوا: نعم.

قال: قلت: أما قولكم: « حكَّم الرجال في دين الله » فإن الله تعالى يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة:٩٥]. وقال في المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[النساء:٣٥]. أنشدكم الله: أَحُكْمُ الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم، قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم: « إنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم » أَتَسْبُون أمَّكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟!، [فلئن فعلتم][1] فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام...، فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أَيَّتَهما شئتم، أخرجت من هذه؟، قالوا: اللهم نعم.

---

(١) هذه الزيادة من مستدرك الحاكم.

قال: وأما قولكم: « محا نفسه من أمير المؤمنين» فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال: اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله، فقال: والله إني لرسول الله حقا وإن كذبتموني، اكتب يا علي: محمد بن عبد الله، فرسول الله ﷺ كان أفضل من علي، أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

فرجع منهم عشرون ألفا، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا »[1].

٢- نقض عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[2] شُبَه القدرية:

فلما سُئِل رضي الله عنه: إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفَّرون[3] العلم، ويزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمر أُنُف[4]؛ قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠ / ١٥٧-١٦٠)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٢/ ١٦٤) وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي.

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، وأسلم مع أبيه وهاجر، وكان ممن استُصغِر يوم بدر وأحد، ثم شهد الخندق، يعدّ من المكثرين عن النبي ﷺ، وكان من أشدّ الصحابة تتبعاً لآثاره، مات سنة ثلاث وسبعين، وهو ابن سبع وثمانين سنة، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٤/ ١٨١ - ١٨٨).

(٣) أي: يتتبّعونه. شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٦).

(٤) أي: مُستأنَف لم يسبق به قدَر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه. انظر: المرجع السابق.

مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد...، فذكر الحديث، وفيه: قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »[١].

٣- نقض عمران بن حصين رضي الله عنهما[٢] شبهة من أراد الاكتفاء بكتاب الله - بزعمه - دون النظر إلى السنة:

فقد كان عمران بن حصين رضي الله عنهما جالساً ومعه أصحابه، فذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نجيد، إنكم لتحدثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، قال: فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟، قال: نعم، قال: فهل وجدت صلاة العشاء أربعاً ووجدت المغرب ثلاثاً والغداة ركعتين والظهر أربعاً والعصر أربعاً؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟، ألستم عنا أخذتموه وأخذنا عن نبي الله؟.

ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاةً كذا، وفي كل كذا بعيراً كذا، أوجدتم في القرآن هذا؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا؟، أخذناه عن النبي ﷺ وأخذتموه عنا.

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٦-٣٨) رقم (٨).

(٢) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، أبو نُجَيد، أسلم عام خيبر - وقيل: أسلم قديماً -، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، بعثه عمر رضي الله عنه إلى البصرة ليفقه أهلها، توفي سنة (٥٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٧٠٥-٧٠٦).

وقال: وجدتم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، أوجدتم: فطوفوا سبعاً واركعوا ركعتين من خلف المقام؟، أوجدتم هذا في القرآن؟، فعمّن أخذتموه؟، ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله...[١].

ثانياً: طبقة التابعين والسلف الصالح:

ثم سار التابعون وتابعوهم على هدي الكتاب والسنة وعمل الصحابة رضي الله عنهم، فقاموا في وجوه أهل الأهواء والمراء والخصومات والشبهات، فكاسروهم بالقلم واللسان، وبيّنوا زيف بدعهم وشبهاتهم بأتمّ بيان، وجاهدوا وحذّروا ودافعوا وخاطبوا وألّفوا، فأخمدوا ثائر الفتن، وسكّنوا قائم الشبهات، وأقاموا سوق الكتاب والسنة[٢].

والآثار والأقوال الواردة عنهم في ذلك أكثر من أن تُحصَر، وأشهر من أن تُذكَر، ولا يكاد يخلو منها كتاب من كتب العقيدة المسنَدة، فأقتصر هنا على ذكر بعض الآثار الدالة على عناية السلف بذلك:

١- قال مفضل بن مهلهل[٣]: « لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٥-٢٦) والسياق له، والخطيب في الكفاية ص(١٥) وعنده في آخره: ثم قال عمران: « أي قوم، خذوا عنا، فإنكم - والله - إن لا تفعلوا لتضلُّنّ ».

(٢) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٣١).

(٣) هو: مفضَّل بن مُهَلْهَل، السعدي الكوفي، أبو عبد الرحمن، كان ثقة ثبتاً نبيلاً عابداً صاحب سنة وفضل وفقه، وكان من أقران الثوري، توفي سنة (١٦٧هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٤١).

يحدثك ببدعةٍ حَذِرْتَه وفررتَ منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنّة في بُدُوّ مجلسه ثم يُدخِل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك، فمتى تخرج من قلبك؟ »(١).

فهذا الأثر يبرز معرفة السلف بالطرق التي يسلكها أهل البدع لتلبيس باطلهم وإلقاء شبههم.

٢- وقال الإمام مالك: « كان ابن هرمز(٢) قليل الكلام، وكان يشدّ على أهل البدع، وكان أعلم الناس بما اختلفوا فيه من ذلك، وكذا كان عبد الرحمن ابن القاسم(٣) »(٤).

فهذان إمامان من أئمة السلف كانا عالمِيَن بما اختلف فيه أهل البدع وخالفوا فيه الحق. وهذا من أول ما ينبغي أن يكون عليه صاحب السنة الرادّ على الشُّبَه.

٣- ووُصِف عددٌ من أئمة السلف بأنهم كانوا يشهّرون بأهل البدع، ويذكرون مساوئهم وبلاياهم، ويفنّدون ضلالهم وشبهاتهم، ومنهم: عمر بن

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٤٤).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، المدني الأعرج، الإمام الحافظ الحجة المقرئ، توفي سنة (١١٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٩-٧٠).

(٣) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة، أبو محمد، القرشي التيمي المدني، الفقيه الحجة الإمام، كان ثقة إماما ورعا كبير القدر، قال ابن عيينة: كان من أفضل أهل زمانه، توفي سنة (١٢٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦).

(٤) مناقب الإمام مالك للزواوي ص(١٥٢)؛ نقلاً عن: إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء ص(٢٩).

هارون البلخي[١]، وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي[٢]، وعثمان بن سعيد الدارمي[٣].

٤- وأرسل أسد بن موسى - المعروف بـ أسد السُّنَّة[٤] - رسالة إلى أسد ابن الفرات[٥]، وفيها: «اعلم - أي أخي - أن ما حملني على الكتاب إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك الناس وحسن حالك مما أظهرت من السنة وعيبك لأهل البدعة وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشد بك ظهر أهل السنة، وقواك عليهم بإظهار عيبهم والطعن عليهم، فأذلهم الله بذلك، وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر - أي

---

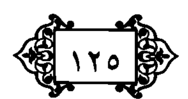
(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٥). وهو: عمر بن هارون بن يزيد، أبو حفص، الثقفي - مولاهم - البلخي، الإمام عالم خراسان المقرئ المحدث، كان من أهل السنة ومن الذابّين عن أهلها، توفي سنة (١٩٤هـ). انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٦٧-٢٧٦).

(٢) انظر: الديباج المذهب ص(١٣٤). وهو: عبد الله بن أبي حسان (واسمه: يزيد بن عبد الرحمن وقيل: عبد الرحمن، ويقال: عبد الرحمن بن يزيد)، اليحصبي، من أشراف أفريقية، رحل إلى الإمام مالك فكان عنده مكرَّماً، توفي سنة (٢٢٦هـ). انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص(١٣٣-١٣٤).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٢٢).

(٤) أسد بن موسى بن إبراهيم، أبو سعيد، القرشي الأموي المرواني المصري، أسد السنة، الإمام الحافظ الثقة ذو التصانيف، توفي سنة (٢١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٢-١٦٤).

(٥) أسد بن الفرات، أبو عبد الله، الحراني ثم المغربي، الإمام العلامة القاضي الأمير مقدَّم المجاهدين، توفي سنة (٢١٣هـ). انظر: السابق (١٠/ ٢٢٥-٢٢٨)



أخي- بثواب ذلك، واعتدّ به أفضل حسناتك من الصلاة والصيام والحج والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله وإحياء سنة رسوله؟...، وادع إلى السنة حتى يكون لك في ذلك ألفة وجماعة يقومون مقامك إن حدث بك حدث؛ فيكونون أئمة بعدك، فيكون لك ثواب ذلك إلى يوم القيامة كما جاء الأثر، فاعمل على بصيرة ونية وحسبة؛ فيرد الله بك المبتدع المفتون الزائغ الحائر، فتكون خلفا من نبيك ﷺ؛ فإنك لن تلقى الله بعملٍ يُشْبِهُه »(١).

ومن أظهر ما يُبرز عناية السلف بهذا الباب (نقض الشبه): تلك المؤلفات المتخصصة التي أُلِّفت في القرون الفاضلة لنقض الشُّبه وبيان زيفها وكشف عُوارها والتحذير منها ومن أهلها، ومنها: « الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد، « وخلق أفعال العباد » للبخاري، و « الرد على الجهمية » و« الرد على بشر المريسي » كلاهما للدارمي.

ثم توالت المصنفات من أهل السنة في هذا الباب، فمنها ما خُصِّص بأكمله لنقض شبهة معيَّنة أو شبهات طائفة معينة، ومنها ما يوجد فيه نقض الشُّبَه مُفَرَّقاً بحسب أبوابه وفصوله ومسائله.

وأختم هذا المطلب بكلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية، يقول فيه: « وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة - مثل: نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون...، ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة -؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل:

---

(١) البدع والنهي عنها لابن وضاح ص(١٣-١٤).

الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحبُّ إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبيّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل اللّه؛ إذ تطهير سبيل اللّه ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه اللّه لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء...

وأعداء الدين نوعان: الكفار، والمنافقون. وقد أمر اللّه نبيه بجهاد الطائفتين:

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس؛ فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين؛ فلابد أيضاً من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيمانا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضي ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين، ولو لم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٣).

المطلب الرابع

فائدة العلم بالشبه، ومراتبه، وأثره في الرد عليها

أ- فائدة العلم بالشُّبَه:

« لا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد، من غير أن يعلم الشبه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »[١].

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[٢]: « كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني »[٣].

فالعلم بالشُّبه - بشروطه التي سيأتي ذكرها في المطلب التالي - له فوائد عظيمة، وثمرات مباركة، ونتائج محمودة ممدوحة، وما أحسن ما قاله الإمام أحمد في مقدمة كتابه « الرد على الزنادقة والجهمية » - وهو مشتمل على عدد طيّب من فوائد العلم بالشُّبه -: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

(٢) حذيفة بن اليمان العبسي، صاحب سِرّ رسول الله ﷺ، ولد بالمدينة، يعدّ من كبار الصحابة، شهد أحداً وما بعدها، ثم شهد فتوح المدائن واستعمله عمر رضي الله عنه على المدائن، فبقي فيها إلى أن مات سنة (٣٦هـ). انظر: الإصابة (٢/ ٤٤-٤٥).

(٣) متفق عليه: البخاري (٦/ ٢٥٩٥) رقم (٦٦٧٣)، مسلم (٣/ ١٤٧٥-١٤٧٦) رقم (١٨٤٧).

فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم!، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهّال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[١].

وقال الإمام ابن القيم: « ...بخلاف الراسخ في العلم، لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكا؛ لأنه قد رسخ في العلم، فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة، والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردِّها ومعرفة بطلانها...

وإنا سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حُسْنِ ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا:

---

(١) ص (٦).

الدرهم الزائف، فإنه يغترّ به الجاهل بالنقد نظراً إلى ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك، فيطّلع على زيفه... »[(١)].

ومن فوائد العلم بالشُّبه:

١- نشر السّنة وإحياء ما جاءت الشبهة بإخفائه أو إماتته منها، فكما أن نشر السنة يكون بالعمل بها والدعوة إليها وتقريرها؛ فإنه يكون كذلك بردّ الباطل عنها والذبّ عن حياضها بالقضاء على الشُّبه وإزهاقها.

قال الدارمي: « فهذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألّفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم؛ ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك »[(٢)].

٢- وقاية النفس من الضلال والانحراف بالشُّبه والانجراف وراء أهلها، فإن من عرف ما في الشبهة من الباطل والفساد والمخادعة لم يغترّ بها وسَلِم له دينه وعمله.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠-١٤١).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

قال الدارمي: « فحين رأينا ذلك منهم، وفَطِنّا لمذهبهم وما يقصدون إليه من الكفر وإبطال الكتب والرسل ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى؛ رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوما من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم فيحذروهم على أنفسهم »(١).

وأما من جهل ذلك فإنه يكون في خطر عظيم، إذ يكون دينه مَطِيّة لكل ناعق، ويكون تَبَعاً لكل ذي باطل، قال الدارمي: « فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثّها ودعا الناس إليها، منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا؛ إذ بثها فيهم رجل كان يشير بعضهم بشيء من فقه وبصر، ولا يفطنون لعثراته إذ هو عَثَر، فيكونوا من أخواتها منه على حذر »(٢).

٣- العلم بالشُّبه يبصِّر صاحبه بحقيقتها، ويكشف له ما فيها من الباطل، ويعينه على معرفة أنجح السبل وأقواها في نقضها وإبطالها.

قال البخاري: « وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع، فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مَرْضِيٌّ أو عدل فصل خلفه، قلت: فالجهمية؟، قال: لا، هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم ولا يناكحون، وعليهم التوبة. وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن إدريس في قتل الجهمية...، وسئل بن عيينة فقال نحو ذلك. قال: فأتيت وكيعاً فوجدته من أعلمهم بهم فقال: يكفرون من وجه كذا ويكفرون من وجه كذا، حتى أكفرهم

(١) الرد على الجهمية ص(٢٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤٥-١٤٦).

من كذا وكذا وجها »[١].

٤- من كان عالِماً بالشُّبه وحقيقتها فإنه يكون على بَيِّنة من أهلها، وعلى بصيرة بهم وبأساليبهم المخادعة.

قال الدارمي: « لئن كان السفهاء في غَلَطٍ من مذاهبهم؛ إن الفقهاء منهم لعلى يقين »[٢].

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله[٣] بعد أن ذكر شيئاً من صفات دعاة الباطل ورؤوس الضلالة: «هم شعوب وقبائل وصنوف وطوائفُ أنا أذكر طَرَفا من أسمائهم وشيئا من صفاتهم لأَنَّ لهم كُتُبا قد انتشرت، ومقالاتٍ قد ظهرت، لا يعرفها الغِرُّ من الناس ولا النَّشْءُ من الأَحْداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤُها، فلعلَّ الحَدَثَ يَقَعُ إليه الكتابُ لِرَجُلٍ من أهلِ هذه المَقَالاتِ قد ابْتَدَأَ الكتابَ بحمد اللَّه والثَّناء عليه والإطْناب في الصلاة على النبي ﷺ ثم أَتْبَعَ ذلك بِدَقيقِ كفره وَخَفِيِّ اختراعه وشَرِّه، فيظنُّ الحَدَثُ الذي لا علم له والأعجميُّ والغِمْرُ من الناس أنَّ الواضِعَ لذلك الكتابِ عالِمٌ من العلماء أو فقيه من الفقهاء، ولعلَّه يعتقد في هذه الأُمَّة ما يراه فيها عَبَدَةُ الأوثان ومن بارَزَ اللَّهَ ووالى الشيطان »[٤].

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٣٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦).

(٣) عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري الحنبلي، أبو عبد الله، ابن بطة، الإمام القدوة العابد الفقيه المحدث، ولد سنة (٤٠٣هـ)، كان أمّاراً بالمعروف مستجاب الدعوة، توفي سنة (٣٨٧هـ). انظر: السير (١٦/ ٥٢٩-٥٣٣).

(٤) الشرح والإبانة ص(٣٧٢-٣٧٣).

٥- حفظ النفس عمّا يؤدّي بها إلى الكفر والبدعة والافتراء على الله وعلى دينه دون أن يشعر.

قال الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »(١).

٦- تحقيق معنى الأمر بلزوم الجماعة والبُعد عن الفُرقَة وأسبابها، فإن من كان عالماً بالشُّبه كان بصيراً بمواطن الخلاف والنزاع، وما وقع التفرق والخروج عن الجماعة إلا بسبب الجهل بما في الشُّبه من الباطل والانخداع بها.

٧- تحقيق الفرض الكفائي على هذه الأمة بوجوب أن يكون فيها مِن أهل العلم والرسوخ فيه مَن يكون ذا فطنة ودراية بشبه أهل الباطل وأساليبهم الماكرة، وفي ذلك قيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه لو لم يكن في الأمة من يعرف الشُّبه المنكرة وما اشتملت عليه من المنكر في مضمونها وطريقة عرضها لم يتحقق ذلك الواجب.

وخاصة أن الشُّبه لا تزال في تجدّد واستمرار، قال أبو الزناد(٢): « لا تقيمون على أمرٍ وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل إلى أمرٍ سواه، فهم كل يوم في شبهة جديدة ودين وضلال »(٣).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٢) عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني، أبو عبد الرحمن، ويلقب بأبي الزناد، الإمام الفقيه الحافظ المفتي، ولد نحو سنة (٦٥هـ)، وكان من علماء الإسلام ومن أئمة الاجتهاد، توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: السير (٥/ ٤٤٥-٤٥١).

(٣) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

٨- عدم الاغترار بأهل البدع والشبهات، وانكشافُ حالهم، ومعرفةُ طرائقهم وأساليبهم.

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبيّن للناس أنهم لا يؤمنون بشيء »[١].

٩- العلم بالشُّبه هو الأساس المتين الذي يُبْنَى عليه نقضها، فالعالم بالشبه هو الذي يتصدّى لذلك، فيبيّن للناس الحق، ويحذرهم من تلك الشبه، ويكشف لهم ما فيها من خلل وزلل وضلال، وهو - بذلك - ممن ينال شرف التأسي بالأنبياء، والقيام بواجب الجهاد باللسان، في دحر الشبه وإبطالها.

ب- مراتب العلم بالشبه:

لما في الشبهة من لَبْس وتلبيس واشتباه؛ فإنه ليس كلُّ العلماء - فضلاً عن غيرهم - على درجة واحدة في العلم بالشبه، بل إن العلم بها له مراتب، وقد بيّن الإمام ابن القيم تلك المراتب بياناً وافياً شافياً، فأقتصر على نقل كلامه بتمامه ولا مزيد عليه، قال رحمه الله: « والله تعالى قد بيّن في كتابه سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة وعاقبة هؤلاء مفصلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التي وفق بها هؤلاء والأسباب التي خذل بها هؤلاء، وجَلا سبحانه الأمرين في كتابه وكشفهما وأوضحهما وبينهما غاية البيان حتى شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده والطريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم، وهم الأَدِلاء الهداة، برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاءهم الرسول فأخرجهم من تلك الظلمات إلى سبيل الهدى وصراط الله المستقيم، فخرجوا من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الشرك إلى التوحيد، ومن الجهل إلى العلم، ومن الغيّ إلى الرشاد، ومن الظلم إلى العدل، ومن الحيرة والعمى إلى الهدى والبصائر؛ فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فان الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه، ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه، وكانوا أحب الناس في التوحيد والإيمان والإسلام، وأبغض الناس في ضده عالمين بالسبيل على التفصيل.

وأما من جاء بعد الصحابة فمنهم من نشأ في الإسلام غير عالم تفصيل ضده، فالتبس عليه بعض تفاصيل سبيل المؤمنين بسبيل المجرمين، فإن اللبس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحدهما...، فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستبن له أوشك أن يظن في بعض سبيلهم أنها من سبيل المؤمنين...

والناس في هذا الموضع أربع فرق:

الأولى: من استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علما وعملا، وهؤلاء أعلم الخلق.

الفرقة الثانية: من عَمِيت عنه السبيلان من أشباه الأنعام، وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك.

الفرقة الثالثة: من صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها، فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة، وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل، وان لم يتصوره على التفصيل، بل إذا سمع شيئا مما خالف سبيل المؤمنين صرف سمعه عنه ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه، وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات، فلم تخطر بقلبه ولم تدعُه إليها نفسه، بخلاف الفرقة الأولى، فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدونها على تركها لله...

وهكذا من عرف البدع والشرك والباطل وطرقه، فأبغضها لله، وحذِرها، وحذّر منها، ودفعها عن نفسه، ولم يدعْها تخدش وجه إيمانه، ولا تورثه شبهة ولا شكا، بل يزداد بمعرفتها بصيرة في الحق ومحبة له وكراهة لها ونفرة عنها؛ أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه، فإنه كلما مرت بقلبه وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفة بقدره وسرورا به، فيقوى إيمانه به...

الفرقة الرابعة: فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة وسبيل المؤمنين مجملة، وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل ولم يعرف ما جاء به الرسول كذلك، بل عرفه معرفة مجملة وإن

تفصّلت له في بعض الأشياء...، وكذلك من كان عارفا بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل سالكا لها إذا تاب ورجع عنها إلى سبيل الأبرار يكون علمه بها مجملا غير عارف بها على التفصيل معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها.

والمقصود أن الله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض، كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك، وفى هذه المعرفة من الفوائد والأسرار مالا يعلمه إلا الله »[1].

جـ - أثر العلم بالشبه في الردّ عليها:

رفع الله منزلة العلم وأعلى مكانته ورغّب فيه، ونهى عن اتباع الظن والقول بغير علم، وهذا مما يجب على المسلم العمل به تقريراً ودعوة، ودفاعاً وجهاداً.

ولذا؛ فإن أول ما ينبغي ذكره هنا هو: أن من جهل ما في الشبهة من الباطل أو ضَعُف علمه به فإنه يجب عليه أن لا يخوض في الردّ عليها؛ لأنه ليس أهلاً لذلك، فَـ(الحكم على الشيء فرع عن تصوّره)، ومن كانت هذه حاله فإنه يسيء من حيث يريد الإحسان، وقد يضرّ أكثر مما ينفع.

لكن من كان ذا علم وبصيرة وفطنة بما في الشبهة من باطلٍ فإن علمه سيكون له أكبر الأثر في ردّه عليها ونقضه إياها، ومن تلك الآثار:

١ - العالم بالشبهة يعلم ما اشتملت عليه من الحق وما دُسّ فيها من الباطل، فيكون نقضه للشبهة متجهاً إلى ما فيها من الباطل دون ما فيها من الحق.

---

(١) الفوائد ص(١٠٨-١١٠).

٢- ولعلمه بحقيقة المخالفة التي في الشبهة فإنه - لدحض الشبهة ودفعها ونقضها - يتمكن من انتقاء الأدلة الصحيحة القوية التي لا يقدر المخالف على دفعها.

٣- ولعلمه بالأساليب الملتوية التي استخدمها أهل الشبه لترويج باطلهم وإلباسه لباس الحق؛ فإنه يتقن استخدام الأساليب الشرعية الصحيحة التي تردّ الباطل بإحكامٍ في الاستدلال وقوّة في العرض.

٤- ولعلمه بالباطلّ المُلَبَّس في الشبهة؛ فإنه لا ينخدع به مهما تنوعت طريقة عرضه أو تغيّر أسلوب طرحه، فهو بصير بالشبهات، يعرف أصلها ونشأتها ونظائرها وأهدافها.

المطلب الخامس
شروط نقض الشُّبه

عُنِي أهل العلم قديماً وحديثاً ببيان الشروط التي يجب توفرها في نقض الشبه، وهذه الشروط يمكن جمعها تحت أقسام رئيسة:

القسم الأول- شروط يجب توفرها فيمن ينقض الشبه:

وهي كثيرة، منها:

١- الإخلاص:

فيجب على من أراد نقض الشبه أن يخلص نيته وقصده لله تعالى، فإن الأصل في كل عملٍ يتقرَّب به إلى الله أن يكون خالصاً لوجهه يقصد به مرضاته، ولما كان نقض الشبه من أفضل الجهاد، ومن الأعمال التي يُتَقَرَّب بها إلى الله؛ لزم أن تكون نية القائم بذلك خالصة لوجه الله تعالى، قال سبحانه: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٤].

وإخلاص النية والقصد يشمل عدة أمور، هي: أن يريد ويقصد بنقض الشبه ما يأتي:

١- الأجرَ والثواب من الله تبارك وتعالى.

٢- طاعة الله ورسوله وامتثال أمرهما.

٣- إحقاق الحق وإظهار الصواب.

٤- محق الباطل وإزالة الأوهام والشكوك.

٥- إثبات صحة مذهب أهل الحق ونصرته ونشره.

٦- تثبيت المؤمنين، بإظهار نقاء الإسلام وقوّة حجته وضعف الشبه وبيان حقيقتها وحقيقة أهلها.

٧- نصح أهل الشُّبه، والسعي لردّهم إلى الحق.

ويجب عليه في المقابل أن لا يخالط قلبه شيء من: الكبر، والعُجب، والغرور، وقصد المغالبة، وحب العلو، والمباهاة والمفاخرة[١].

٢- الاتباع:

فيجب على من تصدّى لنقض الشبه أن يتبع الكتاب والسنة وعمل الصحابة والأئمة من بعدهم، فإن الاتباع للكتاب والسنة هو الشرط الثاني لقبول العمل، والصحابة هم الجماعة الذين طبّقوا الاتباع تطبيقاً عملياً صحيحاً مستوفىً.

والرد على أهل الباطل ونقض شبههم لا يكون مستوعباً إلا إذا اتبع الكتاب والسنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق الكتاب والسنة في نقضه للشبه من وجهٍ وخالفهما من وجهٍ؛ طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه الكتاب والسنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه مما خالف به الكتاب والسنة[٢].

---

(١) انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج ص(٩)، الكافية في الجدل ص(٥٢٩)، الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٨٥-٨٦)، منهج الجدل والمناظرة (١/ ٣٨-٤٢).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢١٠)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٥٥).

والاتباع في نقض الشبه يكون بجملة أمور، منها:

١- أن يرجع إلى نصوص الكتاب والسنة، ويعتمد عليها، ويسير وفق دلالتها وطريقها، فإن الله تعالى أخبر أنه « تكفل بإحقاق الحق وإبطال الباطل، وأن كل باطل قِيل وجُودِل به فإن الله ينزّل من الحق والعلم والبيان ما يدمغه فيضمحل ويتبين لكل أحد بطلانه، ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨] أي: مضمحلّ فانٍ، وهذا عامٌّ في جميع المسائل الدينية، لا يُورِد مبطلٌ شبهةً عقليةً ولا نقليةً في إحقاق باطل أو ردّ حق إلا وفي أدلة الله من القواطع العقلية والنقلية ما يُذهِب ذلك القول الباطل ويقمعه، فإذا هو متبيّن بطلانه لكل أحد »[١].

٢- أن لا يكون في نقض الشبهة رَدٌّ لبعض ما جاء به النبي ﷺ، كما فعل أهل الكلام في نقضهم شبه أهل الكفر والمبتدعة الذين هم أبعد عن السنة منهم، فأرادوا نقضها بطريقٍ لا يتمّ إلا بردّ بعض ما جاء به الرسول ﷺ، فلا آمنوا بما جاء به الرسول واتبعوه حق الإيمان والاتباع، ولا جاهدوا الكفار والمبتدعة حق الجهاد[٢].

٣- أن لا ينقض الباطل الذي في الشبهة بباطل آخر أو مثله، وإنما ينقضه بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة، وفي الحق كفاية وهداية وغنىً عن الباطل، قال الإمام أحمد: « كلما ابتدع رجلٌ بدعة اتسعوا في جوابها؟! »، وقال: « يستغفر ربه الذي ردّ عليهم بمحدثة »[٣].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٢٠).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٣٧٣).

(٣) السنة للخلال (٣/ ٥٥٢).

٣- العلم:

فإن الله نهى عن القول بغير علم، وعن تتبّع العبد ما لا علم له به، وعن المجادلة إلا بعلم، وذمّ من جادل وحاجّ بغير علم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران:٦٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجا قويا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة »[1].

والعلم - هنا - يشتمل عدة أمور:

١- العلم بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة وكان عليه سلف الأمة.

٢- العلم بالباطل الذي في الشبهة، لِيَرُدَّ عليه وينقضه.

٣- العلم بالطرق الشرعية الصحيحة المعتبرة في نقض الشبه - عموماً - وبما يناسب الشبهة المردود عليها - خصوصاً -.

٤- العلم بأسباب نشأة الشبهة وأتباعها والأحوال المتعلقة بذلك.

« ولهذا يُنَزَّل كل عالم منزلته، وحسب تأهُّله، وما يفتح الله به عليه: فمن العلماء من يكون تأهّله للرد على الملاحدة ومن في حكمهم، ومنهم من يكون للرد على أهل الملل والأديان الباطلة، ومنهم المتأهل للرد على أصحاب

---

(١) درء التعارض (٧/ ١٧٣).

الصَّغار من المبتدعة المنتسبين إلى الإسلام، ومنهم المتمكن بتولي الرد على أرباب الشذوذات الفقهية، ومنهم من يجمع الله له كسر هذه الصنوف ومحاجتهم بالحق، كما هيّأ الله سبحانه ذلك في أفذاذ من العلماء »[١].

٤- الأخلاق الفاضلة:

من الصدق والأمانة والعدل والإنصاف والاستقامة، وهي واجبة في كل حال، فيتعين أن يتصف بها من تصدّى لهذا الفرض الكفائي العظيم.

القسم الثاني- شروط يجب توفّرها في الشبهة المراد نقضها:

مع ما لنقض الشبه من منزلة عالية في الدين؛ فإنه لا يصار إليه في كل وقتٍ وحالٍ بإطلاق، ولا يُردّ على كل شبهة ظهرت أو نشأت بين أهل الإسلام، بل لا بد في ذلك من مراعاة ضوابط وشروط؛ إذا توفرت كان النقض محموداً ممدوحاً مرغوباً فيه، وإذا فُقِدت وعُدِمت كان مذموماً مهجوراً مرغوباً عنه.

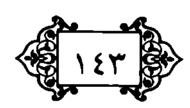
وهذه الضوابط بيّنها أئمة الإسلام، كما هو ظاهر في النصوص الآتية:

١ - قال الدارمي: « وما ظننا أنا نضطر إلى الاحتجاج على أحدٍ ممن يدعي الإسلام في إثبات العرش والإيمان به حتى ابتلينا بهذه العصابة الملحدة في آيات الله، فشغلونا بالاحتجاج لما لم تختلف فيه الأمم قبلنا، وإلى الله نشكو ما أوهت هذه العصابة من عرى الإسلام، وإليه نلجأ وبه نستعين »[٢].

---

(١) الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٥٨-٥٩).

(٢) الرد على الجهمية ص(٣٢).



٢- وقال: « ثم عليهم حجج كثيرة من الكلام والنظر لا نحب ذكر كثير منها تخوّفاً من أن لا تحتملها قلوب ضعفاء الناس »[١].

٣- وقال: « ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثّها فيكم ما اشتغلنا بذكر كلامه مخافة أن يعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجُهّال فيلقيهم في شك من خالقهم وفي ضلال، أو أن يدعوهم إلى تأويله المحال؛ لأن جُلّ كلامه تنقص ووقيعة في الرب، واستخفاف بجلاله وسبّ، وفي التنازع فيه يتخوف الكفر ويرهب، ولذلك قال عبدالله بن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إليّ من أن أحكي كلام الجهمية...، فمن أجل ذلك كرهنا الخوض فيه وإذاعة نقائصه حتى أذاعها المعارض فيكم وبثها بين أظهركم، فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثها ودعا الناس إليها؛ منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا »[٢].

٤- وقال اللالكائي: « فما جُنِي على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة، يموتون من الغيظ كمدا ودردا، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلا، حتى جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلا، حتى كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة »[٣].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٣٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤١-١٤٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩).

فهذه النصوص - وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره هنا - قد بيّنت الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها في الشبهة المراد نقضها، وهي:

١- أن لا تكون الشبهةُ المرادُ نقضها من قبيل الأقوال المطَّرحة أو المجهولة أو المهمَلة ونحو ذلك، فيكون في نقضها إشهارٌ ونشرٌ لها بين الناس والعامة، قال الإمام مسلم[(١)]: « الإعراض عن القول المُطَّرَح أحرى؛ لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجُهّال عليه »[(٢)].

٢- أن تكون الشبهة قد بُثّت بين الناس وأذيعت وراجت بينهم رواجاً بَيِّناً، قال ابن قتيبة[(٣)]: « ولما رأيت إعراض أهل النظر عن الكلام في هذا الشأن منذ وقع، وتركهم تلقيه بالدواء حين بدا، وبكشف القناع عنه حين نجم، إلى أن استحكم أساسه، وبسق رأسه، وجرى على الخطأ فيه الكهل، ونشأ عليه الطفل...؛ لم أرَ لنفسي عذراً في ترك ما أوجبه الله عليّ... »[(٤)].

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، الإمام الكبير الحافظ المجوِّد الحجة الصادق، ولد سنة (٢٠٤هـ)، أحد حفّاظ الدنيا في وقته، توفي سنة (٢٦١هـ). انظر: السير (١٢/ ٥٥٧-٥٨٠).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨).

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير ذو الفنون، كان ثقة ديّناً فاضلاً رأساً في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي سنة (٢٧٦هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢).

(٤) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ص(١٢-١٣).

٣- أن يُقتَصر في نقض الشبهة على قدر الحاجة التي يحصل بها المقصود من بيان زيف الشبهة وردّ الباطل الذي فيها، ولا يُتوسَّع في ذلك بحيث يُتجَاوَز المقصود فتنتشر بين الناس من أقوال أهل البدع وشبههم ما لم يكونوا يعرفون ولا تحتمله قلوبهم وعقولهم، قال الأوزاعي[1]: « لا تمكِّنوا صاحب بدعةٍ من جدال فيورِث قلوبكم من فتنته ارتياباً »[2].

القسم الثالث- شروط يجب توفرها في طريقة نقض الشبه:

وهذه الشروط وافرة قد لا يتسع المقام لذكرها كلها، بل إن هذا البحث كلّه متعلِّق بذلك، ولذا؛ فإني سأقتصر هنا على ذكر بعضها:

١- « إحكام النقض لشبهة المخالف، وكشف زيفها، وتصييرها هباء منثورا...، وبالتالي فلا يبقى للمخالف ولا للقارئ مُتَعَلَّق يلبس به الحق بالباطل، ويوهن الحق لوهاء الرد وضعفه »[3]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « يحب أن يُعلَم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين، وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، أبو عمرو، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان خيّرا فاضلاً كثير العلم والفقه والحديث، توفي سنة (١٥٧هـ). انظر: السير (٧/ ١٠٧-١٣٤).

(٢) البدع والنهي عنها ص(١٤٩).

(٣) الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٦٥).

شك وشبهة فيما يقولون إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان...، فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين »[١].

٢- اتباع طريقة الكتاب والسنة والسلف في نقض الشبه - كما سبق بيانه -.

٣- البعد عن الكلام الفاحش البذيء والخلق السيئ الذي لا يليق بالمسلم في كل حال.

٤- أن لا يدفعه حبه للحق الذي يريد تقريره، وبغضه للباطل الذي في الشبهة؛ إلى إنكار الحق الذي في الشبهة، أو الغلوّ في رفع الباطل الذي فيها فوق درجته.

٥- أن لا يتحمّس للحّق الذي عنده ويغلو فيه ويرفعه عن منزلته.

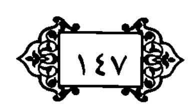
٦- أن يجتهد في حشد الأدلة وتنويعها بما يناسب الشبهة المراد نقضها، ولذا نجد عدداً وافراً من الأئمة نقضوا شبهة واحدة بأوجه نقلية وعقلية كثيرة قد تتجاوز العشرة، وربما تجاوزت الخمسين.

٧- أن ينقض كل شبهة بما يتلاءم معها من الطرق الصحيحة ويجتهد في ذلك[٢].

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٥٧).

(٢) ويُرجَع في ذلك إلى: الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٥٩-٧٠)، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد (٢/ ٦٨٥-٧٣٨).



المبحث الرابع
التعريف بـ (أهل الأهواء والبدعة)

المطلب الأول
التعريف بِـ (الأهواء) لغة واصطلاحا

أولاً- تعريف الأهواء لغة:

(الأهواء): جمع (هوى)، و(الهوى - في أصل معناه اللغوي -: مصدر الفعل (هَوِيَ - يَهْوى) بمعنى: أحب، والهوى: ميل الإنسان إلى الشيء ومحبته وإرادته إياه، وغلبته على قلبه[1].

وأصل مادته (وهو الهاء والواو والياء) يدل على الخلو والسقوط[2]، فسمي ما يحبه الإنسان ويميل إليه (هوى) لأنه يهوي بصاحبه (أي: يسقطه فيما لا ينبغي؛ فهو يسقطه في الدنيا في كل داهية، وفي الآخرة في النار الهاوية)[3]، وفي ذلك يقول الشعبي[4] رحمه الله: « إنما سميت الأهواء أهواء لأنها تهوي بصاحبها

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٨٤٩)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/ ١٦)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٨٤٩).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الكوفي، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر رضي الله عنه على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة (١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

في النار »[١].

وسمي (الهوى) بذلك - أيضاً - لأنه خالٍ من كل خير[٢]، وذلك أن (الهوى) - في أصل إطلاقه - يكون في الخير والشر، والمحمود والمذموم، ثم غلب إطلاق الهوى على الميل المذموم وما كان خلاف الحق، حتى صار ذلك هو المتبادر عند الإطلاق، إلا إذا نُعِت الهوى بما يخرجه عن ذلك، كقولهم: هوى موافق للصواب[٣]، وقد جاء في كتاب الله العزيز قوله سبحانه: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٠]، فقيل: قوله ﴿بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ للتأكيد؛ لأن الهوى لا يكون إلا كذلك، وقيل: للتقييد؛ لأن الهوى قد يكون في الحق[٤].

ولم يَرِد الهوى في القرآن إلاّ مراداً به الذم، قال طاووس[٥] رحمه الله: « ما ذكر

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ١٢٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٢٠) واللفظ له.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٦).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١)، جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٠).

(٤) انظر: أنوار التنزيل (٤/ ٢٧٩)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٣١-٤٣٢).

(٥) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي، الحافظ الفقيه القدوة عالم اليمن، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه أو قبل ذلك، وأدرك خمسين من الصحابة، ولازم ابن عباس مدّة وهو معدود في كبراء أصحابه، وكان من عبّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين، توفي عام ستة ومائة. انظر: السير (٥/ ٣٨-٤٩).

الله هوى في القرآن إلاّ عابه »[١].

فالهوى - إذاً - ينقسم باعتبار المدح أو الذم إلى قسمين:

١- فيطلق ويراد به الميل المحمود.

٢- ويطلق ويراد به الميل المذموم، وهو الغالب والمتبادر عند الإطلاق كما سبق.

وينقسم باعتبار المراد به إلى قسمين أيضاً:

١- فيطلق الهوى ويراد به المصدر، أي: ميل النفس.

٢- ويطلق ويراد به اسم المفعول، أي: ما تهواه النفس وتحبه وتشتهيه، ويتبع ذلك: بغضُها وكراهتُها إياه[٢]، ومن هذا الإطلاق: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، أي: عما تهواه من الشر؛ لأن نفس الهوى الذي في نفس الإنسان لا يلام عليه، فإن ذلك قد لا يُملَك، وإنما يُلام على اتباعه[٣].

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٣٢).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨٤-٥٨٦، ٥٨٨)، (٢٨/ ١٣٢)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٨).

ثانياً- تعريف الأهواء اصطلاحاً:

عُرِّف الهوى في الاصطلاح بأنه: « مَيَلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع »[١]. وقيل: « عَرَض نفساني ناشئ عن شهوة نفس في غير أمر الله »[٢]. وقيل: « رأي يتبع الشهوة »[٢].

ويلحظ من هذه التعريفات أنها قصرت الهوى على ما تميل إليه النفس من الشهوات، وهو الموافق للمعنى اللغوي، إلا أن الذي جرى عليه كلام السلف فمن بعدهم من أئمة التفسير والحديث وغيرهم هو أن الهوى يطلق على أمرين[٣]:

أولهما: الهوى في الدنيا، وهو ميل النفس إلى ما تستلذه من الشهوات المحرمة من مال أو جاه أو عصبية ونحو ذلك، وهو مُؤَدٍّ بصاحبه إلى الفجور في الدنيا والفسوق والعصيان، وقد يُرْدِيه في الكفر - والعياذ بالله -.

وثانيهما: الهوى في الدين؛ بالخروج عن موجب الكتاب والسنة إلى المذاهب الباطلة والبدع المحدثة والعقائد الفاسدة، ومآله إلى الكفر والنفاق، وهو الذي اشتد تحذير السلف منه، وعظم نكيرهم على أهله[٤].

---

(١) التعريفات ص(٣٢٠)، وانظر: الكليات ص(٩٦٢).

(٢) فيض القدير (١/ ٢٠٢).

(٣) سماهما ابن القيم: فتنة الشهوات، وفتنة الشبهات. انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١٦، ٣٣٢-٣٣٣) (٢٨/ ١٣٢، ١٤٢- ١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٢-١٠٧)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥-١٦٧)، فيض القدير (١/ ٢٠٢) (٢/ ١١٠) (٥/ ٥٦)، مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦-٤٧).

وبناء على ذلك؛ فالتعريف الاصطلاحي الأقرب للصواب - في نظري -: تعريف كلٍّ من العبدة وعبد الحكيم، وهو: « ميل النفس إلى نيل شهوة تُلائِم طبعَها، أو اتباع شبهة تُوافِق عقلَها »(١).

وقد جاء هذان الأمران مجموعين في الكتاب والسنة وآثار السلف:

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، فَـ (الاستمتاع بالخلاق) هو التمتع بالدنيا وشهواتها والعمل من أجلها، و(الخوض بالباطل) هو الشبهات(٢).

وروى الإمام أحمد عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إن مما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى » وفي رواية: « ومضلات الفتن »(٣).

وكان السلف يقولون: « احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه »(٤).

---

(١) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٤-١٠٥)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

(٣) المسند (٤/ ٤٢٠، ٤٢٣)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٢).

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٥)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

المطلب الثاني

التعريف بِـ (البدعة) لغة واصطلاحاً

أولاً- تعريف (البدعة) لغة:

(البِدْعَة): اسم من (الابتداع)، و(الابتداع في اللغة: مصدر الفعل (ابتدع)، ومادته: (الباء والدال والعين)، وهي أصلان:

أحدهما: ابتداء الشيء وصنعته لا عن مثال.

ومن هذا المعنى: (بَدَعَ - الشيءَ -، يَبْدَعُه، بَدْعاً): أنشأه وبَدَأَه، و(البَدْع): إحداث شيء لم يكن له من قَبْلُ خَلْقٌ ولا ذِكْرٌ ولا معرفة، قال تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧، والأنعام: ١٠١]، أي: خالقها ومبدعها لا عن مثال سابق، وهو (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مُفْعِل)، و(البِدْع): الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر.

و(أَبْدَع) و(ابتدع) و(تَبَدَّع): أتى ببدعة واستخرجها وأحدثها. و(البِدعة): اسم من (الابتداع)، وهي الشيء المحدَث المختَرَع على غير مثال سابق، وتطلق في الخير والشر، ولكن أكثر ما تستعمل عرفا في الذم.

الثاني: الانقطاع والكلال. يقال: (أَبْدَعت الناقة): إذا انقطعت عن السير بكَلال (تعب وإعياء) أو ظَلْع (عرج يسير)[1].

---

(١) انظر: العين (٢/ ٥٤)، معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩-٢١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٦-١٠٧)، لسان العرب (٨/ ٦-٨)، المصباح المنير ص(٢٥-٢٦).

وهذا المعنى الثاني عائد إلى الأول وداخل فيه؛ « كأنه جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إِبداعاً، أي: إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها »[١].

ثانياً- تعريف البدعة اصطلاحاً:

(البدعة): عرّفها أهل العلم بتعريفات عديدة مختلفة في عباراتها، متقاربة في مضمونها، والتعريف المختار منها هو تعريف الإمام الشاطبي[٢] حيث قال: « فالبدعة إذاً: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه »[٣].

ثم بيّن رحمه الله ألفاظ هذا التعريف بما حاصله:

« طريقة »: هي ما رُسِم للسلوك عليه.

« في الدين »: قُيِّدت بالدين لأنها فيه تُختَرَع، وإليه يضيفها صاحبها، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تُسَمَّ بدعة.

« مخترعة »: أي: أنها ابتُدِعت على غير مثال تقدمها من الشارع. وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين كسائر العلوم الخادمة للشريعة كعلم أصول الفقه والنحو والصرف ونحوها.

---

(١) النهاية (١/ ١٠٧).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، توفي سنة (٧٩٠هـ). انظر: الأعلام (١/ ٧٥).

(٣) الاعتصام (١/ ٥٠).

« تضاهي الشرعية »: فالبدعة تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة، منها: وضع الحدود، والتزام الكيفيات والهيئات المعينة، وغير ذلك.

وأيضاً: فإن صاحب البدعة إنما يخترعها ليضاهي بها السنة؛ حتى يكون مُلَبِّساً بها على غيره، أو تكون هي مما تلتبس عليه بالسنة.

«يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى»: هذا هو المقصود بتشريعها وسلوكها، وذلك أن أصل الدخول فيها يحث على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك. وأيضاً: فإن النفوس قد تملّ وتسأم من الدوام على العبادات المرتبة، فإذا جُدِّد لها أمر لا تعهده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الأمر الأول[١].

وقد قسم أهل العلم البدعة تقسيمات عديدة لاعتبارات مختلفة، أكتفي هنا بسردها والإشارة إليها[٢]، وهي:

١ - تقسيم البدعة إلى حقيقية وإضافية.

٢- تقسيمها إلى فعلية وتَرْكِيّة.

٣- تقسيمها إلى اعتقادية وعملية.

٤- تقسيمها إلى كلية وجزئية.

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٥١-٥٥) باختصار وتصرف يسير.

(٢) معظم هذه التقسيمات مأخوذة مما قرره الإمام الشاطبي في كتابه العظيم (الاعتصام)، وعليه بنى من بعده.

٥- تقسيمها إلى بسيطة ومركبة.

٦- تقسيمها إلى صغيرة وكبيرة.

٧- تقسيمها إلى عبادية وعادية.

٨- تقسيمها إلى مُكفِّرة ومُفسِّقة.

٩- تقسيمها إلى محرمة ومكروهة - مع التنبيه على أن المراد بالكراهة هنا كراهة التحريم لا التنزيه -.

١٠- تقسيمها إلى حسنة وسيئة، أو محمودة ومذمومة، أو إلى الأحكام التكليفية الخمسة: الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح.

وكل هذه التقسيمات صحيحة معتبرة إلا العاشر فهو باطل؛ لأن البدع كلها ضلالة.

المطلب الثالث

المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة)

أولاً- المدلول اللغوي لِـ (أهل الأهواء والبدعة):

تتكون هذه الكلمة من مركب إضافي ومعطوف، ويظهر مدلولها اللغوي بتصوّر النقاط الآتية:

١- كلمة (أهل): هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ قد تفيد معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل: أخص الناس به - وقد سبق بيان ذلك -[١].

٢- الإضافة في (أهل الأهواء): هذه الإضافة بمعنى اللام، وهي - هنا - لام الاختصاص[٢].

فأفاد هذا التركيب الإضافي معنى اختصاص المضاف بالمضاف إليه من جهتين: من جهة إضافة كلمة (أهل)، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص.

وعلى هذا؛ فالمركب الإضافي (أهل الأهواء) يفيد معنى اختصاص أصحاب الأهواء بها، وذلك من جهة اتباعهم ما تهواه أنفسهم وتميل إليه، وفعلهم ما تقتضيه من اعتقاد أو قول أو عمل، وتمسّكهم به.

وهذا المعنى جاء في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت

---

(١) انظر: ص (٧٥).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - مع: ضياء السالك - (٢/ ٣٢٠-٣١٢).

رسول الله ﷺ يقول: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا؛ فأي قلب أُشْرِبها نُكِت فيه نُكْتة[١] سوداء... » وفي آخره: وصف هذا القلب بأنه: « لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أُشرب من هواه »[٢].

و(الشُّرب) - في الأصل -: تناول كل مائعٍ ماءً كان أو غيره، وكان من عادة العرب أنهم إذا أرادوا التعبير عن مخامرة حبٍّ أو بغضٍ استعاروا له اسم الشراب؛ إذ هو أبلغ إنجاع في البدن[٣]، فمعنى (أُشْرِبها): دخلت فيه دخولا تاما، وأُلزِمَها، وحلّت منه محل الشراب، واختلطت به اختلاطا لا انفكاك له كما يختلط الصبغ بالثوب[٤].

فبيّن الحديث نوع الاختصاص الذي يكون بين الإنسان والهوى، وأن من اتبع هواه صار هواه مالكا له وقائدًا، فلا يخرج عن أمره ونهيه، ولا يزن الأمور إلا بميزانه.

وهذا المعنى جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، والمعنى في قول بعض السلف: أرأيت من اتخذ دينه بهواه، فلا

---

(١) أي: نُقْطَة، وكل نقطة في شيء بخلاف لونه فهو نكت. شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٢٨-١٣٠) رقم (١٤٤).

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٩).

(٤) انظر: النهاية (٢/ ٤٥٤)، شرح صحيح مسلم (٢/ ١٧٢).

يهوى شيئا إلا ركبه وعمل به[١].

٣- المعطوف (البدعة): هو معطوف على المضاف إليه: (الأهواء)، فهو يأخذ حكم المعطوف عليه وما اشتمل عليه من إفادة معنى الاختصاص من جهة إضافة كلمة (أهل) إليه، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص - كما سبق -، وكأنه قيل: (أهل البدعة)، فيكون معناه اللغوي مثل المعنى الذي سبق ذكره في التركيب الإضافي (أهل الأهواء).

ثانياً- المراد بِ (أهل الأهواء والبدعة):

لأهل العلم عدة عبارات في بيان مراد السلف من هذا اللقب الذي أرادوا به ذمّ أهله والتحذير منهم وبيان خطئهم وخطرهم، ومن تلك العبارات:

١- « البدعة التي يُعَدّ بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة »[٢].

٢- « ولهذا كان من خرج عن موجَب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعُبّاد يُجعَل من أهل الأهواء »[٣].

٣- « إن لفظ (أهل الأهواء) وعبارة (أهل البدع) إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال

---

(١) هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة، وذهب بعض السلف إلى أن المعنى: اتخذ معبوده ما تهوى نفسُه عبادتَه، وهو الذي رجحه ابن جرير. انظر: جامع البيان (١٩/ ١٧) و(٢٥/ ١٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤١٤).

(٣) الاستقامة (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها...، والمبتدع هو المخترع أو المستدل على صحة ذلك الاختراع، وسواء علينا أكان ذلك الاستدلال من قبيل الخاص بالنظر في العلم أو كان من قبيل الاستدلال العامي، فإن الله سبحانه ذم أقواماً قالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، فكأنهم استدلوا إلى دليل جملي (وهو الآباء): إذا كانوا عندهم من أهل العقل، وقد كانوا على هذا الدين، وليس إلا لأنه صواب؛ فنحن عليه؛ لأنه لو كان خطأ لما ذهبوا إليه، وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يشار إليه بالصلاح ولا ينظر إلى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد، ولا كونه يعمل بعلم أو بجهل، ولكن مثل هذا يعد استدلالاً في الجملة من حيث جعل عمدة في اتباع الهوى واطّراح ما سواه، فمن أخذ به فهو آخذ بالبدعة بدليل مثله ودخل في مسمى أهل الابتداع...، وعلامة من هذا شأنه: أن يَرُدّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، وهو عين اتباع الهوى، فهو المذموم حقا، وعليه يحصل الإثم »[١].

٤- هم كل من خالف السنة والجماعة، وأحدث في الدين ما ليس منه في الاعتقادات والأقوال والأعمال[٢].

٥- « أن من كانت بدعته مما اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب

---

(١) الاعتصام (١/ ١٦٢-١٦٤).

(٢) انظر: رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع (١/ ٣٤، ٣٧).

والسنة دون دقائق المسائل التي يخفى الحق فيها على بعض الناس؛ فهو من أهل البدع، لا فرق في ذلك بين عالمٍ وعامي، فمن أظهر البدعة حكمنا عليه بأنه مبتدع »[١].

ومن هذه العبارات يمكن بيان المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة) بما يشمل الأمور الآتية:

- الخروج عن موجَب الكتاب والسنة.
- بإحداث ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة في أبواب الاعتقاد والقول والعمل.
- وسموا بهذا الاسم لابتداعهم أشياء وهوايتهم أموراً استحسنوها ليست من الشريعة.
- ويطلق هذا اللقب على ثلاثة أصناف:

١- الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها.

٢- كل من يردّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، سواء كان عالماً أو من العوام والمقلّدة.

٣- من أظهر بدعةً اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب والسنة، سواء كان عالماً أو عامياً أو مقلّداً.

---

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ١٢٢).

الباب الأول

منهج أهل السنّة
في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

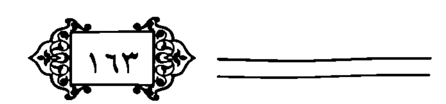
- الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.
- الفصل الثاني: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.
- الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.

المبحث الأول

الاستدلال بالآيات القرآنية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.



الفصل الأول
منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة

المبحث الأول
الاستدلال بالآيات القرآنية

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أعظم الأمة معرفةً بهذا القرآن وعلوّ مكانته ورفيع منزلته، وأشدهم تمسُّكاً به اعتقاداً وقولاً وعملاً واحتجاجاً ودعوة، فهم الذين يعتقدون أنه «الكتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال والغي والرشاد والشك واليقين، أنزله سبحانه لنقرأه تدبرا، ونتأمله تبصرا، ونسعد به تذكرا، ونحمله على أحسن وجوهه ومعانيه، ونصدق به ونجتهد على إقامة أوامره ونواهيه، ونجتني ثمار علومه النافعة الموصلة إلى الله سبحانه من أشجاره، ورياحين الحكم من بين رياضه وأزهاره، فهو كتابه الدال عليه، لمن أراد معرفته وطريقه الموصلة لسالكها إليه، ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، والسبب الواصل بينه وبين عباده إذا انقطعت الأسباب، وبابه الأعظم الذي منه الدخول فلا يغلق إذا غلقت الأبواب، وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنزل الكريم الذي لا يشبع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تقلع سحائبه، ولا تنقضي آياته، ولا تختلف دلالاته، كلما ازدادت البصائر فيه تأملا وتفكيرا زادها هداية وتبصيرا، وكلما بجست

معينه فجر لها ينابيع الحكمة تفجيرا، فهو نور البصائر من عماها، وشفاء الصدور من أدوائها وجواها، وحياة القلوب، ولذة النفوس ورياض القلوب، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والمنادي بالمساء والصباح: يا أهل الفلاح حي على الفلاح »(١).

ومن أبرز المعالم التي يتّضح بها ذلك ما يأتي:

١- اعتقاد أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، والاكتفاء به عن كل ما سواه(٢):

وهذا يشمل أمرين، هما من قواعد الدين ومبانيه، وهما:

الأول: أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، ففيه الحق والعلم والهدى والنور والشفاء والبيان والعِظة والعبرة والقصص الحق، وفيه من كل ذلك أتمّه وأجمعه وأشمله وأوفاه، فما من شيء فيه صلاح للعباد ونفع وخير، ويحتاجون إليه في أمر دينهم، ويأخذون منه الهداية والعلم النافع، وينفعهم في آخرتهم؛ إلا وقد اشتمل عليه هذا الكتاب العظيم بأحسن بيانٍ وأوفاه.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣).

(٢) ينبغي التنبّه إلى أن الاكتفاء بالقرآن الكريم لا يدلّ - مطابقةً ولا تضمناً ولا لزوماً - على ترك السنة وهدي الصحابة والسلف والإعراض عنهما، بل إن اتباع السنة وهدي الصحابة والسلف هو من الاكتفاء بالقرآن الكريم، فإن السنة وحيٌ من الله لرسوله، وقد أمر سبحانه في كتابه باتباع رسوله وطاعته في كل ما جاء به عن ربه، كما نهى سبحانه في كتابه أيضاً عن اتباع غير سبيل المؤمنين - الذين يدخل فيهم الصحابة والسلف دخولاً أوّلياً -، فيكون في الاكتفاء بالقرآن الكريم: اكتفاء بالسنة، واكتفاء بهدي الصحابة وبما جاء عنهم وعن التابعين في مسائل العلم.

قال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال ﷻ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩] أي: « الطريقة التي هي أَسَدّ وأعدل وأصوب...، وهذه الآية الكريمة أجمل الله جلَّ وعلا فيها جميع ما في القرآن من الهدى إلى خير الطرق وأعدلها وأصوبها، فلو تتبعنا تفصيلها على وجه الكمال لأتينا على جميع القرآن العظيم؛ لشمولها لجميع ما فيه من الهدى إلى خيري الدنيا والآخرة »[١]، وقال سبحانه: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥] أي: « متلبِّساً بالحق الذي هو ثبات نظام العالم على أكمل الوجوه، وهو ما اشتمل عليه من العقائد والأحكام ومحاسن الأخلاق وكل ما خالف الباطل »[٢].

وقال ﷺ: « ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه - »[٣].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « ...وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم، فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسوله ». وفي لفظ « فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به كما هدى الله به محمداً ﷺ »[٤]. وقال

---

(١) أضواء البيان (٣/ ١٧).

(٢) محاسن التأويل (١٠/ ٤٠٠٨).

(٣) أخرجه مسلم بنحوه (٤/ ١٨٧٣) رقم (٢٤٠٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار - واللفظ له - (٩/ ٨٩) رقم (٣٤٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٣٩) رقم (٦٧٩٣) ورقم (٦٨٤١).

ابن عباس رضي الله عنهما: « من قرأ القرآن واتبع ما فيه هداه الله من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب »[١]، وقال الشافعي: « ما نزل بأحدٍ من المسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله سبيل الدلالة عليها »[٢].

الثاني: الاكتفاء بالقرآن الكريم عن كل ما سواه من الكتب والعلوم والعقول، فإنه إذا كان القرآن الكريم وافياً كافياً فيما اشتمل عليه كان من الواجب الاكتفاء به عن كل ما سواه.

قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[العنكبوت: ٥١] « وهذا كلام مختصر جامع، فيه من الآيات والدلالات الباهرات شيء كثير، فإنه... إتيان الرسول به بمجرّده وهو أمّي من أكبر الآيات على صدقه...، ثم إخباره عن قصص الأولين وأبناء السابقين والغيوب المتقدمة والمتأخرة مع مطابقته للواقع، ثم هيمنته على الكتب المتقدمة وتصحيحه للصحيح ونَفْيُ ما أدخل فيها من التحريف والتبديل، ثم هدايته لسواء السبيل في أمره ونهيه، فما أمر بشيء فقال العقل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقال العقل: ليته لم يَنْه عنه، بل هو مطابق للعدل والميزان والحكمة المعقولة لذوي البصائر والعقول، ثم مسايرة إرشاداته وهدايته وأحكامه لكل حال وكل زمان بحيث لا تصلح الأمور إلا به؛ فجميع ذلك يكفي من أراد تصديق الحق وعمل على طلب الحق، فلا كفى الله من لم يكفِه القرآن، ولا شفى الله من لم يشفِه الفرقان »[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٣) رقم (٣٤٣٨) وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

(٢) نقله عنه الإمام ابن القيم في شفاء العليل ص(٤٠).

(٣) تيسير الكريم الرحمن ص(٦٣٣-٦٣٤).

وقال ﷺ: « ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن »[١]، فقد فسَّره عدد من السلف وأهل العلم واللغة بأن المراد: من لم يستغنِ به عن كل ما سواه[٢].

وقال ﷺ - لما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ من ورقة من التوراة -: « والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، ولو كان موسى حيّاً واتبعتموه وتركتموني ضللتم »، وفي رواية: « ولو كان موسى حيّاً ما وَسِعه إلا اتّباعي »[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا القرآن، فإنه قرّر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن اللّه وعن اليوم الآخر، وزاد ذلك بيانا وتفصيلا، وبيّن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرّر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين، وبيّن عقوبات اللّه لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها، وبيّن ما حرف منها وبدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر اللّه ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٣٧) رقم (٧٠٨٩).

(٢) وهو قول وكيع وسفيان بن عيينة وأبي عبيد القاسم بن سلام والبخاري والطحاوي وغيرهم، انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٩١٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٤٢، ١٦٩-١٧٢)، شرح مشكل الآثار (٣/ ٣٤٧-٣٥٣)، الزاهر للأنباري (٢/ ٥)، تهذيب اللغة (٨/ ١٧٤)، المحيط في اللغة (٥/ ١٣٥)، شعب الإيمان (٢/ ٥٢٨)، المحكم (٦/ ١٨)، فتح الباري (٩/ ٦٩-٧١)، عمدة القاري (٢٠/ ٣٩-٤١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) رقم (١٥١٩٥)، وحسّنه الألباني في ظلال الجنة رقم (٥٠).

الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حُرِّفَ منها، وهو حاكم بإقرار ما أقره اللّه، ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأمريات...، ثم إنه معجز في نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله، ففيه دعوة الرسول، وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته، وفيه ما جاء به الرسول، وهو نفسه برهان على ما جاء به، وفيه أيضًا من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن ما عندهم إلا بعض ما في القرآن، ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون في أصول الدين والعلوم الإلهية وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها، لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأي كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن؛ ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبي آخر وكتاب آخر؛ فضلاً عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره، سواء كان من علم المحدثين والملهمين، أو من علم أرباب النظر والقياس الذين لا يعتصمون مع ذلك بكتاب منزل من السماء»[١].

٢- تعظيم نصوص القرآن:

وهذا التعظيم يشتمل على عدة أمورٍ، منها: الامتثال لأوامره، واجتناب نواهيه، والاتّعاظ بمواعظه، والتسليم والاتباع له، ولزومه، والاكتفاء به عن كل ما سواه، والاعتماد عليه، والتحاكم إليه، ووزن العقائد والأقوال والأفعال

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤-٤٥).

به، وترك المماراة فيه، وعدم تفسيره بالظن والهوى، والبعد كلّ البعد عن مخالفته أو معارضته بأي شيء من رأي أو عقل أو إثارة الشُّبَه والشكوك فيه[(١)].

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠]، وقال ﷻ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨].

٣- تقديم القرآن الكريم على الرأي والعقل والهوى:

« من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجْده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل - يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يُفوَّض وإما أن يُؤوَّل، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة

(١) انظر: الإبانة (١/ ٢٢٣-٢٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧) (٤/ ٢-٨) (١٣/ ٦٠).

تخالف القرآن والحديث »[١]، بل كانوا يعدّون كل ما خالف القرآن خيالاً وأوهاماً لا حقائق[٢].

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « أيها الناس، اتهموا الرأي على الدين... »[٣].

٤- اعتقاد أن نصوص القرآن الكريم مفهومة لدى المخاطبين:

أنزل الله القرآن الكريم بلسان عربي مبين، على قريش أفصح العرب وأبلغها، مُراداً به الإنذار والهداية والبيان والإرشاد وإقامة الحجة، وإذ اجتمع في القرآن ذلك كله فإنه يلزم أن تكون نصوصه بيّنة المعاني واضحة الدلالة مفهومة المقاصد، وهذا اللازم لا يمكن أن يُتَصَوَّر انفكاكه عن القرآن بحالٍ من

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

(٢) انظر: درء التعارض (٧/ ٣٧).

(٣) أصله في صحيح البخاري (٤/ ١٥٣٤) رقم (٣٩٥٣) دون قوله: « أيها الناس » وقوله: « على الدين ». وأخرجه بتمامه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠)، كما جاءت هذه الوصية عن سهل بن حنيف رضي الله عنه: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٨٨، ٨٩)، وعن أبي مسعود البدري رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٦٧٢) لكن دون عبارة « على الدين ».

الأحوال، فضلاً عن أنه إن لم يكن كذلك ما كان لإنزال القرآن معنى، وما كان فيه تحقيق لما أراده الله بإنزاله، «لأن المخاطَب والمرسَل إليه إن لم يفهم ما خُوطب به وأُرسِل به إليه فحاله قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء؛ إذ لم يُفِدْه الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً »(١).

قال تعالى: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٤-١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه »(٢).

ومن أعظم ما يُستَدلّ به على هذا الأمر: أنه « لم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه؛ لأنهم كانوا عرب الألسُن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني »(٣).

---

(١) جامع البيان (١/ ٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ١٩١٢) رقم (٤٧١٦).

(٣) مجاز القرآن (١/ ٨).

٥- اعتقاد أن ظواهر نصوص القرآن الكريم مطابقة لمراد الله، وحمل نصوص القرآن الكريم على الحقيقة والظاهر:

لما كان القرآن الكريم كلام الله العليم، والقرآن في غاية البلاغة والفصاحة والوضوح والبيان، ومعانيه مفهومة لدى المخاطبين؛ اقتضى ذلك أن تكون ظواهر نصوص القرآن التي تتبادر إلى الذهن بمقتضى لسان العرب وسَنَن كلامهم ووَفق الاستعمالات القرآنية وسياقاتها و تصريفاتها؛ هي التي أرادها الله المتكلِّم بها، فليس في نصوص القرآن باطنٌ يخالف الظاهر، بل يجب أن يكون الباطن الحق هو الموافق للظاهر الحق، وأما ادّعاء باطنٍ للنصِّ يخالف ظاهره فليس هو إلا خيالاً وجهلاً وضلالا[1]، ولذا؛ فإن نصوص القرآن لا تُفهم وتُحمَل إلا على حقائق معانيها وظواهرها الواضحة المفهومة منها.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]، وقال سبحانه: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[الزمر: ٢٣]، فَفَرَحُ المؤمنين بالقرآن، وإيمان أولي العلم بأنه الحق والهداية، واقشعرار جلود أهل الخشية حين قراءته وسماعه؛ كل ذلك إنما يكون لأنهم عرفوا مراد الله من ظاهر كلامه (القرآن) فأوجب لهم ذلك تلك الصفات الشريفة الكريمة، ولو لم يكن المراد ظاهراً، بل كان معنى وراء

---

(١) انظر: درء التعارض (٦/ ٣٣٢).

الظاهر؛ لكان في معرفته من العنت والمشقة والعناء ما يجعل الوصول إليه عَسِراً مُوحِشاً، فأي فرحةٍ تكون مع هذه الحال، وأيّ إيمانٍ مطمئن وخشوع صادقٍ ينتج عنه؟.

وقال ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها »[(١)]، فالنصوص القرآنية واضحة المعاني ظاهرة الدلالة، وظاهرها وباطنها سواء، فليس لها باطنٌ يخالف ظاهرها، ولا فيها ألفاظ تدل على غير معانيها اللغوية وسياقاتها القرآنية.

٦- اعتقاد أن القرآن محفوظ سالم من التبديل والتحريف:

القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، المُثْبَت في المصاحف بين الدَّفتين، الذي بأيدي المسلمين في أقطار الأرض يَحْفَظونه ويعلِّمونه ويكتبونه، قد تكفَّل سبحانه بحفظه عن التبديل والتغيير والتصحيف والتحريف والزيادة والنقصان. فالقرآن العظيم محفوظٌ سالمٌ من هذه الأشياء كلها منذ نزل على محمد ﷺ وحتى يأمر الله سبحانه في آخر الزمان برفعه من المصاحف والصدور، فلا يقدر أحدٌ من جميع الخلق أن يزيد فيه أو ينقص منه حرفاً ولا حركة ولا كلمة[(٢)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٣٢) رقم (٤٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ١٤).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤/ ٨)، التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢٧٨-٢٧٩)، قواطع الأدلة (١/ ٢٩-٣٠)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠١، ٤٠٤).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقال سبحانه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١١٥]، فلا أحد يبدِّل شيئاً من كلمات الله بما هو أصدق وأعدل، ولا أحد يَقْدِر على أن يحرفها شائعاً ذائعاً كما فُعل بالكتب المنزلة السابقة كالتوراة، ففي الآية ضمان من الله لكلماته بالحفظ(١).

٧- نفي التعارض بين آيات القرآن الكريم:

آيات القرآن الكريم هي كلام الله العليم الخبير، أصدق القائلين، الذي أتقن كل شيء، فمن المحال أن يقع فيها اختلاف أو تعارض أو تناقض أو تضاد، بل كلها تجري على نظام ومثال ونسق واحد، فمعانيها مُتَّسِقة، وأحكامها مؤتلفة، وبعضها يؤيد بعضاً بالتصديق، ويشهد له بالتحقيق، ويوافقه ويبيِّنه(٢)، وإذا أمر الله فيها بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيءٍ لم يأمر به في موضعٍ آخر، بل ينهى عن نظيره أو عن ملزوماته - إن لم يكن هناك نسخ -، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو ثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوزامه(٣).

---

(١) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص(١٧٣)، جامع البيان (٥/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٣١)، الاعتصام (٢/ ٣٣١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ كانوا جلوسًا عند باب من أبوابه، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها - وفي رواية: يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية -، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمر وجهه - وفي رواية: كأنما فقئ في وجهه حب الرمان -، فقال: « بهذا أمرتم، أو بهذا بعثتم؟!، أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضًا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه »[1].

٨ - الإيمان بجميع آيات القرآن:

وهذا الإيمان يشمل عدة جوانب، منها:

أ- الإيمان بألفاظ القرآن الكريم وحروفه، وأنه ما من لفظ أو حرف في القرآن إلا وقد بلغ الغاية بلاغة وفصاحة وبياناً في إفراده وتركيبه وسياقه واستعمالاته، فلا يجوز البتة التعرض لشيء منها بأي نوع من أنواع التغيير اللفظي من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير أو إبدال أو نحو ذلك.

ب- الإيمان بمعاني القرآن الكريم كما فهمها النبي ﷺ وصحابته وبلّغوها للأمة، وأنها أصحّ المعاني وأسدّها وأقومها، وكلها حق لا ريب فيها ولا باطل

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٧٨، ١٨٥، ١٩٥) وحسنه الألباني في ظلال الجنة ص(١٩٠).
وأخرجه الإمام مسلم - مختصرًا - (٤/ ٢٠٥٣) رقم (٢٦٦٦).

بوجه من الوجوه، وهذا الإيمان ينأى بالمسلم عن التعرّض لمعاني القرآن الكريم الصحيحة بالتعطيل أو التحريف أو التأويل.

جـ- الإيمان بجميع ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه إيماناً مجملاً ومفصَّلاً:

فالمجمل: فرض عين على كل مسلم، ولا يصح إيمان العبد إلا به.

والمفصَّل: يتفاوت فيه أهل الإيمان؛ فكلما ازداد المؤمن من الفقه في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، وفهم عن الله مراده فيها، وعقل عنه خبره وأمره، واستنبط من ذلك الأسرار والكنوز؛ كان إيمانه أعظم ودرجته أعلى ومقامه عند الله أرفع(١).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورى: ١٥]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٤)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٦)، تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢١٠)، أعلام السنة المنثورة ص (٨٠-٨٣).

٩ – القرآن الكريم هو الحجة في الدين كله:

الدين الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ بيّنه سبحانه في القرآن الكريم أحسن بيانٍ عقيدةً وشريعة، أصولاً وفروعاً، دلائل ومسائل، فكان القرآن بذلك هو العمدة والحجة في الدين كله، فهو أول مرجوع إليه، وأعلى مراجع المقطوع به(١).

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، وقال سبحانه: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف:١١١].

والاحتجاج الصحيح بالقرآن لا بد أن يتضمن عدة أمور، منها:

أ- أن يكون القرآن الكريم هو الأصل الذي يُستقى منه دين الله سبحانه، فـ « لابد في كل مسألة يُراد تحصيل علمها على أكمل الوجوه أن يلتفت إلى أصلها في القرآن؛ فإن وجدت منصوصاً على عينها أوَ ذكر نوعها أو جنسها فذاك »(٢).

ب- أن يحتج بالقرآن في جميع أبواب الدين ومسائله، دون تفريق بين باب وآخر ولا بين مسألة وأخرى، قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٣٧٥).

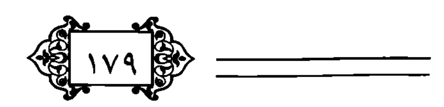
(٢) الموافقات (٣/ ٣٧٥).

[الحجر: ٩١] أي: أجزاءً وأصنافاً، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وأخذوا منه ما أحبوا وتركوا منه ما خالف أهواءهم(١). فمن لم يتخذ القرآن حجةً في أبواب الدين كلها كان ممن تشمله هذه الآية.

جـ- أن يكون القرآن الكريم هو الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

د- أن يكون القرآن الكريم هو الحَكَم الفَصْل عند التنازع والاختلاف في أي مسألة من مسائل الدين، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ثم يتبع ذلك التسليمُ المطلق والرضى التامُّ بحكم الله ورفعُ النزاع والخلاف، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

(١) انظر: جامع البيان (١٤/ ٦١-٦٦)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٥٩)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٥٩).



المطلب الأول

منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

ما صار أهل الأهواء والبدع خارجين عن الهدى والسنة، متلبسين بالهوى والبدعة؛ إلا بنوعٍ مفارقةٍ عظيمةٍ لما أنزله الله في كتابه من الحق والنور، وخروجٍ عن هديه وسَنَنه، ومخالفةٍ لأمره ونهيه، فحالهم معه - من حيث الجملة - كما قال ابن القيم رحمه الله: « درست معالم القرآن في قلوبهم فليسوا يعرفونها، ودثرت معاهده عندهم فليسوا يعمرونها، ووقعت ألويته وأعلامه من أيديهم فليسوا يرفعونها، وأَفَلَتْ كواكبه النيرة من آفاق نفوسهم فلذلك لا يحبونها، وكسفت شمسه عند اجتماع ظُلَم آرائهم وعُقَدها فليسوا يبصرونها، خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التأويلات الباطلة فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم كمين بعد كمين، نزلت عليهم نزول الضيف على أقوام لئام، فعاملوها بغير ما يليق بها من الإجلال والإكرام، وتلقوها من بعيد ولكن بالدفع في صدورها والأعجاز، وقالوا: مالكِ عندنا من عبور وإن كان ولا بد فعلى سبيل الاجتياز، أنزلوا النصوص منزلة الخليفة في هذا الزمان، له السكة والخطبة وماله حكم نافذ ولا سلطان، المتمسك عندهم بالكتاب والسنة صاحب ظواهر مبخوس حظه من المعقول، والمقلد للآراء المتناقضة المتعارضة والأفكار المتهافتة لديهم هو الفاضل المقبول »[1].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥).

ومما تتبين به منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- الطعن في القرآن والتشكيك فيه مصدرًا وثبوتا:

اشتطّ فِئَام من أهل الأهواء والبدعة في البعد عن الهدى والحق، فخرجوا عن إجماع المسلمين على أن القرآن منزل من عند الله، وأنه هو ما بين الدفتين، الذي يحفظه المسلمون ويقرؤونه، فمنهم:

أ- من جعل القرآن كغيره من كتب البشر، وناموساً جاء به محمد ﷺ ليخيِّل إلى الناس والعامة اعتقادا ينتفعون به في الدنيا، وأعمالاً يقومون بها فتفيدهم السعادة، وأخرى يتجنبونها حتى لا يقعوا في الشقاء، وحقيقة قولهم: أن محمداً ﷺ لم يأتِ بهذا القرآن من عند الله، وإنما كان كاذباً فيما أخبر به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ لأجل مصلحة الجمهور من الناس في الدنيا، وأنه لا معاد ولا بعث ولا جنة ولا نار[١].

ب- من ادعى أن القرآن المتواتر بين المسلمين ليس هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ، فزعم أن القرآن قد غُيِّر وبُدِّل، وخولف بين نظمه وترتيبه، وأُحيل عما أنزل إليه، وقُرِئ على وجوهٍ غير ثابتة عن الرسول ﷺ، وأنه قد نُقِص منه وزيد فيه[٢].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٤) (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧).
ويُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٨٧٠-٧٨٧).

(٢) يُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٩٧٢-٩٩٣).

٢-الطعن في القرآن دلالة:

ذهب طوائف من أهل الأهواء والبدعة إلى أن هذا القرآن لم يشتمل على البيان الكافي الشافي الواضح للطريق الموصلة إلى معرفة الله وما يجب اعتقاده في حقه سبحانه - على تفاوتٍ بين طوائفهم في ذلك -، وعلى أن الظاهر الحق الواضح الذي دلت عليه نصوص القرآن - في ذلك - ليس هو المراد منها، ثم انقسموا بعد ذلك أقساماً:

• فمنهم أهل التخييل الذين يزعمون أن نصوص القرآن لم تفصح بالحقائق، وأن ما دلت عليه وأخبرت به عن الله وصفاته وأفعاله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له يطابق ظاهرها، ولكنه أمثال مضروبة لأمور تعجز عن إدراكها عقول الجمهور من الناس.

• ومنهم أهل التأويل (التحريف) الذين زعموا أن نصوص القرآن أدلة لفظية لا تُفيد علماً ولا يحصل منها يقين، وأنها مجازاتٌ لا حقيقة لها ولا يُراد منها ظاهرها، حتى وصل الأمر ببعض أئمتهم إلى التصريح بأن ظاهر القرآن يوجب الكفر.

• ومنهم أهل التمثيل الذين جعلوا حقيقة نصوص القرآن هي تمثيل الله بخلقه.

• ومنهم أهل الظاهر والباطن الذين ادعوا أن نصوص القرآن لها ظاهرٌ ليس هو الحقيقة والمراد، ولها باطن هو حقيقة المعرفة والطريق الموصل إلى رب العباد[١].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٥، ٦٣٢).

٣-تقديم أصولهم ومصنَّفاتهم على القرآن:

يقدِّم كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة آراءهم ومعقولاتهم وأصولهم على ما يزعمون أنه يعارضه من كتاب الله الكريم، فما اعتقدوه مما أنتجته عقولهم واجتهاداتهم - البعيدة عن منهج النبي ﷺ وصحابته ﵃ في فَهْم القرآن - سموه محكماً وأصولاً وقواعد وبراهين، عليها المعوَّل، وإليها المرجع، وهي منار السبيل الموصل إلى فقه القرآن ومعرفة حقائقه، وأما ظاهر القرآن الذي فهمه النبي ﷺ وصحابته ﵃ فهو المتشابه الذي ليس له حقيقة مُرادةٌ ولا يفيد اليقين ولا يجوز التمسك به في المسائل العلمية، وكان من الآثار السيئة لذلك:

- أن منهم من لا يقول بما دل عليه القرآن حتى يزنه بأصوله، فيَعْرِض نصوص القرآن على أصوله وقواعده وآرائه: فما وافقها منها قبله، وما خالفه ردّه أو أوّله.
- أن منهم من يقدم مصنفاته ومصنفات أئمته التي حوت قواعد المذهب والفرقة والطائفة على كتاب الله الكريم(١).
- أن منهم من لا يجعل القرآن هو الحكم والفيصل والفرقان - حين يدّعي وجود التعارض بين القرآن وأصوله -، فلا يصدر عن دلالة القرآن ومعانيه، ولا يمتثل أمره سبحانه بالرد إلى الله والرسول.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩، ٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٨) (١٧/ ٣٥٥، ٤٤٥)، إيثار الحق على الخلق ص(٩٤).

• خُلُوّ كثيرٍ من مصنفاتهم المعتمدة عندهم من الاستدلال بالقرآن[١].

• عدم عناية كثير منهم أو قلتها بحفظ نصوص القرآن ومعرفة معانيها[٢].

• أن منهم من لا ينظر في نصوص القرآن - حين استدلاله بها - بنيّة الاهتداء بها والاحتجاج، وإنما تكون له في ذلك أغراض أخرى فاسدة، كالاستئناس ودفع الخصم وإرادة إيهام الناس بأن الحق معه وغير ذلك[٣].

٤- قَصْر اتّباع القرآن على فئةٍ من الناس دون أخرى أو على بعض مسائل الدين دون بعض:

يرى طوائف من أهل الأهواء والبدعة أن اتباع ظواهر القرآن ليس هو المنهج السديد والعمل الرشيد، وأن الحق هو ما أدركوه هم بعقولهم وآرائهم، ويصرّحون بأنه لا يصل إلى إدراك ذلك الحق إلا الخواص من الناس الذين يتحقق فيهم ما وضعوه هم من أصول وقواعد، وكان من آثار ذلك: أن جعلوا اتباع ظواهر القرآن مقصوراً على فئات الناس عامة دون أولئك الخواص، فمنهم من يزعم أن القرآن للعامة، وكلامه هو وأمثاله للخاصة، وأن أجلاف العرب لم يُكلَّفوا أكثر من التصديق الجازم بظاهر القرآن دون البحث والتفتيش ونظم الأدلة، ومنهم من يجعل ظاهر القرآن شريعة العامة، ويدعي أن له باطناً هو حقيقة الخاصة، ومنهم من يرى أن ما كان عليه السلف في فهم القرآن

---

(١) انظر: النبوات ص(٢٤٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٩) (١٣/ ٥٨)، منهاج السنة (٥/ ١٦٣)، النبوات ص(٢٤٧).

(٣) كما ستأتي الإشارة إليه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

أسلم، وما عليه هو وأمثاله فهو أعلم وأحكم، ومنهم مَن لا يقبل مِن فهم نصوص القرآن إلا ما جاءه عن طائفته وأئمته(١).

كما أن منهم من يجعل القرآن أقساماً: فبعضه صالح للاحتجاج دون بعض، وبعضه يُستدلّ به في بعض جوانب الدين دون بعض، ثم منهم من يجعل اتباعه قاصراً على باب العمل والعبادة دون العلم والعقيدة، ومنهم من يستدل به في مسائل الآخرة دون ما يتعلق بالله وأسمائه وصفاته(٢).

٥- الاستدلال بالقرآن على غير وجهه:

فأهل الأهواء والبدعة لن يجدوا - مهما حاولوا - في نصوص القرآن ما يؤيد باطلهم أو يقوّي حجتهم، بل كتاب الله ينطق بضلالهم وانحرافهم، فعمدوا إلى: الاستدلال به بطرقٍ باطلة وأساليب منحرفة، منها: الاستدلال بالمتشابه، وببعض النصوص دون بعض، وضرب بعضها ببعض، وتحميلها من المعاني ما لا تحتمل - كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي إن شاء الله -.

وكان من آثار ذلك : أن صنّف بعض أئمة أهل الأهواء والبدعة تفاسير على أصول مذهبهم، يستدلون فيها بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه(٣).

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٣)، تلبيس إبليس ص(٣٦٧)، حجج القرآن ص(٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ١٥٨) (١١/ ٤١٥-٤١٦) (١٢/ ٢٤) (٢/ ٤٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص(٢٣-٢٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

الاستدلال بالمتشابه

وَصَفَ الله ﷻ كتابه بأنه محكَم، فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وإحكام الكلام هو: إتقانه بالتمييز والفصل - علماً وعملاً - بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضّار، والرشد والغي[(١)].

ووصفه في موضعٍ آخر من كتابه بأنه متشابه، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه فيه معنى التماثل[(٢)].

ووصفه ﷻ في موضع ثالث بأن بعضه محكم وبعضه متشابه، فقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

فبيّن أهل العلم أن وصف القرآن بهذه الأوصاف الثلاثة بحسب اعتبارٍ معيَّن في كلٍّ منها، وأن كلاًّ من الإحكام والتشابه ينقسم إلى عامّ وخاصّ[(٣)]:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

فالمراد بالإحكام في الموضع الأول هو الإحكام العامّ، وهو أن القرآن « في غاية الإحكام وقوّة الاتّساق، وأنه بالِغٌ في الحكمة أقصى غاية، فأخباره كلها حقٌّ وصدق، لا تناقض فيها ولا اختلاف، وأوامره كلها خير وهدى وبركة وصلاح، ونواهيه عن كل ما يعود على الإنسان بالشرور والضرر والأخلاق الرذيلة والأعمال السيئة »[(١)]، فالقرآن كله محكم بهذا الاعتبار.

والمراد بالتشابه في الموضع الثاني هو التشابه العامّ، وهو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضاً، وهو أن القرآن متشابه « في الحسن والصدق والهدى والحق، وورود بالمعاني النافعة المزكِّية للعقول، المطهِّرة للقلوب المصلحة للأحوال، فألفاظه أحسن الألفاظ، ومعانيه أحسن المعاني »[(٢)]، فالقرآن كلّه متشابه بهذا الاعتبار.

« فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العامّ، بل هو مصدِّق له، فإن الكلام المحكَم المتقَن يصدِّق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً »[(٣)].

والمراد بالإحكام والتشابه - في الموضع الثالث -: الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فالتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجهٍ مع مخالفته له من وجهٍ آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله - وليس كذلك -، وهذا التشابه إنما يكون بقدرٍ مشتركٍ بين الشيئين مع

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٦٢).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

وجود الفاصل بينهما. والإحكام [الخاص]: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر[١]، وهذا المحكم وصفه الله بأنه (أمّ الكتاب)؛ أي: أصله الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود وسائر ما بالخلق إليه حاجة من أمر دينهم وما كُلِّفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم، وسُمِّي أمّ الكتاب لأنه معظم الكتاب وغالبه وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه، وأما المتشابه فوصفه الله بأنه (أُخَر) أي: أَقَلّ[٢].

وقد تنوّعت عبارات السلف - غفر الله لهم - في بيان المراد بالمحكمات والمتشابهات - بمعناهما الخاص - على أقوالٍ عديدة، هي:

١- المحكمات: ناسخ القرآن وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يُؤمَن به ويُعمَل به، والمتشابهات: منسوخه ومقدَّمه ومؤخَّره وأمثاله وأقسامه وما يُؤمَن به ولا يُعمل به.

٢- المحكمات: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابهات: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه.

٣- المحكمات: ما لم يحتمل من التأويل غير وجهٍ واحد، والمتشابهات: ما احتمل من التأويل أوجهاً. قال محمد بن جعفر بن الزبير[٣]: «﴿مُّحۡكَمَٰتٌ﴾: فيهن حجّة الربّ، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريفٌ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٥)، المحرر الوجيز (١/ ٤٠٢).

(٣) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، كان من علماء أهل المدينة وفقهائهم وقرّائهم، توفي بين عشرٍ ومائة وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب (٣/ ٥٣٠).

ولا تحريف عمّا وُضعت عليه. وأُخر متشابهة في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد - كما ابتلاهم في الحلال والحرام - لا يُصرَفن إلى الباطل، ولا يُحرفن عن الحق »[١].

٤- المحكمات: ما أحكم الله في القرآن من قصص الأمم ورسلهم الذين أرسل إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد ﷺ وأمته. والمتشابهات: ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

٥- المحكمات: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابهات: ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: وقت نزول عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها وقيام الساعة وفناء الدنيا. ومن ذلك: الحروف المقطّعة التي في أوائل السور[٢].

وقسم سبحانه مسالك الناس تجاه المحكم والمتشابه - بمعناهما الخاص - إلى قسمين:

الأول: مسلك أهل العلم الراسخين « وهم العلماء الذين قد أتقنوا علمهم ووَعَوْه فحفظوه حفظًا، لا يدخلهم في معرفتهم وعلمهم بما علموه شَكّ ولا لبس »[٣]، وهو: أنهم يؤمنون بالمحكم والمتشابه، فما علموا معناه وعرفوه واستبان لهم من كتاب الله عملوا به وتمسّكوا، وما اشتبه عليهم وشكّوا في

---

(١) جامع البيان (٣/ ١٧٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٢-١٧٥)، زاد المسير (١/ ٣٥٠).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٥).

معناه ولم يتيقنوا منه وكلوه إلى عالمه وتركوه ولم يتتبّعوه أو يتتبعوا تأويله دون علم، مع إيمانهم بأنه حق وصدق، وأن كل واحد من المحكم والمتشابه يصدق الآخر ويشهد له، لأن الجميع من عند الله، وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة من الصحابة فمن بعدهم[١].

الثاني: مسلك أهل الزيغ «أهل الشك والضلال والميل عن الحق والانحراف عنه إلى الباطل»[٢]، وهو: أنهم يدعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه، فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها - مع أنه في حقيقته حجة عليهم -؛ وللسلف - غفر الله لهم - أقوال عديدة في بيان المعنيّ بذلك[٣]، لكن ذكر المفسِّرون أن الآية - وإن كانت نزلت فيمن ذكر السلف أنها نزلت فيه - «فإنه معنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها؛ تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاجّ به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيِهِ المحكمات، إرادةً منه بذلك اللبس على أهل الحقّ من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائناً من كان، وأيّ أصناف البدعة كان»[٤].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، الدر المنثور (٢/ ١٥١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٣).

(٤) جامع البيان (٣/ ١٨١).

فدلّت هذه الآية الكريمة على أن الاستدلال بالمتشابه هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بآيات القرآن الكريم.

كما دلّت - أيضاً - على أن الباعث لهم على ذلك الاستدلال هو ما ذكره الله سبحانه في قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، ومما ذكره أهل العلم في تفسيره ما يأتي:

١- أن أهل الأهواء والبدعة يجعلون لهم أصولاً ابتدعوها برأيهم[١]، ويجعلونها هي العمدة عندهم، ثم يبحثون في النصوص عمّا يؤيّدون به بدعتهم وضلالهم ليحقّقوا بتأويلاتِهم الباطلةَ فيها ما هم عليه من الضلالة والزّيغ عن محجة الحقّ[٢]، فيتتبعون نصوص المتشابه لذلك، ويزعمون أن فيها ما يؤيّد مقالتهم، « من غير معرفةٍ بمعناه، ولا رسوخٍ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن »[٣].

قال سعيد بن جبير[٤]: « كل فرقة يقرءون آية من القرآن ويزعمون أنها لهم،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٢). وانظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩-٢٠) ففيه بيان شافٍ من الإمام أحمد على أن الجهم ابتدع بدعته أولاً في إنكار رؤية الله وكلامه وعلوه ثم استدل بعد ذلك بآيات من المتشابه.

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٠).

(٤) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي - مولاهم -، أبو محمد، الكوفي، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، أحد الأعلام، ولد في خلافة علي بن أبي طالب، وكان من أئمة التابعين، قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥)هـ. تهذيب التهذيب (٢/ ٩-١١)، السير (٤/ ٢٠٨-٣٤٢).

أصابوا بها الهدى »[١].

وقال محمد بن جعفر بن الزبير: « ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ أي: ما تحرّف منه وتصرّف ليصدّقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا وشبهة »[٢].

٢- التلبيس بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه[٣].

٣- إضلال أتباعهم بإيهامهم إياهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن[٤].

٤- أن خصوم أهل الأهواء - من أهل السنة وغيرهم - يطالبونهم بالدليل النقلي على صحة دعاويهم وبدعهم، فيتتبعون المتشابه لدفع الخصم عنهم، لا احتجاجاً به واعتماداً عليه واهتداءً به[٥].

٥- إرادة التفريق بين المؤمنين وإفساد ذات بينهم[٦].

٦- إرادة إيقاع الفتنة (وهي الشك والريب) في القلوب؛ لإفساد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل، فإن الرسول ﷺ قد أتى

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٠-١٨١).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

(٦) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٤)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٥).

بالآيات البينات الدالّة على صدقه، والقرآنُ فيه الآيات المحكمات التي هي أم الكتاب، قد عُلِم معناها، وعُلِم أنها حق، وبذلك يهتدي الخلق وينتفعون، فمن اتّبع المتشابه ابتغى الفتنة وشكّك الناس فيما عَلِموه، فيبقون حائرين[١].

وكما دلّ القرآن الكريم على أن الاستدلال بالمتشابه من الآيات هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقرآن، فقد دلّت على ذلك السنّة، وبه جاء الأثر، ونصّ عليه أهل العلم.

أما السنّة: ففي حديث افتراق الأمم - من رواية أبي أمامة رضي الله عنه[٢] - أنه لما وقف على رؤوس الخوارج تلا قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ إلى أن بلغ ﴿ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾، فقال له أبو غالب[٣] - الراوي عنه -: هؤلاء يا أبا أمامة؟ قال: نعم، قلت: يا أبا أمامة، من قِبَل رأيك تقول أم شيئاً سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: إني لجريء - ثلاثاً - بل

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤١٦-٤١٧).

(٢) صُدَي بن عجلان بن الحارث - وقيل: ابن وهب، وقيل: ابن عمرو - بن وهب الباهلي، أبو أمامة، مشهور بكنيته، أرسله النبي ﷺ - بعد إسلامه - إلى قومه باهلة يدعوهم إلى الإسلام، فأسلموا عن آخرهم. سكن الشام، ومات بها سنة ست وثمانين، وله مائة وست سنين، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام - في قول سفيان بن عيينة -. انظر: الإصابة (٣/ ٤٢٠-٤٢١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) حزوَّر، وقيل: سعيد بن الحزوَّر، وقيل: نافع، أبو غالب البصري، ويقال: الأصبهاني مولى خالد بن عبد الله القسري - وقيل غير ذلك -، صاحب أبي أمامة. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٥٧٠)، تقريب التهذيب ت (٨٢٩٨).

شيء سمعته من رسول الله ﷺ...»[١]. وهذا الجزء جعله القرطبي[٢] مرفوعاً إلى النبي ﷺ[٣]، وأورد الحافظ ابن كثير ما رواه الإمام أحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه حدّث عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ قال: «هم الخوارج»[٤]. ثم قال الحافظ ابن كثير: «وقد رواه ابن مردويه من غير وجهٍ عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً...، وهذا الحديث أقلّ أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصّحابي، ومعناه صحيح، فإن أول بدعةٍ وقعت في الإسلام فتنة الخوارج...»[٥].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٣٠٧-٣٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٣٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٨٨) وغيرهم، وهو حديث حسن، انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ٢٩٩-٣٢٥).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الأندلسي القرطبي، أبو عبد الله، العلامة المفسر، متفنن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة تدل على ذكائه وكثرة اطلاعه ووفور عقله وفضله، من مصنفاته: الأسنى في شرح الأسماء الحسنى والتذكرة، وكان من الغواصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النقل. انظر: الديباج المذهب ص(٣١٧-٣١٨)، نفح الطيب (٢/ ٢١٠-٢١١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٣).

(٤) المسند (٥/ ٢٦٢).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٧).

وأما الحافظ ابن حجر[(١)] فقال: « وهذا من علامات النبوة؛ فإن الخوارج أول من تبع ما تشابه منه، وابتغوا بذلك الفتنة...، وذِكْرُ الخوارج نَبَّه به الحديث المذكور على من ضاهاهم في اتباع المتشابه وابتغاء تأويله... »[(٢)].

وأما الأثر: فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: « سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن... »[(٣)]. ورُوِي نحوه عن علي رضي الله عنه[(٤)].

وقال أيوب السختياني[(٥)] رحمه الله: « ما أعلم أحداً من أهل الأهواء إلا يخاصم

---

(١) أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر - وهو لقب لبعض آبائه -، أبو الفضل، الشهاب، ولد سنة (٧٧٣هـ)، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وتعلم القراءات والحديث والفقه والعربية والحساب وجدّ في الفنون حتى بلغ الغاية، وارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية، وتصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، واشتهر ذكره وبَعُد صيته وارتحل الأئمة إليه حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، من مصنفاته: فتح الباري والتلخيص الحبير والنكت على ابن الصلاح وغيرها، توفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧-٩٢).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٦٢).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٥) أيوب بن أبي تميمة (كيسان) العنزي - مولاهم - البصري السختياني، أبو بكر، الإمام الحافظ سيد العلماء، من صغار التابعين، ولد سنة (٦٨هـ)، كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً، وصفه شعبة بـ(سيد الفقهاء)، توفي سنة (١٣١هـ). انظر: السير (٦/ ١٥-٢٦).

بالمتشابه »[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: « ...إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه سبحانه هو المنفرد بالهداية والإضلال، لا كما تقول الفرقة القدرية[٣] ومن حذا حذوهم من أن العباد هم الذين يختارون ذلك ويفعلون، ويحتجون على بدعتهم بمتشابه من القرآن، ويتركون ما يكون فيه صريحاً في الرد عليهم، وهذا حال أهل الضلال والغي »[٤].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « القاعدة الثالثة: أن ترك الدليل الواضح والاستدلال بلفظ متشابه هو طريق أهل الزيغ كالرافضة والخوارج، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾، والواجب على المسلم اتباع المحكم، وإن عرف معنى المتشابه وجده لا يخالف المحكم بل يوافقه،

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) القدرية: نسبة إلى القدر الذي ينكرونه وينفونه عن الله تعالى، ومذهبهم يدور على إنكار مراتب القدر وهي العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وهؤلاء هم غلاة القدرية الأوائل وقد اندرس مذهبهم هذا، ثم جاء المعتزلة فأثبتوا علمَ الله بالأشياء أزلا وكتابه تعالى لمقادير الخلق، ولكن ينكرون مشيئته وخلقه تعالى لأفعال عباده، ولُقِّبوا لذلك بالقدرية. انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨-٢٨٩، ٤٥٠)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص(٣٦٧-٣٧٢).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣١).

وإلا فالواجب عليه اتباع الراسخين في قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ »[1].

والطريقة التي يسلكها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالمتشابه من آيات القرآن:

١- أنهم يتبعون من آي الكتاب ما تَشابهت ألفاظه وكان في معناه ذا وجوه وتصاريفَ مختلفة محتملة يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة التي يريدون أن يصرفوه إليها وينزلوه عليها، ثم يحملونه على المعنى الذي يوافق ما في قلوبهم من الزَّيغ وما ركبوه من الضلالة ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا[2].

٢- أن ينظر في أحد المعاني التي يحتملها النص احتمالاً بعيداً فيتمسَّك بها من غير بيّنة ولا دليل، قال الدارمي: « ...فيعمد إلى أكثر الأشياء وأغلبها فيصرف المشهورات منها إلى المغمورات المستحالات »[3].

٣- « الأخذ بالمطلَقات قبل النظر في مقيِّداتها، وبالعمومات من غير تأمّل هل لها مخصِّصات أم لا، وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيَّداً فيُطلَّق، أو خاصّاً فيُعَمَّ؛ بالرأي من غير دليلٍ سواه. فإن هذا المسلك رميٌ في عماية، واتباع للهوى في الدليل، وذلك أنَّ المطلَق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيَّد، فإذا قُيِّد صار واضحاً »[4].

---

(١) أربع قواعد تدور الأحكام عليها ص(٤).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٤) الاعتصام (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

٤- أنهم إذا لم يجدوا لفظاً متشابهاً يردون به المحكم استخرجوا من المحكم وصفاً متشابهاً وردوه به، فلهم طريقان في رد المحكم: أحدهما: رده باللفظ المتشابه. والثاني: جعلهم المحكم متشابهاً ليعطلوا دلالته[١]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: « فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكَم، ويلبّسون »[٢].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه آيات القرآن[٣]:

١- إنكار علوّ الله سبحانه على خلقه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] »[٤]. وقد نصّ رحمه الله في موضع سابق على أن هذه الآية التي استدل بها الجهمية من المتشابه[٥].

---

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤ وما بعدها) فقد أورد فيه ابن القيم ثلاثة عشر مثالاً.

(٤) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

(٥) انظر: السابق ص(٢٠). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على إنكار علو الله على خلقه والقول بأنه في كل مكان - في أساس التقديس ص(٢٠٢) و(٢١٣).

٢- إنكار رؤية المؤمنين لربهم سبحانه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلو آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾[الأنعام: ١٠٣] »(١).

٣- القول بخلق القرآن:

قال الإمام أحمد: « فمما يُسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]. وزعم أن (جعل) بمعنى: (خلق)؛ فكل مجعول هو مخلوق. فادعى كلمة من الكلام المتشابه يحتج بها من أراد أن يلحد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »(٢).

وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: في أي آية؟، فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]،فزعم أن الله قال للقرآن: (محدث)؛ وكل

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة - في شرح الأصول الخمسة ص(٢٣٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار والزمخشري المعتزليين بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/ ٩٤)، والكشاف (٣/ ٤٧٧).

محدثٍ مخلوق. فلعمري لقد شبّه على الناس بهذا، وهي آية من المتشابه »[(١)].

وقال الإمام البخاري رحمه الله: « احتج هؤلاء - يعني: الجهمية - بآيات، وليس فيما احتجوا به أشد التباسا من ثلاث آيات:

قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، فقالوا: إن قلتم: إن القرآن لا شيء؛ كفرتم، وإن قلتم: إن القرآن شيء؛ فهو داخل في الآية.

والثانية: قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، قالوا: فأنتم قلتم بقول النصارى؛ لأن المسيح كلمة الله، وهو خلق، فقلتم: إن كلام الله ليس بمخلوق، وعيسى من كلام الله.

والثالثة: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقلتم: ليس بمحدث »[(٢)].

٤- الخروج على ولي الأمر:

قال سعيد بن جبير: « مما يتبع الحرورية من المتشابه: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ويقرنون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه؛ فقد أشرك؛ فهذه الأمة مشركون. فيخرجون فيقتلون ما رأيت لأنهم يتأولون هذه الآية »[(٣)].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص (٢٩-٣٠). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في متشابه القرآن (٢/ ٤٩٦).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٤٤).

(٣) ذكره الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٨٣-١٨٤).

المسلك الثاني

الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

دين الله وهداه الذي أنزل به كتابه وبعث به رسوله ﷺ هو اتباع كتابه في جميع الأمور، وترك اتباع ما يخالف ذلك في جميع الأمور، كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فأوجب - تعالى - علينا التمسك بكتابه[١] والرجوع إليه، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام به اعتقادا وعملا، وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي تتم به مصالح الدنيا والدين والسلامة من الاختلاف[٢]، كما أمرنا سبحانه أن نأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه، ونعمل بجميع أوامره، ونترك جميع زواجره، دون أن نترك أو نضيع من ذلك شيئاً ودون أن نأخذ ببعضه ونترك بعضه[٣]، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ونهانا تبارك وتعالى عن أن نكون كاليهود والنصارى الذين فرّقوا دينهم فأخذوا ببعض ما أنزل الله عليهم وتركوا بعضه اتّباعاً للهوى[٤]، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟

---

(١) ذهب طائفة من السلف إلى تفسير (حبل الله) بالقرآن، انظر: الدر المنثور (٢/ ٢٨٤)، جامع البيان (٤/ ٣١).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦٤).

(٣) انظر: جامع البيان (٢/ ٣٢٢-٣٢٥)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٤٩)، تيسير الكريم الرحمن ص(٩٤).

(٤) انظر: الوجيز (١/ ٣٨٤)، البحر المحيط (١/ ٤٦١)، مجموع الفتاوى (١/ ١١)، تيسير الكريم الرحمن ص(٥٨).

وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، ونهانا أن نكون مثلهم في إنكار كل طائفةٍ منهما الحقَّ الذي لدى الطائفة الأخرى مع أن في كتاب الله الذي بين يديها تصديق ما أنكره[١]، فقال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١١٣].

ومن أعظم ما يتحقق به الاعتصام بكتاب الله والعمل بجميع ما أنزل الله فيه واجتناب طريق المغضوب عليهم والضالين: أنه عند طلب معرفة ما شرعه الله وارتضاه في أي مسألة من مسائل الدين فإن الواجب هو أن يُجمع كل ما جاء من الآيات في القرآن في تلك المسألة، وتُفْقَه مقامات القرآن وسياقاته فيها، وتُرَدّ كل آية من تلك الآيات إلى معناها الصحيح الذي دلّت عليه، ويُجمع بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الآيات كلها؛ وبذلك نأخذ بما جاء في كتاب الله كله - علماً وعملاً -، ولا نسقط شيئاً منه أو نأخذ بعضه ونترك بعضه[٢].

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن كل فرقة منهم لا تكلِّف نفسها جمْع الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة، وإنما يقصرون نظرهم وبحثهم ابتداءً

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٤٩٤-٤٩٦)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥٠-٢٥١)(٢/ ٨١٥-٨١٦)، الاستقامة (١/ ٢٧٠).

على الآيات التي يرون بآرائهم العليلة أنها بظاهرها أو بعد تأويلها تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، ويرون أن ما اشتملت عليه - حسب مذهبهم ورأيهم - هو الحق الذي أنزله الله وأحبّه ورضيه، وأما الآيات التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها ولا يلتفتوا إليها ويرفعوا بها رأساً، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه، فيكون مع كل فرقة منهم إيمانٌ ببعض الحق وكفرٌ ببعضه، واستدلالٌ ببعض الآيات الواردة في تلك المسألة دون ما يقابلها[1].

والاستدلال ببعض الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها: مسلكٌ لأهل الأهواء والبدعة قد حذّر منه الكتاب والسنة والأثر وأهل العلم.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [المائدة: ١٤]، نصّ أهل العلم من السلف فمن بعدهم على أن معنى (نسوا حظاً) في الآيتين: تركوا نصيباً وقسطاً مما أمرهم الله به في كتابهم من عرى دينهم وفرائضه وحدوده ووظائف الله تعالى التي لا يقبل العمل إلا بها رغبةً عنه، كما نص عدد منهم على أن المقصود

(١) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٥-٨١٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، الاستقامة (١/ ٢٦٩)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

بِـ(الحظ) هنا: ما في كتبهم من الإيمان بنبوة محمد ﷺ وبيان نعته[(١)]. فهذا هو مسلك أهل الأهواء والبدعة وحالهم في الاستدلال بالآيات القرآنية: يستدلون من الآيات الواردة في المسألة بما يحتجون به وحسب، ويتركون ويدفعون غيرها من الآيات الواردة في المسألة نفسها[(٢)].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّاۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، يتوعد تبارك وتعالى من يفرّق بين رسل الله في الإيمان - مع أنه مأمور في كتب الله التي بين يديه بالإيمان بهم جميعهم - فيؤمن ببعض الأنبياء ويكفر ببعضٍ بمجرد الهوى والتشهي والحسد والعصبية والعادة وما ألف عليه آباءه، كاليهود الذين آمنوا بالأنبياء إلا عيسى ومحمداً - عليهما الصلاة والسلام -، والنصارى الذين آمنوا بالأنبياء وكفروا بخاتمهم وأشرفهم محمد ﷺ، ويريد بهذا التفريق أن يتخذ لنفسه - بين الإيمان الصحيح بجميع الأنبياء والكفر بهم جميعاً - طريقاً ومذهباً يسلكه ويتخذه ديناً يدين به مع أنه لا واسطة بين الإيمان بجميع الأنبياء أو الكفر بهم، ويتخذ ذلك أيضاً طريقًا إلى الضلالة التي أحدثها والبدعة التي ابتدعها، ويدعو أهل الجهل من الناس إليه. وأخبر سبحانه أن من كانت هذه

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ١٥٥-١٦٠)، تفسير ابن أبي زمنين (٢/ ١٦-١٧)، الوجيز (١/ ٣١٢)، معالم التنزيل (٢/ ٢١-٢٢)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١١٦-١١٧)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٧٤)، البحر المحيط (٣/ ٤٦١-٤٦٣)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧)، الاستقامة (١/ ٢٦٩).

حاله فإن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيماناً شرعياً معتدّاً به[١].

وهذا هو حقيقة حال أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بآيات القرآن[٢]، فإنهم لا يؤمنون بجميع الآيات الواردة في المسألة الواحدة - مع أنهم مأمورون بالإيمان بكل آيات القرآن، فضلاً عن الإيمان بجميع الآيات الواردة في تلك المسألة -، بل ينتقون منها ما يدّعون موافقته لأصولهم وقواعدهم وأهوائهم من غير بيّنة ولا دليل، وإنما بمجرد الهوى والتشهي والعصبية لرأيهم ولرؤسائهم، ويريدون أن يتخذوا من طريقتهم هذه مسلكاً إلى تأييد بدعتهم ودعوة الناس إليها، وأن يجعلوها هي الدين الذي يدينون الله به، فلهم نصيب من الوعيد الذي اشتملت عليه الآية بقدر مخالفتهم ومشابهتهم مَنْ ذَكَر اللهُ صفتَه فيها.

وأما السنة: فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن نفراً كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فخرج كأنما فقئ في وجهه حَبّ الرمان فقال: « بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا ». أخرجه الإمام أحمد. وفي رواية له: أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ٥-٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٠٢)، زاد المسير (٢/ ٢٤٠)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٥)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٥٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٧٣)، روح المعاني (٦/ ٤).

(٢) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٨٢).

هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية[١].

فنهى النبي ﷺ عن أن ينزع أحدٌ من آيات الله ما يناسب مطلوبه وقوله ورأيه ويستدل به على ذلك ويجعله هو الحق الذي قاله الله سبحانه، ويردّ ما قابله من الآيات التي يستدل بها غيره، فمن دفع آياتٍ يحتج بها غيره لم يؤمن ويعمل بها، بل يكون ممن يضرب كتاب الله بعضه ببعض وممن يؤمن ببعضه ويكفر ببعضه، وهذه حال أهل الأهواء[٢]، فكلهم ينزع من آيات الله الواردة في مسألةٍ ما يوافق مذهبه ويرد ويترك الآيات الأخرى الواردة في تلك المسألة مما لا يوافق رأيه.

وأما الأثر: فقال الإمام وكيع بن الجراح[٣]: « أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم »[٤]، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن عبد الرحمن بن مهدي[٥].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية ص(٥٨٤)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٦٥).

(٣) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أبو سفيان، الإمام الحافظ أحد الأعلام، ولد سنة (١٢٩هـ)، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ مع خشوع وورع، قال الإمام أحمد: « كان وكيعٌ إمام المسلمين في زمانه »، وكان يُعدَل في زمانه بالإمام الأوزاعي في زمانه، توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: السير (٩/ ١٤٠-١٦٨).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢٦).

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥). وعبد الرحمن بن مهدي هو: ابن حسان البصري اللؤلؤي، أبو سعيد، الإمام الناقد المجوّد، ولد سنة (١٣٥هـ)، كان إماماً حجة قدوة في العلم والعمل، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: السير (٩/ ١٩٢-٢٠٩).

وقال الإمام أحمد: « فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب »[١]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤] فأغرى بينهم العداوة والبغض بسبب ما تركوه من الإيمان بما أنزل عليهم، وهذا هو الوصف الثاني فيما تقدم من قول أحمد: (مخالفون للكتاب)؛ فإن كلاً منهم يخالف الكتاب »[٢].

وقال: «وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل، ولهذا قال تعالى لهم: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]، وقال عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩١]، وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به الرسل، وفرقوا دينهم وكانوا شيعا، فصار في كل فريق منهم حق وباطل، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي معهم. وهذا حال أهل البدع كلهم، فإن معهم حقا وباطلا، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ويصدق بما معه من الباطل... »[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٦).

(٢) درء التعارض (٥/ ٢٨٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٧-١٦٨).

وقال: « والمقصود هنا الاعتبار، فإن بني إسرائيل قد ذهبوا أو كفروا، وإنما ذكرت قصصهم عبرة لنا، وكان بعض السلف يقول: إن بني إسرائيل ذهبوا وإنما يعني أنتم. ومن الأمثال السائرة: إياك أعني واسمعي يا جارة. فكان فيما خاطب الله بني إسرائيل عبرة لنا: أن لا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق، والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة... لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك »(١).

وهذا المسلك الباطل الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالآيات القرآنية حملهم عليه عدة أمور، منها:

١- أنهم سلكوا - لمعرفة دين الله وشرعه وفقهه - طريقاً آخر ابتدعوه غير الطريق الصحيح الذي جاء به القرآن وبيّنه محمد ﷺ وسار عليه الصحابة رضي الله عنهم، وما عرفوه من طريقتهم المبتدعة هو الذي اعتمدوا عليه وبَنَوا عليه دينهم وعقيدتهم وفكرهم، ثم نظروا بعد ذلك في كتاب الله، واستدلوا منه بما يوافق - حسب زعمهم ورأيهم - ما ذهبوا إليه.

٢- أنهم ابتدعوا لأنفسهم أصولاً وقواعد ما أنزل الله بها من سلطان، وجعلوها هي العمدة والميزان الذي تُحاكَم إليه النصوص وتُرجَع إليه وتوزَن به؛ ولذلك اقتصروا في الاستدلال بالآيات القرآنية على ما يدّعون أن أصولهم وقواعدهم دلّت على موافقتها للحق.

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٢٠-٢٢١).

٣- أن أصولهم وقواعدهم المبتَدعَة أعمتهم عن رؤية الآيات التي تقابل الآيات التي استدلوا بها، وهذا من خذلان الله إياهم؛ لأنهم لم يجعلوا القرآن هو النور الذي يستضيئون به والهدى الذي يسترشدون به.

٤- أنهم - في الأصل - لم ينفقوا من أعمارهم وأوقاتهم، ولم يبذلوا من جهودهم، ولم يكتسبوا من علومهم؛ ما يعينهم على الفقه في آيات الله ومعرفة مراده منها؛ ولذلك لم يعرفوا أو يفهموا منها إلا ما يوافق ما اعتقدوه ورأوه.

٥- أن استدلالهم بالآيات التي توافق مذهبهم لم يكن من باب إنزالها منزلتها اللائقة بها، ولا من باب الاحتجاج بها والاعتماد عليها، ولا من أجل النظر في موافقتها لمذهبهم أو مخالفتها إياه، وإنما يفعلون ذلك لأسباب أخرى كمجرد الاستئناس بها أو الدفع بها في وجوه خصومهم أو إضلال الناس أو إيهامهم إياهم بأنهم يعظمون كتاب الله أو غير ذلك؛ ومن ثمّ لم يُعنوا بجمع الآيات الواردة في المسألة الواحدة لأنها في حقيقة الأمر ليست دليلاً ولا حجة - عندهم -، واكتفوا بالأدلة التي يرون فيها موافقة مذهبهم وأصولهم لتحقيق مآربهم(١).

---

(١) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[المائدة:١٣] ﴿فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾[المائدة:١٤] في كتب التفسير المذكورة في ص (١٣٦) هامش (١)، و: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٨٨-٦٨٩)، منهاج السنة (٧/ ٣٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧) (٤/ ٤-٥) (٧/ ١٧٢-١٧٣)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥)، لوامع الأنوار البهية ص(٤٠٠).

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها له صورتان:

الأولى: استدلالهم بآيات واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في آيات أخرى غير التي استدلوا بها.

الثانية: استدلالهم بجزء من آية واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في الآية نفسها التي استدلوا بها.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا الاستدلال له صور باعتبارٍ آخر:

فبعد أن قرّر أن: الإيمان بالرسل يجب أن يكون جامعًا عاماً مؤتلفاً لا تفريق فيه ولا تبعيض ولا اختلاف، وأن ذلك يتحقق بأن يؤمن بجميع الرسل وبجميع ما أنزل إليهم، وأن من آمن ببعض الرسل وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما أنزل الله وكفر ببعض؛ فهو كافر؛ بيّن أن التفريق والتبعيض نوعان - من حيث الجملة -:

الأول: التفريق والتبعيض في التنزيل.

الثاني: التفريق والتبعيض في التأويل.

وأن كلا النوعين يقع فيه التفريق والتبعيض من جهتين:

١- التفريق والتبعيض في القَدْر أو الكمّ:

بأن يؤمن ببعض الرسل أو الكتب دون بعض، أو يؤمن ببعض ما جاء به الرسول دون بعض.

مثل: قول اليهود: نؤمن بما أنزل على موسى عليه السلام دون ما أنزل على عيسى

عليه السلام ومحمد ﷺ، وهكذا النصارى في إيمانهم بالمسيح عليه السلام دون محمد ﷺ.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى هذه الأمة الذين يؤمنون ببعض نصوص الكتاب ويستدلون بها دون بعض.

٢- التفريق والتبعيض في الوصف أو الكَيْف:

بأن يؤمن ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض.

مثل: اختلاف اليهود والنصارى في المسيح عليه السلام، فقال اليهود: إنه عبد مخلوق، لكن جحدوا نبوته وقدحوا في نسبه، وأقرّ النصارى بنبوته ورسالته، ولكن قالوا: هو الله، فاختلف الطائفتان في وصفه وصفته، كل طائفة بحق وباطل.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى الإسلام الذين يؤمنون ببعض صفات القرآن وكلام الله وتنزيله على رسله دون بعض، وببعض صفات رسله دون بعض، كمن يُجَوِّز أن يسمى ما أتوا به كلام الله، لكنه ينكر أن يكون كلام الله في الحقيقة(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي:

١- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ من قوله: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ١٥).

استدل به الوعيدية[١] من الخوارج والمعتزلة[٢] فقالوا: صاحب الكبيرة ليس من المتقين، فلا يتقبل الله منه عملاً، فلا يكون له حسنة، وأعظم الحسنات الإيمان، فلا يكون معه إيمان؛ فيستحق الخلود في النار.

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الآية التي استدلوا بها أو غيرها من الآيات[٣].

---

(١) لقب يطلق على كلٍّ من: الخوارج والمعتزلة؛ لأخذهم بنصوص الوعيد الواردة في القرآن دون نصوص الوعد، فكفّروا مرتكب الكبيرة أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، وحكموا بخلوده في النار في الآخرة. وقد سبق التعريف بالخوارج، وسيأتي التعريف بالمعتزلة.

(٢) المعتزلة: نسبة إلى اعتزال زعيمهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بعد ما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، فقد زعم واصل أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وأخذ يقرر هذا في ناحية المسجد، فقيل له ولمن اتبعه: معتزلة، ثم تفرقوا إلى عدة طوائف يجمعهم الاعتقاد بالأصول الخمسة وهي: التوحيد (نفي الصفات عن الله تعالى)، والعدل (نفي القَدَر - أفعال العباد - عن الله تعالى)، والوعيد (خلود صاحب الكبيرة في النار ما لم يتب قبل موته)، والمنزلة بين المنزلتين (أن مرتكب الكبيرة في الدنيا لا يسمى مؤمنا ولا كافرا)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الخروج على الأئمة الجائرين - في معتقدهم - وقتالهم). انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٩٨)، الملل والنحل (١/ ٤٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٩٤-٤٩٨)، الفتاوى الكبرى (٢/ ٣٥٣-٣٥٤)، منهاج السنة (٦/ ٢١٦). قال الزمخشري: « وفيه دليل على أن الله تعالى لا يقبل طاعة إلا من مؤمن مُتَّقٍ ». الكشاف (١/ ٦٥٨).

٢- الاستدلال ببعض الآيات الواردة في عدم خروج من دخل النار على عدم خروج من دخلها من أصحاب الكبائر:

روى يزيد الفقير[١] قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢] و﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة:٢٠] فما هذا الذي تقولون؟، قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ - يعني: الذي يبعثه الله فيه -؟[٢]، قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج... فذكر الحديث، وفي آخره: قال يزيد: فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟!، فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد[٣].

٣- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١].

---

(١) يزيد بن صهيب الفقير أبو عثمان الكوفي، كان من أهل الكوفة ثم تحول إلى مكة فنزلها، وسُمِّي بـ(الفقير) لأنه كان يشكو فقار ظهره، وثّقه عدد من الأئمة.
انظر: تاريخ دمشق (٦٥/ ٢٥٤-٢٥٩)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٦٣-١٦٥).

(٢) هو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩].

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٧٧) رقم (١٩١).

استدل به الجبرية[(١)] فقالوا: قد قُضِي الأمر من الذر، فالسعيد سعيد والشقي شقي من الذر، وما لنا في جميع الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله تعالى، قدّر الخير والشر وكتبه علينا[(٢)].

٤- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[(٣)] [الأنبياء:٢٣]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠].

استدل به منكرو الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى، وقالوا: إنه سبحانه لا علة لفعله ولا غاية ولا غرض، بل يفعل ما يفعله بلا سبب ولا غاية، وإنما مصدر مفعولاته محض مشيئته، وغايتها مطابقتها لعلمه وإرادته، فجاء فعله على وفق إرادته وعلمه[(٤)].

---

(١) نسبة إلى قولهم بالجبر، وهو نفي حقيقة أفعال العباد عنهم وإضافتها إلى الرب تعالى، وأول من قال بذلك الجهم بن صفوان، وهم أصناف: فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٤).

(٢) انظر: دقائق التفسير (٢/ ٣٦٧-٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٢-٢٦٨).

(٣) انظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله - في تفسيره مفاتح الغيب (٢٢/ ١٣٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٤٧)، شفاء العليل ص(٢١٦)، مفتاح دار السعادة (١/ ٢٧٤)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٦).

المسلك الثالث

ضرب كتاب الله بعضه ببعض

أحكم الله ﷻ كل شيء وأتقنه؛ أحكم الخلق فملكوته - جل وعلا - جارٍ على غاية الإتقان والجمال لا تفاوت فيه ولا اختلاف، وأحكم الشرع (الآيات الشرعية وما جاءت به الرسل اعتقاداً وشريعة) فهو مُبَرّأ من كل نقص، ومُطَهَّر من كل دنس، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فخلقه - سبحانه - وشرعه في غاية الإحكام والإتقان، لا خلل فيه ولا عيب.

ومن أعظم خصائص كلام الله عن كلام الخلق أنه تتَّسِق معانيه، وتأتلف أحكامه، وتتوافق أخباره وقصصه، ويؤيد بعضه بعضًا بالتصديق، ويشهد بعضه لبعض بالتحقيق، فلا اضطراب فيه ولا تفاوت ولا تعارض ولا تناقض ولا تضادّ.

وقد ختم الله الرسل بهذا النبي الكريم، عليه من الله الصلاة والتسليم، وختم الكتب السماوية بهذا القرآن العظيم، وهدى الناس بما فيه من الآيات والذكر الحكيم، وتمت كلمة ربك صدقا وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم، فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، وبعضه يشهد بصدق بعض ولا ينافيه، لأن آياته فصلت من لدن حكيم خبير.

وهو ﷻ يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقًا وأمرًا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوِّ بينهما.

فالواجب على العبد أن يؤمن حقّاً بأن كتاب الله كله حق، وأن يجتهد في أن يعقله ويفقهه، ويعمل بما ظهر له منه، وإن أشكل عليه بعض آيات الله مما رآه يوهم اختلافاً وتعارضاً آمن بأن ما جاء من عند الله هو حق كله، وأن الله لم يقل قولاً وينقضه، وأن ما أشكل عليه لا تضاد فيه ولا تعارض في الحقيقة، بل له حقيقة متوافقة متلائمة لم يعلمها، ولم يجادل فيه أو يخاصم، ولم يضرب بعض آيات الله ببعض، بل يتَّهم نظره، ويعرف جهله، ويعيب فهمه، ويشهد بتقصيره، ثم يردّه إلى أهل العلم الذين يعلمون تفسيره وبيانه، وإلا وَكَله إلى عالمه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فمنهم من يشكِل عليه فهم بعض آيات الله مما يرى فيه تعارضاً مع آيات أخرى، ومنهم من يصرف جهده ويبذل وقته لتتبُّع الآيات التي قد يتوهّم متوهِّم أن فيها تعارضاً مع آيات أخرى، ثم تكون حال الفريقين هي: الزعم الباطل بأن تلك الآيات - أو القرآن بعامة - متعارضة في الحقيقة وينقض بعضها بعضا، فيشكّون أو يشكّكون في دلالات تلك الآيات

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ١٧٩-١٨٠)، شرح مشكل الآثار (١/ ١٥٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، معالم التنزيل (١/ ٤٥٦)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مجموع الفتاوى (١/ ٢١)، إعلام الموقعين (٣/ ٢٠٧)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣، ٣٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٤٦)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢)، كشف الشبهات ص(١٦١)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص(١١).

وحجيتها - أو القرآن بعامة -، ثم يبطلونها علماً وعملاً واحتجاجاً[١].

وقد أخبرنا الله في كتابه عن هذا المسلك لأهل الأهواء وحذّرنا منه ومن أهله، فقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران:٧]، قال السُّدِّي[٢]: « يتبعون المنسوخ والناسخ، فيقولون: ما بال هذه الآية عُمِل بها كذا وكذا، فتُرِكت الأولى وعُمِل بهذه الأخرى، هلاّ كان العمل بهذه الآية قبل أن تجيء الأولى التي نُسِخَت؟. وما باله يَعِد العذابَ من عمل عملاً يَعِد به النار، وفي مكان آخر من عَمِله فإنه لم يوجب النار؟ »[٣].

وقال الحافظ ابن كثير: « ثم قال: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٨٢] أي: لو كان مفتعلاً مختلقاً، كما يقوله من يقول من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم، ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا﴾ أي: اضطراباً وتضاداً كثيراً، أي: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله، كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧] أي: محكمه ومتشابهه حق، فلهذا ردوا

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي، أبو محمد، القرشي - مولاهم -، الكوفي الأعور، وهو السّدي الكبير، الإمام المفسِّر، من الطبقة الوسطى من التابعين، توفي سنة (١٢٧هـ). انظر: السير (٥/ ٢٦٤-٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا، ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائغين »[١].

ونهانا النبي ﷺ عن سلوك هذا المسلك، وأخبرنا بأنه سبب هلاك من قبلنا، فعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: « مهلاً يا قوم!، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم؛ باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه». وفي رواية: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكِلوه إلى عالمه »[٢].

ونهانا عنه صحابته رضي الله عنهم ، فعن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون:١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات:٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] فقد كتموا في هذه الآية؟.

وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٢٧-٣٠] فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:٩-١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء؟.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٣٠).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٥٨] ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤] فكأنه كان ثم مضى؟.

فقال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾: فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، فقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرِف أن الله لا يُكتَم حديثا، وعنده: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية.

وخلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودَحْوُها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمى نفسه بذلك، وذلك قوله، أي: لم يزل كذلك، فإن الله لم يُرِدْ شيئًا إلا أصاب به الذي أراد.

فلا يختلف عليك القرآن؛ فإن كُلا من عند الله[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٨١٤) رقم (٤٥٣٧).

والذي دعا أهل الأهواء والبدعة إلى سلوك هذا المسلك عدة أسبابٍ قد يوجد بعضها في بعضهم دون بعض، ومنها:

١- ضعف الإيمان بالقرآن الكريم وما أخبر الله به عن أوصافه العظيمة ومنزلته الرفيعة، حتى يصل بهم الأمر إلى الشكّ في إحكام آياته وتوافق معانيها.

٢- إرادة إيقاع الشك في قلوب الناس، وصرفهم عن الإسلام والقرآن؛ بادّعائهم وجود التعارض في آيات القرآن، ثم التوصّل بذلك إلى إسقاط حجيته والتمسّك به بخاصة - وبالإسلام بعامة -.

٣- اتباع المتشابه من آيات الله، فإن من الآيات التي ادُّعِي أنها متعارضة مع آيات أخرى ما يكون محتملاً أكثر من معنى، ولو رُدّت إلى المحكمات لظهر توافق معانيها.

٤- أن علمهم بكتاب الله قاصر عن الاتساع، وأذهانهم عَيِيَّة عن إدراك وجوه الجمع بين الآيات، فلم يجدوا شيئاً أهون عليهم من أن يقولوا: متناقضة.

٥- عدم تدبرهم القرآنَ الكريم، فلو تدبّروه لوصلوا إلى درجة اليقين والعلم بأنه كلام الله، وأنه يصدق بعضه بعضا، ويوافق بعضه بعضا[1].

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، شرح مشكل الآثار (١/ ٩٥)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣، ٣٤٨)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٨٨)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠).

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة له صور كثيرة، وقد عُنِي أهل العلم بذكرها وبيانها، ومُحَصَّلها يرجع إلى تفسير (الاختلاف) في قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾، فصور الاختلاف التي نفاها الله عن كتابه - مما بيّنه أهل العلم - هي الصور نفسها التي يسلكها أهل الأهواء والبدع في ضرب آيات الله بعضها ببعض، فمن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة يضربون بين الآيات المشتملة على المنسوخ والناسخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمُثبَت والمنفي، وما كان فيه اختلاف في الوصف أو اللفظ أو الحال أو الزمان أو المكان أو الموضوع[1].

وقد عُنِي أهل العلم بتتبُّع آيات القرآن التي ادُّعِي تعارضها وضُرِب بعضها ببعض أو التي يمكن أن يُتَوهَّم فيها ذلك، وبيّنوا أوجه الجمع بينها[2]، ومن نماذج ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « وأما قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء:٩٧]، وقال في آية أخرى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٧)، الوجيز (١/ ٢٧٨)، البحر المحيط (٣/ ٢٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢-٧٦)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٧-١٩)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص (٥٤-٨٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (كامل الكتاب)، وذكر السيوطي - في كتابه: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢) - أن قطرب أفرده بالتصنيف.

[الأعراف:٥٠]، فقالوا: كيف يكون هذا من الكلام المحكم: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ ثم يقول في موضع آخر أنه ينادي بعضهم بعضا؟. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك »(١).

٢- وقال: « وأما قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ۝ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[المدثر:٤٢-٤٣] وقال في آية أخرى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[الماعون:٤]، فقالوا: إن الله قد ذم قوماً كانوا يصلون فقال: ويل للمصلين وقد قال في قوم إنهم إنما دخلوا النار لأنهم لم يكونوا يصلون. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك وزعموا أنه متناقض »(٢).

٣- وقال أبو الحسين الملطي: « أما ما شكت فيه الزنادقة في مثل هذه الآية ونحوها من قوله جل ثناؤه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٥-٣٦] ثم قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر:٣١]، فهذا عند من يجهل التفسير ينقض بعضه بعضا »(٣).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٨).

(٢) المصدر السابق ص(٩).

(٣) التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٥).

المسلك الرابع

تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل

وصف الله ﷻ كتابه بأنه هدى وبيان، وما وصفه الله بأنه هدى فإنه يمتنع أن يكون فيه ضلالة، وما جعله الله بياناً فمن المحال أن يكون فيه جهالة، ولهذا وصف الله كتابه بأنه شفاء ونور، وآيات القرآن آيات بينة واضحة في الدلالة على الحق، ولا تجد كلاماً أحسن تفسيرا ولا أتم بياناً من كلام الله سبحانه(١).

ويسّر سبحانه كتابه للذكر (ما يتذكر به العاملون من الحلال والحرام، وأحكام الأمر والنهي، وأحكام الجزاء والمواعظ والعبر، والعقائد النافعة والأخبار الصادقة)، فيسّر ألفاظه للتلاوة والحفظ، ومعانيه للفهم والعلم، وأوامره ونواهيه للامتثال، فكل من أقبل عليه يسّر الله عليه مطلوبه غاية التيسير وسهّله عليه. ومعلوم أن القرآن لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسَّراً له بل كان معسَّراً عليه، وهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني أو يدل على خلافه كان ذلك من أشد التعسير، وهو مناف للتيسير، ولو كلِّف أيضاً أن يجهد نفسه ويكابد أعظم المشقة في طلب أنواع الاستعارات وضروب المجازات ووحشي اللغات ليحمل عليه آيات القرآن فيصرف قلبه وفهمه عما تدل عليه ويفهم منها ما لا تدل عليه بل

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٣١).

تدل على خلافه لم يكن في ذلك أي تيسير، بل كان هو التعقيد والتعسير[(١)].

وأنزل - تبارك وتعالى - كتابه باللسان العربيّ مبين، فهو عربيّ فصيحٌ كاملٌ شاملٌ بيِّنٌ واضحٌ ظاهرٌ جارٍ في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب ومُعتادهم، يعقلون معانيه ويفهمون ألفاظه، وهو مبينٌ لا لَبْس فيه ولا عيّ، بل هو بيان ووضوح وبرهان[(٢)].

والنبي ﷺ عَلِم معاني القرآن عن ربه أعظم علم وأتمّه وأوفاه وأحسنه، وهو المعبِّر عن كتاب الله وما أراد، وقد بيّن لأصحابه رضي الله عنهم معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، والصحابة هم أعلم الأمة بها، فهم الذين شاهدوا النبي ﷺ، وشهدوا تنزيل القرآن وتأويله وما قصه الله فيه وما عنى وأراد به، وهم عرب فصحاء ذوو فهم ومعرفة، وكانوا لا يتجاوزون عشر آياتٍ من كتاب الله حفظاً حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل[(٣)].

وإذا استقرّ أن معاني الآيات القرآنية واضحة بيّنة دالّة على الحق ومشتملة عليه، مُيسَّرة للفهم، لا تخرج عن سَنن لغة العرب وما جرتْ به عادتهم، معلومة للنبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم؛ فمن أراد تعلّمها والفقه فيها لم يكن له طريقٌ إلى ذلك إلا بأمرين:

---

(١) انظر: جامع البيان (٢٧/ ٩٦-٩٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٦٧، ٣٤٨) (٤/ ٥٣)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٢-٣٣٦)، تيسير الكريم الرحمن ص(٨٢٥-٨٢٦).

(٢) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٣، ٤٢٢) (٤/ ٦٤، ١٤٩)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣١).

١- معرفة ما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته ﭫ، فإنهم جمعوا بين العلم بالقرآن والعلم باللغة التي نزل بها، وبيّنوا المعاني الشريفة الصحيحة التي تدلّ عليها آيات القرآن، فما جاء عنهم في ذلك فإننا نلزمه ونعتقده ولا نتعداه أو نتجاوزه إلى غيره.

٢- فَهْم الطريق التي نزل عليها القرآن، وهي اعتبار ألفاظه ومعانيه وأساليبه على ما تحتمله لغة العرب وأساليبهم وجرت به عادتهم، فيحمل ألفاظ القرآن على المعاني التي عنتها العرب، ولا يتكلم في شيء من معاني القرآن حتى يكون عربياً أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب أو يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية إذا أشكل عليه شيء منها، ولا يستدل بالقرآن على معنى إلا إذا كان جارياً على لغة العرب التي أنزل بها، ولا يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك سواء كان عرفاً عاماً أو اصطلاحاً خاصاً أو غير ذلك.

وبذلك يكون ممن وضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته[١].

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة[٢].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن معاني آيات القرآن الكريم التي بينها النبي ﷺ وصحابته ﭫ، وردّوا ما جاء منها عنهم، وعدلوا

---

(١) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، شرح مشكل الآثار (٩/ ١٦٨)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٢) وانظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٥)، إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، العلو للعليّ الغفار ص(٢٥٠-٢٥٢).

بألفاظ القرآن عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها بلا سنةٍ تدل على معنى ما أراده الله منها أو أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ ودون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن النبي ﷺ والصحابة ﷿ وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان، ولسان حالهم أو مقالهم: أن ألفاظ القرآن غير واضحة المعنى والدلالة، وأن النبي ﷺ وصحابته ﷿ لم يعرفوا معاني القرآن ولا بينوها، وأن المعاني الظاهرة من ألفاظ القرآن غير مُرادة لله تعالى، وأنها توقع في الضلال واعتقاد الباطل وخلاف الصواب.

ثم هم فريقان:

أولهما: قوم اعتقدوا معاني تخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط، وتعصّبوا لها، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، وهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهؤلاء: تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارةً يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَد به.

وثانيهما: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَن كان مِن الناطقين بلغة العرب، من غير نظرٍ إلى المتكلم بالقرآن والمنزَل عليه والمخاطَب به، وهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظرٍ إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام[1].

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، ذم التأويل ص(٤١)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٥-٣٦١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٤٠-١٣٤٢)، الاعتصام (١/ ٦٣).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد ذكره الله عنهم في كتابه الكريم، ورسوله ﷺ في سنته الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

أما الكتاب: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، قال الضحاك[١]: « لا تكونوا كأهل نهروان[٢]؛ تأولوا آيات من القرآن في أهل القبلة، وإنما أنزلت في أهل الكتاب، جهلوا علمها فسفكوا بها الدماء وانتهبوا الأموال وشهدوا علينا بالضلالة، فعليكم بعلم القرآن، فإنه من علم فيم أنزل الله لم يختلف في شيء منه »[٣].

وقال محمد بن إسحاق[٤] في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: « ما تأوّلوا وزيّنوا من الضلالة ليجيء لهم الذي في أيديهم من البدعة، ليكون لهم به حجة على من خالفهم للتصريف والتحريف الذي ابتُلوا به، كَمَيْلِ الأهواء

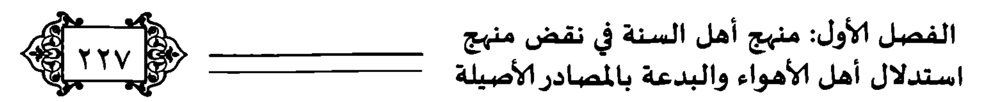
---

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، كان من أوعية العلم، وله باع كبير في التفسير والقصص، مات سنة (١٠٢هـ). انظر: السير (٤/ ٥٩٨-٦٠٠).

(٢) هو أحد أسماء الخوارج الأوائل الذين خرجوا علي رضي الله عنه، سموا بذلك لأن الواقعة بينه وبينهم جرت فيها، ونهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدة بلاد متوسطة. انظر: معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار القرشي المطَّلبي - مولاهم - المدني، أبو بكر، العلامة الحافظ الأخباري، صاحب السيرة النبوية، ولد سنة (٨٠هـ)، وهو أول من دوّن العلم بالمدينة، وكان في العلم بحراً، قال الشافعي: « من أراد أن يتبحّر في المغازي فهو عِيال على محمد بن إسحاق »، توفي سنة (١٥٠هـ). انظر: السير (٧/ ٣٣-٥٥).



وزيغ القلوب والتنكيب عن الحق الذي أحدثوا من البدعة »[١].

وأما السنة: ففيها عدّة أحاديث، منها:

١- عن أبي سعيد الخدري[٢] رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فانقطعت نعله، فتخلف عليٌّ يَخْصِفها، فمشى قليلاً ثم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال أبو بكر: أنا هو؟، قال: « لا »، قال عمر: أنا هو؟، قال: « لا، ولكن خاصف النعل عليّا »، فأتيناه فبشرناه فلم يرفع به رأسه، كأنه قد كان سمعه من رسول الله ﷺ[٣].

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٧).

(٢) سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي الخدري، أبو سعيد، استصغر يوم أحد وشهد ما بعدها، من المكثرين من الصحابة من الحديث ومن فقهائهم وأفاضلهم، توفي سنة (٧٤هـ). انظر: الإصابة (٣/ ٧٨-٨٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣١، ٨٢) رقم (١١٣٠٧، ١١٧٩٠)، وابن حبان (١٥/ ٣٨٥) رقم (٦٩٣٧)، والحاكم (٣/ ١٣٢) وصححه على شرط الشيخين. وقوله ﷺ: « من يقاتل على تأويل القرآن » بيّن الإمامان الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٣٧-٢٥٩) وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٨٦): أن المُقاتَلين المعنيين بالحديث هم الخوارج، ومن المعلوم أن الخوارج هم أول فرقة في الإسلام حملت معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل، كما تقدم ذكره آنفاً عن الضحاك، وكما تقدم ذكره ص: (١٢٨-١٢٩).

٢- وعن عقبة بن عامر الجهني[(١)] رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « هلاك أمتي في الكتاب واللَّبَن »، قالوا: يا رسول الله، ما الكتاب واللبن؟، قال: « يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله عز وجل، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع ويَبْدُون[(٢)] »[(٣)].

وقال الإمام الشافعي: « وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي ﷺ، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتّباع دينه...، وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يَعْلم مِن إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جَهِل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها »[(٤)].

وقال الإمام أحمد عن الجهم بن صفوان - وهو من أبرز من حمل معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل -: « ووجد ثلاث آيات من المتشابه...، فبنى

(١) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، روى عن النبي ﷺ كثيراً، وكان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، شهد الفتوح، وأمّره معاوية رضي الله عنه على مصر، توفي في خلافة معاوية. انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٠-٥٢١).

(٢) أي: يخرجون إلى البادية. انظر: النهاية (١/ ٢٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٥٥) رقم (١٧٤٥١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٢٧٧).

(٤) الرسالة ص(٤١-٤٥).

أصل كلامه على هذه الآيات، وتأوّل القرآن على غير تأويله »[1].

ولا شك أن لسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباباً عديدة، فمنها:

١ - أن منهم من كان نظرهم في معاني آيات الله القرآنية لاحقاً لما اعتقدوه من اعتقاداتٍ ومعاني توهّموا أنها هي الحق والدين، ولذلك حملوا معاني الآيات القرآنية على ما في اعتقادهم لا على ما يحتمله اللفظ القرآني من المعاني الشريفة.

٢- أن طوائف منهم لما نظروا في معاني الآيات القرآنية لم يعتدّوا أو يُعنوا بما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته ﷺ، وبما أنه لا سبيل لهم ولا لغيرهم من الأمة إلى معرفة معاني الوحي الصحيحة إلا عن طريق من نزل عليه (وهو محمد ﷺ) أو من عاصره وشهده وسمعه ممن نزل عليه (وهم الصحابة ﷺ)؛ فإنهم تكلّفوا في معرفةِ ما هم في غاية الجهل به أو الإعراض عنه، فحملوا ألفاظ القرآن على ما لا تحتمله مما ليس عليه أثارة من علم، وذلك أنهم إذا لم يكونوا يرجعون إلى تفسير النبي ﷺ والصحابة ﷺ رجعوا إلى عقولهم المجردة عن التمسك بدليل فضلوا عن الجادة.

٣- ولأن منهم من هو من أهل الجهل بلسان العرب وما جرت به عادتهم وأساليبهم في الألفاظ والتراكيب والمعاني، فتقحّموا معرفة معانيَ أفصح كلامٍ جاء بلسان العرب وأبلغه وأحسنه، فلم تحتمله أذهانهم، ولا بلغته أفهامهم، فرجعوا إلى فهمهم الأعجمي فحملوا آيات القرآن على المعاني البعيدة المستكرهة

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠).

التي يمجُّها اللسان العربي ويأباها، قال الحسن البصري[1]: « أهلكتهم العجمة، يتأولون على غير تأويله ». وقيل له: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟، قال: « نعم، فليتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ فيعيا بوجهها فيهلك »[2].

٤- أن منهم من لم يكونوا أهل نيّة حسَنة - فضلاً عن أن تكون خالصة - في نظرهم في معاني الآيات القرآنية، بل كان الدافع لهم فاسداً والمقصد خبيثاً، فإنهم:

- إما أنهم أرادوا تقوية باطلهم وترويجه، فبحثوا في آيات الله التي هي كلها هدى ونور وحق، فلما أعجزتهم الحيلة عن أن يستدلوا بها لَوَوا أعناقها وحرفوها وحمّلوها ما لا تحتمله من المعاني التي يعتقدونها في مذهبهم الباطل الزائغ.

- وإما أنهم أرادوا صدّ الناس أو صرفهم عن الحق أو القرآن وما اشتمل عليه من المعاني العظيمة الشريفة التي تهدي إلى كل ما هو أقوم، فلما لم يمكنهم الطعن فيه من جهة ثبوته حملوه على معاني لا تليق بكلام العليم الحكيم الخبير.

---

(١) الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ورأى عليا وطلحة وعائشة، وروى عن خلق كثير من الصحابة والتابعين، وكان جامعا عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحا وسيماً، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨-٣٩١).

(٢) عزاهما الشاطبي لابن وهب كما في الاعتصام (٢/ ٢٩٩).

٥- أن منهم من رَاعَوْا مجرد اللفظ الوارد في الآيات القرآنية وما يجوز - عندهم - أن يُرادَ به من المعاني في عموم لغة العرب، ثم فسروه بأحد تلك المعاني، من غير نَظَرٍ إلى المُتَكَلِّم بالقرآن والمُنَزَّل عليه والمُخَاطَبِ به، فيقع لهم الغلط من جهتين: من جهة ما أغفلوه مما ذُكِر آنفاً، ومن جهة أنهم كثيراً ما يَغْلَطون في احتمال اللّفظ لذلك المعنى في اللغة، وينتج عن ذلك أن يحملوا آيات القرآن على ما لا تحتمل؛ إما من جهة أن اللفظ لا يحتمل ذلك المعنى في ذلك السياق أو التركيب، وإما من جهة أنه لا يحتمله في لغة العرب عموماً[١].

وتحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل له صور عديدة، منها:

١- أن تُحمل معاني الآيات القرآنية على ما لا يحتمله اللفظ بوضعه.

٢- أن تُحمل على ما لا يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع - وإن احتمله مفردا -.

٣- أن تُحمل على ما لا يحتمله السياق والتركيب القرآني - وإن احتمله في غير ذلك السياق -.

٤- أن تُحمل على ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطَب بالقرآن - وإن أُلِف في الاصطلاح الحادث -، فتُحمَل ألفاظ النصوص على ما لم يُؤلَف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣، ٣٥٥-٣٥٩) (٢٠/ ١٦٤)، الاعتصام (٢/ ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٤).

٥- أن تُحمل على ما أُلِف استعماله في ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيُحمَل في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله.

٦- أن يكون اللفظ قد اطرد استعماله في القرآن في معنى هو ظاهر فيه، فيُحمَل على معنى لم يُعهَد استعماله في القرآن فيه أو عُهِد استعماله فيه نادرا.

٧- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني تعود على تلك الآيات نفسها بالإبطال.

٨- حمل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يُفهَم منه عند إطلاقه سواه، بالمعنى الخفيِّ الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من الناس.

٩- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني توجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطُّه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة.

١٠- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني لم يدل عليها دليل من السياق ولا معها قرينة تقتضيها[١].

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة في الآيات القرآنية نماذجه كثيرة جداً، وأذكر منها هنا بعضها:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧-٢٠١)، وقد ذكر رحمه الله أمثلة لكل صورة من هذه الصور العشرة.

١- تحميل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] ما لا يحتمل، وهو: أن الله في كل مكان وفي كل شيء[١].

٢- تحميل قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بـ﴿ٱلْيَقِينُ ﴾ معرفة الحقيقة الكونية، التي من وصل إلى شهودها سقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصّة[٢].

٣- تحميل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾ [النساء:١٧١] ما لا يحتمل، وهو: أن الله أخبر عن عيسى عليه السلام بأنه كلمته، وعيسى مخلوق؛ فكلام الله مخلوق[٣].

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، الشريعة (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٩). وانظر: ما فهمه الجويني والرازي الأشعريين - كما في الإرشاد ص(١٥٠)، وأساس التقديس ص(١٠٦، ٢٠٥) - من أن إثبات المعية على ظاهرها في الآية ينافي العلو والاستواء ويقتضي المخالطة بالخلق والحلول فيه، وهما يريدان بذلك إلزام أهل السنة بأنهم أوّلوا هذه الآية بصرفها عن ظاهرها (الذي يريان أنه يقتضي المخالطة والحلول) إلى المجاز (بمعنى العلم).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٦).

(٣) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص (٣١-٣٢)، خلق أفعال العباد ص (٤٤). وقد افتتح الإمام أحمد ردّه على هذا التحميل الباطل بقوله: «إن الله منعك الفهمَ في القرآن... »، كما افتتح الإمام البخاري ردَّه عليه بقوله: « وأما تحريفهم ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾... ».

٤- تحميل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بإتيان الرب هو: إتيان بعض آياته، أو إتيان أمره(١).

٥- تحميل الآيات التي فيها ذكر يدي الله - مثل: قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة:٦٤] - ما لا تحتمل، وهو: أن المراد باليدين: نِعْمَتين أو رِزْقَين أو قُدْرَتين أو القُوَّة(٢).

٦- تحميل قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤] ما لا يحتمل، وهو: أن العباد يخلقون أفعالهم(٣).

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٨-١٨٩). وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٣٧-١٣٨).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٩٧-١٩٩) وقال: « وهذا تبديل لا تأويل... وافهم ما أقول من جهة اللغة تفهم وتستيقن أن الجهمية مبدِّلة لكتاب الله لا متأوِّلة... وهذا من التبديل أيضًا وهو جهل بلغة العرب »، الرد على الجهمية ص(٢٠١-٢٠٢)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٨٤-٢٩١) وقال: « فليس من ذكر هذه الأيدي شيءٌ إلا والشاهدُ بتفسيرها ينطق في نفس كلام المتكلم، فان صَرَفْتَ منه معنى مفهوماً إلى غير مفهومٍ استحال، وإن صرفتَ عاماً إلى خاصٍّ استحال، وإن صرفتَ خاصّا منه إلى عامٍّ استحال أو بطل معناه ». وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٦٢) وما بعدها.

(٣) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٢٢١-٢٢٢). وانظر: تحميل القاضي عبد الجبار المعتزلي هذه الآية ما لا تحتمل في متشابه القرآن (٢/ ٥١٥).

٧- تحميل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: أشركت بين أبي بكرٍ وعليٍّ في الخلافة[١].

٨- تحميل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٦] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بها: الأئمة، فهم السفرة الحاملون الصحف المطهرة، يسلمها الأول منهم للثاني، ويأخذها الثاني ممن سلف من الماضي، فيظهر كل إمام منهم في زمانه ما يرى أن المصلحة فيه[٢].

٩- تحميل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: إن كنتم أهل كَشْفٍ ووُجود[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩)، وقد ذكر شيخ الإسلام في هذه الصفحة وما بعدها عدة نماذج. وانظر: تحميل الرافضة هذه الآية ما لا تحتمل في أصول الكافي (١/ ٤٢٧)، تفسير القمي (٢/ ٢٥١)، البرهان (٤/ ٨٣).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٣٧٧) وما بعدها. وأحال إلى كتاب الحركات الباطنية ص(٢٠٣).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٥٣١) وما بعدها. وأحال إلى فصوص الحكم لابن عربي وشرحه للقاشاني ص(٣١٨).

المطلب الثالث

منهج أهل السنّة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

ردّ المتشابه إلى المحكم

أثنى الله تعالى على الراسخين في العلم: بالعلم الذي هو الطريق الموصل إليه والمبين لأحكامه وشرائعه، وبالرسوخ في العلم وكونهم من أهل التحقيق والتدقيق فيه والمعرفة بظاهره وباطنه حتى رسخت أقدامهم في علوم الشريعة علماً وعملا، وذكر عنهم سبحانه أنهم يؤمنون بجميع كتابِه محكمِه ومتشابِهه، فيعلمون أن القرآن كله من عند الله، وأنه كلَّه حقٌّ محكمَه ومتشابهَه وأن الحَق لا يتناقض ولا يختلف، وجعل من علاماتهم الدالة على رسوخهم في العلم وكمال عقولهم أنهم يتذكرون ويتّعظون وينزجرون عن أن يقولوا في متشابه آيِ كتاب الله ما لا علم لهم به.

ومن يقينهم بكتاب ربهم ورسوخهم في العلم به وإيمانهم بمحكمه ومتشابهه: أنهم يردّون تأويل المتشابه إلى ما عُرِف من تأويل المحكم، فلعلمهم أن المحكمات معناها في غاية الصراحة والبيان، يردون إليها المتشابه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم والمعرفة، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، ويُزيلون ما في المتشابه من الشبهة، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، ويتَّسِقان على معنى واحد، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، فيعود القرآن كله محكما.

فردُّهم المتشابهَ إلى المحكم يتضمّن عدة أمورٍ ينبني ويترتّب بعضها على بعض، وهي التي يسلكونها في ردّهم المتشابه إلى المحكم، وهي:

١- اعتقادهم أن القرآنَ كلَّه من عند الله وأنه كلَّه حقٌّ يصدِّق بعضُه بعضاً وليس فيه اختلاف.

٢- علمهم بأن المحكماتِ بينةٌ واضحةٌ لكل أحد، ومعناها في غاية الصراحة والبيان، وليس لها إلا تأويل واحد، وأن المتشابهات دلالتها مجملة قد يلتبس معناها على كثير من الأذهان أو يتبادر إلى بعض الأفهام غير المراد منها.

٣- علمهم بأن المحكمات هي أكثر الآيات ومعظمها وجمهورها، وأن المتشابهات هي القليل.

٤- معرفتهم بأن الآياتِ المحكماتِ - وهي بيِّنة وكثيرة - إذا وردت في أي مسألةٍ ودلّت على معنىً بظاهرها فهو الحق المُراد منها الذي يجب القول به والرجوع إليه والتحاكم إليه، وأن المتشابهات - وهي محتمِلة وقليلة - إذا فُهِم منها ما هو خلاف المعنى الظاهر الذي دلّت عليه المحكمات في تلك المسألة فإن الواجب هو ردّ القليلِ إلى الكثير والمحتمِلِ إلى الصريح والخفيِّ إلى الواضح.

٥- تفسير معنى الآيات المتشابهة الواردة في مسألةٍ بالمعنى الظاهر المعروف الذي دلّت عليه الآياتُ المحكمة الواردة في تلك المسألة، فلا تُفسَّر الآيات المتشابهات - وإن كانت محتمِلةً لعدة معانيَ على السواء - إلا بالاحتمال الذي يوافق المعنى الذي دلّت عليه تلك الآيات المحكمات، وتُلْغى الاحتمالات الأخرى.

٦- وبذلك يزول ما في الآيات المتشابهات من شبهةٍ أو خفاء أو إجمال أو احتمال أو نحو ذلك، وتكون تلك الآياتُ محكمةَ الدلالة واضحةً بيّنة(١).

قال تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[آل عمران:٧].

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل مسلكِ نقضِ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات، بردّ المتشابه إلى المحكم، ما يأتي:

١- قال محمد بن جعفر بن الزبير: « ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ٧] الذي أراد، ما أراد، ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ فكيف يختلف وهو قولٌ واحدٌ من ربّ واحد؟. ثم ردّوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتَّسق بقولهم الكتابُ وصدق بعضُه بعضًا، فنفذَت به الحجة، وظهر به العذر، وزاحَ به الباطل، ودُمغ به الكفر »(٢). وقال: « ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ يقول: وما يذكر في مثل هذا - يعني: في ردّ تأويل المتشابه إلى ما قد عرف من تأويل المحكم، حتى يَتّسقا على معنى واحد - ﴿ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ »(٣).

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٢-١٨٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٠٠-٦٠١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٤٤)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨)، الاعتصام (١/ ٢٢١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٤/ ٢٨٣).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٨٦).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات: إنه مُشكِل ومتشابه إذا ظُنّ أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة، فإذا جاءت نصوص بينة محكمةٌ بأمر، وجاء نصٌّ آخر يُظن أن ظاهره يخالف ذلك؛ يقال في هذا: إنه يُرَدّ المتشابه إلى المحكم »(١).

٣- وقال ابن القيم: « إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه وأُمًّا له يُرَدّ إليه، فما خالف ظاهرَ المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، وقد اتفق المسلمون على هذا، وأن المحكم هو الأصل، والمتشابه مردود إليه »(٢).

٤- وقال الشوكاني(٣): « ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[غافر:٤] أي: ما يخاصم في دفع آيات الله وتكذيبها إلا الذين كفروا. والمراد: الجدال بالباطل والقصد إلى دحض الحق كما في قوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾[غافر:٥]، فأما الجدال لاستيضاح الحق ورفع اللبس والبحث عن الراجح والمرجوح وعن المحكم والمتشابه ودفع ما يتعلق به المبطلون من متشابهات القرآن وردّهم بالجدال إلى المحكم؛ فهو من أعظم ما يتقرب به المتقربون »(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٧٢).

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، نشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكماً بها، من مصنفاته: نيل الأوطار والبدر الطالع والفوائد المجموعة وإرشاد الثقات وغيرها، توفي سنة (١٢٥٠هـ). انظر: الأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٤) فتح القدير (٤/ ٤٨١).

٥- وقال العلامة محمد بن إبراهيم[(١)]: « والمراد: أن الذين في قلوبهم ميل عن الحق ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧] يطلبون المتشابه في الدلالة ويتركون المحكم، ويصدِفون عن الواضح لكونه يهدم ما هم عليه من الباطل ويفضحهم، فالجاهل إذا أدلوا عليه بآية من المتشابه راجت عليه، وهذا يفيد أن أهل الاهتداء والاستقامة يتبَّعون المحكم ويردون المتشابه إلى المحكم، فيقولون: لِمَ عَدَلت عن هذه الآية وهذه الآية التي لا تحتمل هذا ولا هذا؟ »[(٢)].

٦- وقال العلامة عبد العزيز بن باز: « فالواجب على كل مسلم أن يحذر ما يلقيه الشيطان من الشُّبه على ألسنة أهل الحق وغيرهم، وأن يلزم الحق الواضح بالأدلة، وأن يفسِّر المشتبه بالمحكم حتى لا تبقى عليه شبهة »[(٣)].

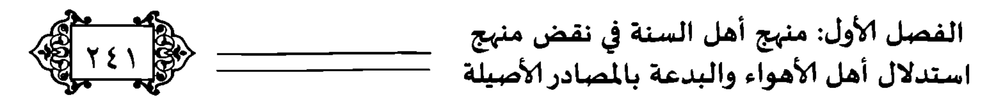
ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات بردّ المتشابه إلى المحكم:

---

(١) محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، مفتي الديار السعودية، ولد في الرياض وتعلم بها، وفقد بصره في الحادية عشرة من عمره فتابع الدراسة إلى أن أتم حفظ القرآن وكثير من الكتب والمتون، عين مفتياً للمملكة ثم رئيساً للقضاة فرئيساً للجامعة الإسلامية ورئيساً للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، توفي سنة (١٣٨٩هـ). انظر: الأعلام (٥/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) شرح كتاب كشف الشبهات ص(٥٠).

(٣) مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٣٠٢).



النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢] وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠١] ونحوهما على أن القرآن مخلوق(١).

قال عبدالعزيز بن يحيى الكناني(٢): « ثم أقبلتُ على بشرٍ [يعني: المريسي] فقلت: يا بشر، ما حجتك أن القرآن مخلوق؟، وانظر إلى أَحَدِّ سَهْمٍ في كنانتك فارمني به، ولا تحتاج إلى معاودتي بغيره. فقال: تقول: القرآن شيء أم غير شيء؟، فإن قلت: إنه شيءٌ أقررت أنه مخلوقٌ إذ كانت الأشياء مخلوقةً بنص التنزيل، وإن قلت: إنه ليس بشيء فقد كفرت لأنك تزعم أنه حجة الله على خلقه وأن حجة الله ليس بشيء »(٣). وقال في موضع آخر: « فقال بشر: يا أمير المؤمنين، قد أقرّ بين يديك أن القرآن شيء، فليكن عنده كيف شاء، فقد اتفقنا على أنه شيء، وقال الله ﷻ بنص التنزيل: إنه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وهذه لفظةٌ لم تدعْ شيئاً إلا أدخلته في الخلق، ولا يخرج عنها شيءٌ يُنسَب إلى الشيء؛ لأنها لفظة استقصت الأشياء وأتت عليها مما ذكر الله تعالى

---

(١) انظر: حجج القرآن ص (٦٦)، فقد ذكر الآيات التي استدل بها أهل الأهواء في هذا الباب.

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكي، الفقيه، تفقه بالشافعي واشتهر بصحبته، وكان من أهل العلم والفضل. انظر: تاريخ الإسلام (١٧/ ١٥٦-١٥٧).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٤٥-٤٦).

ومما لم يذكرها، فصار القرآن مخلوقا بنص التنزيل بلا تأويل ولا تفسير »(١).

وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أخبرونا عن القرآن: هو شيء؟. فقلنا: نعم، هو شيء. فقال: إن الله خلق كل شيءٍ فلِمَ لا يكون القرآن مع الأشياء المخلوقة وقد أقررتم أنه شيء؟ »(٢).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: إن الله – في القرآن – لم يسمِّ كلامه: (شيئا)، إنما سمى (شيئاً) الذي كان يقوله، ألم تسمع إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ﴾ [النحل:٤٠] فـ(الشيء) ليس هو قوله، إنما (الشيء) الذي كان بقوله، وفي آية أخرى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ [يس:٨٢]، فـ(الشيء) ليس هو أمره، إنما الشيء الذي كان بأمره... » إلى أن قال: « وقد ذكر الله كلامه في غير موضع من القرآن فسماه (كلاما) ولم يسمِّه (خلقا) فقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:٣٧] وقال: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٧٥] وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] وقال: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف:١٤٤] وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤] وقال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف:١٥٨] فأخبرنا الله أن النبي ﷺ كان يؤمن بالله وبكلام الله، وقال:

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٨٣-٨٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٦). وانظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(٣٠٦).

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح:١٥] وقال: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَـٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَـٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف:١٠٩] وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦] ولم يقل: حتى يسمع خلق الله. فهذا منصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج إلى تفسير، هو مبين بحمد الله »[1].

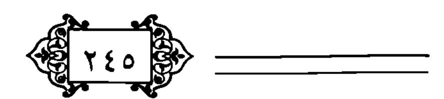
وقال عبد العزيز بن يحيى الكناني[2]: « إن الله ﷻ أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه، إذ كان كلامه من صفاته، فلم يتسمَّ بِـ(الشيء)، ولم يجعل (الشيءَ) من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه (شيء) وأكبر الأشياء؛ إثباتاً للوجود ونفياً للعدم وتكذيباً منه للزنادقة والدهرية ومن تقدمهم ممن جحد معرفته وأنكر ربوبيته من سائر الأمم، فقال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَـٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩] فدلّ على نفسه أنه (شيء) ليس الأشياء، وأنزل في ذلك خبراً خاصاً مفرداً؛ لعلمه السابق أن جهماً وبِشْراً ومن قال بقولهما سيلحدون في أسمائه ويشبِّهون على خلقه ويدخلونه وكلامه في الأسماء المخلوقة، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فأخرج نفسه وكلامه وصفاته من الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيباً لمن ألحد في كتابه وافترى عليه وشبّهه بخلقه...، ثم ذكر - جلّ ذكره - كلامه نفسه ودل عليه بمثل ما دل على نفسه ليعلم الخلق أنه من ذاته وأنه صفة من صفاته، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٧).

(٢) ذكرت النص بتمامه - مع طوله - لاستيعابه جميع الآيات المحكمات التي رُدَّ المتشابه إليها.

مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١] فذمّ اللهُ اليهوديَّ حين نفى أن تكون التوراة شيئا...، فأنزل الله ﷻ تكذيبه وذمَّ قوله وأعظم فريته حين جحد أن يكون كلامُ الله شيئا، ودل بذلك على أن كلامه شيءٌ ليس كالأشياء، كما دل على نفسه أنه شيءٌ ليس كالأشياء، ثم قال في موضع آخر: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣] فدلّ بهذا الخبر أيضاً على أن الوحي (شيءٌ) بالمعنى، وذمّ من جحد أن كلام الله (شيء)، فلما أظهر الله ﷻ اسمَ كلامه لم يظهره باسم (الشيء) فيلحد الملحدون في ذلك ويدخلونه في جملة الأشياء المخلوقة، ولكنه أظهره ﷻ باسم الكتاب والنور والهدى، ولم يقل: قل من أنزل الشيء الذي جاء به موسى، فيجعل (الشيءَ) اسماً لكلامه، وكذلك سمى كلامه بأسماء ظاهرة يُعرَف بها، فسمى كلامه نورا وهدى وشفاء ورحمة وحقا وقرآنا وأشباه ذلك؛ لعلمه السابق في جهم وبشر ومن يقول بقولهما أنهم سيلحدون في أسمائه وصفاته التي هي من ذاته وسيدخلونها في الأشياء المخلوقة » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠] وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢] وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧] فدل ﷻ بهذه الأخبار كلها وأشباه لها كثيرة على أن كلامه ليس كالأشياء، وأنه غير الأشياء، وأنه خارج عن الأشياء، وأنه إنما تكون الأشياء بقوله وأمره، ثم ذكر خلق الأشياء كلها فلم يدعْ منها شيئا إلا ذكره، وأخرج كلامَه وقولَه وأمرَه منها ليدل على أن كلامه غير الأشياء وخارج عن الأشياء المخلوقة، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]



فجمع في هذه اللفظة الخلق كله، ثم قال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ يعني: الأمر الذي كان به هذا الخلق، ففرق ﷻ بين خلقه وبين أمره، فجعل الخلق خلقا والأمر أمرا، وجعل هذا غير هذا، وهذا غير هذا، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠] يقول: إذا أردت شيئا فإنما هو كلمح البصر، يقول له: كن كما أريد فيكون كلمح بالبصر، وقال ﷻ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] يقول: من قبل الخلق ومن بعد الخلق، ثم جمع ﷻ بين الأشياء المخلوقة في آيات كثيرة من كتابه، وأخبر عن خلقها بقوله وكلامه، وأن كلامه وقوله غيرها وخارج عنها، فقال ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام:٧٣] وقال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر:٨٥] وقال ﷻ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت:٤٤]...، أخبرنا الله ﷻ عن خلق السموات والأرض وما بينهما، فلم يدعْ شيئا من الخلق إلا ذكره، وأخبر عن خلقه، وأنه إنما خلقه بالحق، وأن الحق قوله وكلامه الذي به خلق الخلق كله، وأنه غير الخلق وخارج عن الخلق، وهذا نص التنزيل على أن كلام الله غير الأشياء المخلوقة، وليس هو كالأشياء، وإنما به تكون الأشياء » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥] يعني: الريح التي أرسلت على عاد، فهل أبقت الريح - يا بِشْرُ - شيئاً لم تدمره؟. قال: لا، لم يبقَ شيء إلا دمرته، وقد دمرت كل شيء كما أخبر الله تعالى؛ لأنه لم يبق شيء إلا وقد دخل في هذه اللفظة. قلت: قد أكذب الله من قال هذا بقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥] فأخبر عنهم أن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، ومساكنهم أشياء كثيرة. وقال ﷻ: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ

﴿إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤٢] وقد أتت الريح على الأرض والجبال والمساكن والشجر وغير ذلك فلم يصر شيء منها كالرميم، وقال ﷻ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣] يعني: بلقيس، فكان بقولك - يا بِشْرُ - يجب أن لا يبقى شيء يقع عليه اسم (الشيء) إلا دخل في هذه اللفظة وأُوتِيَتْه بلقيس، وقد بقي ملك سليمان وهو مائة ألف ضعف مما أُوتِيَتْه لم يدخل في هذه اللفظة. فهذا كله مما يكسر قولك ويدحض حجتك، ومثل هذا في القرآن كثير مما يبطل قولك، ولكني أبدأ بما هو أشنع وأظهر فضيحة لمذهبك وأدفع لبدعتك، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦] وقال ﷻ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود:١٤] وقال ﷻ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت:٤٧] فأخبر الله ﷻ بأخبار كثيرة في كتابه أن له علماً، أَفَتُقِرُّ - يا بِشْرُ - أن لله علما كما أخبرنا أو تخالف التنزيل؟. قال عبد العزيز: فحاد بشر عن جوابي وأبى أن يصرح بالكفر فيقول: ليس لله علم، فيكون قد رد نص التنزيل فتتبين ضلالته وكفره، وأبى أن يقول: إن لله علماً، فأسأله عن علم الله هل هو داخل في الأشياء المخلوقة أم لا؟، وعَلِم ما أريد وما يلزمه في ذلك من كسر قوله وإبطال حجته » قال: « فقال لي المأمون: فإذا قال بِشْرٌ إن لله علماً وأقرّ بذلك فيكون ماذا؟. قلت: أسألُه - يا أمير المؤمنين - عن علم الله: هل هو داخل في الأشياء المخلوقة حين احتج بقوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] فزعم أنه لم يبق شيء إلا وقد أتى عليه هذا الخبر، فإن قال: نعم؛ فقد دخل في الأشياء المخلوقة، فقد شبّه الله - يا أمير المؤمنين - بخلقه الذين أخرجهم من بطون أمهاتهم ولا يعلمون شيئاً، وكل من تقدم

وجوده قبل علمه فقد دخل عليه الجهل فيما بين وجوده إلى حدوث علمه، وهذه صفة المخلوقين، والله ﷻ أعظم وأجل من أن يوصف بذلك أو ينسب إليه، ومن قال ذلك فقد كفر وحل دمه ووجب على - أمير المؤمنين - قتله، وإن قال: إن علم الله خارج عن جملة الأشياء وغير داخل فيها، كما أن قوله خارج عن الأشياء وغير داخل فيها؛ فمِنْ ثَمَّ تَرَك قولَه وضلَّ - يا أمير المؤمنين - وثبتت عليه الحجة فيها »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[2]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيات التي نصّت على أن الله خلق كل شيء، وهي من الآيات المتشابهات.

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(٥٢-٦٦، ٨٤-٨٦، ٩٦-٩٧).
وانظر: خلق أفعال العباد ص(٤٤-٤٥)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٨٠-٥٨١)، الاعتصام (١/ ١٧٩-١٨٠)، شرح العقيدة الطحاوية ص(١٨٣-١٨٦)، الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(١٧٣-١٧٥، ٢٦٦-٢٧٠، ٣٠٦-٣١٠).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: هو العموم الذي تضمّنته تلك الآيات الكريمات، وذلك من جهتين:

١- أن لفظة (كل) من ألفاظ العموم[1]، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أنها تعمّ كلّ ما سوى الله - ومن ذلك: كلامه (القرآن) -، فيكون القرآن مخلوقاً.

٢- أن لفظة (شيء) تعمّ كل ما يصحُّ أن يُعلَم ويُخبَر عنه، وقيل: كل ما كان موجوداً[2]، والقرآن موجود ثابت لا محالة؛ فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن القرآن يكون داخلاً في الأشياء المخلوقة له سبحانه.

وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على التفريق بين كلامه سبحانه ومخلوقاته كقوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، ودلّت على أن كلامه سبحانه كان قبل الخلق كقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام:٧٣]، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون المراد من العموم في الآيات المتشابهات هو كلّ ما خلقه الله سبحانه، وكلامه سبحانه صفةٌ من صفاته وليس خلقاً، بل هو الذي كان به الخلق، وهو قوله سبحانه للشيء: (كُنْ) فيكون، فلا يكون داخلاً في دلالة الآيات المتشابهات، وتكون دلالتها الواضحة البيِّنة هي: كلّ شيءٍ مخلوق.

---

(١) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٨).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٧١)، روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٣).

٢- أن الآيـات المحكمات دلّـت على الإخبار عن كلام الله بأنه (شيء) من باب إثبات وجوده ونفي عدمه والردّ على من جحده، كقوله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١]، وليس في آيةٍ واحدةٍ في القرآن كله أن الله سمّاه خلقاً، وإنما فيه تسـمية القرآن بأنه كلام الله والنور والهدى والشفاء، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فلا يكون القرآن داخلاً في دلالتها؛ لأنه لا يُسمَّى خلقاً، ويكون المراد منها: كل شيءٍ يُسَمّى خلقاً، وبذلك تكون دلالتها متفقة مع دلالة الآيات المحكمات.

٣- أن الآيات المحكمات دلّت على أن الله أخبر عن نفسه بأنه (شيءٌ) كما أخبر عن كلامه بأنه (شيء)، كقوله ﷻ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩]، ونفس الله غير داخلة قطعاً في عموم قوله سبحانه: « كل شيء »، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا لم تكن ذات الله داخلةً في عموم « كل شيء » مع أن الله أخبر عنها بِـ(شيء)؛ فكذلك كلامه سبحانه (ومنه: القرآن) ليس داخلاً في عموم تلك الآيات وإن أخبر الله عنه بأنه (شيء)؛ لأن كلام الله صفة من صفاته فلا يدخل في المخلوقات التي شملها قوله تعالى: « كل شيء »، وبذلك يتّضح معنى الآيات المتشابهات التي استدلوا بها، وتعود دلالتها إلى دلالة المحكم؛ فتُصدِّق آيات الله بعضها بعضا.

٤- أن الآيات المحكمات دلّت على أن من صفات الله ما أخبر الله عنه بأنه (شيء) كصفة العلم، بل كل صفات الله التي ثبتت في الكتاب والسنة هي مما يصحُّ أن يُطلَق عليه أنه (شيء)، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وعلم الله - وسائر صفاته - غير داخلة في عموم « كل شيء »؛ لأن ذلك يلزم منه أن تكون صفات الله مخلوقة، وذلك كفرٌ بلا ريب، فترُدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا كان علم الله - وسائر صفاته - لا يصحّ إدخالها في عموم « كل شيء » - مع أنها مما يصح أن يطلَق عليه أنه (شيء) - لأن ذلك يقتضي الكفر؛ فكذلك لا يصح إدخال كلام الله (القرآن) في عموم تلك الآيات؛ لأن كلام الله صفة من صفاته أيضاً، وبذلك يأتلف المتشابه مع المحكم ويتّسق معناهما.

٥- أن الآيات المحكمات دلّت على أن (كلّ) تستغرق ما هي صالحةٌ له، وأن عمومها واستغراقها ما تصلح له يكون في كلّ موضعٍ بحسبه، ويُعرَف ذلك بالقرائن، فأخبر سبحانه عن الريح في قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥] بأنها دمّرت « كل شيء » مع إخباره بأن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، فكان المراد: كل شيءٍ أمر الله بتدميره، فترُدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون العموم في قوله تعالى: « كل شيء » بحسبه، وهو: كل شيء مخلوق، فلا يكون كلام الله (القرآن) داخلاً في عموم « كل شيء »؛ لأنه ليس خلقاً وإنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه، وبهذا توافقت دلالة الآيات المحكمات والمتشابهات وصار كتاب الله كله محكماً لا مطْمَع فيه لأهل الأهواء والبدعة، فلله الحمد والمنّة.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] على أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان.

قال الإمام أحمد: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] »(١).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك:١٦] ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك:١٧] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر:١٠] وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[آل عمران:٥٥] وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٨] وقال: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٩] وقال: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل:٥٠] وقال: ﴿ذِي ٱلْمَعَارِجِ ﴾[المعارج:٣] وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهذا خبرُ الله أخبرنا أنه في السماء. ووجدنا كلَّ شيء أسفلَ منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[النساء:١٤٥] ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾ [فصلت:٢٩]...، وإنما معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

[الأنعام:٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض »[(١)].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات علوّ الله على خلقه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا أن الله في كل مكان، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها، وهي من الآيات المتشابهات[(٢)].

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: من جهتين:

١- لفظة (في)، فإن من معانيها: الظرفية، فادّعى أهل الأهواء والبدعة هذا المعنى في حق الله تبارك وتعالى.

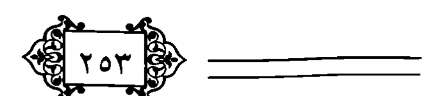
٢- جملة ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن الله في السماء والأرض ولا يخلو منه مكان[(٣)].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨-٣٩).

(٢) قال الآجري: « ومما يلبِّسون به على من لا علم معه... » فذكر الآية ثم قال: « وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة ». الشريعة (٣/ ١١٠٣).

(٣) نقض الإمام أحمد - في النقل السابق عنه - كلا وجهي التشابه المذكورين، لكنني سأتعرض هنا إلى ذكر ما يتعلق بالوجه الثاني فقط؛ لأنه هو الذي جاء نقضُه في كلام الإمام أحمد بردّ المتشابه إلى المحكم.



وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على إثبات علوّ الله على خلقه بأنواعٍ من الدلالات الجليّة: كالإخبار عن أنه تعالى في العلوّ (في السماء) والصعود والرفع والعروج والفوقية، بل من أسمائه سبحانه: العليّ، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فليس المراد منها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن الله أخبرنا أنه في العلوّ، وإنما المراد: أنه سبحانه إله من في الأرض، وبذلك تتفق دلالة الآية المتشابهة مع الآيات المحكمات.

٢- أن الآيات المحكمات دلّت على أن صفة السُّفْل صفة مذمومة، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، ولا يكون معناها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن ذلك يلزم منه أن يكون الله في السُّفْل، وهذا وصفٌ له سبحانه بصفة النقص، وهو منافٍ لتلك الآيات المحكمات.

المسلك الثاني

تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب

القرآن الكريم له المنزلة العظيمة والمكانة الرفيعة؛ فهو كلام الله، وأفضل كتبه المنزلة، المهيمن على ما قبله من الكتب، الناسخ لها، الخالد إلى قيام الساعة، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الهدى والنور والرحمة والشفاء والصراط المستقيم الموصِل إلى مراد الله ورضاه وجنّته.

وإذ كان كذلك؛ وجب له من التوقير والاحترام ما ليس لغيره، ومن ذلك: أن لا يُخاض في شيء من تفسيره وبيانه إلا بعلم وبيّنة وهدى، وإلا كان خوضاً بالظن واتّباعاً للهوى وقولاً على الله وكتابه بغير علم ولا حق.

وأعظمُ ما يتحقق به تفسير القرآن بعلمٍ وأتمُّه وأوجبُه:

- أن تُفسَّر بعض آياته ببعض؛ لأنه كلام الله، وهو العليم الحكيم الخبير الذي أنزله، وهو أعلم بما أراد به.

- ثم أن تُفسَّر آياته بسنة الرسول ﷺ؛ فهي شارحة للقرآن وموضحة له، وقد أنزل الله كتابه على محمد ﷺ وأوحى إليه بيانَه، فهو المبلغ عن الله وأعلم الناس بمراده تعالى من كلامه.

● ثم أن تُفسَّر آياته بما تقتضيه الكلمات من المعاني اللغوية الصحيحة حسب السياق القرآني المعهود؛ فاللغة العربية هي التي نزل بها القرآن[١].

وكما أن هذا المنهج المُسَدَّد العظيم هو الصراط الذي يسلكه أهل السنة في فهم كتاب الله وتعلُّمه وتعليمه، فهو كذلك مسلكهم في الدفاع والذبّ عنه ونقضِ شُبَه من اتّخذ ذات اليمين وذات الشمال ففسّره عن غير علم وهدى وإنما طلباً للبدعة واتّباعاً للهوى، وطريقتهم في ذلك هي غايةٌ في الفقه والرسوخ في العلم والوضوح والبيان، وتتمثّل في أنهم ينظرون في الآيات القرآنية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة، فلا يخلو:

١- إما أن تكون من الآيات التي لها في القرآن أشباهٌ ونظائرُ وتكرَّر ذكرها فيه - مثل: آيات أسماء الله وصفاته، والأسماء والأحكام الدينية وهي الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون، وأسماء الظالمين والفاسقين والكافرين، وكذلك قصص القرآن، وخلق آدم عليه السلام، ومراحل اليوم الآخر وما يقع فيه من أحداثٍ وأهوال -: فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بها بتفسيرها بأشباهها ونظائرها؛ لأنها كلَّها بابٌ واحدٌ.

٢- وإما أن تكون من الآيات الواردة في مسألةٍ من مسائل الدين، وفي القرآن آياتٌ أخرى وردت في تلك المسألة نفسها مُقابِلةً تلك الآيات الأولى،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

فاستدل أهل الأهواء والبدعة بالآيات الأولى دون الأخرى أو العكس: فإن أهل السنة يفسِّرون الأولى بالأخرى والأخرى بالأولى؛ لأنها كلّها واردة في معنى واحد ومسألة واحدة، فبعضها يفسِّر بعضاً ويبيّنه ويستكمل المعنى الذي تضمنّه.

٣- وإما أن تكون من الآيات التي جاءت مُجمَلةً في موضعٍ من القرآن وجاء بيانها أو تفصيلها في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يحملون المُجمَل منها على المُبَيَّن ويُفسِّرونها به.

٤- وإما أن تكون من الآيات التي استُدِلّ بمفهومها وجاء معناها مُصَرَّحاً منطوقاً على خلاف ذلك المفهوم في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يأخذون بالمنطوق الصريح ويحملون عليه معنى تلك الآية ويُفسِّرونها به.

٥- وإما أن يكون في الآية لفظٌ يحتمل في أصل وضعه اللغوي عدة معاني صحيحة، فيستدل أهل الأهواء والبدعة بها على المعنى الذي يوافق بدعتهم: فإن أهل السنة يُفسِّرون ذلك اللفظ بما عُهِد استعماله فيه في السياق القرآني والأساليب اللغوية العربية وبما يبيّنه في الآيات القرآنية الأخرى والسنة النبوية.

٦- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

٧- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ

بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٨- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٩- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

وما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص: فهو من الآيات المحكمات التي لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة الاستدلال بها إلا معاندة للحق وتكبُّراً عن اتباعه مع تحميلهم معانيها ما لا تحتمل مما يشهد ببطلانه وكذبه الكتابُ والسنة واللغة.

وأما ما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى العموم: فهو الذي دخلت فيه الشبهة على أهل الأهواء والبدعة الذين لا يعرفون خاص القرآن وعامه.

ويُعرف كون الآيةِ مخرجُها عام ومعناها خاص، أو مخرجُها خاص ومعناها عام: بأحد بيانين: إما أن يستثنى من المعنى العام شيء في الآية نفسها، وإما أن يكون في الآيات الأخرى أو الأحاديث - وهو مقتضى لغة العرب - ما يدلّ على أن المراد بالعموم هو الخصوص أو أن المراد بالخصوص هو العموم(١).

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل هذا المسلك في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية:

١- قال الشافعي: « وإنما بدأتُ بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلم من إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها. فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة: نصيحة للمسلمين، والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سَفِهَ نفسه، وترك موضع حظه »(٢).

٢- وقال عبد العزيز الكناني: « إن الله ﷻ شرف العرب وكرمهم بأن أنزل القرآن بلسانهم، وجعله مكتتباً على تبيانهم، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف:٢] وقال ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥] وقال ﷻ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾[مريم:٩٧]، فخص الله ﷻ العرب بفهمه ومعرفته، وفضلهم على غيرهم

---

(١) انظر: الرسالة ص(٣٩-٤٨)، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٢٢-١٣٦)، الاعتصام (٢/ ٢٣٧)، إيثار الحق على الخلق ص(١٤٩-١٥٤).

(٢) الرسالة ص: (٥٠).

بعلم أخباره ومعاني ألفاظه وخصوصه وعمومه ومحكمه ومبهمه، وخاطبهم بما عقلوه، وعلموه ولم يجهلوه، وقبلوه ولم يدفعوه، وعرفوه فلم ينكروه، إذ كانوا قبل نزوله عليهم يتعاملون بمثل ذلك في خطابهم ولغاتهم وكلامهم، فأنزل الله جل ذكره القرآن على أربعة أخبار: خاصة وعامة؛ فمنها خبر مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم...، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم...، فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار خصَّ العرب بفهمها ومعرفة معانيها وألفاظها وخصوصها وعمومها والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباهاً على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته والطعن على أخباره والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه؛ حتى جعل فيها بياناً ظاهراً وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، ممن لا يعرف الخاص والعام والمحكم والمبهم، تفضلاً منه وتكرماً وإحساناً إلى خلقه وإثباتاً منه للحجة على من ألحد في كتابه وصفاته وما هو من ذاته »[1].

٣- وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق. فقلنا: في أي آية؟. فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢] فزعم أن الله قال للقرآن: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ ، وكل (محدث) مخلوق. فلعمري لقد شبَّه على الناس بهذا، وهي

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(١٢٢-١٣٠).

آية من المتشابه، فقلنا في ذلك قولاً واستعنا بالله ونظرنا في كتاب الله ولا حول ولا قوة إلا بالله »[1].

٤- وقال الدارمي: « وأما إدخالك على رسول الله فيما حقق من رؤية الرب يوم القيامة قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣]: فإنما يدخل على من عليه نزل، وقد عرف ما أراد الله به وعقل، فأوضحه تفسيرا، وعبَّره تعبيرا، ففسَّر الأمرين جميعا تفسيرا شافيا كافيا...، ففسَّر رسول الله المعنيين على خلاف ما ادعيت »[2].

وقال: « فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها والخليفة بعده قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعلم فيما أُنزِل القرآن إلا ما شاء الله، وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله...، فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم، الذين ينقضونه نقضاً ويفسِّرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب »[3].

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الثاني: أن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، بل قد نزل بلغة قريش...، فليس لأحدٍ أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص، بل لا يحمله إلا على معاني عنوها بها إما من المعنى اللغوي أو أعم أو مغايرا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٩-٣٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٣) الرد على الجهمية ص(٢٤-٢٥).

التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفا للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظٍ يتخاطبون بها... لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي ﷺ يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً »(١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية بتفسيرها بآيات أخرى أو بالسنة أو بلغة العرب:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية والمعتزلة بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣] وقوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾[الشورى:٥٢] على أن القرآن مخلوق.

قال الإمام أحمد: «فمما يسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف:٣] »(٢).

وقال الدارمي: « وقد كان رأس حجج المريسي وأصحابه من الجهمية وأوثقها في أنفسهم حتى تأولوا فيها على الله من كتابه خلاف ما أراد فقالوا:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:١-٣] و﴿جَعَلۡنَٰهُ نُورًا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢] »(١).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « إن (جعل) في القرآن - من المخلوقين - على وجهين: على معنى التسمية، وعلى معنى فعل من أفعالهم.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١] قالوا: هو شِعْرٌ وأنباء الأولين وأضغاث أحلام، فهذا على معنى التسمية. قال: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف:١٩] يعني: أنهم سموهم إناثا.

ثم ذكر (جعل) على غير معنى التسمية فقال: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩] فهذا على معنى فعل من أفعالهم، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف:٩٦] هذا على معنى فعل.

فهذا جعل المخلوقين.

ثم (جعل) - من أمر الله - على معنى (خلق)، و(جعل) على معنى غيرِ (خلق)، وإذا قال الله: (جعل) على معنى (خلق) لا يكون إلا (خلق) ولا يقوم إلا مقام (خلق خلقاً) لا يزول عنه المعنى، وإذا قال الله: (جعل) على غير معنى (خلق) لا يكون (خلق) ولا يقوم مقام (خلق) ولا يزول عنه المعنى:

فمما قال الله (جعل) على معنى (خلق): قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١] يعني: وخلق الظلمات والنور، وقال: ﴿وَجَعَلَ

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣).

﴿لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [النحل:٧٨] يقول: وخلق لكم السمع والأبصار...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان مثله لا يكون إلا على معنى (خلق).

ثم ذكر (جعل) على غير معنى (خلق): قوله ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ﴾ [المائدة:١٠٣] لا يعنى: ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة، وقال الله لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة:١٢٤] لا يعني: إني خالقٌ للناس إماما؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدما...، وقال لأم موسى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧] لا يعنى: وخالقوه من المرسلين؛ لأن الله وعد أم موسى أن يرده إليها ثم يجعله من بعد ذلك رسولا...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان على مثاله لا يكون على معنى (خلق).

فإذا قال الله (جعل) على معنى (خلق)، وقال (جعل) على غير معنى (خلق)؛ فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى (خلق)؟، فإن رَدَّ الجهمي الجعل إلى المعنى الذي وصفه الله فيه وإلا كان من الذين يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، فلما قال الله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف:٣]، وقال: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٤-١٩٥] وقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَـٰهُ بِلِسَانِكَ﴾ [مريم:٩٧]، فلما جعل الله القرآن عربياً ويسَّره بلسان نبيه ﷺ كان ذلك فعلاً من أفعال الله تبارك وتعالى جعل القرآن به عربيا، يعني: هذا بيانٌ لمن أراد الله هداه مبينا، وليس كما زعموا، معناه: أنزلناه بلسان العرب، وقيل: بيَّناه »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢-٢٤).

وقال الدارمي: «فضلوا بهذا التأويل عن سواء السبيل، وجهلوا فيه مذاهب أهل الفقه والبصر بالعربية. فقلنا لهم: ما ذنبنا إن كان الله سلب منكم معرفة الكتاب والعلم به وبمعانيه وبمعرفة لغات العرب حتى ادعيتم أن كل شيء يقال: (جعلناه) فهو: (خلقناه)؟!.

أرأيتم - أيها الجهلة - قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت:٢٧] أهو: خلقنا في ذريته النبوة والكتاب؟!...، أم قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر:١٠] أم قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الممتحنة:٥] أهو - في دعواكم -: لا تخلقنا بعدما خلقهم؟!...، أم قوله: ﴿وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾ [الشعراء:٨٥] أهو: اخلقني وقد فرغ من خلقه؟!، أم قول الرجل للرجل: جعلك الله بخير؟!، وكل ما عددنا من هذه الأشياء وما يشبهها مما لم يعدد يستحيل أن يُصرَف (جعلنا) منها إلى (خلقنا)، وأشدها استحالة ما ادعيتم به على الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣] أنه خلقناه، فلم تفقهوا معناه من قلة علمكم بالعربية، ويلكم!، إنما الكلام لله بدءا وأخيرا، وهو يعلم الألسنة كلها، ويتكلم بما شاء منها، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء بالعبرانية، وإن شاء بالسريانية، فقال: جعلت هذا القرآن من كلامي عربيا، وجعلت التوراة والإنجيل من كلامي عبرانيا؛ لما أنه أرسل كل رسول بلسان قومه كما قال، فجعل كلامه الذي لم يزل له كلاما لكل قوم بلغاتهم في ألسنتهم، فقوله ﴿جَعَلْنَاهُ﴾: صرفناه من لغة إلى لغة أخرى، ليس أنَّا خلقناه خلقا بعد خلق - في دعواكم -، فهو مع تصرفه في كل أحواله كلام الله غير مخلوق. وأما قوله: ﴿جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢] يقول: تستنير به القلوب وتنشرح

له، لا أنه نور مخلوق له ضوء قائم يُرى بالأعين مثل ضوء الشمس والقمر والكواكب، فافهمه، ولا أراك تفهمه! »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[٢]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيتين.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بهما: لفظ (جعل) في الآيتين، فقد زعموا أن (جعل) بمعنى (خلق)، وأنه لا يقال لشيء: (جعلناه) إلا وذلك الشيء مخلوق؛ فكل مجعول هو مخلوق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣-٥٦٩).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى ولغة العرب:

١- أن لفظ (جعل) مُضافاً إلى الله سبحانه لم يرِد في القرآن على معنى واحد - كما زعم أهل الأهواء والبدعة -، بل جاء بمعنى (خلق) وبغير معنى (خلق)، فدعوى أن كل (جعل) في القرآن فهو بمعنى (خلق) باطل وغير صحيح وتنقضه الآيات الأخرى المفسِّرة للمعنى المراد في كل موضع.

٢- أن لفظ (جعل) في القرآن واللغة العربية لا يرِد بمعنى (خلق) وحسب، بل له عدة معاني يُعرَف المراد منها بحسب سياق الكلام، فتُفَسَّر الآيتان اللتان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة وفق ما تنطق به العرب في كلامها وأساليبها.

٣- جاء في القرآن ما يفسِّر المعنى المراد من (جعل) في الآيتين اللتين استدل بهما أهل الأهواء والبدعة، وهو: ما نطقت به الآيات الأخرى من أن الله يرسل كل رسول بلسان قومه، وأنه أنزل القرآن بلسان عربي، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [طه:١١٣]، فذلك يفسِّر المراد من (جعل) في تلك الآيتين بأنه: أنزلناه بلغة العرب أو بيّنّاه أو قُلْناه أو صيّرنا قراءته[١].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

---

(١) وانظر: جامع البيان (٢٥/ ٤٧)، معاني القرآن (٦/ ٣٣٣)، معالم التنزيل (٤/ ١٣٣)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٢٣).

قال الإمام أحمد: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلوا آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام:١٠٣] »(١).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقال: (إنكم سترون ربكم)، وقال لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف:١٤٣] ولم يقل: لن أُرى. فأيهما أولى: أن نتبع النبي ﷺ حين قال: (إنكم سترون ربكم) أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟!، والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم لا يختلف فيها أهل العلم »(٢).

وقال ابن بطة: « فيُقال لهم: أخبرونا: النبي كان أعلم بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله أم جهم بن صفوان؟!، فإن الذي أُنزِل عليه القرآن وجاء بالهدى من ربه والبرهان يقول: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليله البدر) و(كما ترون الشمس في نحر الظهيرة) وأن من أهل الجنة لمن ينظر إلى الله تعالى كل يوم مرتين، أفيظن الجهمي الملحد أن النبي ما قرأ هذه الآية التي احتج بها الجهمي؟، أم يقول إنه قد قرأها؟، أم يزعم أن النبي عارض القرآن وتلقاه بالخلاف عليه والرد - كما تفعل الجهمية والمعتزلة -؟.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣).

(٢) المصدر السابق ص(٣٣-٣٤).

فأما حجته وخصومته بقول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣] فإن معنى ذلك واضح لا يُخَيَّل على أهل العلم والمعرفة، ذلك أنك تنظر إلى الصغير من خلق الله فيما يدركه بصرك ولا يحيط به نظرك، فالله تعالى أجل وأعظم من كل شيء أن يدركه بصر، وإنما الإدراك أن يحيط البصر بالشيء حتى يراه كله، فذلك الإدراك، ألا ترى أنك ترى القمر فلا ترى منه إلا ما ظهر من وجهه ويخفى عليك ما غاب من قفاه؟، وكذلك الشمس، وكذلك السماء، وكذلك البحر، وكذلك الجبل، وإن الرجل ليكلمك وهو معك فما يدركه بصرك وإنما تنظر منه إلى ما أقبل عليك منه، فإنما قول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]: لا تحيط به لعظمته وجلاله »[1].

وقال ابن خزيمة[2]: « ولو كان معنى قوله ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ على ما تتوهمه الجهمية المعطلة الذين يجهلون لغة العرب فلا يفرقون بين النظر وبين الإدراك؛ لكان معنى قوله ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أي: أبصار أهل الدنيا قبل الممات »[3].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٧٠-٧٢). وذكر نحوه الآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٤٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة، ولد سنة (٢٢٣هـ)، عُني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، وله عظمة في النفوس وجلالة في القلوب لعلمه ودينه واتباعه السنة، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: السير (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢).

(٣) التوحيد (٢/ ٤٥٩).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى والسنة ولغة العرب:

١- أن في القرآن آيةً أخرى بيّنت الإدراك في هذه الآية وفسَّرته، وأن المنفيَّ فيها ليس هو الرؤية والنظر، فقد قال تعالى لكليمه موسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] أي: في الدنيا كما طلبتَ، ولو كانت الرؤية ممتنعة في حقه سبحانه في الدنيا والآخرة - كما يزعم أهل الأهواء والبدعة في معنى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ - لقال سبحانه لموسى: لن أُرى، فهذه الآية تفسِّر تلك الآية وتمنع أن يكون المراد بها نفي الرؤية مطلقاً في الدنيا والآخرة.

٢- أن هذه الآية نزلت على النبي ﷺ أعلم البشر بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله، فلم يفهم منها ذلك المعنى الذي فهمه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بها، بل فسَّرها بما ينقض ذلك الاستدلال، وهو أن المؤمنين سيرون ربهم في الجنة يوم القيامة، فأثبتَ ﷺ الرؤية وأنها ستقع يوم القيامة، فهذا التفسير والبيان منه ﷺ ينقض استدلال أهل الأهواء

والبدعة بتلك الآية الكريمة على أن المراد بالإدراك فيها هو الرؤية والنظر وعلى أنها عامة في الدنيا والآخرة.

٣- أن الإدراك في لغة العرب ليس بمعنى الرؤية فحسب، بل معناه أعمُّ وأشمل وأسع من مجرد الرؤية، فهو رؤيةٌ مع إحاطة البصر بالمرئي حتى يراه كلَّه لا يفوته منه شيء، وهذا المعنى اللغوي الصحيح يفسِّر الآية الشريفة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بها.

٤- ولو قُدِّر أن يكون من معاني الإدراك هو مجرد الرؤية أو عمومها دون أمرٍ زائد أو تقييد؛ فقد فسَّرت السنةُ الصحيحةُ المرادَ من الإدراك في الآية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة تفسيراً شافياً، فبيّنت أنها خاصّة بالدنيا دون الآخرة، وذلك من خلال الأحاديث المتواترة التي نصّت على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، فهذا التفسير ينقض استدلال أهل الأهواء والبدع بالآية على أن المراد بها هو الرؤية في الدنيا والآخرة.

المسلك الثالث

الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم

أولى الأمة بكتاب الله، وأعظمهم تحقيقاً لما دلّ عليه من الإيمان والعلم والعمل، وأعمقهم فهماً لمعانيه ودرايةً بمقاصده وتدبُّراً لآياته: صحابة رسول الله ﷺ؛ فقد اجتمع لهم من الخصائص في ذلك ما لا يدانيه فيه غيرهم، فهم تلاميذ رسولِ الله ﷺ أعلمِ البشر بكتاب ربه، منه سمعوا القرآن غضّاً طريّاً، وعنه تعلموا العلم وتلقَّوه، وهم أدرى النّاس بسنته المفسِّرة للقرآن، واختصّوا من بين سائر الأمة بمشاهدة القرائن والأحوال القرآنية والنبوية التي تبيّن لهم مراد الله من كلامه، وما كانوا يتجاوزون حفظ عشر آياتٍ من القرآن حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، هذا مع ما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ومعرفة اللسان العربي الذي نزل به القرآن فقد نزل بلغتهم وفي عصرهم، ولأنهم - بعد الأنبياء - أصدق الناس في طلب الحق وأسلمهم من الأهواء وأطهرهم من المخالفة التي تحول بين المرء وبين التوفيق للصواب.

ثم يليهم في تلك المكانة الرفيعة: التابعون، فقد تتلمذوا على الصحابةِ أعلمِ الأمة بكتاب ربها، ولازموهم وأخذوا عنهم العلم وتفسير القرآن وعُنوا بذلك أيّما عناية، فاختصّوا عمن بعدهم بذلك، وامتازوا عليهم بفقه معاني القرآن الكريم، هذا مع ما ثبت لهم من الخيرية المطلقة على سائر الأمة بعد الصحابة، وما تميّزوا به من البعد عن الهوى والسلامة منه أكثر ممن بعدهم،

إضافةً إلى أن اللغة العربية لم تكن قد تغيرت كثيراً في عصرهم، فكانوا - بذلك كله - أقرب إلى الصواب في فهم القرآن ممن بعدهم(١).

ثم كلّما كان من بعدهم متّبعاً هديَهم، مقتفياً آثارَهم، سالكاً منهجَهم؛ قوِيت معرفته بكتاب ربه، واستنارت بصيرته بهداه، وانفتح له الباب الأعظم في تفسيره(٢)، وهذا هو ما كان عليه تابعو التابعين ثم أئمة العلم والهدى والسنة من بعدهم.

ولأجل هذه المقامات الرفيعة، والمكانة العظيمة، التي تبوّأها أئمة الهدى من السلف فمن بعدهم؛ كان من معالم المنهج الأصيل الراسخ لأهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية: نقض استدلالاتهم الباطلة بآيات الله بالتفاسير المأثورة المعروفة عن السلف وأهل العلم الراسخين في الأمة، فما من طبقةٍ من طبقات أهل السنة إلا وتستدلّ بما هو مأثورٌ من التفسير عن الطبقات التي قبلها لنقضِ استدلالٍ باطلٍ استدلّ به صاحب هوى وبدعة بآيات الله، فالتابعون كانوا يرجعون إلى تفسير الصحابة ويستشهدون به، وتابعو التابعين كانوا يستشهدون بتفسير الصحابة والتابعين... وهلمّ جرّا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للفوزان (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

(٢) انظر: القواعد الحسان في تفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ١٤).

ولهم في ذلك طرُق، منها:

١- أن يكون للسلف وأهل العلم تفسيرٌ يخالف ذلك المعنى الذي ادّعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، ويناقضه، ويردّه صراحةً: فينقض أهل السنة ذلك الاستدلال الباطل لأهل الأهواء والبدعة بالآية بذلك التفسير.

٢- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك التفسير الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -: فيكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض ذلك الاستدلال الباطل، وشعار أهل السنة في ذلك: لا قيمة ولا وزن لتفسيرٍ جاء به أهل الأهواء والبدعة الجاهلين بكتاب ربهم المعرضين عن هداه وقد صحَّ عن السلف الراسخين في العلم غيرُه.

٣- أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآية على معنى من المعاني ولم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى ولا إثباته ولا التعرّض له، فمجرَّد عدم وروده في تفاسير السلف - وهم الذين أفنَوا أعمارهم في طلب معاني كتاب الله والتدبّر فيه - كافٍ عند أهل السنة في نقض ذلك المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية وإبطاله، ولسان حال أهل السنة ومقالهم في هذا المقام: أنّى لأهل الأهواء والبدعة الذين لا يتخذون كتاب الله منهجاً وحجّةً أن يفهموا فيه معنى لم يفهمه السلف أولو النهى والألباب والبصائر؟!.

٤- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -، أو لم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها ولا إثباته ولا التعرّض له، إلا أن لهم تفسيراً لآياتٍ أخرى

واردة في تلك المسألة نفسها التي وردت فيها تلك الآية، ويكون تفسيرهم لتلك الآيات مناقضاً ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، فيستشهد أهل السنة بتفسير السلف لتلك الآيات على بطلان المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها؛ لأن الآيات كلها بابٌ واحد والقول فيها واحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر شيئاً من تأويلات الباطنية لآيات الله -: « هذه التأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه...، وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه، وهذا هو من أعظم المحادّة لله وللرسول »[١].

وقال: « إن ما فسَّر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة؛ باطل بلا ريب » إلى أن قال: « ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يُقصَد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهمية وأتباعهم، ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين »[٢].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٣٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٢-٤٨٤).

وقال: « الوجه الثالث: أن الأفول هو المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير: إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل.

الوجه الرابع: أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام، كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع »[١].

وقال ابن القيم: « وهل أوقع القدريةَ والمرجئة[٢] والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائرَ الطوائفِ أهلَ البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسا »[٣].

(١) درء التعارض (١/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) نسبة إلى قولهم بالإرجاء، وهو إما من تأخيرهم العمل وإخراجهم له عن مسمى الإيمان، مأخوذ من: الإرجاء، وهو التأخير. وإما من قولهم: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، مأخوذ من: إعطاء الرجاء. وأول من قال بذلك: الجهم بن صفوان، وهم طوائف عدة. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٧٠).

(٣) الروح ص(٦٣).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية عن طريق الاستشهاد تفسير السلف وأهل العلم:

النموذج:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

نقض الشبهة:

قال الإمام الآجري[(١)]: « فإن اعترض بعض من قد استحوذ عليهم الشيطان فهم في غيهم يترددون، ممن يزعم أن الله ﷻ لا يُرى يوم القيامة، واحتج بقول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[الأنعام:١٠٣]، فجحد النظر إلى الله ﷻ بتأويله الخطأ لهذه الآية؛ قيل له: يا جاهل، إن الذي أنزل الله ﷻ عليه القرآن وجعله حجة على خلقه وأمره بالبيان لما أنزل عليه من وحيه - فهو أعلم بتأويلها منك يا جهمي - هو الذي قال لنا: « إنكم سترون ربكم ﷻ كما ترون هذا القمر »، فقَبِلْنا عنه ما بشَّرَنا به من كرامة ربنا ﷻ...، ثم فسَّرَ لنا الصحابة رضي الله عنهم بعده ومن بعدهم من التابعين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] فسروه على النظر إلى وجه الله ﷻ، فكانوا بتفسير القرآن

---

(١) محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري، أبو بكر، الإمام المحدث القدوة شيخ الحرم، كان خيّراً عابداً صاحب سنة واتباع، توفي سنة (٣٦٠هـ). انظر: السير (١٦/ ١٣٣-١٣٥).

وتفسير ما احتججت به من قوله ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣] أعرف منك وأهدى منك سبيلا، والنبي ﷺ فسّر لنا قول الله ﷻ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] فكانت الزيادةُ النظرَ إلى وجه الله ﷻ، وكذا عند صحابته، فاستغنى أهل الحق بهذا - مع تواتر الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بالنظر إلى وجه الله ﷻ -، وقَبِلها أهل العلم أحسن قبول، وكانوا بتأويل الآية التي عارضتَ بها أهلَ الحق أعلمَ منك يا جهمي.

فإن قال: فما تأويل قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟، قيل له: معناها عند أهل العلم: أي: لا تحيط به الأبصار ولا تحويه ﷻ، وهم يرونه من غير إدراك ولا يشكّون في رؤيته...، هكذا فسره العلماء إن كنت تعقل». ثم روى بسنده إلى عكرمة عن ابن عباس - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣] - قال: إن النبي ﷺ رأى ربه ﷻ. فقال رجلٌ عند ذلك: أليس قال الله ﷻ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟ فقال له عكرمة: أليس ترى السماء؟، قال: بلى، قال: أوكلها تراها؟ »[1].

وقال قوام السنة الأصبهاني[2]: « واحتج المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]...، وليس لهم في ذلك حجة؛ لأن معنى ﴿لَا تُدْرِكُهُ

---

(١) الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٥٠).

(٢) إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني، أبو القاسم، الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام قِوَام السنة، ولد سنة (٤٥٧هـ)، وأملى وصنف وجرح وعدل وكان من أئمة العربية وممن يضرب به المثل في الصلاح والرشاد، توفي سنة (٥٣٥هـ). انظر: السير (٢٠/ ٨٠-٨٨).

ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾: تراه ولا تحيط به...، هكذا قاله جماعة من السلف. وقال بعض العلماء: نَفْيُ الإدراك لا يكون إلا عن رؤية، يقال: لم يدرك فلان العلم، أي: نال منه ولم ينل جميعه »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بالاستشهاد بتفسير السلف وأهل العلم:

١- أن السلف وأهل العلم صحَّ عنهم تفسير هذه الآية الكريمة بما هو مناقضٌ للمعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها، فقد صحّ عنهم فيها أمران، هما:

- أن المنفي في الآية هو إحاطة الأبصار به سبحانه، وذلك أمرٌ زائدٌ على مجرد نفي الرؤية الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة.

- أن نفي الإدراك يدلّ على إثبات الرؤية، إذ المعنى: تراه ولكن لا تحيط به، فنفْيُ الرؤية مطلقاً باطل.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٦-٢٦٧). وانظر: حادي الأرواح ص(٢٠٢-٢٠٣).

فهذا التفسير المأثور عن السلف والوارد عن أهل العلم يبطل المعنى الذي ذكره أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بالآية الكريمة.

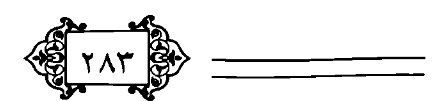
٢- كما صح أيضاً عن السلف وأهل العلم أنهم فسَّروا آياتٍ أخرى من كتاب الله واردة في الرؤية بإثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وتفسيرهم هذه الآيات بذلك ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآية التي ادعوا أنها تدل على نفي الرؤية.

المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.



المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

التمهيد

منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة

يعتقد أهل السنة أنه لا سعادة للعباد ولا نجاة في المعاد إلا باتباع رسول الله ﷺ، فطاعة الله ورسوله قطب السعادة التي عليه تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحور، فبمحمد ﷺ تبين الكفر من الإيمان، والربح من الخسران، والهدى من الضلال، والنجاة من الوبال، والغي من الرشاد، والزيغ من السداد، وأهل الجنة من أهل النار، والمتقون من الفجار، وإيثار سبيل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من سبيل المغضوب عليهم والضالين.

وكل خير في الوجود إما عام وإما خاص فمنشؤه من جهة الرسول، وكل شر في العالم مختص بالعبد فسببه مخالفة الرسول أو الجهل بما جاء به.

فحق على كل أحد بذل جهده واستطاعته في معرفة ما جاء به الرسول وطاعته، إذ هذا طريق النجاة من العذاب الأليم والسعادة في دار النعيم(١).

ومن أبرز المعالم التي يتضح بها ما عليه أهل السنة من تعظيمها وإنزالها المنزلة الرفيعة اللائقة بها؛ ما يأتي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٤-٦) (١٩/ ٩٣).

١- السنة وحي من الله:

أنزل الله كتابه القرآن الكريم على محمد ﷺ، وأمره أن يبيّنه للناس، فكان ﷺ يبين لأمته كتاب ربهم ودينه عقيدةً وأحكاماً وأخلاقاً وقصصاً وغير ذلك، وبيانه هذا هو سنّته المأثورة عنه، فما كان منها بياناً للقرآن موافقاً له فهو تأكيدٌ له، وما كان منها لا يوجد في القرآن أو أتى بأمر استقلّ به عنه فهو ابتداء شرع من الله، وكلا النوعين وحيٌ من الله أوحاه إلى عبده ونبيه محمد ﷺ(١).

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤] فالذكر هو القرآن، وبيانه ﷺ هو السنة، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:١١٣] فالكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة.

وقال ﷺ: « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه »(٢)، وقال لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: « اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه [يعني: لسانه ﷺ] إلا حق »(٣).

---

(١) انظر: الرسالة ص(٧٨)، صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)(٥/ ١٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٥٦)، الإحكام لابن حزم (١/ ١١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٣٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥١٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٦٢).

٢- السنة محفوظة بحفظ الله لكتابه ودينه:

تكفَّل الله سبحانه بحفظ كتابه وبقاء دينه إلى أن يرث الأرض ومن عليها، والسنة وحيٌ من الله لنبيه، فيها بيان كتابه ودينه وشرعه، فهي محفوظة بحفظ الله لكتابه ولدينه، فلا يخفى أو يضيع منها شيء مما فيه بيان الكتاب والدين عن جملة الأمة من لدن الصحابة فضلاً عمن بعدهم، ولا يمكن أن يُدخَل فيها ما ليس منها ثم لا تتنبه له الأمة وتبيّنه وتكشف زيفه(١).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] وقال سبحانه: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت:٤٢].

كما أن الله سبحانه عصم نبيه ﷺ من الخطأ والكتمان في تبليغ الرسالة، فدلّ على أن سنته ﷺ محفوظة من ذلك، وبرّأ الله نبيه عن فساد العلم (الضلال) وفساد الإدارة والعمل (الغي)، فسنّته - إذاً - محفوظة من ذلك أيضاً(٢).

قال تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٢-٣]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٣٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤].

٣- السنة هي شطر الشهادتين وأحد ركني قبول العمل:

الشهادتان هما أصل الدين وأساسه، وفروعه وسائر دعائمه وشعبه داخلة فيهما، ولا يتم تحقيق الشهادتين إلا بأصلين عظيمين هما: أن لا نعبد إلا الله،

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)، معالم التنزيل(٣/ ٤٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٤٥)، منهاج السنة (٢/ ١٣)(٧/ ٤٢٤).

وأن لا نعبده إلا بما شرع، ولا طريق إلى معرفة ما شرعه الله إلا الكتاب والسنة، ولذا؛ قسم بعضُ أهلِ العلم التوحيدَ - باعتبار الرسالة - إلى قسمين: توحيد المرسِل سبحانه وتعالى بالعبادة، وتوحيد متابعة الرسول(١).

قال تعالى: ﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾ [آل عمران:٥٣] وقال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف:١١٠].

٤ - السنة هي الطريق الموصل إلى الله ورضوانه:

يجب على العباد سلوك الصراط المستقيم الذي يوصلهم إلى الله ورضوانه، ولا سبيل لهم إلى ذلك إلا باتباع الدليل الهادي في هذا الصراط، وهو الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وقال جابر بن عبد الله(٢) رضي الله عنهما: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم... فقالوا: إن لصاحبكم هذا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥، ٣٣٣) (١٠/ ١٧٣، ٢١٣، ٢٣٤، ٤٣٠-٤٣١)، مدارج السالكين (٢١/ ٨٤) (٢/ ٨٩-٩٠)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٠٩).

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري الخزرجي السَّلَمي، أبو عبد الله، ممن شهد العقبة، وشهد مع النبي ﷺ جميع غزواته إلا بدراً وأحداً، ويعدُّ أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وأحد الصحابة الذين كان يؤخذ عنهم العلم، توفي بالمدينة ما بين سنة ثلاث وسبعين وثمانٍ وسبعين - حسب الأقوال في تاريخ وفاته -، ويعدّ آخر الصحابة موتاً بالمدينة - في أحد القولين في ذلك -. انظر: الإصابة (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨١-٢٨٢).

مثلا، قال: فاضربوا له مثلا...، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى دارا، وجعل فيها مأدبة، وبعث داعيا، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يُجِب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أَوِّلوها له يفقهها...، فقالوا: فالدار الجنة، والداعي محمد ﷺ، فمن أطاع محمدا ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمدا ﷺ فقد عصى الله، ومحمد فرق بين الناس »[١].

٥- السنة كاملة وافية شاملة:

بعث الله محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيا إليه بإذنه وسراجا منيرا، وأمره أن يقول: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾[يوسف:١٠٨]، فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه[٢] أن تكون سنته ناقصة محتاجة إلى تتمة في البيان أو التشريع أو غير ذلك، بل سنته ﷺ تامة وافية شاملة، ومما يقرِّر ذلك:

عن أبي الدرداء[٣] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « وايم الله، لقد تركتكم على

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٥٥) رقم (٦٨٥٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦).

(٣) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، اختلف في اسمه، فقيل: عويمر، وقيل: عامر، وعويمر لقب. واختلف في اسم أبيه على أقوال كثيرة، أسلم يوم بدر، وشهد أحداً وأبلى فيها، ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وفضائله كثيرة، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع وثلاثين. انظر: الإصابة (٤/ ٧٤٧-٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٠-٣٤١).

مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء »[١].

وعن عبد الله بن عمرو[٢] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم » أخرجه مسلم[٣].

٦- السنة حجة في الدين كله:

أمَرَنا الله تعالى باتباع ما أُنزِل إلينا منه سبحانه وباتباع ما يأتي منه من الهدى عن طريق أنبيائه ورسله، والأمر باتباع كتبه وآياته سبحانه يوجب الأمر باتباع السنة التي بعث بها الرسول مطلقاً، فالرسول مبين للقرآن، فيجب اتباعه كما يجب اتباع القرآن الكريم في الدين كله، وقد أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله مطلقاً، وأفرد الأمر بطاعة رسوله في مواطن، وجاء الأمر بذلك في نحو أربعين موضعاً، وأوجب سبحانه تحكيم الرسول في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه، وألزمهم بالرضا بسنته وحكمه وأمره وأن لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من أي شيء من سنته وحكمه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، القرشي السهمي، أبو محمد، أسلم قبل أبيه وكان مجتهداً في العبادة غزير العلم، يُعد أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، توفي سنة ثلاث وستين - على الأصح - بالطائف - على الراجح . انظر: الإصابة (٤/ ١٩٢-١٩٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٣-٣٩٤)، التقريب (٣٤٩٩).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٧٢-١٤٧٣) رقم (١٨٤٤).

ويسلّموا تسليماً[(١)].

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤] وقال سبحانه: ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَـٰتِى ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴾ [الأعراف:٣٥-٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران:٣٢] ، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

وقال ﷺ: « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »[(٢)]،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧-٣٨) (١٣/ ٣٦٣) (١٩/ ٧٦-٨٤)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٢٠-١٥٢١).

(٢) أخرجه أبو داود ص(٥٠٣-٥٠٤) رقم (٤٦٠٥)، والترمذي ص(٤٣١) رقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١/ ١٦-١٧) رقم (١٣) من حديث أبي رافع رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٢٠٤). وأخرجوا - في المواضع المذكورة - عن المقدام بن معديكرب رضي الله عنه مرفوعاً: « يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام استحرمناه ». زاد الترمذي وابن ماجه: « ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ». وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٣٦٠).

وقال: «فعليكم بسنتي»[١].

وقال الشافعي: « ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحدا أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره وانتهى إليه وأثبت ذلك سنة...، وصنع[٢] ذلك الذين بعد التابعين والذين لقيناهم كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة يحمد من تبعها ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة »[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله...، وبالجملة فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام...، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، وهو ما جاء به من القرآن والسنة »[٤].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في الأصل (وضع) ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) نقله عنه السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص(٣٤-٣٥). وهذا الكتاب على صغر حجمه من أجمع الكتب وأنفعها في هذا الباب.

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

وقال الشوكاني: « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام »[١].

٧- ما ثبت عن النبي ﷺ كله حق:

« ما جاء عن النبي ﷺ... كله حق يصدق بعضه بعضا، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة والقصود الصحيحة لا يخالف العقل الصريح ولا القصد الصحيح ولا الفطرة المستقيمة ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ.

وإنما يظن تعارضها من صدق بباطل من النقول أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئا ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات، إن كان ذلك معارضا لمنقول صحيح، وإلا عارض بالعقل الصريح أو الكشف الصحيح ما يظنه منقولا عن النبي ﷺ ويكون كذبا عليه، أو ما يظنه لفظا دالا على شيء ولا يكون دالا عليه »[٢].

٨- الوعيد الشديد لمن أعرض عن السنة:

كل من لم يتبع السنة أو أعرض عنها أو لم يرضَ بها أو لم يحتكم إليها كان معرَّضاً للوعيد الشديد والتهديد الأكيد والعقوبات العظيمة منه سبحانه، فهو معرَّض: لنفي الإيمان عنه، والفتنة والضلال المبين عن الحق، والعذاب

---

(١) إرشاد الفحول ص(٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٠).

الأليم في الدنيا والآخرة، وبطلان أعماله، وبراءة النبي ﷺ منه، وهو بذلك متصف بحقيقة النفاق.

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد:٣٣]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٦٠-٦١].

وقال ﷺ: « من رغب عن سنتي فليس مني »[١].

(١) تقدم تخريجه.

المطلب الأول

منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

لا يرتاب مسلم في أن القرآن الكريم هو أشرف الكتب وأفضلها، وأحسن الحديث وأصدقه، وخير الكلام وأعظمه.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة لم يقدروا كتاب الله حق قدره، ولا أنزلوه المنزلة اللائقة به، ولا جعلوه هدى ونوراً وبرهاناً وحجة(١)؛ فلا شك في أن موقفهم من السنة سيكون مثل موقفهم من القرآن الكريم - إن لم يكن أقل تقديراً وتوقيراً واحتراماً -، وذلك يتضح من خلال النقاط الآتية:

١- إنكار السنة كلها أو بعضها:

انحرفت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة عن الحق والهدى، فتطاولوا على سنة النبي ﷺ بالرد والإنكار - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -:

أ- فمنهم من أنكر السنة مطلقاً، جملة وتفصيلاً، فلم يقبل منها حديثاً واحداً، ولا جعلها من الدين أصلاً، وادعى الاستغناء عنها وعدم الحاجة إليها، زاعماً أن الاعتماد في الدين إنما هو على القرآن الكريم وحده.

ب- ومنهم من أنكر أن تكون السنة وحياً من الله لنبيه محمد ﷺ، بل ربما أنكر أن يكون النبي ﷺ جاء بشيء عن الله سبحانه، وجعل السنة من إبداع محمد ﷺ ونتاج فكره لإصلاح أمور الناس في حياتهم.

---

(١) كما سبق بيانه ص(١٧٩).

ج- ومنهم من لا يقبل من السنة إلا ما وافق القرآن الكريم، دون ما جاء بأمرٍ مستقل أو زيادة تفصيل وبيان أو رآه - في زعمه - مخالفاً لظاهر القرآن.

د- ومنهم من صرَّح بأنه لا يقبل من السنة إلا ما جاءه من طريق صحابةٍ يحدِّدهم هو ويعيِّنهم، أو من طريق أسانيد شيوخه وطائفته، أو ما كان موافقاً لأصوله وعقله وهواه، وإلا كان مصيره الردّ والإنكار والطعن وعدم القبول[1].

هـ- ومنهم من يشترط في أسانيد الحديث شروطاً ابتدعها من عند نفسه ليردّ من السنة ما يشاء ويقبل - على مَضَض - ما يشاء، فاشترط بعضهم لقبول الخبر أن لا يقل عدد رواته عن عشرين نفساً بشرط أن يكون منهم واحد من أهل الجنة، واشترط معظمهم لقبول الحديث أن يكون متواتراً يرويه جمعٌ عن جمع في جميع طبقات الإسناد بحيث يستحيل تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، وأما لو كان الحديث آحاداً فلم تتوفر فيه شروط المتواتر فإنهم يجمعون على ردّه وعدم الاحتجاج به في أبواب الاعتقاد، بزعم أنه لا يفيد إلا الظن وأن العقائد لا يجوز الأخذ فيها إلا باليقينات[2].

٢- تحريف معاني السنة:

يضع أهل الأهواء والبدعة للسنة شتى العقبات الكؤود ومختلف الشِّراك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٢)، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية للأستاذ الدكتور: محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين للدكتور: عثمان معلم محمود.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٦)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٨-٢٣٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩، ٥٠٤-٥٠٥).

والمصائد حتى لا يبقى منها شيء على خلاف مذهبهم في حَيِّز القبول من جهة الإسناد، ثم إذا بقي من السنة شيء تجاوز تلك العقبات وتخطّى تلك الشِّراك قابلوه بمَعْول التحريف لإبطال متنه ومعناه، فيحملون ألفاظ السنة على التحريفات المنكرة والتأويلات المستهجنة والمعاني البعيدة التي لا يؤيدها كتاب ولا سنة ولا لغة ولا عقل(١).

٣- تحكيم أصولهم وقواعدهم وتقديم عقول مشايخهم وكبرائهم على السنة:

كل طائفة من طوائف أهل الأهواء والبدعة اتخذت لنفسها أصولاً وقواعد ابتدعتها وخرجت بها عن الحق والهدى، وجعلت ما ذهبت إليه من الأقوال والآراء والقواعد هو المعيار والميزان الذي يفرَّق به بين الحق والضلال، وتوزن به العقائد والأقوال والأعمال، كما أنهم جعلوا مشايخهم ورؤوسهم هم منار السبيل والهداة إلى الله، وحكّموا فهومهم وآراءهم على سنة خير الخلق ﷺ(٢).

٤- الإعراض عن تعلم السنة:

لما كانت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة لا يعتمدون على السنة،

---

(١) يراجع: المجلد الأول كاملاً من الصواعق المرسلة، فقد أسهب فيه الإمام ابن القيم في بيان ما يتعلق بهذا الأمر فشفى وكفى.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧) (٤/ ١٩٧ -١٩٩) (١١/ ١٣-١٥، ٥٥، ٩٢، ٤٣٠-٤٣١)، الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣) (٣/ ١١٨٢-١١٨٥).

ولا يتلقون منها الهدى والعلم، وإنما عمدتهم في الدين أصولهم التي ابتدعوها وآراؤهم التي اخترعوها وأهواؤهم التي ابتدعوها؛ أورثهم ذلك الإعراض عن السنة تعلُّماً وتفقُّهاً، روايةً ودرايةً، فأهل الأهواء والبدعة من أجهل الناس بسنة النبي ﷺ أسانيدها ومتونها وألفاظها ومعانيها، فمنهم من يصل به الجهل بالسنة إلى عدم قدرته على التفريق بينها وبين القرآن الكريم، بل ربما ذكرت له آية من القرآن الكريم فقال: لا نُسَلِّم بصحة الحديث!، ومنهم من لا يعرف دواوين السنة المشهورة - ومنها الصحيحان - إلا بالسماع، وأكثرهم لا يفرِّق بين الحديث الصحيح والموضوع، بل ربما لم يميِّزوا بين الصحيح والضعيف، وقد يصل بهم الأمر إلى التشكيك في صحة حديث مع أنه من الأحاديث المقطوع بصحتها عند أهل العلم قاطبة(١).

٥- الاستدلال بالسنة على غير وجهها:

أهل الأهواء والبدعة - لجهلهم بالسنة وإعراضهم عنها واعتمادهم على أهوائهم وآرائهم - يرتكبون المخالفات العظيمة ويقعون في أخطاء فاحشة حين يستدلون بالسنة على رأي من آرائهم، فمنهم: فإما أن يستدلوا بحديث ضعيف أو موضوع، وإما أو يحرفوا الحديث عن معناه، أو يستدلوا بما ليس فيه حجة ولا شاهد... إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ص(٤)، شرف أصحاب الحديث ص(٧٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢-١٣)، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين ص(٢١)، مجموع الفتاوى (٤/ ٧١-٧٢،٩٦-٩٦) (١٣/ ٣٥٣) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٥) (٢٧/ ٤٧٩)، العلم الشامخ ص(١٠٥-١٠٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

أوجب الله علينا اتّباع نبيه محمد ﷺ وسنته، ونهانا عن الابتداع والاختراع، وأمَرنا عند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول (أي: الكتاب والسنة)، فيجب على كل أحد أن يعمل بسنة رسول الله ﷺ في كل أبواب الدين فيتخلق بأخلاقه ويقتدي بأقواله وأفعاله وتقريره في الاعتقاد والأحكام والآداب وسائر معالم الإسلام، والسنة التي أُمِرنا باتباعها والعمل بها هي الأحاديث الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها أهل العلم ونقلوها ولم ينكروها ولا ردّوها.

وأما ما لم يصِحّ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنه ليس من السنة التي أُمِرنا باتّباعها، إذ كيف يُنسَب ذلك إلى السنة ويُحكَم بأن النبي ﷺ قاله أو فعله وهو ﷺ لم يثبت أنه قاله أو فعله؟، بل لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، ولا أن يقال بها، ولا أن يُعتَقَد بما فيها، ولا أن يُستَدل بها، كما أنه لا يجوز مجرد نسبتها إليه ﷺ إلا على وجه يُبيَّن فيه أنها ضعيفة، وإذا كان هذا هو حال الأحاديث الضعيفة فكيف بالأحاديث الموضوعة المكذوبة عليه ﷺ التي هي شر الأحاديث الضعيفة؟، فقد أجمع علماء الإسلام على أنه لا يجوز مجرد ذكرها في أي

معنى - فضلاً عن روايتها أو الاستدلال بها - إلا على سبيل التنبيه على كذبها وبيان وضعها والتحذير منها.

ولا ريب في أن فيما ثبت عنه ﷺ من السنة الغُنْية والكفاية والخير كله، فلا حاجة لغيره من الضعيف والموضوع، ولا تتوقف معرفة الدين على الوقوف عليه.

وهذا هو مسلك أهل السنة، بل هو أصل عظيمٌ لأهل الإسلام عموما[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن الاستدلال بالأحاديث الصحيحة المقبولة، لأنهم لم يجدوا فيها ولو حديثاً واحداً ينصّ على ما يدَّعونه ويذهبون إليه من الهوى والبدعة، وذلك أن الله جعل في سنة نبيه ﷺ من الهدى والبيان ما يفرِّق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب والهُدى والهوى، واستدلوا بالغثّ والضعيف والواهي والموضوع الذي فيه النصّ على ما يريدونه من الباطل والضلال، فامتلأت أقوالهم ومصنَّفاتهم من الاستدلال بهذا النوع المردود من الحديث، حتى صارت مصنَّفاتهم من مظانّ الحديث المردود[2].

---

(١) انظر: ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، خلاصة الأحكام (١/ ٥٩-٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧)، المقنع (١/ ٢٣٢)، تذكرة الموضوعات ص(٦)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٦/ ٣٠٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٨)، الرد على الجهمية ص(٩٩)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، المقنع (١/ ٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٣٨-٨٤٠)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد دلّ عليه الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان، وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا...، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذبًا على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البُطُول، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر »[١].

وفي السنة: يقول النبي ﷺ: « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم » وفي رواية: « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم»[٢]، وفي لفظ: « يأتونكم ببدع من الحديث »[٣]، وممن يشمله الحديث: أهل الأهواء والبدع الذين يتحدثون

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨).

(٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها ص (٦٨، ٧٤).

بالأحاديث الكاذبة ويبتدعون أحكاماً باطلة مبتدعة واعتقادات فاسدة زائغة[١].

قال الدارمي: « فقلت: إن أَفْلَسَ الناس من الحديث وأفقرهم فيه الذي لا يجد من الحديث ما يدفع به تلك الأحاديث الصحيحة المشهورة في تلك الأبواب إلا هذا الحديث [يشير إلى حديثٍ ضعيفٍ يستدل به من ينكر علوّ الله على خلقه]...، فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه؛ لأنهم لو وجدوا حديثاً منصوصاً في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا، ولكن حين أَيِسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...لكن الناس يؤتون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوالٍ كُذِبت عليهم »[٣].

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها ما سبق ذكره من: إفلاس كثيرٍ منهم من الحديث حفظاً ومعرفةً ودرايةً وروايةً، وأن الأحاديث الصحيحة تنصّ على خلاف ما هم عليه من البدعة، وليس فيها

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٠٤٤)، فيض القدير (٤/ ١٣٢)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٢٨).

(٢) الرد على الجهمية ص(٩٩).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

ولو حديثاً واحداً ينصّ على قولهم ومذهبهم المبتَدع، فوجدوا في الحديث الضعيف والموضوع بُغيَتهم فتتبّعوه واستدلوا به.

ومن الأسباب - أيضاً -، وهي قد توجَد في بعضهم دون بعض:

١- الزندقة والإلحاد وإفساد الدين وتنفير الناس عنه.

٢- الطعن في أهل السنة والحديث - بل ربما في عامة المخالفين لهم - باختلاق الموضوعات التي ينسبونها إلى مذهبهم وهم برآء منها.

٣- الاحتساب وطلب الأجر والتديّن بوضع الحديث أو اتّباع الحديث الضعيف فيما يوافق مذاهبهم الفاسدة، بدعوى أن في ذلك نصرةً للدين المبتَدع الذي هم عليه وتقوية له.

٤- التعصب لما هم عليه من الباطل وإرادة نصرته والاحتجاج عليه.

٥- طلب العذر لأنفسهم وإبعاد الظن السيء عنهم، بدعوى أن عندهم مستنداً من الحديث يدلّ على أقوالهم ومذاهبهم.

ومما يُورِث العجَب في استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أمران:

أولهما: أنهم إذا ذُكِرت لهم الأحاديث الصحيحة المقبولة ركبوا الصعب والذلول لردّها والطعن فيها، تارة في أسانيدها وتارة في متونها، ومرة بدعوى أنها أخبار آحاد لا تفيد اليقين وأخرى بدعوى أنها أدلة لفظية لا تفيد علماً ومجازات لا يُقصَد بها حقيقتها - حتى وإن كانت متواترة -، وفي مقابل ذلك يستدلون بأحاديث باطلة مكذوبة متيقنة البطلان واضحة الوضع والبهتان قد أجمع أهل الحديث والأثر على أنها كذب موضوع مختلق، هذا مع كون هذه

الأحاديث لا تصل إلى درجة الأحاديث الضعيفة التي هي أدنى مراتب الآحاد، فتأمل هذا التناقض الصريح!.

وثانيهما: أنهم يجمعون مع استدلالهم بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعةٍ سيئة أخرى (حشَفاً وسوء كِيلة)، وهي أن تلك الأحاديث قد لا تدل صراحةً على بدعتهم ومرادهم فيتأولونها ويلوون أعناقها حتى يحرفوا معانيها إلى ما يريدون!، فيجمعون بين الاستدلال الباطل في السند والمتن أو الدليل والمدلول![1].

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة له صور، منها:

١- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها الثناء على فرقتهم على سبيل التعيين لها بالاسم.

٢- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على تقرير أقوالهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها وأنها هي الحق.

٣- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها ذم مخالفيهم على سبيل التعيين لهم بالاسم.

٤- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على بطلان أقوال المخالفين لهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها.

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص(٩٩)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، المقنع (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٢٨٣-٢٨٥)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

٥- تتبُّع ما هو موجود من أحاديث ضعيفة أو موضوعة للاستدلال بها.

٦- اختلاق أحاديث موضوعة يستدلون بها.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة:

١- استدلال المعتزلة على أن ما هم عليه هو الحق:

• بالحديث الذي لا أصل له: « افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة؛ أَبَرُّها وأتقاها الفئة المعتزلة »(١).

• وبالإسناد الموضوع الذي رواه محمد بن شداد بن عيسى المتكلم المعتزلي الملقب بزرقان، قال: « حدثنا أبو الهذيل العلاف، قال: أخذت ما أنا عليه من العدل والتوحيد عن عثمان الطويل، وأخبرني أنه أخذه عن واصل ابن عطاء، وأخذه عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، وأخذه من أبيه، وأخبره أنه أخذه عن أبيه علي، وأنه أخذه عن رسول الله ﷺ، وأخبره أن جبريل نزل به عن الله تعالى »(٢).

---

(١) ذكره القاضي عبدالجبار الهمذاني - شيخ المعتزلة - في كتابه: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص (١٦٥-١٦٦). وهو شديد النكارة سنداً ومتناً، وسياق متنه مُشعِرٌ باختلاقه. انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٤-١٢٦).

(٢) ذكره الذهبي في السير (١٣/ ١٤٩)، وقال: «رواه جماعة عن زرقان؛ فهو متهم به».

٢- استدلال المرجئة على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالحديث الموضوع: « الإيمان مُثْبَت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر، ونقصانه كفر »(١).

٣- استدلال القدرية على أن العباد خالقون لأفعالهم بالحديث الموضوع: « إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وَجَد لقدمه موضعاً، فينادي مُنادٍ من تحت العرش: ألا من برّأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة »(٢).

٤- استدلال الجهمية على القول بخلق القرآن بالحديث الموضوع: « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها »(٣).

٥- استدلال الصوفية على مشروعية الوجْد وتمزيق الخرق وتقسيمها بالحديث الموضوع: أن أعرابياً أنشد عند النبي ﷺ:

---

(١) قال ابن حبان: « وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي على حماد بن سلمة... ». المجروحين (٢/ ٢٧)، وقال أبو حاتم الرازي: « كان قاضي بلخ، وكان مرجئاً ». الجرح والتعديل (٣/ ١٢١).

(٢) قال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه جعفر بن حسن، وكان قدريا فوضع الحديث على مذهبه ». الموضوعات (١/ ٢٧٢). وقال الذهبي: « هذا منكر، يحتج القدرية به ». ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٤).

(٣) أورده الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٧-٥٧٩) وقال: « فهذا - مع كونه من أبين الكذب - هو من وضعه [يعني: محمد بن شجاع بن الثلجي] لنصرة مذهب الجهمية؛ ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه - سبحانه - اسم لشيء من مخلوقاته؛ فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل؛ إضافة ملك وتشريف، كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك فكلامه بالأولى ».

قد لسعت حية الهوى كبدي فلا طبيب لها ولا راقي

إلا الحبيب الذي شغفت به فعنده رقيتي وترياقي

فتواجد رسول الله ﷺ وتواجد الأصحاب رضي الله عنهم حتى سقط رداؤه عن منكبه، فلما فرغوا أوى كل واحد إلى مكانه، فقال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله!، فقال: مَهْ يا معاوية!، ليس بكريم من لم يهتز عند سماع ذكر الحبيب. ثم اقتسم رداء رسول الله من حضر بأربعمائة قطعة(١).

٦- استدلال من يجيز التوسل بذوات المخلوقين بعدد من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، ومنها:

• عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه أتى النبي ﷺ فقال: إنني أتعلم القرآن ويتفلت مني، فقال له رسول الله ﷺ: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك

---

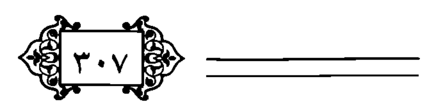
(١) قال السهروردي: « وما وجدنا شيئاً نقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وجد أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم وهيئتهم إلا هذا، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق وقسمتها إن صح، والله أعلم ». عوارف المعارف (٢/ ٣٦). وقال الفتني: « وقد وقفت على استفتاء فيه أفتى الإمام عبد الرحمن المقدسي بأن هذا الحديث غير صحيح، لأن محمد بن طاهر وإن كان حافظا لكنهم تكلموا فيه ونسبوه إلى الإباحة، وله كتاب في صفة التصوف روى فيه عن أئمة الدين حكايات باطلة، مع أن هذا لا يناسب شعر العرب وإنما يليق بالمولدين، وكذلك ألفاظ متن الحديث لا يليق بكلام النبي ﷺ ولا بكلام أصحابه، وكذلك معناه لا يليق بأحوالهم من الجد والاجتهاد، وكذلك تمزيق أربعمائة قطعة لا يليق بهم. وأفتى النووي فيه بأنه باطل لا يحل روايته ويعزر من رواه عالما بحاله ». تذكرة الموضوعات ص(١٩٨).

وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته.. ».

• وحديث: « لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب، أسألك بحق محمد لما غفرت لي. قال: وكيف عرفت محمداً؟. قال: لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: « لا إله إلا الله محمد رسول الله »، فعلمت أنك لم تُضِف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك »[١].

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص(١٢٤-١٣٢)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٧١-٩٠).



المسلك الثاني

الاستدلال بالمتشابه

امتدح الله سبحانه مسلك الراسخين في العلم الذين يؤمنون بكتابه كله محكمه ومتشابهه، ويردّون المتشابه إلى المحكم، وهذا المسلك الذي يسلكه الراسخون في المحكم والمتشابه في كتاب الله يسلكونه أيضاً في المحكم والمتشابه في سنة رسوله ﷺ؛ لأن الجميع وحيٌ من الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ، ووحْي الله كله حق وصدق؛ ويصدق بعضه بعضاً ويوافقه ويبيّنه، وليس فيه باطلٌ البتة لا مطابقة ولا تضمناً ولا لزوماً، ولا اختلاف فيه ولا تعارض ولا تضارب ولا تناقض.

وهذا هو مسلك أهل السنة في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن مسلكهم في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ هو المسلك نفسه الذي يسلكونه في كتاب الله، وهو: أنهم يَدَعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها.

وقد تقدم في موضعٍ سابقٍ ذكر الأدلة - من الكتاب والسنة والأثر - على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة اتّباعَ المتشابه في كتاب الله، وبيان أسباب ذلك وصُوَره، وذلك كله ينطبق تمام المطابقة على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة ذلك

المسلك نفسه في سنة رسول الله ﷺ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا[١].

قال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأهل البدع - كالخوارج والرافضة والجهمية والقدرية - يتبعون ما تشابه عليهم معناه، ويَدَعون المحكم المنصوص الذي بينه الله...، وعمدتهم التمسك بأحاديث بعضها ضعيف أو مكذوب، وبعضها متشابه لا يدل على المطلوب...، وهكذا أهل البدع الذين يَدْعون أهل القبور ويحجون إليها ويجعلون أصحابها أنداداً لله حتى يقول بعضهم: إن الحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله...، عمدتهم إما أحاديث مكذوبة، وإما ألفاظ مجملة متشابهة...، ويَدَعون الصحيح المنصوص المحكم الثابت من الأحاديث عن خاتم الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليه - التي ليس في سندها ولا فيما يستدل به من معناها نزاع بين العلماء »[٣].

وقال ابن القيم: « فلهم طريقان في رد السنن: أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن، الثاني: جعلهم المحكم متشابها ليعطلوا دلالته »[٤].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه السنة:

١- الطعن في صحابة رسول الله ﷺ وتكفيرهم:

---

(١) راجع: ص(١٨٥).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) الرد على الأخنائي ص(١٥٧-١٥٨).

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

قال ابن القيم رحمه الله: « ردُّ الرافضة النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة المعلومة عند خاص الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم ورضاء الله عنهم ومغفرته لهم وتجاوزه عن سيئاتهم ووجوب محبة الأمة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتدائهم بهم؛ بالمتشابه من قوله: « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »[1] ونحوه »[2].

٢- تكفير أهل الإسلام بارتكاب كبائر الذنوب:

قال ابن القيم رحمه الله: « كفعل إخوانهم من الخوارج حين ردوا النصوص الصحيحة المحكمة في موالاة المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعضَ الذنوب التي تقع، المُكَفَّرَةَ بالتوبة النصوح والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالامتحان في البرزخ وفي موقف القيامة وبشفاعة من يأذن الله له في الشفاعة وبصدق التوحيد وبرحمة أرحم الرحمين، فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب، فإن عجزت هذه الأسباب عنها فلابد من دخول النار ثم يخرجون منها، فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد »[3].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٥٦) رقم (١٢١)، ومسلم (١/ ٥٨) رقم (٢٣٢).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٠٤).

(٣) السابق، ثم قال (٢/ ٣٠٥): « فاشتركوا هم والرافضة في رد المحكم من النصوص وأفعال المؤمنين بالمتشابه منها، فكفّروهم وخرجوا عليهم بالسيف، يقتلون أهل الإيمان ويَدَعونَ أهل الأوثان، ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على المحكم، وتقديم الرأي على الشرع، والهوى على الهدى، وبالله التوفيق ».

٣- تحريم دم من فعل الشرك لمجرد قوله: (لا إله إلا الله):

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « وللمشركين شبهة أخرى يقولون: « إن النبي ﷺ أنكر على أسامة قَتْل من قال: لا إله إلا الله »(١). وكذلك قوله: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله »(٢)، وأحاديث أُخَر في الكف عمن قالها. ومراد هؤلاء الجهلة أن من قالها لا يكفر ولا يُقتَل ولو فعل ما فعل »(٣).

٤- الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله:

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « ولهم شبهة أخرى، وهو ما ذكر النبي ﷺ: « أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم ثم بنوح ثم بإبراهيم ثم بموسى ثم بعيسى، فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ »(٤). قالوا: فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركا »(٥).

---

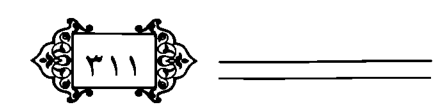
(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤/ ١٥٥٥) رقم (٤٠٢١)، ومسلم (١/ ٦٨) رقم (٢٨٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ١٧) رقم (٢٥)، ومسلم (١/ ٣٨) رقم (١٣٣).

(٣) كشف الشبهات ص(١٧٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢١٥) رقم (٣١٦٢)، ومسلم (١/ ١٨٠) رقم (٣٢٢).

(٥) كشف الشبهات ص(١٧٧).



المسلك الثالث

الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

مسلك أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة في سنة رسول الله ﷺ - في هذا الباب - هو امتدادٌ لمسلكهم في كتاب الله:

فأهل السنة: يجمعون كل ما جاء من الأحاديث - أو ما وقفوا عليه منها - الواردةِ في المسألة المعيَّنة، وينظرون في سياقات الأحاديث ومعانيها، ويرَدّون كل حديثٍ منها إلى معناه الصحيح الذي دلّ عليه، ويجمعون بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الأحاديث كلها وتجتمع فيه؛ وبذلك يأخذون بما جاء في السنة كله - علماً وعملاً -، ولا يُسقِطون شيئاً منه أو يأخذون بعضه ويتركون بعضه.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يقصرون نظرهم وبحثهم على الأحاديث التي يرون بآرائهم العليلة أنها - بظاهرها أو بعد تأويلها - تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، وأما الأحاديث التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه.

وجميع ما تقدم ذكره من بيان أدلة القرآن والسنة على سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في آيات الله، وأسباب ذلك، وصُوَره[1]؛ هو أدلةٌ وصُوَرٌ وأسبابٌ لسلوكهم إياه في السنة؛ فإن الكتابَ والسنةَ وحيُ الله على عبده محمد

---

(١) راجع: ص(١٩٠).

ﷺ ودينُه وشرعه.

قال أبو عبد الله البخاري: « وحرم الله ﷻ على أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكماً من أحكام الرسول ﷺ أو فرضاً أو سنة من سنن المرسلين إلا ما يعتلّون بأهل الحديث إذ بدا لهم كالذين جعلوا القرآن عضين فآمنوا ببعض وكفروا ببعض »(١).

وقال ابن قتيبة: « ...وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث »(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه. وإما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض مثل أن يؤمنوا ببعض ما أنزله الله دون بعض فيضلون من جهة ما لم يؤمنوا به »(٣).

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٣).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).

وقال الشاطبي: « وكذلك فِعْلُ كل واحدة من تلك الفرق: تستمسك ببعض تلك الأدلة وتردّ ما سواها إليها، أو تُهمِل اعتبارها بالترجيح إن كان الموضع من الظنيات التي يسوغ فيها الترجيح أو تدعي أن أصلها الذي ترجع إليه قطعي والمعارض له ظني فلا يتعارضان »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي(٢):

١- الاستدلال بحديث أبي ذر ﵁ قال: سألتُ رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربّك؟ قال: « نُورٌ أَنَّى أَرَاه »(٣).

استدل به نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة وغيرهم فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة(٤).

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه رواية أخرى لهذا الحديث نفسه، وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

(٢) أورد ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص(٣-٧)، والشاطبي في الاعتصام (٢/ ٢٥٣-٢٥٥) نماذج في ذلك من صنيع مختلف الفرق كالخوارج والقَعَدة والمرجئة والقدرية والرافضة ومفضِّلي الفقر (الصوفية).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٦١) رقم (٢٩١).

(٤) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٣). وانظر: استدلال الخليلي الإباضي بالحديث - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الدنيا والآخرة - في الحق الدامغ ص(٧٦).

٢- الاستدلال بقوله ﷺ: « من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة »[١].

استدل به بعض فرق المرجئة على أن هذا القول هو كل الإيمان، وأن من قال: (لا إله إلا الله) يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال[٢].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى التي تنصّ على بقية أعمال الإيمان، وعلى دخول بعض المؤمنين النار.

٣- الاستدلال بقوله ﷺ: « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »[٣].

استدل به الجهمية على أن القرآنَ بألفاظِنا وألفاظَنا به شيء واحد، وأن التلاوة هي المتلوّ والقراءة هي المقروء؛ وألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا مخلوقة؛ فالقرآن مخلوق[٤].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الروايات والألفاظ الأخرى لهذا الحديث نفسه وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن قراءة القارئ وتلاوته غير المقروء والمتلوّ.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٧٩) وقال: « صحيح الإسناد ».

(٢) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٢٤-٨٢٥)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥)، الفتاوى الكبرى (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٣) أخرجه - بهذا اللفظ -: إسحاق بن راهويه في مسنده (١/ ١٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٨٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) انظر: خلق أفعال العباد ص(١٠٥-١٠٦).

المسلك الرابع
تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل

النبي ﷺ هو المبلِّغ عن الله دينَه وشرعه الذي ارتضاه لعباده، وهو « أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانا، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه وإما من عجزه عن بيان علمه وإما لعدم إرادته البيان، والرسول هو الغاية في كمال العلم والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين والغاية في قدرته على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد »(١).

ولذلك؛ فإن أهل السنة « كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يُبْدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها على سنن واحد »(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠-٣١). وانظر: طريق الهجرتين ص(٣٥٩).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٩).

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرضوا عن المعاني الصحيحة لحديث النبي ﷺ، وعدلوا بألفاظه عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها دون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن الصحابة ﷺ وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان.

ولا غرو، فهذا المسلك الذي سلكوه تجاه سنة النبي ﷺ قد سلكوه قبل ذلك تجاه آيات القرآن!، وقد سبق ذكر الأدلة على سلوكهم هذا المسلك وأسبابه وصوره في موضعٍ سابق[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من ...جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -؛ فإنه يجب أن يفسَّر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف

---

(١) راجع: ص(٢٢٢).

المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرْفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده، وكذبا عليه.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »(١).

ومن نماذج سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في الحديث ما يأتي:

١ - تحميل قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه »(٢) وقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: « أما تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى »(٣) ما لا يحتمل، وهو: أن علياً رضي الله عنه أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأحق بالخلافة منهم(٤).

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي ص(٥٨٠) رقم (٣٧١٣) من حديث أبي سريحة أو زيد بن أرقم، وقال: « هذا حديث حسن غريب »، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢١٣). وأخرجه ابن ماجه (١/ ٨٦) رقم (١٢١) من حديث سعد بن أبي وقاص، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٢٦-٢٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٣٥٩) رقم (٣٥٠٣)، ومسلم (٤/ ١٨٧٠) رقم (٢٤٠٤).

(٤) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص(٢١٧-٢٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٤-٤١٩). وانظر: استدلال الرافضة بالحديث الأول في بحار الأنوار (٣٧/ ٢٢٥).

٢- تحميل قوله ﷺ: «احتج آدم وموسى: فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة. فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟. فقال النبي ﷺ: فحَجَّ آدمُ موسى، فحَجَّ آدمُ موسى»[1] ما لا يحتمل - من ثلاث طوائف -:

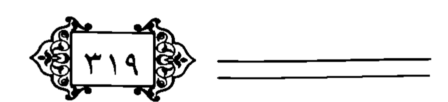
فريق حملوه على معنى: أنه يقتضي رفع الذم والعقاب عمن عصى الله لأجل القدر، وأن لمن عصى الله أن يجعل القدر حجة على عصيانه، فكذبوا بهذا الحديث، وهؤلاء هم القدرية المعتزلة.

وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة، وأنه لا فِعْل للعبد في المعصية، وجعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، وهؤلاء هم الجبرية.

وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة - أيضاً - في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفَنَوا عما سوى الله، فيَرَون أن لا فاعل إلا الله، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق وغاية العرفان والتوحيد، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة[2].

(١) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٢٥١) رقم (٣٢٢٨)، ومسلم (٢/ ٢٠٤٢) رقم (٢٦٥٢).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/ ٤١٨-٤١٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٤) (١١/ ٢٥٨-٢٥٩).



المسلك الخامس

الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته

السنة - كما يعرِّفها أهل الحديث - هي: «ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها»[١]، فهي - بهذا التعريف - شاملةٌ لكل ما صحّ عنه ﷺ في حياته، وذلك يشمل الجوانب الآتية:

١- ما كان قبل بعثته ورسالته وما كان بعدها.

٢- ما صدر عنه من أي قول أو فعل أو تقرير.

٣- ما صدر عنه بخِلْقته وطبيعته البشرية وما يبلّغه من دين الله وشرعه.

٤- كل حركاته وسكناته.

٥- جميع صفاته الخلْقية والخُلُقية.

٦- ما أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد.

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

ولكن السنة التي أوجب الله على الخلق اتباعها وحرّم مخالفتها هي: ما شرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال[1].

ومما يتجلّى به ذلك: أن يُقال:

إن جميع ما يصدر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو حركةٍ أو سكونٍ لا يخلو من حالتين، هما:

الأولى: ما لا يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ولا يُستَدلّ بشيء منه بمجرّده على اعتقادٍ أو حكمٍ أو نحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ولا اقتداءَ فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

١- ما صدر عنه بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض: كمطلق الأكل والشرب والنوم والجلوس والبيع والشراء واللباس وأنواعه ونحو ذلك.

٢- ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته: كتحنّثه في غار حراء ونحوه؛ فإنه لم يكن حينها قد نبّأه الله وأرسله بدينه وشرعه.

٣- ما صدر عنه من معجزاته التي أجراها الله له أو على يديه: كنبْع الماء من بين أصابعه وفلْق القمر له نصفين ونحو ذلك.

---

(١) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠) (١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

٤- ما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال: كالجمع بين أكثر من أربع نسوة ونحو ذلك.

٥- ما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه.

٦- ما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

الثانية: ما يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ويُستَدلّ بها على كل أبواب الدين من الاعتقاد والأحكام ونحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

١- ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له.

٢- ما أمر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له[(١)].

فالواجب على من أراد أن يستدل بسنة النبي ﷺ على عقيدة أو حكمٍ أو نحوهما: أن يستدل بما يصحّ أن يُقتَدى به ﷺ فيه ويُتَّبع، دون ما لا يُؤخَذ منه دين ولا شرع.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ونحن مأمورون بإتباعه ﷺ، وذلك بأن نصدقه في كل ما أخبر به، ونطيعه في كل ما أوجبه وأمر به، لا يتم الإيمان به

(١) انظر: أفعال الرسول ﷺ (١/ ١٧٦-١٨٠، ٢١٥-٢١٧)، علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ ص: (١١٤-١١٥).

إلا بهذا وهذا، ومن ذلك أن نقتدي به في أفعاله التي يشرع لنا أن نقتدي به، فما فعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة نفعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة، وهو مذهب جماهير العلماء، إلا ما ثبت اختصاصه به »[1].

وسُئل رحمه الله: ما حَدُّ الحديث النبوي؟ أهو ما قاله في عمره، أو بعد البعثة، أو تشريعًا؟. فأجاب: « الحمد لله رب العالمين، الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة. فما قاله إن كان خبرًا وجب تصديقه به، وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل...، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل...؛ ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق...

والمقصود أن حديث الرسول ﷺ إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله؛ فإن أفعاله التي أقر عليها حجة، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها...، وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة ما لم يقم دليل التخصيص...، ومما يدخل في مسمى حديثه: ما كان يُقِرُّهم عليه...، فهذا كله يدخل في مسمي الحديث، وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٢٠-٤٢١).

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تَحنُّثِه بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال...، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرًا...، وهذا أيضًا قد يدخل في مسمى الحديث.

والكتب التي فيها أخباره منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث، وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة...

وقول السائل: « ما قاله في عمره أو بعد النبوة أو تشريعًا»: فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة... »[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بكل ما يرون أن فيه دليلاً لهم على قولهم ومذهبهم، دون أي تحرٍّ ولا نظرٍ فيما يستدلون به: هل هو من السنة التي يجب فيها الاتباع والعمل أو من السنة التي هي مطلق ما صحّ عنه ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٩-١٢).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة تتنازعه المسالك السابقة في استدلالهم بالسنة: فإن استدلالهم بالحديث الضعيف والموضوع، وبالمتشابه، وببعض الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها، وتحميلهم معاني الحديث ما لا يحتمل؛ كل ذلك يحمل في طيّاته الاستدلال بما لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأن الأحاديث جميعها التي يستدلون بها في تلك الأحوال لا تصلح أن تكون أدلة شرعية على ما استدلوا عليه.

ولسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباب عديدة، منها:

١- عدم عنايتهم ومعرفتهم أصلاً بالحديث وأقسامه وتفريعاته.

٢- عدم إدراكهم طريقةَ استدلال الصحابة بالسنة، وعدم عنايتهم بذلك.

٣- أن الاستدلال بالحديث ليس هو الأصل عندهم، وإنما الأصل عندهم هو أصولهم وقواعدهم التي ابتدعوها لأنفسهم، وإنما يستدلون بالسنة استئناساً أو دفعاً للخصم أو تقويةً لقولهم الباطل أو نحو ذلك من الأغراض الفاسدة، ولذا؛ فإنهم يستدلون بأي حديث يرون أن فيه تأييداً لهم دون أي عناية بفهمه وفقهه وتحرير دلالته وإن كان يصلح دليلاً يُستَدل به على ذلك أو لا.

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بما ليس دليلاً شرعياً له صور عديدة، هي نفسها الأقسام الستة المذكورة في بداية هذا المسلك، فاستدلالهم - إذاً - له صور ستة، هي: استدلالهم: بما صدر عنه ﷺ بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، وبما ورد عنه قبل بعثته ورسالته، وبما صدر عنه من معجزاته، وبما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال، وبما اجتهد فيه وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وبما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

ومن نماذج ذلك ما يأتي:

١- استدلال المرجئة بالحديث: « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » على أن العمل غير داخلٍ في مسمّى الإيمان، وقد ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنه حديث منسوخ؛ لأنه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي[١].

٢- استدلال الصوفية بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء[٢] على الخلوة الصوفية المبتدعة، وعلى التحنُّث فيه طلباً للنُّبوة[٣].

(١) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٤) رقم (٣)، ومسلم (١/ ١٣٩) رقم (١٦٠).

(٣) انظر: الصفدية (١/ ٢٨٤)، درء التعارض (٥/ ٢٢)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨) (١٠/ ٣٩٣-٣٩٥) (١٨/ ١١). وانظر: الاستدلال بالحديث - على الخلوة المبتدعة - في بهجة النفوس (١/ ١٠-١١)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٦٢)، قواعد التصوف القاعدة (١١٤).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج

العناية بحديث رسول الله ﷺ سنداً ومتناً، جمعاً ودراسةً، والدفاع عن حياضه من الصائلين الطاعنين فيه وفي دلالاته، وتصفيته عن الدخيل من الضعيف والموضوع؛ هو منهجٌ أصيلٌ لأهل السنة، فقد كان « أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ أبو بكر رضي الله عنه ...، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ...، ثم علي بن أبى طالب رضي الله عنه ...، فأما التابعين[1] وأتباع التابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث ودُوِّن كلامهم في التواريخ ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل »[2].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصَّعْبَ والذَّلُول تركنا الحديث عنه »، وفي لفظ: « إنما كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »، وفي رواية: « إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: التابعون.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل ص: (٧٠).

يقول: قال رسول ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف »(١).

وقال ابن سيرين(٢): « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم؛ فيُنظَر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم »(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ٨٠): « وأما قول بن عباس رضي الله عنهما: « فلما ركب الناس الصعب والذلول» وفى الرواية الأخرى: « ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »: فهو مثال حَسَن، وأصل (الصعب) و(الذلول) في الإبل، فالصعب: العَسِر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يُحمَد ويُذمّ. وقوله: « فهيهات » أي: بَعُدَت استقامتكم أو بَعُدَ أن نثق بحديثكم ».

(٢) محمد بن سيرين بن أبي عمرة الأنصاري - مولاهم - البصري، أبو بكر، إمام وقته، ولد سنة (٣٣هـ)، كان ثقة متقناً حافظاً مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم وَرِعاً يعبِّر الرؤيا، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٥٨٥-٥٨٦).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال القرطبي في شرحه لصحيح مسلم (المُفهِم) (١/ ٤٢): « وقوله: « فلما وَقَعَتِ الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم»: هذه الفتنة يعني بها - والله أعلم - فتنةَ قتلِ عثمان رضي الله عنه، وفتنةَ خروجِ الخوارجِ على عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما؛ فإنَّهم كفَّروهما حتى استحلُّوا الدماءَ والأموال...، فيعني بذلك - والله أعلم -: أنَّ قَتَلَةَ عثمان والخوارجَ لَمَّا كانوا فُسَّاقاً قطعاً، واختلطَتْ أخبارهم بأخبار مَنْ لم يكنْ منهم؛ وجَبَ أن يُبْحَثَ عن أخبارهم فَتُرَدَّ، وعن أخبار غيرهم ممَّن ليس منهم فتُقبَل ».

« ولاشك أن مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ثُلْمة في حصن الإسلام...، وكـان من أكبر آثـار فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه: افتراق الأمة، وظهور بعض الأحزاب...، عندها بدأت دواعي التقوُّل على النبي صلى الله عليه وسلم تظهر، نصرةً للمذهب الاعتقادي الذي يتحزب له بعض مرضى النفوس والجهلة، لكن جيل الصحابة رضي الله عنهم كانوا... قد سبقوا ذلك بالتشديد في الرواية، فما أن لاحت بوادر الفتنة حتى سابقوها أيضاً بالمبالغة في التشدد للرواية، وبتحصين السنة بحصنٍ آخر قبل مجيء العدو الضعيف، وبذلك أماتوا الكذب في صدور أصحابه، ولم يَسْتَشْرِ داؤه، بل لم يوجد أصلاً إلا من آحادٍ هلكوا فهلك معهم »[١].

وكما أن أهل السنة سلكوا هذا المسلك العظيم - منذ عصور مبكرة - في مجال التحرِّي والتثبُّت والتدقيق والتحقيق في جمع السنة وسماعها والذبّ عن حياضها أن يُنسَب إليها أو يُدخَل فيها ما ليس منها؛ فإنهم سلكوه أيضاً في كل ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما أن يستدل أحدٌ من أهل الأهواء والبدعة بحديثٍ إلا كان أول ما ينظر فيه أهل السنة هو درجة ذلك الحديث صحة وضعفاً:

فإن كان ضعيفاً أو أدنى من ذلك (واهياً أو موضوعاً): بادروا إلى ردّه وبيان ما فيه من ضعف أو وَهَاءٍ وقرّروا سقوطه عن الاستدلال وعدم صلاحيته للاعتماد والاحتجاج، وأنكروا على من استدلّ به وصاحوا عليه بالجهل بالحديث وبالهوى في اتباع ما ليس بدليل صحيح مقبول.

---

(١) المنهج المقترح لفهم المصطلح ص: (٢٠-٢١).

وإن كان صحيحاً: انتقلوا إلى مسالكهم الأخرى التي سيأتي ذكرها في المطالب الثلاثة التالية.

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج؛ له صُوَر وطُرُق، منها:

١- التنبيه على أن كل ما يُذكَر في الباب الذي استُدِلّ بالحديث فيه فهو ضعيف أو موضوع، وهذا من أعظم ما يكون نفعاً وثمرة:

- فصاحب السنة يكون له ذلك قاعدةً لردّ كل حديثٍ في ذلك الباب استدلّ به صاحب الهوى في أيّ زمانٍ وأيّ مكان.
- وطالب الحق يعلم علماً عاماً أن هذا الباب لا يصح فيه شيء عن النبي ﷺ، فيُعرِض عن جميع الأحاديث المروية فيه، ويكون له ذلك حصناً يقيه من أن يتسرّب إلى اعتقاده خلَل بسبب أي حديثٍ يُستَدل به في ذلك الباب.
- وصاحب الهوى والبدعة ينغلق أمامه ذلك الباب، فلا يستطيع أن يُضِلَّ الناس بالاستدلال بما رُوِي فيه من الحديث.

٢- النصّ على كتب معيّنة بأسمائها أو بجنسها وبيان أن جميع ما فيها فهو موضوع أو واهٍ أو ضعيف، أو أن أغلب ما فيها فهو كذلك، أو أنها من مظان الموضوع والواهي والضعيف.

٣- النصّ على رواةٍ معيّنين واتهامهم بوضع الحديث نصرةً لمذهبهم.

٤- قد يصرِّح أهل السنة - بعد إيرادهم الحديث المُستَدلّ به - بضعفه أو وضعه وعدم صلاحيته للاحتجاج، وقد يكتفون في ذلك بالإشارة

بقولهم: (إن صح) أو (إن ثبت) أو (إن قاله النبي ﷺ) وما في معنى ذلك من العبارات، أو يكتفون بكون ذلك الحديث غير مُخرَّجٍ في دواوين السنة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانيد ونحوها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج:

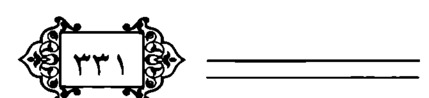
النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته » على جواز أو مشروعية التوسُّل بذوات المخلوقين.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والأحاديث التي تُروى في هذا الباب - وهو السؤال بنفس المخلوقين - هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها »، ثم أورد الحديث المذكور، ثم قال: «وهذا الحديث ذكره رزين بن معاوية العبدري في جامعه، ونقله ابن الأثير في جامع الأصول، ولم يَعزُه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين، لكنه قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة كابن السني وأبي نُعيم، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء، وقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب



فضائل الأعمال، وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة.

ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، وقال: هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل. قال أبو موسى: ورواه محرز بن هشام عن عبدالملك عن أبيه عن جده عن الصديق رضي الله عنه، وعبد الملك ليس بذاك القوي، وكان بالري، وأبوه وجده ثقتان. قلت: عبدالملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب، قال يحيى بن معين: هو كذاب، وقال السعدي: دجال كذاب، وقال أبو حاتم بن حبان: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقال الدارقطني: هو وأبوه ضعيفان، وقال الحاكم في كتاب المدخل: عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني روى عن أبيه أحاديث موضوعة.

وأخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل قسمان: مشروع وممنوع، والممنوع قسمان: بدعة وشرك، وجميع هذه الأقسام (المشروع والبدعة والشرك) له صُوَر، ومن التوسل الممنوع المبتَدع: التوسل بذوات المخلوقين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور الجائزة أو المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٢٤-١٢٥).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما جاء في الحديث في قوله: « اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك »، فإنه صريحٌ في التوسل إلى الله بذوات هؤلاء الرسل الكرام.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن جميع الأحاديث التي تُروى في هذا الباب ليس فيها شيء يصحّ عن النبي ﷺ، فكلّها من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة؛ ولذلك لم يقُل بها أحدٌ من علماء المسلمين.

٢- أن هذا الحديث لم يُخرِّجه أحدٌ من أئمة الإسلام في دواوين السنة المشهورة، وإنما رُوِي في مصنَّفاتٍ يكثر فيها الضعيف والموضوع.

٣- أن جميع طرق هذا الحديث واهية أو موضوعة، وفي أسانيدها من اتُّهم بالكذب.

٤- أن هذا الحديث حكم عليه بالوضع أحد العلماء الذين عُنُوا بجمع الحديث الموضوع لبيانه وإنكاره وتحذير الناس منه.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « لا تنال الشفاعةُ أهلَ الكبائر من أمتي » على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة؛ فهم مخلَّدون في نار جهنم لا يخرجون منها.

نقض الشبهة:

قال يحيى بن أبي الخير العمراني[١]: « وقد احتجت المعتزلة بخبرٍ يروونه عن الحسن البصري عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تنال الشفاعة أهل الكبائر من أمتي » . قلنا : هذا خبرٌ لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار كمسلم والبخاري وسنن أبي داود والترمذي والآجري، وإنما ذكرته المعتزلة لِيُرُوا أتباعهم أن معهم رواية يعارضون بها الأخبار المشهورة عند أهل السنة »[٢].

---

(١) يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عمران العمراني اليماني، أبو الحسين، الشيخ الجليل شيخ الشافعيين بإقليم اليمن، كان إمام زاهدا ورعا عالما خيّرا مشهور الاسم بعيد الصيت عارفا بالفقه والأصول والكلام والنحو، توفي سنة (٥٥٨هـ).
انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٣٣٦-٣٣٨).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات الشفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر من أهل التوحيد من هذه الأمة، وأنكر ذلك الوعيدية من المعتزلة والخوارج، ومما استدلوا به على ذلك: هذا الحديث.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما فيه من النفي الصريح للشفاعة عن أهل الكبائر من هذه الأمة.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن هذا الحديث لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار.

٢- أن الحديث تفرّد به المعتزلة ولا يُعرَف إلا من طريقهم[1].

(١) وفي أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص(٦٦): «إنه من أكاذيب المعتزلة».

المسلك الثاني

بيان عدم دلالة الأحاديث المُستَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة

الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ استدلالٌ شريف، وعملٌ صالح، بل هو من مقتضيات الإيمان؛ لأنه اعتمادٌ على الوحي، واحتكامٌ إليه، واستمدادٌ للحقّ والهدى منه.

لكن هذا الاستدلال لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا توفّرت فيه الشروط المعتبَرة فيه في: الدليل والمستدِلّ والدلالة، ومن أهمها: دلالة الحديث على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ ولذلك فإن الاستدلال بالحديث ابتداءً إنما يكون من عالمٍ هو أهلٌ للاستدلال جامعٌ لأدواته التي يعرف بها معنى الحديث ودلالته الصحيحة نقلاً وشرعاً ولغةً، قال الإمام أحمد: «قواعد الإسلام أربع: دالٌّ، ودليل، ومُبيِّن، ومُسْتَدِل ؛ فالدال: الله تعالى، والدليل: القرآن، والمبين: الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، والمستدل: أولو الألباب وأولو العلم الذين يجمع المسلمون على هدايتهم، ولا يقبل الاستدلال إلا ممن كانت هذه صفته»[١]. وأما من لم يكن من أهل الاستدلال لكونه غير جامع لأدواته فله أن يستدل بالحديث كما استدل به أهل الاستدلال المعتمدون فيه، وليس له أن يخوض في معاني حديث رسول الله ﷺ دون أن يكون أهلاً لذلك.

---

(١) العدة في أصول الفقه (١/ ١٣٥)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٤٤).

ومن المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة لم يُفنُوا من أعمارهم ولا بذلوا من جهدهم ما يتعلّمون به معاني السنة ودلالاتها، ولا حصّلوا من الأدوات ما يجعلهم من أهل الاستدلال بها، فلم يصلوا إلى أن يكونوا من أهل العلم الذين يُعتَدّ بقولهم في بيانها - ولا أدنى من ذلك -، بل هم من المقدوح فيهم لإعراضهم عنها اهتداءً واستدلالاً وفقهاً.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالحديث على باطلهم هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه صادر عمّن ليس من أهل الاستدلال أصلاً، فضلاً عمّا يقع في استدلالهم من تجاوزاتٍ وتخبّطاتٍ ومآسي شتّى، تُضحِك الثّكلى، وتشهد عليهم بالجهل بالشريعة واللغة وأدوات العلم والاجتهاد وبالخروج عن العقل.

ولذا؛ فإنه ما من حديثٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم إلا كان أوّل ما ينظر فيه أهل السنة هو: صحّة دلالة ذلك الحديث على المعنى الذي استُدِلّ به عليه، فيُثبِتون أن الحديث لا يدلّ البتة على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به، وكثيراً ما تراهم يعيبون عليهم استدلالهم به على ما استدلوا به عليه. بل إن أهل السنة يطبّقون ذلك في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة على باطلهم، ويُثبِتون أنها لا تدلّ على المقصود الذي أرادوه!.

ومن المعلوم أن الحديث إذا لم يدلّ على ما استُدِلّ به عليه سقط الاستدلال به من أساسه، ولم يصحّ تسميته ولا اتخاذه دليلاً على ذلك الأمر؛ لأنه لا يدلّ عليه أصلاً، وكان وجوده وعدمه - بالنسبة للمستدلّ به على ذلك المعنى - سواء.

وبيانُ أهلِ السنةِ عدمَ دلالة الحديث الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه يكون مقروناً بثلاثة أمور:

الأول: التصريح بأن الحديث لا يدلّ أصلاً على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به - وهذا هو موضوع هذا المسلك -.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

الثالث: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

وهذان الأخيران سيأتي الكلام عنهما في المسلك التالي -إن شاء الله-.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالسنة؛ ببيان عدم دلالة الحديث على ما استدلوا به عليه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه »[1] على أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وقراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق.

نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِى: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ». قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة... »[١].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة »[٢] على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

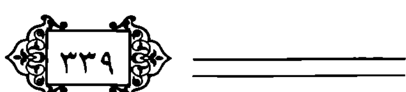
قال سليمان بن سحمان[٣]: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من رآني في

---

(١) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٦٧) رقم (٦٥٩٢)، ومسلم (٤/ ١٧٧٥) رقم (٢٢٦٦).

(٣) سليمان بن سحمان بن مصلح، الخثعمي التبالي العسيري النجدي، العلامة الشهير، ولد سنة (١٢٦٦هـ)، حفظ القرآن وتلقى العلم من صغره، وتتلمذ على الإمامين الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وابنه الشيخ عبد اللطيف، انبرى للتأليف وجرد قلمه وسخر يراعه لنصرة الإسلام والنضال عن عقيدة التوحيد والردود على المبتدعة والدفاع عن الشريعة، وكان طويل النفس في الشعر، أصيب بذهاب بصره عام (١٣٣١هـ)، توفي سنة (١٣٤٩هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٢/ ١٩٩-٢١١).



المنام فسيراني في اليقظة » فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته ﷺ. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات... »[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الثلاثة: استدل أهل الأهواء والبدعة بأحاديث على عددٍ من البدع، فنَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بأنه ليس لهم حجة فيها أصلاً؛ لأنه ليس فيها دلالة على ما استدلوا به عليه.

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-٩٩).

المسلك الثالث

توجيه الأحاديث المستَدَلّ بها التوجيه الصحيح

الله سبحانه هو الحق، ووحيه ودينه كله حق، والسنةُ: من وحيه لعبده محمد ﷺ، وفيها بيان كتابه ودينه؛ فهي كلها حق وصدق، وقد قال ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «اكتب، فوالذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حق»[1] يعني: لسانه ﷺ، فيمتنع كلّ الامتناع أن تشتمل على باطل أو يكون فيها دلالة على باطلٍ بوجهٍ من الوجوه لا مطابقةً ولا تضمُّناً ولا لزوماً.

وهذه القاعدة الإيمانية العظيمة هي من قواعد الاعتقاد عند أهل السنة، وهي أيضاً من القواعد العظيمة في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بأيّ حديثٍ من الأحاديث الثابتة عنه ﷺ، وذلك أنهم بعد أن علموا الحق الذي صرّح به الكتاب والسنة أيقنوا أنه لا يمكن أن يكون في حديثه ﷺ ما ينقض ذلك الحق أو يعارضه أو يخالفه، فضلاً عن أن يدلّ على باطل أو منكر أو بدعة أو ضلال، فهم يعلمون تمام العلم أن أيّ حديثٍ صحيح يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فإن له توجيهاً ومعنى صحيحاً يوافق الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة؛ لأن الحق لا يختلف ولا يتعارض.

ولذا؛ فإن أهل السنة يقطعون دابر أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بأي حديثٍ عن طريق البيان الشافي الوافي للمعنى الصحيح الذي يدلّ عليه ذلك الحديث، وهذا هو دأبهم عند ذكر أي حديثٍ يستدلّ به أهل الأهواء

---

(١) تقدم تخريجه.

والبدعة، فإنهم لا يذكرون حديثاً صحيحاً استدلّ به أولئك إلا ويُعقبونه ببيان معناه الصحيح الذي أراده النبي ﷺ، وبذلك يظهر وضوح السنة وصفاؤها واشتمالها على الحق وحده، وترتفع راية الحق، ويندحر أهل الأهواء والبدعة، وينكشف عوارهم، وتظهر مخالفتهم للحق وللحديث - بل لذلك الحديث نفسه الذي استدلوا به -، بل إن أهل السنة يفعلون ذلك حتى مع كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب »(١).

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث بتوجيهها التوجيه الصحيح يكون مقروناً بأمرين:

الأول: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

وهم تارةً يقدّمون الأول على الثاني - في الذكر والبيان -، وتارةً يقدمون الثاني على الأول.

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).

ومن نماذج ذلك[١]:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » على أن القرآن مخلوق.

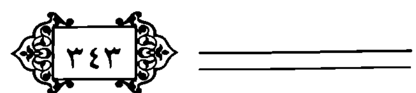
نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِي: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » . قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا واضحٌ بيِّنٌ عند من كان عنده أدنى معرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى عن صفة المخلوقين »[٢].

---

(١) أوردتُ هنا النماذج الثلاثة التي أوردتُها في المسلك السابق لترابطها واستيفاء المقصود منها.

(٢) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).



التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن القرآن كلام الله، وأن قراءة العباد للقرآن غير المقروء الذي هو كلام الله، فقراءة العباد مخلوقة، لكن المقروء غير مخلوق، وأما أهل الأهواء والبدعة من الجهمية ومن تابعهم فَلَجُّوا في بِدَعهم يعمهون وزعموا أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وأنه إذا كانت قراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلالهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح:

١- بالدلالة اللغوية: أن الحديث فيه إضافة الكلام إلى الله وليس إلى المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن المراد: كلام الله الذي تكلّم به سبحانه وليس كلام العباد الذين يقرؤون به كلام الله؛ إذ ذلك هو حقيقة الإضافة في الحديث.

٢- بالدلالة العقلية: لو كان المراد هو كلام العباد الذي يقرؤون به القرآن لكان بذلك يشمل أصناف العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب، وذلك يقتضي أن يكون فضل كلامهم بالقرآن - مع أن فيهم الفجرة والكفرة من المنافقين وأهل الكتاب - على كلام غيرهم من الخلق كفضل الله على خلقه، وذلك باطل؛ لأنه من المعلوم أنه ليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أنه لا يمكن أن يُراد به كلام المخلوقين بالقرآن لأنه يلزم منه لازمٌ باطل.

٣- بالدلالة الشرعية: أن الله جعل فضل كلامه على سائر الكلام كفضله سبحانه على خلقه، والله سبحانه منزَّه عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، فكلامه كذلك منزه عن مشابهة كلام المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن كلام الله ليس هو كلام المخلوقين بالقرآن.

والمعنى الصحيح الذي يدل عليه الحديث - بناءً على ذلك - هو: أن القراءة غير المقروء، وأن القراءة فعل العباد؛ فهي مخلوقة، والمقروء كلام الله؛ فهو ليس مخلوقاً.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته صلى الله عليه وسلم. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل

على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات.

قال في السراج الوهاج على قوله: « فسيراني في اليقظة »: أي: سيراني يوم القيامة رؤيا خاصة في القرب منه؛ أو من رآني في المنام ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة إلي والتشرف بلقائي ويكون الله جعل رؤيته في المنام عَلَما على رؤياه في اليقظة. قال في المصابيح: وعلى الأول: ففيه بشارة لرائيه بأنه يموت على الإسلام، وكفى بها بشارة!، وذلك أنه لا يراه في القيامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه إلا من تحقق منه الوفاة على الإسلام - حقق الله لنا ولأحبابنا وللمسلمين والمتبعين ذلك بمنه وكرمه -...». ثم أورد عدداً من تفاسير أهل العلم للحديث فقال: « أحدها: المراد به أهل عصره. الثاني: أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة. الثالث: يراه في الآخرة رؤيا خاصة في القرب منه وحول شفاعته ونحو ذلك والله أعلم ».

ثم قال: « فغاية ما في هذا الحديث: أن من رآه في المنام فسيراه في اليقظة في الآخرة رؤيا خاصة باعتبار القرب منه، أو يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة، وليس فيه أنه حيٌّ في قبره كحياته في الدنيا لا تصريحا ولا تلويحا؛ وإنما هذه الدعوى المجردة من الدليل من تصرف هؤلاء الغلاة؛

واعتقادهم الباطل المخالف لكتاب الله وسنة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها »[١].

التحليل:

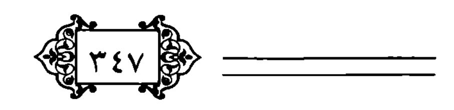
يعتقد أهل السنة أن حياة النبي ﷺ في قبره هي حياة برزخية ليست كحياته في الدنيا ولا تثبت لها أحكامها، فلا يجوز التوسُّل به ولا سؤاله من دون الله، كما يعتقد أهل السنة أيضاً أنه ﷺ لا يُرى في الدنيا يقظةً بعد وفاته البتة. وخالف في ذلك كله طوائف من أهل الأهواء والبدعة، فزعموا أنهم يرونه في الدنيا يقظةً بأعينهم، وأنه يُتوسَّل به ﷺ، ويُسأل منه وهو في قبره ما كان يسأله منه الصحابة الحاضرون في حياته، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلالهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح: ما ذكره ابن سحمان ونقله عن أهل العلم من المعاني الصحيحة التي يدلّ عليها الحديث.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-١٠١).



المسلك الرابع

بيان ما كان من الأحاديث المُستَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً

إذا كان الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا كانت دلالته على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ فكذلك لا يكون الاستدلال به صحيحاً إلا إذا كان هو مما يصلح أن يكون في نفسه دليلاً شرعياً معتبراً، ويجمع ذلك: أن يكون الحديث المستَدَلّ به على أيّ مسألة من مسائل الشريعة والدين - عقيدةً أو حكماً أو غيرهما - من السنة التي أمر الله باتباعها، وهي: ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له أو أَمَر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له، فالحديث الذي من هذا الضرب هو الذي يُستَدلّ به في كل أبواب الدين ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ.

وأما غير ذلك من الحديث - كالحديث الذي يدلّ على أمورٍ من الجبلة البشرية للنبي ﷺ أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، أو على ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته، أو كان من معجزاته أو مما اختصّه الله به، أو مما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وكذا ما نُسِخ من الأحكام والشريعة - فإنه ليس من السنة التي أمر الله باتباعها والاقتداء بالنبي ﷺ فيها.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة على باطلهم بحديثٍ مما تكون هذه صفته - حتى وإن كان صحيح الإسناد ظاهر الدلالة على معناه - هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلالٌ بما ليس بدليل في نفسه، ولذا؛

فإن أهل السنة يبادرون إلى نقض استدلالهم به ببيان أنه ليس من الأدلة الشرعية التي يُستَدلّ بها أصلاً، وبذلك يسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به بتمامه ويُجتثّ من جذوره ويكون وجوده - فيما استُدِلّ به عليه - كعدمه.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالحديث؛ ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً ما يأتي:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء على الخلوة الصوفية المبتدعة[1].

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما الخَلَوات: فبعضهم يحتج فيها بتحنثه بغار حراء قبل الوحي. وهذا خطأ، فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه وإلا فلا، وهو من حيث نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام - صلوات الله عليه - بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في

---

(١) قال أحمد زروق: « الخلوة أخص من العزلة، وهي بوجهها وصورتها نوع من الاعتكاف، ولكن لا في المسجد، وربما كانت فيه، وأكثرها عند القوم لا حدَّ له، لكن السنة تشير للأربعين بمواعدة موسى عليه السلام، والقصد في الحقيقة ثلاثون، إذ هي أصل المواعدة، وجاور عليه الصلاة والسلام بحراء شهراً كما في مسلم ». قواعد التصوف ص (١٥٢).

عمرة القضاء، وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال، وغار حراء قريب منه ولم يقصده، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب هو سنَّ لهم إتيانه لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة - صلوات الله عليه - كالصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغني عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي »[1].

وقال: « ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة، وتخلّى في الغِيرَان والجبال حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ - لكونه كان متحنثًا في غار حراء قبل النبوة - في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر اللّه بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة؛ كان مخطئًا؛ فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه اللّه بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث في غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون اللّه بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ الذي فرض اللّه عليهم الإيمان به واتباعه، مثل: الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات، ومثل: الصيام والاعتكاف في المساجد، ومثل:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٩٤).

أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل: الجهاد »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن لزوم موضعٍ من المواضع طلباً للأجر والثواب من الله يجب أن يكون فيه دليل صحيح معتبر. وأما أهل الأهواء والبدعة من الصوفية ومن تابعهم فابتدعوا لأنفسهم خَلَوات يعتزلون فيها، وزعموا أن عملهم هذا من القُرُبات والأعمال الصالحات، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه صراحةً من لزومه ﷺ غار حراء واختلائه فيه عن الخلق قبل بعثته، فاستدلوا به على مطلق الخلوة في أي مكانٍ وجعلوه من الاقتداء بالنبي ﷺ.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

١ - أن النبي ﷺ قد فعل ذلك قبل النبوة، وما كان كذلك فلا يكون دليلاً شرعياً يصح الاستدلال به حتى يثبت أن النبي ﷺ قد فعله أو أمر به بعد النبوة، فيكون بذلك من الدين الذي شرعه الله، ومن السنة التي أوجب اتباعها.

٢- أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك ولو مرةً واحدة بعد بعثته - مع إقامته في مكة بعد بعثته برهةً من الزمن، ووجوده فيها مراتٍ بعد هجرته إلى المدينة -، وبذلك لا يصلح أن يكون تحنّثه في غار حراء دليلاً شرعياً على الخلوة المبتَدعة؛ لأنه لم يفعله بعد نبوّته مطلقاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١١).

٣- أن السنة التي فعلها النبي ﷺ بعد بعثته هي تخصيصُ المساجد بالاعتكاف فيها ولزومها للعبادة والذكر، وتركُه التحنّثَ الذي كان يفعله قبل البعثة، فظهر أن ما كان يفعله من التحنث قبل بعثته لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً يُستَدلّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة » على إخراج العمل عن مسمّى الإيمان.

نقض الشبهة:

قال الإمام أبو الحسين الآجري: « فإن احتج محتج بالأحاديث التي رويت: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة ». قيل له: هذه كانت قبل نزول الفرائض، على ما تقدم ذكرنا له، وهذا قول علماء المسلمين، ممن نعتهم الله ﷻ بالعلم وكانوا أئمة يقتدى بهم، سوى المرجئة الذين خرجوا عن جملة ما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وقول الأئمة الذين لا يستوحش من ذكرهم في كل بلد »(١).

ثم روى بسنده عن سفيان بن عيينة، أنه سأله رجل عن الإيمان؟ فقال: قول وعمل، قال: يزيد وينقص؟ قال: يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه مثل هذه، وأشار سفيان بيده، قال الرجل: كيف نصنع بقوم عندنا يزعمون

---

(١) الشريعة (١/ ٩٧).

أن الإيمان قول بلا عمل؟ قال سفيان: كان القول قولهم قبل أن تقرر أحكام الإيمان وحدوده، إن الله ﷻ بعث نبينا محمداً ﷺ إلى الناس كلهم كافة أن يقولوا: لا إله إلا الله وأنه رسول الله، فلما قالوها عصموا بها دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالصلاة، فأمرهم ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالهجرة إلى المدينة، فأمرهم ففعلوا، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله تبارك وتعالى صدق ذلك من قلوبهم أمرهم بالرجوع إلى مكة ليقاتلوا آباءهم وأبناءهم حتى يقولوا كقولهم ويصلوا صلاتهم ويهاجروا هجرتهم، فأمرهم ففعلوا، حتى أتى أحدهم برأس أبيه فقال: يا رسول الله، هذا رأس شيخ الكافرين، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتالهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالطواف بالبيت تعبداً وأن يحلقوا رؤوسهم تذللاً ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم بها، فأمرهم ففعلوا حتى أتوا بها قليلها وكثيرها، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم ولا طوافهم(١).

---

(١) الشريعة (١/ ٩٩-١٠٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الإيمان اعتقادٌ وقول وعمل، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وأما أهل الأهواء والبدعة من المرجئة فابتدعوا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه من إيجاب دخول الجنة لمطلق من أتى بالشهادة دون أن يُنَصّ فيه على العمل.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

ببيان أن الحديث دلالته منسوخة، وذلك أنه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، والمنسوخ لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأنه لا يجوز العمل به باتفاق، وإنما يُعمَل بالناسخ ويُترَك المنسوخ.

المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

التمهيد

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة

إن «أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين وما كلَّفَ الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مَقُول وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التَّبِعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام

لها، واتقى بالجُنَّة التي يُتَّقى بمثلها؛ ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -. ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بُغْيَته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه »[١].

فهذا مُجمَل ما يبيِّن منزلة الإجماع[٢] وحجيته عند أهل السنة، وأما تفاصيل ذلك فكما سيأتي:

١- الإجماع هو الأصل الثالث من أصول العلم والدين، وهو حجة في جميع مسائل الدين، ولا يكون إلا حقاً:

امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة: باتباع الكتاب والسنة والاجتماع على ذلك، ولذلك كان الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يجب تقديم العمل به هو الإجماع.

فأصول أهل السنة التي يرجعون إليها في الأحكام وفي العقائد، ويقوم عليها منهجهم في استِنباطِ الأحكامِ الدِّينيَّة كلِّها أصولِها وفروعِها؛ ثلاثة:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) والإجماع: لغة: له معنيان: الأول: إحكام النية والعزيمة، تقول: (أجمعتُ المسيرَ والأمرَ) و(أجمعتُ عليه). الثاني: الاتفاق، تقول: (أجمعوا على الأمر). انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٢٠١-٢٠٢)، لسان العرب (٨/ ٥٧-٥٨).

واصطلاحاً: « اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور ». إرشاد الفحول ص(١٣٢).

أَوّلُها: كتابُ اللّه ﷻ، فهم لا يُقَدِّمون على كلامِ الله كلامَ أحدٍ من النّاس.

وثانيها: سنَّةُ رسول اللَّه ﷺ وما أُثِرَ عنه من هَدْيٍ وطريقة، لا يُقَدِّمون على ذلك هَدْيَ أحدٍ من النَّاس.

وثالثها: ما وقع عليه الإجماع.

وهذا هو المنهج الوَسَط والصِّراط المستقيم، الذي لا يَضِلُّ سالِكُه ولا يَشْقى من اتّبَعَه(١).

ومتى ثبت الإجماع في أي مسألة من مسائل الدين كان حجة مقطوعاً بها من حجج الشرع، ودليلاً من دلائل الله تعالى على العقائد والأحكام: فيجب قبوله والعمل به والاستدلال والاحتجاج به والرجوع والاحتكام إليه، وحرُمت مخالفته والخروج عنه.

و« إذا قلنا: (الكتاب، والسنة، والإجماع) فمدلول الثلاثة واحد، فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة، فليس في المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب، وكذلك كل ما سنه الرسول ﷺ فالقرآن يأمر باتباعه فيه، والمؤمنون مجمعون على ذلك، وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة، لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول، وأما الرسول فينزل عليه وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة...، فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن

(١) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٤٥-٣٥٦)، وشرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٤-٣٢٧).

يكون مفسَّراً في القرآن، بخلاف ما يقوله أهل الإجماع، فإنه لابد أن يدل عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم وبين اللّه في أمره ونهيه وتحليله وتحريمه »[١].

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء:٥٩]، ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]، ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٣].

ومن السنة: الأحاديث التي فيها الأمر بلزوم الجماعة والتحذير من مفارقتها، والأحاديث التي فيها أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة، وأحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة[٢].

قال الإمام أحمد: « من خالف الإجماع والتواتر فهو ضال مضل »[٣]، وقال اللالكائي: « ثم أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ، فإن وجدت فيهما جميعا ذكرتهما،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).

(٢) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦١-٤٧١)، روضة الناظر (١/ ١٣١-١٣٥)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦-١٧٩) (٢٠/ ٤٩٨-٥٠٣)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٢١٥-٢٢٤).

(٣) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢).

وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة - الذين أمر الله ورسوله أن يقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم؛ لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل - احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشفا والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عوّلنا عليه، ومن أنكروا قوله أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه، ولم يزل من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا قوم يحفظون هذه الطريقة ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع »[١].

٢- الإجماع المعتبر هو إجماع الصحابة والسلف:

الإجماع المعتبر والذي ينضبط ويمكن الإحاطة به: هو ما كان عليه الصدر الأول من هذه الأمة من الصحابة ثم السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الفاضلة من التابعين وتابعيهم؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة وتفرَّقت وظهرت البدع والأهواء والمقالات وتنوّعت الأقوال، فصارت الإحاطة بهم من أصعب الأمور[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٧).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها للشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، ولابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

قال الإمام أحمد: « الإجماع: إجماع الصحابة »[١].

وهذا الإجماع إنما يعلمه ويعمل به أهل السنة الذين أفنوا أعمارهم في حصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار.

ومن ثمَّ؛ فإنه لا عبرة في الإجماع - في باب العقائد - بمن لا يعتدُّ به كالصبيان والمجانين، ومن لا علم عنده كالعوام، ومن يعرف من العلم ما لا أثر له في معرفة العقائد كأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب، ومن جاء بعد إجماع الصحابة والسلف، فضلاً عن أهل الأهواء والبدعة الذين خرجوا عن السنة والجماعة وخالفوا الإجماع المسبوق وأحدثوا في الإسلام ما ليس منه[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السنة المعلومة وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، باتباع من خالف السنة والإجماع القديم، لا سيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع، فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع على موافقته. ولو قُدِّر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين ولا معه دليل شرعي،

---

(١) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢). وانظر: المراجع المذكورة في هامش (٦) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٤)، روضة الناظر (١/ ١٣٥-١٣٨).

وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم، و﴿يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج:٨]؟! »(١).

٣- الإجماع ميزان من موازين الشريعة الصحيحة:

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة الشرعيّة الصحيحة، فأهل السنة يزنون بها جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، فما وافقها ووُجِد له دليل منها علموا أنه حق وقبلوه، وما خالفَها علموا بطلانه وردّوه أيّاً كان من أتى به(٢).

٤- الإجماع أصل يُردّ به على المخالفين للسنة والخارجين عن الحق:

من مقتضيات كون الإجماع حجة - كما سبق -: عدم جواز مخالفته والخروج عنه، وأن ذلك ضلال عن الهدى ومخالفة للحق، وأن من أتى بشيءٍ ادّعى أنه من الدين فإنه يُطالب بالدليل على قوله من الكتاب أو السنة أو الإجماع، فإن أتى به وإلا كان ذلك دليلاً على بطلان ما أتى به.

ولذلك؛ فإن أهل السنة يجعلون الإجماع من الأصول القويّة التي يردّون بها على الباطل وأهله، بل يجعلون مجرد مخالفة الإجماع السابق القديم دليلاً على البطلان:

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية -ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، شرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

قال الدارمي: « ولكن يكفي من نظر فيما ذكرنا من كتاب الله ﷻ وروينا من هذه الآثار: أن يعلم أن مخالفة هؤلاء للأمة قديما وحديثا، فيقول لهم: وجدنا الله تعالى ورسوله والأمة بعده سموه كلام الله، وزعمتم أنتم أنه خلق الله، فكفى بهذا مخالفة لله ولرسوله وللأمة من بعده، أو ائتوا فيه بكتاب ناطق أو أثر عن رسول الله أو أحد من أهل العلم أنه مخلوق، ولن تأتوا به أبدا، وكيف تأثرون الكفر عن رسول الله وأصحاب رسول الله وأهل الإسلام بعدهم؟، فذهب بعضهم يحتج بتفاسير مقلوبة وبمعان لا أصل لها من كتاب ولا سنة ولا إجماع إلا الكفر يقينا. قلت لبعضهم: دعوا هذه الأغلوطات التي نحن بها أعلم منكم، ولن ينزلكم الله من كتابه بالمنزلة التي يعتمد فيها على تفسيركم أو يقبل فيها شيء من آرائكم، وقد أتيناكم به منصوصا عن الله وعن رسوله وعن الأمة بأجمعها أنه كلام الله حقا، فهاتوا عن أحد منهم منصوصا أنه خلق الله كما ادعيتم، وإلا فأنتم المفارقون لجماعة المسلمين قديما وحديثا، الملحدون في آيات الله، المفترون على الله وعلى كتابه ورسوله، ولن تأتوا عن أحد منهم »(١).

وقال أبو الحسين الملطي: « ويقال لهم أيضا: الإجماع أن هذا القرآن الذي أنزل على محمد رسول الله لم يغيَّر ولم يبدَّل ولم ينسخ منه شيء، فمن أين خالفتم الإجماع وقلتم: إن القرآن غُيِّر وبدِّل ونُسِخ؟، ومن خالف الإجماع ضل »(٢).

(١) الرد على الجهمية ص(١٨٠).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٩).

وقال شيخ الإسلام: « ...فالأئمة المضلون هم الأمراء، والعالم والمجادل هم العلماء، لكن أحدهما صحيح الاعتقاد يَزِلّ، وهو العالم، كما يقع من أئمة الفقهاء أهل السنة والجماعة. والثاني كالمتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القرآن مع أنهم في الحقيقة منسلخون من آيات اللّه، وإنما احتجاجهم به دفعًا للخصم، لا اهتداء به واعتمادًا عليه...؛ فإن السنة والإجماع تدفع شبهته »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

المطلب الأول

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

١- إنكار إمكان وقوع الإجماع، وإنكار إمكان العلم به، وإنكار حجيته:

يوافق جمهورُ أهلِ الأهواء والبدعة أهلَ السنة في أن الإجماع - في الجملة - حجة.

وذهبت طوائف منهم (وهم: النظّام من المعتزلة، وبعض الشيعة) إلى إنكار إمكان وقوع الإجماع، وذهبوا أيضاً إلى إنكار إمكان العلم بوقوعه.

كما ذهبت طوائف منهم (وهم: الخوارج، والإمامية من الشيعة، والنظام من المعتزلة، وبعض المرجئة) إلى إنكار أن يكون الإجماع نفسه حجة شرعية:

أما الخوارج: فقالوا: إن إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفرقة، وأما بعدها فقالوا: الحجة في إجماع طائفتهم هم [أي: الخوارج] لا غير؛ لأن العبرة بقول المؤمنين، ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم.

وأما الإمامية الرافضة: فالمعتبر عندهم قول الإمام المعصوم دون الأمة، وقالوا: إن المسلمين إذا أجمعوا على حكم وجب المصير إليه لأن فيهم من قوله حجة وهو الإمام، والإجماع نفسه عندهم ليس بحجة ولكن فيه حجة.

وأما النظام المعتزلي: فيسوي بين قول جميع الأمة وبين قول آحادها في جواز الخطأ على الجميع، ولا يرى في الإجماع حجة، وإنما الحجة في مستنده

إن ظهر لنا، وإن لم يظهر لم يقدر له دليلا تقوم به الحجة[١].

٢- عدم الاعتداد بإجماع الصحابة والسلف، والخروج عن إجماع أهل العلم:

يشترك أهل الأهواء والبدعة - من اعتدّ منهم بأصل الإجماع (إمكان وقوعه، وإمكان العلم به، وحجيته) ومن خالف في ذلك - في عدم الاعتداد - في أبواب العقائد - بإجماع السلف من الصحابة فمن بعدهم من أهل القرون الفاضلة، وعدم الرضى والاحتجاج به والاحتكام إليه، ويجوِّزون الخروج عنه ومخالفته وعدم اتّباعه، بل ربما استحبوا ذلك أو أوجبوه؛ بدعاوى وشُبَه وضلالات، كقولهم: إن ما كانوا عليه هو الظاهر ولنا الباطن، أو: مذهبهم أسلم ومذهبنا أعلم وأحكم، ونحو ذلك من العبارات، وهذا - بلا شك - هو امتداد لموقفهم من نصوص الوحي (الكتاب والسنة) في عدم تقديرها واتّباعها والتسليم لها والتحاكم إليها، واحتيالٌ منهم للخروج عن إجماعات الصحابة والسلف التي تنقض هواهم وبدعتهم وتبطل مذهبهم وتفنِّد شُبَهَهم.

---

(١) انظر: التبصرة في أصول الفقه ص(٣٤٩)، اللمع في أصول الفقه ص(٨٧)، البرهان في أصول الفقه (١/ ٤١٨)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٨٦-٤٨٨)، أصول السرخسي (١/ ٢٩٥-٢٩٦)، روضة الناظر ص(١٣١)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١)، المسودة في أصول الفقه ص(٢٨٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٥٢-٢٥٣)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (٢/ ٨٠-٨١)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٤٨٨-٤٩١)، إرشاد الفحول (٢/ ١٩٤-١٩٧).

والخوارج هم أول من نقض الإجماع وفارق الجماعة، فخرجوا عن إجماع الصحابة وأئمة التابعين في وقتهم، واختطّوا لأنفسهم سبيلاً من السبُل المتفرِّقة عن الحق، ثم جعلوا الإجماع المعتبَر هو إجماعهم؛ لأنهم - في زعم أنفسهم - هم الجماعة وأهل الإجماع، ثم عادوا بالنكير على أهل الإجماع - الذين هم أهله حقاً - فحكموا عليهم بالخروج عن الإجماع والجماعة!!.

وهكذا فعلت كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة من: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والمعتزلة، والصوفية، وغيرهم.

قال ابن بطة: « ونحن الآن - وبالله التوفيق - نذكر الحجة من سنة رسول الله ما يعين الله على ذكره، فإن الحجة إذا كانت في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله فلم يبقَ لمخالفٍ عليهما حجة إلا بالبهت والإصرار على الجحود والإلحاد وإيثار الهوى واتباع أهل الزيغ والعمى، وسنُتْبع السنةَ أيضا بما رُوِي في ذلك عن الصحابة والتابعين وما قالته فقهاء المسلمين ليكون زيادة في بصيرة للمستبصرين، فلقد ضلَّ عبدٌ خالَفَ طريق المصطفى فلم يرضَ بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع أهل دينه، فقد كتب عليه الشقاء »[١].

وقال: « فكل ما قد ذكرته لكم - يا أخواني، رحمكم الله - فاعقلوه وتفهموه ودينوا لله به، فهو ما نزل به الكتاب الناطق وقاله النبي الصادق وأجمع عليه السلف الصالح والأئمة الراشدون من الصحابة والتابعين والعقلاء والحكماء من فقهاء المسلمين، واحذروا مذاهب المشائيم القدرية الذين أزاغ الله قلوبهم

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (١/ ٢٩٤).

فأصمهم وأعمى أبصارهم وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذنهم وقرا...؛ فإن القدري الملعون لا يقول: اللهم اعصمني...، ويجحد القرآن ويعاند الرسول ويخالف إجماع المسلمين »[١].

وقال اللالكائي: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد[٢] والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراؤهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلَّدَ كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهما ولم يعترض عليهما بظن أو تخرُّص واستحالة - أن يطعن عليه؛ لأن بإجماع المسلمين أنه على طريق الحق أقوم، وإلى سبل الرشاد أهدى وأعلم، وبنور الاتباع أسعد، ومن ظلمة الابتداع وتكلف الاختراع أبعد وأسلم؛ من الذي لا يمكنه التمسك بكتاب الله إلا متأوِّلا، ولا الاعتصام بسنة رسول الله ﷺ إلا منكرا أو متعجبا، ولا الانتساب إلى الصحابة والتابعين والسلف الصالحين إلا متمسخرا مستهزيا »[٣].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (٢/ ٢٨٦).

(٢) وهذه هي الدعوى نفسها التي ذكرها الدارمي عن المريسي في ردّ إجماع الصحابة والسلف، وهي أن اتّباعهم في إجماعهم تقليد!!.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني: « فالقائلون بهذا الأصل [يعني: الإجماع] هم أهل السنة الذين أَفْنَوا أعمارهم بحصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار، كلما ذهب قَرْنٌ أَيَّد الله الذين بعدهم بقومٍ على صفتهم بذلك.

والمعتزلة والقدرية من هذا بمعزل لوجهين:

أحدهما: أنه لا يُعتبَر إلا إجماع الفقهاء، والفقه هو: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، ولا يُعتَدّ بخلاف أهل الكلام الذين لا معرفة لهم إلا بالجواهر والأجسام والأعراض، وهذا علم القدرية، ولا يُنقَل ذلك عن الصحابة والتابعين.

الثاني: أن أول عصر العلماء هم الصحابة رضي الله عنهم، وهم يطعنون عليهم على ما مضى، فكيف يسوغ لهم النقل عنهم؟ »(١).

ومخالفة أهل الأهواء والبدعة للإجماع المعتدّ به ولأهله لا يقف عند حدّ مخالفة الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ إنهم يشتركون جميعاً في مخالفة إجماع أهل العلم في كل فنٍّ أو علمٍ - كالحديث واللغة والأصول والتفسير وغيرها - إذا كان في إجماع أولئك ما ينقض قولهم ومذهبهم أو يخالفه أو يردّه.

---

(١) الانتصار في الردّ على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٥).

قال الدارمي: « والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك، وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يُدرَى من هم!، وعن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها »[١].

وقال ابن عبد الهادي[٢]: « أما بعد، فإني وقفت على الكتاب الذي ألفه بعض قضاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية في مسألة شد الرحال وإعمال المُطِيِّ إلى القبور، وذكر أنه كان قد سماه: شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة، ثم زعم أنه اختار أن يسميه: شفاء السقام في زيارة خير الأنام، فوجدت كتابه مشتملاً على تصحيح الأحاديث المضعَّفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة والآثار القوية المقبولة، وتحريفها عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة. ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلاً ممارياً معجباً برأيه متبعاً لهواه، ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٤٣-٦٤٤).

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي، شمس الدين، الإمام العالم العلاّمة الناقد البارع في فنون العلم، ولد سنة (٧٠٥هـ)، حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنّن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ والقراءات، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث، عارفاً بالجرح والتعديل، بصيراً بعلل الحديث، مستقيماً على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، توفي سنة (٧٤٤هـ) وهو دون الأربعين. انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٢١٠).

الشاذة والآراء الساقطة، صائراً في أشياء مما يعتمده إلى الشبه المخيلة والحجج الداحضة، وربما خرق الإجماع في مواضع لم يسبق إليها ولم يوافقه أحد من الأئمة عليها »(١).

وفي المقابِل: فإن أهل الأهواء والبدعة يقدِّمون أقوال أفراد طائفتهم وفرقتهم على إجماع الجمّ الغفير من السلف وأهل العلم!، وهذا من أعظم ما يظهر به جهلهم واتّباعهم الهوى وضلالهم وخذلان الله إياهم.

قال الدارمي: « واحتج المعارض أيضا في دفع آثار رسول الله وتقليد رواتها من العلماء بحكاية حكاها عن بشر بن غياث المريسي...، وافتخر المعارض بسؤال بشر عن هذا كأنه سأل عنها الحسن وابن سيرين!، ولا يعلم أنه إنما سأل عنها جهميا جاهلا بالكتاب والسنة مخالفا للإجماع، إن أخطأ فعليه خطؤه، وإن أصاب لم يُلتَفت لإصابته؛ لأنه المأبون في دين الله، المتهم على كتاب الله، الطاعن في سنة رسول الله، وكيف تستفتي المريسيَّ وقد رويتَ عن أبي يوسف أنه هَمَّ بأخذه وتنكيله في هذه الضلالات حتى فَرَّ منه إلى البصرة؟! »(٢).

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(١٨-١٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٣-٦٦٤).

٣- ليس عندهم إجماعٌ مطلقاً على جميع بدعهم وضلالاتهم، ولا يمكن أن يجدوه:

مما تظهر به منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة: أنهم في جميع ما خرجوا به عن السنة والجماعة ليس لهم فيه دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع سابق، وهذا يُبرِز عدمَ اهتمامهم به والتفاتِهم إليه وحرصِهم عليه، كما يدلّ على أن إقرار من أقرَّ منهم بالإجماع وحجيته ليس هو الإقرار النافع الصادق.

قال الدارمي: « ...فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بَيِّنٍ على دعواكم من: كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا »[١].

وقال: « وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات [يعني: في نزول الله كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر] ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادية الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم يتنافسون فيها ويتزينون بروايتها ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها - إن شاء الله -، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا؛ حتى يكون بعض ما تأتون به ضِدًّا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لِمَ يُدفَع إجماعُ الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصاً بلا ضِدٍّ منصوصٍ من قولهم أو من قول نظرائهم؟!، ولِمَ يُدفَع شيءٌ بلا شيء؟!؛ لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحداً منها شيء إلا أن تأتوا فيها بأثر

---

(١) الرد على الجهمية ص(٤٢).

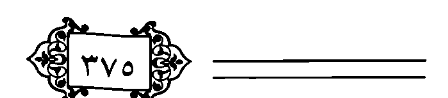
ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبدا »[١].

وقال ابن بطة: « لما رأيت ما قد عمَّ الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فظائع الأهواء وقذائع الآراء، وتحريف سنتهم وتبديل دينهم، حتى صار ذلك سبباً لفرقتهم، وفتح باب البلية والعمى على أفئدتهم، وتشتيت ألفتهم، وتفريق جماعتهم، فنبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتخذوا الجُهّال والضُلال أرباباً في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلم من ربهم، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشهادات عليها بالظنون، واحتجوا بالبهتان فيما ينتحلون، وقلّدوا في دينهم الذين لا يعلمون، فيما لا برهان لهم به في الكتاب ولا حجة عندهم فيه من الإجماع...، جمعتُ في هذا الكتاب طرفا مما سمعناه، وجُمَلاً مما نقلناه، عن أئمة الدين وأعلام المسلمين، مما نقلوه لنا عن رسول رب العالمين، مما حض عليه من اتبعه من المؤمنين، وما أمر به من التمسك بسنته وسلوك طريقته والاقتداء بهديه والاقتفاء لأثره »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٧).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص(١٠٠).



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

ادّعاء إجماع غير صحيح

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة لأهل الإسلام، وهي الحجة في الاعتقاد والعمل والقبول والاستدلال، لكن الاستدلال بها لا يكون استدلالاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا كان جارياً وفق قواعد الاستدلال الصحيحة وضوابطها، فالاستدلال بآيات الكتاب وأحاديث السنة يُشترَط له:

١ - أن يكون الاستدلال بها وفق المعاني الصحيحة التي دلّت عليها مما بيّنته الآياتُ والأحاديثُ الأخرى في الكتابِ والسنةِ وتفاسيرُ الصحابةِ وأهلِ العلمِ ولغةُ العرب.

٢- إضافة إلى أن تكون أحاديث السنة المُستَدَلّ بها ثابتة مقبولة (صحيحةً أو حسنة).

وهذا الأمران يُشترَطان - أيضاً - في الاستدلال بالإجماع، فالإجماع المُستَدَلّ به لا بد أن يتوفّر فيه شروط، منها:

١ - أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله[1].

---

(١) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

٢- أن يكون أهل الإجماع هم من يُعتدُّ بهم في انعقاده[١].

٣- أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه[٢].

٤- أن يُستَدَلّ به على وجهه[٣].

فمن شروط الاستدلال بالإجماع: أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله، فلا يكون هناك خلاف مُعتبَرٌ في المسألة المُدَّعى وجود الإجماع فيها؛ إذ لو وُجِد فيها خلاف معتبر لم يكن ثمة إجماعٌ في تلك المسألة أصلاً، وكانت دعوى الإجماع مردودة، والإجماعُ المدَّعى باطلاً، وحال من استدلّ به كحال من استدل بالحديث الضعيف والواهي والموضوع.

ومن شروطه أيضاً: أن يُستَدَلّ بالإجماع على وجهه، وفي المسألة التي انعقد الإجماع عليها، وأما أن يُستَدَلّ بإجماعٍ صحيحٍ على غير ما يدلّ عليه أو غير ما يتناوله من المسائل؛ فهو استدلال غير صحيح، وهو مردودٌ على صاحبه؛ لأنه استدل بدليلٍ على غير ما لا يدلّ عليه، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية القرآنية والحديث النبوي على ما لا يدلّ عليه من المعاني والمسائل.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إما أن يستدلّوا بإجماعٍ لم يَرِد، أو إجماعٍ لم يثبت، أو بإجماعٍ صحيحٍ على غير وجهه.

---

(١) وهذا ما سأتناوله في المسلكين الثالث والرابع.

(٢) وهذا ما سأتناوله في المسلك الثاني.

(٣) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكثير من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه - وهو معنى فاسد - ويجعلون ذلك يعارض العقل، وقد بينا في مصنف مفرد درء تعارض العقل والنقل، وذكرنا فيه عامة ما يذكرون من العقليات في معارضة الكتاب والسنة، وبيّنّا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ما سُمِّي معقولاً: فاسداً، وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع، أو أن يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه: إما حديث موضوع، وإما فهم فاسد من نص لا يدل عليه، وإما نقل إجماع باطل »(١).

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها:

١- أنهم لا يعتدّون بإجماع الصحابة والسلف، فأفضى بهم ذلك إلى عدم العناية به اطّلاعاً وطلباً واقتداءً، ومن المعلوم أن إجماعات الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد مشهورة مدَوَّنة، وكان من آثار ذلك: أن أحدثوا من عند أنفسهم إجماعات ليس لهم فيها سلف.

٢- أنهم ليسوا من أهل العناية بالإجماع أصلاً؛ لأن عمدتهم ليست عليه، وإنما على أصولهم ومذاهبهم وقواعدهم؛ ولذلك فأكثر ما ينقلونه من الإجماع يكون فيه كذبٌ أو خطأٌ في النقل أو الاستدلال، قال شيخ الإسلام: « إنما يُقبَل قولُ من يدعي أن غيره يخالف الإجماع إذا كان ممن يعرف الإجماع والنزاع، وهذا يحتاج إلى علم عظيم يظهر به ذلك، لا يكون مثل هذا المعترض الذي لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب إليه ولا ما قال أصحابه في مثل هذه

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤١-٤٤٢).

المسألة التي قد افترى فيها وصنف فيها!، فكيف يَعرِف مثلُ هذا إجماعَ علماء المسلمين مع قصوره وتقصيره في النقل والاستدلال؟! »[١].

٣- أن جميع الأدلة الصحيحة - نقلاً واستدلالاً - من الكتاب والسنة والإجماع هي بخلاف مذهبهم وقولهم، فأرادوا تقوية مذهبهم ودفع الشناعة عن أنفسهم وإيهام الناس بتلك الإجماعات الباطلة ثبوتاً أو استدلالاً[٢].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع بادّعاء إجماعٍ غير صحيح:

١- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة[٣].

٢- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة[٤].

---

(١) الرد على الأخنائي (١/ ١٩٤-١٩٥).

(٢) قال ابن قدامة في روضة الناظر ص(١٣١): « والإجماع حجة قاطعة عند الجمهور، وقال النظام: ليس بحجة، وقال: والإجماع: كل قول قامت حجته » ثم عقّب على قول النظام بقوله: « ليدفع عن نفسه شناعة قوله ».

(٣) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٩-٦٠).

(٤) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٦-٩٧).

٣- ادّعاء الإجماع على حياته في قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية التوسُّل والاستشفاع به عند قبره[١].

٤- ادّعاء الإجماع على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام، للتوصُّل بذلك إلى عصمة المسلم وإن أتى بأفعال الشرك والكفر - التي يسمّونها زيارة للقبور وتوسُّلاً واستشفاعاً بالمقبور -[٢].

٥- ادّعاء الإجماع على أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ وطلب الشفاعة منه بعد موته: جائز[٣].

٦- ادّعاء الإجماع على جواز شد الرحال القبور[٤].

٧- ادّعاء الإجماع على أن المرتد إذا كانت ردته بالشرك فإن توبته بالشهادتين - أي: دون اشتراط إقلاعه عن الشرك وتوبته منه -[٥].

٨- الاستدلال بالإجماع المعلوم من الدين بالضرورة على وجوب تعظيم النبي ﷺ، على ما يقوم به أهل الأهواء والبدعة من الغلو فيه ﷺ[٦].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٨١-٨٢).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٦-٣٥٠).

(٣) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٣-٣٥٤)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص(١٥٥-١٥٨).

(٤) انظر: كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام ص(٢٤٣-٢٤٤).

(٥) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٦) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٩).

٩- الاستدلال بالإجماع على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله[١].

١٠- الاستدلال بالإجماع على نفي النقص عن الله تبارك وتعالى، على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله بدعوى أن إثباتها يستلزم إثبات النقص في حقه سبحانه[٢].

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٣٥١-٣٥٣).

(٢) انظر: شفاء العليل ص(٢٠٦-٢٠٧).

المسلك الثاني

نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه

من الشروط الواجب توفُّرها في إثبات الإجماع: أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه، فيكون الإجماع ثابتاً عن الطائفة التي نُسِب إليها.

فلا يصحُّ أن يُنسَب إلى أيّ طائفةٍ في أيّ بابٍ - كأهل الحديث والفقه والتفسير، وأهل السنة والحق، فضلاً عن: أهل الإسلام - أنها أجمعت على أمرٍ إلا إذا كان ذلك الإجماع ثابتاً عنهم، وأما أن يُنسَب إليهم ما لم يجمعوا عليه في مسألةٍ ما فهو من الكذب والغش أو الخطأ، فكيف إذا أُضيف إلى ذلك أن يكون إجماعهم في تلك المسـألة عينها منعقداً على خلاف ذلك الإجماع المحكيّ عنهم وضدّه؟!.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم ينسبون إجماعاتٍ إلى طوائف من أهل العلم والسنة على مسألة ما، ويكون إجماع أولئك منعقداً على خلاف ما نقله هؤلاء عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « إن دعوى الإجماع من علم الخاصة الذي لا يمكن الجزم فيه بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناه الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم؛ ولهذا رد الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول، وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: « من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه

أن الناس لم يختلفوا، ولكن يقول: لا أعلم مخالفا »، وأبو ثور قال: « إن الذي يذكر من الإجماع معناه: أنا لا نعلم منازعا ». ثم لا يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما يذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه...، فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض من الإجماع؟، وهو من جنس ادعائه الإجماع في هذه المسألة المتنازع فيها وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة، فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه، وأن من قال بخلاف ذلك فهو تنقَّصَ الأنبياء وجاهرهم بالعداوة، والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »[1] متناول لشد الرحال لزيارة القبور...، فمن قال: إنه يستحب شد الرحال إلى غير الثلاثة كزيارة القبور فهذا هو الذي خالف الإجماع بلا ريب مع مخالفته للرسول ﷺ...، ومن قال: إن السفر إلى غير الثلاثة كزيارة القبور مستحب فقد خالف الرسول ﷺ وخالف علماء أمته، وأما السفر إلى مسجده ﷺ فهو سفر إلى أحد المساجد الثلاثة، ليس مما نهى عنه، وإذا فعل في مسجده ما شرع من الزيارة الشرعية وصلى عليه وسلم كما أمر الله وعلم فهو محسن في هذه الزيارة، كما كان محسنا في شد الرحل إلى مسجده، وهذا هو الذي أجمع عليه المسلمون أيضا كما أجمعوا أنه لا تشد الرحال لمجرد زيارة القبور، فذاك الإجماع على شدها إلى مسجده وزيارته الشرعية حق، وهذا الإجماع على أنه لا يستحب شد الرحال

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٣٩٨) رقم (١١٣٢)، ومسلم (٢/ ١٠١٤) رقم (١٣٩٧).

إلى غير الثلاثة حق، وكلا الإجماعين معه نص عن الرسول ﷺ، والعالم من اتبع هذا وهذا، وليس هو من ترك النص والإجماع من أحد الجانبين وتمسك في الجانب الآخر بألفاظ مجملة يظن الإجماع على ما فهمه منها ولم تجمع الأمة على ما فهمه، بل ما فهمه قد يكون مجمعا على تحريمه، كمن يفهم من الزيارة الحج إليهم ودعاءهم من دون الله، فهذا مجمع على تحريمه، والله أعلم »(١).

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة من الإجماع الذي نسبوه إلى طائفةٍ والواقع على خلافه:

١- نسبتهم إلى الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام الإجماعَ على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، وإن ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله -(٢).

٢- نسبتهم إلى أهل المذاهب الأربعةِ الاتفاقَ في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلا لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق والخلفاء الراشدين، بأن يخرجها في أصنافها الثمانية أو ما وجد منها، ومن لم يفعل ذلك فنصُّوا على تحريم قبضه لها، فضلاً عن أن يقاتل عليها.

---

(١) الرد على الأخنائي ص(١٩٥-١٩٧).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

يريدون التوصّل بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً[١].

٣- نسبتهم إلى علماء الإسلام الإجماع على مشروعية شدِّ الرحال لزيارة القبور[٢].

---

(١) انظر: مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٥٤٠، ٥٥١).

(٢) انظر: الرد على الأخنائي ص: (١٩١، ١٩٥-١٩٧).

المسلك الثالث

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به

لا يصحّ الإجماع ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا وقع من أهله الذين يُعتدّ بهم في انعقاده، وأهل الإجماع المعتبر بإطلاق هم: الخاصة من أهل العلم وعلماء العصر من أهل الاجتهاد والمفتون المجتهدون، وأهل الإجماع المعتبر في فنون العلم هم: أهل ذلك الفن العارفون به في ذلك العصر دون من عداهم، فالمعتبر في الإجماع في الصحة والضعف والتواتر ونحو ذلك: قول جميع المحدِّثين، وفي المسائل الفقهية: قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية: قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية: قول جميع النحويين... وهلم جرا.

فليس من أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق - الذين ينعقد الإجماع بهم: العوامّ، والجُهّال، والصبيان، والمجانين، والمقلِّدة، وأهل الضلال والزيغ والفتنة - فضلاً عن أهل الشرك والخرافة -، ومن جمع طرفاً من العلم ولم يبلغ بسببه درجة أهل الاجتهاد بعامة أو في فنٍّ من الفنون - بخاصة -. وليس من أهل الإجماع المعتبر في فنون العلم: من يعرف من العلم - وإن كان من أهل الاجتهاد والتبحُّر فيه - ما لا أثر له في معرفة أدلة وأحكام وتفاصيل العلم الآخر، فإن كل أحد عامي بالنسبة إلى ما لم يحصِّل علمَه وإن حصل علما سواه، فلا عبرة في الإجماع على الأحكام بأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب - إذ لا يعرفون طرق الأحكام ودلائل الفقه، وإن عرفوا بعضها لا يعرفون جميعها -، ولا عبرة فيما يصح من الأخبار وما لا يصح

بمن لم يكن من أهل هذا الشأن، وعلى الجملة: من لم يكن من أهل الإجماع المعتبر في فنٍّ من الفنون وكان ممن لا يستقلّ بنفسه فيه فإنه لا عبرة بقوله في الإجماع في ذلك الفن لا وفاقاً ولا خلافاً، وإنما يجب عليه أن يسلم لأهل الإجماع المعتبر في ذلك الفن إذا أجمعوا على أيّ مسألة من مسائله، إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فعلى كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم(١).

فمسلك أهل السنة: هو مراعاة هذه الشروط والضوابط في الإجماع، فالإجماع الذي يعتدّون به ويوجبون اتباعه ويحرِّمون مخالفته وينقلونه ويستدلون به هو الإجماع الثابت عن أهله الذين ينعقد بهم، سواء كان ذلك إجماعاً مطلقاً أو في بابٍ من أبواب العلم والدين.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم كثيراً ما يدّعون الإجماع على مسائل توافق آراءهم وأهواءهم وبدعهم، ثم يظهر - من أول وهلة، أو عند النظر والتحقيق - أنهم نسبوا الإجماع إلى غير أهله من: العوامّ والجهال وجمهور الناس ومن لا فقه عنده ولا دراية وليس من أهل الاجتهاد والتمكّن من العلم بعامة أو في تلك المسألة وبابِها بخاصة.

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٢٤-٤٢٧)، قواطع الأدلة (١/ ٤٧٩-٤٨٢)، روضة الناظر ص(١٣٥-١٣٨)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٢١٠-٢١٣)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٥١)، الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٨٣-٢٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٥٠٩-٥١٢)، إرشاد الفحول ص(٢٣٣)، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع ص(٣١٢-٣١٣).

قال إسحاق بن راهويه[١]: «لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلا دين إلا ما شرعه الله ورسوله، كما أنه لا حرام إلا ما حرمه، ومن ذهب إلى الاستغاثة بالموتى فقد شرع له ديناً لم يؤذن له به، وليس معه في الاستغاثة بهم سوى فعل بعض المتأخرين وكلامهم ممن ليس هو معدود من أهل الإجماع والاختلاف، فليس معه تقليد المقلدين ولا اجتهاد المجتهدين، ومن ابتدع بدعة في الدين بدون اجتهاد أهل الاجتهاد أو التقليد لأهل الاجتهاد كان من أهل الضلال والغي لا من أهل الهدى والرشاد»[٣].

وقال ابن القيم: «فمسخ المختلفون الذين جعلوا السواد الأعظم والحجة والجماعة هم الجمهور، وجعلوهم عيارا على السنة، وجعلوا السنة بدعة والمعروف منكرا؛ لقلة أهله وتفردهم في الأعصار والأمصار، وقالوا: من شذ شذ الله به في النار. وما عرف المختلفون أن الشاذ ما خالف الحق وإن

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي، ابن راهويه، أبو يعقوب، الإمام الكبير، شيخ المشرق في وقته، سيد الحفاظ، ولد سنة (١٦١هـ)، كان إماماً في الحفظ والحديث والتفسير والفقه، من أئمة الاجتهاد، قال الإمام أحمد: «لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيرا»، توفي سنة (٢٣٨هـ). انظر: السير (١١/ ٣٥٨-٣٨٣).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢).

كان الناس كلهم عليه إلا واحدا منهم، فهم الشاذون، وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرا يسيرا، فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة »(١).

وقال ابن عبدالهادي: « وليس مع عباد القبور من الإجماع إلا ما رأوا عليه العوام والطغام في الأعصار التي قل فيها العلم والدين، وضعفت فيها السنن، وصار المعروف فيها منكراً والمنكر معروفاً، من: اتخاذ القبر عيداً، والحج إليه واتخاذه منسكاً للوقوف والدعاء كما يفعل عند موقف الحج بعرفة ومزدلفة وعند الجمرات وحول الكعبة، ولا ريب أن هذا وأمثاله في قلوب عباد القبور لا ينكرونه ولا ينهون عنه، بل يدعون إليه ويرغبون فيه، ويحضون عليه، ظانين أنه من تعظيم الرسول ﷺ والقيام بحقوقه، وأن من لم يوافقهم على ذلك وخالفهم فيه فهو منتقص تارك للتعظيم الواجب، وهذا قلب لدين الإسلام وتغيير له »(٢).

وقال الشاطبي: « فعلى هذا...: يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم، ومقتدون بهم »(٣).

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣).

(٣) الاعتصام (٢/ ٧٧١).

وذكر أن العامة لو: « تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حَدّوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمة؛ لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم »[١].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: « وأما استدلالك بالأحاديث التي فيها إجماع الأمة والسواد الأعظم...وأمثال هذا؛ فهذا أيضا من أعظم ما تلبس به على الجهال، وليس هذا معنى الأحاديث بإجماع أهل العلم كلهم؛ فإن النبي ﷺ أخبر أن الإسلام سيعود غريبا، فكيف يأمرنا باتباع غالب الناس؟...، وأحاديث عظيمة كثيرة يبين ﷺ أن الباطل يصير أكثر من الحق، وأن الدين يصير غريبا، ولو لم يكن في ذلك إلا قوله ﷺ: « ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » هل بعد هذا البيان بيان؟ ويلك! كيف تأمر بعد هذا باتباع أكثر الناس؟... ونحن نذكر كلام أهل العلم في معنى تلك الأحاديث ليتبين الجهال الذين موهت عليهم. قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين... فأورد كلامه السابق ذكره قريبا، ثم قال: « هذا كلام الصحابة في تفسير السواد الأعظم، وكلام التابعين، وكلام السلف، وكلام المتأخرين... »[٢].

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٧٦).

(٢) مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧).

ومن نماذج ما ادّعاه أهل الأهواء والبدعة من الإجماع - وهو في حقيقته منسوب إلى من ليس من أهل الإجماع ولا ينعقد الإجماع بموافقته ولا بمخالفته -:

١ - ادّعاء إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين التوسُّل البدعي المحرم[١].

٢- ادّعاء الإجماع على جواز اللجوء إلى أهل القبور في الرغبات والرهبات والطلبات، وطلب تفريج الكربات وإغاثة اللهفات منهم، وصرف الدعاء والحب والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والاستغاثة والذبح والنذر والالتجاء وسائر أنواع العبادة لهم[٢].

٣- ادّعاء الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين[٣].

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٢-١٧٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٥٨-٣٦٧)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص: (٣٥١-٣٥٧).

المسلك الرابع

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة

تقدم في المسلك السابق بيان أن الإجماع لا يصحّ ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا كان انعقاده من أهل الإجماع، وإلا كان إجماعاً باطلاً غير صحيح ولا معتَدٍّ به.

كما سبق بيان صفة أهل الإجماع وأنهم أهل العلم والاجتهاد مطلقاً أو في فنٍّ من فنون العلم، وأن من لم يكن كذلك لم يكن من أهل الإجماع، ولا عبرة به في انعقاده، ولا قيمة لمخالفته.

وإذ كان المقام هنا مقام اعتقاد - بالدرجة الأولى -: فإن أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق، وفي أبواب الاعتقاد - هم: صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم من أهل القرون الثلاثة الفاضلة ومن سار على نهجهم من أئمة العلم والهدى من الفرقةِ الناجيةِ المنصورةِ أهلِ السنةِ والحق إلى قيام الساعة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعُهم حجةً على من كان في زمنهم أو جاء بعدهم، واتباعُهم واجباً، ولزومُ إجماعهم من لزوم الدين والسنة والجماعة، وتكون مخالفتهم خروجاً عن الإجماع والسنة والجماعة إلى سُبُل الضلال والبدعة والهوى والفُرقَة.

ومسلك أهل السنة هنا: هو أنهم لا يحتجون في أبواب الاعتقاد إلا بإجماعٍ هذه صفة أهله، ولا يعتدّون بمن خرج عنه مهما كثُر عددهم واشتهر قولهم[١].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فهم يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم، دون اعتبارٍ لموافقتهم للصحابة والسلف وأهل السنة الراسخين في العلم، ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته، والأدهى من ذلك أنهم لا يُفصِحون في أحيانٍ كثيرة عن كون الإجماع الذي يدّعونه هو في واقع الأمر إجماع فرقتهم وطائفتهم!.

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأنهم يرَون أن طائفتهم وفرقتهم هي أهل الحق والجماعة والإجماع، دون غيرهم من أهل الإسلام من الصحابة فمن بعدهم من أهل العلم والهدى!.

قال أبو الحسين الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »[٢].

---

(١) انظر: شرح السنة للبربهاري ص(٦٥) فقرة(٣) وَ ص(٦٦) فقرة(٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)، إغاثة اللهفان (١/ ٧٠)، الاعتصام (٢/ ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٦)، مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧)، نيل الأوطار (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)، التحف في مذاهب السلف ص(٦٢)، الدين الخالص (٣/ ٤٤، ٧٢)، مرعاة المفاتيح (١/ ٢٧٤، ٢٧٨).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية...، وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر ذلك »[١].

وقال: « فإذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة، كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة، فالسنة ما كان ﷺ هو وأصحابه عليه في عهده مما أمرهم به أو أقرهم عليه، أو فعله هو، والجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعا »[٢].

ومن نماذج ادّعاء أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ، وهو في الواقع إجماع فرقتهم وطائفتهم:

١- دعوى إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً[٣].

٢- دعوى إجماع أهل السنة على وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤، ٣١٥-٣١٦).

(٤) انظر: الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً

كما أنه لا يصح الاستدلال بحديث لم يثبت، ولا بآية أو حديث على غير وجههما؛ فكذلك لا يصح الاستدلال بإجماعٍ غير ثابت أو على غير ما انعقد عليه.

وهذا هو أول ما يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، فإنهم ينظرون في الإجماع الذي استدلوا به من جهتين:

الأولى: من جهة ثبوته في نفسه: فإن كان غير ثابتٍ ردّوه على من ادعاه، وأنكروا عليه الاستدلال به، وأثبتوا بالدليل القاطع عدم صحته، وكان ذلك كافياً عندهم في نقض الاستدلال به وإبطاله واجتثاثه من جذوره.

وهذا له طرُق وصُور، منها:

١- نفْي أن يكون ثمة إجماع في تلك المسألة أصلاً.

٢- الاستدلال على عدم صحة الإجماع المدَّعى بأنه لم ينقله أحدٌ من أهل العلم المعتدّ بهم قبل من ادّعاه من أهل الأهواء والبدعة.

٣- إثبات وجود الخلاف القديم المعتبر في تلك المسألة التي ادّعي الإجماع فيها.

٤- إحالة أن يكون ذلك الإجماع صحيحاً؛ لأنه يعارض نصوص الكتاب والسنة الصريحة ويصادمها مصادمة ظاهرة جليّة، ومن المحال أن تعارض الأدلة الصحيحة بعضها بعضاً أو تصادمه.

وإن كان ثابتاً انتقلوا إلى الجهة الثانية.

الثانية: من جهة صحة الاستدلال به على المسألة التي انعقد عليها، فيقرِّرون أن الإجماع - وإن كان في نفسه ثابتاً - فإنه لا يدلّ على ما استُدِلّ به عليه، وهذا يجعل الاستدلال به عليه باطلاً غير صحيح.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، بتقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة.

قال السبكي: « وأما الإجماع: فقد حكاه القاضي عياض على ما سبق في الباب الرابع، واعلم أن العلماء مجمعون على أنه يستحب للرجال زيارة القبور، بل قال بعض الظاهرية بوجوبها للحديث المذكور، وممن حكى إجماع المسلمين على الاستحباب أبو زكريا النووي. وقد رأيت في مصنف ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: « لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي »، وهذا - إن صح - يحمل على أن الشعبي لم يبلغه الناسخ مع أن الشعبي لم يصرح بقولٍ له، ومثل هذا لا يقدح، وكذلك رأيت فيه عن إبراهيم قال:

« كانون يكرهون زيارة القبور »، وهذا لم يثبت عندنا، ولم يبيِّن إبراهيم الكراهة عمن؟ ولا كيف هي؟، فقد تكون محمولة على نوع من الزيارة مكروه، ولم أجد شيئاً يمكن أن يتعلق به الخصم غير هذين الأثرين، ومثلهما لا يعارض الأحاديث الصريحة والسنن المستفيضة والمعلومة من سير الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل لو صح عن الشعبي والنخعي التصريح بالكراهة لكان ذلك من الأقوال الشاذة التي لا يجوز اتباعها والتعويل عليها ».

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « ليس في المسألة إجماع؛ لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين - وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل -، قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها، قال ابن بطال في شرح البخاري: كره قوم زيارة القبور؛ لأنه رُوِي عن النبي ﷺ أحاديث في النهي عنها، وقال الشعبي: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابني، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون زيارة القبور، وعن ابن سيرين مثله، قال: وفي المجموعة: قال علي بن زياد: سئل مالك عن زيارة القبور، فقال: كان قد نهى عنها - عليه الصلاة والسلام - ثم أَذِن فيه، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أرَ بذلك بأساً، وليس من عمل الناس، وروي عنه أنه كان يضعِّف زيارتها. فهذا قول طائفة من السلف، ومالك في القول الذي رخص فيها يقول: ليس من عمل الناس، وفي الآخر ضعفها، فلم يستحبها لا في هذا ولا في هذا. انتهى ما حكاه الشيخ. وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي قد رواه عبد الرزاق في مصنفه أيضاً عنه، فروى الثوري

عن مجالد بن سعيد قال: سمعت الشعبي يقول: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي، ومجالد من أصحاب الشعبي، وفيه مقال لبعض أهل العلم من قِبَل حفظه، وكأن الشعبي سمع النهي عن زيارة القبور ولم يبلغه الناسخ. وروى عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال: « من زار القبور فليس منا » وهذا مرسل من مراسيل قتادة، وهو منسوخ. وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: « كانوا يكرهون زيارة القبور »، وهذا صحيح ثابت إلى إبراهيم، وهو الذي ضعفه المعترض عنه بلا علم، وكثيراً ما يقول إبراهيم النخعي: كانوا يفعلون كذا وكانون يكرهون كذا، والظاهر أنه يريد بهم شيوخه ومن يحمل عنه العلم من أصحاب علي وابن مسعود وغيرهما. والمقصود أن الإجماع المذكور في هذه المسألة غير متحقق، وإن كان قول من خالف الجمهور فيها ضعيفاً، وشيخ الإسلام لم يذهب إلى هذا القول المخالف لقول الجمهور، وإنما حكاه عن غيره من أهل العلم، والله أعلم »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور مشروعة.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور؛ فإن زيارتها بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

نفْي أن يكون الإجماع المدَّعى صحيحاً وثابتاً؛ وذلك أن المسألة المدَّعى فيها الإجماع (وهي: استحباب زيارة القبور) قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين: فمنهم من كرهها، ومنهم من لم يستحبها - وإن أجازها -، وهذا الخلاف خلاف معتبر، وهو ينقض دعوى الإجماع في هذه المسألة.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة.

قال ابن حجر الهيتمي: « قد نقل جماعةٌ من الأئمةِ حَمَلة الشرع الشريف الذين عليهم المدارُ والمعوَّلُ الإجماعَ »، وادّعى السبكي إجماعَ السلف والخلف على ذلك.

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « إذا أراد بالسلف: المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان فلا يخفى أن دعوى إجماعهم مجاهرة بالكذب، وقد ذكرنا غير مرة فيما تقدم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة شيء من هذا إلا عن ابن عمر وحده، فإنه ثبت عنه إتيان القبر للسلام عند القدوم من سفر، ولم يصح

هذا عن أحد غيره، ولم يوافقه عليه أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لا من الخلفاء الراشدين ولا من غيرهم. وقد ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن عبيد الله بن عمر أنه قال: « ما نعلم أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر »، وكيف يُنسَب مالك إلى مخالفة إجماع السلف والخلف في هذه المسألة - وهو أعلم أهل زمانه بعمل أهل المدينة قديماً وحديثاً - وهو يشاهد التابعين الذين شهدوا الصحابة وهم جيرة المسجد وأتبع الناس للصحابة ثم يمنع الناذر من إتيان القبر ويخالف إجماع الأمة، وهذا لا يظنه بمالك إلا جاهل كاذب على الصحابة والتابعين وأهل الإجماع، وقد نهى علي ابن الحسين زين العابدين الذي هو أفضل أهل بيته وأعلمهم في وقته ذلك الرجل الذي كان يجيء إلى فرجة كانت عند القبر فيدخل فيها فيدعو، واحتج عليه بما سمعه من أبيه عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم »، وكذلك ابن عمه حسن بن حسن بن علي شيخ أهل بيته كره أن يقصد الرجل القبر للسلام عليه ونحوه عند غير دخول المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيداً، وقال للرجل الذي رآه عند القبر: مالي رأيتك عند القبر؟، فقال: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: « لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم »، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء. وكذلك سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد الأئمة الأعلام وقاضي المدينة في عصر التابعين ذكر عنه ابنه

إبراهيم أنه كان لا يأتي القبر قط، وكان يكره إتيانه. أفيُظَن بهؤلاء السادة الأعلام أنهم خالفوا الإجماع...، فهذا لعمر الله هو الكلام الذي تقشعر منه الجلود »(١).

وقال السهسواني(٢): « أقول: ليس في المسألة إجماع، لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين، وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل. قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها... » فنقل كلام ابن عبدالهادي المتقدم قبل صفحتين(٣).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - مشروعة؛ ليستدلوا بذلك على مشروعية شد الرحل لزيارته ﷺ.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣-٣٤٤).

(٢) محمد بشير بن محمد بدر الدين، السهسواني، العلامة النحرير، ولد في وسط القرن الثالث عشر الهجري، وتعلم علوم التفسير والحديث والفقه والأصول وقرأ فنون المعقولات والمنقولات المتداولة، كان تذكار السلف الصالحين في الفضائل والكمالات، ومن المجددين للدين، بلغ درجة الاجتهاد المطلق في عصره، وكان وحيد عصره في الاطلاع على مذاهب السلف، توفي سنة (١٣٢٦هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٣/ ٢٨٠-٢٨٥).

(٣) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٥٩-٦٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ -؛ فإن زيارتها وزيارة قبره - ومنها: قبره ﷺ - بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

١- نفْي أن يكون في هذه المسألة إجماع أصلاً عن السلف، بل دعوى الإجماع عنهم في هذه المسألة مجاهرةٌ بالكذب.

٢- أنه لم يثبت ذلك إلا عن ابن عمر رضي الله عنهما وحده، وهو وحده لا يقوم به الإجماع.

٣- أن الصحابي الوحيد الذي ثبت عنه زيارة قبره ﷺ (وهو عبد الله بن عمر) لم يُؤثَر عنه ذلك إلا عند قدومه إلى المدينة من سفر، وهذا بخلاف ما يذهب إليه من ادّعى الإجماع من استحباب زيارة القبر مطلقاً وفي كل الأوقات ولو بشدّ الرحال، فالاستدلال بفعل ابن عمر أيضاً غير صحيح.

٤- أن الصحابة جميعهم خالفوا ابن عمر فلم يوافقوه على فعله لا قولاً ولا فعلاً، وكذلك الحال مع أعيان التابعين وتابعيهم من أهل العلم الراسخين المشهود لهم.

٥- أن جماعةً من أعيان السلف ثبت عنهم خلاف الإجماع المدَّعى بخصوص إتيان قبره ﷺ لزيارته، فقد ثبت عنهم أنهم أنكروا على من فعل ذلك، ونهَوه عنه.

٦- أن مسألة استحباب زيارة القبور عامة - ومنها قبره ﷺ - قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين، فلا تصح حكاية الإجماع فيها.

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله، ونقلوا الإجماع المذكور عن ابن القيم في قوله: « أجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال: لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فقد دخل في الإسلام ».

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « فأقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر ولو أقرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن وُلِد في الإسلام، لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر.

وابن القيم الذي حكيتَ عنه إجماع المسلمين على أن من أقر بالشهادتين فقد دخل في الإسلام، قد حكى إجماع أهل الحجة من أهل الإسلام على تكفير الجهمية، كما قال في « الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية »:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في ... عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنهم ... بل قد حكاه قبله الطبراني

وذكر في كتاب « الصلاة » له: تكفير من أُمِر بالصلاة فامتنع حتى يخرج وقتها، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام وحُكِم عليه بالكفر - بشروطه - وزالت عنه عصمة الدم والمال التي تكون للمسلم، سواء كان ممن دخل في الإسلام أو كان من أهل الإسلام ابتداءً، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك غير ناقضٍ للإسلام ولا مبيحٍ للدم والمال، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المذكور: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله؛ فلا يصح تكفير المسلم الذي يشهد بالشهادتين ابتداء واستحلال دمه وماله.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

١ - أن الإجماع في نفسه ثابت وصحيح، ولكن الاستدلال به باطل؛ لأنه استدلال به في غير محله وعلى غير وجهه، وذلك: أن الإجماع المذكور إنما انعقد على مسألة معينة وهي: أن الكافر الأصلي إذا نطق بالشهادتين فإنه بذلك

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥١-٣٥٢).

يكون من أهل الإسلام ويعصم دمه وماله، ولكنه لا يتناول مسألة: ما إذا أتى الكافر الذي دخل في الإسلام أو من كان من أهل الإسلام ابتداءً بناقضٍ من نواقض الإسلام، والمسألتان مختلفتان، فالاستدلال بالإجماع الثابت في المسألة الأولى على المسألة الثانية باطل غير صحيح واستدلالٌ في غير موضعه.

٢- أن المسألة الثانية فيها إجماع منعقد ثابت بخلاف الإجماع المستدل به عليها، وهو ما سيأتي بيانه في المسلك التالي - إن شاء الله -.

المسلك الثاني

تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى

إذا كان من الخطأ أو الظلم أو الضلال أن يُنسَب إلى مسلمٍ ما لم يقله أو يفعله، فكيف إذا كان المنسوب إليه ذلك من أهل العلم المشهود لهم بالخير والفضل والمكانة والقبول في الأمة؟، بل كيف إذا كان الكلام المنسوب إلى ذلك العالم ضلالاً وانحرافاً عن السنة ودعوةً إلى البدعة؟، وسيكون الخطأ والظلم والضلال أعظم وأشد إذا نُسِب ذلك الكلام الفاسد الباطل إلى إجماع أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام عامة!، وسيكون البهتان أشد إثماً وأعظم خطراً إذا كان من نُسِب إليهم ذلك الإجماع قد استقرّ إجماعهم واشتهر بخلاف ذلك الإجماع الباطل الذي نُسِب إليهم!.

ومن المعلوم أن مجرد نفي وجود الإجماع في المسألة التي يدعي أهل الأهواء والبدعة وجوده فيها، أو بيان أن الاستدلال به لم يكن على وجهه؛ كافٍ في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع الذي يدّعونه، إلا أن أهل السنة عندما ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع لا يكتفون بذلك، بل يُعنون بدراسة المسألة التي ادُّعي الإجماع فيها عناية شديدة، ويقرِّرون بأتمِّ بيانٍ وتحريرٍ أن من نُسِب إليهم الإجماع - من: أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام - قد انعقد إجماعهم الثابت المستقرّ على خلاف ذلك الإجماع الباطل المنسوب إليهم، وهذا من عظيم فقههم، وواسع علمهم، ومزيد حرصهم على دحض الباطل وكشفه وتزييفه، ونصر الحق وإظهاره وتقريره.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، ومرادهم: الاستدلال به على أن من ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله - فلا يصح تكفيره بحال.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « وأما دعواه إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام: فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسمَّوهم أهل الردة، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمةَ الكذابَ في النبوة، وصدقوه أنه قد أُشرِك في النبوة مع النبي صلى الله عليه وسلم كفروهم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!... ».

إلى أن قال: « فقد كفَّر الصحابةُ هؤلاء وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وكفَّر اللهُ تعالى ورسولُه المنافقين وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...، وكذلك لا خلاف بين العلماء كلهم أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج...، وكذلك بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمن بني العباس، كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويدّعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين، إلى أمثال هذا مما لا يحصى ولا يستقصى »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام وحُكِم عليه بالكفر - بشروطه -، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام وإجراء أحكامه عليه - ومن ذلك: عصمة دمه وماله - مهما أتى

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

من النواقض - كصرف العبادة لغير الله - مما يسمّونه تعظيماً للأولياء والصالحين، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى الصحابة والمجتهدين وأهل العلم.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أن المسلم معصوم بمجرد نطقه بالشهادتين، ولا يجوز تكفيره مهما فعل ما دام قد نطق بهما.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

١ - أن الصحابة الكرام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على رِدّة وتكفير وقتال من آمن بنبوة مسيلمة الكذاب وصدّق أن الله أشركه في النبوة مع محمد ﷺ.
- وأجمعوا على قتال من فرّق بين الصلاة والزكاة، فآمن بالصلاة وامتنع عن أداء الزكاة.

فالصحابة أجمعوا على قتال هؤلاء مع أنهم كانوا ينطقون بالشهادتين، وكفّروا من آمن بمسيلمة منهم، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

٢- أن المجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، ولم تجرِ عليه أحكامه، ولم يكن معصوم الدم والمال، ولم يكن نطقه بالشهادتين حائلاً دون الحكم بتكفيره، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج.

- وأجمعوا على تكفير وقتال بني عبيد القداح لما أظهروا مخالفة الشريعة وأتوا بما ينقض الدين، وعلى أن بلادهم بلاد حرب.

فالمجتهدون العظام وكافة علماء الإسلام أجمعوا على عدم إسلام هؤلاء وكفرهم وقتالهم حتى لو كانوا ينطقون بالشهادتين، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع أهل المذاهب الأربعة في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلاَّ لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق، للتوصّل

بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً.

نقض الشبهة:

قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: « من عَرَف جهل هذا الرجل، وعدم أمانته فيما ينقله ويحكيه عن الآحاد - فضلاً عن الاتفاق والإجماع -؛ لم يلتفت إلى قوله، ولم يصغِ له، ولا يعتدُّ به إلاَّ جاهلٌ لا يدري ما الناس فيه، وهذه العبارة كذب بحت، لم يتفقوا ولم يجمعوا؛ بل اتفقوا على خلافها، وأنَّ أئمة الإسلام يجب عليهم قتال مانع الزكاة حتى يؤديها، وعليهم في ذلك أن يفعلوا بالمشروع، وهذا مجمع عليه، وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع، ومذهب الحنابلة - الذي ينتسب إليه هذا المعترض - صريح في وجوب القتال على ذلك، كما يعلمه من وقف على كلامهم »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر ويُحكَم عليه بالكفر - بشروطه - حتى وإن كان ينطق بالشهادتين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام، وأنه لا يجوز تكفيره وقتاله، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى أهل المذاهب الأربعة في كتبهم.

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٤٧٢).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أنه لا يجوز قتال مانعي الزكاة إلا وفق الحال التي وقعت في زمن أبي بكر الصديق، وأن ذلك خاص بالصديق، فلا يجوز قتال المسلم وهو ينطق بالشهادتين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

أن علماء المذاهب الأربعة في كتبهم - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه؛ فقد أجمعوا على أنَّه يجب على أئمة الإسلام قتال مانع الزكاة حتى يؤديها:

- وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع.
- بل إن مذهب الحنابلة الذي ينتسب إليه من ادّعى هذا الإجماع صريح في وجوب القتال على ذلك.

فعلماء المذاهب الأربعة في كتبهم أجمعوا على وجوب قتال مانعي الزكاة - في كل عصر - حتى يؤدوها، وذلك يدل على أن مجرد نطقهم بالشهادتين لم يكن كافياً لعصمة دمائهم وأموالهم.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

المسلك الثالث

بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به

ليس الشأن في الاستدلال بالإجماع أن يكون ثابتاً وحسب، بل لا بد أن يُضاف إلى ذلك: صحة الاستدلال به، وأن يكون منعقداً من أهله الذين هم أهل الإجماع.

فمتى ما كان الإجماع كذلك: كان حجة وصح الاستدلال به، وأما إن كان المقصود به إجماع من ليس من أهل الإجماع ممن لا اعتداد بهم في انعقاده - سواء وافقوه أم خالفوه -: لم يكن حجة، بل كان وجوده كعدمه، وكان الاستدلال به نوعاً من الضلال والتضليل والعبث؛ إذ كيف يُحتجّ بمن ليس قوله وإجماعه بحجة، وكيف يُحَكّمون على شرع الله ودينه، بل إن ذلك من قلب الموازين: أن يُجعَل هؤلاء حجة ودليلاً وديناً على الأمة بما تشمله من أئمة الدين والعلم الراسخين الذين هم أهل الإجماع حقّاً وصدقاً!.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يموّهون على الناس ويضلونهم عن الحق ويصرفونهم عن الهدى، فيحتجّون بإجماع من لا قيمة له في انعقاده من: العوام والجُهّال والمقلِّدة وأهل الانحراف والابتداع - بل ربما من كان واقعاً في أعمال الشرك والبدع المكفرة - والمتأخرين المسبوقين بإجماع الصحابة والسلف وأهل العلم الراسخين؛ فإن أهل السنة يحرصون على إجلاء هذا الأمر، وتقرير أن الإجماع المدَّعى ليس إلا إجماع من لا يُؤبَه له ولا يلتفت إليه ولا يُعتدّ به في انعقاده؛ فهو إجماع باطل لا قيمة له في الشرع، بل تجب مخالفته

وخَرْقه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾ [الأنعام:١١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سبأ:٢٠].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « أما أجماعهم على جواز التوسل بهم التوسل الشرعي بدعائهم وشفاعتهم في حال حياتهم: فهذا حق، وأما بعد وفاتهم: فمعاذ الله...، وأما التوسل الشركي: فهم مجمعون على كفر فاعله بعد قيام الحجة عليه، لا ينكره إلا مكابر.

وقوله: « واجتماع أكثرهم على الحرام والإشراك لا يجوز؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح - وقيل: المتواتر -: « لا تجتمع أمتي على ضلالة »[1] ولقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]، فكيف تجتمع كلها أو أكثرها على ضلالة ».

فأقول: المقصود بالأمة في الحديث هم أهل السنة والجماعة، وهم الفرقة الناجية المنصورون إلى قيام الساعة، وهم المعنيون بقوله في الحديث الصحيح: « وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة » قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »[2]، فمن كان على مثل ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ فهو من الأمة الذين إجماعهم حجة، وهم الفرقة الناجية، قليلاً كانوا أو كثيراً، بخلاف عباد القبور المتخذين الأنبياء والأولياء والصالحين ولائج يدعونهم مع الله، ويشركونهم

---

(١) الحديث رُوِي من عدة طرق، منها: ما أخرجه الترمذي في سننه ص (٣٦٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ». وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٣٩-٤٠)، وأورد له الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢٩٩-٣٠١) عددا من الشواهد، منها: أثر أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة » - أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٧،٥١٦، ٥٥١،٥٥٢) وغيره، وصحح أحد أسانيده، وقال عقبه: «ومثله لا يقال من قبل الرأي ».

(٢) الحديث مشهور معروف عند أهل العلم بِـ(حديث افتراق الأمم)، وهو حديث صحيح بلا ريب، وقد خرّجته بطرقه وأسانيده وبيان ألفاظه في الباب الأول من رسالتي لنيل درجة العالمية (الماجستير): المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم.

في عبادته، ويستغيثون بهم في المهمات والملمات، ويطلبون منهم الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، فهؤلاء ليسوا من أمة الإجابة الذين استجابوا لله وللرسول، بل هؤلاء مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة. وقد قال الفضيل ابن عياض - ما معناه -: « الزم طرق الهدى، ولا يغرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين »...، قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في إغاثة اللهفان: « فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق، ولا من فَقْده إذا استشعر قلبُه مرافقة الرعيل الأول: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[النساء:٦٩]... »، إلى أن قال: « وما أحسن ما قال أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل في كتاب الحوادث والبدع: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم. قال عمرو ابن ميمون الأودي: صحبت معاذاً باليمن، فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة، ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سيلي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهي الفريضة، وصلوا معهم فإنها لكم نافلة، فقلت: يا أصحاب محمد، ما أدري ما تحدثونا؟ قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة، وتحضني عليها، ثم تقول: صل الصلاة وحدك، وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي النافلة. قال: يا

عمرو بن ميمون، قد كنت أظنك أفقه أهل هذه القرية!، تدري ما الجماعة؟ قلت: لا، قال: إن جمهور الناس الذي فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك. وقال نعيم بن حماد: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذ. وعن الحسن قال: السنة - والذي لا إله إلا هو - بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها - رحمكم الله -، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا... » انتهى[1]. وكلام العلماء في الجماعة الذين هم السواد الأعظم كثير جداً، وذكروا أنهم هم الذين كانوا على ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، ولو ذهبنا نذكر أقوالهم لخرجنا عن المقصود بالاختصار. والمقصود أن الأمة التي لا تجمع على ضلالة هم أهل السنة والجماعة، وإن قلّوا، وأن الأكثرين هم الذين قال الله فيهم: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام:١١٦]، ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[يوسف:١٠٣] »[2].

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٦٩-٧٠).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل منه المشروع والممنوع، والممنوع منه ما هو بدعة ومنه ما هو كفر مخرج عن الملة، ومن الممنوع: التوسل بالأموات والغائبين وإن كانوا صالحين. وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية التوسل بهم هذا التوسل الممنوع.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه قد أجمع معظم الأمة على ذلك، وإجماعهم لا يمكن أن يقع على حرام أو شرك؛ فالتوسل - إذاً - مشروع بالإجماع.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن المقصود بالأمة التي لا تجتمع على ضلالة هم: أهلُ الحق من أهلِ السنة والجماعة الفرقةِ الناجية والطائفةِ المنصورة، فهؤلاء هم أهل الإجماع المعتبر المعتد به الذين يكون إجماعهم حجة، قليلاً كانوا أو كثيرا.

٢- أن أهل الأهواء والبدعة والضلال من عُبّاد القبور وأهل التوسل الممنوع ليسوا من أهل الإجماع الذين يكون إجماعهم حجة - مهما كثروا وبلغ عددهم -، بل هم مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة.

وهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماع أهل البدعة والضلال وأعمال الكفر والشرك؛ فهو إجماع لا قيمة له ولا يعتدّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين.

نقض الشبهة:

قال عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ[١]: « نقول: نعم، أجمع على هذا الشرك وما هو أعظم منه: الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق...، فليس إجماع هؤلاء حجة، وليسوا من أهل الإجماع الذي يحتج به في الأحكام؛ لمخالفتهم ما جاءت به الرسل من توحيد الله، وما بُعث به خاتم النبيين محمد ﷺ من النهي من الشرك وقتال أهله واستحلال دمائهم وأموالهم، وخالفهم أتباع الرسل، فعرفوا ما جهلوه من التوحيد، وأنكروا ما وقعوا فيه من الشرك، وهم

(١) عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، العلامة المشهور، الإمام الأوحد الرباني والمجدد الثاني، ولد سنة (١١٩٣هـ)، وقرأ القرآن حتى حفظه وهو في التاسعة من عمره، ثم لازم دروس العلم وحلق الذكر، وولي قضاء الدرعية، نقله إبراهيم باشا إلى مصر بعد سقوط الدرعية، فبقي ثمان سنوات بمصر قرأ فيها على عدد من العلماء، ثم عاد إبان الدولة السعودية الثانية، له التاريخ الحافل بالجهاد والكفاح، والمشرق بالدعوة والإصلاح، الذي كرس جهده، وأوقف حياته في بث العلم ونشره وجرد قلمه في الذب عن دعوة الإسلام، وعقيدة التوحيد، توفي سنة (١٢٨٥هـ).
انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (١/ ٥٨-٦٤).

الفرقة الناجية، والطائفة التي لا تزال على الحق ظاهرة، وما اجتمع عليه سلف هذه الأمة وأئمتها من إنكار الشرك ومعاداة أهله وقتالهم، فإجماع الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها هو الإجماع الصحيح، وما خالفه فباطل لا يلتفت إليه، ولا يحتج به، ولو لم يخالف هذا الإجماعَ الذي ادعاه هذا المفتري إلا مصادمةُ الوحيين، ومخالفتُه لما جاءت به الرسل من دين الله لكفى به بطلاناً.

ويبطل أيضاً ما ادعاه من الإجماع ببقاء الفرقة الناجية التي أخبر النبي ﷺ أنها لا تزال على الحق إلى قيام الساعة، فهم أتباع الرسل، وإجماعهم هو الحجة أيضاً وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون قدراً عند الله؛ وأما الهمج الرعاع الذين اشتدت بهم غربة الإسلام، الذين وقع فيهم من الشرك ما وقع، وإن كانوا الأكثر عدداً، فهم الأقلون قدراً عند الله؛ لظهور الشرك فيهم والبدع...، فكم من جاهل اغتر بما عليه الهمج الرعاع، وظن أن كثرتهم تدل على صحة ما كانوا عليه من الشرك والبدع على اختلاف آرائهم ومذاهبهم!، فالاحتجاج بهم والاقتداء بهم يشبه ما ذكره الله تعالى عن المشركين بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾[الزخرف:٢٢]، فما احتج به المشركون من أعداء الرسل احتج به هؤلاء على ما أحدثه الجاهلون، فما أشبه الليلة بالبارحة!...، فهذا هو الإجماع الذي يحكيه داود بن جرجيس، وهو أنهم أجمعوا على الشرك في هذه القرون إلا بقايا من أهل السنة، فحدث بهذا الإجماع الذي ذكره من أنواع الشرك ما يخالف المنقول والمعقول والفطر والكتب والرسل، فحصل بهذا الإجماع من أنواع الكفر بالله ما لا يحصى، وأما الإجماع الصحيح الذي يستند إلى العقول الصحيحة والفطر السليمة والرسل والكتب فهو إجماع الصحابة

والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة »[١].

وقال سليمان بن سحمان: « إن كان أراد بالاستشفاع بالنبي ﷺ كأن يقول القائل: اللهم إني أسألك بجاه محمد، أو بحقه، أو حرمته؛ فهذا القول بدعة محدثة محرمة...، وإن أراد بالاستشفاع بالنبي بأن يدعوه، ويستغيث به، كأن يقول: يا رسول الله أغثني، أو أدركني، وأنا في حسبك، أو يسأله أو يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ويتوكل عليه، ويلجأ إليه في جميع مهماته وطلباته، ويجعله واسطة في جلب منفعة، أو دفع مضرة؛ فإن كان أراد هذا: فقد ذكر في « الإقناع » من كتب الحنابلة: أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم: كفر إجماعاً. وكذلك ذكر فيه شيخ الإسلام تقي الدين: أن من دعا علي بن أبي طالب فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر...، وأما دعوى انعقاد الإجماع على جوازه: فدعوى مجردة، اللهم إلا إجماع عباد القبور، وأولئك ليسوا من أهل الإسلام، فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام »[٢].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ والصالحين من أمته إنما يجوز بشرطين:

أحدهما: أن يكون الاستشفاع بهم في حال حياتهم وبحضورهم.

---

(١) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص(٣٥١-٣٥٧).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

والثاني: أن يكون بطلب الدعاء منهم.

وأما إذا كان الاستشفاع إلى الله بالميت أو الغائب أو بالذوات أو بالجاه والحرمة ونحو ذلك؛ فهو محرم ممنوع، ثم قد يكون بدعة وقد يكون شركاً.

وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية الاستشفاع إلى الله بالذوات والأموات والغائبين والجاه والحرمة والمنزلة.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أن الإجماع منعقد على جواز الاستشفاع بالنبي ﷺ بعد موته وبالأموات والغائبين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن الإجماع الصحيح المعتد به هو إجماع أتباع الرسول ﷺ من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة فمن بعدهم من الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعهم حجة - وإن كانوا هم الأقل عدداً -.

٢- أن الإجماع المدَّعى إنما هو إجماع الهمج الرعاع المقلِّدة الجهلة أهل البدعة والشرك، وأولئك ليسوا من أهل الإجماع الذين يحتج بهم في الأحكام، بل منهم من ليس من أهل الإسلام - فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام -.

فهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماعٌ لا قيمة له ولا يعتدّ به.

المسلك الرابع

نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع

من الصفات اللازمة لأهل الأهواء والبدعة، والعلامات الدالة عليهم، ومعالم فساد منهجهم: تفرّقهم واختلافهم واضطرابهم فيما بينهم، قال قتادة: «تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم، وهم مجتمعون في عداوة أهل الحق»[1]. وقال مطرّف بن عبد الله بن الشخير[2]: «لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحداً لقال القائل: الحق فيه، فلما تشعّبت واختلفت عرف كلّ ذي عقل أن الحق لا يتفرّق»[3].

ولذلك؛ فإنه من المتعذِّر عليهم أن يجتمعوا على قولٍ واحد ولو في مسألة واحدة من مسائلهم التي خرجوا فيها عن السنة والجماعة وإجماع الصحابة وأهل السنة.

وهذه القاعدة المطّردة يُفيد منها أهل السنة والجماعة كثيراً في نقض الإجماع الذي يدّعيه أهل الأهواء والبدعة عندما يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته.

---

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٨/ ٤٧) بإسناد حسن.

(٢) مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير الحرشي العامري، أبو عبد الله، البصري، من كبار التابعين، كان من عُبَّاد أهل البصرة وزُهّادهم، ذا فضل وورع وأدب، له مناقب كثيرة، توفي سنة (٩٥هـ). تهذيب التهذيب (٤/ ٩٠-٩١).

(٣) سبق تخريجه.

فمما يحرص عليه أهل السنة في نقض هذا الإجماع المدَّعى: أن يقرِّروا أنه ليس إجماعاً صحيحاً منعقداً بين أعيان تلك الطائفة نفسها، هذا مع كونه في نفسه إجماعاً غير صحيح ولا معتدٍّ به ولا يصحّ الاستدلال به، فضلاً عن إلزام الأمة باعتقاده ووجوب العمل به؛ لأنه إجماع طائفة معيّنة من طوائف الأمة، وهي ليست من أهل الاجتهاد والإجماع واتباع السنةِ والإجماعِ الصحيح.

وإذا ثبت أن أعيان تلك الطائفة نفسها لم يتفقوا على مضمون ذلك الإجماع المدَّعى كان ذلك أبلغ في الردّ والإبطال والنقض؛ لأنه ينقض الإجماع من داخل الطائفة نفسها، ويُثبت أنه إجماع غير صحيح ولا منعقد حتى عند تلك الطائفة.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً.

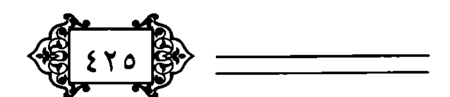
نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فالقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر يقولون : إن الله لا يُحدِث شيئا قائمًا بنفسه، وإنما يُحدِث الأعراض التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وغير ذلك من الأعراض. ثم من قال منهم بأن الجواهر محدثة قال: إن الله أحدثها ابتداء، ثم جميع ما يحدثه إنما

هو إحداث أعراض فيها، لا يُحدِث الله بعد ذلك جواهر. وهذا قول أكثر المعتزلة والجهمية والأشعرية[١] ونحوهم، ومن أكابر هؤلاء من يظن أن هذا مذهب المسلمين، ويذكر إجماع المسلمين عليه، وهو قولٌ لم يقل به أحد من سلف الأمة، ولا جمهور الأمة؛ بل جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد، وتركّب الأجسام من الجواهر، وابن كُلاَّب إمام أتباعه هو ممن ينكر الجوهر الفرد، وقد ذكر ذلك أبو بكر ابن فورك في مصنفه الذي صنفه في مقالات ابن كُلاَّب وما بينه وبين الأشعري من الخلاف، وهكذا نفْي الجوهر الفرد قول الهشامية[٢] ....

(١) أتباع أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، حيث إن أبا الحسن كان على مذهب المعتزلة إلى الأربعين من عمره، ثم سلك طريقة ابن كلاب في إثبات الصفات اللازمة لله تعالى ونفي الصفات الاختيارية والقول بصحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وقد مرّت الأشعرية بمراحل: أولها زيادة المادة الكلامية على يد أبي بكر الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، ثم الجنوح للمادة الاعتزالية على يد الجويني (ت:٤٧٨هـ)، ثم خلط ذلك بالمادة الفلسفية على يد الغزالي (ت:٥٠٥هـ) وأبي عبد الله الرازي (ت:٦٠٦هـ). انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧-١٤٨) (١٢/ ٢٠٤)، الاستقامة (١/ ٢١٢)، درء التعارض (٧/ ٩٧)، منهاج السنة (٢/ ٢٢٣-٢٢٤)، بغية المرتاد ص(٤٤٨-٤٥١).

(٢) أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، يزعم أن معبوده جسم وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفى بعضه على بعض... إلى آخر مذهبه الباطل، وقال: لو كان الله عالما بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح منه إلا اختيار العباد وتكليفهم، وكان على مذهب الإمامية في الإمامة، وكان يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذي لا يتجزأ. انظر: مقالات الإسلاميين ص (٣١، ٤٤)، الفرق بين الفرق ص (٤٨-٥١).



والضرارية[1] وكثير من الكرامية[2] والنجارية[3] أيضًا »[4].

(١) أصحاب ضرار بن عمرو، من فرق المعتزلة، فارق المعتزلة في قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلا واحدا لفاعلَين أحدهما خلقه وهو الله والآخر اكتسبه وهو العبد، وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز، وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه، وكان يزعم أن الله سبحانه يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهيته (أي: ما هو). انظر: مقالات الإسلاميين ص (٢٨١-٢٨٢).

(٢) أصحاب محمد بن كرام، ذهبوا إلى أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان. انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤١).

(٣) أتباع الحسين بن محمد النجار، وافقوا المعتزلة القدرية في نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار والقول بحدوث كلام الله تعالى، ووافقوا الأشاعرة في أن الله تعالى خالق أكساب العباد وأن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى، وفي أبواب الوعيد وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وانفردوا عن الفريقين بقولهم: إن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان، وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها كاللون والطعم والرائحة وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضا للجسم. انظر: الفرق بين الفرق ص (١٩٥-١٩٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

وقال: « وأما أهل الكلام فالجسم عندهم أعم من هذا، وهم مختلفون في معناه اختلافا كثيرًا عقليًا، واختلافًا لفظيًا اصطلاحيًا. فهم يقولون: كل ما يشار إليه إشارة حسية فهو جسم، ثم اختلفوا بعد هذا، فقال كثير منهم: كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر الفردة، ثم منهم من قال: الجسم أقل ما يكون جوهرًا بشرط أن ينضم إلى غيره. وقيل: بل الجوهران والجواهر فصاعدًا. وقيل: بل أربعة فصاعدًا. وقيل: بل ستة. وقيل: بل ثمانية. وقيل: بل ستة عشر. وقيل: بل اثنان وثلاثون، وهذا قول من يقول : إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر التي لا تنقسم. وقال آخرون من أهل الفلسفة: كل الأجسام مركبة من الهيولى والصورة، لا من الجواهر الفردة. وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل الكلام: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا من هذا ولا من هذا، وهذا قول الهشامية والكُلابية[1] والضرارية وغيرهم من الطوائف الكبار، لا يقولون بالجوهر الفرد ولا بالمادة والصورة، وآخرون يدعون إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، كما قال أبو المعالي وغيره: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير

---

(١) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، وافقوا الجهمية والمعتزلة في مسألة حلول الحوادث، وفي نفي أن يقوم بالله ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال الاختيارية كالرضا والمحبة والغضب والسخط ونحوها، وأثبتوا قيام الصفات اللازمة به سبحانه، ويُعدّ الكلابية هم مشايخ الأشعرية، وذلك أن الأشعري اقتدى بطريقة ابن كلاب، كما أن فرقة الكلابية وإن تلاشت كفرقة لكن أفكارها حُملت بواسطة الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥)(١٢/ ٢٠٦، ٣٦٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١، ٦)، منهاج السنة (١/ ٣١٢) (٢/ ٣٢٧)، الاستقامة (١/ ١٠٥).

أفرادًا. ومع هذا فقد شك هو فيه، وكذلك شك فيه أبو الحسين البصري وأبو عبد الله الرازي. ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة، وهذا من الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، ولكن حاكي هذا الإجماع لما لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام، ولم يجد إلا من يقول بذلك؛ اعتقد هذا إجماع المسلمين، والقولُ بالجوهر الفرد باطل، والقول بالهيولى والصورة باطل، وقد بسط الكلام على هذه المقالات في مواضع أخر »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أنهم يثبتون لله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ إثباتاً يليق بجلاله وعظمته، مع إيمانهم بمعانيها وعدم خوضهم في كيفيتها. وأما أهل الأهواء والبدعة من أهل الكلام فإنهم لما اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الله بخلقه نفوها كلها أو بعضها - على تفاوت بينهم في ذلك -، وذلك بسبب ما خاضوا فيه من علم الكلام المبتدع المتلقَّف عن أهل الكفر والإلحاد من أهل الفلسفة وغيرهم، ومما تناولوه في مباحثهم في علم الكلام: الجوهر الفرد الذي توصّلوا بإثباته إلى نفي صفات الله سبحانه.

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على إثبات الجوهر الفرد، وإثباته يستلزم أن لا يوصف الله بصفةٍ - مما يسمونه عَرَضاً -؛ لئلا يُشبَّه الله بخلقه.

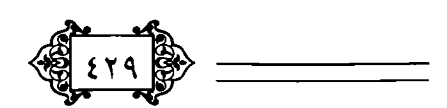
ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع المسلمين البتة؛ فإنه لم يقل به أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، كما أنه ليس إجماع جمهور الأمة.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع أهل الكلام، بل هم مختلفون فيه اختلافاً مؤثراً في دعوى الإجماع، فإن من أعيانهم وكبرائهم ومن طوائفهم الكبار من ينكره.

٤- أن من طائفة من حكى الإجماع (وهم الأشاعرة) من شك فيه، ومنهم حاكي الإجماع نفسه (أبو المعالي الجويني)!.



النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ أهل السنة على وقوع الكرامة والتصرف للأولياء بعد موتهم.

نقض الشبهة:

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني[١]: « قوله: (وهذا أمرٌ قطعي لا مرية فيه البتة عند أهل السنة والجماعة). أقول: إن أراد كونه تعالى على كل شيء قدير، وأنه لا يمتنع شيء عن قدرته؛ فهذا يقوله جميع فرق المسلمين، بل وأهل الكتابين بلا نزاع فيه لمن أثبت الرب تعالى. وإن أراد بالإشارة ثبوت الكرامات للأموات وتصرفهم كما قاله، فهذا أبو إسحاق الإسفرايني من أئمة أهل السنة بلا نزاع[٢]، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء فضلاً

---

(١) السّيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني، من سلالة الحسن ابن الحسن بن على بن أبى طالب، المعروف بالأمير، الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف، ولد سنة (١٠٩٩هـ) بكحلان، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر عن التقليد وزيف مالا دليل عليه من الآراء الفقهية، توفي سنة (١١٨٢هـ).

(٢) قال محققه فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرزاق بن عبدالمحسن العباد – هامش(١) –: « بل هو من أئمة الأشاعرة. وانظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/ ٣٦) ».

عن الأموات. وهَبْ أنه يقول أهل السنة والجماعة[١] بذلك؛ فلا دليل في ذلك، إذ ليسوا بأهل الإجماع حتى يكون قولهم دليلاً، وقد أطلنا الكلام على تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة في مؤلفنا (الأنفاس الرحمانية في الأبحاث على الإفاضة المدنية)[٢] »[٣].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: « التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة »[٤]. وأما أهل الأهواء والبدعة فيدّعون وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم، وأن كراماتهم وتصرفاتهم لا تنقطع بموتهم، ومقصودهم: الاستدلال بذلك على أن الولي له تصرُّفٌ بعد موته، فيُسأَل ويُدعى ويُتوسَّل به.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على ذلك.

---

(١) وقال - هامش(٣) -: « يقصد الأشاعرة، وسيأتي بيان نقده لهم في تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة ».

(٢) وقال: هامش(٤): « وانظر ما سيأتي عند المصنف في تعريف أهل السنة بأنهم (الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين) ».

(٣) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

(٤) العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٥٦) -.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع أهل السنة الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول الأشاعرة الذين يسمون أنفسهم: (أهل السنة).

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع الأشاعرة، فإن من أئمتهم وأعيان مذهبهم أبا إسحاق الإسفراييني، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء - فضلاً عن الأموات -.

الفصل الثاني

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

التمهيد

منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أهل النقل الصحيح والعقل الصريح، وهم الجامعون بين الاتباع والاجتهاد، ويبرز ذلك من خلال منزلة القياس وحجيته عندهم، وذلك كما يأتي:

١- القول بالقياس من الإيمان بالحكمة في أفعال الله، وأن كل أفعاله وتشريعاته سبحانه لمصالح عظيمة:

الله سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً لغير مصلحة وحكمة؛ بل أفعاله ﷻ صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وهذه الحكمة يعلمها سبحانه على وجه التفصيل، وقد يُعلِم بعضَ عباده من ذلك ما يُعلمه إياه؛ إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.

وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة، وهو سبحانه غني عن العالمين، فالحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه سبحانه يحبها ويرضاها، وهي رحمته بعباده، وتدبيره لأمر خلقه، وتصرفه في مملكته بأنواع التصرفات، وإثابته للمحسن على إحسانه، ومعاقبته للمسيء على إساءته؛ فيوجد أثر عدله وفضله، وأن

يُعرَف سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته، وأن يعرف خلقه أنه لا إله غيره ولا رب سواه.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها.

والله تعالى يشرع الأحكام لمصالح الخلق، فأفعاله وتشريعاته كلها مشتملة على الحِكَم والمصالح من جلب المنافع ودفع المضار، فهو جل وعلا يشرع ويفعل لأجل العلل المشتملة على المصالح التي يعود نفعها إلى الخلق المحتاجين الفقراء إليه، لا لأجل مصلحة تعود إليه هو سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، فأفعاله سبحانه وتعالى معلَّلة بالحكم ورعاية المصالح، فجميع الأوامر والنواهي مشتملة على حكم باهرة ومصالح عظيمة، كيف والقرآن والسنة مملوءان من تعليل الأحكام والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان.

وقد صرح تعالى وصرح رسوله ﷺ بأنه يشرع الأحكام من أجل الحِكَم المنوطة بذلك التشريع، وأنكر سبحانه أن يسوي بين المختلفين، وأن يفرق بين المتماثلين، وبيّن أن حكمته وعدله يأبى ذلك.

فكان ذكر الشارع للعلة والأوصاف المؤثرة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدرية الشرعية والجزئية للدلالة على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضائها لأحكامها، وعدم تخلفها عنها إلا لمانع يعارض اقتضاءها ويوجب تخلف أثرها، ولتعدية الحكم بتعدي هذه العلل والأوصاف.

قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون:١١٥]، وقال جل شأنه: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ

ﭐلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡ ﴾ [البقرة:٢٢]، وقال ﷻ: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [الحشر:٧]، وقال سبحانه: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [المائدة:٣٢].

فأهل السنة يقولون بالقياس لما يتضمنه من الإيمان بذلك كله[1].

٢- القياس حجة شرعية:

القياس حجة من الحجج الشرعية، وقد اتفق جمهور العلماء على إثباته والاحتجاج به من حيث الجملة، بل ذكره كثير من علماء أهل السنة ضمن الأدلة المتفق عليها، ففي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه: « الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة!، اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك، فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى »[2]. ووقع إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الحكم بالقياس في وقائع كثيرة تصل بمجموعها إلى حد التواتر، وقد أشار إليه السلف واستعملوه، وعملوا به وأفتوا به، وسوغوا القول به، ولم يزل التابعون أيضًا ومن بعدهم من علماء الأمة على إجازة القياس.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦، ٣٨، ٨٨-٩٩، ٣٧٩، ٤٨٥)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٧٦)، شفاء العليل ص(١٨٨-١٩٩، ٢٠٦)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٦، ١٩٨)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٧٥)، أضواء البيان (٤/ ٢١٤)، الحكمة والتعليل في أفعال الله (٥٠-٥٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٠٦)، وقال ابن القيم: « هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول » إعلام الموقعين (١/ ٨٦).

والقياس الصحيح هو الميزان الذي أنزله الله مع كتابه، وهو المُراد به فيما ورد في الكتاب والسنة من الأمر بالاعتبار والاتعاظ والاستفادة من الأمثال المضروبة وأخذ الأحكام منها، وأن للنظير حكم نظيره، وهذا معلوم أيضًا في فِطَرِ الناس ومستقر في عوائدهم وأحوالهم(١).

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى:١٧].

وقال سبحانه: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [الحشر:٢].

وقوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:٢٩].

قال ابن عبد البر(٢): « وأما القياس على الأصل والحكم للشيء بنظيره فهذا مما لا يختلف فيه أحد من السلف »(٣)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٥٤-٥٥، ١٧٨، ١٩٩)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦٢، ٦٥، ٧٧)، روضة الناظر (٢/ ٢٣٤-٢٣٦، ٢٤٤)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١) (١٣/ ٢٣)(٢٠/ ٤٠١)، إعلام الموقعين (١/ ١٧٦، ١٨٧، ٢٠٧-٢٠٩)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٥)(٤/ ٢١٦).

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التصانيف الفائقة، ولد سنة (٣٦٨هـ)، إمام ديّن ثقة متقن علامة متبحر صاحب سنة واتباع فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات والخلاف وعلوم الحديث والرجال، أدرك الكبار وطال عمره وعلا سنده وتكاثر عليه الطلبة وجمع وصنف ووثق وضعّف وسارت بتصانيفه الركبان، توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر: السير (١٨/ ١٥٣-١٦٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٧).

« وكذلك القياس الصحيح حق، فإن الله بعث رسله بالعدل، وأنزل الميزان مع الكتاب، والميزان يتضمن العدل وما يُعرف به العدل »[(١)]، وقال ابن القيم: « فالصحيح [يعني: من القياس] هو الميزان الذي أنزله مع كتابه »[(٢)].

٣- القياس الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يعارض الدليل الصريح من الكتاب والسنة ولا يناقضه، كما أنه لا يتعارض مع الأقيسة الصحيحة ولا يناقضها:

أنزل الله سبحانه الكتاب والميزان، وكما أن الكتاب لا يتناقض في نفسه، ولا يُناقِض بعضه بعضا؛ فكذلك الميزان الصحيح: لا يتناقض في نفسه، فلا تتناقض دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا يناقض بعضها بعضاً، ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة، يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، فلا يناقض القياسُ الصحيحُ النصَّ الصحيح من كتاب أو سنة أبداً، ونصوص الشارع نوعان: أخبار، وأوامر، فكما أن أخباره لا تخالف العقل الصحيح، بل هي نوعان: نوع يوافقه ويشهد على ما يشهد به جملة، أو جملة وتفصيلاً. ونوع يعجز عن الاستقلال بإدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة. فهكذا أوامره سبحانه نوعان: نوع يشهد به القياس والميزان، ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه، وكما أن القسم الثالث في الأخبار

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٦).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ١٣٣).

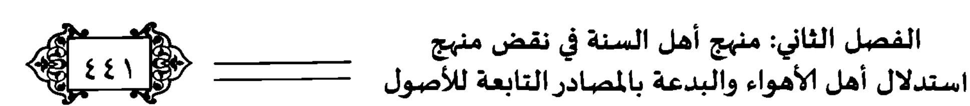
محال وهو ورودها بما يرده العقل الصحيح، فكذلك الأوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح.

وضابط القياس الصحيح: هو أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، فمثل ذلك لا تأتي الشريعة بخلافه، ولا يعارض نصاً، ولا يتعارض هو في نفسه(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر الأدلة الشرعية منصوصها ومستنبطها تبين له أن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، وهو من العدل الذي أمر الله به ورسـوله، وأنه حق لا يجوز أن يكون باطلا، فإن الرسول ﷺ بعث بالعدل، فلم يسوِّ بين شيئين في حكم إلا لاستوائهما فيما يقضي تلك التسوية، ولم يفرق بين اثنين في حكم إلا لافتراقهما فيما يقتضي ذلك الفرق، ولا يجوز أن يتناقض قياس صحيح ونص صحيح، كما لا يتناقض معقول صريح ومنقول صحيح، بل إذا ظن بعض الناس تعارض النص والقياس كان أحد الأمرين لازما: إما أن القياس فاسد وإما أن النص لا دلالة له...، وهذا تنبيه على مجامع نظر الأولين والآخرين في جميع استدلالهم، ومن تبصر في ذلك وفهمه وعلم ما فيه من الإحاطة وبين له أن دلائل الله تعالى لا تتناقض،

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٣٧١-٣٧٣)، إعلام الموقعين (١/ ٣٨٥-٣٨٦)، أضواء البيان (٤/ ٢١١-٢١٢).



وأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الموافق لصرائح المعقول، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذي به صلاح المعاش والمعاد »(١).

وقال: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح مخالف للمنقول الصحيح »(٢).

وقال ابن القيم: « ...فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من أنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدماً، كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل »(٣).

٤- مرتبة القياس بعد الدليل الصريح من الكتاب والسنة، وإذا وُجد النص فلا قياس، ولا قياس إلا عند الضرورة:

فهاهنا مسألتان:

الأولى: أن النص الصريح من الكتاب والسنة مقدَّم مرتبة ومنزلة ونظراً واحتجاجاً على القياس:

---

(١) درء التعارض (٤/ ٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٣) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

فلا بد أولاً من البحث عن النص قبل استعمال القياس، حتى لا يُصار إلى القياس إلا عند عدم النص؛ لأنه إذا ثبت النص بطل القياس، إذ لا قول لأحد مع قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ، ولأن النص هو الأصل والقياس فرع، والأصل يبطل الفرع، ولا يُبطل الفرعُ الأصل.

الثانية: أنه لا قياس إلا عند الضرورة وعدم وجود النص القاطع الصريح.

قال الشافعي: « ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة؛ لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء، ولا يكون طهارة إذا وجد الماء، إنما يكون طهارة في الإعواز »[1]، وقال: « لا يجوز القياس مع نص القرآن أو خبر مسند صحيح »[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا قول الإمام أحمد في أول رسالته في السنة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: (ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول)، فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له ولا يدركه كل أحد بقياس ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس »[3].

---

(١) الرسالة ص (٥٠٩)، وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦١).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٤٦).

(٣) درء التعارض (٤/ ٣٥). وانظر: الفتاوى الكبرى (١/ ١٥٢ وما بعدها).

المطلب الأول

منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

الكتاب والسنة هما أصل الدين والعلم، وفيهما كل خير وصلاح وهدى، فالعمل بهما هو السبيل الوحيد للنجاة في الدنيا والآخرة؛ ولذا، فما جاء به الكتاب والسنة هو الذي يجب أن يتخذه المسلم منهاجاً وطريقاً ومرشِداً، ولا يتجاوزه إلى غيره.

وأهل الأهواء والبدعة لم يكونوا من أهل التمسك الصحيح بالكتاب والسنة، بل أخذوا ذات اليمين وذات الشمال، معرضين عن السبيل الواضح الذي بينه الكتاب والسنة، ومتّخذين لأنفسهم سبُلاً أودت بهم إلى الردى والضلال، ومن ذلك: موقفهم من القياس ومنزلته وحجيته، فإنهم - من حيث الجملة - اتخذوا من القياس موقفين متناقضين:

الأول: إنكار القياس الصحيح.

والثاني: القول بالقياس الفاسد والاستدلال به والاعتماد عليه، ويجمع ذلك: عدم فهمهم الجامعَ والفارقَ بين المسائل التي يقيسون بعضها على بعض[1]، وظنهم أن وجود الشبه بين الصورتين أو المسألتين مسوِّغ لقياس إحداهما على الأخرى.

---

(١) انظر: مسائل الجاهلية - مع شرح العلامة صالح الفوزان - ص(٨٠-٨٤).

قال السمعاني[١]: «والصحيح أن مجرد الشبه في الصورة لا يجوز التعليل به؛ لأن التعليل ما كان له تأثير في الحكم بأن يفيد قوة الظن ليحكم بها، والشبه في الصورة لا تأثير له في الحكم، وليس هو مما يفيد قوة الظن حتى يوجب حكما، وقد استدل من قال إن قياس الشبه ليس بحجة بأن المشابهة في الأوصاف لا توجب المشابهة في الأحكام، فإن جميع المحرمات يشابه بعضها بعضا في الأوصاف ويختلف في الأحكام، ولأن المشابهة فيما لا يتعلق بالحكم لا توجب المشابهة في الحكم... »[٢].

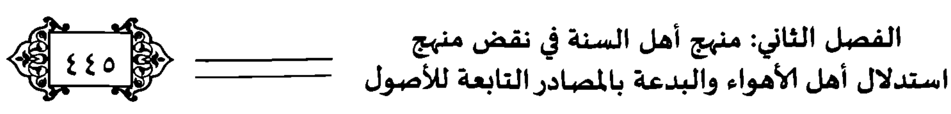
وهذا القياس الفاسد أنواع؛ فكل قياس دل النص على فساده فهو فاسد، وكل من ألحق منصوصًا بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد، وكل من سوى بين شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف المعتبرة فقياسه فاسد، وكل قياس عارض نصًا فهو فاسد[٣].

---

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، أبو المظفر، الإمام العلامة مفتي خراسان، ولد سنة (٤٢٦هـ)، وحيد عصره فضلاً وطريقة وزهدا وورعا، وكان حجة لأهل السنة وشوكاً في أعين المخالفين، صنف في التفسير والفقه والأصول والحديث، توفي سنة (٤٨٩هـ). انظر: السير (١٩/ ١١٤-١١٩).

(٢) قواطع الأدلة (١/ ١٦٦-١٦٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٧-٢٨٨).



ومما تتبين به منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- القياس الفاسد من أعظم أسباب الضلال والاختلاف والتفرق:

وذلك يظهر بجلاء فيما قصّه الله علينا في كتابه الكريم، فقد ذكر سبحانه قصة إبليس حين امتنع عن طاعة الأمر وتكبر عن السجود لآدم لما أمره الله - مع جملة الملائكة - بذلك، واعترض على ربه فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، يقول: إن الفاضل لا يؤمر بالسجود للمفضول، فكيف تأمرني بالسجود له؟، ثم بيّن وجه تلك الأفضلية المدَّعاة فادّعى أن النار أشرف من الطين. فنظر اللعين إلى أصل العنصر، ولم ينظر إلى التشريف العظيم (وهو أن الله خلق آدم بيده، ونفخ فيه من روحه)، وقاس قياسًا فاسدًا، فأخطأ - قبحه الله - في قياسه، وأخطأ أيضًا في دعواه أن النار أشرف من الطين[١]؛ ولذا جاء عن الحسن وابن سيرين قولهما: « أول من قاس إبليس »[٢].

وكما كان القياس الفاسد سبب كفر إبليس ولعنه؛ فإنه كذلك سبب كفر أتباعه من بني آدم وضلالهم وانحرافهم:

---

(١) انظر: جامع البيان (٨/ ١٣١)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٨١-٨٢)، الملل والنحل (١/ ١٤-١٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ١٧١)، مجموع الفتاوى (١٥/ ٥) (١٦/ ٢٤٠)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٧٠-٣٧٢)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٠٤).

(٢) أما أثر الحسن: فأخرجه ابن جرير في جامع البيان (٨/ ١٣١)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦). وأما أثر ابن سيرين: فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٥٣)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦)، وغيرهما. وقد صحح إسنادهما الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٠٤).

فالقياس الفاسد هو جماع شبه الكفار والمشركين، «فإن من تأمل وجد شبه اليهود والنصارى ومن تبعهم من الصابئين في الكفر بما أنزل الله على محمد؛ هي من جنس شبه المشركين والمجوس ومن معهم من الصابئين في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزل الله على رسله؛ في كثير من المواضع؛ فإنهم يعترضون على آياته، وعلى الكتاب الذي أنزل معه، وعلى الشريعة التي بعث بها، وعلى سيرته؛ بنحو مما اعترض به على سائر الرسل مثل موسى وعيسى، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٤ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ۝٦٩ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٦-٧٠]...، وقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٧-٨] الآية...، وجماع شبه هؤلاء الكفار أنهم قاسوا الرسول على من فرق الله بينه وبينه، وكفروا بفضل الله الذي اختص به رسله؛ فأتوا من جهة القياس الفاسد»(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦-١٨)، وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٥١٤-٥١٥).

وجاء عن ابن سيرين رحمه الله أنه قال: « ما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس »[١].

كما أن القياس الفاسد انتهى بالمشركين إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال، ومن أمثلة ذلك: قياسهم الذي قالوا فيه: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]، فنظموا الربا والبيع في سِلْك واحد لإفضائهما إلى الربح[٢]، وكذلك قياسهم الميّت على المذكَّى فقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله؟، فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل آدمي[٣]، ولذا جاء عن الشعبي[٤] قوله: « والله لئن أخذتم بالمقاييس لتحرمن الحلال ولتحلن الحرام »[٥].

والقياس الفاسد كان من أعظم أسباب ضلال أهل الأهواء والبدعة في هذه الأمة: فتأمل في صنيع رأس الخوارج الذي عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس

---

(١) جزء من أثر ابن سيرين السابق ذكره وتخريجه قريبًا.

(٢) انظر: أنوار التنزيل (١/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، أبو عمرو، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة(١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٧٦)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٩٦). وإسناده حسن.

العقل؟[١]، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه وقياس عقله، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان. وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا »[٣].

وقال: « ...فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله ﷺ وإجماع السلف أنها بدعة، وهو جعل العفو سيئة وجعل السيئة كفرًا. فينبغي للمسلم أن يحذر من هذين الأصلين الخبيثين، وما يتولد عنهما من بغض المسلمين وذمهم ولعنهم واستحلال دمائهم وأموالهم. وهذان الأصلان هما خلاف السنة والجماعة، فمن خالف السنة فيما أتت به أو شرعته فهو مبتدع خارج عن السنة، ومن كَفّر المسلمين بما رآه ذنبًا سواء كان دينًا أو لم يكن دينًا وعاملهم معاملة الكفار فهو مفارق للجماعة. وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين: أما الأول فشبه التأويل الفاسد أو القياس الفاسد؛ إما حديث بلغه عن الرسول لا يكون صحيحًا، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم يكن ذلك القائل مصيبًا، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو حديث

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٢) تلبيس إبليس ص(١١١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٦٨).

عن رسول الله ﷺ صحيح أو ضعيف، أو أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحًا، وإما قياس فاسد، أو رَأْي رآه اعتقده صوابًا وهو خطأ. فالقياس والرأي والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة. وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثة والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة »[١].

وقال ابن القيم: « وأما أصحاب الرأي والقياس فإنهم لم يعتنوا بالنصوص ولم يعتقدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها، فوسعوا طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه، وعلقوا الأحكام بأوصاف لا يعلم أن الشارع علقها بها، واستنبطوا عللاً لا يعلم أن الشارع شرع الأحكام لأجلها »[٢].

والقياس الفاسد من أعظم ما يحصل به الخلاف والاختلاف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا كان ما قالوه بالقياس الفاسد أمراً يخالفه الحس ويعرف كذب ما قالوه باتفاق طوائف بني آدم، فالذي يعرف بالحس والعقل الصريح لا يخالفه شرع ولا عقل ولا حس، فإن الأدلة الصادقة لا تتعارض مدلولاتها، ولكن ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف »[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٤).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٠٤).

(٣) الرد على المنطقيين ص(٢٦٧).

٢- جعل القياس معياراً للنص من الكتاب والسنة:

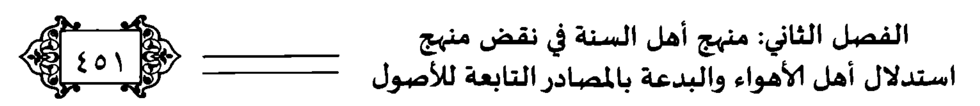
الكتاب والسنة هما الميزان الذي توزن به الأقوال والأعمال والأفعال صحة وفسادا وقوة وضعفا وقبولاً ورداً، والواجب علينا هو أن نجعلهما حجة على كل من يخالفهما، وليس علينا أن نتفحص عن قول من يخالفهما أنه من أين قال، بل يحتمل أنه عن قياس فاسد ورأى باطل، وخلاف من ليس بمعصوم عن الخطأ لا يقابل قول من هو معصوم عن الخطأ[١].

كما أنه من الواجب علينا الاعتصام بالكتاب والسنة في العلم والعمل، « ولا يمكن أن أحدا بعد الرسول يعلم ما أخبر به الرسول من الغيب بنفسه بلا واسطة الرسول، ولا يستغني أحد في معرفة الغيب عما جاء به الرسول، وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »[٢].

---

(١) انظر: قواطع الأدلة (١/ ١٦٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص(٥١١).



٣- القياس الفاسد من أعظم حجج أهل الأهواء والبدعة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما وهو أيضا من القياس الفاسد، وإما احتجاجهم بما ليس بحجة أصلا »(١).

وقال: « فإذا افتقر العبد إلى اللّه ودعاه، وأدمن النظر في كلام اللّه وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى. ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانًا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان؛ ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن (الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ)، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف إذا هدي إليه »(٢).

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٨).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول

الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد

أبواب الاعتقاد هي أعظم أبواب الدين شرفاً وقدراً وخطراً، فهي تُعنى بعلاقة العبد بربه وخالقه ومولاه وإلهه، ومعرفته به وبعظمته وبأسمائه وصفاته، وبما يحبه ويرضاه من العبادات والقربات.

وهذا كله لا سبيل إلى إدراكه جملة وتفصيلاً إلا عن طريق الوحي المعصوم الذي أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ، فالوحي هو الذي يبيّن للعبد ما يجب عليه أن يعتقده في ربه وأسمائه وصفاته وعبادته، ولا يستقل العقل بإدراك شيء من ذلك على سبيل التفصيل، وإن كان قد يعرف شيئاً منه على سبيل الإجمال.

ولذا؛ فإن الواجب على جميع العباد التسليم لما جاء به الوحي في ذلك تسليماً مطلقاً لا ينازعه شك ولا يخالجه ريب ولا يعارضه رأي ولا عقل ولا هوى، كما أن الواجب عليهم أيضاً هو الوقوف في ذلك على ما جاء به النص وعدم تجاوزه بأي طريق كان وعدم الخوض فيه إلا بعلم يكون مصدره هو الوحي وحده.

وهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما أعرضوا عن الكتاب والسنة تعلماً وتفقهاً واحتجاجاً، واتبعوا أهواءهم وآراءهم، واختطوا لأنفسهم مسالك وسبلاً، وسنّوا لأنفسهم أدلة وقواعد وأصولاً؛ فإنهم لم يقفوا مع الوحي اعتقاداً وقولاً وعملاً، وإنما خاضوا فيما لا علم لهم به، وأحدثوا في الدين ما ليس منه، ومن ذلك: استخدامهم القياس - الذي هو صحيح معتبر في أصله - في غير موضعه وأبوابه التي يُستَعمل فيها، وأقحموه في أبواب الاعتقاد التي يجب فيها لزوم النص والوقوف معه، وكان لذلك أثرٌ عظيم بالغ في ضلالهم وانحرافهم عن الجادة وعن طريق أهل العلم الصحيح في استخدامهم القياس.

ولعل من أبرز ما يدلّ على ما دأب عليه أهل الأهواء والبدعة من الاستدلال بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد: قصة الجهم بن صفوان مع السمنية(١)، قال الإمام أحمد رحمه الله: « فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله: أنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تعالى، فلقي أناسا من المشركين يقال لهم: السمنية، فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك؛ فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلها؟، قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟، قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟، قال: لا، قالوا: فشممت له رائحة؟، قال: لا،

---

(١) فرقة تعبد الأصنام، وتقول بقدم العالم، وبالتناسخ، وزعموا أنه لا معلوم إلاّ من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت. انظر: الفرق بين الفرق ص (٢٥٣)، التعريفات ص (٤١٥).

قالوا: فوجدت له حسا؟، قال: لا، قالوا: فوجدت له مجسا؟، قال: لا، قالوا: فما يدريك أنه إله؟. قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روح غائبة عن الأبصار، فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحا؟، قال: نعم؟، فقال: هل رأيت روحك؟، قال: لا، قال: فسمعت كلامه؟، قال: لا، قال: فوجدت له حسا أو مجسا؟، قال: لا، قال: فكذلك الله؛ لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان »[١].

فتأمل قوله: « فكذلك الله » فهو صريح في قياسه الربَّ الخالقَ العظيمَ الذي له الكمال المطلق من كل الوجوه، على الروح المخلوقة الناقصة، فجعل الروح أصلاً مقيساً عليه، وجعل الربّ العظيمَ سبحانه فرعاً مقيساً، وجعل القدر المشترك بينهما هو الوجود مع عدم الإدراك بالحواس، ثم ألحق الربّ العظيم بالروح في كونه سبحانه لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت.

وقال الدارمي: « ثم طعن المعارض في رؤية الله تعالى يوم القيامة ليرده بتأويل ضلال وبقياس محال فقال: لم تره عين فتستوصفه »[٢].

ومن أنواع الأقيسة التي لا تصح في أبواب الاعتقاد:

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٩-٢٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢).

١- قياس الخالق على المخلوق أو المخلوق على الخالق في الوجود والأسماء والصفات والأفعال.

٢- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك.

٣- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول.

فهذه الأنواع من الأقيسة باطلة أصلاً ومردودة مطلقاً في أبواب الاعتقاد.

ثم إن أهل الأهواء والبدعة تارة يستعملون تلك الأقيسة أصولاً يبنون عليها مذاهبهم وعقائدهم، وتارة يستعملونها أدلةً يحتجون بها لآرائهم ومعتقداتهم.

وقد نصّ أهل العلم على ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: هذا الذي يدبِّر هو الذي كلَّم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يكلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[1].

٢- وقال أيضاً: « ...قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوَّن شيئا فعبّر عن الله وخلق صوتا فأسمع. وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين »[2].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) المصدر السابق ص: (٣٤).

٣- وقال: « فقلنا لهم: لِمَ أنكرتم أن أهل الجنة ينظرون إلى ربهم؟، فقالوا: لا ينبغي لأحد أن ينظر إلى ربه؛ لأن المنظور إليه معلوم موصوف لا يرى إلا شيء يفعله »(١).

٤- وقال الدارمي: « ثم لم يرضَ الجاهلُ المريسي - مع سخافة هذه الحجج - حتى قاس الله في يديه اللتين خلق بهما آدم أقبح القياس وأسمجه - بعدما زعم أنه لا يحل أن يقاس الله بشيء من خلقه ولا بشيء هو موجود في خلقه ولا يتوهم ذلك -، ثم قال: أليس يقال لرجل مقطوع اليدين من المنكبين إذ هو كفر بلسانه: إنَّ كفره ذلك بما كسبت يداه - وإن لم يكن كفرُه بيديه - »(٢).

٥- وقال أيضاً: « ثم اعترض المعارضُ أسماءَ الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص »(٣).

٦- وقال ابن القيم: « والمقصود أن القول بفناء الجنة والنار قول مبتدع لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٥٨).

إنما تلقوه عن قياس فاسد، كما اشتبه أصله على كثير من الناس فاعتقدوه حقا وبنوا عليه القول بخلق القران ونفي الصفات »(١).

٧- وقال ابن أبي العز: « والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما...، وهم مشبِّهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه!، وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا ولا يجوز له أن يفعل كذا - بمقتضى ذلك القياس الفاسد -!؛ فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لَعُدَّ إما مستحسنا للقبيح وإما عاجزا!. فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! »(٢).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسُّل بالأموات وطلب الدعاء والشفاعة منهم بقياسهم على الوسطاء والشفعاء عند الملوك وذوي الجاه والسلطان في الدنيا، فكما أنه يُطلَب من هؤلاء الشفاعة عند الكبراء من أهل الدنيا؛ فكذلك يقاس عليهم الأموات من الصالحين المقرَّبين عند الله، فيُسأَل منهم الدعاء عند الله وتُطلب منهم الشفاعة إليه سبحانه(٣).

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٤٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص: (٥٢٠).

(٣) انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد ص: (٩٧-٩٨).

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية التبرك بأجساد الصالحين ولباسهم وطعامهم بقياسهم على مشروعية التبرك بجسد النبي ﷺ وعرقه وشعره وريقه، فكما أن النبي ﷺ وهو إمام المتقين وسيد ولد آدم - عليه الصلاة والسلام - كان يتبرك بشعره وعرقه وثيابه وبغير ذلك من أجزاء ذاته وبسؤره (بقية شرابه وأكله)، ونحو ذلك؛ فإنه يُتبرَّك بذلك من كل صالح وولي ومُتَّقٍ، قياساً له على النبي ﷺ(١).

(١) انظر: هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).

المسلك الثاني

الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط

القياس - مع كونه في أصله حجة شرعية - لا يكون دليلاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا استوفى أركانه وشروطه.

وأركان القياس أربعة، هي:

الركن الأول: الأصل، وهو المقيس عليه، وهو الذي ورد النص بحكمه.

الركن الثاني: الفرع، وهو الذي لم يرد نص بحكمه، ويراد نقل حكم الأصل إليه وإلحاقه به وحمله عليه.

الركن الثالث: حكم الأصل، وهو الوصف والحكم الشرعي الثابت في الأصل، ويراد تعديته إلى الفرع وحمل الفرع عليه.

الركن الرابع: الوصف الجامع، وهو العلة الجامعة والمعنى المشترك بين الأصل والفرع المقتضي إثبات حكم الأصل للفرع وحمله عليه.

وأما شروط القياس، فمنها:

١- أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا، إما بنص، أو إجماع، أو باتفاق الخصمين عليه، أو بدليل يغلب على الظن صحته، وألا يكون منسوخًا.

٢- أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول؛ ليُمكن تعدية الحكم والجمع بين الأصل والفرع، فإن كان حكم الأصل تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه كعدد الركعات لم يصح القياس عليه ولا سبيل إلى تعدية الحكم فيه.

٣- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها - وهذا هو قياس الأولى أو المساواة - أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٤- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، إذ القياس يكون حينئذ على خلاف النص وهو باطل، وأما إن كان النص موافقًا لحكم الأصل، فإن هذا يجوز من باب تكثير الأدلة؛ فيقال في حكم الفرع: دل عليه النص والقياس.

٥- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

٦- أن تكون العلة متعدية، فإن كانت قاصرة صحَّ التعليل بها ولكن لم يصح تعدية الحكم بها.

٧- أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط، فإن كانت ثابتةً بقياس لم يصح القياس بها.

٨- أن لا يكون القياس مبنياً على قياسٍ آخر؛ وإنما يقاس على الأصل وحسب؛ لأن الرجوع إليه أولى، ولأن قياس الفرع الذي جعل أصلاً قد يكون غير صحيح في نفسه، ولأن القياس على الفرع ثم الفرع على الأصل تطويل بلا فائدة.

٩- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا، وذلك إن كانت مستنبطة.

١٠- أن تكون العلة - وذلك إن كانت مستنبطة - وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره، فلا يصح التعليل بالوصف الطردي كالطول والسواد.

١١- أن يكون القياس في الأحكام الشرعية العملية؛ إذ لا يصح إجراء القياس في العقائد والتوحيد إن أدى إلى البدعة والتعطيل.

١٢- أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه، فلا اعتبار بقياس يصادم النص أو الإجماع[1].

فإذا استوفى القياس تلك الأركان والشروط والضوابط كان قياساً صحيحاً وحجة شرعية، وإذا لم يستوفِها فإنه لا يكون في نفسه قياساً صحيحاً معتبراً مقبولاً - فضلاً عن أن يكون حجة شرعية -.

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يحتجون بأقيسة ليس لها زمام ولا خطام، فلا يراعون فيها الشروط والضوابط والأركان، ولا يعنون أصلاً بتحقيق ذلك؛ إذ غاية مرادهم هو نصر باطلهم والدعوة إليه بأيّ سبيل كان؛ ولذا فإن أقيستهم تكون على غير هدىً ونور، فيستدلون بأقيسة لا تتوافر فيها الشروط والأركان.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/ ٢١٠-٢١٤)، روضة الناظر (٢/ ٢٢٨، ٢٥٧، ٣٠٣-٣١٤)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٧٤)، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ص(٨٠، ٨١)، إعلام الموقعين (٤/ ٩٠)، شرح الكوكب المنير (٤/ ١٧- ١١٥)، أضواء البيان (٤/ ١٧٧-١٨٢، ٢١١-٢١٢)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٤٣، ٢٥٢، ٢٧١-٢٧٧)، الأصول من علم الأصول ص: (٦٨، ٧٠-٧٢)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٣، ١٩٨-١٩٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما، وهو أيضا من القياس الفاسد... »(١).

وقال: « والغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد »(٢).

وقال ابن القيم: « وأما قياس الشبه فلم يحكِه الله سبحانه إلا عن المبطلين، فمنه: قوله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيهم: ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ ﴾ [يوسف:٧٧]، فلم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلة ولا دليلها، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع بينه وبين يوسف، فقالوا: هذا مقيس على أخيه، بينهما شبه من وجوه عديدة، وذاك قد سرق؛ فكذلك هذا. وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي، وهو قياس فاسد، والتساوي في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوي في السرقة - لو كانت حقا -، ولا دليل على التساوي فيها، فيكون الجمع لنوع شبه خال عن العلة ودليلها، ومنه: قوله تعالى إخبارا عن الكفار أنهم قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا ﴾ [هود:٢٧]، فاعتبروا صورة مجرد الآدمية وشبه المجانسة فيها، واستدلوا بذلك على أن حكم أحد الشبهين حكم الآخر، فكما لا نكون نحن رسلا فكذلك أنتم، فإذا تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا..،

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٩).

ومن هذا: قياس المشركين الربا على البيع بمجرد الشبه الصوري، ومنه: قياسهم الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبه، وبالجملة: فلم يجئْ هذا القياس في القرآن إلا مردودا مذموما »[١].

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط له صور عديدة، يمكن تصوّرها بمعرفة ما يضادّ الشروط الصحيحة السابق ذكرها في القياس الصحيح المعتبر، ومن ذلك:

الأول: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل المقيس عليه غير ثابت أصلاً.

الثاني: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه.

الثالث: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها غير موجودة بتمامها في الفرع، أو تكون موجودة لكن مع وجود معارض في الفرع يمنع حكمها فيه.

الرابع: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة قاصرة غير متعدية.

وهلمّ جرا...

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٧٢-١٧٤).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط ما يأتي:

١- الاستدلال على أن أسماء الله مستعارة مخلوقة، بالقياس على أنه لو كُتِب اسمٌ من أسماء الله في رقعة ثم احترقت الرقعة فإنما تحترق الرقعة ولا تضر النارُ الاسمَ شيئا(١).

٢- استدلال الجهمية على أن خلافهم مع أهل السنة هو خلاف يسير وأن أمره لا يصير إلى التبديع والتكفير، بقياسه على بعض اختلاف الناس في الإيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان ونحوها(٢).

٣- الاستدلال على إبطال خلق اللهِ آدمَ بيده حقيقةً كما يليق بجلال الله وعظمته، بالقياس على آدم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران:٥٩]، فكما أن عيسى لم يخلقه الله بيده فكذلك آدم(٣).

٤- الاستدلال على مشروعية السماع الصوفي لما فيه من الصوت الحسن، بالقياس على ما ورد في السنة من مشروعية التغنّي بالقرآن وقراءته والاستماع إليه بالصوت الحسن(٤).

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٨).

(٤) انظر: الاستقامة (١/ ٢٨٩-٢٩٢). وانظر: استدلال الصوفية بهذا القياس في الرسالة القشيرية ص(١٥١-١٥٢).

٥- الاستدلال على إنكار قول أهل السنة بأن القرآن كلام الله حقيقة، بالقياس على قول الحلولية في كلام الله وعلى قول النصارى في عيسى ، فقالوا: إنكم - يا أهل السنة - تقولون: القرآن صفة الله وصفات الله غير مخلوقة، فإن قلتم: إن هذا القرآن هو نفس كلام الله فقد قلتم بالحلول وأن كلام الله (وهو صفة من صفاته) قد حلّ في قارئ القرآن، فشابهتم الحلولية في قولهم: إن كلام الله يحلّ في خلقه، وشابهتم النصارى في دعواهم أن كلمة الله (وهي: كن) حلّت في عيسى[1].

---

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥ / ١٦ وما بعدها)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩١-٢٩٣).

المسلك الثالث

معارَضة النصّ بالقياس

النصّ الوارد عن الله في كتابه وعن رسوله في سنته، وإجماع أئمة الدين والعلم؛ هو الذي أوجب الله علينا الإيمان به والتسليم له واتباعه، وحرّم علينا تركه والإعراض عنه ومخالفته والعدول عنه:

فمتى ما ثبت النص وجب إنزاله تلك المنزلة الرفيعة إيماناً وقبولاً وتسليماً واحتجاجاً، ولم يجُز لأحدٍ أن يعارضه برأي أو هوى أو قياس أو معقول أو ذوق أو غير ذلك من أوجه المعارضة التي تدلّ على عدم الإيمان الكامل والرضا والتسليم لحكم الله ورسوله وخبرهما، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص:٦٨]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وكذلك إذا ثبت الإجماع في مسألة من مسائل الدين فإن الواجب المتعين هو لزومه والقول به، ويحرم الخروج عنه أو مخالفته أو معارضته، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

ولذلك:

١ - كان الواجب تقديم النص والإجماع على القياس.

٢- وكان القياس متأخِّراً في منزلته ورتبته عن النص والإجماع.

٣- ولا يجوز معارضة النص والإجماع بالقياس.

٤- وكان من أهم الشروط المعتبرة في القياس: أن لا يخالف نصّاً ولا إجماعاً - سواء في أصله أو فيما يشتمل عليه -.

وذلك لأمور، منها:

▪ أن القياس فرعٌ للنص، فالنص هو الأصل، والقياس فرع، فإذا تعارض الأصل والفرع فالواجب والحق والعدل أن يطرح الفرع ويعمل بالنص لا العكس.

▪ أن النص الثابت أقوى من القياس، فإذا تعارض القوي والضعيف فلا جرم أن الأقوى هو الذي يعمل به ويعتمد، فكيف يقدم الأضعف في الدلالة على الأقوى؟، هذا لا يكون إلا عند من لا يعرف طريقة الاستدلال.

▪ أن أهل العلم على أن القياس لا يصار إليه إلا عند تعذر النص، فالنص هو الأصل، والقياس هو البدل، فهما كالماء والتراب، فكما أنه لا يصار إلى الطهارة الترابية إلا إذا عدمت الطهارة المائية؛ فكذلك لا يصار إلى القياس إلا عند تعذر النص، لأنه قد تقرر أن البدل لا يصار إليه إلا إذا تعذر المبدل، فمن قاس قياساً مصادماً للنص وترك النص فكأنه تيمم والماء موجود، ومن المعلوم أن طهارته حينئذٍ تكون باطلة، فكذلك استدلاله بالقياس قياساً يصادم به النص استدلال باطل فاسد.

▪ أن المتقرر أن النص معصوم، فإذا صح الحديث فهو معصوم لأنه قد قاله من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأما القياس فإنه

صادر من غير معصوم؛ لأن العلماء يصيبون ويخطئون، فإذا تعارض قول المعصوم مع قول غير معصوم فلا جرم عند أهل العقول والإيمان أنه يقدم قول المعصوم، بل إن هذا القياس المصادم للنص باطل بمجرد مخالفته للنص المعصوم، لأن قول المعصوم حق، وما خالف الحق فهو باطل.

- أن المتقرر في حقوق شهادة أن محمداً رسول الله: أن يقدم قوله ﷺ على قول كل أحدٍ كائناً من كان، فإذا تعارض النص والقياس المصادم له فمن أخذ بالقياس الفاسد وترك النص فقد قدم قول غيره على قوله، وهذا قادح في تحقيق هذه الشهادة؛ لأن تقديم قوله ﷺ على كل قولٍ من حقوق هذه الشهادة الواجبة التي لا يتم كمال الإيمان الواجب بها إلا بتحقيقه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم حين يجدون النصَّ والإجماع على خلاف قولهم يبذلون جهدهم في معارضته بشتى المعارضات، ومنها، أن يعارضوه بالقياس.

وقد أخبرنا الله في كتابه عن أن معارضة النص بقياس العقل هو سبيل كل مبطل:

فأول من عارض النص بالقياس هو إبليس، فإن الله لما أمره مع جملة الملائكة بالسجود لآدم عارض هذا النص الصريح القاطع بالقياس، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، فقارن بين عنصره الناري وعنصر آدم الطيني، وادّعى أن عنصره خيرٌ من عنصر آدم، وأن ذلك يقتضي أن يكون هو خيراً من آدم، ولما وصل إلى هذه النتيجة قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾، ثم

جعل هذه النتيجة هي الأصل، وجعل أمر الله إياه بالسجود هو الفرع، والجامع المشترك بينهما هو أن الله هو الذي خلق وأمر، ولما كان حكم الأصل - في زعمه - هو أنه هو الفاضل وآدم هو المفضول، فينبغي أن يكون الفرع كذلك، وهو أن يكون الأمر هو السجود لإبليس وليس لآدم؛ لأن المفضول هو الذي ينبغي أن يسجد للفاضل بمقتضى هذا القياس وليس العكس.

وكذلك قصّ الله علينا في كتابه أن أهل الأمم تأتيهم رسلهم بالبينات وينصّون لهم على أن الله أرسلهم للدعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، لكن الأمم المكذبة تعارض ذلك النص بالقياس، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ ۞ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم:٩-١٠]، فجعلوا أنفسهم أصلاً مقيساً عليه، وجعلوا الرسل فرعاً، والمعنى الجامع المشترك بين الجانبين هو البشرية، ثم ألحقوا الفرع بالأصل، فقالوا: بما أننا بشر ولسنا رسلاً من الله، فأنتم أيضاً لستم رسلاً من عند الله؛ لأنكم مثلنا في البشرية.

ومعارضة النص بالقياس هو سبيل المشركين في عهد النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:٧٧-٧٩]، فالمشركون جاءتهم النصوص تِلْو النصوص بإثبات البعث بعد الموت بشتى الدلالات وأقواها وأظهرها، لكنهم كذبوه وأنكروه، وعارضوا

ذلك بالقياس، فجعلوا الأصل المقيس عليه هو: ذلك العظم الذي كان يمسكه المشرك في يده حين أتى به النبيَّ ﷺ ثم فتّه حتى تلاشى ولم يبقَ منه شيء، وجعلوا الفرع هو حال الناس بعد موتهم حين تتفرق أجزاؤهم في الأرض وتكون رفاتاً بالية وأجزاءً صغيرة متناثرة فتختلط بأجزاء التراب فلا يتميز بعضها عن بعض ولا يبقى منها شيء، والمعنى الجامع المشترك بين الأصل والفرع هو البلى والتفتت والتناثر وعدم بقاء شيء من الجسم، ولما كان حكم الأصل عندهم هو أن العظم المتفتت لا يعود؛ ألحقوا به الإنسان بعد موته في ذلك الحكم، وهو أنه لا يعود، فأنكروا البعث بعد الموت.

قال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات في الدين، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى»[(١)]. «فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له، ولا يدركه كل أحد بقياس، ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه، فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس»[(٢)].

---

(١) أصول السنة ص: (١٤-١٧).

(٢) درء التعارض (٤/ ٣٥).

« والمقصود أنه ليس كل شيء يمكن علمه بالقياس، ولا كل شيء يحتاج فيه إلى القياس، فلهذا قال الأئمة: ليس في المنصوصات النبوية قياس، وأما كونها لا تعارض بالأمثال المضروبة فهذا الذي ذكرناه من أن المنصوص لا يعارضه دليل عقلي صحيح »[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أصل هذا أن تعلم أن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله، فالقياس الصحيح: مثل: أن تكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط، وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه...، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد، فمن رأى شيئًا من الشريعة مخالفًا للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياسٍ علمنا قطعا أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياسًا صحيحًا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٠٤-٥٠٥).

وقال: « وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »(١).

والمتأمل في كل قياس باطل عند أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم عارضوا به نصّاً من نصوص الوحي أو إجماعاً:

١- فأهل التمثيل لما شبّهوا الله بخلقه: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] بالقياس، وهو قياس صفات الله على صفات خلقه.

٢- وأهل التعطيل لما عطّلوا الله عن صفاته: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فقالوا: إن هذه الصفات أعراض، والأعراض دليل الحدوث، فلو أثبتنا الصفات لله اقتضى ذلك بأن الله سبحانه حادث، فنفوا صفات الله بهذا القياس.

٣- ومن يدعون الأموات ويتوسلون بهم في الكربات والحاجات: عارضوا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨] بالقياس، وهو قياس الله على الملوك من أهل الأرض، فكما أن الملوك يُتوسَّل إليهم بالوجهاء فكذلك الله يُتوسَّل إليه بالصالحين من الأموات.

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٥١١).

٤- ومن قال: إن أسماء الله مستعارة مخلوقة: عارض قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:٨٠] بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فكما أن الشخص يكون بلا اسم ثم يوجد له اسم، واسمه مخلوق؛ فكذلك الله.

٥- من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين: عارض قوله ﷺ: « ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » بالقياس، وهو قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها فكذلك قبره ﷺ.

المسلك الرابع
تقديم القياس على النص

تقدم في المسلك السابق مفصّلاً:

- بيان مرتبة القياس، وأنه مؤخَّر عن النص.
- وأنه لا قياس مع النص.
- وأنه لا تصح معارضة النص بالقياس.
- وأن مسلك أهل الأهواء والبدعة في ذلك هو أنهم يعارضون النص بالقياس.

وإذا كان أهل السنة لا يعارضون النص والإجماع بالقياس؛ فإنهم قطعاً لا يقدمونه عليه البتة:

ففي الحديث: أن النبي ﷺ لما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: « بمَ تحكم؟ »، قال: بكتاب الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: فبسنة رسول الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: « الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله »[١].

---

(١) أخرجه أبو داود ص(٣٩٧-٣٩٨) رقم (٣٥٩٢)، والترمذي ص(٢٣٣) رقم (١٣٢٧).
قال أبو بكر الخطيب: « ...على أَن أهل العلم قد نقلوه واحْتَجُّوا به، فوقفنا بذلك على صِحَّته عندهم، كما وقفنا على صِحة قول رسول الله ﷺ: « لا وَصِيَّة لوارث » وقوله في البَحْر: « هُوَ الطّهُور مَاؤُهُ، الحل ميتَته » وقوله: « إِذا اخْتلف المُتبَايعَانِ فِي الثّمن والسلعة قَائِمَة تحَالفا وترادا البيع » وقوله : « الدِّيَة على العاقِلَة». وَإِن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جِهَة الإِسْنَاد، ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا

ففي الحديث أن معاذاً ﵁ أخّر القياس - وهو من الاجتهاد - عن النص، وصوَّبه النبي ﷺ على ذلك، فدل ذلك على أن رتبة القياس بعد النص، وأن ذلك هو الذي يرضاه الله ورسوله، وأنه هو الذي عليه فقهاء الصحابة وعلماؤهم.

وفي الصحيح أن معاوية ﵁ كان يستلم جميع أركان الكعبة، فقال له ابن عباس ﵄: لم يكن النبي ﷺ يستلم منها إلا الركنين اليمانيين، فقال له: يا ابن عباس، ليس شيء من البيت مهجوراً، فقال له: أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟، فسكت معاوية ﵁، وفي رواية: أنه قال: صدقت[(١)].
ففي الأثر أن ابن عباس ﵄ لما بيّن لمعاوية ﵁ أن النص إنما ورد في استلام الحجر الأسود والركن اليماني فقط، وأن الواجب هو اتباع سنة النبي ﷺ في ذلك؛ وقف معاوية ﵁ مع النص ولم يعارضه بالقياس ولا قدّمه عليه. فدلّ على أن هذا هو مسلك صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم.

بصحَّتِهَا عندهم عن طلب الإسْنَاد لها » تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص(١٠٩)، وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحا إنما ثبوته لا يعرف » العلل المتناهية (٢/ ٧٥٨)، وقال ابن القيم: « وَقد أقرّ النَّبِي ﷺ معَاذًا عَلَى اجْتِهَاد رَأيه فِيمَا لم يجد فِيهِ نصا عَن الله وَرَسُوله... » فذكر الحديث. إعلام الموقعين (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، وقال ابن الملقن: « هَذَا الحَدِيث كثيرا مَا يتكَرَّر فِي كتب الْفُقَهَاء وَالأُصُول والمحدثين ويعتمدون عَلَيْهِ، وَهُوَ حَدِيث ضَعِيف بِإِجْمَاع أهل النَّقْل - فِيمَا أعلم - » البدر المنير (٩/ ٥٣٤).

(١) أخرجه - بدون الزيادة - البخاري في صحيحه (٢/ ٥٨٢) معلقاً مجزوماً به، ووصله الترمذي في السنن ص(١٥٩) رقم (٨٥٨)، وأخرجه الطحاوي - بالزيادة - في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٤) رقم (٣٨٥٤).

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لم يقتصروا في استدلالهم بالقياس على معارضة النص والإجماع به، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى تقديم القياس على النص.

« قال بعض العلماء: ما أخرج آدم من الجنة إلا بتقديم الرأي على النص، وما لعن إبليس وغضب عليه إلا بتقديم الرأي على النص، ولا هلكت أمة من الأمم إلا بتقديم آرائها على الوحي، ولا تفرقت الأمة فرقًا وكانوا شيعًا إلا بتقديم آرائهم على النصوص »[١].

قال اللالكائي: « وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون...، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجُنَّة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل إن شاء الله. ومن أعرض عنها وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة فيما يعترض على كتاب الله وسنة رسوله بضرب الأمثال، ودفعهما بأنواع المحال، والحيدة عنهما بالقيل القال، مما لم ينزل الله به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل واللسان، ولا خطر على قلب

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩).

عاقل بما يقتضيه من برهان، ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان، وأحاط به الخذلان، وأغواه بعصيان الرحمن »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهذا من أسباب ضلال من ضل من مكذبي الرسل؛ إما مطلقًا، كالذين كذبوا جميع الرسل - كقوم نوح وثمود وعاد ونحوهم -، وإما من آمن ببعض وكفر ببعض، كمن آمن من أهل الكتاب ببعض الرسل دون بعض، ومن آمن من الفلاسفة ببعض ما جاءت به الرسل دون بعض، ومن أهل البدع من أهل الملل (المسلمين واليهود والنصارى) من أتوا من هذا الوجه، فإنه قامت عندهم شبهات ظنوا أنها تنفي ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته، وظنوا أن الواجب حينئذ تقديم ما رأوه على النصوص »(٢).

وقد سبق في آخر المسلك السابق بيان أن أهل الأهواء والبدعة ما احتجوا بقياس فاسد إلا كان فيه معارضة للنص والإجماع، وسبق ثمة ذكر نماذج لذلك، وهذا الأمر بعينه ينطبق على ما نحن فيه هنا، فإن أهل الأهواء والبدعة لما عارضوا النص والإجماع بتلك الأقيسة قدّموها عليهما فعملوا بها واعتقدوا دلالتها، وأعرضوا عن اعتقاد ما دلّ عليه النص والإجماع وتركوه؛ ولذلك فإن النماذج المذكورة في المسلك السابق تصلح لإيرادها هنا نماذج لتقديم القياس على النص.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤-٥١٥).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول

بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد

من محاسن أهل السنة وكمال معرفتهم بالحق وعظيم نفعهم للخلق: أنهم حين ينقضون شبه أهل الأهواء والبدعة يحرصون على أن يقرنوا ذلك بتقرير الحق وبيانه.

ومن ذلك: أنهم إذا رأوا أن أهل الأهواء والبدعة قد أقحموا القياس في غير أبوابه اللائقة به، واستعملوه في غير أوجهه وتصريفاته؛ سارعوا إلى نقض ذلك بالتقعيد والتأصيل لما يدخله القياس وما لا يدخله، ولا شك في أنهم بذلك ينقضون ذلك الاستدلال الباطل من أصله ويجتثونه من جذوره؛ لأنهم بذلك يقررون أن ما استدل به أهل الأهواء والبدعة من القياس ليس دليلاً صحيحاً معتبراً في أصله ومن أساسه، فينقض استدلالهم به من أوله، ويكون حالهم كحال من لا دليل له، وكحال من استدل بحديث موضوع أو دليل غير مقبول.

ومن معالم ذلك:

أن أهل السنة يقررون ويبينون أنه:

١- لا قياس في العقائد:

٢- ولا قياس في العبادات:

فالعقائد والعبادات مبنية على نصوص الكتاب والسنة، فلا يدخلها النظر والاعتبار.

واتفق أهل السنة على أن القياس لا يجري في التوحيد إن أدى إلى البدعة والإلحاد، وتشبيه الخالق بالمخلوق، وتعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقياس الصحيح نوعان:

أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق بين الفرع والأصل إلا فرق غير مؤثر في الشرع...

والنوع **الثاني** من القياس: أن ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره، فإذا قام دليل من الأدلة على أن الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع سوى بينهما، وكان هذا قياسا صحيحا.

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يستعملونهما، وهما من باب فهم مراد الشارع، فإن الاستدلال بكلام الشارع يتوقف:

- على أن يعرف ثبوت اللفظ عنه،
- وعلى أن يعرف مراده باللفظ.

وإذا عرفنا مراده:

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٤)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٠٩)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٤٩-٣٥٠)، إعلام الموقعين (١/ ٦٨).

- فإن علمنا أنه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص الأصل: أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك.
- وإن علمنا أنه قصد تخصيص الحكم بمورد النص: منعنا القياس، كما أنه علمنا أن الحج خص به الكعبة، وأن الصيام الفرض خص به شهر رمضان، وأن الاستقبال خص به جهة الكعبة، وأن المفروض من الصلوات خص به الخمس ونحو ذلك؛ فإنه يمتنع هنا أن نقيس على المنصوص غيره.

وإذا عيّن الشارع مكانا أو زمانا للعبادة كتعيين الكعبة وشهر رمضان، أو عين بعض الأقوال والأفعال كتعيين القراءة في الصلاة والركوع والسجود بل وتعيين التكبير وأم القرآن؛ فإلحاق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين أسقطوا تعين الأشهر الحرم وقالوا: المقصود أربعة أشهر من السنة...، وكذلك قياس المشركين الذين قاسوا الميتة بالمذكى وقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله... »[1].

وقال ابن كثير: « وباب القربات يقتصر فيه على النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء »[2].

٣- ولا يصح قياس الغائب على الشاهد في حق الله تعالى:

لأن الله سبحانه لا يقاس بخلقه؛ لأنه ليس له نظير فيقاس عليه، بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٨٥-٢٨٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٠١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال المعطلة على نفي الصفات عن الله تبارك وتعالى كالعلو وغيره؛ بجملةٍ من الأقيسة، منها: أن تلك الصفات لا يوصف بها إلا جسم، والجسم حادث مخلوق، فلو وُصِف الله بها على حقيقتها لزم من ذلك - عندهم - أن يكون الله جسماً، وذلك ممتنع(١).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الخامس والعشرون: أن يقال: هب أن سببه هذه العادة؛ هل سببها: علم صحيح واعتقاد مطابق أو سببها

---

(١) انظر: أساس التقديس ص (٦٢-٧٨) حيث قال الرازي: « اعلم أنا إذا دللنا على أنه تعالى ليس بمتحيز، فقد دللنا على أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر فرد؛ لأن المتحيز إن كان منقسماً فهو الجسم، وإن لم يكن منقسماً فهو الجوهر الفرد. فنقول: الذي يدل على أنه تعالى ليس بمتحيز وجوه: البرهان الأول: إنه تعالى لو كان متحيزاً لكان مماثلاً لسائر المتحيزات في تمام الماهية، وهذا ممتنع، فكونه متحيزاً ممتنع...، البرهان الثاني في بيان أنه يمتنع أن يكون متحيزاً: هو أنه لو كان متحيزاً لكان متناهياً، وكل متناه ممكن، وكل ممكن محدث، فلو كان متحيزاً لكان محدثاً، وهذا محال، فذاك محال...، البرهان الرابع: لو كان إله العالم متحيزاً، لكان مركباً...، البرهان الخامس: إنه لو كان متحيزاً ، لكان مركباً من الأجزاء... ».

تخيل فاسد؟، أما الأول: فهو حجة في المسألة، وأما الثاني: فممنوع، وهو لم يذكر على ذلك حجة إلا قولهم: إنهم ما شاهدوا عالما قادرا حيا إلا جسما، إلا أنهم قاسوا العالم القادر الحي الغائب على ما شاهدوه من العلماء والأحياء القادرين، فصاروا بمنزلة من لم ير من الناس إلا السود ولم يسمع إلا العربية، فإذا مثل في نفسه إنسانا أو لغة لم يسبق إلى نفسه إلا الأسود والعربية، ومعلوم أن هذا قياس فاسد، وذلك أن من لم ير إنسانا إلا أسود ولم يسمع لغة إلا العربية إنما يسبق إلى نفسه الأسود إذا مثل إنسانا يخاطبه، وإنما يسبق إلى نفسه العربية إذا مثل في نفسه التعبير؛ لأن الذي مثله في نفسه من جنس الذي شاهده، والتخيل يتبع الإحساس، وكان الذي تخيله من جنس الذي أحسه لما علم أن جنسهما واحد، والباري ﷻ ليس هو عندهم ولا عند غيرهم من جنس الآدميين حتى تكون نسبته إلى ما شاهدوه من الأحياء العالمين القادرين نسبة ما لم ير من الآدميين إلى من رئي، بل هؤلاء الذين يدعون الله برفع الأيدي إلى فوق؛ عامَّتُهم لم يخطر بقلبه أن الله من جنس الآدميين مشارك لهم في الحقيقة حتى يكون لحما ودما ونحو ذلك، بل هؤلاء كلهم ينزهون الله تعالى عن ذلك، ولا يعرف في عامة المقرين بالصانع من قال بشيء من ذلك، إلا ما ذكره أرباب المقالات عن شرذمة من المشبهة، ومع هذا فلا بد أن يجعل هؤلاء له من المقدار والصفات ما يفرقون بينه وبين الآدميين، فعلم أن هذا الذي احتج به باطل »[1].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٨٨-٤٨٩).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي تلك الصفات عن الله تبارك وتعالى - على تفاوت بين الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة في ذلك -، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس الغائب (صفات الله) على الشاهد (صفات المخلوق)، وأهل التعطيل قد تصوروا هذا القياس أولاً، ثم أنكروا نتيجته التي تقتضي - في زعمهم - تشبيه الله بخلقه، ثم فروا منها إلى التعطيل فنفوا عن الله صفاته.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

١ - تقرير أن قياس الغائب على الشاهد غير جائز في حق الله تبارك تعالى؛ لأن ذلك القياس إنما يصح في حق من كان له مثيل من جنسه أو قريب منه، وأما الله سبحانه فهو باتفاق جميع من يثبت الصانع ليس من جنس الآدميين، فلا يصح البتة قياس صفاته وما يقتضيه إثباتها أو يلزم منه على صفات المخلوقين وما تقتضيه صفاتهم أو يلزم منها.

٢- أن هذا القياس لا يستقيم حتى في حق جميع المخلوقين، فإن من لم يكن يعرف من الناس إلا من كان ذا لون معين، أو لم يسمع من اللغات إلا لغة معينة، فإنه لا يتبادر إلى ذهنه إلا ذلك اللون وتلك اللغة إذا تصوّر في نفسه عن إنسان أو لغة أو سمع من غيره عن ذلك؛ لأنه إنما يقيسه على ما لا يشهد ولا يعرف سواه، ومعلوم أن قياسه هذا باطل فاسد؛ فكيف بقياسه الربّ

العظيم الذي ليس كمثله شيء ولم يكن له كفواً أحد بالمخلوق الآدمي العاجز الناقص؟!.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال من يجوِّز التوسل بالأموات من الأنبياء والصالحين ودعائهم ويجعلهم وسائط بينه وبين الله في العبادة وطلب قضاء الحوائج، بالقياس على كون الرسل وسائط بين الله وخلقه في تبليغ الرسالة.

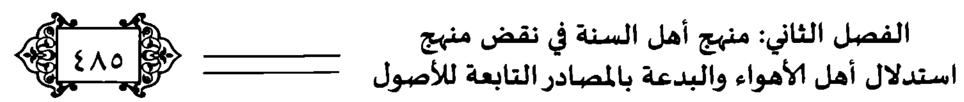
نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن سِوَى الأنبياء من مشايخ العلم والدين فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمته، يبلغونهم، ويعلمونهم، ويؤدبونهم، ويقتدون بهم، فقد أصاب في ذلك...

وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحُجّاب الذين بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس، لقربهم منهم، والناس يسألونهم، أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج؛ فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وهؤلاء مشبهون لله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أندادا...

فإن الوسائط التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة:



إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه، ومن قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء..

الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيته ودفع أعدائه إلا بأعوان يعينونه، فلابد له من أنصار وأعوان لذله وعجزه، والله سبحانه ليس له ظهير، ولا ولي من الذل...، وَكُلُّ مَا في الوجود من الأسباب فهو خالقه وربه ومليكه، فهو الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم وهم في الحقيقة شركاؤهم في الملك، والله تعالى ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

والوجه الثالث: أن يكون الملك ليس مريدًا لنفع رعيته والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملكَ من ينصحه ويعظمه أو من يدل عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك وهمته في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه، والله تعالى هو رب كل شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكل الأشياء إنما تكون بمشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو إذا أجرى نفع العباد بعضهم على بعض، فجعل هذا يحسن إلى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك، فهو الذي خلق ذلك كله، وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي

الشافع إرادة الإحسان والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يعلمه ما لم يكن يعلم، أو من يرجوه الرب ويخافه...

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عُبّاد الأوثان، كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن العبادة من الدعاء والرجاء وغير ذلك لا تكون إلا لله وحده، وأن من مات فقد أفضى إلى ما قدم ولا يجوز دعاؤه من دون الله ولا التوسل والاستشفاع به إليه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فذهبوا إلى جواز دعاء الأموات والتوسل والاستشفاع بهم إلى الله، ومما استدلّوا به على ذلك: زعمهم أن الله قد أرسل الرسل إلينا وسائط بيننا وبينه في تبليغ شرائع دينه فنتخذهم وسائط بيننا وبينه سبحانه لقضاء حوائجنا وطلبها منه سبحانه عن طريق طلب الدعاء منهم بعد موتهم والاستشفاع بهم إليه سبحانه.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

تقرير أن قياس اتخاذ الواسطة بين العباد وربهم على أن الله جعل الرسل واسطة بينه وبين عباده غير جائز في حق الله تبارك وتعالى؛ لما يأتي:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠-٢٢). وانظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص: (١٤-١٥).

١- لأنه من قياس الخالق بالمخلوق وتشبيهه به، وهذا القياس ممتنع في حق الله تبارك وتعالى.

٢- لأن هذا القياس فيه نسبة النقص والعجز والجهل إلى الله تبارك وتعالى.

٣- لأن فيه إساءة الظن به سبحانه.

المسلك الثاني
إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً

مما يجب اعتباره في القياس حتى يكون قياساً صحيحاً معتبراً صالحاً للاحتجاج به ما يأتي:

١- أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا.

٢- أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول.

٣- أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط.

٤- أن تكون العلة وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره.

فإذا كان حكم الأصل غير ثابت في نفسه، أو كان تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه، أو كانت العلة (الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير ثابتة في نفسها، أو لم تكن وصفاً صالحاً لترتيب الحكم عليه؛ لم يصح القياس، بل كان قياساً فاسداً، وكان الاستدلال به استدلالاً باطلاً مردوداً.

ولذا؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بتقرير أن وجه القياس ومحلّه باطل، وذلك من خلال بيان خلوّ القياس من الضوابط السابق ذكرها.

وهذا المسلك يلتقي مع المسلك السابق في كونه ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس من أصله، ويقتلعه من جذوره، ويقطع استدلالهم به

من أساسه، ويقرّر أن ما سماه أهل الأهواء والبدعة قياساً هو من باب تسمية الأشياء بغير اسمها، وإلا فإن ما استدلوا به لا يصح تسميته قياساً أصلاً لأنه استُدِلّ به في غير بابه أو على غير وجهه.

ومن أنواع تلك الأقيسة الباطلة وجهاً ومحلاً:

١- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك، فإن هذه الأمور توقيفية يُقتَصر فيها على النص، وقد قُصِد تخصيص الحكم بها، فيمتنع أن يقاس عليها غيرها.

٢- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول، فهذه الأمور خُصَّ بها رسول الله من ربه تبارك وتعالى، فلا يقاس به غيره فيها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته؛ بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ[1].

---

(١) المقصود به: الحديث الموضوع: أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة نظر إلى قوائم العرش فإذا فيها: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، فتوسل إلى ربه بمحمد ﷺ، وأن ذلك التوسل هو الكلمات التي تلقاها من ربه. وقد سبق تخريجه وبيان حكمه.

شبهة أخرى:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على التوسل بالصالحين بعد موتهم؛ بالقياس على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته، الثابت بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ.

نقض الشبهة:

قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ: « قال[١] (ص: ٥٠): (وفي الحديث التوسل برسول الله ﷺ قبل أن يتشرف العالم بوجوده فيه، وأن المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسَّل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ، وأنه لا يشترط كونه حيا في دار الدنيا » اهـ.

أقول: لم يكتف الكاتب بتصحيح حديث موضوع، بل استخرج للحكم الوارد فيه علة، ثم عدى العلة بالقياس إلى غير محل الحكم وإلى غير زمان الحكم.

وتوضيح هذا:

أن في الحديث توسل آدم بالنبي ﷺ قبل وجوده، أي: قبل حياته، أي: وهو فاقد الحياة، ولا معنى لتوسله بمن كان كذلك إلا جوازه في الحياة وقبلها وبعدها. كذا استنتاج الهوى وقياس الردى.

---

(١) هذا النص نقله الشيخ عن محمد علوي المالكي في كتابه: مفاهيم يجب أن تصحح.

ثم إن تخصيص النبي ﷺ عند هذا الكاتب بالتوسل لا معنى له، حيث قاس كل من كان له عند الله القدر الرفيع على النبي ﷺ، بجامع النبوة، أو الولاية، أو الكرامة.

وهذا هو عين احتجاج أصحاب القبور المفتونين بعبادتها من دون الله، عدوا بالقياس دعاء الميت والطلب منه على طلب الدعاء من الحي، وجادلوا في ذلك، فلما ظنوا أنه ثبت لهم ما زعموه في حق النبي ﷺ قالوا: لا معنى لاختصاص النبي محمد ﷺ بالدعاء أو الاستشفاع أو نحوه من العبادات، بل يعدى جواز هذا الفعل إلى غيره ﷺ بجامع النبوة إن كان نبيا أو الكرامة، أو كما قال هذا القائل هنا: (المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ)، وهذا تمهيد وتقعيد لمسائل لم يفصح عنها في هذا الموضع.

فانظر هذا التجرؤ على أحكام الشرع: تصحيح الموضوعات، وقياس فاسد لم يقل به عالم قط منذ بعث محمد ﷺ إلى انتهاء القرون الثلاثة الأولى، حتى ظهرت القرامطة الباطنية وأتباعهم إخوان الصفا، وهم جماعة مشهورة ظهروا في أول القرن الرابع، وهم الذين جلبوا هذا الذي تبناه الكاتب، وقبله أخذه أهل الضلالة، فانظر ما قاله إخوان الصفا وكيف شرعوا هذا الدين الذي لم يعرفه المسلمون في المئات الثلاث، فسبحان من صيَّر القلوب إلى قلبين، جاء في الرسالة (٤٢) من رسائل إخوان الصفا (٤/ ٢١) قولهم: « اعلم يا أخي أن من الناس من يتقرب إلى الله بأنبيائه ورسله وبأئمتهم وأوصيائهم أو بأولياء الله وعباده الصالحين أو بملائكة الله المقربين والتعظيم لهم ومساجدهم

والاقتداء بهم وبأفعالهم والعمل بوصاياهم وسننهم على ذلك بحسب ما يمكنهم ويتأتى لهم ويتحقق في نفوسهم ويؤدي إليه اجتهادهم، فأما من يعرف الله حق معرفته فهو لا يتوسل إليه بأحد غيره، وهذه مرتبة أهل المعارف الذين هم أولياء الله، وأما من قصر فهمه ومعرفته وحقيقته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بأنبيائه، ومن قصر فهمه معرفته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بالأئمة من خلفائهم وأوصيائهم وعباده، فإن قصر فهمه ومعرفته بهم فليس له طريق إلا اتباع آثارهم والعمل بوصاياهم والتعلق بسننهم والذهاب إلى مساجدهم ومشاهدهم والدعاء والصلاة والصيام والاستغفار وطلب الغفران والرحمة عند قبورهم وعند تماثيلهم المصورة على أشكالهم، لتذكر آياتهم وتعرف أحوالهم من الأصنام والأوثان وما يشاكل ذلك طلبا للقربة إلى الله والزلفى لديه.

ثم اعلم أنه على كل حالٍ من يعبد شيئا من الأشياء ويتقرب إلى الله تعالى بأحد فهو أصلح حالا ممن لا يدين شيئا ولا يتقرب إلى الله البتة » اهـ.

هكذا أدخل إخوان الصفا الباطنيون الشرك في المسلمين، فانتشر في الجهال انتشارا، واشتعل فيهم اشتعال اللهب في يابس الشجر، فقام جماعات من العلماء ينكرون هذا، وكان أول أمره غير متضحة غايته، ولا مستبين سبيله، لأن المسلمين لم يكن دين الأصنام فيهم، ثم استبان الشأن، وانكشف الغطاء، فأنكره العلماء في القرن الرابع والخامس، ومنهم ابن عقيل الحنبلي، فقال: « لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم؛ إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار لهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائج،

وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى ».

فهذا الشرك الأكبر أصله وسببه هذا القياس الفاسد الباطل الذي قاله صاحب المفاهيم، باب التوسل بالذوات الذي لا نقول بأنه شرك بل هو بدعة من الطرق والوسائل لهذا الشرك الأكبر، وكل ما كان وسيلة إلى الكفر والشرك فهو ممنوع يجب سد بابه وإغلاقه ووصده وتتريبه حتى لا يفتح مرة أخرى »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسل إلى الله بالذوات محرم ممنوع سواء كان في حياتهم أم بعد مماتهم، وسواء كان بالنبي ﷺ أم بالصالحين من أمته، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى جواز ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسان:

١- قياس التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته بتوسل آدم عليه السلام به قبل وجوده.

٢- قياس التوسل بالصالحين بعد مماتهم بالتوسل بالنبي ﷺ بعد مماته، بجامع القدر الرفيع عند ربهم عز وجل.

وبيان بطلان وجه القياس ومحله أساساً بما يأتي:

١- الأصل المقيس عليه في القياس الأول هو: توسُّل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ، وحكم الأصل هو: جواز التوسُّل بالنبي ﷺ؛ لأن آدم عليه السلام قد فعل ذلك.

---

(١) هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).

والأصل غير ثابت في نفسه؛ فإنه مرويٌّ في خبر موضوع باتفاق أهل الحديث، فالقياس فاسد؛ لأن الركن الأول من أركان القياس (وهو الأصل المقيس عليه) غير ثابت أصلاً ولا موجود حقيقةً.

كما أن حكم الأصل غير ثابت في نفسه؛ لأن الأصل نفسه غير ثابت؛ لما سبق، فالقياس فاسد؛ لأن حكم الأصل غير ثابت.

٢- الأصل المقيس عليه في القياس الثاني هو: التوسُّل بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ إنما ثبت عند هؤلاء بقياسه على أصل آخر (هو: توسل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ)، وما ثبت بالقياس لا يصحّ أن يكون أصلاً لقياس آخر، فالقياس فاسد؛ لأن ما جُعِل فيه أصلاً لا يصح أن يكون كذلك.

٣- الجامع المشترك المدَّعى في القياس الثاني بين الأصل (التوسل بالنبي ﷺ) والفرع (التوسل بالصالحين) هو: القدر الرفيع للنبي ﷺ وللصالحين عند ربهم عز وجل، وهو باطل؛ لأن الذي رُوي في الحديث الموضوع هو أن آدم عليه السلام إنما توسل بالنبي ﷺ لمّا رأى اسمه مقروناً باسم الله تعالى على قائمة من قوائم العرش، وهذه العلة قاصرة؛ لأنها خاصة بالنبي ﷺ لا يشاركه فيها غيره البتة؛ فالقياس فاسد؛ لأن العلة فيه لا يصح ولا يجوز تعديتها من الأصل إلى الفرع.

المسلك الثالث

تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق

مما قرّره أهل العلم وبيّنوه: أن من أهم ما يجب اعتباره في القياس ما يأتي:

١- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٢- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

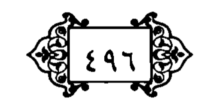
فإذا كانت العلة (الوصف الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير موجودة بتمامها في الفرع، أو كان حكم الفرع غير مساوٍ لحكم الأصل؛ فالقياس فاسد؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع في العلة أو الحكم.

وأهل السنة يُعنون في أثناء نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بنقضه بهذا المسلك عناية فائقة، وبلغت عنايتهم به أنهم ينصّون عليه ويهتمون ببيانه حتى وإن كان القياس فاسداً في أصله لاستعماله في غير أبوابه أو على غير وجهه أو لفساد محلّه.

وهم في هذا المسلك يعنون بأمرين:

١- النصّ على أن القياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق.

٢- النصّ على أوجه الفرق التي تجعل القياس فاسداً.



وهذا يدلّ على كمال فقههم، وشدة التزامهم بالدليل والحجة؛ فإنهم لفقههم بالأصل والفرع وما يجتمعان فيه ويفترقان، ولكونهم لا يتكلمون إلا بعلم وبرهان؛ يبينون الفرق ويحرّرونه بـأتمّ وأوفى بيان.

وهذا المسلك الشريف قد جاء في كتاب الله تعالى، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء عبد الله بن الزبعرى إلى النبي ﷺ فقال: تزعم أن الله أنزل عليك هذه الآية: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨] قال ابن الزبعرى: قد عبدت الشمس والقمر والملائكة وعزير وعيسى ابن مريم، كل هؤلاء في النار مع آلهتنا؟، فنزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨] ثم نزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]. وفي وجه آخر عنه قال: لما نزلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١] شق ذلك على أهل مكة وقالوا: شتم الآلهة، فقال ابن الزبعرى: أنا أخصم لكم محمدا، ادعوه لي، فدعي فقال: يا محمد، هذا شيء لآلهتنا خاصة أم لكل من عبد من دون الله؟، قال: بل لكل من عبد من دون الله، فقال ابن الزبعرى: خُصِمتَ ورب هذه البنية (يعني: الكعبة)، ألست تزعم - يا محمد - أن عيسى عبد صالح، وأن عزيراً عبد صالح، وأن الملائكة صالحون؟، قال: بلى، قال: فهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيرا، وهذه بنو تميم تعبد الملائكة، فضجَّ أهل مكة وفرحوا، فنزلت: ﴿إِنَّ

﴿ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ عزير وعيسى والملائكة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾، ونزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧][(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...كما أجاب ابن الزبعري لما قاس المسيح على آلهة المشركين، وظن أن العلة في الأصل بمجرد كونهم معبودين، وأن ذلك يقتضي أن كل معبود غير الله فإنه يعذب في الآخرة، فجعل المسيح مثلاً لآلهة المشركين وقاسهم عليه قياس الفرع على الأصل، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فبين سبحانه الفرق المانع من الإلحاق بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]، وبين أن هؤلاء القائسين ما قاسوه إلا جدلا محضا لا يوجب علما؛ لأن الفرق حاصل بين الفرع والأصل؛ فإن الأصنام إذا جعلوا حصبا لجهنم كان ذلك إهانة وخزيا لعابديها من غير تعذيب من لا يستحق التعذيب، بخلاف ما إذا عذب عباد الله الصالحون بذنب غيرهم فإن هذا لا يفعله الله تعالى...، بل ولا يعذب أحدا إلا بعد إرسال رسول إليه...، وقد أخبر الله تعالى أن عباده الصالحين في الجنة لا يعذبهم في النار، بل يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة، فضلا أن يعاقبهم بذنب غيرهم مع كراهية لفعلهم ونهيهم عن ذلك، ومن زعم أن لفظ (ما) كانت تتناول المسيح وأُخِّر بيان العام أو أجاب بأن لفظ (ما) لا يتناول إلا ما لا يعقل؛ فالقولان ضعيفان...،

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٤٣، ٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٩٨-٢٩٩). وأورده الألباني في صحيح السيرة النبوية ص(١٩٧-١٩٨).

وإنما المشركون عارضوا النص الصحيح بقياس فاسد، فبين الله تعالى فساد القياس وذكر الفرق بين الأصل والفرع »[١].

وقال: « لكن كانت معارضة الزبعري وأشباهه من جهة المعنى والقياس والاعتبار، أي: إذا كانت آلهتنا دخلوا النار لكونهم معبودين وجب أن يكون كل معبود يدخل النار، والمسيح معبود؛ فيجب أن يدخلها. فعارضوه بالقياس، والقياس مع وجود الفارق المؤثر قياس فاسد، فبين الله الفرق بأن المسيح عبد حي مطيع لله لا يصلح أن يعذب لأجل الانتقام من غيره، بخلاف الأوثان، فإنها حجارة، فإذا عذبت لتحقيق عدم كونها آلهة وانتقاما ممن عبدها كان ذلك مصلحة ليس فيها عقوبة لمن لا يصلح أن يعاقب... » إلى أن قال: « فهذا من جنس معارضة ابن الزبعري، حيث قاس ما أخبر الله عنه بشيء آخر ليس مثله، بل بينهما فرق »[٢].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس مع الفارق وبيان أوجه الفرق:

النموذج الأول:

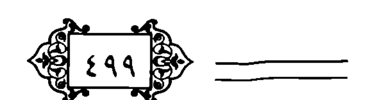
الشبهة:

استدلال الجهمية على أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ بالقياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ١١٤).

(٢) درء التعارض (٣/ ٣٢٠).



نقض الشبهة:

قال الدارمي: « ثم اعترض المعارض أسماء الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله، وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص. يعني: أن الله كان مجهولا كشخص مجهول لا يهتدى لاسمه ولا يدرى ما هو حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم فأعاروها إياه من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق » إلى أن قال: « ولا تقاس أسماء الله بأسماء الخلق؛ لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة، وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء، فمن ادعى أن صفة من صفات الله تعالى مخلوقة أو مستعارة فقد كفر وفجر؛ لأنك إذا قلت: الله، فهو الله، وإذا قلت: الرحمن، فهو الرحمن وهو الله، وإذا قلت: الرحيم، فهو كذلك، وإذا قلت: حكيم حميد مجيد جبار متكبر قاهر قادر، فهو كذلك وهو الله سواء، لا يخالف اسمٌ له صفتَه ولا صفتُه اسما، وقد يسمى الرجل حكيما وهو جاهل، وحكما وهو ظالم، وعزيزا وهو حقير، وكريما وهو لئيم، وصالحا وهو طالح، وسعيدا وهو شقي، ومحمودا وهو مذموم، وحبيبا وهو بغيض، وأسدا وحمارا وكلبا وجديا وكليبا وهرا وحنظلة وعلقمة وليس كذلك، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق، كان خالقا قبل المخلوقين، ورازقا قبل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرا

قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة...، وليس لأزلية الله حد ولا وقت لم يزل ولا يزال وكذلك أسماؤه لم تزل ولا تزال»[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أنهم يؤمنون بأن الله هو الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى وتكلّم بها حقيقة، وهي غير مخلوقة وليست من وضع البشر، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الجهمية والمعتزلة إلى أن أسماء الله مخلوقة، وأن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة، وإنما خلقها في غيره أو سماه بها بعض خلقه[٢]؛ ومما استدلوا به على ذلك: القياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١ - أن أسماء الخلق مستعارة، وأسماء الله صفاته.

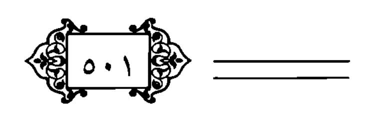
٢- أن أسماء الخلق ليست نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء.

٣- أن أسماء الخلق حادثة بعد أن لم تكن، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١/ ١٦١-١٦٣).

(٢) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٦٤-٣٠٨).



النموذج الثاني:

الشبهة:

الاستدلال على أن للكواكب تأثيراً في الكون بالسعادة والنحوسة وفي حصول الأحوال النفسية من ذكاء وبلادة ونحو ذلك؛ بالقياس على التأثير الحاصل من الشمس والقمر في الحرارة والبرودة واليبوسة وغير ذلك.

نقض الشبهة:

هذا « ادعاء باطل لا يستقيم، وذلك لأن هذا القياس فاسد، وذلك لوجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه، إذ إننا لا ننازع في تأثير الشمس والقمر في هذا العالم على ما يجري على الأمر الطبيعي بما جعله الله فيها من مميزات، كتأثير الشمس في الرطوبة والبرودة والحرارة ونحو ذلك، وتأثيرها في أبدان الحيوانات والنباتات والناس في نشاطهم وخمولهم ونحو ذلك، ومع هذا فإن هذه الكواكب جزء من السبب المؤثر، وليست بمؤثر تام، فإن تأثير الشمس مثلاً إنما كان بواسطة الهواء وقبوله للسخونة والحرارة، ويختلف هذا القبول عند قرب الشمس من الأرض وبعدها وهكذا، فكل واحد من هذه جزء السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وقد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنع هذه الأسباب ليظهر عليها أثر القهر والتسخير، فإثبات مثل هذه التأثيرات لا ينكر، أما الذي ينكر عليهم فهو دعوى أن جملة الحوادث في العالم من الأرزاق والآجال والسعادة والنحوسة وجميع ما في العالم تقع لكون الكواكب هي المؤثرة فيه ومن تحتها خاضع لها، وهذا يختلف عن ذلك، ثم إن النوع الأول قد دل عليه الشرع والعقل والحس، بخلاف النوع الثاني لم يدل عليه شيء من ذلك،

بل يناقضه »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن الله سبحانه هو المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك مما يكون في الكون، وهلك المنجمون ومن يريد إضلال المسلمين من إخوان الصفا ونحوهم فزعموا أن للكواكب تأثيراً في البشر في أحوالهم النفسية ونحوها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسهم التأثير الذي زعموه في الكواكب على التأثير الذي في الشمس والقمر في الحرارة والبرودة والنشاط والخمول ونحو ذلك.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١- أن تأثير الشمس والقمر ليس بمؤثر تام، بل هو جزء من السبب المؤثر، فتأثير كل واحد منهما جزء من السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب هي المؤثر تأثيراً تاماً.

٢- أن الشمس والقمر قد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنعهما من ظهور آثارهما ليظهر عليهما أثر القهر والتسخير، فهما مسخَّرتان مقهورتان، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب مَن تحتها خاضع لها.

٣- أن تأثير الشمس والقمر قد دل عليه الشرع والعقل والحس، وهذا بخلاف التأثير المدَّعى لتلك الكواكب فلم يدل عليه شيء من ذلك، بل يناقضه.

---

(١) التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام ص: (١٨٩-١٩٠) وهو اختصار جيد لكلام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ١٦٠-١٦٦).

المسلك الرابع

تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص

القياس متأخِّر رتبة وقوة ومنزلة واحتجاجاً عن النص والإجماع، فإذا وُجِد قياسٌ يشهد للنص والإجماع كانت قوته ورتبته متأخِّرة عنهما، وإذا وُجِد قياس يخالف النص فالمعتبر هو النص والإجماع، والقياس هو المردود الفاسد[1].

---

(١) قال الشوكاني في إرشاد الفحول (٢/ ١٥٨-١٦٠): « الاعتراض التاسع: فساد الاعتبار. أي: أنه لا يمكن اعتبار القياس في ذلك الحكم، لمخالفته للنص أو الإجماع، أو كان الحكم مما لا يمكن إثباته بالقياس، أو كان تركيبه مشعرا بنقيض الحكم المطلوب وخص فساد الاعتبار جماعة من أهل الأصول بمخالفته للنص، وهذا الاعتراض مبني على أن خبر الواحد مقدم على القياس، وهو الحق... » ثم قال: « الاعتراض العاشر: فساد الوضع. وذلك بإبطال وضع القياس المخصوص في إثبات الحكم المخصوص، بأن يبين المعترض أن الجامع الذي ثبت به الحكم قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم، والوصف الواحد لا يثبت به النقيضان؛ وذلك بأن يكون أحدهما مضيقا والآخر موسعا، أو أحدهما مخففا والآخر مغلظا، أو أحدهما إثباتا والآخر نفيا. والفرق بين هذا الاعتراض والاعتراض الذي قبله: أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع، فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار، ولا عكس، وجعلهما أبو إسحاق الشيرازي واحدا، وقال ابن برهان: هما شيئان من حيث المعنى، لكن الفقهاء فرقوا بينهما، وقالوا: فساد الوضع هو: أن يعلق على العلة ضد ما يقتضيه، وفساد الاعتبار هو: أن يعلق على العلة خلاف ما يقتضيه النص، وقيل: فساد الوضع: هو إظهار كون الوصف ملائما لنقيض الحكم، مع اتحاد الجهة ».

قال شيخ الإسلام: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح »(١).

وقال ابن القيم: « ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدما »(٢).

ولذلك؛ مما نصّ أهل العلم على اعتباره في القياس الصحيح:

١- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل.

٢- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا.

٣- أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه.

فلو كان حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، أو كانت العلة مخالفة للنص أو الإجماع، أو كان القياس مصادماً لدليل أقوى منه؛ كان القياس فاسداً، وهو الذي يسميه أهل العلم: القياس فاسد الاعتبار(٣).

وهذا المسلك لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس قد دلّ عليه القرآن الكريم، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] قال سعيد بن جبير: « هو الرجل إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

(٣) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).

حل ماله على صاحبه فيقول المطلوب للطالب: زدني في الأجل وأزيدك على مالك، فإذا فعل ذلك قيل لهم: هذا ربا، قالوا: سـواء علينا إن زدنا في أول البيع أو عند محل المال فهما سـواء، فأكذبهم الله فقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ﴾ »(١)، وقال ابن جرير: « يقول ﷻ: فليست الزيادتان اللتان إحداهما من وَجه البيع، والأخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل، سواء، وذلك أنِّي حرّمت إحدى الزيادتين (وهي التي من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل) وأحللتُ الأخرى منهما (وهي التي من وجه الزيادة على رأس المال الذي ابتاع به البائع سلعته التي يبيعها، فيستفضلُ فَضْلها)، فقال الله ﷻ: ليست الزيادة من وجه البيع نظيرَ الزيادة من وجه الربا، لأنّي أحللت البيع، وحرَّمت الرّبا، والأمر أمري والخلق خلقي، أقضي فيهم ما أشاء، وأستعبدهم بما أريد، ليس لأحد منهم أن يعترض في حكمي، ولا أن يخالف أمري، وإنما عليهم طاعتي والتسليمُ لحكمي »(٢)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...فكيف يقاس المنهي بالمأمور به؟...، فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه؟، والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء، كقياس الربا على البيع، وقد أحل اللّه البيع وحرم الربا »(٣).

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٦/ ١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٩٦).

وأهل السنة حين ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بأنه فاسد الاعتبار لمخالفته النص، يُتبِعون ذلك ببيان ذلك النص الذي خالفه القياس، وهذا من كمال علمهم وعظيم حجتهم كما تقدم بيانه في موضع سابق.

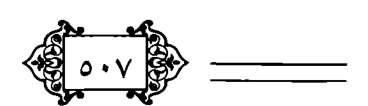
ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

الشبهة:

استدلال من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين؛ بالقياس على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها في كل وقت وحين؛ فكذلك قبره ﷺ.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والمقصود هنا أن يعرف ما كان عليه السلف من الفرق بين ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه وبين سلام التحية الموجب للرد الذي يشترك فيه كل مؤمن حي وميت ويرد فيه على الكافر، ولهذا كان الصحابة بالمدينة على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إذا دخلوا المسجد لصلاة أو اعتكاف أو تعليم أو تعلم أو ذكر لله ودعاء له ونحو ذلك مما شرع في المساجد لم يكونوا يذهبون إلى ناحية القبر فيزورونه هناك، ولا يقفون خارج الحجرة، كما لم يكونوا يدخلون الحجرة أيضا لزيارة قبره، فلم تكن الصحابة بالمدينة يزورون قبره ﷺ لا من المسجد خارج الحجرة ولا داخل الحجرة، ولا كانوا أيضا يأتون من بيوتهم لمجرد زيارة قبره ﷺ، بل

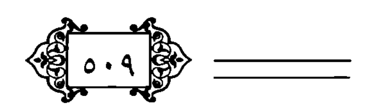


هذا من البدع التي أنكرها الأئمة والعلماء، وإن كان الزائر منهم ليس مقصوده إلا الصلاة والسلام عليه، وبينوا أن السلف لم يفعلوها، كما ذكره مالك في المبسوط، وقد ذكره أصحابه كأبي الوليد الباجي والقاضي عياض وغيرهما: قيل لمالك: إن ناسا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك (أي: يقفون على قبر النبي ﷺ فيصلون عليه ويدعون له ولأبي بكر وعمر)، يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو الأيام المرة أو المرتين أو أكثر عند القبر يسلمون ويدعون ساعة؟، فقال: لم يبلغني هذا عن أهل الفقه ببلدنا وتركه أسدّ، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني هذا عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون هذا عن أهل العلم بالمدينة ولا عن صدر هذه الأمة وأولها وهم الصحابة، وأن ذلك يكره لأهل المدينة إلا عند السفر، ومعلوم أن أهل المدينة لا يكره لهم زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد وغيرهم، بل هم في ذلك ليسوا بدون سائر الأمصار، فإذا لم يكن لأولئك الامتناع عن زيارة القبور بل يستحب عند جمهور العلماء كما كان النبي ﷺ يفعل؛ فأهل المدينة أولى أن لا يكره، بل يستحب لهم زيارة القبور كما يستحب لغيرهم اقتداء بالنبي ﷺ، ولكن قبر النبي ﷺ خص بالمنع شرعا وحسا، كما دفن في الحجرة ومنع الناس من زيارة قبره من الحجرة كما تزار سائر القبور فيصل الزائر إلى عند القبر، وقبر النبي ﷺ ليس كذلك، فلا يستحب هذه الزيارة في حقه ولا تمكن، وهذا لعلو قدره وشرفه، لا لكون أن غيره أفضل منه، فان هذا لا يقوله أحد من المسلمين فضلا عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين بالمدينة وغيرها، ومن هنا غلط طائفة من الناس يقولون: إذا كانت زيارة قبر آحاد الناس مستحبة

فكيف بقبر سيد الأولين والآخرين، وهؤلاء ظنوا أن زيارة قبر الميت مطلقا هو من باب الإكرام والتعظيم له، والرسول أحق بالإكرام والتعظيم من كل أحد، وظنوا أن ترك الزيارة له فيه تنقص لكرامته، فغلطوا وخالفوا السنة وإجماع الأمة سلفها وخلفها، فقولهم نظير قول من يقول: إذا كانت زيارة القبور يصل الزائر فيها إلى قبر المزور فان ذلك أبلغ في الدعاء له، وإن كان مقصوده دعاءه كما يقصده أهل البدع؛ فهو أبلغ في دعائه؛ فالرسول أولى أن نصل إلى قبره إذا زرناه، وقد ثبت بالتواتر وإجماع الأمة أن الرسول لا يشرع الوصول إلى قبره لا للدعاء له ولا لدعائه ولا لغير ذلك، بل غيره يصلى على قبره عند أكثر السلف كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، والصلاة على القبر كالصلاة على الجنازة تشرع مع القرب والمشاهدة، وهو بالإجماع لا يصلى على قبره، سواء كان للصلاة حد محدود أو كان يصلى على القبر مطلقا، ولم يعرف أن أحدا من الصحابة الغائبين لما قدم صلى على قبره ﷺ، وزيارة القبور المشروعة هي مشروعة مع الوصول إلى القبر بمشاهدته، وهذه الزيارة غير مشروعة في حقه بالنص والإجماع، ولا هي أيضا ممكنة، فتبين غلط هؤلاء الذين قاسوه على عموم المؤمنين، وهذا من باب القياس الفاسد »[1].

---

(١) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).



التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن قبر الرسول ﷺ لا تُشرَع زيارته ولا تكرارها لمن كان داخل المدينة أو خارجها، إلا أنه قد يجوز لمن كان من خارج المدينة وقدم إليها للصلاة في مسجدها أن يزور قبر الرسول ﷺ وصاحبيه، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية واستحباب قبره ﷺ في كل وقت وحين وأكثر من مرة في اليوم أو الأسبوع أو الشهر ولمن كان من داخل المدينة أو خارجها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة قبور المسلمين، فكما أن زيارتهم تشرع عموماً فكذلك قبره ﷺ.

وتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

١ - أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) منصوص عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالنص النهي عنها، ومن ذلك: قوله ﷺ: « ولا تتخذوا قبري عيدا »، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة النص.

٢- أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) مجمَع عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالإجماع المنع منها وتركها وعدم فعلها، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة الإجماع.

رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثاني

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

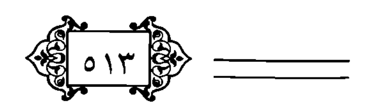
٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.



المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

التمهيد

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة

إذا كان الصحابة أقرب عصراً من النبوة، وأعمق صلةً وعلماً وفقهاً بكلام الله ورسوله، وأصدق نيةً، وأصح لساناً، وأفصح بياناً، كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة - ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد - حجة على من بعدهم(١)، وكانت الآثار(٢) الواردة عنهم في ذلك حجةً في تقرير الاعتقاد الحق والدفاع عن الدين الصحيح ونقض الشُّبه الباطلة، ولها حقّ التقدير والاحترام والتقديم على جميع ما ورد عن غيرهم، وكذلك الحال بالنسبة

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٠٣) بتصرف.

(٢) جمع (أثر)، وهو: ما انتهى سنده إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم، قال الحافظ ابن حجر: « ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره، أو إلى الصحابي كذلك...، أو إلى التابعي...، فالأول المرفوع، والثاني الموقوف، والثالث المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله، ويقال للأخيرين: الأثر ». نخبة الفكر ص (٢١)، وقد يطلق (الأثر) على ما يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، انظر: معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص (٨)، إلا أن المراد في هذا المبحث هو الإطلاق الأول.

للآثار الواردة عن التابعين وأتباعهم.

وكذلك مَن جاء بعدهم مِن العلماء الربانيين المتبعين لما كانوا عليه في العلم والعمل؛ يكون لهم ولأقوالهم التي اتبعوا فيها الكتاب والسنة وهدي السلف من المكانة العالية والمنزلة الرفيعة ما يتقدّمون به على غيرهم من فئات الأمة.

ومن أجمع ما يبيّن منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة(١) وحجيتها عند أهل السنة: ما ذكره الأئمة الدارمي وابن بطة واللالكائي وابن تيمية:

أما الدارمي فقال: « هذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة، مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك كما قال الله ﷻ، لا يعرفون له تأويلا غير ما يتلى من ظاهره أنه كلام الرحمن تبارك وتعالى »(٢).

وأما ابن بطة فقال: « قد ذكرت في هذا الباب من أمر العرش ما نزل به

---

(١) قال الزركشي: « ...فيُقال لما نُسِب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب ». النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤١٧).

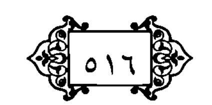
(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

القرآن، وصحت بروايته الآثار، وأجمع عليه فقهاء الأمصار وعلماء الأمة من السلف والخلف الذين جعلهم الله هداة للمستبصرين، وقدوة في الدين، وجعل ذكرهم أُنساً لقلوب المؤمنين، وليعلم ذلك ويتمسك به من أحب الله خيره، وأن يستنقذه من حبائل الشيطان، ويفكه من فخوخ الملحدة الجاحدين الذين زاغت قلوبهم فاستهوتهم الشياطين، الذين خطئ بهم طريق الرشاد وحرموا التوفيق والسداد »[١].

وقال اللالكائي: « فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون، فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في

---

(١) الإبانة (٣/ ١٩١).



العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجنة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -، ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ...، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سموا: أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة »(٢).

ويوضّح ذلك ما يأتي:

أولاً: الصحابة أكمل هذه الأمة وأعلمها - بعد نبيها ﷺ -، وفهمهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

وعملهم حجة، ويجب اتباع الآثار الواردة عنهم في ذلك:

١- عن عبد الله بن مسعود[١] رضي الله عنه قال: « من كان منكم مُسْتَنًّا فلْيَسْتَنَّ بمن قد مات[٢]؛ فإن الحيَّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، أبَرُّ هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلّها تكلُّفا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم »[٣].

٢- وقال عمر بن عبد العزيز[٤] رحمه الله: « أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل، الهذلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعليه، وحدث عنه بالكثير، وكان أشبه الناس به هَدْياً ودَلاًّ وسَمْتاً، شهد فتوح الشام، وسيَّره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، ثم ولاه عثمان عليها، ومناقبه عديدة، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ) أو في التي بعدها. انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٢) قال المباركفوري: « وكأن ابن مسعود يوصي القرون الآتية بعد قرون الصحابة باقتفاء آثارهم، والاهتداء بهديهم » مرعاة المفاتيح (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٣) شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٤)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص: (٣٦٨).

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أبو حفص، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولد سنة (٦٣هـ)، وكان إماماً ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع، تولى الخلافة سنة (٩٩هـ) فكان إمام عدل، قال ميمون ابن مهران: « ما كانت العلماء عند عمر إلا تلامذة »، توفي سنة (١٠١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٠-٢٤١).

سنته وكُفُوا مُؤْنته[١]، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك - بإذن الله - عصمة. ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها؛ فإن السنة إنما سنَّها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا، ولَهُم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم إنما حَدَث بعدهم؛ ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم[٢]، ورغب بنفسه عنهم؛ فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مَقْصَر، وما فوقهم من مَحْسَر[٣]، وقد قصَّر قوم دونهم فجفوا، وطمَح عنهم

---

(١) « كُفُوا - بصيغة الماضي المجهول -: من الكفاية. والمؤنة: الثقل، يقال: كفى فلانا مؤنته؛ أي: قام بها دونه فأغناه عن القيام بها. فمعنى (كفوا مؤنته) أي: كفاهم الله تعالى مؤنة ما أحدثوا، أي: أغناهم الله تعالى عن أن يحملوا على ظهورهم ثقل الإحداث والابتداع، فإنه تعالى قد أكمل لعباده دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينا، فلم يترك إليهم حاجة للعباد في أن يحدثوا لهم في دينهم، أي: يزيدوا عليه شيئا أو ينقصوا منه شيئا» عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(٢) « ولئن قلتم - أيها المحدِثون المبتدعون - فيما حدث بعد السلف الصالحين: (إن ما حدث) ما: موصولة، أي: الشيء الذي حدث بعدهم، أي: بعد السلف الصالحين؛ (ما أحدثه) ما: نافية، أي: لم يحدِث ذلك الشيء إلا من اتبع غير سبيلهم » السابق (١٢/ ٢٤٠).

(٣) « (فما دونهم) أي: فليس دون السلف الصالحين، أي: تحتهم، أي: تحت قصرهم، (من مَقْصَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف، أي: حَبْس أو محل حَبْس، من: قَصَر الشيءَ قصْرا؛ أي: حبسه، (وما فوقهم) أي: وليس فوقهم، أي: فوق حَسْرهم، (من

أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلي هدى مستقيم »[١].

٣- وقال أبو حاتم الرازي[٢] رحمه الله: « مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان... »[٣].

ثانياً: معرفة الآثار التي تبيّن ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم وتابعوهم من أصول العلم وينابيع الهدى:

فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله، فمن بنى الكلام فى العلم أصوله وفروعه على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة[٤].

مَحْسَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف أيضا، أي كَشْف أو محل كَشْف، من: حَسَر الشيءَ حَسْرا؛ أي: كشفه...، وحاصله: أن السلف الصالحين قد حبسوا أنفسهم عن كشف ما لم يحتج إلى كشفه من أمر الدين حبسا لا مزيد عليه، وكذلك كشفوا ما احتيج إلى كشفه من أمر الدين كشفا لا مزيد عليه » عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(١) أخرجه أبو داود ص(٥٠٤-٥٠٥).

(٢) محمد بن إدريس بن المنذر الغطفاني الرازي، أبو حاتم، الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين إمام خراسان، ولد سنة (١٩٥هـ)، كان من بحور العلم، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، توفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٤٧-٢٦٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٨)(٥/ ٤١٣)(١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وكل من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه أقرب؛ كان أقرب إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان، وكان أعظم فرقاناً بين الحق والباطل. وكل من كان عنهم أبعد؛ كان أقرب إلى الشرك والبدع، ونقص من دينه بحسب بُعده، وكان أبعد عن الفرقان واشتبه عليه الحق بالباطل[١].

قال سفيان الثوري: « إنما الدين الآثار »[٢].

ثالثاً: الاعتصام بما كان عليه صحابة النبي ﷺ والتابعون وتابعوهم هو سبيل النجاة والعصمة من الاختلاف والتفرق، وفي غيره الضلال والهلاك والفرقة[٣]:

« خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدِّث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتها واحدة؟، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أُنزِل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيمَ أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا »[٤].

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٩٣)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٦)(١٧/ ٤٩٧، ٤٩٨).

(٢) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٠).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩، ٥١٧)، إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٧٦).

وقال شريح وابن سيرين: « لن نضل ما تمسكنا بالأثر »(١).

وقال مالك بن أنس: « ما قلّت الآثار في قوم إلا ظهرت فيهم الأهواء، ولا قلّت العلماء إلا ظهر في الناس الجفاء »(٢).

رابعاً: كل ما أُحدِث بعد الصحابة والسلف الصالح - ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم - فهو بدعة وضلالة:

فإن الصحابة ﷺ آمنوا بما جاء به الرسول ﷺ على وجهه، واستوعبوا الحق الذي جاء به، وكان التابعون على سبيلهم، ثم تابعوهم، فكل ما خالف سبيلهم فهو من البدع والمحدثات(٣).

قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: « لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل العلم؛ أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر؛ لقيتهم كَرَّات قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن(٤)، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة...، فما رأيت واحدا

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٧).

(٢) ذم الكلام وأهله (٥/ ٧٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٨٦)(٣١/ ٣٧).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (٤ / ٨١): « والقَرْن : أهل كل زمان وهو مِقْدار التَّوسُّط في أعمار أهل كل زمان. مأخوذ من الاقْتران، وكأنه المِقدار الذي يَقْتَرِن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم »، وانظر: الصحاح للجوهري (٧ / ٣٠)، وقال الفيروزأبادي في القاموس المحيط (ص ١٥٧٨): « القرن: ...أَهْلُ زَمانٍ واحِدٍ، وأُمَّةٌ بعَد أُمَّةٍ ».

منهم يختلف في هذه الأشياء...؛ وما رأيت فيهم أحدا يتناول أصحاب محمد ﷺ...، وكانوا ينهون عن البدع؛ ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه »[1].

وقال اللالكائي: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين »[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: « وهذا الصراط المستقيم الذي وصانا باتباعه هو الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو قَصْد السبيل، وما خرج عنه فهو من السبل الجائرة - وإن قاله من قاله -، لكن الجور قد يكون جَوْرًا عظيمًا عن الصراط، وقد يكون يسيرا، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله، وهذا كالطريق الحسِّي؛ فإن السالك قد يعدل عنه ويجور جورًا فاحشا، وقد يجور دون ذلك، فالميزان الذي يعرف به الاستقامة على الطريق والجور عنه: هو ما كان رسول الله وأصحابه عليه، والجائر عنه: إما مفرط ظالم، أو مجتهد متأوِّل، أو مقلِّد جاهل، فمنهم المستحق للعقوبة، ومنهم المغفور له، ومنهم المأجور أجرًا واحدًا - بحسب نياتهم ومقاصدهم واجتهادهم في طاعة الله تعالى ورسوله أو تفريطهم »[3].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٢-١٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

خامساً: وَزْن الآراء والمعقولات والنظريات والأذواق والمواجيد والمكاشفات والمخاطبات وجميع ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال في الأصول والفروع الباطنة والظاهرة بكتاب الله وسنة رسوله والآثار الواردة عن الصحابة والسلف الصالح:

وجماع ذلك: أن يجعل كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه وما كان عليه أصحابه والسلف الصالح من بعدهم هو الحق الذي يجب اتباعه؛ فما وافق ذلك فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه - لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه -، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه؛ فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم[1].

ومن نماذج تطبيق ذلك:

١ - قال المزني[2]: «إن كان أحد يُخرِج ما في ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي، فصرت إليه وهو في مسجد مصر، فلما جثوت بين يديه قلت: هجس في ضميري مسألة في التوحيد، فعلمت أن أحدًا لا يعلم علمك، فما الذي عندك؟، فغضب ثم قال: أتدري أين أنت؟، قلت: نعم، قال: هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون، أبلغَكَ أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥-٦٦، ٥٨٢) (١٢/ ٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، أبو إبراهيم، تلميذ الشافعي، الإمام العلامة فقيه الملة علَم الزهاد، ولد سنة (١٧٥هـ)، كان رأساً في الفقه زاهداً عالماً مناظِرا محجاجاً غواصاً عن المعاني الدقيقة، وبه انتشر مذهب الشافعي في الآفاق، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٢/ ٤٩٢-٤٩٦).

عن ذلك؟، قلت: لا، قال: هل تكلم فيه الصحابة ؟، قلت: لا... »[١].

٢- وفي فتنة امتحانِ المأمونِ الناسَ بخلق القرآن: أنه صار إلى دمشق، فذكروا له أبا مسهر[٢]، ووصفوه بالعلم والفقه، فأحضره فقال: ما تقول في القرآن؟، قال: كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فقال: أمخلوق هو أو غير مخلوق؟، قال: ما يقول أمير المؤمنين؟، قال: مخلوق، قال: بخبر عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو التابعين؟، قال: بالنظر...[٣].

سادساً: لا يكفي دعوى أحدٍ أنه على الكتاب والسنة حتى يكون موافقًا لما دلّت عليه الآثار مما كان عليه الصحابة والسلف الصالح؛ لأن كثيراً من فِرَق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص، فيوجِّهها - لَيًّا وتحريفاً - لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته، والآثار التي تبين فهْمَ الصحابة والسلف لهذه النصوص هي الفيصل، وهي الحق، وليس دون ذلك إلا الضلال والشقاء[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١).

(٢) عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني الدمشقي، أبو مسهر، الإمام الفقيه شيخ الشام، ولد سنة (١٤٠هـ)، قال ابن معين: « ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحداً أشبه بالمشيخة الذين أدركتهم من أبي مسهر »، توفي سنة (٢١٨هـ). انظر: السير (١٠/ ٢٢٨-٢٣٨)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣٥).

(٤) انظر: العلم الشامخ ص: (٤٦٧)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٢٥).

سابعاً: أهل العلم من الأئمة أتباع السلف الصالح (الصحابة والتابعين وتابعيهم) هم أهل الحق والحجة والإجماع والفرقة الناجية والطائفة المنصورة في كل عصر، واتّباعهم فيما أجمعوا عليه واجب، وهم المرجوع إليهم وإلى علمهم وأقوالهم.

١- قال إسحاق بن راهويه: « لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة »[١].

٢- وقال محمد بن الحسن الشيباني[٢]: « اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف[٣]، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »[٤].

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، العلامة فقيه العراق، ولد سنة (١٣٢هـ)، كان فصيحاً متبحراً في الفقه يضرب بذكائه المثَل، توفي سنة (١٨٩هـ). انظر: السير (٩/ ١٣٤-١٣٦).

(٣) يعني رحمه الله: من غير تأويل لها بما يصرفها عن ظاهرها، ولا وصف لم يرد في الكتاب والسنة أو يخالفهما.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

٣- وقال الترمذي[(١)]: « وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث »[(٢)].

٤- وقال ابن القيم: « واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض... »[(٣)].

٥- وقال أيضاً: « إن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها، فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا »[(٤)].

٦- وقال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: « الجماعة: أي: أهل القرآن والحديث والفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره ﷺ في جميع الأحوال كلها، ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير، ولم يبدلوا بالآراء الفاسدة »[(٥)].

---

(١) محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، أبو عيسى، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، عالم متقن، كان ممن يضرب به المثل في الحفظ، أضرّ في آخر عمره، توفي سنة (٢٧٩هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٨-٦٦٩).

(٢) سنن الترمذي ص: (٣٦٠).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ٧٠).

(٥) عون المعبود (١٢/ ٢٢٣).

المطلب الأول

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

يدعي كل فريق من أهل الأهواء البدعة - مع ما هم عليه من مخالفة الكتاب والسنة والصحابة والسلف والأئمة - أنهم هم أهل الحق وأنصاره والمتبعون له، وأن من انتسب إليهم ووالاهم كان من أتباع الهدى والحق، وأن كل من خالفهم كان من أهل البدع[1]، وذلك: أنهم « كلهم يدعون شريعة الإسلام، ملتزمون في الظاهر شعارها، يرون أن ما جاء به محمد ﷺ هو الحق، غير أن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك، وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله ﷺ، فزعم كل فريق أنه هو المتمسك بشريعة الإسلام، وأن الحق الذي قام به رسول الله ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله »[2]، وأنه متّبع لما كان عليه الصحابة وأئمة الهدى من بعدهم.

فالخوارج الأولون - مع خروجهم على علي رضي الله عنه، ومفارقتهم جماعة المسلمين، وتكفيرهم جمهور الصحابة والتابعين وعامة المسلمين، وجعلهم دراهم هم دار الإيمان، ودار غيرهم من أهل الإسلام دار كفر، واستحلالهم دماءهم وأموالهم وأعراضهم-: جاء أتباعهم من الإباضية الذين يفتخرون ويتشرفون بالانتساب إليهم فادعوا أنهم هم أهل الاستقامة وأهل الحق وجماعة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٧).

المسلمين وأهل الدعوة، وزعموا أن مذهبهم معتمد على الكتاب والسنة والإجماع، وأن إمامهم هو محمد ﷺ، وأن مذهبهم هو الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وأنهم موافقون للسلف[١].

والمعتزلة: يسمون أنفسهم أهل الحق، ويزعمون أن مذهبهم هو الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل وجاء به جبريل إلى النبي ﷺ، وأنه هو الذي يقتضيه العقل والكتاب والسنة، وأنه هو الذي مر عليه السلف والخلف، ثم تراهم حين يذكرون طبقات المعتزلة يجعلون في الطبقة الأولى عددا من صحابة رسول الله منهم: أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر، وفي الطبقة الثانية عددا من صغار الصحابة وأئمة التابعين أمثال: الحسن والحسين وأصحاب علي وابن مسعود، وفي الطبقة الثالثة أمثال الحسن البصري وابن سيرين، ثم يميلون في الرابعة إلى غيلان وواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد[٢].

---

(١) انظر: الفرق الإسلامية للقلهاتي ص: (٢٢٨-٢٢٩، ٢٩٤-٣٠٣)، مشارق أنوار العقول للسالمي ص (د-ذ، ٢٩٤)، العقود الفضية للحارثي ص: (٢، ٣، ٤٥-٤٨، ٧٠-٧١، ١٢١، ١٢٢، ١٦١-١٦٣، ١٦٧-١٦٨، ١٦٩-١٧٢، ١٨٠-١٨١)، الحق الدامغ ص: (٧، ٢٠، ٢٣٠-٢٣٦)، الإباضية بين الفرق الإسلامية لعلي معمر ص: (٦، ٤٧٤)، مختصر تاريخ الإباضية للباروني ص: (٤، ٦، ١٩-٢٠). وانظر: دراسة عن الفرق للدكتور أحمد جلي ص: (٧٧).

(٢) انظر: باب ذكر المعتزلة للكعبي ص: (٦٨)، فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار ص: (١٣٨، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٩)، المنية والأمل لابن المرتضى ص: (١٢، ١٧-١٨، ٢٣-٣٨). وانظر: المعتزلة لزهدي جار الله ص: (٦)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٢-٥٤).

والأشاعرة: يجعلون أنفسهم هم أهل السنة والجماعة وأهل الحق وعصابة السنة، ويرون أن مذهبهم موافق لما عليه الصحابة، وأن عليه أئمة الإسلام من التابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة، وأنه مذهب جمهور المسلمين من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم(١).

ومنهم من يضم الماتريدية إلى الأشاعرة(٢).

والصوفية: زعموا أن اسم المسلمين كان: الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم الزهاد والعباد، ثم التصوف(٣)، فكأنه يجعلهم امتدادا لهم وسائرين على طريقتهم ومتبعين لهم.

والرافضة: يدعون أن الشيعة الإمامية هم خير أهل الأرض، وأنهم الوحيدون على الإسلام واتّباع النبي ﷺ، بل يجعلون امتدادهم من عصر النبوة(٤).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: (١٠-١١، ٢٦، ٣٦٢-٣٦٤)، التبصرة في الدين للإسفراييني ص: (١٥٣-١٨٤، ١٩٢-١٩٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص: (١٥٠)، السيف الصقيل للسبكي ص: (١٢-١٤). وانظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٤-٦٠)، منهج الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ص: (٩٠-١١٤، ٢٦٦-٢٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٣٧٥-٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٦٥٧-٦٥٨).

(٢) انظر: براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (١/ ٣٩، ٦٢، ١١١-١١٣)(٢/ ٩٠)، نشر الطوالع للمرعشلي ص: (٣٩١)، تبسيط العقائد الإسلامية ص: (٢٩٦، ٢٩٩).

(٣) انظر: الرسالة القشيرية (١/ ٢٠-٢١، ٥٢-٥٣).

(٤) انظر: ما نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/ ٤٤٣-٤٤٤) عن محمد بن الحسن الطوسي الرافضي، ثم رده عليه (٣/ ٤٤٤-٤٨٥) من ثمانية أوجه. وانظر أيضا: مشارق أنوار اليقين للبرسي ص: (٤٥-٤٩، ٥٨-٥٩)، الأنوار النعمانية للجزائري (٢/ ٢٧٧-٢٨٠)، تبويب الذريعة ص: (٤١-٤٢، ٤٧).

وهذه الدعوى من أهل الأهواء والبدعة بأنهم متبعون ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة هي دعوى زائفة زائغة مضلِّلة، وحقيقة الأمر التي تبين منزلة آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة عندهم تتبيّن بما يأتي:

أولا: الصحابة يجعلون الكتاب والسنة إمامهم، ويطلبون الدين من قبلهما، والتابعون يرجعون إلى الصحابة في ذلك، وكذلك يرجع تابعو التابعين إلى التابعين، وإليهم جميعاً يرجع الأئمة من بعدهم، وأما أهل الأهواء والبدعة فإن منهم من يطلبون الدين من غير طريقه الصحيح، لأنهم يرجعون إلى معقولهم وآرائهم وخواطرهم، ثم إذا سمعوا شيئا لا يوافق ذلك من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة لم يقيموا له وزناً، ولم يرفعوا له رأساً، بل يعرضونه على معيار عقولهم وأهوائهم، فإن استقام لهم قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم وآرائهم ردوه، وإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة تحت أقدامهم(١).

ثانيا: أهل الأهواء والبدعة من أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم والاقتداء بهم في أبواب الدين والاعتقاد، بل يلتقون في الطعن فيهم: بالتكفير تارة - كالخوارج والرافضة -، وبالتفسيق تارة - كالمعتزلة -، وبتفضيل أنفسهم أو رؤوسهم على الصحابة تارة - كالمتكلمين من أشاعرة وماتريدية وكالصوفية -؟، أفيقبل قولهم بعد هذا بأنهم متبعون للصحابة

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٨).

والسلف والأئمة؟![١].

ثالثا: جميع أهل الأهواء والبدعة يفتعلون الصوارف للإعراض عن قبول آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة، كقولهم: إن منهج السلف أسلم وإن منهجنا أعلم وأحكم، فإذا كان هذا هو موقفهم من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة فكيف يتجرؤون على الادعاء بأن أولئك الأخيار هم سلفهم أو أنهم متبعون لهم؟.

قال شيخ الإسلام: «السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله، والرسول هو الدليل الهادي الخِرِّيت في هذا الصراط...، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقال عبد الله بن مسعود: خط لنا رسول الله ﷺ خطا، وخط خطوطا عن يمينه وشماله، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام:١٥٣]، وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف من: الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام مثل الكرامية، والكلابية، والأشعرية، وغيرهم، وأن كُلاً منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب؛ وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم الذي لا يتكلم عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»[٢].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣-١٥٧)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧-٥٨).

رابعاً: أهل الأهواء والبدعة لا يعرفون من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة إلا النزر اليسير، وقد لا يعرفون منها شيئاً، ولا يميزون بين صحيحها وموضوعها، ولا يعتنون بتحرير دلالتها، ولا يستقصون في أي مسألة يتكلمون فيها ما ورد فيها عن الصحابة والتابعين والأئمة.

خامساً: وهم يجهلون قدر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن.

سادساً: وتجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلامِ من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف ما بيّنوه مما بعث الله به نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

سابعاً: وتجد عندهم من الوقيعة في أئمة السنة وهداة الأمة - من الصحابة الكرام فمن بعدهم - من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار.

ثامناً: وتجد عامتهم ومن أعرض عن جادة السلف منهم - إلا من عصم الله - يعظمون أئمة أهل البدع والفُرْقَة، ويتكلفون لهم محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم - من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحق - ما الله به عليم، ويقدمونهم على ما هو مأثور عن الصحابة والتابعين ومنقول عن الأئمة المهديين.

تاسعاً: جوّزوا مخالفة ما أجمع عليه الصحابة والسلف الكرام، ومن ذلك: قولهم: إن الأمة إذا اختلفت فى تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فجوّزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، وجوّزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأن تكون الأمة قبلهم كلها جاهلة بمراد الله، ضالّة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية![1].

ومن خلال ما تقدم يظهر أن أهل الأهواء والبدعة - في حقيقة أمرهم - لا يرون من الواجب عليهم التمسك بما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة، بل موقفهم العام - جميعاً - هو الطعن في الصحابة، والقدح فيهم، وهذا لازم لهم - أقرّوا بذلك أم لا -.

وبيان ذلك[2]:

أن الرافضة: تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، بل تكفّرهم وتحكم بردتهم.

وكذلك الخوارج قد كفروا عثمان وعليا وجمهور المسلمين من الصحابة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٠-١٧١) (٦/ ٥٨٠) (٧/ ٦٣٩-٦٤٠) (١١/ ٣٣٩-٣٤١) (١٢/ ١٦،٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ٥٨-٦٠، ٢٥٩) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٨) (١٩/ ٥-٦، ٧٣، ٣٠٧-٣٠٨)، الصواعق المرسلة (١/ ١٧٣-١٧٤) (٣/ ١٠٥١) (٤/ ١٣٤٢).

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (٢/ ٧٥١-آخر الكتاب)؛ لمعرفة موقف الشيعة والخوارج والنواصب من الصحابة.

والتابعين[١].

والمعتزلة أيضا تفسِّق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفِّر أيضا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف[٢].

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية فهؤلاء في الجملة - وإن كانوا لا يطعنون في الصحابة صراحة - فصنيعهم يدل على عدم احترامهم للصحابة وتقديرهم إياهم:

---

(١) انظر: ١- مشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي ص: (٨٣، ٣٤٣-٣٤٥)، العقود الفضية للحارثي الإباضي ص: (٢٨-٣١، ٣٣-٤٢، ٤٨-٦١، ٨٥-٩١، ٢٨٨-٢٩٠)؛ لمعرفة طعون الإباضية في الصحابة.

٢- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين للدكتور أحمد جلي ص: (١٤٤-١٤٦، ١٤٨)؛ للوقوف على طعن جماعة التكفير المعاصرة في الصحابة.

(٢) انظر: ١- الملل والنحل (١/ ٤٩)؛ لمعرفة قول واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد - رأسي الاعتزال - في تفسيق الصحابة الذين شهدوا موقعتي (الجمل) و (صِفِّين)، وردّ شهادتهم.

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص: (٢١-٢٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٥٩٢)؛ للوقوف على طعن النظام وأبي الهذيل العلاف - من رؤوس المعتزلة ومُنَظِّريهم - في الصحابة.

فهم يصرِّحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان ومسألة تأويل الآيات والأحاديث، فيقولون: مذهب السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا فمذهبهم كيت وكيت، وكذلك يقولون: مذهب السلف أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تُتأوَّل، والمتكلمون يريدون تأويلها إمّا وجوباً وإما جوازاً، فيذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين. أليس هذا صريحاً في أن السلف كانوا ضالّين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟!.

وأيضاً: فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة، وأقوال المتكلمين تارة، وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، فيقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم!، فيصِفُون إخوانَهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلفَ بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض؛ فإنه - وإن لم يكن تكفيراً للسلف، كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج، ولا تفسيقاً لهم كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم -؛ كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي - وإن لم يكن فسقاً -، فزعموا أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة - وفي مقدمتهم الصحابة -[١].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢-١٠٥، ١٥٣-١٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها

آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة من منارات العلم والهدى في هذه الأمة؛ ولذلك فإن أهل السنة يحرصون على الاستدلال بها مع عنايتهم بأسانيدها وتوثيقها والحرص على صحة نسبتها إليهم أو اشتهارها عنهم الشهرة المقبولة عند أهل العلم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة غير ثابتة عنهم ولا مقبولة عند أهل العلم وليس لها إسناد صحيح تُروى به أو مصدر موثوق تُذكَر وتُنقَل فيه، بل إنهم قد يستدلون بأثرٍ عن صحابي أو أحد السلف أو بقولٍ لأحد الأئمة وينسبونه إلى كتابٍ مّا ثم عند البحث والتحرّي يظهر أنه لا يوجد فيه البتة!، وهذا من أقبح الكذب أو الخطأ والجهل!.

وسبب استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار أو الأقوال الموضوعة أو التي لا أصل لها: هو امتداد للسبب في استدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، فكما أنهم يستدلون بها على باطلهم لأنهم لن يجدوا في صحيح السنة وصريحها ما يؤيدهم، وليخدعوا عوامّ الناس بأن معهم من أدلة السنة ما يشهد لهم؛

فكذلك يستدلون بآثار الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة الموضوعة أو التي لا أصل لها لأنهم لن يجدوا من آثار سلف الأمة وأقوال الأئمة ما يؤيدهم، وليخدعوا عامة الناس بأنهم متبعون للصحابة والسلف والأئمة.

وهذه الآثار والأقوال التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة:

• منها ما يستدلون به لتقرير بدعهم وباطلهم، ومنها ما يستدلون به للقدح في أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم.

• ومنها ما يكونون هم المتهمين بوضعه واختلاقه، ومنها ما هو من الأباطيل الموجودة فيستدل به أهل الأهواء والبدعة لأنه يحقق غرضاً من أغراضهم.

ولعل من أول من استدل على باطله بالآثار الموضوعة أو التي لا أصل لها: أصحاب الفتنة الذين خرجوا على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد ذكرت كتب السير والتاريخ أنهم افتعلوا أقوالاً عليه وعلى غيره من الصحابة احتجّوا بها على مشروعية خروجهم عليه وعلى أن عدداً من أجلاء الصحابة موافقون لهم فيما هم عليه من الإثم والعدوان والظلم والبهتان[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها:

١- الاستدلال على الطعن في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بالأثر الذي نُسِب فيه إلى علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما أنهما تخلفا عن بيعة

---

(١) يراجع في ذلك: كتاب فتنة مقتل عثمان (٢/ ٦٠٧ وما بعدها).

أبي بكر ثم بايعا مكرهين (١).

٢- الاستدلال على الطعن في عثمان بن عفان رضي الله عنه أو الطعن في عدد من أجلاء الصحابة رضي الله عنهم، بالآثار التي نُسِب فيها إلى علي بن أبي طالب وطلحة ابن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة أنهم كاتبوا أهل الآفاق وأمروهم بخلع عثمان بن عفان رضي الله عنه أو قتله (٢).

٣- الاستدلال على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول »(٣).

٤- الاستدلال على التوسل بالأموات:

أ- بالأثر المروي عن أبي صالح، عن مالك الدار - قال: وكان خازن عمر على الطعام - قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا. فأتي الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنكم مسقيون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه(٤).

---

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٨٨٦).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٣٠-١٤٠).

ب- بالأثر المروي عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: قحط أهل المدينة قحطا شديدا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كُوًى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق[١].

٣- الاستدلال على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه[٢].

٤- الاستدلال على جواز التبرّك بذوات الصالحين وعرقهم وشعرهم ونحو ذلك، بما نُسِب للإمام الشافعي من: أنه غسل الثوب الذي كان يلبسه الإمام أحمد وأخذ الماء الذي قطر من الثوب وأخذ غُسالة هذا الثوب يتبرّك بها[٣].

٥- الاستدلال على صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد - وخاصة تأويل نصوص الصفات -: بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »[٤].

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٤٠-١٤٤).
(٢) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).
(٣) انظر: إلى أين... أيها الحبيب الجفري! ص: (٨٠-٨١).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذا المنقول عن الإمام أحمد - على أنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار - في أساس التقديس ص(١٠٧).

المسلك الثاني

الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها

الصحابة والسلف والأئمة لهم عظيم القدر والمكانة في الدين وبين المسلمين لما أكرمهم الله به من اتباع الكتاب والسنة والفقه في الدين والثبات على الحق والإعراض عن الباطل وأهله، ولكن أفرادهم ليسوا معصومين، فقد يخطئ الواحد منهم في اجتهاده، وقد يشذّ في مسألة أو مسائل معدودة عما عليه الجماعة من أهل السنة، وقد يقول القول ثم يتبين له الحق فيرجع إليه.

ولذا؛ فإن الواجب هو معرفة الحق بالدليل من الكتاب والسنة والإجماع، وأما ما أخطأ فيه أحد أعيان أئمة أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم أو شذّ به عن الجماعة أو ثبت رجوعه عنه؛ فإن الواجب هو معرفة قدره ومكانته في الدين وحفظ ذلك له والثناء عليه بسابقته في الدين والفضل مع عدم متابعته فيما أخطأ فيه أو شذّ به - فضلاً عما رجع عنه -؛ فإن الحق أحق أن يُتَّبع، والرجال هم الذين يُعرَفون بالحق وليس الحق هو الذي يعرف بالرجال.

وهذا هو ما عليه أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة لا تمثِّل حقيقة ما هم عليه من الحق واتباع السنة ومتابعة الجماعة، فيستدلون بالآثار والأقوال الشاذة أو التي رجع عنها صاحبها أو تلك التي أخطأ فيها باجتهاده.

قال الدارمي: « إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، فالوجوب والندب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه، فالقرآن هو الذي بلغه، والسنة هو الذي علمها، والإجماع بقوله عُرِف أنه معصوم، والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل، وأن علة الأصل في الفرع، وقد علمنا أنه ﷺ لا يتناقض، فلا يحكم في المتماثلين بحكمين متناقضين، ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لاختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص، فشرعه هو ما شرعه هو ﷺ، وسنته ما سنها هو، لا يضاف إليه قول غيره وفعله وإن كان من أفضل الناس إذا وردت سنته، بل ولا يضاف إليه إلا بدليل يدل على الإضافة؛ ولهذا كان الصحابة كأبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون باجتهادهم ويكونون مصيبين موافقين لسنته، لكن يقول أحدهم: أقول في هذا برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، فإن كل ما خالف سنته فهو شرع منسوخ أو مبدل، لكن المجتهدون وإن قالوا بآرائهم وأخطئوا

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٩).

فلهم أجر، وخطؤهم مغفور لهم»[١].

ومن أسباب استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآثار أو الأقوال: تتبّعهم للغرائب، وتشبّثهم بما يرون أن فيه متمسَّكاً لهم وإن كان غير مسلَّم به في نفسه، وعدم عنايتهم أصلاً بآثار السلف وأقوال الأئمة، فلا يعرفون ما وقع فيه الخطأ من ذلك أو الشذوذ، ولا يعرفون الأقوال الواردة عن صاحب الأثر أو القول في تلك المسألة فيتبيّنون أنه رجع عن ذلك القول وأعرض عنه فيما بعد.

وهذه الأقسام الثلاثة المذكورة هنا في هذا المسلك (الشاذّ، ما كان عن اجتهاد، ما رُجِع عنه) قد تلتقي جميعاً في موضع واحد، وهو أن يكون صاحب الأثر أو القول قد اجتهد في المسألة المعيّنة فأخطأ الدليل والمدلول، فيكون بهذا الخطأ في الاجتهاد قد خالف الجماعة وشذّ قوله عن قولهم، ثم إنه رجع عن قوله إلى قول الجماعة ووافقهم وتابعهم. وأما إن لم يثبت أنه رجع عن قوله الذي خالف به الجماعة فيكون قد اجتمع في الأثر أو القول المنقول عنه: الاجتهاد الخاطئ وشذوذ قوله عن قول الجماعة، وبذلك يظهر: أن كل من أخطأ في اجتهاده فإنه بمجرد خطئه هذا يكون قد شذّ في قوله عن قولهم، فهما جهتان متلازمتان: الاجتهاد الخاطئ والشذوذ عن الجماعة.

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٦-٣٩٧).

كما يحسن التنبيه إلى أن الشذوذ المراد هنا قسمان:

الأول: شذوذ الأثر أو القول عما عليه الجماعة من أهل العلم والسنة، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل قول الجماعة.

الثاني: شذوذ الأثر أو القول عما عليه صاحب الأثر أو القول نفسه، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل المعروف المعهود المستقرّ عن صاحب الأثر.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف[١].

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر[٢].

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التمسح بقبر النبي ﷺ، بالأثر المروي

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص(٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا قدم من سفر صلى السجدتين في المسجد ثم أتى النبي ﷺ فيضع يده اليمنى على قبر النبي ﷺ ويستدبر القبلة ثم يسلم على النبي ﷺ ثم يسلم على أبي بكر وعمر(١).

٤- الاستدلال على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ الاستدلال على ذلك بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها »(٢).

٥- الاستدلال على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه(٣).

---

(١) انظر: الرد على الأخنائي ص(١٦٩-١٧٢).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: المصدر السابق ص(١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث
بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل

آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة لها منزلتها ومكانتها في الدين وفي نفوس أهل العدل والإنصاف من المسلمين، وينبغي احترامها وإنزالها المكانة اللائقة بها، ومن احترامها: نقلها كما وردت دون أيّ تصرّف أو تغيير يُخِلّ بالمبنى أو المعنى، فضلاً عن كون ذلك من الأمانة التي أمر الله بها ورسوله.

وإذا كان من الظلم والعدوان تحريف كلام الناس والتصرّف في نقل أقوالهم وأفعالهم على غير وجهها، وإذا كان من الزور والبهتان أن يحمَل كلامهم وفعلهم على ما لا يحتمل؛ فإن ذلك يكون أعظم جرماً وأشد إثماً وأكثر ضرراً إذا فُعِل تجاه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، وذلك أن لهم قدراً بين المسلمين وشرفاً، وينظرون إليهم على أنهم من القدوة التي يتأسّون بها، ويقرّون لهم بالسبق في الدين والعلم فيأخذون عنهم ويصدرون عن المنقول عنهم من العلم، ومن ثمّ؛ فإذا تُصرِّف فيما نُقِل عنهم دون وجه حق أو حُمِّل ما لا يحتمل كان ذلك من الإضرار بالمسلمين وخيانتهم وصرفهم عن اتباع الحق وتشكيكهم في مكانة السلف والأئمة وزعزعتها في أعينهم، فضلاً عن كونها من الخيانة في النقل والبهتان بأن ينسب إليهم كلامهم على غير وجهه أو بغير ما يحتمله.

ولذا؛ كان من العناية العظمى لأهل السنة بآثار السلف وأقوال الأئمة أنهم ينقلون ألفاظ كلامهم كما قالوها، وينقلون حركاتهم وتصرفاتهم على هيئتها كما فعلوها.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إذا رأوا في بعض آثار السلف وأقوال الأئمة ما يمكن أن يستدلوا ببعض أجزائه، بتروه ونقلوه ناقصاً واستدلوا به، فيظن من لا علم عنده بذلك الأثر أو القول المستدَل به أنه كذلك، وأن أهل الأهواء والبدعة لهم فيه متَمسّك، ومن صور ذلك:

١ - أن يُستَلّ جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف ما قبله أو بعده.

٢- أن يُعبَّر بالمعنى عن جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف المعنى الذي يدل له ما قبل ذلك اللفظ المستدلّ به أو بعده.

كما أنهم إذا لم يجدوا فيه مخرجاً صرفوه عن معناه الذي يحتمله إلى ما لا يحتمله دون أي بينة أو قرينة أو دليل، وربما فسّروه ابتداءً أو استدلوا به على ما لا يحتمله، ومن صور ذلك:

١ - أن يكون مورد الأثر أو القول خاصاً فيجعلونه عاماً أو العكس.

٢ - أن يُحمَل الأثر أو القول على غير الحال أو المعنى الذي ورد فيه.

٣- أن يحمل الأثر أو القول على ما لا يتوافق مع حال السلف والأئمة عموماً.

٤ - أن تحمَل بعض الألفاظ الواردة في الأثر أو القول على بعض معانيها اللغوية دون النظر في سياق الكلام وقرائن الأحوال.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة يستدلون ببعض الآية أو الحديث دون بعضها أو بعضه الآخر، أو يحملون الآية أو الحديث على ما لا يحتملان؛ فلا غرو أن يفعلوا ذلك أيضاً تجاه آثار السلف وأقوال الأئمة، وبذلك يصدق

عليهم قول السلف: « أهل الأهواء؛ يأخذون ما لهم ويتركون ما عليهم »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة ببتر الآثار أو الأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف(٢).

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي القدوم من سفر، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم الزيارة في الأوقات وللأشخاص ومن مختلف الأماكن!.

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر(٣).

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي أنه يفعل ذلك إذا وافق نزولُه في السفر منزلاً كان النبي ﷺ قد نزله وتوضأ أو صلى فيه،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص: (٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم اتباع آثار النبي ﷺ في الحضر والسفر، وعموم زيارتها في الأوقات ومن مختلف الجهات، وتقصُّدها بالزيارة والتحري، وعموم التعبّد عندها، وعموم العبادات التي تفعَل عندها!.

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس بن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -[١].

فهذا القول والفعل من عمر رضي الله عنه جاء في حال معينة وهي طلب الدعاء من العباس رضي الله عنه في حال حياته وبحضرته، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على التوسل بالذوات وبالغائبين وبالأموات!.

٤- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته المشهورة أول خلافته: « وُلِّيتُكم ولست بخيركم، فإذا استقمت فاتبعوني، وإن اعوججت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»[٢] وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن أبا بكر رضي الله عنه اعترف على نفسه

---

(١) انظر: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (٢/ ٢٢ وما بعدها)، الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٢٦٢ وما بعدها)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الافهام ص(٤٨)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٥١-١٦٤)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٥٥-٧٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٣٦)، وابن هشام في السيرة النبوية (٢/ ٦٦١)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١٨٢-١٨٣)، وغيرهم. انظر: تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف (٢/ ٤٠٥-٤٠٧)، وأورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٧٩-٢٨٠) وقال: «هذا إسناد صحيح».

أنه ليس بخيرهم وأنه يعصي الله[1].

٥- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها»[2] وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها[3].

٦- نسبة بعض أهل الأهواء لابن عطية والقرطبي والشوكاني أن الخلود في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٤] موضوع لغةً للدوام الأبدي؛ ثم استدلاله بذلك على أن الآية تدل على خلود أصحاب المعاصي (الكبائر) في النار، وذلك من خلال بتر كلامهم، حيث إنهم صرّحوا جميعاً بأن المراد بالمعصية في الآية: الكفر بالله وترك التوحيد الذي دعاهم الله إليه وأمرهم به، ولم يفسروا المعصية بالكبيرة[4].

---

(١) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٦٨-٢٧٣)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٨-٨٥٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٥٧٠)، وغيرهم، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط على شرط مسلم.

(٣) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٥٨-٢٦٠)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٦٠-٨٦١).

(٤) انظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ (٣٥٨-٣٦١).

المسلك الرابع
التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة

إنما نال الصحابةُ ﭫ والسلف والأئمة ما هم عليه من المكانة الرفيعة والمنزلة الشريفة في الأمة بما أنعم الله عليهم وشرفهم وخصهم به من الإيمان والعلم والعمل، هذا مع ما تميّز به الصحابة ﭫ من السبق إلى الإسلام وصحبة خير الأنام ومعاصرة التنزيل وسماع التأويل، وما تميز به التابعون وتابعوهم من فضيلة القرون الثلاثة الأولى.

ومع ذلك، فإن أفراد الصحابة والتابعين والأئمة ليسوا معصومين عن الخطأ ولا مبرئين عنه - كما سبق التعرّض له في المسلك السابق -.

وهم - أيضاً - قد يصدر عنهم من القول أو الفعل المتشابه المجمَل ما يوهِم أو يحتمل خلاف الحق أو موافقة ما عليه أهل الباطل أو الدلالة عليه:

فأهل السنة إذا وقفوا على شيء من ذلك عن الصحابة أو السلف أو الأئمة فإنهم - لما يعرفونه لهم من سابقتهم وتقدمهم وفضلهم - يحملونه على أحسن المحامل، ولا يعدّونه خروجاً عن الحق ولا تقويةً للباطل ولا انحرافاً عن الصواب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم يتتبّعون ما كان من هذا القبيل ويُتبِعونه أنفسَهم، ثم لا يفسّرونه إلا بما يوهمه من معنى فاسد أو مدلول باطل، ويدعون أن فيه تأييداً لما هم عليه من الهوى والبدعة أو رداً على أهل السنة، معرضين صفحاً عن غيره من الآثار والأقوال الصريحة الواضحة المشتهرة المتكاثرة،

ولا غَرْوَ!، فإنه إذا كان أهل الأهواء والبدعة يسلكون ذلك مع آيات كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ فليس بجديدٍ عليهم أن يسلكوه أيضاً مع آثار الصحابة والسلف وأقوال الأمة.

ولا شك أن من أعظم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك: هو جهلهم بحقيقة ما كان عليه الصحابة والسلف، أو إعراضهم عن تعلّمه وطلبه والفقه فيه، أو ظنهم الفاسد بأن ما هم عليه من الهوى والبدعة هو الحق والصواب وأنهم أرفع وأعلى منزلة ومكانة من السلف، وهذا كله يجعلهم يتمسّكون بالآثار أو الأقوال المجملة المحتملة المتشابهة ويحملونها على ما هم عليه أو ما يشغبون به على أهل السنة(١).

ومن أظهر وأوضح نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالتمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة:

تلك الآثار والأقوال التي وردت عن السلف والأئمة واحتج بها أهل التفويض وأهل التعطيل على أن منهج السلف والأئمة السابقين كان تفويض معاني صفات الباري سبحانه، معرضين أو جاهلين بكافة الآثار والأقوال الصريحة الدالة على موقفهم الواضح من معرفتهم بمعاني النصوص وإثباتهم إياها، ولكثرتها وأهميتها ووقوع الخطأ فيها ماضياً وحاضراً فإنني أكتفي هنا بالتمثيل بذكر نماذج منها(٢):

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٩-١٠).

(٢) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص: (٣٥١-٤٣٧).

١- عن الوليد بن مسلم قال: « سألت الأوزاعي[١] وسفيان الثوري[٢] ومالك بن أنس والليث بن سعد[٣] عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، فقالوا: أَمِرُّوها بلا كيف »[٤].

٢- وقال المروزي: « سألت أبا عبد الله [يعني: أحمد بن حنبل] عن أخبار الصفات فقال: نُمِرُّها كما جاءت »[٥].

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الشامي، أبو عمرو، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان أحد أئمة الحديث والسنة والفقه في زمنه، وأعلم أهل الشام في وقته، توفي مرابطاً ببيروت سنة (١٥٧هـ) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٧-٥٣٩).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (٩٧هـ)، كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلَماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته، مع الإتقان والحفظ والفقه والمعرفة والضبط والورع والزهد، توفي سنة (١٦١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٦-٥٨).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، أبو الحارث، الإمام، ولد سنة (٩٤هـ)، كان ثقة نبيلاً سخياً من سادات زمانه في اتباع الأثر والورع وكثرة العلم والفقه وقد استقل بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨١-٤٨٤).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٣).

(٥) ذم التأويل ص: (٢١-٢٢).

٣- وقال الإمام أحمد - عن بعض أحاديث الصفات والرؤية -: « نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى »[1].

٤- وقال محمد بن الحسن الشيباني: « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »[2].

٥- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام[3]: « هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض، إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا، ونحن لا نفسر منها شيئا نصدق بها ونسكت »[4].

---

(١) ذم التأويل ص: (٢٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٣) القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، ولد سنة (١٥٧هـ)، كان ديّناً ورعاً كبير الشأن، من علماء بغداد المحدِّثين النحويين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ومن أئمة الاجتهاد، وصنف التصانيف في كل الفنون، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: السير (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٢٦).

٦- وقال البربهاري[١]: « وكل ما سمعت من الآثار شيئا مما لم يبلغه عقلك - وذكر بعض أحاديث الصفات - فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئا من هذه بهواك؛ فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئا من هذا بهواه ورده فهو جهمي... »[٢].

---

(١) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد، القدوة الإمام شيخ الحنابلة، كان قوّالاً بالحق داعيةً إلى الأثر لا يخاف في الله لومة لائم، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: السر (١٥/ ٩٠-٩٣)

(٢) شرح السنة ص: (٣١-٣٢). وانظر: استدلال الجويني والغزالي والشهرستاني - بما ورد عن السلف من إمرار نصوص الصفات - على أن مذهب السلف هو التفويض في: الرسالة النظامية للجويني ص(٢١٨)، إلجام العوام للغزالي ص(٥١-٥٢، ٥٦، ٦٠)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٣-١٠٥).

المسلك الخامس
الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة

إن كل منصف من أهل الإسلام لا يسعه إلا أن يُقِرّ بأن الصحابة والسلف وأئمة أهل السنة من أئمة الإسلام لهم المكانة العليّة والمنزلة الرفيعة، وأن ما كان عليه الصحابة والسلف وتابعهم عليه الأئمة هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا الخروج عنه، ذلك أن الصحابة إنما تلقّوه عن الكتاب والرسول مباشرة، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم، ثم الأئمة من بعدهم، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال إلا أن يكون الحق فيهم، ومتى ما اتفقوا على شيء من مسائل الدين فهو الحق والدين الذي أنزله الله على عباده ورضيه وشرعه لهم، فإجماعهم حجة يجب التسليم لها والقبول بها واتباعها والاستدلال بها.

ولذلك؛ كان إجماع الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم من أقوى ما يحتج به أهل السنة تقريراً لمسائل الدين ودفعاً لضلال المخالفين ونقضاً لما يحتجون به، وعُنِي أهل السنة من لدن التابعين فمن بعدهم بتحرير هذا الإجماع وتحقيقه ونقله إلى الأمة وتبليغه إياهم بمختلف الطرق وشتى الأساليب روايةً وتدارساً ووصيةً وكتابةً وتأليفاً، كما عُنوا أيضاً بتحرير المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الصحابة أو التابعين أو الأئمة من بعدهم، منتهجين في ذلك مسلكاً وسطاً عدلاً لا أسَدَّ منه - عند غيرهم من الأمة - ولا أصوب، يقوم على ستّ مراحل (أو خطوات):

١ - إثبات وجود الخلاف في المسألة بالأسانيد الثابتة والنقول الصحيحة

المعتبرة.

٢- ذكر الأقوال في تلك المسألة مع نسبة كل قول إلى من قال به من أهل الحق من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة الهدى من بعدهم، كل ذلك بأسانيد ونقول ثابتة.

٣- إيراد أدلة كل قول إيراداً تاماً بدقة وأمانة، لا يكون فيه البتة استيفاء أدلة قولٍ دون آخر ولا حكاية دليلٍ على غير وجهه.

٤- دراسة أدلة كل فريق وفق أدلة الشرع وقواعده وأصوله المعتبرة دراسةً خالصةً عن الهوى مخلصةً في بلوغ الحق ومعرفته، دون تعصّب لقولٍ أو فريقٍ على آخر، مع الإقرار بفضل ومكانة أولئك الأجلّة الذي اختلفوا في المسألة وتوقيرهم وتقديرهم، وأنهم ما أرادوا بالخلاف شراً ولا فساداً ولا خروجاً عن الحق وأهله، وأنهم ما بين مصيبٍ له أجران ومخطئ معذور في اجتهاده له أجر واحد.

٥- بيان الحق في ذلك الخلاف بياناً واضحاً مع ذكر الحجج والبراهين الشرعية: التي تشهد للقول الراجح وتؤيده وتدعمه، والتي تبين ضعف القول المرجوح وخطأه.

٦- تحرير حقيقة الخلاف في المسألة وقوته، ثم تصنيف المسألة على أصناف تتفاوت قوةً وضعفاً، وقولاً بها وتركاً، وقبولاً لخلاف من يقول بعد ذلك بالقول المرجوح أو المخطئ وإنكاراً؛ كما يأتي:

• مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها صحيحاً ولا ثابتاً؛ لعدم صحته عمن نُقِل عنه، بل يُعدّ باطلاً مردوداً، فلا تجوز حكايته على أنه خلاف ثابت في المسألة،

ولا اعتباره خلافاً موجوداً فيها، ولا الادعاء بأنه قادح في الإجماع، فضلاً عن اعتماده والقول بمضمونه.

• مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها معتبراً، بل يُعدّ خطأً أو شذوذاً، فلا يجوز القول بالقول المخطئ ولا متابعته ولا إحياء الخلاف فيه.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - في الأصل -، لكن الصواب فيها هو الحق الذي يجب اتباعه، والقول المرجوح فيها ينبغي تركه والرجوع عنه ولا يصحّ الاعتماد عليه ولا اعتباره خلافاً في المسألة يُضعِف القول الصحيح.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي يكون فيها الترجيح لأحد القولين يستلزم القول بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، لكن القول المرجوح فيها له حظٌّ ونصيبٌ وافرٌ من قوة الدليل ووضوح الحجة، فيُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً مؤثّراً، وتصحّ حكايته على أنه خلافٌ بين أهل السنة، ولا يُنكَر فيه على من قال بأي واحد من القولين.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي لا يكون فيها الترجيح لأحد القولين مستلزماً القولَ بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، وإنما يكون من باب اختلاف التنوع، فلا يُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً حقيقياً بين أهل السنة، ولا تصحّ حكايته على أنه كذلك، وإنما تُذكَر الأقوال في المسألة على أنها أقوال صحيحة لأهل السنة قال بها من قال من أئمة الدين والعلم من الصحابة فمن بعدهم، وأن من قال بواحدٍ منها أو بها جميعاً فهو متّبع لهم قائلٌ بقولهم، ولا يُنكَر فيه البتة على من قال بأي واحد من القولين.

فهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعيتهم آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة أن يطلبوها ويتعلموها ويحفظوها ويتفقهوا فيها ويتمسكوا بها، فبُلوا بالجهل المفرِط بأقوالهم ومواقفهم، وبالإعراض الشديد عن مناهجهم ومسالكهم، وبالضلال البعيد عن طريقتهم وهديهم، فأورثهم ذلك تتبعَهم المسائلَ التي اختلفوا فيها:

- دون أدنى نظرٍ أو تأمل في ثبوت ذلك الخلاف عنهم.
- ودون تحريرٍ وتوثيقٍ ودقة وأمانة في نقل الأقوال في المسألة ونسبتها إلى من قال بها وإيراد أدلتهم.
- ودون أيّ جهدٍ في دراسة الأقوال وفق الأدلة والقواعد والضوابط الشرعية.
- ودون مطلق الفهم لحقيقة الخلاف في المسألة وتحريره وتصنيفه.

فكان من آثار ذلك - ولا بد -: أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في تلك المسألة - ولو ظاهراً - على وجود الخلاف الحقيقي المؤثّر فيها بين الصحابة أو السلف أو الأئمة.

وهذا المسلك يسلكه أهل الأهواء والبدعة لأسباب، منها:

١- أن يكون في أحد القولين في المسألة ما يدّعون أنه يشهد لقولهم ويؤيد مذهبهم.

٢- أن يكون في أحد القولين ما يدعون أن فيه رداً لمذهب أهل السنة أو رداً عليه.

٣- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أنه ليس فيها إجماع منعقد عن السلف.

٤- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن كلا القولين مأثور عن السلف ويصح القول به ولا يجوز فيه الإنكار على من قال بأحدهما.

٥- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن ما عليه أهل السنة في تلك المسألة أو في الدين عموماً ليس هو الحق الذي يجب اتباعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...وإنما الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء قالوا: هذا الذي ذكرتموه معارَض بأمر الأذان والإقامة، فإنه كان يفعل على عهد النبي ﷺ كل يوم خمس مرات، ومع هذا فقد وقع الاختلاف في صفته، وكذلك الجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، وحجة الوداع من أعظم وقائعه، وقد وقع الاختلاف في نقلها، وذكروا نحو هذه الأمور التي وقعت فيها الشبهة والنزاع عند بعض الناس، وجعلوا هذا معارِضًا لما تقدم؛ ليسوغوا أن يكون من أمور الدين ما لم ينقل بل كُتِم لأهواء وأغراض، وأما جهة الرأي والتنازع فإن تنازع العلماء واختلافهم في صفات العبادات بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير من أهل الأهواء من الرافضة وغيرهم، وقالوا: إن دين الله واحد، والحق لا يكون في جهتين: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء:٨٢]، فهذا التفرق والاختلاف دليل على انتفاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، ويعبرون عنهم بعبارات

تارة يسمونهم الجمهور، وتارة يسمونهم الحشوية، وتارة يسمونهم العامة، ثم صار أهل الأهواء لما جعلوا هذا مانعًا من كون الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، كلٌّ ينتحل سبيلا من سبل الشيطان:

فالرافضة تنتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له، وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة، مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ، الذي ابتدع لهم الرفض، ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة، وأنه ظُلِم ومُنِع حقه، وقال: إنه كان معصومًا، وغرض الزنادقة بذلك التوسل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أو زاد عليهم من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتابِ والرسولِ وشرائعِ الإسلام من باب التشيع والرفض.

والمعتزلة ونحوهم تنتحل القياس والعقل، وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعللون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه.

وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها، وفي أهلها »[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في المسألة:

١- الاستدلال بالأثر المروي عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[القيامة:٢٢-٢٣] بقوله: « تنتظر ثواب ربها »[2]؛ على صحة

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٦٥-٣٦٧).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

ثبوت الخلاف بين السلف في تفسير الرؤية في الآية، وعلى صحة تفسيرها بالانتظار لا بالرؤية الحقيقية بالعين.

٢- الاستدلال بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ على صحة ثبوت الخلاف في المسألة بين أهل الحديث والأئمة، وعلى صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق(١).

٣- الاستدلال بما رُوِي من أن علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما تخلفا عن بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم بايعا مكرهين؛ على ثبوت الخلاف بين الصحابة في صحة خلافة أبي بكر، وعلى صحة الطعن فيها وأنها غير صحيحة ولا كانت بإجماع الصحابة(٢).

٤- الاستدلال بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و« قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »؛ على ثبوت الخلاف بين السلف في مسألة التأويل، وعلى صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد الذي عليه الخلف من أهل التعطيل ونحوهم(٣).

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٩٦-١٩٧).

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص(٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الغزالي - بهذا النص المزعوم عن الإمام أحمد - في فيصل التفرقة ص(١٨٤-١٨٥)، ونقله عنه الرازي في أساس التقديس ص(١٠٧).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام

من الأصول الثابتة الهامة شرعاً وعقلاً وعرفاً: أن القول أو الفعل لا يُحكى عن أحدٍ ولا تصح نسبته إليه إلا إذا كان ثابتاً صدورُه عنه أو كان موافقاً لما هو معروف ومشهورٌ عنه، ولا سيما إذا كان ذلك القول أو الفعل متعلقاً بعقيدة من نُقِل عنه ودينه، أو كان المنقول عنه ذلك هو من الصحابة وأئمة السلف والإسلام.

فإذا كان ما نُقِل عن الصحابي أو الإمام من أئمة السلف فمن بعدهم يخالف الكتاب والسنة والإجماع، بل يخالف المعروف والمشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام؛ تعيّن حينئذ أن يكون ذلك المنقول عنهم ثابتاً.

كما أن كل طالب علمٍ يعلم يقيناً ما بذله العلماء من جهد وتضحيةٍ في سبيل حفظ آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة ونقلها وتدوينها، حتى جمعوا منها ما فاق الوصف والعدّ، هذا مع ما امتازوا به من تحرير تلك الآثار والأقوال ودراستها وشرحها وبيان ما فيها من المعاني الصحيحة.

وعندما يستدل أهل الأهواء والبدعة على باطلهم ومذهبهم بأثرٍ من آثار الصحابة والسلف أو قولٍ من أقوال أئمة الإسلام؛ فإنهم - في غالب أمرهم -

لا يستدلون به وهو موافق للسنة والجماعة أو لما هو معروف ومشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام، وإنما يستدلون به إذا وجدوا فيه شبهةً يتشبّثون بها للاستدلال بها على مخالفيهم من أهل السنة وغيرهم، وذلك يعني ضرورةً أن في ذلك الأثر أو القول ما يدلّ ظاهره - أو يوهم - موافقتَه لمذاهب أهل الأهواء والبدعة.

لذلك كله؛ فإن أول ما يبدأ به أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة هو: مطالبتهم إياهم بإثبات صحة ذلك الأثر أو القول إلى من نسبوه إليه ونقلوه عنه، وفي إزاء ذلك لا يجد أهل الأهواء والبدعة بُدّاً من أن يثبتوا صحته، وحينها لا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول.

فإذا فعلوا ذلك طالبهم أهل السنة بإثبات صحة الإسناد؛ لأنه لو كان ضعيفاً أو موضوعاً لم تصحّ نسبته إلى من نُقِل عنه، وبطُل الاستدلال به، وكان وجوده في تلك المسألة التي استُدِل به عليها كعدمه، وسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به على أمّ رأسه.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يثبت صاحبُ الشبهةِ صحةَ إسناد ذلك الأثر أو القول، ويُسلَّم له ذلك.

٢- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ولكن الإسناد يكون صحيحاً.

ففي هاتين الحالتين: ينتقل معه أهل السنة إلى نقض استدلاله بذلك الأثر

أو القول إلى أحد المسالك الأربعة التالية في هذا المطلب.

٣- أن يثبت صحة الإسناد من جهة ما يعلمه هو أو يدعيه، لكن لا يُسلَّم له ذلك، بل يكون الإسناد في محكّ النقد ضعيفاً أو موضوعاً.

٤- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ويكون الإسناد ضعيفاً أو موضوعاً.

ففي هاتين الحالتين: ينقض أهل السنة استدلاله به بعدم صحته ويردّونه بذلك، فلا يبقى لصاحب الشبهة مُتَمَسَّكٌ به، ويسقط استدلاله به من أساسه.

الثاني: أن يورد أهل الأهواء والبدعة مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسب ذلك الأثر أو القول - دون إسناد - إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة.

فإذا فعلوا ذلك بقي أهل السنة على مطالبتهم إياهم بإثبات صحة الإسناد، وعدم صحة الاكتفاء بتلك النسبة في ذلك الكتاب أو المصنَّف، ثم لا يقتصر أهل السنة على هذه الحجة - مع قوتها وكفايتها في النقض -، بل ينتقلون إلى النظر في ذلك الكتاب أو المصنَّف الذي ذُكِر فيه ذلك الأثر أو القول.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فيجمع أهل السنة بين المطالبة بإسناد ذلك الأثر أو القول، والجواب عنه بأحد مسالك النقض الأربعة التالية.

٢- أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقضه وردّه؛ فإن خلوّ المصنفات التي

عنيت بجمع آثار السلف وأقوال الأئمة وضبطها وتحريرها عن ذلك الأثر أو القول الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة برهانٌ وحجةٌ على بطلانه ووهائه، إذ كيف جهله أئمة الإسلام وعلماؤه العظام وخلتْ منه مصنَّفاتهم منذ بداية التصنيف والتأليف وانفرد أهل الأهواء والبدعة بالعلِم به، وانفرد كتابُهم ذلك بذكره؟، مع ما عُرِفوا به من الجهل بآثار السلف وعدم العناية بها؟!.

٣- أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتوثيق الأقوال وتحرير صحتها - ككتب اللغة والأدب ونحوها -: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل الأقوال ونسبتها، وينكرون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول.

الثالث: أن لا يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول، ولا يوردوا مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسبه إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة:

فالأصل: أن ذلك كافٍ لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول؛ لأن عجزهم عن إثباته بإسناد أو كتابٍ دليل على عدم صحته أو وجوده في مرجعٍ يُعتَمد عليه، لكن أهل السنة مع ذلك - لكمال علمهم وعدلهم - قد يذكرون هم إسناد ذلك الأثر أو القول أو المرجع الذي يوجد فيه، ثم ينقضون الاستدلال به حسب ما تقدم ذكره.

قال الإمام البخاري: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كُلٌّ لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة؛ وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها »(٢).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام:

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « وادعيت - أيها المريسي - أن قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[البقرة:٢٥٥]، وادعيت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني: الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: « القيوم: الذي لا يزول »، وعند أهل البصر - ومع روايتك هذه عن ابن عباس - دلائل وشواهد أيضا باطل:

إحداها: أنك أنت رويتها، وأنت المتهم في توحيد الله.

والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟، وكذلك أبو صالح »[١].

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٥).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، سواء في ذلك الصفات الذاتية - كالعلم والقدرة والوجه واليدين - أم الفعلية - كالضحك والنزول والقبض والبسط -، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي الصفات الفعلية الاختيارية عن الله تعالى، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بأنه: الذي لا يزول.

والمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام بما يأتي:

١ - تفرُّد المريسي بهذا الأثر دليل على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن المريسي مطعون فيه وفي دينه.

٢- رواية المريسي هذا الأثر عن رجل مجهول غير مسمى دليل آخر على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ إذ إن المريسي لا يرويه إلا عمّن هو مثله في الريبة والتهمة.

٣- أن في السند: الكلبي وأبا صالح، أولهما متّفق على عدم الاحتجاج به في جميع أبواب الدين، والآخر كذلك.

المسلك الثاني
تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة التي توزَن بها أقوال الناس وأفعالهم مما يتعلق بأمر الدين، والصحابة والسلف والأئمة هم أعظم الأمة اتباعاً لها ودعوةً إلى التمسّك بها وتطبيقها وجمع الناس عليها.

فإذا وقع من أحد الصحابة أو السلف أو الأئمة اجتهادٌ في فهم آية أو حديث أو في مسألة من مسائل الدين، فأخطأ في فهمه أو اجتهاده، أو خرج عمّا عليه الجماعة في تفسير الآية والحديث أو حكم تلك المسألة؛ فإن ذلك الخطأ أو الشذوذ يُنسَب إلى قوله هو لا إلى الدين ولا إلى جماعة المسلمين.

ولذا؛ فإن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بما كانت هذه حاله من آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة نَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بتقرير ما يأتي:

١ - إيراد الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة والإجماعِ ابتداءً وعند الخلاف وتحكيمها والصدور عنها مع كمال الرضا بها والتسليم لها.

٢- بيان الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٣- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

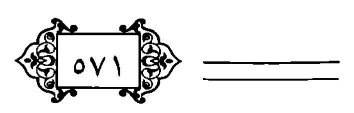
٤- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي في الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق والحجة فلا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

ومواقف أهل السنة من لدن الصحابة فمن بعدهم في وجوب لزوم الحق واتباعه والرجوع إليه وتقديمه على قول الرجال مهما بلغوا من المنزلة والعلم، وأنه لا حجة فيما خالف الحق، وأن الحق أحق أن يُتَّبع؛ معلومة مشهورة، فمن ذلك:

١- قال الشعبي: « خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: ألا لا تغالوا في صداق النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال. ثم نزل، فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين، أكتاب الله تعالى أحق أن يتبع أو قولك؟، قال: بل كتاب الله تعالى، فما ذاك؟ قالت: نهيت الناس آنفا أن يغالوا في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٢٠]، فقال عمر رضي الله عنه: كل أحد أفقه من عمر - مرتين أو ثلاثا -. ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له »[1].

قال الطحاوي: « وكان هذا من عمر بعد قيام الحجة عليه هو الواجب عليه، وكان ما كان منه قبل ذلك من النظر للناس هو الواجب عليه لما أداه إليه اجتهاده فيه، فلما قامت عليه الحجة من الله عز وجل في خلاف ذلك رجع إليه

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٣).



وأمر بما قد ذكرناه عنه، فرضوان الله عليه »[١].

٢- وعن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعليا رضي الله عنهما وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما[٢]، فلما رأى عليٌّ أهلَّ بهما لبيك بعمرة وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد[٣].

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: في الأصابع عشر عشر، فأرسل مروان إليه فقال: أتفتي في الأصابع عشر عشر وقد بلغك عن عمر رضي الله عنه في الأصابع؟، فقال ابن عباس: رحم الله عمر، قول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع من قول عمر[٤].

٤- وعن سالم بن عبد الله بن عمر قال: كان عبد الله بن عمر يفتي بالذي أنزل الله عز وجل من الرخصة بالتمتع وسنَّ رسول الله ﷺ فيه، فيقول ناس لابن عمر: كيف تخالف أباك وقد نهى عن ذلك؟، فيقول لهم عبد الله: ويلكم! ألا تتقون الله؟، إنْ كان عمر نهى عن ذلك فيبتغي فيه الخير يلتمس به تمام العمرة؛

---

(١) شرح مشكل الآثار (١٣/ ٣٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: « أي: بين الحج والعمرة...، وقوله: « وأن يجمع بينهما » يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهي عن التمتع والقِران معا، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيريا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا...، فيكون المراد: أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ». فتح الباري (٣/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ٥٦٧) رقم (١٤٨٨).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٩٣).

فلِمَ تحرِّمون ذلك وقد أحله الله وعمل به رسول الله ﷺ؟، أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر؟(١).

٥- وقال الأوزاعي: « عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك بالقول»(٢).

٦- وقال الشافعي: « كل مسألة تكلمت فيها صح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي »(٣).

٧- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخر؛ فكذلك موارد النزاع بين الأئمة، وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الأصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: « هذه وهذه سواء »، وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له: قال أبو بكر وعمر، فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء!، أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟. وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر، فبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه، فألحوا عليه فقال لهم: أمر رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٩٥).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة ص(٥٦).

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٧).

أحق أن يتبع أم أمر عمر؟... »[١].

٨- وسئل العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: هل يجوز للمسلم أن يتمسك برأيه إذا كان مخطئًا ولكنه مجتهد في ذلك؟ وهل يقبل منه ذلك شرعا بحجة أنه مجتهد؟. فأجاب: « المجتهد إذا رأى رأيًا ولو خطأ وله وجهة من جهة اللغة ومن جهة مقاصد الشرع فله أن يتمسك برأيه، لو كان خطأ في الواقع لكنه لم يتبين له خطؤه وما قامت عليه الحجة، أما إذا تبينت له الحجة فيجب عليه أن يرجع عن رأيه ولو كان مجتهدًا، والحق أحقُّ أن يُتبع... »[٢].

٩- وسئل العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: مِن الأصول التي يرجع إليها طالب العلم الشرعي أقوال الصحابة رضي الله عنهم، فهل هي حجة يُعمل بها؟. فأجاب: « قول الصحابي أقرب إلى الصواب من غيره بلا ريب، وقوله حجة، بشرطين:

أحدهما: أن لا يخالف نص كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والثاني: أن لا يخالفه صحابي آخر.

فإن خالف الكتاب أو السنة فالحجة في الكتاب أو السنة، ويكون قوله من الخطأ المغفور، وإن خالف قول صحابي آخر طلب الترجيح بينهما، فمن كان قوله أرجح فهو أحق أن يتبع... »[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) شبهات حول السنة ص(٥٠).

(٣) كتاب العلم ص(١٤١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فإن أبيتم إلا تعلقاً بحديث مجاهد هذا واحتجاجاً به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين، أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها؟، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟، فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد، بل تأثرونه عنه بإسناد، وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار

مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق، إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »[1].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فيزعم المعارض أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة: « أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه ». فبين في ذلك صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] - يعني المريسي ونظراءه الذين قالوا: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة - أن تفسير ذلك: أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول: رآه؛ يعني: أفعاله وأموره وآياته...، فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

تفسيرها وصفتها إلى الله.

فيقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه وينقض آخرُ كلامه أولَه: ...العجب من جاهل فسر له رسولُ الله تفسيرَ الرؤية مشروحا مخلصا ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله!، ولو قلت أيها المعارض: آمنا بما قال رسول الله وفسره كان أولى بك من أن تقول آمنا بما فسر أبو حنيفة، ولا تدري قال ذلك أبو حنيفة أو لم يقله، وهل ترك النبي في تفسير الرؤية لأبي حنيفة والمريسي وغيرهما من المتأولين موضع تأول إلا وقد فسره وأوضحه بأسانيد أجود من عمر ابن حماد بن أبي حنيفة؟...، فكيف تستحل أن تقول يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه أبو حنيفة ولا يحتمل عندك أن يكون كما فسر رسول الله؟!، ولم يقل رسول الله: يراه أهل الجنة كما يشاء - كما رويت عن أبي حنيفة إن كان قاله -، ولكن قال: كما ترون الشمس والقمر صحوا ليس دونهما سحاب، فالتفسير مقرون بالحديث بإسناد واحد، فمن اضطر الناس أيها المعارض إلى الأخذ بالمبهم من كلام أبي حنيفة الذي رويت عنه - إن كان قاله - مع ترك قول رسول الله المنصوص المفسر؟!، هذا إذاً ظلم عظيم وجور جسيم»[1].

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « احتججنا بهذه الحجج وما أشبهها على بعض هؤلاء الواقفة، وكان من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا

إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم»[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج استدل أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة وأقوالهم الباطلة بآثارٍ عن السلف وبأقوالٍ عن الأئمة أو من ينتسب إليهم.

فنقض الإمام الدارمي استدلالهم بذلك: ببيان أن الحق في تلك المسائل ثابت في الكتاب والسنة والإجماع، وأن ما جاء في تلك الأقوال - إن صحت - مخالفٌ للحق، وأن الواجب في هذه الحال هو اتباع الحق والأخذ به، وترك تلك الآثار أو الأقوال لأنها خالفت الحق، والحجة إنما هي فيما وافق الحق لا فيما خالفه.

(١) الرد على الجهمية (١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث

تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول

تقدم في المسلك السابق أن أهل السنة عند نقضِهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة يبيّنون الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق فلا حجة فيه ولا يجوز القول به ولا الاعتماد عليه ولا الاستدلال به، وأن الاستدلال به باطل غير صحيح.

وأما في هذا المسلك: فإن أهل السنة يسلكون مسلكاً قريباً من المسلك السابق، وهو: أنهم يبيّنون الحق الذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم من الأئمة في تلك المسألة التي أُورِد فيها ذلك الأثر أو القول، وذلك من خلال ما يأتي:

١- بيان الحق الذي دلت عليه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٢- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي ذهب إليه عامة أهل العلم.

٣- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي فيما أجمع عليه الصحابة فمن بعدهم أو عامتهم دون من أخطأ فخالفهم، وأن ما خالف الحق الذي ذهب إليه الجماعة والعامة من أهل العلم لا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

وقد جاءت عن السلف نصوص تدلّ على سلوكهم هذا المسلك من حيث

الجملة [أعني: استدلالهم بما عليه عامة أهل العلم على أن القول المخالف غير صحيح، دون اعتبارٍ هنا بين أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة]، كما جاءت أقوال أهل العلم مقرِّرة وجوب لزوم ما عليه الجماعة من أهل العلم وترك ما خالفه أو شذّ عنه، والاستدلال بما عليه عامة أهل العلم على خطأ القول المخالف أو ضلاله وانحرافه، ومن ذلك:

١- لما قتل عثمان رضي الله عنه سئل أبو مسعود الأنصاري[١] رضي الله عنه عن الفتنة، فقال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى يستريح بَرٌّ أو يستراح من فاجر ». وقال: « إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة »[٢].

٢- وعن سعيد بن جمهان، عن عبد الله بن أبي أوفى[٣] رضي الله عنه قال: « لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار » قال:

---

(١) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري، أبو مسعود، شهد العقبة، واختلف في شهوده بدراً، كان من أصحاب علي رضي الله عنه واستخلفه مرة على الكوفة، توفي بعد سنة (٤٠هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٤٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٥١، ٥٥٢)، والطبراني (١٧/ ٢٤٠)، والحاكم (٤/ ٥٩٨). وصحح الحافظ ابن حجر أحد أسانيد ابن أبي شيبة، انظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٤١). وقال الألباني: « إسناده جيد موقوف رجاله رجال الشيخين » ظلال الجنة (١/ ٤١-٤٢).

(٣) عبد الله أبي أوفى - واسمه علقمة - بن خالد الأسلمي، له ولأبيه صحبة، شهد الحديبية وغيرها، وروى أحاديث شهيرة، ثم نزل الكوفة، ومات بها سنة (٨٧) هـ، وهو آخر من مات بها من الصحابة. انظر: الإصابة (٤/ ١٨-١٩).

قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها، قال: بل الخوارج كلها، قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم، قال: فتناول يدي فغمزها غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان!، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه »[١].

٣- وقال أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »[٢].

وقال: « ومن لزم السواد الأعظم، وترك الشك، نجا إن شاء الله »[٣].

٤- وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - بعد أن ذكر خلاف أهل العلم في صفة الأذان والإقامة، ومذهب جماهير العلماء في ذلك -: « وما ذهب الخصم إليه لم ينقل إلا عن الثوري، وابن المبارك، وفي الحديث: (عليكم بالسواد الأعظم) وهو معنا »[٤].

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها

---

(١) أخرجه - بتمامه - الإمام أحمد (٤/ ٣٨٢-٣٨٣)، وحسن إسناده العلامة الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٤٢٤).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

(٣) المصدر السابق ص(٤٠).

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٠٥).

أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء... »[١].

٦- وقال محمد بن محمد بن محمد - المعروف بابن أمير حاج[٢] -: « قوله: (عليكم بالسواد الأعظم) معناه: ما اتفقت عليه الأمة في أصول اعتقاداتهم فلا تنقضوه وتصيروا إلى خلافه، وكل من قال بقول باطل فقد خالف الجماعة والسواد الأعظم؛ إما في جملة اعتقادها أو تفصيله »[٣].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول:

النموذجان الأول والثاني:

هما النموذجان الأول والثالث المذكوران في المسلك السابق، فإن فيهما نقضَ الدارميِّ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة ببعض الآثار والأقوال بأن عامة أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول:

- ففي النموذج الأول يقول: « ... لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) ولد سنة (٨٢٥) بحلب، ونشأ بها، وارتحل إلى حماة، ثم إلى القاهرة، فسمع بها على الحافظ ابن حجر، ولازم ابن الهمام، وبرع في فنون، وتصدى للإقراء والإفتاء، وشرح تحرير شيخه ابن الهمام، واعترض على شيخه ابن الهمام باعتراضات على شرحه للهداية. انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٥٤).

(٣) التقرير والتحبير (٥/ ١٢٠).

التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين...، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟...، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق... »[١].

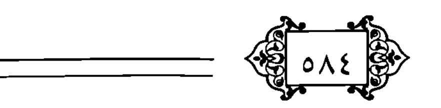
- وفي النموذج الثالث يقول: « ...لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله...، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم »[٢].

وأزيد هنا نموذجاً ثالثاً، وهو:

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر: المصدر السابق ص: (١٩٦-١٩٧).



النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر.

نقض الشبهة:

بيّن أهل العلم في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء بالبدعة بأثر ابن عمر رضي الله عنهما المذكور على ما استدلوا به عليه:

أن الأماكن والآثار والمقامات التي ثبتت صلاته فيها ﷺ في أسفاره: لها ثلاثة أحوال:

- **أولاها**: أن يوافق نزوله في سفره موضعاً ثبت أن النبي ﷺ صلى فيه، ويحين عليه وقت صلاة في ذلك المكان، فيتحرى أن يصلي فيه تأسياً بصلاته ﷺ فيه: فهذا فيه نزاع مشهور:

أ- فطائفة من أهل العلم يقولون: لا بأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي ﷺ والصلاة في المواضع التي صلى فيها وإن كان النبي ﷺ قد سلكها اتفاقا لا قصدا، حتى أن النبي ﷺ توضأ وصبَّ فضْل وضوئه في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك، وهذا من ابن عمر تحرٍّ لمثل فعله ﷺ، فإنه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصبه للماء وغير ذلك. وروى البخاري في صحيحه

عن موسى بن عقبة قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق ويصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة. قال موسى: وحدثني نافع أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة. وعمل ابن عمر رضي الله عنهما يُخَرَّج على مسألة مشهورة متنازَع عليها عند أهل العلم، وهي: أنه إذا فعل رسول الله ﷺ فعلا من المباحات لسببٍ وفعلناه نحن تشبهاً به من غير أن نعلم قصده فيه أو مع انتفاء ذلك السبب، فمنهم من يستحب ذلك ومنهم من لا يستحبه، وعلى هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما، فإن النبي ﷺ كان يصلي في تلك البقاع التي في طريقه لأنها كانت منزله لم يتحر الصلاة فيها لمعنى في البقعة، فنظير هذا أن يصلي المسافر في منزله وهذا سنة.

وسئل الإمام أحمد: عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: « أما على حديث ابن أم مكتوم أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى، وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي ﷺ وأثره؛ فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جدا وأكثروا فيه»، وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها، فقال: «أما على حديث ابن أم مكتوم وأنه سأل النبي ﷺ أن يأتيه فيصلي في بيته حتى يتخذه مسجدا، أو على ما كان يفعل ابن عمر كان يتتبع مواضع سير النبي ﷺ حتى إنه رؤي يصب في موضع الماء فسئل عن ذلك فقال: كان النبي ﷺ يصب ههنا ماء »، قال: « أما على هذا فلا بأس ». قال: ورخص فيه، ثم قال: « ولكن قد أفرط الناس جدا وأكثروا في هذا المعنى » فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده.

رواهما الخلال في كتاب الأدب. ففصّل أبو عبد الله أحمد بن حنبل في المشاهد (وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين من غير أن تكون مساجد لهم كمواضع بالمدينة) بين القليل الذي لا يتخذونه عيدا والكثير الذي يتخذونه عيدا، فهذا ما رخص فيه أحمد رحمه الله.

ب- واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إتيان تلك المشاهد، وذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد وعدوا منها مواضع وسموها.

ج- والغالب والمعروف عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم النهي عن ذلك وكراهته وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع، ولم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضي الله عنهما ، فعن معرور بن سويد قال: خرجنا مع عمر رضي الله عنه في حجة حجها، فقرأ بنا في الفجر بـ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١] و ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] في الثانية، فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدروا المسجد، فقال: ما هذا؟ قالوا: مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم، اتخذوا آثار أنبيائهم بِيَعا، من عرضت له منكم الصلاة فيه فليصل، ومن لم تعرض له الصلاة فليمض. فقد كره عمر رضي الله عنه اتخاذ مصلى النبي ﷺ عيدا، وبيّن أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا. وفي رواية عنه: أنه رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ صلى فيه النبي ﷺ فهم يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعا، فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد

فليصل، ومن لا فليمض ولا يتعمدها[١]. وروى محمد بن وضاح وغيره أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ بيعة الرضوان؛ لأن الناس كانوا يذهبون تحتها، فخاف عمر الفتنة عليهم. وقال محمد بن وضاح: « كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قباء واحدا، ودخل سفيان الثوري بيت المقدس وصلى فيه ولم يتتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها ». فهؤلاء كرهوها مطلقا لحديث عمر رضي الله عنه هذا؛ لأن ذلك يشبه الصلاة عند المقابر، إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعيادا وإلى التشبه بأهل الكتاب، ولأن ما فعله ابن عمر لم يوافقه عليه أحد من الصحابة، فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار أن أحدا منهم كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي ﷺ.

والصواب مع جمهور الصحابة؛ لأن متابعة النبي ﷺ تكون بطاعة أمره، وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله، فإذا قصد النبي ﷺ العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له كقصد المشاعر والمساجد، وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول أو غير ذلك مما يعلم أنه لم يتحر ذلك المكان فإنا إذا تحرينا ذلك المكان لم نكن متبعين له، فإن الأعمال بالنيات.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ١١٨-١١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سير النبي ﷺ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبا، ولم يستحب ذلك جمهور العلماء، كما لم يستحبه ولم يفعله أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم لم يفعلوا مثل ما فعل ابن عمر، ولو رأوه مستحبا لفعلوه كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به.

وذلك لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل، فإذا فعل فعلا على وجه العبادة شرع لنا أن نفعله على وجه العبادة، وإذا قصد تخصيص مكان أو زمان بالعبادة خصصناه بذلك، كما كان يقصد أن يطوف حول الكعبة، وأن يستلم الحجر الأسود، وأن يصلي خلف المقام، وكان يتحرى الصلاة عند أسطوانة مسجد المدينة، وقصد الصعود على الصفا والمروة والدعاء والذكر هناك، وكذلك عرفة ومزدلفة وغيرهما، وأما ما فعله بحكم الاتفاق ولم يقصده - مثل: أن ينزل بمكان ويصلى فيه لكونه نزله، لا قصداً لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه - فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول لم نكن متبعين، بل هذا من البدع التي كان ينهى عنها عمر بن الخطاب، كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعرور بن سويد قال: كان عمر بن الخطاب في سفر فصلى الغداة، ثم أتى على مكان فجعل الناس يأتونه فيقولون: صلى فيه النبي ﷺ، فقال عمر: إنما هلك أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا، فمن عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض.

فلما كان النبي ﷺ لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه لأنه موضع نزوله؛ رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبه بالنبي ﷺ في الصورة ومتشبه باليهود والنصارى في القصد الذي هو عمل القلب، وهذا هو الأصل؛ فإن المتابعة في السنة أبلغ من المتابعة في صورة العمل »(١).

▪ **وثانيتها**: أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتا لصلاته، بل أراد أن ينشيء الصلاة والدعاء لأجل البقعة: فهذا لم ينقل عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا غيره، وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر رضي الله عنهما فعله فقد ثبت عن أبيه عمر رضي الله عنه أنه نهى عن ذلك، وتواتر عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر رضي الله عنهما لو فعل ذلك حجة على أبيه وعلى المهاجرين والأنصار، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعمارا أو مسافرين ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبا لكانوا إليه أسبق، فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم، وقد قال ﷺ: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »، وتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١).

وفعله إذا خالفه نظيره ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة؟.

وأيضا: فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان سدا للذريعة فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه أو صلاتهم فيه من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟!، ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه، وقصد جبل ثور والصلاة فيه، وقصد الأماكن التي يقال إن الأنبياء قاموا فيها كالمقامين اللذين بجبل قاسيون بدمشق اللذين يقال: إنهما مقام إبراهيم وعيسى والمقام الذي يقال: إنه مغارة دم قابيل وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرهما، ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي أو قبر نبي أو ولي بخبر لا يعرف قائله أو بمنام لا تعرف حقيقته، ثم يترتب على ذلك اتخاذه مسجدا فيصير وثنا يعبد من دون الله تعالى.

▪ **وثالثتها**: أن لا تكون تلك البقعة في طريقه، بل يعدل عن طريقه إليها أو يسافر إليها سفرا طويلا أو قصيرا، مثل: من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غار ثور ليصلي فيه ويدعو، وكذلك سائر المساجد المبنية في مشاعر الحج كالمساجد المبنية عند الجمرات، وبجنب مسجد الخيف مسجد يقال له: غار المرسلات فيه نزلت سورة المرسلات، وفوق الجبل مسجد يقال له: مسجد الكبش، ونحو ذلك ونحو هذه البقاع: فهذا القسم لم

يشرع النبي ﷺ قصد شيء منه لصلاة ولا دعاء ولا غير ذلك، ويعلم كل من كان عالما بحال رسول الله ﷺ وحال أصحابه من بعده أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأمكنة، فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة كانت قريش تنتابه قبل الإسلام وتتعبد هناك، وثبت أنه ﷺ كان يتعبد فيه قبل مبعثه، ثم لما أكرمه الله بنبوته ورسالته وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه أقام بمكة بضع عشرة سنة هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء، ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر وهو في ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ولا يزوره ولا شيئا من البقاع التي حول مكة، ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا والمروة وبمنى ومزدلفة وعرفات، وصلى الظهر والعصر ببطن عرنة، وضربت له القبة يوم عرفة بنمرة المجاورة لعرفة، ثم بعده خلفاءه الراشدين وغيرهم من السابقين الأولين لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء، وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة:٤٠] وهو غار بجبل ثور يماني مكة، لم يشرع لأمته السفر إليه وزيارته والصلاة فيه والدعاء، ولا بنى رسول الله ﷺ بمكة مسجدا غير المسجد الحرام، بل تلك المساجد كلها محدثة مسجد المولد وغيره، ولا شرع لأمته زيارة موضع المولد، ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى، وقد بُنِي هناك مسجد، ومعلوم أنه لو كان هذا مشروعا مستحبا يثيب الله عليه لكان النبي ﷺ أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه، ولكان علم أصحابه ذلك، وكان أصحابه أعلم بذلك وأرغب فيه ممن بعدهم، فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك علم أنه من البدع المحدثة التي لم يكونوا

يعدونها عبادة وقربة وطاعة، فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله، وأما تقبيل شيء من ذلك والتمسح به فالأمر فيه أظهر، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا ليس من شريعة رسول الله ﷺ، وقد ذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وهذا كله من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، ولم يفعل السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار شيئا من ذلك، وأئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك، وما يفعله الرجل في مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك تحريا لفضله فبدعة غير مشروعة.

وأصل هذا: أن المساجد التي تشد الرحال إليها هي المساجد الثلاثة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا »، فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف من الأعمال الصالحة، وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب كالمدينة ولا يشرع شد الرحال إليه، ولو نذر السفر إلى مسجد غير الثلاثة لم يجب فعله باتفاق الأئمة، فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي ﷺ وبنيت بإذنه ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء فكيف بما سواها؟[١].

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧).

التحليل:

استدل أهل الأهواء والبدعة ومن تأثّر بهم بفعل عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ في السفر، على ما هو أعم مما كان يفعله ابن عمر رضي الله عنهما.

فنقض أهل السنة استدلالهم بالأثر ببيان المعنى الصحيح الذي يحتمله الأثر، وأن ابن عمر كان يجتهد في فعله ذلك، وقرّروا أن عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم على خلافه، وأن ما هم عليه هو الصواب.

المسلك الرابع

إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه

يُعدّ هذا المسلك تتمة للتسلسل البرهاني الموفّق الذي يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، فقد سبق في المسلكين السابقين: أن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار والأقوال بأمرين:

الأول: تقرير الحق وبيانه من الكتاب والسنة، وأنه خلاف ما دلّ عليه ذلك الأثر أو القول، وأن الحق أحق أن يتبع، وأنه لا حجة في ذلك الأثر أو القول الذي خالف الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

الثاني: تقرير الحق وبيانه من كلام أئمة الإسلام من الصحابة فمن بعدهم، وأنهم بخلاف ما دلّ عليه ذلك القول أو الأثر؛ ولذا؛ فإن الواجب هو اتباعهم والقول بقولهم، وأما ذلك القول أو الأثر فيتعيّن تركه ولا يجوز القول بمضمونه ولا يصح الاستدلال به.

وهنا، يكمل أهل السنة حجّتهم في نقض ذلك الأثر أو القول بما يقطع دابر استدلال أهل الأهواء والبدعة به، ويُقرِّر أنهم لا حجة لهم فيه البتة صحيحاً كان أم ضعيفاً؛ وأنه - ولله الحمد - ليس لهم على بدعتهم وباطلهم ومذهبهم سلفٌ من أئمة الهدى من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وذلك: بأن يأتي أهل السنة إلى من نُسِبَ إليه ذلك الأثر أو القول فيقرِّرون

أن النصوص الأخرى الثابتة عنه والمنهج المعروف عنه يبطِل استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول المنسوب إليه، من جهة أن النصوص المحكمة الثابتة عنه ومنهجه المعروف عنه صريحٌ في أنه على خلاف ذلك المعنى الذي زعم أهل الأهواء والبدعة أن قوله يدلّ عليه.

وهذا من أقوى ما يكون من النقض:

فإن المسلكين السابقين فيهما نقض الدلالة التي زعم أهل الأهواء والبدعة أن ذلك الأثر أو القول يدلّ عليها، وهو أيضاً نقضٌ بأمر خارجيّ عن الأثر أو القول.

وأما هذا المسلك ففيه نقضٌ لأصل الاستدلال نفسه بذلك الأثر أو القول، وهو أيضاً نقضٌ بأمرٍ من مشتملات الأثر أو القول وهو ما عليه صاحب ذلك الأثر أو القول.

وهذا المسلك مبنيٌّ على قاعدتين عظيمتين:

الأولى: يقين أهل السنة بما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الهدى من اتباع الكتاب والسنة والتمسّك بهما والدعوة إليهما، والبعد عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها؛ ومن ثم، فلا يمكن أن يكونوا ممن يعتقد ما عليه أهل الأهواء والبدعة من الباطل أو يدعون إليه، ولا يمكن أن يرِد عنهم ما هو صريح في ذلك.

الثانية: أن كلام أهل العلم الراسخين يفسِّر بعضه بعضاً ويبيّنه، فلو كان ذلك الأثر أو القول الذي يستدل به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فيه اشتباه أو احتمال أو إجمال؛ فإنه لا بدّ أن يكون لصاحبه من الأقوال الأخرى

الصريحة المحكمة - بل قد يكون في كلامه المذكور في ذلك الأثر أو القول نفسه - ومن المنهج العام المعروف عنه (وهو اتباع الكتاب والسنة والإجماع)؛ ما يبين ذلك الأثر أو القول ويفسِّره ويزيل ما فيه من اشتباه أو احتمال، ويُظهِر أنه ليس فيه أدنى متمسّك لأهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه.

وقد جاءت النصوص عن أهل العلم مقرِّرة ذلك وموضِّحة له، ومن أقوالهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأخذك مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم؛ يجر إلى مذاهب قبيحة...»(١).

وقال: «ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد؛ فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ»(٢).

وقال: «يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ها هنا وها هنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في

---

(١) الصارم المسلول (٢/ ٥١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦).

معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك حمل كلامه على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه، فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[1].

وقال: « ومن أعظم التقصير: نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر »[2].

وقال - في أثناء رده على الرازي -: « وهؤلاء لا يقصدون بتأويل كلام المتكلم معرفة مراده، بل يقصدون بيان ما يحمله اللفظ كيف أمكن ليحمل عليه، وإن لم يعلم ولا يظن أنه أراده، بل قد يعلم قطعاً أنه لم يرده »[3].

وقال: « وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فَيَدَعون المحكم ويتبعون المتشابهة »[4].

وقال: « ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله وصريحه يقدم على كنايته، ومتى صدر لفظ صريح في معنى ولفظ مجمل نقيض ذلك المعنى

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣١/ ١١٤).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٢٤٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٧٤).

أو غير نقيضه لم يحمل على نقيضه جزماً... إلا من فرط الجهل والظلم »[١].

وقال: « لكن اللفظ المجمل إذا صدر ممن علم إيمانه لم يحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة، فكيف إذا كانت القرينة تصرفه إلى المعنى الصحيح »[٢].

وقال: « إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق »[٣].

وقال ابن القيم: « والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه »[٤].

وقال - بعد أن ذكر كلاماً لأبي إسماعيل الهروي -: « هذا الكلام إن أخذ على ظاهره فهو من أبطل الباطل الذي لولا إحسان الظن بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدين، لنسب إلى لازم هذا الكلام »[٥].

وقال: « السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٢٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٩).

(٤) مدارج السالكين (٣/ ٤٨١).

(٥) المصدر السابق (١/ ٣٢٧).

في مناظرته »[١].

وقال: « اعتبار النيات والمقاصد في الألفاظ وأنها لا تلزم بها أحكامها حتى يكون المتكلم بها قاصداً لها مريداً لموجباتها، كما أنه لا بد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً له، فلا بد من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختياراً وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة، هو قول أئمة الفتوى من علماء الإسلام »[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: « ...فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها؛ لا ينسب إليها، ويرد على من نسبه إليها »[٣].

وقال ابن سعدي[٤]: « القاعدة التاسعة والعشرون: يجب تقييد الألفاظ بملحقاتها من وصف، أو شرط، أو استثناء، أو غيرها من القيود.

وهذا الأصل واضح معلوم من لغة العرب وغيرها، ومن العرف الجاري

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٨١٥).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٥٨).

(٣) فتح الباري (٥/ ٣٣٥).

(٤) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي، العلامة الورع الزاهد الفقيه الأصولي المحقق المدقق علامة القصيم، ولد سنة (١٣٠٧هـ)، حفظ القرآن في الحادية عشرة من عمره، وطلب العلم من علماء بلده وممن قدم إلى بلده أو رحل هو إليه من العلماء المجاورين له، فأخذ عنهم علم التفسير والحديث والفقه وأصولها وعلوم العربية، وعني عناية فائقة بكتب شيخ الإسلام وابن القيم، وكان على منهج السلف الصالح، وصنف في التوحيد والفقه والتفسير والأصول وغيرها، توفي سنة (١٣٧٦هـ). انظر: الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة ص(١٣-٦١).

بين الناس؛ لأنه لو لم يعتبروا ما قيد به الكلام لفسدت المخاطبات وتغيرت الأحكام، وهذا مضطرد في كلام الله وكلام رسوله وكلام جميع الناطقين، فكما أننا نعتبر هذه القيود في الكتاب والسنة، كذلك نعتبره في كلام الناس ونحكم عليهم بما نطقوا به من إطلاق أو تقييد، ويدخل في هذا الأصل من الأحكام ما لا يعد ولا يحصى من ألفاظ المتعاقدين، وصفة العقود، ومن شروط الموقفين والموصين، ومن القيود والاستثناءات في كلام المطلقين والمعتقين، ومن القيود في كلام الحالفين والمعترفين بحق من الحقوق على الصفة التي أقروا بها، وكما أننا نعتبر القيود اللفظية فكذلك نعتبر القرائن ومقتضى الأحوال، وما يحتف بالكلام من الأسباب المهيجة والغايات المقصودة »[1].

وقال العلامة عبد العزيز بن باز - تعليقاً على قول الطحاوي في عقيدته المشهورة: « وتعالى عن الغايات والأركان... » -: « وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي رحمه الله لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه »[2].

وقال: « ومعلوم عند أهل العلم والإيمان أن الحق أولى بالاتباع، وأنه لا يجوز مخالفة الجماعة والأخذ بالأقوال الشاذة من غير برهان، بل يجب حمل أهلها على أحسن المحامل مهما وجد إلى ذلك من سبيل، إذا كانوا أهلاً

---

(١) القواعد والأصول الجامعة ص(٦٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٢/ ٨٣).

لإحسان الظن بهم لما عرف من تقواهم وإيمانهم »[١].

وفي نموذج تطبيقي لما تقدم؛ يقول الإمام البخاري - في الردّ على من استدل بقولٍ للإمام أحمد -: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كلٌّ لنفسه فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء فيه العلم وبينه رسول الله ﷺ »[٢].

ولا يكاد يوجد أثرٌ أو قولٌ صحيح السند والمعنى يستدل به أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة إلا ويمكن نقضه - ولله الحمد - بهذا المسلك المحكم.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام الذي نُسِب إليه ذلك الأثر أو القول أو المنهج العام المعروف عنه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين الأحياء منهم والميتين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٣/ ٤٢١).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٦٢).

ابن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -.

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « وعن أنس أن عمر بن الخطاب ﷺ كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون. رواه البخاري. وقد نقلنا فيما تقدم رواية الزبير بن بكار التي فيها صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك من الفتح[1]، فتذكر؛ فإنها تفيد أن التوسل بالعباس ﷺ إنما كان بدعائه لا بذاته »[2].

وقال: « وبدليل قول عمر ﷺ: كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فإن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبعم النبي ﷺ في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء عمه ﷺ لا غير، كما يدل عليه صفة ما استسقى به النبي ﷺ وعمه العباس ﷺ، فقد علم بذلك أن المراد

---

(١) يشير ﷺ إلى الرواية التي أوردها الحافظ ابن حجر في قوله: « وقد بيّن الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس». فتح الباري (٢/ ٤٩٧).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٧٢).

بالتوسل بالنبي ﷺ في عرف الصحابة هو التوسل بدعاء النبي ﷺ »(١).

وقال: « المراد بالاستسقاء بالعباس والتوسل به الوارد في حديث أنس رضي الله عنه: هو الاستسقاء بدعاء العباس على طريقة معهودة في الشرع، وهي أن يخرج من يستسقى به إلى المصلى فيستسقي ويستقبل القبلة داعياً ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من هيئات الاستسقاء التي وردت في الصحاح، والدليل عليه: قول عمر رضي الله عنه: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، ففي هذا القول دلالة واضحة على أن التوسل بالعباس كان مثل توسلهم بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بأن يخرج ﷺ ويستقبل القبلة ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من الهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديث ضعيف فضلاً عن الحسن أو الصحيح أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته متوسلين به ﷺ من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، ومن يدعي وروده فعليه الإثبات »(٢).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسُّل بذات النبي ﷺ فمن بعده من الصالحين بدعة منكرة، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية ذلك واستحبابه، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور في استسقاء عمر بن

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٨٣).

(٢) المصدر السابق ص(١٨٧).

الخطاب بالعباس بن عبدالمطلب، وفيه: « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا »، فزعموا أنه يدل على توسل الصحابة بذات النبي ﷺ وتوسل عمر بذات العباس.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنهم:

١- أن الروايات الأخرى لهذا الأثر نفسه تبين وتفسر المراد من قول عمر رضي الله عنه المذكور، وهو: أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبعم النبي ﷺ في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء عمه ﷺ لا غير.

٢- صفة ما استسقى به النبيُّ ﷺ وعمُّه العباس رضي الله عنه يُعلَم منه أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبالعباس في عرف عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء العباس.

٣- التوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بالهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديثٍ أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته ﷺ متوسلين به من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، وتوسل عمر بالعباس كان مثل توسل الصحابة بالنبي ﷺ، فلا يحمَل قول عمر - إذاً - إلا على الهيئات الشرعية المعروفة عند الصحابة في الاستسقاء.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، على أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها.

نقض الشبهة:

قال أبو نعيم الأصبهاني: « فإن عاد إلى الاحتجاج بقول عمر رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلتة ولكن الله تعالى وقى شرها ». قيل له: هذا القول منه لم يكن توهيناً لأمره وبيعته، ألا ترى قول عمر حين قال: « ليس فيكم من يقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ». وقال: « لأن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك إلى الله إثم أحب إلي من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر ». وقوله: « وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا أمرنا أقوى من بيعة أبي بكر رضي الله عنه ». وإنما عنى عمر رضي الله عنه بقوله: « كانت فلتة » أن اجتماع الأنصار في السقيفة عن غير ميعاد من المهاجرين وإعلام لهم، كانت فلتة خوفاً أن يبرموا ولا يبايعانه بهم عليهم[1] فيوجب الإنكار عليه هم والمقاتلة عليهم إن امتنعوا، فوقى الله شر القتال والإنكار. فإنما خرج هذا من عمر رضي الله عنه على ضد الإنكار على من قال هذا القول إن بيعته كانت فلتة، لا على وجه رأي الإخبار به أصلاً »[2].

---

(١) قال المحقق ص(٢٥٨) هامش (٦): « العبارة هكذا في الأصل ».

(٢) الإمامة والرد على الرافضة ص(٢٥٨-٢٦٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن أفضل الأمة أبو بكر رضي الله عنه، وأن خلافته خلافة راشدة أجمع عليها الصحابة، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الرافضة إلى الطعن فيها، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، فزعموا أنه يدل على أن عمر يجرح في خلافة أبي بكر بذلك.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنه:

النصوص الأخرى الصريحة المحكمة عن عمر رضي الله عنه، وفيها الدلالة على ثلاثة أمور:

١- فضل أبي بكر رضي الله عنه وتقدّمه على الأمة.

٢- الإقرار له بصحة خلافته، وأنه ما كان لعمر رضي الله عنه أن يتقدّم عليه.

٣- إجماع الصحابة على بيعة أبي بكر رضي الله عنه - ومنهم عمر رضي الله عنه -.

فهذه النصوص قاطعة الدلالة على أن عمر رضي الله عنه لم يعنِ بكلامه البتة ما زعمه أهل الأهواء والبدعة.

المسلك الخامس
تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة فإننا نعلم يقيناً أن استدلالهم بها إنما حصل ووقع لأنهم يرون أن فيها مخالفةً لما ينسبه أهل السنة إلى الصحابة والسلف والأئمة.

لذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بما يقرِّر أن مجرد وجود ذلك الخلاف ليس حجةً في وجوده حقيقةً، ولا في تأثيره في الإجماع - فضلاً عن أن يقدح فيه -.

وعند التأمل: يظهر أن نقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة بأحدِ المسالك الأربعة السابقة في هذا المطلب يتضمن تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة، وذلك أنه:

- إذا لم تثبت صحة الأثر أو القول: فلا خلاف في المسألة أصلاً.
- وإذا كان الذي دلّ عليه الكتاب والسنة على خلاف ذلك الأثر أو القول: كان الخلاف غير مؤثر؛ لأنه لا حجة فيما خالف الحق.
- وإذا كان أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول: لم يكن في انفراد ذلك الأثر أو القول ومخالفته لما عليه عامة أهل العلم حجة؛ لأن الحق فيما عليه الجماعة والسواد الأعظم.
- وإذا كانت النصوص الأخرى الثابتة أو المنهج المعروف عمن نُقِل عنه ذلك الأثر أو القول على خلاف ما نُقِل عنه: لم يكن للخلاف وزنٌ؛ لأن

من نُقِل عنه الخلاف هو في الحقيقة مع الجماعة متبع للكتاب والسنة.

وإضافة إلى كون هذه المسالك الأربعة تتضمن هذا المسلك، فإن أهل السنة يخصّونه بالذكر في الردّ، فينصّون على أنه ليس للمخالف من أهل الأهواء والبدعة أن يستدل بذلك الأثر أو القول؛ لأن الخلاف بمجرده ليس بحجة، بل لا بد أن يكون قد توفّرت فيه الشروط التي تجعله خلافاً صحيحاً ثابتاً معتبراً.

وقد تقدم في موضع سابق[١] بيان الطريقة التي يسلكها أهل السنة في بيان كون مجرد الخلاف ليس بحجة، بما يغني عن إعادته هنا.

قال الإمام الدارمي: « والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[٢].

ولما سبق ذكره من كون المسالك الأربعة السابقة في هذا المسلك تتضمن حقيقة هذا المسلك؛ فإنني أكتفي بما فيها من النماذج عن إعادتها هنا.

---

(١) راجع: المسلك الخامس من المطلب السابق.

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

المبحث الثالث

الاستدلال بالقواعد

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.



المبحث الثالث

الاستدلال بالقواعد

التمهيد

منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة

« الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً »[١].

و« لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم »[٢]، « ومن جعل يُخَرِّج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها، ومن ضبط [العلم][٣] بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛

---

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول من كلام الله تعالى وكلام الرسول ص: (٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٣).

(٣) في الأصل: (الفقه)، لكن لما كان الحديث هنا عاماً عن مطلق القواعد استبدلتها بكلمة (العلم)؛ لتكون أشمل.

لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب، وأجاب الشاسع البعيد وتقارب، وحَصَّل طِلبته في أقرب الأزمان، وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان »(١).

و « من محاسن الشريعة وكمالها وجلالها: أن أحكامها الأصولية والفروعية، والعبادات والمعاملات، وأمورها كلها، لها أصول وقواعد تضبط أحكامها، وتجمع متفرقاتها، وتنشر فروعها، وتردها إلى أصولها، فهي مبنية على الحكمة والصلاح والهدى والرحمة والخير والعدل، ونفي أضداد ذلك »(٢).

ومما يبين منزلة القواعد(٣) وحجيتها عند أهل السنة ما يأتي:

أولاً: مبنى القواعد وأصولها وأدلتها: الكتاب والسنة والأثر.

مبنى القواعد عند أهل السنة: الكتاب والسنة والأثر والإجماع، فمنها تُستمدّ القواعد، وعليها تُبنى، وفيها تُسْتَقْرَأ.

أما الكتاب والسنة: فإن « الله سبحانه وتعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمدا ﷺ بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (١/ ٦-٨).

(٢) الرياض الناضرة - ضمن المجموعة الكاملة لابن سعدي - (١/ ٥٢٢).

(٣) من خلال المقدمة السابقة لهذا التمهيد يظهر أنه ليس المراد في هذا المبحث: القواعد وحسب، بل المراد: ما يشمل القواعد والأصول والضوابط، كما قال التهانوي: « هي [يعني: القاعدة] في اصطلاح العلماء: تطلق على معانٍ ترادف الأصل والمسألة والضابط والمقصد، وعُرِّفت بأنها: أمرٌ كُلِّيٌّ منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه » كشاف اصطلاحات الفنون (٥/ ١١٧٦-١١٧٧).

منيرا، وقال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال ﷺ في خطبته في حجة الوداع وفي مقامات له شتى وبحضرته عامة الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -: « ألا هل بلغت »، فكان ما أنزل الله تعالى وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[المائدة:٣]، فلم يترك ﷺ شيئا من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه »[١]، وقال ﷺ: « بعثت بجوامع الكلم »[٢] « والكلمة الجامعة هي القضية الكلية والقاعدة العامة التي بعث بها نبينا ﷺ، فمن فهم كلمه الجوامع علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها »[٣]، فظهر أن « الشارع نصوصه كلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة »[٤].

وأما الأثر والإجماع: فلأن « التلقى عنه ﷺ على نوعين: نوع بوساطة ونوع بغير وساطة، وكان التلقي بلا وساطة حظ أصحابه الذين حازوا قصبات السباق، واستولوا على الأمد، فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم، واقتفى منهاجهم القويم، والمتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال، فذلك المنقطع التائه في بيداء المهالك والضلال، فأي خصلة خير لم يسبقوا إليها؟، وأي خطة رشد لم يستولوا عليها؟،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧/ ٥٠١)، ومسلم (٢/ ٦٤).

(٣) الاستقامة (١/ ١١-١٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٣٩).

تالله لقد وردوا رأس الماء من عين الحياة عذبا صافيا زلالا، وأيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالا، فتحوا القلوب بعدلهم بالقرآن والإيمان، والقرى بالجهاد بالسيف والسنان، وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصا صافيا، وكان سندهم فيه عن نبيهم ﷺ عن جبريل عن رب العالمين سندا صحيحا عاليا، وقالوا: هذا عهد نبينا إليكم، وقد عهدنا إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم. فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد...، ثم جاءت الأئمة من القرن الرابع المفضل...، فسلكوا على آثارهم اقتصاصا، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباسا، وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليه رأيا أو معقولا أو تقليدا أو قياسا، فطار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله سبحانه لهم لسان صدق في الآخرين، ثم سار على آثارهم الرعيل الأول من أتباعهم، ودرج على منهاجهم الموفقون من أشياعهم»[1].

والقواعد الشرعية الصحيحة لا يخلو:

١- إما أن تكون نصّاً من الكتاب أو السنة أو الأثر، ثم جرت مجرى القواعد عند أهل السنة والعلم:

فمن نماذج القواعد التي هي نصوص من الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥-٦).

إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من السنة: قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى »[١]، « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »[٢]،

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٣) رقم (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).
قال ابن عبد البر: « روينا عن أبي داود السجستاني رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث: أحدها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى... » التمهيد (٩/ ٢٠١).

(٢) تقدم تخريجه. قال النووي: « وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات...، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به » شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٦)، وقال ابن رجب: « وهذا الحديث أصلٌ عظيم من أُصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها، كما أنّ حديث: « الأعمال بالنيَّات » ميزان للأعمال في باطِنها ، فكما أنّ كل عمل لا يُراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب؛ فكذلك كلُّ عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردودٌ على عامله، وكلُّ من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء » جامع العلوم والحكم (١/ ٧).

« كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »[١]، « إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه »[٢]، « من تشبه بقوم فهو منهم »[٣]، « احفظ الله تجده أمامك، تَعرَّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليُصيبك، وما أصابك لم يكن ليُخطئك، وأعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا... »[٤] الحديث، « إن الله يرضى لكم ثلاثا:

---

(١) تقدم تخريجه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة » » مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٧٨). وصححه الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (١/ ٢١٧). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإني قد نهيت إما مبتدئا وإما مجيبا عن التشبه بالكفار في أعيادهم، وأخبرت ببعض ما في ذلك من الأثر القديم والدلالة الشرعية، وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبة هدي الكفار من الكتابيين والأميين، وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم، وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب، وأصلا جامعا من أصولها كثير الفروع» اقتضاء الصراط المستقيم ص(١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٦٦٧) وقال: « هذا حديث حسن صحيح ». وقال ابن رجب: « فطريق حنشٍ التي خرجها الترمذي حسنة جيدة. وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهمِّ أمور الدين » جامع العلوم والحكم (٤/ ٢١).

أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم »(١).

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من الأثر: « اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفيتم »(٢)، « من كان مستنا فليستن بمن قد مات »(٣)، « إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر »(٤)، « اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة »(٥)، « الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥) دون جملة: « وأن تناصحوا... »، وأخرجه بتمامه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٦٧) رقم (٨٧٨٥). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث: إخلاص العمل للّه، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين. وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده، وتجمع الحقوق التي للّه ولعباده، وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة » مجموع الفتاوى (١/ ١٨).

(٢) من قول عبدالله بن مسعود ﷺ، أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٨٠)، والمروزي في السنة ص: (٢٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦) (٤/ ٦٦٧).

(٣) من قول عبدالله بن مسعود ﷺ، أخرجه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٧). ومن قول عبدالله بن عمر ﷺ، أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٣٠٥).

(٤) من قول عبدالله بن مسعود ﷺ، أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦).

(٥) من قول عبد الله بن مسعود ﷺ وأبي الدرداء ﷺ، أخرجهما المروزي في السنة ص: (٣٠، ٣٢).

والسؤال عنه بدعة »[1].

٢- وإما أن تكون مأخوذة عن طريق الاستقراء التام لدلالات النصوص من الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

ومن نماذج ذلك: ما يذكره أهل السنة في بيان المعتقد الصحيح؛ فإنه يشتمل على جُمَلٍ من الأصول والقواعد التي دلّ عليها الكتاب والسنة، كما في عقيدة الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين فمن بعدهم.

ثانياً: القواعد الشرعية الصحيحة حجةٌ في الدين:

إذ كان مصدر القواعد الشرعية هو الكتاب والسنة والإجماع - وهي أصول الدين المعتبرة -، وكانت القواعد في نفسها إما نصوصاً من تلك المصادر الثلاثة أو مستقرأة استقراء تاما صحيحاً من دلالاتها؛ كانت القواعد حجةً من حجج الشرع وبيناته وأدلته:

● فلا يمكن أن يقع بينها وبين الأدلة الشرعية الأخرى اختلاف ولا تعارض ولا تناقض، كما أنه لا يمكن أن تتعارض القواعد الصحيحة بعضها مع بعض، بل هي متفقة مؤتلفة مع بعضها ومع أدلة الشرع الأخرى.

● وهي من الأدلة والحجج والبينات الشرعية التي تُردّ بها البدع والمحدثات والاجتهادات الخاطئة، ويُعرَف بمخالفتها خطؤها أو ضلالها وانحرافها.

---

(١) من قول الإمام الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص: (٦٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥-٣٢٦).

ومن نماذج ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في الرد على بعض بدع الصوفية -: « وكذلك الحكاية عن الشبلي أنه لما انتهى الى الشهادتين قال: « لو لا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك »؛ فإن ذكر هذا في باب الغيرة منكر من القول وزور لا يصلح، إلا أن نبين أن هذا من الغيرة التي يبغض الله صاحبها، بل الغيرة من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشعبه، وهل يكون موحدا شاهدا لله بالالهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟، وقد بينا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركا يجعل مع الله إلها آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكل من ذكر الله عنه في كتابه أنه مشرك فهو مكذب للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذب للرسل فإنه مشرك، ولا تتم الشهادة لله بالإلهية إلا بالشهادة لعبده بالرسالة »[1].

وقال - في الرد على بعض بدع الاتحادية -: « فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءاً من كل مخلوق أو صفة لكل مخلوق، أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان، ثم هم مع هذا التعطيل الصريح والإفك القبيح يتناقضون ولا يثبتون على مقام، ولهذا رأيت كلامهم كله مضطربا لا ينضبط لما فيه من التناقض، ولكن لما كنت أبينه وأوضحه أذكر القواعد العلمية التي يعرف الناس حقيقة ما يمكن حمل كلامهم عليه، وميزت بين قول هذا وقول هذا، وبينت ما فيه من التناقض؛ حتى أطلع الناس على ما هم فيه من الكفر والهذيان، مع دعواهم التحقيق والعرفان، وتعظيم الناس لهم وهيبتهم

---

(١) الاستقامة (٢/ ٢٠-٢١).

لهم وظنهم أنهم من كبار أولياء الله العارفين وسادات المحققين »[١].

وقال - في الرد على بعض بدع المعتزلة -: « والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن الله ﷻ لا يوصف بالمخلوقات، فلا يوصف بما خلقه في غيره من الصفات - وإن كانت صفات كمال -، فكيف يوصف بما خلقه في غيره من أفعال العباد وتجعل الأفعال القائمة بالمخلوقات صفات له يشتق له منه أسماء؟، فهذا مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، مناقض للقواعد والأصول »[٢].

وقال - في الرد على من سوّغ لوليّ الأمر العفو عن سابّ النبي ﷺ -: «وإذ قد قدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد وإنما كان لخصوص السب، وإذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلما وله أن يعفو عنه؛ فبعد موته تعذر العفو عنه وتمحضت العقوبة حقا لله سبحانه، فوجب استيفاؤها على ما لا يخفى، إذ القول بجواز عفو أحدٍ عن هذا بعد رسول الله ﷺ يفضي إلى أن يكون الإمام مخيرا بين قتل هذا واستبقائه، وهو قول لم نعلم له قائلا، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها »[٣].

ثالثاً: أهل السنة هم أعظم الأمة عناية بالقواعد الشرعية الصحيحة:

لما كان أهل السنة - من الصحابة والسلف فمن بعدهم من أئمة الإسلام - هم أعظم الأمة عناية بالكتاب والسنة والأثر؛ كانوا هم أعظمها عناية بما تضمنته

---

(١) بغية المرتاد ص(٤٣٢).

(٢) الرد على البكري (١/ ٣٤٠-٣٤١).

(٣) الصارم المسلول (١/ ٤٢٢).

تلك الأصول من القواعد استخراجاً وفقهاً واستنباطاً وحفظاً وتقريراً واستدلالاً، ومما يقرِّر ذلك:

ـ قال اللالكائي - مبيناً ما كان عليه السلف من العناية بالأصول والقواعد -: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين. وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم: أصحاب الحديث؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه معاينة، من غير واسطة ولا سفير بينهم وبينه واصلة، فجاولوها عيانا، وحفظوا عنه شفاها، وتلقفوه من فيه رطبا، وتلقنوه من لسانه عذبا، واعتقدوا جميع ذلك حقا، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينا. فهذا دين أخذ أوله عن رسول الله ﷺ مشافهة، لم يَشُبْهُ لَبْس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول، من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة، أَخْذَ كفٍّ بكف، وتمسُّكَ خلف بسلف، كالحروف يتلو بعضها بعضا، ويتسق أخراها على أولاها، رصفا ونظما. فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة »[١].

ـ وقال الدارمي - مبيناً ما كان عليه بعض أئمة السلف من معرفة أصول وقواعد أهل السنة والمخالفين لهم -: « وكان من أكبر احتجاجهم [يعني:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٢-٢٣).

الواقفة] علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين. وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم - مثل من سمينا، مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلَّق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر، ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يَكُ جَبُن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[1].

ـ كما عُنِي أهل السنة أيما عناية ببيان أصول الدين وقواعده وتدوينها، ومن نماذج ذلك:

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

١- قول الإمام أحمد: « أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم... » إلى آخر ما جاء فيها[١].

٢- وقول ابن أبي حاتم الرازي: « سألت أبي وأبا زرعة[٢] عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك. فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويَمَنا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق... » إلى آخر ما جاء فيها[٣].

ثم ما جاء في نحو: شرح السنة للبربهاري، وعقيدة أبي جعفر الطحاوي، وما اشتملت عليه مصنفات الآجري وابن بطة واللالكائي وقوام السنة الأصفهاني... وغيرهم.

ثم ما جاء في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] وتلميذه ابن القيم والحافظين ابن كثير والذهبي، ثم ما جاء في مصنفات علماء أهل السنة ممن أتى بعدهم

---

(١) أصول السنة ص: (١٤).

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، الإمام سيد الحفاظ، ولد بعد نيّف ومائتين، كان إماماً ربّانياً حافظاً متقناً مكثراً، إمام خراسان مع أبي حاتم الرازي، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٣/ ٦٥-٨٥)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٦).

(٤) قال ابن سعدي - عن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية -: « ومن أعظم ما فاقت به غيرها وأهمه وتفردت على سواها: أن مؤلفها رحمه الله يعتني غاية الاعتناء بالتنبيه على القواعد الكلية والأصول الجامعة والضوابط المحيطة في كل فن من الفنون التي تكلم بها » طريق الوصول إلى العلم المأمول ص: (٤).

إلى يومنا هذا[١].

رابعاً: لزوم القواعد الشرعية الصحيحة من أهم موجبات وحدة الأمة في دينها وعقيدتها:

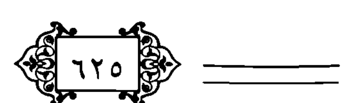
إن لزوم القواعد الشرعية الصحيحة والعمل بها وعدم مخالفتها لهو من أهم ما يحقّق ويحفظ للأمة وحدتها في دينها وعقيدتها وجماعتها، فإن لزومها هو من لزوم الكتاب والسنة والإجماع، وكفى بذلك خيراً وبركةً وحفظاً وعصمة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « من فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم اللّه عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان »[٢].

وعلى هذا كان الصحابة والسلف الصالح، كما يقول الدارمي - ردّاً على من أراد أن يحتج بالعقل ويدع النقل -: « فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف له على حَدٍّ بيِّنٍ في كل شيء؛ رأينا

---

(١) كما جاء في قول العلامة حافظ الحكمي: « فهذا مختصر جليل نافع، عظيم الفائدة جم المنافع، يشتمل على قواعد الدين، ويتضمن أصول التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأنزلت به الكتب ولا نجاة لمن بغيره يدين، ويدل ويرشد إلى سلوك المحجة البيضاء ومنهج الحق المستبين، شرحت فيه أمور الإيمان وخصاله، وما يزيل جميعه أو ينافي كماله... ». أعلام السنة المنشورة ص(٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١).



أرشد الوجوه وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه، ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق »[1].

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

المطلب الأول
منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

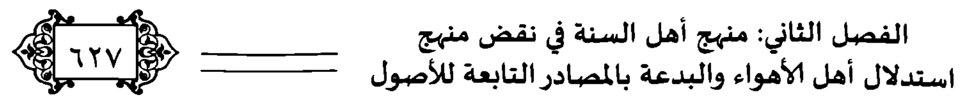
أولاً: مبنى القواعد على الهوى والبدعة.

ابتدع أهل الأهواء والبدعة لأنفسهم قواعد وأصولاً من عند أنفسهم ما أنزل الله بها من سلطان: فمنهم من اتخذ قواعد بناها على فهم خاطئ لنصوص الكتاب والسنة، ومنهم من أسّس قواعده بناءً على نظره في بعض نصوص الكتاب والسنة الواردة في المسألة دون النصوص الأخرى التي تقابلها في تلك المسألة نفسها، ومنهم من اقتبس قواعده ممن هم مثله من البشر الذين يدّعي فيهم التحقيق والعرفان واليقين، ومنهم من وضع لنفسه قواعد بمحض فكره الناقص ورأيه العليل أو بمحض هواه الفاسد ومحبته وميله، فاتخذ من القواعد ما أملاه عليه فكره وهواه دون دليل ولا أثارة من علم الوحي ولا علوم الأولين والسابقين، قال ابن القيم: « والنفاة عارضوا بأصول فاسدة، وهم وضعوها من تلقاء أنفسهم، أو تلقوها عن أعداء الرسل من الصابئة والمجوس والفلاسفة، وهي خيالات فاسدة ووهميات ظنوها قضايا عقلية »[1].

ولا شك أن أوّل من افترى قواعد وأصولاً باطلة في الإسلام هو عبد الله ابن سبأ اليهودي، الذي أصّل لأتباعه العصمة والوصاية وغيرها، ثم جاءت أول الفرق في الإسلام ظهوراً فرقة الخوارج فأصّلت لنفسها أصولاً من أهمها

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٩٨).



تكفير مرتكب الكبيرة، واشتركوا هم والمرجئة والمعتزلة في أصلِ: الإيمان جزء واحد لا يتجزّأ، وأصول المعتزلة الخمسة معروفة مشهورة، وتقديم العقل على النقل من أهم أصول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشـاعرة، وللصوفية قواعد وأصول دوّنوها ونشروها وقرّروها.

فهؤلاء جميعاً لهم أصولهم وقواعدهم التي بنوها على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر، ويوضّح ذلك ابن القيم فيقول - متحدِّثاً عن قواعد نفاة الحقيقة عن نصوص الصفات، المؤوّلين لها -: « إن تيسير القرآن منافٍ لطريقة النفاة المحرفين أعظم منافاة، ولهذا لما عسر عليهم أن يفهموا منه النفي وعز عليهم ذلك؛ عولوا فيه على الشبه الخيالية التي سموها قواطع عقلية وقواعد يقينية، وإذا تأملها من نوَّر الله قلبه وكحل عين بصيرته بمرود الإيمان رآها لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل، وهي من جنس خيالات الممرورين وأصحاب الهوس، وقد سودوا بها القلوب والأوراق، فطريقتهم ضد طريقة القرآن من كل وجه، إذ طريقة القرآن حق بأحسن تفسير وأبين عبارة، وطريقتهم معان باطلة بأعقد عبارة وأطولها وأبعدها من الفهم »[1]، وقال: « وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له حمل اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه أن يدعي حمله عليه؛ إذ مقصوده دفع الصائل، فبأي طريق اندفع عنه دفعه، والنصوص قد صالت على قواعده الباطلة، فبأي طريق تهيأ له دَفْعُها دَفَعَها، ليس مقصوده أخذ الهدى والعلم والإرشاد منها، فإنه قد أصل أنها أدلة لفظية لا يستفاد منها يقين ولا علم ولا معرفة بالحق، وإنما المُعَوَّل على آراء

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

الرجال وما تقتضيه عقولها »[1].

قال الدارمي - مبيناً أصلاً من أصول الجهمية -: « فهذا الذي ادعوا في أسماء الله [يعني: أن أسماء الله مخلوقة] أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم وأسسوا بها ضلالتهم »[2].

وقال اللالكائي - في الإنكار على من أصّل تقديم العقل على النقل -: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق، أو معاند للشـريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلد كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهم »[3].

وقال شـيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً مصدر وحقيقة قواعد وأصول الفلاسفة الإسلاميين وأهل الكلام -: « فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام، وذلك لما تلقوه عن بعض

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٨٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة »[١].

وقال: « وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة، أكثر كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية »[٢].

وقال: « وهذه أقوال رؤسائهم، وهي في غاية الفساد في صريح المعقول، فهم مضطرون إلى الإقرار بما يسمونه تشبيهًا وتركيبًا، ويزعمون أنهم ينفون التشبيه والتركيب والتقسيم، فليتأمل اللبيب كذبهم وتناقضهم وحيرتهم وضلالهم؛ ولهذا يؤول بهم الأمر إلى الجمع بين النقيضين أو الخلو عن النقيضين، ثم إنهم ينفون عن اللّه ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، لزعمهم أن ذلك تشبيه وتركيب، ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء، وهم الذين أُلزِموها بمقتضى أصولهم، ولا حيلة لهم في دفعها...، وهم لم يقصدوا هذا التناقض، ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها ووجود الكليات المشتركة في أعيانها، فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتُها الذهنَ أن يضل في فكره، أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض »[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤١).

ثانياً: تحكيم قواعدهم وأصولهم والتحاكم إليها:

اتفق جميع أهل الأهواء والبدعة على بناء أصولهم وقواعدهم على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر - كما سبق -، وقد اتفقوا أيضاً على جعْل تلك الأصول والقواعد هي الميزان والمعيار الذي تُعرَف به الحقائق ويُميَّز بين الحق والباطل وتوزن الأقوال والأعمال والمقاصد، يقول في ذلك ابن القيم: « ثم تمالأ الكل على غزو جند الرحمن، ومعاداة حزب السنة والقرآن، فتداعوا إلى حربهم تداعي الأكلة إلى قصعتها، وقالوا: نحن - وإن كنا مختلفين - فإنا على محاربة هذا الجند متفقون، فميلوا بنا عليهم ميلة واحدة، حتى تعود دعوتهم باطلة وكلمتهم خامدة، وغَرَّ المخدوعين كثرتُهم التي ما زادتهم عند الله ورسوله وحزبه إلا قلة، وقواعدهم التي ما زادتهم إلا ضلالا وبُعْدًا عن الملة »[1].

ومن أجمع ما وقفتُ عليه مما يبيّن ما عليه أهل الأهواء والبدعة من تحكيم قواعدهم وأصولهم: ما ذكره الإمام ابن القيم في قوله: « وحقيقة الأمر: أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يُتَأَوَّل وما لا يُتَأَوَّل هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصَّلتها، فما وافقها: أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها: فإن أمكنهم دَفْعُه وإلا تأوّلوه؛ ولهذا:

لما أصَّلت الرافضة عداوة الصحابة ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه.

ولما أصَّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحدا ولا يُرى بالأبصار ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه ولا له صفة تقوم به أوّلوا كل ما خالف ما أصلوه.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩).

ولما أصَّلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يُقَدِّرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدا أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل.

ولما أصَّلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك.

فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها...، ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول: ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عياناً، وبالله التوفيق، وكلٌّ من هؤلاء يتأول دليلا سمعيا ويقر على ظاهره نظيره أو ما هو أشد قبولا للتأويل منه؛ لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد منعكس يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ »[١].

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣).

ثالثاً: ترك القواعد الشرعية الصحيحة والإعراض عنها وإنكارها:

من آثار ما وقع فيه أهل الأهواء والبدعة من اقتباس أصولهم وقواعدهم من غير مصدرها الصحيح من الكتاب والسنة والإجماع: جهلهم بالقواعد الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة، وتركهم إياها، وإعراضهم عن طلبها والفقه فيها، وتبديلها - وهي كلها حق وصدق - بقواعدهم التي هي كلها باطل وفساد أو مشتملة عليه، بل يصل بهم الأمر إلى الوقوع في إنكارها وردّها وتكذيبها.

قال إمام الأئمة ابن خزيمة: « ولا يزال يُسمَع أهل الجهل والعناد ويحتجون بأخبار مختصرة غير متقصاة، وبأخبار مجملة غير مفسرة، لا يفهمون أصول العلم؛ يستدلون بالمتقصى من الأخبار على مختصرها وبالمفسَّر منها على مجملها »(١).

وقال اللالكائي: « ...وخاصة في هذه الازمنة التي تناسى علماؤها رسوم مذاهب أهل السنة، واشتغلوا عنها بما أحدثوا من العلوم الحديثة، حتى ضاعت الأصول القديمة التي أُسِّست عليها الشريعة، وكان علماء السلف إليها يدعون، وعلى طريقها يهدون، وعليها يعولون »(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « لكن الذي لا ريب فيه: أن هؤلاء أصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مشركين يعبدون المخلوقات ولا يعرفون النبوات ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خير منهم في الإلهيات والنبوات

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٦).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٥٢١-٥٢٢).

والمعاد، وإذا عرف أن نفس فلسفتهم توجب عليهم أن لا يقولوا بقدم شيء من العالم علم أنهم مخالفون لصريح المعقول كما أنهم مخالفون لصحيح المنقول، وأنهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاءت به الرسل »[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٦٤-٣٦٥).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها

القواعد الشرعية الصحيحة هي من الحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة والأثر أو أجمع عليه أهل العلم، فالاستدلال بها - من حيث الأصل - هو استدلالٌ صحيح شريف؛ لأنه - في حقيقته - استدلال بأصول الدين (الكتاب والسنة والإجماع)، لكن كما أن الاستدلال بهذه الأصول الثلاثة تتوقف صحته على أمرين: ثبوت الدليل في نفسه (في السنة والإجماع)، وثبوت دلالته على ما استُدِلّ به عليه؛ فكذلك القواعد الصحيحة، لا يكون الاستدلال بها صحيحاً مقبولاً إلا إذا استدل بها على ما يصح اشتمالها عليه من الجزئيات أو المسائل أو يصلح الاستدلال بها عليه، ومن ثم؛ فإن من استدلّ بقاعدة صحيحة على غير ما تشتمل عليه من المسائل أو تدلّ عليه كان استدلاله بها على ذلك غير صحيح، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية أو الحديث أو الإجماع على غير ما لا يدلّ عليه أو يحتمله.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فكما أنهم يستدلون بالأدلة الصحيحة من آيات القرآن وأحاديث السنة الصحيحة والإجماع الثابت على غير وجهها، ويحملونها ما لا تحتمل؛ فكذلك صنيعهم في القواعد الصحيحة.

ولا شك أن من أسباب ذلك: جهلهم بالقواعد الصحيحة نفسها، من حيث: أدلتها التي بُنِيت القواعد منها، ومسائلها التي تشتمل عليها، ودلالاتها التي تدلّ عليها، فإن جهلهم بذلك أورثهم الاستدلال بها على ما لا تدل عليه وما لا تحتمله، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب مخالفين للكتاب »[١].

وإن المتأمل في تلك القواعد الصحيحة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم جمعوا في الاستدلال بها - مع استدلالهم بها على غير وجهها وفي غير محلها وتحميلها ما لا تحتمل - أموراً منكرة، منها:

١- أنهم يستدلون بالقواعد الصحيحة على نقيض ما تدلّ عليه أو تحتمله من الحق، وهذا أشد من مجرد استدلالهم بها على غير وجهها.

٢- أن المسائل التي يستدلون عليها بتلك القواعد الصحيحة هي نفسها فيها معارضة للكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٧).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الصحيحة على غير وجهها:

١- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله خاطبنا بما نعقل) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ﴿لِيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، على أنه لا يُعقَل من نصوص الصفات إلا تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فقالوا: إن لله وجهاً ويدين وعيناً كوجوهنا وأيدينا وأعيننا(١).

٢- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن العيب والآفة والنقص) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] واسمه تعالى: القدوس والسلام وتسبيحه تعالى الوارد في نصوص الكتاب والسنة، على نفي علو الله على عرشه وحكمته في أفعاله وتعطيل صفاته وتعطيلها، بدعوى أن إثبات ذلك يستلزم النقص والحاجة في حقه سبحانه(٢).

٣- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن الظلم وفعل القبيح) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، على أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، بدعوى: أن

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٥)، مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (١/ ٣٥٣-٣٥٤، ٣٦٨-٣٧٠).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، درء التعارض (١/ ٣٩٠)، منهاج السنة النبوية (١/ ٣٧١) (٢/ ١٥٦-١٥٧، ١٨٤-١٨٥).

الله سبحانه لا يريد القبيح ولا يخلقه، وأفعال العباد منها الحسن ومنها القبيح، فلو كان الله خالقاً لها لكان مريداً للقبيح فاعلاً له(١).

٤- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (نفي المثيل عن الله تبارك وتعالى) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، على نفي حقائق صفات الله تبارك وتعالى، وأن ظاهرها غير مراد وأن تأويلها وصرفها عن ظاهرها واجب، بدعوى: أن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه فيها(٢).

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٢١)، شفاء العليل ص: (١٧٩)، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (١٥٣-١٦٢).

(٢) انظر: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (٢/ ٤٧٨-٥٢٦).

المسلك الثاني

الاستدلال بقواعد باطلة

القواعد التي تكون حجة يصح الاستدلال بها هي تلك القواعد الصحيحة التي يكون مبناها على نصوص الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع أو دلالاتها الصريحة التي يستقرئها أهل العلم الذين لهم عناية بالدين والشريعة ولهم رسوخ في العلم ومعرفة بالدليل والمدلول.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فلما كانت عمدتهم على غير الكتاب والسنة والإجماع فإنهم بَنَوا قواعدهم وأصولهم على غير هدى من الله، فأورثهم ذلك أن كانت أصولهم فاسدة وقواعدهم باطلة، ثم إنهم وقعوا بعد ذلك في أمر منكر آخر، هو أنهم يستدلون بتلك القواعد والأصول المحدَثة الباطلة على المسائل التي يريدون تقريرها.

ويمكن تقسيم تلك القواعد الباطلة إلى أقسام، منها:

- قواعد بُنِيت على دليل غير صحيحٍ من حديثٍ ضعيفٍ أو موضوع، أو إجماعٍ غير ثابت.

- قواعد بُنِيت - في أصلها - على دليل صحيح من الكتاب والسنة والإجماع، لكن كان بناؤها بفهمٍ خطئ أو فكرٍ منحرف - كما سبق ذكره في المسلك السابق -.

- قواعد بُنِيت على العلوم الباطلة لأهل الضلال أو الكفر من السابقين أو اللاحقين.

● قواعد لم تُبنَ على دليل ولا حجة، وإنما على محض الهوى والعقل والذوق.

ومما لا شك فيه أن هذه القواعد الفاسدة الباطلة هي التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدعة في استدلالاتهم وتقريراتهم ودفاعهم عن عقائدهم ومذاهبهم، وهي التي على ضوئها يفهمون الدين والكتاب والسنة، وهي من أعظم أسباب خروجهم عن السنة والجماعة إلى الهوى والبدعة.

ومن ثمّ؛ فإن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الباطلة كثيرة جداً.

فأكتفي هنا - لتقرير ما تقدم وذكر نماذج له - بهذه النصوص التي تجمع بين الأمرين:

١ - الخوارج:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكانت البدع الأولى - مثل بدعة الخوارج - إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد في النار[١]، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللّه[٢]، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

---

(١) انظر: الباب (١٣٦) من كتاب النور لعثمان بن أبي عبد الله الأصم.

(٢) انظر: العقود الفضية في أصول الإباضية للحارثي ص(١٢١) وما بعدها.

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »[١].

٢- الرافضة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وعمدتهم في الشرعيات ما ينقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمدا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث، ثم إذا صح النقل عن هؤلاء فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول:

على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول[٢].

وعلى أن ما يقول أحدهم فإنما يقوله نقلا عن الرسول، ويدعون العصمة في هذا النقل[٣].

والثالث: أن إجماع العترة حجة[٤].

ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه.

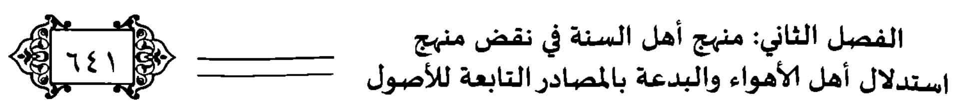
---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

(٢) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٥/ ٢١١).

(٣) انظر: أصول الكافي للكليني (١/ ٥٣)، ووسائل الشيعة للحر العاملي (١٨/ ٥٨).

(٤) انظر: تهذيب الوصول إلى علم الأصول لابن المطهر الحلي ص(٧٠).



فهذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة...، لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحا جليا.

وأما عمدتهم في النظر والعقليات: فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر »[1].

٣- الجبرية والقدرية:

قال ابن القيم: « وقام حزب الله وحزب رسوله وأنصار الحق بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير حق القيام، وراعوا هذه الكلمة حق رعايتها علماً ومعرفة وبصيرة، ولم يُلْقُوا الحرب بين حمده وملكه، بل أثبتوا له الملك التام الذي لا يخرج عنه شيء من الموجودات أَعيانها وأفعالها، والحمد التام الذي وسع كل معلوم وشمل كل مقدور، وقالوا: إن له في كل ما خلقه وشرعه حكمة بالغة ونعمة سابغة لأجلها خلق وأَمر، ويستحق أن يثنى عليه ويحمد لأجلها، كما يثنى عليه ويحمد لأَسمائه الحسنى ولصفاته العليا، فهو المحمود على ذلك كله أَتم حمد وأكمله، لما اشتملت عليه صفاته من الكمال وأَسماؤه من الحسن وأفعاله من الحكم والغايات المقتضية لحمده المطابقة لحكمته الموافقة لمحابه، فإنه سبحانه كامل الذات كامل الأسماء والصفات، لا يصدر عنه إلا كل فعل كريم مطابق للحكمة موجب للحمد يترتب عليه من محابه ما فعل لأجله، وهذا أمر ذهب عن طائفتي

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٩-٧٠).

الجبرية والدهرية وحال بينهم وبينه أُصول فاسدة أصلوها، وقواعد باطلة أسسوها، من تعطيل بعض صفات كماله، كم عطل الفريقان:

حقيقة محبته عند الجبرية: مشيئته وإرادته، ومحبة العباد له إرادتهم لما يخلقه من النعيم في دار الثوب، فالمحبة عندهم إنما تعلقت بمخلوقاته لا بذاته.

وحقيقة محبته وكراهته عند القدرية: أمره ونهيه، ومحبة العباد له محبتهم لثوابه المنفصل.

وأصَّل الفريقان أنه لا تقوم بذاته حكمة ولا غاية يفعل لأَجلها، ثم اختلفوا:

فقالت الجبرية: لا يفعل لغاية ولا لحكمة أصلاً.

وتكايست القدرية بعض التكايس فقالت: فعل لغاية وحكمة لا ترجع إِليه ولا تقوم به ولا يعود إليه منها وصف.

وأصَّل الفريقان أيضاً أنه لا يقوم بذاته فعل البتة، بل فعله عين مفعوله، فعطلوا أَفعاله القائمة به وجعلوها نفس المخلوقات المشاهدة التي لا تقوم به...

وأَصّلت الجبرية أنه تعالى لا ينزه عن فعل مقدور يكون قبيحاً بالنسبة إليه، بل كل مقدور ممكن فهو جائز عليه، وإن علم عدم فعله فبالسمع وإلا فالعقل يقضى بجوازه عليه، فلا ينزه عن ممكن مقدور إلا ما دل عليه بالسمع، فيكون تنزيهه عنه لا لقبحه في نفسه، بل لأن وقوعه يتضمن الخلف في خبره وخبر رسوله، ووقع الأمر على خلاف علمه ومشيئته، فهذا حقيقة التنزيه عند القوم.

وأَصلت القدَرية أن ما يحسن من عباده يحسن منه، وما يقبح منهم يقبح منه، مع تناقضهم في ذلك غاية التناقض»[١].

٤- الفلاسفة وأهل الكلام (الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن تأمل طرق المعتزلة ونحوهم التي ردوا بها على أهل الدهر والفلاسفة ونحوهم فيما خالفوا فيه المسلمين رآهم قد بنوا ما خالفوا فيه النصوص على أصول فاسدة في العقل، لا قطعوا بها عدوّ الدين ولا أقاموا على موالاة السنة واتباع سبيل المؤمنين، كما فعلوه في دليل الأعراض والتركيب والاختصاص.

وكذلك من ناظرهم من الكلابية وغيرهم فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، بنوا كثيرا من الرد عليهم على أصول فاسدة: إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك - كموافقة من وافقهم على دليل الأعراض والتركيب ونحوهما -، وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل - كما فعلوه في مسائل القدر والوعد والوعيد ومسائل الأسماء والأحكام -، فإن أولئك كذبوا بالقدر وأوجبوا إنفاذ الوعيد وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح، وهؤلاء أبطلوا حكمة الله تعالى وحقيقة رحمته وعدله، وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه ووعده ووعيده، وتوقفوا في بعض أمره ونهيه ووعده ووعيده، فصار أولئك يكذبون بقدرته وخلقه ومشيئته، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته وببعض أمره ونهيه ووعده ووعيده...، فكان ما دفعوا به أهل البدع

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص: (١٢-١٤). وانظر: مدارج السالكين (١/ ٢٢٨)

من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها ضِلَّة من الرأي وغبناً فيه وخدعة من الشيطان »[1].

وقال ابن القيم - مبيّناً أصولهم وقواعدهم في تقرير عقائدهم ومذاهبهم والدفاع عنها -: « كما عطل غلاة الجهمية صفاته فلم يثبتوا له صفة تقوم به وإن تناقضوا، وكما عطلت السينائية (أَتباع ابن سينا) ذاته فلم يثبتوا له ذاتاً زائدة على وجود مجرد لا يقارن ماهية ولا حقيقة...، فاقتضت هذه الأُصول الفاسدة والقواعد الباطلة فروعاً ولوازم كثيرة، منها مخالف لصريح العقل ولسليم الفطرة، كما هو مخالف لما أخبرت به الرسل عن الله، فجعل أرباب هذه القواعد والأُصول قواعدهم وأُصولهم محكمة، وما جاءَ به الرسول متشابهاً.

ثم أَصلوا أصلاً في رد هذا المتشابه إلى المحكم وقالوا: الواجب فيما خالف هذه القواطع العقلية - بزعمهم - من الظواهر الشرعية أحد أَمرين:

إما نخرجها على ما يعلم العقلاء أن المتكلم لم يرده بكلامه من المجازات البعيدة والألغاز المعقدة ووحشي اللغات والمعاني المهجورة التي لا يعرف أحد من العرب عبر عنها بهذه العبارة ولا تحتملها لغة القوم البتة، وإنما هي محامل أنشئوها هم، ثم قالوا: نحمل اللفظ عليها، فأنشئوا محامل من تلقاءِ أنفسهم، وحكموا على الله أو رسله بإرادتها بكلامه، فأنشئوا منكراً وقالوا زوراً.

فإذا ضاق عليهم المجال، وغلبتهم النصوص، وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاءِ سواها، ومجيئها على طريقة واحدة، وتنوع

---

(١) درء التعارض (٤/ ٢١).

الأَلفاظ الدالة على الحقيقة، واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه؛ قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها، وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نكل علمها إلى الله من غير أن يحصل لنا بها هدى أَو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته أو ننتفع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل نجري ألفاظها على ألسنتنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية، فسموا أُصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة... قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله: ظواهر سمعية إزالة لحرمته من القلوب ومنعاً للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه قواطع عقلية، فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد العقلاء، وخالف القاطع، وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه ظواهر فلا جناح على من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة بل هذا عندهم هو الواجب... »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

المسلك الثالث

الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم

من المستقرّ أن الذي ينصّ على كون الآيةِ أو الحديثِ أو الأثرِ قاعدةً شرعية صحيحة، أو يستقرئ دلالات النصوص ليستخرج القواعد والأصول؛ هم أولو العلم الراسخون الذين صرفوا عنايتهم وجهدهم وأعمارهم في معرفة الأدلة ودلالاتها ومقاصدها، حتى بلغوا درجة الفقه في معرفة جزئيات المسائل وكلّياتها، ولا شك أن في مقدمتهم أهل السنة من الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم - في غالب أمرهم - جمعوا بين الجهل بالآيات والأحاديث والآثار وعدم الفقه فيها والإعراض عن العناية بها وبين طلب القواعد والكلّيات من غيرها؛ فلم يكونوا من أهل التحقيق ولا الشهرة بالعلم الذي جاء به الرسول ﷺ ولا التمكّن في فقهه - ولا سيما في أبواب الاعتقاد -، ولما كان ذلك مما يزهد الناس في علومهم وعقائدهم ومذاهبهم لم يجدوا بُدّاً من اللجوء إلى أهل السنة والعلم والاستدلال بقواعد ينسبونها إليهم؛ ليؤيدوا مذاهبهم، أو يلفتوا أنظار الناس إليهم، أو يصرفوهم عن السنة وأهلها، ولكن عند التحقيق والتمحيص يظهر أن تلك القواعد التي استدلوا بها - مع نسبتهم إياها إلى أهل السنة والعلم - لا تصح نسبتها إلى أهل السنة والعلم أصلاً، وإنما يكون منها ما نُسِب إليهم خطأً ومنها ما نُسِب إليهم افتراء عليهم.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - فيمن فهم كلام الإمامين أحمد والبخاري في اللفظ بالقرآن خطأً فنسب إليهما ما لم يؤصلاه -: « ولما كان أحمد قد صار هو إمام السنة، كان من جاء بعده ممن ينتسب إلى السنة ينتحله إمامًا...، فلهذا صار من بعده متنازعين في هذا الباب:

فالطائفة الذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا غير مخلوقة؛ ينتسبون إليه، ويزعمون أن هذا آخر قوليه، أو يطعنون فيما يناقض ذلك عنه، أو يتأولون كلامه بما لم يُرِدْه.

والطائفة الذين يقولون: إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وإن الله لم يتكلم بحروف القرآن، يقولون: إن هذا قول أحمد، وأنهم موافقوه...

وكذلك أيضًا افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب الصحيح أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللفظية، حتى وقع بينه وبين أصحابه - مثل: محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم - بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون، حتى صنف كتاب خلق الأفعال، وذكر فيه ما رواه عن أبي قدامة عن يحيى بن سعيد القَطّان أنه قال: « ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة ». وذكر فيه ما يوافق ما ذكره في آخر كتابه الصحيح من أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بصوت، وينادي بصوت، وساق في ذلك من الأحاديث الصحيحة والآثار ما ليس هذا موضع بسطه، وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وبين دلائل ذلك، وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة،

والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق...، وذكر عن علماء السلف: أن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق، بل فعله القائم به غير مخلوق، وذكر عن نعيم ابن حماد الخزاعي: أن الفعل من لوازم الحياة، وأن الحي لا يكون إلا فعالا، إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول »[١].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم:

الاستدلال بقاعدة (تفويض معاني الصفات) المنسوبة إلى أهل السنة[٢]:

إما من باب الخطأ في فهم كلامهم ونصوصهم - كقولهم: « أمروها كما جاءت » « نؤمن بها ونصدق بمعانيها، ولا كيف ولا معنى » « فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا »[٣]-.

وإما من باب الافتراء عليهم وتحميل نصوصهم ما لا تحتمل، كقول بعضهم: « وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح »[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٢) قال الرازي: « في تقرير مذهب السلف. حاصل هذا المذهب: أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها ». أساس التقديس ص(٢٣٦).

(٣) تقدم تخريج هذه الآثار.

(٤) حاشية الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي ص: (٣٩٧).

المسلك الرابع
تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية

مما يُستدَلّ به على صحة القواعد وسلامتها وصلاحيتها للاحتجاج بها - إذا لم تكن في أصلها نصّاً من الكتاب والسنة - أمران:

الأول: أن يكون قد نصّ عليها من سبقنا وتقدّمنا من أهل العلم الراسخين المتبحّرين في ذلك الفنّ الذي تُدرَج فيه تلك القاعدة، فإن ذلك فيه الرجوع إلى أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم والرجوع إلى قولهم والصدور عنهم، ولا شك أن أعظم من سبقنا في هذا الدين العظيم هم الصحابة ثم من بعدهم من السلف والأئمة، فمتى نصوا على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى ما يُستدَلّ به على ثبوتها وصحتها؛ إذ هم أعلم الأمة بالكتاب والسنة.

الثاني: الاستقراء التام لجزئيات القاعدة وأدلتها، واستيفاء البحث فيها، وتتبّع مسائلها التي تشملها، والنظر في كلام أهل العلم فيها، ولا شك أنه لا يقوم بهذا الأمر إلا المبرِّزون من أئمة الإسلام الذين أفنوا أعمارهم في العلم بالكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف وما بيّنه علماء الأمة، فمتى صرّح إمام منهم بقاعدةٍ أو أصلٍ علمنا أنه بنى ذلك على استقراء تامٍّ صحيحٍ وافر.

وأما أهل الأهواء والبدعة:

- فجميع قواعدهم التي بنوا عليها مذاهبهم وعقائدهم التي خرجوا بها عن السنة والجماعة، ليس فيها ما سُبِقوا إليه مما نصّ عليه أهل الهدى وعلماء

الأمة من الصحابة والسلف والأئمة، كما يقول في ذلك الإمام اللالكائي: « ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة، كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق »[1].

- كما أنه ليس فيهم قطعاً من هو من أهل الاستقراء والتمحيص والتدقيق والتتبّع لأدلة الكتاب والسنة ودلالاتها ولآثار السلف وأقوال الأمة وما كانوا عليه من العلم والعمل.

ومن ثمّ؛ فإنهم كثيراً ما يستدلون بقواعد وأصولٍ لم يسبقهم إليها أحدٌ من علماء الأمة، أو لم يبنوها على استقراء تام للأدلة الشرعية، أو لم يستخرجوها إلا من خلال نظرهم القاصر في بعض الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في مسألةٍ دون ما يقابلها من الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في تلك المسألة نفسها.

يقول العلامة صديق حسن خان: « ما أكثر هذا اليوم في الأحزاب المتحزبة والجموع المجتمعة من فرق الشيعة والمتصوفة وطوائف المبتدعة!، يسيرون[2] قواعد لم تتأسس على علم ولا هدى ولا كتاب منير، ثم يبنون عليها قناطير علمهم

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

(٢) كذا في الأصل.

وعملهم وما لم يشهد له دليل من الافتراء والشبهة التي نشأت عن الهوى والإِلف والتقليد »[1].

ولو تأملنا عدداً من الأصول الباطلة للفرق التي يزعمون أنهم يستدلون عليها بآيات الكتاب؛ فإننا سنقف على أن جميعها بُنِيت على غير استقراء تامٍّ لآيات كتاب الله الكريم، ولا شك في أن كتاب الله كله حق وصدق، وليس فيه باطل بوجه من الوجوه، لكنهم لما أخذوا بعضه وبنوا عليه قواعدهم وتركوا بعضه ضلّوا عن الهدى ووقعوا في الباطل، ومن أمثلة ذلك - وهي في الوقت نفسه نماذج لهذا المسلك -:

١- باب الوعد والوعيد:

- بنى الخوارج والمعتزلة قواعدهم من نصوص الوعيد دون نصوص الوعد.

- وبنى المرجئة قواعدهم من نصوص الوعد دون نصوص الوعيد.

٢- باب صفات الله سبحانه:

- بنى الممثلة قواعدهم من نصوص إثبات الصفات دون نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله.

- وبنى المعطلة قواعدهم من نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله ونفي النقص عنه دون نصوص إثبات الصفات.

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص: (١٠٠).

فكل هذه القواعد لأهل الأهواء والبدعة لم يسبقهم إليها أحد من أئمة الأمة، بل هي مخالفة تمام المخالفة لأقوالهم وما كانوا عليه، وهي - أيضاً - لم تُبْنَ على استقراء تامٍّ للأدلة والنصوص الشرعية، وهذه القواعد هي التي صار أهل الأهواء والبدعة يستدلون بها لتقرير مذهبهم والدفاع عنه ويلزمون الناس بها ويحاكمونهم عليها.

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

المطالبة بدليل القاعدة المستدل بها

أصل القاعدة الذي بُنِيت منه لا يخلو:

- إما أن يكون نصّاً (آية من كتاب الله أو حديثاً من سنة رسول الله ﷺ).
- وإما أن يكون أثراً عن أحد أئمة الإسلام من الصحابة والسلف فمن بعدهم.
- وإما أن تكون القاعدة استُخرِجت عن طريق الاستقراء والتتبّع للنصوص ودلالاتها وعمل السلف وأقوالهم.

ثم إن النصَّ على كونها قاعدةً لا يخلو:

- إما أن يكون في أقوال أحد الأئمة المعتبرين، فينصّ على أن ذلك النصّ المعيّن من الكتاب أو السنة أو الأثر أو ذلك المعنى العام الكلّي المعيَّن هو من القواعد أو الأصول.
- وإما أن يكون مدوَّناً في كتابٍ أو مصنَّف، نصّ فيه مؤلفه على ذلك.

وهذه القواعد المستقرّة في ضبط القواعد ومعرفتها وكيفية الوقوف عليها هي من أساسيات هذا العلم الشريف (القواعد والأصول)[١]، وهي التي سيكون عنها الحديث في هذا المسلك والمسلكين بعده.

فأوّل ما يُطالَب به من يستدل من أهل الأهواء والبدعة بقاعدة أو أصل: أن يورِد الأدلة (النصوص من الكتاب والسنة) التي بنى القاعدة منها.

وسبب هذه المطالبة ثلاثة أمور:

١- ما نصّ عليه ربنا تبارك وتعالى في قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله: ﴿ٱئْتُونِى بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، فكل قاعدةٍ ليس لها برهان أو أثارة من علم من الكتاب والسنة فهي محض الظن والخرص الذي لا يغني من الحق شيئا، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَـٰنٍۭ بِهَـٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨][٢].

٢- أن باب العقائد والعبادات ونحوها من أمور الدين: ليس لأحدٍ فيه حق الرأي والتقعيد والتأصيل إلا إذا كانت له أدلته من الوحي المعصوم، وإلا كان قولاً في الدين بغير علم[٣]، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

---

(١) انظر: القواعد الفقهية للندوي ص(٧٩-٨٣، ٢٣٥-٢٣٩)، القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين ص(١١٢-١١٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤١٣).

(٣) انظر: الرد على الأخنائي ص: (٥-٦).

وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

٣- أن كثيراً من القواعد التي يستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة ليست لها أدلتها الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة، بل أكثرها لم يبنوها على الكتاب والسنة أصلاً، فمطالبتهم بها من أقوى ما يكشف بعدهم عن الحق وخروجهم عنه، وأنهم في مذاهبهم وعقائدهم واستدلالاتهم على غير الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أنهم إذا بينوا مقصودهم كما يصرح به أئمتهم وطواغيتهم من أنه ليس فوق العرش رب ولا فوق العالم موجود فضلاً عن أن يكون فوقه واجب الوجود؛ فيقال لهم: هذا معلوم الفساد بالضرورة والفطرة العقلية وبالأدلة النظرية العقلية وبالضرورة الإيمانية السمعية الشرعية وبالنقول المتواترة المعنوية عن خير البرية وبدلالة القرآن على ذلك في آيات تبلغ مئين وبالأحاديث المتلقاة بالقبول من علماء الأمة في جميع القرون وبما اتفق عليه سلف الأمة وأهل الهدى من أئمتها وبما اتفق عليه الأمم بجبلتها وفطرتها. وما يذكر في خلاف ذلك من الشبهة التي يقال إنها براهين عقلية أو دلائل سمعية فقد تكلمنا عليها بالاستقصاء حتى تبين أنها من القول الهراء، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين »[١].

وقال: « ولكن أهل البدع أصل كلامهم الكذب: إما عمدا وإما بطريق الابتداع، ولهذا يقرن الله بين الكذب والشرك في غير موضع من كتابه...، وهذا كحكاية الرازي إجماع المعتبرين على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٥٥).

خارجه، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن نبي من أنبياء الله تعالى ولا من الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة ولا أعيان أئمتها وشيوخها إلا ما يناقض هذا القول، ولا يمكنه أن يحكي هذا عمن له في الأمة لسان صدق أصلا »[1].

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) دليل القاعدة التي يستدل بها من الكتاب والسنة: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون خرصاً بالظن وقولاً في الدين بغير علم وخروجاً عن نصوص الوحي.

- أن يذكر دليلها من الكتاب والسنة: فلا يخلو:

- إما أن يكون الدليل مما لا يصلح الاستدلال به من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة: فيسقط استدلاله بالقاعدة؛ لأنها بُنِيت على دليلٍ غير صحيح - كما سيأتي تفصيله في المسلك الرابع إن شاء الله -.

- وإما أن يكون الدليل صالحاً للاستدلال به في نفسه لكونه من كتاب الله أو السنة الصحيحة: فيبقى النظر هنا في أمرٍ آخر، هو: المطالبة بإثبات دلالة ذلك الدليل على تلك القاعدة، وهذا ما لا يمكن صاحبَ الشبهة إثباتُه؛ لأن أدلة الكتاب والسنة - قطعاً ويقيناً - يمتنع أن تدل على باطلٍ أو أن تتناقض دلالاتها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بدليل القاعدة المستدل بها:

(١) درء التعارض (٥/ ٣٩٠-٣٩١).

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي صفات الله تبارك وتعالى الواردة في الكتاب والسنة، بقاعدتهم المشهورة: « أن إثبات صفات الله يستلزم أن يكون الله جسماً، والأجسام حادثة، والله ليس بمحدَث ».

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما لفظ الجسم والجوهر والمتحيز والجهة ونحو ذلك فلم ينطق كتاب ولا سنة بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا، وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا »(١).

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن في الكون من يتصرف فيه بأمر الله - زعموا -، بأصلهم المشهور في: « الغوث والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة ».

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢٧).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة - مثل: الغوث الذي بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة -: فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال، فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال : « إن فيهم - يعني: أهل الشام - الأبدال: أربعين رجلا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا »، ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولا عاما، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ، وقد قالها إما آثرًا لها عن غيره أو ذاكرًا. وهذا الجنس ونحوه من علم الدين قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفي نقيض: قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل، وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق، وإنما الصواب التصديق بالحق والتكذيب بالباطل... » إلى أن قال: « فالكتب المنزلة من السماء، والأثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء؛ يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه... » إلى أن قال: « وإن زعموا أنهم كانوا بعد رسولنا ﷺ نسألهم: في أي زمان كانوا؟ ومن أول هؤلاء؟، وبأية آية؟، وبأي حديث مشهور في الكتب الستة؟، وبأي إجماع متواتر من القرون الثلاثة ثبت وجود

هؤلاء بهذه الأعداد حتى نعتقده؟؛ لأن العقائد لا تعقد إلا من هذه الأدلة الثلاثة، ومن البرهان العقلي، ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فإن لم يأتوا بهذه الأدلة الأربعة الشرعية فهم الكاذبون بلا ريب، فلا نعتقد أكاذيبهم »[١].

التحليل:

في كلا النموذجين استدلّ أهل الأهواء والبدعة ببعض قواعدهم وأصولهم على ما يعتقدونه ويذهبون إليه، فجاء نقْض قواعدهم بمطالبتهم بالدليل عليها، وفي كلا القاعدتين المستدل بهما ليس لهم فيها دليل البتة أو دليل صحيح من الكتاب والسنة؛ فيسقط استدلالهم بهما.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٣-٤٣٧).

المسلك الثاني

المطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها

من المعلوم أن أمة الإسلام هي أعظم الأمم عنايةً بدينها، ومن ذلك: ما بذله العلماء والأئمة وأهل التصنيف من تدوينِ جميع العلوم التي لها تعلق بالدين وتحريرِها وشرحها وبيانها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة ذلك: عنايتهم بقواعد الدين وأصوله.

ومن ثمّ؛ فإنه من المتقرِّر أن مصنَّفات علماء الإسلام قد جمعت في طيّاتها جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم من أدلة وقواعد وغيرها، وذلك من دلائل ومقتضيات ما تكفّل الله به من حفظ هذا الدين إلى أن يرِث الله الأرض ومن عليها، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يكون شيءٌ من شرع الله ودينه وأدلته وقواعده قد فُقِد عن الأمة جميعها فلم يحفظوه ويدوّنوه وينقلوه لمن بعدهم.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر ذلك المصنَّف أو الكتاب الذي وجدوا فيها تلك القاعدة التي استدلّوا بها.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

١ - ما سبق ذكره آنفاً من أنه لا يمكن أن يكون شيءٌ مما فيه بيان دين الله وشرعه غير موجود في مصنَّفات علماء الإسلام، ومن ثمَّ؛ فإن عدم وجود القاعدة

المستدل بها في أي مصنَّف منها لهو من أقوى الأدلة على ابتداعها وإحداثها وكونها ليست من دين الله وشرعه.

٢- أن جميع مصنَّفات علماء الإسلام شاهدة - ولا بد - على بطلان تلك القاعدة المستدل بها إما من حيث أصلها وإما من حيث الاستدلال بها، ولذلك؛ فإن المطالبة بمصدر القاعدة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما نصّ عليه علماء الإسلام في مصنفاتهم وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بمصدر من مصنفات علماء الإسلام - يُسلّم لهم - فيه تلك القاعدة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) مصدر القاعدة التي يستدل بها من مصنَّفات علماء الإسلام: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها ومخالفتها لدين الله وخروجها عن منهج أهل الإسلام الصحيح.

- أن يذكر مصدرها من المصنّفات والكتب: فلا يخلو:

- إما أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن خلوّ مصنفات علماء الأمة - المشهود لهم باتباع الكتاب والسنة والأثر والتبحّر في العلم والرسوخ فيه والعناية بجمع المسائل وتحريرها وتقريرها - من تلك القاعدة

المستدل بها، ووجودها في مصنفات من كان على طريقة صاحب الشبهة وعقيدته ومذهبه؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف خلتْ منه مصنَّفات أئمة الإسلام وعلمائه العظام منذ بداية التصنيف والتأليف وانفردت بها مصنَّفات أهل الأهواء والبدعة؟، مع ما عُرِفوا به من عدم العناية بالنصوص وفقهها واستخراج القواعد منها ومن بناء قواعدهم وأصولهم على غيرها؟!.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتقرير القواعد وتحريرها: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل القواعد وتقريرها، ويشجبون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك القاعدة.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض ليس هذا محلّها، كبيان خطأ المؤلف في ذكرها، أو خطأ المستدلّ (صاحب الشبهة) أو ضلاله في الاستدلال بها، وغير ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها:

النموذجان المذكوران في المسلك السابق: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لا يمكن وجودهما في مصنفات علماء الإسلام، وذلك كافٍ في نقضهما.

وأضيف هنا نموذجاً ثالثاً، هو:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية السفر وشدّ الرحل لزيارة القبور وأن ذلك من القربات، بقاعدتهم: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله: « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها... »(١).

التحليل:

استدل صاحب الشبهة بالقاعدة المذكورة على مشروعية السفر لزيارة القبور، فنُقِض استدلاله بها بمطالبته بأن يُورِد المصدر الذي ذُكِرت فيه تلك القاعدة من الكتب المتخصصة في العناية بالقواعد وتحريرها والأحكام وأدلتها ككتب الأصول والفقه، والجواب محذوف؛ لأنه معلوم، أي: ولن يستطيع صاحب الشبهة أن يذكر أيّ مصدر منها، فاستدلاله بالقاعدة المذكورة - إذاً - باطل.

---

(١) صيانة الإنسان (٨٨-٨٩).

المسلك الثالث

المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم

إنما تُعرَف القواعد والأصول بالنصّ عليها من أهل العلم الراسخين الذين تتبّعوا الأدلة واستقرؤوها، وفقهوا دلالاتها، وأدركوا مقاصدها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة هؤلاء: علماء الصحابةِ ثم التابعين ثم تابعيهم ثم أئمةُ الهدى من بعدهم، فمتى نصّ أحدٌ منهم على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى الأدلة على صحتها، فكيف إذا أجمعوا وتتابعوا عليها؟.

ومن المعلوم أن عناية علماء الإسلام باستخراج القواعد والأصول وتحريرها وتقريرها وبيان أدلتها ومسائلها وجزئياتها أشهر من أن تُحشَد له الأدلة، ولا أدلّ على ذلك من تلك الآثار والأقوال الجامعة الواردة عن الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة من بعدهم، فضلاً عمّا اشتهر وتواتر عنهم من النصّ على أن ذلك الأمر المعين هو من القواعد والأصول الكلية الجامعة في تقرير أبواب الاعتقاد أو الدفاع عنها والرد على المخالفين فيها.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر من سبقهم وتقدّمهم من أهل العلم الذين استدلوا بتلك القاعدة على ما استدلّوا بها عليه.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

أن أهل العلم من الصحابة والسلف والأئمة هم المشهود لهم في الأمة كلها بالعلم والإمامة والفقه في الدين، ومن ثَمَّ؛ فإن مطالبة من استدل بقاعدةٍ بأن

يذكر سلفه فيها من أهل العلم هو نوعٌ من تطبيق قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المسلك السابق، من:

١- أن عدم وجود القاعدة في كلام أهل العلم، وعدم وجود سلفٍ صالحٍ لصاحب الشبهة في استدلاله بها؛ دليلٌ على بطلانها وخروجه عن منهجهم وطريقتهم.

٢- أن المطالبة بذكر من استدل بالقاعدة من أهل العلم على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما عليه علماء الإسلام وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بإمامٍ معتبر من علماء الإسلام قد استدل بتلك القاعدة على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) أحداً من أهل العلم قد سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة التي يستدل بها على ما استدل بها عليه: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها وخروجه عن منهج أئمة الإسلام.

- أن يذكر من سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة: فلا يخلو:

● إما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من أهل الأهواء والبدعة: فيكون ذلك

كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن انفراده بالاستدلال بها وتقعيدها دون علماء الأمة - المشهود لهم بالإمامة والفقه والعلم في الدين -؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف جهلها أئمة الإسلام وانفرد بها ذلك المطعون في ديانته باتباع الهوى والبدعة والإعراض عن الكتاب والسنة ومخالفة الجماعة؟!.

• وإما أن يكون الذي سبقه ليس من أهل العلم أصلاً ولا ممن يُرجَع إليه ويُعتَمَد قوله في تقرير القواعد وتحريرها: فيكون ذلك كافياً في نقض الاستدلال بتلك القاعدة؛ لأنها منسوبة إلى من لا يُعدّ من أهل العلم - بعامة - أو في ذلك الفن الذي أُورِدَتْ فيه تلك القاعدة - بخاصة -.

• وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، لكن النقل بذلك لا يصحّ إليه سنداً، أو فُهِم عنه ذلك خطأً، أو حُمِّل استدلاله بالقاعدة ما لا يحتمل، أو كان استدلاله بالقاعدة على غير ما استدل بها عليه صاحب الشبهة: فتكون نسبة الاستدلال بتلك القاعدة إليه نسبةً باطلةً غير صحيحة، ويبقى صاحب الشبهة بدون سلفٍ من أهل العلم المعتبرين.

• وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، وصحّ ذلك عنه سنداً ومعنىً وموضعاً: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض هي التي تقدم ذكرها في موضع سابق[١].

---

(١) راجع: المطلب الثالث من المبحث الثاني في هذا الفصل.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم:

النموذجان المذكوران في المسلك الثاني: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لم يقل بهما أحدٌ من علماء الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأنه لا يمكن وجودها في أقوالهم، وذلك كافٍ في نقضهما.

المسلك الرابع
إبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بُنِيت عليه

القواعد والأصول ليست مستقلّة بذاتها، وإنما هي مبنيّة على غيرها من الأدلة المعتمدة، فهي تابعة للأصول، ونتيجةٌ عنها، ومُسْتَقْرَأَةٌ منها.

وفقه ذلك مفيدٌ أيَّما فائدة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، وتفصيله: أن يقال:

- إذا كانت القاعدة مبنيّة على أحاديث غير صحيحة (ضعيفة أو موضوعة أو واهية)، أو إجماعٍ غير ثابت، أو آثار وأقوال لا تصحّ عمن نقلت عنه أو نسِبت إليه: فإن إبطال القاعدة يكون ببيان أن ما بُنِيت عليه لا يصحّ ولا يثبت.

- وإذا كانت مبنية - فيما يزعم المستدل بها - على دلالات النصوص من آيات الكتاب وأحاديث السنة والآثار والأقوال الصحيحة والإجماع الثابت: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* بيان الدلالات الصحيحة لتلك النصوص ولذلك الإجماع، وأنها لا تدلّ البتة على ما استُدِلّ بها عليه.

* بيان الأدلة الصحيحة الصريحة الدالة على فساد تلك القاعدة وبطلانها.

- وإذا كانت مبنية على دعوى استقراء النصوص ودلالاتها: فإن إبطال القاعدة يكون بإثبات عدم صحة الاستقراء، وذلك بذكر النماذج والأمثلة الصحيحة التي لا تنطبق عليها القاعدة ويكون وجودها مانعاً من صحة القاعدة الكلّية وقادحاً فيها، كما يكون إبطالها أيضاً بذكر الأدلة من الشرع واللغة والقواعد الشرعية

الصحيحة التي تمنع وتحيل أن تكون تلك القاعدة صحيحة معتبرة مما يدل على فساد الاستقراء المدَّعى وعدم صحته

- وإذا كانت مبنية على نقلٍ ثابتٍ عن أحد من أهل العلم: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* إثبات عدم صحة الاستدلال، فيُثبَت بالأدلة أن ما استدل عليه أهل العلم بتلك القاعدة مغاير ومخالِف - وربما مناقِض - لما استدل بها عليه أهل الأهواء والبدعة.

* إثبات أن من نصّ على تلك القاعدة من أهل العلم فقد أخطأ في نقله أو اجتهاده؛ لأن أهل العلم متفقون على ما يخالف ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أن تكون تلك الفروع والمسائل مبنية على أصول فاسدة، فمن عرف السنة بيَّن حكم ذلك الأصل، فسقطت تلك الفروع المولَّدة كلها »[١].

وقال: « وكثيراً ما تجد هؤلاء إذا فتشت حجتهم إنما هي مجرد دعوى بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت في الأصل معلق بالوصف المشترك من غير دليل يدله على ذلك، بل بمجرد اشتباه قام في نفسه، أو بمجرد استحسان ورأي؛ ظن به أن مثل ذلك الحكم ينبغي تعليقه بذلك الوصف، وأحدهم يبني الباب على مثل هذه القواعد التي متى حوقق عليها سقط بناؤه »[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ٩).

(٢) درء التعارض (٤/ ٤٠).

وقال ابن القيم - منبّهاً على أهمية فقه ما بُنِيت عليه الأصول والأقوال -:
« وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصُر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين!، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين، فهما عَدُوّان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت ما يصرف إليه المحرِّفون أحسنَ الكلام وأبينه وأفصحه وأحقه بكل هدى وبيانٍ وعلمٍ من المعاني الباطلة والتأويلات الفاسدة لكدت تقضي من ذلك عجبا، وتتخذ في بطن الأرض سربا، فتارة تعجب وتارة تغضب، وتارة تبكي وتارة تضحك، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام، وحل بساحة الوحي ممن هم أضل من الأنعام، فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله »[1].

وقال: « فهذه القواعد الفاسدة هي التي حملتهم على تلك التأويلات الباطلة؛ لأنهم رأوها لا تلائم نصوص الوحي، بل بينها وبينها الحرب العوان »[2].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بنيت عليه:

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩-٣٠١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤١).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية شد الرحال لزيارة القبور، بقاعدتين:

١- (إذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كلّ سفرٍ إليها قربة).

٢- (وسيلة القُربَة المتوقّفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والزيارة شاملة للسفر »؛ لأنها تستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور، كلفظ المجيء الذي نصت عليه الآية الكريمة ».

أقول: هب أن الزيارة مطلقة شاملة للسفر، ولكن قوله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى »[1] مقيِّد لذلك الإطلاق، والتأويل الذي ذكره صاحب الرسالة ستطلع على فساده.

على أن لفظ الزيارة مجمل كالصلاة والزكاة والربا، فإن كل زيارة قبرٍ ليست قربة بالإجماع؛ للقطع بأن الزيارة الشركية والبدعية غير جائزة، فلما زار النبي ﷺ القبور وقع ذلك الفعل بياناً لمجمل الزيارة، ولا يثبت السفر من فعله ﷺ.

مع أن الخروج إلى مطلق المساجد أيضاً شامل للسفر وهو قربة - كما سيأتي بيانه -، فيكون السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة أيضاً قربة، والخصم أيضاً لا يقول به.

---

(١) تقدم تخريجه.

وكذلك الصلاة والذكر شاملان لجميع الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة، فلو سوغ الاستدلال بمثل تلك الإطلاقات للزم جواز تلك الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة.

قوله: « وإذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كل سفر إليها قربة ».

أقول: هذا إما مبنى على القاعدة الآتية وهي فاسدة - كما سيأتي بيانه -، والمبني على الفاسد فاسد.

أو مبني على أن الزيارة شاملة للسفر؛ فالجواب ما تقدم آنفاً من كون لفظ الزيارة مجملاً، ووقوع فعل النبي ﷺ بياناً لإجماله، وكون حديث: « لا تشد الرحال » الحديث مقيداً لإطلاق الزيارة - على تقدير تسليم شمول الزيارة للسفر -.

قوله: « وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبرٍ غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى ».

أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولا ينكره أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر وهو ليس بثابت.

قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله : « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتابٍ من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها.

والثاني: أن هذه القاعدة منقوضة بأن إتيان مسجد قباء والصلاة فيه ركعتين قربة...، مع أن السفر إلى قباء ليس بقربة، فإنه سفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وكذلك تحية المسجد في غير المساجد الثلاثة قربة...، وكذلك الغدوّ إلى مسجد غير المساجد الثلاثة لتعليم الآيتين أو قراءتهما قربة...، وكذلك الخروج إلى مسجد غير المساجد الثلاثة قربة...، مع أن السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة، وكذلك دخول بيت الله قربة مع أن وسيلته في بعض الأحيان - أي: دفع الرشوة التي يأخذها الحجبة - ليس بقربة، كذا في كتب الفقه، وكذلك الحج قربة مع أن وسيلته في بعض الأزمنة والأمكنة دفع الرشوة وإعطاء المكس والخفارة، وهي ليست من القربة في شيء.

والثالث: أن القربة على نوعين:

١- نوع ورد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه كصلاة الليل والضحى وغيرهما.

٢- ونوع لم يرد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه، بل وقع الترغيب في عام وهي من أفراده، كالنفل الذي يؤدي بعد الظهر عقب الراتبة، فإنه لم يرد في حقه ترغيب في حديث، بل إنما ورد الترغيب في مطلق التطوع وهو من أفراده.

والقربة التي هي من النوع الأول قربة بالذات، وأما القربة التي هي من النوع الثاني فإنها داخلة في عموم الأمر بزيارة القبور، ولم يثبت حديث في خصوص

كون زيارة قبره ﷺ قربة - كما عرفت فيما تقدم -، فالقربة حقيقة فيما هنالك مطلق الزيارة، وهو لا يتوقف على السفر، بل تحصل هذه القربة بزيارة قبر من قبور بلد الزائر وقريته، وإن كان فرده الكامل هو زيارة قبر النبي ﷺ.

والرابع: أنا لا نسلم أن مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة، بل القربة هي الزيارة التي لا يقع فيها شد رحل، بدليل حديث: « لا تشد الرحال ».

والخامس: أنه لو سلم كون مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة فلا نسلم كونها متوقفة على السفر للزيارة، لجواز أن يسافر لزيارة المسجد النبوي أو أمر آخر من التجارة وغيرها، ثم بعد وصول المدينة الطيبة يزور قبر النبي ﷺ، فحينئذ تكون الزيارة متوقفة على مطلق السفر لا على سفر الزيارة، فيكون مطلق السفر قربة لا سفر الزيارة، ومطلوب الخصم هذا دون ذاك، فلا يتم التقريب.

السادس: أنه لو سلمت هذه القاعدة فهي إنما هي وسيلة لم ينه الشارع عنها، والسفر للزيارة قد نهى الشارع عنه، بدليل حديث: « لا تشد الرحال » »[1].

ففي هذه النموذج عدة مواضع نُقِض فيها استدلال صاحب الشبهة بالقاعدتين المذكورتين؛ بنقض ما بُنِيتا عليه من جهة اللغة والشرع والقواعد المعتبرة الأخرى.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٧-٩١).

المسلك الخامس

إبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها

هذا المسلك يُعدّ تتمةً للمسلك السابق، واستكمالاً لأطرافه - كما سيأتي بيانه -، إلا أن وجه إفراده بالذكر هو أنه أخص من المسلك السابق، وذلك أن القاعدة:

- قد تكون مركَّبة من أجزاء، مثل:

١- قول أهل التعطيل النفاة: « الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والجسم حادث؛ فالأعراض حادثة، والله سبحانه ليس بحادث؛ فلا يجوز وصفه بحقائق الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ لأن إثباتها يستلزم التجسيم ».

٢- قول أهل التمثيل: « إن الله خاطبنا بما نعقل، ونحن لا نعقل من صفات الله إلا المماثلة فيها بينه وبين خلقه؛ فصفات الله مثل صفات خلقه ».

- وقد لا تكون كذلك، مثل: قول بعض فرق المرجئة: (لا يضرّ الإيمانَ ذنب).

ثم إن كانت مركَّبة من أجزاء:

- قد يكون فيها ما هو حق وما هو باطل.
- وقد تكون كل أجزائها باطلة.

فالمقصود بهذا المسلك هو: القاعدة التي تكون مركَّبة من أجزاء، سواء كانت أجزاؤها كلها باطلة أم كان فيها ما هو حق وما هو باطل:

● فإن كانت كل أجزائها باطلة: يتوجّه النقض والإبطال إلى جميع أجزائها، فتُنقَض جزءاً جزءاً، وقد يُكتفى بنقض أحد الأجزاء إذا كان نقضُه يستلزم نقض القاعدة برمّتها.

● وإن كان في أجزائها ما هو حق وما هو باطل: توجّه النقض والإبطال إلى ما فيها من باطلٍ دون ما فيها من حق، وإن كان من المتعيّن أن يُنصّ على أن ما فيها من حق لاً يصح الاستدلال به على باطل.

ووجه الاشتراك بين هذا المسلك والذي قبله هو: أن طريقة النقض لأجزاء القاعدة تكون حسب ما ذُكِر في المسلك السابق.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها:

القاعدة الأولى في النموذج الذي سبق ذكره في المسلك السابق؛ فإنها مركبة من جزءين:

الأول: (كل زيارة للقبور فهي قربة).

الثاني: (كل سفرٍ من أجل هذه الزيارة فهو قربة).

والنتيجة: مشروعية زيارة القبور بشدّ الرحل إليها، وأنه قربة.

وقد سبق أن السهسواني نقض القاعدة بنقض جزءيها:

فمما نقض به الجزء الأول: ليست كل زيارة للقبور قربة، فالزيارة الشركية والبدعية ليست بقربة.

ومما نقض به الجزء الثاني: ليس كل سفرٍ من أجل القربة يكون قربة، فالسفر لأحد المساجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة.

وأزيد هنا نموذجاً آخر:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة من أهل التمثيل على أن صفات الله مثل صفات خلقه، بقاعدتهم: « أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد ».

نقض الشبهة:

قال ابن عثيمين: «الزائغون عن سبيل الرسل وأتباعهم في أسماء الله وصفاته قسمان: ممثلة، ومعطلة...

فالقسم الأول: الممثلة.

وطريقتهم: أنهم اثبتوا لله الصفات على وجه يماثل صفات المخلوقين، فقالوا: لله وجه، ويدان وعينان، كوجوهنا وأيدينا وأعيننا، ونحو ذلك.

وشبهتهم في ذلك: أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، قالوا: ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد...

وأما قولهم: « إن الله تعالى خاطبنا بما نعقل ونفهم »: فصحيح...

وأما قولهم: « إذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد»: فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه إنما أخبر به مضافاً إلى نفسه المقدسة، فيكون لائقاً به لا مماثلاً لمخلوقاته، ولا يمكن لأحد أن يفهم منه المماثلة إلا من لم يعرف الله تعالى، ولم يقدره حق قدره، ولم يعرف مدلول الخطاب الذي يقتضيه السياق.

الثاني: أنه لا يمكن أن تكون المماثلة مرادة لله تعالى؛ لأن المماثلة تستلزم نقص الخالق جل وعلا، واعتقاده نقص الخالق كفر وضلال، ولا يمكن أن يكون مراد الله تعالى بكلامه الكفر والضلال »(١).

وقال - في موضع آخر -: « فإن قال المشبه: « أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله »؛ فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو يجعلوا له أنداداً فقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكلامه تعالى كله حق يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض.

---

(١) تقريب التدمرية - ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - (٤/ ١١٩-١٢١).

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟، فسيقول: بلى، فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟، فسيقول: بلى، فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق - مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق -؟! »[1].

ففي هذا النموذج: استدلال الممثّلة على تمثيل صفات الله بصفات خلقه بقاعدتهم المذكورة، ولما كانت القاعدة متركّبة من أجزاء؛ نقضها أهل السنة بنقض أجزائها جزءًا جزءًا، مع بيان ما فيها من الحق الذي لم يُفهَم على وجهه ولم يُستدَل به في موضعه، وما فيها من الباطل الذي نوجّه إليه النقض والإبطال.

❀ ❀ ❀

---

(١) القواعد المثلى ص: (٤٧).



المبحث الرابع

الاستدلال بالعقل

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.



المبحث الرابع

الاستدلال بالعقل

التمهيد

منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة

مما يبيّن منزلةَ العقل(١) وحجيته عند أهل السنة معرفةُ جملة من قواعدهم في هذا الباب، ومنها:

١- وجوب التسليم والانقياد والإذعان والقبول لما جاء عن الله ورسوله، دون تأخر ولا تشكيك ولا معارضة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾

---

(١) العقل في عُرف السلف يُطلَق على أربعة أمور:

١- علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه وبين العاقل الذي جرى عليه القلم، وهذا مناط التكليف.

٢- علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، وهو داخل فيما يُحمَد به عند الله من العقل، ومن عُدِم هذا ذُمّ وإن كان من الأول، وما في القرآن من مدْحِ من يعقل وذمٍّ من لا يعقل يدخل فيه هذا النوع.

٣- العمل بالعلم، وهو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح.

٤- الغريزة التي بها يعقل الإنسان.

انظر: بغية المرتاد ص (٢٦٠، ٢٦٣).

وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[النور:٤٨-٥١].

٢- أن الله أكمل هذا الدين، وأتمه، وبيّنه أعظم بيان؛ قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾ [المائدة:٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤] وقال ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل:٨٩].

٣- دين الله سبحانه لا اختلاف فيه، ولا تناقض، ولا تضادّ، بل هو في غاية الإحكام، يصدّق بعضه بعضاً، من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى[1]، قال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

٤- ذم الله سبحانه الذين يتبعون الظن في عدة مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم:٢٣] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾ [النجم:٢٨] وقال سبحانه: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام:١١٦، ويونس:٦٦] وكل من خالف الرسول فلابدّ أن يتبع الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدلّ بها؛ كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، وتلك الحجة قد تكون قياساً

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨١٨-٨٢١).

فاسداً، أو نقلاً كاذباً أو ضعيفاً ، أو تقليداً لمن لا يجب اتباع قوله وعمله، أو خطاباً أُلقي إليهم اعتقدوا أنه من الله وهو - في الحقيقة - من إلقاء الشيطان(١).

٥- كرّم الله بني آدم بالعقل، وأثنى على ذوي العقول السليمة، وأصحاب الألباب النيّرة، وحث على إعمال العقل بالتدبّر والتفكّر في آيات الله الكونية المنظورة، والشرعية المتلوّة(٢)، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:١٩٠] وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد:١٩، والزمر:٩] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية:١٧] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء:٨٢، ومحمد:١٤].

٦- جعل الله سبحانه للعقول - في إدراكها - حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ومما يقرّر ذلك:

أ- أن علم العبد بالشيء الواحد من جملة الأشياء قاصرٌ ناقص، سواء تعلّق بذات الشيء أو صفاته أو أحواله أو أحكامه، وهذا أمرٌ مشاهَدٌ محسوس.

ب- أن الإنسان - وإن زعم في الأمر أنه أدركه - لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، وكل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلومٍ دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم.

ج- أن المعلومات تنقسم عند العلماء إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٨)، (١٣/ ٦٦-٦٨)، ١١٠-١١١).

(٢) انظر: وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص (٢٠٥).

• قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه، كعلم الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان.

• وقسم لا يعلمه ألبتة إلا أن يُعلم به، أو يُجعل له طريق إلى العلم به، وذلك كعلم المغيّبات عنه، سواء كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه مما هو مغيَّب عنه بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدّم له به عهد، فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة أو النار على التفصيل.

• وقسم نظري يمكن العلم به، ويمكن أن لا يعلم به، وذلك هو الممكنات التي تُعلم بواسطة لا بأنفسها، إلا أن يُعلم بها إخباراً[1].

وبعد تقرير هذه القواعد أعود إلى بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة، وذلك من خلال النقطتين التاليتين:

الأولى: معرفة موقف السلف من توافق العقل مع النقل:

سبق أن المتعيَّن والواجب هو التسليم والقبول لما جاء به الكتاب والسنة، وقد كان السلف - غفر الله لهم - أول من قام بهذا الواجب، وأعظم من أداه على وجهه وامتثل به، فقد كانوا كلهم - على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة - كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم: لم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحدٌ منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، ولو كان شيء من ذلك لنُقل إلينا كما نُقل إلينا سائر سِيَرهم، وما جرى بينهم من القضايا

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨٣١-٨٣٦).

والمناظرات في الأحكام الشرعية ، فلما لم يُنقل إلينا شيء من ذلك؛ دل على أنهم آمنوا به، وتلقّوه بالقبول والتسليم، وقابلوه بالإجلال والتعظيم(١).

وكان موقفهم تجاه الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة يتمثّل فيما يأتي:

١- عدم التفريق في هذا الباب بين النصوص المتعلِّقة بالمسائل الخبرية، وتلك المتعلقة بالمسائل الطلبية العملية، أي: باب العقيدة وباب الأحكام، بل جعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سَنَن واحد؛ فاحتجوا بها في ذلك كله .

٢- العبرة - عندهم - في الاحتجاج بالسنة هو صحتها عن النبي ﷺ، فمتى ورد حديث صحيح عن رسول الله ﷺ وجب قبوله، واعتقاد ما يدل عليه، والعمل بما فيه، والاحتجاج بما يدل عليه علماً وعملاً، سواء كان من الأحاديث المتواترة أو من أحاديث الآحاد.

٣- الاحتجاج بدلالة القرآن والسنة، وأن دلالتهما قطعية يقينية، ومعانيهما مفهومة(٢).

ومن الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يُقبل من أحد قطّ أن يعارض القرآن لا برأيه ولا معقوله ولا قياسه؛ فإنهم ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، الاعتصام (٢/ ٨٤٥).

(٢) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل والنقل (١/ ٨٧-٩٤).

ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقلُ والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل إما أن يفوَّض وإما أن يؤوّل.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسّرها وتنسخها، أو بسنة الرسول ﷺ تفسّرها، فكانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأيٌ ومعقول وقياس(١).

الثانية: موقف السلف من العقل وحجيته:

يتميز موقف السلف - في هذا الباب وغيره - بالوسطية والاعتدال، ويتّضح ذلك من خلال ما يأتي :

١- أن العقل شرط في معرفة العلوم وكمال الأعمال وصلاحها، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، فإنه غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن عُزِل بالكلّية كانت الأقوال والأفعال - مع عدمه - أموراً حيوانية، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالِفة للعقل باطلة(٢).

٢- أن القرآن الكريم قد اشتمل على الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها تُعلم المطالب الإلهية، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٣٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الحديد:٢٥]، فـ(البينات): المعجزات والحجج الباهرات والدلائل القاطعات، و(الكتاب) هو النقل الصادق، و(الميزان) هو العدل - كما فسّره بذلك مجاهد وقتادة وغيرهما -، وهو الحق الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة، المخالِفة للآراء السقيمة(١). وهذا الميزان يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوّى بين المتماثِلين ويفرّق بين المختلِفين بما جعله الله في فِطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف(٢).

وقد ضرب الله الأمثال في القرآن، وهي المقاييس العقلية التي يُثبت بها ما يخبر من أصول الدين، وخلاصة الأدلة اليقينية قد جاء بها الكتاب والسنة، ودلالتهما على الطرق العقلية أقوى وأقرب وأنفع من الطرق المبتدعة(٣).

٣- « أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران وَصَل الله بينهما، وقَرن أحدهما بصاحبه، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف:٢٦] فذكر ما ينال به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:١٠] فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [يونس:٦٧، والروم:٢٣]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣١٥).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ص (٣٨٢)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦، ٢٨٨) (٢٠/ ٥٣٩).

(٣) انظر: منهاج السنة (٢/ ١١٠)، درء التعارض (٨/ ٩٠-٩١).

يَعۡقِلُونَ ﴾ [الرعد:٤] وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤] فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم، ومثله قوله: ﴿ أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق:٣٧] فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزّل والعقل المدرِك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرّفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع؛ في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه، وملتبس يوضحه، فمن ذهب عنه فإليه يرجع، ومن دفع حكمه فبه[1] يحاج خصيمه، إذ كان بالحقيقة هو المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية التي بالعباد إليها أعظم حاجة. فمن ردّ من مدّعي البحث والنظر حكومته، ودفع قضيته؛ فقد كابر وعاند، ولم يكن لأحد سبيل إلى إفهامه ولا محاجّته ولا تقرير الصواب عنده، وليس لأحد أن يقول: إني غير راضٍ بحكمه بل بحكم العقل؛ فإنه متى رد حكمه فقد ردّ حكم العقل الصريح وعاند الكتاب والعقل »[2].

٤- أن العقل الصريح يدلّ على كثير مما دلّ عليه السمع، وأنه لا ينافي موجبات النصوص الشرعية، ومن أمثلة ذلك: أن العقل الصريح يدل على إثبات الصفات لله تبارك وتعالى؛ فإنه يقضي بامتناع تجرّد الذات عن الصفات، وبكمال الذات المتصفة بالصفات، وأن الله سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين

---

(١) كذا، ولعل الصواب: (فَبِمَ).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٧-٤٥٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٠-٨١)، درء التعارض (٧/ ٣٩٤).

المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى. فدل ذلك على وجوب إثبات صفات الكمال لله سبحانه، وتنزيهه عن صفات النقص، ونفي ما ضادّ صفات كماله، وإثبات أن الله ليس كمثله شيء .

٥- ونتيجة ذلك كله: أن السلف كما يحتجون بصحيح المنقول؛ فإنهم يحتجون أيضاً بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، ويعدّون الأدلة العقلية التي وردت في القرآن والسنة أعظم أنواع الأدلة في توجيه العقول إلى الحق بأقرب الطرق وأيسرها[١].

٦- جاءت عن السلف نصوص كثيرة تفيد ذم الرأي والقياس، أو أن العقل لا مجال له في خبر الشارع، أو ينهون فيها عن الكلام، أو عما سُمي معقولات ونظراً. والتوفيق بين ذلك وبين ما تقدم من اعتقاد السلف أن الكتاب والسنة يشتملان على الأدلة العقلية، واحتجاجهم بالعقل الصريح الموافق للنقل الصحيح؛ التوفيق بينهما من وجوه عديدة، منها:

أ- أن الرأي والقياس والعقل إذا كان لا يستند إلى أصلٍ من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المراد بالذم، وأما إذا كان يستند إلى شيء من ذلك فهو محمود، ولذا جاء عن جماعة من التابعين - كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي - بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرّد.

ب- أن المراد بالرأي المذموم في هذه الآثار: البدع المحدثة في الاعتقاد .

---

(١) انظر - في بيان موقف السلف من العقل -: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٩٥-١١٦)، الأصول التي بني علها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ١٨٩-١٩٧).

ج- أن ما نطق به الكتاب وبيّنه ، أو ثبت بالسنة الصحيحة، أو اتفق عليه السلف الصالح؛ فليس لأحد أن يعارضه معقولاً ونظراً، أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقلياً أصلاً، بل كل ما يعارض ذلك فقد عُلم أنه باطل علماً كُلياً عاماً.

د- أن الرأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالاستحسان، والتشاغل بالأغلوطات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن.

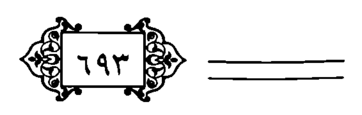
وجميع هذه الأربعة راجعة إلى معنى واحد، وهو: إعمال النظر العقلي مع طرح السنن؛ إما قصداً، و إما غلطاً وجهلاً.

هـ- أن موارد النزاع لا تفصل بين المؤمنين إلا بالكتاب والسنة وإن كان أحد المتنازعين يعرف ما يقوله بعقله، وذلك أن قوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيراً ما يشتبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معيّن ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزّل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى.

و- أن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه ودلالته على الأدلة العقلية، ولهذا يقولون: لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ[1].

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥١-٣٥٤)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٧-٢٤٨)، الاعتصام (٢/ ٨٤٨-٨٥٠)، فتح الباري (١٣/ ٢٨٧-٢٩٠).



المطلب الأول

منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

لعله يحسن قبل الخوض في بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة؛ بيان معنى العقل عندهم.

فالعقل - في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين - له تعريفات عديدة، منها:

١ - العقل: جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها.

٢- قوّة النفس التي بها يحصل تصوّر المعاني وتأليف القضايا والأقيسة. ثم يقسّمون هذه القوة إلى مراتب أربعة. وكلا القولين للفلاسفة، وتبعهم عليهما بعض المتكلمين.

٣ - أنه بعضٌ من العلوم الضرورية. وهو قول جمهور المتكلمين[1].

ويكثر استخدام (العقل) في كلام أئمة السلف وأهل السنة - بعامة - مراداً به ما هو أعم من ذلك المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: الرأي والفكر وعمل العقلِ ونتاجه المبنيُّ على غير هدي من الكتاب والسنة واتباع سلف الأئمة أو المعارِضُ لهما، حيث كان لفظ (الرأي) يستعمل عند المتقدمين مقصوداً به ذلك المعنى، ولم يأتِ في كلامهم بهذا المعنى إلا مراداً به الذم، بل قد ورد مرفوعاً في حديث النبي ﷺ، وهو قوله: « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يُستفتون

---

(١) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٧٤-٨٣).

فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون »[١].

كما ورد مأثوراً في قول الصحابة رضي الله عنهم:

- كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا »[٢].

- وقوله: « احذروا هذا الرأي على الدين، فإنما كان الرأي من رسول الله ﷺ مصيبا لأن الله كان يريه، وإنما هو ههنا تكلف وظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا »[٣].

- وقوله رضي الله عنه: « اتهموا الرأي على الدين؛ فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهادا، ووالله ما آلوا عن الحق، وذلك يوم أبي جندل والكفار بين يدي رسول الله ﷺ وأهل مكة فقال: اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم، فقالوا: إنا قد صدقناك بما تقول، ولكن تكتب: باسمك اللهم، قال فرضي رسول الله ﷺ وأبيت عليهم، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت وتأبى؟، قال: فرضيت »[٤]، وقول سهل بن حنيف رضي الله عنه: « يا أيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم، فوالله

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥) رقم (٦٨٧٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٦٥٤) لابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠).

لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أني استطيع أن أرد من أمر رسول الله ﷺ لرددته »[١].

- وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « ليس عام إلا الذي بعده شر منه، ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ولكن يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فينهدم الإسلام وينثلم »[٢].

ومن نماذج ورود لفظ (الرأي) و(العقل) عند الأئمة المتقدمين مراداً به ما تقدم:

١- قول الدرامي: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول. قلنا: هاهنا ضللتم عن سواء السبيل، ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥)، ومسلم (٥/ ١٧٦). قال الطبري: « وجه قولهما: اتهموا الرأي الذي هو خلافٌ لرأى رسول الله وأمره على الدين، الذي هو نظير آرائنا التي كنا خالفنا بها رسول الله يوم أبى جندل، فإن ذلك خطأ » شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «والحاصل أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص...، وأخرج البيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنخعي بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرد...، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال: « إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا » فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهذا يلام، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي وتكلف لرده بالتأويل » فتح الباري (١٣/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٦).

لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه »(١).

٢- قول اللالكائي: « إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق »(٢).

والاعتماد على الرأي والعقل في فهم الدين بغير هدى من الله، أو معارضته به، أو تقديمه عليه؛ هو المنهج العامّ لأهل الأهواء والبدعة بشتى فرقهم وطوائفهم، فما من فرقة من الفرق ولا صاحب هوى وبدعة وشبهة إلا واعتمادهم في الحقيقة إنما هو على عقولهم وآرائهم، فيرون صوابها وقطعيتها، ويحكّمونها على ما يَرِدهم من الله من أمره ودينه وشرعه، ويقدمونه عليه، فإنهم « لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه »(٣).

وعند النظر في الفرق التي ظهرت في الإسلام يتضح ذلك من منهجهم جلياً:

فمن تأمل في صنيع رأس الخوارج يجد أنه عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس العقل؟(٤)، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟(٥). قال الحافظ ابن حجر: « وكان يقال لهم القُرّاء لشدة اجتهادهم

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٤) انظر: الملل والنحل (١/ ١٨).

(٥) تلبيس إبليس ص: (١١١).

في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك »(١).

ومرَّ رأس المعتزلة عمرو بن عبيد على أبي عمرو بن العلاء، فقال له عمرو: كيف تقرأ: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] فقال أبو عمرو: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟﴾ بفتح الياء ﴿فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ بفتح التاء، فقال له عمرو: ولكني أقرأ: « وإن يُستعتبوا » بضم الياء « فما هم من المعتِبين » بكسر التاء، فقال أبو عمرو: ومن هنالك أبغض المعتزلة؛ لأنهم يقولون برأيهم(٢).

« وأمّا الجهميّة النافية للصفات: فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول؛ فإنّه ليس في الكتاب والسنّة نصّ واحدٌ يدلّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنّة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنّما يدّعون التمسّك بالرأي والمعقول...، فإنّ الجهميّة والمعتزلة ومن اتبعهم صاروا يسلكون فيه بأصلٍ أُصِّل بالمعقول، ويجعلونه العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرّقوا فيه تفرّقاً عظيماً »(٣).

وأما الصوفية: فإن أحدهم يرى « أدنى شيء فيحكِّم هواجسه وخواطره على الكتاب والسنة ولا يلتفت إليهما »(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير أن جميع الفرق تفهم الدين بمعقولها

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٨٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٤٠).

(٣) النبوات (١/ ٩٥-٩٦).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ١٢٣).

ورأيها بعيداً عن هدي الكتاب والسنة وفهم الصحابة -: « وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: « أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس »؛ ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التى وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون اليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع »[١].

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ المسار الذي سلكته الفرق في الاعتماد على العقل وتقديمه على النقل، وكيف أن هذا المسار كان في أوّله مجرّد فهم الدين بالرأي والعقل دون هدى من الكتاب والسنة وفهم الصحابة، ثم تطوّر الأمر وعظُم الانحراف إلى الاعتماد على العقل اعتمادًا كليًا، وعرض جميع أمور الدين عليه، ثم تقديم العقل على النقل مطلقًا عند ادعاء وجود التعارض بينهما، وأن أول من قال بذلك

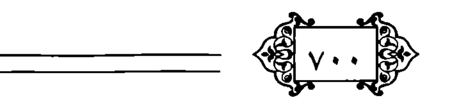
---

(١) الإيمان (٢/ ١٤٩-١٥١).

ودعا إليه هم الجهمية، ثم تقلدها المتأخر عن المتقدم، واللاحق عن السابق، وتناقلوها على أنها أصل مسلم من أصول الدين لا يجوز إنكاره أو الطعن فيه، فقال: « ...ومن المعلوم أن الدلالات التي تسمى عقليات ليس لها ضابط ولا هي منحصرة في نوع معين، بل ما من أمة إلا ولهم ما يسمونه معقولات، واعتبر ذلك بأمتنا؛ فإنه ما من مدة إلا وقد يبتدع بعض الناس بدعا يزعم أنها معقولات، ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدّعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة...، وإنما صار لهم ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة لما قواهم من قواهم من الخلفاء فامتحن الناس ودعاهم إلى قولهم، ونصر الله الإيمان والسنة بمن أقامه من أئمة الهدى الذين جعلهم الله أئمة في الدين بما آتاهم الله من الصبر واليقين...، والمقصود هنا أن ما تذكره الجهمية نفاة الصفات العقلية المناقضة للنصوص لم يكن معروفا فيها عند الأمة إذ ذاك، ولما ابتدعوه لم يسمعه أكثر الأمة، ثم قد وضعت الجهمية من المعتزلة وغيرهم من ذلك في الكتب ما شاء الله، وأكثر المؤمنين لا يعلمون ذلك، وما من أحد من النفاة إلا وقد يذكر على النفي من حججه العقلية ما لا يذكره الآخر، ولا تجد طائفتين يتفقان على طريقة واحدة عقلية »[١].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٢٤).



فظهر مما تقدم أن الخارجين عن اتباع الكتاب والسنة وطريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية

« الله سبحانه حاج عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء ونفعا وأجلها ثمرة وفائدة؛ فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع، وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه؛ وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد »[١].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٠).

« وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، ومن الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات... »[1].

فالضلال في هذا المسلك الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل لا يكمن في مجرد استدلالهم بالدلائل والمقدمات العقلية، وإنما في اعتقادهم أن الكتاب والسنة ليس فيهما من الدلائل والمقدمات العقلية ما يكفي ويشفي ويُغني، فضلاً عن عدم التزامهم في ذلك بما جاء في الكتاب والسنة، وابتداعهم مقدمات ودلائل عقلية تخالف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة والإجماع، ويردّها العقل الصريح، بل يردّها كل فريقٍ منهم على الآخر ولا يسلّم بها ولا يقبلها منه.

وهذا المسلك وُجِد في أهل الأهواء والبدعة منذ عهد مبكر:

فالخوارج: « كانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »[2].

---

(١) الإيمان (٢/ ٢٢٥-٢٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١-٣٢).

والمرجئة من الجهمية: « لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلمون في مسمى الإيمان والإسلام وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: الإيمان في اللغة: هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها، فيكون مراده بالإيمان التصديق؛ ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان »[1].

والجهمية: يقول قائلهم - كما حكى عنهم الإمام أحمد -: « أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟. فادعى في القرآن أمراً يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؟، فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت، وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقاً؟. فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي. وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[2]. فالجهمي يقول بخلق القرآن، وهو - فيما حكاه الإمام أحمد عنه هنا - يستدل على ذلك بهذه الشبهة التي اشتملت على مقدمات عقلية محضة، حيث استعمل أسلوب الترديد والحصر الذي هو دليل عقلي محض يشتمل على مقدمات يترتب بعضها على بعض.

وأهل الكلام: « من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم سلكوا في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع طريقًا مبتدعة في الشرع مضطربة في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة لها نتائج مجملة، فغلط كثير من سالكيها في مقصود الشارع ومقتضى العقل، فلم

---

(١) الإيمان (١/ ٢٢٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٤).

يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته الدلائل العقلية، وذلك أنهم قالوا: لا يمكن معرفة الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: والطريق إلى ذلك هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث ما قامت به الأعراض، فمنهم من استدل بالحركة والسكون فقط، ومنهم من احتج بالأكوان التي هي عندهم الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، ومنهم من احتج بالأعراض مطلقًا، ومبنى الدليل على أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها »[1].

والفلاسفة تقول عن أهل الكلام: « إن هؤلاء أهل جدل، ليسوا أصحاب برهان. ويجعلون نفوسهم هم أصحاب البرهان، ويسمون هؤلاء أهل الجدل، ويجعلون أدلتهم من المقاييس الجدلية...، ولهذا تجد ابن سينا وابن رشد وغيرهما من المتفلسفة يجعل هؤلاء أهل الجدل وأن مقدماتهم التي يحتجون بها جدلية ليست برهانية، ويجعلون أنفسهم أصحاب البرهان...، لكن إذا تكلم بالإنصاف والعدل ونظر في كلام معلمهم الأول أرسطو وأمثاله في الإلهيات وفي كلام من هم عند المسلمين من شر طوائف المتكلمين كالجهمية والمعتزلة مثلا وجد بين ما يقوله هؤلاء المتفلسفة وبين ما يقوله هؤلاء من العلوم التي يقوم عليها البرهان العقلي من الفروق التي تبين فرط جهل أولئك بالنسبة إلى هؤلاء ما لا يمكن ضبطه...، وأرسطو أكثر ما يبني الأمور الإلهية على مقدمات سوفسطاية في غاية الفساد...، وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة أكثر

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٣-٢١٤).

كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة، ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية، مثل: كلامه في توحيد الفلاسفة وكلامه في أسرار الآيات وكلامه في قدم العالم »(١).

قال الرازي في مقدمة كتابه (أساس التقديس): « ورتّبته على أربعة أقسام:

القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز »(٢).

ثم قال: « الفصل الأول- في تقرير المقدمات التي يجب إيرادها قبل الخوض في الدلائل.

وهي ثلاثة:

المقدمة الأولى: في إثبات موجود لا يُشار إليه بالحس... »(٣).

ثم قال: « الفصل الثالث: في إقامة الدلائل العقلية على أنه تعالى ليس بمتحيز البتة »(٤).

ثم قال: « الفصل الرابع: في إقامة البراهين على أنه تعالى ليس مختصا بحيز وجهة... »(٥).

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٥-٣٩٦).

(٢) ص: (١١).

(٣) ص: (١٥).

(٤) ص: (٤٨).

(٥) ص: (٦٢).

المسلك الثاني
الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد

أكمل الله لهذه الأمة دينها، وأتمَّ عليها نعمته، ورضي لها الإسلام دينا، ولا يكمل الدين وتتم النعمة إلا ببيان جميع شرائع الإسلام بياناً تاماً وافياً يحصل به العلم ويرتفع الجهل وتقوم الحجة، ولا شك أن أعظم ما أرسل الله به رسوله محمداً ﷺ فبيّنه في كتابه وسنة نبيه ﷺ أعظم بيان وأتمه وأوفاه: أبواب الاعتقاد، ومن ذلك: اشتمال الكتاب والسنة على جميع الأدلة والبراهين الشرعية والعقلية التي يحتاجها العباد في هذه الأبواب وغيرها من أبواب الدين.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما أعرضوا عن تعلّم الكتاب والسنة والفقه فيهما، وأقبلوا على الرأي والعقل المخالف للشرع؛ توهّموا أنهم وقفوا على طرقٍ للاستدلال صحيحةٍ وقويةٍ لم يشتمل عليها الكتاب والسنة، أو ظنوا أنها أفضل من أدلة الكتاب والسنة؛ لأن أدلة الكتاب والسنة يَرِد عليها الاحتمال - في زعمهم - فلا يقوى بها الاستدلال، وأما أدلتهم فرأوا أنها قطعية لا يُخالجها ريب ولا يعترضها ضعف - كما تقدم بيان ذلك في المسلك السابق -.

وكان من سبلهم في ذلك: الاستدلال في أبواب الاعتقاد بأقيسة أنتجتها عقولهم وآراؤهم، لم يبنوها على نور من الوحي وهدىً من فقه الصحابة، ولم ينطلقوا فيها مما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأمثال والأقيسة الصحيحة التي اشتملت على قوة البناء ووضوح الهدف ونقاء المضمون وصحة الدليل والمدلول.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية المراد بالقياس العقلي وأنواعه وصوره وحقيقته - عند أهله -، ثم عاد عليه بالنقد والتحرير والتصويب، وأُورِد هنا بعضاً مما بيّنه رَحِمَهُ اللَّهُ ناقلاً إياه عمّن قال به(١):

١- أن المنطق بناه أهله على الكلام في: الحد ونوعه، والقياس البرهاني ونوعه؛ قالوا: لأن العلم: إما تصور وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري...، والنظري منهما لا بد له من طريق ينال به، فالطريق الذي ينال به التصور هو الحد، والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس.

٢- القياس - باعتبار مادته - خمسة أصناف: إن كانت مادته يقينية فهو البرهان خاصة، وإن كانت مسلمة فهو الجدلي، وإن كانت مشهورة فهو الخطابي، وإن كانت مخيلة فهو الشعري، وإن كانت مموهة فهو السوفسطائي. ولهذا قد يتداخل البرهاني والخطابي والجدلي، وبعض الناس يجعل الخطابي هو الظني، وبعضهم يجعله الإقناعي.

٣- القياس مؤلف من مقدمتين، والمقدمة: قضية إما موجبة وإما سالبة، وكل منهما إما كلية وإما جزئية.

٤- والقضية: إما حملية، وإما شرطية متصلة، وإما شرطية منفصلة، فصارت أصناف القياس - باعتبار صورته - ثلاثة: قياس تداخل (وهو الحملي)، وقياس

---

(١) وأما ما نَقَدَ به كلامهم ونَقَضَه فسيأتي في مواضعه في المطلب الثالث من هذا المبحث - إن شاء الله -.

تلازم (وهو الشرطي المتصل)، وقياس تعاند (وهو التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل).

٥- وهذا كله في قياس الشمول، وأما قياس التمثيل فله حكم آخر، فإنهم قالوا: الاستدلال بالكلي على الجزئي هو قياس الشمول، والاستدلال بأحد الجزئين على الآخر هو قياس التمثيل.

٦- جعلوا قياسهم (قياس الشمول) هو الذي يفيد اليقين، وأما قياس التمثيل فإنما يفيد الظن.

٧- تنازع الناس في مسمى القياس: فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول - كأبي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما -. وقالت طائفة: بل هو بالعكس؛ حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل - كابن حزم وغيره -. وقال جمهور العلماء: بل هو حقيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعا، وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية.

٨- تعريف قياس الشمول: هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول (وهو المعين)، فهو انتقال من

خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول؛ فيحكم عليه بذلك الكلي[١].

٩- تعريف قياس التمثيل: هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي؛ لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي...[٢]، فهنا يتصور المعيَّنين أولاً (وهما الأصل والفرع)، ثم ينتقل إلى لازمهما (وهو المشترك)، ثم إلى لازم اللازم (وهو الحكم)[٣].

وهذا القياس العقلي هو الذي أضلّ أهل الأهواء والبدعة في باب أسماء الله وصفاته وغيره من أبواب الدين:

- فإن أهل التمثيل ما مثّلوا صفات الله بصفات خلقه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا صفات الله تعالى - التي تُعدّ كيفيتها من الغيب الذي استأثر الله به - بما يشاهدونه من صفات المخلوقين.

---

(١) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: ما كان مركَّباً من مقدمتين فأكثر، مستَعملاً فيه لفظة (كل) الدالة على الشمول. ومثاله في كلام نفاة الصفات: قولهم: « المخلوق متّصف بالصفات، وكل متصف بالصفات فهو جسم »؛ فنفَوا صفات الله لئلا يدخل في هذا العموم فيكون مثيلاً للمخلوق » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١٢٠).

(٢) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: إلحاق الفرع بالأصل في الحكم بجامع الوصف المشترك بينهما، ومثاله في قول النفاة: لو كان الله متصفاً بالصفات لكان جسماً قياساً على المخلوق، فقد قاسوا الخالق على المخلوق، وحكموا بالمماثلة؛ لاشتراك الخالق والمخلوق في أن كلاً منهما متصف بالصفات » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١١٩-١٢٠).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٤-٦، ١١٦-١٢١).

- وأهل التعطيل ما وقعوا في نفي حقائق أسماء الله وصفاته إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل أيضاً، وذلك أنهم لما سمعوا صفات الله توهّموا أنهم لو أثبتوها لوقعوا في تشبيه الله بخلقه، ففرّوا من ذلك إلى التعطيل.

- وأهل التوسُّل الشـركي أو البدعي ما وقعوا فيه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا الله في مُلكه بالمخلوقين في ملكهم، فكما أن ملوك الأرض المخلوقين يُتوسَّل إليهم بحاشيتهم والمقرَّبين منهم لقضاء الحاجات؛ فكذلك الله - في زعمهم - يُتوسَّل إليه بالصالحين من عباده.

والاستدلال بهذا النوع من القياس في أبواب الاعتقاد وُجِد منذ بداية القرن الثالث الهجري:

- قال الإمـام أحمد: « فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[١].

- وقال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يُدرَك بشيء من هذه الخمس »[٢].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٥٢).

- وقال قوام السنة الأصبهاني: « قال بعض العلماء - في البيان عن تشبيه المعتزلة والجهمية ومن يذهب مذهبهم، وأن أصحاب الحديث ليسوا بمشبهة -:

قالوا[١]: إن الله تعالى لا يشاء المعاصي لعباده ثم يعاقبهم عليها، لأن الحكيم العاقل من المخلوقين لا يجوِّز هذا، ولأن هذا داخل في باب الظلم، وكل مخلوق أتى مثل هذا سمي ظالماً. فيقيسون أمر الله تعالى على أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق. (وكذلك قول من قال: إن الله تعالى أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق)[٢].

وكذلك قول من قال: إن الخالق لا يسمى خالقاً، والرازق لا يسمى رازقاً؛ حتى يخلق ويرزق ويحصل منه الخلق والرزق، وقالوا: إنما قلنا هذا لأن العقل والمشاهدة ينكران أن يتسمى أحد بأنه فاعل أو يتحلى بالفعل إذا خلا عن الفعل في الحال، وإذا صح هذا صح أن الله تعالى لا يتصف بالخالق والرازق ما لم يخلق ويرزق. فيقيسون الخالق بالمخلوق ويشبهونه به، ويقولون: إن الخالق والرازق وأشباههما من صفات الله تعالى صفات للفعل لا صفات للذات، وإذا كان الفعل موصوفاً بصفة لم تحصل الصفة حتى يحصل الفعل. وهذا إنما يصح في فعل المخلوق، لا في فعل الخالق، وفعل الخالق لا يشبه فعل المخلوق »[٣].

---

(١) يعني: الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

(٢) كذا في الأصل، وأظنها زائدة.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

المسلك الثالث

استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة

« من الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان:

١- نوع جاء به الكتاب والسنة: فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

٢- وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها: فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره. ثم التعبير عن تلك المعاني: إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي »[1].

وقد نهى الله سبحانه عن صفتين ذميمتين - هما من صفات أهل الباطل والهوى من اليهود -، وهما: لَبْس الحق بالباطل وكتمانه، فقال: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٣-١١٤).

ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١]، فنهى سبحانه عما كان يتعمده اليهود من: خلط الحق بالباطل وتمويهه به، وكتمانهم الحق وإظهارهم الباطل، فنهاهم عن الشيئين معاً وأمرهم بإظهار الحق والتصريح به[1]، ولبس الحق بالباطل هو: « خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر...، ومنه: التلبيس، وهو التدليس، وهو الغش؛ لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه؛ كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل في صورة الحق، فالظاهر حق والباطن باطل »[2].

وخلط الحق بالباطل حتى يلتبس أمره له صور عديدة، يعنينا منها هنا ما يناسب المقام، وهو: أن « الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: « إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء »، فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء؛ ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٥٦٧-٥٦٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٠٩-٢١٠).

ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يدعى إليها ويوالى ويعادى عليها »[١].

ومن أعظم مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: استعمال ألفاظٍ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، وهذا ما نصّ عليه الإمام أحمد تصريحاً وتلويحاً:

فقال: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى...، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[٢].

« والمقصود هنا: قوله: « يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم »، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة »[٣].

وقال: « فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٦).

(٣) درء التعارض (١/ ١٢٢).

الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[١].

وقال: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين؛ أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة ومو عليهم »[٢]. وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر - وهو من المحال - فقال: أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟، فادعى في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؛ فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت. وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقا؟، فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[٣].

فنبّه رَحِمَهُ اللهُ إلى استعمالهم ألفاظ: (الجوارح) و(بلا كيف) و(غير)، وأشار إلى ما فيها من اشتباه وإجمالٍ وتمويهٍ وتلبيسٍ وإظهارٍ للباطل بلباس الحق.

وهذا المسلك يشترك فيه عامة أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك إنما يبنون أمرهم في ذلك على

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١).

(٢) المصدر السابق ص: (٤١).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٤).

أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع؛ فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت وما قُبِلت، ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل »[1]. وقال: « والبدع التي يُعارَض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك؛ لا بد أن تشتمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك...، ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة »[2].

وقال - بخصوص نفاة الصفات الذين هم أشهر من يستدل بالعقل -: « وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام على أدلة النفاة ومقدمات تلك الأدلة على وجه التفصيل...، ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا رأي سديد ولا شرع، بل معهم شبهات...، وقد صارت تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات أو برهانيات، وإنما هي مسلمات لما فيها من الاشتراك والاشتباه،

---

(١) درء التعارض (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١/ ٢٢١).

فلا تجد لهم مقدمة إلا وفيها ألفاظ مشتبهة فيها من الإجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس »[١].

والألفاظ المشتبهة المجملة المحتملة التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة أنواع، فمنها:

١ - ألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعاني أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال، كلفظ: (العقل)، فإن لفظ (العقل) في لغة المسلمين إنما يدل على عَرَض: إما مسمى مصدر (عقل، يعقل، عقلا)، وإما قوة يكون بها العقل، وهي الغريزة، ومن أهل الأهواء من الفلاسفة من يريد بذلك جوهرا مجردا قائما بنفسه[٢].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠-١١).

(٢) قال شيخ الإسلام: « فليس لأحد أن يسمي الجوهر القائم بنفسه عقلا ثم يحمل عليه كلام النبي ﷺ، ومعلوم بالاضطرار لمن يعرف لغة النبي ﷺ والمسلمين الذين يتكلمون بلغته أن هذا ليس هو مراد النبي ﷺ في اسم العقل، فليس هذا مراد المسلمين باسم العقل ولا يوجد ذلك في استعمال المسلمين وخطابهم... » إلى أن قال: « واعلم أن المقصود في هذا المقام: أن لفظ العقل لا يعبَّر به عن جوهر قائم بنفسه لا عن ملك ولا غيره في عبارة رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين وسائر علماء المسلمين، فلا يجوز أن يحمل شيء من كلامهم المذكور فيه لفظ العقل على مراد هؤلاء المتفلسفة بالعقول العشرة ونحو ذلك ». بغية المرتاد (٢/ ٨٨-٨٩).

٢- ألفاظٌ عبروا بها عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن، وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً نفاه الشرع والعقل، وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معاني غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهة، وهذا مثل لفظ: (الحدوث) و(الجوهر) و(الجسم) ونحوها[1].

ويصوِّر الإمام ابن القيم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك فيقول: «إن هؤلاء في معارضتهم للوحي سلكوا طريقا سحروا بها عقول ضعفاء الناس وبصائرهم، فشبهت عليهم وخيل إليهم أنها حق، فأصابهم في ذلك مثل ما أصاب السحرة حين عارضوا عصى موسى بما خيل إلى أبصار الناظرين أنه حق، فإن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة تحتها معاني مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وأدخلوا فيها من المعاني غير المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، ففكروا فيه وقدروا وأطالوا التفكير والتقدير، ثم عظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وسمع منهم ما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له:

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٢٢-٢٢٤)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٧).

أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، وهذا أمر قد صقلته الأذهان على تطاول الأزمان، وتلقته العقول بالقبول والتسليم، وفزعت إليه عند التخاصم والتحاكم. فيبقى ما في النفوس من الحمية والإلفة يحملها على تسليم تلك الأمور قبل تحقيقها، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، فيأخذها مسلمة، فإذا جاءت لوازمها لم يجد بدا من التزامها، ويرى أن التزام تلك اللوازم أهون عليه من القدح في تلك القواعد وإبطالها. فهذا أصل ضلال من ضل من أهل النظر والبحث في المعقولات...، فالواجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، فيكون الكلام في معنى معقول يتوارد النفي والإثبات فيه على محل واحد، لا في لفظ مجمل مشتبه المعنى، وهذا نافع في الشرع والعقل والدين والدنيا وبالله التوفيق»[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٩٥-٩٩٦).

المسلك الرابع
دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية

أنزل الله كتابه على رسوله محمد ﷺ، فبلّغه وبيّنه، فتلقّاه عنه صحابته رضي الله عنهم معتقدين أنه الهدى والنور والبيان والشفاء، مستفيدين منه الإيمان والعلم والعمل، قاطعين بأن ما جاء فيه هو الحق، وأن ما دلّ عليه هو الدين، وأن فصاحته وبلاغته هي الغاية والنهاية، وأن وضوحه وبيانه أعظم آية.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما لم يسلِّموا بما دلّ عليه الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة وسلف الأمة، وأعملوا آراءهم وأفكارهم وعقولهم في دين الله بغير هدى ولا دليل، واتخذوها حجة وبرهاناً؛ اشتطّ منهم من اشتطّ في بدعتهم، وأغرقوا في غلوّهم؛ فزعموا أن الأدلة التي جاءت في الكتاب والسنة دلالتها لفظية، وأن أدلتهم التي ابتدعوها بعقولهم دلالتها قطعية، «وإنما عظمت الشبهة بذلك بأن أقواما لهم نوع ذكاء يميزون به في أنواع من العلوم، ولم تكن لهم خبرة بالأمور الإلهية كخبرتهم بتلك العلوم؛ فخاضوا فيها بعقولهم، وظنوا أنهم يبرزون فيها كما برزوا في تلك العلوم، وظن المقلدون لهم ذلك أيضا، فركب من ظنهم وظن مقلدهم اعتقادها والدعوة إليها وإساءة الظن بما خالفها، ثم إنهم رأوا النصوص واقفة في طريقها، فقاموا لها وقعدوا، وجَدّوا في دفعها واجتهدوا، فتارة سطوا عليها بالتأويل، وتارة نسبوا من تكلم بها إلى قصد التخييل، ووقفوا بجهدهم في الصدور منها والأعجاز، وقالوا: لا مقام لك عندنا ولا عبور لك علينا وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز، وتارة قالوا:

هذه أخبار آحاد والمسألة من المسائل العلمية، وإن كان قرآنا أو خبرا متواترا قالوا: تلك أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين، وغايتها إفادة الظن والتخمين... »[١].

وهذا المسلك في الاستدلال بالعقل: « لا يُعرَف أحدٌ من فرق الإسلام قبل ابن الخطيب[٢] وضع هذا الطاغوت وقرره وشيد بنيانه وأحكمه مثله، بل المعتزلة والأشعرية والشيعة والخوارج وغيرهم يقولون بفساد هذا القانون وأن اليقين يستفاد من كلام الله ورسوله، وإن كان بعض هذه الطوائف يوافقون صاحب هذا القانون في بعض المواضع، فلم يقل أحد منهم قط إنه لا يحصل اليقين من كلام الله ورسوله البتة »[٣].

ومما يؤكد ذلك: أن القاضي عبد الجبار المعتزلي نقل عن إحدى الفرق المتقدمة قولها: « إن القرآن مما لا يمكن معرفة المراد به؛ فإن الألفاظ محتملة، فما من لفظ من الألفاظ إلا ويجوز أن يراد به الخصوص، كما يجوز أن يراد به العموم، وإذا كان هذا هكذا فلا بد أن نتوقف وننتظر القرينة المميزة للعام من الخاص، والخاص من العام »[٤]، وسمى هذه الفرقة: أصحاب الوقف، ثم ردّ عليهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١١٨٢-١١٨٣). وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٢٩-٣٠).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٤٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة ص: (٦٠٤).

والقانون الذي وضعه الرازي هو قوله: « مسألة: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار والتقديم والتأخير، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه. وإذا كان المنتج ظنياً فما بالك بالنتيجة »(١).

وقوله: « إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها متوقفة على: نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي. وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة، والوقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً »(٢).

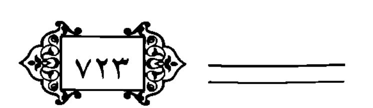
وهذا القانون صار من أهم المسالك التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل، حتى إن ابن القيم جعله من أهم أسباب التأويل الفاسد لنصوص الكتاب والسنة(٣)، وسماه طاغوتاً، وجعله من الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحوا بها رسوم الإيمان، والتي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب،

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) أساس التقديس ص: (١٨٢).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٠-٤٥١).



ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد[١]، كما جعله أحد المجانيق الأربعة التي نُصِبت على حصون الوحي[٢].

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٣٢-٦٣٣).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٠٣٩).

المسلك الخامس

دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية

إن الإيمان الصحيح بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ يقتضي الإيمان باشتمال الكتاب والسنة على جميع الدلائل النقلية والعقلية التي يحتاج إليه العباد وتنفعهم في أمور دينهم عقيدة وأحكاماً وسلوكاً ومعاملة، وأن هذه الدلائل متى ما كانت صحيحة في نفسها وفي دلالتها وفي طريقة الاستدلال بها فإنه لا يمكن أن يحصل بينها تعارض بأي حالٍ من الأحوال؛ لأن الدلائل الصحيحة تأتلف ولا تختلف، وتتفق ولا تتعارض.

وعلى هذا كان الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما رفعوا عقولهم عن المنزلة الصحيحة التي أنزلها الله إياها، واعتمدوا عليها في فهم الدين دون هدى من الكتاب والسنة واتباع ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، ولم يهتدوا للدلائل العقلية الصحيحة التي اشتمل عليه الكتاب والسنة؛ جعلوا ما أنتجته عقولهم من الآراء والمذاهب والدلائل هو اليقين المقطوع به الذي لا يحتمل الخطأ ولا الشك، ثم منهم من جعلوا - في المقابل - ما دلّ عليه النقلُ محتملاً ظنياً، ثم ازداد بعضهم غلواً في ذلك فركّبوا على هذا الضلال ضلالاً آخر، وهو: إمكان وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، بل صرّحوا بوجود ذلك حقيقةً.

فهذا يبرِز أن من أعظم ما خرج به أهل الأهواء والبدعة عن الحق الذي جاء به الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة والسلف والأئمة: اتباعهم ما أنتجته عقولهم وأهواؤهم، وجعلهم نوعَ معارضة بينه وبين الدلائل التي اشتمل عليها الكتاب والسنة وفهمها الصحابة وسلف الأمة.

فالخوارج والمرجئة والشيعة والقدرية: فهموا النصوص فهماً خاطئاً قاصراً، وبنوا على ذلك الفهم عقائدهم وأصول مذهبهم، ثم نظروا في دلائل النصوص الأخرى وما كان عليه الصحابة فرأوا أنها تُخالِف فهمهم وأصولهم ومذهبهم، فجعلوها معارِضة لما أنتجته عقولهم.

وأما الجهمية والمعتزلة: فإنهم كانوا أشدّ غلواً ممن قبلهم في الاعتماد على العقل، فبنوا أصول دينهم على عقولهم وليس على فهم خاطئ للنصوص كما كان من سبقهم من أهل البدع، وجعلوا عقولهم هي الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، بل توزن به الدلائل النقلية من الكتاب والسنة والإجماع، فكانوا أوّل من نظَّر لوجود التعارض بين الدلائل العقلية والدلائل النقلية من خلال أقوالهم ومناظراتهم ومصنَّفاتهم[١].

فالجهمية: نقل الإمام أحمد عنهم قولهم في صفة الكلام: «لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية»[٢]. فجعلوا أنتجته عقولهم من كون إثبات الصفات يستلزم التشبيه معارِضاً لما دلت عليه النصوص من إثبات صفة الكلام لله تعالى.

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٤٢، ٢٧٦)(٨/ ٢٤)، منهاج السنة (٢/ ١٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

ونقل الإمام الدارمي عنهم تأصيلهم لمنهجهم الفاسد فقال: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها، قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون »(١). إلى أن قال: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »(٢). فجعلوا دلائل معقولهم في مقابلة الدلائل النقلية.

والمعتزلة: جعل مقدَّمُهم ورأسُهم عمرو بن عبيد الدلائلَ النقلية معارِضةً لما دلّ عليه عقله، فقال - حين ذُكِر له الحديث الصحيح: « إن أحدكم يُجمَع في بطن أمه أربعين يوماً... الحديث، وفي آخره: ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب: عمله وأجله ورزقه وشقيّ أو سعيد »(٣)-: « لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا »(٤).

وقال أبو الحسين البصري: « أما التوحيد فالمرجع فيه إلى أدلة العقول، فمن أظهره وجب علينا إحسان الظن به وأنه قد اعتقده من وجهه، ومن رام أن يعرف التوحيد أمكنه ذلك بالاستدلال بأدلته العقلية وليس طريقة الأخبار »(٥).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١١٧٤) رقم (٣٠٣٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٣٦) رقم (٢٦٤٣).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٧٨).

(٥) المعتمد في أصول الفقه (٢/ ١٢١).

وعلى طريقة الجهمية في وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية سار الأشاعرة:

فقال أبو منصور عبد القاهر البغدادي: « أخبار الآحاد متى صحّ إسنادها، وكانت متونها غير مستحيلة في العقل؛ كانت موجِبة للعمل بها دون العلم »[١].

وقال الغزالي: « وكل ما ورد به السمع يُنظَر: فإن كان العقل مجوِّزاً له وجب التصديق به...، وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب تأويل السمع له »[٢].

ثم جاء إمام الأشاعرة في زمانه أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، فوضع لذلك قانوناً صار طاغوتاً لمن بعده في ادّعاء وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة... »[٣].

وقال - في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين -: « وعدم المعارِض العقلي »[٤].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها... »[٥].

---

(١) أصول الدين ص: (١٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص: (٢٣٢).

(٣) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٥) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السادس

دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما

يُعدّ هذا المسلك هو التتمّة والخاتمة للمسلكين السابقين، بل إن المسلكين السابقين إنما هما توطئة ومقدِّمة وتمهيد له، فهذا المسلك - في الحقيقة - هو الغاية التي أراد أهل الأهواء والبدعة الوصول إليه علماً وتقريراً وتنظيراً - وإن كانوا يتفقون عليه عملاً وتطبيقاً وتنفيذاً -، حتى أنهم صاروا يقرّرونه ويستدلون به ابتداءً دون أن يذكروا المسلكين السابقين أو ربما ذكروهما لكن على سبيل الإيراد والتذكير والإشارة فحسب.

فأهل الأهواء والبدعة - على اختلاف فرقهم وبدعهم - يجتمعون على تقديم ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه على الأصول الثلاثة النقلية الكتاب والسنة والإجماع - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -، فما من فرقةٍ إلا قدّمت أصولها وقواعدها التي أنتجتها عقولها على ما يرون أنه يخالفها ويعارضها من نصوص الكتاب والسنة والأثر، وقد تقدَّم ما يشهد لذلك ويبيّنه في المسلك السابق، وما ذلك إلا لما تضمنّه ذلك من اعتقادهم أن ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه هو الحق والقطع واليقين، وأن ما دلّت عليه النصوص والإجماع فهو محتمِلٌ ليس بقطعي ولا يقيني ومعارِضٌ لما دلّت عليه عقولهم.

وكما كان الرازي هو صاحب التقدّم والسبق في وضع القانون الكلِّي للمسلكين السابقين؛ فقد كان كذلك في وضع قانون هذا المسلك:

فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

إما أن يُصدَّق مقتضى العقل والنقل: فيلزم تصديق النقيضين، وهو مُحال.

وإما أن تُكذَّب الظواهر النقلية، وتُصدَّق الظواهر العقلية.

وإما أن تُصدَّق الظواهر النقلية، تُكذَّب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ.

ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يُفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبقَ إلا أن يُقطَع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يُقال: إنها غير صحيحة، أو يُقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها »(١).

وقال - في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين -: « وعدم المعارِض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل

---

(١) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه »[١].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها، وأيضاً فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل:

لا يمكن تصديقهما معاً، وإلا لزم تصديق النقيضين.

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية؛ لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية، فترجيح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل والنقل معاً، وأنه مُحال.

فلم يبقَ إلا القسم الرابع، وهو: القطع بمقتضيات الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية على التأويل »[٢].

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السابع
تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام

القرآن كلام الله، والسنة كلام رسوله محمد ﷺ أصدق البشر وأفصحهم وأتمهم بياناً وأعلمهم بالله، وقد قرأ الصحابة والتابعون وتابعوهم كلام الله، وسمعوا بيانه عن النبي ﷺ، فكانوا بذلك أعلم بتفسير القرآن ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

فالواجب أن تُعرَف اللغة والعادة والعرف الذي جاء في القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك، فمن خالف قولهم وفسّر القرآن والسنة بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ فى الدليل والمدلول جميعا.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم - في تفسير القرآن والسنة - نوعان:

الأول: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن والسنة عليها، فهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهم صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَدْ به من المصطلحات الحادثة.

الثاني: قوم فسّروا القرآن والسنة بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به، فهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي،

من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلِّم به ولسياق الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون فى احتمال اللفظ لذلك المعنى فى اللغة، كما يغلط فى ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون فى صحة المعنى الذي فسّروا به، كما يغلط فى ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والمقصود بالحديث - هنا -: الصنف الثاني من النوع الأول (الذين يحملون ألفاظ القرآن والسنة على ما لم تدل عليه من المصطلحات الحادثة)، والنوع الثاني (الذين يفسّرون القرآن والسنة بمجرد ما يفهمونه من لغة العرب).

- فقد عَدَلَتْ طوائف من أهل الأهواء والبدعة عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأوّلوه بفهمهم اللغة.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسّرون القرآن والسنة برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ في بيان القرآن، ولا على الصحابة في بيان القرآن والسنة، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم.

وهذه طريقة الملاحدة أيضاً؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يُعرِضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي - عندهم - لا تفيد العلم، وأولئك يتأوّلون القرآن

برأيهم وفهمهم بلا آثارٍ عن النبي ﷺ وأصحابه.

- كما أن كثيراً منهم يبتدعون لأنفسهم مصطلحاتٍ لم يَرِد بها الكتاب والسنة، وألفاظاً يستعملونها في معنى معيّن - عندهم -، وتكون تلك الألفاظ والمصطلحات مما يبنون عليه أصولهم أو يفسّرونها به، ثم يحملون كلام الله ورسوله على مصطلحاتهم الحادثة، أو إذا سمعوا لفظاً في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى المعهود عندهم(١).

وبما تقدّم يظهر أمران هامان:

الأول: أن أهل الأهواء والبدعة إما أن يبتدعوا ألفاظاً لم يرِد بها الكتاب والسنة، وإما أن يستخدموا ألفاظاً وردت فيهما في غير معانيها التي وردت بها، ثم يحملون نصوص الكتاب والسنة على تلك الألفاظ أو المعاني المحدَثة المبتدعة.

الثاني: أن هذا المسلك هو أشهر ما يكون في أهل المنطق والكلام؛ ولذا خُصّوا بالذكر في العنوان، لكنه - في واقع الأمر - لا يختصّ بهم، بل تسلكه عدة طوائف وأصنافٍ من أهل الأهواء والبدعة.

ومن أجمع ما رأيته في بيان ذلك وتحريره والتقعيد له وذكر أمثلته: كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأسوقه هنا بتمامه لنفاسته: « ...ولكن هذا اللفظ الذي في الحكاية يشبه لفظ كثير من العامة الذين يستعملون لفظ الشفاعة في معنى التوسل، فيقول أحدهم: اللهم إنا نستشفع إليك بفلان وفلان - أي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٥-١٠٦، ١١٨-١١٩)(١٣/ ٣٥٥-٣٦٣).

نتوسل به -. ويقولون لمن توسل في دعائه بنبي أو غيره: قد تَشَفَّع به - من غير أن يكون المستشفع به شفع له ولا دعا له، بل وقد يكون غائباً لم يسمع كلامه ولا شفع له -.

وهذا ليس هو لغة النبي ﷺ وأصحابه وعلماء الأمة، بل ولا هو لغة العرب، فإن الاستشفاع طلب الشفاعة، والشافع هو الذي يشفع للسائل فيطلب له ما يطلب من المسئول المدعو المشفوع إليه، وأما الاستشفاع بمن لم يشفع للسائل ولا طلب له حاجة بل وقد لا يعلم بسؤاله، فليس هذا استشفاعاً لا في اللغة ولا في كلام من يدري ما يقول، نعم، هذا سؤال به ودعاء به، ليس هو استشفاعاً به، ولكن هؤلاء لما غيروا اللغة - كما غيروا الشريعة - وسموا هذا استشفاعاً - أي: سؤالاً بالشافع - صاروا يقولون: استشفع به فيشفعك - أي: يجيب سؤالك به -..

ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ، وعادتهم في الكلام؛ وإلاّ حرف الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قوم وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك، وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم، وآخرون يتعمدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم على معانٍ أُخَر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم، ويقولون: إنا موافقون للأنبياء!، وهذا موجود في كلام كثير من الملاحدة المتفلسفة والإسماعيلية ومن ضاهاهم من ملاحدة المتكلمة والمتصوفة.

مثل: من وضع (المُحدَث) و(المخلوق) و(المصنوع) على ما هو معلول وإن كان عنده قديماً أزليا، ويسمي ذلك: الحدوث الذاتي، ثم يقول: نحن نقول إن العالم محدث، وهو مراده، ومعلوم أن لفظ (المحدث) بهذا الاعتبار ليس لغة أحد من الأمم، وإنما المحدث عندهم ما كان بعد أن لم يكن.

وكذلك يضعون لفظ (الملائكة) على ما يثبتونه من العقول والنفوس وقوى النفس، ولفظ (الجن) و(الشياطين) على بعض قوى النفس، ثم يقولون: نحن نثبت ما أخبرت به الأنبياء وأقر به جمهور الناس من الملائكة والجن والشياطين.

ومن عرف مراد الأنبياء ومرادهم علم بالاضطرار أن هذا ليس هو ذاك، مثل: أن يعلم مرادهم بالعقل الأول وأنه مقارن عندهم لرب العالمين أزلاً وأبداً، وأنه مبدع لكل ما سواه، أو بتوسطه حصل كل ما سواه، والعقل الفعال عندهم عنه يصدر كل ما تحت فلك القمر، ويعلم بالاضطرار من دين الأنبياء أنه ليس من الملائكة عندهم من هو رب كل ما سوى الله، ولا رب كل ما تحت فلك القمر، ولا من هو قديم أزلي أبدي لم يزل ولا يزال...، و(العقل) في لغة المسلمين: مصدر (عقل يعقل عقلاً)، ويراد به: القوة التي بها يُعقل، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، لا يراد بها قط في لغةٍ جوهر قائم بنفسه، فلا يمكن أن يراد هذا المعنى بلفظ العقل...

والمقصود هنا أن كثيراً من كلام الله ورسوله يتكلم به من يسلك مسلكهم ويريد مرادهم لا مراد الله ورسوله، كما يوجد في كلام صاحب الكتب المضنون بها وغيره، مثل: ما ذكره في (اللوح المحفوظ) حيث جعله النفس الفلكية، ولفظ (القلم) حيث جعله العقل الأول، ولفظ (الملكوت) و(الجبروت) و(الملك)

حيث جعل ذلك عبارة عن النفس والعقل، ولفظ (الشفاعة) حيث جعل ذلك فيضاً يفيض من الشفيع على المستشفع وإن كان الشفيع قد لا يدري، وسلك في هذه الأمور ونحوها مسالك ابن سينا...

والمقصود هنا ذكر من يقع ذلك منه من غير تدبر منه للغة الرسول ﷺ، كلفظ (القديم)؛ فإنه في لغة الرسول التي جاء بها القرآن: خلاف الحديث - وإن كان مسبوقاً بغيره -...، وهو عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل أو عما لم يسبقه وجود غيره إن لم يكن مسبوقاً بعدم نفسه، ويجعلونه - إذا أريد به هذا - من باب المجاز...، ولفظ (المحدث) في لغة القرآن مقابل للفظ (القديم) في القرآن.

وكذلك لفظ (الكلمة) في لغة القرآن والحديث وسائر لغات العرب إنما يراد به الجملة التامة...، ولا يوجد لفظ الكلام في لغة العرب إلا بهذا المعنى، والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة، ثم يقول بعضهم: وقد يراد بالكلمة الكلام، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو لغة العرب... ونظائر هذا كثيرة.

ولفظ (التوسل) و(الاستشفاع) ونحوهما دخل فيها من تغيير لغة الرسول وأصحابه ما أوجب غلط من غلط عليهم في دينهم ولغتهم.

والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق، والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله»[1].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١١٦-١٢٠).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد

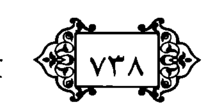
تقدم أن من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد، وأن القياس الذي يستخدمونه في حق الله تعالى هو: قياس التمثيل وقياس الشمول.

ومن أقوى وأحسن ما يُنقَض به هذا المسلك: أن يُبيَّن أن الأقيسة المستعملة في حق الله تعالى ليست سواء، وأن منها ما هو صحيحٌ: يسوغ - بل يحسن - استعماله، ويكون من كمال العلم والفقه، وفيه اتباعٌ للكتاب والسنة، ومنها ما هو باطلٌ: لا يجوز استعماله، ويكون من باب الضلال والبدعة، وفيه المخالفة الصريحة للكتاب والسنة، فإن «دين الإسلام هو الوسط، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولا ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف»[1].

فيبيِّن أهل السنة أنه لا يجوز أن يُستعمَل في حقه تعالى نوعا القياس اللذان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة (وهما: قياس التمثيل وقياس الشمول)، وذلك لما يأتي:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٧).



١- أن قياس التمثيل يماثل الفرعُ فيه الأصل، وقياس الشمول يستوي أفراده في الحكم:

* والرب تعالى لا مثل له ﷻ لا في نفسه ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس مثلاً لغيره ولا مساوياً له، ولا يكون هو وغيره متماثلين في شيء من الأشياء لا في نفي ولا في إثبات، كما أنه تعالى لا يجتمع هو وغيره تحت كلي يستوي أفراده.

* ومثل هذا القياس هو من ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل به سبحانه وجعل الند له، وجعل غيره له كفوا وسميا.

فما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم في مثل هذه المقاييس في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك هو وقوعٌ منهم في حقيقة التمثيل والتشبيه بين الله وخلقه، وضرب للأمثال له، والعدل به سبحانه وجعل غيره له كفوا وندا وسميا، وهو من القياس والكلام الذي ذمه السلف وعابوه.

٢- أنهما لا يدلان - بطريقة قياسهم - إلا على الأمر المطلق الكلي الذي لا يتحقق إلا في الذهن، حتى أنهم قد يجعلونه سبحانه مجرد الوجود.

٣- أنهما لا يفيدان إلا أمرا كليا مشتركا بينه تعالى وبين غيره، فلم يعلموا ببرهانهم ما يختص بالرب تعالى.

٤- كما أن ذلك الأمر الكلّي الذي يعمّه سبحانه وغيره قد لا يمكن إثباته عاماً إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضع ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظن للعلم بانتفاء الفارق. ومثال ذلك: إذا قال الفيلسوف: « إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا

واحد »، فإنه يحتاج أن يعلم أولاً قوله: « الواحد لا يصدر عنه إلا واحد »، فإن هذه قضية كلية، وكل قياس شمولي فلا بد فيه من قضية كلية، وعلمه بأن كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد وإما بقياس بعضها إلى بعض، وهذا استقراء ناقص.

٥- أنهم إذا حكموا على القدر المشترك بحكم يتناوله سبحانه والمخلوقات كانوا بين أمرين: إما أن يجعلوه كالمخلوقات أو يجعلوا المخلوقات مثله، فينتقض عليهم طرد الدليل فيبطل.

٦- ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

وإذ بيّن أهل السنة القياس الباطل في أبواب الاعتقاد، وهو الذي استعمله أهل الأهواء والبدعة، فإنهم يكونون بذلك قد نقضوا هذا المسلك الباطل.

ثم إنهم يبيّنون القياس الصحيح، وهو: قياس الأولى والأحرى.

فيقرّرون أن الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القران - في دلائل ربوبيته سبحانه وإلهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وإثبات صفاته وإمكان المعاد وغير ذلك من المطالب العالية السنية والمعالم الإلهية التي هي أشرف العلوم وأعظم ما تكمل به النفوس من المعارف، وفي إثبات النبوة، ومحاجته تعالى للمشركين الذين جعلوا له شركاء - هي من هذا الباب، وأن لهذا القياس خاصية يمتاز بها عن سائر الأنواع، وهي أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه، وهو بذلك غير مستحيل في حقه تعالى، بل هو

واجب له، وهو مستعمل في حقه عقلا ونقلا، فهذا القياس هو القياس العادل والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

وصورته:

أن يُقال في الإثبات: كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه بوجه من الوجـوه - وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم - قد ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر الممكِن المحدَث، فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه أولى به؛ فإن المخلوق إنما استفاده من خالقه وربه ومدبره؛ فهو أحق به منه، على أنه يثبت له سبحانه من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتا لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل، كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق ومخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق؛ كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره، فكأن قياس الأولى يفيده أمرا يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر.

وأن يُقال في النفي: كل نقص وعيب في نفسه - وهو ما تضمن سلب هذا الكمال - يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة، فيجب أن ينزَّه عنه الرب الخالق القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه ويُنفى عنه بطريق الأولى.

وهذا القياس الصحيح والمسلك الشريف في النقض قد دلّ عليه القرآن والسنة والعقل:

فمن القرآن:

١ - قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ (٥٧) وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٥٩) لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٥٧ - ٦٠]، يعني: أن أحدكم لا يرضى أن يكون له بنت، فكيف تجعلون لله ما لا ترضونه لأنفسكم؟، فاحتج سبحانه على نفي ما يثبتونه له من الشريك والولد بأنهم ينزهون أنفسهم عن ذلك؛ لأنه نقص وعيب عندهم، فإذا كانوا لا يرضون بهذا الوصف ومثل السوء، فكيف يصفون ربهم به ويجعلون لله مثل السوء؟!، بل للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء، ولله المثل الأعلى.

٢ - وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، فهذا مثل ضربه سبحانه يتضمن قياس الأول، يعني: إذا كان المملوك فيكم له مُلاك مشتركون فيه وهم متنازعون، ومملوك آخر له مالك واحد، فهل يكون هذا وهذا سواء؟، فإذا كان هذا ليس عندكم كمن له رب واحد ومالك واحد فكيف ترضون أن تجعلوا لأنفسكم آلهة متعددة تجعلونها شركاء لله تحبونها كما تحبونه وتخافونها كما تخافونه وترجونها كما ترجونه؟.

٣ - وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٧٥) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ

أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٥- ٧٦]، يعني: إذا كان لا يستوي عندكم عبد مملوك لا يقدر على شيء، وغني موسع عليه ينفق مما رزقه الله؛ فكيف تجعلون الصنم الذي هو أسوأ حالا من هذا العبد شريكا لله؟، وكذلك إذا كان لا يستوي عندكم رجلان أحدهما أبكم لا يعقل ولا ينطق وهو مع ذلك عاجز لا يقدر على شيء، وآخر على طريق مستقيم في أقواله وأفعاله وهو آمر بالعدل عامل به لأنه على صراط مستقيم؛ فكيف تسوون بين الله وبين الصنم في العبادة؟.

ومن السنة:

قوله ﷺ: « وإن مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب أو ورق، فقال: هذه داري وهذا عملي، فاعمل وأدِّ إليَّ، فكان يعمل ويؤدي إلى غيره سيده، فأيكم يرضي أن يكون عبده كذلك؟! »[1].

وأما العقل:

فمن وجهين:

أحدهما: أن الخالق الموجود الواجب بذاته القديم أكمل من المخلوق القابل للعدم المحدث المربوب.

الثاني: أن كل كمال في المخلوق فإنما استفاده من ربه وخالقه.

فإذا كان هو سبحانه مبدعا للكمال وخالقا له كان من المعلوم بالاضطرار أن معطي الكمال وخالقه ومبدعه أولى بأن يكون متصفا به من المستفيد المبدَع المعطى، فإذا علم انتفاء التساوي بين الكامل والناقص، وعلم أن الرب أكمل

---

(١) أخرجه الترمذي ص(٤٥٨) رقم (٢٨٦٣)، وقال: « هذا حديث حسن صحيح غريب ».

من خلقه؛ وجب أن يكون أكمل منهم وأحق منهم بكل كمال بطريق الأولى والأحرى.

فإذا استدللنا على حكمته تعالى بهذه الطريق، فنقول - مثلاً -: إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلا إلا لحكمة وغاية مطلوبة له من فعله أكمل ممن يفعل لا لغاية ولا لحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله في الشاهد؛ ففي حقه تعالى أولى وأحرى، فإذا كان الفعل للحكمة كمالاً فينا فالرب تعالى أولى به وأحق، وكذلك إذا كان التنزه عن الظلم والكذب كمالاً في حقنا فالرب تعالى أولى وأحق بالتنزه عنه.

وهذا المسلك في نقض الاستدلال بالقياس الباطل في أبواب الاعتقاد، هو مسلك الأنبياء وأتباعهم:

ولهذا ناظر إبراهيم الخليل عليه السلام قومه بمثل هذه المناظرة المتضمنة قياس الأولى وإلزام الخصم على قوله، كما قال تعالى: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨١ – ٨٢]، قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ﴾ [الأنعام: ٨٣].

واستعمله السلف والأئمة كالإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام في مثل هذه المطالب، فاستعمله الإمام أحمد في نقضه القياس العقلي الباطل للجهمية وشبههم، وكلامه رحمه الله فيه خمسة نماذج لذلك.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: « فقلنا لهم: أنكرتم أن يكون الله على العرش، وقد قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؟. فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش، وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. فقلنا:

١- قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء، فقالوا: أي مكان؟، فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظم الرب شيء.

٢- وقد أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]...، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]...، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]...، فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

٣- وقلنا لهم: أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه، والشياطين مكانهم، فلم يكن الله ليجتمع هو وإبليس في مكان واحد...

٤- ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

٥- وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[١].

فسلك الإمام أحمد مسلك الاستدلال بالأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى:

١- وذلك أن النجاسات مما أمر الشارع باجتنابها والتنزه عنها، وتوعد على ذلك بالعقاب، وهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وهي مما فطرت القلوب على كراهتها والنفور عنها واستحسان مجانبتها لكونها خبيثة، فإذا كان العبد المخلوق الموصوف بما شاء الله من النقص والعيب الذي يجب تنزيه الرب عنه لا يجوز أن يكون حيث تكون النجاسات ولا أن يباشرها ويلاصقها لغير حاجة، وإذا كان لحاجة يجب تطهيرها، ثم إنه في حال صلاته لربه يجب عليه التطهير، فإذا أوجب الرب على عبده في حال من حالاته أن يتطهر له ويتنزه عن النجاسة كان تنزيه الرب وتقديسه عن النجاسة أعظم وأكثر؛ للعلم بأن الرب أحق بالتنزيه عن كل ما ينزه عن غيره. وأيضا: فالمعبود أعظم من العابد،

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وهذا معلوم في بدائه العقول، لا سيما وهو سبحانه القدوس السلام، والقدوس: مأخوذ من التقديس وهو التطهير، ومنه سمي القدوس قدوسا، ومن أنكر الأمور في بدائه العقول أن يكون العابد واجبا عليه التنزيه عن النجاسات التي تخرج منه مع أن المعبود مختلط بها ملاصق لها، وإذا كان العلم بأن الرب سبحانه أحق بالتنزيه والتعظيم من العبد والمعبود أحق بذلك من العابد؛ كان هذا القياس وأمثاله من أظهر الأقيسة في بديهة العقول. بل قد قال تعالى لخليله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، فإذا أمر عبده بتطهير بيته الذي يطاف به ويصلى فيه وإليه ويعكف عنده من النجاسة، ألم يكن هو أحق بالطيب والطهارة والنزاهة من بيته وبدن عبده وثيابه؟.

٢- ثم احتج بحجة أخرى من الأقسية العقلية، وهو: أن السُّفل مذموم في المخلوق، حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين، وذلك مستقر في فطر العباد حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفا بالسفل هو أو شيء منه أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه بل هو العلي الأعلى بكل وجه.

٣- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة الثالثة العقلية القياسية، والتنزيه الذي تضمنته عن مجامعة الخبيث والنجس من الأحياء نظير التنزيه عن مجامعة الخبيث النجس من الجمادات في الحجة الأولى، ولهذا نهي عن الصلاة في المواطن التي تسكنها الشياطين كالحمام والحش ونحو ذلك، فالشيطان ملعون رجيم، وقد

أمر الله عباده بالاستعاذة من الشيطان، وأخبر في كتابه عن هرب الشيطان من الملائكة يوم بدر، فإذا كان ملعونا مبعدا مطرودا عن أن يجتمع بملائكة الله أو يسمع منهم ما يتكلمون به من الوحي فمن المعلوم أن بُعْدَه عن الله وتنزه الله وتقدسه عن قرب الشياطين أعظم، فإذا كان كثير من الأمكنة مملوءاً بالشياطين، وكان تعالى في كل مكان - كما تقول الجهمية -؛ كان الشياطين قريبين منه غير مبعدين عنه ولا مطرودين، بل كانوا متمكنين من سمع كلامه منه، ويُعلَم بالاضطرار وجوب تنزه الله وتقديسه عن ذلك أعظم من تنزيه الملائكة والأنبياء والصالحين.

٤- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة العقلية القياسية الرابعة، فضرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مثلا وذكر قياسا، وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلا فيه ولا محايثا له فالله سبحانه أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بأن لا يكون ذلك ممتنعا في حقه.

٥- ثم ذكر القياس الخامس، وقرَّر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعا - كدار بناها - فإنه يعلم مقدارها وعدد بيوتها مع كونه ليس هو فيها لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته ومقاديرها وصفاتها وإن لم يكن فيها محايثا لها؟![1].

---

(١) انظر - فيما تقدم في هذا المسلك -: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٢، ٣٢٧-٣٢٨) (٢/ ٤٧٤-٤٧٥، ٥٣٤-٥٣٨، ٥٤٣-٥٤٧)، الرد على المنطقيين (١/ ١٥٠، ١٥٤ -١٥٥، ٣٥٠-٣٥١)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤-٧٥، ١١٧-١١٨)، درء التعارض (١/ ٢٩-٣٠) (٧/ ١٥٣-١٥٥)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٧٦-٧٧).

المسلك الثاني

بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض

لما كانت الأدلة العقلية غير الصحيحة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة مبنيّة على مجرّد الهوى ومحض التحكّم، مع الإعراض عن الأدلة النقلية والعقلية الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة؛ فإن من الآثار اللازمة لذلك أن يكون فيها من الخلل والنقص والفساد والتناقض ما يعلمه أولو العلم والعقول الصحيحة، وذلك من مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

ومن هذه القاعدة ينطلق أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والشارع يحرم الدليل:

١- لكونه كذبا في نفسه، مثل: أن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب، والله يحرم الكذب لا سيما عليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٢- ويحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

٣- ويحرمه لكونه جدالا في الحق بعد ما تبين، كقوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦].

فحينئذ فالدليل الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي ويكون مقدما عليه، بل هذا بمنزلة من يقول: إن البدعة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشرعة التي أمر الله بها، أو يقول: الكذب مقدم على الصدق، أو يقول: خبر غير النبي ﷺ يكون مقدما على خبر النبي، أو يقول: ما نهى الله عنه يكون خيرا مما أمر الله به، ونحو ذلك، وهذا كله ممتنع »[1].

ولأهل السنة في ذلك عدة مسالك، منها:

١- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما تشتمل عليه وتتضمنه أو ينتج عنها ويلزم منها من فساد؛ إذ من المعلوم أن الدليل المستَدَلّ به إذا كان كذلك كان فاسداً في نفسه، ولم يصلح أن يكون دليلاً ابتداءً، فمما يبيّنه أهل السنة من ذلك وينقضون به استدلال أهل الأهواء والبدعة:

* أن الدليل العقلي غير الصحيح يشتمل على الإعراض عن الكتاب والسنة والإجماع، قال الدارمي: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها. قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون...، فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »[2]، قال اللالكائي: « حتى أبدلو من الطيب خبيثا، ومن القديم حديثا، وعدلوا

---

(١) درء التعارض (١/ ١١٤).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٦-١٢٧).

عما كان عليه رسول الله ﷺ وبعثه الله عليه، وأوجب عليه دعوة الخلق إليه، وامتن على عباده إتمام نعمته عليهم بالهداية إلى سبيله »[١].

* أن في الدليل العقلي غير الصحيح رداً على الكتاب والسنة والإجماع، يقول اللالكائي: « فهو راكض ليله ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والطعن عليهما...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار، وضرب بعضها ببعض من غير استبصار، واستقبل أصلهما ببهت الجدل والنظر من غير افتكار، وأخذ في الهزو والتعجب من غير اعتبار، استهزاء بآيات الله وحكمته، واجتراء على دين رسول الله ﷺ وسنته »[٢]، وقال: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة »[١].

* ما يتضمنه الدليل العقلي غير الصحيح أو ينتج عنه من تنزيله أو تنزيل أهله منزلةً مماثلةً للدليل النقلي أو لما كان عليه الصحابة والسلف، قال اللالكائي: « أو مخاصما بالتأويلات البعيدة فيهما، أو مسلِّطا رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخترعة الركيكة حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار...، وقابلها برأي النظام والعلاف والجبائي وابنه »[٢]. وقال: « فمضت على هذه القرون ماضون، الأولون والآخرون، حتى ضرب الدهر ضرباته، وأبدى من نفسه حدثاته، وظهر قوم أجلاف، زعموا أنهم لمن قبلهم أخلاف، وادعوا أنهم أكبر منهم في المحصول، وفي حقائق المعقول، وأهدى إلى التحقيق، وأحسن نظرا

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

منهم في التدقيق، وأن المتقدمين تفادوا من النظر لعجزهم، ورغبوا عن مكالمتهم لقلة فهمهم »[١].

* ما ينتج عن القول بالدليل العقلي غير الصحيح من تخطئة المخالفين وتضليلهم ممن لا يقول به - حتى وإن كانوا من أهل العلم المشهود لهم بالإمامة والفضل -، قال اللالكائي: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة...، وضلّلوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين، وتسموا بالسنة والجماعة، ومن خالفهم وَسَمُوه بالجهل والغباوة »[٢].

* اشتمال الدليل العقلي غير الصحيح على عدم تقدير العلم الشرعي واحترامه، قال اللالكائي: « وجعل دأبه الاستخفاف بِنَقَلَة الأخبار، وتزهيد الناس أن يتدينوا بالآثار »[٢].

٢- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من فسادٍ في الاستدلال وطريقته؛ فإن الدليل لا يكون مسلّماً ويصح الاستدلال به إلا إذا استُدِلّ به في بابه وفيما يدلّ عليه، وأما إذا كان الأمر فيه غير ذلك توجّه النقد والنقض إلى أنه استدلال بالدليل على غير وجهه وفي غير محله، وذلك يبطِل الاستدلال به في ذلك، هذا إذا كان الدليل صحيحاً في نفسه، فكيف إذا كان في نفسه فاسداً؟، ومما بيّنه أهل السنة من ذلك:

* الاستدلال بالدليل العقلي فيما لا مجال فيه للعقل، وفي ذلك يقول الإمام اللالكائي: « فهو دائب الفكر في تدبير مملكة الله بعقله المغلوب وفهمه المقلوب،

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨).

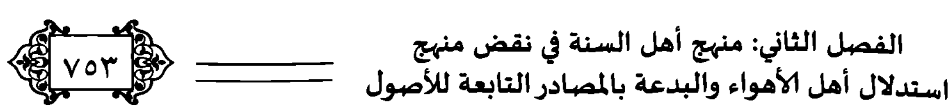
بتقبيح القبيح من حيث وهمه، أو بتحسين الحسن بظنه، أو بانتساب الظلم والسفه من غير بصيرة إليه، أو بتعديله تارة كما يخطر بباله، أو بتجويره أخرى كما يوسوسه شيطانه، أو بتعجيزه عن خلق أفعال عباده، أو بأن يوجب حقوقا لعبيده عليه قد ألزمه إياه بحكمه لجهله بعظيم قدره »[1]. وقال ابن بطة: « فمما لا يحل لأحد أن يتفكر فيه، ولا يسأل عنه، ولا يقول فيه: (لِمَ؟): لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم خلق الله إبليس وهو قد علم قبل أن يخلقه أنه سيعصيه، وأن سيكون عدوا له ولأوليائه، (ولو كان هذا من فعل المخلوقين إذا علم أحدهم أنه إذا اشترى عبدا يكون عدوا له ولأوليائه ومضادا له في محابه وعاصيا له في أمره، ولو فعل ذلك لقال أولياؤه وأحباؤه: إن هذا خطأ وضعف رأي وفساد نظام الحكمة)[2]. فمن تفكر في نفسه وظن أن الله لم يصب في فعله حيث خلق إبليس فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يعلم قبل أن يخلق إبليس أنه يخلق إبليس عدوا له ولأوليائه فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يخلق إبليس أصلا فقد كفر وهذا قول الزنادقة الملحدة. فالذي يلزم المسلمين من هذا: أن يعلموا أن الله خلق إبليس وقد علم منه جميع أفعاله ولذلك خلقه، ويعلموا أن فعل الله ذلك عدل صواب وفي جميع أفعاله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

ومما يجب على العباد علمه، وحرام عليهم أن يتفكروا فيه ويعارضوه بآرائهم ويقيسوه بعقولهم وأفعالهم: لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم جعل الله لإبليس سلطانا على عباده وهو عدوه وعدوهم، مخالف له في دينه، ثم جعل له الخلد

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١١).

(٢) هذا هو الدليل العقلي المراد نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.



والبقاء في الدنيا إلى النفخة الأولى، وهو قادر على أن لا يجعل له ذلك، لو شاء أن يهلكه من ساعته لفعل، (ولو كان هذا من فعل العباد لكان خطأ، وكان يجب في أحكام العدل من العباد أن إذا كان لأحدهم عبد وهو عدو له ولأحبائه ومخالف لدينه ومضاد له في محبته أن يهلكه من ساعته، وإذا علم أنه يضل عبيده ويفسدهم ففي حكم العقل والعدل من العبادات أن لا يسلطه على شيء من الأشياء ولا يجعل له سلطانا ولا مقدرة ولو سلطه عليهم، كان ذلك من فعله عند الباقين من عباده ظلما وجورا، حيث سلط عليهم من يفسدهم عليه ويضاده فيهم وهو عالم بذلك من فعله وقادر على منعه وهلكته)[١]. فمن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حين جعل لإبليس الخلد والبقاء وسلطه على بني آدم فقد كفر، ومن زعم أن الله ﷻ لم يقدر أن يهلك إبليس من ساعته حين أغوى عباده فقد كفر، وهذا من الباب الذي يرد علمه إلى الله، ولا يقال فيه: (لِمَ) ولا (كيف)، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون »[٢].

* الاستدلال بالدليل العقلي الذي لا ينضبط في نفسه، ولا يتفق عليه العقلاء، قال الدارمي: « لأن المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيُقْتَصر عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نَعْدُ، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم »[٣].

---

(١) هذا دليل عقلي آخر مُرادٌ نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.

(٢) الإبانة (١/ ٢٤٧-٢٤٨).

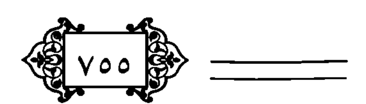
(٣) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

* الاستدلال بالدليل العقلي الصحيح بطريقة فاسدة أو على غير ما يدلّ عليه، قال الإمام أحمد: «ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إن الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩]، فزعم أن القرآن لا يخلو: أن يكون في السموات، أو في الأرض، أو فيما بينهما. فشبَّه على الناس ولبَّس عليهم، فقلنا له: أليس إنما أوقع الله - جل ثناؤه - الخلق والمخلوق على ما في السموات والأرض وما بينهما؟، فقالوا: نعم، فقلنا: هل فوق السموات شيء مخلوق؟، قالوا: نعم، فقلنا: فإنه لم يجعل ما فوق السموات مع الأشياء المخلوقة، وقد عرف أهل العلم أن فوق السموات السبع الكرسي والعرش واللوح المحفوظ والحجب وأشياء كثيرة لم يسمها ولم يجعلها مع الأشياء المخلوقة، وإنما وقع الخبر مع الله على السموات والأرض وما بينهما »[1]. فاستعمل الجهمي دليلاً عقلياً يثبت به أن القرآن مخلوق، وهو: الترديد والحصر، فأبطل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدلاله به بأنه استدلالٌ في غير محله، فإن الترديد والحصر لا يصح استعماله في هذه الآية بهذه الطريقة؛ لأن المراد بها هو السماوات والأرض وما بينهما وحسب، بدليل إقرار الجهمي بأن الآية لم تشتمل على ما فوق السماوات من المخلوقات، فالترديد والحصر إنما يصح إذا كان فيما دلّت عليه الآية لا فيما لم تشتمل عليه بإقرار المخالف نفسه.

* قصْر الاستدلال العقلي على أدلّة عقلية معيّنة، وزعْم أنها هي الأدلة العقلية الصحيحة، واشتراط أمورٍ فيها غير صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « بيان ذلك: أن ما ذكروه من حصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل حصر لا دليل

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).



عليه، بل هو باطل. وقولهم أيضا: إن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص؛ قول لا دليل عليه، بل هو باطل. واستدلالهم على الحصر بقولهم: إما أن يستدل بالكلي على الجزئي أو بالجزئي على الكلي أو بأحد الجزئين على الآخر، والأول هو القياس، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل. يقال: لم تقيموا دليلا على انحصار الاستدلال في هذه الثلاثة، فإنكم إذا عنيتم بالاستدلال بجزئي على جزئي قياس التمثيل لم يكن ما ذكرتموه حاصرا، وقد بقي الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي الملازم له بحيث يلزم من وجودِ أحدهما وجودُ الآخر ومن عدمِهِ عدمُه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا، وهذه هي الآيات، وهذا كالاستدلال بطلوع الشمس على النهار، وبالنهار على طلوع الشمس، فليس هذا استدلالا بكلي على جزئي، بل الاستدلال بطلوعٍ معين على نهار معين استدلال بجزئي على جزئي، وبجنس النهار على جنس الطلوع استدلال بكلي على كلي، وكذلك الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة استدلال بجزئي على جزئي...، وكذلك الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره في العرض، والاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر ونحو ذلك من الأدلة التي اتفق عليها الناس...، والاستدلال على المواقيت والأمكنة بالأمكنة أمر اتفق عليه العرب والعجم وأهل الملل والفلاسفة، فإذا استدل بظهور الثريا على ظهور ما قرب منها مشرقا ومغربا ويمينا وشمالا من الكواكب كان استدلالا بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من قياس التمثيل، وإن قضى به قضاء كليا كان استدلالا بكلي على كلي وليس استدلالا بكلي على جزئي بل بأحد الكليين المتلازمين على الآخر، ومن عرف مقدار أبعاد الكواكب بعضها من بعض وعلم

ما يقارن منها طلوع الفجر استدل بما رآه منها على مقدار ما مضى من الليل وما بقي منه، وهو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، ومن علم الجبال والأنهار والرياح استدل بها على ما يلازمها من الأمكنة، ثم اللزوم إن كان دائما لا يعرف له ابتداء بل هو منذ خلق الله الأرض كوجود الجبال والأنهار العظيمة النيل والفرات وسيحان وجيحان والبحر كان الاستدلال مطردا، وإن كان اللزوم أقل من ذلك مدة مثل الكعبة شرفها الله - فإن الخليل بناها ولم تزل معظمة لم يَعْلُ عليها جبار قط - استدل بها بحسب ذلك، فيستدل بها وعليها، فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة: الحجر الأسود يقابل المشرق، والغربي الذي يقابله - ويقال له: الشامي - يقابل المغرب، واليماني يقابل الجنوب، وما يقابله - يقال له: العراقي - يقابل الشمال وهو يقابل القطب، وحينئذ فيستدل بها على الجهات، ويستدل بالجهات عليها...، فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، وكلاهما معين جزئي، وليس هو من قياس التمثيل »[1].

٣- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما يلزم عليها من لوازم فاسدة؛ فإنه من المعلوم لدى كل العقلاء - فضلاً عن أهل العلم - أن من أهم الدلائل على صحة الدليل أنه لا يُنتِج إلا دلالة صحيحة، وأما إذا كان يلزم من الاستدلال به لوازم فاسدة فإنه يكون دليلاً غير صحيح، ويكون الاستدلال به باطلا[2].

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (١٦٢-١٦٥).

(٢) أُحيل القارئ الكريم إلى (الفصل السابع من الباب الثاني) من هذه الرسالة، ففيها تفصيل ما يتعلق باللوازم.

٤- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من التناقض الواضح الصريح؛ فإن الحق كما أنه لا يختلف في نفسه ولا يتناقض؛ فكذلك لا تختلف أدلته ولا تتناقض، ولذلك كان وجود التناقض من أبرز علامات فساد الدليل وبطلانه؛ ولذلك يقول قتادة: « تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم »[١]، بل إن جميع الأدلة العقلية غير الصحيحة يتناقض فيها أهل الاستقلال بالعقل أنفسهم، فكلّ فرقة منهم لا تقرّ للفرقة الأخرى بأدلتها العقلية، قال الدارمي: « فوجدنا فرقكم معشر الجهمية في المعقول مختلفين كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه والمجهول ما خالفها »[٢].

قال الإمام أحمد: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف!، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة وموّه عليهم »[٣]. فبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ تناقضهم ببيان أنه لا يُعقَل أن يكون الله في كل شيء غير مماس ولا مباين؛ لأنه يلزم منه رفع النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المسلك الثالث

بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة

بين الرسول ﷺ الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وعامة مسائل أصول الدِّين الكِبَار - مثل: الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيّته وعلمه وقدرته ومشيئته وعَظَمته والإقرار بالمعاد إمكانًا ووقوعًا وبالثَّواب وبرسالة محمّد ﷺ وغير ذلك مما يُعْلَم بالعقل - قد دلّ الشَّارعُ على أدلّته العقليَّة، والقرآن يبين الأدلة العقلية الدالة على ذلك، وينكر على من لم يستدل بها.

وكثير من المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون أو مقصِّرون في معرفة ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية:

- فطائفة قد ابتدعت أصولا تخالف ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية.

- وطائفة رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه، ولا يتصورون أنه ﷺ أتى بالأصول العقلية الدالة على ما يخبر به، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات.

- ومنهم من يقر بأنه ﷺ جاء بهذا مجملا ولا يعرف أدلته، بل قد يظن أن ما يستدل به كالاستدلال بخلق الإنسان على حدوث جواهره هو دليل الرسول، وكثير من هؤلاء يعتقدون أن في ذلك ما لا يجوز أن يعلم بالعقل كالمعاد وحسن التوحيد والعدل والصدق وقبح الشرك والظلم والكذب.

وكل من ابتدع أصولاً تخالف بعض ما جاء به الرسول ﷺ فإنها أصول دينه هو لا أصول دينه ﷺ، وهي باطلة عقلا وسمعا.

وبهذا يُعلَم أن عامة من يستدل بالأدلة العقلية غير الصحيحة من المتفلسفة وجمهور المتكلمة وغيرِهم جاهلون بمقدار العلوم الشرعية ودلالة الشارع على الدلائل العقلية كدلالته على الدلائل النقلية، مما يُوهِمهم بعُلُوّ أدلتهم العقلية على أدلة الشارع النقلية، وجهلهم هذا ابتنى على مقدمتين جاهليتين:

إحداهما: أن الشرعية ما أخبر الشارع بها وحسب.

والثانية: أن ما يستفاد بخبر الشارع فهو فرع للعقليات التي هي الأصول.

فلزم من ذلك - عندهم - تشريف أدلتهم العقلية على الأدلة الشرعية.

وكلتا المقدمتين باطلة؛ فإن الشرعيات: هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ عليها. وما دل الشارع عليه ينتظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد.

وعند تدبّر عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية يتضح جلياً أن دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكَدَرِ، وتأتي بما هو أحسن منها على أتمّ الوجوه، وبأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها، وهي أقرب وأقوى وأنفع من الطرق العقلية المبتدعة، بل في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهدت إليها ما يغني عن ذلك، فإن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، والصراط المستقيم هو أقرب الطرق إلى

المطلوب، بخلاف الطرق المنحرفة الزائغة، فإنها إما أن لا توصِل، وإما أن توصل بعد تعب عظيم وتضييع مصالح أُخَر.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يعارضون كلام الله ورسوله بمقتضى ما عرض لهم من الشبه، ويزعمون أنه قد قامت عندهم أدلة عقلية قطعية تناقض ما جاءت به الرسل؛ فإن أهل السنة ينقضون تلك الطرق والدلائل العقلية المزعومة ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي يشتمل عليها الكتاب والسنة وتغني عن كل ما سواها، ومن ذلك: ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة(١).

ولا شك في أن في ذلك فوائد عظيمة، منها:

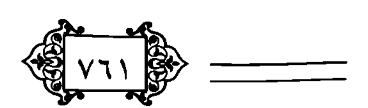
١- الرجوع إلى الكتاب والسنة والتحاكم إليهما وطلب العلم والهدى منهما.

٢- إظهار ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الدلائل العقلية الشرعية الصحيحة.

٣- نقض الدليل العقلي غير الصحيح الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة بذكر ما يغني عنه من الدليل العقلي الصحيح من الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١-٢٥٣) (١٩/ ٢٣٠-٢٣٣)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٨) (٨/ ٣٦-٣٧، ٩٠-٩١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٤٤-١٤٦).



ومن نماذج ذلك:

١ - استدل أهل الأهواء والبدعة بقياس التمثيل والشمول في جانب الله تبارك وتعالى، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان القياس الصحيح الذي يغني عنه ويُستعمل في حقه تعالى، وهو: قياس الأولى - كما سبق بيانه في المسلك الأول -.

٢- استدل أهل الأهواء والبدعة على حدوث العالم وإثبات الصانع بدليل الأعراض وحدوث الأجسام، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عنه في هذا الباب، ومنها:

- المعجزات، بناء على أن المعجزات يستدل بها على الخالق وعلى صدق أنبيائه.

- ما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكيما عالما خبيرا تام القدرة بالغ الحكمة[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٥٤).

المسلك الرابع
إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة

الأدلة العقلية التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة نوعان:

١- ما كان معارضاً لنصوص الوحي: فهذا النوع لا يكون إلا باطلا.

٢- ما لم يعارض النصوص: فقد يكون حقا، وقد يكون باطلا. فما كان منها حقا ولم يعارض النصوص فقد لا يحتاج إليه، بل يكون في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهَدَتْ إليها ما يغني عن ذلك، وأما ما كان منها باطلاً فإن في الأدلة العقلية الصحيحة من الكتاب والسنة ما ينقضها ويبطلها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وهذه هي طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة:

ففي الكتاب: ضرب الله ﷻ الأمثال، وبيَّن بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٧٨-٨١]، فلما استخدم المشرك المعارض للوحي هذا القياس العقلي الفاسد، حيث قاس عدم إمكان البعث بعد الموت على العظم الرميم الذي فُتَّ فلم يبقَ منه شيء، فجاء نقض هذا الدليل العقلي الفاسد بثلاثة أدلة عقلية صحيحة:

١- قياس النشأة الأخرى بعد البعث على النشأة الأولى، فمن خلق الإنسان وأوجده من عدم قادراً على أن يبعثه بعد موته.

٢- الاستدلال بقدرته تعالى على أن يخرج من الشجر الأخضر الممتلئ رِيّاً وماءً ما يناقض ذلك وهو النار، فمن فعل ذلك قادرٌ على أن يحيي العظام بعد تفتّتها، ولا سيما أن الإنسان خلق من تراب.

٣- الاستدلال بقدرته تعالى على خلق هذه المخلوقات العظيمة من السماوات والأرض على قدرته على فعل ما هو أيسر من ذلك، وهو إعادة الإنسان بعد موته وتفتّت عظامه.

وفي السنة: كان رسول الله ﷺ يستعمل هذا المسلك في مخاطباته، فيجيب بالدليل العقلي الصحيح من سأله سؤالاً يطلب ذلك، فلما سأله أبو رزين العقيلي رضي الله عنه: أكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيامة؟، وما آية ذلك في خلقه؟، قال: « يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به؟ »، قال: بلى، فقال ﷺ: « فإنما هو خلق من خلق الله، فالله أجل وأعظم »[1].

وأما السلف: فإن ابن عباس رضي الله عنهما لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقال له: ألست ترى السماء؟، فقال: بلى، قال: أتراها كلها؟، قال: لا[2]. فبيَّن له بالدليل العقلي أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية، فإنه إذا كان لا يمكن أن يرى السماء كلها - وهي مخلوق

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ص(٥١٥) رقم (٤٧٣١)، وابن ماجه في سننه (١/ ١١٦) رقم (١٨٠)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٣٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٩)، والآجري في الشريعة ص(٢٦٥).

من مخلوقات الله -، وذلك لا ينفي رؤيته إياها؛ فالله سبحانه أجلّ وأعظم، فيُرى لكن دون إدراك، ونفي إدراكه لا ينفي الرؤية.

وقال إياس بن معاوية[1]: « ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية، فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟، فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن لله كل شي »[2].

وكذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية لما عارضوا بأقيستهم الفاسدة علوَّه تعالى واستواءه على عرشه، نقض استدلالهم وشبههم العقلية بدليلين عقليين صحيحين، فقال: « ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[3].

---

(١) إياس بن معاوية بن قرة المزني البصري، أبو واثلة، قاضي البصرة العلامة، كان فقيهاً عفيفاً، يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والعقل والسؤدد، توفي سنة (١٢١هـ). انظر: السير (٥/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩١).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وسلك إمام الأئمة ابن خزيمة هذا المسلك في نقض شُبَه ومعقولات ثلاث طوائف:

الأولى: من فِهم من صفات اللهِ تشبيهَه سبحانه فيها بخلقه، ورمى أهل السنة بأنهم مشبِّهة لأنهم يثبتون الصفات.

فقال: « فهل يخطر - يا ذوى الحجا - ببال عاقل مركَّب فيه العقل يفهم لغة العرب ويعرف خطابها ويعلم التشبيه أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟!، وهل هاهنا - أيها العقلاء - تشبيه وجه ربنا - جل ثناؤه - الذي هو كما وصفنا وبينا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها غير اتفاق اسم الوجه وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم كما سمى الله وجهه وجهًا؟!، ولو كان تشبيهًا من علمائنا لكان كل قائل أن لبني آدم وجهًا وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والحيات والعقارب وجوهًا قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت!، ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقردة والدب والكلب والحمار والبغل ونحو هذا إلا غضب؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش في المنطق من الشتم للمشبه وجهه بوجه ما ذكرنا...، ولست أحسب أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا إلا ويرميه بالكذب والزور والبهت أو بالعته والخبل أو يحكم عليه بزوال العقل ورفع القلم لتشبيه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا. فتفكروا يا ذوى الألباب!، أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهًا بوجوه بني آدم أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟، فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع أو اسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها كما يقع اسم الوجه على وجوه

بني آدم؛ فكيف يلزم أن يقال لنا أنتم مشبهة؟، ووجوه بني آدم ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة كلها مخلوقة قد قضى الله فناءها وهلاكها وقد كانت عدمًا فكوّنها الله وخلقها وأحدثها، وجميع ما ذكرناه من السباع والبهائم لوجوهها أبصار وخدود وجباه وأنوف وألسنة وأفواه وأسنان وشفاه، ولا يقول مركَّب فيه العقل لأحد من بني آدم: وجهك شبيه بوجه الخنزير ولا عينك شبيهة بعين قرد ولا فمك فم دب ولا شفتاك كشفتي كلب ولا خدك خد ذئب إلا على المشاتمة كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه. فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا ثبت عند العقلاء وأهل التمييز أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم بالتشبيه فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان وخالف الكتاب والسنة وخرج من لسان العرب »[١].

الثانية: من نفى عن الله صفتي السمع والبصر.

فقال: « ألم تسمع مخاطبة خليل الله - صلوات الله عليه - أباه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، أفلا يعقل - يا ذوى الحجا - من فهم عن الله تبارك وتعالى هذا أن خليل الله - صلوات الله عليه وسلامه - لا يوبخ أباه على عبادة ما لا يسمع ولا يبصر ثم يدعو إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر!، ولو قال الخليل - صلوات الله عليه - لأبيه: أدعوك إلى ربي الذي لا يسمع ولا يبصر؛ لأشبه أن يقول: فما الفرق بين معبودك ومعبودي؟!. والله قد أثبت لنفسه أنه يسمع ويرى، والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله - جل وعلا - وصف بها نفسه في محكم تنزيله أو على لسان نبيه لجهلهم بالعلم، وقال

(١) التوحيد (١/ ٣٧-٣٨).

ﷻ: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣ – ٤٤]، فأعلم الله ﷻ أن من لا يسمع ولا يعقل كالأنعام بل هم أضل سبيلاً، فمعبود الجهمية – عليهم لعائن الله – كالأنعام التي لا تسمع ولا تبصر »[١].

الثالثة: أهل الوعيد.

فقال: « ومحال أن يكون المؤمن الموحد لله ﷻ قلبُه ولسانُه المطيع لخالقه في أكثر ما فرض الله عليه وندبه إليه من أعمال البر غير المفترض عليه المنتهي عن أكثر المعاصي – وإن ارتكب بعض المعاصي والحوبات –، في قسم من كفر بالله ودعا معه آلهة أو جعل له صاحبة أو ولدا – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا – ولم يؤمن أيضًا بشيء مما أمر الله بالإيمان به ولا أطاع الله في شيء أمره به من الفرائض والنوافل ولا انزجر عن معصية نهى الله عنها؛ محال أن يجتمع هذان في درجة واحدة من النار، والعقل مركَّب على أن يعلم أن كل من كان أعظم خطيئة وأكثر ذنوبا لم يتجاوز الله عن ذنوبه كان أشد عذابا في النار، كما يعلم كل عاقل أن كل من كان أكثر طاعة لله ﷻ وتقربا إليه بفعل الخيرات واجتناب السيئات كان أرفع درجة في الجنان وأعظم ثوابا وأجزل نعمة، فكيف يجوز أن يتوهم مسلم أن أهل التوحيد يجتمعون في النار في الدرجة مع من كان يعترى على الله ﷻ فيدعو له شريكا أو شركاء فيدعو له صاحبة وولدا ويكفر به ويشرك ويكفر بكل ما أمر الله ﷻ بالإيمان به ويكذب جميع الرسل ويترك جميع الفرائض ويرتكب جميع المعاصي فيعبد النيران ويسجد للأصنام والصلبان؟! »[٢].

---

(١) التوحيد (١/ ٤٠-٤١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٣٣-٥٣٤).

المسلك الخامس

إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية

إن دعوى أهل الأهواء والبدعة أن الدلائل النقلية ظواهر ظنية الدلالة لا تفيد اليقين؛ زعم في غاية الفساد والبطلان، وينقضها أهل السنة ببيان وتقرير خلاف ذلك ونقيضه، وهو: تقرير أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية الدلالة، ومن الأوجه التي يذكرونها في النقض ما يأتي:

أولا: لا يُسلّم لهم أن نصوص الصفات ظواهر لفظية؛ لأن نصوص الصفات في الكتاب والسنة نصوص قطعيات صريحات محكمات، لا تقبل التأويل ولا النسخ. فنصوص الصفات نصٌ في مراد الله ورسوله لا يحتمل غيره، وهي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ العشـرة والثلاثة على مدلوله، وكدلالة لفظ الشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والخيل والبغال والإبل والبقر والغنم والذكر والأنثى على مدلولها، لا فرق بين ذلك ألبتة.

فإذا زُعم أن نصوص الصفات لفظية لا تفيد اليقين عاد ذلك على الشرع كله بأنه أدلة لفظية لا تفيد اليقين؛ لأن نصوص الصفات من أظهر أقسام القرآن ثبوتاً وأكثرها وروداً، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوّع، فإذا كان كلامه - سبحانه - وتكليمه ونداؤه وقوله وأمره ونهيه وحكمه وإخباره وسائر صفاته كل ذلك لا حقيقة له؛ بطلت الحقائق كلها[1].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٣-٣٨٤)، مختصر الصواعق (٢/ ٢٨٥-٢٨٦).

ثانياً: من رَاجَع نصوص الصفات في الكتاب والسنة، وتدبّرها تدبُّر مؤمنٍ بها وموقّر لها ومعظم لشأنها، وتخلى عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام؛ وجدها في غاية الإحكام والإتقان والوضوح والبيان والتفسير والتنصيص والتبيان، وعلم أنها تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام آخر، وعَرَف أنها تدل على مدلولاتها دلالة أقطع من دلالة أيّ نص(١).

ثالثاً: «أن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام:

نصوص لا تحتمل إلا معنى واحداً.

وظواهر تحتمل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً.

وألفاظ تحتاج إلى بيان، فهي بدون البيان عرضة الاحتمال.

فأما القسم الأول: فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعاً...، وعامة ألفاظ القرآن من هذا الضرب، هذا شأن مفرداته. وأما تركيبه فجاء على أصح وجوه التركيب، وأبعدها من اللبس، وأشدها مطابقة للمعنى، فمفرداته نصوص أو كالنصوص في مسمّاها، وتراكيبه صريحة في المعنى الذي قُصد بها، والمخاطَبون به تلك اللغةُ سجيّتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالاضطرار مراده منها.

والقسم الثاني: ظواهر قد تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن قد اطّردت في موارد استعمالها على معنى واحد، فجرت مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسّماها.

---

(١) انظر: الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (١/ ٢١).

والقسمان يفيدان اليقين والقطع بمراد المتكلم، وأما القسم الثالث إذا أُحسن رده إلى القسمين قبله عُرف مراد المتكلم به »[1].

رابعاً: إن دلالة نصوص القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة، وهذا أمر ضروري لجميع بني آدم، ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم، فتقوم عليهم حجة الله بما فهموه من خطابه لهم، وليس هذا إلا لأنه أفاد العلم اليقيني دون شك.

خامساً: إن السامع متى سمع المتكلم يقول: (لبست ثوباً) و(ركبت فرساً) و(أكلت لحماً) وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ من عُرف المتكلم، وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله: (لبست ثوباً) معنى: ذبحت شاة، ولا من قوله: (ركبت فرساً) معنى: لبست ثوباً؛ علم مراده قطعاً. فإن من قصد خلاف ذلك عُدّ ملبّساً مدلساً، لا مبيناً مفهماً، وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة. فإذاً: إفادة كلام الله ورسوله لليقين فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم، وهو أدلّ على كلام الله ورسوله من دلالة كلام غيره على مراده.

سادساً: إن من تأمل عامة ألفاظ القرآن وجدها نصوصاً صريحة دالة على معناها دلالةً لا تحتمل غيرها بوجه من الوجوه، وهذا كأسماء الأنبياء وأسماء الأجناس وكأسماء الأعلام، وكأسمائه سبحانه التي أطلقها على نفسه، فإنها لا تصلح أن يكون المراد بها غيره ألبتة، وكذا عامة ألفاظ القرآن وسوره وآياته وأحاديث ﷺ مفيدة لليقين بالمراد منها .

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٠-٦٧٢).

سابعاً: أن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية والعلم بمراد المتكلم بها أيسر وأظهر من حصوله بمدلول الأدلة العقلية. فإن الأدلة السمعية تدلّ بقصد الدالّ وإرادته، وعلم المخاطب بذلك أيسر عليه من علمه باقتضاء الدليل العقليّ مدلوله؛ ولهذا كان أول ما يفعله الطفل معرفة مراد أبويه بخطابهما له قبل علمه بالأدلة العقلية، وأيضاً: فمن قصد تعليم غيره مقتضى الدليل العقلي لم يمكنه ذلك حتى يعرّفه مدلول الألفاظ التي صاغ بها الدليل العقلي، فعلمه بمدلول الدليل السمعي الدال على مقتضى الدليل العقلي أسبق إليه وأيسر عليه.

وليس أحد من البشر يستغني عن التعلم السمعي، كيف وآدم أبوهم أول من علمه الله أصول الأدلة السمعية، وهي الأسماء كلها، وكلمه قبيلاً ونبّأه وعلّمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل. وهكذا جميع الأنبياء من ذريته، علّمهم بالأدلة السمعية - وهي الوحي - ما لم يعلموه بمجرد عقولهم، وحصل لهم من اليقين والعلم بالأدلة السمعية التي هي خطاب الله لهم ما لم يحصل لهم بمجرد العقل، وأحيلوا هم وأممهم على الأدلة السمعية ولم يحالوا على العقل، وهداهم الله بالأدلة السمعية لا بمجرد العقل، وأقام حجته على أممهم بالأدلة السمعية لا بالعقل.

ثامناً: أن الله تبارك وتعالى قد أمر رسول الله ﷺ بالتبليغ، وقد علمنا يقيناً - وعلم كل مسلم مؤمن - أنه ﷺ بلّغ رسالة ربه، وذلك بشهادة الله وشهادة الصفوة من الصحابة ﵃، ولو لم يقم بما أمره به ربه من البلاغ المبين لكان ملوماً.

فيُسأل أصحاب هذا القانون: هل بلّغ الرسول ﷺ ألفاظاً لا تفيد الأمة علماً ولا يقيناً، أو أنه بلّغ الألفاظ والمعاني؟. و الأول ظاهر البطلان؛ لأن مقتضاه الطعن في تبليغ الرسالة.

تاسعاً: الأدلة السمعية اللفظية قد تكون مبنيّة على مقدمتين يقينيتين:

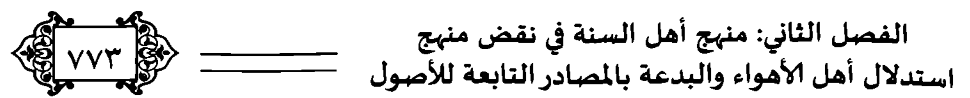
إحداهما: أن الناقلين إلينا فهموا مراد المتكلم.

والثانية: أنهم نقلوا إلينا ذلك المراد كما نقلوا اللفظ الدال عليه.

وكلتا المقدمتين معلومة بالاضطرار؛ فإن الذين خاطبهم النبي ﷺ باسم الصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل وغيرها من ألفاظ القرآن في سائر الأنواع من الأعمال والأعيان والأزمنة والأمكنة وغيرها؛ يُعلم بالاضطرار أنهم فهموا مراده من تلك الألفاظ التي خاطبهم بها أعظم من حفظهم لها.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم كانوا على أتم ما يكون العلم، وعلى أتم ما تكون المعرفة اليقينية، ولم يتوقف حصول اليقين لهم بمراد الشارع على تلك المقدمات العشر التي ذكرها أصحاب هذا القانون.

عاشراً: أن الله سبحانه لم يطلق الظن المجرد إلا في معرض الذم، كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٨] هذا بخلاف اليقين الذي أثنى الله على أهله، كما في قوله: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤] فكيف يستسيغ هؤلاء - بعد أن تبين أن الله ذم الظن وأثنى على اليقين - أن يجعلوا وحيه إلى نبيه ملازماً للظن مفارقاً لليقين؟!، إن هذا لهو الضلال المبين.



حادي عشر: أن الأدلة العقلية أضعف من الأدلة السمعية، والذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية، والشكوك القادحة في العقليات أكثر من الشكوك القادحة في السمعيات.

ثاني عشر: أن أصحاب هذا القانون فتحوا بذلك باباً للفلاسفة والزنادقة للطعن في جميع أبواب الدين، بل حتى المستشرقون المعاصرون استغلوا هذا القانون للقدح في الشريعة وعقائدها، بحجة أن أدلتها لفظية ظنية، فلا يصلح أن تؤخذ العقيدة من الدليل الظني، ناهيك عن أن أصحاب القانون قطعوا بذلك - أيضاً - على أنفسهم الرد على أولئك؛ لأن المعطِّل إذا قال - مثلاً -: إن آيات الصفات وأخبارها لا تفيد اليقين بخلاف نصوص المعاد؛ ردّ عليه الفيلسوف الملحد بنفس سلاحه وقال: إن نصوص المعاد أيضاً لفظية لا تفيد اليقين. فصار هذا القانون أصلاً يُهدَم به الدين، ومعولاً بأيدي المشككين.

ثالث عشر: أن هذا القانون الذي طبقوه على كلام الله ورسوله لو طُبّق على سائر الكلام لم يبقَ في الدنيا علم يقيني، لا في المصنفات المصنفة ولا في الكلام الذي يتخاطب به بنو آدم، بل لو طُبّق على ألفاظ هذا القانون ذاته لكان أكثر تساقطاً وأسرع تهافتاً، ولازداد بطلاناً على بطلان.

وتطبيقه على الوحي دون سائر الكلام جور وإجحاف وسوء ظن بالله ورسوله، وإلا كيف يكون كلام من هو أعلم وأحكم وأفصح وأنصح للأمة مجرداً عن اليقين، وشبهات هؤلاء العقلية تفيد اليقين؟!.

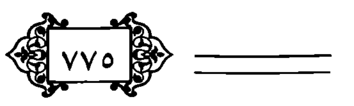
رابع عشر: يلزم على القول بهذا القانون لوازم في غاية الفساد والبطلان، منها:

١- أن الرسول ﷺ قد فشلت دعوته - والعياذ بالله -، حيث ترك للناس كتاباً وسنة ألفاظهما لا تفيد علماً، ولا تُكسب يقيناً.

٢- الطعن في حصول العلم بمعاني القرآن، وذلك شرٌّ من الطعن في نقل بعض ألفاظه، ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل الرافضة، وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه من فعل الباطنية الملاحدة ومن سلك سبيلهم، وهؤلاء شر من أولئك.

٣- جحد الرسالة في الحقيقة - وإن أقرّ بها صاحبه بلسانه -، بل مضمون القانون أن ترك الناس بلا رسول يرسل إليهم خير من أن يرسل إليهم رسول، وأن الرسل لم يهتدِ بهم أحد في أصول الدين، بل ضلّ بهم الناس. وذلك أن القرآن - على ما اعتقده أرباب هذا القانون - لا يُستفاد منه علم ولا حجة، بل إذا علمنا بعقولنا شيئاً اعتقدناه، ثم نظرنا في القرآن؛ فإن كان موافقاً لذلك أقررناه على ظاهره لكونه معلوماً بذلك الدليل العقلي الذي استفدناه به، لا بكون الرسول أخبر به، وإن كان ظاهره مخالفاً لما عرفناه واستنبطناه بعقولنا اتبعنا العقل وسلكنا في السمع طريقة التأويل.

٤- تكذيب الله تعالى، وذلك أن الله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]، ويقول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، ومعلوم أنه لا تعسير ولا تفريط أعظم من الإتيان بما لا يمكن معرفته ألبتة مع المطالبة بالطاعة، بل لابد من شروط عشرة لا سبيل إلى تحقيقها!.



خامس عشر: أن هذا القانون باطل من أساسه:

١- لأن بعض اللغات والنحو والتصريف بلغ حد التواتر، كاللغات المشهورة غاية الشهرة، ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وأن (ضربَ) وما على وزنه فعل ماضٍ، وأمثال ذلك. فكل تركيب مؤلَّف من هذه المشهورات فهو قطعي.

٢- من ادّعى أن لا شيء من التركيبات بمفيد للقطع بمدلوله فقد أنكر جميع المتواترات، كوجود بغداد. فما هو إلا محض السفسطة والعناد.

٣- أن العقلاء لا يستعملون الكلام في خلاف الأصل عند عدم القرينة.

٤- قد يُعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد، وإلا بطلت فائدة التخاطب وقطعية المتواتر أصلاً.

سادس عشر: أنه لو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، فليس كل ظاهرٍ ظنياً، لأنه إذا تضافرت الظواهر الظنية على معنى حصل القطع بذلك المعنى، فحينئذ يكون حكم الظاهر حكمَ النصّ في القطع بالمراد منه، فإن الأخبار إذا تواردت على معنى واحد حصل اليقين بذلك المعنى.

فلو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، لكنها لتضافرها على معنى واحد صارت قطعيات دالة على المراد بالقطع[1].

---

(١) يراجع فيما تقدم:

١- الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٦) إلى آخر المجلد.

٢- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص(١٥٠-١٦٠).

٣- الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (٢/ ١٩-٣١).

المسلك السادس

إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة

الأصل الذي بُنيت عليه دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، والأساس الذي قامت عليه؛ هو : أن العقل قطعيّ والنقل ظنّي، وأن العقل هو أصل النقل.

« والملجئ لهم إلى ذلك أنهم وضعوا مذهبهم على قوانين ومقدمات، وفرّعوا أشياء لم يجدوا لها أصولاً، وأصلوا أشياء لم يجدوا لها فروعاً، فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، ولم يجدوا للباري ﷻ أقيسة موجودة، فرجعوا في ذلك إلى الظن؛ لينتظم لهم ما وضعوا من قوانينهم، ولم يبالوا صح لهم التوحيد أم لم يصح، وأرادوا أن يحكِّموا عقولهم في ذلك »[1].

وقد اجتهد الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في نقض هذه الدعوى من جوانب مختلفة وبوجوه كثيرة، أذكر منها هنا ما يحصل به المقصود.

أولاً: إبطال كون العقل هو أصل النقل:

يقال لهم: ما مرادكم من أن العقل هو أصل النقل، هل هو:

أ- أن العقل أصل في ثبوت النقل في نفس الأمر؟

(١) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص(٩٣-٩٤).

ب- أو أصل في علمنا بصحته؟

أما **الأول**: فلا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به بالعقل أو بغيره أو على عدم علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدّقه الناس أم لم يصدقوه، كما أن رسول الله ﷺ حقّ وإن كذّبه من كذّبه، ووجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حقّ وإن جهله من جهله أو جحده من جحده.

فثبوت ذلك ليس موقوفاً على علمنا به، إذ عدم علمنا بالحقائق لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر؛ وعلى هذا فليس القدح في العقل قدحاً في الحقائق الثابتة بالسمع.

وأما **الثاني**: فيرد عليه بأن المعارف العقلية أكثر من أن تُحصر، ومنها معارف لا صلة لها بالسمع - كالحساب والنحو والجغرافيا ونحوها -، فليس كل ما يُعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، إذ هل يُعقل أن الحساب وعلم الهيئة ونحوها أصل في معرفتنا بالأدلة النقلية في الكتاب والسنة؟، هذا لا يتصوره عاقل.

وعلى هذا: فليست المعقولات أصلاً للنقل؛ لا أصلاً في ثبوته في نفس الأمر، ولا أصلاً في معرفته، أو دليلاً لنا على صحّته[1].

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧-٨٩).

ثانياً: إثبات أن تقديم العقل على النقل يتضمن القدح في العقل والنقل:

« إن قيل: تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض؛ لأن السمع عُلم بالعقل فهو أصله، ولو بطل العقل بطل السمع والعقل معاً، وهذه من قواعد المتكلمين. قلنا: قد اعترضهم في ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها في العقل والسمع، فتعارضها تقدير محال، فإنه لو بطل السمع أيضاً بعد أن دلّ العقل على صحته لبطلا معاً أيضاً؛ لأن العقل قد كان حكم بصحة السمع وأنه لا يبطل، فحين بطل السمع علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية »[1].

ثالثاً: إبطال قولهم بوجود التعارض بين العقل والنقل:

هذا القول مبنيّ على تصوّرٍ فاسد ووهمٍ باطل؛ فإن النقل الصحيح لا يمكن أن يعارضه عقل صريح، بل هما متلازمان لا يتعارضان، والعقل الصريح يطابق العقل الصحيح ويعاضده ويناصره، وقد سبق ذكر بعض ما يدلّ على ذلك، ويضاف هنا:

١ - « أن أدلة الحق لا تتناقض، فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء سواء كان الخبر إثباتاً أو نفياً أن يكون في أخباره ما يناقض ذلك الخبر الأول، ولا يكون فيما يُعقل بدون الخبر ما يناقض ذلك الخبر المعقول، فالأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن تتناقض، سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين، أو كان أحدهما سمعياً والآخر عقلياً »[2].

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص(١١٧-١١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤).

٢- « أن العقل مع النقل له ثلاث مقامات:

إما أن يشهد بما دلّ عليه الشرع، بما يراه من محاسن الدين، وبناء أحكامه على تحصيل المصالح وتكميلها، وعلى دفع المفاسد وتقليلها حسب الإمكان، وبيان أن هداية الدين وإرشاداته تجري مع الوقت والزمان ولا تتغير، ولا يحصل الرشد بغيرها .

وإما أن لا يهتدي العقل لمعرفة تفاصيلها - كأمور الغيب والبرزخ والجنة والنار وأحوال يوم القيامة؛ مما لا تهتدي العقول إليه لا إجمالاً ولا تفصيلاً إلا بالوحي السماوي -؛ والعقل فيها يخضع ويُسلِّم للسمع؛ لتيقّنه صدق الشارع وأنه لا يقول إلا الحق .

وإما أن يأتي الشرع بما تحار فيه العقول، ولا تعرف وجهه ولا حكمته...

فهذه الأمور الثلاثة هي التي ترد الشرائع بها، وأما ورودها بأمرٍ يشهد العقل الصريح ببطلانه وإحالته فهذا من المحال الممتنع؛ لأن الحق لا يتعارض »[1].

والذي أوقع هؤلاء في ظن وجود تعارضٍ بين العقل والنقل عدة أمور، منها:

١- فَصلُهم بين العلوم الشرعية والعقلية، وظنهم أن الشرعية ما أخبر الشارع بها فقط. وهذا باطل؛ فإن الشرعيات هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ الشارع عليها[2].

---

(١) توضيح الكافية الشافية - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ ابن سعدي - (٣/ ٣٥٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٨-٢٣٤).

٢- فسادٌ في العقل، فيظن ما ليس بمعقولٍ معقولاً، وهو في الحقيقة شبهات وخيال لا حقيقة له، فيحتج بأدلة عقلية، ويظنها براهين وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركّبة من ألفاظٍ مجملة ومعانٍ متشابهة لم يميَّز حقها وباطلها(١).

٣- عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه؛ فإن الرسل جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه، لا بما يعلم العقل امتناعه(٢).

٤- أن يكون النقل الذي قيل: إن العقل عارضه؛ ليس من النقل الصحيح المقبول(٣)، فلا يصحّ - والحال هذه - إثبات وجود تعارضٍ بين العقل والنقل.

٥- عدم فهم المدلول الصحيح للنقل، فيسمع نقلاً يعارض عقله فيفهم منه بعقله ما لا يدلّ عليه(٣). وقد قيل:

« وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم »(٤)

وبناءً على ما تقدّم؛ فمتى ما وُجد تعارض بين نقلٍ وعقلٍ فلابدّ من ضعف أحدهما(٥).

ثم يقال لهم: عيِّنوا لنا العقل الذي تزعمون أنه يعارض النقل؟، وهذا ما لا سبيل لهم إلى الاتفاق عليه، وهو من أعجب العجب، فإن أرباب هذا القانون

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤) (١٢/ ٦٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤)، درء التعارض (١/ ١٤٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص(٢٣٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٦٧-٥٦٨).

مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشدّ اضطراب؛ فالفلاسفة مع شدة اعتنائهم بالمعقولات أشد الناس اضطراباً في هذا الباب من طوائف أهل الملل، وأما المتكلمون فاضطرابهم في هذا الباب من أشد اضطراب في العالم، وكلٌّ منهم يدعي أن صريح العقل معه، وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل، فنحن نصدِّق جميعهم، ونبطل عقل كلِّ فرقة بعقل الفرقة الأخرى.

ثم نقول للجميع: بعقل مَنْ منكم يوزن كلام الله ورسوله؟، وأيّ عقولكم تُجعل معياراً له؛ فما وافقه قُبِل وأُقِرَّ على ظاهره، وما خالفه رُدَّ أو أُوِّل أو فُوِّض؟، أعقل الفلاسفة المتقدمين - على اختلاف أصنافهم - ومن تبعهم من المنتسبين إلى هذه الأمة؟، أم عقل رؤوس الجهمية والمعتزلة والمرجئة والممثِّلة؟، أم ترضون بعقول المتأخرين الذين هذبوا العقليات، ومحضوا زبدتها، واختاروا لنفوسهم، ولم يرضوا بعقول سائر من تقدمهم؛ وأنتم ترون اضطرابهم أشد الاضطراب؟، أم ترضون عقول القرامطة والباطنية والإسماعيلية؟، أم عقول الاتحادية القائلين بوحدة الوجود؟.

فكل هؤلاء وأضعافهم وأضعاف أضعافهم يدّعي أن المعقول الصريح معه، وأن مخالفيه خرجوا عن صريح المعقول، وهذه عقولهم تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم، فاجمعوها إن استطعتم، أو خذوا منها عقلاً واجعلوه ميزاناً لنصوص الوحي وما جاءت به الرسل، وعياراً على ذلك، ثم اعذروا بعدُ من قدَّم كتاب الله وسنة رسوله على هذه العقول المضطربة المتناقضة بشهادة أهلها وشهادة أنصار الله ورسوله عليها، وقال: إن كتاب الله وسنة رسوله يفيد العلم واليقين، وهذه العقول المضطربة المتناقضة إنما يفيد الشكوك والحيرة والريب

والجهل المركَّب، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أُخذ بالنقل الصحيح، ورُمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحُطَّت حيث حطها الله وحط أصحابها[1].

رابعاً: إبطال قولهم بوجوب تقديم العقل على النقل عند التعارض:

وذلك من وجوه عديدة، منها:

١- أن يقال لهم: ما مرادكم - أولاً - بالعقل والنقل:

هل مرادكم القطعيان اللذان يقطع العقل بثبوت مدلولهما؟، فإن كان كذلك فلا يُسلَّم بإمكان التعارض حينئذٍ أصلاً؛ لأن القطعي يدل على مدلوله قطعاً، ويقتضي العلم، وما كان كذلك فلا يُتصوَّر أن يعارض ما كان مثله.

أو مرادكم الظنِّيان؛ إما ثبوتاً، وإما دلالة؟، فإن أردتم ذلك فالواجب - والحال هذه - هو تقديم الراجح منهما مطلقاً، سواء كان نقلاً أو عقلاً.

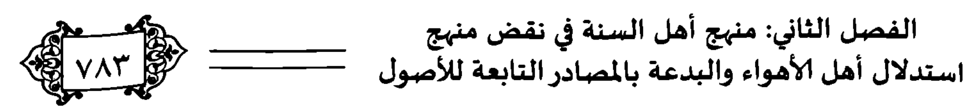
أو مرادكم ما كان أحدهما قطعياً، والآخر ظنيا؟، فإن كان كذلك فالقطعي هو المقدّم مطلقاً، سواء كان سمعياً أو عقليا، فالتقديم هنا إنما هو باعتبار القطع والظن، لا باعتبار النقل والعقل. فظهر بما تقدَّم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جَعْل جهة الترجيح كونه عقلياً: خطأ أيضاً[2].

٢- ثم يقال لهم: اضطربتم اضطراباً شديداً في تعيين العقل الذي يُعارض به النقل، فكيف تجعلون ما اضطربتم فيه ذلكم الاضطراب الشديد مقدَّماً على النقل السالم من الاختلاف، الذي أنزله العليم الحكيم الخبير على رسوله الأمين؟!.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٧٨١-٧٩١).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٨٦-٨٧) .



المسلك السابع

تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما

بعد إبطال أهل السنة دعوى أهل الأهواء والبدعة بأن الدلائل النقلية ظنية الدلالة، ودعواهم وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية؛ فإنهم يعكسون القانون الفاسد على أهله بقانون صحيح، وهو: أنه على فرض وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة فإن الواجب حينها هو تقديم النقل على العقل، وذلك لعدة أوجه، منها:

١- أن العقل مصدِّق للشرع في كل ما أخبر به، ومن مستلزمات تصديقه إياه قبول خبره، والشرع لم يصدِّق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل. فلو علم الإنسان بعقله أن هذا رسول الله حقاً، وعَلِم أنه يخبر بشيءٍ ما، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره؛ كان عقله يوجب عليه أن يسلِّم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر.

٢- أن العقل من الأمور النسبية الإضافية، والناس متفاوتون في عقولهم بحسب ما يؤتيهم الله من العقل والمعرفة والنظر والاستدلال والتمييز، وقد يعلم الإنسان في حالٍ بعقله ما كان يجهله في وقتٍ آخر، كما أن العقول يعرِض لها ما يوجب غلطها وتناقضها واختلافها، فلو قلنا بتقديم العقل على النقل لكان في ذلك إحالةً للناس على شيءٍ لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته.

٣- أن العقل قد دلّ على صحّة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل - بتقديم العقل عليه - لكنا قد أبطلنا دلالة العقل نفسه، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارِضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليلٍ لا يصلح لمعارضة شيءٍ من الأشياء. بل إن من أقرّ بصحة السمع، وأنّه عَلِم صحّته بالعقل؛ لا يمكنه أن يعارض السمعَ بالعقل البتة؛ لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرَّةً أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته[١].

---

(١) انظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ٢٢١-٢٥١).

المسلك الثامن

إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة

تأتي أهمية هذا المسلك من حيث إنه نقض للدليل العقلي من داخله، وإبطالٌ لمركِّبات بنائه، وهي ألفاظه التي صيغت منها مقدماته التي بُنِي عليها.

ومن المستقر عند أهل السنة أن « الطرق الشرعية إذا تُؤُمِّلت وُجِدت في الأكثر قد جمعت وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

والثانية: أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني: قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأُوَل »(١).

وأما الأدلة العقلية التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة: فإنها

١- « كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرا قبل الوصول.

٢- ومقدماتها - في الغالب - إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء، ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدمات دليل إلا نادرًا، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن الله لا يعرف إلا بطريقته، وإن كان جمهور أهل الملة - بل عامة السلف - يخالفونه فيها.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٦).

مثال ذلك: أن غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يُعرَف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه، ثم لهم في إثبات حدوثه طرق:

فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض، وهي صفات الأجسام.

ثم القدرية من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع والنبوة لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات من أن الله يجيء وينزل ونحو ذلك، والمعتزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن اللّه ليس له صفة، لا علم ولا قدرة ولا عزة ولا رحمة ولا غير ذلك؛ لأن ذلك - بزعمهم - أعراض تدل على حدوث الموصوف.

وأكثر المصنفين في الفلسفة - كابن سينا - يبتدئ بالمنطق ثم الطبيعي والرياضي أو لا يذكره ثم ينتقل إلى ما عنده من الإلهي.

وتجد المصنفين في الكلام يبتدؤون بمقدماته في الكلام: في النظر والعلم، والدليل - وهو من جنس المنطق - ثم ينتقلون إلى حدوث العالم، وإثبات محدثه، ومنهم من ينتقل إلى تقسيم المعلومات إلى: الموجود، والمعدوم، وينظر في الوجود وأقسامه»[1].

وهذه المقدمات التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة في أدلتهم - من حيث بناؤها اللفظي - على نوعين:

الأول: مقدمات تبنى على ألفاظ معروفة في لغة العرب، وفي المعاني التي استعملتها العرب فيها، وفي المعاني التي ورد بها الكتاب والسنة.

الثاني: مقدمات تبنى على ألفاظٍ غير معروفة في لغة العرب، أو في غير معانيها التي استعملتها فيها العرب، أو في غير معانيها التي وردت في الكتاب والسنة.

أما النوع الأول فلنقضه عدة مسالك تقدم ذكرها، وأما النوع الثاني فهو المقصود في هذا المسلك.

فمن مسالك أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة، كما قال ابن الوزير: « فينبغي للسُّنِّيِّ معرفة هذا ومراعاته، ولا يمكِّن أهلَ البدع من التشويش والتشنيع بما لا يحتاجه ولا ورد به سمعٌ من العبارات المبتدعة التي لهج بها كثير من المتكلمين والمتكلفين »[1].

وهذا الأمر يكون بعدة طرق:

١- بيان كون اللفظ ليس من لغة العرب بتاتاً، أو أنه استُعمِل في الدليل على غير معناه الذي استعملته عليه العرب. وهذه الطريقة لها قوتها؛ لأن الله أنزل كتابه وبعث رسوله بلغة العرب، لا باللغات الأخرى، فمن أراد أن يفهم دين الله أو يستدلّ له فليس له إلا أن يستعمل هذه اللغة التي بها نزل، وأن

---

(١) العواصم من القواصم (٦/ ٨٨).

يستعمل ألفاظها فيما أراد بها أهلها، وأما إذا اخترع ألفاظاً من عنده، أو سَرَّبها من اللغات الأخرى كالهندية والرومانية واليونانية، أو استعمل ألفاظاً عربية في غير المعاني التي استعملتها عليها العرب؛ كانت ألفاظه بشرية محضةً لا يقوم عليها حكم، ولا يستفاد منها شرع، ولا يُقرَّر بها دين، ولا تُبنى منها مقدّمات؛ لأنها ليس لها حرمة ولا مرجعٌ شرعيٌّ تقوم عليه.

٢- بيان كون اللفظ قد جاء في الكتاب والسنة على غير المعنى الذي استُعمِل في الدليل أو على ما يخالفه أو ينقضه، ولا شك في أن مجرد بيان هذا الأمر كافٍ في إبطال الدليل؛ فإن دين الله يُفهَم من خلال ألفاظ الكتاب والسنة ومعانيها التي وردت بها فيهما، ومن استعمل لفظاً منها في غير ذلك كان خارجاً عن دلالات الوحي، ومبتدعاً ما لم ينزل الله به سلطاناً، وداعياً إلى تبديل معاني الكتاب والسنة الصحيحة الشريفة بمعانٍ بشريةٍ من عنده ليس لها وزن ولا قيمة.

٣- بيان كون اللفظ غير واضح ولا صريح في الدلالة على المقصود، بأن يكون لفظاً مجملاً مشتبهاً يحتمل معاني متعددة، قد يكون فيها ما هو حق وفيها ما هو باطل، فلا يجوز القطع به جملةً ولا ردّه جملةً إلا بعد الاستفصال عن معناه: فإن كان معناه حقاً قُبِل المعنى مع استبدال اللفظ بما يؤدي ذلك المعنى نفسه من ألفاظ الكتاب والسنة، وإن كان المعنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى، ولهذا فإن أهل السنة حين ينقضون دليلاً يشتمل على ألفاظٍ من هذا النوع فإنهم يبدءون ذلك بالتفصيل في المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ، ثم يبينون ما فيه من حق أو باطل - على ضوء ما ذُكِر آنفاً -.

والقاعدة في ذلك: « أن الواجب أن يُجعَل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتُجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد، وهذا مثل لفظ (المركب) و(الجسم) و(المتحيز) و(الجوهر) و(الجهة) و(العرض) ونحو ذلك، ولفظ (الحيز) ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضًا، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل »(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك وأسبابه وآثاره -: « والمقصود هنا: أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله ﷻ وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كنفاة بعض الصفات

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٥-١٤٦).

الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه؛ فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك، ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، ونقلوا الناس في مخاطبتهم درجات...

ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة.

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل:

أما الشرع: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه؛ لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق، وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة - كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك - فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات

حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا، وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا، ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعا ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل، كما قال علي رضي الله عنه - لمن قال من الخوارج المارقين: « لا حكم إلا لله » -: « كلمة حق أريد بها باطل »، وقد يفرق بين اللفظ الذي يدعى به الرب - فإنه لا يدعى إلا بالأسماء الحسنى - وبين ما يخبر به عنه لإثبات حق أو نفي باطل...

وأما نفع هذا الاستفسار في العقل:

فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله حتى يتبين المعنى المراد، ويبقى الكلام في المعاني العقلية لا في المنازعات اللفظية، فقد قيل: « أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء »، ومن كان متكلما بالمعقول الصرف لم يتقيد بلفظ بل يجرد المعنى بأي عبارة دلت عليه، وأرباب المقالات تلقوا عن أسلافهم مقالات بألفاظ لهم منها ما كان أعجميا فعربت كما عربت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم، وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة وقد لا يكون صحيح الترجمة، ومنها ما هو عربي، ونحن إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية، فإذا نقلوا عن أسلافهم لفظ الهيولى والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والمجرد والتركيب

والتأليف والجسم والجوهر والعرض والماهية والجزء ونحو ذلك بين ما تحتمل هذه الألفاظ من المعاني »(١).

وأذكر هنا نموذجاً تطبيقياً لذلك:

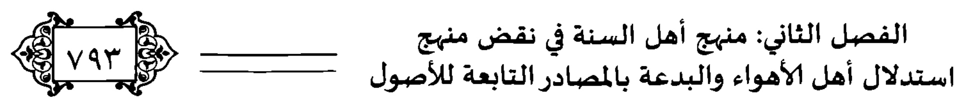
نفى أهل الأهواء والبدعة حقائق صفات الله تبارك وتعالى، بدليل عقلي هو: دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ومن مقدماته: « الأجسام لا تنفكّ عن أعراض محدَثة، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث »، ثم توصلوا به إلى نفي صفات الله بدعوى أن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدَثة؛ فقالوا: يتعيّن نفي الصفات حتى لا نقع في التجسيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإذا قال: أنا لا أصفه لا بهذا ولا بهذا، بل أنفي عنه هذين الوصفين المتقابلين؛ لأن اتصافه بأحدهما إنما يكون لو كان قابلا لأحدهما، وهو لا يقبل واحدا منهما؛ لأنه لو قبل ذلك لكان جسما؛ إذ هذه من صفات الأجسام، فإذا قدرنا موجودا ليس بجسم لم يقبل لا هذا ولا هذا...

ونحن نجيبك... من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن ما يُقَدَّر عدم قبوله لهذا وهذا أشد نقصا واستحالة وامتناعا من وصفه بأحد النقيضين مع قبوله لأحدهما، وإذا قدرنا جسما حيا عالما قادرا سميعا بصيرا متكلما كالإنسان والملك وغيرهما كان ذلك خيرا من الجسم الأعمى الأصم الأبكم - وإن أمكن أن يتصف بضد الكمال -، وهذا الجسم الأعمى الأصم الذي يمكن اتصافه بتلك الكمالات أكمل من الجماد

(١) درء التعارض (١/ ٢٩٥-٢٩٩).



الذي لا يمكن اتصافه لا بهذا ولا بهذا، والجسم الجماد خير من العدم الذي يكون لا مباينا لغيره ولا مداخلا له ولا قديما ولا محدثا ولا واجبا ولا ممكنا، فأنت وصفته بما لا يوصف به إلا ما هو أنقص من كل ناقص.

الوجه الثاني: أن يقال: قولك: « فهذه من صفات الأجسام » لفظ مجمل، فإن عنيت أن هذه الصفات لا يوصف بها إلا من هو من جنس المخوقات وإذا وصفنا الرب بها لزم أن يكون من جنس الموجودات مماثلا لها؛ كان هذا باطلا، فإنك لا تعلم أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق، فإن هذا أول المسألة، فلو قدرت أن تبين أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق لم تحتج إلى هذا الكلام، ويقال لك: لا سبيل لك إلى هذا النفي ولا دليل عليه.

وإن قلت: إن هذه الصفات توصف بها المخلوقات وتوصف بها الأجسام؛ قيل لك: نعم، وليس في كون الأجسام المخلوقة توصف بها ما يمنع اتصاف الرب بما هو اللائق به من هذا النوع كاسم الموجود والثابت والحق والقائم بنفسه ونحو ذلك، فإن هذه الأمور كلها توصف بها الأجسام المخلوقة، فإن طَرَد قياسه لزم الإلحاد المحض والقرمطة وأن يرفع النقيضين جميعا فيقول: لا موجود ولا معدوم ولا ثابت ولا منتف ولا حق ولا باطل ولا قائم بنفسه ولا بغيره، وهذا لازم قول من نفى هذه الصفات، وحينئذ فيلزمه الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين، ويلزمه أن يمثله بالممتنعات والمعدومات، فلا يفر من محذور إلا وقع فيما هو شر منه.



الجواب الثالث: أن يقال لهذا النافي للمباينة والمداخلة: أنت تصفه بأنه موجود قائم بنفسه قديم حي عليم قدير، وأنت لا تعرف موجودا هو كذلك إلا جسما، فلا بد من أحد الأمرين:

إما أن تقول هو موجود حي عليم قديم وليس بجسم، فيقال لك: وهو أيضا له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، ويقال لك: هو مباين للعالم عال عليه وليس بجسم. وإن قلت: يلزم من كونه مباينا للعالم عاليا عليه أن يكون جسما لأني لا أعقل المباينة والمحايثة إلا من صفات الأجسام؛ قيل لك: ويلزم من كونه حيا عليما قديرا أن يكون جسما لأنك لا تعقل موجودا حيا عليما قديرا إلا جسما، فهذا نظير هذا، فما تقوله في أحدهما يلزمك نظيره في الآخر وإلا كنت متناقضا مفرقا بين المتماثلين.

وإما أن تقول: أنا أقول: إنه موجود قائم بنفسه حي عليم قدير لأن ذلك قد علم بالشرع والعقل وإن لزم أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق؛ قيل لك: وهكذا يقول من يقول إنه فوق العالم مباين له أنا أصفه بذلك لأنه قد ثبت ذلك بالشرع والعقل، وإذا لزم من ذلك أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق.

وإما أن تقول: أنا لا أعرف لفظ الجسم، أو تقول: لفظ الجسم فيه إجمال وإبهام:

فإن عنيت به الجسم المعروف في اللغة وهو بدن الإنسان؛ لم أسلم أني لا أعلم موجودا حيا عالما قادرا إلا ما كان مثل بدن الإنسان، فإن الروح هي أيضا حية عالمة قادرة وليست من جنس البدن، وكذلك المَلَك وغيره.

وإن عنيت بالجسم أنه يقبل التفريق والتجزئة والتبعيض بحيث ينفصل بعضه عن بعض بالفعل؛ قيل: أنا أتصور موجودا عالما قادرا قبل أن أعلم أنه يمكن تفريقه وتبعيضه، فلا يلزم من تصوري للموجود الحي العالم القادر أن يكون قابلا لهذا التفريق والتبعيض.

وإن عنيت بالجسم أنه يمكن أن يشار إليه إشارة حسية؛ لم يكن هذا ممتنعا عندي، بل هذا هو الواجب، فإن كل ما لا يمكن أن يشار إليه لا يكون موجودا.

وإن عنيت بالجسم أنه مركب من الجواهر المنفردة الحسية أو من المادة والصورة اللذين يجعلان جوهران عقليان؛ فأنا ليس عندي شيء من الأجسام كذلك، فضلا عن أن يقدر مثل ذلك، فإذا كنت نافيا لذلك في المخلوقات البسيطة فتنزيه رب العالمين عن ذلك أولى.

وإن عنيت بالتبعيض أنه يمكن أن يرى منه شيء دون شيء - كما قال ابن عباس وعكرمة وغيرهما من السلف ما يوافق ذلك -؛ لم أسلم لك أن هذا ممتنع.

وإن عنيت بالجسم أنه يماثل شيئا من المخلوقات؛ لم نسلم الملازمة »[1].

فأبطل رَحِمَهُ اللَّهُ لفظ (الجسم) في هذا الدليل العقلي من عدة أوجه كما هو ظاهر في كلامه.

---

(١) درء التعارض (٦/ ١٢٧-١٣٢).



الفصل الثالث

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة

وفيه ثلاثة مباحث:

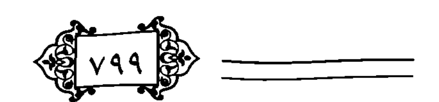
- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

المبحث الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.
- المطلب الأول: منزلة والقصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.



المبحث الأول
الاستدلال بالقصص والمنامات

التمهيد
موقف أهل السنة من القصص والمنامات

أولاً- موقف أهل السنة من القصص:

١ - اشتمال القرآن والسنة على أحسن القصص:

اشتمل القرآن الكريم والسنة الشريفة على أحسن القصص، وأتمّه فائدة، وأعظمه تأثيراً، وأعذبه فصاحة، وأكمله بياناً، وأقواه عرضاً وأسلوباً، فالقرآن كلام الله، والسنة وحيه إلى نبيه، فلا خير ولا فائدة ولا نفع ولا تأثير يكون في القصص أعظم مما اشتمل عليه القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [يوسف: ٣].

ففي قصص القرآن والسنة:

• قصص المدافعات بين أهل الحق والباطل، وما حصل للأنبياء وأولياء الله وما أصابهم من الأذى في سبيل الله، ثم نصره سبحانه إياهم وجعل العاقبة الحسنى لهم، وفي ذلك عبرة للمؤمنين بأن يتبعوا سبيلهم وينتهجوا نهجهم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف: ١١١].

• تشريف أهل الإيمان بمحمد ﷺ، بأن منَّ الله عليهم بمعرفة أخبار الماضين والعلم بذلك علماً تاماً صحيحاً صادقاً دون أن يكون لهم أدنى سابق

اطّلاع على ذلك، فشرفوا بذلك على غيرهم من الأمم، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ﴾[هود: ٤٩].

• الفائدة العظيمة لكل صاحب هوى وباطل وضلال من الكفار والمشركين والعصاة والظلمة والمتكبرين، لكي يروا ما حصل بأمثالهم من الأمم السابقة فيتعظون، قال تعالى: ﴿ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

• بيان لسنن الله في خلقه من الأمم والجماعات والأفراد، وهي سنن جرت على الماضين، وتجري على اللاحقين ليعتبر بها المؤمنون، فلهذا لا يراد بقصص القرآن الكريم السرد التاريخي للأمم والأشخاص والجماعات، وإنما يذكر منها مواضع العبرة والاتعاظ والتذكر.

• العلم بمناهج الأنبياء عليهم السلام في دعوة أقوامهم إلى الله وأصول ذلك وقواعده ومنافعه وآثاره.

• بيان ما جبلت عليه النفس الإنسانية من غرائز وميول ورغبات وكيفية معالجة ذلك معالجةً صحيحة سليمة نقيّة.

• الوقوف على أخلاق أئمة أهل الهدى والصلاح من الرسل والأنبياء وأتباعهم، من الصبر والحياء والعفاف والكرم والشكر والتوبة، وغير ذلك[1].

٢ - القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة والسلف وأئمة الهدى هي أحسن القصص في هذه الأمة:

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن ص(٣١٧-٣١٨).

أهل العلم هم ورثة الأنبياء، وحَمَلة الهدى والخير من بعدهم، فالقصص الصحيحة المأثورة عنهم هي أحسن القصص بعد قصص الأنبياء، ففي قصصهم: بيان ما كانوا عليه من الإيمان والعلم والعمل، ولا شك في أن أصدق من ينطبق عليه ذلك في هذه الأمة هم الصحابة الكرام رضي الله عنهم ثم تابعوهم وتابعو تابعيهم ومن سار على نهجهم من الأئمة.

قال اللالكائي: «وكان في الإسلام من يؤخذ عنه هذه الطريقة قوم معدودون أذكر أساميهم في ابتداء هذا الكتاب لتعرف أساميهم ويكثر الترحم عليهم والدعاء لهم؛ لما حفظوا علينا هذه الطريقة وأرشدونا إلى سنن هذه الشريعة، ولم آل جهدا في تصنيف هذا الكتاب ونظمه على سبيل السنة والجماعة، ولم أسلك فيه طريق التعصب على أحد من الناس؛ لأن من سلك طريق الأخيار فمن الميل بعيد؛ لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو حكاية عن إمام مقبول، وإنما الحيف يقع في كلام من تكلف الاختراع ونصر الابتداع، وأما من سلك بنفسه مسلك الاتباع فالهوى والإحادة عنه بعيدة ومن العصبية سليم، وعلى طريق الحق مستقيم»[١].

٣ - القصص - غير قصص القرآن والسنة - ليست بمجردها مصدراً للتلقّي:

المصدر الذي تُستقى منه كافة أمور الدين من العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها هو: الأصول الثلاثة (الكتاب والسنة والإجماع)، وأما غيرها فليست مصادر مستقلة بنفسها، فهي: إما مصادر تابعة لهذه الأصول، وإما مصادر باطلة غير صحيحة.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٨).

وعلى هذا؛ فالقصص ليست بمجردها مصدراً من مصادر التلقي، وتختلف أحوالها كما يأتي:

- إذا كانت متضمنة حكاية الإجماع أو ما أشبه ذلك: فتُعامل بما تعامل به النقول التي فيها ذلك، فإن صحت كانت الحجة في الإجماع المنقول لا في القصة نفسها.

- إن كانت آثاراً عن الصحابة: فلها ما لآثارهم من اعتداد وحجية - حسب ما نصّ عليه أهل العلم -.

- وإن كانت عن السلف والأئمة: فلها من القدر والمنزلة بحسب من أضيفت إليه.

ومما يمكن التمثيل به عن هذه الأحوال الثلاثة:

عن أبي الحسن محمد بن إسحاق بن راهويه قال: «سئل أبي - وأنا أسمع - عن القرآن، وما حدث فيه من القول بالمخلوق؟، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق، ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة - فذكر معنى هذه الحكاية - وزاد: فإنه منه خرج وإليه يعود. قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم، وأجلة التابعين - رحمة الله عليهم -، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك»[1].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٨).

• وإن كانت بخلاف ما تقدم: فبحسب ما سيقت لأجله، فقد تكون من باب الاعتبار والاتعاظ، أو الاستئناس، أو الردّ على المخالف، أو لغير ذلك.

وأما اتخاذها مصدراً من مصادر التلقّي فهو خطأ وجهل وضلال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولكن ذِكْر أمثاله هذه الحكايات لبيان المعتقدات نوع من ركوب الجهالات والضلالات...، فتبين بذلك أن أهل السنة في كل مقام أصح نقلا وعقلا من غيرهم؛ لان ذلك من تمام ظهور ما أرسل الله به رسوله من الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ظهوره بالحجة وظهوره بالقدرة »[(١)].

٤ - الاستدلال بالقصص وفق شروط وضوابط:

كما أن القصص ليست مصدراً من مصادر التلقي؛ فهي كذلك ليست بمجردها طريقة من طرق الاستدلال، وإنما يصح الاستدلال بها إذا توفّرت فيها عدة شروط وضوابط، منها:

• عرضها على أصول الكتاب والسنة قبل الاستدلال بها، وموافقتها لها: فلا يُستَدلّ بقصة إلا بعد عرضها على ما جاء به الكتاب والسنة؛ فإن وافقته قُبِلت وأمكن الاستدلال بها، وإلا رُدّت.

قال الدارمي: « فهذا ينبئك أنه نفس كلام الله وأنه غير مخلوق؛ لأن الله ﷻ لم يخلق كلاما إلا على لسان مخلوق، فلو كان القرآن مخلوقا - كما يزعم هؤلاء المعطلون - كان إذاً من كلام المخلوقين، وكل هذه الروايات والحكايات والشواهد والدلائل قد جاءت وأكثر منها في أنه غير مخلوق »[(٢)].

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٩١-١٩٢).

قال الدهلوي: « وقد سلك الناس في هذا العصر في الدين طرائق قددا، وتشعبوا شعبا، فمنهم من يتمسك بعادات الأولين وتقاليد السابقين ويعض عليها بالنواجذ، ومنهم من يحتج بحكايات الصالحين وأساطير الأولين، ومنهم من يتشبث بكلام من تسمى بالعلماء وامتاز بتشدق اللسان وحدة الذهن، ومنهم من يركض ركائب العقل في هذا الميدان ويرخي لها العنان، وكان الأفضل الأعدل أن يرد الإنسان كل ذلك إلى الله ورسوله، فيصدر عما ثبت عنهما، ويتحاكم إليه، ويتخذه بيانا شافيا وحكما قاطعا: فيقبل من قصص المشايخ والصالحين ومن كلام العلماء والوعاظ والمذكرين ما وافق الأصول والنصوص، وينبذ من الكلام والأحاديث ومن العادات والتقاليد ما خالفها »[1].

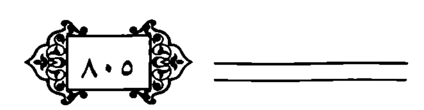
ومن التطبيقات في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقال أبو القاسم[2]: سمعت محمد بن الحسين، سمعت محمد بن علي الحافظ، سمعت أبا معاذ القزويني، سمعت أبا علي الدلال، سمعت أبا عبد الله بن قهرمان، سمعت إبراهيم الخواص يقول: انتهيت إلى رجل - وقد صرعه الشيطان - فجعلت أؤذن في أذنه، فناداني الشيطان من جوفه: دعني أقتله؛ فإنه يقول: القرآن مخلوق. قلت: هذه الحكاية موافقة لأصول السنة، وقد ذكروا نحوها حكايات، واعترض في ذلك الغزالي وغيره بأن هذا الاستدلال بكلام الشياطين في أصول الدين، وذكر عن الإمام أحمد في ذلك حكاية باطلة ذكرها في المنخول فقال: « رب رجل يعتقد الشيء

---

(١) رسالة التوحيد ص(٢٠-٢١).

(٢) هو أبو القاسم القشيري.



دليلا وليس بدليل كما يذكر »، وجواب هذا: أن الجن فيهم المؤمن والكافر كما دل على ذلك القرآن، ويعرف ذلك بحال المصروع، ويعرف بأسباب قد يقضي بها أهل المعرفة، فإذا عرف أن الجني من أهل الإيمان كان هذا مثل ما قصه الله في القرآن من إيمان الجن بالقرآن وكما في السيرة من أخبار الهواتف، وإبراهيم الخواص من أكبر الرجال الذين لهم خوارق، فله علمه بأن هذا الجني من المؤمنين لما ذكر هذه الحكاية على سبيل الذم لمن يقول بخلق القرآن »[١].

• أن تكون مأثورة عمن يعتد به من الصحابة والسلف وأئمة الهدى: فهم القدوة والأسوة الحسنة بعد محمد ﷺ، وقد سبق قول الإمام اللالكائي: « لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو حكاية عن إمام مقبول ».

• صحتها: وأهل السنة أشد الناس عناية بذلك، ومن مظاهر اهتمامهم بذلك ما يأتي:

• التثبت والتحقق - مع صحة الأصل -: فعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر في أول لقية لقيته في مسجد الجامع، فسألته عن هذه الحكاية، وذلك أني كنت كتبتها عن أبي بكر بن القاسم عنه قبل خروجي إلى مصر، فحدثني الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة؛ لأنه مخلوق، وذلك غير مخلوق[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢١١).

• إتباع القصة بما يدل على صحتها: عن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري يخطب يوم النحر فقال: من كان منكم يريد أن يضحي فلينطلق فليضحِّ، فبارك الله في أضحيته، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا، سبحانه عما يقول الجعد علوا كبيرا. ثم نزل فذبحه. قال اللالكائي: والقاسم ابن أبي سفيان هذا هو ابن محمد بن حميد المعمري، روى عنه قتيبة بن سعيد هذه الحكاية وثبته، وروى عنه العباس بن أبي طالب والحسن بن الصباح البزار هذه الحكاية[1].

• إتباع القصة ببيان أن لها شيوعاً عند أهل العلم وأصلاً: فعن الفرج بن يزيد الكلاعي قال: قالوا لعلي رضي الله عنه: حكّمت كافرا ومنافقا، فقال: ما حكمت مخلوقا، ما حكمت إلا القرآن. قال البيهقي: هذه الحكاية عن علي رضي الله عنه شائعة فيما بين أهل العلم، ولا أراها شاعت إلا عن أصل - والله أعلم -[2].

• النكير على من يحكي ما لم يتثبت منه أو ما لا صحة له: فعن أبي محمد فُوران قال: جاءني صالح بن أحمد - وأبو بكر المروزي عندي - فدعاني إلى أبي عبد الله وقال لي: إنه قد بلغ أبي أن أبا طالب قد حكى عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقوموا إليه. فقمت واتبعني صالح وأبو بكر، فدار صالح من بابه فدخلنا على أبي عبد الله ووافانا صالح من بابه، فإذا أبو عبد الله غضبان شديد الغضب يتبين الغضب في وجهه، فقال لأبي بكر: اذهب جئني بأبي طالب.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣١٩).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٤).

فجاء أبو طالب، وجعلت أسكن أبا عبد الله قبل مجيء أبي طالب وأقول: له حرمة. فقعد بين يديه وهو يرعد متغير الوجه، فقال له أبو عبد الله: حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ قال: إنما حكيت عن نفسي، فقال له: لا تحك هذا عنك ولا عني، فما سمعت عالما يقول هذا. وقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث يصرف. فقلت لأبي طالب - وأبو عبد الله يسمع -: إن كنت حكيت هذا لأحد فاذهب حتى تخبره أن أبا عبد الله قد نهى عن هذا[١].

وأما ذكر القصص التي لم تتوفر فيها الشروط والضوابط مع الاستدلال بها، فهو من الأمور التي ذمها الله وجعلها من الاستدلالات الساقطة التي لا يلتفت إليها ولا يؤبه بها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وما أحسن قول الله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾[آل عمران: ١٥١] لئلا يحتج بالمقاييس والحكايات »[٢].

ثانياً- موقف أهل السنة من المنامات[٣]:

١- تقسيم المنامات باعتبار ما يُرى فيها:

تنقسم المنامات باعتبار ما يراه النائم في نومه إلى ثلاثة أقسام[٤]، كما قال ﷺ: «والرؤيا ثلاثة: فرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه»[٥].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٨-١٩).
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤١).
(٣) المراد بِـ(المنامات): ما يراه الإنسان في نومه سواء كان رؤيا أو حلماً.
(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، مدارج السالكين (١/ ٦٢).
(٥) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٤/ ١٧٧٣) رقم (٢٢٦٣).

والأقسام الثلاثة هي:

أ- الرؤيا الحق، سواء كانت فيما يحبه الإنسان أو يكرهه، مما يبشره بأمر أو ينذره به(١): وهذه الرؤيا من صفاتها أنها حق لا شك فيها، وأنها جزء من أجزاء النبوة، وأنها صادقة لا بد من وقوعها فليست من أضغاث الأحلام، وهي بشرى من الله للعبد المؤمن تعجبه ويحبها(٢)، ومن أقسامها: أنها إلهام يلقيه الله سبحانه في قلب العبد المؤمن(٣)، وأمثالٌ يضربها له في المنام(٤)، ومن العلامات التي تميّزها عن الأقسام الأخرى للمنامات: توافق جماعة على رؤيا واحدة ولو اختلفت عباراتهم(٥)، وأن تكون مبشِّرة للمؤمن بخير أو منذرةً له يريه الله الله إياها رفقاً به ورحمة ليستعد لنزول البلاء قبل وقوعه(٦)، وأن تكون من أهل الصدق والصلاح والاستقامة لأن الغالب على رؤياهم الصدق لقلة تسلط الشيطان عليهم ولكثرة صدقهم في حديثهم(٧)، وهذا النوع من المنامات المنامات سيأتي بيان دلالته وأحكامه في العنصر التالي.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٩٧)، بهجة النفوس (٤/ ٣١، ٢٥٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٢، ٤٣٠)، محاسن التأويل (١٥/ ٥٤٢٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٩).

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٥)، مدارج السالكين (١/ ٦٣).

(٥) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٧٩).

(٦) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٤٢-١٤٤)، الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٥).

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٢٠).

ب - حديث النفس: وهو ما يراه الإنسان في منامه مما يقع له في مجريات حياته من الخواطر التي تجري من غير قصد، ويكون غالباً من الأمور المباحة أو التي يعتادها الإنسان أو تخطر بباله أو يهم بها في يقظته، وهذا النوع من المنامات: لا دلالة له ولا يؤخذ منه حكم.

ت - الحُلُم: وهو ما كان بخلاف القسمين السابقين، ويجمعه: أنه يكون من تلعُّب الشيطان بالنائم، فيدخل فيه: ما يصوّره الشيطان للإنسان في منامه مما يفزعه ويخيفه ويرعبه، أو مما يدخل عليه الحزن والغيظ والهم، وكذلك ما ينتج عنه الاحتلام، ومنه - أيضاً -: كل ما كان بخلاف الشرع والدين، وهذا النوع من المنامات: إن كان مما يفزِع أو يحزِن ونحو ذلك فهو من قبيل أضغاث الأحلام الكاذبة التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها ولا تنذر بشيء ولا يستمد منها حكم ولا يستدل بها على أمر، وإن كان مما فيه مخالفة للشرع فهو من الأحلام الكاذبة التي يسوّل الشيطان بها لابن آدم، فهي كاذبة باطلة يجب ردّها وطرحها ولا يجوز الالتفات إليها ولا الحكم بها ولا استمداد أي حكم منها[1].

٢- تقسيم المنامات باعتبار من يراها:

تنقسم المنامات باعتبار الرائين لها إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منها درجات متفاوتة، وذلك كما يأتي:

أ- الأنبياء: فكل مناماتهم من قبيل الرؤيا الصادقة، فكلها حق وصدق بلا استثناء، وهي وحي من الله لهم، ومن دلائل نبوتهم، وذلك لعدم تمكن الشيطان منهم يقظة ومناماً، فهم في يقظتهم لا يقولون إلا الصدق، وفي مناماتهم

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٨٣)، مدارج السالكين (١/ ٥١).

لا يرون إلا الحق، قال ابن القيم: « ورؤيا الأنبياء وحي، فإنها معصومة من الشيطان، وهذا باتفاق الأمة »[١]، ومن أمثلة ذلك: رؤيا إبراهيم عليه السلام أنه يذبح إسماعيل، ورؤيا يوسف عليه السلام، ورؤيا النبي ﷺ في بدر وغيرها. فهذا النوع من المنامات: يفيد علماً ويقيناً، ويجب الإيمان به والعمل بما دل عليه، وتؤخذ منه جميع أمور الدين من العقائد والعبادات وغيرها - إن اشتمل عليها -.

ب- الصالحون: الأغلب على مناماتهم الرؤى الصادقة، وقد يعرض لهم في مناماتهم ما هو من قبيل أضغاث الأحلام، وذلك لقلة تمكن الشيطان منهم وصدق حديثهم في اليقظة، لكن لا يجزم بصحتها مطلقاً إلا بعد ظهورها ووقوعها[٢]، وكما أن الصالحين على درجات متفاوتة في الصلاح والصدق فكذلك صدق مناماتهم وصلاحها على درجات متفاوتة بحسب صدق الرائي وصلاحه. وهذا النوع من المنامات يختلف حكمه:

- فما كان من رؤى الصحابة رضي الله عنهم وأقرّه النبي ﷺ: فهو رؤيا حق وصدق بإطلاق، وهي مصدر من مصادر التلقي والاستدلال، فيجب الإيمان بها وبما دلت عليه والعمل به في كل أبواب الدين والاستدلال به على ذلك، وذلك لأن هذا النوع قسم من أقسام السنة النبوية، وهو الإقرار.

- وأما ما كان بخلاف ذلك: فقد اتفق أهل العلم على أنه لا يصلح للحجة، فلا يعتمد عليه في إثبات أمور الدين بعامة من العقائد والأحكام وغيرها، ولا يتخذ دليلاً شرعياً، فلا يعتمد على أنه دليل من أدلة الشرع في الإثبات

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٢) انظر: فتح الباري (١٢/ ٤٠٦).

أو النفي، وغاية ما يدل عليه: أنه تبشير وتحذير وتنبيه، وقد يستأنس به عند موافقته حجة شرعية صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والرؤيا المحضة التي لا دليل على صحتها لا يجوز أن يثبت بها شيء بالاتفاق »(١)، وقال ابن القيم: « وأما رؤى غيرهم [يعني: غير الأنبياء] فتعرض على الوحي الصريح، فإن وافقته وإلا لا يُعمل بها، فإن قيل: فما تقولون إذا كانت الرؤيا صادقة أو تواطأت؟، قلنا: متى كانت ذلك استحال مخالفتها للوحي، بل لا تكون إلا مطابقة له: منبهة عليه، أو منبهة على اندراج قضية خاصة في حكمه لم يعرف الرائي اندراجها فيه فيتنبه بالرؤيا على ذلك »(٢)، وقال الشاطبي: « الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال، إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية: فإن سوّغتها عُمِل بمقتضاها، وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة، أما استفادة الأحكام فلا »(٣)، وقال المعلمي: «اتفق أهل العلم أن الرؤيا لا تصلح للحجة، وإنما هي تبشير وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة»(٤).

ج- من عدا الأنبياء والصالحين: فالغالب على مناماتهم أضغاث الأحلام التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها، وذلك لتسلط الشيطان عليهم وقلة الصدق عندهم، وقد يقع فيها ما هو من قبيل الرؤيا الصادقة(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥٧).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٦٢-٦٣).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٥٧).

(٤) التنكيل (٢/ ٢٥٩).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٧٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٦٢)، عمدة القاري (٢٤/ ١٣٧).

المطلب الأول

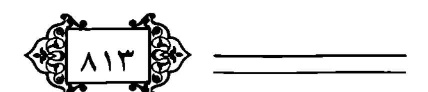
منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

أولاً- منزلة القصص وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

تعدّ القصص من مصادر التلقي والاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة بمختلف فرقهم وطوائفهم واتجاهاتهم، فما من فرقة منهم إلا وتجعل للقصص التي تتناقلها وترويها عن مشايخها وأئمتها ومُقَلَّديها منزلة ومكانة رفيعة قد تضاهي منزلة الكتاب والسنة في التلقي والاستدلال وقد تزيد عليها!.

وأعظم من يظهر فيهم ذلك من أهل الأهواء والبدعة طائفتان:

الأولى- الصوفية: فالناظر في مؤلفاتهم يتضح له جليّاً من أول وهلة ما شُحِنت به من قصص وحكايات عن مشايخ الطريقة المتقدمين منهم والمتأخرين، كما يظهر له مع التأمل أنهم لا يسوقون تلك القصص لمجرد الاتعاظ والعبرة والاستئناس، بل يسوقونها وهم يستفيدون منها علوماً يدّعون أنهم بها يفهمون دين الله الذي أنزله على محمد ﷺ، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى جعلها بمنزلة نصوص الوحي بعضها مع بعض من البيان والتقييد والتخصيص وربما النسخ، بل إن منهم من يغلو فيدّعي وجود التعارض بينها وبين نصوص الكتاب والسنة ثم يقدمها على النصوص، ويجعل ذلك من الواجبات - بل من الدين -، ثم إنهم يستدلون بتلك القصص على أمور الدين أمراً ونهياً، تشريعاً ونسخاً، عقيدة وأحكاماً وسلوكاً، وكل هذا سيظهر عند عرض منهج أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص في المطلب الثاني من هذا المبحث - إن شاء الله -.



الثانية- أهل البدع والشركيات المتعلقة بالقبور: فمن أعظم ما يستمدون منه ما هم عليه من الضلال والبدع والشرك: تلك القصص التي يتناقلونها فيما بينهم جيلاً بعد جيل عن تلك الكرامات التي وقعت لمن استغاث بقبر أو لاذ به أو دعا صاحبه أو توسّل وأقسم به، أو تلك العقوبات التي نالت من مسّ القبور وأصحابها بسوء أو أعرض عنهم أو أنكر التعلّق بهم. كما أنهم يستدلون بتلك القصص على أن ما هم عليه من الأعمال شرعيٌّ صحيحٌ مقرِّبٌ إلى الله لا يجوز الشك فيه فضلاً عن إنكاره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مقرِّراً ذلك، ومبيّناً أسبابه -: «ومنه: قول طائفة أخرى: (قبر معروفٍ ترياق مجرب)، و: (الدعاء عند قبر الشيخ فلان مجاب)، ونحو ذلك. وحجتهم: أن طائفة من الناس استغاثوا بحي أو ميت فرأوه قد أتى في الهواء وقضى بعض تلك الحوائج وأخبر ببعض ما سئل عنه. وهذا كثير واقع في المشركين الذين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين والكواكب والأوثان، فإن الشياطين كثيرا ما تتمثل لهم فيرونها قد تخاطب أحدهم ولا يراها ولو ذكرت ما أعلم من الوقائع الموجودة في زماننا من هذا لطال هذا المقام، وكلما كان القوم أعظم جهلا وضلالا كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر، وقد يأتي الشيطان أحدهم بمال أو طعام أو لباس أو غير ذلك وهو لا يرى أحدا أتاه به فيحسب ذلك كرامة، وإنما هي من الشيطان، وسببه شركه بالله تعالى وخروجه عن طاعة الله ورسوله إلى طاعة الشياطين، فأضلتهم الشياطين بذلك كما كانت تضل عباد الأصنام، ومثل هذه الأحوال لا تكون من كرامات أولياء الله تعالى المتقين. ثم انقسموا حزبين: حزبا رأوا

فيمن يفعلها من الكفر والفسوق والعصيان ما يخرجه عن كونه من أولياء الله تعالى المتقين، وكذّبوا بما ينقل عنه من ذلك. وحزبا رأوا ذلك منه أو ثبت بالنقل المتواتر عن واحد أو عدد من ذلك ما يوجب حصول مثل ذلك لهؤلاء، فيظنون أنهم من أولياء الله المتقين، ثم من هؤلاء من يقول: من أولياء الله تعالى من له طريق إلى الله تعالى غير مبايعة الرسل، ومن هؤلاء من يفضل كثيرا من الأولياء على الأنبياء، ومنهم من يقول: هؤلاء يتصرفون بالقدرة والمشيئة تصرفا خرجوا به عن حكم وجوب طاعة الأنبياء عليهم وصاروا غير مكلفين بأمر الأنبياء و نهيهم، ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. ومرادهم: أن كل من كان معه القدر كانوا معه وإن كان كافرا أو فاسقا من غير نظر في العاقبة ولا في وعد الله ووعيده، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية...، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده، ونحو هذه الكفريات لا يقولها إلا من هو أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ومع هذا فهي عند أصحابها من حقائق العارفين وأسرار أولياء الله المصطفين خواص الرب الذين هم أفضل من الأنبياء والمرسلين...، فهذه حكايات في آثار حصلت لبعض من استغاث ببعض المخلوقين الميتين والغائبين، وعندهم عادات وجدوا عليها سلفهم ممن كان له نوع من العلم والعبادة والزهد، فليس معهم بذلك حديث يروى ولا نقل عن صحابي ولا تابعي ولا قول إمام مرضي»[1]. وقال: «والذين

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨٠-٤٨٥).

يجعلون دعاء الموتى والأنبياء والأئمة والشيوخ أفضل من دعائهم الله تعالى أنواع متعددة: منهم من يقدم دعاءهم، ومنهم من يحكي أنواعا من الحكايات، مثل: حكاية أن بعض المريدين استغاث بالله تعالى فلم يغثه، فاستغاث بشيخه فأغاثه، وحكاية أن بعض المأسورين في بلاد العدو دعا الله تعالى فلم يخرجه، فدعا بعض المشايخ الموتى فجاءه فأخرجه إلى بلاد الإسلام، وحكاية أن بعض الشيوخ قال لمريده: إذا كانت لك حاجة فتعال إلى قبري، وآخر قال: فتوسل بي، وآخر قال: قبر فلانٍ الترياق المجرب»(١).

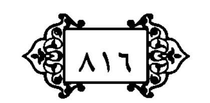
ونصّ الإمام ابن القيم على أن اعتماد أهل البدع القبوريين على القصص من أعظم أسباب وقوعهم في البدع والشرك، فقال: «فإن قيل: فما الذي أوقع عباد القبور في الافتتان بها مع العلم بأن ساكنيها أموات لا يملكون لهم ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياتا ولا نشورا؟، قيل: أوقعهم في ذلك أمور:... منها: حكايات حكيت لهم عن تلك القبور: أن فلانا استغاث بالقبر الفلاني في شدة فخلص منها، وفلانا دعاه أو دعا به في حاجة فقضيت له، وفلانا نزل به ضر فاسترجى صاحب ذلك القبر فكشف ضره، وعند السدنة والمقابرية من ذلك شيء كثير يطول ذكره»(٢).

وممن يستمد من القصص شيئاً من عقائده ومذهبه ويستدل بها على ذلك: أهل الغلو في العقل وتقديسه، وذلك من عجائبهم، فإنهم أعرضوا عن نصوص السنة بدعوى أنها أدلة لفظية أو أخبار آحاد لا تفيد القطع واليقين، ومع ذلك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٧٧).

(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٢١٤-٢١٥).



تجدهم يقتبسون بعض آرائهم ومذاهبهم مما يروونه من تلك القصص عن أئمتهم، ويستدلون بها كذلك؛ ولهذا اشتدّ أهل السنة في النكير عليهم لما في صنيعهم هذا من التناقض والخروج عن العقل[1]، ومن أمثلة ذلك: القصة التي يدّعي المعتزلة وقوعها بين أحد قدمائهم وأعيانهم (وهو عثمان الطويل) وقتادة رَحِمَهُ اللَّهُ، فيزعمون أن عثمان الطويل لقي قتادة، فقال قتادة له: يا عثمان، ما حبسك عنا؟، لعل هذه المعتزلة حبستك عنا؟، فقال عثمان: نعم، حديث سمعتك ترويه عن رسول الله ﷺ، قال: وما هو؟، قال: سمعتك تروي عن رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على فرق، خيرها وأبرُّها: المعتزلة»، فأنا اليوم ممن لزمه هذا الاسم[2].

ثانياً- منزلة المنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

لأهل الأهواء والبدعة فيما يتعلق بمنزلة المنامات وحجيتها موقفان متقابلان: أحدهما تفريط وجفاء، والآخر إفراط وغلوّ.

فجانب التفريط والجفاء: يمثّله الفلاسفة وأهل الكلام من الأشاعرة وأكثر المعتزلة، وهؤلاء يتفقون على إنكار أن يكون للرؤيا حقيقة، وأن تكون من الله، ويجعلون المنامات كلها من باب واحد وكيفية واحدة، ثم منهم من ينسبها

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص(١٦٥-١٦٦). وانظر في نقض هذه القصة الموضوعة: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٥-١٢٦).

إلى الأوهام والخواطر والخيالات الباطلة التي لا تدل على شيء، ومنهم من يجعلها من الطبائع، ومنهم من ينسبها إلى أخلاط البدن(١).

وجانب الإفراط والغلوّ: يمثّله قولان:

الأول: الغلوّ في حقيقة المنامات، بدعوى أن ما يراه النائم في نومه صحيح كرؤية العينين في اليقظة، فإذا رأى الإنسان في المنام كأنه بأفريقية وهو ببغداد فقد اخترعه الله سبحانه بأفريقية في ذلك الوقت، والقائل بذلك شرذمة من المعتزلة(٢).

الثاني: موقف الصوفية، «فالرؤى والمنامات مصدر مهم عند الصوفية للمعرفة والتلقي، بل هي مصدر يقيني لا يتطرق إليه الشك أو الغلط، فهم يبنون عليها كثيراً من عقائدهم الباطلة، ويستندون عليها في ترويج ضلالاتهم ومعرفة الحلال والحرام عندهم وتفسير القرآن وتصحيح وتضعيف الأحاديث ونسج المناقب والفضائل لشيوخهم وغير ذلك، ومن دلائل عنايتهم بالمنامات: أنهم عقدوا لها أبواباً في مصنفاتهم»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفيًا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١١٥-١١٦)، المفهم للقرطبي (٦/ ٦-٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣)، الروح ص(٤٤)، طريق الهجرتين ص(٤٢٨)، مدارج السالكين (١/ ٢٠٣) (٢/ ٢٣٣)، روح المعاني (٥/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣).

(٣) الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٢٩٧-٢٩٨).

وإثباتًا، فمن الناس من ينكر منها ما لا يعرفه، ومن الناس من يغلو فيما يعرفه فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه، فالمتكلمة والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد متناقض، وهم أكثر خلق الله تناقضًا واختلافًا، وكل فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعيًا، وطائفة ممن تدعي السنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يعلم أنها كذب، وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي، وكثير من المتصوفة والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفًا وهي خيالات غير مطابقة وأوهام غير صادقة»[1].

وموقف الصوفية من المنامات هو المراد في هذا المبحث؛ لأنهم هم الذين يستدلون بها، بخلاف من أنكر حقيقتها؛ فإنه لا يستدل بها ولا يلتفت إليها أصلاً.

❊ ❊ ❊

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٨-٣٣٩).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه

إذا كانت السنة النبوية - وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع والاستدلال - لا يصح الاستدلال بحديثٍ منها إلا بعد التثبّت من صحته والتوثّق من رواته عدالةً وحفظاً؛ فكيف بما لا يؤخذ منه حكم، ولا يستفاد منه شريعة، ولا يستدل به على عقيدة وأمر ونهي؛ من: القصص التي يتجوّز الناس في نقلها، ولا يصرفون إليها جهدهم في التثبّت والتبيّن؟، ومن: المنامات التي لا بد فيها من النظر إلى حال صاحبها صلاحاً واستقامةً أو ضلالاً وانحرافاً قبل النظر في ثبوتها؟!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر حكاية أوردها القشيري في رسالته -: «قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله، مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»[١].

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

لكن أهل الأهواء والبدعة يستدلون بالقصص والمنامات دون أدنى جهدٍ يبذلونه في التحقّق من صحتها وثبوتها عمّن نُقِلت عنه، بل قد لا ينظرون أساساً في سلامة واستقامة من رُوِيت عنه!.

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة مسلك قديم، فقد استعمله أهل العقل من الجهمية ونحوهم، فكانوا يستدلون ببعض القصص على ما يوافق أهواءهم وأقوالهم دون النظر في صحتها:

قال الدارمي - في معرض بيان بعض شبه الجهمية في دعواهم أن أحاديث الصفات دخيلةٌ على أهل الحديث -: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثاً ألقاه فيه، ثم رويت بعده»[١].

وهذا الأمر وإن كان قليلاً أو محدوداً فيمن مضى، إلا أنه لما جاء الصوفية بلغ السيل الزُّبى، فصارت أوّل فرقة ظهرت في الإسلام تبني كل عقائدها ومذهبها وأحكامها على القصص والمنامات، فصاروا يتناقلونها دون تثبّت أو رويّة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن كتب الصوفية مثل: الرسالة للقشيري -: «وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»[٢]. وقال - في التقعيد لما ينقله القشيري وغيره من الصوفية عن الشيوخ -: «وما يرسله في هذه الرسالة...: إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبا في بعض الكتب فاعتقد صحته، ومن

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٣٢).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

كان من المرسلين لما يذكرونه عن الأولين والآخرين يعتمد في إرساله على صحيح النقل والرواية عن الثقات فهذا يعتمد إرساله، وأما من عرف فيما يرسله كثير من الكذب لم يوثق بما يرسله، فهذا التفصيل موجود فيمن يرسل النقول عن الناس من أهل المصنفات...، وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع فعامته من كتابين: كتاب اللمع لأبي نصر السراج، فإنه يروى عن أبي حاتم السجستاني عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروى عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن كتاب السماع لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»(١).

ثم جاء بعدهم القبوريون فسلكوا طريقتهم وانتهجوا نهجهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قيل: قد نُقِل عن بعضهم أنه قال: (قبر معروفٍ الترياق المجرب)، وروي عن معروف أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره، وذكر أبو علي الخرقي في قصص من هجره أحمد أن بعض هؤلاء المهجورين كان يجيء إلى قبر أحمد ويتوخى الدعاء عنده، وأظنه ذكر ذلك المروزي، ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء، وعلى هذا عمل كثير من الناس، وقد ذكر المتأخرون المصنفون في مناسك الحج: إذا زار قبر النبي ﷺ فإنه يدعو عنده، وذكر بعضهم أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له، وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر أنها بقعة يجوز السلام والذكر والدعاء عندها فجازت القراءة عندها كغيرها، وقد رأى بعضهم منامات في

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

الدعاء عند قبر بعض الأشياخ، وجرب أقوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازي المقدسي وغيره، وقد أدركنا في أزمامنا وما قاربها من ذي الفضل عند الناس علما وعملا من كان يتحرى الدعاء عندها والعكوف عليها، وفيهم من كان بارعا في العلم، وفيهم من له عند الناس كرامات، فكيف يخالف هؤلاء؟. وإنما ذكرت هذا السؤال مع بُعْدِه عن طريق أهل العلم والدين لأنه غاية ما يتمسك به القبوريون...، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف، ونحن لو روى لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟، ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخطئ فيه ويصيب، أو قاله بقيود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه، فحرف النقل عنه، كما أن النبي ﷺ لما أذن في زيارة القبور بعد النهي عنها فَهِم المبطلون أن ذلك هو الزيارة التي يفعلونها مِن حَجِّها للصلاة عندها والاستغاثة بها، ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقلٍ لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجور استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وتركه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال»[١].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٢-٣٤٤).

وفيما تقدم ذكره عن الإمامين الدارمي وشيخ الإسلام ابن تيمية نماذج لهذا المسلك، ولذلك فأكتفي هنا بالإشارة إلى هذا النموذج، وهو:

القصة التي نسبها أهل الأهواء والبدعة إلى الإمام مالك دون تثبت أو تحقق، واستدلوا بها على بعض المخالفات الشرعية التي يفعلونها عند قبر النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي ﷺ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به»[1].

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥).

المسلك الثاني

وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب

لا تقتصر طريقة أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص والمنامات على نقلها والاستدلال بها دون النظر في صحتها أو استقامة من نقلت عنه؛ بل منهم من يتجاوز ذلك فيقع فيما حرمه الله من الكذب والافتراء والبهتان، فيضع على لسان الشيوخ والمتبوعين من القصص والمنامات ما يؤيد المذهب والطائفة والقول، ثم يستدل به على ذلك.

قال الدارمي - عن الجهمية -: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: (نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها)»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن الصوفية -: «وما يرسله في هذه الرسالة [يعني: القشيري في رسالته] قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه...، ومن أكثر الكذبِ: الكذبُ على المشايخ المشهورين، فقد رأينا من ذلك وسمعنا ما لا يحصيه إلا الله، وهذا أبو القاسم - مع علمه وروايته بالإسناد - ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم»[٢].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

وقال - عن القبورية -: «وأكثر ما تجد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والمجاورين لها الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، وقد يحكى من الحكايات التي فيها تأثير مثل: أن رجلا دعا عندها فاستجيب له، أو نذر لها إن قضى الله حاجته فقضيت حاجته، ونحو ذلك، وبمثل هذه الأمور كانت تعبد الأصنام»(١).

وهذا المسلك له نماذج كثيرة جدا:

۞ فمن القصص الموضوعة:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتا»(٢).

٢- وقال: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!»(٣).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٢٠).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٣٦-٣٣٧).

٣- وقال: «ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه...، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية، وهو أن الله تعالى أطلع رسوله على سر الأسرار ليلة المعراج، وأمره أن لا يخبر به أحداً، وأنه رأى أهل الصفة يتكلمون به، فقال لهم: من أين لكم هذا؟، فقالوا: أخبرنا الله به، فقال: يا رب، ألم تأمرني أن أكتم هذا السر؟، فقال: أنا أمرتك أن تكتمه، وأنا أخبرتهم به...، وأعظم من هذا كفرا ما يذكره بعضهم من أن الله أمر نبيه بزيارة أهل الصفة، وأنه ذهب ليزورهم فلم يفتحوا له الباب، وقالوا له: اذهب إلى من أرسلت إليه فإنه لا حاجة لنا بك، وأنه عاد إلى ربه فأمره أن يذهب إليهم ويتأدب معهم ويقول: خادمكم محمد جاء ليزوركم، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده»(١).

۞ وأما المنامات: فلا أدلّ على ما يفعله أهل الأهواء والبدعة من وضعها للاستدلال بها على ما يؤيد المذهب من تلك المنامات التي يضعها أصحابها أو من ينسبونها إليه في رؤيتهم لله تعالى أو لنبيه ﷺ، ويضّمنونها تقرير ما هم عليه من الضلال والانحراف، ومن ذلك:

١- زعم علي بن وهب السنجاري أنه رأى الله في المنام فقال له: «يا عبدي، قد جعلتك من صفوتي في أرضي، وأيّدتك في جميع أحوالك بروح مني، وأقمتك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨١-٤٨٤).

رحمة لخلقي، فاخرج إليهم، واحكم فيهم بما علمتك من حكمي، واظهر لهم بما أيدّتك به من آياتي»(١).

٢- قول أبي المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كان لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تُقضى»(٢).

٣- وما ادّعاه الساوي من أنه رأى النبي ﷺ عليه زِيّ أهل التصوف، وأنه قرأ عليه قواعد العقائد الذي صنفه الغزالي، فأذن له في القراءة، فقرأ عليه الكتاب(٣).

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٥).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٠-٢٣٧).

المسلك الثالث

نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب

لما كان مقصود أهل الأهواء والبدعة من سرد القصص والمنامات هو الاستدلال والاحتجاج بها على أمر من الأمور؛ فإنهم من أجل تحقيق ذلك وتقويته سلكوا مسالك فيها من الاحتيال والتغرير بالناس ما فيها.

ومن ذلك: أنهم عندما يضعون شيئاً من ذلك قد لا ينسبونه إلى أناسٍ مجاهيل لا قيمة لهم ولا يُعرَف من هم، لأن ذلك قد يُفقِد القصة والمنام قيمتهما التي أرادوا من أجلها الاستدلال بهما، كما أن ذلك يفتح باب النقد عليهم على مصراعيه من مخالفيهم، بأن يشجبوا استدلالهم بما يُنقَل عن شخصٍ غير مرضيٍّ بإطلاق أو عند تلك الطائفة، ولذلك فإنهم يعمدون إلى من له مكانة ومنزلة عند المسلمين - بعامة - أو عند طائفتهم - بخاصة - فينسبون إليهم تلك القصص والمنامات؛ ليكون لها وقْعٌ عند من يسمعها أو يقرؤها.

ثم إن جميع من يسلك هذا المسلك يتفقون على نسبة ذلك إلى الأنبياء أو الصحابة أو أئمة الإسلام كأعيان التابعين وتابعيهم والأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ثم هم بعد ذلك تختلف مسالكهم: فالصوفية يستدلون بما ينسبونه إلى مشايخ طريقتهم، والرافضة يستدلون بما ينسبونه إلى آل البيت، ولكل فريق منهما في ذلك مؤلفات مشهورة معلومة مشحونة بالقصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وآخرون يحجون إلى القبور، وطائفة صنفوا كتبا وسموها مناسك حج المشاهد، كما صنف أبو عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالمفيد(١) أحد شيوخ الإمامية كتابا في ذلك، وذكر فيه من الحكايات المكذوبة على أهل البيت ما لا يخفى كذبه على من له معرفة بالنقل»(٢).

قال الكلاباذي: «وأما من نسبهم إلى الصُّفَّة والصوف: فإنه عبر عن ظاهر أحوالهم؛ وذلك أنهم قوم قد تركوا الدنيا فخرجوا عن الأوطان، وهجروا الأخدان، وساحوا في البلاد، وأجاعوا الأكباد، وأعروا الأجساد، لم يأخذوا من الدنيا إلا مالا يجوز تركه من ستر عورة، وسد جوعة...

ومن لبسهم وزيهم سموا: «صوفية»؛ لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لان مسه، وحسن منظره، وإنما لبسوا لستر العورة، فتجزوا بالخشن من الشعر، والغليظ من الصوف.

ثم هذه كلها: أحوال أهل الصُّفَّة، الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا غرباء فقراء مهاجرين، أخرجوا من ديارهم وأموالهم، ووصفهم أبو هريرة وفضالة بن عبيد فقالا: يَخِرّون من الجوع حتى تحسبهم الأعراب مجانين، وكان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم يعرق فيه فيوجد منه

---

(١) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الكرخي، أبو عبد الله، ويعرف أيضا بابن المعلم، عالم الشيعة وإمام الرافضة، كان شيخ مشايخ الطائفة ولسان الإمامية ورئيس الكلام والفقه والجدل، وله أكثر من مائتي مصنف، مات سنة (٤١٤هـ). انظر: العبر في خبر من غبر (٣/ ١١٦-١١٧).

(٢) الرد على البكري (٢/ ٥٦٠).



ريح الضأن إذا أصابه المطر، هذا وصف بعضهم لهم، حتى قال عيينة بن حصن للنبي ﷺ: إنه ليؤذيني ريح هؤلاء، أما يؤذيك ريحهم؟!.

ثم الصوف: لباس الأنبياء، وزي الأولياء.

وقال أبو موسى الأشعري عن النبي ﷺ: «إنه مر بالصخرة من الرَّوحاء سبعون نَبِيّاً، حفاة، عليهم العَبَاء، يؤمون البيت العتيق».

وقال الحسن البصري: «كان عيسى عليه السلام يلبس الشَّعر، ويأكل من الشجرة، ويبيت حيث أمسى».

وقال أبو موسى: «كان النبي ﷺ يلبس الصوف، ويركب الحمار، ويأتي مدعاة الضعيف».

وقال الحسن البصري: «لقد أدركت سبعين بدريا، ما كان لباسهم إلا الصوف».

فلما كانت هذه الطائفة بصفة «أهل الصفة» فيما ذكرنا، ولبسهم وزيهم زي أهلها، سموا «صُفِّيَّة»، و«صوفية»[1].

ففي هذا النص وحده: نسبة القصص إلى الأنبياء: (سبعون نبياً) (عيسى عليه السلام) (محمد ﷺ)، ونسبتها إلى الصحابة (أهل الصفة) (سبعون بدرياً)؛ لتقرير أن ما عليه الصوفية من لبس الصوف والتقرّب به إلى الله هو فعل الأنبياء والصحابة.

وأراد الكلاباذي أن يستدل على صحة ما عليه الصوفية من زعمهم تنبيه الله إياهم في الرؤيا، ورؤيتهم النبي ﷺ في المنام وتلقيهم عنه، فاستدل بقصة

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٤-١٥).

ومنام نسبهما إلى تابعي جليل من أئمة الإسلام، هو: الحسن البصري رحمه الله، فقال: «**يشهد لصحة الرؤيا**: ما حدثنا علي بن الحسن بن أحمد السرخسي إمام جامعها...، عن الحسن البصري قال: دخلت مسجد البصرة، فإذا رهط من أصحابنا جلوس فجلست إليهم، فإذا هم يذكرون رجلا يغتابونه، فنهيتهم عن ذكره، وحدثتهم بأحاديث في الغيبة بلغتني عن رسول الله ﷺ وعن عيسى ابن مريم عليه السلام، فأمسك القوم وأخذوا في حديث آخر، ثم عرض ذكر ذلك الرجل فتناولوه وتناولته معهم، فانصرفوا إلى رحالهم وانصرفت إلى رحلي، فنمت، فأتاني آت في منامي أسود في يده طبق من خلاف، وعليه قطعة من لحم خنزير، فقال لي: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير، هذا حرام! قال: لتأكلنه؟ فأبيت عليه، ففك لحيي ووضعها في فمي، فجعلت ألوكها وهو قائم بين يدي، فجعلت أخاف أن ألقيها وأكره أن أسترطها، فاستيقظت على تلك الحال، فوالله لقد لبثت ثلاثين يوما وثلاثين ليلة ما ينفعني طعام أطعمه ولا شراب أشربه، إلا وجدت طعمها في فمي وريحها في منخري»[1].

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى الأئمة المتبوعين: فمنها: ما سبق ذكره في المسلكين الأول والثاني من هذا المطلب من:

- القصة المنسوبة إلى الإمام مالك في استقبال قبر النبي ﷺ عند الدعاء والاستشفاع به ﷺ.

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥-١١٦).

• القصتين المنسوبتين إلى الإمامين مالك والشافعي في مسألة السماع.

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم: فهي التي يقوم عليها أصل المذهب والطريقة، وهي الأساس عندهم في التلقي والاستدلال، ولذا فإن كتبهم مملوءة من ذلك، وسيأتي في ثنايا المسالك الآتية من هذا المطلب نماذج كثيرة لذلك، فأكتفي هنا بنموذج واحد تشيب من نكارته الولدان:

قال الكلاباذي: «دخل جماعة على رابعة يعودونها من شكوى، فقالوا: ما حالك؟، قالت: والله ما أعرف لعلتي سبباً، غير أني عُرِضَتْ عليّ الجنة، فمِلْتُ بقلبي إليها، فأحسب أن مولاي غار عليّ فعاتبني، فله العُتْبى»[1].

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٦).

المسلك الرابع
استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات

مما لا شك فيه: أن القصص لها تأثيرها ووقعها في نفس الإنسان، وذلك لأنها تمسّ فيه جانب العاطفة والوجدان، وتحرّك مشاعره بحسب ما تتضمنه من معاني وأفكار، وتنفذ إلى قلبه وعقله بأيسر السبل؛ ولذا كان من وسائل التعليم والدعوة: الأسلوب القصصي، لكن ذلك إنما يكون وفق الضوابط الشرعية والأصول المرعية، ومن ذلك: الاستفادة من قصص القرآن والسنة فهي أحسن القصص وأصدقه وأبلغه وأنفعه للعباد، فيكثر العبد من التأمل فيها وفي المعاني العظيمة التي تضمنتها وفي طريقة عرضها(١).

وقد عُنِي أهل الأهواء والبدعة بهذا الأمر عناية فائقة فيما يستدلون به من القصص والمنامات، لكنها عناية على غير هدىً وسنة، بل استعملوا ذلك فيما لا يحبه الله ويرضاه، والمتأمل في قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم التي يروونها يلحظ أنهم يحرصون أشدّ الحرص على أن يخترقوا بها الأذهان والأفئدة من خلال تحريك المشاعر واستثارة العواطف مباشرة، مما يؤدي بالسامعين إلى التأثر السريع الشديد بها مع غفلتهم عمّا أنعم الله به عليهم من العقل والحكمة والرويّة.

---

(١) انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ١٤٧-١٥٠)، تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (٨/ ٣١٨-٤٣٩) كلاهما لابن سعدي - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته -.

كما أن أهل الأهواء والبدعة استعملوا في ذلك أساليب متعددة ومسالك مختلفة، قد تختلف في طريقتها الظاهرة، لكنها تتفق في مضمونها من استثارة العواطف والمشاعر:

فمن طرقهم ومسالكهم في ذلك:

١- نسبة القصص والمنامات إلى من يشعر الناس تجاهه بالمحبة والإجلال والتقدير، وتتحرك مشاعرهم وعواطفهم إليه بالثقة والإصغاء والاتباع، من: الأنبياء وأعيان الصلاح والتقوى والخير والزهد والعلم - كما سبق بيانه في المسلك السابق -.

٢- تضمين القصص والمنامات ما تتّجه إليه مشاعر وعواطف كل مؤمن، من: ذِكْر الجنة والحور العين ونحو ذلك، ومن ذلك: ما ذكره الجنيد[١] قال: «دخلت يوماً على السريّ السقطي[٢] وهو يبكي فقلت له: وما يبكيك؟، فقال: جاءتني البارحة الصبية فقالت: يا أبتِ، هذه ليلة حارة، وهذا الكوز

---

(١) الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم، الخزاز، ويقال له: القواريري، أصله من نهاوند، ولد ببغداد ونشأ بها، وتفقه بأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وكان يفتي بحضرته وعمره عشرون سنة، واشتهر بصحبة الحارث المحاسبي وخاله سري السقطي، ولازم التعبد وتكلم على طريقة الصوفية، مات سنة (٢٩٨هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/ ١١٣-١١٤).

(٢) سري بن المغلس السقطي، أبو الحسن، بغدادي المولد والوفاة، من كبار المتصوفة، وكان إمام البغداديين وشيخهم في وقته، وهو خال الجنيد وأستاذه، مات سنة (٢٥٣هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٨٢).

أعلقه هاهنا، ثم إنه حملتني عيناي فنمت، فرأيت جارية من أحسن الخلق قد نزلت من السماء، فقلت: لمن أنتِ؟، فقالت: لمن لا يشرب الماء المبرد في الكيزان، فتناوَلَت الكوز فضربت به الأرض فكسرته، قال الجنيد: فرأيت الخزف لم يرفعه ولم يمسه حتى عفا عليه التراب!»(١).

٣- تضمين القصص والمنامات ما يتشوّف إليه كل مؤمن من فضل الله وكرمه وتوفيقه، فيضمِّنونها فضائل ومزايا يزعمون أن الله أكرمهم وخصّهم بها - كما سيأتي بيانه في المسلك السادس من هذا المطلب -.

٤- تضمين القصص والمنامات خصالاً ذميمةً ينسبونها إلى مخالفيهم أو إلى ما فيه تنقّصٌ لأشخاصهم أو أعمالهم؛ ليحركوا مشاعر الناس تجاه أولئك الأشخاص أو تلك الأعمال بالنُّفرة والبغض والإعراض - وربما العداوة الشديدة والحرب -، ومن ذلك: ما زعموه من أن الحسن البصري دخل مسجداً ليصلي فيه المغرب، فوجد إمامهم حبيباً العجمي، فلم يصلِّ خلفه لأنه خاف أن يلحن لعُجمةٍ في لسانه، فرأى في المنام تلك الليلة قائلاً يقول له: «لِمَ لَمْ تصلِّ خلفه؟، لو صليتَ خلفه لغُفر لك ما تقدم من ذنبك؟!»(٢)، ومما لا تفوت الإشارة إليه في هذا المقام: أن هذه الطريقة يكثر أهل الأهواء والبدعة من سلوكها في كل عصر، فما من عصرٍ إلا ويضعون فيه قصصاً وحكاياتٍ في ذم أهل السنة والحق والخير، وينسبون إليهم من الأقوال والأعمال ما هم منه برآء، فالقصة المنسوبة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية في تشبيه نزول الله بنزوله من المنبر

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٧٠).

(٢) المصدر السابق ص(٥٦٤).

مشهورة معروفة، والقصص التي وضعها المخالفون لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في رميه وأتباعه بإهانة القبور والمقبورين والأولياء والصالحين وتكفير المسلمين أكثر من أن تُحصَر، ولا تزال هذه الطريقة مسلوكة في هذا العصر في محاربة دولة التوحيد وحكامها وعلمائها وأهل الخير والصلاح فيها.

المسلك الخامس

تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

مما خص الله به أهل السنة وأكرمهم به، وأنعم به عليهم : أن أصولهم وقواعدهم وعقيدتهم وأحكامهم مستمدة من الوحي المعصوم (الكتاب والسنة) والإجماع المعصوم، فمتى ما أراد أحد أهل السنة الاستدلال على شيء من ذلك أو تقريره أو نشره بين الناس ودعوتهم إليه كان ذلك عليه من أيسر الأمور؛ إذ ليس عليه إلا أن يذكر من الآيات والأحاديث والآثار الصافية النافعة ما يحقق له مراده.

وأما أهل الأهواء والبدعة فأصولهم وقواعدهم وعقائدهم وأحكامهم التي خرجوا بها عن الكتاب والسنة والإجماع مبتدعة مخترعة، لا يوافقها نقل صحيح ولا يقبلها عقل صريح، ولما كان الحال كذلك فإنهم لو ذكروها مجرَّدة لردت عليهم ولم يكن لها قبول بين الناس ولا انتشار، فكان من الوسائل التي سلكوها لنشرها بين الناس وإنفاذها إلى أفئدتهم: تضمينها في القصص والمنامات التي ينسبونها إلى أعيانهم وأئمتهم ومتبوعيهم، فإن الناس متى سمعوها تلقفوها مع ما تضمنته من عقائد وأفكار وقواعد، فترسخ في أذهانهم، وتمتزج بأفئدتهم، فيكون لها عليهم تأثير بالغ.

ففي حكاية تُنقل عن إبراهيم بن أدهم ضمّنها صاحبها عدة قواعد لمنهج الصوفية في الفقر والذل وإرهاق النفس، فتقول القصة: قال إبراهيم بن أدهم لرجل

في الطواف: «اعلم أنك لن تنال درجة الصالحين حتى تجوز ست عقبات:

أولاها: تغلق باب النعمة، وتفتح باب الشدة.

والثانية: تغلق باب العز، وتفتح باب الذل.

والثالثة: تغلق باب الراحة، وتفتح باب الجهد.

والرابعة: تغلق باب النوم، وتفتح باب السهر.

والخامسة: تغلق باب الغنى، وتفتح باب الفقر.

والسادسة: تغلق باب الأمل، وتفتح باب الاستعداد للموت»[١].

ولما كانت القصص والمنامات هي سبيل من سُبل الصوفية والرافضة لنشر قواعدهم وأفكارهم وعقائدهم بين الناس؛ فأذكر هنا نماذج من الفريقين:

أولاً- الصوفية:

١- مدح الصوفية وبيان أعمالهم وصفاتهم:

أورد الكلاباذي في ذلك هذه القصص الثلاث:

أ- قال رجل لسهل بن عبد الله التستري[٢]: من أَصْحَب من طوائف الناس؟ فقال: عليك بالصوفية؛ فإنهم لا يستكثرون، ولا يستكثرون شيئاً، ولكل فِعل عندهم تأويل، فهم يعذرونك على كل حال.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) سهل بن عبد الله بن يونس، التستري، أبو محمد، الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة ومواعظ حسنة، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠-٣٣٣).

ب- وقال يوسف بن الحسين: سألتُ ذا النون: من أَصْحب؟ فقال: من لا يملك، ولا ينكر عليك حالاً من أحوالك، ولا يتغيّر بتغيّرك وإن كان عظيماً، فإنك أحوج ما تكون إليه أشد ما كنت تغيرا.

ج- وقال ذو النون[1]: رأيت امرأةً ببعض سواحل الشام، فقلت لها: من أين أقبلتِ - رحمك الله -؟ قالت: من عند أقوام ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة: ١٦] قلت: وأين تريدين؟ قالت: إلى ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧] قلت: صفيهم لي، فأنشأت تقول:

قوم همومهم بالله قد علقت ... فما لهم همم تسمو إلى أحد

فمطلب القوم مولاهم وسيدهم ... يا حسن مطلبهم للواحد الصمد

ما إن تنازعهم دينا ولا شرف ... من المطاعم واللذات والولد

ولا للبس ثياب فائق أنق ... ولا لروح سرور حلّ في بلد

إلا مسارعة في إثر منزلة ... قد قارب الخطو فيها باعد الأبد

فهم رهائن غدران وأودية ... وفي الشوامخ تلقاهم مع العدد[2]

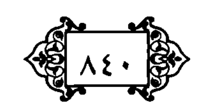
٢- من آداب تقديس الشيوخ:

عن أبي عثمان الحيري قال: صحبت أبا حفص مدة وأنا شاب، فطردني مرة وقال: لا تجلس عندي، فقمتُ ولم أولّه ظهري وانصرفت إلى ورائي ووجهي

---

(١) ثوبان بن إبراهيم الأخميمي المصري، أبو الفياض أو أبو الفيض، ذو النون، أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر، نوبي الأصل من الموالي، كانت له فصاحة وحكمة وشعر، مات سنة (٢٤٥هـ). انظر: الأعلام (٢/ ١٠٢).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٦-١٧).



إلى وجهه حتى غبت عن عينه، وجعلت على نفسي أن أحفر على بابه حفرة لا أخرج منها إلا بأمره، فلما رأى ذلك أدناني وجعلني من خواصّ أصحابه![١].

٣- الخلوة الصوفية وترك الجُمع والجماعات:

قال الشعراني: انقطع الشيخ عبد الحليم المنزلاوي في الخلوة تسعة أشهر، يقرأ في الليل ختماً وفي النهار ختماً، ثم خرج ينفق من الغيب إلى أن مات، وأقمت عنده في زاويته نحو سبعة وخمسين يوماً، فما رأيت الفقراء احتاجوا إلى شيء إلا ويخرج لهم من كيس صغير كعقدة الإبهام جميع ما يطلبونه[٢].

٤-التزهيد في الأذكار المأثورة المشروعة:

عن أبي القاسم البغدادي قال: سألت بعض الكبار فقلت: ما بال نفوس العارفين تتبرّم بالأذكار وتستروح إلى الأفكار، وليس يفضي الفكر إلى مقرّ ولأذكارها أعواض تسر؟، فقال: استصغرت ثمرات الأذكار فلم تحملها عن مكابداتها، وبَهَرها شرف ما وراء الأفكار فغيّبها عن ألم مجاهداتها[٣].

٥- عبادة الله على الطريقة الصوفية محبةً لله، لا خوفاً من ناره وعقابه ولا رغبة في جنته وثوابه:

أ- سئل معروف الكرخي: أي شيء هاجك إلى العبادة والانقطاع عن الخلق؟، فسكت، فقال [السائل] له: ذكر الموت؟، فقال: وأي شيء الموت؟، فقال: ذكر القبر والبرزخ؟، فقال: وأي شيء القبر؟، فقال: خوف النار ورجاء

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٨٧).

(٢) تذكرة أولياء برصغير (٤٢١٢)، نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١١١).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٧٤).

الجنة، فقال: وأي شيء هذا؟، إن ملكاً هذا كله بيده إن أجبته أنساك جميع ذلك، وإن كانت بينك وبينه معرفة كفاك جميع هذا(١).

ب- وسئل محمد بن سعيد الزنجي: عن الرذيل من هو؟ قال: الذي يعبد الله خوفاً ورجاءً، قالوا: وأنت لِمَ تعبد؟، قال: خدمة وطاعة(٢).

٦- سؤال النبي ﷺ عند قبره:

قال أبو عبد الله بن الجلاء: دخلت مدينة رسول الله ﷺ وبي شيء من الفاقة، فتقدّمت إلى القبر وسلمت على النبي ﷺ وعلى ضجيعيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم قلت: يا رسول الله، بي فاقة، وأنا ضيفك الليلة. ثم تنحيت ونمت بين القبر والمنبر، فإذا أنا بالنبي ﷺ جاءني ودفع إليّ رغيفاً، فأكلت نصفه، فانتبهت، فإذا في يدي نصف رغيف(٣).

ثانياً- الرافضة:

١- الغلوّ في أئمتهم:

أ- عن عبد الله بن مسعود قال: أتيت فاطمة صلوات الله عليها فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به جبريل عليه السلام إلى السماء، فقلت: في ماذا؟ فقالت: إن نفراً من الملائكة تشاجروا في شيء فسألوا حكماً من الآدميين، فأوحى الله تعالى إليهم أن تخيروا، فاختاروا علي بن أبي طالب عليه السلام(٤).

---

(١) كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء ص(١١٥).

(٢) نفحات الأنس ص(٣٨).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥).

(٤) الاختصاص ص(٢١٣).

ب- عن الرضا عليه السلام قال: لما أشرف نوح عليه السلام على الغرق دعا الله بحقنا فدفع الله عنه الغرق، ولما رمي إبراهيم عليه السلام في النار دعا بحقنا فجعل الله النار عليه بردا وسلاماً، وإن موسى عليه السلام لما ضرب طريقاً في البحر دعا الله بحقنا فجعله يبساً، وإن عيسى عليه السلام لما أراد اليهود قتله دعا الله بحقنا فنجّي من القتل فرفعه إليه(١).

ج- عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت بالحائر ليلة عرفة، وكنت أصلي وثمة نحو من خمسين ألف [كذا] من الناس جميلة وجوههم طيبة روائحهم، و أقبلوا يصلون الليل أجمع، فلما طلع الفجر سجدت ثم رفعت رأسي فلم أرَ أحداً منهم، فقال لي أبوعبد الله عليه السلام: إنه مرّ بالحسين عليه السلام خمسون ألف ملك وهو يُقتل، فعرجوا إلى السماء، فأوحى الله إليهم: مررتم بابن حبيبي وهو يُقتل فلم تنصروه، فاهبطوا إلى الأرض فاسكنوا عنده قبره شعثاً غبراً إلى أن تقوم الساعة(٢).

٢- التربة الحسينية:

عن زيد بن أبي أسامة قال: كنت في جماعة من عصابتنا بحضرة سيدنا الصادق، فأقبل علينا أبو عبد الله عليه السلام فقال: إن الله تعالى جعل تربة جدي الحسين عليه السلام شفاء من كل داء، وأماناً من كل خوف، فإذا تناولها أحدكم فليقبلها وليضعها على عينيه وليمرّها على سائر جسده وليقل: اللهم بحق هذه التربة وبحق من حَلّ فيها ويورى فيها، وبحق أبيه وأمه وأخيه والأئمة من ولده، وبحق الملائكة

---

(١) بحار الأنوار (٢٤/ ٣٢٥).

(٢) صحيفة الأبرار ص(١٤٧).

الحافّين به؛ إلا جعلتها شفاء من كل داء، وبرءاً من كل مرض، ونجاة من كل آفة، وحرزاً مما أخاف وأحذر. ثم يستعملها(١).

٣- الطعن في عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:

لما قدم الحسن بن علي المدينةَ من الكوفة جاءت النسوة يعزين في أمير المؤمنين عليه السلام، ودخلت عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت عائشة: يا أبا محمد، ما مثل فقد جدك إلا يوم فقد أبوك، فقال لها الحسن: نسيتِ نبشك في بيتك ليلاً بغير قبَس بحديدة حتى ضربت الحديدة كفّك فصارت جرحاً إلى الآن، فأخرجتِ جرداً أخضر فيه ما جمعتِه من خيانة حتى أخذت منه أربعين ديناراً عدداً لا تعلمين لها وزناً ففرقيتها في مُبْغِضي عليّ صلوات الله عليه من تيم وعدي، وقد تشفيتِ بقتله؟، فقالت: قد كان ذلك ...»(٢).

٤- نكاح المتعة:

عن صالح بن عقبة، عن أبيه، قال: قلت للباقر عليه السلام: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك الله عز وجل وخلافا لفلان لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بعدد ما قرّ الماء على شعره، قال: قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم، بعدد الشعر(٣).

---

(١) أمالي الشيخ الطوسي ص(٣٢٦).

(٢) مشارق أنوار اليقين ص(٨٦).

(٣) مستدرك الوسائل ص(٤٥٢).

المسلك السادس

تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب

أخبر الله سبحانه في كتابه الكريم - ولا أصدق من الله حديثاً - أن العزة له سبحانه ولرسوله وللمؤمنين، فكلما كان المؤمن أصدق إيماناً كان له من تلك العزة بقدر ذلك، ومعيار قوة الإيمان وضعفه وكماله ونقصه هو اتباع محمد ﷺ في جميع ما جاء به عن الله.

وأهل الأهواء والبدعة خرجوا عن هدي محمد ﷺ، فأصابهم من نقص الإيمان وضعفه بقدر خروجهم، فأرادوا أن يكملوا هذا النقص بأن ينسبوا إلى أنفسهم فضائل ومزايا يثبتون بها صحة ما هم عليه!، حتى أنهم نسبوا إلى أنفسهم من المزايا والفضائل ما لم يثبت لأنبياء الله ولا للصالحين من أتباعهم.

ومن ذلك:

١ - كان معروف الكرخي أبواه نصرانيان، فسلّماه إلى مؤدّب وهو صبي، فكان المؤدب يقول له: قل: ثالث ثلاثة، فيقول: بل هو أحد، فضربه المعلم يوماً ضرباً مبرحاً، فهرب معروف، فكان أبواه يقولان: ليته يرجع إلينا على أي دين يشاء فنوافقه عليه، ثم إنه أسلم على يديّ علي بن موسى الرضا ورجع إلى منزله ودقّ الباب، فقيل : من بالباب؟ فقال: معروف، فقالوا : على أي دين جئت؟ فقال: على الدين الحنيفي، فأسلم أبواه[1].

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

٢- قال أبو الحسن الفارسي: كنت في بعض الوادي، فأصابني عطش شديد حتى تعبت عن المشيء من الضعف، وكنت سمعت أن العطشان تقطر عيناه قبل أن يموت. قال: فقعدت وأنا أنتظر تقطر عيني إذ سمعت حساً، فنظرت فإذا هي حية بيضاء كأنها الفضة الصافية تبرق، وقد قصدتني مسرعة، فهالتني، فقمت فزعاً، ودخلتني قوة من الفزع فجعلت أمشي على ضعف وهي خلفي تنفث، فلم أزل أمشي وهي خلفي حتى بلغت ماءً، وسكن الحِسّ، فالتفتّ فلم أرها، وشربت الماء فنجوت. قال: وربما يكون بي غمّ أو علة فأراها في النوم، فتكون بشارة لي بفرج غمي وزوال علتي[١].

٣- رأى الجنيد إبليس في منامه عرياناً فقال له: ألا تستحي من الناس؟ فقال: هؤلاء لا ناس، إنما الناس أقوام في مسجد الشونيزية أضنوا جسدي وأحرقوا كبدي. قال الجنيد: فلما انتبهت عدوت إلى المسجد فرأيت جماعة وضعوا رؤوسهم على ركبهم متفكرين، فلما رأوني قالوا: لا يغرنك حديث الخبيث[٢].

٤- قال إبراهيم الرقي: قصدت أبا الخير التيناني مسلِّما عليه، فصلى صلاة المغرب، فلم يقرأ الفاتحة مستوياً، فقلت في نفسي: ضاعت سفرتي، فلما سلمت خرجت للطهارة، فقصدني السبع فعدت إليه وقلت: إن الأسد قصدني، فخرج وصاح على الأسد وقال: ألم أقل لك: لا تتعرض لضيفاني؟، وتنحى

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٥٦٥).

وتطهرت، فلما رجعت قال: اشتغلتم بتقويم الظواهر فخفتم الأسد، واشتغلنا بتقويم القلب فخافنا الأسد[١].

٥- كان أحمد بن حنبل عند الشافعي، فجاء شيبان الراعي، فقال أحمد: أريد - أبا عبد الله - أن أنبه هذا على نقصان علمه ليشتغل بتحصيل بعض العلوم، فقال الشافعي: لا تفعل، فلم يقنع، فقال لشيبان: ما تقول فيمن نسي صلاة من خمس صلوات في اليوم والليلة ولا يدري أي صلاة نسيها، ما الواجب عليه يا شيبان؟ فقال شيبان: يا أحمد، هذا غفل عن الله تعالى فالواجب أن يؤدَّب حتى لا يغفل عن مولاه بعد، فغشي على أحمد، فلما أفاق قال له الشافعي: ألم أقل لك: لا تحرك هذا؟!.

٦- وحكي أن فقيهاً من أكابر الفقهاء كانت حلقته بجنب حلقة الشبلي في جامع المنصور، وكان يقال لذلك الفقيه أبو عمران، وكان تتعطل عليهم حلقتهم لكلام الشبلي، فسأل أصحاب أبي عمران يوماً الشبلي عن مسألة في الحيض، وقصدوا خِجاله، فذكر مقالات الناس في تلك المسألة والخلاف فيها، فقام أبو عمران وقبّل رأس الشبلي وقال: يا أبا بكر استفدت في هذه المسألة عشر مقالات لم أسمعها، وكان عندي من جملة ما قلت ثلاثة أقاويل[٢].

وأورد الكلاباذي أبواباً في ذكر فضائلهم ومزاياهم والأدلة على صحة ما هم عليه، وهي:

---

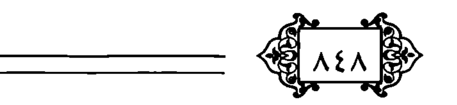
(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٦).

(٢) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٧٠-٥٧١) مستدلاً على فضل الصوفية - الأئمة منهم والأميين - على الأئمة والفقهاء من غير الصوفية .

- لطائف الله للقوم وتنبيهه إياهم بالهاتف.
- تنبيهه إياهم بالفراسات.
- تنبيهه إياهم بالخواطر.
- تنبيهه إياهم في الرؤيا ولطائفها.
- لطائف الحق بهم في غيرته عليهم.
- لطائفه بهم فيما يحمّلهم.
- لطائفه بهم في الموت وبعده[1].

---

(١) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢-١١٩).



المسلك السابع
تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه

من المسالك التي سلكها أهل الأهواء والبدعة من الصوفية والرافضة في استدلالهم بالقصص والمنامات: تضمينها أموراً وحوادث لا يصدقها عقل سليم، بل ينكرها أو يحكم باستحالتها أو يعجز عن إدراكها؛ لكونها مخالفة لما جرت به سنن الله في هذا الكون، أو لكون مثلِها من المعجزات التي اختص الله بها أنبياءه ورسله، أو لكونها مما ترفضه بدائه العقول السليمة.

ومرادهم من ذلك عدة أمور، منها:

١- إيهام الناس أنهم قد وصلوا من المراتب العليّة والمقامات الرفيعة ما لم يصله غيرهم.

٢- إيصال أتباعهم إلى درجة التسليم المطلق لهم دون إعمال عقولهم.

٣- إفهام أتباعهم أن مذاهبهم ينبغي أن لا يكون للعقل فيها مجال ولا مدخل.

٤- التوصّل بذلك إلى ما يريدونه من فعل ما يشاءون دون أن يعترض عليهم معترض أو ينكر عليهم منكر.

ومن نماذج ذلك:

١- الكلام والحركة والضحك بعد الموت:

قال إبراهيم بن شيبان: وافاني بعض المريدين فاعتل عندي أياما، فمات، فلما أن أدخل في قبره، أردت أن أكشف خده وأضعه على التراب تذللا؛ لعل الله يرحمه، فتبسم في وجهي، وقال لي: تذللني بين يدي من يدللني؟ قال: قلت: لا يا حبيبي، أحياة بعد الموت؟! فأجاب: أما علمت أن أحباءه لا يموتون، ولكن ينقلون من دار إلى دار.

وقال إبراهيم بن شيبان أيضا: كان عندي في القرية شاب من أهلها، متنسكا، ملازما للمسجد، وكنت مشغوفا به، فاعتل، فأتيت في بعض الجمعات البلد للصلاة، وكنت إذا جئت البلد أقيم عند إخواني بقية يومي وليلتي، فوقع علي الانزعاج بعد العصر، فأتيت القرية بعد العتمة، فسألت عن الفتى؟ قالوا: نظنه متوجعا، فأتيته، وسلمت عليه، وصافحته، فخرجت روحه مع المصافحة، فتوليت غسله، فغلطت في صب الماء؛ أردت أن أصب على يمينه صببت على يساره، ويده في يدي، فانتزع يده من يدي حتى ذهب ما كان عليه من السدر! فغشي على من كان معي، ثم فتح عينيه فيَّ، ففزعت، وصليت عليه، ودخلت القبر أواريه، وكشفت عن وجهه، ففتح عينيه، وتبسم حتى بدت نواجذه وثناياه، فسوينا عليه، وحثينا عليه التراب[1].

٢- تكليم الحيوانات وفهم كلامها وكلام الجمادات:

قال الحسين بن أحمد الرازي: سمعت أبا سليمان الخواص يقول: كنت راكباً حماراً يوماً، وكان الذباب يؤذيه، فيطأطئ رأسه، فكنت أضرب رأسه بخشبة

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

في يدي، فرفع الحمار رأسه وقال: اضرب، فإنك على رأسك هو ذا تضرب. قال الحسين: فقلت لأبي سليمان: لك وقع هذا؟ فقال: نعم، كما تسمعني[١].

وقال أبو بكر القحطبي: كنت في مجلس سمنون، فوقف عليه رجل، فسأله عن المحبة؟ فقال: لا أعرف اليوم من أتكلم عليه يعلم هذه المسألة؟ فسقط على رأسه طائر، فوقع على ركبته! فقال: إن كان فهذا، ثم جعل يقول - ويشير إلى الطير -: بلغ من أحوال القوم كذا وكذا، فشاهدوا كذا وكذا، وكانوا في حال كذا وكذا، فلم يزل يتكلم عليه حتى سقط الطير عن ركبته ميتا[٢].

وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: دخلت على أبي عثمان المغربي وواحد يستقي الماء من البئر على بكرة فقال: يا أبا عبد الرحمن، أتدري ما تقول البكرة؟، فقلت: لا، فقال: تقول: الله الله.

وقال رويم: روي عن علي بن أبي طالب أنه سمع صوت ناقوس فقال لأصحابه: أتدرون ما يقول هذا؟ قالوا: لا، قال: إنه يقول: سبحان الله حقا، إن المولى صمدٌ يبقى[٣].

٣- التصرّف في الأشياء وتحويلها من مادة إلى مادة:

كان الفضيل بن عياض على جبل من جبل منى، فقال: لو أن ولياً من أولياء الله تعالى أمر هذا الجبل أن يَمِيد لَمَاد، قال: فتحرك الجبل. فقال: اسكن، لم أردك بهذا!! فسكن الجبل.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٧).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٩-١٢٠).

(٣) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٢٣-٥٢٤).

وقال أبو جعفر الأعور: كنت عند ذي النون المصري، فتذاكرنا حديث طاعة الأشياء للأولياء، فقال ذو النون: من الطاعة أن أقول لهذا السرير يدور في أربع زوايا البيت ثم يرجع إلى مكانه فيفعل، قال: فدار السرير في أربع زوايا البيت وعاد إلى مكانه.

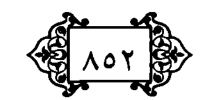
وقال بكر بن عبد الرحمن: كنا مع ذي النون المصري في البادية، فنزلنا تحت شجرة من أم غيلان فقلنا: ما أطيب هذا الموضع لو كان فيه رطب؛ فتبسم ذو النون وقال: أتشتهون الرطب؟ وحرّك الشجرة وقال: أقسمت عليك بالذي ابتدأك وخلقك شجرة إلا نثرتِ علينا رطباً جنياً. ثم حرّكها، فنثرت رطباً جنياً. فأكلنا وشبعنا، ثم نمنا، فانتبهنا وحركنا الشجرة فنثرت علينا شوكاً.

وقال الجنيد: جئت مسجد الشونيزية فرأيت فيه جماعة من الفقراء يتكلمون في الآيـات، فقال فقير منهم: أعرف رجلا لو قال لهذه الأسطوانة كوني ذهبا نصفك ونصفك فضةً كانت. قال الجنيد: فنظرت فإذا الأسطوانة نصفها ذهب ونصفها فضة[١].

وقال عبد العزيز الدباغ: ووقعت لي معه [يعني: عبد الله البرناوي] حكايات، فمن أغربها: أنه تصور لي ذات يوم على صورة امرأة، وجعلت تراودني عن نفسها، وألحت علي غاية الإلحاح، وذلك أني كنت في جزائر ابن عامر فلقيتني امرأة ملحفة ملثمة مطيبة بيضاء نقية من أحسن النساء، فقالت: يا سيدي إني أريد أن أخلو بك وأتحدث معك، فهربت مصاريني منها، وأسرعت في الفرار عنها حتى قلت: إني انجليت عنها في الناس، فبينما أنا في الرصيف فإذا هي واقفة معي

---

(١) أورد هذه القصص الأربع القشيري في الرسالة ص(٥٤٤-٥٤٥).



تراودني، ففررت منها مسرعا حتى بلغت الشراطين وقلت: ما بقي لها طمع، فثقلت مشيتي، فإذا بها واقفة معي تراودني، ففررت منها حتى بلغت الشماعين، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت شرقي مسجد القرويين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الصفارين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الشماعين مرة أخرى فقلت: نجوت، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت مسجد القرويين، فدخلت إليه فقلت: الآن نجوت، فلما وصلت الثريا الكبرى فإذا بها واقفة معي، فغلبني الحال، وكدت أصيح حتى يجتمع الناس علي وعليها، فإذا بها انقلبت ورجعت سيدي عبد الله البرناوي وقال: فعلت هذا بك وأردت أن أختبرك لما أعلم من كثرة ميل الشرفاء إلى النساء، فوجدتك كما أحب والحمد لله. وفرح بذلك غاية الفرح[1].

٤- الوجود في أكثر من مكان في الوقت نفسه:

قال أحمد بن المبارك: ومن ذلك: أنه [يعني: عبد العزيز الدباغ] كان يأكل القرنفل لضر بصدره، فصار تشم منه رائحة طيبة وهي رائحة القرنفل، فكنت أشمها منه كثيرا إذا كنت معه بالنهار، فإذا تنفس خرجت رائحة القرنفل مع نفسه الشريف، ثم صرت أشم تلك الرائحة بنفسها إذا كنت في داري ليلا وقد سدت الأبواب، وهو بداره في رأس الجنان وأنا أسكن في بكر نقر - بقاف معقودة -، فجعلت الرائحة تفوح علينا في البيت المرة بعد المرة، فانتبهت لذلك وأعلمت المرأة بذلك وكانت تحبه حبا شديدا، وكذلك هو رضي الله عنه يحبها

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦).

حبا شديدا، ثم طال أمر الرائحة علينا مدة كثيرة وأياما عديدة، فقلت له ﷺ: إن رائحتك تكون عندنا ليلا ونشمها كثيرا، فهل تكون عندنا؟ فقال ﷺ: نعم، فقلت له على سبيل الضحك: فإني يا سيدي أتيمم الرائحة حتى أقبضك بيدي. فقال ﷺ ممازحا: وأنا أتحول إلى زاوية أخرى من البيت.

وقال لي ﷺ مرة أخرى: إني لا أفارقك ليلا ولا نهارا، وقال لي مرة أخرى: حاسبني بين يدي الله ﷻ إن كنت لا أنتبه لك في الساعة الواحدة خمسمائة مرة، وقلت له مرة: يا سيدي رأيت في المنام ذاتي وذاتك في ثوب واحد، فقال: هذه رؤيا حق، وأشار أنه لا يفارقني ليلا ولا نهارا.

وقال لي مرة: أنا آتيك في هذه الليلة فرد بالك، فلما كان السدس الأخير من الليل وأنا بين اليقظة والمنام أتاني ﷺ، فلما دنا مني أخذت بيده الشريفة فقبضتها فتبعته وأنا أريد أن أقبلها؛ فلما قبلتها وقبلت رأسه الكريم غاب عني[1].

ومنها: أني قدمت لزيارته فجلس معي في مسكن من مساكن داره حتى كان وقت النوم فقال: نم. ونزل، فأزلت ثيابي واستلقيت، وإذا بيد دخلت معي ودغدغتني في مراقي، فضحكت قهرا وضحك هو ﷺ وهو بموضع مبيته بالسفل في البيت، فعلمت أنه الذي فعل ذلك[2].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢٤).

(٢) المصدر السابق ص(٢٤- ٣١).

المسلك الثامن

تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

لما يشتهر به الصوفية والرافضة والقبورية من المخالفات العظيمة التي تستقبحها الفطر السليمة والعقول الصحيحة - فضلاً عن مخالفتها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة -؛ فقد عمدوا إلى أساليب يدفعون بها النقد الموجَّه إليهم، ويظهرون بها براءتهم من تلك المخالفات، بإعطاء الشرعية والمصداقية لها، وإظهارها على أنها ليست مخالفات، بل يتجاوزون ذلك إلى تصويرها على أنها من دين الله وشرعه ومما أحبه ورضيه، ويضمنون ذلك في قصص وحكايات ومنامات يروونها ويتناقلونها.

وهم في ذلك عدة طرق، منها:

١- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الله مباشرة.

٢- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن النبي ﷺ.

٣- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الأنبياء والخضر.

٤- دعوى أن غيرهم يسلِّم لهم تقدّمهم على غيرهم وسلامة عقيدتهم وصفاء مذهبهم.

وأما ما يضمنونه في القصص والمنامات فمنه:

١- الثناء على مشايخهم ومتبوعيهم:

فمن ذلك:

- قال الجنيد: «رأيت في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقًّا، فقال: صدقت»(١).

- وقال أبو المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله، إني متطفل في علم التصوف، فقال: اقرأ كلام القوم، فإن المتطفل على هذا العلم هو الولي، وأما العالم فهو النجم الذي لا يدرك»(٢).

- وذكر السراج بن أبي الحسن علي بن موسى الهاملي أنه رأى النبيَّ ﷺ في المنام وأبا بكر وعمر في حلقة من الناس عند مسجد والده، وأنه سمع النبي ﷺ يقول: يا أبا بكر ويا عمر، قوما فقبِّلا رأس الفقيه - يعني: الفقيه علي بن موسى الهاملي - وهو يشير إليه، فقاما وقبّلا رأسه. وكان رسول الله ﷺ قائماً عند أبي الحسن الهاملي، والهاملي قاعد، والنبي ﷺ يدور حوله كالطائف به وهو يقول: أنا أحب هذا، أنا أحب هذا، حتى كاد أن يرتمي عليه(٣).

- وقال أبو الحسن الشاذلي: رأيت النبي ﷺ في النوم وقد باهى موسى وعيسى عليهما السلام بالإمام الغزالي، وقال: أفي أمتكما حبر كهذا؟، قالا: لا(٤).

- وما سبق ذكره في المسلك السادس من هذا المطلب في قصة الإمام أحمد مع شيبان الراعي، وقصة الفقيه أبي عمران مع الشبلي.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(١٨٠).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٨).

(٣) طبقات الخواص ص(٨٨).

(٤) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٦٤).

٢- الثناء على مصنفاتهم:

ومن ذلك:

- قال ابن عربي: «إني رأيت رسول الله ﷺ في مُبشِّرةٍ في العشر الأواخر من شهر محرم سنة سبعٍ وعشرين وستمائةٍ بمحروسةِ دمشق وبيده ﷺ كتابٌ، فقال له: هذا كتاب «فصوص الحكم»، خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به. فقال ابن عربي: السمع والطاعة لله ولرسوله وأولي الأمر منا، كما أُمرنا. فحقّقت الأمنية، وأخلصت النيّة، وجرّدت القصد والهمّة إلى إبراز هذا الكتاب كما حدّه لي رسول الله ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، وسألت الله تعالى أن يجعلني فيه وفي جميع أحوالي من عباده الذين ليس للشيطان عليهم سلطان، وأن يخصّني في جميع ما يرقمه بناني، وينطق به لساني وينطوي عليه جناني، بالإلقاء السبوحيّ والنفث الروحي في الروع النفسي بالتأييد الاعتصامي، حتى أكون مترجماً لا متحكّماً، ليتحقّق من يقف عليه من أهل الله أصحاب القلوب أنه من مقام التقديس المنزّه عن الأغراض النفسية التي يدخلها التلبيس، وأرجو أن يكون الحقّ لمّا سمع دعائي قد أجاب ندائي؛ فما ألقي إلا ما يُلقي إليّ، ولا أُنزل إلا ما ينزّل به عليّ، ولست بنبيّ رسول، ولكنّي وارث ولآخرتي حارث»[١].

- وقال اليافعي: رأيت النبي ﷺ في المنام، فناولته كتاب الإحياء، فتصفحه ورقة ورقة من أوله إلى آخره، ثم قال: والله إن هذا الشيء حسـن، ثم ناوله الصديق، ثم ناوله الفاروق، فأثنيا عليه[٢].

---

(١) فصوص الحكم ص(٤٧-٤٨).

(٢) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٥٧).

المسلك التاسع
الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع

مما سلكه أهل الأهواء والبدعة لتقوية ما يفعلونه في اليقظة من المخالفات والمنكرات: استدلالهم بالمنامات على صحة ذلك، فيضمّنون المنامات أحداثاً ووقائع تدلّ على أن أعمالهم التي يعملونها في اليقظة صحيحة غير منكرة.

ومن ذلك:

١- السُّكْر[1]:

قال سري السقطي: رأيت معروفا الكرخى في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب. فيقول: هذا معروف الكرخى، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي.

٢- الفقر:

رُؤي معروف الكرخي في النوم بعد موته، فقيل له:ماذا فعل الله بك؟ فقال: غفر لي. فقيل: بزهدك وورعك؟ فقال:لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء.

٣- الذل واحتقار الناس لهم:

روي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال: رأيت جنازة يحملها

---

(١) هو عند الصوفية: غيبةٌ بِوارِدٍ قوي، وهو يعطي الطرب والالتذاذ، وهو أقوى من الغيبة وأتم منها. التعريفات ص(١٥٩).

ثلاثة من الرجال وامرأة، قال فأخذت مكان المرأة وذهبنا إلى المقبرة، فصلينا عليها ودفناها، فقلت للمرأة: من كان هذا منك؟، فقالت: ابني، قلت: أو لم يكن لك جيران؟، قالت: نعم، ولكنهم صغروا أمره. فقلت: وإيش كان هذا؟، فقالت: مخنثاً، قال: فرحمتها وذهبت بها إلى منزلي، وأعطيتها دراهم وحنطة وثياباً، ونمت تلك الليلة، فرأيت كأنه أتاني آت كأنه القمر ليلة البدر، وعليه ثياب بيض، فجعل يتشكر لي، فقلت: من أنت؟ فقال: المخنث الذي دفنتموني اليوم، رحمني ربي باحتقار الناس إياي.

٤- ملازمة الصوفية:

حكي عن بعضهم أنه قال: رأيت في المنام رسول الله ﷺ وحوله جماعة من الفقراء، فبينما هو كذلك إذ نزل من السماء ملكان، وبيد أحدهما طست، وبيد الآخر إبريق؛ فوضع الطست بين يدي رسول الله ﷺ فغسل يده، ثم أمر الملكين حتى غسلوا أيديهم، تم وضع الطست بين يديّ فقال أحدهما للآخر: لا تصب على يده؛ فإنه ليس منهم، فقلت: يا رسول الله، أليس قد روي عنك أنك قلت: «المؤمن مع من أحب»؟ فقال: بلى، فقلت: وأنا أحبك وأحبُّ هؤلاء الفقراء، فقال ﷺ: صب على يده، فإنهم منهم[1].

٥- النذر لأهل القبور:

قال أبو المواهب الشاذلي: رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كانت لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تقضى[2].

---

(١) أورد هذه القصص القشيري في الرسالة ص(٧، ٦٣، ١٧٨).

(٢) طبقات الشعراني (١/ ٣٨٥).

٦- الإعراض عن طلب العلم والحديث، ولزوم عبادة الصوفية وطريقتهم:

قال أحمد بن مسروق: رأيت القيامة قد قامت، ورأيت موائد نصبت، فأردت أن أجلس عليها فقالوا لي: هذه للصوفية، فقلت: أنا منهم، فقال لي ملك: قد كنت منهم، ولكن شغلك عن اللحوق بهم كثرة الحديث وحبك التمييز على الأقران، فقلت: تبت إلى الله تعالى، واستيقظت، فأقبلت على طريق القوم وقلت: للحديث رجال غيري(١).

٧- التوسل بالذوات، ورؤية النبي ﷺ يقظة:

قال أحدهم: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: قل عند النوم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - خمساً - بسم الله الرحمن الرحيم - خمساً -، ثم قل: اللهم بحق محمد أرني وجه محمد حالا ومآلا. فإذا قلتها عند النوم، فإني آتي إليك، ولا أتخلف عنك أصلا(٢).

---

(١) طبقات الشعراني (١/ ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٤).

المسلك العاشر

الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل

إذا كان من الثابت المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة يستدلون على ما هم عليه من الخطأ والضلال والباطل بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع، وذلك بالاستدلال بها على غير وجهها، وتحميلها ما لا تحتمل - كما سبق بيان ذلك في مواضعه من هذا البحث -؛ فلا غرو إذاً أن يكون من مسالكهم: أن يستدلوا على صحة ما هم عليه مما يخالف الحق بقصص صحيحة مأثورة عن أئمة الأمة المشهود لهم بالعلم والإمامة.

إلا أن الملحوظ في هذا الأمر هو أن هذا المسلك لا يسلكه أهل الأهواء والبدعة إلا قليلاً، وذلك لأن أكثر من يستدل بالقصص والمنامات هم - كما سبق - ثلاث طوائف: الصوفية والرافضة والقبورية:

أما الصوفية: فهم يرون أن أعيان مذهبهم - بل الأميين منهم - أعلى درجة من غيرهم من فقهاء الأمة وعلمائها، ويدّعون أنهم حازوا من العلم الظاهر - فضلاً عن العلم الباطن - ما لم يصل إليه أحد، وقد سبق التدليل على ذلك بذكر قصتين في المسلك السادس من هذا المطلب؛ ولذا فهم إنما يستدلون بالقصص والمنامات التي يتناقلونها عن أئمتهم، وأما غيرهم من علماء الأمة وأئمتهم فغالب استدلالهم بالقصص المنقولة عنهم إنما يكون بقصص لا تثبت ولا تصح - كما سبق بيانه في المسالك الثلاثة الأولى من هذا المطلب -.

وأما الرافضة: فمذهبهم أشهر من أن يذكر في بغض علماء أهل السنة وأئمتهم؛ ولذا فلا يُتصوَّر أن يستدلوا بشيء من القصص المنقولة عنهم إلا في حالتين: أن تكون قصصاً موضوعة أو واهية، أو قصصاً صحيحة يحرفونها ويزيدون فيها قاصدين بذلك ذمّ أهل السنة والقدح فيهم.

وأما القبورية: فأكثر قصصهم التي يستدلون بها ليس لها زمام ولا خطام، وإنما هي خرافات وأكاذيب، كما أنهم لن يجدوا البتة في القصص الصحيحة عن علماء الأمة وأئمتها ما يدلّ على ما هم عليه من البدعة والشرك.

وفي المقابل: الذين يوجد عندهم الاستدلال الباطل بالقصص الصحيحة للأئمة أكثر من غيرهم هم المنتسبون في الجملة والظاهر إلى أئمة أهل السنة.

وبياناً لما سبق أذكر هذه النماذج:

١ - الاستدلال على معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية ببعض القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة:

أورد الكلاباذي معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية فقال: «الغَلَبَة: حال تبدو للعبد لا يمكنه معها ملاحظة السبب، ولا مراعاة الأدب، ويكون مأخوذا عن تمييز ما يستقبله، فربما خرج إلى بعض ما يُنْكِر عليه من لم يعرف حاله، ويرجع على نفسه صاحبه إذا سكنت غلبات ما يجده، ويكون الذي غلب عليه: خوف، أو هيبة، أو إجلال، أو حياء، أو بعض هذه الأحوال».

ثم استدل على ذلك بثلاث قصص صحيحة مروية عن الصحابة ﭬ فقال: «كما جاء في الحديث عن أبي لبابة بن عبد المنذر حين استشاره بنو قريظة لما استنزلهم النبي ﷺ على حكم سعد بن معاذ فأشار بيده إلى حلقة - أنه

ذبح -، ثم ندم على ذلك، وعلم أنه قد خان الله ورسوله ﷺ، فانطلق على وجهه حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من عمده وقال: «لا أبرح مكاني هذا حتى يتوب الله علي مما صنعت»؛ فهذا لما غلب عليه الخوف من الله حال بينه وبين أن يأتي رسول الله ﷺ؛ وكان هو الواجب عليه لقول الله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾[النساء: ٦٤]، وليس في الشريعة ارتباط بالسواري والعمد!...، فأبو لبابة لما أن غلب عليه الخوف لم يمكنه ملاحظة السبب (وهو: استغفار الرسول ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية، ولم يمكنه مراعاة الأدب (والأدب: أن يعتذر إلى من أذنب إليه وهو الرسول ﷺ).

وكما غلب على عمر رضي الله عنه حمية الدين: حين اعترض على رسول الله ﷺ لما أراد أن يصالح المشركين عام الحديبية، فوثب عمر ﷺ حتى أتى أبا بكر ﷺ فقال: يا أبا بكر، أليس هذا برسول الله؟ قال: بلى!، قال: ألسنا بالمسلمين؟، قال: بلى!، قال: أليسوا بالمشركين؟، قال: بلى!، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟، فقال أبو بكر: يا عمر، الزم غرزه؛ فإني أشهد أنه رسول الله. فقال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم غلب عليه ما يجد حتى أتى رسول الله ﷺ، فقال له مثل ما قال لأبي بكر، وأجابه النبي ﷺ كما أجابه أبو بكر، حتى قال: «أنا أعبد الله، ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعني». فكان عمر يقول: فما زلت أصوم وأتصدق وأعتق وأصلي من الذي صنعت يومئذ؛ مخافة كلامي الذي تكلمت به، حتى رجوت أن يكون خيراً.

وكاعتراضه على النبي ﷺ أيضاً حين صلى على عبد الله بن أبي، قال عمر: فتحولت حتى قمت في صدره، وقلت: يا رسول الله، أتصلي على هذا، وقد قال يوم كذا كذا، يعدِّد أياما له، حتى قال له: « أخر عني يا عمر، إني خيرت فاخترت »، وصلى عليه، فقال عمر: فعَجَبٌ لي! وجرأتي على رسول الله!».

ثم قال: «فهذه كلها، وأمثالها كثيرة، تدل على أن حالة الغلبة حالة صحيحة، ويجوز فيها ما لا يجوز في حال السكون، ويكون الساكن فيها بما هو أرفع منه في الحال: أمكن وأتم حالة؛ كما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه »[1].

٢- الاستدلال على القدح في الصحابة وذمهم ببعض القصص الصحيحة عنهم:

ومن نماذج ذلك:

- قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه لما أرسل إلى مشركي مكة - قبل الفتح - يخبرهم بغزو النبي ﷺ إياهم.
- ما جرى من الحروب بين علي وعائشة وطلحة والزبير، وبينه وبين معاوية رضي الله عنهم.
- ما جرى من عثمان رضي الله عنه في غزوتي بدر وأحد وصلح الحديبية، وفي ذلك: روى البخاري عن عثمان بن موهب قال: جاء رجل من أهل مصر وحج البيت، فرأى قوما جلوسا فقال: من هؤلاء القوم؟، فقالوا: هؤلاء قريش، قال: فمن الشيخ فيهم؟، قالوا: عبد الله بن عمر، قال: يا ابن عمر، إني سائلك عن

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٨٢-٨٤).

شيء فحدِّثني: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟، قال: نعم، فقال: تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟، قال: نعم، قال: تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟، قال: نعم، قال: الله أكبر!، قال ابن عمر: تعالَ أُبيِّنْ لك: أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدر وسهمه». وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان». فضرب بها على يده فقال: «هذه لعثمان». فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك[1].

٣- استدلال أهل التكفير والخروج على الأئمة في هذا العصر على ما هم عليه: بصنيع الحسين بن علي رضي الله عنهما مع يزيد بن معاوية، حيث يستدلون بقصة مسيره إلى العراق على الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

٤- استدلال أهل الشذوذ العلمي ومخالفة العلماء بقصة الإمام أحمد في فتنة القول بخلق القرآن، فقد كانت الغلبة الظاهرة وقتها لعلماء السوء والبدعة على علماء أهل السنة الذين كانوا قلة في العدد ولم تكن لهم الغلبة والظهور، فيجعل هؤلاء شذوذهم وخروجهم عن العلماء بمنزلة ما كان عليها أهل السنة في ذلك الوقت من عدم الظهور وغلبة غيرهم على الأمر والنهي.

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٢) رقم (٣٤٩٥).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

المطالبة بسند القصص وإثباتِها

من أعظم ما يحفظ لأهل السنة نقاء أصولهم وعقائدهم: أنهم لا يبنونها إلا على ما هو صحيح وثابت من الأدلة المعتبرة، كما أنهم لا يقبلون من العقائد والأحكام وغيرها من أمور الدين إلا ما كان كذلك.

ولذا؛ فإنهم إزاء استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات: يطالبون المستدل بها بأن يذكر إسناده إليها أو يثبتها إثباتاً صحيحاً معتبراً، قبل أن ينتقلوا بعد ذلك إلى مناقشته في صحة استدلاله بها، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: «ونحن لو روي لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟»(١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بالمطالبة بسند القصص وإثباتِها:

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٤٤).

النموذج الأول:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت فإنه لا يأتي به عن ثقة...، فإن كنت صادقا فاكشف عن إسناده فإنك لا تسنده إلى ثقة»(١).

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال القشيري: وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فقال: أثبت ذاته ونفى مكانه، فهو موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسنادا عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»(٢).

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال أبو القاسم: وقال ابن عطاء: لما خلق الله الأحرف جعلها سرا، فلما خلق آدم بث ذلك السر فيه، ولم يبث ذلك السر في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الجريان وفنون

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

المعارف، فجعلها الله صورا لها. قال أبو القاسم: صرح ابن عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ بأن الحروف مخلوقة.

قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله - مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم -، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»[١].

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال: وقيل: قال موسى: إلهي، دلني على عمل إذا عملته رضيت عني، فقال: إنك لا تطيق ذلك، فخرّ موسى ساجدا متضرعا، فأوحى الله إليه: يا ابن عمران، رضائي في رضائك عني.

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر؛ فإنه قد يقال: لا يصلح أن يحكى مثلها عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومعلوم أن هذه الإسرئيليات ليس لها إسناد، ولا تقوم بها حجة في شيء من الدين إلا إذا كانت منقولة لنا نقلا صحيحا مثل ما ثبت عن نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٢].

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٢-٨٣).

في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾[الحجرات:٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[الحجرات:٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به.

قال الشيخ: فيجاب الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: المطالبة بصحة هذه الحكاية، وليس معه ولا مع من ينقلها بها إسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما غايته أن يعزوها إلى الشفا أو إلى من نقلها منه، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه، فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه؛ فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتهمه ولكن نتهم من فوقه، وقد رأيناه ينقل من كتب فيها كذب كثير وهو صادق في نقله منها لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم»[1].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الخمسة تقريرٌ من أئمة أهل السنة على أن من استدل بقصة على أي أمر فإنه يطالَب بأن يذكر إسناده إليها، أو يثبتها، أو يذكر على أقل الأحوال الكتاب الذي أخذها منه، وقد اشتمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في النموذج الخامس على أفضل تقريرٍ وأحسنه وأوفاه لهذا المسلك.

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥-٨٧).

المسلك الثاني

بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها

مما يسقط الاستدلال بالقصص والحكايات: بيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب في أسانيدها؛ فإنه من المستقر لدى كل عاقل أن من بنى دنياه على ما ليس بصحيح في نفسه كان مفرِّطا ومضيعاً لنفسه وملقياً بها في أودية الهلاك والضياع، فكيف بأمور الدين من عقائد وأحكام؟!.

وأهل السنة في هذا المسلك يطبّقون القواعد المعروفة في نقد الأسانيد، سواء ما كان منها منصبّاً على نقد الأسانيد بما فيها من رواة ورجال، أو نقد الأسانيد بنقد متونها.

وهذا المسلك - في الغالب - تالٍ للمسلك السابق في الاستعمال، فإنه إذا لم يتمكن المستدل بالقصص من أن يأتي بأسانيدها أو يثبتها كان ذلك كافياً لإسقاطها وإسقاط استدلاله بها، لكنه متى أظهر لها إسناداً كان من أولى ما ينقض استدلاله بها: الكلام في ذلك الإسناد وإظهار عدم صلاحيته للاستدلال لضعفه أو وهائه، وإن كان أهل السنة قد يسلكون هذا المسلك حتى لو لم يذكر المستدل أسانيده لما يستدل به من القصص والحكايات.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، ببيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتها:

النموذج الأول:

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها»[(١)].

النموذج الثاني:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه، ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت، فإنه لا يأتي به عن ثقة، فقد كان معاوية رضي الله عنه معروفا بقلة الرواية عن رسول الله، ولو شاء لأكثر إلا أنه كان يتقي ذلك ويتقدم إلى الناس ينهاهم عن الإكثار على رسول الله، حتى إن كان ليقول: اتقوا من الروايات عن رسول الله إلا ما كان يذكر منها في زمن عمر؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يخوف الناس في الله...، وهذا طعن كثير من المعارض أنه كان يجمع أحاديث الناس عن غير ثبت فيجعلها عن رسول الله، ولو استحل معاوية هذا المذهب لافتعلها من قبل نفسه ونحلها رسول الله، فكان يقبل منه لما أنه عرف بصحبة رسول الله، ولم يكن ينحله قول غيره من عوام الناس، ويدلك قلة رواية معاوية عن النبي - وكان كاتبه - على تكذيب ما رويت عن أبي الصلت...»[(٢)].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦٣٢-٦٣٤).

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص التي يستدل بها القبوريون -: «لم ينقل هذا عن إمام معروف ولا عالم متبع، بل المنقول في ذلك إما أن يكون كذبا على صاحبه، مثل: ما حكى بعضهم عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: إذا نزلت بي شدة أجيء فأدعو عند قبر أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأجاب - أو كلاما هذا معناه -. وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار عند من له أدنى معرفة بالنقل؛ فإن الشافعي لما قدم ببغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفا، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخَّ الدعاء إلا عند قبر أبي حنيفة؟!، ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وطبقتهم لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبي حنيفة ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه»[1].

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه، وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٣-٣٤٤).

محمد بن حميد قال: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله تعالى أدب قوما فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾ [الحجرات:٢] الآية، ومدح قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٣]، وذم قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:٤]، وإن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟!، بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله فيك، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٤] الآية.

فهذه الحكاية على هذا الوجه إما أن تكون ضعيفة أو مغيرة»[1].

إلى أن قال: «وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء:٦٤] الآية؛ فهي – والله أعلم – باطلة؛ فإن هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه»[2].

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتاً.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٩٥).

(٢) المصدر السابق ص(٣٩٧).

وهذه الحكاية مما لا يتنازع أهل المعرفة في أنها كذب على مالك»(١).

النموذج السادس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رحمه الله وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!.

قلت: قد كان مستغنياً عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي، فإن إسماعيل بن علية شيخ الشافعي لم يكن ممن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي، بل الشافعي روى عنه، وهو من أجلاء شيوخ الشافعي، وابنه إبراهيم بن إسماعيل كان متكلما تلميذا لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأة، حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن علية في كل شيء حتى في قول: لا إله إلا الله؛ لأني أقول: لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خلق في الهواء كلاما يسمعه موسى...، فهذه الحكاية يعلم أنها مفتراة من له أدنى معرفة بالناس، ولو صحت عمن صحت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرك بالإحساس من أن الصوت الطيب لذيذ

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

مطرب، وهذا يشترك فيه جميع الناس، ليس هذا من أمور الدين حتى يستدل فيه بالشافعي، بل ذكر الشافعي في مثل هذا غض من منصبه...، ولو حكى مثل هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم وأبي الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني لكان أنسب من أن يحكيها عن الشافعي»[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الستة سلك أهل السنة مسلك أهل الحديث في نقد الأسانيد والمتون، فنقضوا القصص التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة ببيان ما في أسانيدها ومتونها من كذب أو ضعف.

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٣٦-٣٣٨).

المسلك الثالث

إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها

لا يقتصر أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات على نقض الأسانيد وبيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب، بل يضيفون إلى ذلك نقض حجيتها وبيان أنها مما لا يجوز الاستدلال به على ما استُدِلّ بها عليه.

ولهم في ذلك مسالك تدل على علوّ كعبهم في العلم والرد على المخالف، ومن ذلك:

- بيان أن من نسبت إليه القصص والمنامات ليس أهلاً لأن يؤخذ عنه، فضلاً عن أن يستدل به.
- بيان أن ما جاء في القصص والمنامات مخالف للمعروف عمّن نسبت إليه.
- بيان أن القصص والمنامات لا يثبت بها عقيدة ولا حكم أصلاً.
- بيان أوجهٍ صحيحة محتملة تسقط الاستدلال بتلك القصص والمنامات، وذلك أنها إذا كانت تحتمل تلك الأوجه الصحيحة كان في استدلال المستدل بها على ما يريده محض تحكّم واستدلال بالهوى.
- بيان أنه لو صح النقل بالقصص والمنامات فإن علماء الأمة على خلاف ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بإبطال الحجية في القصص والمنامات المستدلّ بها:

النموذج الأول:

قال الدارمي: «ومما يدل على ظِنّته: أن احتجاجه فيه بالمقذوفين المتهمين في دين الله تعالى مثل: المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم، فأين هو عن الزهري والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وشعبة ومعمر وابن المبارك ووكيع ونظرائهم؟، وأين هو عمن كان في عصر ابن الثلجي من علماء أهل زمانه مثل ابن حنبل وابن نمير وابن أبي شيبة وأبي عبيد ونظرائهم - إن كان متبعا مستقيم الطريقة -؟، ولكن لا يمكنه عن أحد منهم في مذهبه حكاية ولا رواية، وإنما يتعلق بالمغموزين المغمورين - إذ لم يمكنه التعلق بهؤلاء المشهورين - كيما يروج ضلالته على الناس بأهل الريب الذين لا قبول لهم ولا عدالة عند أهل الإسلام»(١).

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص والمنامات التي يستدل بها القبوريون على مشروعية ما يقومون به من البدع والشرك، ويدّعون أنهم يدعون الله عندها فيُستجاب لهم -: «ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقل لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجوز استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وترْكُه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٥٥-٥٥٧).

هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال.

والجواب عنها من وجهين؛ مجمل ومفصل:

أما المجمل: فالنقض، فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات من هذا النمط كثير، بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحيانا كما قد يستجاب لهؤلاء أحيانا، وفي وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة، فإن كان هذا وحده دليلا على أن الله يرضى ذلك ويحبه فليطرد الدليل، وذلك كفر متناقض.

ثم إنك تجد كثيرا من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره كل منهم قد اتخذ وثنا وأحسن الظن به وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعا، وموافقة بعضهم دون بعض تحكم وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعا جمع بين الأضداد، فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم وانصرافهم عن غيره، وموافقتهم جميعا فيما يثبتونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم، فإن الواحد إذا أحسن الظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر، وهذا كله من خصائص الأوثان.

ثم قد استجيب لبلعم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين وسلبه الله الإيمان، والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون.

وأما الجواب المفصل فنقول: مدار هذه الشبهة على أصلين:

منقول، وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان.

ومعقول، وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.

فأما النقل في ذلك: فإما كذب أو غلط وليس بحجة، بل قد ذكرنا النقل عمن يقتدى به بخلاف ذلك.

وأما المعقول: فنقول: عامة المذكور من المنافع كذب، فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم إنما يستجاب لهم في النادر، ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات فيستجاب له في واحدة، ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد، وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات الأسحار ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم وفي بيوت الله، فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهالا من جنس القبوريين لم تكد تسقط لهم دعوة إلا لمانع، بل الواقع أن الابتهال الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يرد المخلصون إلا نادرا ولم يستجب للقبوريين إلا نادرا...، فهم في دعائهم لا يزالون بخير، وأما القبوريون فإنهم إذا استجيب لهم نادرا فإن أحدهم يضعف توحيده ويقل نصيبه من ربه ولا يجد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يجده السابقون الأولون، ولعله لا يكاد يبارك له في حاجته»[١].

التحليل:

اشتمل كلام الإمامين الدارمي وابن تيمية على جملة من الأمور التي يمكن استعمالها لإبطال الحجية في القصص والمنامات التي يستدل بها، وقد سبق النص على جملة منها في أول هذا المسلك.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٤-٣٤٦).

المسلك الرابع
بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح
لما ذُكِر في القصص والمنامات

يقطع أهل السنة بأن كل ما يستدل به أهل الأهواء والبدعة على ما يخالف الحق ففي النقل الصحيح (الكتاب والسنة والإجماع) والعقل الصريح ما يدل على فساده وبطلانه وينقضه ويبطل الاستدلال به.

ومن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بالقصص والمنامات على باطلهم فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم ذلك بذكر الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على أن النقل الصحيح والعقل الصريح يدلان على خلاف ذلك الذي تضمنته القصص والمنامات.

وهذا له ثمرة نافعة جدا، وهي: أن الدلائل الصحيحة لا تتناقض ولا تتعارض مع بعضها، فمتى ما ثبت أن النقل والعقل يخالفان ما دلت عليه تلك القصص والمنامات دلّ ذلك على سقوط تلك القصص والمنامات في نفسها وبطلانها، ومن ثمّ عدم صحة الاستدلال بها.

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها».

فقلنا له: أيها المعارض، أما لفظ رسول الله فينقض ما حكيت عن أبي معاوية، فإن قاله فالحديث يكذبه ويبطل دعواه؛ لأن لفظ الحديث: «إذا مضى ثلث

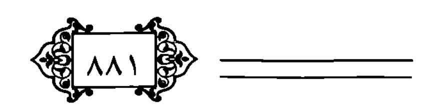
الليل - أو شطر الليل - نزل الله إلى السماء الدنيا فيقول: هل من داع فأجيب؟، هل من مستغفر أغفر له؟، هل من سائل فأعطيه؟، حتى ينفجر الفجر»، وقد جئنا بالحديث بإسناده في صدر هذا الكتاب، فلو كان على ما حكيت عن أبي معاوية - وادعيته أنت أيضا أنه أمره ورحمته وسلطانه - ما كان أمره وسلطانه يتكلم بمثل هذا ويدعو الناس إلى استغفاره وسؤاله دون الله، ولا الملائكة يدعون»[١].

فنقض رَحِمَهُ اللهُ استدلال الجمهي بهذه الحكاية عن أبي معاوية الضرير على تأويل نزول الله بأنه نزول رحمته وما أشبه ذلك، بالدليل النقلي الصحيح المخالف لذلك، وتأمّل قوله رَحِمَهُ اللهُ: «فالحديث يكذبه ويبطل دعواه»، فهو قاعدة عظيمة في ذلك، مفادها: أن النقل لو دلّ على خلاف ما دلت عليه القصص والمنامات كان ذلك كافياً في ردّ تلك القصص، وإبطال الاستدلال بها.

وقد أبدع الشيخ العلامة - الخبير بالصوفية ومسالكهم ومشاربهم ومناهجهم - إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ اللهُ في سلوك هذا المسلك أيّما إبداع، وذلك في كتابه: (دراسات في التصوف)، فقد ملأ الكتاب من أوله إلى آخره ببلايا الصوفية وفضائحهم ومخازيهم في أبواب الدين المختلفة من العقائد والأحكام والأخلاق والأعمال الظاهرة والباطنة، وتميّز نقده لهم بأنه لا يورد قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم في أيّ مسألة إلا ويسبق ذلك أو يتبعه ببيان الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على خلاف ما هم عليه، وتبين أنهم على ضلال وباطل وانحراف، فليُرجَع إليه؛ فإن فيه ما يشفي ويكفي مما يقرر هذا المسلك ويبيّنه.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).



وأكتفي هنا بذكر نموذج واحد:

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: «وذكروا أن الجوع هو ركن من أركان التصوف، وأساس من أسسه...، وعلى هذا الأساس نقلوا حكايات وأكاذيب عديدة؛ لتمجيد الجوع وتحميد المتجوعين والثناء عليهم، أكاذيب واضحة صريحة، فقالوا: إن سهل بن عبد الله التستري كان لا يأكل الطعام نيّفاً وعشرين يوماً...، وروى الطوسي أكثر من ذلك عن أبي عبيد البسري أنه كان إذا دخل رمضان دخل البيت وسدّ عليه الباب ويقول لامرأته: اطرحي كل ليلة رغيفاً من كوّة في البيت، ولا يخرج منه حتى يخرج رمضان، فتدخل امرأته البيت فإذا الثلاثون رغيفاً موضوعة في ناحية البيت!...، وذكر أصحاب الطبقات الصوفية عن أحد المتصوفة في الهند شاه ميان جي بيغ أنه كان يعتكف من غرة رجب إلى العاشر من محرم مغلقاً عليه أبواب الحجرة، وكان يمكث فيها ستة أشهر لا ماء ولا طعام...ولم يكتفوا بهذه المدة أيضاً حتى قال كبير القوم أبو القاسم القشيري رواية عن السلمي، أنه قال بإسناده عن أبي عقال المغربي أنه أقام بمكة أربع سنين لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات!.

فهل هـذا معقول يا عبـاد الله؟!، وهل هذا من الـدين؟...، ولكن القوم يعدّونها من لوازم الولاية والكرامة، فيخترعون القصص، ويبدعون في اختلاقها، وينسجون الأساطير، ويسردون الأباطيل، ويحشونها بالكذب المحض، ويغلون ويبالغون فيه.

فمن الغرائب: أن أبا النصر السراج الطوسي جاوز الحدود فقال: رأيت إنساناً من الصوفية مكث سبع سنين لم يشرب الماء...، وكتب الآخر عن الآخر

وهو فريد الدين مسعود المتوفى ٦٦٤هـ بأنه وقف على رجليه في عالم الاستغراق عشرين سنة لم يجلس فيها ولم يأكل شيئا...، وقال بعضهم: اشتهى أبو الخير العسقلاني السمك سنين، ثم ظهر له ذلك مع موضع حلال، فلما مدّ يده إليه ليأكل دخلت شوكة من عظامه أصبعَه، فذهبت في ذلك يده، فقال: يا رب، هذا لمن مدّ يده بشهوة إلى حلال، فكيف بمن مدّ يده بشهوة إلى حرام؟...

فهكذا حرّم الصوفية على أنفسهم أكل الطيبات، وابتعدوا عنها؛ زعماً منهم أن هذا الصنيع سيقربهم إلى الله تعالى، وأنّى لهم ذلك!...

وهذا كله رغم ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مما يخالف صنيعهم ويعارض طريقهم...».

فأورد رحمه الله جملة من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، ثم قال: «ولكن القوم عكسوا الموضوع، فحرموا ما أحل الله، وتعنتوا وتطرفوا في ترك الطعام والشراب، وأسّسوا أسساً وأصّلوا قواعد لا يوجد لها في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا في سيرة أصحابه خيار خلق الله وأبرار هذه الأمة المغفور لهم»[1].

---

(١) دراسات في التصوف ص(٤٤-٥٧).

المسلك الخامس
بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام

يكثر الصوفية في استدلالهم بالمنامات من دعوى رؤيتهم النبي ﷺ فيها، ويضمّنونها كل ما يريدون افتراءه واختلاقه مما يخالف الدين الذي جاء به النبي ﷺ، زاعمين أنه ﷺ هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به وشرعه لهم.

وقد سبق في المسالك السابقة في المطلب الثاني من هذا المبحث ذكر لنماذج لذلك، كدعوى ابن عربي أنه ألّف كتابه الكفري (فصوص الحكم) بأمر النبي ﷺ وإلهامه، وأنه ﷺ قدم بعض أئمة الصوفية على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنه أقرّ ما في كتاب الإحياء على ما اشتمل عليه من البدع والخرافات والطامّات التي ملأته، وغير ذلك، بل يروي الكلاباذي عن أبي بكر محمد بن علي الكتاني أنه كانت له عادة مستمرة مطردة في رؤيته ﷺ في المنام، وهي أنه كان يراه مرتين كل أسبوع في ليلتي الاثنين والخميس، وكان يسأله مسائل فيجيبه عنها![١].

من أجل ذلك؛ فإن أهل السنة في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات يحرصون على بيان هذه المسألة بياناً وافياً بذكر الأدلة وأقوال أهل العلم في رؤية النبي ﷺ من حيث: إمكان وقوعها، وحقيقتها ودلالاتها.

أما إمكان وقوع رؤية النبي ﷺ في المنام: فقد اتفق أهل العلم على إمكان وقوعها، بل يقطعون بأنها وقعت لبعض الأمة، والدليل على ذلك: ما ثبت

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٤).

عنه ﷺ في عدة أحاديث بألفاظ مختلفة من أن من رآه ﷺ في المنام فقد رآه حقاً، ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه - عند البخاري[١] ومسلم[٢] والترمذي[٣] وأحمد[٤] - مرفوعاً: «من رآني في المنام فقد رآني حقاً، فإن الشيطان لا يتمثّل في صورتي» وقد ورد بعدة ألفاظ أخرى، منها: «لا يتمثّل بي» «من رآني فإني أنا هو، فإنه ليس للشيطان أن يتمثّل بي»، «إن الشيطان لا يتشبّه بي»، «لا يتصوّر بي»، «من رآني في المنام فقد رأى الحق، إن الشيطان لا يستطيع أن يتشبّه بي».

وأما حقيقة رؤيته ﷺ في المنام ودلالاتها: ففيها مسائل:

الأولى: اتفق أهل العلم على أن من ثبتت رؤيته النبيَّ ﷺ في المنام؛ فهذه الرؤيا حق وصدق.

الثانية: أن الشيطان لا يستطيع أن يتصوّر في المنام على صفة النبي ﷺ التي صحّت بها الآثار.

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٥٢) رقم (١١٠)، (٦/ ٢٥٦٧-٢٥٦٨) رقم (٦٥٩٢-٦٥٩٦).

(٢) صحيح مسلم (٤/ ١٧٧٦) رقم (٢٢٦٨).

(٣) سنن الترمذي ص(٣٧٦) رقم (٢٢٧٦).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٢، ٢٧١، ٣٤٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٥، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٢) (٣/ ٥٥، ٣٥٠، ٢٦٩، ٤٧٢) (٥/ ٣٠٦) (٦/ ٣٩٤) رقم (٧١٦٨، ٧٥٤٤، ٨٤٨٩، ٩٣٠٥، ٩٣١٣، ٩٤٨٤، ٩٩٦٧، ١٠٠٥٧، ١٠١١٣، ١١٥٣٩، ١٣٨٧٦، ١٤٨٢١، ١٥٩٢١، ٢٢٦٥٩، ٢٧٢٥٢).

الثالثة: أنه ليس كل من ادّعى رؤية النبي ﷺ في المنام يُقبَل منه قوله، ولا كل منامٍ رأى فيه الرائي النبيَّ ﷺ يكون حقاً؛ إلا بتحقّق شرطٍ فيه، وهو: أن تكون صفة النبي ﷺ التي رؤيت في المنام موافقة ومطابقة لصفته ﷺ المعروفة في حياته في الدنيا، مما اشتملت عليه الأحاديث الصحيحة في كتب الحديث والشمائل، وهذا هو مذهب المحققين من أهل العلم، وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وابن سيرين والبخاري وغيرهم(١)، «قال العلماء: إنما تصح رؤيا النبي ﷺ لأحد رجلين: أحدهما: صحابي رآه فعلم صفته فانطبع في نفسه مثاله، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله(٢) المعصوم من الشيطان، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -، وثانيهما: رجل تكرر عليه سماع صفاته المنقولة في الكتب حتى انطبعت في نفسه صفته - عليه الصلاة والسلام - كما حصل ذلك لمن رآه، فإذا رآه جزم برؤية مثاله - عليه الصلاة والسلام - كما يجزم به من رآه، فينتفي عنه اللبس في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -،

---

(١) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٨٢-٣٨٦).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني حقًا؛ فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي»، هو كما قال ﷺ رآه في المنام حقًا، فمن قال: ما رآه في المنام حقًا فقد أخطأ، ومن قال: إن رؤيته في اليقظة بلا واسطة كالرؤية بالواسطة المقيدة بالنوم فقد أخطأ، ولهذا يكون لهذه تأويل وتعبير دون تلك. وكذلك ما سمعه منه من الكلام في المنام هو سماع منه في المنام، وليس هذا كالسماع منه في اليقظة، وقد يرى الرائي في المنام أشخاصًا ويخاطبونه والمرئيون لا شعور لهم بذلك، وإنما رأى مثالهم، ولكن يقال: رآهم في المنام حقيقة، فيحترز بذلك عن الرؤيا التي هي حديث النفس». مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٨).

وأما غير هذين فلا يحصل له الجزم، بل يجوز أن يكون رآه - عليه الصلاة والسلام - بمثاله، ويحتمل أن يكون من تخييل الشيطان، ولا يفيد قول المرئي لمن يراه: إنه رسول الله ﷺ، ولا قول من يحضر معه: هذا رسول الله؛ لأن الشيطان يكذِب لنفسه ويكذب لغيره، فلا يحصل الجزم»[1].

الرابعة: إذا ثبت ما سبق؛ فإنه لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يشتمل المنام - الذي رؤي فيه النبي ﷺ على صفته - على ما يأتي:

١- أي أمرٍ لم يشرعه النبي ﷺ في حياته؛ لأن الله ما توفى نبيه إلا وقد أكمل دينه وأتمّ نعمته، وبيّن النبيُّ ﷺ هذا الدين لأمته عامةً وبلّغها جميع ما أمره به ربه، فادعاء اشتمال المنام على شيء لم يشرعه ﷺ هو زيادة عمّا جاء به، وهو من الإحداث في الدين، كما أن فيه دعوى تخصيص النبي ﷺ ذلك الرائي بذلك الأمر، وهذا مخالفٌ لما خُصَّ به النبي ﷺ من كون بعثته وبيانه ودعوته عامة للثقلين، ثم أيضاً: فيه دعوى تفضيل هذا الرائي نفسَه على خيرة الأمة من الصحابة - وفيهم الخلفاء الأربعة - بادّعائه أن النبي ﷺ خصَّه من الدين بما لم يخص به أحداً منهم!.

٢- أيّ أمرٍ يخالف ما جاء به النبي ﷺ، وذلك أن الله جعل رسالة النبي ﷺ ودعوته ودينه خاتمة الرسالات والأديان، وتغيير شيء من الدين بآخر إنما يكون وقت نزول الوحي في حياته ﷺ بالنسخ أو التقييد أو التخصيص ونحو ذلك، فمن ادّعى أنه ﷺ أمره في المنام أو أقرّه على ما يخالف دينه الذي نقله الصحابة للأمة فهو مدَّعٍ أن دينه ﷺ لا يزال قابلاً للتبديل والتغيير والنسخ.

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٤/ ٤١٨).

وببيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام يتضح أن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات التي يزعمون أنهم رأوا فيها النبي ﷺ، استدلالٌ باطل ساقط، وذلك لعدة أمور:

الأول: ما عُرِف به كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة من الجهل بسنته ﷺ والإعراض عنها وعن طلبها وتعلمها، فهم من أجهل الأمة بما جاء عنه ﷺ وما رواه عنه صحابته من سنته، ومن ذلك: صفته ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كانوا قد وصلوا إلى هذه الدرجة من الجهل فكيف يعرفون صفته ﷺ؟، وكيف تحقّقوا أن من رأوه في المنام - إن كانت رؤيتهم له صحيحة أصلاً وليست ترائياً وكذباً - هو رسول الله حقاً وهم لا يعرفون صفته؟!.

الثاني: أن جميع القصص التي يستدل فيها بهذا النوع من المنامات ليس فيها البتة توجيه السؤال والاستفسار لمن رآها عن صفة النبي ﷺ التي رآها في المنام؛ لينظَر في موافقتها صفتَه ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كان الصحابي الحبر البحر (عبد الله بن عباس رضي الله عنهما)[1] وأحد أئمة التابعين (محمد

---

(١) عن عاصم بن كليب، قال: إن أباه رأى النبي ﷺ في المنام، فأخبر ابن عباس رضي الله عنهما بذلك، فقال له: رأيتَه؟، قلتُ: إي والله، لقد رأيته، قال: فذكرت الحسن بن علي، قال: إني والله قد ذكرته ونعتُّه في مشيته، قال: فقال ابن عباس: إنه كان يشبهه. أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٢) رقم (٨٤٨٩) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٣٥) رقم (٨١٨٦) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة».

ابن سيرين)[١] يصنعان ذلك - مع كثرة الخير والصلاح والصدق واتباع السنة، وقرب العهد بزمن النبوة - مع من ذكر أنه رأى النبي ﷺ في المنام؛ فكيف بمن بعد هذين القرنين الفاضلين؟، وهذا يبين أن أهل الأهواء والبدعة كانوا يقبلون تلك المنامات بمجرد سماعها من صاحبها، وهذا تصرّف خاطئ واستدلال باطل.

الثالث: أن جملةً كبيرة جداً من تلك المنامات لم تُعرَف عدالة من ادعاها إلا من طريق تزكيته من أهل طريقته الذين هم مثله في الخطأ والجهل والبدعة والضلال، بل إن منها منامات لا يُعرف صاحبها لا بعينه ولا بصفته ولا بدرجته في الضبط والعدالة!، ومثل هؤلاء لا تجوز الثقة بمجرد قولهم.

الرابع: أن أكثر ما يستدلون به من هذه المنامات فلا بد أن تكون فيه مخالفة شرعية: إما إحداث أمرٍ لم يأتِ به النبي ﷺ في حياته، وإما أمرٌ أو إقرارٌ على أمرٍ مبتدع أو مصادم للشرع - بل منه ما هو مصادم لأساس بعثته ﷺ من أعمال الكفر والشرك -، ومن المحال أن يأمر النبي ﷺ بذلك، فهي إذاً منامات مكذوبة مفتعلة مفتراة، وأقل أحوالها: أن يكون الرائي لها صادقاً في دعواه رؤيتها لكن تكون من تلاعب الشيطان بهم - وما أكثره بهذه الطائفة! -.

---

(١) قال أيوب السختياني: «كان محمد - يعني: ابن سيرين - إذا قصّ عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال: صِف لي الذي رأيتَه، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم تَرَه» أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٩٩) معلَّقاً مجزوماً به بلفظ «قال ابن سيرين: إذا رآه في صورته»، ووصله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣٨٤) وصحح إسناده.

المسلك السادس

التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح

جعل الله سبحانه الطريقَ الموصِل إلى محبته ورضوانه وجنته وهداه هو اتباع نبيه ﷺ فيما بعثه وأرسله به، فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقضى بأن كل من أراد الوصول إليه من غير هذه الطريق فهو ضالٌّ وعمله غير مقبول، فقال تعالى: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولما كان أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالقصص والمنامات قد خرجوا عن هدي محمد ﷺ وسنته ودينه واتباع ما صحّ عنه، وأعرضوا عن ذلك، وابتغوا الهدى في غيره من تلك القصص والمنامات التي اتخذوها مصدراً للتلقي والاستدلال، وضمّنوها بدعاً ومخالفاتٍ ما أنزل الله بها من سلطان؛ فإن أهل السنة يلحظون ذلك في ردهم على أولئك، فيستنكرون عليهم صنيعهم، وفي ذلك نقضٌ وإبطالٌ له من حيث إن الإعراض عن الحق الثابت الصريح تلقّياً واستدلالاً إلى القصص والمنامات ابتغاءٌ للهدى في غير ما جعله الله سبيلاً لذلك، وهو من الضلال والأعمال غير المقبولة عند الله.

وقد سبق في ثنايا مسالك هذا المطلب شواهد ونماذج لذلك، فأذكر هنا نموذجاً آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «قال [يعني: أبا القاسم القشيري]: وأذن الشبلي مرة فلما انتهى إلى الشهادتين قال: لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك. قال: وسمع النوري رجلاً يؤذن فقال: طعنة وسم الموت. وسمع كلبا ينبح فقال: لبيك وسعديك، فقيل له: إن هذا تَرْك للدين - فإنه يقول للمؤذن في تشهده: طعنة وسم الموت، ويلبي عند نباح الكلاب -، فسئل عن ذلك فقال: أما المؤذن فإنه يذكره على رأس الغفلة، وأما الكلب فإن الله يقول: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

ومثل هذه الكلمات والحكايات لا تصلح أن تذكر للاقتداء أو سلوك سبيل وطريقة؛ لما فيها من مخالفة أمر الله ورسوله، والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور إن كان معذورا بقصور في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون لبساً للحق بالباطل.

وأبو الحسين النوري وأبو بكر الشبلي - رحمة الله عليهما - كانا معروفين بتغيير العقل في بعض الأوقات، حتى ذهب الشبلي إلى المارستان مرتين، والنوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان فيه وَلَه، وقد مات بأجمة قصب لما غلبه الوجد حتى أزال عقله، ومن هذه حاله لا يصلح أن يتبع في حالٍ لا يوافق أمر الله ورسوله - وإن كان صاحبها معذورا أو مغفورا له، وان كان له من الإيمان والصلاح والصدق والمقامات المحمودة ما هو من أعظم الأمور -، فليس هو في ذلك بأعظم

من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإنهم يتبعون في طاعة ولا يذكرون إلا بالجميل الحسن، وما صدر منهم من ذنب أو تأويل وليس هو مما أمر الله به ورسوله لا يتبعون فيه، فهذا أصل يجب اتباعه»[1].

---

(١) الاستقامة (٢/ ١٥-١٦).



المبحث الثاني

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.
- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.



المبحث الثاني

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

التمهيد

موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق

يتضح موقف أهل السنة من الكشف[١] والوجد[٢] والذوق[٣] بمعرفة عدة أصول يقوم عليها منهج أهل السنة، من أهمها:

١- الغيب مما استأثر الله بعلمه:

---

(١) هو عند الصوفية: «الاطّلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهودا»، و(الحجاب): «انطباع الصور الكونية في القلب المانعة لقبول تجلّي الحق». التعريفات ص(٢٣٧، ١١١).

(٢) هو عند الصوفية: «ما يصادف القلب ويَرِد عليه بلا تكلُّف وتصنُّع». التعريفات ص(٣٢٣). وقال السيوطي: «جاذب القلب من فزع أو غم، أو رؤية معنى من أحوال الآخرة، أو كشف حاله بين الله تعالى وبين العبد، وقيل: لهب ينشر في الأسرار تضطرب الجوارح طربا أو حزنا عند ذلك الوارد، وقيل: هو شارات الحق بالترقي إلى مقام مشاهداته». مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٢١١).

(٣) هو عند الصوفية: «عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره». التعريفات ص(١٤٤)، و«أهل الذوق: من يكون حكم تجلِّياته نازلاً من مقام روحه وقلبه إلى مقام نفسه وقُوَاه، كأنه يجد ذلك حِسًّا، ويدركه ذوقًا، بل يلوح ذلك من وجوههم» التعريفات ص(٥٨).

صرّح وأعلن أنبياء الله ورسله بأن من أصول دعوتهم الإيمان بأن الله وحده هو الذي يعلم الغيب لا يشاركه في ذلك أحد، فقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾[الأعراف: ١٨٨]، ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠]، ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وامتدح الله عباده المؤمنين بإيمانهم بالغيب فقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، وذم سبحانه من ادعى أمراً من الأمور الغيبية الماضية أو المستقبلة وأنكر عليه أشد الإنكار فقال: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٨]، ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الطور: ٤١]، ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ﴾ [القلم: ٤٧].

فلا يجوز لأحدٍ كائناً من كان أن يدّعي معرفة شيء من علم الغيب، ومن ادعاه عن طريق الكشف أو الوجد أو الذوق فهو ضال مضل.

٢- لا يطلع أحدٌ - كائناً من كان - على شيء من الغيب إلا من أطلعه الله عليه من الرسلِ من الملائكة والأنبياءِ خاصة:

فالله سبحانه مالك الملك يفعل في ملكه ما يشاء، ومن كمال عدله وحكمته وحكمه: أن أرسل إلى البشر رسلاً من أنفسهم ونبأهم بما شاء من الغيب الماضي والمستقبَل عن طريق من يرسله لهم من الملائكة أو بما يوحيه إليهم، قال

تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وبيّن سبحانه أن أشرف الخلق محمداً ﷺ ما كان له أن يعلم شيئاً من الغيب أو أن يخبر به أمته إلا لأن الله أخبره به وأطلعه عليه، فقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ﴿ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَا ﴾ [هود: ٤٩]، ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٢].

فالوحي والعلم بالغيب مقيَّد بأنبياء الله ورسله، ولا يعلمون منه إلا ما أعلمهم الله به، فمن ادّعى أنه يعلم شيئاً من الغيب عن طريق الكشف والوجد والذوق كان مدّعياً مشاركته الأنبياء والرسل في هذه الخاصيّة التي هي من أعظم خواصّهم والتي لا يكونون أنبياء ورسلاً إلا بها، وذلك من أعظم الضلال.

٣- الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول والميزان:

«الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله، وذلك في حقنا، ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع، وأما ما لم تجئ به الرسل عن الله، أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به، ففيه الحق والباطل؛ فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع للكتاب والسنة والإجماع، فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب، لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، وهي مبنية على أصلين:

أحدهما: أن هذا جاء به الرسول.

والثاني: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه.

وهذه الثانية إيمانية ضدها الكفر والنفاق، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من المتكلمة والمتفلسفة والمتأمرة والمتصوفة؛ إما بناء على نوع تقصير بالرسالة، وإما بناء على نوع تفضل عليها، وإما على عين إعراض عنها، وإما على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير، كالفروع مثلاً دون الأصول العقلية أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة.

أما الأولى: فهي مقدمة علمية مبناها على العلم بالإسناد والعلم بالمتن، وذلك لأهل العلم بالكتاب والسنة والإجماع لفظًا ومعنى، وإسنادًا ومتنًا، وأما ما سوى ذلك فإما أن يكون مأثورًا عن الأنبياء أو لا:

أما الأول: فيدخل فيه الإسرائيليات مما بأيدي المسلمين وأيدي أهل الكتاب، وذلك قد لَبِسَ حقه بباطله...، ولكن يسمع ويروى إذا علمنا موافقته لما علمناه؛ لأنه مؤنس مؤكد، وقد علم أنه حق، وأما إثبات حكم بمجرده فلا يجوز اتفاقًا، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم، دون ما رووه لنا، وهذا يغلط فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير، وبعض أهل الكلام.

وأما الثاني: فما يروى عن الأوائل من المتفلسفة ونحوهم، وما يلقى في قلوب المسلمين يقظة ومنامًا، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية أو الفرعية، وما قاله الأكابر من هذه الملة علمائها وأمرائها، فهذا التقليد والقياس والإلهام فيه الحق والباطل، لا يرد كله، ولا يقبل كله، وأضعفه ما كان منقولاً عمن

ليس قوله حجة بإسناد ضعيف، مثل المأثور عن الأوائل، بخلاف المأثور عن بعض أئمتنا مما صح نقله، فإن هذا نقله صحيح، ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس، وهو الحكايات.

ثم هذه الأمور لا ترد ردًا مطلقًا لما فيها من حق موافق، ولا تقبل قبولاً مطلقًا لما فيها من الباطل، بل يقبل منها ما وافق الحق، ويرد منها ما كان باطلاً.

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب، فليست العقليات كلها صحيحة، ولا كلها فاسدة، بل فيها حق وباطل، بل ما في الكتاب والسنة والإجماع، فإنه حق ليس فيه باطل بحال، فما علم من العقليات أنه حق فهو حق، لكن كثير من أهلها يجعلون الظن يقينًا بشبهة وشهوة...

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول ﷺ حق لا باطل فيه، وهدى لا ضلال فيه، ونور لا ظلمة فيه، وشفاء ونجاة»[1].

فلا يجوز البتة أن يجعل شيء من الكشف أو الوجد أو الذوق مصدراً من مصادر التلقّي، ولا يجوز النظر إليه ولا الاعتماد عليه إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة والإجماع: فإن وافقها قُبِل وإلا رُدّ، ثم إن قبوله إنما يكون في حق من كان متبعا لله ورسوله دائراً مع أمرهما ونهيهما ساعياً فيما يحبه الله ويرضاه، بخلاف من كان قريناً للبدعة مصاحباً للمعصية غالياً في المخالفة، فمثل هذا كشفه وذوقه ووجده مردود عليه ابتداءً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٥-٨).

وحتى عند قبوله لا يصح اعتباره دليلاً بإطلاق، بل يعدّ مرجّحاً ومؤنساً لمن حصل له ذلك بخصوصه ولا يكون عاماً للأمة كلها[1]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعي، فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر أو هذا الكلام أرضى لله ورسوله كان هذا ترجيحا بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقا إلى الحقائق مطلقا أخطئوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة، فإلهام مثل هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة والظواهر والاستصحابات الكثيرة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه»[2].

٤- أعظم حالٍ يكون عليها العبد هي أن يكون متبعاً للكتاب والسنة:

أعظم منزلة وأشرف حالٍ وأعلى مكانةٍ يحصل عليها العبد في هذه الدنيا هي أن يكون عبداً لله حقا وصدقاً، وكلما ارتقى العبد في مراتب العبودية لله حباً وذلاً وخضوعاً وطاعةً كانت درجته عند الله أعلى وأكمل؛ ولذا امتدح الله أفضل عباده وأعظمهم محمداً ﷺ بذلك فقال: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، «والعبد العارف باللّه تتحد إرادته بإرادة اللّه، بحيث لا يريد إلا

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٨) (٣٥/ ١٢٢-١٢٤)، بغية المرتاد ص(٣٨٨).
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٣).

ما يريده اللّه أمرًا به ورضا، ولا يحب إلا ما يحبه اللّه، ولا يبغض إلا ما يبغضه اللّه، ولا يلتفت إلى عذل العاذلين ولوم اللائمين»[١].

فأعظم ما يكون عليه العبد المؤمن من الكشف والذوق والوجد هو ما يحقق له ما يكرمه الله به من درجات العبودية:

«فالكشف الصحيح: أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وجودا وعدما، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح»[٢]، وأعظم الكشف وأجلّه: «أن يكشف للسالك عن طريق سلوكه ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها، فما أكرم الله الصادقين بكرامةٍ أعظم من هذا الكشف، وجعلهم منقادين له عاملين بمقتضاه»[٣].

والذوق الصحيح: أن يذوق العبد حلاوة الإيمان والطاعة، كما ورد في الحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا»[٤]. «فإن المخلص للّه ذاق من حلاوة عبوديته للّه ما يمنعه عن عبوديته لغيره، ومن حلاوة محبته للّه ما يمنعه عن محبة غيره؛ إذ ليس عند القلب لا أحلى ولا ألذ ولا أطيب ولا ألين ولا أنعم من حلاوة الإيمان المتضمن عبوديته لله ومحبته له وإخلاصه الدين له، وذلك يقتضى انجذاب القلب إلى اللّه، فيصير

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٧).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٢٢٦).

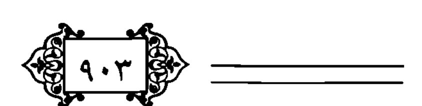
(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٢) رقم (٣٤).

القلب منيبًا إلى اللّه خائفًا منه راغبًا راهبًا، كما قال تعالى: ﴿ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾[ق: ٣٣]، إذ المحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه، فلا يكون عبد اللّه ومحبه إلا بين خوف ورجاء، قال تعالى: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾[الإسراء: ٥٧]، وإذا كان العبد مخلصًا له اجتباه ربه فيحيي قلبه، واجتذبه إليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء، ويخاف من حصول ضد ذلك، بخلاف القلب الذي لم يخلص لله، فإنه في طلب وإرادة وحب مطلق، فيهوى ما يسنح له ويتشبث بما يهواه، كالغصن أي نسيم مر بعطفه أماله، فتارة تجتذبه الصور المحرمة وغير المحرمة، فيبقى أسيرًا عبدًا لمن لو اتخذه هو عبدًا له، لكان ذلك عيبًا ونقصًا وذمًا، وتارة يجتذبه الشرف والرئاسة، فترضيه الكلمة وتغضبه الكلمة ويستعبده من يثني عليه ولو بالباطل، ويعادي من يذمه ولو بالحق، وتارة يستعبده الدرهم والدينار، وأمثال ذلك من الأمور التي تستعبد القلوب، والقلوب تهواها فيتخذ إلهه هواه ويتبع هواه بغير هدى من اللّه، ومن لم يكن خالصًا للّه عبدًا له قد صار قلبه معبدًا لربه وحده لا شريك له، بحيث يكون اللّه أحب إليه من كل ما سواه، ويكون ذليلاً له خاضعًا وإلا استعبدته الكائنات، واستولت على قلبه الشياطين، وكان من الغاوين إخوان الشياطين، وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه إلا اللّه، وهذا أمر ضروري لا حيلة فيه»[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٥-٢١٦).



وأما الوجد الصحيح: فمن أعظم الأحوال التي يكون عليها العبد ما ذكره الله في قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، و «قلوب الصحابة كانت أصفى القلوب، وما كانوا يزيدون عند الوجد على البكاء والخشوع»[1].

(١) تلبيس إبليس ص(٣٠٩).

المطلب الأول

منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

«لقد نهج الصوفية في تلقّي علومهم منهجاً منهجاً خاصاً خالفوا فيه ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية المتبعة للكتاب والسنة، وقد اعتبرت الصوفية منهج الكشف عندها من أرقى مناهج المعرفة، وطريقاً موصلاً إلى اليقين - بزعمهم -، لذلك أهمل غلاة الصوفية الاهتمام بالعلوم الشرعية وزهدوا فيها ورغبوا الناس عنها، وذلك لاعتمادهم على العلوم اللدنية الإلهامية دون الاعتماد على النقل والعقل، وحثّوا أتباعهم باتخاذ منهج الكشف وما يوصل إليه من الذوق والخطرات والإسراء والمعراج والإلهام والرؤى والهواتف وغيرها من مناهج التلقي عندهم»(١).

قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ للطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف الذي يستغنى به عن الاستدلال...، فإن حجج القوم أظهر من حجج غيرهم لتأييدها بالكشف»(٢).

وقال الكلاباذي: «إن طريقة الكشف لدى الصوفية لا يمكن الاستدلال عليها بالعقل والحس، وإنما هي عن طريق المواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٧٥).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ٦٣).

تلك الأحوال وحلّ تلك المقامات»[١].

وقال الغزالي: «الكشف باب الفوز الأكبر، وهو الفوز بلقاء الله تعالى»[٢].

وأبرز ما يصوّر ملامح ذلك ما يأتي:

١ - حقيقة الكشف والذوق والوجد:

الكشف الصوفي - وما يوصل إليه من الوجد والذوق وغيرهما - حقيقته عندهم رفع الحجب أمام قلب الصوفي وبصره ليعلم ما في السماوات جميعاً، وما في الأرض جميعاً، فلا تسقط ورقة إلا بنظره، ولا تقع قطرة ماء من السماء إلا بعلمه، ولا يولد مولود أو يتحرك ساكن أو يسكن متحرك إلا بعلم الصوفي، فلا يقف أمامه حجاب، ولا يوصد أمامه باب، ولا يعجزه علم شيء في الأرض ولا في السماء، فهو يعلم ما يكتب في اللوح المحفوظ ساعة بساعة، بل هو يعلم بأي لغة وأي قلم كتب اللوح المحفوظ، وماذا في أم الكتاب، وماذا كان منذ الأزل وماذا سيكون إلى الأبد، فجعلوا أنفسهم في مقام الله علماً بكل شيء، وإحاطة بما في السماوات والأرض.

قال الخواص: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر»[٣].

ويحكي عبد العزيز الدباغ عن نفسه وصولَه إلى هذه الدرجة فيقول: «وبعد وفاة سيدي عمر بثلاثة أيام وقع لي - والحمد لله - الفتح، وعرفنا الله

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٠٠).

(٢) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٣) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

بحقيقة نفوسنا فله الحمد وله الشكر، وذلك يوم الخميس الثامن من رجب عام خمسة وعشرين ومائة وألف، فخرجت من دارنا فرزقني الله تعالى على يد بعض المتصدقين من عباده أربع موزونات، فاشتريت الحوت وقدمت به إلى دارنا، فقالت لي المرأة: اذهب إلى سيدي علي بن حرزهم واقدم لنا بالزيت لنقلي به هذا الحوت، فذهبت فلما بلغت باب الفتوح دخلتني قشعريرة ثم رعدة كثيرة، ثم جعل لحمي يتنمل كثيرا، فجعلت أمشي وأنا على ذلك والحال يتزايد إلى أن بلغت إلى قبر سيدي يحيى بن علال - نفعنا الله به - وهو في طريق سيدي علي بن حرزهم، فاشتد الحال وجعل صدري يضطرب اضطرابا عظيما حتى كانت ترقوتي تضرب لحيتي، فقلت: هذا هو الموت من غير شك، ثم خرج شيء من ذاتي كأنه بخار الكسكاس، ثم جعلت ذاتي تتطاول حتى صارت أطول من كل طويل، ثم جعلت الأشياء تنكشف لي وتظهر كأنها بين يدي، فرأيت جميع القرى والمدن والمداشر، ورأيت كل ما في هذا البر، ورأيت النصرانية ترضع ولدها وهو في حجرها، ورأيت جميع البحور، ورأيت الأرضين السبع وكل ما فيهن من دواب ومخلوقات، ورأيت السماء وكأني فوقها وأنا أنظر ما فيها، وإذا بنور عظيم كالبرق الخاطف الذي يجيء من كل جهة، فجاء ذلك النور من فوقي ومن تحتي وعن يميني وعن شمالي ومن أمامي وخلفي وأصابني منه برد عظيم حتى ظننت أني مت، فبادرت ورقدت على وجهي لئلا أنظر إلى ذلك النور، فلما رقدت رأيت ذاتي كلها عيونا: العين تبصر، والرأس تبصر، والرجل تبصر، وجميع أعضائي تبصر، ونظرت إلى الثياب التي علي فوجدتها لا تحجب ذلك النظر الذي سرى في الذات، فعلمت أن الرقاد على وجهي والقيام على حد سواء، ثم استمر الأمر علي ساعة وانقطع وصرت بمثابة الحالة

الأولى التي كنت عليها أولا»(١).

وقال عبد الكريم الجيلي: «فرأيت جميع الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - والأولياء والملائكة العالين، والمقربين، وملائكة التسخير، ورأيت روحانية الموجودات جميعها، وكشفت عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد، وتحققت بعلوم إلهية لا يسع الكون أن نذكرها فيه»(٢).

٢- الكشف والذوق والوجد هو مصدر التلقي والعلم، بل أعلى مصدر لذلك، وبيان طرقه عندهم:

زعم الصوفية أن الصوفي يكشف له معان في القرآن والحديث لا يعلمها علماء الشريعة الذين سموهم بعلماء الظاهر والقراطيس والآثار التي ينقلونها عن الموتى، وأما هم فيلتقون بالرسول ﷺ يقظة أحياناً، ومناماً أحياناً، ويسألونه ويستفيدون منه هذه العلوم.

ثم ترقوا فقالوا: إن لنا علوماً ليست في الكتاب والسنة نأخذها عن الخضر الذي هو على شريعة الباطن، وهو الذي يمد الأولياء بهذه الشريعة، فموسى ومحمد والأنبياء على شريعة ظاهرة، وأما الخضر فهو على شريعة باطنة يجوز فيها ما لا يجوز في الظاهر، فقد قتل الغلام بغير ذنب، وكسر السفينة لمن حملهم بغير نوال، وبنى الجدار إحساناً منه لمن أساء إليهم، ومثل هذا ينكره أهل الظاهر

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٤-١٥).

(٢) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل ص(٩٧).

كما أنكره موسى، ونحن في الباطن على شريعة الخضر وهو يلتقي بنا ونتعلم منه علوماً خاصة ينكرها أهل الظاهر لجهلهم.

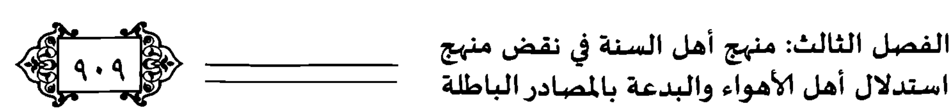
وتارة يترقون في هذا الكذب فيزعمون أنهم تلقوا هذه العلوم من مَلَك الإلهام كما تلقى محمد ﷺ علومه من ملك الوحي.

وأخرى يزعمون أنهم تلقوا علومهم من الله رأساً وبلا وساطة، وأنها انطبعت في نفوسهم من الله رأساً، وأنهم مطالعون الأمر في الأزل بأرواحهم، والأمر في الأبد يرونه كما يكون عليه الحال، يرونه كذلك بأرواحهم بغير وساطة، وأن همتهم تصل السماوات وما فوقها والأرض وما تحتها.

٣- درجتهم في الكشف والذوق والوجد رفعتهم عن درجة الصحابة، وأوصلتهم إلى درجة الأنبياء، بل أعلى من ذلك:

وسّع المتصوفة دائرة كشفهم فزعموا أنهم يعلمون أسرار الحروف المقطعة من القرآن بطريق الكشف، وقصص الأنبياء يروونها على حقيقتها، ويجتمعون بالأنبياء ويسألونهم عن تفاصيل قصصهم وما كان منهم، فيفيدون فوائد كثيرة أعلى مما هو موجود منها فعلاً في القرآن، وأما الجنة والنار فهم وإياهما دائماً رأي العين، بل هما ساقطتان أصلاً من عيونهم؛ لأن النار لو بصق أحدهم عليها لأطفأها - كما قال أبو يزيد وغيره منهم -، وأما الجنة فالنظر إليها شرك وكفر؛ لأنهم ينظرون إلى الله فقط، حتى قال قائلهم: خضنا بحراً وقف الأنبياء بساحله، فجعل نفسه أعظم معرفة وتحقيقاً مما لدى الأنبياء.

٤- زعم الصوفية أن معاني القرآن الصحيحة الحقّة هي التي يعلمونها هم عن طريق الكشف والذوق والوجد:



ادعى المتصوفة أنهم عرفوا بزعمهم - عن طريق الكشف والذوق والوجد - للقرآن معاني غير التي يعرفها أصحاب النبي ﷺ وعلماء الأمة على مر العصور، وأنهم اكتشفوا هم عن طريق كشفهم للقرآن معاني أخرى وأن فيه علوماً كثيرة جداً لا يعلمها غيرهم[1].

وهـذه العناصر الثلاثة الأخيرة سـتأتي نماذجها في المطـلب التالي - إن شاء الله -.

(١) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص(١٤٧-١٤٨).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

دعوى التلقّي عن الله – سبحانه – والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر

يعدّ هذا الأمر أهمّ ما يستدلّ عليه أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق؛ إذ إنهم بذلك يتوصّلون إلى تحقيق كل أهدافهم وأغراضهم، ومنها:

- إثبات أن ما هم عليه هو ما أحبه الله ورسوله.
- أنهم فيما هم عليه موافقون للأنبياء والرسل جميعاً.
- أنهم بذلك يثبتون شرعية كل ما يأتون به من الخرافات والأباطيل.
- دفع أيّ معارض لهم بأنه لم يصل إلى ما وصلوا إليه، ولم يعلم ما علموه، فليس له إلا السكوت أو التسليم لهم.
- السيطرة المطلقة على أتباعهم بإيهامهم أنهم أولياء الله وأحباؤه.

يقول عبد الكريم الجيلي: «ثم ألتمس من الناظر في هذا الكتاب – بعد أن أعلمه أني ما وضعت شيئاً في هذا الكتاب إلا وهو مؤيد بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ – أنه إذا لاح له شيء في كلامي بخلاف الكتاب والسنة فليعلم أن ذلك من حيث مفهومه لا من حيث مرادي الذي وضعت الكلام لأجله، فليتوقف عن العمل به مع التسليم إلى أن يفتح الله تعالى عليه بمعرفته، ويحصل له شاهد ذلك من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه.

وفائدة التسليم هنا وترك الإنكار: أن لا يحرم الوصول إلى معرفة ذلك، فإن من أنكر شيئاً من علمنا هذا حرم الوصول إليه ما دام منكراً، ولا سبيل إلى غير ذلك، بل ويخشى عليه حرمان الوصول إلى ذلك مطلقاً بالإنكار أول وهلة، ولا طريق له إلا الإيمان والتسليم.

واعلم أن كل علم لا يؤيده الكتاب والسنة فهو ضلالة، لا لأجل ما لا تجد أنت له ما يؤيده، فقد يكون العلم في نفسه مؤيداً بالكتاب والسنة، ولكن قلة استعدادك منعتك من فهمه، فلن تستطيع أن تتناوله له بهمتك من محله فتظن أنه غير مؤيد بالكتاب والسنة، فالطريق في هذا: التسليم وعدم العمل به من غير إنكار إلى أن يأخذ الله بيدك إليه»[١].

وهذه نماذج من استدلالات القوم بالكشف والوجد والذوق على التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر:

أولاً: التلقّي عن الله - سبحانه -:

١- قال الشعراني: «وقد رأيت رسالة أرسلها الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله عنه للشيخ فخر الدين الرازي صاحب التفسير، يبين له فيها نقص درجته في العلم، هذا والشيخ فخر الدين الرازي مذكور في العلماء الذين انتهت إليهم الرياسة في الاطلاع على العلوم، من جملتها: اعلم يا أخي وفقنا الله وإياك أن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله عز وجل بلا واسطة من نقل أو شيخ، فإن من كان علمه مستفاداً من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ

(١) الإنسان الكامل ص(١١-١٢).

عن المحدثات، وذلك معلول عند أهل الله ﷿، ومن قطع عمره في معرفة المحدثات وتفاصيلها فاته حظه من ربه ﷿، لأن العلوم المتعلقة بالمحدثات يفني الرجل عمره فيها ولا يبلغ إلى حقيقتها، ولو أنك يا أخي سلكت على يد شيخ من أهل الله ﷿ لأوصلك إلى حضرة شهود الحق تعالى، فتأخذ عنه العلم بالأمور من طريق الإلهام الصحيح من غير تعب ولا نصب ولا سهر كما أخذه الخضر ﵇، فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود، لا عن نظر وفكر وظن وتخمين، وكان الشيخ الكامل أبو يزيد البسطامي ﵁ يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»(١).

٢- «ويحكى عن يحيى بن معاذ أنه رأى أبا يزيد في بعض مشاهداته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر مستوفزاً على صدور قدميه، رافعا أخمصيه مع عقبيه عن الأرض، ضاربا بذقنه على صدره، شاخصا بعينيه لا يطرف، قال: ثم سجد عند السحر فأطاله، ثم قعد فقال: اللهم إن قوما طلبوك فأعطيتهم المشي على الماء والمشي في الهواء فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم طيّ الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم كنوز الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك. حتى عد نيفا وعشرين مقاما من كرامات الأولياء، ثم التفت فرآني فقال: يحيى؟، قلت: نعم يا سيدي، فقال: منذ متى أنت ههنا؟، قلت: منذ حين، فسكت، فقلت: يا سيدي، حدثني بشيء، فقال: أحدثك بما يصلح لك، أَدخَلَني في الفلك

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

الأسفل فدورني في الملكوت السفلي وأراني الأرضين وما تحتها إلى الثرى، ثم أدخلني في الفلك العلوي فطوف بي في السموات وأراني ما فيها من الجنان إلى العرش، ثم أوقفني بين يديه فقال: سلني أي شيء رأيت حتى أهبه لك، فقلت: يا سيدي، ما رأيت شيئا أستحسنته فأسألك إياه، فقال: أنت عبدي حقا، تعبدني لأجلي صدقا، لأفعلن بك ولأفعلن، فذكر أشياء، قال يحيى: فهالني ذلك وامتلأت به وعجبت منه، فقلت: يا سيدي، لِمَ لا سألته المعرفة به وقد قال لك ملك الملوك: سلني ما شئت؟، قال: فصاح بي صيحة وقال: اسكت ويلك!، غِرْتُ عليه مني حتى لا أحب أن يعرفه سواه»[١].

٣- «وحكي أن أبا تراب النخشبي كان معجبا ببعض المريدين، فكان يدنيه ويقوم بمصالحه والمريد مشغول بعبادته ومواجدته، فقال له أبو تراب يوما: لو رأيت أبا يزيد، فقال: إني عنه مشغول، فلما أكثر عليه أبو تراب من قوله: لو رأيت أبا يزيد؛ هاج وجد المريد فقال: ويحك! ما أصنع بأبي يزيد؟، قد رأيت الله تعالى فأغناني عن أبى يزيد، قال أبو تراب: فهاج طبعي ولم أملك نفسي فقلت: ويلك!، تغتر بالله ﷻ؟، لو رأيت أبا يزيد مرة واحدة كان أنفع لك من أن ترى الله سبعين مرة، قال: فبهت الفتى من قوله وأنكره فقال: وكيف ذلك؟، قال له: ويلك!، أما ترى الله تعالى عندك فيظهر لك على مقدارك، وترى أبا يزيد عند الله قد ظهر له على مقداره؟، فعرف ما قلت»[٢].

---

(١) إحياء علوم الدين (٤/ ٣٥٦).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٥٦).

ثانياً: التلقّي عن النبي ﷺ يقظةً ومناماً:

تقدم في موضعٍ سابقٍ(١) أن الصوفية يدعون رؤية النبي ﷺ في المنام، لكنهم لم يكتفوا بذلك، بل ادّعوا رؤيته ﷺ يقظة أيضاً، ومن نماذج ذلك:

١- قال الشعراني: «أخبرني الشيخ محمد الشناوي أن ثم جماعة ببلاد اليمن لهم سند بتلقين الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، فيلقنون المريد بذلك، ويشغلونه بالصلاة على رسول الله ﷺ، فلا يزال يكثر منها حتى يصير يجتمع بالنبي ﷺ يقظة ومشافهة ويسأله عن وقائعه كما يسأل المريد شيخه من الصوفية، وأن مريدهم يترقى بذلك في أيام قلائل ويستغني عن جميع الأشياخ بتربيته ﷺ»(٢).

٢- وقال أبو العباس المرسي عن شيخه الشاذلي: «والله ما صافحتُ بهذه اليد إلا رسول الله ﷺ»(٣).

ثالثاً: التلقّي عن الأنبياء عليهم السلام:

١- قال الغزالي: «ومن أول الطريقة تبتدئ المكاشفات والمشاهدات، حتى أنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائد»(٤).

٢- وذكر أبو القاسم القشيري عن إبراهيم بن أدهم أنه رأى في البادية

---

(١) انظر: المسلك الثامن من المطلب الثاني من المبحث السابق.

(٢) الأنوار القدسية (١/ ٣٢).

(٣) لطائف المنن ص(٩٥).

(٤) المنقذ من الضلال ص(٥٠).

رجلاً علّمه اسم الله الأعظم، فدعا به بعده، فرأى الخضر عليه السلام فقال له: «إنما علّمك أخي داودُ اسمَ الله الأعظم»[(١)].

رابعاً: التلقّي عن الخضر:

١- قال ابن عطاء الله السكندري: «واعلم أن بقاء الخضر قد أجمعت عليه هذه الطائفة، وتواتر عن أولياء كل عصرٍ لقاؤه والأخذ عنه، واشتهر ذلك إلى أن بلغ الأمر إلى حد التواتر الذي لا يمكن جحده»[(٢)].

٢- وحكي أن بعضهم قال لإبراهيم الخواص: حدثنا بأعجب ما رأيته من أسفار؟، فقال لهم: «لقيني الخضر، فسألني الصحبة، فخفت أن يفسد علي توكلي بسكوني إليه ففارقته»[(٣)].

٣- وقال عبد العزيز الدباغ: «منذ لبست الأمانة التي أوصى لي بها سيدي العربي الفشتالي وفهمت ما قال لي ألقى الله في قلبي التشوف إلى العبودية الخالصة، فجعلت أبحث عنها غاية البحث، فما سمعت بأحد يشيخه الناس ويشيرون إليه بالولاية إلا ذهبت إليه وشيخته، فإذا شيخته ودمت على أوراده مدة يضيق صدري ولا أرى زيادة، فأتركه ثم أذهب إلى غيره فأشيخه فيقع لي معه مثل ما وقع من الأول، فأتركه ثم أذهب إلى غيرهما فوقع لي مثل ذلك، فبقيت متحيرا في أمري من سنة تسع إلى سنة إحدى وعشرين، وكنت أبيت كل ليلة جمعة في ضريح الولي الصالح سيدي علي بن حرزهم، وكنت أقرأ البردة مع من يبيت

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) لطائف المنن ص(٨١).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٢٤٠).

به حتى نختمها كل ليلة جمعة، فلما كان ذات ليلة طلعت ليلة الجمعة كالعادة فقرأنا البردة وختمناها، ثم خرجت من الروضة فوجدت رجلا جالسا تحت السدرة المحررة التي بقرب باب الروضة، فجعل يكلمني ويكاشفني بأمور في باطني، فعلمت أنه من الأولياء العارفين بالله ﷻ، فقلت: يا سيدي، أعطني الورد ولقنِّي الذكر، فجعل يتغافل عني في أمور أخر، فجعلت ألح عليه في الطلب وهو يمتنع، ومقصوده أن يستخرج مني العزم الصحيح حتى لا أترك ما أسمع منه، فلم أزل معه كذلك إلى أن طلع الفجر وظهر الغبار في الصومعة فقال: لا أعطيك الورد حتى تعطيني عهد الله أنك لا تتركه، فأعطيته عهد الله وميثاقه أني لا أتركه، قال: وكنت أظن أنه يعطيني مثل أوراد من شيخت قبله، فإذا به يقول لي: اذكر كل يوم سبعة آلاف: اللهم يا ربّ بجاه سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ اجمع بيني وبين سيدنا محمد بن عبد الله في الدنيا قبل الآخرة، قال: ثم قمنا، فخلط علينا سيدي عمر بن محمد الهواري قيم الروضة، فقال له ذلك الرجل ثم أنشأ في هذا أوصيك به خيرا، فقال سيدي عمر: هو سيدي يا سيدي، قال: فقال لي سيدي عمر عند خروج روحه وانتقاله إلى الآخرة: أتدري من الرجل الذي لقنك الذكر عند السدرة المحررة؟، فقلت: لا يا سيدي، فقال: هو سيدنا الخضر عليه السلام، فلما فتح الله علي علمت ما قال لي سيدي عمر، قال: فبقيت على ذلك الذكر، فثقل علي في اليوم الأول فما كملته حتى جاء الليل، ثم جعل يخف علي شيئا فشيئا وذاتي تصطحب معه حتى كنت أكمله عند الزوال، ثم جعل يخف علي حتى كنت أكمله عند الضحى، ثم زاد في الخفة حتى صرت أكمله عند طلوع الشمس»[1].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٨).

المسلك الثاني

تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها

مما يسلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يدرجوا فيه كلماتٍ وعباراتٍ لا يفهمها ويدرك المغزى منها إلا من كان معهم على طريقتهم، وكأن مرادهم بذلك هو أن يغرسوا في نفوسهم عدة أمور، منها:

- أن هذا الطريق (طريق التصوف) لا يخضع للنقل ولا للعقل، بل هو بحسب ما يلهمهم الله إياه في حال الكشف والوجد والذوق، فتكون معانيه بحسب ما يذكرونه من تلك الألفاظ الغامضة ومعانيها التي يبينونها هم.

- أن من نطق بهذه الكلمات في حال الكشف والوجد والذوق فقد وصل إلى مراتب عليّة قد تفرّد بها عمّن سواه أو دونه.

- ربط المريدين بشيوخهم وتقييدهم بهم وقصر أخذ السلوك عليهم؛ لأنهم لن يفهموا تلك العبارات الغامضة إلا من خلال ما يتلقّونه منهم.

- قصر علومهم على طائفتهم ومريديهم، فمن سمع تلك الألفاظ والعبارات الغامضة من غيرهم لم يفهمها.

- الاحتيال على كل من أراد نقدهم أو الردّ عليهم، فيزعمون أنه ما فِهم كلامهم، وأنهم ما أرادوا إلا المعنى الصحيح، وحالهم في ذلك حال أهل تقديس العقل الذين ابتدعوا ألفاظاً من عند أنفسهم أو استعملوا ألفاظاً صحيحة على اصطلاحاتٍ خاصة بهم[١].

---

(١) وانظر: دراسات في التصوف ص(٣١٦).

وقد تضمنت قواعد الصوفية تقرير هذا المسلك والتقعيد له وذكر الأدلة عليه، ومن ذلك:

١- «بذل العلم لغير أهله.

أهلية الشيء تقضي بلزوم بذله لمن تأهل له، إذ يقدره حق قدره ويضعه في محله، ومن ليس بأهل فقد يضيعه - وهو الغالب - أو يكون حاملا له على طلب نوعه - وهو النادر -، ومن ثم اختلف الصوفية في بذل علمهم لغير أهله:

فمن قائل: لا يبذل إلا لأهله، وهو مذهب الثوري وغيره.

ومن قائل: يبذل لأهله ولغير أهله، والعلم أحمى جانبا من أن يصل إلى غير أهله، وهو مذهب الجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ»[1].

٢- «مخاطبة الناس على قدر عقولهم.

في كل علم ما يُخص ويُعم، فليس التصوف بأولى من غيره في عمومه وخصوصه، بل يلزم بذل أحكام الله المتعلقة بالمعاملات من كل، عموماً وما وراء ذلك على حسب قابله لا على قدر قائله...، وقيل للجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ: يسألك الرجلان عن المسألة الواحدة، فتجيب هذا بخلاف ما تجيب هذا؟ فقال: (الجواب على قدر السائل)»[2].

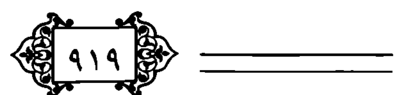
٣- «الغيرة على علوم الصوفية وحماية العوام من التعلق بالخاص منها.

اعتبار النسب في الواقع يقضي بتخصيص الحكم عن عمومه، ومن ذلك

---

(١) قواعد التصوف لزروق (القاعدة: ١٥) ص(٢٨).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ١٧) ص(٣٠).



وجود الغيرة على علوم القوم من الإنكار، وحماية عقول العوام من التعلق بما يخص منها حامل على وجود القصد لتخصيصها. هذا مع كثرة ما يخص منها، ومداخل الغلط فيه علما وعملا، أو دعوى أو غير ذلك، فافهم. وأعط كلّ ذي حكم حقه. فالأعمال للعامة والأحوال للمريدين والفوائد للعابدين والحقائق للعارفين والعبارات قوت لعائلة المستمعين وليس لك إلا ما أنت له آكل، فافهم»(١).

٤- «كيفية تحصيل علم التصوف.

طلب الشيء من وجهه وقصده من مظانه أقرب لتحصيله، وقد ثبت أنّ دقائق علوم الصوفية منح إلهية، ومواهب اختصاصية، لا تنال بمعتاد الطلب، فلزم مراعاة وجه ذلك، وهو ثلاثة:

أولها: العمل بما علم قدر الاستطاعة.

الثاني: اللجأ إلى الله في الفتح على قدر الهمة.

الثالث: إطلاق النظر في المعاني حال الرجوع لأصل السنة ليجري الفهم وينتفي الخطأ ويتيسر الفتح»(٢).

٥- «من علم التصوف ما تتناوله الإشارة ولا تحتمله العبارة.

لا علم إلا بتعلم عن الشارع، أو من ناب منابه فيما أتى به...، وما تفيده التقوى إنما هو فهم يوافق الأصول ويشرح الصدور ويوسع العقول، ثم هو

---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ١٩) ص(٣٢).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ٢٣) ص(٣٦).

منقسم لما يدخل تحت دائرة الأحكام، ومنه ما لا يدخل تحت دائرة العبارة، وإن كان مما تتناوله الإشارة. ومنه ما لا تفهمه الضمائر، وإن أشارت إليه الحقائق، مع وضوحه عند مشاهده وتحقيقه عند متلقيه»(١).

وسئل رويم عن وجد الصوفية عند السماع فقال: «يشهدون المعاني التي تعزب عن غيرهم فتشير إليهم: إليّ إليّ، فيتنعمون بذلك من الفرح، ثم يقطع الحجاب فيعود ذلك الفرح بكاء، فمنهم من يخرق ثيابه، ومنهم من يصيح، ومنهم من يبكي، كل إنسان على قدره»(٢).

وأنشد الشبلي:

«علم التصوف علم لا نفاد له ... علم سَنيٌّ سماوي ربوبي
فيه الفوائد للأرباب يعرفها ... أهل الجزالة والصنع الخصوصي»(٣).

وقال الكلاباذي: «ثم لكل مقام بدء ونهاية، وبينهما أحوال متفاوتة، ولكل مقام علم، وإلى كل حال إشارة، ومع كل مقام إثبات ونفي، وليس كل ما نفي في مقام كان منفيا فيما قبله، ولا كل ما أثبت فيه كان مثبتا فيما دونه، وهو كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له»(٤)، فنفى إيمان الأمانة لا إيمان العقد، والمخاطبون أدركوا ذلك؛ إذ كانوا قد حلوا مقام الأمانة، أو

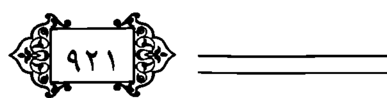
---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ٢٥) ص(٣٦).

(٢) الرسالة القشيرية ص(١٥٣).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٥) رقم (١٢٤٠٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٨٨).



جاوزوه إلى ما فوقه، وكان ﷺ مشرفا على أحوالهم فصرح لهم.

فأما من لم يشرف على أحوال السامعين، وعبر عن مقام فنفى فيه وأثبت، جاز أن يكون في السامعين من لم يحلّ ذلك المقام، وكان الذي نفاه القائل مثبتا في مقام السامع، فيسبق إلى وهم السامع أنه نفى ما أثبته العلم، فخطأ قائله أو بدعه، وربما كفره.

فلما كان الأمر كذلك، اصطلحت هذه الطائفة على ألفاظ في علومها، تعارفوها بينهم ورمزوا بها، فأدركه صاحبه، وخفي على السامع الذي لم يحل مقامه، فإما أن يحسن ظنه بالقائل فيقبله ويرجع إلى نفسه فيحكم عليها بقصور فهمه عنه، أو يسوء ظنه به فيهوِّس قائله وينسبه إلى الهذيان، وهذا أسلم له من رد حق وإنكاره.

قال بعض المتكلمين لأبي العباس بن عطاء: ما بالكم - أيها المتصوفة - قد اشتققتم ألفاظا أغربتم بها على السامعين، وخرجتم عن اللسان المعتاد!، هل هذا إلا طلب للتمويه، أو ستر لعُوَار المذهب؟، فقال أبو العباس: ما فعلنا ذلك إلا لغيرتنا عليه؛ لعزته علينا، كيلا يشربها غير طائفتنا»[1].

وللتدليل على هذا المسلك: يمكن الرجوع إلى أيّ كتابٍ من كتب الصوفية (قواعدهم وقصصهم وأخبارهم)، فسيجد القارئ فيها عبارات كثيرة جداً لا يمكن له أن يتصور معانيها أو يفهمها، مما حدا بأعيانهم أن يؤلفوا في بيان معاني تلك الألفاظ والعبارات، كما فعل أمثال الطوسي في: (اللمع)، والقشيري في رسالته، والكلاباذي في: (التعرف لمذهب أهل التصوف)، ثم لا يمكن لأحدٍ

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠-٦١).



من غير الطائفة أن يفهم كلامهم إلا بالرجوع إلى تلك القواميس التي أُلِّفت في مصطلحاتهم وعباراتهم، ومنها: (المعجم الصوفي) الذي طُبع في ثلاثة مجلدات.

ومن أغرب الوقائع: ما ذكره السمعاني فقال: «كان عبد القادر من أهل جيلان إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، فقيه صالح ديِّن خير، كثير الذكر، دائم الفكر، سريع الدمعة، تفقه على المخرمي، وصحب الشيخ حمادا الدباس، وكان يسكن بباب الأزج في مدرسة بنيت له، مضينا لزيارته، فخرج وقعد بين أصحابه، وختموا القرآن، فألقى درسا ما فهمت منه شيئا، وأعجب من ذا: أن أصحابه قاموا وأعادوا الدرس، فلعلهم فهموا لإلفهم بكلامه وعبارته»[1].

واجتمع أربعة من أساطين الصوفية (الجنيد والنوري ورويم وابن وهب) وغيرهم في سماع، فمضى بعض الليل وأكثره فلم يتحرك أحد منهم ولا أثّر فيه القول، فقال النوري للجنيد: يا أبا القاسم، هذا السماع يمرّ مَرّاً ولا أرى وجداً يظهر!، فقال الجنيد: يا أبا الحسين، ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾[النمل: ٨٨]، فأنت يا أبا الحسين ما أثّر عليك؟، فقال النوري: ما بلغت مقامي في السماع، فقال الجنيد: وما مقامك فيه؟، فقال: الرمز بالإشارة دون الإفصاح، والكناية دون الإيضاح، ثم وثب وصفق بيديه، فقام جميع من حضر بقيامه ساعة[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٤١).

(٢) طبقات الأولياء لابن الملقن ص(١١).

المسلك الثالث

تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها

يحرص أهل الأهـواء والبدعة على أن يُدرِجوا في قصصهم في الكشـف وأحوالهم في الوجد والذوق من الأدلة والمزايا والفضائل ما يسـتطيعون أن يستدلوا به فيما بعد على صحة أصل الكشف والوجد والذوق.

فمما ذكروه من ذلك:

١- الكشف هو السبيل لمعرفة الخلل والخطأ في الكشف نفسه:

قال الشعراني عن شيخه أبي المواهب الشاذلي: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»[١].

٢- الكشف هو السبيل لمعرفة صحة الكشف!:

قال أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه: وهبني الله جميع العلوم والمعارف

---

(١) الطبقات الكبرى (١/ ٣٨٧).

مع كوني أمّياً، وقرأت الحديث على رسول الله ﷺ. فلم يصدّقه مريده، ثم إن المريد رأى النبي ﷺ في المنام وسمعه يقول: صدق الرجل، صدق الرجل[١].

٣- حالة الوجد من أسباب الشفاء:

قيل إنه دخل عمرو بن عثمان أصبهان، فصحبه حدث، وكان والده يمنعه من صحبته، فمرض الصبي، فدخل عليه عمرو مع قَوَّال، فنظر الحدث إلى عمرو، وقال: قل له يقول شيئاً، فقال:

ما لي مرضت فلم يعدني عائد ... منكم، ويمرض عبدكم فأعود

فتمطى الحدث على فراشه وقعد، وقال للقوال: زدني بحبك لله، فقال:

وأشد من مرضي عليَّ صدودكم ... وصدود عبدكم عليَّ شديد

أقسمت لا علق الفؤاد بغيركم ... ولكم عليَّ بما أقول عهود

فزاد به البِرُّ حتى قام، وخرج معهم[٢].

٤- الاستدلال بحال الوجد على صحة الكشف:

قال الطوسي: «وقد قيل أيضاً: إن الوجد مكاشفات من الحق، ألا ترى أن أحدهم يكون ساكناً فيتحرك ويظهر منه الزفير والشهيق»[٣].

وذكر الشعراني عن أبي بكر الجيلي أنه «رفع له شخص ادعى أنه يرى الله ﷻ بعيني رأسه، فقال: أحق ما يقولون عنك؟. فقال: نعم. فانتهره ونهاه عن

(١) تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

(٢) طبقات الأولياء ص(٥٨).

(٣) اللمع ص(٣٧٥).

هذا القول، وأخذ عليه أن لا يعود إليه، فقيل للشيخ: أمحق هذا أم مبطل؟، فقال: هذا محق ملبَّس عليه، وذلك أنه شهد ببصيرته نور الجمال، ثم خرق من بصيرته إلى بصره لمعة فرأى بصره ببصيرته، وبصيرته يتصل شعاعها بنور شهوده، فظن أن بصره رأى ما شهده ببصيرته، وإنما رأى بصره ببصيرته فقط وهو لا يدري»(١).

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٨٢).

المسلك الرابع

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة

مما اهتمّ به أهل الأهواء والبدعة من الصوفية في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يثبتوا ما يدّعونه من ولاية أنفسهم، وعصمتها من الذنوب والخطايا، وصحة علومهم التي يدعون أن الله ألهمهم إياها دون سلوك الطرق التي يعرفها كافة المسلمين في طلب العلم - وهو ما يسمّونه بالعلم اللدني -، وصحة طريقهم في الوصول إلى الله والمعرفة.

وهذه الأمور الأربعة هي التي يحرص كل مشايخ الصوفية وأئمتهم على إضافتها إلى أنفسهم، ولو أن أيّ واحدٍ نسب ذلك إلى نفسه ابتداءً لكان كلامه محض هراء وهوس وجنون، لكنهم استفادوا أيّما فائدة مما عليه حال الصوفية وموقفهم تجاه تقديس الكشف والوجد والذوق، فأخذوا يضمّنونها ما يدلّ على ما يريدون نسبته إلى أنفسهم أو إلى الطريقة الصوفية بعامة من الولاية أو العصمة أو العلم اللدني أو صحة الطريقة.

وقد سبق في المبحث السابق بيان استفادتهم من تقديسهم للرؤى المنامية في ذلك، من جهة أن أكثرهم صار يدعي لنفسه مناماً أو منامات تشهد له بعلوّ الكعب في التصوف ورفعة المكانة بين الخلق.

وهذا عينه هو ما قاموا به هنا، فقد افتعل أئمة الصوفية لأنفسهم قصصاً ومواقف وحوادث حرصوا على أن يسرّبوا فيها ما لو سمعه السامع لانخدع

بهم وظنّ أنهم من أولياء الله المعصومين المُطلَعين على الغيب الذين ﷺ وعن طريقتهم.

ومن ذلك:

١- ما سبق ذكره في المسلك الأول من هذا المطلب من دعوى أبي يزيد البسطامي عن نفسه أن الله خصّه بما يأتي:

- أطلعه على ملكوت السماء والأرض.
- خاطبه مشافهة دون واسطة.
- ثناؤه عليه بقوله له: «أنت عبدي حقا».
- شهادته له بصحة طريقته بقوله له: «تعبدني لأجلي صدقا».

٢- ما ذكره أبو المواهب الشاذلي من أنه انقطعت عنه رؤية النبي ﷺ بسبب قراءته في كتب الفقه واشتغاله به[١].

وما ذكره أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه من أن الله وهبه جميع العلوم والمعارف مع كونه أمّياً[٢].

مما يوحي لمن يسمع هاتين القصتين المزعومتين:

- بصحة ما عليه الصوفية من ترك العلم والإعراض عن طلبه والتنفير عنه.
- وبفضل هذين الرجلين ودرجتهما في العلم اللدني.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

٣- ما ملأ به أحمد بن المبارك كتابه: (الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ) من قصص استدل بها على الدرجة الرفيعة التي وصل إليها سيده عبد العزيز الدباغ، بعد أن قال في مقدمته: «فإنه لما من الله علي وله الحمد والشكر بمعرفة الولي الكامل، الغوث الحافل، الصوفي الباهر، نجم العرفان الزاهر، صاحب الإشارات العلية، والعبارات السنية، والحقائق القدسية، والأنوار المحمدية، والأسرار الربانية، والهمم العرشية، منشئ معالم الطريقة بعد خفاء آثارها، ومبدي علوم الحقائق بعد خبو أنوارها، الشريف الحسيب، الوجيه النسيب، ذي النسبتين الطاهرتين الجسمية والروحية، والسلالتين الطيبتين الشاهدية والغيبية، والولايتين الكريمتين الملكية والملكوتية، المحمدي العلوي الحسني، قطب السالكين، وحامل لواء العارفين، شيخنا وسيدنا ومولانا عبد العزيز ابن سيدنا ومولانا مسعود.

فشاهدت من علومه ومعارفه وشمائله ولطائفه ما غمرني وبهرني، وقادني بكليتي وأسرني.

وسمعت منه في جانب سيد الوجود وعلم الشهود سيدنا ومولانا محمد ﷺ من المعرفة بقدره العظيم، وجاهه الكريم، ما لم يطرق سمعي منذ نشأت من إنسان، ولا رأيته مسطورا في ديوان، وسترى بعضه إن شاء الله تعالى أثناء الكتاب، وأعرف الناس به أولاهم به يوم الحساب.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالله تعالى وعليّ صفاته وعظيم أسمائه ما لا يكيف ولا يطاق، ولا يدرك إلا بعطية الملك الخلاق.

وكذا سمعت منه من المعرفة بأنبياء الله تعالى ورسله الكرام - عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام - ما تخصه به كأنه كان مع كل نبي في زمانه، ومن أهل عصره وأوانه.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالملائكة الكرام، واختلاف أجناسهم وتفاوت مراتبهم العظام، ما كنت أحسب أن البشر لا يبلغون إلى علم ذلك، ولا يتخطون إلى ما هنالك.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالكتب السماوية والشرائع النبوية السالفة الأعصار المتقادمة الليل والنهار ما تقطع وتجزم إذا سمعته بأنه سيد العارفين وإمام أولياء أهل زمانه أجمعين.

وكذا سمعت منه من المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه من حشر ونشر وصراط وميزان ونعيم باهر ما تعرف إذا سمعته أنه يتكلم عن شهود وعيان، ويخبر عن تحقيق وعرفان، فأيقنت حينئذ بولايته العظمى، وانتسبت لجنابه الأحمى»(١).

٤- وأما ابن عربي فيقول: «واعلم أن جميع ما أكتبه في تأليفي ليس هو عن روية وفكر، وإنما هو عن نفث في روعي على يد ملك الإلهام»(٢).

وقال: «فنحن ما نعتمد في كل ما نذكره إلا على ما يلقي الله عندنا من ذلك، لا على ما تحتمله الألفاظ من الوجوه»(٣).

---

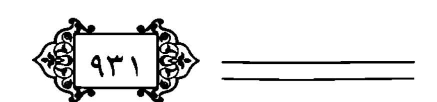
(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢-٤).

(٢) الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر ص(٨).

(٣) الفتوحات المكية (١/ ١٨٧).

وقال: «فوالله ما كتبت فيه [يعني: كتابه الفتوحات المكية] حرفاً إلا عن إملاء إلهي وإلقاء رباني، أو نفث روحاني في روع كياني»[١].

وقال: «واعلم أن ترتيب أبواب الفتوحات لم يكن عن اختيار، ولا عن نظر فكري، وإنما الحق تعالى يملي لنا على لسان ملك الإلهام جميع ما نسطره»[٢].



المسلك الخامس
خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق
ببعض ألفاظ الكتاب والسنة

من أساليب التلبيس والتدليس التي سلكها الصوفية: أنهم حين استدلالهم على ما يريدون تقريره بالكشف والذوق والوجد يمزجون أقوالهم وقصصهم باقتباسات من الآيات والأحاديث، ومن مغزاهم في ذلك:

١- إيهام أتباعهم وغيرهم أنهم لم يخرجوا عن الكتاب والسنة، وأنهم متبعون لهما، مقتفون أحكامهما.

٢- إظهار أن لهم معرفة بالكتاب والسنة وبمعانيهما، وأنهم لم يعرضوا عنهما وعن التفقه فيهما.

٣- تحريف تلك الآيات والأحاديث عن معانيها الصحيحة إلى معانيها التي ابتدعوها من عند أنفسهم.

حُكي عن أحمد بن أبي الحوارى قوله: «اشتكى محمد بن السماك، فأخذنا ماءه وانطلقنا به إلى الطبيب، وكان نصرانياً، قال: فبينا نحن نسير بين الحيرة والكوفة استقبلنا رجل حسن الوجه، طيب الرائحة، نقي الثوب، فقال لنا: إلى أين تريدان؟ فقلنا: نريد فلاناً الطبيب نريه ماء ابن السماك، فقال: سبحان الله!، تستعينون على وليّ الله بعدو الله!، اضربوا به الأرض، وارجعوا إلى ابن السماك وقولوا له: ضع يدك على موضع الوجع وقل: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، ثم غاب عنا فلم نره، فرجعنا إلى ابن السماك فأخبرناه بذلك،

فوضع يده على موضع الوجع وقال ما قال الرجل، فعوفي في الوقت، فقال: كان ذلك الخضر عليه السلام»(١). فالصوفية من عادتهم المعروفة عنهم: ابتداع أذكار وأوراد ما أنزل الله بها من سلطان، وادعاء أنهم إنما تعلموها وأخذوها عن الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء أو الخضر، لكنهم هنا ادعوا الكشف عن طريق اللقاء المزعوم بالخضر، وضمّنوا قصة الكشف آية من كتاب الله، إيهاماً بأنهم محبون للقرآن يستشفون به.

وقال أبو العباس بن المهتدي: «كنت في البادية، فرأيت رجلا يمشي بين يديَّ حافي القدَم، حاسر الرأس، ليس معه ركوة، فقلت في نفسي: كيف يصلي هذا الرجل؟ ما لهذا طهارة ولا صلاة! قال: فالتفت إلي فقال: ﴿يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال: فسقطت مغشيا علي، قال: فلما أفقت استغفرت الله من تلك الرؤية التي نظرت بها إليه، فبينا أنا أمشي في بعض الطريق، فإذا هو بين يدي، فلما رأيته هبته وتوقفت، فالتفت إليَّ ثم قرأ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [الشورى: ٢٥]، قال: ثم غاب فما رأيته بعد ذلك»(٢). فادعى أبو العباس أن ذلك الرجل قد كشف الله له ما في نفسه مما أضمره تجاهه، وقد خلط هذا الكشف المزعوم بهاتين الآيتين الكريمتين.

ويزعم الجيلي في كشفه المزعوم عبر معراجه إلى السماء: أنه لما أتى السماء السادسة لقي موسى عليه السلام قال: «رأيت فيها موسى عليه السلام متمكناً في هذا المقام

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٥٤-٥٥٥).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٣).

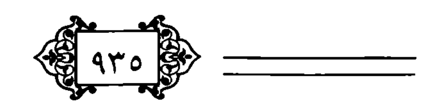
واضعاً قدمه على هذه السماء، قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى، سكران من خمر تجلي الربوبية، فوقفت متأدباً بين يديه، وسلمت بتحقيق مرتبته عليه، فرفع رأسه من سكرة الأزل، ورحب بي ثم أهلّ، فقلت له: يا سيدي، قد أخبر الناطق بالجواب الصادق في الخطاب، أنه قد برزت لك خلعة: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ من ذلك الجناب، وحالتك هذه غير حالة أهل الحجاب، فأخبرني بحقيقة هذا الأمر العجاب، فقال: اعلم أنني لما خرجت من مصر أرضي إلى حقيقة فرضي، ونوديت من طور قلبي بلسان ربي، من جانب شجرة الأحدية في الوادي المقدس بأنوار الأزلية: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤]، فلما عبدته كما أمر في الأشياء، وأثنيت عليه بما يستحقه من الصفات والأسماء، تجلت أنوار الربوبية لي فأخذني عني، فطلبت البقاء في مقام اللقاء، ومحال أن يثبت المحدث لظهور القديم، فنادى لسان سري مترجماً عن ذلك الأمر العظيم، فقلت: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فأدخل بأنيتي في حضرة القدس عليك، فسمعت الجواب من ذلك الجناب: ﴿لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾، وهي ذاتك المخلوقة من نوري في الأزل، ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾، بعد أن أظهر القديم سلطانه، ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾، وجذبتني حقيقة الأزل، وظهر القديم على المحدث ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾، فلم يبق في القديم إلا القديم، ولم يتجل بالعظمة إلا العظيم، هذا على أن استيفاءه غير ممكن، وحصره غير جائز، فلا تدرك ماهيته ولا ترى، ولا يعلم كنهه ولا يدرى، فلما اطلع ترجمان الأزل على هذا الخطاب، أخبركم به من أم الكتاب، فترجم بالحق والصواب، ثم تركته وانصرفت، وقد

اغترفت من بحره ما اغترفت»[١]. فالجيلي في هذا الكشف المختلق ضمَّن هذيانه آية ومحاكاةً لحديث: أما الآية فظاهرة، وأما محاكاته للحديث: فهي ما جاء في قوله: «قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى»، ففيه محاكاة لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «فإذا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش»[٢].

***

(١) الإنسان الكامل للجيلي ص(٢٣٨-٢٣٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢/ ٨٥٠) رقم (٢٢٨١)، ومسلم (٤/ ١٨٤٣) رقم (٢٣٧٣).



المسلك السادس

تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

من أعظم نعم الله على أهل السنة، وهو من أقوى حججهم على سلامة وصحة ما هم عليه من الاعتقاد والعلم والعمل: أنه متى توجَّه إليهم أيّ أحد بنقد مذهبهم بعامة أو بعض أصولهم ومسائلهم بخاصة، أجابوا عن ذلك النقد بالبينات الساطعات من الكتاب والسنة، ومن التجأ إلى الله وآياته ووحيه فإن الله ينصره ويوفّقه ويكلؤه برعايته وحفظه، وهذا ما يفتقده أهل الأهواء والبدعة بحسب بعدهم عن الكتاب والسنة، وبحسب المخالفة التي نُقِدت عليهم من أهل السنة أو من خصومهم بعامة، فإنهم لن يجدوا من الوحي المعصوم (الآيات والأحاديث) ما يدفعون به النقد الموجَّه إليهم إلا إذا استدلوا بها استدلالاً باطلاً من تحريف معاني الآيات والأحاديث أو الاستدلال بما ليس بصحيح من الحديث.

ولذا؛ فإن من يستدلون بالكشف والوجد والذوق جعلوا منها الدليل الذي يتمسّكون به ليردّوا على خصومهم، ويدفعوا عن أنفسهم النقد الموجَّه منهم إليهم، وذلك عن طريق تضمين قصصهم وأقوالهم في الكشف والوجد والذوق ما يُثبِت براءة أئمتهم وشيوخهم وأعيانهم من النقد الموجَّه إليهم، وذلك لأنهم يدركون أن النقد الموجَّه إليهم هو في حقيقته نقدٌ موجَّه إلى مذهبهم وطريقتهم بعامة، ويدركون أيضاً أن ذلك النقد لو وجد له القبول بين الناس وبين مريديهم

خاصة لسقط المذهب كله على أمّ رأسه سقطة لا تقوم له بعدها قائمة، فحرصوا على أن يضمّنوا ما يذكرونه من الكشف والوجد والذوق ما يكون حصناً لهم من سهام خصومهم، ويكون في الوقت نفسه حمايةً لهم ولأتباعهم عن أن ينصرفوا عنهم، ولا تكاد تجد كتاباً من كتب الصوفية مؤلَّفاً في تراجم أعيان مذهبهم - وخاصة المتأخرة منها، مثل: كتب الشعراني - إلا وتجد في ترجمة كل واحدٍ منهم ولو نزراً يسيراً من قصص الكشف والوجد والذوق والإلهام والخواطر والهواتف التي ضُمِّنت الثناء على المتَرجَم له من الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء عليهم السلام أو الخضر، والشهادة له بأن ما عليه هو الحق وأنه من أفضل الناس وأحبّهم إلى الحق سبحانه ونحو ذلك.

وهذه بعض النماذج أذكرها من رسالة أبي القاسم القشيري، وهي شيء يسير مما اشتملت عليه من ذلك، وإلا ففي غيره ما هو أطمّ وأعظم:

١ - قال في ترجمة إبراهيم بن أدهم: «كان من أبناء الملوك، فخرج يوماً متصيِّداً، فأثار ثعلباً أو أرنباً وهو في طلبه، فهتف به هاتف: يا إبراهيم، ألهذا خُلقتَ، أم بهذا أُمرت؟. ثم هتف به أيضاً من قربوس سرجه: والله ما لهذا خُلقت، ولا بهذا أُمرت. فنزل عن دابته، وصادف راعياً لأبيه، فأخذ جُبَّةً للراعي من صوف ولبسها، وأعطاه فرسه وما معه، ثم إنه دخل البادية، ثم دخل مكة، وصحب بها سفيان الثوري والفضيل بن عياض، ودخل الشام ومات بها. وكان يأكل من عمل يده، مثل: الحصاد وحفظ البساتين وغير ذلك، وأنه رأى في البادية رجلاً علَّمه اسم الله الأعظم فدعا به بعده، فرأى الخضر

ﷺ، وقال له: إنما علَّمك أخي داود اسم الله الأعظم»[1]. فجعل ابتداء أمره - في سلوك التصوّف - من الله عن طريق أحد وسائل الكشف (وهو الهاتف)، وجعله وهو في أثناء سلوكه مرضياً من الأنبياء والخضر يعلّمونه ما يقرّبه إلى الله!.

٢- وقال في ترجمة منصور بن عمار: «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي رحمه الله يقول: سمعت أبا بكر الرازي يقول: سمعت أبا العباس القاصّ يقول: سمعت أبا الحسن الشعراني يقول: رأيت منصور بن عمار في المنام، فقلت له: ما فعل الله بك؟، فقال: قال لي: أنت منصور بن عمار؟، فقلت: بلى يا رب، قال: أنت الذي كنتَ تزهِّد الناس في الدنيا وترغب فيها؟، قلت: قد كان ذلك يا رب، ولكني ما اتخذت مجلساً إلا بدأت بالثناء عليك وثنَّيت بالصلاة على نبيك ﷺ وثلَّثت بالنصيحة لعبادك، فقال: صدق، ضعوا له كرسياً يمجدني في سمائي بين ملائكتي، كما كان يمجِّدني في أرضي بين عبادي»[2]. فضمّن هذا الكشفَ (الرؤيا المنامية) ما يثبت براءة منصور بن عمار من أيّ نقدٍ يمكن أن يوجَّه إليه وإلى مجالسه، فإذا كان الله راضياً عنه وعنها فمن الذي يستطيع أن ينتقد أو يعارض؟!.

٢- وقال عن أبي بكر الكتاني: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: ادع الله أن لا يميت قلبي، فقال: قل كل يوم أربعين مرة: «يا حي، يا قيوم، لا إله إلا أنت» فإن الله يحيي قلبك»[3]. فإذا كان الكتاني رأى النبي ﷺ وأخذ عنه

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق ص(٨٥).

(٣) المصدر السابق ص(٥٦٣).

هذا الذكر الذي يعصمه عن موت القلب فهو - في زعمهم إذاً - من أولياء الله المعصومين عن الخطأ والزلل والبعد عن الله، فمذهبه وأقواله وأحواله كلها حق!!.

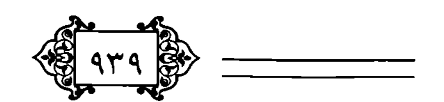
٣- وقال عن الجنيد: «رأيتُ في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقّا، فقال: صدقت»[1]. فإذا كان هذا الكشف يشهد الله فيه للجنيد بأنه لا يقول إلا حقّا فلا قيمة لكل من ينقده!.

٤- وتقدم في موضع سابق ذكر دعوى ابن عربي أنه ما صنف (فصوص الحكم) إلا بتوجيه من النبي ﷺ وإلهام من الله، وأنه كذلك ما ألف (الفتوحات المكية) إلا بكشف وفتح من الله.

٥- كما سبق أيضاً ذكر دعوى أبي يزيد البسطامي بأن الله أثنى عليه وعلى طريقته.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٦٩).



المسلك السابع
تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها

إذا كان الكشف وما يوصِل إليه أو يشتمل عليه هو «باب الفوز الأكبر» كما يقول الغزالي[١]، بل «لا يبلغ أحد مقام الإخلاص في الأعمال» حتى يصل إليه كما يقول الخواص[٢]؛ فلا غرو أن يعدّه الصوفية المنتهى الذي يسعون الوصول إليه كما قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ الطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف»[٣]، ولا غرو أن تشتمل قصص الكشف والوجد والذوق وما في معناها على ما يزهّد في غيرها من العلوم والمعارف والأعمال والعبادات؛ للاستدلال بها بعد ذلك على: فضل (الكشف ووسائله وطريقة تحصيله) وشرفها وأهميتها، وأنه ينبغي على السالك صرف همته كلها في تحصيل ذلك، وأن يتجنّب الانشغال عنه بأي علم آخر ولو بالقرآن والسنة وطلب العلم.

وإن السالك المقلِّد منهم متى ما قرأ هذه القصص أو سمع عنها من شيوخه أو حضر بعضها وعاينها؛ زاده ذلك ارتباطاً بالمذهب وتمسّكاً بالطريقة وإفراطاً في التضحية، وأورثه في المقابل صرْف نفسه وإعراض قلبه وإغلاق سمعه وبصره عن أيّ شيء سوى ذلك.

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٣).

ومن أساليبهم في ذلك:

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أنه لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الطريق الذي يعيّنونه هم من الرياضة والمجاهدة على نحو خاص.

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من أراد الوصول إليها أو وصل إليها فهو لا يحتاج إلى غيرها؛ لأنه سيتحصل عليها عن طريق الكشف.

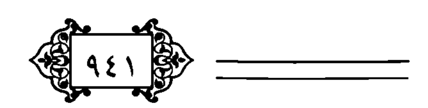
- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من انشغل عنها بغيرها حُرِم الوصول إليها أو حِيل بينه وبين دوامها.

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان هذا المسلك ووصفه وأهدافه: «فأعرضوا عن العلم والعلماء، ولقّنوا مريديهم ومن وقع في فخّهم وحبائلهم بالاجتناب والإعراض عنه وعنهم كيلا يهرب صيدهم وينجو فريستهم من مخالب هؤلاء وأشواكهم بنور العلم وبصحبة العلماء، ولا يوجد في كتب الأولين منهم والآخرين القديمين منهم والحديثين مخالفة أكثر من مخالفة العلم وأهله، وهذه وحدها كافية لمعرفة حقيقة التصوف والمتصوفة...

فإن المتصوفة يريدون أن يترك المسلمون تعلُّم كتاب الله ودراسة سنة رسول الله ﷺ ويتبعون خرافاتهم وخزعبلاتهم وأوهامهم التي يسمونها إلهاما، وتخيلاتهم التي يسمونها كشفا...»[1].

---

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٢-١٤٥).



وقد قرَّر الصوفية هذا المسلك:

١- فقال الغزالي: «اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة، ومحو الصفات المذمومة، وقطع العلائق كلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده، والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، وانكشف له سر الملكوت، وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له»[١].

٢- وقال ابن عربي: «جميع علومنا من علوم الذوق لا من علم بلا ذوق، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجلي إلهي، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح»[٢].

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٢١).

(٢) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر (٢/ ٨٤).

٣- وقال الغزالي: «فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم مثل: قوت القلوب لأبي طالب المكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب الحارث المحاسبي، والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي وأبي يزيد البسطامي قدس الله أرواحهم وغيرهم من المشايخ، حتى اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية، وحصلت ما يمكن أن يحصل من طريقهم بالتعلم والسماع، فظهر لي أن أخص خواصهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتعلم بل بالذوق والحال وتبدل الصفات...، فعلمت يقيناً أنهم أرباب الأحوال، لا أصحاب الأقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم فقد حصلته، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسماع والتعلم، بل بالذوق والسلوك»(١).

ونقل عنهم الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ اللَّهُ عدة أقوال في ذلك فقال: «فقالوا: «العلم حجاب الله الأكبر»، وفسَّره كبير مشايخ الصوفية في الهند نظام الدين الدهلوي المتوفى (٧٢٥هـ) بقوله: «إن العلم دون الحق، وكل ما هو دونه فهو يحجب عنه».

ومن تخريفات النفزي أنه قال: «أوقفني الله في مقام الوقفة، وقال لي: العلم حجابي، وقال: العالِم يخبر عن الأمر والنهي وفيها علمه، والواقف يخبر عن حقي وفيه معرفته، وقال: العالِم في الرّق، والواقف حرّ»...

ونقل الطوسي عن بعضهم أنه قال: «إذا رأيتَ الفقير قد انحطّ من الحقيقة إلى العلم فاعلم أنه قد فسخ عزمه وحلّ عقده»...

---

(١) المنقذ من الضلال ص(٤٣-٤٥).

ونقلوا عن الجنيد أنه كان يقول: «المريد الصادق غنيٌّ عن علم العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية ومنعه صحبة القُرّاء»...

وقد عقد بعض الشيوخ حلقة الذكر في بيت مظلم، فلم يجدوا قلوبهم، فقال لهم: ائتوني بالمصباح، فلما أتوا به وجدوا معهم طالباً من طلبة المدرسة فأخرجوه، فحينئذ وجدوا قلوبهم»[١].

ومن كشوفاتهم التي جعلوها من أدلتهم على ذلك:

ما سبق ذكره عن أبي المواهب الشاذلي قال: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»[٢].

---

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٣-١٤٤).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

المسلك الثامن

تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

القواعد والعقائد والأفكار التي تختصّ بها كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة هي مما ابتدعته تلك الفرقة بمحض رأيها وهواها، دون بينة ولا أثارة من علم، ومنها ما يكون من أعظم أصول المذهب وعقائده، ومنها ما هو من جوانبه ومكملاته وأعماله.

وقد حرص الصوفية وهم يدّعون الكشف والوجد والذوق على أن يجعلوا فيه ما يستدلون به على عقائد مذهبهم وأصوله وقواعده وأفكاره وأعماله؛ ليكسبوها الشرعية والصحة والقوة، وينفوا عنها البدعة والمخالفة.

ومن ذلك:

١ - ترك سؤال الله ودعائه زعماً أن ذلك هو التوكل، وأن فعله من الشرك والنقص:

قال أبو سعيد الخراز: «كنت في البادية، فنالني جوع شديد، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله طعاما، فقلت: ليس هذا من فعل المتوكلين، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله صبرا، فلما هممت بذلك سمعت هاتفا يقول:

ويــــزعمُ أنـــه مِنّـــا قريـــب وأنـــا لا نُضَـــيِّع مـــن أتانـــا

ويسألنا القوى عجزا وضعفا كأنّا لا نراه ولا يرانا»[١].

وقال أيضاً: «بينا أنا عشية عرفة، قطعني قرب الله ﷻ عن سؤال الله، ثم نازعتني نفسي بأن أسأل الله تعالى، فسمعت هاتفا يقول: أبعد وجود الله تسأل الله غير الله؟»[١].

وقال الجنيد: «مرضت مَرْضَةً، فسألت الله أن يعافيني، فقال لي في سِرِّي: لا تدخل بيني وبين نفسك»[٢].

٢- السُّكر في حب الله:

قال سريّ السقطي: «رأيت معروفاً الكرخي في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب، فيقول: هذا معروف الكرخي، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي»[٣].

٣- السماع الصوفي:

نُقِل عن بعض المشايخ قال: «رأيت أبا العباس الخضر عليه السلام فقلت له: ما تقول في هذا السماع الذي اختلف فيه أصحابنا؟، فقال له: الصفو الزلال الذي لا يثبت عليه إلا أقدام الفقهاء»[٤].

٤- الفناء في ذات الله:

يحكى عن أبي يزيد البسطامي قال: «رأيت ربيَّ ﷻ في المنام، فقلت:

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢).

(٢) المصدر السابق ص(١١٤).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

(٤) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٤٧).

كيف أجدك؟، فقال: فارقْ نفسك وتعال»[١].

٥- ترك الحلال والطيبات:

قال جعفر بن نصير: «دفع إليّ الجنيد درهماً وقال: اشترِ به التين الوزيري، فاشتريته، فلما أفطر أخذ واحدة ووضعها في فمه ثم ألقاها وبكى، وقال: احمله، فقلت له في ذلك، فقال: هتف بي هاتف: أما تستحي؟، شهوة تركتها من أجله ثم تعود إليها»[٢].

ونقل عن إبراهيم بن أدهم قال: «خرجتُ إلى البرية متوكلاً على الله تعالى، فما وجدت فيها شيئاً للأكل مدة طويلة، فخطر على بالي أن أذهب إلى صديقي وآكل من عنده، فهتف بي هاتف: إن الله طهر الأرض من المتوكلين، قلت: ما هذا الصوت؟، ثم هتف هاتف: من أراد أن يأكل من بيت صديقه فليس بمتوكل»[٣].

٦- محبة الصوفية ولزوم طريقهم:

عن محمد بن الحسين، عن أبيه قال: «رأيت معروفًا الكرخي في النوم بعد موته، فقلت له: ماذا فعل الله بك؟، فقال: غفر لي. فقلت: بزهدك وورعك؟، فقال: لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء»[٤].

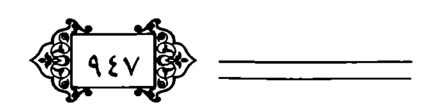
---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٩).

(٢) غيث المواهب العلية ص(٢٠١).

(٣) تذكرة الأولياء للعطار ص(٦٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(٧٧).

(٤) الرسالة القشيرية ص(٦٧-٦٨).



المسلك التاسع
معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق

يتفق جميع العقلاء على أن ما تشتمل عليه قصص الكشف والوجد والذوق لا تقبلها العقول السليمة ولا الفطر المستقيمة، وحتى الصوفية أنفسهم يقرّون بأن الكشف لا مدخل فيه للعقل، ولا للنقل، ويأمرون أتباعهم ومريديهم بقبوله والتسليم له تسليماً مطلقاً دون أن يُعمِلوا عقولهم في إمكانه، ودون أن يعرضوه على الكتاب والسنة، وجعلوا للوصول إلى ذلك طرقاً خاصة، وقرّروا أنه لا يمكن أن يعقلها إلا من كان من أهلها، ولا شك في أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع أعيان الصوفية أن ينالوا به تلك الدرجة التي وصلوا إليها في قلوب أتباعهم من التقديس.

قال الكلاباذي: «فأول ما يلزمه: علم آفات النفس، ومعرفتها، ورياضتها، وتهذيب أخلاقها، ومكائد العدو، وفتنة الدنيا، وسبيل الاحتراز منها، وهذا العلم علم الحكمة.

فإذا استقامت النفس على الواجب، وصلحت طباعها، وتأدبت بآداب الله ﷻ من زمّ جوارحها، وحفظ أطرافها، وجمع حواسها؛ سهل عليه إصلاح أخلاقها، وتطهير الظاهر منها، والفراغ مما لها، وعزوفها عن الدنيا، وإعراضها عنها، فعند ذلك يمكن العبد مراقبة الخواطر، وتطهير السرائر، وهذا هو علم المعرفة.

ثم وراء هذا: علوم الخواطر، وعلوم المشاهدات والمكاشفات، وهي التي تختص بعلم الإشارة، وهو العلم الذي تفردت به الصوفية، بعد جمعها

سائر العلوم التي وصفناها، وإنما قيل «علم الإشارة»: لأن مشاهدات القلوب ومكاشفات الأسرار لا يمكن العبارة عنها على التحقيق، بل تعلم بالمنازلات والمَواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل تلك الأحوال، وحل تلك المقامات»[1].

فالكشف والذوق والوجد عندهم لا يمكن أن يُدرَك بالعقل ولا بالنقل، وإنما بطرق القوم وأحوالهم وأسرارهم.

والسبب الذي يزعمون أنه كان وراء ذلك هو أنهم لم يأخذوا هذا النور والعلم عن طريق الأسانيد والتلقّي عن العلماء ودراسة الكتب وطلب العلم الشرعي، ولا عن طريق الفكر والنظر، وإنما عن طريق النور والفيض الإلهي، وإذا كان الأمر كذلك فهو حجة في نفسه - كالوحي - لا يحتاج إلى نقلٍ آخر ولا عقل!.

قال ابن عربي: «اعلم أن علومنا وعلوم أصحابنا ليست من طريق الفكر، وإنما هي من الفيض الإلهي»[2].

وقال: «وتختلف الطريق في تحصيل العلوم بين الفكر والوهب (وهو الفيض الإلهي)، وعليه طريقة أصحابنا، ليس لهم في الفكر دخول لما يتطرق إليه من الفساد، والصحة فيه مظنونة، فلا يوثق بما يعطيه...؛ ولهذا يقال في علوم النبوة والولاية: إنها وراء طور العقل، ليس للعقل فيها دخول بفكر»[3].

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٥٩-٦٠).

(٢) الفتوحات المكية (١/ ٥).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ١٦٢).

وقال الحكيم الترمذي: «إن علوم الأنبياء والأولياء أذواق، لا عن فكر ونظر»(١).

وقال الغزالي: «هم الموفقون الذين يدركون الأمور بنورٍ إلهي لا بالسماع»(٢).

وموقفهم هذا من الكشف والوجد والذوق تجاه النقل والعقل، أوصلهم إلى عدم تقديس النقل ولا اعتبار العقل، بل إلى معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح بالكشف والوجد والذوق.

وأشهر ما يُذكَر في هذه المقام: قول أبي يزيد البسطامي لعلماء عصره: «أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحيّ الذي لا يموت»(٣).

وقال أبو يزيد البسطامي راداً على أحد الفقهاء: «علمك - يا شيخ - نقْلٌ عن لسان التعليم لا للعمل، وعلمي من الله إلهامات من عنده»(٤).

وقال الغزالي: «ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة: فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف»(٥).

---

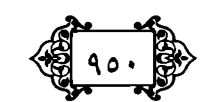
(١) ختم الأولياء ص(٢٣٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

(٤) النور من كلمات أبي طيفور ص(١٠٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٦٢).

(٥) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).



المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بدليلٍ صحيحٍ (آيات القرآن، وأحاديث السنة الصحيحة، والإجماع المعتبر) على غير وجهه فإن النقض يتوجّه إلى طريقة الاستدلال ومضمونه؛ لأن الدليل - في نفسه - دليل صحيح، وإنما جاء الخلل من طريقة الاستدلال به.

وعندما يستدلون بما يمكن تسميته شبهة دليل (الحديث الضعيف والموضوع، والإجماع غير المعتبر، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة، ونحو ذلك) فإن النقض يكون ببيان الخطأ في الاستدلال بما ليس بدليل ثابت أو لا يصح الاستدلال به مع وجود ما هو أقوى منه ونحو ذلك.

لكن الحال هنا في استدلال الصوفية بالكشف والذوق والوجد غير ما تقدم؛ إذ هو استدلال بما ليس بدليل أصلاً، لا نقلاً ولا عقلاً؛ ولذا فإن أول ما ينبغي توجيه النقض إليه هو تقرير أن ذلك الاستدلال باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلال بما ليس بدليل أصلاً.

وأول ما يُبدَأ فيه من ذلك: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة والإجماع؛ إذ هذه هي الأصول الثلاثة التي أمرنا الله ورسوله أن نجعلها ميزاناً نزن به العقائد والأقوال والأعمال والأحوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما يلقى لأهل المكاشفات والمخاطبات من المؤمنين هو من جنس ما يكون لأهل القياس والرأي، فلا بد من عرضه على الكتاب والسنة والإجماع، فليس أحد من هؤلاء المشايخ ولا الصديقين معصوما، فكل من ادعى غناءه عن الرسالة بمكاشفة أو مخاطبة أو عصمة سواء ادعى ذلك لنفسه أو لشيخه فهو من أضل الناس»[١].

ومن معالم هذا المسلك ما يأتي:

١- ليس في الكتاب والسنة والإجماع ما ينصّ أو يدلّ على اعتبار الكشف والوجد والذوق دليلاً أو مصدراً:

بيّن الله في كتابه، ورسوله في سنته، الأدلة الصحيحة المعتبرة الشرعية منها والعقلية بياناً شافياً وافياً لا مزيد عليه، والله سبحانه لا أعلم منه، ولا أعلم بمراده ومحابّه ودينه من رسوله ﷺ، وعند الرجوع إلى تلك الأدلة التي بيّنها الكتاب والسنة لا يجد المسلم أيّ دليل يجعل الكشف والوجد والذوق من الأدلة، وهذا يدلّ ضرورةً على أنه ليس بدليل أصلاً وإلا لبيّنه الله ورسوله، وعلى أن جعله دليلاً من البدع المحدثة التي نهى الله عنها ورسوله.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢١٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب أن يعرف أن المرجع في القرب والطاعات والديانات والمستحبات إلى الشريعة، ليس لأحد أن يبتدع دينا لم يأذن الله به ويقول هذا يحبه الله، بل بهذه الطريق بدل دين الله وشرائعه، وابتدع الشرك وما لم ينزل الله به سلطانا، وكل ما في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة وأئمة الدين ومشايخه من الحض على اتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع صراطه المستقيم واتباع الكتاب واتباع الشريعة والنهي عن ضد ذلك فكله نهي عن هذا، وهو ابتداع دين لم يأذن الله به سواء كان الدين فيه عبادة غير الله وعبادة الله بما لم يأمر به، بل دين الحق أن نعبد الله وحده لا شريك له بما أمرنا به على ألسنة رسله»(١).

٢- الكشف والوجد والذوق معارض للأصول الثابتة التي نصّ عليها الكتاب والسنة والإجماع:

الناظر في حقيقة الكشف والوجد والذوق يظهر له من أول وهلة أنه معارِضٌ لأعظم الأصول التي جاء بها الكتاب والسنة ووقع عليها إجماع الأمة، ومن ذلك:

- معارضته اختصاص الله بعلم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق عند أهلها تدور حول ادعاء معرفة الغيب كما في قولهم: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما

(١) الاستقامة (١/ ١٤٨).

وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر، فهناك يعرف يقيناً هذا الكشف»[(١)].

- معارضته اختصاص رسل الله بإطلاعه إياهم على ما يشاء من علم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق أن من كرامات أهله إطلاع الله إياهم على ما في نفوس أتباعهم والناس أجمعين، كما في قولهم: «والعلم المخزون هو العلم اللدني الذي اختزنه الله عنده فلم يؤته إلا للمخصوصين من الأولياء»[(٢)]، «أسرار الله تعالى يبديها الله إلى أنبيائه وأوليائه وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسة، وهي من الأسرار التي لم يطلع عليها أحد إلا الخواص»[(٣)].

- معارضته اختصاص رسل الله بالوحي:

فالله سبحانه يقول: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٤٩]، وأهل الكشف والوجد والذوق يقولون: «حدثني قلبي عن ربي»، «أخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»[(٤)].

---

(١) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٢) غيث المواهب العلية (٢/ ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٣٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٨-٢٢٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا يقول بعض الشيوخ الذين يتكلمون باللوح المحفوظ على طريقة هؤلاء إما عن معرفة بأن هذا قولهم وإما عن متابعة منهم لمن قال ذلك من شيوخهم الذين أخذوا ذلك عن الفلاسفة، كما يوجد في كلام ابن عربي وابن سبعين والشاذلي وغيرهم يقولون: إن العارف قد يطلع على اللوح المحفوظ، وأنه يعلم أسماء مريديه من اللوح المحفوظ، أو انه يعلم كل ولي كان ويكون من اللوح المحفوظ، ونحو هذه الدعاوى التي مضمونها أنهم يعلمون ما في اللوح المحفوظ، وهذا باطل مخالف لدين المسلمين وغيرهم من أتباع الرسل»(١).

- معارضته قصْر الهدى على الكتاب والسنة:

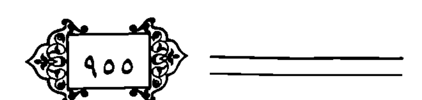
فالله سبحانه يقول: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق: طلب الهداية والتوفيق من الهواتف والخواطر والإلهامات والمواجيد.

٣- الكتاب والسنة والإجماع تبطل الاستدلال بالكشف والذوق والوجد:

وذلك من أوجه كثيرة جداً، ذكر طرفاً منها شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «أنه لما كان أصل الطريق هو الإرادة والقصد، والعمل في ذلك فيه من الحب والوجد ما لا ينضبط؛ فكثيراً ما يعمل السالك بمقتضى ما يجده في

---

(١) الراد على المنطقيين ص(٤٧٥).



قلبه من المحبة وما يدركه ويذوقه من طعم العبادة، وهذا إذا لم يكن موافقا لأمر الله ورسوله وإلا كان صاحبه في ضلال من جنس ضلال المشركين وأهل الكتاب الذين اتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧]، وكثيرا ما يبتلى من أهل السماع بشعبة من حال النصارى من الغلو في الدين واتباع أهواء قوم قد ضلوا من قبل، وإن كان فيهم من فيه فضل وصلاح فهم فيما ابتدعوه من ذلك ضالون عن سبيل الله، يحسبون أن هذه البدعة تهديهم إلى محبة الله وإنها لتصدهم عن سبيل الله، فإنهم عشوا عن ذكر الله الذي هو كتابه وعن استماعه وتدبره واتباعه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٩]، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾

[الجاثية: ١٨-١٩]، فالشريعة التي جعله عليها تتضمن ما أمر به، وكل حب وذوق ووجد لا تشهد له هذه الشريعة فهو من أهواء الذين لا يعلمون، فإن العلم بما يحبه الله إنما هو ما أنزله الله إلى عباده من هداه، ولهذا قال في إحدى الآيتين: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال في الآية الأخرى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فكل من اتبع ذوقا أو وجدا بغير هدى من الله سواء كان ذلك عن حب أو بغض فليس لأحد أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينا وينهى عما يبغضه ويذمه ويتخذ ذلك دينا إلا بهدى من الله، وهو شريعة الله التي جعل عليها رسوله، ومن اتبع ما يهواه حبا وبغضا بغير الشريعة فقد اتبع هواه بغير هدى من الله، ولهذا كان السلف يعدون كل من خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، ويذمونهم بذلك، ويأمرون بأن لا يغتر بهم ولو أظهروا ما أظهروه من العلم والكلام والحجاج أو العبادة والأحوال مثل المكاشفات وخرق العادات، كقول يونس ابن عبد الأعلى: «قلت للشافعي: تدري يا أبا عبد الله ما كان يقول فيه صاحبنا - أريد الليث بن سعد وغيره -؟، كان يقول: لو رأيته يمشي على الماء لا تثق به ولا تعبأ به ولا تكلمه، قال الشافعي: فإنه والله ما قصر»[1]. وعن عاصم قال: «قال أبو العالية: تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الإسلام يمينا وشمالا، وعليكم بسنة نبيكم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٥).

الناس العداوة والبغضاء. فحدثت الحسن، قال: صدق ونصح، قال: فحدثت حفصة بنت سيرين، فقالت: أبا علي، أنت حدثت محمدا بهذا؟، قلت: لا، قالت: فحدثه إذاً»[1]. وقال أبي بن كعب رضي الله عنه: «عليكم بالسبيل والسنة؛ فإنه ما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله ففاضت به عيناه من خشية الله فيعذبه، وما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعر جلده من خشية الله إلا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك إذ أصابتها ريح شديدة فتحات عنها ورقها ولتحط عنه خطاياه كما تحات عن تلك الشجرة ورقها، وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فانظروا أن يكون عملكم إن كان اجتهادا أو اقتصادا أن يكون على منهاج الأنبياء وسنتهم»[1]، وكذلك قال عبد الله بن مسعود: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة»[1]، وقيل لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر، من السني؟، قال: «الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها»[2]. وهذا أصل عظيم من أصول سبيل الله وطريقه يجب الاعتناء به»[3].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٦٥).

(٣) الاستقامة (١/ ٢٥١-٢٥٥).

المسلك الثاني

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة

الصحابة والسلف والأئمة هم أكمل الأمة إيماناً وعلماً وعملاً وسلوكاً وأحوالاً، فهم المقتدى بهم، أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، ومن أقوى ما ينقض به أصل الكشف والوجد والذوق: أن يُنظَر فيما كان عليه الصحابة في ذلك، وعند ذلك سيظهر لكل طالب حق أن ما يدعيه الصوفية من الكشف والوجد والذوق باطلٌ من أصله.

ومن معالم النقض بهذا المسلك:

١- أن الصحابة رضي الله عنهم والأئمة أعظم الأمة كشفاً، لكن كشفهم إنما هو في باب الإيمان والعلم والعمل بما يوافق الكتاب والسنة، ولا يكون إلا ممن أطاع الله في أمره ونهيه.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة من الصوفية، فإنهم معرضون عن الكتاب والسنة، مخالفون لهما، يحضّون أتباعهم على عدم الفقه فيهما، هذا مع ما تتضمّنه كشوفهم من المخالفات الصريحة للكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد قال عمر بن الخطاب : «اقربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون؛ فإنهم تتجلى لهم أمور صادقة»[1]...،

(١) لم أقف عليه.

وقد قال النبي ﷺ: «الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء»[١]، ومن معه نور وبرهان وضياء كيف لا يعرف حقائق الأشياء من فحوى كلام أصحابها؟، ولا سيما الأحاديث النبوية؛ فإنه يعرف ذلك معرفة تامة؛ لأنه قاصد العمل بها؛ فتتساعد في حقه هذه الأشياء مع الامتثال ومحبة الله ورسوله، حتى أن المحب يعرف من فحوى كلام محبوبه مراده منه تلويحا لا تصريحا...، وفي الحديث الصحيح : «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[٢]، ومن كان توفيق الله له كذلك فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة؟، وإذا كان الإثم والبر في صدور الخلق له تردد وجولان؛ فكيف حال مَنِ الله سمعه وبصره وهو في قلبه؟، وقد قال ابن مسعود : «الإثم حَوَّاز القلوب»[٣]، وقد قدمنا أن الكذب ريبة والصدق طمأنينة، فالحديث الصدق تطمئن إليه النفس ويطمئن إليه القلب، وأيضا فإن الله فطر عباده على الحق؛ فإذا لم تَسْتَحِلِ الفطرة شاهدت الأشياء على ما هي عليه؛ فأنكرت منكرها وعرفت معروفها، قال عمر: «الحق أبلج لا يخفى على فطن»[٤]، فإذا كانت الفطرة مستقيمة على الحقيقة منورة بنور القرآن تجلت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك المزايا، وانتفت عنها ظلمات الجهالات، فرأت الأمور عيانا مع غيبها عن غيرها...، وإذا كان القلب معمورا بالتقوى انجلت له الأمور وانكشفت،

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٢٠٣) رقم (٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٢٣٨٤) رقم (٦١٣٧).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٤٩) رقم (٨٧٦٧).

(٤) لم أقف عليه.

بخلاف القلب الخراب المظلم، قال حذيفة بن اليمان: «إن في قلب المؤمن سراجا يزهر»[(١)]. وفي الحديث الصحيح: «إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ»[(٢)]، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره، ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإن الدجال أكذب خلق الله مع أن الله يجري على يديه أمورا هائلة ومخاريق مزلزلة حتى إن من رآه افتتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها، وكلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له وعرف حقائقها من بواطلها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم، ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾[النور: ٣٥] قال: «هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نورا على نور»[(٣)]، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن، فالإلهام القلبي تارة يكون من جنس القول والعلم والظن أن هذا القول كذب وأن هذا العمل باطل وهذا أرجح من هذا أو هذا أصوب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[(٤)]، والمحدَّث: هو الملهم المخاطب في سره. وما قال عمر لشيء: إني لأظنه كذا وكذا إلا كان

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٦٨) رقم (٣٠٤٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤، ٢٢٤٨) رقم (١٦٩، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢٧٩) رقم (٣٢٨٢)، ومسلم (٤/ ١٨٦٤) رقم (٢٣٩٨).

كما ظن[١]، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه[٢]. وأيضا فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقينا وظنا؛ فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى؛ فإنه إلى كشفها أحوج. فالمؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيماني فتمنعه البيان، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه، وربما لوّح أو صرّح به خوفا من الله وشفقة على خلق الله ليحذروا من روايته أو العمل به. وكثير من أهل الإيمان والكشف يلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام، وأن هذا الرجل كافر أو فاسق أو ديوث أو لوطي أو خمار أو مغن أو كاذب؛ من غير دليل ظاهر، بل بما يلقي الله في قلبه، وكذلك بالعكس؛ يلقي في قلبه محبة لشخص وأنه من أولياء الله، وأن هذا الرجل صالح، وهذا الطعام حلال، وهذا القول صدق؛ فهذا وأمثاله لا يجوز أن يُستبعَد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين»[٣].

٢- عدم اعتبار الصحابةِ والأئمةِ الكشفَ دليلاً بمجرده، بل لا بد من عرضه على الكتاب والسنة:

مع ما امتاز به الصحابة والسلف والأئمة من الكشف الصحيح الموافق للحق؛ فإنهم ما كانوا يعدّونه مصدراً للتلقي، ولا دليلاً بمجرده، بل كانوا يجعلون

---

(١) أخرجه البخاري من قول عبد الله بن عمر (٣/ ١٤٠٣) رقم (٣٦٥٣).
(٢) أخرجه الإمام أحمد من قول علي بن أبي طالب (١/ ١٠٦) رقم (٨٣٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٢-٤٧).

ما يقع لهم من ذلك قابلاً للخطأ، ويعرضونه على الكتاب والسنة.

وهذا ينقض أصل الكشف والذوق والوجد عند الصوفية؛ فإنهم جعلوا ذلك مصدراً مستقلاً برأسه للتلقّي، وجعلوا كل ما وقع لهم منه حقاً وصدقاً لا يقبل الريبة والشك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأولياء - وإن كان فيهم محدّثون، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[1]، فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر، وأبو بكر أفضل منه، إذ هو الصديق، فالمحدث - وإن كان يلهم ويحدث من جهة الله تعالى - فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسنة، فإنه ليس بمعصوم...، ولهذا كان عمر بن الخطاب وقافًا عند كتاب الله، وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له، كما بين له يوم الحديبية، ويوم موت النبي ﷺ، ويوم قتال مانعي الزكاة وغير ذلك، وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة، فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه، وربما قال القول فترد عليه امرأة من المسلمين قوله وتبين له الحق فيرجع إليها ويدع قوله كما قدر الصداق، وربما يرى رأيا فيذكر له حديث عن النبي ﷺ فيعمل به ويدع رأيه، وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه في قضايا متعددة، وكان يقول القول فيقال له: أصبت، فيقول: والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأه، فإذا كان هذا إمام المحدثين فكل ذي قلب يحدثه قلبه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر، فليس فيهم معصوم، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم، وإن كان طائفة

(١) تقدم تخريجه آنفاً.

تدعي أن الولي محفوظ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة...؛ فهذا باطل مخالف للسنة والإجماع، ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ وإن كانوا متفاضلين في الهدى والنور والإصابة، ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث؛ لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة، فلا يأخذ إلا شيئا معصوما محفوظا، وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه، وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسنة، لابد لهم أن يزنوا جميع أمورهم بآثار الرسول، فما وافق آثار الرسول فهو الحق، وما خالف ذلك فهو باطل - وإن كانوا مجتهدين فيه -، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم، ويغفر لهم خطأهم، ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداء واتباعا للآثار النبوية، فهم أعظم إيمانا وتقوى، وأما آخر الأولياء فلا يحصل له مثل ما حصل لهم»[1].

٣- عدم معارضة الكتاب والسنة بشيء من الكشف والوجد والذوق:

«لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة...، ولا فيهم من يقول: إن لـه ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث»[2].

وقال ابن القيم: «فانظر: هل كان في الصحابة من إذا سمع نص رسول الله عارضه بقياسه أو ذوقه أو وجده أو عقله أو سياسته؟، وهل كان قط أحد منهم يقدم على نص رسول الله عقلا أو قياسا أو ذوقا أو سياسة أو تقليد مقلد؟، فلقد

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

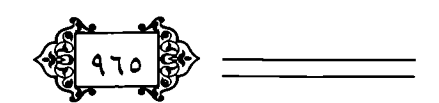
(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٨-٢٩).

أكرم الله أعينهم وصانها أن تنظر إلى وجه من هذا حاله أو يكون في زمانهم»[١].

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق عند أهل الأهواء والبدعة؛ فإن الواحد منهم يدّعي «أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد»[٢]، وذلك يعارِض ما ثبت في الكتاب والسنة وأجمع عليه المسلمون.

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).



المسلك الثالث

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم

مما يُؤسَف له أن أهل الأهواء والبدعة الذين يتخذون من الكشف والوجد والذوق مصدراً للتلقّي والاستدلال؛ قد وُضِعتْ بينهم وبين الكتاب والسنة وإجماع الأمة الحواجز والعوائق، فأعرضوا عن التفقه في الكتاب والسنة وطلب العلم عن طريق التتلمذ على أهل العلم، وقصروا طريقهم في التلقي والاستدلال على ما يتلقّفونه من مشايخهم وأئمتهم.

من أجل ذلك؛ عُنِي أهل السنة في نقض ما عليه أولئك من الكشف والوجد والذوق ببيان ما يخالف ما هم عليه من كلام أئمتهم الذين يعتدّون بهم ويقلّدونهم ويشهدون لهم بالولاية ويترجمون لهم في كتبهم، فقد «كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة يوصون كثيرا بمتابعة العلم ومتابعة الشرع؛ لأن كثيرا منهم سلكوا في العبادة لله مجرد محبة النفس وإراداتها وهواها من غير اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة، فضلوا بسبب ذلك ضلالا يشبه ضلال النصارى»[١]، «وهم إنما وصوا بذلك لما يعلمونه من حال كثير من السالكين أنه يجري مع ذوقه ووجده وما يراه ويهواه غير متبع لسبيل الله التي بعث بها، وهذا نوع الهوى بغير هدى من الله»[٢].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣١).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٥٠).

فيستشهد أهل السنة بما لأولئك الأئمة من أقوال موجودة في كتب القوم تدلّ على ما يأتي:

١- الأمر باتباع الكتاب والسنة في جميع الأحوال، والنهي عن الخروج عنهما.

٢- لا طريق للحصول على مرتبة الكشف الصحيح إلا عن طريق اتباع الكتاب والسنة.

٣- لا قيمة لما يعرض للعبد من الكشف والوجد والذوق إلا إذا كان موافقاً للكتاب والسنة.

٤- كل كشف ووجد وذوق كان فيه ما يخالف الكتاب والسنة فهو باطل.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ فإنه إذا ثبت عن شيوخهم الذين يقلدونهم هذه الأقوال العظيمة في ذلك، وهم يدّعون أنهم إنما تلقّوا ما هم عليه من الكشف والوجد والذوق عنهم وعمّا نُقِلَ إليهم من أقوالهم وقصصهم؛ كان الواجب عليهم الرجوع عن ذلك الباطل المخالف للكتاب والسنة إلى ما يوافقهما من كلام أئمتهم.

ومن أقوالهم التي يُستَشهَد بها في النقض:

١- قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع النكتة في قلبي من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة»[1].

٢- قال أحمد بن أبي الحوارى: «من عمل بلا اتباع سنة فباطل عمله»[2].

---

(١) طبقات الصوفية ص(٨٧).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤١٠).

٣- قال أبو حفص النيسابوري: «من لم يَزِن أفعاله وأحواله كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال»[١].

٤- قال الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ»[٢].

٥- وقال: «من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»[٣].

٦- قال أبو عثمان النيسابوري: «من أَمَرَّ السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أَمَرَّ الهوى على نفسه نطق بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]»[٤].

٧- قال أبو حمزة البغدادي: «من علم طريق الحق تعالى سهل عليه سلوكه، ولا دليل على الطريق إلى الله إلا متابعة الرسول في أحواله وأقواله وأفعاله»[٥].

٨- قال أبو عمرو إسماعيل بن نجيد: «كل حال لا يكون نتيجة علم فإن ضرره أكثر على صاحبه من نفعه»[٦].

---

(١) حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٠).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤٣٠).

(٣) المصدر السابق ص(٤٣١).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

(٥) الرسالة القشيرية ص(٣٩٥).

(٦) طبقات الصوفية ص(٤٥٥).

٩- قال سري السقطي: «التصوف اسم لثلاث [كذا] معان: وهو الذي لا يطفئ نور معرفته نور ورعه، ولا يتكلم بباطنٍ في علمٍ ينقضه عليه ظاهر الكتاب أو السنة، ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله»(١).

١٠- ومضى أبو يزيد البسطامي إلى رجلٍ شهّر نفسه بالولاية - وكان رجلاً مقصوداً مشهوراً بالزهد -، فلما خرج ذلك الرجل من بيته ودخل المسجد رمى ببصاقه تجاه القبلة، فانصرف عنه أبو يزيد ولم يسلم عليه وقال: «هذا غير مأمون على آداب رسول الله ﷺ، فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه؟»(٢).

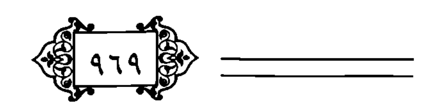
١١- وقال: «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة»(٣).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٩).

(٢) المصدر السابق ص(٧٦-٧٧).

(٣) المصدر السابق ص(٧٧).



المسلك الرابع
نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله

وصف الله الإسلام الذي ارتضاه لعباده ديناً بأنه الدين الخالص، فقال تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]، فـ «هذا تقرير للأمر بالإخلاص، وبيان أنه تعالى كما أنه له الكمال كله، وله التفضل على عباده من جميع الوجوه؛ فكذلك له الدين الخالص الصافي من جميع الشوائب، فهو الدين الذي ارتضاه لنفسه، وارتضاه لصفوة خلقه وأمرهم به»[1]، فأعظم مزيّة لدين الإسلام أنه من الله سبحانه خالصاً ليس لأي أحدٍ فيه شرك في أمر أو نهي أو تشريع أو غير ذلك، ومن ثمّ؛ فأي أمرٍ أدخِل فيه مما ليس منه فهو ينافي إخلاص الدين لله، وهو زور من القول والعمل وإفك وبهتان.

وبناءً على ذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة ببيان أنه أمر دخيل على الدين الخالص، وأنه قد تسرّب إلى المسلمين من العقائد الباطلة المنحرفة التي وضعها البشر بغير هدى من الله ولا بينة ولا سلطان، فيبيّنون:

١- أن أصل الكشف والوجد والذوق ليس من الإسلام في شيء، وإنما تلقّفه الصوفية من أعداء الإسلام وأهل الكفر من أهل الملل والنحل الباطلة.

٢- أن الكشف والوجد والذوق يؤدي إلى عقائد باطلة ليست من الإسلام، وإنما هي من عقائد أهل الكفر.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٧١٧).

وببيان ذلك يظهر لكل منصف بطلان الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ لأنه يتبين له حينئذ أنهم إنما يستدلون بأمرٍ هو من ميراث أهل الكفر ومللهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً أن حقيقة الكشف والوجد والذوق ومُؤدَّاها إنما هي مأخوذة عن ملل الكفر من النصارى وغيرهم، ومعدِّداً أوجه مشابهة ما يدعيه الصوفية في الكشف والوجد والذوق لمن سبقهم من ملل الكفر -: «والمقصود: ذكر من عدل عن العبادات التي شرعها الرسول إلى عباداتٍ بإرادته وذوقه ووجده ومحبته وهواه، وأنهم صاروا في أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى: ففيهم من يدعي إسقاط وساطة الأنبياء والوصول إلى الله بغير طريقهم ويدعي ما هو أفضل من النبوة، ومنهم من يدعي الاتحاد والحلول الخاص إما لنفسه وإما لشيخه وإما لطائفته الواصلين إلى حقيقة التوحيد بزعمه، وهذا قول النصارى، والنصارى موصوفون بالغلو، وكذلك هؤلاء مبتدعة العُبّادِ الغلوُّ فيهم وفي الرافضة، ولهذا يوجد في هذين الصنفين كثير ممن يدعي إما لنفسه وإما لشيخه الإلهية كما يدعيه كثير من الإسماعيلية لائمتهم بني عبيد، وكما يدعيه كثير من الغالية إما للاثني عشر وإما لغيرهم من أهل البيت ومن غير أهل البيت كما تدعيه النصيرية وغيرهم، وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن الكتاب والسنة من أهل التعبد والتأله والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الإلهية ودعوى ما هو فوق النبوة، وإن كان متفلسفا يجوِّز وجود نبي بعد محمد ﷺ كالسهروردي المقتول في الزندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة، بخلاف من أقر بما جاء به الشرع ورأى أن الشرع الظاهر لا سبيل

إلى تغييره فإنه يقول: النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم، ويدعي من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها، ومن هؤلاء من يقول بالحلول والاتحاد، وهم في الحلول والاتحاد نوعان: نوع يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن عربي وأمثاله، ويقولون في النبوة: إن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي:

مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي

وقال ابن عربي في الفصوص: «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأنبياء إلا من مشكاة خاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء، حتى أن الرسل إذا رأوه لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة - أعني رسالة التشريع ونبوته - تنقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبدا، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فكيف بمن دونهم من الأولياء؟، وإن كان خاتم الأولياء تابعا في الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض ما ذهبنا إليه، فإنه من وجهٍ يكون أنزل، ومن وجه يكون أعلى»، قال: «ولما مثّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللَّبِن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثّله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط موضع لبنتين، ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أن الحائط لبنة من ذهب ولبنة من فضة، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو في الصورة

الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول»، قال: «فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع». قلت: وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع وبينا كشف ما هم عليه من الضلال والخيال والنفاق والزندقة، وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهؤلاء منهم من يصرح بذلك»[١].

وقال: «فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل...، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يَدَّعِي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد؛ فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بَعْدُ في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما عن ملاحدة اليهود والنصارى؛ فإن فيهم من يجوِّز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحواريين؛ فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون: أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء، إلى أمثال هذه الأمور»[٢].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣٣-٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

وقال: «وكذلك ما يدعيه بعضهم من أن الواحد من هؤلاء قد يعلم كل ولي لله كان ويكون واسمه واسم أبيه ومنزلته من الله، ونحو ذلك من المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه، مثل: أنه بكل شيء عليم أو على كل شيء قدير ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبي ﷺ وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، وقدرته منطبقة على قدرة، الله فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارى والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين»[(١)].

وقال: «وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفى الإنسان نفسه على الوجه الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم، وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ»[(٢)].

---

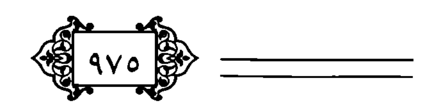
(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٩٥-٩٦).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٤٢٨-٤٢٩).

وقال: «ودعوى كثير من الناس نحو ذلك في بعض الشيوخ إما المعروفين بالصلاح وإما من يظن به الصلاح وليس من أهله، فإن لهم أقوالا من جنس أقوال النصارى، وبعضها شر من أقوال النصارى، وعامة هؤلاء إذا خوطبوا ببيان فساد قولهم قالوا من جنس قول النصارى: هذا أمر فوق العقل، ويقول بعضهم ما كان يقوله التلمساني لشيخ أهل الوحدة يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح النقل، ويقولون لمن أراد أن يسلك سبيلهم: دع العقل والنقل، أو: اخرج من العقل والنقل»[١].

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ١٨٦-١٨٧).



المسلك الخامس

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه

الكشف والوجد والذوق والإلهام والخاطر والهاتف والمعراج ونحو ذلك؛ كلها قائمة على دعوى صاحبها بأن الله كشف له من العلوم والمعارف والغيبيات، وذلك إما خطاباً وإما إلهاماً في نفسه وإما بواسطة نبيه ﷺ أو أحد الأنبياء أو الخضر.

فيعتني أهل السنة في نقضهم ما عليه أولئك المبتدعة من الكشف والوجد والذوق بنقض أصل تلك الدعوى التي يدعونها، ويقرِّرون أن ما جال في خاطرهم أو ألقي إليهم أو سمعوه بآذانهم أو رأوه بأبصارهم من ذلك إنما هو من الشيطان وما يلقيه إليهم من الوساوس والخطرات الفاسدة.

وتقرير ذلك يأتي عن طريق النقاط الآتية:

الأولى: أن ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو حق ومنه ما هو باطل:

إن الله سبحانه «وكَّل بالإنس ملائكة وشياطين، يلقون في قلوبهم الخير والشر، فالعلم الصادق من الخير، والعقائد الباطلة من الشر...، كما أخبر الله أن الملائكة توحي إلى البشر ما توحيه، وإن كان البشر لا يشعر بأنه من الملك، كما لا يشعر بالشيطان الموسوس»[1]، «وإذا كان ما يوحيه إلى عباده تارة يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٣١-٥٣٢).

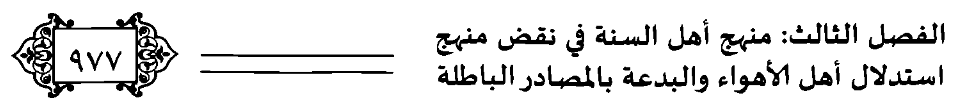
بوساطة ملك، وتارة بغير وساطة، فهذا للمؤمنين كلهم مطلقًا لا يختص به الأنبياء، قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾ [المائدة: ١١١]، وإذا كان قد قال: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨]، فذكر أنه يوحي إليهم، فإلى الإنسان أولى، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾[فصلت: ١٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾[الشمس: ٧-٨]، فهو سبحانه يلهم الفجور والتقوى للنفس، والفجور يكون بواسطة الشيطان، وهو إلهام وسواس، والتقوى بواسطة ملك، وهو إلهام وحي، هذا أمر بالفجور، وهذا أمر بالتقوى»(١).

وإذا كان من الثابت في الحديث الصحيح أن «الرؤيا على ثلاثة أقسام: رؤيا من اللّه، ورؤيا من حديث النفس، ورؤيا من الشيطان؛ فكذلك ما يلقي في نفس الإنسان في حال يقظته ثلاثة أقسام؛ ولهذا كانت الأحوال ثلاثة: رحماني، ونفساني، وشيطاني، وما يحصل من نوع المكاشفة والتصرف ثلاثة أصناف: مَلَكي، ونفسي، وشيطاني، فإن الملك له قوة، والنفس لها قوة، والشيطان له قوة، وقلب المؤمن له قوة، فما كان من الملك ومن قلب المؤمن، فهو حق، وما كان من الشيطان ووسوسة النفس فهو باطل»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٢٨-٥٢٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١٢-٦١٣).

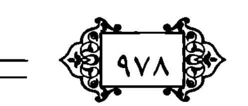


الثانية: الفرقان بين ما هو حق وما هو باطل مما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه هو موافقة الكتاب والسنة:

إذ كان ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو من الله ومنه ما هو من الشيطان، ومنه ما هو حق ومنه ما هو باطل؛ فإنه لا يمكن تمييز أحد الأمرين من الآخر إلا بفرقان مطّرد لا يخطئ ولا ينتقض، يتبين منه ما هو من الله وما هو من الشيطان، ويتميز به أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، وهذا الفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث اللّه به محمدًا ﷺ فهو: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان، وذلك هو: الكتاب والسنة، فإن كان ذلك مما دل الكتاب والسنة على أنه تقوى للّه فهو من الله، وهو حق، وإلهام محمود، وإن كان مما دل على أنه فجور فهو من الشيطان، وهو خطأ وباطل، ووسواس مذموم، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٨]، وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء: ٩-١٠]، وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى(١).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٥) (١٧/ ٥٢٩).



الثالثة: تقرير أن ما يلقى في نفوس أهل الأهواء والبدعة أو يرونه أو يسمعونه هو من قبيل الباطل الذي يكون من وحي الشيطان ووساوسه وإضلاله:

بعد معرفة الفرقان بين الحق والباطل فيما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه، وتطبيقه على ما يدعيه أهل الأهواء والبدعة من ذلك؛ ينتقض أصل ما يدّعونه من الكشف والوجد والذوق، ويظهر أن ذلك لا يخلو: إما أن يكون محض خيال وتوهُّم، وإما أن يكون من وساوس الشيطان ووحيه، وإما أن يكون من تصوّر الجن للإنسان لإضلاله.

والحجة في ذلك عدة أمور، أعظمها أمران، هما:

١ - مخالفة ما يدعونه من ذلك للكتاب والسنة وإجماع المسلمين مخالفةً صريحة، وذلك باشتماله على:

- أنواع من البدع والتشريعات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

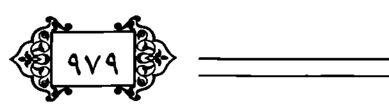
- أصناف من المنكرات والمعاصي والفجور من السماع المحدث والرقص باسم الدين.

- الأمر بخلاف أمر الله ورسوله.

- دعوى التلقي عن الله مباشرة كالأنبياء، بل دعوى عدم الحاجة إلى واسطة الأنبياء بينهم وبين الله في الوحي.

- دعوى الاطلاع على غيب السماوات والأرض وما في النفوس ونحوه من المغيبات.

- دعوى رؤية الأموات والأنبياء والخضر.



٢- أنه قولٌ بمحض الظن والخرص والتحكُّم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مُجلّياً هذا الأمر -: «فمنهم من يظن أنه يلقن القرآن بلا تلقين، ويحكون أن شخصًا حصل له ذلك، وهذا كذب. نعم، قد يكون سمع آيات اللّه، فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها، فإن الرياضة تصقل النفس، فيذكر أشياء كان قد نسيها، ويقول بعضهم أو يحكى أن بعضهم قال: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت». وهذا يقع، لكن منهم من يظن أنَّ ما يلقى إليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة، وقد يكون من الشيطان وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني....

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من اللّه بلا واسطة، صاروا عند أنفسهم أعظم من اتباع الرسول، يقول أحدهم: «فلان عطيته على يد محمد، وأنا عطيتي من الله بلا واسطة»، ويقول أيضًا: «فلان يأخذ عن الكتاب، وهذا الشيخ يأخذ عن الله»، ومثل هذا. وقول القائل: «يأخذ عن الله»، و«أعطاني الله»: لفظ مجمل:

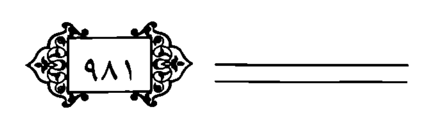
فإن أراد به الإعطاء والأخذ العام (وهو الكوني الخلقي، أي: بمشيئة اللّه وقدرته حصل لي هذا): فهو حق، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا، وذلك الذي أخذ عن الكتاب هو أيضًا عن اللّه أخذ بهذا الاعتبار، والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضًا هم كذلك.

وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه اللّه ويرضاه ويقرب إليه، وهذا الخطاب الذي يلقى إليه هو كلام اللّه تعالى: فهنا طريقان:

أحدهما: أن يقال له: من أين لك أن هذا إنما هو من اللّه لا من الشيطان وإلقائه ووسوسته؟، فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم، كما أخبر اللّه تعالى بذلك في القرآن، وهذا موجود كثيرًا في عباد المشركين وأهل الكتاب، وفي الكهان والسحرة ونحوهم، وفي أهل البدع بحسب بدعتهم، فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية...، والمقصود هنا أنه يقال لهم: إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركًا بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يبين أن ما حصل لكم هو الحق.

الطريق الثاني: أن يقال: بل هذا من الشيطان؛ لأنه مخالف لما بعث الله به محمدًا ﷺ، وذلك أنه ينظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته:

فإن كان السبب عبادة غير شرعية - مثل: أن يقال له: اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب، أو ادع هذا المخلوق واستغث به مثل: أن يدعو الكواكب كما يذكرونه في كتب دعوة الكواكب، أو أن يدعو مخلوقًا كما يدعو الخالق سواء كان المخلوق ملكًا أو نبيًا أو شيخًا، فإذا دعاه كما يدعو الخالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشركا به -: فحينئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك، كما كان يحصل للمشركين، وكانت الشياطين تتراءى لهم أحيانًا، وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم ببعض الأمور الغائبة، أو يقضون لهم بعض الحوائج، فكانوا يبذلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من توحيدهم وإيمانهم الذي هلكوا بزواله كالسحر...، وكذلك قد يكون سببه سماع المعازف...، والمعازف هي خمر النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا



الكؤوس، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون، وهذه الثلاثة موجودة كثيرًا في أهل سماع المعازف سماع المكاء والتصدية، أما الشرك فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غيره مثل ما يحبون اللّه ويتواجدون على حبه، وأما الفواحش فالغناء رقية الزنا، وهو من أعظم الأسباب لوقوع الفواحش...، وأما القتل فإن قتل بعضهم بعضًا في السماع كثير، يقولون: قتله بحاله، ويعدون ذلك من قوته، وذلك أن معهم شياطين تحضرهم، فأيهم كانت شياطينه أقوى قتل الآخر...، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم، ومنهم من يقتل إما شخصًا وإما فرسًا أو غير ذلك بحاله، ثم يقوم صاحب الثأر ويستغيث بشيخه، فيقتل ذلك الشخص وجماعة معه إما عشرة وإما أقل أو أكثر كما جرى مثل هذا لغير واحد، وكان الجهال يحسبون هذا من باب الكرامات، فلما تبين لهم أن هذه أحوال شيطانية، وأن هؤلاء معهم شياطين تعينهم على الإثم والعدوان؛ عرف ذلك من بصره اللّه تعالى وانكشف التلبيس والغش الذي كان لهؤلاء»[1].

وقال: «كل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر رضي الله عنه، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة، تبعًا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لما ورد عليه.

وهؤلاء الذين أخطئوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول، وصار أحدهم يقول: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»، فيقال له:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٨).

أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى.

وأما ما ورد عليك: فمن أين لك أنه وحي من اللّه؟، ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟...

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج، وما لا يكون موجودًا إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصًا يرونها عيانًا، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره، ويخاطبهم أولئك الأشخاص، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة وطعام ولباس وسلاح وغير ذلك، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضًا بمن يطلبونه، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي، فيأتونه بذلك إما محمولاً في الهواء وإما بسعي شديد، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه، أو يخبر أنه سمع خطابًا، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه، فهذا كله موجود كثيرًا، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان وأنه من السحر وأن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر، ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ويقول: هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا: هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك، فهنا لم يغلط، لكن غلط عقله، حيث لم يعرف أن

هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال: إنه النبي أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك، والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل: أن يأمروه بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحدًا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي؟، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا، وهذا يقع كثيرًا لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة فلان، وقد يقولون: هو معناه تَشَكّل، وقد يقولون: روحانيته، ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحدًا يغسلني ولا فلانًا يحضرني، فإني أنا أغسل نفسي، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن، ويكون ذلك جِنيًّا قد قال لهذا الميت: إنك تجيء بعد الموت، واعتقد ذلك حقًا؛ فإنه كان في حياته يقول له أمورًا، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه، وأما بلاد المشركين كالهند فهذا كثيرًا ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته ورد ودائع وقضى ديونًا ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يَشُكُّون أنه الشخص نفسه، وإنما هو شيطان تصور في صورته، ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره، والميت على سريره، وهو يراه آخذًا يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخًا بعد أبيه، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره، وإنما كان شيطانًا، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه خالدًا وغير خالد، وقال لهم: إنه من رجال الغيب، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين، ويسمونه خالدًا الغيبي، وينسبون الشيخ

إليه فيقولون: محمد الخالدي ونحو ذلك»[١].

وقال: «والمنتسبون إلى السلوك يقول أحدهم: إنه يخاطب في باطنه على لسان الشاهد، فمنهم من يصلي بالليل وذاك بإزائه ليشاهده في الضوء، ومنهم من يشاهده في حال السماع في غيره، ويظنون أنهم يخاطبون ويجدون المريد في قلوبهم بذلك، وذلك لأنهم يتمثلونه في أنفسهم، وربما كان الشيطان يتمثل في صورته، فيجدون في نفوسهم خطابا من تلك الصورة، فيقولون: خوطبنا من جهته.

وهذا وإن كان موجودًا في المخاطب: فمن المخاطب له؟، فالفرقان هنا، فإنما ذلك المخاطب من وسواس الشيطان والنفس، وقد يخاطبون بأشياء حسنة رشوة منه لهم، ولا يخاطبون بما يعرفون أنه باطل؛ لئلا ينفرون منه، بل الشيطان يخاطب أحدهم بما يرى أنه حق، والراهب إذا رَاضَ نفسه فمرة يرى في نفسه صورة التثليث، وربما خوطب منها؛ لأنه كان قد يتمثلها قبل ذلك، فلما انصقلت نفسه بالرياضة ظهرت له...، ولهذا كثير من أهل الزهد والعبادة يكون من أعوان الكفار، ويزعم أنه مأمور بذلك، ويخاطب به ويظن أن الله هو الذي أمره بذلك، والله منزه عن ذلك، وإنما الآمر له بذلك النفس والشيطان وما في نفسه من الشرك، إذ لو كان مخلصًا لله الدين لما عرض له شيء من ذلك، فإن هذا لا يكون إلا لمن فيه شرك في عبادته أو عنده بدعة، ولا يقع هذا لمخلص متمسك بالسنة البتة»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٧٤-٧٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١١-٦١٢).

المسلك السادس

بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق

في المسالك الخمسة السابقة ينقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق بنقض أصله، وذلك ببيان عدم صحة اعتباره دليلاً يستدل به، وذلك من خلال الجوانب التي تضمنتها المسالك السابقة.

ومع أن نقض الدليل من أصله ينقض به كل ما اشتمل عليه ذلك الدليل؛ إذ نقض الأصل نقضٌ لكل ما بني عليه؛ إلا أن أهل السنة جرت عادتهم بأنهم مع نقض الدليل من أصله ينقضون أيضاً ما يشتمل عليه من الباطل - كما سبق بيانه في أكثر من موضع -، وكأن ذلك من باب النقض الإجمالي والتفصيلي.

وفي هـذا المقام: فإن أهل السـنة - مع نقضهم أصل الكشـف والوجـد والذوق - لا يقتصرون في النقض على ذلك، بل إنهم ينقضون ما يشتمل عليه الكشف والوجد والذوق مما ذكره فيه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بشيء منه، وذلك من ثلاثة جوانب هي مضمون هذا المسلك والمسلكين التاليين.

ففي هذا المسلك: ينظر أهل السنة إلى الوقائع والأمور التي تشتمل عليها القصص التي يذكرها أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق، ثم يبينون معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح لهما، ومن المعلوم أن النقل الصحيح هو حجة أهل الإسلام، والعقل الصريح من الدلائل الصحيحة التي يقبلهـا جميع العقلاء، ومتى ما ثبـت أن النقل الصحيح والعقل الصـريح

يخالفان ما اشتملت عليه تلك الكشوف المزعومة كان في ذلك إبطالاً لها ونقضاً لما فيها وللاستدلال بها، ولا ينفع أهل الأهواء والبدعة في ذلك دعواهم أن كشوفهم لا مدخل فيها للنقل ولا للعقل لأمور، منها:

١- أن دعواهم هذه نفسها مخالفة للنقل والعقل، فإن النقل هو الذي جاءنا عن طريقه دين الله الذي ارتضاه لعباده، والعقل هو الذي كرّم الله به بني آدم وجعله مناط التكليف، فإلغاؤهما - من ثم - خروج عن النقل والعقل.

٢- أن دعواهم دعوى مجردة عن أي دليل وبرهان، فما الفرق في ذلك بين قولهم وقول غيرهم من سائر البشر في سائر ما يدعونه؟، ولو صحت لهم دعواهم لكان من الأولى أن تصح فيهم دعوى مخالفهم فيهم بأنهم مبتدعة مارقون عن الدين خارجون عن جماعة المسلمين، لأن مخالفيهم معهم الأدلة والبراهين النقلية والعقلية، وأما هم فدعواهم عاطلة ليس لها ما يشهد لها البتة.

٣- أن هذه الدعوى منهم إنما ابتدعوها ليضعوا حول أنفسهم سياجاً يمنعون به أتباعهم من نقدهم، ويحمون أنفسهم من سهام مخالفيهم، فهي دعوى من طرف واحد لا تفيد صاحبها شيئاً.

ونماذج شطحات الصوفية في كشوفهم المخالفة للنقل الصحيح والعقل الصريح أشهر وأكثر من أن تذكر، ولو تتبعنا كتاباً واحداً وحسب من كتبهم المؤلفة في كراماتهم المزعومة وكشوفهم وتراجمهم لرأينا ما لا تقبله - بل تمجُّه - العقول الصحيحة والفطر السليمة، بل إن مجرد ذكرها - كما يقال - يغني عن الرد عليها، وفي ثنايا المسالك السابقة في هذا المطلب والذي قبله

طرف من ذلك، ولكن أورد هنا بعض ما يحصل به المقصود، ويظهر به المراد، فمن ذلك:

١- قال أحمد بن المبارك عن شيخه عبد العزيز الدباغ - الذي ادعى أنه كشف له ما في اللوح والمحفوظ والسماء والأرض ولا تخفى عنه خافية -: «إن في كل مدينة من المدن عدداً كبيراً من الملائكة مثل السبعين ملكاً أو أقل أو أكثر، يكونون عوناً لأهل التصوف من الأولياء فيما لا تطيقه ذات الولي، وهؤلاء الملائكة الذين يكونون موجودين في المدن يكونون على هيئة بني آدم: فمنهم من يلقاك في صورة خواجة، ومنهم من يلقاك في صورة فقير، ومنهم من يلقاك في صورة طفل صغير، وهم منغمسون في الناس ولكنهم لا يشعرون»[١].

٢- وقال عنه أيضاً: «وأما عاداً الأولى فكانوا قبل نوح عليه السلام، وأرسل الله لهم نبياً يسمى (هويد)، وهو رسول مستقل بشرعه، بخلاف هود الذي أرسل إلى عاد الثانية، فإنه مجدد لشرع من قبله من المرسلين. قال: وكل رسول مستقل فلا بد أن يكون له كتاب. قال: ولسيدنا (هويد) المذكور كتاب وأنا أحفظه كما أحفظ جميع كتب المرسلين. فقلت له: وتعدها؟، قال: أحفظها ولا أعدها، اسمعوا مني. ثم جعل يعدها كتاباً كتاباً، قال: ولا يكون الولي ولياً حتى يؤمن بجميع هذه الكتب تفصيلاً ولا يكفيه الإجمال، فقلت: هذا لسائر الأولياء المفتوح عليهم؟، فقال: بل لواحد فقط، وهو الغوث. فاستفدت منه في ذلك الوقت أنه رضي الله عنه هو الغوث»[٢].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦٤-١٦٥).

(٢) المصدر السابق ص(١٠٣-١٠٤).

٣- وقال عنه أيضاً: «وسمعته ﷺ يقول: كان قبل نوح سبعمائة رسول من الأنبياء، وفي قصصهم من العجائب الكثيرة، وإنما لم يقصص علينا في كتابه العزيز منها شيئاً لعدم اشتهار أهلها في أزمنة الوحي. فقلت: فما معنى قوله في حديث الشفاعة في صفة نوح وأنه أول الرسل؟، فقال ﷺ: المراد أنه أول الرسل إلى قوم كافرين، ومن قبله من المرسلين أرسلوا إلى قوم عقيدتهم صحيحة، فقلت: فلم عوقب قوم هويد بالحجارة والنار إذا كانوا مؤمنين؟، فقال ﷺ: كانت عادته تعالى مع القوم الذين قبل نوح أن يهلكهم على ترك أكثر القواعد وإن كانوا على العقائد»[١].

٤- وقال الشعراني في ترجمة محمد الشربيني: «ولما ضعف ولده أحمد وأشرف على الموت وحضر عزرائيل لقبض روحه قال له الشيخ: ارجع إلى ربك فراجعه، فإن الأمر نسخ. فرجع عزرائيل، وشفي أحمد من تلك الضعفة، وعاش بعدها ثلاثين عاماً»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك تقريراً لا مزيد عليه -: «لكن هؤلاء يقولون لمن تبعهم: إن لم تترك العقل والنقل لم يحصل لك التحقيق والتجلي الذي حصل لنا، ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل.

فقلت لبعضهم: إن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - أكمل الناس كشفا، وهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف في عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، فمن دونهم إذا

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٠٤).

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ٤٧٠).

أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يعلم بصريح العقل بطلانه علم أن كشفه باطل، وأما إن كان لم يعلم بطلانه فهذا قد يمكن فيه إصابته وقد يمكن خطؤه؛ لأن غير الأنبياء ليس بمعصوم، والحسيات إن لم يميز بينها بالعقل وإلا فالحس يغلط كثيرا، فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه، كمن قال من القائلين بوحدة الوجود: إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة. فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس، لكن يقال له: من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟، فإن كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب، وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط، كما قال شيخ هؤلاء الملاحدة التلمساني:

يا صاحبي أنت تنهاني وتأمرني والوجد أصدق نَهَّاء وأَمَّار

فإن أطعك وأعص الوجد عدت عن العيان إلى أوهام أخبار

وعين ما أنت تدعوني إليه إذا حققت فيه تراه النهي يا جار

فيقال له: وجدك وذوقك لم يفدك إلا شهود وجود مطلق بسيط، لكن من أين لك أن هذا هو رب العالمين؟، بل من أين لك أن هذا ثابت في الخارج عن نفسك كليا مطلقا مجردا؟، بل إنما تشهده كليا مطلقا مجردا في نفسك، ولست تعلم بحس ولا عقل ولا خبر أن هذا هو في الخارج، كما أن النائم إذا شهد حسه الباطن أشياء لم يكن معه يقين أن هذا في الخارج، فإذا عاد إليه عقله علم أن هذا كان في خياله في المنام...

فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط، وإن كان صادقا فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات، فمن رأى شخصا فليس في الحس إلا رؤيته، وأما كونه زيدا أو عمرا فهذا لا بد فيه من عقل يميز بين هذا وهذا، ولهذا كان الصغير والمجنون والبهيم والسكران والنائم ونحوهم لهم حس، ولكن لعدم العقل لا يميزون أن هذا المشهود هو كذا أم كذا، بل قد يظنون ظنونا غير مطابقة...

والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - معصومون لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلا الصدق...، ومن سوى الأنبياء ليس معصوما، فقد يغلط ويحصل له في كشفه وحسه وذوقه وشهوده أمور يظن فيها ظنونا كاذبة، فإذا أخبر مثل هذا بشيء علم بطلانه بصريح العقل علم أنه غالط، وإذا أخبر غير الأنبياء بما يعجز عقل كثير من الناس عن معرفته لم يلزم أن يكون صادقا ولا كاذبا، بل لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل لاحتمال أن يكون غالطا واحتمال أن يكون قد علم ما يعجز غيره عن معرفته، وإذا قال القولَ المعلوم فسادُه بصريح العقل من ليس بنبي وقال: إن هذا فوق العقل أو هذا وراء طور العقل والنقل أو هذا لا نعرفه إن لم نترك العقل والنقل...؛ قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبي أو ينقله صادق عن نبي، فإن أقوال الأنبياء لا تناقض العقل الصريح، فكيف يقبل هذا ممن ليس بنبي؟، وإن قال كما يقوله النصارى أو غيرهم: إن هذا دل عليه كلام الأنبياء أو فهمناه من كلام الأنبياء؛ قيل لهم: الكلام في معاني الألفاظ التي نطقت بها الأنبياء شيء والكلام الذي فهمتموه عنهم

شيء آخر، ولو قدر أن ما ذكرتموه أنتم أو غيركم فهمتموه من كلام الأنبياء ليس مخالفا لصريح العقل لم نجزم بأن قائل ذلك يتصور ما قال، بل قد يكون فهم من كلامهم ما لم يريدوه، فكيف إذا كان هو نفسه لم يتصور ما قال؟، بل هم معترفون بأنه غير معقول له وهو لا يفهمه، فكيف إذا كان الذي قاله معلوم الفساد بصريح العقل؟، فهذه ثلاث مقدمات لو فهمه، ثم لو قال: إني فهمت كلامه لم يكن فهمه حجة، فكيف إذا قال: إني لم أفهمه وإن هذا فوق طور العقل؟، ولو قال هذا لم يكن قوله حجة، ولم يجب تصديقه من أن الأنبياء عنوا بكلامهم المعنى الذي اعترف أنه فوق طور العقل، فكيف إذا عرف أن ذلك المعنى باطل يمتنع أن يقوله عاقل لا نبي ولا غير نبي؟»(١).

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٩٠-٤٠٢).

المسلك السابع
بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق

من علامات صحة الطريق الذي يسلكه العبد إلى الله سبحانه متقرِّباً إليه وراغباً في الوصول إلى ما عنده من النعيم والمحبة والرضا أمران:

الأول: أن يكون ما يسلكه - مما يقربه إلى الله - مما شرعه سبحانه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فمتى ما كان ما يسلكه مما حرمه الله ونهى عنه أو مما ابتدعه من تلقاء نفسه كان ذلك من علامات البعد عن الله وفساد الطريق.

الثاني: أن يكون بعد ذلك مطيعاً له سبحانه بامتثال أمره واجتناب نهيه واتباع كتابه وسنة رسوله، وأما إذا أورثه ذلك معصية الله سبحانه والخروج عن أمره ونهيه والابتداع في دينه فذلك من علامات سوء النية والقصد والعمل وخذلان الله إياه.

وعند النظر في الكشف والوجد والذوق التي اتخذها أهل الأهواء والبدعة طريقاً إلى الوصول إلى الله وبلوغ المعرفة التي ينشدونها، ويدّعون أنها الغاية والكمال الذي أراد الله لعبده الوصول إليه؛ فإنه سيظهر أنه اجتمع فيها أمران:

الأول: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق للوصول إلى الكشف، ومن أمثلة ذلك: الخلوات المبتدعة، وهجران الديار والعباد والبلاد، والسياحة في الأرض، وتجويع النفس

وحرمانها مما أباحه الله لها تقرباً إلى الله، والسماع، والرقص، وترك الجمع والجماعات، والإقسام على الله بخلقه، وغير ذلك.

الثاني: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق بعد الوصول إلى درجة الكشف التي يدعونها، ومن ذلك: دعوى علم الغيب، وسقوط التكاليف، والعصمة، واعتبار الباطن دون الظاهر وإن كان في غاية المخالفة للشرع، والحلول، ووحدة الوجود، وغير ذلك.

وبإبراز أهل السنة هذين الأمرين في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق يبطل استدلال أولئك به، ويظهر أن طريقهم هذا طريق موحِش مليء بالطوام والكبائر والشرك والكفر، وأنه لا يوصِل إلى رضا الله ومعرفته، وإنما إلى رضا الشيطان ومحبته.

ويزيد الأمر تقريراً ووضوحاً: معرفة تفاصيل الطريق التي يسلكها أهل الكشف والوجد والذوق وما ينتج عنها بعد ذلك، وفي ذلك يقول الغزالي: «فإن قلت: فَصِّل لي علم طريق الآخرة تفصيلا يشير إلى تراجمه وإن لم يمكن استقصاء تفاصيله؟:

فاعلم أنه قسمان: علم مكاشفة وعلم معاملة.

فالقسم الأول- علم المكاشفة:

وهو علم الباطن، وذلك غاية العلوم، فقد قال بعض العارفين: «من لم يكن له نصيب من هذا العلم أخاف عليه سوء الخاتمة، وأدنى نصيب منه التصديق به وتسليمه لأهله»، وقال آخر: «من كان فيه خصلتان لم يفتح له بشيء من هذا العلم: بدعة أو كبر»، وقيل: «من كان محبا للدنيا أو مصرا على هوى لم يتحقق

به، وقد يتحقق بسائر العلوم، وأقل عقوبة من ينكره أنه لا يذوق منه شيئا»...، وهو علم الصديقين والمقربين - أعني: علم المكاشفة -، فهو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة، وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة، كأن يسمع من قبلُ أسماءها فيتوهم لها معان مجملة غير متضحة، فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه وبصفاته الباقيات التامات وبأفعاله وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة ووجه ترتيبه للآخرة على الدنيا والمعرفة بمعنى النبوة والنبي ومعنى الوحي ومعنى الشيطان ومعنى لفظ الملائكة والشياطين وكيفية معاداة الشياطين للإنسان وكيفية ظهور الملك للأنبياء وكيفية وصول الوحي إليهم والمعرفة بملكوت السموات والأرض ومعرفة القلب وكيفية تصادم جنود الملائكة والشياطين فيه ومعرفة الفرق بين لمة الملك ولمة الشيطان ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر والصراط والميزان والحساب...، فنعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحا يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه، وهذا ممكن في جوهر الإنسان لولا أن مرآة القلب قد تراكم صدؤها وخبثها بقاذورات الدنيا، وإنما نعني بعلم طريق الآخرة العلم بكيفية تصقيل هذه المرآة عن هذه الخبائث التي هي الحجاب عن الله ﷻ وعن معرفة صفاته وأفعاله، وإنما تصفيتها وتطهيرها بالكف عن الشهوات والاقتداء بالأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - في جميع أحوالهم، فبقدر ما ينجلي من القلب ويحاذي به شطر الحق يتلألأ فيه حقائقه، ولا سبيل إليه إلا بالرياضة التي يأتي تفصيلها في موضعها وبالعلم والتعليم، وهذه هي العلوم التي لا تسطر في الكتب ولا يتحدث بها من أنعم

الله عليه بشيء منها إلا مع أهله وهو المشارك فيه على سبيل المذاكرة وبطريق الأسرار، وهذا هو العلم الخفي»[(١)].

ثم يقول: «فاعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة وأشرق النور في القلب وانشرح الصدر وانكشف له سر الملكوت وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له، وزعموا أن الطريق في ذلك أولا بانقطاع علائق الدنيا بالكلية وتفريغ القلب منها وبقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن وعن العلم والولاية والجاه، بل يصير قلبه إلى حالة يستوي فيها وجود كل شيء وعدمه، ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب مجموع الهم ولا يفرق فكره بقراءة قرآن ولا بالتأمل في

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٩-٢٠).

تفسير ولا بكتب حديث ولا غيره، بل يجتهد أن لا يخطر بباله شيء سوى الله تعالى، فلا يزال بعد جلوسه في الخلوة قائلا بلسانه: الله الله على الدوام مع حضور القلب حتى ينتهي إلى حالة يترك تحريك اللسان ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه، ثم يصبر عليه إلى أن يمحى أثره عن اللسان ويصادف قلبه مواظبا على الذكر، ثم يواظب عليه إلى أن يمحى عن القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة الكلمة ويبقى معنى الكلمة مجردا في قلبه حاضرا فيه كأنه لازم له لا يفارقه، وله اختيار إلى أن ينتهي إلى هذا الحد، واختيار في استدامة هذه الحالة بدفع الوسواس، وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله تعالى، بل هو بما فعله صار متعرضا لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق، وعند ذلك إذا صدقت إرادته وصفت همته وحسنت مواظبته فلم تجاذبه شهواته ولم يشغله حديث النفس بعلائق الدنيا تلمع لوامع الحق في قلبه، ويكون في ابتدائه كالبرق الخاطف لا يثبت ثم يعود، وقد يتأخر، وإن عاد فقد يثبت وقد يكون مختطفا، وإن ثبت قد يطول ثباته وقد لا يطول، وقد يتظاهر أمثاله على التلاحق، وقد يقتصر على فن واحد، ومنازل أولياء الله تعالى فيه لا تحصر كما لا يحصى تفاوت خلقهم وأخلاقهم، وقد رجع هذا الطريق إلى تطهير محض من جانبك وتصفية وجلاء ثم استعداد وانتظار فقط»(١).

ويبيّن الطريق إلى ذلك أيضاً فيقول: «فإذا وجد مثل هذا المعتصم وجب على معتصمه أن يحميه ويعصمه بحصن حصين يدفع عنه قواطع الطريق، وهو

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٩-٢٠).

أربعة أمور: الخلوة والصمت والجوع والسهر، وهذا تحصن من القواطع، فإن مقصود المريد إصلاح قلبه ليشاهد به ربه ويصلح لقربه:

أما الجوع: فإنه ينقص دم القلب ويبيضه وفي بياضه نوره ويذيب شحم الفؤاد، وفي ذوبانه رقته، ورقته مفتاح المكاشفة، كما أن قساوته سبب الحجاب، ومهما نقص دم القلب ضاق مسلك العدو، فإن مجاريه العروق الممتلئة بالشهوات، وقال عيسى عليه السلام: «يا معشر الحواريين، جوعوا بطونكم لعل قلوبكم ترى ربكم»، وقال سهل بن عبد الله التستري: «ما صار الأبدال أبدالا إلا بأربع خصال: بإخماص البطون والسهر والصمت والاعتزال عن الناس»، ففائدة الجوع في تنوير القلب أمر ظاهر يشهد له التجربة...

وأما السهر: فإنه يجلو القلب ويصفيه وينوره، فيضاف ذلك إلى الصفاء الذي حصل من الجوع فيصير القلب كالكوكب الدري والمرآة المجلوة، فيلوح فيه جمال الحق ويشاهد فيه رفيع الدرجات في الآخرة وحقارة الدنيا وآفاتها، فتتم بذلك رغبته عن الدنيا وإقباله على الآخرة، والسهر أيضا نتيجة الجوع، فإن السهر مع الشبع غير ممكن، والنوم يقسي القلب ويميته إلا إذا كان بقدر الضرورة، فيكون سبب المكاشفة لأسرار الغيب، فقد قيل في صفة الأبدال: «إن أكلهم فاقة، ونومهم غلبة، وكلامهم ضرورة»، وقال إبراهيم الخواص رحمه الله: «أجمع رأي سبعين صديقا على أن كثرة النوم من كثرة شرب الماء».

وأما الصمت: فإنه تسهله العزلة، ولكن المعتزل لا يخلو عن مشاهدة من يقوم له بطعامه وشرابه وتدبير أمره، فينبغي أن لا يتكلم إلا بقدر الضرورة، فإن الكلام يشغل القلب، وشره القلوب إلى الكلام عظيم، فإنه يستروح إليه ويستثقل

التجرد للذكر والفكر فيستريح إليه، فالصمت يلقح العقل ويجلب الورع ويعلم التقوى.

وأما حياة الخلوة: ففائدتها دفع الشواغل وضبط السمع والبصر، فإنهما دهليز القلب، والقلب في حكم حوض تنصب إليه مياه كريهة كدرة قذرة من أنهار الحواس، ومقصود الرياضة تفريغ الحوض من تلك المياه ومن الطين الحاصل منها ليتفجر أصل الحوض فيخرج منه الماء النظيف الطاهر، وكيف يصح له أن ينزح الماء من الحوض والأنهار مفتوحة إليه فيتجدد في كل حال أكثر مما ينقص؟، فلا بد من ضبط الحواس إلا عن قدر الضرورة، وليس يتم ذلك إلا بالخلوة في بيت مظلم، وإن لم يكن له مكان مظلم فليلف رأسه في جيبه أو يتدثر بكساء أو إزار، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال الحضرة الربوبية»[1].

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٧٦).

المسلك الثامن

بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر

لما كان من أهم ما يقوم عليه منهج الصوفية في الكشف والوجد والذوق: ما يزعمونه من رؤية الله سبحانه والنبي ﷺ والأنبياء والخضر؛ فإن أهل السنة - في نقضهم استدلال الصوفية بذلك - عُنوا ببيان الحق في هذه المسائل بياناً وافياً من الكتاب والسنة والإجماع، وببيان ذلك يظهر أن ما عليه الصوفية باطلٌ؛ لمخالفته الحق في ذلك مخالفةً صريحة.

والمسائل هنا أربع، هي:

الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً.

الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً.

الثالثة: رؤية الأنبياء يقظة.

الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

وفيما يأتي تفصيل ما يذكره أهل السنة في ذلك:

المسألة الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الله سبحانه يقظة:

اتفق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن الله سبحانه لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه يقظة، وأن رؤيته سبحانه لا تقع لأحد من

الناس كذلك لا نبي ولا غير نبي، إلا خلافهم في رؤية النبي ﷺ خاصةً لربه، وإن كان من المحققين من أهل العلم من لم يحكِ في رؤية النبي ﷺ ربَّه خلافاً بين السلف أصلاً في أنه ﷺ لم يرَ ربه، ومنهم من ينصّ على أنه ليس بخلافٍ في الحقيقة، وإنما سبّبه الفهم الخاطئ للمأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك(١).

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا الاتفاق عن السلف قاطبة، بل ذكر أنه قد اتفقت شرائع موسى وعيسى ومحمد -عليهم الصلاة والسلام- على ذلك، فقال: «وقد ذكر الإمام أحمد وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان متفقون على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار، ومتفقون على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه ولم يتنازعوا في ذلك، إلا في نبينا ﷺ خاصة»(٢). وقال: «وأما الرؤية بالعين في الدنيا - وإن كانت ممكنة عند السلف والأئمة - لكن لم تثبت لأحد، ولم يدّعها أحد من العلماء لأحد إلا لنبينا ﷺ - على قول بعضهم -، وقد ادعاها طائفة من الصوفية لغيره، لكن هذا باطل؛ لأنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن أحدا لا يراه في الدنيا بعينه»(٣).

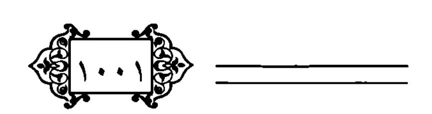
وقال: «قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[الشورى: ٥١]

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص(١٦٦)، بغية المرتاد ص(٤٧٠)، درء التعارض (٨/ ٤٢)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٧-٥١٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٢)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٥١).

(٢) دقائق التفسير (١/ ١٢٥-١٢٦).

(٣) درء التعارض (٨/ ٤١). وانظر: بغية المرتاد ص(٤٧٠)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٣٦) (٥/ ٣٨٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٠)، الجواب الصحيح (٣/ ٣٢١).



يقتضي أن يكون الحجاب حجابا يحجب البشر كما حجب موسى؛ فيقتضي ذلك أنهم لا يرونه في الدنيا - وإن كلّمهم - كما أنه كلم موسى ولم يره موسى، بل سأل الرؤية فقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف: ١٤٣] قيل: أنا أول من آمن أنه لا يراك أحد في الدنيا. وعندهم في التوراة: أن الإنسان لا يمكنه أن يرى الله في الدنيا فيعيش. وكذلك قال عيسى لما سألوه عن رؤية الله فقال: إن الله لم يره أحد قط. وهذا معروف عندهم»[١].

كما بيّن رَحِمَهُ اللَّهُ أن امتناع رؤية الله في الدنيا بالعين ليس لامتناع الرؤية في نفسها، ولكن لما عليه البشر من ضعف وعجز في هذه الحياة الدنيا، فقال: «ولكن لم نره في الدنيا لعجزنا عن ذلك وضعفنا، كما لا نستطيع التحديق في شعاع الشمس، بل كما لا تطيق الخفاش أن تراها، لا لامتناع رؤيتها بل ضعف بصره وعجزه، كما قد لا يستطاع سماع الأصوات العظيمة جدا لا لكونها لا تسمع بل لضعف السامع وعجزه، ولهذا يحصل لكثير من الناس عند سماع الأصوات العظيمة ورؤية الأشياء الجليلة ضعف أو رجفان أو نحو ذلك مما سببه ضعفه عن الرؤية والسماع لا لكون ذلك الأمر مما تمتنع رؤيته وسماعه، ولهذا وردت الأخبار في قصة موسى - عليه الصلاة والسلام - وغيره بأن الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز»[٢].

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٥٨-٣٥٩).

فخلاصة ما يقرّره أهل السنة في هذا الفرع: أن رؤية الله بالأبصار في الدنيا - وإن كانت في نفسها جائزة عقلاً - فهي ممتنعة شرعاً.

وأما **الصوفية**: فجمهور المتقدمين منهم وأئمتهم يوافقون السلف في هذه المسألة، يقول الكلاباذي عن الصوفية: «وأجمعوا أنه لا يرى في الدنيا بالأبصار ولا بالقلوب إلا من جهة الإيقان؛ لأنه غاية الكرامة وأفضل النعم، ولا يجوز أن يكون ذلك إلا في أفضل المكان، ولو أعطوا في الدنيا أفضل النعم لم يكن بين الدنيا الفانية والجنة الباقية فرق، ولما منع الله سبحانه كليمه موسى عليه السلام ذلك في الدنيا كان من هو دونه أحرى. وأخرى: أن الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يُرى الباقي في الدار الفانية، ولو رأوه في الدنيا لكان الإيمان به ضرورة. والجملة: أن الله تعالى أخبر أنها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»(١). ولم يخالف في ذلك إلا أهل الجهالة والغباوة فيهم من المتقدمين(٢)، وجمع غفير من متأخريهم، وهم صنفان:

- فمنهم من يزعم أنه يمكن رؤية الله في الدنيا بالعين، بل منهم من يدعي أنه رآه سبحانه، وهؤلاء منهم من يكون الباعث له على هذا القول: الكذب والضلال والافتراء، ومنهم من يشهد في نفسه الصورة المثالية ويفنى في شهوده إياها حتى تغلب عليه ويغيب عن الشعور بحواسه فيظن أنه يراها بعيني رأسه وأنه رأى الله.

- ومنهم من يزعم أنه يراه سبحانه في كل شيء أو في بعض الأشخاص.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٧٩).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قول القائل:

ما غبتَ عن القلب ولا عن عيني ... مـــا بيـــنكم وبيننـــا مِـــن بَـــيْنِ

فهذا قول مبنى على قول هؤلاء، وهو باطل متناقض، فإن مبناه على أنه يرى الله بعينه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»[1]، وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحداً من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين...، وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء، كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فمن قال: إن أحدًا من الناس يراه فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران، ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتاباً من السماء. والناس في رؤية الله على ثلاثة أقوال:

فالصحابة والتابعونَ وأئمة المسلمين على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها. ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه، وهو غالط، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد، ومعرفته في صورة مثالية، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤) رقم (١٦٩).

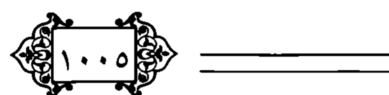
والقول الثاني: قول نفاة **الجهمية**: أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة.

والثالث: قول من يزعم أنه يرى في الدنيا والآخرة، وحلولية الجهمية يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون: إنه لا يري في الدنيا ولا في الآخرة، وأنه يرى في الدنيا والآخرة، وهذا قول ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله؛ لأن الوجود المطلق الساري في الكائنات لا يرى، وهو وجود الحق عندهم»[١].

وقال: «وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت...، ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة...، وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل، لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق، وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا، وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه، فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام، فهكذا من العُبّاد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشهود بحواسه، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٥-٣٣٧).



المتأخرين: إنه رأى ربه بعيني رأسه، فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان...، وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال...، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص؛ إما بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك أو غيرهم، عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى ابن مريم، بل هم أضل من أتباع الدجال الذي يكون في آخر الزمان، ويقول للناس: أنا ربكم! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت! ويقول للخَرِبَة: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها!، وهذا هو الذي حذر منه النبي ﷺ أمته...، لعلمه ﷺ بأن من الناس من يضل فيُجوِّز أن يرى ربه في الدنيا في صورة البشر، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك، وهؤلاء قد يسمون الحلولية والاتحادية، وهم صنفان:

قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء؛ كما يقوله النصارى في المسيح عليه السلام والغاليةُ في علي رضي الله عنه ونحوه، وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية كأصحاب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني والبلياني وغيرهم...

فهؤلاء الضلال الكفار الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه!، وربما يعين أحدهم آدميًا إما شخصًا أو صبيًا أو غير ذلك، ويزعم أنه كلمهم؛ يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفارًا؛ إذ هم أكفر من اليهود والنصارى الذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين، فإذا كان الذين قالوا: إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم، بل الذين قالوا: إنه اتخذ ولدًا حتى قال: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٨٨-٩٣]؛ فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو؟، هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن عليًا رضي الله عنه أو غيره من أهل البيت هو الله»[1].

الفرع الثاني: رؤية الله سبحانه مناماً:

اتفق السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على جواز رؤية الله سبحانه في الدنيا مناماً، وعلى وقوعها[2].

والدليل على ذلك: حديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربَّه في المنام، وقد ورد هذا الحديث من طريق عدد من الصحابة، منهم: معاذ بن جبل وعبد الله بن عباس وأم الطفيل وثوبان وجابر بن سمرة وأبو أمامة رضي الله عنهم، وهي ما بين صحيح

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٩-٣٩٤).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣).

وحسن وضعيف صالح للاحتجاج[١]، ومن طرقه: ما أخرجه الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى عين الشمس، فخرج سريعا فثوّب بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ وتجوز في صلاته، فلما سلم دعا بصوته قال لنا: «على مصافّكم كما أنتم»، ثم انفتل إلينا ثم قال: «أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة، إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدر لي، فنعست في صلاتي حتى استثقلت، فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: لا أدري، قالها ثلاثا، قال: فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي، فتجلى لي كل شيء وعرفت، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: في الكفارات، قال: ما هن؟، قلت: مشي الأقدام إلى الحسنات، والجلوس في المساجد بعد الصلوات، وإسباغ الوضوء حين المكروهات، قال: ثم فيم؟، قلت: إطعام الطعام، ولين الكلام، والصلاة بالليل والناس نيام، قال: سل، قلت: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأنت تغفر لي وترحمني، وإذا أردت فتنة قوم فتوفني غير مفتون، أسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقرب إلى حبك»، قال رسول الله ﷺ: «إنها حق، فادرسوها ثم تعلموها»[٢].

---

(١) انظر: ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للألباني (١/ ١٧٠، ١٩٢، ٢٠٣-٢٠٥).

(٢) سنن الترمذي ص(٥١٣-٥١٤) رقم (٣٢٣٣-٣٢٣٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - في بيان معنى رؤية الله في المنام وحقيقتها وتأويلها -: «فإنه [يعني: الإنسان النائم] يرى صورا وأفعالا ويسمع أقوالا وتلك أمثال مضروبة لحقائق خارجية، كما رأى يوسف سجود الكواكب والشمس والقمر له، فلا ريب أن هذا تمثُّله وتصوُّره في نفسه، وكانت حقيقته سجود أبويه وأخوته، كما قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ [يوسف:١٠٠]، وكذلك رؤيا الملِك التي عبرها يوسف حيث رأى السنبل والبقر، فتلك رآها متخيلة متمثلة في نفسه، وكانت حقيقتها وتأويلها من الخصب والجدب، فهذا التمثل والتخيل حق وصدق في مرتبته، بمعنى: أن له تأويلا صحيحا يكون مناسبا له ومشابها له من بعض الوجوه، فإن تأويل الرؤيا مبناها على القياس والاعتبار والمشابهة والمناسبة، ولكن من اعتقد أن ما تمثل في نفسه وتخيل من الرؤيا هو مماثل لنفس الموجود في الخارج وأن تلك الأمور هي بعينها رآها فهو مبطل، مثل من يعتقد أن نفس الشمس التي في السماء والقمر والكواكب انفصلت عن أماكنها وسجدت ليوسف، وأن بقرا موجودة في الخارج سبعا سمانا أكلت سبعا عجافا، فهذا باطل.

وإذا كان كذلك فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقا أتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس...، وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، وما أظن عاقلا ينكر ذلك،

فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه، إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين، وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام، ولكن لعلهم قالوا: لا يجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يرى في المنام، فهذا مما يقوله المتجهمة، وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به ﷻ، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده واستقامة حاله وانحرافه، وقول من يقول: «ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه» ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملا صحيحا، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها، فالله تعالى أجل وأعظم»(١).

وبهذا يظهر أن ما ينكَر على الصوفية في هذا الباب ليس هو مجرد الدعوى بأن أحدهم رأى الله في المنام، وإنما الشأن معهم في أربعة أمور:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٢-٧٤). وانظر: منهاج السنة (٥/ ٣٨٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠) (٥/ ٢٥١).

١ - صِدق من يدعي ذلك، وقد يكفي في ذلك أن يكون معروفاً بالاستقامة على الدين واتباع الكتاب والسنة، ولكن هذا يرِد عليه الأمر التالي، وهو:

٢ - أن كثيراً منهم ممن يدعي رؤية الله تبارك وتعالى في المنام هو من أهل الإعراض عنه وعن دينه، بل منهم من هو من أهل الكفر والإلحاد أو البدع المغلّظة.

٣ - ادعاؤهم وقوع ذلك لهم على صفة معتادة وفي مرات كثيرة جدا، حتى أنه ربما لم يبقَ أحد من أعيانهم وأئمتهم إلا وروي عنه أنه ادعى ذلك أو ادُّعي له.

٤ - ما يلصقونه بهذه الرؤى من الباطل والمنكر المخالف لما شرعه الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، ويدّعون أن الله هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به، ومثل هذا لا يشك أبداً في كذب من ادعاه؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر، وكل ما خالف دينه فهو كذلك.

المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية النبي ﷺ مناماً:

وقد تقدم التعرّض لذلك في موضع سابق، فيرجع إليه[1].

الفرع الثاني: رؤية النبي ﷺ يقظة:

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة»، وفي رواية - على الشك -: «فسيراني في اليقظة أو

---

(١) انظر: المسلك الخامس من المطلب الثالث من المبحث السابق.

كأنما رآني في اليقظة»[1].

فذهب الصوفية إلى أن معنى الحديث: من رأى النبي ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة في الحياة الدنيا حقيقةً ويخاطبه، وذكروا أن جماعة من الصالحين رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريجها فجاء الأمر كذلك، بل إن الناظر في كتبهم وقصصهم يجد أنهم تجاوزوا ذلك، فادعوا أنهم يجتمعون به ﷺ متى شاءوا.

فبيّن أهل العلم الحقَّ والصوابَ في معنى هذا الحديث، وأن المراد به يحتمل عدة معاني، أقواها:

١ - أن من رأى النبي ﷺ في المنام فكأنه رآه في اليقظة (أي: رآه على صفته التي كان عليها ﷺ في الدنيا)؛ لأن الشيطان لا يتمثّل بالنبي ﷺ على صورته.

٢ - أنه سيرى تأويل تلك الرؤيا وحقيقتها وصحتها في اليقظة وخروجها على الحق.

٣- أن ذلك بشارة خاصة لمن رآه ﷺ في المنام في الدنيا بأنه سيموت على الإسلام وسيراه ﷺ في الآخرة.

كما بيّنوا أن الفهم الذي فهمه الصوفية في معنى الحديث، أو ما ذهبوا إليه وادعوه من رؤيتهم النبي ﷺ يقظة مطلقاً؛ باطل شرعاً وعقلاً:

---

(١) تقدم تخريجه.

أما شرعاً:

١- فلأن لازم كلامهم أن النبي ﷺ حيّ، وهذا معارض لقول الله سبحانه: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠].

٢- ولأنه لم ينقَل ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عمّن بعدهم من أهل العلم.

٣- ولأنه يلزم منه نسبة الكذب إلى النبي ﷺ؛ لأنه لو كان معنى الحديث هو ما فهمه الصوفية للزم منه أن كل من رآه ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة، وهذا باطل؛ لأن ناساً كثيرين - ومنهم من هو من الأئمة - رأوا النبي ﷺ في المنام ثم لم يروه في اليقظة.

وأما عقلاً: فمن جهة أنه يلزم منه لوازم فاسدة تدرَك ببدائه العقول، منها:

١- ثبوت الصحبة لكل من رآه ﷺ في المنام ثم رآه في اليقظة أو من رآه في اليقظة ابتداءً، وهذا باطل، وأشدّ بطلاناً منه: أن ذلك يقتضي استمرار الصحبة إلى يوم الدين.

٢- أنه في أثناء رؤيته ﷺ في اليقظة من قِبَل من رآه في المنام: يخلو القبر من جسده ﷺ، فيُزار مجرد القبر ويسلَّم على النبي ﷺ وهو غائب![1].

وخلاصة الأمر: أن رؤيته ﷺ يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً، وأن من ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون كلامُه فُهِم

---

(١) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٢٠)، شرح صحيح مسلم (١٥/ ٢٦)، فتح الباري (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥)، مشتهى الخارف الجاني ص(٥٣-٥٧).

عنه على غير ما أراد، وإما أن يكون في حال غيبة عن حواسه فيظن أنه رأى النبي ﷺ وهو مخطئ في ذلك[(١)].

المسألة الثالثة: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الأنبياء عليهم السلام مناماً:

دلت السنة على إمكان رؤية النبي ﷺ في المنام، وأنها رؤيا حق، وأن الشيطان فيها لا يتمثّل بصورته ﷺ، ولم يرِد عنه ﷺ شيء فيما يتعلق برؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام، فذهب بعض أهل العلم إلى أن حكمها كحكم رؤيته ﷺ في المنام سواء بسواء، ومن ثم؛ فرؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام ممكنة، وهي رؤيا حق، ولا يتمثل الشيطان بصورهم، وهذا الأمر الأخير يقتضي اشتراط أن تكون صورتهم في المنام موافقة لصورتهم التي كانوا عليها والتي جاء في السنة بيان شيء منها[(٢)].

وبيان أهل السنة للحق في هذه المسألة ينقض ما يدعيه الصوفية من رؤيتهم الأنبياء عليهم السلام في المنام، وذلك لأنهم ليس عندهم من العناية بالحديث والأثر ما يعرفون به صفات الأنبياء الواردة في السنة، ومن ثمّ؛ فما الذي أدراهم أن من رأوه في المنام هو ذلك النبي الكريم على صورته التي لا يمكن للشيطان أن يتمثّل بها؟، ذلك ما لا سبيل لهم إلى تحقيقه وتمييزه.

---

(١) انظر: مشتهى الخارف الجاني ص(٥٨-٦٠).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٢٨)، الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٣٧٦).

الفرع الثاني: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة:

إذا كانت رؤية النبي صلى الله عليه وسلم يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً؛ لما سبق ذكره وتقريره قريباً؛ فإن رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظةً كذلك، ومن ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون الشيطان قد تمثّل له في صورةٍ ولبّس عليه؛ إذ ليس مع من يدعي رؤية أحد الأنبياء عليهم السلام يقظة أي بينة أو دليل سوى تصريح ذلك الشخص المرئي بأنه فلان من الأنبياء، وهذا مما لا يثبت به حكم، كما أنه من الكذب البيّن الذي يعرفه من كان على عقيدة صحيحة في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

«من يطّلع على مصنفات الصوفية المعتبرة التي عليها المعوّل في جميع أقوالهم وأفعالهم؛ يجد أن شخصية الخضر عليه السلام حظيت باعتناء خاص، بحيث أصبح الاعتقاد بالأخذ عنه ولقياه أمراً حقيقياً لا يقبل الجدل، والاعتقاد بأنه وليّ لا نبي، وأنه حي باقٍ لم يمت؛ هما دعامتان من دعائم مذهب الصوفية، بنوا عليه أموراً شتى، مثل: القول بتفضيل الأولياء على الأنبياء، وجواز الاكتفاء بالعلم اللدني والإلهام والكشف عن أدلة الشرع وأوامره ونواهيه، وكذلك إثبات ولاية أو كرامة شخص ما تحت دعوى لقيا أو رؤية الخضر»[(١)].

فنقض عليهم أهل السنة والعلم استدلالهم بالقصص التي ينسبونها إلى الخضر ببيان الحق في ذلك، وقرّروا بالأدلة من الكتاب والسنة والعقل موتَ الخضر وعدم بقائه، ومن أقوالهم في ذلك:

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٨١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب الذي عليه المحققون: أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجودًا في زمن النبي ﷺ لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره، ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم، ولم يكن مختفيًا عن خير أمة أخرجت للناس، وهو قد كان بين المشركين ولم يحتجب عنهم، ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم ولا في دنياهم، فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي ﷺ الذي علمهم الكتاب والحكمة، وقال لهم نبيهم: «لو كان موسى حيًا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم»، وعيسى ابن مريم عليه السلام إذا نزل من السماء إنما يحكم فيهم بكتاب ربهم وسنة نبيهم، فأي حاجة لهم مع هذا إلى الخضر وغيره؟!، والنبي ﷺ قد أخبرهم بنزول عيسى من السماء، وحضوره مع المسلمين، وقال: «كيف تهلك أمة أنا في أولها وعيسي في آخرها»، فإذا كان النبيان الكريمان اللذان هما مع إبراهيم وموسى ونوح أفضل الرسل، ومحمد ﷺ سيد ولد آدم، ولم يحتجبوا عن هذه الأمة لا عَوَامِّهم ولا خَوَاصِّهم؛ فكيف يحتجب عنهم من ليس مثلهم؟!، وإذا كان الخضر حيًا دائمًا فكيف لم يذكر النبي ﷺ ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟!...، وعامة ما يحكى في هذا الباب من الحكايات بعضها كذب، وبعضها مبني على ظن رجل؛ مثل شخص رأي رجلا ظن أنه الخضر، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصًا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال وقد ذكر

له الخضر: «من أحالك على غائب فما أنصفك». وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان»(١).

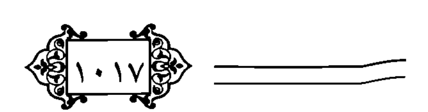
وقال الحافظ ابن كثير - بعد أن أورد عدة روايات يحتجّ بها من أثبت حياة الخضر -: «وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدا لا يقوم بمثلها حجة في الدين، والحكايات لا يخلو أكثرها عن ضعف في الإسناد، وقصاراها أنها صحيحة إلى من ليس بمعصوم من صحابي أو غيره؛ لأنه يجوز عليه الخطأ، والله أعلم...، وقد تصدى الشيخ أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله في كتابه عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات فبين أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم فبين ضعف أسانيدها ببيان أحوالها وجهالة رجالها، وقد أجاد في ذلك وأحسن الانتقاد»(٢).

وما أجمل ما قاله العلامة بكر أبو زيد رحمه الله: «اعلم أَن القول بولاية الخضر، والقول بأَنه مازال حياً؛ قد جرا من البلايا والمحن والدعاوى الكاذبة والتلبيس على العامة - بل وعلى الخاصة - ما لا يصدقه عقل، ولا يقبله دين، من: دعوى فضل الولاية والأَولياء على النبوة والأَنبياء، وأَن فلاناً لقي الخضر عليه السلام واستلهمه كذا وكذا، والقولُ بولايته وحياته أَبدا الدهر: هما معتقد الصوفية في جعل الشريعة لها ظاهر وباطن، وأَن علماء الباطن ينكرون على علماء الظاهر، ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإلهام، وأَن الولي أَفضل وأَعلم من النبي، والدعوى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٠-١٠٢).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٣٤).



الواسعة للقاء الخضر والأَخذ عنه، فمنهم من لقي الخضر يصلي على المذهب الحنفي، وآخر رآه يصلي على المذهب الشافعي، وهذا الحصفكي يذكر في مقدمة كتابه الدرر المختار أَن الخضر أَوْدَعَ أَوراق المذهب الحنفي في نهر جيحون إِلى وقت نزول عيسى عليه السلام ليحكم بها آخر الزمان!، ويظهر أَن أَول من فتح باب الفتنة في نسج الخرافات والضلالات حول الخضر عليه السلام وولايته هو: الحكيم الترمذي، المتوفى سنة (٣٢٠هـ) في كتابه ختم الولاية. ورحم الله الحافظ ابن حجر إِذ قال في الزهر النضر (ص٦٧): «كان بعض أَكابر العلماء يقول: أَول عقدة تحل من الزندقة: اعتقاد كون الخضر نبياً، لأَن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إِلى أَن الولي أَفضل من النبي» اهـ. ولهذا فقد اعتنى حماة الديانة بكشف هؤلاء المتصوفة الغلاةِ وتزييف مقاماتهم، وأَنها دركات شيطانية»[١].

---

(١) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير - ضمن مجموعة الردود - ص(٣٦٣-٣٦٤).

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض

شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثالث

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ





بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

المبحث الثالث

الاستدلال بالتقليد والعصمة

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من التقليد والعصمة.
- المطلب الأول: منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

المبحث الثالث

الاستدلال بالتقليد والعصمة

التمهيد

موقف أهل السنة من التقليد والعصمة

من أعظم نعم الله ﷻ على هذه الأمّة أن اختار لها سيّد الأوَّلين والآخرين، وإمام الأنبياء والمرسلين ﷺ نبيّها وقدوتها، وهو - عليه أفضل الصَّلاة وأتمّ التَّسليم - الموصوف بأسمى صفات الكمال البشريَّة، والمعصوم من الخطأ والزلل فيما يبلّغه عن ربّه ﷻ من الدّين، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[النجم: ٣-٤]، والمتربّع على أعلى درجات العبودية، فلا يدانى في الكمال البشري ولا في الشرف، ولا يعلى عليه في مقامات العبودية، ولا أحرص منه على هداية الأمّة، ولا أرحم منه لها، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

ومجمل ما يبين موقف أهل السنة من التقليد والعصمة يظهر فيما يأتي:

١- لا معصوم في هذه الأمّة غير الصّادق المصدوق نبينا محمَّد ﷺ، والطاعة المطلقة لا تكون إلا له:

فقد «أجمعت الأمّة فيما كان طريقه البلاغ أنه ﷺ معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدا ولا عمدا، ولا سهوا ولا غلطا»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «والرسول ﷺ هو المبلغ عن الله أمره ونهيه، فلا يُطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو»[٢]، وقال: «المعصوم تجب طاعته مطلقاً بلا قيد، ومخالفه يستحق الوعيد، والقرآن إنما أثبت هذا في حق الرسول خاصة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، فدل القرآن في غير موضع على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة - ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر -، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد - وإن قُدّر أنه أطاع من ظن أنه معصوم -، فالرسول ﷺ هو الذي فرق به بين أهل الجنة وأهل النار، وبين الأبرار والفجار، وبين الحق والباطل، وبين الغي والرشد، والهدى والضلال، وجعله القسيم الذي قسم الله به عباده إلى شقي وسعيد، فمن اتبعه فهو السعيد، ومن خالفه فهو الشقي، وليست هذه المرتبة لغيره، ولهذا اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأعراف: ٦] »[٣].

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٢٣).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٩٠).

(٣) المصدر السابق (٦/ ١٩٠-١٩١).

٢- فساد التّقليد الأعمى:

«لا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التّقليد»(١)، ولا يحلّ لمسلم أن يقلّد أحدا تقليداً مطلقاً - مهما علت مكانته وبلغت درجته - إلاّ رسول الله ﷺ الذي يجب تجريد المتابعة له ﷺ وحده دون أحد سواه.

٣- وجوب اتّباع كلّ مسلم لسنَّة المصطفى ﷺ متى ظهرت له، ولا يجوز له أن يتركها لقول أحد كائنا من كان:

كما قال الإمام الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع المسلمون على أنّ من استبان له سنَّة من رسول الله ﷺ لم يحلّ له أن يدعها لقول أحد»(٢).

٤- المسلم منهيّ عن العمل بشيء من الأوامر الشَّرعية إلا بعلم:

والمقصود بالعلم هنا هو العلم الشَّرعي النافع، وطريقه: اتّباع كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال البيهقي(٣): «وإذا لزم اتِّباع رسول الله ﷺ فيما سن، وكان لزومه فرضا باقيا، ولا سبيل إلى اتِّباع سنته إلا بعد معرفتها، ولا سبيل لنا إلى معرفتها

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩).

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار ص(٥٨).

(٣) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الخراساني البيهقي، أبو بكر، الحافظ الأصولي العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وبورك له في علمه وصنف التصانيف النافعة، كان واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الضبط والإتقان، جمع بين علم الحديث والفقه، توفي سنة (٤٥٨هـ). انظر: السير (١٨/ ١٦٣-١٧٠).

إلا بقبول خبر الصَّادق عنه؛ لزم قبوله ليمكننا متابعته، ولذلك أمر بتعليمها والدعاء إليها»(١).

فأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وفتاويه «في وجوب اتِّباعها وتحكيمها والتَّحاكم إليها ثانيةُ الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا، وقد أمر الله عباده بالرّدِّ إليها حيث يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] »(٢).

فقوله: «﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ ﴾: نكرة في سياق الشَّرط، تعمّ كلَّ ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدِّين، دقِّه وجلِّه، جلّيه وخفيِّه، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، ولو لم يكن كافيا؛ لم يأمر بالرَّدِّ إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرّدّ عند النِّزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النِّزاع»(٣).

٥- أنّ العالم إذا بلغ رتبة الاجتهاد، واجتهد في مسألة فلا يجوز له أن يقلّد غيره فيها:

قال ابن خويز منداد(٤): «كلّ من اتّبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص(٢٣٢).

(٢) أعلام الموقعين (١/ ١١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٩).

(٤) محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، أبو عبد الله، له كتاب كبير في الخلاف وكتاب في أصول الفقه وكتاب في أحكام القرآن، وكان يجانب الكلام وينافر أهله. انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص(١٤٢).

بدليل يوجب ذلك، فأنت مقلّده، والتَّقليد في دين الله غير صحيح، وكلّ من أوجب الدّليل عليك اتّباع قوله فأنت متّبعه، والاتّباع في الدّين مسوغ، والتّقليد ممنوع»[(١)].

٦- من عجز عن طلب العلم الشّرعيّ الواجب فقد وجب عليه سؤال أهل العلم والذكر قبل العمل:

لأن هذا هو ما أوجبه الله في حقه، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، قال الحافظ ابن عبد البر: «أمّا من قلّد فيما ينـزل به من أحكام شريعته، عالما بما يتّفق له على علمه، فيصدر في ذلك عندما يخبره به، فمعذور؛ لأنه قد أتى ما عليه، وأدّى ما لزمه فيما نزل به، لجهله، ولا بدّ له من تقليد عالمه فيما جهله؛ لإجماع المسلمين أنّ المكفوف يقلّد من يثق بخبره في القبلة؛ لأنّه لا يقدر على أكثر من ذلك»[(٢)].

ويقول العلاّمة الشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبعض يقول العلماء: إنّ تقليد العامي المذكور للعالم، وعمله بفتياه من الاتّباع، لا من التّقليد. والصّواب أنّ ذلك تقليد مشروع مجمع على مشروعيته»[(٣)].

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٨).

(٣) أضواء البيان (٧/ ٣٠٧).

٧- ذم التّقليد الأعمى:

ومن ذلك: أنه طريق إلى البدع ومخالفة هدي النَّبي ﷺ واتّباع غير سبيل المؤمنين، كما قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من التزم طاعة إنسان بعينه بعد رسول الله ﷺ كان قائلا بالباطل، ومخالفا لما مضى عليه جماعة الصَّحابة كلّهم رضي الله عنهم وجميع التّابعين، أوّلهم عن آخرهم، وجميع تابعي التّابعين كلّهم، أوّلهم عن آخرهم، بلا خلاف من أحد منهم»[١].

٨- المقصود من (التّقليد الأعمى):

الّذي ذمّه السَّلف ليس كلّ تقليد، فالتّقليد المذموم هو: «تقليد رجل واحد معيّن دون غيره من جميع العلماء»[٢] في كلّ ما يأتي أو يذر.

يقول الشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنّ هذا النّوع من التّقليد لم يرد به نصّ من كتاب ولا سنَّة، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا أحد من القرون الثّلاثة المشهود لهم بالخير، وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، فلم يقل أحد منهم بالجمود على قول رجل واحد معيّن دون غيره من جميع علماء المسلمين، فتقليد العالم المعيّن من بدع القرن الرّابع، ومن يدّعي خلاف ذلك فليعيِّن لنا رجلا واحدا من القرون الثّلاثة الأول التزم مذهب رجل واحد معيّن، ولن يستطيع ذلك أبدا؛ لأنّه لم يقع البتة»[٣].

---

(١) الدرة فيما يجب اعتقاده ص(٤٣٠).

(٢) أضواء البيان (٧/ ٣٠٧).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٣٠٧).

٩- التّقليد الأعمى أحد أكبر العوائق المانعة من تجريد المتابعة للرّسول ﷺ:

فمن أعظم موانع الرّجوع إلى الكتاب والسنَّة وإجماع الأمّة: تقليد الأكابر والمشايخ، كما حكى الله عن الذين كفروا من قبل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]. قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إذا دعوا إلى دين الله وشرعه وما أوجبه وترك ما حرّمه؛ قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرق والمسالك، قال تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، أي: لا يفهمون حقّا، ولا يعرفونه، ولا يهتدون إليه، فكيف يتبعونهم والحالة هذه؟!، لا يتبعهم إلا من هو أجهل منهم، وأضل سبيلا»(١).

١٠- مغبة التقليد الفاسد:

حذّرنا الله ﷻ من مغبة التّقليد الأعمى يوم القيامة، وأنه يورث الحسرة والندامة، فقال تعالى: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦ – ٦٨]. قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمراد بالسادة والكبراء هم الرؤساء والقادة الّذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدّنيا، ويقتدون

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٠٩-١١٠).

بهم، وفي هذا زجر عن التّقليد شديد، وكم في الكتاب العزيز من التنبيه علي هذا، والتَّحذير منه، والتنفير عنه»(١).

١١- التقليد الأعمى بدعة منكرة:

لم يكن التقليد الفاسد الأعمى معروفا في أوساط الجيل الأوّل الذي ربّاه نبينا محمّد ﷺ، وهم الصَّحابة الكرام ﭫ، ولا فيمن بعدهم من التّابعين الأفاضل الذين تلقّوا تربيتهم على أيدي أصحاب نبينا محمّد ﷺ، ولا في تابعيهم، بل كانوا جميعاً أهل اتّباع للنبي ﷺ في كل شؤونهم، فتلقّوا العقيدة الإسلاميَّة من الوحي (الكتاب والسنة) نقيّة من الخرافات، خالصة من الشوائب، بعيدة عن أباطيل الشِّرك، سالمة من متاهات البدع.

١٢- مقالة أهل السنة في العصمة:

أ- في الأنبياء:

أهل السنة متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقرّ في ذلك شيء من الخطأ.

ونبينا محمد ﷺ معصومٌ في التبليغ بالاتفاق، والعصمة المتفق عليها: أنه لا يُقر على خطأ في التبليغ بالإجماع، فالرسول ﷺ لا ريب في عصمته.

---

(١) فتح القدير (٤/ ٣٠٦).

وأهل السنة جعلوا الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو إمامهم المعصوم، عنه يأخذون دينهم، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وإن كان الذي قاله من خيار المسلمين وأعلمهم وهو مأجور فيه على اجتهاده، لكنهم لا يُعارضون قول الله وقول رسوله بشيء أصلًا: لا نقل نُقل عن غيره، ولا رأي رآه غيره. ومن سواه من أهل العلم فإنما هم وسائط في التبليغ عنه: إما للفظ حديثه، وإما لمعناه، فقوم بلغوا ما سمعوا منه من قرآن وحديث، وقوم تفقهوا في ذلك وعرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول.

ب- فيمن بعد الرسول ﷺ:

- آحاد الأمة:

القاعدة الكلية في هذا: أن لا نعتقد أن أحداً معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ.

- مجموع الأمة:

▪ ضمن الله تعالى العصمة للأمة، فمن تمام العصمة أن يجعل عدداً من العلماء إن أخطأ الواحد منهم في شيء كان الآخر قد أصاب فيه، حتى لا يضيع الحق، ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ في مسائل - كبعض المسائل التي أوردها - كان الصواب في قول الآخر، فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً.

▪ لم يجتمع قط أهل السنة على خلاف قوله ﷺ في كلمة واحدة، والحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول، وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع فإنما

يُخالف رسول الله ﷺ، بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة.

- الواجب على المسلم أن يعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -؛ فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسلّماً إلى عالم واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ[(١)].

(١) انظر: منهاج السنة (١/ ٤٧٠-٤٧١) (٢/ ٤١٠) (٣/ ٤٠٨-٤٠٩) (٥/ ١٦٥-١٦٦، ٢٦٢) (٦/ ١٩٦) (٨/ ٢٧٣).

المطلب الأول

منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة

١ - تقليدُ المتبوعين بدون حقٍّ التقليدَ الفاسدَ، والقولُ بعصمتهم بلسان المقال أو الحال:

جميع فرق أهل الأهواء والبدعة كان من أعظم أسباب ضلالهم وانحرافهم تقليدهم أكابرهم ومن يرون إمامته فيهم، وتقديم قولهم على الكتاب والسنة - فضلاً عن قول غيرهم من أئمة الإسلام -.

وحقيقة ما عليه هؤلاء من التقليد: اعتقادهم بأن من قلّدوه على صوابٍ دائماً، وأنه لا يخطئ، وهذا هو مضمون العصمة التي اختصَّ الله بها رسوله ﷺ.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة، وأشباه الرافضة من الغالين في بعض المشايخ، ومن يعتقدون أنه من الأولياء، فالرافضة تزعم أن الاثني عشر معصومون من الخطأ والذنب، ويرون هذا من أصول دينهم. والغالية من المشايخ يقولون: إنّ الوليّ محفوظ والنّبيّ معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشَّيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب، وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النَّبيّ ﷺ وأفضل، وإن زاد الأمر جعلوا له نوعا من الإلهية، وكل هذا من الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية»[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٧).

وقال: «وكثير من الفقهاء المتأخرين أو أكثرهم يقولون: إنهم عاجزون عن تَلَقِّي جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول، فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم. ولا ريب أن كثيرًا من الناس يحتاج إلى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل هو بمعرفتها، ومن سالكي طريق الإرادة والعبادة والفقر والتصوف من يجعل شيخه كذلك، بل قد يجعله كالمعصوم؛ ولا يتلقى سلوكه إلا عنه، ولا يتلقى عن الرسول سلوكه، مع أن تلقي السلوك عن الرسول أسهل من تلقي الفروع المتنازع فيها؛ فإن السلوك هو بالطريق التي أمر اللّه بها ورسوله من الاعتقادات والعبادات والأخلاق، وهذا كله مبين في الكتاب والسنة، فإن هذا بمنزلة الغذاء الذي لابد للمؤمن منه»[1].

وما من فرقة من الفرق إلا كان التقليد - ولازمه: القول بعصمة المقلَّد - من عوامل نشأتها وبنائها:

فالروافض: «خارجون عن الطاعة والجماعة، يقتلون المؤمن والمعاهد، لا يرون لأحد من ولاة المسلمين طاعة سواء كان عدلا أو فاسقا إلا لمن لا وجود له، وهم يقاتلون لعصبية شر من عصبية ذوي الأنساب، وهي العصبية للدين الفاسد، فإن في قلوبهم من الغل والغيظ على كبار المسلمين وصغارهم وصالحيهم وغير صالحيهم ما ليس في قلب أحد»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٢-٢٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢٨/ ٤٨٧-٤٨٨). وانظر: المصدر نفسه (١١/ ٥٢٥) (١٨/ ٣٢٠)، منهاج السنة (١/ ١١٢).

والخوارج: تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وقلدوا كبراءهم، وتعصبوا لقولهم، وجعلوا من خالف ذلك كافرا؛ لاعتقادهم أنه خالف القرآن[١].

وأهل الكلام الباطل: «أصل طريقهم الذي بنوا عليه قواعدهم وأقوالهم وأعمالهم: أن رأي متبوعهم وشيوخهم وعقولهم هو الأصل الأصيل، وهو النص الواضح الذي توزن به المقالات، فإذا جاءهم كلام الله وكلام رسوله مخالفا لهذا الأصل قالوا: هذا متشابه يحتمل عدة معان، وكلام متبوعنا نص لا احتمال فيه، فإن أمكنهم التأويل والتحريف فعلوا ذلك، وإلا قالوا: متشابه لا يعلمه إلا الله. وإذا قيل لهم: هذا بيان الله ورسوله ما فيه اشتباه ولا إشكال؛ أجابوا بأننا مقلِّدون، ومتبوعنا أعلم بمراد الله ورسوله»[٢].

٢- الاكتفاء بالتقليد والعصمة والاستغناء بهما عن الكتاب والسنة:

قال ابن القيّم: «لما أعرض النّاس عن تحكيم الكتاب والسنَّة، والمحاكمة إليها، اعتقدوا عدم الاكتفاء بها، وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستحسان وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في نظرهم، وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم، ومحق في عقولهم، وعمّتهم هذه الأمور، حتى ربّي فيها الصّغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروْها منكرا، فجاءتهم دولة أخرى، قامت فيها البدع مقام السّنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦٤).

(٢) توضيح الكافية الشافية - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ ابن سعدي (٣/ ٣٤٩) -.

(٣) الفوائد ص(٤٨).

٣- عـدم قبول شـيء من الـدين ولو كان حقاً إلا عن طريق المقلَّـد أو المعصوم:

يتفق أهل الأهواء والبدعة على أنهم «لا يقبلون الحقّ إلاّ من الطّائفة الّتي هم منتسبون إليها...، وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معيّنة من العلم أو الدّين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظَّم عندهم في الدِّين، غير النّبيّ ﷺ، فإنهم لا يقبلون من الدّين رأيا ورواية إلاّ ما جاءت به طائفتهم»(١).

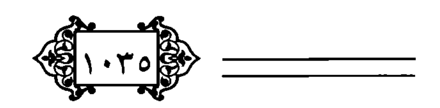
و«إن ذُكِر لذلك المتعصب الصواب في مثل ذلك، نادى وصاح وزمجر وأخفى العداوة، وكان سبيله أن يفرح بوصوله إلى ما لم يكن يعرفه، ولكن أعماه التّقليد، وأصمّه عن سماع العلم المفيد»(٢).

وهذه المنزلة والحجية يتبوّؤها التقليد والعصمة عند أهل الأهواء والبدعة على اختلاف فرقهم ومذاهبهم، وإن كانوا يتفاوتون فيها بعد ذلك بحسـب قربهم وبعدهم عن الحق والسـنة، ومع بعد العهد عن نور النبوة وزمنها بلغ التّقليد الفاسـد فيهم ذروته، إلى أن وصل الحال بهم إلى الغلو في متبوعيهم، والظن بأنهم لن يخطئوا ولن يذنبوا، وأكثر ما يوجد ذلك في الصوفية والرافضة.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٤).

(٢) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ص(٦٨).



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة

المسلك الأول

إيجاب تلقّي العلم والدين عن طريق التقليد للشيخ أو المعصوم

أوجب الله على جميع الخلق اتباع هداه، وحرّم عليهم الإعراض عنه، فقال: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، وجعل المبيّن لذلك الهدى هم أنبياءه ورسله فقال: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، وأنكر أشدّ الإنكار على من اتخذ لنفسه إماماً وشيخاً - غير الأنبياء والرسل - يطيعه في كل شيء ويتبعه على كل حال فقال: ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [التوبة: ٣١].

لكن أهل التقليد - سواء منهم من صرح بعصمة شيخه ومتبوعه أم لا - جعلوا الطريق لمعرفة هدى الله والوصول إلى محبته ورضاه: تلقّي الدين -علماً كان أم سلوكاً، أصولاً كان أم فروعاً - عن الشيخ الذي يعتقدون فيه العلم أو الولاية أو العصمة، بل قصروه على ذلك وأوجبوه.

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قال عبد الله بن أبي بكر العيدروس: «كيفية سلوك الطريق.

سلوك الطريق على الحقيقة بالعبادات أو بالمقامات أو بالأحوال أو بالأنفاس أو بالمعارف أو بضرب الأمثال و بالامتثال وحفظ القلوب أو بالمقابلات أو بالقابليات أو بالمناظرات والمجالسات أو بالمحبات أو بالمخالطات والمودات مع حسن الظن - وهو من الأخلاق المحمديات - أو بالمذاكرات أو بالتصديق والاعتقادات أو بالانقطاع والخدمة أو بالتربية أو بالعلوم اللدنيات.

وهذا لا يمكن إلا بقصد شيخ عارف سالك مجذوب، واصل محبوب، واصل موصول، عارف بالنقل والمعقول، عارف بالله تعالى وبنفسه، حاضر غائب في الخلوات والجلوات بقلبه في عالم الشهادة والغيوب».

ثم قال: «لا بد من مصاحبة شيخ عارف.

واتفق المشايخ الصوفية على أن بناء أمرهم على: قلة الطعام، وقلة الكلام، وقلة المنام، واعتزال الأنام.

وما تحصل الرياضة والخلوات وجميع المطالب والمقامات إلا بالشيخ العارف المعبَّر عنه بالإنسان الكامل»[1].

٢- وفي الحِكَم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي: «عليك باستماع كلام العلماء من القوم، فإن الحق تعالى يجري على ألسنة علماء كل زمان ما يليق بأهله».

قال شارحها أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «لما ذكر الشيخ رضي الله عنه مقام أهل القرب والشوق إليه، وذكر بعض منازل أهل السلوك وحرَّك أشجان

---

(١) الكبريت الأحمر والإكسير الأكبر ص(٦-٨).

القلوب لتقبل عليه؛ شرع يبيّن الطريق الموصِل إلى ذلك، والمطيّة التي يسلك بها السالك في هذه المسالك، وهو: كلام العلماء...»(١).

٣- قال أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «أما تزّينت - أيها الأخ - بمحاسن الشريعة، وتحلّيت بآداب الطريقة؛ فلا بد لك في ذلك من شيخ يكون رفيقك في الطريق، ويأخذ بيدك في المفاوز، وينفعك في كل مضيق»(٢).

٤- وقال الشيخ زروق: «أخذ العلم والعمل عن المشايخ أتم من أخذه دونهم، بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم، واتبع سبيل من آب إليّ.

فلزمت المشيخة، سيما والصحابة أخذوا عنه ﷺ، وقد أخذ هو عن جبريل واتبع إشارته في أن يكون نبياً عبداً لا نبياً ملكاً، وأخذ التابعون عن الصحابة، فكان لكلٍّ أتباعٌ يختصون به كابن سيرين وابن المسيب والأعرج في أبي هريرة، وطاووس ووهب ومجاهد لابن عباس إلى غير ذلك.

فأما العلم والعمل فأخذه جلي فيما ذكروا كما ذكروا. وأما الإفادة بالهمة والحال فقد أشار إليها أنس بقوله: «ما نفضنا التراب عن أيدينا من دفنه عليه الصلاة والسلام حتى أنكرنا قلوبنا»، فأبان أن رؤية شخصه الكريم كان نافعاً لهم في قلوبهم، والعلماء ورثة الأنبياء حالاً ومآلاً وإن لم يدانوا المنزلة، وهو الأصل في طلب القرب من أهل الله في الجملة، إذ من تحقق بحالةٍ لم يخلُ حاضروه منها، فلذلك أمر بصحبة الصالحين، ونهى عن صحبة الفاسقين، فافهم»(٣).

---

(١) شرح الحكم الغوثية ص(٦٣).

(٢) المصدر السابق ص(٢٨٧-٢٨٨).

(٣) قواعد التصوف (القاعدة: ٦٥) ص(٩٤-٩٥).

٥- وقال: «لا بد من شيخ كامل في إدخال الخواص التي تقتضي تقوية النفوس. اعتبار الطبيعي ما في النفوس أصلاً، وإدخال ما يقتضي تقويتها من الخواص فرعاً؛ يحتاج لغوص عظيم وبصيرة نافذة وعلم جم، إذ منها ما يخص ويعم، ومنها ما هو أخص من الأخص، فلا بد من شيخ كامل في هذه»(١).

٦- ومن أقوال الرافضة ودعاواهم وما ينسبونه إلى الأئمة زوراً وافتراءً:

- قال أبو عبد الله: «بليّة الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا»(٢).
- وقال الرضا: «الناس عبيد لنا في الطاعة، موالٍ لنا في الدين»(٣).
- وقال أبو جعفر: «بِنا عُبِد الله، وبنا عُرِف الله، وبنا وُحِّد الله»(٤).
- عن الوشاء قال: «سألت الرضا عليه السلام فقلت له: جعلت فداك ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]؟، فقال: نحن أهل الذكر، ونحن المسئولون، قلت: فأنتم المسئولون ونحن السائلون؟، قال: نعم، قلت: حقاً علينا أن نسألكم؟، قال: نعم»(٥).

---

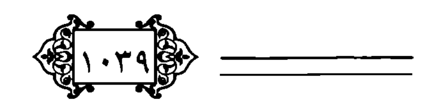
(١) قواعد التصوف (القاعدة: ٧٣) ص(١٠٥).

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٩).

(٣) الأمالي للمفيد ص(٢٥٣).

(٤) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).

(٥) أصول الكافي (١/ ٢١٠-٢١١).



المسلك الثاني

ذكر الحجج والفضائل والمزايا الموجِبة لتقليد الشيخ المعيّن أو المعصوم والتسليم له

من المسلَّمات: أن من قلّد غيره فإنما يقلّده لما يعتقده له من الخصائص والمزايا التي توجب تقليده، ومن ذلك: ما يراه للمقلَّد من مزيّة في نفسه وعلى غيره، أو أنه - على أقل الأحوال - يرى أن ذلك المقلَّد أفضل منه أو أعلم أو نحو ذلك.

وهذا ما استغلّه أهل التقليد وعصمة الشيوخ والأئمة، فضمّنوا أقوالهم وقصصهم جملاً من الحجج والفضائل والمزايا التي يقنعون بها أتباعهم لتقليد شيخهم أو إمامهم أو طائفتهم.

ومن ذلك:

١ - قال القشيري: «لمّا أثبتنا طرفاً من سير القوم، وضممنا إلى ذلك أبواباً من المقامات، أردنا أن نختم هذا الرسالة بوصية للمريدين، نرجو من الله تعالى حسن توفيقهم لاستعمالها، وأن لا يحرمنا القيام بها، ولا يجعلها حجة علينا...

ويقبح بالمريد أن ينتسب إلى مذهب من مذاهب من ليس من هذه الطريقة، وليس انتساب الصوفي إلى مذهب من مذاهب المختلفين سوى طريقة الصوفية إلا نتيجة جهلهم بمذاهب أهل هذه الطريقة؛ فإن هؤلاء حججهم في مسائلهم أظهر من حجج كل أحد، وقواعد مذهبهم أقوى من قواعد كل مذهب.

والناس: إمَّا أصحاب النقل والأثر، وما أرباب العقل والفِكر، وشيوخ هذه الطائفة ارتقوا عن هذه الجملة؛ فالذي للناس غيب فهو لهم ظهور، والذي للخلق من المعارف مقصود فلهم من الحق سبحانه موجود، فهم أهل الوصال، والناس أهل الاستدلال، وهم كما قال القائل:

ليلي بوجهك مشرق وظلامُه في الناس ساري

فالناس في سدف الظلام ونحن في ضوء النهار

ولم يكن عصر من الأعصار في مدة الإسلام إلا وفيه شيخ من شيوخ هذه الطائفة، ممن له علوم التوحيد وإمامة القوم إلا وأئمة ذلك الوقت من العلماء استسلموا لذلك الشيخ وتواضعوا له وتبركوا به، ولولا مزية وخصوصية لهم وإلا كان الأمر بالعكس»[١].

٢- قال السهروردي: «فالمريد الصادق إذا دخل تحت حكم الشيخ، وصَحِبه، وتأدّب بآدابه، يسري من باطن الشيخ حالٌ إلى باطن المريد، كسراج يقتبس من سراج، وكلام الشيخ يلقح باطن المريد، ويكون مقام الشيخ مستودع نفائس الحال، وينتقل الحال من الشيخ إلى المريد بواسطة الصحبة وسماع المقال»[٢].

٣- وقال: «فالشيخ ينقي بذر الكلام عن ثوب الهوى ويسلمه إلى الله ويسأل المعونة والسداد، ثم يقول، فيكون كلامه بالحق من الحق.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٧٠).

(٢) عوارف المعارف (١/ ٩٣).

والشيخ للمريدين أمين الإلهام، كما أن جبريل أمين الوحي، فكما لا يخون جبريل في الوحي؛ لا يخون الشيخ في الإلهام.

وكما أن رسول الله لا ينطق عن الهوى؛ فالشيخ مقيَّد برسول الله ﷺ ظاهراً وباطناً، لا يتكلم بهوى النفس»(١).

٤- وفي الحِكَم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي: «عليك باستماع كلام العلماء من القوم، فإن الحق تعالى يجري على ألسنة علماء كل زمان ما يليق بأهله».

قال شارحها أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «...فإنهم أطباء القلوب، والطبيب يعطي المريض ما يناسب مزاجه وسنه ووقته؛ وكذلك أطباء القلوب يجري الله على ألسنتهم في كل زمان الدواء النافع لأهل ذلك الزمان...

فأيّ قلبٍ - يا أخي - يصل إليه نور المعارف فلا يشرق؟، وأي غرس ينميه كلام الواصل فلا يورّق؟!.

فعليك بتتبع كلامهم، والاقتداء بآثارهم، واقصدهم في كل مكان، واخضع وانكسر لكل من تتوهم فيه لمعة من مقام الإحسان، فإن الكون معمور بهم، ولا يخلو عنهم»(٢).

٥- وفيها أيضاً: «الشيخ ما شهد له ذاتك بالتقديم، وسرك بالاحترام والتعظيم، الشيخ من هذبك بأخلاقه، وأدبك بإطراقه، وأنار باطنك بإشراقه،

---

(١) عوارف المعارف (١/ ٣٧٠).

(٢) شرح الحكم الغوثية ص(٦٣-٦٥).

الشيخ من جمعك في حضوره، وحفظك في مغيبه آثار نوره»[١].

٦- وقال أبو الحسن الشاذلي: «إن السلحفاة تبيض وتربّي أولادها بالنظر إليهم من بُعْد، ولنظرها هذه الخاصّية، فإذا كان لحيوانٍ النظرة هذه الخاصية؛ كيف لا يكون لنظر الولي ذلك؟، فكيف بمن يكون في خدمته ومحبته متهالك؟»[٢].

٧- وقال علي الخواص: «إنما كان مشايخ القوم [يعني: مشايخ الصوفية] يجيبون تلامذتهم من قبورهم دون مشايخ الفقهاء في الفقه؛ ليصدق الفقراء [يعني: الصوفية] في اعتقادهم في أشياخهم، دون الفقهاء، فلو صدق الفقيه لأجابه الإمام الشافعي وخاطبه مشافهة»[٣].

٨- وأما حجج الرافضة في وجوب تقليد الأئمة المعصومين، والفضائل والمزايا التي ينسبونها إليهم زوراً وافتراءً: فكلها من قبيل الكفر كدعوى علم الغيب والتصرف بالكون وغير ذلك، ومنها:

• قال الخميني: «إن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»[٤].

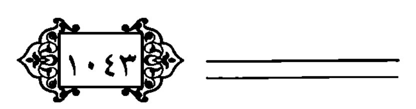
---

(١) شرح الحكم الغوثية ص(٢٨٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٩٩).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٤٩٤).

(٤) الحكومة الإسلامية ص(٥٢).



- وقال: «وقد قلت سابقاً: إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن، لا تخص جيلاً خاصا، وإنما هي تعاليم للجميع في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة يجب تنفيذها واتباعها»(١).

- وروى فرات بن إبراهيم الكوفي عن علي رضي الله عنه قال: «أنا أؤدي من النبيين إلى الوصيين، ومن الوصيين إلى النبيين، وما بعث الله نبياً إلا وأنا أقضي دينه وأنجز عداته، ولقد اصطفاني ربي بالعلم والظفر، ولقد وفدت إلى ربي اثني عشر وفادة فعرفني نفسه وأعطاني مفاتيح الغيب...، أنا الفاروق الذي أفرق بين الحق والباطل، أنا أدخل أوليائي الجنة وأعدائي النار»(٢).

- وقال عبد الله شبر: «ما رويناه بطرق عديدة عنهم عليهم السلام أنهم يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن، ويعلمون ما في السماوات وما في الأرضين...، ولهم حالة روحانية برزخية أولية تجري عليهم فيها صفات الربوبية»(٣).

- ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي رضي الله عنه: «يا علي، إن الله تبارك وتعالى حمّلني ذنوب شيعتك، ثم غفرها لي، وذلك قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[الفتح: ٢] »(٤).

---

(١) الحكومة الإسلامية ص(١١٣).

(٢) تفسير فرات الكوفي ص(٦٧).

(٣) مصابيح الأنوار (٢/ ٣٩٧).

(٤) علل الشرائع ص(٢٠٨).

المسلك الثالث

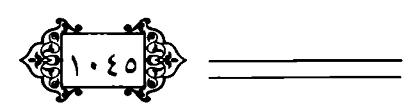
معارضة النصوص الشرعية بقول المقَلَّد أو المعصوم

نصوص الكتاب والسنة هي النور الذي يستضيء به المؤمن، والحصن الذي يمتنع فيه عن كل مبطل، والسلاح الذي ينقض به كل باطل.

وهي أشدّ وأقوى ما يخشاه كل صاحب ضلال وهوى وبدعة؛ فهي تنقض عليه أصوله، وتكشف زيفه وتلبيسه، وتصرِف عنه أتباعه.

لذلك؛ حرِص أهل الأهواء والبدعة من أهل التقليد ودعوى العصمة للأئمة والشيوخ على أن يضعوا بين مقلِّديهم وبينها المفاوز والعقبات التي تحول دون أن يطلبوها أو يتعلموها أو يدركوا معارضة ما هم فيه لدلالاتها الشرعية الصحيحة، فبعد أن يكونوا قد قرّروا وجوب تقليد شيوخهم والتلقي المطلق عنهم، وذكروا الحجج على ذلك، وعدّدوا فضائل المقلَّدين ومزاياهم التي توجب تقليدهم؛ جعلوا أقوال المقلَّدين أو المدَّعى عصمتهم في مرتبة نصوص الكتاب والسنة، فلا يأتيهم أحدٌ يبيّن لهم ما يعارض باطلهم وينقضه من الكتاب والسنة إلا عارضوه بقول ذلك المقلَّد.

ولذلك؛ أكثروا من الأقوال والقصص التي توجب تقليد الشيخ المقلَّد أو المدعى عصمته دون النظر إلى نقلٍ ولا إعمال فكر، وإنما هو التسليم المطلق دون قيد أو شرط، وحرّموا مجرد مناقشته، ومن ذلك: ما نقله القشيري في رسالته، والشعراني في كتابه: (الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية)، وقد أكثرا من ذلك، ومما ذكراه:



١- قال القشيري: «الصحبة على ثلاثة أقسام:

صحبةٌ مع من فوقك: وهي في الحقيقة خدمة.

وصحبة مع من دونك: وهي تقضي على المتبوع بالشفقة والرحمة، وعلى التابع بالوفاق والحرمة.

وصحبة الأكفاء والنظراء: وهي مبنية على الإيثار والفتوة.

فمن صحب شيخاً فوقه في الرتبة فأَدُبه ترك الاعتراض، وحمل ما يبدو منه على وجه جميل، وتلقي أحواله بالإيمان به»(١).

٢- وقال: «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: خرجت إلى مرو في حياة شيخي الأستاذ أبي سهل الصعلوكي، وكان له قبل خروجي أيام الجمعة بالغدوات مجلس دور القرآن والختم، فوجدته عند رجوعي قد رفع ذلك المسجد، وعقد لأبي الغفاني في ذلك الوقت مجلس القول، فداخلني من ذلك شيءٌ؛ فكنت أقول في نفسي: قد استبدل مجلس الختم بمجلس القول، فقال لي يوماً: يا أبا عبد الرحمن، إيش يقول الناسُ فيّ؟، فقلت: يقولون: رفع مجلس القرآن ووضع مجلس القول!!، فقال: من قال لأستاذ: لِمَ؟؛ لا يفلح أبداً»(٢).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٠٠).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٧-٤٣٨). ومنهم من قال: «من قال لأستاذه: لِمَ؟؛ لا يفلح؛ لأن الشيخ في أهله كالنبي في أمته». غيث المواهب العلية للرندي (١/ ١٩٧).

٣- وقال برهان الدين بن أبي شريف: «من لم يرَ خطأ شيخه أحسن من صوابه هو لم ينتفع به»(١).

٤- وقال الشعراني: «وأجمعوا على أنه إذا حصل من المريد مخالفة لإشارة شيخه أو جناية على أحد بغير حق كان عليه أن يقرّ بين يديه بالجناية على الفور، ثم يستسلم لما يحكم به عليه شيخه من العقوبات للنفس على تلك الجناية من سفر يكلفه أو خدمة شديدة أو جوع شديد ونحو ذلك، وأجمعوا على أنه لا يجوز للأشياخ التجاوز عن زلات المريد؛ لأن ذلك تضييع لحقوق الله ﷻ»(٢).

٥- وقال الكرخي: «الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق...، الأصل أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ أو على أنه معارض بمثله»(٣).

٦- وفي الحكم الغوثية: «من ظهر له نقصٌ من شيخه؛ لم ينتفع به». قال الشارح: «...فإذا صحبتَ الواحد منهم، وسطع في قلبك شمس نهاره؛ فعليك بلزوم الأدب معه، تعمِّر قلبك بعظيم أسراره، واشتهر [كذا] فيه حينئذ الاستقامة والكمال، وأوِّل ما اشتبه عليك من أحواله، وحسِّن العقيدة فيه على كل حال؛ فإن الأمر دائر بين: نسبة القصور إليه ونسبة القصور إلى فهمك ومعرفة ما لديه، والثاني بك أولى وأليق»(٤).

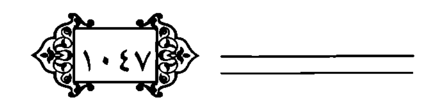
---

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨٠).

(٣) رسالة الكرخي في الأصول ص(١٦٩-١٧٠).

(٤) شرح الحكم الغوثية ص(١٩٤).



المسلك الرابع
التنفير والتحذير من جميع المذاهب الأخرى
- وخاصة مذهب أهل السنة -

من المعلوم أن أعظم ما يقوم عليه التقليد ودعوى العصمة للمعين: التلقّي المطلق عن ذلك الشخص والتسليم الكامل له.

وتأكيداً لذلك، وحرصاً على توثيقه في قلوب المقلِّدين؛ يستدل أهل التقليد والعصمة بهما على ترك كل من سوى المعيَّن المقلَّد والإعراض عن كل ما يخالف مذهبه ونحلته[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ - في حال المقلّدين عامة تجاه ما يخالف ما عليه مقلَّدوهم -: «ولم ينحرف مع المنحرفين الذين كان سبب انحرافهم عدم قبول العهد أو قبلوه بِكُرْهٍ ولم يأخذوه بقوة ولا عزيمة، ولا حدثوا أنفسهم بفهمه وتدبره والعمل بما فيه وتنفيذ وصاياه، بل عرض عليهم العهد ومعهم ضراوة الصبا ودين العادة وما ألفوا عليه الآباء والأمهات، فتلقوا العهد تلقي من هو مكتف بما وجد عليه آباءه وسلفه وعادتهم، لا تَكَفِّي من يجمع همه وقلبه على فهم العهد والعمل به، حتى كأن ذلك العهد أتاه وحده وقيل له: تأمل ما فيه ثم اعمل بموجبه!، فإذا لم يتلق عهده هذا التلقي أخلد إلى سير القرابة وما استمرت عليه عادة أهله وأصحابه وجيرانه وأهل بلده، فإن علت همته أخلد إلى ما عليه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٠) (١٠/ ٦٠٢-٦٠٦)، زاد المعاد (٥/ ٢٢١).

سلفه ومن تقدمه من غير التفات إلى تدبر العهد وفهمه، فرضي لنفسه أن يكون دينه دين العادة، فإذا شامه الشيطان ورأى هذا مبلغ همته وعزيمته رماه بالعصبية والحمية للآباء وسلفه، وزين له أن هذا هو الحق، وما خالفه باطل، ومثل له الهدى في صورة الضلال، والضلال في صورة الهدى، بتلك العصبية والحمية التي أسست على غير علم، فرضاه أن يكون مع عشيرته وقومه، له ما لهم وعليه ما عليهم، فخذل عن الهدى، وولاه الله ما تولى فلو جاءه كل الهدى يخالف قومه وعشيرته لم يره إلا ضلالة»(١).

فأهل التقليد في كل مذهب: يحرّمون على أتباعهم الخروج عن مذهب أئمتهم ولو في جزء يسير من المسائل، ومنهم من يغلو فيجعل فِعل ذلك من الزندقة أو الردة.

وقد وقعت في التاريخ الإسلامي حروب وفتن كان سببها ما غُرِس في أتباع المذاهب من أن مذهبهم حق مطلقاً، وأن مذهب غيرهم باطل مطلقاً، ومن ذلك:

أ - ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن بعض أتباع المذاهب الأربعة في بلاد المشرق حملهم الاختلافُ في بعض المسائل - التي هي من قبيل اختلاف التنوع لا التضاد - وتعصبُ كل منهم لمقلَّديه في مذهبه؛ إلى حصول القتال بينهم. وذكر أن من أسباب تسليط الله التتر على تلك البلاد كثرة التفرق والفتن في المذاهب وغيرها، فالمنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على

---

(١) الفوائد ص(١٦٥-١٦٦).

مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا[١].

ب - ما ذكره ياقوت الحموي[٢] عن مدينة أصبهان بقوله: «وقد فشا الخراب في هذا الوقت وقبله في نواحيها لكثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية والحروب المتصلة بين الحزبين فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى وأحرقتها وخربتها لا يأخذهم في ذلك إِلٌّ ولا ذمة»[٣].

وذكر قريبا من ذلك عن الحنفية والشافعية في الري[٤].

وأهل الأهواء والبدعة: ينفّرون أتباعهم ومقلِّديهم والناس أجمعين عن مذهب أهل السنة، ويصفونهم بالصفات الذميمة كالمجبرة والحشوية والشكاك والنقصانية وغير ذلك.

فالخوارج لما جاء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يناظرهم ليعيدهم إلى السنة والجماعة؛ قام أحد رؤوسهم ومقلَّديهم (وهو: ابن الكوا) فخطب الناس فقال: «يا حملة القرآن، هذا عبد الله بن عباس، فمن لم يكن يعرفه فأنا أعرفه؛

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٦٦، ٢٥٤)، القواعد النورانية ص(٢٠).

(٢) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي، شهاب الدين، أبو عبد الله، ولادته سنة أربع أو خمس وسبعين وخمسمائة، وكانت له همة عالية في تحصيل المعارف، من تصانيفه: معجم البلدان ومعجم الشعراء ومعجم الأدباء وغيرها، توفي سنة ست وعشرين وستمائة. وفيات الأعيان (٦/ ١٢٧-١٣٩).

(٣) معجم البلدان (١/ ٢٠٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١١٧).

ممن يخاصم في كتاب الله بما لا يعرفه، هذا ممن نزل فيه وفي قومه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[الزخرف: ٥٨]، فردوه إلى صاحبه ولا تواضعوه كتاب الله»(١).

ومما أنتجه هذا المسلك: نفرة المقلِّدين الشديدة عن السنة وأهلها، ومن أمثلته الواقعية:

أ - ما ذكره الإمام ابن حبان في ترجمة (خلف بن أيوب البلخي) بقوله: «كان مرجئا غاليا فيه، أستحب مجانبة حديثه؛ لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنة، وقمعه إياهم جهده»(٢).

ب - ما ذكره أيضا في ترجمة شداد بن حكيم البلخي، بقوله: «كان مرجئا مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، غير أني أحب مجانبة حديثه؛ لتعصبه في الإرجاء وبغضه من انتحل السنن أو طلبها»(٣).

والصوفية: ينفّرون عن جميع المذاهب الأخرى، ويقصرون الطريق إلى الله في طريقهم، ويزّهدون مريديهم في علوم الشريعة وأهلها وأئمتها، ومما نقلوه في ذلك:

عن الجنيد قال: «المريد الصادق غني عن علم العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية ومنحه صحبة الفقراء»(٤).

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢٨١).

(٢) الثقات (٨/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٣١٠).

(٤) الطبقات الكبرى (١/ ٨٤).

وقال: «أُحب للصوفي أن لا يقرأ ولا يكتب؛ لأنه أجمع لهمه، وأحب للمريد المبتدئ أن لا يشغل قلبه بهذه الثلاث وإلا تغير حاله: التكسب، وطلب الحديث، والتكسب»(١).

وقال أبو سليمان الداراني: «من طلب الحديث فقد ركن إلى الدنيا»(٢).

واستشار رجلٌ معروفاً الكرخي في صحبة الإمام أحمد بن حنبل فقال له: «لا تصحبه؛ فإن أحمد صاحب حديث، وفي الحديث اشتغال بالناس، فإن صحبته ذهب ما تجد في قلبك من حلاوة الذكر وحب الخلوة»(٣).

وقال ابن عجيبة الحسني: «الجلوس معهم [يعني: العلماء] اليوم أقبح من سبعين عامياً غافلاً وفقيراً جاهلاً؛ لأنهم لا يعرفون إلا ظاهر الشريعة، ويرون أن من خالفهم في هذا الظاهر مخطئ أو ضال، فيجهدون في رد من خالفهم، يعتقدون أنهم ينصحون وهم يغشّون، فليحذر المريد من صحبتهم والقرب منهم ما استطاع، فإن توقف في مسألة ولم يجد من يسأل عنها من أهل الباطن فليسأله على حذر، ويكون معه كالجالس مع العقرب والحية، والله ما رأيت أحداً قط من الفقراء قرب منهم وصحبهم فأفلح أبداً في طريق الخصوص»(٤).

---

(١) قوت القلوب (١/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٥٢).

(٣) قوت القلوب (٢/ ٢٣٦).

(٤) إيقاظ الهمم ص(٩٧).

وسبق قول أبي القاسم القشيري: «ويقبح بالمريد أن ينتسب إلى مذهب من مذاهب من ليس من هذه الطريقة، وليس انتساب الصوفي إلى مذهب من مذاهب المختلفين سوى طريقة الصوفية إلا نتيجة جهلهم بمذاهب أهل هذه الطريقة»(١).

والرافضة: يذمّون أهل الإسلام أجمعين من الصحابة والسلف وأئمة أهل السنة، بل حتى أهل البدع من أهل الإسلام، ومن بلاياهم:

- عن أبي جعفر قال: «كان الناس أهل رِدّة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة. فقلت: من الثلاثة؟، فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي»(٢).
- «أخبارهم عليهم السلام تنادي بأن الناصب هو ما يقال له عندهم: سنياً»(٣).
- «وأما طوائف أهل الخلاف على هذه الفرقة الإمامية فالنصوص متظافرة في الدلالة على أنهم مخلدون في النار»(٤).
- «ومما يدلنا على أن أئمة المذاهب الأربعة من أهل السنة هم أيضاً خالفوا الكتاب وسنة النبي الذي أمرهم بالاقتداء بالعترة الطاهرة، فلم نجد واحداً منهم لوى عنقه وركب سفينتهم وعرف إمام زمانه»(٥).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٧٠).

(٢) الروضة من الكافي (٨/ ٢٤٥).

(٣) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية ص(١٤٧).

(٤) نور البراهين ص(٥٧).

(٥) الشيعة هم أهل السنة ص(٨٨).

المسلك الخامس
التنفير والتحذير من تلقّي العلم
عن غير طريق التقليد للشيخ أو المعصوم

لم يكتفِ أهل التقليد والعصمة بأن يوجبوا على مقلِّديهم التلقي عن شيخ معين أو طائفة معينة، ولا بتنفيرهم عن جميع الشيوخ الآخرين أو المذاهب والطوائف الأخرى، بل أغرقوهم في بحرٍ متلاطمٍ من التقليد لا يخرجون منه إلا أن يشاء الله، وأحاطوهم بسياجٍ من نارٍ لا يجاوزونه إلا بلطف الله، فحذروهم والمسلمين أجمعين من أن يطلبوا الدين والعلم والهدى مطلقاً إلا عن طريق التقليد والعصمة.

قال محمد بن عبد الوهاب الثقفي: «لو أن رجلاً جمع العلوم كلها، وصحب طوائف الناس، لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياضة من شيخ أو إمام أو مؤدِّب ناصح، ومن لم يأخذ أدبه من أستاذ يريه عيوب أعماله ورعونات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح المعاملات»[١].

وقال أبو يزيد البسطامي: «من لم يكن له أستاذ فإمامه الشيطان»[٢].

وقال القشيري: «سمعت الأستاذ أبا عليٍّ الدقاق يقول: الشجرة إذا نبتت بنفسها من غير غراس فإنها تورق، ولكن لا تُثمر؛ كذلك المريد إذا لم يكن له أستاذ يأخذ منه طريقته نفساً نفساً فهو عابد هواه، لا يجد نفاذاً»[٢].

---

(١) الرسالة القشيرية ص(١٠٤-١٠٥).

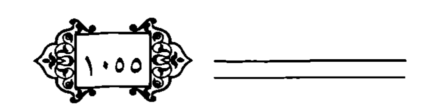
(٢) المصدر السابق ص(٥٧٢).

وقال الشعراني: «من ادعى الطريق بلا شيخ كان شيخه إبليس»[١].

وقال أحمد إبراهيم النقشبندي: «من أراد أن يقطع منزلاً من الأرض لا يمكنه ذلك إلا بدليل، وإلا ضل وانقطع وعدل عن السبيل، فكيف بمن يريد أن يقطع مثل هذا الطريق؟، فهيهات أن يمكنه ذلك إلا بشيخ مرشد تمّ له هذا التحقيق...، كما قال في الحكم العطائية: (سبحان من لم يجعل الدليل على أوليائه إلا من حيث الدليل عليه، ولم يوصلهم إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه) »[٢].

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٤).

(٢) شرح الحكم الغوثية ص(٢٨٨).



المسلك السادس

ذكر العقوبات العظيمة لمن لم يقلِّد الشيخ أو المعصوم، أو تركه إلى غيره، أو جمع بينه وبين غيره

عدم تلقّي المرء دينه عن شيخٍ يقلّده في كل أمر، أو عدم اعتقاده فيه العصمة؛ هو من الأمور المحرمة المحظورة عند أهل التقليد ودعوى العصمة - كما سبق في المسلك السابق -، وزيادةً في تقرير ذلك وضعوا لمن لم يرَ تقليدهم أصلاً أو عصمتهم، أو تركهم وذهب إلى غيرهم، أو جمع بين تقليدهم وتقليد غيرهم؛ العقوبات الشديدة المغلَّظة؛ يتوعّدونهم بها.

ومن ذلك:

١- قال الجنيد: «من حُرِم احترام الأشياخ ابتلاه الله تعالى بالمقت بين العباد وحُرِم نور الإيمان»[(١)].

٢- وقال عبد القادر الجيلي: «من لم يعتقد في شيخه الكمال لا يفلح على يديه أبدا»[(١)].

٣- وقال القشيري: «سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: بدء كل فُرقة المخالفة. يعني به: أنَّ من خالف شيخه لم يبق على طريقته، وانقطعت العُلقةُ بينهما وإن جمعتهما البقعة. فمن صحب شيخاً من الشيوخ ثم اعترض عليه بقلبه فقد نقض عهد الصحبة، ووجبت عليه التوبة، على أن الشيوخ

---

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٤).

قالوا: عُقوق الأستاذين لا توبة عنها»[١].

٤- وروى عن الحسن الدامغاني قال: «سمعت عمي البسطامي يحكي عن أبيه: أن شقيقاً البلخيّ وأبا تراب النخشبي قدما على أبي يزيد، فقُدِّمت السفرة، وشاب يخدم أبا يزيد، فقالا له: كل معنا يا فتى. فقال: أنا صائم. فقال أبو تراب: كل ولك أجر صوم شهر. فأبى. فقال شقيق: كل ولك أجر صوم سنة. فأبى. فقال أبو يزيد: دعوا من سقط من عين الله تعالى. فأُخذ ذلك الشاب في السرقة بعد سنة، فقطعت يده»[٢].

٥- وقال: «ويحكى عن أبي الحسن الهمداني العلوي قال: كنت ليلة عند جعفر الخلدي، وكنت أمرت في بيتي أن يُعَلَّق طير في التنور، وكان قلبي معه، فقال لي جعفر: أقم عندنا الليلة، فتعللت بشيء، ورجعت إلى منزلي، فأخرج الطير من التنور، ووضع بين يدي، فدخل كلب من الباب، وحمل الطير عند تغافل الحاضرين...، فلما أصبحتُ دخلت على جعفر، فحين وقع بصره عليّ قال: من لم يحفظ قلوب المشايخ سُلّط عليه كلب يؤذيه»[٢].

٦- وذكروا عن محمد الحميم بن عبد الصادق أنه تزوج من تسعين امرأة، وجمع بين العشرات، كما جمع بين بنات الشيخ ابن النقا وبين بنات أبي لدودة اثنتين اثنتين، فأنكر عليه القاضي وقال له: يا شيخ محمد، خمّست وسدست وعشرت حتى جمعت الآن بين أختين!، تخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟، فقال له: إن الرسول ﷺ أذِن لي بذلك، فقال له القاضي: جميع هذه الأنكحة

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٣٧).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٨).

فسختها، فدعا عليه وقال له: الله يفسخ جلدك، فمرض القاضي وانفسخ جلده[١].

٧- وقال الحاج ميرزا علي الحائري: «... وقسم من الناس مفرّطون مقصرون في حقهم، قد نزلوهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها، فبعضهم أنكر فضلهم وجعلهم مساوين مع سائر الخلق، وقالوا: إنهم لا يتمكنون من أي فعل حتى بأمر الله تعالى، وأثبت لهم الجهل والنقص والعجز، بل حكم بعضهم بنجاسة مدفوعاتهم، وأنكر علمهم بالغيب، وغير ذلك من النقائص، وبعضهم لم يثبت لهم الولاية الكلية الإلهية.

فهؤلاء هم المقصرة والمفرطة، وهم منحرفون عن جادة الحق والصواب، خارجون عن مذهب الإمامية.

أما القاصرون فلضعف بصيرتهم وقصور عقلهم، وهم ضعفاء الشيعة، كما في بعض الأخبار، فربما يرجى لهم النجاة.

وأما المقصرون المعتقدون أو المعاندون فلا أظن أن الله ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم، بل أعمالهم تكون كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، نستعيذ بالله من تلك العقيدة الضعيفة الساقطة»[٢].

---

(١) الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين ص(١٠٣) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٦٥-١٦٦).

(٢) عقيدة الشيعة ص(٢٩).

المسلك السابع
تضمين دعوى التقليد قواعده وآدابه

مع ما في التقليد الفاسد من خطأ وضلال؛ إذ «أين العلمُ الذي سنده محمّد ابن عبد الله عن جبريل عن رب العالمين سبحانه، من الخوض الذي سنده شيوخ الضلالة من الجهميَّة والمعتزلة؟، وأين الأقوال والآراء التي مات أنصارها والقائمون عليها...؟ من النُّصوص التي لا تزول إلاّ إذا زالت الأرض والسماء»[1]؛ مع ذلك فإنه قد وضعت له القواعد والآداب التي أريد بها ترسيخه في نفوس المقلِّدين، وضمان ولائهم للمقلَّدين.

وعند التمعّن في تلك القواعد والآداب يزداد فقه المؤمن وإيمانه بالمعاني العظيمة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧]، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]؛ فقد امتلأت تلك القواعد والآداب بما يجعل المقلِّد دائماً مغيَّب العقل، مسلوب الفكر، يقاد كيف شاء مقلَّده، لا رأي له ولا قرار، بل يصل به الأمر إلى أدنى درجات الذلّة والمهانة وفقدان الأهلية والتصرّف حتى كأنه عند مقلَّده كالعبد الرقيق مع سيده!.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص(٤٣-٤٤).

وقد عُنِي أهل التصوف - خاصة - بالتقعيد والتقنين والتأليف في هذا الباب، ولا يكاد يخلو مصنَّف من مصنفاتهم في بيان الطريق ومعالمه أو تراجم أعيانهم وأئمتهم إلا وفيه أبواب وُضِعت لذلك أو كانت منثورة في أقوال من تُرجِم لهم، هذا فضلاً عن الكتب المصنفة أساساً في ذلك.

وهذا أبو مدين شعيب بن الحسين التلمساني المغربي الملقَّب عندهم بالغوث يبين شيئاً من تلك القواعد والآداب في أبياتٍ له، ويشرحها من بعده أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري، وفيها:

ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا هم السلاطين و السادات والأمرا

قال ابن عطاء: «فلا تخالف أيها السالك طريقه، واجتهد أيها السالك المُجِدُّ في تحصيل هذا الرفيق، واصحبه، وتأدب في مجالسه، ويزيل عنك ببركة صحبته كل تعويق...».

فاصحبهمو وتأدب في مجالسهم وخل حظك مهما قدموك ورا

«أي: اصحب الفقراء، وتأدب معهم في مجالستهم؛ فإن الصحبة شبح، والأدب روحها، فإذا اجتمع لك بين الشبح والروح حُزتَ فائدة صحبته، وإلا كانت صحبتك ميتة، فأي فائدة ترجوها من الميت؟. ومن أهم آداب الصحبة: أن تخلف حظوظك وراءك ولا تكن همتك مصروفة إلا لامتثال أوامرهم فعند ذلك يشكر مسعاك».

واستغنم الوقت واحضر دائما معهم واعلم بأن الرضا يختص من حضرا

«أي: واستغنم وقت صحبة الفقراء واحضر دائما معهم بقلبك وقالبك

تسري إليك زوائدهم، وتغمرك فوائدهم، وينصح ظاهرك بالتأدب بآدابهم، ويشرق باطنك بالتحلي بأنوارهم...، واعلم أن هـذا الرضا وهذا المقام يخص من حضر معهم بالتأدب، وخرج عن نفسه، وتحلى بالذلة والانكسار، فاخرج عنك إذا حضرت بين أيديهم، وانطرح وانكسِر إذا حللت بناديهم، فعند ذلك تذوق لذة الحضور، واستعن على ذلك بملازمة الصَّمت، تشرق لك أنوار الفرح، ويغمرك السرور، كما قال رضي الله عنه:».

ولازم الصمت إلا إن سئلت فقل لا علم عندي وكن بالجهل مسترا

«فالزم الصمت - أيها السالك - إلا إن سُئلت، فإن سُئلتَ فارجع إلى أصلِك ووصلك وقل: لا علم عندي، واستتر بالجهل تشرق لك أنوار العلم اللدني، فإنك مهما اعترفت بجهلك ورجعت إلى أصلِك لاحت لك معرفة نفسك، فإذا عرفتها عرفت ربك».

إن بدا منك عيب فاعتذر وأقم وجه اعتذارك عما فيك منك جر
وقل عبيدكمو أولى بصفحكمو فسامحوا وخذوا بالرفق يا فقرا
هـم بالتفضل أولى وهـو فلا تخف دركا منهم ولا ضررا

«ومع اعترافك واستغفارك أقم وجه اعتذارك عما جرى منك فيكون ذلك مُمْحِياً للذنب وأدخل في القبول.

وذُلَّ وتواضَع وانكسِر، وقل: عبيدكم أولى بصفحِكُم؛ لأن العبد ليس له إلا باب مولاه... فسامحوا عُبَيدكم يا فقرا، وخذوا بالرفق وعاملوني به، فإني عبد فقير لا يصلحني إلا المعاملة بالرفق والفضل... ».

وراقب الشيخ في أحواله فعسى　　　يرى عليك من استحسانه أثرا

«أي: إذا تخلقتَ بما تقدم من الآداب، ووصلت بافتقارك وانكسارك إلى الشيخ، وتمسكت بأثر تلك الأعتاب؛ فراقب أحواله، واجتهد في حصول مراضيه، وانكسِر واخضع له في كل حين، فإنه الترياق والشفاء، وإن قلوب المشايخ ترياق الطريق، ومن سَعِد بذلك تمَّ له المطلوب وتخلص من كل تعويق، واجتهد - أيها الأخ - في مشاهدة هذا المعنى، فعسى يرى عليك من استحسانه لحالك أثراً، قال بعضهم: من أشد الحرمان أن تجتمع مع أولياء الله تعالى ولا تُرزق القبول منهم، وما ذلك إلا لسوء الأدب منك، وإلا فلا بُخل من جانبهم ولا نقص من جهتهم...، وأنت - يا أخي - لو اجتمعت بقطبِ الوقت ولم تتأدب لم تنفعك تلك الرؤية، بل كانت مضرَّتها عليك أكثر من منفعتها. فتأدب بين يدي الشيخ، واجتهد أن تسلك أحسن المسالك، وخذ ما عرفت بجد واجتهاد، وانهض في خدمته، واخلص في ذلك لتسود مع من ساد».

وقَدِّمِ الجِدَّ وانهض عند خدمته　　　عساه يرضى وحاذر أن تكن ضجر
ففي رضاه رضا الباري وطاعته　　　يرضى عليك فكن من تركه حذرا

«أي: انهض في خدمة الشيخ بالجد، فعساك تحوز رضاه فتسُود مع من ساد، واحذر أن تضجر، ففي الضَّجر الفساد، ولازم أعتاب بابه في الصباح والمساء لتحوز منه الوداد...، فإن ظفرت - أيها السالك - برضاه رضي الله تعالى عنك ونلت فوق ما تمنيت، فاستقم في رضاء شيخك وطاعته تظفر بطاعة مولاك ورضاه وتفوز بجزيل كرامته، وعُضَّ بالنواجذ على خِدمة الشيخ إن ظفرت بالوصول إليه، واعلم أن السعادة قد شملتك من جميع جهاتك، إذا عرفك الله

تعالى به، وأطلعك تعالى عليه فإن الظفر به»(١).

ومما ذكره الشعراني من تلك القواعد والآداب:

١- «ومن شأنه: أن لا يكتم عن شيخه شيئاً من أحواله الظاهرة والباطنة حتى الخواطر التي استقرت عنده، ومتى كتم عنه شيئاً فقد خانه في الصحبة»(٢).

٢- «ومن شأنه: أن لا يفعل مع الشيخ شيئاً يوحش قلب الشيخ منه، فإن الله تعالى قد يغضب لغضب الشيخ ويرضى لرضاه، لأنه قد يكون أعظم حرمة من والد الجسم، وإيضاح ذلك أن الشيخ لا يأمر المريد إلا بما أمر الله به، فمن خالفه فقد خالف الشارع ﷺ ووقع في غضب الله بحسب تلك المعصية من كبيرة أو صغيرة»(٣).

٣- «وسمعت سيدي محمد الشناوي رحمه الله يقول: مما أنعم الله تعالى به عليّ أني ما دخلت قط على شيخ إلا وميزان عقلي مكسور وأرى نفسي تحت نعاله، فلا أخرج من عنده إلا بمدد وفائدة»(٤).

٤- «ومن شأنه: أن لا يحج إلا بإذن شيخه»(٥).

---

(١) قصيدة شيخ الشيوخ أبي مدين شعيب المغربي وشرحها عنوان التوفيق في آداب الطريق ص(١-٩).

(٢) الأنوار القدسية في قواعد الصوفية (١/ ١٧٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٨١).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٨٣).

٥- «وقد بلغنا أن الشيخ يوسف القطوري دخل على سيدي محمد الحنفي الشاذلي رضي الله عنه وهو يخمّر طيناً فقال له سيدي محمد: انزع عمامتك وساعدنا. فنزع عمامته وخمّر الطين، ثم لم يقل له الشيخ بعد ذلك: البس عمامتك، فلم يزل من غير عمامة إلى أن مات»[1].

٦- «وكان شيخنا سيدي علي المرصفي رحمه الله يقول: لما أخذ عليّ شيخي العهد بأن لا أخالفه ولا أكتم عنه شيئاً من أمري كنت لا آكل ولا أشرب ولا أنام ولا أقرب من زوجتي حتى أقول بقلبي: دستور يا سيدي»[2].

---

(١) الأنوار القدسية في قواعد الصوفية (١/ ١٨٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨٥-١٨٦).

المسلك الثامن
تضمين أقوال الشيخ المقلَّد أو المعصوم عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

من نظر في كتب أهل التقليد من الصوفية ومن شاكلهم، والرافضة؛ يظهر له جلياً أن القوم ما أرادوا تقرير أمرٍ أو الأمر به أو النهي عنه إلا ونسبوه إلى مقلَّدي الطائفة وأعيانها وأئمتها ومن يدعون عصمته، وذلك لتكتسب عقائدُ المذهب وأفكارُه وقواعدُه الشرعيةَ والمكانة والقبول لدى المقلِّدين.

فلو تناولنا نموذجين من أشهر كتب الصوفية المتقدمة (وهما: التعرف لمذهب أهل التصوف، والرسالة القشيرية) لوجدنا أمثلة كثيرة جدا تقرّر هذا الأمر.

ومما جاء في كتاب (التعرف لمذهب أهل التصوف):

١- «قال أبو يعقوب السوسي: «الخالص من الأعمال: ما لم يعلم به ملك فيكتبه، ولا عدو فيفسده، ولا النفس فتعجب به». معناه: انقطاع العبد إلى الله ﷻ، والرجوع إليه من فعله»[١].

٢- «سئل رويم عن القرب؟ فقال: «إزالة كل معترض». وسئل غيره عن القرب؟ فقال: «هو: أن تشاهد أفعاله بك»، معناه: أن ترى صنائعه ومننه عليك، وتغيب فيها عن رؤية أفعالك ومجاهداتك. وأخرى: أن لا تراك فاعلا؛

---

(١) ص(٧٠).

لقوله ﷻ للنبي ﷺ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[الأنفال: ١٧]»[١].

٣- «قال النوري: «الاتصال: مكاشفات القلوب، ومشاهدات الأسرار»...، وقال بعض الكبار: «الاتصال: أن لا يشهد العبد غير خالقه، ولا يتصل بسره خاطر لغير صانعه»[٢].

٤- «قال النوري: «الوجد: لهيب ينشأ في الأسرار، ويسنح عن الشوق، فتضطرب الجوارح: طربا أو حزنا عند ذلك الوارد»...، وقال بعضهم: «الوجد بشارات الحق بالترقي إلى مقامات مشاهداته»[٣].

ومما جاء في الرسالة القشيرية:

١- في القبض والبسط: «سمعت الأستاذ أبا عليٍّ الدقاق رحمه الله يقول: دخل بعضهم على أبي بكر القحطي؛ وكان له ابن يتعاطى ما يتعاطاه الشباب، وكان ممر هذا الداخل على هذا الابن، فإذا هو مع أقرانه في اشتغاله ببطالته، فرَقّ قلبه، وتألم للقحطي، وقال: مسكين هذا الشيخ، كيف ابتلي بمقاساة هذا الابن؟، فلما دخل على القحطي وجده كأنه لا خبر له بما يجري عليه من الملاهي، فتعَجَّب منه، وقال: فديت من لا تؤثر فيه الجبال الرواسي. فقال القحطي: إنا قد حررنا عن رق الأشياء في الأزل»[٤].

---

(١) ص(٧٦-٧٧).

(٢) ص(٧٧-٧٨).

(٣) ص(٨١-٨٢).

(٤) ص(١٠٢).

٢- في الغيبة والحضور: «وكان الجنيد قاعداً وعنده امرأته، فدخل عليه الشبلي، فأرادت امرأته أن تستتر، فقال لها الجنيد: لا خبر للشبليِّ عنك فاقعدي. فلم يزل يكلمه الجنيد حتى بكى الشبلي، فلما أخذ الشبلي في البكاء قال الجنيد لامرأته: استتري، فقد أفاق الشبلي من غيبته»(١).

٣- في المحو والإثبات: «وقال رجل للشبليِّ رحمه الله: مال أراك قلقاً، أليس هو معك، وأنت معه؟، فقال الشبلي: لو كنت أنا معه كنت أنا، ولكني محو فيما هو»(٢).

وأما الرافضة: فمما جاء في كتبهم:

- جواز الطواف بالقبور: «دخلت فاطمة - عليها السلام - المسجد، وطافت بقبر أبيها وهي تبكي»(٣).
- كتمان المذهب: «قال أبو عبد الله: يا سليمان، إنكم على دينٍ من كتمه أعزّه الله، ومن أذاعه أذلّه الله»(٤).
- معنى الشرك: «عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ قال: لئن أشركت بولاية علي ليحبطن عملك»(٥).

---

(١) ص(١٣٣).

(٢) ص(١٤٧).

(٣) مستدرك الوسائل ص(٣٦٦).

(٤) الأصول من الكافي (٢/ ٢٢٢).

(٥) تفسير فرات الكوفي ص(٣٧٠).

- زيارة قبر الحسين: «عن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله: ما لمن زار قبر الحسين عليه السلام؟، قال: كان كمن زار الله في عرشه»[١].

- المهدي المنتظر وصفاته: «قال أبو جعفر: يقوم القائم بأمر جديد وكتاب جديد وقضاء جديد على العرب شديد، ليس شأنه إلا السيف، لا يستتيب أحداً ولا تأخذه في الله لومة لائم»[٢].

---

(١) نور العين في المشي إلى زيارة قبر الحسين ص(٤٩).

(٢) الغيبة ص(١٥٤).

المسلك التاسع
اعتماد الأقوال والأحوال المنسوبة إلى الشيخ المقلَّد أو المعصوم بمجرّد نسبتها إليه من أتباع المذهب

من مساوئ التقليد وادعاء العصمة في أحد غير النبي ﷺ: أن يصل الغلو بالمرء إلى أن يقبل كل ما يرِده عن مقلَّده أو عمن ادعيت العصمة له دون أي تروٍّ أو تدقيق أو تحقيق.

ومن أعجب الأمور: أن ذلك لا يحصل من العوام والأتباع الذين ليس لهم شأن ولا لكلامهم قدر فحسب، وإنما يحصل أيضاً من أئمتهم وأعيانهم ومقرِّري مذهبهم وواضعي قواعدهم، حيث يعتمدون في مصنفاتهم وتقريراتهم ما حُكي أو نُقِل عن أحد سادة المذهب أو من ادعيت فيه العصمة بمجرد نسبة ذلك إليه في مصدر من مصادرهم المعتمدة أو على لسان شيخ من شيوخهم الذين يرون له الإمامة، سواء نقل ذلك بإسناد أو حكي عنه حكاية.

ولو تأملنا في مصنفات الصوفية نجد هذا الأمر ظاهراً:

فكتابا (اللمع) للطوسي (ت:٣٧٨هـ) و(التعرف لمذهب أهل التصوف) للكلاباذي (ت: ٣٨٠هـ) يكادان يخلوان من الأسانيد، وهما مملوءان من مثل: «قال فلان» «حُكِي» «نُقِل» «قيل» «سُئِل»، ثم جاء أبو عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ) فاعتنى في كتابه (طبقات الصوفية) بالأسانيد، فجاء كتابه مسنداً من أوله إلى آخره، لكن دون أي تحرٍّ أو تدقيق، وإنما عمدته مجرد انتهاء السند إلى من يرى أنه من الصوفية، ثم جاء القشيري (ت: ٤٦٥هـ) في رسالته فجمع

بين الطريقتين السابقتين: فتارة يسنِد وتارة ينقل دون إسناد، ثم كل من بعدهم يعتمد ما في هذه الكتب دون نظرٍ في صحة النقل.

وهذا ما أكّده شيخ الإسلام ابن تيمية:

• فقال عن أبي عبد الرحمن السلمي: «وكان الشيخ أبو عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التي توافق مقصوده كل ما يجده»[١].

• وقال عن أبي القاسم القشيري ومصادره في كتابه (الرسالة)، وطريقته فيها في النقل: «وما يرسله في هذه الرسالة...: إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبا في بعض الكتب فاعتقد صحته...، وهذا أبو القاسم مع علمه وروايته بالإسناد...، وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع فعامته من كتابين: كتاب اللمع لأبي نصر السراج، فإنه يروى عن أبي حاتم السجستاني عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروى عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن: كتاب السماع لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»[٢].

• وقال عن محمد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)[٣] ومن كان في مثل حاله وزمنه: «ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة من معرفة الحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٨).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) من أعيان الصوفية، له كتاب: صفوة التصوف.

ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين (أهل الحديث وأهل الزهد وأهل الفقه وغيرهم) إذا صنفوا في بابٍ ذكروا ما روي فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك»[١].

- وقال - مبيناً منهج الرافضة في ذلك -:

«وأما الحديث: فهم من أبعد الناس عن معرفته لا إسناده ولا متنه، ولا يعرفون الرسول وأحواله، ولهذا إذا نقلوا شيئا من الحديث كانوا من أجهل الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه من غير معرفة بالحديث - كما نجد هذا المصنف وأمثاله -، ينقلون ما يجدونه موافقا لأهوائهم، ولو أنهم ينقلون ما لهم وعليهم من الكتب التي ينقلون منها - مثل: تفسير الثعلبي وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل وفضائل الصحابة لأبي نعيم وما في كتاب أحمد من زيادات القطيعي وزيادات ابن أحمد - لانتصف الناس منهم، لكنه لا يصدقون إلا بما يوافق قلوبهم.

وأما الفقه: فهم من أبعد الناس عن الفقه، وأصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت - كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وابنه جعفر بن محمد -، وهؤلاء رضي الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين، لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم: هل ثبت النقل إليهم أم لا؟؛ فإنه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد.

ثم إن الواحد من هؤلاء إذا قال قولا لا يطلب دليله من الكتاب والسنة

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٨).

ولا ما يعارضه، ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول - كما أمر الله به ورسوله -، بل قد أصّلوا لهم ثلاثة أصول:

أحدها: أن هؤلاء معصومون.

والثاني: أن كل ما يقولونه منقول عن النبي ﷺ.

والثالث: أن إجماع العترة حجة - وهؤلاء هم العترة -.

فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل، بل خرجوا عن الفقه في الدين كخروج الشعرة من العجين.

وإذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه - كالموسوي وغيره -:

فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف أو الفقه أو الأصول، ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرهم ويعاديهم.

وما انفردوا به فلا يساوى مداده، فإن المداد ينفع ولا يضر، وهذا يضر ولا ينفع، وإن كانت المسألة مما انفردوا به اعتمدوا على ذلك الأصول الثلاثة التي فيها من الجهل والضلال ما لا يخفى.

وكذلك كلامهم في الأصول والزهد والرقائق والعبادات والدعوات وغير ذلك»[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٩-٣٨١).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة

المسلك الأول

نقض وجوب التقليد لأحد - غير النبي ﷺ - بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة

التقليد الفاسد خلة من خلال الجهل، وسبيل من سبل اتباع الهوى، فإن «دين الله تعالى: أن يكون رسوله ﷺ هو المطاع أمره ونهيه، المتبوع في: محبته ومعصيته، ورضاه وسخطه، وعطائه ومنعه، وموالاته ومعاداته، ونصرته وخذلانه، ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم من الحقوق ما أعطاهم إياه الرسول، فالمقرب من قربه، والمقصى من أقصاه، والمتوسط من وسطه، ويحب من هذه الأمور أعيانها وصفاتها ما يحبه الله ورسوله منها، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها، ويترك منها لا محبوبا ولا مكروها ما تركه الله ورسوله كذلك لا محبوبا ولا مكروها، ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، ويباح منها ما أباحه الله ورسوله، ويعفى عما عفا الله عنه ورسوله، ويفضل منها ما فضله الله ورسوله، ويقدّم ما قدمه الله ورسوله، ويؤخر ما أخره الله ورسوله ويرد ما تنوزع منها إلى الله ورسوله»[١]. ولكن أصحاب التقليد الفاسد تعمى أبصارهم بالجهل، فيميلون إلى شخص أو طائفة فيقلدونه

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٣-٣٤٤).

في جميع أمورهم وأحوالهم، بلا برهان من الله ولا هدى ولا بيان، بل بما غشي على عقلوهم من هوى النفس ومحبتها وميلها، فيترتب على ذلك من الأفعال الصادرة منهم خلاف دين الله تعالى.

ولما كان التقليد الفاسد باطلاً من أصله، معارضاً لما دلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ وكان الاستدلال به - من ثمّ - استدلالاً باطلاً ساقطاً؛ لأنه استدلال بما ليس بدليل أصلاً وبما هو في نفسه معصية وضلال؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد الفاسد ببيان بطلانه بالكتاب والسنة والإجماع.

فقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على تحريم التقليد الفاسد، والنهي عنه، وذم فاعله، وبيان ضرره في العاجل والآجل:

فذم الله سبحانه في غير آية من كتابه الكريم من جعل تقليده المطلق لما وجد عليه الآباء والأجداد حجةً في رد ما جاءتهم به الأنبياء، دون ما تفكر ولا تدبر، وإنما إصراراً على الباطل وتماديا فيه[1]، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۗ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

بل بين سبحانه أن التقليد الفاسد كان من أهم أسباب الوقوع في الشرك واستمرائه والاستمرار فيه ورد الحق ومعاداة الرسل، فقال تعالى في سياق دعوة إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ

(١) وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص(٢٢٢) وانظر: زاد المسير (١/ ١٧٣).

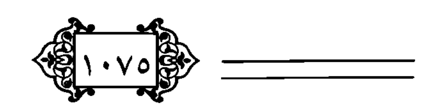
﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٥٢-٥٣]، وقال سبحانه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وقال ﷻ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ [إبراهيم: ٩-١٣].

وكان التقليد الفاسد أيضاً سببا للوقوع في الأعمال الشنيعة المنكرة مع ادعاء صحتها ونسبتها إلى أمر الله وشرعه[1]، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨].

والتقليد الفاسد من أعظم الصوارف عن الحق، وأسباب الانحراف عنه، بعد قبوله واتباعه جملة، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم ينحرف مع المنحرفين الذين كان سبب انحرافهم عدم قبول العهد أو قبلوه بِكُرْهٍ ولم يأخذوه بقوة ولا عزيمة، ولا حدثوا أنفسهم بفهمه وتدبره والعمل بما فيه وتنفيذ وصاياه، بل عرض عليهم العهد ومعهم ضراوة الصبا ودين العادة وما ألفوا عليه الآباء والأمهات، فتلقوا العهد تلقي من هو مكتف بما وجد عليه آباءه وسلفه وعادتهم، لا تَكَفِّيَ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٩٩).



من يجمع همه وقلبه على فهم العهد والعمل به، حتى كأن ذلك العهد أتاه وحده، وقيل له: تأمل ما فيه، ثم اعمل بموجبه! فإذا لم يتلق عهده هذا التلقي أخلد إلى سير القرابة وما استمرت عليه عادة أهله وأصحابه وجيرانه وأهل بلده، فإن علت همته أخلد إلى ما عليه سلفه ومن تقدمه من غير التفات إلى تدبر العهد وفهمه، فرضي لنفسه أن يكون دينه دين العادة، فإذا شامه الشيطان ورأى هذا مبلغ همته وعزيمته رماه بالعصبية والحمية للآباء وسلفه، وزين له أن هذا هو الحق، وما خالفه باطل، ومثل له الهدى في صورة الضلال، والضلال في صورة الهدى، بتلك العصبية والحمية التي أسست على غير علم، فرضاه أن يكون مع عشيرته وقومه، له ما لهم وعليه ما عليهم، فخذل عن الهدى، وولاه الله ما تولى فلو جاءه كل الهدى يخالف قومه وعشيرته لم يره إلا ضلالة»[١].

وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين بأن يكونوا قائلين بالعدل قوامين به في أخبارهم وشهادتهم وجرحهم وتعديلهم، فلا يعدلوا عنه يمينا ولا شمالا، ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عنه صارف، وأن يكونوا متعاونين متساعدين متعاضدين متناصرين فيه، وأن يتحروا الصواب، ولا يتعصبوا لقريب ولا على بعيد، ولا يميلوا إلى صديق ولا على عدو، فيخرجون عن موجب الكتاب والسنة، ويفارقون الجماعة، ويقعون في الحيف والجور والظلم في القول والفعل[٢]، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ

(١) الفوائد ص(١٦٥-١٦٦).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٤١٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٦٦)، فتح القدير (٢/ ١٧٨).

وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وكان الأمر قبل مجيء الإسلام قائماً بين أهل الشرك على التقليد الفاسد لكبرائهم ورؤسائهم يأمرونهم وينهونهم بما شاءوا، حتى حملهم ذلك على العداوة والبغضاء فيما بينهم إلى حد لا يمكن دفعه بحال من الأحوال، وانتهى الأمر بينهم إلى الاقتتال فوقعت بينهم حروب طاحنة استمرت عشرات السنين.

فجاء الله بالإسلام، فأبطل كل تقليد فاسد، وجعل الاتباع المطلق للرسول ﷺ فيما جاء به عن الله تعالى، فاجتمعت كلمة الناس بالإسلام وتوحيد المرسِل ومتابعة المرسَل، وائتلفت قلوبهم، وأمن بعضهم من بعض، وأصبحوا - بتأليف الله ﷻ بينهم بذلك - على كلمة الحق، والتعاون على نصرة أهل الإيمان، والتآزر على من خالفهم من أهل الكفر، إخوانا متصادقين لا ضغائن بينهم[1]. قال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٢-٦٣]، فامتن الله على عباده المؤمنين بأن أزال عن قلوبهم ذل الجاهلية وتناحرها بسبب التقليد الفاسد بألفة الإسلام والاجتماع

---

(١) انظر: جامع البيان (٤/ ٣٣)، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٤٢)، أنوار التنزيل (٣/ ١١٩-١٢٠)، فتح القدير (٢/ ٣٢٢)، مسائل الجاهلية مع شرح العلامة الفوزان ص(٢٤٩-٢٥٠).

على الطاعة المطلقة للرسول.

ولما ينشأ عن التقليد الفاسد ضرورةً وحتماً من العصبية المحرَّمة المطلقة لمن لم يجعل الله له ذلك، والدفاع عن المقلَّد في كل حال، ودعوى أن الحق معه وحده لا يغيب عنه ولا يزول:

فقد جاء في الحديث الشريف أن من فعل ذلك ففيه شعبة من الجاهلية، وأنه متوعد بأنه ليس من أمة النبي ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عُمِّيَّة[١] يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقُتِل؛ فقِتْلة جاهلية» وفي رواية: «ومن قتل تحت راية عمية يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة فليس من أمتي»[٢].

وجاء أيضا أنه متوعد بسخط الله سبحانه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم أو يعين على ظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع»[٣].

---

(١) بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان وهي: الأمر الأعمى الذي لا يستبين وجهه. شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٣٨)، ووصفت الراية بذلك لأن قتال العصبية يكون عن غير علم بجواز قتال هذا.

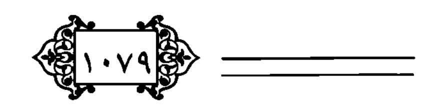
(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٦) رقم (١٨٤٨).

(٣) أخرجه أبو داود ص(٣٩٨) رقم (٣٥٩٧)، وابن ماجه - واللفظ له - (٣/ ٩٦) رقم (٢٣٢٠)، وصححه الألباني في سلسة الأحاديث الصحيحة (١/ ٧٢٢-٧٢٣) (٣/ ١٩-٢٠).

وفي هلاك صاحب التقليد الفاسد وعدم معرفته الحق يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وتعرَّ من ثوبين من يلبسهما ... يلقى الردى بمذمة وهوان
ثوب من الجهل المركب فوقه ... ثوب التعصب بئست الثوبان»[1]

(١) نونية ابن القيم الكافية الشافية - مع شرح ابن عيسى - (١/ ١٢٤).



المسلك الثاني

المطالبة بإثبات صحة النقل عن الشيخ المقلَّد أو المعصوم

لما كان أهل التقليد ومن يدعي العصمة في أحدٍ غير النبي ﷺ يعتمدون كل ما يُنسَب إلى متبوعهم ومقلَّدهم مما يقرر قواعدهم ويوافق أهواءهم، دون أي تدقيق أو تمحيص أو تثبّت أو تحقيق، وفي ذلك قطعاً شيء كثير جدا لا صحة له، ولا يمكنهم أن يثبتوه أو حتى أن يذكروا إسناده؛ فإنه من الأهمية بمكان أن يُنقَض عليهم استدلالهم بذلك بأن يطالبوا بإثبات جميع ما ينقلونه: إما بذكر الإسناد ودراسته صحة وضعفاً، وإما بذكر الكتاب الذي وجدوا فيه ذلك النقل ليُنظر في مكانة مؤلفه ودقة نقله، وإذا لم يتمكنوا من ذلك - ولن يتمكنوا منه في كثير من نقولهم - ظهر لهم ولغيرهم أنهم قد اتبعوا سراباً لا وجود له ولا حقيقة!.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن كتب الصوفية: «وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»[1].

- وقال في بعض ما ينقلونه عن كبرائهم ومتبوعيهم:

▪ «وأما أن يكون الخلق جزءًا من الخالق تعالى: فهذا كفر صريح يقوله أعداء اللّه النصارى ومن غلا من الرافضة وجهال المتصوفة، ومن اعتقده فهو كافر...، وإن سمع شيء من ذلك منقول عن بعض أكابر الشيوخ فكثير

---

(١) الاستقامة (١/ ١٨٨).

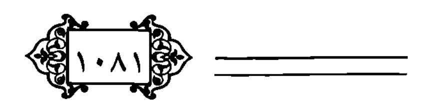
منه مكذوب، اختلقه الأفاكون من الاتحادية المباحية؛ الذين أضلهم الشيطان وألحقهم بالطائفة النصرانية. والذي يصح منه عن الشيوخ له معان صحيحة، ومنه ما صدر عن بعضهم في حال استيلاء حال عليه، ألحقه تلك الساعة بالسكران الذي لا يميز ما يخرج منه من القول، ثم إذا ثاب عليه عقله وتمييزه ينكر ذلك القول، ويكفر من يقوله، وما يخرج من القول في حال غيبة عقل الإنسان لا يتخذه هو ولا غيره عقيدة، ولا حكم له، بل القلم مرفوع عن النائم والمجنون والمغمى عليه والسكران الذي سكر بغير سبب محرم...، وقد يشاهد كثير من المؤمنين من جلال اللّه وعظمته وجماله أمورا عظيمة تصادف قلوبًا رقيقة، فتحدث غشيًا وإغماءً، ومنها ما يوجب الموت، ومنها ما يخل العقل - وإن كان الكاملون منهم لا يعتريهم هذا كما لا يعتري الناقصين عنهم -، لكن يعتريهم عند قوة الوارد على قلوبهم، وضعف المحل المورود عليه، فمن اغتر بما يقولونه أو يفعلونه في تلك الحال كان ضالا مضلا»(١).

- «وأما ما حكي عن بعض المشايخ من قوله: «إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحنى، فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا»؛ فهذا الكلام ونحوه: إما أن يكون كذبا من الناقل، أو خطأ من القائل؛ فإنه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم، ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضلالا بعيدا»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٤-٧٥).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ ١٢٥).



• وقال عن أبي عبد الرحمن السلمي: «...وإنما نبهت على هذا لأن فيما جمعه أبو عبد الرحمن السلمي ومحمد بن طاهر المقدسي في ذلك حكايات وآثار، يظن من لا خبرة له بالعلم وأحوال السلف أنها صدق، وكان الشيخ أبو عبد الرحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع - من كلام الشيوخ والآثار التي توافق مقصوده - كلَّ ما يجده، فلهذا يوجد في كتبه من الآثار الصحيحة والكلام المنقول ما ينتفع به في الدين، ويوجد فيها من الآثار السقيمة والكلام المردود ما يضر من لا خبرة له، وبعض الناس توقف في روايته، حتى إن البيهقي كان إذا روى عنه يقول: «حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه»، وأكثر الحكايات التي يرويها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه، فإنه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية»[١].

• وقال عن أبي القاسم القشيري: «هذا الكلام لم يسنده عن ذي النون، وإنما أرسله إرسالا، وما يرسله في هذه الرسالة قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه...، وهذا أبو القاسم مع علمه وروايته بالإسناد ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم»[٢].

• وقال عن الرافضة: «الكذب على هؤلاء [يعني: الأئمة الاثني عشر] في الرافضة أعظم الأمور، لا سيما على جعفر بن محمد الصادق، فإنه ما كُذب على أحدٍ ما كُذب عليه، حتى نسبوا إليه: كتاب الجفر والبطاقة والهفت...، وفي

---

(١) المصدر السابق (١١/ ٥٧٨).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

الجملة: فمن جرّب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقلٍ من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق الناقل؟»[1].

(١) منهاج السنة (٢/ ٤٦٤-٤٦٧). وانظر: المصدر نفسه (٤/ ٥٤-٥٥).

المسلك الثالث

نقض التقليد للشيخ المعيّن أو المعصوم
بذكر بعض الحجج من المذهب نفسه

لما كان من منهج أهل الأهواء والبدعة: التقليد الفاسد المطلق للرجال والطائفة، سواء ادعوا فيهم العلم الكامل أو الولاية أو العصمة؛ فإنهم قد لا يقتنعون بما يأتيهم من خارج مذهبهم وطائفتهم أو عن غير شيخهم ومقلَّدهم ومن يدعون عصمته - حتى وإن كان ذلك أدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ -، وقد لا يرفعون رأساً لمن طالبهم بصحة النقل الذي يعتمدونه؛ لأنهم سلّموا أمورهم ودينهم لغيرهم يأخذون عنهم ما يلقونه لهم.

من أجل ذلك؛ كان من أقوى ما ينقض به استدلال أهل الأهواء والبدعة أن تُذكَر لهم النصوص والنقول الواردة عن مقلَّديهم وأئمتهم الذين يحتجون بهم في: إبطال التقليد بعامة، أو في خطأ ما هم عليه في جملةٍ من الأصول والفروع.

أ- فأهل التقليد المذهبي - سواء من بلغ منهم حدّ البدعة والغلو والخروج عن السنة والجماعة، أو من كان دون ذلك -: تورَد عليهم النصوص الصريحة من أئمة المذاهب الأربعة التي تحث الناس من أتباعهم وغيرهم على أن يكون اتباعهم المحض إنما هو للدليل، وتنهاهم وتنكر عليهم أن يكون لهم متبوع غير النبي ﷺ، ومن ذلك:

- قال الإمام أبو حنيفة: «لا يحلّ لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه»(١).

- وقال الإمام مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلّ ما وافق الكتاب والسنَّة فخذوه؛ وكل ما لم يوافق الكتاب والسنَّة فاتركوه»(٢).

- وقال الإمام الشّافعي: «كلّ ما قلت وكان عن النَّبيّ ﷺ خلاف قولي مما يصحّ؛ فحديث النَّبيّ ﷺ أولى، ولا تقلدوني »(٣).

- وقال: « أجمع المسلمون على أنَّ من استبانت له سنّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»(٤).

- وقال الإمام أحمد: «لا تقلّد دينك أحدا من هؤلاء، ما جاء عن النّبي ﷺ وأصحابه فخذه، ثم التابعين بعدُ الرجل فيهم مخير»(٥).

ب- والصوفية: تذكَر لهم أقوال أئمتهم ومن يرون الولاية فيهم من كتب طائفتهم التي يعتمدونها، ومنها:

- قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع النكتة في قلبي من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة»(٦).

---

(١) الانتقاء ص(١٤٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه (١/ ٦٦).

(٤) أعلام الموقعين (٢/ ٢٨٢).

(٥) مسائل أحمد لأبي داود رقم (٢٧٧).

(٦) طبقات الصوفية ص(٨٧).

- قال أحمد بن أبي الحوارى: «من عمل بلا اتباع سنة فباطل عمله»(١).
- قال الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ»(٢).
- وقال: «من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»(٣).
- قال أبو عثمان النيسابوري: «من أَمَّرَ السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أَمَّرَ الهوى على نفسه نطق بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ﴾[النور: ٥٤] »(٤).

أ- والرافضة: تورَد لهم أقوال الأئمة الاثني عشر الذين يرون عصمتهم من خلال كتبهم ومراجعهم الموثوقة لديهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا نُسلّم أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة...، والنقل بذلك مستفيضٌ في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريّاً بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم»(٥).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤١٠).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٠).

(٣) المصدر السابق ص(٤٣١).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

(٥) منهاج السنة (٤/ ١٦-١٧).

ولعلي أكتفي هنا بنموذج واحد:

- ادعى الرافضة عن الأئمة قولهم: «إن الله ﷻ نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة»[١].

فيُنقَض هذا بما جاء في كتبهم عن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لما نزلت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، قال جبريل: يا محمد، إن لكل ديناً أصلاً ودعامةً وفرعاً وبنياناً، وإن أصل الدين ودعامته: قول: (لا إله إلا الله)، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه»[٢].

فهذا النص فيه عدة أمور تنقض عليهم قولهم بالعصمة والولاية والإمامة، وتنقض أيضاً ما جاء في النص الأول، وهي:

١- أن الإيمان والكفر متعلق بقول (لا إله إلا الله)، وليس بإمامة علي وولايته.

٢- أن محبة آل البيت وموالاتهم فرع للدين وليست أصلاً.

٣- أن محبة آل البيت وموالاتهم مشروطة بما وافقوا فيه الحق، وهذا ينقض عليهم قولهم بالعصمة والتقليد المطلق من جذوره.

---

(١) أصول الكافي (١/ ٤٣٧).

(٢) بحار الأنوار (٢٧/ ١٧٢).

المسلك الرابع
بيان التناقض الواقع في الأقوال المنسوبة للشيخ المقلَّد أو المعصوم

يعدّ هذا المسلك والذي بعده كالتتمة للمسلك السابق:

- ففي المسلك السابق: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر النصوص والنقول من أعيانهم وأئمتهم، والتي تبطل أصل ما هم عليه من تقليدهم أو دعوى عصمتهم، أو تنقض أصولهم ومسائلهم وقواعدهم.
- وفي هذا المسلك: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر النصوص والنقول عن المعيَّن من شيوخهم وأئمتهم التي تناقض الأقوال التي ينسبونها إليه.
- وفي المسلك التالي: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر تناقضهم هم في أصولهم التي أوجبوا من أجلها تقليد الشخص المعين أو الطائفة أو المعصوم.

فمما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة: أن ينظَر في شيوخهم وأئمتهم الذين يرون وجوب تقليدهم أو عصمتهم، وينظر في المسائل التي ينسبونها إليه، ثم ينقَض عليهم استدلالهم بذلك النقل بنقلٍ آخر - من كتبهم التي يرون لها الحجية والقبول لديهم - يناقض ما نقلوه عنه مما يخالف الحق.

وهذا المسلك له فوائد، منها:

١- تقرير أن من اعتمدوا قوله فيما هو خلاف الحق في مسألةٍ ما قد رووا عنه هم ما يوافق الحق في تلك المسألة نفسها، فاتباعه في الحق أوجب وأليق من اتباعه فيما نسب إليه من الباطل، بل ذلك هو المتعين.

٢- بطلان إيجاب التقليد الفاسد ودعوى العصمة من الأساس؛ إذ إن مجيء نقلين متعارضين أو متناقضين عمن يرون وجوب تقليده أو عصمته نَاقِضٌ لذلك؛ فإن العصمة تنفي الاستمرار على الخطأ، وإذا كان المقلَّد يقول القول اليوم ويرجع عنه غداً فكيف يجوز تقليده؟، ثم هل الأولى تقليده في قوله الأول أو الثاني؟.

٣- بطلان أن يكون التقليد والعصمة من مصادر التلقي والاستدلال؛ لما يقع فيه المقلَّدون ومن ادعيت عصمتهم في الأقوال المتقابلة المختلفة - وربما المتناقضة المتعارضة -، والله سبحانه يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[النساء: ٨٢].

ومن نماذج ذلك:

مما نقله أبو القاسم القشيري عن أعيان المذهب في السماع:

▪ «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد العزيز يقول: سمعت أبا عمرو الأنماطي يقول: سمعت الجنيد يقول - وقد سئل: ما بال الإنسان يكون هادئاً، فإذا سمع السماع اضطرب؟ - فقال: إن الله تعالى لما خاطب الذرَّ في الميثاق الأول بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ

قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[الأعراف: ١٧٢] استفرغت عذوبة سماع الكلام الأرواح، فلما سمعوا السماع حركهم ذكر ذلك»[١].

- «وحكى جعفر بن نصير عن الجنيد أنه قال: تنزل الرحمة على الفقراء في ثلاثة مواطن: عند السماع؛ فإنهم لا يسمعون إلا عن حق، ولا يقولون إلا عن وجد، وعند أكل الطعام؛ فأنهم لا يأكلون إلا عن فاقة، وعند مجاراة العلم؛ فإنهم لا يذكرون إلا صفات الأولياء»[٢].

- «وحكي عن أحمد بن أبي الحواري أنه قال: سألت أبا سليمان عن السماع، فقال: من اثنين أحب إليّ من الواحد»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولو كان للمسلمين به [يعني: السماع الصوفي] منفعة في دينهم لفعله السلف، ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا معروف الكرخي، ولا السري السقطي، ولا أبو سليمان الداراني، ولا مثل الشيخ عبد القادر، والشيخ عدي، والشيخ أبي البيان، ولا الشيخ حياة، وغيرهم، بل في كلام طائفة من هؤلاء كالشيخ عبد القادر وغيره النهي عنه، وكذلك أعيان المشايخ، وقد حضره من المشايخ طائفة وشرطوا له المكان والإمكان والخلان والشيخ الذي يحرس من الشيطان، وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم، كالجنيد فإنه حضره وهو شاب، وتركهم في آخر عمره، وكان يقول: «من

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٠٢).

(٢) المصدر السابق ص(٥٠٣-٥٠٩).

(٣) المصدر السابق ص(٥١٣).

تكلف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به». فقد ذم من يجتمع له، ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له»[1].

وقال: «وبالجملة، فإذا كان المسند المحفوظ المعروف من قول الجنيد أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لا يحمد هذا السماع المبتدع ولا يأمر به ولا يثني عليه، بل المحفوظ من أقواله ينافي ذلك؛ لم يجز أن يعمد إلى قول مجمل روي عنه بغير إسناد فيحمل على أنه مدح هذا السماع المحدث، وقد روى بعض الناس أن الجنيد كان يحضر هذا السماع في أول عمره ثم تركه، وحضوره له فعل، والفعل قد يستدل به على مذهب الرجل وقد لا يستدل...، وأقصى ما يقال: إن الجنيد كان يفعل أولا هذا السماع على طريق الاستحسان له والاستحباب، أو يقول ذلك، فيكون هذا - لو صح - معارضا لأقواله المحفوظة عنه، فيكون له في المسألة قولان.

وقد قال أبو القاسم: «حكي عن الجنيد أنه قال: السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الزمان والمكان والإخوان»، وهذه حكاية مرسلة، والمراسيل في هذه الرسالة لا يعتمد عليها إن لم تعرف صحتها من وجه آخر - كما تقدم -، ولو صح ذلك وأنه أراد سماع القصائد لكان هذا أحد قوليه، وذلك أن قوله: «السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه» صريح بأنه مكروه مذموم منهي عنه لمن قصده، وهذا هو الذي نقرره، فقول الجنيد من محض الذي قلناه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٢-٥٩٣).

وقوله: «ترويح لمن صادفه» لم يثبت منه وإنما أثبتوا أنه راحة، وجعل ذلك مع المصادفة لا مع القصد والتعمد، والمصادفة فيها قسم لا ريب فيه وهو استماع دون استماع، كالمرء يكون مارا فيسمع قائلا يقول بغير قصده واختياره، أو يكون جالسا في موضع فيمر عليه من يقول، أو يسمع قائلا من موضع آخر بغير قصده، وأما إذا اجتمع بقوم لغير السماع إما حضر عندهم أو حضروا عنده وقالوا شيئا فهذا قد يقال: إنه صادفه السماع فإنه لم يمش إليه ويقصده، وقد يقال: بل إصغاؤه إليه واستماعه الصوت يجعله مستمعا فيجعله غير مصادف...، فأكثر ما يقال إن الجنيد أراد بالمصادفة هذه الصورة، وهو مع جعله ترويحا لم يجعله سببا للرحمة، وهذا غايته أن يكون مباحا لا يكون حسنا ولا رحمة ولا مستحبا، والكلام في إباحته وتحريمه غير الكلام في حسنه وصلاحه ومنفعته وكونه قربة وطاعة، فالجنيد لم يقل شيئا من هذا.

وقول القائل: «تنزل الرحمة على أهل السماع»: إذا أراد به سماع القصائد يقتضي أنه حسن وأنه نافع في الدين، وكلام الجنيد صريح في خلاف ذلك»[1].

---

(١) الاستقامة (١/ ٤٠٠-٤٠٣).

المسلك الخامس

بيان الاضطراب والاختلاف الواقع في موجِبي التقليد أو العصمة

تتمةً للمسلكين السابقين:

فإنه يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر ما يعتريهم من الاضطراب والاختلاف في أصولهم ومسائلهم؛ مما يُظهِر عدة أمور، منها:

- أنه يظهر بذلك بُعْدُهم عن منهج الأنبياء، وذلك أنك «لست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلاّ بسبب اتباع آثار الأنبياء...، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدّم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً...، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك»[1].

- أن بيان هذا الاختلاف والاضطراب من أعظم العلامات والدلائل التي يُفْرَق بها بين الأصول الصحيحة والباطلة، وأهل الحق وأهل الباطل، وأهل الهدى وأهل الضلال، وأهل السنة والاتباع وأهل البدعة والأهواء، ولله درّ الإمام قتادة حيث قال: «تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢). وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٤٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٨/ ٤٧) بإسناد حسن.

• أن هذا الاختلاف والاضطراب بينهم مُشْعِر «بتفرّق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فبيّن أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلّق بمعنى واحد، وأما إذا تعلّق كل شيعة بحبلٍ غير ما تعلّقت به الأخرى فلا بدّ من التفرّق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[١].

ومن نماذج ذلك:

• فِرَق الخوارج: قلّدوا المحكّمة الأولى الذين خرجوا على علي رضي الله عنه، وجعلوهم أئمة الحق والهدى، وأوجبوا اتباعهم فيما كانوا عليه، وقد وقع بينهم الاختلاف والاضطراب حتى انقسموا فيما بينهم إلى عشرين فرقة - فيما قيل -، مع أن المتأمل في تفرّقهم يجد عجباً، فإن بعضهم يجتمعون في مجلس، فتعرِض لهم مسألة من المسائل، فيختلفون، ثم لا يقومون إلا وهم مفترقون يكفِّر بعضهم بعضاً[٢]. قال الشهرستاني: «والخوارج اجتمعوا في كلّ زمانٍ على واحدٍ منهم، بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم، ويجري على سنن العدل في معاملاتهم، وإلا خذلوه وخلعوه، وربما قتلوه»[٣].

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٠١).

(٢) انظر: دراسة عن الفرق للدكتور جلي ص(٦٥).

(٣) الملل والنحل (١/ ٢٥).

• والشيعة الإمامية: اتخذوا دعوى العصمة لأئمتهم أصلاً لدينهم يتعصبون له ولا يحيدون عنه ويرون كفر من لم يقُل به، وهم أعظم تفرقاً وأكثر اختلافاً واضطراباً - في أنفسهم - من جميع فرق الأمة، حتى قيل: إنهم يبلغون ثنتين وسبعين فرقة[1].

• وأهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً واضطراباً - مع دعوى كلٍّ منهم أن الذي يقوله حقّ مقطوع به قام عليه البرهان -، فلا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدِّمات دليلٍ إلا نادراً، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كلٌّ من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كلٌّ منهما أن الله لا يُعرَف إلا بطريقته[2].

(١) انظر: منهاج السنة (٣/ ٤٦٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢)، الصواعق المرسلة (٣/ ٨٣٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢، ١٣٨) (٤/ ٥١-٥٢) (٩/ ٢٢٩-٢٣٠)، الصواعق المرسلة (١/ ٣١٨-٣١٩) (٣/ ٨٣٧-٨٤٢) (٤/ ١٤٢٩-١٤٣٢)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٦٨).

المسلك السادس

إلزام كل مدّعٍ وجوب تقليد أحد أو عصمته بصحّة قول غيره في وجوب تقليد شيخه أو عصمته

من المقطوع به: أنه لا يدعي أحد وجوب تقليد شخص معين أو طائفة معين أو عصمة أفراد معينين بناءً على نصّ صحيح صريح من الكتاب والسنة، بل لا يكون عنده إلا مجرد التحكّم والهوى والعصبية والحمية، أو تأويل النصوص الصحيحة على مراده، أو افتعال أحاديث واختلاق أخبار ليس لها أصل.

وإذ كان الأمر كذلك؛ فإنه مما ينقض عليهم استدلالهم بالتقليد لشيوخهم وطائفتهم أو ادعائهم العصمة لأئمتهم: إلزامهم بأن يصحّحوا قول كل أحد ادعى وجوب تقليد شيخه أو طائفته أو ادعى عصمته:

- فإن لم يلتزموا ذلك: شهدوا على أنفسهم بمحض الهوى والتحكّم من غير بينة ولا دليل، وأن إيجابهم التقليد للمعين الذين يرونه هم باطل غير مقبول؛ إذ ما الفرق في ذلك بين دعواهم ودعوى غيرهم.

- وإن التزموا ذلك: سقط قولهم بإيجاب التقليد لشيوخهم أو طائفتهم وبدعوى العصمة لأئمتهم؛ فإنه إذا كان كل شيخ أو طائفة أهلاً للتقليد وكان أتباعه على حق في تقليده، وكان لكل أحد أن يدعى عصمة من يشاء ويقبل منه ذلك؛ لم يكن لأحد المقلَّدين أو المدَّعى عصمتهم مزية على غيره ولا فضل، فلماذا - إذاً - يجعل كل وحد منهم لنفسه من يقلده أو يدعي عصمته؟، ولماذا لا يقلّد كل واحدٍ منهم من وجده من هؤلاء المقلَّدين الذين ارتضاه غيره؟.

قال ابن القيم - في بيان قوة هذا المسلك -: «والعجب: أن كل طائفة من الطوائف وكل أمة من الأمم تدعي أنها على حق - حاشا فرقة التقليد -، فإنهم لا يدعون ذلك، ولو ادعوه لكانوا مبطلين؛ فإنهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليل قادهم إليه وبرهان دلهم عليه، وإنما سبيلهم محض التقليد، والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل...

وأعجب من هذا: أنهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه وأنه لا يحل القول به في دين الله، ولو اشترط الإمام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط، وكذلك المفتي يحرم عليه الإفتاء بما لا يعلم صحته باتفاق الناس، والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده، إذ طريق ذلك مسدودة عليه، ثم كلٌّ منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لمتبوعه: لا يفارق قوله، ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره، وهذا من أعجب العجب»[1].

ومن أتمّ النماذج وأبدعها في هذا: ما ذكره الإمام ابن القيم فقال:

«وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية بعدما تقدم، فأحسن ما رأيت من ذلك: قول المزني - وأنا أورده -، قال:

يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فيما حكمت به؟.

فإن قال: نعم؛ بطل التقليد؛ لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد.

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٢-٢٣٣).

وإن قال: حكمت به بغير حجة؛ قيل له: فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة؟، قال الله ﷻ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَآ﴾[يونس: ٦٨] أي: من حجة بهذا؟.

فإن قال: أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة؛ لأني قلدت كبيرا من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت علي؛ قيل له: إذا جاز تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك.

فإن قال: نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله ﷺ.

وإن أبى ذلك نقض قوله، وقيل له: كيف تجوز تقليد من هو أصغر وأقل علما ولا تجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علما - وهذا تناقض -؟:

فإن قال: لأن معلمي - وإن كان أصغر - فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه، فهو أبصر بما أخذ، وأعلم بما ترك؛ قيل له: وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك، لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك، فإن قلد قوله جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلى للأدنى أبدا، وكفى بقول يؤول إلى هذا تناقضا وفسادا»[١].

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٢١-٢٢٢).

وقال: «يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به وخالفت السلف في ذلك، فإنهم لم يقلدوا؟.

فإن قال: قلدت لأن كتاب الله لا علم لي بتأويله وسنة رسول الله ﷺ لم أحصها، والذي قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم مني؛ قيل له: أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية عن سنة رسوله ﷺ أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم عالم، ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه؟.

فإن قال: قلدته لأني اعلم أنه على صواب؛ قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب الله أو سنة أو إجماع؟.

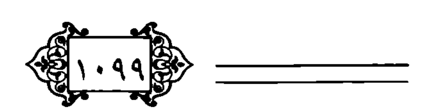
فإن قال: نعم؛ أبطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل.

وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني؛ قيل له: فقلِّد كل من هو أعلم منك، فإنك تجد من ذلك خلقا كثيرا، ولا تخص من قلدته إذ علتك فيه أنه أعلم منك.

فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس؛ قيل له: فإنه إذاً أعلم من الصحابة!، وكفى بقول مثل هذا قبحا.

فإن قال: أنا أقلد بعض الصحابة؛ قيل له: فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله - على أن القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه -؟...

فإن قال: قصري وقلة علمي يحملني على التقليد؛ قيل له: أما من قلد فيما ينزل به من أحكام شريعته عالما يتفق له على علمه فيصدر في ذلك عما

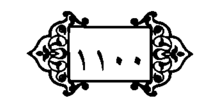


يخبره فمعذور؛ لأنه قد أدى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله، ولا بد له من تقليد عالم فيما جهله لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يثق بخبره في القبلة لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك، ولكن من كانت هذه حاله هل تجوز له الفتيا في شرائع دين الله فيحمل غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملاك ويصيرها إلى غير من كانت في يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام الدليل عليه - وهو مقر أن قائله يخطئ ويصيب، وأن مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه -؟.

فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يجيزه للعامة، وكفى بهذا جهلا وردا للقرآن»[1].

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٣-٢٢٤).



المسلك السابع
بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر من الحجج المُسْتَدَلّ بها على التقليد أو العصمة

مما ينبغي على صاحب السنة: أن يدرك أن من يوجب التقليد لأحد أو يدعي له العصمة فإن له حججاً نقلية وعقلية - هي في حقيقتها شُبَه - يدعيها يثبت بها صحة ما ذهب إليه، فينبغي له أن يعرف تلك الحجج في أثناء نقضه استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة؛ ليكون نقضه صحيحاً متيناً مبنياً على علم وبصيرة، مع أهمية أن يكون النقض لها من الجانبين: النقلي والعقلي.

ومما يورِث الدهشة والعجَب: تلك الحجج (الشُّبَه) التي يستدل بها أهل التقليد على صحة التقليد عموماً؛ فإنهم لم يدعوا دليلاً من الأدلة الصحيحة - في نفسها - إلا استدلوا به على صحة التقليد، فاستدلوا بالآيات القرآنية وسنة الرسول ﷺ (قولاً وفعلاً وتقريراً) والإجماع القولي والسكوتي وآثار الصحابة والتابعين والقياس والقواعد والاستقراء والعقل!!.

وقد عُنِي أهل العلم قديماً وحديثاً بجمعها ونقضها، واستوفى الإمام ابن القيم معظمها - إن لم تكن جميعها -، فذكرها مع بيان وجه استدلالهم بها، ثم نقضها إجمالاً وتفصيلاً، نقلاً وعقلاً، فأكتفي هنا بذكر ثلاثة نماذج مما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ مع نقضها[1]:

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٦ وما بعدها).

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، قالوا: أمر الله سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، وهذا هو نص قولنا في التقليد.

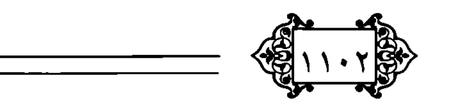
النقض: أن ما ذكرتم بعينه حجة عليكم؛ فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر، والذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فهذا هو الذكر الذي أمرنا الله باتباعه وأمر من لا علم عنده أن يسأل أهله، وهذا هو الواجب على كل أحد: أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزله على رسوله ليخبروه به، فإذا أخبروه به لم يسعه غير اتباعه، وهذا كان شأن أئمة أهل العلم: لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل ما قال...، ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجلٍ بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالف له ما سواه.

الدليل الثاني: ويكفي في صحة التقليد: الحديث المشهور: «أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم».

النقض: جوابه من وجوه:

أحدها: أن هذا الحديث روي من عدة طرق لا يثبت شيء منها، كما ذكر ذلك هل العلم بالحديث.

الثاني: أن يقال لهؤلاء المقلدين: فكيف استجزتم ترك تقليد النجوم التي يهتدى بها وقلدتم من هو دونهم بمراتب كثيرة؟، فكان تقليد مالك والشافعي وأبي جنيفة وأحمد آثر عندكم من تقليد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم،



فما دل عليه الحديث خالفتموه صريحا واستدللتم به على تقليد من لم يتعرض له بوجه.

الثالث: أن هذا يوجب عليكم الجمع في الوقت نفسه بين القولين المتقابلين الواردين عن الصحابة في المسألة الواحدة، فيلزمكم تقليد من ورّث الجد مع الأخوة منهم ومن أسقط الإخوة به - معاً -، وتقليد من حرم الجمع بين الأختين بملك اليمين ومن أباحه، وتقليد من قال: تعتد المتوفى عنها بأقصى الأجلين ومن قال: بوضع الحمل، وتقليد من جوز بيع الدرهم بالدرهمين...، وأضعاف أضعاف ذلك مما اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ، فإن سوغتم هذا فلا تحتجوا لقولٍ على قول ومذهبٍ على مذهب، بل اجعلوا الرجل مخيرا في الأخذ بأي قول شاء من أقوالهم، ولا تنكروا على من خالف مذهبكم واتبع قول أحدهم، وإن لم تسوغوه فأنتم أول مبطل لهذا الحديث ومخالف له وقائل بضد مقتضاه، وهذا مما لا انفكاك لكم منه.

الرابع: أن الاقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة والقبول من كل من دعا إليهما منهم، فإن الاقتداء بهم يحرم عليكم التقليد ويوجب الاستدلال وتحكيم الدليل، كما كان عليه القوم رضي الله عنهم، وحينئذ فالحديث من أقوى الحجج عليكم.

الدليل الثالث: أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد، وأجمعت الأمة على ذلك، وذلك تقليد له.

النقض: لو لم يكن في آفات التقليد غير هذا الاستدلال لكفى به بطلانا!، وهل قبلنا قول الشاهد إلا بنص كتاب ربنا وسنة نبينا وإجماع الأمة على قبول قوله؟، فإن الله سبحانه نصبه حجة يحكم الحاكم بها كما يحكم بالإقرار،

وكذلك قول المقر أيضا حجة شرعية، وقبوله تقليد له كما سميتم قبول شهادة الشاهد تقليدا، فسموه ما شئتم، فإن الله سبحانه أمرنا بالحكم بذلك وجعله دليلا على الأحكام، فالحاكم بالشهادة والإقرار منفذ لأمر الله ورسوله، ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكم، وذلك حكم بنفس ما أنزل الله لا بالتقليد. فالاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للإعراض عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وتقديم آراء الرجال عليها وتقديم قول الرجل على من هو أعلم منه واطراح قول من عداه جملة؛ من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول والأفهام.

وبالجملة: فنحن إذا قبلنا قول الشاهد لم نقبله لمجرد كونه شهد به، بل لأن الله سبحانه أمرنا بقبول قوله، فأنتم معاشر المقلدين إذا قبلتم قول من قلدتموه قبلتموه لمجرد كونه قاله أو لأن الله أمركم بقبول قوله وطرح قول من سواه؟!.

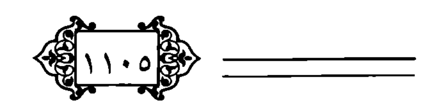
المسلك الثامن

بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها من ادُّعِي فيه وجوب التقليد والعصمة

من أعظم موجبات اتباع النبي ﷺ في كل ما يأتي به من الدين، والتسليم المطلق له: عصمته من الكذب ومخالفة أمر الله سبحانه، وعدم إقراره على الخطأ إن أخطأ في اجتهاده، فيقطع المؤمن بأنه باتباعه محمداً ﷺ يكون مطيعاً ربَّه تبارك وتعالى وممتثلاً ما أمره به.

ومن لوازم ادعاء وجوب تقليد أحدٍ غير النبي ﷺ في كل أمرٍ أو ادعاء العصمة له: أن يكون حاله كحال النبي ﷺ في ذلك، وهذا - وإن ادعاه من ادعاه من بعض موجبي التقليد أو مدعي العصمة - فإن دعواه تسقط وتدحض عند تقرير أن ذلك المقلَّد أو المدعى عصمته يقع في مخالفات صريحة للشرع الذي جاء به محمد ﷺ، وذلك ناقضٌ لوجوب تقليده في كل شيء ولدعوى عصمته.

وهذا المسلك لا يشتمل على المخالفات الشرعية المتعمَّدة وحسب، بل يتناول أيضاً الخطأ المغفور في الاجتهاد الفقهي، والمخالفات الشرعية العقدية التي أخطأ فيها صاحبها أو وقع فيها بسبب البدعة والهوى، فكل واحدٍ من هذه الأصناف تبيّن المخالفات التي وقع فيها المقلَّد بحسبه.



ففيما يتعلق بأهل التقليد المذهبي:

يقول ابن القيم: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبيان زلة العالم؛ ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض وحرموه وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد، فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك، إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه؛ فالخطأ واقع منه ولا بد»[١].

وعن الصوفية الذين يقلدون شيوخهم ويدّعون لهم الحفظ من الله:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعامة هؤلاء يتكلمون بكلام متناقض أو بكلام لا حقيقة له، إذ كان الأصل الذي بنوا كلامهم عليه أصلا باطلا...، لكن شيوخ أهل العلم الذين لهم لسان صدق - وإن وقع في كلام بعضهم ما هو خطأ منكر - فأصل الإيمان بالله ورسوله إذا كان ثابتا غفر لأحدهم خطأه الذي أخطأه بعد اجتهاده.

وهذا الإلحاد الذي وقع في كلام ابن عربي صاحب الفتوحات وأمثاله في أصول الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لم يكن في كلام العلماء والشيوخ المشهورين عند الأمة الذين لهم لسان صدق، ولكن هؤلاء أخذوا مذهب

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢١٧).

الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام - كابن سينا وأمثاله الذي دخل كثير منها في كلام صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها وأمثاله - فأخرجوها في قالب الإسلام بلسان التصوف والتحقيق كما فعل ابن عربي ...، والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية وأبو القاسم القشيري في الرسالة كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أهل الحديث كالفضيل بن عياض والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وعمرو بن عثمان المكي وأبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وغيرهم، وكلامهم موجود في السنة وصنفوا فيها الكتب، لكن بعض المتأخرين منهم كان على طريقة بعض أهل الكلام في بعض فروع العقائد، ولم يكن فيهم أحد على مذهب الفلاسفة، وإنما ظهر التفلسف في المتصوفة المتأخرين، فصارت المتصوفة تارة على طريقة صوفية أهل الحديث - وهم خيارهم وأعلامهم -، وتارة على اعتقاد صوفية أهل الكلام - فهؤلاء دونهم -، وتارة على اعتقاد صوفية الفلاسفة كهؤلاء الملاحدة»[١].

ويقول: «وما ذكر عن ذي النون في هذا الباب - مع أن ذا النون قد وقع منه كلام أنكر عليه، وعزره الحارث بن مسكين، وطلبه المتوكل إلى بغداد، واتهم بالزندقة، وجعله الناس من الفلاسفة - فما أدري هل قال هذا أم لا؟، بخلاف الجنيد، فإن الاستقامة والمتابعة غالبة عليه، وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثم معصوم من الخطأ غير الرسول، لكن الشيوخ

---

(١) الصفدية (١/ ٢٦٥-٢٦٧).

الذين عرف صحة طريقتهم علم أنهم لا يقصدون ما يعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»[1].

ويقول: «وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب اللّه أنواعًا من أمور الجهل بالدين، إما من تعدي حدود اللّه، وإما من تضييع حقوق اللّه، وإما من ادعاء الدعاوى الباطلة التي لا حقيقة لها، كقول بعضهم: «أي مريد لي ترك في النار أحدًا فأنا منه بريء»، فقال الآخر: «أي مريد لي ترك أحدًا من المؤمنين يدخل النار فأنا منه بريء»، فالأول: جعل مريده يخرج كل من في النار، والثاني: جعل مريده يمنع أهل الكبائر من دخول النار. ويقول بعضهم: «إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد»، وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ المشهورين، وهي إما كذب عليهم، وإما غلط منهم، ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء يسقط فيها تمييز الإنسان أو يضعف حتى لا يدري ما قال، والسكر هو لذة مع عدم تمييز؛ ولهذا كان بين هؤلاء من إذا صحا استغفر من ذلك الكلام، والذين توسعوا من الشيوخ في سماع القصائد المتضمنة للحب والشوق واللوم والعذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم، ولهذا أنزل اللّه للمحبة محنة يمتحن بها المحب فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فلا يكون محبًا للّه إلا من يتبع رسوله، وطاعة الرسول ومتابعته تحقيق العبودية، وكثير ممن يدعي المحبة يخرج عن شريعته وسنته، ويدعي من الخيالات ما لا يتسع هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٩٢-٣٩٣).

الموضع لذكره، حتى قد يظن أحدهم سقوط الأمر وتحليل الحرام له، وغير ذلك مما فيه مخالفة شريعة الرسول وسنته وطاعته»(١).

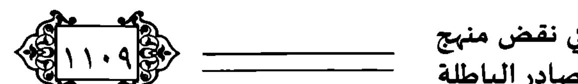
وأما الأئمة الاثنا عشر الذين ادعى الرافضة فيهم العصمة: فإن الأحد عشر منهم مبرءون أصلاً مما ينسب إليهم من الكذب والكفر والشرك والمخالفة الصريحة المتعمَّدة للشرع، ولذلك فإن النقض يكون لأئمتهم الفعليين (وهم شيوخهم):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الأئمة الذين يُدّعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة، والمنتظر غائب له أكثر من أربعمائة وخمسين سنة، وعند آخرين هو معدوم لم يوجد، والذين يُطاعون شيوخٌ من شيوخ الرافضة، أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة، وذكروا أن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين، وهؤلاء الشيوخ المصنفون ليسوا معصومين بالاتفاق، ولا مقطوعاً لهم بالنجاة. فإذاً: الرافضة لا يتبعون إلا أئمةً لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم، فلم يكونوا قاطعين لا بنجاتهم ولا بنجاة أئمتهم الذين يُباشرونهم بالأمر والنهي، وهم أئمتهم حقّاً، وأنهم في انتسابهم إلى أولئك بمنزلة كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون إلى شيخ قد مات من مدة، ولا يدرون بماذا أمر ولا عن ماذا نهى، بل له أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدّون عن سبيل الله، يأمرونهم بالغلو في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أرباباً»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٨٨-٤٨٩).



ويقول - عن إمامهم الثاني عشر خاصة -: «ثم إنه لما علم اسم ذلك الإمام ونسبه يعني: المنتظر، لم يظفر بشيء من مطلوبه، ولا وصل إليه شيء من تعليمه وإرشاده، ولا أمره ولا نهيه، ولا حصل له من جهته منفعة ولا مصلحة أصلاً، إلا إذهاب نفسه وماله، وقطع الأسفار، وطول الانتظار بالليل والنهار، ومعاداة الجمهور لداخل في سرداب، ليس له عمل ولا خطاب، ولو كان موجوداً بيقين لما حصل به منفعة لهؤلاء المساكين، فكيف وعقلاء الناس يعلمون أنه ليس معهم إلا الإفلاس، وأن الحسن بن علي العسكري لم ينسل ولم يُعقب، كما ذكر ذلك محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع وغيرهما من أهل العلم بالنسب؟!»(١).

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٢١-١٢٢).

الباب الثاني

القواعد العامّة لأهل السنة
في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة

وفيه سبعة فصول:

- الفصل الأول: القواعد المتعلقة بدليل الشبهة.
- الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة.
- الفصل الثالث: المقابلة.
- الفصل الرابع: النظائر.
- الفصل الخامس: الترديد والحصر.
- الفصل السادس: المعارضة.
- الفصل السابع: الإلزام.

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بدليل الشبهة

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المطالبة بدليل الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المطالبة بالدليل على كامل الشبهة.

- المطلب الثاني: المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة.

- المبحث الثاني: المطالبة بصحة دليل الشبهة.

المبحث الأول

المطالبة بدليل الشبهة

المطلب الأول

المطالبة بالدليل على كامل الشبهة

« جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث اللّه به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه: فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديق، أو تكذيبه؛ فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم »[1].

و « العلم: ما قام عليه الدليل، والنافع منه: ما جاء به الرسول، فالشأن: في أن نقول علمًا، وهو النقل المصدق والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك - وإن زخرف مثله بعض الناس - خزف مزوق، وإلا فباطل مطلق »[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٨٨).

وقد ذمّ الله تعالى اتباعَ الظن بلا علم في عدة مواضع، وطالب كل صاحب دعوى من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين وغيرهم ببيان العلم والدليل والبرهان الذي اعتمدوه في أعمالهم وعقائدهم[١].

ومن ذلك: قوله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة: ١١١]، قال ابن القيم: « هذه دعوى من كل واحد من الطائفتين أنه لن يدخل الجنة إلا من كان منهما، فقالت اليهود: لا يدخلها إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لا يدخلها إلا من كان نصرانيا، فاختصر الكلام أبلغ اختصار وأوجزه، مع أمن اللبس ووضوح المعنى، فطالبهم الله تعالى بالبرهان على صحة الدعوى فقال: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾، وهذا هو المسمى: سؤال المطالبة بالدليل، فمن ادعى دعوى بلا دليل يقال له: هات برهانك إن كنت صادقا فيما ادعيت »[٢].

ومن قواعد المطالبة بالدليل:

- الدليل المطالَب به أنواع، كالكتاب والسنة والإجماع والآثار وأقوال الأئمة والقياس والعقل والاستقراء ولغة العرب.

- يختلف نوع الدليل المطالَب به لعدة اعتبارات، منها: نوع الشبهة، والقائل بها، ودرجتها قوةً وضعفاً.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٠-١١١).

(٢) بدائع الفوائد (٥/ ٢١٩).

• قد يطالَب بأنواع الأدلة جميعاً لإظهار شدة وهاء الشبهة وكمال عجز صاحبها، وقد يطالَب ببعضها لعدة اعتبارات، منها: مقام المطالبة، وما يقرّ به الخصم، وبيان عجزه عن الإتيان ببعض أنواع الأدلة، فكيف لو طولِب بما هو أقوى منها أو بها كلها؟.

• أن المطالبة بالدليل قد تكون على كامل الشبهة التي أتى بها صاحبها، وقد تكون على أجزائها التي يكون فيها الباطل.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الأحقاف: ٤]، « فالكتاب: هو الكتاب، والأثارة - كما قال من قال من السلف - هي: الرواية والإسناد، وقالوا: هي الخط أيضا، إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط، وذلك لأن الأثارة من الأثر، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ويقيد ذلك بالخط فيكون ذلك كله من آثاره »[١]، وفي هذه الآية: المطالبة بالدليل العقلي والسمعي[٢].

ومما تبرز به أهمية المطالبة بالدليل: أن كل من خالف الكتاب والسنة والإجماع، فإنه لن يجد على باطله دليلاً صحيحاً صريحاً يشهد له عليه، فيسقط قوله وتضمحلّ شبهته.

---

(١) درء التعارض (١/ ٥٧-٥٨).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٥).

قال الإمام أحمد: « فمما يسأل عنه الجهمي: يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟؛ فلا يجد. فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؛ فلا يجد »[١].

وقال الإمام البخاري: « وانتحل نفر هذا الكلام فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بصر ولا تقليد يصح، فأضل بعضهم بعضا جهلا بلا حجة أو ذكر إسناد، وكله من عند غير الله إلا من رحم ربك، فوجدوا فيه اختلافا كثيرا، وإذا أراد الله أن يلبسهم شيعا ويذيق بعضهم بأس بعض فلا مرد له، فهم في ريبهم يترددون »[٢].

وقال: « وحرم الله ﷻ على أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكما من أحكام الرسول أو فرضا أو سنة من سنن المرسلين »[٣].

وقال الدارمي: « لقد شوهتم معبودكم إذ كانت هذه صفته، والله أعلى وأجل من أن تكون هذه صفته، فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بيِّنٍ على دعواكم من كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا »[٤].

وقال: « ولكن بيننا وبينكم حجة واضحة يعقلها من شاء الله من النساء والولدان: ألستم تعلمون أنا قد أتيناكم بهذه الروايات عن رسول الله وعن

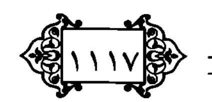
---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

(٣) المصدر السابق ص(٧٧).

(٤) الرد على الجهمية ص(٤٢).



أصحابه والتابعين منصوصة صحيحة عنهم أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادية الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم يتنافسون فيها ويتزينون بروايتها ويحتجون بها على من خالفها؟، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها - إن شاء الله -، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا حتى يكون بعض ما تأتون به ضدا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لم يدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصا بلا ضد منصوص من قولهم أو من قول نظرائهم، ولم يدفع شيء بلا شيء؛ لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحدا منها شيء، إلا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبدا، هذا واضح بيِّن يعقله كثير من ضعفاء الرجال والنساء وتعقلونه أنتم - إن شاء الله - »[1].

وقال: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها. قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون!، أرأيتم إن لم تقبلوها أتشكون أنها مروية عن السلف مأثورة عنهم مستفيضة فيهم يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرنا بعد قرن؟، قالوا: نعم، قلنا: فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية تداولتها العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم التي كذبتها الآثار كلها، فلا تقدرون أن تأتوا فيها بخبر ولا أثر »[2].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٦-٩٧).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٢٦).

وقال: « وأما دعواك أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، فزعمت تفسيرهما: « رزقاه: رزق موسع ورزق مقتور، ورزق حلال ورزق حرام». فقوله: ﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه، فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم، فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية؟، فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي، ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير، فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فَأْثُره من صاحب علم أو صاحب عربية، وإلا فإنك - مع كفرك بهما - من المدلسين »[1].

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤١-٢٤٢).

المطلب الثاني
المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة

قد يُغْرِق صاحب الشبهة في التلبيس والتضليل:

- فيستدل بدليل، لكنه في الواقع إنما استدل ببعضه وترك بعضه الآخر، ويكون فيما تركه إبطال لشبهته وقوله.
- أو يمزج ما في شبهته من باطل بشيء من الحق: في الألفاظ أو الجمل أو المضمون.

ففي هذه الحالة: إن طولب بالدليل مطلقاً قال: هذا هو دليلي الذي جئتكم به، وإن طولب بالدليل على كامل الشبهة فربما استدل عليه بدليلٍ عامٍّ قد يحصل به الالتباس، فتزيد الشبهة - على بعض الناس - قوة واستحكاماً والتباساً، ولكن الأليق هنا: هو توجيه المطالبة بالدليل إلى الجزء المعين من الشبهة الذي حصل بسببه الاشتباه ومزِج فيه الباطل، وحينها لن يتمكن صاحبها من الإتيان بالدليل، فيظهر لكل أحدٍ أنه مبطِل، وأنه ما أراد إلا التلبيس.

وهذا ما كان يتميّز به أهل السنة، ومن النماذج في ذلك:

قال الإمام أحمد: « في قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[النساء: ٥٦]، قالت الزنادقة: فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت وأبدلهم جلودا غيرها؟، فلا نرى إلا أن الله يعذب جلودا لم تذنب حين يقول: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾. فشكوا في القرآن وزعموا أنه متناقض.

فقلت: إن قول الله: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ ليس يعني: جلودا غير جلودهم، وإنما يعني: بدلناهم جلودا غيرها، تبديلها: تجديدها؛ لأن جلودهم إذا نضجت جددها الله »[١].

وقال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يدرك بشيء من هذه الخمس.

فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف يناقض: أما قولك: «لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب»: فقد صدقت، وتفسير التوحيد عند الأمة وصوابه: قول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)...، فهذا تأويل التوحيد وصوابه عند الأمة، فمن أدخل الحواس الخمس أيها المعارض في صواب التأويل من أمة محمد ﷺ؟، ومن عدها؟، فأَشِرْ إليه »[٢].

وقال: «فاحتج بعضهم فيه [يعني: في أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان] بكلمة زندقة أستوحش من ذكرها، وتستر آخر من زندقة صاحبه فقال: قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٧).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١٥٢-١٥٥).

قلنا: هذه الآية لنا عليكم لا لكم، إنما يعني: أنه حاضرٌ كل نجوى ومع كل أحد من فوق العرش بعلمه؛ لأن علمه بهم محيط وبصره فيهم نافذ، لا يحجبه شيء عن علمه وبصره، ولا يتوارون منه بشيء، وهو بكماله فوق العرش بائن من خلقه، يعلم السر وأخفى، أقرب إلى أحدهم من فوق العرش من حبل الوريد، قادر على أن يكون له ذلك؛ لأنه لا يبعد عنه شيء ولا تخفى عليه خافية في السموات ولا في الأرض، فهو كذلك رابعهم وخامسهم وسادسهم، لا أنه معهم بنفسه في الأرض - كما ادعيتم -، وكذلك فسرته العلماء.

فقال بعضهم: دعونا من تفسير العلماء، إنما احتججنا بكتاب الله، فأتوا بكتاب الله.

قلنا: نعم هذا الذي احتججتم به هو حق - كما قال الله ﷻ -، وبها نقول على المعنى الذي ذكرنا، غير أنكم جهلتم معناها فضللتم عن سواء السبيل، وتعلقتم بوسط الآية وأغفلتم فاتحتها وخاتمتها؛ لأن الله ﷻ افتتح الآية بالعلم بهم وختمها به، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ففي هذا دليل على أنه أراد العلم بهم وبأعمالهم، لا أنه نفسه في كل مكان معهم - كما زعمتم -، فهذه حجة بالغة لو عقلتم»[1].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٤٢-٤٣).

المبحث الثاني

المطالبة بصحة دليل الشبهة

لا يخفى أن أصحاب الشبه قد يأتون - عند مطالبتهم بالدليل أو ابتداءً - ببعض ما يرونه دليلاً على شبهتهم، وحينها: لا يخلو الأمر من إحدى الحالات الآتية:

- أن يكون الدليل في نفسه دليلاً غير معتبر - كالرؤى والقصص والكشف ونحو ذلك -: فيكون الدليل مردوداً على صاحبه ابتداءً، وتكون حاله كحال من لم يأتِ بالدليل أو من ليس لديه دليل أصلاً.
- أن يكون الدليل في نفسه دليلاً صحيحاً معتبراً بإطلاق (وهو: الآيات القرآنية)، لكن الخطأ والخلل والضلال وقع من جهة الاستدلال به: فتطبّق هنا المباحث المذكورة في الفصل الثاني من هذا الباب وغيرها مما يصلح في مقامه.
- أن يكون أصل الدليل مقبولاً لكن لا يصح الاستدلال به إلا بعد ثبوت صحته (كالأحاديث، وآثار الصحابة والسلف، والإجماع): فهنا أول ما يطالب به صاحب الشبهة أن يثبت صحة الدليل الذي ادعاه، ولذلك فائدتان:

الأولى: أنه إذا كان الدليل غير ثابت من أصله فوجوده كعدمه بالنسبة لصاحب الشبهة، وحاله كحال من لا دليل له.

الثانية: أنه لا تكون ثمَّ حاجة إلى مطالبته ببيان دلالة الدليل ووجه استشهاده به؛ لأنه ليس دليلاً مقبولاً أصلاً.

فإذا لم يثبت صاحب الشبهة صحة الدليل الذي يدعيه كان ضعفه كافياً في ردّه وعدم الاعتداد به.

ثم إن صحة دليل الشبهة المطالَب بها تختلف من موضع لآخر بحسب نوع الدليل:

- فالحديث والأثر وأقوال الأئمة: يطالَب فيها بالأسانيد وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على الإسناد والمتن.
- والإجماع: يطالَب فيه بالإسناد وصحته، أو بالمصدر المعتمد الذي نقله ودرجة مؤلفه في هذا الباب.

ومن عناية أهل العلم بهذا الأمر أنهم نصّوا على مجموعة من المؤلفات التي لا يقبل ما فيها من الحديث أو الأثر بمجرد وجوده فيها - ككتب الثعلبي والنقاش والواحدي وأمثال هؤلاء من المفسرين[١]، وككتب الطوسي وأبي عبد الرحمن السلمي والقشيري ومحمد بن طاهر المقدسي وأمثالهم في التصوف -[٢]، وذلك لكثرة ما يودعونه مصنفاتهم من الأحاديث والآثار والنقول الضعيفة والموضوعة والتي لا أصل له.

يقرّر الأئمة هذا المسلك:

فيقول الدارمي: « وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه ثم رويت بعده.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٣).

(٢) راجع: المسلكين الأول والثاني في المطلب الثالث من مبحث (الاستدلال بالقصص والحكايات والمنامات).

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت فإنه لا يأتي به عن ثقة...، فإن كنت صادقا فاكشف عن إسناده فإنك لا تسنده إلى ثقة »(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - في أثناء رده على بعض أدلة الرافضي -: « يقال - أولا -: هذه الحكاية لم يذكر لها إسنادا، فلا تعرف صحتها، فإن المنقولات إنما تعرف صحتها بالأسانيد الثابتة »(٢).

وقال أيضاً: « أنا نطالبه بصحة هذا النقل أولا بذكر هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة، فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم إن لم نعرف ثبوت إسناده، وكذلك إذا روى فضيلة لأبي بكر وعمر لم يجز اعتقاد ثبوت ذلك بمجرد ثبوت روايته باتفاق أهل العلم »(٣).

وقال السهسواني: « قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله: « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه... »(٤).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

(٢) منهاج السنة (٣/ ١٣٨).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٠).

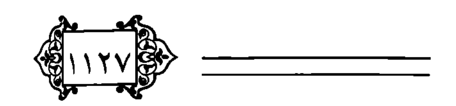
(٤) صيانة الإنسان ص(٨٨-٨٩).

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة.
- المبحث الثاني: تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه.
- المبحث الثالث: نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً.
- المبحث الرابع: نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها.
- المبحث الخامس: نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة.
- المبحث السادس: نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه.
- المبحث السابع: نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها.
- المبحث الثامن: المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة.
- المبحث التاسع: بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها.



الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة

المبحث الأول

المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة

ما أكثر ما يدعي أهل الباطل بأن ما يقولون به ويدعون إليه قد دل الدليل الصحيح عليه، ثم عند النظر في الدليل وتحقيقه يظهر أنهم يكونون مخطئين في جانبين أو في أحدهما:

فالجانب الأول: في كون الدليل الذي استدلوا به صحيحاً.

والجانب الثاني: في كون الدليل الذي استدلوا به دالاً على دعواهم.

قال ابن القيم: « فائدة: منع الدلالة ومنع المدلول.

منع الدلالة شيء ومنع الدليل عليه شيء، فالثاني مستلزم للأول من غير عكس؛ فمن منع الدلالة مع تسليم للمدلول عليه فانتقل عنه منازعة إلى دليل آخر كان انقطاعا، وإن منع المدلول فانتقل عنه المنازع إلى دليل آخر لم يكن انقطاعا، كما إذا طعن الخصم في شهود المدعي فأقام بينة أخرى غير مطعون فيها فله ذلك، فينبغي التفطن في المناظرة لذلك »[1].

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ١٠٠٩).

وعلى هذا؛ فكل من أتى بشبهة وادعى الدليل عليها لزمه أمران، هما مقدّمتان لصحة استدلاله بذلك الدليل:

الأول: صحة ذلك الدليل في نفسه، فيجب عليه العلم بصحته قبل اعتقاد موجبه، وبيان ذلك عند احتجاجه به على غيره[١].

الثاني: ثبوت دلالة ذلك الدليل على المعنى المدعى الذي يستدل بالدليل عليه[٢].

ووجه هذا المسلك يظهر فيما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «ومما ينبغي أن يعلم أن سبب ضلال النصارى وأمثالهم من الغالية كغالية العباد والشيعة وغيرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء، وعدلوا عن الألفاظ الصريحة المحكمة وتمسكوا بها، وهم كلما سمعوا لفظاً لهم فيه شبهة تمسكوا به وحملوه على مذهبهم - وإن لم يكن دليلا على ذلك -، والألفاظ الصريحة المخالفة لذلك: إما أن يفوضوها وإما أن يتأولوها - كما يصنع أهل الضلال: يتبعون المتشابه من الأدلة العقلية والسمعية ويعدلون عن المحكم الصريح من القسمين -.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ٦١).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ١٢٤)، منهاج السنة (٨/ ٤٢).

والثاني: خوارق ظنوها آيات وهي من أحوال الشياطين، وهذا مما ضل به كثير من الضلال المشركين وغيرهم - مثل: دخول الشياطين في الأصنام وتكليمها للناس، ومثل: إخبار الشياطين للكهان بأمور غائبة، ولا بد لهم مع ذلك من كذب، ومثل: تصرفات تقع من الشياطين -.

والثالث: أخبار منقولة إليهم ظنوها صدقا وهي كذب.

وإلا فليس مع النصارى ولا غيرهم من أهل الضلال على باطلهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح ولا آية من آيات الأنبياء:

بل إن تكلموا بمعقولٍ: تكلموا بألفاظ متشابهة مجملة، فإذا استفسروا عن معاني تلك الكلمات وفُرِّق بين حقها وباطلها تبين ما فيها من التلبيس والاشتباه.

وإن تكلموا بمنقول: فإما أن يكون صحيحا لكن لا يدل على باطلهم، وإما أن يكون غير صحيح ثابت، بل مكذوب.

وكذلك ما يذكرونه من خوارق العادات: إما أن يكون صحيحا قد ظهر على يد نبي - كمعجزات المسيح ومن قبله كإلياس واليسع وغيرهما من الأنبياء وكمعجزات موسى -: فهذه حق، وإما أن تكون قد ظهرت على يد بعض الصالحين - كالحواريين - وذلك لا يستلزم أن يكونوا معصومين كالأنبياء، فإن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه، لا يتصور أن يقولوا على الله إلا الحق ولا يستقر في كلامهم باطل لا عمدا ولا خطأ، وأما الصالحون فقد يغلط أحدهم ويخطئ - مع ظهور الخوارق على يديه -، وذلك لا يخرجه عن كونه رجلا صالحا، ولا يوجب أن يكون معصوما إذا كان هو لم يدع العصمة ولم يأت بالآيات دالة على ذلك الجواب، ولو ادعى العصمة وليس بنبي لكان كاذبا لا بد

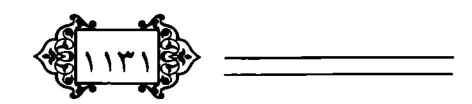
أن يظهر كذبه وتقترن به الشياطين فتضله »[١].

وقال: « والحجج الباطلة السمعية: إما نقل كاذب، وإما نقل صحيح لا يدل، وإما قياس فاسد، وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس، وقولنا: (نَقْلٌ): يدخل فيه كلام الله ورسوله وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به »[٢].

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٣١٥-٣١٧).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤١٩).



المبحث الثاني

تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه

كما أنه ينبغي عند مطالَبة صاحب الشبهة بالدليل: أن ينظر صاحب الحق في تلك الشبهة ويدرك: هل يطالب بالدليل على كاملها أو على بعض أجزائها الذي وقع فيه الباطل؛ فكذلك عند نظره في دلالة ذلك الدليل ينبغي عليه - بعد مطالبته صاحب الشبهة بإثبات صحة دلالة الدليل على ما استدل به عليه - أن يدرك وجه استدلاله به، ثم يدرك الموطن الذي وقع فيه الاشتباه والخلل والباطل.

وهذا له فوائد عظيمة، منها:

- أن يكون النقض مبنياً على أسس قوية من الفهم والعلم والبصيرة، فلا ينقض ما لم يفهمه أو يعقله.

- إدراك مقصد صاحب الشبهة؛ حتى لا يتوجّه بالنقض إلى ما لم يستدل به صاحب الشبهة أصلاً، فيكون ذلك من أقوى ما يُستدرَك عليه، ومما يقوي عليه صاحب الشبهة نفسه.

- أن يكون النقض موجَّهاً إلى ما في دلالة الشبهة من الباطل، دون ما فيها من الحق، وإلا كان منكراً للحق دون أن يعلم.

ومن أمثلة ذلك:

قال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع

خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يدرك بشيء من هذه الخمس.

فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف يناقض: أما قولك: « لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب »: فقد صدقت، وتفسير التوحيد عند الأمة وصوابه: قول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)... »(١).

وقال: « فاحتج بعضهم فيه [يعني: في أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان] بكلمة زندقة أستوحش من ذكرها، وتستر آخر من زندقة صاحبه فقال: قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

قلنا: نعم هذا الذي احتججتم به هو حق - كما قال الله ﷻ -، وبها نقول على المعنى الذي ذكرنا، غير أنكم جهلتم معناها فضللتم عن سواء السبيل، وتعلقتم بوسط الآية وأغفلتم فاتحتها وخاتمتها؛ لأن الله ﷻ افتتح الآية بالعلم بهم وختمها به، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، ففي هذا دليل على أنه أراد العلم بهم وبأعمالهم، لا أنه نفسه في كل مكان معهم - كما زعمتم -، فهذه حجة بالغة لو عقلتم »(٢).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١٥٢-١٥٥).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤٢-٤٣).

المبحث الثالث

نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً

من القواعد المقطوع بها: أنه ما من دليلٍ معتبرٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم إلا كان ذلك الدليل لا يدلّ البتة على مقصودهم الذي استدلوا به عليه.

والحجة في ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾[الأحزاب: ٤]، وقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[فصلت: ٤٢]، فدين الله ليس فيه إلا الحق، والحق هو ما بيّنه رسول الله ﷺ وتلقّاه عنه صحابته رضي الله عنهم وأجمعوا عليه ونقلوه لمن بعدهم، فلا يعقَل أن يكون الحق في الأدلة الصحيحة المعتبرة على خلاف ذلك، كما أنه من المحال أن يكون أهل الأهواء والبدعة - وهم من أبعد الناس عن طلب الأدلة الصحيحة المعتبرة وفقهها - قد أدركوا منها دلالةً صحيحة وغابت عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأن الله يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[يونس: ٣٢].

ومن نماذج سلوك أئمة أهل السنة هذا المسلك:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِي: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ». قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم وهذا واضحٌ بيِّنٌ عند

من كان عنده أدنى معرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى عن صفة المخلوقين »(١).

وقال الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي - المعروف بأبي شامة -: « ومما ابتدع في قيام رمضان في الجماعة: قراءة سورة الأنعام جميعها في ركعة واحدة يخصونها بذلك في آخر ركعة من التراويح ليلة السابع أو قبلها، فَعَل ذلك ابتداعاً بعض أئمة المساجد الجهال؛ مستشهداً بحديثٍ لا أصل له عند أهل الحديث ولا دليل فيه أيضا، يُروَى موقوفا على علي وابن عباس رضي الله عنهم، وإنما ذكره بعض المفسرين مرفوعاً إلى النبي ﷺ في فضل سورة الأنعام بإسناد مظلم عن أبي معاذ عن أبي عصمة عن زيد العمي - وكل هؤلاء ضعفاء - عن أبي نضرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « نزلت سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك، لهم زجل بالتسبيح والتحميد ». فاغتر بذلك من سمعه من عوام المصلين... إلى أن قال: « ثم لو صح حديث الأنعام لم يكن فيه دلالة على استحباب قراءتها في كل ركعة واحدة، بل هي من جملة سور القرآن، فيستحب فيها ما يستحب في سائر السور »(٢).

وقال سليمان بن سحمان رداً على استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله)

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (١٠٤).

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص: (٨٥).

فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله -: « أقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر ولو أقرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن وُلِد في الإسلام، لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر »(١).

وقال السهسواني - رداً على من استدل بالأحاديث التي فيها الترغيب في زيارته ﷺ، على أنه صريحة في ندب بل تأكد زيارته ﷺ حياً وميتاً للذكر والأنثى -: « قد عرفت فيما تقدم أن تلك الأحاديث ليست قابلة لأن يحتج بها على حكم من الأحكام الشرعية، على أن بعضها فيها غير دال على المطلوب، فإنه ليس فيه ذكر القبر ولا ذكر الوفاة »(٢).

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(٢) صيانة الإنسان من وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٧).

المبحث الرابع
نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها

مما ينبغي أن يُتنبَّه له فيما يتعلق بدلالة الدليل على ما استدل به عليه صاحب الشبهة: أن يُعرَف هل الأولى والأفضل هو نقض الشبهة كلها أو بعضها، وذلك بحسب ما تشتمل عليه الشبهة أو يحيط بها أو ينبني عليها وعلى نقضها، ومما يبيّن ذلك:

- أن الدلالة التي يدعيها صاحب الشبهة في الدليل إن كانت كلها باطلة غير صحيحة، ولا تتكون من أجزاء: وُجِّه النقض إليها كلها، وإن كان فيها ما هو حق وما هو باطل: وُجِّه النقض إلى ما فيها من الحق دون ما فيها من الباطل.
- أن الدلالة إن كانت تشتمل على عدة أجزاء، وكلها باطلة غير صحيحة: فقد يُوجَّه النقض إلى أقوى ما فيها، وقد يوجَّه إلى ما هي مبنية عليه، وقد يُنتَقى بعض أجزائها ويوجَّه إليه النقض للدلالة على ما فيها من الباطل.

ومن أدلة ذلك:

أن اليهود والنصارى لما ادّعوا لأنفسهم المزيّة، وأتوا على ذلك بالشبهة فقالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨]، وكانت الدلالة كلها باطلة، وهي غير مركبة من أجزاء؛ جاء النقض عليها كلها، فقال تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[المائدة: ١٨].

ولما وصف اليهود الله تبارك وتعالى بالنقص فقالوا: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[المائدة: ٦٤]، وكانت اليد صفة ثابتة لله كما يليق بجلاله وعظمته، ووصفها بالغل باطل؛ جاء النقض بإبطال الدلالة الباطلة وحسب، فقال تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة: ٦٤].

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق، فقلنا: أي آية؟، فقال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾[النساء: ١٧١]، وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن؛ لأنه يسميه مولودا وطفلا وصبيا وغلاما يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي يجرى عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟، ولكن المعنى من قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: (كن)، فكان عيسى بـ(كن)، وليس عيسى هو الـ(كن)، ولكن بـ(الكن) كان، فالـ(كن) من الله قول، وليس الـ(كن) مخلوقا »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

فالدلالة التي استدلال بها الجهمي من هذه الآية على أن القرآن مخلوق لها جزءان (مقدمتان):

١- أن عيسى عليه السلام هو المراد بِـ (كن) في الآية.

٢- وعيسى مخلوق.

إذاً: كلام الله مخلوق.

فوجَّه الإمام أحمد نقضه إلى المقدمة الأولى لأمرين:

١- أنها هي الباطل المذكور في تلك الدلالة المدَّعاة.

٢- أنها هي التي بُنِي عليها ما بعدها، فلو أسقطت سقطت الدلالة كلها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن هؤلاء من يحتج بقوله: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، ويقول: معناها: اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة، فإذا حصل ذلك سقطت العبادة. وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال، فإذا حصل لك حال تصوفي سقطت عنك العبادة، وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من المعرفة والحال استحل ترك الفرائض، وارتكاب المحارم...

فأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، فهي عليهم لا لهم، قال الحسن البصري: إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلا دون الموت، وقرأ قوله: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، وذلك أن اليقين هنا الموت وما بعده باتفاق علماء المسلمين وهؤلاء من المستيقنين. وذلك مثل قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا

نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٢ – ٤٧]، فهذا قالوه وهم في جهنم، وأخبروا أنهم كانوا على ما هم عليه من ترك الصلاة والزكاة والتكذيب بالآخرة والخوض مع الخائضين حتى أتاهم اليقين، ومعلوم أنهم مع هذا الحال لم يكونوا مؤمنين بذلك في الدنيا، ولم يكونوا مع الذين قال الله فيهم: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وإنما أراد بذلك أنه أتاهم ما يوعدون (وهو اليقين)...، و (يقين) على وزن فعيل، وسواء كان فعيل بمعنى مفعول، أي: الموت - كالحبيب والنصيح والذبيح -، أو كان مصدرًا وضع موضع المفعول - كقوله: ﴿ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١]، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١]... وأمثال ذلك، فإنه كثير -؛ فعلى التقديرين المعنى لا يختلف، بل اليقين هو ما وعد به العباد من أمر الآخرة»[١].

فنقض شيخ الإسلام هنا كامل الدلالة المدعاة في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة.

❊ ❊ ❊

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٧-٤١٩).

المبحث الخامس
نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة

المطلب الأول
بيان الحق في دليل الشبهة

يُعدّ نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة من أقوى المسالك في نقض الشبه - إن لم يكن أقواها وأولاها -، فإنه يجتمع فيه عدة مقاصد عظيمة، منها:

• زيادة الإيمان بهذا الدين العظيم، وأن أدلته الصحيحة المعتبرة النقلية والعقلية - سواء في ذلك: مصادره الأصيلة (الكتاب والسنة والإجماع) أم التابعة لها (القياس، وآثار الصحابة والسلف، والقواعد، والعقل) - ليس فيها البتة باطل بوجه من الوجوه، بل كلها حق وصدق، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

• بيان أن الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على باطله مدّعياً أنه يدل على ما استدل به عليه؛ هو في حقيقته حجة عليه لا له، بل هو أقوى دليل على بطلان دعواه، وأعظم شاهدٍ على نقيض باطله.

• أن صاحب الشبهة قد يعترض على نقض دليله بأمرٍ خارجيٍّ عنه - إما خوفاً من ظهور الحق، أو طمأنينةً كاذبة بأن الدليل يدل على مراده، أو إفحاماً لأهل الحق بأن معه دليلاً لا يمكنهم نقضه -؛ فيكون نقض دلالة

دليله الذي استدل به من الدليل نفسه أدفع لباطله، وأقوى في دحض شبهته، وأظهر في بيان حقيقته لمن اغترّ به.

يقرِّر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المسلك فيقول: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه؛ كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يؤتون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى:

إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه.

وإما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض، مثل: أن يؤمنوا ببعض ما أنزله الله دون بعض فيضلون من جهة ما لم يؤمنوا به، كما قال تعالى عن النصارى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوال كذبت عليهم، ومن جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[١].

ويقول: « ونحن - ولله الحمد والمنة - نبين أن كل ما احتجوا به من حجة سمعية من القرآن أو من الكتب المتقدمة على القرآن أو عقلية فلا حجة لهم في شيء منها، بل الكتب كلها مع القرآن والعقل حجة عليهم لا لهم، بل عامة ما يحتجون به من نصوص الأنبياء ومن المعقول فهو نفسه حجة عليهم ويظهر منه فساد قولهم، مع ما يفسده من سائر النصوص النبوية والموازين التي هي مقاييس عقلية.

وهكذا يوجد عامة ما يحتج به أهل البدع من كتب الله ﷻ ففي تلك النصوص ما يتبين أنه لا حجة لهم فيها، بل هي بعينها حجة عليهم، كما ذكر أمثال ذلك في الرد على أهل البدع والأهواء وغيرهم من أهل القبلة »[٢].

ونقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة له جانبان:

الأول: بيان الحق في دليل الشبهة، وموضع الكلام عنه في هذا المطلب.

الثاني: قلب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة، وسيكون الكلام عنه في المطلب التالي.

أما بيان الحق في دليل الشبهة:

• فهو ملازمٌ لكل نقضٍ لأي دليل صحيح معتبر استدل به صاحب الشبهة؛ وهو أول ما يحسن أن يُبدأ به في نقض دلالة ذلك الدليل، لبيان أن

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٨).

ذلك الدليل لا يدل على ما استدل به صاحب الشبهة عليه، وأن الحق في دلالته بخلاف ذلك، وقد يكتفى بذلك في أحيان كثيرة؛ فإن مجرد بيان الحق في دلالة الدليل كافٍ في بيان أن الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة باطلة غير صحيحة.

- وهو القاعدة التي يُرتكَز عليها - فيما بعد - لقلب الدلالة من الدليل نفسه؛ إذ لا يتمّ قلب الدلالة إلا بعد إثبات أن الدلالة التي استدل بها صاحب الشبهة من الدليل غير صحيحة ولا مقبولة، وذلك إنما يكون إذا بُيِّن الحق في الدلالة التي دلّ عليها الدليل، ولا يكاد يوجَد دليل قُلِبت دلالته على صاحب الشبهة إلا ويقترن بذلك - إما قبله أو بعده - بيان الحق في دلالة الدليل.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: «وإنما معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[الأنعام: ٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض، وهو على العرش، وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان»(١).

وقال - رداً على استدلال الجهمية بآيات المعية على أن الله في كل مكان -: «وهذا على وجوه:

قال الله جل ثناؤه لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾[طه: ٤٦] يقول: في الدفع عنكما، وقال: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] يقول: في الدفع عنا، وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٩).

بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] يقول: في النصر لهم على عدوهم، وقال: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥] في النصر لكم على عدوكم، وقال: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٨] يقول: بعلمه فيهم، وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢] يقول: في العون على فرعون »[١].

فبيّن ؒ أن المعنى الحق لآيات المعية هو أنها تكون عامة بمعنى العلم، وخاصة بمعنى النصر والتأييد.

❊ ❊ ❊

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٠-٤١).

المطلب الثاني
قلْب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة

بعد تقرير الحق في دلالة الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة ينتقل إلى ما لا قِبَل لصاحب الشبهة به، وهو: بيان أن الدليل الذي استدل به على باطله هو في نفسه دليل عليه، ينقض باطله ويفسد عليه دعواه.

وهذه قاعدة كلّية لا تنخرم ولا تتخلف - كما سبق تقريره في المطلب السابق -، إلا أن تطبيقها قد لا يوجد بشكل مطرد ومستمر كما هو الحال في المسلك السابق - وإن كانت أمثلتها كثيرة مشهورة -، وذلك أن من أهل العلم من يكتفي بنقض دلالة الدليل ببيان الحق فيها دون أن يقلبها على صاحب الشبهة بخلاف قوله، وما أحسن وأعجب ما نقله ابن القيم عن شيخه ابن تيمية في قوله: « أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطلٌ بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله »[١].

ومن أشهر النماذج في هذا المسلك:

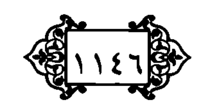
١ - قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فهذه الآية يستدل بها أهل الأهواء الذين ينفون رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، وهي دليلٌ عليهم، بل إنها من أعظم أدلة إثبات الرؤية.

قال ابن القيم رحمه الله: « وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة:

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٠١).



أحدها: أنه لا يُظنّ بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه بل ما هو من أبطل الباطل وأعظم المحال...

الوجه الثاني: أن الله ﷻ لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالا لأنكره عليه، ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن يريه كيف يحيي الموتى لم ينكر عليه، ولما سأل عيسى بن مريم ربه إنزال المائدة من السماء لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوحٌ ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]...

الوجه الثالث: أنه أجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقل: لا تراني، ولا: إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله، و هذا يدل على أنه ﷻ يُرى، و لكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه:

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار، فكيف بالبشر الضعيف الذي خُلق من ضعف؟.

الوجه الخامس: إن الله ﷻ قادر على أن يجعل الجبل مستقرا مكانه، وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته...

الوجه السادس: قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[الأعراف: ١٤٣]، وهذا من أَبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى، فإنه إذا جاز أن يتجلى

للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب عليه؛ فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامتهم ويريهم نفسه؟، فأعلم سبحانه وتعالى موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

الوجه السابع: أن ربه ﷻ قد كلمه منه إليه وخاطبه وناجاه وناداه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه معه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز »[1].

٢- وقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

استدل به - كذلك - أهل الأهواء الذين ينفون رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، وهي دليلٌ عليهم، بل إنها من أعظم أدلة إثبات الرؤية، « وهي على جواز الرؤية أدلّ منها على امتناعها:

فإن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يُمدَح به، وإنما يُمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم إذا تضمن أمرا وجوديا كتمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال الصمدية وغناه، ونفي الشفاعة عنده بدون إذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه،

---

(١) حادي الأرواح ص: (١٩٧-١٩٨).

ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته، ولهذا لم يتمدح بعدمٍ محض لا يتضمن أمرا ثبوتيا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمرٍ يشترك هو والمعدوم فيه، فلو كان المراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أنه لا يُرى بحالٍ؛ لم يكن في ذلك مدح ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك، فإن العدم الصرف لا يُرى ولا تدركه الأبصار، والرب جل جلاله يتعالى أن يُمدح بما يشاركه فيه العدم المحض، فإذاً المعنى: أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به...، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لعظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به، فان الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، فلم ينفِ موسى الرؤية، ولم يريدوا بقولهم: « إنا لمدركون » إنا لمرئيون، فإن موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكهم إياهم بقوله: « كلا »...، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك كما يُعلم ولا يُحاط به »(١).

(١) حادي الأرواح ص: (٢٠٢).

ومن النماذج أيضاً:

قال الدرمي: « وأما دعواك أن رؤية الله كقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

فلو قد عقلت تفسير هذه الآية وفيم أنزلت لكان احتجاجك إقرارا برؤية الله عيانا؛ لأن هذه الرؤية كانت رؤية عيان، وتفسير ذلك: رؤية القتل والقتال، فقد رأوه بأعينهم وهم ينظرون فلم يصبروا له، وإنما نزلت هذه الآية في قوم غابوا عن مشهد بدر فقالوا: لئن أرانا الله قتالا ليرين ما نصنع ولنقاتلن. فأراهم الله القتال عيانا وهم ينظرون إليه بأعينهم فولوا مدبرين - كما قال الله - ولم يصبروا للقتال فعفا عنهم، فقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[آل عمران: ١٤٣]، فكان هذا رؤية عيان لا رؤية خفاء »[1].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٩-٢٠١).

المبحث السادس

نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه

قد يستدل صاحب الشبهة بدليل، لكن لا يمكنه الاستدلال به إلا بعد أن يبني دلالته ويربطها بأمرٍ آخر نقلي أو عقلي من خارج الدليل، وقد يبني استدلاله بالدليل على جمل وعبارات (مقدّمات) مركّبة، بحيث يذكر جملاً بعضُها يترتب على بعض وتكون الجملة الثانية منها مبنيةً على الأولى، والثالثة على الثانية... وهكذا.

ففي مثل هذه الحال: يكون نقض دلالة الشبهة بأحد وجهين أو بكليهما:

الأول: إبطال بناء الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على الدليل الآخر، وإبطال وجود العلاقة والربط بينهما.

الثاني: إبطال المقدمات التي ذكرها صاحب الشبهة في الدلالة، وقد يكتفى بإبطال المقدمة التي تقوم عليها كل المقدمات التي بعدها، وقد يتوسَّع فتبطل المقدمات كلها.

ومن نماذج ما وُجِد فيه أحد الوجهين:

قال السهسواني - رداً على من استدل بزيارته ﷺ قبورَ أصحابه بالبقيع وأحد، على مشروعية السفر لزيارة قبره ﷺ، فقال: « وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبرٍ غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى » -: « أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما

هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولا ينكره أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر وهو ليس بثابت »[١].

فصاحب الشبهة يريد الاستدلال على مشروعية السفر لزيارة قبره ﷺ، فاستدل بزيارته ﷺ قبورَ أصحابه بالبقيع وأحد، ولم يمكنه الاستدلال به إلا بعد أن بناه على أمر آخر ادعاه، وهو: الانتقال للزيارة، وجعله انتقالاً عاماً يشمل كل صوره، فوجَّه السهسواني نقضه إلى ذلك المعنى الذي ربط به الحديث (وهو عموم الانتقال)، ونقضه بأن المراد منه - كما هو وارد في الحديث - انتقال مخصوص، وهو الذي لا يكون منه سفر، وبذلك انتقض استدلال صاحب الشبهة بدلالة الحديث.

ومن أظهر ما اجتمع فيه الوجهان معاً:

ما نقض به شيخ الإسلام ابن تيمية القانون الذي وضعه الرازي في تعارض العقل والنقل، وتقديم النقل على العقل:

فمن الوجه الأول:

قال الرازي: « إذا تعارض العقل والنقل ».

فهذه الجملة مبنية على أمر خارجي، وهو: المراد بِـ(النقل) و(العقل) الذي فهمه الرازي ثم بنى عليه إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل.

ولذلك مما نقض به شيخ الإسلام هذه العبارة: أن استفصل عن المراد بِـ(النقل) و(العقل)، ثم نقض أن يكون المعنى الصحيح لهما يدل على إمكان

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٩).

التعارض بينهما أو على أن العقل هو أصل النقل - كما ادعاه الرازي -، ومما قاله في ذلك - فيما يتعلق بالعقل -:

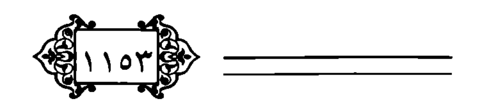
« فيقال له:

أتعني بالعقل هنا: الغريزة التي فينا، أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟.

أما الأول: فلم تُرِدْه، ويمتنع أن تريده؛ لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة، وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له، فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعيها وعقليها، فامتنع أن تكون منافية لها، وهي أيضا شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال - وإن لم تكن علما -، فيمتنع أن تكون منافية له معارضة له.

وإن أردت بالعقل - الذي هو دليل السمع وأصله -: المعرفة الحاصلة بالعقل:

فيقال له: من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته؛ فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك، لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم - كالأشعري في أحد قوليه، وكثير من أصحابه أو



أكثرهم كالأستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم - الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري. فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة - كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع -، وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع، وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها، وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع، فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟!، فإن ما به يعلم السمع ولا يعلم السمع إلا به لازم للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو ملزوم له، والعلم به يستلزم العلم بالسمع، والمعارض للسمع مناقض له مناف له، فهل يقول عاقل: إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه؟.

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعا واحد متماثلا في الصحة أو الفساد، ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له لا صحة البعض المنافي له، والناس متفقون على أن ما يسمى عقليات منه حق

ومنه باطل، وما كان شرطا في العلم بالسمع وموجبا فهو لازم للعلم به بخلاف المنافي المناقض له، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطا في صحته ملازما لثبوته، فإن الملازم لا يكون مناقضا، فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله »(١).

ومن الوجه الثاني:

أن الرازي - بعد أن ادعى إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل - جعل القسمة بعد ذلك رباعية: العمل بالعقل والنقل معاً، إلغاؤهما معاً، تقديم النقل على العقل، تقديم العقل على النقل، وقد أبطل الأقسام الثلاثة الأولى ليصل بعد ذلك إلى أن الواجب هو العمل بالقسم الرابع.

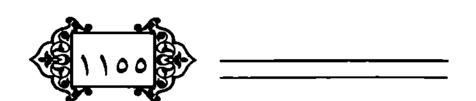
فبنى الرازي هنا وجوب تقديم العقل على النقل على ما ذكره من المقدمة التي قبله، وهي: حصْر الأقسام عند وجود التعارض بين العقل والنقل في الأقسام الأربعة التي ذكرها.

فنقض شيخ الإسلام ابن تيمية النتيجة التي توصل إليه الرازي بنقض المقدمة التي اعتمد عليها، وهي: حصر التقسيم، فبيّن أن التقسيم غير مسلَّم ولا مستقيم، وإذ لم يصح التقسيم لم يصح ما بُنِي عليه، ومما قاله في ذلك:

« يقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يقال: يقدَّم العقلي تارة والسمعي أخرى:

فأيهما كان قطعيا: قُدِّم.

(١) درء التعارض (١/ ٨٩-٩١).



وإن كانا جميعا قطعيين: فيمتنع التعارض.

وإن كانا ظنيين: فالراجح هو المقدم.

فدعوى المدعي أنه لابد من تقديم العقلي مطلقا أو السمعي مطلقا أو الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين؛ دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه»[1].

(١) درء التعارض (١/ ٨٧).

المبحث السابع

نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها

مما تنقض به دلالة الدليل الذي يستدل به صاحب الشبهة: أن تورَد عليها الاحتمالات التي تنفي دلالتها على ذلك المعنى الذي استدل به صاحب الشبهة على سبيل القطع به.

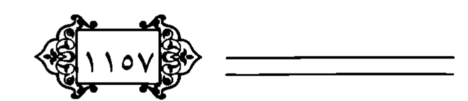
وأدنى فائدةٍ لذلك - مع كونها فائدة عزيزة -: إضعاف الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة في الدليل، وذلك ببيان أنه إذا كان الدليل يحتمل عدة دلالات؛ فما الذي سوّغ لصاحب الشبهة أن يستدل بإحداها على سبيل القطع دون غيرها؟، إذ لا فرق في ذلك بين دعواه صحة الدلالة التي ذكرها ودعوى غيره صحة الاحتمال الذي يحتمله ذلك الدليل، ثم لو أضيف إلى ذلك كون الاحتمالات التي تُذكَر قد تكون أقوى من الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة عُلِم ما لهذا المسلك من الوجاهة والقوة، وإذا أُتبع ذلك ببيان الاحتمال الصحيح الذي دل عليه الدليل نفسه أو تشهد له الأدلة كان ذلك أولى وأقوى في النقض.

وهذا المسلك له نظائر في العلوم الأخرى:

- فعند أهل الحديث: رُدّ خبر المجهول ولم يُقطَع بصدقه أو كذبه ولا حُكِم برد حديثه مطلقاً ولا قبوله؛ لأنه للجهل بعينه أو بحاله يستوي فيه الاحتمالان: الصدق والكذب، والضبط والغفلة، ولا مرجِّح لأحدهما على الآخر[1].

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢١).



• وعند أهل الأصول: أنه عند العمل بالمجمل - الذي يحتمل معنيين فأكثر على السواء -: ينظر أولاً: هل هناك قرائن أو مرجحات لأحد المعاني أولا؟، فإن وجدت عمل بها، وإلا ترك الاستدلال به[١]، قال القرافي: « القاعدة الثانية: أنَّ كلامَ صاحب الشَّرع إذا كان مُحْتَمِلا احتمالين على السّواء صار مُجْمَلا، وليس حَمْلُهُ على أحدهما أولى من الآخَر »[٢].

إلا أنه من المتعين هنا: معرفة أن الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة يجب أن يجتمع فيها شرطان، وبدونهما يكون إيراد الاحتمالات خطأً أو ضلالاً، وتكون الاحتمالات ساقطة لا وزن لها، وهما:

الأول: أن تكون الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل احتمالات قوية صحيحة معتبرة - في نفسها -، قد احتفت بها القرائن واعتضدت، لا أن تكون أي احتمالاتٍ - سواء كانت غير مقبولة في نفسها أو ضعيفة أو مبنية على مجرد الظن والفرض -، فإن ذلك هو صنيع أهل البدع، كما قال الدارمي: «وادعيت أيضا في صدر كتابك هذا أنه لا يجوز في صفات الله تعالى اجتهاد الرأي. وأنت تجتهد فيها أقبح الرأي، حتى من قباحة اجتهادك تتخطى به الحق إلى الباطل، والصواب إلى الخطأ!، أَوَلم تذكر في كتابك أنه لا يحتمل في التوحيد إلا الصواب فقط؟، فكيف تخوض فيه بما لا تدري أمصيب أنت أم مخطئ؛ لأن أكثر ما نراك تفسر التوحيد بالظن، والظن يخطئ ويصيب، وهو قولك: يحتمل في تفسيره كذا، ويحتمل كذا تفسيرا، ويحتمل في صفاته كذا،

(١) انظر: مذكرة في أصول الفقه ص(٨).
(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق (٣/ ٢٦٣).

ويحتمل خلاف ذلك، ويحتمل في كلامه كذا وكذا. والاحتمال ظَنٌّ عند الناس غير يقين، ورأي غير مبين، حتى تدعي لله في صفة من صفاته ألوانا كثيرة ووجوها كثيرة أنه يحتملها، لا تقف على الصواب من ذلك فتختاره، فكيف تندب الناس إلى صواب التوحيد وأنت دائب تجهل صفاته؟ »[١].

وفي التقعيد لهذا الشرط يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « المستدل بدليل ليس عليه أن يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات وينفيه، فإن هذا لا نهاية له، وإنما عليه أن ينفي من الاحتمالات ما ينقدح، ولا ريب أن انقداح الاحتمالات يختلف باختلاف الأحوال، ولعل هذا هو السبب في أن بعض الناس يذكر في الأدلة من الاحتمالات التي ينفيها مالا يحتاج غيره إلى ذلك، ولكن هذا لا ضابط له، كما أن الأسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لا نهاية لها، فإن هذا من باب الخواطر الفاسدة، وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى، لكن إذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله ييسر من الهدى ما يبين له فساد ذلك، فإن هدايته لخلقه وإرشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصدا وعملا »[٢].

الثاني: أن تكون الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل مساويةً في القوة للدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة، أو أقوى، وتكون المساواة أو القوة إما باعتبار الدليل نفسه أو باعتبار أدلة أخرى، فلا يصح أن تورَد احتمالات أضعف

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٧٩٨).

(٢) درء التعارض (٢/ ٣٦).

من الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة؛ لأن الأقوى لا يعارَض بالأضعف.

وفي التقعيد لهذا الشرط قال القرافي: « الاحتمال المرجوح لا يقدح في دلالة اللَّفظ، وإلا لسَقَطَت دَلالَةُ العمومات كلّها لتطرُّقِ احتمالِ التخصيصِ إليها، بل تسقُطُ دَلالَةُ جميع الأدلَّة السَّمعيَّة لتطَرُّقِ احتمَال المجازِ والاشتِراكِ إلى جميع الألفاظ، لكن ذلك باطل، فتعَيَّنَ حينئذ أنَّ الاحتمال الذي يُوجبُ الإجمالَ إنما هُوَ الاحتمالُ المُسَاوِي أو المُقَارِب، أمّا المرجوحُ فلا »[١].

ومن الأبواب التي يكثر فيها استعمال هذا المسلك:

- أبواب المتشابه في الكتاب والسنة: فإن من أسباب وصف المتشابه بذلك - كما تقدم في موضع سابق - احتمال اللفظ في أصل وضعه أو تركيبه في بعض استعمالاته أكثرَ من معنى، فلو استدل صاحب الشبهة بدليلٍ من المتشابه وقصَر دلالته على المعنى الذي يهواه؛ أورِدت عليه المعاني الأخرى الذي يحتملها ذلك الدليل.

ومن أمثلته: استدلال الجهمية بكلمة (جعل) الواردة في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] على أن القرآن مخلوق؛ بدعوى: أن (جعل) بمعنى: خلق.

فنقض عليهم الإمام أحمد هذه الدلالة، بأن أورد عليها المعاني الأُخَر التي تحتمله الكلمة في لغة العرب، كالتسمية والتصيير، وقال: « فإذا قال الله:

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٣/ ٢٦٣).

(جعل) على معنى (خلق)، وقال: (جعل) على غير معنى (خلق)؛ فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى (خلق)؟ »[١].

• أفعال الصحابة والأئمة المجرّدة: قال ابن القيم: « وفعل المجتهد لا يدل على قوله - على الصحيح -؛ لاحتمال سهو أو غفلة أو تأويل أو رجوع ونحوه، وكثيرا ما يفعل الرجل الشيء ولا يعلم مفسدته، فإذا نبه له انتبه »[٢].

• الألفاظ المتشابهة التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة من الفلاسفة وأهل الكلام والصوفية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قولهم: « يلزم من إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية فتكون تلك الحقيقة ممكنة »، قلنا:

إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي: فلا يلزم؛ لاحتمال استناد تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها.

وإن عنيتم به توقف الصفات المخصوصة في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة: فذلك مما نلتزمه، فأين المحال؟ »[٣].

• التقسيمات التي يتفرد بها أهل الأهواء والبدعة للاستدلال بها على ما يخالف الكتاب والسنة: كما سبق ذكره في المبحث السابق.

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٢-٢٤).

(٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٩/ ٢٤٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٣١).

المبحث الثامن

المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة

الدعاوى ليس لها ضابط يضبطها في نفسها، فكل أحدٍ يدّعي ما يراه، لكن الشأنَ في صحة الدعوى وقبولها وقوّتها ووجاهتها هو: استنادها إلى ما تصحّ به وفق ضوابط صحيحة معتبرة، ولو لم يكن ذلك كان لكل أحدٍ أن يدّعي في دين الله ما يشاء، وما استقام للناس شيء من أمور الشريعة، بل لبطلت الرسالات وأهملت الشرائع وتركت الكتب السماوية.

ولذلك؛ فمن استدل من أهل الأهواء والبدعة بدليلٍ، وادعى أن دلالته تدلّ على باطله؛ كان من أقوى ما ينقض استدلاله: مطالبته بما يصحح به دعواه، وإلا كانت دعوى مجردة ليست بشيء، كما قال الدارمي: « وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحدا منها شيء، إلا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم »[١].

وحيث كان الأمر هنا يتعلق بالدلالة: توجّهت المطالبة إلى صاحب الشبهة بأن يذكر من سبقه إلى فَهْم الدلالة التي ادعاها في ذلك الدليل، فلا يخلو الأمر من إحدى الحالات الآتية:

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٩٧).

الأولى: أن لا يذكر أحداً البتة سبقه إلى ذلك الفهم، فيكون ذلك كافياً في نقض دعواه وسقوط حجته وإغراقه في الشذوذ والخروج عما أجمع عليه المسلمون.

قال الدارمي: « وأما دعواك أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[المائدة: ٦٤]، فزعمت تفسيرهما: « رزقاه: رزق موسع ورزق مقتور، ورزق حلال ورزق حرام ». فقوله:﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه، فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم، فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية؟، فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي، ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير، فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فَأْثُره من صاحب علم أو صاحب عربية، وإلا فإنك - مع كفرك بهما - من المدلسين »(١).

الثانية: أن يذكر من سبقه، ويكون ممن لا يؤبَه له في ذلك ولا يُلتَفت إليه فيه، كمن يدعي أن المسلمين فهموا ذلك، والمراد بهم عند التحقيق: العامة والجُهّال ونحوهم، فلا قيمة لفهمه ولا لدعواه.

قال إسحاق بن راهويه: « لو سألت الجهال: من « السواد الأعظم »؟، قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة »(٢).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤١-٢٤٢).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٩).

الثالثة: أن يذكر من سبقه، ويكون ممن هو على شاكلته في الهوى والبدعة والمذهب: فتكون دعواه ساقطة لا قيمة لها؛ لأنه يستند فيها إلى من كان مثله، وكلهم مطالَبون أصلاً بأن يذكروا من سبقهم إلى دعواهم في تلك الدلالة.

قال الدارمي: « فيقال لك - أيها المريسي -: أقررت بالحديث [يعني: حديث رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة] وثبتّه عن رسول الله، فأخذ الحديث بحلقك؛ لِمَا أن رسول الله قد قرن التفسير بالحديث فأوضحه ولخصه، يجمعها جميعا إسناد واحد، حتى لم يدع لمتأول فيه مقالا، فأخبر أنه رؤية العيان نصا - كما توهم هؤلاء الذين تسميهم بجهلك مشبهة -، فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسر الرسول من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله المقرون بحديثه المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عمن هو أجهل منك وأضل »[1].

وقال: « وكذلك تأولت في العرش كما تأول جهم بن صفوان، وكنيت عن بعض علمائك وزعمائك ولم تصرح باسمه: أن تفسير قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: استولى عليه، تُرِي من بين ظهريك أن هذا الذي رويتَ عنه هذا التفسير أحد العلماء، ولا يدري من حولك أنه أحد السفهاء، وقد فسرنا لك تفسيره في صدر هذا الكتاب وبينا لك فيه استحالة هذا المذهب وبعده من الحق والمعقول، فاكشف عن رأس هذا المفسر حتى نعرفه: أمن العلماء هو

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٠).

أم من السفهاء؟، فإنك لا تأثره إلا عن المريسي أو عمّن هو أخبث منه »[١].

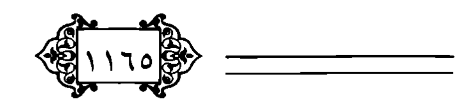
الرابعة: أن يذكر من سبقه، ويكون من أهل العلم المعتبرين، فتُعامَل دعواه بالمسالك التي سبق ذكرها في مبحث (منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة)، ومن ذلك: أن يُلزَم بإثبات صحة الإسناد إلى ذلك العالم، وعدم مخالفة جمهور العلماء له، وغير ذلك.

قال الدارمي: « ...لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد - على المعنى الذي تذهبون إليه - كان مدحوضاً القولُ إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين...، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟...، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق... »[٢].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٥٠-٥٥١).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).



المبحث التاسع
بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها

من القواعد المتقرّرة في هذا الباب:

- أن الشُّبَه ما سُمّيت بذلك إلا لما فيها من الاشتباه وخلط الحق بالباطل، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ [البقرة: ٤٢]، فما من شبهة إلا وفيها تلبيس وتدليس.

- أن أهل الأهواء والبدعة لا يمكنهم الاستدلال بدليلٍ صحيح معتبر على هواهم وبدعتهم؛ لأن الأدلة الصحيحة لا تكون إلا حقا، وهواهم وبدعتهم باطل ليست حقا، فليس لهم سبيل إلى الاستدلال بها إلا بشيء من التلبيس والتدليس.

وبناءً عليه؛ تُنقَض الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة ببيان التلبيس والتدليس الواقع فيها من صاحب الشبهة من جهتين:

الأولى: طريقة تعامله مع الدليل، والتدليس والتلبيس الذي قام به حتى يمكنه الاستدلال به، وهذا له صور كثيرة جداً، منها:

- أن يكون استدلاله بالدليل إنما جاء بعد أن تتبّع المتشابه دون المحكم، ثم ادعى أن دلالته تشهد له.

- أن يكون استدلاله بالدليل الذي قد يدلّ على قوله إنما جاء بعد إغفاله أو إهماله الأدلة الأخرى الواردة في تلك المسألة بعينها.

• أن يكون قد لبّس ودلّس أولاً في دعـواه صحة الدليل (كالحديث والإجماع)، ثم استدلّ به، وهو في واقع الأمر دليل لا يصحّ.

• أن يستدلّ بما لا يصح الاستدلال به على أمور الشرع، كالسنة الخاصة به ﷺ أو كانت من أفعاله الجبلّية، مستغلاً كونها من سنة النبي ﷺ عموماً.

الثانية: طريقة تعامله مع الدلالة، والتدليس والتلبيس الذي قام به حتى يمكنه عرضها وإظهاره كما يوافق هواه وبدعته، وهذا له صور، منها:

• أن يحمِّل الدليل ما لا يحتمل، مستغلاً كون بعض ألفاظه في وضعها اللغوي العام قد تدل على المعنى الذي ادعاه.

• أن ينسب الدلالة إلى من لم يقل بها، أو قال بها لكن السند إليه لم يصح، أو بتر كلامه، ثم ادعى أن تلك الدلالة قد قال بها أهل العلم.

• أن يستدل بدلالة غير مكتملة الأركان والشروط، موهِماً أنها دلالة صحيحة معتبرة.

وبذلك يظهر أن هذا المسلك نماذجه كثيرة جدا، سبق ذكرها في مواضعها من هذا البحث؛ فأكتفي هنا بهذين النموذجين اللذين لم يُذكَرا من قبل:

قال الدارمي: « ثم عاد المعارض إلى مذهبه الأول ناقضاً على نفسه فيما تأول في المسألة الأولى، فاحتج ببعض كلام جهم والمريسي فقال: إن قالوا لك: أين الله؟، فالجواب لهم: إن أردتم حلولا في مكان دون مكان وفي مكان يعقله المخلوقون فهو المتعالي عن ذلك؛ لأنه على العرش وبكل مكان لا يوصف بِـ(أين).

فيقال لهذا المعارض: أما قولك: « كالمخلوق » فهذه كلفة منك وتلبيس لا يقوله أحد من العلماء، ولكنه بمكان يعقله المخلوقون المؤمنون بآيات الله، وهو على العرش فوق السماء السابعة دون ما سواها من الأمكنة، وعلمه محيط بكل مكان وبمن هو في كل مكان، من لم يعرفه بذلك لم يؤمن بالله ولم يدر من يعبد ومن يوحد »(١).

وقال: « ثم قفى المعارض بكتاب آخر كالمعتذر لما سلف منه، مصدقا لبعض ما سبق من ضلالاته، مكذبا لبعض يريد أن ينال عند الرعاع لنفسه في زلاته وسقطاته عذرا، فلم ينل به عذرا، بل أقام على نفسه حجة بعد حجة، وكانت حجته التي احتج بها في كتابه أعظم من جرمه، وكذا الباطل ما ازداد المرء له احتجاجا إلا ازداد اعوجاجا، ولما خفي من ضمائره إخراجا، فادعى أن من قال القرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال غير مخلوق فهو يعني أنه الله فهو كافر، ومن قال هو غير الله فهو مصيب، ثم إن قال بعد إصابته إنه غير مخلوق فهو جاهل في قوله إنه غير مخلوق، وإن قال إنه خرج من جسم فهو كافر، وإن قال إنه جزء منه فهو كافر، قال: والكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، والقرآن والمقروء والقارئ كل واحد منهما له معنى.

فيقال لهذا المعارض: ما أثبت بكلامك هذا الأخير عذرا، ولا أحدثت من ضلالتك به توبة، بل حققت وأكدت أنه مخلوق بتمويه وتدليس وتخليط

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٠٧-٥٠٨).

منك وتلبيس، وإن كنت قد موهت على من لا يعقل بعض التمويه؛ فسنرده من ذلك إن شاء الله إلى تنبيه:

وأما قولك: « الكلام غير المتكلم والقول غير القائل »: فإنه لا يشك عربي ولا عجمي أن القول والكلام من المتكلم والقائل يخرج من ذواتهم سواه.

وأما قولك: « من زعم أن القرآن غير الله فقد أصاب »: فهذا منك تأكيد وتحقيق بأنه مخلوق؛ لأن كل شيء غير الله في دعواك ودعوانا مخلوق، ثم أكدت أيضا فقلت: « من قال غير مخلوق فقد جهل »، وقلت مرة: « فقد كفر »، فأي توكيد أوكد في المخلوق من هذا.

ثم راوغت فقلت في بعض كلامك: « من قال إنه مخلوق فهو مبتدع »؛ تمويها منك وتدليسا على الجهال الذين لا يعلمون؛ لأنه إن كان من قال غير مخلوق عندك جاهلا كافرا كان من قال مخلوق عندك عالما مؤمنا، فقولك مبتدع لا ينقاس لك في مذهبك، غير أنك تريد أن ترضي به من حولك من الأغمار.

وأما قولك: « من زعم أنه خرج من جسم فهو كافر »: فليس يقال كذلك، ولا أراك سمعت أحدا يتفوه به - كما ادعيت -، غير أنا لا نشك أنه خرج من الله تبارك وتعالى دون من سواه، وذكر الجسم والفم واللسان خرافات وفضول مرفوعة عنا لم نكلفه في ديننا، ولا يشك أحد أن الكلام يخرج من المتكلم.

وأما قولك: « إنه جزء منه »: فهذا أيضا من تلك الفضول، وما رأينا أحدا يصفه بالأجزاء والأعضاء جل عن هذا الوصف وتعالى، والكلام صفة المتكلم، لا يشبه الصفات من الوجه واليد والسمع والبصر، ولا يشبه الكلام من الخالق

والمخلوق سائر الصفات، وقد فسرنا لك في صدر هذا الكتاب تفسيرا فيه شفاء إن شاء الله.

وأما قولك: « إن قالوا القرآن هو الله فهو كفر »: فإنا لا نقول هو الله -كما ادعيت - فيستحيل، ولا نقول هو غير الله فيلزمنا أن نقول كل شيء غير الله مخلوق - كما لزمك -، ولكنه كلام الله وصفة من صفاته خرج منه كما شاء أن يخرج، والله بكلامه وعلمه وقدرته وسلطانه وجميع صفاته غير مخلوق، وهو بكماله على عرشه.

وأما قولك في القراءة والقارئ والمقروء: إن لكل شيء منه معنى على حدة؛ فهذا أمر مذاهب اللفظية، لا ندري من أين وقعت عليه وكيف تقلدته؟!، فمرة أنت جهمي ومرة واقفي ومرة لفظي!، ولولا أن يطول الكتاب لبينا لك وجوه القارئ والقراءة والمقروء، غير أني قد طولت وأكثرت، ومع ذلك اختصرت وتخطيت خرافات لم يستقم لكثير منها جواب، غير أنا ما فسرنا منه يدل على ما لم نفسر، والله الموفق لصواب ما نأتي وما نذر »[١].

❁ ❁ ❁

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٨٩٤-٩٠٠).

الفصل الثالث

المقابلة

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمقابلة.
- المبحث الثاني: المقابلة بين الحق والباطل.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل.
- المطلب الثاني: المقابلة بين الباطل المَتَضَمَّن في الشبهة، والحق.
- المطلب الثالث: المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف.
- المطلب الرابع: المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه.

- المبحث الثالث: المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة.
- المبحث الرابع: المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثاني: ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثالث: ما تضمنته الشبهة أعظمُ مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الرابع: ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله.

الفصل الثالث

المقابلة

المبحث الأول

المراد بالمقابلة

أولاً- المعنى اللغوي:

المقابلة: مصدر الفعل (قابَل) - على وزن: (فَاعَل) - الثلاثي المزيد بالألف، يقال: (قابَل – يقابِل – مُقابَلَة)، وأصل مادته: القاف والباء واللام، وهو: « أصلٌ واحد صحيح، تدل كَلِمُه كلها على مواجهة الشيء للشيء، ويتفرَّع بعد ذلك »[١]، ومن معانيه التي لها تعلّق بما نحن بصدد الحديث عنه: (المقابلة): المواجهة، و(التقابل): مثله[٢]، و(أقْبَلْتُه الشيءَ): جعلته يَلي قُبالَتَه، و(قابَلَهُ): واجَهَه، و(قابَل الكتابَ): عارَضَه[٣]، و(فعل ذلك قِبَلاً) أي: مواجهة، و(قابلتُ النعلَ): جعلت لها قِبالَين (زِمامين)؛ لأن كل واحدٍ منهما يُقبِل على الآخر[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٥١).

(٢) الصحاح (٦/ ٧٥).

(٣) القاموس المحيط ص: (١٣٥١).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٥٢).

ثانياً- المعنى المراد:

للمقابلة معنى اصطلاحي في بعض العلوم:

فالمعنى المراد بها عند أهل الحديث: مقابلة المنسوخ بعد نسخه بأصله الذي نُسِخ منه؛ ليكون الكتاب المنسوخ مطابقاً للنسخة المنسوخ منها وسالماً من الخطأ كالسقط والتحريف ونحوهما.

وطريقته: أن يقابل نسخته بأصل شيخه أو نسخةٍ تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون، فينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك، أو تكون المقابلة مع نفسه بأن يتولى هو بنفسه المقابلة بين النسخة والأصل ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، فيقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح(١).

والمعنى المراد عند أهل البلاغة: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معاني متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها، على الترتيب. والمراد بالتوافق: خلاف التقابل. وقيل: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطا شرطت هناك ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾

---

(١) انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص: (١٥٨-١٦٠)، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص: (٤٥٠-٤٥١).

[الليل: ٥ - ١٠]؛ لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق؛ جعل ضده (وهو التعسير) مشتركا بين أضداد تلك وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

وقد تتركب المقابلة من مقابلة اثنين باثنين، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢]، ومقابلة ثلاثة بثلاثة، ومقابلة أربعة بأربعة، ومقابلة خمسة بخمسة[1].

والمعنى المراد هنا: هو ما يجمع بين أصل المعنى اللغوي وما هو مستعمل في اصطلاح أهل الحديث والأدب، وهو: أن يؤتى بطرفين متقابلين، ويُجعَل أحدهما مواجهاً للآخر، ثم يُنظر فيهما باعتبارين - أو من جهتين - أو بأحدهما:

- باعتبار ما بين الطرفين من: مطابقة وموافقة، أو مخالفة ومغايرة.
- وباعتبار ما بين الطرفين من الأمور التي يفترق فيها أحدهما عن الآخر.

ثم ينظر بعد ذلك في نتيجة هذه المقابلة، ويكون على ضوئها توجيه الحكم إلى أحد الطرفين: صحة وبطلاناً، وقبولاً ورداً، وقوة وضعفاً، ومدحاً وذماً.

ولا تتمّ هذه المقابلة وتصحّ إلا بتحقّق أمرين:

١- معرفة ما يشتمل عليه الطرفان، إذ لا يمكن معرفة ما بينهما من موافقة وافتراق وغير ذلك إلا بعد معرفة ما يشتمل عليه كل طرف من المعاني والأوجه وغير ذلك.

٢- معرفة المعايير التي تتمّ بها المقابلة والموازنة بين الطرفين.

وبهذا يظهر: أن منهج المقابلة في باب الشبه يجتمع فيه أمران: نقض الشبهة

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص(٣٢١-٣٢٣).

من داخلها بما تشتمل عليه من الباطل، ونقضها بأمور خارجة عنها بالموازين الشرعية الصحيحة المعتبرة.

ثالثاً- الأصل في هذا المنهج:

الأصل في هذا المنهج أدلة كثيرة، أذكر منها دليلين:

١ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣]، قال ابن كثير: « يقول تعالى - منبهاً على حقارة الأصنام وسخافة عقول عابديها -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ أي: لما يعبده الجاهلون بالله المشركون به ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ أي: أنصتوا وتفهموا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ أي: لو اجتمع جميع ما تعبدون من الأصنام والأنداد على أن يقدروا على خلق ذباب واحد ما قدروا على ذلك...، ثم قال تعالى أيضاً: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ أي: هم عاجزون عن خلق ذباب واحد، بل أبلغ من ذلك: عاجزون عن مقاومته والانتصار منه لو سلبها شيئاً من الذي عليها من الطيب ثم أرادت أن تستنقذه منه لما قدرت على ذلك، هذا والذباب من أضعف مخلوقات الله وأحقرها، ولهذا قال: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ قال ابن عباس: الطالب الصنم، والمطلوب الذباب، واختاره ابن جرير، وهو ظاهر السياق. وقال السدي وغيره: الطالب العابد، والمطلوب الصنم، ثم قال: ﴿مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ أي: ما عرفوا قدر الله وعظمته حين عبدوا معه غيره من هذه التي لا تقاوم الذباب لضعفها وعجزها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ أي: هو القوي الذي بقدرته وقوته خلق كل شيء...، وقوله: ﴿عَزِيزٌ﴾ أي:

قد عز كل شيء فقهره وغلبه، فلا يمانع ولا يغالب لعظمته وسلطانه، وهو الواحد القهار »[١].

٢- قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[الزمر: ٢٩]، قال ابن القيم: « هذا مثل ضربه الله سبحانه للمشرك والموحد: فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاحون...، فالمشرك لما كان يعبد آلهة شتى شُبِّه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدمته لا يمكنه أن يبلغ رضاهم أجمعين. والموحد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له وعلم مقاصده وعرف الطريق إلى رضاه، فهو في راحة من تشاحن الخلطاء فيه، بل هو سالم لمالكه من غير تنازع فيه مع رأفة مالكه به ورحمته له وشفقته عليه وإحسانه إليه وتوليه لمصالحه. فهل يستوي هذان العبدان؟. وهذا من أبلغ الأمثال؛ فإن الخالص لمالك واحد يستحق من معونته وإحسانه والتفاته إليه وقيامه بمصالحه ما يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين »[٢].

ففي هاتين الآيتين وما كان نحوهما من الآيات: يقابَل بين طرفين، ثم تُعقَد الموازنة بينهما، ويكون ذلك من أبلغ ما يُردّ به الباطل في أخصر عبارة وأقوى إشارة، حتى أن هذه المقابلة بمجردها كافية في نقض الباطل وإزهاقه دون الحاجة إلى مزيد تعليق؛ إذ ما تتحدث عنه في مضمونها ونتيجتها وطريقة الموازنة فيها هو مما تُسلِّم له الفطر والعقول السليمة.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢٢١).

ومن أبدع ما رأيتُ في التقعيد لهذا المنهج (تأصيلاً وكيفيةً وتطبيقاً وتدليلاً وتمثيلاً): ما قاله الإمام الدارمي: « فقال لي المناظر الذي ناظرني: أردتُ إرادة منصوصة في إكفار الجهمية باسمهم، وهذا الذي رويتَ عن علي رضي الله عنه في الزنادقة؟.

فقلت: الزنادقة والجهمية أمرهما واحد، ويرجعان إلى معنى واحد ومراد واحد، وليس قوم أشبه بقوم منهم بعضهم ببعض، وإنما يشبه كل صنف وجنس بجنسهم وصنفهم، فقد كان ينزل بعض القرآن خاصا في شيء فيكون عاما في مثله وما أشبهه، فلم يظهر جهم وأصحاب جهم في زمن أصحاب رسول الله وكبار التابعين فيروى عنهم فيها أثر منصوص مسمى، ولو كانوا بين أظهرهم مظهرين آراءهم لقتلوا كما قتل علي رضي الله عنه الزنادقة التي ظهرت في عصره، ولقتلوا كما قتل أهل الردة، ألا ترى أن الجعد بن درهم أظهر بعض رأيه في زمن خالد القسري، فزعم أن الله تبارك وتعالى لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليما، فذبحه خالد بواسط يوم الأضحى على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه به عائب ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه؟، وكذلك لو ظهر هؤلاء في زمن أصحاب رسول الله وكبار التابعين ما كان سبيلهم عند القوم إلا القتل كسبيل أهل الزندقة وكما قتل علي رضي الله عنه من ظهر منهم في عصره وأحرقه، وظهر بعضهم بالمدينة في عهد سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فأشاروا على والي المدينة يومئذ بقتله »[١].

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٠٣-٢٠٤).

المبحث الثاني

المقابلة بين الحق والباطل

المطلب الأول

المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل

من أسمائه سبحانه: الحق، فهو: « الحق في ذاته وصفاته، فهو واجب الوجود كامل الصفات والنعوت، وجوده من لوازم ذاته، ولا وجود لشيء من الأشياء إلا به، فهو الذي لم يزل ولا يزال بالجلال والجمال والكمال موصوفاً، ولم يزل ولا يزال بالإحسان معروفاً، فقوله حق، وفعله حق، ولقاؤه حق، ورسوله حق، وكتبه حق، ودينه هو الحق، وعبادته وحده لا شريك له هي الحق، وكل شيء إليه فهو حق »(١).

فمصدر الحق هو الله تبارك وتعالى وحده، ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾[البقرة: ١٤٧].

وأما الباطل: فلا يكون من الله البتة، ولا يكون مصدره إلا تسويل الشيطان، وضلال الإنسان وهواه: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾[المائدة: ٤٨].

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى - ملحق بالجزء الخامس من تيسير الكريم الرحمن - (٥/ ٦٣١-٦٣٢).

وقد جعل الله سبحانه العلمَ بذلك من أعظم الحجج التي ينصَر بها الحق وينقَض الباطل، فقال تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [الحج: ٦٢].

فمن المسالك التي تُعقَد بها المقابلة: المقابلة بين مصدر الحق (وهو: الله تبارك وتعالى الحق المبين العليّ العليم الحكيم)، ومصدر الباطل (وهو: الشيطان الرجيم، والإنسان الناقص المخلوق من ماء مهين)، وبمجرد عقْد هذه المقابلة يظهر لكل أحدٍ مهما كانت درجته من العلم أو العقل أن ما كان مصدره من الله فهو الحق المقبول بلا ريب، وأن ما كان مصدره من الشيطان فهو الباطل المردود لا محالة.

وهذه المقابلة قد يستعمل فيها الطرفان، وقد يكتفى بأحدهما عن الآخر:

- فقد يذكر أن هذه الشبهة مصدرها إضلال الشيطان وضلال صاحبها، وأن الحق المخالف لها مصدره هو الله تبارك وتعالى.
- وقد يكتفى فيها بالجانب الأول، ويكون ذلك كافياً لنقض الشبهة.
- وقد يكتفى فيها بالجانب الثاني ويكون ذلك كافياً لنصر الحق وإظهاره.

ومن نماذج هذا المسلك:

قال الإمام البخاري: « وقال ضمرة عن ابن شوذب: ترك الجهم الصلاة أربعين يوما على وجه الشك، فخاصمه بعض السمنية فشك فأقام أربعين يوما لا يصلي. قال ضمرة: وقد رآه ابن شوذب. وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: إن كلام جهم صنعة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يعد قط من أهل العلم،

ولقد سئل جهم عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عليها العدة! فخالف كتاب الله بجهله، وقال الله سبحانه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] »(١).

فقد أورد الإمام البخاري قول ابن شوذب وعبدالعزيز بن أبي سلمة في سياق نقضه شُبَه الجهمية وبدعهم وأقوالهم، فأورد هنا هذين النصين اللّذين تضمنا ما يأتي:

- بيان أن مصدر تلك الشبه وأساسها هو الجهم بن صفوان.
- أن هذا المصدر الذي جاء عنه ذلك الباطل وتلك الشبه هذه حاله من الجهل المطبق بكتاب الله ودينه، والشك والحيرة والتخبّط، ولم يُعدّ قط من أهل العلم.

ويُلحَظ في هذه المقابلة: أنه لم يُذكَر فيها الطرف المقابِل، وهو: أن الحق في تلك المسائل من الله تبارك وتعالى؛ لأمرين:

١- اكتفاءً بما بُيِّن من مصدر الباطل وحاله في النقض، فهو ليس من الله ﷻ قطعاً.

٢- ولأن ذلك معلوم ضرورةً وبداهةً؛ فإنه إذا كانت تلك الأقوال والشُّبَه مصدرها هو الجهم بن صفوان، فالحق في خلافها، وهو ما كان مصدره من الله.

ونتيجة المقابلة: أن الشبهة أو القول الذي يكون مصدره هو هذا الإنسان الجاهل الشاكّ؛ لا يمكن أن يكون حقاً، بل هو باطل لا محالة، وبذلك تسقط جميع شبهه وكل أقواله التي يخالف بها الحق، ولله الحمد على نصره وتوفيقه.

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣١-٣٢).

المطلب الثاني

المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق

الحق والباطل لهما صفاتٌ يختصّ بها كل واحدٍ منهما تميّزه عن الآخر، وكلّ ما ثبت لأحد الطرفين من الصفات فللآخر ضده ونقيضه ومقابله:

فالحق: هدى ونور وضياء وبرهان، ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

والباطل: ليل حالك، وظلام دامس، ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وكلما كان العبد المؤمن المطيع لله ورسوله أكثر معرفةً بصفات الحق والباطل كان أعظم إيماناً، وأقوى علماً وبرهاناً، وأشد تمسكاً بالحق وبعداً عن الباطل، وكان له من الحفظ من اتباع الباطل والشبهة بقدر معرفته بذلك.

ومعرفة هذه الصفات للحق والباطل عموماً، ومعرفة صفات الحق والباطل في المسألة التي فيها الشبهة خصوصاً، من أهم المسالك التي تنقَض بها الشبه في منهج المقابلة، حيث تعقَد المقابلة بين الطرفين: فتذكر صفات الحق وما فيه من الخير والهدى والوضوح والبيان مما تطمئن إليه النفوس وتأنس به القلوب، وتذكر صفات الباطل الموجود في الشبهة وما فيه من التعقيد والغموض واللبس والخروج عن بدائه العقول ووحشة النفوس واضطرابها.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام الدارمي: « ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول رب العزة: إذا فسر نزوله مشروحا منصوصا، ووقت لنزوله وقتا مخصوصا، لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبسا ولا عويصا »[١].

وقال: « فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسر الرسول من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله المقرون بحديثه المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب، ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عمن هو أجهل منك وأضل؟ »[٢].

فقد أورد الإمام الدارمي المقابلة الأولى في معرض رده على الجهمية في تأويلهم نزول الربّ تبارك وتعالى في ثلث الليل الآخر بنزول الأمر والرحمة، وأورد المقابلة الثانية في معرض تأويل الجهمية رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بعدم الشك، فقابَل:

- في المقابلة الأولى بين: تفسير النبي ﷺ المشروح المنصوص الواضح، وتفسير الجهمية العويص الملتبس.
- في المقابلة الثانية بين: تفسير رسول الله المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب، وتفسير الجهمية المحال الذي لا يأثره صاحب الشبهة إلا عمن هو أجهل منه وأضل.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٦٠).

ونتيجة المقابلة في الموضعين: أن تفسير النبي ﷺ هو الذي يجب اتباعه وقبوله، وتفسير الجهمية هو الباطل الذي يتعين ردّه وطرحه؛ لما للأول من الصفات الحسنة العظيمة المستوفية للقبول، ولما للآخر من الصفات الذميمة المنفّرة للقلب والعقل.

وعقد شيخ الإسلام ابن تيمية مقابلةً بين الأدلة النقلية التي جاء بها الشرع، والأدلة التي ابتدعها أهل الأهواء والبدعة، فبيّن صفات كل جانب ومضمونه وما ينتج عنه من لوازم وعلوم ومعارف؛ مما يتحصَّل منه أن الأدلة التي ابتدعها أهل الأهواء والبدعة باطلة مردودة، فقال رحمه الله: « بل الأمر ما عليه سلف الأمة أهل العلم والإيمان من أن الله تعالى بيّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في ذلك العلم مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[الزمر: ٢٧]، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية - سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل -، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية...

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوى فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل

تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلا أو شمولا...

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك... وفى هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه...، وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه، وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين.

وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين - وإن أدخله فيه -، مثل المسائل والدلائل الفاسدة - مثل: نفى الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل -، ومثل: الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها إما الأكوان وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل من إثبات الأعراض التي هي الصفات أولا، أو إثبات بعضها كالأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وإثبات حدوثها ثانيا، بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل، ثم إثبات امتناع خلو الجسم ثالثا، إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابل لها وأن القابل للشيء لا

يخلو عنه وعن ضده، وإما عن الأكوان وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعا...، وهو مبنى على مقدمتين: إحداهما: أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات، والثانية: أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض، فهو محدث، لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى.

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدا ﷺ لم يدعُ الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له: إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتتكافأ عنده الأدلة أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم، وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها أبو الهذيل انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها كالأشعري وغيره أن الماء والهواء والتراب والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها ولأجل غيرها أن جميع الأعراض كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال»[1].

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٨-٤٠).

المطلب الثالث
المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف

كل ما اختلف فيه الناس من أمر الدين « فإن مرده إلى الكتاب والسنة:
قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]...
وقال النبي ﷺ: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »...
وأمر عمر رضي الله عنه أن ترد الجهالات إلى الكتاب والسنة »[١].

وقال عائشة رضي الله عنها: « يا عبيد الله بن عدي، لا يغرنك أحد بعد الذي تعلم، فوالله ما احتقرت أعمال أصحاب النبي ﷺ حتى تهجم النفر الذين طعنوا في عثمان فقالوا له قولا لا يحسن قوله، وقرؤوا قراءة لا يحسن مثلها، وصلوا صلاة لا يصلى مثلها، فلما تدبرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أعمال أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أعجبك حسن قول امرئ فقل: ﴿ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فلا يستخفنك أحد »[٢].

فمن أتى ببدعة أو شبهة أو ما يخالف الكتاب والسنة « فإنه يُعَلَّم ويُردّ جهله إلى الكتاب والسنة، فمن أبي بعد العلم به كان معاندا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]،

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١-٦٢).

(٢) المصدر السابق ص: (٥٦).

ولقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[النساء: ١١٥] »(١).

فمما سبق: يتقرّر التقعيد لهذا النوع من المقابلة، وبيان سببه ونتيجته:

أما سببه: فهو أن الحق إنما هو في الكتاب والسنة وما كان عليه السلف، فما وافقه فهو حق، وما خالفه كان باطلاً مردوداً.

وأما نتيجته: فهو أنه عند عقد هذه المقابلة بين (صاحب الشبهة) و (الكتاب والسنة والسلف) ليس لصاحب الشبهة ولا لغيره إلا أن يذعن للكتاب والسنة والسلف - لأن الحق فيهم ومعهم -، وإلا كان مبطِلاً معارِضاً معرِضاً عن الحق.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: لِمَ أنكرتم أن أهل الجنة ينظرون إلى ربهم؟، فقالوا: لا ينبغي لأحد أن ينظر إلى ربه؛ لأن المنظور إليه معلوم موصوف لا يرى إلا شيء يفعله. فقلنا: أليس الله يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]؟، فقالوا: إن معنى ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾: إنها تنظر الثواب من ربها، وإنما ينظرون إلى فعله وقدرته. وتلو آية من القرآن: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، فقالوا: إنه حين قال: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ إنهم لم يروا ربهم، ولكن المعنى: ألم تر إلى فعل ربك. فقلنا: إن فعل الله لم يزل العباد يرونه، وإنما قال: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، فقالوا: إنما تنظر الثواب من ربها. فقلنا: إنها مع ما تنتظر الثواب هي ترى ربها، فقالوا: إن الله لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة،

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١-٦٢).

وتلو آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وقال: « إنكم سترون ربكم »، وقال لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: لن أرى، فأيهما أولى أن نتبع: النبي ﷺ حين قال: « إنكم سترون ربكم »، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟! »[١].

ففي هذا النموذج عقد الإمام أحمد مقابلة بين صاحب الشبهة (الجهم ابن صفوان) وشبهته وبين الكتاب والسنة في أكثر من موضع، ثم ختم تلك المقابلة بالنتيجة فقال: « فأيهما أولى أن نتبع: النبي ﷺ حين قال: « إنكم سترون ربكم »، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟! »، لا شك أن كل مؤمن سيختار النبيَّ ﷺ دون أدنى شك أو تردد.

وقال الإمام الدارمي: « وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء، فلم نجد بدا من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق، وقد كان رسول الله يتخوف ما أشبه هذا على أمته، ويحذرها إياهم، ثم الصحابة بعده والتابعون؛ مخافة أن يتكلموا في الله وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا، ويتماروا به على جهل فيكفروا، فإن رسول الله قد قال: « المراء في القرآن كفر »، وحتى أن بعضهم كانوا يتقون تفسيره لأن القائل فيه إنما يقول على الله، قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: « أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في كلام الله ما

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٣-٣٤).

لا أعلم؟ »، وسئل عَبيدة السلماني عن شيء من تفسير القرآن فقال: « اتق الله وعليك بالسداد، فقد ذهب الذين كانوا يعلمون فيمَ أنزل القرآن »، فهذا الصديق - خير هذه الأمة بعد نبيها، والخليفة بعده - قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعلم فيمَ أنزل القرآن إلا ما شاء الله، وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله فيهلك، ثم عبيدة السلماني بعده - وكان من كبار التابعين -، فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم الذين ينقضونه نقضا، ويفسرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب »[١].

ففي هذا النموذج عقد الإمام الدارمي مقابلة بين (الخائضين في صفات الله وتفسير كتاب الله بغير علم، بل بالتحريف والهوى) وبين (السنة وما كان عليه السلف)؛ ليتوصَّل بذلك إلى ما عليه أولئل الخائضون من الضلال الذي يسقط بدعهم وشبههم؛ ولذا وصفهم بقوله: « المنسلخين من الدين والعلم ».

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٣-٢٥).

المطلب الرابع
المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه

من أعظم نعم الله على هذه الأمة: أولو العلم الراسخون الذين يرثون عن النبي ﷺ علم ما جاء به عن ربه تبارك وتعالى، يحفظ الله بهم دينه، ويُعلي كلمته، وينشر الحق، ويبطل الباطل، «يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه!، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم!، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم»(١).

فأهل العلم الراسخون وأهل الهوى والبدعة طرفان متقابلان لا يلتقيان، متضادّان لا يجتمعان.

وأهل العلم قد جعلهم الله مرجعاً وميزاناً وفيصلاً وفرقاناً، قال تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥]، ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٦).

[الإسراء: ١٠٧]، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًاۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

فإذا كان أهل العلم بهذه المكانة العليّة والمنزلة الرفيعة؛ فإن مما يُعرَف به الحق من الباطل وتُنقَض به الشبه: أن يقابَل بين صاحب الباطل والشبهة وبين أهل العلم الراسخين الذين شهدت لهم الأمة بالفضل والعلم والسنة والإمامة، وبهذه المقابلة يعرَف ما إذا كان صاحب الشبهة موافقاً لهم أو مخالفاً:

- فإن وافقهم: قُبِل قوله، لا لأنه قاله، ولكن لأنه حق وافق ما عليه أهل الحق.

- وإن خالفهم: فلا يخلو: إما أن يكونوا هم على الحق أو هو، والثاني ممتنع؛ لأن الله جعل أهل العلم مرجعاً وميزاناً - كما سبق -، وصاحب الشبهة ليس له شيء من هذه المزيّة، ثم إن تقديم قوله على قولهم قدحٌ في الأصل الذي حاكمنا إليه قوله ابتداءً (وهو: ما عليه أهل العلم)، وذلك باطل، فيتعيّن أن يكونوا هم على الحق وهو على الباطل، وأن ما جاء به مردود عليه.

وهذا النوع من المقابلة يفترق عن النوع المذكور في المطلب السابق (المقابلة بين صاحب الشبهة والسلف) بأمرين:

١ - أن النوع السابق يُراد به ما يعني الإجماع، وأما هذا النوع فهو أعمّ من ذلك، فقد يقابَل فيه بين صاحب الشبهة وعدد من العلماء، وقد يقابَل فيه بينه وبين عالم واحدٍ.

٢- أن النوع السابق يختص بالمقابلة بين صاحب الشبهة والسلف، وأما هذا النوع فإنه عامٌّ في كل عصر من عصور الأمة الإسلامية ما دام فيها أهل العلم.

ومن نماذج ذلك:

قال عبد الرحمن بن عفان: « سمعت سفيان بن عيينة يقول في السنة التي ضرب فيها المريسي[١]، فقام ابن عيينة من مجلسه مغضبا فقال: ويحكم!، القرآن كلام الله، قد صحبت الناس وأدركتهم، هذا عمرو بن دينار وهذا ابن المنكدر - حتى ذكر منصور والأعمش ومسعر بن كدام -، فقال ابن عيينة قد تكلموا في الاعتزال والرفض والقدر وأمروا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله »[٢].

ففي هذا النموذج عقد الإمام سفيان بن عيينة مقابلة بين صاحب الشبهة (من يقول بخلق القرآن) وبين عدد ممن أدركهم من أهل العلم والسنة - وذكر أسماءهم وقولهم في ذلك -، وجعل مجرد مخالفة صاحب الشبهة لما كان عليه أولئك الأئمة كافياً في بطلان قوله وردّه ونقضه.

ومن النماذج اللطيفة: أن الإمام الدارمي عقد مقارنة بين صاحب الشبهة وأحد الأنبياء السابقين (موسى ﷺ)، وعقدها بين صاحب الشبهة والملائكة، فقال: « ثم إنا ما عرفنا لآدم من ذريته ابناً أعقَّ ولا أحسد منه، إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه فيسويه في ذلك بأخس خلق الله؛ لأنه ليس لآدم فضيلة أفضل من أن الله خلقه بيده من بين خلائقه ففضله بها على جميع الأنبياء والرسل والملائكة، ألا ترون موسى حين التقى مع آدم في المحاورة احتج

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٢٤-٢٥) - تحقيق: د. الفهيد -.

عليه بأشرف مناقبه فقال: «أنت الذي خلقك الله بيده»[1]، ولو لم تكن هذه مخصوصة لآدم دون من سواه ما كان يخصه بها فضيلة دون نفسه، إذ هو وآدم في خلق يدي الله سواء - في دعوى المريسي -، ولذلك قلنا: إنه لم يكن لآدم ابن أعق منه، إذ ينفي عنه ما فضله الله به على الأنبياء والرسل والملائكة المقربين.

ومما يبين ذلك: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - فذكر إسناده إليه - قال: «لقد قالت الملائكة: يا ربنا، منا الملائكة المقربون، ومنا حملة العرش، ومنا الكرام الكاتبون، ونحن نسبح الله الليل والنهار لا نسأم ولا نفتر، خلقت بني آدم فجعلت لهم الدنيا وجعلتهم يأكلون ويشربون ويتزوجون، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة. فقال: لن أفعل. ثم عادوا فاجتهدوا المسألة فقالوا مثل ذلك، فقال: لن أفعل. ثم عادوا فاجتهدوا المسألة بمثل ذلك، فقال: لن أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان»[2]، أولا ترى - أيها المريسي - كيف ميز بين آدم في خلقته بيدي الله من بين سائر الخلق؟، ولو كان تفسير - على ما ادعيت - لاحتجت الملائكة على ربها إذ احتج عليهم بيديه في آدم أن يقولوا: يا ربنا نحن وآدم في معنى خلقه بيديك سواء، ولكن علمت الملائكة من تفسير ذلك ما عمي عنه الضال المريسي»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٨٠) رقم (١٩٣).

(٢) الأثر ضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٧٣٣).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٢٥٥-٢٦٠).

المبحث الثالث

المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة

لكل علمٍ صحيحٍ أصولٌ وقواعدُ وضوابط، تجمع مسائله، وتضبط أبوابه، ويعرَف بها حقه وصوابه وما أدخل فيه وألصق به، ولها حرمتها ومكانتها، ليس لأحدٍ أن يناقضها أو يخرج عنها أو يخالفها إلا ببينة وعلم وبرهان، وإلا كان خارجاً عن الحق والصواب، وكان ذلك من علامات شذوذه وإتيانه بما ليس بصحيح ولا يوافقه عليه أحد.

وكما أنه تعقد المقابلة بين (صاحب الشبهة وشبهته) وبين (الأصول الثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع) - كما سبق في المطلب الثالث من المبحث السابق -؛ فكذلك تعقَد بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة المستمدة من الكتاب والسنة، أو الأصول التي بيّنها أهل كل علم، وفن فإن هذه الأصول تقوم مقام الدليل في معرفة الحق والصواب ومعرفة الموافقة والمخالفة.

ولهذا؛ نصّ الإمام ابن القيم على أن من دلائل بطلان التأويل الفاسد أمران:

١ - كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال، فمن أوّل النص وحمله على صورة ربما لا تقع في العالم إلا نادرا فإنه يرجع على مقصود النص بالإبطال.

٢- التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة[١].

وهذا النوع من المقابلة يستخدمه أهل الحديث في نقد الحديث دراية، ولهم في ذلك قاعدة مشهورة، قال ابن الجوزي - بعد أن نقد حديثاً موضوعاً -: « واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم؟؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره »[٢].

ويستفاد من كلامه رحمه الله أن ما كانت مناقضته ومخالفته للأصول واضحةً بيّنة كان ذلك كافياً في ردّه، ومُغنياً عن ذكر الأوجه الأخرى لنقضه.

ومن نماذج ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكذلك الحكاية عن الشبلي أنه لما انتهى إلى الشهادتين قال: « لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك »، فإن ذكر هذا في باب الغيرة منكر من القول وزور لا يصلح، إلا أن نبين أن هذا من الغيرة التي يبغض الله صاحبها، بل الغيرة من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشعبه،

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٩٧-٢٠٠).

(٢) الموضوعات (١/ ١٠٦).

وهل يكون موحدا شاهدا لله بالإلهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟، وقد بينا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركا يجعل مع الله إلها آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكل من ذكر الله عنه في كتابه أنه مشرك فهو مكذب للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذب للرسل فإنه مشرك، ولا تتم الشهادة لله بالإلهية إلا بالشهادة لعبده بالرسالة »[١].

ففي هذا النموذج عقد شيخ الإسلام ابن تيمية مقابلة بين ما تضمنه كلام الشبلي - وهو من الشبه التي يتمسك بها الصوفية ويستدلون بها في باب الغيرة - وبين قواعد الشريعة وأصولها في الإيمان بالرسالة، وبيّن مناقضة كلامه لتلك الأصول؛ فظهر أن كلامه - إذاً - منكر من القول وزور.

---

(١) الاستقامة (٢/ ٢٠-٢١).

المبحث الرابع
المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال

المطلب الأول
ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال

في المبحثين السابقين: تُعقَد المقابلة بين الشبهة أو صاحبها من جانب، والحق وأهله من الجانب الآخر، وأما في هذا المبحث: فإن المقابلة تعقَد بين الشبهة من جانب، والباطل المعلوم بطلانه من الجانب الآخر.

ولما كان هذا المطلب والمطالب الثلاثة التي بعده تشترك في تأصيلها والتقعيد لها؛ فقد رأيت أن أذكر تأصيلها جميعاً في هذا الموضع، وأكتفي بعد ذلك في المطالب الثلاثة الآتية بذكر النماذج التي تشهد لها.

استقرت شريعته - سبحانه - على التسوية بين المتماثلين، وإلحاق النظير بنظيره، واعتبار الشيء بمثله، والتفريق بين المختلفين، وعدم تسوية أحدهما بالآخر. فإذا أمر - سبحانه - بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عن نظيره أو عن ملزوماته - إذا لم يكن هناك نسخ -، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوازمه. وهو - سبحانه - لا يفرق بين

شيئين في الحكم إلا لافتراق صفاتهما المناسبة للفرق، ولا يسوي بين شيئين إلا لتماثلهما في الصفات المناسبة للتسوية(١).

ومن هذا الباب: ما جاء في نصوص الكتاب والسنة من قصص الأمم وأخبارهم، فإن من أعظم الحكم من ذلك: هو الاعتبار بهم، فنشبه حالنا بحالهم، ونقيس أواخر الأمم بأوائلها، ولا يكون الاعتبار إلا إذا قسنا الثاني بالأول، وكانا مشتركين في المقتضى والحكم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف:١١١]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النور:٣٤]، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية التي يعتبر بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلة.

وقد قصّ الله علينا في القرآن قصص الأنبياء والمؤمنين والمتقين، وقصص الفجار والكفار؛ لنعتبر بالأمر؛ فنحب الأولين وسبيلهم ونقتدي بهم، ونبغض الآخرين وسبيلهم ونجتنب فعالهم، ويكون للمؤمن من المتأخرين شبه بما كان للمؤمن من المتقدمين، ويعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة، ويكون للكافر والمنافق والفاجر من المتأخرين شبه بما كان للكافر والمنافق والفاجر من المتقدمين، ويعلم أن الله يشقيه ويجازيه في الدنيا والآخرة بمثل جزائهم(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١) (٢٠/ ٥٢٦)، درء التعارض (٧/ ٣٤٢-٣٤٣)، الرد على المنطقيين ص (٣٧١)، زاد المعاد (٤/ ٢٦٩)، شفاء العليل ص (١٩٩-٢٠٠)، إعلام الموقعين (١/ ١٣٠-١٣٣، ١٩٥-١٩٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢١٦-٢١٧) (١٣/ ١٥-١٦، ١٩-٢٠) (١٤/ ٣٢١-٣٢٣) (١٥/ ٣٣٣) (٢٨/ ٤٢٥-٤٢٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٠).

« وقد بعث الله محمدًا ﷺ بالحكمة التي هي سنته، وهي الشرعة والمنهاج الذي شرعه له، فكان من هذه الحكمة أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل المغضوب عليهم والضالين، فأمر بمخالفتهم في الهدي الظاهر - وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة -؛ لأمور:

منها: أن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين، يقود إلى موافقة ما في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس....

ومنها: أن المخالفة في الهدي الظاهر توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب وأسباب الضلال، والانعطاف على أهل الهدى والرضوان، وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين....

ومنها: أن مشاركتهم في الهدي الظاهر توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التميز ظاهراً بين المهديين المرضيين وبين المغضوب عليهم والضالين.

إلى غير ذلك من الأسباب الحكمية.

هذا إذا لم يكن ذلك الهدي الظاهر إلا مباحاً محضاً لو تجرد عن مشابهتهم، فأما إن كان من موجبات كفرهم كان شعبة من شعب الكفر، فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع معاصيهم »[1].

بما تقدم؛ تظهر وجاهة وقوة هذه الأنواع الأربعة من المقابَلة، وذلك أن الباطل المعلوم بطلانه - الذي عليه أهل الباطل والضلال - مردودٌ عند كل

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٠-٨٢).

أحد - حتى عند صاحب الشبهة نفسه -، فعند عقْد المقابلة بين الشبهة والباطل وإثبات أن الشبهة:

- مأخوذة من الباطل.
- أو من جنسه.
- أو أعظم منه.
- أو لم يتجرأ أهل الباطل على الإتيان بها.

كان ذلك كافياً في نقض الشبهة وإبطالها.

والمتأمّل في شبه أهل الأهواء والبدعة وبدعهم يجد أن أكثرها - إن لم تكن جميعها - لا يخرج عن هذه الأنواع.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك: مقالة التعطيل للصفات، فإن أصل هذه المقالة «إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلاّل الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام... هو الجعد بن درهم؛ وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها، فنسبت مقالة الجهميين إليه.

وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ[1].

---

(١) وهذه السلسلة أنكرها بعض الباحثين. انظر - قولهم في ذلك والرد عليهم -: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية - مع الرد - ص: (١٦٣-١٦٧).

وكان الجعد بن درهم هذا - فيما قيل - من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين...، فكانت الصابئة إلا قليلاً منهم - إذ ذاك - على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة...، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل. ومذهب النفاة من هؤلاء في الربّ أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما...، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة..، وأخذها الجهم أيضًا... لما ناظر السمنية (بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات).

فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين، وإما من المشركين »[1].

وأذكر - فيما يأتي - بإيجاز طرفًا من عقائد أهل الباطل والضلال التي تسربت إلى بعض المسلمين أو المنتسبين إلى الإسلام، فتلقّفوها ثم عرضوها بشبههم؛ وذلك لأن معرفتها مما يفيد صاحب السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة من خلال أحد مسالك المقابلة التي ستُذكَر في هذا المبحث:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢)، وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٥١) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩) (١٢/ ٣٥٠-٣٥١) (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤). وما كتبه البغدادي في الفرق بين الفرق ص(١٣١، ١٣٦-١٣٧)، والشهرستاني في الملل والنحل (١/ ٧٧، ١١٥) عن تأثر بعض زعماء المعتزلة بمقالات بعض أهل الديانات الباطلة من المجوس والفلاسفة وغيرهم.

١- الغلو في المخلوق وتشبيهه بالخالق سبحانه في الإلهية وقع فيه النصارى في حق عيسى عليه السلام، ووقعت فيه غالية الشيعة في حق أئمتهم، حيث أخرجوهم من حدود صفات المخلوقين وحكموا فيهم بأحكام الإلهية(١).

٢- تشبيه الخالق سبحانه بالمخلوق كان في القرّائين من اليهود، وتلقّفه عنهم أوائل الروافض(٢).

٣- الحلول والاتحاد من أسس عقيدة النصارى، وقال بها في الإسلام طوائف من الروافض والصوفية(٣).

٤- الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات(٤) مرجعها الذي تأثرت به إلى ثلاث: فالحلولية والاتحادية والسلبية ومن في معناهم مرجعهم

---

(١) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٩)، الملل والنحل (١/ ١٤٦-١٤٧، ٣٦٣).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٦-١٤٧، ٣٦٣، ٤٩٤-٤٩٥)، التبصير في الدين ص(٤١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٩٧). مع التنبه إلى أن هذه المصادر مؤلفوها أشاعرة، ولذا جعلوا من باب التشبيه وصف الله سبحانه بالمجيء والاستواء والصورة والتكليم جهارًا ونحو ذلك، وذلك بناء على عقيدتهم الفاسدة في باب الصفات، والحق هو إثبات تلك الصفات لله سبحانه كما يليق بجلاله وعظمته.

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٣٦٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (١١٦، ١٣١-١٣٢).

(٤) أي: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

إلى الطبائعية الدهرية[١]، والقدرية النفاة بجميع فرقهم مرجعهم إلى المجوس الثنوية[٢]، والجبرية الغلاة مرجعهم إلى النزعة الجهمية الإبليسية[٣].

٥- القول بالنور والظلمة أو الخير والشر عقيدة المجوس، وقد تأثر بها طوائف من المنتسبين إلى الإسلام، فمنهم من يقول: إن من مات بلي جسده ولحقت روحه بالنور الذي تولدت منه، وتعتقد إحدى الفرق أن عليًّا رضي الله عنه قديم أزلي، وكذلك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، إلا أن عليًّا كان خيراً محضاً، وعمر كان شرًّا محضًا، وكان يؤذي عليًا دائمًا[٤].

٦- دين الإباحة أصله من المزدكية[٥] من فرق الثنوية المجوسية، وقد

---

(١) هم الذين لا يقرُّون بوجود موجود وراء الفلك وما يحويه، وحقيقة قولهم أنَّ العالم واجب الوجود بنفسه، ليس له مبدع ولا فاعل. انظر: الصفدية (٢/ ٢٤٢).

(٢) هم أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٤٤).

(٣) انظر: معارج القبول (١/ ٣٧٣).

(٤) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٠، ٢٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٩٢).

(٥) فرقة إباحية أظهرها مزدك في أيام قباذ وأباح النساء لكل من شاء ونكح نساء قباذ لتقتدي به العامة فيفعلون في النساء مثله. انظر: تلبيس إبليس ص(٩٤).

ظهر في الإسلام على يد الخرمدينية[١] من بابكية[٢] ومازيارية، وانتقل إلى طوائف من الصوفية الذين يدعون محبة الله ويقولون: إن الحبيب رفع عنه التكليف[٣].

٧- التناسخ من عقائد المجوس والمزدكية والهند البرهمية والفلاسفة الصابئة، وقد تأثر به بعض اليهود، وقال به في الإسلام طوائف من الروافض الغلاة الحلولية، وطوائف من القدرية[٤].

٨- القول بتجويز الرجعة - وكذلك القول باستحالتها - من مسائل اليهود، وقد سرّبها عبد الله بن سبأ اليهودي إلى المسلمين، وقال بها طوائف من غلاة الرافضة[٥].

---

(١) فرقة مجوسية قالوا بأصلين ولهم ميل إلى التناسخ والحلول وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٦)

(٢) اسم لطائفة منهم بايعوا رجلا يقال له بابك الخرمي، وكان خروجه في بعض الجبال بناحية أذربيجان في أيام المعتصم بالله، واستفحل أمرهم واشتدت شوكتهم وقاتلهم أفشين صاحب جيش المعتصم مداهنا لهم في قتالهم ومتخاذلا عن الجد في قمعهم إضمارا لموافقته في ضلالهم، فاشتدت وطأة البابكية على جيوش المسلمين حتى مزقوا جند المسلمين وبددوهم منهزمين، إلى أن نصر الله المسلمين عليهم فهزموهم شر هزيمة. انظر: فضائح الباطنية ص(١٤).

(٣) انظر: التنبيه والرد ص(٢١-٢٢)، الفرق بين الفرق ص(٢٦٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١١٧، ١٤٢).

(٤) انظر: التنبيه والرد ص (٢١-٢٢)، الفرق بين الفرق ص (٢٧٠-٢٧٦)، الملل والنحل (١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٥) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٩٤-٤٩٥).

٩- فرقة اليوذعانية من اليهود تزعم أن للتوراة ظاهراً وباطناً، وتنزيلاً وتأويلاً، وهذا ما قالت به فرق الباطنية في الإسلام[١].

١٠- التحريف اللفظي والمعنوي مأخوذ عن اليهود، فهم شيوخ المحرفين وسلفهم، وقد درج على آثارهم وورثهم طوائف من المنتسبين إلى الإسلام من الرافضة والجهمية وغيرهم ممن سلكوا في تحريف النصوص مسالك إخوانهم من اليهود، وما لم يتمكنوا من تحريف لفظه حرفوا معناه، وسطوا عليه بالتأويل[٢].

١١- تأويل النصوص والقول فيها بالمجاز مشتق من الفلسفة اليونانية، وقد أخذه عنهم أحد أحبار اليهود الذي أراد التوفيق بين الكتاب المقدس والآراء اليونانية، وتبعه على ذلك طوائف من اليهود، ثم تأثر بفكره طوائف من النصارى، ثم انتقل إلى المسلمين عن طريق الجهمية والمعتزلة والأشاعرة[٣].

١٢- تعطيل صفات الله سبحانه ونفيها من مقالات الصابئة الفلاسفة والمشركين البراهمة، ثم تسرب إلى طوائف من مبتدعة أهل الكتاب، وتأثر بهؤلاء جميعًا الجعد بن درهم ثم تلميذه الجهم بن صفوان، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام[٤].

---

(١) انظر: الملل والنحل ص (٥٠٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٥-٢١٦، ٣٥٧-٣٥٨).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٢٦-٣٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢) (٦/ ٥١) (٩/ ٢٦٥-٢٦٦) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩-٧٣) (١٢/ ٢٨-٣٥، ٣٥٠-٣٥١)، مقالة التعطيل والجعد بن درهم - عامة الكتاب -، وما ذكره الشهرستاني في الملل والنحل عن تأثر أبي الهذيل العلاف (١/ ٧١-٧٢) وأبي هاشم (١/ ٥٣٦) بأقوال النصارى.

ومن العجيب أن فرقة من فرق اليهود قالت بتأويل جميع نصوص الصفات الواردة في التوراة - من المجيء والتكليم والصورة واليد والاستواء وغيرها من الصفات الصحيحة - بأن المراد بها ملك من الملائكة، اختاره الله وقدّمه على جميع الخلائق، وذلك بناء على معتقدهم من أنه لا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف. وقد انتقل هذا القول إلى بعض فرق النصارى[١]. فانظر كيف تأثر بعض المعطلين من هذه الأمة بذلك، حيث زعموا أن المراد ببعض الصفات - كالمجيء ونزول الله سبحانه إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر - هو ملك من الملائكة![٢].

١٣- القول بنفي القدر من مقالات الربانيين من اليهود، وأول من نطق به في الإسلام رجل من أهل العراق يقال له: سوسن - وقيل: سنسويه - كان نصرانيًا فأسلم ثم تنصر[٣]، وقد تأثر به وأخذ عنه القول بالقدر معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد، ثم سلك مسلكهما واصل بن عطاء رأس المعتزلة[٤].

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٥١٠-٥١٢).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٥).

(٣) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « اتقوا هذا القدر؛ فإنه شعبة من النصرانية ». قال ابن عباس: اتقوا هذا الإرجاء؛ فإنه شعبة من النصرانية. وهو حديث ضعيف جدًا، كما قال العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ٢٧٠).

(٤) انظر: الشريعة (٢/ ٩٥٤-٩٥٥) - مع هامش (٢) - و (٢/ ٩٥٨-٩٥٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨٢٦-٨٢٧)، الفهرست ص (٢٠١)، الملل والنحل (١/ ٦٦، ٤٩٤-٤٩٥).

١٤- يجعل المجوس لله شركاء في خلقه فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، وشابههم من يقول في ملتنا: إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضًا، ويقولون: إن جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه، فيجحدون مشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وهؤلاء هم المعتزلة، ولذا قيل: إنهم مجوس هذه الأمة(١).

١٥- الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والمحرمات، وادعاء أن فعل المعاصي موافق للأمر والنهي، وأن الله لو لم يحب ذلك لم يقع؛ هو من فعل المشركين الذين يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقد وقع في ذلك طوائف من الصوفية، حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للمحرمات وإسقاط الواجبات ورفع العقوبات، وقد يغلو أصحاب هذه الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هو الله، ويقول أحدهم: أنا كافر برب يُعصَى، ويقول أحد رؤسائهم: إنما كفر النصارى لأنهم خصصوا، فيشرعون عبادة كل موجود بهذا الاعتبار(٢).

١٦- القول بالجبر من مسائل اليهود، وعليه فرقة القرائين فيهم(٣)، وقد قال به في الإسلام الجهم بن صفوان(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٨/ ٢٥٦-٢٥٨).

(٣) الملل والنحل (١/ ٤٩٤-٤٩٥).

(٤) مع أنه نُسِب إلى شيخه الجعد بن درهم القول بالقدر. انظر: مقالة التعطيل والجعد ابن درهم ص (١٧٨-١٧٩).

١٧- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الإرجاء شعبة من النصرانية، لكنه ضعيف جدًا[١]. وروي عن سعيد بن جبير قوله: «المرجئة يهود القبلة»[٢].

١٨- الناظر في عقائد الصوفية يجد فيها تأثرهم الشديد بالعديد من الديانات، ومنها النصرانية، ومن ذلك:

- الحلول والاتحاد.
- من النسطورية (من فرق النصارى) قوم يقال لهم: المصلون، قالوا: إن الرجل إذا اجتهد في العبادة، وترك التغذي باللحم والدسم، ورفض الشهوات الحيوانية والنفسانية؛ تَصَفَّى جوهره، حتى يبلغ ملكوت السماوات، ويرى الله جهرة، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء[٣]. وهذه العقيدة موجودة في بعض طوائف الصوفية.
- جاء في إنجيل متى: «أن المسيح دعا على شجرة تين خضراء فيبست من وقتها، فعجب التلاميذ، فقال لهم المسيح: آمين أقول لكم، لئن آمنتم ولم تشكوا ليس تفعلون هذا في التينة وحدها، لكن متى قلتم لهذا الجبل: اِنْقَلِع

---

(١) راجع ص(١٢٠٧)، هامش (٣).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٦١). لكن في سنده المغيرة بن عتبة - ويقال: ابن عتيبة - النهّاس - ويقال: النحاس - أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٧) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات (٧/ ٤٦٥). وانظر: الإصابة (٥/ ١٢١) و(٦/ ٣٧٢).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٥٣٩-٥٤٠).

واطَّرِح في البحر؛ لم يقف لكم »[١]. وقد زعم بعض رؤوس الصوفية أن الإنسان يترقى في الإيمان حتى يصل إلى أن يقول للشيء: كن؛ فيكون.

ومن نماذج المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال:

قال الدارمي: « ثم أجمل المعارض ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله، فعدَّ منها بضعا وثلاثين صفة نسقا واحدا يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي، وفسرها وتأولها حرفا حرفا خلاف ما عنى الله وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون، لا يعتمد في أكثرها إلا على المريسي، فبدأ منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح والكره والضحك والعجب والسخط والإرادة والمشيئة والأصابع والكف والقدمين...، عمد المعارض إلى هذه الصفات فنسقها ونظم بعضها إلى بعض كما نظمها شيئا بعد شيء، ثم فرقها أبوابا في كتابه وتلطف بردها بالتأويل كتلطف الجهمية معتمدا فيها على تفاسير الزائغ الجهمي بشر ابن غياث دون من سواه »[٢].

وقال: « وادعى المعارض أيضا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية، وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته واشتق منها أغلوطاته »[٣].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٧) - مع هامش (٣١)، حيث عزا المحققان هذا النص إلى الإصحاح (٢١)، الفقرات (١٨-٢٢) -.

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٦-٢١٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٢٣).

ففي هذين النموذجين عقد الدارمي مقابلة بين ما تضمنته الشبهة التي جاء بها هذا المردود عليه وبين الضلال والباطل الذي استقر عند المسلمين ردّه من كلام الجهم أو بشر المريسي، وبيّن أن ما تضمنته الشبهة مأخوذ من كلام ذينك المبطلين الضالين، وبذلك تنتقض وتبطل تلك الشبه التي جاء بها هذا المردود عليه لكونها مأخوذة من باطل مردود عند المسلمين أصلاً.

المطلب الثاني

ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال

هذا النوع من المقابلة ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[البقرة: ١١٨]، ففي هذه الآية مقابَلة بين قول الذين لا يعلمون (وهم مشركو مكة): ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾، وقول من قبلهم من أهل الباطل والضلال (اليهود والنصارى)، وبيان أن ما قاله مشركو مكة هو من جنس ما قاله اليهود والنصارى، وكانت نتيجة المقابلة: أن ما قاله مشركو مكة باطل وضلال لأنه من جنس ما قاله أهل الباطل والضلال قبلهم من اليهود والنصارى، ولذا قال تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: أشبهت قلوب مشركي العرب قلوب من تقدمهم في الكفر والعناد والعتو(١).

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: «وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى:

وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته لأن الكلمة مخلوقة.

وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله، وكلمته من ذات الله، كأن يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب.

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٠٣).

وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس عيسى هو الكلمة »[(١)].

ففي هذا النموذج قابل الإمام أحمد بين صنيع الجهمية وصنيع النصارى في عيسى ؛، وبيّن أن صنيع الجهمية من جنس صنيع النصارى، واكتفى بذلك في نقض كلام الجهمية؛ لأنه من جنس كلام أهل الباطل والضلال من أهل الكفر.

وقال الدارمي: « باب الاحتجاج للقرآن أنه غير مخلوق.

فمن ذلك: ما أخبر الله تعالى في كتابه عن زعيم هؤلاء الأكبر وإمامهم الأكفر الذي ادعى أولا أنه مخلوق، وهو الوحيد واسمه الوليد بن المغيرة، فأخبر الله عن الكافر دعواه فيه، ثم أنكر عليه دعواه وردها عليه ووعده النار؛ أن ادعى أن قول الله قول البشر.

وقوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] وقول هؤلاء الجهمية: « هو مخلوق »؛ واحد لا فرق بينهما، فبئس التابع وبئس المتبوع، قال الله تعالى: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١] إلى قوله: ﴿ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ [المدثر: ٢٢ - ٢٦]، يعني: أنه ليس بقول البشر كما ادعى الوليد، ولكنه قول الله ﷻ، فحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - فساق إسناده - عن مجاهد في قوله: ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴾ [المدثر: ١١ - ١٣]، قال: « ذلك الوليد بن المغيرة المخزومي، والمال الممدود: ألف دينار، والبنين الشهود: عشرة بنين. قال: فلم يزل النقصان في

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٢).

ماله وولده حين تكلم بما تكلم حتى مات ». وكذلك صار لأتباعه الذين تلقفوا منه هذه الكلمة خزي وتباب في كل شيء من أمرهم »[١].

ففي هذا النموذج عقد الدارمي المقابلة بين قول الجهمية: (القرآن مخلوق)، وقول الوليد بن المغيرة الكافر: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وبيّن أن قول الجهمية من جنس قول الوليد بن المغيرة، وأنه لا فرق بينهما في الحقيقة وإن اختلفت الألفاظ، وكانت هذه المقابلة كافية في نقض قول الجهمية، بل إن الدارمي رحمه الله طرَد المقابلة المذكورة حتى في النتيجة والعاقبة، وهي النقصان والخزي.

وذكر رحمه الله المقابلة المذكورة في موضعٍ قبل هذا فقال: « ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين، حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء ودعا إلى البدع دعاة الضلال، فشد ذلك طمع كل متعوذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق، ووجدوا فرصة للكلام، فجدوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام، وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه، إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلا ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماما بدعوتهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام، ليوقعوا في قلوبهم الشك، ويلبسوا عليهم أمرهم، ويشككوهم في خالقهم، مقتدين بأئمتهم الأقدمين الذين قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] و ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧] »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨٤-١٨٥).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٢).

وقال سفيان بن عيينة[١]: « ويحكم!، القرآن كلام الله...، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا القول بقول النصارى »[٢].

ومن الأبيات المشهورة عن ابن المبارك[٣]:

فلا أقول بقول الجهم إن له   قولا يضارع قول الشرك أحيانا[٤]

---

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران (ميمون) الهلالي، أبو محمد، الإمام الكبير حافظ العصر شيخ الإسلام، ولد سنة (١٠٧هـ)، طلب الحديث وهو غلام، ولقي الكِبار وأتقن وجوّد وجمع وصنّف وازدحم الخلق عليه، كان عالما إماماً في السنن والحديث والتفسير والفقه، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: السير (٨/ ٤٥٤-٤٧٥).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٣٣).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، أبو عبد الرحمن، الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته الحافظ الغازي، ولد سنة (١١٨هـ)، أخذ عن بقايا التابعين، جمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء والتجارة، وكان إماماً يقتدى به ومن أثبت الناس في السنة، توفي سنة (١٨١هـ). انظر: السير (٨/ ٣٧٨-٤٢١).

(٤) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

المطلب الثالث

ما تضمنته الشبهة أعظم مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال

إذا كانت الشبهة تنقض بكونها مأخوذة عن أهل الباطل والضلال، أو بكونها من جنس كلامهم؛ فكيف إذا نُقِضت بكونها أعظم مما هو من جنسها من كلامهم؟، لا شك في أن ذلك أشد نقضاً ورداً لها.

والمراد بهذا المطلب: أن ينظر في الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، ثم تعقد المقابلة بينها وبين كلام أهل الباطل والضلال في ذلك الباب نفسه، ثم يثبَت أن تلك الشبهة اشتملت على باطلٍ وضلالٍ لم يشتمل عليه كلام أهل الباطل والضلال المتقدمين، وهذا يعني ضرورةً أن الشبهة أشد بطلاناً وضلالاً، ومجرد معرفة ذلك كافٍ في نقضها.

ومن نماذج ذلك:

قال سعيد بن عامر[1]: « الجهمية أشر قولا من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الأديان أن الله تبارك وتعالى على العرش، وقالوا هم: ليس على العرش شيء »[2].

(١) سعيد بن عامر الضبعي البصري، أبو محمد، الزاهد الحافظ الثقة المأمون، ولد بعد (١٢٠هـ)، قال عنه يحيى بن سعيد القطان: « سعيد بن عامر شيخ المصر منذ أربعين سنة »، توفي سنة (٢٠٩هـ). انظر: السير (٩/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

وقال الدارمي: « فافهم - أيها المريسي - أنك تأولت في يدي الله أفحش مما تأولت اليهود؛ لأن اليهود قالوا: يد الله مغلولة، وادعيت أنها مخلوقة، ولما أنك تأولتها النعم والأرزاق وهي مخلوقة فماذا لقي الله من عمايتكم هذه؟، تدعون أن يدي الله مخلوقتان إذ إنهما عندكم رزقاه حلاله وحرامه وموسوعه ومقتوره، وهذه كلها مخلوقة »(١).

وقال: « حتى لقد علم فرعون في كفره وعتوه على الله أن الله ﷻ فوق السماء فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، ففي هذه الآية بيان بيِّن ودلالة ظاهرة أن موسى كان يدعو فرعون إلى معرفة الله بأنه فوق السماء، فمن أجل ذلك أمر ببناء الصرح ورام الاطلاع إليه، وكذلك نمروذ فرعون إبراهيم اتخذ التابوت والنسور ورام الاطلاع إلى الله لما كان يدعوه إبراهيم إلى أن معرفته في السماء »(٢).

ففي هذا النماذج الثلاثة قُوبِل بين شبهة الجهمية في الاستواء واليد والعلو وبين ما قال أهل الباطل والضلال في ذلك، وبُيِّن أن تلك الشبهة قد اشتملت على ضلال وباطل لم يشتمل عليه كلام أولئك؛ فكان ذلك كافياً في نقضها وبيان بطلانها.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٩).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤٤-٤٥) .

المطلب الرابع
ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله

هذا النوع أظهر أنواع المقابلة في إبطال الشبهة ونقضها؛ فإنه إذا كانت الشبهة بلغت من وحشتها وشناعتها ونكارتها إلى درجة أن أهل الباطل المتقدمين لم يأتوا بمثلها كان ذلك دليلاً على إغراقها في الشذوذ والبدعة والخروج عن الحق - بل وحتى عن الباطل المعهود المعروف! -.

وفي هذا الباب وردت العبارة المشهورة لابن المبارك: « لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية »[1].

ويقول ضمن الأبيات المشهورة عنه:

« ولا أقول تخلى من بريته ... رب العباد وولى الأمر شيطانا

ما قال فرعون هذا في تجبره ... فرعون موسى ولا فرعون هامانا[2] »[3]

قال الدارمي: « ولولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها لحكيت من قبح كلام هؤلاء المعطلة وما يرجعون إليه من الكفر حكايات كثيرة يتبين بها عورة كلامهم، وتكشف عن كثير من سوءاتهم، ولكنا نتخوف من هذه الأحاديث،

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٣١).

(٢) كذا في الأصل، ونبّه د. فهد الفهيد في تحقيقه للكتاب ص (١٤) هامش (٧) على أن في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤١٤): «ولا هامان طغيانا»، وقال: «وهو الصواب».

(٣) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

ونخاف أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس فنوقع فيها بعض الشك والريبة، لأن ابن المبارك قال: « لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية »، وصدق ابن المبارك!، إن من كلامهم في تعطيل صفات الله تعالى ما هو أوحش من كلام اليهود والنصارى »[(١)].

ومن نماذج ذلك:

قال سفيان الثوري لشعيب بن حرب: « يا شعيب بن حرب، والله ما قالت القدرية ما قال الله، ولا ما قالت الملائكة، ولا ما قالت النبيون، ولا ما قال أهل الجنة، ولا ما قال أهل النار، ولا ما قال أخوهم إبليس - لعنه الله - »[(٢)].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: « أما تشبيه قول الله: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ [النحل: ٤٠] بقوله: (قالت السماء فأمطرت) و (قال الجدار فمال)؛ فإنه لا يشبه، وهذه أغلوطة أدخلها؛ لأنك إذا قلت: (قالت السماء) ثم تسكت لم يدر ما معنى (قالت) حتى يقول: (فأمطرت)، وكذلك إذا قلت: (أراد الجدار) ثم لم يبين ما معنى (أراد) لم يدر ما معناه، وإذا قلت: (قال الله) اكتفيت بقوله (قال)، فَـ(قال) مكتفٍ لا يحتاج إلى شيء يستدل به على (قال)، كما احتجت إذا قال: (قال الجدار فمال)، وإلا لم يكن لِـ(قال الجدار) معنى، ومن قال هذا فليس شيء من الكفر إلا وهو دونه، ومن قال هذا فقد قال على الله ما لم يفعله اليهود والنصارى، ومذهبه التعطيل للخالق »[(٣)].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٣١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٢).

(٣) خلق أفعال العباد ص(٣٥).

وقال الدارمي: « ثم قلتم: إنما يوصف بالنزول من هو في مكان دون مكان، فأما من هو في كل مكان فكيف ينزل إلى مكان؟، قلنا: هذه صفة خلاف صفة رب العالمين، ولا نعرف بهذه الصفة شيئا إلا هذا الهواء الداخل في كل مكان النازل على كل شيء، فإن لم يكن ذلك إلهكم الذي تعبدون فقد غلبكم عن عبادة الله رأسا، وصرتم في عبادة ما تعبدون أسوأ منزلة من عبادة الأوثان وعبادة الشمس والقمر؛ لأن كل صنف منهم عبد شيئا هو عند الخلق شيء، وعبدتم أنتم شيئا هو عند الخلق لا شيء؛ لأن الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلا بحد وصفة، وأن (شيء) ليس له حد ولا صفة، فلذلك قلتم: لا حد له »(١).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية: عن قوم يحتجون بالقدر ويقولون: قد قُضِي الأمر من الذر، فالسعيد سعيد والشقي شقي من الذر، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[الأنبياء: ١٠١]، ويقولون: ما لنا في جميع الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله تعالى، قدر الخير والشر وكتبه علينا.

فأجاب: « هؤلاء القوم إذا صبروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى؛ فإن النصارى واليهود يؤمنون بالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض...، فإذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقا فكيف بمن كفر بالجميع؟، ومن لم يقر

(١) الرد على الجهمية ص(٩٧-٩٨).

بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده بل ترك ذلك محتجا بالقدر فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض »[١].

ففي جميع النماذج السابقة: قُوبِل بين شُبَه أهل الأهواء والبدعة وبين أقوال أهل الباطل والضلال في ذلك الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، وبُيِّن أن ما في الشبهة من الباطل والضلال لم يتجرأ على الإتيان بمثله أهل الضلال والباطل المتقدّمون.

---

(١) دقائق التفسير (٢/ ٣٦٧).

الفصل الرابع

النظائر

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالنظائر.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة.

الفصل الرابع
النظائر

المبحث الأول
المراد بالنظائر

المعنى اللغوي:

النظائر: جمع (نظير)، وهو المماثل والشبيه، يقال: (فلان نظير فلان) إذا كان مثله وشبيهه، والجمع نظراء[1]، ومن ذلك: قول ابن مسعود رضي الله عنه: « لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقوم بها: عشرين سورة من المفصل »[2]، « يريد: السور المتماثلة في المعاني كالموعظة أو الحكم أو القصص »[3]، و(النظائر): الأفاضل والأماثل لاشتباه بعضهم ببعض في الأخلاق والأفعال والأقوال[4]، ونظائر القرآن: سور المفصل؛ سميت لاشتباه بعضها ببعض في الطول[5].

---

(١) انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٣٧٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٢٦٩) رقم (٧٤٢)، ومسلم (١/ ٥٦٣) رقم (٨٢٢).

(٣) انظر: فتح الباري (٢/ ٢٥٩).

(٤) انظر: تحفة العروس (١٤/ ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥).

(٥) انظر: لسان العرب (٥/ ٢١٩).

المعنى المراد:

المراد بالنظائر هنا: الأدلة الواردة في الكتاب والسنة التي يجمعها باب واحد، أو تشتمل على ألفاظ أو معاني متماثلة متساوية في الدلالة، فالآيات الواردة في باب الهجرة نظائر، والأدلة الواردة المشتملة على لفظ الهجرة ومعناه نظائر... وهكذا.

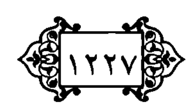
قال ابن القيم - في بيان أهمية النظائر ومعرفتها -: « فهذه وأمثالها من الأمثال التي ضربها رسول الله ﷺ لتقريب المراد، وتفهيم المعنى، وإيصاله إلى ذهن السامع، وإحضاره في نفسه بصورة المثال الذي مثل به، فإنه قد يكون أقرب إلى تعقله وفهمه وضبطه واستحضاره له باستحضار نظيره، فإن النفس تأنس بالنظائر والأشباه الأنس التام، وتنفر من الغربة والوحدة وعدم النظير، ففي الأمثال من تأنيس النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما ضرب لها مثله من الحق أمر لا يجحده أحد ولا ينكره، وكلما ظهرت لها الأمثال ازداد المعنى ظهوراً ووضوحاً، فالأمثال شواهد المعنى المراد، ومزكية له، فهي كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه، وهي خاصة العقل ولبه وثمرته »[١].

والاستدلال بالنظائر يكون في باب التقرير وفي باب النقض:

ففي باب التقرير: بأن يُذكَر الدليل الوارد في المسألة ثم تورد نظائره من الأدلة، فيكون في ذلك تقوية للمعنى وتثبيته، كما في استدلال أهل السنة بالآيات الواردة في استواء الله على العرش في سبعة مواطن من كتاب الله تعالى على معنى

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢٣٩).



واحد لا يختلف؛ على أن ذلك دليل قاطع على أن المراد حقيقة الاستواء الذي تعرف العرب معناه من كلامها.

وفي باب النقض: بأن يُؤتى إلى الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة، ثم يورد له نظير أو نظائر من الأدلة فيها ذلك اللفظ أو المعنى الذي استدل به صاحب الشبهة في ذلك الدليل، ويبيّن أن ما ادعاه صاحب الشبهة في ذلك الدليل لو كان صحيحاً لكان من المتحتّم أن يصح أيضاً في نظائره؛ لأن النظائر متماثلة متشابهة متساوية، وأما إذا لم يصح في نظائره فإن استدلاله غير صحيح.

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[آل عمران: ٥٩]، « يخبر تعالى محتجا على النصارى الزاعمين بعيسى عليه السلام ما ليس له بحق بغير برهان ولا شبهة، بل بزعمهم أنه ليس له والد استحق بذلك أن يكون ابن الله أو شريكا لله في الربوبية، وهذا ليس بشبهة فضلا أن يكون حجة، لأن خلقه كذلك من آيات الله الدالة على تفرد الله بالخلق والتدبير، وأن جميع الأسباب طوع مشيئته وتبع لإرادته، فهو على نقيض قولهم أدل، وعلى أن أحدا لا يستحق المشاركة لله بوجه من الوجوه أولى، ومع هذا فآدم عليه السلام خلقه الله من تراب لا من أب ولا أم، فإذا كان ذلك لا يوجب لآدم ما زعمه النصارى في المسيح؛ فالمسيح المخلوق من أم بلا أب من باب أولى وأحرى، فإن صح ادعاء البنوة والإلهية في المسيح؛ فادعاؤها في آدم من باب أولى وأحرى »(١).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(١٣٣).

المبحث الثاني

الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة

من المعلوم أن الأدلة تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، كما أن ما كان من أنواع الأدلة قوياً فإن قوته لا تكون - لكل أفراده وأقسامه - على درجة واحدة، بل منها ما هو أقوى من غيره.

فإذا استدل صاحب الشبهة بدليلٍ على ما يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظير ذلك الدليل لفظاً أو دلالةً، لكن مما يكون أقوى منه وأظهر وأوضح، وإذا كان هذا الدليل الأقوى يدل على ما لا يدل عليه الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة أو يدل على خلافه؛ كان ذلك برهاناً على أن استدلال صاحب الشبهة بالدليل باطل غير صحيح.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة: استدل صاحب الشبهة بحديث استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، على جواز الاستسقاء والتوسُّل بالنبي ﷺ بعد موته، ولكون الحديث ليس فيه هذه الدلالة فقد تكلّفها فقال: وإنما استسقى عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه ولم يستسق بالنبي ﷺ ليبين للناس جواز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، وأما الاستسقاء بالنبي ﷺ فكان معلوماً عندهم، فلربما أن بعض الناس يتوهم أنه لا يجوز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، فبين لهم عمر رضي الله عنه باستسقائه بالعباس الجواز، ولو استسقى بالنبي ﷺ لربما يفهم منه بعض الناس أنه لا يجوز الاستسقاء بغيره ﷺ.

قال السهسواني: « أن المقصود لو كان دفع التوهم المذكور لكان أولى أن يتوسل:

- بحي غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.
- أو بميت غير النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ.
- أو بميت غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.

فإن هاتيك الصور الثلاث أبعد من أن يبدأ فيها الاحتمال الآتي من أنه إنما استسقى بالعباس لأنه حي والنبي ﷺ قد مات، وأن الاستسقاء بغير الحي لا يجوز.

فلما ترك عمر رضي الله عنه تلك الصور واختار الصورة التي يتأتى فيها الاحتمال المذكور دل هذا الصنيع على أن مقصوده رضي الله عنه ليس دفع التوهم المذكور »[١].

فصاحب الشبهة استدل بدلالة متكلَّفة ادعى أن الدليل دلّ عليها، فأورد عليه السهسواني عدة دلائل هي نظير الدلالة التي ادّعاها، لكنها أقوى منها وأوجه وأقرب إلى الصواب، وبيان ذلك: أن صاحب الشبهة ادعى أن عمر استسقى بالعباس ليبين لهم جواز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، فلو كان ما ادعاه صحيحاً لكانت هناك صور أقوى من هذه الصورة البعيدة التي ذكرها للدلالة على ذلك، وهي:

- أن يستسقى بحي غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.
- أن يستسقى بميت غير النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٨٨).

- أن يستسقى بميت غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.

فإن هذه الصور الثلاث أقوى من الصورة التي ذكرها صاحب الشبهة، ولو كان المعنى الذي ادعاه صحيحاً لكان من الأولى أن يقع بأحد هذه الصور الثلاثة التي هي أقوى وأوجه وأقرب في تحقيق المقصود.

ثم ختم السهسواني هذا الاستدلال بالنظير ببيان النتيجة، وهي: أنه إذا لم يقع ذلك المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة بأحد هذه الصور الثلاث التي هي أقوى من الصورة التي ذكرها؛ دلّ على أن الصورة التي ذكرها باطلة غير صحيحة.

المبحث الثالث

الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه

هذا النوع يتضمن جانبين:

١ - أن النظائر هنا أكثر ما تكون في المعاني لا في الألفاظ.

٢- أن الاستدلال هنا عكسي، بمعنى: أن النظائر التي تورَد على الدليل الذي أورده صاحب الشبهة يُراد بها إثبات عكس ما ادعاه صاحب الشبهة.

فإذا استدل صاحب الشبهة بمعنى دليلٍ على ما يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظائر لذلك الدليل تشتمل على المعنى نفسه الذي ادعاه صاحب الشبهة في ذلك الدليل الذي استدل به، ثمّ يبيَّن أن هذه النظائر تدل على عكس الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة في ذلك الدليل، وهذا يثبِت أن ما ادعاه صاحب الشبهة من المعنى غير صحيح؛ لأن الأدلة النظائر لدليله - وهي الأكثر - تدل على عكس ما ادعاه.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة:

استدل صاحب الشبهة بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، على مشروعية المجيء إلى قبره ﷺ لطلب الاستغفار منه، قال: لأن هذا الحكم

شامل للمجيء إليه ﷺ في حياته والمجيء إلى قبره بعد وفاته؛ لأن هذا الحكم فيه تعظيم للنبي ﷺ، فلا ينقطع بموته بل هو باقٍ.

قال السهسواني: « قوله: « وهذا لا ينقطع بموته » قول لا دليل عليه، فإن انقطاع هذا الحكم لا استبعاد فيه، كما أن سائر الأحكام - من الإمامة الصغرى والكبرى، والجهاد، والصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، وصلة الأرحام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحريض المؤمنين على القتال، والمشاورة، وتجهيز الجيوش، وحفظ الثغور - قد انقطعت بعد موته، فإن زعم زاعم أن النبي ﷺ حي في قبره فما معنى انقطاعه بعد الموت؟، إن الحياة البرزخية هل هي مساوية للحياة الدنيوية في كل الأحكام عندكم أم لا؟ والأول بديهي البطلان لإطباق الأمة على انقطاع الأحكام المذكورة من الإمامة الصغرى وغيرها، وعلى الثاني فلا استبعاد في انقطاع حكم المجيء إليه بعد موته ﷺ »[1].

فصاحب الشبهة استدل بالدليل بعد أن ادعى أن حكمه لا ينقطع بالموت، فأورد عليه السهسواني نظائر تجاوزت العشرة، كلها جاء فيها الخطاب للنبي ﷺ، وكان النبي ﷺ هو الذي يقوم بها في حياته كالإمامة والجهاد وتحريض المؤمنين على القتال، وبمجرد وفاته ﷺ انقطعت هذه الأحكام عنه ﷺ بالإجماع، فدلّت هذه النظائر على عكس الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة، فكان في ذلك نقضاً لشبهته ورداً وإبطالاً.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٢٩).

المبحث الرابع

الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة

هذا النوع يتضمن جانبين:

١- أن النظائر هنا أكثر ما تكون في الألفاظ لا في المعاني.

٢- أن الاستدلال هنا سلبي، بمعنى: أن النظائر التي تورَد على الدليل الذي أورده صاحب الشبهة يُراد بها سلب المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة في اللفظ الذي اشتمل عليه الدليل الذي استدل به.

فإذا استدل صاحب الشبهة بلفظٍ واردٍ في دليلٍ على معنى يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظائر لذلك الدليل تشتمل على اللفظ نفسه الذي اشتمل عليه الدليل الذي استدل به، ثمّ يبيَّن أن ذلك اللفظ في تلك النظائر لا يمكن أن يدل عند كل أحد - ومنهم صاحب الشبهة نفسه - على ذلك المعنى الذي ادعاه لذلك اللفظ في الدليل الذي استدل به، وهذا يقطع بأن ما ادعاه صاحب الشبهة في معنى اللفظ غير صحيح؛ لأن الأدلة النظائر لدليله - وهي الأكثر - لا يمكن حملها على ذلك المعنى نفسه، ومن المعلوم أن المعنى المدَّعى لِلَّفظ إذا كان صحيحاً يلزم أن يدل عليه ذلك اللفظ إذا ورد في أدلة أخرى.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة: استدلال صاحب الشبهة بلفظ الخروج والهجرة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]،

على أن من خرج لزيارته ﷺ في حياته، أو لزيارة قبره بعد وفاته؛ فهو مهاجرٌ إلى الله ورسوله، قال: ولا شك عند من له أدنى مسكة من ذوق العلم أن من خرج لزيارة رسول الله ﷺ يصدق عليه أنه خرج مهاجراً إلى الله ورسوله، وزيارته في حياته داخلة في الآية الكريمة قطعاً، فكذا بعد وفاته.

قال السهسواني: « أن مثل من يستدل بهذه الآية على كون الزيارة قربة كمثل من يستدل على كون الزيارة قربة بحديث: « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة » متفق عليه[١]، وحديث: « لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها » متفق عليه[٢]، وحديث: « ما أغبرَّت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار » رواه البخاري[٣]، وحديث: « من فصل في سبيل الله فمات أو قتل أو وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه بأي حتف شاء فإنه شهيد وإن له الجنة ». رواه أبو داود[٤]، وحديث: « إن الهجرة تهدم ما كان قبلها »[٥]، وحديث: « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله »[٦]، وجميع الآيات التي ورد فيها ذكر الهجرة كقوله تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٢) رقم (٣٦)، ومسلم (٣/ ١٤٩٥) رقم (١٨٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ١٠٢٨) رقم (٢٦٣٩)، ومسلم (٣/ ١٤٩٩) رقم (١٨٨٠).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ١٠٣٥) رقم (٢٦٥٦).

(٤) سنن أبي داود ص(٢٨٤) رقم (٢٤٩٩)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١١/ ٥٩٧) رقم (٥٣٦١).

(٥) أخرجه مسلم (١/ ١١٢) رقم (١٢١).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٣) رقم (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٠-٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٥٨﴾ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾[الحج: ٥٨-٥٩]، وغير ذلك من الآيات، مع أن أحداً من أهل العلم والدين لم يستدل بهذه الأحاديث والآيات على كون الزيارة قربة »[١].

فصاحب الشبهة استدل بالدليل الذي فيه لفظ (الخروج) و(الهجرة) على معنى ادعاه وهو: الزيارة، وادعى أن كل من خرج لزيارته ﷺ في حياته أو بعد موته فهو ممن هاجر إلى الله ورسوله، فادعى في النهاية أن الدليل يدل على مشروعية زيارته ﷺ حياً وميتا، فأورد عليه السهسواني نظائر كثيرة من الكتاب والسنة، فيها لفظ (الخروج) ولفظ (الهجرة)، وبيّن أنه لو كان هذان اللفظان في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة يدلان على زيارة النبي ﷺ حياً وميتاً وأنها قُربة - كما ادعى -، فيتعيّن أن يكون كل آيةٍ أو حديثٍ ورد فيهما لفظ (الخروج) و(الهجرة) يدل أيضاً على مشروعية زيارة النبي ﷺ وأنها قربة، ولا يمكن أحداً - ومنهم صاحب الشبهة نفسه - أن يدعي ذلك، فدلّت هذه النظائر على أن المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة في لفظ (الخروج) و(الهجرة) باطل غير صحيح.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٥٨).

الفصل الخامس

الترديد والحصر

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالترديد والحصر.
- المبحث الثاني: الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق.
- المبحث الثالث: الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق.
- المبحث الرابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ.
- المبحث الخامس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه.
- المبحث السادس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازِع فيه صاحب الشبهة.
- المبحث السابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص.
- المبحث الثامن: الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة.

الفصل الخامس

الترديد والحصر

المبحث الأول

المراد بالترديد والحصر

المعنى اللغوي:

الترديد: مصدر الفعل (ردَّد)، يقال: (ردَّد - يردِّد- ترديداً وتَرداداً)[١]، وأصل مادته: الراء والدال المضعفة، وهو أصل واحد مطّرد منقاس، وهو: رَجْع الشيء، تقول: (رددت الشيء - أرده - رداً)، وسمي (المرتد): لأنه ردّ نفسه إلى الكفر، ويقال: (هذا أمر لا رادَّة له) أي: لا مرجوع له ولا فائدة فيه[٢]، و(ردَّه عليه): لم يقبله وخطَّأَه، و(استردّه): طلبه، وسأله ردّه[٣].

المعنى الاصطلاحي:

« هو أن يتفحص - أولاً - أوصاف الأصل، ويردِّد بأن علة الحكم: هل هذه الصفة أو تلك؟، ثم يبطل - ثانياً - حكم كُلٍّ حتى يستقر على وصف واحد، فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علته »[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ١٧٢).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) انظر: القاموس المحيط ص: (٣٦٠).

(٤) دستور العلماء (١/ ١٩٥).

المعنى المراد، وتأصيل المنهج:

في أثناء بحثي عن المعنى المراد لهذه الكلمة، وتأصيل هذا المنهج، والطريقة المتبعة فيه، وفوائدها، وبيان أهم أمثلتها التاريخية عند علماء أهل السنة؛ لم أقف على من استوعبها واستوفاها كما فعل العلامة محمد الأمين الشنقيطي، ولذلك فإنني سأذكر كلامه في ذلك مختصراً موجزاً؛ لأن فيه غُنية وكفاية واستيعاباً للمقصود[(١)]:

أسماء هذا الدليل:

يُعرَف هذا الدليل بالترديد والحصر[(٢)]، وعند الجدليين: بالتقسيم والترديد، وعند الأصوليين: بالسبر والتقسيم، وعند المنطقيين: بالشرطي المنفصل.

ضابطه ومعناه:

أنه متركب من أصلين:

أحدهما: حصر أوصاف المحل بطريق من طرق الحصر، وهو المعبر عنه بالتقسيم عند الأصوليين والجدليين، وبالشرطي المنفصل عند المنطقيين.

والثاني: هو اختيار تلك الأوصاف المحصورة، وإبطال ما هو باطل منها وإبقاء ما هو صحيح، وهذا هو المعبر عنه عند الأصوليين بالسبر، وعند الجدليين بالترديد، وعند المنطقيين بالاستثناء في الشرطي المنفصل.

---

(١) انظر: أضواء البيان (٣/ ٤٩١-٥٠٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٣)، ولم يذكر العلامة الشنقيطي هذا الاسم.

دليله من القرآن:

له أدلة عديدة في القرآن، منها:

١- قال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦].

٢- قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ﴾ [مريم: ٧٧-٧٩].

٣- قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٨٠-٨٢].

٤- قال تعالى: ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ۖ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ۗ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ۗ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٤﴾ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣-١٤٥].

المقصود منه:

المنطقيون والأصوليون والجدليون كل منهم يستعملون هذا الدليل في غرض ليس هو غرض الآخر من استعماله، إلا أن استعماله عند الجدليين أعم من استعماله عند المنطقيين والأصوليين.

فمقصود الجدليين من هذا الدليل: معرفة الصحيح والباطل من أوصاف محل النزاع، وهو عندهم يتركب من أمرين: الأول: حصر أوصاف المحل. والثاني: إبطال الباطل منها وتصحيح الصحيح مطلقاً، وقد تكون باطلة كلها فيتحقق بطلان الحكم المستند إليها، وهذا الدليل أعم نفعاً وأكثر فائدة على طريق الجدليين منه على طريق الأصوليين والمنطقيين.

وأما عند الأصوليين فإنه يستعمل في شيءٍ خاص، وهو استنباط علة الحكم الشرعي.

الآثار التاريخية له لدى أهل السنة وأثره وأهمّيته:

قال الشنقيطي: « اعلم أن لهذا الدليل آثاراً تاريخية، وسنذكر هنا إن شاء الله بعضها.

فمن ذلك: أن هذا الدليل العظيم جاء في التاريخ أنه أول سبب لضعف المحنة العظمى على المسلمين في عقائدهم بالقول بخلق القرآن العظيم.

وذلك أن محنة القول بخلق القرآن نشأت في أيام المأمون، واستفحلت جداً في أيام المعتصم، واستمرت على ذلك في أيام الواثق. وهي في جميع ذلك التاريخ قائمة على ساق وقدم. ومعلوم ما وقع فيها من قتل بعض أهل العلم الأفاضل وتعذيبهم، واضطرار بعضهم إلى المداهنة بالقول خوفاً. ومعلوم ما

وقع فيها لسيد المسلمين في زمنه الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل تغمده الله برحمته الواسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً من الضرب المبرح أيام المعتصم. وقد جاء أن أول مصدر تاريخي لضعف هذه المحنة وكبح جماحها هو هذا الدليل العظيم:

قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في الكلام على ترجمة أحمد بن أبي دُؤَاد - فساق إسناده -: سمعت طاهر بن خلف يقول: سمعت محمد بن الواثق الذي يقال له المهتدي بالله يقول: كان أبي إذا أراد أن يقتل رجلاً أحضرنا ذلك المجلس، فأتى بشيخ مخضوب مقيد فقال أبي: ائذنوا لأبي عبد الله وأصحابه يعني ابن أبي دؤاد قال: فأدخل الشيخ والواثق في مصلاه فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين. فقال له: لا سلم الله عليك فقال: يا أمير المؤمنين، بئس ما أدبك مؤدبك قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]، والله ما حييتني بها ولا بأحسن منها. فقال ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، الرجل متكلم. فقال له: كلمه. فقال: يا شيخ، ما تقول في القرآن؟ قال الشيخ: لم تنصفني « يعني: ولي السؤال » فقال له: سل: فقال له الشيخ: ما تقول في القرآن؟ فقال مخلوق: فقال: هذا شيء عَلِمه النَّبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخلفاء الراشدون؟ أم شيء لم يعلَموه؟ فقال: شيء لم يعلموه. فقال: سبحان الله شيء لم يعلمه النَّبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا الخلفاء الراشدون، علمته أنت؟ قال: فخجل. فقال: أقلني والمسألة بحالها. قال نعم. قال: ما تقول في القرآن؟ فقال مخلوق. فقال: هذا شيء علمه ﷺ وأبو بكر وعمر والخلفاء الراشدون

أو لم يعلموه؟ فقال: علموه ولم يدعوا الناس إليه قال: أفلا وسعك ما وسعهم؟ قال: ثم قام أبي فدخل مجلس الخلوة واستلقى على قفاه، ووضع إحدى رجليه على الأخرى وهو يقول: هذا شيء لم يعلمه النَّبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا الخلفاء الراشدون علمته أنت؟، سبحان الله!. شيء علمه النَّبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ، والخلفاء الراشدون ولم يدعوا الناس إليه، أفلا وسعك ما وسعهم؟ ثم دعا عماراً الحاجب، فأمر أن يرفع عنه القيود ويعطيه أربعمائة دينار، ويأذن له في الرجوع، وسقط من عينه ابن أبي دؤاد، ولم يمتحن بعد ذلك أحداً.

وذكر ابن كثير في تاريخه هذه القصة عن الخطيب البغدادي، ولما انتهى من سياقها قال: ذكره الخطيب في تاريخه بإسناد فيه بعض من لا يعرف.

ويستأنس لهذه القصة بما ذكره الخطيب وغيره: من أن الواثق تاب من القول بخلق القرآن. قال ابن كثير في البداية والنهاية: قال الخطيب: وكان ابن أبي دؤاد استولى على الواثق وحمله على التشديد في المحنة، ودعا الناس إلى القول بخلق القرآن: قال: ويقال إن الواثق رجع عن ذلك قبل موته. - فساق إسناده - عن رجل عن المهتدي: أن الواثق مات وقد تاب من القول بخلق القرآن.

وعلى كل حال فهذه القصة لم تزل مشهورة عند العلماء، صحيحة الاحتجاج فيها إلقام الخصم الحجر.

وحاصل هذه القصة التي ألقمَ بها هذا الشيخ الذي كان مكبلاً بالقيود يراد قتله أحمد بن أبي دؤاد حجراً، هو هذا الدليل العظيم الذي هو السبر والتقسيم: فكان الشيخ المذكور يقول لابن أبي دؤاد: مقالتك هذه التي تدعو الناس إليها

لا تخلو بالتقسيم الصحيح من أحد أمرين: إما أن يكون النَّبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون عالمين بها أو غير عالمين بها ولا واسطة بين العلم وغيره؛ فلا قسم ثالث البتة. ثم إنه رجع بالسبر الصحيح إلى القسمين المذكورين فبين أن السبر الصحيح يظهر أن أحمد بن أبي دؤاد ليس على كل تقدير من التقديرين:

أما على أن النَّبي ﷺ كان عالماً بها هو وأصحابه، وتركوا الناس ولم يدعوهم إليها: فدعوة ابن أبي دؤاد إليها مخالفة لما كان عليه النَّبي وأصحابه من عدم الدعوة لها، وكان يسعه ما وسعهم.

وأما على كون النَّبي ﷺ وأصحابه غير عالمين بها: فلا يمكن لابن أبي دؤاد أن يدعي أنه عالم بها مع عدم علمهم بها.

فظهر ضلاله على كل تقدير، ولذلك سقط من عين الواثق، وترك الواثق لذلك امتحان أهل العلم. فكان هذا الدليل العظيم أول مصدر تاريخي لضعف هذه المحنة الكبرى؛ حتى أزالها الله بالكلية على يد المتوكل رحمه الله، وفي هذا منقبة تاريخية عظيمة لهذا الدليل المذكور»[1].

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٥٠٢-٥٠٤).

المبحث الثاني

الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق

الأصل في هذا المسلك:

١ - قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٧ - ٧٩]، قال الشنقيطي: «والتقسيم الصحيح في هذه الآية الكريمة يحصر أوصاف المحل في ثلاثة، والسبر الصحيح يبطل اثنين منها ويصحح الثالث، وبذلك يتمم إلقام العاص بن وائل الحجر في دعواه: أنه يؤتى يوم القيامة مالاً وولداً. أما وجه حصر أوصاف المحل في ثلاثة فهو أنا نقول: قولك إنك تؤتي مالاً وولداً يوم القيامة لا يخلو مستندك فيه من واحد من ثلاثة أشياء: الأول: أن تكون اطلعت على الغيب، وعلمت أن إيتاءك المال والولد يوم القيامة مما كتبه الله في اللوح المحفوظ. والثاني: أن يكون الله أعطاك عهداً بذلك، فإنه إن أعطاك عهداً لن يخلفه. الثالث: أن تكون قلت ذلك افتراءً على الله من غير عهد ولا اطلاع غيب. وقد ذكر تعالى القسمين الأولين في قوله: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾، مبطلاً لهما بأداة الإنكار. ولا شك أن كلا هذين القسمين باطل. لأن العاص المذكور لم يطلع الغيب. ولم يتخذ عند الرحمن عهدا. فتعين القسم الثالث وهو أنه قال ذلك افتراءً على الله. وقد أشار تعالى إلى هذا القسم الذي هو الواقع بحرف الزجر والردع وهو قوله: ﴿كَلَّا﴾، أي: لأنه يلزمه ليس الأمر كذلك، لم يطلع

الغيب، ولم يتخذ عند الرحمن عهداً، بل قال ذلك افتراءً على الله، لأنه لو كان أحدهما حاصلاً لم يستوجب الردع عن مقالته كما ترى »(١).

٢- وقوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٣- ١٤٥]. قال الشنقيطي: « فكأن الله يقول للذين حرموا بعض الإناث كالبحائر والسوائب دون بعضها، وحرموا بعض الذكور كالحامي دون بعضها: لا يخلو تحريمكم لبعض ما ذكر دون بعضه من أن يكون معللاً بعلة معقولة أو تعبدياً. وعلى أنه معلل بعلة فإما أن تكون العلة في المحرم من الإناث الأنوثة، ومن الذكور الذكورة. أو تكون العلة فيهما معاً التخلق في الرحم، واشتمالها عليهما، هذه هي الأقسام التي يمكن ادعاء إناطة الحكم بها. ثم بعد حصر الأوصاف بهذا التقسيم نرجع إلى سبر الأقسام المذكورة. أي اختبارها ليتميز الصحيح من الباطل فنجدها كلها باطلة بالسبر الصحيح، لأن كون العلة الذكورة يقتضي تحريم كل ذكر وأنتم تحلون بعض الذكور، فدل ذلك على بطلان التعليل بالذكورة لقادح النقض الذي هو عدم الاطراد. وكون العلة الأنوثة يقتضي تحريم كل أنثى كما ذكرنا فيما قبله. وكون العلة اشتمال الرحم

(١) أضواء البيان (٣/ ٤٩٢).

عليهما يقتضي تحريم الجميع. وإلى هذا الإبطال أشار تعالى بقوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ أي: فلو كانت العلة الذكورة لحرم كل ذكر. ولو كانت الأنوثة لحرمت كل أنثى. ولو كانت اشتمال الرحم عليهما لحرم الجميع. وكون ذلك تعبدياً يقتضي أن الله وصاكم به بلا واسطة. إذ لم يأتكم منه رسول بذلك. فدل ذلك على أنه باطل أيضاً، وأشار تعالى إلى بطلانه بقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾، ثم بين أن ذلك التحريم بغير دليل من أشنع الظلم، وأنه كذب مفتري وإضلال بقوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ثم أكد عدم التحريم في ذلك بقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام أحمد: « إذا أردت أن تعلم أن الجهمي لا يقر بعلم الله فقل له: الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، قال: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧]، فيقال له: تقر بعلم الله هذا الذي وقفك عليه بالأعلام والدلالات أم لا؟:

(١) أضواء البيان (٣/ ٤٩٣-٤٩٤).

فإن قال: ليس له علم؛ كفر.

وإن قال: لله علم محدث؛ كفر؛ حين زعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى أحدث له علما فعلم.

فإن قال: لله علم وليس مخلوقا ولا محدثا؛ رجع عن قوله كله وقال بقول أهل السنة »[١].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام أحمد دليل الترديد والحصر مع الجهمي في مسألة علم الله، فذكر أولاً أدلة القرآن التي لا يمكن لأحد أن ينكر ثبوتها لا لفظاً ولا وروداً، ثم ذكر له القسمة الممكنة في موقفه تجاه علم الله الذي دلت عليه هذه الآيات:

فإن قال: ليس لله علم؛ فقد أنكر هذه الآيات؛ فهو كافر.

وإن قال: لله علم؛ فلا يخلو:

إما أن يقول: لله علم محدَث مخلوق؛ فيكون قد نسب الله إلى الجهل وأنه صار عالماً بعد أن لم يكن؛ فهو كافر.

وإما أن يقول: لله علم ليس مخلوقاً ولا محدثاً؛ فهذا هو الحق، وهو ما عليه أهل السنة ولله الحمد.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٠).

المبحث الثالث

الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق

الأصل في هذا المسلك:

قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥- ٣٦]، قال ابن القيم: « ومن هذا: احتجاجه سبحانه على المشركين بالدليل المقسم الحاصر الذي لا يجد سامعه إلى رده ولا معارضته سبيلا، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾، فتأمل هذا الترديد والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق وأفصح عبارة، يقول تعالى: هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا، فهل خلقوا من غير خالق خلقهم؟، فهذا من المحال الممتنع عند كل من له فهم وعقل أن يكون مصنوعٌ من غير صانع ومخلوق من غير خالق، ولو مر رجل بأرض قفر لا بناء فيها ثم مر بها فرأى فيها بنيانا وقصورا وعمارات محكمة لم يتخالجه شك ولا ريب أن صانعا صنعها وبانيا بناها. ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ وهذا أيضا من المستحيل أن يكون العبد موجدا خالقا لنفسه فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة ولا أصبعا ولا ظفرا ولا شعرة كيف يكون خالقا لنفسه في حال عدمه. وإذا بطل القسمان تعين أن لهم خالقا خلقهم وفاطرا فطرهم فهو الإله الحق الذي يستحق عليهم العبادة والشكر فكيف يشركون به إلها غيره وهو وحده الخالق

لهم. فإن قيل فما موقع قوله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ من هذه الحجة؟ قيل: أحسن موقع فإنه بين بالقسمين الأولين أن لهم خالقا وفاطرا وأنهم مخلوقون وبين بالقسم الثالث أنهم بعد أن وجدوا وخلقوا فهم عاجزون غير خالقين فإنهم لم يخلقوا نفوسهم ولم يخلقوا السموات والأرض وأن الواحد القهار الذي لا إله غيره ولا رب سواه هو الذي خلقهم وخلق السموات والأرض فهو المتفرد بخلق المسكن والساكن بخلق العالم العلوي والسفلي وما فيه »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام ابن القيم: « ومن أبين المحال وأوضح الضلال: حَمْل ذلك [يعني: نصوص الصفات ونحوها] كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه والاستعارة، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص.

إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة لا بد منها أو من بعضها وهي:

- القدح في علم المتكلم بها.
- أو في بيانه.
- أو في نصحه.

وتقرير ذلك: أن يقال:

إما أن يكون المتكلِّم بهذه النصوص عالما أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين، أو لا يعلم ذلك:

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٢-٤٩٤).

فإن لم يعلم ذلك والحق فيها: كان ذلك قدحا في علمه.

وإن كان عالما أن الحق فيها: فلا يخلو:

إما أن يكون قادرا على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله - بزعمهم - عن التشبيه والتمثيل والتجسيم وأنه لا يعرف الله من لم ينزهه بها، أو لا يكون قادرا على تلك العبارات:

فإن لم يكن قادرا على التعبير بذلك: لزم القدح في فصاحته، وكان ورثة الصابئة وأفراخ الفلاسفة وأوقاح المعتزلة والجهمية وتلامذة الملاحدة أفصح منه وأحسن بيانا وتعبيرا عن الحق، وهذا مما يعلم بطلانَه بالضرورة أولياؤه وأعداؤه موافقوه ومخالفوه، فإن مخالفيه لم يشكوا في أنه أفصح الخلق وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال.

وإن كان قادرا على ذلك ولم يتكلم به وتكلم دائما بخلافه وما يناقضه: كان ذلك قدحا في نصحه، وقد وصف الله رسله بكمال النصح والبيان فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأخبر عن رسله بأنهم أنصح الناس لأممهم.

فمع النصح والبيان والمعرفة التامة كيف يكون مذهب النفاة المعطلة أصحاب التحريف هو الصواب، وقول أهل الإثبات أتباع القرآن والسنة باطلا؟! »(١).

ففي هذا النموذج استعمل الإمام ابن القيم دليل الترديد والحصر مع المعطلة المؤولة، وكلامه ظاهر في المقصود، ويمكن إيجازه بما يأتي:

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٤٢٤-٤٢٦).

الشبهة:

تأويلات معطّلة الصفات هي المرادة من النصوص.

نقض الشبهة:

المتكلّم بنصوص الصفات (وهو: الله سبحانه، ورسوله ﷺ) إما:

➢ أن يكون عالماً أن الحق في تأويلات هؤلاء المعطّلة، أو لا يعلم ذلك؛ فإن لم يعلم ذلك كان ذلك قدحاً في علمه.

وإن كان عالماً أن الحق فيها؛ فلا يخلو:

➢ إما أن يكون قادراً على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيهٌ لله - بزعمهم -، أو لا يكون قادراً على تلك العبارات؛ فإن لم يكن قادراً على التعبير بذلك لزم القدح في فصاحته، وكان هؤلاء المعطّلة أفصح منه وأحسن بياناً وتعبيراً عن الحق، وهذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة. وإن كان قادراً على ذلك ولم يتكلم به، وتكلم دائماً بخلافه؛ كان ذلك قدحاً في نصحه.

وقد استعمل الدليل دون أن يذكر الأدلة على صواب القسم الصحيح (وهو: أن الحق في كلام الله ورسوله هو إرادة الحقيقة، وأن تأويل المعطلة فاسد باطل)، مكتفياً بما ذكره في أثناء الدليل وقبله وبعده من بيان خطورة كل قسم وما يترتب عليه من المخالفات واللوازم الفاسدة نقلاً وعقلاً.

فلا يمكن المخالف مع هذا الترديد والحصر إلا أن يقرّ ببطلان الأقسام الفاسدة وإقرار القسم الصحيح، وإلا كان معانداً مكابراً.

المبحث الرابع
الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ

المراد بهذا المسلك: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بأشد الأقسام المحتملة وأغلظها وأشنعها وأكثرها مخالفة وجرماً، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بإنكار هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أخفّ في ذلك من الأول، ثم ينتقل إلى ما هو أخف منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى نتيجة الدليل المراد إيصاله إليها، وتكون قطعاً أخفّ من جميع الأقسام التي قبلها، وقد تكون هي الحق المراد، فلا يكون فيها إلا الخير والهدى، فيطمئن الخصم ويقرّ بها عن قناعة ورضا.

والأصل في هذا المسلك:

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٨٠]، قال ابن القيم: « فهذا مطالبة لهم بتصحيح دعواهم، وترديد لهذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما، وقد تعين بطلان أحدهما فلزم ثبوت الآخر، فإن قولهم: ﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ خبر عن غيب لا يعلم إلا بالوحي، فإما أن يكون قولا على الله بلا علم فيكون كاذبا وإما أن يكون مستندا إلى وحي من الله وعهد عهده إلى المخبر، وهذا منتف قطعا؛ فتعين أن يكون خبرا كاذبا

قائله كاذب على الله تعالى »[١]. وقال ابن سعدي: « ﴿قُلْ﴾ لهم يا أيها الرسول: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ أي: بالإيمان به وبرسله وبطاعته، فهذا الوعد الموجب لنجاة صاحبه الذي لا يتغير ولا يتبدل، ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فأخبر تعالى أن صدق دعواهم متوقفة على أحد هذين الأمرين اللذين لا ثالث لهما: إما أن يكونوا قد اتخذوا عند الله عهدا، فتكون دعواهم صحيحة. وإما أن يكونوا متقولين عليه فتكون كاذبة، فيكون أبلغ لخزيهم وعذابهم. وقد علم من حالهم أنهم لم يتخذوا عند الله عهدا، لتكذيبهم كثيرا من الأنبياء، حتى وصلت بهم الحال إلى أن قتلوا طائفة منهم، ولنكولهم عن طاعة الله ونقضهم المواثيق، فتعين بذلك أنهم متقولون مختلقون، قائلون عليه ما لا يعلمون، والقول عليه بلا علم من أعظم المحرمات وأشنع القبيحات »[٢].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام البخاري: « وقال الله ﷻ: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، فذلك كله مما أمر به، ولذلك قال: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، فالصلاة بجملتها طاعة الله، وقراءة القرآن من جملة الصلاة، فالصلاة طاعة الله، والأمر بالصلاة قرآن، وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء على اللسان، والقراءة والحفظ والكتابة مخلوق، وما قرئ وحفظ وكتب ليس بمخلوق، ومن الدليل عليه: أن الناس يكتبون (الله) ويحفظونه ويدعونه، فالدعاء والحفظ والكتابة من الناس مخلوق ولا شك فيه، والخالق: الله بصفته، ويقال له: أترى القرآن في المصحف؟:

---

(١) بدائع الفوائد (٥/ ٢٠٦).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٧).

فإن قال: نعم؛ فقد زعم أن من صفات الله ما يرى في الدنيا، وهذا ردٌّ لقول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[الأنعام: ١٠٣] في الدنيا ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾.

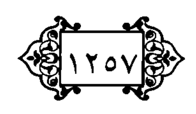
وإن قال: يرى كتابة القرآن؛ فقد رجع إلى الخلق »[1].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام البخاري دليل الترديد والحصر مع من يدعي التسوية بين القراءة والمقروء، ويستدل بذلك على أن القرآن مخلوق، فقرّر رحمه الله أولاً الدليل والفرق بين القراءة والمقروء والكتابة والمكتوب، وأن القراءة والكتابة فعل العبد وهي مخلوقة، والمقروء والمكتوب كلام الله وليس بمخلوق، ثم استعمل الدليل موجِّهاً سؤاله إلى المخالف: أترى القرآن في المصحف؟، ثم قسَّم احتمالات الإجابة:

➢ بادئاً بما هو أشدّ وأغلظ، وهو: أن يجيب المخالف بالإثبات فيقول: نعم؛ بناءً على قوله في عدم التفريق بين الكتابة والمكتوب؛ فيقع في أمرٍ شديد النكارة متفق بين المسلمين على بطلانه، وهو: دعواه أنه يرى صفة من صفات الله في الدنيا!.

➢ وختم بما هو أخف - وهو هنا: الحق -، وهو: أن يجيب المخالف بالنفي فيقول: إنه إنما يرى في المصحف كتابة القرآن؛ فيكون قد خرج عن الإجابة الأولى التي تشتمل على المنكر الشديد، ورجع إلى التفريق بين الكتابة والمكتوب، وبذلك يكون قد قال بالحق الذي تطمئن إليه النفس ويدل عليه الدليل.

(١) خلق أفعال العباد ص: (١١٥).



المبحث الخامس

الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه

المراد بهذا المسلك:

ما يشبه أن يكون عكس المسلك السابق، وهو: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بأدنى الأقسام المحتملة، ويكون مما يقرّ به المخالف ويسلّم له سواء كان موافقاً للحق في نفسه أو مخالفاً، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أعلى من الأول، ثم ينتقل منه أيضاً إلى ما هو أعلى منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى أعلى الأقسام ويكون هو الموضع الذي فيه النزاع معه، فلا يملك حينها إلا أن يقرّ فيه بالحق وإلا كان معانداً.

ويمكن أن يستدل على هذا المسلك: بمناظرة إبراهيم عليه السلام لقومه في عبادتهم الكواكب من دون الله، فإنه في ابتداء الأمر ناظرهم في الكوكب الذي هو أدنى الأجرام السماوية التي يقرّون بعبادتها: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم انتقل بعد ذلك إلى ما هو أعلى منه مما يقرون بعبادته كذلك (وهو القمر): ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ثم انتقل بعد ذلك إلى أعلى الأجرام السماوية التي يعبدونها من دون الله (وهي الشمس): ﴿فَلَمَّا

رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ثم لما أبطل عليهم أن تكون هذه الأجرام مستحقة لشيء من العبادة وصل إلى النتيجة التي ينازعون فيها وألزمهم بها فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]. قال الحافظ ابن كثير: « والحق أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - كان في هذا المقام مناظراً لقومه، مبيناً لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام، فبيَّن... في هذا المقام خطأهم وضلالهم في عبادة الهياكل، وهي الكواكب السيارة السبعة المتحيرة، وهي: القمر وعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري وزحل، وأشدهن إضاءة وأشرفهن عندهم الشمس، ثم القمر، ثم الزهرة، فبين أولاً - صلوات الله وسلامه عليه - أن هذه الزهرة لا تصلح للإلهية، فإنها مسخرة مقدرة بسير معين، لا تزيغ عنه يميناً ولا شمالاً، ولا تملك لنفسها تصرفاً، بل هي جرم من الأجرام خلقها الله منيرة، لما له في ذلك من الحكم العظيمة، وهي تطلع من المشرق ثم تسير فيما بينه وبين المغرب حتى تغيب عن الأبصار فيه، ثم تبدو في الليلة القابلة على هذا المنوال، ومثل هذه لا تصلح للإلهية، ثم انتقل إلى القمر فبين فيه مثل ما بين في النجم، ثم انتقل إلى الشمس كذلك، فلما انتفت الإلهية عن هذه الأجرام الثلاثة التي هي أنور ما تقع عليه الأبصار، وتحقق ذلك بالدليل القاطع، قال: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ أي: أنا بريء من عبادتهن وموالاتهن، فإن كانت آلهة فكيدوني بها جميعاً ثم لا تنظرون ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ أي: إنما أعبد خالق هذه الأشياء ومخترعها ومسخرها

ومقدرها ومدبرها، الذي بيده ملكوت كل شيء وخالق كل شيء وربه ومليكه وإلهه »(١).

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام ابن القيم: « إن القائل بأن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين: إما أن يقول إنها تفيد ظنا أو لا تفيد علما ولا ظنا فإن قال لا تفيد علما ولا ظنا فهو - مع مكابرته للعقل والسمع والفطرة الإنسانية - من أعظم الناس كفرا وإلحادا، وإن قال بل تفيد ظنا غالبا وإن لم تفد يقينا قيل له: فالله سبحانه قد ذم الظن المجرد وأهله فقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [النجم: ٢٨]، فأخبر أنه ظن لا يوافق الحق ولا يطابقه، وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهۡوَى ٱلۡأَنفُسُۖ وَلَقَدۡ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال أهل النار: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾[الجاثية: ٣٢]، ولكان قوله تعالى عنهم: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] خبرا غير مطابق، فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية لا سيما وجمهور المتكلمين يصرحون بأن المعاد إنما علم بالنقل، فإذا كان النقل لا يفيد يقينا لم يكن في الأمة من يوقن بالآخرة إذ الأدلة العقلية لا مدخل لها فيها وكفى بهذا بطلانا وفسادا، فإنه سبحانه لم يكتف من عباده بالظن بل أمرهم بالعلم، كقوله: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿ ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ﴾[البقرة: ٢٢٣]، ونظائر ذلك، وإنما يجوز اتباع الظن في بعض

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٨٥-١٨٦).

المواضع للحاجة كحادثة يخفى على المجتهد حكمها أو في الأمور الجزئية كتقويم السلع ونحوه، وأما ما بينه الله في كتابه وعلى لسان رسوله فمن لم يتيقن بل ظنه ظنا فهو من أهل الوعيد ليس من أهل الإيمان، فلو كانت الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين لكان ما بينه الله ورسوله بالكتاب والسنة لم يتيقنه أحد من الأمة »(١).

ففي هذا النموذج استعمل الإمام ابن القيم دليل الترديد والحصر مع من يدعي أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين:

➢ فبدأ الدليلَ بأدنى الاحتمالات وأخفها وهو: أنها لا تفيد علماً ولا ظناً؛ وهذا الاحتمال يقرّ الخصم ببطلانه قطعاً، لأنه - مع مكابرته للعقل والسمع والفطرة الإنسانية - من أعظم الكفر والإلحاد.

➢ ثم انتقل معهم إلى ما هو أعلى، وهو: أنها تفيد الظن، وبيّن أن هذا الاحتمال لا يمكن البتة أن يكون صحيحاً؛ لأن الله تعالى قد ذمّ الظن المجرّد وأهله، وأخبر أن الظن لا يوافق الحق ولا يطابقه، فلو كان ما أخبر الله به عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم وعقوباتها لا تفيد إلا ظناً؛ لكان المؤمنون إن يظنون إلا ظناً وما هم بمستيقنين، وحالهم في ذلك حال أهل الكفر والشك والريب، وكفى بهذا بطلاناً وفسادا.

➢ فلم يبقَ إلا الاحتمال الأخير الثالث، وهو أنها تفيد العلم، وهو الصحيح الذي يجب اعتقاده.

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٣٩-٧٤٠).

المبحث السادس

الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازِع فيه صاحب الشبهة

المراد بهذا المسلك: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بما يتفق فيه الرادّ والمردود عليه من الأدلة أو الأصول أو الأحوال أو غير ذلك، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر قد يكون المخالف موافقاً عليه بالدرجة نفسها التي يوافق بها على القسم الأول وقد يكون أدنى منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى القسم المحتمل الذي ينازع فيه، وبهذا يكون صاحب السنة قد قرّر المخالِف أولاً بالأصول التي لا ينازع فيها، وجعل إقراره ذلك منطَلقاً ينطلق منه إلى ما بعده؛ ليقرّره في النهاية بالحق فيما يتنازعان فيه، فلا يكون أمام الخصم إلا أن يقرّ بالنتيجة؛ لأنه إذا أقر بالأصل لزمه أن يقرّ بما يترتّب عليه من أصول أو فروع صحيحة، وإلا كان مكابراً معانداً أو ناكلاً منهزماً.

والأصل في هذا المسلك:

جميع الآيات القرآنية التي ورد فيها دليل الترديد والحصر في باب إلزام المشركين بالإقرار بتوحيد الألوهية بعد أخْذ إقرارهم بتوحيد الربوبية، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ

إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[سبأ: ٢٢ - ٢٣]، قال ابن القيم: « وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه، في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد، وذلك مثل قوله تعالى - فيما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها -: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكا لمالكها، أو ظهيرا أو وزيرا ومعاونا له، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض، فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحق فنفى شركتها له، فيقول المشرك قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاونا فقال: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، فلم يبق إلا الشفاعة فنفاها عن آلهتهم وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد

إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه، كما يكون في حق المخلوقين فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها، وأما من كل ما سواه فقير إليه بذاته وهو الغني بذاته عن كل ما سواه فكيف يشفع عنده أحد بدون إذنه »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام الدارمي: « أرأيتم إذ قلتم: هو في كل مكان وفي كل خلق:

أكان الله إلها واحدا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟ قالوا: نعم.

قلنا: فحين خلق الخلق والأمكنة أقدر أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها - بزعمكم -، أو لم يجد بُدّاً من أن يصير فيها، أو لم يستغن عن ذلك؟. قالوا: بلى.

قلنا: فما الذي دعا الملك القدوس إذ هو على عرشه في عزه وبهائه بائن من خلقه أن يصير في الأمكنة القذرة وأجواف الناس والطير والبهائم ويصير - بزعمكم - في كل زاوية وحجرة ومكان منه شيء »[٢].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام الدارمي دليل الترديد والحصر مع من ينكر بينونة الله عن خلقه ويدعي أنه سبحانه في كل مكان:

➢ فبدأ الدليلَ بسؤال الخصم عن أمرٍ يعلم أنه سيقرّ به يقيناً، فقال: أكان الله إلها واحدا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟، فهذا مما يتفق أهل

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٤٦١-٤٦٢).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤١-٤٢).

السنة والمخالف على الإقرار به، لأن إنكاره كفرٌ بالله ووحدانيته، فليس أمام المخالف إلا أن يقول: نعم.

➢ ثم انتقل معه إلى أصلٍ آخر سيقرّ به أيضاً، وهو: أن الله حين خلق الخلق والأمكنة فلا يخلو:

- إما أن يكون قادراً على أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها.
- وإما أن يكون غير قادرٍ على ذلك، فلا يجد بدا من أن يصير فيها.
- وإما أن يكون محتاجاً إليها، فلا يستغني عن أن يصير فيها.

والخصم يقرّ بأن الله قادر على الأول، ولا يقول بالثاني ولا بالثالث، وهذا مما يتفق أهل السنة معه فيه، لأن إنكاره يلزم منه وصف الله بالنقص من العجز أو الحاجة.

وبعد إقرار الخصم بهذين الأصلين اللذين يتفق فيهما مع أهل السنة، وصل الدارمي إلى الموضع الذي فيه المنازعة بين أهل السنة والمخالف، وهو: كون الله في كل مكان، وقرّر المخالف بأنك إذا كنت تقرّ بالأصلين الأولين فإن النتيجة الحتمية هي أن تقول: إن الله الملك القدوس - بعد أن خلق الخلق والأمكنة - هو على عرشه في عزه وبهائه بائن من خلقه كما كان قبل أن يخلق الخلق والأمكنة، لا أن تدعي أن الله سبحانه قد صار في الأمكنة القذرة وأجواف الناس والطير والبهائم وصار منه شيء في كل زاوية وحجرة ومكان!!.

المبحث السابع
الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص

المراد بهذا المسلك:

أنه إذا كان دليل الترديد والحصر في مسألة أو قضية أو صورة فيها أطراف وأقسام محتملة بعضها أعم من بعض أو أخص من بعض؛ فإنه عند بناء الدليل يُبدأ في القسم الأول بأعم الأقسام المحتملة أو أقلها في الدلالة على التخصيص، وذلك لأن القسم كلما كان أكثر عموماً أو أقل خصوصية كان الاتفاق عليه أكثر وأظهر وأقوى، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أقل عموماً أو أكثر خصوصية من الذي قبله، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى أكثر الأقسام خصوصية ويكون هو الموضع الذي فيه النزاع، فلا يملك حينها - وقد أقرّ بما قبله - إلا أن يقرّ بهذا القسم أيضاً.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال السهسواني: « صاحب الرسالة [يعني: الشيخ دحلان المردودَ عليه] جعل المجيء إليه ﷺ الوارد في الآية [يعني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٤]] عاماً شاملاً للمجيء إليه ﷺ في حياته وللمجيء إلى قبره ﷺ بعد مماته.

ولم يدرِ أن اللفظ العام لا يتناول إلا ما كان من أفراده، والمجيء إلى قبر الرجل ليس من أفراد المجيء إلى عين الرجل، ولا يفهم منه أصلاً أمر زائد على هذا، فإن ادعى مدع فهم ذلك الأمر الزائد من هذا اللفظ فنقول له:

هل يفهم منه كل أمر زائد، أو كل أمر زائد يصح إضافته إلى الرجل، أو الأمر الخاص (أي: القبر؟).

والشق الأول مما لا يقول به أحد من العقلاء. فإن اختير الشق الثاني يقال: يلزم على قولك الفاسد أن يطلق المجيء إلى الرجل على المجيء إلى بيت الرجل وإلى أزواجه وإلى أولاده وإلى أصحابه وإلى عشيرته وإلى أقاربه وإلى قومه وإلى أتباعه وإلى أمته وإلى مولده وإلى مجالسه وإلى آباره وإلى بساتينه وإلى مسجده وإلى بلده وإلى سككه وإلى دياره وإلى مهجره، وهذا لا يلتزمه إلا جاهل غبي، وإن التزمه أحد فيلزمه أن يلتزم أن الآية دالة على قربة المجيء إلى الأشياء المذكورة كلها، وهذا من أبطل الأباطيل. وإن اختير الشق الثالث فيقال: ما الدليل على هذا الفهم؟، ولن تجد عليه دليلاً من اللغة والعرف والشرع، أما ترى أن أحداً من الموافقين والمخالفين لا يقول في قبرٍ غيرِ قبر النبي ﷺ إذا جاءه أحد أنه جاء ذلك الرجل، ولا يفهم أحد من العقلاء من هذا القول أنه جاء قبر ذلك الرجل. فتحصل من هذا أن المجيء إلى الرجل أمر، والمجيء إلى قبر الرجل أمر آخر، كما أن المجيء إلى الرجل أمر، والمجيء إلى الأمور المذكورة أمور أخر، ليس أحدها فرداً للآخر.

إذا تقرر هذا فالقول بشمول المجيءِ إلى الرسول: المجيءَ إلى الرسول والمجيءَ إلى قبر الرسول، كالقول بشمول الإنسانِ الإنسانَ والفرس، وهذا هو تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وهو باطل بإجماع العقلاء»[1].

ففي هذا النموذج استعمل السهسواني دليل الترديد والحصر مع من يدعي أن الآية المذكورة تدل على مشروعية زيارة قبره ﷺ وطلب الاستغفار منه، وكلامه رحمه الله ظاهر، ويمكن تلخيصه فيما يأتي:

الشبهة:

الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ على الحثّ على المجيء إلى قبره ﷺ لطلب الاستغفار منه.

نقض الشبهة:

الآية إنما دلّت على المجيء إلى شخصه الكريم ﷺ في حياته، والمجيء إلى قبر الرجل ليس من المجيء إلى عين الرجل، ولا يُفهم من المجيء إلى عين الرجل أمر زائد على ذلك.

ومن ادّعى ذلك الأمر الزائد - كما ذهب إليه صاحب الشبهة - قيل له:

- هل يُفهم منه كلّ أمر زائد؟؛ فهذا لا يقول به أحد من العقلاء.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٢٦-٢٧).

➢ أم كلّ أمر زائد يصح إضافته إلى الرجل؟؛ فيلزم أن يدخل في ذلك: المجيء إلى بيت الرجل وإلى أزواج... وغير ذلك، وهذا لا يلتزمه إلا جاهل غبي.

➢ أم الأمر الخاصّ - أي: القبر -؟؛ فهذا لا دليل عليه من اللغة ولا من العرف ولا من الشرع.

المبحث الثامن
الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة

المراد بهذا المسلك: أنه يُفصَّل في دليل الترديد والحصر الاحتمالات التي يمكن أن تكون مرادة في الشبهة التي جاء بها الخصم، ويجعل كل احتمال منها قسماً من أقسام الدليل، ثم يُسلَك في طريقة عرض الدليل أحد المسالك السابقة.

وإنما أُفرِد هذا المسلك بالذكر مع أن طريقة عرض الدليل فيه ستكون واحداً من المسالك الستة السابقة؛ لأن الهدف منه أمران:

الأول: العدل مع المخالِف، وذلك أن صاحب الشبهة يكون في كلامه أو الدليل الذي استدل به نوع غموض، فلو حُمِّل كلامه معنى معيناً دون أن يصرّح به لربما كان فيه نسبة شيء إليه لم يقله أو لا يقول به مطلقاً.

الثاني: استيفاء الرد على الشبهة والقضاء على كل ما تحتمله من باطل، وذلك أن ذكر الاحتمالات التي تحتملها الشبهة عن طريق الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحبها، ثم نقض كل احتمال منها على حدة؛ يحصل به نقض لكل باطل موجود في الشبهة من جميع جوانبها، سواء صرح بها المخالف أم أضمرها، فلا يكون له ولا لغيره فيها بعد ذلك أي متمسَّك.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة، ويكاد يكون من أشهرها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قوله: « إن قدمنا النقل كان ذلك طعنا في أصله الذي هو العقل فيكون طعنا فيه »: غير مسلَّم؛ وذلك لأن قوله: « إن

العقل أصل للنقل » إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بصحته.

والأول لا يقوله عاقل فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع وبغيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره إذ عدم العلم ليس علما بالعدم وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه، ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفا على وجودنا - فضلا على أن يكون موقوفا على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا -، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع في نفسه ولا معطيا له صفة لم تكن له ولا مفيدا له صفة كمال إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم تابع له ليس مؤثرا فيه، فإن العلم نوعان: أحدهما: العملي، وهو ما كان شرطا في حصول المعلوم كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه، والثاني: العلم الخبري النظري وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وبملائكته وكتبه وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم نعلمها، فهي

مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالما به وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته وانتفع بعلمه به وأعطاه ذلك صفة لم تكن له من قبل ذلك ولو لم يعلمه لكان جاهلا ناقصا.

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته - وهذا هو الذي أراده -: فيقال له: أتعني بالعقل هنا الغريزة التي فينا أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟:

أما الأول فلم ترده ويمتنع أن تريده؛ لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعيها وعقليها فامتنع أن تكون منافية لها وهي أيضا شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وإن لم تكن علما فيمتنع أن تكون منافية له معارضة له.

وإن أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل فيقال له: من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا لسمع ودليلا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ولا بمعنى الدلالة على صحته ولا بغير ذلك، لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم كالاشعري في أحد قوليه وكثير من أصحابه أو أكثرهم كالاستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم الذين يقولون العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها، وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ولا من فساد هذه فساد تلك فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع، فكيف يقال إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع فإن ما به يعلم السمع ولا يعلن السمع إلا به لازم للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه وهو ملزوم له والعلم به يستلزم العلم بالسمع والمعارض للسمع مناقض له مناف له فهل يقول عاقل إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه؟.

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعا واحد متماثلا في الصحة أو الفساد ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له لا صحة البعض المنافي له والناس متفقون على أن ما يسمى عقليات منه حق ومنه باطل وما كان شرطا في العلم بالسمع وموجبا فهو لازم للعلم به بخلاف المنافي المناقض له فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطا في صحته ملازما لثبوته فإن الملازم لا يكون مناقضا.

فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله »[1].

ففي هذا النموذج استعمل شيخ الإسلام دليل الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة، ويمكن تلخيصه فيما يأتي:

الشبهة:

إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل؛ لأن العقل أصل النقل.

نقض الشبهة:

ما مرادكم بقولكم: (العقل أصل النقل)؟:

➢ هل المراد: أن العقل أصلٌ في ثبوت النقل في نفس الأمر؟؛ فهذا لا يقوله عاقل؛ فإن ما كان ثابتاً في نفس الأمر فهو حقّ ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وعدم علمنا به لا ينافي ثبوته.

---

(١) درء التعارض (١/ ٨٧-٩١).

➢ أم المراد: العقل أصلٌ في معرفتنا بالسمع، وأصل في علمنا بصحته؟؛ فيقال:

➢ هل المراد بِـ (العقل) - هنا -: القوة الغريزية التي فينا؟؛ فهذه الغريزة - وإن كانت شرطاً في كل علم سمعي أو عقلي - ليست علماً يمكن معارضته للنقل؛ لأن ما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له.

➢ أم المراد: العلوم المستفادة والمعارف الحاصلة بتلك الغريزة؟؛ فليس كل ما يُعرَف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تُحصَر.

الفصل السادس

المعارضة

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمعارضة.
- المبحث الثاني: المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً.
- المبحث الثالث: المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً.
- المبحث الرابع: المعارضة بالكتاب والسنة.
- المبحث الخامس: المعارضة بالإجماع وعمل السلف.
- المبحث السادس: المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة.
- المبحث السابع: المعارضة بالعقل.
- المبحث الثامن: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين.
- المبحث التاسع: معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه.
- المبحث العاشر: المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته.

الفصل السادس

المعارضة

المبحث الأول

المراد بالمعارضة

المعنى اللغوي:

المعارضة: مصدر الفعل (عَارَض)، يقال: (عَارَض - يُعارِض -مُعارَضَة)، وأصله: (العين والراء والضاد)، وهو بناءٌ تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العَرْض الذي يخالف الطول، وأصله أن يقال في الأجسام ثم يستعمل في غيرها، يقال: (عرض له كذا): ظهر عليه وبدا، و(عرض الشيءَ له وعليه): أظهره له وأراه إياه، و﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٤]: مانعاً معترِضاً بينكم وبين ما يقربكم إلى الله تعالى، و(اعترض الشيءُ دون الشيء): حال، والاعتراض: المنع، والأصل فيه: أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع من سلوكه، و(أعرض عن فلان) و(أعرض عن هذا الأمر) و(أعرض بوجهه) أي: صَدَّ ووَلَّى مُبدِياً عَرْضه، و(تعرَّض له): تصدّى، و(عارضته مثل ما صنع): إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك، ومنه اشتقت (المعارضة)، كأن عَرْض فِعْله كعرض فعله[1].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٦٩-٢٨٠)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٥٥٩-٥٦٠)، القاموس المحيط ص: (٨٣٢-٨٣٥).

فالمعنى اللغوي العام المناسب لما نحن بصدده في هذا الفصل: المقابلة والمزاحمة على سبيل الممانعة، وعبر عنه بعضهم بأنه: إقامة الشيء في مقابلة ما يناقضه[١].

المعنى الاصطلاحي:

المعارضة: إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم.

وصفته: أنه إذا استُدِلّ على المطلوب بدليل فالخصم إن منع مقدمة من مقدماته أو كل واحدة منها على التعيين فذلك يسمى منعا مجردا ومناقضة ونقضا تفصيليا، ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد، فإن ذكر شيئا يتقوى به يسمى سندا للمنع، وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول: « ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحا » ومعناه: أن فيها خللا؛ فذلك يسمى نقضا إجماليا، ولا بد ها هنا من شاهد على الاختلال، وإن لم يمنع شيئا من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بأن أورد دليلا على نقض مدعاه فذلك يسمى معارضة.

والدليل المعارَض به: إن كان عين دليل المعلل يسمى قلبا، وإلا فإن كانت صورته كصورته يسمى معارضة بالمثل، وإلا فمعارضة بالغير.

وما يطلق عليه اسم المعارضة لغة نوعان:

معارضة خالصة وهي المصطلح المذكور.

---

(١) انظر: التعريفات ص: (٢٨١)، الكليات ص: (١٣٧١)، التوقيف على مهمات التعاريف ص: (٦٦٤)، دستور العلماء (٣/ ٢٠٤).

ومعارضة مناقضة وهي المقابلة بتعليل معلل سميت بذلك لتضمنها إبطال دليل المعلل.

ومن شرط تحقق المعارضة: المماثلة والمساواة بين الدليلين في الثبوت والقوة والمنافاة بين حكمهما واتحاد الوقت والمحل والجهة، فلا يتحقق التعارض أيضا في الجمع بين الحل والحرمة والنفي والإثبات في زمانين في محل واحد أو في محلين في زمان واحد؛ لأنه متصور، وكذلك لا تعارض عند اختلاف الجهتين.

فيقول المعترض للمستدل في صورة المعارضة: ما ذكرت من الدليل إن دل على ما تدعيه فعندي ما ينافيه أو يدل على نقيضه[١].

أهميته:

تعدّ المعارضة من أعظم ما يُقدَح به في الأدلة؛ فوجودها يدل على فساد الدليل[٢]، وعدمها يدل على قوة الدليل وسلامته، قال شيخ الإسلام: « الدليل الذي يجب اتباعه: هو الدليل السالم عن المعارِض المقاوم »[٣]؛ ولذلك كان من أظهر صفات المعجزة: أنها سالمة من المعارضة بإطلاق، وكان من أعظم صفات هذا الدين العظيم في عقائده وشرائعه: أنه لا يمكن أحداً أن يعارضه أو يعارض ما هو ثابت منه بوجهٍ صحيح، بل لا بد أن تكون معارضته فاسدة

---

(١) انظر: التعريفات ص: (٢٨١)، الكليات ص: (١٣٧١)، التوقيف على مهمات التعاريف ص: (٦٦٤)، دستور العلماء (٣/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الصفدية (٢/ ٢١١).

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٥٩).

باطلة، قال الشوكاني: « وكان هذا النبي العربي الأمي لا يعلم إلا بما يعلمون ولا يدري إلا بما يدرون، بل قد يعلم الواحد منهم المتمكن من قراءة الكتب وكتابة المقروء بغير ما يعلمه هذا النبي، فبينما هو على هذه الصفة بين هؤلاء القوم البالغين في الجهالة إلى هذا الحد جاءنا بهذا الكتاب العظيم الحاكي لما ذكرناه من تفاصيل أحوال الأنبياء وقصصهم وما جرى لهم مع قومهم على أكمل حال وأتم وجه، ووجدناه موافقا لما في تلك الكتب غير مخالف لشيء منها، كان هذا من أعظم الأدلة الدالة على ثبوت نبوته على الخصوص وثبوت نبوة من قبله من الأنبياء على العموم، ومثل دلالة هذا الدليل لا يتيسر لجاحد ولا لمكابر ولا لزنديق مارق أن يقدح فيها بقادح أو يعارضها بشبهة من الشبه كائنة ما كانت إن كان ممن يعقل ويفهم ويدري بما يوجبه العقل من قبول الأدلة الصحيحة التي لا تقابل بالرد ولا تدفع بالمعارضة ولا تقبل التشكيك ولا تحتمل الشبهة »[١].

ومن كلام أهل العلم في التقعيد لهذا المنهج:

١ - قال الدارمي: « فحين رأينا ذلك منهم وفطنا لمذهبهم وما يقصدون إليه من الكفر وإبطال الكتب والرسل ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوما من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم فيحذروهم على أنفسهم وعلى أولادهم وأهليهم ويجتهدوا في الرد عليهم محتسبين منافحين عن دين

---

(١) إرشاد الثقات ص: (٤١-٤٢).

الله تعالى طالبين به ما عند الله »(١).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الدليل لا يتم إلا بالجواب عن المعارض فالأدلة تشتبه كثيرا بما يعارضها فلا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق وبين ما عارضه ليتبين إن الذي عارضه باطل فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق لكن لا بد مع ذلك من الفرقان وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه والفرق بين خبر الرب والخبر الذي يخالفه فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه وحيرة والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان »(٢).

٣- وقال: « لو قدر أن المفتي أفتي بالخطأ، فالعقوبة لا تجوز إلا بعد إقامة الحجة، فالواجب أن تبين دلالة الكتاب والسنة على خطئه، ويجاب عما احتج به، فإنه لابد من ذكر الدليل والجواب عن المعارض، وإلا فإذا كان مع هذا حجة ومع هذا حجة لم يجز تعيين الصواب مع أحدهما إلا بمرجح، وهؤلاء لم يفعلوا شيئًا من ذلك، فلو كان المفتي مخطئًا لم يقيموا عليه، فكيف إذا كان هو المصيب وهم المخطئون؟! فحكم مثل هؤلاء الحكام باطل بالإجماع »(٣).

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٣).

(٢) النبوات ص: (١٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٠٧).

المبحث الثاني

المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً

المراد بهذا المسلك: أنه عند ورود الشبهة على صاحب السنة أو إرادته الردّ عليها فأول ما يجب عليه أن لا يجعلها تَلِج إلى قلبه، ولا يسلّم لها ولا يقرّ بصحتها، بل يصدّها ويدفعها ويعارضها بأن يعتقد أنها ليست بحق.

ومما يدل على تقرير هذا المسلك:

١- قوله ﷺ: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا، فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه »[١].

٢- ويبيّن ابن القيم الفرق بين ضعيف العلم والراسخ فيه، والموقف الصحيح إزاء ورود الشبهة فيقول: « هذا لضعف علمه وقلة بصيرته، إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكّا، لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة، والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها، ومتى لم يباشر حقيقة العلم

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٢٨) رقم (١٤٤).

بالحق قلبه قدحت فيه الشك بأول وهلة، فان تداركها وإلا تتابعت على قلبه أمثالها حتى يصير شاكا مرتابا، والقلب يتوارده جيشان من الباطل: جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغى إليها وركن إليها تشربها وامتلأ بها فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أُشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه.

وقال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه - وقد جعلت أورد عليه إيرادا بعد إيراد -: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرا للشبهات - أو كما قال -. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « واحتجاجهم بحياة الخضر احتجاج باطل على باطل، فمن الذي يسلِّم لهم بقاء الخضر »[٢].

فنقض رحمه الله استدلالهم بحياة الخضر بأننا لا نسلم أصلاً بأنه حي.

وقال: « ...لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز، وهذا يقول: ليس بمتحيز، وهذا

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٩٣).

يقول: هو في جهة، وهذا يقول: ليس هو في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر، وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر.

فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقًا أثبته، وإن أثبت باطلا رده، وإن نفى باطلا نفاه، وإن نفى حقًا لم ينفه، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل في النفي والإثبات.

فمن قال: إنه في جهة، وأراد بذلك أنه داخل محصور في شيء من المخلوقات - كائنًا من كان - لم يسلم إليه هذا الإثبات، وهذا قول الحلولية، وإن قال: إنه مباين للمخلوقات فوقها لم يمانع في هذا الإثبات؛ بل هذا ضد قول الحلولية.

ومن قال: ليس في جهة، فإن أراد أنه ليس مباينًا للعالم ولا فوقه، لم يسلم له هذا النفي.

وكذلك لفظ المتحيز يراد به ما أحاط به شيء موجود...، ويراد به ما انحاز عن غيره وباينه.

فمن قال: إن اللّه متحيز على المعنى الأول لم يسلم له، ومن أراد أنه مباين للمخلوقات سلم له المعنى، وإن لم يطلق اللفظ »[1].

فبيّن رحمه الله أن أول ما يجب أن تعارَض به الشبهة هو عدم التسليم بما فيها من الباطل، وقد وضع قواعد لذلك في باب الألفاظ المجملة.

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٩-٣٠٠).

المبحث الثالث

المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً

المراد بهذا المسلك:

ردّ كل مذهب ومقالة وشبهة لم تثبت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بمعارضتها بقوة اليقين والإيمان وتصديق الرسول، وذلك بأمرين:

الأول: إيمانه ويقينه بأن ما جاء في الكتاب والسنة هو الحق، وأن ما خالفه فهو باطل.

الثاني: إيمانه ويقينه بأن الله أنزل كتابه تبياناً لكل شيء وتفصيلاً لما يحتاج إليه الناس في أمر دينهم، وقد أخبر أنه أكمل دينه، وشهد لرسوله بالبلاغ المبين الذي تقوم به الحجة، فلما لم يَرِد مضمون تلك الشبهة في الكتاب أو السنة كان ذلك عنده دليلاً على بطلانها، أو التوقف فيها - على أقل الأحوال -.

وبذلك يمكن ردّ كل ما يورده المخالفون من الشبه من غير توسُّعٍ معهم في الكلام وردّ الشبهة، وخاصة لو لم يكن عارفاً بطريقة ردّها أو غير مدرك تفاصيل ما فيها من الباطل.

والقاعدة في هذا: أن «جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث اللّه به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل،

وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم. والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول. وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل: الطب والحساب والفلاحة والتجارة. وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة. وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك، فلم يبينه إما لرغبة، وإما لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصًا ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان »[1].

ويبيّن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب أهمية هذا المسلك، وقوّته، وثمرته، ويمثّل له، فيقول: « واعلم أن الله سبحانه من حكمته لم يبعث نبيا بهذا التوحيد إلا جعل له أعداء كما قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة وكتب وحجج، كما قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [غافر: ٨٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

إذا عرفت ذلك، وعرفت أن الطريق إلى الله لا بد له من أعداء قاعدين عليه أهل فصاحة وعلم وحجج، فالواجب عليك أن تتعلم من دين الله ما يصير سلاحا لك تقاتل به هؤلاء الشياطين الذين قال إمامهم ومقدمهم لربك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦ – ١٧].

ولكن إذا أقبلت على الله وأصغيت إلى حججه وبيناته فلا تخف ولا تحزن: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء هؤلاء المشركين كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]؛ فجند الله هم الغالبون بالحجة واللسان، كما أنهم الغالبون بالسيف والسنان، وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح.

وقد منَّ الله تعالى علينا بكتابه الذي جعله ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يأتي صاحب باطل بحجة إلا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال بعض المفسرين: هذه الآية عامة في كل حجة يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة.

وأنا أذكر لك أشياء مما ذكر الله في كتابه جوابا لكلام احتج به المشركون في زماننا علينا. فنقول:

جواب أهل الباطل من طريقين: مجمل، ومفصل.

أما المجمل: فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها، وذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]. وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم»(١).

مثال ذلك: إذا قال بعض المشركين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وأن الشفاعة حق، وأن الأنبياء لهم جاه عند الله، أو ذكر كلاما للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله، وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره، فجاوبه بقولك: إن الله ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم ويتبعون المتشابه، وما ذكرته لك من أن الله ذكر أن المشركين يقرون بالربوبية، وأن كفرهم بتعلقهم على الملائكة والأنبياء والأولياء مع قولهم: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، هذا أمر محكم بيِّن لا يقدر أحد أن يغير معناه، وما ذكرت لي - أيها المشرك - من القرآن أو كلام النبي ﷺ لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله.

---

(١) تقدم تخريجه.

وهذا جواب جيد سديد، ولكن لا يفهمه إلا من وفقه الله، فلا تستهن به، فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، فإن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل، يصدون بها الناس عنه »[١].

وقد نقض ابن القيم أصلاً عظيماً من أصول التعطيل (وهو: دعوى معارضة العقل والنقل) بهذا المسلك فقال: « العقل إما أن يكون عالما بصدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر وإما أن لا يكون عالما بذلك، وإن لم يكن عالما امتنع التعارض عنه؛ لأن المعقول إن كان معلوما له لم يتعارض معلوم ومجهول، وإن لم يكن معلوما لم يتعارض مجهولان، وإن كان عالما بصدق الرسول امتنع أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر إذا علم أنه أخبر به وهو عالم بصدقه لزم ضرورة أن يكون عالما بثبوت مخبره وإن كان كذلك استحال أن يقع عنده دليل يعارض ما أخبر به ويكون ذلك المعارض واجب التقديم »[٢].

---

(١) كشف الشبهات ص: (٦-٨).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٠٢).

المبحث الرابع
المعارضة بالكتاب والسنّة

المطلب الأول
المعارضة بنصوص صريحة من الكتاب والسنة

المراد بهذا المسلك: أن صاحب الشبهة إذا استدل على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه ويبيّن بطلانه من النصوص الصريحة من الكتاب والسنة.

وهذا له نماذج كثيرة جدا؛ فإنه هو المسلك العام لأهل السنة إذا أرادوا أن ينقضوا الشبهة بدليل خارجي عنها، ومن نماذجه:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر وهو من المحال فقال: أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟. فادعى في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن هو الله أو غير الله فلا بد له من أن يقول بأحد القولين فإن قال هو الله قال له الجهمي كفرت وإن قال هو غير الله قال صدقت فلم لا يكون غير الله مخلوقا؟. فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي.

وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط، فالجواب للجهمي إذا سأل فقال أخبرونا عن القرآن هو الله أو غير الله قيل له: وإن الله جل ثناؤه لم يقل في

القرآن إن القرآن أنا ولم يقل غيري، وقال هو كلامي، فسميناه باسم سماه الله به فقلنا: كلام الله، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين، وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه ولم يسمه قولا فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فلما قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلا في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلق فقال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ فأمره هو قوله تبارك الله رب العالمين أن يكون قوله خلقا، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣ - ٤]، ثم قال في القرآن: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٥]، وقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، يقول: لله القول من قبل الخلق ومن بعد الخلق، فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه، وقال: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ٥]، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠]»[1].

فيلحظ هنا: أن الإمام أحمد بعد أن ذكر دليل الجهمية (وهو الترديد والحصر: القرآن هو الله أو غير الله) لم يجب عن الدليل من داخله، وإنما أخذ المعنى الذي فيه وهو ما يشمل أمرين:

- هل يسمى القرآن بأنه الله أو غير الله؟، فذكر الآيات الصريحة الدالة على أن القرآن لا يسمى بهذا ولا بذاك، وإنما يسمى بأنه كلام الله.
- ما في لفظ (غير) من الإيهام والإبهام، فذكر الآيات الصريحة التي تدل على التفريق بين الخلق والأمر.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٤-٢٥).

وقال الدارمي - رداً على من جعل أسماء الله مستعارة مخلوقة -: « وكما قال الله في كتابه: ﴿أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]؛ كذلك قال على لسان نبيه: « أنا الرحمن »، حدثناه مسدد - فساق إسناده - عن عبد الرحمن بن عوف ﵁ قال: سمعت رسول الله يقول: « قال الله: أنا الرحمن، وهي الرحم، شققت لها من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها بَتَتُّه ». فيقول الله: أنا شققت لها من اسمي، وادعت الجهمية المكذبين لله ولرسوله أنهم أعاروه الاسم الذي شقها منه!! »(١).

فعارض شبهتهم بدليلين صريحين من الكتاب والسنة.

وقال السهسواني - رداً على من ادعى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] يدلّ على العموم للجائين إلى النبي ﷺ في حياته، وإلى قبره بعد مماته -: « لو دلت الآية على كون زيارة القبر قربة، وعلى أنه شرع لكل مذهب أن يأتي إلى قبره ليستغفر له؛ لكان القبر أعظم أعياد المذنبين وأجلها، وهذه مضادة صريحة لما قاله رسول الله ﷺ: « لا تجعلوا قبري عيداً »(٢) »(٣).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ص(٢٣٣) رقم (٢٠٤٢)، قال الألباني: « بإسناد حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح مما له من طرق وشواهد » أحكام الجنائز ص: (٢١٩).

(٣) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٤٩).

المطلب الثاني
المعارضة بالأصول العامة المستمدة من الكتاب والسنة

هذا المسلك قريب من المسلك السابق، وذلك أن المراد بهذا المسلك: أن صاحب الشبهة إذا استدل على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه ويبيّن بطلانه من الأصول العامة الصحيحة المستمدة من الكتاب والسنة، لا بالأدلة نفسها.

ومما يقرّر هذا المسلك: أن اليهود والنصارى لما قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨]، لم يأتِ نقض مقولتهم ودعواهم بنقض عباراتها وألفاظها ومضمونها، وإنما جاء بنقضها بأصل خارجي لا يمكن أن يعترض عليه أحد، وهو: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾، ثم كانت نتيجة هذه المعارضة: أنهم كاذبون في دعواهم: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد يقولون: من شهد الإرادة سقط عنه التكليف، ويزعم أحدهم أن الخضر سقط عنه التكليف لشهوده الإرادة. فهؤلاء لا يفرقون بين العامة والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد وأنه يدبر جميع الكائنات، وقد يفرقون بين من يعلم ذلك علما وبين من يراه شهودا فلا يسقطون التكليف عمن يؤمن بذلك ويعلمه فقط

ولكن عمن يشهده فلا يرى لنفسه فعلا أصلا، وهؤلاء لا يجعلون الجبر وإثبات القدر مانعا من التكليف على هذا الوجه.

وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد، وسبب ذلك أنه ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلقه لأفعال العباد، وهؤلاء أثبتوا القضاء والقدر ونفوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر إذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقا، وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة، ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد، وهؤلاء يجعلون الأمر والنهي للمحجوبين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية، ولهذا يجعلون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة.

وربما تأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة.

وقول هؤلاء كفر صريح - وإن وقع فيه طوائف لم يعلموا أنه كفر -؛ فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبد ما دام عقله حاضرا إلى أن يموت، لا يسقط عنه الأمر والنهي لا شهوده القدر ولا بغير ذلك، فمن لم يعرف ذلك عرفه وبين له فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي فإنه يقتل»[1].

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ١٦٧).

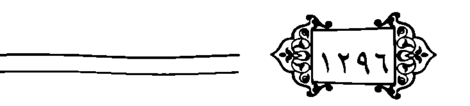
ففي هذا النموذج: ذكر شيخ الإسلام استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذه الآية الكريمة مدّعين أنها تدل على معنى معين، ثم إنه لم يناقش هذه الدلالة من داخل الدليل، وإنما عارضها بأصل عام مستمد من الكتاب والسنة ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وبذاك يُعلَم أن الدلالة التي ادُّعيت في الدليل باطلة قطعاً؛ لأنها معارَضة بأصل صحيح من أصول الإسلام.

وقال ابن القيم: « فلو كان كلام الله ورسوله لا يفيد اليقين والعلم، والعقل معارض للنقل؛ فأي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول؟، وهل هذا القول إلا مناقض لإقامة حجة الله على خلقه بكتابه من كل وجه؟!. وهذا ظاهر لكل من فهمه ولله الحمد »[١].

فعارض ابن القيم شبهتهم بأنه يعارضها أصل عظيم مستمد من الكتاب والسنة، وهو: أن الله أقام الحجة المطلقة على عباده بكتابه وإرسال رسوله، وهذا الأصل يمنع أن تكون تلك الشبهة صحيحة.

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٣٧).



المبحث الخامس
المعارضة بالإجماع وعمل السلف

كما تكون المعارضة بالكتاب والسنة والأصول الصحيحة المستمدة منهما؛ فإنها تكون بالإجماع كذلك؛ فإن الإجماع - كما هو معلوم - يتوفّر فيه أمران:

١- أنه لا ينعقد إلا وهو مستند على دليل من الكتاب والسنة، فالاستدلال به - في حقيقة أمره - هو استدلال بالكتاب والسنة، مضافاً إليه أمر آخر، وهو:

٢- أن الإجماع الصحيح معصوم، فهو حجة مطلقاً كحجية الكتاب والسنة.

ومن ثمّ؛ فإنه إذا استدل صاحب الشبهة على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه من الإجماع الصحيح المنعقد.

ومن خلال استعراض النماذج التي وقفتُ عليها من عمل الأئمة في هذا المسلك ظهر لي أن الإجماع الذي تُعارَض به الشبهة أنواع، منها:

- إجماع السلف، وقد يقال: إجماع أهل السنة.
- الإجماع الذي يتفق فيه صاحب الشبهة مع أهل السنة.
- إجماع أهل الإسلام عموماً.
- إجماع طائفة صاحب الشبهة؛ مما يدلّ على شذوذه حتى عن طائفته!.

ومما يقرّر هذا المسلك: قوله تعالى: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فالمشركون يعبدون مع الله غيره بشبهة يتشبّثون بها، وهي: دعواهم أنهم يستشفعون بهؤلاء الصالحين إلى الله بعبادتهم، فلم يأتِ نقض الشبهة هنا بنقض صحة الشفاعة من عدمها - كما في آيات أخرى -، وإنما جاء نقضها بما يجمع عليه المشركون أنفسهم، وهو: أن هؤلاء المعبودين من دون الله لهم المنزلة والمكانة عند الله لأنهم كانوا من أهل الصلاح والتقوى، وما كان ذلك إلا لأنهم هم أنفسهم كانوا أهل إخلاص وتوحيد يبتغون إليه سبحانه القربى بعبادته وحده ورجاء رحمته والخوف من عذابه، فحالهم هذه التي انعقد عليها إجماع الموافق والمخالف تنقض شبهة اتخاذهم وسطاء إلى الله بعبادتهم معه.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الدارمي: « ولو كان معناه - أيها المريسي - على ما ادعيت أن الله أراد باليدين تأكيد الخلق لا تأكيد اليد؛ لأكد أيضا في خلق نبي أو رسول كما أكد في خلق آدم في دعواك، حتى إن أهل الآخرة يعرفون لآدم تلك الفضيلة في الموقف يوم القيامة فيقولون: اذهبوا بنا إلى آدم، فيأتونه فيقولون: يا آدم، أنت أبو الناس خلقك الله بيده اشفع لنا إلى ربك...، ثم يأتون إبراهيم وموسى وعيسى ولا يقولون لأحد منهم: أنت الذي خلقك الله بيده كما قالوا لآدم، بل يقولون لإبراهيم: اتخذك الله خليلا ولموسى: كلمك الله تكليما ولعيسى: كنت تبرئ الأكمه والأبرص ويقولون لآدم من بينهم: خلقك الله بيده؛ لما

أنه مخصوص بذلك من بينهم كما أن كل واحد من هؤلاء الأنبياء مخصوص بمنقبته التي هي له دون صاحبه.

فأي ضلال أبين من ضلال رجل خالفه في دعواه أهل الدنيا وأهل الآخرة؟!، ولكن من يضلل الله فما له من هاد، ومن يهد الله فما له من مضل »[1].

ففي هذا النموذج: ذكر الدارمي شبهة أهل الأهواء والبدعة في صرف (اليد) عن حقيقتها مدّعين أن المراد بها في مثل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: التأكيد (أي: تأكيد الخلق)، ثم إنه لم يناقش هذه الدلالة من داخل الدليل، ولم يبيّن أن هذا التأكيد - مثلاً - لا يصح في العربية، وإنما نقضه بأمر خارجي، فعارضه بالإجماع المنعقد من أهل الآخرة - كما هو إجماع أهل الدنيا - على أن من أعظم ما شرف الله به آدم: أنه سبحانه خلقه بيده دون بقية الخلق، وهذا الإجماع المنعقد من أهل الدنيا وأهل الآخرة ينقض أن يكون المعنى الذي ذكره صاحب الشبهة صحيحاً.

وقال البخاري: « ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك والثوري وحماد بن زيد وعلماء الأمصار ثم بعدهم ابن عيينة في الحجاز ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة وعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث وأبو بكر بن عياش ووكيع وذووهم بن المبارك في متبعيه ويزيد بن هارون في الواسطيين إلى عصر من أدركنا من أهل الحرمين مكة والمدينة والعراقيين وأهل الشام ومصر ومحدثي أهل

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٦-٢٩٨).

خراسان منهم محمد بن يوسف وأبو الوليد هشام بن عبد الملك وإسماعيل ابن أبي أويس مع أهل المدينة وأبو مسهر في الشاميين ونعيم بن حماد مع المصريين وأحمد بن حنبل مع أهل البصرة والحميدي من قريش ومن أتبع الرسول من المكيين وإسحاق بن إبراهيم وأبو عبيد في أهل اللغة وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم أن القرآن كلام الله إلا من شذ أو أغفل الطريق الواضح فعمى عليه »[١].

فعارض الإمام البخاري شبهة القول بخلق القرآن بالإجماع المنعقد من أئمة الإسلام، وأبدع رحمه الله في بيان أن هذا الإجماع:

- متسلسل في قرون الأمة.
- وفي مختلف أمصار بلاد المسلمين.
- ومن علماء جميع العلوم من أهل الحديث واللغة وغيرهم.

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١).

المبحث السادس

المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة

المطلب الأول

المعارضة باللغة (المفرد، الصيغة، التركيب، السياق، الاستعمال)

كل من أراد الحديث عن هذا المسلك فإنه عِيالٌ فيه على الإمام ابن القيم، الذي أشبعه تأصيلاً وتفريعاً وتمثيلاً، وبيّن كيفية استعماله في معارضة الشبه، حتى أن كل من جاء بعده فإنه لن يخرج عن كلامه، ولن يستدرك عليه.

لذلك؛ فإنني سأكتفي بنقل كلامه رحمه الله، مع التنبيه إلى أن كلامه - وإن جاء في باب التأويل الفاسد وكيفية نقضه بهذا المسلك - إلا أنه قاعدة عامة في نقض جميع الشبه التي تنقض بالمعارضة باللغة.

قال رحمه الله: « فالتأويل الباطل أنواع:

أحدها: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه، كتأويل قوله: « حتى يضع رب العزة عليها رجله »[1]؛ بأن (الرِّجل): جماعة من الناس؛ فإن هذا لا يعرف في شيء من لغة العرب البتة.

الثاني: ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفردا، كتأويل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[ص: ٧٥] بالقدرة.

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٤٥٣) رقم (٦٢٨٤)، ومسلم (٤/ ٢١٨٧) رقم (٢٨٤٨).

الثالث: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمله في غير ذلك السياق، كتأويل قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، بأن إتيان الرب: إتيان بعض آياته التي هي أمره. وهذا يأباه السياق كل الإباء؛ فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والترديد والتنويع.

وكتأويل قوله: «إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوا ليس دونها سحاب»[(١)]، فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع، وهو رد وتكذيب تستر صاحبه بالتأويل.

الرابع: ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس وضلت فيه أفهامهم حيث تأولوا كثيرا من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبه له فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل.

كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ بالحركة وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته. ولا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد.

---

(١) تقدم تخريجه.

وكذلك تأويل الأحد بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء البتة ثم قالوا: لو كان فوق العرش لم يكن أحدا. فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا أهل اللغة ولا يعرف استعماله في لغة القوم في هذا المعنى في موضع واحد أصلا وإنما هو اصطلاح الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن وافقهم.

وكتأويل قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ بأن المعنى أقبل على خلق العرش. فإن هذا لا يعرف في لغة العرب بل ولا غيرها من الأمم أن من أقبل على الشيء يقال: قد استوى عليه، ولا يقال لمن أقبل على الرحل قد استوى عليه، ولا لمن أقبل على عمل من الأعمال من قراءة أو كتابة أو صناعة قد استوى عليها، ولا لمن أقبل على الأكل قد استوى على الطعام، فهذه لغة القوم وأشعارهم وألفاظهم موجودة ليس في شيء منها ذلك البتة...

الخامس: ما ألف استعماله في ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله، وهذا من أقبح الغلط والتلبيس، كتأويل اليدين في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ بالنعمة. ولا ريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد، وقال عروة بن مسعود للصديق: «لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك»[(١)]، ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت

---

(١) جزء من حديث صلح الحديبية، أخرجه البخاري (٢/ ٩٧٤) رقم (٢٥٨١).

بالقلم وهي اليد وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون البشر كما خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب.

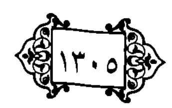
وكذلك قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب؛ فإنه أضاف النظر إلى الوجوه التي هي محله وعداه بحرف (إلى) التي إذا اتصل بها فعل النظر كان من نظر العين ليس إلا، ووصف الوجوه بالنضرة التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به لا مع التنغيص بانتظاره، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤية، وإن كان النظر بمعنى الانتظار قد استعمل في قوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

ومثل هذا: قول الجهمي الملبس: إذا قال لك المشبه: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقل له: العرش له عندنا سبعة معان، والاستواء له خمسة معان، فأي ذلك المراد؟ فإن المشبه يتحير ولا يدري ما يقول ويكفيك مؤونته. فيقال لهذا الجاهل الظالم الفاتن المفتون: ويلك!، ما ذنب الموحد الذي سميته أنت وأصحابك مشبها وقد قال لك نفس ما قال الله؟!، فوالله لو كان مشبها كما تزعم لكان أولى بالله ورسوله منك لأنه لم يتعد النص، وأما قولك: للعرش سبعة معان أو نحوها وللاستواء خمسة معان؛ فتلبيس منك وتمويه على الجهال وكذب ظاهر، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلا معنى واحد - وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معان -، فاللام للعهد وقد صار بها

العرش معينا وهو عرش الرب ﷻ الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل.

وقولك: الاستواء له عدة معان؛ تلبيس آخر، فإن الاستواء المعدَّى بأداة على ليس له إلا معنى واحد، وأما الاستواء المطلق فله عدة معان، فإن العرب تقول: استوى كذا إذا انتهى وكمل ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وتقول: استوى وكذا إذا ساواه، نحو قولهم استوى الماء والخشبة واستوى الليل والنهار، وتقول استوى إلى كذا إذا قصد إليه علوا وارتفاعا، نحو استوى إلى السطح والجبل، واستوى على كذا أي: إذا ارتفع عليه وعلا عليه لا تعرف العرب غير هذا، فالاستواء في هذا التركيب نص لا يحتمل غير معناه كما هو نص في قوله ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، لا يحتمل غير معناه، ونص في قولهم: استوى الليل والنهار في معناه لا يحتمل غيره، فدعوا التلبيس فإنه لا يجدي عليكم إلا مقتا عند الله وعند الذين آمنوا.

السادس: اللفظ الذي اطّرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول أو عهد استعماله فيه نادرا، فتأويله حيث ورد وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل، فإنه يكون تلبيسا وتدليسا يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف، ومن تأمل لغة القوم وكمال هذه اللغة وحكمة واضعها تبين له صحة ذلك، وأما أنهم يأتون إلى لفظ له معنى قد ألف استعماله فيه فيخرجونه عن معناه



ويطردون استعماله في غيره مع تأكيده بقرائن تدل على أنهم أرادوا معناه الأصلي فهذا من أمحل المحال.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤]، وقوله: « ما منكم إلا من سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ولا حاجب يحجبه »[1]، وقوله: « إنكم ترون ربكم عيانا »[2]، وهذا شأن أكثر نصوص الصفات إذا تأملها من شرح الله صدره لقبولها وفرح بما أنزل على الرسول منها يراها قد حفت من القرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تأويل المتأول »[3].

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٠٩) رقم (٤٥٢٥)، ومسلم (٢/ ٧٠٣) رقم (١٠١٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧-١٩٧).

المطلب الثاني
المعارضة بأصول الفقه

كما كان للإمام ابن القيم فضل التقدم وحيازة المرجعية العلمية في المسلك السابق؛ فقد كان للإمام عبدالعزيز الكناني ذلك الفضل وتلك المرجعية العلمية في هذا المسلك، فقد تعرّض رحمه الله في أثناء مناظرته بشراً المريسي بين يدي المأمون إلى بيان طرف طيب من قواعد هذا المسلك، فقعّد لها بالأدلة من القرآن، وذكر أمثلتها، وبيّن أهمية معرفتها، وسبب وجود الخطأ والضلال في عدم فهمها، وهو - وإن كان قد ذكر بعض القواعد فيما يتعلق بأصول الفقه في العام والخاص - إلا أنه يصلح أن يكون تنظيراً وتقعيداً لمعارضة أيّ شبهة بأصول الفقه.

قال رحمه الله: « فأنزل الله جل ذكره القرآن على أربعة أخبار خاصة وعامة:

١ - فمنها خبر مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص.

٢- ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم.

فهذان خبران محكمان لا ينصرفان بإلحاد ملحد.

٣- ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص.

٤ - ومنها خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم.

ففي هذين الخبرين - يا أمير المؤمنين - دخلت الشبهة على من لا يعرف خاص القرآن وعامه.

فأما الخبر الذي مخرجه العموم ومعناه العموم: فهو قوله ﷻ: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٩١]، فجمع هذا الخبرُ الخلق والأمر، ولم يبق شيئاً إلا وقد أتى عليه، لأن كل شيء هو له، مما هو مخلوق وغير مخلوق. فهذا خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص: فهو قوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨ - ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٩ - ٦٠]، فكان مخرج الخبر لآدم عليه السلام مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، وكذلك كان مخرج الخبر لعيسى عليه السلام مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، والناس اسم يجمع آدم وعيسى ومن بينهما ومن بعدهما، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر إنه لم يعن آدم وعيسى عليهما السلام في الناس الذين خلقهم من ذكر وأنثى لأنه قد قدم ذلك الخبر الخاص في آدم وعيسى عليهما السلام، وكان مخرج اللفظ عاما بهما وبغيرهما ومعناه خاصا بالناس دونهما.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى العموم: فهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، فكان مخرج الخبر خاصا ومعناه عاما.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج العموم ومعناه الخصوص: فهو قوله تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول

هذا الخبر أنه لم يعن إبليس فيمن تسعة الرحمة لما قدم فيه من الخبر الخاص قبل ذلك وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فكان إبليس ومن تبعه خارجين بهذا الخبر الخاص من رحمته التي وسعت كل شيء، فصار معنى ذلك الخبر العام خاصا لخروج إبليس ومن تبعه من رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء.

فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار، خص العرب بفهمها ومعرفة معانيها وألفاظها وخصوصها وعمومها والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباها على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته والطعن على أخباره والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه حتى جعل فيها بيانا ظاهراً وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، ممن لا يعرف الخاص والعام والمحكم والمبهم تفضلا منه وتكرما وإحسانا إلى خلقه وإثباتا منه للحجة على من ألحد في كتابه وصفاته وما هو من ذاته، فإذا أنزل الله تبارك وتعالى خبراً مخرج لفظه خاص ومعناه عام، أو خبراً مخرج لفظه عام ومعناه خاص لم يدعه إشكالا على خلقه حتى يجعل أحد بيانين، إما أن يستثني من الجملة شيئا يكون بيانا للناس جميعا، أو يقدم قبله خبرا خاصا، فإذا أنزل بعده خبراً عاماً لم يتوهم أحد من العلماء إنه عنى ما خصه في الخبر الذي قدمه قبل نزول العام إذ كان قد خصه ونصه قبل ذلك.

قال عبد العزيز: فأما الخبر الذي ينزل على لفظ العموم ثم يستثني من الجملة ما لم يعنه في العموم: فهو قوله ﷻ في قصة نوح ؑ: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ حين استثنى

الخمسين سنة من الألف أن الألف لم يستكملها نوح في قومه أيام الطوفان. قال: فكان ابتداء اللفظ عاماً بالألف سنة، ومعناه خاصاً بالاستثناء للخمسين سنة من الألف، ومثل هذا في القرآن كثير، ولكني أختصر من كل خبر مسألة واحدة ليقف من بحضرة أمير المؤمنين على ذلك كما أمر.

وأما الخبر الذي ينزله على مخرج العموم وقد قدم قبله خبراً خاصاً: فهو قوله ﷻ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فكان مخرج الخبر باللفظ عاما، وكان معناه خاصا لما قدم قبله من الخصوص في إبليس ومن تبعه بقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَٰئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي﴾ [العنكبوت: ٢٣]، فعقل المؤمنون عن الله تعالى أنه لم يعن هؤلاء الذين قدم فيهم الأخبار الخاصة لخروجهم عن الرحمة أنهم معمومون بالرحمة مع غيرهم بهذا الخبر العام، وكذلك قال ﷻ في قصة لوط ﷺ: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا ۖ لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣١ - ٣٢]، وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، فخص ﷻ المرأة بالهلاك وقدم فيها أخبارا خاصة بذلك، ثم أنزل ﷻ خبراً مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص فقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ أنه لم يعن امرأة لوط بالنجاة، لما قدم فيها من الأخبار الخاصة بالهلاك، وكذلك حين قدم إلينا ﷻ في نفسه خبرا خاصا أنه حي لا يموت بقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ثم أنزل خبراً مخرجه مخرج العموم

ومعناه معنى الخصوص فقال: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، عقل المؤمنون عن الله ﷻ أنه لم يعن نفسه مع هذه النفوس الميتة لما قدم إليهم من الخبر الخاص في نفسه أنه حي لا يموت، وكذلك حين قدم إلينا في كتابه خبراً خاصا فقال ﷻ: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، فدل على قوله باسم معرفة، وعلى الشيء باسم نكره، فكانا شيئين مفترقين عند العرب وأهل اللغة، فقال: إذا أردناه، ولم يقل إذا أردناهما، وقال: أن نقول له ولم يقل أن نقول لهما، ففرق بين القول والشيء المخلوق والذي يقول له كن فيكون بالقول مخلوقا، ثم قال ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر العام إنه لم يعن كلامه وقوله في الأشياء المخلوقة لما قدم في ذلك من الخبر الخاص أن الأشياء المخلوقة إنما تكون بقوله، وإنما غلط بشر ومن قال بقوله وهلكوا وتاهوا وضلوا لجهلهم بالخاص والعام في القرآن العظيم، وإنما شرف الله العرب وفضلها بمعرفتها بخاص القرآن وعامه ومجمله ومبهمه»[1].

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٢٤-١٣٦).

المطلب الثالث
المعارضة بأصول الحديث

يستخدم هذا المسلك في الشبه التي لا يمكن لأصحابها أن يستدلوا بها إلا بعد أن يثبتوا صحتها عن طريق الإسناد؛ ومن ثمَّ، فإنه يستخدم في الأنواع الآتية:

- حديث رسول الله ﷺ.
- الآثار عن الصحابة والسلف.
- أقوال الأئمة.
- أقوال غير الصحابة والسلف والأئمة، كأقوال أعيان المذهب والطائفة ونحو ذلك.
- القصص.

فأيّ نوعٍ من هذه الأنواع استدلّ به أهل الأهواء والبدعة فإن من مسالك نقض شبهتهم: معارضتها بأصول الحديث.

والمراد بأصول الحديث هنا: ما يشمل:

- علم مصطلح الحديث.
- ضوابط الجرح والتعديل.
- قواعد الحكم على الأسانيد والمتون.

ومن خلال هذا العرض يظهر أن هذا المسلك قد سبقت له نماذج كثيرة في مواضعها من البحث، فيرجع إليها، وأكتفي هنا - من باب التذكير - بنموذج لكل نوع من الأنواع الخمسة السابقة:

١- الحديث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والأحاديث التي تُروى في هذا الباب - وهو السؤال بنفس المخلوقين - هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها »[(١)].

٢- الأثر:

قال الدارمي: « وادعيت - أيها المريسي - أن قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وادعيت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني: الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: « القيوم: الذي لا يزول »، وعند أهل البصر - ومع روايتك هذه عن ابن عباس - دلائل وشواهد أيضا باطل:

إحداها: أنك أنت رويتها، وأنت المتهم في توحيد الله.

والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟، وكذلك أبو صالح »[(٢)].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٢٤-١٢٥).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٥).

٣- أقوال الأئمة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي ﷺ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به.

فيجاب الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: المطالبة بصحة هذه الحكاية، وليس معه ولا مع من ينقلها بها إسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما غايته أن يعزوها إلى الشفا أو إلى من نقلها منه، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه، فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه؛ فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتهمه ولكن نتهم من فوقه، وقد رأيناه ينقل من كتب فيها كذب كثير وهو صادق في نقله منها لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم »(١).

٤- أقوال غير الصحابة والسلف والأئمة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قال القشيري: وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: أثبت ذاته ونفى مكانه، فهو

---

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥-٨٧).

موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسنادا عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له »[١].

٥- القصص:

قال الدارمي: « وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه، ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت، فإنه لا يأتي به عن ثقة، فقد كان معاوية رضي الله عنه معروفا بقلة الرواية عن رسول الله، ولو شاء لأكثر إلا أنه كان يتقي ذلك ويتقدم إلى الناس ينهاهم عن الإكثار على رسول الله، حتى إن كان ليقول: اتقوا من الروايات عن رسول الله إلا ما كان يذكر منها في زمن عمر؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يخوف الناس في الله...، وهذا طعن كثير من المعارض أنه كان يجمع أحاديث الناس عن غير ثبت فيجعلها عن رسول الله، ولو استحل معاوية هذا المذهب لافتعلها من قبل نفسه ونحلها رسول الله، فكان يقبل منه لما أنه عرف بصحبة رسول الله، ولم يكن ينحله قول غيره من عوام الناس، ويدلك قلة رواية معاوية عن النبي - وكان كاتبه - على تكذيب ما رويت عن أبي الصلت... »[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ١٨٨).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٦٣٢-٦٣٤).

المطلب الرابع
المعارضة بأصول التفسير

يستخدم هذا المسلك في الشبه التي يكون مستند أهل الأهواء والبدعة فيها الآيات القرآنية، والمراد بأصول التفسير: ما عُنِي العلماء ببيانه في هذا العلم كالزركشي في: (البرهان في علوم القرآن)، والسيوطي في كتابه: (الإتقان في علوم القرآن) وغيرهما من المصنفين في هذا الفنّ، ومن ذلك: المحكم والمتشابه، ونزول القرآن، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والمتواتر والشاذ، والمشترك، والمبهم، والمترادف، والمشكل، والوجوه والنظائر وغيرها.

وتأتي أهمية هذا العلم من جهة أنه يضبط معالم الطريقة الصحيحة لفهم القرآن وتفسيره، ومن جهة أن أهم أسباب وقوع أهل الأهواء والبدعة في تفسير القرآن على غير وجهه والاستدلال به في العقائد الباطلة والأعمال المبتدعة: جهلهم بأصول وقواعد هذا العلم.

ومن ثمّ؛ فإن صاحب الشبهة إذا استدل بالآية على شبهته فإنه يُعارَض بما يناسب المقام من أصول التفسير وعلوم القرآن التي أوصلها السيوطي إلى ثمانين نوعاً.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد - ذاكراً شبهةً من شُبَه الزنادقة المدّعين وجود التناقض في القرآن -: «وأما قوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة: ٧١]، وقال

في آية أخرى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾ [الأنفال: ٧٢]، وكان عند من لا يعرف معناه ينقض بعضه بعضا.

وأما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾ يعني: من الميراث، وذلك أن الله حكم على المؤمنين لما هاجروا إلى المدينة أن لا يتوارثوا إلا بالهجرة، فإن مات رجل بالمدينة مع النبي ﷺ وله أولياء بمكة لم يهاجروا كانوا لا يتوارثون، وكذا إن مات رجل بمكة وله ولي مهاجر مع النبي ﷺ كان لا يرثه المهاجر، فذلك قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ من الميراث ﴿حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾، فلما كثر المهاجرون رد ذلك الميراث إلى الأولياء هاجروا أو لم يهاجروا، وذلك قوله: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وأما قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ يعني: في الدين، والمؤمن يتولى المؤمن في دينه، فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة »[1].

فعارض رحمه الله شبهة الزنادقة في دعواهم وجود التعارض بين الآيتين المذكورتين بسبب النزول في كل آية.

وقال السهسواني: « قوله: « والآية الكريمة وإن وردت في قوم معينين في حال الحياة تعم بعموم العلة كل من وجد فيه ذلك الوصف في حال الحياة وبعد الممات ».

قلت: الأمر كما أقر به الخصم في هذا المقام من أن الآية وردت في قوم معينين من أهل النفاق، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٦-١٧).

وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[النساء: ٦١]. وورد نظر ذلك في حقهم في سورة المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[المنافقون: ٥]، ولكن عمومها بعموم العلة قد تقدم ما فيه في الوجه الأول، وبعد تسليم ذلك العموم يقال: إن الآية تعم ما وردت فيه وما كان مثله، فهي عامة في كل منافق قيل له تعال إلى ما أنزل الله وإلى الرسول فصد عن الرسول صدوداً وتحاكم إلى الطاغوت، ثم جاء الرسولَ في حياته فاستغفر الله واستغفر له الرسول في حياته، وأما المؤمن الذي عصى فجاء قبر الرسول ﷺ فليس مثله»(١).

فعارض رحمه الله دعوى الخصم بأن الآية تعمّ كل من وجد فيه ذلك الوصف؛ بسبب نزول الآية، وهو: المنافقون الذين فعلوا ذلك في حياته ﷺ، ثم اعتمد على سبب النزول في إبطال التعميم إلى كل أحد، وأكّد أن سبب النزول يقتضي أن الآية لا تشمل إلا عموم من فعل ذلك في حياته ﷺ دون من فعل ذلك بعد وفاته.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٣٦-٣٧).

المطلب الخامس

المعارضة بالتاريخ الثابت

تعدّ المعارضة بالتاريخ الثابت من القواعد المندرجة في نقد الأسانيد والمتون، إلا أنها تُفرَد بالذكر لما لها من أهمية في نفسها، ولما لها من سعة في الاستعمال، فإنها أعم من قواعد الحكم على الأسانيد والمتون من جهة أنها لا تتقيّد بالأسانيد، وإنما تشمل ذلك وغيره من الأحداث والوقائع، حتى أن أهل الحديث أنفسهم أفردوه بنوع مستقل في علوم الحديث، وألّف فيه السخاوي: (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ)، كما اهتم علماء الأمة الإسلامية بضبط تواريخ الأمم والطوائف والمدن.

ومما يستدل به على أهمية هذا المسلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿ مَاكَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٧]، قال الحافظ ابن كثير: « ينكر تبارك وتعالى على اليهود والنصارى في محاجتهم في إبراهيم الخليل عليه السلام، ودعوى كل طائفة منهم أنه كان منهم، كما قال محمد ابن إسحاق بن يسار: - فساق إسناده - عن ابن عباس رضي الله عنه قال: اجتمعت نصارى نجران وأحبار يهود عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتنازعوا عنده، فقالت الأحبار: ما كان إبراهيم إلا يهودياً، وقالت النصارى: ما كان إبراهيم إلا نصرانياً، فأنزل الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[آل عمران: ٦٥]، أي: كيف تدعون أيها اليهود أنه كان يهودياً، وقد كان زمنه قبل أن ينزل الله التوراة على موسى؟،

وكيف تدعون أيها النصارى أنه كان نصرانياً وإنما حدثت النصرانية بعد زمنه بدهر؟، ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ »[1].

ومن نماذج ذلك عند أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومنهم من يقول: هؤلاء يتصرفون بالقدرة والمشيئة تصرفا خرجوا به عن حكم وجوب طاعة الأنبياء عليهم وصاروا غير مكلفين بأمر الأنبياء ونهيهم. ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها:

أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين فقال لهم: « يا أصحابي أين تذهبون وتدعوني؟ » فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. ومرادهم أن كل من معه القدر معه وإن كان كافرا أو فاسقا من غير نظر في العاقبة ولا في وعد الله ووعيده.

ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية وهو أن الله تعالى أطلع رسوله على سر الأسرار ليلة المعراج وأمره أن لا يخبر به أحد وأنه رأى أهل الصفة يتكلمون به فقال لهم من أين لكم هذا فقالوا أخبرنا الله به فقال يا رب ألم تأمرني أن أكتم هذا السر فقال أنا أمرتك أن تكتمه وأنا أخبرتهم به.

وقد ذكر لي هذه الأمور غير واحد من كبار شيوخ هؤلاء عن غير واحد من شيوخهم الكبار فبينت لهم كذب هذا حتى قلت لبعضهم: الصُّفَّة إنما

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٥٧).

كانت بالمدينة، والمعراج كان بمكة، فلم يكن ليلة المعراج أحد يذكر أنه من أهل الصفة »[١].

فعارض رحمه الله شبهة هؤلاء في هذه القصة بالتاريخ الثابت لكلٍّ من: المعراج الذي كان بمكة، وأهل الصفة الذين ما كانوا إلا في المدينة بعد هجرته ﷺ إليها.

---

(١) الرد على البكري (١/ ٤٨١-٤٨٤).

المطلب السادس
المعارضة بالقواعد الفقهية

من فوائد علم القواعد الفقهية: الارتقاء في مراتب العلم ودرجاته الرفيعة، والإحاطة بهذا الباب الشريف، والعلم بأسراره، واكتساب الملكة والقدرة على معرفة حكم النوازل الجديدة، فإنه عندما يعلم القواعد التي ترد إليها الأحكام ويعلم علل ذلك يكون بذلك عارفا بأحكام النوازل الجديدة، وبالقواعد الفقهية تتكون لدى المرء ملكة فقهية، يستطيع بها معرفة أحكام المسائل الشرعية، وبها يضبط المسائل، ويتفطن إلى الدخيل، وينقض ما عارضها من الباطل.

ومن القواعد التي يكثر استعمالها في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة:

قاعدة: « الشارع لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة، ولا ينهى إلا عما مفسدته خالصة أو راجحة »(١).

ومن نماذج ذلك عند أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في نقض سؤال الميت والشبه في ذلك -: « وأما سؤال الميت فليس بمشروع ولا واجب ولا مستحب بل ولا مباح، ولم يفعل هذا قط أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك فيه مفسدة راجحة وليس فيه مصلحة راجحة، والشريعة إنما تأمر بالمصالح الخالصة أو الراجحة، وهذا ليس فيه مصلحة

(١) القواعد والأصول الجامعة ص: (٥).

راجحة، بل إمّا أن يكون مفسدة محضة أو مفسدة راجحة، وكلاهما غير مشروع »[1].

وقال - في نقض الوجد والسماع وشبه الصوفية في ذلك -: « فإن الأبيات المتضمنة لذكر الحب والوصل والهجر والقطيعة والشوق والتتيم والصبر على العذل واللوم ونحو ذلك، هو قول مجمل، يشترك فيه محب الرحمن ومحب الأوثان ومحب الإخوان ومحب الأوطان ومحب النسوان ومحب المردان، فقد يكون فيه منفعة إذا هيج القاطن وأثار الساكن وكان ذلك مما يحبه الله ورسوله، لكن فيه مضرة راجحة على منفعته، كما في الخمر والميسر، فإن فيهما إثماً كبيراً ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما، فلهذا لم تأت به الشريعة، لم تأت إلا بالمصلحة الخالصة أو الراجحة، وأما ما تكون مفسدته غالبة على مصلحته فهو بمنزلة من يأخذ درهما بدينار، أو يسرق خمسة دراهم ويتصدق منها بدرهمين، وذلك أنه يهيج الوجد المشترك، فيثير من النفس كوامن تضره آثارها، ويغذي النفس ويفتنها، فتعتاض به عن سماع القرآن، حتى لا يبقى فيها محبة لسماع القرآن ولا التذاذ به، ولا استطابة له، بل يبقى في النفس بغض لذلك، واشتغال عنه، كمن شغل نفسه بتعلم التوراة والإنجيل وعلوم أهل الكتاب والصابئين واستفادته العلم والحكمة منها، فأعرض بذلك عن كتاب الله وسنة رسوله، إلى أشياء أخرى تطول. فلما كان هذا السماع لا يعطي بنفسه ما يحبه الله ورسوله من الأحوال والمعارف، بل قد يصد عن

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٧٥).

ذلك، ويعطي مالا يحبه الله ورسوله أو ما يبغضه الله ورسوله، لم يأمر الله به ولا رسوله ولا سلف الأمة ولا أعيان مشايخها »[1].

وقال أيضاً: « والذين يتقربون بسماع القصائد والتغبير ونحو ذلك هم مخطئون عند عامة الأئمة، مع أنه ليس في هؤلاء من يقول: إن الغناء قربة مطلقا، ولكن يقوله في صورة مخصوصة لبعض أهل الدين الذين يحركون قلوبهم بهذا السماع إلى الطاعات، فيحركون به وجد المحبة والترغيب في الطاعات، ووجد الحزن والخوف والترهيب من المخالفات. فهذا هو الذي يقول فيه طائفة من الناس: إنه قربة، مع أن الجمهور على أنهم مخطئون لو جعل هذا قربة؛ لكونه بدعة ليست واجبة ولا مستحبة، ولاشتماله على مفاسد راجحة على ما ظنوه من المصالح، كما في الخمر والميسر؛ فإنه وإن كان فيهما منافع للناس فإثمهما أكبر من نفعهما، والشريعة تأمر بالمصالح الخالصة والراجحة، كالإيمان والجهاد؛ فإن الإيمان مصلحة محضة، والجهاد وإن كان فيه قتل النفوس فمصلحته راجحة، وفتنة الكفر أعظم فسادا من القتل...، ونهى عن المفاسد الخالصة والراجحة، كما نهى عن ﴿ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذه الأمور لا يبيحها قط في حال من الأحوال، ولا في شرعة من الشرائع »[2].

---

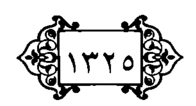
(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٣).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ ٢٣٠).

المبحث السابع
المعارضة بالعقل

من الدلائل التي يستدل بها على فساد كل ما يخالف الإسلام عقائده وشرائعه: أن العقول الصريحة السليمة لا تقبله ولا تميل إليه، بل ترفضه وتردّه؛ ومن أبرز الصور على ذلك: رفض كل عقل سليم لأبرز عقائد النصارى وشعائرهم، كالتثليث والأقانيم والتعميد والحلول الخاص، ولذلك جاء في القرآن الكريم: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾، فكان العقل الصريح من أقوى ما نقض به قولهم: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[المائدة: ٧٢- ٧٥].

ويقرِّر شيخ الإسلام هذا المسلك فيقول: « إن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - ...يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف في عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، فمن دونهم إذا أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يعلم بصريح العقل بطلانه علم أن كشفه باطل...، فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه، كمن قال من القائلين بوحدة الوجود: إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة. فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس، لكن يقال له: من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟، فإن



كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب، وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط...، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط »(١).

ومعارضة الشبهة بالعقل لها صورتان:

الأولى: أن تعارَض بأن العقول السليمة تمجّها وتنفر منها وتردّها ولا تقبلها.

ومن نماذج ذلك:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن رجلين تراهنا في عمل زجلين، وكل منهما له عصبية، وعلى من تعصب لهما، وفي ذكرهما التغزل في المردان وغير ذلك، وما أشبههما؟، فأجاب: « الحمد لله، هؤلاء المتغالبون بهذه الأزجال وما كان من جنسها هم والمتعصبون من الطرفين والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظالمون معتدون آثمون، مستحقون العقوبة البليغة الشرعية التي تردعهم وأمثالهم من سفهاء الغواة العصاة الفاسقين عن مثل هذه الأقوال والأعمال، التي لا تنفع في دين ولا دنيا، بل تضر أصحابها في دينهم ودنياهم، وعلى ولاة الأمور وجميع المسلمين الإنكار على هؤلاء وأعوانهم؛ حتى ينتهوا عن هذه المنكرات ويراجعوا طاعة الله ورسوله، وملازمة الصراط المستقيم الذي يجب على المسلمين ملازمته؛ فإن هذه المغالبات مشتملات على منكرات محرمات وغير محرمات بل مكروهات. ومن المحرمات التي فيها تحريمه

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٩٠-٤٠٢).

ثابت بالإجماع وبالنصوص الشرعية، وذلك من وجوه...:

الوجه الثالث: أن هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفردًا أو مركبًا؛ لأنهم غيروا فيه كلام العرب، وبدلوه، بقولهم: ماعوا وبدوا وعدوا. وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع »(١).

وقال - في أصول الرافضة وعمدتهم في الشرعيات -: « فصارت الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من الرسول وبمنزلة إجماع الأمة وحدها، وكل عاقل يعرف دين الإسلام وتصور هذا فإنه يمجه أعظم مما يمج الملح الأجاج والعلقم »(٢).

الثانية: أن تعارَض بالدليل العقلي الصحيح الذي يبطلها.

ومن نماذج ذلك:

قال إياس بن معاوية: « ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية، فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟، فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن لله كل شي »(٣).

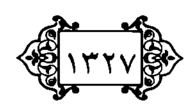
وكذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية قال - في نقض شبه الجهمية في نفي علو الله على خلقه وبينونته عنهم -: « ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٤٩-٢٥٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩١).



أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

المبحث الثامن

المعارضة بقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين

المطلب الأول

المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين عامة

روى مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم »[1]. قال الحافظ ابن رجب: « يعني: أنهم يأتون بما تستنكره قلوب المؤمنين ولا تعرفه. وفي قوله: « أنتم ولا آباؤكم » إشارة إلى أن ما استقرت معرفته عند المؤمنين مع تقادم العهد وتطاول الزمان فهو الحق، وأن ما أحدث بعد ذلك فما يستنكر فلا خير فيه »[2]. وقال المناوي: « « سيكون في آخر الزمان أناس من أمتي » يزعمون أنهم علماء « يحدثونكم بما لم تسمعوا به أنتم ولا آباؤكم » من الأحاديث الكاذبة والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة « فإياكم وإياهم » أي: احذروهم وبعدوا أنفسكم عنهم وبعدوهم عن أنفسكم. قال الطيبي: ويجوز حمله على المشهورين المحدثين فيكون المراد بها الموضوعات، وأن يراد به ما هو بين الناس أي يحدثوهم بما لم يسمعوا عن السلف من علم الكلام ونحوه فإنهم لم يتكلموا فيه...، وهذا علم من أعلام نبوته ومعجزة من

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جامع العلوم والحكم ص: (٢٥٣-٢٥٤).

معجزاته فقد يقع في كل عصر من الكذابين كثير ووقع ذلك لكثير من جهلة المتدينة المتصوفة »[١].

فكل ما جاء به أهل الأهواء والبدعة من الشبه فهو مخالف لما كان عليه السابقون من أهل العلم والبصيرة؛ فهو باطل.

ولهذا؛ كان من مسالك نقض الشبهة أن تُعارَض الشبهة بكلام أهل العلم الذين لهم في الأمة المكانة والفضل والتقدم في العلم؛ فهم أعلم بما كان عليه النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم وأئمة الإسلام من بعدهم.

وقد استعمل أهل السنة هذا المسلك على صورتين:

الأولى: معارضة الشبهة بأهل العلم السابقين قبل وجود الشبهة.

الثانية: معارضة الشبهة بأهل العلم المعاصرين للشبهة.

وفي كلتا الصورتين:

- تارة تكون المعارضة بأهل العلم عامة - كما في هذا المسلك -.
- وتارة تكون المعارضة بأهل العلم الذين عرفوا بالعناية بذلك العلم الذي أثيرت فيه الشبهة - كما سيأتي في المسلك التالي -.

ومن نماذج هذا المسلك:

« قيل لمحمد بن يوسف: أدركت الناس، فهل سمعت أحدا يقول: القرآن مخلوق؟، فقال: الشيطان يكلم بهذا، من يكلم بهذا فهو جهمي، والجهمي

---

(١) فيض القدير (٤/ ١٣٢).

كافر »[١]. فتأمّل كيف أن الناس كان من عادتهم في الاستفسار عن الشبه: أن يسألوا هل كان عليها السابقون من أهل العلم أو لا؟.

وقال سفيان بن عيينة: « أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة منهم عمرو ابن دينار يقولون: القرآن كلام الله وليس بمخلوق »[٢].

« وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مرض أو عدل فَصَلِّ خلفه. قلت: فالجهمية؟ قال: لا، هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم ولا يناكحون وعليهم التوبة. وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن إدريس في قتل الجهمية وقال: لا أعرفه، قيل له: قوم يقولون القرآن مخلوق؟، قال: لا جزاك الله خيرا، أوردت على قلبي شيئا لم يسمع به قط »[٣].

وقال الدارمي: « فقوله: ﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه. فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فأثره من صاحب علم أو صاحب عربية وإلا فإنك مع كفرك بهما من المدلسين »[٤].

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣٧).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٩).

(٣) المصدر السابق ص: (٣٩).

(٤) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤٢).

المطلب الثاني

المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين في ذلك الفنّ الذي أُثيرت فيه الشبهة

من إحكام النقض عند معارضة الشبهة بأقوال أهل العلم: أن تُعارَض بأقوال أهل العلم الذين عرفوا بالعناية بذلك العلم الذي أثيرت فيه الشبهة، وذلك أقطع لحجة صاحب الشبهة، وأقوى إبطالاً لها.

ومن ذلك:

قال ابن أبي زمنين: « فوعْده تبارك وتعالى للمؤمنين المطيعين صِدق، ووعيده للكفار والمشركين حق، ومن مات من المؤمنين مصرا على ذنبه فهو في مشيئته وخياره، وليس لأحد أن يتسوّر على الله في علم غيبه وبجحود قضائه فيقول: أبى ربك أن يغفر للمصرين كما أبى أن يعذب التائبين، ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم! »[١].

ثم روى بسنده عن الأصمعي قال: « كنا عند أبي عمرو بن العلاء فجاءه عمرو بن عبيد فقال: يا أبا عمرو، هل يخلف الله الميعاد؟، قال: لا، قال: أرأيت إذا وعد على عمل ثوابا ينجزه؟، قال: نعم، قال: فكذلك إذا وعد على عمل عقابا، قال: فقال أبو عمرو رحمه الله : إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعد خُلْفا أن توعد شرا فلا تفي به، وإنما الخلف أن تعد خيرا فلا تفي به، ثم أنشد:

---

(١) أصول السنة - مع رياض الجنة - ص(٢٥٧).

ولا يرهب ابن العم والجار صولتي ولا أنثنى من خشية المتهدد
وإني إذا أوعدته أو وعدته لأخلف إيعادي وأنجز موعدي »[١].

فقد عارض الإمام ابن أبي زمنين شبهة المعتزلة في التسوية بين الوعد والوعيد في وجوب إنفاذ كلٍّ منهما؛ بهذا القول الذي نقله عن أحد أهل العلم المبرّزين المشهورين في علم اللغة، وهو أبو عمرو بن العلاء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الثالث: أن الأفول هو المغيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد - لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير -: إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء: إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة...

الوجه الرابع: أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف - لا من أهل التفسير ولا من أهل اللغة - بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع »[٢].

---

(١) أصول السنة - مع رياض الجنة - ص(٢٦١)، وأخرجه ابن بطة بنحوه في الإبانة (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) درء التعارض (١/ ٣١٣-٣١٤).

فعارض شيخ الإسلام ابن تيمية تفسير (الأفول) بالحركة والانتقال؛ بما عليه أهل العلم (علماء التفسير، وعلماء اللغة) من تفسير (الأفول) بالمغيب والاحتجاب.

وقال: « ودخل في ذلك طائفة من ضُلال المتصوفة ظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة، فإذا حصلت سقطت العبادات، وقد يحتج بعضهم بقوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩]، ويزعمون أن اليقين هو المعرفة. وهذا خطأ بإجماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم »[١].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٢٧٠).

المبحث التاسع
معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه

المقصود بهذا المسلك: أن ينظر في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة ثم يُنقَض استدلاله به بذكر دليلٍ أقوى منه من جنسه، ومن صور ذلك:

- معارضة الآية التي يستدل بها صاحب الشبهة بآية أقوى منها في الدلالة.
- معارضة الحديث الذي يستدل به صاحب الشبهة بحديث أقوى منه في الدلالة.
- معارضة الإجماع الذي ينقله صاحب الشبهة بإجماعٍ أقوى منه.
- معارضة الأثر الذي يستدل به صاحب الشبهة بأثرٍ أقوى منه.
- معارضة الدليل العقلي بدليل عقلي أقوى منه.
- معارضة القصص التي يحكيها صاحب الشبهة ويستدل بها بقصص أقوى منها.
- معارضة الأقوال التي يستدل بها بأقوال أقوى منها.

وقد تقدمت لكل صورة من هذه الصور نماذج في مواضعها من الرسالة، فأذكر منها بعضها:

١ - استدل الجهمية بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] على أن الله في كل مكان بذاته، فنقض الإمام أحمد استدلالهم بها بآيات أقوى في الدلالة منها، وهي الآيات المصرحة بعلو الله على خلقه بدلالات متنوعة

متعددة، فقال: « وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾[الملك: ١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾[الملك: ١٧]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران: ٥٥]...، فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء »(١).

٢- ادعى القبورية الإجماع على أن من قال: (لا إله إلا الله) فهو معصوم الدم والمال مطلقاً، فنقض العلامة ابن سحمان هذا الإجماع بإجماع أقوى، وهو الإجماع الصحيح في هذا الباب فقال: « وأما دعواه إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام: فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسمَّوهم أهل الردة، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمةَ الكذابَ في النبوة، وصدقوه أنه قد أُشرِكَ في النبوة مع النبي ﷺ كفروهم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!... »(٢).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٨).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

٣- استدل الصوفية بأقوال أئمتهم والقصص التي يحكونها عنهم على منزلة الكشف والوجد والذوق، فنقض شيخ الإسلام ابن تيمية استدلالهم بذلك بأقوال وقصص لأئمتهم هي أقوى إسناداً وحجةً من التي ذكروها، فقال: « ولو كان للمسلمين به [يعني: السماع الصوفي] منفعة في دينهم لفعله السلف، ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا معروف الكرخي، ولا السري السقطي، ولا أبو سليمان الداراني، ولا مثل الشيخ عبد القادر، والشيخ عدي، والشيخ أبي البيان، ولا الشيخ حياة، وغيرهم، بل في كلام طائفة من هؤلاء كالشيخ عبد القادر وغيره النهي عنه، وكذلك أعيان المشايخ، وقد حضره من المشايخ طائفة وشرطوا له المكان والإمكان والخلان والشيخ الذي يحرس من الشيطان، وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم، كالجنيد فإنه حضره وهو شاب، وتركهم في آخر عمره، وكان يقول: « من تكلف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به ». فقد ذم من يجتمع له، ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٢-٥٩٣).

المبحث العاشر
المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته

لما كان صاحب الشبهة قد يغلق على قلبه وعقله، فلا يعقل ولا يقرّ إلا بكلامه وأصوله وكلام أئمته؛ كان من مسالك المعارضة الصحيحة القوية:

- أن تعارَض شبهته بما ينقضها من كلامه هو في موضع آخر، فلا يكون أمامه حينها إلا أن يقرّ بتناقضه في نفسه، وأنه يجب عليه أن يترك ما عليه من البعد عن السنة؛ لأنه لا يجلب له إلا هذا التناقض.
- أو تعارَض شبهته بما ينقضها من الأصول التي يرجع إليها ويقرّ بصحتها، فيشهد على نفسه بمخالفته إياها، وأن ما جاء به باطل حتى في أصول مذهبه.
- أو تعارَض شبهته بما ينقضها من كلام أئمته الذين يعدّهم مرجعاً له، فليس أمامه إلا التسليم لهم والرجوع إلى قولهم وترك قوله وشبهته، وإلا كان خارجاً عن طائفته شاذاً عنهم كما هو شاذ عن أهل السنة أيضاً.

ومن نماذج ذلك:

ادعى الرازي أنه ورد في القرآن ذكر الوجه وذكر الأعين وذكر العين الواحدة وذكر الجنب الواحد وذكر الساق الواحد وذكر الأيدي وذكر اليدين وذكر اليد الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر لزمنا إثبات شخص له وجه وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة وله جنب واحد عليه أيد كثيرة وله ساق واحد، ولا

يرى في الدنيا شخص أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة ولا يظن أن عاقلا يرى أن يصف ربه بهذه الصفة[١].

فنقض ابن القيم شبهته هذه بكلام إمامه أبي الحسن الأشعري فقال: « وقد احتج السلف على إثبات العينين له سبحانه بقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وممن صرح بذلك إثباتا واستدلالا: أبو الحسن الأشعري في كتبه كلها، فقال في المقالات والموجز والإبانة - وهذا لفظه فيها -: « وجملة قولنا: أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله » إلى أن قال: « وأن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن له وجها كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ».

فهذا الأشعري والناس قبله وبعده ومعه لم يفهموا من الأعين أعينا كثيرة على وجه، ولم يفهموا من الأيدي أيديا كثيرة على شق واحد، حتى جاء هذا الجهمي فعَضَه القرآن وادعى أن هذا ظاهره، وإنما قصد هذا وأمثاله التشنيع على من بدعه وضلله من أهل السنة والحديث، وهذا شأن الجهمية في القديم والحديث، وهم بهذا الصنيع على الله ورسوله وكتابه يشنعون »[٢].

---

(١) انظر: أساس التقديس ص(١٠٥).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٨-٢٣٩، ٢٦٠-٢٦٢).

الفصل السابع

الإلــزام

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالإلزام.
- المبحث الثاني: الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة.
- المبحث الثالث: الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة.
- المبحث الرابع: الإلزام بالنظير.
- المبحث الخامس: الإلزام بالنقيض.
- المبحث السادس: الإلزام بالتناقض.
- المبحث السابع: الإلزام بالاطِّراد.

الفصل السابع

الإلــزام

المبحث الأول

المراد بالإلزام

المعنى اللغوي:

الإلزام: مصدر الفعل (أَلْزَمَ)، يقال: (أَلْزَمَ - يُلْزِم - إلزاماً)، وأصل مادته: اللام والزاي والميم، وهو: أصل واحد صحيح، يدلّ على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، يقال: (لَزِمَ المكانَ): أطال المُكث فيه، و(فلان لُزَمَةٌ): إذا لزم شيئاً لا يفارقه، و(اللِّزام): العذاب المُلازِم للكفار[1].

المعنى الاصطلاحي:

الدليل الإلزامي: ما سلِّم عند الخصم سواء كان مستدلا عند الخصم أو لا.

واللزومية: ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك.

والملازمة: كون الحكم مقتضيا للآخر، على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريا.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٤٥)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٧٣٩)، القاموس المحيط ص: (١٤٩٤).

واللازم: يقسَّم عدة تقسيمات:

أولاً: بحسب البيان وعدمه:

وينقسم إلى قسمين:

١- اللازم البين، وهو نوعان:

١) الذي يكفي تصوره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين.

٢) الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، ككون الاثنين ضعفا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد.

٢- اللازم غير البين، وهو: الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج إلى وسط وهو البرهان الهندسي.

ثانياً: بحسب وجوده:

ويقسّم إلى الأقسام الآتية:

١- لازم الماهية: ما يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض كالضحك بالقوة عن الإنسان.

٢- اللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل.

٣- لازم الوجود: ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مع عارض مخصوص، ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي.

٤- اللزوم الخارجي: كونه بحيث يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحقيقه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن، أو: كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج، أي: في نفس الأمر، أي: كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم فيه.

٥- اللزوم الذهني: كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره فيه فيتحقق الانتقال منه إليه، أو: كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن أي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم فيه.

٦- الملازمة العادية: ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم فيه.

٧- الملازمة العقلية: ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم.

٨- الملازمة المطلقة: هي كون الشيء مقتضيا للآخر، والشيء الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم[1].

ويتضح من خلال ما سبق أن (الإلزام) لا يكون بأمرٍ موجودٍ صراحةً أو ضمنياً في الشبهة، وإنما يكون بأمرٍ خارجٍ عنها لا تنفكّ عنه بحال.

ويوضّح ذلك: أن الدلالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع بإزائه، كدلالة (الإنسان) على الحيوان الناطق، ودلالة (الرجل) على الذكر الكبير من بني الإنسان.

---

(١) انظر: التعريفات ص: (١٤٠) (٢٤٤-٢٤٦) (٢٩٣-٢٩٤).

٢- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه في ضمن كلّ المعنى، كدلالة لفظ (البيت) على الحائط أو الغرفة.

٣- دلالة الالتزام: وهي دلالة للفظ على الخارج عن المعنى الموضوع له الملازم له في الذهن والممتنع انفكاكه عنه، كدلالة لفظ (أربعة) على الزوجية، ولفظ (السقف) على الجدار لذي يحمله[١].

فالدلالة المقصودة هنا هي دلالة الالتزام، وهي التي يكون إلزام صاحب الشبهة بها.

أهمية الدليل وثمرته:

من أعظم العلامات التي يستدل بها على صحة الدليل: أن لا يلزم منه لوازم باطلة غير صحيحة؛ وذلك لعدة اعتبارات، منها:

- أن فساد اللازم من فساد ملزومه.
- أن فساد اللازم مستلزم لفساد الملزوم.
- أن الملزوم ينتفي لانتفاء لازمه.
- أن وجود الملزوم بدون لازمه محال[٢].

وعليه؛ فإن لازم الحق لا يكون إلا حقا، ولازم الدليل الصحيح لا يكون إلا صحيحا، وصحة اللازم تدل على صحة الملزوم، والعكس صحيح: فلازم

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (١/ ١٢٦-١٢٧)، غاية الوصول في شرح لب الأصول ص(٢٣).

(٢) انظر: شفاء العليل ص: (٩٤، ١١٢، ١٢٨، ٢١٢).

الباطل لا يكون إلا باطلا، ولازم الدليل الباطل لا يكون إلا باطلاً كذلك، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

ولقوة هذا الدليل في نفسه، وعدم إمكان المخالِفِ الفرارَ والتنصُّل من نتيجته؛ فقد أكثر أهل السنة من استعماله في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة، مستعملين في ذلك عدة مسالك هي مضمون هذا الفصل.

المبحث الثاني

الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة

المطلب الأول

الإلزام بلوازم تعود على الشبهة نفسها بالإبطال

المراد بهذا المسلك: أن يكون مجرَّد القول بالشبهة يلزم منه لوازم تبطل الشبهة في نفسها، فكأن الشبهة هي التي أبطلت نفسها بنفسها، ويكون هذا اللازم بمثابة ما لو أنه كان من معنى الشبهة ودلالتها المطابِقة أو التضمنية، ويكون في قوته كأن صاحب الشبهة قد صرّح به أو ضمّنه شبهتَه.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوَّن شيئا فعبر عن الله، وخلق صوتا فأسمع...

فقلنا: هل يجوز لمكوَّن أو غير الله أن يقول: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ - ١٢]، أو يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية كما زعم الجهم أن الله كوَّن شيئا كان يقول ذلك المكوَّن: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٤-٣٥).

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى (كلام الله): أنه خلق شيئاً أو صوتاً فعبَّر عن الله، فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن ذلك الشيء المخلوق هو الذي قال: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، فيكون الله - على زعمهم - قد خلق شيئاً وجعل له أن يدعي الربوبية لنفسه، وهذا اللازم يقع بمجرد النطق بالشبهة، وهو بمثابة ما لو تلفّظ به الجهمي أو جعله في ضمن كلامه.

النموذج الثاني:

قال الإمام الدارمي: « أرأيتم قولكم: إنه مخلوق؛ فما بدء خلقه؟، قال الله له كن فكان كلاما قائما بنفسه بلا متكلم به؟!، فقد علم الناس إلا من شاء الله منهم أن الله ﷻ لم يخلق كلاما يرى ويسمع بلا متكلم به »[1].

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى (كلام الله): أنه خلق كلاماً قائماً بنفسه، فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن ذلك الكلام بما أنه قائم بنفسه - كما زعموا - فهو لا بد أن يُرى، فيكون كلام الله - على زعمهم - مرئيّاً، وهذا من أبطل الباطل، وهذا اللازم يقع بمجرد النطق بالشبهة، وهو بمثابة ما لو تلفّظوا به أو جعلوه في ضمن كلامهم.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨١).

النموذج الثالث:

قال الإمام ابن القيم - رداً على شبهة تعارض العقل والنقل، ثم تقديم العقل على النقل -: « فأمر باتباع الوحي المنزل وحده، ونهى عن اتباع ما خالفه، وأخبر سبحانه أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة ونور وفضل وبرهان وحجة وبيان، فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل، فكيف يشفي ويهدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل؟ »[١].

التحليل:

زعم المعطلة أن العقل يعارض النقل، وأنه يجب حين التعارض تقديم العقل على النقل، فنقض عليهم الإمام ابن القيم شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن لا يكون في القرآن شيء من الصفات العظيمة التي وصفه الله بها، وإنما تكون للعقل الذي يجب تقديمه عليه، وهذا اللازم يلزمهم بمجرد نطقهم بهذه الشبهة، حتى كأنهم قد صرّحوا به أو ضمّنوه في كلامهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٢٩).

المطلب الثاني

الإلزام بوجود التلازم بين ما تضمنته الشبهة والنتيجة الفاسدة المترتبة عنها

المراد بهذا المسلك: أن ينظَر في بعض ما اشتملت عليه الشبهة من الألفاظ ودلالاتها ولوازمها، ثم يُلزَم صاحب الشبهة باللوازم الفاسدة المترتبة على قوله في معنى تلك الألفاظ ودلالتها، فالإلزام هنا - وإن كان بلازم خارجي عن الشبهة - إلا أن مصدره هو بعض ألفاظ الشبهة نفسها.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق، فقلنا: أي آية؟، فقال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾ [النساء: ١٧١]، وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن؛ عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن؛ لأنه يسميه مولودا وطفلا وصبيا وغلاما يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي يجرى عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن الآية الكريمة المذكورة تدل على أن القرآن مخلوق، وذلك من جهة أن الله سبحانه قال عن عيسى عليه السلام: ﴿وَكَلِمَتُهُۥ﴾، فعيسى كلمة الله، وهو مخلوق؛ إذاً: القرآن كلام الله وهو مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن جاء إلى كلمة في الشبهة وهي دعواهم أن عيسى عليه السلام هو المراد بالكلمة، وألزمهم أن يقولوا بما يلزم من ذلك، وهو أنهم إذا زعموا أن القرآن كلام الله فهو مخلوق، كما أن عيسى كلمة الله فهو مخلوق؛ يلزمهم أن يقولوا: إن القرآن يوصف بما يوصف به عيسى من لوازم الخلق كالولادة والتدرج في الخلق والأكل والشرب والنسب!، وهذا اللازم ألزمهم به الإمام أحمد من بعض كلامهم في الشبهة.

النموذج الثاني:

وقال الإمام أحمد: « فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله يتكلم ولكن كلامه مخلوق.

قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق الله لهم كلاما، وقد جمعتم بين كفر وتشبيه، وتعالى الله عن هذه الصفة »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٦).

التحليل:

أراد الجهمية - تدليساً وتلبيساً وتضليلاً وفراراً من الحق وأهله - أن يجمعوا بين لفظ الآيات في إثبات كلام لله والباطل الذي هم عليه، فقالوا: إن الله يتكلم ولكن كلامه مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن جاء إلى كلمة في الشبهة وهي قولهم: (مخلوق) وألزمهم أن يقولوا بما يلزم منها من جهتين:

الأولى: من جهة الصيغة، فيلزم من أن يكون كلام الله مخلوقاً أن يكون الله في وقت من الأوقات لا يتكلم، لأن صيغة (مفعول) تفيد حدوث الشيء بعد أن لم يكن.

الثانية: من جهة اللفظ، فيلزم من أن يكون كلام الله مخلوقاً أن يكون في ذلك ككلام المخلوقين؛ لأن كلام المخلوقين مخلوق باتفاق!.

المبحث الثالث

الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة

المطلب الأول

الإلزام بلوازم تعود على أصل الدين بالإبطال أو التعطيل

المراد بأصل الدين هنا: هو أساس دين الإسلام، أي: الدين كله.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال الدين من أصله.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام الدارمي: « ونكفرهم أيضا بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنص الكتاب، أخبر الله تبارك وتعالى أن القرآن كلامه وادعت الجهمية أنه خلقه، وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليما وقال هؤلاء: لم يكلمه الله بنفسه، ولم يسمع موسى نفس كلام الله إنما سمع كلاما خرج إليه من مخلوق.

ففي دعواهم: دعا مخلوقٌ موسى إلى ربوبيته فقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١٢]، فقال له موسى - في دعواهم -: صدقت، ثم أتى فرعون يدعوه أن يجيب إلى ربوبية مخلوق كما أجاب موسى - في دعواهم -، فما فرق بين موسى وفرعون في مذهبهم في الكفر إذاً؟، فأي كفر أوضح من هذا؟ »[1].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٠٠-٢٠١).

التحليل:

زعم الجهمية أن موسى عليه السلام لم يسمع نفس كلام الله، وإنما خلق الله خلقاً هو الذي كلَّمَ موسى بذلك. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطِل الدين كله، فهو يبطل:

- وحدانية الله في ربوبيته.
- وإيمان موسى عليه السلام بوحدانية الله في ربوبيته.
- وصحة رسالة موسى إلى فرعون.
- وصحة دعوة موسى فرعونَ إلى الإيمان بالله.
- ويجعل موسى وفرعون في منزلة واحدة من الإشراك بالله في ربوبيته.

وهذه اللوازم الفاسدة إنما لزمتهم من جهة أنهم جعلوا أن الذي خاطب موسى عليه السلام بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] مخلوق، وأن موسى صدق ذلك وآمن به، ثم ذهب إلى فرعون - الذي كان يظهر عدم الإيمان بربوبية الله - يدعوه إلى الإيمان بذلك المخلوق الذي خاطبه وقال له: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

النموذج الثاني:

قال السهسواني: « قوله: (مع أن تلك الألفاظ الموهمة يمكن حملها على المجاز من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجاز عقلي شائع ومعروف).

أقول: فيه نظر من وجوه...:

الثالث: أنه يلزم على هذا أن لا يكون المشركون الذين نطق كتاب الله بشركهم مشركين، فإنهم كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق الرازق الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، لكن كانوا يعبدون الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى، فالاعتقاد المذكور قرينة على أن المراد بالعبادة ليس معناها الحقيقي، بل المراد هو المعنى المجازي، أي التكريم مثلاً، فما هو جوابكم هو جوابنا »[١].

التحليل:

زعم صاحب الشبهة أن الألفاظ التي يأتي بها بعض العامّة في التوسّل، والتي تُوهِم أنهم يعتقدون التأثير لغير الله تعالى (أي: أنها - في زعمه - غير صريحة في ذلك)؛ يمكن حملها على المجاز، من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجازٌ عقليّ سائغ معروف.

فنقض عليه السهسواني شبهته بأنه يلزم على هذا أن لا يكون المشركون - الذين جاء في كتاب الله التصريح بكفرهم - مشركين؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق الرازق الضارّ النافع، وأن الخير والشر بيده، لكن كانوا يصرفون أنواع العبادة لغير الله - كما هو حال هؤلاء الذين يدافع عنهم صاحب الشبهة -، فيلزم - على مقتضى هذه الشبهة - أن تُحمَل عبادتهم لغير الله على المعنى المجازي لا الحقيقي، ولا يُحكَم بكفرهم، وهذا فيه إبطالٌ لدعوة التوحيد من جذورها.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٩٥-١٩٦).

المطلب الثاني

الإلزام بلوازم تعود على أصل من أصول الدين بالإبطال أو التعطيل

المراد بأصول الدين هنا: ما يقوم عليها دين الإسلام من العقائد والأعمال، والأصول العامة التي جاءت في الكتاب والسنة.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال ذلك الأصل، وهذا يلزم منه - بالتالي - الخروج عن الدين.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام الدارمي: « وإن قلتم: إنه تكلم به مخلوق فأضفناه إلى الله لأن الخلق كلهم بصفاتهم وكلامهم لله.

فهذا المحال الذي ليس وراءه محال، فضلا على أن يكون كفرا؛ لأن الله ﷻ لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه أنه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسله، فإن قد تم كلامكم ولزمتموه لزمكم أن تسموا الشعر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والطير والبهائم كلام الله، فهذا ما لا يختلف المصلون في بطوله واستحالته، فما فضل القرآن إذاً عندكم على الغناء والنوح والشعر إذ كان كله في دعواكم كلام الله؟، فكيف خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام سواه إلى قائله؟، فكفى بقوم ضلالا أن يدعوا دعوى لا يشك الموحدون في بطوله واستحالته.

ومما يزيد دعواكم تكذيبا واستحالة ويزيد المؤمنين بكلام الله إيمانا وتصديقا: أن الله ﷻ قد ميز بين من كلم من رسله في الدنيا وبين من لم يكلم، ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لم يكلم، فقال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فميّز بين من اختصه بكلامه وبين من لم يكلمه، ثم سمى ممن كلم موسى فقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فلو لم يكلمه بنفسه إلا على تأويل ما ادعيتم فما فضل ما ذكر الله من تكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه؟، إذ كل الرسل في تكليم الله إياهم مثل موسى؟، وكلٌّ عندكم لم يسمع كلام الله؟، فهذا محال من الحجج فضلا أن يكون ردا لكلام الله وتكذيبا لكتابه، ولم يقل: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ إلا وأن حالتيهما مختلفتان في تكليم الله إياهم، فمما يزيد ذلك تحقيقا قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٧] يعنى: يوم القيامة، ففي هذا بيان بيِّنٌ أنه لا يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم إلا وأنه مثيب بتكليمه قوما آخرين.

ثم قد ميز رسول الله بين من يكلمه الله يوم القيامة وبين من لا يكلمه، فمن ذلك: ما روينا في هذا الباب عن عدي ابن حاتم عن النبي ﷺ قال: « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة »، والحديث الآخر: ما روينا عن أبي ذر رضي الله عنه قال: « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة »، ففي هذين الحديثين أيضا بيان بيِّنٌ على نفس كلام الله ﷻ أنه يكلم أقواما ولا يكلم آخرين، ولو

كان - كما ادعيتم - كان المثاب بكلام الله والمعاقب به المصروف عنه سواء عندكم؟! »[١].

التحليل:

أراد الجهمية أن يفرّوا من اللوازم الفاسدة التي تلزمهم من قولهم: إن معنى (كلام الله) أن الله خلق مخلوقاً فتكلم بكلامه - كما سبق في المطلب السابق -، فادعوا أنهم نسبوا الكلام إلى ذلك المخلوق ليس من باب أنه قاله على أنه هو الله، وإنما على معنى أن الخلق كلهم - بكلامهم وصفاتهم - لله. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازمان يبطِلان أصلين عظيمين من أصول الدين، وذلك أن كلامهم يلزم منه:

١ - التسوية بين القرآن وغيره من كلام المخلوقين - ومنه: الشعر والغناء وكلام الطير -؛ إذ يصح أن يقال فيهم أيضاً: إنهم بكلامهم وصفاتهم لله.

٢- التسوية بين من كلّمه الله في الدنيا أو سيكلمه في الآخرة، وبين من لم يكلمه في الدنيا أو لن يكلمه في الآخرة.

وهذان اللازمان يلزم منهما بطلان أصلين من أصول الدين دلّت عليهما الآيات والأحاديث، وهما:

- فضل كلام الله على كلام غيره.
- فضل من كلّمه الله أو سيكلمه على من لم يكلمه أو لن يكلمه.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨١-١٨٣).

النموذج الثاني:

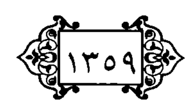
قال ابن القيم: « إن الله سبحانه قد تمم الدين بنبيه وأكمله به، ولم يحوجه ولا أمته بعده إلى عقل ولا نقل سواه ولا رأي ولا منام ولا كشوف، قال تعالى: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾[المائدة: ٣]...، والمقصود أن الله سبحانه تمم الدين وأكمله بنبيه وما بعثه به، فلم يحوج أمته إلى سواه، فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافيا للأمة ولا كان تاما في نفسه »[١].

التحليل:

زعم المعطلة إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل ثم وجوب تقديم العقل على النقل عند ذلك. فنقض عليهم ابن القيم شبهتهم بأنه يلزم على ذلك لازم يعود على أصل من أصول الدين بالإبطال، وهو: ما أخبرنا الله عنه من تكميل الدين وتتميمه وعدم الحاجة معه إلى سواه، فإنه لو قيل بوجود التعارض بين العقل والنقل لكان في الدين ما يحتاج إلى تكميله من تلك العقول التي انقدح فيها ذلك التعارض.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٢٦-٨٢٧).



المطلب الثالث

الإلزام بلوازم تعود على حكم من أحكام الدين المجمع عليها بالإبطال أو التعطيل

الفائدة من هذا المسلك: أن يظهر لكل منصفٍ عاقلٍ أن الشبهة - لما فيها من الضلال والبعد عن الحق - لا تخالف أصل الدين أو أصوله العامة فحسب، بل إن مخالفتها تمتد إلى أحكام الدين التي أجمع عليها الفقهاء، فكأنها مخالِفة للدين أساسه وأصوله وفروعه.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال حكم من أحكام الدين التي أجمع عليها أهل العلم.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « وزعمت الجهمية أن الله جل ثناؤه في القرآن إنما هو اسم مخلوق...

وقلنا للجهمية: لو أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا كان لا يحنث؛ لأنه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالخالق، ففضحه الله في هذه »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١-٤٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن اسم (الله) في القرآن مخلوق؛ بناءً على قولهم بأن كلام الله مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطل أحد الأحكام الشرعية المجمع عليها، وهو: أن من حلف بالمخلوق فإنه لا يحنث (أي: ليست عليه كفارة يمين)؛ لأن الحلف بالمخلوق لا يجوز وهو غير منعقد؛ لأن اليمين لا تنعقد إلا بالله. فيلزمهم إن قالوا: إن اسم (الله) مخلوق أن يجعلوا من حلف بالله حالفاً بالمخلوق فتكون يمينه غير منعقدة ولا يكون عليه كفارة، وهذا خلاف المجمع عليه مِن أن مَن حلف بالله ولم يفِ فعليه الكفارة.

النموذج الثاني:

قال السهسواني: « قوله: « مع أن تلك الألفاظ الموهمة يمكن حملها على المجاز من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجاز عقلي شائع ومعروف ».

أقول: فيه نظر من وجوه....:

الثاني: أنه لو سلم هذا الحمل لاستحال الارتداد، ولغاب باب الردة الذي يعقده الفقهاء، فإن المسلم الموحد متى صدر منه قول أو فعل موجب للكفر يجب حمله على المجاز العقلي، والإسلام والتوحيد قرينة على ذلك المجاز »[1].

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٩٥-١٩٦).

التحليل:

زعم صاحب الشبهة أن الألفاظ التي يأتي بها بعض العامّة في التوسّل، والتي تُوهِم أنهم يعتقدون التأثير لغير الله تعالى (أي: أنها - في زعمه - غير صريحة في ذلك)؛ يمكن حملها على المجاز، من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجازٌ عقليّ سائغ معروف.

فنقض عليه السهسواني شبهته بأنه يلزم على ذلك لازم يعود على أحد أحكام الشريعة المجمع عليها بالإبطال (وهو: حكم الردة)؛ فإن لازم كلام صاحب الشبهة أن يكون كل من تكلم بكلام يكفَّر به صاحبه فإنه لا يطبَّق في حقه حكم الردة، وإنما تحمَل ألفاظه على المجاز العقلي، وهذا يؤدي إلى إبطال حكم الردة تماماً.

المطلب الرابع

الإلزام بلوازم تعود على ذلك الأصل الذي أثيرت الشبهة في بابه أو على معناه بالإبطال أو التعطيل

هذا المسلك أضيق المسالك المذكورة في هذا المبحث، وأكثرها خصوصية، وذلك أنه تورَد فيها اللوازم اللازمة عن الشبهة في نفس الباب أو النص أو الأصل الذي أثيرت فيه الشبهة، فمن أتى بشبهة في باب علو الله على خلقه تورَد على شبهته الإلزامات في الباب نفسه، وإذا جاء بشبهة في باب استواء الله على العرش أورِدت اللوازم على شبهته في هذا الباب نفسه... وهلم جرا.

وهذا المسلك من أنفع المسالك؛ لأن فيه إلزام الخصم بنفس الباب الذي أثار الشبهة فيه، وأما المسالك الأخرى في هذا المبحث فإن اللوازم فيها تكون بلوازم خارجة عن ذلك الباب.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الدارمي: « أقرت هذه العصابة [يعني: الجهمية] بهذه الآيات [يعني: آيات استواء الله على العرش] بألسنتها وادعوا الإيمان بها، ثم نقضوا دعواهم بدعوى غيرها فقالوا: الله في كل مكان لا يخلو منه مكان.

قلنا: قد نقضتم دعواكم بالإيمان باستواء الرب على عرشه إذ ادعيتم أنه في كل مكان، فقالوا: تفسيره عندنا أنه استولى عليه وعلاه، قلنا: فهل من مكان لم يستول عليه ولم يعله حتى خص العرش من بين الأمكنة بالاستواء عليه وكرر

ذكره في مواضع كثيرة من كتابه؟، فأي معنى إذاً لخصوص العرش إذ كان عندكم مستويا على جميع الأشياء كاستوائه على العرش تبارك وتعالى؟، هذا محال من الحجج وباطل من الكلام، لا تشكون أنتم إن شاء الله في بطوله واستحالته غير أنكم تغالطون به الناس »[1].

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى استواء الله على العرش: استيلاؤه عليه. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطل إيمانهم السابق بآيات استواء الله على العرش، وذلك أن الله مستولٍ على كل شيء قبل خلق العرش وبعده على السواء، فلو كان معنى الاستواء في تلك الآيات هو الاستيلاء، للزم عليه لازم فاسد وهو أن لا يكون لتخصيص العرش بالاستواء معنى، وهذا اللازم يبطل أصل الإيمان بمعنى هذه الآيات الكريمات.

النموذج الثاني:

قال ابن القيم: « التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة، وهو شبيه بعزل سلطان عن ملكه وتوليته مرتبة دون الملك بكثير.

مثاله: تأويل الجهمية قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨ و ٦١] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] ونظائره بأنها فوقية الشرف، كقولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم. فتأمل تعطيل المتأولين حقيقة الفوقية المطلقة

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٤١).

- التي هي من خصائص الربوبية وهي المستلزمة لعظمة الرب ﷻ - وحطها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم، وأنه أشرف منهم!، وكذلك تأويلهم علوه بهذا المعنى وأنه كعلو الذهب على الفضة.

وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب له، فيالله العجب!، هل ضلت العقول وتاهت الأحلام وشكت العقلاء في كونه سبحانه غالبا لعرشه قادرا عليه حتى يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد ليس فيها موضع واحد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون؟!، وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرِّفنا أنه قد غلب عرشه وقدر عليه وكان ذلك بعد خلق السموات والأرض؟!، أَفَتَرى لم يكن سبحانه غالبا للعرش قادرا عليه في مدة تزيد على خمسين ألف سنة ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم »[١].

التحليل:

كلامه رحمه الله ظاهر الدلالة على المقصود.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٩٩-٢٠١).

المطلب الخامس
الإلزام بلوازم معلومة البطلان بالضرورة

يُكثِر أهل السنة في نقضهم شبه أهل الأهواء والبدعة باللوازم: من إيراد اللوازم التي تكون معلومة البطلان بالضرورة؛ وذلك لما لهذا المسلك من أهمية بالغة، وذلك من جهتين:

الأولى: أن المخالِف قد لا يقرّ بصحة بعض اللوازم التي يذكرها أهل السنة، وقد يقرّ بها في نفسه لكن يكابر ويحاول أن يفرّ منها بدعوى أخرى - كما سبق معنا في النموذج الأول من المطلب الثاني -، ولكن عندما تورَد عليه اللوازم التي يُعلَم بطلانها ضرورة فإنه لا يملك إلا أن يسكت فتنقطع حجته، أو يقرّ بها فيشهد على شبهته بالبطلان.

الثانية: أن اللوازم التي يعلم بطلانها ضرورة لا تحتاج في غالبها إلى علم أو تَمَكُّن من دقائق العلوم، فهي معلومة لكل أحد حتى عند عامة الناس ومن لم يكن متخصصا في العلم أو الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، ولذلك فإنهم يعلمون ببطلان الشبهة بمجرّد أن يبيّن لهم أهل السنة ما يلزم منها من اللوازم الباطلة، فيكون في ذلك أبلغ ردٍّ لتلك الشبهة وصاحبها.

وهذا المسلك ظاهرٌ جداً في مناظرة الحبر البحر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما للخوارج، حين قال لهم: « وأما قولكم: (إنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم) أَتَسْبُون أمَّكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟!، [فلئن فعلتم][1] فقد

---

(١) هذه الزيادة من مستدرك الحاكم.

كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام...، فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أَيَّتَهما شئتم »(١).

كما أبدع الإمام عبد العزيز الكناني في استعماله مع بشر المريسي في أثناء مناظرته إياه بين يدي المأمون(٢).

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « وقلنا للجهمية: لو أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا كان لا يحنث لأنه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالخالق ففضحه الله في هذه. وقلنا له: أليس النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخلفاء من بعدهم والحكام والقضاة إنما كانوا يحلفون الناس بالله الذي لا إله إلا هو؟، فكانوا في مذهبهم مخطئين؟!، إنما كان ينبغي للنبي عليه السلام ولمن بعده - في مذهبكم - أن يحلفوا بالذي اسمه الله، وإذا أرادوا أن يقولوا: لا إله إلا الله يقولون: لا إله إلا الذي خلق الله وإلا لم يصح توحيدهم، ففضحه الله بما ادعى على الله الكذب »(٣).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٤٠ وما بعدها).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن اسم (الله) في القرآن مخلوق، بناءً على قولهم بأن القرآن مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازمان معلوما البطلان ضرورة؛ إذ يلزم على كلامهم:

١- تخطئة النبي ﷺ والخلفاء الأربعة الراشدين ومن بعدهم من الخلفاء والقضاة، فإنهم كانوا يحلّفون الناس بالله، وعلى مذهب الجهمية: كان الواجب عليهم أن يحلّفوا الناس بالذي اسمه الله.

٢- الطعن في توحيد النبي ﷺ والخلفاء الأربعة الراشدين ومن بعدهم من الخلفاء والقضاة، فإنهم كانوا يقولون: (لا إله الإ الله)، وعلى مذهب الجهمية: كان الواجب عليهم أن يقولوا: (لا إله إلا الذي اسمه الله).

فهذان اللازمان يجد كل واحد من نفسه ضرورةً - مهما قلّ ما عنده من العلم، حتى ولو كان عامياً - أنهما باطلان، ولا يملك صاحب الشبهة أن يدفعهما عن نفسه بأيّ حال.

النموذج الثاني:

قال الإمام أحمد: « فقلنا له: أليس إذا كان يوم القيامة أليس إنما هو في الجنة والنار والعرش والهواء؟، قال: بلى، فقلنا: فأين يكون ربنا؟، فقال: يكون في كل شيء كما كان حين كان في الدنيا في كل شيء، فقلنا: فإن مذهبكم أن ما كان من الله على العرش فهو على العرش، وما كان من الله في الجنة فهو في

الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء، فعند ذلك تبين كذبهم على الله جل ثناؤه »[١].

التحليل:

زعم الجهمية أن الله في كل مكان، فقرّرهم الإمام أحمد أولاً عن مذهبهم في ذلك في الآخرة فسألهم: في الآخرة هناك جنة ونار وعرش وهواء فأين الله في الآخرة؟، فقالوا: في كل شيء كما كان في الدنيا، فنقض قولهم وشبهتهم بأنه يلزمهم لازم معلوم البطلان ضرورةً عند كل أحدٍ آتاه الله شيئاً من العقل، وذلك أنه يلزمهم أن يكون جزء من الله على العرش فيكون له القدر والشرف، ويكون جزء منه سبحانه في الجنة فيكون منعَّماً كما ينعَّم أهل الجنة، ويكون جزء منه في النار فيكون ذليلاً معذَّباً كما هو حال أهل النار، ويكون جزء منه في الهواء فلا يوصف بشيء من الأوصاف التي اتصفت بها أجزاؤه الثلاثة السابقة، وهذا اللازم يضطر كل أحد إلى إنكاره بداهةً والقول ببطلانه.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المطلب السادس

الإلزام بلوازم فيها انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها

أمر الله سبحانه باحترام شعائره وتعظيمها فقال: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾[الحج: ٣٠]، ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، قال ابن سعدي: « ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الذي ذكرنا لكم من تلكم الأحكام، وما فيها من تعظيم حرمات الله وإجلالها وتكريمها، لأن تعظيم حرمات الله، من الأمور المحبوبة لله، المقربة إليه، التي من عظمها وأجلها، أثابه الله ثوابا جزيلا وكانت خيرا له في دينه، ودنياه وأخراه عند ربه. وحرمات الله: كل ماله حرمة، وأمر باحترامه، بعبادة أو غيرها، كالمناسك كلها، وكالحرم والإحرام، وكالهدايا، وكالعبادات التي أمر الله العباد بالقيام بها، فتعظيمها إجلالها بالقلب، ومحبتها، وتكميل العبودية فيها، غير متهاون، ولا متكاسل، ولا متثاقل »[١].

ومن ثم؛ فإن الشبهة إذا كان يلزم منها لازم فيه انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها؛ دل ذلك على أمرين:

١- بطلان الشبهة في نفسها، وأنها مما يبغضه الله ولا يرضاه؛ لأن فيها انتهاكاً لما أحبه وأمر بتعظيمه.

٢- ضلال صاحب الشبهة؛ لعدم إجلاله شعائر الله وحرماته.

ومن نماذج ذلك:

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص: (٥٣٧).

قال الإمام الدارمي: « ثم إنا ما عرفنا لآدم من ذريته ابناً أعق ولا أحسد منه إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه فيسويه في ذلك بأخس خلق الله؛ لأنه ليس لآدم فضيلة أفضل من أن الله خلقه بيده من بين خلائقه ففضله بها على جميع الأنبياء والرسل والملائكة، ألا ترون موسى حين التقى مع آدم في المحاورة احتج عليه بأشرف مناقبه فقال: « أنت الذي خلقك الله بيده »؟، ولو لم تكن هذه مخصوصة لآدم دون من سواه ما كان يخصه بها فضيلة دون نفسه إذ هو وآدم في خلق يدي الله سواء - في دعوى المريسي -، ولذلك قلنا: إنه لم يكن لآدم ابن أعق منه؛ إذ ينفي عنه ما فضله الله به على الأنبياء والرسل والملائكة المقربين »(١).

التحليل:

أوّل المريسي صفة (اليد) لله تبارك وتعالى، ثم لما جاء إلى قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ادّعى أن كلمة ﴿بِيَدَيَّ﴾ صلة لتأكيد الخلق وأنه ليس المراد بها اليد الحقيقية. فنقض عليه الإمام الدارمي شبهته بأنه يلزمه على ذلك لازمٌ فيه انتهاك إحدى شعائر الله وتعدٍّ على حرمات الله؛ فإن الله أمر بتعظيم الأنبياء والمرسلين وجعل لهم حرمةً عظيمة، فليس لأحد أن يتعدّى على هذه الحرمة أو ينتهكها، والمريسي بنفيه صفة اليد الحقيقية لله في الآية وزعمه أنها لتأكيد الخلق لا أكثر تعدّى على حرمة أبيه آدم وتنقّصه أعظم التنقّص، حيث نفى عنه ميزة هي من أهم خصائصه وما شرّفه الله به، وجعله كآحاد الناس لا فرق بينه وبينهم!.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٥٥-٢٥٦).

المبحث الرابع

الإلزام بالنظير

المطلب الأول

الإلزام بالنظير الذي هو أولى ويقول به صاحب الشبهة

المراد من هذا المسلك والمسالك الثلاثة التي بعده: أن ينظر في الشبهة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة، أو يقولون بها، ثم يُنظَر بعد ذلك فيما هو نظير (مثيل) شبهتهم أو قولهم: هل قالوا في شبهتهم بمثل قولهم في ذلك النظير أو لا؟:

- فإن قالوا به، فليس هذا محله.
- وإن لم يقولوا به: فإنهم يُلزَمون بأن يقولوا في شبهتهم بمثل قولهم في ذلك النظير؛ لأن النظائر يجب أن يكون القول فيها على نسَق واحد لا يختلف، والاختلاف فيها دليل على التناقض وعدم الصحة.

وممّن بيّن كيفية استعمال هذا الدليل من الأئمة: الإمام الدارمي، فقال: «واحتج محتج منهم بقول مجاهد: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] قال: « تنتظر ثواب ربها »...، فإن أبيتم إلا تعلقا بحديث مجاهد هذا واحتجاجا به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة

التابعين، أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟، فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد بل تأثرونه عنه بإسناد وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق »[1].

فقد بيّن رحمه الله معالم هذا المسلك، وهو: أنه أتى إلى استدلال الجهمية بأثر مجاهد المذكور، ثم نظر في نظائر هذا الأثر، وهو: الآثار عن الصحابة والتابعين - الذين هم نظراء مجاهد وقرناؤه -، فبيّن أنهم لا يقبلونها ولا يعملون بما دلّت عليه من إثبات صفات الله، فألزمهم: إما أن يقبلوها كما قبلوا أثر مجاهد؛ لأنها جميعاً مأثورة بالأسانيد، وإما أن يردوا أثر مجاهد كما ردّوا تلك الآثار؛ لأنهم ادعوا أنهم لا يقولون بالأثر. وأما أن يقولوا بأحد النظيرين دون الآخر فهو الشذوذ عن الحق، وتعمّد تركه والإعراض عنه، والرغبة في التلبيس والتدليس، والتناقض الصريح.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

والنظير الذي يُنظَر إليه على أنواع أربعة هي المذكورة في مطالب هذا المبحث، وذلك: أن النظير:

١- إما أن يكون مساوياً للشبهة أو أعلى؛ لأنه لو كان أدنى لم يصح إلزام الخصم على الأعلى بما هو أدنى.

٢- وإما أن يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به.

فصارت القسمة على أربعة كما هي مطالب هذا المبحث.

وهذا المطلب الذي نحن بصدد الحديث عنه هو مضمون القاعدة العظيمة: (القول في الصفات كالقول في الذات):

- فالشبهة هنا: في قول المعطلة والمشبهة في الصفات:
  - المعطلة يقولون: ننفي الصفات كلها أو بعضها لأن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه.
  - والمشبهة يقولون: إن الله خاطبنا بما نعقله ونعلمه في الشاهد، ونحن لا نعقل إلا هذه الصفات التي نراها، فيشبهون صفات الله بصفات خلقه.
- والنظير هنا: قولهم في الذات، فإن المعطلة والمشبهة يقولون بأن لله ذاتاً لا تشبه الذوات.
- ومن المعلوم أن النظير هنا (الذات) أولى من الصفات؛ لأن الذات هي الموصوفة بالصفات.

- وتطبيق المسلك: أنه يلزم المعطلة والمشبهة أن يقولوا في الصفات بنظير قولهم في الذات.

أما في حق المعطلة: فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات. فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات، فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟، قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضي الله عنهما: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به، واجب والسؤال عن الكيفية بدعة»؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه، وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟، قيل له: كيف هو؟، فإذا قال: لا أعلم كيفيته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟، وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر، مستوجبه لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم»[1].

وأما في حق الممثّلة: فيقول العلامة ابن عثيمين: «يقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟ فسيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات،

---

(١) الرسالة التدمرية (٢/ ٢٩).

فإن القول في الصفات كالقول في الذات ومن فرق بينهما فقد تناقض »[1].

ومن نماذج هذا المطلب لدى الأئمة المتقدمين:

قال الإمام الدارمي: « فالله المتكلم أولا و آخرا...، فلا ينكر كلام الله ﷻ إلا من يريد إبطال ما أنزل الله ﷻ، وكيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وأنطق الأنام »[2].

التحليل:

- الشبهة: إنكار الجهمية صفة الكلام لله تبارك وتعالى.
- النظير: إقرارهم بأن الله علَّم العباد الكلام وأنطق الأنام.
- ومن المعلوم أن القول بأن إثبات صفة الكلام لله أولى من إثباتها للبشر.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم الجهمية أن يثبتوا صفة الكلام لله سبحانه - كما يليق بجلاله وعظمته - كما أثبتوها للخلق؛ فإن واهب الكمال هو أولى به.

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ٢١٨).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٥٥).

المطلب الثاني

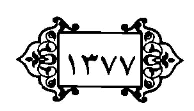
الإلزام بالنظير الذي هو أولى ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً

هذا المسلك عكس المسلك السابق - كما هو ظاهر -، والفرق بينهما:

- أن المسلك السابق يكون في حال الإثبات، أي: أن صاحب الشبهة يقول في نظير الشبهة قولاً فيُلزَم بأن يقول به في الشبهة أيضاً.
- وأما هذا المسلك فيكون في حال النفي، أي: أن صاحب الشبهة لا يقول في نظير الشبهة بمثل ما قاله في الشبهة، فيُلزَم بأن لا يقول في الشبهة ذلك أيضاً.

ومن نماذج ذلك:

قال السهسواني: «أن جميع الأمة عصاة مذنبون، وخطّاءون ظالمون...، فلو كانت الآية تعم كل ظالم سواء كان مؤمناً أو كافراً أو منافقاً، وسواء كانت بينه وبين النبي ﷺ مدة سفر أو لم تكن، وسواء كان يدعي أو لا يدع، وسواء كان مجيئه إلى النبي ﷺ في حياته أو إلى قبره بعد وفاته - كما زعم صاحب الرسالة -؛ يلزم أن يكون مجيء كل أحد من أمته بعد كل ظلم ومعصية صغيرة كانت أو كبيرة إليه ﷺ والاستغفار عنده قربة مطلوبة بالكتاب، وهذا مما لم يقل به أحد من المسلمين، ولا يطيقه أحد، وأيضاً يلزم أن يكون جميع مسلمي زمانه ﷺ الذين لم يجيئوا إليه ﷺ بعد كل ظلم تاركين لهذه القربة، وأيضاً يلزم أن لا يكون المجيء إلى القبر مرة كافياً، بل يكون المجيء بمرات



غير محصورة على قدر ذنوبهم قربة مطلوبة، كيف وذنوبنا غير محصورة ولا واقفة عند حد، وأيضاً يلزم مزية زيارة القبر على الحج، فإن حج بيت الله فرض في العمر مرة وتكون زيارة قبر الرسول ﷺ قربة في كل سنة بل في كل شهر بل في كل أسبوع بل في كل ساعة بل في كل لمحة، فإنا لا نخلو في لمحة من اللمحات من الذنوب، بل يلزم سكنى المدينة فيلزم أن يكون جميع الأكابر الذين لم يقيموا في المدينة من السلف والخلف تاركين لهذه القربة، وأيضاً يلزم أن يكون الزاد والراحلة غير مشروط في الزيارة مع أنهما شرطان في الحج، وهذه المفاسد مما لا يلتزمها إلا جاهل غبي»[1].

التحليل:

- الشبهة: دعوى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] يعم كل ظالم سواء كان مؤمناً أو كافراً أو منافقاً، وسواء كانت بينه وبين النبي ﷺ مدة سفر أو لم تكن، وسواء كان مجيئه إلى النبي ﷺ في حياته أو إلى قبره بعد وفاته، والاستدلال بذلك على مشروعية زيارة القبر وطلب الاستغفار منه ﷺ.

- النظير: أورد السهسواني عدداً من النظائر، هي:

▪ أن يكون جميع مسلمي زمانه ﷺ الذين لم يجيئوا إليه ﷺ بعد كل ظلم تاركين لهذه القربة.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٤٠-٤١).

- أن لا يكون المجيء إلى القبر مرة كافياً، بل يكون المجيء بمرات غير محصورة على قدر الذنوب
- تفضيل زيارة القبر على الحج، فإن حج بيت الله فرض في العمر مرة وتكون زيارة قبر الرسول ﷺ قربة في كل سنة بل في كل شهر بل في كل أسبوع بل في كل ساعة بل في كل لمحة.
- أن يكون جميع الأكابر الذين لم يقيموا في المدينة من السلف والخلف تاركين لهذه القربة.
- أن يكون الزاد والراحلة غير مشروط في الزيارة مع أنهما شرطان في الحج.

وهذه النظائر جميعها لا يقول فيها صاحب الشبهة بمثل ما قاله في الشبهة، بل لا يقول بذلك أحد.

- ومن المعلوم أن هذه النظائر أولى من القول بأن الآية تعم من كان في العصر الحاضر من المذنبين؛ لأن تلك النظائر تشمل عموم السابقين، وعموم الأحوال، وعموم الأزمان، فهي أولى من الحالة الخاصة التي ادعاها صاحب الشبهة.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ كما أنه لم يقل بذلك في نظائرها التي هي أولى منها، فإذا كانت النظائر - التي هي أولى - لم يقل بها فكيف يقول بالشبهة وهي أدنى من تلك النظائر؟!.

المطلب الثالث

الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ويقول به صاحب الشبهة

هذا المسلك هو مدلول القاعدة العظيمة: (القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر)، وقد قرّره الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بما لا مزيد عليه، فأنقل هنا نصّ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مع شيء من الاختصار.

قال شيخ الإسلام: « القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازا ويفسره، إما بالإرادة وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: أن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه. وهذا هو التمثيل وإن قلت: أن له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به وإن قلت: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة فإن قلت: هذه إرادة المخلوق قيل لك: وهذا غضب المخلوق وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفي عنه

الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات وإن قال: أنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين، فيجب نفيه عنه قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة، فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض، يقال له: فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته...

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل، لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع، والبصر والكلام، أو ضد ذلك قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل، لأن النافي عليه الدليل، كما على المثبت والسمع، قد دل عليه ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض.

المقام الثاني أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات، بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم دل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم وعقاب الكافرين يدل على بغضهم كما قد ثبت بالشهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة...

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة، قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا، لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم، فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات...

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع، قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟ فهذه معان متعددة متغايرة، في العقل وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا، فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة، وليس هذا تركيبًا ممتنعًا، قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا...

وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير، وهذا باب مطرد فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لا ينفي شيئًا فرارًا مما هو محذور، إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره،

ولا يكون فيها مماثلا لخلقه، فيقال له: هكذا القول في جمع الصفات وكل ما تثبته من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ولولا ذلك لما فهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال »[١].

فمع جميع أقسام أهل التعطيل استعمل شيخ الإسلام هذا المنهج، وطريقته أن يأتي إلى ما نفاه كل فريق منهم من الصفات، ثم يلزمهم أن يقولوا بإثبات ما نفوه بناءً على إثباتهم نظيره.

وقال ابن القيم: « الفصل السابع- في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلا نظير ما فروا منه.

هذا فصل بديع لمن تأمله يعلم به أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص والتلاعب بها وانتهاك حرمتها وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذورا بل هو لازم لهم فيما فروا إليه كلزومه فيما فروا منه...، والمقصود أن المتأول يفر من أمر فيقع في نظيره... »[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧-٢٤).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٤).

المطلب الرابع
الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً

من نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الإمام البخاري: « ويقال لمن زعم أني لا أقول القرآن مكتوب في المصحف ولكن القرآن بعينه في المصحف: يلزمك أن تقول أن من ذكر الله في القرآن من الجن والإنس والملائكة والمدائن ومكة والمدينة وغيرهما وإبليس وفرعون وهامان وجنودهما والجنة والنار عاينتهم بأعيانهم في المصحف لأن فرعون مكتوب فيه كما أن القرآن مكتوب »[1].

التحليل:

- الشبهة: عدم التفريق بين الكتابة والمكتوب، والقول بأن القرآن بعينه في المصحف.

- النظير: أن من ذكره الله في القرآن من الجن والإنس والملائكة والمدائن ومكة والمدينة وغيرهما وإبليس وفرعون وهامان وجنودهما والجنة والنار تكون بأعيانها في المصحف. والجهمي وغيره من البشر لا يقول أحد منهم أن هذه الأشياء هي بأعيانها في المصحف.

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (١١٤-١١٥).

- ومن المعلوم أن الشبهة والنظير كليهما في درجة واحدة من جهة أن الجميع في المصحف.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ لأنه لم يقل بذلك في نظيره الذي هو في درجته، فإن النظائر بابها واحد، فيجب أن لا يختلف القول في بعضها عن بعضها الآخر، وإلا كان ذلك تناقضاً.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « ولو لم يكن إلا أنا لا نسمع في شيء من كتاب ولا على لسان أحد من عباد الله أن الله خلق نوحا بيده وهودا وصالحا أو إبراهيم أو إسماعيل أو إسحاق وموسى وعيسى ومحمدا - صلوات الله عليهم - لكان كافيا »[١].

التحليل:

- الشبهة: تأويل خلق اللهِ آدمَ بيده بأنه لتأكيد الخلق.
- النظير: خَلْق اللهِ أنبياءَه ورسله. فإنه لا يقول أحد: إن الله خلقهم بيده.
- ومن المعلوم أن الشبهة والنظير كليهما في درجة واحدة من جهة أن الجميع من أنبياء الله ورسله.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ لأنه لا يقول أحد من الناس بذلك في نظيره الذي هو في درجته.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩١-٢٩٢).

المبحث الخامس

الإلزام بالنقيض

النقيضان - كما يقول أهل اللغة -: ما لا يصح أحدهما مع الآخر[١]، و(هذا نقيض هذا) أي: مُناقِضه[٢].

وفي الاصطلاح: أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان، وشرطهما: أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا كالقيام وعدمه[٣].

والمراد بهذا المسلك: إلزام صاحب الشبهة بنقيض شبهته إما في اللفظ وإما في المعنى وإما في القصد، فيكون اللازم نقيضاً للشبهة.

وتظهر أهمية هذا المسلك من جهة أن صاحب الشبهة ما قال بها إلا فراراً من ذلك النقيض أو ما هو مثله أو قريب منه، أو يكون في عامة أمره لا يقبله ولا يقول به، فيكون إلزامه بنقيض قوله في الشبهة من أقوى ما يسقط قوله ويدلّ على وقوعه فيما يحذر منه بنفسه، ويلزمه بالتراجع عنه.

وقد بيّن الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم هذا المسلك:

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات وقال لا أقول: هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته إذ هي مجاز لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٨٢١).

(٢) انظر: أساس البلاغة (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: الحدود الأنيقة ص: (٧٣)، الكليات ص: (٤٩).

العليم، قيل له: كذلك إذا قلت: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير، كان ذلك تشبيها بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات، فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات، قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت ونفي العلم والجهل، فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما، قيل لك: أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر...، وقيل لك ثانيا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك. وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعًا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠-٢٢).

فكلّما ذكر رحمه الله قولاً من أقوالهم بيّن لهم أنه يلزمهم نقيض قولهم مما هو أفحش مما لم يقولوا به، فمن قال - مثلاً -: لا أقول: هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير؛ قيل له: يلزمك نقيض قولك، وهو أنك تريد تنزيه الله عن تشبيهه بالمخلوقات فتقع في نقيض ذلك، وهو: تشبيهه سبحانه بالمعدومات.

وقال ابن القيم: « بل قد يقعون فيما هو أعظم محذورا كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية والاستواء - فرارا من التحيز والحصر - ثم قالوا: هو في كل مكان بذاته، فنزهوه عن استوائه على عرشه ومباينته لخلقه وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأمكنة التي يرغب عن ذكرها، فهؤلاء قدماء الجهمية، فلما علم متأخروهم فساد ذلك قالوا: ليس وراء العالم ولا فوق العرش إلا العدم المحض وليس هناك رب يعبد ولا إله يصلى له ويسجد ولا هو أيضا في العالم، فجعلوا نسبته إلى العرش كنسبته إلى أخس مكان تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

وكذلك فعل الذين نفوا القدر السابق تنزيها لله عن مشيئة القبائح وخلقها ونسبوه إلى أن يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون ولا يقدر على أن يهدي ضالا ولا يضل مهتديا ولا يقلب قلب العاصي إلى الطاعة ولا المطيع إلى المعصية.

وكذلك الذين نزهوه عن أفعاله وقيامها به وجعلوه كالجماد الذي لا يقوم به فعل وكذلك الذين نزهوه عن الكلام القائم به بقدرته ومشيئته وجعلوه كالأبكم الذي لا يقدر أن يتكلم وكذلك الذين نزهوه عن صفات كماله وشبهوه بالناقص الفاقد لها أو بالمعدوم.

وهذه حال كل مبطل معطل لما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله »[١].

ومن نماذج هذا المسلك لدى السلف:

النموذج الأول:

قال الإمام البخاري: « ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، فمن كان له فعل فهو حي، ومن لم يكن له فعل فهو ميت »[٢].

التحليل:

- الشبهة: نفي الفعل عن الله تبارك تعالى بدعوى تنزيهه عن تشبيهه بخلقه.
- الإلزام النقيض: يلزم من نفي الفعل عن الله فراراً عن تشبيهه بخلقه؛ وصْفه سبحانه بنقيض ذلك هو الموت؛ فإن من لم يكن له فعل فهو ميت.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « وادعى المريسي أيضا في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥] أنه يسمع الأصوات ويعرف الألوان بلا سمع ولا بصر، وأن قوله: ﴿بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ يعني: عالم بهم لا أنه يبصرهم ببصر ولا ينظر إليهم بعين...، فيقال لهذا المريسي الضال: الحمار والكلب أحسن حالا من إله على هذه الصفة؛ لأن الحمار يسمع الأصوات

---

(١) الصواعق المرسلة (٢٣٤-٢٣٥).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٨٥).

بسمع ويرى الألوان بعين وإلهك - بزعمك - أعمى أصم لا يسمع بسمع ولا يبصر ببصر ولكن يدرك الصوت كما يدرك الحيطان والجبال التي ليس لها أسماع ويرى الألوان بالمشاهدة ولا يبصر - في دعواك -...، وكيف استجزت أن تسمي أهل السنة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة مشبهةً إذ وصفوا الله بما وصف به نفسه في كتابه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف وأنت قد شبهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع؟، فمعبودك - في دعواك - مجدع منقوص أعمى لا بصر له وأبكم لا كلام له وأصم لا سمع له وأجذم لا يدان له ومقعد لا حراك به، وليس هذا بصفة إله المصلين، فأنت أوحش مذهبا في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان والمقطوعين أم هؤلاء الذين سميتهم مشبهة أن وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه؟ »[١].

التحليل:

• **الشبهة:** نفي حقيقة سمع الله وبصره بدعوى أن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه، وتأويلهما بأن الله يسمع الأصوات ويعرف الألوان بلا سمع ولا بصر.

• **الإلزام بالنقيض:** يلزم صاحب الشبهة نقيض قصده، فهو فرّ - في زعمه - من تشبيه الله بخلقه الموصوفين بالصفات الكاملة، فوقع في نقيض ذلك، وهو وصف الله بصفات أهل النقص ممن لا سمع لهم ولا بصر ولا نطق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٠٠-٣٠٢).

المبحث السادس

الإلزام بالتناقض

المطلب الأول

الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها

تعريف التناقض:

(لغة): يقال (تَنَاقَضَ الكلامان): تدافعا كأن كلّ واحد نقض الآخر، و(في كلامه تَنَاقُضٌ) إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض[1].

واصطلاحاً: أن يكون أحد الأمرين - مفردين أو قضيتين أو مختلفين - رفعاً للآخر صريحا أو ضمنا...، وتعريف التناقض - في المفردات -: اختلاف المفردين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدهما عدم حمل الآخر. وأما تعريفه - في القضايا -: فهو اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كلٍّ كذب الأخرى، وبالعكس. ولا بد لتحقق الاختلاف المذكور من اختلاف القضيتين في الكم والكيف والجهة واتحادهما فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة[2].

والمراد بالإلزام بالتناقض: إلزام صاحب الشبهة بأن شبهته يلزم منها تناقضها في نفسها، أو وقوعه هو في التناقض إما في ألفاظه أو مضمون كلامه،

---

(١) انظر: المصباح المنير (٢/ ٦٢٢).

(٢) انظر: دستور العلماء (١/ ٢٤١-٢٤٢).

ثم إن هذا التناقض الواقع في الشبهة قد يكون من باب تناقض المرء مع نفسه، وقد يكون من باب تناقضه مع أصوله، وقد يكون من باب تناقض القائلين بها.

ويكتسب هذا النوع من الإلزام أهميته من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢]، فجعل الله سلامة كتابه من الاختلاف دليلاً على صحة كونه من الله، وجعل الاختلاف في غيره دليلاً على أنه ليس من عند الله، ومحصَّل ذلك: أن وجود الاختلاف في الدليل أو الدعوى يدل على فساد قول المستدل أو صاحب الدعوى، كما يدل أيضاً على فساد الدليل أو طريقة الاستدلال به أو على فساد الدعوى.

والمراد بهذا المطلب:

أن الشبهة يلزم من داخلها وجود التناقض فيها، وذلك من أشد ما يضعفها ويوهنها؛ فإنها إذا كانت في نفسها متناقضة كانت مردودة ببدائه العقول، وكان القول بها شاهداً على صاحبها بقلة الفهم أو ضعف الاستدلال ونحو ذلك.

ومن نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف، فيخدع

جهال الناس بهذه الكلمة وموه عليهم »[1].

التحليل:

- الشبهة: الله في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه.
- الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها: هذه الشبهة متناقضة في نفسها، إذ لا يعقل أن يكون الشيء نفسه غير مماس لغيره ولا مباين له!.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « فيزعم المعارض أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه. فبين في ذلك صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يعني المريسي ونظرائه الذين قالوا لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة أن تفسير ذلك: أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول رآه يعني أفعاله وأموره وآياته...، فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني ووكلنا تفسيرها وصفتها إلى الله.

فيقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه وينقض آخر كلامه أوله: أليس قد ادعيت في أول كلامك أنه على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة أنه يرى آياته وأفعاله فيجوز أن يقول رآه، ثم قلت في آخر كلامك: فقد وكلنا تفسيرها إلى الله؟، أفلا وكلت التفسير إلى الله قبل أن تفسره؟، وزعمت أيضا في أول كلامك أنه لا بد من معرفة ذلك ثم رجعت

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

عن قولك فقلت: لا بل نكله إلى الله فلو كان لك ناصح يحجر عليك الكلام »[1].

التحليل:

- الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها: بيّن الإمام الدارمي أنه يلزم من هذه الشبهة لازمان يقضيان بتناقضها في نفسها:

١- أن صاحب الشبهة صرّح في شبهته بتأويله لرؤية المؤمنين ربَّهم برؤية أفعاله، ثم تناقض فقال: وَكَلْنا تفسيرها إلى الله، فكيف يجتمع التفسير والتفويض في محل واحد وفي وقت واحد؟.

٢- أن صاحب الشبهة صرّح بوجوب التأويل، ثم تناقض فاتخذ موقف التفويض، فكيف يوجب أمراً ثم يتناقض فيخالفه؟!.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٤).

المطلب الثاني

بيان غفلة صاحب الشبهة عمّا اشتملت عليه من تناقض

هذا المسلك تالٍ للمسلك الذي قبله، وإنما أُفرِد بالذكر لأنه وحده وجهٌ من أوجه النقض؛ وذلك أن غفلة صاحب الشبهة بما في شبهته من تناقض يجعله شاهداً من نفسه على نفسه بالجهل بطريقة الاستدلال؛ إذ كيف يستدل بما هو متناقض دون أن يتفطّن لذلك؟!.

وبيان غفلة صاحب الباطل عما في دليله أو قوله من التناقض أو الباطل الصريح: يمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٠- ٨١]، فإن قوم إبراهيم عليه السلام خوّفوه بآلهتهم، وغفلوا عن تناقضهم الصريح في ذلك؛ إذ كيف يخوّفونه من آلهتهم العاجزة التي لا تضر ولا تنفع وهم لا يخافون أنهم أشركوا بالله الملك القويّ العظيم ما لم ينزل به سلطانا؟، أوليس الخوف من الله أعظم وأوجب من الخوف من آلهتهم التي يزعمون؟![1].

ومن نماذج هذا المسلك:

قال الدارمي: « وإن كان تفسيرهما عندك ما ذهبت إليه فإنه كذب محال فضلا على أن يكون كفرا، لأنك ادعيت أن لله رزقا موسعا ورزقا مقترا، ثم

---

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن ص: (٢٦٢).

قلت: إن رزقيه جميعا مبسوطان، فكيف يكونان مبسوطين والمقتور أبدا في كلام العرب غير مبسوط؟، وكيف قال الله: إن كلتيهما مبسوطتان وأنت تزعم أن إحداهما مقتورة؟، فهذا أول كذبك وجهالتك بالتفسير »[1].

التحليل:

بيّن الإمام الدارمي لصاحب الشبهةِ التناقضَ الذي اشتملت عليه شبهته، وشنَّع عليه هذه الغفلة الشديدة في عدم إدراكه هذا التناقض؛ إذ كيف يفسّر اليدين بالرزقين الموسع والمقتّر، ثم يتناقض فيفسّر قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] بالرزق؟، ويغفل عن التناقض الواضح بين اليدين (بمعنى الرزقين الموسع والمقتر) واليدين (بمعنى الرزقين) المبسوطتين، فكيف يكون (الرزقان مبسوطين) و (أحدهما مقتر والآخر موسع) في الوقت نفسه؟!.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المطلب الثالث

بيان التناقض الواقع بين طوائف أهل الباطل الذين يقولون بمضمون تلك الشبهة

من علامات الحق: اتفاق أهله على سنَن واحد، ومن علامات الباطل: اختلاف أهله وتناقضهم فيما بينهم مع أنهم يرجعون إلى أصول واحدة مبتدعة في الجملة، يقول التابعي مطرف بن عبد الله بن الشخير: « لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحدا لقال القائل: الحق فيه، فلما تشعبت واختلفت عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرق »(١).

والحق يجمع ولا يفرّق، والباطل يتشعّب بأهله إلى سبل وأودية ومهالك: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

من أجل ما تقدم: كان الإلزام بتناقض أصحاب الشبهة فيما بينهم مع أنهم يقولون بها ويتفقون عليه في الجملة دليلاً على بطلان شبهتهم؛ إذ لو كانت شبهتهم حقاً لجمعت بينهم على منهج واحد، ولكانوا على قلب رجل واحد.

ومن نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الدارمي: « فقال قائل منهم: لا بل نقول بالمعقول.

قلنا: هاهنا ضللتم عن سواء السبيل ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٩).

عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نَعْدُ، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فوجدنا المعقول عند كل حزبٍ: ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم، فوجدنا فرقكم - معشر الجهمية - في المعقول مختلفين: كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه، والمجهول ما خالفها »[١].

النموذج الثاني:

قال ابن القيم: « إن دلالة السمع على مدلوله متفق عليها بين العقلاء...، وأما دلالة ما عارضها من العقليات على مدلوله فلم يتفق أربابها على دليل واحد منها، بل كل طائفة منهم تقول في أدلة خصومها: إن العقل يدل على فسادها لا على صحتها، وأهل السمع مع كل طائفة تخالفه في دلالة العقل على فساد قول تلك الطائفة المخالفة للسمع، فكل طائفة تدعي فساد قول خصومها بالعقل يصدقهم أهل السمع على ذلك، ولكن يكذبونهم في دعواهم صحة قولهم بالعقل، فقد تضمنت دعوى الطوائف فسادها بفهم من العقل بشهادة بعضهم على بعض وشهادة أهل الوحي والسمع معهم... »[٢].

التحليل:

استدل الإمام ابن القيم بتناقض كل من قال بشبهة تقديم العقل على النقل ودعوى كل فريق منهم أن العقل الذي يعارض النقل هو عقله هو وطائفته دون من سواهم؛ على فساد قولهم جميعاً في معارضة العقل للنقل.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٠٤-٩٠٥).

المبحث السابع

الإلزام بالاطراد

تعريف الاطِّراد:

لغة: يقال: « اطَّرَدَ الأمر اطِّراداً: تبع بعضه بعضا، واطَّرَدَ الماء: كذلك، واطَّرَدَتِ الأنهار: جَرَت، وعلى هذا فقولهم: اطَّرَدَ الحدّ معناه: تتابعت أفراده وجرت مجرى واحدا كجري الأنهار »(١).

واصطلاحاً: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت.

فالمعنى إذاً: أن من قال قولاً لعلة معيّنة فإنه يلزمه أن يقول بذلك القول متى وجدت تلك العلة، وأنه إذا لم يقل بها كان ذلك دليلاً على عدم صحة قوله أو على عدم صحة العلة.

ومن ثمّ؛ فإنه يُنظَر في كلام صاحب الشبهة وتستخرَج منه العلة التي من أجلها قال تلك الشبهة، ثم يلزَم بأن يطرَد تلك العلة في كل ما كانت تلك العلة موجودة فيه، فإن لم يطرد العلة استدل بذلك على أن شبهته باطلة، وإن طردها - وذلك لا يقع إلا من مكابر أو جاهل أو من لا عقل عنده - شهد على نفسه بالوقوع في أبطل الباطل أو في المحال.

ومن نماذج هذا المسلك:

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٩٢).

النموذج الأول:

قال عبد الله بن المبارك لرجل من الجهمية: أتظنك خاليا منه؟، فبهت الرجل[١].

التحليل:

يقول الجهمية: إن الله في كل مكان، فألزمهم عبد الله بن المبارك بأن يطردوا هذا العموم على كل شيء حتى في أجسادهم، فقال لأحدهم: أتظن أن جسمك خالٍ من الله - أي: على قولك بأن الله في كل شيء -؟، فبهت الرجل بهذا الإلزام بالطرد؛ لأنه إن قال: نعم، فقد كفر وادّعى أن الله حالٌّ فيه، وإن قال: لا؛ فقد أبطل قوله ورجع عنه.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « فمن آمن بهذا القرآن الذي احتججنا منه بهذه الآيات وصدق هذا الرسول الذي روينا عنه هذه الروايات؛ لزمه الإقرار بأن الله بكماله فوق العرش فوق سماواته، وإلا فليحتمل قرآنا غير هذا فإنه غير مؤمن بهذا »[٢].

التحليل:

الذي يؤمن بالقرآن والرسول يؤمن بأن الله هو الذي أنزل القرآن وأرسل الرسول، فيلزمه أن يطرد هذا الإيمان، فيؤمن بأن الله هو الذي أخبر عن

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٧٠).

استوائه على العرش ويؤمن بذلك، وإلا كان في حقيقته غير مؤمن بالقرآن ولا بالرسول.

النموذج الثالث:

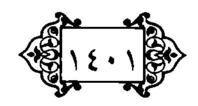
قال ابن القيم: « فدعوى الجهمي أن ظاهر هذا إثبات أعين كثيرة وأيد كثيرة فرية ظاهرة، فإنه إن دل ظاهره على إثبات أعين كثيرة وأيد كثيرة دل على خالقين كثيرين، فإن لفظ الأيدي مضاف إلى ضمير الجمع، فادَّعِ - أيها الجهمي - أن ظاهره إثبات أيد كثيرة لآلهة متعددة، وإلا فدعواك أن ظاهره أيد كثيرة لذات واحدة خلاف الظاهر، وكذلك قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر: ١٤] إنما ظاهره بزعمك أعين كثيرة على ذوات متعددة لا على ذات واحدة »[١].

التحليل:

ادعى الرازي أنه إثبات الصفات على ظاهرها يستلزم التشبيه، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾؛ فزعم أن ظاهره يدل على أن الله أعيناً كثيرة. فألزمه ابن القيم بالاطراد، فإن النص إن كان ظاهره يدل على أعين كثيرة - كما يزعم الرازي؛ بحجة الجمع في (أعين) - يلزمه أيضاً أن يدلّ على خالقين كثيرين - بالحجة نفسها، وهي ضمير الجمع (نا) الدال على الجمع، فهل يستطيع الرازي - التزاماً بهذا الطّرد - أن يدّعي أن ظاهر هذا النص إثبات أعين كثيرة لآلهة كثيرين؟.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٤٣).



الخاتمـة

أحمد الله الكريم الجواد المنّان، واسع الفضل والعطاء والإحسان، على ما تفضّل به وأنعم، ومنّ به وأكرم، من إنجاز هذا البحث وإتمامه، من فاتحته إلى ختامه.

وبعد سيرٍ طويل في هذا البحث، وسنوات كدٍّ في جمع مادّته وصياغته وإخراجه، وتَجْوالٍ متأنٍّ في مصنَّفات العلوم المختلفة، ووقفات تأمُّل في استنباط المعاني، وتعرُّفٍ على الأقوال في المباحث والمسائل، مستفيداً من ذلك - بإذن الله - علماً وعقيدة وخيراً عظيماً؛ ينتهي بي المطاف، ويستقرّ بي المسير، فأحطّ عصا الترحال، وأزيح حملي عن كاهلي؛ لأنثر ثمرات ترحالي، وأهدي خبرات تجوالي؛ زبدة البحث وخلاصته، وأبرز نتائج مادّته:

١ - مما يزيد المؤمن إيماناً بالحق، ويقيناً بصحة عقيدته، وفرحاً بسلوك منهج أهل السنة والجماعة ولزوم ركابهم: أنهم على سنَن واحد في منهجهم في الاعتقاد تأصيلاً وتقريراً واستدلالاً ومصادر، متّفقين مؤتلفين، متأخِّرهم في ذلك كمتقدّمهم، ليس فيهم خلاف ولا اختلاف ولا شذوذ ولا فرقة.

وإذا كانت هذه حالهم في التأصيل والتقرير والاستدلال؛ فهي حالهم أيضاً في الذبّ عن الحق والدفاع عن الكتاب والسنة ونقض شبه أهل الأهواء والبدعة؛ إذ لهم في ذلك مسالك منهوجة، وطرائق معلومة، ومعالم بيّنة، ساروا فيها جميعاً - في كل عصر وجيل - على سنَن واحد، مهما اختلفت البدع والشبه وتفاوتت، ومهما وجد منها في كل جيل ما لم يكن فيما قبله بسبب البعد عن

عهد النبوة، ومهما حشد أهل الأهواء والبدعة صنوف مكرهم وكيدهم للبس الحق بالباطل ونشر الشبه في الأمة؛ مهما كان شيء من ذلك كان لأهل السنة في مواجهتِهم وفضحِ باطلهم وكشفِ زيف شبههم، منهجٌ في النقض أصيل، ومسالك في الردّ متينة موحَّدة، اختطّها أئمة الأمة (الصحابة رضي الله عنهم) وسلفها، ثم سار عليها وعلى مثلها: أمثال الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارمي وعبد العزيز الكناني، ثم أمثال الآجري وابن بطة واللالكائي وقوام السنة الأصبهاني، ثم أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير والذهبي، ثم أمثال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وتلامذته والمعاصرين لهم، لا يختلف الآخر عن الأول، ولا تزال هذه السلسلة الذهبية ممتدة إلى عصرنا الحاضر، وستبقى ممتدة إلى أن يشاء الله.

٢- لأهل الأهواء والبدعة مصادر يستندون عليها في الاستدلال، هي ثلاثة أنواع - من حيث الجملة -:

١) المصادر الأصيلة (الكتاب، والسنة، والإجماع).

٢) المصادر التابعة للأصول (القياس، والأثر وأقوال الأئمة، والقواعد، والعقل).

٣) المصادر الباطلة (القصص والحكايات والمنامات، والكشف والوجد والذوق، والتقليد والعصمة).

٣- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر الأصيلة - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) عدم اعتبارهم إياها مصادر صحيحة تامة في أبواب الاعتقاد.

٢) طريقة الاستدلال بها.

٤- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر التابعة للأصول - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) الغلو في بعضها وجعله في مصافّ المصادر الأصيلة -وربما أعلى-.

٢) طريقة الاستدلال بها.

٥- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر الباطلة - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) الغلو فيها بجعلها مصادر للاستدلال وهي ليست كذلك.

٢) الغلو فيها وجعلها في مصاف المصادر الأصيلة - بل أعلى -.

٦- مع الخطأ والضلال الذي عليه أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال إلا أن لهم مناهج يسلكونها فيه، ولهم مع كل مصدر يستدلون به - سواء كان مصدراً صحيحاً أم باطلاً - طرق ومسالك يلبسون فيها الحق بالباطل ويفتعلون الشُّبَه ويردون الحق.

٧- منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الصحيحة - سواء كانت مصادر أصيلة أم تابعة لها - يجمعه المسالك الآتية:

١) الاستدلال بدليل غير صحيح في نفسه:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته.

- الاستدلال بإجماع مدّعى غير موجود.
- الاستدلال بإجماع لا يصح ولا يثبت.
- الاستدلال بإجماع منسوب إلى أهل السنة، والواقع على خلافه.
- الاستدلال بإجماع من لا يعتدّ به.
- الاستدلال بإجماع طائفة صاحب الشبهة.
- الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد.
- الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط.
- الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها.
- الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها.
- الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة.
- الاستدلال بقواعد باطلة.
- الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم.
- تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية.
- الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية غير الصحيحة.
- الاستدلال بالأقيسة العقلية غير الصحيحة في أبواب الاعتقاد.

٢) الاستدلال بالدليل بتأويله وتحريفه عن وجهه وتحميله ما لا يحتمل:

ويشمل ما يأتي:

- تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل.

- تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل.
- بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل.
- الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها.
- استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة.
- تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام.

٣) ضرب بعض الأدلة ببعض أو الأخذ ببعضها وترك بعضها الآخر:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- ضرب كتاب الله بعضه ببعض.
- الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- معارَضة النصّ بالقياس.
- تقديم القياس على النص.
- دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية.
- دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية.

٤) تقديم الدليل المؤخَّر مرتبةً وقوّةً على الدليل الذي هو أولى منه:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالمتشابه من القرآن.
- الاستدلال بالمتشابه من الحديث.

- التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة.
- تقديم الاستدلال بالدلائل والمقدمات العقلية في تقرير العقائد والدفاع عنها على أدلة الكتاب والسنة.
- تقديم الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد على الأقيسة الشرعية في الكتاب والسنة.
- دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما.

٨- منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الصحيحة - سواء كانت مصادر أصيلة أم تابعة لها - يجمعه المسالك الآتية:

١) بيان عدم صحة الدليل المستَدَلّ به أصلاً:

ويشمل ما يأتي:

- بيان ضعف ما استُدِلّ به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج.
- بيان ما كان من الأحاديث المُسْتَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً.
- تقرير عدم وجود الإجماع المدَّعى أو عدم ثبوته وصحته.
- بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به.
- بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد.
- إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً.
- المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام.
- المطالبة بدليل القاعدة المستدَل بها.

- المطالبة بمصدر القاعدة المستدَل بها.
- المطالبة بذكر من قال بالقاعدة المستدل بها من أهل العلم.
- إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض ما بُنِيَت عليه.
- إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض أجزائها.
- بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد.

٢) بيان الدلالة الصحيحة التي يدل عليها الدليل:

ويشمل ما يأتي:

- ردّ المتشابه إلى المحكم.
- تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب.
- الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم.
- توجيه الأحاديث المُسْتَدَلّ بها التوجيه الصحيح.

٣) إبطال الدلالة الباطلة المستَدَل بها في الدليل:

ويشمل ما يأتي:

- بيان عدم دلالة الأحاديث المُسْتَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة.
- تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق.
- تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة.
- بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض.
- إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة

العقلية غير الصحيحة.

٤) إبطال الاستدلال أو الدلالة باستدلالٍ أو دلالة أقوى وأصح منها:

ويشمل ما يأتي:

- تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى.
- نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع.
- تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص.
- تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق.
- تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك الدليل المستَدَلّ به.
- إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه.
- بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة.
- إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة.
- إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية.
- إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة.
- تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما.

٩- يتميز منهج أهل السنة في نقض الشبه بعدة مزايا وخصائص، من أهمها:

١) العلم:

- العلم بالشرع إجمالاً وتفصيلاً،
- العلم بالبدعة إجمالاً وتفصيلاً،
- العلم بالباب الذي أُثيرت فيه الشبهة،
- العلم بما في الشبهة من حق وباطل،
- العلم بالطريقة المسلوكة في عرض الشبهة،
- العلم بأفضل المسالك لنقضها.

٢) الأمانة:

- الأمانة في عرض الشبهة،
- الأمانة في نقلها،
- الأمانة في بيان ما فيها من الحق والباطل،
- الأمانة في نقضها بالأدلة الصحيحة والمسالك المعتبرة.

٣) العدل:

- العدل في فهم مراد صاحب الشبهة،
- العدل في الرد على باطله دون ما معه من الحق.

١٠- لأهل السنة منهج بيِّن المعالم في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة، ولهم قواعد عامة في ذلك، يستعمل منها في كل شبهة ما يناسبها من حيث: طريقة عرضها، المصدر الذي تستند إليه، مضمونها، مقصد صاحبها، النتيجة التي تنتج عنها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

١. الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، علي يحيى معمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الإبانة الكبرى)، عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣. الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، دار الوطن، الرياض،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، مكتبة ابن القيم، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨/ ١٩٨٨هـ.

٨. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩. إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء، خالد بن ضحوي الظفيري، دار الآثار، صنعاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١١. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٢. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

١٣. الاختصاص، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، الأعلمي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

١٤. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥. آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة؛ مكتبة العلم، جدة.

١٦. آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٧. أربع قواعد تدور الأحكام عليها، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي؛ د. محمد بلتاجي؛ د. سيد حجاب، مطابع الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى.

١٨. إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠. أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩١م.

٢١. أساس التقديس، محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٦٠٤هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢. الاستقامة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٣هـ.

٢٣. الأسماء والصفات، أحمد بن الحسن البيهقي، قدم له وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، مصر.

٢٤. الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الأولى.

٢٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن درويش بن محمد الأسنوي البيروتي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

٢٦. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢/ ١٩٩٢.

٢٧. الأصول التي بني علها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٨. أصول الدين، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، مدرسة الإلهيات، استانبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

٢٩. أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٣٠. أصول السنة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دار المنار، الخرج، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٣١. أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٣٢. أصول في التفسير، محمد بن صالح بن عثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٣. الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ.

٣٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٥. إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، صالح بن فوزان الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٦. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣٧. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الجيزة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٩. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤٠. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ومعه: المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تأليف: طه عبد الرؤف سعد؛ مصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤١. أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ بن أحمد الحكمي، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٣. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الحادية عشرة، ١٩٩٥م.

٤٤. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة: الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٥. أفعال الرَّسول ﷺ ودلالتها على الأحكام الشرعية، د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: السادسة، ١٤٢٤هـ.

٤٦. الأفعال، علي بن جعفر السعدي ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٧. الاقتصاد في الاعتقاد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٨. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق وتعليق: د.ناصر بن عبدالكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٩. إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٠. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة؛ المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م.

٥١. إلى أين أيها الحبيب الجفري، د. خلدون مكي الحسني، البينة، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

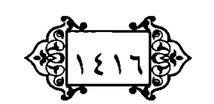
٥٢. أمالي الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٥٣. الأمالي، عبدالله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق: الحسين استاد ولي على اكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم.

٥٤. الإمامة والرد على الرافضة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٥. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

٥٦. الانتقاء في فضائل الائمة الثلاثة الفقهاء، يوسف بن عبد البر الأندلسي، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.



٥٧. الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، عبدالكريم بن إبراهيم الجيلي، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة: الأولى، ١٣١٦هـ.

٥٨. الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، عبدالكريم بن إبراهيم الجيلي، تحقيق: صلاح عويضه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٩. الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف، محمد ابن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر.

٦٠. أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: عبد القادر حسونة ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٦٢. الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، عبد الوهاب الشعراني، تحقيق: طه عبد الباقي سرور؛ السيد محمد الشافعي، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٣. الأنوار النعمانية، نعمة الله الموسوي الجزائري، مطبعة شركت جاب، تبريز.

٦٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ومعه: ضياء السالك)، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تعليق: محمد عبدالعزيز النجار.

٦٥. إيثار الحق على الخلق، محمد بن نصر المرتضى اليماني ابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية ،١٩٨٧م.

٦٦. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٧. إيقاظ الهمم في شرح الحكم، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، تقديم: محمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة.

٦٨. إيقاظ همم أولي الأبصار، صالح بن محمد بن نوح الشهير بالفلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٦٩. الإيمان، القاسم بن سلاّم الهروي أبو عُبيد، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٠. باب ذكر المعتزلة من « مقالات الإسلاميين » (ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس،١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م.

٧١. الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الطبعة: الأولى،١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٧٢. بحار الأنوار، المجلسي، دار الوفاء؛ إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٧٣. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٤. البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٧٥. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا؛ عادل عبدالحميد العدوي؛ أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٦. البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ، مكتبة المعارف، بيروت.

٧٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٧٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر ابن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط؛ عبد الله بن سليمان؛ ياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٧٩. البدع والنهي عنها، محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٨٠. براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، أبو حامد بن مرزوق، مطبعة العلم، دمشق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٨١. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٨٢. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٨٣. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، عباس بن منصور السكسكي، تحقيق: د. بسام علي العموش، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٤. بغية المرتاد، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٥. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها و ما عليها (شرح مختصر صحيح البخاري)، عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، الطبعة: الأولى، ١٣٥٣هـ.

٨٦. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ.

٨٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٨٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨٩. تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، علي مصطفى الغرابي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٩٠. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٧م.

٩١. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٩٢. تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م.

٩٣. تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب، دار الاعتصام، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٩٤. التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٩٥. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (شهفور)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٩٦. تبويب الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أحمد الديباجي الأصفهاني، المكتبة الإسلامية، طهران، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ق.هـ/ ١٣٥٢ش.

٩٧. التبيان في تفسير غريب القرآن، أحمد بن محمد الهائم المصري، تحقيق: فتحي أنور، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٩٨. تجريد التوحيد المفيد، أحمد بن علي المقريزي، تحقيق وتعليق: د. أحمد السايح؛ د. السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.

٩٩. التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير، (ضمن مجموعة الردود)، عبد الله بن بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٠٠. التحف في مذاهب السلف، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: طارق السعود، دار الهجرة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٠١. التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، فالح بن مهدي آل مهدي، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٠٢. التحقيق في أحاديث الخلاف، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠٣. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة: الأولى ، ١٤١٤هـ.

١٠٤. التدمرية (ضمن: مجموع الفتاوى)، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية = مجموع الفتاوى.

١٠٥. تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

١٠٦. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الهندي الفتني

١٠٧. التعرف لمذهب أهل التصوف، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠٨. تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (ملحق بكتاب إحياء علوم الدين للغزالي).

١٠٩. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

١١٠. تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

١١١. تفسير ابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة؛ محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة: الأولى،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١٢. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

١١٣. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، إيران، الطبعة: الثانية.

١١٤. تقريب التدمرية (ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد ابن صالح العثيمين، فتاوى العقيدة)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الرياض؛ مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٥. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٦. التقرير والتحبير، محمد بن محمد ابن أمير حاج الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١١٧. التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١١٨. تلبيس إبليس، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥/ ١٩٨٥.

١١٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٢٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي؛ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٢١. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة: الثانية ،١٩٧٧م.

١٢٢. التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام، عبد المجيد بن سالم المشعبي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٣. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني؛ محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب السلفية، القاهرة.

١٢٤. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، باعتناء: إبراهيم الزيبق؛ عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٢٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٢٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٢٧. التوسل أنواعه وأحكامه، محمد ناصر الدين الألباني، آلف بينها ونسقها: محمد عيد العباسي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.

١٢٨. توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٢٩. التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٠. التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٠هـ.

١٣١. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب، دراسة وتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٣٢. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٣٣. تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٤. الثقات، محمد بن حبان البستي، دار الفكر (طبعة مصورة عن: طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

١٣٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣٦. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٧. جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٣٨. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٧٢هـ.

١٣٩. جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة: الأولى.

١٤٠. جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد أحمد لوح، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤١. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: علي سيد صبح المدني، مطبعة المدني، مصر.

١٤٢. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

١٤٤. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، نور الدين بن عبدالهادي السندي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٥. الحجة في بيان المحجة، إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٤٦. حجج القرآن، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي، تحقيق: أحمد عمر المحمصاني، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٧. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

١٤٨. الحق الدامغ، أحمد بن حمد الخليلي، ١٤٠٩هـ.

١٤٩. الحكمة والتعليل في أفعال الله، د. محمد ربيع المدخلي،

١٥٠. الحكومة الإسلامية، الخميني، المكتبة الإسلامية الكبرى.

١٥١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٢. الحيدة و الاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبدالعزيز بن يحيى الكناني، حققه وعلق عليه: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٥٣. ختم الأولياء، محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

١٥٤. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، يحيى بن شرف النووي، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٥. خلق أفعال العباد، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٥٦. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

١٥٧. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٨. دراسات في التصوف، إحسان إلهي نظير، دار ابن حزم، القاهرة؛ مكتبة بيت السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٥٩. دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)، د. أحمد محمد أحمد جلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٠. الدرة فيما يجب اعتقاده، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: د. أحمد ناصر الحمد؛ د. سعيد عبد الرّحمن موسى، مطبعة المدني، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ مراقبة: محمد عبدالمعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢.

١٦٢. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦٣. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، اعتنى به: عمر عبد السلام، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

١٦٤. دقائق التفسير، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٦٥. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق : الدكتور/ عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية؛ دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٧. الدين الخالص، صديق حسن خان، مكتبة التراث، القاهرة، ١٣٠٧هـ.

١٦٨. ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، عبد الله ابن أسعد اليافعي، تحقيق: د. موسى بن سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة؛ بريدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٦٩. ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٠. ذم الكلام وأهله، عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

١٧١. الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، د. سهل بن رفاع العتيبي، كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٧٢. الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ، أ .د. علي ابن محمد ناصر الفقيهي، دار المآثر، المدينة النبوية.

١٧٣. الرد على الأخنائي، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية، القاهرة.

١٧٤. الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الله السهلي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧٥. الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تقديم وتخريج: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٧٦. الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

١٧٧. الرد على المخالف من أصول الإسلام (ضمن مجموعة الردود)، عبدالله بن بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٧٨. الرد على المنطقيين، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

١٧٩. الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية، د. محمد بن أحمد الجوير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٨٠. رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها، أ. د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٨١. رسالة التوحيد، إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي، الطبعة : لأولى، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ.

١٨٢. الرسالة القشيرية، عبدالكريم بن هوزان القشيري أبو القاسم، تحقيق: د. عبدالحليم محمود؛ محمود بن الشريف، دار الكتب الحديثة.

١٨٣. رسالة في الأصول (ملحقة بكتاب: تأسيس النظر للدبوسي)، عبيدالله ابن الحسين الكرخي، تحقيق: مصطفى القباني، دار ابن زيدون، بيروت؛ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٨٤. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.

١٨٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٦. الروح، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٨٧. روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

١٨٨. الروضة من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، دارالكتب الإسلامية، الطبعة: الخامسة، ١٣٧٥هـ.

١٨٩. الرياض الناضرة (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٩٠. زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٩١. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٩٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٩٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، عدد من الناشرين.

١٩٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، عدد من الناشرين.

١٩٥. السنة، أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩.

١٩٦. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٧. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٦هـ.

١٩٨. السنن، سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار العصيمي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٩. السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، بيت الأفكار الدولية، عمّان.

٢٠٠. السنن، عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي؛ خالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠١. السنن، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٢٠٢. السنن، محمد بن عيسى الترمذي، بيت الأفكار الدولية، عمّان.

٢٠٣. السنن، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٠٤. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣هـ.
٢٠٥. السيرة النبوية، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٢٠٦. السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل (الرد على نونية ابن القيم)، علي ابن عبد الكافي السبكي، ومعه: تكملة الرد على نونية ابن القيم لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.
٢٠٧. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، أ.د محمود محمد مزروعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
٢٠٨. شبهات القرآنيين، د. عثمان معلم محمود، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
٢٠٩. شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢١٠. شرح أسماء الله الحسنى (ملحق بالجزء الخامس من تيسير الكريم الرحمن)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٢١١. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢١٢. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢١٣. شرح الحكم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي، أحمد إبراهيم بن علان الصديقي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٢١٤. شرح السنة، الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٥. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق؛ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٢١٦. شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢١٧. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٣٩١هـ.

٢١٨. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد الصالح العثيمين، تخريج وعناية: سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٢١٩. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد خليل هراس، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٢٠. شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد ابن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق: د. نزيه حماد ؛ د. محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٢١. شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٢٢٢. شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٢٣. شرح كتاب كشف الشبهات، محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، طبع على نفقة محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢٤. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

٢٢٥. شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار؛ محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبدالرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢٦. الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (الإبانة الصغرى)، عبيدالله ابن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا نعسان معطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة؛ دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٢٧. شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد اوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

٢٢٨. الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٩. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٣١. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٣٢. الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة، أ.د عبد الرزاق ابن عبد المحسن العباد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٣٣. الشيعة هم أهل السنة، محمد التيجاني، مؤسسة الفجر، لندن، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٣هـ.

٢٣٤. الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني؛ محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٣٥. الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن عبدالهادي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية.

٢٣٦. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٠.

٢٣٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٢٣٨. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٣٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ضبط وترقيم: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق؛ بيروت؛ اليمامة، دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة : الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤١. صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٢. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤٤. صحيفة الأبرار، ميرزا محمد تقي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٤٥. الصفدية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢٤٦. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد ابن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي؛ كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤٧. الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، سليمان بن سحمان، تحقيق: عبد الكريم البرجس، دار العاصمة، الرياض.

٢٤٨. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق وتخريج وتعليق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٤٩. صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، محمد بشير السهسواني، مطابع القصيم، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

٢٥٠. الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، سليمان بن سحمان، دراسة وتحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥١. طبقات الأولياء، عمر بن علي بن أحمد المصري ابن الملقن.

٢٥٢. طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٥٣. طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، المطبعة الميمنية، مصر.

٢٥٤. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي؛ د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٥٥. طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد أبو عبدالرحمن السلمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥٦. الطبقات الكبرى (المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار)، عبد الوهاب بن أحمد بن علي المعروف بالشعراني أبو المواهب، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥٧. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت.

٢٥٨. طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٥٩. طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٢٦٠. ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٦١. العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٦٢. العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن الفراء أبو يعلى، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٦٣. العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حمد بن سليمان الحارثي المضيربي، دار اليقظة العربية، سوريا؛ لبنان.

٢٦٤. عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (رواية أبي بكر الخلال)، أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٥. عقيدة الشيعة، ميرزا علي الحائري، الطبعة: الثانية.

٢٦٦. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، د. ناصر بن علي عائض الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٦٧. علل الشرائع، محمد بن علي بن الحسين الصدوق، الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٦٩. علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ، محمد بن عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: علي أحمد عبد العال، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م.

٢٧٠. العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ (مع كتاب: الأرواح النوافخ)، صالح بن مهدي المقبلي، مكتبة دار البيان، دمشق.

٢٧١. العلو للعلي الغفار، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف ابن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٧٢. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٧٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧٤. عوارف المعارف، عمر السهروردي، تحقيق: د. عبد الحليم محمود؛ محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٢٧٥. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٧٦. عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة : الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٧٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧٨. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٧٩. غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٢٨٠. الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨١. غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية، محمد بن إبراهيم بن عبد الله النفزي الرندي، إعداد ودراسة: محمد هيكل؛ إشراف: أ.د عبدالصبور شاهين، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨٢. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، قدم له: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٣. فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٥. الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٨٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد ابن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.

٢٨٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٨٨. فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، د. محمد بن عبد الله الصبحي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٨٩. الفتوحات المكية، محيي الدين بن عربي، تحقيق وتقديم: د. عثمان يحيى؛ تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢٩٠. الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، أبو سعيد محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي، تحقيق وتقديم: محمد بن عبدالجليل، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٢٩١. الفرق بين الفرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

٢٩٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد ابن حزم، تحيق: د. محمد إبراهيم نصر؛ د. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، جدة؛ الرياض؛ الدمام، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٩٣. فصوص الحكم، محيي الدين بن عربي، تعليق: أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩٤. فضائح الباطنية، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢٩٥. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين (ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٤م.

٢٩٦. الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٩٧. الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن عبد الخالق، خرج أحاديثه: محمد عيد العباسي، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة: الثانية.

٢٩٨. الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٩٩. الفوائد، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣٠٠. فيض القدير بشرح الجامع الصغير، محمد المدعو بعبد الرؤف المناوي، علق عليها: نخبة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

٣٠١. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي.

٣٠٢. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٠٣. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

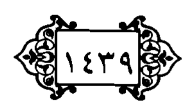
٣٠٤. القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم، د. محمد هشام بن لعل محمد طاهري، دار التوحيد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٠٥. قصيدة شيخ الشيوخ أبي مدين شعيب المغربي وشرحها عنوان التوفيق في آداب الطريق، أحمد بن محمد عبد الكريم بن عطاء الله السكندري.

٣٠٦. قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٧. قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧ .

٣٠٨. قواعد الأصول ومعاقد الفصول، عبدالمؤمن بن كمال الدين الحنبلي، تحقيق وتعليق: د. علي الحكمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.



٣٠٩. قواعد التصوف، أحمد بن أحمد البرنسي المشهور بِـ(زروق)، ضبط وتعليق: محمد بيروتي، دار البيروتي، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٣١٠. القواعد الحسان لتفسير القرآن (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٣١١. القواعد الفقهية، مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقلتها، علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
٣١٢. القواعد الفقهية، د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣١٣. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح بن عثيمين، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٣١٤. القواعد والأصول الجامعة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٣١٥. قوت القلوب، أبو طالب المكي، تحقيق: د. عبدالمنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٣١٦. الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (مع: توضيح المقاصد لابن عيسى)، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٣١٧. الكافية في الجدل، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. فوقية حسين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٣١٨. الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر، عبد الوهاب بن أحمد التلمساني، ضبط: عبدالله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٩. الكبريت الأحمر والإكسير الأكبر في معرفة أسرار السلوك إلى ملك الملوك، عبد الله بن أبي بكر العيدروس، تحقيق: د. محمد سيد سلطان، دار جوامع الكلم، القاهرة.

٣٢٠. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الخامسة،١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٢١. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي الفاروقي التهانوي، دار صادر، بيروت.

٣٢٢. كشف الشبهات، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: ناصر بن عبد الله الطريم؛ سعود بن محمد البشر؛ عبد الكريم اللاحم، مطابع الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى.

٣٢٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٢٤. كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام، سليمان بن سحمان، أضواء السلف، الطبعة: الأولى.

٣٢٥. كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس، عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، الرياض.

٣٢٦. كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء، بكري المكي ابن السيد محمد شطا الدمياطي، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٣هـ.

٣٢٧. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي؛ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ،،المدينة المنورة.

٣٢٨. الكليات، أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش؛ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٣٢٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٠. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣١. لطائف المنن، ابن عطاء الله السكندري، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٣٣٢. اللمع، عبد الله بن علي السراج الطوسي، تحقيق: د. عبد الحليم محمود؛ طه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر؛ مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٣٣٣. اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي الشيرازي أبو إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٣٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٣٥. مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبدالعزيز زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٣٣٦. الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات، الشمس السلفي الأفغاني، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٣٧. مباحث في علوم القرآن، د. مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٣٨. مجاز القرآن، معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٣٩. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم؛ ساعده: ابنه محمد، دار الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٤٠. مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

٣٤١. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (فتاوى العقيدة)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الرياض؛ مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤٢. مجموعة الرسائل والمسائل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٣٤٣. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تصحيح وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

٣٤٤. المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، حسين آل عصفور البحراني، المشرق العربي الكبير، البحرين، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٤٥. محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، عبد الرؤوف محمد عثمان، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٤٧. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، محمد بن عمر الرازي، راجعه: طه عبدالرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

٣٤٨. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٤٩. المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٥٠. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٥١. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصره: محمد بن نصر الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٥٢. مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي أبو شامة، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣هـ.

٣٥٣. مختصر تاريخ الإباضية، أبو ربيع سليمان الباروني، مكتبة الاستقامة، تونس، الطبعة: الثانية.

٣٥٤. المخصص، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٥٥. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣٥٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٣٥٧. المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٣٥٨. المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة، الاسكندرية.

٣٥٩. مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٣٦٠. مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٦١. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، عبيد الله بن محمد المباركفوري،

٣٦٢. مسائل الإمام أحمد (رواية أبي داود)، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، تحقيق: محمد رشيد رضا؛ محمد بهجة البيطار، دار المعرفة، ١٣٥٣هـ.

٣٦٣. مسائل الجاهلية (مع شرح العلامة صالح الفوزان)، محمد بن عبد الوهاب، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٦٤. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٦٥. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣٦٦. المستدرك على مجموع فتاوى سيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦٧. المسند، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

٣٦٨. مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٦٩. مسند الشاميين، ، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٧٠. المسند، الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٧١. المسودة في أصول الفقه، عبد السلام و عبد الحليم و أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، دار المدني، القاهرة.

٣٧٢. مشارق أنوار العقول، نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، علق عليه وصححه: أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان، طبع على نفقة: زاهر بن حمد الحارثي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٥م.

٣٧٣. مشارق أنوار اليقين في أسرار المؤمنين، الحافظ رجب البرسي الحلي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة: الحادية عشرة، ١٩٧٨م.

٣٧٤. مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين، رجب البرسي، الأعلمي، بيروت.

٣٧٥. مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٣٧٦. مشتهى الخارف الجاني في رد زلقات التجاني الجاني، محمد الخضر الشنقيطي، دار البشير، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٣٧٧. مصابيح الأنوار، عبد الله شبر، النور، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

٣٧٨. مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز بن عبد الله آل حمد، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣٧٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٣٨٠. المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٨١. المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٨٢. المطالب العالية، محمد بن عمر الرازي، تحقيق: أحمد السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٨٣. المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، دار الهداية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٨٤. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٨٥. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٣٨٦. معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.

٣٨٧. معاني القرآن الكريم، أحمد بن محمد النحاس أبو جعفر، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٨٨. المعتزلة، زهدي حسن جار الله، مطبعة مصر، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

٣٨٩. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، د. عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٩٠. معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، أ.د محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٩١. المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٩٢. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.

٣٩٣. المعجم الصغير (مع: الروض الداني)، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دار عمان، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٩٤. المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٩٥. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٣٩٦. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى؛ أحمد الزيات؛ حامد عبدالقادر؛ محمد النجار، المكتبة الإسلامية، استانبول.

٣٩٧. معجم لغة الفقهاء، أ. د محمد قلعه جي؛ د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس.

٣٩٨. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٩٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤٠٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف؛ شعيب الأرناؤوط؛ صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠١. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيح والتعليق عليه: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن طبعة: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن)، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤٠٢. المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.

٤٠٣. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري؛ عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م.

٤٠٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٤٠٥. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩هـ.

٤٠٦. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠٧. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق؛ الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٠٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو؛ أحمد محمد السيد؛ يوسف علي بديوي؛ محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق؛ بيروت؛ دار الكلم الطيب، دمشق؛ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٠٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت؛ صيدا، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٤١٠. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة.

٤١١. مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، د. جابر بن إدريس بن علي أمير، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤١٢. مقالة التعطيل والجعد بن درهم، أ.د. محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤١٣. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م.

٤١٤. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبدة؛ طارق عبدالحليم، دار الأرقم، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤١٥. المقنع في علوم الحديث، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٤١٦. الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٤١٧. مناهج وأساليب البحث العلمي، ربحي مصطفى عليان وزميله، دار صفاء، عمان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٤١٨. المنقذ من الضلال، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية، بيروت.

٤١٩. منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية.

٤٢٠. منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٢١. المنهاج في ترتيب الحجاج، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي.

٤٢٢. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان ابن علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٢٣. منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، د. عثمان علي حسن، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٢٤. منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل والنقل وأثر المنهجين في العقيدة، جابر إدريس علي أمير، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٤٢٥. المنهج السلفي تعريفه تاريخه مجالاته قواعده خصائصه، مفرج بن سليمان القوسي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٢٦. منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، إعداد: محمد ابن ناصر بن صالح السحيباني، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٢٧. المنهج المقترح لفهم المصطلح، د. حاتم بن عارف الشريف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٤٢٨. المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل (ضمن كتاب: فرق وطبقات المعتزلة)، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق وتعليق: د. علي سامي النشار؛ عصام الدين محمد، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٢م.

٤٢٩. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، دار صادر ، بيروت.

٤٣٠. الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

٤٣١. الموضوعات، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بوياجيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٣٢. موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، د. إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٣٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

٤٣٤. النبوات، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤٣٥. نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران، دار الحديث، بيروت؛ مكتبة الهدى، رأس الخيمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٤٣٦. نشر الطوالع، محمد المرعشي الملقب بـ ساجقلي زاده، مكتبة العلوم العصرية ومطبعتها، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

٤٣٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٤٣٨. نفحات الأنس من حضرات القدس، عبدالرحمن الجامي.

٤٣٩. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٤٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، الرياض؛ جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٤٤١. نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٤٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق : محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت.

٤٤٣. نور البراهين، نعمة الله الجزائري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٤٤. نور العين في المشي إلى زيارة قبر الحسين، محمد حسن الاصطهباناتي، دار الميزان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٤٥. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٤٦. هذه مفاهيمنا (رد على كتاب مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد بن علوي المالكي)، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٤٤٧. وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق، جمال بن أحمد بادي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ.

٤٤٨. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم؛ دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٤٩. وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد با كريم محمد با عبد الله، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٥٠. الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن فلاته، مكتبة الغزالي، دمشق؛ بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤٥١. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبد الوهاب الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثالث

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ



دار الإمام مسلم

مركز سطور للبحث العلمي


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

مَنْهج أَهْل السُّنَّة

في نقضِ

شُبه أَهْلِ الأَهْواءِ والبِدْعة



الطبعة الأولى

مركز سطور للبحث العلمي
البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com


دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة
جوال: ٠٥٩٠٩٦٠٠٠٢ - ٠٥٣٢٦٢٧١١١

الصف والإخراج
دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثالث

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ





بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

المبحث الثالث

الاستدلال بالتقليد والعصمة

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من التقليد والعصمة.
- المطلب الأول: منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

المبحث الثالث

الاستدلال بالتقليد والعصمة

التمهيد

موقف أهل السنة من التقليد والعصمة

من أعظم نعم الله ﷻ على هذه الأمّة أن اختار لها سيّد الأوّلين والآخرين، وإمام الأنبياء والمرسلين ﷺ نبيّها وقدوتها، وهو - عليه أفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم - الموصوف بأسمى صفات الكمال البشريّة، والمعصوم من الخطأ والزلل فيما يبلّغه عن ربّه ﷻ من الدّين، قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[النجم: ٣-٤]، والمتربّع على أعلى درجات العبودية، فلا يدانى في الكمال البشري ولا في الشرف، ولا يعلى عليه في مقامات العبودية، ولا أحرص منه على هداية الأمّة، ولا أرحم منه لها، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

ومجمل ما يبين موقف أهل السنة من التقليد والعصمة يظهر فيما يأتي:

١- لا معصوم في هذه الأمّة غير الصّادق المصدوق نبينا محمَّد ﷺ، والطاعة المطلقة لا تكون إلا له:

فقد «أجمعت الأمّة فيما كان طريقه البلاغ أنه ﷺ معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدا ولا عمدا، ولا سهوا ولا غلطا»(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «والرسول ﷺ هو المبلغ عن الله أمره ونهيه، فلا يُطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو»(٢)، وقال: «المعصوم تجب طاعته مطلقاً بلا قيد، ومخالفه يستحق الوعيد، والقرآن إنما أثبت هذا في حق الرسول خاصة، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، فدل القرآن في غير موضع على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة - ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر -، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد - وإن قُدّر أنه أطاع من ظن أنه معصوم -، فالرسول ﷺ هو الذي فرق به بين أهل الجنة وأهل النار، وبين الأبرار والفجار، وبين الحق والباطل، وبين الغي والرشد، والهدى والضلال، وجعله القسيم الذي قسم الله به عباده إلى شقي وسعيد، فمن اتبعه فهو السعيد، ومن خالفه فهو الشقي، وليست هذه المرتبة لغيره، ولهذا اتفق أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦] »(٣).

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٢٣).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٩٠).

(٣) المصدر السابق (٦/ ١٩٠-١٩١).

٢- فساد التّقليد الأعمى:

«لا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التّقليد»[1]، ولا يحلّ لمسلم أن يقلّد أحدا تقليداً مطلقاً - مهما علت مكانته وبلغت درجته - إلاّ رسول الله ﷺ الذي يجب تجريد المتابعة له ﷺ وحده دون أحد سواه.

٣- وجوب اتّباع كلّ مسلم لسنَّة المصطفى ﷺ متى ظهرت له، ولا يجوز له أن يتركها لقول أحد كائنا من كان:

كما قال الإمام الشّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع المسلمون على أنّ من استبان له سنَّة من رسول الله ﷺ لم يحلّ له أن يدعها لقول أحد»[2].

٤- المسلم منهيّ عن العمل بشيء من الأوامر الشَّرعية إلا بعلم:

والمقصود بالعلم هنا هو العلم الشَّرعي النافع، وطريقه: اتّباع كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال البيهقي[3]: «وإذا لزم اتِّباع رسول الله ﷺ فيما سن، وكان لزومه فرضا باقيا، ولا سبيل إلى اتِّباع سنته إلا بعد معرفتها، ولا سبيل لنا إلى معرفتها

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩).

(٢) إيقاظ همم أولي الأبصار ص(٥٨).

(٣) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، الخراساني البيهقي، أبو بكر، الحافظ الأصولي العلامة الثبت الفقيه شيخ الإسلام، ولد سنة (٣٨٤هـ)، وبورك له في علمه وصنف التصانيف النافعة، كان واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الضبط والإتقان، جمع بين علم الحديث والفقه، توفي سنة (٤٥٨هـ). انظر: السير (١٨/ ١٦٣-١٧٠).

إلا بقبول خبر الصَّادق عنه؛ لزم قبوله ليمكننا متابعته، ولذلك أمر بتعليمها والدعاء إليها»[١].

فأقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وفتاويه «في وجوب اتِّباعها وتحكيمها والتَّحاكم إليها ثانيةُ الكتاب، وليس لأحد من المسلمين العدول عنها ما وجد إليها سبيلا، وقد أمر الله عباده بالرّدِّ إليها حيث يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] »[٢].

فقوله: «﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ ﴾: نكرة في سياق الشَّرط، تعمّ كلَّ ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدِّين، دقِّه وجلِّه، جلّيه وخفيِّه، ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، ولو لم يكن كافيا؛ لم يأمر بالرَّدِّ إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرّدّ عند النِّزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النِّزاع»[٣].

٥- أنّ العالم إذا بلغ رتبة الاجتهاد، واجتهد في مسألة فلا يجوز له أن يقلّد غيره فيها:

قال ابن خويز منداد[٤]: «كلّ من اتّبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله

---

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص(٢٣٢).

(٢) أعلام الموقعين (١/ ١١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٤٩).

(٤) محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق، أبو عبد الله، له كتاب كبير في الخلاف وكتاب في أصول الفقه وكتاب في أحكام القرآن، وكان يجانب الكلام وينافر أهله. انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص(١٤٢).

بدليل يوجب ذلك، فأنت مقلّده، والتَّقليد في دين الله غير صحيح، وكلّ من أوجب الدّليل عليك اتّباع قوله فأنت متّبعه، والاتّباع في الدّين مسوغ، والتّقليد ممنوع»[١].

٦- من عجز عن طلب العلم الشّرعيّ الواجب فقد وجب عليه سؤال أهل العلم والذكر قبل العمل:

لأن هذا هو ما أوجبه الله في حقه، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، قال الحافظ ابن عبد البر: «أمّا من قلّد فيما ينـزل به من أحكام شريعته، عالما بما يتّفق له على علمه، فيصدر في ذلك عندما يخبره به، فمعذور؛ لأنه قد أتى ما عليه، وأدّى ما لزمه فيما نزل به، لجهله، ولا بدّ له من تقليد عالمه فيما جهله؛ لإجماع المسلمين أنّ المكفوف يقلّد من يثق بخبره في القبلة؛ لأنّه لا يقدر على أكثر من ذلك»[٢].

ويقول العلاّمة الشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطيّ رَحِمَهُ اللهُ: «وبعض يقول العلماء: إنّ تقليد العامي المذكور للعالم، وعمله بفتياه من الاتّباع، لا من التّقليد. والصّواب أنّ ذلك تقليد مشروع مجمع على مشروعيته»[٣].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١١٨).

(٣) أضواء البيان (٧/ ٣٠٧).

٧- ذم التّقليد الأعمى:

ومن ذلك: أنه طريق إلى البدع ومخالفة هدي النَّبي ﷺ واتّباع غير سبيل المؤمنين، كما قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «من التزم طاعة إنسان بعينه بعد رسول الله ﷺ كان قائلا بالباطل، ومخالفا لما مضى عليه جماعة الصَّحابة كلّهم رضي الله عنهم وجميع التّابعين، أوّلهم عن آخرهم، وجميع تابعي التّابعين كلّهم، أوّلهم عن آخرهم، بلا خلاف من أحد منهم»[١].

٨- المقصود من (التّقليد الأعمى):

الّذي ذمّه السَّلف ليس كلّ تقليد، فالتّقليد المذموم هو: «تقليد رجل واحد معيّن دون غيره من جميع العلماء»[٢] في كلّ ما يأتي أو يذر.

يقول الشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنّ هذا النّوع من التّقليد لم يرد به نصّ من كتاب ولا سنَّة، ولم يقل به أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا أحد من القرون الثّلاثة المشهود لهم بالخير، وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فلم يقل أحد منهم بالجمود على قول رجل واحد معيّن دون غيره من جميع علماء المسلمين، فتقليد العالم المعيّن من بدع القرن الرّابع، ومن يدّعي خلاف ذلك فليعيِّن لنا رجلا واحدا من القرون الثّلاثة الأول التزم مذهب رجل واحد معيّن، ولن يستطيع ذلك أبدا؛ لأنّه لم يقع البتة»[٣].

---

(١) الدرة فيما يجب اعتقاده ص(٤٣٠).

(٢) أضواء البيان (٧/ ٣٠٧).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٣٠٧).

٩- التّقليد الأعمى أحد أكبر العوائق المانعة من تجريد المتابعة للرّسول ﷺ:

فمن أعظم موانع الرّجوع إلى الكتاب والسنَّة وإجماع الأمّة: تقليد الأكابر والمشايخ، كما حكى الله عن الذين كفروا من قبل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤]. قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: إذا دعوا إلى دين الله وشرعه وما أوجبه وترك ما حرّمه؛ قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرق والمسالك، قال تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾، أي: لا يفهمون حقّا، ولا يعرفونه، ولا يهتدون إليه، فكيف يتبعونهم والحالة هذه؟!، لا يتبعهم إلا من هو أجهل منهم، وأضل سبيلا»[١].

١٠- مغبة التقليد الفاسد:

حذّرنا الله ﷻ من مغبة التّقليد الأعمى يوم القيامة، وأنه يورث الحسرة والندامة، فقال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٦٦ - ٦٨]. قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد بالسادة والكبراء هم الرؤساء والقادة الّذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدّنيا، ويقتدون

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٠٩-١١٠).

بهم، وفي هذا زجر عن التّقليد شديد، وكم في الكتاب العزيز من التنبيه على هذا، والتَّحذير منه، والتنفير عنه»(١).

١١- التقليد الأعمى بدعة منكرة:

لم يكن التقليد الفاسد الأعمى معروفا في أوساط الجيل الأوّل الذي ربّاه نبينا محمّد ﷺ، وهم الصَّحابة الكرام ﭫ، ولا فيمن بعدهم من التّابعين الأفاضل الذين تلقّوا تربيتهم على أيدي أصحاب نبينا محمّد ﷺ، ولا في تابعيهم، بل كانوا جميعاً أهل اتّباع للنبي ﷺ في كل شؤونهم، فتلقّوا العقيدة الإسلاميَّة من الوحي (الكتاب والسنة) نقيّة من الخرافات، خالصة من الشوائب، بعيدة عن أباطيل الشِّرك، سالمة من متاهات البدع.

١٢- مقالة أهل السنة في العصمة:

أ- في الأنبياء:

أهل السنة متفقون على أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقرّ في ذلك شيء من الخطأ.

ونبينا محمد ﷺ معصومٌ في التبليغ بالاتفاق، والعصمة المتفق عليها: أنه لا يُقر على خطأ في التبليغ بالإجماع، فالرسول ﷺ لا ريب في عصمته.

---

(١) فتح القدير (٤/ ٣٠٦).

وأهل السنة جعلوا الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو إمامهم المعصوم، عنه يأخذون دينهم، فالحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وإن كان الذي قاله من خيار المسلمين وأعلمهم وهو مأجور فيه على اجتهاده، لكنهم لا يُعارضون قول الله وقول رسوله بشيء أصلًا: لا نقل نُقل عن غيره، ولا رأي رآه غيره. ومن سواه من أهل العلم فإنما هم وسائط في التبليغ عنه: إما للفظ حديثه، وإما لمعناه، فقوم بلغوا ما سمعوا منه من قرآن وحديث، وقوم تفقهوا في ذلك وعرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول.

ب- فيمن بعد الرسول ﷺ:

- آحاد الأمة:

القاعدة الكلية في هذا: أن لا نعتقد أن أحداً معصوم بعد النبي ﷺ، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ.

- مجموع الأمة:

▪ ضمن الله تعالى العصمة للأمة، فمن تمام العصمة أن يجعل عدداً من العلماء إن أخطأ الواحد منهم في شيء كان الآخر قد أصاب فيه، حتى لا يضيع الحق، ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ في مسائل - كبعض المسائل التي أوردها - كان الصواب في قول الآخر، فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً.

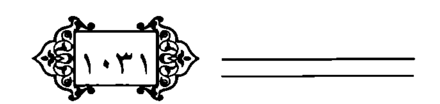
▪ لم يجتمع قط أهل السنة على خلاف قوله ﷺ في كلمة واحدة، والحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول، وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع فإنما

يُخالف رسول الله ﷺ، بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنة الثابتة.

▪ الواجب على المسلم أن يعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عاماً إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -؛ فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسلّماً إلى عالم واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ[1].

❀ ❀ ❀

(١) انظر: منهاج السنة (١/ ٤٧٠-٤٧١) (٢/ ٤١٠) (٣/ ٤٠٨-٤٠٩) (٥/ ١٦٥-١٦٦، ٢٦٢) (٦/ ١٩٦) (٨/ ٢٧٣).



المطلب الأول

منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة

١ - تقليدُ المتبوعين بدون حقٍّ التقليدَ الفاسدَ، والقولُ بعصمتهم بلسان المقال أو الحال:

جميع فرق أهل الأهواء والبدعة كان من أعظم أسباب ضلالهم وانحرافهم تقليدهم أكابرهم ومن يرون إمامته فيهم، وتقديم قولهم على الكتاب والسنة - فضلاً عن قول غيرهم من أئمة الإسلام -.

وحقيقة ما عليه هؤلاء من التقليد: اعتقادهم بأن من قلّدوه على صوابٍ دائماً، وأنه لا يخطئ، وهذا هو مضمون العصمة التي اختصَّ الله بها رسوله ﷺ.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة، وأشباه الرافضة من الغالين في بعض المشايخ، ومن يعتقدون أنه من الأولياء، فالرافضة تزعم أن الاثني عشر معصومون من الخطأ والذنب، ويرون هذا من أصول دينهم. والغالية من المشايخ يقولون: إنّ الوليّ محفوظ والنّبيّ معصوم، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشَّيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب، وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النَّبيّ ﷺ وأفضل، وإن زاد الأمر جعلوا له نوعا من الإلهية، وكل هذا من الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٧).

وقال: «وكثير من الفقهاء المتأخرين أو أكثرهم يقولون: إنهم عاجزون عن تَلَقِّي جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول، فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم. ولا ريب أن كثيرًا من الناس يحتاج إلى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل هو بمعرفتها، ومن سالكي طريق الإرادة والعبادة والفقر والتصوف من يجعل شيخه كذلك، بل قد يجعله كالمعصوم؛ ولا يتلقى سلوكه إلا عنه، ولا يتلقى عن الرسول سلوكه، مع أن تلقي السلوك عن الرسول أسهل من تلقي الفروع المتنازع فيها؛ فإن السلوك هو بالطريق التي أمر الله بها ورسوله من الاعتقادات والعبادات والأخلاق، وهذا كله مبين في الكتاب والسنة، فإن هذا بمنزلة الغذاء الذي لابد للمؤمن منه»[1].

وما من فرقة من الفرق إلا كان التقليد - ولازمه: القول بعصمة المقلَّد - من عوامل نشأتها وبنائها:

فالروافض: «خارجون عن الطاعة والجماعة، يقتلون المؤمن والمعاهد، لا يرون لأحد من ولاة المسلمين طاعة سواء كان عدلا أو فاسقا إلا لمن لا وجود له، وهم يقاتلون لعصبية شر من عصبية ذوي الأنساب، وهي العصبية للدين الفاسد، فإن في قلوبهم من الغل والغيظ على كبار المسلمين وصغارهم وصالحيهم وغير صالحيهم ما ليس في قلب أحد»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٢-٢٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢٨/ ٤٨٧-٤٨٨). وانظر: المصدر نفسه (١١/ ٥٢٥) (١٨/ ٣٢٠)، منهاج السنة (١/ ١١٢).

والخوارج: تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وقلدوا كبراءهم، وتعصبوا لقولهم، وجعلوا من خالف ذلك كافرا؛ لاعتقادهم أنه خالف القرآن[١].

وأهل الكلام الباطل: «أصل طريقهم الذي بنوا عليه قواعدهم وأقوالهم وأعمالهم: أن رأي متبوعهم وشيوخهم وعقولهم هو الأصل الأصيل، وهو النص الواضح الذي توزن به المقالات، فإذا جاءهم كلام الله وكلام رسوله مخالفا لهذا الأصل قالوا: هذا متشابه يحتمل عدة معان، وكلام متبوعنا نص لا احتمال فيه، فإن أمكنهم التأويل والتحريف فعلوا ذلك، وإلا قالوا: متشابه لا يعلمه إلا الله. وإذا قيل لهم: هذا بيان الله ورسوله ما فيه اشتباه ولا إشكال؛ أجابوا بأننا مقلِّدون، ومتبوعنا أعلم بمراد الله ورسوله»[٢].

٢- الاكتفاء بالتقليد والعصمة والاستغناء بهما عن الكتاب والسنة:

قال ابن القيّم: «لما أعرض النّاس عن تحكيم الكتاب والسنَّة، والمحاكمة إليها، اعتقدوا عدم الاكتفاء بها، وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستحسان وأقوال الشيوخ، عرض لهم من ذلك فساد في نظرهم، وظلمة في قلوبهم، وكدر في أفهامهم، ومحق في عقولهم، وعمّتهم هذه الأمور، حتى ربّي فيها الصّغير، وهرم عليها الكبير، فلم يروْها منكرا، فجاءتهم دولة أخرى، قامت فيها البدع مقام السّنن، والنفس مقام العقل، والهوى مقام الرشد، والضلال مقام الهدى، والمنكر مقام المعروف، والجهل مقام العلم»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦٤).

(٢) توضيح الكافية الشافية - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ ابن سعدي (٣/ ٣٤٩) -.

(٣) الفوائد ص(٤٨).

٣- عـدم قبول شـيء من الـدين ولو كان حقاً إلا عن طريق المقلَّـد أو المعصوم:

يتفق أهل الأهواء والبدعة على أنهم «لا يقبلون الحقّ إلاّ من الطّائفة الّتي هم منتسبون إليها...، وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معيّنة من العلم أو الدّين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظَّم عندهم في الدِّين، غير النّبيّ ﷺ، فإنهم لا يقبلون من الدّين رأيا ورواية إلاّ ما جاءت به طائفتهم»[١].

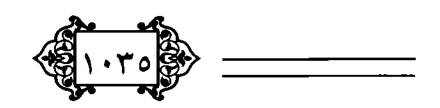
و«إن ذُكِر لذلك المتعصب الصواب في مثل ذلك، نادى وصاح وزمجر وأخفى العداوة، وكان سبيله أن يفرح بوصوله إلى ما لم يكن يعرفه، ولكن أعماه التّقليد، وأصمّه عن سماع العلم المفيد»[٢].

وهذه المنزلة والحجية يتبوّؤها التقليد والعصمة عند أهل الأهواء والبدعة على اختلاف فرقهم ومذاهبهم، وإن كانوا يتفاوتون فيها بعد ذلك بحسـب قربهم وبعدهم عن الحق والسـنة، ومع بعد العهد عن نور النبوة وزمنها بلغ التّقليد الفاسـد فيهم ذروته، إلى أن وصل الحال بهم إلى الغلو في متبوعيهم، والظن بأنهم لن يخطئوا ولن يذنبوا، وأكثر ما يوجد ذلك في الصوفية والرافضة.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٤).

(٢) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول ص(٦٨).



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة

المسلك الأول

إيجاب تلقّي العلم والدين عن طريق التقليد للشيخ أو المعصوم

أوجب الله على جميع الخلق اتباع هداه، وحرّم عليهم الإعراض عنه، فقال: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، وجعل المبيّن لذلك الهدى هم أنبياءه ورسله فقال: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، وأنكر أشدّ الإنكار على من اتخذ لنفسه إماماً وشيخاً - غير الأنبياء والرسل - يطيعه في كل شيء ويتبعه على كل حال فقال: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ ﴾[التوبة: ٣١].

لكن أهل التقليد - سواء منهم من صرح بعصمة شيخه ومتبوعه أم لا - جعلوا الطريق لمعرفة هدى الله والوصول إلى محبته ورضاه: تلقّي الدين -علماً كان أم سلوكاً، أصولاً كان أم فروعاً - عن الشيخ الذي يعتقدون فيه العلم أو الولاية أو العصمة، بل قصروه على ذلك وأوجبوه.

ومن أقوالهم في ذلك:

١ - قال عبد الله بن أبي بكر العيدروس: «كيفية سلوك الطريق.

سلوك الطريق على الحقيقة بالعبادات أو بالمقامات أو بالأحوال أو بالأنفاس أو بالمعارف أو بضرب الأمثال و بالامتثال وحفظ القلوب أو بالمقابلات أو بالقابليات أو بالمناظرات والمجالسات أو بالمحبات أو بالمخالطات والمودات مع حسن الظن - وهو من الأخلاق المحمديات - أو بالمذاكرات أو بالتصديق والاعتقادات أو بالانقطاع والخدمة أو بالتربية أو بالعلوم اللدنيات.

وهذا لا يمكن إلا بقصد شيخ عارف سالك مجذوب، واصل محبوب، واصل موصول، عارف بالنقل والمعقول، عارف بالله تعالى وبنفسه، حاضر غائب في الخلوات والجلوات بقلبه في عالم الشهادة والغيوب».

ثم قال: «لا بد من مصاحبة شيخ عارف.

واتفق المشايخ الصوفية على أن بناء أمرهم على: قلة الطعام، وقلة الكلام، وقلة المنام، واعتزال الأنام.

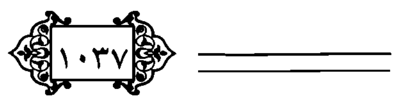
وما تحصل الرياضة والخلوات وجميع المطالب والمقامات إلا بالشيخ العارف المعبَّر عنه بالإنسان الكامل»(١).

٢- وفي الحِكَم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي: «عليك باستماع كلام العلماء من القوم، فإن الحق تعالى يجري على ألسنة علماء كل زمان ما يليق بأهله».

قال شارحها أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «لما ذكر الشيخ رضي الله عنه مقام أهل القرب والشوق إليه، وذكر بعض منازل أهل السلوك وحرَّك أشجان

---

(١) الكبريت الأحمر والإكسير الأكبر ص(٦-٨).



القلوب لتقبل عليه؛ شرع يبيّن الطريق الموصِل إلى ذلك، والمطيّة التي يسلك بها السالك في هذه المسالك، وهو: كلام العلماء...»[١].

٣- قال أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «أما تزّينت - أيها الأخ - بمحاسن الشريعة، وتحلّيت بآداب الطريقة؛ فلا بد لك في ذلك من شيخ يكون رفيقك في الطريق، ويأخذ بيدك في المفاوز، وينفعك في كل مضيق»[٢].

٤- وقال الشيخ زروق: «أخذ العلم والعمل عن المشايخ أتم من أخذه دونهم، بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم، واتبع سبيل من آب إليّ.

فلزمت المشيخة، سيما والصحابة أخذوا عنه ﷺ، وقد أخذ هو عن جبريل واتبع إشارته في أن يكون نبياً عبداً لا نبياً ملكاً، وأخذ التابعون عن الصحابة، فكان لكلٍّ أتباعٌ يختصون به كابن سيرين وابن المسيب والأعرج في أبي هريرة، وطاووس ووهب ومجاهد لابن عباس إلى غير ذلك.

فأما العلم والعمل فأخذه جلي فيما ذكروا كما ذكروا. وأما الإفادة بالهمة والحال فقد أشار إليها أنس بقوله: «ما نفضنا التراب عن أيدينا من دفنه عليه الصلاة والسلام حتى أنكرنا قلوبنا»، فأبان أن رؤية شخصه الكريم كان نافعاً لهم في قلوبهم، والعلماء ورثة الأنبياء حالاً ومآلاً وإن لم يدانوا المنزلة، وهو الأصل في طلب القرب من أهل الله في الجملة، إذ من تحقق بحالةٍ لم يخلُ حاضروه منها، فلذلك أمر بصحبة الصالحين، ونهى عن صحبة الفاسقين، فافهم»[٣].

---

(١) شرح الحكم الغوثية ص(٦٣).

(٢) المصدر السابق ص(٢٨٧-٢٨٨).

(٣) قواعد التصوف (القاعدة: ٦٥) ص(٩٤-٩٥).

٥- وقال: «لا بد من شيخ كامل في إدخال الخواص التي تقتضي تقوية النفوس. اعتبار الطبيعي ما في النفوس أصلاً، وإدخال ما يقتضي تقويتها من الخواص فرعاً؛ يحتاج لغوص عظيم وبصيرة نافذة وعلم جم، إذ منها ما يخص ويعم، ومنها ما هو أخص من الأخص، فلا بد من شيخ كامل في هذه»[١].

٦- ومن أقوال الرافضة ودعاواهم وما ينسبونه إلى الأئمة زوراً وافتراءً:

- قال أبو عبد الله: «بليّة الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا»[٢].
- وقال الرضا: «الناس عبيد لنا في الطاعة، موالٍ لنا في الدين»[٣].
- وقال أبو جعفر: «بِنا عُبِد الله، وبنا عُرِف الله، وبنا وُحِّد الله»[٤].
- عن الوشاء قال: «سألت الرضا عليه السلام فقلت له: جعلت فداك ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]؟، فقال: نحن أهل الذكر، ونحن المسئولون، قلت: فأنتم المسئولون ونحن السائلون؟، قال: نعم، قلت: حقاً علينا أن نسألكم؟، قال: نعم»[٥].

---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ٧٣) ص(١٠٥).

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٩).

(٣) الأمالي للمفيد ص(٢٥٣).

(٤) بحار الأنوار (٢٣/ ١٠٣).

(٥) أصول الكافي (١/ ٢١٠-٢١١).

المسلك الثاني

ذكر الحجج والفضائل والمزايا الموجِبة لتقليد الشيخ المعيّن أو المعصوم والتسليم له

من المسلَّمات: أن من قلّد غيره فإنما يقلّده لما يعتقده له من الخصائص والمزايا التي توجب تقليده، ومن ذلك: ما يراه للمقلَّد من مزيّة في نفسه وعلى غيره، أو أنه - على أقل الأحوال - يرى أن ذلك المقلَّد أفضل منه أو أعلم أو نحو ذلك.

وهذا ما استغلّه أهل التقليد وعصمة الشيوخ والأئمة، فضمّنوا أقوالهم وقصصهم جملاً من الحجج والفضائل والمزايا التي يقنعون بها أتباعهم لتقليد شيخهم أو إمامهم أو طائفتهم.

ومن ذلك:

١ - قال القشيري: «لمّا أثبتنا طرفاً من سير القوم، وضممنا إلى ذلك أبواباً من المقامات، أردنا أن نختم هذا الرسالة بوصية للمريدين، نرجو من الله تعالى حسن توفيقهم لاستعمالها، وأن لا يحرمنا القيام بها، ولا يجعلها حجة علينا...

ويقبح بالمريد أن ينتسب إلى مذهب من مذاهب من ليس من هذه الطريقة، وليس انتساب الصوفي إلى مذهب من مذاهب المختلفين سوى طريقة الصوفية إلا نتيجة جهلهم بمذاهب أهل هذه الطريقة؛ فإن هؤلاء حججهم في مسائلهم أظهر من حجج كل أحد، وقواعد مذهبهم أقوى من قواعد كل مذهب.

والناس: إمَّا أصحاب النقل والأثر، وما أرباب العقل والفِكر، وشيوخ هذه الطائفة ارتقوا عن هذه الجملة؛ فالذي للناس غيب فهو لهم ظهور، والذي للخلق من المعارف مقصود فلهم من الحق سبحانه موجود، فهم أهل الوصال، والناس أهل الاستدلال، وهم كما قال القائل:

ليلي بوجهك مشرق   وظلامُه في الناس ساري

فالناس في سدف الظلا   م ونحن في ضوء النهار

ولم يكن عصر من الأعصار في مدة الإسلام إلا وفيه شيخ من شيوخ هذه الطائفة، ممن له علوم التوحيد وإمامة القوم إلا وأئمة ذلك الوقت من العلماء استسلموا لذلك الشيخ وتواضعوا له وتبركوا به، ولولا مزية وخصوصية لهم وإلا كان الأمر بالعكس»[١].

٢- قال السهروردي: «فالمريد الصادق إذا دخل تحت حكم الشيخ، وصَحِبه، وتأدّب بآدابه، يسري من باطن الشيخ حالٌ إلى باطن المريد، كسراج يقتبس من سراج، وكلام الشيخ يلقح باطن المريد، ويكون مقام الشيخ مستودع نفائس الحال، وينتقل الحال من الشيخ إلى المريد بواسطة الصحبة وسماع المقال»[٢].

٣- وقال: «فالشيخ ينقي بذر الكلام عن ثوب الهوى ويسلمه إلى الله ويسأل المعونة والسداد، ثم يقول، فيكون كلامه بالحق من الحق.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٧٠).

(٢) عوارف المعارف (١/ ٩٣).

والشيخ للمريدين أمين الإلهام، كما أن جبريل أمين الوحي، فكما لا يخون جبريل في الوحي؛ لا يخون الشيخ في الإلهام.

وكما أن رسول الله لا ينطق عن الهوى؛ فالشيخ مقيَّد برسول الله ﷺ ظاهراً وباطناً، لا يتكلم بهوى النفس»(١).

٤- وفي الحِكَم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي: «عليك باستماع كلام العلماء من القوم، فإن الحق تعالى يجري على ألسنة علماء كل زمان ما يليق بأهله».

قال شارحها أحمد إبراهيم بن علان النقشبندي: «...فإنهم أطباء القلوب، والطبيب يعطي المريض ما يناسب مزاجه وسنه ووقته؛ وكذلك أطباء القلوب يجري الله على ألسنتهم في كل زمان الدواء النافع لأهل ذلك الزمان...

فأيّ قلبٍ - يا أخي - يصل إليه نور المعارف فلا يشرق؟، وأي غرس ينميه كلام الواصل فلا يورّق؟!.

فعليك بتتبع كلامهم، والاقتداء بآثارهم، واقصدهم في كل مكان، واخضع وانكسر لكل من تتوهم فيه لمعة من مقام الإحسان، فإن الكون معمور بهم، ولا يخلو عنهم»(٢).

٥- وفيها أيضاً: «الشيخ ما شهد له ذاتك بالتقديم، وسرك بالاحترام والتعظيم، الشيخ من هذبك بأخلاقه، وأدبك بإطراقه، وأنار باطنك بإشراقه،

---

(١) عوارف المعارف (١/ ٣٧٠).

(٢) شرح الحكم الغوثية ص(٦٣-٦٥).

الشيخ من جمعك في حضوره، وحفظك في مغيبه آثار نوره»(١).

٦- وقال أبو الحسن الشاذلي: «إن السلحفاة تبيض وتربّي أولادها بالنظر إليهم من بُعْد، ولنظرها هذه الخاصّية، فإذا كان لحيوانٍ النظرة هذه الخاصية؛ كيف لا يكون لنظر الولي ذلك؟، فكيف بمن يكون في خدمته ومحبته متهالك؟»(٢).

٧- وقال علي الخواص: «إنما كان مشايخ القوم [يعني: مشايخ الصوفية] يجيبون تلامذتهم من قبورهم دون مشايخ الفقهاء في الفقه؛ ليصدق الفقراء [يعني: الصوفية] في اعتقادهم في أشياخهم، دون الفقهاء، فلو صدق الفقيه لأجابه الإمام الشافعي وخاطبه مشافهة»(٣).

٨- وأما حجج الرافضة في وجوب تقليد الأئمة المعصومين، والفضائل والمزايا التي ينسبونها إليهم زوراً وافتراءً: فكلها من قبيل الكفر كدعوى علم الغيب والتصرف بالكون وغير ذلك، ومنها:

- قال الخميني: «إن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»(٤).

---

(١) شرح الحكم الغوثية ص(٢٨٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٩٩).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٤٩٤).

(٤) الحكومة الإسلامية ص(٥٢).

• وقال: «وقد قلت سابقاً: إن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن، لا تخص جيلاً خاصا، وإنما هي تعاليم للجميع في كل عصر ومصر وإلى يوم القيامة يجب تنفيذها واتباعها»(١).

• وروى فرات بن إبراهيم الكوفي عن علي رضي الله عنه قال: «أنا أؤدي من النبيين إلى الوصيين، ومن الوصيين إلى النبيين، وما بعث الله نبياً إلا وأنا أقضي دينه وأنجز عداته، ولقد اصطفاني ربي بالعلم والظفر، ولقد وفدت إلى ربي اثني عشر وفادة فعرفني نفسه وأعطاني مفاتيح الغيب...، أنا الفاروق الذي أفرق بين الحق والباطل، أنا أدخل أوليائي الجنة وأعدائي النار»(٢).

• وقال عبد الله شبر: «ما رويناه بطرق عديدة عنهم عليهم السلام أنهم يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن، ويعلمون ما في السماوات وما في الأرضين...، ولهم حالة روحانية برزخية أولية تجري عليهم فيها صفات الربوبية»(٣).

• ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي رضي الله عنه: «يا علي، إن الله تبارك وتعالى حمّلني ذنوب شيعتك، ثم غفرها لي، وذلك قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[الفتح: ٢] »(٤).

---

(١) الحكومة الإسلامية ص(١١٣).

(٢) تفسير فرات الكوفي ص(٦٧).

(٣) مصابيح الأنوار (٢/ ٣٩٧).

(٤) علل الشرائع ص(٢٠٨).

المسلك الثالث

معارضة النصوص الشرعية بقول المقَلَّد أو المعصوم

نصوص الكتاب والسنة هي النور الذي يستضيء به المؤمن، والحصن الذي يمتنع فيه عن كل مبطل، والسلاح الذي ينقض به كل باطل.

وهي أشدّ وأقوى ما يخشاه كل صاحب ضلال وهوى وبدعة؛ فهي تنقض عليه أصوله، وتكشف زيفه وتلبيسه، وتصرِف عنه أتباعه.

لذلك؛ حرِص أهل الأهواء والبدعة من أهل التقليد ودعوى العصمة للأئمة والشيوخ على أن يضعوا بين مقلِّديهم وبينها المفاوز والعقبات التي تحول دون أن يطلبوها أو يتعلموها أو يدركوا معارضة ما هم فيه لدلالاتها الشرعية الصحيحة، فبعد أن يكونوا قد قرّروا وجوب تقليد شيوخهم والتلقي المطلق عنهم، وذكروا الحجج على ذلك، وعدّدوا فضائل المقلَّدين ومزاياهم التي توجب تقليدهم؛ جعلوا أقوال المقلَّدين أو المدَّعى عصمتهم في مرتبة نصوص الكتاب والسنة، فلا يأتيهم أحدٌ يبيّن لهم ما يعارض باطلهم وينقضه من الكتاب والسنة إلا عارضوه بقول ذلك المقلَّد.

ولذلك؛ أكثروا من الأقوال والقصص التي توجب تقليد الشيخ المقلَّد أو المدعى عصمته دون النظر إلى نقلٍ ولا إعمال فكر، وإنما هو التسليم المطلق دون قيد أو شرط، وحرّموا مجرد مناقشته، ومن ذلك: ما نقله القشيري في رسالته، والشعراني في كتابه: (الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية)، وقد أكثرا من ذلك، ومما ذكراه:

١- قال القشيري: «الصحبة على ثلاثة أقسام:

صحبةٌ مع من فوقك: وهي في الحقيقة خدمة.

وصحبة مع من دونك: وهي تقضي على المتبوع بالشفقة والرحمة، وعلى التابع بالوفاق والحرمة.

وصحبة الأكفاء والنظراء: وهي مبنية على الإيثار والفتوة.

فمن صحب شيخاً فوقه في الرتبة فأَدُبه ترك الاعتراض، وحمل ما يبدو منه على وجه جميل، وتلقي أحواله بالإيمان به»(١).

٢- وقال: «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: خرجت إلى مرو في حياة شيخي الأستاذ أبي سهل الصعلوكي، وكان له قبل خروجي أيام الجمعة بالغدوات مجلس دور القرآن والختم، فوجدته عند رجوعي قد رفع ذلك المسجد، وعقد لأبي الغفاني في ذلك الوقت مجلس القول، فداخلني من ذلك شيءٌ؛ فكنت أقول في نفسي: قد استبدل مجلس الختم بمجلس القول، فقال لي يوماً: يا أبا عبد الرحمن، إيش يقول الناسُ فيّ؟، فقلت: يقولون: رفع مجلس القرآن ووضع مجلس القول!!، فقال: من قال لأستاذ: لِمَ؟؛ لا يفلح أبداً»(٢).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٠٠).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٧-٤٣٨). ومنهم من قال: «من قال لأستاذه: لِمَ؟؛ لا يفلح؛ لأن الشيخ في أهله كالنبي في أمته». غيث المواهب العلية للرندي (١/ ١٩٧).

٣- وقال برهان الدين بن أبي شريف: «من لم يرَ خطأ شيخه أحسن من صوابه هو لم ينتفع به»[١].

٤- وقال الشعراني: «وأجمعوا على أنه إذا حصل من المريد مخالفة لإشارة شيخه أو جناية على أحد بغير حق كان عليه أن يقرّ بين يديه بالجناية على الفور، ثم يستسلم لما يحكم به عليه شيخه من العقوبات للنفس على تلك الجناية من سفر يكلفه أو خدمة شديدة أو جوع شديد ونحو ذلك، وأجمعوا على أنه لا يجوز للأشياخ التجاوز عن زلات المريد؛ لأن ذلك تضييع لحقوق الله ﷻ»[٢].

٥- وقال الكرخي: «الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق...، الأصل أن كل خبر يجيء بخلاف قول أصحابنا فإنه يحمل على النسخ أو على أنه معارض بمثله»[٣].

٦- وفي الحكم الغوثية: «من ظهر له نقصٌ من شيخه؛ لم ينتفع به». قال الشارح: «...فإذا صحبتَ الواحد منهم، وسطع في قلبك شمس نهاره؛ فعليك بلزوم الأدب معه، تعمِّر قلبك بعظيم أسراره، واشتهر [كذا] فيه حينئذ الاستقامة والكمال، وأوِّل ما اشتبه عليك من أحواله، وحسِّن العقيدة فيه على كل حال؛ فإن الأمر دائر بين: نسبة القصور إليه ونسبة القصور إلى فهمك ومعرفة ما لديه، والثاني بك أولى وأليق»[٤].

---

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨٠).

(٣) رسالة الكرخي في الأصول ص(١٦٩-١٧٠).

(٤) شرح الحكم الغوثية ص(١٩٤).

المسلك الرابع
التنفير والتحذير من جميع المذاهب الأخرى
- وخاصة مذهب أهل السنة -

من المعلوم أن أعظم ما يقوم عليه التقليد ودعوى العصمة للمعين: التلقّي المطلق عن ذلك الشخص والتسليم الكامل له.

وتأكيداً لذلك، وحرصاً على توثيقه في قلوب المقلِّدين؛ يستدل أهل التقليد والعصمة بهما على ترك كل من سوى المعيَّن المقلَّد والإعراض عن كل ما يخالف مذهبه ونحلته[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ - في حال المقلّدين عامة تجاه ما يخالف ما عليه مقلَّدوهم -: «ولم ينحرف مع المنحرفين الذين كان سبب انحرافهم عدم قبول العهد أو قبلوه بِكُرْهٍ ولم يأخذوه بقوة ولا عزيمة، ولا حدثوا أنفسهم بفهمه وتدبره والعمل بما فيه وتنفيذ وصاياه، بل عرض عليهم العهد ومعهم ضراوة الصبا ودين العادة وما ألفوا عليه الآباء والأمهات، فتلقوا العهد تلقي من هو مكتف بما وجد عليه آباءه وسلفه وعادتهم، لا تَكَفِّي من يجمع همه وقلبه على فهم العهد والعمل به، حتى كأن ذلك العهد أتاه وحده وقيل له: تأمل ما فيه ثم اعمل بموجبه!، فإذا لم يتلق عهده هذا التلقي أخلد إلى سير القرابة وما استمرت عليه عادة أهله وأصحابه وجيرانه وأهل بلده، فإن علت همته أخلد إلى ما عليه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٠) (١٠/ ٦٠٢-٦٠٦)، زاد المعاد (٥/ ٢٢١).

سلفه ومن تقدمه من غير التفات إلى تدبر العهد وفهمه، فرضي لنفسه أن يكون دينه دين العادة، فإذا شامه الشيطان ورأى هذا مبلغ همته وعزيمته رماه بالعصبية والحمية للآباء وسلفه، وزين له أن هذا هو الحق، وما خالفه باطل، ومثل له الهدى في صورة الضلال، والضلال في صورة الهدى، بتلك العصبية والحمية التي أسست على غير علم، فرضاه أن يكون مع عشيرته وقومه، له ما لهم وعليه ما عليهم، فخذل عن الهدى، وولاه الله ما تولى فلو جاءه كل الهدى يخالف قومه وعشيرته لم يره إلا ضلالة»[1].

فأهل التقليد في كل مذهب: يحرّمون على أتباعهم الخروج عن مذهب أئمتهم ولو في جزء يسير من المسائل، ومنهم من يغلو فيجعل فِعل ذلك من الزندقة أو الردة.

وقد وقعت في التاريخ الإسلامي حروب وفتن كان سببها ما غُرِس في أتباع المذاهب من أن مذهبهم حق مطلقاً، وأن مذهب غيرهم باطل مطلقاً، ومن ذلك:

أ - ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أن بعض أتباع المذاهب الأربعة في بلاد المشرق حملهم الاختلافُ في بعض المسائل - التي هي من قبيل اختلاف التنوع لا التضاد - وتعصبُ كل منهم لمقلّديه في مذهبه؛ إلى حصول القتال بينهم. وذكر أن من أسباب تسليط الله التتر على تلك البلاد كثرة التفرق والفتن في المذاهب وغيرها، فالمنتسب إلى الشافعي يتعصب لمذهبه على مذهب أبي حنيفة حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أبي حنيفة يتعصب لمذهبه على

(١) الفوائد ص(١٦٥-١٦٦).

مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن الدين، والمنتسب إلى أحمد يتعصب لمذهبه على هذا أو هذا[١].

ب - ما ذكره ياقوت الحموي[٢] عن مدينة أصبهان بقوله: «وقد فشا الخراب في هذا الوقت وقبله في نواحيها لكثرة الفتن والتعصب بين الشافعية والحنفية والحروب المتصلة بين الحزبين فكلما ظهرت طائفة نهبت محلة الأخرى وأحرقتها وخربتها لا يأخذهم في ذلك إِلٌّ ولا ذمة»[٣].

وذكر قريبا من ذلك عن الحنفية والشافعية في الري[٤].

وأهل الأهواء والبدعة: ينفّرون أتباعهم ومقلِّديهم والناس أجمعين عن مذهب أهل السنة، ويصفونهم بالصفات الذميمة كالمجبرة والحشوية والشكاك والنقصانية وغير ذلك.

فالخوارج لما جاء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يناظرهم ليعيدهم إلى السنة والجماعة؛ قام أحد رؤوسهم ومقلَّديهم (وهو: ابن الكوا) فخطب الناس فقال: «يا حملة القرآن، هذا عبد الله بن عباس، فمن لم يكن يعرفه فأنا أعرفه؛

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٦٦، ٢٥٤)، القواعد النورانية ص(٢٠).

(٢) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي، شهاب الدين، أبو عبد الله، ولادته سنة أربع أو خمس وسبعين وخمسمائة، وكانت له همة عالية في تحصيل المعارف، من تصانيفه: معجم البلدان ومعجم الشعراء ومعجم الأدباء وغيرها، توفي سنة ست وعشرين وستمائة. وفيات الأعيان (٦/ ١٢٧-١٣٩).

(٣) معجم البلدان (١/ ٢٠٩).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١١٧).

ممن يخاصم في كتاب الله بما لا يعرفه، هذا ممن نزل فيه وفي قومه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[الزخرف: ٥٨]، فردوه إلى صاحبه ولا تواضعوه كتاب الله»(١).

ومما أنتجه هذا المسلك: نفرة المقلِّدين الشديدة عن السنة وأهلها، ومن أمثلته الواقعية:

أ - ما ذكره الإمام ابن حبان في ترجمة (خلف بن أيوب البلخي) بقوله: «كان مرجئا غاليا فيه، أستحب مجانبة حديثه؛ لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنة، وقمعه إياهم جهده»(٢).

ب - ما ذكره أيضا في ترجمة شداد بن حكيم البلخي، بقوله: «كان مرجئا مستقيم الحديث إذا روى عن الثقات، غير أني أحب مجانبة حديثه؛ لتعصبه في الإرجاء وبغضه من انتحل السنن أو طلبها»(٣).

والصوفية: ينفّرون عن جميع المذاهب الأخرى، ويقصرون الطريق إلى الله في طريقهم، ويزّهدون مريديهم في علوم الشريعة وأهلها وأئمتها، ومما نقلوه في ذلك:

عن الجنيد قال: «المريد الصادق غني عن علم العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية ومنحه صحبة الفقراء»(٤).

---

(١) البداية والنهاية (٧/ ٢٨١).

(٢) الثقات (٨/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق (٨/ ٣١٠).

(٤) الطبقات الكبرى (١/ ٨٤).

وقال: «أُحب للصوفي أن لا يقرأ ولا يكتب؛ لأنه أجمع لهمه، وأحب للمريد المبتدئ أن لا يشغل قلبه بهذه الثلاث وإلا تغير حاله: التكسب، وطلب الحديث، والتكسب»[١].

وقال أبو سليمان الداراني: «من طلب الحديث فقد ركن إلى الدنيا»[٢].

واستشار رجلٌ معروفاً الكرخي في صحبة الإمام أحمد بن حنبل فقال له: «لا تصحبه؛ فإن أحمد صاحب حديث، وفي الحديث اشتغال بالناس، فإن صحبته ذهب ما تجد في قلبك من حلاوة الذكر وحب الخلوة»[٣].

وقال ابن عجيبة الحسني: «الجلوس معهم [يعني: العلماء] اليوم أقبح من سبعين عامياً غافلاً وفقيراً جاهلاً؛ لأنهم لا يعرفون إلا ظاهر الشريعة، ويرون أن من خالفهم في هذا الظاهر مخطئ أو ضال، فيجهدون في رد من خالفهم، يعتقدون أنهم ينصحون وهم يغشّون، فليحذر المريد من صحبتهم والقرب منهم ما استطاع، فإن توقف في مسألة ولم يجد من يسأل عنها من أهل الباطن فليسأله على حذر، ويكون معه كالجالس مع العقرب والحية، والله ما رأيت أحداً قط من الفقراء قرب منهم وصحبهم فأفلح أبداً في طريق الخصوص»[٤].

---

(١) قوت القلوب (١/ ٢٦٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٥٢).

(٣) قوت القلوب (٢/ ٢٣٦).

(٤) إيقاظ الهمم ص(٩٧).

وسبق قول أبي القاسم القشيري: «ويقبح بالمريد أن ينتسب إلى مذهب من مذاهب من ليس من هذه الطريقة، وليس انتساب الصوفي إلى مذهب من مذاهب المختلفين سوى طريقة الصوفية إلا نتيجة جهلهم بمذاهب أهل هذه الطريقة»(١).

والرافضة: يذمّون أهل الإسلام أجمعين من الصحابة والسلف وأئمة أهل السنة، بل حتى أهل البدع من أهل الإسلام، ومن بلاياهم:

- عن أبي جعفر قال: «كان الناس أهل رِدّة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة. فقلت: من الثلاثة؟، فقال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي»(٢).
- «أخبارهم عليهم السلام تنادي بأن الناصب هو ما يقال له عندهم: سنياً»(٣).
- «وأما طوائف أهل الخلاف على هذه الفرقة الإمامية فالنصوص متظافرة في الدلالة على أنهم مخلدون في النار»(٤).
- «ومما يدلنا على أن أئمة المذاهب الأربعة من أهل السنة هم أيضاً خالفوا الكتاب وسنة النبي الذي أمرهم بالاقتداء بالعترة الطاهرة، فلم نجد واحداً منهم لوى عنقه وركب سفينتهم وعرف إمام زمانه»(٥).

---

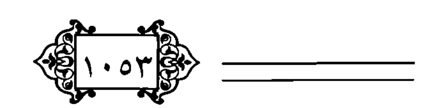
(١) الرسالة القشيرية ص(٥٧٠).

(٢) الروضة من الكافي (٨/ ٢٤٥).

(٣) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية ص(١٤٧).

(٤) نور البراهين ص(٥٧).

(٥) الشيعة هم أهل السنة ص(٨٨).



المسلك الخامس

التنفير والتحذير من تلقّي العلم
عن غير طريق التقليد للشيخ أو المعصوم

لم يكتفِ أهل التقليد والعصمة بأن يوجبوا على مقلِّديهم التلقي عن شيخ معين أو طائفة معينة، ولا بتنفيرهم عن جميع الشيوخ الآخرين أو المذاهب والطوائف الأخرى، بل أغرقوهم في بحرٍ متلاطمٍ من التقليد لا يخرجون منه إلا أن يشاء الله، وأحاطوهم بسياجٍ من نارٍ لا يجاوزونه إلا بلطف الله، فحذروهم والمسلمين أجمعين من أن يطلبوا الدين والعلم والهدى مطلقاً إلا عن طريق التقليد والعصمة.

قال محمد بن عبد الوهاب الثقفي: «لو أن رجلاً جمع العلوم كلها، وصحب طوائف الناس، لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياضة من شيخ أو إمام أو مؤدِّب ناصح، ومن لم يأخذ أدبه من أستاذ يريه عيوب أعماله ورعونات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح المعاملات»[(١)].

وقال أبو يزيد البسطامي: «من لم يكن له أستاذ فإمامه الشيطان»[(٢)].

وقال القشيري: «سمعت الأستاذ أبا عليٍّ الدقاق يقول: الشجرة إذا نبتت بنفسها من غير غراس فإنها تورق، ولكن لا تُثمر؛ كذلك المريد إذا لم يكن له أستاذ يأخذ منه طريقته نفساً نفساً فهو عابد هواه، لا يجد نفاذاً»[(٢)].

---

(١) الرسالة القشيرية ص(١٠٤-١٠٥).

(٢) المصدر السابق ص(٥٧٢).

وقال الشعراني: «من ادعى الطريق بلا شيخ كان شيخه إبليس»[١].

وقال أحمد إبراهيم النقشبندي: «من أراد أن يقطع منزلاً من الأرض لا يمكنه ذلك إلا بدليل، وإلا ضل وانقطع وعدل عن السبيل، فكيف بمن يريد أن يقطع مثل هذا الطريق؟، فهيهات أن يمكنه ذلك إلا بشيخ مرشد تمّ له هذا التحقيق...، كما قال في الحكم العطائية: (سبحان من لم يجعل الدليل على أوليائه إلا من حيث الدليل عليه، ولم يوصلهم إليهم إلا من أراد أن يوصله إليه) »[٢].

---

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٤).

(٢) شرح الحكم الغوثية ص(٢٨٨).

المسلك السادس
ذكر العقوبات العظيمة لمن لم يقلِّد الشيخ أو المعصوم، أو تركه إلى غيره، أو جمع بينه وبين غيره

عدم تلقّي المرء دينه عن شيخٍ يقلّده في كل أمر، أو عدم اعتقاده فيه العصمة؛ هو من الأمور المحرمة المحظورة عند أهل التقليد ودعوى العصمة - كما سبق في المسلك السابق -، وزيادةً في تقرير ذلك وضعوا لمن لم يرَ تقليدهم أصلاً أو عصمتهم، أو تركهم وذهب إلى غيرهم، أو جمع بين تقليدهم وتقليد غيرهم؛ العقوبات الشديدة المغلَّظة؛ يتوعّدونهم بها.

ومن ذلك:

١- قال الجنيد: «من حُرِم احترام الأشياخ ابتلاه الله تعالى بالمقت بين العباد وحُرِم نور الإيمان»[1].

٢- وقال عبد القادر الجيلي: «من لم يعتقد في شيخه الكمال لا يفلح على يديه أبدا»[1].

٣- وقال القشيري: «سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: بدء كل فُرقة المخالفة. يعني به: أنَّ من خالف شيخه لم يبق على طريقته، وانقطعت العُلقةُ بينهما وإن جمعتهما البقعة. فمن صحب شيخاً من الشيوخ ثم اعترض عليه بقلبه فقد نقض عهد الصحبة، ووجبت عليه التوبة، على أن الشيوخ

(١) الأنوار القدسية (١/ ١٧٤).

قالوا: عُقوق الأستاذين لا توبة عنها»[١].

٤- وروى عن الحسن الدامغاني قال: «سمعت عمي البسطامي يحكي عن أبيه: أن شقيقاً البلخيّ وأبا تراب النخشبي قدما على أبي يزيد، فقُدِّمت السفرة، وشاب يخدم أبا يزيد، فقالا له: كل معنا يا فتى. فقال: أنا صائم. فقال أبو تراب: كل ولك أجر صوم شهر. فأبى. فقال شقيق: كل ولك أجر صوم سنة. فأبى. فقال أبو يزيد: دعوا من سقط من عين الله تعالى. فأُخذ ذلك الشاب في السرقة بعد سنة، فقطعت يده»[٢].

٥- وقال: «ويحكى عن أبي الحسن الهمداني العلوي قال: كنت ليلة عند جعفر الخلدي، وكنت أمرت في بيتي أن يُعَلَّق طير في التنور، وكان قلبي معه، فقال لي جعفر: أقم عندنا الليلة، فتعللت بشيء، ورجعت إلى منزلي، فأخرج الطير من التنور، ووضع بين يدي، فدخل كلب من الباب، وحمل الطير عند تغافل الحاضرين...، فلما أصبحتُ دخلت على جعفر، فحين وقع بصره عليّ قال: من لم يحفظ قلوب المشايخ سُلّط عليه كلب يؤذيه»[٢].

٦- وذكروا عن محمد الحميم بن عبد الصادق أنه تزوج من تسعين امرأة، وجمع بين العشرات، كما جمع بين بنات الشيخ ابن النقا وبين بنات أبي لدودة اثنتين اثنتين، فأنكر عليه القاضي وقال له: يا شيخ محمد، خمّست وسدست وعشرت حتى جمعت الآن بين أختين!، تخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟، فقال له: إن الرسول ﷺ أذِن لي بذلك، فقال له القاضي: جميع هذه الأنكحة

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٣٧).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٨).

فسختها، فدعا عليه وقال له: الله يفسخ جلدك، فمرض القاضي وانفسخ جلده[1].

٧- وقال الحاج ميرزا علي الحائري: «... وقسم من الناس مفرّطون مقصرون في حقهم، قد نزلوهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها، فبعضهم أنكر فضلهم وجعلهم مساوين مع سائر الخلق، وقالوا: إنهم لا يتمكنون من أي فعل حتى بأمر الله تعالى، وأثبت لهم الجهل والنقص والعجز، بل حكم بعضهم بنجاسة مدفوعاتهم، وأنكر علمهم بالغيب، وغير ذلك من النقائص، وبعضهم لم يثبت لهم الولاية الكلية الإلهية.

فهؤلاء هم المقصرة والمفرطة، وهم منحرفون عن جادة الحق والصواب، خارجون عن مذهب الإمامية.

أما القاصرون فلضعف بصيرتهم وقصور عقلهم، وهم ضعفاء الشيعة، كما في بعض الأخبار، فربما يرجى لهم النجاة.

وأما المقصرون المعتقدون أو المعاندون فلا أظن أن الله ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم، بل أعمالهم تكون كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، نستعيذ بالله من تلك العقيدة الضعيفة الساقطة»[2].

---

(١) الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين ص(١٠٣) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٦٥-١٦٦).

(٢) عقيدة الشيعة ص(٢٩).

المسلك السابع
تضمين دعوى التقليد قواعده وآدابه

مع ما في التقليد الفاسد من خطأ وضلال؛ إذ «أين العلمُ الذي سنده محمّد ابن عبد الله عن جبريل عن رب العالمين سبحانه، من الخوض الذي سنده شيوخ الضلالة من الجهميَّة والمعتزلة؟، وأين الأقوال والآراء التي مات أنصارها والقائمون عليها...؟ من النُّصوص التي لا تزول إلاّ إذا زالت الأرض والسماء»[1]؛ مع ذلك فإنه قد وضعت له القواعد والآداب التي أريد بها ترسيخه في نفوس المقلِّدين، وضمان ولائهم للمقلَّدين.

وعند التمعّن في تلك القواعد والآداب يزداد فقه المؤمن وإيمانه بالمعاني العظيمة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٧]، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]؛ فقد امتلأت تلك القواعد والآداب بما يجعل المقلِّد دائماً مغيَّب العقل، مسلوب الفكر، يقاد كيف شاء مقلَّده، لا رأي له ولا قرار، بل يصل به الأمر إلى أدنى درجات الذلّة والمهانة وفقدان الأهلية والتصرّف حتى كأنه عند مقلَّده كالعبد الرقيق مع سيده!.

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص(٤٣-٤٤).

وقد عُنِي أهل التصوف - خاصة - بالتقعيد والتقنين والتأليف في هذا الباب، ولا يكاد يخلو مصنَّف من مصنفاتهم في بيان الطريق ومعالمه أو تراجم أعيانهم وأئمتهم إلا وفيه أبواب وُضِعت لذلك أو كانت منثورة في أقوال من تُرجِم لهم، هذا فضلاً عن الكتب المصنفة أساساً في ذلك.

وهذا أبو مدين شعيب بن الحسين التلمساني المغربي الملقَّب عندهم بالغوث يبين شيئاً من تلك القواعد والآداب في أبياتٍ له، ويشرحها من بعده أحمد بن محمد بن عطاء الله السكندري، وفيها:

ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا　　　هم السلاطين و السادات والأمرا

قال ابن عطاء: «فلا تخالف أيها السالك طريقه، واجتهد أيها السالك المُجِدُّ في تحصيل هذا الرفيق، واصحبه، وتأدب في مجالسه، ويزيل عنك ببركة صحبته كل تعويق...».

فاصحبهمو وتأدب في مجالسهم　　　وخل حظك مهما قدموك ورا

«أي: اصحب الفقراء، وتأدب معهم في مجالستهم؛ فإن الصحبة شبح، والأدب روحها، فإذا اجتمع لك بين الشبح والروح حُزتَ فائدة صحبته، وإلا كانت صحبتك ميتة، فأي فائدة ترجوها من الميت؟. ومن أهم آداب الصحبة: أن تخلف حظوظك وراءك ولا تكن همتك مصروفة إلا لامتثال أوامرهم فعند ذلك يشكر مسعاك».

واستغنم الوقت واحضر دائما معهم　　　واعلم بأن الرضا يختص من حضرا

«أي: واستغنم وقت صحبة الفقراء واحضر دائما معهم بقلبك وقالبك

تسري إليك زوائدهم، وتغمرك فوائدهم، وينصح ظاهرك بالتأدب بآدابهم، ويشرق باطنك بالتحلي بأنوارهم...، واعلم أن هـذا الرضا وهذا المقام يخص من حضر معهم بالتأدب، وخرج عن نفسه، وتحلى بالذلة والانكسار، فاخرج عنك إذا حضرت بين أيديهم، وانطرح وانكسِر إذا حللت بناديهم، فعند ذلك تذوق لذة الحضور، واستعن على ذلك بملازمة الصَّمت، تشرق لك أنوار الفرح، ويغمرك السرور، كما قال رضي الله عنه:».

ولازم الصمت إلا إن سئلت فقل لا علم عندي وكن بالجهل مستترا

«فالزم الصمت - أيها السالك - إلا إن سُئلت، فإن سُئلتَ فارجع إلى أصلِك ووصلك وقل: لا علم عندي، واستتر بالجهل تشرق لك أنوار العلم اللدني، فإنك مهما اعترفت بجهلك ورجعت إلى أصلِك لاحت لك معرفة نفسك، فإذا عرفتها عرفت ربك».

إن بدا منك عيب فاعتذر وأقم وجه اعتذارك عما فيك منك جر

وقل عبيدكمو أولى بصفحكمو فسامحوا وخذوا بالرفق يا فقرا

هـم بالتفضل أولى وهو فلا تخف دركا منهم ولا ضررا

«ومع اعترافك واستغفارك أقم وجه اعتذارك عما جرى منك فيكون ذلك مُمْحِياً للذنب وأدخل في القبول.

وذُلَّ وتواضَع وانكسِر، وقل: عبيدكم أولى بصفحِكُم؛ لأن العبد ليس له إلا باب مولاه... فسامحوا عُبَيدكم يا فقرا، وخذوا بالرفق وعاملوني به، فإني عبد فقير لا يصلحني إلا المعاملة بالرفق والفضل... ».

وراقب الشيخ في أحواله فعسى يرى عليك من استحسانه أثرا

«أي: إذا تخلقتَ بما تقدم من الآداب، ووصلت بافتقارك وانكسارك إلى الشيخ، وتمسكت بأثر تلك الأعتاب؛ فراقب أحواله، واجتهد في حصول مراضيه، وانكسِر واخضع له في كل حين، فإنه الترياق والشفاء، وإن قلوب المشايخ ترياق الطريق، ومن سَعِد بذلك تمَّ له المطلوب وتخلص من كل تعويق، واجتهد - أيها الأخ - في مشاهدة هذا المعنى، فعسى يرى عليك من استحسانه لحالك أثراً، قال بعضهم: من أشد الحرمان أن تجتمع مع أولياء الله تعالى ولا تُرزق القبول منهم، وما ذلك إلا لسوء الأدب منك، وإلا فلا بُخل من جانبهم ولا نقص من جهتهم...، وأنت - يا أخي - لو اجتمعت بقطبِ الوقت ولم تتأدب لم تنفعك تلك الرؤية، بل كانت مضرَّتها عليك أكثر من منفعتها. فتأدب بين يدي الشيخ، واجتهد أن تسلك أحسن المسالك، وخذ ما عرفت بجد واجتهاد، وانهض في خدمته، واخلص في ذلك لتسود مع من ساد».

وقَدِّمِ الجِدَّ وانهض عند خدمته عساه يرضى وحاذر أن تكن ضجر
ففي رضاه رضا الباري وطاعته يرضى عليك فكن من تركه حذرا

«أي: انهض في خدمة الشيخ بالجد، فعساك تحوز رضاه فتسُود مع من ساد، واحذر أن تضجر، ففي الضَّجر الفساد، ولازم أعتاب بابه في الصباح والمساء لتحوز منه الوداد...، فإن ظفرت - أيها السالك - برضاه رضي الله تعالى عنك ونلت فوق ما تمنيت، فاستقم في رضاء شيخك وطاعته تظفر بطاعة مولاك ورضاه وتفوز بجزيل كرامته، وعُضَّ بالنواجذ على خِدمة الشيخ إن ظفرت بالوصول إليه، واعلم أن السعادة قد شملتك من جميع جهاتك، إذا عرفك الله

تعالى به، وأطلعك تعالى عليه فإن الظفر به»(١).

ومما ذكره الشعراني من تلك القواعد والآداب:

١ - «ومن شأنه: أن لا يكتم عن شيخه شيئاً من أحواله الظاهرة والباطنة حتى الخواطر التي استقرت عنده، ومتى كتم عنه شيئاً فقد خانه في الصحبة»(٢).

٢- «ومن شأنه: أن لا يفعل مع الشيخ شيئاً يوحش قلب الشيخ منه، فإن الله تعالى قد يغضب لغضب الشيخ ويرضى لرضاه، لأنه قد يكون أعظم حرمة من والد الجسم، وإيضاح ذلك أن الشيخ لا يأمر المريد إلا بما أمر الله به، فمن خالفه فقد خالف الشارع ﷺ ووقع في غضب الله بحسب تلك المعصية من كبيرة أو صغيرة»(٣).

٣- «وسمعت سيدي محمد الشناوي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: مما أنعم الله تعالى به عليّ أني ما دخلت قط على شيخ إلا وميزان عقلي مكسور وأرى نفسي تحت نعاله، فلا أخرج من عنده إلا بمدد وفائدة»(٤).

٤- «ومن شأنه: أن لا يحج إلا بإذن شيخه»(٥).

---

(١) قصيدة شيخ الشيوخ أبي مدين شعيب المغربي وشرحها عنوان التوفيق في آداب الطريق ص(١-٩).

(٢) الأنوار القدسية في قواعد الصوفية (١/ ١٧٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٨١).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٢).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٨٣).

٥- «وقد بلغنا أن الشيخ يوسف القطوري دخل على سيدي محمد الحنفي الشاذلي رضي الله عنه وهو يخمّر طيناً فقال له سيدي محمد: انزع عمامتك وساعدنا. فنزع عمامته وخمّر الطين، ثم لم يقل له الشيخ بعد ذلك: البس عمامتك، فلم يزل من غير عمامة إلى أن مات»[1].

٦- «وكان شيخنا سيدي علي المرصفي رحمه الله يقول: لما أخذ عليّ شيخي العهد بأن لا أخالفه ولا أكتم عنه شيئاً من أمري كنت لا آكل ولا أشرب ولا أنام ولا أقرب من زوجتي حتى أقول بقلبي: دستور يا سيدي»[2].

---

(١) الأنوار القدسية في قواعد الصوفية (١/ ١٨٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨٥-١٨٦).

المسلك الثامن

تضمين أقوال الشيخ المقلَّد أو المعصوم عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

من نظر في كتب أهل التقليد من الصوفية ومن شاكلهم، والرافضة؛ يظهر له جلياً أن القوم ما أرادوا تقرير أمرٍ أو الأمر به أو النهي عنه إلا ونسبوه إلى مقلَّدي الطائفة وأعيانها وأئمتها ومن يدعون عصمته، وذلك لتكتسب عقائدُ المذهب وأفكارُه وقواعدُه الشرعيةَ والمكانة والقبول لدى المقلِّدين.

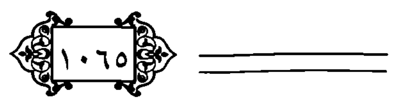
فلو تناولنا نموذجين من أشهر كتب الصوفية المتقدمة (وهما: التعرف لمذهب أهل التصوف، والرسالة القشيرية) لوجدنا أمثلة كثيرة جدا تقرّر هذا الأمر.

ومما جاء في كتاب (التعرف لمذهب أهل التصوف):

١- «قال أبو يعقوب السوسي: «الخالص من الأعمال: ما لم يعلم به ملك فيكتبه، ولا عدو فيفسده، ولا النفس فتعجب به». معناه: انقطاع العبد إلى الله عَجَلَّ، والرجوع إليه من فعله»[١].

٢- «سئل رويم عن القرب؟ فقال: «إزالة كل معترض». وسئل غيره عن القرب؟ فقال: «هو: أن تشاهد أفعاله بك»، معناه: أن ترى صنائعه ومننه عليك، وتغيب فيها عن رؤية أفعالك ومجاهداتك. وأخرى: أن لا تراك فاعلا؛

(١) ص(٧٠).



لقوله ﷻ للنبي ﷺ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[الأنفال: ١٧]»[(١)].

٣- «قال النوري: «الاتصال: مكاشفات القلوب، ومشاهدات الأسرار»...، وقال بعض الكبار: «الاتصال: أن لا يشهد العبد غير خالقه، ولا يتصل بسره خاطر لغير صانعه»[(٢)].

٤- «قال النوري: «الوجد: لهيب ينشأ في الأسرار، ويسنح عن الشوق، فتضطرب الجوارح: طربا أو حزنا عند ذلك الوارد»...، وقال بعضهم: «الوجد بشارات الحق بالترقي إلى مقامات مشاهداته»[(٣)].

ومما جاء في الرسالة القشيرية:

١- في القبض والبسط: «سمعت الأستاذ أبا عليٍّ الدقاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: دخل بعضهم على أبي بكر القحطي؛ وكان له ابن يتعاطى ما يتعاطاه الشباب، وكان ممر هذا الداخل على هذا الابن، فإذا هو مع أقرانه في اشتغاله ببطالته، فرَقّ قلبه، وتألم للقحطي، وقال: مسكين هذا الشيخ، كيف ابتلي بمقاساة هذا الابن؟، فلما دخل على القحطي وجده كأنه لا خبر له بما يجري عليه من الملاهي، فتعَّجب منه، وقال: فديت من لا تؤثر فيه الجبال الرواسي. فقال القحطي: إنا قد حررنا عن رق الأشياء في الأزل»[(٤)].

---

(١) ص(٧٦-٧٧).

(٢) ص(٧٧-٧٨).

(٣) ص(٨١-٨٢).

(٤) ص(١٠٢).

٢- في الغيبة والحضور: «وكان الجنيد قاعداً وعنده امرأته، فدخل عليه الشبلي، فأرادت امرأته أن تستتر، فقال لها الجنيد: لا خبر للشبليِّ عنك فاقعدي. فلم يزل يكلمه الجنيد حتى بكى الشبلي، فلما أخذ الشبلي في البكاء قال الجنيد لامرأته: استتري، فقد أفاق الشبلي من غيبته»(١).

٣- في المحو والإثبات: «وقال رجل للشبليِّ رحمه الله: مال أراك قلقاً، أليس هو معك، وأنت معه؟، فقال الشبلي: لو كنت أنا معه كنت أنا، ولكني محو فيما هو»(٢).

وأما الرافضة: فمما جاء في كتبهم:

- جواز الطواف بالقبور: «دخلت فاطمة - عليها السلام - المسجد، وطافت بقبر أبيها وهي تبكي»(٣).
- كتمان المذهب: «قال أبو عبد الله: يا سليمان، إنكم على دينٍ من كتمه أعزّه الله، ومن أذاعه أذلّه الله»(٤).
- معنى الشرك: «عن أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ قال: لئن أشركت بولاية علي ليحبطن عملك»(٥).

---

(١) ص(١٣٣).

(٢) ص(١٤٧).

(٣) مستدرك الوسائل ص(٣٦٦).

(٤) الأصول من الكافي (٢/ ٢٢٢).

(٥) تفسير فرات الكوفي ص(٣٧٠).

- زيارة قبر الحسين: «عن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله: ما لمن زار قبر الحسين عليه السلام؟، قال: كان كمن زار الله في عرشه»[1].

- المهدي المنتظر وصفاته: «قال أبو جعفر: يقوم القائم بأمر جديد وكتاب جديد وقضاء جديد على العرب شديد، ليس شأنه إلا السيف، لا يستتيب أحداً ولا تأخذه في الله لومة لائم»[2].

---

(١) نور العين في المشي إلى زيارة قبر الحسين ص(٤٩).

(٢) الغيبة ص(١٥٤).

المسلك التاسع
اعتماد الأقوال والأحوال المنسوبة إلى الشيخ المقلَّد أو المعصوم بمجرّد نسبتها إليه من أتباع المذهب

من مساوئ التقليد وادعاء العصمة في أحد غير النبي ﷺ: أن يصل الغلو بالمرء إلى أن يقبل كل ما يرِده عن مقلَّده أو عمن ادعيت العصمة له دون أي تروٍّ أو تدقيق أو تحقيق.

ومن أعجب الأمور: أن ذلك لا يحصل من العوام والأتباع الذين ليس لهم شأن ولا لكلامهم قدر فحسب، وإنما يحصل أيضاً من أئمتهم وأعيانهم ومقرِّري مذهبهم وواضعي قواعدهم، حيث يعتمدون في مصنفاتهم وتقريراتهم ما حُكي أو نُقِل عن أحد سادة المذهب أو من ادعيت فيه العصمة بمجرد نسبة ذلك إليه في مصدر من مصادرهم المعتمدة أو على لسان شيخ من شيوخهم الذين يرون له الإمامة، سواء نقل ذلك بإسناد أو حكي عنه حكاية.

ولو تأملنا في مصنفات الصوفية نجد هذا الأمر ظاهراً:

فكتابا (اللمع) للطوسي (ت:٣٧٨هـ) و(التعرف لمذهب أهل التصوف) للكلاباذي (ت: ٣٨٠هـ) يكادان يخلوان من الأسانيد، وهما مملوءان من مثل: «قال فلان» «حُكِي» «نُقِل» «قيل» «سُئِل»، ثم جاء أبو عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ) فاعتنى في كتابه (طبقات الصوفية) بالأسانيد، فجاء كتابه مسنداً من أوله إلى آخره، لكن دون أي تحرٍّ أو تدقيق، وإنما عمدته مجرد انتهاء السند إلى من يرى أنه من الصوفية، ثم جاء القشيري (ت: ٤٦٥هـ) في رسالته فجمع

بين الطريقتين السابقتين: فتارة يسنِد وتارة ينقل دون إسناد، ثم كل من بعدهم يعتمد ما في هذه الكتب دون نظرٍ في صحة النقل.

وهذا ما أكّده شيخ الإسلام ابن تيمية:

- فقال عن أبي عبد الرحمن السلمي: «وكان الشيخ أبو عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التي توافق مقصوده كل ما يجده»(١).

- وقال عن أبي القاسم القشيري ومصادره في كتابه (الرسالة)، وطريقته فيها في النقل: «وما يرسله في هذه الرسالة...: إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبا في بعض الكتب فاعتقد صحته...، وهذا أبو القاسم مع علمه وروايته بالإسناد...، وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع فعامته من كتابين: كتاب اللمع لأبي نصر السراج، فإنه يروى عن أبي حاتم السجستاني عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروى عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن: كتاب السماع لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»(٢).

- وقال عن محمد بن طاهر المقدسي (ت: ٥٠٧هـ)(٣) ومن كان في مثل حاله وزمنه: «ومحمد بن طاهر له فضيلة جيدة من معرفة الحديث

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٨).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٣) من أعيان الصوفية، له كتاب: صفوة التصوف.

ورجاله، وهو من حفاظ وقته، لكن كثير من المتأخرين (أهل الحديث وأهل الزهد وأهل الفقه وغيرهم) إذا صنفوا في بابٍ ذكروا ما روي فيه من غث وسمين، ولم يميزوا ذلك»[1].

- وقال - مبيناً منهج الرافضة في ذلك -:

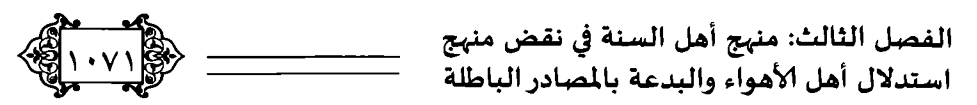
«وأما الحديث: فهم من أبعد الناس عن معرفته لا إسناده ولا متنه، ولا يعرفون الرسول وأحواله، ولهذا إذا نقلوا شيئا من الحديث كانوا من أجهل الناس به، وأي كتاب وجدوا فيه ما يوافق هواهم نقلوه من غير معرفة بالحديث - كما نجد هذا المصنف وأمثاله -، ينقلون ما يجدونه موافقا لأهوائهم، ولو أنهم ينقلون ما لهم وعليهم من الكتب التي ينقلون منها - مثل: تفسير الثعلبي وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل وفضائل الصحابة لأبي نعيم وما في كتاب أحمد من زيادات القطيعي وزيادات ابن أحمد - لانتصف الناس منهم، لكنه لا يصدقون إلا بما يوافق قلوبهم.

وأما الفقه: فهم من أبعد الناس عن الفقه، وأصل دينهم في الشريعة هي مسائل ينقلونها عن بعض علماء أهل البيت - كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وابنه جعفر بن محمد -، وهؤلاء رضي الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين، لكن لا ينظرون في الإسناد إليهم: هل ثبت النقل إليهم أم لا؟؛ فإنه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والإسناد.

ثم إن الواحد من هؤلاء إذا قال قولا لا يطلب دليله من الكتاب والسنة

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٧٨).



ولا ما يعارضه، ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون إلى الله والرسول - كما أمر الله به ورسوله -، بل قد أصّلوا لهم ثلاثة أصول:

أحدها: أن هؤلاء معصومون.

والثاني: أن كل ما يقولونه منقول عن النبي ﷺ.

والثالث: أن إجماع العترة حجة - وهؤلاء هم العترة -.

فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل، بل خرجوا عن الفقه في الدين كخروج الشعرة من العجين.

وإذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه - كالموسوي وغيره -:

فإن كانت المسألة فيها نزاع بين العلماء أخذوا حجة من يوافقهم، واحتجوا بما احتج به أولئك، وأجابوا عما يعارضهم بما يجيب به أولئك، فيظن الجاهل منهم أن هذا قد صنف كتابا عظيما في الخلاف أو الفقه أو الأصول، ولا يدري الجاهل أن عامته استعارة من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرهم ويعاديهم.

وما انفردوا به فلا يساوى مداده، فإن المداد ينفع ولا يضر، وهذا يضر ولا ينفع، وإن كانت المسألة مما انفردوا به اعتمدوا على ذلك الأصول الثلاثة التي فيها من الجهل والضلال ما لا يخفى.

وكذلك كلامهم في الأصول والزهد والرقائق والعبادات والدعوات وغير ذلك»[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٧٩-٣٨١).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة

المسلك الأول

نقض وجوب التقليد لأحد - غير النبي ﷺ - بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة

التقليد الفاسد خلة من خلال الجهل، وسبيل من سبل اتباع الهوى، فإن «دين الله تعالى: أن يكون رسوله ﷺ هو المطاع أمره ونهيه، المتبوع في: محبته ومعصيته، ورضاه وسخطه، وعطائه ومنعه، وموالاته ومعاداته، ونصرته وخذلانه، ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم من الحقوق ما أعطاهم إياه الرسول، فالمقرب من قربه، والمقصى من أقصاه، والمتوسط من وسطه، ويحب من هذه الأمور أعيانها وصفاتها ما يحبه الله ورسوله منها، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها، ويترك منها لا محبوبا ولا مكروها ما تركه الله ورسوله كذلك لا محبوبا ولا مكروها، ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، ويباح منها ما أباحه الله ورسوله، ويعفى عما عفا الله عنه ورسوله، ويفضل منها ما فضله الله ورسوله، ويقدّم ما قدمه الله ورسوله، ويؤخر ما أخره الله ورسوله ويرد ما تنوزع منها إلى الله ورسوله»[١]. ولكن أصحاب التقليد الفاسد تعمى أبصارهم بالجهل، فيميلون إلى شخص أو طائفة فيقلدونه

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٣-٣٤٤).

في جميع أمورهم وأحوالهم، بلا برهان من الله ولا هدى ولا بيان، بل بما غشي على عقلوهم من هوى النفس ومحبتها وميلها، فيترتب على ذلك من الأفعال الصادرة منهم خلاف دين الله تعالى.

ولما كان التقليد الفاسد باطلاً من أصله، معارضاً لما دلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ وكان الاستدلال به - من ثمّ - استدلالاً باطلاً ساقطاً؛ لأنه استدلال بما ليس بدليل أصلاً وبما هو في نفسه معصية وضلال؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد الفاسد ببيان بطلانه بالكتاب والسنة والإجماع.

فقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على تحريم التقليد الفاسد، والنهي عنه، وذم فاعله، وبيان ضرره في العاجل والآجل:

فذم الله سبحانه في غير آية من كتابه الكريم من جعل تقليده المطلق لما وجد عليه الآباء والأجداد حجةً في رد ما جاءتهم به الأنبياء، دون ما تفكر ولا تدبر، وإنما إصراراً على الباطل وتماديا فيه(١)، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[البقرة: ١٧٠].

بل بين سبحانه أن التقليد الفاسد كان من أهم أسباب الوقوع في الشرك واستمرائه والاستمرار فيه ورد الحق ومعاداة الرسل، فقال تعالى في سياق دعوة إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ

---

(١) وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص(٢٢٢) وانظر: زاد المسير (١/ ١٧٣).

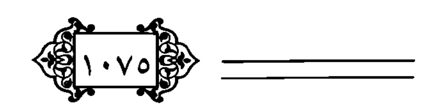
﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢-٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وقال ﷻ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ إلى قوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [إبراهيم: ٩-١٣].

وكان التقليد الفاسد أيضاً سببا للوقوع في الأعمال الشنيعة المنكرة مع ادعاء صحتها ونسبتها إلى أمر الله وشرعه[1]، قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

والتقليد الفاسد من أعظم الصوارف عن الحق، وأسباب الانحراف عنه، بعد قبوله واتباعه جملة، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم ينحرف مع المنحرفين الذين كان سبب انحرافهم عدم قبول العهد أو قبلوه بِكُرْهٍ ولم يأخذوه بقوة ولا عزيمة، ولا حدثوا أنفسهم بفهمه وتدبره والعمل بما فيه وتنفيذ وصاياه، بل عرض عليهم العهد ومعهم ضراوة الصبا ودين العادة وما ألفوا عليه الآباء والأمهات، فتلقوا العهد تلقي من هو مكتف بما وجد عليه آباءه وسلفه وعادتهم، لا تَكَفِّيَ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٩٩).



من يجمع همه وقلبه على فهم العهد والعمل به، حتى كأن ذلك العهد أتاه وحده، وقيل له: تأمل ما فيه، ثم اعمل بموجبه! فإذا لم يتلق عهده هذا التلقي أخلد إلى سير القرابة وما استمرت عليه عادة أهله وأصحابه وجيرانه وأهل بلده، فإن علت همته أخلد إلى ما عليه سلفه ومن تقدمه من غير التفات إلى تدبر العهد وفهمه، فرضي لنفسه أن يكون دينه دين العادة، فإذا شامه الشيطان ورأى هذا مبلغ همته وعزيمته رماه بالعصبية والحمية للآباء وسلفه، وزين له أن هذا هو الحق، وما خالفه باطل، ومثل له الهدى في صورة الضلال، والضلال في صورة الهدى، بتلك العصبية والحمية التي أسست على غير علم، فرضاه أن يكون مع عشيرته وقومه، له ما لهم وعليه ما عليهم، فخذل عن الهدى، وولاه الله ما تولى فلو جاءه كل الهدى يخالف قومه وعشيرته لم يره إلا ضلالة»[١].

وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين بأن يكونوا قائلين بالعدل قوامين به في أخبارهم وشهادتهم وجرحهم وتعديلهم، فلا يعدلوا عنه يمينا ولا شمالا، ولا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا يصرفهم عنه صارف، وأن يكونوا متعاونين متساعدين متعاضدين متناصرين فيه، وأن يتحروا الصواب، ولا يتعصبوا لقريب ولا على بعيد، ولا يميلوا إلى صديق ولا على عدو، فيخرجون عن موجب الكتاب والسنة، ويفارقون الجماعة، ويقعون في الحيف والجور والظلم في القول والفعل[٢]، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ

---

(١) الفوائد ص(١٦٥-١٦٦).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٤١٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٦٦)، فتح القدير (٢/ ١٧٨).

وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

وكان الأمر قبل مجيء الإسلام قائماً بين أهل الشرك على التقليد الفاسد لكبرائهم ورؤسائهم يأمرونهم وينهونهم بما شاءوا، حتى حملهم ذلك على العداوة والبغضاء فيما بينهم إلى حد لا يمكن دفعه بحال من الأحوال، وانتهى الأمر بينهم إلى الاقتتال فوقعت بينهم حروب طاحنة استمرت عشرات السنين.

فجاء الله بالإسلام، فأبطل كل تقليد فاسد، وجعل الاتباع المطلق للرسول ﷺ فيما جاء به عن الله تعالى، فاجتمعت كلمة الناس بالإسلام وتوحيد المرسِل ومتابعة المرسَل، وائتلفت قلوبهم، وأمن بعضهم من بعض، وأصبحوا - بتأليف الله ﷻ بينهم بذلك - على كلمة الحق، والتعاون على نصرة أهل الإيمان، والتآزر على من خالفهم من أهل الكفر، إخوانا متصادقين لا ضغائن بينهم[1]. قال تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٢-٦٣]، فامتن الله على عباده المؤمنين بأن أزال عن قلوبهم ذل الجاهلية وتناحرها بسبب التقليد الفاسد بألفة الإسلام والاجتماع

---

(١) انظر: جامع البيان (٤/ ٣٣)، الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٤٢)، أنوار التنزيل (٣/ ١١٩-١٢٠)، فتح القدير (٢/ ٣٢٢)، مسائل الجاهلية مع شرح العلامة الفوزان ص(٢٤٩-٢٥٠).

على الطاعة المطلقة للرسول.

ولما ينشأ عن التقليد الفاسد ضرورةً وحتماً من العصبية المحرَّمة المطلقة لمن لم يجعل الله له ذلك، والدفاع عن المقلَّد في كل حال، ودعوى أن الحق معه وحده لا يغيب عنه ولا يزول:

فقد جاء في الحديث الشريف أن من فعل ذلك ففيه شعبة من الجاهلية، وأنه متوعد بأنه ليس من أمة النبي ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عُمِّيَّة(١) يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقُتِل؛ فقِتْلة جاهلية» وفي رواية: «ومن قتل تحت راية عمية يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة فليس من أمتي»(٢).

وجاء أيضا أنه متوعد بسخط الله سبحانه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أعان على خصومة بظلم أو يعين على ظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع»(٣).

---

(١) بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان وهي: الأمر الأعمى الذي لا يستبين وجهه. شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٣٨)، ووصفت الراية بذلك لأن قتال العصبية يكون عن غير علم بجواز قتال هذا.

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٧٦) رقم (١٨٤٨).

(٣) أخرجه أبو داود ص(٣٩٨) رقم (٣٥٩٧)، وابن ماجه - واللفظ له - (٣/ ٩٦) رقم (٢٣٢٠)، وصححه الألباني في سلسة الأحاديث الصحيحة (١/ ٧٢٢-٧٢٣) (٣/ ١٩-٢٠).

وفي هلاك صاحب التقليد الفاسد وعدم معرفته الحق يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وتعرَّ من ثوبين من يلبسهما ... يلقى الردى بمذمة وهوان

ثوب من الجهل المركب فوقه ... ثوب التعصب بئست الثوبان»[1]

---

(١) نونية ابن القيم الكافية الشافية - مع شرح ابن عيسى - (١/ ١٢٤).

المسلك الثاني

المطالبة بإثبات صحة النقل عن الشيخ المقلَّد أو المعصوم

لما كان أهل التقليد ومن يدعي العصمة في أحدٍ غير النبي ﷺ يعتمدون كل ما يُنسَب إلى متبوعهم ومقلَّدهم مما يقرر قواعدهم ويوافق أهواءهم، دون أي تدقيق أو تمحيص أو تثبّت أو تحقيق، وفي ذلك قطعاً شيء كثير جدا لا صحة له، ولا يمكنهم أن يثبتوه أو حتى أن يذكروا إسناده؛ فإنه من الأهمية بمكان أن يُنقَض عليهم استدلالهم بذلك بأن يطالبوا بإثبات جميع ما ينقلونه: إما بذكر الإسناد ودراسته صحة وضعفاً، وإما بذكر الكتاب الذي وجدوا فيه ذلك النقل ليُنظر في مكانة مؤلفه ودقة نقله، وإذا لم يتمكنوا من ذلك - ولن يتمكنوا منه في كثير من نقولهم - ظهر لهم ولغيرهم أنهم قد اتبعوا سراباً لا وجود له ولا حقيقة!.

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن كتب الصوفية: «وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»[1].

• وقال في بعض ما ينقلونه عن كبرائهم ومتبوعيهم:

▪ «وأما أن يكون الخلق جزءًا من الخالق تعالى: فهذا كفر صريح يقوله أعداء اللّه النصارى ومن غلا من الرافضة وجهال المتصوفة، ومن اعتقده فهو كافر...، وإن سمع شيء من ذلك منقول عن بعض أكابر الشيوخ فكثير

---

(١) الاستقامة (١/ ١٨٨).

منه مكذوب، اختلقه الأفاكون من الاتحادية المباحية؛ الذين أضلهم الشيطان وألحقهم بالطائفة النصرانية. والذي يصح منه عن الشيوخ له معان صحيحة، ومنه ما صدر عن بعضهم في حال استيلاء حال عليه، ألحقه تلك الساعة بالسكران الذي لا يميز ما يخرج منه من القول، ثم إذا ثاب عليه عقله وتمييزه ينكر ذلك القول، ويكفر من يقوله، وما يخرج من القول في حال غيبة عقل الإنسان لا يتخذه هو ولا غيره عقيدة، ولا حكم له، بل القلم مرفوع عن النائم والمجنون والمغمى عليه والسكران الذي سكر بغير سبب محرم...، وقد يشاهد كثير من المؤمنين من جلال اللّه وعظمته وجماله أمورا عظيمة تصادف قلوبًا رقيقة، فتحدث غشيًا وإغماءً، ومنها ما يوجب الموت، ومنها ما يخل العقل - وإن كان الكاملون منهم لا يعتريهم هذا كما لا يعتري الناقصين عنهم -، لكن يعتريهم عند قوة الوارد على قلوبهم، وضعف المحل المورود عليه، فمن اغتر بما يقولونه أو يفعلونه في تلك الحال كان ضالا مضلا»(١).

- «وأما ما حكي عن بعض المشايخ من قوله: «إذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحنى، فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا»؛ فهذا الكلام ونحوه: إما أن يكون كذبا من الناقل، أو خطأ من القائل؛ فإنه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم، ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضلالا بعيدا»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٤-٧٥).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ ١٢٥).

• وقال عن أبي عبد الرحمن السلمي: «...وإنما نبهت على هذا لأن فيما جمعه أبو عبد الرحمن السلمي ومحمد بن طاهر المقدسي في ذلك حكايات وآثار، يظن من لا خبرة له بالعلم وأحوال السلف أنها صدق، وكان الشيخ أبو عبد الرحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه من الخير والزهد والدين والتصوف ما يحمله على أن يجمع - من كلام الشيوخ والآثار التي توافق مقصوده - كلَّ ما يجده، فلهذا يوجد في كتبه من الآثار الصحيحة والكلام المنقول ما ينتفع به في الدين، ويوجد فيها من الآثار السقيمة والكلام المردود ما يضر من لا خبرة له، وبعض الناس توقف في روايته، حتى إن البيهقي كان إذا روى عنه يقول: «حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه»، وأكثر الحكايات التي يرويها أبو القاسم القشيري صاحب الرسالة عنه، فإنه كان أجمع شيوخه لكلام الصوفية»(١).

• وقال عن أبي القاسم القشيري: «هذا الكلام لم يسنده عن ذي النون، وإنما أرسله إرسالا، وما يرسله في هذه الرسالة قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه...، وهذا أبو القاسم مع علمه وروايته بالإسناد ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم»(٢).

• وقال عن الرافضة: «الكذب على هؤلاء [يعني: الأئمة الاثني عشر] في الرافضة أعظم الأمور، لا سيما على جعفر بن محمد الصادق، فإنه ما كُذب على أحدٍ ما كُذب عليه، حتى نسبوا إليه: كتاب الجفر والبطاقة والهفت...، وفي

---

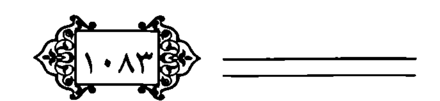
(١) المصدر السابق (١١/ ٥٧٨).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

الجملة: فمن جرّب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقلٍ من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق الناقل؟»[1].

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٤٦٤-٤٦٧). وانظر: المصدر نفسه (٤/ ٥٤-٥٥).



المسلك الثالث

نقض التقليد للشيخ المعيّن أو المعصوم بذكر بعض الحجج من المذهب نفسه

لما كان من منهج أهل الأهواء والبدعة: التقليد الفاسد المطلق للرجال والطائفة، سواء ادعوا فيهم العلم الكامل أو الولاية أو العصمة؛ فإنهم قد لا يقتنعون بما يأتيهم من خارج مذهبهم وطائفتهم أو عن غير شيخهم ومقلَّدهم ومن يدعون عصمته - حتى وإن كان ذلك أدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ -، وقد لا يرفعون رأساً لمن طالبهم بصحة النقل الذي يعتمدونه؛ لأنهم سلّموا أمورهم ودينهم لغيرهم يأخذون عنهم ما يلقونه لهم.

من أجل ذلك؛ كان من أقوى ما ينقض به استدلال أهل الأهواء والبدعة أن تُذكَر لهم النصوص والنقول الواردة عن مقلَّديهم وأئمتهم الذين يحتجون بهم في: إبطال التقليد بعامة، أو في خطأ ما هم عليه في جملةٍ من الأصول والفروع.

أ- فأهل التقليد المذهبي - سواء من بلغ منهم حدّ البدعة والغلو والخروج عن السنة والجماعة، أو من كان دون ذلك -: تورَد عليهم النصوص الصريحة من أئمة المذاهب الأربعة التي تحث الناس من أتباعهم وغيرهم على أن يكون اتباعهم المحض إنما هو للدليل، وتنهاهم وتنكر عليهم أن يكون لهم متبوع غير النبي ﷺ، ومن ذلك:

- قال الإمام أبو حنيفة: «لا يحلّ لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه»(١).

- وقال الإمام مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلّ ما وافق الكتاب والسنَّة فخذوه؛ وكل ما لم يوافق الكتاب والسنَّة فاتركوه»(٢).

- وقال الإمام الشّافعي: «كلّ ما قلت وكان عن النَّبيّ ﷺ خلاف قولي مما يصحّ؛ فحديث النَّبيّ ﷺ أولى، ولا تقلدوني »(٣).

- وقال: « أجمع المسلمون على أنَّ من استبانت له سنّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس»(٤).

- وقال الإمام أحمد: «لا تقلّد دينك أحدا من هؤلاء، ما جاء عن النّبي ﷺ وأصحابه فخذه، ثم التابعين بعدُ الرجل فيهم مخير»(٥).

ب- والصوفية: تذكَر لهم أقوال أئمتهم ومن يرون الولاية فيهم من كتب طائفتهم التي يعتمدونها، ومنها:

- قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع النكتة في قلبي من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة»(٦).

---

(١) الانتقاء ص(١٤٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه (١/ ٦٦).

(٤) أعلام الموقعين (٢/ ٢٨٢).

(٥) مسائل أحمد لأبي داود رقم (٢٧٧).

(٦) طبقات الصوفية ص(٨٧).

- قال أحمد بن أبي الحوارى: «من عمل بلا اتباع سنة فباطل عمله»(١).
- قال الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ»(٢).
- وقال: «من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»(٣).
- قال أبو عثمان النيسابوري: «من أَمَّرَ السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أَمَّرَ الهوى على نفسه نطق بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْ﴾[النور: ٥٤] »(٤).

أ- والرافضة: تورَد لهم أقوال الأئمة الاثني عشر الذين يرون عصمتهم من خلال كتبهم ومراجعهم الموثوقة لديهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا نُسلّم أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة...، والنقل بذلك مستفيضٌ في كتب أهل العلم، بحيث إن معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريّاً بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم»(٥).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤١٠).

(٢) المصدر السابق ص(٤٣٠).

(٣) المصدر السابق ص(٤٣١).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

(٥) منهاج السنة (٤/ ١٦-١٧).

ولعلي أكتفي هنا بنموذج واحد:

▪ ادعى الرافضة عن الأئمة قولهم: «إن الله ﷻ نصب علياً علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة»(١).

فيُنقَض هذا بما جاء في كتبهم عن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لما نزلت: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]، قال جبريل: يا محمد، إن لكل ديناً أصلاً ودعامةً وفرعاً وبنياناً، وإن أصل الدين ودعامته: قول: (لا إله إلا الله)، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه»(٢).

فهذا النص فيه عدة أمور تنقض عليهم قولهم بالعصمة والولاية والإمامة، وتنقض أيضاً ما جاء في النص الأول، وهي:

١- أن الإيمان والكفر متعلق بقول (لا إله إلا الله)، وليس بإمامة علي وولايته.

٢- أن محبة آل البيت وموالاتهم فرع للدين وليست أصلاً.

٣- أن محبة آل البيت وموالاتهم مشروطة بما وافقوا فيه الحق، وهذا ينقض عليهم قولهم بالعصمة والتقليد المطلق من جذوره.

---

(١) أصول الكافي (١/ ٤٣٧).

(٢) بحار الأنوار (٢٧/ ١٧٢).

المسلك الرابع
بيان التناقض الواقع في الأقوال المنسوبة للشيخ المقلَّد أو المعصوم

يعدّ هذا المسلك والذي بعده كالتتمة للمسلك السابق:

- ففي المسلك السابق: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر النصوص والنقول من أعيانهم وأئمتهم، والتي تبطل أصل ما هم عليه من تقليدهم أو دعوى عصمتهم، أو تنقض أصولهم ومسائلهم وقواعدهم.
- وفي هذا المسلك: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر النصوص والنقول عن المعيَّن من شيوخهم وأئمتهم التي تناقض الأقوال التي ينسبونها إليه.
- وفي المسلك التالي: يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر تناقضهم هم في أصولهم التي أوجبوا من أجلها تقليد الشخص المعين أو الطائفة أو المعصوم.

فمما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة: أن ينظَر في شيوخهم وأئمتهم الذين يرون وجوب تقليدهم أو عصمتهم، وينظر في المسائل التي ينسبونها إليه، ثم ينقَض عليهم استدلالهم بذلك النقل بنقلٍ آخر - من كتبهم التي يرون لها الحجية والقبول لديهم - يناقض ما نقلوه عنه مما يخالف الحق.

وهذا المسلك له فوائد، منها:

١- تقرير أن من اعتمدوا قوله فيما هو خلاف الحق في مسألةٍ ما قد رووا عنه هم ما يوافق الحق في تلك المسألة نفسها، فاتباعه في الحق أوجب وأليق من اتباعه فيما نسب إليه من الباطل، بل ذلك هو المتعين.

٢- بطلان إيجاب التقليد الفاسد ودعوى العصمة من الأساس؛ إذ إن مجيء نقلين متعارضين أو متناقضين عمن يرون وجوب تقليده أو عصمته نَاقِضٌ لذلك؛ فإن العصمة تنفي الاستمرار على الخطأ، وإذا كان المقلَّد يقول القول اليوم ويرجع عنه غداً فكيف يجوز تقليده؟، ثم هل الأولى تقليده في قوله الأول أو الثاني؟.

٣- بطلان أن يكون التقليد والعصمة من مصادر التلقي والاستدلال؛ لما يقع فيه المقلَّدون ومن ادعيت عصمتهم في الأقوال المتقابلة المختلفة - وربما المتناقضة المتعارضة -، والله سبحانه يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾[النساء: ٨٢].

ومن نماذج ذلك:

مما نقله أبو القاسم القشيري عن أعيان المذهب في السماع:

▪ «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد العزيز يقول: سمعت أبا عمرو الأنماطي يقول: سمعت الجنيد يقول - وقد سئل: ما بال الإنسان يكون هادئاً، فإذا سمع السماع اضطرب؟ - فقال: إن الله تعالى لما خاطب الذرَّ في الميثاق الأول بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ

قَالُواْ بَلَىٰ ﴾[الأعراف: ١٧٢] استفرغت عذوبة سماع الكلام الأرواح، فلما سمعوا السماع حركهم ذكر ذلك»(١).

▪ «وحكى جعفر بن نصير عن الجنيد أنه قال: تنزل الرحمة على الفقراء في ثلاثة مواطن: عند السماع؛ فإنهم لا يسمعون إلا عن حق، ولا يقولون إلا عن وجد، وعند أكل الطعام؛ فأنهم لا يأكلون إلا عن فاقة، وعند مجاراة العلم؛ فإنهم لا يذكرون إلا صفات الأولياء»(٢).

▪ «وحكي عن أحمد بن أبي الحواري أنه قال: سألت أبا سليمان عن السماع، فقال: من اثنين أحب إليّ من الواحد»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولو كان للمسلمين به [يعني: السماع الصوفي] منفعة في دينهم لفعله السلف، ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا معروف الكرخي، ولا السري السقطي، ولا أبو سليمان الداراني، ولا مثل الشيخ عبد القادر، والشيخ عدي، والشيخ أبي البيان، ولا الشيخ حياة، وغيرهم، بل في كلام طائفة من هؤلاء كالشيخ عبد القادر وغيره النهي عنه، وكذلك أعيان المشايخ، وقد حضره من المشايخ طائفة وشرطوا له المكان والإمكان والخلان والشيخ الذي يحرس من الشيطان، وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم، كالجنيد فإنه حضره وهو شاب، وتركهم في آخر عمره، وكان يقول: «من

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٠٢).

(٢) المصدر السابق ص(٥٠٣-٥٠٩).

(٣) المصدر السابق ص(٥١٣).

تكلف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به». فقد ذم من يجتمع له، ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له»[(١)].

وقال: «وبالجملة، فإذا كان المسند المحفوظ المعروف من قول الجنيد أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لا يحمد هذا السماع المبتدع ولا يأمر به ولا يثني عليه، بل المحفوظ من أقواله ينافي ذلك؛ لم يجز أن يعمد إلى قول مجمل روي عنه بغير إسناد فيحمل على أنه مدح هذا السماع المحدث، وقد روى بعض الناس أن الجنيد كان يحضر هذا السماع في أول عمره ثم تركه، وحضوره له فعل، والفعل قد يستدل به على مذهب الرجل وقد لا يستدل...، وأقصى ما يقال: إن الجنيد كان يفعل أولا هذا السماع على طريق الاستحسان له والاستحباب، أو يقول ذلك، فيكون هذا - لو صح - معارضا لأقواله المحفوظة عنه، فيكون له في المسألة قولان.

وقد قال أبو القاسم: «حكي عن الجنيد أنه قال: السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الزمان والمكان والإخوان»، وهذه حكاية مرسلة، والمراسيل في هذه الرسالة لا يعتمد عليها إن لم تعرف صحتها من وجه آخر - كما تقدم -، ولو صح ذلك وأنه أراد سماع القصائد لكان هذا أحد قوليه، وذلك أن قوله: «السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه» صريح بأنه مكروه مذموم منهي عنه لمن قصده، وهذا هو الذي نقرره، فقول الجنيد من محض الذي قلناه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٢-٥٩٣).

وقوله: «ترويح لمن صادفه» لم يثبت منه وإنما أثبتوا أنه راحة، وجعل ذلك مع المصادفة لا مع القصد والتعمد، والمصادفة فيها قسم لا ريب فيه وهو استماع دون استماع، كالمرء يكون مارا فيسمع قائلا يقول بغير قصده واختياره، أو يكون جالسا في موضع فيمر عليه من يقول، أو يسمع قائلا من موضع آخر بغير قصده، وأما إذا اجتمع بقوم لغير السماع إما حضر عندهم أو حضروا عنده وقالوا شيئا فهذا قد يقال: إنه صادفه السماع فإنه لم يمش إليه ويقصده، وقد يقال: بل إصغاؤه إليه واستماعه الصوت يجعله مستمعا فيجعله غير مصادف...، فأكثر ما يقال إن الجنيد أراد بالمصادفة هذه الصورة، وهو مع جعله ترويحا لم يجعله سببا للرحمة، وهذا غايته أن يكون مباحا لا يكون حسنا ولا رحمة ولا مستحبا، والكلام في إباحته وتحريمه غير الكلام في حسنه وصلاحه ومنفعته وكونه قربة وطاعة، فالجنيد لم يقل شيئا من هذا.

وقول القائل: «تنزل الرحمة على أهل السماع»: إذا أراد به سماع القصائد يقتضي أنه حسن وأنه نافع في الدين، وكلام الجنيد صريح في خلاف ذلك»[1].

---

(١) الاستقامة (١/ ٤٠٠-٤٠٣).

المسلك الخامس

بيان الاضطراب والاختلاف الواقع في موجِبي التقليد أو العصمة

تتمةً للمسلكين السابقين:

فإنه يُنقَض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة بذكر ما يعتريهم من الاضطراب والاختلاف في أصولهم ومسائلهم؛ مما يُظهِر عدة أمور، منها:

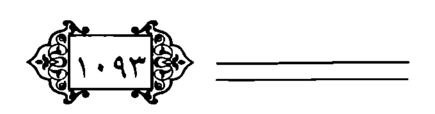
- أنه يظهر بذلك بُعْدُهم عن منهج الأنبياء، وذلك أنك «لست تجد اتفاقاً وائتلافاً إلاّ بسبب اتباع آثار الأنبياء...، ولا تجد افتراقاً واختلافاً إلا عند من ترك ذلك وقدّم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ [هود: ١١٨-١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعلاً...، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك»(١).

- أن بيان هذا الاختلاف والاضطراب من أعظم العلامات والدلائل التي يُفْرَق بها بين الأصول الصحيحة والباطلة، وأهل الحق وأهل الباطل، وأهل الهدى وأهل الضلال، وأهل السنة والاتباع وأهل البدعة والأهواء، ولله درّ الإمام قتادة حيث قال: «تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢). وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٤٩).

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٨/ ٤٧) بإسناد حسن.



- أن هذا الاختلاف والاضطراب بينهم مُشْعِر «بتفرّق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فبيّن أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلّق بمعنى واحد، وأما إذا تعلّق كل شيعة بحبلٍ غير ما تعلّقت به الأخرى فلا بدّ من التفرّق، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»(١).

ومن نماذج ذلك:

- فِرَق الخوارج: قلّدوا المحكّمة الأولى الذين خرجوا على علي رضي الله عنه، وجعلوهم أئمة الحق والهدى، وأوجبوا اتباعهم فيما كانوا عليه، وقد وقع بينهم الاختلاف والاضطراب حتى انقسموا فيما بينهم إلى عشرين فرقة - فيما قيل -، مع أن المتأمل في تفرّقهم يجد عجباً، فإن بعضهم يجتمعون في مجلس، فتعرِض لهم مسألة من المسائل، فيختلفون، ثم لا يقومون إلا وهم مفترقون يكفِّر بعضهم بعضاً(٢). قال الشهرستاني: «والخوارج اجتمعوا في كلّ زمانٍ على واحدٍ منهم، بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم، ويجري على سنن العدل في معاملاتهم، وإلا خذلوه وخلعوه، وربما قتلوه»(٣).

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٠١).

(٢) انظر: دراسة عن الفرق للدكتور جلي ص(٦٥).

(٣) الملل والنحل (١/ ٢٥).

• والشيعة الإمامية: اتخذوا دعوى العصمة لأئمتهم أصلاً لدينهم يتعصبون له ولا يحيدون عنه ويرون كفر من لم يقُل به، وهم أعظم تفرقاً وأكثر اختلافاً واضطراباً - في أنفسهم - من جميع فرق الأمة، حتى قيل: إنهم يبلغون ثنتين وسبعين فرقة(١).

• وأهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً واضطراباً - مع دعوى كلٍّ منهم أن الذي يقوله حقّ مقطوع به قام عليه البرهان -، فلا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدِّمات دليلٍ إلا نادراً، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كلٌّ من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كلٌّ منهما أن الله لا يُعرَف إلا بطريقته(٢).

---

(١) انظر: منهاج السنة (٣/ ٤٦٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٥٢)، الصواعق المرسلة (٣/ ٨٣٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢، ١٣٨) (٤/ ٥١-٥٢) (٩/ ٢٢٩-٢٣٠)، الصواعق المرسلة (١/ ٣١٨-٣١٩) (٣/ ٨٣٧-٨٤٢) (٤/ ١٤٢٩-١٤٣٢)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٦٨).

المسلك السادس

إلزام كل مدّعٍ وجوب تقليد أحد أو عصمته بصحّة قول غيره في وجوب تقليد شيخه أو عصمته

من المقطوع به: أنه لا يدعي أحد وجوب تقليد شخص معين أو طائفة معين أو عصمة أفراد معينين بناءً على نصّ صحيح صريح من الكتاب والسنة، بل لا يكون عنده إلا مجرد التحكّم والهوى والعصبية والحمية، أو تأويل النصوص الصحيحة على مراده، أو افتعال أحاديث واختلاق أخبار ليس لها أصل.

وإذ كان الأمر كذلك؛ فإنه مما ينقض عليهم استدلالهم بالتقليد لشيوخهم وطائفتهم أو ادعائهم العصمة لأئمتهم: إلزامهم بأن يصحّحوا قول كل أحد ادعى وجوب تقليد شيخه أو طائفته أو ادعى عصمته:

- فإن لم يلتزموا ذلك: شهدوا على أنفسهم بمحض الهوى والتحكّم من غير بينة ولا دليل، وأن إيجابهم التقليد للمعين الذين يرونه هم باطل غير مقبول؛ إذ ما الفرق في ذلك بين دعواهم ودعوى غيرهم.

- وإن التزموا ذلك: سقط قولهم بإيجاب التقليد لشيوخهم أو طائفتهم وبدعوى العصمة لأئمتهم؛ فإنه إذا كان كل شيخ أو طائفة أهلاً للتقليد وكان أتباعه على حق في تقليده، وكان لكل أحد أن يدعى عصمة من يشاء ويقبل منه ذلك؛ لم يكن لأحد المقلَّدين أو المدَّعى عصمتهم مزية على غيره ولا فضل، فلماذا - إذاً - يجعل كل وحد منهم لنفسه من يقلده أو يدعي عصمته؟، ولماذا لا يقلّد كل واحدٍ منهم من وجده من هؤلاء المقلَّدين الذين ارتضاه غيره؟.

قال ابن القيم - في بيان قوة هذا المسلك -: «والعجب: أن كل طائفة من الطوائف وكل أمة من الأمم تدعي أنها على حق - حاشا فرقة التقليد -، فإنهم لا يدعون ذلك، ولو ادعوه لكانوا مبطلين؛ فإنهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك الأقوال لدليل قادهم إليه وبرهان دلهم عليه، وإنما سبيلهم محض التقليد، والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل...

وأعجب من هذا: أنهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه وأنه لا يحل القول به في دين الله، ولو اشترط الإمام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط، وكذلك المفتي يحرم عليه الإفتاء بما لا يعلم صحته باتفاق الناس، والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده، إذ طريق ذلك مسدودة عليه، ثم كلٌّ منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لمتبوعه: لا يفارق قوله، ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره، وهذا من أعجب العجب»[1].

ومن أتمّ النماذج وأبدعها في هذا: ما ذكره الإمام ابن القيم فقال:

«وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية بعدما تقدم، فأحسن ما رأيت من ذلك: قول المزني - وأنا أورده -، قال:

يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فيما حكمت به؟.

فإن قال: نعم؛ بطل التقليد؛ لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد.

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٣٢-٢٣٣).

وإن قال: حكمت به بغير حجة؛ قيل له: فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم الله ذلك إلا بحجة؟، قال الله ﷻ: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[يونس: ٦٨] أي: من حجة بهذا؟.

فإن قال: أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة؛ لأني قلدت كبيرا من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خفيت علي؛ قيل له: إذا جاز تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك فتقليد معلم معلمك أولى لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك، كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك.

فإن قال: نعم ترك تقليد معلمه إلى تقليد معلم معلمه، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول الله ﷺ.

وإن أبى ذلك نقض قوله، وقيل له: كيف تجوز تقليد من هو أصغر وأقل علما ولا تجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علما - وهذا تناقض -؟:

فإن قال: لأن معلمي - وإن كان أصغر - فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه، فهو أبصر بما أخذ، وأعلم بما ترك؛ قيل له: وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك، لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك، فإن قلد قوله جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلى للأدنى أبدا، وكفى بقول يؤول إلى هذا تناقضا وفسادا»[1].

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٢١-٢٢٢).

وقال: «يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به وخالفت السلف في ذلك، فإنهم لم يقلدوا؟.

فإن قال: قلدت لأن كتاب الله لا علم لي بتأويله وسنة رسول الله ﷺ لم أحصها، والذي قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم مني؛ قيل له: أما العلماء إذا أجمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية عن سنة رسوله ﷺ أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم عالم، ولعل الذي رغبت عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه؟.

فإن قال: قلدته لأني اعلم أنه على صواب؛ قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب الله أو سنة أو إجماع؟.

فإن قال: نعم؛ أبطل التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل.

وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني؛ قيل له: فقلِّد كل من هو أعلم منك، فإنك تجد من ذلك خلقا كثيرا، ولا تخص من قلدته إذ علتك فيه أنه أعلم منك.

فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس؛ قيل له: فإنه إذاً أعلم من الصحابة!، وكفى بقول مثل هذا قبحا.

فإن قال: أنا أقلد بعض الصحابة؛ قيل له: فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم ولعل من تركت قوله منهم أفضل ممن أخذت بقوله - على أن القول لا يصح لفضل قائله وإنما يصح بدلالة الدليل عليه -؟...

فإن قال: قصري وقلة علمي يحملني على التقليد؛ قيل له: أما من قلد فيما ينزل به من أحكام شريعته عالما يتفق له على علمه فيصدر في ذلك عما

يخبره فمعذور؛ لأنه قد أدى ما عليه وأدى ما لزمه فيما نزل به لجهله، ولا بد له من تقليد عالم فيما جهله لإجماع المسلمين أن المكفوف يقلد من يثق بخبره في القبلة لأنه لا يقدر على أكثر من ذلك، ولكن من كانت هذه حاله هل تجوز له الفتيا في شرائع دين الله فيحمل غيره على إباحة الفروج وإراقة الدماء واسترقاق الرقاب وإزالة الأملاك ويصيرها إلى غير من كانت في يديه بقول لا يعرف صحته ولا قام الدليل عليه - وهو مقر أن قائله يخطئ ويصيب، وأن مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه -؟.

فإن أجاز الفتوى لمن جهل الأصل والمعنى لحفظه الفروع لزمه أن يجيزه للعامة، وكفى بهذا جهلا وردا للقرآن»[1].

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٣-٢٢٤).

المسلك السابع
بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر من الحجج المُسْتَدَلّ بها على التقليد أو العصمة

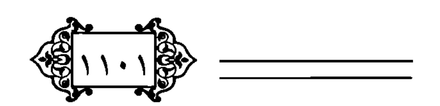
مما ينبغي على صاحب السنة: أن يدرك أن من يوجب التقليد لأحد أو يدعي له العصمة فإن له حججاً نقلية وعقلية - هي في حقيقتها شُبَه - يدعيها يثبت بها صحة ما ذهب إليه، فينبغي له أن يعرف تلك الحجج في أثناء نقضه استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة؛ ليكون نقضه صحيحاً متيناً مبنياً على علم وبصيرة، مع أهمية أن يكون النقض لها من الجانبين: النقلي والعقلي.

ومما يورِث الدهشة والعجَب: تلك الحجج (الشُّبَه) التي يستدل بها أهل التقليد على صحة التقليد عموماً؛ فإنهم لم يدعوا دليلاً من الأدلة الصحيحة - في نفسها - إلا استدلوا به على صحة التقليد، فاستدلوا بالآيات القرآنية وسنة الرسول ﷺ (قولاً وفعلاً وتقريراً) والإجماع القولي والسكوتي وآثار الصحابة والتابعين والقياس والقواعد والاستقراء والعقل!!.

وقد عُنِي أهل العلم قديماً وحديثاً بجمعها ونقضها، واستوفى الإمام ابن القيم معظمها - إن لم تكن جميعها -، فذكرها مع بيان وجه استدلالهم بها، ثم نقضها إجمالاً وتفصيلاً، نقلاً وعقلاً، فأكتفي هنا بذكر ثلاثة نماذج مما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ مع نقضها(١):

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٦ وما بعدها).



الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، قالوا: أمر الله سبحانه من لا علم له أن يسأل من هو أعلم منه، وهذا هو نص قولنا في التقليد.

النقض: أن ما ذكرتم بعينه حجة عليكم؛ فإن الله سبحانه أمر بسؤال أهل الذكر، والذكر هو القرآن والحديث الذي أمر الله نساء نبيه أن يذكرنه بقوله: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فهذا هو الذكر الذي أمرنا الله باتباعه وأمر من لا علم عنده أن يسأل أهله، وهذا هو الواجب على كل أحد: أن يسأل أهل العلم بالذكر الذي أنزله على رسوله ليخبروه به، فإذا أخبروه به لم يسعه غير اتباعه، وهذا كان شأن أئمة أهل العلم: لم يكن لهم مقلد معين يتبعونه في كل ما قال...، ولم يكن أحد من أهل العلم قط يسأل عن رأي رجلٍ بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالف له ما سواه.

الدليل الثاني: ويكفي في صحة التقليد: الحديث المشهور: «أصحابي كالنجوم فبأيهم اقتديتم اهتديتم».

النقض: جوابه من وجوه:

أحدها: أن هذا الحديث روي من عدة طرق لا يثبت شيء منها، كما ذكر ذلك هل العلم بالحديث.

الثاني: أن يقال لهؤلاء المقلدين: فكيف استجزتم ترك تقليد النجوم التي يهتدى بها وقلدتم من هو دونهم بمراتب كثيرة؟، فكان تقليد مالك والشافعي وأبي جنيفة وأحمد آثر عندكم من تقليد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم،

فما دل عليه الحديث خالفتموه صريحا واستدللتم به على تقليد من لم يتعرض له بوجه.

الثالث: أن هذا يوجب عليكم الجمع في الوقت نفسه بين القولين المتقابلين الواردين عن الصحابة في المسألة الواحدة، فيلزمكم تقليد من ورّث الجد مع الأخوة منهم ومن أسقط الإخوة به - معاً -، وتقليد من حرم الجمع بين الأختين بملك اليمين ومن أباحه، وتقليد من قال: تعتد المتوفى عنها بأقصى الأجلين ومن قال: بوضع الحمل، وتقليد من جوز بيع الدرهم بالدرهمين...، وأضعاف أضعاف ذلك مما اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ، فإن سوغتم هذا فلا تحتجوا لقولٍ على قول ومذهبٍ على مذهب، بل اجعلوا الرجل مخيرا في الأخذ بأي قول شاء من أقوالهم، ولا تنكروا على من خالف مذهبكم واتبع قول أحدهم، وإن لم تسوغوه فأنتم أول مبطل لهذا الحديث ومخالف له وقائل بضد مقتضاه، وهذا مما لا انفكاك لكم منه.

الرابع: أن الاقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة والقبول من كل من دعا إليهما منهم، فإن الاقتداء بهم يحرم عليكم التقليد ويوجب الاستدلال وتحكيم الدليل، كما كان عليه القوم رضي الله عنهم، وحينئذ فالحديث من أقوى الحجج عليكم.

الدليل الثالث: أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد، وأجمعت الأمة على ذلك، وذلك تقليد له.

النقض: لو لم يكن في آفات التقليد غير هذا الاستدلال لكفى به بطلانا!، وهل قبلنا قول الشاهد إلا بنص كتاب ربنا وسنة نبينا وإجماع الأمة على قبول قوله؟، فإن الله سبحانه نصبه حجة يحكم الحاكم بها كما يحكم بالإقرار،

وكذلك قول المقر أيضا حجة شرعية، وقبوله تقليد له كما سميتم قبول شهادة الشاهد تقليدا، فسموه ما شئتم، فإن الله سبحانه أمرنا بالحكم بذلك وجعله دليلا على الأحكام، فالحاكم بالشهادة والإقرار منفذ لأمر الله ورسوله، ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكم، وذلك حكم بنفس ما أنزل الله لا بالتقليد. فالاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للإعراض عن الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وتقديم آراء الرجال عليها وتقديم قول الرجل على من هو أعلم منه واطراح قول من عداه جملة؛ من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول والأفهام. وبالجملة: فنحن إذا قبلنا قول الشاهد لم نقبله لمجرد كونه شهد به، بل لأن الله سبحانه أمرنا بقبول قوله، فأنتم معاشر المقلدين إذا قبلتم قول من قلدتموه قبلتموه لمجرد كونه قاله أو لأن الله أمركم بقبول قوله وطرح قول من سواه؟!.

المسلك الثامن

بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها من ادُّعِي فيه وجوب التقليد والعصمة

من أعظم موجبات اتباع النبي ﷺ في كل ما يأتي به من الدين، والتسليم المطلق له: عصمته من الكذب ومخالفة أمر الله سبحانه، وعدم إقراره على الخطأ إن أخطأ في اجتهاده، فيقطع المؤمن بأنه باتباعه محمداً ﷺ يكون مطيعاً ربَّه تبارك وتعالى وممتثلاً ما أمره به.

ومن لوازم ادعاء وجوب تقليد أحدٍ غير النبي ﷺ في كل أمرٍ أو ادعاء العصمة له: أن يكون حاله كحال النبي ﷺ في ذلك، وهذا - وإن ادعاه من ادعاه من بعض موجبي التقليد أو مدعي العصمة - فإن دعواه تسقط وتدحض عند تقرير أن ذلك المقلَّد أو المدعى عصمته يقع في مخالفات صريحة للشرع الذي جاء به محمد ﷺ، وذلك ناقضٌ لوجوب تقليده في كل شيء ولدعوى عصمته.

وهذا المسلك لا يشتمل على المخالفات الشرعية المتعمَّدة وحسب، بل يتناول أيضاً الخطأ المغفور في الاجتهاد الفقهي، والمخالفات الشرعية العقدية التي أخطأ فيها صاحبها أو وقع فيها بسبب البدعة والهوى، فكل واحدٍ من هذه الأصناف تبيّن المخالفات التي وقع فيها المقلَّد بحسبه.

ففيما يتعلق بأهل التقليد المذهبي:

يقول ابن القيم: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبيان زلة العالم؛ ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض وحرموه وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد، فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك، إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه؛ فالخطأ واقع منه ولا بد»[1].

وعن الصوفية الذين يقلدون شيوخهم ويدّعون لهم الحفظ من الله:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعامة هؤلاء يتكلمون بكلام متناقض أو بكلام لا حقيقة له، إذ كان الأصل الذي بنوا كلامهم عليه أصلا باطلا...، لكن شيوخ أهل العلم الذين لهم لسان صدق - وإن وقع في كلام بعضهم ما هو خطأ منكر - فأصل الإيمان بالله ورسوله إذا كان ثابتا غفر لأحدهم خطأه الذي أخطأه بعد اجتهاده.

وهذا الإلحاد الذي وقع في كلام ابن عربي صاحب الفتوحات وأمثاله في أصول الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لم يكن في كلام العلماء والشيوخ المشهورين عند الأمة الذين لهم لسان صدق، ولكن هؤلاء أخذوا مذهب

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٢١٧).

الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام - كابن سينا وأمثاله الذي دخل كثير منها في كلام صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها وأمثاله - فأخرجوها في قالب الإسلام بلسان التصوف والتحقيق كما فعل ابن عربي ...، والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية وأبو القاسم القشيري في الرسالة كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة ومذهب أهل الحديث كالفضيل بن عياض والجنيد بن محمد وسهل بن عبد الله التستري وعمرو بن عثمان المكي وأبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وغيرهم، وكلامهم موجود في السنة وصنفوا فيها الكتب، لكن بعض المتأخرين منهم كان على طريقة بعض أهل الكلام في بعض فروع العقائد، ولم يكن فيهم أحد على مذهب الفلاسفة، وإنما ظهر التفلسف في المتصوفة المتأخرين، فصارت المتصوفة تارة على طريقة صوفية أهل الحديث - وهم خيارهم وأعلامهم -، وتارة على اعتقاد صوفية أهل الكلام - فهؤلاء دونهم -، وتارة على اعتقاد صوفية الفلاسفة كهؤلاء الملاحدة»[١].

ويقول: «وما ذكر عن ذي النون في هذا الباب - مع أن ذا النون قد وقع منه كلام أنكر عليه، وعزره الحارث بن مسكين، وطلبه المتوكل إلى بغداد، واتهم بالزندقة، وجعله الناس من الفلاسفة - فما أدري هل قال هذا أم لا؟، بخلاف الجنيد، فإن الاستقامة والمتابعة غالبة عليه، وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثم معصوم من الخطأ غير الرسول، لكن الشيوخ

---

(١) الصفدية (١/ ٢٦٥-٢٦٧).

الذين عرف صحة طريقتهم علم أنهم لا يقصدون ما يعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»[١].

ويقول: «وكثير من السالكين سلكوا في دعوى حب اللّه أنواعًا من أمور الجهل بالدين، إما من تعدي حدود اللّه، وإما من تضييع حقوق اللّه، وإما من ادعاء الدعاوى الباطلة التي لا حقيقة لها، كقول بعضهم: «أي مريد لي ترك في النار أحدًا فأنا منه بريء»، فقال الآخر: «أي مريد لي ترك أحدًا من المؤمنين يدخل النار فأنا منه بريء»، فالأول: جعل مريده يخرج كل من في النار، والثاني: جعل مريده يمنع أهل الكبائر من دخول النار. ويقول بعضهم: «إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم حتى لا يدخلها أحد»، وأمثال ذلك من الأقوال التي تؤثر عن بعض المشايخ المشهورين، وهي إما كذب عليهم، وإما غلط منهم، ومثل هذا قد يصدر في حال سكر وغلبة وفناء يسقط فيها تمييز الإنسان أو يضعف حتى لا يدري ما قال، والسكر هو لذة مع عدم تمييز؛ ولهذا كان بين هؤلاء من إذا صحا استغفر من ذلك الكلام، والذين توسعوا من الشيوخ في سماع القصائد المتضمنة للحب والشوق واللوم والعذل والغرام كان هذا أصل مقصدهم، ولهذا أنزل اللّه للمحبة محنة يمتحن بها المحب فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فلا يكون محبًا للّه إلا من يتبع رسوله، وطاعة الرسول ومتابعته تحقيق العبودية، وكثير ممن يدعي المحبة يخرج عن شريعته وسنته، ويدعي من الخيالات ما لا يتسع هذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٩٢-٣٩٣).

الموضع لذكره، حتى قد يظن أحدهم سقوط الأمر وتحليل الحرام له، وغير ذلك مما فيه مخالفة شريعة الرسول وسنته وطاعته»(١).

وأما الأئمة الاثنا عشر الذين ادعى الرافضة فيهم العصمة: فإن الأحد عشر منهم مبرءون أصلاً مما ينسب إليهم من الكذب والكفر والشرك والمخالفة الصريحة المتعمَّدة للشرع، ولذلك فإن النقض يكون لأئمتهم الفعليين (وهم شيوخهم):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الأئمة الذين يُدّعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة، والمنتظر غائب له أكثر من أربعمائة وخمسين سنة، وعند آخرين هو معدوم لم يوجد، والذين يُطاعون شيوخٌ من شيوخ الرافضة، أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة، وذكروا أن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين، وهؤلاء الشيوخ المصنفون ليسوا معصومين بالاتفاق، ولا مقطوعاً لهم بالنجاة. فإذاً: الرافضة لا يتبعون إلا أئمةً لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم، فلم يكونوا قاطعين لا بنجاتهم ولا بنجاة أئمتهم الذين يُباشرونهم بالأمر والنهي، وهم أئمتهم حقّاً، وأنهم في انتسابهم إلى أولئك بمنزلة كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون إلى شيخ قد مات من مدة، ولا يدرون بماذا أمر ولا عن ماذا نهى، بل له أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدّون عن سبيل الله، يأمرونهم بالغلو في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أرباباً»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٨٨-٤٨٩).

ويقول - عن إمامهم الثاني عشر خاصة -: «ثم إنه لما علم اسم ذلك الإمام ونسبه يعني: المنتظر، لم يظفر بشيء من مطلوبه، ولا وصل إليه شيء من تعليمه وإرشاده، ولا أمره ولا نهيه، ولا حصل له من جهته منفعة ولا مصلحة أصلاً، إلا إذهاب نفسه وماله، وقطع الأسفار، وطول الانتظار بالليل والنهار، ومعاداة الجمهور لداخل في سرداب، ليس له عمل ولا خطاب، ولو كان موجوداً بيقين لما حصل به منفعة لهؤلاء المساكين، فكيف وعقلاء الناس يعلمون أنه ليس معهم إلا الإفلاس، وأن الحسن بن علي العسكري لم ينسل ولم يُعقب، كما ذكر ذلك محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع وغيرهما من أهل العلم بالنسب؟!»[١].

(١) المصدر السابق (١/ ١٢١-١٢٢).

الباب الثاني

القواعد العامّة لأهل السنة
في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة

وفيه سبعة فصول:

- الفصل الأول: القواعد المتعلقة بدليل الشبهة.
- الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة.
- الفصل الثالث: المقابلة.
- الفصل الرابع: النظائر.
- الفصل الخامس: الترديد والحصر.
- الفصل السادس: المعارضة.
- الفصل السابع: الإلزام.

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بدليل الشبهة

وفيه مبحثان:

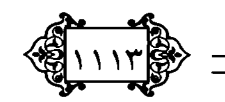
- المبحث الأول: المطالبة بدليل الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المطالبة بالدليل على كامل الشبهة.

- المطلب الثاني: المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة.

- المبحث الثاني: المطالبة بصحة دليل الشبهة.



المبحث الأول

المطالبة بدليل الشبهة

المطلب الأول

المطالبة بالدليل على كامل الشبهة

« جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث اللّه به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه: فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديق، أو تكذيبه؛ فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم »[1].

و « العلم: ما قام عليه الدليل، والنافع منه: ما جاء به الرسول، فالشأن: في أن نقول علمًا، وهو النقل المصدق والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك - وإن زخرف مثله بعض الناس - خزف مزوق، وإلا فباطل مطلق »[2].

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣٨٨).

وقد ذمّ الله تعالى اتباعَ الظن بلا علم في عدة مواضع، وطالب كل صاحب دعوى من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين وغيرهم ببيان العلم والدليل والبرهان الذي اعتمدوه في أعمالهم وعقائدهم(١).

ومن ذلك: قوله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[البقرة: ١١١]، قال ابن القيم: « هذه دعوى من كل واحد من الطائفتين أنه لن يدخل الجنة إلا من كان منهما، فقالت اليهود: لا يدخلها إلا من كان هودا، وقالت النصارى: لا يدخلها إلا من كان نصرانيا، فاختصر الكلام أبلغ اختصار وأوجزه، مع أمن اللبس ووضوح المعنى، فطالبهم الله تعالى بالبرهان على صحة الدعوى فقال: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾، وهذا هو المسمى: سؤال المطالبة بالدليل، فمن ادعى دعوى بلا دليل يقال له: هات برهانك إن كنت صادقا فيما ادعيت »(٢).

ومن قواعد المطالبة بالدليل:

- الدليل المطالَب به أنواع، كالكتاب والسنة والإجماع والآثار وأقوال الأئمة والقياس والعقل والاستقراء ولغة العرب.

- يختلف نوع الدليل المطالَب به لعدة اعتبارات، منها: نوع الشبهة، والقائل بها، ودرجتها قوةً وضعفاً.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٠-١١١).

(٢) بدائع الفوائد (٥/ ٢١٩).

- قد يطالَب بأنواع الأدلة جميعاً لإظهار شدة وهاء الشبهة وكمال عجز صاحبها، وقد يطالَب ببعضها لعدة اعتبارات، منها: مقام المطالبة، وما يقرّ به الخصم، وبيان عجزه عن الإتيان ببعض أنواع الأدلة، فكيف لو طولِب بما هو أقوى منها أو بها كلها؟.

- أن المطالبة بالدليل قد تكون على كامل الشبهة التي أتى بها صاحبها، وقد تكون على أجزائها التي يكون فيها الباطل.

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ٱئْتُونِى بِكِتَـٰبٍ مِّن قَبْلِ هَـٰذَآ أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [الأحقاف: ٤]، « فالكتاب: هو الكتاب، والأثارة - كما قال من قال من السلف - هي: الرواية والإسناد، وقالوا: هي الخط أيضا، إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط، وذلك لأن الأثارة من الأثر، فالعلم الذي يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ويقيد ذلك بالخط فيكون ذلك كله من آثاره »[1]، وفي هذه الآية: المطالبة بالدليل العقلي والسمعي[2].

ومما تبرز به أهمية المطالبة بالدليل: أن كل من خالف الكتاب والسنة والإجماع، فإنه لن يجد على باطله دليلاً صحيحاً صريحاً يشهد له عليه، فيسقط قوله وتضمحلّ شبهته.

---

(١) درء التعارض (١/ ٥٧-٥٨).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٥).

قال الإمام أحمد: « فمما يسأل عنه الجهمي: يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟؛ فلا يجد. فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؛ فلا يجد »(١).

وقال الإمام البخاري: « وانتحل نفر هذا الكلام فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بصر ولا تقليد يصح، فأضل بعضهم بعضا جهلا بلا حجة أو ذكر إسناد، وكله من عند غير الله إلا من رحم ربك، فوجدوا فيه اختلافا كثيرا، وإذا أراد الله أن يلبسهم شيعا ويذيق بعضهم بأس بعض فلا مرد له، فهم في ريبهم يترددون »(٢).

وقال: « وحرم الله ﷻ على أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكما من أحكام الرسول أو فرضا أو سنة من سنن المرسلين »(٣).

وقال الدارمي: « لقد شوهتم معبودكم إذ كانت هذه صفته، والله أعلى وأجل من أن تكون هذه صفته، فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بيِّنٍ على دعواكم من كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا »(٤).

وقال: « ولكن بيننا وبينكم حجة واضحة يعقلها من شاء الله من النساء والولدان: ألستم تعلمون أنا قد أتيناكم بهذه الروايات عن رسول الله وعن

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

(٣) المصدر السابق ص(٧٧).

(٤) الرد على الجهمية ص(٤٢).

أصحابه والتابعين منصوصة صحيحة عنهم أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادية الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم يتنافسون فيها ويتزينون بروايتها ويحتجون بها على من خالفها؟، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها - إن شاء الله -، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا حتى يكون بعض ما تأتون به ضدا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لم يدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصا بلا ضد منصوص من قولهم أو من قول نظرائهم، ولم يدفع شيء بلا شيء؛ لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحدا منها شيء، إلا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبدا، هذا واضح بيِّن يعقله كثير من ضعفاء الرجال والنساء وتعقلونه أنتم - إن شاء الله - »[١].

وقال: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها. قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون!، أرأيتم إن لم تقبلوها أتشكون أنها مروية عن السلف مأثورة عنهم مستفيضة فيهم يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرنا بعد قرن؟، قالوا: نعم، قلنا: فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية تداولتها العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم التي كذبتها الآثار كلها، فلا تقدرون أن تأتوا فيها بخبر ولا أثر »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٦-٩٧).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٢٦).

وقال: « وأما دعواك أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، فزعمت تفسيرهما: « رزقاه: رزق موسع ورزق مقتور، ورزق حلال ورزق حرام». فقوله: ﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه، فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم، فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية؟، فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي، ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير، فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فَأْثُره من صاحب علم أو صاحب عربية، وإلا فإنك - مع كفرك بهما - من المدلسين »[1].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤١-٢٤٢).

المطلب الثاني
المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة

قد يُغْرِق صاحب الشبهة في التلبيس والتضليل:

- فيستدل بدليل، لكنه في الواقع إنما استدل ببعضه وترك بعضه الآخر، ويكون فيما تركه إبطال لشبهته وقوله.
- أو يمزج ما في شبهته من باطل بشيء من الحق: في الألفاظ أو الجمل أو المضمون.

ففي هذه الحالة: إن طولب بالدليل مطلقاً قال: هذا هو دليلي الذي جئتكم به، وإن طولب بالدليل على كامل الشبهة فربما استدل عليه بدليلٍ عامٍّ قد يحصل به الالتباس، فتزيد الشبهة - على بعض الناس - قوة واستحكاماً والتباساً، ولكن الأليق هنا: هو توجيه المطالبة بالدليل إلى الجزء المعين من الشبهة الذي حصل بسببه الاشتباه ومزِج فيه الباطل، وحينها لن يتمكن صاحبها من الإتيان بالدليل، فيظهر لكل أحدٍ أنه مبطِل، وأنه ما أراد إلا التلبيس.

وهذا ما كان يتميّز به أهل السنة، ومن النماذج في ذلك:

قال الإمام أحمد: « في قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾[النساء: ٥٦]، قالت الزنادقة: فما بال جلودهم التي عصت قد احترقت وأبدلهم جلودا غيرها؟، فلا نرى إلا أن الله يعذب جلودا لم تذنب حين يقول: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾. فشكوا في القرآن وزعموا أنه متناقض.

فقلت: إن قول الله: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ ليس يعني: جلودا غير جلودهم، وإنما يعني: بدلناهم جلودا غيرها، تبديلها: تجديدها؛ لأن جلودهم إذا نضجت جددها الله »(١).

وقال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يدرك بشيء من هذه الخمس.

فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف يناقض: أما قولك: «لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب»: فقد صدقت، وتفسير التوحيد عند الأمة وصوابه: قول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)...، فهذا تأويل التوحيد وصوابه عند الأمة، فمن أدخل الحواس الخمس أيها المعارض في صواب التأويل من أمة محمد ﷺ؟، ومن عدها؟، فأَشِرْ إليه »(٢).

وقال: «فاحتج بعضهم فيه [يعني: في أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان] بكلمة زندقة أستوحش من ذكرها، وتستر آخر من زندقة صاحبه فقال: قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٧).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١٥٢-١٥٥).

قلنا: هذه الآية لنا عليكم لا لكم، إنما يعني: أنه حاضرٌ كل نجوى ومع كل أحد من فوق العرش بعلمه؛ لأن علمه بهم محيط وبصره فيهم نافذ، لا يحجبه شيء عن علمه وبصره، ولا يتوارون منه بشيء، وهو بكماله فوق العرش بائن من خلقه، يعلم السر وأخفى، أقرب إلى أحدهم من فوق العرش من حبل الوريد، قادر على أن يكون له ذلك؛ لأنه لا يبعد عنه شيء ولا تخفى عليه خافية في السموات ولا في الأرض، فهو كذلك رابعهم وخامسهم وسادسهم، لا أنه معهم بنفسه في الأرض - كما ادعيتم -، وكذلك فسرته العلماء.

فقال بعضهم: دعونا من تفسير العلماء، إنما احتججنا بكتاب الله، فأتوا بكتاب الله.

قلنا: نعم هذا الذي احتججتم به هو حق - كما قال الله ﷻ -، وبها نقول على المعنى الذي ذكرنا، غير أنكم جهلتم معناها فضللتم عن سواء السبيل، وتعلقتم بوسط الآية وأغفلتم فاتحتها وخاتمتها؛ لأن الله ﷻ افتتح الآية بالعلم بهم وختمها به، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، ففي هذا دليل على أنه أراد العلم بهم وبأعمالهم، لا أنه نفسه في كل مكان معهم - كما زعمتم -، فهذه حجة بالغة لو عقلتم»[1].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٤٢-٤٣).

المبحث الثاني

المطالبة بصحة دليل الشبهة

لا يخفى أن أصحاب الشبه قد يأتون - عند مطالبتهم بالدليل أو ابتداءً - ببعض ما يرونه دليلاً على شبهتهم، وحينها: لا يخلو الأمر من إحدى الحالات الآتية:

- أن يكون الدليل في نفسه دليلاً غير معتبر - كالرؤى والقصص والكشف ونحو ذلك -: فيكون الدليل مردوداً على صاحبه ابتداءً، وتكون حاله كحال من لم يأتِ بالدليل أو من ليس لديه دليل أصلاً.

- أن يكون الدليل في نفسه دليلاً صحيحاً معتبراً بإطلاق (وهو: الآيات القرآنية)، لكن الخطأ والخلل والضلال وقع من جهة الاستدلال به: فتطبّق هنا المباحث المذكورة في الفصل الثاني من هذا الباب وغيرها مما يصلح في مقامه.

- أن يكون أصل الدليل مقبولاً لكن لا يصح الاستدلال به إلا بعد ثبوت صحته (كالأحاديث، وآثار الصحابة والسلف، والإجماع): فهنا أول ما يطالب به صاحب الشبهة أن يثبت صحة الدليل الذي ادعاه، ولذلك فائدتان:

الأولى: أنه إذا كان الدليل غير ثابت من أصله فوجوده كعدمه بالنسبة لصاحب الشبهة، وحاله كحال من لا دليل له.

الثانية: أنه لا تكون ثمَّ حاجة إلى مطالبته ببيان دلالة الدليل ووجه استشهاده به؛ لأنه ليس دليلاً مقبولاً أصلاً.

فإذا لم يثبت صاحب الشبهة صحة الدليل الذي يدعيه كان ضعفه كافياً في ردّه وعدم الاعتداد به.

ثم إن صحة دليل الشبهة المطالَب بها تختلف من موضع لآخر بحسب نوع الدليل:

- فالحديث والأثر وأقوال الأئمة: يطالَب فيها بالأسانيد وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على الإسناد والمتن.
- والإجماع: يطالَب فيه بالإسناد وصحته، أو بالمصدر المعتمد الذي نقله ودرجة مؤلفه في هذا الباب.

ومن عناية أهل العلم بهذا الأمر أنهم نصّوا على مجموعة من المؤلفات التي لا يقبل ما فيها من الحديث أو الأثر بمجرد وجوده فيها - ككتب الثعلبي والنقاش والواحدي وأمثال هؤلاء من المفسرين[١]، وككتب الطوسي وأبي عبد الرحمن السلمي والقشيري ومحمد بن طاهر المقدسي وأمثالهم في التصوف -[٢]، وذلك لكثرة ما يودعونه مصنفاتهم من الأحاديث والآثار والنقول الضعيفة والموضوعة والتي لا أصل له.

يقرّر الأئمة هذا المسلك:

فيقول الدارمي: « وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه ثم رويت بعده.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ١٣).

(٢) راجع: المسلكين الأول والثاني في المطلب الثالث من مبحث (الاستدلال بالقصص والحكايات والمنامات).

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت فإنه لا يأتي به عن ثقة...، فإن كنت صادقا فاكشف عن إسناده فإنك لا تسنده إلى ثقة »(١).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - في أثناء رده على بعض أدلة الرافضي -: « يقال - أولا -: هذه الحكاية لم يذكر لها إسنادا، فلا تعرف صحتها، فإن المنقولات إنما تعرف صحتها بالأسانيد الثابتة »(٢).

وقال أيضاً: « أنا نطالبه بصحة هذا النقل أولا بذكر هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة، فإن مجرد عزوه إلى تفسير الثعلبي أو نقل الإجماع على ذلك من غير العالمين بالمنقولات الصادقين في نقلها ليس بحجة باتفاق أهل العلم إن لم نعرف ثبوت إسناده، وكذلك إذا روى فضيلة لأبي بكر وعمر لم يجز اعتقاد ثبوت ذلك بمجرد ثبوت روايته باتفاق أهل العلم »(٣).

وقال السهسواني: « قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله: « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه... »(٤).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

(٢) منهاج السنة (٣/ ١٣٨).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٠).

(٤) صيانة الإنسان ص(٨٨-٨٩).

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة.
- المبحث الثاني: تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه.
- المبحث الثالث: نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً.
- المبحث الرابع: نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها.
- المبحث الخامس: نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة.
- المبحث السادس: نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه.
- المبحث السابع: نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها.
- المبحث الثامن: المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة.
- المبحث التاسع: بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها.

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة

المبحث الأول

المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة

ما أكثر ما يدعي أهل الباطل بأن ما يقولون به ويدعون إليه قد دل الدليل الصحيح عليه، ثم عند النظر في الدليل وتحقيقه يظهر أنهم يكونون مخطئين في جانبين أو في أحدهما:

فالجانب الأول: في كون الدليل الذي استدلوا به صحيحاً.

والجانب الثاني: في كون الدليل الذي استدلوا به دالاً على دعواهم.

قال ابن القيم: « فائدة: منع الدلالة ومنع المدلول.

منع الدلالة شيء ومنع الدليل عليه شيء، فالثاني مستلزم للأول من غير عكس؛ فمن منع الدلالة مع تسليم للمدلول عليه فانتقل عنه منازعة إلى دليل آخر كان انقطاعا، وإن منع المدلول فانتقل عنه المنازع إلى دليل آخر لم يكن انقطاعا، كما إذا طعن الخصم في شهود المدعي فأقام بينة أخرى غير مطعون فيها فله ذلك، فينبغي التفطن في المناظرة لذلك »[1].

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ١٠٠٩).

وعلى هذا؛ فكل من أتى بشبهة وادعى الدليل عليها لزمه أمران، هما مقدّمتان لصحة استدلاله بذلك الدليل:

الأول: صحة ذلك الدليل في نفسه، فيجب عليه العلم بصحته قبل اعتقاد موجبه، وبيان ذلك عند احتجاجه به على غيره[١].

الثاني: ثبوت دلالة ذلك الدليل على المعنى المدعى الذي يستدل بالدليل عليه[٢].

ووجه هذا المسلك يظهر فيما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «ومما ينبغي أن يعلم أن سبب ضلال النصارى وأمثالهم من الغالية كغالية العباد والشيعة وغيرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء، وعدلوا عن الألفاظ الصريحة المحكمة وتمسكوا بها، وهم كلما سمعوا لفظاً لهم فيه شبهة تمسكوا به وحملوه على مذهبهم - وإن لم يكن دليلا على ذلك -، والألفاظ الصريحة المخالفة لذلك: إما أن يفوضوها وإما أن يتأولوها - كما يصنع أهل الضلال: يتبعون المتشابه من الأدلة العقلية والسمعية ويعدلون عن المحكم الصريح من القسمين -.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٧/ ٦١).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ١٢٤)، منهاج السنة (٨/ ٤٢).

والثاني: خوارق ظنوها آيات وهي من أحوال الشياطين، وهذا مما ضل به كثير من الضلال المشركين وغيرهم - مثل: دخول الشياطين في الأصنام وتكليمها للناس، ومثل: إخبار الشياطين للكهان بأمور غائبة، ولا بد لهم مع ذلك من كذب، ومثل: تصرفات تقع من الشياطين -.

والثالث: أخبار منقولة إليهم ظنوها صدقا وهي كذب.

وإلا فليس مع النصارى ولا غيرهم من أهل الضلال على باطلهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح ولا آية من آيات الأنبياء:

بل إن تكلموا بمعقولٍ: تكلموا بألفاظ متشابهة مجملة، فإذا استفسروا عن معاني تلك الكلمات وفُرِّق بين حقها وباطلها تبين ما فيها من التلبيس والاشتباه.

وإن تكلموا بمنقول: فإما أن يكون صحيحا لكن لا يدل على باطلهم، وإما أن يكون غير صحيح ثابت، بل مكذوب.

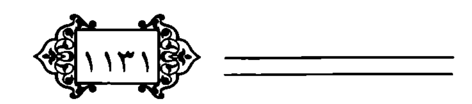
وكذلك ما يذكرونه من خوارق العادات: إما أن يكون صحيحا قد ظهر على يد نبي - كمعجزات المسيح ومن قبله كإلياس واليسع وغيرهما من الأنبياء وكمعجزات موسى -: فهذه حق، وإما أن تكون قد ظهرت على يد بعض الصالحين - كالحواريين - وذلك لا يستلزم أن يكونوا معصومين كالأنبياء، فإن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه، لا يتصور أن يقولوا على الله إلا الحق ولا يستقر في كلامهم باطل لا عمدا ولا خطأ، وأما الصالحون فقد يغلط أحدهم ويخطئ - مع ظهور الخوارق على يديه -، وذلك لا يخرجه عن كونه رجلا صالحا، ولا يوجب أن يكون معصوما إذا كان هو لم يدع العصمة ولم يأت بالآيات دالة على ذلك الجواب، ولو ادعى العصمة وليس بنبي لكان كاذبا لا بد

أن يظهر كذبه وتقترن به الشياطين فتضله »[١].

وقال: « والحجج الباطلة السمعية: إما نقل كاذب، وإما نقل صحيح لا يدل، وإما قياس فاسد، وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس، وقولنا: (نَقْلٌ): يدخل فيه كلام الله ورسوله وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به »[٢].

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٣١٥-٣١٧).

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤١٩).



المبحث الثاني

تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه

كما أنه ينبغي عند مطالَبة صاحب الشبهة بالدليل: أن ينظر صاحب الحق في تلك الشبهة ويدرك: هل يطالب بالدليل على كاملها أو على بعض أجزائها الذي وقع فيه الباطل؛ فكذلك عند نظره في دلالة ذلك الدليل ينبغي عليه - بعد مطالبته صاحب الشبهة بإثبات صحة دلالة الدليل على ما استدل به عليه - أن يدرك وجه استدلاله به، ثم يدرك الموطن الذي وقع فيه الاشتباه والخلل والباطل.

وهذا له فوائد عظيمة، منها:

- أن يكون النقض مبنياً على أسس قوية من الفهم والعلم والبصيرة، فلا ينقض ما لم يفهمه أو يعقله.

- إدراك مقصد صاحب الشبهة؛ حتى لا يتوجّه بالنقض إلى ما لم يستدل به صاحب الشبهة أصلاً، فيكون ذلك من أقوى ما يُستدرَك عليه، ومما يقوي عليه صاحب الشبهة نفسه.

- أن يكون النقض موجَّهاً إلى ما في دلالة الشبهة من الباطل، دون ما فيها من الحق، وإلا كان منكراً للحق دون أن يعلم.

ومن أمثلة ذلك:

قال الدارمي: « فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع

خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يدرك بشيء من هذه الخمس.

فقلنا لهذا المعارض الذي لا يدري كيف يناقض: أما قولك: « لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب »: فقد صدقت، وتفسير التوحيد عند الأمة وصوابه: قول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)... »(١).

وقال: « فاحتج بعضهم فيه [يعني: في أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان] بكلمة زندقة أستوحش من ذكرها، وتستر آخر من زندقة صاحبه فقال: قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

قلنا: نعم هذا الذي احتججتم به هو حق - كما قال الله ﷻ -، وبها نقول على المعنى الذي ذكرنا، غير أنكم جهلتم معناها فضللتم عن سواء السبيل، وتعلقتم بوسط الآية وأغفلتم فاتحتها وخاتمتها؛ لأن الله ﷻ افتتح الآية بالعلم بهم وختمها به، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، ففي هذا دليل على أنه أراد العلم بهم وبأعمالهم، لا أنه نفسه في كل مكان معهم - كما زعمتم -، فهذه حجة بالغة لو عقلتم »(٢).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١٥٢-١٥٥).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤٢-٤٣).

المبحث الثالث

نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً

من القواعد المقطوع بها: أنه ما من دليلٍ معتبرٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم إلا كان ذلك الدليل لا يدلّ البتة على مقصودهم الذي استدلوا به عليه.

والحجة في ذلك: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾[الأحزاب: ٤]، وقوله: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[فصلت: ٤٢]، فدين الله ليس فيه إلا الحق، والحق هو ما بيّنه رسول الله ﷺ وتلقّاه عنه صحابته رضي الله عنهم وأجمعوا عليه ونقلوه لمن بعدهم، فلا يعقَل أن يكون الحق في الأدلة الصحيحة المعتبرة على خلاف ذلك، كما أنه من المحال أن يكون أهل الأهواء والبدعة - وهم من أبعد الناس عن طلب الأدلة الصحيحة المعتبرة وفقهها - قد أدركوا منها دلالةً صحيحة وغابت عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ لأن الله يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[يونس: ٣٢].

ومن نماذج سلوك أئمة أهل السنة هذا المسلك:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِي: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ». قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم وهذا واضحٌ بيِّنٌ عند

من كان عنده أدنى معرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى عن صفة المخلوقين »(١).

وقال الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي- المعروف بأبي شامة -: « ومما ابتدع في قيام رمضان في الجماعة: قراءة سورة الأنعام جميعها في ركعة واحدة يخصونها بذلك في آخر ركعة من التراويح ليلة السابع أو قبلها، فَعَل ذلك ابتداعاً بعض أئمة المساجد الجهال؛ مستشهداً بحديثٍ لا أصل له عند أهل الحديث ولا دليل فيه أيضا، يُروَى موقوفا على علي وابن عباس رضي الله عنهم، وإنما ذكره بعض المفسرين مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم في فضل سورة الأنعام بإسناد مظلم عن أبي معاذ عن أبي عصمة عن زيد العمي - وكل هؤلاء ضعفاء - عن أبي نضرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « نزلت سورة الأنعام جملة واحدة يشيعها سبعون ألف ملك، لهم زجل بالتسبيح والتحميد ». فاغتر بذلك من سمعه من عوام المصلين... إلى أن قال: « ثم لو صح حديث الأنعام لم يكن فيه دلالة على استحباب قراءتها في كل ركعة واحدة، بل هي من جملة سور القرآن، فيستحب فيها ما يستحب في سائر السور »(٢).

وقال سليمان بن سحمان رداً على استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله)

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (١٠٤).

(٢) الباعث على إنكار البدع والحوادث ص: (٨٥).

فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله -: « أقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر ولو أقرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن وُلِد في الإسلام، لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر »[1].

وقال السهسواني - رداً على من استدل بالأحاديث التي فيها الترغيب في زيارته ﷺ، على أنه صريحة في ندب بل تأكد زيارته ﷺ حياً وميتاً للذكر والأنثى -: « قد عرفت فيما تقدم أن تلك الأحاديث ليست قابلة لأن يحتج بها على حكم من الأحكام الشرعية، على أن بعضها فيها غير دال على المطلوب، فإنه ليس فيه ذكر القبر ولا ذكر الوفاة »[2].

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(٢) صيانة الإنسان من وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٧).

المبحث الرابع
نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها

مما ينبغي أن يُتنبَّه له فيما يتعلق بدلالة الدليل على ما استدل به عليه صاحب الشبهة: أن يُعرَف هل الأولى والأفضل هو نقض الشبهة كلها أو بعضها، وذلك بحسب ما تشتمل عليه الشبهة أو يحيط بها أو ينبني عليها وعلى نقضها، ومما يبيّن ذلك:

- أن الدلالة التي يدعيها صاحب الشبهة في الدليل إن كانت كلها باطلة غير صحيحة، ولا تتكون من أجزاء: وُجِّه النقض إليها كلها، وإن كان فيها ما هو حق وما هو باطل: وُجِّه النقض إلى ما فيها من الحق دون ما فيها من الباطل.
- أن الدلالة إن كانت تشتمل على عدة أجزاء، وكلها باطلة غير صحيحة: فقد يُوجَّه النقض إلى أقوى ما فيها، وقد يوجَّه إلى ما هي مبنية عليه، وقد يُنتَقى بعض أجزائها ويوجَّه إليه النقض للدلالة على ما فيها من الباطل.

ومن أدلة ذلك:

أن اليهود والنصارى لما ادّعوا لأنفسهم المزيّة، وأتوا على ذلك بالشبهة فقالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨]، وكانت الدلالة كلها باطلة، وهي غير مركبة من أجزاء؛ جاء النقض عليها كلها، فقال تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُمۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[المائدة: ١٨].

ولما وصف اليهود الله تبارك وتعالى بالنقص فقالوا: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[المائدة: ٦٤]، وكانت اليد صفة ثابتة لله كما يليق بجلاله وعظمته، ووصفها بالغل باطل؛ جاء النقض بإبطال الدلالة الباطلة وحسب، فقال تعالى: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[المائدة: ٦٤].

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق، فقلنا: أي آية؟، فقال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾[النساء: ١٧١]، وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن، عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن؛ لأنه يسميه مولودا وطفلا وصبيا وغلاما يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي يجرى عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟، ولكن المعنى من قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: (كن)، فكان عيسى بِـ(كن)، وليس عيسى هو الـ(كن)، ولكن بِـ(الكن) كان، فالـ(كن) من الله قول، وليس الـ(كن) مخلوقا »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

فالدلالة التي استدلال بها الجهمي من هذه الآية على أن القرآن مخلوق لها جزءان (مقدمتان):

١ - أن عيسى عليه السلام هو المراد بِـ (كن) في الآية.

٢- وعيسى مخلوق.

إذاً: كلام الله مخلوق.

فوجَّه الإمام أحمد نقضه إلى المقدمة الأولى لأمرين:

١ - أنها هي الباطل المذكور في تلك الدلالة المدَّعاة.

٢- أنها هي التي بُنِي عليها ما بعدها، فلو أسقطت سقطت الدلالة كلها.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن هؤلاء من يحتج بقوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، ويقول: معناها: اعبد ربك حتى يحصل لك العلم والمعرفة، فإذا حصل ذلك سقطت العبادة. وربما قال بعضهم: اعمل حتى يحصل لك حال، فإذا حصل لك حال تصوفي سقطت عنك العبادة، وهؤلاء فيهم من إذا ظن حصول مطلوبه من المعرفة والحال استحل ترك الفرائض، وارتكاب المحارم...

فأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، فهي عليهم لا لهم، قال الحسن البصري: إن الله لم يجعل لعمل المؤمنين أجلا دون الموت، وقرأ قوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، وذلك أن اليقين هنا الموت وما بعده باتفاق علماء المسلمين وهؤلاء من المستيقنين. وذلك مثل قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُنَّا

نَخُوضُ مَعَ ٱلْخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلْيَقِينُ﴾ [المدثر: ٤٢ - ٤٧]، فهذا قالوه وهم في جهنم، وأخبروا أنهم كانوا على ما هم عليه من ترك الصلاة والزكاة والتكذيب بالآخرة والخوض مع الخائضين حتى أتاهم اليقين، ومعلوم أنهم مع هذا الحال لم يكونوا مؤمنين بذلك في الدنيا، ولم يكونوا مع الذين قال الله فيهم: ﴿وَبِٱلْأٓخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، وإنما أراد بذلك أنه أتاهم ما يوعدون (وهو اليقين)...، و (يقين) على وزن فعيل، وسواء كان فعيل بمعنى مفعول، أي: الموت - كالحبيب والنصيح والذبيح -، أو كان مصدرًا وضع موضع المفعول - كقوله: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١]، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ١]... وأمثال ذلك، فإنه كثير -؛ فعلى التقديرين المعنى لا يختلف، بل اليقين هو ما وعد به العباد من أمر الآخرة»(١).

فنقض شيخ الإسلام هنا كامل الدلالة المدعاة في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤١٧-٤١٩).

المبحث الخامس
نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة

المطلب الأول
بيان الحق في دليل الشبهة

يُعدّ نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة من أقوى المسالك في نقض الشبه - إن لم يكن أقواها وأولاها -، فإنه يجتمع فيه عدة مقاصد عظيمة، منها:

- زيادة الإيمان بهذا الدين العظيم، وأن أدلته الصحيحة المعتبرة النقلية والعقلية - سواء في ذلك: مصادره الأصيلة (الكتاب والسنة والإجماع) أم التابعة لها (القياس، وآثار الصحابة والسلف، والقواعد، والعقل) - ليس فيها البتة باطل بوجه من الوجوه، بل كلها حق وصدق، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].
- بيان أن الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على باطله مدّعياً أنه يدل على ما استدل به عليه؛ هو في حقيقته حجة عليه لا له، بل هو أقوى دليل على بطلان دعواه، وأعظم شاهدٍ على نقيض باطله.
- أن صاحب الشبهة قد يعترض على نقض دليله بأمرٍ خارجيٍّ عنه - إما خوفاً من ظهور الحق، أو طمأنينةً كاذبة بأن الدليل يدل على مراده، أو إفحاماً لأهل الحق بأن معه دليلاً لا يمكنهم نقضه -؛ فيكون نقض دلالة

دليله الذي استدل به من الدليل نفسه أدفع لباطله، وأقوى في دحض شبهته، وأظهر في بيان حقيقته لمن اغترّ به.

يقرِّر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المسلك فيقول: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه؛ كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يؤتون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى:

إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه.

وإما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض، مثل: أن يؤمنوا ببعض ما أنزله الله دون بعض فيضلون من جهة ما لم يؤمنوا به، كما قال تعالى عن النصارى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [المائدة: ١٤].

وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوال كذبت عليهم، ومن جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[١].

ويقول: « ونحن - ولله الحمد والمنة - نبين أن كل ما احتجوا به من حجة سمعية من القرآن أو من الكتب المتقدمة على القرآن أو عقلية فلا حجة لهم في شيء منها، بل الكتب كلها مع القرآن والعقل حجة عليهم لا لهم، بل عامة ما يحتجون به من نصوص الأنبياء ومن المعقول فهو نفسه حجة عليهم ويظهر منه فساد قولهم، مع ما يفسده من سائر النصوص النبوية والموازين التي هي مقاييس عقلية.

وهكذا يوجد عامة ما يحتج به أهل البدع من كتب الله ﷻ ففي تلك النصوص ما يتبين أنه لا حجة لهم فيها، بل هي بعينها حجة عليهم، كما ذكر أمثال ذلك في الرد على أهل البدع والأهواء وغيرهم من أهل القبلة »[٢].

ونقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة له جانبان:

الأول: بيان الحق في دليل الشبهة، وموضع الكلام عنه في هذا المطلب.

الثاني: قلب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة، وسيكون الكلام عنه في المطلب التالي.

أما بيان الحق في دليل الشبهة:

• فهو ملازمٌ لكل نقضٍ لأي دليل صحيح معتبر استدل به صاحب الشبهة؛ وهو أول ما يحسن أن يُبدأ به في نقض دلالة ذلك الدليل، لبيان أن

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٨).

ذلك الدليل لا يدل على ما استدل به صاحب الشبهة عليه، وأن الحق في دلالته بخلاف ذلك، وقد يكتفى بذلك في أحيان كثيرة؛ فإن مجرد بيان الحق في دلالة الدليل كافٍ في بيان أن الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة باطلة غير صحيحة.

- وهو القاعدة التي يُرتكَز عليها - فيما بعد - لقلب الدلالة من الدليل نفسه؛ إذ لا يتمّ قلب الدلالة إلا بعد إثبات أن الدلالة التي استدل بها صاحب الشبهة من الدليل غير صحيحة ولا مقبولة، وذلك إنما يكون إذا بُيِّن الحق في الدلالة التي دلّ عليها الدليل، ولا يكاد يوجَد دليل قُلِبت دلالته على صاحب الشبهة إلا ويقترن بذلك - إما قبله أو بعده - بيان الحق في دلالة الدليل.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: « وإنما معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[الأنعام: ٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض، وهو على العرش، وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان »(١).

وقال - رداً على استدلال الجهمية بآيات المعية على أن الله في كل مكان -: « وهذا على وجوه:

قال الله جل ثناؤه لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ﴾[طه: ٤٦] يقول: في الدفع عنكما، وقال: ﴿ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] يقول: في الدفع عنا، وقال: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً

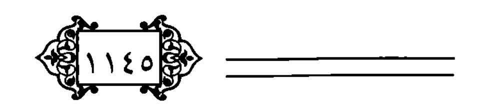
(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٩).

بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] يقول: في النصر لهم على عدوهم، وقال: ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٥] في النصر لكم على عدوكم، وقال: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ [النساء: ١٠٨] يقول: بعلمه فيهم، وقال: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَـٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الشعراء: ٦١ – ٦٢] يقول: في العون على فرعون »[1].

فبيّن رحمه الله أن المعنى الحق لآيات المعية هو أنها تكون عامة بمعنى العلم، وخاصة بمعنى النصر والتأييد.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٠-٤١).



المطلب الثاني

قلْب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة

بعد تقرير الحق في دلالة الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة ينتقل إلى ما لا قِبَل لصاحب الشبهة به، وهو: بيان أن الدليل الذي استدل به على باطله هو في نفسه دليل عليه، ينقض باطله ويفسد عليه دعواه.

وهذه قاعدة كلّية لا تنخرم ولا تتخلف - كما سبق تقريره في المطلب السابق -، إلا أن تطبيقها قد لا يوجد بشكل مطرد ومستمر كما هو الحال في المسلك السابق - وإن كانت أمثلتها كثيرة مشهورة -، وذلك أن من أهل العلم من يكتفي بنقض دلالة الدليل ببيان الحق فيها دون أن يقلبها على صاحب الشبهة بخلاف قوله، وما أحسن وأعجب ما نقله ابن القيم عن شيخه ابن تيمية في قوله: « أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطلٌ بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله »(١).

ومن أشهر النماذج في هذا المسلك:

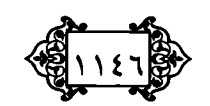
١ - قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فهذه الآية يستدل بها أهل الأهواء الذين ينفون رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، وهي دليلٌ عليهم، بل إنها من أعظم أدلة إثبات الرؤية.

قال ابن القيم رحمه الله: « وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة:

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٠١).



أحدها: أنه لا يُظنّ بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه بل ما هو من أبطل الباطل وأعظم المحال...

الوجه الثاني: أن الله ﷻ لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالا لأنكره عليه، ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن يريه كيف يحيي الموتى لم ينكر عليه، ولما سأل عيسى بن مريم ربه إنزال المائدة من السماء لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوحٌ ربه نجاة ابنه أنكر عليه سؤاله وقال: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]...

الوجه الثالث: أنه أجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، ولم يقل: لا تراني، ولا: إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله، و هذا يدل على أنه ﷻ يُرى، و لكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوة البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه:

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار، فكيف بالبشر الضعيف الذي خُلق من ضعف؟.

الوجه الخامس: إن الله ﷻ قادر على أن يجعل الجبل مستقرا مكانه، وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته...

الوجه السادس: قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾[الأعراف: ١٤٣]، وهذا من أَبين الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى، فإنه إذا جاز أن يتجلى

للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب عليه؛ فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامتهم ويريهم نفسه؟، فأعلم سبحانه وتعالى موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

الوجه السابع: أن ربه ﷻ قد كلمه منه إليه وخاطبه وناجاه وناداه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه معه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز »[1].

٢- وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

استدل به - كذلك - أهل الأهواء الذين ينفون رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، وهي دليلٌ عليهم، بل إنها من أعظم أدلة إثبات الرؤية، « وهي على جواز الرؤية أدلّ منها على امتناعها:

فإن الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يُمدَح به، وإنما يُمدح الرب تبارك وتعالى بالعدم إذا تضمن أمرا وجوديا كتمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال الصمدية وغناه، ونفي الشفاعة عنده بدون إذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه،

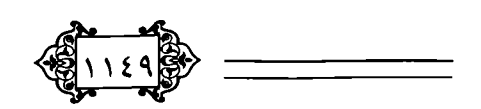
---

(١) حادي الأرواح ص: (١٩٧-١٩٨).

ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته، ولهذا لم يتمدح بعدمٍ محض لا يتضمن أمرا ثبوتيا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمرٍ يشترك هو والمعدوم فيه، فلو كان المراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أنه لا يُرى بحالٍ؛ لم يكن في ذلك مدح ولا كمال لمشاركة المعدوم له في ذلك، فإن العدم الصرف لا يُرى ولا تدركه الأبصار، والرب جل جلاله يتعالى أن يُمدح بما يشاركه فيه العدم المحض، فإذاً المعنى: أنه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به...، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لعظمته لا يُدرك بحيث يُحاط به، فان الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، فلم ينفِ موسى الرؤية، ولم يريدوا بقولهم: « إنا لمدركون » إنا لمرئيون، فإن موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكهم إياهم بقوله: « كلا »...، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك كما يُعلم ولا يُحاط به »[1].

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٠٢).



ومن النماذج أيضاً:

قال الدرمي: « وأما دعواك أن رؤية الله كقول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

فلو قد عقلت تفسير هذه الآية وفيم أنزلت لكان احتجاجك إقرارا برؤية الله عيانا؛ لأن هذه الرؤية كانت رؤية عيان، وتفسير ذلك: رؤية القتل والقتال، فقد رأوه بأعينهم وهم ينظرون فلم يصبروا له، وإنما نزلت هذه الآية في قوم غابوا عن مشهد بدر فقالوا: لئن أرانا الله قتالا ليرين ما نصنع ولنقاتلن. فأراهم الله القتال عيانا وهم ينظرون إليه بأعينهم فولوا مدبرين - كما قال الله - ولم يصبروا للقتال فعفا عنهم، فقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[آل عمران: ١٤٣]، فكان هذا رؤية عيان لا رؤية خفاء »[١].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٩-٢٠١).

المبحث السادس

نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه

قد يستدل صاحب الشبهة بدليل، لكن لا يمكنه الاستدلال به إلا بعد أن يبني دلالته ويربطها بأمرٍ آخر نقلي أو عقلي من خارج الدليل، وقد يبني استدلاله بالدليل على جمل وعبارات (مقدّمات) مركّبة، بحيث يذكر جملاً بعضُها يترتب على بعض وتكون الجملة الثانية منها مبنيةً على الأولى، والثالثة على الثانية... وهكذا.

ففي مثل هذه الحال: يكون نقض دلالة الشبهة بأحد وجهين أو بكليهما:

الأول: إبطال بناء الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على الدليل الآخر، وإبطال وجود العلاقة والربط بينهما.

الثاني: إبطال المقدمات التي ذكرها صاحب الشبهة في الدلالة، وقد يكتفى بإبطال المقدمة التي تقوم عليها كل المقدمات التي بعدها، وقد يتوسَّع فتبطل المقدمات كلها.

ومن نماذج ما وُجِد فيه أحد الوجهين:

قال السهسواني - رداً على من استدل بزيارته ﷺ قبورَ أصحابه بالبقيع وأحد، على مشروعية السفر لزيارة قبره ﷺ، فقال: « وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبرٍ غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى » -: « أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما

هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولا ينكره أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر وهو ليس بثابت »(١).

فصاحب الشبهة يريد الاستدلال على مشروعية السفر لزيارة قبره ﷺ، فاستدل بزيارته ﷺ قبورَ أصحابه بالبقيع وأحد، ولم يمكنه الاستدلال به إلا بعد أن بناه على أمر آخر ادعاه، وهو: الانتقال للزيارة، وجعله انتقالاً عاماً يشمل كل صوره، فوجَّه السهسواني نقضه إلى ذلك المعنى الذي ربط به الحديث (وهو عموم الانتقال)، ونقضه بأن المراد منه - كما هو وارد في الحديث - انتقال مخصوص، وهو الذي لا يكون منه سفر، وبذلك انتقض استدلال صاحب الشبهة بدلالة الحديث.

ومن أظهر ما اجتمع فيه الوجهان معاً:

ما نقض به شيخ الإسلام ابن تيمية القانون الذي وضعه الرازي في تعارض العقل والنقل، وتقديم النقل على العقل:

فمن الوجه الأول:

قال الرازي: « إذا تعارض العقل والنقل ».

فهذه الجملة مبنية على أمر خارجي، وهو: المراد بِـ(النقل) و(العقل) الذي فهمه الرازي ثم بنى عليه إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل.

ولذلك مما نقض به شيخ الإسلام هذه العبارة: أن استفصل عن المراد بِـ(النقل) و(العقل)، ثم نقض أن يكون المعنى الصحيح لهما يدل على إمكان

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٩).

التعارض بينهما أو على أن العقل هو أصل النقل - كما ادعاه الرازي -، ومما قاله في ذلك - فيما يتعلق بالعقل -:

« فيقال له:

أتعني بالعقل هنا: الغريزة التي فينا، أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟.

أما الأول: فلم تُرِدْه، ويمتنع أن تريده؛ لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة، وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له، فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعيها وعقليها، فامتنع أن تكون منافية لها، وهي أيضا شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال - وإن لم تكن علما -، فيمتنع أن تكون منافية له معارضة له.

وإن أردت بالعقل - الذي هو دليل السمع وأصله -: المعرفة الحاصلة بالعقل:

فيقال له: من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا للسمع ودليلا على صحته؛ فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك، وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك، لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم - كالأشعري في أحد قوليه، وكثير من أصحابه أو

أكثرهم كالأستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم - الذين يقولون: العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري. فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير، مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة - كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع -، وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع، وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها، وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع، فكيف يقال: إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع؟!، فإن ما به يعلم السمع ولا يعلم السمع إلا به لازم للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه، وهو ملزوم له، والعلم به يستلزم العلم بالسمع، والمعارض للسمع مناقض له مناف له، فهل يقول عاقل: إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه؟.

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعا واحد متماثلا في الصحة أو الفساد، ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له لا صحة البعض المنافي له، والناس متفقون على أن ما يسمى عقليات منه حق

ومنه باطل، وما كان شرطا في العلم بالسمع وموجبا فهو لازم للعلم به بخلاف المنافي المناقض له، فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطا في صحته ملازما لثبوته، فإن الملازم لا يكون مناقضا، فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله »[١].

ومن الوجه الثاني:

أن الرازي - بعد أن ادعى إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل - جعل القسمة بعد ذلك رباعية: العمل بالعقل والنقل معاً، إلغاؤهما معاً، تقديم النقل على العقل، تقديم العقل على النقل، وقد أبطل الأقسام الثلاثة الأولى ليصل بعد ذلك إلى أن الواجب هو العمل بالقسم الرابع.

فبنى الرازي هنا وجوب تقديم العقل على النقل على ما ذكره من المقدمة التي قبله، وهي: حصْر الأقسام عند وجود التعارض بين العقل والنقل في الأقسام الأربعة التي ذكرها.

فنقض شيخ الإسلام ابن تيمية النتيجة التي توصل إليه الرازي بنقض المقدمة التي اعتمد عليها، وهي: حصر التقسيم، فبيّن أن التقسيم غير مسلَّم ولا مستقيم، وإذ لم يصح التقسيم لم يصح ما بُنِي عليه، ومما قاله في ذلك:

« يقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكرته من الأقسام الأربعة، إذ من الممكن أن يقال: يقدَّم العقلي تارة والسمعي أخرى:

فأيهما كان قطعيا: قُدِّم.

---

(١) درء التعارض (١/ ٨٩-٩١).

وإن كانا جميعا قطعيين: فيمتنع التعارض.

وإن كانا ظنيين: فالراجح هو المقدم.

فدعوى المدعي أنه لابد من تقديم العقلي مطلقا أو السمعي مطلقا أو الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين؛ دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه »[١].

(١) درء التعارض (١/ ٨٧).

المبحث السابع
نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها

مما تنقض به دلالة الدليل الذي يستدل به صاحب الشبهة: أن تورَد عليها الاحتمالات التي تنفي دلالتها على ذلك المعنى الذي استدل به صاحب الشبهة على سبيل القطع به.

وأدنى فائدةٍ لذلك - مع كونها فائدة عزيزة -: إضعاف الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة في الدليل، وذلك ببيان أنه إذا كان الدليل يحتمل عدة دلالات؛ فما الذي سوّغ لصاحب الشبهة أن يستدل بإحداها على سبيل القطع دون غيرها؟، إذ لا فرق في ذلك بين دعواه صحة الدلالة التي ذكرها ودعوى غيره صحة الاحتمال الذي يحتمله ذلك الدليل، ثم لو أضيف إلى ذلك كون الاحتمالات التي تُذكَر قد تكون أقوى من الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة عُلِم ما لهذا المسلك من الوجاهة والقوة، وإذا أُتبع ذلك ببيان الاحتمال الصحيح الذي دل عليه الدليل نفسه أو تشهد له الأدلة كان ذلك أولى وأقوى في النقض.

وهذا المسلك له نظائر في العلوم الأخرى:

- فعند أهل الحديث: رُدّ خبر المجهول ولم يُقطَع بصدقه أو كذبه ولا حُكِم برد حديثه مطلقاً ولا قبوله؛ لأنه للجهل بعينه أو بحاله يستوي فيه الاحتمالان: الصدق والكذب، والضبط والغفلة، ولا مرجِّح لأحدهما على الآخر[1].

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢١).

• وعند أهل الأصول: أنه عند العمل بالمجمل - الذي يحتمل معنيين فأكثر على السواء -: ينظر أولاً: هل هناك قرائن أو مرجحات لأحد المعاني أولا؟، فإن وجدت عمل بها، وإلا ترك الاستدلال به[١]، قال القرافي: « القاعدة الثانية: أنَّ كلامَ صاحب الشَّرع إذا كان مُحْتَمِلا احتمالين على السّواء صار مُجْمَلا، وليس حَمْلُهُ على أحدهما أولى من الآخَر »[٢].

إلا أنه من المتعين هنا: معرفة أن الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة يجب أن يجتمع فيها شرطان، وبدونهما يكون إيراد الاحتمالات خطأً أو ضلالاً، وتكون الاحتمالات ساقطة لا وزن لها، وهما:

الأول: أن تكون الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل احتمالات قوية صحيحة معتبرة - في نفسها -، قد احتفت بها القرائن واعتضدت، لا أن تكون أي احتمالاتٍ - سواء كانت غير مقبولة في نفسها أو ضعيفة أو مبنية على مجرد الظن والفرض -، فإن ذلك هو صنيع أهل البدع، كما قال الدارمي: «وادعيت أيضا في صدر كتابك هذا أنه لا يجوز في صفات الله تعالى اجتهاد الرأي. وأنت تجتهد فيها أقبح الرأي، حتى من قباحة اجتهادك تتخطى به الحق إلى الباطل، والصواب إلى الخطأ!، أَوَلم تذكر في كتابك أنه لا يحتمل في التوحيد إلا الصواب فقط؟، فكيف تخوض فيه بما لا تدري أمصيب أنت أم مخطئ؛ لأن أكثر ما نراك تفسر التوحيد بالظن، والظن يخطئ ويصيب، وهو قولك: يحتمل في تفسيره كذا، ويحتمل كذا تفسيرا، ويحتمل في صفاته كذا،

---

(١) انظر: مذكرة في أصول الفقه ص(٨).

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق (٣/ ٢٦٣).

ويحتمل خلاف ذلك، ويحتمل في كلامه كذا وكذا. والاحتمال ظَنٌّ عند الناس غير يقين، ورأي غير مبين، حتى تدعي لله في صفة من صفاته ألوانا كثيرة ووجوها كثيرة أنه يحتملها، لا تقف على الصواب من ذلك فتختاره، فكيف تندب الناس إلى صواب التوحيد وأنت دائب تجهل صفاته؟ »[١].

وفي التقعيد لهذا الشرط يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « المستدل بدليل ليس عليه أن يذكر كل ما قد يخطر بقلوب الجهال من الاحتمالات وينفيه، فإن هذا لا نهاية له، وإنما عليه أن ينفي من الاحتمالات ما ينقدح، ولا ريب أن انقداح الاحتمالات يختلف باختلاف الأحوال، ولعل هذا هو السبب في أن بعض الناس يذكر في الأدلة من الاحتمالات التي ينفيها مالا يحتاج غيره إلى ذلك، ولكن هذا لا ضابط له، كما أن الأسولة والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لا نهاية لها، فإن هذا من باب الخواطر الفاسدة، وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى، لكن إذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله ييسر من الهدى ما يبين له فساد ذلك، فإن هدايته لخلقه وإرشاده لهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبهم له قصدا وعملا »[٢].

الثاني: أن تكون الاحتمالات التي تورَد على دلالة الدليل مساويةً في القوة للدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة، أو أقوى، وتكون المساواة أو القوة إما باعتبار الدليل نفسه أو باعتبار أدلة أخرى، فلا يصح أن تورَد احتمالات أضعف

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٧٩٨).

(٢) درء التعارض (٢/ ٣٦).

من الدلالة التي ذكرها صاحب الشبهة؛ لأن الأقوى لا يعارَض بالأضعف.

وفي التقعيد لهذا الشرط قال القرافي: « الاحتمال المرجوح لا يقدح في دلالة اللَّفظ، وإلا لسَقَطَت دَلالةُ العمومات كلّها لتطرُّقِ احتمالِ التخصيصِ إليها، بل تسقُطُ دَلالَةُ جميع الأدلَّة السَّمعيَّة لتطَرُّقِ احتمَال المجازِ والاشتِراكِ إلى جميع الألفاظ، لكن ذلك باطل، فتعَيَّنَ حينئذ أنَّ الاحتمال الذي يُوجبُ الإجمالَ إنما هُوَ الاحتمالُ المُسَاوِي أو المُقَارِب، أمّا المرجوحُ فلا »(١).

ومن الأبواب التي يكثر فيها استعمال هذا المسلك:

• أبواب المتشابه في الكتاب والسنة: فإن من أسباب وصف المتشابه بذلك - كما تقدم في موضع سابق - احتمال اللفظ في أصل وضعه أو تركيبه في بعض استعمالاته أكثرَ من معنى، فلو استدل صاحب الشبهة بدليلٍ من المتشابه وقصَر دلالته على المعنى الذي يهواه؛ أورِدت عليه المعاني الأخرى الذي يحتملها ذلك الدليل.

ومن أمثلته: استدلال الجهمية بكلمة (جعل) الواردة في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] على أن القرآن مخلوق؛ بدعوى: أن (جعل) بمعنى: خلق.

فنقض عليهم الإمام أحمد هذه الدلالة، بأن أورد عليها المعاني الأُخَر التي تحتمله الكلمة في لغة العرب، كالتسمية والتصيير، وقال: « فإذا قال الله:

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٣/ ٢٦٣).

(جعل) على معنى (خلق)، وقال: (جعل) على غير معنى (خلق)؛ فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى (خلق)؟ »(١).

• أفعال الصحابة والأئمة المجرّدة: قال ابن القيم: « وفعل المجتهد لا يدل على قوله - على الصحيح -؛ لاحتمال سهو أو غفلة أو تأويل أو رجوع ونحوه، وكثيرا ما يفعل الرجل الشيء ولا يعلم مفسدته، فإذا نبه له انتبه »(٢).

• الألفاظ المتشابهة التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة من الفلاسفة وأهل الكلام والصوفية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قولهم: « يلزم من إثبات الصفات وقوع الكثرة في الحقيقة الإلهية فتكون تلك الحقيقة ممكنة »، قلنا:

إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجي: فلا يلزم؛ لاحتمال استناد تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها.

وإن عنيتم به توقف الصفات المخصوصة في ثبوتها على تلك الذات المخصوصة: فذلك مما نلتزمه، فأين المحال؟ »(٣).

• التقسيمات التي يتفرد بها أهل الأهواء والبدعة للاستدلال بها على ما يخالف الكتاب والسنة: كما سبق ذكره في المبحث السابق.

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٢-٢٤).

(٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٩/ ٢٤٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٣١).

المبحث الثامن

المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة

الدعاوى ليس لها ضابط يضبطها في نفسها، فكل أحدٍ يدّعي ما يراه، لكن الشأنَ في صحة الدعوى وقبولها وقوّتها ووجاهتها هو: استنادها إلى ما تصحّ به وفق ضوابط صحيحة معتبرة، ولو لم يكن ذلك كان لكل أحدٍ أن يدّعي في دين الله ما يشاء، وما استقام للناس شيء من أمور الشريعة، بل لبطلت الرسالات وأهملت الشرائع وتركت الكتب السماوية.

ولذلك؛ فمن استدل من أهل الأهواء والبدعة بدليلٍ، وادعى أن دلالته تدلّ على باطله؛ كان من أقوى ما ينقض استدلاله: مطالبته بما يصحح به دعواه، وإلا كانت دعوى مجردة ليست بشيء، كما قال الدارمي: « وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحدا منها شيء، إلا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم »[١].

وحيث كان الأمر هنا يتعلق بالدلالة: توجّهت المطالبة إلى صاحب الشبهة بأن يذكر من سبقه إلى فَهْم الدلالة التي ادعاها في ذلك الدليل، فلا يخلو الأمر من إحدى الحالات الآتية:

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٩٧).

الأولى: أن لا يذكر أحداً البتة سبقه إلى ذلك الفهم، فيكون ذلك كافياً في نقض دعواه وسقوط حجته وإغراقه في الشذوذ والخروج عما أجمع عليه المسلمون.

قال الدارمي: « وأما دعواك أيها المريسي في قول الله تعالى: ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤]، فزعمت تفسيرهما: « رزقاه: رزق موسع ورزق مقتور، ورزق حلال ورزق حرام ». فقوله: ﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه، فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم، فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية؟، فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي، ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير، فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فَأْثُره من صاحب علم أو صاحب عربية، وإلا فإنك - مع كفرك بهما - من المدلسين »[1].

الثانية: أن يذكر من سبقه، ويكون ممن لا يؤبَه له في ذلك ولا يُلتَفت إليه فيه، كمن يدعي أن المسلمين فهموا ذلك، والمراد بهم عند التحقيق: العامة والجُهّال ونحوهم، فلا قيمة لفهمه ولا لدعواه.

قال إسحاق بن راهويه: « لو سألت الجهال: من « السواد الأعظم »؟، قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة »[2].

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤١-٢٤٢).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٩).

الثالثة: أن يذكر من سبقه، ويكون ممن هو على شاكلته في الهوى والبدعة والمذهب: فتكون دعواه ساقطة لا قيمة لها؛ لأنه يستند فيها إلى من كان مثله، وكلهم مطالَبون أصلاً بأن يذكروا من سبقهم إلى دعواهم في تلك الدلالة.

قال الدارمي: « فيقال لك - أيها المريسي -: أقررت بالحديث [يعني: حديث رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة] وثبتّه عن رسول الله، فأخذ الحديث بحلقك؛ لِمَا أن رسول الله قد قرن التفسير بالحديث فأوضحه ولخصه، يجمعها جميعا إسناد واحد، حتى لم يدع لمتأول فيه مقالا، فأخبر أنه رؤية العيان نصا - كما توهم هؤلاء الذين تسميهم بجهلك مشبهة -، فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسر الرسول من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله المقرون بحديثه المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عمن هو أجهل منك وأضل »(١).

وقال: « وكذلك تأولت في العرش كما تأول جهم بن صفوان، وكنيت عن بعض علمائك وزعمائك ولم تصرح باسمه: أن تفسير قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: استولى عليه، تُرِي من بين ظهريك أن هذا الذي رويتَ عنه هذا التفسير أحد العلماء، ولا يدري من حولك أنه أحد السفهاء، وقد فسرنا لك تفسيره في صدر هذا الكتاب وبينا لك فيه استحالة هذا المذهب وبعده من الحق والمعقول، فاكشف عن رأس هذا المفسر حتى نعرفه: أمن العلماء هو

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٠).

أم من السفهاء؟، فإنك لا تأثره إلا عن المريسي أو عمّن هو أخبث منه »[١].

الرابعة: أن يذكر من سبقه، ويكون من أهل العلم المعتبرين، فتُعامَل دعواه بالمسالك التي سبق ذكرها في مبحث (منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة)، ومن ذلك: أن يُلزَم بإثبات صحة الإسناد إلى ذلك العالم، وعدم مخالفة جمهور العلماء له، وغير ذلك.

قال الدارمي: « ...لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد - على المعنى الذي تذهبون إليه - كان مدحوضاً القولُ إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين...، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟...، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق... »[٢].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٥٠-٥٥١).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

المبحث التاسع
بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها

من القواعد المتقرّرة في هذا الباب:

- أن الشُّبَه ما سُمّيت بذلك إلا لما فيها من الاشتباه وخلط الحق بالباطل، كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ [البقرة: ٤٢]، فما من شبهة إلا وفيها تلبيس وتدليس.

- أن أهل الأهواء والبدعة لا يمكنهم الاستدلال بدليلٍ صحيح معتبر على هواهم وبدعتهم؛ لأن الأدلة الصحيحة لا تكون إلا حقا، وهواهم وبدعتهم باطل ليست حقا، فليس لهم سبيل إلى الاستدلال بها إلا بشيء من التلبيس والتدليس.

وبناءً عليه؛ تُنقَض الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة ببيان التلبيس والتدليس الواقع فيها من صاحب الشبهة من جهتين:

الأولى: طريقة تعامله مع الدليل، والتدليس والتلبيس الذي قام به حتى يمكنه الاستدلال به، وهذا له صور كثيرة جداً، منها:

- أن يكون استدلاله بالدليل إنما جاء بعد أن تتبّع المتشابه دون المحكم، ثم ادعى أن دلالته تشهد له.

- أن يكون استدلاله بالدليل الذي قد يدلّ على قوله إنما جاء بعد إغفاله أو إهماله الأدلة الأخرى الواردة في تلك المسألة بعينها.

- أن يكون قد لبّس ودلّس أولاً في دعـواه صحة الدليل (كالحديث والإجماع)، ثم استدلّ به، وهو في واقع الأمر دليل لا يصحّ.

- أن يستدلّ بما لا يصح الاستدلال به على أمور الشرع، كالسنة الخاصة به ﷺ أو كانت من أفعاله الجبلّية، مستغلاً كونها من سنة النبي ﷺ عموماً.

الثانية: طريقة تعامله مع الدلالة، والتدليس والتلبيس الذي قام به حتى يمكنه عرضها وإظهاره كما يوافق هواه وبدعته، وهذا له صور، منها:

- أن يحمِّل الدليل ما لا يحتمل، مستغلاً كون بعض ألفاظه في وضعها اللغوي العام قد تدل على المعنى الذي ادعاه.

- أن ينسب الدلالة إلى من لم يقل بها، أو قال بها لكن السند إليه لم يصح، أو بتر كلامه، ثم ادعى أن تلك الدلالة قد قال بها أهل العلم.

- أن يستدل بدلالة غير مكتملة الأركان والشروط، موهِماً أنها دلالة صحيحة معتبرة.

وبذلك يظهر أن هذا المسلك نماذجه كثيرة جدا، سبق ذكرها في مواضعها من هذا البحث؛ فأكتفي هنا بهذين النموذجين اللذين لم يُذكَرا من قبل:

قال الدارمي: « ثم عاد المعارض إلى مذهبه الأول ناقضاً على نفسه فيما تأول في المسألة الأولى، فاحتج ببعض كلام جهم والمريسي فقال: إن قالوا لك: أين الله؟، فالجواب لهم: إن أردتم حلولا في مكان دون مكان وفي مكان يعقله المخلوقون فهو المتعالي عن ذلك؛ لأنه على العرش وبكل مكان لا يوصف بِـ(أين).

فيقال لهذا المعارض: أما قولك: « كالمخلوق » فهذه كلفة منك وتلبيس لا يقوله أحد من العلماء، ولكنه بمكان يعقله المخلوقون المؤمنون بآيات الله، وهو على العرش فوق السماء السابعة دون ما سواها من الأمكنة، وعلمه محيط بكل مكان وبمن هو في كل مكان، من لم يعرفه بذلك لم يؤمن بالله ولم يدر من يعبد ومن يوحد »[1].

وقال: « ثم قفى المعارض بكتاب آخر كالمعتذر لما سلف منه، مصدقا لبعض ما سبق من ضلالاته، مكذبا لبعض يريد أن ينال عند الرعاع لنفسه في زلاته وسقطاته عذرا، فلم ينل به عذرا، بل أقام على نفسه حجة بعد حجة، وكانت حجته التي احتج بها في كتابه أعظم من جرمه، وكذا الباطل ما ازداد المرء له احتجاجا إلا ازداد اعوجاجا، ولما خفي من ضمائره إخراجا، فادعى أن من قال القرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال غير مخلوق فهو يعني أنه الله فهو كافر، ومن قال هو غير الله فهو مصيب، ثم إن قال بعد إصابته إنه غير مخلوق فهو جاهل في قوله إنه غير مخلوق، وإن قال إنه خرج من جسم فهو كافر، وإن قال إنه جزء منه فهو كافر، قال: والكلام غير المتكلم، والقول غير القائل، والقرآن والمقروء والقارئ كل واحد منهما له معنى.

فيقال لهذا المعارض: ما أثبت بكلامك هذا الأخير عذرا، ولا أحدثت من ضلالتك به توبة، بل حققت وأكدت أنه مخلوق بتمويه وتدليس وتخليط

---

(١) نقض الدارمي على المريسى (١/ ٥٠٧-٥٠٨).

منك وتلبيس، وإن كنت قد موهت على من لا يعقل بعض التمويه؛ فسنرده من ذلك إن شاء الله إلى تنبيه:

وأما قولك: « الكلام غير المتكلم والقول غير القائل »: فإنه لا يشك عربي ولا عجمي أن القول والكلام من المتكلم والقائل يخرج من ذواتهم سواه.

وأما قولك: « من زعم أن القرآن غير الله فقد أصاب »: فهذا منك تأكيد وتحقيق بأنه مخلوق؛ لأن كل شيء غير الله في دعواك ودعوانا مخلوق، ثم أكدت أيضا فقلت: « من قال غير مخلوق فقد جهل »، وقلت مرة: « فقد كفر »، فأي توكيد أوكد في المخلوق من هذا.

ثم راوغت فقلت في بعض كلامك: « من قال إنه مخلوق فهو مبتدع »؛ تمويها منك وتدليسا على الجهال الذين لا يعلمون؛ لأنه إن كان من قال غير مخلوق عندك جاهلا كافرا كان من قال مخلوق عندك عالما مؤمنا، فقولك مبتدع لا ينقاس لك في مذهبك، غير أنك تريد أن ترضي به من حولك من الأغمار.

وأما قولك: « من زعم أنه خرج من جسم فهو كافر »: فليس يقال كذلك، ولا أراك سمعت أحدا يتفوه به - كما ادعيت -، غير أنا لا نشك أنه خرج من الله تبارك وتعالى دون من سواه، وذكر الجسم والفم واللسان خرافات وفضول مرفوعة عنا لم نكلفه في ديننا، ولا يشك أحد أن الكلام يخرج من المتكلم.

وأما قولك: « إنه جزء منه »: فهذا أيضا من تلك الفضول، وما رأينا أحدا يصفه بالأجزاء والأعضاء جل عن هذا الوصف وتعالى، والكلام صفة المتكلم، لا يشبه الصفات من الوجه واليد والسمع والبصر، ولا يشبه الكلام من الخالق

والمخلوق سائر الصفات، وقد فسرنا لك في صدر هذا الكتاب تفسيرا فيه شفاء إن شاء الله.

وأما قولك: « إن قالوا القرآن هو الله فهو كفر »: فإنا لا نقول هو الله -كما ادعيت - فيستحيل، ولا نقول هو غير الله فيلزمنا أن نقول كل شيء غير الله مخلوق - كما لزمك -، ولكنه كلام الله وصفة من صفاته خرج منه كما شاء أن يخرج، والله بكلامه وعلمه وقدرته وسلطانه وجميع صفاته غير مخلوق، وهو بكماله على عرشه.

وأما قولك في القراءة والقارئ والمقروء: إن لكل شيء منه معنى على حدة؛ فهذا أمر مذاهب اللفظية، لا ندري من أين وقعت عليه وكيف تقلدته؟!، فمرة أنت جهمي ومرة واقفي ومرة لفظي!، ولولا أن يطول الكتاب لبينا لك وجوه القارئ والقراءة والمقروء، غير أني قد طولت وأكثرت، ومع ذلك اختصرت وتخطيت خرافات لم يستقم لكثير منها جواب، غير أنا ما فسرنا منه يدل على ما لم نفسر، والله الموفق لصواب ما نأتي وما نذر »[١].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٨٩٤-٩٠٠).

الفصل الثالث

المقابلة

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمقابلة.
- المبحث الثاني: المقابلة بين الحق والباطل.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل.
- المطلب الثاني: المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق.
- المطلب الثالث: المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف.
- المطلب الرابع: المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه.

- المبحث الثالث: المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة.
- المبحث الرابع: المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثاني: ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثالث: ما تضمنته الشبهة أعظمُ مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الرابع: ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله.

الفصل الثالث

المقابلة

المبحث الأول

المراد بالمقابلة

أولاً- المعنى اللغوي:

المقابلة: مصدر الفعل (قابَل) - على وزن: (فَاعَل) - الثلاثي المزيد بالألف، يقال: (قابَل – يقابِل – مُقابَلَة)، وأصل مادته: القاف والباء واللام، وهو: « أصلٌ واحد صحيح، تدل كَلِمُه كلها على مواجهة الشيء للشيء، ويتفرَّع بعد ذلك »[١]، ومن معانيه التي لها تعلّق بما نحن بصدد الحديث عنه: (المقابلة): المواجهة، و(التقابل): مثله[٢]، و(أقْبَلْتُه الشيءَ): جعلته يَلي قُبالَتَه، و(قابَلَهُ): واجَهَه، و(قابَل الكتابَ): عارَضَه[٣]، و(فعل ذلك قِبَلاً) أي: مواجهة، و(قابلتُ النعلَ): جعلت لها قِبالَين (زِمامين)؛ لأن كل واحدٍ منهما يُقبِل على الآخر[٤].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٥١).

(٢) الصحاح (٦/ ٧٥).

(٣) القاموس المحيط ص: (١٣٥١).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٥٢).

ثانياً- المعنى المراد:

للمقابلة معنى اصطلاحي في بعض العلوم:

فالمعنى المراد بها عند أهل الحديث: مقابلة المنسوخ بعد نسخه بأصله الذي نُسِخ منه؛ ليكون الكتاب المنسوخ مطابقاً للنسخة المنسوخ منها وسالماً من الخطأ كالسقط والتحريف ونحوهما.

وطريقته: أن يقابل نسخته بأصل شيخه أو نسخةٍ تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون، فينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك، أو تكون المقابلة مع نفسه بأن يتولى هو بنفسه المقابلة بين النسخة والأصل ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، فيقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح[1].

والمعنى المراد عند أهل البلاغة: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معاني متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها، على الترتيب. والمراد بالتوافق: خلاف التقابل. وقيل: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطا شرطت هناك ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾

---

(١) انظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص: (١٥٨-١٦٠)، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص: (٤٥٠-٤٥١).

[الليل: ٥ – ١٠]؛ لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق؛ جعل ضده (وهو التعسير) مشتركا بين أضداد تلك وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

وقد تتركب المقابلة من مقابلة اثنين باثنين، كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢]، ومقابلة ثلاثة بثلاثة، ومقابلة أربعة بأربعة، ومقابلة خمسة بخمسة[1].

والمعنى المراد هنا: هو ما يجمع بين أصل المعنى اللغوي وما هو مستعمل في اصطلاح أهل الحديث والأدب، وهو: أن يؤتى بطرفين متقابلين، ويُجعَل أحدهما مواجهاً للآخر، ثم يُنظر فيهما باعتبارين – أو من جهتين – أو بأحدهما:

- باعتبار ما بين الطرفين من: مطابقة وموافقة، أو مخالفة ومغايرة.
- وباعتبار ما بين الطرفين من الأمور التي يفترق فيها أحدهما عن الآخر.

ثم ينظر بعد ذلك في نتيجة هذه المقابلة، ويكون على ضوئها توجيه الحكم إلى أحد الطرفين: صحة وبطلاناً، وقبولاً ورداً، وقوة وضعفاً، ومدحاً وذماً.

ولا تتمّ هذه المقابلة وتصحّ إلا بتحقّق أمرين:

١ – معرفة ما يشتمل عليه الطرفان، إذ لا يمكن معرفة ما بينهما من موافقة وافتراق وغير ذلك إلا بعد معرفة ما يشتمل عليه كل طرف من المعاني والأوجه وغير ذلك.

٢ – معرفة المعايير التي تتمّ بها المقابلة والموازنة بين الطرفين.

وبهذا يظهر: أن منهج المقابلة في باب الشبه يجتمع فيه أمران: نقض الشبهة

---

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص(٣٢١-٣٢٣).

من داخلها بما تشتمل عليه من الباطل، ونقضها بأمور خارجة عنها بالموازين الشرعية الصحيحة المعتبرة.

ثالثاً- الأصل في هذا المنهج:

الأصل في هذا المنهج أدلة كثيرة، أذكر منها دليلين:

١ - قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣]، قال ابن كثير: « يقول تعالى - منبهاً على حقارة الأصنام وسخافة عقول عابديها -: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ أي: لما يعبده الجاهلون بالله المشركون به ﴿فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ أي: أنصتوا وتفهموا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ أي: لو اجتمع جميع ما تعبدون من الأصنام والأنداد على أن يقدروا على خلق ذباب واحد ما قدروا على ذلك...، ثم قال تعالى أيضاً: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ أي: هم عاجزون عن خلق ذباب واحد، بل أبلغ من ذلك: عاجزون عن مقاومته والانتصار منه لو سلبها شيئاً من الذي عليها من الطيب ثم أرادت أن تستنقذه منه لما قدرت على ذلك، هذا والذباب من أضعف مخلوقات الله وأحقرها، ولهذا قال: ﴿ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ﴾ قال ابن عباس: الطالب الصنم، والمطلوب الذباب، واختاره ابن جرير، وهو ظاهر السياق. وقال السدي وغيره: الطالب العابد، والمطلوب الصنم، ثم قال: ﴿مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ أي: ما عرفوا قدر الله وعظمته حين عبدوا معه غيره من هذه التي لا تقاوم الذباب لضعفها وعجزها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ أي: هو القوي الذي بقدرته وقوته خلق كل شيء...، وقوله: ﴿عَزِيزٌ﴾ أي:

قد عز كل شيء فقهره وغلبه، فلا يمانع ولا يغالب لعظمته وسلطانه، وهو الواحد القهار »(١).

٢- قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٢٩]، قال ابن القيم: « هذا مثل ضربه الله سبحانه للمشرك والموحد: فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاحون...، فالمشرك لما كان يعبد آلهة شتى شُبِّه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدمته لا يمكنه أن يبلغ رضاهم أجمعين. والموحد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له وعلم مقاصده وعرف الطريق إلى رضاه، فهو في راحة من تشاحن الخلطاء فيه، بل هو سالم لمالكه من غير تنازع فيه مع رأفة مالكه به ورحمته له وشفقته عليه وإحسانه إليه وتوليه لمصالحه. فهل يستوي هذان العبدان؟. وهذا من أبلغ الأمثال؛ فإن الخالص لمالك واحد يستحق من معونته وإحسانه والتفاته إليه وقيامه بمصالحه ما يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين »(٢).

ففي هاتين الآيتين وما كان نحوهما من الآيات: يقابَل بين طرفين، ثم تُعقَد الموازنة بينهما، ويكون ذلك من أبلغ ما يُردّ به الباطل في أخصر عبارة وأقوى إشارة، حتى أن هذه المقابلة بمجردها كافية في نقض الباطل وإزهاقه دون الحاجة إلى مزيد تعليق؛ إذ ما تتحدث عنه في مضمونها ونتيجتها وطريقة الموازنة فيها هو مما تُسلِّم له الفطر والعقول السليمة.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٨٧-٢٨٨).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢٢١).

ومن أبدع ما رأيتُ في التقعيد لهذا المنهج (تأصيلاً وكيفيةً وتطبيقاً وتدليلاً وتمثيلاً): ما قاله الإمام الدارمي: « فقال لي المناظر الذي ناظرني: أردتُ إرادة منصوصة في إكفار الجهمية باسمهم، وهذا الذي رويتَ عن علي رضي الله عنه في الزنادقة؟.

فقلت: الزنادقة والجهمية أمرهما واحد، ويرجعان إلى معنى واحد ومراد واحد، وليس قوم أشبه بقوم منهم بعضهم ببعض، وإنما يشبه كل صنف وجنس بجنسهم وصنفهم، فقد كان ينزل بعض القرآن خاصا في شيء فيكون عاما في مثله وما أشبهه، فلم يظهر جهم وأصحاب جهم في زمن أصحاب رسول الله وكبار التابعين فيروى عنهم فيها أثر منصوص مسمى، ولو كانوا بين أظهرهم مظهرين آراءهم لقتلوا كما قتل علي رضي الله عنه الزنادقة التي ظهرت في عصره، ولقتلوا كما قتل أهل الردة، ألا ترى أن الجعد بن درهم أظهر بعض رأيه في زمن خالد القسري، فزعم أن الله تبارك وتعالى لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما، فذبحه خالد بواسط يوم الأضحى على رؤوس من حضره من المسلمين، لم يعبه به عائب ولم يطعن عليه طاعن، بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه؟، وكذلك لو ظهر هؤلاء في زمن أصحاب رسول الله وكبار التابعين ما كان سبيلهم عند القوم إلا القتل كسبيل أهل الزندقة وكما قتل علي رضي الله عنه من ظهر منهم في عصره وأحرقه، وظهر بعضهم بالمدينة في عهد سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فأشاروا على والي المدينة يومئذ بقتله »[1].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٠٣-٢٠٤).

المبحث الثاني
المقابلة بين الحق والباطل

المطلب الأول
المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل

من أسمائه سبحانه: الحق، فهو: « الحق في ذاته وصفاته، فهو واجب الوجود كامل الصفات والنعوت، وجوده من لوازم ذاته، ولا وجود لشيء من الأشياء إلا به، فهو الذي لم يزل ولا يزال بالجلال والجمال والكمال موصوفاً، ولم يزل ولا يزال بالإحسان معروفاً، فقوله حق، وفعله حق، ولقاؤه حق، ورسوله حق، وكتبه حق، ودينه هو الحق، وعبادته وحده لا شريك له هي الحق، وكل شيء إليه فهو حق »(١).

فمصدر الحق هو الله تبارك وتعالى وحده، ﴿ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴾[البقرة: ١٤٧].

وأما الباطل: فلا يكون من الله البتة، ولا يكون مصدره إلا تسويل الشيطان، وضلال الإنسان وهواه: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾[المائدة: ٤٨].

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى - ملحق بالجزء الخامس من تيسير الكريم الرحمن - (٥/ ٦٣١-٦٣٢).

وقد جعل الله سبحانه العلمَ بذلك من أعظم الحجج التي ينصَر بها الحق وينقَض الباطل، فقال تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴾[يونس: ٣٢]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[البقرة: ٢٦]، ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾[الحج: ٦٢].

فمن المسالك التي تُعقَد بها المقابلة: المقابلة بين مصدر الحق (وهو: الله تبارك وتعالى الحق المبين العليّ العليم الحكيم)، ومصدر الباطل (وهو: الشيطان الرجيم، والإنسان الناقص المخلوق من ماء مهين)، وبمجرد عقْد هذه المقابلة يظهر لكل أحدٍ مهما كانت درجته من العلم أو العقل أن ما كان مصدره من الله فهو الحق المقبول بلا ريب، وأن ما كان مصدره من الشيطان فهو الباطل المردود لا محالة.

وهذه المقابلة قد يستعمل فيها الطرفان، وقد يكتفى بأحدهما عن الآخر:

- فقد يذكر أن هذه الشبهة مصدرها إضلال الشيطان وضلال صاحبها، وأن الحق المخالف لها مصدره هو الله تبارك وتعالى.
- وقد يكتفى فيها بالجانب الأول، ويكون ذلك كافياً لنقض الشبهة.
- وقد يكتفى فيها بالجانب الثاني ويكون ذلك كافياً لنصر الحق وإظهاره.

ومن نماذج هذا المسلك:

قال الإمام البخاري: « وقال ضمرة عن ابن شوذب: ترك الجهم الصلاة أربعين يوما على وجه الشك، فخاصمه بعض السمنية فشك فأقام أربعين يوما لا يصلي. قال ضمرة: وقد رآه ابن شوذب. وقال عبد العزيز بن أبي سلمة: إن كلام جهم صنعة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يعد قط من أهل العلم،

ولقد سئل جهم عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها فقال: عليها العدة! فخالف كتاب الله بجهله، وقال الله سبحانه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] »[١].

فقد أورد الإمام البخاري قول ابن شوذب وعبدالعزيز بن أبي سلمة في سياق نقضه شُبَه الجهمية وبدعهم وأقوالهم، فأورد هنا هذين النصين اللّذين تضمنا ما يأتي:

- بيان أن مصدر تلك الشبه وأساسها هو الجهم بن صفوان.
- أن هذا المصدر الذي جاء عنه ذلك الباطل وتلك الشبه هذه حاله من الجهل المطبق بكتاب الله ودينه، والشك والحيرة والتخبّط، ولم يُعدّ قط من أهل العلم.

ويُلحَظ في هذه المقابلة: أنه لم يُذكَر فيها الطرف المقابِل، وهو: أن الحق في تلك المسائل من الله تبارك وتعالى؛ لأمرين:

١- اكتفاءً بما بُيِّن من مصدر الباطل وحاله في النقض، فهو ليس من الله ﷻ قطعاً.

٢- ولأن ذلك معلوم ضرورةً وبداهةً؛ فإنه إذا كانت تلك الأقوال والشُّبَه مصدرها هو الجهم بن صفوان، فالحق في خلافها، وهو ما كان مصدره من الله.

ونتيجة المقابلة: أن الشبهة أو القول الذي يكون مصدره هو هذا الإنسان الجاهل الشاكّ؛ لا يمكن أن يكون حقاً، بل هو باطل لا محالة، وبذلك تسقط جميع شبهه وكل أقواله التي يخالف بها الحق، ولله الحمد على نصره وتوفيقه.

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣١-٣٢).

المطلب الثاني

المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق

الحق والباطل لهما صفاتٌ يختصّ بها كل واحدٍ منهما تميّزه عن الآخر، وكلّ ما ثبت لأحد الطرفين من الصفات فللآخر ضده ونقيضه ومقابله:

فالحق: هدى ونور وضياء وبرهان، ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

والباطل: ليل حالك، وظلام دامس، ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وكلما كان العبد المؤمن المطيع لله ورسوله أكثر معرفةً بصفات الحق والباطل كان أعظم إيماناً، وأقوى علماً وبرهاناً، وأشد تمسكاً بالحق وبعداً عن الباطل، وكان له من الحفظ من اتباع الباطل والشبهة بقدر معرفته بذلك.

ومعرفة هذه الصفات للحق والباطل عموماً، ومعرفة صفات الحق والباطل في المسألة التي فيها الشبهة خصوصاً، من أهم المسالك التي تنقَض بها الشبه في منهج المقابلة، حيث تعقَد المقابلة بين الطرفين: فتذكر صفات الحق وما فيه من الخير والهدى والوضوح والبيان مما تطمئن إليه النفوس وتأنس به القلوب، وتذكر صفات الباطل الموجود في الشبهة وما فيه من التعقيد والغموض واللبس والخروج عن بدائه العقول ووحشة النفوس واضطرابها.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام الدارمي: « ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول رب العزة: إذا فسر نزوله مشروحا منصوصا، ووقت لنزوله وقتا مخصوصا، لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبسا ولا عويصا »(١).

وقال: « فالتفسير فيه مأثور مع الحديث، وأنت تفسره بخلاف ما فسر الرسول من غير أثر تأثره عمن هو أعلم منك، فأي شقي من الأشقياء وأي غوي من الأغوياء يترك تفسير رسول الله المقرون بحديثه المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب، ثم يقبل تفسيرك المحال الذي لا تأثره إلا عمن هو أجهل منك وأضل؟ »(٢).

فقد أورد الإمام الدارمي المقابلة الأولى في معرض رده على الجهمية في تأويلهم نزول الربّ تبارك وتعالى في ثلث الليل الآخر بنزول الأمر والرحمة، وأورد المقابلة الثانية في معرض تأويل الجهمية رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بعدم الشك، فقابَل:

- في المقابلة الأولى بين: تفسير النبي ﷺ المشروح المنصوص الواضح، وتفسير الجهمية العويص الملتبس.
- في المقابلة الثانية بين: تفسير رسول الله المعقول عند العلماء الذي يصدقه ناطق الكتاب، وتفسير الجهمية المحال الذي لا يأثره صاحب الشبهة إلا عمن هو أجهل منه وأضل.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٦٠).

ونتيجة المقابلة في الموضعين: أن تفسير النبي ﷺ هو الذي يجب اتباعه وقبوله، وتفسير الجهمية هو الباطل الذي يتعين ردّه وطرحه؛ لما للأول من الصفات الحسنة العظيمة المستوفية للقبول، ولما للآخر من الصفات الذميمة المنفّرة للقلب والعقل.

وعقد شيخ الإسلام ابن تيمية مقابلةً بين الأدلة النقلية التي جاء بها الشرع، والأدلة التي ابتدعها أهل الأهواء والبدعة، فبيّن صفات كل جانب ومضمونه وما ينتج عنه من لوازم وعلوم ومعارف؛ مما يتحصَّل منه أن الأدلة التي ابتدعها أهل الأهواء والبدعة باطلة مردودة، فقال رحمه الله: « بل الأمر ما عليه سلف الأمة أهل العلم والإيمان من أن الله تعالى بيّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في ذلك العلم مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه، وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾[الزمر: ٢٧]، فإن الأمثال المضروبة هي الأقيسة العقلية - سواء كانت قياس شمول أو قياس تمثيل -، ويدخل في ذلك ما يسمونه براهين، وهو القياس الشمولي المؤلف من المقدمات اليقينية...

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوى فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل

تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلا أو شمولا...

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك... وفى هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه...، وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه، وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصول الدين.

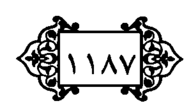
وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين - وإن أدخله فيه -، مثل المسائل والدلائل الفاسدة - مثل: نفى الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل -، ومثل: الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها إما الأكوان وإما غيرها، وتقرير المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل من إثبات الأعراض التي هي الصفات أولا، أو إثبات بعضها كالأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وإثبات حدوثها ثانيا، بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل، ثم إثبات امتناع خلو الجسم ثالثا، إما عن كل جنس من أجناس الأعراض بإثبات أن الجسم قابل لها وأن القابل للشيء لا

يخلو عنه وعن ضده، وإما عن الأكوان وإثبات امتناع حوادث لا أول لها رابعا...، وهو مبنى على مقدمتين: إحداهما: أن الجسم لا يخلو عن الأعراض التي هي الصفات، والثانية: أن ما لا يخلو عن الصفات التي هي الأعراض، فهو محدث، لأن الصفات التي هي الأعراض لا تكون إلا محدثة، وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى.

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمدا ﷺ لم يدعُ الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له: إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتتكافأ عنده الأدلة أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم، وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار، والتزم لأجلها أبو الهذيل انقطاع حركات أهل الجنة، والتزم قوم لأجلها كالأشعري وغيره أن الماء والهواء والتراب والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك، والتزم قوم لأجلها ولأجل غيرها أن جميع الأعراض كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال»[1].

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٨-٤٠).



المطلب الثالث

المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف

كل ما اختلف فيه الناس من أمر الدين « فإن مرده إلى الكتاب والسنة:

قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]...

وقال النبي ﷺ: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »...

وأمر عمر رضي الله عنه أن ترد الجهالات إلى الكتاب والسنة »(١).

وقال عائشة رضي الله عنها: « يا عبيد الله بن عدي، لا يغرنك أحد بعد الذي تعلم، فوالله ما احتقرت أعمال أصحاب النبي ﷺ حتى تهجم النفر الذين طعنوا في عثمان فقالوا له قولا لا يحسن قوله، وقرؤوا قراءة لا يحسن مثلها، وصلوا صلاة لا يصلى مثلها، فلما تدبرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أعمال أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أعجبك حسن قول امرئ فقل: ﴿ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]، فلا يستخفنك أحد »(٢).

فمن أتى ببدعة أو شبهة أو ما يخالف الكتاب والسنة « فإنه يُعَلَّم ويُردّ جهله إلى الكتاب والسنة، فمن أبي بعد العلم به كان معاندا، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]،

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١-٦٢).

(٢) المصدر السابق ص: (٥٦).

ولقوله: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء: ١١٥] »(١).

فمما سبق: يتقرّر التقعيد لهذا النوع من المقابلة، وبيان سببه ونتيجته:

أما سببه: فهو أن الحق إنما هو في الكتاب والسنة وما كان عليه السلف، فما وافقه فهو حق، وما خالفه كان باطلاً مردوداً.

وأما نتيجته: فهو أنه عند عقد هذه المقابلة بين (صاحب الشبهة) و (الكتاب والسنة والسلف) ليس لصاحب الشبهة ولا لغيره إلا أن يذعن للكتاب والسنة والسلف - لأن الحق فيهم ومعهم -، وإلا كان مبطِلاً معارِضاً معرِضاً عن الحق.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: لِمَ أنكرتم أن أهل الجنة ينظرون إلى ربهم؟، فقالوا: لا ينبغي لأحد أن ينظر إلى ربه؛ لأن المنظور إليه معلوم موصوف لا يـرى إلا شيء يفعله. فقلنا: أليـس الله يقـول: ﴿ وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]؟، فقالوا: إن معنى ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾: إنها تنظر الثواب من ربها، وإنما ينظرون إلى فعله وقدرته. وتلو آية من القرآن: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥]، فقالوا: إنه حين قال: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ إنهم لم يروا ربهم، ولكن المعنى: ألم تر إلى فعل ربك. فقلنا: إن فعل الله لم يزل العباد يرونه، وإنما قال: ﴿ وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، فقالوا: إنما تنظر الثواب من ربها. فقلنا: إنها مع ما تنتظر الثواب هي ترى ربها، فقالوا: إن الله لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة،

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١-٦٢).

وتلو آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وقال: « إنكم سترون ربكم »، وقال لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: لن أرى، فأيهما أولى أن نتبع: النبي ﷺ حين قال: « إنكم سترون ربكم »، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟! »(١).

ففي هذا النموذج عقد الإمام أحمد مقابلة بين صاحب الشبهة (الجهم ابن صفوان) وشبهته وبين الكتاب والسنة في أكثر من موضع، ثم ختم تلك المقابلة بالنتيجة فقال: « فأيهما أولى أن نتبع: النبي ﷺ حين قال: « إنكم سترون ربكم »، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟! »، لا شك أن كل مؤمن سيختار النبيَّ ﷺ دون أدنى شك أو تردد.

وقال الإمام الدارمي: « وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء، فلم نجد بدا من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق، وقد كان رسول الله يتخوف ما أشبه هذا على أمته، ويحذرها إياهم، ثم الصحابة بعده والتابعون؛ مخافة أن يتكلموا في الله وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا، ويتماروا به على جهل فيكفروا، فإن رسول الله قد قال: « المراء في القرآن كفر »، وحتى أن بعضهم كانوا يتقون تفسيره لأن القائل فيه إنما يقول على الله، قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: « أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في كلام الله ما

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٣-٣٤).

لا أعلم؟ »، وسئل عَبيدة السلماني عن شيء من تفسير القرآن فقال: « اتق الله وعليك بالسداد، فقد ذهب الذين كانوا يعلمون فيمَ أنزل القرآن »، فهذا الصديق - خير هذه الأمة بعد نبيها، والخليفة بعده - قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعلم فيمَ أنزل القرآن إلا ما شاء الله، وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله فيهلك، ثم عبيدة السلماني بعده - وكان من كبار التابعين -، فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم الذين ينقضونه نقضا، ويفسرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب »[١].

ففي هذا النموذج عقد الإمام الدارمي مقابلة بين (الخائضين في صفات الله وتفسير كتاب الله بغير علم، بل بالتحريف والهوى) وبين (السنة وما كان عليه السلف)؛ ليتوصَّل بذلك إلى ما عليه أولئل الخائضون من الضلال الذي يسقط بدعهم وشبههم؛ ولذا وصفهم بقوله: « المنسلخين من الدين والعلم ».

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٣-٢٥).

المطلب الرابع
المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه

من أعظم نعم الله على هذه الأمة: أولو العلم الراسخون الذين يرثون عن النبي ﷺ علم ما جاء به عن ربه تبارك وتعالى، يحفظ الله بهم دينه، ويُعلي كلمته، وينشر الحق، ويبطل الباطل، « يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه!، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم!، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم »(١).

فأهل العلم الراسخون وأهل الهوى والبدعة طرفان متقابلان لا يلتقيان، متضادّان لا يجتمعان.

وأهل العلم قد جعلهم الله مرجعاً وميزاناً وفيصلاً وفرقاناً، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤ - ١٢٥]، ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٦).

[الإسراء: ١٠٧]، ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣].

فإذا كان أهل العلم بهذه المكانة العليّة والمنزلة الرفيعة؛ فإن مما يُعرَف به الحق من الباطل وتُنقَض به الشبه: أن يقابَل بين صاحب الباطل والشبهة وبين أهل العلم الراسخين الذين شهدت لهم الأمة بالفضل والعلم والسنة والإمامة، وبهذه المقابلة يعرَف ما إذا كان صاحب الشبهة موافقاً لهم أو مخالفاً:

- فإن وافقهم: قُبِل قوله، لا لأنه قاله، ولكن لأنه حق وافق ما عليه أهل الحق.

- وإن خالفهم: فلا يخلو: إما أن يكونوا هم على الحق أو هو، والثاني ممتنع؛ لأن الله جعل أهل العلم مرجعاً وميزاناً - كما سبق -، وصاحب الشبهة ليس له شيء من هذه المزيّة، ثم إن تقديم قوله على قولهم قدحٌ في الأصل الذي حاكمنا إليه قوله ابتداءً (وهو: ما عليه أهل العلم)، وذلك باطل، فيتعيّن أن يكونوا هم على الحق وهو على الباطل، وأن ما جاء به مردود عليه.

وهذا النوع من المقابلة يفترق عن النوع المذكور في المطلب السابق (المقابلة بين صاحب الشبهة والسلف) بأمرين:

١ - أن النوع السابق يُراد به ما يعني الإجماع، وأما هذا النوع فهو أعمّ من ذلك، فقد يقابَل فيه بين صاحب الشبهة وعدد من العلماء، وقد يقابَل فيه بينه وبين عالم واحدٍ.

٢- أن النوع السابق يختص بالمقابلة بين صاحب الشبهة والسلف، وأما هذا النوع فإنه عامٌّ في كل عصر من عصور الأمة الإسلامية ما دام فيها أهل العلم.

ومن نماذج ذلك:

قال عبد الرحمن بن عفان: « سمعت سفيان بن عيينة يقول في السنة التي ضرب فيها المريسي[١]، فقام ابن عيينة من مجلسه مغضبا فقال: ويحكم!، القرآن كلام الله، قد صحبت الناس وأدركتهم، هذا عمرو بن دينار وهذا ابن المنكدر - حتى ذكر منصور والأعمش ومسعر بن كدام -، فقال ابن عيينة قد تكلموا في الاعتزال والرفض والقدر وأمروا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلام الله، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله »[٢].

ففي هذا النموذج عقد الإمام سفيان بن عيينة مقابلة بين صاحب الشبهة (من يقول بخلق القرآن) وبين عدد ممن أدركهم من أهل العلم والسنة - وذكر أسماءهم وقولهم في ذلك -، وجعل مجرد مخالفة صاحب الشبهة لما كان عليه أولئك الأئمة كافياً في بطلان قوله وردّه ونقضه.

ومن النماذج اللطيفة: أن الإمام الدارمي عقد مقارنة بين صاحب الشبهة وأحد الأنبياء السابقين (موسى عليه السلام)، وعقدها بين صاحب الشبهة والملائكة، فقال: « ثم إنا ما عرفنا لآدم من ذريته ابناً أعقَّ ولا أحسد منه، إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه فيسويه في ذلك بأخس خلق الله؛ لأنه ليس لآدم فضيلة أفضل من أن الله خلقه بيده من بين خلائقه ففضله بها على جميع الأنبياء والرسل والملائكة، ألا ترون موسى حين التقى مع آدم في المحاورة احتج

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٢٤-٢٥) - تحقيق: د. الفهيد -.

عليه بأشرف مناقبه فقال: «أنت الذي خلقك الله بيده »[(١)]، ولو لم تكن هذه مخصوصة لآدم دون من سواه ما كان يخصه بها فضيلة دون نفسه، إذ هو وآدم في خلق يدي الله سواء - في دعوى المريسي -، ولذلك قلنا: إنه لم يكن لآدم ابن أعق منه، إذ ينفي عنه ما فضله الله به على الأنبياء والرسل والملائكة المقربين.

ومما يبين ذلك: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - فذكر إسناده إليه - قال: « لقد قالت الملائكة: يا ربنا، منا الملائكة المقربون، ومنا حملة العرش، ومنا الكرام الكاتبون، ونحن نسبح الله الليل والنهار لا نسأم ولا نفتر، خلقت بني آدم فجعلت لهم الدنيا وجعلتهم يأكلون ويشربون ويتزوجون، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة. فقال: لن أفعل. ثم عادوا فاجتهدوا المسألة فقالوا مثل ذلك، فقال: لن أفعل. ثم عادوا فاجتهدوا المسألة بمثل ذلك، فقال: لن أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له كن فكان »[(٢)]، أولا ترى - أيها المريسي - كيف ميز بين آدم في خلقته بيدي الله من بين سائر الخلق؟، ولو كان تفسير - على ما ادعيت - لاحتجت الملائكة على ربها إذ احتج عليهم بيديه في آدم أن يقولوا: يا ربنا نحن وآدم في معنى خلقه بيديك سواء، ولكن علمت الملائكة من تفسير ذلك ما عمي عنه الضال المريسي »[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٨٠) رقم (١٩٣).

(٢) الأثر ضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠/ ٧٣٣).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٢٥٥-٢٦٠).

المبحث الثالث
المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة

لكل علمٍ صحيحٍ أصولٌ وقواعدُ وضوابط، تجمع مسائله، وتضبط أبوابه، ويعرَف بها حقه وصوابه وما أدخل فيه وألصق به، ولها حرمتها ومكانتها، ليس لأحدٍ أن يناقضها أو يخرج عنها أو يخالفها إلا ببينة وعلم وبرهان، وإلا كان خارجاً عن الحق والصواب، وكان ذلك من علامات شذوذه وإتيانه بما ليس بصحيح ولا يوافقه عليه أحد.

وكما أنه تعقد المقابلة بين (صاحب الشبهة وشبهته) وبين (الأصول الثلاثة: الكتاب والسنة والإجماع) - كما سبق في المطلب الثالث من المبحث السابق -؛ فكذلك تعقَد بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة المستمدة من الكتاب والسنة، أو الأصول التي بيّنها أهل كل علم، وفن فإن هذه الأصول تقوم مقام الدليل في معرفة الحق والصواب ومعرفة الموافقة والمخالفة.

ولهذا؛ نصّ الإمام ابن القيم على أن من دلائل بطلان التأويل الفاسد أمران:

١ - كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال، فمن أوّل النص وحمله على صورة ربما لا تقع في العالم إلا نادرا فإنه يرجع على مقصود النص بالإبطال.

٢- التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة[١].

وهذا النوع من المقابلة يستخدمه أهل الحديث في نقد الحديث دراية، ولهم في ذلك قاعدة مشهورة، قال ابن الجوزي - بعد أن نقد حديثاً موضوعاً -: « واعلم أننا خرجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبين أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لأن المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم؟؛ لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول؛ فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف اعتباره »[٢].

ويستفاد من كلامه رحمه الله أن ما كانت مناقضته ومخالفته للأصول واضحةً بيّنة كان ذلك كافياً في ردّه، ومُغنياً عن ذكر الأوجه الأخرى لنقضه.

ومن نماذج ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكذلك الحكاية عن الشبلي أنه لما انتهى إلى الشهادتين قال: « لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك »، فإن ذكر هذا في باب الغيرة منكر من القول وزور لا يصلح، إلا أن نبين أن هذا من الغيرة التي يبغض الله صاحبها، بل الغيرة من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشعبه،

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٩٧-٢٠٠).

(٢) الموضوعات (١/ ١٠٦).

وهل يكون موحدا شاهدا لله بالإلهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟، وقد بينا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركا يجعل مع الله إلها آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكل من ذكر الله عنه في كتابه أنه مشرك فهو مكذب للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذب للرسل فإنه مشرك، ولا تتم الشهادة لله بالإلهية إلا بالشهادة لعبده بالرسالة »[١].

ففي هذا النموذج عقد شيخ الإسلام ابن تيمية مقابلة بين ما تضمنه كلام الشبلي - وهو من الشبه التي يتمسك بها الصوفية ويستدلون بها في باب الغيرة - وبين قواعد الشريعة وأصولها في الإيمان بالرسالة، وبيّن مناقضة كلامه لتلك الأصول؛ فظهر أن كلامه - إذاً - منكر من القول وزور.

(١) الاستقامة (٢/ ٢٠-٢١).

المبحث الرابع
المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال

المطلب الأول
ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال

في المبحثين السابقين: تُعقَد المقابلة بين الشبهة أو صاحبها من جانب، والحق وأهله من الجانب الآخر، وأما في هذا المبحث: فإن المقابلة تعقَد بين الشبهة من جانب، والباطل المعلوم بطلانه من الجانب الآخر.

ولما كان هذا المطلب والمطالب الثلاثة التي بعده تشترك في تأصيلها والتقعيد لها؛ فقد رأيت أن أذكر تأصيلها جميعاً في هذا الموضع، وأكتفي بعد ذلك في المطالب الثلاثة الآتية بذكر النماذج التي تشهد لها.

استقرت شريعته - سبحانه - على التسوية بين المتماثلين، وإلحاق النظير بنظيره، واعتبار الشيء بمثله، والتفريق بين المختلفين، وعدم تسوية أحدهما بالآخر. فإذا أمر - سبحانه - بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عن نظيره أو عن ملزوماته - إذا لم يكن هناك نسخ -، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوازمه. وهو - سبحانه - لا يفرق بين

شيئين في الحكم إلا لافتراق صفاتهما المناسبة للفرق، ولا يسوي بين شيئين إلا لتماثلهما في الصفات المناسبة للتسوية[١].

ومن هذا الباب: ما جاء في نصوص الكتاب والسنة من قصص الأمم وأخبارهم، فإن من أعظم الحكم من ذلك: هو الاعتبار بهم، فنشبه حالنا بحالهم، ونقيس أواخر الأمم بأوائلها، ولا يكون الاعتبار إلا إذا قسنا الثاني بالأول، وكانا مشتركين في المقتضى والحكم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [يوسف:١١١]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [النور:٣٤]، وهو ما ذكره من أحوال الأمم الماضية التي يعتبر بها ويقاس عليها أحوال الأمم المستقبلة.

وقد قصّ الله علينا في القرآن قصص الأنبياء والمؤمنين والمتقين، وقصص الفجار والكفار؛ لنعتبر بالأمر؛ فنحب الأولين وسبيلهم ونقتدي بهم، ونبغض الآخرين وسبيلهم ونجتنب فعالهم، ويكون للمؤمن من المتأخرين شبه بما كان للمؤمن من المتقدمين، ويعلم أن الله يسعده في الدنيا والآخرة، ويكون للكافر والمنافق والفاجر من المتأخرين شبه بما كان للكافر والمنافق والفاجر من المتقدمين، ويعلم أن الله يشقيه ويجازيه في الدنيا والآخرة بمثل جزائهم[٢].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١) (٢٠/ ٥٢٦)، درء التعارض (٧/ ٣٤٢-٣٤٣)، الرد على المنطقيين ص (٣٧١)، زاد المعاد (٤/ ٢٦٩)، شفاء العليل ص (١٩٩-٢٠٠)، إعلام الموقعين (١/ ١٣٠-١٣٣، ١٩٥-١٩٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢١٦-٢١٧) (١٣/ ١٥-١٦، ١٩-٢٠) (١٤/ ٣٢١-٣٢٣) (١٥/ ٣٣٣) (٢٨/ ٤٢٥-٤٢٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٩٠).

« وقد بعث الله محمدًا ﷺ بالحكمة التي هي سنته، وهي الشرعة والمنهاج الذي شرعه له، فكان من هذه الحكمة أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يباين سبيل المغضوب عليهم والضالين، فأمر بمخالفتهم في الهدي الظاهر - وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة -؛ لأمور:

منها: أن المشاركة في الهدي الظاهر تورث تناسباً وتشاكلاً بين المتشابهين، يقود إلى موافقة ما في الأخلاق والأعمال، وهذا أمر محسوس....

ومنها: أن المخالفة في الهدي الظاهر توجب مباينة ومفارقة توجب الانقطاع عن موجبات الغضب وأسباب الضلال، والانعطاف على أهل الهدى والرضوان، وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين....

ومنها: أن مشاركتهم في الهدي الظاهر توجب الاختلاط الظاهر، حتى يرتفع التميز ظاهراً بين المهديين المرضيين وبين المغضوب عليهم والضالين.

إلى غير ذلك من الأسباب الحكمية.

هذا إذا لم يكن ذلك الهدي الظاهر إلا مباحاً محضاً لو تجرد عن مشابهتهم، فأما إن كان من موجبات كفرهم كان شعبة من شعب الكفر، فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع معاصيهم »(١).

بما تقدم؛ تظهر وجاهة وقوة هذه الأنواع الأربعة من المقابَلة، وذلك أن الباطل المعلوم بطلانه - الذي عليه أهل الباطل والضلال - مردودٌ عند كل

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٨٠-٨٢).

أحد - حتى عند صاحب الشبهة نفسه -، فعند عقْد المقابلة بين الشبهة والباطل وإثبات أن الشبهة:

- مأخوذة من الباطل.
- أو من جنسه.
- أو أعظم منه.
- أو لم يتجرأ أهل الباطل على الإتيان بها.

كان ذلك كافياً في نقض الشبهة وإبطالها.

والمتأمّل في شبه أهل الأهواء والبدعة وبدعهم يجد أن أكثرها - إن لم تكن جميعها - لا يخرج عن هذه الأنواع.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك: مقالة التعطيل للصفات، فإن أصل هذه المقالة «إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضُلاّل الصابئين، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام... هو الجعد بن درهم؛ وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها، فنسبت مقالة الجهميين إليه.

وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي ﷺ(١).

(١) وهذه السلسلة أنكرها بعض الباحثين. انظر - قولهم في ذلك والرد عليهم -: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية - مع الرد - ص: (١٦٣-١٦٧).

وكان الجعد بن درهم هذا - فيما قيل - من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين...، فكانت الصابئة إلا قليلاً منهم - إذ ذاك - على الشرك، وعلماؤهم هم الفلاسفة...، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل. ومذهب النفاة من هؤلاء في الربّ أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما...، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة..، وأخذها الجهم أيضًا... لما ناظر السمنية (بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات).

فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين، وإما من المشركين »[١].

وأذكر - فيما يأتي - بإيجاز طرفًا من عقائد أهل الباطل والضلال التي تسربت إلى بعض المسلمين أو المنتسبين إلى الإسلام، فتلقّفوها ثم عرضوها بشبههم؛ وذلك لأن معرفتها مما يفيد صاحب السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة من خلال أحد مسالك المقابلة التي ستُذكَر في هذا المبحث:

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢)، وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٥١) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩) (١٢/ ٣٥٠-٣٥١) (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤). وما كتبه البغدادي في الفرق بين الفرق ص(١٣١، ١٣٦-١٣٧)، والشهرستاني في الملل والنحل (١/ ٧٧، ١١٥) عن تأثر بعض زعماء المعتزلة بمقالات بعض أهل الديانات الباطلة من المجوس والفلاسفة وغيرهم.

١- الغلو في المخلوق وتشبيهه بالخالق سبحانه في الإلهية وقع فيه النصارى في حق عيسى ﷺ، ووقعت فيه غالية الشيعة في حق أئمتهم، حيث أخرجوهم من حدود صفات المخلوقين وحكموا فيهم بأحكام الإلهية[١].

٢- تشبيه الخالق سبحانه بالمخلوق كان في القرّائين من اليهود، وتلقّفه عنهم أوائل الروافض[٢].

٣- الحلول والاتحاد من أسس عقيدة النصارى، وقال بها في الإسلام طوائف من الروافض والصوفية[٣].

٤- الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات[٤] مرجعها الذي تأثرت به إلى ثلاث: فالحلولية والاتحادية والسلبية ومن في معناهم مرجعهم

---

(١) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٩)، الملل والنحل (١/ ١٤٦-١٤٧، ٣٦٣).

(٢) انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٦-١٤٧، ٣٦٣، ٤٩٤-٤٩٥)، التبصير في الدين ص(٤١)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٩٧). مع التنبه إلى أن هذه المصادر مؤلفوها أشاعرة، ولذا جعلوا من باب التشبيه وصف الله سبحانه بالمجيء والاستواء والصورة والتكليم جهارًا ونحو ذلك، وذلك بناء على عقيدتهم الفاسدة في باب الصفات، والحق هو إثبات تلك الصفات لله سبحانه كما يليق بجلاله وعظمته.

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٣٦٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (١١٦، ١٣١-١٣٢).

(٤) أي: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات.

إلى الطبائعية الدهرية[١]، والقدرية النفاة بجميع فرقهم مرجعهم إلى المجوس الثنوية[٢]، والجبرية الغلاة مرجعهم إلى النزعة الجهمية الإبليسية[٣].

٥- القول بالنور والظلمة أو الخير والشر عقيدة المجوس، وقد تأثر بها طوائف من المنتسبين إلى الإسلام، فمنهم من يقول: إن من مات بلي جسده ولحقت روحه بالنور الذي تولدت منه، وتعتقد إحدى الفرق أن عليًّا رضي الله عنه قديم أزلي، وكذلك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، إلا أن عليًّا كان خيراً محضاً، وعمر كان شرًّا محضًا، وكان يؤذي عليًا دائمًا[٤].

٦- دين الإباحة أصله من المزدكية[٥] من فرق الثنوية المجوسية، وقد

---

(١) هم الذين لا يقرُّون بوجود موجود وراء الفلك وما يحويه، وحقيقة قولهم أنَّ العالم واجب الوجود بنفسه، ليس له مبدع ولا فاعل. انظر: الصفدية (٢/ ٢٤٢).

(٢) هم أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٤٤).

(٣) انظر: معارج القبول (١/ ٣٧٣).

(٤) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٠، ٢٢)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٩٢).

(٥) فرقة إباحية أظهرها مزدك في أيام قباذ وأباح النساء لكل من شاء ونكح نساء قباذ لتقتدي به العامة فيفعلون في النساء مثله. انظر: تلبيس إبليس ص(٩٤).

ظهر في الإسلام على يد الخرمدينية[١] من بابكية[٢] ومازيارية، وانتقل إلى طوائف من الصوفية الذين يدعون محبة الله ويقولون: إن الحبيب رفع عنه التكليف[٣].

٧- التناسخ من عقائد المجوس والمزدكية والهند البرهمية والفلاسفة الصابئة، وقد تأثر به بعض اليهود، وقال به في الإسلام طوائف من الروافض الغلاة الحلولية، وطوائف من القدرية[٤].

٨- القول بتجويز الرجعة - وكذلك القول باستحالتها - من مسائل اليهود، وقد سرّبها عبد الله بن سبأ اليهودي إلى المسلمين، وقال بها طوائف من غلاة الرافضة[٥].

---

(١) فرقة مجوسية قالوا بأصلين ولهم ميل إلى التناسخ والحلول وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٦)

(٢) اسم لطائفة منهم بايعوا رجلا يقال له بابك الخرمي، وكان خروجه في بعض الجبال بناحية أذربيجان في أيام المعتصم بالله، واستفحل أمرهم واشتدت شوكتهم وقاتلهم أفشين صاحب جيش المعتصم مداهنا لهم في قتالهم ومتخاذلا عن الجد في قمعهم إضمارا لموافقته في ضلالهم، فاشتدت وطأة البابكية على جيوش المسلمين حتى مزقوا جند المسلمين وبددوهم منهزمين، إلى أن نصر الله المسلمين عليهم فهزموهم شر هزيمة. انظر: فضائح الباطنية ص(١٤).

(٣) انظر: التنبيه والرد ص(٢١-٢٢)، الفرق بين الفرق ص(٢٦٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١١٧، ١٤٢).

(٤) انظر: التنبيه والرد ص (٢١-٢٢)، الفرق بين الفرق ص (٢٧٠-٢٧٦)، الملل والنحل (١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٥) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٩٤-٤٩٥).

٩- فرقة اليوذعانية من اليهود تزعم أن للتوراة ظاهراً وباطناً، وتنزيلاً وتأويلاً، وهذا ما قالت به فرق الباطنية في الإسلام(١).

١٠- التحريف اللفظي والمعنوي مأخوذ عن اليهود، فهم شيوخ المحرفين وسلفهم، وقد درج على آثارهم وورثهم طوائف من المنتسبين إلى الإسلام من الرافضة والجهمية وغيرهم ممن سلكوا في تحريف النصوص مسالك إخوانهم من اليهود، وما لم يتمكنوا من تحريف لفظه حرفوا معناه، وسطوا عليه بالتأويل(٢).

١١- تأويل النصوص والقول فيها بالمجاز مشتق من الفلسفة اليونانية، وقد أخذه عنهم أحد أحبار اليهود الذي أراد التوفيق بين الكتاب المقدس والآراء اليونانية، وتبعه على ذلك طوائف من اليهود، ثم تأثر بفكره طوائف من النصارى، ثم انتقل إلى المسلمين عن طريق الجهمية والمعتزلة والأشاعرة(٣).

١٢- تعطيل صفات الله سبحانه ونفيها من مقالات الصابئة الفلاسفة والمشركين البراهمة، ثم تسرب إلى طوائف من مبتدعة أهل الكتاب، وتأثر بهؤلاء جميعًا الجعد بن درهم ثم تلميذه الجهم بن صفوان، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام(٤).

---

(١) انظر: الملل والنحل ص (٥٠٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٥-٢١٦، ٣٥٧-٣٥٨).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٢٦-٣٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢) (٦/ ٥١) (٩/ ٢٦٥-٢٦٦) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩-٧٣) (١٢/ ٢٨-٣٥، ٣٥٠-٣٥١)، مقالة التعطيل والجعد بن درهم - عامة الكتاب -، وما ذكره الشهرستاني في الملل والنحل عن تأثر أبي الهذيل العلاف (١/ ٧١-٧٢) وأبي هاشم (١/ ٥٣٦) بأقوال النصارى.

ومن العجيب أن فرقة من فرق اليهود قالت بتأويل جميع نصوص الصفات الواردة في التوراة - من المجيء والتكليم والصورة واليد والاستواء وغيرها من الصفات الصحيحة - بأن المراد بها ملك من الملائكة، اختاره الله وقدّمه على جميع الخلائق، وذلك بناء على معتقدهم من أنه لا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف. وقد انتقل هذا القول إلى بعض فرق النصارى[(١)]. فانظر كيف تأثر بعض المعطلين من هذه الأمة بذلك، حيث زعموا أن المراد ببعض الصفات - كالمجيء ونزول الله سبحانه إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر - هو ملك من الملائكة![(٢)].

١٣- القول بنفي القدر من مقالات الربانيين من اليهود، وأول من نطق به في الإسلام رجل من أهل العراق يقال له: سوسن - وقيل: سنسويه - كان نصرانيًا فأسلم ثم تنصر[(٣)]، وقد تأثر به وأخذ عنه القول بالقدر معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد، ثم سلك مسلكهما واصل بن عطاء رأس المعتزلة[(٤)].

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٥١٠-٥١٢).

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٥).

(٣) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا هذا القدر؛ فإنه شعبة من النصرانية». قال ابن عباس: اتقوا هذا الإرجاء؛ فإنه شعبة من النصرانية. وهو حديث ضعيف جدًا، كما قال العلامة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ٢٧٠).

(٤) انظر: الشريعة (٢/ ٩٥٤-٩٥٥) - مع هامش (٢) - و (٢/ ٩٥٨-٩٥٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨٢٦-٨٢٧)، الفهرست ص (٢٠١)، الملل والنحل (١/ ٦٦، ٤٩٤-٤٩٥).

١٤- يجعل المجوس لله شركاء في خلقه فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر، وشابههم من يقول في ملتنا: إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضًا، ويقولون: إن جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه، فيجحدون مشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وهؤلاء هم المعتزلة، ولذا قيل: إنهم مجوس هذه الأمة(١).

١٥- الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والمحرمات، وادعاء أن فعل المعاصي موافق للأمر والنهي، وأن الله لو لم يحب ذلك لم يقع؛ هو من فعل المشركين الذين يقولون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨]، وقد وقع في ذلك طوائف من الصوفية، حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للمحرمات وإسقاط الواجبات ورفع العقوبات، وقد يغلو أصحاب هذه الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هو الله، ويقول أحدهم: أنا كافر برب يُعصَى، ويقول أحد رؤسائهم: إنما كفر النصارى لأنهم خصصوا، فيشرعون عبادة كل موجود بهذا الاعتبار(٢).

١٦- القول بالجبر من مسائل اليهود، وعليه فرقة القرائين فيهم(٣)، وقد قال به في الإسلام الجهم بن صفوان(٤).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٨-٢٥٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٨/ ٢٥٦-٢٥٨).

(٣) الملل والنحل (١/ ٤٩٤-٤٩٥).

(٤) مع أنه نُسِب إلى شيخه الجعد بن درهم القول بالقدر. انظر: مقالة التعطيل والجعد ابن درهم ص (١٧٨-١٧٩).

١٧- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الإرجاء شعبة من النصرانية، لكنه ضعيف جدًا[١]. وروي عن سعيد بن جبير قوله: «المرجئة يهود القبلة»[٢].

١٨- الناظر في عقائد الصوفية يجد فيها تأثرهم الشديد بالعديد من الديانات، ومنها النصرانية، ومن ذلك:

- الحلول والاتحاد.

- من النسطورية (من فرق النصارى) قوم يقال لهم: المصلون، قالوا: إن الرجل إذا اجتهد في العبادة، وترك التغذي باللحم والدسم، ورفض الشهوات الحيوانية والنفسانية؛ تَصَفَّى جوهره، حتى يبلغ ملكوت السماوات، ويرى الله جهرة، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء[٣]. وهذه العقيدة موجودة في بعض طوائف الصوفية.

- جاء في إنجيل متى: «أن المسيح دعا على شجرة تين خضراء فيبست من وقتها، فعجب التلاميذ، فقال لهم المسيح: آمين أقول لكم، لئن آمنتم ولم تشكوا ليس تفعلون هذا في التينة وحدها، لكن متى قلتم لهذا الجبل: اِنْقَلِع

---

(١) راجع ص(١٢٠٧)، هامش (٣).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٥/ ١٠٦١). لكن في سنده المغيرة بن عتبة - ويقال: ابن عتيبة - النهّاس - ويقال: النحاس - أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٧) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات (٧/ ٤٦٥). وانظر: الإصابة (٥/ ١٢١) و(٦/ ٣٧٢).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٥٣٩-٥٤٠).

واطَّرِح في البحر؛ لم يقف لكم »[١]. وقد زعم بعض رؤوس الصوفية أن الإنسان يترقى في الإيمان حتى يصل إلى أن يقول للشيء: كن؛ فيكون.

ومن نماذج المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال:

قال الدارمي: « ثم أجمل المعارض ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله، فعدَّ منها بضعا وثلاثين صفة نسقا واحدا يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي، وفسرها وتأولها حرفا حرفا خلاف ما عنى الله وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون، لا يعتمد في أكثرها إلا على المريسي، فبدأ منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح والكره والضحك والعجب والسخط والإرادة والمشيئة والأصابع والكف والقدمين...، عمد المعارض إلى هذه الصفات فنسقها ونظم بعضها إلى بعض كما نظمها شيئا بعد شيء، ثم فرقها أبوابا في كتابه وتلطف بردها بالتأويل كتلطف الجهمية معتمدا فيها على تفاسير الزائغ الجهمي بشر ابن غياث دون من سواه »[٢].

وقال: « وادعى المعارض أيضا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية، وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته واشتق منها أغلوطاته »[٣].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٧) - مع هامش (٣١)، حيث عزا المحققان هذا النص إلى الإصحاح (٢١)، الفقرات (١٨-٢٢) -.

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢١٦-٢١٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٢٣).

ففي هذين النموذجين عقد الدارمي مقابلة بين ما تضمنته الشبهة التي جاء بها هذا المردود عليه وبين الضلال والباطل الذي استقر عند المسلمين ردّه من كلام الجهم أو بشر المريسي، وبيّن أن ما تضمنته الشبهة مأخوذ من كلام ذينك المبطلين الضالين، وبذلك تنتقض وتبطل تلك الشبه التي جاء بها هذا المردود عليه لكونها مأخوذة من باطل مردود عند المسلمين أصلاً.

المطلب الثاني

ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال

هذا النوع من المقابلة ورد في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[البقرة: ١١٨]، ففي هذه الآية مقابَلة بين قول الذين لا يعلمون (وهم مشركو مكة): ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾، وقول من قبلهم من أهل الباطل والضلال (اليهود والنصارى)، وبيان أن ما قاله مشركو مكة هو من جنس ما قاله اليهود والنصارى، وكانت نتيجة المقابلة: أن ما قاله مشركو مكة باطل وضلال لأنه من جنس ما قاله أهل الباطل والضلال قبلهم من اليهود والنصارى، ولذا قال تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ أي: أشبهت قلوب مشركي العرب قلوب من تقدمهم في الكفر والعناد والعتو(١).

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد: «وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى:

وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته لأن الكلمة مخلوقة.

وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله، وكلمته من ذات الله، كأن يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب.

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٠٣).

وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس عيسى هو الكلمة »[1].

ففي هذا النموذج قابل الإمام أحمد بين صنيع الجهمية وصنيع النصارى في عيسى ﷺ، وبيّن أن صنيع الجهمية من جنس صنيع النصارى، واكتفى بذلك في نقض كلام الجهمية؛ لأنه من جنس كلام أهل الباطل والضلال من أهل الكفر.

وقال الدارمي: « باب الاحتجاج للقرآن أنه غير مخلوق.

فمن ذلك: ما أخبر الله تعالى في كتابه عن زعيم هؤلاء الأكبر وإمامهم الأكفر الذي ادعى أولا أنه مخلوق، وهو الوحيد واسمه الوليد بن المغيرة، فأخبر الله عن الكافر دعواه فيه، ثم أنكر عليه دعواه وردها عليه ووعده النار؛ أن ادعى أن قول الله قول البشر.

وقوله: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] وقول هؤلاء الجهمية: « هو مخلوق »؛ واحد لا فرق بينهما، فبئس التابع وبئس المتبوع، قال الله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] إلى قوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٢ - ٢٦]، يعني: أنه ليس بقول البشر كما ادعى الوليد، ولكنه قول الله ﷻ، فحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - فساق إسناده - عن مجاهد في قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا﴾ [المدثر: ١١ - ١٣]، قال: « ذلك الوليد بن المغيرة المخزومي، والمال الممدود: ألف دينار، والبنين الشهود: عشرة بنين. قال: فلم يزل النقصان في

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٢).

ماله وولده حين تكلم بما تكلم حتى مات ». وكذلك صار لأتباعه الذين تلقفوا منه هذه الكلمة خزي وتباب في كل شيء من أمرهم »[١].

ففي هذا النموذج عقد الدارمي المقابلة بين قول الجهمية: (القرآن مخلوق)، وقول الوليد بن المغيرة الكافر: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾، وبيّن أن قول الجهمية من جنس قول الوليد بن المغيرة، وأنه لا فرق بينهما في الحقيقة وإن اختلفت الألفاظ، وكانت هذه المقابلة كافية في نقض قول الجهمية، بل إن الدارمي رحمه الله طرَد المقابلة المذكورة حتى في النتيجة والعاقبة، وهي النقصان والخزي.

وذكر رحمه الله المقابلة المذكورة في موضعٍ قبل هذا فقال: « ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين، حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء ودعا إلى البدع دعاة الضلال، فشد ذلك طمع كل متعوذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق، ووجدوا فرصة للكلام، فجدوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام، وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه، إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلا ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماما بدعوتهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام، ليوقعوا في قلوبهم الشك، ويلبسوا عليهم أمرهم، ويشككوهم في خالقهم، مقتدين بأئمتهم الأقدمين الذين قالوا: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] و ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾ [ص: ٧] »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨٤-١٨٥).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٢).

وقال سفيان بن عيينة[١]: « ويحكم!، القرآن كلام الله...، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله، ما أشبه هذا القول بقول النصارى »[٢].

ومن الأبيات المشهورة عن ابن المبارك[٣]:

فلا أقول بقول الجهم إن له ... قولا يضارع قول الشرك أحيانا[٤]

---

(١) سفيان بن عيينة بن أبي عمران (ميمون) الهلالي، أبو محمد، الإمام الكبير حافظ العصر شيخ الإسلام، ولد سنة (١٠٧هـ)، طلب الحديث وهو غلام، ولقي الكِبار وأتقن وجوّد وجمع وصنّف وازدحم الخلق عليه، كان عالما إماماً في السنن والحديث والتفسير والفقه، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: السير (٨/ ٤٥٤-٤٧٥).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٣٣).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي، أبو عبد الرحمن، الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته الحافظ الغازي، ولد سنة (١١٨هـ)، أخذ عن بقايا التابعين، جمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس والشجاعة والسخاء والتجارة، وكان إماماً يقتدى به ومن أثبت الناس في السنة، توفي سنة (١٨١هـ). انظر: السير (٨/ ٣٧٨-٤٢١).

(٤) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

المطلب الثالث

ما تضمنته الشبهة أعظم مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال

إذا كانت الشبهة تنقض بكونها مأخوذة عن أهل الباطل والضلال، أو بكونها من جنس كلامهم؛ فكيف إذا نُقِضت بكونها أعظم مما هو من جنسها من كلامهم؟، لا شك في أن ذلك أشد نقضاً ورداً لها.

والمراد بهذا المطلب: أن ينظر في الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، ثم تعقد المقابلة بينها وبين كلام أهل الباطل والضلال في ذلك الباب نفسه، ثم يثبَت أن تلك الشبهة اشتملت على باطلٍ وضلالٍ لم يشتمل عليه كلام أهل الباطل والضلال المتقدمين، وهذا يعني ضرورةً أن الشبهة أشد بطلاناً وضلالاً، ومجرد معرفة ذلك كافٍ في نقضها.

ومن نماذج ذلك:

قال سعيد بن عامر[1]: « الجهمية أشر قولا من اليهود والنصارى، قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الأديان أن الله تبارك وتعالى على العرش، وقالوا هم: ليس على العرش شيء »[2].

---

(١) سعيد بن عامر الضبعي البصري، أبو محمد، الزاهد الحافظ الثقة المأمون، ولد بعد (١٢٠هـ)، قال عنه يحيى بن سعيد القطان: « سعيد بن عامر شيخ المصر منذ أربعين سنة »، توفي سنة (٢٠٩هـ). انظر: السير (٩/ ٣٨٥-٣٨٦).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

وقال الدارمي: « فافهم - أيها المريسي - أنك تأولت في يدي الله أفحش مما تأولت اليهود؛ لأن اليهود قالوا: يد الله مغلولة، وادعيت أنها مخلوقة، ولما أنك تأولتها النعم والأرزاق وهي مخلوقة فماذا لقي الله من عمايتكم هذه؟، تدعون أن يدي الله مخلوقتان إذ إنهما عندكم رزقاه حلاله وحرامه وموسوعه ومقتوره، وهذه كلها مخلوقة »[١].

وقال: « حتى لقد علم فرعون في كفره وعتوه على الله أن الله ﷻ فوق السماء فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، ففي هذه الآية بيان بيِّن ودلالة ظاهرة أن موسى كان يدعو فرعون إلى معرفة الله بأنه فوق السماء، فمن أجل ذلك أمر ببناء الصرح ورام الاطلاع إليه، وكذلك نمروذ فرعون إبراهيم اتخذ التابوت والنسور ورام الاطلاع إلى الله لما كان يدعوه إبراهيم إلى أن معرفته في السماء »[٢].

ففي هذا النماذج الثلاثة قُوبِل بين شبهة الجهمية في الاستواء واليد والعلو وبين ما قال أهل الباطل والضلال في ذلك، وبُيِّن أن تلك الشبهة قد اشتملت على ضلال وباطل لم يشتمل عليه كلام أولئك؛ فكان ذلك كافياً في نقضها وبيان بطلانها.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٩).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤٤-٤٥) .

المطلب الرابع
ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله

هذا النوع أظهر أنواع المقابلة في إبطال الشبهة ونقضها؛ فإنه إذا كانت الشبهة بلغت من وحشتها وشناعتها ونكارتها إلى درجة أن أهل الباطل المتقدمين لم يأتوا بمثلها كان ذلك دليلاً على إغراقها في الشذوذ والبدعة والخروج عن الحق - بل وحتى عن الباطل المعهود المعروف! -.

وفي هذا الباب وردت العبارة المشهورة لابن المبارك: « لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية »[1].

ويقول ضمن الأبيات المشهورة عنه:

« ولا أقول تخلى من بريته ... رب العباد وولى الأمر شيطانا

ما قال فرعون هذا في تجبره ... فرعون موسى ولا فرعون هامانا[2] »[3]

قال الدارمي: « ولولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها لحكيت من قبح كلام هؤلاء المعطلة وما يرجعون إليه من الكفر حكايات كثيرة يتبين بها عورة كلامهم، وتكشف عن كثير من سوءاتهم، ولكنا نتخوف من هذه الأحاديث،

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٣١).

(٢) كذا في الأصل، ونبّه د. فهد الفهيد في تحقيقه للكتاب ص (١٤) هامش (٧) على أن في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤١٤): «ولا هامان طغيانا»، وقال: «وهو الصواب».

(٣) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

ونخاف أن لا تحتمله قلوب ضعفاء الناس فنوقع فيها بعض الشك والريبة، لأن ابن المبارك قال: « لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية »، وصدق ابن المبارك!، إن من كلامهم في تعطيل صفات الله تعالى ما هو أوحش من كلام اليهود والنصارى »[١].

ومن نماذج ذلك:

قال سفيان الثوري لشعيب بن حرب: « يا شعيب بن حرب، والله ما قالت القدرية ما قال الله، ولا ما قالت الملائكة، ولا ما قالت النبيون، ولا ما قال أهل الجنة، ولا ما قال أهل النار، ولا ما قال أخوهم إبليس - لعنه الله - »[٢].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: « أما تشبيه قول الله: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ [النحل: ٤٠] بقوله: (قالت السماء فأمطرت) و (قال الجدار فمال)؛ فإنه لا يشبه، وهذه أغلوطة أدخلها؛ لأنك إذا قلت: (قالت السماء) ثم تسكت لم يدر ما معنى (قالت) حتى يقول: (فأمطرت)، وكذلك إذا قلت: (أراد الجدار) ثم لم يبين ما معنى (أراد) لم يدر ما معناه، وإذا قلت: (قال الله) اكتفيت بقوله (قال)، فَـ(قال) مكتفٍ لا يحتاج إلى شيء يستدل به على (قال)، كما احتجت إذا قال: (قال الجدار فمال)، وإلا لم يكن لِـ(قال الجدار) معنى، ومن قال هذا فليس شيء من الكفر إلا وهو دونه، ومن قال هذا فقد قال على الله ما لم يفعله اليهود والنصارى، ومذهبه التعطيل للخالق »[٣].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٣١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٢).

(٣) خلق أفعال العباد ص(٣٥).

وقال الدارمي: « ثم قلتم: إنما يوصف بالنزول من هو في مكان دون مكان، فأما من هو في كل مكان فكيف ينزل إلى مكان؟، قلنا: هذه صفة خلاف صفة رب العالمين، ولا نعرف بهذه الصفة شيئا إلا هذا الهواء الداخل في كل مكان النازل على كل شيء، فإن لم يكن ذلك إلهكم الذي تعبدون فقد غلبكم عن عبادة الله رأسا، وصرتم في عبادة ما تعبدون أسوأ منزلة من عبادة الأوثان وعبادة الشمس والقمر؛ لأن كل صنف منهم عبد شيئا هو عند الخلق شيء، وعبدتم أنتم شيئا هو عند الخلق لا شيء؛ لأن الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلا بحد وصفة، وأن (شيء) ليس له حد ولا صفة، فلذلك قلتم: لا حد له »(١).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية: عن قوم يحتجون بالقدر ويقولون: قد قُضِي الأمر من الذر، فالسعيد سعيد والشقي شقي من الذر، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾[الأنبياء: ١٠١]، ويقولون: ما لنا في جميع الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله تعالى، قدر الخير والشر وكتبه علينا.

فأجاب: « هؤلاء القوم إذا صبروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى؛ فإن النصارى واليهود يؤمنون بالأمر والنهي والوعد والوعيد والثواب والعقاب، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض...، فإذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقا فكيف بمن كفر بالجميع؟، ومن لم يقر

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٧-٩٨).

بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده بل ترك ذلك محتجا بالقدر فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض »[١].

ففي جميع النماذج السابقة: قُوبِل بين شُبَه أهل الأهواء والبدعة وبين أقوال أهل الباطل والضلال في ذلك الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، وبُيِّن أن ما في الشبهة من الباطل والضلال لم يتجرأ على الإتيان بمثله أهل الضلال والباطل المتقدّمون.

(١) دقائق التفسير (٢/ ٣٦٧).

الفصل الرابع

النظائر

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالنظائر.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة.

الفصل الرابع

النظائر

المبحث الأول

المراد بالنظائر

المعنى اللغوي:

النظائر: جمع (نظير)، وهو المماثل والشبيه، يقال: (فلان نظير فلان) إذا كان مثله وشبيهه، والجمع نظراء[١]، ومن ذلك: قول ابن مسعود رضي الله عنه: «لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقوم بها: عشرين سورة من المفصل»[٢]، «يريد: السور المتماثلة في المعاني كالموعظة أو الحكم أو القصص»[٣]، و(النظائر): الأفاضل والأماثل لاشتباه بعضهم ببعض في الأخلاق والأفعال والأقوال[٤]، ونظائر القرآن: سور المفصل؛ سميت لاشتباه بعضها ببعض في الطول[٥].

---

(١) انظر: جمهرة اللغة (٢/ ٣٧٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٢٦٩) رقم (٧٤٢)، ومسلم (١/ ٥٦٣) رقم (٨٢٢).

(٣) انظر: فتح الباري (٢/ ٢٥٩).

(٤) انظر: تحفة العروس (١٤/ ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥).

(٥) انظر: لسان العرب (٥/ ٢١٩).

المعنى المراد:

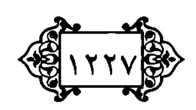
المراد بالنظائر هنا: الأدلة الواردة في الكتاب والسنة التي يجمعها باب واحد، أو تشتمل على ألفاظ أو معاني متماثلة متساوية في الدلالة، فالآيات الواردة في باب الهجرة نظائر، والأدلة الواردة المشتملة على لفظ الهجرة ومعناه نظائر... وهكذا.

قال ابن القيم - في بيان أهمية النظائر ومعرفتها -: « فهذه وأمثالها من الأمثال التي ضربها رسول الله ﷺ لتقريب المراد، وتفهيم المعنى، وإيصاله إلى ذهن السامع، وإحضاره في نفسه بصورة المثال الذي مثل به، فإنه قد يكون أقرب إلى تعقله وفهمه وضبطه واستحضاره له باستحضار نظيره، فإن النفس تأنس بالنظائر والأشباه الأنس التام، وتنفر من الغربة والوحدة وعدم النظير، ففي الأمثال من تأنيس النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما ضرب لها مثله من الحق أمر لا يجحده أحد ولا ينكره، وكلما ظهرت لها الأمثال ازداد المعنى ظهوراً ووضوحاً، فالأمثال شواهد المعنى المراد، ومزكية له، فهي كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه، وهي خاصة العقل ولبه وثمرته »[١].

والاستدلال بالنظائر يكون في باب التقرير وفي باب النقض:

ففي باب التقرير: بأن يُذكَر الدليل الوارد في المسألة ثم تورد نظائره من الأدلة، فيكون في ذلك تقوية للمعنى وتثبيته، كما في استدلال أهل السنة بالآيات الواردة في استواء الله على العرش في سبعة مواطن من كتاب الله تعالى على معنى

(١) إعلام الموقعين (١/ ٢٣٩).



واحد لا يختلف؛ على أن ذلك دليل قاطع على أن المراد حقيقة الاستواء الذي تعرف العرب معناه من كلامها.

وفي باب النقض: بأن يُؤتى إلى الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة، ثم يورد له نظير أو نظائر من الأدلة فيها ذلك اللفظ أو المعنى الذي استدل به صاحب الشبهة في ذلك الدليل، ويبيّن أن ما ادعاه صاحب الشبهة في ذلك الدليل لو كان صحيحاً لكان من المتحتّم أن يصح أيضاً في نظائره؛ لأن النظائر متماثلة متشابهة متساوية، وأما إذا لم يصح في نظائره فإن استدلاله غير صحيح.

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[آل عمران: ٥٩]، «يخبر تعالى محتجا على النصارى الزاعمين بعيسى عليه السلام ما ليس له بحق بغير برهان ولا شبهة، بل بزعمهم أنه ليس له والد استحق بذلك أن يكون ابن الله أو شريكا لله في الربوبية، وهذا ليس بشبهة فضلا أن يكون حجة، لأن خلقه كذلك من آيات الله الدالة على تفرد الله بالخلق والتدبير، وأن جميع الأسباب طوع مشيئته وتبع لإرادته، فهو على نقيض قولهم أدل، وعلى أن أحدا لا يستحق المشاركة لله بوجه من الوجوه أولى، ومع هذا فآدم عليه السلام خلقه الله من تراب لا من أب ولا أم، فإذا كان ذلك لا يوجب لآدم ما زعمه النصارى في المسيح؛ فالمسيح المخلوق من أم بلا أب من باب أولى وأحرى، فإن صح ادعاء البنوة والإلهية في المسيح؛ فادعاؤها في آدم من باب أولى وأحرى»(١).

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(١٣٣).

المبحث الثاني

الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة

من المعلوم أن الأدلة تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، كما أن ما كان من أنواع الأدلة قوياً فإن قوته لا تكون - لكل أفراده وأقسامه - على درجة واحدة، بل منها ما هو أقوى من غيره.

فإذا استدل صاحب الشبهة بدليلٍ على ما يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظير ذلك الدليل لفظاً أو دلالةً، لكن مما يكون أقوى منه وأظهر وأوضح، وإذا كان هذا الدليل الأقوى يدل على ما لا يدل عليه الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة أو يدل على خلافه؛ كان ذلك برهاناً على أن استدلال صاحب الشبهة بالدليل باطل غير صحيح.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة: استدل صاحب الشبهة بحديث استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، على جواز الاستسقاء والتوسُّل بالنبي ﷺ بعد موته، ولكون الحديث ليس فيه هذه الدلالة فقد تكلّفها فقال: وإنما استسقى عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه ولم يستسق بالنبي ﷺ ليبين للناس جواز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، وأما الاستسقاء بالنبي ﷺ فكان معلوماً عندهم، فلربما أن بعض الناس يتوهم أنه لا يجوز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، فبين لهم عمر رضي الله عنه باستسقائه بالعباس الجواز، ولو استسقى بالنبي ﷺ لربما يفهم منه بعض الناس أنه لا يجوز الاستسقاء بغيره ﷺ.

قال السهسواني: « أن المقصود لو كان دفع التوهم المذكور لكان أولى أن يتوسل:

- بحي غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.
- أو بميت غير النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ.
- أو بميت غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.

فإن هاتيك الصور الثلاث أبعد من أن يبدأ فيها الاحتمال الآتي من أنه إنما استسقى بالعباس لأنه حي والنبي ﷺ قد مات، وأن الاستسقاء بغير الحي لا يجوز.

فلما ترك عمر رضي الله عنه تلك الصور واختار الصورة التي يتأتى فيها الاحتمال المذكور دل هذا الصنيع على أن مقصوده رضي الله عنه ليس دفع التوهم المذكور »[1].

فصاحب الشبهة استدل بدلالة متكلَّفة ادعى أن الدليل دلّ عليها، فأورد عليه السهسواني عدة دلائل هي نظير الدلالة التي ادّعاها، لكنها أقوى منها وأوجه وأقرب إلى الصواب، وبيان ذلك: أن صاحب الشبهة ادعى أن عمر استسقى بالعباس ليبين لهم جواز الاستسقاء بغير النبي ﷺ، فلو كان ما ادعاه صحيحاً لكانت هناك صور أقوى من هذه الصورة البعيدة التي ذكرها للدلالة على ذلك، وهي:

- أن يستسقى بحي غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.
- أن يستسقى بميت غير النبي ﷺ بعد وفاته ﷺ.

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٨٨).

- أن يستسقى بميت غير النبي ﷺ في حياته ﷺ.

فإن هذه الصور الثلاث أقوى من الصورة التي ذكرها صاحب الشبهة، ولو كان المعنى الذي ادعاه صحيحاً لكان من الأولى أن يقع بأحد هذه الصور الثلاثة التي هي أقوى وأوجه وأقرب في تحقيق المقصود.

ثم ختم السهسواني هذا الاستدلال بالنظير ببيان النتيجة، وهي: أنه إذا لم يقع ذلك المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة بأحد هذه الصور الثلاث التي هي أقوى من الصورة التي ذكرها؛ دلّ على أن الصورة التي ذكرها باطلة غير صحيحة.

المبحث الثالث

الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه

هذا النوع يتضمن جانبين:

١ - أن النظائر هنا أكثر ما تكون في المعاني لا في الألفاظ.

٢ - أن الاستدلال هنا عكسي، بمعنى: أن النظائر التي تورَد على الدليل الذي أورده صاحب الشبهة يُراد بها إثبات عكس ما ادعاه صاحب الشبهة.

فإذا استدل صاحب الشبهة بمعنى دليلٍ على ما يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظائر لذلك الدليل تشتمل على المعنى نفسه الذي ادعاه صاحب الشبهة في ذلك الدليل الذي استدل به، ثمّ يبيَّن أن هذه النظائر تدل على عكس الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة في ذلك الدليل، وهذا يثبِت أن ما ادعاه صاحب الشبهة من المعنى غير صحيح؛ لأن الأدلة النظائر لدليله - وهي الأكثر - تدل على عكس ما ادعاه.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة:

استدل صاحب الشبهة بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، على مشروعية المجيء إلى قبره ﷺ لطلب الاستغفار منه، قال: لأن هذا الحكم

شامل للمجيء إليه ﷺ في حياته والمجيء إلى قبره بعد وفاته؛ لأن هذا الحكم فيه تعظيم للنبي ﷺ، فلا ينقطع بموته بل هو باقٍ.

قال السهسواني: « قوله: « وهذا لا ينقطع بموته » قول لا دليل عليه، فإن انقطاع هذا الحكم لا استبعاد فيه، كما أن سائر الأحكام - من الإمامة الصغرى والكبرى، والجهاد، والصلاة، والصيام، والحج، والزكاة، وصلة الأرحام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحريض المؤمنين على القتال، والمشاورة، وتجهيز الجيوش، وحفظ الثغور - قد انقطعت بعد موته، فإن زعم زاعم أن النبي ﷺ حي في قبره فما معنى انقطاعه بعد الموت؟، إن الحياة البرزخية هل هي مساوية للحياة الدنيوية في كل الأحكام عندكم أم لا؟ والأول بديهي البطلان لإطباق الأمة على انقطاع الأحكام المذكورة من الإمامة الصغرى وغيرها، وعلى الثاني فلا استبعاد في انقطاع حكم المجيء إليه بعد موته ﷺ »(١).

فصاحب الشبهة استدل بالدليل بعد أن ادعى أن حكمه لا ينقطع بالموت، فأورد عليه السهسواني نظائر تجاوزت العشرة، كلها جاء فيها الخطاب للنبي ﷺ، وكان النبي ﷺ هو الذي يقوم بها في حياته كالإمامة والجهاد وتحريض المؤمنين على القتال، وبمجرد وفاته ﷺ انقطعت هذه الأحكام عنه ﷺ بالإجماع، فدلّت هذه النظائر على عكس الدلالة التي ادعاها صاحب الشبهة، فكان في ذلك نقضاً لشبهته ورداً وإبطالاً.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٢٩).

المبحث الرابع

الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة

هذا النوع يتضمن جانبين:

١- أن النظائر هنا أكثر ما تكون في الألفاظ لا في المعاني.

٢- أن الاستدلال هنا سلبي، بمعنى: أن النظائر التي تورَد على الدليل الذي أورده صاحب الشبهة يُراد بها سلب المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة في اللفظ الذي اشتمل عليه الدليل الذي استدل به.

فإذا استدل صاحب الشبهة بلفظٍ واردٍ في دليلٍ على معنى يخالف الحق؛ أُورِد عليه نظائر لذلك الدليل تشتمل على اللفظ نفسه الذي اشتمل عليه الدليل الذي استدل به، ثمّ يبيَّن أن ذلك اللفظ في تلك النظائر لا يمكن أن يدل عند كل أحد - ومنهم صاحب الشبهة نفسه - على ذلك المعنى الذي ادعاه لذلك اللفظ في الدليل الذي استدل به، وهذا يقطع بأن ما ادعاه صاحب الشبهة في معنى اللفظ غير صحيح؛ لأن الأدلة النظائر لدليله - وهي الأكثر - لا يمكن حملها على ذلك المعنى نفسه، ومن المعلوم أن المعنى المدَّعى لِلَّفظ إذا كان صحيحاً يلزم أن يدل عليه ذلك اللفظ إذا ورد في أدلة أخرى.

ومن نماذج ذلك:

الشبهة: استدلال صاحب الشبهة بلفظ الخروج والهجرة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠]،

على أن من خرج لزيارته ﷺ في حياته، أو لزيارة قبره بعد وفاته؛ فهو مهاجرٌ إلى الله ورسوله، قال: ولا شك عند من له أدنى مسكة من ذوق العلم أن من خرج لزيارة رسول الله ﷺ يصدق عليه أنه خرج مهاجراً إلى الله ورسوله، وزيارته في حياته داخلة في الآية الكريمة قطعاً، فكذا بعد وفاته.

قال السهسواني: « أن مثل من يستدل بهذه الآية على كون الزيارة قربة كمثل من يستدل على كون الزيارة قربة بحديث: « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة » متفق عليه[١]، وحديث: « لغدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها » متفق عليه[٢]، وحديث: « ما أغبرَّت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار » رواه البخاري[٣]، وحديث: « من فصل في سبيل الله فمات أو قتل أو وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه بأي حتف شاء فإنه شهيد وإن له الجنة ». رواه أبو داود[٤]، وحديث: « إن الهجرة تهدم ما كان قبلها »[٥]، وحديث: « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله »[٦]، وجميع الآيات التي ورد فيها ذكر الهجرة كقوله تعالى:

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٢) رقم (٣٦)، ومسلم (٣/ ١٤٩٥) رقم (١٨٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ١٠٢٨) رقم (٢٦٣٩)، ومسلم (٣/ ١٤٩٩) رقم (١٨٨٠).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ١٠٣٥) رقم (٢٦٥٦).

(٤) سنن أبي داود ص(٢٨٤) رقم (٢٤٩٩)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١١/ ٥٩٧) رقم (٥٣٦١).

(٥) أخرجه مسلم (١/ ١١٢) رقم (١٢١).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٣) رقم (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٠-٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٥٨﴾ لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾[الحج: ٥٨-٥٩]، وغير ذلك من الآيات، مع أن أحداً من أهل العلم والدين لم يستدل بهذه الأحاديث والآيات على كون الزيارة قربة »(١).

فصاحب الشبهة استدل بالدليل الذي فيه لفظ (الخروج) و(الهجرة) على معنى ادعاه وهو: الزيارة، وادعى أن كل من خرج لزيارته ﷺ في حياته أو بعد موته فهو ممن هاجر إلى الله ورسوله، فادعى في النهاية أن الدليل يدل على مشروعية زيارته ﷺ حياً وميتا، فأورد عليه السهسواني نظائر كثيرة من الكتاب والسنة، فيها لفظ (الخروج) ولفظ (الهجرة)، وبيّن أنه لو كان هذان اللفظان في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة يدلان على زيارة النبي ﷺ حياً وميتاً وأنها قُربة - كما ادعى -، فيتعيّن أن يكون كل آيةٍ أو حديثٍ ورد فيهما لفظ (الخروج) و(الهجرة) يدل أيضاً على مشروعية زيارة النبي ﷺ وأنها قربة، ولا يمكن أحداً - ومنهم صاحب الشبهة نفسه - أن يدعي ذلك، فدلّت هذه النظائر على أن المعنى الذي ادعاه صاحب الشبهة في لفظ (الخروج) و(الهجرة) باطل غير صحيح.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٥٨).

الفصل الخامس

الترديد والحصر

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالترديد والحصر.
- المبحث الثاني: الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق.
- المبحث الثالث: الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق.
- المبحث الرابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ.
- المبحث الخامس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه.
- المبحث السادس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازِع فيه صاحب الشبهة.
- المبحث السابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص.
- المبحث الثامن: الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة.

الفصل الخامس

الترديد والحصر

المبحث الأول

المراد بالترديد والحصر

المعنى اللغوي:

الترديد: مصدر الفعل (ردَّد)، يقال: (ردَّد - يردِّد- ترديداً وتَرداداً)[١]، وأصل مادته: الراء والدال المضعفة، وهو أصل واحد مطّرد منقاس، وهو: رَجْع الشيء، تقول: (رددت الشيء - أرده - رداً)، وسمي (المرتد): لأنه ردّ نفسه إلى الكفر، ويقال: (هذا أمر لا رادَّة له) أي: لا مرجوع له ولا فائدة فيه[٢]، و(ردَّه عليه): لم يقبله وخطَّأَه، و(استردّه): طلبه، وسأله ردّه[٣].

المعنى الاصطلاحي:

« هو أن يتفحص - أولاً - أوصاف الأصل، ويردِّد بأن علة الحكم: هل هذه الصفة أو تلك؟، ثم يبطل - ثانياً - حكم كُلٍّ حتى يستقر على وصف واحد، فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علته »[٤].

---

(١) انظر: لسان العرب (٣/ ١٧٢).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) انظر: القاموس المحيط ص: (٣٦٠).

(٤) دستور العلماء (١/ ١٩٥).

المعنى المراد، وتأصيل المنهج:

في أثناء بحثي عن المعنى المراد لهذه الكلمة، وتأصيل هذا المنهج، والطريقة المتبعة فيه، وفوائدها، وبيان أهم أمثلتها التاريخية عند علماء أهل السنة؛ لم أقف على من استوعبها واستوفاها كما فعل العلامة محمد الأمين الشنقيطي، ولذلك فإنني سأذكر كلامه في ذلك مختصراً موجزاً؛ لأن فيه غُنية وكفاية واستيعاباً للمقصود[١]:

أسماء هذا الدليل:

يُعرَف هذا الدليل بالترديد والحصر[٢]، وعند الجدليين: بالتقسيم والترديد، وعند الأصوليين: بالسبر والتقسيم، وعند المنطقيين: بالشرطي المنفصل.

ضابطه ومعناه:

أنه متركب من أصلين:

أحدهما: حصر أوصاف المحل بطريق من طرق الحصر، وهو المعبر عنه بالتقسيم عند الأصوليين والجدليين، وبالشرطي المنفصل عند المنطقيين.

والثاني: هو اختيار تلك الأوصاف المحصورة، وإبطال ما هو باطل منها وإبقاء ما هو صحيح، وهذا هو المعبر عنه عند الأصوليين بالسبر، وعند الجدليين بالترديد، وعند المنطقيين بالاستثناء في الشرطي المنفصل.

---

(١) انظر: أضواء البيان (٣/ ٤٩١-٥٠٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٣)، ولم يذكر العلامة الشنقيطي هذا الاسم.

دليله من القرآن:

له أدلة عديدة في القرآن، منها:

١- قال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥ - ٣٦].

٢- قال تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ﴾ [مريم: ٧٧ - ٧٩].

٣- قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٨٠ - ٨٢].

٤- قال تعالى: ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنْثَيَيْنِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٤﴾ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣ - ١٤٥].

المقصود منه:

المنطقيون والأصوليون والجدليون كل منهم يستعملون هذا الدليل في غرض ليس هو غرض الآخر من استعماله، إلا أن استعماله عند الجدليين أعم من استعماله عند المنطقيين والأصوليين.

فمقصود الجدليين من هذا الدليل: معرفة الصحيح والباطل من أوصاف محل النزاع، وهو عندهم يتركب من أمرين: الأول: حصر أوصاف المحل. والثاني: إبطال الباطل منها وتصحيح الصحيح مطلقاً، وقد تكون باطلة كلها فيتحقق بطلان الحكم المستند إليها، وهذا الدليل أعم نفعاً وأكثر فائدة على طريق الجدليين منه على طريق الأصوليين والمنطقيين.

وأما عند الأصوليين فإنه يستعمل في شيءٍ خاص، وهو استنباط علة الحكم الشرعي.

الآثار التاريخية له لدى أهل السنة وأثره وأهمّيته:

قال الشنقيطي: « اعلم أن لهذا الدليل آثاراً تاريخية، وسنذكر هنا إن شاء الله بعضها.

فمن ذلك: أن هذا الدليل العظيم جاء في التاريخ أنه أول سبب لضعف المحنة العظمى على المسلمين في عقائدهم بالقول بخلق القرآن العظيم.

وذلك أن محنة القول بخلق القرآن نشأت في أيام المأمون، واستفحلت جداً في أيام المعتصم، واستمرت على ذلك في أيام الواثق. وهي في جميع ذلك التاريخ قائمة على ساق وقدم. ومعلوم ما وقع فيها من قتل بعض أهل العلم الأفاضل وتعذيبهم، واضطرار بعضهم إلى المداهنة بالقول خوفاً. ومعلوم ما

وقع فيها لسيد المسلمين في زمنه الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل تغمده الله برحمته الواسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً من الضرب المبرح أيام المعتصم. وقد جاء أن أول مصدر تاريخي لضعف هذه المحنة وكبح جماحها هو هذا الدليل العظيم:

قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد في الكلام على ترجمة أحمد بن أبي دُؤَاد - فساق إسناده -: سمعت طاهر بن خلف يقول: سمعت محمد بن الواثق الذي يقال له المهتدي بالله يقول: كان أبي إذا أراد أن يقتل رجلاً أحضرنا ذلك المجلس، فأتى بشيخ مخضوب مقيد فقال أبي: ائذنوا لأبي عبد الله وأصحابه يعني ابن أبي دؤاد قال: فأدخل الشيخ والواثق في مصلاه فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين. فقال له: لا سلم الله عليك فقال: يا أمير المؤمنين، بئس ما أدبك مؤدبك قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، والله ما حييتني بها ولا بأحسن منها. فقال ابن أبي دؤاد: يا أمير المؤمنين، الرجل متكلم. فقال له: كلمه. فقال: يا شيخ، ما تقول في القرآن؟ قال الشيخ: لم تنصفني « يعني: ولي السؤال » فقال له: سل: فقال له الشيخ: ما تقول في القرآن؟ فقال مخلوق: فقال: هذا شيء عَلِمه النَّبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخلفاء الراشدون؟ أم شيء لم يعلَموه؟ فقال: شيء لم يعلموه. فقال: سبحان الله شيء لم يعلمه النَّبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا الخلفاء الراشـدون، علمته أنت؟ قال: فخجل. فقال: أقلني والمسألة بحالها. قال نعم. قال: ما تقول في القرآن؟ فقال مخلوق. فقال: هذا شيء علمه ﷺ وأبو بكر وعمر والخلفاء الراشدون

أو لم يعلموه؟ فقال: علموه ولم يدعوا الناس إليه قال: أفلا وسعك ما وسعهم؟ قال: ثم قام أبي فدخل مجلس الخلوة واستلقى على قفاه، ووضع إحدى رجليه على الأخرى وهو يقول: هذا شيء لم يعلمه النَّبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا الخلفاء الراشدون علمته أنت؟، سبحان الله!. شيء علمه النَّبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنه، والخلفاء الراشدون ولم يدعوا الناس إليه، أفلا وسعك ما وسعهم؟ ثم دعا عماراً الحاجب، فأمر أن يرفع عنه القيود ويعطيه أربعمائة دينار، ويأذن له في الرجوع، وسقط من عينه ابن أبي دؤاد، ولم يمتحن بعد ذلك أحداً.

وذكر ابن كثير في تاريخه هذه القصة عن الخطيب البغدادي، ولما انتهى من سياقها قال: ذكره الخطيب في تاريخه بإسناد فيه بعض من لا يعرف.

ويستأنس لهذه القصة بما ذكره الخطيب وغيره: من أن الواثق تاب من القول بخلق القرآن. قال ابن كثير في البداية والنهاية: قال الخطيب: وكان ابن أبي دؤاد استولى على الواثق وحمله على التشديد في المحنة، ودعا الناس إلى القول بخلق القرآن: قال: ويقال إن الواثق رجع عن ذلك قبل موته. - فساق إسناده - عن رجل عن المهتدي: أن الواثق مات وقد تاب من القول بخلق القرآن.

وعلى كل حال فهذه القصة لم تزل مشهورة عند العلماء، صحيحة الاحتجاج فيها إلقام الخصم الحجر.

وحاصل هذه القصة التي ألقمَ بها هذا الشيخ الذي كان مكبلاً بالقيود يراد قتله أحمد بن أبي دؤاد حجراً، هو هذا الدليل العظيم الذي هو السبر والتقسيم: فكان الشيخ المذكور يقول لابن أبي دؤاد: مقالتك هذه التي تدعو الناس إليها

لا تخلو بالتقسيم الصحيح من أحد أمرين: إما أن يكون النَّبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون عالمين بها أو غير عالمين بها ولا واسطة بين العلم وغيره؛ فلا قسم ثالث البتة. ثم إنه رجع بالسبر الصحيح إلى القسمين المذكورين فبين أن السبر الصحيح يظهر أن أحمد بن أبي دؤاد ليس على كل تقدير من التقديرين:

أما على أن النَّبي ﷺ كان عالماً بها هو وأصحابه، وتركوا الناس ولم يدعوهم إليها: فدعوة ابن أبي دؤاد إليها مخالفة لما كان عليه النَّبي وأصحابه من عدم الدعوة لها، وكان يسعه ما وسعهم.

وأما على كون النَّبي ﷺ وأصحابه غير عالمين بها: فلا يمكن لابن أبي دؤاد أن يدعي أنه عالم بها مع عدم علمهم بها.

فظهر ضلاله على كل تقدير، ولذلك سقط من عين الواثق، وترك الواثق لذلك امتحان أهل العلم. فكان هذا الدليل العظيم أول مصدر تاريخي لضعف هذه المحنة الكبرى؛ حتى أزالها الله بالكلية على يد المتوكل رحمه الله، وفي هذا منقبة تاريخية عظيمة لهذا الدليل المذكور»[1].

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٥٠٢-٥٠٤).

المبحث الثاني

الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق

الأصل في هذا المسلك:

١ - قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا﴾ [مريم: ٧٧ - ٧٩]، قال الشنقيطي: «والتقسيم الصحيح في هذه الآية الكريمة يحصر أوصاف المحل في ثلاثة، والسبر الصحيح يبطل اثنين منها ويصحح الثالث، وبذلك يتمم إلقام العاص بن وائل الحجر في دعواه: أنه يؤتى يوم القيامة مالاً وولداً. أما وجه حصر أوصاف المحل في ثلاثة فهو أنا نقول: قولك إنك تؤتي مالاً وولداً يوم القيامة لا يخلو مستندك فيه من واحد من ثلاثة أشياء: الأول: أن تكون اطلعت على الغيب، وعلمت أن إيتاءك المال والولد يوم القيامة مما كتبه الله في اللوح المحفوظ. والثاني: أن يكون الله أعطاك عهداً بذلك، فإنه إن أعطاك عهداً لن يخلفه. الثالث: أن تكون قلت ذلك افتراءً على الله من غير عهد ولا اطلاع غيب. وقد ذكر تعالى القسمين الأولين في قوله: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا﴾، مبطلاً لهما بأداة الإنكار. ولا شك أن كلا هذين القسمين باطل. لأن العاص المذكور لم يطلع الغيب. ولم يتخذ عند الرحمن عهدا. فتعين القسم الثالث وهو أنه قال ذلك افتراءً على الله. وقد أشار تعالى إلى هذا القسم الذي هو الواقع بحرف الزجر والردع وهو قوله: ﴿كَلَّا﴾، أي: لأنه يلزمه ليس الأمر كذلك، لم يطلع

الغيب، ولم يتخذ عند الرحمن عهداً، بل قال ذلك افتراءً على الله، لأنه لو كان أحدهما حاصلاً لم يستوجب الردع عن مقالته كما ترى »[1].

٢- وقوله: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٤٣﴾ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٣- ١٤٥]. قال الشنقيطي: « فكأن الله يقول للذين حرموا بعض الإناث كالبحائر والسوائب دون بعضها، وحرموا بعض الذكور كالحامي دون بعضها: لا يخلو تحريمكم لبعض ما ذكر دون بعضه من أن يكون معللاً بعلة معقولة أو تعبدياً. وعلى أنه معلل بعلة فإما أن تكون العلة في المحرم من الإناث الأنوثة، ومن الذكور الذكورة. أو تكون العلة فيهما معاً التخلق في الرحم، واشتمالها عليهما، هذه هي الأقسام التي يمكن ادعاء إناطة الحكم بها. ثم بعد حصر الأوصاف بهذا التقسيم نرجع إلى سبر الأقسام المذكورة. أي اختبارها ليتميز الصحيح من الباطل فنجدها كلها باطلة بالسبر الصحيح، لأن كون العلة الذكورة يقتضي تحريم كل ذكر وأنتم تحلون بعض الذكور، فدل ذلك على بطلان التعليل بالذكورة لقادح النقض الذي هو عدم الاطراد. وكون العلة الأنوثة يقتضي تحريم كل أنثى كما ذكرنا فيما قبله. وكون العلة اشتمال الرحم

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٤٩٢).

عليهما يقتضي تحريم الجميع. وإلى هذا الإبطال أشار تعالى بقوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ أي: فلو كانت العلة الذكورة لحرم كل ذكر. ولو كانت الأنوثة لحرمت كل أنثى. ولو كانت اشتمال الرحم عليهما لحرم الجميع. وكون ذلك تعبدياً يقتضي أن الله وصاكم به بلا واسطة. إذ لم يأتكم منه رسول بذلك. فدل ذلك على أنه باطل أيضاً، وأشار تعالى إلى بطلانه بقوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾، ثم بين أن ذلك التحريم بغير دليل من أشنع الظلم، وأنه كذب مفتري وإضلال بقوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ثم أكد عدم التحريم في ذلك بقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ »(١).

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام أحمد: « إذا أردت أن تعلم أن الجهمي لا يقر بعلم الله فقل له: الله يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، قال: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧]، فيقال له: تقر بعلم الله هذا الذي وقفك عليه بالأعلام والدلالات أم لا؟:

(١) أضواء البيان (٣/ ٤٩٣-٤٩٤).

فإن قال: ليس له علم؛ كفر.

وإن قال: لله علم محدث؛ كفر؛ حين زعم أن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى أحدث له علما فعلم.

فإن قال: لله علم وليس مخلوقا ولا محدثا؛ رجع عن قوله كله وقال بقول أهل السنة »[١].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام أحمد دليل الترديد والحصر مع الجهمي في مسألة علم الله، فذكر أولاً أدلة القرآن التي لا يمكن لأحد أن ينكر ثبوتها لا لفظاً ولا وروداً، ثم ذكر له القسمة الممكنة في موقفه تجاه علم الله الذي دلت عليه هذه الآيات:

فإن قال: ليس لله علم؛ فقد أنكر هذه الآيات؛ فهو كافر.

وإن قال: لله علم؛ فلا يخلو:

إما أن يقول: لله علم محدَث مخلوق؛ فيكون قد نسب الله إلى الجهل وأنه صار عالماً بعد أن لم يكن؛ فهو كافر.

وإما أن يقول: لله علم ليس مخلوقاً ولا محدثاً؛ فهذا هو الحق، وهو ما عليه أهل السنة ولله الحمد.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٠).

المبحث الثالث

الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث
لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق

الأصل في هذا المسلك:

قوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٥- ٣٦]، قال ابن القيم: « ومن هذا: احتجاجه سبحانه على المشركين بالدليل المقسم الحاصر الذي لا يجد سامعه إلى رده ولا معارضته سبيلا، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾، فتأمل هذا الترديد والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق وأفصح عبارة، يقول تعالى: هؤلاء مخلوقون بعد أن لم يكونوا، فهل خلقوا من غير خالق خلقهم؟، فهذا من المحال الممتنع عند كل من له فهم وعقل أن يكون مصنوعٌ من غير صانع ومخلوق من غير خالق، ولو مر رجل بأرض قفر لا بناء فيها ثم مر بها فرأى فيها بنيانا وقصورا وعمارات محكمة لم يتخالجه شك ولا ريب أن صانعا صنعها وبانيا بناها. ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ وهذا أيضا من المستحيل أن يكون العبد موجدا خالقا لنفسه فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة ولا أصبعا ولا ظفرا ولا شعرة كيف يكون خالقا لنفسه في حال عدمه. وإذا بطل القسمان تعين أن لهم خالقا خلقهم وفاطرا فطرهم فهو الإله الحق الذي يستحق عليهم العبادة والشكر فكيف يشركون به إلها غيره وهو وحده الخالق

لهم. فإن قيل فما موقع قوله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ من هذه الحجة؟ قيل: أحسن موقع فإنه بين بالقسمين الأولين أن لهم خالقا وفاطرا وأنهم مخلوقون وبين بالقسم الثالث أنهم بعد أن وجدوا وخلقوا فهم عاجزون غير خالقين فإنهم لم يخلقوا نفوسهم ولم يخلقوا السموات والأرض وأن الواحد القهار الذي لا إله غيره ولا رب سواه هو الذي خلقهم وخلق السموات والأرض فهو المتفرد بخلق المسكن والساكن بخلق العالم العلوي والسفلي وما فيه »[1].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام ابن القيم: « ومن أبين المحال وأوضح الضلال: حَمْل ذلك [يعني: نصوص الصفات ونحوها] كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه والاستعارة، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص.

إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة لا بد منها أو من بعضها وهي:

- القدح في علم المتكلم بها.
- أو في بيانه.
- أو في نصحه.

وتقرير ذلك: أن يقال:

إما أن يكون المتكلِّم بهذه النصوص عالما أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين، أو لا يعلم ذلك:

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٢-٤٩٤).

فإن لم يعلم ذلك والحق فيها: كان ذلك قدحا في علمه.

وإن كان عالما أن الحق فيها: فلا يخلو:

إما أن يكون قادرا على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيه لله - بزعمهم - عن التشبيه والتمثيل والتجسيم وأنه لا يعرف الله من لم ينزهه بها، أو لا يكون قادرا على تلك العبارات:

فإن لم يكن قادرا على التعبير بذلك: لزم القدح في فصاحته، وكان ورثة الصابئة وأفراخ الفلاسفة وأوقاح المعتزلة والجهمية وتلامذة الملاحدة أفصح منه وأحسن بيانا وتعبيرا عن الحق، وهذا مما يعلم بطلانَه بالضرورة أولياؤه وأعداؤه موافقوه ومخالفوه، فإن مخالفيه لم يشكوا في أنه أفصح الخلق وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى ويخلصه من اللبس والإشكال.

وإن كان قادرا على ذلك ولم يتكلم به وتكلم دائما بخلافه وما يناقضه: كان ذلك قدحا في نصحه، وقد وصف الله رسله بكمال النصح والبيان فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأخبر عن رسله بأنهم أنصح الناس لأممهم.

فمع النصح والبيان والمعرفة التامة كيف يكون مذهب النفاة المعطلة أصحاب التحريف هو الصواب، وقول أهل الإثبات أتباع القرآن والسنة باطلا؟! »[١].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام ابن القيم دليل الترديد والحصر مع المعطلة المؤولة، وكلامه ظاهر في المقصود، ويمكن إيجازه بما يأتي:

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٤٢٤-٤٢٦).

الشبهة:

تأويلات معطّلة الصفات هي المرادة من النصوص.

نقض الشبهة:

المتكلّم بنصوص الصفات (وهو: الله سبحانه، ورسوله ﷺ) إما:

➢ أن يكون عالماً أن الحق في تأويلات هؤلاء المعطّلة، أو لا يعلم ذلك؛ فإن لم يعلم ذلك كان ذلك قدحاً في علمه.

وإن كان عالماً أن الحق فيها؛ فلا يخلو:

➢ إما أن يكون قادراً على التعبير بعباراتهم التي هي تنزيهٌ لله - بزعمهم -، أو لا يكون قادراً على تلك العبارات؛ فإن لم يكن قادراً على التعبير بذلك لزم القدح في فصاحته، وكان هؤلاء المعطّلة أفصح منه وأحسن بياناً وتعبيراً عن الحق، وهذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة. وإن كان قادراً على ذلك ولم يتكلم به، وتكلم دائماً بخلافه؛ كان ذلك قدحاً في نصحه.

وقد استعمل الدليل دون أن يذكر الأدلة على صواب القسم الصحيح (وهو: أن الحق في كلام الله ورسوله هو إرادة الحقيقة، وأن تأويل المعطلة فاسد باطل)، مكتفياً بما ذكره في أثناء الدليل وقبله وبعده من بيان خطورة كل قسم وما يترتب عليه من المخالفات واللوازم الفاسدة نقلاً وعقلاً.

فلا يمكن المخالف مع هذا الترديد والحصر إلا أن يقرّ ببطلان الأقسام الفاسدة وإقرار القسم الصحيح، وإلا كان معانداً مكابراً.

المبحث الرابع
الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ

المراد بهذا المسلك: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بأشد الأقسام المحتملة وأغلظها وأشنعها وأكثرها مخالفة وجرماً، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بإنكار هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أخفّ في ذلك من الأول، ثم ينتقل إلى ما هو أخف منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى نتيجة الدليل المراد إيصاله إليها، وتكون قطعاً أخفّ من جميع الأقسام التي قبلها، وقد تكون هي الحق المراد، فلا يكون فيها إلا الخير والهدى، فيطمئن الخصم ويقرّ بها عن قناعة ورضا.

والأصل في هذا المسلك:

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٨٠]، قال ابن القيم: «فهذا مطالبة لهم بتصحيح دعواهم، وترديد لهذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما، وقد تعين بطلان أحدهما فلزم ثبوت الآخر، فإن قولهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ خبر عن غيب لا يعلم إلا بالوحي، فإما أن يكون قولا على الله بلا علم فيكون كاذبا وإما أن يكون مستندا إلى وحي من الله وعهد عهده إلى المخبر، وهذا منتف قطعا؛ فتعين أن يكون خبرا كاذبا

قائله كاذب على الله تعالى »[1]. وقال ابن سعدي: « ﴿قُلْ﴾ لهم يا أيها الرسول: ﴿أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ أي: بالإيمان به وبرسله وبطاعته، فهذا الوعد الموجب لنجاة صاحبه الذي لا يتغير ولا يتبدل، ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فأخبر تعالى أن صدق دعواهم متوقفة على أحد هذين الأمرين اللذين لا ثالث لهما: إما أن يكونوا قد اتخذوا عند الله عهدا، فتكون دعواهم صحيحة. وإما أن يكونوا متقولين عليه فتكون كاذبة، فيكون أبلغ لخزيهم وعذابهم. وقد علم من حالهم أنهم لم يتخذوا عند الله عهدا، لتكذيبهم كثيرا من الأنبياء، حتى وصلت بهم الحال إلى أن قتلوا طائفة منهم، ولنكولهم عن طاعة الله ونقضهم المواثيق، فتعين بذلك أنهم متقولون مختلقون، قائلون عليه ما لا يعلمون، والقول عليه بلا علم من أعظم المحرمات وأشنع القبيحات »[2].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام البخاري: « وقال الله ﷻ: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، فذلك كله مما أمر به، ولذلك قال: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧٢]، فالصلاة بجملتها طاعة الله، وقراءة القرآن من جملة الصلاة، فالصلاة طاعة الله، والأمر بالصلاة قرآن، وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء على اللسان، والقراءة والحفظ والكتابة مخلوق، وما قرئ وحفظ وكتب ليس بمخلوق، ومن الدليل عليه: أن الناس يكتبون (الله) ويحفظونه ويدعونه، فالدعاء والحفظ والكتابة من الناس مخلوق ولا شك فيه، والخالق: الله بصفته، ويقال له: أترى القرآن في المصحف؟:

---

(١) بدائع الفوائد (٥/ ٢٠٦).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٧).

فإن قال: نعم؛ فقد زعم أن من صفات الله ما يرى في الدنيا، وهذا ردٌّ لقول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] في الدنيا ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

وإن قال: يرى كتابة القرآن؛ فقد رجع إلى الخلق »[١].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام البخاري دليل الترديد والحصر مع من يدعي التسوية بين القراءة والمقروء، ويستدل بذلك على أن القرآن مخلوق، فقرّر رحمه الله أولاً الدليل والفرق بين القراءة والمقروء والكتابة والمكتوب، وأن القراءة والكتابة فعل العبد وهي مخلوقة، والمقروء والمكتوب كلام الله وليس بمخلوق، ثم استعمل الدليل موجِّهاً سؤاله إلى المخالف: أترى القرآن في المصحف؟، ثم قسَّم احتمالات الإجابة:

➢ بادئاً بما هو أشدّ وأغلظ، وهو: أن يجيب المخالف بالإثبات فيقول: نعم؛ بناءً على قوله في عدم التفريق بين الكتابة والمكتوب؛ فيقع في أمرٍ شديد النكارة متفق بين المسلمين على بطلانه، وهو: دعواه أنه يرى صفة من صفات الله في الدنيا!.

➢ وختم بما هو أخف - وهو هنا: الحق -، وهو: أن يجيب المخالف بالنفي فيقول: إنه إنما يرى في المصحف كتابة القرآن؛ فيكون قد خرج عن الإجابة الأولى التي تشتمل على المنكر الشديد، ورجع إلى التفريق بين الكتابة والمكتوب، وبذلك يكون قد قال بالحق الذي تطمئن إليه النفس ويدل عليه الدليل.

(١) خلق أفعال العباد ص: (١١٥).

المبحث الخامس

الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه

المراد بهذا المسلك:

ما يشبه أن يكون عكس المسلك السابق، وهو: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بأدنى الأقسام المحتملة، ويكون مما يقرّ به المخالف ويسلّم له سواء كان موافقاً للحق في نفسه أو مخالفاً، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أعلى من الأول، ثم ينتقل منه أيضاً إلى ما هو أعلى منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى أعلى الأقسام ويكون هو الموضع الذي فيه النزاع معه، فلا يملك حينها إلا أن يقرّ فيه بالحق وإلا كان معانداً.

ويمكن أن يستدل على هذا المسلك: بمناظرة إبراهيم عليه السلام لقومه في عبادتهم الكواكب من دون الله، فإنه في ابتداء الأمر ناظرهم في الكوكب الذي هو أدنى الأجرام السماوية التي يقرّون بعبادتها: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم انتقل بعد ذلك إلى ما هو أعلى منه مما يقرون بعبادته كذلك (وهو القمر): ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ثم انتقل بعد ذلك إلى أعلى الأجرام السماوية التي يعبدونها من دون الله (وهي الشمس): ﴿فَلَمَّا

رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ثم لما أبطل عليهم أن تكون هذه الأجرام مستحقة لشيء من العبادة وصل إلى النتيجة التي ينازعون فيها وألزمهم بها فقال: ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٧٩]. قال الحافظ ابن كثير: «والحق أن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - كان في هذا المقام مناظراً لقومه، مبيناً لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام، فبيَّن... في هذا المقام خطأهم وضلالهم في عبادة الهياكل، وهي الكواكب السيارة السبعة المتحيرة، وهي: القمر وعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري وزحل، وأشدهن إضاءة وأشرفهن عندهم الشمس، ثم القمر، ثم الزهرة، فبين أولاً - صلوات الله وسلامه عليه - أن هذه الزهرة لا تصلح للإلهية، فإنها مسخرة مقدرة بسير معين، لا تزيغ عنه يميناً ولا شمالاً، ولا تملك لنفسها تصرفاً، بل هي جرم من الأجرام خلقها الله منيرة، لما له في ذلك من الحكم العظيمة، وهي تطلع من المشرق ثم تسير فيما بينه وبين المغرب حتى تغيب عن الأبصار فيه، ثم تبدو في الليلة القابلة على هذا المنوال، ومثل هذه لا تصلح للإلهية، ثم انتقل إلى القمر فبين فيه مثل ما بين في النجم، ثم انتقل إلى الشمس كذلك، فلما انتفت الإلهية عن هذه الأجرام الثلاثة التي هي أنور ما تقع عليه الأبصار، وتحقق ذلك بالدليل القاطع، قال: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ أي: أنا بريء من عبادتهن وموالاتهن، فإن كانت آلهة فكيدوني بها جميعاً ثم لا تنظرون ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ أي: إنما أعبد خالق هذه الأشياء ومخترعها ومسخرها

ومقدرها ومدبرها، الذي بيده ملكوت كل شيء وخالق كل شيء وربه ومليكه وإلهه »(١).

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام ابن القيم: « إن القائل بأن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين: إما أن يقول إنها تفيد ظنا أو لا تفيد علما ولا ظنا فإن قال لا تفيد علما ولا ظنا فهو - مع مكابرته للعقل والسمع والفطرة الإنسانية - من أعظم الناس كفرا وإلحادا، وإن قال بل تفيد ظنا غالبا وإن لم تفد يقينا قيل له: فالله سبحانه قد ذم الظن المجرد وأهله فقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [النجم: ٢٨]، فأخبر أنه ظن لا يوافق الحق ولا يطابقه، وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال أهل النار: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾[الجاثية: ٣٢]، ولكان قوله تعالى عنهم: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ٤] خبرا غير مطابق، فإن علمهم بالآخرة إنما استفادوه من الأدلة اللفظية لا سيما وجمهور المتكلمين يصرحون بأن المعاد إنما علم بالنقل، فإذا كان النقل لا يفيد يقينا لم يكن في الأمة من يوقن بالآخرة إذ الأدلة العقلية لا مدخل لها فيها وكفى بهذا بطلانا وفسادا، فإنه سبحانه لم يكتف من عباده بالظن بل أمرهم بالعلم، كقوله: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ﴾[البقرة: ٢٢٣]، ونظائر ذلك، وإنما يجوز اتباع الظن في بعض

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ١٨٥-١٨٦).

المواضع للحاجة كحادثة يخفى على المجتهد حكمها أو في الأمور الجزئية كتقويم السلع ونحوه، وأما ما بينه الله في كتابه وعلى لسان رسوله فمن لم يتيقن بل ظنه ظنا فهو من أهل الوعيد ليس من أهل الإيمان، فلو كانت الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين لكان ما بينه الله ورسوله بالكتاب والسنة لم يتيقنه أحد من الأمة »[1].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام ابن القيم دليل الترديد والحصر مع من يدعي أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين:

➢ فبدأ الدليلَ بأدنى الاحتمالات وأخفها وهو: أنها لا تفيد علماً ولا ظناً؛ وهذا الاحتمال يقرّ الخصم ببطلانه قطعاً، لأنه - مع مكابرته للعقل والسمع والفطرة الإنسانية - من أعظم الكفر والإلحاد.

➢ ثم انتقل معهم إلى ما هو أعلى، وهو: أنها تفيد الظن، وبيّن أن هذا الاحتمال لا يمكن البتة أن يكون صحيحاً؛ لأن الله تعالى قد ذمّ الظن المجرّد وأهله، وأخبر أن الظن لا يوافق الحق ولا يطابقه، فلو كان ما أخبر الله به عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم وعقوباتها لا تفيد إلا ظناً؛ لكان المؤمنون إن يظنون إلا ظناً وما هم بمستيقنين، وحالهم في ذلك حال أهل الكفر والشك والريب، وكفى بهذا بطلاناً وفسادا.

➢ فلم يبقَ إلا الاحتمال الأخير الثالث، وهو أنها تفيد العلم، وهو الصحيح الذي يجب اعتقاده.

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٣٩-٧٤٠).

المبحث السادس

الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازِع فيه صاحب الشبهة

المراد بهذا المسلك: أنه عند بناء دليل الترديد والحصر يُبدأ في القسم الأول بما يتفق فيه الرادّ والمردود عليه من الأدلة أو الأصول أو الأحوال أو غير ذلك، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر قد يكون المخالف موافقاً عليه بالدرجة نفسها التي يوافق بها على القسم الأول وقد يكون أدنى منه، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى القسم المحتمل الذي ينازع فيه، وبهذا يكون صاحب السنة قد قرّر المخالِف أولاً بالأصول التي لا ينازع فيها، وجعل إقراره ذلك منطَلقاً ينطلق منه إلى ما بعده؛ ليقرّره في النهاية بالحق فيما يتنازعان فيه، فلا يكون أمام الخصم إلا أن يقرّ بالنتيجة؛ لأنه إذا أقر بالأصل لزمه أن يقرّ بما يترتّب عليه من أصول أو فروع صحيحة، وإلا كان مكابراً معانداً أو ناكلاً منهزماً.

والأصل في هذا المسلك:

جميع الآيات القرآنية التي ورد فيها دليل الترديد والحصر في باب إلزام المشركين بالإقرار بتوحيد الألوهية بعد أخْذ إقرارهم بتوحيد الربوبية، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ

﴿إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[سبأ: ٢٢ - ٢٣]، قال ابن القيم: « وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه، في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد، وذلك مثل قوله تعالى - فيما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها -: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكا لمالكها، أو ظهيرا أو وزيرا ومعاونا له، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض، فقد يقول المشرك هي شريكة لمالك الحق فنفى شركتها له، فيقول المشرك قد تكون ظهيرا ووزيرا ومعاونا فقال: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، فلم يبق إلا الشفاعة فنفاها عن آلهتهم وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد

إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه، كما يكون في حق المخلوقين فإن المشفوع عنده يحتاج إلى الشافع ومعاونته له فيقبل شفاعته وإن لم يأذن له فيها، وأما من كل ما سواه فقير إليه بذاته وهو الغني بذاته عن كل ما سواه فكيف يشفع عنده أحد بدون إذنه »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الإمام الدارمي: « أرأيتم إذ قلتم: هو في كل مكان وفي كل خلق: أكان الله إلها واحدا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟ قالوا: نعم.

قلنا: فحين خلق الخلق والأمكنة أقدر أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها - بزعمكم -، أو لم يجد بُدّاً من أن يصير فيها، أو لم يستغن عن ذلك؟. قالوا: بلى.

قلنا: فما الذي دعا الملك القدوس إذ هو على عرشه في عزه وبهائه بائن من خلقه أن يصير في الأمكنة القذرة وأجواف الناس والطير والبهائم ويصير - بزعمكم - في كل زاوية وحجرة ومكان منه شيء »[٢].

ففي هذا النموذج استعمل الإمام الدارمي دليل الترديد والحصر مع من ينكر بينونة الله عن خلقه ويدعي أنه سبحانه في كل مكان:

➢ فبدأ الدليلَ بسؤال الخصم عن أمرٍ يعلم أنه سيقرّ به يقيناً، فقال: أكان الله إلها واحدا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟، فهذا مما يتفق أهل

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٤٦١-٤٦٢).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٤١-٤٢).

السنة والمخالف على الإقرار به، لأن إنكاره كفرٌ بالله ووحدانيته، فليس أمام المخالف إلا أن يقول: نعم.

➢ ثم انتقل معه إلى أصلٍ آخر سيقرّ به أيضاً، وهو: أن الله حين خلق الخلق والأمكنة فلا يخلو:

- إما أن يكون قادراً على أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها.
- وإما أن يكون غير قادرٍ على ذلك، فلا يجد بدا من أن يصير فيها.
- وإما أن يكون محتاجاً إليها، فلا يستغني عن أن يصير فيها.

والخصم يقرّ بأن الله قادر على الأول، ولا يقول بالثاني ولا بالثالث، وهذا مما يتفق أهل السنة معه فيه، لأن إنكاره يلزم منه وصف الله بالنقص من العجز أو الحاجة.

وبعد إقرار الخصم بهذين الأصلين اللذين يتفق فيهما مع أهل السنة، وصل الدارمي إلى الموضع الذي فيه المنازعة بين أهل السنة والمخالف، وهو: كون الله في كل مكان، وقرّر المخالف بأنك إذا كنت تقرّ بالأصلين الأولين فإن النتيجة الحتمية هي أن تقول: إن الله الملك القدوس - بعد أن خلق الخلق والأمكنة - هو على عرشه في عزه وبهائه بائن من خلقه كما كان قبل أن يخلق الخلق والأمكنة، لا أن تدعي أن الله سبحانه قد صار في الأمكنة القذرة وأجواف الناس والطير والبهائم وصار منه شيء في كل زاوية وحجرة ومكان!!.

المبحث السابع
الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص

المراد بهذا المسلك:

أنه إذا كان دليل الترديد والحصر في مسألة أو قضية أو صورة فيها أطراف وأقسام محتملة بعضها أعم من بعض أو أخص من بعض؛ فإنه عند بناء الدليل يُبدأ في القسم الأول بأعم الأقسام المحتملة أو أقلها في الدلالة على التخصيص، وذلك لأن القسم كلما كان أكثر عموماً أو أقل خصوصية كان الاتفاق عليه أكثر وأظهر وأقوى، فحينها لا يسع المخالف إلا أن يبادر بالموافقة على هذا القسم دون أي تردد أو تفكير، ثم ينتقل بعد ذلك إلى قسم محتمل آخر يكون أقل عموماً أو أكثر خصوصية من الذي قبله، وهكذا - بحسب عدد التقسيمات المحتملة في الدليل -، حتى يوصَل بالخصم إلى أكثر الأقسام خصوصية ويكون هو الموضع الذي فيه النزاع، فلا يملك حينها - وقد أقرّ بما قبله - إلا أن يقرّ بهذا القسم أيضاً.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال السهسواني: « صاحب الرسالة [يعني: الشيخ دحلان المردودَ عليه] جعل المجيء إليه ﷺ الوارد في الآية [يعني: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]] عاماً شاملاً للمجيء إليه ﷺ في حياته وللمجيء إلى قبره ﷺ بعد مماته.

ولم يدرِ أن اللفظ العام لا يتناول إلا ما كان من أفراده، والمجيء إلى قبر الرجل ليس من أفراد المجيء إلى عين الرجل، ولا يفهم منه أصلاً أمر زائد على هذا، فإن ادعى مدع فهم ذلك الأمر الزائد من هذا اللفظ فنقول له:

هل يفهم منه كل أمر زائد، أو كل أمر زائد يصح إضافته إلى الرجل، أو الأمر الخاص (أي: القبر؟).

والشق الأول مما لا يقول به أحد من العقلاء. فإن اختير الشق الثاني يقال: يلزم على قولك الفاسد أن يطلق المجيء إلى الرجل على المجيء إلى بيت الرجل وإلى أزواجه وإلى أولاده وإلى أصحابه وإلى عشيرته وإلى أقاربه وإلى قومه وإلى أتباعه وإلى أمته وإلى مولده وإلى مجالسه وإلى آباره وإلى بساتينه وإلى مسجده وإلى بلده وإلى سككه وإلى دياره وإلى مهجره، وهذا لا يلتزمه إلا جاهل غبي، وإن التزمه أحد فيلزمه أن يلتزم أن الآية دالة على قربة المجيء إلى الأشياء المذكورة كلها، وهذا من أبطل الأباطيل. وإن اختير الشق الثالث فيقال: ما الدليل على هذا الفهم؟، ولن تجد عليه دليلاً من اللغة والعرف والشرع، أما ترى أن أحداً من الموافقين والمخالفين لا يقول في قبرٍ غيرِ قبر النبي ﷺ إذا جاءه أحد أنه جاء ذلك الرجل، ولا يفهم أحد من العقلاء من هذا القول أنه جاء قبر ذلك الرجل. فتحصل من هذا أن المجيء إلى الرجل أمر، والمجيء إلى قبر الرجل أمر آخر، كما أن المجيء إلى الرجل أمر، والمجيء إلى الأمور المذكورة أمور أخر، ليس أحدها فرداً للآخر.

إذا تقرر هذا فالقول بشمول المجيءِ إلى الرسول: المجيءَ إلى الرسول والمجيءَ إلى قبر الرسول، كالقول بشمول الإنسانِ الإنسانَ والفرس، وهذا هو تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وهو باطل بإجماع العقلاء»[1].

ففي هذا النموذج استعمل السهسواني دليل الترديد والحصر مع من يدعي أن الآية المذكورة تدل على مشروعية زيارة قبره ﷺ وطلب الاستغفار منه، وكلامه رحمه الله ظاهر، ويمكن تلخيصه فيما يأتي:

الشبهة:

الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ على الحثّ على المجيء إلى قبره ﷺ لطلب الاستغفار منه.

نقض الشبهة:

الآية إنما دلّت على المجيء إلى شخصه الكريم ﷺ في حياته، والمجيء إلى قبر الرجل ليس من المجيء إلى عين الرجل، ولا يُفهم من المجيء إلى عين الرجل أمر زائد على ذلك.

ومن ادّعى ذلك الأمر الزائد - كما ذهب إليه صاحب الشبهة - قيل له:

- هل يُفهم منه كلّ أمر زائد؟؛ فهذا لا يقول به أحد من العقلاء.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٢٦-٢٧).

➢ أم كلّ أمر زائد يصح إضافته إلى الرجل؟؛ فيلزم أن يدخل في ذلك: المجيء إلى بيت الرجل وإلى أزواج... وغير ذلك، وهذا لا يلتزمه إلا جاهل غبي.

➢ أم الأمر الخاصّ - أي: القبر -؟؛ فهذا لا دليل عليه من اللغة ولا من العرف ولا من الشرع.

المبحث الثامن
الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة

المراد بهذا المسلك: أنه يُفصَّل في دليل الترديد والحصر الاحتمالات التي يمكن أن تكون مرادة في الشبهة التي جاء بها الخصم، ويجعل كل احتمال منها قسماً من أقسام الدليل، ثم يُسلَك في طريقة عرض الدليل أحد المسالك السابقة.

وإنما أُفرِد هذا المسلك بالذكر مع أن طريقة عرض الدليل فيه ستكون واحداً من المسالك الستة السابقة؛ لأن الهدف منه أمران:

الأول: العدل مع المخالِف، وذلك أن صاحب الشبهة يكون في كلامه أو الدليل الذي استدل به نوع غموض، فلو حُمِّل كلامه معنى معيناً دون أن يصرّح به لربما كان فيه نسبة شيء إليه لم يقله أو لا يقول به مطلقاً.

الثاني: استيفاء الرد على الشبهة والقضاء على كل ما تحتمله من باطل، وذلك أن ذكر الاحتمالات التي تحتملها الشبهة عن طريق الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحبها، ثم نقض كل احتمال منها على حدة؛ يحصل به نقض لكل باطل موجود في الشبهة من جميع جوانبها، سواء صرح بها المخالف أم أضمرها، فلا يكون له ولا لغيره فيها بعد ذلك أي متمسَّك.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة، ويكاد يكون من أشهرها:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قوله: « إن قدمنا النقل كان ذلك طعنا في أصله الذي هو العقل فيكون طعنا فيه »: غير مسلَّم؛ وذلك لأن قوله: « إن

العقل أصل للنقل » إما أن يريد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بصحته.

والأول لا يقوله عاقل فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع وبغيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره إذ عدم العلم ليس علما بالعدم وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها، فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه، ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفا على وجودنا - فضلا على أن يكون موقوفا على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا -، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه، فتبين بذلك أن العقل ليس أصلا لثبوت الشرع في نفسه ولا معطيا له صفة لم تكن له ولا مفيدا له صفة كمال إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم تابع له ليس مؤثرا فيه، فإن العلم نوعان: أحدهما: العملي، وهو ما كان شرطا في حصول المعلوم كتصور أحدنا لما يريد أن يفعله فالمعلوم هنا متوقف على العلم به محتاج إليه، والثاني: العلم الخبري النظري وهو ما كان المعلوم غير مفتقر في وجوده إلى العلم به كعلمنا بوحدانية الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسله وبملائكته وكتبه وغير ذلك، فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمناها أو لم نعلمها، فهي

مستغنية عن علمنا بها، والشرع مع العقل هو من هذا الباب فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالما به وبما تضمنه من الأمور التي يحتاج إليها في دنياه وآخرته وانتفع بعلمه به وأعطاه ذلك صفة لم تكن له من قبل ذلك ولو لم يعلمه لكان جاهلا ناقصا.

وأما إن أراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته - وهذا هو الذي أراده -: فيقال له: أتعني بالعقل هنا الغريزة التي فينا أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟:

أما الأول فلم ترده ويمتنع أن تريده؛ لأن تلك الغريزة ليست علما يتصور أن يعارض النقل وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة وما كان شرطا في الشيء امتنع أن يكون منافيا له فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم سمعيها وعقليها فامتنع أن تكون منافية لها وهي أيضا شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال وإن لم تكن علما فيمتنع أن تكون منافية له معارضة له.

وإن أردت بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل فيقال له: من المعلوم أنه ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلا لسمع ودليلا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ بل ذلك يعلم بما يعلم به أن الله تعالى أرسله مثل إثبات الصانع وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلا للنقل لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها ولا بمعنى الدلالة على صحته ولا بغير ذلك، لا سيما عند كثير من متكلمة الإثبات أو أكثرهم كالاشعري في أحد قوليه وكثير من أصحابه أو أكثرهم كالاستاذ أبي المعالي الجويني ومن بعده ومن وافقهم الذين يقولون العلم بصدق الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري مجرى تصديق الرسول علم ضروري فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير مع أن العلم بصدق الرسول له طرق كثيرة متنوعة كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع.

وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه لم يكن القدح فيه قدحا في أصل السمع وهذا بين واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحا في جميعها كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها، وحينئذ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات ولا من فساد هذه فساد تلك فضلا عن صحة العقليات المناقضة للسمع، فكيف يقال إنه يلزم من صحة المعقولات التي هي ملازمة للسمع صحة المعقولات المناقضة للسمع فإن ما به يعلم السمع ولا يعلن السمع إلا به لازم للعلم بالسمع لا يوجد العلم بالسمع بدونه وهو ملزوم له والعلم به يستلزم العلم بالسمع والمعارض للسمع مناقض له مناف له فهل يقول عاقل إنه يلزم من ثبوت ملازم الشيء ثبوت مناقضه ومعارضه؟.

ولكن صاحب هذا القول جعل العقليات كلها نوعا واحد متماثلا في الصحة أو الفساد ومعلوم أن السمع إنما يستلزم صحة بعضها الملازم له لا صحة البعض المنافي له والناس متفقون على أن ما يسمى عقليات منه حق ومنه باطل وما كان شرطا في العلم بالسمع وموجبا فهو لازم للعلم به بخلاف المنافي المناقض له فإنه يمتنع أن يكون هو بعينه شرطا في صحته ملازما لثبوته فإن الملازم لا يكون مناقضا.

فثبت أنه لا يلزم من تقديم السمع على ما يقال إنه معقول في الجملة القدح في أصله »[1].

ففي هذا النموذج استعمل شيخ الإسلام دليل الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة، ويمكن تلخيصه فيما يأتي:

الشبهة:

إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل؛ لأن العقل أصل النقل.

نقض الشبهة:

ما مرادكم بقولكم: (العقل أصل النقل)؟:

➢ هل المراد: أن العقل أصلٌ في ثبوت النقل في نفس الأمر؟؛ فهذا لا يقوله عاقل؛ فإن ما كان ثابتاً في نفس الأمر فهو حقّ ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وعدم علمنا به لا ينافي ثبوته.

---

(١) درء التعارض (١/ ٨٧-٩١).

➢ أم المراد: العقل أصلٌ في معرفتنا بالسمع، وأصل في علمنا بصحته؟؛ فيقال:

➢ هل المراد بِـ (العقل) - هنا -: القوة الغريزية التي فينا؟؛ فهذه الغريزة - وإن كانت شرطاً في كل علم سمعي أو عقلي - ليست علماً يمكن معارضته للنقل؛ لأن ما كان شرطاً في الشيء امتنع أن يكون منافياً له.

➢ أم المراد: العلوم المستفادة والمعارف الحاصلة بتلك الغريزة؟؛ فليس كل ما يُعرَف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تُحصَر.

الفصل السادس

المعارضة

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمعارضة.
- المبحث الثاني: المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً.
- المبحث الثالث: المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً.
- المبحث الرابع: المعارضة بالكتاب والسنة.
- المبحث الخامس: المعارضة بالإجماع وعمل السلف.
- المبحث السادس: المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة.
- المبحث السابع: المعارضة بالعقل.
- المبحث الثامن: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين.
- المبحث التاسع: معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه.
- المبحث العاشر: المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته.

الفصل السادس

المعارضة

المبحث الأول

المراد بالمعارضة

المعنى اللغوي:

المعارضة: مصدر الفعل (عَارَض)، يقال: (عَارَض - يُعارِض -مُعارَضَة)، وأصله: (العين والراء والضاد)، وهو بناءٌ تكثر فروعه، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العَرْض الذي يخالف الطول، وأصله أن يقال في الأجسام ثم يستعمل في غيرها، يقال: (عرض له كذا): ظهر عليه وبدا، و(عرض الشيءَ له وعليه): أظهره له وأراه إياه، و﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]: مانعاً معترِضاً بينكم وبين ما يقربكم إلى الله تعالى، و(اعترض الشيءُ دون الشيء): حال، والاعتراض: المنع، والأصل فيه: أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع من سلوكه، و(أعرض عن فلان) و(أعرض عن هذا الأمر) و(أعرض بوجهه) أي: صَدَّ ووَلَّى مُبدِياً عَرْضه، و(تعرَّض له): تصدّى، و(عارضته مثل ما صنع): إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك، ومنه اشتقت (المعارضة)، كأن عَرْض فِعْله كعرض فعله[1].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٦٩-٢٨٠)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٥٥٩-٥٦٠)، القاموس المحيط ص: (٨٣٢-٨٣٥).

فالمعنى اللغوي العام المناسب لما نحن بصدده في هذا الفصل: المقابلة والمزاحمة على سبيل الممانعة، وعبر عنه بعضهم بأنه: إقامة الشيء في مقابلة ما يناقضه[١].

المعنى الاصطلاحي:

المعارضة: إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم.

وصفته: أنه إذا استُدِلّ على المطلوب بدليل فالخصم إن منع مقدمة من مقدماته أو كل واحدة منها على التعيين فذلك يسمى منعا مجردا ومناقضة ونقضا تفصيليا، ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد، فإن ذكر شيئا يتقوى به يسمى سندا للمنع، وإن منع مقدمة غير معينة بأن يقول: « ليس دليلك بجميع مقدماته صحيحا » ومعناه: أن فيها خللا؛ فذلك يسمى نقضا إجماليا، ولا بد ها هنا من شاهد على الاختلال، وإن لم يمنع شيئا من المقدمات لا معينة ولا غير معينة بأن أورد دليلا على نقض مدعاه فذلك يسمى معارضة.

والدليل المعارَض به: إن كان عين دليل المعلل يسمى قلبا، وإلا فإن كانت صورته كصورته يسمى معارضة بالمثل، وإلا فمعارضة بالغير.

وما يطلق عليه اسم المعارضة لغة نوعان:

معارضة خالصة وهي المصطلح المذكور.

---

(١) انظر: التعريفات ص: (٢٨١)، الكليات ص: (١٣٧١)، التوقيف على مهمات التعاريف ص: (٦٦٤)، دستور العلماء (٣/ ٢٠٤).

ومعارضة مناقضة وهي المقابلة بتعليل معلل سميت بذلك لتضمنها إبطال دليل المعلل.

ومن شرط تحقق المعارضة: المماثلة والمساواة بين الدليلين في الثبوت والقوة والمنافاة بين حكمهما واتحاد الوقت والمحل والجهة، فلا يتحقق التعارض أيضا في الجمع بين الحل والحرمة والنفي والإثبات في زمانين في محل واحد أو في محلين في زمان واحد؛ لأنه متصور، وكذلك لا تعارض عند اختلاف الجهتين.

فيقول المعترض للمستدل في صورة المعارضة: ما ذكرت من الدليل إن دل على ما تدعيه فعندي ما ينافيه أو يدل على نقيضه[١].

أهميته:

تعدّ المعارضة من أعظم ما يُقدَح به في الأدلة؛ فوجودها يدل على فساد الدليل[٢]، وعدمها يدل على قوة الدليل وسلامته، قال شيخ الإسلام: « الدليل الذي يجب اتباعه: هو الدليل السالم عن المعارِض المقاوم »[٣]؛ ولذلك كان من أظهر صفات المعجزة: أنها سالمة من المعارضة بإطلاق، وكان من أعظم صفات هذا الدين العظيم في عقائده وشرائعه: أنه لا يمكن أحداً أن يعارضه أو يعارض ما هو ثابت منه بوجهٍ صحيح، بل لا بد أن تكون معارضته فاسدة

---

(١) انظر: التعريفات ص: (٢٨١)، الكليات ص: (١٣٧١)، التوقيف على مهمات التعاريف ص: (٦٦٤)، دستور العلماء (٣/ ٢٠٤).

(٢) انظر: الصفدية (٢/ ٢١١).

(٣) الجواب الصحيح (٦/ ٤٥٩).

باطلة، قال الشوكاني: « وكان هذا النبي العربي الأمي لا يعلم إلا بما يعلمون ولا يدري إلا بما يدرون، بل قد يعلم الواحد منهم المتمكن من قراءة الكتب وكتابة المقروء بغير ما يعلمه هذا النبي، فبينما هو على هذه الصفة بين هؤلاء القوم البالغين في الجهالة إلى هذا الحد جاءنا بهذا الكتاب العظيم الحاكي لما ذكرناه من تفاصيل أحوال الأنبياء وقصصهم وما جرى لهم مع قومهم على أكمل حال وأتم وجه، ووجدناه موافقا لما في تلك الكتب غير مخالف لشيء منها، كان هذا من أعظم الأدلة الدالة على ثبوت نبوته على الخصوص وثبوت نبوة من قبله من الأنبياء على العموم، ومثل دلالة هذا الدليل لا يتيسر لجاحد ولا لمكابر ولا لزنديق مارق أن يقدح فيها بقادح أو يعارضها بشبهة من الشبه كائنة ما كانت إن كان ممن يعقل ويفهم ويدري بما يوجبه العقل من قبول الأدلة الصحيحة التي لا تقابل بالرد ولا تدفع بالمعارضة ولا تقبل التشكيك ولا تحتمل الشبهة »(١).

ومن كلام أهل العلم في التقعيد لهذا المنهج:

١ - قال الدارمي: « فحين رأينا ذلك منهم وفطنا لمذهبهم وما يقصدون إليه من الكفر وإبطال الكتب والرسل ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوما من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم فيحذروهم على أنفسهم وعلى أولادهم وأهليهم ويجتهدوا في الرد عليهم محتسبين منافحين عن دين

---

(١) إرشاد الثقات ص: (٤١-٤٢).

الله تعالى طالبين به ما عند الله »[١].

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الدليل لا يتم إلا بالجواب عن المعارض فالأدلة تشتبه كثيرا بما يعارضها فلا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق وبين ما عارضه ليتبين إن الذي عارضه باطل فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق لكن لا بد مع ذلك من الفرقان وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه والفرق بين خبر الرب والخبر الذي يخالفه فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه وحيرة والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان »[٢].

٣- وقال: « لو قدر أن المفتي أفتي بالخطأ، فالعقوبة لا تجوز إلا بعد إقامة الحجة، فالواجب أن تبين دلالة الكتاب والسنة على خطئه، ويجاب عما احتج به، فإنه لابد من ذكر الدليل والجواب عن المعارض، وإلا فإذا كان مع هذا حجة ومع هذا حجة لم يجز تعيين الصواب مع أحدهما إلا بمرجح، وهؤلاء لم يفعلوا شيئًا من ذلك، فلو كان المفتي مخطئًا لم يقيموا عليه، فكيف إذا كان هو المصيب وهم المخطئون؟! فحكم مثل هؤلاء الحكام باطل بالإجماع »[٣].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٣).

(٢) النبوات ص: (١٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٠٧).

المبحث الثاني

المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً

المراد بهذا المسلك: أنه عند ورود الشبهة على صاحب السنة أو إرادته الردّ عليها فأول ما يجب عليه أن لا يجعلها تَلِج إلى قلبه، ولا يسلّم لها ولا يقرّ بصحتها، بل يصدّها ويدفعها ويعارضها بأن يعتقد أنها ليست بحق.

ومما يدل على تقرير هذا المسلك:

١- قوله ﷺ: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا، فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: على أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مربادا كالكوز مجخيا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرا إلا ما أشرب من هواه »[١].

٢- ويبيّن ابن القيم الفرق بين ضعيف العلم والراسخ فيه، والموقف الصحيح إزاء ورود الشبهة فيقول: « هذا لضعف علمه وقلة بصيرته، إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكّا، لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة، والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها، ومتى لم يباشر حقيقة العلم

(١) أخرجه مسلم (١/ ١٢٨) رقم (١٤٤).

بالحق قلبه قدحت فيه الشك بأول وهلة، فان تداركها وإلا تتابعت على قلبه أمثالها حتى يصير شاكا مرتابا، والقلب يتوارده جيشان من الباطل: جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغى إليها وركن إليها تشربها وامتلأ بها فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أُشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه.

وقال لي شيخ الإسلام رضي الله عنه - وقد جعلت أورد عليه إيرادا بعد إيراد -: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرا للشبهات - أو كما قال -. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك »[١].

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « واحتجاجهم بحياة الخضر احتجاج باطل على باطل، فمن الذي يسلِّم لهم بقاء الخضر »[٢].

فنقض رحمه الله استدلالهم بحياة الخضر بأننا لا نسلم أصلاً بأنه حي.

وقال: « ...لفظ لم يرد به دليل شرعي، كهذه الألفاظ التي تنازع فيها أهل الكلام والفلسفة، هذا يقول: هو متحيز، وهذا يقول: ليس بمتحيز، وهذا

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

(٢) منهاج السنة (٤/ ٩٣).

يقول: هو في جهة، وهذا يقول: ليس هو في جهة. وهذا يقول: هو جسم أو جوهر، وهذا يقول: ليس بجسم ولا جوهر.

فهذه الألفاظ ليس على أحد أن يقول فيها بنفي ولا إثبات حتى يستفسر المتكلم بذلك، فإن بين أنه أثبت حقًا أثبته، وإن أثبت باطلا رده، وإن نفى باطلا نفاه، وإن نفى حقًا لم ينفه، وكثير من هؤلاء يجمعون في هذه الأسماء بين الحق والباطل في النفي والإثبات.

فمن قال: إنه في جهة، وأراد بذلك أنه داخل محصور في شيء من المخلوقات - كائنًا من كان - لم يسلم إليه هذا الإثبات، وهذا قول الحلولية، وإن قال: إنه مباين للمخلوقات فوقها لم يمانع في هذا الإثبات؛ بل هذا ضد قول الحلولية.

ومن قال: ليس في جهة، فإن أراد أنه ليس مباينًا للعالم ولا فوقه، لم يسلم له هذا النفي.

وكذلك لفظ المتحيز يراد به ما أحاط به شيء موجود...، ويراد به ما انحاز عن غيره وباينه.

فمن قال: إن اللّه متحيز على المعنى الأول لم يسلم له، ومن أراد أنه مباين للمخلوقات سلم له المعنى، وإن لم يطلق اللفظ»(١).

فبيّن رحمه الله أن أول ما يجب أن تعارَض به الشبهة هو عدم التسليم بما فيها من الباطل، وقد وضع قواعد لذلك في باب الألفاظ المجملة.

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩٩-٣٠٠).

المبحث الثالث

المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً

المراد بهذا المسلك:

ردّ كل مذهب ومقالة وشبهة لم تثبت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بمعارضتها بقوة اليقين والإيمان وتصديق الرسول، وذلك بأمرين:

الأول: إيمانه ويقينه بأن ما جاء في الكتاب والسنة هو الحق، وأن ما خالفه فهو باطل.

الثاني: إيمانه ويقينه بأن الله أنزل كتابه تبياناً لكل شيء وتفصيلاً لما يحتاج إليه الناس في أمر دينهم، وقد أخبر أنه أكمل دينه، وشهد لرسوله بالبلاغ المبين الذي تقوم به الحجة، فلما لم يَرِد مضمون تلك الشبهة في الكتاب أو السنة كان ذلك عنده دليلاً على بطلانها، أو التوقف فيها - على أقل الأحوال -.

وبذلك يمكن ردّ كل ما يورده المخالفون من الشبه من غير توسُّعٍ معهم في الكلام وردّ الشبهة، وخاصة لو لم يكن عارفاً بطريقة ردّها أو غير مدرك تفاصيل ما فيها من الباطل.

والقاعدة في هذا: أن « جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يجعل ما بعث اللّه به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل،

وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه، فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم. والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول. وقد يكون علم من غير الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل: الطب والحساب والفلاحة والتجارة. وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول، فالرسول أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والقدرة والإرادة. وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، ومن سوى الرسول إما أن يكون في علمه بها نقص أو فساد، وإما أن لا يكون له إرادة فيما علمه من ذلك، فلم يبينه إما لرغبة، وإما لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه ناقصًا ليس بيانه البيان عما عرفه الجنان »[1].

ويبيّن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب أهمية هذا المسلك، وقوّته، وثمرته، ويمثّل له، فيقول: « واعلم أن الله سبحانه من حكمته لم يبعث نبيا بهذا التوحيد إلا جعل له أعداء كما قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقد يكون لأعداء التوحيد علوم كثيرة وكتب وحجج، كما قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ﴾ [غافر: ٨٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

إذا عرفت ذلك، وعرفت أن الطريق إلى الله لا بد له من أعداء قاعدين عليه أهل فصاحة وعلم وحجج، فالواجب عليك أن تتعلم من دين الله ما يصير سلاحا لك تقاتل به هؤلاء الشياطين الذين قال إمامهم ومقدمهم لربك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦ – ١٧].

ولكن إذا أقبلت على الله وأصغيت إلى حججه وبيناته فلا تخف ولا تحزن: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء هؤلاء المشركين كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]؛ فجند الله هم الغالبون بالحجة واللسان، كما أنهم الغالبون بالسيف والسنان، وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح.

وقد منَّ الله تعالى علينا بكتابه الذي جعله ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، فلا يأتي صاحب باطل بحجة إلا وفي القرآن ما ينقضها ويبين بطلانها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال بعض المفسرين: هذه الآية عامة في كل حجة يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة.

وأنا أذكر لك أشياء مما ذكر الله في كتابه جوابا لكلام احتج به المشركون في زماننا علينا. فنقول:

جواب أهل الباطل من طريقين: مجمل، ومفصل.

أما المجمل: فهو الأمر العظيم والفائدة الكبيرة لمن عقلها، وذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]. وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله، فاحذروهم »(١).

مثال ذلك: إذا قال بعض المشركين: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، وأن الشفاعة حق، وأن الأنبياء لهم جاه عند الله، أو ذكر كلاما للنبي ﷺ يستدل به على شيء من باطله، وأنت لا تفهم معنى الكلام الذي ذكره، فجاوبه بقولك: إن الله ذكر في كتابه أن الذين في قلوبهم زيغ يتركون المحكم ويتبعون المتشابه، وما ذكرته لك من أن الله ذكر أن المشركين يقرون بالربوبية، وأن كفرهم بتعلقهم على الملائكة والأنبياء والأولياء مع قولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨]، هذا أمر محكم بيِّن لا يقدر أحد أن يغير معناه، وما ذكرت لي - أيها المشرك - من القرآن أو كلام النبي ﷺ لا أعرف معناه، ولكن أقطع أن كلام الله لا يتناقض، وأن كلام النبي ﷺ لا يخالف كلام الله.

---

(١) تقدم تخريجه.

وهذا جواب جيد سديد، ولكن لا يفهمه إلا من وفقه الله، فلا تستهن به، فإنه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُلَقَّـٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّـٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥]، فإن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل، يصدون بها الناس عنه »[١].

وقد نقض ابن القيم أصلاً عظيماً من أصول التعطيل (وهو: دعوى معارضة العقل والنقل) بهذا المسلك فقال: « العقل إما أن يكون عالما بصدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر وإما أن لا يكون عالما بذلك، وإن لم يكن عالما امتنع التعارض عنه؛ لأن المعقول إن كان معلوما له لم يتعارض معلوم ومجهول، وإن لم يكن معلوما لم يتعارض مجهولان، وإن كان عالما بصدق الرسول امتنع أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر إذا علم أنه أخبر به وهو عالم بصدقه لزم ضرورة أن يكون عالما بثبوت مخبره وإن كان كذلك استحال أن يقع عنده دليل يعارض ما أخبر به ويكون ذلك المعارض واجب التقديم »[٢].

---

(١) كشف الشبهات ص: (٦-٨).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٠٢).

المبحث الرابع
المعارضة بالكتاب والسنّة

المطلب الأول
المعارضة بنصوص صريحة من الكتاب والسنة

المراد بهذا المسلك: أن صاحب الشبهة إذا استدل على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه ويبيّن بطلانه من النصوص الصريحة من الكتاب والسنة.

وهذا له نماذج كثيرة جدا؛ فإنه هو المسلك العام لأهل السنة إذا أرادوا أن ينقضوا الشبهة بدليل خارجي عنها، ومن نماذجه:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر وهو من المحال فقال: أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟. فادعى في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن هو الله أو غير الله فلا بد له من أن يقول بأحد القولين فإن قال هو الله قال له الجهمي كفرت وإن قال هو غير الله قال صدقت فلم لا يكون غير الله مخلوقا؟. فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي.

وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط، فالجواب للجهمي إذا سأل فقال أخبرونا عن القرآن هو الله أو غير الله قيل له: وإن الله جل ثناؤه لم يقل في

القرآن إن القرآن أنا ولم يقل غيري، وقال هو كلامي، فسميناه باسم سماه الله به فقلنا: كلام الله، فمن سمى القرآن باسم سماه الله به كان من المهتدين، ومن سماه باسم غيره كان من الضالين، وقد فصل الله بين قوله وبين خلقه ولم يسمه قولا فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فلما قال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾ لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلا في ذلك، ثم ذكر ما ليس بخلق فقال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ فأمره هو قوله تبارك الله رب العالمين أن يكون قوله خلقا، وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٣ - ٤]، ثم قال في القرآن: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٥]، وقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، يقول: لله القول من قبل الخلق ومن بعد الخلق، فالله يخلق ويأمر وقوله غير خلقه، وقال: ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ٥]، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠] »(١).

فيلحظ هنا: أن الإمام أحمد بعد أن ذكر دليل الجهمية (وهو الترديد والحصر: القرآن هو الله أو غير الله) لم يجب عن الدليل من داخله، وإنما أخذ المعنى الذي فيه وهو ما يشمل أمرين:

- هل يسمى القرآن بأنه الله أو غير الله؟، فذكر الآيات الصريحة الدالة على أن القرآن لا يسمى بهذا ولا بذاك، وإنما يسمى بأنه كلام الله.
- ما في لفظ (غير) من الإيهام والإبهام، فذكر الآيات الصريحة التي تدل على التفريق بين الخلق والأمر.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٤-٢٥).

وقال الدارمي - رداً على من جعل أسماء الله مستعارة مخلوقة -: « وكما قال الله في كتابه: ﴿أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]؛ كذلك قال على لسان نبيه: « أنا الرحمن »، حدثناه مسدد - فساق إسناده - عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله يقول: « قال الله: أنا الرحمن، وهي الرحم، شققت لها من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها بَتَتُّه ». فيقول الله: أنا شققت لها من اسمي، وادعت الجهمية المكذبين لله ولرسوله أنهم أعاروه الاسم الذي شقها منه!! »(١).

فعارض شبهتهم بدليلين صريحين من الكتاب والسنة.

وقال السهسواني - رداً على من ادعى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] يدلّ على العموم للجائين إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وإلى قبره بعد مماته -: « لو دلت الآية على كون زيارة القبر قربة، وعلى أنه شرع لكل مذهب أن يأتي إلى قبره ليستغفر له؛ لكان القبر أعظم أعياد المذنبين وأجلها، وهذه مضادة صريحة لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تجعلوا قبري عيداً »(٢) »(٣).

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٧٥-١٧٦).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه ص(٢٣٣) رقم (٢٠٤٢)، قال الألباني: « بإسناد حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح مما له من طرق وشواهد » أحكام الجنائز ص: (٢١٩).

(٣) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٤٩).

المطلب الثاني
المعارضة بالأصول العامة المستمدة من الكتاب والسنة

هذا المسلك قريب من المسلك السابق، وذلك أن المراد بهذا المسلك: أن صاحب الشبهة إذا استدل على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه ويبيّن بطلانه من الأصول العامة الصحيحة المستمدة من الكتاب والسنة، لا بالأدلة نفسها.

ومما يقرّر هذا المسلك: أن اليهود والنصارى لما قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[المائدة: ١٨]، لم يأتِ نقض مقولتهم ودعواهم بنقض عباراتها وألفاظها ومضمونها، وإنما جاء بنقضها بأصل خارجي لا يمكن أن يعترض عليه أحد، وهو: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾، ثم كانت نتيجة هذه المعارضة: أنهم كاذبون في دعواهم: ﴿بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد يقولون: من شهد الإرادة سقط عنه التكليف، ويزعم أحدهم أن الخضر سقط عنه التكليف لشهوده الإرادة. فهؤلاء لا يفرقون بين العامة والخاصة الذين شهدوا الحقيقة الكونية فشهدوا أن الله خالق أفعال العباد وأنه يدبر جميع الكائنات، وقد يفرقون بين من يعلم ذلك علما وبين من يراه شهودا فلا يسقطون التكليف عمن يؤمن بذلك ويعلمه فقط

ولكن عمن يشهده فلا يرى لنفسه فعلا أصلا، وهؤلاء لا يجعلون الجبر وإثبات القدر مانعا من التكليف على هذا الوجه.

وقد وقع في هذا طوائف من المنتسبين إلى التحقيق والمعرفة والتوحيد، وسبب ذلك أنه ضاق نطاق المعتزلة ونحوهم من القدرية عن ذلك ثم المعتزلة أثبتت الأمر والنهي الشرعيين دون القضاء والقدر الذي هو إرادة الله العامة وخلقه لأفعال العباد، وهؤلاء أثبتوا القضاء والقدر ونفوا الأمر والنهي في حق من شهد القدر إذ لم يمكنهم نفي ذلك مطلقا، وقول هؤلاء شر من قول المعتزلة، ولهذا لم يكن في السلف من هؤلاء أحد، وهؤلاء يجعلون الأمر والنهي للمحجوبين الذين لم يشهدوا هذه الحقيقة الكونية، ولهذا يجعلون من وصل إلى شهود هذه الحقيقة يسقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصة.

وربما تأولوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾[الحجر: ٩٩]، وجعلوا اليقين هو معرفة هذه الحقيقة.

وقول هؤلاء كفر صريح - وإن وقع فيه طوائف لم يعلموا أنه كفر -؛ فإنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي لازم لكل عبد ما دام عقله حاضرا إلى أن يموت، لا يسقط عنه الأمر والنهي لا شهوده القدر ولا بغير ذلك، فمن لم يعرف ذلك عرفه وبين له فإن أصر على اعتقاد سقوط الأمر والنهي فإنه يقتل»[1].

---

(١) الفتاوى الكبرى (٥/ ١٦٧).

ففي هذا النموذج: ذكر شيخ الإسلام استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذه الآية الكريمة مدّعين أنها تدل على معنى معين، ثم إنه لم يناقش هذه الدلالة من داخل الدليل، وإنما عارضها بأصل عام مستمد من الكتاب والسنة ومعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، وبذاك يُعلَم أن الدلالة التي ادُّعيت في الدليل باطلة قطعاً؛ لأنها معارَضة بأصل صحيح من أصول الإسلام.

وقال ابن القيم: «فلو كان كلام الله ورسوله لا يفيد اليقين والعلم، والعقل معارض للنقل؛ فأي حجة تكون قد قامت على المكلفين بالكتاب والرسول؟، وهل هذا القول إلا مناقض لإقامة حجة الله على خلقه بكتابه من كل وجه؟!. وهذا ظاهر لكل من فهمه ولله الحمد»[1].

فعارض ابن القيم شبهتهم بأنه يعارضها أصل عظيم مستمد من الكتاب والسنة، وهو: أن الله أقام الحجة المطلقة على عباده بكتابه وإرسال رسوله، وهذا الأصل يمنع أن تكون تلك الشبهة صحيحة.

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٣٧).

المبحث الخامس
المعارضة بالإجماع وعمل السلف

كما تكون المعارضة بالكتاب والسنة والأصول الصحيحة المستمدة منهما؛ فإنها تكون بالإجماع كذلك؛ فإن الإجماع - كما هو معلوم - يتوفّر فيه أمران:

١- أنه لا ينعقد إلا وهو مستند على دليل من الكتاب والسنة، فالاستدلال به - في حقيقة أمره - هو استدلال بالكتاب والسنة، مضافاً إليه أمر آخر، وهو:

٢- أن الإجماع الصحيح معصوم، فهو حجة مطلقاً كحجية الكتاب والسنة.

ومن ثمّ؛ فإنه إذا استدل صاحب الشبهة على باطله وبدعته بدليل، أو جاء بشبهة؛ فإنه ينظر في الدلالة التي ادعى صاحب الشبهة أن الدليل يدلّ عليها، أو إلى المعنى المتضمَّن في الشبهة، ثم تُعارَض تلك الدلالة أو ذلك المعنى بما ينقضه من الإجماع الصحيح المنعقد.

ومن خلال استعراض النماذج التي وقفتُ عليها من عمل الأئمة في هذا المسلك ظهر لي أن الإجماع الذي تُعارَض به الشبهة أنواع، منها:

- إجماع السلف، وقد يقال: إجماع أهل السنة.
- الإجماع الذي يتفق فيه صاحب الشبهة مع أهل السنة.
- إجماع أهل الإسلام عموماً.
- إجماع طائفة صاحب الشبهة؛ مما يدلّ على شذوذه حتى عن طائفته!.

ومما يقرّر هذا المسلك: قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فالمشركون يعبدون مع الله غيره بشبهة يتشبّثون بها، وهي: دعواهم أنهم يستشفعون بهؤلاء الصالحين إلى الله بعبادتهم، فلم يأتِ نقض الشبهة هنا بنقض صحة الشفاعة من عدمها - كما في آيات أخرى -، وإنما جاء نقضها بما يجمع عليه المشركون أنفسهم، وهو: أن هؤلاء المعبودين من دون الله لهم المنزلة والمكانة عند الله لأنهم كانوا من أهل الصلاح والتقوى، وما كان ذلك إلا لأنهم هم أنفسهم كانوا أهل إخلاص وتوحيد يبتغون إليه سبحانه القربى بعبادته وحده ورجاء رحمته والخوف من عذابه، فحالهم هذه التي انعقد عليها إجماع الموافق والمخالف تنقض شبهة اتخاذهم وسطاء إلى الله بعبادتهم معه.

ومن نماذجه في استعمالات أهل السنة:

قال الدارمي: «ولو كان معناه - أيها المريسي - على ما ادعيت أن الله أراد باليدين تأكيد الخلق لا تأكيد اليد؛ لأكد أيضا في خلق نبي أو رسول كما أكد في خلق آدم في دعواك، حتى إن أهل الآخرة يعرفون لآدم تلك الفضيلة في الموقف يوم القيامة فيقولون: اذهبوا بنا إلى آدم، فيأتونه فيقولون: يا آدم، أنت أبو الناس خلقك الله بيده اشفع لنا إلى ربك...، ثم يأتون إبراهيم وموسى وعيسى ولا يقولون لأحد منهم: أنت الذي خلقك الله بيده كما قالوا لآدم، بل يقولون لإبراهيم: اتخذك الله خليلا ولموسى: كلمك الله تكليما ولعيسى: كنت تبرئ الأكمه والأبرص ويقولون لآدم من بينهم: خلقك الله بيده؛ لما

أنه مخصوص بذلك من بينهم كما أن كل واحد من هؤلاء الأنبياء مخصوص بمنقبته التي هي له دون صاحبه.

فأي ضلال أبين من ضلال رجل خالفه في دعواه أهل الدنيا وأهل الآخرة؟!، ولكن من يضلل الله فما له من هاد، ومن يهد الله فما له من مضل »[١].

ففي هذا النموذج: ذكر الدارمي شبهة أهل الأهواء والبدعة في صرف (اليد) عن حقيقتها مدّعين أن المراد بها في مثل قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: التأكيد (أي: تأكيد الخلق)، ثم إنه لم يناقش هذه الدلالة من داخل الدليل، ولم يبيّن أن هذا التأكيد - مثلاً - لا يصح في العربية، وإنما نقضه بأمر خارجي، فعارضه بالإجماع المنعقد من أهل الآخرة - كما هو إجماع أهل الدنيا - على أن من أعظم ما شرف الله به آدم: أنه سبحانه خلقه بيده دون بقية الخلق، وهذا الإجماع المنعقد من أهل الدنيا وأهل الآخرة ينقض أن يكون المعنى الذي ذكره صاحب الشبهة صحيحاً.

وقال البخاري: « ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك اختلاف إلى زمن مالك والثوري وحماد بن زيد وعلماء الأمصار ثم بعدهم ابن عيينة في الحجاز ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي في محدثي أهل البصرة وعبد الله بن إدريس وحفص بن غياث وأبو بكر بن عياش ووكيع وذووهم بن المبارك في متبعيه ويزيد بن هارون في الواسطيين إلى عصر من أدركنا من أهل الحرمين مكة والمدينة والعراقيين وأهل الشام ومصر ومحدثي أهل

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٦-٢٩٨).

خراسان منهم محمد بن يوسف وأبو الوليد هشام بن عبد الملك وإسماعيل ابن أبي أويس مع أهل المدينة وأبو مسهر في الشاميين ونعيم بن حماد مع المصريين وأحمد بن حنبل مع أهل البصرة والحميدي من قريش ومن أتبع الرسول من المكيين وإسحاق بن إبراهيم وأبو عبيد في أهل اللغة وهؤلاء المعروفون بالعلم في عصرهم بلا اختلاف منهم أن القرآن كلام الله إلا من شذ أو أغفل الطريق الواضح فعمى عليه »[١].

فعارض الإمام البخاري شبهة القول بخلق القرآن بالإجماع المنعقد من أئمة الإسلام، وأبدع رحمه الله في بيان أن هذا الإجماع:

- متسلسل في قرون الأمة.
- وفي مختلف أمصار بلاد المسلمين.
- ومن علماء جميع العلوم من أهل الحديث واللغة وغيرهم.

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦١).

المبحث السادس

المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة

المطلب الأول

المعارضة باللغة (المفرد، الصيغة، التركيب، السياق، الاستعمال)

كل من أراد الحديث عن هذا المسلك فإنه عِيالٌ فيه على الإمام ابن القيم، الذي أشبعه تأصيلاً وتفريعاً وتمثيلاً، وبيّن كيفية استعماله في معارضة الشبه، حتى أن كل من جاء بعده فإنه لن يخرج عن كلامه، ولن يستدرك عليه.

لذلك؛ فإنني سأكتفي بنقل كلامه رحمه الله، مع التنبيه إلى أن كلامه - وإن جاء في باب التأويل الفاسد وكيفية نقضه بهذا المسلك - إلا أنه قاعدة عامة في نقض جميع الشبه التي تنقض بالمعارضة باللغة.

قال رحمه الله: « فالتأويل الباطل أنواع:

أحدها: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه، كتأويل قوله: « حتى يضع رب العزة عليها رجله »[1]؛ بأن (الرِّجل): جماعة من الناس؛ فإن هذا لا يعرف في شيء من لغة العرب البتة.

الثاني: ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع وإن احتمله مفردا، كتأويل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] بالقدرة.

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٤٥٣) رقم (٦٢٨٤)، ومسلم (٤/ ٢١٨٧) رقم (٢٨٤٨).

الثالث: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه وإن احتمله في غير ذلك السياق، كتأويل قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، بأن إتيان الرب: إتيان بعض آياته التي هي أمره. وهذا يأباه السياق كل الإباء؛ فإنه يمتنع حمله على ذلك مع التقسيم والترديد والتنويع.

وكتأويل قوله: « إنكم ترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب وكما ترون الشمس في الظهيرة صحوا ليس دونها سحاب »[(١)]، فتأويل الرؤية في هذا السياق بما يخالف حقيقتها وظاهرها في غاية الامتناع، وهو رد وتكذيب تستر صاحبه بالتأويل.

الرابع: ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس وضلت فيه أفهامهم حيث تأولوا كثيرا من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبه له فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل.

كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦]؛ بالحركة وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته. ولا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد.

---

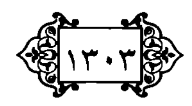
(١) تقدم تخريجه.

وكذلك تأويل الأحد بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء البتة ثم قالوا: لو كان فوق العرش لم يكن أحدا. فإن تأويل الأحد بهذا المعنى لا يعرفه أحد من العرب ولا أهل اللغة ولا يعرف استعماله في لغة القوم في هذا المعنى في موضع واحد أصلا وإنما هو اصطلاح الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن وافقهم.

وكتأويل قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ بأن المعنى أقبل على خلق العرش. فإن هذا لا يعرف في لغة العرب بل ولا غيرها من الأمم أن من أقبل على الشيء يقال: قد استوى عليه، ولا يقال لمن أقبل على الرحل قد استوى عليه، ولا لمن أقبل على عمل من الأعمال من قراءة أو كتابة أو صناعة قد استوى عليها، ولا لمن أقبل على الأكل قد استوى على الطعام، فهذه لغة القوم وأشعارهم وألفاظهم موجودة ليس في شيء منها ذلك البتة...

الخامس: ما ألف استعماله في ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله، وهذا من أقبح الغلط والتلبيس، كتأويل اليدين في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ بالنعمة. ولا ريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد، وقال عروة بن مسعود للصديق: « لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك »[1]، ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت

(١) جزء من حديث صلح الحديبية، أخرجه البخاري (٢/ ٩٧٤) رقم (٢٥٨١).



بالقلم وهي اليد وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون البشر كما خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك، فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب.

وكذلك قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، يستحيل فيها تأويل النظر بانتظار الثواب؛ فإنه أضاف النظر إلى الوجوه التي هي محله وعداه بحرف (إلى) التي إذا اتصل بها فعل النظر كان من نظر العين ليس إلا، ووصف الوجوه بالنضرة التي لا تحصل إلا مع حضور ما يتنعم به لا مع التنغيص بانتظاره، ويستحيل مع هذا التركيب تأويل النظر بغير الرؤية، وإن كان النظر بمعنى الانتظار قد استعمل في قوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

ومثل هذا: قول الجهمي الملبس: إذا قال لك المشبه: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقل له: العرش له عندنا سبعة معان، والاستواء له خمسة معان، فأي ذلك المراد؟ فإن المشبه يتحير ولا يدري ما يقول ويكفيك مؤونته. فيقال لهذا الجاهل الظالم الفاتن المفتون: ويلك!، ما ذنب الموحد الذي سميته أنت وأصحابك مشبها وقد قال لك نفس ما قال الله؟!، فوالله لو كان مشبها كما تزعم لكان أولى بالله ورسوله منك لأنه لم يتعد النص، وأما قولك: للعرش سبعة معان أو نحوها وللاستواء خمسة معان؛ فتلبيس منك وتمويه على الجهال وكذب ظاهر، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلا معنى واحد - وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معان -، فاللام للعهد وقد صار بها

العرش معينا وهو عرش الرب جل جلاله الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل.

وقولك: الاستواء له عدة معان؛ تلبيس آخر، فإن الاستواء المعدَّى بأداة على ليس له إلا معنى واحد، وأما الاستواء المطلق فله عدة معان، فإن العرب تقول: استوى كذا إذا انتهى وكمل ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وتقول: استوى وكذا إذا ساواه، نحو قولهم استوى الماء والخشبة واستوى الليل والنهار، وتقول استوى إلى كذا إذا قصد إليه علوا وارتفاعا، نحو استوى إلى السطح والجبل، واستوى على كذا أي: إذا ارتفع عليه وعلا عليه لا تعرف العرب غير هذا، فالاستواء في هذا التركيب نص لا يحتمل غير معناه كما هو نص في قوله ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، لا يحتمل غير معناه، ونص في قولهم: استوى الليل والنهار في معناه لا يحتمل غيره، فدعوا التلبيس فإنه لا يجدي عليكم إلا مقتا عند الله وعند الذين آمنوا.

السادس: اللفظ الذي اطّرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول أو عهد استعماله فيه نادرا، فتأويله حيث ورد وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل، فإنه يكون تلبيسا وتدليسا يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف، ومن تأمل لغة القوم وكمال هذه اللغة وحكمة واضعها تبين له صحة ذلك، وأما أنهم يأتون إلى لفظ له معنى قد ألف استعماله فيه فيخرجونه عن معناه

ويطردون استعماله في غيره مع تأكيده بقرائن تدل على أنهم أرادوا معناه الأصلي فهذا من أمحل المحال.

مثاله: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: « ما منكم إلا من سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ولا حاجب يحجبه »(١)، وقوله: « إنكم ترون ربكم عيانا »(٢)، وهذا شأن أكثر نصوص الصفات إذا تأملها من شرح الله صدره لقبولها وفرح بما أنزل على الرسول منها يراها قد حفت من القرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تأويل المتأول »(٣).

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٠٩) رقم (٤٥٢٥)، ومسلم (٢/ ٧٠٣) رقم (١٠١٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧-١٩٧).

المطلب الثاني

المعارضة بأصول الفقه

كما كان للإمام ابن القيم فضل التقدم وحيازة المرجعية العلمية في المسلك السابق؛ فقد كان للإمام عبدالعزيز الكناني ذلك الفضل وتلك المرجعية العلمية في هذا المسلك، فقد تعرّض رحمه الله في أثناء مناظرته بشراً المريسي بين يدي المأمون إلى بيان طرف طيب من قواعد هذا المسلك، فقعّد لها بالأدلة من القرآن، وذكر أمثلتها، وبيّن أهمية معرفتها، وسبب وجود الخطأ والضلال في عدم فهمها، وهو - وإن كان قد ذكر بعض القواعد فيما يتعلق بأصول الفقه في العام والخاص - إلا أنه يصلح أن يكون تنظيراً وتقعيداً لمعارضة أيّ شبهة بأصول الفقه.

قال رحمه الله: « فأنزل الله جل ذكره القرآن على أربعة أخبار خاصة وعامة:

١ - فمنها خبر مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص.

٢- ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم.

فهذان خبران محكمان لا ينصرفان بإلحاد ملحد.

٣- ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص.

٤ - ومنها خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم.

ففي هذين الخبرين - يا أمير المؤمنين - دخلت الشبهة على من لا يعرف خاص القرآن وعامه.

فأما الخبر الذي مخرجه العموم ومعناه العموم: فهو قوله ﷻ: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖ﴾ [النمل: ٩١]، فجمع هذا الخبرُ الخلق والأمر، ولم يبق شيئاً إلا وقد أتى عليه، لأن كل شيء هو له، مما هو مخلوق وغير مخلوق. فهذا خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص: فهو قوله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨ - ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٩ - ٦٠]، فكان مخرج الخبر لآدم عليه السلام مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، وكذلك كان مخرج الخبر لعيسى عليه السلام مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، ثم قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، والناس اسم يجمع آدم وعيسى ومن بينهما ومن بعدهما، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر إنه لم يعن آدم وعيسى عليهما السلام في الناس الذين خلقهم من ذكر وأنثى لأنه قد قدم ذلك الخبر الخاص في آدم وعيسى عليهما السلام، وكان مخرج اللفظ عاما بهما وبغيرهما ومعناه خاصا بالناس دونهما.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى العموم: فهو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، فكان مخرج الخبر خاصا ومعناه عاما.

وأما الخبر الذي مخرجه مخرج العموم ومعناه الخصوص: فهو قوله تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول

هذا الخبر أنه لم يعن إبليس فيمن تسعة الرحمة لما قدم فيه من الخبر الخاص قبل ذلك وهو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فكان إبليس ومن تبعه خارجين بهذا الخبر الخاص من رحمته التي وسعت كل شيء، فصار معنى ذلك الخبر العام خاصا لخروج إبليس ومن تبعه من رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء.

فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار، خص العرب بفهمها ومعرفة معانيها وألفاظها وخصوصها وعمومها والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباها على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته والطعن على أخباره والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه حتى جعل فيها بيانا ظاهراً وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، ممن لا يعرف الخاص والعام والمحكم والمبهم تفضلا منه وتكرما وإحسانا إلى خلقه وإثباتا منه للحجة على من ألحد في كتابه وصفاته وما هو من ذاته، فإذا أنزل الله تبارك وتعالى خبراً مخرج لفظه خاص ومعناه عام، أو خبراً مخرج لفظه عام ومعناه خاص لم يدعه إشكالا على خلقه حتى يجعل أحد بيانين، إما أن يستثني من الجملة شيئا يكون بيانا للناس جميعا، أو يقدم قبله خبرا خاصا، فإذا أنزل بعده خبراً عاماً لم يتوهم أحد من العلماء إنه عنى ما خصه في الخبر الذي قدمه قبل نزول العام إذ كان قد خصه ونصه قبل ذلك.

قال عبد العزيز: فأما الخبر الذي ينزل على لفظ العموم ثم يستثني من الجملة ما لم يعنه في العموم: فهو قوله ﷻ في قصة نوح ؏: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ حين استثنى

الخمسين سنة من الألف أن الألف لم يستكملها نوح في قومه أيام الطوفان. قال: فكان ابتداء اللفظ عاماً بالألف سنة، ومعناه خاصاً بالاستثناء للخمسين سنة من الألف، ومثل هذا في القرآن كثير، ولكني أختصر من كل خبر مسألة واحدة ليقف من بحضرة أمير المؤمنين على ذلك كما أمر.

وأما الخبر الذي ينزله على مخرج العموم وقد قدم قبله خبراً خاصاً: فهو قوله ﷻ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فكان مخرج الخبر باللفظ عاما، وكان معناه خاصا لما قدم قبله من الخصوص في إبليس ومن تبعه بقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ أُولَٰئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي﴾ [العنكبوت: ٢٣]، فعقل المؤمنون عن الله تعالى أنه لم يعن هؤلاء الذين قدم فيهم الأخبار الخاصة لخروجهم عن الرحمة أنهم معمومون بالرحمة مع غيرهم بهذا الخبر العام، وكذلك قال ﷻ في قصة لوط عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا ۚ قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا ۖ لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣١ - ٣٢]، وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، فخص ﷻ المرأة بالهلاك وقدم فيها أخبارا خاصة بذلك، ثم أنزل ﷻ خبراً مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص فقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ أنه لم يعن امرأة لوط بالنجاة، لما قدم فيها من الأخبار الخاصة بالهلاك، وكذلك حين قدم إلينا ﷻ في نفسه خبرا خاصا أنه حي لا يموت بقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، ثم أنزل خبراً مخرجه مخرج العموم

ومعناه معنى الخصوص فقال: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، عقل المؤمنون عن الله ﷻ أنه لم يعن نفسه مع هذه النفوس الميتة لما قدم إليهم من الخبر الخاص في نفسه أنه حي لا يموت، وكذلك حين قدم إلينا في كتابه خبراً خاصا فقال ﷻ: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، فدل على قوله باسم معرفة، وعلى الشيء باسم نكره، فكانا شيئين مفترقين عند العرب وأهل اللغة، فقال: إذا أردناه، ولم يقل إذا أردناهما، وقال: أن نقول له ولم يقل أن نقول لهما، ففرق بين القول والشيء المخلوق والذي يقول له كن فيكون بالقول مخلوقا، ثم قال ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، فعقل المؤمنون عن الله ﷻ عند نزول هذا الخبر العام إنه لم يعن كلامه وقوله في الأشياء المخلوقة لما قدم في ذلك من الخبر الخاص أن الأشياء المخلوقة إنما تكون بقوله، وإنما غلط بشر ومن قال بقوله وهلكوا وتاهوا وضلوا لجهلهم بالخاص والعام في القرآن العظيم، وإنما شرف الله العرب وفضلها بمعرفتها بخاص القرآن وعامه ومجمله ومبهمه »[1].

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٢٤-١٣٦).

المطلب الثالث
المعارضة بأصول الحديث

يستخدم هذا المسلك في الشبه التي لا يمكن لأصحابها أن يستدلوا بها إلا بعد أن يثبتوا صحتها عن طريق الإسناد؛ ومن ثمَّ، فإنه يستخدم في الأنواع الآتية:

- حديث رسول الله ﷺ.
- الآثار عن الصحابة والسلف.
- أقوال الأئمة.
- أقوال غير الصحابة والسلف والأئمة، كأقوال أعيان المذهب والطائفة ونحو ذلك.
- القصص.

فأيّ نوعٍ من هذه الأنواع استدلّ به أهل الأهواء والبدعة فإن من مسالك نقض شبهتهم: معارضتها بأصول الحديث.

والمراد بأصول الحديث هنا: ما يشمل:

- علم مصطلح الحديث.
- ضوابط الجرح والتعديل.
- قواعد الحكم على الأسانيد والمتون.

ومن خلال هذا العرض يظهر أن هذا المسلك قد سبقت له نماذج كثيرة في مواضعها من البحث، فيرجع إليها، وأكتفي هنا - من باب التذكير - بنموذج لكل نوع من الأنواع الخمسة السابقة:

١- الحديث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والأحاديث التي تُروى في هذا الباب - وهو السؤال بنفس المخلوقين - هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها »(١).

٢- الأثر:

قال الدارمي: « وادعيت - أيها المريسي - أن قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وادعيت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني: الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: « القيوم: الذي لا يزول »، وعند أهل البصر - ومع روايتك هذه عن ابن عباس - دلائل وشواهد أيضا باطل:

إحداها: أنك أنت رويتها، وأنت المتهم في توحيد الله.

والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟، وكذلك أبو صالح »(٢).

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٢٤-١٢٥).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٥).

٣- أقوال الأئمة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي ﷺ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به.

فيجاب الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: المطالبة بصحة هذه الحكاية، وليس معه ولا مع من ينقلها بها إسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما غايته أن يعزوها إلى الشفا أو إلى من نقلها منه، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه، فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه؛ فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتهمه ولكن نتهم من فوقه، وقد رأيناه ينقل من كتب فيها كذب كثير وهو صادق في نقله منها لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم »(١).

٤- أقوال غير الصحابة والسلف والأئمة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « قال القشيري: وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: أثبت ذاته ونفى مكانه، فهو

---

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥-٨٧).

موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسنادا عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له »(١).

٥- القصص:

قال الدارمي: « وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه، ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت، فإنه لا يأتي به عن ثقة، فقد كان معاوية رضي الله عنه معروفا بقلة الرواية عن رسول الله، ولو شاء لأكثر إلا أنه كان يتقي ذلك ويتقدم إلى الناس ينهاهم عن الإكثار على رسول الله، حتى إن كان ليقول: اتقوا من الروايات عن رسول الله إلا ما كان يذكر منها في زمن عمر؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يخوف الناس في الله...، وهذا طعن كثير من المعارض أنه كان يجمع أحاديث الناس عن غير ثبت فيجعلها عن رسول الله، ولو استحل معاوية هذا المذهب لافتعلها من قبل نفسه ونحلها رسول الله، فكان يقبل منه لما أنه عرف بصحبة رسول الله، ولم يكن ينحله قول غيره من عوام الناس، ويدلك قلة رواية معاوية عن النبي - وكان كاتبه - على تكذيب ما رويت عن أبي الصلت... »(٢).

---

(١) الاستقامة (١/ ١٨٨).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٦٣٢-٦٣٤).

المطلب الرابع
المعارضة بأصول التفسير

يستخدم هذا المسلك في الشبه التي يكون مستند أهل الأهواء والبدعة فيها الآيات القرآنية، والمراد بأصول التفسير: ما عُنِي العلماء ببيانه في هذا العلم كالزركشي في: (البرهان في علوم القرآن)، والسيوطي في كتابه: (الإتقان في علوم القرآن) وغيرهما من المصنفين في هذا الفنّ، ومن ذلك: المحكم والمتشابه، ونزول القرآن، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والمتواتر والشاذ، والمشترك، والمبهم، والمترادف، والمشكل، والوجوه والنظائر وغيرها.

وتأتي أهمية هذا العلم من جهة أنه يضبط معالم الطريقة الصحيحة لفهم القرآن وتفسيره، ومن جهة أن أهم أسباب وقوع أهل الأهواء والبدعة في تفسير القرآن على غير وجهه والاستدلال به في العقائد الباطلة والأعمال المبتدعة: جهلهم بأصول وقواعد هذا العلم.

ومن ثمّ؛ فإن صاحب الشبهة إذا استدل بالآية على شبهته فإنه يُعارَض بما يناسب المقام من أصول التفسير وعلوم القرآن التي أوصلها السيوطي إلى ثمانين نوعاً.

ومن نماذج ذلك:

قال الإمام أحمد - ذاكراً شبهةً من شُبَه الزنادقة المدّعين وجود التناقض في القرآن -: « وأما قوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾[التوبة: ٧١]، وقال

في آية أخرى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾ [الأنفال: ٧٢]، وكان عند من لا يعرف معناه ينقض بعضه بعضا.

وأما قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾ يعني: من الميراث، وذلك أن الله حكم على المؤمنين لما هاجروا إلى المدينة أن لا يتوارثوا إلا بالهجرة، فإن مات رجل بالمدينة مع النبي ﷺ وله أولياء بمكة لم يهاجروا كانوا لا يتوارثون، وكذا إن مات رجل بمكة وله ولي مهاجر مع النبي ﷺ كان لا يرثه المهاجر، فذلك قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ﴾ من الميراث ﴿حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟﴾، فلما كثر المهاجرون رد ذلك الميراث إلى الأولياء هاجروا أو لم يهاجروا، وذلك قوله: ﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وأما قوله: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ يعني: في الدين، والمؤمن يتولى المؤمن في دينه، فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة »[1].

فعارض رحمه الله شبهة الزنادقة في دعواهم وجود التعارض بين الآيتين المذكورتين بسبب النزول في كل آية.

وقال السهسواني: « قوله: « والآية الكريمة وإن وردت في قوم معينين في حال الحياة تعم بعموم العلة كل من وجد فيه ذلك الوصف في حال الحياة وبعد الممات ».

قلت: الأمر كما أقر به الخصم في هذا المقام من أن الآية وردت في قوم معينين من أهل النفاق، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٦-١٧).

وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾[النساء: ٦١]. وورد نظر ذلك في حقهم في سورة المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾[المنافقون: ٥]، ولكن عمومها بعموم العلة قد تقدم ما فيه في الوجه الأول، وبعد تسليم ذلك العموم يقال: إن الآية تعم ما وردت فيه وما كان مثله، فهي عامة في كل منافق قيل له تعال إلى ما أنزل الله وإلى الرسول فصد عن الرسول صدوداً وتحاكم إلى الطاغوت، ثم جاء الرسولَ في حياته فاستغفر الله واستغفر له الرسول في حياته، وأما المؤمن الذي عصى فجاء قبر الرسول ﷺ فليس مثله »[1].

فعارض رحمه الله دعوى الخصم بأن الآية تعمّ كل من وجد فيه ذلك الوصف؛ بسبب نزول الآية، وهو: المنافقون الذين فعلوا ذلك في حياته ﷺ، ثم اعتمد على سبب النزول في إبطال التعميم إلى كل أحد، وأكّد أن سبب النزول يقتضي أن الآية لا تشمل إلا عموم من فعل ذلك في حياته ﷺ دون من فعل ذلك بعد وفاته.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٣٦-٣٧).

المطلب الخامس

المعارضة بالتاريخ الثابت

تعدّ المعارضة بالتاريخ الثابت من القواعد المندرجة في نقد الأسانيد والمتون، إلا أنها تُفرَد بالذكر لما لها من أهمية في نفسها، ولما لها من سعة في الاستعمال، فإنها أعم من قواعد الحكم على الأسانيد والمتون من جهة أنها لا تتقيّد بالأسانيد، وإنما تشمل ذلك وغيره من الأحداث والوقائع، حتى أن أهل الحديث أنفسهم أفردوه بنوع مستقل في علوم الحديث، وألّف فيه السخاوي: (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ)، كما اهتم علماء الأمة الإسلامية بضبط تواريخ الأمم والطوائف والمدن.

ومما يستدل به على أهمية هذا المسلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٧]، قال الحافظ ابن كثير: «ينكر تبارك وتعالى على اليهود والنصارى في محاجتهم في إبراهيم الخليل عليه السلام، ودعوى كل طائفة منهم أنه كان منهم، كما قال محمد ابن إسحاق بن يسار: - فساق إسناده - عن ابن عباس رضي الله عنه قال: اجتمعت نصارى نجران وأحبار يهود عند رسول الله ﷺ، فتنازعوا عنده، فقالت الأحبار: ما كان إبراهيم إلا يهودياً، وقالت النصارى: ما كان إبراهيم إلا نصرانياً، فأنزل الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[آل عمران: ٦٥]، أي: كيف تدعون أيها اليهود أنه كان يهودياً، وقد كان زمنه قبل أن ينزل الله التوراة على موسى؟،

وكيف تدعون أيها النصارى أنه كان نصرانياً وإنما حدثت النصرانية بعد زمنه بدهر؟، ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ »(١).

ومن نماذج ذلك عند أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومنهم من يقول: هؤلاء يتصرفون بالقدرة والمشيئة تصرفا خرجوا به عن حكم وجوب طاعة الأنبياء عليهم وصاروا غير مكلفين بأمر الأنبياء ونهيهم. ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها:

أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين فقال لهم: « يا أصحابي أين تذهبون وتدعوني؟ » فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. ومرادهم أن كل من معه القدر معه وإن كان كافرا أو فاسقا من غير نظر في العاقبة ولا في وعد الله ووعيده.

ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية وهو أن الله تعالى أطلع رسوله على سر الأسرار ليلة المعراج وأمره أن لا يخبر به أحد وأنه رأى أهل الصفة يتكلمون به فقال لهم من أين لكم هذا فقالوا أخبرنا الله به فقال يا رب ألم تأمرني أن أكتم هذا السر فقال أنا أمرتك أن تكتمه وأنا أخبرتهم به.

وقد ذكر لي هذه الأمور غير واحد من كبار شيوخ هؤلاء عن غير واحد من شيوخهم الكبار فبينت لهم كذب هذا حتى قلت لبعضهم: الصُّفَّة إنما

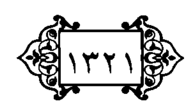
---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤٥٧).

كانت بالمدينة، والمعراج كان بمكة، فلم يكن ليلة المعراج أحد يذكر أنه من أهل الصفة »[١].

فعارض رحمه الله شبهة هؤلاء في هذه القصة بالتاريخ الثابت لكلٍّ من: المعراج الذي كان بمكة، وأهل الصفة الذين ما كانوا إلا في المدينة بعد هجرته ﷺ إليها.

(١) الرد على البكري (١/ ٤٨١-٤٨٤).



المطلب السادس
المعارضة بالقواعد الفقهية

من فوائد علم القواعد الفقهية: الارتقاء في مراتب العلم ودرجاته الرفيعة، والإحاطة بهذا الباب الشريف، والعلم بأسراره، واكتساب الملكة والقدرة على معرفة حكم النوازل الجديدة، فإنه عندما يعلم القواعد التي ترد إليها الأحكام ويعلم علل ذلك يكون بذلك عارفا بأحكام النوازل الجديدة، وبالقواعد الفقهية تتكون لدى المرء ملكة فقهية، يستطيع بها معرفة أحكام المسائل الشرعية، وبها يضبط المسائل، ويتفطن إلى الدخيل، وينقض ما عارضها من الباطل.

ومن القواعد التي يكثر استعمالها في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة:

قاعدة: « الشارع لا يأمر إلا بما مصلحته خالصة أو راجحة، ولا ينهى إلا عما مفسدته خالصة أو راجحة »[١].

ومن نماذج ذلك عند أهل السنة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في نقض سؤال الميت والشبه في ذلك -: « وأما سؤال الميت فليس بمشروع ولا واجب ولا مستحب بل ولا مباح، ولم يفعل هذا قط أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك فيه مفسدة راجحة وليس فيه مصلحة راجحة، والشريعة إنما تأمر بالمصالح الخالصة أو الراجحة، وهذا ليس فيه مصلحة

(١) القواعد والأصول الجامعة ص: (٥).

راجحة، بل إمّا أن يكون مفسدة محضة أو مفسدة راجحة، وكلاهما غير مشروع »[1].

وقال - في نقض الوجد والسماع وشبه الصوفية في ذلك -: « فإن الأبيات المتضمنة لذكر الحب والوصل والهجر والقطيعة والشوق والتتيم والصبر على العذل واللوم ونحو ذلك، هو قول مجمل، يشترك فيه محب الرحمن ومحب الأوثان ومحب الإخوان ومحب الأوطان ومحب النسوان ومحب المردان، فقد يكون فيه منفعة إذا هيج القاطن وأثار الساكن وكان ذلك مما يحبه الله ورسوله، لكن فيه مضرة راجحة على منفعته، كما في الخمر والميسر، فإن فيهما إثماً كبيراً ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما، فلهذا لم تأت به الشريعة، لم تأت إلا بالمصلحة الخالصة أو الراجحة، وأما ما تكون مفسدته غالبة على مصلحته فهو بمنزلة من يأخذ درهما بدينار، أو يسرق خمسة دراهم ويتصدق منها بدرهمين، وذلك أنه يهيج الوجد المشترك، فيثير من النفس كوامن تضره آثارها، ويغذي النفس ويفتنها، فتعتاض به عن سماع القرآن، حتى لا يبقى فيها محبة لسماع القرآن ولا التذاذ به، ولا استطابة له، بل يبقى في النفس بغض لذلك، واشتغال عنه، كمن شغل نفسه بتعلم التوراة والإنجيل وعلوم أهل الكتاب والصابئين واستفادته العلم والحكمة منها، فأعرض بذلك عن كتاب الله وسنة رسوله، إلى أشياء أخرى تطول. فلما كان هذا السماع لا يعطي بنفسه ما يحبه الله ورسوله من الأحوال والمعارف، بل قد يصد عن

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (٧٥).

ذلك، ويعطي مالا يحبه الله ورسوله أو ما يبغضه الله ورسوله، لم يأمر الله به ولا رسوله ولا سلف الأمة ولا أعيان مشايخها »[١].

وقال أيضاً: « والذين يتقربون بسماع القصائد والتغبير ونحو ذلك هم مخطئون عند عامة الأئمة، مع أنه ليس في هؤلاء من يقول: إن الغناء قربة مطلقا، ولكن يقوله في صورة مخصوصة لبعض أهل الدين الذين يحركون قلوبهم بهذا السماع إلى الطاعات، فيحركون به وجد المحبة والترغيب في الطاعات، ووجد الحزن والخوف والترهيب من المخالفات. فهذا هو الذي يقول فيه طائفة من الناس: إنه قربة، مع أن الجمهور على أنهم مخطئون لو جعل هذا قربة؛ لكونه بدعة ليست واجبة ولا مستحبة، ولاشتماله على مفاسد راجحة على ما ظنوه من المصالح، كما في الخمر والميسر؛ فإنه وإن كان فيهما منافع للناس فإثمهما أكبر من نفعهما، والشريعة تأمر بالمصالح الخالصة والراجحة، كالإيمان والجهاد؛ فإن الإيمان مصلحة محضة، والجهاد وإن كان فيه قتل النفوس فمصلحته راجحة، وفتنة الكفر أعظم فسادا من القتل...، ونهى عن المفاسد الخالصة والراجحة، كما نهى عن ﴿ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذه الأمور لا يبيحها قط في حال من الأحوال، ولا في شرعة من الشرائع »[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٣).

(٢) المصدر السابق (٢٧/ ٢٣٠).

المبحث السابع
المعارضة بالعقل

من الدلائل التي يستدل بها على فساد كل ما يخالف الإسلام عقائده وشرائعه: أن العقول الصريحة السليمة لا تقبله ولا تميل إليه، بل ترفضه وتردّه؛ ومن أبرز الصور على ذلك: رفض كل عقل سليم لأبرز عقائد النصارى وشعائرهم، كالتثليث والأقانيم والتعميد والحلول الخاص، ولذلك جاء في القرآن الكريم: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾، فكان العقل الصريح من أقوى ما نقض به قولهم: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[المائدة: ٧٢- ٧٥].

ويقرِّر شيخ الإسلام هذا المسلك فيقول: « إن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - ...يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف في عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، فمن دونهم إذا أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يعلم بصريح العقل بطلانه علم أن كشفه باطل...، فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه، كمن قال من القائلين بوحدة الوجود: إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة. فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس، لكن يقال له: من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟، فإن

كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب، وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط...، فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط »[١].

ومعارضة الشبهة بالعقل لها صورتان:

الأولى: أن تعارَض بأن العقول السليمة تمجّها وتنفر منها وتردّها ولا تقبلها.

ومن نماذج ذلك:

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن رجلين تراهنا في عمل زجلين، وكل منهما له عصبية، وعلى من تعصب لهما، وفي ذكرهما التغزل في المردان وغير ذلك، وما أشبههما؟، فأجاب: « الحمد لله، هؤلاء المتغالبون بهذه الأزجال وما كان من جنسها هم والمتعصبون من الطرفين والمراهنة في ذلك وغير المراهنة ظالمون معتدون آثمون، مستحقون العقوبة البليغة الشرعية التي تردعهم وأمثالهم من سفهاء الغواة العصاة الفاسقين عن مثل هذه الأقوال والأعمال، التي لا تنفع في دين ولا دنيا، بل تضر أصحابها في دينهم ودنياهم، وعلى ولاة الأمور وجميع المسلمين الإنكار على هؤلاء وأعوانهم؛ حتى ينتهوا عن هذه المنكرات ويراجعوا طاعة الله ورسوله، وملازمة الصراط المستقيم الذي يجب على المسلمين ملازمته؛ فإن هذه المغالبات مشتملات على منكرات محرمات وغير محرمات بل مكروهات. ومن المحرمات التي فيها تحريمه

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٩٠-٤٠٢).

ثابت بالإجماع وبالنصوص الشرعية، وذلك من وجوه...:

الوجه الثالث: أن هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفردًا أو مركبًا؛ لأنهم غيروا فيه كلام العرب، وبدلوه، بقولهم: ماعوا وبدوا وعدوا. وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع »[١].

وقال - في أصول الرافضة وعمدتهم في الشرعيات -: « فصارت الأقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك بمنزلة القرآن لهم وبمنزلة السنة المسموعة من الرسول وبمنزلة إجماع الأمة وحدها، وكل عاقل يعرف دين الإسلام وتصور هذا فإنه يمجه أعظم مما يمج الملح الأجاج والعلقم »[٢].

الثانية: أن تعارَض بالدليل العقلي الصحيح الذي يبطلها.

ومن نماذج ذلك:

قال إياس بن معاوية: « ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية، فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟، فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن لله كل شي »[٣].

وكذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية قال - في نقض شبه الجهمية في نفي علو الله على خلقه وبينونته عنهم -: « ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٤٩-٢٥٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٥).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩١).

أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

المبحث الثامن

المعارضة بقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين

المطلب الأول

المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين عامة

روى مسلم في مقدمة صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم »(١). قال الحافظ ابن رجب: « يعني: أنهم يأتون بما تستنكره قلوب المؤمنين ولا تعرفه. وفي قوله: « أنتم ولا آباؤكم » إشارة إلى أن ما استقرت معرفته عند المؤمنين مع تقادم العهد وتطاول الزمان فهو الحق، وأن ما أحدث بعد ذلك فما يستنكر فلا خير فيه »(٢). وقال المناوي: « « سيكون في آخر الزمان أناس من أمتي » يزعمون أنهم علماء « يحدثونكم بما لم تسمعوا به أنتم ولا آباؤكم » من الأحاديث الكاذبة والأحكام المبتدعة والعقائد الزائفة « فإياكم وإياهم » أي: احذروهم وبعدوا أنفسكم عنهم وبعدوهم عن أنفسكم. قال الطيبي: ويجوز حمله على المشهورين المحدثين فيكون المراد بها الموضوعات، وأن يراد به ما هو بين الناس أي يحدثوهم بما لم يسمعوا عن السلف من علم الكلام ونحوه فإنهم لم يتكلموا فيه...، وهذا علم من أعلام نبوته ومعجزة من

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) جامع العلوم والحكم ص: (٢٥٣-٢٥٤).

معجزاته فقد يقع في كل عصر من الكذابين كثير ووقع ذلك لكثير من جهلة المتدينة المتصوفة »(١).

فكل ما جاء به أهل الأهواء والبدعة من الشبه فهو مخالف لما كان عليه السابقون من أهل العلم والبصيرة؛ فهو باطل.

ولهذا؛ كان من مسالك نقض الشبهة أن تُعارَض الشبهة بكلام أهل العلم الذين لهم في الأمة المكانة والفضل والتقدم في العلم؛ فهم أعلم بما كان عليه النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم وأئمة الإسلام من بعدهم.

وقد استعمل أهل السنة هذا المسلك على صورتين:

الأولى: معارضة الشبهة بأهل العلم السابقين قبل وجود الشبهة.

الثانية: معارضة الشبهة بأهل العلم المعاصرين للشبهة.

وفي كلتا الصورتين:

- تارة تكون المعارضة بأهل العلم عامة - كما في هذا المسلك -.
- وتارة تكون المعارضة بأهل العلم الذين عرفوا بالعناية بذلك العلم الذي أثيرت فيه الشبهة - كما سيأتي في المسلك التالي -.

ومن نماذج هذا المسلك:

« قيل لمحمد بن يوسف: أدركت الناس، فهل سمعت أحدا يقول: القرآن مخلوق؟، فقال: الشيطان يكلم بهذا، من يكلم بهذا فهو جهمي، والجهمي

---

(١) فيض القدير (٤/ ١٣٢).

كافر »[١]. فتأمّل كيف أن الناس كان من عادتهم في الاستفسار عن الشبه: أن يسألوا هل كان عليها السابقون من أهل العلم أو لا؟.

وقال سفيان بن عيينة: « أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة منهم عمرو ابن دينار يقولون: القرآن كلام الله وليس بمخلوق »[٢].

« وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مرض أو عدل فَصَلِّ خلفه. قلت: فالجهمية؟ قال: لا، هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم ولا يناكحون وعليهم التوبة. وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن إدريس في قتل الجهمية وقال: لا أعرفه، قيل له: قوم يقولون القرآن مخلوق؟، قال: لا جزاك الله خيرا، أوردت على قلبي شيئا لم يسمع به قط »[٣].

وقال الدارمي: « فقوله: ﴿ يَدَاهُ ﴾ - عندك -: رزقاه. فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم فممن تلقفته وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فأثره من صاحب علم أو صاحب عربية وإلا فإنك مع كفرك بهما من المدلسين »[٤].

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣٧).

(٢) المصدر السابق ص: (٢٩).

(٣) المصدر السابق ص: (٣٩).

(٤) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٤٢).

المطلب الثاني

المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين في ذلك الفنّ الذي أُثيرت فيه الشبهة

من إحكام النقض عند معارضة الشبهة بأقوال أهل العلم: أن تُعارَض بأقوال أهل العلم الذين عرفوا بالعناية بذلك العلم الذي أثيرت فيه الشبهة، وذلك أقطع لحجة صاحب الشبهة، وأقوى إبطالاً لها.

ومن ذلك:

قال ابن أبي زمنين: « فوعْده تبارك وتعالى للمؤمنين المطيعين صِدق، ووعيده للكفار والمشركين حق، ومن مات من المؤمنين مصرا على ذنبه فهو في مشيئته وخياره، وليس لأحد أن يتسوّر على الله في علم غيبه وبجحود قضائه فيقول: أبى ربك أن يغفر للمصرين كما أبى أن يعذب التائبين، ما يكون لنا أن نتكلم بهذا، سبحانك هذا بهتان عظيم! »[1].

ثم روى بسنده عن الأصمعي قال: « كنا عند أبي عمرو بن العلاء فجاءه عمرو بن عبيد فقال: يا أبا عمرو، هل يخلف الله الميعاد؟، قال: لا، قال: أرأيت إذا وعد على عمل ثوابا ينجزه؟، قال: نعم، قال: فكذلك إذا وعد على عمل عقابا، قال: فقال أبو عمرو رضي الله عنه: إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعد خُلْفا أن توعد شرا فلا تفي به، وإنما الخلف أن تعد خيرا فلا تفي به، ثم أنشد:

---

(١) أصول السنة - مع رياض الجنة - ص(٢٥٧).

ولا يرهب ابن العم والجار صولتي ... ولا أنثنى من خشية المتهدد

وإني إذا أوعدته أو وعدته ... لأخلف إيعادي وأنجز موعدي »[١].

فقد عارض الإمام ابن أبي زمنين شبهة المعتزلة في التسوية بين الوعد والوعيد في وجوب إنفاذ كلٍّ منهما؛ بهذا القول الذي نقله عن أحد أهل العلم المبرّزين المشهورين في علم اللغة، وهو أبو عمرو بن العلاء.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الثالث: أن الأفول هو المغيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد - لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير -: إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء: إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة...

الوجه الرابع: أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف - لا من أهل التفسير ولا من أهل اللغة - بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع »[٢].

---

(١) أصول السنة - مع رياض الجنة - ص(٢٦١)، وأخرجه ابن بطة بنحوه في الإبانة (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) درء التعارض (١/ ٣١٣-٣١٤).

فعارض شيخ الإسلام ابن تيمية تفسير (الأفول) بالحركة والانتقال؛ بما عليه أهل العلم (علماء التفسير، وعلماء اللغة) من تفسير (الأفول) بالمغيب والاحتجاب.

وقال: « ودخل في ذلك طائفة من ضُلال المتصوفة ظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة، فإذا حصلت سقطت العبادات، وقد يحتج بعضهم بقوله: ﴿ وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ ﴾ [الحجر: ٩٩]، ويزعمون أن اليقين هو المعرفة. وهذا خطأ بإجماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم »[(١)].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٢٧٠).

المبحث التاسع
معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه

المقصود بهذا المسلك: أن ينظر في الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة ثم يُنقَض استدلاله به بذكر دليلٍ أقوى منه من جنسه، ومن صور ذلك:

- معارضة الآية التي يستدل بها صاحب الشبهة بآية أقوى منها في الدلالة.
- معارضة الحديث الذي يستدل به صاحب الشبهة بحديث أقوى منه في الدلالة.
- معارضة الإجماع الذي ينقله صاحب الشبهة بإجماعٍ أقوى منه.
- معارضة الأثر الذي يستدل به صاحب الشبهة بأثرٍ أقوى منه.
- معارضة الدليل العقلي بدليل عقلي أقوى منه.
- معارضة القصص التي يحكيها صاحب الشبهة ويستدل بها بقصص أقوى منها.
- معارضة الأقوال التي يستدل بها بأقوال أقوى منها.

وقد تقدمت لكل صورة من هذه الصور نماذج في مواضعها من الرسالة، فأذكر منها بعضها:

١ - استدل الجهمية بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] على أن الله في كل مكان بذاته، فنقض الإمام أحمد استدلالهم بها بآيات أقوى في الدلالة منها، وهي الآيات المصرحة بعلو الله على خلقه بدلالات متنوعة

متعددة، فقال: « وقد أخبرنا أنه في السماء فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الملك: ١٧]، وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]...، فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء »(١).

٢- ادعى القبورية الإجماع على أن من قال: (لا إله إلا الله) فهو معصوم الدم والمال مطلقاً، فنقض العلامة ابن سحمان هذا الإجماع بإجماع أقوى، وهو الإجماع الصحيح في هذا الباب فقال: « وأما دعواه إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام: فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسمَّوهم أهل الردة، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمةَ الكذابَ في النبوة، وصدقوه أنه قد أُشرِكَ في النبوة مع النبي ﷺ كفروهم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!... »(٢).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٨).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

٣- استدل الصوفية بأقوال أئمتهم والقصص التي يحكونها عنهم على منزلة الكشف والوجد والذوق، فنقض شيخ الإسلام ابن تيمية استدلالهم بذلك بأقوال وقصص لأئمتهم هي أقوى إسناداً وحجةً من التي ذكروها، فقال: « ولو كان للمسلمين به [يعني: السماع الصوفي] منفعة في دينهم لفعله السلف، ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا معروف الكرخي، ولا السري السقطي، ولا أبو سليمان الداراني، ولا مثل الشيخ عبد القادر، والشيخ عدي، والشيخ أبي البيان، ولا الشيخ حياة، وغيرهم، بل في كلام طائفة من هؤلاء كالشيخ عبد القادر وغيره النهي عنه، وكذلك أعيان المشايخ، وقد حضره من المشايخ طائفة وشرطوا له المكان والإمكان والخلان والشيخ الذي يحرس من الشيطان، وأكثر الذين حضروه من المشايخ الموثوق بهم رجعوا عنه في آخر عمرهم، كالجنيد فإنه حضره وهو شاب، وتركهم في آخر عمره، وكان يقول: « من تكلف السماع فتن به، ومن صادفه السماع استراح به ». فقد ذم من يجتمع له، ورخص فيمن يصادفه من غير قصد ولا اعتماد للجلوس له »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٩٢-٥٩٣).

المبحث العاشر

المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته

لما كان صاحب الشبهة قد يغلق على قلبه وعقله، فلا يعقل ولا يقرّ إلا بكلامه وأصوله وكلام أئمته؛ كان من مسالك المعارضة الصحيحة القوية:

- أن تعارَض شبهته بما ينقضها من كلامه هو في موضع آخر، فلا يكون أمامه حينها إلا أن يقرّ بتناقضه في نفسه، وأنه يجب عليه أن يترك ما عليه من البعد عن السنة؛ لأنه لا يجلب له إلا هذا التناقض.

- أو تعارَض شبهته بما ينقضها من الأصول التي يرجع إليها ويقرّ بصحتها، فيشهد على نفسه بمخالفته إياها، وأن ما جاء به باطل حتى في أصول مذهبه.

- أو تعارَض شبهته بما ينقضها من كلام أئمته الذين يعدّهم مرجعاً له، فليس أمامه إلا التسليم لهم والرجوع إلى قولهم وترك قوله وشبهته، وإلا كان خارجاً عن طائفته شاذاً عنهم كما هو شاذ عن أهل السنة أيضاً.

ومن نماذج ذلك:

ادعى الرازي أنه ورد في القرآن ذكر الوجه وذكر الأعين وذكر العين الواحدة وذكر الجنب الواحد وذكر الساق الواحد وذكر الأيدي وذكر اليدين وذكر اليد الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر لزمنا إثبات شخص له وجه وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة وله جنب واحد عليه أيد كثيرة وله ساق واحد، ولا

يرى في الدنيا شخص أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة ولا يظن أن عاقلا يرى أن يصف ربه بهذه الصفة(١).

فنقض ابن القيم شبهته هذه بكلام إمامه أبي الحسن الأشعري فقال: « وقد احتج السلف على إثبات العينين له سبحانه بقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وممن صرح بذلك إثباتا واستدلالا: أبو الحسن الأشعري في كتبه كلها، فقال في المقالات والموجز والإبانة - وهذا لفظه فيها -: « وجملة قولنا: أن نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله » إلى أن قال: « وأن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وأن له وجها كما قال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ».

فهذا الأشعري والناس قبله وبعده ومعه لم يفهموا من الأعين أعينا كثيرة على وجه، ولم يفهموا من الأيدي أيديا كثيرة على شق واحد، حتى جاء هذا الجهمي فعَضَه القرآن وادعى أن هذا ظاهره، وإنما قصد هذا وأمثاله التشنيع على من بدعه وضلله من أهل السنة والحديث، وهذا شأن الجهمية في القديم والحديث، وهم بهذا الصنيع على الله ورسوله وكتابه يشنعون »(٢).

---

(١) انظر: أساس التقديس ص(١٠٥).

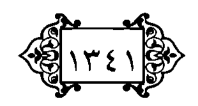
(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٨-٢٣٩، ٢٦٠-٢٦٢).

الفصل السابع

الإلــزام

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالإلزام.
- المبحث الثاني: الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة.
- المبحث الثالث: الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة.
- المبحث الرابع: الإلزام بالنظير.
- المبحث الخامس: الإلزام بالنقيض.
- المبحث السادس: الإلزام بالتناقض.
- المبحث السابع: الإلزام بالاطِّراد.



الفصل السابع

الإلـزام

المبحث الأول

المراد بالإلزام

المعنى اللغوي:

الإلزام: مصدر الفعل (أَلْزَمَ)، يقال: (أَلْزَمَ - يُلْزِم - إلزاماً)، وأصل مادته: اللام والزاي والميم، وهو: أصل واحد صحيح، يدلّ على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً، يقال: (لَزِمَ المكانَ): أطال المُكث فيه، و(فلان لُزَمَةٌ): إذا لزم شيئاً لا يفارقه، و(اللِّزام): العذاب المُلازِم للكفار[1].

المعنى الاصطلاحي:

الدليل الإلزامي: ما سلِّم عند الخصم سواء كان مستدلا عند الخصم أو لا.

واللزومية: ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك.

والملازمة: كون الحكم مقتضيا للآخر، على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريا.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٤٥)، مفردات ألفاظ القرآن ص: (٧٣٩)، القاموس المحيط ص: (١٤٩٤).

واللازم: يقسَّم عدة تقسيمات:

أولاً: بحسب البيان وعدمه:

وينقسم إلى قسمين:

١- اللازم البين، وهو نوعان:

١) الذي يكفي تصوره مع ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما، كالانقسام بمتساويين للأربعة، فإن من تصور الأربعة وتصور الانقسام بمتساويين جزم بمجرد تصورهما بأن الأربعة منقسمة بمتساويين.

٢) الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، ككون الاثنين ضعفا للواحد، فإن من تصور الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد.

٢- اللازم غير البين، وهو: الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بأن المثلث متساوي الزوايا للقائمتين بل يحتاج إلى وسط وهو البرهان الهندسي.

ثانياً: بحسب وجوده:

ويقسّم إلى الأقسام الآتية:

١- لازم الماهية: ما يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض كالضحك بالقوة عن الإنسان.

٢- اللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل.

٣- لازم الوجود: ما يمتنع انفكاكه عن الماهية مع عارض مخصوص، ويمكن انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي.

٤- اللزوم الخارجي: كونه بحيث يلزم من تحقيق المسمى في الخارج تحقيقه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن، أو: كون الشيء مقتضيا للآخر في الخارج، أي: في نفس الأمر، أي: كلما ثبت تصور الملزوم في الخارج ثبت تصور اللازم فيه.

٥- اللزوم الذهني: كونه بحيث يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره فيه فيتحقق الانتقال منه إليه، أو: كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن أي متى ثبت تصور الملزوم في الذهن ثبت تصور اللازم فيه.

٦- الملازمة العادية: ما يمكن للعقل تصور خلاف اللازم فيه.

٧- الملازمة العقلية: ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم.

٨- الملازمة المطلقة: هي كون الشيء مقتضيا للآخر، والشيء الأول هو المسمى بالملزوم، والثاني هو المسمى باللازم(١).

ويتضح من خلال ما سبق أن (الإلزام) لا يكون بأمرٍ موجودٍ صراحةً أو ضمنياً في الشبهة، وإنما يكون بأمرٍ خارجٍ عنها لا تنفكّ عنه بحال.

ويوضّح ذلك: أن الدلالة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع بإزائه، كدلالة (الإنسان) على الحيوان الناطق، ودلالة (الرجل) على الذكر الكبير من بني الإنسان.

---

(١) انظر: التعريفات ص: (١٤٠) (٢٤٤-٢٤٦) (٢٩٣-٢٩٤).

٢- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه في ضمن كلّ المعنى، كدلالة لفظ (البيت) على الحائط أو الغرفة.

٣- دلالة الالتزام: وهي دلالة للفظ على الخارج عن المعنى الموضوع له الملازم له في الذهن والممتنع انفكاكه عنه، كدلالة لفظ (أربعة) على الزوجية، ولفظ (السقف) على الجدار لذي يحمله[١].

فالدلالة المقصودة هنا هي دلالة الالتزام، وهي التي يكون إلزام صاحب الشبهة بها.

أهمية الدليل وثمرته:

من أعظم العلامات التي يستدل بها على صحة الدليل: أن لا يلزم منه لوازم باطلة غير صحيحة؛ وذلك لعدة اعتبارات، منها:

- أن فساد اللازم من فساد ملزومه.
- أن فساد اللازم مستلزم لفساد الملزوم.
- أن الملزوم ينتفي لانتفاء لازمه.
- أن وجود الملزوم بدون لازمه محال[٢].

وعليه؛ فإن لازم الحق لا يكون إلا حقا، ولازم الدليل الصحيح لا يكون إلا صحيحا، وصحة اللازم تدل على صحة الملزوم، والعكس صحيح: فلازم

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (١/ ١٢٦-١٢٧)، غاية الوصول في شرح لب الأصول ص(٢٣).

(٢) انظر: شفاء العليل ص: (٩٤، ١١٢، ١٢٨، ٢١٢).

الباطل لا يكون إلا باطلا، ولازم الدليل الباطل لا يكون إلا باطلاً كذلك، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم.

ولقوة هذا الدليل في نفسه، وعدم إمكان المخالِفِ الفرارَ والتنصُّل من نتيجته؛ فقد أكثر أهل السنة من استعماله في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة، مستعملين في ذلك عدة مسالك هي مضمون هذا الفصل.

المبحث الثاني

الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة

المطلب الأول

الإلزام بلوازم تعود على الشبهة نفسها بالإبطال

المراد بهذا المسلك: أن يكون مجرَّد القول بالشبهة يلزم منه لوازم تبطل الشبهة في نفسها، فكأن الشبهة هي التي أبطلت نفسها بنفسها، ويكون هذا اللازم بمثابة ما لو أنه كان من معنى الشبهة ودلالتها المطابِقة أو التضمنية، ويكون في قوته كأن صاحب الشبهة قد صرّح به أو ضمّنه شبهتَه.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوَّن شيئا فعبر عن الله، وخلق صوتا فأسمع...

فقلنا: هل يجوز لمكوَّن أو غير الله أن يقول: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ - ١٢]، أو يقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية كما زعم الجهم أن الله كوَّن شيئا كان يقول ذلك المكوَّن: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٤-٣٥).

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى (كلام الله): أنه خلق شيئاً أو صوتاً فعبَّر عن الله، فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن ذلك الشيء المخلوق هو الذي قال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، فيكون الله - على زعمهم - قد خلق شيئاً وجعل له أن يدعي الربوبية لنفسه، وهذا اللازم يقع بمجرد النطق بالشبهة، وهو بمثابة ما لو تلفّظ به الجهمي أو جعله في ضمن كلامه.

النموذج الثاني:

قال الإمام الدارمي: « أرأيتم قولكم: إنه مخلوق؛ فما بدء خلقه؟، قال الله له كن فكان كلاما قائما بنفسه بلا متكلم به؟!، فقد علم الناس إلا من شاء الله منهم أن الله ﷻ لم يخلق كلاما يرى ويسمع بلا متكلم به »[1].

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى (كلام الله): أنه خلق كلاماً قائماً بنفسه، فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن ذلك الكلام بما أنه قائم بنفسه - كما زعموا - فهو لا بد أن يُرى، فيكون كلام الله - على زعمهم - مرئيّاً، وهذا من أبطل الباطل، وهذا اللازم يقع بمجرد النطق بالشبهة، وهو بمثابة ما لو تلفّظوا به أو جعلوه في ضمن كلامهم.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨١).

النموذج الثالث:

قال الإمام ابن القيم - رداً على شبهة تعارض العقل والنقل، ثم تقديم العقل على النقل -: « فأمر باتباع الوحي المنزل وحده، ونهى عن اتباع ما خالفه، وأخبر سبحانه أن كتابه بينة وشفاء وهدى ورحمة ونور وفضل وبرهان وحجة وبيان، فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن لم يكن فيه شيء من ذلك، بل كانت هذه الصفات للعقل دونه وكان عنها بمعزل، فكيف يشفي ويهدي ويبين ويفصل ما يعارضه صريح العقل؟ »[١].

التحليل:

زعم المعطلة أن العقل يعارض النقل، وأنه يجب حين التعارض تقديم العقل على النقل، فنقض عليهم الإمام ابن القيم شبهتهم بأن مجرّد القول بذلك يلزم منه: أن لا يكون في القرآن شيء من الصفات العظيمة التي وصفه الله بها، وإنما تكون للعقل الذي يجب تقديمه عليه، وهذا اللازم يلزمهم بمجرد نطقهم بهذه الشبهة، حتى كأنهم قد صرّحوا به أو ضمّنوه في كلامهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٢٩).

المطلب الثاني

الإلزام بوجود التلازم بين ما تضمنته الشبهة والنتيجة الفاسدة المترتبة عنها

المراد بهذا المسلك: أن ينظَر في بعض ما اشتملت عليه الشبهة من الألفاظ ودلالاتها ولوازمها، ثم يُلزَم صاحب الشبهة باللوازم الفاسدة المترتبة على قوله في معنى تلك الألفاظ ودلالتها، فالإلزام هنا - وإن كان بلازم خارجي عن الشبهة - إلا أن مصدره هو بعض ألفاظ الشبهة نفسها.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إنا وجدنا آية في كتاب الله تدل على أن القرآن مخلوق، فقلنا: أي آية؟، فقال: قول الله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ﴾ [النساء: ١٧١]، وعيسى مخلوق.

فقلنا: إن الله منعك الفهم في القرآن؛ عيسى تجرى عليه ألفاظ لا تجرى على القرآن؛ لأنه يسميه مولودا وطفلا وصبيا وغلاما يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي يجرى عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى، هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ »[١].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن الآية الكريمة المذكورة تدل على أن القرآن مخلوق، وذلك من جهة أن الله سبحانه قال عن عيسى عليه السلام: ﴿وَكَلِمَتُهُۥ﴾، فعيسى كلمة الله، وهو مخلوق؛ إذاً: القرآن كلام الله وهو مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن جاء إلى كلمة في الشبهة وهي دعواهم أن عيسى عليه السلام هو المراد بالكلمة، وألزمهم أن يقولوا بما يلزم من ذلك، وهو أنهم إذا زعموا أن القرآن كلام الله فهو مخلوق، كما أن عيسى كلمة الله فهو مخلوق؛ يلزمهم أن يقولوا: إن القرآن يوصف بما يوصف به عيسى من لوازم الخلق كالولادة والتدرج في الخلق والأكل والشرب والنسب!، وهذا اللازم ألزمهم به الإمام أحمد من بعض كلامهم في الشبهة.

النموذج الثاني:

وقال الإمام أحمد: « فلما ظهرت عليه الحجة قال: إن الله يتكلم ولكن كلامه مخلوق.

قلنا: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق الله لهم كلاما، وقد جمعتم بين كفر وتشبيه، وتعالى الله عن هذه الصفة »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٦).

التحليل:

أراد الجهمية - تدليساً وتلبيساً وتضليلاً وفراراً من الحق وأهله - أن يجمعوا بين لفظ الآيات في إثبات كلام لله والباطل الذي هم عليه، فقالوا: إن الله يتكلم ولكن كلامه مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأن جاء إلى كلمة في الشبهة وهي قولهم: (مخلوق) وألزمهم أن يقولوا بما يلزم منها من جهتين:

الأولى: من جهة الصيغة، فيلزم من أن يكون كلام الله مخلوقاً أن يكون الله في وقت من الأوقات لا يتكلم، لأن صيغة (مفعول) تفيد حدوث الشيء بعد أن لم يكن.

الثانية: من جهة اللفظ، فيلزم من أن يكون كلام الله مخلوقاً أن يكون في ذلك ككلام المخلوقين؛ لأن كلام المخلوقين مخلوق باتفاق!.

المبحث الثالث

الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة

المطلب الأول

الإلزام بلوازم تعود على أصل الدين بالإبطال أو التعطيل

المراد بأصل الدين هنا: هو أساس دين الإسلام، أي: الدين كله.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال الدين من أصله.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام الدارمي: « ونكفرهم أيضا بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنص الكتاب، أخبر الله تبارك وتعالى أن القرآن كلامه وادعت الجهمية أنه خلقه، وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليما وقال هؤلاء: لم يكلمه الله بنفسه، ولم يسمع موسى نفس كلام الله إنما سمع كلاما خرج إليه من مخلوق.

ففي دعواهم: دعا مخلوقٌ موسى إلى ربوبيته فقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١٢]، فقال له موسى - في دعواهم -: صدقت، ثم أتى فرعون يدعوه أن يجيب إلى ربوبية مخلوق كما أجاب موسى - في دعواهم -، فما فرق بين موسى وفرعون في مذهبهم في الكفر إذاً؟، فأي كفر أوضح من هذا؟ »[1].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٢٠٠-٢٠١).

التحليل:

زعم الجهمية أن موسى عليه السلام لم يسمع نفس كلام الله، وإنما خلق الله خلقاً هو الذي كلَّمَ موسى بذلك. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطِل الدين كله، فهو يبطل:

- وحدانية الله في ربوبيته.
- وإيمان موسى عليه السلام بوحدانية الله في ربوبيته.
- وصحة رسالة موسى إلى فرعون.
- وصحة دعوة موسى فرعونَ إلى الإيمان بالله.
- ويجعل موسى وفرعون في منزلة واحدة من الإشراك بالله في ربوبيته.

وهذه اللوازم الفاسدة إنما لزمتهم من جهة أنهم جعلوا أن الذي خاطب موسى عليه السلام بقوله: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] مخلوق، وأن موسى صدق ذلك وآمن به، ثم ذهب إلى فرعون - الذي كان يظهر عدم الإيمان بربوبية الله - يدعوه إلى الإيمان بذلك المخلوق الذي خاطبه وقال له: ﴿إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

النموذج الثاني:

قال السهسواني: « قوله: (مع أن تلك الألفاظ الموهمة يمكن حملها على المجاز من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجاز عقلي شائع ومعروف).

أقول: فيه نظر من وجوه...:

الثالث: أنه يلزم على هذا أن لا يكون المشركون الذين نطق كتاب الله بشركهم مشركين، فإنهم كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق الرازق الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، لكن كانوا يعبدون الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى، فالاعتقاد المذكور قرينة على أن المراد بالعبادة ليس معناها الحقيقي، بل المراد هو المعنى المجازي، أي التكريم مثلاً، فما هو جوابكم هو جوابنا »[1].

التحليل:

زعم صاحب الشبهة أن الألفاظ التي يأتي بها بعض العامّة في التوسّل، والتي تُوهِم أنهم يعتقدون التأثير لغير الله تعالى (أي: أنها - في زعمه - غير صريحة في ذلك)؛ يمكن حملها على المجاز، من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجازٌ عقليّ سائغ معروف.

فنقض عليه السهسواني شبهته بأنه يلزم على هذا أن لا يكون المشركون - الذين جاء في كتاب الله التصريح بكفرهم - مشركين؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق الرازق الضارّ النافع، وأن الخير والشر بيده، لكن كانوا يصرفون أنواع العبادة لغير الله - كما هو حال هؤلاء الذين يدافع عنهم صاحب الشبهة -، فيلزم - على مقتضى هذه الشبهة - أن تُحمَل عبادتهم لغير الله على المعنى المجازي لا الحقيقي، ولا يُحكَم بكفرهم، وهذا فيه إبطالٌ لدعوة التوحيد من جذورها.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٩٥-١٩٦).

المطلب الثاني

الإلزام بلوازم تعود على أصل من أصول الدين بالإبطال أو التعطيل

المراد بأصول الدين هنا: ما يقوم عليها دين الإسلام من العقائد والأعمال، والأصول العامة التي جاءت في الكتاب والسنة.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال ذلك الأصل، وهذا يلزم منه - بالتالي - الخروج عن الدين.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام الدارمي: « وإن قلتم: إنه تكلم به مخلوق فأضفناه إلى الله لأن الخلق كلهم بصفاتهم وكلامهم لله.

فهذا المحال الذي ليس وراءه محال، فضلا على أن يكون كفرا؛ لأن الله ﷻ لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه أنه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسله، فإن قد تم كلامكم ولزمتموه لزمكم أن تسموا الشعر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والطير والبهائم كلام الله، فهذا ما لا يختلف المصلون في بطوله واستحالته، فما فضل القرآن إذاً عندكم على الغناء والنوح والشعر إذ كان كله في دعواكم كلام الله؟، فكيف خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام سواه إلى قائله؟، فكفى بقوم ضلالا أن يدعوا دعوى لا يشك الموحدون في بطوله واستحالته.

ومما يزيد دعواكم تكذيبا واستحالة ويزيد المؤمنين بكلام الله إيمانا وتصديقا: أن الله ﷻ قد ميز بين من كلم من رسله في الدنيا وبين من لم يكلم، ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لم يكلم، فقال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فميّز بين من اختصه بكلامه وبين من لم يكلمه، ثم سمى ممن كلم موسى فقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فلو لم يكلمه بنفسه إلا على تأويل ما ادعيتم فما فضل ما ذكر الله من تكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه؟، إذ كل الرسل في تكليم الله إياهم مثل موسى؟، وكلٌّ عندكم لم يسمع كلام الله؟، فهذا محال من الحجج فضلا أن يكون ردا لكلام الله وتكذيبا لكتابه، ولم يقل: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ إلا وأن حالتيهما مختلفتان في تكليم الله إياهم، فمما يزيد ذلك تحقيقا قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٧] يعني: يوم القيامة، ففي هذا بيان بيِّنٌ أنه لا يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم إلا وأنه مثيب بتكليمه قوما آخرين.

ثم قد ميز رسول الله بين من يكلمه الله يوم القيامة وبين من لا يكلمه، فمن ذلك: ما روينا في هذا الباب عن عدي ابن حاتم عن النبي ﷺ قال: « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة »، والحديث الآخر: ما روينا عن أبي ذر رضي الله عنه قال: « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة »، ففي هذين الحديثين أيضا بيان بيِّنٌ على نفس كلام الله ﷻ أنه يكلم أقواما ولا يكلم آخرين، ولو

كان - كما ادعيتم - كان المثاب بكلام الله والمعاقب به المصروف عنه سواء عندكم؟! »[(١)].

التحليل:

أراد الجهمية أن يفرّوا من اللوازم الفاسدة التي تلزمهم من قولهم: إن معنى (كلام الله) أن الله خلق مخلوقاً فتكلم بكلامه - كما سبق في المطلب السابق -، فادعوا أنهم نسبوا الكلام إلى ذلك المخلوق ليس من باب أنه قاله على أنه هو الله، وإنما على معنى أن الخلق كلهم - بكلامهم وصفاتهم - لله. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازمان يبطِلان أصلين عظيمين من أصول الدين، وذلك أن كلامهم يلزم منه:

١ - التسوية بين القرآن وغيره من كلام المخلوقين - ومنه: الشعر والغناء وكلام الطير -؛ إذ يصح أن يقال فيهم أيضاً: إنهم بكلامهم وصفاتهم لله.

٢- التسوية بين من كلّمه الله في الدنيا أو سيكلمه في الآخرة، وبين من لم يكلمه في الدنيا أو لن يكلمه في الآخرة.

وهذان اللازمان يلزم منهما بطلان أصلين من أصول الدين دلّت عليهما الآيات والأحاديث، وهما:

- فضل كلام الله على كلام غيره.
- فضل من كلّمه الله أو سيكلمه على من لم يكلمه أو لن يكلمه.

(١) الرد على الجهمية ص: (١٨١-١٨٣).

النموذج الثاني:

قال ابن القيم: « إن الله سبحانه قد تمم الدين بنبيه وأكمله به، ولم يحوجه ولا أمته بعده إلى عقل ولا نقل سواه ولا رأي ولا منام ولا كشوف، قال تعالى: ﴿أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾[المائدة: ٣]...، والمقصود أن الله سبحانه تمم الدين وأكمله بنبيه وما بعثه به، فلم يحوج أمته إلى سواه، فلو عارضه العقل وكان أولى بالتقديم منه لم يكن كافيا للأمة ولا كان تاما في نفسه »[١].

التحليل:

زعم المعطلة إمكان وجود التعارض بين العقل والنقل ثم وجوب تقديم العقل على النقل عند ذلك. فنقض عليهم ابن القيم شبهتهم بأنه يلزم على ذلك لازم يعود على أصل من أصول الدين بالإبطال، وهو: ما أخبرنا الله عنه من تكميل الدين وتتميمه وعدم الحاجة معه إلى سواه، فإنه لو قيل بوجود التعارض بين العقل والنقل لكان في الدين ما يحتاج إلى تكميله من تلك العقول التي انقدح فيها ذلك التعارض.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٢٦-٨٢٧).

المطلب الثالث

الإلزام بلوازم تعود على حكم من أحكام الدين المجمع عليها بالإبطال أو التعطيل

الفائدة من هذا المسلك: أن يظهر لكل منصفٍ عاقلٍ أن الشبهة - لما فيها من الضلال والبعد عن الحق - لا تخالف أصل الدين أو أصوله العامة فحسب، بل إن مخالفتها تمتد إلى أحكام الدين التي أجمع عليها الفقهاء، فكأنها مخالِفة للدين أساسه وأصوله وفروعه.

والمراد بهذا المسلك: ذكر اللوازم التي تلزم من الشبهة والتي يؤدي وجودها أو عدمها إلى إبطال حكم من أحكام الدين التي أجمع عليها أهل العلم.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « وزعمت الجهمية أن الله جل ثناؤه في القرآن إنما هو اسم مخلوق...

وقلنا للجهمية: لو أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا كان لا يحنث؛ لأنه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالخالق، ففضحه الله في هذه »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١-٤٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن اسم (الله) في القرآن مخلوق؛ بناءً على قولهم بأن كلام الله مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطل أحد الأحكام الشرعية المجمع عليها، وهو: أن من حلف بالمخلوق فإنه لا يحنث (أي: ليست عليه كفارة يمين)؛ لأن الحلف بالمخلوق لا يجوز وهو غير منعقد؛ لأن اليمين لا تنعقد إلا بالله. فيلزمهم إن قالوا: إن اسم (الله) مخلوق أن يجعلوا من حلف بالله حالفاً بالمخلوق فتكون يمينه غير منعقدة ولا يكون عليه كفارة، وهذا خلاف المجمع عليه مِن أن مَن حلف بالله ولم يفِ فعليه الكفارة.

النموذج الثاني:

قال السهسواني: « قوله: « مع أن تلك الألفاظ الموهمة يمكن حملها على المجاز من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجاز عقلي شائع ومعروف ».

أقول: فيه نظر من وجوه...:

الثاني: أنه لو سلم هذا الحمل لاستحال الارتداد، ولغاب باب الردة الذي يعقده الفقهاء، فإن المسلم الموحد متى صدر منه قول أو فعل موجب للكفر يجب حمله على المجاز العقلي، والإسلام والتوحيد قرينة على ذلك المجاز »[1].

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (١٩٥-١٩٦).

التحليل:

زعم صاحب الشبهة أن الألفاظ التي يأتي بها بعض العامّة في التوسّل، والتي تُوهِم أنهم يعتقدون التأثير لغير الله تعالى (أي: أنها - في زعمه - غير صريحة في ذلك)؛ يمكن حملها على المجاز، من غير احتياج إلى التكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجازٌ عقليّ سائغ معروف.

فنقض عليه السهسواني شبهته بأنه يلزم على ذلك لازم يعود على أحد أحكام الشريعة المجمع عليها بالإبطال (وهو: حكم الردة)؛ فإن لازم كلام صاحب الشبهة أن يكون كل من تكلم بكلام يكفَّر به صاحبه فإنه لا يطبَّق في حقه حكم الردة، وإنما تحمَل ألفاظه على المجاز العقلي، وهذا يؤدي إلى إبطال حكم الردة تماماً.

المطلب الرابع

الإلزام بلوازم تعود على ذلك الأصل الذي أثيرت الشبهة في بابه أو على معناه بالإبطال أو التعطيل

هذا المسلك أضيق المسالك المذكورة في هذا المبحث، وأكثرها خصوصية، وذلك أنه تورَد فيها اللوازم اللازمة عن الشبهة في نفس الباب أو النص أو الأصل الذي أثيرت فيه الشبهة، فمن أتى بشبهة في باب علو الله على خلقه تورَد على شبهته الإلزامات في الباب نفسه، وإذا جاء بشبهة في باب استواء الله على العرش أورِدت اللوازم على شبهته في هذا الباب نفسه... وهلم جرا.

وهذا المسلك من أنفع المسالك؛ لأن فيه إلزام الخصم بنفس الباب الذي أثار الشبهة فيه، وأما المسالك الأخرى في هذا المبحث فإن اللوازم فيها تكون بلوازم خارجة عن ذلك الباب.

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الدارمي: « أقرت هذه العصابة [يعني: الجهمية] بهذه الآيات [يعني: آيات استواء الله على العرش] بألسنتها وادعوا الإيمان بها، ثم نقضوا دعواهم بدعوى غيرها فقالوا: الله في كل مكان لا يخلو منه مكان.

قلنا: قد نقضتم دعواكم بالإيمان باستواء الرب على عرشه إذ ادعيتم أنه في كل مكان، فقالوا: تفسيره عندنا أنه استولى عليه وعلاه، قلنا: فهل من مكان لم يستول عليه ولم يعله حتى خص العرش من بين الأمكنة بالاستواء عليه وكرر

ذكره في مواضع كثيرة من كتابه؟، فأي معنى إذاً لخصوص العرش إذ كان عندكم مستويا على جميع الأشياء كاستوائه على العرش تبارك وتعالى؟، هذا محال من الحجج وباطل من الكلام، لا تشكون أنتم إن شاء الله في بطوله واستحالته غير أنكم تغالطون به الناس »(١).

التحليل:

زعم الجهمية أن معنى استواء الله على العرش: استيلاؤه عليه. فنقض عليهم الإمام الدارمي شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازم يبطل إيمانهم السابق بآيات استواء الله على العرش، وذلك أن الله مستولٍ على كل شيء قبل خلق العرش وبعده على السواء، فلو كان معنى الاستواء في تلك الآيات هو الاستيلاء، للزم عليه لازم فاسد وهو أن لا يكون لتخصيص العرش بالاستواء معنى، وهذا اللازم يبطل أصل الإيمان بمعنى هذه الآيات الكريمات.

النموذج الثاني:

قال ابن القيم: « التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة، وهو شبيه بعزل سلطان عن ملكه وتوليته مرتبة دون الملك بكثير.

مثاله: تأويل الجهمية قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨ و ٦١] وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل:٥٠] ونظائره بأنها فوقية الشرف، كقولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم. فتأمل تعطيل المتأولين حقيقة الفوقية المطلقة

---

(١) الرد على الجهمية ص: (٤١).

- التي هي من خصائص الربوبية وهي المستلزمة لعظمة الرب ﷻ - وحطها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم، وأنه أشرف منهم!، وكذلك تأويلهم علوه بهذا المعنى وأنه كعلو الذهب على الفضة.

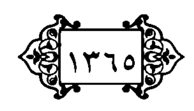
وكذلك تأويلهم استواءه على عرشه بقدرته عليه وأنه غالب له، فيالله العجب!، هل ضلت العقول وتاهت الأحلام وشكت العقلاء في كونه سبحانه غالبا لعرشه قادرا عليه حتى يخبر به سبحانه في سبعة مواضع من كتابه مطردة بلفظ واحد ليس فيها موضع واحد يراد به المعنى الذي أبداه المتأولون؟!، وهذا التمدح والتعظيم كله لأجل أن يعرِّفنا أنه قد غلب عرشه وقدر عليه وكان ذلك بعد خلق السموات والأرض؟!، أَفَتَرى لم يكن سبحانه غالبا للعرش قادرا عليه في مدة تزيد على خمسين ألف سنة ثم تجدد له ذلك بعد خلق هذا العالم »[1].

التحليل:

كلامه رحمه الله ظاهر الدلالة على المقصود.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٩٩-٢٠١).



المطلب الخامس
الإلزام بلوازم معلومة البطلان بالضرورة

يُكثِر أهل السنة في نقضهم شبه أهل الأهواء والبدعة باللوازم: من إيراد اللوازم التي تكون معلومة البطلان بالضرورة؛ وذلك لما لهذا المسلك من أهمية بالغة، وذلك من جهتين:

الأولى: أن المخالِف قد لا يقرّ بصحة بعض اللوازم التي يذكرها أهل السنة، وقد يقرّ بها في نفسه لكن يكابر ويحاول أن يفرّ منها بدعوى أخرى - كما سبق معنا في النموذج الأول من المطلب الثاني -، ولكن عندما تورَد عليه اللوازم التي يُعلَم بطلانها ضرورة فإنه لا يملك إلا أن يسكت فتنقطع حجته، أو يقرّ بها فيشهد على شبهته بالبطلان.

الثانية: أن اللوازم التي يعلم بطلانها ضرورة لا تحتاج في غالبها إلى علم أو تَمَكُّن من دقائق العلوم، فهي معلومة لكل أحد حتى عند عامة الناس ومن لم يكن متخصصا في العلم أو الباب الذي أُثيرت فيه الشبهة، ولذلك فإنهم يعلمون ببطلان الشبهة بمجرّد أن يبيّن لهم أهل السنة ما يلزم منها من اللوازم الباطلة، فيكون في ذلك أبلغ ردٍّ لتلك الشبهة وصاحبها.

وهذا المسلك ظاهرٌ جداً في مناظرة الحبر البحر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما للخوارج، حين قال لهم: « وأما قولكم: (إنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم) أَتَسْبُون أمَّكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟!، [فلئن فعلتم][1] فقد

---

(١) هذه الزيادة من مستدرك الحاكم.

كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام...، فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أَيَّتَهما شئتم »[١].

كما أبدع الإمام عبد العزيز الكناني في استعماله مع بشر المريسي في أثناء مناظرته إياه بين يدي المأمون[٢].

ومن نماذج ذلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « وقلنا للجهمية: لو أن رجلا حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبا كان لا يحنث لأنه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالخالق ففضحه الله في هذه. وقلنا له: أليس النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخلفاء من بعدهم والحكام والقضاة إنما كانوا يحلفون الناس بالله الذي لا إله إلا هو؟، فكانوا في مذهبهم مخطئين؟!، إنما كان ينبغي للنبي عليه السلام ولمن بعده - في مذهبكم - أن يحلفوا بالذي اسمه الله، وإذا أرادوا أن يقولوا: لا إله إلا الله يقولون: لا إله إلا الذي خلق الله وإلا لم يصح توحيدهم، ففضحه الله بما ادعى على الله الكذب »[٣].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٤٠ وما بعدها).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤٢).

التحليل:

زعم الجهمية أن اسم (الله) في القرآن مخلوق، بناءً على قولهم بأن القرآن مخلوق. فنقض عليهم الإمام أحمد شبهتهم بأنه يلزمهم على ذلك لازمان معلوما البطلان ضرورة؛ إذ يلزم على كلامهم:

١ - تخطئة النبي ﷺ والخلفاء الأربعة الراشدين ومن بعدهم من الخلفاء والقضاة، فإنهم كانوا يحلّفون الناس بالله، وعلى مذهب الجهمية: كان الواجب عليهم أن يحلّفوا الناس بالذي اسمه الله.

٢- الطعن في توحيد النبي ﷺ والخلفاء الأربعة الراشدين ومن بعدهم من الخلفاء والقضاة، فإنهم كانوا يقولون: (لا إله الإ الله)، وعلى مذهب الجهمية: كان الواجب عليهم أن يقولوا: (لا إله إلا الذي اسمه الله).

فهذان اللازمان يجد كل واحد من نفسه ضرورةً - مهما قلّ ما عنده من العلم، حتى ولو كان عامياً - أنهما باطلان، ولا يملك صاحب الشبهة أن يدفعهما عن نفسه بأيّ حال.

النموذج الثاني:

قال الإمام أحمد: « فقلنا له: أليس إذا كان يوم القيامة أليس إنما هو في الجنة والنار والعرش والهواء؟، قال: بلى، فقلنا: فأين يكون ربنا؟، فقال: يكون في كل شيء كما كان حين كان في الدنيا في كل شيء، فقلنا: فإن مذهبكم أن ما كان من الله على العرش فهو على العرش، وما كان من الله في الجنة فهو في

الجنة، وما كان من الله في النار فهو في النار، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء، فعند ذلك تبين كذبهم على الله جل ثناؤه »[١].

التحليل:

زعم الجهمية أن الله في كل مكان، فقرّرهم الإمام أحمد أولاً عن مذهبهم في ذلك في الآخرة فسألهم: في الآخرة هناك جنة ونار وعرش وهواء فأين الله في الآخرة؟، فقالوا: في كل شيء كما كان في الدنيا، فنقض قولهم وشبهتهم بأنه يلزمهم لازم معلوم البطلان ضرورةً عند كل أحدٍ آتاه الله شيئاً من العقل، وذلك أنه يلزمهم أن يكون جزء من الله على العرش فيكون له القدر والشرف، ويكون جزء منه سبحانه في الجنة فيكون منعَّماً كما ينعَّم أهل الجنة، ويكون جزء منه في النار فيكون ذليلاً معذَّباً كما هو حال أهل النار، ويكون جزء منه في الهواء فلا يوصف بشيء من الأوصاف التي اتصفت بها أجزاؤه الثلاثة السابقة، وهذا اللازم يضطر كل أحد إلى إنكاره بداهةً والقول ببطلانه.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المطلب السادس
الإلزام بلوازم فيها انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها

أمر الله سبحانه باحترام شعائره وتعظيمها فقال: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ [الحج: ٣٢]، قال ابن سعدي: « ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ الذي ذكرنا لكم من تلكم الأحكام، وما فيها من تعظيم حرمات الله وإجلالها وتكريمها، لأن تعظيم حرمات الله، من الأمور المحبوبة لله، المقربة إليه، التي من عظمها وأجلها، أثابه الله ثوابا جزيلا وكانت خيرا له في دينه، ودنياه وأخراه عند ربه. وحرمات الله: كل ماله حرمة، وأمر باحترامه، بعبادة أو غيرها، كالمناسك كلها، وكالحرم والإحرام، وكالهدايا، وكالعبادات التي أمر الله العباد بالقيام بها، فتعظيمها إجلالها بالقلب، ومحبتها، وتكميل العبودية فيها، غير متهاون، ولا متكاسل، ولا متثاقل »(١).

ومن ثم؛ فإن الشبهة إذا كان يلزم منها لازم فيه انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها؛ دل ذلك على أمرين:

١- بطلان الشبهة في نفسها، وأنها مما يبغضه الله ولا يرضاه؛ لأن فيها انتهاكاً لما أحبه وأمر بتعظيمه.

٢- ضلال صاحب الشبهة؛ لعدم إجلاله شعائر الله وحرماته.

ومن نماذج ذلك:

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص: (٥٣٧).

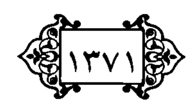
قال الإمام الدارمي: « ثم إنا ما عرفنا لآدم من ذريته ابناً أعق ولا أحسد منه إذ ينفي عنه أفضل فضائله وأشرف مناقبه فيسويه في ذلك بأخس خلق الله؛ لأنه ليس لآدم فضيلة أفضل من أن الله خلقه بيده من بين خلائقه ففضله بها على جميع الأنبياء والرسل والملائكة، ألا ترون موسى حين التقى مع آدم في المحاورة احتج عليه بأشرف مناقبه فقال: « أنت الذي خلقك الله بيده »؟، ولو لم تكن هذه مخصوصة لآدم دون من سواه ما كان يخصه بها فضيلة دون نفسه إذ هو وآدم في خلق يدي الله سواء - في دعوى المريسي -، ولذلك قلنا: إنه لم يكن لآدم ابن أعق منه؛ إذ ينفي عنه ما فضله الله به على الأنبياء والرسل والملائكة المقربين »(١).

التحليل:

أوّل المريسي صفة (اليد) لله تبارك وتعالى، ثم لما جاء إلى قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ادّعى أن كلمة ﴿بِيَدَيَّ﴾ صلة لتأكيد الخلق وأنه ليس المراد بها اليد الحقيقية. فنقض عليه الإمام الدارمي شبهته بأنه يلزمه على ذلك لازمٌ فيه انتهاك إحدى شعائر الله وتعدٍّ على حرمات الله؛ فإن الله أمر بتعظيم الأنبياء والمرسلين وجعل لهم حرمةً عظيمة، فليس لأحد أن يتعدّى على هذه الحرمة أو ينتهكها، والمريسي بنفيه صفة اليد الحقيقية لله في الآية وزعمه أنها لتأكيد الخلق لا أكثر تعدّى على حرمة أبيه آدم وتنقّصه أعظم التنقّص، حيث نفى عنه ميزة هي من أهم خصائصه وما شرّفه الله به، وجعله كآحاد الناس لا فرق بينه وبينهم!.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٥٥-٢٥٦).



المبحث الرابع

الإلزام بالنظير

المطلب الأول

الإلزام بالنظير الذي هو أولى ويقول به صاحب الشبهة

المراد من هذا المسلك والمسالك الثلاثة التي بعده: أن ينظر في الشبهة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة، أو يقولون بها، ثم يُنظَر بعد ذلك فيما هو نظير (مثيل) شبهتهم أو قولهم: هل قالوا في شبهتهم بمثل قولهم في ذلك النظير أو لا؟:

- فإن قالوا به، فليس هذا محله.
- وإن لم يقولوا به: فإنهم يُلزَمون بأن يقولوا في شبهتهم بمثل قولهم في ذلك النظير؛ لأن النظائر يجب أن يكون القول فيها على نسَق واحد لا يختلف، والاختلاف فيها دليل على التناقض وعدم الصحة.

وممّن بيّن كيفية استعمال هذا الدليل من الأئمة: الإمام الدارمي، فقال: «واحتج محتج منهم بقول مجاهد: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] قال: « تنتظر ثواب ربها »...، فإن أبيتم إلا تعلقا بحديث مجاهد هذا واحتجاجا به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة

التابعين، أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟، فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد بل تأثرونه عنه بإسناد وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق »[١].

فقد بيّن رحمه الله معالم هذا المسلك، وهو: أنه أتى إلى استدلال الجهمية بأثر مجاهد المذكور، ثم نظر في نظائر هذا الأثر، وهو: الآثار عن الصحابة والتابعين - الذين هم نظراء مجاهد وقرناؤه -، فبيّن أنهم لا يقبلونها ولا يعملون بما دلّت عليه من إثبات صفات الله، فألزمهم: إما أن يقبلوها كما قبلوا أثر مجاهد؛ لأنها جميعاً مأثورة بالأسانيد، وإما أن يردوا أثر مجاهد كما ردّوا تلك الآثار؛ لأنهم ادعوا أنهم لا يقولون بالأثر. وأما أن يقولوا بأحد النظيرين دون الآخر فهو الشذوذ عن الحق، وتعمّد تركه والإعراض عنه، والرغبة في التلبيس والتدليس، والتناقض الصريح.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

والنظير الذي يُنظَر إليه على أنواع أربعة هي المذكورة في مطالب هذا المبحث، وذلك: أن النظير:

١- إما أن يكون مساوياً للشبهة أو أعلى؛ لأنه لو كان أدنى لم يصح إلزام الخصم على الأعلى بما هو أدنى.

٢- وإما أن يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به.

فصارت القسمة على أربعة كما هي مطالب هذا المبحث.

وهذا المطلب الذي نحن بصدد الحديث عنه هو مضمون القاعدة العظيمة: (القول في الصفات كالقول في الذات):

- فالشبهة هنا: في قول المعطلة والمشبهة في الصفات:
  - المعطلة يقولون: ننفي الصفات كلها أو بعضها لأن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه.
  - والمشبهة يقولون: إن الله خاطبنا بما نعقله ونعلمه في الشاهد، ونحن لا نعقل إلا هذه الصفات التي نراها، فيشبهون صفات الله بصفات خلقه.
- والنظير هنا: قولهم في الذات، فإن المعطلة والمشبهة يقولون بأن لله ذاتاً لا تشبه الذوات.
- ومن المعلوم أن النظير هنا (الذات) أولى من الصفات؛ لأن الذات هي الموصوفة بالصفات.

- وتطبيق المسلك: أنه يلزم المعطلة والمشبهة أن يقولوا في الصفات بنظير قولهم في الذات.

أما في حق المعطلة: فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات. فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات، فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟، قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضي الله عنهما: « الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به، واجب والسؤال عن الكيفية بدعة»؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه، وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؟، قيل له: كيف هو؟، فإذا قال: لا أعلم كيفيته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفية نزوله؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له، وتابع له، فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفية ذاته؟، وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة في نفس الأمر، مستوجبه لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم »[1].

وأما في حق الممثّلة: فيقول العلامة ابن عثيمين: « يقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟ فسيقول: بلى! فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات،

---

(١) الرسالة التدمرية (٢/ ٢٩).

فإن القول في الصفات كالقول في الذات ومن فرق بينهما فقد تناقض »[١].

ومن نماذج هذا المطلب لدى الأئمة المتقدمين:

قال الإمام الدارمي: « فالله المتكلم أولا و آخرا...، فلا ينكر كلام الله ﷻ إلا من يريد إبطال ما أنزل الله ﷻ، وكيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وأنطق الأنام »[٢].

التحليل:

- الشبهة: إنكار الجهمية صفة الكلام لله تبارك وتعالى.
- النظير: إقرارهم بأن الله علَّم العباد الكلام وأنطق الأنام.
- ومن المعلوم أن القول بأن إثبات صفة الكلام لله أولى من إثباتها للبشر.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم الجهمية أن يثبتوا صفة الكلام لله سبحانه - كما يليق بجلاله وعظمته - كما أثبتوها للخلق؛ فإن واهب الكمال هو أولى به.

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ٢١٨).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٥٥).

المطلب الثاني

الإلزام بالنظير الذي هو أولى ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً

هذا المسلك عكس المسلك السابق - كما هو ظاهر -، والفرق بينهما:

- أن المسلك السابق يكون في حال الإثبات، أي: أن صاحب الشبهة يقول في نظير الشبهة قولاً فيُلزَم بأن يقول به في الشبهة أيضاً.
- وأما هذا المسلك فيكون في حال النفي، أي: أن صاحب الشبهة لا يقول في نظير الشبهة بمثل ما قاله في الشبهة، فيُلزَم بأن لا يقول في الشبهة ذلك أيضاً.

ومن نماذج ذلك:

قال السهسواني: «أن جميع الأمة عصاة مذنبون، وخطّاءون ظالمون...، فلو كانت الآية تعم كل ظالم سواء كان مؤمناً أو كافراً أو منافقاً، وسواء كانت بينه وبين النبي ﷺ مدة سفر أو لم تكن، وسواء كان يدعي أو لا يدع، وسواء كان مجيئه إلى النبي ﷺ في حياته أو إلى قبره بعد وفاته - كما زعم صاحب الرسالة -؛ يلزم أن يكون مجيء كل أحد من أمته بعد كل ظلم ومعصية صغيرة كانت أو كبيرة إليه ﷺ والاستغفار عنده قربة مطلوبة بالكتاب، وهذا مما لم يقل به أحد من المسلمين، ولا يطيقه أحد، وأيضاً يلزم أن يكون جميع مسلمي زمانه ﷺ الذين لم يجيئوا إليه ﷺ بعد كل ظلم تاركين لهذه القربة، وأيضاً يلزم أن لا يكون المجيء إلى القبر مرة كافياً، بل يكون المجيء بمرات

غير محصورة على قدر ذنوبهم قربة مطلوبة، كيف وذنوبنا غير محصورة ولا واقفة عند حد، وأيضاً يلزم مزية زيارة القبر على الحج، فإن حج بيت الله فرض في العمر مرة وتكون زيارة قبر الرسول ﷺ قربة في كل سنة بل في كل شهر بل في كل أسبوع بل في كل ساعة بل في كل لمحة، فإنا لا نخلو في لمحة من اللمحات من الذنوب، بل يلزم سكنى المدينة فيلزم أن يكون جميع الأكابر الذين لم يقيموا في المدينة من السلف والخلف تاركين لهذه القربة، وأيضاً يلزم أن يكون الزاد والراحلة غير مشروط في الزيارة مع أنهما شرطان في الحج، وهذه المفاسد مما لا يلتزمها إلا جاهل غبي»[1].

التحليل:

- الشبهة: دعوى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] يعم كل ظالم سواء كان مؤمناً أو كافراً أو منافقاً، وسواء كانت بينه وبين النبي ﷺ مدة سفر أو لم تكن، وسواء كان مجيئه إلى النبي ﷺ في حياته أو إلى قبره بعد وفاته، والاستدلال بذلك على مشروعية زيارة القبر وطلب الاستغفار منه ﷺ.

- النظير: أورد السهسواني عدداً من النظائر، هي:

▪ أن يكون جميع مسلمي زمانه ﷺ الذين لم يجيئوا إليه ﷺ بعد كل ظلم تاركين لهذه القربة.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٤٠-٤١).

- أن لا يكون المجيء إلى القبر مرة كافياً، بل يكون المجيء بمرات غير محصورة على قدر الذنوب

- تفضيل زيارة القبر على الحج، فإن حج بيت الله فرض في العمر مرة وتكون زيارة قبر الرسول ﷺ قربة في كل سنة بل في كل شهر بل في كل أسبوع بل في كل ساعة بل في كل لمحة.

- أن يكون جميع الأكابر الذين لم يقيموا في المدينة من السلف والخلف تاركين لهذه القربة.

- أن يكون الزاد والراحلة غير مشروط في الزيارة مع أنهما شرطان في الحج.

وهذه النظائر جميعها لا يقول فيها صاحب الشبهة بمثل ما قاله في الشبهة، بل لا يقول بذلك أحد.

- ومن المعلوم أن هذه النظائر أولى من القول بأن الآية تعم من كان في العصر الحاضر من المذنبين؛ لأن تلك النظائر تشمل عموم السابقين، وعموم الأحوال، وعموم الأزمان، فهي أولى من الحالة الخاصة التي ادعاها صاحب الشبهة.

- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ كما أنه لم يقل بذلك في نظائرها التي هي أولى منها، فإذا كانت النظائر - التي هي أولى - لم يقل بها فكيف يقول بالشبهة وهي أدنى من تلك النظائر؟!.

المطلب الثالث

الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ويقول به صاحب الشبهة

هذا المسلك هو مدلول القاعدة العظيمة: (القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر)، وقد قرّره الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بما لا مزيد عليه، فأنقل هنا نصّ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مع شيء من الاختصار.

قال شيخ الإسلام: « القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقول: بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازا ويفسره، إما بالإرادة وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: أن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه. وهذا هو التمثيل وإن قلت: أن له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به وإن قلت: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام فيقال له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة فإن قلت: هذه إرادة المخلوق قيل لك: وهذا غضب المخلوق وكذلك يلزم القول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفي عنه

الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات وإن قال: أنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين، فيجب نفيه عنه قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة، فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض، يقال له: فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته...

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل، لأن الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع، والبصر والكلام، أو ضد ذلك قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل، لأن النافي عليه الدليل، كما على المثبت والسمع، قد دل عليه ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض.

المقام الثاني أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات، بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم دل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم وعقاب الكافرين يدل على بغضهم كما قد ثبت بالشهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدل على حكمته البالغة كما يدل التخصيص على المشيئة...

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة، قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء، وإثبات الصفات فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا أو تجسيمًا، لأنا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما هو جسم قيل لك: ولا نجد في الشاهد ما هو مسمى حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا للجسم، فانف الأسماء بل وكل شيء لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم، فكل ما يحتج به من نفي الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات...

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع، قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟ فهذه معان متعددة متغايرة، في العقل وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا، فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة، وليس هذا تركيبًا ممتنعًا، قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا...

وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير، وهذا باب مطرد فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات لا ينفي شيئًا فرارًا مما هو محذور، إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه، فلا بد في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره،

ولا يكون فيها مماثلا لخلقه، فيقال له: هكذا القول في جمع الصفات وكل ما تثبته من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ولولا ذلك لما فهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال »[١].

فمع جميع أقسام أهل التعطيل استعمل شيخ الإسلام هذا المنهج، وطريقته أن يأتي إلى ما نفاه كل فريق منهم من الصفات، ثم يلزمهم أن يقولوا بإثبات ما نفوه بناءً على إثباتهم نظيره.

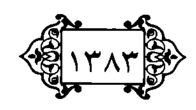
وقال ابن القيم: « الفصل السابع- في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلا نظير ما فروا منه.

هذا فصل بديع لمن تأمله يعلم به أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص والتلاعب بها وانتهاك حرمتها وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذورا بل هو لازم لهم فيما فروا إليه كلزومه فيما فروا منه...، والمقصود أن المتأول يفر من أمر فيقع في نظيره... »[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧-٢٤).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٤).



المطلب الرابع
الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً

من نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الإمام البخاري: « ويقال لمن زعم أني لا أقول القرآن مكتوب في المصحف ولكن القرآن بعينه في المصحف: يلزمك أن تقول أن من ذكر الله في القرآن من الجن والإنس والملائكة والمدائن ومكة والمدينة وغيرهما وإبليس وفرعون وهامان وجنودهما والجنة والنار عاينتهم بأعيانهم في المصحف لأن فرعون مكتوب فيه كما أن القرآن مكتوب »(١).

التحليل:

- الشبهة: عدم التفريق بين الكتابة والمكتوب، والقول بأن القرآن بعينه في المصحف.

- النظير: أن من ذكره الله في القرآن من الجن والإنس والملائكة والمدائن ومكة والمدينة وغيرهما وإبليس وفرعون وهامان وجنودهما والجنة والنار تكون بأعيانها في المصحف. والجهمي وغيره من البشر لا يقول أحد منهم أن هذه الأشياء هي بأعيانها في المصحف.

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (١١٤-١١٥).

- ومن المعلوم أن الشبهة والنظير كليهما في درجة واحدة من جهة أن الجميع في المصحف.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ لأنه لم يقل بذلك في نظيره الذي هو في درجته، فإن النظائر بابها واحد، فيجب أن لا يختلف القول في بعضها عن بعضها الآخر، وإلا كان ذلك تناقضاً.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « ولو لم يكن إلا أنا لا نسمع في شيء من كتاب ولا على لسان أحد من عباد الله أن الله خلق نوحا بيده وهودا وصالحا أو إبراهيم أو إسماعيل أو إسحاق وموسى وعيسى ومحمدا - صلوات الله عليهم - لكان كافيا »(١).

التحليل:

- الشبهة: تأويل خلق اللهِ آدمَ بيده بأنه لتأكيد الخلق.
- النظير: خَلْق اللهِ أنبياءَه ورسله. فإنه لا يقول أحد: إن الله خلقهم بيده.
- ومن المعلوم أن الشبهة والنظير كليهما في درجة واحدة من جهة أن الجميع من أنبياء الله ورسله.
- تطبيق المسلك: أنه يلزم صاحب الشبهة أن لا يقول في الشبهة بما قاله فيها وأن يتراجع عن ذلك؛ لأنه لا يقول أحد من الناس بذلك في نظيره الذي هو في درجته.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩١-٢٩٢).

المبحث الخامس

الإلزام بالنقيض

النقيضان - كما يقول أهل اللغة -: ما لا يصح أحدهما مع الآخر[١]، و(هذا نقيض هذا) أي: مُناقِضه[٢].

وفي الاصطلاح: أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان، وشرطهما: أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا كالقيام وعدمه[٣].

والمراد بهذا المسلك: إلزام صاحب الشبهة بنقيض شبهته إما في اللفظ وإما في المعنى وإما في القصد، فيكون اللازم نقيضاً للشبهة.

وتظهر أهمية هذا المسلك من جهة أن صاحب الشبهة ما قال بها إلا فراراً من ذلك النقيض أو ما هو مثله أو قريب منه، أو يكون في عامة أمره لا يقبله ولا يقول به، فيكون إلزامه بنقيض قوله في الشبهة من أقوى ما يسقط قوله ويدلّ على وقوعه فيما يحذر منه بنفسه، ويلزمه بالتراجع عنه.

وقد بيّن الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم هذا المسلك:

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات وقال لا أقول: هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته إذ هي مجاز لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص: (٨٢١).

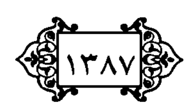
(٢) انظر: أساس البلاغة (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: الحدود الأنيقة ص: (٧٣)، الكليات ص: (٤٩).

العليم، قيل له: كذلك إذا قلت: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير، كان ذلك تشبيها بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات، فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات، قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا أو لا موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم، أو الحياة والموت، أو العلم والجهل أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت ونفي العلم والجهل، فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما، قيل لك: أولاً هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر...، وقيل لك ثانيا: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك. وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعًا، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذاك أعظم امتناعا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠-٢٢).



فكلّما ذكر رحمه الله قولاً من أقوالهم بيّن لهم أنه يلزمهم نقيض قولهم مما هو أفحش مما لم يقولوا به، فمن قال - مثلاً -: لا أقول: هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير؛ قيل له: يلزمك نقيض قولك، وهو أنك تريد تنزيه الله عن تشبيهه بالمخلوقات فتقع في نقيض ذلك، وهو: تشبيهه سبحانه بالمعدومات.

وقال ابن القيم: « بل قد يقعون فيما هو أعظم محذورا كحال الذين تأولوا نصوص العلو والفوقية والاستواء - فرارا من التحيز والحصر - ثم قالوا: هو في كل مكان بذاته، فنزهوه عن استوائه على عرشه ومباينته لخلقه وجعلوه في أجواف البيوت والآبار والأواني والأمكنة التي يرغب عن ذكرها، فهؤلاء قدماء الجهمية، فلما علم متأخروهم فساد ذلك قالوا: ليس وراء العالم ولا فوق العرش إلا العدم المحض وليس هناك رب يعبد ولا إله يصلى له ويسجد ولا هو أيضا في العالم، فجعلوا نسبته إلى العرش كنسبته إلى أخس مكان تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا.

وكذلك فعل الذين نفوا القدر السابق تنزيها لله عن مشيئة القبائح وخلقها ونسبوه إلى أن يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون ولا يقدر على أن يهدي ضالا ولا يضل مهتديا ولا يقلب قلب العاصي إلى الطاعة ولا المطيع إلى المعصية.

وكذلك الذين نزهوه عن أفعاله وقيامها به وجعلوه كالجماد الذي لا يقوم به فعل وكذلك الذين نزهوه عن الكلام القائم به بقدرته ومشيئته وجعلوه كالأبكم الذي لا يقدر أن يتكلم وكذلك الذين نزهوه عن صفات كماله وشبهوه بالناقص الفاقد لها أو بالمعدوم.

وهذه حال كل مبطل معطل لما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله »(١).

ومن نماذج هذا المسلك لدى السلف:

النموذج الأول:

قال الإمام البخاري: « ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل، فمن كان له فعل فهو حي، ومن لم يكن له فعل فهو ميت »(٢).

التحليل:

- الشبهة: نفي الفعل عن الله تبارك تعالى بدعوى تنزيهه عن تشبيهه بخلقه.
- الإلزام النقيض: يلزم من نفي الفعل عن الله فراراً عن تشبيهه بخلقه؛ وصْفه سبحانه بنقيض ذلك هو الموت؛ فإن من لم يكن له فعل فهو ميت.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « وادعى المريسي أيضا في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥] ﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [آل عمران: ١٥] أنه يسمع الأصوات ويعرف الألوان بلا سمع ولا بصر، وأن قوله: ﴿بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ يعني: عالم بهم لا أنه يبصرهم ببصر ولا ينظر إليهم بعين...، فيقال لهذا المريسي الضال: الحمار والكلب أحسن حالا من إله على هذه الصفة؛ لأن الحمار يسمع الأصوات

---

(١) الصواعق المرسلة (٢٣٤-٢٣٥).

(٢) خلق أفعال العباد ص: (٨٥).

بسمع ويرى الألوان بعين وإلهك - بزعمك - أعمى أصم لا يسمع بسمع ولا يبصر ببصر ولكن يدرك الصوت كما يدرك الحيطان والجبال التي ليس لها أسماع ويرى الألوان بالمشاهدة ولا يبصر - في دعواك -...، وكيف استجزت أن تسمي أهل السنة وأهل المعرفة بصفات الله المقدسة مشبهةً إذ وصفوا الله بما وصف به نفسه في كتابه بالأشياء التي أسماؤها موجودة في صفات بني آدم بلا تكييف وأنت قد شبهت إلهك في يديه وسمعه وبصره بأعمى وأقطع وتوهمت في معبودك ما توهمت في الأعمى والأقطع؟، فمعبودك - في دعواك - مجدع منقوص أعمى لا بصر له وأبكم لا كلام له وأصم لا سمع له وأجذم لا يدان له ومقعد لا حراك به، وليس هذا بصفة إله المصلين، فأنت أوحش مذهبا في تشبيهك إلهك بهؤلاء العميان والمقطوعين أم هؤلاء الذين سميتهم مشبهة أن وصفوه بما وصف به نفسه بلا تشبيه؟ »[1].

التحليل:

- **الشبهة:** نفي حقيقة سمع الله وبصره بدعوى أن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه، وتأويلهما بأن الله يسمع الأصوات ويعرف الألوان بلا سمع ولا بصر.

- **الإلزام بالنقيض:** يلزم صاحب الشبهة نقيض قصده، فهو فرّ - في زعمه - من تشبيه الله بخلقه الموصوفين بالصفات الكاملة، فوقع في نقيض ذلك، وهو وصف الله بصفات أهل النقص ممن لا سمع لهم ولا بصر ولا نطق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٠٠-٣٠٢).

المبحث السادس

الإلزام بالتناقض

المطلب الأول

الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها

تعريف التناقض:

(لغة): يقال (تَنَاقَضَ الكلامان): تدافعا كأن كلّ واحد نقض الآخر، و(في كلامه تَنَاقُضٌ) إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض[1].

واصطلاحاً: أن يكون أحد الأمرين - مفردين أو قضيتين أو مختلفين - رفعاً للآخر صريحا أو ضمنا...، وتعريف التناقض - في المفردات -: اختلاف المفردين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدهما عدم حمل الآخر. وأما تعريفه - في القضايا -: فهو اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كلٍّ كذب الأخرى، وبالعكس. ولا بد لتحقق الاختلاف المذكور من اختلاف القضيتين في الكم والكيف والجهة واتحادهما فيما عدا الأمور الثلاثة المذكورة[2].

والمراد بالإلزام بالتناقض: إلزام صاحب الشبهة بأن شبهته يلزم منها تناقضها في نفسها، أو وقوعه هو في التناقض إما في ألفاظه أو مضمون كلامه،

---

(١) انظر: المصباح المنير (٢/ ٦٢٢).

(٢) انظر: دستور العلماء (١/ ٢٤١-٢٤٢).

ثم إن هذا التناقض الواقع في الشبهة قد يكون من باب تناقض المرء مع نفسه، وقد يكون من باب تناقضه مع أصوله، وقد يكون من باب تناقض القائلين بها.

ويكتسب هذا النوع من الإلزام أهميته من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[النساء: ٨٢]، فجعل الله سلامة كتابه من الاختلاف دليلاً على صحة كونه من الله، وجعل الاختلاف في غيره دليلاً على أنه ليس من عند الله، ومحصَّل ذلك: أن وجود الاختلاف في الدليل أو الدعوى يدل على فساد قول المستدل أو صاحب الدعوى، كما يدل أيضاً على فساد الدليل أو طريقة الاستدلال به أو على فساد الدعوى.

والمراد بهذا المطلب:

أن الشبهة يلزم من داخلها وجود التناقض فيها، وذلك من أشد ما يضعفها ويوهنها؛ فإنها إذا كانت في نفسها متناقضة كانت مردودة ببدائه العقول، وكان القول بها شاهداً على صاحبها بقلة الفهم أو ضعف الاستدلال ونحو ذلك.

ومن نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الإمام أحمد: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف، فيخدع

جهال الناس بهذه الكلمة وموه عليهم »[١].

التحليل:

- الشبهة: الله في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه.
- الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها: هذه الشبهة متناقضة في نفسها، إذ لا يعقل أن يكون الشيء نفسه غير مماس لغيره ولا مباين له!.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « فيزعم المعارض أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه. فبين في ذلك صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يعني المريسي ونظرائه الذين قالوا لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة أن تفسير ذلك: أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول رآه يعني أفعاله وأموره وآياته...، فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني ووكلنا تفسيرها وصفتها إلى الله.

فيقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه وينقض آخر كلامه أوله: أليس قد ادعيت في أول كلامك أنه على ما ذهب إليه من قال: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة أنه يرى آياته وأفعاله فيجوز أن يقول رآه، ثم قلت في آخر كلامك: فقد وكلنا تفسيرها إلى الله؟، أفلا وكلت التفسير إلى الله قبل أن تفسره؟، وزعمت أيضا في أول كلامك أنه لا بد من معرفة ذلك ثم رجعت

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

عن قولك فقلت: لا بل نكله إلى الله فلو كان لك ناصح يحجر عليك الكلام »[1].

التحليل:

- الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها: بيّن الإمام الدارمي أنه يلزم من هذه الشبهة لازمان يقضيان بتناقضها في نفسها:

١- أن صاحب الشبهة صرّح في شبهته بتأويله لرؤية المؤمنين ربَّهم برؤية أفعاله، ثم تناقض فقال: وَكَلْنا تفسيرها إلى الله، فكيف يجتمع التفسير والتفويض في محل واحد وفي وقت واحد؟.

٢- أن صاحب الشبهة صرّح بوجوب التأويل، ثم تناقض فاتخذ موقف التفويض، فكيف يوجب أمراً ثم يتناقض فيخالفه؟!.

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٤).

المطلب الثاني

بيان غفلة صاحب الشبهة عمّا اشتملت عليه من تناقض

هذا المسلك تالٍ للمسلك الذي قبله، وإنما أُفرِد بالذكر لأنه وحده وجهٌ من أوجه النقض؛ وذلك أن غفلة صاحب الشبهة بما في شبهته من تناقض يجعله شاهداً من نفسه على نفسه بالجهل بطريقة الاستدلال؛ إذ كيف يستدل بما هو متناقض دون أن يتفطّن لذلك؟!.

وبيان غفلة صاحب الباطل عما في دليله أو قوله من التناقض أو الباطل الصريح: يمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٠- ٨١]، فإن قوم إبراهيم عليه السلام خوّفوه بآلهتهم، وغفلوا عن تناقضهم الصريح في ذلك؛ إذ كيف يخوّفونه من آلهتهم العاجزة التي لا تضر ولا تنفع وهم لا يخافون أنهم أشركوا بالله الملك القويّ العظيم ما لم ينزل به سلطانا؟، أوليس الخوف من الله أعظم وأوجب من الخوف من آلهتهم التي يزعمون؟![١].

ومن نماذج هذا المسلك:

قال الدارمي: « وإن كان تفسيرهما عندك ما ذهبت إليه فإنه كذب محال فضلا على أن يكون كفرا، لأنك ادعيت أن لله رزقا موسعا ورزقا مقترا، ثم

---

(١) انظر: تيسير الكريم الرحمن ص: (٢٦٢).

قلت: إن رزقيه جميعا مبسوطان، فكيف يكونان مبسوطين والمقتور أبدا في كلام العرب غير مبسوط؟، وكيف قال الله: إن كلتيهما مبسوطتان وأنت تزعم أن إحداهما مقتورة؟، فهذا أول كذبك وجهالتك بالتفسير »[١].

التحليل:

بيّن الإمام الدارمي لصاحب الشبهةِ التناقضَ الذي اشتملت عليه شبهته، وشنَّع عليه هذه الغفلة الشديدة في عدم إدراكه هذا التناقض؛ إذ كيف يفسّر اليدين بالرزقين الموسع والمقتّر، ثم يتناقض فيفسّر قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] بالرزق؟، ويغفل عن التناقض الواضح بين اليدين (بمعنى الرزقين الموسع والمقتر) واليدين (بمعنى الرزقين) المبسوطتين، فكيف يكون (الرزقان مبسوطين) و (أحدهما مقتر والآخر موسع) في الوقت نفسه؟!.

❁ ❁ ❁

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المطلب الثالث

بيان التناقض الواقع بين طوائف
أهل الباطل الذين يقولون بمضمون تلك الشبهة

من علامات الحق: اتفاق أهله على سنَن واحد، ومن علامات الباطل: اختلاف أهله وتناقضهم فيما بينهم مع أنهم يرجعون إلى أصول واحدة مبتدعة في الجملة، يقول التابعي مطرف بن عبد الله بن الشخير: « لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحدا لقال القائل: الحق فيه، فلما تشعبت واختلفت عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرق »(١).

والحق يجمع ولا يفرّق، والباطل يتشعّب بأهله إلى سبل وأودية ومهالك: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

من أجل ما تقدم: كان الإلزام بتناقض أصحاب الشبهة فيما بينهم مع أنهم يقولون بها ويتفقون عليه في الجملة دليلاً على بطلان شبهتهم؛ إذ لو كانت شبهتهم حقاً لجمعت بينهم على منهج واحد، ولكانوا على قلب رجل واحد.

ومن نماذج هذا المسلك:

النموذج الأول:

قال الدارمي: « فقال قائل منهم: لا بل نقول بالمعقول.

قلنا: هاهنا ضللتم عن سواء السبيل ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٩).

عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نَعْدُ، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فوجدنا المعقول عند كل حزبٍ: ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم، فوجدنا فرقكم - معشر الجهمية - في المعقول مختلفين: كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه، والمجهول ما خالفها »[١].

النموذج الثاني:

قال ابن القيم: « إن دلالة السمع على مدلوله متفق عليها بين العقلاء...، وأما دلالة ما عارضها من العقليات على مدلوله فلم يتفق أربابها على دليل واحد منها، بل كل طائفة منهم تقول في أدلة خصومها: إن العقل يدل على فسادها لا على صحتها، وأهل السمع مع كل طائفة تخالفه في دلالة العقل على فساد قول تلك الطائفة المخالفة للسمع، فكل طائفة تدعي فساد قول خصومها بالعقل يصدقهم أهل السمع على ذلك، ولكن يكذبونهم في دعواهم صحة قولهم بالعقل، فقد تضمنت دعوى الطوائف فسادها بفهم من العقل بشهادة بعضهم على بعض وشهادة أهل الوحي والسمع معهم... »[٢].

التحليل:

استدل الإمام ابن القيم بتناقض كل من قال بشبهة تقديم العقل على النقل ودعوى كل فريق منهم أن العقل الذي يعارض النقل هو عقله هو وطائفته دون من سواهم؛ على فساد قولهم جميعاً في معارضة العقل للنقل.

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٠٤-٩٠٥).

المبحث السابع

الإلزام بالاطراد

تعريف الاطِّراد:

لغة: يقال: « اطَّرَدَ الأمر اطِّراداً: تبع بعضه بعضا، واطَّرَدَ الماء: كذلك، واطَّرَدَتِ الأنهار: جَرَت، وعلى هذا فقولهم: اطَّرَدَ الحدّ معناه: تتابعت أفراده وجرت مجرى واحدا كجري الأنهار »(١).

واصطلاحاً: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت.

فالمعنى إذاً: أن من قال قولاً لعلة معيّنة فإنه يلزمه أن يقول بذلك القول متى وجدت تلك العلة، وأنه إذا لم يقل بها كان ذلك دليلاً على عدم صحة قوله أو على عدم صحة العلة.

ومن ثمّ؛ فإنه يُنظَر في كلام صاحب الشبهة وتستخرَج منه العلة التي من أجلها قال تلك الشبهة، ثم يلزَم بأن يطرَد تلك العلة في كل ما كانت تلك العلة موجودة فيه، فإن لم يطرد العلة استدل بذلك على أن شبهته باطلة، وإن طردها - وذلك لا يقع إلا من مكابر أو جاهل أو من لا عقل عنده - شهد على نفسه بالوقوع في أبطل الباطل أو في المحال.

ومن نماذج هذا المسلك:

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٩٢).

النموذج الأول:

قال عبد الله بن المبارك لرجل من الجهمية: أتظنك خاليا منه؟، فبهت الرجل(١).

التحليل:

يقول الجهمية: إن الله في كل مكان، فألزمهم عبد الله بن المبارك بأن يطردوا هذا العموم على كل شيء حتى في أجسادهم، فقال لأحدهم: أتظن أن جسمك خالٍ من الله - أي: على قولك بأن الله في كل شيء -؟، فبهت الرجل بهذا الإلزام بالطرد؛ لأنه إن قال: نعم، فقد كفر وادّعى أن الله حالٌّ فيه، وإن قال: لا؛ فقد أبطل قوله ورجع عنه.

النموذج الثاني:

قال الدارمي: « فمن آمن بهذا القرآن الذي احتججنا منه بهذه الآيات وصدق هذا الرسول الذي روينا عنه هذه الروايات؛ لزمه الإقرار بأن الله بكماله فوق العرش فوق سماواته، وإلا فليحتمل قرآنا غير هذا فإنه غير مؤمن بهذا »(٢).

التحليل:

الذي يؤمن بالقرآن والرسول يؤمن بأن الله هو الذي أنزل القرآن وأرسل الرسول، فيلزمه أن يطرد هذا الإيمان، فيؤمن بأن الله هو الذي أخبر عن

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٣١).

(٢) الرد على الجهمية ص: (٧٠).

استوائه على العرش ويؤمن بذلك، وإلا كان في حقيقته غير مؤمن بالقرآن ولا بالرسول.

النموذج الثالث:

قال ابن القيم: « فدعوى الجهمي أن ظاهر هذا إثبات أعين كثيرة وأيد كثيرة فرية ظاهرة، فإنه إن دل ظاهره على إثبات أعين كثيرة وأيد كثيرة دل على خالقين كثيرين، فإن لفظ الأيدي مضاف إلى ضمير الجمع، فادَّعِ - أيها الجهمي - أن ظاهره إثبات أيد كثيرة لآلهة متعددة، وإلا فدعواك أن ظاهره أيد كثيرة لذات واحدة خلاف الظاهر، وكذلك قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[القمر: ١٤] إنما ظاهره بزعمك أعين كثيرة على ذوات متعددة لا على ذات واحدة »[(١)].

التحليل:

ادعى الرازي أنه إثبات الصفات على ظاهرها يستلزم التشبيه، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾؛ فزعم أن ظاهره يدل على أن الله أعيناً كثيرة. فألزمه ابن القيم بالاطراد، فإن النص إن كان ظاهره يدل على أعين كثيرة - كما يزعم الرازي؛ بحجة الجمع في (أعين) - يلزمه أيضاً أن يدلّ على خالقين كثيرين - بالحجة نفسها، وهي ضمير الجمع (نا) الدال على الجمع، فهل يستطيع الرازي - التزاماً بهذا الطّرد - أن يدّعي أن ظاهر هذا النص إثبات أعين كثيرة لآلهة كثيرين؟.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٤٣).

الخاتمــة

أحمد الله الكريم الجواد المنّان، واسع الفضل والعطاء والإحسان، على ما تفضّل به وأنعم، ومنّ به وأكرم، من إنجاز هذا البحث وإتمامه، من فاتحته إلى ختامه.

وبعد سيرٍ طويل في هذا البحث، وسنوات كدٍّ في جمع مادّته وصياغته وإخراجه، وتَجْوالٍ متأنٍّ في مصنَّفات العلوم المختلفة، ووقفات تأمُّل في استنباط المعاني، وتعرُّفٍ على الأقوال في المباحث والمسائل، مستفيداً من ذلك - بإذن الله - علماً وعقيدة وخيراً عظيماً؛ ينتهي بي المطاف، ويستقرّ بي المسير، فأحطّ عصا الترحال، وأزيح حملي عن كاهلي؛ لأنثر ثمرات ترحالي، وأهدي خبرات تجوالي؛ زبدة البحث وخلاصته، وأبرز نتائج مادّته:

١ - مما يزيد المؤمن إيماناً بالحق، ويقيناً بصحة عقيدته، وفرحاً بسلوك منهج أهل السنة والجماعة ولزوم ركابهم: أنهم على سنَن واحد في منهجهم في الاعتقاد تأصيلاً وتقريراً واستدلالاً ومصادر، متّفقين مؤتلفين، متأخِّرهم في ذلك كمتقدّمهم، ليس فيهم خلاف ولا اختلاف ولا شذوذ ولا فرقة.

وإذا كانت هذه حالهم في التأصيل والتقرير والاستدلال؛ فهي حالهم أيضاً في الذبّ عن الحق والدفاع عن الكتاب والسنة ونقض شبه أهل الأهواء والبدعة؛ إذ لهم في ذلك مسالك منهوجة، وطرائق معلومة، ومعالم بيّنة، ساروا فيها جميعاً - في كل عصر وجيل - على سنَن واحد، مهما اختلفت البدع والشبه وتفاوتت، ومهما وجد منها في كل جيل ما لم يكن فيما قبله بسبب البعد عن

عهد النبوة، ومهما حشد أهل الأهواء والبدعة صنوف مكرهم وكيدهم للبس الحق بالباطل ونشر الشبه في الأمة؛ مهما كان شيء من ذلك كان لأهل السنة في مواجهتِهم وفضحِ باطلهم وكشفِ زيف شبههم، منهجٌ في النقض أصيل، ومسالك في الردّ متينة موحَّدة، اختطّها أئمة الأمة (الصحابة رضي الله عنهم) وسلفها، ثم سار عليها وعلى مثلها: أمثال الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارمي وعبد العزيز الكناني، ثم أمثال الآجري وابن بطة واللالكائي وقوام السنة الأصبهاني، ثم أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن كثير والذهبي، ثم أمثال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وتلامذته والمعاصرين لهم، لا يختلف الآخر عن الأول، ولا تزال هذه السلسلة الذهبية ممتدة إلى عصرنا الحاضر، وستبقى ممتدة إلى أن يشاء الله.

٢- لأهل الأهواء والبدعة مصادر يستندون عليها في الاستدلال، هي ثلاثة أنواع - من حيث الجملة -:

١) المصادر الأصيلة (الكتاب، والسنة، والإجماع).

٢) المصادر التابعة للأصول (القياس، والأثر وأقوال الأئمة، والقواعد، والعقل).

٣) المصادر الباطلة (القصص والحكايات والمنامات، والكشف والوجد والذوق، والتقليد والعصمة).

٣- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر الأصيلة - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) عدم اعتبارهم إياها مصادر صحيحة تامة في أبواب الاعتقاد.

٢) طريقة الاستدلال بها.

٤- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر التابعة للأصول - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) الغلو في بعضها وجعله في مصافّ المصادر الأصيلة -وربما أعلى-.

٢) طريقة الاستدلال بها.

٥- وقع أهل الأهواء والبدعة - في استدلالهم بالمصادر الباطلة - في الخطأ والضلال بأمرين - من حيث الجملة -:

١) الغلو فيها بجعلها مصادر للاستدلال وهي ليست كذلك.

٢) الغلو فيها وجعلها في مصاف المصادر الأصيلة - بل أعلى -.

٦- مع الخطأ والضلال الذي عليه أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال إلا أن لهم مناهج يسلكونها فيه، ولهم مع كل مصدر يستدلون به - سواء كان مصدراً صحيحاً أم باطلاً - طرق ومسالك يلبسون فيها الحق بالباطل ويفتعلون الشُّبَه ويردون الحق.

٧- منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الصحيحة - سواء كانت مصادر أصيلة أم تابعة لها - يجمعه المسالك الآتية:

١) الاستدلال بدليل غير صحيح في نفسه:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته.

- الاستدلال بإجماع مدّعى غير موجود.
- الاستدلال بإجماع لا يصح ولا يثبت.
- الاستدلال بإجماع منسوب إلى أهل السنة، والواقع على خلافه.
- الاستدلال بإجماع من لا يعتدّ به.
- الاستدلال بإجماع طائفة صاحب الشبهة.
- الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد.
- الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط.
- الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها.
- الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها.
- الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة.
- الاستدلال بقواعد باطلة.
- الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم.
- تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية.
- الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية غير الصحيحة.
- الاستدلال بالأقيسة العقلية غير الصحيحة في أبواب الاعتقاد.

٢) الاستدلال بالدليل بتأويله وتحريفه عن وجهه وتحميله ما لا يحتمل:

ويشمل ما يأتي:

- تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل.

- تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل.
- بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل.
- الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها.
- استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة.
- تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام.

٣) ضرب بعض الأدلة ببعض أو الأخذ ببعضها وترك بعضها الآخر:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- ضرب كتاب الله بعضه ببعض.
- الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- معارَضة النصّ بالقياس.
- تقديم القياس على النص.
- دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية.
- دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية.

٤) تقديم الدليل المؤخَّر مرتبةً وقوّةً على الدليل الذي هو أولى منه:

ويشمل ما يأتي:

- الاستدلال بالمتشابه من القرآن.
- الاستدلال بالمتشابه من الحديث.

- التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة.
- تقديم الاستدلال بالدلائل والمقدمات العقلية في تقرير العقائد والدفاع عنها على أدلة الكتاب والسنة.
- تقديم الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد على الأقيسة الشرعية في الكتاب والسنة.
- دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما.

٨- منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الصحيحة - سواء كانت مصادر أصيلة أم تابعة لها - يجمعه المسالك الآتية:

١) بيان عدم صحة الدليل المستَدَلّ به أصلاً:

ويشمل ما يأتي:

- بيان ضعف ما استُدِلّ به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج.
- بيان ما كان من الأحاديث المُسْتَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً.
- تقرير عدم وجود الإجماع المدَّعى أو عدم ثبوته وصحته.
- بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به.
- بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد.
- إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً.
- المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام.
- المطالبة بدليل القاعدة المستدَل بها.

- المطالبة بمصدر القاعدة المستدَل بها.
- المطالبة بذكر من قال بالقاعدة المستدل بها من أهل العلم.
- إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض ما بُنِيَت عليه.
- إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض أجزائها.
- بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد.

٢) بيان الدلالة الصحيحة التي يدل عليها الدليل:

ويشمل ما يأتي:

- ردّ المتشابه إلى المحكم.
- تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب.
- الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم.
- توجيه الأحاديث المُسْتَدَلّ بها التوجيه الصحيح.

٣) إبطال الدلالة الباطلة المستَدَل بها في الدليل:

ويشمل ما يأتي:

- بيان عدم دلالة الأحاديث المُسْتَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة.
- تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق.
- تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة.
- بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض.
- إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة

العقلية غير الصحيحة.

٤) إبطال الاستدلال أو الدلالة باستدلالٍ أو دلالة أقوى وأصح منها:

ويشمل ما يأتي:

- تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى.
- نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع.
- تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص.
- تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق.
- تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك الدليل المستَدَلّ به.
- إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه.
- بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة.
- إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة.
- إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية.
- إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة.
- تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما.

٩- يتميز منهج أهل السنة في نقض الشبه بعدة مزايا وخصائص، من أهمها:

١) العلم:

- العلم بالشرع إجمالاً وتفصيلاً،
- العلم بالبدعة إجمالاً وتفصيلاً،
- العلم بالباب الذي أُثيرت فيه الشبهة،
- العلم بما في الشبهة من حق وباطل،
- العلم بالطريقة المسلوكة في عرض الشبهة،
- العلم بأفضل المسالك لنقضها.

٢) الأمانة:

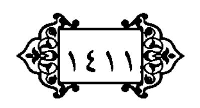
- الأمانة في عرض الشبهة،
- الأمانة في نقلها،
- الأمانة في بيان ما فيها من الحق والباطل،
- الأمانة في نقضها بالأدلة الصحيحة والمسالك المعتبرة.

٣) العدل:

- العدل في فهم مراد صاحب الشبهة،
- العدل في الرد على باطله دون ما معه من الحق.

١٠- لأهل السنة منهج بيِّن المعالم في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة، ولهم قواعد عامة في ذلك، يستعمل منها في كل شبهة ما يناسبها من حيث: طريقة عرضها، المصدر الذي تستند إليه، مضمونها، مقصد صاحبها، النتيجة التي تنتج عنها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



فهرس المصادر والمراجع

١. الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، علي يحيى معمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الإبانة الكبرى)، عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا بن نعسان معطي، دار الراية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣. الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ، أحمد بن المبارك السجلماسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤. الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٥. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٦. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، مكتبة ابن القيم، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨/ ١٩٨٨هـ.

٨. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٩. إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء، خالد بن ضحوي الظفيري، دار الآثار، صنعاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١١. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٢. إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

١٣. الاختصاص، محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد، الأعلمي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

١٤. الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥. آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة؛ مكتبة العلم، جدة.

١٦. آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٧. أربع قواعد تدور الأحكام عليها، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي؛ د. محمد بلتاجي؛ د. سيد حجاب، مطابع الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى.

١٨. إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠. أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩١م.

٢١. أساس التقديس، محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. أحمد السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٦٠٤هـ/ ١٩٨٦م.

٢٢. الاستقامة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة: الأولى ، ١٤٠٣هـ.

٢٣. الأسماء والصفات، أحمد بن الحسن البيهقي، قدم له وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، مصر.

٢٤. الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الأولى.

٢٥. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، محمد بن درويش بن محمد الأسنوي البيروتي الشافعي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

٢٦. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢/ ١٩٩٢.

٢٧. الأصول التي بني علها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٨. أصول الدين، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، مدرسة الإلهيات، استانبول، الطبعة الأولى، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

٢٩. أصول السرخسي، محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

٣٠. أصول السنة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، دار المنار، الخرج، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

٣١. أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٨هـ.

٣٢. أصول في التفسير، محمد بن صالح بن عثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٣. الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦هـ.

٣٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٥. إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، صالح بن فوزان الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٦. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٣٧. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الجيزة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٨. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

٣٩. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤٠. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ومعه: المرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تأليف: طه عبد الرؤف سعد؛ مصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٤١. أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، حافظ بن أحمد الحكمي، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٢. إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٣. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الحادية عشرة، ١٩٩٥م.

٤٤. إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة: الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٤٥. أفعال الرَّسول ﷺ ودلالتها على الأحكام الشرعية، د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: السادسة، ١٤٢٤هـ.

٤٦. الأفعال، علي بن جعفر السعدي ابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٧. الاقتصاد في الاعتقاد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، دار ومكتبة الهلال، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٨. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق وتعليق: د.ناصر بن عبدالكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٩. إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٠. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة؛ المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م.

٥١. إلى أين أيها الحبيب الجفري، د. خلدون مكي الحسني، البينة، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٢. أمالي الشيخ الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ.

٥٣. الأمالي، عبدالله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق: الحسين استاد ولي على اكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية قم.

٥٤. الإمامة والرد على الرافضة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٥. الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

٥٦. الانتقاء في فضائل الائمة الثلاثة الفقهاء، يوسف بن عبد البر الأندلسي، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٧. الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، عبدالكريم بن إبراهيم الجيلي، المطبعة الأزهرية المصرية، الطبعة: الأولى، ١٣١٦هـ.

٥٨. الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل، عبدالكريم بن إبراهيم الجيلي، تحقيق: صلاح عويضه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٩. الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف، محمد ابن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر.

٦٠. أنوار البروق في أنواء الفروق، أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: عبد القادر حسونة ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٦٢. الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، عبد الوهاب الشعراني، تحقيق: طه عبد الباقي سرور؛ السيد محمد الشافعي، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٣. الأنوار النعمانية، نعمة الله الموسوي الجزائري، مطبعة شركت جاب، تبريز.

٦٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ومعه: ضياء السالك)، عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تعليق: محمد عبدالعزيز النجار.

٦٥. إيثار الحق على الخلق، محمد بن نصر المرتضى اليماني ابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية ،١٩٨٧م.

٦٦. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٧. إيقاظ الهمم في شرح الحكم، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، تقديم: محمد أحمد حسب الله، دار المعارف، القاهرة.

٦٨. إيقاظ همم أولي الأبصار، صالح بن محمد بن نوح الشهير بالفلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٦٩. الإيمان، القاسم بن سلاّم الهروي أبو عُبيد، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٠. باب ذكر المعتزلة من « مقالات الإسلاميين » (ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس،١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م.

٧١. الباعث على إنكار البدع والحوادث، عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق: عثمان أحمد عنبر، دار الهدى، القاهرة، الطبعة: الأولى،١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٧٢. بحار الأنوار، المجلسي، دار الوفاء؛ إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٧٣. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٤. البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٧٥. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: هشام عبدالعزيز عطا؛ عادل عبدالحميد العدوي؛ أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٧٦. البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء ، مكتبة المعارف، بيروت.

٧٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٧٨. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر ابن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط؛ عبد الله بن سليمان؛ ياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٧٩. البدع والنهي عنها، محمد بن وضاح القرطبي الأندلسي، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٨٠. براءة الأشعريين من عقائد المخالفين، أبو حامد بن مرزوق، مطبعة العلم، دمشق، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٨١. البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبو المعالي، تحقيق: د. عبدالعظيم محمود الديب، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٨٢. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٨٣. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، عباس بن منصور السكسكي، تحقيق: د. بسام علي العموش، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٤. بغية المرتاد، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. موسى سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٨٥. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها و ما عليها (شرح مختصر صحيح البخاري)، عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، الطبعة: الأولى، ١٣٥٣هـ.

٨٦. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ.

٨٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٨٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨٩. تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين، علي مصطفى الغرابي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

٩٠. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٧م.
٩١. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
٩٢. تأويل مختلف الحديث، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٢م.
٩٣. تبسيط العقائد الإسلامية، حسن أيوب، دار الاعتصام، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
٩٤. التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.
٩٥. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (شهفور)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٩٦. تبويب الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أحمد الديباجي الأصفهاني، المكتبة الإسلامية، طهران، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ق.هـ/ ١٣٥٢ش.
٩٧. التبيان في تفسير غريب القرآن، أحمد بن محمد الهائم المصري، تحقيق: فتحي أنور، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٩٨. تجريد التوحيد المفيد، أحمد بن علي المقريزي، تحقيق وتعليق: د. أحمد السايح؛ د. السيد الجميلي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.
٩٩. التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير، (ضمن مجموعة الردود)، عبد الله بن بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.
١٠٠. التحف في مذاهب السلف، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: طارق السعود، دار الهجرة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٠١. التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية، فالح بن مهدي آل مهدي، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٠٢. التحقيق في أحاديث الخلاف، عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

١٠٣. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة: الأولى ، ١٤١٤هـ.

١٠٤. التدمرية (ضمن: مجموع الفتاوى)، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية = مجموع الفتاوى.

١٠٥. تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

١٠٦. تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الهندي الفتني

١٠٧. التعرف لمذهب أهل التصوف، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الكلاباذي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠٨. تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (ملحق بكتاب إحياء علوم الدين للغزالي).

١٠٩. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.

١١٠. تفسير ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

١١١. تفسير ابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله بن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة؛ محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة: الأولى،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١٢. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

١١٣. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، إيران، الطبعة: الثانية.

١١٤. تقريب التدمرية (ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد ابن صالح العثيمين، فتاوى العقيدة)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الرياض؛ مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٥. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١١٦. التقرير والتحبير، محمد بن محمد ابن أمير حاج الحنبلي، دراسة وتحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١١٧. التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمير الحاج، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١١٨. تلبيس إبليس، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥/ ١٩٨٥.

١١٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م.

١٢٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي؛ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٢١. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة: الثانية ،١٩٧٧م.

١٢٢. التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام، عبد المجيد بن سالم المشعبي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٣. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني؛ محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب السلفية، القاهرة.

١٢٤. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، باعتناء: إبراهيم الزيبق؛ عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٢٥. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

١٢٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٢٧. التوسل أنواعه وأحكامه، محمد ناصر الدين الألباني، آلف بينها ونسقها: محمد عيد العباسي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة.

١٢٨. توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٢٩. التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق وتذكرة أولي الألباب في طريقة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٠. التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٠هـ.

١٣١. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبدالوهاب، دراسة وتحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٣٢. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٣٣. تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٣٤. الثقات، محمد بن حبان البستي، دار الفكر (طبعة مصورة عن: طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

١٣٥. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣٦. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، عبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٣٧. جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٣٨. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٧٢هـ.

١٣٩. جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة: الأولى.

١٤٠. جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد أحمد لوح، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤١. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، أحمد عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: علي سيد صبح المدني، مطبعة المدني، مصر.

١٤٢. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

١٤٤. حاشية السندي على سنن ابن ماجه، نور الدين بن عبدالهادي السندي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٥. الحجة في بيان المحجة، إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

١٤٦. حجج القرآن، أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي، تحقيق: أحمد عمر المحمصاني، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٤٧. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

١٤٨. الحق الدامغ، أحمد بن حمد الخليلي، ١٤٠٩هـ.

١٤٩. الحكمة والتعليل في أفعال الله، د. محمد ربيع المدخلي،

١٥٠. الحكومة الإسلامية، الخميني، المكتبة الإسلامية الكبرى.

١٥١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٢. الحيدة و الاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبدالعزيز بن يحيى الكناني، حققه وعلق عليه: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٥٣. ختم الأولياء، محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، تحقيق: عثمان إسماعيل يحيى، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

١٥٤. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، يحيى بن شرف النووي، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٥. خلق أفعال العباد، محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٥٦. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

١٥٧. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٨. دراسات في التصوف، إحسان إلهي نظير، دار ابن حزم، القاهرة؛ مكتبة بيت السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٥٩. دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)، د. أحمد محمد أحمد جلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٠. الدرة فيما يجب اعتقاده، علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: د. أحمد ناصر الحمد؛ د. سعيد عبد الرّحمن موسى، مطبعة المدني، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦١. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق/ مراقبة: محمد عبدالمعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢.

١٦٢. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٦٣. دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، اعتنى به: عمر عبد السلام، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

١٦٤. دقائق التفسير، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٦٥. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق : الدكتور/ عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية؛ دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٦. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٧. الدين الخالص، صديق حسن خان، مكتبة التراث، القاهرة، ١٣٠٧هـ.

١٦٨. ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين، عبد الله ابن أسعد اليافعي، تحقيق: د. موسى بن سليمان الدويش، دار البخاري، المدينة المنورة؛ بريدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

١٦٩. ذم التأويل، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٠. ذم الكلام وأهله، عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

١٧١. الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين، د. سهل بن رفاع العتيبي، كنوز أشبيليا، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

١٧٢. الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ، أ .د. علي ابن محمد ناصر الفقيهي، دار المآثر، المدينة النبوية.

١٧٣. الرد على الأخنائي، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية، القاهرة.

١٧٤. الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: عبد الله السهلي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٧٥. الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تقديم وتخريج: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٧٦. الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

١٧٧. الرد على المخالف من أصول الإسلام (ضمن مجموعة الردود)، عبدالله بن بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٧٨. الرد على المنطقيين، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دار المعرفة، بيروت.

١٧٩. الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية، د. محمد بن أحمد الجوير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٨٠. رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع وموقف السلف منها، أ. د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٨١. رسالة التوحيد، إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي، الطبعة : لأولى، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ.

١٨٢. الرسالة القشيرية، عبدالكريم بن هوزان القشيري أبو القاسم، تحقيق: د. عبدالحليم محمود؛ محمود بن الشريف، دار الكتب الحديثة.

١٨٣. رسالة في الأصول (ملحقة بكتاب: تأسيس النظر للدبوسي)، عبيدالله ابن الحسين الكرخي، تحقيق: مصطفى القباني، دار ابن زيدون، بيروت؛ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٨٤. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م.

١٨٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٦. الروح، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٨٧. روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

١٨٨. الروضة من الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، دارالكتب الإسلامية، الطبعة: الخامسة، ١٣٧٥هـ.

١٨٩. الرياض الناضرة (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٩٠. زاد المسير في علم التفسير، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٩١. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٩٢. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٩٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، عدد من الناشرين.

١٩٤. سلسلة الأحاديث الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، عدد من الناشرين.

١٩٥. السنة، أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩.

١٩٦. السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩٧. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٦هـ.

١٩٨. السنن، سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار العصيمي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

١٩٩. السنن، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، بيت الأفكار الدولية، عمّان.

٢٠٠. السنن، عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي؛ خالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠١. السنن، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

٢٠٢. السنن، محمد بن عيسى الترمذي، بيت الأفكار الدولية، عمّان.

٢٠٣. السنن، محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٠٤. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: التاسعة، ١٤١٣هـ.
٢٠٥. السيرة النبوية، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.
٢٠٦. السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل (الرد على نونية ابن القيم)، علي ابن عبد الكافي السبكي، ومعه: تكملة الرد على نونية ابن القيم لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.
٢٠٧. شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، أ.د محمود محمد مزروعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
٢٠٨. شبهات القرآنيين، د. عثمان معلم محمود، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
٢٠٩. شبهات حول السنة، عبد الرزاق عفيفي، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
٢١٠. شرح أسماء الله الحسنى (ملحق بالجزء الخامس من تيسير الكريم الرحمن)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٢١١. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢١٢. شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢١٣. شرح الحكم الغوثية لأبي مدين التلمساني المغربي، أحمد إبراهيم بن علان الصديقي، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

٢١٤. شرح السنة، الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٥. شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط؛ محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق؛ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٢١٦. شرح العقيدة الأصفهانية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، الطبعة: الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢١٧. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٣٩١هـ.

٢١٨. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد الصالح العثيمين، تخريج وعناية: سعد الصميل، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٢١٩. شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، محمد خليل هراس، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٢٠. شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد ابن النجار الفتوحي الحنبلي، تحقيق: د. نزيه حماد ؛ د. محمد الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٢١. شرح صحيح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٢٢٢. شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٢٣. شرح كتاب كشف الشبهات، محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، طبع على نفقة محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٢٤. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

٢٢٥. شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار؛ محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبدالرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢٦. الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (الإبانة الصغرى)، عبيدالله ابن محمد بن بطة العكبري، تحقيق: رضا نعسان معطي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة؛ دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢٢٧. شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد اوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

٢٢٨. الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٩. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٣٠. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٣١. شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٣٢. الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة، أ.د عبد الرزاق ابن عبد المحسن العباد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٣٣. الشيعة هم أهل السنة، محمد التيجاني، مؤسسة الفجر، لندن، الطبعة: العاشرة، ١٤٢٣هـ.

٢٣٤. الصارم المسلول على شاتم الرسول، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني؛ محمد كبير أحمد شودري، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٣٥. الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن عبدالهادي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية.

٢٣٦. الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٩٩٠.

٢٣٧. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٢٣٨. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٢٣٩. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ضبط وترقيم: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق؛ بيروت؛ اليمامة، دمشق، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤٠. صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دمشق، الطبعة : الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٤١. صحيح السيرة النبوية، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٤٢. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٤٣. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٤٤. صحيفة الأبرار، ميرزا محمد تقي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٤٥. الصفدية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢٤٦. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، أحمد بن محمد ابن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي؛ كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٤٧. الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية، سليمان بن سحمان، تحقيق: عبد الكريم البرجس، دار العاصمة، الرياض.

٢٤٨. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق وتخريج وتعليق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٤٩. صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، محمد بشير السهسواني، مطابع القصيم، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

٢٥٠. الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق، سليمان بن سحمان، دراسة وتحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م.

٢٥١. طبقات الأولياء، عمر بن علي بن أحمد المصري ابن الملقن.

٢٥٢. طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٥٣. طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، المطبعة الميمنية، مصر.

٢٥٤. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي؛ د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٣هـ.

٢٥٥. طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد أبو عبدالرحمن السلمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥٦. الطبقات الكبرى (المسـماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار)، عبد الوهاب بن أحمد بن علي المعروف بالشعراني أبو المواهب، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥٧. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت.

٢٥٨. طريق الهجرتين وباب السعادتين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٥٩. طريق الوصول إلى العلم المأمول بمعرفة القواعد والضوابط والأصول، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٢٦٠. ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٦١. العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

٢٦٢. العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين بن الفراء أبو يعلى، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الطبعة: الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٦٣. العقود الفضية في أصول الإباضية، سالم بن حمد بن سليمان الحارثي المضيربي، دار اليقظة العربية، سوريا؛ لبنان.

٢٦٤. عقيدة الإمام أحمد بن حنبل (رواية أبي بكر الخلال)، أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٥. عقيدة الشيعة، ميرزا علي الحائري، الطبعة: الثانية.

٢٦٦. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، د. ناصر بن علي عائض الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٦٧. علل الشرائع، محمد بن علي بن الحسين الصدوق، الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٦٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٦٩. علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ، محمد بن عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بأبي شامة، تحقيق: علي أحمد عبد العال، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٥م.

٢٧٠. العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ (مع كتاب: الأرواح النوافخ)، صالح بن مهدي المقبلي، مكتبة دار البيان، دمشق.

٢٧١. العلو للعلي الغفار، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف ابن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٧٢. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري أبو عمرو ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٧٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٧٤. عوارف المعارف، عمر السهروردي، تحقيق: د. عبد الحليم محمود؛ محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة.

٢٧٥. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٧٦. عون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة : الثانية، ١٤١٥هـ.

٢٧٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي؛ د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٧٨. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٧٩. غريب الحديث، حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٢٨٠. الغيبة، محمد بن إبراهيم النعماني، الأعلمي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٨١. غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية، محمد بن إبراهيم بن عبد الله النفزي الرندي، إعداد ودراسة: محمد هيكل؛ إشراف: أ.د عبدالصبور شاهين، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٨٢. الفتاوى الكبرى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، قدم له: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٣. فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٨٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

٢٨٥. الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٨٦. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد ابن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت.

٢٨٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٨٨. فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه، د. محمد بن عبد الله الصبحي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٨٩. الفتوحات المكية، محيي الدين بن عربي، تحقيق وتقديم: د. عثمان يحيى؛ تصدير ومراجعة: د. إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٢٩٠. الفرق الإسلامية من خلال الكشف والبيان، أبو سعيد محمد بن سعيد الأزدي القلهاتي، تحقيق وتقديم: محمد بن عبدالجليل، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

٢٩١. الفرق بين الفرق، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

٢٩٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد ابن حزم، تحيق: د. محمد إبراهيم نصر؛ د. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، جدة؛ الرياض؛ الدمام، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٩٣. فصوص الحكم، محيي الدين بن عربي، تعليق: أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٩٤. فضائح الباطنية، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢٩٥. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين (ضمن كتاب: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية، تونس، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٤م.

٢٩٦. الفقيه والمتفقه، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٢٩٧. الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن عبد الخالق، خرج أحاديثه: محمد عيد العباسي، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة: الثانية.

٢٩٨. الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٩٩. الفوائد، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣٠٠. فيض القدير بشرح الجامع الصغير، محمد المدعو بعبد الرؤف المناوي، علق عليها: نخبة من العلماء، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧٢م.

٣٠١. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي.

٣٠٢. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٠٣. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة: الرابعة ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣٠٤. القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم، د. محمد هشام بن لعل محمد طاهري، دار التوحيد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٠٥. قصيدة شيخ الشيوخ أبي مدين شعيب المغربي وشرحها عنوان التوفيق في آداب الطريق، أحمد بن محمد عبد الكريم بن عطاء الله السكندري.

٣٠٦. قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، محمد صديق حسن خان القنوجي، تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي، شركة الشرق الأوسط للطباعة، الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٠٧. قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧.

٣٠٨. قواعد الأصول ومعاقد الفصول، عبدالمؤمن بن كمال الدين الحنبلي، تحقيق وتعليق: د. علي الحكمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٣٠٩. قواعد التصوف، أحمد بن أحمد البرنسي المشهور بِـ(زروق)، ضبط وتعليق: محمد بيروتي، دار البيروتي، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٣١٠. القواعد الحسان لتفسير القرآن (ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي)، عبدالرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣١١. القواعد الفقهية، مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقلتها، علي أحمد الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٣١٢. القواعد الفقهية، د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣١٣. القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، محمد بن صالح بن عثيمين، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣١٤. القواعد والأصول الجامعة، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣١٥. قوت القلوب، أبو طالب المكي، تحقيق: د. عبدالمنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣١٦. الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (مع: توضيح المقاصد لابن عيسى)، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣١٧. الكافية في الجدل، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: د. فوقية حسين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣١٨. الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر، عبد الوهاب بن أحمد التلمساني، ضبط: عبدالله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٩. الكبريت الأحمر والإكسير الأكبر في معرفة أسرار السلوك إلى ملك الملوك، عبد الله بن أبي بكر العيدروس، تحقيق: د. محمد سيد سلطان، دار جوامع الكلم، القاهرة.

٣٢٠. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الخامسة،١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٢١. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي الفاروقي التهانوي، دار صادر، بيروت.

٣٢٢. كشف الشبهات، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: ناصر بن عبد الله الطريم؛ سعود بن محمد البشر؛ عبد الكريم اللاحم، مطابع الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى.

٣٢٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٢٤. كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام، سليمان بن سحمان، أضواء السلف، الطبعة: الأولى.

٣٢٥. كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس، عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، الرياض.

٣٢٦. كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء، بكري المكي ابن السيد محمد شطا الدمياطي، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٣هـ.

٣٢٧. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي؛ إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ،،المدينة المنورة.

٣٢٨. الكليات، أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش؛ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٣٢٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٠. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣١. لطائف المنن، ابن عطاء الله السكندري، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٣٣٢. اللمع، عبد الله بن علي السراج الطوسي، تحقيق: د. عبد الحليم محمود؛ طه عبد الباقي سرور، دار الكتب الحديثة، مصر؛ مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

٣٣٣. اللمع في أصول الفقه، إبراهيم بن علي الشيرازي أبو إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٣٤. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٣٥. مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبدالعزيز زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٣٣٦. الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات، الشمس السلفي الأفغاني، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٣٧. مباحث في علوم القرآن، د. مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٣٨. مجاز القرآن، معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة، عارضه بأصوله وعلق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣٣٩. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم؛ ساعده: ابنه محمد، دار الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٤٠. مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

٣٤١. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (فتاوى العقيدة)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا، الرياض؛ مؤسسة الجريسي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤٢. مجموعة الرسائل والمسائل، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٣٤٣. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تصحيح وتخريج وتعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

٣٤٤. المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، حسين آل عصفور البحراني، المشرق العربي الكبير، البحرين، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٤٥. محبة الرسول بين الاتباع والابتداع، عبد الرؤوف محمد عثمان، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٤٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٤٧. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، محمد بن عمر الرازي، راجعه: طه عبدالرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية.

٣٤٨. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٤٩. المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٥٠. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٣٥١. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، اختصره: محمد بن نصر الموصلي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٥٢. مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي أبو شامة، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة الصحوة الإسلامية، الكويت، ١٤٠٣هـ.

٣٥٣. مختصر تاريخ الإباضية، أبو ربيع سليمان الباروني، مكتبة الاستقامة، تونس، الطبعة: الثانية.

٣٥٤. المخصص، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٥٥. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٣٥٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨.

٣٥٧. المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٣٥٨. المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. فؤاد عبدالمنعم، دار الدعوة، الاسكندرية.

٣٥٩. مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

٣٦٠. مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣٦١. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، عبيد الله بن محمد المباركفوري،

٣٦٢. مسائل الإمام أحمد (رواية أبي داود)، سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، تحقيق: محمد رشيد رضا؛ محمد بهجة البيطار، دار المعرفة، ١٣٥٣هـ.

٣٦٣. مسائل الجاهلية (مع شرح العلامة صالح الفوزان)، محمد بن عبد الوهاب، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٦٤. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٦٥. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣٦٦. المستدرك على مجموع فتاوى سيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٦٧. المسند، أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر.

٣٦٨. مسند إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق: د. عبدالغفور بن عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٦٩. مسند الشاميين، ، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٧٠. المسند، الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٧١. المسودة في أصول الفقه، عبد السلام و عبد الحليم و أحمد بن عبد الحليم آل تيمية، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، دار المدني، القاهرة.
٣٧٢. مشارق أنوار العقول، نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، علق عليه وصححه: أحمد بن حمد الخليلي مفتي عام سلطنة عمان، طبع على نفقة: زاهر بن حمد الحارثي، الطبعة: الثانية، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٥م.
٣٧٣. مشارق أنوار اليقين في أسرار المؤمنين، الحافظ رجب البرسي الحلي، دار الأندلس، بيروت، الطبعة: الحادية عشرة، ١٩٧٨م.
٣٧٤. مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين، رجب البرسي، الأعلمي، بيروت.
٣٧٥. مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
٣٧٦. مشتهى الخارف الجاني في رد زلقات التجاني الجاني، محمد الخضر الشنقيطي، دار البشير، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٣٧٧. مصابيح الأنوار، عبد الله شبر، النور، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.
٣٧٨. مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز بن عبد الله آل حمد، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٧٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
٣٨٠. المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٣٨١. المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٨٢. المطالب العالية، محمد بن عمر الرازي، تحقيق: أحمد السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٣٨٣. المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب، دار الهداية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٨٤. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد الحكمي، ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣٨٥. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٣٨٦. معالم التنزيل، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت.

٣٨٧. معاني القرآن الكريم، أحمد بن محمد النحاس أبو جعفر، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٨٨. المعتزلة، زهدي حسن جار الله، مطبعة مصر، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

٣٨٩. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، د. عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٩٠. معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، أ.د محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٩١. المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسين، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٣٩٢. معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار الفكر، بيروت.

٣٩٣. المعجم الصغير (مع: الروض الداني)، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دار عمان، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٩٤. المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٩٥. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٣٩٦. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى؛ أحمد الزيات؛ حامد عبدالقادر؛ محمد النجار، المكتبة الإسلامية، استانبول.

٣٩٧. معجم لغة الفقهاء، أ. د محمد قلعه جي؛ د. حامد صادق قنيبي، دار النفائس.

٣٩٨. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٩٩. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٤٠٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف؛ شعيب الأرناؤوط؛ صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤٠١. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيح والتعليق عليه: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن طبعة: جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن)، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤٠٢. المعلم بفوائد مسلم، محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.

٤٠٣. المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري؛ عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، الطبعة: الأولى، ١٩٧٩م.

٤٠٤. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٤٠٥. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، ١٣٩٩هـ.

٤٠٦. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠٧. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق؛ الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٠٨. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب مستو؛ أحمد محمد السيد؛ يوسف علي بديوي؛ محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق؛ بيروت؛ دار الكلم الطيب، دمشق؛ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٠٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت؛ صيدا، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٤١٠. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن، تحقيق: هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة.

٤١١. مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، د. جابر بن إدريس بن علي أمير، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤١٢. مقالة التعطيل والجعد بن درهم، أ.د. محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤١٣. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤ م.

٤١٤. مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم، محمد العبدة؛ طارق عبدالحليم، دار الأرقم، الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤١٥. المقنع في علوم الحديث، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٤١٦. الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٤١٧. مناهج وأساليب البحث العلمي، ربحي مصطفى عليان وزميله، دار صفاء، عمان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

٤١٨. المنقذ من الضلال، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية، بيروت.

٤١٩. منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية.

٤٢٠. منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٢١. المنهاج في ترتيب الحجاج، أبو الوليد الباجي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي.

٤٢٢. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان ابن علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض، الرياض، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٢٣. منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، د. عثمان علي حسن، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٢٤. منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل والنقل وأثر المنهجين في العقيدة، جابر إدريس علي أمير، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٤٢٥. المنهج السلفي تعريفه تاريخه مجالاته قواعده خصائصه، مفرج بن سليمان القوسي، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٢٦. منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل عرض وتقويم، إعداد: محمد ابن ناصر بن صالح السحيباني، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٢٧. المنهج المقترح لفهم المصطلح، د. حاتم بن عارف الشريف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.

٤٢٨. المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل (ضمن كتاب: فرق وطبقات المعتزلة)، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق وتعليق: د. علي سامي النشار؛ عصام الدين محمد، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٧٢م.

٤٢٩. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، دار صادر ، بيروت.

٤٣٠. الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

٤٣١. الموضوعات، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: د. نور الدين بوياجيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٣٢. موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، د. إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٣٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

٤٣٤. النبوات، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤٣٥. نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران، دار الحديث، بيروت؛ مكتبة الهدى، رأس الخيمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

٤٣٦. نشر الطوالع، محمد المرعشي الملقب بـ ساجقلي زاده، مكتبة العلوم العصرية ومطبعتها، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

٤٣٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٤٣٨. نفحات الأنس من حضرات القدس، عبدالرحمن الجامي.

٤٣٩. نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض؛ شركة الرياض، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٤٠. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، الرياض؛ جدة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ.

٤٤١. نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم الإسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٤٤٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت.

٤٤٣. نور البراهين، نعمة الله الجزائري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٤٤. نور العين في المشي إلى زيارة قبر الحسين، محمد حسن الاصطهباناتي، دار الميزان، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٤٥. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

٤٤٦. هذه مفاهيمنا (رد على كتاب مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد بن علوي المالكي)، صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٤٤٧. وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق، جمال بن أحمد بادي، دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ.

٤٤٨. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم؛ دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٤٩. وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد با كريم محمد با عبد الله، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٥٠. الوضع في الحديث، د. عمر بن حسن فلاته، مكتبة الغزالي، دمشق؛ بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤٥١. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، عبد الوهاب الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت.

فهرس

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثاني

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

مركز سطور للبحث العلمي

دار الإمام مسلم

مَنْهَجُ أَهْلِ السُّنَّةِ

فِي نَقْضِ

شُبَهِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ وَالبِدْعَةِ



الطبعة الأولى



البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com



جوال: ٠٥٩٠٩٦٠٠٠٢ - ٠٥٣٢٦٢٧١١١

الصف والإخراج
دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع

رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الثاني

تأليف



د. أحمد سردار محمد شيخ



دار الإمام مسلم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

المبحث الثاني

الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

التمهيد

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة

إذا كان الصحابة أقرب عصراً من النبوة، وأعمق صلةً وعلماً وفقهاً بكلام الله ورسوله، وأصدق نيةً، وأصح لساناً، وأفصح بياناً، كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة - ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد - حجة على من بعدهم(١)، وكانت الآثار(٢) الواردة عنهم في ذلك حجةً في تقرير الاعتقاد الحق والدفاع عن الدين الصحيح ونقض الشُّبه الباطلة، ولها حقّ التقدير والاحترام والتقديم على جميع ما ورد عن غيرهم، وكذلك الحال بالنسبة

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٠٣) بتصرف.

(٢) جمع (أثر)، وهو: ما انتهى سنده إلى الصحابة والتابعين وتابعيهم، قال الحافظ ابن حجر: « ثم الإسناد: إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره، أو إلى الصحابي كذلك...، أو إلى التابعي...، فالأول المرفوع، والثاني الموقوف، والثالث المقطوع، ومن دون التابعي فيه مثله، ويقال للأخيرين: الأثر ». نخبة الفكر ص (٢١)، وقد يطلق (الأثر) على ما يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، انظر: معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد ص (٨)، إلا أن المراد في هذا المبحث هو الإطلاق الأول.

للآثار الواردة عن التابعين وأتباعهم.

وكذلك مَن جاء بعدهم مِن العلماء الربانيين المتبعين لما كانوا عليه في العلم والعمل؛ يكون لهم ولأقوالهم التي اتبعوا فيها الكتاب والسنة وهدي السلف من المكانة العالية والمنزلة الرفيعة ما يتقدّمون به على غيرهم من فئات الأمة.

ومن أجمع ما يبيّن منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة[١] وحجيتها عند أهل السنة: ما ذكره الأئمة الدارمي وابن بطة واللالكائي وابن تيمية:

أما الدارمي فقال: « هذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة، مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك كما قال الله ﷻ، لا يعرفون له تأويلا غير ما يتلى من ظاهره أنه كلام الرحمن تبارك وتعالى »[٢].

وأما ابن بطة فقال: « قد ذكرت في هذا الباب من أمر العرش ما نزل به

---

(١) قال الزركشي: « ...فيُقَال لما نُسِب لصاحب الشرع: الخبر، وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب ». النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/ ٤١٧).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

القرآن، وصحت بروايته الآثار، وأجمع عليه فقهاء الأمصار وعلماء الأمة من السلف والخلف الذين جعلهم الله هداة للمستبصرين، وقدوة في الدين، وجعل ذكرهم أُنساً لقلوب المؤمنين، وليعلم ذلك ويتمسك به من أحب الله خيره، وأن يستنقذه من حبائل الشيطان، ويفكه من فخوخ الملحدة الجاحدين الذين زاغت قلوبهم فاستهوتهم الشياطين، الذين خطئ بهم طريق الرشاد وحرموا التوفيق والسداد »[١].

وقال اللالكائي: « فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون، فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في

---

(١) الإبانة (٣/ ١٩١).

العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجنة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -، ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة »[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ...، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدى محمد ﷺ على هدى كل أحد، وبهذا سموا: أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة »[٢].

ويوضّح ذلك ما يأتي:

أولاً: الصحابة أكمل هذه الأمة وأعلمها - بعد نبيها ﷺ -، وفهمهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

وعملهم حجة، ويجب اتباع الآثار الواردة عنهم في ذلك:

١- عن عبد الله بن مسعود[١] رضي الله عنه قال: « من كان منكم مُسْتَنًّا فلْيَسْتَنَّ بمن قد مات[٢]؛ فإن الحيَّ لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ، أبَرُّ هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلّها تكلُّفا، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدي المستقيم »[٣].

٢- وقال عمر بن عبد العزيز[٤] رحمه الله: « أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعد ما جرت به

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل، الهذلي، أبو عبد الرحمن، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعليه، وحدث عنه بالكثير، وكان أشبه الناس به هَدْياً ودَلاً وسَمْتاً، شهد فتوح الشام، وسيَّره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، ثم ولاه عثمان عليها، ومناقبه عديدة، توفي بالمدينة سنة (٣٢هـ) أو في التي بعدها. انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٢) قال المباركفوري: « وكأن ابن مسعود يوصي القرون الآتية بعد قرون الصحابة باقتفاء آثارهم، والاهتداء بهديهم » مرعاة المفاتيح (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٣) شرح السنة للبغوي (١/ ٢١٤)، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص: (٣٦٨).

(٤) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أبو حفص، أمير المؤمنين، أمه أم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، ولد سنة (٦٣هـ)، وكان إماماً ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع، تولى الخلافة سنة (٩٩هـ) فكان إمام عدل، قال ميمون ابن مهران: « ما كانت العلماء عند عمر إلا تلامذة »، توفي سنة (١٠١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٠-٢٤١).

سنته وكُفُوا مُؤْنته[١]، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها لك - بإذن الله - عصمة. ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها؛ فإن السنة إنما سنَّها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا، ولَهُم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم إنما حَدَث بعدهم؛ ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم[٢]، ورغب بنفسه عنهم؛ فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم من مَقْصَر، وما فوقهم من مَحْسَر[٣]، وقد قصَّر قوم دونهم فجفوا، وطمَح عنهم

---

(١) « كُفُوا - بصيغة الماضي المجهول -: من الكفاية. والمؤنة: الثقل، يقال: كفى فلانا مؤنته؛ أي: قام بها دونه فأغناه عن القيام بها. فمعنى (كفوا مؤنته) أي: كفاهم الله تعالى مؤنة ما أحدثوا، أي: أغناهم الله تعالى عن أن يحملوا على ظهورهم ثقل الإحداث والابتداع، فإنه تعالى قد أكمل لعباده دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينا، فلم يترك إليهم حاجة للعباد في أن يحدثوا لهم في دينهم، أي: يزيدوا عليه شيئا أو ينقصوا منه شيئا» عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(٢) « ولئن قلتم - أيها المحدِثون المبتدعون - فيما حدث بعد السلف الصالحين: (إن ما حدث) ما: موصولة، أي: الشيء الذي حدث بعدهم، أي: بعد السلف الصالحين؛ (ما أحدثه) ما: نافية، أي: لم يحدِث ذلك الشيء إلا من اتبع غير سبيلهم » السابق (١٢/ ٢٤٠).

(٣) « (فما دونهم) أي: فليس دون السلف الصالحين، أي: تحتهم، أي: تحت قصرهم، (من مَقْصَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف، أي: حَبْس أو محل حَبْس، من: قَصَر الشيءَ قصْرا؛ أي: حبسه، (وما فوقهم) أي: وليس فوقهم، أي: فوق حَسْرهم، (من

أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلي هدى مستقيم »[١].

٣- وقال أبو حاتم الرازي[٢] رحمه الله: « مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان... »[٣].

ثانياً: معرفة الآثار التي تبيّن ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم وتابعوهم من أصول العلم وينابيع الهدى:

فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله، فمن بنى الكلام فى العلم أصوله وفروعه على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه؛ فقد أصاب طريق النبوة[٤].

مَحْسَر): مصدر ميمي أو اسم ظرف أيضا، أي كَشْف أو محل كَشْف، من: حَسَر الشيءَ حَسْرا؛ أي: كشفه...، وحاصله: أن السلف الصالحين قد حبسوا أنفسهم عن كشف ما لم يحتج إلى كشفه من أمر الدين حبسا لا مزيد عليه، وكذلك كشفوا ما احتيج إلى كشفه من أمر الدين كشفا لا مزيد عليه » عون المعبود (١٢/ ٢٣٩).

(١) أخرجه أبو داود ص(٥٠٤-٥٠٥).

(٢) محمد بن إدريس بن المنذر الغطفاني الرازي، أبو حاتم، الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين إمام خراسان، ولد سنة (١٩٥هـ)، كان من بحور العلم، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، توفي سنة (٢٧٧هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٤٧-٢٦٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٨)(٥/ ٤١٣)(١٠/ ٣٦٢-٣٦٣).

وكل من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه أقرب؛ كان أقرب إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان، وكان أعظم فرقاناً بين الحق والباطل. وكل من كان عنهم أبعد؛ كان أقرب إلى الشرك والبدع، ونقص من دينه بحسب بُعده، وكان أبعد عن الفرقان واشتبه عليه الحق بالباطل[١].

قال سفيان الثوري: « إنما الدين الآثار »[٢].

ثالثاً: الاعتصام بما كان عليه صحابة النبي ﷺ والتابعون وتابعوهم هو سبيل النجاة والعصمة من الاختلاف والتفرق، وفي غيره الضلال والهلاك والفرقة[٣]:

« خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدِّث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتها واحدة؟، فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أُنزِل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيمَ أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا »[٤].

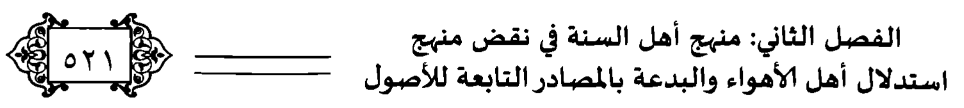
---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٩٣)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٦)(١٧/ ٤٩٧، ٤٩٨).

(٢) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٨٠).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩، ٥١٧)، إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ١٧٦).



وقال شريح وابن سيرين: « لن نضل ما تمسكنا بالأثر »[١].

وقال مالك بن أنس: « ما قلّت الآثار في قوم إلا ظهرت فيهم الأهواء، ولا قلّت العلماء إلا ظهر في الناس الجفاء »[٢].

رابعاً: كل ما أُحدِث بعد الصحابة والسلف الصالح - ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم - فهو بدعة وضلالة:

فإن الصحابة ﭫ آمنوا بما جاء به الرسول ﷺ على وجهه، واستوعبوا الحق الذي جاء به، وكان التابعون على سبيلهم، ثم تابعوهم، فكل ما خالف سبيلهم فهو من البدع والمحدثات[٣].

قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: « لقيتُ أكثر من ألف رجل من أهل العلم؛ أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر؛ لقيتهم كَرَّات قرناً بعد قرن، ثم قرناً بعد قرن[٤]، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة...، فما رأيت واحدا

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٧).

(٢) ذم الكلام وأهله (٥/ ٧٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٨٦)(٣١/ ٣٧).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية (٤ / ٨١): « والقَرْن : أهل كل زمان وهو مِقْدار التَّوسُّط في أعمار أهل كل زمان. مأخوذ من الاقْتران، وكأنه المِقدار الذي يَقْتَرِن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم وأحوالهم »، وانظر: الصحاح للجوهري (٧ / ٣٠)، وقال الفيروزأبادي في القاموس المحيط (ص ١٥٧٨): « القرن: ...أَهْلُ زَمانٍ واحِدٍ، وأُمَّةٌ بعَد أُمَّةٍ ».

منهم يختلف في هذه الأشياء...؛ وما رأيت فيهم أحدا يتناول أصحاب محمد ﷺ...، وكانوا ينهون عن البدع؛ ما لم يكن عليه النبي ﷺ وأصحابه »[1].

وقال اللالكائي: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين »[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: « وهذا الصراط المستقيم الذي وصانا باتباعه هو الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو قَصْد السبيل، وما خرج عنه فهو من السبل الجائرة - وإن قاله من قاله -، لكن الجور قد يكون جَوْرًا عظيمًا عن الصراط، وقد يكون يسيرا، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله، وهذا كالطريق الحسِّي؛ فإن السالك قد يعدل عنه ويجور جورًا فاحشا، وقد يجور دون ذلك، فالميزان الذي يعرف به الاستقامة على الطريق والجور عنه: هو ما كان رسول الله وأصحابه عليه، والجائر عنه: إما مفرط ظالم، أو مجتهد متأوِّل، أو مقلِّد جاهل، فمنهم المستحق للعقوبة، ومنهم المغفور له، ومنهم المأجور أجرًا واحدًا - بحسب نياتهم ومقاصدهم واجتهادهم في طاعة الله تعالى ورسوله أو تفريطهم »[3].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٢-١٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٢).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ١٣١).

خامساً: وَزْن الآراء والمعقولات والنظريات والأذواق والمواجيد والمكاشفات والمخاطبات وجميع ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال في الأصول والفروع الباطنة والظاهرة بكتاب الله وسنة رسوله والآثار الواردة عن الصحابة والسلف الصالح:

وجماع ذلك: أن يجعل كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه وما كان عليه أصحابه والسلف الصالح من بعدهم هو الحق الذي يجب اتباعه؛ فما وافق ذلك فهو حق، وما خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه - لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه -، أو قد عرف مراده ولكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه؛ فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم[1].

ومن نماذج تطبيق ذلك:

١ - قال المزني[2]: «إن كان أحد يُخرِج ما في ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي، فصرت إليه وهو في مسجد مصر، فلما جثوت بين يديه قلت: هجس في ضميري مسألة في التوحيد، فعلمت أن أحدًا لا يعلم علمك، فما الذي عندك؟، فغضب ثم قال: أتدري أين أنت؟، قلت: نعم، قال: هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون، أبلغَكَ أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥-٦٦، ٥٨٢) (١٢/ ٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

(٢) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، أبو إبراهيم، تلميذ الشافعي، الإمام العلامة فقيه الملة علَم الزهاد، ولد سنة (١٧٥هـ)، كان رأساً في الفقه زاهداً عالماً مناظِرا محجاجاً غواصاً عن المعاني الدقيقة، وبه انتشر مذهب الشافعي في الآفاق، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٢/ ٤٩٢-٤٩٦).

عن ذلك؟، قلت: لا، قال: هل تكلم فيه الصحابة ؟، قلت: لا... »[١].

٢- وفي فتنة امتحانِ المأمونِ الناسَ بخلق القرآن: أنه صار إلى دمشق، فذكروا له أبا مسهر[٢]، ووصفوه بالعلم والفقه، فأحضره فقال: ما تقول في القرآن؟، قال: كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، فقال: أمخلوق هو أو غير مخلوق؟، قال: ما يقول أمير المؤمنين؟، قال: مخلوق، قال: بخبر عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو التابعين؟، قال: بالنظر...[٣].

سادساً: لا يكفي دعوى أحدٍ أنه على الكتاب والسنة حتى يكون موافقًا لما دلّت عليه الآثار مما كان عليه الصحابة والسلف الصالح؛ لأن كثيراً من فِرَق الضلال يتعلق ببعض ظواهر النصوص، فيوجِّهها - لَيًّا وتحريفاً - لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته، والآثار التي تبين فهْمَ الصحابة والسلف لهذه النصوص هي الفيصل، وهي الحق، وليس دون ذلك إلا الضلال والشقاء[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١).

(٢) عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى الغساني الدمشقي، أبو مسهر، الإمام الفقيه شيخ الشام، ولد سنة (١٤٠هـ)، قال ابن معين: « ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحداً أشبه بالمشيخة الذين أدركتهم من أبي مسهر »، توفي سنة (٢١٨هـ). انظر: السير (١٠/ ٢٢٨-٢٣٨)

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣٥).

(٤) انظر: العلم الشامخ ص: (٤٦٧)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٢٥).

سابعاً: أهل العلم من الأئمة أتباع السلف الصالح (الصحابة والتابعين وتابعيهم) هم أهل الحق والحجة والإجماع والفرقة الناجية والطائفة المنصورة في كل عصر، واتّباعهم فيما أجمعوا عليه واجب، وهم المرجوع إليهم وإلى علمهم وأقوالهم.

١- قال إسحاق بن راهويه: « لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة »[١].

٢- وقال محمد بن الحسن الشيباني[٢]: « اتفق الفقهاء من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف[٣]، ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »[٤].

---

(١) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، أبو عبد الله، صاحب أبي حنيفة، العلامة فقيه العراق، ولد سنة (١٣٢هـ)، كان فصيحاً متبحراً في الفقه يضرب بذكائه المثَل، توفي سنة (١٨٩هـ). انظر: السير (٩/ ١٣٤-١٣٦).

(٣) يعني رحمه الله: من غير تأويل لها بما يصرفها عن ظاهرها، ولا وصف لم يرد في الكتاب والسنة أو يخالفهما.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

٣- وقال الترمذي[١]: « وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم أهل الفقه والعلم والحديث »[٢].

٤- وقال ابن القيم: « واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض... »[٣].

٥- وقال أيضاً: « إن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها، فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرا »[٤].

٦- وقال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: « الجماعة: أي: أهل القرآن والحديث والفقه والعلم الذين اجتمعوا على اتباع آثاره ﷺ في جميع الأحوال كلها، ولم يبتدعوا بالتحريف والتغيير، ولم يبدلوا بالآراء الفاسدة »[٥].

---

(١) محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، أبو عيسى، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، عالم متقن، كان ممن يضرب به المثل في الحفظ، أضرّ في آخر عمره، توفي سنة (٢٧٩هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦٨-٦٦٩).

(٢) سنن الترمذي ص: (٣٦٠).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ٧٠).

(٥) عون المعبود (١٢/ ٢٢٣).

المطلب الأول

منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

يدعي كل فريق من أهل الأهواء البدعة - مع ما هم عليه من مخالفة الكتاب والسنة والصحابة والسلف والأئمة - أنهم هم أهل الحق وأنصاره والمتبعون له، وأن من انتسب إليهم ووالاهم كان من أتباع الهدى والحق، وأن كل من خالفهم كان من أهل البدع[١]، وذلك: أنهم « كلهم يدعون شريعة الإسلام، ملتزمون في الظاهر شعارها، يرون أن ما جاء به محمد ﷺ هو الحق، غير أن الطرق تفرقت بهم بعد ذلك، وأحدثوا في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله ﷺ، فزعم كل فريق أنه هو المتمسك بشريعة الإسلام، وأن الحق الذي قام به رسول الله ﷺ هو الذي يعتقده وينتحله »[٢]، وأنه متّبع لما كان عليه الصحابة وأئمة الهدى من بعدهم.

فالخوارج الأولون - مع خروجهم على علي رضي الله عنه، ومفارقتهم جماعة المسلمين، وتكفيرهم جمهور الصحابة والتابعين وعامة المسلمين، وجعلهم دراهم هم دار الإيمان، ودار غيرهم من أهل الإسلام دار كفر، واستحلالهم دماءهم وأموالهم وأعراضهم-: جاء أتباعهم من الإباضية الذين يفتخرون ويتشرفون بالانتساب إليهم فادعوا أنهم هم أهل الاستقامة وأهل الحق وجماعة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٧).

المسلمين وأهل الدعوة، وزعموا أن مذهبهم معتمد على الكتاب والسنة والإجماع، وأن إمامهم هو محمد ﷺ، وأن مذهبهم هو الحق الذي جاء به النبي ﷺ، وأنهم موافقون للسلف[١].

والمعتزلة: يسمون أنفسهم أهل الحق، ويزعمون أن مذهبهم هو الذي أنزل الله به الكتاب وأرسل به الرسل وجاء به جبريل إلى النبي ﷺ، وأنه هو الذي يقتضيه العقل والكتاب والسنة، وأنه هو الذي مر عليه السلف والخلف، ثم تراهم حين يذكرون طبقات المعتزلة يجعلون في الطبقة الأولى عددا من صحابة رسول الله منهم: أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر، وفي الطبقة الثانية عددا من صغار الصحابة وأئمة التابعين أمثال: الحسن والحسين وأصحاب علي وابن مسعود، وفي الطبقة الثالثة أمثال الحسن البصري وابن سيرين، ثم يميلون في الرابعة إلى غيلان وواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد[٢].

---

(١) انظر: الفرق الإسلامية للقلهاتي ص: (٢٢٨-٢٢٩، ٢٩٤-٣٠٣)، مشارق أنوار العقول للسالمي ص (د-ذ، ٢٩٤)، العقود الفضية للحارثي ص: (٢، ٣، ٤٥-٤٨، ٧٠-٧١، ١٢١، ١٢٢، ١٦١-١٦٣، ١٦٧-١٦٨، ١٦٩-١٧٢، ١٨٠-١٨١)، الحق الدامغ ص: (٧، ٢٠، ٢٣٠-٢٣٦)، الإباضية بين الفرق الإسلامية لعلي معمر ص: (٦، ٤٧٤)، مختصر تاريخ الإباضية للباروني ص: (٤، ٦، ١٩-٢٠). وانظر: دراسة عن الفرق للدكتور أحمد جلي ص: (٧٧).

(٢) انظر: باب ذكر المعتزلة للكعبي ص: (٦٨)، فضل الاعتزال للقاضي عبد الجبار ص: (١٣٨، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٩)، المنية والأمل لابن المرتضى ص: (١٢، ١٧-١٨، ٢٣-٣٨). وانظر: المعتزلة لزهدي جار الله ص: (٦)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٢-٥٤).

والأشاعرة: يجعلون أنفسهم هم أهل السنة والجماعة وأهل الحق وعصابة السنة، ويرون أن مذهبهم موافق لما عليه الصحابة، وأن عليه أئمة الإسلام من التابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة، وأنه مذهب جمهور المسلمين من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم(١).

ومنهم من يضم الماتريدية إلى الأشاعرة(٢).

والصوفية: زعموا أن اسم المسلمين كان: الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم الزهاد والعباد، ثم التصوف(٣)، فكأنه يجعلهم امتدادا لهم وسائرين على طريقتهم ومتبعين لهم.

والرافضة: يدعون أن الشيعة الإمامية هم خير أهل الأرض، وأنهم الوحيدون على الإسلام واتّباع النبي ﷺ، بل يجعلون امتدادهم من عصر النبوة(٤).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: (١٠-١١، ٢٦، ٣٦٢-٣٦٤)، التبصرة في الدين للإسفراييني ص: (١٥٣-١٨٤، ١٩٢-١٩٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص: (١٥٠)، السيف الصقيل للسبكي ص: (١٢-١٤). وانظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٥٤-٦٠)، منهج الشهرستاني في كتاب الملل والنحل ص: (٩٠-١١٤، ٢٦٦-٢٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٣٧٥-٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٥، ٦٥٧-٦٥٨).

(٢) انظر: براءة الأشعريين من عقائد المخالفين (١/ ٣٩، ٦٢، ١١١-١١٣)(٢/ ٩٠)، نشر الطوالع للمرعشلي ص: (٣٩١)، تبسيط العقائد الإسلامية ص: (٢٩٦، ٢٩٩).

(٣) انظر: الرسالة القشيرية (١/ ٢٠-٢١، ٥٢-٥٣).

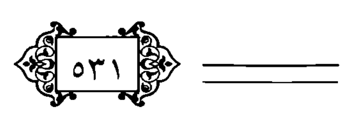
(٤) انظر: ما نقله شيخ الإسلام في منهاج السنة (٣/ ٤٤٣-٤٤٤) عن محمد بن الحسن الطوسي الرافضي، ثم رده عليه (٣/ ٤٤٤-٤٨٥) من ثمانية أوجه. وانظر أيضا: مشارق أنوار اليقين للبرسي ص: (٤٥-٤٩، ٥٨-٥٩)، الأنوار النعمانية للجزائري (٢/ ٢٧٧-٢٨٠)، تبويب الذريعة ص: (٤١-٤٢، ٤٧).

وهذه الدعوى من أهل الأهواء والبدعة بأنهم متبعون ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة هي دعوى زائفة زائغة مضلِّلة، وحقيقة الأمر التي تبين منزلة آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة عندهم تتبيّن بما يأتي:

أولا: الصحابة يجعلون الكتاب والسنة إمامهم، ويطلبون الدين من قبلهما، والتابعون يرجعون إلى الصحابة في ذلك، وكذلك يرجع تابعو التابعين إلى التابعين، وإليهم جميعاً يرجع الأئمة من بعدهم، وأما أهل الأهواء والبدعة فإن منهم من يطلبون الدين من غير طريقه الصحيح، لأنهم يرجعون إلى معقولهم وآرائهم وخواطرهم، ثم إذا سمعوا شيئا لا يوافق ذلك من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة لم يقيموا له وزناً، ولم يرفعوا له رأساً، بل يعرضونه على معيار عقولهم وأهوائهم، فإن استقام لهم قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم وآرائهم ردوه، وإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستكرهة، فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السنة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة تحت أقدامهم[1].

ثانيا: أهل الأهواء والبدعة من أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم والاقتداء بهم في أبواب الدين والاعتقاد، بل يلتقون في الطعن فيهم: بالتكفير تارة - كالخوارج والرافضة -، وبالتفسيق تارة - كالمعتزلة -، وبتفضيل أنفسهم أو رؤوسهم على الصحابة تارة - كالمتكلمين من أشاعرة وماتريدية وكالصوفية -؟، أفيقبل قولهم بعد هذا بأنهم متبعون للصحابة

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٨).



والسلف والأئمة؟!(١).

ثالثا: جميع أهل الأهواء والبدعة يفتعلون الصوارف للإعراض عن قبول آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة، كقولهم: إن منهج السلف أسلم وإن منهجنا أعلم وأحكم، فإذا كان هذا هو موقفهم من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة فكيف يتجرؤون على الادعاء بأن أولئك الأخيار هم سلفهم أو أنهم متبعون لهم؟.

قال شيخ الإسلام: « السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم الذي يوصل العباد إلى الله، والرسول هو الدليل الهادي الخِرِّيت في هذا الصراط...، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقال عبد الله بن مسعود: خط لنا رسول الله ﷺ خطا، وخط خطوطا عن يمينه وشماله، ثم قال: هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام:١٥٣]، وإذا تأمل العاقل الذي يرجو لقاء الله هذا المثال، وتأمل سائر الطوائف من: الخوارج، ثم المعتزلة، ثم الجهمية والرافضة، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام مثل الكرامية، والكلابية، والأشعرية، وغيرهم، وأن كُلاً منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث، ويدعي أن سبيله هو الصواب؛ وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم الذي لا يتكلم عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى »(٢).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٣-١٥٧)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧-٥٨).

رابعاً: أهل الأهواء والبدعة لا يعرفون من آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة إلا النزر اليسير، وقد لا يعرفون منها شيئاً، ولا يميزون بين صحيحها وموضوعها، ولا يعتنون بتحرير دلالتها، ولا يستقصون في أي مسألة يتكلمون فيها ما ورد فيها عن الصحابة والتابعين والأئمة.

خامساً: وهم يجهلون قدر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن.

سادساً: وتجد أحدهم يتكلم في أصول الدين وفروعه بكلامٍ من كأنه لم ينشأ في دار الإسلام، ولا سمع ما عليه أهل العلم والإيمان، ولا عرف حال سلف هذه الأمة وما أوتوه من كمال العلوم النافعة والأعمال الصالحة، ولا عرف ما بيّنوه مما بعث الله به نبيه ما يدله على الفرق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد.

سابعاً: وتجد عندهم من الوقيعة في أئمة السنة وهداة الأمة - من الصحابة الكرام فمن بعدهم - من جنس وقيعة الرافضة ومن معهم من المنافقين في أبي بكر وعمر وأعيان المهاجرين والأنصار.

ثامناً: وتجد عامتهم ومن أعرض عن جادة السلف منهم - إلا من عصم الله - يعظمون أئمة أهل البدع والفُرْقَة، ويتكلفون لهم محامل غير ما قصدوه، ولهم في قلوبهم - من الإجلال والتعظيم والشهادة بالإمامة والولاية لهم وأنهم أهل الحق - ما الله به عليم، ويقدمونهم على ما هو مأثور عن الصحابة والتابعين ومنقول عن الأئمة المهديين.

تاسعاً: جوّزوا مخالفة ما أجمع عليه الصحابة والسلف الكرام، ومن ذلك: قولهم: إن الأمة إذا اختلفت فى تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، فجوّزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، وجوّزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأن تكون الأمة قبلهم كلها جاهلة بمراد الله، ضالّة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية![١].

ومن خلال ما تقدم يظهر أن أهل الأهواء والبدعة - في حقيقة أمرهم - لا يرون من الواجب عليهم التمسك بما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة، بل موقفهم العام - جميعاً - هو الطعن في الصحابة، والقدح فيهم، وهذا لازم لهم - أقرّوا بذلك أم لا -.

وبيان ذلك[٢]:

أن الرافضة: تطعن في أبي بكر وعمر وعامة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، بل تكفّرهم وتحكم بردتهم.

وكذلك الخوارج قد كفروا عثمان وعليا وجمهور المسلمين من الصحابة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٠-١٧١) (٦/ ٥٨٠) (٧/ ٦٣٩-٦٤٠) (١١/ ٣٣٩-٣٤١) (١٢/ ١٦،٤٦٧-٤٦٨) (١٣/ ٥٨-٦٠، ٢٥٩) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٨) (١٩/ ٥-٦، ٧٣، ٣٠٧-٣٠٨)، الصواعق المرسلة (١/ ١٧٣-١٧٤) (٣/ ١٠٥١) (٤/ ١٣٤٢).

(٢) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة (٢/ ٧٥١-آخر الكتاب)؛ لمعرفة موقف الشيعة والخوارج والنواصب من الصحابة.

والتابعين(١).

والمعتزلة أيضا تفسِّق من الصحابة والتابعين طوائف، وتطعن في كثير منهم وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف آراءهم وأهواءهم، بل تكفِّر أيضا من يخالف أصولهم التي انتحلوها من السلف والخلف(٢).

وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية والكرامية والأشعرية فهؤلاء في الجملة - وإن كانوا لا يطعنون في الصحابة صراحة - فصنيعهم يدل على عدم احترامهم للصحابة وتقديرهم إياهم:

---

(١) انظر: ١- مشارق أنوار العقول للسالمي الإباضي ص: (٨٣، ٣٤٣-٣٤٥)، العقود الفضية للحارثي الإباضي ص: (٢٨-٣١، ٣٣-٤٢، ٤٨-٦١، ٨٥-٩١، ٢٨٨-٢٩٠)؛ لمعرفة طعون الإباضية في الصحابة.

٢- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين للدكتور أحمد جلي ص: (١٤٤-١٤٦، ١٤٨)؛ للوقوف على طعن جماعة التكفير المعاصرة في الصحابة.

(٢) انظر: ١- الملل والنحل (١/ ٤٩)؛ لمعرفة قول واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد - رأسي الاعتزال - في تفسيق الصحابة الذين شهدوا موقعتي (الجمل) و (صِفِّين)، وردّ شهادتهم.

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص: (٢١-٢٢)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٥٩٢)؛ للوقوف على طعن النظام وأبي الهذيل العلاف - من رؤوس المعتزلة ومُنَظِّريهم - في الصحابة.

فهم يصرِّحون بمخالفة السلف في مثل مسألة الإيمان ومسألة تأويل الآيات والأحاديث، فيقولون: مذهب السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأما المتكلمون من أصحابنا فمذهبهم كيت وكيت، وكذلك يقولون: مذهب السلف أن هذه الآيات والأحاديث الواردة في الصفات لا تُتأَوَّل، والمتكلمون يريدون تأويلها إمّا وجوباً وإما جوازاً، فيذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم المتكلمين. أليس هذا صريحاً في أن السلف كانوا ضالّين عن التوحيد والتنزيه، وعلمه المتأخرون؟!.

وأيضاً: فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة، وأقوال المتكلمين تارة، وتارة يجعلون إخوانهم المتأخرين أحذق وأعلم من السلف، فيقولون: طريقة السلف أسلم، وطريقة هؤلاء أعلم وأحكم!، فيصِفُون إخوانَهم بالفضيلة في العلم والبيان والتحقيق والعرفان، والسلفَ بالنقص في ذلك والتقصير فيه، أو الخطأ والجهل. ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض؛ فإنه - وإن لم يكن تكفيراً للسلف، كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج، ولا تفسيقاً لهم كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم -؛ كان تجهيلاً لهم وتخطئة وتضليلاً، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي - وإن لم يكن فسقاً -، فزعموا أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة - وفي مقدمتهم الصحابة -[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٢-١٠٥، ١٥٣-١٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها

آثار الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة من منارات العلم والهدى في هذه الأمة؛ ولذلك فإن أهل السنة يحرصون على الاستدلال بها مع عنايتهم بأسانيدها وتوثيقها والحرص على صحة نسبتها إليهم أو اشتهارها عنهم الشهرة المقبولة عند أهل العلم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة غير ثابتة عنهم ولا مقبولة عند أهل العلم وليس لها إسناد صحيح تُروى به أو مصدر موثوق تُذكَر وتُنقَل فيه، بل إنهم قد يستدلون بأثرٍ عن صحابي أو أحد السلف أو بقولٍ لأحد الأئمة وينسبونه إلى كتابٍ مّا ثم عند البحث والتحرّي يظهر أنه لا يوجد فيه البتة!، وهذا من أقبح الكذب أو الخطأ والجهل!.

وسبب استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار أو الأقوال الموضوعة أو التي لا أصل لها: هو امتداد للسبب في استدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، فكما أنهم يستدلون بها على باطلهم لأنهم لن يجدوا في صحيح السنة وصريحها ما يؤيدهم، وليخدعوا عوامّ الناس بأن معهم من أدلة السنة ما يشهد لهم؛

فكذلك يستدلون بآثار الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة الموضوعة أو التي لا أصل لها لأنهم لن يجدوا من آثار سلف الأمة وأقوال الأئمة ما يؤيدهم، وليخدعوا عامة الناس بأنهم متبعون للصحابة والسلف والأئمة.

وهذه الآثار والأقوال التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة:

- منها ما يستدلون به لتقرير بدعهم وباطلهم، ومنها ما يستدلون به للقدح في أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم.
- ومنها ما يكونون هم المتهمين بوضعه واختلاقه، ومنها ما هو من الأباطيل الموجودة فيستدل به أهل الأهواء والبدعة لأنه يحقق غرضاً من أغراضهم.

ولعل من أول من استدل على باطله بالآثار الموضوعة أو التي لا أصل لها: أصحاب الفتنة الذين خرجوا على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقد ذكرت كتب السير والتاريخ أنهم افتعلوا أقوالاً عليه وعلى غيره من الصحابة احتجّوا بها على مشروعية خروجهم عليه وعلى أن عدداً من أجلاء الصحابة موافقون لهم فيما هم عليه من الإثم والعدوان والظلم والبهتان[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها:

١- الاستدلال على الطعن في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بالأثر الذي نُسِب فيه إلى علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما أنهما تخلفا عن بيعة

(١) يراجع في ذلك: كتاب فتنة مقتل عثمان (٢/ ٦٠٧ وما بعدها).

أبي بكر ثم بايعا مكرهين(١).

٢- الاستدلال على الطعن في عثمان بن عفان رضي الله عنه أو الطعن في عدد من أجلاء الصحابة رضي الله عنهم، بالآثار التي نُسِب فيها إلى علي بن أبي طالب وطلحة ابن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة أنهم كاتبوا أهل الآفاق وأمروهم بخلع عثمان بن عفان رضي الله عنه أو قتله(٢).

٣- الاستدلال على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول »(٣).

٤- الاستدلال على التوسل بالأموات:

أ- بالأثر المروي عن أبي صالح، عن مالك الدار - قال: وكان خازن عمر على الطعام - قال: أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا. فأتي الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنكم مسقيون، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره، فبكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه(٤).

---

(١) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٨٨٦).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٣٠-١٤٠).

ب- بالأثر المروي عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: قحط أهل المدينة قحطا شديدا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كُوًى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرا حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق(١).

٣- الاستدلال على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه(٢).

٤- الاستدلال على جواز التبرّك بذوات الصالحين وعرقهم وشعرهم ونحو ذلك، بما نُسِب للإمام الشافعي من: أنه غسل الثوب الذي كان يلبسه الإمام أحمد وأخذ الماء الذي قطر من الثوب وأخذ غُسالة هذا الثوب يتبرّك بها(٣).

٥- الاستدلال على صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد - وخاصة تأويل نصوص الصفات -: بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »(٤).

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٦). وانظر: التوسل أنواعه وأحكامه ص: (١٤٠-١٤٤).

(٢) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٣) انظر: إلى أين... أيها الحبيب الجفري! ص: (٨٠-٨١).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص: (٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذا المنقول عن الإمام أحمد - على أنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار - في أساس التقديس ص(١٠٧).

المسلك الثاني

الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها

الصحابة والسلف والأئمة لهم عظيم القدر والمكانة في الدين وبين المسلمين لما أكرمهم الله به من اتباع الكتاب والسنة والفقه في الدين والثبات على الحق والإعراض عن الباطل وأهله، ولكن أفرادهم ليسوا معصومين، فقد يخطئ الواحد منهم في اجتهاده، وقد يشذّ في مسألة أو مسائل معدودة عما عليه الجماعة من أهل السنة، وقد يقول القول ثم يتبين له الحق فيرجع إليه.

ولذا؛ فإن الواجب هو معرفة الحق بالدليل من الكتاب والسنة والإجماع، وأما ما أخطأ فيه أحد أعيان أئمة أهل السنة من الصحابة فمن بعدهم أو شذّ به عن الجماعة أو ثبت رجوعه عنه؛ فإن الواجب هو معرفة قدره ومكانته في الدين وحفظ ذلك له والثناء عليه بسابقته في الدين والفضل مع عدم متابعته فيما أخطأ فيه أو شذّ به - فضلاً عما رجع عنه -؛ فإن الحق أحق أن يُتَّبع، والرجال هم الذين يُعرَفون بالحق وليس الحق هو الذي يعرف بالرجال.

وهذا هو ما عليه أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بآثارٍ عن الصحابة والسلف وبأقوالٍ عن الأئمة لا تمثِّل حقيقة ما هم عليه من الحق واتباع السنة ومتابعة الجماعة، فيستدلون بالآثار والأقوال الشاذة أو التي رجع عنها صاحبها أو تلك التي أخطأ فيها باجتهاده.

قال الدارمي: « إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما القول بأن هذا الفعل مستحب أو منهي عنه أو مباح، فلا يثبت إلا بدليل شرعي، فالوجوب والندب والإباحة والاستحباب والكراهة والتحريم لا يثبت شيء منها إلا بالأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية مرجعها كلها إليه صلوات الله وسلامه عليه، فالقرآن هو الذي بلغه، والسنة هو الذي علمها، والإجماع بقوله عُرِف أنه معصوم، والقياس إنما يكون حجة إذا علمنا أن الفرع مثل الأصل، وأن علة الأصل في الفرع، وقد علمنا أنه ﷺ لا يتناقض، فلا يحكم في المتماثلين بحكمين متناقضين، ولا يحكم بالحكم لعلة تارة ويمنعه أخرى مع وجود العلة إلا لاختصاص إحدى الصورتين بما يوجب التخصيص، فشرعه هو ما شرعه هو ﷺ، وسنته ما سنها هو، لا يضاف إليه قول غيره وفعله وإن كان من أفضل الناس إذا وردت سنته، بل ولا يضاف إليه إلا بدليل يدل على الإضافة؛ ولهذا كان الصحابة كأبي بكر وعمر وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون باجتهادهم ويكونون مصيبين موافقين لسنته، لكن يقول أحدهم: أقول في هذا برأيي، فإن يكن صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه، فإن كل ما خالف سنته فهو شرع منسوخ أو مبدل، لكن المجتهدون وإن قالوا بآرائهم وأخطئوا

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٩).

فلهم أجر، وخطؤهم مغفور لهم »[١].

ومن أسباب استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآثار أو الأقوال: تتبّعهم للغرائب، وتشبّثهم بما يرون أن فيه متمسَّكاً لهم وإن كان غير مسلَّم به في نفسه، وعدم عنايتهم أصلاً بآثار السلف وأقوال الأئمة، فلا يعرفون ما وقع فيه الخطأ من ذلك أو الشذوذ، ولا يعرفون الأقوال الواردة عن صاحب الأثر أو القول في تلك المسألة فيتبيّنون أنه رجع عن ذلك القول وأعرض عنه فيما بعد.

وهذه الأقسام الثلاثة المذكورة هنا في هذا المسلك (الشاذّ، ما كان عن اجتهاد، ما رُجِع عنه) قد تلتقي جميعاً في موضع واحد، وهو أن يكون صاحب الأثر أو القول قد اجتهد في المسألة المعيّنة فأخطأ الدليل والمدلول، فيكون بهذا الخطأ في الاجتهاد قد خالف الجماعة وشذّ قوله عن قولهم، ثم إنه رجع عن قوله إلى قول الجماعة ووافقهم وتابعهم. وأما إن لم يثبت أنه رجع عن قوله الذي خالف به الجماعة فيكون قد اجتمع في الأثر أو القول المنقول عنه: الاجتهاد الخاطئ وشذوذ قوله عن قول الجماعة، وبذلك يظهر: أن كل من أخطأ في اجتهاده فإنه بمجرد خطئه هذا يكون قد شذّ في قوله عن قولهم، فهما جهتان متلازمتان: الاجتهاد الخاطئ والشذوذ عن الجماعة.

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٩٦-٣٩٧).

كما يحسن التنبيه إلى أن الشذوذ المراد هنا قسمان:

الأول: شذوذ الأثر أو القول عما عليه الجماعة من أهل العلم والسنة، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل قول الجماعة.

الثاني: شذوذ الأثر أو القول عما عليه صاحب الأثر أو القول نفسه، فيكون ذلك الأثر أو القول في مقابل المعروف المعهود المستقرّ عن صاحب الأثر.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف[١].

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر[٢].

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التمسح بقبر النبي ﷺ، بالأثر المروي

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص(٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا قدم من سفر صلى السجدتين في المسجد ثم أتى النبي ﷺ فيضع يده اليمنى على قبر النبي ﷺ ويستدبر القبلة ثم يسلم على النبي ﷺ ثم يسلم على أبي بكر وعمر(١).

٤- الاستدلال على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ الاستدلال على ذلك بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها »(٢).

٥- الاستدلال على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه(٣).

---

(١) انظر: الرد على الأخنائي ص(١٦٩-١٧٢).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: المصدر السابق ص(١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث
بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل

آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة لها منزلتها ومكانتها في الدين وفي نفوس أهل العدل والإنصاف من المسلمين، وينبغي احترامها وإنزالها المكانة اللائقة بها، ومن احترامها: نقلها كما وردت دون أيّ تصرّف أو تغيير يُخِلّ بالمبنى أو المعنى، فضلاً عن كون ذلك من الأمانة التي أمر الله بها ورسوله.

وإذا كان من الظلم والعدوان تحريف كلام الناس والتصرّف في نقل أقوالهم وأفعالهم على غير وجهها، وإذا كان من الزور والبهتان أن يحمَل كلامهم وفعلهم على ما لا يحتمل؛ فإن ذلك يكون أعظم جرماً وأشد إثماً وأكثر ضرراً إذا فُعِل تجاه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، وذلك أن لهم قدراً بين المسلمين وشرفاً، وينظرون إليهم على أنهم من القدوة التي يتأسّون بها، ويقرّون لهم بالسبق في الدين والعلم فيأخذون عنهم ويصدرون عن المنقول عنهم من العلم، ومن ثمّ؛ فإذا تُصرِّف فيما نُقِل عنهم دون وجه حق أو حُمِّل ما لا يحتمل كان ذلك من الإضرار بالمسلمين وخيانتهم وصرفهم عن اتباع الحق وتشكيكهم في مكانة السلف والأئمة وزعزعتها في أعينهم، فضلاً عن كونها من الخيانة في النقل والبهتان بأن ينسب إليهم كلامهم على غير وجهه أو بغير ما يحتمله.

ولذا؛ كان من العناية العظمى لأهل السنة بآثار السلف وأقوال الأئمة أنهم ينقلون ألفاظ كلامهم كما قالوها، وينقلون حركاتهم وتصرفاتهم على هيئتها كما فعلوها.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إذا رأوا في بعض آثار السلف وأقوال الأئمة ما يمكن أن يستدلوا ببعض أجزائه، بتروه ونقلوه ناقصاً واستدلوا به، فيظن من لا علم عنده بذلك الأثر أو القول المستدَل به أنه كذلك، وأن أهل الأهواء والبدعة لهم فيه متَمسّك، ومن صور ذلك:

١ - أن يُستَلّ جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف ما قبله أو بعده.

٢- أن يُعبَّر بالمعنى عن جزء من لفظ الأثر أو القول ويستدلّ به مع حذف المعنى الذي يدل له ما قبل ذلك اللفظ المستدلّ به أو بعده.

كما أنهم إذا لم يجدوا فيه مخرجاً صرفوه عن معناه الذي يحتمله إلى ما لا يحتمله دون أي بينة أو قرينة أو دليل، وربما فسّروه ابتداءً أو استدلوا به على ما لا يحتمله، ومن صور ذلك:

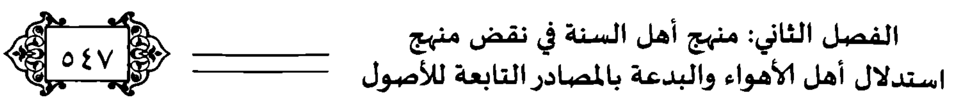
١ - أن يكون مورد الأثر أو القول خاصاً فيجعلونه عاماً أو العكس.

٢ - أن يُحمَل الأثر أو القول على غير الحال أو المعنى الذي ورد فيه.

٣- أن يحمل الأثر أو القول على ما لا يتوافق مع حال السلف والأئمة عموماً.

٤ - أن تحمَل بعض الألفاظ الواردة في الأثر أو القول على بعض معانيها اللغوية دون النظر في سياق الكلام وقرائن الأحوال.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة يستدلون ببعض الآية أو الحديث دون بعضها أو بعضه الآخر، أو يحملون الآية أو الحديث على ما لا يحتملان؛ فلا غرو أن يفعلوا ذلك أيضاً تجاه آثار السلف وأقوال الأئمة، وبذلك يصدق



عليهم قول السلف: « أهل الأهواء؛ يأخذون ما لهم ويتركون ما عليهم »[١].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة ببتر الآثار أو الأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين من داخل المدينة وخارجها، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان كلما قدم من سفر زار قبر النبي ﷺ وسلّم عليه وعلى صاحبيه ثم انصرف[٢].

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي القدوم من سفر، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم الزيارة في الأوقات وللأشخاص ومن مختلف الأماكن!.

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر[٣].

فهذا الفعل من ابن عمر رضي الله عنهما جاء في حال معينة وهي أنه يفعل ذلك إذا وافق نزولُه في السفر منزلاً كان النبي ﷺ قد نزله وتوضأ أو صلى فيه،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٦٥-٣٦٦)، الرد على الأخنائي ص: (٤٥-٤٨، ١٣٧-١٣٨، ١٤٥، ١٧٩-١٨١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١)(٢٦/ ١٤٤)(٢٧/ ١٣٤-١٣٥)، اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧، ٤٣٩)، تيسير العزيز الحميد ص: (٢٩٥-٢٩٧).

فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على عموم اتباع آثار النبي ﷺ في الحضر والسفر، وعموم زيارتها في الأوقات ومن مختلف الجهات، وتقصُّدها بالزيارة والتحري، وعموم التعبّد عندها، وعموم العبادات التي تفعَل عندها!.

٣- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس بن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -[١].

فهذا القول والفعل من عمر رضي الله عنه جاء في حال معينة وهي طلب الدعاء من العباس رضي الله عنه في حال حياته وبحضرته، فحملوه ما لا يحتمل، واستدلوا به على التوسل بالذوات وبالغائبين وبالأموات!.

٤- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في خطبته المشهورة أول خلافته: « وُلِّيتُكم ولست بخيركم، فإذا استقمت فاتبعوني، وإن اعوججت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم»[٢] وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن أبا بكر رضي الله عنه اعترف على نفسه

---

(١) انظر: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس (٢/ ٢٢ وما بعدها)، الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٢٦٢ وما بعدها)، كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الافهام ص(٤٨)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٥١-١٦٤)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٥٥-٧٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٣٣٦)، وابن هشام في السيرة النبوية (٢/ ٦٦١)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١٨٢-١٨٣)، وغيرهم. انظر: تخريج الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الكشاف (٢/ ٤٠٥-٤٠٧)، وأورده الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٧٩-٢٨٠) وقال: «هذا إسناد صحيح».

أنه ليس بخيرهم وأنه يعصي الله[١].

٥- استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها»[٢] وتحميلهم إياه ما لا يحتمل من: أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها[٣].

٦- نسبة بعض أهل الأهواء لابن عطية والقرطبي والشوكاني أن الخلود في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٤] موضوع لغةً للدوام الأبدي؛ ثم استدلاله بذلك على أن الآية تدل على خلود أصحاب المعاصي (الكبائر) في النار، وذلك من خلال بتر كلامهم، حيث إنهم صرّحوا جميعاً بأن المراد بالمعصية في الآية: الكفر بالله وترك التوحيد الذي دعاهم الله إليه وأمرهم به، ولم يفسروا المعصية بالكبيرة[٤].

---

(١) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٦٨-٢٧٣)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٨-٨٥٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٤٤٩)، وعبد الرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٥٧٠)، وغيرهم، وصحح إسناده شعيب الأرناؤوط على شرط مسلم.

(٣) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص: (٢٥٨-٢٦٠)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٦٠-٨٦١).

(٤) انظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ (٣٥٨-٣٦١).

المسلك الرابع

التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة

إنما نال الصحابةُ ﷺ والسلف والأئمة ما هم عليه من المكانة الرفيعة والمنزلة الشريفة في الأمة بما أنعم الله عليهم وشرفهم وخصهم به من الإيمان والعلم والعمل، هذا مع ما تميّز به الصحابة ﷺ من السبق إلى الإسلام وصحبة خير الأنام ومعاصرة التنزيل وسماع التأويل، وما تميز به التابعون وتابعوهم من فضيلة القرون الثلاثة الأولى.

ومع ذلك، فإن أفراد الصحابة والتابعين والأئمة ليسوا معصومين عن الخطأ ولا مبرئين عنه - كما سبق التعرّض له في المسلك السابق -.

وهم - أيضاً - قد يصدر عنهم من القول أو الفعل المتشابه المجمَل ما يوهِم أو يحتمل خلاف الحق أو موافقة ما عليه أهل الباطل أو الدلالة عليه:

فأهل السنة إذا وقفوا على شيء من ذلك عن الصحابة أو السلف أو الأئمة فإنهم - لما يعرفونه لهم من سابقتهم وتقدمهم وفضلهم - يحملونه على أحسن المحامل، ولا يعدّونه خروجاً عن الحق ولا تقويةً للباطل ولا انحرافاً عن الصواب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم يتتبّعون ما كان من هذا القبيل ويُتبِعونه أنفسَهم، ثم لا يفسّرونه إلا بما يوهمه من معنى فاسد أو مدلول باطل، ويدعون أن فيه تأييداً لما هم عليه من الهوى والبدعة أو رداً على أهل السنة، معرضين صفحاً عن غيره من الآثار والأقوال الصريحة الواضحة المشتهرة المتكاثرة،

ولا غَرْوَ!، فإنه إذا كان أهل الأهواء والبدعة يسلكون ذلك مع آيات كتاب الله ﷻ وسنة رسول الله ﷺ فليس بجديدٍ عليهم أن يسلكوه أيضاً مع آثار الصحابة والسلف وأقوال الأمة.

ولا شك أن من أعظم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك: هو جهلهم بحقيقة ما كان عليه الصحابة والسلف، أو إعراضهم عن تعلّمه وطلبه والفقه فيه، أو ظنهم الفاسد بأن ما هم عليه من الهوى والبدعة هو الحق والصواب وأنهم أرفع وأعلى منزلة ومكانة من السلف، وهذا كله يجعلهم يتمسّكون بالآثار أو الأقوال المجملة المحتملة المتشابهة ويحملونها على ما هم عليه أو ما يشغبون به على أهل السنة(١).

ومن أظهر وأوضح نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالتمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة:

تلك الآثار والأقوال التي وردت عن السلف والأئمة واحتج بها أهل التفويض وأهل التعطيل على أن منهج السلف والأئمة السابقين كان تفويض معاني صفات الباري سبحانه، معرضين أو جاهلين بكافة الآثار والأقوال الصريحة الدالة على موقفهم الواضح من معرفتهم بمعاني النصوص وإثباتهم إياها، ولكثرتها وأهميتها ووقوع الخطأ فيها ماضياً وحاضراً فإنني أكتفي هنا بالتمثيل بذكر نماذج منها(٢):

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٩-١٠).

(٢) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص: (٣٥١-٤٣٧).

١- عن الوليد بن مسلم قال: « سألت الأوزاعي[١] وسفيان الثوري[٢] ومالك بن أنس والليث بن سعد[٣] عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية، فقالوا: أَمِرُّوها بلا كيف »[٤].

٢- وقال المروزي: « سألت أبا عبد الله [يعني: أحمد بن حنبل] عن أخبار الصفات فقال: نُمِرُّها كما جاءت »[٥].

---

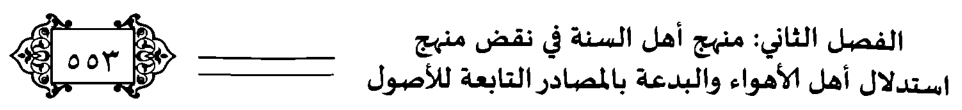
(١) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي الشامي، أبو عمرو، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان أحد أئمة الحديث والسنة والفقه في زمنه، وأعلم أهل الشام في وقته، توفي مرابطاً ببيروت سنة (١٥٧هـ) وقيل غير ذلك. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٣٧-٥٣٩).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (٩٧هـ)، كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلَماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته، مع الإتقان والحفظ والفقه والمعرفة والضبط والورع والزهد، توفي سنة (١٦١هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٦-٥٨).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي المصري، أبو الحارث، الإمام، ولد سنة (٩٤هـ)، كان ثقة نبيلاً سخياً من سادات زمانه في اتباع الأثر والورع وكثرة العلم والفقه وقد استقل بالفتوى في زمانه، توفي سنة (١٧٥هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨١-٤٨٤).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٣).

(٥) ذم التأويل ص: (٢١-٢٢).



٣- وقال الإمام أحمد - عن بعض أحاديث الصفات والرؤية -: « نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى »(١).

٤- وقال محمد بن الحسن الشيباني: « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب ﷻ من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »(٢).

٥- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام(٣): « هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض، إلا أنا إذا سئلنا عن تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحدا يفسر منها شيئا، ونحن لا نفسر منها شيئا نصدق بها ونسكت »(٤).

---

(١) ذم التأويل ص: (٢٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٣) القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، ولد سنة (١٥٧هـ)، كان ديّناً ورعاً كبير الشأن، من علماء بغداد المحدِّثين النحويين ورواة اللغة والغريب والعلماء بالقراءات ومن أئمة الاجتهاد، وصنف التصانيف في كل الفنون، توفي سنة (٢٢٤هـ). انظر: السير (١٠/ ٤٩٠-٥٠٩).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٢٦).

٦- وقال البربهاري[١]: «وكل ما سمعت من الآثار شيئا مما لم يبلغه عقلك - وذكر بعض أحاديث الصفات - فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئا من هذه بهواك؛ فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسر شيئا من هذا بهواه ورده فهو جهمي...»[٢].

(١) الحسن بن علي بن خلف البربهاري، أبو محمد، القدوة الإمام شيخ الحنابلة، كان قوّالاً بالحق داعيةً إلى الأثر لا يخاف في الله لومة لائم، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: السر (١٥/ ٩٠-٩٣)

(٢) شرح السنة ص: (٣١-٣٢). وانظر: استدلال الجويني والغزالي والشهرستاني - بما ورد عن السلف من إمرار نصوص الصفات - على أن مذهب السلف هو التفويض في: الرسالة النظامية للجويني ص(٢١٨)، إلجام العوام للغزالي ص(٥١-٥٢، ٥٦، ٦٠)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٠٣-١٠٥).

المسلك الخامس
الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة

إن كل منصف من أهل الإسلام لا يسعه إلا أن يُقِرّ بأن الصحابة والسلف وأئمة أهل السنة من أئمة الإسلام لهم المكانة العليّة والمنزلة الرفيعة، وأن ما كان عليه الصحابة والسلف وتابعهم عليه الأئمة هو الحق الذي لا يجوز خلافه ولا الخروج عنه، ذلك أن الصحابة إنما تلقّوه عن الكتاب والرسول مباشرة، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم، ثم الأئمة من بعدهم، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال إلا أن يكون الحق فيهم، ومتى ما اتفقوا على شيء من مسائل الدين فهو الحق والدين الذي أنزله الله على عباده ورضيه وشرعه لهم، فإجماعهم حجة يجب التسليم لها والقبول بها واتباعها والاستدلال بها.

ولذلك؛ كان إجماع الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم من أقوى ما يحتج به أهل السنة تقريراً لمسائل الدين ودفعاً لضلال المخالفين ونقضاً لما يحتجون به، وعُنِي أهل السنة من لدن التابعين فمن بعدهم بتحرير هذا الإجماع وتحقيقه ونقله إلى الأمة وتبليغه إياهم بمختلف الطرق وشتى الأساليب روايةً وتدارساً ووصيةً وكتابةً وتأليفاً، كما عُنوا أيضاً بتحرير المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الصحابة أو التابعين أو الأئمة من بعدهم، منتهجين في ذلك مسلكاً وسطاً عدلاً لا أسَدَّ منه - عند غيرهم من الأمة - ولا أصوب، يقوم على ستّ مراحل (أو خطوات):

١- إثبات وجود الخلاف في المسألة بالأسانيد الثابتة والنقول الصحيحة

المعتبرة.

٢- ذكر الأقوال في تلك المسألة مع نسبة كل قول إلى من قال به من أهل الحق من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأئمة الهدى من بعدهم، كل ذلك بأسانيد ونقول ثابتة.

٣- إيراد أدلة كل قول إيراداً تاماً بدقة وأمانة، لا يكون فيه البتة استيفاء أدلة قولٍ دون آخر ولا حكاية دليلٍ على غير وجهه.

٤- دراسة أدلة كل فريق وفق أدلة الشرع وقواعده وأصوله المعتبرة دراسةً خالصةً عن الهوى مخلصةً في بلوغ الحق ومعرفته، دون تعصّب لقولٍ أو فريقٍ على آخر، مع الإقرار بفضل ومكانة أولئك الأجلّة الذي اختلفوا في المسألة وتوقيرهم وتقديرهم، وأنهم ما أرادوا بالخلاف شراً ولا فساداً ولا خروجاً عن الحق وأهله، وأنهم ما بين مصيبٍ له أجران ومخطئ معذور في اجتهاده له أجر واحد.

٥- بيان الحق في ذلك الخلاف بياناً واضحاً مع ذكر الحجج والبراهين الشرعية: التي تشهد للقول الراجح وتؤيده وتدعمه، والتي تبين ضعف القول المرجوح وخطأه.

٦- تحرير حقيقة الخلاف في المسألة وقوته، ثم تصنيف المسألة على أصناف تتفاوت قوةً وضعفاً، وقولاً بها وتركاً، وقبولاً لخلاف من يقول بعد ذلك بالقول المرجوح أو المخطئ وإنكاراً؛ كما يأتي:

- مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها صحيحاً ولا ثابتاً؛ لعدم صحته عمن نُقِل عنه، بل يُعدّ باطلاً مردوداً، فلا تجوز حكايته على أنه خلاف ثابت في المسألة،

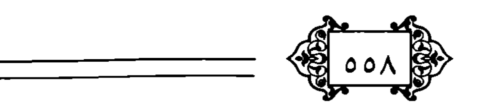
ولا اعتباره خلافاً موجوداً فيها، ولا الادعاء بأنه قادح في الإجماع، فضلاً عن اعتماده والقول بمضمونه.

• مسائل لا يُعدّ الخلاف فيها معتبراً، بل يُعدّ خطأً أو شذوذاً، فلا يجوز القول بالقول المخطئ ولا متابعته ولا إحياء الخلاف فيه.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - في الأصل -، لكن الصواب فيها هو الحق الذي يجب اتباعه، والقول المرجوح فيها ينبغي تركه والرجوع عنه ولا يصحّ الاعتماد عليه ولا اعتباره خلافاً في المسألة يُضعِف القول الصحيح.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي يكون فيها الترجيح لأحد القولين يستلزم القول بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، لكن القول المرجوح فيها له حظٌّ ونصيبٌ وافرٌ من قوة الدليل ووضوح الحجة، فيُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً مؤثّراً، وتصحّ حكايته على أنه خلافٌ بين أهل السنة، ولا يُنكَر فيه على من قال بأي واحد من القولين.

• مسائل يكون للخلاف فيها قوة ووجاهة - أيضاً -، وتكون من المسائل التي لا يكون فيها الترجيح لأحد القولين مستلزماً القولَ بتخطئة القول الآخر أو أنه مرجوح، وإنما يكون من باب اختلاف التنوع، فلا يُعدّ الخلاف في المسألة خلافاً حقيقياً بين أهل السنة، ولا تصحّ حكايته على أنه كذلك، وإنما تُذكَر الأقوال في المسألة على أنها أقوال صحيحة لأهل السنة قال بها من قال من أئمة الدين والعلم من الصحابة فمن بعدهم، وأن من قال بواحدٍ منها أو بها جميعاً فهو متّبع لهم قائلٌ بقولهم، ولا يُنكَر فيه البتة على من قال بأي واحد من القولين.



فهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعيتهم آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة أن يطلبوها ويتعلموها ويحفظوها ويتفقهوا فيها ويتمسكوا بها، فبُلوا بالجهل المفرِط بأقوالهم ومواقفهم، وبالإعراض الشديد عن مناهجهم ومسالكهم، وبالضلال البعيد عن طريقتهم وهديهم، فأورثهم ذلك تتبعَهم المسائلَ التي اختلفوا فيها:

- دون أدنى نظرٍ أو تأمل في ثبوت ذلك الخلاف عنهم.
- ودون تحريرٍ وتوثيقٍ ودقة وأمانة في نقل الأقوال في المسألة ونسبتها إلى من قال بها وإيراد أدلتهم.
- ودون أيّ جهدٍ في دراسة الأقوال وفق الأدلة والقواعد والضوابط الشرعية.
- ودون مطلق الفهم لحقيقة الخلاف في المسألة وتحريره وتصنيفه.

فكان من آثار ذلك - ولا بد -: أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في تلك المسألة - ولو ظاهراً - على وجود الخلاف الحقيقي المؤثّر فيها بين الصحابة أو السلف أو الأئمة.

وهذا المسلك يسلكه أهل الأهواء والبدعة لأسباب، منها:

١- أن يكون في أحد القولين في المسألة ما يدّعون أنه يشهد لقولهم ويؤيد مذهبهم.

٢- أن يكون في أحد القولين ما يدعون أن فيه رداً لمذهب أهل السنة أو رداً عليه.

٣- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أنه ليس فيها إجماع منعقد عن السلف.

٤- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن كلا القولين مأثور عن السلف ويصح القول به ولا يجوز فيه الإنكار على من قال بأحدهما.

٥- الاستدلال بمجرد وقوع الخلاف في المسألة على أن ما عليه أهل السنة في تلك المسألة أو في الدين عموماً ليس هو الحق الذي يجب اتباعه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...وإنما الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء قالوا: هذا الذي ذكرتموه معارَض بأمر الأذان والإقامة، فإنه كان يفعل على عهد النبي ﷺ كل يوم خمس مرات، ومع هذا فقد وقع الاختلاف في صفته، وكذلك الجهر بالبسملة، والقنوت في الفجر، وحجة الوداع من أعظم وقائعه، وقد وقع الاختلاف في نقلها، وذكروا نحو هذه الأمور التي وقعت فيها الشبهة والنزاع عند بعض الناس، وجعلوا هذا معارِضًا لما تقدم؛ ليسوغوا أن يكون من أمور الدين ما لم ينقل بل كُتِم لأهواء وأغراض، وأما جهة الرأي والتنازع فإن تنازع العلماء واختلافهم في صفات العبادات بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير من أهل الأهواء من الرافضة وغيرهم، وقالوا: إن دين الله واحد، والحق لا يكون في جهتين: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[النساء:٨٢]، فهذا التفرق والاختلاف دليل على انتفاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، ويعبرون عنهم بعبارات

تارة يسمونهم الجمهور، وتارة يسمونهم الحشوية، وتارة يسمونهم العامة، ثم صار أهل الأهواء لما جعلوا هذا مانعًا من كون الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة، كلٌّ ينتحل سبيلا من سبل الشيطان:

فالرافضة تنتحل النقل عن أهل البيت لما لا وجود له، وأصل من وضع ذلك لهم زنادقة، مثل رئيسهم الأول عبد الله بن سبأ، الذي ابتدع لهم الرفض، ووضع لهم أن النبي ﷺ نص على علي بالخلافة، وأنه ظُلِم ومُنِع حقه، وقال: إنه كان معصومًا، وغرض الزنادقة بذلك التوسل إلى هدم الإسلام؛ ولهذا كان الرفض باب الزندقة والإلحاد، فالصابئة المتفلسفة ومن أخذ ببعض أمورهم أو زاد عليهم من القرامطة والنصيرية والإسماعيلية والحاكمية وغيرهم إنما يدخلون إلى الزندقة والكفر بالكتابِ والرسولِ وشرائعِ الإسلام من باب التشيع والرفض.

والمعتزلة ونحوهم تنتحل القياس والعقل، وتطعن في كثير مما ينقله أهل السنة والجماعة، ويعللون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه.

وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من أسباب الطعن فيها، وفي أهلها »[1].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بمجرد وقوع الخلاف في المسألة:

١- الاستدلال بالأثر المروي عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[القيامة:٢٢-٢٣] بقوله: « تنتظر ثواب ربها »[2]؛ على صحة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٣٦٥-٣٦٧).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

ثبوت الخلاف بين السلف في تفسير الرؤية في الآية، وعلى صحة تفسيرها بالانتظار لا بالرؤية الحقيقية بالعين.

٢- الاستدلال بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ على صحة ثبوت الخلاف في المسألة بين أهل الحديث والأئمة، وعلى صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق[١].

٣- الاستدلال بما رُوِي من أن علي بن أبي طالب والزبير بن العوام رضي الله عنهما تخلفا عن بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ثم بايعا مكرهين؛ على ثبوت الخلاف بين الصحابة في صحة خلافة أبي بكر، وعلى صحة الطعن فيها وأنها غير صحيحة ولا كانت بإجماع الصحابة[٢].

٤- الاستدلال بما نُسِب للإمام أحمد: أنه أوّل ثلاثة أحاديث: « الحجر الأسود يمين الله في الأرض » و« قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » و « إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن »؛ على ثبوت الخلاف بين السلف في مسألة التأويل، وعلى صحة تأويل النصوص التأويلَ الفاسد الذي عليه الخلف من أهل التعطيل ونحوهم[٣].

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٩٦-١٩٧).

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٨٥٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩٨)، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص(٥٤-٥٧). وانظر: استدلال الغزالي - بهذا النص المزعوم عن الإمام أحمد - في فيصل التفرقة ص(١٨٤-١٨٥)، ونقله عنه الرازي في أساس التقديس ص(١٠٧).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة

المسلك الأول

المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام

من الأصول الثابتة الهامة شرعاً وعقلاً وعرفاً: أن القول أو الفعل لا يُحكى عن أحدٍ ولا تصح نسبته إليه إلا إذا كان ثابتاً صدورُه عنه أو كان موافقاً لما هو معروف ومشهورٌ عنه، ولا سيما إذا كان ذلك القول أو الفعل متعلقاً بعقيدة من نُقِل عنه ودينه، أو كان المنقول عنه ذلك هو من الصحابة وأئمة السلف والإسلام.

فإذا كان ما نُقِل عن الصحابي أو الإمام من أئمة السلف فمن بعدهم يخالف الكتاب والسنة والإجماع، بل يخالف المعروف والمشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام؛ تعيّن حينئذ أن يكون ذلك المنقول عنهم ثابتاً.

كما أن كل طالب علمٍ يعلم يقيناً ما بذله العلماء من جهد وتضحيةٍ في سبيل حفظ آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة ونقلها وتدوينها، حتى جمعوا منها ما فاق الوصف والعدّ، هذا مع ما امتازوا به من تحرير تلك الآثار والأقوال ودراستها وشرحها وبيان ما فيها من المعاني الصحيحة.

وعندما يستدل أهل الأهواء والبدعة على باطلهم ومذهبهم بأثرٍ من آثار الصحابة والسلف أو قولٍ من أقوال أئمة الإسلام؛ فإنهم - في غالب أمرهم -

لا يستدلون به وهو موافق للسنة والجماعة أو لما هو معروف ومشهور عن ذلك الصحابي أو الإمام، وإنما يستدلون به إذا وجدوا فيه شبهةً يتشبّثون بها للاستدلال بها على مخالفيهم من أهل السنة وغيرهم، وذلك يعني ضرورةً أن في ذلك الأثر أو القول ما يدلّ ظاهره - أو يوهم - موافقتَه لمذاهب أهل الأهواء والبدعة.

لذلك كله؛ فإن أول ما يبدأ به أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة هو: مطالبتهم إياهم بإثبات صحة ذلك الأثر أو القول إلى من نسبوه إليه ونقلوه عنه، وفي إزاء ذلك لا يجد أهل الأهواء والبدعة بُدّاً من أن يثبتوا صحته، وحينها لا يخلو الأمر من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول.

فإذا فعلوا ذلك طالبهم أهل السنة بإثبات صحة الإسناد؛ لأنه لو كان ضعيفاً أو موضوعاً لم تصحّ نسبته إلى من نُقِل عنه، وبطُل الاستدلال به، وكان وجوده في تلك المسألة التي استُدِل به عليها كعدمه، وسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به على أمّ رأسه.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يثبت صاحبُ الشبهةِ صحةَ إسناد ذلك الأثر أو القول، ويُسلَّم له ذلك.

٢- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ولكن الإسناد يكون صحيحاً.

ففي هاتين الحالتين: ينتقل معه أهل السنة إلى نقض استدلاله بذلك الأثر

أو القول إلى أحد المسالك الأربعة التالية في هذا المطلب.

٣- أن يثبت صحة الإسناد من جهة ما يعلمه هو أو يدعيه، لكن لا يُسلَّم له ذلك، بل يكون الإسناد في محكّ النقد ضعيفاً أو موضوعاً.

٤- أن لا يتمكن من إثبات صحة الإسناد، ويكون الإسناد ضعيفاً أو موضوعاً.

ففي هاتين الحالتين: ينقض أهل السنة استدلاله به بعدم صحته ويردّونه بذلك، فلا يبقى لصاحب الشبهة مُتَمَسَّكٌ به، ويسقط استدلاله به من أساسه.

الثاني: أن يورد أهل الأهواء والبدعة مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسب ذلك الأثر أو القول - دون إسناد - إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة.

فإذا فعلوا ذلك بقي أهل السنة على مطالبتهم إياهم بإثبات صحة الإسناد، وعدم صحة الاكتفاء بتلك النسبة في ذلك الكتاب أو المصنَّف، ثم لا يقتصر أهل السنة على هذه الحجة - مع قوتها وكفايتها في النقض -، بل ينتقلون إلى النظر في ذلك الكتاب أو المصنَّف الذي ذُكِر فيه ذلك الأثر أو القول.

وهنا، لا يخلو الأمر من إحدى هذه الحالات:

١- أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فيجمع أهل السنة بين المطالبة بإسناد ذلك الأثر أو القول، والجواب عنه بأحد مسالك النقض الأربعة التالية.

٢- أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقضه وردّه؛ فإن خلوّ المصنفات التي

عنيت بجمع آثار السلف وأقوال الأئمة وضبطها وتحريرها عن ذلك الأثر أو القول الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة برهانٌ وحجةٌ على بطلانه ووهائه، إذ كيف جهله أئمة الإسلام وعلماؤه العظام وخلتْ منه مصنَّفاتهم منذ بداية التصنيف والتأليف وانفرد أهل الأهواء والبدعة بالعلِم به، وانفرد كتابُهم ذلك بذكره؟، مع ما عُرِفوا به من الجهل بآثار السلف وعدم العناية بها؟!.

٣- أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتوثيق الأقوال وتحرير صحتها - ككتب اللغة والأدب ونحوها -: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل الأقوال ونسبتها، وينكرون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول.

الثالث: أن لا يورد أهل الأهواء والبدعة الإسنادَ إلى ذلك الأثر أو القول، ولا يوردوا مصدراً أو مرجعاً من المصنَّفات ينسبه إلى من نقلوه عنه من الصحابة أو السلف أو الأئمة:

فالأصل: أن ذلك كافٍ لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول؛ لأن عجزهم عن إثباته بإسناد أو كتابٍ دليل على عدم صحته أو وجوده في مرجعٍ يُعتَمد عليه، لكن أهل السنة مع ذلك - لكمال علمهم وعدلهم - قد يذكرون هم إسناد ذلك الأثر أو القول أو المرجع الذي يوجد فيه، ثم ينقضون الاستدلال به حسب ما تقدم ذكره.

قال الإمام البخاري: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كُلٌّ لنفسه فليس بثابت كثير من أخبارهم »[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة؛ وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها »[٢].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام:

---

(١) خلق أفعال العباد ص: (٦٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي الأفعال الاختيارية عن الله تبارك وتعالى كالنزول والقبض والبسط، بالأثر المنسوب لابن عباس رضي الله عنهما: « القيوم: الذي لا يزول ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « وادعيت - أيها المريسي - أن قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[البقرة:٢٥٥]، وادعيت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني: الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال: « القيوم: الذي لا يزول »، وعند أهل البصر - ومع روايتك هذه عن ابن عباس - دلائل وشواهد أيضا باطل:

إحداها: أنك أنت رويتها، وأنت المتهم في توحيد الله.

والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي، وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟، وكذلك أبو صالح »(١).

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٣-٣٥٥).

التحليل:

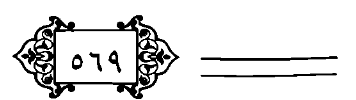
عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، سواء في ذلك الصفات الذاتية - كالعلم والقدرة والوجه واليدين - أم الفعلية - كالضحك والنزول والقبض والبسط -، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي الصفات الفعلية الاختيارية عن الله تعالى، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ﴿ ٱلْقَيُّومُ ﴾ بأنه: الذي لا يزول.

والمطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام بما يأتي:

١ - تفرُّد المريسي بهذا الأثر دليل على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأن المريسي مطعون فيه وفي دينه.

٢- رواية المريسي هذا الأثر عن رجل مجهول غير مسمى دليل آخر على بطلان نسبته إلى ابن عباس رضي الله عنهما؛ إذ إن المريسي لا يرويه إلا عمّن هو مثله في الريبة والتهمة.

٣- أن في السند: الكلبي وأبا صالح، أولهما متّفق على عدم الاحتجاج به في جميع أبواب الدين، والآخر كذلك.



المسلك الثاني
تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة التي توزَن بها أقوال الناس وأفعالهم مما يتعلق بأمر الدين، والصحابة والسلف والأئمة هم أعظم الأمة اتباعاً لها ودعوةً إلى التمسّك بها وتطبيقها وجمع الناس عليها.

فإذا وقع من أحد الصحابة أو السلف أو الأئمة اجتهادٌ في فهم آية أو حديث أو في مسألة من مسائل الدين، فأخطأ في فهمه أو اجتهاده، أو خرج عمّا عليه الجماعة في تفسير الآية والحديث أو حكم تلك المسألة؛ فإن ذلك الخطأ أو الشذوذ يُنسَب إلى قوله هو لا إلى الدين ولا إلى جماعة المسلمين.

ولذا؛ فإن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بما كانت هذه حاله من آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة نَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بتقرير ما يأتي:

١- إيراد الأدلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة والإجماعِ ابتداءً وعند الخلاف وتحكيمها والصدور عنها مع كمال الرضا بها والتسليم لها.

٢- بيان الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٣- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

٤- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي في الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق والحجة فلا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

ومواقف أهل السنة من لدن الصحابة فمن بعدهم في وجوب لزوم الحق واتباعه والرجوع إليه وتقديمه على قول الرجال مهما بلغوا من المنزلة والعلم، وأنه لا حجة فيما خالف الحق، وأن الحق أحق أن يُتَّبع؛ معلومة مشهورة، فمن ذلك:

١- قال الشعبي: «خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: ألا لا تغالوا في صداق النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سيق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال. ثم نزل، فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين، أكتاب الله تعالى أحق أن يتبع أو قولك؟، قال: بل كتاب الله تعالى، فما ذاك؟ قالت: نهيت الناس آنفا أن يغالوا في صداق النساء، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٢٠]، فقال عمر رضي الله عنه: كل أحد أفقه من عمر - مرتين أو ثلاثا -. ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له»[1].

قال الطحاوي: «وكان هذا من عمر بعد قيام الحجة عليه هو الواجب عليه، وكان ما كان منه قبل ذلك من النظر للناس هو الواجب عليه لما أداه إليه اجتهاده فيه، فلما قامت عليه الحجة من الله عز وجل في خلاف ذلك رجع إليه

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه (١/ ٨٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٣٣).

وأمر بما قد ذكرناه عنه، فرضوان الله عليه »[١].

٢- وعن مروان بن الحكم قال: شهدت عثمان وعليا رضي الله عنهما وعثمان ينهى عن المتعة وأن يجمع بينهما[٢]، فلما رأى عليٌّ أهلَّ بهما لبيك بعمرة وحجة، قال: ما كنت لأدع سنة النبي ﷺ لقول أحد[٣].

٣- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول: في الأصابع عشر عشر، فأرسل مروان إليه فقال: أتفتي في الأصابع عشر عشر وقد بلغك عن عمر رضي الله عنه في الأصابع؟، فقال ابن عباس: رحم الله عمر، قول رسول الله ﷺ أحق أن يتبع من قول عمر[٤].

٤- وعن سالم بن عبد الله بن عمر قال: كان عبد الله بن عمر يفتي بالذي أنزل الله ﷻ من الرخصة بالتمتع وسنَّ رسول الله ﷺ فيه، فيقول ناس لابن عمر: كيف تخالف أباك وقد نهى عن ذلك؟، فيقول لهم عبد الله: ويلكم! ألا تتقون الله؟، إنْ كان عمر نهى عن ذلك فيبتغي فيه الخير يلتمس به تمام العمرة؛

---

(١) شرح مشكل الآثار (١٣/ ٣٧).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: « أي: بين الحج والعمرة...، وقوله: « وأن يجمع بينهما » يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهي عن التمتع والقِران معا، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيريا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا...، فيكون المراد: أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لهما في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ». فتح الباري (٣/ ٤٢٤-٤٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ٥٦٧) رقم (١٤٨٨).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٩٣).

فلِمَ تحرِّمون ذلك وقد أحله الله وعمل به رسول الله ﷺ؟، أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته أم سنة عمر؟[١].

٥- وقال الأوزاعي: « عليك بآثار من سلف، وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك بالقول»[٢].

٦- وقال الشافعي: « كل مسألة تكلمت فيها صح الخبر فيها عن النبي ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي »[٣].

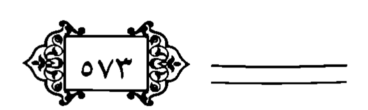
٧- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخر؛ فكذلك موارد النزاع بين الأئمة، وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب وأخذوا بقول من هو دونهما كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة، وتركوا قول عمر في دية الأصابع وأخذوا بقول معاوية لما كان معه من السنة أن النبي ﷺ قال: « هذه وهذه سواء »، وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في المتعة فقال له: قال أبو بكر وعمر، فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء!، أقول: قال رسول الله ﷺ وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟. وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها فعارضوا بقول عمر، فبين لهم أن عمر لم يرد ما يقولونه، فألحوا عليه فقال لهم: أمر رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٩٥).

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة ص(٥٦).

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٣/ ١٧).



أحق أن يتبع أم أمر عمر؟... »[١].

٨- وسئل العلامة عبد الزراق عفيفي رحمه الله: هل يجوز للمسلم أن يتمسك برأيه إذا كان مخطئًا ولكنه مجتهد في ذلك؟ وهل يقبل منه ذلك شرعا بحجة أنه مجتهد؟. فأجاب: « المجتهد إذا رأى رأيًا ولو خطأ وله وجهة من جهة اللغة ومن جهة مقاصد الشرع فله أن يتمسك برأيه، لو كان خطأ في الواقع لكنه لم يتبين له خطؤه وما قامت عليه الحجة، أما إذا تبينت له الحجة فيجب عليه أن يرجع عن رأيه ولو كان مجتهدًا، والحق أحقُّ أن يُتبع... »[٢].

٩- وسئل العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: مِن الأصول التي يرجع إليها طالب العلم الشرعي أقوال الصحابة رضي الله عنهم، فهل هي حجة يُعمل بها؟. فأجاب: « قول الصحابي أقرب إلى الصواب من غيره بلا ريب، وقوله حجة، بشرطين:

أحدهما: أن لا يخالف نص كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

والثاني: أن لا يخالفه صحابي آخر.

فإن خالف الكتاب أو السنة فالحجة في الكتاب أو السنة، ويكون قوله من الخطأ المغفور، وإن خالف قول صحابي آخر طلب الترجيح بينهما، فمن كان قوله أرجح فهو أحق أن يتبع... »[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢١٥-٢١٦).

(٢) شبهات حول السنة ص(٥٠).

(٣) كتاب العلم ص(١٤١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على إنكار أن تكون رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة بأعينهم رؤية حقيقية، وعلى صحة التأويل الفاسد لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] بأن المراد: تنتظر ثواب ربها؛ بالأثر عن مجاهد قال: « تنتظر ثواب ربها ».

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فإن أبيتم إلا تعلقاً بحديث مجاهد هذا واحتجاجاً به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين، أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها؟، فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلا إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟، فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد، بل تأثرونه عنه بإسناد، وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار

مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق، إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه »(١).

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن رؤية الله الواردة في الآيات والأحاديث لا تدل على الرؤية الحقيقية بالعين، بالقول المنسوب للإمام أبي حنيفة: أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « فيزعم المعارض أن عمر بن حماد بن أبي حنيفة روى عن أبيه عن أبي حنيفة: « أن أهل الجنة يرون ربهم كما يشاء أن يروه ». فبين في ذلك صفات هذه الأحاديث كلها يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه من قال: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] - يعني المريسي ونظراءه الذين قالوا: لا تدركه الأبصار في الدنيا والآخرة - أن تفسير ذلك: أنه يرى يومئذ آياته وأفعاله، فيجوز أن يقول: رآه؛ يعني: أفعاله وأموره وآياته...، فإن كان أبو حنيفة أراد هذا أو غير ذلك فقد آمنا بالله وبما أراد من هذه المعاني، ووكلنا

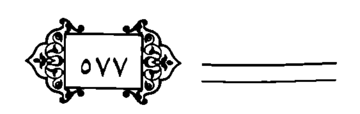
---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

تفسيرها وصفتها إلى الله.

فيقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه وينقض آخرُ كلامه أولَه: ...العجب من جاهل فسر له رسولُ الله تفسيرَ الرؤية مشروحا مخلصا ثم يقول: إن كان كما فسر أبو حنيفة فقد آمنا بالله!، ولو قلت أيها المعارض: آمنا بما قال رسول الله وفسره كان أولى بك من أن تقول آمنا بما فسر أبو حنيفة، ولا تدري قال ذلك أبو حنيفة أو لم يقله، وهل ترك النبي في تفسير الرؤية لأبي حنيفة والمريسي وغيرهما من المتأولين موضع تأول إلا وقد فسره وأوضحه بأسانيد أجود من عمر ابن حماد بن أبي حنيفة؟...، فكيف تستحل أن تقول يحتمل أن يكون على ما ذهب إليه أبو حنيفة ولا يحتمل عندك أن يكون كما فسر رسول الله؟!، ولم يقل رسول الله: يراه أهل الجنة كما يشاء - كما رويت عن أبي حنيفة إن كان قاله -، ولكن قال: كما ترون الشمس والقمر صحوا ليس دونهما سحاب، فالتفسير مقرون بالحديث بإسناد واحد، فمن اضطر الناس أيها المعارض إلى الأخذ بالمبهم من كلام أبي حنيفة الذي رويت عنه - إن كان قاله - مع ترك قول رسول الله المنصوص المفسر؟!، هذا إذاً ظلم عظيم وجور جسيم»[1].

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢-١٩٣).



النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على صحة الوقف في القرآن وعدم القول فيه بأنه مخلوق أو غير مخلوق، بأن ناسا من مشيخة رواة الحديث سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه.

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « احتججنا بهذه الحجج وما أشبهها على بعض هؤلاء الواقفة، وكان من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا

إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم »[١].

التحليل:

في جميع هذه النماذج استدل أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة وأقوالهم الباطلة بآثارٍ عن السلف وبأقوالٍ عن الأئمة أو من ينتسب إليهم.

فنقض الإمام الدارمي استدلالهم بذلك: ببيان أن الحق في تلك المسائل ثابت في الكتاب والسنة والإجماع، وأن ما جاء في تلك الأقوال - إن صحت - مخالفٌ للحق، وأن الواجب في هذه الحال هو اتباع الحق والأخذ به، وترك تلك الآثار أو الأقوال لأنها خالفت الحق، والحجة إنما هي فيما وافق الحق لا فيما خالفه.

---

(١) الرد على الجهمية (١٩٦-١٩٧).

المسلك الثالث
تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول

تقدم في المسلك السابق أن أهل السنة عند نقضِهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بآثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة يبيّنون الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، وأن ما خالف الحق فلا حجة فيه ولا يجوز القول به ولا الاعتماد عليه ولا الاستدلال به، وأن الاستدلال به باطل غير صحيح.

وأما في هذا المسلك: فإن أهل السنة يسلكون مسلكاً قريباً من المسلك السابق، وهو: أنهم يبيّنون الحق الذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم من الأئمة في تلك المسألة التي أُورِد فيها ذلك الأثر أو القول، وذلك من خلال ما يأتي:

١- بيان الحق الذي دلت عليه آثار الصحابة والسلف وأقوال الأئمة في تفسير الآية والحديث وحكم تلك المسألة.

٢- تحرير أن ذلك الأثر أو القول قد أخطأ فيه صاحبه عن الحقّ الذي ذهب إليه عامة أهل العلم.

٣- تقرير أن الحق أحق أن يتبع، وأن الحجة إنما هي فيما أجمع عليه الصحابة فمن بعدهم أو عامتهم دون من أخطأ فخالفهم، وأن ما خالف الحق الذي ذهب إليه الجماعة والعامة من أهل العلم لا حجة فيه ولا يجوز اتباعه ولا القول به.

وقد جاءت عن السلف نصوص تدلّ على سلوكهم هذا المسلك من حيث

الجملة [أعني: استدلالهم بما عليه عامة أهل العلم على أن القول المخالف غير صحيح، دون اعتبارٍ هنا بين أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة]، كما جاءت أقوال أهل العلم مقرِّرة وجوب لزوم ما عليه الجماعة من أهل العلم وترك ما خالفه أو شذّ عنه، والاستدلال بما عليه عامة أهل العلم على خطأ القول المخالف أو ضلاله وانحرافه، ومن ذلك:

١- لما قتل عثمان رضي الله عنه سئل أبو مسعود الأنصاري[١] رضي الله عنه عن الفتنة، فقال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى يستريح بَرٌّ أو يستراح من فاجر ». وقال: « إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة »[٢].

٢- وعن سعيد بن جمهان، عن عبد الله بن أبي أوفى[٣] رضي الله عنه قال: « لعن الله الأزارقة، لعن الله الأزارقة، حدثنا رسول الله ﷺ أنهم كلاب النار » قال:

---

(١) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري، أبو مسعود، شهد العقبة، واختلف في شهوده بدراً، كان من أصحاب علي رضي الله عنه واستخلفه مرة على الكوفة، توفي بعد سنة (٤٠هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٤٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٥١، ٥٥٢)، والطبراني (١٧/ ٢٤٠)، والحاكم (٤/ ٥٩٨). وصحح الحافظ ابن حجر أحد أسانيد ابن أبي شيبة، انظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٤١). وقال الألباني: « إسناده جيد موقوف رجاله رجال الشيخين » ظلال الجنة (١/ ٤١-٤٢).

(٣) عبد الله أبي أوفى - واسمه علقمة - بن خالد الأسلمي، له ولأبيه صحبة، شهد الحديبية وغيرها، وروى أحاديث شهيرة، ثم نزل الكوفة، ومات بها سنة (٨٧) هـ، وهو آخر من مات بها من الصحابة. انظر: الإصابة (٤/ ١٨-١٩).

قلت: الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها، قال: بل الخوارج كلها، قال: قلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم، قال: فتناول يدي فغمزها غمزة شديدة، ثم قال: ويحك يا ابن جمهان!، عليك بالسواد الأعظم، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبل منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه »[١].

٣- وقال أبو الحسين محمد بن أحمد الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »[٢].

وقال: « ومن لزم السواد الأعظم، وترك الشك، نجا إن شاء الله »[٣].

٤- وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - بعد أن ذكر خلاف أهل العلم في صفة الأذان والإقامة، ومذهب جماهير العلماء في ذلك -: « وما ذهب الخصم إليه لم ينقل إلا عن الثوري، وابن المبارك، وفي الحديث: (عليكم بالسواد الأعظم) وهو معنا »[٤].

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها

---

(١) أخرجه - بتمامه - الإمام أحمد (٤/ ٣٨٢-٣٨٣)، وحسن إسناده العلامة الألباني في ظلال الجنة (٢/ ٤٢٤).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

(٣) المصدر السابق ص(٤٠).

(٤) التحقيق في أحاديث الخلاف (١/ ٣٠٥).

أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء... »[١].

٦- وقال محمد بن محمد بن محمد - المعروف بابن أمير حاج[٢] -: « قوله: (عليكم بالسـواد الأعظم) معناه: ما اتفقت عليه الأمة في أصول اعتقاداتهم فلا تنقضوه وتصيروا إلى خلافه، وكل من قال بقول باطل فقد خالف الجماعة والسواد الأعظم؛ إما في جملة اعتقادها أو تفصيله »[٣].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بتقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول:

النموذجان الأول والثاني:

هما النموذجان الأول والثالث المذكوران في المسلك السابق، فإن فيهما نقَضَ الدارميِّ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة ببعض الآثار والأقوال بأن عامة أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول:

- ففي النموذج الأول يقول: « ... لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) ولد سنة (٨٢٥) بحلب، ونشأ بها، وارتحل إلى حماة، ثم إلى القاهرة، فسمع بها على الحافظ ابن حجر، ولازم ابن الهمام، وبرع في فنون، وتصدى للإقراء والإفتاء، وشرح تحرير شيخه ابن الهمام، واعترض على شيخه ابن الهمام باعتراضات على شرحه للهداية. انظر: البدر الطالع (٢/ ٢٥٤).

(٣) التقرير والتحبير (٥/ ١٢٠).

التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين...، وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم؟...، فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق... »(١).

• وفي النموذج الثالث يقول: « ...لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفّوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا - مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله...، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يكُ جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم »(٢).

وأزيد هنا نموذجاً ثالثاً، وهو:

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص: (١٢٨-١٢٩).

(٢) انظر: المصدر السابق ص: (١٩٦-١٩٧).

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية اتباع آثار النبي ﷺ عامة وزيارتها والوقوف عليها في مختلف الأوقات ولو بالسفر وشد الرحل، بأثر ابن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ وحرصه على أن يتوضأ أو يصلي في المكان الذي توضأ أو صلى فيه النبي ﷺ وهو في السفر.

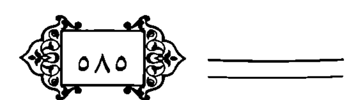
نقض الشبهة:

بيّن أهل العلم في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء بالبدعة بأثر ابن عمر رضي الله عنهما المذكور على ما استدلوا به عليه:

أن الأماكن والآثار والمقامات التي ثبتت صلاته فيها ﷺ في أسفاره: لها ثلاثة أحوال:

- **أولاها**: أن يوافق نزوله في سفره موضعاً ثبت أن النبي ﷺ صلى فيه، ويحين عليه وقت صلاة في ذلك المكان، فيتحرى أن يصلي فيه تأسياً بصلاته ﷺ فيه: فهذا فيه نزاع مشهور:

أ- فطائفة من أهل العلم يقولون: لا بأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي ﷺ والصلاة في المواضع التي صلى فيها وإن كان النبي ﷺ قد سلكها اتفاقا لا قصدا، حتى أن النبي ﷺ توضأ وصبَّ فضْل وضوئه في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك، وهذا من ابن عمر تحرٍّ لمثل فعله ﷺ، فإنه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصبه للماء وغير ذلك. وروى البخاري في صحيحه



عن موسى بن عقبة قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق ويصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة. قال موسى: وحدثني نافع أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة. وعمل ابن عمر رضي الله عنهما يُخَرَّج على مسألة مشهورة متنازَع عليها عند أهل العلم، وهي: أنه إذا فعل رسول الله ﷺ فعلا من المباحات لسببٍ وفعلناه نحن تشبهاً به من غير أن نعلم قصده فيه أو مع انتفاء ذلك السبب، فمنهم من يستحب ذلك ومنهم من لا يستحبه، وعلى هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما، فإن النبي ﷺ كان يصلي في تلك البقاع التي في طريقه لأنها كانت منزله لم يتحر الصلاة فيها لمعنى في البقعة، فنظير هذا أن يصلي المسافر في منزله وهذا سنة.

وسئل الإمام أحمد: عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها، ترى ذلك؟ قال: « أما على حديث ابن أم مكتوم أنه سأل النبي ﷺ أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى، وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي ﷺ وأثره؛ فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جدا وأكثروا فيه»، وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها، فقال: «أما على حديث ابن أم مكتوم وأنه سأل النبي ﷺ أن يأتيه فيصلي في بيته حتى يتخذه مسجدا، أو على ما كان يفعل ابن عمر كان يتتبع مواضع سير النبي ﷺ حتى إنه رؤي يصب في موضع الماء فسئل عن ذلك فقال: كان النبي ﷺ يصب ههنا ماء »، قال: « أما على هذا فلا بأس ». قال: ورخص فيه، ثم قال: « ولكن قد أفرط الناس جدا وأكثروا في هذا المعنى » فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده.

رواهما الخلال في كتاب الأدب. ففصّل أبو عبد الله أحمد بن حنبل في المشاهد (وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين من غير أن تكون مساجد لهم كمواضع بالمدينة) بين القليل الذي لا يتخذونه عيدا والكثير الذي يتخذونه عيدا، فهذا ما رخص فيه أحمد رحمه الله.

ب- واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إتيان تلك المشاهد، وذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد وعدوا منها مواضع وسموها.

ج- والغالب والمعروف عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم النهي عن ذلك وكراهته وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع، ولم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضي الله عنهما ، فعن معرور بن سويد قال: خرجنا مع عمر رضي الله عنه في حجة حجها، فقرأ بنا في الفجر بـ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل:١] و ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١] في الثانية، فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدروا المسجد، فقال: ما هذا؟ قالوا: مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم، اتخذوا آثار أنبيائهم بِيَعا، من عرضت له منكم الصلاة فيه فليصل، ومن لم تعرض له الصلاة فليمض. فقد كره عمر رضي الله عنه اتخاذ مصلى النبي ﷺ عيدا، وبيّن أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا. وفي رواية عنه: أنه رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجدٌ صلى فيه النبي ﷺ فهم يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيعا، فمن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد

فليصل، ومن لا فليمض ولا يتعمدها[1]. وروى محمد بن وضاح وغيره أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ بيعة الرضوان؛ لأن الناس كانوا يذهبون تحتها، فخاف عمر الفتنة عليهم. وقال محمد بن وضاح: « كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قباء واحدا، ودخل سفيان الثوري بيت المقدس وصلى فيه ولم يتتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها ». فهؤلاء كرهوها مطلقا لحديث عمر رضي الله عنه هذا؛ لأن ذلك يشبه الصلاة عند المقابر، إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعيادا وإلى التشبه بأهل الكتاب، ولأن ما فعله ابن عمر لم يوافقه عليه أحد من الصحابة، فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار أن أحدا منهم كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي ﷺ.

والصواب مع جمهور الصحابة؛ لأن متابعة النبي ﷺ تكون بطاعة أمره، وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله، فإذا قصد النبي ﷺ العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له كقصد المشاعر والمساجد، وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول أو غير ذلك مما يعلم أنه لم يتحر ذلك المكان فإنا إذا تحرينا ذلك المكان لم نكن متبعين له، فإن الأعمال بالنيات.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ١١٨-١١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سير النبي ﷺ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبا، ولم يستحب ذلك جمهور العلماء، كما لم يستحبه ولم يفعله أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم لم يفعلوا مثل ما فعل ابن عمر، ولو رأوه مستحبا لفعلوه كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به.

وذلك لأن المتابعة أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل، فإذا فعل فعلا على وجه العبادة شرع لنا أن نفعله على وجه العبادة، وإذا قصد تخصيص مكان أو زمان بالعبادة خصصناه بذلك، كما كان يقصد أن يطوف حول الكعبة، وأن يستلم الحجر الأسود، وأن يصلي خلف المقام، وكان يتحرى الصلاة عند أسطوانة مسجد المدينة، وقصد الصعود على الصفا والمروة والدعاء والذكر هناك، وكذلك عرفة ومزدلفة وغيرهما، وأما ما فعله بحكم الاتفاق ولم يقصده - مثل: أن ينزل بمكان ويصلى فيه لكونه نزله، لا قصداً لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه - فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول لم نكن متبعين، بل هذا من البدع التي كان ينهى عنها عمر بن الخطاب، كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعرور بن سويد قال: كان عمر بن الخطاب في سفر فصلى الغداة، ثم أتى على مكان فجعل الناس يأتونه فيقولون: صلى فيه النبي ﷺ، فقال عمر: إنما هلك أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا، فمن عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض.

فلما كان النبي ﷺ لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه لأنه موضع نزوله؛ رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك، ففاعل ذلك متشبه بالنبي ﷺ في الصورة ومتشبه باليهود والنصارى في القصد الذي هو عمل القلب، وهذا هو الأصل؛ فإن المتابعة في السنة أبلغ من المتابعة في صورة العمل »[١].

■ **وثانيتها**: أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتا لصلاته، بل أراد أن ينشىء الصلاة والدعاء لأجل البقعة: فهذا لم ينقل عن ابن عمر رضي الله عنهما ولا غيره، وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر رضي الله عنهما فعله فقد ثبت عن أبيه عمر رضي الله عنه أنه نهى عن ذلك، وتواتر عن المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك، فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر رضي الله عنهما لو فعل ذلك حجة على أبيه وعلى المهاجرين والأنصار، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعمارا أو مسافرين ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبا لكانوا إليه أسبق، فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم، وقد قال ﷺ: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »، وتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠-٢٨١).

وفعله إذا خالفه نظيره ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة؟.

وأيضا: فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان سدا للذريعة فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه أو صلاتهم فيه من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟!، ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه، وقصد جبل ثور والصلاة فيه، وقصد الأماكن التي يقال إن الأنبياء قاموا فيها كالمقامين اللذين بجبل قاسيون بدمشق اللذين يقال: إنهما مقام إبراهيم وعيسى والمقام الذي يقال: إنه مغارة دم قابيل وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرهما، ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي أو قبر نبي أو ولي بخبر لا يعرف قائله أو بمنام لا تعرف حقيقته، ثم يترتب على ذلك اتخاذه مسجدا فيصير وثنا يعبد من دون الله تعالى.

▪ **وثالثتها**: أن لا تكون تلك البقعة في طريقه، بل يعدل عن طريقه إليها أو يسافر إليها سفرا طويلا أو قصيرا، مثل: من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غار ثور ليصلي فيه ويدعو، وكذلك سائر المساجد المبنية في مشاعر الحج كالمساجد المبنية عند الجمرات، وبجنب مسجد الخيف مسجد يقال له: غار المرسلات فيه نزلت سورة المرسلات، وفوق الجبل مسجد يقال له: مسجد الكبش، ونحو ذلك ونحو هذه البقاع: فهذا القسم لم

يشرع النبي ﷺ قصد شيء منه لصلاة ولا دعاء ولا غير ذلك، ويعلم كل من كان عالما بحال رسول الله ﷺ وحال أصحابه من بعده أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأمكنة، فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة كانت قريش تنتابه قبل الإسلام وتتعبد هناك، وثبت أنه ﷺ كان يتعبد فيه قبل مبعثه، ثم لما أكرمه الله بنبوته ورسالته وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه أقام بمكة بضع عشرة سنة هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق، ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء، ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر وهو في ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ولا يزوره ولا شيئا من البقاع التي حول مكة، ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا والمروة وبمنى ومزدلفة وعرفات، وصلى الظهر والعصر ببطن عرنة، وضربت له القبة يوم عرفة بنمرة المجاورة لعرفة، ثم بعده خلفاءه الراشدين وغيرهم من السابقين الأولين لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء، وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة:٤٠] وهو غار بجبل ثور يماني مكة، لم يشرع لأمته السفر إليه وزيارته والصلاة فيه والدعاء، ولا بنى رسول الله ﷺ بمكة مسجدا غير المسجد الحرام، بل تلك المساجد كلها محدثة مسجد المولد وغيره، ولا شرع لأمته زيارة موضع المولد، ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى، وقد بُنِي هناك مسجد، ومعلوم أنه لو كان هذا مشروعا مستحبا يثيب الله عليه لكان النبي ﷺ أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه، ولكان علم أصحابه ذلك، وكان أصحابه أعلم بذلك وأرغب فيه ممن بعدهم، فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك علم أنه من البدع المحدثة التي لم يكونوا

يعدونها عبادة وقربة وطاعة، فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله، وأما تقبيل شيء من ذلك والتمسح به فالأمر فيه أظهر، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا ليس من شريعة رسول الله ﷺ، وقد ذكر طائفة من المصنفين في المناسك استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها، وهذا كله من البدع المحدثة التي لا أصل لها في الشريعة، ولم يفعل السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار شيئا من ذلك، وأئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك، وما يفعله الرجل في مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك تحريا لفضله فبدعة غير مشروعة.

وأصل هذا: أن المساجد التي تشد الرحال إليها هي المساجد الثلاثة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا»، فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف من الأعمال الصالحة، وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب كالمدينة ولا يشرع شد الرحال إليه، ولو نذر السفر إلى مسجد غير الثلاثة لم يجب فعله باتفاق الأئمة، فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي ﷺ وبنيت بإذنه ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء فكيف بما سواها؟[١].

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص: (٣٨٤-٣٩٢، ٤٢٣-٤٢٧).

التحليل:

استدل أهل الأهواء والبدعة ومن تأثّر بهم بفعل عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في اتباعه آثار النبي ﷺ في السفر، على ما هو أعم مما كان يفعله ابن عمر رضي الله عنهما.

فنقض أهل السنة استدلالهم بالأثر ببيان المعنى الصحيح الذي يحتمله الأثر، وأن ابن عمر كان يجتهد في فعله ذلك، وقرّروا أن عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم على خلافه، وأن ما هم عليه هو الصواب.

المسلك الرابع

إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه

يُعدّ هذا المسلك تتمة للتسلسل البرهاني الموفّق الذي يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وأقوال الأئمة، فقد سبق في المسلكين السابقين: أن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار والأقوال بأمرين:

الأول: تقرير الحق وبيانه من الكتاب والسنة، وأنه خلاف ما دلّ عليه ذلك الأثر أو القول، وأن الحق أحق أن يتبع، وأنه لا حجة في ذلك الأثر أو القول الذي خالف الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

الثاني: تقرير الحق وبيانه من كلام أئمة الإسلام من الصحابة فمن بعدهم، وأنهم بخلاف ما دلّ عليه ذلك القول أو الأثر؛ ولذا؛ فإن الواجب هو اتباعهم والقول بقولهم، وأما ذلك القول أو الأثر فيتعيّن تركه ولا يجوز القول بمضمونه ولا يصح الاستدلال به.

وهنا، يكمل أهل السنة حجّتهم في نقض ذلك الأثر أو القول بما يقطع دابر استدلال أهل الأهواء والبدعة به، ويُقرِّر أنهم لا حجة لهم فيه البتة صحيحاً كان أم ضعيفاً؛ وأنه - ولله الحمد - ليس لهم على بدعتهم وباطلهم ومذهبهم سلفٌ من أئمة الهدى من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وذلك: بأن يأتي أهل السنة إلى من نُسِبَ إليه ذلك الأثر أو القول فيقرِّرون

أن النصوص الأخرى الثابتة عنه والمنهج المعروف عنه يبطِل استدلال أهل الأهواء والبدعة بذلك الأثر أو القول المنسوب إليه، من جهة أن النصوص المحكمة الثابتة عنه ومنهجه المعروف عنه صريحٌ في أنه على خلاف ذلك المعنى الذي زعم أهل الأهواء والبدعة أن قوله يدلّ عليه.

وهذا من أقوى ما يكون من النقض:

فإن المسلكين السابقين فيهما نقض الدلالة التي زعم أهل الأهواء والبدعة أن ذلك الأثر أو القول يدلّ عليها، وهو أيضاً نقضٌ بأمر خارجيّ عن الأثر أو القول.

وأما هذا المسلك ففيه نقضٌ لأصل الاستدلال نفسه بذلك الأثر أو القول، وهو أيضاً نقضٌ بأمرٍ من مشتملات الأثر أو القول وهو ما عليه صاحب ذلك الأثر أو القول.

وهذا المسلك مبنيٌ على قاعدتين عظيمتين:

الأولى: يقين أهل السنة بما كان عليه الصحابة والتابعون وأئمة الهدى من اتباع الكتاب والسنة والتمسّك بهما والدعوة إليهما، والبعد عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها؛ ومن ثم، فلا يمكن أن يكونوا ممن يعتقد ما عليه أهل الأهواء والبدعة من الباطل أو يدعون إليه، ولا يمكن أن يرِد عنهم ما هو صريح في ذلك.

الثانية: أن كلام أهل العلم الراسخين يفسِّر بعضه بعضاً ويبيّنه، فلو كان ذلك الأثر أو القول الذي يستدل به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فيه اشتباه أو احتمال أو إجمال؛ فإنه لا بدّ أن يكون لصاحبه من الأقوال الأخرى

الصريحة المحكمة - بل قد يكون في كلامه المذكور في ذلك الأثر أو القول نفسه - ومن المنهج العام المعروف عنه (وهو اتباع الكتاب والسنة والإجماع)؛ ما يبين ذلك الأثر أو القول ويفسِّره ويزيل ما فيه من اشتباه أو احتمال، ويُظهِر أنه ليس فيه أدنى متمسّك لأهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه.

وقد جاءت النصوص عن أهل العلم مقرِّرة ذلك وموضِّحة له، ومن أقوالهم في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأخذك مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولهم؛ يجر إلى مذاهب قبيحة...»(١).

وقال: «ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد؛ فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ»(٢).

وقال: «يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه ها هنا وها هنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في

---

(١) الصارم المسلول (٢/ ٥١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦).

معنى لم تجر عادته باستعماله فيه وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ، يجعل كلامه متناقضاً، ويترك حمل كلامه على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه، فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »(١).

وقال: « ومن أعظم التقصير: نسبة الغلط إلى متكلم مع إمكان تصحيح كلامه وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر »(٢).

وقال - في أثناء رده على الرازي -: « وهؤلاء لا يقصدون بتأويل كلام المتكلم معرفة مراده، بل يقصدون بيان ما يحمله اللفظ كيف أمكن ليحمل عليه، وإن لم يعلم ولا يظن أنه أراده، بل قد يعلم قطعاً أنه لم يرده »(٣).

وقال: « وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فَيَدَعون المحكم ويتبعون المتشابهة »(٤).

وقال: « ومعلوم أن مفسر كلام المتكلم يقضي على مجمله وصريحه يقدم على كنايته، ومتى صدر لفظ صريح في معنى ولفظ مجمل نقيض ذلك المعنى

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٢٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣١/ ١١٤).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٨/ ٢٤٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٧٤).

أو غير نقيضه لم يحمل على نقيضه جزماً... إلا من فرط الجهل والظلم »[١].

وقال: « لكن اللفظ المجمل إذا صدر ممن علم إيمانه لم يحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة، فكيف إذا كانت القرينة تصرفه إلى المعنى الصحيح »[٢].

وقال: « إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق »[٣].

وقال ابن القيم: « والكلمة الواحدة يقولها اثنان يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه وما يدعو إليه ويناظر عليه »[٤].

وقال - بعد أن ذكر كلاماً لأبي إسماعيل الهروي -: « هذا الكلام إن أخذ على ظاهره فهو من أبطل الباطل الذي لولا إحسان الظن بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدين، لنسب إلى لازم هذا الكلام »[٥].

وقال: « السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٢٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٣٩).

(٤) مدارج السالكين (٣/ ٤٨١).

(٥) المصدر السابق (١/ ٣٢٧).

في مناظرته »[١].

وقال: « اعتبار النيات والمقاصد في الألفاظ وأنها لا تلزم بها أحكامها حتى يكون المتكلم بها قاصداً لها مريداً لموجباتها، كما أنه لا بد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً له، فلا بد من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختياراً وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة، هو قول أئمة الفتوى من علماء الإسلام »[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: « ...فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها؛ لا ينسب إليها، ويرد على من نسبه إليها »[٣].

وقال ابن سعدي[٤]: « القاعدة التاسعة والعشرون: يجب تقييد الألفاظ بملحقاتها من وصف، أو شرط، أو استثناء، أو غيرها من القيود.

وهذا الأصل واضح معلوم من لغة العرب وغيرها، ومن العرف الجاري

---

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٨١٥).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٥٨).

(٣) فتح الباري (٥/ ٣٣٥).

(٤) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي، العلامة الورع الزاهد الفقيه الأصولي المحقق المدقق علامة القصيم، ولد سنة (١٣٠٧هـ)، حفظ القرآن في الحادية عشرة من عمره، وطلب العلم من علماء بلده وممن قدم إلى بلده أو رحل هو إليه من العلماء المجاورين له، فأخذ عنهم علم التفسير والحديث والفقه وأصولها وعلوم العربية، وعني عناية فائقة بكتب شيخ الإسلام وابن القيم، وكان على منهج السلف الصالح، وصنف في التوحيد والفقه والتفسير والأصول وغيرها، توفي سنة (١٣٧٦هـ). انظر: الشيخ عبدالرحمن بن سعدي وجهوده في توضيح العقيدة ص(١٣-٦١).

بين الناس؛ لأنه لو لم يعتبروا ما قيد به الكلام لفسدت المخاطبات وتغيرت الأحكام، وهذا مضطرد في كلام الله وكلام رسوله وكلام جميع الناطقين، فكما أننا نعتبر هذه القيود في الكتاب والسنة، كذلك نعتبره في كلام الناس ونحكم عليهم بما نطقوا به من إطلاق أو تقييد، ويدخل في هذا الأصل من الأحكام ما لا يعد ولا يحصى من ألفاظ المتعاقدين، وصفة العقود، ومن شروط الموقفين والموصين، ومن القيود والاستثناءات في كلام المطلقين والمعتقين، ومن القيود في كلام الحالفين والمعترفين بحق من الحقوق على الصفة التي أقروا بها، وكما أننا نعتبر القيود اللفظية فكذلك نعتبر القرائن ومقتضى الأحوال، وما يحتف بالكلام من الأسباب المهيجة والغايات المقصودة »[1].

وقال العلامة عبد العزيز بن باز - تعليقاً على قول الطحاوي في عقيدته المشهورة: « وتعالى عن الغايات والأركان... » -: « وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي رحمه الله لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه »[2].

وقال: « ومعلوم عند أهل العلم والإيمان أن الحق أولى بالاتباع، وأنه لا يجوز مخالفة الجماعة والأخذ بالأقوال الشاذة من غير برهان، بل يجب حمل أهلها على أحسن المحامل مهما وجد إلى ذلك من سبيل، إذا كانوا أهلاً

---

(١) القواعد والأصول الجامعة ص(٦٠).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٢/ ٨٣).

لإحسان الظن بهم لما عرف من تقواهم وإيمانهم »(١).

وفي نموذج تطبيقي لما تقدم؛ يقول الإمام البخاري - في الردّ على من استدل بقولٍ للإمام أحمد -: « فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد ويدعيه كلٌّ لنفسه فليس بثابتٍ كثيرٌ من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله غير مخلوق وما سواه مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام والخوض والتنازع إلا فيما جاء فيه العلم وبينه رسول الله ﷺ »(٢).

ولا يكاد يوجد أثرٌ أو قولٌ صحيح السند والمعنى يستدل به أهل الأهواء والبدعة على مذاهبهم الفاسدة إلا ويمكن نقضه - ولله الحمد - بهذا المسلك المحكم.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة، بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام الذي نُسِب إليه ذلك الأثر أو القول أو المنهج العام المعروف عنه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز ومشروعية التوسل بذوات الصالحين الأحياء منهم والميتين، بأثر استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات العلامة ابن باز (٣/ ٤٢١).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٦٢).

ابن عبد المطلب - رضي الله عن الصحابة أجمعين -.

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « وعن أنس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبدالمطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون. رواه البخاري. وقد نقلنا فيما تقدم رواية الزبير بن بكار التي فيها صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك من الفتح[1]، فتذكر؛ فإنها تفيد أن التوسل بالعباس رضي الله عنه إنما كان بدعائه لا بذاته »[2].

وقال: « وبدليل قول عمر رضي الله عنه: كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، فإن المراد بالتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم وبعم النبي صلى الله عليه وسلم في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم وبدعاء عمه صلى الله عليه وسلم لا غير، كما يدل عليه صفة ما استسقى به النبي صلى الله عليه وسلم وعمه العباس رضي الله عنه، فقد علم بذلك أن المراد

---

(١) يشير رحمه الله إلى الرواية التي أوردها الحافظ ابن حجر في قوله: « وقد بيّن الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال: اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث. فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض، وعاش الناس». فتح الباري (٢/ ٤٩٧).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٧٢).

بالتوسل بالنبي ﷺ في عرف الصحابة هو التوسل بدعاء النبي ﷺ »[١].

وقال: « المراد بالاستسقاء بالعباس والتوسل به الوارد في حديث أنس رضي الله عنه: هو الاستسقاء بدعاء العباس على طريقة معهودة في الشرع، وهي أن يخرج من يستسقى به إلى المصلى فيستسقي ويستقبل القبلة داعياً ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من هيئات الاستسقاء التي وردت في الصحاح، والدليل عليه: قول عمر رضي الله عنه: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، ففي هذا القول دلالة واضحة على أن التوسل بالعباس كان مثل توسلهم بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بأن يخرج ﷺ ويستقبل القبلة ويحول رداءه ويصلي ركعتين أو نحوه من الهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديث ضعيف فضلاً عن الحسن أو الصحيح أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته متوسلين به ﷺ من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، ومن يدعي وروده فعليه الإثبات »[٢].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسُّل بذات النبي ﷺ فمن بعده من الصالحين بدعة منكرة، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية ذلك واستحبابه، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور في استسقاء عمر بن

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(١٨٣).

(٢) المصدر السابق ص(١٨٧).

الخطاب بالعباس بن عبدالمطلب، وفيه: « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإن نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا »، فزعموا أنه يدل على توسل الصحابة بذات النبي ﷺ وتوسل عمر بذات العباس.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنهم:

١- أن الروايات الأخرى لهذا الأثر نفسه تبين وتفسر المراد من قول عمر رضي الله عنه المذكور، وهو: أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبعم النبي ﷺ في هذا القول: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء عمه ﷺ لا غير.

٢- صفة ما استسقى به النبيُّ ﷺ وعمُّه العباس رضي الله عنه يُعلَم منه أن المراد بالتوسل بالنبي ﷺ وبالعباس في عرف عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم: هو التوسل بدعاء النبي ﷺ وبدعاء العباس.

٣- التوسل بالنبي ﷺ لم يكن إلا بالهيئات الثابتة للاستسقاء، ولم يرد في حديثٍ أن الناس طلبوا السقيا من الله في حياته ﷺ متوسلين به من غير أن يفعل ﷺ ما يفعل في الاستسقاء المشروع من طلب السقيا والدعاء والصلاة وغيرهما مما ثبت بالأحاديث الصحيحة، وتوسل عمر بالعباس كان مثل توسل الصحابة بالنبي ﷺ، فلا يحمَل قول عمر - إذاً - إلا على الهيئات الشرعية المعروفة عند الصحابة في الاستسقاء.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الرافضة والمعتزلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، على أن عمر رضي الله عنه يطعن بذلك في بيعة أبي بكر بالخلافة ويوهن أمرها ويزدري بها.

نقض الشبهة:

قال أبو نعيم الأصبهاني: « فإن عاد إلى الاحتجاج بقول عمر رضي الله عنه: « إن بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلتة ولكن الله تعالى وقى شرها ». قيل له: هذا القول منه لم يكن توهيناً لأمره وبيعته، ألا ترى قول عمر حين قال: « ليس فيكم من يقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر ». وقال: « لأن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك إلى الله إثم أحب إلي من أن أتأمّر على قوم فيهم أبو بكر ». وقوله: « وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا أمرنا أقوى من بيعة أبي بكر رضي الله عنه ». وإنما عنى عمر رضي الله عنه بقوله: « كانت فلتة » أن اجتماع الأنصار في السقيفة عن غير ميعاد من المهاجرين وإعلام لهم، كانت فلتة خوفاً أن يبرموا ولا يبايعانه بهم عليهم[1] فيوجب الإنكار عليه هم والمقاتلة عليهم إن امتنعوا، فوقى الله شر القتال والإنكار. فإنما خرج هذا من عمر رضي الله عنه على ضد الإنكار على من قال هذا القول إن بيعته كانت فلتة، لا على وجه رأي الإخبار به أصلاً »[2].

---

(١) قال المحقق ص(٢٥٨) هامش (٦): « العبارة هكذا في الأصل ».

(٢) الإمامة والرد على الرافضة ص(٢٥٨-٢٦٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن أفضل الأمة أبو بكر رضي الله عنه، وأن خلافته خلافة راشدة أجمع عليها الصحابة، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الرافضة إلى الطعن فيها، ومما استدلّوا به على ذلك: الأثر المذكور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه: « إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله شرها »، فزعموا أنه يدل على أن عمر يجرح في خلافة أبي بكر بذلك.

وإبطال استدلال أهل الأهواء والبدعة بهذا الأثر، بالنصوص الأخرى عن عمر رضي الله عنه أو المنهج العام المعروف عنه:

النصوص الأخرى الصريحة المحكمة عن عمر رضي الله عنه، وفيها الدلالة على ثلاثة أمور:

١- فضل أبي بكر رضي الله عنه وتقدّمه على الأمة.

٢- الإقرار له بصحة خلافته، وأنه ما كان لعمر رضي الله عنه أن يتقدّم عليه.

٣- إجماع الصحابة على بيعة أبي بكر رضي الله عنه - ومنهم عمر رضي الله عنه -.

فهذه النصوص قاطعة الدلالة على أن عمر رضي الله عنه لم يعنِ بكلامه البتة ما زعمه أهل الأهواء والبدعة.

المسلك الخامس
تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة فإننا نعلم يقيناً أن استدلالهم بها إنما حصل ووقع لأنهم يرون أن فيها مخالفةً لما ينسبه أهل السنة إلى الصحابة والسلف والأئمة.

لذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بما يقرِّر أن مجرد وجود ذلك الخلاف ليس حجةً في وجوده حقيقةً، ولا في تأثيره في الإجماع - فضلاً عن أن يقدح فيه -.

وعند التأمل: يظهر أن نقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والسلف وبأقوال الأئمة بأحدِ المسالك الأربعة السابقة في هذا المطلب يتضمن تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة، وذلك أنه:

- إذا لم تثبت صحة الأثر أو القول: فلا خلاف في المسألة أصلاً.
- وإذا كان الذي دلّ عليه الكتاب والسنة على خلاف ذلك الأثر أو القول: كان الخلاف غير مؤثر؛ لأنه لا حجة فيما خالف الحق.
- وإذا كان أهل العلم على خلاف ذلك الأثر أو القول: لم يكن في انفراد ذلك الأثر أو القول ومخالفته لما عليه عامة أهل العلم حجة؛ لأن الحق فيما عليه الجماعة والسواد الأعظم.
- وإذا كانت النصوص الأخرى الثابتة أو المنهج المعروف عمن نُقِل عنه ذلك الأثر أو القول على خلاف ما نُقِل عنه: لم يكن للخلاف وزنٌ؛ لأن

من نُقِل عنه الخلاف هو في الحقيقة مع الجماعة متبع للكتاب والسنة.

وإضافة إلى كون هذه المسالك الأربعة تتضمن هذا المسلك، فإن أهل السنة يخصّونه بالذكر في الردّ، فينصّون على أنه ليس للمخالف من أهل الأهواء والبدعة أن يستدل بذلك الأثر أو القول؛ لأن الخلاف بمجرده ليس بحجة، بل لا بد أن يكون قد توفّرت فيه الشروط التي تجعله خلافاً صحيحاً ثابتاً معتبراً.

وقد تقدم في موضع سابق[1] بيان الطريقة التي يسلكها أهل السنة في بيان كون مجرد الخلاف ليس بحجة، بما يغني عن إعادته هنا.

قال الإمام الدارمي: « والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[2].

ولما سبق ذكره من كون المسالك الأربعة السابقة في هذا المسلك تتضمن حقيقة هذا المسلك؛ فإنني أكتفي بما فيها من النماذج عن إعادتها هنا.

---

(١) راجع: المسلك الخامس من المطلب السابق.

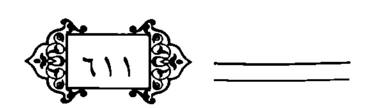
(٢) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

المبحث الثالث

الاستدلال بالقواعد

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.



المبحث الثالث
الاستدلال بالقواعد

التمهيد
منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة

« الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمى نماءً مطرداً، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً »[١].

و« لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم »[٢]، « ومن جعل يُخَرِّج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها، ومن ضبط [العلم][٣] بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛

---

(١) طريق الوصول إلى العلم المأمول من كلام الله تعالى وكلام الرسول ص: (٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٠٣).

(٣) في الأصل: (الفقه)، لكن لما كان الحديث هنا عاماً عن مطلق القواعد استبدلتها بكلمة (العلم)؛ لتكون أشمل.

لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب، وأجاب الشاسع البعيد وتقارب، وحَصَّل طِلبته في أقرب الأزمان، وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان »[١].

و « من محاسن الشريعة وكمالها وجلالها: أن أحكامها الأصولية والفروعية، والعبادات والمعاملات، وأمورها كلها، لها أصول وقواعد تضبط أحكامها، وتجمع متفرقاتها، وتنشر فروعها، وتردها إلى أصولها، فهي مبنية على الحكمة والصلاح والهدى والرحمة والخير والعدل، ونفي أضداد ذلك »[٢].

ومما يبين منزلة القواعد[٣] وحجيتها عند أهل السنة ما يأتي:

أولاً: مبنى القواعد وأصولها وأدلتها: الكتاب والسنة والأثر.

مبنى القواعد عند أهل السنة: الكتاب والسنة والأثر والإجماع، فمنها تُستمدّ القواعد، وعليها تُبنى، وفيها تُسْتَقْرَأ.

أما الكتاب والسنة: فإن « الله سبحانه وتعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمدا ﷺ بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (١/ ٦-٨).

(٢) الرياض الناضرة - ضمن المجموعة الكاملة لابن سعدي - (١/ ٥٢٢).

(٣) من خلال المقدمة السابقة لهذا التمهيد يظهر أنه ليس المراد في هذا المبحث: القواعد وحسب، بل المراد: ما يشمل القواعد والأصول والضوابط، كما قال التهانوي: « هي [يعني: القاعدة] في اصطلاح العلماء: تطلق على معانٍ ترادف الأصل والمسألة والضابط والمقصد، وعُرِّفت بأنها: أمرٌ كُلِّيٌّ منطبق على جميع جزئياته عند تعرف أحكامها منه » كشاف اصطلاحات الفنون (٥/ ١١٧٦-١١٧٧).

منيرا، وقال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال ﷺ في خطبته في حجة الوداع وفي مقامات له شتى وبحضرته عامة الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين -: « ألا هل بلغت »، فكان ما أنزل الله تعالى وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فلم يترك ﷺ شيئا من أمور الدين وقواعده وأصوله وشرائعه وفصوله إلا بينه وبلغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه »(١)، وقال ﷺ: « بعثت بجوامع الكلم »(٢) « والكلمة الجامعة هي القضية الكلية والقاعدة العامة التي بعث بها نبينا ﷺ، فمن فهم كلمه الجوامع علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها »(٣)، فظهر أن « الشارع نصوصه كلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة »(٤).

وأما الأثر والإجماع: فلأن « التلقى عنه ﷺ على نوعين: نوع بوساطة ونوع بغير وساطة، وكان التلقي بلا وساطة حظ أصحابه الذين حازوا قصبات السباق، واستولوا على الأمد، فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم، واقتفى منهاجهم القويم، والمتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال، فذلك المنقطع التائه في بيداء المهالك والضلال، فأي خصلة خير لم يسبقوا إليها؟، وأي خطة رشد لم يستولوا عليها؟،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧/ ٥٠١)، ومسلم (٢/ ٦٤).

(٣) الاستقامة (١/ ١١-١٢).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٣٩).

تالله لقد وردوا رأس الماء من عين الحياة عذبا صافيا زلالا، وأيدوا قواعد الإسلام فلم يدعوا لأحد بعدهم مقالا، فتحوا القلوب بعدلهم بالقرآن والإيمان، والقرى بالجهاد بالسيف والسنان، وألقوا إلى التابعين ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصا صافيا، وكان سندهم فيه عن نبيهم ﷺ عن جبريل عن رب العالمين سندا صحيحا عاليا، وقالوا: هذا عهد نبينا إليكم، وقد عهدنا إليكم، وهذه وصية ربنا وفرضه علينا، وهي وصيته وفرضه عليكم. فجرى التابعون لهم بإحسان على منهاجهم القويم، واقتفوا على آثارهم صراطهم المستقيم، ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد...، ثم جاءت الأئمة من القرن الرابع المفضل...، فسلكوا على آثارهم اقتصاصا، واقتبسوا هذا الأمر عن مشكاتهم اقتباسا، وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدموا عليه رأيا أو معقولا أو تقليدا أو قياسا، فطار لهم الثناء الحسن في العالمين، وجعل الله سبحانه لهم لسان صدق في الآخرين، ثم سار على آثارهم الرعيل الأول من أتباعهم، ودرج على منهاجهم الموفقون من أشياعهم»[١].

والقواعد الشرعية الصحيحة لا تخلو:

١- إما أن تكون نصّاً من الكتاب أو السنة أو الأثر، ثم جرت مجرى القواعد عند أهل السنة والعلم:

فمن نماذج القواعد التي هي نصوص من الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥-٦).

إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠] ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من السنة: قوله ﷺ: « إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى »[١]، « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »[٢]،

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٣) رقم (١)، ومسلم (٣/ ١٥١٥) رقم (١٩٠٧).
قال ابن عبد البر: « روينا عن أبي داود السجستاني رَحِمَهُ اللهُ أنه قال: أصول السنن في كل فن أربعة أحاديث: أحدها: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى... » التمهيد (٩/ ٢٠١).

(٢) تقدم تخريجه. قال النووي: « وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات...، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به » شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ١٦)، وقال ابن رجب: « وهذا الحديث أصلٌ عظيم من أُصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها، كما أنّ حديث: « الأعمال بالنيَّات » ميزان للأعمال في باطِنها، فكما أنّ كل عمل لا يُراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب؛ فكذلك كلُّ عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردودٌ على عامله، وكلُّ من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء » جامع العلوم والحكم (١/ ٧).

« كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »(١)، « إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه »(٢)، « من تشبه بقوم فهو منهم »(٣)، « احفظ الله تجده أمامك، تَعرَّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليُصيبك، وما أصابك لم يكن ليُخطئك، وأعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا... »(٤) الحديث، « إن الله يرضى لكم ثلاثا:

---

(١) تقدم تخريجه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم من طريقة أهل السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة » » مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٧٨). وصححه الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (١/ ٢١٧). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإني قد نهيت إما مبتدئا وإما مجيبا عن التشبه بالكفار في أعيادهم، وأخبرت ببعض ما في ذلك من الأثر القديم والدلالة الشرعية، وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبة هدي الكفار من الكتابيين والأميين، وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم، وإن كانت هذه قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة كثيرة الشعب، وأصلا جامعا من أصولها كثير الفروع» اقتضاء الصراط المستقيم ص(١).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (٤/ ٦٦٧) وقال: « هذا حديث حسن صحيح ». وقال ابن رجب: « فطريق حنشٍ التي خرجها الترمذي حسنة جيدة. وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهمِّ أمور الدين » جامع العلوم والحكم (٤/ ٢١).

أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم »(١).

ومن نماذج القواعد التي هي نصوص من الأثر: « اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفيتم »(٢)، « من كان مستنا فليستن بمن قد مات »(٣)، « إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر »(٤)، « اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة »(٥)، « الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب،

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥) دون جملة: « وأن تناصحوا... »، وأخرجه بتمامه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٦٧) رقم (٨٧٨٥). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فقد جمع في هذه الأحاديث بين الخصال الثلاث: إخلاص العمل للّه، ومناصحة أولي الأمر، ولزوم جماعة المسلمين. وهذه الثلاث تجمع أصول الدين وقواعده، وتجمع الحقوق التي للّه ولعباده، وتنتظم مصالح الدنيا والآخرة » مجموع الفتاوى (١/ ١٨).

(٢) من قول عبدالله بن مسعود ﵁، أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٨٠)، والمروزي في السنة ص: (٢٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦) (٤/ ٦٦٧).

(٣) من قول عبدالله بن مسعود ﵁، أخرجه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٧). ومن قول عبدالله بن عمر ﵄، أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٣٠٥).

(٤) من قول عبدالله بن مسعود ﵁، أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٦).

(٥) من قول عبد الله بن مسعود ﵁ وأبي الدرداء ﵁، أخرجهما المروزي في السنة ص: (٣٠، ٣٢).

والسؤال عنه بدعة »(١).

٢- وإما أن تكون مأخوذة عن طريق الاستقراء التام لدلالات النصوص من الكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

ومن نماذج ذلك: ما يذكره أهل السنة في بيان المعتقد الصحيح؛ فإنه يشتمل على جُمَلٍ من الأصول والقواعد التي دلّ عليها الكتاب والسنة، كما في عقيدة الإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين فمن بعدهم.

ثانياً: القواعد الشرعية الصحيحة حجةٌ في الدين:

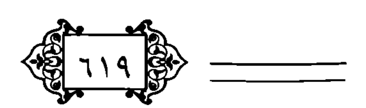
إذ كان مصدر القواعد الشرعية هو الكتاب والسنة والإجماع - وهي أصول الدين المعتبرة -، وكانت القواعد في نفسها إما نصوصاً من تلك المصادر الثلاثة أو مستقرأة استقراء تاما صحيحاً من دلالاتها؛ كانت القواعد حجةً من حجج الشرع وبيناته وأدلته:

● فلا يمكن أن يقع بينها وبين الأدلة الشرعية الأخرى اختلاف ولا تعارض ولا تناقض، كما أنه لا يمكن أن تتعارض القواعد الصحيحة بعضها مع بعض، بل هي متفقة مؤتلفة مع بعضها ومع أدلة الشرع الأخرى.

● وهي من الأدلة والحجج والبينات الشرعية التي تُردّ بها البدع والمحدثات والاجتهادات الخاطئة، ويُعرَف بمخالفتها خطؤها أو ضلالها وانحرافها.

---

(١) من قول الإمام الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ، أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص: (٦٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ٣٢٥-٣٢٦).



ومن نماذج ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في الرد على بعض بدع الصوفية -: « وكذلك الحكاية عن الشبلي أنه لما انتهى الى الشهادتين قال: « لو لا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك »؛ فإن ذكر هذا في باب الغيرة منكر من القول وزور لا يصلح، إلا أن نبين أن هذا من الغيرة التي يبغض الله صاحبها، بل الغيرة من الشهادة لرسله بالرسالة من الكفر وشعبه، وهل يكون موحدا شاهدا لله بالالهية إلا من شهد لرسله بالرسالة؟، وقد بينا في غير موضع من القواعد وغيرها أن كل من لم يشهد برسالة المرسلين فإنه لا يكون إلا مشركا يجعل مع الله إلها آخر، وأن التوحيد والنبوة متلازمان، وكل من ذكر الله عنه في كتابه أنه مشرك فهو مكذب للرسل، ومن أخبر عنه أنه مكذب للرسل فإنه مشرك، ولا تتم الشهادة لله بالإلهية إلا بالشهادة لعبده بالرسالة »(١).

وقال - في الرد على بعض بدع الاتحادية -: « فهم بين أن يجعلوه جملة المخلوقات أو جزءاً من كل مخلوق أو صفة لكل مخلوق، أو يجعلونه عدما محضا لا وجود له إلا في الأذهان لا في الأعيان، ثم هم مع هذا التعطيل الصريح والإفك القبيح يتناقضون ولا يثبتون على مقام، ولهذا رأيت كلامهم كله مضطربا لا ينضبط لما فيه من التناقض، ولكن لما كنت أبينه وأوضحه أذكر القواعد العلمية التي يعرف الناس حقيقة ما يمكن حمل كلامهم عليه، وميزت بين قول هذا وقول هذا، وبينت ما فيه من التناقض؛ حتى أطلع الناس على ما هم فيه من الكفر والهذيان، مع دعواهم التحقيق والعرفان، وتعظيم الناس لهم وهيبتهم

---

(١) الاستقامة (٢/ ٢٠-٢١).

لهم وظنهم أنهم من كبار أولياء الله العارفين وسادات المحققين »[١].

وقال - في الرد على بعض بدع المعتزلة -: « والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن الله ﷻ لا يوصف بالمخلوقات، فلا يوصف بما خلقه في غيره من الصفات - وإن كانت صفات كمال -، فكيف يوصف بما خلقه في غيره من أفعال العباد وتجعل الأفعال القائمة بالمخلوقات صفات له يشتق له منه أسماء؟، فهذا مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، مناقض للقواعد والأصول »[٢].

وقال - في الرد على من سوّغ لوليّ الأمر العفو عن سابّ النبي ﷺ -: «وإذ قد قدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد وإنما كان لخصوص السب، وإذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلما وله أن يعفو عنه؛ فبعد موته تعذر العفو عنه وتمحضت العقوبة حقا لله سبحانه، فوجب استيفاؤها على ما لا يخفى، إذ القول بجواز عفو أحدٍ عن هذا بعد رسول الله ﷺ يفضي إلى أن يكون الإمام مخيرا بين قتل هذا واستبقائه، وهو قول لم نعلم له قائلا، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها »[٣].

ثالثاً: أهل السنة هم أعظم الأمة عناية بالقواعد الشرعية الصحيحة:

لما كان أهل السنة - من الصحابة والسلف فمن بعدهم من أئمة الإسلام - هم أعظم الأمة عناية بالكتاب والسنة والأثر؛ كانوا هم أعظمها عناية بما تضمنته

---

(١) بغية المرتاد ص(٤٣٢).

(٢) الرد على البكري (١/ ٣٤٠-٣٤١).

(٣) الصارم المسلول (١/ ٤٢٢).

تلك الأصول من القواعد استخراجاً وفقهاً واستنباطاً وحفظاً وتقريراً واستدلالاً، ومما يقرِّر ذلك:

ـ قال اللالكائي - مبيناً ما كان عليه السلف من العناية بالأصول والقواعد -: « فلم نجد في كتاب الله وسنة رسوله وآثار صحابته إلا الحث على الاتباع وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المتبعين. وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقهم بهذا الوسم، وأخصهم بهذا الرسم: أصحاب الحديث؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ، واتباعهم لقوله، وطول ملازمتهم له، وتحملهم علمه، وحفظهم أنفاسه وأفعاله، فأخذوا الإسلام عنه مباشرة، وشرائعه مشاهدة، وأحكامه معاينة، من غير واسطة ولا سفير بينهم وبينه واصلة، فجاولوها عيانا، وحفظوا عنه شفاها، وتلقفوه من فيه رطبا، وتلقنوه من لسانه عذبا، واعتقدوا جميع ذلك حقا، وأخلصوا بذلك من قلوبهم يقينا. فهذا دين أخذ أوله عن رسول الله ﷺ مشافهة، لم يَشُبْهُ لَبْس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول، من غير تحامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة، أَخْذَ كفٍّ بكف، وتمسُّكَ خلف بسلف، كالحروف يتلو بعضها بعضا، ويتسق أخراها على أولاها، رصفا ونظما. فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة »[1].

ـ وقال الدارمي - مبيناً ما كان عليه بعض أئمة السلف من معرفة أصول وقواعد أهل السنة والمخالفين لهم -: « وكان من أكبر احتجاجهم [يعني:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٢-٢٣).

الواقفة] علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسا من مشيخة رواة الحديث - الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية - سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين. وأمسكوا عنه؛ إذ لم يتوجهوا لمراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم - مثل من سمينا، مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافى بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية - لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق، إذ رد الله على الوحيد قوله: إنه قول البشر، وأصلاه عليه سقر، فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به، وتعلَّق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر، ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يَكُ جَبُن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه »[1].

ـ كما عُنِي أهل السنة أيما عناية ببيان أصول الدين وقواعده وتدوينها، ومن نماذج ذلك:

(١) الرد على الجهمية ص: (١٩٦).

١- قول الإمام أحمد: « أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم... » إلى آخر ما جاء فيها[1].

٢- وقول ابن أبي حاتم الرازي: « سألت أبي وأبا زرعة[2] عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك. فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويَمَنا، فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق... » إلى آخر ما جاء فيها[3].

ثم ما جاء في نحو: شرح السنة للبربهاري، وعقيدة أبي جعفر الطحاوي، وما اشتملت عليه مصنفات الآجري وابن بطة واللالكائي وقوام السنة الأصفهاني... وغيرهم.

ثم ما جاء في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية[4] وتلميذه ابن القيم والحافظين ابن كثير والذهبي، ثم ما جاء في مصنفات علماء أهل السنة ممن أتى بعدهم

---

(١) أصول السنة ص: (١٤).

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، الإمام سيد الحفاظ، ولد بعد نيّف ومائتين، كان إماماً ربّانياً حافظاً متقناً مكثراً، إمام خراسان مع أبي حاتم الرازي، توفي سنة (٢٦٤هـ). انظر: السير (١٣/ ٦٥-٨٥)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٦).

(٤) قال ابن سعدي - عن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية -: « ومن أعظم ما فاقت به غيرها وأهمه وتفردت على سواها: أن مؤلفها رحمه الله يعتني غاية الاعتناء بالتنبيه على القواعد الكلية والأصول الجامعة والضوابط المحيطة في كل فن من الفنون التي تكلم بها » طريق الوصول إلى العلم المأمول ص: (٤).

إلى يومنا هذا[١].

رابعاً: لزوم القواعد الشرعية الصحيحة من أهم موجبات وحدة الأمة في دينها وعقيدتها:

إن لزوم القواعد الشرعية الصحيحة والعمل بها وعدم مخالفتها لهو من أهم ما يحقّق ويحفظ للأمة وحدتها في دينها وعقيدتها وجماعتها، فإن لزومها هو من لزوم الكتاب والسنة والإجماع، وكفى بذلك خيراً وبركةً وحفظاً وعصمة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « من فهم هذه الحقائق الشريفة والقواعد الجليلة النافعة، حصل له من العلم والمعرفة والتحقيق والتوحيد والإيمان، وانجاب عنه من الشبه والضلال والحيرة ما يصير به في هذا الباب من أفضل الذين أنعم اللّه عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ومن سادة أهل العلم والإيمان »[٢].

وعلى هذا كان الصحابة والسلف الصالح، كما يقول الدارمي - ردّاً على من أراد أن يحتج بالعقل ويدع النقل -: « فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف له على حَدٍّ بيِّنٍ في كل شيء؛ رأينا

---

(١) كما جاء في قول العلامة حافظ الحكمي: « فهذا مختصر جليل نافع، عظيم الفائدة جم المنافع، يشتمل على قواعد الدين، ويتضمن أصول التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأنزلت به الكتب ولا نجاة لمن بغيره يدين، ويدل ويرشد إلى سلوك المحجة البيضاء ومنهج الحق المستبين، شرحت فيه أمور الإيمان وخصاله، وما يزيل جميعه أو ينافي كماله... ». أعلام السنة المنشورة ص(٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٥١).

أرشد الوجوه وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم؛ لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه، ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق »[١].

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

المطلب الأول

منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

أولاً: مبنى القواعد على الهوى والبدعة.

ابتدع أهل الأهواء والبدعة لأنفسهم قواعد وأصولاً من عند أنفسهم ما أنزل الله بها من سلطان: فمنهم من اتخذ قواعد بناها على فهم خاطئ لنصوص الكتاب والسنة، ومنهم من أسّس قواعده بناءً على نظره في بعض نصوص الكتاب والسنة الواردة في المسألة دون النصوص الأخرى التي تقابلها في تلك المسألة نفسها، ومنهم من اقتبس قواعده ممن هم مثله من البشر الذين يدّعي فيهم التحقيق والعرفان واليقين، ومنهم من وضع لنفسه قواعد بمحض فكره الناقص ورأيه العليل أو بمحض هواه الفاسد ومحبته وميله، فاتخذ من القواعد ما أملاه عليه فكره وهواه دون دليل ولا أثارة من علم الوحي ولا علوم الأولين والسابقين، قال ابن القيم: «والنفاة عارضوا بأصول فاسدة، وهم وضعوها من تلقاء أنفسهم، أو تلقوها عن أعداء الرسل من الصابئة والمجوس والفلاسفة، وهي خيالات فاسدة ووهميات ظنوها قضايا عقلية»[1].

ولا شك أن أوّل من افترى قواعد وأصولاً باطلة في الإسلام هو عبد الله ابن سبأ اليهودي، الذي أصّل لأتباعه العصمة والوصاية وغيرها، ثم جاءت أول الفرق في الإسلام ظهوراً فرقة الخوارج فأصّلت لنفسها أصولاً من أهمها

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٩٨).

تكفير مرتكب الكبيرة، واشتركوا هم والمرجئة والمعتزلة في أصلٍ: الإيمان جزء واحد لا يتجزّأ، وأصول المعتزلة الخمسة معروفة مشهورة، وتقديم العقل على النقل من أهم أصول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، وللصوفية قواعد وأصول دوّنوها ونشروها وقرّروها.

فهؤلاء جميعاً لهم أصولهم وقواعدهم التي بنوها على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر، ويوضّح ذلك ابن القيم فيقول - متحدِّثاً عن قواعد نفاة الحقيقة عن نصوص الصفات، المؤوّلين لها -: « إن تيسير القرآن منافٍ لطريقة النفاة المحرفين أعظم منافاة، ولهذا لما عسر عليهم أن يفهموا منه النفي وعز عليهم ذلك؛ عولوا فيه على الشبه الخيالية التي سموها قواطع عقلية وقواعد يقينية، وإذا تأملها من نوَّر الله قلبه وكحل عين بصيرته بمرود الإيمان رآها لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل، وهي من جنس خيالات الممرورين وأصحاب الهوس، وقد سودوا بها القلوب والأوراق، فطريقتهم ضد طريقة القرآن من كل وجه، إذ طريقة القرآن حق بأحسن تفسير وأبين عبارة، وطريقتهم معان باطلة بأعقد عبارة وأطولها وأبعدها من الفهم »[(١)]، وقال: « وكثير من المتأولين لا يبالي إذا تهيأ له حمل اللفظ على ذلك المعنى بأي طريق أمكنه أن يدعي حمله عليه؛ إذ مقصوده دفع الصائل، فبأي طريق اندفع عنه دفعه، والنصوص قد صالت على قواعده الباطلة، فبأي طريق تهيأ له دَفْعُها دَفَعَها، ليس مقصوده أخذ الهدى والعلم والإرشاد منها، فإنه قد أصل أنها أدلة لفظية لا يستفاد منها يقين ولا علم ولا معرفة بالحق، وإنما المُعَوَّل على آراء

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

الرجال وما تقتضيه عقولها »[١].

قال الدارمي - مبيناً أصلاً من أصول الجهمية -: « فهذا الذي ادعوا في أسماء الله [يعني: أن أسماء الله مخلوقة] أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم وأسسوا بها ضلالتهم »[٢].

وقال اللالكائي - في الإنكار على من أصّل تقديم العقل على النقل -: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق، أو معاند للشريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلد كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهم »[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً مصدر وحقيقة قواعد وأصول الفلاسفة الإسلاميين وأهل الكلام -: « فهذا تناقض هؤلاء الذين هم من أشهر المتأخرين بالنظر والتحقيق للفلسفة والكلام، قد ضلوا في هذا النقل وهذا البحث في مثل هذا الأصل ضلالا لا يقع فيه أضعف العوام، وذلك لما تلقوه عن بعض

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٨٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

أهل المنطق من القواعد الفاسدة التي هي عن الهدي والرشد حائدة »[1].

وقال: « وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة، أكثر كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية »[2].

وقال: « وهذه أقوال رؤسائهم، وهي في غاية الفساد في صريح المعقول، فهم مضطرون إلى الإقرار بما يسمونه تشبيهًا وتركيبًا، ويزعمون أنهم ينفون التشبيه والتركيب والتقسيم، فليتأمل اللبيب كذبهم وتناقضهم وحيرتهم وضلالهم؛ ولهذا يؤول بهم الأمر إلى الجمع بين النقيضين أو الخلو عن النقيضين، ثم إنهم ينفون عن اللّه ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، لزعمهم أن ذلك تشبيه وتركيب، ويصفون أهل الإثبات بهذه الأسماء، وهم الذين أُلزِموها بمقتضى أصولهم، ولا حيلة لهم في دفعها...، وهم لم يقصدوا هذا التناقض، ولكن أوقعتهم فيه قواعدهم الفاسدة المنطقية التي زعموا فيها تركيب الموصوفات من صفاتها ووجود الكليات المشتركة في أعيانها، فتلك القواعد المنطقية الفاسدة التي جعلوها قوانين تمنع مراعاتُها الذهنَ أن يضل في فكره، أوقعتهم في هذا الضلال والتناقض »[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤١).

ثانياً: تحكيم قواعدهم وأصولهم والتحاكم إليها:

اتفق جميع أهل الأهواء والبدعة على بناء أصولهم وقواعدهم على غير الكتاب والسنة والإجماع المعتبر - كما سبق -، وقد اتفقوا أيضاً على جعْل تلك الأصول والقواعد هي الميزان والمعيار الذي تُعرَف به الحقائق ويُميَّز بين الحق والباطل وتوزن الأقوال والأعمال والمقاصد، يقول في ذلك ابن القيم: « ثم تمالأ الكل على غزو جند الرحمن، ومعاداة حزب السنة والقرآن، فتداعوا إلى حربهم تداعي الأكلة إلى قصعتها، وقالوا: نحن - وإن كنا مختلفين - فإنا على محاربة هذا الجند متفقون، فميلوا بنا عليهم ميلة واحدة، حتى تعود دعوتهم باطلة وكلمتهم خامدة، وغَرَّ المخدوعين كثرتُهم التي ما زادتهم عند الله ورسوله وحزبه إلا قلة، وقواعدهم التي ما زادتهم إلا ضلالا وبُعْدًا عن الملة »[١].

ومن أجمع ما وقفتُ عليه مما يبيّن ما عليه أهل الأهواء والبدعة من تحكيم قواعدهم وأصولهم: ما ذكره الإمام ابن القيم في قوله: « وحقيقة الأمر: أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يُتَأَوَّل وما لا يُتَأَوَّل هو المذهب الذي ذهبت إليه، والقواعد التي أصَّلتها، فما وافقها: أقروه ولم يتأولوه، وما خالفها: فإن أمكنهم دَفْعُه وإلا تأوّلوه؛ ولهذا:

لما أصَّلت الرافضة عداوة الصحابة ردوا كل ما جاء في فضائلهم والثناء عليهم أو تأولوه.

ولما أصَّلت الجهمية أن الله لا يتكلم ولا يكلم أحدا ولا يُرى بالأبصار ولا هو فوق عرشه مبائن لخلقه ولا له صفة تقوم به أوّلوا كل ما خالف ما أصلوه.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩).

ولما أصَّلت القدرية أن الله سبحانه لم يخلق أفعال عباده ولم يُقَدِّرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدا أولوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم.

ولما أصَّلت الكلابية أن الله سبحانه لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل.

ولما أصَّلت الجبرية أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك.

فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها...، ضابط ما يتأول عندهم وما لا يتأول: ما خالف المذهب أو وافقه، ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عياناً، وبالله التوفيق، وكلٌّ من هؤلاء يتأول دليلا سمعيا ويقر على ظاهره نظيره أو ما هو أشد قبولا للتأويل منه؛ لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد منعكس يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ »[1].

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣).

ثالثاً: ترك القواعد الشرعية الصحيحة والإعراض عنها وإنكارها:

من آثار ما وقع فيه أهل الأهواء والبدعة من اقتباس أصولهم وقواعدهم من غير مصدرها الصحيح من الكتاب والسنة والإجماع: جهلهم بالقواعد الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة، وتركهم إياها، وإعراضهم عن طلبها والفقه فيها، وتبديلها - وهي كلها حق وصدق - بقواعدهم التي هي كلها باطل وفساد أو مشتملة عليه، بل يصل بهم الأمر إلى الوقوع في إنكارها وردّها وتكذيبها.

قال إمام الأئمة ابن خزيمة: « ولا يزال يُسمَع أهل الجهل والعناد ويحتجون بأخبار مختصرة غير متقصاة، وبأخبار مجملة غير مفسرة، لا يفهمون أصول العلم؛ يستدلون بالمتقصى من الأخبار على مختصرها وبالمفسَّر منها على مجملها »[1].

وقال اللالكائي: « ...وخاصة في هذه الازمنة التي تناسى علماؤها رسوم مذاهب أهل السنة، واشتغلوا عنها بما أحدثوا من العلوم الحديثة، حتى ضاعت الأصول القديمة التي أُسِّست عليها الشريعة، وكان علماء السلف إليها يدعون، وعلى طريقها يهدون، وعليها يعولون »[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « لكن الذي لا ريب فيه: أن هؤلاء أصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مشركين يعبدون المخلوقات ولا يعرفون النبوات ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خير منهم في الإلهيات والنبوات

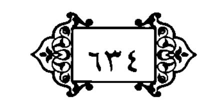
(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٦).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٥٢١-٥٢٢).

والمعاد، وإذا عرف أن نفس فلسفتهم توجب عليهم أن لا يقولوا بقدم شيء من العالم علم أنهم مخالفون لصريح المعقول كما أنهم مخالفون لصحيح المنقول، وأنهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاءت به الرسل »[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٦٤-٣٦٥).



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها

القواعد الشرعية الصحيحة هي من الحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة والأثر أو أجمع عليه أهل العلم، فالاستدلال بها - من حيث الأصل - هو استدلالٌ صحيح شريف؛ لأنه - في حقيقته - استدلال بأصول الدين (الكتاب والسنة والإجماع)، لكن كما أن الاستدلال بهذه الأصول الثلاثة تتوقف صحته على أمرين: ثبوت الدليل في نفسه (في السنة والإجماع)، وثبوت دلالته على ما استُدِلّ به عليه؛ فكذلك القواعد الصحيحة، لا يكون الاستدلال بها صحيحاً مقبولاً إلا إذا استدل بها على ما يصح اشتمالها عليه من الجزئيات أو المسائل أو يصلح الاستدلال بها عليه، ومن ثم؛ فإن من استدلّ بقاعدة صحيحة على غير ما تشتمل عليه من المسائل أو تدلّ عليه كان استدلاله بها على ذلك غير صحيح، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية أو الحديث أو الإجماع على غير ما لا يدلّ عليه أو يحتمله.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فكما أنهم يستدلون بالأدلة الصحيحة من آيات القرآن وأحاديث السنة الصحيحة والإجماع الثابت على غير وجهها، ويحملونها ما لا تحتمل؛ فكذلك صنيعهم في القواعد الصحيحة.

ولا شك أن من أسباب ذلك: جهلهم بالقواعد الصحيحة نفسها، من حيث: أدلتها التي بُنِيت القواعد منها، ومسائلها التي تشتمل عليها، ودلالاتها التي تدلّ عليها، فإن جهلهم بذلك أورثهم الاستدلال بها على ما لا تدل عليه وما لا تحتمله، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق الناس نظرا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف ولا تختلف، وتتوافق ولا تتناقض، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول، فتشعبت بهم الطرق وصاروا مختلفين في الكتاب مخالفين للكتاب »[١].

وإن المتأمل في تلك القواعد الصحيحة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم جمعوا في الاستدلال بها - مع استدلالهم بها على غير وجهها وفي غير محلها وتحميلها ما لا تحتمل - أموراً منكرة، منها:

١- أنهم يستدلون بالقواعد الصحيحة على نقيض ما تدلّ عليه أو تحتمله من الحق، وهذا أشد من مجرد استدلالهم بها على غير وجهها.

٢- أن المسائل التي يستدلون عليها بتلك القواعد الصحيحة هي نفسها فيها معارضة للكتاب والسنة والإجماع.

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٧٧).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الصحيحة على غير وجهها:

١- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله خاطبنا بما نعقل) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] ﴿لِيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، على أنه لا يُعقَل من نصوص الصفات إلا تشبيه صفات الله بصفات خلقه، فقالوا: إن لله وجهاً ويدين وعيناً كوجوهنا وأيدينا وأعيننا(١).

٢- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن العيب والآفة والنقص) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] واسمه تعالى: القدوس والسلام وتسبيحه تعالى الوارد في نصوص الكتاب والسنة، على نفي علو الله على عرشه وحكمته في أفعاله وتعطيل صفاته وتعطيلها، بدعوى أن إثبات ذلك يستلزم النقص والحاجة في حقه سبحانه(٢).

٣- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (أن الله مُنَزَّه عن الظلم وفعل القبيح) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [آل عمران: ١٨٢] ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، على أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، بدعوى: أن

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٥)، مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (١/ ٣٥٣-٣٥٤، ٣٦٨-٣٧٠).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٢٩٥-٢٩٦)، درء التعارض (١/ ٣٩٠)، منهاج السنة النبوية (١/ ٣٧١) (٢/ ١٥٦-١٥٧، ١٨٤-١٨٥).

الله سبحانه لا يريد القبيح ولا يخلقه، وأفعال العباد منها الحسن ومنها القبيح، فلو كان الله خالقاً لها لكان مريداً للقبيح فاعلاً له(١).

٤- الاستدلال بالقاعدة الصحيحة: (نفي المثيل عن الله تبارك وتعالى) المبنية على مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، على نفي حقائق صفات الله تبارك وتعالى، وأن ظاهرها غير مراد وأن تأويلها وصرفها عن ظاهرها واجب، بدعوى: أن إثباتها يستلزم تشبيه الله بخلقه فيها(٢).

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ١٢١)، شفاء العليل ص: (١٧٩)، المعتزلة وأصولهم الخمسة ص: (١٥٣-١٦٢).

(٢) انظر: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (٢/ ٤٧٨-٥٢٦).

المسلك الثاني

الاستدلال بقواعد باطلة

القواعد التي تكون حجة يصح الاستدلال بها هي تلك القواعد الصحيحة التي يكون مبناها على نصوص الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع أو دلالاتها الصريحة التي يستقرئها أهل العلم الذين لهم عناية بالدين والشريعة ولهم رسوخ في العلم ومعرفة بالدليل والمدلول.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فلما كانت عمدتهم على غير الكتاب والسنة والإجماع فإنهم بَنَوا قواعدهم وأصولهم على غير هدى من الله، فأورثهم ذلك أن كانت أصولهم فاسدة وقواعدهم باطلة، ثم إنهم وقعوا بعد ذلك في أمر منكر آخر، هو أنهم يستدلون بتلك القواعد والأصول المحدَثة الباطلة على المسائل التي يريدون تقريرها.

ويمكن تقسيم تلك القواعد الباطلة إلى أقسام، منها:

- قواعد بُنِيت على دليل غير صحيحٍ من حديثٍ ضعيفٍ أو موضوع، أو إجماعٍ غير ثابت.
- قواعد بُنِيت - في أصلها - على دليل صحيح من الكتاب والسنة والإجماع، لكن كان بناؤها بفهمٍ خطئ أو فكرٍ منحرف - كما سبق ذكره في المسلك السابق -.
- قواعد بُنِيت على العلوم الباطلة لأهل الضلال أو الكفر من السابقين أو اللاحقين.

● قواعد لم تُبنَ على دليل ولا حجة، وإنما على محض الهوى والعقل والذوق.

ومما لا شك فيه أن هذه القواعد الفاسدة الباطلة هي التي يعتمد عليها أهل الأهواء والبدعة في استدلالاتهم وتقريراتهم ودفاعهم عن عقائدهم ومذاهبهم، وهي التي على ضوئها يفهمون الدين والكتاب والسنة، وهي من أعظم أسباب خروجهم عن السنة والجماعة إلى الهوى والبدعة.

ومن ثمّ؛ فإن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد الباطلة كثيرة جداً.

فأكتفي هنا - لتقرير ما تقدم وذكر نماذج له - بهذه النصوص التي تجمع بين الأمرين:

١ - الخوارج:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكانت البدع الأولى - مثل بدعة الخوارج - إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته، لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد في النار[١]، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللّه[٢]، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

---

(١) انظر: الباب (١٣٦) من كتاب النور لعثمان بن أبي عبد الله الأصم.

(٢) انظر: العقود الفضية في أصول الإباضية للحارثي ص(١٢١) وما بعدها.

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »[١].

٢- الرافضة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وعمدتهم في الشرعيات ما ينقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمدا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث، ثم إذا صح النقل عن هؤلاء فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول:

على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول[٢].

وعلى أن ما يقول أحدهم فإنما يقوله نقلا عن الرسول، ويدعون العصمة في هذا النقل[٣].

والثالث: أن إجماع العترة حجة[٤].

ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

(٢) انظر: بحار الأنوار للمجلسي (٢٥/ ٢١١).

(٣) انظر: أصول الكافي للكليني (١/ ٥٣)، وسائل الشيعة للحر العاملي (١٨/ ٥٨).

(٤) انظر: تهذيب الوصول إلى علم الأصول لابن المطهر الحلي ص(٧٠).

فهذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة...، لا يعتمدون على القرآن، ولا على الحديث، ولا على الإجماع إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحا جليا.

وأما عمدتهم في النظر والعقليات: فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر »[1].

٣- الجبرية والقدرية:

قال ابن القيم: « وقام حزب الله وحزب رسوله وأنصار الحق بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير حق القيام، وراعوا هذه الكلمة حق رعايتها علماً ومعرفة وبصيرة، ولم يُلْقُوا الحرب بين حمده وملكه، بل أثبتوا له الملك التام الذي لا يخرج عنه شيء من الموجودات أَعيانها وأفعالها، والحمد التام الذي وسع كل معلوم وشمل كل مقدور، وقالوا: إن له في كل ما خلقه وشرعه حكمة بالغة ونعمة سابغة لأجلها خلق وأَمر، ويستحق أن يثنى عليه ويحمد لأجلها، كما يثنى عليه ويحمد لأَسمائه الحسنى ولصفاته العليا، فهو المحمود على ذلك كله أَتم حمد وأكمله، لما اشتملت عليه صفاته من الكمال وأَسماؤه من الحسن وأفعاله من الحكم والغايات المقتضية لحمده المطابقة لحكمته الموافقة لمحابه، فإنه سبحانه كامل الذات كامل الأسماء والصفات، لا يصدر عنه إلا كل فعل كريم مطابق للحكمة موجب للحمد يترتب عليه من محابه ما فعل لأجله، وهذا أمر ذهب عن طائفتي

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٦٩-٧٠).

الجبرية والدهرية وحال بينهم وبينه أُصول فاسدة أصلوها، وقواعد باطلة أسسوها، من تعطيل بعض صفات كماله، كم عطل الفريقان:

حقيقة محبته عند الجبرية: مشيئته وإرادته، ومحبة العباد له إرادتهم لما يخلقه من النعيم في دار الثوب، فالمحبة عندهم إنما تعلقت بمخلوقاته لا بذاته.

وحقيقة محبته وكراهته عند القدرية: أمره ونهيه، ومحبة العباد له محبتهم لثوابه المنفصل.

وأصَّل الفريقان أنه لا تقوم بذاته حكمة ولا غاية يفعل لأَجلها، ثم اختلفوا:

فقالت الجبرية: لا يفعل لغاية ولا لحكمة أصلاً.

وتكايست القدرية بعض التكايس فقالت: فعل لغاية وحكمة لا ترجع إليه ولا تقوم به ولا يعود إليه منها وصف.

وأصَّل الفريقان أيضاً أنه لا يقوم بذاته فعل البتة، بل فعله عين مفعوله، فعطلوا أَفعاله القائمة به وجعلوها نفس المخلوقات المشاهدة التي لا تقوم به...

وأَصّلت الجبرية أنه تعالى لا ينزه عن فعل مقدور يكون قبيحاً بالنسبة إليه، بل كل مقدور ممكن فهو جائز عليه، وإن علم عدم فعله فبالسمع وإلا فالعقل يقضي بجوازه عليه، فلا ينزه عن ممكن مقدور إلا ما دل عليه بالسمع، فيكون تنزيهه عنه لا لقبحه في نفسه، بل لأن وقوعه يتضمن الخلف في خبره وخبر رسوله، ووقع الأمر على خلاف علمه ومشيئته، فهذا حقيقة التنزيه عند القوم.

وأَصلت القدَرية أن ما يحسن من عباده يحسن منه، وما يقبح منهم يقبح منه، مع تناقضهم في ذلك غاية التناقض»(١).

٤- الفلاسفة وأهل الكلام (الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة):

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن تأمل طرق المعتزلة ونحوهم التي ردوا بها على أهل الدهر والفلاسفة ونحوهم فيما خالفوا فيه المسلمين رآهم قد بنوا ما خالفوا فيه النصوص على أصول فاسدة في العقل، لا قطعوا بها عدوّ الدين ولا أقاموا على موالاة السنة واتباع سبيل المؤمنين، كما فعلوه في دليل الأعراض والتركيب والاختصاص.

وكذلك من ناظرهم من الكلابية وغيرهم فيما خالفوا فيه السنة من مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، بنوا كثيرا من الرد عليهم على أصول فاسدة: إما أصول وافقوهم عليها مما أحدثه أولئك - كموافقة من وافقهم على دليل الأعراض والتركيب ونحوهما -، وإما أصول عارضوهم بها فقابلوا الباطل بالباطل - كما فعلوه في مسائل القدر والوعد والوعيد ومسائل الأسماء والأحكام -، فإن أولئك كذبوا بالقدر وأوجبوا إنفاذ الوعيد وقاسوا الله بخلقه فيما يحسن ويقبح، وهؤلاء أبطلوا حكمة الله تعالى وحقيقة رحمته وعدله، وقالوا ما يقدح في أمره ونهيه ووعده ووعيده، وتوقفوا في بعض أمره ونهيه ووعده ووعيده، فصار أولئك يكذبون بقدرته وخلقه ومشيئته، وهؤلاء يكذبون برحمته وحكمته وببعض أمره ونهيه ووعده ووعيده...، فكان ما دفعوا به أهل البدع

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين ص: (١٢-١٤). وانظر: مدارج السالكين (١/ ٢٢٨)

من أصول مبتدعة باطلة وافقوهم عليها أو أصول مبتدعة باطلة قاتلوهم فيها ضِلَّة من الرأي وغبناً فيه وخدعة من الشيطان »[1].

وقال ابن القيم - مبيّناً أصولهم وقواعدهم في تقرير عقائدهم ومذاهبهم والدفاع عنها -: « كما عطل غلاة الجهمية صفاته فلم يثبتوا له صفة تقوم به وإن تناقضوا، وكما عطلت السينائية (أَتباع ابن سينا) ذاته فلم يثبتوا له ذاتاً زائدة على وجود مجرد لا يقارن ماهية ولا حقيقة...، فاقتضت هذه الأُصول الفاسدة والقواعد الباطلة فروعاً ولوازم كثيرة، منها مخالف لصريح العقل ولسليم الفطرة، كما هو مخالف لما أخبرت به الرسل عن الله، فجعل أرباب هذه القواعد والأُصول قواعدهم وأُصولهم محكمة، وما جاءَ به الرسول متشابهاً.

ثم أَصلوا أصلاً في رد هذا المتشابه إلى المحكم وقالوا: الواجب فيما خالف هذه القواطع العقلية - بزعمهم - من الظواهر الشرعية أحد أَمرين:

إما نخرجها على ما يعلم العقلاء أن المتكلم لم يرده بكلامه من المجازات البعيدة والألغاز المعقدة ووحشي اللغات والمعاني المهجورة التي لا يعرف أحد من العرب عبر عنها بهذه العبارة ولا تحتملها لغة القوم البتة، وإنما هي محامل أنشئوها هم، ثم قالوا: نحمل اللفظ عليها، فأنشئوا محامل من تلقاءِ أنفسهم، وحكموا على الله أو رسله بإرادتها بكلامه، فأنشئوا منكراً وقالوا زوراً.

فإذا ضاق عليهم المجال، وغلبتهم النصوص، وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاءِ سواها، ومجيئها على طريقة واحدة، وتنوع

---

(١) درء التعارض (٤/ ٢١).

الأَلفاظ الدالة على الحقيقة، واحتفافها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد حقيقتها وما دلت عليه؛ قالوا: الواجب ردها وأن لا يشتغل بها، وإن أحسنوا العبارة والظن قالوا: الواجب تفويضها وأن نكل علمها إلى الله من غير أن يحصل لنا بها هدى أَو علم أو معرفة بالله وأسمائه وصفاته أو ننتفع بها في باب واحد من أبواب الإيمان بالله وما يوصف به وما ينزه عنه، بل نجري ألفاظها على ألسنتنا ولا نعتقد حقيقتها لمخالفتها للقواطع العقلية، فسموا أُصولهم الفاسدة وشبههم الباطلة... قواطع عقلية، مع اختلافهم فيها وتناقضهم فيها ومناقضتها لصريح المعقول وصحيح المنقول، فسموا كلام الله ورسوله: ظواهر سمعية إزالة لحرمته من القلوب ومنعاً للتعلق به والتمسك بحقيقته في باب الإيمان والمعرفة بالله وأسمائه وصفاته، فعبروا عن كلامهم بأنه قواطع عقلية، فيظن الجاهل بحقيقته أنه إذا خالفه فقد خالف صريح المعقول، وخرج عن حد العقلاء، وخالف القاطع، وعبروا عن كلام الله ورسوله بأنه ظواهر فلا جناح على من صرفه عن ظاهره وكذب بحقيقته واعتقد بطلان الحقيقة بل هذا عندهم هو الواجب... »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠-٣١).

المسلك الثالث

الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم

من المستقرّ أن الذي ينصّ على كون الآيةِ أو الحديثِ أو الأثرِ قاعدةً شرعية صحيحة، أو يستقرئ دلالات النصوص ليستخرج القواعد والأصول؛ هم أولو العلم الراسخون الذين صرفوا عنايتهم وجهدهم وأعمارهم في معرفة الأدلة ودلالاتها ومقاصدها، حتى بلغوا درجة الفقه في معرفة جزئيات المسائل وكلّياتها، ولا شك أن في مقدمتهم أهل السنة من الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم - في غالب أمرهم - جمعوا بين الجهل بالآيات والأحاديث والآثار وعدم الفقه فيها والإعراض عن العناية بها وبين طلب القواعد والكلّيات من غيرها؛ فلم يكونوا من أهل التحقيق ولا الشهرة بالعلم الذي جاء به الرسول ﷺ ولا التمكّن في فقهه - ولا سيما في أبواب الاعتقاد -، ولما كان ذلك مما يزهد الناس في علومهم وعقائدهم ومذاهبهم لم يجدوا بُدّاً من اللجوء إلى أهل السنة والعلم والاستدلال بقواعد ينسبونها إليهم؛ ليؤيدوا مذاهبهم، أو يلفتوا أنظار الناس إليهم، أو يصرفوهم عن السنة وأهلها، ولكن عند التحقيق والتمحيص يظهر أن تلك القواعد التي استدلوا بها - مع نسبتهم إياها إلى أهل السنة والعلم - لا تصح نسبتها إلى أهل السنة والعلم أصلاً، وإنما يكون منها ما نُسِب إليهم خطأً ومنها ما نُسِب إليهم افتراء عليهم.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - فيمن فهم كلام الإمامين أحمد والبخاري في اللفظ بالقرآن خطأً فنسب إليهما ما لم يؤصلاه -: « ولما كان أحمد قد صار هو إمام السنة، كان من جاء بعده ممن ينتسب إلى السنة ينتحله إمامًا...، فلهذا صار من بعده متنازعين في هذا الباب:

فالطائفة الذين يقولون: لفظنا وتلاوتنا غير مخلوقة؛ ينتسبون إليه، ويزعمون أن هذا آخر قوليه، أو يطعنون فيما يناقض ذلك عنه، أو يتأولون كلامه بما لم يُرِدْه.

والطائفة الذين يقولون: إن التلاوة مخلوقة، والقرآن المنزل الذي نزل به جبريل مخلوق، وإن الله لم يتكلم بحروف القرآن، يقولون: إن هذا قول أحمد، وأنهم موافقوه...

وكذلك أيضًا افترى بعض الناس على البخاري الإمام صاحب الصحيح أنه كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وجعلوه من اللفظية، حتى وقع بينه وبين أصحابه - مثل: محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم - بسبب ذلك، وكان في القضية أهواء وظنون، حتى صنف كتاب خلق الأفعال، وذكر فيه ما رواه عن أبي قدامة عن يحيى بن سعيد القَطّان أنه قال: « ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة ». وذكر فيه ما يوافق ما ذكره في آخر كتابه الصحيح من أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله يتكلم بصوت، وينادي بصوت، وساق في ذلك من الأحاديث الصحيحة والآثار ما ليس هذا موضع بسطه، وبين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وبين دلائل ذلك، وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة،

والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق...، وذكر عن علماء السلف: أن خلق الرب للعالم ليس هو المخلوق، بل فعله القائم به غير مخلوق، وذكر عن نعيم ابن حماد الخزاعي: أن الفعل من لوازم الحياة، وأن الحي لا يكون إلا فعالا، إلى غير ذلك من المعاني التي تدل على علمه وعلم السلف بالحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول »[١].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم:

الاستدلال بقاعدة (تفويض معاني الصفات) المنسوبة إلى أهل السنة[٢]:

إما من باب الخطأ في فهم كلامهم ونصوصهم - كقولهم: « أمروها كما جاءت » « نؤمن بها ونصدق بمعانيها، ولا كيف ولا معنى » « فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا »[٣] -.

وإما من باب الافتراء عليهم وتحميل نصوصهم ما لا تحتمل، كقول بعضهم: « وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح »[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٢) قال الرازي: « في تقرير مذهب السلف. حاصل هذا المذهب: أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها ». أساس التقديس ص(٢٣٦).

(٣) تقدم تخريج هذه الآثار.

(٤) حاشية الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي ص: (٣٩٧).

المسلك الرابع
تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية

مما يُستدَلّ به على صحة القواعد وسلامتها وصلاحيتها للاحتجاج بها - إذا لم تكن في أصلها نصّاً من الكتاب والسنة - أمران:

الأول: أن يكون قد نصّ عليها من سبقنا وتقدّمنا من أهل العلم الراسخين المتبحّرين في ذلك الفنّ الذي تُدرَج فيه تلك القاعدة، فإن ذلك فيه الرجوع إلى أهل الذكر الذين أمر الله بسؤالهم والرجوع إلى قولهم والصدور عنهم، ولا شك أن أعظم من سبقنا في هذا الدين العظيم هم الصحابة ثم من بعدهم من السلف والأئمة، فمتى نصوا على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى ما يُستدَلّ به على ثبوتها وصحتها؛ إذ هم أعلم الأمة بالكتاب والسنة.

الثاني: الاستقراء التام لجزئيات القاعدة وأدلتها، واستيفاء البحث فيها، وتتبّع مسائلها التي تشملها، والنظر في كلام أهل العلم فيها، ولا شك أنه لا يقوم بهذا الأمر إلا المبرِّزون من أئمة الإسلام الذين أفنوا أعمارهم في العلم بالكتاب والسنة وما كان عليه الصحابة والسلف وما بيّنه علماء الأمة، فمتى صرّح إمام منهم بقاعدةٍ أو أصلٍ علمنا أنه بنى ذلك على استقراء تامٍّ صحيحٍ وافر.

وأما أهل الأهواء والبدعة:

- فجميع قواعدهم التي بنوا عليها مذاهبهم وعقائدهم التي خرجوا بها عن السنة والجماعة، ليس فيها ما سُبِقوا إليه مما نصّ عليه أهل الهدى وعلماء

الأمة من الصحابة والسلف والأئمة، كما يقول في ذلك الإمام اللالكائي: « ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراءهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة، كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق »[١].

- كما أنه ليس فيهم قطعاً من هو من أهل الاستقراء والتمحيص والتدقيق والتتبّع لأدلة الكتاب والسنة ودلالاتها ولآثار السلف وأقوال الأمة وما كانوا عليه من العلم والعمل.

ومن ثمّ؛ فإنهم كثيراً ما يستدلون بقواعد وأصولٍ لم يسبقهم إليها أحدٌ من علماء الأمة، أو لم يبنوها على استقراء تام للأدلة الشرعية، أو لم يستخرجوها إلا من خلال نظرهم القاصر في بعض الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في مسألةٍ دون ما يقابلها من الأدلة الشرعية الصحيحة الواردة في تلك المسألة نفسها.

يقول العلامة صديق حسن خان: « ما أكثر هذا اليوم في الأحزاب المتحزبة والجموع المجتمعة من فرق الشيعة والمتصوفة وطوائف المبتدعة!، يسيرون[٢] قواعد لم تتأسس على علم ولا هدى ولا كتاب منير، ثم يبنون عليها قناطير علمهم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

(٢) كذا في الأصل.

وعملهم وما لم يشهد له دليل من الافتراء والشبهة التي نشأت عن الهوى والإِلف والتقليد »[١].

ولو تأملنا عدداً من الأصول الباطلة للفرق التي يزعمون أنهم يستدلون عليها بآيات الكتاب؛ فإننا سنقف على أن جميعها بُنِيت على غير استقراء تامٍّ لآيات كتاب الله الكريم، ولا شك في أن كتاب الله كله حق وصدق، وليس فيه باطل بوجه من الوجوه، لكنهم لما أخذوا بعضه وبنوا عليه قواعدهم وتركوا بعضه ضلّوا عن الهدى ووقعوا في الباطل، ومن أمثلة ذلك - وهي في الوقت نفسه نماذج لهذا المسلك -:

١- باب الوعد والوعيد:

- بنى الخوارج والمعتزلة قواعدهم من نصوص الوعيد دون نصوص الوعد.

- وبنى المرجئة قواعدهم من نصوص الوعد دون نصوص الوعيد.

٢- باب صفات الله سبحانه:

- بنى الممثلة قواعدهم من نصوص إثبات الصفات دون نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله.

- وبنى المعطلة قواعدهم من نصوص نفي المثيل والند والكفء عن الله ونفي النقص عنه دون نصوص إثبات الصفات.

---

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ص: (١٠٠).

فكل هذه القواعد لأهل الأهواء والبدعة لم يسبقهم إليها أحد من أئمة الأمة، بل هي مخالفة تمام المخالفة لأقوالهم وما كانوا عليه، وهي - أيضاً - لم تُبْنَ على استقراء تامٍّ للأدلة والنصوص الشرعية، وهذه القواعد هي التي صار أهل الأهواء والبدعة يستدلون بها لتقرير مذهبهم والدفاع عنه ويلزمون الناس بها ويحاكمونهم عليها.

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد

المسلك الأول

المطالبة بدليل القاعدة المستدل بها

أصل القاعدة الذي بُنِيت منه لا يخلو:

- إما أن يكون نصّاً (آية من كتاب الله أو حديثاً من سنة رسول الله ﷺ).
- وإما أن يكون أثراً عن أحد أئمة الإسلام من الصحابة والسلف فمن بعدهم.
- وإما أن تكون القاعدة استُخرِجت عن طريق الاستقراء والتتبّع للنصوص ودلالاتها وعمل السلف وأقوالهم.

ثم إن النصَّ على كونها قاعدةً لا يخلو:

- إما أن يكون في أقوال أحد الأئمة المعتبرين، فينصّ على أن ذلك النصّ المعيّن من الكتاب أو السنة أو الأثر أو ذلك المعنى العام الكلّي المعيَّن هو من القواعد أو الأصول.
- وإما أن يكون مدوَّناً في كتابٍ أو مصنَّف، نصّ فيه مؤلفه على ذلك.

وهذه القواعد المستقرّة في ضبط القواعد ومعرفتها وكيفية الوقوف عليها هي من أساسيات هذا العلم الشريف (القواعد والأصول)[١]، وهي التي سيكون عنها الحديث في هذا المسلك والمسلكين بعده.

فأوّل ما يُطالَب به من يستدل من أهل الأهواء والبدعة بقاعدة أو أصل: أن يورِد الأدلة (النصوص من الكتاب والسنة) التي بنى القاعدة منها.

وسبب هذه المطالبة ثلاثة أمور:

١- ما نصّ عليه ربنا تبارك وتعالى في قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، فكل قاعدةٍ ليس لها برهان أو أثارة من علم من الكتاب والسنة فهي محض الظن والخرص الذي لا يغني من الحق شيئا، كما قال تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨][٢].

٢- أن باب العقائد والعبادات ونحوها من أمور الدين: ليس لأحدٍ فيه حق الرأي والتقعيد والتأصيل إلا إذا كانت له أدلته من الوحي المعصوم، وإلا كان قولاً في الدين بغير علم[٣]، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا

---

(١) انظر: القواعد الفقهية للندوي ص(٧٩-٨٣، ٢٣٥-٢٣٩)، القواعد الفقهية للدكتور يعقوب الباحسين ص(١١٢-١١٣).

(٢) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤١٣).

(٣) انظر: الرد على الأخنائي ص: (٥-٦).

وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

٣- أن كثيراً من القواعد التي يستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة ليست لها أدلتها الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة، بل أكثرها لم يبنوها على الكتاب والسنة أصلاً، فمطالبتهم بها من أقوى ما يكشف بعدهم عن الحق وخروجهم عنه، وأنهم في مذاهبهم وعقائدهم واستدلالاتهم على غير الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أنهم إذا بينوا مقصودهم كما يصرح به أئمتهم وطواغيتهم من أنه ليس فوق العرش رب ولا فوق العالم موجود فضلاً عن أن يكون فوقه واجب الوجود؛ فيقال لهم: هذا معلوم الفساد بالضرورة والفطرة العقلية وبالأدلة النظرية العقلية وبالضرورة الإيمانية السمعية الشرعية وبالنقول المتواترة المعنوية عن خير البرية وبدلالة القرآن على ذلك في آيات تبلغ مئين وبالأحاديث المتلقاة بالقبول من علماء الأمة في جميع القرون وبما اتفق عليه سلف الأمة وأهل الهدى من أئمتها وبما اتفق عليه الأمم بجبلتها وفطرتها. وما يذكر في خلاف ذلك من الشبهة التي يقال إنها براهين عقلية أو دلائل سمعية فقد تكلمنا عليها بالاستقصاء حتى تبين أنها من القول الهراء، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين »[١].

وقال: « ولكن أهل البدع أصل كلامهم الكذب: إما عمدا وإما بطريق الابتداع، ولهذا يقرن الله بين الكذب والشرك في غير موضع من كتابه...، وهذا كحكاية الرازي إجماع المعتبرين على إمكان وجود موجود لا داخل العالم ولا

---

(١) الفتاوى الكبرى (٦/ ٣٥٥).

خارجه، ولا يمكن أحداً أن ينقل عن نبي من أنبياء الله تعالى ولا من الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة ولا أعيان أئمتها وشيوخها إلا ما يناقض هذا القول، ولا يمكنه أن يحكي هذا عمن له في الأمة لسان صدق أصلا »[1].

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) دليل القاعدة التي يستدل بها من الكتاب والسنة: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون خرصاً بالظن وقولاً في الدين بغير علم وخروجاً عن نصوص الوحي.

- أن يذكر دليلها من الكتاب والسنة: فلا يخلو:

- إما أن يكون الدليل مما لا يصلح الاستدلال به من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة: فيسقط استدلاله بالقاعدة؛ لأنها بُنِيت على دليلٍ غير صحيح - كما سيأتي تفصيله في المسلك الرابع إن شاء الله -.

- وإما أن يكون الدليل صالحاً للاستدلال به في نفسه لكونه من كتاب الله أو السنة الصحيحة: فيبقى النظر هنا في أمرٍ آخر، هو: المطالبة بإثبات دلالة ذلك الدليل على تلك القاعدة، وهذا ما لا يمكن صاحبَ الشبهة إثباتُه؛ لأن أدلة الكتاب والسنة - قطعاً ويقيناً - يمتنع أن تدل على باطلٍ أو أن تتناقض دلالاتها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بدليل القاعدة المستدل بها:

---

(١) درء التعارض (٥/ ٣٩٠-٣٩١).

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على نفي صفات الله تبارك وتعالى الواردة في الكتاب والسنة، بقاعدتهم المشهورة: « أن إثبات صفات الله يستلزم أن يكون الله جسماً، والأجسام حادثة، والله ليس بمحدَث ».

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما لفظ الجسم والجوهر والمتحيز والجهة ونحو ذلك فلم ينطق كتاب ولا سنة بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا، وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفيا ولا إثباتا »(١).

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على أن في الكون من يتصرف فيه بأمر الله - زعموا -، بأصلهم المشهور في: « الغوث والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة ».

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٢٧).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة - مثل: الغوث الذي بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة -: فهذه أسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى، ولا هي أيضًا مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف يحمل عليه ألفاظ الأبدال، فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا إلى النبي ﷺ أنه قال : « إن فيهم - يعني: أهل الشام - الأبدال: أربعين رجلا، كلما مات رجل أبدل الله تعالى مكانه رجلا »، ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولا عاما، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ، وقد قالها إما آثرًا لها عن غيره أو ذاكرًا. وهذا الجنس ونحوه من علم الدين قد التبس عند أكثر المتأخرين حقه بباطله، فصار فيه من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفي نقيض: قوم كذبوا به كله لما وجدوا فيه من الباطل، وقوم صدقوا به كله لما وجدوا فيه من الحق، وإنما الصواب التصديق بالحق والتكذيب بالباطل... » إلى أن قال: « فالكتب المنزلة من السماء، والأثارة من العلم المأثورة عن خاتم الأنبياء؛ يميز الله بها الحق من الباطل، ويحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه... » إلى أن قال: « وإن زعموا أنهم كانوا بعد رسولنا ﷺ نسألهم: في أي زمان كانوا؟ ومن أول هؤلاء؟، وبأية آية؟، وبأي حديث مشهور في الكتب الستة؟، وبأي إجماع متواتر من القرون الثلاثة ثبت وجود

هؤلاء بهذه الأعداد حتى نعتقده؟؛ لأن العقائد لا تعقد إلا من هذه الأدلة الثلاثة، ومن البرهان العقلي، ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فإن لم يأتوا بهذه الأدلة الأربعة الشرعية فهم الكاذبون بلا ريب، فلا نعتقد أكاذيبهم »(١).

التحليل:

في كلا النموذجين استدلّ أهل الأهواء والبدعة ببعض قواعدهم وأصولهم على ما يعتقدونه ويذهبون إليه، فجاء نقْض قواعدهم بمطالبتهم بالدليل عليها، وفي كلا القاعدتين المستدل بهما ليس لهم فيها دليل البتة أو دليل صحيح من الكتاب والسنة؛ فيسقط استدلالهم بهما.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٣٣-٤٣٧).

المسلك الثاني

المطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها

من المعلوم أن أمة الإسلام هي أعظم الأمم عنايةً بدينها، ومن ذلك: ما بذله العلماء والأئمة وأهل التصنيف من تدوينِ جميع العلوم التي لها تعلق بالدين وتحريرِها وشرحها وبيانها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة ذلك: عنايتهم بقواعد الدين وأصوله.

ومن ثمّ؛ فإنه من المتقرِّر أن مصنَّفات علماء الإسلام قد جمعت في طيّاتها جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم من أدلة وقواعد وغيرها، وذلك من دلائل ومقتضيات ما تكفّل الله به من حفظ هذا الدين إلى أن يرِث الله الأرض ومن عليها، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يكون شيءٌ من شرع الله ودينه وأدلته وقواعده قد فُقِد عن الأمة جميعها فلم يحفظوه ويدوّنوه وينقلوه لمن بعدهم.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر ذلك المصنَّف أو الكتاب الذي وجدوا فيها تلك القاعدة التي استدلّوا بها.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

١ - ما سبق ذكره آنفاً من أنه لا يمكن أن يكون شيءٌ مما فيه بيان دين الله وشرعه غير موجود في مصنَّفات علماء الإسلام، ومن ثمَّ؛ فإن عدم وجود القاعدة

المستدل بها في أي مصنَّف منها لهو من أقوى الأدلة على ابتداعها وإحداثها وكونها ليست من دين الله وشرعه.

٢- أن جميع مصنَّفات علماء الإسلام شاهدة - ولا بد - على بطلان تلك القاعدة المستدل بها إما من حيث أصلها وإما من حيث الاستدلال بها، ولذلك؛ فإن المطالبة بمصدر القاعدة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما نصّ عليه علماء الإسلام في مصنفاتهم وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بمصدر من مصنفات علماء الإسلام - يُسلّم لهم - فيه تلك القاعدة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) مصدر القاعدة التي يستدل بها من مصنَّفات علماء الإسلام: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها ومخالفتها لدين الله وخروجها عن منهج أهل الإسلام الصحيح.

- أن يذكر مصدرها من المصنّفات والكتب: فلا يخلو:

- إما أن يكون ذلك الكتاب من كتب أهل البدعة ومراجعهم ومصادرهم: فيكون ذلك كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن خلوّ مصنفات علماء الأمة - المشهود لهم باتباع الكتاب والسنة والأثر والتبحّر في العلم والرسوخ فيه والعناية بجمع المسائل وتحريرها وتقريرها - من تلك القاعدة

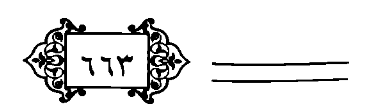
المستدل بها، ووجودها في مصنفات من كان على طريقة صاحب الشبهة وعقيدته ومذهبه؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف خلتْ منه مصنَّفات أئمة الإسلام وعلمائه العظام منذ بداية التصنيف والتأليف وانفردت بها مصنَّفات أهل الأهواء والبدعة؟، مع ما عُرِفوا به من عدم العناية بالنصوص وفقهها واستخراج القواعد منها ومن بناء قواعدهم وأصولهم على غيرها؟!.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب مما لا علاقة له بمسائل الدين، ولا عناية له بتقرير القواعد وتحريرها: فيقتصر أهل السنة على التنبيه على كون هذه الكتب مما لا يعتَمد عليه في ذلك، ولا يوثَق به في نقل القواعد وتقريرها، ويشجبون على أهل الأهواء والبدعة استدلالهم بما هذه حاله من الكتب، ويكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك القاعدة.

- وإما أن يكون ذلك الكتاب من الكتب المعتمدة عند أهل السنة: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض ليس هذا محلّها، كبيان خطأ المؤلف في ذكرها، أو خطأ المستدلّ (صاحب الشبهة) أو ضلاله في الاستدلال بها، وغير ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بمصدر القاعدة المستدل بها:

النموذجان المذكوران في المسلك السابق: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لا يمكن وجودهما في مصنفات علماء الإسلام، وذلك كافٍ في نقضهما.



وأضيف هنا نموذجاً ثالثاً، هو:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية السفر وشدّ الرحل لزيارة القبور وأن ذلك من القربات، بقاعدتهم: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله: « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها... »[1].

التحليل:

استدل صاحب الشبهة بالقاعدة المذكورة على مشروعية السفر لزيارة القبور، فنُقِض استدلاله بها بمطالبته بأن يُورِد المصدر الذي ذُكِرت فيه تلك القاعدة من الكتب المتخصصة في العناية بالقواعد وتحريرها والأحكام وأدلتها ككتب الأصول والفقه، والجواب محذوف؛ لأنه معلوم، أي: ولن يستطيع صاحب الشبهة أن يذكر أيّ مصدر منها، فاستدلاله بالقاعدة المذكورة - إذاً - باطل.

---

(١) صيانة الإنسان (٨٨-٨٩).

المسلك الثالث

المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم

إنما تُعرَف القواعد والأصول بالنصّ عليها من أهل العلم الراسخين الذين تتبّعوا الأدلة واستقرؤوها، وفقهوا دلالاتها، وأدركوا مقاصدها، ولا شك في أنه يأتي في مقدمة هؤلاء: علماء الصحابةِ ثم التابعين ثم تابعيهم ثم أئمةُ الهدى من بعدهم، فمتى نصّ أحدٌ منهم على قاعدةٍ أو أصلٍ كان ذلك من أقوى الأدلة على صحتها، فكيف إذا أجمعوا وتتابعوا عليها؟.

ومن المعلوم أن عناية علماء الإسلام باستخراج القواعد والأصول وتحريرها وتقريرها وبيان أدلتها ومسائلها وجزئياتها أشهر من أن تُحشَد له الأدلة، ولا أدلّ على ذلك من تلك الآثار والأقوال الجامعة الواردة عن الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة من بعدهم، فضلاً عمّا اشتهر وتواتر عنهم من النصّ على أن ذلك الأمر المعين هو من القواعد والأصول الكلية الجامعة في تقرير أبواب الاعتقاد أو الدفاع عنها والرد على المخالفين فيها.

ولذلك؛ فإن مما يُنقَض به استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد والأصول أن يُطالَبوا بذكر من سبقهم وتقدّمهم من أهل العلم الذين استدلوا بتلك القاعدة على ما استدلّوا بها عليه.

ومن أسباب هذه المطالبة وفوائدها:

أن أهل العلم من الصحابة والسلف والأئمة هم المشهود لهم في الأمة كلها بالعلم والإمامة والفقه في الدين، ومن ثمَّ؛ فإن مطالبة من استدل بقاعدةٍ بأن

يذكر سلفه فيها من أهل العلم هو نوعٌ من تطبيق قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

هذا بالإضافة إلى ما سبق ذكره في المسلك السابق، من:

١ - أن عدم وجود القاعدة في كلام أهل العلم، وعدم وجود سلفٍ صالحٍ لصاحب الشبهة في استدلاله بها؛ دليلٌ على بطلانها وخروجه عن منهجهم وطريقتهم.

٢ - أن المطالبة بذكر من استدل بالقاعدة من أهل العلم على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة فيه إبطالٌ لها من طرف خفيّ، وفيه - أيضاً - تذكيرٌ لصاحب الشبهة بوجوب لزوم ما عليه علماء الإسلام وعدم الخروج عن طريقتهم.

٣- أننا نقطع بأنه لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة أن يأتوا بإمامٍ معتبر من علماء الإسلام قد استدل بتلك القاعدة على ما استدل بها عليه صاحب الشبهة، إلا إذا كان ذلك من باب الخطأ - وهذا له مسلك آخر في النقض -.

ويترتّب على هذه المطالبة أحد أمرين، هما:

- أن لا يذكر صاحب الهوى والبدعة (صاحب الشبهة) أحداً من أهل العلم قد سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة التي يستدل بها على ما استدل بها عليه: فيسقط استدلاله بها من أصله، ويكون دليلاً على ابتداعها وخروجه عن منهج أئمة الإسلام.

- أن يذكر من سبقه إلى الاستدلال بتلك القاعدة: فلا يخلو:

● إما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من أهل الأهواء والبدعة: فيكون ذلك

كافياً عند أهل السنة في نقض القاعدة وردّها؛ فإن انفراده بالاستدلال بها وتقعيدها دون علماء الأمة - المشهود لهم بالإمامة والفقه والعلم في الدين -؛ لهو برهانٌ وحجةٌ على بطلانها ووهائها، إذ كيف جهلها أئمة الإسلام وانفرد بها ذلك المطعون في ديانته باتباع الهوى والبدعة والإعراض عن الكتاب والسنة ومخالفة الجماعة؟!.

● وإما أن يكون الذي سبقه ليس من أهل العلم أصلاً ولا ممن يُرجَع إليه ويُعتَمَد قوله في تقرير القواعد وتحريرها: فيكون ذلك كافياً في نقض الاستدلال بتلك القاعدة؛ لأنها منسوبة إلى من لا يُعدّ من أهل العلم - بعامة - أو في ذلك الفن الذي أُورِدَتْ فيه تلك القاعدة - بخاصة -.

● وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، لكن النقل بذلك لا يصحّ إليه سنداً، أو فُهِم عنه ذلك خطأً، أو حُمِّل استدلاله بالقاعدة ما لا يحتمل، أو كان استدلاله بالقاعدة على غير ما استدل بها عليه صاحب الشبهة: فتكون نسبة الاستدلال بتلك القاعدة إليه نسبةً باطلةً غير صحيحة، ويبقى صاحب الشبهة بدون سلفٍ من أهل العلم المعتبرين.

● وإما أن يكون ذلك الذي سبقه هو من العلماء المعروفين المشهود لهم، وصحّ ذلك عنه سنداً ومعنىً وموضعاً: فينتقل أهل السنة إلى مسالك أخرى في النقض هي التي تقدم ذكرها في موضع سابق[1].

---

(١) راجع: المطلب الثالث من المبحث الثاني في هذا الفصل.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بالمطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم:

النموذجان المذكوران في المسلك الثاني: ففي كليهما بيان أن القاعدتين المستدل بهما لم يقل بهما أحدٌ من علماء الإسلام من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأنه لا يمكن وجودها في أقوالهم، وذلك كافٍ في نقضهما.

المسلك الرابع

إبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بُنِيت عليه

القواعد والأصول ليست مستقلّة بذاتها، وإنما هي مبنيّة على غيرها من الأدلة المعتمدة، فهي تابعة للأصول، ونتيجةٌ عنها، ومُسْتَقْرَأَةٌ منها.

وفقه ذلك مفيدٌ أيَّما فائدة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، وتفصيله: أن يقال:

- إذا كانت القاعدة مبنيّة على أحاديث غير صحيحة (ضعيفة أو موضوعة أو واهية)، أو إجماعٍ غير ثابت، أو آثار وأقوال لا تصحّ عمن نقلت عنه أو نسِبت إليه: فإن إبطال القاعدة يكون ببيان أن ما بُنِيت عليه لا يصحّ ولا يثبت.

- وإذا كانت مبنية - فيما يزعم المستدل بها - على دلالات النصوص من آيات الكتاب وأحاديث السنة والآثار والأقوال الصحيحة والإجماع الثابت: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* بيان الدلالات الصحيحة لتلك النصوص ولذلك الإجماع، وأنها لا تدلّ البتة على ما استُدِلّ بها عليه.

* بيان الأدلة الصحيحة الصريحة الدالة على فساد تلك القاعدة وبطلانها.

- وإذا كانت مبنية على دعوى استقراء النصوص ودلالاتها: فإن إبطال القاعدة يكون بإثبات عدم صحة الاستقراء، وذلك بذكر النماذج والأمثلة الصحيحة التي لا تنطبق عليها القاعدة ويكون وجودها مانعاً من صحة القاعدة الكلّية وقادحاً فيها، كما يكون إبطالها أيضاً بذكر الأدلة من الشرع واللغة والقواعد الشرعية

الصحيحة التي تمنع وتحيل أن تكون تلك القاعدة صحيحة معتبرة مما يدل على فساد الاستقراء المدَّعى وعدم صحته

- وإذا كانت مبنية على نقلٍ ثابتٍ عن أحد من أهل العلم: فإن مما يحصل به إبطال القاعدة:

* إثبات عدم صحة الاستدلال، فيُثبَت بالأدلة أن ما استدل عليه أهل العلم بتلك القاعدة مغاير ومخالِف - وربما مناقِض - لما استدل بها عليه أهل الأهواء والبدعة.

* إثبات أن من نصّ على تلك القاعدة من أهل العلم فقد أخطأ في نقله أو اجتهاده؛ لأن أهل العلم متفقون على ما يخالف ذلك.

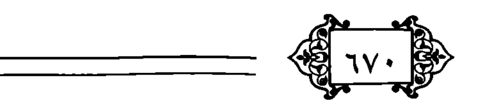
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أن تكون تلك الفروع والمسائل مبنية على أصول فاسدة، فمن عرف السنة بيَّن حكم ذلك الأصل، فسقطت تلك الفروع المولَّدة كلها »[1].

وقال: « وكثيراً ما تجد هؤلاء إذا فتشت حجتهم إنما هي مجرد دعوى بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت في الأصل معلق بالوصف المشترك من غير دليل يدله على ذلك، بل بمجرد اشتباه قام في نفسه، أو بمجرد استحسان ورأي؛ ظن به أن مثل ذلك الحكم ينبغي تعليقه بذلك الوصف، وأحدهم يبني الباب على مثل هذه القواعد التي متى حوقق عليها سقط بناؤه »[2].

---

(١) الاستقامة (١/ ٩).

(٢) درء التعارض (٤/ ٤٠).



وقال ابن القيم - منبّهاً على أهمية فقه ما بُنِيت عليه الأصول والأقوال -: « وأنت إذا تأملت تأويلات القرامطة والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل، ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصُر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة المصنوعة التي هي مما عملته أيدي الوضاعين وصاغته ألسنة الكذابين، فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظا وضعوها، وهؤلاء اختلقوا في كلامه معاني ابتدعوها، فيا محنة الكتاب والسنة بين الفريقين!، وما نازلة نزلت بالإسلام إلا من الطائفتين، فهما عَدُوّان للإسلام كائدان، وعن الصراط المستقيم ناكبان، وعن قصد السبيل جائران، فلو رأيت ما يصرف إليه المحرِّفون أحسنَ الكلام وأبينه وأفصحه وأحقه بكل هدى وبيانٍ وعلمٍ من المعاني الباطلة والتأويلات الفاسدة لكدت تقضي من ذلك عجبا، وتتخذ في بطن الأرض سربا، فتارة تعجب وتارة تغضب، وتارة تبكي وتارة تضحك، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام، وحل بساحة الوحي ممن هم أضل من الأنعام، فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله »[(١)].

وقال: « فهذه القواعد الفاسدة هي التي حملتهم على تلك التأويلات الباطلة؛ لأنهم رأوها لا تلائم نصوص الوحي، بل بينها وبينها الحرب العوان »[(٢)].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض ما بنيت عليه:

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٩-٣٠١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤١).

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة على مشروعية شد الرحال لزيارة القبور، بقاعدتين:

١- (إذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كلّ سفرٍ إليها قربة).

٢- (وسيلة القُربَة المتوقّفة عليها: قربة).

نقض الشبهة:

قال السهسواني: « قوله: « والزيارة شاملة للسفر »؛ لأنها تستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور، كلفظ المجيء الذي نصت عليه الآية الكريمة ».

أقول: هب أن الزيارة مطلقة شاملة للسفر، ولكن قوله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى »[1] مقيِّد لذلك الإطلاق، والتأويل الذي ذكره صاحب الرسالة ستطلع على فساده.

على أن لفظ الزيارة مجمل كالصلاة والزكاة والربا، فإن كل زيارة قبرٍ ليست قربة بالإجماع؛ للقطع بأن الزيارة الشركية والبدعية غير جائزة، فلما زار النبي ﷺ القبور وقع ذلك الفعل بياناً لمجمل الزيارة، ولا يثبت السفر من فعله ﷺ.

مع أن الخروج إلى مطلق المساجد أيضاً شامل للسفر وهو قربة - كما سيأتي بيانه -، فيكون السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة أيضاً قربة، والخصم أيضاً لا يقول به.

---

(١) تقدم تخريجه.

وكذلك الصلاة والذكر شاملان لجميع الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة، فلو سوغ الاستدلال بمثل تلك الإطلاقات للزم جواز تلك الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة.

قوله: « وإذا كانت كل زيارة قربة؛ كان كل سفر إليها قربة ».

أقول: هذا إما مبنى على القاعدة الآتية وهي فاسدة - كما سيأتي بيانه -، والمبني على الفاسد فاسد.

أو مبني على أن الزيارة شاملة للسفر؛ فالجواب ما تقدم آنفاً من كون لفظ الزيارة مجملاً، ووقوع فعل النبي ﷺ بياناً لإجماله، وكون حديث: « لا تشد الرحال » الحديث مقيداً لإطلاق الزيارة - على تقدير تسليم شمول الزيارة للسفر -.

قوله: « وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبرٍ غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى ».

أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولا ينكره أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر وهو ليس بثابت.

قوله: « والقاعدة المتفق عليها: (أن وسيلة القربة المتوقفة عليها: قربة) » إلى قوله : « صريحة في أن السفر للزيارة قربة مثلها ».

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذه القاعدة في أي كتابٍ من كتب الأصول والفقه؟، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟، ولابد من نقل الإجماع عليها.

والثاني: أن هذه القاعدة منقوضة بأن إتيان مسجد قباء والصلاة فيه ركعتين قربة...، مع أن السفر إلى قباء ليس بقربة، فإنه سفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، وكذلك تحية المسجد في غير المساجد الثلاثة قربة...، وكذلك الغدوّ إلى مسجد غير المساجد الثلاثة لتعليم الآيتين أو قراءتهما قربة...، وكذلك الخروج إلى مسجد غير المساجد الثلاثة قربة...، مع أن السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة، وكذلك دخول بيت الله قربة مع أن وسيلته في بعض الأحيان - أي: دفع الرشوة التي يأخذها الحجبة - ليس بقربة، كذا في كتب الفقه، وكذلك الحج قربة مع أن وسيلته في بعض الأزمنة والأمكنة دفع الرشوة وإعطاء المكس والخفارة، وهي ليست من القربة في شيء.

والثالث: أن القربة على نوعين:

١- نوع ورد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه كصلاة الليل والضحى وغيرهما.

٢- ونوع لم يرد الترغيب فيه من الشارع بخصوصه، بل وقع الترغيب في عام وهي من أفراده، كالنفل الذي يؤدي بعد الظهر عقب الراتبة، فإنه لم يرد في حقه ترغيب في حديث، بل إنما ورد الترغيب في مطلق التطوع وهو من أفراده.

والقربة التي هي من النوع الأول قربة بالذات، وأما القربة التي هي من النوع الثاني فإنها داخلة في عموم الأمر بزيارة القبور، ولم يثبت حديث في خصوص

كون زيارة قبره ﷺ قربة - كما عرفت فيما تقدم -، فالقربة حقيقة فيما هنالك مطلق الزيارة، وهو لا يتوقف على السفر، بل تحصل هذه القربة بزيارة قبر من قبور بلد الزائر وقريته، وإن كان فرده الكامل هو زيارة قبر النبي ﷺ.

والرابع: أنا لا نسلم أن مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة، بل القربة هي الزيارة التي لا يقع فيها شد رحل، بدليل حديث: « لا تشد الرحال ».

والخامس: أنه لو سلم كون مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة فلا نسلم كونها متوقفة على السفر للزيارة، لجواز أن يسافر لزيارة المسجد النبوي أو أمر آخر من التجارة وغيرها، ثم بعد وصول المدينة الطيبة يزور قبر النبي ﷺ، فحينئذ تكون الزيارة متوقفة على مطلق السفر لا على سفر الزيارة، فيكون مطلق السفر قربة لا سفر الزيارة، ومطلوب الخصم هذا دون ذاك، فلا يتم التقريب.

السادس: أنه لو سلمت هذه القاعدة فهي إنما هي وسيلة لم ينه الشارع عنها، والسفر للزيارة قد نهى الشارع عنه، بدليل حديث: « لا تشد الرحال » »[1].

ففي هذه النموذج عدة مواضع نُقِض فيها استدلال صاحب الشبهة بالقاعدتين المذكورتين؛ بنقض ما بُنِيتا عليه من جهة اللغة والشرع والقواعد المعتبرة الأخرى.

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٨٧-٩١).

المسلك الخامس

إبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها

هذا المسلك يُعدّ تتمةً للمسلك السابق، واستكمالاً لأطرافه - كما سيأتي بيانه -، إلا أن وجه إفراده بالذكر هو أنه أخص من المسلك السابق، وذلك أن القاعدة:

- قد تكون مركَّبة من أجزاء، مثل:

١- قول أهل التعطيل النفاة: « الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والجسم حادث؛ فالأعراض حادثة، والله سبحانه ليس بحادث؛ فلا يجوز وصفه بحقائق الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ لأن إثباتها يستلزم التجسيم ».

٢- قول أهل التمثيل: « إن الله خاطبنا بما نعقل، ونحن لا نعقل من صفات الله إلا المماثلة فيها بينه وبين خلقه؛ فصفات الله مثل صفات خلقه ».

- وقد لا تكون كذلك، مثل: قول بعض فرق المرجئة: (لا يضرّ الإيمانَ ذنب).

ثم إن كانت مركَّبة من أجزاء:

- قد يكون فيها ما هو حق وما هو باطل.
- وقد تكون كل أجزائها باطلة.

فالمقصود بهذا المسلك هو: القاعدة التي تكون مركَّبة من أجزاء، سواء كانت أجزاؤها كلها باطلة أم كان فيها ما هو حق وما هو باطل:

- فإن كانت كل أجزائها باطلة: يتوجّه النقض والإبطال إلى جميع أجزائها، فتُنقَض جزءاً جزءاً، وقد يُكتفى بنقض أحد الأجزاء إذا كان نقضُه يستلزم نقض القاعدة برمّتها.

- وإن كان في أجزائها ما هو حق وما هو باطل: توجّه النقض والإبطال إلى ما فيها من باطلٍ دون ما فيها من حق، وإن كان من المتعيّن أن يُنصّ على أن ما فيها من حق لا يصح الاستدلال به على باطل.

ووجه الاشتراك بين هذا المسلك والذي قبله هو: أن طريقة النقض لأجزاء القاعدة تكون حسب ما ذُكِر في المسلك السابق.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقواعد، بإبطال القاعدة المستدل بها بنقض أجزائها:

القاعدة الأولى في النموذج الذي سبق ذكره في المسلك السابق؛ فإنها مركبة من جزءين:

الأول: (كل زيارة للقبور فهي قربة).

الثاني: (كل سفرٍ من أجل هذه الزيارة فهو قربة).

والنتيجة: مشروعية زيارة القبور بشدّ الرحل إليها، وأنه قربة.

وقد سبق أن السهسواني نقض القاعدة بنقض جزءيها:

فمما نقض به الجزء الأول: ليست كل زيارة للقبور قربة، فالزيارة الشركية والبدعية ليست بقربة.

ومما نقض به الجزء الثاني: ليس كل سفرٍ من أجل القربة يكون قربة، فالسفر لأحد المساجد غير المساجد الثلاثة ليس بقربة.

وأزيد هنا نموذجاً آخر:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة من أهل التمثيل على أن صفات الله مثل صفات خلقه، بقاعدتهم: « أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد ».

نقض الشبهة:

قال ابن عثيمين: «الزائغون عن سبيل الرسل وأتباعهم في أسماء الله وصفاته قسمان: ممثلة، ومعطلة...

فالقسم الأول: الممثلة.

وطريقتهم: أنهم اثبتوا لله الصفات على وجه يماثل صفات المخلوقين، فقالوا: لله وجه، ويدان وعينان، كوجوهنا وأيدينا وأعيننا، ونحو ذلك.

وشبهتهم في ذلك: أن الله تعالى خاطبنا في القرآن بما نفهم ونعقل، قالوا: ونحن لا نفهم ولا نعقل إلا ما كان مشاهداً، فإذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد...

وأما قولهم: « إن الله تعالى خاطبنا بما نعقل ونفهم »: فصحيح...

وأما قولهم: « إذا خاطبنا عن الغائب بشيء وجب حمله على المعلوم في الشاهد»: فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن ما أخبر الله به عن نفسه إنما أخبر به مضافاً إلى نفسه المقدسة، فيكون لائقاً به لا مماثلاً لمخلوقاته، ولا يمكن لأحد أن يفهم منه المماثلة إلا من لم يعرف الله تعالى، ولم يقدره حق قدره، ولم يعرف مدلول الخطاب الذي يقتضيه السياق.

الثاني: أنه لا يمكن أن تكون المماثلة مرادة لله تعالى؛ لأن المماثلة تستلزم نقص الخالق جل وعلا، واعتقاده نقص الخالق كفر وضلال، ولا يمكن أن يكون مراد الله تعالى بكلامه الكفر والضلال »[1].

وقال - في موضع آخر -: « فإن قال المشبه: « أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل ما للمخلوق من ذلك، والله تعالى لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله »؛ فجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الذي خاطبنا بذلك هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو يجعلوا له أنداداً فقال : ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] وقال : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وكلامه تعالى كله حق يصدق بعضه بعضا ولا يتناقض.

(١) تقريب التدمرية - ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - (٤/ ١١٩-١٢١).

ثانيها: أن يقال له: ألست تعقل لله ذاتاً لا تشبه الذوات؟، فسيقول: بلى، فيقال له: فلتعقل له صفات لا تشبه الصفات؛ فإن القول في الصفات كالقول في الذات، ومن فرق بينهما فقد تناقض.

ثالثها: أن يقال: ألست تشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟، فسيقول: بلى، فيقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات في هذا فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق - مع أن التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق -؟!»[1].

ففي هذا النموذج: استدلال الممثّلة على تمثيل صفات الله بصفات خلقه بقاعدتهم المذكورة، ولما كانت القاعدة متركّبة من أجزاء؛ نقضها أهل السنة بنقض أجزائها جزءًا جزءًا، مع بيان ما فيها من الحق الذي لم يُفهَم على وجهه ولم يُستدَل به في موضعه، وما فيها من الباطل الذي نوجّه إليه النقض والإبطال.

❁ ❁ ❁

---

(١) القواعد المثلى ص: (٤٧).

المبحث الرابع

الاستدلال بالعقل

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

المبحث الرابع
الاستدلال بالعقل

التمهيد
منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة

مما يبيّن منزلةَ العقل[1] وحجيته عند أهل السنة معرفةُ جملة من قواعدهم في هذا الباب، ومنها:

١- وجوب التسليم والانقياد والإذعان والقبول لما جاء عن الله ورسوله، دون تأخر ولا تشكيك ولا معارضة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾

---

(١) العقل في عُرف السلف يُطلَق على أربعة أمور:
١- علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رفع القلم عنه وبين العاقل الذي جرى عليه القلم، وهذا مناط التكليف.
٢- علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، وهو داخل فيما يُحمَد به عند الله من العقل، ومن عُدِم هذا ذُمّ وإن كان من الأول، وما في القرآن من مدْحِ من يعقل وذمٍّ من لا يعقل يدخل فيه هذا النوع.
٣- العمل بالعلم، وهو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح.
٤- الغريزة التي بها يعقل الإنسان.
انظر: بغية المرتاد ص (٢٦٠، ٢٦٣).

وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[النور:٤٨-٥١].

٢- أن الله أكمل هذا الدين، وأتمه، وبيّنه أعظم بيان؛ قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] وقال ﷻ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩].

٣- دين الله سبحانه لا اختلاف فيه، ولا تناقض، ولا تضادّ، بل هو في غاية الإحكام، يصدّق بعضه بعضاً، من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى(١)، قال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

٤- ذم الله سبحانه الذين يتبعون الظن في عدة مواضع من كتابه، قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم:٢٨] وقال سبحانه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١١٦، ويونس:٦٦] وكل من خالف الرسول فلابدّ أن يتبع الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدلّ بها؛ كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئاً، وتلك الحجة قد تكون قياساً

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨١٨-٨٢١).

فاسداً، أو نقلاً كاذباً أو ضعيفاً، أو تقليداً لمن لا يجب اتباع قوله وعمله، أو خطاباً أُلقي إليهم اعتقدوا أنه من الله وهو - في الحقيقة - من إلقاء الشيطان(١).

٥- كرّم الله بني آدم بالعقل، وأثنى على ذوي العقول السليمة، وأصحاب الألباب النيّرة، وحث على إعمال العقل بالتدبّر والتفكّر في آيات الله الكونية المنظورة، والشرعية المتلوّة(٢)، قال سبحانه: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران:١٩٠] وقال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الرعد:١٩، والزمر:٩] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [الغاشية:١٧] ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء:٨٢، ومحمد:١٤].

٦- جعل الله سبحانه للعقول - في إدراكها - حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ومما يقرّر ذلك:

أ- أن علم العبد بالشيء الواحد من جملة الأشياء قاصرٌ ناقص، سواء تعلّق بذات الشيء أو صفاته أو أحواله أو أحكامه، وهذا أمرٌ مشاهَدٌ محسوس.

ب- أن الإنسان - وإن زعم في الأمر أنه أدركه - لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، وكل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلومٍ دون معلوم، ولا بذات دون صفة، ولا فعل دون حكم.

ج- أن المعلومات تنقسم عند العلماء إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٨)، (١٣/ ٦٦-٦٨)، ١١٠-١١١).

(٢) انظر: وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص (٢٠٥).

• قسم ضروري لا يمكن التشكيك فيه، كعلم الإنسان بوجوده، وعلمه بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان.

• وقسم لا يعلمه ألبتة إلا أن يُعلم به، أو يُجعل له طريق إلى العلم به، وذلك كعلم المغيّبات عنه، سواء كانت من قبيل ما يعتاد علم العبد به أو لا، كعلمه بما تحت رجليه مما هو مغيَّب عنه بمقدار شبر، وعلمه بالبلد القاصي عنه الذي لم يتقدّم له به عهد، فضلاً عن علمه بما في السماوات وما في البحار وما في الجنة أو النار على التفصيل.

• وقسم نظري يمكن العلم به، ويمكن أن لا يعلم به، وذلك هو الممكنات التي تُعلم بواسطة لا بأنفسها، إلا أن يُعلم بها إخباراً[١].

وبعد تقرير هذه القواعد أعود إلى بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة، وذلك من خلال النقطتين التاليتين:

الأولى: معرفة موقف السلف من توافق العقل مع النقل:

سبق أن المتعيَّن والواجب هو التسليم والقبول لما جاء به الكتاب والسنة، وقد كان السلف - غفر الله لهم - أول من قام بهذا الواجب، وأعظم من أداه على وجهه وامتثل به، فقد كانوا كلهم - على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة - كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم: لم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحدٌ منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، ولو كان شيء من ذلك لنُقل إلينا كما نُقل إلينا سائر سِيَرهم، وما جرى بينهم من القضايا

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٨٣١-٨٣٦).

والمناظرات في الأحكام الشرعية ، فلما لم يُنقل إلينا شيء من ذلك؛ دل على أنهم آمنوا به، وتلقّوه بالقبول والتسليم، وقابلوه بالإجلال والتعظيم(١).

وكان موقفهم تجاه الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة يتمثّل فيما يأتي:

١- عدم التفريق في هذا الباب بين النصوص المتعلِّقة بالمسائل الخبرية، وتلك المتعلقة بالمسائل الطلبية العملية، أي: باب العقيدة وباب الأحكام، بل جعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سَنَن واحد؛ فاحتجوا بها في ذلك كله .

٢- العبرة - عندهم - في الاحتجاج بالسنة هو صحتها عن النبي ﷺ، فمتى ورد حديث صحيح عن رسول الله ﷺ وجب قبوله، واعتقاد ما يدل عليه، والعمل بما فيه، والاحتجاج بما يدل عليه علماً وعملاً، سواء كان من الأحاديث المتواترة أو من أحاديث الآحاد.

٣- الاحتجاج بدلالة القرآن والسنة، وأن دلالتهما قطعية يقينية، ومعانيهما مفهومة(٢).

ومن الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يُقبل من أحد قطّ أن يعارض القرآن لا برأيه ولا معقوله ولا قياسه؛ فإنهم ثبت عندهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، الاعتصام (٢/ ٨٤٥).

(٢) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل والنقل (١/ ٨٧-٩٤).

ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السـلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقلُ والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل إما أن يفوَّض وإما أن يؤوّل.

ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسّرها وتنسخها، أو بسنة الرسول ﷺ تفسّرها، فكانوا متفقين على أن القرآن لا يعارضه إلا قرآن، لا رأيٌ ومعقول وقياس(١).

الثانية: موقف السلف من العقل وحجيته:

يتميز موقف السلف - في هذا الباب وغيره - بالوسطية والاعتدال، ويتّضح ذلك من خلال ما يأتي:

١- أن العقل شرط في معرفة العلوم وكمال الأعمال وصلاحها، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلاً بذلك، فإنه غريزة في النفس وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن عُزِل بالكلّية كانت الأقوال والأفعال - مع عدمه - أموراً حيوانية، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالِفة للعقل باطلة(٢).

٢- أن القرآن الكريم قد اشتمل على الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها تُعلم المطالب الإلهية، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٣٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الحديد:٢٥]، فـ(البينات): المعجزات والحجج الباهرات والدلائل القاطعات، و(الكتاب) هو النقل الصادق، و(الميزان) هو العدل - كما فسّره بذلك مجاهد وقتادة وغيرهما -، وهو الحق الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة، المخالِفة للآراء السقيمة[1]. وهذا الميزان يتضمن اعتبار الشيء بمثله وخلافه، فيسوّى بين المتماثِلين ويفرّق بين المختلِفين بما جعله الله في فِطر عباده وعقولهم من معرفة التماثل والاختلاف[2].

وقد ضرب الله الأمثال في القرآن، وهي المقاييس العقلية التي يُثبت بها ما يخبر من أصول الدين، وخلاصة الأدلة اليقينية قد جاء بها الكتاب والسنة، ودلالتهما على الطرق العقلية أقوى وأقرب وأنفع من الطرق المبتدعة[3].

٣- « أن الحجج السمعية مطابقة للمعقول، والسمع الصحيح لا ينفك عن العقل الصريح، بل هما أخوان نصيران وَصَل الله بينهما، وقَرن أحدهما بصاحبه، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأحقاف:٢٦] فذكر ما ينال به العلوم وهي السمع والبصر والفؤاد الذي هو محل العقل، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:١٠] فأخبروا أنهم خرجوا عن موجب السمع والعقل، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [يونس:٦٧، والروم:٢٣]، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (٤/ ٣١٥).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين، ص (٣٨٢)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦، ٢٨٨) (٢٠/ ٥٣٩).

(٣) انظر: منهاج السنة (٢/ ١١٠)، درء التعارض (٨/ ٩٠-٩١).

يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد:٤] وقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤] فدعاهم إلى استماعه بأسماعهم وتدبره بعقولهم، ومثله قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق:٣٧] فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزّل والعقل المدرِك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرّفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً، فليس لأحد عنه مذهب، ولا إلى غيره مفزع؛ في مجهول يعلمه، ومشكل يستبينه، وملتبس يوضحه، فمن ذهب عنه فإليه يرجع، ومن دفع حكمه فبه[1] يحاج خصيمه، إذ كان بالحقيقة هو المرشد إلى الطرق العقلية والمعارف اليقينية التي بالعباد إليها أعظم حاجة. فمن ردّ من مدّعي البحث والنظر حكومته، ودفع قضيته؛ فقد كابر وعاند، ولم يكن لأحد سبيل إلى إفهامه ولا محاجّته ولا تقرير الصواب عنده، وليس لأحد أن يقول: إني غير راضٍ بحكمه بل بحكم العقل؛ فإنه متى رد حكمه فقد ردّ حكم العقل الصريح وعاند الكتاب والعقل»[2].

٤- أن العقل الصريح يدلّ على كثير مما دلّ عليه السمع، وأنه لا ينافي موجبات النصوص الشرعية، ومن أمثلة ذلك: أن العقل الصريح يدل على إثبات الصفات لله تبارك وتعالى؛ فإنه يقضي بامتناع تجرّد الذات عن الصفات، وبكمال الذات المتصفة بالصفات، وأن الله سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين

---

(١) كذا، ولعل الصواب: (فَبِمَ).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٧-٤٥٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٨٠-٨١)، درء التعارض (٧/ ٣٩٤).

المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى. فدل ذلك على وجوب إثبات صفات الكمال لله سبحانه، وتنزيهه عن صفات النقص، ونفي ما ضادّ صفات كماله، وإثبات أن الله ليس كمثله شيء .

٥- ونتيجة ذلك كله: أن السلف كما يحتجون بصحيح المنقول؛ فإنهم يحتجون أيضاً بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، ويعدّون الأدلة العقلية التي وردت في القرآن والسنة أعظم أنواع الأدلة في توجيه العقول إلى الحق بأقرب الطرق وأيسرها[١].

٦- جاءت عن السلف نصوص كثيرة تفيد ذم الرأي والقياس، أو أن العقل لا مجال له في خبر الشارع، أو ينهون فيها عن الكلام، أو عما سُمي معقولات ونظراً. والتوفيق بين ذلك وبين ما تقدم من اعتقاد السلف أن الكتاب والسنة يشتملان على الأدلة العقلية، واحتجاجهم بالعقل الصريح الموافق للنقل الصحيح؛ التوفيق بينهما من وجوه عديدة، منها:

أ- أن الرأي والقياس والعقل إذا كان لا يستند إلى أصلٍ من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المراد بالذم، وأما إذا كان يستند إلى شيء من ذلك فهو محمود، ولذا جاء عن جماعة من التابعين - كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي - بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرّد.

ب- أن المراد بالرأي المذموم في هذه الآثار: البدع المحدثة في الاعتقاد .

---

(١) انظر - في بيان موقف السلف من العقل -: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٩٥-١١٦)، الأصول التي بني علها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ١٨٩-١٩٧).

ج- أن ما نطق به الكتاب وبيّنه ، أو ثبت بالسنة الصحيحة، أو اتفق عليه السلف الصالح؛ فليس لأحد أن يعارضه معقولاً ونظراً، أو كلاماً وبرهاناً وقياساً عقلياً أصلاً، بل كل ما يعارض ذلك فقد عُلم أنه باطل علماً كُلياً عاماً.

د- أن الرأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالاستحسان، والتشاغل بالأغلوطات، ورد الفروع بعضها إلى بعض دون ردها إلى أصول السنن.

وجميع هذه الأربعة راجعة إلى معنى واحد، وهو: إعمال النظر العقلي مع طرح السنن؛ إما قصداً، و إما غلطاً وجهلاً.

هـ- أن موارد النزاع لا تفصل بين المؤمنين إلا بالكتاب والسنة وإن كان أحد المتنازعين يعرف ما يقوله بعقله، وذلك أن قوى العقول متفاوتة مختلفة، وكثيراً ما يشتبه المجهول بالمعقول، فلا يمكن أن يفصل بين المتنازعين قول شخص معيّن ولا معقوله، وإنما يفصل بينهم الكتاب المنزّل من السماء، والرسول المبعوث المعصوم فيما بلغه عن الله تعالى.

و- أن معرفة الله بأسمائه وصفاته على وجه التفصيل لا تعلم إلا من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إما بخبره، وإما بخبره وتنبيهه ودلالته على الأدلة العقلية، ولهذا يقولون: لا نصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ[1].

---

(١) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥١-٣٥٤)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٧-٢٤٨)، الاعتصام (٢/ ٨٤٨-٨٥٠)، فتح الباري (١٣/ ٢٨٧-٢٩٠).

المطلب الأول

منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

لعله يحسن قبل الخوض في بيان منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة؛ بيان معنى العقل عندهم.

فالعقل - في اصطلاح الفلاسفة والمتكلمين - له تعريفات عديدة، منها:

١ - العقل: جوهر بسيط مدرك للأشياء بحقائقها.

٢- قوّة النفس التي بها يحصل تصوّر المعاني وتأليف القضايا والأقيسة. ثم يقسّمون هذه القوة إلى مراتب أربعة. وكلا القولين للفلاسفة، وتبعهم عليهما بعض المتكلمين.

٣ - أنه بعضٌ من العلوم الضرورية. وهو قول جمهور المتكلمين[1].

ويكثر استخدام (العقل) في كلام أئمة السلف وأهل السنة - بعامة - مراداً به ما هو أعم من ذلك المعنى الاصطلاحي الخاص، وهو: الرأي والفكر وعمل العقلِ ونتاجه المبنيُّ على غير هدي من الكتاب والسنة واتباع سلف الأئمة أو المعارضُ لهما، حيث كان لفظ (الرأي) يستعمل عند المتقدمين مقصوداً به ذلك المعنى، ولم يأتِ في كلامهم بهذا المعنى إلا مراداً به الذم، بل قد ورد مرفوعاً في حديث النبي ﷺ، وهو قوله: « إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يُستفتون

---

(١) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (١/ ٧٤-٨٣).

فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون »[١].

كما ورد مأثوراً في قول الصحابة رضي الله عنهم:

- كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا »[٢].

- وقوله: « احذروا هذا الرأي على الدين، فإنما كان الرأي من رسول الله ﷺ مصيبا لأن الله كان يريه، وإنما هو ههنا تكلف وظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا »[٣].

- وقوله رضي الله عنه: « اتهموا الرأي على الدين؛ فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأيي اجتهادا، ووالله ما آلوا عن الحق، وذلك يوم أبي جندل والكفار بين يدي رسول الله ﷺ وأهل مكة فقال: اكتبوا: بسم الله الرحمن الرحيم، فقالوا: إنا قد صدقناك بما تقول، ولكن تكتب: باسمك اللهم، قال فرضي رسول الله ﷺ وأبيت عليهم، حتى قال: يا عمر، تراني قد رضيت وتأبى؟، قال: فرضيت »[٤]، وقول سهل بن حنيف رضي الله عنه: « يا أيها الناس، اتهموا رأيكم على دينكم، فوالله

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥) رقم (٦٨٧٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٦٥٤) لابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠).

لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أني استطيع أن أرد من أمر رسول الله ﷺ لرددته »[١].

- وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « ليس عام إلا الذي بعده شر منه، ولا عام خير من عام ولا أمة خير من أمة، ولكن ذهاب خياركم وعلمائكم، ولكن يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فينهدم الإسلام وينثلم »[٢].

ومن نماذج ورود لفظ (الرأي) و(العقل) عند الأئمة المتقدمين مراداً به ما تقدم:

١- قول الدرامي: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول. قلنا: هاهنا ضللتم عن سواء السبيل، ووقعتم في تيه لا مخرج لكم منه؛ لأن المعقول ليس

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٦٥)، ومسلم (٥/ ١٧٦). قال الطبري: « وجه قولهما: اتهموا الرأي الذي هو خلافٌ لرأى رسول الله وأمره على الدين، الذي هو نظير آرائنا التي كنا خالفنا بها رسول الله يوم أبى جندل، فإن ذلك خطأ » شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٥٢)، وقال الحافظ ابن حجر: «والحاصل أن المصير إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص...، وأخرج البيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنخعي بأسانيد جياد ذم القول بالرأي المجرد...، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال: « إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا » فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأي مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهذا يلام، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي وتكلف لرده بالتأويل » فتح الباري (١٣/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٦).

لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه »[1].

٢- قول اللالكائي: « إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق »[2].

والاعتماد على الرأي والعقل في فهم الدين بغير هدى من الله، أو معارضته به، أو تقديمه عليه؛ هو المنهج العامّ لأهل الأهواء والبدعة بشتى فرقهم وطوائفهم، فما من فرقة من الفرق ولا صاحب هوى وبدعة وشبهة إلا واعتمادهم في الحقيقة إنما هو على عقولهم وآرائهم، فيرون صوابها وقطعيتها، ويحكّمونها على ما يَرِدهم من الله من أمره ودينه وشرعه، ويقدمونه عليه، فإنهم « لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه »[3].

وعند النظر في الفرق التي ظهرت في الإسلام يتضح ذلك من منهجهم جلياً:

فمن تأمل في صنيع رأس الخوارج يجد أنه عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس العقل؟[4]، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟[5]. قال الحافظ ابن حجر: « وكان يقال لهم القُرّاء لشدة اجتهادهم

---

(١) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤).

(٣) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٤) انظر: الملل والنحل (١/ ١٨).

(٥) تلبيس إبليس ص: (١١١).

في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك »(١).

ومرَّ رأس المعتزلة عمرو بن عبيد على أبي عمرو بن العلاء، فقال له عمرو: كيف تقرأ: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] فقال أبو عمرو: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟﴾ بفتح الياء ﴿فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ بفتح التاء، فقال له عمرو: ولكني أقرأ: « وإن يُستعتبوا » بضم الياء « فما هم من المعتِبين » بكسر التاء، فقال أبو عمرو: ومن هنالك أبغض المعتزلة؛ لأنهم يقولون برأيهم(٢).

« وأمّا الجهميّة النافية للصفات: فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول؛ فإنّه ليس في الكتاب والسنّة نصّ واحدٌ يدلّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنّة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنّما يدّعون التمسّك بالرأي والمعقول...، فإنّ الجهميّة والمعتزلة ومن اتبعهم صاروا يسلكون فيه بأصلٍ أُصِّل بالمعقول، ويجعلونه العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرّقوا فيه تفرّقاً عظيماً »(٣).

وأما الصوفية: فإن أحدهم يرى « أدنى شيء فيحكِّم هواجسه وخواطره على الكتاب والسنة ولا يلتفت إليهما »(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – في تقرير أن جميع الفرق تفهم الدين بمعقولها

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٨٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٤٠).

(٣) النبوات (١/ ٩٥-٩٦).

(٤) إغاثة اللهفان (١/ ١٢٣).

ورأيها بعيداً عن هدي الكتاب والسنة وفهم الصحابة -: « وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم باحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع، ولهذا كان الإمام أحمد يقول: « أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس »؛ ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التى وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضا، إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون اليها، هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأولون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا وجعله طريقة أهل البدع »(١).

وبيّن رَحِمَهُ اللهُ المسار الذي سلكته الفرق في الاعتماد على العقل وتقديمه على النقل، وكيف أن هذا المسار كان في أوّله مجرّد فهم الدين بالرأي والعقل دون هدى من الكتاب والسنة وفهم الصحابة، ثم تطوّر الأمر وعظُم الانحراف إلى الاعتماد على العقل اعتمادًا كليًا، وعرض جميع أمور الدين عليه، ثم تقديم العقل على النقل مطلقًا عند ادعاء وجود التعارض بينهما، وأن أول من قال بذلك

---

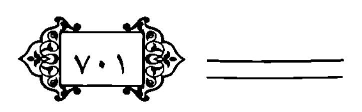
(١) الإيمان (٢/ ١٤٩-١٥١).

ودعا إليه هم الجهمية، ثم تقلدها المتأخر عن المتقدم، واللاحق عن السابق، وتناقلوها على أنها أصل مسلم من أصول الدين لا يجوز إنكاره أو الطعن فيه، فقال: « ...ومن المعلوم أن الدلالات التي تسمى عقليات ليس لها ضابط ولا هي منحصرة في نوع معين، بل ما من أمة إلا ولهم ما يسمونه معقولات، واعتبر ذلك بأمتنا؛ فإنه ما من مدة إلا وقد يبتدع بعض الناس بدعا يزعم أنها معقولات، ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدّعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة...، وإنما صار لهم ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة لما قواهم من قواهم من الخلفاء فامتحن الناس ودعاهم إلى قولهم، ونصر الله الإيمان والسنة بمن أقامه من أئمة الهدى الذين جعلهم الله أئمة في الدين بما آتاهم الله من الصبر واليقين...، والمقصود هنا أن ما تذكره الجهمية نفاة الصفات العقلية المناقضة للنصوص لم يكن معروفا فيها عند الأمة إذ ذاك، ولما ابتدعوه لم يسمعه أكثر الأمة، ثم قد وضعت الجهمية من المعتزلة وغيرهم من ذلك في الكتب ما شاء الله، وأكثر المؤمنين لا يعلمون ذلك، وما من أحد من النفاة إلا وقد يذكر على النفي من حججه العقلية ما لا يذكره الآخر، ولا تجد طائفتين يتفقان على طريقة واحدة عقلية »[1].

---

(١) درء التعارض (٣/ ٢٤).

فظهر مما تقدم أن الخارجين عن اتباع الكتاب والسنة وطريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.



المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية

« الله سبحانه حاج عباده على ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطرق إلى العقل وأسهلها تناولا وأقلها تكلفا وأعظمها غناء ونفعا وأجلها ثمرة وفائدة؛ فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع، وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد وإثبات الصفات وإثبات الرسالة والنبوة وإثبات المعاد وحشر الأجساد وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر وعموم قدرته ومشيئته وتفرده بالملك والتدبير وأنه لا يستحق العبادة سواه؛ وجد الأمر في ذلك على ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك على أجل وجوه الحجاج وأسبقها إلى القلوب وأعظمها ملاءمة للعقول وأبعدها من الشكوك والشبه في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدله على المراد »[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٠).

« وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل لأنهم أعرضوا عن هذه الطريق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ وإما في المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، ولهذا كثر النزاع والاضطراب بين الذين عدلوا عن صراط الله المستقيم، وسلكوا السبل، وصاروا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، ومن الذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات... »[1].

فالضلال في هذا المسلك الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل لا يكمن في مجرد استدلالهم بالدلائل والمقدمات العقلية، وإنما في اعتقادهم أن الكتاب والسنة ليس فيهما من الدلائل والمقدمات العقلية ما يكفي ويشفي ويُغني، فضلاً عن عدم التزامهم في ذلك بما جاء في الكتاب والسنة، وابتداعهم مقدمات ودلائل عقلية تخالف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة والإجماع، ويردّها العقل الصريح، بل يردّها كل فريقٍ منهم على الآخر ولا يسلّم بها ولا يقبلها منه.

وهذا المسلك وُجِد في أهل الأهواء والبدعة منذ عهد مبكر:

فالخوارج: « كانت بدعتهم لها مقدمتان:

الواحدة: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليا ومن والاهما كانوا كذلك »[2].

---

(١) الإيمان (٢/ ٢٢٥-٢٢٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١-٣٢).

والمرجئة من الجهمية: «لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلمون في مسمى الإيمان والإسلام وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل: أن يقولوا: الإيمان في اللغة: هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها، فيكون مراده بالإيمان التصديق؛ ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب واللسان، أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان»[١].

والجهمية: يقول قائلهم - كما حكى عنهم الإمام أحمد -: «أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟. فادعى في القرآن أمراً يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؟، فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت، وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقاً؟. فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي. وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط»[٢]. فالجهمي يقول بخلق القرآن، وهو - فيما حكاه الإمام أحمد عنه هنا - يستدل على ذلك بهذه الشبهة التي اشتملت على مقدمات عقلية محضة، حيث استعمل أسلوب الترديد والحصر الذي هو دليل عقلي محض يشتمل على مقدمات يترتب بعضها على بعض.

وأهل الكلام: «من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم سلكوا في إثبات حدوث العالم وإثبات الصانع طريقًا مبتدعة في الشرع مضطربة في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة لها نتائج مجملة، فغلط كثير من سالكيها في مقصود الشارع ومقتضى العقل، فلم

(١) الإيمان (١/ ٢٢٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢٤).

يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته الدلائل العقلية، وذلك أنهم قالوا: لا يمكن معرفة الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: والطريق إلى ذلك هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث ما قامت به الأعراض، فمنهم من استدل بالحركة والسكون فقط، ومنهم من احتج بالأكوان التي هي عندهم الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، ومنهم من احتج بالأعراض مطلقًا، ومبنى الدليل على أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها »[١].

والفلاسفة تقول عن أهل الكلام: « إن هؤلاء أهل جدل، ليسوا أصحاب برهان. ويجعلون نفوسهم هم أصحاب البرهان، ويسمون هؤلاء أهل الجدل، ويجعلون أدلتهم من المقاييس الجدلية...، ولهذا تجد ابن سينا وابن رشد وغيرهما من المتفلسفة يجعل هؤلاء أهل الجدل وأن مقدماتهم التي يحتجون بها جدلية ليست برهانية، ويجعلون أنفسهم أصحاب البرهان...، لكن إذا تكلم بالإنصاف والعدل ونظر في كلام معلمهم الأول أرسطو وأمثاله في الإلهيات وفي كلام من هم عند المسلمين من شر طوائف المتكلمين كالجهمية والمعتزلة مثلا وجد بين ما يقوله هؤلاء المتفلسفة وبين ما يقوله هؤلاء من العلوم التي يقوم عليها البرهان العقلي من الفروق التي تبين فرط جهل أولئك بالنسبة إلى هؤلاء ما لا يمكن ضبطه...، وأرسطو أكثر ما يبني الأمور الإلهية على مقدمات سوفسطاية في غاية الفساد...، وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم الذي ضم إلى كلامه في الإلهيات من القواعد التي أخذها عن المتكلمين أكثر مما أخذه عن سلفه الفلاسفة أكثر

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٣-٢١٤).

كلامه فيها مبني على مقدمات سوفسطائية ملبسة، ليست خطابية ولا جدلية ولا برهانية، مثل: كلامه في توحيد الفلاسفة وكلامه في أسرار الآيات وكلامه في قدم العالم »[١].

قال الرازي في مقدمة كتابه (أساس التقديس): « ورتّبته على أربعة أقسام:

القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية والحيز »[٢].

ثم قال: « الفصل الأول- في تقرير المقدمات التي يجب إيرادها قبل الخوض في الدلائل.

وهي ثلاثة:

المقدمة الأولى: في إثبات موجود لا يُشار إليه بالحس... »[٣].

ثم قال: « الفصل الثالث: في إقامة الدلائل العقلية على أنه تعالى ليس بمتحيز البتة »[٤].

ثم قال: « الفصل الرابع: في إقامة البراهين على أنه تعالى ليس مختصا بحيز وجهة... »[٥].

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٣٩٥-٣٩٦).

(٢) ص: (١١).

(٣) ص: (١٥).

(٤) ص: (٤٨).

(٥) ص: (٦٢).

المسلك الثاني
الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد

أكمل الله لهذه الأمة دينها، وأتمَّ عليها نعمته، ورضي لها الإسلام دينا، ولا يكمل الدين وتتم النعمة إلا ببيان جميع شرائع الإسلام بياناً تاماً وافياً يحصل به العلم ويرتفع الجهل وتقوم الحجة، ولا شك أن أعظم ما أرسل الله به رسوله محمداً ﷺ فبيّنه في كتابه وسنة نبيه ﷺ أعظم بيان وأتمه وأوفاه: أبواب الاعتقاد، ومن ذلك: اشتمال الكتاب والسنة على جميع الأدلة والبراهين الشرعية والعقلية التي يحتاجها العباد في هذه الأبواب وغيرها من أبواب الدين.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما أعرضوا عن تعلّم الكتاب والسنة والفقه فيهما، وأقبلوا على الرأي والعقل المخالف للشرع؛ توهّموا أنهم وقفوا على طرقٍ للاستدلال صحيحةٍ وقويةٍ لم يشتمل عليها الكتاب والسنة، أو ظنوا أنها أفضل من أدلة الكتاب والسنة؛ لأن أدلة الكتاب والسنة يَرِد عليها الاحتمال - في زعمهم - فلا يقوى بها الاستدلال، وأما أدلتهم فرأوا أنها قطعية لا يُخالجها ريب ولا يعترضها ضعف - كما تقدم بيان ذلك في المسلك السابق -.

وكان من سبلهم في ذلك: الاستدلال في أبواب الاعتقاد بأقيسة أنتجتها عقولهم وآراؤهم، لم يبنوها على نور من الوحي وهدىً من فقه الصحابة، ولم ينطلقوا فيها مما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأمثال والأقيسة الصحيحة التي اشتملت على قوة البناء ووضوح الهدف ونقاء المضمون وصحة الدليل والمدلول.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية المراد بالقياس العقلي وأنواعه وصوره وحقيقته - عند أهله -، ثم عاد عليه بالنقد والتحرير والتصويب، وأُورِد هنا بعضاً مما بيّنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ناقلاً إياه عمّن قال به(١):

١- أن المنطق بناه أهله على الكلام في: الحد ونوعه، والقياس البرهاني ونوعه؛ قالوا: لأن العلم: إما تصور وإما تصديق، وكل منهما إما بديهي وإما نظري...، والنظري منهما لا بد له من طريق ينال به، فالطريق الذي ينال به التصور هو الحد، والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس.

٢- القياس - باعتبار مادته - خمسة أصناف: إن كانت مادته يقينية فهو البرهان خاصة، وإن كانت مسلمة فهو الجدلي، وإن كانت مشهورة فهو الخطابي، وإن كانت مخيلة فهو الشعري، وإن كانت مموهة فهو السوفسطائي. ولهذا قد يتداخل البرهاني والخطابي والجدلي، وبعض الناس يجعل الخطابي هو الظني، وبعضهم يجعله الإقناعي.

٣- القياس مؤلف من مقدمتين، والمقدمة: قضية إما موجبة وإما سالبة، وكل منهما إما كلية وإما جزئية.

٤- والقضية: إما حملية، وإما شرطية متصلة، وإما شرطية منفصلة، فصارت أصناف القياس - باعتبار صورته - ثلاثة: قياس تداخل (وهو الحملي)، وقياس

---

(١) وأما ما نَقَدَ به كلامهم ونَقَضَه فسيأتي في مواضعه في المطلب الثالث من هذا المبحث - إن شاء الله -.

تلازم (وهو الشرطي المتصل)، وقياس تعاند (وهو التقسيم والترديد، وهو الشرطي المنفصل).

٥- وهذا كله في قياس الشمول، وأما قياس التمثيل فله حكم آخر، فإنهم قالوا: الاستدلال بالكلي على الجزئي هو قياس الشمول، والاستدلال بأحد الجزئين على الآخر هو قياس التمثيل.

٦- جعلوا قياسهم (قياس الشمول) هو الذي يفيد اليقين، وأما قياس التمثيل فإنما يفيد الظن.

٧- تنازع الناس في مسمى القياس: فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول - كأبي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما -. وقالت طائفة: بل هو بالعكس؛ حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل - كابن حزم وغيره -. وقال جمهور العلماء: بل هو حقيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعا، وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية.

٨- تعريف قياس الشمول: هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي، بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول (وهو المعين)، فهو انتقال من

خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئي إلى كلي، ثم من ذلك الكلي إلى الجزئي الأول؛ فيحكم عليه بذلك الكلي[١].

٩- تعريف قياس التمثيل: هو انتقال الذهن من حكم معين إلى حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي؛ لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي...[٢]، فهنا يتصور المعيَّنين أولاً (وهما الأصل والفرع)، ثم ينتقل إلى لازمهما (وهو المشترك)، ثم إلى لازم اللازم (وهو الحكم)[٣].

وهذا القياس العقلي هو الذي أضلّ أهل الأهواء والبدعة في باب أسماء الله وصفاته وغيره من أبواب الدين:

- فإن أهل التمثيل ما مثّلوا صفات الله بصفات خلقه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا صفات الله تعالى - التي تُعدّ كيفيتها من الغيب الذي استأثر الله به - بما يشاهدونه من صفات المخلوقين.

---

(١) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: ما كان مركَّباً من مقدمتين فأكثر، مستَعملاً فيه لفظة (كل) الدالة على الشمول. ومثاله في كلام نفاة الصفات: قولهم: « المخلوق متّصف بالصفات، وكل متصف بالصفات فهو جسم »؛ فنفَوا صفات الله لئلا يدخل في هذا العموم فيكون مثيلاً للمخلوق » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١٢٠).

(٢) قال الشيخ فالح بن مهدي: « هو: إلحاق الفرع بالأصل في الحكم بجامع الوصف المشترك بينهما، ومثاله في قول النفاة: لو كان الله متصفاً بالصفات لكان جسماً قياساً على المخلوق، فقد قاسوا الخالق على المخلوق، وحكموا بالمماثلة؛ لاشتراك الخالق والمخلوق في أن كلاً منهما متصف بالصفات » التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ص: (١١٩-١٢٠).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٤-٦، ١١٦-١٢١).

- وأهل التعطيل ما وقعوا في نفي حقائق أسماء الله وصفاته إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل أيضاً، وذلك أنهم لما سمعوا صفات الله توهّموا أنهم لو أثبتوها لوقعوا في تشبيه الله بخلقه، ففرّوا من ذلك إلى التعطيل.

- وأهل التوسُّل الشـركي أو البدعي ما وقعوا فيه إلا لأنهم استدلوا بهذا الدليل، وذلك أنهم قاسوا الله في مُلكه بالمخلوقين في ملكهم، فكما أن ملوك الأرض المخلوقين يُتوسَّل إليهم بحاشيتهم والمقرَّبين منهم لقضاء الحاجات؛ فكذلك الله - في زعمهم - يُتوسَّل إليه بالصالحين من عباده.

والاستدلال بهذا النوع من القياس في أبواب الاعتقاد وُجِد منذ بداية القرن الثالث الهجري:

- قال الإمـام أحمد: «فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله»[١].

- وقال الدارمي: «فادعى المعارض أن الناس تكلموا في الإيمان وفي التشيع والقدر ونحوه، ولا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب؛ إذ جميع خلق الله يدرك بالحواس الخمس: اللمس والشم والذوق والبصر بالعين والسمع، والله - بزعم المعارض - لا يُدرَك بشيء من هذه الخمس»[٢].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٥٢).

- وقال قوام السنة الأصبهاني: « قال بعض العلماء - في البيان عن تشبيه المعتزلة والجهمية ومن يذهب مذهبهم، وأن أصحاب الحديث ليسوا بمشبهة -:

قالوا[1]: إن الله تعالى لا يشاء المعاصي لعباده ثم يعاقبهم عليها، لأن الحكيم العاقل من المخلوقين لا يجوِّز هذا، ولأن هذا داخل في باب الظلم، وكل مخلوق أتى مثل هذا سمي ظالماً. فيقيسون أمر الله تعالى على أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق. (وكذلك قول من قال: إن الله تعالى أمر المخلوق، ويشبهون الله بالمخلوق)[2].

وكذلك قول من قال: إن الخالق لا يسمى خالقاً، والرازق لا يسمى رازقاً؛ حتى يخلق ويرزق ويحصل منه الخلق والرزق، وقالوا: إنما قلنا هذا لأن العقل والمشاهدة ينكران أن يتسمى أحد بأنه فاعل أو يتحلى بالفعل إذا خلا عن الفعل في الحال، وإذا صح هذا صح أن الله تعالى لا يتصف بالخالق والرازق ما لم يخلق ويرزق. فيقيسون الخالق بالمخلوق ويشبهونه به، ويقولون: إن الخالق والرازق وأشباههما من صفات الله تعالى صفات للفعل لا صفات للذات، وإذا كان الفعل موصوفاً بصفة لم تحصل الصفة حتى يحصل الفعل. وهذا إنما يصح في فعل المخلوق، لا في فعل الخالق، وفعل الخالق لا يشبه فعل المخلوق »[3].

---

(١) يعني: الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم.

(٢) كذا في الأصل، وأظنها زائدة.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٥-٣٢٦).

المسلك الثالث

استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة

« من الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان:

١- نوع جاء به الكتاب والسنة: فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

٢- وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها: فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره. ثم التعبير عن تلك المعاني: إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبر بغيرها أو بين مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي »[(١)].

وقد نهى الله سبحانه عن صفتين ذميمتين - هما من صفات أهل الباطل والهوى من اليهود -، وهما: لَبْس الحق بالباطل وكتمانه، فقال: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٣-١١٤).

ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٢] ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١]، فنهى سبحانه عما كان يتعمده اليهود من: خلط الحق بالباطل وتمويهه به، وكتمانهم الحق وإظهارهم الباطل، فنهاهم عن الشيئين معاً وأمرهم بإظهار الحق والتصريح به[1]، ولبس الحق بالباطل هو: « خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر...، ومنه: التلبيس، وهو التدليس، وهو الغش؛ لأن المغشوش من النحاس تلبسه فضة تخالطه وتغطيه؛ كذلك إذا لبس الحق بالباطل يكون قد أظهر الباطل في صورة الحق، فالظاهر حق والباطن باطل »[2].

وخلط الحق بالباطل حتى يلتبس أمره له صور عديدة، يعنينا منها هنا ما يناسب المقام، وهو: أن « الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: « إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء »، فإذا لم يكن اللفظ منقولا ولا معناه معقولا ظهر الجفاء والأهواء؛ ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها

---

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٥٦٧-٥٦٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) درء التعارض (١/ ٢٠٩-٢١٠).

ولا يعرفون لازمها ومقتضاها، وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة وجعلها مذاهب يدعى إليها ويوالى ويعادى عليها »[١].

ومن أعظم مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: استعمال ألفاظٍ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، وهذا ما نصّ عليه الإمام أحمد تصريحاً وتلويحاً:

فقال: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى...، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[٢].
« والمقصود هنا: قوله: « يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم »، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة »[٣].

وقال: « فقلنا لهم: هذا الذي يُدَبِّر: هو الذي كلم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٧١-٢٧٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٦).

(٣) درء التعارض (١/ ١٢٢).

الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »(١).

وقال: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين؛ أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة ومَوَّه عليهم »(٢). وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر - وهو من المحال - فقال: أخبرونا عن القرآن: أهو الله أو غير الله؟، فادعى في القرآن أمرا يوهم الناس، فإذا سئل الجاهل عن القرآن: هو الله أو غير الله؛ فلا بد له من أن يقول بأحد القولين، فإن قال: هو الله؛ قال له الجهمي: كفرت. وإن قال: هو غير الله؛ قال: صدقت، فلِمَ لا يكون غير الله مخلوقا؟، فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »(٣).

فنبّه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى استعمالهم ألفاظ: (الجوارح) و(بلا كيف) و(غير)، وأشار إلى ما فيها من اشتباه وإجمالٍ وتمويهٍ وتلبيسٍ وإظهارٍ للباطل بلباس الحق.

وهذا المسلك يشترك فيه عامة أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك إنما يبنون أمرهم في ذلك على

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١).

(٢) المصدر السابق ص: (٤١).

(٣) المصدر السابق ص: (٢٤).

أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظا ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -، وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع؛ فإن البدعة لو كانت باطلا محضا لظهرت وبانت وما قُبِلت، ولو كانت حقا محضا لا شوب فيه لكانت موافقة للسنة، فإن السنة لا تناقض حقا محضا لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل »[١]. وقال: « والبدع التي يُعارَض بها الكتاب والسنة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك؛ لا بد أن تشتمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك...، ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقا بباطل بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة »[٢].

وقال - بخصوص نفاة الصفات الذين هم أشهر من يستدل بالعقل -: « وقد بسط في غير هذا الموضع الكلام على أدلة النفاة ومقدمات تلك الأدلة على وجه التفصيل...، ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا رأي سديد ولا شرع، بل معهم شبهات...، وقد صارت تلك الشبهات عندهم مقدمات مسلمة يظنونها عقليات أو برهانيات، وإنما هي مسلمات لما فيها من الاشتراك والاشتباه،

(١) درء التعارض (١/ ١٠٨-١٠٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١/ ٢٢١).

فلا تجد لهم مقدمة إلا وفيها ألفاظ مشتبهة فيها من الإجمال والالتباس ما يضل بها من يضل من الناس »[١].

والألفاظ المشتبهة المجملة المحتملة التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة أنواع، فمنها:

١ - ألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعاني أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر فيحصل الاشتباه والإجمال، كلفظ: (العقل)، فإن لفظ (العقل) في لغة المسلمين إنما يدل على عَرَض: إما مسمى مصدر (عقل، يعقل، عقلا)، وإما قوة يكون بها العقل، وهي الغريزة، ومن أهل الأهواء من الفلاسفة من يريد بذلك جوهرا مجردا قائما بنفسه[٢].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٠-١١).

(٢) قال شيخ الإسلام: « فليس لأحد أن يسمي الجوهر القائم بنفسه عقلا ثم يحمل عليه كلام النبي ﷺ، ومعلوم بالاضطرار لمن يعرف لغة النبي ﷺ والمسلمين الذين يتكلمون بلغته أن هذا ليس هو مراد النبي ﷺ في اسم العقل، فليس هذا مراد المسلمين باسم العقل ولا يوجد ذلك في استعمال المسلمين وخطابهم... » إلى أن قال: « واعلم أن المقصود في هذا المقام: أن لفظ العقل لا يعبَّر به عن جوهر قائم بنفسه لا عن ملك ولا غيره في عبارة رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين وسائر علماء المسلمين، فلا يجوز أن يحمل شيء من كلامهم المذكور فيه لفظ العقل على مراد هؤلاء المتفلسفة بالعقول العشرة ونحو ذلك ». بغية المرتاد (٢/ ٨٨-٨٩).

٢- ألفاظٌ عبروا بها عن المعاني التي أثبتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن، وربما جاءت في القرآن بمعنى آخر، فليست تلك العبارات مما أثبته القرآن، بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي نزل بها القرآن منتفياً باطلاً نفاه الشرع والعقل، وهم اصطلحوا بتلك العبارات على معاني غير معانيها في لغة العرب، فتبقى إذا أطلقوا نفيها لم تدل في لغة العرب على باطل، ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل، فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا: إنه لم يفهم مرادنا، ومن خاطبهم باصطلاحهم أخذوا يظهرون عنه أنه قال ما يخالف القرآن، وكان هذا من جهة كون تلك الألفاظ مجملة مشتبهة، وهذا مثل لفظ: (الحدوث) و(الجوهر) و(الجسم) ونحوها[1].

ويصوِّر الإمام ابن القيم أسباب سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك فيقول: «إن هؤلاء في معارضتهم للوحي سلكوا طريقا سحروا بها عقول ضعفاء الناس وبصائرهم، فشبهت عليهم وخيل إليهم أنها حق، فأصابهم في ذلك مثل ما أصاب السحرة حين عارضوا عصى موسى بما خيل إلى أبصار الناظرين أنه حق، فإن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة تحتها معاني مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وأدخلوا فيها من المعاني غير المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، ففكروا فيه وقدروا وأطالوا التفكير والتقدير، ثم عظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وسمع منهم ما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له:

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٢٢-٢٢٤)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٧).

أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، وهذا أمر قد صقلته الأذهان على تطاول الأزمان، وتلقته العقول بالقبول والتسليم، وفزعت إليه عند التخاصم والتحاكم. فيبقى ما في النفوس من الحمية والإلفة يحملها على تسليم تلك الأمور قبل تحقيقها، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، فيأخذها مسلمة، فإذا جاءت لوازمها لم يجد بدا من التزامها، ويرى أن التزام تلك اللوازم أهون عليه من القدح في تلك القواعد وإبطالها. فهذا أصل ضلال من ضل من أهل النظر والبحث في المعقولات...، فالواجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، فيكون الكلام في معنى معقول يتوارد النفي والإثبات فيه على محل واحد، لا في لفظ مجمل مشتبه المعنى، وهذا نافع في الشرع والعقل والدين والدنيا وبالله التوفيق»[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٩٥-٩٩٦).

المسلك الرابع
دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية

أنزل الله كتابه على رسوله محمد ﷺ، فبلّغه وبيّنه، فتلقّاه عنه صحابته ﵃ معتقدين أنه الهدى والنور والبيان والشفاء، مستفيدين منه الإيمان والعلم والعمل، قاطعين بأن ما جاء فيه هو الحق، وأن ما دلّ عليه هو الدين، وأن فصاحته وبلاغته هي الغاية والنهاية، وأن وضوحه وبيانه أعظم آية.

لكن أهل الأهواء والبدعة لما لم يسلِّموا بما دلّ عليه الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة وسلف الأمة، وأعملوا آراءهم وأفكارهم وعقولهم في دين الله بغير هدى ولا دليل، واتخذوها حجة وبرهاناً؛ اشتطّ منهم من اشتطّ في بدعتهم، وأغرقوا في غلوّهم؛ فزعموا أن الأدلة التي جاءت في الكتاب والسنة دلالتها لفظية، وأن أدلتهم التي ابتدعوها بعقولهم دلالتها قطعية، «وإنما عظمت الشبهة بذلك بأن أقواما لهم نوع ذكاء يميزون به في أنواع من العلوم، ولم تكن لهم خبرة بالأمور الإلهية كخبرتهم بتلك العلوم؛ فخاضوا فيها بعقولهم، وظنوا أنهم يبرزون فيها كما برزوا في تلك العلوم، وظن المقلدون لهم ذلك أيضا، فركب من ظنهم وظن مقلدهم اعتقادها والدعوة إليها وإساءة الظن بما خالفها، ثم إنهم رأوا النصوص واقفة في طريقها، فقاموا لها وقعدوا، وجَدّوا في دفعها واجتهدوا، فتارة سطوا عليها بالتأويل، وتارة نسبوا من تكلم بها إلى قصد التخييل، ووقفوا بجهدهم في الصدور منها والأعجاز، وقالوا: لا مقام لك عندنا ولا عبور لك علينا وإن كان لا بد فعلى سبيل المجاز، وتارة قالوا:

هذه أخبار آحاد والمسألة من المسائل العلمية، وإن كان قرآنا أو خبرا متواترا قالوا: تلك أدلة لفظية معزولة عن إفادة العلم واليقين، وغايتها إفادة الظن والتخمين... »[١].

وهذا المسلك في الاستدلال بالعقل: « لا يُعرَف أحدٌ من فرق الإسلام قبل ابن الخطيب[٢] وضع هذا الطاغوت وقرره وشيد بنيانه وأحكمه مثله، بل المعتزلة والأشعرية والشيعة والخوارج وغيرهم يقولون بفساد هذا القانون وأن اليقين يستفاد من كلام الله ورسوله، وإن كان بعض هذه الطوائف يوافقون صاحب هذا القانون في بعض المواضع، فلم يقل أحد منهم قط إنه لا يحصل اليقين من كلام الله ورسوله البتة »[٣].

ومما يؤكد ذلك: أن القاضي عبد الجبار المعتزلي نقل عن إحدى الفرق المتقدمة قولها: « إن القرآن مما لا يمكن معرفة المراد به؛ فإن الألفاظ محتملة، فما من لفظ من الألفاظ إلا ويجوز أن يراد به الخصوص، كما يجوز أن يراد به العموم، وإذا كان هذا هكذا فلا بد أن نتوقف وننتظر القرينة المميزة للعام من الخاص، والخاص من العام »[٤]، وسمى هذه الفرقة: أصحاب الوقف، ثم ردّ عليهم.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١١٨٢-١١٨٣). وانظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٢٩-٣٠).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٤٠).

(٤) شرح الأصول الخمسة ص: (٦٠٤).

والقانون الذي وضعه الرازي هو قوله: « مسألة: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وصحة إعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار والتقديم والتأخير، وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه. وإذا كان المنتج ظنياً فما بالك بالنتيجة »(١).

وقوله: « إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها متوقفة على: نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي. وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة، والوقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً »(٢).

وهذا القانون صار من أهم المسالك التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل، حتى إن ابن القيم جعله من أهم أسباب التأويل الفاسد لنصوص الكتاب والسنة(٣)، وسماه طاغوتاً، وجعله من الطواغيت الأربعة التي هدم بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين، وانتهكوا بها حرمة القرآن، ومحوا بها رسوم الإيمان، والتي فعلت بالإسلام ما فعلت، وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب،

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) أساس التقديس ص: (١٨٢).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٠-٤٥١).

ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد[1]، كما جعله أحد المجانيق الأربعة التي نُصِبت على حصون الوحي[2].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٣٢-٦٣٣).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٠٣٩).

المسلك الخامس

دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية

إن الإيمان الصحيح بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ يقتضي الإيمان باشتمال الكتاب والسنة على جميع الدلائل النقلية والعقلية التي يحتاج إليه العباد وتنفعهم في أمور دينهم عقيدة وأحكاماً وسلوكاً ومعاملة، وأن هذه الدلائل متى ما كانت صحيحة في نفسها وفي دلالتها وفي طريقة الاستدلال بها فإنه لا يمكن أن يحصل بينها تعارض بأي حالٍ من الأحوال؛ لأن الدلائل الصحيحة تأتلف ولا تختلف، وتتفق ولا تتعارض.

وعلى هذا كان الصحابة والسلف والأئمة من بعدهم.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما رفعوا عقولهم عن المنزلة الصحيحة التي أنزلها الله إياها، واعتمدوا عليها في فهم الدين دون هدى من الكتاب والسنة واتباع ما كان عليه الصحابة والسلف الصالح، ولم يهتدوا للدلائل العقلية الصحيحة التي اشتمل عليه الكتاب والسنة؛ جعلوا ما أنتجته عقولهم من الآراء والمذاهب والدلائل هو اليقين المقطوع به الذي لا يحتمل الخطأ ولا الشك، ثم منهم من جعلوا - في المقابل - ما دلّ عليه النقلُ محتملاً ظنياً، ثم ازداد بعضهم غلواً في ذلك فركّبوا على هذا الضلال ضلالاً آخر، وهو: إمكان وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، بل صرّحوا بوجود ذلك حقيقةً.

فهذا يبرِز أن من أعظم ما خرج به أهل الأهواء والبدعة عن الحق الذي جاء به الكتاب والسنة وكان عليه الصحابة والسلف والأئمة: اتباعهم ما أنتجته عقولهم وأهواؤهم، وجعلهم نوعَ معارضة بينه وبين الدلائل التي اشتمل عليها الكتاب والسنة وفهمها الصحابة وسلف الأمة.

فالخوارج والمرجئة والشيعة والقدرية: فهموا النصوص فهماً خاطئاً قاصراً، وبنوا على ذلك الفهم عقائدهم وأصول مذهبهم، ثم نظروا في دلائل النصوص الأخرى وما كان عليه الصحابة فرأوا أنها تُخالِف فهمهم وأصولهم ومذهبهم، فجعلوها معارِضة لما أنتجته عقولهم.

وأما الجهمية والمعتزلة: فإنهم كانوا أشدّ غلواً ممن قبلهم في الاعتماد على العقل، فبنوا أصول دينهم على عقولهم وليس على فهم خاطئ للنصوص كما كان من سبقهم من أهل البدع، وجعلوا عقولهم هي الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، بل توزن به الدلائل النقلية من الكتاب والسنة والإجماع، فكانوا أوّل من نظَّر لوجود التعارض بين الدلائل العقلية والدلائل النقلية من خلال أقوالهم ومناظراتهم ومصنَّفاتهم[١].

فالجهمية: نقل الإمام أحمد عنهم قولهم في صفة الكلام: « لم يتكلم ولا يُكَلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية »[٢]. فجعلوا أنتجته عقولهم من كون إثبات الصفات يستلزم التشبيه معارِضاً لما دلت عليه النصوص من إثبات صفة الكلام لله تعالى.

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٤٢، ٢٧٦)(٨/ ٢٤)، منهاج السنة (٢/ ١٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

ونقل الإمام الدارمي عنهم تأصيلهم لمنهجهم الفاسد فقال: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها، قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون »[١]. إلى أن قال: « فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »[٢]. فجعلوا دلائل معقولهم في مقابلة الدلائل النقلية.

والمعتزلة: جعل مقدَّمُهم ورأسُهم عمرو بن عبيد الدلائلَ النقلية معارِضةً لما دلّ عليه عقله، فقال - حين ذُكِر له الحديث الصحيح: « إن أحدكم يُجمَع في بطن أمه أربعين يوماً... الحديث، وفي آخره: ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب: عمله وأجله ورزقه وشقيّ أو سعيد »[٣]-: « لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعته من زيد بن وهب لما صدقته، ولو سمعت ابن مسعود يقوله ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت: ليس على هذا أخذت ميثاقنا »[٤].

وقال أبو الحسين البصري: « أما التوحيد فالمرجع فيه إلى أدلة العقول، فمن أظهره وجب علينا إحسان الظن به وأنه قد اعتقده من وجهه، ومن رام أن يعرف التوحيد أمكنه ذلك بالاستدلال بأدلته العقلية وليس طريقة الأخبار »[٥].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢٧).

(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١١٧٤) رقم (٣٠٣٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٣٦) رقم (٢٦٤٣).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٧٨).

(٥) المعتمد في أصول الفقه (٢/ ١٢١).

وعلى طريقة الجهمية في وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية سار الأشاعرة:

فقال أبو منصور عبد القاهر البغدادي: « أخبار الآحاد متى صحّ إسنادها، وكانت متونها غير مستحيلة في العقل؛ كانت موجِبة للعمل بها دون العلم »[١].

وقال الغزالي: « وكل ما ورد به السمع يُنظَر: فإن كان العقل مجوِّزاً له وجب التصديق به...، وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب تأويل السمع له »[٢].

ثم جاء إمام الأشاعرة في زمانه أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي، فوضع لذلك قانوناً صار طاغوتاً لمن بعده في ادّعاء وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة... »[٣].

وقال - في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين -: « وعدم المعارِض العقلي »[٤].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها... »[٥].

---

(١) أصول الدين ص: (١٢).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ص: (٢٣٢).

(٣) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٥) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السادس

دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما

يُعدّ هذا المسلك هو التتمّة والخاتمة للمسلكين السابقين، بل إن المسلكين السابقين إنما هما توطئة ومقدِّمة وتمهيد له، فهذا المسلك - في الحقيقة - هو الغاية التي أراد أهل الأهواء والبدعة الوصول إليه علماً وتقريراً وتنظيراً - وإن كانوا يتفقون عليه عملاً وتطبيقاً وتنفيذاً -، حتى أنهم صاروا يقرّرونه ويستدلون به ابتداءً دون أن يذكروا المسلكين السابقين أو ربما ذكروهما لكن على سبيل الإيراد والتذكير والإشارة فحسب.

فأهل الأهواء والبدعة - على اختلاف فرقهم وبدعهم - يجتمعون على تقديم ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه على الأصول الثلاثة النقلية الكتاب والسنة والإجماع - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -، فما من فرقةٍ إلا قدّمت أصولها وقواعدها التي أنتجتها عقولها على ما يرون أنه يخالفها ويعارضها من نصوص الكتاب والسنة والأثر، وقد تقدَّم ما يشهد لذلك ويبيّنه في المسلك السابق، وما ذلك إلا لما تضمنّه ذلك من اعتقادهم أن ما فهموه بعقولهم ودلّت عليه هو الحق والقطع واليقين، وأن ما دلّت عليه النصوص والإجماع فهو محتمِلٌ ليس بقطعي ولا يقيني ومعارِضٌ لما دلّت عليه عقولهم.

وكما كان الرازي هو صاحب التقدّم والسبق في وضع القانون الكلِّي للمسلكين السابقين؛ فقد كان كذلك في وضع قانون هذا المسلك:

فقال: « اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

إما أن يُصدَّق مقتضى العقل والنقل: فيلزم تصديق النقيضين، وهو مُحال.

وإما أن تُكذَّب الظواهر النقلية، وتُصدَّق الظواهر العقلية.

وإما أن تُصدَّق الظواهر النقلية، تُكذَّب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ.

ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يُفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبقَ إلا أن يُقطَع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يُقال: إنها غير صحيحة، أو يُقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها »[1].

وقال - في الأمور العشرة التي جعل وجودها وتحقّقها شرطاً لإفادة الدلائلِ النقليةِ اليقين -: « وعدم المعارِض العقلي الذي لو كان لرجح، إذ ترجيح النقل

---

(١) أساس التقديس ص: (١٧٢-١٧٣).

على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه »[١].

وقال: « إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارَضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها، وأيضاً فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل:

لا يمكن تصديقهما معاً، وإلا لزم تصديق النقيضين.

ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية؛ لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية، فترجيح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل والنقل معاً، وأنه مُحال.

فلم يبقَ إلا القسم الرابع، وهو: القطع بمقتضيات الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية على التأويل »[٢].

---

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص: (١٤٢).

(٢) المطالب العالية (١/ ٣٣٧).

المسلك السابع
تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام

القرآن كلام الله، والسنة كلام رسوله محمد ﷺ أصدق البشر وأفصحهم وأتمهم بياناً وأعلمهم بالله، وقد قرأ الصحابة والتابعون وتابعوهم كلام الله، وسمعوا بيانه عن النبي ﷺ، فكانوا بذلك أعلم بتفسير القرآن ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

فالواجب أن تُعرَف اللغة والعادة والعرف الذي جاء في القرآن والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، فبتلك اللغة والعادة والعرف خاطبهم الله ورسوله، لا بما حدث بعد ذلك، فمن خالف قولهم وفسّر القرآن والسنة بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ فى الدليل والمدلول جميعا.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم - في تفسير القرآن والسنة - نوعان:

الأول: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن والسنة عليها، فهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهم صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَدْ به من المصطلحات الحادثة.

الثاني: قوم فسّروا القرآن والسنة بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن والمنزَّل عليه والمخاطَب به، فهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي،

من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلِّم به ولسياق الكلام.

ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون فى احتمال اللفظ لذلك المعنى فى اللغة، كما يغلط فى ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيراً ما يغلطون فى صحة المعنى الذي فسّروا به، كما يغلط فى ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق، ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والمقصود بالحديث - هنا -: الصنف الثاني من النوع الأول (الذين يحملون ألفاظ القرآن والسنة على ما لم تدل عليه من المصطلحات الحادثة)، والنوع الثاني (الذين يفسّرون القرآن والسنة بمجرد ما يفهمونه من لغة العرب).

- فقد عَدَلَتْ طوائف من أهل الأهواء والبدعة عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأوّلوه بفهمهم اللغة.

ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسّرون القرآن والسنة برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ في بيان القرآن، ولا على الصحابة في بيان القرآن والسنة، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم.

وهذه طريقة الملاحدة أيضاً؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث والآثار فلا يلتفتون إليها، هؤلاء يُعرِضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي - عندهم - لا تفيد العلم، وأولئك يتأوّلون القرآن

برأيهم وفهمهم بلا آثارٍ عن النبي ﷺ وأصحابه.

- كما أن كثيراً منهم يبتدعون لأنفسهم مصطلحاتٍ لم يَرِد بها الكتاب والسنة، وألفاظاً يستعملونها في معنى معيّن - عندهم -، وتكون تلك الألفاظ والمصطلحات مما يبنون عليه أصولهم أو يفسّرونها به، ثم يحملون كلام الله ورسوله على مصطلحاتهم الحادثة، أو إذا سمعوا لفظاً في القرآن والحديث ظنوا أنه مستعمل في ذلك المعنى المعهود عندهم[1].

وبما تقدّم يظهر أمران هامان:

الأول: أن أهل الأهواء والبدعة إما أن يبتدعوا ألفاظاً لم يرِد بها الكتاب والسنة، وإما أن يستخدموا ألفاظاً وردت فيهما في غير معانيها التي وردت بها، ثم يحملون نصوص الكتاب والسنة على تلك الألفاظ أو المعاني المحدَثة المبتدعة.

الثاني: أن هذا المسلك هو أشهر ما يكون في أهل المنطق والكلام؛ ولذا خُصّوا بالذكر في العنوان، لكنه - في واقع الأمر - لا يختصّ بهم، بل تسلكه عدة طوائف وأصنافٍ من أهل الأهواء والبدعة.

ومن أجمع ما رأيته في بيان ذلك وتحريره والتقعيد له وذكر أمثلته: كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأسوقه هنا بتمامه لنفاسته: « ...ولكن هذا اللفظ الذي في الحكاية يشبه لفظ كثير من العامة الذين يستعملون لفظ الشفاعة في معنى التوسل، فيقول أحدهم: اللهم إنا نستشفع إليك بفلان وفلان - أي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٥-١٠٦، ١١٨-١١٩)(١٣/ ٣٥٥-٣٦٣).

نتوسل به -. ويقولون لمن توسل في دعائه بنبي أو غيره: قد تَشَفَّع به - من غير أن يكون المستشفع به شفع له ولا دعا له، بل وقد يكون غائباً لم يسمع كلامه ولا شفع له -.

وهذا ليس هو لغة النبي ﷺ وأصحابه وعلماء الأمة، بل ولا هو لغة العرب، فإن الاستشفاع طلب الشفاعة، والشافع هو الذي يشفع للسائل فيطلب له ما يطلب من المسئول المدعو المشفوع إليه، وأما الاستشفاع بمن لم يشفع للسائل ولا طلب له حاجة بل وقد لا يعلم بسؤاله، فليس هذا استشفاعاً لا في اللغة ولا في كلام من يدري ما يقول، نعم، هذا سؤال به ودعاء به، ليس هو استشفاعاً به، ولكن هؤلاء لما غيروا اللغة - كما غيروا الشريعة - وسموا هذا استشفاعاً - أي: سؤالاً بالشافع - صاروا يقولون: استشفع به فيشفعك - أي: يجيب سؤالك به -..

ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها ويخاطبهم بها النبي ﷺ، وعادتهم في الكلام؛ وإلاّ حرف الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قوم وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك، وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم، وآخرون يتعمدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم على معانٍ أُخَر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم، ويقولون: إنا موافقون للأنبياء!، وهذا موجود في كلام كثير من الملاحدة المتفلسفة والإسماعيلية ومن ضاهاهم من ملاحدة المتكلمة والمتصوفة.

مثل: من وضع (المُحدَث) و(المخلوق) و(المصنوع) على ما هو معلول وإن كان عنده قديماً أزليا، ويسمي ذلك: الحدوث الذاتي، ثم يقول: نحن نقول إن العالم محدث، وهو مراده، ومعلوم أن لفظ (المحدث) بهذا الاعتبار ليس لغة أحد من الأمم، وإنما المحدث عندهم ما كان بعد أن لم يكن.

وكذلك يضعون لفظ (الملائكة) على ما يثبتونه من العقول والنفوس وقوى النفس، ولفظ (الجن) و(الشياطين) على بعض قوى النفس، ثم يقولون: نحن نثبت ما أخبرت به الأنبياء وأقر به جمهور الناس من الملائكة والجن والشياطين.

ومن عرف مراد الأنبياء ومرادهم علم بالاضطرار أن هذا ليس هو ذاك، مثل: أن يعلم مرادهم بالعقل الأول وأنه مقارن عندهم لرب العالمين أزلاً وأبداً، وأنه مبدع لكل ما سواه، أو بتوسطه حصل كل ما سواه، والعقل الفعال عندهم عنه يصدر كل ما تحت فلك القمر، ويعلم بالاضطرار من دين الأنبياء أنه ليس من الملائكة عندهم من هو رب كل ما سوى الله، ولا رب كل ما تحت فلك القمر، ولا من هو قديم أزلي أبدي لم يزل ولا يزال...، و(العقل) في لغة المسلمين: مصدر (عقل يعقل عقلاً)، ويراد به: القوة التي بها يُعقل، وعلوم وأعمال تحصل بذلك، لا يراد بها قط في لغةٍ جوهر قائم بنفسه، فلا يمكن أن يراد هذا المعنى بلفظ العقل...

والمقصود هنا أن كثيراً من كلام الله ورسوله يتكلم به من يسلك مسلكهم ويريد مرادهم لا مراد الله ورسوله، كما يوجد في كلام صاحب الكتب المضنون بها وغيره، مثل: ما ذكره في (اللوح المحفوظ) حيث جعله النفس الفلكية، ولفظ (القلم) حيث جعله العقل الأول، ولفظ (الملكوت) و(الجبروت) و(الملك)

حيث جعل ذلك عبارة عن النفس والعقل، ولفظ (الشفاعة) حيث جعل ذلك فيضاً يفيض من الشفيع على المستشفع وإن كان الشفيع قد لا يدري، وسلك في هذه الأمور ونحوها مسالك ابن سينا...

والمقصود هنا ذكر من يقع ذلك منه من غير تدبر منه للغة الرسول ﷺ، كلفظ (القديم)؛ فإنه في لغة الرسول التي جاء بها القرآن: خلاف الحديث - وإن كان مسبوقاً بغيره -...، وهو عند أهل الكلام عبارة عما لم يزل أو عما لم يسبقه وجود غيره إن لم يكن مسبوقاً بعدم نفسه، ويجعلونه - إذا أريد به هذا - من باب المجاز...، ولفظ (المحدث) في لغة القرآن مقابل للفظ (القديم) في القرآن.

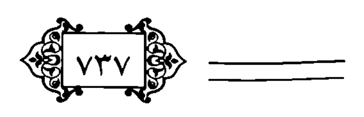
وكذلك لفظ (الكلمة) في لغة القرآن والحديث وسائر لغات العرب إنما يراد به الجملة التامة...، ولا يوجد لفظ الكلام في لغة العرب إلا بهذا المعنى، والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة، ثم يقول بعضهم: وقد يراد بالكلمة الكلام، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو لغة العرب... ونظائر هذا كثيرة.

ولفظ (التوسل) و(الاستشفاع) ونحوهما دخل فيها من تغيير لغة الرسول وأصحابه ما أوجب غلط من غلط عليهم في دينهم ولغتهم.

والعلم يحتاج إلى نقل مصدق ونظر محقوق، والمنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله »[1].

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١١٦-١٢٠).



المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل

المسلك الأول

بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد

تقدم أن من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالعقل: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد، وأن القياس الذي يستخدمونه في حق الله تعالى هو: قياس التمثيل وقياس الشمول.

ومن أقوى وأحسن ما يُنقَض به هذا المسلك: أن يُبيَّن أن الأقيسة المستعملة في حق الله تعالى ليست سواء، وأن منها ما هو صحيحٌ: يسوغ - بل يحسن - استعماله، ويكون من كمال العلم والفقه، وفيه اتباعٌ للكتاب والسنة، ومنها ما هو باطلٌ: لا يجوز استعماله، ويكون من باب الضلال والبدعة، وفيه المخالفة الصريحة للكتاب والسنة، فإن « دين الإسلام هو الوسط، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولا ولما ينبغي عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف »[1].

فبيِّن أهل السنة أنه لا يجوز أن يُستعمَل في حقه تعالى نوعا القياس اللذان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة (وهما: قياس التمثيل وقياس الشمول)، وذلك لما يأتي:

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٣٧).

١- أن قياس التمثيل يماثل الفرعُ فيه الأصل، وقياس الشمول يستوي أفراده في الحكم:

* والرب تعالى لا مثل له ﷻ لا في نفسه ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس مثلاً لغيره ولا مساوياً له، ولا يكون هو وغيره متماثلين في شيء من الأشياء لا في نفي ولا في إثبات، كما أنه تعالى لا يجتمع هو وغيره تحت كلي يستوي أفراده.

* ومثل هذا القياس هو من ضرب الأمثال لله، وهو من الشرك والعدل به سبحانه وجعل الند له، وجعل غيره له كفوا وسميا.

فما يفعله أهل الضلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم في مثل هذه المقاييس في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك هو وقوعٌ منهم في حقيقة التمثيل والتشبيه بين الله وخلقه، وضرب للأمثال له، والعدل به سبحانه وجعل غيره له كفوا وندا وسميا، وهو من القياس والكلام الذي ذمه السلف وعابوه.

٢- أنهما لا يدلان - بطريقة قياسهم - إلا على الأمر المطلق الكلي الذي لا يتحقق إلا في الذهن، حتى أنهم قد يجعلونه سبحانه مجرد الوجود.

٣- أنهما لا يفيدان إلا أمرا كليا مشتركا بينه تعالى وبين غيره، فلم يعلموا ببرهانهم ما يختص بالرب تعالى.

٤- كما أن ذلك الأمر الكلّي الذي يعمّه سبحانه وغيره قد لا يمكن إثباته عاماً إلا بمجرد قياس التمثيل، وقياس التمثيل إن أفاد اليقين في غير هذا الموضع ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظن للعلم بانتفاء الفارق. ومثال ذلك: إذا قال الفيلسوف: « إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا

واحد »، فإنه يحتاج أن يعلم أولاً قوله: « الواحد لا يصدر عنه إلا واحد »، فإن هذه قضية كلية، وكل قياس شمولي فلا بد فيه من قضية كلية، وعلمه بأن كل واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد وإما بقياس بعضها إلى بعض، وهذا استقراء ناقص.

٥- أنهم إذا حكموا على القدر المشترك بحكم يتناوله سبحانه والمخلوقات كانوا بين أمرين: إما أن يجعلوه كالمخلوقات أو يجعلوا المخلوقات مثله، فينتقض عليهم طرد الدليل فيبطل.

٦- ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

وإذ بيّن أهل السنة القياس الباطل في أبواب الاعتقاد، وهو الذي استعمله أهل الأهواء والبدعة، فإنهم يكونون بذلك قد نقضوا هذا المسلك الباطل.

ثم إنهم يبيّنون القياس الصحيح، وهو: قياس الأولى والأحرى.

فيقرّرون أن الأقيسة العقلية البرهانية المذكورة في القران - في دلائل ربوبيته سبحانه وإلهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وإثبات صفاته وإمكان المعاد وغير ذلك من المطالب العالية السنية والمعالم الإلهية التي هي أشرف العلوم وأعظم ما تكمل به النفوس من المعارف، وفي إثبات النبوة، ومحاجته تعالى للمشركين الذين جعلوا له شركاء - هي من هذا الباب، وأن لهذا القياس خاصية يمتاز بها عن سائر الأنواع، وهي أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه، وهو بذلك غير مستحيل في حقه تعالى، بل هو

واجب له، وهو مستعمل في حقه عقلا ونقلا، فهذا القياس هو القياس العادل والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

وصورته:

أن يُقال في الإثبات: كل كمال ونعت ممدوح لنفسه لا نقص فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم - قد ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر الممكِن المحدَث، فالرب الخالق الصمد القيوم القديم الواجب الوجود بنفسه أولى به؛ فإن المخلوق إنما استفاده من خالقه وربه ومدبره؛ فهو أحق به منه، على أنه يثبت له سبحانه من صفات الكمال التي لا نقص فيها أكمل مما علموه ثابتا لغيره، مع التفاوت الذي لا يضبطه العقل، كما لا يضبط التفاوت بين الخالق وبين المخلوق، بل إذا كان العقل يدرك من التفاضل الذي بين مخلوق ومخلوق ما لا يحصر قدره، وهو يعلم أن فضل الله على كل مخلوق أعظم من فضل مخلوق على مخلوق؛ كان هذا مما يبين له أن ما يثبت للرب أعظم مما يثبت لكل ما سواه بما لا يدرك قدره، فكأن قياس الأولى يفيده أمرا يختص به الرب مع علمه بجنس ذلك الأمر.

وأن يُقال في النفي: كل نقص وعيب في نفسه - وهو ما تضمن سلب هذا الكمال - يجب أن ينزه عنه بعض المخلوقات المحدثة الممكنة، فيجب أن ينزَّه عنه الرب الخالق القدوس السلام القديم الواجب وجوده بنفسه ويُنفى عنه بطريق الأولى.

وهذا القياس الصحيح والمسلك الشريف في النقض قد دلّ عليه القرآن والسنة والعقل:

فمن القرآن:

١- قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٥٧- ٦٠]، يعني: أن أحدكم لا يرضى أن يكون له بنت، فكيف تجعلون لله ما لا ترضونه لأنفسكم؟، فاحتج سبحانه على نفي ما يثبتونه له من الشريك والولد بأنهم ينزهون أنفسهم عن ذلك؛ لأنه نقص وعيب عندهم، فإذا كانوا لا يرضون بهذا الوصف ومثل السوء، فكيف يصفون ربهم به ويجعلون لله مثل السوء؟!، بل للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء، ولله المثل الأعلى.

٢- وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، فهذا مثل ضربه سبحانه يتضمن قياس الأول، يعني: إذا كان المملوك فيكم له مُلاك مشتركون فيه وهم متنازعون، ومملوك آخر له مالك واحد، فهل يكون هذا وهذا سواء؟، فإذا كان هذا ليس عندكم كمن له رب واحد ومالك واحد فكيف ترضون أن تجعلوا لأنفسكم آلهة متعددة تجعلونها شركاء لله تحبونها كما تحبونه وتخافونها كما تخافونه وترجونها كما ترجونه؟.

٣- وقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ

أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٥- ٧٦]، يعني: إذا كان لا يستوي عندكم عبد مملوك لا يقدر على شيء، وغني موسع عليه ينفق مما رزقه الله؛ فكيف تجعلون الصنم الذي هو أسوأ حالا من هذا العبد شريكا لله؟، وكذلك إذا كان لا يستوي عندكم رجلان أحدهما أبكم لا يعقل ولا ينطق وهو مع ذلك عاجز لا يقدر على شيء، وآخر على طريق مستقيم في أقواله وأفعاله وهو آمر بالعدل عامل به لأنه على صراط مستقيم؛ فكيف تسوون بين الله وبين الصنم في العبادة؟.

ومن السنة:

قوله ﷺ: «وإن مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب أو ورق، فقال: هذه داري وهذا عملي، فاعمل وأدِّ إليَّ، فكان يعمل ويؤدي إلى غيره سيده، فأيكم يرضي أن يكون عبده كذلك؟!»(١).

وأما العقل:

فمن وجهين:

أحدهما: أن الخالق الموجود الواجب بذاته القديم أكمل من المخلوق القابل للعدم المحدث المربوب.

الثاني: أن كل كمال في المخلوق فإنما استفاده من ربه وخالقه.

فإذا كان هو سبحانه مبدعا للكمال وخالقا له كان من المعلوم بالاضطرار أن معطي الكمال وخالقه ومبدعه أولى بأن يكون متصفا به من المستفيد المبدَع المعطى، فإذا علم انتفاء التساوي بين الكامل والناقص، وعلم أن الرب أكمل

---

(١) أخرجه الترمذي ص(٤٥٨) رقم (٢٨٦٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

من خلقه؛ وجب أن يكون أكمل منهم وأحق منهم بكل كمال بطريق الأولى والأحرى.

فإذا استدللنا على حكمته تعالى بهذه الطريق، فنقول - مثلاً -: إذا كان الفاعل الحكيم الذي لا يفعل فعلا إلا لحكمة وغاية مطلوبة له من فعله أكمل ممن يفعل لا لغاية ولا لحكمة ولا لأجل عاقبة محمودة وهي مطلوبة من فعله في الشاهد؛ ففي حقه تعالى أولى وأحرى، فإذا كان الفعل للحكمة كمالاً فينا فالرب تعالى أولى به وأحق، وكذلك إذا كان التنزه عن الظلم والكذب كمالاً في حقنا فالرب تعالى أولى وأحق بالتنزه عنه.

وهذا المسلك في نقض الاستدلال بالقياس الباطل في أبواب الاعتقاد، هو مسلك الأنبياء وأتباعهم:

ولهذا ناظر إبراهيم الخليل عليه السلام قومه بمثل هذه المناظرة المتضمنة قياس الأولى وإلزام الخصم على قوله، كما قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨١ - ٨٢]، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣].

واستعمله السلف والأئمة كالإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام في مثل هذه المطالب، فاستعمله الإمام أحمد في نقضه القياس العقلي الباطل للجهمية وشبههم، وكلامه رحمه الله فيه خمسة نماذج لذلك.

قال رَحِمَهُ اللهُ: « فقلنا لهم: أنكرتم أن يكون الله على العرش، وقد قال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]؟. فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش، وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. فقلنا:

١ - قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم الرب شيء، فقالوا: أي مكان؟، فقلنا: أجسامكم وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ليس فيها من عظم الرب شيء.

٢ - وقد أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٧]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]...، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]...، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]...، فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩].

٣ - وقلنا لهم: أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه، والشياطين مكانهم، فلم يكن الله ليجتمع هو وإبليس في مكان واحد...

٤- ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

٥- وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[1].

فسلك الإمام أحمد مسلك الاستدلال بالأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى:

١- وذلك أن النجاسات مما أمر الشارع باجتنابها والتنزه عنها، وتوعد على ذلك بالعقاب، وهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وهي مما فطرت القلوب على كراهتها والنفور عنها واستحسان مجانبتها لكونها خبيثة، فإذا كان العبد المخلوق الموصوف بما شاء الله من النقص والعيب الذي يجب تنزيه الرب عنه لا يجوز أن يكون حيث تكون النجاسات ولا أن يباشرها ويلاصقها لغير حاجة، وإذا كان لحاجة يجب تطهيرها، ثم إنه في حال صلاته لربه يجب عليه التطهير، فإذا أوجب الرب على عبده في حال من حالاته أن يتطهر له ويتنزه عن النجاسة كان تنزيه الرب وتقديسه عن النجاسة أعظم وأكثر؛ للعلم بأن الرب أحق بالتنزيه عن كل ما ينزه عن غيره. وأيضا: فالمعبود أعظم من العابد،

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وهذا معلوم في بدائه العقول، لا سيما وهو سبحانه القدوس السلام، والقدوس: مأخوذ من التقديس وهو التطهير، ومنه سمي القدوس قدوسا، ومن أنكر الأمور في بدائه العقول أن يكون العابد واجبا عليه التنزيه عن النجاسات التي تخرج منه مع أن المعبود مختلط بها ملاصق لها، وإذا كان العلم بأن الرب سبحانه أحق بالتنزيه والتعظيم من العبد والمعبود أحق بذلك من العابد؛ كان هذا القياس وأمثاله من أظهر الأقيسة في بديهة العقول. بل قد قال تعالى لخليله: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]، فإذا أمر عبده بتطهير بيته الذي يطاف به ويصلى فيه وإليه ويعكف عنده من النجاسة، ألم يكن هو أحق بالطيب والطهارة والنزاهة من بيته وبدن عبده وثيابه؟.

٢- ثم احتج بحجة أخرى من الأقسية العقلية، وهو: أن السُّفل مذموم في المخلوق، حيث جعل الله أعداءه في أسفل السافلين، وذلك مستقر في فطر العباد حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين، وإذا كان هذا مما ينزه عنه المخلوق ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق فالرب تعالى أحق أن ينزه ويقدس عن أن يكون في السفل أو يكون موصوفا بالسفل هو أو شيء منه أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه بل هو العلي الأعلى بكل وجه.

٣- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة الثالثة العقلية القياسية، والتنزيه الذي تضمنته عن مجامعة الخبيث والنجس من الأحياء نظير التنزيه عن مجامعة الخبيث النجس من الجمادات في الحجة الأولى، ولهذا نهي عن الصلاة في المواطن التي تسكنها الشياطين كالحمام والحش ونحو ذلك، فالشيطان ملعون رجيم، وقد

أمر الله عباده بالاستعاذة من الشيطان، وأخبر في كتابه عن هرب الشيطان من الملائكة يوم بدر، فإذا كان ملعونا مبعدا مطرودا عن أن يجتمع بملائكة الله أو يسمع منهم ما يتكلمون به من الوحي فمن المعلوم أن بُعْدَه عن الله وتنزه الله وتقدسه عن قرب الشياطين أعظم، فإذا كان كثير من الأمكنة مملوءاً بالشياطين، وكان تعالى في كل مكان - كما تقول الجهمية -؛ كان الشياطين قريبين منه غير مبعدين عنه ولا مطرودين، بل كانوا متمكنين من سمع كلامه منه، ويُعلَم بالاضطرار وجوب تنزه الله وتقديسه عن ذلك أعظم من تنزيه الملائكة والأنبياء والصالحين.

٤- ثم ذكر الإمام أحمد الحجة العقلية القياسية الرابعة، فضرب رَحِمَهُ اللَّهُ مثلا وذكر قياسا، وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلا فيه ولا محايثا له فالله سبحانه أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بأن لا يكون ذلك ممتنعا في حقه.

٥- ثم ذكر القياس الخامس، وقرَّر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعا - كدار بناها - فإنه يعلم مقدارها وعدد بيوتها مع كونه ليس هو فيها لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته ومقاديرها وصفاتها وإن لم يكن فيها محايثا لها؟![1].

---

(١) انظر - فيما تقدم في هذا المسلك -: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٧٢، ٣٢٧-٣٢٨) (٢/ ٤٧٤-٤٧٥، ٥٣٤-٥٣٨، ٥٤٣-٥٤٧)، الرد على المنطقيين (١/ ١٥٠، ١٥٤-١٥٥، ٣٥٠-٣٥١)، شرح العقيدة الأصفهانية ص: (٧٤-٧٥، ١١٧-١١٨)، درء التعارض (١/ ٢٩-٣٠) (٧/ ١٥٣-١٥٥)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٧٦-٧٧).

المسلك الثاني

بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض

لما كانت الأدلة العقلية غير الصحيحة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة مبنيّة على مجرّد الهوى ومحض التحكّم، مع الإعراض عن الأدلة النقلية والعقلية الصحيحة التي اشتمل عليها الكتاب والسنة؛ فإن من الآثار اللازمة لذلك أن يكون فيها من الخلل والنقص والفساد والتناقض ما يعلمه أولو العلم والعقول الصحيحة، وذلك من مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

ومن هذه القاعدة ينطلق أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والشارع يحرم الدليل:

١- لكونه كذبا في نفسه، مثل: أن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب، والله يحرم الكذب لا سيما عليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

٢- ويحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

٣- ويحرمه لكونه جدالا في الحق بعد ما تبين، كقوله تعالى: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦].

فحينئذ فالدليل الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي ويكون مقدما عليه، بل هذا بمنزلة من يقول: إن البدعة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقدمة على الشرعة التي أمر الله بها، أو يقول: الكذب مقدم على الصدق، أو يقول: خبر غير النبي ﷺ يكون مقدما على خبر النبي، أو يقول: ما نهى الله عنه يكون خيرا مما أمر الله به، ونحو ذلك، وهذا كله ممتنع »(١).

ولأهل السنة في ذلك عدة مسالك، منها:

١- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما تشتمل عليه وتتضمنه أو ينتج عنها ويلزم منها من فساد؛ إذ من المعلوم أن الدليل المستَدَلّ به إذا كان كذلك كان فاسداً في نفسه، ولم يصلح أن يكون دليلاً ابتداءً، فمما يبيّنه أهل السنة من ذلك وينقضون به استدلال أهل الأهواء والبدعة:

* أن الدليل العقلي غير الصحيح يشتمل على الإعراض عن الكتاب والسنة والإجماع، قال الدارمي: « وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها. قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون...، فقال قائل منهم: لا، بل نقول بالمعقول »(٢)، قال اللالكائي: « حتى أبدلو من الطيب خبيثا، ومن القديم حديثا، وعدلوا

---

(١) درء التعارض (١/ ١١٤).

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٦-١٢٧).

عما كان عليه رسول الله ﷺ وبعثه الله عليه، وأوجب عليه دعوة الخلق إليه، وامتن على عباده إتمام نعمته عليهم بالهداية إلى سبيله »[١].

* أن في الدليل العقلي غير الصحيح رداً على الكتاب والسنة والإجماع، يقول اللالكائي: « فهو راكض ليله ونهاره في الرد على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ والطعن عليهما...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار، وضرب بعضها ببعض من غير استبصار، واستقبل أصلهما ببهت الجدل والنظر من غير افتكار، وأخذ في الهزو والتعجب من غير اعتبار، استهزاء بآيات الله وحكمته، واجتراء على دين رسول الله ﷺ وسنته »[٢]، وقال: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة »[١].

* ما يتضمنه الدليل العقلي غير الصحيح أو ينتج عنه من تنزيله أو تنزيل أهله منزلةً مماثلةً للدليل النقلي أو لما كان عليه الصحابة والسلف، قال اللالكائي: « أو مخاصما بالتأويلات البعيدة فيهما، أو مسلِّطا رأيه على ما لا يوافق مذهبه بالشبهات المخترعة الركيكة حتى يتفق الكتاب والسنة على مذهبه...، فأما إذا رجع إلى أصله وما بنى بدعته عليه اعترض عليهما بالجحود والإنكار...، وقابلها برأي النظام والعلاف والجبائي وابنه »[٢]. وقال: « فمضت على هذه القرون ماضون، الأولون والآخرون، حتى ضرب الدهر ضرباته، وأبدى من نفسه حدثاته، وظهر قوم أجلاف، زعموا أنهم لمن قبلهم أخلاف، وادعوا أنهم أكبر منهم في المحصول، وفي حقائق المعقول، وأهدى إلى التحقيق، وأحسن نظرا

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١).

منهم في التدقيق، وأن المتقدمين تفادوا من النظر لعجزهم، ورغبوا عن مكالمتهم لقلة فهمهم »[١].

* ما ينتج عن القول بالدليل العقلي غير الصحيح من تخطئة المخالفين وتضليلهم ممن لا يقول به - حتى وإن كانوا من أهل العلم المشهود لهم بالإمامة والفضل -، قال اللالكائي: « وابتدعوا من الأدلة ما هو خلاف الكتاب والسنة...، وضلّلوا من لا يعتقد ذلك من المسلمين، وتسموا بالسنة والجماعة، ومن خالفهم وَسَمُوه بالجهل والغباوة »[٢].

* اشتمال الدليل العقلي غير الصحيح على عدم تقدير العلم الشرعي واحترامه، قال اللالكائي: « وجعل دأَبه الاستخفاف بِنَقَلَة الأخبار، وتزهيد الناس أن يتدينوا بالآثار »[٢].

٢- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من فسادٍ في الاستدلال وطريقته؛ فإن الدليل لا يكون مسلّماً ويصح الاستدلال به إلا إذا استُدِلّ به في بابه وفيما يدلّ عليه، وأما إذا كان الأمر فيه غير ذلك توجّه النقد والنقض إلى أنه استدلال بالدليل على غير وجهه وفي غير محله، وذلك يبطِل الاستدلال به في ذلك، هذا إذا كان الدليل صحيحاً في نفسه، فكيف إذا كان في نفسه فاسداً؟، ومما بيّنه أهل السنة من ذلك:

* الاستدلال بالدليل العقلي فيما لا مجال فيه للعقل، وفي ذلك يقول الإمام اللالكائي: « فهو دائب الفكر في تدبير مملكة الله بعقله المغلوب وفهمه المقلوب،

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٨).

بتقبيح القبيح من حيث وهمه، أو بتحسين الحسن بظنه، أو بانتساب الظلم والسفه من غير بصيرة إليه، أو بتعديله تارة كما يخطر بباله، أو بتجويره أخرى كما يوسوسه شيطانه، أو بتعجيزه عن خلق أفعال عباده، أو بأن يوجب حقوقا لعبيده عليه قد ألزمه إياه بحكمه لجهله بعظيم قدره »[1]. وقال ابن بطة: « فمما لا يحل لأحد أن يتفكر فيه، ولا يسأل عنه، ولا يقول فيه: (لِمَ؟): لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم خلق الله إبليس وهو قد علم قبل أن يخلقه أنه سيعصيه، وأن سيكون عدوا له ولأوليائه، (ولو كان هذا من فعل المخلوقين إذا علم أحدهم أنه إذا اشترى عبدا يكون عدوا له ولأوليائه ومضادا له في محابه وعاصيا له في أمره، ولو فعل ذلك لقال أولياؤه وأحباؤه: إن هذا خطأ وضعف رأي وفساد نظام الحكمة)[2]. فمن تفكر في نفسه وظن أن الله لم يصب في فعله حيث خلق إبليس فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يعلم قبل أن يخلق إبليس أنه يخلق إبليس عدوا له ولأوليائه فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يخلق إبليس أصلا فقد كفر وهذا قول الزنادقة الملحدة. فالذي يلزم المسلمين من هذا: أن يعلموا أن الله خلق إبليس وقد علم منه جميع أفعاله ولذلك خلقه، ويعلموا أن فعل الله ذلك عدل صواب وفي جميع أفعاله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

ومما يجب على العباد علمه، وحرام عليهم أن يتفكروا فيه ويعارضوه بآرائهم ويقيسوه بعقولهم وأفعالهم: لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم جعل الله لإبليس سلطانا على عباده وهو عدوه وعدوهم، مخالف له في دينه، ثم جعل له الخلد

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١١).

(٢) هذا هو الدليل العقلي المراد نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.

والبقاء في الدنيا إلى النفخة الأولى، وهو قادر على أن لا يجعل له ذلك، لو شاء أن يهلكه من ساعته لفعل، (ولو كان هذا من فعل العباد لكان خطأ، وكان يجب في أحكام العدل من العباد أن إذا كان لأحدهم عبد وهو عدو له ولأحبائه ومخالف لدينه ومضاد له في محبته أن يهلكه من ساعته، وإذا علم أنه يضل عبيده ويفسدهم ففي حكم العقل والعدل من العبادات أن لا يسلطه على شيء من الأشياء ولا يجعل له سلطانا ولا مقدرة ولو سلطه عليهم، كان ذلك من فعله عند الباقين من عباده ظلما وجورا، حيث سلط عليهم من يفسدهم عليه ويضاده فيهم وهو عالم بذلك من فعله وقادر على منعه وهلكته)[1]. فمن تفكر في نفسه فظن أن الله لم يعدل حين جعل لإبليس الخلد والبقاء وسلطه على بني آدم فقد كفر، ومن زعم أن الله ﷻ لم يقدر أن يهلك إبليس من ساعته حين أغوى عباده فقد كفر، وهذا من الباب الذي يرد علمه إلى الله، ولا يقال فيه: (لِمَ) ولا (كيف)، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون »[2].

* الاستدلال بالدليل العقلي الذي لا ينضبط في نفسه، ولا يتفق عليه العقلاء، قال الدارمي: « لأن المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيُقتَصر عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نَعْدُ، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم »[3].

---

(١) هذا دليل عقلي آخر مُرادٌ نقضُه، وهو: قياس الله على خلقه في ذلك.

(٢) الإبانة (١/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

* الاستدلال بالدليل العقلي الصحيح بطريقة فاسدة أو على غير ما يدلّ عليه، قال الإمام أحمد: «ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: إن الله يقول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩]، فزعم أن القرآن لا يخلو: أن يكون في السموات، أو في الأرض، أو فيما بينهما. فشبَّه على الناس ولبَّس عليهم، فقلنا له: أليس إنما أوقع الله - جل ثناؤه - الخلق والمخلوق على ما في السموات والأرض وما بينهما؟، فقالوا: نعم، فقلنا: هل فوق السموات شيء مخلوق؟، قالوا: نعم، فقلنا: فإنه لم يجعل ما فوق السموات مع الأشياء المخلوقة، وقد عرف أهل العلم أن فوق السموات السبع الكرسي والعرش واللوح المحفوظ والحجب وأشياء كثيرة لم يسمها ولم يجعلها مع الأشياء المخلوقة، وإنما وقع الخبر مع الله على السموات والأرض وما بينهما »[1]. فاستعمل الجهمي دليلاً عقلياً يثبت به أن القرآن مخلوق، وهو: الترديد والحصر، فأبطل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ استدلاله به بأنه استدلالٌ في غير محله، فإن الترديد والحصر لا يصح استعماله في هذه الآية بهذه الطريقة؛ لأن المراد بها هو السماوات والأرض وما بينهما وحسب، بدليل إقرار الجهمي بأن الآية لم تشتمل على ما فوق السماوات من المخلوقات، فالترديد والحصر إنما يصح إذا كان فيما دلّت عليه الآية لا فيما لم تشتمل عليه بإقرار المخالف نفسه.

* قصْر الاستدلال العقلي على أدلّة عقلية معيّنة، وزعْم أنها هي الأدلة العقلية الصحيحة، واشتراط أمورٍ فيها غير صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « بيان ذلك: أن ما ذكروه من حصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل حصر لا دليل

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣١-٣٢).

عليه، بل هو باطل. وقولهم أيضا: إن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص؛ قول لا دليل عليه، بل هو باطل. واستدلالهم على الحصر بقولهم: إما أن يستدل بالكلي على الجزئي أو بالجزئي على الكلي أو بأحد الجزئين على الآخر، والأول هو القياس، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل. يقال: لم تقيموا دليلا على انحصار الاستدلال في هذه الثلاثة، فإنكم إذا عنيتم بالاستدلال بجزئي على جزئي قياس التمثيل لم يكن ما ذكرتموه حاصرا، وقد بقي الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي الملازم له بحيث يلزم من وجودِ أحدهما وجودُ الآخر ومن عدمِهِ عدمُه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسا ولا استقراء ولا تمثيلا، وهذه هي الآيات، وهذا كالاستدلال بطلوع الشمس على النهار، وبالنهار على طلوع الشمس، فليس هذا استدلالا بكلي على جزئي، بل الاستدلال بطلوعٍ معين على نهار معين استدلال بجزئي على جزئي، وبجنس النهار على جنس الطلوع استدلال بكلي على كلي، وكذلك الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة استدلال بجزئي على جزئي...، وكذلك الاستدلال بظهور كوكب على ظهور نظيره في العرض، والاستدلال بطلوعه على غروب آخر وتوسط آخر ونحو ذلك من الأدلة التي اتفق عليها الناس...، والاستدلال على المواقيت والأمكنة بالأمكنة أمر اتفق عليه العرب والعجم وأهل الملل والفلاسفة، فإذا استدل بظهور الثريا على ظهور ما قرب منها مشرقا ومغربا ويمينا وشمالا من الكواكب كان استدلالا بجزئي على جزئي لتلازمهما، وليس ذلك من قياس التمثيل، وإن قضى به قضاء كليا كان استدلالا بكلي على كلي وليس استدلالا بكلي على جزئي بل بأحد الكليين المتلازمين على الآخر، ومن عرف مقدار أبعاد الكواكب بعضها من بعض وعلم

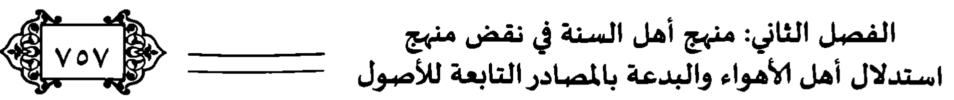
ما يقارن منها طلوع الفجر استدل بما رآه منها على مقدار ما مضى من الليل وما بقي منه، وهو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، ومن علم الجبال والأنهار والرياح استدل بها على ما يلازمها من الأمكنة، ثم اللزوم إن كان دائما لا يعرف له ابتداء بل هو منذ خلق الله الأرض كوجود الجبال والأنهار العظيمة النيل والفرات وسيحان وجيحان والبحر كان الاستدلال مطردا، وإن كان اللزوم أقل من ذلك مدة مثل الكعبة شرفها الله - فإن الخليل بناها ولم تزل معظمة لم يَعْلُ عليها جبار قط - استدل بها بحسب ذلك، فيستدل بها وعليها، فإن أركان الكعبة مقابلة لجهات الأرض الأربعة: الحجر الأسود يقابل المشرق، والغربي الذي يقابله - ويقال له: الشامي - يقابل المغرب، واليماني يقابل الجنوب، وما يقابله - يقال له: العراقي - يقابل الشمال وهو يقابل القطب، وحينئذ فيستدل بها على الجهات، ويستدل بالجهات عليها...، فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، وكلاهما معين جزئي، وليس هو من قياس التمثيل »[1].

٣- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما يلزم عليها من لوازم فاسدة؛ فإنه من المعلوم لدى كل العقلاء - فضلاً عن أهل العلم - أن من أهم الدلائل على صحة الدليل أنه لا يُنتِج إلا دلالة صحيحة، وأما إذا كان يلزم من الاستدلال به لوازم فاسدة فإنه يكون دليلاً غير صحيح، ويكون الاستدلال به باطلا[2].

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (١٦٢-١٦٥).

(٢) أُحيل القارئ الكريم إلى (الفصل السابع من الباب الثاني) من هذه الرسالة، ففيها تفصيل ما يتعلق باللوازم.



٤- نقض الأدلة العقلية غير الصحيحة بما فيها من التناقض الواضح الصريح؛ فإن الحق كما أنه لا يختلف في نفسه ولا يتناقض؛ فكذلك لا تختلف أدلته ولا تتناقض، ولذلك كان وجود التناقض من أبرز علامات فساد الدليل وبطلانه؛ ولذلك يقول قتادة: « تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم »[(١)]، بل إن جميع الأدلة العقلية غير الصحيحة يتناقض فيها أهل الاستقلال بالعقل أنفسهم، فكلّ فرقة منهم لا تقرّ للفرقة الأخرى بأدلتها العقلية، قال الدارمي: « فوجدنا فرقكم معشر الجهمية في المعقول مختلفين كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه والمجهول ما خالفها »[(٢)].

قال الإمام أحمد: « فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه قال: هو في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين منه، فقلنا: إذا كان غير مباين أليس هو مماس؟، قال: لا، قلنا: فكيف يكون في كل شيء غير مماس لشيء ولا مباين؟، فلم يحسن الجواب فقال: بلا كيف!، فيخدع جهال الناس بهذه الكلمة وموّه عليهم »[(٣)]. فبيّن رحمه الله تناقضهم ببيان أنه لا يُعقَل أن يكون الله في كل شيء غير مماس ولا مباين؛ لأنه يلزم منه رفع النقيضين، وهذا ممتنع في بدائه العقول.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الرد على الجهمية ص: (١٢٧).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٤١).

المسلك الثالث

بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة

بين الرسول ﷺ الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وعامة مسائل أصول الدِّين الكِبَار - مثل: الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيّته وعلمه وقدرته ومشيئته وعَظَمته والإقرار بالمعاد إمكانًا ووقوعًا وبالثَّواب وبرسالة محمّد ﷺ وغير ذلك مما يُعْلَم بالعقل - قد دلّ الشَّارعُ على أدلّته العقليَّة، والقرآن يبين الأدلة العقلية الدالة على ذلك، وينكر على من لم يستدل بها.

وكثير من المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون أو مقصِّرون في معرفة ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية:

- فطائفة قد ابتدعت أصولا تخالف ما جاء به ﷺ من الدلائل السمعية والعقلية.

- وطائفة رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه، ولا يتصورون أنه ﷺ أتى بالأصول العقلية الدالة على ما يخبر به، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات.

- ومنهم من يقر بأنه ﷺ جاء بهذا مجملا ولا يعرف أدلته، بل قد يظن أن ما يستدل به كالاستدلال بخلق الإنسان على حدوث جواهره هو دليل الرسول، وكثير من هؤلاء يعتقدون أن في ذلك ما لا يجوز أن يعلم بالعقل كالمعاد وحسن التوحيد والعدل والصدق وقبح الشرك والظلم والكذب.

وكل من ابتدع أصولاً تخالف بعض ما جاء به الرسول ﷺ فإنها أصول دينه هو لا أصول دينه ﷺ، وهي باطلة عقلا وسمعا.

وبهذا يُعلَم أن عامة من يستدل بالأدلة العقلية غير الصحيحة من المتفلسفة وجمهور المتكلمة وغيرِهم جاهلون بمقدار العلوم الشرعية ودلالة الشارع على الدلائل العقلية كدلالته على الدلائل النقلية، مما يُوهِمهم بعُلُوِّ أدلتهم العقلية على أدلة الشارع النقلية، وجهلهم هذا ابتنى على مقدمتين جاهليتين:

إحداهما: أن الشرعية ما أخبر الشارع بها وحسب.

والثانية: أن ما يستفاد بخبر الشارع فهو فرع للعقليات التي هي الأصول.

فلزم من ذلك - عندهم - تشريف أدلتهم العقلية على الأدلة الشرعية.

وكلتا المقدمتين باطلة؛ فإن الشرعيات: هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ عليها. وما دل الشارع عليه ينتظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد.

وعند تدبّر عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية يتضح جلياً أن دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكَدَرِ، وتأتي بما هو أحسن منها على أتمّ الوجوه، وبأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها، وهي أقرب وأقوى وأنفع من الطرق العقلية المبتدعة، بل في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهدت إليها ما يغني عن ذلك، فإن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، والصراط المستقيم هو أقرب الطرق إلى

المطلوب، بخلاف الطرق المنحرفة الزائغة، فإنها إما أن لا توصِل، وإما أن توصل بعد تعب عظيم وتضييع مصالح أُخَر.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يعارضون كلام الله ورسوله بمقتضى ما عرض لهم من الشبه، ويزعمون أنه قد قامت عندهم أدلة عقلية قطعية تناقض ما جاءت به الرسل؛ فإن أهل السنة ينقضون تلك الطرق والدلائل العقلية المزعومة ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي يشتمل عليها الكتاب والسنة وتغني عن كل ما سواها، ومن ذلك: ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأقيسة العقلية الصحيحة والأمثال المضروبة(١).

ولا شك في أن في ذلك فوائد عظيمة، منها:

١- الرجوع إلى الكتاب والسنة والتحاكم إليهما وطلب العلم والهدى منهما.

٢- إظهار ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الدلائل العقلية الشرعية الصحيحة.

٣- نقض الدليل العقلي غير الصحيح الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة بذكر ما يغني عنه من الدليل العقلي الصحيح من الكتاب والسنة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١-٢٥٣) (١٩/ ٢٣٠-٢٣٣)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٨) (٨/ ٣٦-٣٧، ٩٠-٩١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٤٤-١٤٦).

ومن نماذج ذلك:

١ - استدل أهل الأهواء والبدعة بقياس التمثيل والشمول في جانب الله تبارك وتعالى، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان القياس الصحيح الذي يغني عنه ويُستعمل في حقه تعالى، وهو: قياس الأولى - كما سبق بيانه في المسلك الأول -.

٢- استدل أهل الأهواء والبدعة على حدوث العالم وإثبات الصانع بدليل الأعراض وحدوث الأجسام، فنقض أهل السنة استدلالهم ببيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عنه في هذا الباب، ومنها:

- المعجزات، بناء على أن المعجزات يستدل بها على الخالق وعلى صدق أنبيائه.

- ما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعا حكيما عالما خبيرا تام القدرة بالغ الحكمة[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٥٤).

المسلك الرابع
إبطال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة

الأدلة العقلية التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة نوعان:

١- ما كان معارضاً لنصوص الوحي: فهذا النوع لا يكون إلا باطلا.

٢- ما لم يعارض النصوص: فقد يكون حقا، وقد يكون باطلا. فما كان منها حقا ولم يعارض النصوص فقد لا يحتاج إليه، بل يكون في الطرق العقلية التي دلت النصوص عليها وهَدَتْ إليها ما يغني عن ذلك، وأما ما كان منها باطلاً فإن في الأدلة العقلية الصحيحة من الكتاب والسنة ما ينقضها ويبطلها، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وهذه هي طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة:

ففي الكتاب: ضرب الله ﷻ الأمثال، وبيَّن بالبراهين العقلية توحيده وصدق رسله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين، كما قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (٧٩) الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ (٨٠) أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٧٨-٨١]، فلما استخدم المشرك المعارض للوحي هذا القياس العقلي الفاسد، حيث قاس عدم إمكان البعث بعد الموت على العظم الرميم الذي فُتَّ فلم يبقَ منه شيء، فجاء نقض هذا الدليل العقلي الفاسد بثلاثة أدلة عقلية صحيحة:

١- قياس النشأة الأخرى بعد البعث على النشأة الأولى، فمن خلق الإنسان وأوجده من عدم قادراً على أن يبعثه بعد موته.

٢- الاستدلال بقدرته تعالى على أن يخرج من الشجر الأخضر الممتلئ رِيّاً وماءً ما يناقض ذلك وهو النار، فمن فعل ذلك قادرٌ على أن يحيي العظام بعد تفتّتها، ولا سيما أن الإنسان خلق من تراب.

٣- الاستدلال بقدرته تعالى على خلق هذه المخلوقات العظيمة من السماوات والأرض على قدرته على فعل ما هو أيسر من ذلك، وهو إعادة الإنسان بعد موته وتفتّت عظامه.

وفي السنة: كان رسول الله ﷺ يستعمل هذا المسلك في مخاطباته، فيجيب بالدليل العقلي الصحيح من سأله سؤالاً يطلب ذلك، فلما سأله أبو رزين العقيلي رضي الله عنه: أكلنا يرى ربه مخليا به يوم القيامة؟، وما آية ذلك في خلقه؟، قال: « يا أبا رزين أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليا به؟ »، قال: بلى، فقال ﷺ: « فإنما هو خلق من خلق الله، فالله أجل وأعظم »[1].

وأما السلف: فإن ابن عباس رضي الله عنهما لما أخبر بالرؤية عارضه السائل بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقال له: ألست ترى السماء؟، فقال: بلى، قال: أتراها كلها؟، قال: لا[2]. فبيَّن له بالدليل العقلي أن نفي الإدراك لا يقتضي نفي الرؤية، فإنه إذا كان لا يمكن أن يرى السماء كلها - وهي مخلوق

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه ص(٥١٥) رقم (٤٧٣١)، وابن ماجه في سننه (١/ ١١٦) رقم (١٨٠)، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٣٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٩)، والآجري في الشريعة ص(٢٦٥).

من مخلوقات الله -، وذلك لا ينفي رؤيته إياها؛ فالله سبحانه أجلّ وأعظم، فيُرى لكن دون إدراك، ونفي إدراكه لا ينفي الرؤية.

وقال إياس بن معاوية[١]: « ما كلمت أحداً من أهل الأهواء بعقلي كله إلا القدرية، فإني قلت لهم: ما الظلم فيكم؟، فقالوا: أن يأخذ الإنسان ما ليس له، فقلت لهم: فإن لله كل شي »[٢].

وكذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية لما عارضوا بأقيستهم الفاسدة علوَّه تعالى واستواءه على عرشه، نقض استدلالهم وشبههم العقلية بدليلين عقليين صحيحين، فقال: « ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلا كان في يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلا بنى دارا بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق »[٣].

---

(١) إياس بن معاوية بن قرة المزني البصري، أبو واثلة، قاضي البصرة العلامة، كان فقيهاً عفيفاً، يضرب به المثل في الذكاء والدهاء والعقل والسؤدد، توفي سنة (١٢١هـ). انظر: السير (٥/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩١).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٧-٣٩).

وسلك إمام الأئمة ابن خزيمة هذا المسلك في نقض شُبَه ومعقولات ثلاث طوائف:

الأولى: من فِهم من صفات اللهِ تشبيهَه سبحانه فيها بخلقه، ورمى أهل السنة بأنهم مشبِّهة لأنهم يثبتون الصفات.

فقال: « فهل يخطر - يا ذوى الحجا - ببال عاقل مركَّب فيه العقل يفهم لغة العرب ويعرف خطابها ويعلم التشبيه أن هذا الوجه شبيه بذاك الوجه؟!، وهل هاهنا - أيها العقلاء - تشبيه وجه ربنا - جل ثناؤه - الذي هو كما وصفنا وبينا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها غير اتفاق اسم الوجه وإيقاع اسم الوجه على وجه بني آدم كما سمى الله وجهه وجهًا؟!، ولو كان تشبيهًا من علمائنا لكان كل قائل أن لبني آدم وجهًا وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والحيات والعقارب وجوهًا قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرت!، ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس عليه: وجهك يشبه وجه الخنزير والقردة والدب والكلب والحمار والبغل ونحو هذا إلا غضب؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش في المنطق من الشتم للمشبه وجهه بوجه ما ذكرنا...، ولست أحسب أن عاقلاً يسمع هذا القائل المشبه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا إلا ويرميه بالكذب والزور والبهت أو بالعته والخبل أو يحكم عليه بزوال العقل ورفع القلم لتشبيه وجه ابن آدم بوجوه ما ذكرنا. فتفكروا يا ذوى الألباب!، أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهًا بوجوه بني آدم أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟، فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع أو اسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها كما يقع اسم الوجه على وجوه

بني آدم؛ فكيف يلزم أن يقال لنا أنتم مشبهة؟، ووجوه بني آدم ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة كلها مخلوقة قد قضى الله فناءها وهلاكها وقد كانت عدمًا فكوّنها الله وخلقها وأحدثها، وجميع ما ذكرناه من السباع والبهائم لوجوهها أبصار وخدود وجباه وأنوف وألسنة وأفواه وأسنان وشفاه، ولا يقول مركَّب فيه العقل لأحد من بني آدم: وجهك شبيه بوجه الخنزير ولا عينك شبيهة بعين قرد ولا فمك فم دب ولا شفتاك كشفتي كلب ولا خدك خد ذئب إلا على المشاتمة كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه. فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا ثبت عند العقلاء وأهل التمييز أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم بالتشبيه فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان وخالف الكتاب والسنة وخرج من لسان العرب »[1].

الثانية: من نفى عن الله صفتي السمع والبصر.

فقال: « ألم تسمع مخاطبة خليل الله - صلوات الله عليه - أباه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، أفلا يعقل - يا ذوى الحجا - من فهم عن الله تبارك وتعالى هذا أن خليل الله - صلوات الله عليه وسلامه - لا يوبخ أباه على عبادة ما لا يسمع ولا يبصر ثم يدعو إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر!، ولو قال الخليل - صلوات الله عليه - لأبيه: أدعوك إلى ربي الذي لا يسمع ولا يبصر؛ لأشبه أن يقول: فما الفرق بين معبودك ومعبودي؟!. والله قد أثبت لنفسه أنه يسمع ويرى، والمعطلة من الجهمية تنكر كل صفة لله - جل وعلا - وصف بها نفسه في محكم تنزيله أو على لسان نبيه لجهلهم بالعلم، وقال

---

(١) التوحيد (١/ ٣٧-٣٨).

ﷻ: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣ - ٤٤]، فأعلم الله ﷻ أن من لا يسمع ولا يعقل كالأنعام بل هم أضل سبيلاً، فمعبود الجهمية - عليهم لعائن الله - كالأنعام التي لا تسمع ولا تبصر »(١).

الثالثة: أهل الوعيد.

فقال: « ومحال أن يكون المؤمن الموحد لله ﷻ قلبُه ولسانُه المطيع لخالقه في أكثر ما فرض الله عليه وندبه إليه من أعمال البر غير المفترض عليه المنتهي عن أكثر المعاصي - وإن ارتكب بعض المعاصي والحوبات -، في قسم من كفر بالله ودعا معه آلهة أو جعل له صاحبة أو ولدا - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - ولم يؤمن أيضًا بشيء مما أمر الله بالإيمان به ولا أطاع الله في شيء أمره به من الفرائض والنوافل ولا انزجر عن معصية نهى الله عنها؛ محال أن يجتمع هذان في درجة واحدة من النار، والعقل مركَّب على أن يعلم أن كل من كان أعظم خطيئة وأكثر ذنوبا لم يتجاوز الله عن ذنوبه كان أشد عذابا في النار، كما يعلم كل عاقل أن كل من كان أكثر طاعة لله ﷻ وتقربا إليه بفعل الخيرات واجتناب السيئات كان أرفع درجة في الجنان وأعظم ثوابا وأجزل نعمة، فكيف يجوز أن يتوهم مسلم أن أهل التوحيد يجتمعون في النار في الدرجة مع من كان يعترى على الله ﷻ فيدعو له شريكا أو شركاء فيدعو له صاحبة وولدا ويكفر به ويشرك ويكفر بكل ما أمر الله ﷻ بالإيمان به ويكذب جميع الرسل ويترك جميع الفرائض ويرتكب جميع المعاصي فيعبد النيران ويسجد للأصنام والصلبان؟! »(٢).

---

(١) التوحيد (١/ ٤٠-٤١).

(٢) المصدر السابق (١/ ٥٣٣-٥٣٤).

المسلك الخامس

إثبات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية

إن دعوى أهل الأهواء والبدعة أن الدلائل النقلية ظواهر ظنية الدلالة لا تفيد اليقين؛ زعم في غاية الفساد والبطلان، وينقضها أهل السنة ببيان وتقرير خلاف ذلك ونقيضه، وهو: تقرير أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية الدلالة، ومن الأوجه التي يذكرونها في النقض ما يأتي:

أولا: لا يُسلّم لهم أن نصوص الصفات ظواهر لفظية؛ لأن نصوص الصفات في الكتاب والسنة نصوص قطعيات صريحات محكمات، لا تقبل التأويل ولا النسخ. فنصوص الصفات نصٌ في مراد الله ورسوله لا يحتمل غيره، وهي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ العشـرة والثلاثة على مدلوله، وكدلالة لفظ الشمس والقمر والليل والنهار والبر والبحر والخيل والبغال والإبل والبقر والغنم والذكر والأنثى على مدلولها، لا فرق بين ذلك ألبتة.

فإذا زُعم أن نصوص الصفات لفظية لا تفيد اليقين عاد ذلك على الشرع كله بأنه أدلة لفظية لا تفيد اليقين؛ لأن نصوص الصفات من أظهر أقسام القرآن ثبوتاً وأكثرها وروداً، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوّع، فإذا كان كلامه - سبحانه - وتكليمه ونداؤه وقوله وأمره ونهيه وحكمه وإخباره وسائر صفاته كل ذلك لا حقيقة له؛ بطلت الحقائق كلها[1].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٣-٣٨٤)، مختصر الصواعق (٢/ ٢٨٥-٢٨٦).

ثانياً: من رَاجَع نصوص الصفات في الكتاب والسنة، وتدبّرها تدبُّر مؤمنٍ بها وموقّر لها ومعظم لشأنها، وتخلى عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام؛ وجدها في غاية الإحكام والإتقان والوضوح والبيان والتفسير والتنصيص والتبيان، وعلم أنها تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام آخر، وعَرَف أنها تدل على مدلولاتها دلالة أقطع من دلالة أيّ نص[1].

ثالثاً: «أن ألفاظ القرآن والسنة ثلاثة أقسام:

نصوص لا تحتمل إلا معنى واحداً.

وظواهر تحتمل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً.

وألفاظ تحتاج إلى بيان، فهي بدون البيان عرضة الاحتمال.

فأما القسم الأول: فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعاً...، وعامة ألفاظ القرآن من هذا الضرب، هذا شأن مفرداته. وأما تركيبه فجاء على أصح وجوه التركيب، وأبعدها من اللبس، وأشدها مطابقة للمعنى، فمفرداته نصوص أو كالنصوص في مسمّاها، وتراكيبه صريحة في المعنى الذي قُصد بها، والمخاطَبون به تلك اللغةُ سجيّتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالاضطرار مراده منها.

والقسم الثاني: ظواهر قد تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن قد اطّردت في موارد استعمالها على معنى واحد، فجرت مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسّماها.

---

(١) انظر: الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (١/ ٢١).

والقسمان يفيدان اليقين والقطع بمراد المتكلم، وأما القسم الثالث إذا أُحسن رده إلى القسمين قبله عُرف مراد المتكلم به »(١).

رابعاً: إن دلالة نصوص القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة، وهذا أمر ضروري لجميع بني آدم، ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم، فتقوم عليهم حجة الله بما فهموه من خطابه لهم، وليس هذا إلا لأنه أفاد العلم اليقيني دون شك.

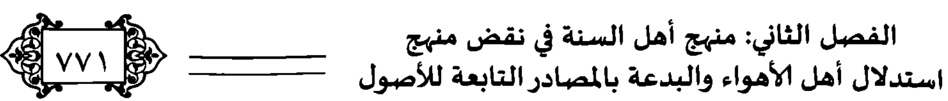
خامساً: إن السامع متى سمع المتكلم يقول: (لبست ثوباً) و(ركبت فرساً) و(أكلت لحماً) وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ من عُرف المتكلم، وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله: (لبست ثوباً) معنى: ذبحت شاة، ولا من قوله: (ركبت فرساً) معنى: لبست ثوباً؛ علم مراده قطعاً. فإن من قصد خلاف ذلك عُدّ ملبّساً مدلساً، لا مبيناً مفهماً، وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة.

فإذاً: إفادة كلام الله ورسوله لليقين فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم، وهو أدلّ على كلام الله ورسوله من دلالة كلام غيره على مراده.

سادساً: إن من تأمل عامة ألفاظ القرآن وجدها نصوصاً صريحة دالة على معناها دلالةً لا تحتمل غيرها بوجه من الوجوه، وهذا كأسماء الأنبياء وأسماء الأجناس وكأسماء الأعلام، وكأسمائه سبحانه التي أطلقها على نفسه، فإنها لا تصلح أن يكون المراد بها غيره ألبتة، وكذا عامة ألفاظ القرآن وسوره وآياته وأحاديث ﷺ مفيدة لليقين بالمراد منها .

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٠-٦٧٢).



سابعاً: أن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية والعلم بمراد المتكلم بها أيسر وأظهر من حصوله بمدلول الأدلة العقلية. فإن الأدلة السمعية تدلّ بقصد الدالّ وإرادته، وعلم المخاطب بذلك أيسر عليه من علمه باقتضاء الدليل العقليّ مدلوله؛ ولهذا كان أول ما يفعله الطفل معرفة مراد أبويه بخطابهما له قبل علمه بالأدلة العقلية، وأيضاً: فمن قصد تعليم غيره مقتضى الدليل العقلي لم يمكنه ذلك حتى يعرّفه مدلول الألفاظ التي صاغ بها الدليل العقلي، فعلمه بمدلول الدليل السمعي الدال على مقتضى الدليل العقلي أسبق إليه وأيسر عليه.

وليس أحد من البشر يستغني عن التعلم السمعي، كيف وآدم أبوهم أول من علمه الله أصول الأدلة السمعية، وهي الأسماء كلها، وكلمه قبيلاً ونبّأه وعلّمه بخطاب الوحي ما لم يعلمه بمجرد العقل. وهكذا جميع الأنبياء من ذريته، علّمهم بالأدلة السمعية - وهي الوحي - ما لم يعلموه بمجرد عقولهم، وحصل لهم من اليقين والعلم بالأدلة السمعية التي هي خطاب الله لهم ما لم يحصل لهم بمجرد العقل، وأحيلوا هم وأممهم على الأدلة السمعية ولم يحالوا على العقل، وهداهم الله بالأدلة السمعية لا بمجرد العقل، وأقام حجته على أممهم بالأدلة السمعية لا بالعقل.

ثامناً: أن الله تبارك وتعالى قد أمر رسول الله ﷺ بالتبيلغ، وقد علمنا يقيناً - وعلم كل مسلم مؤمن - أنه ﷺ بلّغ رسالة ربه، وذلك بشهادة الله وشهادة الصفوة من الصحابة ﷺ، ولو لم يقم بما أمره به ربه من البلاغ المبين لكان ملوماً.

فيُسأل أصحاب هذا القانون: هل بلّغ الرسول ﷺ ألفاظاً لا تفيد الأمة علماً ولا يقيناً، أو أنه بلّغ الألفاظ والمعاني؟. و الأول ظاهر البطلان؛ لأن مقتضاه الطعن في تبليغ الرسالة.

تاسعاً: الأدلة السمعية اللفظية قد تكون مبنيّة على مقدمتين يقينيتين:

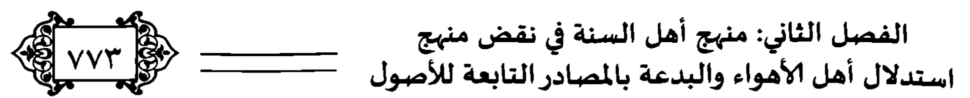
إحداهما: أن الناقلين إلينا فهموا مراد المتكلم.

والثانية: أنهم نقلوا إلينا ذلك المراد كما نقلوا اللفظ الدال عليه.

وكلتا المقدمتين معلومة بالاضطرار؛ فإن الذين خاطبهم النبي ﷺ باسم الصلاة والزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل وغيرها من ألفاظ القرآن في سائر الأنواع من الأعمال والأعيان والأزمنة والأمكنة وغيرها؛ يُعلم بالاضطرار أنهم فهموا مراده من تلك الألفاظ التي خاطبهم بها أعظم من حفظهم لها.

ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم كانوا على أتم ما يكون العلم، وعلى أتم ما تكون المعرفة اليقينية، ولم يتوقف حصول اليقين لهم بمراد الشارع على تلك المقدمات العشر التي ذكرها أصحاب هذا القانون.

عاشراً: أن الله سبحانه لم يطلق الظن المجرد إلا في معرض الذم، كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٨] هذا بخلاف اليقين الذي أثنى الله على أهله، كما في قوله: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة:٤] فكيف يستسيغ هؤلاء - بعد أن تبين أن الله ذم الظن وأثنى على اليقين - أن يجعلوا وحيه إلى نبيه ملازماً للظن مفارقاً لليقين؟!، إن هذا لهو الضلال المبين.



حادي عشر: أن الأدلة العقلية أضعف من الأدلة السمعية، والذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية، والشكوك القادحة في العقليات أكثر من الشكوك القادحة في السمعيات.

ثاني عشر: أن أصحاب هذا القانون فتحوا بذلك باباً للفلاسفة والزنادقة للطعن في جميع أبواب الدين، بل حتى المستشرقون المعاصرون استغلوا هذا القانون للقدح في الشريعة وعقائدها، بحجة أن أدلتها لفظية ظنية، فلا يصلح أن تؤخذ العقيدة من الدليل الظني، ناهيك عن أن أصحاب القانون قطعوا بذلك - أيضاً - على أنفسهم الرد على أولئك؛ لأن المعطِّل إذا قال - مثلاً -: إن آيات الصفات وأخبارها لا تفيد اليقين بخلاف نصوص المعاد؛ ردّ عليه الفيلسوف الملحد بنفس سلاحه وقال: إن نصوص المعاد أيضاً لفظية لا تفيد اليقين. فصار هذا القانون أصلاً يُهدَم به الدين، ومعولاً بأيدي المشككين.

ثالث عشر: أن هذا القانون الذي طبقوه على كلام الله ورسوله لو طُبّق على سائر الكلام لم يبقَ في الدنيا علم يقيني، لا في المصنفات المصنفة ولا في الكلام الذي يتخاطب به بنو آدم، بل لو طُبّق على ألفاظ هذا القانون ذاته لكان أكثر تساقطاً وأسرع تهافتاً، ولازداد بطلاناً على بطلان.

وتطبيقه على الوحي دون سائر الكلام جور وإجحاف وسوء ظن بالله ورسوله، وإلا كيف يكون كلام من هو أعلم وأحكم وأفصح وأنصح للأمة مجرداً عن اليقين، وشبهات هؤلاء العقلية تفيد اليقين؟!.

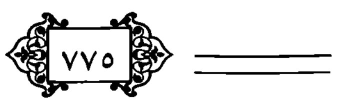
رابع عشر: يلزم على القول بهذا القانون لوازم في غاية الفساد والبطلان، منها:

١- أن الرسول ﷺ قد فشلت دعوته - والعياذ بالله -، حيث ترك للناس كتاباً وسنة ألفاظهما لا تفيد علماً، ولا تُكسب يقيناً.

٢- الطعن في حصول العلم بمعاني القرآن، وذلك شرٌّ من الطعن في نقل بعض ألفاظه، ولهذا كان الطعن في نقل بعض ألفاظه من فعل الرافضة، وأما الطعن في حصول العلم بمعانيه من فعل الباطنية الملاحدة ومن سلك سبيلهم، وهؤلاء شر من أولئك.

٣- جحد الرسالة في الحقيقة - وإن أقرّ بها صاحبه بلسانه -، بل مضمون القانون أن ترك الناس بلا رسول يرسل إليهم خير من أن يرسل إليهم رسول، وأن الرسل لم يهتدِ بهم أحد في أصول الدين، بل ضلّ بهم الناس. وذلك أن القرآن - على ما اعتقده أرباب هذا القانون - لا يُستفاد منه علم ولا حجة، بل إذا علمنا بعقولنا شيئاً اعتقدناه، ثم نظرنا في القرآن؛ فإن كان موافقاً لذلك أقررناه على ظاهره لكونه معلوماً بذلك الدليل العقلي الذي استفدناه به، لا بكون الرسول أخبر به، وإن كان ظاهره مخالفاً لما عرفناه واستنبطناه بعقولنا اتبعنا العقل وسلكنا في السمع طريقة التأويل.

٤- تكذيب الله تعالى، وذلك أن الله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠]، ويقول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:٣٨]، ومعلوم أنه لا تعسير ولا تفريط أعظم من الإتيان بما لا يمكن معرفته ألبتة مع المطالبة بالطاعة، بل لابد من شروط عشرة لا سبيل إلى تحقيقها!.



خامس عشر: أن هذا القانون باطل من أساسه:

١- لأن بعض اللغات والنحو والتصريف بلغ حد التواتر، كاللغات المشهورة غاية الشهرة، ورفع الفاعل، ونصب المفعول، وأن (ضربَ) وما على وزنه فعل ماضٍ، وأمثال ذلك. فكل تركيب مؤلَّف من هذه المشهورات فهو قطعي.

٢- من ادّعى أن لا شيء من التركيبات بمفيد للقطع بمدلوله فقد أنكر جميع المتواترات، كوجود بغداد. فما هو إلا محض السفسطة والعناد.

٣- أن العقلاء لا يستعملون الكلام في خلاف الأصل عند عدم القرينة.

٤- قد يُعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد، وإلا بطلت فائدة التخاطب وقطعية المتواتر أصلاً.

سادس عشر: أنه لو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، فليس كل ظاهرٍ ظنياً، لأنه إذا تضافرت الظواهر الظنية على معنى حصل القطع بذلك المعنى، فحينئذ يكون حكم الظاهر حكمَ النصّ في القطع بالمراد منه، فإن الأخبار إذا تواردت على معنى واحد حصل اليقين بذلك المعنى.

فلو سُلّم أن نصوص الصفات ظواهر، لكنها لتضافرها على معنى واحد صارت قطعيات دالة على المراد بالقطع[1].

---

(١) يراجع فيما تقدم:

١- الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٦) إلى آخر المجلد.

٢- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص(١٥٠-١٦٠).

٣- الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (٢/ ١٩-٣١).

المسلك السادس

إثبات عدم وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة

الأصل الذي بُنيت عليه دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية، والأساس الذي قامت عليه؛ هو : أن العقل قطعيّ والنقل ظنّي، وأن العقل هو أصل النقل.

« والملجئ لهم إلى ذلك أنهم وضعوا مذهبهم على قوانين ومقدمات، وفرّعوا أشياء لم يجدوا لها أصولاً، وأصلوا أشياء لم يجدوا لها فروعاً، فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، ولم يجدوا للباري ﷻ أقيسة موجودة، فرجعوا في ذلك إلى الظن؛ لينتظم لهم ما وضعوا من قوانينهم، ولم يبالوا صح لهم التوحيد أم لم يصح، وأرادوا أن يحكِّموا عقولهم في ذلك »[١].

وقد اجتهد الإمامان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في نقض هذه الدعوى من جوانب مختلفة وبوجوه كثيرة، أذكر منها هنا ما يحصل به المقصود.

أولاً: إبطال كون العقل هو أصل النقل:

يقال لهم: ما مرادكم من أن العقل هو أصل النقل، هل هو:

أ- أن العقل أصل في ثبوت النقل في نفس الأمر؟

---

(١) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص(٩٣-٩٤).

ب- أو أصل في علمنا بصحته؟

أما **الأول**: فلا يقوله عاقل؛ فإن ما هو ثابت في نفس الأمر ليس موقوفاً على علمنا به بالعقل أو بغيره أو على عدم علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق هو ثابت في نفسه سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدّقه الناس أم لم يصدقوه، كما أن رسول الله ﷺ حقّ وإن كذّبه من كذّبه، ووجود الرب تعالى وثبوت أسمائه وصفاته حقّ وإن جهله من جهله أو جحده من جحده.

فثبوت ذلك ليس موقوفاً على علمنا به، إذ عدم علمنا بالحقائق لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر؛ وعلى هذا فليس القدح في العقل قدحاً في الحقائق الثابتة بالسمع.

وأما **الثاني**: فيرد عليه بأن المعارف العقلية أكثر من أن تُحصر، ومنها معارف لا صلة لها بالسمع - كالحساب والنحو والجغرافيا ونحوها -، فليس كل ما يُعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، إذ هل يُعقل أن الحساب وعلم الهيئة ونحوها أصل في معرفتنا بالأدلة النقلية في الكتاب والسنة؟، هذا لا يتصوره عاقل.

وعلى هذا: فليست المعقولات أصلاً للنقل؛ لا أصلاً في ثبوته في نفس الأمر، ولا أصلاً في معرفته، أو دليلاً لنا على صحّته[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧-٨٩).

ثانياً: إثبات أن تقديم العقل على النقل يتضمن القدح في العقل والنقل:

« إن قيل: تقديم العقل على السمع أولى عند التعارض؛ لأن السمع عُلم بالعقل فهو أصله، ولو بطل العقل بطل السمع والعقل معاً، وهذه من قواعد المتكلمين. قلنا: قد اعترضهم في ذلك المحققون بأن العلوم يستحيل تعارضها في العقل والسمع، فتعارضها تقدير محال، فإنه لو بطل السمع أيضاً بعد أن دلّ العقل على صحته لبطلا معاً أيضاً؛ لأن العقل قد كان حكم بصحة السمع وأنه لا يبطل، فحين بطل السمع علمنا ببطلانه بطلان الأحكام العقلية »(١).

ثالثاً: إبطال قولهم بوجود التعارض بين العقل والنقل:

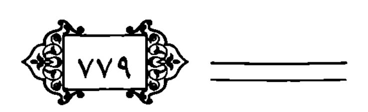
هذا القول مبنيّ على تصوّرٍ فاسد ووهمٍ باطل؛ فإن النقل الصحيح لا يمكن أن يعارضه عقل صريح، بل هما متلازمان لا يتعارضان، والعقل الصريح يطابق العقل الصحيح ويعاضده ويناصره، وقد سبق ذكر بعض ما يدلّ على ذلك، ويضاف هنا:

١- « أن أدلة الحق لا تتناقض، فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء سواء كان الخبر إثباتاً أو نفياً أن يكون في أخباره ما يناقض ذلك الخبر الأول، ولا يكون فيما يُعقل بدون الخبر ما يناقض ذلك الخبر المعقول، فالأدلة المقتضية للعلم لا يجوز أن تتناقض، سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين، أو كان أحدهما سمعياً والآخر عقلياً »(٢).

---

(١) إيثار الحق على الخلق ص(١١٧-١١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤).



٢- « أن العقل مع النقل له ثلاث مقامات:

إما أن يشهد بما دلّ عليه الشرع، بما يراه من محاسن الدين، وبناء أحكامه على تحصيل المصالح وتكميلها، وعلى دفع المفاسد وتقليلها حسب الإمكان، وبيان أن هداية الدين وإرشاداته تجري مع الوقت والزمان ولا تتغير، ولا يحصل الرشد بغيرها .

وإما أن لا يهتدي العقل لمعرفة تفاصيلها - كأمور الغيب والبرزخ والجنة والنار وأحوال يوم القيامة؛ مما لا تهتدي العقول إليه لا إجمالاً ولا تفصيلاً إلا بالوحي السماوي -؛ والعقل فيها يخضع ويُسلِّم للسمع؛ لتيقّنه صدق الشارع وأنه لا يقول إلا الحق .

وإما أن يأتي الشرع بما تحار فيه العقول، ولا تعرف وجهه ولا حكمته...

فهذه الأمور الثلاثة هي التي ترد الشرائع بها، وأما ورودها بأمرٍ يشهد العقل الصريح ببطلانه وإحالته فهذا من المحال الممتنع؛ لأن الحق لا يتعارض »[1].

والذي أوقع هؤلاء في ظن وجود تعارضٍ بين العقل والنقل عدة أمور، منها:

١- فَصلُهم بين العلوم الشرعية والعقلية، وظنهم أن الشرعية ما أخبر الشارع بها فقط. وهذا باطل؛ فإن الشرعيات هي ما أخبر الشارع بها، وما دلّ الشارع عليها[2].

---

(١) توضيح الكافية الشافية - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ ابن سعدي - (٣/ ٣٥٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٨-٢٣٤).

٢- فسادٌ في العقل، فيظن ما ليس بمعقولٍ معقولاً، وهو في الحقيقة شبهات وخيال لا حقيقة له، فيحتج بأدلة عقلية، ويظنها براهين وأدلة قطعية، وتكون شبهات فاسدة مركّبة من ألفاظٍ مجملة ومعانٍ متشابهة لم يميَّز حقها وباطلها(١).

٣- عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه؛ فإن الرسل جاءت بما يعجز العقل عن إدراكه، لا بما يعلم العقل امتناعه(٢).

٤- أن يكون النقل الذي قيل: إن العقل عارضه؛ ليس من النقل الصحيح المقبول(٣)، فلا يصحّ - والحال هذه - إثبات وجود تعارضٍ بين العقل والنقل.

٥- عدم فهم المدلول الصحيح للنقل، فيسمع نقلاً يعارض عقله فيفهم منه بعقله ما لا يدلّ عليه(٣). وقد قيل:

« وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم »(٤)

وبناءً على ما تقدّم؛ فمتى ما وُجد تعارض بين نقلٍ وعقلٍ فلابدّ من ضعف أحدهما(٥).

ثم يقال لهم: عيِّنوا لنا العقل الذي تزعمون أنه يعارض النقل؟، وهذا ما لا سبيل لهم إلى الاتفاق عليه، وهو من أعجب العجب، فإن أرباب هذا القانون

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤) (١٢/ ٦٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤)، درء التعارض (١/ ١٤٨)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٩).

(٤) البيت لأبي الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص(٢٣٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٦٧-٥٦٨).

مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشدّ اضطراب؛ فالفلاسفة مع شدة اعتنائهم بالمعقولات أشد الناس اضطراباً في هذا الباب من طوائف أهل الملل، وأما المتكلمون فاضطرابهم في هذا الباب من أشد اضطراب في العالم، وكلٌّ منهم يدعي أن صريح العقل معه، وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل، فنحن نصدِّق جميعهم، ونبطل عقل كلِّ فرقة بعقل الفرقة الأخرى.

ثم نقول للجميع: بعقل مَنْ منكم يوزن كلام الله ورسوله؟، وأيّ عقولكم تُجعل معياراً له؛ فما وافقه قُبِل وأُقِرَّ على ظاهره، وما خالفه رُدَّ أو أُوِّل أو فُوِّض؟، أعقل الفلاسفة المتقدمين - على اختلاف أصنافهم - ومن تبعهم من المنتسبين إلى هذه الأمة؟، أم عقل رؤوس الجهمية والمعتزلة والمرجئة والممثِّلة؟، أم ترضون بعقول المتأخرين الذين هذبوا العقليات، ومحضوا زبدتها، واختاروا لنفوسهم، ولم يرضوا بعقول سائر من تقدمهم؛ وأنتم ترون اضطرابهم أشد الاضطراب؟، أم ترضون عقول القرامطة والباطنية والإسماعيلية؟، أم عقول الاتحادية القائلين بوحدة الوجود؟.

فكل هؤلاء وأضعافهم وأضعاف أضعافهم يدّعي أن المعقول الصريح معه، وأن مخالفيه خرجوا عن صريح المعقول، وهذه عقولهم تنادي عليهم في كتبهم وكتب الناقلين عنهم، فاجمعوها إن استطعتم، أو خذوا منها عقلاً واجعلوه ميزاناً لنصوص الوحي وما جاءت به الرسل، وعياراً على ذلك، ثم اعذروا بعدُ من قدَّم كتاب الله وسنة رسوله على هذه العقول المضطربة المتناقضة بشهادة أهلها وشهادة أنصار الله ورسوله عليها، وقال: إن كتاب الله وسنة رسوله يفيد العلم واليقين، وهذه العقول المضطربة المتناقضة إنما يفيد الشكوك والحيرة والريب

والجهل المركَّب، فإذا تعارض النقل وهذه العقول أُخذ بالنقل الصحيح، ورُمي بهذه العقول تحت الأقدام، وحُطَّت حيث حطها الله وحط أصحابها(١).

رابعاً: إبطال قولهم بوجوب تقديم العقل على النقل عند التعارض:

وذلك من وجوه عديدة، منها:

١- أن يقال لهم: ما مرادكم - أولاً - بالعقل والنقل:

هل مرادكم القطعيان اللذان يقطع العقل بثبوت مدلولهما؟، فإن كان كذلك فلا يُسلَّم بإمكان التعارض حينئذٍ أصلاً؛ لأن القطعي يدل على مدلوله قطعاً، ويقتضي العلم، وما كان كذلك فلا يُتصوَّر أن يعارض ما كان مثله.

أو مرادكم الظنِّيان؛ إما ثبوتاً، وإما دلالة؟، فإن أردتم ذلك فالواجب - والحال هذه - هو تقديم الراجح منهما مطلقاً، سواء كان نقلاً أو عقلاً.

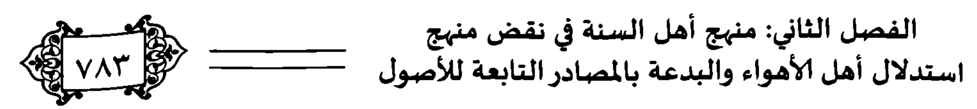
أو مرادكم ما كان أحدهما قطعياً، والآخر ظنيا؟، فإن كان كذلك فالقطعي هو المقدّم مطلقاً، سواء كان سمعياً أو عقليا، فالتقديم هنا إنما هو باعتبار القطع والظن، لا باعتبار النقل والعقل. فظهر بما تقدَّم أن تقديم العقلي مطلقاً خطأ، كما أن جَعْل جهة الترجيح كونه عقلياً: خطأ أيضاً(٢).

٢- ثم يقال لهم: اضطربتم اضطراباً شديداً في تعيين العقل الذي يُعارض به النقل، فكيف تجعلون ما اضطربتم فيه ذلكم الاضطراب الشديد مقدَّماً على النقل السالم من الاختلاف، الذي أنزله العليم الحكيم الخبير على رسوله الأمين؟!.

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٧٨١-٧٩١).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٨٦-٨٧) .



المسلك السابع

تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما

بعد إبطال أهل السنة دعوى أهل الأهواء والبدعة بأن الدلائل النقلية ظنية الدلالة، ودعواهم وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية؛ فإنهم يعكسون القانون الفاسد على أهله بقانون صحيح، وهو: أنه على فرض وجود التعارض بين الدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة فإن الواجب حينها هو تقديم النقل على العقل، وذلك لعدة أوجه، منها:

١- أن العقل مصدِّق للشرع في كل ما أخبر به، ومن مستلزمات تصديقه إياه قبول خبره، والشرع لم يصدِّق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل. فلو علم الإنسان بعقله أن هذا رسول الله حقاً، وعَلِم أنه يخبر بشيءٍ ما، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره؛ كان عقله يوجب عليه أن يسلِّم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر.

٢- أن العقل من الأمور النسبية الإضافية، والناس متفاوتون في عقولهم بحسب ما يؤتيهم الله من العقل والمعرفة والنظر والاستدلال والتميز، وقد يعلم الإنسان في حالٍ بعقله ما كان يجهله في وقتٍ آخر، كما أن العقول يعرِض لها ما يوجب غلطها وتناقضها واختلافها، فلو قلنا بتقديم العقل على النقل لكان في ذلك إحالةً للناس على شيءٍ لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته.

٣- أن العقل قد دلّ على صحّة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل - بتقديم العقل عليه - لكنا قد أبطلنا دلالة العقل نفسه، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارِضاً للنقل؛ لأن ما ليس بدليلٍ لا يصلح لمعارضة شيءٍ من الأشياء. بل إن من أقرّ بصحة السمع، وأنّه عَلِم صحّته بالعقل؛ لا يمكنه أن يعارض السمعَ بالعقل البتة؛ لأن العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرَّةً أخرى بفساده كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع ولا لمعارضته[1].

---

(١) انظر: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ٢٢١-٢٥١).

المسلك الثامن

إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة

تأتي أهمية هذا المسلك من حيث إنه نقض للدليل العقلي من داخله، وإبطالٌ لمركِّبات بنائه، وهي ألفاظه التي صيغت منها مقدماته التي بُنِي عليها.

ومن المستقر عند أهل السنة أن « الطرق الشرعية إذا تُؤُمِّلت وُجِدت في الأكثر قد جمعت وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

والثانية: أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني: قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأُوَل »(١).

وأما الأدلة العقلية التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة: فإنها

١ - « كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرا قبل الوصول.

٢- ومقدماتها - في الغالب - إما مشتبهة يقع النزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء، ولهذا لا يتفق منهم اثنان رئيسان على جميع مقدمات دليل إلا نادرًا، فكل رئيس من رؤساء الفلاسفة والمتكلمين له طريقة في الاستدلال تخالف طريقة الرئيس الآخر، بحيث يقدح كل من أتباع أحدهما في طريقة الآخر، ويعتقد كل منهما أن اللّه لا يعرف إلا بطريقته، وإن كان جمهور أهل الملة - بل عامة السلف - يخالفونه فيها.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٦).

مثال ذلك: أن غالب المتكلمين يعتقدون أن الله لا يُعرَف إلا بإثبات حدوث العالم، ثم الاستدلال بذلك على محدثه، ثم لهم في إثبات حدوثه طرق:

فأكثرهم يستدلون بحدوث الأعراض، وهي صفات الأجسام.

ثم القدرية من المعتزلة وغيرهم يعتقدون أن إثبات الصانع والنبوة لا يمكن إلا بعد اعتقاد أن العبد هو المحدث لأفعاله، وإلا انتقض الدليل، ونحو ذلك من الأصول التي يخالفهم فيها جمهور المسلمين.

وجمهور هؤلاء المتكلمين المستدلين على حدوث الأجسام بحدوث الحركات يجعلون هذا هو الدليل على نفي ما دل عليه ظاهر السمعيات من أن الله يجيء وينزل ونحو ذلك، والمعتزلة وغيرهم يجعلون هذا هو الدليل على أن اللّه ليس له صفة، لا علم ولا قدرة ولا عزة ولا رحمة ولا غير ذلك؛ لأن ذلك - بزعمهم - أعراض تدل على حدوث الموصوف.

وأكثر المصنفين في الفلسفة - كابن سينا - يبتدئ بالمنطق ثم الطبيعي والرياضي أو لا يذكره ثم ينتقل إلى ما عنده من الإلهي.

وتجد المصنفين في الكلام يبتدؤون بمقدماته في الكلام: في النظر والعلم، والدليل - وهو من جنس المنطق - ثم ينتقلون إلى حدوث العالم، وإثبات محدثه، ومنهم من ينتقل إلى تقسيم المعلومات إلى: الموجود، والمعدوم، وينظر في الوجود وأقسامه »[١].

وهذه المقدمات التي يستعملها أهل الأهواء والبدعة في أدلتهم - من حيث بناؤها اللفظي - على نوعين:

الأول: مقدمات تبنى على ألفاظ معروفة في لغة العرب، وفي المعاني التي استعملتها العرب فيها، وفي المعاني التي ورد بها الكتاب والسنة.

الثاني: مقدمات تبنى على ألفاظٍ غير معروفة في لغة العرب، أو في غير معانيها التي استعملتها فيها العرب، أو في غير معانيها التي وردت في الكتاب والسنة.

أما النوع الأول فلنقضه عدة مسالك تقدم ذكرها، وأما النوع الثاني فهو المقصود في هذا المسلك.

فمن مسالك أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة، كما قال ابن الوزير: « فينبغي للسُّنِّيِّ معرفة هذا ومراعاته، ولا يمكِّن أهلَ البدع من التشويش والتشنيع بما لا يحتاجه ولا ورد به سمعٌ من العبارات المبتدعة التي لهج بها كثير من المتكلمين والمتكلفين »[1].

وهذا الأمر يكون بعدة طرق:

١- بيان كون اللفظ ليس من لغة العرب بتاتاً، أو أنه استُعمِل في الدليل على غير معناه الذي استعملته عليه العرب. وهذه الطريقة لها قوتها؛ لأن الله أنزل كتابه وبعث رسوله بلغة العرب، لا باللغات الأخرى، فمن أراد أن يفهم دين الله أو يستدلّ له فليس له إلا أن يستعمل هذه اللغة التي بها نزل، وأن

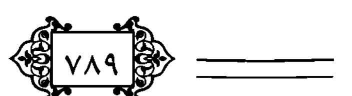
---

(١) العواصم من القواصم (٦/ ٨٨).

يستعمل ألفاظها فيما أراد بها أهلها، وأما إذا اخترع ألفاظاً من عنده، أو سَرَّبها من اللغات الأخرى كالهندية والرومانية واليونانية، أو استعمل ألفاظاً عربية في غير المعاني التي استعملتها عليها العرب؛ كانت ألفاظه بشرية محضةً لا يقوم عليها حكم، ولا يستفاد منها شرع، ولا يُقرَّر بها دين، ولا تُبنى منها مقدّمات؛ لأنها ليس لها حرمة ولا مرجعٌ شرعيٌّ تقوم عليه.

٢- بيان كون اللفظ قد جاء في الكتاب والسنة على غير المعنى الذي استُعمِل في الدليل أو على ما يخالفه أو ينقضه، ولا شك في أن مجرد بيان هذا الأمر كافٍ في إبطال الدليل؛ فإن دين الله يُفهَم من خلال ألفاظ الكتاب والسنة ومعانيها التي وردت بها فيهما، ومن استعمل لفظاً منها في غير ذلك كان خارجاً عن دلالات الوحي، ومبتدعاً ما لم ينزل الله به سلطاناً، وداعياً إلى تبديل معاني الكتاب والسنة الصحيحة الشريفة بمعانٍ بشريةٍ من عنده ليس لها وزن ولا قيمة.

٣- بيان كون اللفظ غير واضح ولا صريح في الدلالة على المقصود، بأن يكون لفظاً مجملاً مشتبهاً يحتمل معاني متعددة، قد يكون فيها ما هو حق وفيها ما هو باطل، فلا يجوز القطع به جملةً ولا ردّه جملةً إلا بعد الاستفصال عن معناه: فإن كان معناه حقاً قُبِل المعنى مع استبدال اللفظ بما يؤدي ذلك المعنى نفسه من ألفاظ الكتاب والسنة، وإن كان المعنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى، ولهذا فإن أهل السنة حين ينقضون دليلاً يشتمل على ألفاظٍ من هذا النوع فإنهم يبدءون ذلك بالتفصيل في المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ، ثم يبينون ما فيه من حق أو باطل - على ضوء ما ذُكِر آنفاً -.



والقاعدة في ذلك: «أن الواجب أن يُجعَل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتُجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قُبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد، وهذا مثل لفظ (المركب) و(الجسم) و(المتحيز) و(الجوهر) و(الجهة) و(العرض) ونحو ذلك، ولفظ (الحيز) ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة أيضًا، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يعبر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل، وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل»[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك وأسبابه وآثاره -: «والمقصود هنا: أنا ننبه على بعض ما نبين به تناقضهم وضلالهم في عقلياتهم التي نفوا بها صفات الله ﷻ وعارضوا بها نصوص الرسول الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، وكلما أمعن الفاضل الذكي في معرفة أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم في بعض أقوالهم من أهل البدع كنفاة بعض الصفات

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٥-١٤٦).

الذين يزعمون أن المعقول عارض كلام الرسول وأنه يجب تقديمه عليه؛ فإنه يتبين له أنه يعلم بالعقل الصريح ما يصدق ما أخبر به الرسول وما به يتبين فساد ما يعارض ذلك، ولكن هؤلاء عمدوا إلى ألفاظ مجملة مشتبهة تحتمل في لغات الأمم معاني متعددة، وصاروا يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو المفهوم منها في لغات الأمم، ثم ركبوها وألفوها تأليفا طويلا بنوا بعضه على بعض، وعظموا قولهم وهولوه في نفوس من لم يفهمه، ولا ريب أن فيه دقة وغموضا لما فيه من الألفاظ المشتركة والمعاني المشتبهة، فإذا دخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فأخذ يعترض عليهم قالوا له: أنت لا تفهم هذا، وهذا لا يصلح لك، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل، ونقلوا الناس في مخاطبتهم درجات...

ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وأمثالهم أن لا يوافقهم على لفظ مجمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده، ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لا في معان مشتبهة بألفاظ مجملة.

واعلم أن هذا نافع في الشرع والعقل:

أما الشرع: فإن علينا أن نؤمن بما قاله الله ورسوله، فكل ما ثبت أن الرسول ﷺ قاله فعلينا أن نصدق به وإن لم نفهم معناه؛ لأنا قد علمنا أنه الصادق المصدوق الذي لا يقول على الله إلا الحق، وما تنازع فيه الأمة من الألفاظ المجملة - كلفظ المتحيز والجهة والجسم والجوهر والعرض وأمثال ذلك - فليس على أحد أن يقبل مسمى اسم من هذه الأسماء لا في النفي ولا في الإثبات

حتى يتبين له معناه، فإن كان المتكلم بذلك أراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما أراده حقا، وإن كان أراد به معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما أراده باطلا، ثم يبقى النظر في إطلاق ذلك اللفظ ونفيه، وهي مسألة فقهية، فقد يكون المعنى صحيحا ويمتنع من إطلاق اللفظ لما فيه من مفسدة، وقد يكون اللفظ مشروعا ولكن المعنى الذي أراده المتكلم باطل، كما قال علي رضي الله عنه - لمن قال من الخوارج المارقين: « لا حكم إلا لله » -: « كلمة حق أريد بها باطل »، وقد يفرق بين اللفظ الذي يدعى به الرب - فإنه لا يدعى إلا بالأسماء الحسنى - وبين ما يخبر به عنه لإثبات حق أو نفي باطل...

وأما نفع هذا الاستفسار في العقل:

فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرد حتى نستفسره ونستفصله حتى يتبين المعنى المراد، ويبقى الكلام في المعاني العقلية لا في المنازعات اللفظية، فقد قيل: « أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء »، ومن كان متكلما بالمعقول الصرف لم يتقيد بلفظ بل يجرد المعنى بأي عبارة دلت عليه، وأرباب المقالات تلقوا عن أسلافهم مقالات بألفاظ لهم منها ما كان أعجميا فعربت كما عربت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم، وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة وقد لا يكون صحيح الترجمة، ومنها ما هو عربي، ونحن إنما نخاطب الأمم بلغتنا العربية، فإذا نقلوا عن أسلافهم لفظ الهيولى والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والمجرد والتركيب

والتأليف والجسم والجوهر والعرض والماهية والجزء ونحو ذلك بين ما تحتمل هذه الألفاظ من المعاني »(١).

وأذكر هنا نموذجاً تطبيقياً لذلك:

نفى أهل الأهواء والبدعة حقائق صفات الله تبارك وتعالى، بدليل عقلي هو: دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ومن مقدماته: « الأجسام لا تنفكّ عن أعراض محدَثة، وما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث »، ثم توصلوا به إلى نفي صفات الله بدعوى أن الصفات أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدَثة؛ فقالوا: يتعيّن نفي الصفات حتى لا نقع في التجسيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فإذا قال: أنا لا أصفه لا بهذا ولا بهذا، بل أنفي عنه هذين الوصفين المتقابلين؛ لأن اتصافه بأحدهما إنما يكون لو كان قابلا لأحدهما، وهو لا يقبل واحدا منهما؛ لأنه لو قبل ذلك لكان جسما؛ إذ هذه من صفات الأجسام، فإذا قدرنا موجودا ليس بجسم لم يقبل لا هذا ولا هذا...

ونحن نجيبك... من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن ما يُقَدَّر عدم قبوله لهذا وهذا أشد نقصا واستحالة وامتناعا من وصفه بأحد النقيضين مع قبوله لأحدهما، وإذا قدرنا جسما حيا عالما قادرا سميعا بصيرا متكلما كالإنسان والملك وغيرهما كان ذلك خيرا من الجسم الأعمى الأصم الأبكم - وإن أمكن أن يتصف بضد الكمال -، وهذا الجسم الأعمى الأصم الذي يمكن اتصافه بتلك الكمالات أكمل من الجماد

(١) درء التعارض (١/ ٢٩٥-٢٩٩).

الذي لا يمكن اتصافه لا بهذا ولا بهذا، والجسم الجماد خير من العدم الذي يكون لا مباينا لغيره ولا مداخلا له ولا قديما ولا محدثا ولا واجبا ولا ممكنا، فأنت وصفته بما لا يوصف به إلا ما هو أنقص من كل ناقص.

الوجه الثاني: أن يقال: قولك: « فهذه من صفات الأجسام » لفظ مجمل، فإن عنيت أن هذه الصفات لا يوصف بها إلا من هو من جنس المخوقات وإذا وصفنا الرب بها لزم أن يكون من جنس الموجودات مماثلا لها؛ كان هذا باطلا، فإنك لا تعلم أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق، فإن هذا أول المسألة، فلو قدرت أن تبين أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق لم تحتج إلى هذا الكلام، ويقال لك: لا سبيل لك إلى هذا النفي ولا دليل عليه.

وإن قلت: إن هذه الصفات توصف بها المخلوقات وتوصف بها الأجسام؛ قيل لك: نعم، وليس في كون الأجسام المخلوقة توصف بها ما يمنع اتصاف الرب بما هو اللائق به من هذا النوع كاسم الموجود والثابت والحق والقائم بنفسه ونحو ذلك، فإن هذه الأمور كلها توصف بها الأجسام المخلوقة، فإن طَرَد قياسه لزم الإلحاد المحض والقرمطة وأن يرفع النقيضين جميعا فيقول: لا موجود ولا معدوم ولا ثابت ولا منتف ولا حق ولا باطل ولا قائم بنفسه ولا بغيره، وهذا لازم قول من نفى هذه الصفات، وحينئذ فيلزمه الجمع بين النقيضين أو رفع النقيضين، ويلزمه أن يمثله بالممتنعات والمعدومات، فلا يفر من محذور إلا وقع فيما هو شر منه.

الجواب الثالث: أن يقال لهذا النافي للمباينة والمداخلة: أنت تصفه بأنه موجود قائم بنفسه قديم حي عليم قدير، وأنت لا تعرف موجودا هو كذلك إلا جسما، فلا بد من أحد الأمرين:

إما أن تقول هو موجود حي عليم قديم وليس بجسم، فيقال لك: وهو أيضا له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، ويقال لك: هو مباين للعالم عال عليه وليس بجسم. وإن قلت: يلزم من كونه مباينا للعالم عاليا عليه أن يكون جسما لأني لا أعقل المباينة والمحايثة إلا من صفات الأجسام؛ قيل لك: ويلزم من كونه حيا عليما قديرا أن يكون جسما لأنك لا تعقل موجودا حيا عليما قديرا إلا جسما، فهذا نظير هذا، فما تقوله في أحدهما يلزمك نظيره في الآخر وإلا كنت متناقضا مفرقا بين المتماثلين.

وإما أن تقول: أنا أقول: إنه موجود قائم بنفسه حي عليم قدير لأن ذلك قد علم بالشرع والعقل وإن لزم أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق؛ قيل لك: وهكذا يقول من يقول إنه فوق العالم مباين له أنا أصفه بذلك لأنه قد ثبت ذلك بالشرع والعقل، وإذا لزم من ذلك أن يكون جسما التزمته لأن لازم الحق حق.

وإما أن تقول: أنا لا أعرف لفظ الجسم، أو تقول: لفظ الجسم فيه إجمال وإبهام:

فإن عنيت به الجسم المعروف في اللغة وهو بدن الإنسان؛ لم أسلم أني لا أعلم موجودا حيا عالما قادرا إلا ما كان مثل بدن الإنسان، فإن الروح هي أيضا حية عالمة قادرة وليست من جنس البدن، وكذلك المَلَك وغيره.

وإن عنيت بالجسم أنه يقبل التفريق والتجزئة والتبعيض بحيث ينفصل بعضه عن بعض بالفعل؛ قيل: أنا أتصور موجودا عالما قادرا قبل أن أعلم أنه يمكن تفريقه وتبعيضه، فلا يلزم من تصوري للموجود الحي العالم القادر أن يكون قابلا لهذا التفريق والتبعيض.

وإن عنيت بالجسم أنه يمكن أن يشار إليه إشارة حسية؛ لم يكن هذا ممتنعا عندي، بل هذا هو الواجب، فإن كل ما لا يمكن أن يشار إليه لا يكون موجودا.

وإن عنيت بالجسم أنه مركب من الجواهر المنفردة الحسية أو من المادة والصورة اللذين يجعلان جوهران عقليان؛ فأنا ليس عندي شيء من الأجسام كذلك، فضلا عن أن يقدر مثل ذلك، فإذا كنت نافيا لذلك في المخلوقات البسيطة فتنزيه رب العالمين عن ذلك أولى.

وإن عنيت بالتبعيض أنه يمكن أن يرى منه شيء دون شيء - كما قال ابن عباس وعكرمة وغيرهما من السلف ما يوافق ذلك -؛ لم أسلم لك أن هذا ممتنع.

وإن عنيت بالجسم أنه يماثل شيئا من المخلوقات؛ لم نسلم الملازمة »[١].

فأبطل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لفظ (الجسم) في هذا الدليل العقلي من عدة أوجه كما هو ظاهر في كلامه.

(١) درء التعارض (٦/ ١٢٧-١٣٢).

الفصل الثالث

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة

وفيه ثلاثة مباحث:

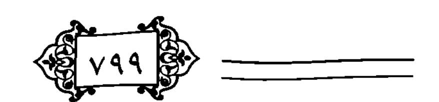
- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

المبحث الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.
- المطلب الأول: منزلة والقصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.



المبحث الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات

التمهيد

موقف أهل السنة من القصص والمنامات

أولاً- موقف أهل السنة من القصص:

١ - اشتمال القرآن والسنة على أحسن القصص:

اشتمل القرآن الكريم والسنة الشريفة على أحسن القصص، وأتمّه فائدة، وأعظمه تأثيراً، وأعذبه فصاحة، وأكمله بياناً، وأقواه عرضاً وأسلوباً، فالقرآن كلام الله، والسنة وحيه إلى نبيه، فلا خير ولا فائدة ولا نفع ولا تأثير يكون في القصص أعظم مما اشتمل عليه القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ﴾[يوسف: ٣].

ففي قصص القرآن والسنة:

• قصص المدافعات بين أهل الحق والباطل، وما حصل للأنبياء وأولياء الله وما أصابهم من الأذى في سبيل الله، ثم نصره سبحانه إياهم وجعل العاقبة الحسنى لهم، وفي ذلك عبرة للمؤمنين بأن يتبعوا سبيلهم وينتهجوا نهجهم، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[يوسف: ١١١].

• تشريف أهل الإيمان بمحمد ﷺ، بأن منَّ الله عليهم بمعرفة أخبار الماضين والعلم بذلك علماً تاماً صحيحاً صادقاً دون أن يكون لهم أدنى سابق

اطّلاع على ذلك، فشرفوا بذلك على غيرهم من الأمم، قال تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ﴾[هود: ٤٩].

• الفائدة العظيمة لكل صاحب هوى وباطل وضلال من الكفار والمشركين والعصاة والظلمة والمتكبرين، لكي يروا ما حصل بأمثالهم من الأمم السابقة فيتعظون، قال تعالى: ﴿ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

• بيان لسنن الله في خلقه من الأمم والجماعات والأفراد، وهي سنن جرت على الماضين، وتجري على اللاحقين ليعتبر بها المؤمنون، فلهذا لا يراد بقصص القرآن الكريم السرد التاريخي للأمم والأشخاص والجماعات، وإنما يذكر منها مواضع العبرة والاتعاظ والتذكر.

• العلم بمناهج الأنبياء عليهم السلام في دعوة أقوامهم إلى الله وأصول ذلك وقواعده ومنافعه وآثاره.

• بيان ما جبلت عليه النفس الإنسانية من غرائز وميول ورغبات وكيفية معالجة ذلك معالجةً صحيحة سليمة نقيّة.

• الوقوف على أخلاق أئمة أهل الهدى والصلاح من الرسل والأنبياء وأتباعهم، من الصبر والحياء والعفاف والكرم والشكر والتوبة، وغير ذلك[1].

٢ - القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة والسلف وأئمة الهدى هي أحسن القصص في هذه الأمة:

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن ص(٣١٧-٣١٨).

أهل العلم هم ورثة الأنبياء، وحَمَلة الهدى والخير من بعدهم، فالقصص الصحيحة المأثورة عنهم هي أحسن القصص بعد قصص الأنبياء، ففي قصصهم: بيان ما كانوا عليه من الإيمان والعلم والعمل، ولا شك في أن أصدق من ينطبق عليه ذلك في هذه الأمة هم الصحابة الكرام رضي الله عنهم ثم تابعوهم وتابعو تابعيهم ومن سار على نهجهم من الأئمة.

قال اللالكائي: «وكان في الإسلام من يؤخذ عنه هذه الطريقة قوم معدودون أذكر أساميهم في ابتداء هذا الكتاب لتعرف أساميهم ويكثر الترحم عليهم والدعاء لهم؛ لما حفظوا علينا هذه الطريقة وأرشدونا إلى سنن هذه الشريعة، ولم آل جهدا في تصنيف هذا الكتاب ونظمه على سبيل السنة والجماعة، ولم أسلك فيه طريق التعصب على أحد من الناس؛ لأن من سلك طريق الأخيار فمن الميل بعيد؛ لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو **حكاية عن إمام مقبول**، وإنما الحيف يقع في كلام من تكلف الاختراع ونصر الابتداع، وأما من سلك بنفسه مسلك الاتباع فالهوى والإحادة عنه بعيدة ومن العصبية سليم، وعلى طريق الحق مستقيم»[1].

٣ - القصص - غير قصص القرآن والسنة - ليست بمجردها مصدراً للتلقّي:

المصدر الذي تُستقى منه كافة أمور الدين من العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها هو: الأصول الثلاثة (الكتاب والسنة والإجماع)، وأما غيرها فليست مصادر مستقلة بنفسها، فهي: إما مصادر تابعة لهذه الأصول، وإما مصادر باطلة غير صحيحة.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٨).

وعلى هذا؛ فالقصص ليست بمجردها مصدراً من مصادر التلقي، وتختلف أحوالها كما يأتي:

- إذا كانت متضمنة حكاية الإجماع أو ما أشبه ذلك: فتُعامل بما تعامل به النقول التي فيها ذلك، فإن صحت كانت الحجة في الإجماع المنقول لا في القصة نفسها.

- إن كانت آثاراً عن الصحابة: فلها ما لآثارهم من اعتداد وحجية - حسب ما نصّ عليه أهل العلم -.

- وإن كانت عن السلف والأئمة: فلها من القدر والمنزلة بحسب من أضيفت إليه.

ومما يمكن التمثيل به عن هذه الأحوال الثلاثة:

عن أبي الحسن محمد بن إسحاق بن راهويه قال: «سئل أبي - وأنا أسمع - عن القرآن، وما حدث فيه من القول بالمخلوق؟، فقال: القرآن كلام الله وعلمه ووحيه، ليس بمخلوق، ولقد ذكر سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، قال: أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة - فذكر معنى هذه الحكاية - وزاد: فإنه منه خرج وإليه يعود. قال أبي: وقد أدرك عمرو بن دينار أجلة أصحاب رسول الله ﷺ من البدريين والمهاجرين والأنصار مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنهم، وأجلة التابعين - رحمة الله عليهم -، وعلى هذا مضى صدر هذه الأمة لم يختلفوا في ذلك»[1].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٨).

• وإن كانت بخلاف ما تقدم: فبحسب ما سيقت لأجله، فقد تكون من باب الاعتبار والاتعاظ، أو الاستئناس، أو الردّ على المخالف، أو لغير ذلك.

وأما اتخاذها مصدراً من مصادر التلقّي فهو خطأ وجهل وضلال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولكن ذِكْر أمثاله هذه الحكايات لبيان المعتقدات نوع من ركوب الجهالات والضلالات...، فتبين بذلك أن أهل السنة في كل مقام أصح نقلا وعقلا من غيرهم؛ لان ذلك من تمام ظهور ما أرسل الله به رسوله من الهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ظهوره بالحجة وظهوره بالقدرة »[١].

٤ - الاستدلال بالقصص وفق شروط وضوابط:

كما أن القصص ليست مصدراً من مصادر التلقي؛ فهي كذلك ليست بمجردها طريقة من طرق الاستدلال، وإنما يصح الاستدلال بها إذا توفّرت فيها عدة شروط وضوابط، منها:

• عرضها على أصول الكتاب والسنة قبل الاستدلال بها، وموافقتها لها: فلا يُستَدلّ بقصة إلا بعد عرضها على ما جاء به الكتاب والسنة؛ فإن وافقته قُبِلت وأمكن الاستدلال بها، وإلا رُدّت.

قال الدارمي: « فهذا ينبئك أنه نفس كلام الله وأنه غير مخلوق؛ لأن الله ﷻ لم يخلق كلاما إلا على لسان مخلوق، فلو كان القرآن مخلوقا - كما يزعم هؤلاء المعطلون - كان إذاً من كلام المخلوقين، وكل هذه الروايات والحكايات والشواهد والدلائل قد جاءت وأكثر منها في أنه غير مخلوق »[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٩١-١٩٢).

قال الدهلوي: « وقد سلك الناس في هذا العصر في الدين طرائق قددا، وتشعبوا شعبا، فمنهم من يتمسك بعادات الأولين وتقاليد السابقين ويعض عليها بالنواجذ، ومنهم من يحتج بحكايات الصالحين وأساطير الأولين، ومنهم من يتشبث بكلام من تسمى بالعلماء وامتاز بتشدق اللسان وحدة الذهن، ومنهم من يركض ركائب العقل في هذا الميدان ويرخي لها العنان، وكان الأفضل الأعدل أن يرد الإنسان كل ذلك إلى الله ورسوله، فيصدر عما ثبت عنهما، ويتحاكم إليه، ويتخذه بيانا شافيا وحكما قاطعا: فيقبل من قصص المشايخ والصالحين ومن كلام العلماء والوعاظ والمذكرين ما وافق الأصول والنصوص، وينبذ من الكلام والأحاديث ومن العادات والتقاليد ما خالفها »[1].

ومن التطبيقات في ذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقال أبو القاسم[2]: سمعت محمد بن الحسين، سمعت محمد بن علي الحافظ، سمعت أبا معاذ القزويني، سمعت أبا علي الدلال، سمعت أبا عبد الله بن قهرمان، سمعت إبراهيم الخواص يقول: انتهيت إلى رجل - وقد صرعه الشيطان - فجعلت أؤذن في أذنه، فناداني الشيطان من جوفه: دعني أقتله؛ فإنه يقول: القرآن مخلوق. قلت: هذه الحكاية موافقة لأصول السنة، وقد ذكروا نحوها حكايات، واعترض في ذلك الغزالي وغيره بأن هذا الاستدلال بكلام الشياطين في أصول الدين، وذكر عن الإمام أحمد في ذلك حكاية باطلة ذكرها في المنخول فقال: « رب رجل يعتقد الشيء

---

(١) رسالة التوحيد ص(٢٠-٢١).

(٢) هو أبو القاسم القشيري.

دليلا وليس بدليل كما يذكر »، وجواب هذا: أن الجن فيهم المؤمن والكافر كما دل على ذلك القرآن، ويعرف ذلك بحال المصروع، ويعرف بأسباب قد يقضي بها أهل المعرفة، فإذا عرف أن الجني من أهل الإيمان كان هذا مثل ما قصه الله في القرآن من إيمان الجن بالقرآن وكما في السيرة من أخبار الهواتف، وإبراهيم الخواص من أكبر الرجال الذين لهم خوارق، فله علمه بأن هذا الجني من المؤمنين لما ذكر هذه الحكاية على سبيل الذم لمن يقول بخلق القرآن »[١].

• أن تكون مأثورة عمن يعتد به من الصحابة والسلف وأئمة الهدى: فهم القدوة والأسوة الحسنة بعد محمد ﷺ، وقد سبق قول الإمام اللالكائي: « لأن ما يتدين به شرع مقبول وأثر منقول أو حكاية عن إمام مقبول ».

• صحتها: وأهل السنة أشد الناس عناية بذلك، ومن مظاهر اهتمامهم بذلك ما يأتي:

• التثبت والتحقق - مع صحة الأصل -: فعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي بمصر في أول لقية لقيته في مسجد الجامع، فسألته عن هذه الحكاية، وذلك أني كنت كتبتها عن أبي بكر بن القاسم عنه قبل خروجي إلى مصر، فحدثني الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة؛ لأنه مخلوق، وذلك غير مخلوق[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢١١).

• إتباع القصة بما يدل على صحتها: عن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده قال: شهدت خالد بن عبد الله القسري يخطب يوم النحر فقال: من كان منكم يريد أن يضحي فلينطلق فليضحِّ، فبارك الله في أضحيته، فإني مضح بالجعد بن درهم، زعم أن الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا، سبحانه عما يقول الجعد علوا كبيرا. ثم نزل فذبحه. قال اللالكائي: والقاسم ابن أبي سفيان هذا هو ابن محمد بن حميد المعمري، روى عنه قتيبة بن سعيد هذه الحكاية وثبته، وروى عنه العباس بن أبي طالب والحسن بن الصباح البزار هذه الحكاية(١).

• إتباع القصة ببيان أن لها شيوعاً عند أهل العلم وأصلاً: فعن الفرج بن يزيد الكلاعي قال: قالوا لعلي رضي الله عنه: حكّمت كافرا ومنافقا، فقال: ما حكمت مخلوقا، ما حكمت إلا القرآن. قال البيهقي: هذه الحكاية عن علي رضي الله عنه شائعة فيما بين أهل العلم، ولا أراها شاعت إلا عن أصل - والله أعلم -(٢).

• النكير على من يحكي ما لم يتثبت منه أو ما لا صحة له: فعن أبي محمد فُوران قال: جاءني صالح بن أحمد - وأبو بكر المروزي عندي - فدعاني إلى أبي عبد الله وقال لي: إنه قد بلغ أبي أن أبا طالب قد حكى عنه أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقوموا إليه. فقمت واتبعني صالح وأبو بكر، فدار صالح من بابه فدخلنا على أبي عبد الله ووافانا صالح من بابه، فإذا أبو عبد الله غضبان شديد الغضب يتبين الغضب في وجهه، فقال لأبي بكر: اذهب جئني بأبي طالب.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٣١٩).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٥٩٤).

فجاء أبو طالب، وجعلت أسكن أبا عبد الله قبل مجيء أبي طالب وأقول: له حرمة. فقعد بين يديه وهو يرعد متغير الوجه، فقال له أبو عبد الله: حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ قال: إنما حكيت عن نفسي، فقال له: لا تحك هذا عنك ولا عني، فما سمعت عالما يقول هذا. وقال له: القرآن كلام الله غير مخلوق حيث يصرف. فقلت لأبي طالب - وأبو عبد الله يسمع -: إن كنت حكيت هذا لأحد فاذهب حتى تخبره أن أبا عبد الله قد نهى عن هذا[١].

وأما ذكر القصص التي لم تتوفر فيها الشروط والضوابط مع الاستدلال بها، فهو من الأمور التي ذمها الله وجعلها من الاستدلالات الساقطة التي لا يلتفت إليها ولا يؤبه بها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وما أحسن قول الله: ﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾[آل عمران: ١٥١] لئلا يحتج بالمقاييس والحكايات »[٢].

ثانياً- موقف أهل السنة من المنامات[٣]:

١- تقسيم المنامات باعتبار ما يُرى فيها:

تنقسم المنامات باعتبار ما يراه النائم في نومه إلى ثلاثة أقسام[٤]، كما قال ﷺ: «والرؤيا ثلاثة: فرؤيا الصالحة بشرى من الله، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه»[٥].

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٨-١٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤١).

(٣) المراد بِـ(المنامات): ما يراه الإنسان في نومه سواء كان رؤيا أو حلماً.

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٥) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (٤/ ١٧٧٣) رقم (٢٢٦٣).

والأقسام الثلاثة هي:

أ- الرؤيا الحق، سواء كانت فيما يحبه الإنسان أو يكرهه، مما يبشره بأمر أو ينذره به(١): وهذه الرؤيا من صفاتها أنها حق لا شك فيها، وأنها جزء من أجزاء النبوة، وأنها صادقة لا بد من وقوعها فليست من أضغاث الأحلام، وهي بشرى من الله للعبد المؤمن تعجبه ويحبها(٢)، ومن أقسامها: أنها إلهام يلقيه الله سبحانه في قلب العبد المؤمن(٣)، وأمثالٌ يضربها له في المنام(٤)، ومن العلامات التي تميّزها عن الأقسام الأخرى للمنامات: توافق جماعة على رؤيا واحدة ولو اختلفت عباراتهم(٥)، وأن تكون مبشِّرة للمؤمن بخير أو منذرةً له يريه الله الله إياها رفقاً به ورحمة ليستعد لنزول البلاء قبل وقوعه(٦)، وأن تكون من أهل الصدق والصلاح والاستقامة لأن الغالب على رؤياهم الصدق لقلة تسلط الشيطان عليهم ولكثرة صدقهم في حديثهم(٧)، وهذا النوع من المنامات المنامات سيأتي بيان دلالته وأحكامه في العنصر التالي.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٩٧)، بهجة النفوس (٤/ ٣١، ٢٥٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٢، ٤٣٠)، محاسن التأويل (١٥/ ٥٤٢٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٩).

(٤) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٥)، مدارج السالكين (١/ ٦٣).

(٥) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٧٩).

(٦) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ١٤٢-١٤٤)، الجامع لأحكام القرآن (٩/ ١٢٧)، فتح الباري (١٢/ ٣٧٥).

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٥/ ٢٠).

ب - حديث النفس: وهو ما يراه الإنسان في منامه مما يقع له في مجريات حياته من الخواطر التي تجري من غير قصد، ويكون غالباً من الأمور المباحة أو التي يعتادها الإنسان أو تخطر بباله أو يهم بها في يقظته، وهذا النوع من المنامات: لا دلالة له ولا يؤخذ منه حكم.

ت - الحُلُم: وهو ما كان بخلاف القسمين السابقين، ويجمعه: أنه يكون من تلعُّب الشيطان بالنائم، فيدخل فيه: ما يصوّره الشيطان للإنسان في منامه مما يفزعه ويخيفه ويرعبه، أو مما يدخل عليه الحزن والغيظ والهم، وكذلك ما ينتج عنه الاحتلام، ومنه - أيضاً -: كل ما كان بخلاف الشرع والدين، وهذا النوع من المنامات: إن كان مما يفزِع أو يحزِن ونحو ذلك فهو من قبيل أضغاث الأحلام الكاذبة التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها ولا تنذر بشيء ولا يستمد منها حكم ولا يستدل بها على أمر، وإن كان مما فيه مخالفة للشرع فهو من الأحلام الكاذبة التي يسوّل الشيطان بها لابن آدم، فهي كاذبة باطلة يجب ردّها وطرحها ولا يجوز الالتفات إليها ولا الحكم بها ولا استمداد أي حكم منها[1].

٢- تقسيم المنامات باعتبار من يراها:

تنقسم المنامات باعتبار الرائين لها إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منها درجات متفاوتة، وذلك كما يأتي:

أ- الأنبياء: فكل مناماتهم من قبيل الرؤيا الصادقة، فكلها حق وصدق بلا استثناء، وهي وحي من الله لهم، ومن دلائل نبوتهم، وذلك لعدم تمكن الشيطان منهم يقظة ومناماً، فهم في يقظتهم لا يقولون إلا الصدق، وفي مناماتهم

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٨٣)، مدارج السالكين (١/ ٥١).

لا يرون إلا الحق، قال ابن القيم: « ورؤيا الأنبياء وحي، فإنها معصومة من الشيطان، وهذا باتفاق الأمة »(١)، ومن أمثلة ذلك: رؤيا إبراهيم عليه السلام أنه يذبح إسماعيل، ورؤيا يوسف عليه السلام، ورؤيا النبي ﷺ في بدر وغيرها. فهذا النوع من المنامات: يفيد علماً ويقيناً، ويجب الإيمان به والعمل بما دل عليه، وتؤخذ منه جميع أمور الدين من العقائد والعبادات وغيرها - إن اشتمل عليها -.

ب- الصالحون: الأغلب على مناماتهم الرؤى الصادقة، وقد يعرض لهم في مناماتهم ما هو من قبيل أضغاث الأحلام، وذلك لقلة تمكن الشيطان منهم وصدق حديثهم في اليقظة، لكن لا يجزم بصحتها مطلقاً إلا بعد ظهورها ووقوعها(٢)، وكما أن الصالحين على درجات متفاوتة في الصلاح والصدق فكذلك صدق مناماتهم وصلاحها على درجات متفاوتة بحسب صدق الرائي وصلاحه. وهذا النوع من المنامات يختلف حكمه:

- فما كان من رؤى الصحابة رضي الله عنهم وأقرّه النبي ﷺ: فهو رؤيا حق وصدق بإطلاق، وهي مصدر من مصادر التلقي والاستدلال، فيجب الإيمان بها وبما دلت عليه والعمل به في كل أبواب الدين والاستدلال به على ذلك، وذلك لأن هذا النوع قسم من أقسام السنة النبوية، وهو الإقرار.

- وأما ما كان بخلاف ذلك: فقد اتفق أهل العلم على أنه لا يصلح للحجة، فلا يعتمد عليه في إثبات أمور الدين بعامة من العقائد والأحكام وغيرها، ولا يتخذ دليلاً شرعياً، فلا يعتمد على أنه دليل من أدلة الشرع في الإثبات

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٢) انظر: فتح الباري (١٢/ ٤٠٦).

أو النفي، وغاية ما يدل عليه: أنه تبشير وتحذير وتنبيه، وقد يستأنس به عند موافقته حجة شرعية صحيحة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والرؤيا المحضة التي لا دليل على صحتها لا يجوز أن يثبت بها شيء بالاتفاق »[١]، وقال ابن القيم: « وأما رؤى غيرهم [يعني: غير الأنبياء] فتعرض على الوحي الصريح، فإن وافقته وإلا لا يُعمل بها، فإن قيل: فما تقولون إذا كانت الرؤيا صادقة أو تواطأت؟، قلنا: متى كانت ذلك استحال مخالفتها للوحي، بل لا تكون إلا مطابقة له: منبهة عليه، أو منبهة على اندراج قضية خاصة في حكمه لم يعرف الرائي اندراجها فيه فيتنبه بالرؤيا على ذلك »[٢]، وقال الشاطبي: « الرؤيا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال، إلا أن تعرض على ما في أيدينا من الأحكام الشرعية: فإن سوّغتها عُمِل بمقتضاها، وإلا وجب تركها والإعراض عنها، وإنما فائدتها البشارة أو النذارة خاصة، أما استفادة الأحكام فلا »[٣]، وقال المعلمي: «اتفق أهل العلم أن الرؤيا لا تصلح للحجة، وإنما هي تبشير وتنبيه، وتصلح للاستئناس بها إذا وافقت حجة شرعية صحيحة»[٤].

ج- من عدا الأنبياء والصالحين: فالغالب على مناماتهم أضغاث الأحلام التي لا دلالة فيها ولا تفسير لها، وذلك لتسلط الشيطان عليهم وقلة الصدق عندهم، وقد يقع فيها ما هو من قبيل الرؤيا الصادقة[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥٧).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٦٢-٦٣).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٥٧).

(٤) التنكيل (٢/ ٢٥٩).

(٥) انظر: إكمال المعلم (٦/ ٧٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٦٢)، عمدة القاري (٢٤/ ١٣٧).

المطلب الأول

منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

أولاً- منزلة القصص وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

تعدّ القصص من مصادر التلقي والاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة بمختلف فرقهم وطوائفهم واتجاهاتهم، فما من فرقة منهم إلا وتجعل للقصص التي تتناقلها وترويها عن مشايخها وأئمتها ومُقَلَّديها منزلة ومكانة رفيعة قد تضاهي منزلة الكتاب والسنة في التلقي والاستدلال وقد تزيد عليها!.

وأعظم من يظهر فيهم ذلك من أهل الأهواء والبدعة طائفتان:

الأولى- الصوفية: فالناظر في مؤلفاتهم يتضح له جليّاً من أول وهلة ما شُحِنت به من قصص وحكايات عن مشايخ الطريقة المتقدمين منهم والمتأخرين، كما يظهر له مع التأمل أنهم لا يسوقون تلك القصص لمجرد الاتعاظ والعبرة والاستئناس، بل يسوقونها وهم يستفيدون منها علوماً يدّعون أنهم بها يفهمون دين الله الذي أنزله على محمد ﷺ، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى جعلها بمنزلة نصوص الوحي بعضها مع بعض من البيان والتقييد والتخصيص وربما النسخ، بل إن منهم من يغلو فيدّعي وجود التعارض بينها وبين نصوص الكتاب والسنة ثم يقدمها على النصوص، ويجعل ذلك من الواجبات - بل من الدين -، ثم إنهم يستدلون بتلك القصص على أمور الدين أمراً ونهياً، تشريعاً ونسخاً، عقيدة وأحكاماً وسلوكاً، وكل هذا سيظهر عند عرض منهج أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص في المطلب الثاني من هذا المبحث - إن شاء الله -.

الثانية- أهل البدع والشركيات المتعلقة بالقبور: فمن أعظم ما يستمدون منه ما هم عليه من الضلال والبدع والشرك: تلك القصص التي يتناقلونها فيما بينهم جيلاً بعد جيل عن تلك الكرامات التي وقعت لمن استغاث بقبر أو لاذ به أو دعا صاحبه أو توسّل وأقسم به، أو تلك العقوبات التي نالت من مسّ القبور وأصحابها بسوء أو أعرض عنهم أو أنكر التعلّق بهم. كما أنهم يستدلون بتلك القصص على أن ما هم عليه من الأعمال شرعيٌّ صحيحٌ مقرِّبٌ إلى الله لا يجوز الشك فيه فضلاً عن إنكاره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مقرِّراً ذلك، ومبيّناً أسبابه -: «ومنه: قول طائفة أخرى: (قبر معروفٍ ترياق مجرب)، و: (الدعاء عند قبر الشيخ فلان مجاب)، ونحو ذلك. وحجتهم: أن طائفة من الناس استغاثوا بحي أو ميت فرأوه قد أتى في الهواء وقضى بعض تلك الحوائج وأخبر ببعض ما سئل عنه. وهذا كثير واقع في المشركين الذين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين والكواكب والأوثان، فإن الشياطين كثيرا ما تتمثل لهم فيرونها قد تخاطب أحدهم ولا يراها ولو ذكرت ما أعلم من الوقائع الموجودة في زماننا من هذا لطال هذا المقام، وكلما كان القوم أعظم جهلا وضلالا كانت هذه الأحوال الشيطانية عندهم أكثر، وقد يأتي الشيطان أحدهم بمال أو طعام أو لباس أو غير ذلك وهو لا يرى أحدا أتاه به فيحسب ذلك كرامة، وإنما هي من الشيطان، وسببه شركه بالله تعالى وخروجه عن طاعة الله ورسوله إلى طاعة الشياطين، فأضلتهم الشياطين بذلك كما كانت تضل عباد الأصنام، ومثل هذه الأحوال لا تكون من كرامات أولياء الله تعالى المتقين. ثم انقسموا حزبين: حزبا رأوا

فيمن يفعلها من الكفر والفسوق والعصيان ما يخرجه عن كونه من أولياء الله تعالى المتقين، وكذّبوا بما ينقل عنه من ذلك. وحزبا رأوا ذلك منه أو ثبت بالنقل المتواتر عن واحد أو عدد من ذلك ما يوجب حصول مثل ذلك لهؤلاء، فيظنون أنهم من أولياء الله المتقين، ثم من هؤلاء من يقول: من أولياء الله تعالى من له طريق إلى الله تعالى غير مبايعة الرسل، ومن هؤلاء من يفضل كثيرا من الأولياء على الأنبياء، ومنهم من يقول: هؤلاء يتصرفون بالقدرة والمشيئة تصرفا خرجوا به عن حكم وجوب طاعة الأنبياء عليهم وصاروا غير مكلفين بأمر الأنبياء و نهيهم، ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه. ومرادهم: أن كل من كان معه القدر كانوا معه وإن كان كافرا أو فاسقا من غير نظر في العاقبة ولا في وعد الله ووعيده، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية...، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده، ونحو هذه الكفريات لا يقولها إلا من هو أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ومع هذا فهي عند أصحابها من حقائق العارفين وأسرار أولياء الله المصطفين خواص الرب الذين هم أفضل من الأنبياء والمرسلين...، فهذه حكايات في آثار حصلت لبعض من استغاث ببعض المخلوقين الميتين والغائبين، وعندهم عادات وجدوا عليها سلفهم ممن كان له نوع من العلم والعبادة والزهد، فليس معهم بذلك حديث يروى ولا نقل عن صحابي ولا تابعي ولا قول إمام مرضي»[1]. وقال: «والذين

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨٠-٤٨٥).

يجعلون دعاء الموتى والأنبياء والأئمة والشيوخ أفضل من دعائهم الله تعالى أنواع متعددة: منهم من يقدم دعاءهم، ومنهم من يحكي أنواعا من الحكايات، مثل: حكاية أن بعض المريدين استغاث بالله تعالى فلم يغثه، فاستغاث بشيخه فأغاثه، وحكاية أن بعض المأسورين في بلاد العدو دعا الله تعالى فلم يخرجه، فدعا بعض المشايخ الموتى فجاءه فأخرجه إلى بلاد الإسلام، وحكاية أن بعض الشيوخ قال لمريده: إذا كانت لك حاجة فتعال إلى قبري، وآخر قال: فتوسل بي، وآخر قال: قبر فلانٍ الترياق المجرب»[١].

ونصّ الإمام ابن القيم على أن اعتماد أهل البدع القبوريين على القصص من أعظم أسباب وقوعهم في البدع والشرك، فقال: «فإن قيل: فما الذي أوقع عباد القبور في الافتتان بها مع العلم بأن ساكنيها أموات لا يملكون لهم ضرا ولا نفعا ولا موتا ولا حياتا ولا نشورا؟، قيل: أوقعهم في ذلك أمور:... منها: حكايات حكيت لهم عن تلك القبور: أن فلانا استغاث بالقبر الفلاني في شدة فخلص منها، وفلانا دعاه أو دعا به في حاجة فقضيت له، وفلانا نزل به ضر فاسترجى صاحب ذلك القبر فكشف ضره، وعند السدنة والمقابرية من ذلك شيء كثير يطول ذكره»[٢].

وممن يستمد من القصص شيئاً من عقائده ومذهبه ويستدل بها على ذلك: أهل الغلو في العقل وتقديسه، وذلك من عجائبهم، فإنهم أعرضوا عن نصوص السنة بدعوى أنها أدلة لفظية أو أخبار آحاد لا تفيد القطع واليقين، ومع ذلك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٦٧٧).

(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٢١٤-٢١٥).

تجدهم يقتبسون بعض آرائهم ومذاهبهم مما يروونه من تلك القصص عن أئمتهم، ويستدلون بها كذلك؛ ولهذا اشتدّ أهل السنة في النكير عليهم لما في صنيعهم هذا من التناقض والخروج عن العقل[1]، ومن أمثلة ذلك: القصة التي يدّعي المعتزلة وقوعها بين أحد قدمائهم وأعيانهم (وهو عثمان الطويل) وقتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيزعمون أن عثمان الطويل لقي قتادة، فقال قتادة له: يا عثمان، ما حبسك عنا؟، لعل هذه المعتزلة حبستك عنا؟، فقال عثمان: نعم، حديث سمعتك ترويه عن رسول الله ﷺ، قال: وما هو؟، قال: سمعتك تروي عن رسول الله ﷺ: «ستفترق أمتي على فرق، خيرها وأبرُّها: المعتزلة»، فأنا اليوم ممن لزمه هذا الاسم[2].

ثانياً- منزلة المنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة:

لأهل الأهواء والبدعة فيما يتعلق بمنزلة المنامات وحجيتها موقفان متقابلان: أحدهما تفريط وجفاء، والآخر إفراط وغلوّ.

فجانب التفريط والجفاء: يمثّله الفلاسفة وأهل الكلام من الأشاعرة وأكثر المعتزلة، وهؤلاء يتفقون على إنكار أن يكون للرؤيا حقيقة، وأن تكون من الله، ويجعلون المنامات كلها من باب واحد وكيفية واحدة، ثم منهم من ينسبها

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص(١٦٥-١٦٦). وانظر في نقض هذه القصة الموضوعة: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٥-١٢٦).

إلى الأوهام والخواطر والخيالات الباطلة التي لا تدل على شيء، ومنهم من يجعلها من الطبائع، ومنهم من ينسبها إلى أخلاط البدن(١).

وجانب الإفراط والغلوّ: يمثّله قولان:

الأول: الغلوّ في حقيقة المنامات، بدعوى أن ما يراه النائم في نومه صحيح كرؤية العينين في اليقظة، فإذا رأى الإنسان في المنام كأنه بأفريقية وهو ببغداد فقد اخترعه الله سبحانه بأفريقية في ذلك الوقت، والقائل بذلك شرذمة من المعتزلة(٢).

الثاني: موقف الصوفية، «فالرؤى والمنامات مصدر مهم عند الصوفية للمعرفة والتلقي، بل هي مصدر يقيني لا يتطرق إليه الشك أو الغلط، فهم يبنون عليها كثيراً من عقائدهم الباطلة، ويستندون عليها في ترويج ضلالاتهم ومعرفة الحلال والحرام عندهم وتفسير القرآن وتصحيح وتضعيف الأحاديث ونسج المناقب والفضائل لشيوخهم وغير ذلك، ومن دلائل عنايتهم بالمنامات: أنهم عقدوا لها أبواباً في مصنفاتهم»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالطريق العقلية والنقلية والكشفية والخبرية والنظرية طريقة أهل الحديث وأهل الكلام وأهل التصوف قد تجاذبها الناس نفيًا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١١٥-١١٦)، المفهم للقرطبي (٦/ ٦-٧)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣)، الروح ص(٤٤)، طريق الهجرتين ص(٤٢٨)، مدارج السالكين (١/ ٢٠٣) (٢/ ٢٣٣)، روح المعاني (٥/ ٢٠٧-٢٠٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين ص(٤٣٣).

(٣) الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٢٩٧-٢٩٨).

وإثباتًا، فمن الناس من ينكر منها ما لا يعرفه، ومن الناس من يغلو فيما يعرفه فيرفعه فوق قدره وينفي ما سواه، فالمتكلمة والمتفلسفة تعظم الطرق العقلية وكثير منها فاسد متناقض، وهم أكثر خلق الله تناقضًا واختلافًا، وكل فريق يرد على الآخر فيما يدعيه قطعيًا، وطائفة ممن تدعي السنة والحديث يحتجون فيها بأحاديث موضوعة وحكايات مصنوعة يعلم أنها كذب، وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي، وكثير من المتصوفة والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفًا وهي خيالات غير مطابقة وأوهام غير صادقة»[١].

وموقف الصوفية من المنامات هو المراد في هذا المبحث؛ لأنهم هم الذين يستدلون بها، بخلاف من أنكر حقيقتها؛ فإنه لا يستدل بها ولا يلتفت إليها أصلاً.

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٨-٣٣٩).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه

إذا كانت السنة النبوية - وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع والاستدلال - لا يصح الاستدلال بحديثٍ منها إلا بعد التثبّت من صحته والتوثّق من رواته عدالةً وحفظاً؛ فكيف بما لا يؤخذ منه حكم، ولا يستفاد منه شريعة، ولا يستدل به على عقيدة وأمر ونهي؛ من: القصص التي يتجوّز الناس في نقلها، ولا يصرفون إليها جهدهم في التثبّت والتبيّن؟، ومن: المنامات التي لا بد فيها من النظر إلى حال صاحبها صلاحاً واستقامةً أو ضلالاً وانحرافاً قبل النظر في ثبوتها؟!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر حكاية أوردها القشيري في رسالته -: «قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله، مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»[(١)].

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

لكن أهل الأهواء والبدعة يستدلون بالقصص والمنامات دون أدنى جهدٍ يبذلونه في التحقّق من صحتها وثبوتها عمّن نُقِلت عنه، بل قد لا ينظرون أساساً في سلامة واستقامة من رُوِيت عنه!.

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة مسلك قديم، فقد استعمله أهل العقل من الجهمية ونحوهم، فكانوا يستدلون ببعض القصص على ما يوافق أهواءهم وأقوالهم دون النظر في صحتها:

قال الدارمي - في معرض بيان بعض شبه الجهمية في دعواهم أن أحاديث الصفات دخيلةٌ على أهل الحديث -: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية بن أبي سفيان ﵁ بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثاً ألقاه فيه، ثم رويت بعده»(١).

وهذا الأمر وإن كان قليلاً أو محدوداً فيمن مضى، إلا أنه لما جاء الصوفية بلغ السيل الزُّبى، فصارت أوّل فرقة ظهرت في الإسلام تبني كل عقائدها ومذهبها وأحكامها على القصص والمنامات، فصاروا يتناقلونها دون تثبّت أو رويّة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن كتب الصوفية مثل: الرسالة للقشيري -: «وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»(٢). وقال - في التقعيد لما ينقله القشيري وغيره من الصوفية عن الشيوخ -: «وما يرسله في هذه الرسالة...: إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقه، أو يكون من فوقه كذلك، أو وجده مكتوبا في بعض الكتب فاعتقد صحته، ومن

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٣٢).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

كان من المرسِلين لما يذكرونه عن الأولين والآخرين يعتمد في إرساله على صحيح النقل والرواية عن الثقات فهذا يعتمد إرساله، وأما من عرف فيما يرسله كثير من الكذب لم يوثق بما يرسله، فهذا التفصيل موجود فيمن يرسل النقول عن الناس من أهل المصنفات...، وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع فعامته من كتابين: كتاب اللمع لأبي نصر السراج، فإنه يروى عن أبي حاتم السجستاني عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروى عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن كتاب السماع لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»[1].

ثم جاء بعدهم القبوريون فسلكوا طريقتهم وانتهجوا نهجهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن قيل: قد نُقِل عن بعضهم أنه قال: (قبر معروفٍ الترياق المجرب)، وروي عن معروف أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره، وذكر أبو علي الخرقي في قصص من هجره أحمد أن بعض هؤلاء المهجورين كان يجيء إلى قبر أحمد ويتوخى الدعاء عنده، وأظنه ذكر ذلك المروزي، ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء، وعلى هذا عمل كثير من الناس، وقد ذكر المتأخرون المصنفون في مناسك الحج: إذا زار قبر النبي ﷺ فإنه يدعو عنده، وذكر بعضهم أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له، وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر أنها بقعة يجوز السلام والذكر والدعاء عندها فجازت القراءة عندها كغيرها، وقد رأى بعضهم منامات في

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

الدعاء عند قبر بعض الأشياخ، وجرب أقوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازي المقدسي وغيره، وقد أدركنا في أزمامنا وما قاربها من ذي الفضل عند الناس علما وعملا من كان يتحرى الدعاء عندها والعكوف عليها، وفيهم من كان بارعا في العلم، وفيهم من له عند الناس كرامات، فكيف يخالف هؤلاء؟. وإنما ذكرت هذا السؤال مع بُعْدِه عن طريق أهل العلم والدين لأنه غاية ما يتمسك به القبوريون...، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه، وإما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف، ونحن لو روى لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟، ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخطئ فيه ويصيب، أو قاله بقيود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه، فحرف النقل عنه، كما أن النبي ﷺ لما أذن في زيارة القبور بعد النهي عنها فَهِم المبطلون أن ذلك هو الزيارة التي يفعلونها مِن حَجِّها للصلاة عندها والاستغاثة بها، ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقلٍ لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجوز استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وتركه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال»(١).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٢-٣٤٤).

وفيما تقدم ذكره عن الإمامين الدارمي وشيخ الإسلام ابن تيمية نماذج لهذا المسلك، ولذلك فأكتفي هنا بالإشارة إلى هذا النموذج، وهو:

القصة التي نسبها أهل الأهواء والبدعة إلى الإمام مالك دون تثبت أو تحقق، واستدلوا بها على بعض المخالفات الشرعية التي يفعلونها عند قبر النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي ﷺ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به»(١).

❁ ❁ ❁

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥).

المسلك الثاني

وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب

لا تقتصر طريقة أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقصص والمنامات على نقلها والاستدلال بها دون النظر في صحتها أو استقامة من نقلت عنه؛ بل منهم من يتجاوز ذلك فيقع فيما حرمه الله من الكذب والافتراء والبهتان، فيضع على لسان الشيوخ والمتبوعين من القصص والمنامات ما يؤيد المذهب والطائفة والقول، ثم يستدل به على ذلك.

قال الدارمي - عن الجهمية -: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: (نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها)»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - عن الصوفية -: «وما يرسله في هذه الرسالة [يعني: القشيري في رسالته] قد وجد كثير منه مكذوب على أصحابه...، ومن أكثر الكذبِ: الكذبُ على المشايخ المشهورين، فقد رأينا من ذلك وسمعنا ما لا يحصيه إلا الله، وهذا أبو القاسم - مع علمه وروايته بالإسناد - ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها من له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم»[٢].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

وقال - عن القبورية -: «وأكثر ما تجد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والمجاورين لها الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، وقد يحكى من الحكايات التي فيها تأثير مثل: أن رجلا دعا عندها فاستجيب له، أو نذر لها إن قضى الله حاجته فقضيت حاجته، ونحو ذلك، وبمثل هذه الأمور كانت تعبد الأصنام»(١).

وهذا المسلك له نماذج كثيرة جدا:

۞ فمن القصص الموضوعة:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتا»(٢).

٢- وقال: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!»(٣).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٢٠).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٣٦-٣٣٧).

٣- وقال: «ويذكرون حكايات يظنونها صدقا، منها: أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم بعض أصحابه يوم أحد وحنين، فقال لهم: يا أصحابي، أين تذهبون وتدعوني؟، فقالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه...، ويذكرون ما هو أعظم كفرا من هذه الحكاية، وهو أن الله تعالى أطلع رسوله على سر الأسرار ليلة المعراج، وأمره أن لا يخبر به أحداً، وأنه رأى أهل الصفة يتكلمون به، فقال لهم: من أين لكم هذا؟، فقالوا: أخبرنا الله به، فقال: يا رب، ألم تأمرني أن أكتم هذا السر؟، فقال: أنا أمرتك أن تكتمه، وأنا أخبرتهم به...، وأعظم من هذا كفرا ما يذكره بعضهم من أن الله أمر نبيه بزيارة أهل الصفة، وأنه ذهب ليزورهم فلم يفتحوا له الباب، وقالوا له: اذهب إلى من أرسلت إليه فإنه لا حاجة لنا بك، وأنه عاد إلى ربه فأمره أن يذهب إليهم ويتأدب معهم ويقول: خادمكم محمد جاء ليزوركم، وكل هذا كفر من قائله ومعتقده»(١).

۞ وأما المنامات: فلا أدلّ على ما يفعله أهل الأهواء والبدعة من وضعها للاستدلال بها على ما يؤيد المذهب من تلك المنامات التي يضعها أصحابها أو من ينسبونها إليه في رؤيتهم لله تعالى أو لنبيه ﷺ، ويضّمنونها تقرير ما هم عليه من الضلال والانحراف، ومن ذلك:

١- زعم علي بن وهب السنجاري أنه رأى الله في المنام فقال له: «يا عبدي، قد جعلتك من صفوتي في أرضي، وأيّدتك في جميع أحوالك بروح مني، وأقمتك

---

(١) الرد على البكري (٢/ ٤٨١-٤٨٤).

رحمة لخلقي، فاخرج إليهم، واحكم فيهم بما علمتك من حكمي، واظهر لهم بما أيدّتك به من آياتي»[1].

٢- قول أبي المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كان لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تُقضى»[2].

٣- وما ادّعاه الساوي من أنه رأى النبي ﷺ عليه زِيّ أهل التصوف، وأنه قرأ عليه قواعد العقائد الذي صنفه الغزالي، فأذن له في القراءة، فقرأ عليه الكتاب[3].

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٥).

(٣) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣٠-٢٣٧).

المسلك الثالث

نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب

لما كان مقصود أهل الأهواء والبدعة من سرد القصص والمنامات هو الاستدلال والاحتجاج بها على أمر من الأمور؛ فإنهم من أجل تحقيق ذلك وتقويته سلكوا مسالك فيها من الاحتيال والتغرير بالناس ما فيها.

ومن ذلك: أنهم عندما يضعون شيئاً من ذلك قد لا ينسبونه إلى أناسٍ مجاهيل لا قيمة لهم ولا يُعرَف من هم، لأن ذلك قد يُفقِد القصة والمنام قيمتهما التي أرادوا من أجلها الاستدلال بهما، كما أن ذلك يفتح باب النقد عليهم على مصراعيه من مخالفيهم، بأن يشجبوا استدلالهم بما يُنقَل عن شخصٍ غير مرضيٍّ بإطلاق أو عند تلك الطائفة، ولذلك فإنهم يعمدون إلى من له مكانة ومنزلة عند المسلمين - بعامة - أو عند طائفتهم - بخاصة - فينسبون إليهم تلك القصص والمنامات؛ ليكون لها وقْعٌ عند من يسمعها أو يقرؤها.

ثم إن جميع من يسلك هذا المسلك يتفقون على نسبة ذلك إلى الأنبياء أو الصحابة أو أئمة الإسلام كأعيان التابعين وتابعيهم والأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، ثم هم بعد ذلك تختلف مسالكهم: فالصوفية يستدلون بما ينسبونه إلى مشايخ طريقتهم، والرافضة يستدلون بما ينسبونه إلى آل البيت، ولكل فريق منهما في ذلك مؤلفات مشهورة معلومة مشحونة بالقصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وآخرون يحجون إلى القبور، وطائفة صنفوا كتبا وسموها مناسك حج المشاهد، كما صنف أبو عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالمفيد[١] أحد شيوخ الإمامية كتابا في ذلك، وذكر فيه من الحكايات المكذوبة على أهل البيت ما لا يخفى كذبه على من له معرفة بالنقل»[٢].

قال الكلاباذي: «وأما من نسبهم إلى الصُّفَّة والصوف: فإنه عبر عن ظاهر أحوالهم؛ وذلك أنهم قوم قد تركوا الدنيا فخرجوا عن الأوطان، وهجروا الأخدان، وساحوا في البلاد، وأجاعوا الأكباد، وأعروا الأجساد، لم يأخذوا من الدنيا إلا مالا يجوز تركه من ستر عورة، وسد جوعة...

ومن لبسهم وزيهم سموا: «صوفية»؛ لأنهم لم يلبسوا لحظوظ النفس ما لان مسه، وحسن منظره، وإنما لبسوا لستر العورة، فتجزوا بالخشن من الشعر، والغليظ من الصوف.

ثم هذه كلها: أحوال أهل الصُّفَّة، الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ؛ فإنهم كانوا غرباء فقراء مهاجرين، أخرجوا من ديارهم وأموالهم، ووصفهم أبو هريرة وفضالة بن عبيد فقالا: يَخِرّون من الجوع حتى تحسبهم الأعراب مجانين، وكان لباسهم الصوف حتى إن كان بعضهم يعرق فيه فيوجد منه

---

(١) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الكرخي، أبو عبد الله، ويعرف أيضا بابن المعلم، عالم الشيعة وإمام الرافضة، كان شيخ مشايخ الطائفة ولسان الإمامية ورئيس الكلام والفقه والجدل، وله أكثر من مائتي مصنف، مات سنة (٤١٤هـ). انظر: العبر في خبر من غبر (٣/ ١١٦-١١٧).

(٢) الرد على البكري (٢/ ٥٦٠).

ريح الضأن إذا أصابه المطر، هذا وصف بعضهم لهم، حتى قال عيينة بن حصن للنبي ﷺ: إنه ليؤذيني ريح هؤلاء، أما يؤذيك ريحهم؟!.

ثم الصوف: لباس الأنبياء، وزي الأولياء.

وقال أبو موسى الأشعري عن النبي ﷺ: «إنه مر بالصخرة من الرَّوحاء سبعون نَبِيّاً، حفاة، عليهم العَبَاء، يؤمون البيت العتيق».

وقال الحسن البصري: «كان عيسى عليه السلام يلبس الشَّعر، ويأكل من الشجرة، ويبيت حيث أمسى».

وقال أبو موسى: «كان النبي ﷺ يلبس الصوف، ويركب الحمار، ويأتي مدعاة الضعيف».

وقال الحسن البصري: «لقد أدركت سبعين بدريا، ما كان لباسهم إلا الصوف».

فلما كانت هذه الطائفة بصفة «أهل الصفة» فيما ذكرنا، ولبسهم وزيهم زي أهلها، سموا «صُفِّيَّة»، و«صوفية»(١).

ففي هذا النص وحده: نسبة القصص إلى الأنبياء: (سبعون نبياً) (عيسى عليه السلام) (محمد ﷺ)، ونسبتها إلى الصحابة (أهل الصفة) (سبعون بدرياً)؛ لتقرير أن ما عليه الصوفية من لبس الصوف والتقرّب به إلى الله هو فعل الأنبياء والصحابة.

وأراد الكلاباذي أن يستدل على صحة ما عليه الصوفية من زعمهم تنبيه الله إياهم في الرؤيا، ورؤيتهم النبي ﷺ في المنام وتلقيهم عنه، فاستدل بقصة

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٤-١٥).

ومنام نسبهما إلى تابعي جليل من أئمة الإسلام، هو: الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: «**يشهد لصحة الرؤيا**: ما حدثنا علي بن الحسن بن أحمد السرخسي إمام جامعها...، عن الحسن البصري قال: دخلت مسجد البصرة، فإذا رهط من أصحابنا جلوس فجلست إليهم، فإذا هم يذكرون رجلا يغتابونه، فنهيتهم عن ذكره، وحدثتهم بأحاديث في الغيبة بلغتني عن رسول الله ﷺ وعن عيسى ابن مريم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فأمسك القوم وأخذوا في حديث آخر، ثم عرض ذكر ذلك الرجل فتناولوه وتناولته معهم، فانصرفوا إلى رحالهم وانصرفت إلى رحلي، فنمت، فأتاني آت في منامي أسود في يده طبق من خلاف، وعليه قطعة من لحم خنزير، فقال لي: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير! قال: كل؟ قلت: لا آكل؛ هذا لحم خنزير، هذا حرام! قال: لتأكلنه؟ فأبيت عليه، ففك لحيي ووضعها في فمي، فجعلت ألوكها وهو قائم بين يدي، فجعلت أخاف أن ألقيها وأكره أن أسترطها، فاستيقظت على تلك الحال، فوالله لقد لبثت ثلاثين يوما وثلاثين ليلة ما ينفعني طعام أطعمه ولا شراب أشربه، إلا وجدت طعمها في فمي وريحها في منخري»[١].

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى الأئمة المتبوعين: فمنها: ما سبق ذكره في المسلكين الأول والثاني من هذا المطلب من:

- القصة المنسوبة إلى الإمام مالك في استقبال قبر النبي ﷺ عند الدعاء والاستشفاع به ﷺ.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥-١١٦).

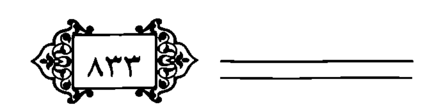
• القصتين المنسوبتين إلى الإمامين مالك والشافعي في مسألة السماع.

وأما القصص والمنامات التي ينسبونها إلى متبوعيهم: فهي التي يقوم عليها أصل المذهب والطريقة، وهي الأساس عندهم في التلقي والاستدلال، ولذا فإن كتبهم مملوءة من ذلك، وسيأتي في ثنايا المسالك الآتية من هذا المطلب نماذج كثيرة لذلك، فأكتفي هنا بنموذج واحد تشيب من نكارته الولدان:

قال الكلاباذي: «دخل جماعة على رابعة يعودونها من شكوى، فقالوا: ما حالك؟، قالت: والله ما أعرف لعلتي سبباً، غير أني عُرِضَتْ عليّ الجنة، فمِلْتُ بقلبي إليها، فأحسب أن مولاي غار عليّ فعاتبني، فله العُتْبى»[١].

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٦).



المسلك الرابع
استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات

مما لا شك فيه: أن القصص لها تأثيرها ووقعها في نفس الإنسان، وذلك لأنها تمسّ فيه جانب العاطفة والوجدان، وتحرّك مشاعره بحسب ما تتضمنه من معاني وأفكار، وتنفذ إلى قلبه وعقله بأيسر السبل؛ ولذا كان من وسائل التعليم والدعوة: الأسلوب القصصي، لكن ذلك إنما يكون وفق الضوابط الشرعية والأصول المرعية، ومن ذلك: الاستفادة من قصص القرآن والسنة فهي أحسن القصص وأصدقه وأبلغه وأنفعه للعباد، فيكثر العبد من التأمل فيها وفي المعاني العظيمة التي تضمنتها وفي طريقة عرضها(١).

وقد عُنِي أهل الأهواء والبدعة بهذا الأمر عناية فائقة فيما يستدلون به من القصص والمنامات، لكنها عناية على غير هدىً وسنة، بل استعملوا ذلك فيما لا يحبه الله ويرضاه، والمتأمل في قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم التي يروونها يلحظ أنهم يحرصون أشدّ الحرص على أن يخترقوا بها الأذهان والأفئدة من خلال تحريك المشاعر واستثارة العواطف مباشرة، مما يؤدي بالسامعين إلى التأثر السريع الشديد بها مع غفلتهم عمّا أنعم الله به عليهم من العقل والحكمة والرويّة.

---

(١) انظر: القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ١٤٧-١٥٠)، تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (٨/ ٣١٨-٤٣٩) كلاهما لابن سعدي - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته -.

كما أن أهل الأهواء والبدعة استعملوا في ذلك أساليب متعددة ومسالك مختلفة، قد تختلف في طريقتها الظاهرة، لكنها تتفق في مضمونها من استثارة العواطف والمشاعر:

فمن طرقهم ومسالكهم في ذلك:

١- نسبة القصص والمنامات إلى من يشعر الناس تجاهه بالمحبة والإجلال والتقدير، وتتحرك مشاعرهم وعواطفهم إليه بالثقة والإصغاء والاتباع، من: الأنبياء وأعيان الصلاح والتقوى والخير والزهد والعلم - كما سبق بيانه في المسلك السابق -.

٢- تضمين القصص والمنامات ما تتّجه إليه مشاعر وعواطف كل مؤمن، من: ذِكْر الجنة والحور العين ونحو ذلك، ومن ذلك: ما ذكره الجنيد(١) قال: «دخلت يوماً على السريّ السقطي(٢) وهو يبكي فقلت له: وما يبكيك؟، فقال: جاءتني البارحة الصبية فقالت: يا أبتِ، هذه ليلة حارة، وهذا الكوز

---

(١) الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم، الخزاز، ويقال له: القواريري، أصله من نهاوند، ولد ببغداد ونشأ بها، وتفقه بأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وكان يفتي بحضرته وعمره عشرون سنة، واشتهر بصحبة الحارث المحاسبي وخاله سري السقطي، ولازم التعبد وتكلم على طريقة الصوفية، مات سنة (٢٩٨هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/ ١١٣-١١٤).

(٢) سري بن المغلس السقطي، أبو الحسن، بغدادي المولد والوفاة، من كبار المتصوفة، وكان إمام البغداديين وشيخهم في وقته، وهو خال الجنيد وأستاذه، مات سنة (٢٥٣هـ). انظر: الأعلام (٣/ ٨٢).

أعلقه هاهنا، ثم إنه حملتني عيناي فنمت، فرأيت جارية من أحسن الخلق قد نزلت من السماء، فقلت: لمن أنتِ؟، فقالت: لمن لا يشرب الماء المبرد في الكيزان، فتناوَلَت الكوز فضربت به الأرض فكسرته، قال الجنيد: فرأيت الخزف لم يرفعه ولم يمسه حتى عفا عليه التراب!»[١].

٣- تضمين القصص والمنامات ما يتشوّف إليه كل مؤمن من فضل الله وكرمه وتوفيقه، فيضمِّنونها فضائل ومزايا يزعمون أن الله أكرمهم وخصّهم بها - كما سيأتي بيانه في المسلك السادس من هذا المطلب -.

٤- تضمين القصص والمنامات خصالاً ذميمةً ينسبونها إلى مخالفيهم أو إلى ما فيه تنقّصٌ لأشخاصهم أو أعمالهم؛ ليحركوا مشاعر الناس تجاه أولئك الأشخاص أو تلك الأعمال بالنُّفرة والبغض والإعراض - وربما العداوة الشديدة والحرب -، ومن ذلك: ما زعموه من أن الحسن البصري دخل مسجداً ليصلي فيه المغرب، فوجد إمامهم حبيباً العجمي، فلم يصلِّ خلفه لأنه خاف أن يلحن لعُجمةٍ في لسانه، فرأى في المنام تلك الليلة قائلاً يقول له: «لِمَ لَمْ تصلِّ خلفه؟، لو صليتَ خلفه لغُفر لك ما تقدم من ذنبك؟!»[٢]، ومما لا تفوت الإشارة إليه في هذا المقام: أن هذه الطريقة يكثر أهل الأهواء والبدعة من سلوكها في كل عصر، فما من عصرٍ إلا ويضعون فيه قصصاً وحكاياتٍ في ذم أهل السنة والحق والخير، وينسبون إليهم من الأقوال والأعمال ما هم منه برآء، فالقصة المنسوبة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية في تشبيه نزول الله بنزوله من المنبر

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٧٠).

(٢) المصدر السابق ص(٥٦٤).

مشهورة معروفة، والقصص التي وضعها المخالفون لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في رميه وأتباعه بإهانة القبور والمقبورين والأولياء والصالحين وتكفير المسلمين أكثر من أن تُحصَر، ولا تزال هذه الطريقة مسلوكة في هذا العصر في محاربة دولة التوحيد وحكامها وعلمائها وأهل الخير والصلاح فيها.

المسلك الخامس

تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

مما خص الله به أهل السنة وأكرمهم به، وأنعم به عليهم : أن أصولهم وقواعدهم وعقيدتهم وأحكامهم مستمدة من الوحي المعصوم (الكتاب والسنة) والإجماع المعصوم، فمتى ما أراد أحد أهل السنة الاستدلال على شيء من ذلك أو تقريره أو نشره بين الناس ودعوتهم إليه كان ذلك عليه من أيسر الأمور؛ إذ ليس عليه إلا أن يذكر من الآيات والأحاديث والآثار الصافية النافعة ما يحقق له مراده.

وأما أهل الأهواء والبدعة فأصولهم وقواعدهم وعقائدهم وأحكامهم التي خرجوا بها عن الكتاب والسنة والإجماع مبتدعة مخترعة، لا يوافقها نقل صحيح ولا يقبلها عقل صريح، ولما كان الحال كذلك فإنهم لو ذكروها مجرَّدة لردت عليهم ولم يكن لها قبول بين الناس ولا انتشار، فكان من الوسائل التي سلكوها لنشرها بين الناس وإنفاذها إلى أفئدتهم: تضمينها في القصص والمنامات التي ينسبونها إلى أعيانهم وأئمتهم ومتبوعيهم، فإن الناس متى سمعوها تلقفوها مع ما تضمنته من عقائد وأفكار وقواعد، فترسخ في أذهانهم، وتمتزج بأفئدتهم، فيكون لها عليهم تأثير بالغ.

ففي حكاية تُنقل عن إبراهيم بن أدهم ضمّنها صاحبها عدة قواعد لمنهج الصوفية في الفقر والذل وإرهاق النفس، فتقول القصة: قال إبراهيم بن أدهم لرجل

في الطواف: «اعلم أنك لن تنال درجة الصالحين حتى تجوز ست عقبات:

أولاها: تغلق باب النعمة، وتفتح باب الشدة.

والثانية: تغلق باب العز، وتفتح باب الذل.

والثالثة: تغلق باب الراحة، وتفتح باب الجهد.

والرابعة: تغلق باب النوم، وتفتح باب السهر.

والخامسة: تغلق باب الغنى، وتفتح باب الفقر.

والسادسة: تغلق باب الأمل، وتفتح باب الاستعداد للموت»[١].

ولما كانت القصص والمنامات هي سبيل من سُبل الصوفية والرافضة لنشر قواعدهم وأفكارهم وعقائدهم بين الناس؛ فأذكر هنا نماذج من الفريقين:

أولاً- الصوفية:

١- مدح الصوفية وبيان أعمالهم وصفاتهم:

أورد الكلاباذي في ذلك هذه القصص الثلاث:

أ- قال رجل لسهل بن عبد الله التستري[٢]: من أصْحَب من طوائف الناس؟ فقال: عليك بالصوفية؛ فإنهم لا يستكثرون، ولا يستكثرون شيئاً، ولكل فِعل عندهم تأويل، فهم يعذرونك على كل حال.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) سهل بن عبد الله بن يونس، التستري، أبو محمد، الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة ومواعظ حسنة، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٠-٣٣٣).

ب- وقال يوسف بن الحسين: سألتُ ذا النون: من أَصْحب؟ فقال: من لا يملك، ولا ينكر عليك حالاً من أحوالك، ولا يتغيّر بتغيّرك وإن كان عظيماً، فإنك أحوج ما تكون إليه أشد ما كنت تغيرا.

ج- وقال ذو النون[1]: رأيت امرأةً ببعض سواحل الشام، فقلت لها: من أين أقبلتِ - رحمك الله -؟ قالت: من عند أقوام ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[السجدة: ١٦] قلت: وأين تريدين؟ قالت: إلى ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[النور: ٣٧] قلت: صفيهم لي، فأنشأت تقول:

قوم همومهم بالله قد علقت	فما لهم همم تسمو إلى أحد
فمطلب القوم مولاهم وسيدهم	يا حسن مطلبهم للواحد الصمد
ما إن تنازعهم دنيا ولا شرف	من المطاعم واللذات والولد
ولا للبس ثياب فائق أنق	ولا لروح سرور حلّ في بلد
إلا مسارعة في إثر منزلة	قد قارب الخطو فيها باعد الأبد
فهم رهائن غدران وأودية	وفي الشوامخ تلقاهم مع العدد[2]

٢- من آداب تقديس الشيوخ:

عن أبي عثمان الحيري قال: صحبت أبا حفص مدة وأنا شاب، فطردني مرة وقال: لا تجلس عندي، فقمتُ ولم أولّه ظهري وانصرفت إلى ورائي ووجهي

---

(١) ثوبان بن إبراهيم الأخميمي المصري، أبو الفياض أو أبو الفيض، ذو النون، أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر، نوبي الأصل من الموالي، كانت له فصاحة وحكمة وشعر، مات سنة (٢٤٥هـ). انظر: الأعلام (٢/ ١٠٢).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٦-١٧).

إلى وجهه حتى غبت عن عينه، وجعلت على نفسي أن أحفر على بابه حفرة لا أخرج منها إلا بأمره، فلما رأى ذلك أدناني وجعلني من خواصّ أصحابه!(١).

٣- الخلوة الصوفية وترك الجُمع والجماعات:

قال الشعراني: انقطع الشيخ عبد الحليم المنزلاوي في الخلوة تسعة أشهر، يقرأ في الليل ختماً وفي النهار ختماً، ثم خرج ينفق من الغيب إلى أن مات، وأقمت عنده في زاويته نحو سبعة وخمسين يوماً، فما رأيت الفقراء احتاجوا إلى شيء إلا ويخرج لهم من كيس صغير كعقدة الإبهام جميع ما يطلبونه(٢).

٤-التزهيد في الأذكار المأثورة المشروعة:

عن أبي القاسم البغدادي قال: سألت بعض الكبار فقلت: ما بال نفوس العارفين تتبرّم بالأذكار وتستروح إلى الأفكار، وليس يفضي الفكر إلى مقرّ ولأذكارها أعواض تسر؟، فقال: استصغرت ثمرات الأذكار فلم تحملها عن مكابداتها، وبَهَرها شرف ما وراء الأفكار فغيّبها عن ألم مجاهداتها(٣).

٥- عبادة الله على الطريقة الصوفية محبةً لله، لا خوفاً من ناره وعقابه ولا رغبة في جنته وثوابه:

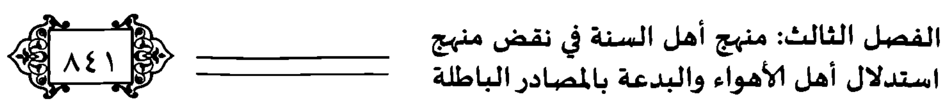
أ- سئل معروف الكرخي: أي شيء هاجك إلى العبادة والانقطاع عن الخلق؟، فسكت، فقال [السائل] له: ذكر الموت؟، فقال: وأي شيء الموت؟، فقال: ذكر القبر والبرزخ؟، فقال: وأي شيء القبر؟، فقال: خوف النار ورجاء

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٨٧).

(٢) تذكرة أولياء برصغير (٤٢١٢)، نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١١١).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٧٤).



الجنة، فقال: وأي شيء هذا؟، إن ملكاً هذا كله بيده إن أجبته أنساك جميع ذلك، وإن كانت بينك وبينه معرفة كفاك جميع هذا[١].

ب- وسئل محمد بن سعيد الزنجي: عن الرذيل من هو؟ قال: الذي يعبد الله خوفاً ورجاءً، قالوا: وأنت لِمَ تعبد؟، قال: خدمة وطاعة[٢].

٦- سؤال النبي ﷺ عند قبره:

قال أبو عبد الله بن الجلاء: دخلت مدينة رسول الله ﷺ وبي شيء من الفاقة، فتقدّمت إلى القبر وسلمت على النبي ﷺ وعلى ضجيعيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم قلت: يا رسول الله، بي فاقة، وأنا ضيفك الليلة. ثم تنحيت ونمت بين القبر والمنبر، فإذا أنا بالنبي ﷺ جاءني ودفع إليّ رغيفاً، فأكلت نصفه، فانتبهت، فإذا في يدي نصف رغيف[٣].

ثانياً- الرافضة:

١- الغلوّ في أئمتهم:

أ- عن عبد الله بن مسعود قال: أتيت فاطمة صلوات الله عليها فقلت لها: أين بعلك؟ فقالت: عرج به جبريل عليه السلام إلى السماء، فقلت: في ماذا؟ فقالت: إن نفراً من الملائكة تشاجروا في شيء فسألوا حكماً من الآدميين، فأوحى الله تعالى إليهم أن تخيروا، فاختاروا علي بن أبي طالب عليه السلام[٤].

---

(١) كفاية الأتقياء ومنهاج الأصفياء ص(١١٥).

(٢) نفحات الأنس ص(٣٨).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٥).

(٤) الاختصاص ص(٢١٣).

ب- عن الرضا عليه السلام قال: لما أشرف نوح عليه السلام على الغرق دعا الله بحقنا فدفع الله عنه الغرق، ولما رمي إبراهيم عليه السلام في النار دعا بحقنا فجعل الله النار عليه بردا وسلاماً، وإن موسى عليه السلام لما ضرب طريقاً في البحر دعا الله بحقنا فجعله يبساً، وإن عيسى عليه السلام لما أراد اليهود قتله دعا الله بحقنا فنجّي من القتل فرفعه إليه(١).

ج- عن إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت بالحائر ليلة عرفة، وكنت أصلي وثمة نحو من خمسين ألف [كذا] من الناس جميلة وجوههم طيبة روائحهم، و أقبلوا يصلون الليل أجمع، فلما طلع الفجر سجدت ثم رفعت رأسي فلم أرَ أحداً منهم، فقال لي أبوعبد الله عليه السلام: إنه مرّ بالحسين عليه السلام خمسون ألف ملك وهو يُقتل، فعرجوا إلى السماء، فأوحى الله إليهم: مررتم بابن حبيبي وهو يُقتل فلم تنصروه، فاهبطوا إلى الأرض فاسكنوا عنده قبره شعثاً غبراً إلى أن تقوم الساعة(٢).

٢- التربة الحسينية:

عن زيد بن أبي أسامة قال: كنت في جماعة من عصابتنا بحضرة سيدنا الصادق، فأقبل علينا أبو عبد الله عليه السلام فقال: إن الله تعالى جعل تربة جدي الحسين عليه السلام شفاء من كل داء، وأماناً من كل خوف، فإذا تناولها أحدكم فليقبلها وليضعها على عينيه وليمرّها على سائر جسده وليقل: اللهم بحق هذه التربة وبحق من حَلّ فيها ويورى فيها، وبحق أبيه وأمه وأخيه والأئمة من ولده، وبحق الملائكة

---

(١) بحار الأنوار (٢٤/ ٣٢٥).

(٢) صحيفة الأبرار ص(١٤٧).

الحافّين به؛ إلا جعلتها شفاء من كل داء، وبرءاً من كل مرض، ونجاة من كل آفة، وحرزاً مما أخاف وأحذر. ثم يستعملها(١).

٣- الطعن في عائشة أم المؤمنين ﷵ:

لما قدم الحسن بن علي المدينةَ من الكوفة جاءت النسوة يعزين في أمير المؤمنين ﵇، ودخلت عليه أزواج النبي ﷺ، فقالت عائشة: يا أبا محمد، ما مثل فقد جدك إلا يوم فقد أبوك، فقال لها الحسن: نسيتِ نبشك في بيتك ليلاً بغير قبَس بحديدة حتى ضربت الحديدة كفّك فصارت جرحاً إلى الآن، فأخرجتِ جرداً أخضر فيه ما جمعتِه من خيانة حتى أخذت منه أربعين ديناراً عدداً لا تعلمين لها وزناً ففرقيتها في مُبْغِضي عليّ صلوات الله عليه من تيم وعدي، وقد تشفيتِ بقتله؟، فقالت: قد كان ذلك ...»(٢).

٤- نكاح المتعة:

عن صالح بن عقبة، عن أبيه، قال: قلت للباقر ﵇: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك الله ﷻ وخلافا لفلان لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بعدد ما قرّ الماء على شعره، قال: قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم، بعدد الشعر(٣).

---

(١) أمالي الشيخ الطوسي ص(٣٢٦).

(٢) مشارق أنوار اليقين ص(٨٦).

(٣) مستدرك الوسائل ص(٤٥٢).

المسلك السادس

تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب

أخبر الله سبحانه في كتابه الكريم - ولا أصدق من الله حديثاً - أن العزة له سبحانه ولرسوله وللمؤمنين، فكلما كان المؤمن أصدق إيماناً كان له من تلك العزة بقدر ذلك، ومعيار قوة الإيمان وضعفه وكماله ونقصه هو اتباع محمد ﷺ في جميع ما جاء به عن الله.

وأهل الأهواء والبدعة خرجوا عن هدي محمد ﷺ، فأصابهم من نقص الإيمان وضعفه بقدر خروجهم، فأرادوا أن يكملوا هذا النقص بأن ينسبوا إلى أنفسهم فضائل ومزايا يثبتون بها صحة ما هم عليه!، حتى أنهم نسبوا إلى أنفسهم من المزايا والفضائل ما لم يثبت لأنبياء الله ولا للصالحين من أتباعهم.

ومن ذلك:

١ - كان معروف الكرخي أبواه نصرانيان، فسلّماه إلى مؤدّب وهو صبي، فكان المؤدب يقول له: قل: ثالث ثلاثة، فيقول: بل هو أحد، فضربه المعلم يوماً ضرباً مبرحاً، فهرب معروف، فكان أبواه يقولان: ليته يرجع إلينا على أي دين يشاء فنوافقه عليه، ثم إنه أسلم على يديّ علي بن موسى الرضا ورجع إلى منزله ودقّ الباب، فقيل : من بالباب؟ فقال: معروف، فقالوا : على أي دين جئت؟ فقال: على الدين الحنيفي، فأسلم أبواه[1].

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

٢- قال أبو الحسن الفارسي: كنت في بعض الوادي، فأصابني عطش شديد حتى تعبت عن المشيء من الضعف، وكنت سمعت أن العطشان تقطر عيناه قبل أن يموت. قال: فقعدت وأنا أنتظر تقطر عيني إذ سمعت حساً، فنظرت فإذا هي حية بيضاء كأنها الفضة الصافية تبرق، وقد قصدتني مسرعة، فهالتني، فقمت فزعاً، ودخلتني قوة من الفزع فجعلت أمشي على ضعف وهي خلفي تنفث، فلم أزل أمشي وهي خلفي حتى بلغت ماءً، وسكن الحِسّ، فالتفتّ فلم أرها، وشربت الماء فنجوت. قال: وربما يكون بي غمّ أو علة فأراها في النوم، فتكون بشارة لي بفرج غمي وزوال علتي[1].

٣- رأى الجنيد إبليس في منامه عرياناً فقال له: ألا تستحي من الناس؟ فقال: هؤلاء لا ناس، إنما الناس أقوام في مسجد الشونيزية أضنوا جسدي وأحرقوا كبدي. قال الجنيد: فلما انتبهت عدوت إلى المسجد فرأيت جماعة وضعوا رؤوسهم على ركبهم متفكرين، فلما رأوني قالوا: لا يغرنك حديث الخبيث[2].

٤- قال إبراهيم الرقي: قصدت أبا الخير التيناني مسلِّما عليه، فصلى صلاة المغرب، فلم يقرأ الفاتحة مستوياً، فقلت في نفسي: ضاعت سفرتي، فلما سلمت خرجت للطهارة، فقصدني السبع فعدت إليه وقلت: إن الأسد قصدني، فخرج وصاح على الأسد وقال: ألم أقل لك: لا تتعرض لضيفاني؟، وتنحى

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٥٦٥).

وتطهرت، فلما رجعت قال: اشتغلتم بتقويم الظواهر فخفتم الأسد، واشتغلنا بتقويم القلب فخافنا الأسد[1].

٥- كان أحمد بن حنبل عند الشافعي، فجاء شيبان الراعي، فقال أحمد: أريد - أبا عبد الله - أن أنبه هذا على نقصان علمه ليشتغل بتحصيل بعض العلوم، فقال الشافعي: لا تفعل، فلم يقنع، فقال لشيبان: ما تقول فيمن نسي صلاة من خمس صلوات في اليوم والليلة ولا يدري أي صلاة نسيها، ما الواجب عليه يا شيبان؟ فقال شيبان: يا أحمد، هذا غفل عن الله تعالى فالواجب أن يؤدَّب حتى لا يغفل عن مولاه بعد، فغشي على أحمد، فلما أفاق قال له الشافعي: ألم أقل لك: لا تحرك هذا؟!.

٦- وحكي أن فقيهاً من أكابر الفقهاء كانت حلقته بجنب حلقة الشبلي في جامع المنصور، وكان يقال لذلك الفقيه أبو عمران، وكان تتعطل عليهم حلقتهم لكلام الشبلي، فسأل أصحاب أبي عمران يوماً الشبلي عن مسألة في الحيض، وقصدوا خِجاله، فذكر مقالات الناس في تلك المسألة والخلاف فيها، فقام أبو عمران وقبّل رأس الشبلي وقال: يا أبا بكر استفدت في هذه المسألة عشر مقالات لم أسمعها، وكان عندي من جملة ما قلت ثلاثة أقاويل[2].

وأورد الكلاباذي أبواباً في ذكر فضائلهم ومزاياهم والأدلة على صحة ما هم عليه، وهي:

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٦).

(٢) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٧٠-٥٧١) مستدلاً على فضل الصوفية - الأئمة منهم والأميين - على الأئمة والفقهاء من غير الصوفية .

- لطائف الله للقوم وتنبيهه إياهم بالهاتف.
- تنبيهه إياهم بالفراسات.
- تنبيهه إياهم بالخواطر.
- تنبيهه إياهم في الرؤيا ولطائفها.
- لطائف الحق بهم في غيرته عليهم.
- لطائفه بهم فيما يحمّلهم.
- لطائفه بهم في الموت وبعده[1].

(١) انظر: التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢-١١٩).

المسلك السابع
تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه

من المسالك التي سلكها أهل الأهواء والبدعة من الصوفية والرافضة في استدلالهم بالقصص والمنامات: تضمينها أموراً وحوادث لا يصدقها عقل سليم، بل ينكرها أو يحكم باستحالتها أو يعجز عن إدراكها؛ لكونها مخالفة لما جرت به سنن الله في هذا الكون، أو لكون مثلِها من المعجزات التي اختص الله بها أنبياءه ورسله، أو لكونها مما ترفضه بدائه العقول السليمة.

ومرادهم من ذلك عدة أمور، منها:

١- إيهام الناس أنهم قد وصلوا من المراتب العليّة والمقامات الرفيعة ما لم يصله غيرهم.

٢- إيصال أتباعهم إلى درجة التسليم المطلق لهم دون إعمال عقولهم.

٣- إفهام أتباعهم أن مذاهبهم ينبغي أن لا يكون للعقل فيها مجال ولا مدخل.

٤- التوصّل بذلك إلى ما يريدونه من فعل ما يشاءون دون أن يعترض عليهم معترض أو ينكر عليهم منكر.

ومن نماذج ذلك:

١- الكلام والحركة والضحك بعد الموت:

قال إبراهيم بن شيبان: وافاني بعض المريدين فاعتل عندي أياما، فمات، فلما أن أدخل في قبره، أردت أن أكشف خده وأضعه على التراب تذللا؛ لعل الله يرحمه، فتبسم في وجهي، وقال لي: تذللني بين يدي من يدللني؟ قال: قلت: لا يا حبيبي، أحياة بعد الموت؟! فأجاب: أما علمت أن أحباءه لا يموتون، ولكن ينقلون من دار إلى دار.

وقال إبراهيم بن شيبان أيضا: كان عندي في القرية شاب من أهلها، متنسكا، ملازما للمسجد، وكنت مشغوفا به، فاعتل، فأتيت في بعض الجمعات البلد للصلاة، وكنت إذا جئت البلد أقيم عند إخواني بقية يومي وليلتي، فوقع علي الانزعاج بعد العصر، فأتيت القرية بعد العتمة، فسألت عن الفتى؟ قالوا: نظنه متوجعا، فأتيته، وسلمت عليه، وصافحته، فخرجت روحه مع المصافحة، فتوليت غسله، فغلطت في صب الماء؛ أردت أن أصب على يمينه صببت على يساره، ويده في يدي، فانتزع يده من يدي حتى ذهب ما كان عليه من السدر! فغشي على من كان معي، ثم فتح عينيه فيَّ، ففزعت، وصليت عليه، ودخلت القبر أواريه، وكشفت عن وجهه، ففتح عينيه، وتبسم حتى بدت نواجذه وثناياه، فسوينا عليه، وحثينا عليه التراب(١).

٢- تكليم الحيوانات وفهم كلامها وكلام الجمادات:

قال الحسين بن أحمد الرازي: سمعت أبا سليمان الخواص يقول: كنت راكباً حماراً يوماً، وكان الذباب يؤذيه، فيطأطئ رأسه، فكنت أضرب رأسه بخشبة

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٨-١١٩).

في يدي، فرفع الحمار رأسه وقال: اضرب، فإنك على رأسك هو ذا تضرب. قال الحسين: فقلت لأبي سليمان: لك وقع هذا؟ فقال: نعم، كما تسمعني[١].

وقال أبو بكر القحطبي: كنت في مجلس سمنون، فوقف عليه رجل، فسأله عن المحبة؟ فقال: لا أعرف اليوم من أتكلم عليه يعلم هذه المسألة؟ فسقط على رأسه طائر، فوقع على ركبته! فقال: إن كان فهذا، ثم جعل يقول - ويشير إلى الطير -: بلغ من أحوال القوم كذا وكذا، فشاهدوا كذا وكذا، وكانوا في حال كذا وكذا، فلم يزل يتكلم عليه حتى سقط الطير عن ركبته ميتا[٢].

وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: دخلت على أبي عثمان المغربي وواحد يستقي الماء من البئر على بكرة فقال: يا أبا عبد الرحمن، أتدري ما تقول البكرة؟، فقلت: لا، فقال: تقول: الله الله.

وقال رويم: روي عن علي بن أبي طالب أنه سمع صوت ناقوس فقال لأصحابه: أتدرون ما يقول هذا؟ قالوا: لا، قال: إنه يقول: سبحان الله حقا، إن المولى صمدٌ يبقى[٣].

٣- التصرّف في الأشياء وتحويلها من مادة إلى مادة:

كان الفضيل بن عياض على جبل من جبل منى، فقال: لو أن ولياً من أولياء الله تعالى أمر هذا الجبل أن يَمِيد لَمَاد، قال: فتحرك الجبل. فقال: اسكن، لم أردك بهذا!! فسكن الجبل.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٣٧).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٩-١٢٠).

(٣) أوردهما القشيري في الرسالة ص(٥٢٣-٥٢٤).

وقال أبو جعفر الأعور: كنت عند ذي النون المصري، فتذاكرنا حديث طاعة الأشياء للأولياء، فقال ذو النون: من الطاعة أن أقول لهذا السرير يدور في أربع زوايا البيت ثم يرجع إلى مكانه فيفعل، قال: فدار السرير في أربع زوايا البيت وعاد إلى مكانه.

وقال بكر بن عبد الرحمن: كنا مع ذي النون المصري في البادية، فنزلنا تحت شجرة من أم غيلان فقلنا: ما أطيب هذا الموضع لو كان فيه رطب؛ فتبسم ذو النون وقال: أتشتهون الرطب؟ وحرّك الشجرة وقال: أقسمت عليك بالذي ابتدأك وخلقك شجرة إلا نثرتِ علينا رطباً جنياً. ثم حرّكها، فنثرت رطباً جنياً. فأكلنا وشبعنا، ثم نمنا، فانتبهنا وحركنا الشجرة فنثرت علينا شوكاً.

وقال الجنيد: جئت مسجد الشونيزية فرأيت فيه جماعة من الفقراء يتكلمون في الآيـات، فقال فقير منهم: أعرف رجلا لو قال لهذه الأسطوانة كوني ذهبا نصفك ونصفك فضةً كانت. قال الجنيد: فنظرت فإذا الأسطوانة نصفها ذهب ونصفها فضة[١].

وقال عبد العزيز الدباغ: ووقعت لي معه [يعني: عبد الله البرناوي] حكايات، فمن أغربها: أنه تصور لي ذات يوم على صورة امرأة، وجعلت تراودني عن نفسها، وألحت علي غاية الإلحاح، وذلك أني كنت في جزائر ابن عامر فلقيتني امرأة ملحفة ملثمة مطيبة بيضاء نقية من أحسن النساء، فقالت: يا سيدي إني أريد أن أخلو بك وأتحدث معك، فهربت مصاريني منها، وأسرعت في الفرار عنها حتى قلت: إني انجليت عنها في الناس، فبينما أنا في الرصيف فإذا هي واقفة معي

---

(١) أورد هذه القصص الأربع القشيري في الرسالة ص(٥٤٤-٥٤٥).

تراودني، ففررت منها مسرعا حتى بلغت الشراطين وقلت: ما بقي لها طمع، فثقلت مشيتي، فإذا بها واقفة معي تراودني، ففررت منها حتى بلغت الشماعين، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت شرقي مسجد القرويين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الصفارين فقلت: نجوت منها، وإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت الشماعين مرة أخرى فقلت: نجوت، فإذا بها واقفة معي، ففررت منها حتى بلغت مسجد القرويين، فدخلت إليه فقلت: الآن نجوت، فلما وصلت الثريا الكبرى فإذا بها واقفة معي، فغلبني الحال، وكدت أصيح حتى يجتمع الناس علي وعليها، فإذا بها انقلبت ورجعت سيدي عبد الله البرناوي وقال: فعلت هذا بك وأردت أن أختبرك لما أعلم من كثرة ميل الشرفاء إلى النساء، فوجدتك كما أحب والحمد لله. وفرح بذلك غاية الفرح(١).

٤- الوجود في أكثر من مكان في الوقت نفسه:

قال أحمد بن المبارك: ومن ذلك: أنه [يعني: عبد العزيز الدباغ] كان يأكل القرنفل لضر بصدره، فصار تشم منه رائحة طيبة وهي رائحة القرنفل، فكنت أشمها منه كثيرا إذا كنت معه بالنهار، فإذا تنفس خرجت رائحة القرنفل مع نفسه الشريف، ثم صرت أشم تلك الرائحة بنفسها إذا كنت في داري ليلا وقد سدت الأبواب، وهو بداره في رأس الجنان وأنا أسكن في بكر نقر - بقاف معقودة -، فجعلت الرائحة تفوح علينا في البيت المرة بعد المرة، فانتبهت لذلك وأعلمت المرأة بذلك وكانت تحبه حبا شديدا، وكذلك هو رضي الله عنه يحبها

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦).

حبا شديدا، ثم طال أمر الرائحة علينا مدة كثيرة وأياما عديدة، فقلت له ﷺ: إن رائحتك تكون عندنا ليلا ونشمها كثيرا، فهل تكون عندنا؟ فقال ﷺ: نعم، فقلت له على سبيل الضحك: فإني يا سيدي أتيمم الرائحة حتى أقبضك بيدي. فقال ﷺ ممازحا: وأنا أتحول إلى زاوية أخرى من البيت.

وقال لي ﷺ مرة أخرى: إني لا أفارقك ليلا ولا نهارا، وقال لي مرة أخرى: حاسبني بين يدي الله ﷻ إن كنت لا أنتبه لك في الساعة الواحدة خمسمائة مرة، وقلت له مرة: يا سيدي رأيت في المنام ذاتي وذاتك في ثوب واحد، فقال: هذه رؤيا حق، وأشار أنه لا يفارقني ليلا ولا نهارا.

وقال لي مرة: أنا آتيك في هذه الليلة فرد بالك، فلما كان السدس الأخير من الليل وأنا بين اليقظة والمنام أتاني ﷺ، فلما دنا مني أخذت بيده الشريفة فقبضتها فتبعته وأنا أريد أن أقبلها؛ فلما قبلتها وقبلت رأسه الكريم غاب عني[1].

ومنها: أني قدمت لزيارته فجلس معي في مسكن من مساكن داره حتى كان وقت النوم فقال: نم. ونزل، فأزلت ثيابي واستلقيت، وإذا بيد دخلت معي ودغدغتني في مراقي، فضحكت قهرا وضحك هو ﷺ وهو بموضع مبيته بالسفل في البيت، فعلمت أنه الذي فعل ذلك[2].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢٤).

(٢) المصدر السابق ص(٢٤- ٣١).

المسلك الثامن

تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

لما يشتهر به الصوفية والرافضة والقبورية من المخالفات العظيمة التي تستقبحها الفطر السليمة والعقول الصحيحة - فضلاً عن مخالفتها الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة -؛ فقد عمدوا إلى أساليب يدفعون بها النقد الموجَّه إليهم، ويظهرون بها براءتهم من تلك المخالفات، بإعطاء الشرعية والمصداقية لها، وإظهارها على أنها ليست مخالفات، بل يتجاوزون ذلك إلى تصويرها على أنها من دين الله وشرعه ومما أحبه ورضيه، ويضمنون ذلك في قصص وحكايات ومنامات يروونها ويتناقلونها.

وهم في ذلك عدة طرق، منها:

١- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الله مباشرة.

٢- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن النبي ﷺ.

٣- دعوى أنهم يتلقون العلم والمعارف عن الأنبياء والخضر.

٤- دعوى أن غيرهم يسلِّم لهم تقدّمهم على غيرهم وسلامة عقيدتهم وصفاء مذهبهم.

وأما ما يضمنونه في القصص والمنامات فمنه:

١- الثناء على مشايخهم ومتبوعيهم:

فمن ذلك:

- قال الجنيد: «رأيت في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقًّا، فقال: صدقت»(١).

- وقال أبو المواهب الشاذلي: «رأيت رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله، إني متطفل في علم التصوف، فقال: اقرأ كلام القوم، فإن المتطفل على هذا العلم هو الولي، وأما العالم فهو النجم الذي لا يدرك»(٢).

- وذكر السراج بن أبي الحسن علي بن موسى الهاملي أنه رأى النبيَّ ﷺ في المنام وأبا بكر وعمر في حلقة من الناس عند مسجد والده، وأنه سمع النبي ﷺ يقول: يا أبا بكر ويا عمر، قوما فقبِّلا رأس الفقيه - يعني: الفقيه علي بن موسى الهاملي - وهو يشير إليه، فقاما وقبّلا رأسه. وكان رسول الله ﷺ قائماً عند أبي الحسن الهاملي، والهاملي قاعد، والنبي ﷺ يدور حوله كالطائف به وهو يقول: أنا أحب هذا، أنا أحب هذا، حتى كاد أن يرتمي عليه(٣).

- وقال أبو الحسن الشاذلي: رأيت النبي ﷺ في النوم وقد باهى موسى وعيسى عليهما السلام بالإمام الغزالي، وقال: أفي أمتكما حبر كهذا؟، قالا: لا(٤).

- وما سبق ذكره في المسلك السادس من هذا المطلب في قصة الإمام أحمد مع شيبان الراعي، وقصة الفقيه أبي عمران مع الشبلي.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(١٨٠).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٨).

(٣) طبقات الخواص ص(٨٨).

(٤) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٦٤).

٢- الثناء على مصنفاتهم:

ومن ذلك:

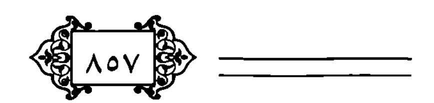
- قال ابن عربي: «إني رأيت رسول الله ﷺ في مُبشِّرةٍ في العشر الأواخر من شهر محرم سنة سبعٍ وعشرين وستمائةٍ بمحروسةِ دمشق وبيده ﷺ كتابٌ، فقال له: هذا كتاب «فصوص الحكم»، خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به. فقال ابن عربي: السمع والطاعة لله ولرسوله وأولي الأمر منا، كما أُمرنا. فحقّقت الأمنية، وأخلصت النيّة، وجرّدت القصد والهمّة إلى إبراز هذا الكتاب كما حدّه لي رسول الله ﷺ من غير زيادة ولا نقصان، وسألت الله تعالى أن يجعلني فيه وفي جميع أحوالي من عباده الذين ليس للشيطان عليهم سلطان، وأن يخصّني في جميع ما يرقمه بناني، وينطق به لساني وينطوي عليه جناني، بالإلقاء السبوحيّ والنفث الروحي في الروع النفسي بالتأييد الاعتصامي، حتى أكون مترجماً لا متحكّماً، ليتحقّق من يقف عليه من أهل الله أصحاب القلوب أنه من مقام التقديس المنزّه عن الأغراض النفسية التي يدخلها التلبيس، وأرجو أن يكون الحقّ لمّا سمع دعائي قد أجاب ندائي؛ فما ألقي إلا ما يُلقي إليّ، ولا أُنزل إلا ما ينزّل به عليّ، ولست بنبيّ رسول، ولكنّي وارث ولآخرتي حارث»[1].

- وقال اليافعي: رأيت النبي ﷺ في المنام، فناولته كتاب الإحياء، فتصفحه ورقة ورقة من أوله إلى آخره، ثم قال: والله إن هذا الشيء حسن، ثم ناوله الصديق، ثم ناوله الفاروق، فأثنيا عليه[2].

---

(١) فصوص الحكم ص(٤٧-٤٨).

(٢) تعريف الأحياء بفضائل الإحياء (٥/ ٣٥٧).



المسلك التاسع
الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع

مما سلكه أهل الأهواء والبدعة لتقوية ما يفعلونه في اليقظة من المخالفات والمنكرات: استدلالهم بالمنامات على صحة ذلك، فيضمّنون المنامات أحداثاً ووقائع تدلّ على أن أعمالهم التي يعملونها في اليقظة صحيحة غير منكرة.

ومن ذلك:

١- السُّكْر[(١)]:

قال سري السقطي: رأيت معروفا الكرخى في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب. فيقول: هذا معروف الكرخى، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي.

٢- الفقر:

رُؤي معروف الكرخي في النوم بعد موته، فقيل له:ماذا فعل الله بك؟ فقال: غفر لي. فقيل: بزهدك وورعك؟ فقال:لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء.

٣- الذل واحتقار الناس لهم:

روي عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي قال: رأيت جنازة يحملها

---

(١) هو عند الصوفية: غيبةٌ بِوارِدٍ قوي، وهو يعطي الطرب والالتذاذ، وهو أقوى من الغيبة وأتم منها. التعريفات ص(١٥٩).

ثلاثة من الرجال وامرأة، قال فأخذت مكان المرأة وذهبنا إلى المقبرة، فصلينا عليها ودفناها، فقلت للمرأة: من كان هذا منك؟، فقالت: ابني، قلت: أو لم يكن لك جيران؟، قالت: نعم، ولكنهم صغروا أمره. فقلت: وإيش كان هذا؟، فقالت: مخنثاً، قال: فرحمتها وذهبت بها إلى منزلي، وأعطيتها دراهم وحنطة وثياباً، ونمت تلك الليلة، فرأيت كأنه أتاني آت كأنه القمر ليلة البدر، وعليه ثياب بيض، فجعل يتشكر لي، فقلت: من أنت؟ فقال: المخنث الذي دفنتموني اليوم، رحمني ربي باحتقار الناس إياي.

٤- ملازمة الصوفية:

حكي عن بعضهم أنه قال: رأيت في المنام رسول الله ﷺ وحوله جماعة من الفقراء، فبينما هو كذلك إذ نزل من السماء ملكان، وبيد أحدهما طست، وبيد الآخر إبريق؛ فوضع الطست بين يدي رسول الله ﷺ فغسل يده، ثم أمر الملكين حتى غسلوا أيديهم، تم وضع الطست بين يديّ فقال أحدهما للآخر: لا تصب على يده؛ فإنه ليس منهم، فقلت: يا رسول الله، أليس قد روي عنك أنك قلت: «المؤمن مع من أحب»؟ فقال: بلى، فقلت: وأنا أحبك وأحبُّ هؤلاء الفقراء، فقال ﷺ: صب على يده، فإنهم منهم[1].

٥- النذر لأهل القبور:

قال أبو المواهب الشاذلي: رأيت رسول الله ﷺ فقال لي: إذا كانت لك حاجة وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة ولو فلساً، فإن حاجتك تقضى[2].

---

(١) أورد هذه القصص القشيري في الرسالة ص(٧، ٦٣، ١٧٨).

(٢) طبقات الشعراني (١/ ٣٨٥).

٦- الإعراض عن طلب العلم والحديث، ولزوم عبادة الصوفية وطريقتهم:

قال أحمد بن مسروق: رأيت القيامة قد قامت، ورأيت موائد نصبت، فأردت أن أجلس عليها فقالوا لي: هذه للصوفية، فقلت: أنا منهم، فقال لي ملك: قد كنت منهم، ولكن شغلك عن اللحوق بهم كثرة الحديث وحبك التمييز على الأقران، فقلت: تبت إلى الله تعالى، واستيقظت، فأقبلت على طريق القوم وقلت: للحديث رجال غيري[1].

٧- التوسل بالذوات، ورؤية النبي ﷺ يقظة:

قال أحدهم: رأيت رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: قل عند النوم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - خمساً - بسم الله الرحمن الرحيم - خمساً -، ثم قل: اللهم بحق محمد أرني وجه محمد حالا ومآلا. فإذا قلتها عند النوم، فإني آتي إليك، ولا أتخلف عنك أصلا[2].

---

(١) طبقات الشعراني (١/ ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٤).

المسلك العاشر

الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل

إذا كان من الثابت المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة يستدلون على ما هم عليه من الخطأ والضلال والباطل بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة والإجماع، وذلك بالاستدلال بها على غير وجهها، وتحميلها ما لا تحتمل - كما سبق بيان ذلك في مواضعه من هذا البحث -؛ فلا غرو إذاً أن يكون من مسالكهم: أن يستدلوا على صحة ما هم عليه مما يخالف الحق بقصص صحيحة مأثورة عن أئمة الأمة المشهود لهم بالعلم والإمامة.

إلا أن الملحوظ في هذا الأمر هو أن هذا المسلك لا يسلكه أهل الأهواء والبدعة إلا قليلاً، وذلك لأن أكثر من يستدل بالقصص والمنامات هم - كما سبق - ثلاث طوائف: الصوفية والرافضة والقبورية:

أما الصوفية: فهم يرون أن أعيان مذهبهم - بل الأميين منهم - أعلى درجة من غيرهم من فقهاء الأمة وعلمائها، ويدّعون أنهم حازوا من العلم الظاهر - فضلاً عن العلم الباطن - ما لم يصل إليه أحد، وقد سبق التدليل على ذلك بذكر قصتين في المسلك السادس من هذا المطلب؛ ولذا فهم إنما يستدلون بالقصص والمنامات التي يتناقلونها عن أئمتهم، وأما غيرهم من علماء الأمة وأئمتهم فغالب استدلالهم بالقصص المنقولة عنهم إنما يكون بقصص لا تثبت ولا تصح - كما سبق بيانه في المسالك الثلاثة الأولى من هذا المطلب -.

وأما الرافضة: فمذهبهم أشهر من أن يذكر في بغض علماء أهل السنة وأئمتهم؛ ولذا فلا يُتصوَّر أن يستدلوا بشيء من القصص المنقولة عنهم إلا في حالتين: أن تكون قصصاً موضوعة أو واهية، أو قصصاً صحيحة يحرفونها ويزيدون فيها قاصدين بذلك ذمّ أهل السنة والقدح فيهم.

وأما القبورية: فأكثر قصصهم التي يستدلون بها ليس لها زمام ولا خطام، وإنما هي خرافات وأكاذيب، كما أنهم لن يجدوا البتة في القصص الصحيحة عن علماء الأمة وأئمتها ما يدلّ على ما هم عليه من البدعة والشرك.

وفي المقابل: الذين يوجد عندهم الاستدلال الباطل بالقصص الصحيحة للأئمة أكثر من غيرهم هم المنتسبون في الجملة والظاهر إلى أئمة أهل السنة.

وبياناً لما سبق أذكر هذه النماذج:

١ - الاستدلال على معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية ببعض القصص الصحيحة المأثورة عن الصحابة:

أورد الكلاباذي معنى مصطلح (الغلبة) عند الصوفية فقال: «الغَلَبَة: حال تبدو للعبد لا يمكنه معها ملاحظة السبب، ولا مراعاة الأدب، ويكون مأخوذا عن تمييز ما يستقبله، فربما خرج إلى بعض ما يُنْكِر عليه من لم يعرف حاله، ويرجع على نفسه صاحبه إذا سكنت غلبات ما يجده، ويكون الذي غلب عليه: خوف، أو هيبة، أو إجلال، أو حياء، أو بعض هذه الأحوال».

ثم استدل على ذلك بثلاث قصص صحيحة مروية عن الصحابة رضي الله عنهم فقال: «كما جاء في الحديث عن أبي لبابة بن عبد المنذر حين استشاره بنو قريظة لما استنزلهم النبي ﷺ على حكم سعد بن معاذ فأشار بيده إلى حلقة - أنه

ذبح -، ثم ندم على ذلك، وعلم أنه قد خان الله ورسوله ﷺ، فانطلق على وجهه حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من عمده وقال: «لا أبرح مكاني هذا حتى يتوب الله علي مما صنعت»؛ فهذا لما غلب عليه الخوف من الله حال بينه وبين أن يأتي رسول الله ﷺ؛ وكان هو الواجب عليه لقول الله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾[النساء: ٦٤]، وليس في الشريعة ارتباط بالسواري والعمد!...، فأبو لبابة لما أن غلب عليه الخوف لم يمكنه ملاحظة السبب (وهو: استغفار الرسول ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ الآية، ولم يمكنه مراعاة الأدب (والأدب: أن يعتذر إلى من أذنب إليه وهو الرسول ﷺ).

وكما غلب على عمر رضي الله عنه حمية الدين: حين اعترض على رسول الله ﷺ لما أراد أن يصالح المشركين عام الحديبية، فوثب عمر ﷺ حتى أتى أبا بكر ﷺ فقال: يا أبا بكر، أليس هذا برسول الله؟ قال: بلى!، قال: ألسنا بالمسلمين؟، قال: بلى!، قال: أليسوا بالمشركين؟، قال: بلى!، قال: فعلام نعطي الدنية في ديننا؟، فقال أبو بكر: يا عمر، الزم غرزه؛ فإني أشهد أنه رسول الله. فقال عمر: وأنا أشهد أنه رسول الله، ثم غلب عليه ما يجد حتى أتى رسول الله ﷺ، فقال له مثل ما قال لأبي بكر، وأجابه النبي ﷺ كما أجابه أبو بكر، حتى قال: «أنا أعبد الله، ورسوله لن أخالف أمره ولن يضيعني». فكان عمر يقول: فما زلت أصوم وأتصدق وأعتق وأصلي من الذي صنعت يومئذ؛ مخافة كلامي الذي تكلمت به، حتى رجوت أن يكون خيراً.

وكاعتراضه على النبي ﷺ أيضاً حين صلى على عبد الله بن أبي، قال عمر: فتحولت حتى قمت في صدره، وقلت: يا رسول الله، أتصلي على هذا، وقد قال يوم كذا كذا، يعدِّد أياما له، حتى قال له: «أخر عني يا عمر، إني خيرت فاخترت»، وصلى عليه، فقال عمر: فعَجَبٌ لي! وجرأتي على رسول الله!».

ثم قال: «فهذه كلها، وأمثالها كثيرة، تدل على أن حالة الغلبة حالة صحيحة، ويجوز فيها ما لا يجوز في حال السكون، ويكون الساكن فيها بما هو أرفع منه في الحال: أمكن وأتم حالة؛ كما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه»[1].

٢- الاستدلال على القدح في الصحابة وذمهم ببعض القصص الصحيحة عنهم:

ومن نماذج ذلك:

- قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه لما أرسل إلى مشركي مكة - قبل الفتح - يخبرهم بغزو النبي ﷺ إياهم.

- ما جرى من الحروب بين علي وعائشة وطلحة والزبير، وبينه وبين معاوية رضي الله عنهم.

- ما جرى من عثمان رضي الله عنه في غزوتي بدر وأحد وصلح الحديبية، وفي ذلك: روى البخاري عن عثمان بن موهب قال: جاء رجل من أهل مصر وحج البيت، فرأى قوما جلوسا فقال: من هؤلاء القوم؟، فقالوا: هؤلاء قريش، قال: فمن الشيخ فيهم؟، قالوا: عبد الله بن عمر، قال: يا ابن عمر، إني سائلك عن

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٨٢-٨٤).

شيء فحدِّثني: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟، قال: نعم، فقال: تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟، قال: نعم، قال: تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟، قال: نعم، قال: الله أكبر!، قال ابن عمر: تعالَ أُبِيِّنْ لك: أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله ﷺ: «إن لك أجر رجل ممن شهد بدر وسهمه». وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان». فضرب بها على يده فقال: «هذه لعثمان». فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك[١].

٣- استدلال أهل التكفير والخروج على الأئمة في هذا العصر على ما هم عليه: بصنيع الحسين بن علي رضي الله عنهما مع يزيد بن معاوية، حيث يستدلون بقصة مسيره إلى العراق على الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف.

٤- استدلال أهل الشذوذ العلمي ومخالفة العلماء بقصة الإمام أحمد في فتنة القول بخلق القرآن، فقد كانت الغلبة الظاهرة وقتها لعلماء السوء والبدعة على علماء أهل السنة الذين كانوا قلة في العدد ولم تكن لهم الغلبة والظهور، فيجعل هؤلاء شذوذهم وخروجهم عن العلماء بمنزلة ما كان عليها أهل السنة في ذلك الوقت من عدم الظهور وغلبة غيرهم على الأمر والنهي.

---

(١) صحيح البخاري (٣/ ١٣٥٢) رقم (٣٤٩٥).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات

المسلك الأول

المطالبة بسند القصص وإثباتِها

من أعظم ما يحفظ لأهل السنة نقاء أصولهم وعقائدهم: أنهم لا يبنونها إلا على ما هو صحيح وثابت من الأدلة المعتبرة، كما أنهم لا يقبلون من العقائد والأحكام وغيرها من أمور الدين إلا ما كان كذلك.

ولذا؛ فإنهم إزاء استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات: يطالبون المستدل بها بأن يذكر إسناده إليها أو يثبتها إثباتاً صحيحاً معتبراً، قبل أن ينتقلوا بعد ذلك إلى مناقشته في صحة استدلاله بها، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: «ونحن لو روي لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عمن لا ينطق عن الهوى لما جاز التمسك بها حتى تثبت، فكيف بالمنقول عن غيره؟»[1].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بالمطالبة بسند القصص وإثباتِها:

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٤٤).

النموذج الأول:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت فإنه لا يأتي به عن ثقة...، فإن كنت صادقا فاكشف عن إسناده فإنك لا تسنده إلى ثقة»(١).

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال القشيري: وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فقال: أثبت ذاته ونفى مكانه، فهو موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسنادا عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيء كثير لا أصل له»(٢).

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال أبو القاسم: وقال ابن عطاء: لما خلق الله الأحرف جعلها سرا، فلما خلق آدم بث ذلك السر فيه، ولم يبث ذلك السر في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الجريان وفنون

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٢٣-٦٢٤).

(٢) الاستقامة (١/ ١٨٨).

المعارف، فجعلها الله صورا لها. قال أبو القاسم: صرح ابن عطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن الحروف مخلوقة.

قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسنادا، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله - مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدى بهم -، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب»(١).

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال: وقيل: قال موسى: إلهي، دلني على عمل إذا عملته رضيت عني، فقال: إنك لا تطيق ذلك، فخرّ موسى ساجدا متضرعا، فأوحى الله إليه: يا ابن عمران، رضائي في رضائك عني.

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر؛ فإنه قد يقال: لا يصلح أن يحكى مثلها عن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ومعلوم أن هذه الإسرئيليات ليس لها إسناد، ولا تقوم بها حجة في شيء من الدين إلا إذا كانت منقولة لنا نقلا صحيحا مثل ما ثبت عن نبينا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢).

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قال المعترض: وقد روي أن أبا جعفر لما ناظر مالكا في مسجد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٢-٨٣).

في هذا المسجد؛ فإن الله أدب قوما قال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾[الحجرات:٢]، وذم الآخرين فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾[الحجرات:٤]، إن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبلُ القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟، بل استقبله واستشفع به.

قال الشيخ: فيجاب الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: المطالبة بصحة هذه الحكاية، وليس معه ولا مع من ينقلها بها إسناد صحيح ولا ضعيف، وإنما غايته أن يعزوها إلى الشفا أو إلى من نقلها منه، وكل عالم بالحديث يعلم أن في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار ما ليس له أصل ولا يجوز الاعتماد عليه، فإذا قال القاضي عياض: ذكره فلان في كتابه؛ فهو الصادق في خطابه، وإذا لم يذكره من أين نقله لم نتهمه ولكن نتهم من فوقه، وقد رأيناه ينقل من كتب فيها كذب كثير وهو صادق في نقله منها لكن ما فوقه لا يجوز الاعتماد عليهم»(١).

التحليل:

في جميع هذه النماذج الخمسة تقريرٌ من أئمة أهل السنة على أن من استدل بقصة على أي أمر فإنه يطالَب بأن يذكر إسناده إليها، أو يثبتها، أو يذكر على أقل الأحوال الكتاب الذي أخذها منه، وقد اشتمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في النموذج الخامس على أفضل تقريرٍ وأحسنه وأوفاه لهذا المسلك.

---

(١) الرد على البكري (١/ ٨٥-٨٧).

المسلك الثاني

بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها

مما يسقط الاستدلال بالقصص والحكايات: بيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب في أسانيدها؛ فإنه من المستقر لدى كل عاقل أن من بنى دنياه على ما ليس بصحيح في نفسه كان مفرِّطا ومضيعاً لنفسه وملقياً بها في أودية الهلاك والضياع، فكيف بأمور الدين من عقائد وأحكام؟!.

وأهل السنة في هذا المسلك يطبّقون القواعد المعروفة في نقد الأسانيد، سواء ما كان منها منصبّاً على نقد الأسانيد بما فيها من رواة ورجال، أو نقد الأسانيد بنقد متونها.

وهذا المسلك - في الغالب - تالٍ للمسلك السابق في الاستعمال، فإنه إذا لم يتمكن المستدل بالقصص من أن يأتي بأسانيدها أو يثبتها كان ذلك كافياً لإسقاطها وإسقاط استدلاله بها، لكنه متى أظهر لها إسناداً كان من أولى ما ينقض استدلاله بها: الكلام في ذلك الإسناد وإظهار عدم صلاحيته للاستدلال لضعفه أو وهائه، وإن كان أهل السنة قد يسلكون هذا المسلك حتى لو لم يذكر المستدل أسانيده لما يستدل به من القصص والحكايات.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، ببيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتها:

النموذج الأول:

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله: أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها»[1].

النموذج الثاني:

قال الدارمي: «وادعى المعارض أنه سمع أبا الصلت يذكر أنه كان لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنهما بيت يسمى بيت الحكمة، فمن وجد حديثا ألقاه فيه، ثم رويت بعده.

فهذه حكاية لم نعرفها، ولم نجدها في الروايات، فلا تدري عمن رواها أبو الصلت، فإنه لا يأتي به عن ثقة، فقد كان معاوية رضي الله عنه معروفا بقلة الرواية عن رسول الله، ولو شاء لأكثر إلا أنه كان يتقي ذلك ويتقدم إلى الناس ينهاهم عن الإكثار على رسول الله، حتى إن كان ليقول: اتقوا من الروايات عن رسول الله إلا ما كان يذكر منها في زمن عمر؛ فإن عمر رضي الله عنه كان يخوف الناس في الله...، وهذا طعن كثير من المعارض أنه كان يجمع أحاديث الناس عن غير ثبت فيجعلها عن رسول الله، ولو استحل معاوية هذا المذهب لافتعلها من قبل نفسه ونحلها رسول الله، فكان يقبل منه لما أنه عرف بصحبة رسول الله، ولم يكن ينحله قول غيره من عوام الناس، ويدلك قلة رواية معاوية عن النبي - وكان كاتبه - على تكذيب ما رويت عن أبي الصلت...»[2].

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٦٣٢-٦٣٤).

النموذج الثالث:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص التي يستدل بها القبوريون -: «لم ينقل هذا عن إمام معروف ولا عالم متبع، بل المنقول في ذلك إما أن يكون كذبا على صاحبه، مثل: ما حكى بعضهم عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: إذا نزلت بي شدة أجيء فأدعو عند قبر أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأجاب - أو كلاما هذا معناه -. وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار عند من له أدنى معرفة بالنقل؛ فإن الشافعي لما قدم ببغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفا، وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فما باله لم يتوخَّ الدعاء إلا عند قبر أبي حنيفة؟!، ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدركوه مثل أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد وطبقتهم لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبي حنيفة ولا غيره، ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين خشية الفتنة بها، وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه»[1].

النموذج الرابع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه، وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٣-٣٤٤).

محمد بن حميد قال: ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله ﷺ فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد؛ فإن الله تعالى أدب قوما فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات:٢] الآية، ومدح قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَٰتَهُمْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٣]، وذم قوما فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:٤]، وإن حرمته ميتا كحرمته حيا. فاستكان لها أبو جعفر وقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله ﷺ؟، فقال: ولِمَ تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى يوم القيامة؟!، بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله فيك، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٤] الآية.

فهذه الحكاية على هذا الوجه إما أن تكون ضعيفة أو مغيرة»[1].

إلى أن قال: «وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾[النساء:٦٤] الآية؛ فهي - والله أعلم - باطلة؛ فإن هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه»[2].

النموذج الخامس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد ذكر محمد بن طاهر في مسألة السماع حكاية عن مالك أنه ضرب بطبل وأنشد أبياتاً.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٩٥).

(٢) المصدر السابق ص(٣٩٧).

وهذه الحكاية مما لا يتنازع أهل المعرفة في أنها كذب على مالك»(١).

النموذج السادس:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم قال أبو القاسم [يعني: القشيري]: واستلذاذ القلوب واشتياقها إلى الأصوات الطيبة واسترواحها إليها مما لا يمكن جحوده، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة فيهون عليه بالحداء...، وحكى إسماعيل بن علية قال: كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وقت الهاجرة، فَجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئا، فقال: مِلْ بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟، فقلت: لا، فقال: مَالَكَ حِسٌّ؟!.

قلت: قد كان مستغنياً عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي، فإن إسماعيل بن علية شيخ الشافعي لم يكن ممن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي، بل الشافعي روى عنه، وهو من أجلاء شيوخ الشافعي، وابنه إبراهيم بن إسماعيل كان متكلما تلميذا لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأة، حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن علية في كل شيء حتى في قول: لا إله إلا الله؛ لأني أقول: لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خلق في الهواء كلاما يسمعه موسى...، فهذه الحكاية يعلم أنها مفتراة من له أدنى معرفة بالناس، ولو صحت عمن صحت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرك بالإحساس من أن الصوت الطيب لذيذ

(١) الاستقامة (١/ ٢٧٣).

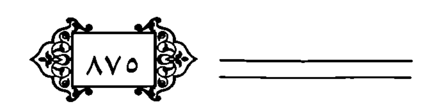
مطرب، وهذا يشترك فيه جميع الناس، ليس هذا من أمور الدين حتى يستدل فيه بالشافعي، بل ذكر الشافعي في مثل هذا غض من منصبه...، ولو حكى مثل هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم وأبي الفرج الأصبهاني صاحب الأغاني لكان أنسب من أن يحكيها عن الشافعي»[1].

التحليل:

في جميع هذه النماذج الستة سلك أهل السنة مسلك أهل الحديث في نقد الأسانيد والمتون، فنقضوا القصص التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة ببيان ما في أسانيدها ومتونها من كذب أو ضعف.

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٣٦-٣٣٨).



المسلك الثالث

إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها

لا يقتصر أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات على نقض الأسانيد وبيان ما فيها من ضعف أو وهاء أو كذب، بل يضيفون إلى ذلك نقض حجيتها وبيان أنها مما لا يجوز الاستدلال به على ما استُدِلّ بها عليه.

ولهم في ذلك مسالك تدل على علوّ كعبهم في العلم والرد على المخالف، ومن ذلك:

- بيان أن من نسبت إليه القصص والمنامات ليس أهلاً لأن يؤخذ عنه، فضلاً عن أن يستدل به.
- بيان أن ما جاء في القصص والمنامات مخالف للمعروف عمّن نسبت إليه.
- بيان أن القصص والمنامات لا يثبت بها عقيدة ولا حكم أصلاً.
- بيان أوجهٍ صحيحة محتملة تسقط الاستدلال بتلك القصص والمنامات، وذلك أنها إذا كانت تحتمل تلك الأوجه الصحيحة كان في استدلال المستدل بها على ما يريده محض تحكّم واستدلال بالهوى.
- بيان أنه لو صح النقل بالقصص والمنامات فإن علماء الأمة على خلاف ذلك.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقصص والحكايات، بإبطال الحجية في القصص والمنامات المستدلّ بها:

النموذج الأول:

قال الدارمي: «ومما يدل على ظِنّته: أن احتجاجه فيه بالمقذوفين المتهمين في دين الله تعالى مثل: المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم، فأين هو عن الزهري والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وشعبة ومعمر وابن المبارك ووكيع ونظرائهم؟، وأين هو عمن كان في عصر ابن الثلجي من علماء أهل زمانه مثل ابن حنبل وابن نمير وابن أبي شيبة وأبي عبيد ونظرائهم - إن كان متبعا مستقيم الطريقة -؟، ولكن لا يمكنه عن أحد منهم في مذهبه حكاية ولا رواية، وإنما يتعلق بالمغموزين المغمورين - إذ لم يمكنه التعلق بهؤلاء المشهورين - كيما يروج ضلالته على الناس بأهل الريب الذين لا قبول لهم ولا عدالة عند أهل الإسلام»(١).

النموذج الثاني:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر عدداً من القصص والمنامات التي يستدل بها القبوريون على مشروعية ما يقومون به من البدع والشرك، ويدّعون أنهم يدعون الله عندها فيُستجاب لهم -: «ثم سائر هذه الحجج دائر بين نقل لا يجوز إثبات الشرع به، أو قياس لا يجوز استحباب العبادات بمثله، مع العلم بأن الرسول لم يشرعها، وترْكُه لها مع قيام المقتضي للفعل بمنزلة فعله، وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم، وإنما المتبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٥٥-٥٥٧).

هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة نصا ولا استنباطا بحال.

والجواب عنها من وجهين؛ مجمل ومفصل:

أما المجمل: فالنقض، فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات من هذا النمط كثير، بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحيانا كما قد يستجاب لهؤلاء أحيانا، وفي وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة، فإن كان هذا وحده دليلا على أن الله يرضى ذلك ويحبه فليطرد الدليل، وذلك كفر متناقض.

ثم إنك تجد كثيرا من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره كل منهم قد اتخذ وثنا وأحسن الظن به وأساء الظن بآخر، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ولا يستجاب عند غيره، فمن المحال إصابتهم جميعا، وموافقة بعضهم دون بعض تحكم وترجيح بلا مرجح، والتدين بدينهم جميعا جمع بين الأضداد، فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم وانصرافهم عن غيره، وموافقتهم جميعا فيما يثبتونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم، فإن الواحد إذا أحسن الظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر، وهذا كله من خصائص الأوثان.

ثم قد استجيب لبلعم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين وسلبه الله الإيمان، والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون.

وأما الجواب المفصل فنقول: مدار هذه الشبهة على أصلين:

منقول، وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان.

ومعقول، وهو ما يعتقد من منفعته بالتجارب والأقيسة.

فأما النقل في ذلك: فإما كذب أو غلط وليس بحجة، بل قد ذكرنا النقل عمن يقتدى به بخلاف ذلك.

وأما المعقول: فنقول: عامة المذكور من المنافع كذب، فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم إنما يستجاب لهم في النادر، ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات فيستجاب له في واحدة، ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد، وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات الأسحار ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم وفي بيوت الله، فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهالا من جنس القبوريين لم تكد تسقط لهم دعوة إلا لمانع، بل الواقع أن الابتهال الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يرد المخلصون إلا نادرا ولم يستجب للقبوريين إلا نادرا...، فهم في دعائهم لا يزالون بخير، وأما القبوريون فإنهم إذا استجيب لهم نادرا فإن أحدهم يضعف توحيده ويقل نصيبه من ربه ولا يجد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يجده السابقون الأولون، ولعله لا يكاد يبارك له في حاجته»[1].

التحليل:

اشتمل كلام الإمامين الدارمي وابن تيمية على جملة من الأمور التي يمكن استعمالها لإبطال الحجية في القصص والمنامات التي يستدل بها، وقد سبق النص على جملة منها في أول هذا المسلك.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ص(٣٤٤-٣٤٦).

المسلك الرابع

بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في القصص والمنامات

يقطع أهل السنة بأن كل ما يستدل به أهل الأهواء والبدعة على ما يخالف الحق ففي النقل الصحيح (الكتاب والسنة والإجماع) والعقل الصريح ما يدل على فساده وبطلانه وينقضه ويبطل الاستدلال به.

ومن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة عندما يستدلون بالقصص والمنامات على باطلهم فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم ذلك بذكر الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على أن النقل الصحيح والعقل الصريح يدلان على خلاف ذلك الذي تضمنته القصص والمنامات.

وهذا له ثمرة نافعة جدا، وهي: أن الدلائل الصحيحة لا تتناقض ولا تتعارض مع بعضها، فمتى ما ثبت أن النقل والعقل يخالفان ما دلت عليه تلك القصص والمنامات دلّ ذلك على سقوط تلك القصص والمنامات في نفسها وبطلانها، ومن ثمّ عدم صحة الاستدلال بها.

قال الدارمي: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول: حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير - لعلها مكذوبة عليه - أنه قال: «نزوله أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها».

فقلنا له: أيها المعارض، أما لفظ رسول الله فينقض ما حكيت عن أبي معاوية، فإن قاله فالحديث يكذبه ويبطل دعواه؛ لأن لفظ الحديث: «إذا مضى ثلث

الليل - أو شطر الليل - نزل الله إلى السماء الدنيا فيقول: هل من داع فأجيب؟، هل من مستغفر أغفر له؟، هل من سائل فأعطيه؟، حتى ينفجر الفجر»، وقد جئنا بالحديث بإسناده في صدر هذا الكتاب، فلو كان على ما حكيت عن أبي معاوية - وادعيته أنت أيضا أنه أمره ورحمته وسلطانه - ما كان أمره وسلطانه يتكلم بمثل هذا ويدعو الناس إلى استغفاره وسؤاله دون الله، ولا الملائكة يدعون»[1].

فنقض رَحِمَهُ ٱللَّهُ استدلال الجمهي بهذه الحكاية عن أبي معاوية الضرير على تأويل نزول الله بأنه نزول رحمته وما أشبه ذلك، بالدليل النقلي الصحيح المخالف لذلك، وتأمّل قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالحديث يكذبه ويبطل دعواه»، فهو قاعدة عظيمة في ذلك، مفادها: أن النقل لو دلّ على خلاف ما دلت عليه القصص والمنامات كان ذلك كافياً في ردّ تلك القصص، وإبطال الاستدلال بها.

وقد أبدع الشيخ العلامة - الخبير بالصوفية ومسالكهم ومشاربهم ومناهجهم - إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سلوك هذا المسلك أيّما إبداع، وذلك في كتابه: (دراسات في التصوف)، فقد ملأ الكتاب من أوله إلى آخره ببلايا الصوفية وفضائحهم ومخازيهم في أبواب الدين المختلفة من العقائد والأحكام والأخلاق والأعمال الظاهرة والباطنة، وتميّز نقده لهم بأنه لا يورد قصصهم وحكاياتهم ومناماتهم في أيّ مسألة إلا ويسبق ذلك أو يتبعه ببيان الأدلة النقلية والعقلية التي تدل على خلاف ما هم عليه، وتبين أنهم على ضلال وباطل وانحراف، فليُرجَع إليه؛ فإن فيه ما يشفي ويكفي مما يقرر هذا المسلك ويبيّنه.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

وأكتفي هنا بذكر نموذج واحد:

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير: «وذكروا أن الجوع هو ركن من أركان التصوف، وأساس من أسسه...، وعلى هذا الأساس نقلوا حكايات وأكاذيب عديدة؛ لتمجيد الجوع وتحميد المتجوعين والثناء عليهم، أكاذيب واضحة صريحة، فقالوا: إن سهل بن عبد الله التستري كان لا يأكل الطعام نيّفاً وعشرين يوماً...، وروى الطوسي أكثر من ذلك عن أبي عبيد البسري أنه كان إذا دخل رمضان دخل البيت وسدّ عليه الباب ويقول لامرأته: اطرحي كل ليلة رغيفاً من كوّة في البيت، ولا يخرج منه حتى يخرج رمضان، فتدخل امرأته البيت فإذا الثلاثون رغيفاً موضوعة في ناحية البيت!...، وذكر أصحاب الطبقات الصوفية عن أحد المتصوفة في الهند شاه ميان جي بيغ أنه كان يعتكف من غرة رجب إلى العاشر من محرم مغلقاً عليه أبواب الحجرة، وكان يمكث فيها ستة أشهر لا ماء ولا طعام...ولم يكتفوا بهذه المدة أيضاً حتى قال كبير القوم أبو القاسم القشيري رواية عن السلمي، أنه قال بإسناده عن أبي عقال المغربي أنه أقام بمكة أربع سنين لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات!.

فهل هـذا معقول يا عبـاد الله؟!، وهل هذا من الـدين؟...، ولكن القوم يعدّونها من لوازم الولاية والكرامة، فيخترعون القصص، ويبدعون في اختلاقها، وينسجون الأساطير، ويسردون الأباطيل، ويحشونها بالكذب المحض، ويغلون ويبالغون فيه.

فمن الغرائب: أن أبا النصر السراج الطوسي جاوز الحدود فقال: رأيت إنساناً من الصوفية مكث سبع سنين لم يشرب الماء...، وكتب الآخر عن الآخر

وهو فريد الدين مسعود المتوفى ٦٦٤هـ بأنه وقف على رجليه في عالم الاستغراق عشرين سنة لم يجلس فيها ولم يأكل شيئا...، وقال بعضهم: اشتهى أبو الخير العسقلاني السمك سنين، ثم ظهر له ذلك مع موضع حلال، فلما مدّ يده إليه ليأكل دخلت شوكة من عظامه أصبعَه، فذهبت في ذلك يده، فقال: يا رب، هذا لمن مدّ يده بشهوة إلى حلال، فكيف بمن مدّ يده بشهوة إلى حرام؟...

فهكذا حرّم الصوفية على أنفسهم أكل الطيبات، وابتعدوا عنها؛ زعماً منهم أن هذا الصنيع سيقربهم إلى الله تعالى، وأنّى لهم ذلك!...

وهذا كله رغم ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مما يخالف صنيعهم ويعارض طريقهم...».

فأورد رَحِمَهُ اللهُ جملة من الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، ثم قال: «ولكن القوم عكسوا الموضوع، فحرموا ما أحل الله، وتعنتوا وتطرفوا في ترك الطعام والشراب، وأسّسوا أسساً وأصّلوا قواعد لا يوجد لها في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا في سيرة أصحابه خيار خلق الله وأبرار هذه الأمة المغفور لهم»[1].

(١) دراسات في التصوف ص(٤٤-٥٧).

المسلك الخامس
بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام

يكثر الصوفية في استدلالهم بالمنامات من دعوى رؤيتهم النبي ﷺ فيها، ويضمّنونها كل ما يريدون افتراءه واختلاقه مما يخالف الدين الذي جاء به النبي ﷺ، زاعمين أنه ﷺ هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به وشرعه لهم.

وقد سبق في المسالك السابقة في المطلب الثاني من هذا المبحث ذكر لنماذج لذلك، كدعوى ابن عربي أنه ألّف كتابه الكفري (فصوص الحكم) بأمر النبي ﷺ وإلهامه، وأنه ﷺ قدم بعض أئمة الصوفية على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأنه أقرّ ما في كتاب الإحياء على ما اشتمل عليه من البدع والخرافات والطامّات التي ملأته، وغير ذلك، بل يروي الكلاباذي عن أبي بكر محمد بن علي الكتاني أنه كانت له عادة مستمرة مطردة في رؤيته ﷺ في المنام، وهي أنه كان يراه مرتين كل أسبوع في ليلتي الاثنين والخميس، وكان يسأله مسائل فيجيبه عنها![١].

من أجل ذلك؛ فإن أهل السنة في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات يحرصون على بيان هذه المسألة بياناً وافياً بذكر الأدلة وأقوال أهل العلم في رؤية النبي ﷺ من حيث: إمكان وقوعها، وحقيقتها ودلالاتها.

أما إمكان وقوع رؤية النبي ﷺ في المنام: فقد اتفق أهل العلم على إمكان وقوعها، بل يقطعون بأنها وقعت لبعض الأمة، والدليل على ذلك: ما ثبت

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٤).

عنه ﷺ في عدة أحاديث بألفاظ مختلفة من أن من رآه ﷺ في المنام فقد رآه حقاً، ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه - عند البخاري[1] ومسلم[2] والترمذي[3] وأحمد[4] - مرفوعاً: «من رآني في المنام فقد رآني حقاً، فإن الشيطان لا يتمثّل في صورتي» وقد ورد بعدة ألفاظ أخرى، منها: «لا يتمثّل بي» «من رآني فإني أنا هو، فإنه ليس للشيطان أن يتمثّل بي»، «إن الشيطان لا يتشبّه بي»، «لا يتصوّر بي»، «من رآني في المنام فقد رأى الحق، إن الشيطان لا يستطيع أن يتشبّه بي».

وأما حقيقة رؤيته ﷺ في المنام ودلالاتها: ففيها مسائل:

الأولى: اتفق أهل العلم على أن من ثبتت رؤيته النبيَّ ﷺ في المنام؛ فهذه الرؤيا حق وصدق.

الثانية: أن الشيطان لا يستطيع أن يتصوّر في المنام على صفة النبي ﷺ التي صحّت بها الآثار.

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٥٢) رقم (١١٠)، (٦/ ٢٥٦٧-٢٥٦٨) رقم (٦٥٩٢-٦٥٩٦).

(٢) صحيح مسلم (٤/ ١٧٧٦) رقم (٢٢٦٨).

(٣) سنن الترمذي ص(٣٧٦) رقم (٢٢٧٦).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٣٢، ٢٧١، ٣٤٢، ٤١٠، ٤١١، ٤٢٥، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٢) (٣/ ٥٥، ٣٥٠،٢٦٩، ٤٧٢) (٥/ ٣٠٦) (٦/ ٣٩٤) رقم (٧١٦٨، ٧٥٤٤، ٨٤٨٩، ٩٣٠٥، ٩٣١٣، ٩٤٨٤، ٩٩٦٧، ١٠٠٥٧، ١٠١١٣، ١١٥٣٩، ١٣٨٧٦، ١٤٨٢١، ١٥٩٢١، ٢٢٦٥٩، ٢٧٢٥٢).

الثالثة: أنه ليس كل من ادّعى رؤية النبي ﷺ في المنام يُقبَل منه قوله، ولا كل منامٍ رأى فيه الرائي النبيَّ ﷺ يكون حقاً؛ إلا بتحقّق شرطٍ فيه، وهو: أن تكون صفة النبي ﷺ التي رؤيت في المنام موافقة ومطابقة لصفته ﷺ المعروفة في حياته في الدنيا، مما اشتملت عليه الأحاديث الصحيحة في كتب الحديث والشمائل، وهذا هو مذهب المحققين من أهل العلم، وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما وابن سيرين والبخاري وغيرهم[1]، «قال العلماء: إنما تصح رؤيا النبي ﷺ لأحد رجلين: أحدهما: صحابي رآه فعلم صفته فانطبع في نفسه مثاله، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله[2] المعصوم من الشيطان، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -، وثانيهما: رجل تكرر عليه سماع صفاته المنقولة في الكتب حتى انطبعت في نفسه صفته - عليه الصلاة والسلام - كما حصل ذلك لمن رآه، فإذا رآه جزم برؤية مثاله - عليه الصلاة والسلام - كما يجزم به من رآه، فينتفي عنه اللبس في رؤيته - عليه الصلاة والسلام -،

---

(١) انظر: فتح الباري (١٢/ ٣٨٢-٣٨٦).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك قول النبي ﷺ: «من رآني في المنام فقد رآني حقًا؛ فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي»، هو كما قال ﷺ رآه في المنام حقًا، فمن قال: ما رآه في المنام حقًا فقد أخطأ، ومن قال: إن رؤيته في اليقظة بلا واسطة كالرؤية بالواسطة المقيدة بالنوم فقد أخطأ، ولهذا يكون لهذه تأويل وتعبير دون تلك. وكذلك ما سمعه منه من الكلام في المنام هو سماع منه في المنام، وليس هذا كالسماع منه في اليقظة، وقد يرى الرائي في المنام أشخاصًا ويخاطبونه والمرئيون لا شعور لهم بذلك، وإنما رأى مثالهم، ولكن يقال: رآهم في المنام حقيقة، فيحترز بذلك عن الرؤيا التي هي حديث النفس». مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٧٨).

وأما غير هذين فلا يحصل له الجزم، بل يجوز أن يكون رآه - عليه الصلاة والسلام - بمثاله، ويحتمل أن يكون من تخييل الشيطان، ولا يفيد قول المرئي لمن يراه: إنه رسول الله ﷺ، ولا قول من يحضر معه: هذا رسول الله؛ لأن الشيطان يكذِب لنفسه ويكذب لغيره، فلا يحصل الجزم»[1].

الرابعة: إذا ثبت ما سبق؛ فإنه لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال أن يشتمل المنام - الذي رؤي فيه النبي ﷺ على صفته - على ما يأتي:

١- أي أمرٍ لم يشرعه النبي ﷺ في حياته؛ لأن الله ما توفى نبيه إلا وقد أكمل دينه وأتمّ نعمته، وبيّن النبيُّ ﷺ هذا الدين لأمته عامةً وبلّغها جميع ما أمره به ربه، فادعاء اشتمال المنام على شيء لم يشرعه ﷺ هو زيادة عمّا جاء به، وهو من الإحداث في الدين، كما أن فيه دعوى تخصيص النبي ﷺ ذلك الرائي بذلك الأمر، وهذا مخالفٌ لما خُصَّ به النبي ﷺ من كون بعثته وبيانه ودعوته عامة للثقلين، ثم أيضاً: فيه دعوى تفضيل هذا الرائي نفسَه على خيرة الأمة من الصحابة - وفيهم الخلفاء الأربعة - بادّعائه أن النبي ﷺ خصَّه من الدين بما لم يخص به أحداً منهم!.

٢- أيّ أمرٍ يخالف ما جاء به النبي ﷺ، وذلك أن الله جعل رسالة النبي ﷺ ودعوته ودينه خاتمة الرسالات والأديان، وتغيير شيء من الدين بآخر إنما يكون وقت نزول الوحي في حياته ﷺ بالنسخ أو التقييد أو التخصيص ونحو ذلك، فمن ادّعى أنه ﷺ أمره في المنام أو أقرّه على ما يخالف دينه الذي نقله الصحابة للأمة فهو مدَّعٍ أن دينه ﷺ لا يزال قابلاً للتبديل والتغيير والنسخ.

---

(١) أنوار البروق في أنواء الفروق (٤/ ٤١٨).

وببيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام يتضح أن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمنامات التي يزعمون أنهم رأوا فيها النبي ﷺ، استدلالٌ باطل ساقط، وذلك لعدة أمور:

الأول: ما عُرِف به كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة من الجهل بسنته ﷺ والإعراض عنها وعن طلبها وتعلمها، فهم من أجهل الأمة بما جاء عنه ﷺ وما رواه عنه صحابته من سنته، ومن ذلك: صفته ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كانوا قد وصلوا إلى هذه الدرجة من الجهل فكيف يعرفون صفته ﷺ؟، وكيف تحقّقوا أن من رأوه في المنام - إن كانت رؤيتهم له صحيحة أصلاً وليست ترائياً وكذباً - هو رسول الله حقاً وهم لا يعرفون صفته؟!.

الثاني: أن جميع القصص التي يستدل فيها بهذا النوع من المنامات ليس فيها البتة توجيه السؤال والاستفسار لمن رآها عن صفة النبي ﷺ التي رآها في المنام؛ لينظَر في موافقتها صفتَه ﷺ التي ثبتت في الأحاديث، وإذا كان الصحابي الحبر البحر (عبد الله بن عباس رضي الله عنهما)[1] وأحد أئمة التابعين (محمد

---

(١) عن عاصم بن كليب، قال: إن أباه رأى النبي ﷺ في المنام، فأخبر ابن عباس رضي الله عنهما بذلك، فقال له: رأيتَه؟، قلتُ: إي والله، لقد رأيته، قال: فذكرت الحسن بن علي، قال: إني والله قد ذكرته ونعتُّه في مشيته، قال: فقال ابن عباس: إنه كان يشبهه. أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٣٤٢) رقم (٨٤٨٩) والحاكم في المستدرك (٤/ ٤٣٥) رقم (٨١٨٦) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة».

ابن سيرين)[1] يصنعان ذلك - مع كثرة الخير والصلاح والصدق واتباع السنة، وقرب العهد بزمن النبوة - مع من ذكر أنه رأى النبي ﷺ في المنام؛ فكيف بمن بعد هذين القرنين الفاضلين؟، وهذا يبين أن أهل الأهواء والبدعة كانوا يقبلون تلك المنامات بمجرد سماعها من صاحبها، وهذا تصرّف خاطئ واستدلال باطل.

الثالث: أن جملةً كبيرة جداً من تلك المنامات لم تُعرَف عدالة من ادعاها إلا من طريق تزكيته من أهل طريقته الذين هم مثله في الخطأ والجهل والبدعة والضلال، بل إن منها منامات لا يُعرف صاحبها لا بعينه ولا بصفته ولا بدرجته في الضبط والعدالة!، ومثل هؤلاء لا تجوز الثقة بمجرد قولهم.

الرابع: أن أكثر ما يستدلون به من هذه المنامات فلا بد أن تكون فيه مخالفة شرعية: إما إحداث أمرٍ لم يأتِ به النبي ﷺ في حياته، وإما أمرٌ أو إقرارٌ على أمرٍ مبتدع أو مصادم للشرع - بل منه ما هو مصادم لأساس بعثته ﷺ من أعمال الكفر والشرك -، ومن المحال أن يأمر النبي ﷺ بذلك، فهي إذاً منامات مكذوبة مفتعلة مفتراة، وأقل أحوالها: أن يكون الرائي لها صادقاً في دعواه رؤيتها لكن تكون من تلاعب الشيطان بهم - وما أكثره بهذه الطائفة! -.

---

(١) قال أيوب السختياني: «كان محمد - يعني: ابن سيرين - إذا قصّ عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال: صِف لي الذي رأيتَه، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال: لم تَرَه» أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٢٩٩) معلّقاً مجزوماً به بلفظ «قال ابن سيرين: إذا رآه في صورته»، ووصله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣٨٤) وصحح إسناده.

المسلك السادس

التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح

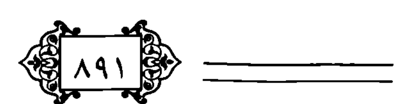
جعل الله سبحانه الطريقَ الموصِل إلى محبته ورضوانه وجنته وهداه هو اتباع نبيه ﷺ فيما بعثه وأرسله به، فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقضى بأن كل من أراد الوصول إليه من غير هذه الطريق فهو ضالٌّ وعمله غير مقبول، فقال تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولما كان أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالقصص والمنامات قد خرجوا عن هدي محمد ﷺ وسنته ودينه واتباع ما صحّ عنه، وأعرضوا عن ذلك، وابتغوا الهدى في غيره من تلك القصص والمنامات التي اتخذوها مصدراً للتلقي والاستدلال، وضمّنوها بدعاً ومخالفاتٍ ما أنزل الله بها من سلطان؛ فإن أهل السنة يلحظون ذلك في ردهم على أولئك، فيستنكرون عليهم صنيعهم، وفي ذلك نقضٌ وإبطالٌ له من حيث إن الإعراض عن الحق الثابت الصريح تلقّياً واستدلالاً إلى القصص والمنامات ابتغاءٌ للهدى في غير ما جعله الله سبيلاً لذلك، وهو من الضلال والأعمال غير المقبولة عند الله.

وقد سبق في ثنايا مسالك هذا المطلب شواهد ونماذج لذلك، فأذكر هنا نموذجاً آخر لشيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «قال [يعني: أبا القاسم القشيري]: وأذن الشبلي مرة فلما انتهى إلى الشهادتين قال: لولا أنك أمرتني ما ذكرت معك غيرك. قال: وسمع النوري رجلاً يؤذن فقال: طعنة وسم الموت. وسمع كلبا ينبح فقال: لبيك وسعديك، فقيل له: إن هذا تَرْك للدين - فإنه يقول للمؤذن في تشهده: طعنة وسم الموت، ويلبي عند نباح الكلاب -، فسئل عن ذلك فقال: أما المؤذن فإنه يذكره على رأس الغفلة، وأما الكلب فإن الله يقول: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

ومثل هذه الكلمات والحكايات لا تصلح أن تذكر للاقتداء أو سلوك سبيل وطريقة؛ لما فيها من مخالفة أمر الله ورسوله، والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور إن كان معذورا بقصور في اجتهاده أو غيبة في عقله فليس من اتبعه بمعذور مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة لما اقترن بها من حسن قصد وعمل صالح فيجب بيان المحمود والمذموم لئلا يكون لبساً للحق بالباطل.

وأبو الحسين النوري وأبو بكر الشبلي - رحمة الله عليهما - كانا معروفين بتغيير العقل في بعض الأوقات، حتى ذهب الشبلي إلى المارستان مرتين، والنوري رَحِمَهُ اللهُ كان فيه وَلَه، وقد مات بأجمة قصب لما غلبه الوجد حتى أزال عقله، ومن هذه حاله لا يصلح أن يتبع في حالٍ لا يوافق أمر الله ورسوله - وإن كان صاحبها معذورا أو مغفورا له، وان كان له من الإيمان والصلاح والصدق والمقامات المحمودة ما هو من أعظم الأمور -، فليس هو في ذلك بأعظم



من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإنهم يتبعون في طاعة ولا يذكرون إلا بالجميل الحسن، وما صدر منهم من ذنب أو تأويل وليس هو مما أمر الله به ورسوله لا يتبعون فيه، فهذا أصل يجب اتباعه»[1].

---

(١) الاستقامة (٢/ ١٥-١٦).



المبحث الثاني

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.
- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.



المبحث الثاني
الاستدلال بالكشف والوجد والذوق

التمهيد
موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق

يتضح موقف أهل السنة من الكشف[1] والوجد[2] والذوق[3] بمعرفة عدة أصول يقوم عليها منهج أهل السنة، من أهمها:

١- الغيب مما استأثر الله بعلمه:

---

(١) هو عند الصوفية: «الاطّلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهودا»، و(الحجاب): «انطباع الصور الكونية في القلب المانعة لقبول تجلّي الحق». التعريفات ص(٢٣٧، ١١١).

(٢) هو عند الصوفية: «ما يصادف القلب ويَرِد عليه بلا تكلُّف وتصنُّع». التعريفات ص(٣٢٣). وقال السيوطي: «جاذب القلب من فزع أو غم، أو رؤية معنى من أحوال الآخرة، أو كشف حاله بين الله تعالى وبين العبد، وقيل: لهب ينشر في الأسرار تضطرب الجوارح طربا أو حزنا عند ذلك الوارد، وقيل: هو شارات الحق بالترقي إلى مقام مشاهداته». مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٢١١).

(٣) هو عند الصوفية: «عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره». التعريفات ص(١٤٤)، و«أهل الذوق: من يكون حكم تجلِّياته نازلاً من مقام روحه وقلبه إلى مقام نفسه وقُوَاه، كأنه يجد ذلك حِسًّا، ويدركه ذوقًا، بل يلوح ذلك من وجوههم» التعريفات ص(٥٨).

صرّح وأعلن أنبياء الله ورسله بأن من أصول دعوتهم الإيمان بأن الله وحده هو الذي يعلم الغيب لا يشاركه في ذلك أحد، فقال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ [الأنعام: ٥٠]، ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ﴾[الأعراف: ١٨٨]، ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ ﴾ [يونس: ٢٠]، ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، وامتدح الله عباده المؤمنين بإيمانهم بالغيب فقال: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٢-٣]، وذم سبحانه من ادعى أمراً من الأمور الغيبية الماضية أو المستقبلة وأنكر عليه أشد الإنكار فقال: ﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ [مريم: ٧٨]، ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الطور: ٤١]، ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴾ [النجم: ٣٥]، ﴿ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [القلم: ٤٧].

فلا يجوز لأحدٍ كائناً من كان أن يدّعي معرفة شيء من علم الغيب، ومن ادعاه عن طريق الكشف أو الوجد أو الذوق فهو ضال مضل.

٢- لا يطلع أحدٌ - كائناً من كان - على شيء من الغيب إلا من أطلعه الله عليه من الرسلِ من الملائكة والأنبياءِ خاصة:

فالله سبحانه مالك الملك يفعل في ملكه ما يشاء، ومن كمال عدله وحكمته وحكمه: أن أرسل إلى البشر رسلاً من أنفسهم ونبأهم بما شاء من الغيب الماضي والمستقبَل عن طريق من يرسله لهم من الملائكة أو بما يوحيه إليهم، قال

تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وبيّن سبحانه أن أشرف الخلق محمداً ﷺ ما كان له أن يعلم شيئاً من الغيب أو أن يخبر به أمته إلا لأن الله أخبره به وأطلعه عليه، فقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يُلۡقُونَ أَقۡلَٰمَهُمۡ أَيُّهُمۡ يَكۡفُلُ مَرۡيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، ﴿ تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَا ﴾ [هود: ٤٩]، ﴿ ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٢].

فالوحي والعلم بالغيب مقيَّد بأنبياء الله ورسله، ولا يعلمون منه إلا ما أعلمهم الله به، فمن ادّعى أنه يعلم شيئاً من الغيب عن طريق الكشف والوجد والذوق كان مدّعياً مشاركته الأنبياء والرسل في هذه الخاصيّة التي هي من أعظم خواصّهم والتي لا يكونون أنبياء ورسلاً إلا بها، وذلك من أعظم الضلال.

٣- الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول والميزان:

«الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله، وذلك في حقنا، ويعرف بالكتاب والسنة والإجماع، وأما ما لم تجئ به الرسل عن الله، أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به، ففيه الحق والباطل؛ فلهذا كانت الحجة الواجبة الاتباع للكتاب والسنة والإجماع، فإن هذا حق لا باطل فيه، واجب الاتباع لا يجوز تركه بحال، عام الوجوب، لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، وهي مبنية على أصلين:

أحدهما: أن هذا جاء به الرسول.

والثاني: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه.

وهذه الثانية إيمانية ضدها الكفر والنفاق، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من المتكلمة والمتفلسفة والمتأمرة والمتصوفة؛ إما بناء على نوع تقصير بالرسالة، وإما بناء على نوع تفضل عليها، وإما على عين إعراض عنها، وإما على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير، كالفروع مثلاً دون الأصول العقلية أو السياسية، أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة.

أما الأولى: فهي مقدمة علمية مبناها على العلم بالإسناد والعلم بالمتن، وذلك لأهل العلم بالكتاب والسنة والإجماع لفظًا ومعنى، وإسنادًا ومتنًا، وأما ما سوى ذلك فإما أن يكون مأثورًا عن الأنبياء أو لا:

أما الأول: فيدخل فيه الإسرائيليات مما بأيدي المسلمين وأيدي أهل الكتاب، وذلك قد لَبِسَ حقه بباطله...، ولكن يسمع ويروى إذا علمنا موافقته لما علمناه؛ لأنه مؤنس مؤكد، وقد علم أنه حق، وأما إثبات حكم بمجرده فلا يجوز اتفاقًا، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم، دون ما رووه لنا، وهذا يغلط فيه كثير من المتعبدة والقصاص وبعض أهل التفسير، وبعض أهل الكلام.

وأما الثاني: فما يروى عن الأوائل من المتفلسفة ونحوهم، وما يلقى في قلوب المسلمين يقظة ومنامًا، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية أو الفرعية، وما قاله الأكابر من هذه الملة علمائها وأمرائها، فهذا التقليد والقياس والإلهام فيه الحق والباطل، لا يرد كله، ولا يقبل كله، وأضعفه ما كان منقولاً عمن

ليس قوله حجة بإسناد ضعيف، مثل المأثور عن الأوائل، بخلاف المأثور عن بعض أئمتنا مما صح نقله، فإن هذا نقله صحيح، ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس، وهو الحكايات.

ثم هذه الأمور لا ترد ردًا مطلقًا لما فيها من حق موافق، ولا تقبل قبولاً مطلقًا لما فيها من الباطل، بل يقبل منها ما وافق الحق، ويرد منها ما كان باطلاً.

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب، فليست العقليات كلها صحيحة، ولا كلها فاسدة، بل فيها حق وباطل، بل ما في الكتاب والسنة والإجماع، فإنه حق ليس فيه باطل بحال، فما علم من العقليات أنه حق فهو حق، لكن كثير من أهلها يجعلون الظن يقينًا بشبهة وشهوة...

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول ﷺ حق لا باطل فيه، وهدى لا ضلال فيه، ونور لا ظلمة فيه، وشفاء ونجاة»[١].

فلا يجوز البتة أن يجعل شيء من الكشف أو الوجد أو الذوق مصدراً من مصادر التلقّي، ولا يجوز النظر إليه ولا الاعتماد عليه إلا بعد عرضه على الكتاب والسنة والإجماع: فإن وافقها قُبِل وإلا رُدّ، ثم إن قبوله إنما يكون في حق من كان متبعا لله ورسوله دائراً مع أمرهما ونهيهما ساعياً فيما يحبه الله ويرضاه، بخلاف من كان قريناً للبدعة مصاحباً للمعصية غالياً في المخالفة، فمثل هذا كشفه وذوقه ووجده مردود عليه ابتداءً.

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٥-٨).

وحتى عند قبوله لا يصح اعتباره دليلاً بإطلاق، بل يعدّ مرجّحاً ومؤنساً لمن حصل له ذلك بخصوصه ولا يكون عاماً للأمة كلها(١)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعي، فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يظن معه أن هذا الأمر أو هذا الكلام أرضى لله ورسوله كان هذا ترجيحا بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقا إلى الحقائق مطلقا أخطئوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة، فإلهام مثل هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة والظواهر والاستصحابات الكثيرة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه»(٢).

٤- أعظم حالٍ يكون عليها العبد هي أن يكون متبعاً للكتاب والسنة:

أعظم منزلة وأشرف حالٍ وأعلى مكانةٍ يحصل عليها العبد في هذه الدنيا هي أن يكون عبداً لله حقا وصدقاً، وكلما ارتقى العبد في مراتب العبودية لله حباً وذلاً وخضوعاً وطاعةً كانت درجته عند الله أعلى وأكمل؛ ولذا امتدح الله أفضل عباده وأعظمهم محمداً ﷺ بذلك فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، «والعبد العارف باللّه تتحد إرادته بإرادة اللّه، بحيث لا يريد إلا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٨) (٣٥/ ١٢٢-١٢٤)، بغية المرتاد ص(٣٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٣).

ما يريده اللّه أمرًا به ورضا، ولا يحب إلا ما يحبه اللّه، ولا يبغض إلا ما يبغضه اللّه، ولا يلتفت إلى عذل العاذلين ولوم اللائمين»[١].

فأعظم ما يكون عليه العبد المؤمن من الكشف والذوق والوجد هو ما يحقق له ما يكرمه الله به من درجات العبودية:

«فالكشف الصحيح: أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه معاينة لقلبه، ويجرد إرادة القلب له، فيدور معه وجودا وعدما، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح»[٢]، وأعظم الكشف وأجلّه: «أن يكشف للسالك عن طريق سلوكه ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها، فما أكرم الله الصادقين بكرامةٍ أعظم من هذا الكشف، وجعلهم منقادين له عاملين بمقتضاه»[٣].

والذوق الصحيح: أن يذوق العبد حلاوة الإيمان والطاعة، كما ورد في الحديث: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولا»[٤]. «فإن المخلص للّه ذاق من حلاوة عبوديته للّه ما يمنعه عن عبوديته لغيره، ومن حلاوة محبته للّه ما يمنعه عن محبة غيره؛ إذ ليس عند القلب لا أحلى ولا ألذ ولا أطيب ولا ألين ولا أنعم من حلاوة الإيمان المتضمن عبوديته لله ومحبته له وإخلاصه الدين له، وذلك يقتضى انجذاب القلب إلى اللّه، فيصير

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٧٧).

(٢) مدارج السالكين (٣/ ٢٢٦).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٢٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٢) رقم (٣٤).

القلب منيبًا إلى اللّه خائفًا منه راغبًا راهبًا، كما قال تعالى : ﴿ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴾[ق: ٣٣]، إذ المحب يخاف من زوال مطلوبه وحصول مرغوبه، فلا يكون عبد اللّه ومحبه إلا بين خوف ورجاء، قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾[الإسراء: ٥٧]، وإذا كان العبد مخلصًا له اجتباه ربه فيحيي قلبه، واجتذبه إليه فينصرف عنه ما يضاد ذلك من السوء والفحشاء، ويخاف من حصول ضد ذلك، بخلاف القلب الذي لم يخلص لله، فإنه في طلب وإرادة وحب مطلق، فيهوى ما يسنح له ويتشبث بما يهواه، كالغصن أي نسيم مر بعطفه أماله، فتارة تجتذبه الصور المحرمة وغير المحرمة، فيبقى أسيرًا عبدًا لمن لو اتخذه هو عبدًا له، لكان ذلك عيبًا ونقصًا وذمًا، وتارة يجتذبه الشرف والرئاسة، فترضيه الكلمة وتغضبه الكلمة ويستعبده من يثني عليه ولو بالباطل، ويعادي من يذمه ولو بالحق، وتارة يستعبده الدرهم والدينار، وأمثال ذلك من الأمور التي تستعبد القلوب، والقلوب تهواها فيتخذ إلهه هواه ويتبع هواه بغير هدى من اللّه، ومن لم يكن خالصًا للّه عبدًا له قد صار قلبه معبدًا لربه وحده لا شريك له، بحيث يكون اللّه أحب إليه من كل ما سواه، ويكون ذليلاً له خاضعًا وإلا استعبدته الكائنات، واستولت على قلبه الشياطين، وكان من الغاوين إخوان الشياطين، وصار فيه من السوء والفحشاء ما لا يعلمه إلا اللّه، وهذا أمر ضروري لا حيلة فيه»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢١٥-٢١٦).

وأما الوجد الصحيح: فمن أعظم الأحوال التي يكون عليها العبد ما ذكره الله في قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، و «قلوب الصحابة كانت أصفى القلوب، وما كانوا يزيدون عند الوجد على البكاء والخشوع»(١).

(١) تلبيس إبليس ص(٣٠٩).

المطلب الأول

منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

«لقد نهج الصوفية في تلقّي علومهم منهجاً خاصاً خالفوا فيه ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية المتبعة للكتاب والسنة، وقد اعتبرت الصوفية منهج الكشف عندها من أرقى مناهج المعرفة، وطريقاً موصلاً إلى اليقين - بزعمهم -، لذلك أهمل غلاة الصوفية الاهتمام بالعلوم الشرعية وزهدوا فيها ورغبوا الناس عنها، وذلك لاعتمادهم على العلوم اللدنية الإلهامية دون الاعتماد على النقل والعقل، وحثّوا أتباعهم باتخاذ منهج الكشف وما يوصل إليه من الذوق والخطرات والإسراء والمعراج والإلهام والرؤى والهواتف وغيرها من مناهج التلقي عندهم»(١).

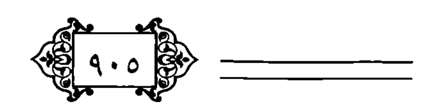
قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ للطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف الذي يستغنى به عن الاستدلال...، فإن حجج القوم أظهر من حجج غيرهم لتأييدها بالكشف»(٢).

وقال الكلاباذي: «إن طريقة الكشف لدى الصوفية لا يمكن الاستدلال عليها بالعقل والحس، وإنما هي عن طريق المواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٧٥).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ٦٣).



تلك الأحوال وحلّ تلك المقامات»[١].

وقال الغزالي: «الكشف باب الفوز الأكبر، وهو الفوز بلقاء الله تعالى»[٢].

وأبرز ما يصوّر ملامح ذلك ما يأتي:

١ - حقيقة الكشف والذوق والوجد:

الكشف الصوفي - وما يوصل إليه من الوجد والذوق وغيرهما - حقيقته عندهم رفع الحجب أمام قلب الصوفي وبصره ليعلم ما في السماوات جميعاً، وما في الأرض جميعاً، فلا تسقط ورقة إلا بنظره، ولا تقع قطرة ماء من السماء إلا بعلمه، ولا يولد مولود أو يتحرك ساكن أو يسكن متحرك إلا بعلم الصوفي، فلا يقف أمامه حجاب، ولا يوصد أمامه باب، ولا يعجزه علم شيء في الأرض ولا في السماء، فهو يعلم ما يكتب في اللوح المحفوظ ساعة بساعة، بل هو يعلم بأي لغة وأي قلم كتب اللوح المحفوظ، وماذا في أم الكتاب، وماذا كان منذ الأزل وماذا سيكون إلى الأبد، فجعلوا أنفسهم في مقام الله علماً بكل شيء، وإحاطة بما في السماوات والأرض.

قال الخواص: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر»[٣].

ويحكي عبد العزيز الدباغ عن نفسه وصولَه إلى هذه الدرجة فيقول: «وبعد وفاة سيدي عمر بثلاثة أيام وقع لي - والحمد لله - الفتح، وعرفنا الله

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١٠٠).

(٢) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٣) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

بحقيقة نفوسنا فله الحمد وله الشكر، وذلك يوم الخميس الثامن من رجب عام خمسة وعشرين ومائة وألف، فخرجت من دارنا فرزقني الله تعالى على يد بعض المتصدقين من عباده أربع موزونات، فاشتريت الحوت وقدمت به إلى دارنا، فقالت لي المرأة: اذهب إلى سيدي علي بن حرزهم واقدم لنا بالزيت لنقلي به هذا الحوت، فذهبت فلما بلغت باب الفتوح دخلتني قشعريرة ثم رعدة كثيرة، ثم جعل لحمي يتنمل كثيرا، فجعلت أمشي وأنا على ذلك والحال يتزايد إلى أن بلغت إلى قبر سيدي يحيى بن علال - نفعنا الله به - وهو في طريق سيدي علي بن حرزهم، فاشتد الحال وجعل صدري يضطرب اضطرابا عظيما حتى كانت ترقوتي تضرب لحيتي، فقلت: هذا هو الموت من غير شك، ثم خرج شيء من ذاتي كأنه بخار الكسكاس، ثم جعلت ذاتي تتطاول حتى صارت أطول من كل طويل، ثم جعلت الأشياء تنكشف لي وتظهر كأنها بين يدي، فرأيت جميع القرى والمدن والمداشر، ورأيت كل ما في هذا البر، ورأيت النصرانية ترضع ولدها وهو في حجرها، ورأيت جميع البحور، ورأيت الأرضين السبع وكل ما فيهن من دواب ومخلوقات، ورأيت السماء وكأني فوقها وأنا أنظر ما فيها، وإذا بنور عظيم كالبرق الخاطف الذي يجيء من كل جهة، فجاء ذلك النور من فوقي ومن تحتي وعن يميني وعن شمالي ومن أمامي وخلفي وأصابني منه برد عظيم حتى ظننت أني مت، فبادرت ورقدت على وجهي لئلا أنظر إلى ذلك النور، فلما رقدت رأيت ذاتي كلها عيونا: العين تبصر، والرأس تبصر، والرجل تبصر، وجميع أعضائي تبصر، ونظرت إلى الثياب التي علي فوجدتها لا تحجب ذلك النظر الذي سرى في الذات، فعلمت أن الرقاد على وجهي والقيام على حد سواء، ثم استمر الأمر علي ساعة وانقطع وصرت بمثابة الحالة

الأولى التي كنت عليها أولا»[١].

وقال عبد الكريم الجيلي: «فرأيت جميع الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - والأولياء والملائكة العالين، والمقربين، وملائكة التسخير، ورأيت روحانية الموجودات جميعها، وكشفت عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد، وتحققت بعلوم إلهية لا يسع الكون أن نذكرها فيه»[٢].

٢- الكشف والذوق والوجد هو مصدر التلقي والعلم، بل أعلى مصدر لذلك، وبيان طرقه عندهم:

زعم الصوفية أن الصوفي يكشف له معان في القرآن والحديث لا يعلمها علماء الشريعة الذين سموهم بعلماء الظاهر والقراطيس والآثار التي ينقلونها عن الموتى، وأما هم فيلتقون بالرسول ﷺ يقظة أحياناً، ومناماً أحياناً، ويسألونه ويستفيدون منه هذه العلوم.

ثم ترقوا فقالوا: إن لنا علوماً ليست في الكتاب والسنة نأخذها عن الخضر الذي هو على شريعة الباطن، وهو الذي يمد الأولياء بهذه الشريعة، فموسى ومحمد والأنبياء على شريعة ظاهرة، وأما الخضر فهو على شريعة باطنة يجوز فيها ما لا يجوز في الظاهر، فقد قتل الغلام بغير ذنب، وكسر السفينة لمن حملهم بغير نوال، وبنى الجدار إحساناً منه لمن أساء إليهم، ومثل هذا ينكره أهل الظاهر

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٤-١٥).

(٢) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل ص(٩٧).

كما أنكره موسى، ونحن في الباطن على شريعة الخضر وهو يلتقي بنا ونتعلم منه علوماً خاصة ينكرها أهل الظاهر لجهلهم.

وتارة يترقون في هذا الكذب فيزعمون أنهم تلقوا هذه العلوم من مَلَك الإلهام كما تلقى محمد ﷺ علومه من ملك الوحي.

وأخرى يزعمون أنهم تلقوا علومهم من الله رأساً وبلا وساطة، وأنها انطبعت في نفوسهم من الله رأساً، وأنهم مطالعون الأمر في الأزل بأرواحهم، والأمر في الأبد يرونه كما يكون عليه الحال، يرونه كذلك بأرواحهم بغير وساطة، وأن همتهم تصل السماوات وما فوقها والأرض وما تحتها.

٣- درجتهم في الكشف والذوق والوجد رفعتهم عن درجة الصحابة، وأوصلتهم إلى درجة الأنبياء، بل أعلى من ذلك:

وسّع المتصوفة دائرة كشفهم فزعموا أنهم يعلمون أسرار الحروف المقطعة من القرآن بطريق الكشف، وقصص الأنبياء يروونها على حقيقتها، ويجتمعون بالأنبياء ويسألونهم عن تفاصيل قصصهم وما كان منهم، فيفيدون فوائد كثيرة أعلى مما هو موجود منها فعلاً في القرآن، وأما الجنة والنار فهم وإياهما دائماً رأي العين، بل هما ساقطتان أصلاً من عيونهم؛ لأن النار لو بصق أحدهم عليها لأطفأها - كما قال أبو يزيد وغيره منهم -، وأما الجنة فالنظر إليها شرك وكفر؛ لأنهم ينظرون إلى الله فقط، حتى قال قائلهم: خضنا بحراً وقف الأنبياء بساحله، فجعل نفسه أعظم معرفة وتحقيقاً مما لدى الأنبياء.

٤- زعم الصوفية أن معاني القرآن الصحيحة الحقّة هي التي يعلمونها هم عن طريق الكشف والذوق والوجد:

ادعى المتصوفة أنهم عرفوا بزعمهم - عن طريق الكشف والذوق والوجد - للقرآن معاني غير التي يعرفها أصحاب النبي ﷺ وعلماء الأمة على مر العصور، وأنهم اكتشفوا هم عن طريق كشفهم للقرآن معاني أخرى وأن فيه علوماً كثيرة جداً لا يعلمها غيرهم[1].

وهـذه العناصر الثلاثة الأخيرة سـتأتي نماذجها في المطـلب التالي - إن شاء الله -.

---

(١) انظر: الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة ص(١٤٧-١٤٨).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

دعوى التلقّي عن الله – سبحانه – والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر

يعدّ هذا الأمر أهمّ ما يستدلّ عليه أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق؛ إذ إنهم بذلك يتوصّلون إلى تحقيق كل أهدافهم وأغراضهم، ومنها:

- إثبات أن ما هم عليه هو ما أحبه الله ورسوله.
- أنهم فيما هم عليه موافقون للأنبياء والرسل جميعاً.
- أنهم بذلك يثبتون شرعية كل ما يأتون به من الخرافات والأباطيل.
- دفع أيّ معارض لهم بأنه لم يصل إلى ما وصلوا إليه، ولم يعلم ما علموه، فليس له إلا السكوت أو التسليم لهم.
- السيطرة المطلقة على أتباعهم بإيهامهم أنهم أولياء الله وأحباؤه.

يقول عبد الكريم الجيلي: «ثم ألتمس من الناظر في هذا الكتاب – بعد أن أعلمه أني ما وضعت شيئاً في هذا الكتاب إلا وهو مؤيد بكتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ – أنه إذا لاح له شيء في كلامي بخلاف الكتاب والسنة فليعلم أن ذلك من حيث مفهومه لا من حيث مرادي الذي وضعت الكلام لأجله، فليتوقف عن العمل به مع التسليم إلى أن يفتح الله تعالى عليه بمعرفته، ويحصل له شاهد ذلك من كتاب الله تعالى أو سنة نبيه.

وفائدة التسليم هنا وترك الإنكار: أن لا يحرم الوصول إلى معرفة ذلك، فإن من أنكر شيئاً من علمنا هذا حرم الوصول إليه ما دام منكراً، ولا سبيل إلى غير ذلك، بل ويخشى عليه حرمان الوصول إلى ذلك مطلقاً بالإنكار أول وهلة، ولا طريق له إلا الإيمان والتسليم.

واعلم أن كل علم لا يؤيده الكتاب والسنة فهو ضلالة، لا لأجل ما لا تجد أنت له ما يؤيده، فقد يكون العلم في نفسه مؤيداً بالكتاب والسنة، ولكن قلة استعدادك منعتك من فهمه، فلن تستطيع أن تتناوله له بهمتك من محله فتظن أنه غير مؤيد بالكتاب والسنة، فالطريق في هذا: التسليم وعدم العمل به من غير إنكار إلى أن يأخذ الله بيدك إليه»(١).

وهذه نماذج من استدلالات القوم بالكشف والوجد والذوق على التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر:

أولاً: التلقّي عن الله - سبحانه -:

١- قال الشعراني: «وقد رأيت رسالة أرسلها الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله عنه للشيخ فخر الدين الرازي صاحب التفسير، يبين له فيها نقص درجته في العلم، هذا والشيخ فخر الدين الرازي مذكور في العلماء الذين انتهت إليهم الرياسة في الاطلاع على العلوم، من جملتها: اعلم يا أخي وفقنا الله وإياك أن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم حتى يكون علمه عن الله عز وجل بلا واسطة من نقل أو شيخ، فإن من كان علمه مستفاداً من نقل أو شيخ فما برح عن الأخذ

---

(١) الإنسان الكامل ص(١١-١٢).

عن المحدثات، وذلك معلول عند أهل الله ﷻ، ومن قطع عمره في معرفة المحدثات وتفاصيلها فاته حظه من ربه ﷻ، لأن العلوم المتعلقة بالمحدثات يفني الرجل عمره فيها ولا يبلغ إلى حقيقتها، ولو أنك يا أخي سلكت على يد شيخ من أهل الله ﷻ لأوصلك إلى حضرة شهود الحق تعالى، فتأخذ عنه العلم بالأمور من طريق الإلهام الصحيح من غير تعب ولا نصب ولا سهر كما أخذه الخضر عليه السلام، فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود، لا عن نظر وفكر وظن وتخمين، وكان الشيخ الكامل أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»[١].

٢- «ويحكى عن يحيى بن معاذ أنه رأى أبا يزيد في بعض مشاهداته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر مستوفزاً على صدور قدميه، رافعا أخمصيه مع عقبيه عن الأرض، ضاربا بذقنه على صدره، شاخصا بعينيه لا يطرف، قال: ثم سجد عند السحر فأطاله، ثم قعد فقال: اللهم إن قوما طلبوك فأعطيتهم المشي على الماء والمشي في الهواء فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم طيّ الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك، وإن قوما طلبوك فأعطيتهم كنوز الأرض فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك من ذلك. حتى عد نيفا وعشرين مقاما من كرامات الأولياء، ثم التفت فرآني فقال: يحيى؟، قلت: نعم يا سيدي، فقال: منذ متى أنت ههنا؟، قلت: منذ حين، فسكت، فقلت: يا سيدي، حدثني بشيء، فقال: أحدثك بما يصلح لك، أَدخَلَني في الفلك

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

الأسفل فدورني في الملكوت السفلي وأراني الأرضين وما تحتها إلى الثرى، ثم أدخلني في الفلك العلوي فطوف بي في السموات وأراني ما فيها من الجنان إلى العرش، ثم أوقفني بين يديه فقال: سلني أي شيء رأيت حتى أهبه لك، فقلت: يا سيدي، ما رأيت شيئا أستحسنته فأسألك إياه، فقال: أنت عبدي حقا، تعبدني لأجلي صدقا، لأفعلن بك ولأفعلن، فذكر أشياء، قال يحيى: فهالني ذلك وامتلأت به وعجبت منه، فقلت: يا سيدي، لِمَ لا سألته المعرفة به وقد قال لك ملك الملوك: سلني ما شئت؟، قال: فصاح بي صيحة وقال: اسكت ويلك!، غِرْتُ عليه مني حتى لا أحب أن يعرفه سواه»(١).

٣- «وحكي أن أبا تراب النخشبي كان معجبا ببعض المريدين، فكان يدنيه ويقوم بمصالحه والمريد مشغول بعبادته ومواجدته، فقال له أبو تراب يوما: لو رأيت أبا يزيد، فقال: إني عنه مشغول، فلما أكثر عليه أبو تراب من قوله: لو رأيت أبا يزيد؛ هاج وجد المريد فقال: ويحك! ما أصنع بأبي يزيد؟، قد رأيت الله تعالى فأغناني عن أبى يزيد، قال أبو تراب: فهاج طبعي ولم أملك نفسي فقلت: ويلك!، تغتر بالله ﷻ؟، لو رأيت أبا يزيد مرة واحدة كان أنفع لك من أن ترى الله سبعين مرة، قال: فبهت الفتى من قوله وأنكره فقال: وكيف ذلك؟، قال له: ويلك!، أما ترى الله تعالى عندك فيظهر لك على مقدارك، وترى أبا يزيد عند الله قد ظهر له على مقداره؟، فعرف ما قلت»(٢).

---

(١) إحياء علوم الدين (٤/ ٣٥٦).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٥٦).

ثانياً: التلقّي عن النبي ﷺ يقظةً ومناماً:

تقدم في موضعٍ سابقٍ(١) أن الصوفية يدعون رؤية النبي ﷺ في المنام، لكنهم لم يكتفوا بذلك، بل ادّعوا رؤيته ﷺ يقظة أيضاً، ومن نماذج ذلك:

١- قال الشعراني: «أخبرني الشيخ محمد الشناوي أن ثم جماعة ببلاد اليمن لهم سند بتلقين الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، فيلقنون المريد بذلك، ويشغلونه بالصلاة على رسول الله ﷺ، فلا يزال يكثر منها حتى يصير يجتمع بالنبي ﷺ يقظة ومشافهة ويسأله عن وقائعه كما يسأل المريد شيخه من الصوفية، وأن مريدهم يترقى بذلك في أيام قلائل ويستغني عن جميع الأشياخ بتربيته ﷺ»(٢).

٢- وقال أبو العباس المرسي عن شيخه الشاذلي: «والله ما صافحتُ بهذه اليد إلا رسول الله ﷺ»(٣).

ثالثاً: التلقّي عن الأنبياء عليهم السلام:

١- قال الغزالي: «ومن أول الطريقة تبتدئ المكاشفات والمشاهدات، حتى أنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائد»(٤).

٢- وذكر أبو القاسم القشيري عن إبراهيم بن أدهم أنه رأى في البادية

---

(١) انظر: المسلك الثامن من المطلب الثاني من المبحث السابق.

(٢) الأنوار القدسية (١/ ٣٢).

(٣) لطائف المنن ص(٩٥).

(٤) المنقذ من الضلال ص(٥٠).

رجلاً علّمه اسم الله الأعظم، فدعا به بعده، فرأى الخضر عليه السلام فقال له: «إنما علّمك أخي داودُ اسمَ الله الأعظم»[١].

رابعاً: التلقّي عن الخضر:

١ - قال ابن عطاء الله السكندري: «واعلم أن بقاء الخضر قد أجمعت عليه هذه الطائفة، وتواتر عن أولياء كل عصرٍ لقاؤه والأخذ عنه، واشتهر ذلك إلى أن بلغ الأمر إلى حد التواتر الذي لا يمكن جحده»[٢].

٢- وحكي أن بعضهم قال لإبراهيم الخواص: حدثنا بأعجب ما رأيته من أسفار؟، فقال لهم: «لقيني الخضر، فسألني الصحبة، فخفت أن يفسد علي توكلي بسكوني إليه ففارقته»[٣].

٣- وقال عبد العزيز الدباغ: «منذ لبست الأمانة التي أوصى لي بها سيدي العربي الفشتالي وفهمت ما قال لي ألقى الله في قلبي التشوف إلى العبودية الخالصة، فجعلت أبحث عنها غاية البحث، فما سمعت بأحد يشيخه الناس ويشيرون إليه بالولاية إلا ذهبت إليه وشيخته، فإذا شيخته ودمت على أوراده مدة يضيق صدري ولا أرى زيادة، فأتركه ثم أذهب إلى غيره فأشيخه فيقع لي معه مثل ما وقع من الأول، فأتركه ثم أذهب إلى غيرهما فوقع لي مثل ذلك، فبقيت متحيرا في أمري من سنة تسع إلى سنة إحدى وعشرين، وكنت أبيت كل ليلة جمعة في ضريح الولي الصالح سيدي علي بن حرزهم، وكنت أقرأ البردة مع من يبيت

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٤).

(٢) لطائف المنن ص(٨١).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٢٤٠).

به حتى نختمها كل ليلة جمعة، فلما كان ذات ليلة طلعت ليلة الجمعة كالعادة فقرأنا البردة وختمناها، ثم خرجت من الروضة فوجدت رجلا جالسا تحت السدرة المحررة التي بقرب باب الروضة، فجعل يكلمني ويكاشفني بأمور في باطني، فعلمت أنه من الأولياء العارفين بالله ﷻ، فقلت: يا سيدي، أعطني الورد ولقنِّي الذكر، فجعل يتغافل عني في أمور أخر، فجعلت ألح عليه في الطلب وهو يمتنع، ومقصوده أن يستخرج مني العزم الصحيح حتى لا أترك ما أسمع منه، فلم أزل معه كذلك إلى أن طلع الفجر وظهر الغبار في الصومعة فقال: لا أعطيك الورد حتى تعطيني عهد الله أنك لا تتركه، فأعطيته عهد الله وميثاقه أني لا أتركه، قال: وكنت أظن أنه يعطيني مثل أوراد من شيخت قبله، فإذا به يقول لي: اذكر كل يوم سبعة آلاف: اللهم يا ربّ بجاه سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ اجمع بيني وبين سيدنا محمد بن عبد الله في الدنيا قبل الآخرة، قال: ثم قمنا، فخلط علينا سيدي عمر بن محمد الهواري قيم الروضة، فقال له ذلك الرجل ثم أنشأ في هذا أوصيك به خيرا، فقال سيدي عمر: هو سيدي يا سيدي، قال: فقال لي سيدي عمر عند خروج روحه وانتقاله إلى الآخرة: أتدري من الرجل الذي لقنك الذكر عند السدرة المحررة؟، فقلت: لا يا سيدي، فقال: هو سيدنا الخضر عليه السلام، فلما فتح الله علي علمت ما قال لي سيدي عمر، قال: فبقيت على ذلك الذكر، فثقل علي في اليوم الأول فما كملته حتى جاء الليل، ثم جعل يخف علي شيئا فشيئا وذاتي تصطحب معه حتى كنت أكمله عند الزوال، ثم جعل يخف علي حتى كنت أكمله عند الضحى، ثم زاد في الخفة حتى صرت أكمله عند طلوع الشمس»(١).

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٨).

المسلك الثاني

تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها

مما يسلكه أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يدرجوا فيه كلماتٍ وعباراتٍ لا يفهمها ويدرك المغزى منها إلا من كان معهم على طريقتهم، وكأن مرادهم بذلك هو أن يغرسوا في نفوسهم عدة أمور، منها:

- أن هذا الطريق (طريق التصوف) لا يخضع للنقل ولا للعقل، بل هو بحسب ما يلهمهم الله إياه في حال الكشف والوجد والذوق، فتكون معانيه بحسب ما يذكرونه من تلك الألفاظ الغامضة ومعانيها التي يبينونها هم.

- أن من نطق بهذه الكلمات في حال الكشف والوجد والذوق فقد وصل إلى مراتب عليّة قد تفرّد بها عمّن سواه أو دونه.

- ربط المريدين بشيوخهم وتقييدهم بهم وقصر أخذ السلوك عليهم؛ لأنهم لن يفهموا تلك العبارات الغامضة إلا من خلال ما يتلقّونه منهم.

- قصر علومهم على طائفتهم ومريديهم، فمن سمع تلك الألفاظ والعبارات الغامضة من غيرهم لم يفهمها.

- الاحتيال على كل من أراد نقدهم أو الردّ عليهم، فيزعمون أنه ما فِهم كلامهم، وأنهم ما أرادوا إلا المعنى الصحيح، وحالهم في ذلك حال أهل تقديس العقل الذين ابتدعوا ألفاظاً من عند أنفسهم أو استعملوا ألفاظاً صحيحة على اصطلاحاتٍ خاصة بهم[١].

---

(١) وانظر: دراسات في التصوف ص(٣١٦).

وقد تضمنت قواعد الصوفية تقرير هذا المسلك والتقعيد له وذكر الأدلة عليه، ومن ذلك:

١- «بذل العلم لغير أهله.

أهلية الشيء تقضي بلزوم بذله لمن تأهل له، إذ يقدره حق قدره ويضعه في محله، ومن ليس بأهل فقد يضيعه - وهو الغالب - أو يكون حاملا له على طلب نوعه - وهو النادر -، ومن ثم اختلف الصوفية في بذل علمهم لغير أهله:

فمن قائل: لا يبذل إلا لأهله، وهو مذهب الثوري وغيره.

ومن قائل: يبذل لأهله ولغير أهله، والعلم أحمى جانبا من أن يصل إلى غير أهله، وهو مذهب الجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ»(١).

٢- «مخاطبة الناس على قدر عقولهم.

في كل علم ما يُخص ويُعم، فليس التصوف بأولى من غيره في عمومه وخصوصه، بل يلزم بذل أحكام الله المتعلقة بالمعاملات من كل، عموماً وما وراء ذلك على حسب قابله لا على قدر قائله...، وقيل للجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ: يسألك الرجلان عن المسألة الواحدة، فتجيب هذا بخلاف ما تجيب هذا؟ فقال: (الجواب على قدر السائل)»(٢).

٣- «الغيرة على علوم الصوفية وحماية العوام من التعلق بالخاص منها.

اعتبار النسب في الواقع يقضي بتخصيص الحكم عن عمومه، ومن ذلك

---

(١) قواعد التصوف لزروق (القاعدة: ١٥) ص(٢٨).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ١٧) ص(٣٠).

وجود الغيرة على علوم القوم من الإنكار، وحماية عقول العوام من التعلق بما يخص منها حامل على وجود القصد لتخصيصها. هذا مع كثرة ما يخص منها، ومداخل الغلط فيه علما وعملا، أو دعوى أو غير ذلك، فافهم. وأعط كلّ ذي حكم حقه. فالأعمال للعامة والأحوال للمريدين والفوائد للعابدين والحقائق للعارفين والعبارات قوت لعائلة المستمعين وليس لك إلا ما أنت له آكل، فافهم»(١).

٤- «كيفية تحصيل علم التصوف.

طلب الشيء من وجهه وقصده من مظانه أقرب لتحصيله، وقد ثبت أنّ دقائق علوم الصوفية منح إلهية، ومواهب اختصاصية، لا تنال بمعتاد الطلب، فلزم مراعاة وجه ذلك، وهو ثلاثة:

أولها: العمل بما علم قدر الاستطاعة.

الثاني: اللجأ إلى الله في الفتح على قدر الهمة.

الثالث: إطلاق النظر في المعاني حال الرجوع لأصل السنة ليجري الفهم وينتفي الخطأ ويتيسر الفتح»(٢).

٥- «من علم التصوف ما تتناوله الإشارة ولا تحتمله العبارة.

لا علم إلا بتعلم عن الشارع، أو من ناب منابه فيما أتى به...، وما تفيده التقوى إنما هو فهم يوافق الأصول ويشرح الصدور ويوسع العقول، ثم هو

---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ١٩) ص(٣٢).

(٢) المصدر السابق (القاعدة: ٢٣) ص(٣٦).

منقسم لما يدخل تحت دائرة الأحكام، ومنه ما لا يدخل تحت دائرة العبارة، وإن كان مما تتناوله الإشارة. ومنه ما لا تفهمه الضمائر، وإن أشارت إليه الحقائق، مع وضوحه عند مشاهده وتحقيقه عند متلقيه»(١).

وسئل رويم عن وجد الصوفية عند السماع فقال: «يشهدون المعاني التي تعزب عن غيرهم فتشير إليهم: إليّ إليّ، فيتنعمون بذلك من الفرح، ثم يقطع الحجاب فيعود ذلك الفرح بكاء، فمنهم من يخرق ثيابه، ومنهم من يصيح، ومنهم من يبكي، كل إنسان على قدره»(٢).

وأنشد الشبلي:

«علم التصوف علم لا نفاد له ... علم سَنيٌّ سماوي ربوبي

فيه الفوائد للأرباب يعرفها ... أهل الجزالة والصنع الخصوصي»(٣).

وقال الكلاباذي: «ثم لكل مقام بدء ونهاية، وبينهما أحوال متفاوتة، ولكل مقام علم، وإلى كل حال إشارة، ومع كل مقام إثبات ونفي، وليس كل ما نفي في مقام كان منفيا فيما قبله، ولا كل ما أثبت فيه كان مثبتا فيما دونه، وهو كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له»(٤)، فنفى إيمان الأمانة لا إيمان العقد، والمخاطبون أدركوا ذلك؛ إذ كانوا قد حلوا مقام الأمانة، أو

---

(١) قواعد التصوف (القاعدة: ٢٥) ص(٣٦).

(٢) الرسالة القشيرية ص(١٥٣).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٥) رقم (١٢٤٠٦)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٨٨).

جاوزوه إلى ما فوقه، وكان ﷺ مشرفا على أحوالهم فصرح لهم.

فأما من لم يشرف على أحوال السامعين، وعبر عن مقام فنفى فيه وأثبت، جاز أن يكون في السامعين من لم يحلّ ذلك المقام، وكان الذي نفاه القائل مثبتا في مقام السامع، فيسبق إلى وهم السامع أنه نفى ما أثبته العلم، فخطأ قائله أو بدعه، وربما كفره.

فلما كان الأمر كذلك، اصطلحت هذه الطائفة على ألفاظ في علومها، تعارفوها بينهم ورمزوا بها، فأدركه صاحبه، وخفي على السامع الذي لم يحل مقامه، فإما أن يحسن ظنه بالقائل فيقبله ويرجع إلى نفسه فيحكم عليها بقصور فهمه عنه، أو يسوء ظنه به فيهوِّس قائله وينسبه إلى الهذيان، وهذا أسلم له من رد حق وإنكاره.

قال بعض المتكلمين لأبي العباس بن عطاء: ما بالكم - أيها المتصوفة - قد اشتققتم ألفاظا أغربتم بها على السامعين، وخرجتم عن اللسان المعتاد!، هل هذا إلا طلب للتمويه، أو ستر لعُوَار المذهب؟، فقال أبو العباس: ما فعلنا ذلك إلا لغيرتنا عليه؛ لعزته علينا، كيلا يشربها غير طائفتنا»[1].

وللتدليل على هذا المسلك: يمكن الرجوع إلى أيّ كتابٍ من كتب الصوفية (قواعدهم وقصصهم وأخبارهم)، فسيجد القارئ فيها عبارات كثيرة جداً لا يمكن له أن يتصور معانيها أو يفهمها، مما حدا بأعيانهم أن يؤلفوا في بيان معاني تلك الألفاظ والعبارات، كما فعل أمثال الطوسي في: (اللمع)، والقشيري في رسالته، والكلاباذي في: (التعرف لمذهب أهل التصوف)، ثم لا يمكن لأحدٍ

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٦٠-٦١).

من غير الطائفة أن يفهم كلامهم إلا بالرجوع إلى تلك القواميس التي أُلِّفت في مصطلحاتهم وعباراتهم، ومنها: (المعجم الصوفي) الذي طُبع في ثلاثة مجلدات.

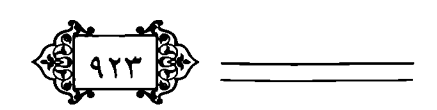
ومن أغرب الوقائع: ما ذكره السمعاني فقال: «كان عبد القادر من أهل جيلان إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، فقيه صالح ديِّن خير، كثير الذكر، دائم الفكر، سريع الدمعة، تفقه على المخرمي، وصحب الشيخ حمادا الدباس، وكان يسكن بباب الأزج في مدرسة بنيت له، مضينا لزيارته، فخرج وقعد بين أصحابه، وختموا القرآن، فألقى درسا ما فهمت منه شيئا، وأعجب من ذا: أن أصحابه قاموا وأعادوا الدرس، فلعلهم فهموا لإلفهم بكلامه وعبارته»[١].

واجتمع أربعة من أساطين الصوفية (الجنيد والنوري ورويم وابن وهب) وغيرهم في سماع، فمضى بعض الليل وأكثره فلم يتحرك أحد منهم ولا أثّر فيه القول، فقال النوري للجنيد: يا أبا القاسم، هذا السماع يمرّ مَرّاً ولا أرى وجداً يظهر!، فقال الجنيد: يا أبا الحسين، ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[النمل: ٨٨]، فأنت يا أبا الحسين ما أثّر عليك؟، فقال النوري: ما بلغت مقامي في السماع، فقال الجنيد: وما مقامك فيه؟، فقال: الرمز بالإشارة دون الإفصاح، والكناية دون الإيضاح، ثم وثب وصفق بيديه، فقام جميع من حضر بقيامه ساعة[٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٤١).

(٢) طبقات الأولياء لابن الملقن ص(١١).



المسلك الثالث

تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها

يحرص أهل الأهـواء والبدعة على أن يُدرِجوا في قصصهم في الكشـف وأحوالهم في الوجد والذوق من الأدلة والمزايا والفضائل ما يسـتطيعون أن يستدلوا به فيما بعد على صحة أصل الكشف والوجد والذوق.

فمما ذكروه من ذلك:

١- الكشف هو السبيل لمعرفة الخلل والخطأ في الكشف نفسه:

قال الشعراني عن شيخه أبي المواهب الشاذلي: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»[1].

٢- الكشف هو السبيل لمعرفة صحة الكشف!:

قال أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه: وهبني الله جميع العلوم والمعارف

---

(١) الطبقات الكبرى (١/ ٣٨٧).

مع كوني أمّياً، وقرأت الحديث على رسول الله ﷺ. فلم يصدّقه مريده، ثم إن المريد رأى النبي ﷺ في المنام وسمعه يقول: صدق الرجل، صدق الرجل(١).

٣- حالة الوجد من أسباب الشفاء:

قيل إنه دخل عمرو بن عثمان أصبهان، فصحبه حدث، وكان والده يمنعه من صحبته، فمرض الصبي، فدخل عليه عمرو مع قَوَّال، فنظر الحدث إلى عمرو، وقال: قل له يقول شيئاً، فقال:

ما لي مرضت فلم يعدني عائد ... منكم، ويمرض عبدكم فأعود

فتمطى الحدث على فراشه وقعد، وقال للقوال: زدني بحبك لله، فقال:

وأشد من مرضي عليَّ صدودكم ... وصدود عبدكم عليَّ شديد

أقسمت لا علق الفؤاد بغيركم ... ولكم عليَّ بما أقول عهود

فزاد به البِرُّ حتى قام، وخرج معهم(٢).

٤- الاستدلال بحال الوجد على صحة الكشف:

قال الطوسي: «وقد قيل أيضاً: إن الوجد مكاشفات من الحق، ألا ترى أن أحدهم يكون ساكناً فيتحرك ويظهر منه الزفير والشهيق»(٣).

وذكر الشعراني عن أبي بكر الجيلي أنه «رفع له شخص ادعى أنه يرى الله ﷻ بعيني رأسه، فقال: أحق ما يقولون عنك؟. فقال: نعم. فانتهره ونهاه عن

---

(١) تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

(٢) طبقات الأولياء ص(٥٨).

(٣) اللمع ص(٣٧٥).

هذا القول، وأخذ عليه أن لا يعود إليه، فقيل للشيخ: أمحق هذا أم مبطل؟، فقال: هذا محق ملبَّس عليه، وذلك أنه شهد ببصيرته نور الجمال، ثم خرق من بصيرته إلى بصره لمعة فرأى بصره ببصيرته، وبصيرته يتصل شعاعها بنور شهوده، فظن أن بصره رأى ما شهده ببصيرته، وإنما رأى بصره ببصيرته فقط وهو لا يدري»[١].

---

(١) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٨٢).

المسلك الرابع

الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة

مما اهتمّ به أهل الأهواء والبدعة من الصوفية في اسـتدلالهم بالكشف والوجد والذوق: أن يثبتوا ما يدّعونه من ولاية أنفسهم، وعصمتها من الذنوب والخطايا، وصحة علومهم التي يدعون أن الله ألهمهم إياها دون سلوك الطرق التي يعرفها كافة المسلمين في طلب العلم - وهو ما يسمّونه بالعلم اللدني -، وصحة طريقهم في الوصول إلى الله والمعرفة.

وهذه الأمور الأربعة هي التي يحرص كل مشايخ الصوفية وأئمتهم على إضافتها إلى أنفسهم، ولو أن أيّ واحدٍ نسب ذلك إلى نفسه ابتداءً لكان كلامه محض هراء وهوس وجنون، لكنهم استفادوا أيّما فائدة مما عليه حال الصوفية وموقفهم تجاه تقديس الكشف والوجد والذوق، فأخذوا يضمّنونها ما يدلّ على ما يريدون نسبته إلى أنفسهم أو إلى الطريقة الصوفية بعامة من الولاية أو العصمة أو العلم اللدني أو صحة الطريقة.

وقد سبق في المبحث السابق بيان استفادتهم من تقديسهم للرؤى المنامية في ذلك، من جهة أن أكثرهم صار يدعي لنفسه مناماً أو منامات تشهد له بعلوّ الكعب في التصوف ورفعة المكانة بين الخلق.

وهذا عينه هو ما قاموا به هنا، فقد افتعل أئمة الصوفية لأنفسهم قصصاً ومواقف وحوادث حرصوا على أن يسرّبوا فيها ما لو سمعه السامع لانخدع

بهم وظنّ أنهم من أولياء الله المعصومين المُطلَعين على الغيب الذين ﷺ وعن طريقتهم.

ومن ذلك:

١- ما سبق ذكره في المسلك الأول من هذا المطلب من دعوى أبي يزيد البسطامي عن نفسه أن الله خصّه بما يأتي:

- أطلعه على ملكوت السماء والأرض.
- خاطبه مشافهة دون واسطة.
- ثناؤه عليه بقوله له: «أنت عبدي حقا».
- شهادته له بصحة طريقته بقوله له: «تعبدني لأجلي صدقا».

٢- ما ذكره أبو المواهب الشاذلي من أنه انقطعت عنه رؤية النبي ﷺ بسبب قراءته في كتب الفقه واشتغاله به[1].

وما ذكره أبو الحسن الخرقاني لأحد مريديه من أن الله وهبه جميع العلوم والمعارف مع كونه أمّياً[2].

مما يوحي لمن يسمع هاتين القصتين المزعومتين:

- بصحة ما عليه الصوفية من ترك العلم والإعراض عن طلبه والتنفير عنه.
- وبفضل هذين الرجلين ودرجتهما في العلم اللدني.

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: تذكرة الأولياء للعطار ص(٢٧٧) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٥١).

٣- ما ملأ به أحمد بن المبارك كتابه: (الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ) من قصص استدل بها على الدرجة الرفيعة التي وصل إليها سيده عبد العزيز الدباغ، بعد أن قال في مقدمته: «فإنه لما من الله علي وله الحمد والشكر بمعرفة الولي الكامل، الغوث الحافل، الصوفي الباهر، نجم العرفان الزاهر، صاحب الإشارات العلية، والعبارات السنية، والحقائق القدسية، والأنوار المحمدية، والأسرار الربانية، والهمم العرشية، منشئ معالم الطريقة بعد خفاء آثارها، ومبدي علوم الحقائق بعد خبو أنوارها، الشريف الحسيب، الوجيه النسيب، ذي النسبتين الطاهرتين الجسمية والروحية، والسلالتين الطيبتين الشاهدية والغيبية، والولايتين الكريمتين الملكية والملكوتية، المحمدي العلوي الحسني، قطب السالكين، وحامل لواء العارفين، شيخنا وسيدنا ومولانا عبد العزيز ابن سيدنا ومولانا مسعود.

فشاهدت من علومه ومعارفه وشمائله ولطائفه ما غمرني وبهرني، وقادني بكليتي وأسرني.

وسمعت منه في جانب سيد الوجود وعلم الشهود سيدنا ومولانا محمد ﷺ من المعرفة بقدره العظيم، وجاهه الكريم، ما لم يطرق سمعي منذ نشأت من إنسان، ولا رأيته مسطورا في ديوان، وسترى بعضه إن شاء الله تعالى أثناء الكتاب، وأعرف الناس به أولاهم به يوم الحساب.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالله تعالى وعليّ صفاته وعظيم أسمائه ما لا يكيف ولا يطاق، ولا يدرك إلا بعطية الملك الخلاق.

وكذا سمعت منه من المعرفة بأنبياء الله تعالى ورسله الكرام - عليهم أفضل الصلاة وأزكى السلام - ما تخصه به كأنه كان مع كل نبي في زمانه، ومن أهل عصره وأوانه.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالملائكة الكرام، واختلاف أجناسهم وتفاوت مراتبهم العظام، ما كنت أحسب أن البشر لا يبلغون إلى علم ذلك، ولا يتخطون إلى ما هنالك.

وكذا سمعت منه من المعرفة بالكتب السماوية والشرائع النبوية السالفة الأعصار المتقادمة الليل والنهار ما تقطع وتجزم إذا سمعته بأنه سيد العارفين وإمام أولياء أهل زمانه أجمعين.

وكذا سمعت منه من المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه من حشر ونشر وصراط وميزان ونعيم باهر ما تعرف إذا سمعته أنه يتكلم عن شهود وعيان، ويخبر عن تحقيق وعرفان، فأيقنت حينئذ بولايته العظمى، وانتسبت لجنابه الأحمى»[١].

٤- وأما ابن عربي فيقول: «واعلم أن جميع ما أكتبه في تأليفي ليس هو عن روية وفكر، وإنما هو عن نفث في روعي على يد ملك الإلهام»[٢].

وقال: «فنحن ما نعتمد في كل ما نذكره إلا على ما يلقي الله عندنا من ذلك، لا على ما تحتمله الألفاظ من الوجوه»[٣].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(٢-٤).
(٢) الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر ص(٨).
(٣) الفتوحات المكية (١/ ١٨٧).

وقال: «فوالله ما كتبت فيه [يعني: كتابه الفتوحات المكية] حرفاً إلا عن إملاء إلهي وإلقاء رباني، أو نفث روحاني في روع كياني»[١].

وقال: «واعلم أن ترتيب أبواب الفتوحات لم يكن عن اختيار، ولا عن نظر فكري، وإنما الحق تعالى يملي لنا على لسان ملك الإلهام جميع ما نسطره»[٢].

المسلك الخامس
خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق ببعض ألفاظ الكتاب والسنة

من أساليب التلبيس والتدليس التي سلكها الصوفية: أنهم حين استدلالهم على ما يريدون تقريره بالكشف والذوق والوجد يمزجون أقوالهم وقصصهم باقتباسات من الآيات والأحاديث، ومن مغزاهم في ذلك:

١- إيهام أتباعهم وغيرهم أنهم لم يخرجوا عن الكتاب والسنة، وأنهم متبعون لهما، مقتفون أحكامهما.

٢- إظهار أن لهم معرفة بالكتاب والسنة وبمعانيهما، وأنهم لم يعرضوا عنهما وعن التفقه فيهما.

٣- تحريف تلك الآيات والأحاديث عن معانيها الصحيحة إلى معانيها التي ابتدعوها من عند أنفسهم.

حُكي عن أحمد بن أبي الحوارى قوله: «اشتكى محمد بن السماك، فأخذنا ماءه وانطلقنا به إلى الطبيب، وكان نصرانياً، قال: فبينا نحن نسير بين الحيرة والكوفة استقبلنا رجل حسن الوجه، طيب الرائحة، نقي الثوب، فقال لنا: إلى أين تريدان؟ فقلنا: نريد فلاناً الطبيب نريه ماء ابن السماك، فقال: سبحان الله!، تستعينون على وليّ الله بعدو الله!، اضربوا به الأرض، وارجعوا إلى ابن السماك وقولوا له: ضع يدك على موضع الوجع وقل: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء:١٠٥]، ثم غاب عنا فلم نره، فرجعنا إلى ابن السماك فأخبرناه بذلك،

فوضع يده على موضع الوجع وقال ما قال الرجل، فعوفي في الوقت، فقال: كان ذلك الخضر عليه السلام»(١). فالصوفية من عادتهم المعروفة عنهم: ابتداع أذكار وأوراد ما أنزل الله بها من سلطان، وادعاء أنهم إنما تعلموها وأخذوها عن الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء أو الخضر، لكنهم هنا ادعوا الكشف عن طريق اللقاء المزعوم بالخضر، وضمّنوا قصة الكشف آية من كتاب الله، إيهاماً بأنهم محبون للقرآن يستشفون به.

وقال أبو العباس بن المهتدي: «كنت في البادية، فرأيت رجلا يمشي بين يديَّ حافي القدَم، حاسر الرأس، ليس معه ركوة، فقلت في نفسي: كيف يصلي هذا الرجل؟ ما لهذا طهارة ولا صلاة! قال: فالتفت إلي فقال: ﴿يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال: فسقطت مغشيا علي، قال: فلما أفقت استغفرت الله من تلك الرؤية التي نظرت بها إليه، فبينا أنا أمشي في بعض الطريق، فإذا هو بين يدي، فلما رأيته هبته وتوقفت، فالتفت إليَّ ثم قرأ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، قال: ثم غاب فما رأيته بعد ذلك»(٢). فادعى أبو العباس أن ذلك الرجل قد كشف الله له ما في نفسه مما أضمره تجاهه، وقد خلط هذا الكشف المزعوم بهاتين الآيتين الكريمتين.

ويزعم الجيلي في كشفه المزعوم عبر معراجه إلى السماء: أنه لما أتى السماء السادسة لقي موسى عليه السلام قال: «رأيت فيها موسى عليه السلام متمكناً في هذا المقام

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٥٤-٥٥٥).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٣).

واضعاً قدمه على هذه السماء، قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى، سكران من خمر تجلي الربوبية، فوقفت متأدباً بين يديه، وسلمت بتحقيق مرتبته عليه، فرفع رأسه من سكرة الأزل، ورحب بي ثم أهلّ، فقلت له: يا سيدي، قد أخبر الناطق بالجواب الصادق في الخطاب، أنه قد برزت لك خلعة: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ من ذلك الجناب، وحالتك هذه غير حالة أهل الحجاب، فأخبرني بحقيقة هذا الأمر العجاب، فقال: اعلم أنني لما خرجت من مصر أرضي إلى حقيقة فرضي، ونوديت من طور قلبي بلسان ربي، من جانب شجرة الأحدية في الوادي المقدس بأنوار الأزلية: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤]، فلما عبدته كما أمر في الأشياء، وأثنيت عليه بما يستحقه من الصفات والأسماء، تجلت أنوار الربوبية لي فأخذني عني، فطلبت البقاء في مقام اللقاء، ومحال أن يثبت المحدث لظهور القديم، فنادى لسان سري مترجماً عن ذلك الأمر العظيم، فقلت: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فأدخل بأنيتي في حضرة القدس عليك، فسمعت الجواب من ذلك الجناب: ﴿لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾، وهي ذاتك المخلوقة من نوري في الأزل، ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾، بعد أن أظهر القديم سلطانه، ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾، وجذبتني حقيقة الأزل، وظهر القديم على المحدث ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾، فلم يبق في القديم إلا القديم، ولم يتجل بالعظمة إلا العظيم، هذا على أن استيفاءه غير ممكن، وحصره غير جائز، فلا تدرك ماهيته ولا ترى، ولا يعلم كنهه ولا يدرى، فلما اطلع ترجمان الأزل على هذا الخطاب، أخبركم به من أم الكتاب، فترجم بالحق والصواب، ثم تركته وانصرفت، وقد

اغترفت من بحره ما اغترفت»[١]. فالجيلي في هذا الكشف المختلق ضمَّن هذيانه آية ومحاكاةً لحديث: أما الآية فظاهرة، وأما محاكاته للحديث: فهي ما جاء في قوله: «قابضاً بيمينه ساق سدرة المنتهى»، ففيه محاكاة لقوله ﷺ في الحديث الصحيح: «فإذا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش»[٢].

---

(١) الإنسان الكامل للجيلي ص(٢٣٨-٢٣٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢/ ٨٥٠) رقم (٢٢٨١)، ومسلم (٤/ ١٨٤٣) رقم (٢٣٧٣).

المسلك السادس

تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم

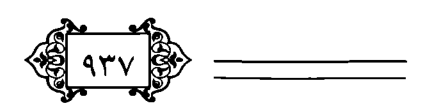
من أعظم نعم الله على أهل السنة، وهو من أقوى حججهم على سلامة وصحة ما هم عليه من الاعتقاد والعلم والعمل: أنه متى توجَّه إليهم أيّ أحد بنقد مذهبهم بعامة أو بعض أصولهم ومسائلهم بخاصة، أجابوا عن ذلك النقد بالبينات الساطعات من الكتاب والسنة، ومن التجأ إلى الله وآياته ووحيه فإن الله ينصره ويوفّقه ويكلؤه برعايته وحفظه، وهذا ما يفتقده أهل الأهواء والبدعة بحسب بعدهم عن الكتاب والسنة، وبحسب المخالفة التي نُقِدت عليهم من أهل السنة أو من خصومهم بعامة، فإنهم لن يجدوا من الوحي المعصوم (الآيات والأحاديث) ما يدفعون به النقد الموجَّه إليهم إلا إذا استدلوا بها استدلالاً باطلاً من تحريف معاني الآيات والأحاديث أو الاستدلال بما ليس بصحيح من الحديث.

ولذا؛ فإن من يستدلون بالكشف والوجد والذوق جعلوا منها الدليل الذي يتمسّكون به ليردّوا على خصومهم، ويدفعوا عن أنفسهم النقد الموجَّه منهم إليهم، وذلك عن طريق تضمين قصصهم وأقوالهم في الكشف والوجد والذوق ما يُثبِت براءة أئمتهم وشيوخهم وأعيانهم من النقد الموجَّه إليهم، وذلك لأنهم يدركون أن النقد الموجَّه إليهم هو في حقيقته نقدٌ موجَّه إلى مذهبهم وطريقتهم بعامة، ويدركون أيضاً أن ذلك النقد لو وجد له القبول بين الناس وبين مريديهم

خاصة لسقط المذهب كله على أمّ رأسه سقطة لا تقوم له بعدها قائمة، فحرصوا على أن يضمّنوا ما يذكرونه من الكشف والوجد والذوق ما يكون حصناً لهم من سهام خصومهم، ويكون في الوقت نفسه حمايةً لهم ولأتباعهم عن أن ينصرفوا عنهم، ولا تكاد تجد كتاباً من كتب الصوفية مؤلَّفاً في تراجم أعيان مذهبهم - وخاصة المتأخرة منها، مثل: كتب الشعراني - إلا وتجد في ترجمة كل واحدٍ منهم ولو نزراً يسيراً من قصص الكشف والوجد والذوق والإلهام والخواطر والهواتف التي ضُمِّنت الثناء على المترَجَم له من الله أو الرسول ﷺ أو الأنبياء عليهم السلام أو الخضر، والشهادة له بأن ما عليه هو الحق وأنه من أفضل الناس وأحبّهم إلى الحق سبحانه ونحو ذلك.

وهذه بعض النماذج أذكرها من رسالة أبي القاسم القشيري، وهي شيء يسير مما اشتملت عليه من ذلك، وإلا ففي غيره ما هو أطمّ وأعظم:

١ - قال في ترجمة إبراهيم بن أدهم: «كان من أبناء الملوك، فخرج يوماً متصيِّداً، فأثار ثعلباً أو أرنباً وهو في طلبه، فهتف به هاتف: يا إبراهيم، ألهذا خُلقتَ، أم بهذا أُمرت؟. ثم هتف به أيضاً من قربوس سرجه: والله ما لهذا خُلقت، ولا بهذا أُمرت. فنزل عن دابته، وصادف راعياً لأبيه، فأخذ جُبَّةً للراعي من صوف ولبسها، وأعطاه فرسه وما معه، ثم إنه دخل البادية، ثم دخل مكة، وصحب بها سفيان الثوري والفضيل بن عياض، ودخل الشام ومات بها. وكان يأكل من عمل يده، مثل: الحصاد وحفظ البساتين وغير ذلك، وأنه رأى في البادية رجلاً علَّمه اسم الله الأعظم فدعا به بعده، فرأى الخضر



عليه السلام، وقال له: إنما علَّمك أخي داود اسم الله الأعظم»[١]. فجعل ابتداء أمره - في سلوك التصوّف - من الله عن طريق أحد وسائل الكشف (وهو الهاتف)، وجعله وهو في أثناء سلوكه مرضياً من الأنبياء والخضر يعلّمونه ما يقرّبه إلى الله!.

٢- وقال في ترجمة منصور بن عمار: «سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي رحمه الله يقول: سمعت أبا بكر الرازي يقول: سمعت أبا العباس القاصّ يقول: سمعت أبا الحسن الشعراني يقول: رأيت منصور بن عمار في المنام، فقلت له: ما فعل الله بك؟، فقال: قال لي: أنت منصور بن عمار؟، فقلت: بلى يا رب، قال: أنت الذي كنتَ تزهِّد الناس في الدنيا وترغب فيها؟، قلت: قد كان ذلك يا رب، ولكني ما اتخذت مجلساً إلا بدأت بالثناء عليك وثنَّيت بالصلاة على نبيك ﷺ وثلَّثت بالنصيحة لعبادك، فقال: صدق، ضعوا له كرسياً يمجدني في سمائي بين ملائكتي، كما كان يمجِّدني في أرضي بين عبادي»[٢]. فضمّن هذا الكشفَ (الرؤيا المنامية) ما يثبت براءة منصور بن عمار من أيّ نقدٍ يمكن أن يوجَّه إليه وإلى مجالسه، فإذا كان الله راضياً عنه وعنها فمن الذي يستطيع أن ينتقد أو يعارض؟!.

٢- وقال عن أبي بكر الكتاني: «رأيت النبي ﷺ في المنام، فقلت: ادع الله أن لا يميت قلبي، فقال: قل كل يوم أربعين مرة: «يا حي، يا قيوم، لا إله إلا أنت» فإن الله يحيي قلبك»[٣]. فإذا كان الكتاني رأى النبي ﷺ وأخذ عنه

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٣-٦٤).

(٢) المصدر السابق ص(٨٥).

(٣) المصدر السابق ص(٥٦٣).

هذا الذكر الذي يعصمه عن موت القلب فهو - في زعمهم إذاً - من أولياء الله المعصومين عن الخطأ والزلل والبعد عن الله، فمذهبه وأقواله وأحواله كلها حق!!.

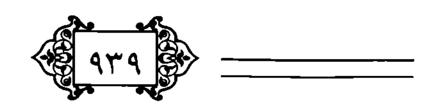
٣- وقال عن الجنيد: «رأيتُ في المنام كأني واقف بين يدي الله تعالى، فقال لي: يا أبا القاسم، من أين لك هذا الكلام الذي تقول؟، فقلت: لا أقول إلا حقّا، فقال: صدقت»(١). فإذا كان هذا الكشف يشهد الله فيه للجنيد بأنه لا يقول إلا حقّا فلا قيمة لكل من ينقده!.

٤- وتقدم في موضع سابق ذكر دعوى ابن عربي أنه ما صنف (فصوص الحكم) إلا بتوجيه من النبي ﷺ وإلهام من الله، وأنه كذلك ما ألف (الفتوحات المكية) إلا بكشف وفتح من الله.

٥- كما سبق أيضاً ذكر دعوى أبي يزيد البسطامي بأن الله أثنى عليه وعلى طريقته.

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٥٦٩).



المسلك السابع
تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها

إذا كان الكشف وما يوصِل إليه أو يشتمل عليه هو «باب الفوز الأكبر» كما يقول الغزالي[١]، بل «لا يبلغ أحد مقام الإخلاص في الأعمال» حتى يصل إليه كما يقول الخواص[٢]؛ فلا غرو أن يعدّه الصوفية المنتهى الذي يسعون الوصول إليه كما قال القشيري: «قد درج أشياخ الطريق كلهم على أن أحداً منهم لم يتصوّر قطّ الطريق إلا بعد تبحّره في علوم الشريعة ووصوله إلى مقام الكشف»[٣]، ولا غرو أن تشتمل قصص الكشف والوجد والذوق وما في معناها على ما يزهّد في غيرها من العلوم والمعارف والأعمال والعبادات؛ للاستدلال بها بعد ذلك على: فضل (الكشف ووسائله وطريقة تحصيله) وشرفها وأهميتها، وأنه ينبغي على السالك صرف همته كلها في تحصيل ذلك، وأن يتجنّب الانشغال عنه بأي علم آخر ولو بالقرآن والسنة وطلب العلم.

وإن السالك المقلِّد منهم متى ما قرأ هذه القصص أو سمع عنها من شيوخه أو حضر بعضها وعاينها؛ زاده ذلك ارتباطاً بالمذهب وتمسّكاً بالطريقة وإفراطاً في التضحية، وأورثه في المقابل صرْف نفسه وإعراض قلبه وإغلاق سمعه وبصره عن أيّ شيء سوى ذلك.

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٢) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٦٣).

ومن أساليبهم في ذلك:

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أنه لا يمكن الوصول إليها إلا بواسطة الطريق الذي يعيّنونه هم من الرياضة والمجاهدة على نحو خاص.

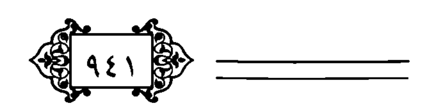
- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من أراد الوصول إليها أو وصل إليها فهو لا يحتاج إلى غيرها؛ لأنه سيتحصل عليها عن طريق الكشف.

- الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على أن من انشغل عنها بغيرها حُرِم الوصول إليها أو حِيل بينه وبين دوامها.

قال الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان هذا المسلك ووصفه وأهدافه: «فأعرضوا عن العلم والعلماء، ولقّنوا مريديهم ومن وقع في فخّهم وحبائلهم بالاجتناب والإعراض عنه وعنهم كيلا يهرب صيدهم وينجو فريستهم من مخالب هؤلاء وأشواكهم بنور العلم وبصحبة العلماء، ولا يوجد في كتب الأولين منهم والآخرين القديمين منهم والحديثين مخالفة أكثر من مخالفة العلم وأهله، وهذه وحدها كافية لمعرفة حقيقة التصوف والمتصوفة...

فإن المتصوفة يريدون أن يترك المسلمون تعلُّم كتاب الله ودراسة سنة رسول الله ﷺ ويتبعون خرافاتهم وخزعبلاتهم وأوهامهم التي يسمونها إلهاما، وتخيلاتهم التي يسمونها كشفا...»[1].

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٢-١٤٥).



وقد قرَّر الصوفية هذا المسلك:

١- فقال الغزالي: «اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة، ومحو الصفات المذمومة، وقطع العلائق كلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده، والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، وانكشف له سر الملكوت، وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة، وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له»[١].

٢- وقال ابن عربي: «جميع علومنا من علوم الذوق لا من علم بلا ذوق، فإن علوم الذوق لا تكون إلا عن تجلي إلهي، والعلم قد يحصل لنا بنقل المخبر الصادق وبالنظر الصحيح»[٢].

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٢١).

(٢) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر (٢/ ٨٤).

٣- وقال الغزالي: «فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم مثل: قوت القلوب لأبي طالب المكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكتب الحارث المحاسبي، والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي وأبي يزيد البسطامي قدس الله أرواحهم وغيرهم من المشايخ، حتى اطلعت على كنه مقاصدهم العلمية، وحصلت ما يمكن أن يحصل من طريقهم بالتعلم والسماع، فظهر لي أن أخص خواصهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتعلم بل بالذوق والحال وتبدل الصفات...، فعلمت يقيناً أنهم أرباب الأحوال، لا أصحاب الأقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم فقد حصلته، ولم يبق إلا ما لا سبيل إليه بالسماع والتعلم، بل بالذوق والسلوك»[١].

ونقل عنهم الشيخ إحسان إلهي ظهير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدة أقوال في ذلك فقال:

«فقالوا: «العلم حجاب الله الأكبر»، وفسَّره كبير مشايخ الصوفية في الهند نظام الدين الدهلوي المتوفى (٧٢٥هـ) بقوله: «إن العلم دون الحق، وكل ما هو دونه فهو يحجب عنه».

ومن تخريفات النفزي أنه قال: «أوقفني الله في مقام الوقفة، وقال لي: العلم حجابي، وقال: العالِم يخبر عن الأمر والنهي وفيها علمه، والواقف يخبر عن حقي وفيه معرفته، وقال: العالِم في الرّق، والواقف حرّ»...

ونقل الطوسي عن بعضهم أنه قال: «إذا رأيتَ الفقير قد انحطّ من الحقيقة إلى العلم فاعلم أنه قد فسخ عزمه وحلّ عقده»...

(١) المنقذ من الضلال ص(٤٣-٤٥).

ونقلوا عن الجنيد أنه كان يقول: «المريد الصادق غنيٌّ عن علم العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية ومنعه صحبة القُرّاء»...

وقد عقد بعض الشيوخ حلقة الذكر في بيت مظلم، فلم يجدوا قلوبهم، فقال لهم: ائتوني بالمصباح، فلما أتوا به وجدوا معهم طالباً من طلبة المدرسة فأخرجوه، فحينئذ وجدوا قلوبهم»[١].

ومن كشوفاتهم التي جعلوها من أدلتهم على ذلك:

ما سبق ذكره عن أبي المواهب الشاذلي قال: «انقطعت عن رؤية رسول الله ﷺ مدة، فحصل لي غم بذلك، فتوجهت بقلبي إلى شيخي يشفع فيَّ عند رسول الله ﷺ، فحضر عنده رسول الله ﷺ، فقال: ها أنا، فنظرت فلم أره، فقلت: ما رأيته، فقال عليه الصلاة والسلام: سبحان الله!، غلبت عليه الظلمة، وكنت قد اشتغلت بقراءة جماعة في الفقه، ووقع بيني وبينهم جدال في إدحاض حجج بعض العلماء، فتركت الاشتغال بالفقه، فرأيته فقلت: يا رسول الله، الفقه من شريعتك!، قال: بلى، ولكن يحتاج إلى أدب بين الأئمة»[٢].

---

(١) دراسات في التصوف ص(١٤٣-١٤٤).

(٢) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٣٨٧).

المسلك الثامن

تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس

القواعد والعقائد والأفكار التي تختصّ بها كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة هي مما ابتدعته تلك الفرقة بمحض رأيها وهواها، دون بينة ولا أثارة من علم، ومنها ما يكون من أعظم أصول المذهب وعقائده، ومنها ما هو من جوانبه ومكملاته وأعماله.

وقد حرص الصوفية وهم يدّعون الكشف والوجد والذوق على أن يجعلوا فيه ما يستدلون به على عقائد مذهبهم وأصوله وقواعده وأفكاره وأعماله؛ ليكسبوها الشرعية والصحة والقوة، وينفوا عنها البدعة والمخالفة.

ومن ذلك:

١- ترك سؤال الله ودعائه زعماً أن ذلك هو التوكل، وأن فعله من الشرك والنقص:

قال أبو سعيد الخراز: «كنت في البادية، فنالني جوع شديد، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله طعاما، فقلت: ليس هذا من فعل المتوكلين، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله صبرا، فلما هممت بذلك سمعت هاتفا يقول:

ويـــزعمُ أنـــه مِنّـــا قريـــب وأنـــا لا نُضَـــيِّع مـــن أتانـــا

ويسألنا القوى عجزا وضعفا   كأنّا لا نراه ولا يرانا»[١].

وقال أيضاً: «بينا أنا عشية عرفة، قطعني قرب الله ﷻ عن سؤال الله، ثم نازعتني نفسي بأن أسأل الله تعالى، فسمعت هاتفا يقول: أبعد وجود الله تسأل الله غير الله؟»[١].

وقال الجنيد: «مرضت مَرْضَةً، فسألت الله أن يعافيني، فقال لي في سِرِّي: لا تدخل بيني وبين نفسك»[٢].

٢- السُّكر في حب الله:

قال سريّ السقطي: «رأيت معروفاً الكرخي في النوم كأنه تحت العرش، فيقول الله ﷻ لملائكته: من هذا؟، فيقولون: أنت أعلم يا رب، فيقول: هذا معروف الكرخي، سكر من حبي، فلا يفيق إلا بلقائي»[٣].

٣- السماع الصوفي:

نُقِل عن بعض المشايخ قال: «رأيت أبا العباس الخضر عليه السلام فقلت له: ما تقول في هذا السماع الذي اختلف فيه أصحابنا؟، فقال له: الصفو الزلال الذي لا يثبت عليه إلا أقدام الفقهاء»[٤].

٤- الفناء في ذات الله:

يحكى عن أبي يزيد البسطامي قال: «رأيت ربيَّ ﷻ في المنام، فقلت:

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(١١٢).

(٢) المصدر السابق ص(١١٤).

(٣) الرسالة القشيرية ص(٦٧).

(٤) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٤٧).

كيف أجدك؟، فقال: فارقْ نفسك وتعال»(١).

٥- ترك الحلال والطيبات:

قال جعفر بن نصير: «دفع إليّ الجنيد درهماً وقال: اشترِ به التين الوزيري، فاشتريته، فلما أفطر أخذ واحدة ووضعها في فمه ثم ألقاها وبكى، وقال: احمله، فقلت له في ذلك، فقال: هتف بي هاتف: أما تستحي؟، شهوة تركتها من أجله ثم تعود إليها»(٢).

ونقل عن إبراهيم بن أدهم قال: «خرجتُ إلى البرية متوكلاً على الله تعالى، فما وجدت فيها شيئاً للأكل مدة طويلة، فخطر على بالي أن أذهب إلى صديقي وآكل من عنده، فهتف بي هاتف: إن الله طهر الأرض من المتوكلين، قلت: ما هذا الصوت؟، ثم هتف هاتف: من أراد أن يأكل من بيت صديقه فليس بمتوكل»(٣).

٦- محبة الصوفية ولزوم طريقهم:

عن محمد بن الحسين، عن أبيه قال: «رأيت معروفًا الكرخي في النوم بعد موته، فقلت له: ماذا فعل الله بك؟، فقال: غفر لي. فقلت: بزهدك وورعك؟، فقال: لا، بقبولي موعظة ابن السماك، ولزوم الفقر، ومحبتي للفقراء»(٤).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٤٩).

(٢) غيث المواهب العلية ص(٢٠١).

(٣) تذكرة الأولياء للعطار ص(٦٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(٧٧).

(٤) الرسالة القشيرية ص(٦٧-٦٨).

المسلك التاسع
معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق

يتفق جميع العقلاء على أن ما تشتمل عليه قصص الكشف والوجد والذوق لا تقبلها العقول السليمة ولا الفطر المستقيمة، وحتى الصوفية أنفسهم يقرّون بأن الكشف لا مدخل فيه للعقل، ولا للنقل، ويأمرون أتباعهم ومريديهم بقبوله والتسليم له تسليماً مطلقاً دون أن يُعمِلوا عقولهم في إمكانه، ودون أن يعرضوه على الكتاب والسنة، وجعلوا للوصول إلى ذلك طرقاً خاصة، وقرّروا أنه لا يمكن أن يعقلها إلا من كان من أهلها، ولا شك في أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيع أعيان الصوفية أن ينالوا به تلك الدرجة التي وصلوا إليها في قلوب أتباعهم من التقديس.

قال الكلاباذي: «فأول ما يلزمه: علم آفات النفس، ومعرفتها، ورياضتها، وتهذيب أخلاقها، ومكائد العدو، وفتنة الدنيا، وسبيل الاحتراز منها، وهذا العلم علم الحكمة.

فإذا استقامت النفس على الواجب، وصلحت طباعها، وتأدبت بآداب الله عَجَّلَك من زمّ جوارحها، وحفظ أطرافها، وجمع حواسها؛ سهل عليه إصلاح أخلاقها، وتطهير الظاهر منها، والفراغ مما لها، وعزوفها عن الدنيا، وإعراضها عنها، فعند ذلك يمكن العبد مراقبة الخواطر، وتطهير السرائر، وهذا هو علم المعرفة.

ثم وراء هذا: علوم الخواطر، وعلوم المشاهدات والمكاشفات، وهي التي تختص بعلم الإشارة، وهو العلم الذي تفردت به الصوفية، بعد جمعها

سائر العلوم التي وصفناها، وإنما قيل «علم الإشارة»: لأن مشاهدات القلوب ومكاشفات الأسرار لا يمكن العبارة عنها على التحقيق، بل تعلم بالمنازلات والمَواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل تلك الأحوال، وحل تلك المقامات»(١).

فالكشف والذوق والوجد عندهم لا يمكن أن يُدرَك بالعقل ولا بالنقل، وإنما بطرق القوم وأحوالهم وأسرارهم.

والسبب الذي يزعمون أنه كان وراء ذلك هو أنهم لم يأخذوا هذا النور والعلم عن طريق الأسانيد والتلقّي عن العلماء ودراسة الكتب وطلب العلم الشرعي، ولا عن طريق الفكر والنظر، وإنما عن طريق النور والفيض الإلهي، وإذا كان الأمر كذلك فهو حجة في نفسه - كالوحي - لا يحتاج إلى نقلٍ آخر ولا عقل!.

قال ابن عربي: «اعلم أن علومنا وعلوم أصحابنا ليست من طريق الفكر، وإنما هي من الفيض الإلهي»(٢).

وقال: «وتختلف الطريق في تحصيل العلوم بين الفكر والوهب (وهو الفيض الإلهي)، وعليه طريقة أصحابنا، ليس لهم في الفكر دخول لما يتطرق إليه من الفساد، والصحة فيه مظنونة، فلا يوثق بما يعطيه...؛ ولهذا يقال في علوم النبوة والولاية: إنها وراء طور العقل، ليس للعقل فيها دخول بفكر»(٣).

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٥٩-٦٠).

(٢) الفتوحات المكية (١/ ٥).

(٣) المصدر السابق (١٤/ ١٦٢).

وقال الحكيم الترمذي: «إن علوم الأنبياء والأولياء أذواق، لا عن فكر ونظر»(١).

وقال الغزالي: «هم الموفقون الذين يدركون الأمور بنورٍ إلهي لا بالسماع»(٢).

وموقفهم هذا من الكشف والوجد والذوق تجاه النقل والعقل، أوصلهم إلى عدم تقديس النقل ولا اعتبار العقل، بل إلى معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح بالكشف والوجد والذوق.

وأشهر ما يُذكَر في هذه المقام: قول أبي يزيد البسطامي لعلماء عصره: «أخذتم علمكم من علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحيّ الذي لا يموت»(٣).

وقال أبو يزيد البسطامي راداً على أحد الفقهاء: «علمك - يا شيخ - نقْلٌ عن لسان التعليم لا للعمل، وعلمي من الله إلهامات من عنده»(٤).

وقال الغزالي: «ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة: فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف»(٥).

---

(١) ختم الأولياء ص(٢٣٩).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

(٣) الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١١).

(٤) النور من كلمات أبي طيفور ص(١٠٠) نقلاً عن دراسات في التصوف ص(١٦٢).

(٥) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق

المسلك الأول

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة

عندما يستدل أهل الأهواء والبدعة بدليلٍ صحيحٍ (آيات القرآن، وأحاديث السنة الصحيحة، والإجماع المعتبر) على غير وجهه فإن النقض يتوجّه إلى طريقة الاستدلال ومضمونه؛ لأن الدليل - في نفسه - دليل صحيح، وإنما جاء الخلل من طريقة الاستدلال به.

وعندما يستدلون بما يمكن تسميته شبهة دليل (الحديث الضعيف والموضوع، والإجماع غير المعتبر، وأقوال الصحابة والسلف والأئمة، ونحو ذلك) فإن النقض يكون ببيان الخطأ في الاستدلال بما ليس بدليل ثابت أو لا يصح الاستدلال به مع وجود ما هو أقوى منه ونحو ذلك.

لكن الحال هنا في استدلال الصوفية بالكشف والذوق والوجد غير ما تقدم؛ إذ هو استدلال بما ليس بدليل أصلاً، لا نقلاً ولا عقلاً؛ ولذا فإن أول ما ينبغي توجيه النقض إليه هو تقرير أن ذلك الاستدلال باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلال بما ليس بدليل أصلاً.

وأول ما يُبدَأ فيه من ذلك: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة والإجماع؛ إذ هذه هي الأصول الثلاثة التي أمرنا الله ورسوله أن نجعلها ميزاناً نزن به العقائد والأقوال والأعمال والأحوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما يلقى لأهل المكاشفات والمخاطبات من المؤمنين هو من جنس ما يكون لأهل القياس والرأي، فلا بد من عرضه على الكتاب والسنة والإجماع، فليس أحد من هؤلاء المشايخ ولا الصديقين معصوما، فكل من ادعى غناءه عن الرسالة بمكاشفة أو مخاطبة أو عصمة سواء ادعى ذلك لنفسه أو لشيخه فهو من أضل الناس»(١).

ومن معالم هذا المسلك ما يأتي:

١- ليس في الكتاب والسنة والإجماع ما ينصّ أو يدلّ على اعتبار الكشف والوجد والذوق دليلاً أو مصدراً:

بيّن الله في كتابه، ورسوله في سنته، الأدلة الصحيحة المعتبرة الشرعية منها والعقلية بياناً شافياً وافياً لا مزيد عليه، والله سبحانه لا أعلم منه، ولا أعلم بمراده ومحابّه ودينه من رسوله ﷺ، وعند الرجوع إلى تلك الأدلة التي بيّنها الكتاب والسنة لا يجد المسلم أيّ دليل يجعل الكشف والوجد والذوق من الأدلة، وهذا يدلّ ضرورةً على أنه ليس بدليل أصلاً وإلا لبيّنه الله ورسوله، وعلى أن جعله دليلاً من البدع المحدثة التي نهى الله عنها ورسوله.

---

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى (١/ ٢١٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب أن يعرف أن المرجع في القرب والطاعات والديانات والمستحبات إلى الشريعة، ليس لأحد أن يبتدع دينا لم يأذن الله به ويقول هذا يحبه الله، بل بهذه الطريق بدل دين الله وشرائعه، وابتدع الشرك وما لم ينزل الله به سلطانا، وكل ما في الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة وأئمة الدين ومشايخه من الحض على اتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع صراطه المستقيم واتباع الكتاب واتباع الشريعة والنهي عن ضد ذلك فكله نهي عن هذا، وهو ابتداع دين لم يأذن الله به سواء كان الدين فيه عبادة غير الله وعبادة الله بما لم يأمر به، بل دين الحق أن نعبد الله وحده لا شريك له بما أمرنا به على ألسنة رسله»(١).

٢- الكشف والوجد والذوق معارض للأصول الثابتة التي نصّ عليها الكتاب والسنة والإجماع:

الناظر في حقيقة الكشف والوجد والذوق يظهر له من أول وهلة أنه معارِضٌ لأعظم الأصول التي جاء بها الكتاب والسنة ووقع عليها إجماع الأمة، ومن ذلك:

- معارضته اختصاص الله بعلم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق عند أهلها تدور حول ادعاء معرفة الغيب كما في قولهم: «لا يبلغ أحدٌ مقام الإخلاص في الأعمال حتى يصير يعرف ما

---

(١) الاستقامة (١/ ١٤٨).

وراء الجدار، وينظر ما يفعله الناس في قعور بيوتهم في بلاد أُخَر، فهناك يعرف يقيناً هذا الكشف»(١).

- معارضته اختصاص رسل الله بإطلاعه إياهم على ما يشاء من علم الغيب:

فالله سبحانه يقول: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]، ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ [الشورى: ٥١]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق أن من كرامات أهله إطلاع الله إياهم على ما في نفوس أتباعهم والناس أجمعين، كما في قولهم: «والعلم المخزون هو العلم اللدني الذي اختزنه الله عنده فلم يؤته إلا للمخصوصين من الأولياء»(٢)، «أسرار الله تعالى يبديها الله إلى أنبيائه وأوليائه وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسة، وهي من الأسرار التي لم يطلع عليها أحد إلا الخواص»(٣).

- معارضته اختصاص رسل الله بالوحي:

فالله سبحانه يقول: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ﴾ [هود: ٤٩]، وأهل الكشف والوجد والذوق يقولون: «حدثني قلبي عن ربي»، «أخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»(٤).

---

(١) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية (١/ ١٥٩).

(٢) غيث المواهب العلية (٢/ ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٢٣٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٨-٢٢٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا يقول بعض الشيوخ الذين يتكلمون باللوح المحفوظ على طريقة هؤلاء إما عن معرفة بأن هذا قولهم وإما عن متابعة منهم لمن قال ذلك من شيوخهم الذين أخذوا ذلك عن الفلاسفة، كما يوجد في كلام ابن عربي وابن سبعين والشاذلي وغيرهم يقولون: إن العارف قد يطلع على اللوح المحفوظ، وأنه يعلم أسماء مريديه من اللوح المحفوظ، أو انه يعلم كل ولي كان ويكون من اللوح المحفوظ، ونحو هذه الدعاوى التي مضمونها أنهم يعلمون ما في اللوح المحفوظ، وهذا باطل مخالف لدين المسلمين وغيرهم من أتباع الرسل»(١).

- معارضته قصْر الهدى على الكتاب والسنة:

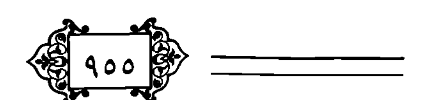
فالله سبحانه يقول: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وحقيقة الكشف والوجد والذوق: طلب الهداية والتوفيق من الهواتف والخواطر والإلهامات والمواجيد.

٣- الكتاب والسنة والإجماع تبطل الاستدلال بالكشف والذوق والوجد:

وذلك من أوجه كثيرة جداً، ذكر طرفاً منها شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «أنه لما كان أصل الطريق هو الإرادة والقصد، والعمل في ذلك فيه من الحب والوجد ما لا ينضبط؛ فكثيراً ما يعمل السالك بمقتضى ما يجده في

---

(١) الراد على المنطقيين ص(٤٧٥).



قلبه من المحبة وما يدركه ويذوقه من طعم العبادة، وهذا إذا لم يكن موافقا لأمر الله ورسوله وإلا كان صاحبه في ضلال من جنس ضلال المشركين وأهل الكتاب الذين اتبعوا أهواءهم بغير هدى من الله، قال الله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة: ٧٧]، وكثيرا ما يبتلى من أهل السماع بشعبة من حال النصارى من الغلو في الدين واتباع أهواء قوم قد ضلوا من قبل، وإن كان فيهم من فيه فضل وصلاح فهم فيما ابتدعوه من ذلك ضالون عن سبيل الله، يحسبون أن هذه البدعة تهديهم إلى محبة الله وإنها لتصدهم عن سبيل الله، فإنهم عشوا عن ذكر الله الذي هو كتابه وعن استماعه وتدبره واتباعه، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ ﴿٣٨﴾ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٦-٣٩]، وقد قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾

[الجاثية: ١٨-١٩]، فالشريعة التي جعله عليها تتضمن ما أمر به، وكل حب وذوق ووجد لا تشهد له هذه الشريعة فهو من أهواء الذين لا يعلمون، فإن العلم بما يحبه الله إنما هو ما أنزله الله إلى عباده من هداه، ولهذا قال في إحدى الآيتين: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال في الآية الأخرى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فكل من اتبع ذوقا أو وجدا بغير هدى من الله سواء كان ذلك عن حب أو بغض فليس لأحد أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينا وينهى عما يبغضه ويذمه ويتخذ ذلك دينا إلا بهدى من الله، وهو شريعة الله التي جعل عليها رسوله، ومن اتبع ما يهواه حبا وبغضا بغير الشريعة فقد اتبع هواه بغير هدى من الله، ولهذا كان السلف يعدون كل من خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، ويذمونهم بذلك، ويأمرون بأن لا يغتر بهم ولو أظهروا ما أظهروه من العلم والكلام والحجاج أو العبادة والأحوال مثل المكاشفات وخرق العادات، كقول يونس ابن عبد الأعلى: «قلت للشافعي: تدري يا أبا عبد الله ما كان يقول فيه صاحبنا - أريد الليث بن سعد وغيره -؟، كان يقول: لو رأيته يمشي على الماء لا تثق به ولا تعبأ به ولا تكلمه، قال الشافعي: فإنه والله ما قصر»[1]. وعن عاصم قال: «قال أبو العالية: تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم؛ فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الإسلام يمينا وشمالا، وعليكم بسنة نبيكم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقي بين

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٥).

الناس العداوة والبغضاء. فحدثت الحسن، قال: صدق ونصح، قال: فحدثت حفصة بنت سيرين، فقالت: أبا علي، أنت حدثت محمدا بهذا؟، قلت: لا، قالت: فحدثه إذاً»[١]. وقال أبي بن كعب رضي الله عنه: «عليكم بالسبيل والسنة؛ فإنه ما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله ففاضت به عيناه من خشية الله فيعذبه، وما على الأرض عبد على السبيل والسنة ذكر الله في نفسه فاقشعر جلده من خشية الله إلا كان مثله كمثل شجرة قد يبس ورقها فهي كذلك إذ أصابتها ريح شديدة فتحات عنها ورقها ولتحط عنه خطاياه كما تحات عن تلك الشجرة ورقها، وإن اقتصادا في سبيل وسنة خير من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة، فانظروا أن يكون عملكم إن كان اجتهادا أو اقتصادا أن يكون على منهاج الأنبياء وسنتهم»[١]، وكذلك قال عبد الله بن مسعود: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة»[١]، وقيل لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر، من السني؟، قال: «الذي إذا ذكرت الأهواء لم يغضب لشيء منها»[٢]. وهذا أصل عظيم من أصول سبيل الله وطريقه يجب الاعتناء به»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٦٥).

(٣) الاستقامة (١/ ٢٥١-٢٥٥).

المسلك الثاني

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة

الصحابة والسلف والأئمة هم أكمل الأمة إيماناً وعلماً وعملاً وسلوكاً وأحوالاً، فهم المقتدى بهم، أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، ومن أقوى ما ينقض به أصل الكشف والوجد والذوق: أن يُنظَر فيما كان عليه الصحابة في ذلك، وعند ذلك سيظهر لكل طالب حق أن ما يدعيه الصوفية من الكشف والوجد والذوق باطلٌ من أصله.

ومن معالم النقض بهذا المسلك:

١ - أن الصحابة رضي الله عنهم والأئمة أعظم الأمة كشفاً، لكن كشفهم إنما هو في باب الإيمان والعلم والعمل بما يوافق الكتاب والسنة، ولا يكون إلا ممن أطاع الله في أمره ونهيه.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة من الصوفية، فإنهم معرضون عن الكتاب والسنة، مخالفون لهما، يحضّون أتباعهم على عدم الفقه فيهما، هذا مع ما تتضمّنه كشوفهم من المخالفات الصريحة للكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد قال عمر بن الخطاب : «اقربوا من أفواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون؛ فإنهم تتجلى لهم أمور صادقة»[1]...،

(١) لم أقف عليه.

وقد قال النبي ﷺ: «الصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء»[١]، ومن معه نور وبرهان وضياء كيف لا يعرف حقائق الأشياء من فحوى كلام أصحابها؟، ولا سيما الأحاديث النبوية؛ فإنه يعرف ذلك معرفة تامة؛ لأنه قاصد العمل بها؛ فتتساعد في حقه هذه الأشياء مع الامتثال ومحبة الله ورسوله، حتى أن المحب يعرف من فحوى كلام محبوبه مراده منه تلويحا لا تصريحا...، وفي الحديث الصحيح : «لا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[٢]، ومن كان توفيق الله له كذلك فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة؟، وإذا كان الإثم والبر في صدور الخلق له تردد وجولان؛ فكيف حال مَنِ الله سمعه وبصره وهو في قلبه؟، وقد قال ابن مسعود : «الإثم حَوَّاز القلوب»[٣]، وقد قدمنا أن الكذب ريبة والصدق طمأنينة، فالحديث الصدق تطمئن إليه النفس ويطمئن إليه القلب، وأيضا فإن الله فطر عباده على الحق؛ فإذا لم تَسْتَحِلِ الفطرة شاهدت الأشياء على ما هي عليه؛ فأنكرت منكرها وعرفت معروفها، قال عمر: «الحق أبلج لا يخفى على فطن»[٤]، فإذا كانت الفطرة مستقيمة على الحقيقة منورة بنور القرآن تجلت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك المزايا، وانتفت عنها ظلمات الجهالات، فرأت الأمور عيانا مع غيبها عن غيرها...، وإذا كان القلب معمورا بالتقوى انجلت له الأمور وانكشفت،

(١) أخرجه مسلم (١/ ٢٠٣) رقم (٢٢٣).

(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٢٣٨٤) رقم (٦١٣٧).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٤٩) رقم (٨٧٦٧).

(٤) لم أقف عليه.

بخلاف القلب الخراب المظلم، قال حذيفة بن اليمان: «إن في قلب المؤمن سراجا يزهر»[(١)]. وفي الحديث الصحيح: «إن الدجال مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ»[(٢)]، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره، ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذاب الوضاع على الله ورسوله؛ فإن الدجال أكذب خلق الله مع أن الله يجري على يديه أمورا هائلة ومخاريق مزلزلة حتى إن من رآه افتتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها، وكلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له وعرف حقائقها من بواطلها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم، ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾[النور: ٣٥] قال: «هو المؤمن ينطق بالحكمة المطابقة للحق وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نورا على نور»[(٣)]، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن، فالإلهام القلبي تارة يكون من جنس القول والعلم والظن أن هذا القول كذب وأن هذا العمل باطل وهذا أرجح من هذا أو هذا أصوب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[(٤)]، والمحدَّث: هو الملهم المخاطب في سره. وما قال عمر لشيء: إني لأظنه كذا وكذا إلا كان

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٦٨) رقم (٣٠٤٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤، ٢٢٤٨) رقم (١٦٩، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢٧٩) رقم (٣٢٨٢)، ومسلم (٤/ ١٨٦٤) رقم (٢٣٩٨).

كما ظن[١]، وكانوا يرون أن السكينة تنطق على قلبه ولسانه[٢]. وأيضا فإذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقينا وظنا؛ فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى؛ فإنه إلى كشفها أحوج. فالمؤمن تقع في قلبه أدلة على الأشياء لا يمكنه التعبير عنها في الغالب، فإن كل أحد لا يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه، فإذا تكلم الكاذب بين يدي الصادق عرف كذبه من فحوى كلامه، فتدخل عليه نخوة الحياء الإيماني فتمنعه البيان، ولكن هو في نفسه قد أخذ حذره منه، وربما لوّح أو صرّح به خوفا من الله وشفقة على خلق الله ليحذروا من روايته أو العمل به. وكثير من أهل الإيمان والكشف يلقي الله في قلبه أن هذا الطعام حرام، وأن هذا الرجل كافر أو فاسق أو ديوث أو لوطي أو خمار أو مغن أو كاذب؛ من غير دليل ظاهر، بل بما يلقي الله في قلبه، وكذلك بالعكس؛ يلقي في قلبه محبة لشخص وأنه من أولياء الله، وأن هذا الرجل صالح، وهذا الطعام حلال، وهذا القول صدق؛ فهذا وأمثاله لا يجوز أن يُستبعَد في حق أولياء الله المؤمنين المتقين»[٣].

٢- عدم اعتبار الصحابةِ والأئمةِ الكشفَ دليلاً بمجرده، بل لا بد من عرضه على الكتاب والسنة:

مع ما امتاز به الصحابة والسلف والأئمة من الكشف الصحيح الموافق للحق؛ فإنهم ما كانوا يعدّونه مصدراً للتلقي، ولا دليلاً بمجرده، بل كانوا يجعلون

---

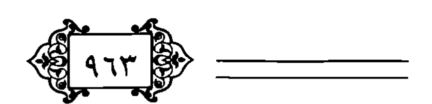
(١) أخرجه البخاري من قول عبد الله بن عمر (٣/ ١٤٠٣) رقم (٣٦٥٣).
(٢) أخرجه الإمام أحمد من قول علي بن أبي طالب (١/ ١٠٦) رقم (٨٣٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٢-٤٧).

ما يقع لهم من ذلك قابلاً للخطأ، ويعرضونه على الكتاب والسنة.

وهذا ينقض أصل الكشف والذوق والوجد عند الصوفية؛ فإنهم جعلوا ذلك مصدراً مستقلاً برأسه للتلقّي، وجعلوا كل ما وقع لهم منه حقاً وصدقاً لا يقبل الريبة والشك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأولياء - وإن كان فيهم محدّثون، كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[1]، فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر، وأبو بكر أفضل منه، إذ هو الصديق، فالمحدث - وإن كان يلهم ويحدث من جهة الله تعالى - فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسنة، فإنه ليس بمعصوم...، ولهذا كان عمر بن الخطاب وقافًا عند كتاب الله، وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له، كما بين له يوم الحديبية، ويوم موت النبي ﷺ، ويوم قتال مانعي الزكاة وغير ذلك، وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة، فتارة يرجع إليهم وتارة يرجعون إليه، وربما قال القول فترد عليه امرأة من المسلمين قوله وتبين له الحق فيرجع إليها ويدع قوله كما قدر الصداق، وربما يرى رأيا فيذكر له حديث عن النبي ﷺ فيعمل به ويدع رأيه، وكان يأخذ بعض السنة عمن هو دونه في قضايا متعددة، وكان يقول القول فيقال له: أصبت، فيقول: والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطأه، فإذا كان هذا إمام المحدثين فكل ذي قلب يحدثه قلبه عن ربه إلى يوم القيامة هو دون عمر، فليس فيهم معصوم، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم، وإن كان طائفة

(١) تقدم تخريجه آنفاً.



تدعي أن الولي محفوظ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة...؛ فهذا باطل مخالف للسنة والإجماع، ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ وإن كانوا متفاضلين في الهدى والنور والإصابة، ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث؛ لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة، فلا يأخذ إلا شيئا معصوما محفوظا، وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه، وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين إلى الكتاب والسنة، لابد لهم أن يزنوا جميع أمورهم بآثار الرسول، فما وافق آثار الرسول فهو الحق، وما خالف ذلك فهو باطل - وإن كانوا مجتهدين فيه -، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم، ويغفر لهم خطأهم، ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداء واتباعا للآثار النبوية، فهم أعظم إيمانا وتقوى، وأما آخر الأولياء فلا يحصل له مثل ما حصل لهم»[1].

٣- عدم معارضة الكتاب والسنة بشيء من الكشف والوجد والذوق:

«لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة...، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث»[2].

وقال ابن القيم: «فانظر: هل كان في الصحابة من إذا سمع نص رسول الله عارضه بقياسه أو ذوقه أو وجده أو عقله أو سياسته؟، وهل كان قط أحد منهم يقدم على نص رسول الله عقلا أو قياسا أو ذوقا أو سياسة أو تقليد مقلد؟، فلقد

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ٢٨-٢٩).

أكرم الله أعينهم وصانها أن تنظر إلى وجه من هذا حاله أو يكون في زمانهم»[١].

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق عند أهل الأهواء والبدعة؛ فإن الواحد منهم يدّعي «أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد»[٢]، وذلك يعارِض ما ثبت في الكتاب والسنة وأجمع عليه المسلمون.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

المسلك الثالث

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم

مما يُؤسَف له أن أهل الأهواء والبدعة الذين يتخذون من الكشف والوجد والذوق مصدراً للتلقّي والاستدلال؛ قد وُضِعتْ بينهم وبين الكتاب والسنة وإجماع الأمة الحواجز والعوائق، فأعرضوا عن التفقه في الكتاب والسنة وطلب العلم عن طريق التتلمذ على أهل العلم، وقصروا طريقهم في التلقي والاستدلال على ما يتلقّفونه من مشايخهم وأئمتهم.

من أجل ذلك؛ عُنِي أهل السنة في نقض ما عليه أولئك من الكشف والوجد والذوق ببيان ما يخالف ما هم عليه من كلام أئمتهم الذين يعتدّون بهم ويقلّدونهم ويشهدون لهم بالولاية ويترجمون لهم في كتبهم، فقد «كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة يوصون كثيرا بمتابعة العلم ومتابعة الشرع؛ لأن كثيرا منهم سلكوا في العبادة لله مجرد محبة النفس وإراداتها وهواها من غير اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة، فضلوا بسبب ذلك ضلالا يشبه ضلال النصارى»[(١)]، «وهم إنما وصوا بذلك لما يعلمونه من حال كثير من السالكين أنه يجري مع ذوقه ووجده وما يراه ويهواه غير متبع لسبيل الله التي بعث بها، وهذا نوع الهوى بغير هدى من الله»[(٢)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣١).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٥٠).

فيستشهد أهل السنة بما لأولئك الأئمة من أقوال موجودة في كتب القوم تدلّ على ما يأتي:

١- الأمر باتباع الكتاب والسنة في جميع الأحوال، والنهي عن الخروج عنهما.

٢- لا طريق للحصول على مرتبة الكشف الصحيح إلا عن طريق اتباع الكتاب والسنة.

٣- لا قيمة لما يعرض للعبد من الكشف والوجد والذوق إلا إذا كان موافقاً للكتاب والسنة.

٤- كل كشف ووجد وذوق كان فيه ما يخالف الكتاب والسنة فهو باطل.

وهذا ينقض أصل الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ فإنه إذا ثبت عن شيوخهم الذين يقلدونهم هذه الأقوال العظيمة في ذلك، وهم يدّعون أنهم إنما تلقّوا ما هم عليه من الكشف والوجد والذوق عنهم وعمّا نُقِل إليهم من أقوالهم وقصصهم؛ كان الواجب عليهم الرجوع عن ذلك الباطل المخالف للكتاب والسنة إلى ما يوافقهما من كلام أئمتهم.

ومن أقوالهم التي يُستَشهَد بها في النقض:

١- قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع النكتة في قلبي من نكت القوم أياما فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين: الكتاب والسنة»[1].

٢- قال أحمد بن أبي الحوارى: «من عمل بلا اتباع سنة فباطل عمله»[2].

---

(١) طبقات الصوفية ص(٨٧).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤١٠).

٣- قال أبو حفص النيسابوري: «من لم يَزِن أفعاله وأحواله كل وقت بالكتاب والسنة ولم يتهم خواطره فلا تعده في ديوان الرجال»[١].

٤- قال الجنيد: «الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسول ﷺ»[٢].

٥- وقال: «من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة»[٣].

٦- قال أبو عثمان النيسابوري: «من أَمَّرَ السنة على نفسه قولا وفعلا نطق بالحكمة، ومن أَمَّرَ الهوى على نفسه نطق بالبدعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]»[٤].

٧- قال أبو حمزة البغدادي: «من علم طريق الحق تعالى سهل عليه سلوكه، ولا دليل على الطريق إلى الله إلا متابعة الرسول في أحواله وأقواله وأفعاله»[٥].

٨- قال أبو عمرو إسماعيل بن نجيد: «كل حال لا يكون نتيجة علم فإن ضرره أكثر على صاحبه من نفعه»[٦].

---

(١) حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٠).

(٢) الرسالة القشيرية ص(٤٣٠).

(٣) المصدر السابق ص(٤٣١).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٢٤٤).

(٥) الرسالة القشيرية ص(٣٩٥).

(٦) طبقات الصوفية ص(٤٥٥).

٩- قال سري السقطي: «التصوف اسم لثلاث [كذا] معان: وهو الذي لا يطفئ نور معرفته نور ورعه، ولا يتكلم بباطنٍ في علمٍ ينقضه عليه ظاهر الكتاب أو السنة، ولا تحمله الكرامات على هتك أستار محارم الله»(١).

١٠- ومضى أبو يزيد البسطامي إلى رجلٍ شهّر نفسه بالولاية - وكان رجلاً مقصوداً مشهوراً بالزهد -، فلما خرج ذلك الرجل من بيته ودخل المسجد رمى ببصاقه تجاه القبلة، فانصرف عنه أبو يزيد ولم يسلم عليه وقال: «هذا غير مأمون على آداب رسول الله ﷺ، فكيف يكون مأموناً على ما يدعيه؟»(٢).

١١- وقال: «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في الهواء فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة»(٣).

---

(١) الرسالة القشيرية ص(٦٩).

(٢) المصدر السابق ص(٧٦-٧٧).

(٣) المصدر السابق ص(٧٧).

المسلك الرابع
نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله

وصف الله الإسلام الذي ارتضاه لعباده ديناً بأنه الدين الخالص، فقال تعالى: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣]، فـ «هذا تقرير للأمر بالإخلاص، وبيان أنه تعالى كما أنه له الكمال كله، وله التفضل على عباده من جميع الوجوه؛ فكذلك له الدين الخالص الصافي من جميع الشوائب، فهو الدين الذي ارتضاه لنفسه، وارتضاه لصفوة خلقه وأمرهم به»(١)، فأعظم مزيّة لدين الإسلام أنه من الله سبحانه خالصاً ليس لأي أحدٍ فيه شرك في أمر أو نهي أو تشريع أو غير ذلك، ومن ثمّ؛ فأي أمرٍ أدخِل فيه مما ليس منه فهو ينافي إخلاص الدين لله، وهو زور من القول والعمل وإفك وبهتان.

وبناءً على ذلك؛ فإن أهل السنة ينقضون الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة ببيان أنه أمر دخيل على الدين الخالص، وأنه قد تسرّب إلى المسلمين من العقائد الباطلة المنحرفة التي وضعها البشر بغير هدى من الله ولا بينة ولا سلطان، فيبيّنون:

١- أن أصل الكشف والوجد والذوق ليس من الإسلام في شيء، وإنما تلقّفه الصوفية من أعداء الإسلام وأهل الكفر من أهل الملل والنحل الباطلة.

٢- أن الكشف والوجد والذوق يؤدي إلى عقائد باطلة ليست من الإسلام، وإنما هي من عقائد أهل الكفر.

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٧١٧).

وببيان ذلك يظهر لكل منصف بطلان الكشف والوجد والذوق الذي عليه أهل الأهواء والبدعة؛ لأنه يتبين له حينئذ أنهم إنما يستدلون بأمرٍ هو من ميراث أهل الكفر ومللهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مبيّناً أن حقيقة الكشف والوجد والذوق ومُؤدَّاها إنما هي مأخوذة عن ملل الكفر من النصارى وغيرهم، ومعدِّداً أوجه مشابهة ما يدعيه الصوفية في الكشف والوجد والذوق لمن سبقهم من ملل الكفر -: «والمقصود: ذكر من عدل عن العبادات التي شرعها الرسول إلى عباداتٍ بإرادته وذوقه ووجده ومحبته وهواه، وأنهم صاروا في أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى: ففيهم من يدعي إسقاط وساطة الأنبياء والوصول إلى الله بغير طريقهم ويدعي ما هو أفضل من النبوة، ومنهم من يدعي الاتحاد والحلول الخاص إما لنفسه وإما لشيخه وإما لطائفته الواصلين إلى حقيقة التوحيد بزعمه، وهذا قول النصارى، والنصارى موصوفون بالغلو، وكذلك هؤلاء مبتدعة العُبّادِ الغلوُّ فيهم وفي الرافضة، ولهذا يوجد في هذين الصنفين كثير ممن يدعي إما لنفسه وإما لشيخه الإلهية كما يدعيه كثير من الإسماعيلية لائمتهم بني عبيد، وكما يدعيه كثير من الغالية إما للاثني عشر وإما لغيرهم من أهل البيت ومن غير أهل البيت كما تدعيه النصيرية وغيرهم، وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن الكتاب والسنة من أهل التعبد والتأله والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الإلهية ودعوى ما هو فوق النبوة، وإن كان متفلسفا يجوِّز وجود نبي بعد محمد ﷺ كالسهروردي المقتول في الزندقة وابن سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة، بخلاف من أقر بما جاء به الشرع ورأى أن الشرع الظاهر لا سبيل

إلى تغييره فإنه يقول: النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم، ويدعي من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها، ومن هؤلاء من يقول بالحلول والاتحاد، وهم في الحلول والاتحاد نوعان: نوع يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن عربي وأمثاله، ويقولون في النبوة: إن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي:

مقـــام النبـــوة في بـــــرزخ   فويـــق الرســـول ودون الـــولي

وقال ابن عربي في الفصوص: «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأنبياء إلا من مشكاة خاتم الأنبياء، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء، حتى أن الرسل إذا رأوه لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة - أعني رسالة التشريع ونبوته - تنقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبدا، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرون ما ذكرناه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فكيف بمن دونهم من الأولياء؟، وإن كان خاتم الأولياء تابعا في الحكم لما جاء به خاتم الرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض ما ذهبنا إليه، فإنه من وجهٍ يكون أنزل، ومن وجه يكون أعلى»، قال: «ولما مثّل النبي ﷺ النبوة بالحائط من اللَّبِن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلا بد له من هذه الرؤيا، فيرى ما مثّله النبي ﷺ، ويرى نفسه في الحائط موضع لبنتين، ويرى نفسه تنطبع في موضع تينك اللبنتين، فيكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه رآها لبنتين أن الحائط لبنة من ذهب ولبنة من فضة، واللبنة الفضة هي ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله في السر ما هو في الصورة

الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول»، قال: «فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع». قلت: وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع وبينا كشف ما هم عليه من الضلال والخيال والنفاق والزندقة، وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهؤلاء منهم من يصرح بذلك»[(١)].

وقال: «فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل...، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة تخالف القرآن والحديث، فضلا عن أن يَدَّعِي أحدهم أنه يأخذ من حيث يأخذ الملك الذي يأتي الرسول، وأنه يأخذ من ذلك المعدن علم التوحيد، والأنبياء كلهم يأخذون عن مشكاته، أو يقول: الولي أفضل من النبي، ونحو ذلك من مقالات أهل الإلحاد؛ فإن هذه الأقوال لم تكن حدثت بَعْدُ في المسلمين، وإنما يعرف مثل هذه إما عن ملاحدة اليهود والنصارى؛ فإن فيهم من يجوِّز أن غير النبي أفضل من النبي، كما قد يقوله في الحواريين؛ فإنهم عندهم رسل، وهم يقولون: أفضل من داود وسليمان، بل ومن إبراهيم وموسى، وإن سموهم أنبياء، إلى أمثال هذه الأمور»[(٢)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٣٣-٣٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

وقال: «وكذلك ما يدعيه بعضهم من أن الواحد من هؤلاء قد يعلم كل ولي لله كان ويكون واسمه واسم أبيه ومنزلته من الله، ونحو ذلك من المقالات الباطلة التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه، مثل: أنه بكل شيء عليم أو على كل شيء قدير ونحو ذلك، كما يقول بعضهم في النبي ﷺ وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق على علم الله، وقدرته منطبقة على قدرة، الله فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر الله عليه، فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارى والغالية في علي، وهي باطلة بإجماع علماء المسلمين»(١).

وقال: «وأما الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي، فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفى الإنسان نفسه على الوجه الذي يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم، وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ»(٢).

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٩٥-٩٦).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٤٢٨-٤٢٩).

وقال: «ودعوى كثير من الناس نحو ذلك في بعض الشيوخ إما المعروفين بالصلاح وإما من يظن به الصلاح وليس من أهله، فإن لهم أقوالا من جنس أقوال النصارى، وبعضها شر من أقوال النصارى، وعامة هؤلاء إذا خوطبوا ببيان فساد قولهم قالوا من جنس قول النصارى: هذا أمر فوق العقل، ويقول بعضهم ما كان يقوله التلمساني لشيخ أهل الوحدة يقول: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح النقل، ويقولون لمن أراد أن يسلك سبيلهم: دع العقل والنقل، أو: اخرج من العقل والنقل»[1].

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ١٨٦-١٨٧).

المسلك الخامس

نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه

الكشف والوجد والذوق والإلهام والخاطر والهاتف والمعراج ونحو ذلك؛ كلها قائمة على دعوى صاحبها بأن الله كشف له من العلوم والمعارف والغيبيات، وذلك إما خطاباً وإما إلهاماً في نفسه وإما بواسطة نبيه ﷺ أو أحد الأنبياء أو الخضر.

فيعتني أهل السنة في نقضهم ما عليه أولئك المبتدعة من الكشف والوجد والذوق بنقض أصل تلك الدعوى التي يدعونها، ويقرِّرون أن ما جال في خاطرهم أو ألقي إليهم أو سمعوه بآذانهم أو رأوه بأبصارهم من ذلك إنما هو من الشيطان وما يلقيه إليهم من الوساوس والخطرات الفاسدة.

وتقرير ذلك يأتي عن طريق النقاط الآتية:

الأولى: أن ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو حق ومنه ما هو باطل:

إن الله سبحانه «وكَّل بالإنس ملائكة وشياطين، يلقون في قلوبهم الخير والشر، فالعلم الصادق من الخير، والعقائد الباطلة من الشر...، كما أخبر الله أن الملائكة توحي إلى البشر ما توحيه، وإن كان البشر لا يشعر بأنه من الملك، كما لا يشعر بالشيطان الموسوس»[1]، «وإذا كان ما يوحيه إلى عباده تارة يكون

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٣١-٥٣٢).

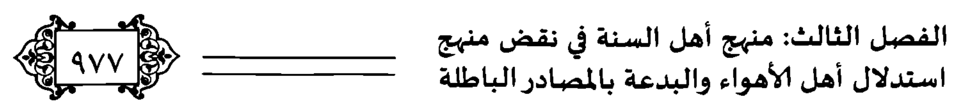
بوساطة ملك، وتارة بغير وساطة، فهذا للمؤمنين كلهم مطلقًا لا يختص به الأنبياء، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١]، وإذا كان قد قال: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، فذكر أنه يوحي إليهم، فإلى الإنسان أولى، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾[فصلت: ١٢]، وقد قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[الشمس: ٧-٨]، فهو سبحانه يلهم الفجور والتقوى للنفس، والفجور يكون بواسطة الشيطان، وهو إلهام وسواس، والتقوى بواسطة ملك، وهو إلهام وحي، هذا أمر بالفجور، وهذا أمر بالتقوى»(١).

وإذا كان من الثابت في الحديث الصحيح أن «الرؤيا على ثلاثة أقسام: رؤيا من اللّه، ورؤيا من حديث النفس، ورؤيا من الشيطان؛ فكذلك ما يلقي في نفس الإنسان في حال يقظته ثلاثة أقسام؛ ولهذا كانت الأحوال ثلاثة: رحماني، ونفساني، وشيطاني، وما يحصل من نوع المكاشفة والتصرف ثلاثة أصناف: مَلَكي، ونفسي، وشيطاني، فإن الملك له قوة، والنفس لها قوة، والشيطان له قوة، وقلب المؤمن له قوة، فما كان من الملك ومن قلب المؤمن، فهو حق، وما كان من الشيطان ووسوسة النفس فهو باطل»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٢٨-٥٢٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١٢-٦١٣).



الثانية: الفرقان بين ما هو حق وما هو باطل مما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه هو موافقة الكتاب والسنة:

إذ كان ما يلقى في نفس الإنسان أو يراه أو يسمعه منه ما هو من الله ومنه ما هو من الشيطان، ومنه ما هو حق ومنه ما هو باطل؛ فإنه لا يمكن تمييز أحد الأمرين من الآخر إلا بفرقان مطّرد لا يخطئ ولا ينتقض، يتبين منه ما هو من الله وما هو من الشيطان، ويتميز به أولياء الرحمن من أولياء الشيطان، وهذا الفرقان إنما هو الفرقان الذي بعث اللّه به محمدًا ﷺ فهو: ﴿ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان:١]، وهو الذي فرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشاد والغي، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمن وسبيل أولياء الشيطان، وذلك هو: الكتاب والسنة، فإن كان ذلك مما دل الكتاب والسنة على أنه تقوى للّه فهو من الله، وهو حق، وإلهام محمود، وإن كان مما دل على أنه فجور فهو من الشيطان، وهو خطأ وباطل، ووسواس مذموم، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا قَالَ يَـٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ ٱلْقَرِينُ﴾[الزخرف: ٣٦-٣٨]، وذكر الرحمن هو ما أنزله على رسوله، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء: ٩-١٠]، وغير ذلك من الآيات في هذا المعنى[١].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٥) (١٧/ ٥٢٩).

الثالثة: تقرير أن ما يلقى في نفوس أهل الأهواء والبدعة أو يرونه أو يسمعونه هو من قبيل الباطل الذي يكون من وحي الشيطان ووساوسه وإضلاله:

بعد معرفة الفرقان بين الحق والباطل فيما يلقى في نفس الإنسان أو يسمعه أو يراه، وتطبيقه على ما يدعيه أهل الأهواء والبدعة من ذلك؛ ينتقض أصل ما يدّعونه من الكشف والوجد والذوق، ويظهر أن ذلك لا يخلو: إما أن يكون محض خيال وتوهُّم، وإما أن يكون من وساوس الشيطان ووحيه، وإما أن يكون من تصوّر الجن للإنسان لإضلاله.

والحجة في ذلك عدة أمور، أعظمها أمران، هما:

١ - مخالفة ما يدعونه من ذلك للكتاب والسنة وإجماع المسلمين مخالفةً صريحة، وذلك باشتماله على:

- أنواع من البدع والتشريعات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

- أصناف من المنكرات والمعاصي والفجور من السماع المحدث والرقص باسم الدين.

- الأمر بخلاف أمر الله ورسوله.

- دعوى التلقي عن الله مباشرة كالأنبياء، بل دعوى عدم الحاجة إلى واسطة الأنبياء بينهم وبين الله في الوحي.

- دعوى الاطلاع على غيب السماوات والأرض وما في النفوس ونحوه من المغيبات.

- دعوى رؤية الأموات والأنبياء والخضر.

٢- أنه قولٌ بمحض الظن والخرص والتحكُّم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - مُجلّياً هذا الأمر -: «فمنهم من يظن أنه يلقن القرآن بلا تلقين، ويحكون أن شخصًا حصل له ذلك، وهذا كذب. نعم، قد يكون سمع آيات اللّه، فلما صفى نفسه تذكرها فتلاها، فإن الرياضة تصقل النفس، فيذكر أشياء كان قد نسيها، ويقول بعضهم أو يحكى أن بعضهم قال: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت». وهذا يقع، لكن منهم من يظن أنَّ ما يلقى إليه من خطاب أو خاطر هو من الله تعالى بلا واسطة، وقد يكون من الشيطان وليس عندهم فرقان يفرق بين الرحماني والشيطاني....

ثم إن هؤلاء لما ظنوا أن هذا يحصل لهم من اللّه بلا واسطة، صاروا عند أنفسهم أعظم من اتباع الرسول، يقول أحدهم: «فلان عطيته على يد محمد، وأنا عطيتي من الله بلا واسطة»، ويقول أيضًا: «فلان يأخذ عن الكتاب، وهذا الشيخ يأخذ عن الله»، ومثل هذا. وقول القائل: «يأخذ عن الله»، و«أعطاني الله»: لفظ مجمل:

فإن أراد به الإعطاء والأخذ العام (وهو الكوني الخلقي، أي: بمشيئة اللّه وقدرته حصل لي هذا): فهو حق، ولكن جميع الناس يشاركونه في هذا، وذلك الذي أخذ عن الكتاب هو أيضًا عن اللّه أخذ بهذا الاعتبار، والكفار من المشركين وأهل الكتاب أيضًا هم كذلك.

وإن أراد أن هذا الذي حصل له هو مما يحبه اللّه ويرضاه ويقرب إليه، وهذا الخطاب الذي يلقى إليه هو كلام اللّه تعالى: فهنا طريقان:

أحدهما: أن يقال له: من أين لك أن هذا إنما هو من اللّه لا من الشيطان وإلقائه ووسوسته؟، فإن الشياطين يوحون إلى أوليائهم وينزلون عليهم، كما أخبر اللّه تعالى بذلك في القرآن، وهذا موجود كثيرًا في عباد المشركين وأهل الكتاب، وفي الكهان والسحرة ونحوهم، وفي أهل البدع بحسب بدعتهم، فإن هذه الأحوال قد تكون شيطانية وقد تكون رحمانية...، والمقصود هنا أنه يقال لهم: إذا كان جنس هذه الأحوال مشتركًا بين أهل الحق وأهل الباطل فلا بد من دليل يبين أن ما حصل لكم هو الحق.

الطريق الثاني: أن يقال: بل هذا من الشيطان؛ لأنه مخالف لما بعث الله به محمدًا ﷺ، وذلك أنه ينظر فيما حصل له وإلى سببه وإلى غايته:

فإن كان السبب عبادة غير شرعية - مثل: أن يقال له: اسجد لهذا الصنم حتى يحصل لك المراد، أو استشفع بصاحب هذه الصورة حتى يحصل لك المطلوب، أو ادع هذا المخلوق واستغث به مثل: أن يدعو الكواكب كما يذكرونه في كتب دعوة الكواكب، أو أن يدعو مخلوقًا كما يدعو الخالق سواء كان المخلوق ملكًا أو نبيًا أو شيخًا، فإذا دعاه كما يدعو الخالق سبحانه إما دعاء عبادة وإما دعاء مسألة صار مشركا به -: فحينئذ ما حصل له بهذا السبب حصل بالشرك، كما كان يحصل للمشركين، وكانت الشياطين تتراءى لهم أحيانًا، وقد يخاطبونهم من الصنم ويخبرونهم ببعض الأمور الغائبة، أو يقضون لهم بعض الحوائج، فكانوا يبذلون لهم هذا النفع القليل بما اشتروه منهم من توحيدهم وإيمانهم الذي هلكوا بزواله كالسحر...، وكذلك قد يكون سببه سماع المعازف...، والمعازف هي خمر النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا

الكؤوس، فإذا سكروا بالأصوات حل فيهم الشرك، ومالوا إلى الفواحش وإلى الظلم، فيشركون ويقتلون النفس التي حرم الله ويزنون، وهذه الثلاثة موجودة كثيرًا في أهل سماع المعازف سماع المكاء والتصدية، أما الشرك فغالب عليهم بأن يحبوا شيخهم أو غيره مثل ما يحبون اللّه ويتواجدون على حبه، وأما الفواحش فالغناء رقية الزنا، وهو من أعظم الأسباب لوقوع الفواحش...، وأما القتل فإن قتل بعضهم بعضًا في السماع كثير، يقولون: قتله بحاله، ويعدون ذلك من قوته، وذلك أن معهم شياطين تحضرهم، فأيهم كانت شياطينه أقوى قتل الآخر...، وقد جرى مثل هذا لكثير منهم، ومنهم من يقتل إما شخصًا وإما فرسًا أو غير ذلك بحاله، ثم يقوم صاحب الثأر ويستغيث بشيخه، فيقتل ذلك الشخص وجماعة معه إما عشرة وإما أقل أو أكثر كما جرى مثل هذا لغير واحد، وكان الجهال يحسبون هذا من باب الكرامات، فلما تبين لهم أن هذه أحوال شيطانية، وأن هؤلاء معهم شياطين تعينهم على الإثم والعدوان؛ عرف ذلك من بصره اللّه تعالى وانكشف التلبيس والغش الذي كان لهؤلاء»(١).

وقال: «كل من كان من أهل الإلهام والخطاب والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر رضي الله عنه، فعليه أن يسلك سبيله في الاعتصام بالكتاب والسنة، تبعًا لما جاء به الرسول، لا يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لما ورد عليه.

وهؤلاء الذين أخطئوا وضلوا وتركوا ذلك واستغنوا بما ورد عليهم، وظنوا أن ذلك يغنيهم عن اتباع العلم المنقول، وصار أحدهم يقول: «أخذوا علمهم ميتًا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت»، فيقال له:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٣-٤١٨).

أما ما نقله الثقات عن المعصوم فهو حق، ولولا النقل المعصوم لكنت أنت وأمثالك إما من المشركين، وإما من اليهود والنصارى.

وأما ما ورد عليك: فمن أين لك أنه وحي من اللّه؟، ومن أين لك أنه ليس من وحي الشيطان؟...

وهؤلاء الذين لهم مكاشفات ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج، وما لا يكون موجودًا إلا في أنفسهم كحال النائم، وهذا يعرفه كل أحد، ولكن قد يرون في الخارج أشخاصًا يرونها عيانًا، وما في خيال الإنسان لا يراه غيره، ويخاطبهم أولئك الأشخاص، ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها، وإما إلى غير عرفات، ويأتونهم بذهب وفضة وطعام ولباس وسلاح وغير ذلك، ويخرجون إلى الناس ويأتونهم أيضًا بمن يطلبونه، مثل من يكون له إرادة في امرأة أو صبي، فيأتونه بذلك إما محمولاً في الهواء وإما بسعي شديد، ويخبر أنه وجد في نفسه من الباعث القوي ما لم يمكنه المقام معه، أو يخبر أنه سمع خطابًا، وقد يقتلون له من يريد قتله من أعدائه أو يمرضونه، فهذا كله موجود كثيرًا، لكن من الناس من يعلم أن هذا من الشيطان وأنه من السحر وأن ذلك حصل بما قاله وعمله من السحر، ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ويقول: هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا، ومنهم من لا يظن أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة، فإن كانوا غير معروفين قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تسموا فقالوا: هذا هو الخضر، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد الرفاعي أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك، فهنا لم يغلط، لكن غلط عقله، حيث لم يعرف أن

هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة، ومن يرى ذلك عند قبر النبي ﷺ أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه من قال: إنه النبي أو الشيخ، أو قيل له ذلك فيه، لكن غلط حيث ظن صدق أولئك، والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي ﷺ، تارة لما يراه منهم من مخالفة الشرع، مثل: أن يأمروه بما يخالف أمر الله ورسوله، وتارة يعلم أن النبي ﷺ ما كان يأتي أحدًا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي؟، وتارة يعلم أن الميت لم يقم من قبره، وأن روحه في الجنة لا تصير في الدنيا هكذا، وهذا يقع كثيرًا لكثير من هؤلاء، ويسمون تلك الصورة رقيقة فلان، وقد يقولون: هو معناه تَشَكّل، وقد يقولون: روحانيته، ومن هؤلاء من يقول: إذا مت فلا تدعوا أحدًا يغسلني ولا فلانًا يحضرني، فإني أنا أغسل نفسي، فإذا مات رأوه قد جاء وغسل ذلك البدن، ويكون ذلك جِنِّيًّا قد قال لهذا الميت: إنك تجيء بعد الموت، واعتقد ذلك حقًا؛ فإنه كان في حياته يقول له أمورًا، وغرض الشيطان أن يضل أصحابه، وأما بلاد المشركين كالهند فهذا كثيرًا ما يرون الميت بعد موته جاء وفتح حانوته ورد ودائع وقضى ديونًا ودخل إلى منزله ثم ذهب، وهم لا يَشُكُّون أنه الشخص نفسه، وإنما هو شيطان تصور في صورته، ومن هؤلاء من يكون في جنازة أبيه أو غيره، والميت على سريره، وهو يراه آخذًا يمشي مع الناس بيد ابنه وأبيه قد جعل شيخًا بعد أبيه، فلا يشك ابنه أن أباه نفسه هو كان الماشي معه الذي رآه هو دون غيره، وإنما كان شيطانًا، ويكون مثل هذا الشيطان قد سمى نفسه خالدًا وغير خالد، وقال لهم: إنه من رجال الغيب، وهم يعتقدون أنه من الإنس الصالحين، ويسمونه خالدًا الغيبي، وينسبون الشيخ

إليه فيقولون: محمد الخالدي ونحو ذلك»(١).

وقال: «والمنتسبون إلى السلوك يقول أحدهم: إنه يخاطب في باطنه على لسان الشاهد، فمنهم من يصلي بالليل وذاك بإزائه ليشاهده في الضوء، ومنهم من يشاهده في حال السماع في غيره، ويظنون أنهم يخاطبون ويجدون المريد في قلوبهم بذلك، وذلك لأنهم يتمثلونه في أنفسهم، وربما كان الشيطان يتمثل في صورته، فيجدون في نفوسهم خطابا من تلك الصورة، فيقولون: خوطبنا من جهته.

وهذا وإن كان موجودًا في المخاطب: فمن المخاطب له؟، فالفرقان هنا، فإنما ذلك المخاطب من وسواس الشيطان والنفس، وقد يخاطبون بأشياء حسنة رشوة منه لهم، ولا يخاطبون بما يعرفون أنه باطل؛ لئلا ينفرون منه، بل الشيطان يخاطب أحدهم بما يرى أنه حق، والراهب إذا رَاضَ نفسه فمرة يرى في نفسه صورة التثليث، وربما خوطب منها؛ لأنه كان قد يتمثلها قبل ذلك، فلما انصقلت نفسه بالرياضة ظهرت له...، ولهذا كثير من أهل الزهد والعبادة يكون من أعوان الكفار، ويزعم أنه مأمور بذلك، ويخاطب به ويظن أن الله هو الذي أمره بذلك، والله منزه عن ذلك، وإنما الآمر له بذلك النفس والشيطان وما في نفسه من الشرك، إذ لو كان مخلصًا لله الدين لما عرض له شيء من ذلك، فإن هذا لا يكون إلا لمن فيه شرك في عبادته أو عنده بدعة، ولا يقع هذا لمخلص متمسك بالسنة البتة»(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٧٤-٧٩).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٦١١-٦١٢).

المسلك السادس

بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق

في المسالك الخمسة السابقة ينقض أهل السنة استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق بنقض أصله، وذلك ببيان عدم صحة اعتباره دليلاً يستدل به، وذلك من خلال الجوانب التي تضمنتها المسالك السابقة.

ومع أن نقض الدليل من أصله ينقض به كل ما اشتمل عليه ذلك الدليل؛ إذ نقض الأصل نقضٌ لكل ما بني عليه؛ إلا أن أهل السنة جرت عادتهم بأنهم مع نقض الدليل من أصله ينقضون أيضاً ما يشتمل عليه من الباطل - كما سبق بيانه في أكثر من موضع -، وكأن ذلك من باب النقض الإجمالي والتفصيلي.

وفي هذا المقام: فإن أهل السنة - مع نقضهم أصل الكشف والوجد والذوق - لا يقتصرون في النقض على ذلك، بل إنهم ينقضون ما يشتمل عليه الكشف والوجد والذوق مما ذكره فيه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بشيء منه، وذلك من ثلاثة جوانب هي مضمون هذا المسلك والمسلكين التاليين.

ففي هذا المسلك: ينظر أهل السنة إلى الوقائع والأمور التي تشتمل عليها القصص التي يذكرها أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بالكشف والوجد والذوق، ثم يبينون معارضة النقل الصحيح والعقل الصريح لهما، ومن المعلوم أن النقل الصحيح هو حجة أهل الإسلام، والعقل الصريح من الدلائل الصحيحة التي يقبلها جميع العقلاء، ومتى ما ثبت أن النقل الصحيح والعقل الصريح

يخالفان ما اشتملت عليه تلك الكشوف المزعومة كان في ذلك إبطالاً لها ونقضاً لما فيها وللاستدلال بها، ولا ينفع أهل الأهواء والبدعة في ذلك دعواهم أن كشوفهم لا مدخل فيها للنقل ولا للعقل لأمور، منها:

١- أن دعواهم هذه نفسها مخالفة للنقل والعقل، فإن النقل هو الذي جاءنا عن طريقه دين الله الذي ارتضاه لعباده، والعقل هو الذي كرّم الله به بني آدم وجعله مناط التكليف، فإلغاؤهما - من ثم - خروج عن النقل والعقل.

٢- أن دعواهم دعوى مجردة عن أي دليل وبرهان، فما الفرق في ذلك بين قولهم وقول غيرهم من سائر البشر في سائر ما يدعونه؟، ولو صحت لهم دعواهم لكان من الأولى أن تصح فيهم دعوى مخالفهم فيهم بأنهم مبتدعة مارقون عن الدين خارجون عن جماعة المسلمين، لأن مخالفيهم معهم الأدلة والبراهين النقلية والعقلية، وأما هم فدعواهم عاطلة ليس لها ما يشهد لها البتة.

٣- أن هذه الدعوى منهم إنما ابتدعوها ليضعوا حول أنفسهم سياجاً يمنعون به أتباعهم من نقدهم، ويحمون أنفسهم من سهام مخالفيهم، فهي دعوى من طرف واحد لا تفيد صاحبها شيئاً.

ونماذج شطحات الصوفية في كشوفهم المخالفة للنقل الصحيح والعقل الصريح أشهر وأكثر من أن تذكر، ولو تتبعنا كتاباً واحداً وحسب من كتبهم المؤلفة في كراماتهم المزعومة وكشوفهم وتراجمهم لرأينا ما لا تقبله - بل تمجُّه - العقول الصحيحة والفطر السليمة، بل إن مجرد ذكرها - كما يقال - يغني عن الرد عليها، وفي ثنايا المسالك السابقة في هذا المطلب والذي قبله

طرف من ذلك، ولكن أورد هنا بعض ما يحصل به المقصود، ويظهر به المراد، فمن ذلك:

١- قال أحمد بن المبارك عن شيخه عبد العزيز الدباغ - الذي ادعى أنه كشف له ما في اللوح والمحفوظ والسماء والأرض ولا تخفى عنه خافية -: «إن في كل مدينة من المدن عدداً كبيراً من الملائكة مثل السبعين ملكاً أو أقل أو أكثر، يكونون عوناً لأهل التصوف من الأولياء فيما لا تطيقه ذات الولي، وهؤلاء الملائكة الذين يكونون موجودين في المدن يكونون على هيئة بني آدم: فمنهم من يلقاك في صورة خواجة، ومنهم من يلقاك في صورة فقير، ومنهم من يلقاك في صورة طفل صغير، وهم منغمسون في الناس ولكنهم لا يشعرون»[١].

٢- وقال عنه أيضاً: «وأما عاداً الأولى فكانوا قبل نوح عليه السلام، وأرسل الله لهم نبياً يسمى (هويد)، وهو رسول مستقل بشرعه، بخلاف هود الذي أرسل إلى عاد الثانية، فإنه مجدد لشرع من قبله من المرسلين. قال: وكل رسول مستقل فلا بد أن يكون له كتاب. قال: ولسيدنا (هويد) المذكور كتاب وأنا أحفظه كما أحفظ جميع كتب المرسلين. فقلت له: وتعدها؟، قال: أحفظها ولا أعدها، اسمعوا مني. ثم جعل يعدها كتاباً كتاباً، قال: ولا يكون الولي ولياً حتى يؤمن بجميع هذه الكتب تفصيلاً ولا يكفيه الإجمال، فقلت: هذا لسائر الأولياء المفتوح عليهم؟، فقال: بل لواحد فقط، وهو الغوث. فاستفدت منه في ذلك الوقت أنه رضي الله عنه هو الغوث»[٢].

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٦٤-١٦٥).

(٢) المصدر السابق ص(١٠٣-١٠٤).

٣- وقال عنه أيضاً: «وسمعته ﷺ يقول: كان قبل نوح سبعمائة رسول من الأنبياء، وفي قصصهم من العجائب الكثيرة، وإنما لم يقصص علينا في كتابه العزيز منها شيئاً لعدم اشتهار أهلها في أزمنة الوحي. فقلت: فما معنى قوله في حديث الشفاعة في صفة نوح وأنه أول الرسل؟، فقال ﷺ: المراد أنه أول الرسل إلى قوم كافرين، ومن قبله من المرسلين أرسلوا إلى قوم عقيدتهم صحيحة، فقلت: فلم عوقب قوم هويد بالحجارة والنار إذا كانوا مؤمنين؟، فقال ﷺ: كانت عادته تعالى مع القوم الذين قبل نوح أن يهلكهم على ترك أكثر القواعد وإن كانوا على العقائد»(١).

٤- وقال الشعراني في ترجمة محمد الشربيني: «ولما ضعف ولده أحمد وأشرف على الموت وحضر عزرائيل لقبض روحه قال له الشيخ: ارجع إلى ربك فراجعه، فإن الأمر نسخ. فرجع عزرائيل، وشفي أحمد من تلك الضعفة، وعاش بعدها ثلاثين عاماً»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - في تقرير هذا المسلك تقريراً لا مزيد عليه -: «لكن هؤلاء يقولون لمن تبعهم: إن لم تترك العقل والنقل لم يحصل لك التحقيق والتجلي الذي حصل لنا، ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل.

فقلت لبعضهم: إن الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - أكمل الناس كشفا، وهم يخبرون بما تعجز عقول الناس عن معرفته لا بما يعرف في عقولهم أنه باطل، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول، فمن دونهم إذا

---

(١) الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ ص(١٠٤).

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ٤٧٠).

أخبر عن شهودٍ وكشفٍ يعلم بصريح العقل بطلانه علم أن كشفه باطل، وأما إن كان لم يعلم بطلانه فهذا قد يمكن فيه إصابته وقد يمكن خطؤه؛ لأن غير الأنبياء ليس بمعصوم، والحسيات إن لم يميز بينها بالعقل وإلا فالحس يغلط كثيرا، فكذلك من ادعى فيما حصل له من المكاشفة والمخاطبة أمرا يخالف صريح العقل يعلم أنه غالط فيه، كمن قال من القائلين بوحدة الوجود: إني أشهد بباطني وجودا مطلقا مجردا عن الأسماء والصفات لا اختصاص فيه ولا قيد البتة. فلا يتنازع في هذا كما قد ينازعه بعض الناس، لكن يقال له: من أين لك أن هذا هو رب العالمين الذي خلق السماوات والأرض؟، فإن كون ما شهدته بقلبك هو الله أمر لا يدرك بحس القلب، وإذا ادعيت أنه حصل لك في الكشف ما يناقض صريح العقل علم أنك غالط، كما قال شيخ هؤلاء الملاحدة التلمساني:

يا صاحبي أنت تنهاني وتأمرني	والوجد أصدق نَهَّاء وأَمَّار
فإن أطعك وأعص الوجد عدت	عن العيان إلى أوهام أخبار
وعين ما أنت تدعوني إليه إذا	حققت فيه تراه النهي يا جار

فيقال له: وجدك وذوقك لم يفدك إلا شهود وجود مطلق بسيط، لكن من أين لك أن هذا هو رب العالمين؟، بل من أين لك أن هذا ثابت في الخارج عن نفسك كليا مطلقا مجردا؟، بل إنما تشهده كليا مطلقا مجردا في نفسك، ولست تعلم بحس ولا عقل ولا خبر أن هذا هو في الخارج، كما أن النائم إذا شهد حسه الباطن أشياء لم يكن معه يقين أن هذا في الخارج، فإذا عاد إليه عقله علم أن هذا كان في خياله في المنام...

فكل من أخبر بما يخالف صحيح المنقول أو صريح المعقول يعلم أنه وقع له غلط، وإن كان صادقا فيما يشهده في الحس الباطن أو الظاهر، لكن الغلط وقع في ظنه الفاسد المخالف لصريح العقل لا في مجرد الحس، فإن الحس ليس فيه علم بنفي أو إثبات، فمن رأى شخصا فليس في الحس إلا رؤيته، وأما كونه زيدا أو عمرا فهذا لا بد فيه من عقل يميز بين هذا وهذا، ولهذا كان الصغير والمجنون والبهيم والسكران والنائم ونحوهم لهم حس، ولكن لعدم العقل لا يميزون أن هذا المشهود هو كذا أم كذا، بل قد يظنون ظنونا غير مطابقة...

والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - معصومون لا يقولون على الله إلا الحق، ولا ينقلون عنه إلا الصدق...، ومن سوى الأنبياء ليس معصوما، فقد يغلط ويحصل له في كشفه وحسه وذوقه وشهوده أمور يظن فيها ظنونا كاذبة، فإذا أخبر مثل هذا بشيء علم بطلانه بصريح العقل علم أنه غالط، وإذا أخبر غير الأنبياء بما يعجز عقل كثير من الناس عن معرفته لم يلزم أن يكون صادقا ولا كاذبا، بل لا نحكم بصدقه ولا كذبه إلا بدليل لاحتمال أن يكون غالطا واحتمال أن يكون قد علم ما يعجز غيره عن معرفته، وإذا قال القولَ المعلوم فسادُه بصريح العقل من ليس بنبي وقال: إن هذا فوق العقل أو هذا وراء طور العقل والنقل أو هذا لا نعرفه إن لم نترك العقل والنقل...؛ قيل: وهذا يمتنع أن يقوله نبي أو ينقله صادق عن نبي، فإن أقوال الأنبياء لا تناقض العقل الصريح، فكيف يقبل هذا ممن ليس بنبي؟، وإن قال كما يقوله النصارى أو غيرهم: إن هذا دل عليه كلام الأنبياء أو فهمناه من كلام الأنبياء؛ قيل لهم: الكلام في معاني الألفاظ التي نطقت بها الأنبياء شيء والكلام الذي فهمتموه عنهم

شيء آخر، ولو قدر أن ما ذكرتموه أنتم أو غيركم فهمتموه من كلام الأنبياء ليس مخالفا لصريح العقل لم نجزم بأن قائل ذلك يتصور ما قال، بل قد يكون فهم من كلامهم ما لم يريدوه، فكيف إذا كان هو نفسه لم يتصور ما قال؟، بل هم معترفون بأنه غير معقول له وهو لا يفهمه، فكيف إذا كان الذي قاله معلوم الفساد بصريح العقل؟، فهذه ثلاث مقدمات لو فهمه، ثم لو قال: إني فهمت كلامه لم يكن فهمه حجة، فكيف إذا قال: إني لم أفهمه وإن هذا فوق طور العقل؟، ولو قال هذا لم يكن قوله حجة، ولم يجب تصديقه من أن الأنبياء عنوا بكلامهم المعنى الذي اعترف أنه فوق طور العقل، فكيف إذا عرف أن ذلك المعنى باطل يمتنع أن يقوله عاقل لا نبي ولا غير نبي؟»[1].

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣٩٠-٤٠٢).

المسلك السابع
بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق

من علامات صحة الطريق الذي يسلكه العبد إلى الله سبحانه متقرِّباً إليه وراغباً في الوصول إلى ما عنده من النعيم والمحبة والرضا أمران:

الأول: أن يكون ما يسلكه - مما يقربه إلى الله - مما شرعه سبحانه في كتابه وسنة رسوله ﷺ، فمتى ما كان ما يسلكه مما حرمه الله ونهى عنه أو مما ابتدعه من تلقاء نفسه كان ذلك من علامات البعد عن الله وفساد الطريق.

الثاني: أن يكون بعد ذلك مطيعاً له سبحانه بامتثال أمره واجتناب نهيه واتباع كتابه وسنة رسوله، وأما إذا أورثه ذلك معصية الله سبحانه والخروج عن أمره ونهيه والابتداع في دينه فذلك من علامات سوء النية والقصد والعمل وخذلان الله إياه.

وعند النظر في الكشف والوجد والذوق التي اتخذها أهل الأهواء والبدعة طريقاً إلى الوصول إلى الله وبلوغ المعرفة التي ينشدونها، ويدّعون أنها الغاية والكمال الذي أراد الله لعبده الوصول إليه؛ فإنه سيظهر أنه اجتمع فيها أمران:

الأول: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق للوصول إلى الكشف، ومن أمثلة ذلك: الخلوات المبتدعة، وهجران الديار والعباد والبلاد، والسياحة في الأرض، وتجويع النفس

وحرمانها مما أباحه الله لها تقرباً إلى الله، والسماع، والرقص، وترك الجمع والجماعات، والإقسام على الله بخلقه، وغير ذلك.

الثاني: المخالفات الصريحة للكتاب والسنة والإجماع والتي يرتكبها أهل الكشف والوجد والذوق بعد الوصول إلى درجة الكشف التي يدعونها، ومن ذلك: دعوى علم الغيب، وسقوط التكاليف، والعصمة، واعتبار الباطن دون الظاهر وإن كان في غاية المخالفة للشرع، والحلول، ووحدة الوجود، وغير ذلك.

وبإبراز أهل السنة هذين الأمرين في نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق يبطل استدلال أولئك به، ويظهر أن طريقهم هذا طريق موحِش مليء بالطوام والكبائر والشرك والكفر، وأنه لا يوصِل إلى رضا الله ومعرفته، وإنما إلى رضا الشيطان ومحبته.

ويزيد الأمر تقريراً ووضوحاً: معرفة تفاصيل الطريق التي يسلكها أهل الكشف والوجد والذوق وما ينتج عنها بعد ذلك، وفي ذلك يقول الغزالي: «فإن قلت: فَصِّل لي علم طريق الآخرة تفصيلا يشير إلى تراجمه وإن لم يمكن استقصاء تفاصيله؟:

فاعلم أنه قسمان: علم مكاشفة وعلم معاملة.

فالقسم الأول- علم المكاشفة:

وهو علم الباطن، وذلك غاية العلوم، فقد قال بعض العارفين: «من لم يكن له نصيب من هذا العلم أخاف عليه سوء الخاتمة، وأدنى نصيب منه التصديق به وتسليمه لأهله»، وقال آخر: «من كان فيه خصلتان لم يفتح له بشيء من هذا العلم: بدعة أو كبر»، وقيل: «من كان محبا للدنيا أو مصرا على هوى لم يتحقق

به، وقد يتحقق بسائر العلوم، وأقل عقوبة من ينكره أنه لا يذوق منه شيئا»...، وهو علم الصديقين والمقربين - أعني: علم المكاشفة -، فهو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة، وينكشف من ذلك النور أمور كثيرة، كأن يسمع من قبلُ أسماءها فيتوهم لها معان مجملة غير متضحة، فتتضح إذ ذاك حتى تحصل المعرفة الحقيقية بذات الله سبحانه وبصفاته الباقيات التامات وبأفعاله وبحكمه في خلق الدنيا والآخرة ووجه ترتيبه للآخرة على الدنيا والمعرفة بمعنى النبوة والنبي ومعنى الوحي ومعنى الشيطان ومعنى لفظ الملائكة والشياطين وكيفية معاداة الشياطين للإنسان وكيفية ظهور الملك للأنبياء وكيفية وصول الوحي إليهم والمعرفة بملكوت السموات والأرض ومعرفة القلب وكيفية تصادم جنود الملائكة والشياطين فيه ومعرفة الفرق بين لمة الملك ولمة الشيطان ومعرفة الآخرة والجنة والنار وعذاب القبر والصراط والميزان والحساب...، فنعني بعلم المكاشفة أن يرتفع الغطاء حتى تتضح له جلية الحق في هذه الأمور اتضاحا يجري مجرى العيان الذي لا يشك فيه، وهذا ممكن في جوهر الإنسان لولا أن مرآة القلب قد تراكم صدؤها وخبثها بقاذورات الدنيا، وإنما نعني بعلم طريق الآخرة العلم بكيفية تصقيل هذه المرآة عن هذه الخبائث التي هي الحجاب عن الله ﷻ وعن معرفة صفاته وأفعاله، وإنما تصفيتها وتطهيرها بالكف عن الشهوات والاقتداء بالأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - في جميع أحوالهم، فبقدر ما ينجلي من القلب ويحاذي به شطر الحق يتلألأ فيه حقائقه، ولا سبيل إليه إلا بالرياضة التي يأتي تفصيلها في موضعها وبالعلم والتعليم، وهذه هي العلوم التي لا تسطر في الكتب ولا يتحدث بها من أنعم

الله عليه بشيء منها إلا مع أهله وهو المشارك فيه على سبيل المذاكرة وبطريق الأسرار، وهذا هو العلم الخفي»[١].

ثم يقول: «فاعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق: تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر القلب فاضت عليه الرحمة وأشرق النور في القلب وانشرح الصدر وانكشف له سر الملكوت وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة، فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علائقها وتفريغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، فمن كان لله كان الله له، وزعموا أن الطريق في ذلك أولا بانقطاع علائق الدنيا بالكلية وتفريغ القلب منها وبقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن وعن العلم والولاية والجاه، بل يصير قلبه إلى حالة يستوي فيها وجود كل شيء وعدمه، ثم يخلو بنفسه في زاوية مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغ القلب مجموع الهم ولا يفرق فكره بقراءة قرآن ولا بالتأمل في

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٩-٢٠).

تفسير ولا بكتب حديث ولا غيره، بل يجتهد أن لا يخطر بباله شيء سوى الله تعالى، فلا يزال بعد جلوسه في الخلوة قائلا بلسانه: الله الله على الدوام مع حضور القلب حتى ينتهي إلى حالة يترك تحريك اللسان ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه، ثم يصبر عليه إلى أن يمحى أثره عن اللسان ويصادف قلبه مواظبا على الذكر، ثم يواظب عليه إلى أن يمحى عن القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة الكلمة ويبقى معنى الكلمة مجردا في قلبه حاضرا فيه كأنه لازم له لا يفارقه، وله اختيار إلى أن ينتهي إلى هذا الحد، واختيار في استدامة هذه الحالة بدفع الوسواس، وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله تعالى، بل هو بما فعله صار متعرضا لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظار لما يفتح الله من الرحمة كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق، وعند ذلك إذا صدقت إرادته وصفت همته وحسنت مواظبته فلم تجاذبه شهواته ولم يشغله حديث النفس بعلائق الدنيا تلمع لوامع الحق في قلبه، ويكون في ابتدائه كالبرق الخاطف لا يثبت ثم يعود، وقد يتأخر، وإن عاد فقد يثبت وقد يكون مختطفا، وإن ثبت قد يطول ثباته وقد لا يطول، وقد يتظاهر أمثاله على التلاحق، وقد يقتصر على فن واحد، ومنازل أولياء الله تعالى فيه لا تحصر كما لا يحصى تفاوت خلقهم وأخلاقهم، وقد رجع هذا الطريق إلى تطهير محض من جانبك وتصفية وجلاء ثم استعداد وانتظار فقط»[١].

ويبيّن الطريق إلى ذلك أيضاً فيقول: «فإذا وجد مثل هذا المعتصم وجب على معتصمه أن يحميه ويعصمه بحصن حصين يدفع عنه قواطع الطريق، وهو

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ١٩-٢٠).

أربعة أمور: الخلوة والصمت والجوع والسهر، وهذا تحصن من القواطع، فإن مقصود المريد إصلاح قلبه ليشاهد به ربه ويصلح لقربه:

أما الجوع: فإنه ينقص دم القلب ويبيضه وفي بياضه نوره ويذيب شحم الفؤاد، وفي ذوبانه رقته، ورقته مفتاح المكاشفة، كما أن قساوته سبب الحجاب، ومهما نقص دم القلب ضاق مسلك العدو، فإن مجاريه العروق الممتلئة بالشهوات، وقال عيسى عليه السلام: «يا معشر الحواريين، جوعوا بطونكم لعل قلوبكم ترى ربكم»، وقال سهل بن عبد الله التستري: «ما صار الأبدال أبدالا إلا بأربع خصال: بإخماص البطون والسهر والصمت والاعتزال عن الناس»، ففائدة الجوع في تنوير القلب أمر ظاهر يشهد له التجربة...

وأما السهر: فإنه يجلو القلب ويصفيه وينوره، فيضاف ذلك إلى الصفاء الذي حصل من الجوع فيصير القلب كالكوكب الدري والمرآة المجلوة، فيلوح فيه جمال الحق ويشاهد فيه رفيع الدرجات في الآخرة وحقارة الدنيا وآفاتها، فتتم بذلك رغبته عن الدنيا وإقباله على الآخرة، والسهر أيضا نتيجة الجوع، فإن السهر مع الشبع غير ممكن، والنوم يقسي القلب ويميته إلا إذا كان بقدر الضرورة، فيكون سبب المكاشفة لأسرار الغيب، فقد قيل في صفة الأبدال: «إن أكلهم فاقة، ونومهم غلبة، وكلامهم ضرورة»، وقال إبراهيم الخواص رحمه الله: «أجمع رأي سبعين صديقا على أن كثرة النوم من كثرة شرب الماء».

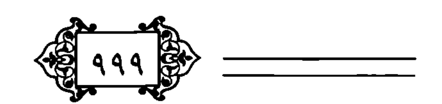
وأما الصمت: فإنه تسهله العزلة، ولكن المعتزل لا يخلو عن مشاهدة من يقوم له بطعامه وشرابه وتدبير أمره، فينبغي أن لا يتكلم إلا بقدر الضرورة، فإن الكلام يشغل القلب، وشره القلوب إلى الكلام عظيم، فإنه يستروح إليه ويستثقل

التجرد للذكر والفكر فيستريح إليه، فالصمت يلقح العقل ويجلب الورع ويعلم التقوى.

وأما حياة الخلوة: ففائدتها دفع الشواغل وضبط السمع والبصر، فإنهما دهليز القلب، والقلب في حكم حوض تنصب إليه مياه كريهة كدرة قذرة من أنهار الحواس، ومقصود الرياضة تفريغ الحوض من تلك المياه ومن الطين الحاصل منها ليتفجر أصل الحوض فيخرج منه الماء النظيف الطاهر، وكيف يصح له أن ينزح الماء من الحوض والأنهار مفتوحة إليه فيتجدد في كل حال أكثر مما ينقص؟، فلا بد من ضبط الحواس إلا عن قدر الضرورة، وليس يتم ذلك إلا بالخلوة في بيت مظلم، وإن لم يكن له مكان مظلم فليلف رأسه في جيبه أو يتدثر بكساء أو إزار، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال الحضرة الربوبية»[١].

---

(١) إحياء علوم الدين (٣/ ٧٦).



المسلك الثامن

بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر

لما كان من أهم ما يقوم عليه منهج الصوفية في الكشف والوجد والذوق: ما يزعمونه من رؤية الله سبحانه والنبي ﷺ والأنبياء والخضر؛ فإن أهل السنة - في نقضهم استدلال الصوفية بذلك - عُنوا ببيان الحق في هذه المسائل بياناً وافياً من الكتاب والسنة والإجماع، وببيان ذلك يظهر أن ما عليه الصوفية باطلٌ؛ لمخالفته الحق في ذلك مخالفةً صريحة.

والمسائل هنا أربع، هي:

الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً.

الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً.

الثالثة: رؤية الأنبياء يقظة.

الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

وفيما يأتي تفصيل ما يذكره أهل السنة في ذلك:

المسألة الأولى: رؤية الله سبحانه يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الله سبحانه يقظة:

اتفق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن الله سبحانه لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه يقظة، وأن رؤيته سبحانه لا تقع لأحد من

الناس كذلك لا نبي ولا غير نبي، إلا خلافهم في رؤية النبي ﷺ خاصةً لربه، وإن كان من المحققين من أهل العلم من لم يحكِ في رؤية النبي ﷺ ربَّه خلافاً بين السلف أصلاً في أنه ﷺ لم يرَ ربه، ومنهم من ينصّ على أنه ليس بخلافٍ في الحقيقة، وإنما سبّبه الفهم الخاطئ للمأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذلك(١).

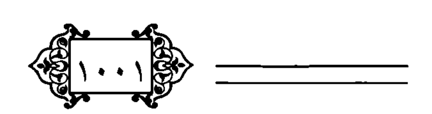
وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا الاتفاق عن السلف قاطبة، بل ذكر أنه قد اتفقت شرائع موسى وعيسى ومحمد -عليهم الصلاة والسلام- على ذلك، فقال: «وقد ذكر الإمام أحمد وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان متفقون على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار، ومتفقون على أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه ولم يتنازعوا في ذلك، إلا في نبينا ﷺ خاصة»(٢). وقال: «وأما الرؤية بالعين في الدنيا - وإن كانت ممكنة عند السلف والأئمة - لكن لم تثبت لأحد، ولم يدّعها أحد من العلماء لأحد إلا لنبينا ﷺ - على قول بعضهم -، وقد ادعاها طائفة من الصوفية لغيره، لكن هذا باطل؛ لأنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن أحدا لا يراه في الدنيا بعينه»(٣). وقال: «قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[الشورى: ٥١]

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص(١٦٦)، بغية المرتاد ص(٤٧٠)، درء التعارض (٨/ ٤٢)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٧-٥١٠)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٢)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٥١).

(٢) دقائق التفسير (١/ ١٢٥-١٢٦).

(٣) درء التعارض (٨/ ٤١). وانظر: بغية المرتاد ص(٤٧٠)، منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٣٦) (٥/ ٣٨٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٠)، الجواب الصحيح (٣/ ٣٢١).



يقتضي أن يكون الحجاب حجابا يحجب البشر كما حجب موسى؛ فيقتضي ذلك أنهم لا يرونه في الدنيا - وإن كلّمهم - كما أنه كلم موسى ولم يره موسى، بل سأل الرؤية فقال: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قيل: أنا أول من آمن أنه لا يراك أحد في الدنيا. وعندهم في التوراة: أن الإنسان لا يمكنه أن يرى الله في الدنيا فيعيش. وكذلك قال عيسى لما سألوه عن رؤية الله فقال: إن الله لم يره أحد قط. وهذا معروف عندهم»(١).

كما بيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن امتناع رؤية الله في الدنيا بالعين ليس لامتناع الرؤية في نفسها، ولكن لما عليه البشر من ضعف وعجز في هذه الحياة الدنيا، فقال: «ولكن لم نره في الدنيا لعجزنا عن ذلك وضعفنا، كما لا نستطيع التحديق في شعاع الشمس، بل كما لا تطيق الخفاش أن تراها، لا لامتناع رؤيتها بل ضعف بصره وعجزه، كما قد لا يستطاع سماع الأصوات العظيمة جدا لا لكونها لا تسمع بل لضعف السامع وعجزه، ولهذا يحصل لكثير من الناس عند سماع الأصوات العظيمة ورؤية الأشياء الجليلة ضعف أو رجفان أو نحو ذلك مما سببه ضعفه عن الرؤية والسماع لا لكون ذلك الأمر مما تمتنع رؤيته وسماعه، ولهذا وردت الأخبار في قصة موسى - عليه الصلاة والسلام - وغيره بأن الناس إنما لا يرون الله في الدنيا للضعف والعجز»(٢).

---

(١) الجواب الصحيح (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٥٨-٣٥٩).

فخلاصة ما يقرّره أهل السنة في هذا الفرع: أن رؤية الله بالأبصار في الدنيا - وإن كانت في نفسها جائزة عقلاً - فهي ممتنعة شرعاً.

وأما **الصوفية**: فجمهور المتقدمين منهم وأئمتهم يوافقون السلف في هذه المسألة، يقول الكلاباذي عن الصوفية: «وأجمعوا أنه لا يرى في الدنيا بالأبصار ولا بالقلوب إلا من جهة الإيقان؛ لأنه غاية الكرامة وأفضل النعم، ولا يجوز أن يكون ذلك إلا في أفضل المكان، ولو أعطوا في الدنيا أفضل النعم لم يكن بين الدنيا الفانية والجنة الباقية فرق، ولما منع الله سبحانه كليمه موسى عليه السلام ذلك في الدنيا كان من هو دونه أحرى. وأخرى: أن الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يُرى الباقي في الدار الفانية، ولو رأوه في الدنيا لكان الإيمان به ضرورة. والجملة: أن الله تعالى أخبر أنها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»[1]. ولم يخالف في ذلك إلا أهل الجهالة والغباوة فيهم من المتقدمين[2]، وجمع غفير من متأخريهم، وهم صنفان:

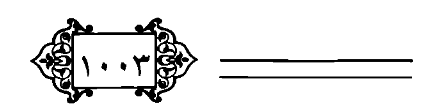
- فمنهم من يزعم أنه يمكن رؤية الله في الدنيا بالعين، بل منهم من يدعي أنه رآه سبحانه، وهؤلاء منهم من يكون الباعث له على هذا القول: الكذب والضلال والافتراء، ومنهم من يشهد في نفسه الصورة المثالية ويفنى في شهوده إياها حتى تغلب عليه ويغيب عن الشعور بحواسه فيظن أنه يراها بعيني رأسه وأنه رأى الله.

- ومنهم من يزعم أنه يراه سبحانه في كل شيء أو في بعض الأشخاص.

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف ص(٢٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٧٩).



يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما قول القائل:

ما غبتَ عن القلب ولا عن عيني ... مــا بيــنكم وبيننــا مِــن بَــيْنِ

فهذا قول مبنى على قول هؤلاء، وهو باطل متناقض، فإن مبناه على أنه يرى الله بعينه، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت»(١)، وقد اتفق أئمة المسلمين على أن أحداً من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدنيا، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنه لم يره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دلت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين...، وقد ثبت بنص القرآن أن موسى قيل له : ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[الأعراف: ١٤٣]، وأن رؤية الله أعظم من إنزال كتاب من السماء، كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فمن قال: إن أحدًا من الناس يراه فقد زعم أنه أعظم من موسى بن عمران، ودعواه أعظم من دعوى من ادعى أن الله أنزل عليه كتاباً من السماء. والناس في رؤية الله على ثلاثة أقوال:

فالصحابة والتابعونَ وأئمة المسلمين على أن الله يرى في الآخرة بالأبصار عيانًا، وأن أحداً لا يراه في الدنيا بعينه، لكن يرى في المنام ويحصل للقلوب من المكاشفات والمشاهدات ما يناسب حالها. ومن الناس من تقوى مشاهدة قلبه حتى يظن أنه رأى ذلك بعينه، وهو غالط، ومشاهدات القلوب تحصل بحسب إيمان العبد، ومعرفته في صورة مثالية، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٤٤) رقم (١٦٩).

والقول الثاني: قول نفاة **الجهمية**: أنه لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة.

والثالث: قول من يزعم أنه يرى في الدنيا والآخرة، وحلولية الجهمية يجمعون بين النفي والإثبات، فيقولون: إنه لا يري في الدنيا ولا في الآخرة، وأنه يرى في الدنيا والآخرة، وهذا قول ابن عربي صاحب الفصوص وأمثاله؛ لأن الوجود المطلق الساري في الكائنات لا يرى، وهو وجود الحق عندهم»[1].

وقال: «وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحدًا من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت...، ولكن الذي يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة...، وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل، لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق، وقد يحصل لبعض الناس في اليقظة أيضًا من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم في المنام، فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم، وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه، فهذا كله يقع في الدنيا، وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه، فيظن أنه رأى ذلك بعيني رأسه، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام، وربما علم في المنام أنه منام، فهكذا من العُبّاد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشهود بحواسه، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط في ذلك، وكل من قال من العباد المتقدمين أو

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٣٥-٣٣٧).

المتأخرين: إنه رأى ربه بعيني رأسه، فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان...، وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعيني رأسه في الدنيا هم ضلال...، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه في بعض الأشخاص؛ إما بعض الصالحين، أو بعض المردان، أو بعض الملوك أو غيرهم، عظم ضلالهم وكفرهم، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه في صورة عيسى ابن مريم، بل هم أضل من أتباع الدجال الذي يكون في آخر الزمان، ويقول للناس: أنا ربكم! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت! ويقول للخَرِبَة: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها!، وهذا هو الذي حذر منه النبي ﷺ أمته...، لعلمه ﷺ بأن من الناس من يضل فيُجوِّز أن يرى ربه في الدنيا في صورة البشر، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك، وهؤلاء قد يسمون الحلولية والاتحادية، وهم صنفان:

قوم يخصونه بالحلول أو الاتحاد في بعض الأشياء؛ كما يقوله النصارى في المسيح عليه السلام والغاليةُ في علي رضي الله عنه ونحوه، وقوم في أنواع من المشايخ، وقوم في بعض الملوك، وقوم في بعض الصور الجميلة، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي شر من مقالة النصارى.

وصنف يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده في جميع الموجودات حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية كأصحاب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني والبلياني وغيرهم...

فهؤلاء الضلال الكفار الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه!، وربما يعين أحدهم آدميًا إما شخصًا أو صبيًا أو غير ذلك، ويزعم أنه كلمهم؛ يستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفارًا؛ إذ هم أكفر من اليهود والنصارى الذين قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة: ١٧]، فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله في الدنيا والآخرة ومن المقربين، فإذا كان الذين قالوا: إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم، بل الذين قالوا: إنه اتخذ ولدًا حتى قال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم:٨٨-٩٣]؛ فكيف بمن يزعم في شخص من الأشخاص أنه هو؟، هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن عليًا رضي الله عنه أو غيره من أهل البيت هو الله»[١].

الفرع الثاني: رؤية الله سبحانه مناماً:

اتفق السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على جواز رؤية الله سبحانه في الدنيا مناماً، وعلى وقوعها[٢].

والدليل على ذلك: حديث رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربَّه في المنام، وقد ورد هذا الحديث من طريق عدد من الصحابة، منهم: معاذ بن جبل وعبد الله بن عباس وأم الطفيل وثوبان وجابر بن سمرة وأبو أمامة رضي الله عنهم، وهي ما بين صحيح

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٩-٣٩٤).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣).

وحسن وضعيف صالح للاحتجاج[1]، ومن طرقه: ما أخرجه الترمذي عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نتراءى عين الشمس، فخرج سريعا فثوّب بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ وتجوز في صلاته، فلما سلم دعا بصوته قال لنا: «على مصافّكم كما أنتم»، ثم انفتل إلينا ثم قال: «أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة، إني قمت من الليل فتوضأت وصليت ما قدر لي، فنعست في صلاتي حتى استثقلت، فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: لا أدري، قالها ثلاثا، قال: فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي، فتجلى لي كل شيء وعرفت، فقال: يا محمد، قلت: لبيك رب، قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟، قلت: في الكفارات، قال: ما هن؟، قلت: مشي الأقدام إلى الحسنات، والجلوس في المساجد بعد الصلوات، وإسباغ الوضوء حين المكروهات، قال: ثم فيم؟، قلت: إطعام الطعام، ولين الكلام، والصلاة بالليل والناس نيام، قال: سل، قلت: اللهم إني أسألك فعل الخيرات، وترك المنكرات، وحب المساكين، وأنت تغفر لي وترحمني، وإذا أردت فتنة قوم فتوفني غير مفتون، أسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقرب إلى حبك»، قال رسول الله ﷺ: «إنها حق، فادرسوها ثم تعلموها»[2].

---

(١) انظر: ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة للألباني (١/ ١٧٠، ١٩٢، ٢٠٣-٢٠٥).

(٢) سنن الترمذي ص(٥١٣-٥١٤) رقم (٣٢٣٣-٣٢٣٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - في بيان معنى رؤية الله في المنام وحقيقتها وتأويلها -: «فإنه [يعني: الإنسان النائم] يرى صورا وأفعالا ويسمع أقوالا وتلك أمثال مضروبة لحقائق خارجية، كما رأى يوسف سجود الكواكب والشمس والقمر له، فلا ريب أن هذا تمثُّله وتصوُّره في نفسه، وكانت حقيقته سجود أبويه وأخوته، كما قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗا﴾ [يوسف:١٠٠]، وكذلك رؤيا الملِك التي عبرها يوسف حيث رأى السنبل والبقر، فتلك رآها متخيلة متمثلة في نفسه، وكانت حقيقتها وتأويلها من الخصب والجدب، فهذا التمثل والتخيل حق وصدق في مرتبته، بمعنى: أن له تأويلا صحيحا يكون مناسبا له ومشابها له من بعض الوجوه، فإن تأويل الرؤيا مبناها على القياس والاعتبار والمشابهة والمناسبة، ولكن من اعتقد أن ما تمثل في نفسه وتخيل من الرؤيا هو مماثل لنفس الموجود في الخارج وأن تلك الأمور هي بعينها رآها فهو مبطل، مثل من يعتقد أن نفس الشمس التي في السماء والقمر والكواكب انفصلت عن أماكنها وسجدت ليوسف، وأن بقرا موجودة في الخارج سبعا سمانا أكلت سبعا عجافا، فهذا باطل.

وإذا كان كذلك فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه، فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقا أتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك، وإلا كان بالعكس...، وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، وما أظن عاقلا ينكر ذلك،

فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه، إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره، وهذه مسألة معروفة، وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين، وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله، والنقل بذلك متواتر عمن رأى ربه في المنام، ولكن لعلهم قالوا: لا يجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام، فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام، ويكونون من فرط سلبهم ونفيهم نفوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يرى في المنام، فهذا مما يقوله المتجهمة، وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم، وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به ﷻ، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده واستقامة حاله وانحرافه، وقول من يقول: «ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه» ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملا صحيحا، فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها، بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها، فالله تعالى أجل وأعظم»[1].

وبهذا يظهر أن ما ينكَر على الصوفية في هذا الباب ليس هو مجرد الدعوى بأن أحدهم رأى الله في المنام، وإنما الشأن معهم في أربعة أمور:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٢-٧٤). وانظر: منهاج السنة (٥/ ٣٨٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠) (٥/ ٢٥١).

١- صِدق من يدعي ذلك، وقد يكفي في ذلك أن يكون معروفاً بالاستقامة على الدين واتباع الكتاب والسنة، ولكن هذا يرِد عليه الأمر التالي، وهو:

٢- أن كثيراً منهم ممن يدعي رؤية الله تبارك وتعالى في المنام هو من أهل الإعراض عنه وعن دينه، بل منهم من هو من أهل الكفر والإلحاد أو البدع المغلّظة.

٣- ادعاؤهم وقوع ذلك لهم على صفة معتادة وفي مرات كثيرة جدا، حتى أنه ربما لم يبقَ أحد من أعيانهم وأئمتهم إلا وروي عنه أنه ادعى ذلك أو ادُّعي له.

٤- ما يلصقونه بهذه الرؤى من الباطل والمنكر المخالف لما شرعه الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، ويدّعون أن الله هو الذي خاطبهم بذلك وأمرهم به، ومثل هذا لا يشك أبداً في كذب من ادعاه؛ فإن الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر، وكل ما خالف دينه فهو كذلك.

المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية النبي ﷺ مناماً:

وقد تقدم التعرّض لذلك في موضع سابق، فيرجع إليه[1].

الفرع الثاني: رؤية النبي ﷺ يقظة:

أخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من رآني في المنام فسيراني في اليقظة»، وفي رواية - على الشك -: «فسيراني في اليقظة أو

(١) انظر: المسلك الخامس من المطلب الثالث من المبحث السابق.

كأنما رآني في اليقظة»[1].

فذهب الصوفية إلى أن معنى الحديث: من رأى النبي ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة في الحياة الدنيا حقيقةً ويخاطبه، وذكروا أن جماعة من الصالحين رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفريجها فجاء الأمر كذلك، بل إن الناظر في كتبهم وقصصهم يجد أنهم تجاوزوا ذلك، فادعوا أنهم يجتمعون به ﷺ متى شاءوا.

فبيّن أهل العلم الحقَّ والصوابَ في معنى هذا الحديث، وأن المراد به يحتمل عدة معاني، أقواها:

١- أن من رأى النبي ﷺ في المنام فكأنه رآه في اليقظة (أي: رآه على صفته التي كان عليها ﷺ في الدنيا)؛ لأن الشيطان لا يتمثّل بالنبي ﷺ على صورته.

٢- أنه سيرى تأويل تلك الرؤيا وحقيقتها وصحتها في اليقظة وخروجها على الحق.

٣- أن ذلك بشارة خاصة لمن رآه ﷺ في المنام في الدنيا بأنه سيموت على الإسلام وسيراه ﷺ في الآخرة.

كما بيّنوا أن الفهم الذي فهمه الصوفية في معنى الحديث، أو ما ذهبوا إليه وادعوه من رؤيتهم النبي ﷺ يقظة مطلقاً؛ باطل شرعاً وعقلاً:

---

(١) تقدم تخريجه.

أما شرعاً:

١- فلأن لازم كلامهم أن النبي ﷺ حيّ، وهذا معارض لقول الله سبحانه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

٢- ولأنه لم ينقَل ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عمّن بعدهم من أهل العلم.

٣- ولأنه يلزم منه نسبة الكذب إلى النبي ﷺ؛ لأنه لو كان معنى الحديث هو ما فهمه الصوفية للزم منه أن كل من رآه ﷺ في المنام فسيراه في اليقظة، وهذا باطل؛ لأن ناساً كثيرين - ومنهم من هو من الأئمة - رأوا النبي ﷺ في المنام ثم لم يروه في اليقظة.

وأما عقلاً: فمن جهة أنه يلزم منه لوازم فاسدة تدرَك ببدائه العقول، منها:

١- ثبوت الصحبة لكل من رآه ﷺ في المنام ثم رآه في اليقظة أو من رآه في اليقظة ابتداءً، وهذا باطل، وأشدّ بطلاناً منه: أن ذلك يقتضي استمرار الصحبة إلى يوم الدين.

٢- أنه في أثناء رؤيته ﷺ في اليقظة من قِبَل من رآه في المنام: يخلو القبر من جسده ﷺ، فيُزار مجرد القبر ويسلَّم على النبي ﷺ وهو غائب![1].

وخلاصة الأمر: أن رؤيته ﷺ يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً، وأن من ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون كلامُه فُهِم

---

(١) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ١٢٠)، شرح صحيح مسلم (١٥/ ٢٦)، فتح الباري (١٢/ ٣٨٤-٣٨٥)، مشتهى الخارف الجاني ص(٥٣-٥٧).

عنه على غير ما أراد، وإما أن يكون في حال غيبة عن حواسه فيظن أنه رأى النبي ﷺ وهو مخطئ في ذلك(١).

المسألة الثالثة: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة ومناماً:

وتحتها فرعان:

الفرع الأول: رؤية الأنبياء عليهم السلام مناماً:

دلت السنة على إمكان رؤية النبي ﷺ في المنام، وأنها رؤيا حق، وأن الشيطان فيها لا يتمثّل بصورته ﷺ، ولم يرِد عنه ﷺ شيء فيما يتعلق برؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام، فذهب بعض أهل العلم إلى أن حكمها كحكم رؤيته ﷺ في المنام سواء بسواء، ومن ثم؛ فرؤية الأنبياء عليهم السلام في المنام ممكنة، وهي رؤيا حق، ولا يتمثل الشيطان بصورهم، وهذا الأمر الأخير يقتضي اشتراط أن تكون صورتهم في المنام موافقة لصورتهم التي كانوا عليها والتي جاء في السنة بيان شيء منها(٢).

وبيان أهل السنة للحق في هذه المسألة ينقض ما يدعيه الصوفية من رؤيتهم الأنبياء عليهم السلام في المنام، وذلك لأنهم ليس عندهم من العناية بالحديث والأثر ما يعرفون به صفات الأنبياء الواردة في السنة، ومن ثمّ؛ فما الذي أدراهم أن من رأوه في المنام هو ذلك النبي الكريم على صورته التي لا يمكن للشيطان أن يتمثّل بها؟، ذلك ما لا سبيل لهم إلى تحقيقه وتمييزه.

---

(١) انظر: مشتهى الخارف الجاني ص(٥٨-٦٠).

(٢) انظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٢٨)، الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ص(٣٧٦).

الفرع الثاني: رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظة:

إذا كانت رؤية النبي ﷺ يقظة بعد موته ممتنعة شرعاً وعقلاً؛ لما سبق ذكره وتقريره قريباً؛ فإن رؤية الأنبياء عليهم السلام يقظةً كذلك، ومن ادعاها فلا يخلو: إما أن يكون كاذباً في دعواه، وإما أن يكون الشيطان قد تمثّل له في صورةٍ ولبّس عليه؛ إذ ليس مع من يدعي رؤية أحد الأنبياء عليهم السلام يقظة أي بينة أو دليل سوى تصريح ذلك الشخص المرئي بأنه فلان من الأنبياء، وهذا مما لا يثبت به حكم، كما أنه من الكذب البيّن الذي يعرفه من كان على عقيدة صحيحة في هذه المسألة.

المسألة الرابعة: رؤية الخضر يقظة.

«من يطّلع على مصنفات الصوفية المعتبرة التي عليها المعوّل في جميع أقوالهم وأفعالهم؛ يجد أن شخصية الخضر عليه السلام حظيت باعتناء خاص، بحيث أصبح الاعتقاد بالأخذ عنه ولقياه أمراً حقيقياً لا يقبل الجدل، والاعتقاد بأنه وليّ لا نبي، وأنه حي باقٍ لم يمت؛ هما دعامتان من دعائم مذهب الصوفية، بنوا عليه أموراً شتى، مثل: القول بتفضيل الأولياء على الأنبياء، وجواز الاكتفاء بالعلم اللدني والإلهام والكشف عن أدلة الشرع وأوامره ونواهيه، وكذلك إثبات ولاية أو كرامة شخص ما تحت دعوى لقيا أو رؤية الخضر»[(١)].

فنقض عليهم أهل السنة والعلم استدلالهم بالقصص التي ينسبونها إلى الخضر ببيان الحق في ذلك، وقرّروا بالأدلة من الكتاب والسنة والعقل موتَ الخضر وعدم بقائه، ومن أقوالهم في ذلك:

---

(١) الردود العلمية في دحض حجج وأباطيل الصوفية ص(٨١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصواب الذي عليه المحققون: أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجودًا في زمن النبي ﷺ لوجب عليه أن يؤمن به ويجاهد معه، كما أوجب الله ذلك عليه وعلى غيره، ولكان يكون في مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم وإعانتهم على الدين أولى به من حضوره عند قوم كفار ليرقع لهم سفينتهم، ولم يكن مختفيًا عن خير أمة أخرجت للناس، وهو قد كان بين المشركين ولم يحتجب عنهم، ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم ولا في دنياهم، فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي ﷺ الذي علمهم الكتاب والحكمة، وقال لهم نبيهم: «لو كان موسى حيًا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم»، وعيسى ابن مريم عليه السلام إذا نزل من السماء إنما يحكم فيهم بكتاب ربهم وسنة نبيهم، فأي حاجة لهم مع هذا إلى الخضر وغيره؟!، والنبي ﷺ قد أخبرهم بنزول عيسى من السماء، وحضوره مع المسلمين، وقال: «كيف تهلك أمة أنا في أولها وعيسى في آخرها»، فإذا كان النبيان الكريمان اللذان هما مع إبراهيم وموسى ونوح أفضل الرسل، ومحمد ﷺ سيد ولد آدم، ولم يحتجبوا عن هذه الأمة لا عَوَامِّهم ولا خَوَاصِّهم؛ فكيف يحتجب عنهم من ليس مثلهم؟!، وإذا كان الخضر حيًا دائمًا فكيف لم يذكر النبي ﷺ ذلك قط، ولا أخبر به أمته، ولا خلفاؤه الراشدون؟!...، وعامة ما يحكى في هذا الباب من الحكايات بعضها كذب، وبعضها مبني على ظن رجل؛ مثل شخص رأي رجلا ظن أنه الخضر، وقال: إنه الخضر، كما أن الرافضة ترى شخصًا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك، وروي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال وقد ذكر

له الخضر: «من أحالك على غائب فما أنصفك». وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان»(١).

وقال الحافظ ابن كثير - بعد أن أورد عدة روايات يحتجّ بها من أثبت حياة الخضر -: «وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدا لا يقوم بمثلها حجة في الدين، والحكايات لا يخلو أكثرها عن ضعف في الإسناد، وقصاراها أنها صحيحة إلى من ليس بمعصوم من صحابي أو غيره؛ لأنه يجوز عليه الخطأ، والله أعلم...، وقد تصدى الشيخ أبو الفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات فبين أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم فبين ضعف أسانيدها ببيان أحوالها وجهالة رجالها، وقد أجاد في ذلك وأحسن الانتقاد»(٢).

وما أجمل ما قاله العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أَن القول بولاية الخضر، والقول بأَنه مازال حياً؛ قد جرا من البلايا والمحن والدعاوى الكاذبة والتلبيس على العامة - بل وعلى الخاصة - ما لا يصدقه عقل، ولا يقبله دين، من: دعوى فضل الولاية والأَولياء على النبوة والأَنبياء، وأَن فلاناً لقي الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ واستلهمه كذا وكذا، والقولُ بولايته وحياته أَبدا الدهر: هما معتقد الصوفية في جعل الشريعة لها ظاهر وباطن، وأَن علماء الباطن ينكرون على علماء الظاهر، ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإِلهام، وأَن الولي أَفضل وأَعلم من النبي، والدعوى

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٠-١٠٢).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٣٤).

الواسعة للقاء الخضر والأَخذ عنه، فمنهم من لقي الخضر يصلي على المذهب الحنفي، وآخر رآه يصلي على المذهب الشافعي، وهذا الحصفكي يذكر في مقدمة كتابه الدرر المختار أَن الخضر أَوْدَعَ أَوراق المذهب الحنفي في نهر جيحون إِلى وقت نزول عيسى ﵇ ليحكم بها آخر الزمان!، ويظهر أَن أَول من فتح باب الفتنة في نسج الخرافات والضلالات حول الخضر ﵇ وولايته هو: الحكيم الترمذي، المتوفى سنة (٣٢٠هـ) في كتابه ختم الولاية. ورحم الله الحافظ ابن حجر إِذ قال في الزهر النضر (ص٦٧): «كان بعض أَكابر العلماء يقول: أَول عقدة تحل من الزندقة: اعتقاد كون الخضر نبياً، لأَن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إِلى أَن الولي أَفضل من النبي» اهـ. ولهذا فقد اعتنى حماة الديانة بكشف هؤلاء المتصوفة الغلاةِ وتزييف مقاماتهم، وأَنها دركات شيطانية»[١].

---

(١) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير - ضمن مجموعة الردود - ص(٣٦٣-٣٦٤).

رسائل جامعية

منهج أهل السنة

في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

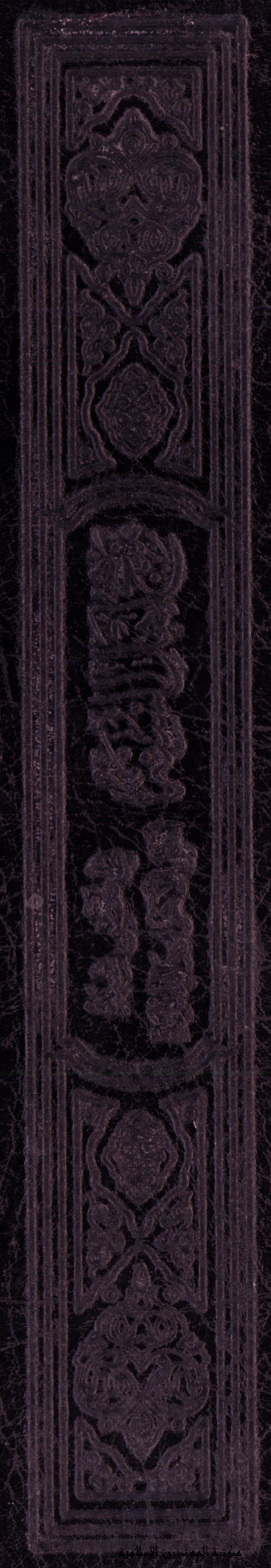
الجزء الأول

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ

دار الإمام مسلم

مركز سطور للبحث العلمي



رسائل جامعية

منهج أهل السنة في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

الجزء الأول

تأليف

د. أحمد سردار محمد شيخ







الطبعة الأولى

مركز سطور للبحث العلمي

البريد الإلكتروني: Sutor.center@gmail.com



الصف والإخراج



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة «دكتوراه» تقدم بها المؤلف إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد نوقشت يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٦/ ١٤٣٢هـ، وأجيزت بدرجة «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

وقد تكونت لجنة المناقشة من:

١- فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مشرفاً.

٢- فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد السعيد، الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، مناقشاً خارجياً.

٣- فضيلة الأستاذ الدكتور صالح بن محمد العقيل، الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مناقشاً داخلياً.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمدُه، ونستعينُه، ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا.

من يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له.

وأشهد أن لا إله إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمـًا كثيرًا.

أما بعد:

فإن الله بعث أنبياءه بالهدى ودين الحق، وأوجب على كلّ أمة أن يتبعوا نبيهم فيما جاء به من الخير والفلاح، ولكن الناس انقسموا تجاه دعوة أنبيائهم إلى قسمين: قسم أسلموا وجوههم لله واتبعوا دينه الذي ارتضاه، والآخر أبى واستكبر وكان من الكافرين؛ يعارِضون دعوة الأنبياء، ويردّونها، ويصدون الناس عنها، ويتواصَون فيما بينهم على ذلك، ويتوارثونه، ويتّبع فيه المتأخرُ منهم المتقدم.

فلا تزال المعركة دائرة بين الفريقين؛ فالمسلمون يدعون إلى الدين الحق ويقررونه ويذبون عنه، وأهل الكفر ينصرون باطلهم ويزينونه ويحاربون الإسلام وأهله، وحامل لوائهم هو رأس الكفر والإلحاد إبليس - لعنه الله -، الذي قال: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦-١٧]، وقال: ﴿لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ وَلَآمُرَنَّهُمْ

فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١١٨-١١٩]، وقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[الإسراء: ٦٢]، قال سبحانه: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: ٦٣-٦٥].

وهذه الحرب التي أعلنها إبليس - لعنه الله -، ووجد من شياطين الإنس من يتابعه عليها وينصره فيها[١]؛ تتخذ أشكالاً عديدة، وصورًا مختلفة، لكن يمكن جمعها تحت صنفين رئيسين:

الأول: القوة والغلبة والقتال والقهر.

والثاني: الحيلة والغدر والمكيدة والمكر.

وكلاهما تضمنه قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾[٢].

فكان من أعظم السُّبُل التي يسلكها أعداء الرسل - في كل زمان - لإبطال دعوة الإسلام الخالص، وصدّ الناس عن الحق، وصرفهم عن اتّباع الهدى: تلك الوسائل والطرق الخفية التي سلكوها بالحيلة والمكر والمكيدة والغدر، ومن أبرزها: بثّ الشُّبَه، التي هي من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه؛

(١) قال تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[البقرة: ١٢٠]، ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ﴾ [النساء: ٨٩].

(٢) انظر: جامع البيان (١٥/ ١١٨-١١٩)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٢٨٨-٢٨٩)، فتح القدير (٣/ ٢٤١-٢٤٢).

حيث أدرك هؤلاء أن الشبهات من أعظم أبواب الشر والفساد، وأنه يُتوصَّل بها إلى محاربة الحق وإضلال الناس ونشر الباطل، أكثر وأقوى مما يُتوصَّل إلى ذلك بالقوة والقهر، فإن الشُّبَه « تدهش السامع أول ما تطرق، وتأخذ منه وتروعه كالسحر الذي يدهش الناظر أول ما يراه ويأخذ ببصره، وكصولة المبطل الجبان الذي يحمل أول أمره على خصمه، وهكذا شُبَه القوم كلها؛ هي كحبال السحرة وعصيهم التي خيل إلى موسى أنها تسعى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٧-٦٩] »(١).

والمتأمّل في شُبَه اليهود والنصارى - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بما أنزل الله على محمد ﷺ؛ يجد أنها من جنس شُبَه المشركين والمجوس - ومن تبعهم من الصابئين - في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزله الله على رسله في كثير من المواضع، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٤-٥]، إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ﴾ [غافر: ٣٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ ﴿٦٩﴾ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٦٩-٧٠]، وقال تعالى: ﴿أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٣](٢).

---

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٦٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦).

ثم تسرّبت تلك الشبهات إلى أهل الإسلام، ودخلت في قلوب أقوامٍ من المسلمين، فعجزوا عن دفعها، وتأثّروا بها - قبولاً واعتقاداً ودعوةً -، فاتخذوها دينا، وظنوها تحقيقاً لما بعث الله به رسوله ﷺ، فحاربوا عليها، واستحلوا ممن خالفهم فيها ما حرمه الله ورسوله، وهم بين جاهل مقلد، ومجتهد مخطىء حسن القصد، وظالم معتد متعصب، والقيامة موعد الجميع، والأمر يومئذ لله(١).

وهذه الشُّبَه التي يبثّها أهل الباطل من أهل الكفر وأهل الأهواء والبدع تتّفق فيما بينها في الباعث عليها ومضمونها أو لازمها:

فالباعث عليها: الجهل والظلم (اتّباع الهوى) والظن السيء، فإن كل من خالف ما جاء به الرسول ﷺ لم يكن عنده علم في ذلك ولا عدل، بل لا يكون عنده إلا جهل وظلم وظنّ. ولذا؛ فإن المعارضين لدعوة الرسل لا يخلو إما أن يكونوا عالمين بالحق متعمدين خلافه، وإما جاهلين به.

ومضمونها أو لازمها: الاعتراض على ما أنزل الله على رسله من الآيات، وعلى الكتاب الذي أنزله إليهم، وعلى الشريعة التي بعثهم بها، وعلى سيرتهم التي هم عليها(٢).

و « لقد استبان - والله - الصبح لمن له عينان ناظرتان، وتبين الرشد من الغي لمن له أذنان واعيتان، لكن عصفت على القلوب أهوية البدع والشبهات والآراء المختلفات فأطفأت مصابيحها، وتحكّمت فيها أيدي الشهوات فأغلقت

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٠٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦) (١٣/ ٦٤-٦٨).

أبواب رشدها وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها وتقليدها لآراء الرجال فلم تجد حقائق القرآن والسنة فيها منفذا، وتمكنت فيها أسقام الجهل والتخليط فلم تنتفع معها بصالح الغذا »[١].

فإن الله أيّد رسله بالآيات البيّنات، والحجج الباهرات، والبراهين الساطعات، التي يتجلّى بها الحق في أبهى الحُلَل وأنصعها، ويضمحل بها الباطل ويندحر، قال سبحانه: ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧]، وقال: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وهذا كتاب الله بين أيدينا، « وافٍ شافٍ كافٍ محيطٌ بجميع أصول الشريعة وفروعها وأقوالها وأعمالها وسرها وعلانيتها...، وكما وفّى بتقرير الدين وتكميله وشرحه وتفصيله؛ كذلك هو وافٍ بالذب عنه، وبِرَدِّ كل شبهة تَرِدُ عليه، وبقمع كل ملحد ومعاند ومشاق ومحاد، وبدمغ كل باطل وإزهاقه: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٣]...، وكما وفّى بالرد على كل مشاقّ لله ورسوله من الوثنيين والمنافقين والكتابيين وغيرهم، ونزل منجّماً على حسب ذلك؛ فكذلك هو وافٍ برد شبهة كل ملحدٍ إلى يوم القيامة »[٢].

ولا يزال أهل الحق قديماً وحديثاً يردّون على أهل الباطل باطلهم، ويفنّدون شبههم، ويكشفون عن زيفها، ويجتثّونها من أصولها؛ كل ذلك بعلم وبصيرة

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ص: (٣٤).

(٢) معارج القبول (٣/ ١١١٠، ١١١٣). وانظر: المصدر نفسه (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

وعدل وهدى، ولهم فيه منهج واضح المعالم يترسّمونه، وطرائق بيّنة المسالك ينتهجونها.

ولكون العلم بتلك المناهج التي سلكها أولو الحق والبصيرة لردّ شبه أولي الضلال والفتنة سبباً للتمسّك بالأصول الصحيحة وتطبيقها، وعصمةً ونجاةً - بإذن الله - من الاغترار بالشبه والميل إليها، وتُكَأَةً - من ثم - لردّ الشُّبَه وبيان زيفها وكشف عوارها، ولأن الشُّبَه لا تنقطع ما دام في الأرض سنة وبدعة، وإسلام وكفر؛ فقد استعنتُ بالله واخترتُ أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه): العناية بدراسة الطرق والمناهج السلفية الصحيحة لرد الشُّبَه مهما تنوّعت طرق عرضها واختلفت أساليب تزيينها.

وجعلت عنوان الرسالة:

منهج أهل السنة
في نقض شبه أهل الأهواء والبدعة

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

أعلم الخلق وأكملهم أهل الحق الذين استبانت لهم سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علماً وعملاً، وفي مقدّمتهم أنبياء الله ورسله.

« ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشُّبَه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشُّبَه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »(١).

وتلك الشُّبَه التي يُعارَض بها الحق - قديماً وحديثاً - لا تكاد تنحصر في عدد أو زمن، فإن أفرادها توجَد في كل عصر ومكان بما يتلاءم مع البيئة العامة السائدة في ذلك العصر والمكان، إلا أن تلك الأفراد تندرج تحت أجناس عامة وأنواع كلّية.

وكذا أفراد الرّد على تلك الشبه تختلف بحسب الشبهة وزمانها ومكانها، لكنها - من حيث الجملة - تنضوي تحت طرائق معلومة، ومناهج مسلوكة.

ومن ثمّ؛ فإن من أسباب اختياري هذا الموضوع:

١ - أن ما سبق ذكره في أهمية الموضوع؛ ليستدعي الكتابة فيه.

٢- أنه لا يزال في حاجة إلى الكتابة فيه، وجمع شتاته، وترتيب مادته، وتقريب أطرافه. حيث ظهر لي بعد البحث والتنقيب أن الموضوع لم يُكتَب

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

فيه حتى الآن سوى كتابات يسيرة، ومع ذلك فإنها لم تتناول جميع جوانبه وأطرافه، وكثير منها انتهج كاتبوها أسلوب الاختصار أو العرض. كما أن ثمة جوانب كثيرة في هذا الموضوع لم أرَ من كتب فيها.

٣- إجلاء الحق الذي لا مِرية فيه، المتمثّل في اشتمال الكتاب والسنة على الخير كله، ومن ذلك: تقرير الحجج الصحيحة، وإبطال الشُّبَه الفاسدة، بما يثلج الصدر ويطمئن النفس ويزيد الإيمان، فلا حاجة إلى الردّ على الباطل بباطل أو مقابلة الضلال بضلال آخر.

٤- ما تميّز به أهل السنة في كل عصرٍ وجيل - ابتداءً بالسلف الصالح - من عمقٍ في الفَهم، وقوة في الحجة، واطّلاعٍ عل حجج الخصوم، فتأتي هذه الرسالة لمواصلة الجهد الدؤوب من أهل الحق في تقريره ونفي الدخيل عنه، وتفنيد الشبهة المعارِضة له.

٥- بيان أن ردود السلف والأئمة - على اختلاف عصورهم - على الشُّبَه منبثق عن مشكاة واحدة، هي الاتباع للكتاب والسنة.

٦- تقرير المناهج العامة التي سلكها السلف والأئمة لردّ الشُّبَه وتفنيدها، وتحليلُ تلك المناهج، والاستدلال لها، والتمثيل لها. وذلك: أن السلف والأئمة كانوا - بدون شك - لا يردّون إلا عن علمٍ وبصيرة: بالحق وكيفية تقريره، وبالباطل وسبُل نقضه ودحضه، فتأتي هذه الدراسة لبيان منهجهم الذي سلكوه في الرد، وذلك عن طريق التأمّل في ردودهم على أهل الأهواء والبدع، ثم ضمّ النظير إلى نظيره، وإدراج الطرائق المتشابهة تحت منهج عام.

٧- أن أهل الأهواء والبدع قد يكون لهم علوم كثيرة وكتب وشبهات - يسمّونها: حُجَجاً -، يلبسون بها على الناس، فيلبسون الحق بالباطل، فينبغي على المسلم الذي يبتغي السلامة لدينه أن يتعلّم من دين الله ما يصير له سلاحاً يدفع به حُجَج هؤلاء وباطلهم وشبهاتهم[١].

٨- أنه « لا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق وبين ما عارضه؛ ليتبين أن الذي عارضه باطل، فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق، لكن لا بد مع ذلك من الفرقان، وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه، والفَرْق بين خبر الرب والخبر الذي يخالفه، فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات، ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه وحيرة، والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان... الذي يفرق بين البينات والشبهات، والحجج الصحيحة والفاسدة »[٢].

٩- تقرير أن الردَّ على الشُّبَه ونقضَها وتفنيدَها بابٌ لا يَرِدُه إلا من كان من أهله علماً وبصيرةً ومعرفةً بالحقِّ وأوجهِ تقريره وبالباطلِ وأوجهِ فساده وطرقِ نقضه، فلا يتجاسر عليه من ليس من أهله ممن لم تكتمل فيه شروطه، فيكون قد استجلب الضرر على نفسه وعلى غيره، وأساء من حيث أراد الإحسان؛ وذلك أنه إما أن يتأثّر بشُبَه أهل الأهواء وشكوكهم، وإما أن يتّبعهم في بعض ضلالهم، وإما أن يكون سبباً في فتح الباب لأهل البدع لنشر بدعهم وضلالهم

---

(١) انظر: كشف الشبهات - مع شرح ابن عثيمين - ص: (٤٨-٤٩)، ضمن: مجموع وفتاوى ورسائل ابن عثيمين.

(٢) النبوات ص: (١٦٣).

بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة.

وكذا؛ تقرير أن من أراد الردّ على شُبَه أهل البدع - وكان أهلاً لذلك - فإنه يتعيّن عليه سلوك المنهج الذي سار عليه أهل السنة في الردّ، فيترسّم خُطاهم، وينتهج سبيلهم، فلا يأتي بما يخرج عن منهجهم أو يخالفه أو ينحرف عنه؛ فيقع - ويوقع غيره - في بابٍ من البدعة والشرّ.

٩- أن طالب الحق قد لا يتيسّر له الوقوف على ردود أهل العلم الراسخين على جميع الشبه التي لا تزال في استمرار وازدياد، وقد تطرأ له شبهة لا يعلم لأهل العلم فيها بذاتها كلاماً، فمعرفته بالمناهج العامّة لأهل السنة في دحض الشبه وتفنيدها ييسّر له عرض الشبه على تلك المناهج السلفية الصحيحة، ليقوم - من ثَمَّ - بتطبيق ما هو مناسب منها للمقام والحال على تلك الشبهة، فيسْلم له دينه، ويكون سبباً لنجاة غيره - بإذن الله -.

١٠- أن الكتابة في هذا الموضوع تُعنَى - في الدرجة الأولى - بالجانب التأصيلي التقعيدي؛ حيث تدرس فيه أصول المباحث بأدلّتها وقواعدها، ممّا يفيد المتناول لها تأصيلاً علميًّا جيّدًا في تلك المباحث التي سيدرسها؛ وما أحوج طالب العلم إلى أن يكون علمه مؤصّلاً مبنيـًّا على أسسٍ ثابتة راسخة.

١١- أن هذا الموضوع وإن كان يتعلّق بالعقيدة؛ إلاَّ أنّ فيه مباحث مهمّة تتعلّق ببعض العلوم الأخرى كاللغة والحديث وأصول الفقه وأصول التفسير، مما يجعل الطالب يوسِّع مداركه من خلال بحثه فيما يتعلّق بتلك العلوم، ويجعله ذا حصيلة علمية جيّدة فيها، إضافةً إلى ما هو متخصِّص فيه، وهو علم العقيدة.

خطة البحث

مدخل إلى الخطة:

أولاً: مرادي من عنوان البحث (منهج أهل السنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة): هو بيان القواعد والمسالك التي سار عليها أهل السنة في نقض الشُّبَه، فلا يشمل العنوان ما يتعلّق بحكم نقض الشُبَه ومشروعيته أو آدابه وشروطه... ونحو ذلك، ولذا جعلتُ هذه المسائل تمهيداً للرسالة، لا في الأبواب الرئيسة في خطة البحث.

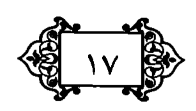
ثانياً: لما كانت ردود أهل السنة على شُبَه أهل الأهواء والبدعة قد تكون:

- إما في مقابلة المنهج الذي سلكه أهل الأهواء في بثّ الشُّبَه وإثارتها لتقرير مذاهبهم الفاسدة وآرائهم العليلة والردّ على الحق الذي جاء به الكتاب والسنة، حيث إن أهل الأهواء والبدعة يسلكون في سبيل ذلك مناهج معيّنة، فكان أهل السنة - في المقابل - يسلكون مناهج واضحة المعالم في نقض تلك الطرائق الملتوية والمسالك الوعرة والمناهج المنحرفة.
- وإما عبارةً عن قواعد ومناهج عامّة سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، بحيث تكون القاعدة صالحةً لنقض مختلف الشبه وأنواعها، مع صرف النظر عن اختلاف طريقة عرضها - أعني: الشُّبَه - ومضمونها وأبوابها التي أُثيرت فيها.

لذا؛ رأيت أن يكون هذا البحث مقسّماً إلى بابين؛ أحدهما في بيان المنهج الذي سلكه أهل السنة في نقض منهج أهل الأهواء والبدعة في تقرير بدعهم وردّ الحق، والآخر في بيان القواعد العامّة التي انتهجها أهل السنة في نقضهم الشُّبَه.

ثالثاً: مرادي من ذكر المباحث والمطالب تحت منهجٍ أو قاعدةٍ مّا لأهل السنة هو أن هذه الأمور سلكها أهل السنة لنقض الشُّبَه في ذلك الجانب، ولا يعني أن أهل السنة سلكوا تلك الأمور مجتمعةً في الردّ الواحد على الشبهة المعيّنة، بل قد يكون في الرد الخاصّ على الشبهةِ المعيّنةِ مسلكٌ أو أكثر، وليس بالضرورة أن تكون فيه جميع تلك المسالك. وكذلك الحال عند تطبيق طالب العلم هذه المسالك في ردّه على الشبهة في جانبٍ معيّن، فقد يحتاج إلى بعض تلك المسالك في نقض شبهةٍ ويحتاج إلى بعضها في شبهة أخرى.

مثاله: الفصل الثاني - من الباب الثاني - وهو: (القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة)، فقد ذكرت فيه تسعة مباحث، كل مبحثٍ منها يمثّل مسلكاً لأهل السنة في هذا الجانب، وليس مرادي أن جميع هذه المسالك التسعة تُسلك مجتمعةً في نقض دلالة الدليل على الشبهة، بل المراد إثبات أنها من منهج أهل السنة في هذا الجانب، ثم قد يُسلك بعضها دون بعض بحسب الشبهة المُراد نقضها.



عرض خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة.

المقدمة:

وتتضمّن: الافتتاحيّة، أهميّة الموضوع وأسباب اختياره، خطة البحث، منهج البحث، دراسات سابقة لها صلة بالموضوع، شكر وتقدير.

التمهيد: التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و(النقض).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (المنهج) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (النقض) لغة واصطلاحاً.

- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (أهل السنة) لغة.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً.

- المبحث الثالث: التعريف بِ(الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِ (الشبهة) لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: أسباب الشُّبَه واتّباعِها، وبيانُ أهلها.
- المطلب الثالث: مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع.
- المطلب الرابع: فائدة العلم بالشُّبَه، ومراتبه، وأثره في الردّ عليها.
- المطلب الخامس: شروط نقض الشُّبَه.

• المبحث الرابع: التعريف بِ (أهل الأهواء والبدعة).

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بِـ (الأهواء) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: التعريف بِـ (البدعة) لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثالث: المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة).

الباب الأول

منهج أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

➢ **الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

• المبحث الأول: الاستدلال بالآيات القرآنية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالمتشابه.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- المسلك الثالث: ضرب كتاب الله بعضه ببعض.
- المسلك الرابع: تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

وفيه ثلاثة مسالك:

- المسلك الأول: ردّ المتشابه إلى المحكم.
- المسلك الثاني: تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب.
- المسلك الثالث: الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالأحاديث النبوية.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالمتشابه.
- المسلك الثالث: الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها.
- المسلك الرابع: تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل.
- المسلك الخامس: الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج.
- المسلك الثاني: بيان عدم دلالة الأحاديث المُسْتَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة.
- المسلك الثالث: توجيه الأحاديث المُسْتَدَلّ بها التوجيه الصحيح.
- المسلك الرابع: بيان ما كان من الأحاديث المُسْتَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً.

- المبحث الثالث: الاستدلال بالإجماع.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: ادّعاء إجماع غير صحيح.
- المسلك الثاني: نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه.
- المسلك الثالث: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به.
- المسلك الرابع: ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً.
- المسلك الثاني: تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى.
- المسلك الثالث: بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به.
- المسلك الرابع: نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع.

➢ **الفصل الثاني: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط.
- المسلك الثالث: معارَضة النصّ بالقياس.
- المسلك الرابع: تقديم القياس على النص.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً.

- المسلك الثالث: تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق.
- المسلك الرابع: تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص.

• المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الآثار عن الصحابة والتابعين وأقوال الأئمة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بآثار أو أقوال موضوعة أو لا أصل لها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بآثار أو أقوال شاذة أو اجتهادية أو مرجوع عنها.
- المسلك الثالث: بتْر الآثار والأقوال أو تحميلها ما لا تحتمل.
- المسلك الرابع: التمسّك بآثار وأقوال مجملة أو محتملة أو متشابهة.
- المسلك الخامس: الاحتجاج بمجرد وقوع الخلاف في المسألة.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بإثبات صحة الأثر أو القول المنسوب إلى الإمام.
- المسلك الثاني: تقرير أنه لا حجة فيما خالف الحق.
- المسلك الثالث: تقرير أن أهل العلم على خلاف ذلك القول.
- المسلك الرابع: إبطال استدلال أهل الباطل بالآثار أو الأقوال بالنصوص الأخرى عن ذلك الإمام أو المنهج العام المعروف عنه.
- المسلك الخامس: تقرير أن مجرد الخلاف ليس بحجة.

• المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة القواعد وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه أربعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقواعد الصحيحة على غير وجهها.
- المسلك الثاني: الاستدلال بقواعد باطلة.

- المسلك الثالث: الاستدلال بقواعد منسوبةٍ خطأً أو افتراءً إلى أهل السنة والعلم.
- المسلك الرابع: تقعيد قواعد لم يُسْبَق إليها أو لم تُبْنَ على استقراء تام للأدلة الشرعية.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقواعد.

وفيه خمسة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بدليل القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثاني: المطالبة بمصدر القاعدة المستدَل بها.
- المسلك الثالث: المطالبة بذكر من قال بها من أهل العلم.
- المسلك الرابع: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض ما بُنِيَت عليه.
- المسلك الخامس: إبطال القاعدة المُسْتَدَلّ بها بنقض أجزائها.

• المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: منزلة العقل وحجيته عند أهل السنة.

- المطلب الأول: منزلة العقل وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه سبعة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال في تقرير العقائد والدفاع عنها بالدلائل والمقدمات العقلية.
- المسلك الثاني: الاستدلال بالأقيسة العقلية في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثالث: استعمال ألفاظ مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة.
- المسلك الرابع: دعوى أن الدلائل النقلية ظنّية، وأن الدلائل العقلية قطعية.
- المسلك الخامس: دعوى وجود التعارض بين الدلائل النقلية والدلائل العقلية.
- المسلك السادس: دعوى وجوب تقديم الدلائل العقلية على الدلائل النقلية عند وجود التعارض بينهما.
- المسلك السابع: تنزيل كلام الله ورسوله (تفسيراً واستدلالاً) على المصطلحات الحادثة في علم المنطق والكلام.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالعقل.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: بيان الأقيسة العقلية السائغة والباطلة في أبواب الاعتقاد.
- المسلك الثاني: بيان ما في الأدلة العقلية غير الصحيحة من فساد في المضمون أو الاستدلال أو اللوازم الفاسدة أو التناقض.

- المسلك الثالث: بيان الأدلة العقلية الصحيحة التي تغني عن الأدلة العقلية غير الصحيحة.
- المسلك الرابع: إبطـال الأدلة العقلية غير الصحيحة بأدلة عقلية صحيحة.
- المسلك الخامس: إثبـات أن الدلائل النقلية الصحيحة الصريحة قطعية.
- المسلك السادس: إثبات عدم وجـود التعارض بين الـدلائل النقلية الصحيحة والدلائل العقلية الصريحة.
- المسلك السابع: تقرير وجوب تقديم الدلائل النقلية الصحيحة على الدلائل العقلية إذا فُرِض وجود التعارض بينهما.
- المسلك الثامن: إبطال الألفاظ والمصطلحات العقلية الحادثة التي بُنِيت عليها الأدلة العقلية غير الصحيحة.

➢ الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

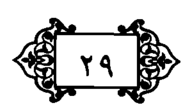
التمهيد: موقف أهل السنة من القصص والمنامات.

- المطلب الأول: منزلة القصص والمنامات وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه عشرة مسالك:

- المسلك الأول: الاستدلال بالقصص والمنامات دون النظر في صحتها أو استقامة من نُقِلت عنه.
- المسلك الثاني: وضْع القصص والمنامات المؤيدة للمذهب.
- المسلك الثالث: نسبة القصص والمنامات إلى الأنبياء أو الصالحين أو الموافقين للمذهب.
- المسلك الرابع: استثارة عواطف الناس ومشاعرهم من خلال القصص والمنامات.
- المسلك الخامس: تضمين القصص والمنامات عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك السادس: تضمين القصص والمنامات الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحة المذهب.
- المسلك السابع: تضمين القصص والمنامات ما يعجز العقل عن إدراكه.
- المسلك الثامن: تضمين القصص والمنامات ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.



- المسلك التاسع: الاستدلال بالمنامات على صحة ما يُفعَل في حال اليقظة مما لا يقرّه الشرع.
- المسلك العاشر: الاستدلال بالقصص الصحيحة للأئمة على صحة ما عليه أصحاب المذهب الباطل.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقصص والمنامات.

وفيه ستة مسالك:

- المسلك الأول: المطالبة بسند القصص وإثباتِها.
- المسلك الثاني: بيان ضعف أسانيد القصص وتوهيتُها.
- المسلك الثالث: إبطال الحجية في القصص والمنامات المُسْتَدَلّ بها.
- المسلك الرابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في القصص والمنامات.
- المسلك الخامس: بيان الحق في مسألة رؤية النبي ﷺ في المنام.
- المسلك السادس: التشنيع على من يحتج بالقصص والمنامات ويعرض عن الحق الثابت الصريح.

- المبحث الثاني: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من الكشف والوجد والذوق.

- المطلب الأول: منزلة الكشف والوجد والذوق وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: دعوى التلقّي عن الله - سبحانه - والنبي ﷺ والأنبياء عليهم السلام والخضر.
- المسلك الثاني: تضمين الكشف والوجد والذوق عبارات غامضة لا يفهمها إلا أهلها.
- المسلك الثالث: تضمين الكشف والوجد والذوق الأدلة والفضائل والمزايا التي تثبت صحتها.
- المسلك الرابع: الاستدلال بالكشف والوجد والذوق على الولاية والعصمة والعلم اللدني وصحة الطريقة.
- المسلك الخامس: خلْط العبارات في الكشف والوجد والذوق ببعض ألفاظ الكتاب والسنة.
- المسلك السادس: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يثبت براءة أصحاب المذهب من النقد المُوجَّه إليهم.
- المسلك السابع: تضمين الكشف والوجد والذوق ما يُزهِّد في غيرها.

- المسلك الثامن: تضمين الكشف والوجد والذوق عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: معارضة النقل والعقل بالكشف والوجد والذوق.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالكشف والوجد والذوق.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بحال الصحابة والأئمة.
- المسلك الثالث: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بكلام أئمة أهل الأهواء الذين يحتجون بهم.
- المسلك الرابع: نقض أصل الكشف والوجد والذوق ببيان جذوره وأصوله.
- المسلك الخامس: نقض أصل الكشف والوجد والذوق بأنه من وساوس الشيطان ووحيه.
- المسلك السادس: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر في الكشف والوجد والذوق.

- المسلك السابع: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها أصحاب الكشف والوجد والذوق.
- المسلك الثامن: بيان الحق في مسألة رؤية الله والنبي ﷺ والأنبياء والخضر.

- المبحث الثالث: الاستدلال بالتقليد والعصمة.

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: موقف أهل السنة من التقليد والعصمة.

- المطلب الأول: منزلة التقليد والعصمة وحجيتهما عند أهل الأهواء والبدعة.

- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه تسعة مسالك:

- المسلك الأول: إيجاب تلقّي العلم والدين عن طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك الثاني: ذكر الحجج والفضائل والمزايا الموجِبة لتقليد الشيخ المعيّن أو المعصوم والتسليم له.
- المسلك الثالث: معارضة النصوص الشرعية بقول المقَلَّد أو المعصوم.
- المسلك الرابع: التنفير والتحذير من جميع المذاهب الأخرى - وخاصة مذهب أهل السنة -.

- المسلك الخامس: التنفير والتحذير من تلقّي العلم عن غير طريق التقليد للشيخ أو المعصوم.
- المسلك السادس: ذكر العقوبات العظيمة لمن لم يقلِّد الشيخ أو المعصوم، أو تركه إلى غيره، أو جمع بينه وبين غيره.
- المسلك السابع: تضمين دعوى التقليد قواعده وآدابه.
- المسلك الثامن: تضمين أقوال الشيخ المقلَّد أو المعصوم عقائد المذهب وأفكاره وقواعده المُراد نشرها بين الناس.
- المسلك التاسع: اعتماد الأقوال والأحوال المنسوبة إلى الشيخ المقلَّد أو المعصوم بمجرّد نسبتها إليه من أتباع المذهب.

- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالتقليد والعصمة.

وفيه ثمانية مسالك:

- المسلك الأول: نقض وجوب التقليد لأحد - غير النبي ﷺ - بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة.
- المسلك الثاني: المطالبة بإثبات صحة النقل عن الشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الثالث: نقض التقليد للشيخ المعيّن أو المعصوم بذكر بعض الحجج من المذهب نفسه.

- المسلك الرابع: بيان التناقض الواقع في الأقوال المنسوبة للشيخ المقلَّد أو المعصوم.
- المسلك الخامس: بيان الاضطراب والاختلاف الواقع في موجِبي التقليد أو العصمة.
- المسلك السادس: إلزام كل مدّعٍ وجوب تقليد أحد أو عصمته بصحّة قول غيره في وجوب تقليد شيخه أو عصمته.
- المسلك السابع: بيان مخالفة النقل الصحيح والعقل الصريح لما ذُكِر من الحجج المُسْتَدَلّ بها على التقليد أو العصمة.
- المسلك الثامن: بيان المخالفات الصريحة التي يقع فيها من ادُّعِي فيه وجوب التقليد والعصمة.

الباب الثاني

القواعد العامّة لأهل السنة في نقض شُبَه أهل الأهواء والبدعة

وفيه سبعة فصول:

➢ **الفصل الأول: القواعد المتعلقة بدليل الشبهة.**

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: المطالبة بدليل الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المطالبة بالدليل على كامل الشبهة.
- المطلب الثاني: المطالبة بالدليل على أجزاء الشبهة.

- المبحث الثاني: المطالبة بصحة دليل الشبهة.

➢ **الفصل الثاني: القواعد المتعلقة بدلالة الدليل على الشبهة.**

وفيه تسعة مباحث:

- المبحث الأول: المطالبة بدلالة الدليل على الشبهة.
- المبحث الثاني: تحليل دليل الشبهة - أو الشبهة نفسها - ومعرفة وجه الاستدلال به وموطن المخالفة فيه.
- المبحث الثالث: نقض الشبهة بعدم دلالة الدليل المُسْتَدَلّ به على مطلوب صاحب الشبهة أصلاً.
- المبحث الرابع: نقض دلالة دليل الشبهة إما كلها وإما بعضها.
- المبحث الخامس: نقض الشبهة من الدليل نفسه الذي أورده صاحب الشبهة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بيان الحق في دليل الشبهة.
- المطلب الثاني: قلْب دلالة دليل الشبهة على صاحب الشبهة.

- المبحث السادس: نقض دلالة دليل الشبهة بنقض مقدّماتها أو ما بُنِيت عليه.
- المبحث السابع: نقض دلالة دليل الشبهة بتطرق الاحتمال إليها.
- المبحث الثامن: المطالبة بمن سبق إلى ما ذهب إليه صاحب الشبهة مِن فَهْم ما ادّعاه في استدلاله على الشبهة.

- المبحث التاسع: بيان التلبيس والتدليس الواقع في الاستدلال بدليل الشبهة أو دلالتها.

➢ **الفصل الثالث: المقابلة.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمقابلة.
- المبحث الثاني: المقابلة بين الحق والباطل.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: المقابلة بين مصدر الحق، ومصدر الباطل.
- المطلب الثاني: المقابلة بين الباطل المتَضَمَّن في الشبهة، والحق.
- المطلب الثالث: المقابلة بين صاحب الشبهة، والكتاب والسنة والسلف.
- المطلب الرابع: المقابلة بين صاحب الشبهة، ومن هو أعلم منه.

- المبحث الثالث: المقابلة بين الشبهة والأصول الواضحة البيّنة.
- المبحث الرابع: المقابلة بين ما تضمنته الشبهة وأقوال أهل الباطل والضلال.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: ما تضمنته الشبهة مأخوذٌ عن أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثاني: ما تضمنته الشبهة هو من جنس أقوال أهل الباطل والضلال.
- المطلب الثالث: ما تضمنته الشبهة أعظمُ مما هو من جنسه من أقوال أهل الباطل والضلال.

- المطلب الرابع: ما تضمنته الشبهة لم يتجرأ أهل الباطل والضلال على الإتيان بمثله.

➢ **الفصل الرابع: النظائر.**

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالنظائر.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالنظير الذي هو أقوى من دليل الشبهة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بنظائر الدليل الذي استدل به صاحب الشبهة على عدم صحّة ما استدل به عليه.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالنظير الذي لا يمكن صاحب الشبهة الاستدلال به على نفس دعواه في الشبهة.

➢ **الفصل الخامس: الترديد والحصر.**

وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالترديد والحصر.
- المبحث الثاني: الترديد والحصر مع إبطال الباطل وإقرار الحق.
- المبحث الثالث: الترديد والحصر مع إبطال الباطل بحيث لا يمكن صاحب الشبهة إلا إبطاله والإقرار بالحق.
- المبحث الرابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأشدّ إلى الأخفّ.
- المبحث الخامس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأدنى الذي يقرّ به صاحب الشبهة إلى الأعلى الذي ينازع فيه.

- المبحث السادس: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من الأصول المتّفق عليها إلى الموضع الذي ينازع فيه صاحب الشبهة.
- المبحث السابع: الترديد والحصر بالتدرّج والانتقال من العامّ إلى الخاص.
- المبحث الثامن: الترديد والحصر من خلال التفصيل في مراد صاحب الشبهة.

➢ **الفصل السادس: المعارضة.**

وفيه عشرة مباحث:

- المبحث الأول: المراد بالمعارضة.
- المبحث الثاني: المعارضة بعدم التسليم بالشبهة أصلاً.
- المبحث الثالث: المعارضة بقوّة اليقين والإيمان وتصديق الرسول إجمالاً.
- المبحث الرابع: المعارضة بالكتاب والسنة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بنصوص صريحة من الكتاب والسنة.

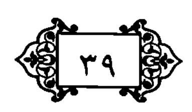
- المطلب الثاني: المعارضة بالأصول العامة المستمدة من الكتاب والسنة.

- المبحث الخامس: المعارضة بالإجماع وعمل السلف.
- المبحث السادس: المعارضة بأصول العلوم والقواعد المعتمدة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: المعارضة باللغة (المفرد، الصيغة، التركيب، السياق، الاستعمال).

- المطلب الثاني: المعارضة بأصول الفقه.



- المطلب الثالث: المعارضة بأصول الحديث.
- المطلب الرابع: المعارضة بأصول التفسير.
- المطلب الخامس: المعارضة بالتاريخ الثابت.
- المطلب السادس: المعارضة بالقواعد الفقهية.

• المبحث السابع: المعارضة بالعقل.

• المبحث الثامن: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين عامة.
- المطلب الثاني: المعارضة بأقوال أهل العلم المبرّزين المشهورين في ذلك الفنّ الذي أُثيرت فيه الشبهة.

• المبحث التاسع: معارضة دليل الشبهة بما هو أقوى منه من جنسه.

• المبحث العاشر: المعارضة لصاحب الشبهة بكلامه أو أصوله أو كلام أئمته.

➢ **الفصل السابع: الإلزام.**

وفيه سبعة مباحث:

• المبحث الأول: المراد بالإلزام.

• المبحث الثاني: الإلزام بما تتضمنه الشبهة من أمور فاسدة.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على الشبهة نفسها بالإبطال.

- المطلب الثاني: الإلزام بوجود التلازم بين ما تضمنته الشبهة والنتيجة الفاسدة المترتبة عنها.

- المبحث الثالث: الإلزام باللوازم الفاسدة التي تنتج عن الشبهة.

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بلوازم تعود على أصل الدين بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الثاني: الإلزام بلوازم تعود على أصل من أصول الدين بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الثالث: الإلزام بلوازم تعود على حكم من أحكام الدين المجمع عليها بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الرابع: الإلزام بلوازم تعود على ذلك الأصل الذي أثيرت الشبهة في بابه أو على معناه بالإبطال أو التعطيل.
- المطلب الخامس: الإلزام بلوازم معلومة البطلان بالضرورة.
- المطلب السادس: الإلزام بلوازم فيها انتهاك حرمات الله وشعائره وعدم تعظيمها.

- المبحث الرابع: الإلزام بالنظير.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ويقول به صاحب الشبهة.
- المطلب الثاني: الإلزام بالنظير الذي هو أولى ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

- المطلب الثالث: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ويقول به صاحب الشبهة.
- المطلب الرابع: الإلزام بالنظير الذي هو مساوٍ ولا يقول به صاحب الشبهة أو لا يقول به أحد أصلاً.

• المبحث الخامس: الإلزام بالنقيض.

• المبحث السادس: الإلزام بالتناقض.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الإلزام بتناقض الشبهة في نفسها.
- المطلب الثاني: بيان غفلة صاحب الشبهة عمّا اشتملت عليه من تناقض.
- المطلب الثالث: بيان التناقض الواقع بين طوائف أهل الباطل الذين يقولون بمضمون تلك الشبهة.

• المبحث السابع: الإلزام بالاطِّراد.

الخاتمة:

وأذكر فيها أهم النتائج التي توصّلت إليها من البحث.

الفهارس.

• فهرس المصادر والمراجع.

• فهرس الموضوعات التفصيلي.

منهج البحث

سيكون منهج البحث الذي سأسير عليه بإذن الله كالتالي:

١- جمع المادّة العلمية من مظانها.

٢- أعزو الآيات إلى أماكنها في القرآن، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، مع كتابتها بالرسم العثماني.

٣- أخرِّج الحديث من مصادر الحديث المعتمدة: فما كان في (الصحيحين) فإني أكتفي بالعزو إليهما، وإن كان في أحدهما فإنني أكتفي بالعزو إليه كذلك؛ وما لم يكن في (الصحيحين) أو أحدهما فإنني أعزوه إلى من خرَّجه غير ملتزم في ذلك الاستيعاب، مع بيان حكم العلماء على الحديث.

٤- أكتفي بعزو الآثار السلفيّة إلى المصادر.

٥- بما أن هذا الموضوع ذو جانبين: نظريّ تأصيلي، وتطبيقيّ عملي؛ فإنني عند ذكر منهجٍ لأهل السنة في نقض الشُّبَه سأحرص على أمرين:

الأول: تأصيل ذلك المنهج وتقريره بنصوصٍ من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم - إن وقفتُ على شيءٍ من ذلك -، أو بما توصّلت إليه من خلال قراءتي واستيعابي لنصوص الأئمة وعملهم الذي يندرج تحت ذلك المنهج.

الثاني: العناية بإيراد الأمثلة من صنيع الأئمة تبيّن ذلك المنهج، مع توضيحها بالشرح والتحليل، وبيان وجه الاستدلال بها، وإبراز المنهج المُتّبع فيها.

٦- أترجم للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة.

٧- أنقل أقوال أهل العلم من مصادرها الأصيلة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وإلاَّ فإنني أنقلها عمن يوثق به من أهل العلم.

٨- أذكر معاني الألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

٩- ألتزم بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٠- أذيّل البحث بفهارس تعين القارئ على نيل مراده، كما هو مبيَّن في الخطّة.

دراسات سابقة لها صلة بالموضوع

لم أجد - من خلال بحثي واطلاعي في: فهارس الرسائل العلمية في الجامعات، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، والمكتبات - مَن تناول جميع المباحث المتعلّقة بهذا الموضوع بالدراسة الوافية الشاملة للجانبين النظريّ والتطبيقيّ في موضع واحد، إلاّ أنّ ثمّة دراسات سابقة لبعض جوانب الموضوع ومباحثه، لكن قبل ذكرها أحب أن أشير إلى أن ثمّة نوعين من المصنّفات قد يُظنّ أن لهما علاقة بالموضوع، وهما:

الأول- المصنّفات في علم الجدل:

وهذه المصنّفات منها ما أُلِّف في علم الجدل بوجهٍ عامّ، مثل: «المعونة في الجدل» لأبي إسحاق الشيرازي، و« المنهاج في ترتيب الحجاج » لأبي الوليد الباجي، ومنها ما أُلِّف في علم الجدل في جانبٍ خاص، مثل: « أصول الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة » للدكتور حمد بن إبراهيم العثمان، و« مناهج الجدل في القرآن الكريم » للدكتور زاهر عوّاض الألمعي.

وهذا النوع يُعنى فيه المؤلّفون بالتأصيل لعلم الجدل والتنظير له، من حيث: تعريفه، ونشأته، وأسبابه، وحكمه، وأنواعه، وآدابه، وجوانبه، ونتائجه... ونحو ذلك - يزيد بعض المصنفات في ذلك على بعض -، وقد يتطرّقون لذكر أمثلة لبعض القواعد التي يذكرونها.

وبذلك يظهر أنه لا تعارُض بين هذا النوع من المصنّفات والموضوع الذي أقدّمه، وذلك:

➢ من حيث: إن تلك المصنفات تُعنى بعلم الجدل من حيث العموم، وهذا الموضوع يُعنى بالتأصيل لمنهج أهل السنة في مجالٍ من مجالات العقيدة، وهو نقض شُبَه أهل الأهواء.

➢ ومن حيث: إنها - أيضاً - تُعنى بالجانب التنظيري أكثر، والأمثلة التي قد تذكرها إما أن تكون عامّة وإما أن تكون في أبواب الأصول والأحكام الفقهية، بخلاف هذا الموضوع الذي يعتني بالجانب التطبيقي كعنايته بالجانب التنظيري - إن لم يكن أكثر -، كما أنه خاصّ بعلم العقيدة.

➢ بل إن غالب مادّة تلك المصنّفات لا علاقة لها بهذا الموضوع - كما يظهر من خلال العرض السابق -.

الثاني- المصنّفات في بيان جهود الأئمة في تقرير عقيدة أهل السنة والدفاع عنها وموقفهم من أهل الأهواء والبدع:

والمصنّفات في هذا النوع كثيرة - وأكثرها رسائل جامعية -، منها: « جهود الإمام الأزهري اللّغوي في تقرير العقيدة السلفية والرد على مخالفيها » للباحث: محمد الشيخ عليو محمد (رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية)، «جهود الشافعية في تقرير توحيد العبادة» للباحث: عبد الله بن عبد العزيز العنقري (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)، « الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف » للباحث: أحمد بن عيد العوايشة (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى)... وغيرها.

وهذا النوع يحرص فيه المؤلّفون على إبراز جهود الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - في الدفاع عن العقيدة الصحيحة، وذلك عن طريق

عرض أقوال الإمام في الرد على أهل البدع، والتي تبيّن صحّة عقيدته، وموقفه من المخالفين لعقيدة السلف الصالح، ويكون ذلك العرض مقروناً بشرحٍ لتلك الأقوال وإبرازٍ لموافقة ذلك الإمام لأئمة الهدى من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، وذلك عن طريق بيان معتقد أهل السنة جملةً في ذلك الباب.

ومن خلال هذا العرض تظهر عدم المعارضة بين تلك المصنّفات وهذا الموضوع، وذلك:

- من جهة أن تلك المصنّفات فيها دراسة لمنهج إمامٍ أو أئمة اختار الباحث أن يكونوا موضع دراسته وبحثه. بخلاف هذا الموضوع الذي يبرز المنهج الذي سلكه الأئمة وتواردوا وتتابعوا عليه.
- ومن جهة أن هذه المصنّفات لم تعتنِ - حسب الغالب فيما وقفت عليه - بتحليل نصوص الإمام أو الأئمة - موضوع البحث - لاستخراج المنهج الذي سار عليه ذلك الإمام في الرد، وغالب صنيعها هو العرض للنصّ وشرحه وربطه بمعتقد أهل السنة والجماعة. بينما تنصبّ الدراسة في هذا الموضوع على إبراز المناهج التي سار عليها الأئمة في نقضهم شُبَه أهل الأهواء والبدعة مع التأصيل والتحليل والتمثيل.

أعود بعد هذا إلى ذكر الدراسات السابقة للموضوع، والتي لها به اتصال مباشر، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول- دراسات لها تعلّق ببعض مباحث الموضوع:

وقد وقفت على جملةٍ من الرسائل الجامعية في هذا الباب، أذكر منها:

١- القياس الفاسد وأثره في الانحراف في العقيدة/ الباحث: أحمد بن شاكر الحذيفي (رسالة دكتوراه - الجامعة الإسلامية).

٢- قياس الغائب على الشاهد لدى الفلاسفة والمتكلمين وآثاره عرضاً ونقداً على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: كمال بن سالم الصريصري (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٣- مناهج المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاستدلال على الغيبيات بين أهل السنة ومخالفيهم/ الباحث: عبد الرحمن بن محمود خليفة (رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى).

٤- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً/ الباحث: سليمان بن صالح الغصن (رسالة دكتوراه - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٥- مصادر التلقّي عند الأشاعرة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة/ الباحث: زياد عبد الله الحمام (رسالة ماجستير - جامعة الملك سعود).

٦- مصادر التلقي وأصول الاستدلال في مسائل الاعتقاد عند الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد -/ الباحثة: إيمان صالح سالم العلواني (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٧- المصادر العامة للتلقي عن الصوفية/ الباحث: صادق سليم صادق (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

٨- دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد - دراسة لما في الصحيحين/ الباحث: عيسى بن محسن النعمي (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

٩- الرؤى والأحلام بين النصوص الشرعية ومدرسة التحليل النفسي/ الباحث: أسامة عبد القادر الريس (رسالة ماجستير - جامعة أم القرى).

١٠- قلب الأدلة على الطوائف المخالفة في توحيد المعرفة والإثبات/ الباحث: تميم بن عبد العزيز القاضي (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١١- قلب الأدلة على المخالفين في مسائل الإيمان والقدر/ الباحث: عبد الله بن سليمان النفيسة (رسالة ماجستير - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٢- قلب الدليل على المستدل في توحيد القصد والطلب/ الباحث: أحمد بن عبد الله التويجري (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

١٣- احتجاج المعطلة بالآيات القرآنية في باب الأسماء والصفات - عرضا ونقداً -/ الباحث: عبدالرحمن بن حمد الخالدي (رسالة ماجستير- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

ويظهر من خلال الاطّلاع على موضوعات جميع هذه الرسائل - وما كان على شاكلتها -، والمقابلة بينها وبين خطة الموضوع الذي أقدّمه؛ أنه لا تعارُض بينها وبين الموضوع:

➢ حيث إنها لم تتناول بالدراسة إلا بعض مباحث الموضوع ومسائله، وتلك المباحث والمسائل لا تشغل حيّزاً كبيراً في هذا الموضوع.

➢ ثم إن في هذا الموضوع زياداتٍ كثيرة عليها في الفصول والمباحث والمسائل.

١٤- الجدل عند الأصوليين/ الباحث: مسعود بن موسى فلوسي (رسالة دكتوراه- جامعة الجزائر).

وكان من المفترض أن تُذكَر هذه الدراسة ضمن المصنّفات في علم الجدل، لكنني رأيت أنه من الأنسب ذِكرها هنا؛ وذلك لأن الباحث تناول في الباب الثاني من رسالته (ص: ٣٢٢-٤٩١) الجانب التطبيقي للجدل - لكن عند الأصوليين، حسب تخصّصه -، وأورد في هذا الصدد جملةً من القواعد الجدلية عند الأصوليين المتعلّقة بالاستدلال بالأدلة: (الكتاب، السنة، القياس، بقية الأدلة الشرعية: الإجماع، قول الصحابي، الاستصحاب، فحوى الخطاب، دليل الخطاب)، وقد ذكر في هذا السياق عدداً من القواعد المتعلقة بكل واحدٍ من تلك الأدلة.

وهذه الدراسة الأصوليّة القيّمة في بابها لا تتعارض مع الموضوع الذي أقدّمه؛ لعدّة أسباب، هي:

➢ أن هذه الدراسة تناولت الجوانب المشتركة بينها وبين الموضوع الذي أقدّمه من الناحية الأصوليّة، ولذا تكثر فيها العبارات الأصولية والأمثلة الفقهية. وأما الموضوع الذي أقدّمه فهو في مجال العقيدة، وستكون دراسته وتطبيقاته متعلّقة بذلك.

➢ أن في تلك الدراسة مسائل كثيرة لا تعلّق لها بالموضوع الذي أقدّمه؛ لأنها متعلّقة بأصول الفقه.

➢ أن الموضوع الذي أقدّمه قد احتوى أكثر المباحث التي اشتملت عليها الدراسة المذكورة، وزاد عليها زيادات كثيرة.

➢ أن الرسالة المذكورة تعرّضت للمباحث المتعلقة بالاستدلال الصحيح من أهل العلم بالأدلة المعتدّ بها - في الجملة -، وأما الموضوع الذي أقدمه فيتناول جانباً آخر، وهو المباحث المتعلقة بمناهج الاستدلال الباطل من أهل الأهواء والبدع بالأدلة المعتدّ بها والباطلة، مع بيان منهج أهل السنة في كيفية نقضها.

١٥- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة/ الباحثة: عفاف بنت حسن ابن محمد مختار (بحث مقدَّم إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية للبنات - جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه).

ويظهر من خلال موضوع البحث أنه يتناول أحد المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض الشُّبَه، وهي: بيان تناقض أهل الأهواء والبدع في أصولهم وأدلتهم ومناهجهم ومواقفهم، وهذا المنهج لا يمثّل إلا جزءًا يسيراً في هذا الموضوع الذي أقدّمه.

لكن أودّ الإشارة هنا إلى أن الباحثة:

◄ تناولت في المبحث الثاني من الفصل الأول من الباب الأول [١/ ٧٢-١٣٣]: (مصادر التلقي عند أهل الأهواء والبدع)، وقد تعرضت فيه

لذكر تلك المصادر من حيث: المعنى اللغوي والاصطلاحي، وموقف أهل الأهواء والبدع من كل مصدر منها، ثم بيان موقف أهل السنة منه.

- كما تناولت في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الباب الأول [١/ ١٥٧-١٦٩]: (منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع)، حيث ذكرت فيه ثمانية أسس تمثّل منهج أهل الأهواء والبدع في الاستدلال.

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناولته الباحثة وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

- لأن صنيع الباحثة في المبحثين المذكورين اقتصر على العرض، كما أنه كان في غاية الاختصار، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

- أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل الأهواء والبدع في الاستدلال بمصادر التلقي، وأما الأسس الثمانية التي ذكرتها في منهج الاستدلال عندهم فإنها إنما تمثّل المنهج العام لهم في ذلك، ومنها - على سبيل التمثيل -: عدم مراعاة قواعد الاستدلال [١/ ١٥٨-١٦٠]، ردّ ما لا يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع [١/ ١٦٠-١٦٢].

- كما أن الباحثة لم تتعرض لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع، وإنما اقتصرت على ذكر الموقف العام لأهل السنة تجاه تلك المصادر.

- إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم تتعرّض له الباحثة أصلاً.

الثاني- دراسات كُتبت عن الموضوع نفسه:

ولم أجد في هذا القسم سوى دراستين، وهما:

✍ منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد/ الباحث: عثمان علي حسن (رسالة دكتوراة- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

وقد قسّم الباحث رسالته إلى أربعة أبواب:

- فتحدث في الباب الأول عن نشأة الجدل: قبل الإسلام [١/ ٤٦-٩٢]، وبين المسلمين [١/ ٩٣-٢٧٤].
- وجعل الباب الثاني في الجدل والمناظرة في الكتاب والسنة: فتحدث عن مشروعيته أولاً [١/ ٢٧٧-٣٧١]، ثم عن الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦]، ثم عن الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].
- وأما الباب الثالث فذكر فيه: قواعد الجدل والمناظرة، وآدابها، وأحوالها، وأحكامها [٢/ ٦٧٧-٨٧٠].
- ثم ختم بالباب الرابع، وهو: تقرير مسائل الاعتقاد عن طريق الجدل والمناظرة عند أهل السنة في باب الإلهيات والنبوات والسمعيات [٢/ ٨٧١-١٢٠٠].

ويظهر من خلال هذا العرض:

- أن البابين الأول والثالث لا تعلّق لهما بهذا الموضوع.
- وأن الباب الرابع لا يتعارض مع هذا الموضوع؛ لأن الباحث اقتصر فيه على مجرّد سرد وسياق وإيراد المجادلات والمناظرات التي وردت على

ألسنة الناس مما كان فيه نصرٌ للسنة والإيمان، دون أن يعقّب عليها ببيان المنهج الذي ساقه المُناظِر في مناظرته، فصار هذا الباب كأنه مسوقٌ لمجرّد جمع تلك المناظرات في موضعٍ واحد، وهو ما أراده الباحث نفسه: (١/ ١٤) وَ (٢/ ٨٧٣).

➢ ولم يبقَ مما يُظن تعارضه بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه سوى فصلين من الباب الثاني، وهما:

الفصل الثاني: الجدل والمناظرة في القرآن الكريم - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٣٧٣-٥٩٦].

والفصل الثالث: الجدل والمناظرة في السنة - خصائصه وأساليبه وتطبيقاته [١/ ٥٩٧-٦٧٦].

وفيما يأتي ذكْر أوجه الفرق بين هذه الدراسة والموضوع الذي أقدّمه:

↵ أن الدراسة تناولت الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة من حيث العموم، فتعرّضت للجدل والمناظرة: مع المُقِرّ، ومع المُخالِف ابتداءً، وعند وجود سؤالٍ أو معارضةٍ أو شبهة. بينما يختصّ الموضوع الذي أقدّمه بنقض الشُّبَه.

↵ أن الباحث عند تناوله لأساليب الجدل والمناظرة في القرآن الكريم والسنة وتطبيقاته تميّز أسلوبه بالعرض وسياق أفراد تلك الأساليب والتطبيقات، دون التأصيل لمنهجٍ عامٍ في الردّ بضمّ النظير إلى نظيره تحت منهجٍ واحد. وهذا الأمر هو الذي ينصبّ عليه الجهد في هذا الموضوع.

← قد يرِد في كلام الباحث ذِكْر شيءٍ من المناهج في الردّ، كما في: (١/ ٣٨٩-٣٩٠) و(١/ ٣٩٣) و(١/ ٤٠١-٤١٠) و(١/ ٦٧١)، لكنها قليلة - كما هو ظاهر -.

وأما هذا الموضوع فهو يُعنَى من أوّله إلى آخره ببيان تلك المناهج والتأصيل لها وتحليلها وبيان تطبيقاتها.

وبالجملة، فإنني أرجو أن يكون هذا الموضوع مع تلك الدراسة أخوين نصيرين، يشدّ بعضهما بعضاً، ويقوّيه، ويتمّمه، بحيث يكون من تحصّلتا لديه قد جمع ما يتعلّق بهذا الباب من جميع أبوابه وجوانبه.

📖 منهج التلقي والاستدلال بين أهل السنة والمبتدعة/ المؤلف: أحمد ابن عبد الرحمن الصويان.

وهو مطبوع في (١٠٤) صفحة من القطع المتوسط. ويهمنا - منه - هنا - ما يتعلّق بمنهج التلقي والاستدلال عند المبتدعة، حيث تناول المؤلف في الباب الثاني [ص: ٥٥-٩٩]: (مسلك المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية)، ذكر فيه أن الأصول العامّة لمنهج المبتدعة في الاستدلال هي:

۞ ردّ النصوص الثابتة التي تخالف أهواءهم، والجرأة في الاعتراض عليها [ص: ٥٨-٦١].

۞ العبث في الأصول الشرعية للاستدلال وتشويهها [ص: ٦٢-٨٩].

۞ ابتداع أصول جديدة للاستدلال والتلقي، وهي: تقليد الأئمة والشيوخ، الكشف والإلهام، الغلو في العقل [ص: ٩٠-٩٩].

ومن خلال هذا العرض يظهر أنه لا تعارض بين ما تناوله المؤلف وبين الموضوع الذي أقدمه؛ وذلك:

➢ لأن المؤلف انتهج منهج الاختصار، وكان في بعض المواضع ينتهج منهج العرض، بخلاف هذا الموضوع، القائم على تناول تلك الجوانب دراسة وشرحاً وتحليلاً.

➢ كما أن المؤلف اقتصر على ذكر بعض مناهج المبتدعة في التعامل مع النصوص الشرعية، وهذا لا يمثّل إلا جزءاً يسيراً في هذا الموضوع، حيث إن هذا الموضوع يتناول ذلك بالإضافة إلى بيان مناهج الاستدلال عند المبتدعة ببقية الأدلة الشرعية والتابعة لها والأصول غير الصحيحة.

➢ ولم يتعرض المؤلف لبيان منهج المبتدعة في الاستدلال بالأصول الباطلة، كما لم يتعرّض - أيضاً - لبيان تفاصيل المناهج التي سلكها أهل السنة في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدع.

➢ إضافة إلى أن الموضوع الذي أقدمه يتناول - في بابه الثاني - القواعد العامة لأهل السنة في نقض الشُّبَه، وهذا لم يتعرّض له المؤلف أصلاً.

شكر وتقدير

أشكرك ربي على نعمائك، وأحمدك على عظيم آلائك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، وأسألك أن تعينني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك، وأن تجعل بحثي هذا خالصاً صوابا.

ثم أُثنّي بتقديم خالص الشّكر والتّقدير والعرفان والامتنان، إلى من كان لهما الفضل - بعد الله - في بلوغي ما أنا فيه، بحسن تربيتهما، وتشجيعهما الدائم، ودعواتهما الصالحة لي بالتوفيق والاستمرار في طلب العلم، ألا وهما: والداي الكريمان:

- والد تعهّدني وإخوتي بالتربية والتعليم والتوجيه والرعاية، مع صبر وحلم ومجاهدة ومرابطة، شُغِف بالعلم والسنّة والعبادة، وحَرِص كلَّ الحرص على أن أواصل طلب العلم، كم كانت فرحته وهو يرى ابنه يقدِّم له نسخة من رسالة الماجستير!، ولا شك في أن فرحته ستكون أكبر لو رأى ابنه الحبيب وهو يقدّم له هذه الرسالة العلمية!، ولكن شاء الله - وهو الحكيم العليم - أن يتوفّاه إلى جواره في التاسع والعشرين من شهر ذي الحجة من عام (١٤٣٠هـ) قبل انتهاء مدة تسليم الرسالة بشهرين اثنين، فأسأل الله الحي القيوم أن يرحمه رحمة واسعة، وأن يرضى عنه ويرضيه، وأن يجعله في روضة من رياض الجنة، وأن يجمعني به أنا ووالدتي وإخوتي في جنة عرضها السماوات والأرض.

- ووالدة جعلت الدنيا كلها في كفٍّ فألقتها بكل ما فيها، وجعلتني ووالدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإخوتي في الكف الأخرى فضمتنا إلى صدرها حتى جعلتنا

فؤادها وروحها وحياتها، فاللهم أدم عليها حفظك ورحمتك، ومُنَّ عليها بالصحة والعافية، وارزقها أن تقرَّ أعينها برؤية أولادها في أعلى المراتب وأحسن الأحوال، واجعلها من أهل الرضا والقبول والمحبة في السماء والأرض، وفي الدنيا والآخرة.

ثمّ لن أوفي النبلاء الخمسة (إخواني الثلاثة - أنور وأسلم وأكرم - وأختي وزوجها) حقهم من الشكر والثناء والتقدير، فقد تفضلوا عليّ برعايتهم، وأحاطوني بمحبتهم، وارتقوا بي إلى المعالي بتشجيعهم، وكان لهم الفضل - بعد الله - في إكمال دراستي، حتى أكرمني الله بالوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة في السلم التعليمي، فيا ربِّ اجعلهم من الصالحين المصلحين، الهداة المهتدين، وبارك لهم في أنفسهم وأعمارهم وأعمالهم وذرياتهم، ووسِّع لهم في أرزاقهم وبارك لهم فيها.

كما أنّ من الواجب عليّ - في هذه المناسبة - تخصيص مزيد الشّكر والتّقدير والامتنان لحكومة المملكة العربية السّعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، والتي أتاحت لي - بفضل الله - فرصة مواصلة الدراسة في الجامعة الإسلاميّة المباركة بالمدينة النبوية، إلى أن وفّقني الله تعالى إلى إتمام الدِّراسات العليا فيها، سائلاً المولى ﷻ أن يوفِّق القائمين عليها إلى تسيير أمورها دائما نحو الأفضل، وأن يجزيَهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

كما أتقدم بالثناء العاطر، والشكر الجزيل، إلى كلّ المشايخ النجباء الكرماء الذين تلقَّيت عنهم العلم وتأدّبتُ على أيديهم منذ التحاقي بالجامعة الإسلامية في المرحلة المتوسطة حتى هذه المرحلة في قسم العقيدة، والذين وجدت فيهم الحرص الشديد على نفع الطلاب، والأخوة الصادقة في التعامل معهم، والنصح الخالص في إرشادهم وتوجيههم.

وأخصّ بالذِّكر والثناء والإشادة والتقدير، شيخي الفاضل وأستاذي الموقَّر فضيلة الشيخ الأستاذ الدّكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي - حفظه الله -، الذي تفضّل عليّ بقبول إشرافه على الرسالة، ثم أتحفني بالفوائد والفرائد التي لن يكون لها الأثر البالغ - إن شاء الله - في حياتي العلمية والعملية فحسب، بل في شؤون حياتي المختلفة، ففضيلته - والحق يقال - معينٌ صافٍ متدفّق بالخير والبذل والعلم والرحمة وكريم التوجيه وصادق المحبة وجميل المعاملة وحسن المتابعة ودقيق الملاحظة، فجزاه الله عنّي وعن طلبة العلم خير الجزاء، وبارك له في وقته وذريته، ومتّعه بالصّحة والعافية، ووفقه للعمل الصّالح المتقبّل، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في هذا البحث، وأخص بالذكر كلاً من:

- أخي الحبيب، قرين المجد، ورفيق السعد، الصديق وقت الضيق/ د.سيرين إلمان انجاي، الذي منحني وقته وجهده وصادق النصح والتوجيه.
- وأخي الكريم، الوقور الرزين/ محمد سعيد طبسة، الذي كانت له وقفاته المشهودة، وإرشاداته السديدة.

وأوجِّه شكراً وتقديراً خاصاً لمن كان لهم تأثير عظيم جداً في جميع مراحل حياتي العلمية، وفي مقدّمتهم: والدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفضيلة الشيخ/ أبو عبد الرحمن الذي كان له الفضل - بعد الله - في التحاقي بهذه الجامعة، ثم ما خصَّني به من رعايته إياي بأبوّته الحانية ونصحه الدائم وتشجيعه المتواصل، وكذلك: فضيلة الشيخ/ حسن بن دخيل الحازمي، وفضيلة الشيخ الدكتور/ إبراهيم بن محمد نور بن سيف، وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ محمود ابن عبد الرحمن قدح، وسعادة الدكتور الأخ والأستاذ والمعلِّم/ أكرم سردار محمد شيخ.

وقبل الختام أتقدّم بعظيم الشكر والامتنان والعرفان بالفضل، للأخ الصديق، الحبيب الرفيق، قرين النُّبل والنجابة والفضائل والكرم؛ فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عيسى الرحيلي.

وأختم بأخي الذي لم تلده أمي، الحبيب الأديب النجيب الأريب، يوسف محمد خاجا، وفقه الله وأسعده وبارك فيه

التمهيد

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بِـ (المنهج) و (النقض).
- المبحث الثاني: التعريف بِـ (أهل السنة).
- المبحث الثالث: التعريف بِـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه.
- المبحث الرابع: التعريف بِـ (أهل الأهواء والبدعة).

المبحث الأول

التعريف بـ(المنهج) و(النقض)

المطلب الأول

التعريف بِ (المنهج) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (المنهج) لغة:

(المنهج): مصدر ميمي (بمعنى: النَّهْج أو الإِنْهَاج)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: منهوج)، أو اسم مكان؛ من الفعل الثلاثي المجرَّد (نَهَجَ) أو الثلاثي المزيد بالهمزة (أَنْهَجَ).

وأصل مادته: (النون والهاء والجيم)، وهذه المادة «أصلان متباينان:

الأول: النَّهْج: الطريق، و (نَهَجَ لي الأمرَ): أَوْضَحَه، و (هو مستقيم المِنْهَاج)، و(المَنْهَج): الطريق - أيضاً - والجمع: (المَنَاهِج).

والآخر: الانقطاع، و(أتانا فلانٌ يَنْهَج): إذا أتى مبهوراً منقطع النَّفَس..، ومن الباب: (نَهَجَ الثوب) و(أَنْهَجَ): أَخْلَق ولمَّا ينشقّ... »[1].

والمراد من هذين الأصلين في هذا البحث هو الأصل الأول، وإن كان من أهل العلم من ذهب إلى أن مادة (نَهَجَ) أصل واحد، حيث قال: « النهج: الطريق الواضح...، ومنه قولهم: (نَهِج الثوبُ) و(أَنْهَجَ): بَانَ فيه أثر البِلَى »[2].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص (٨٢٥).

فأصل المعنى اللغوي لمادّة (نَهَجَ) هو: الطريق الواضحة البيّنة، هذا ما توارد عليه أهل اللغة والعلم، وإن كان بعضهم قد يزيد على ذلك؛ كقول بعضهم: « طريق نَهْج: واسع واضح »[١]، وقول بعضهم: « الطريق المستقيم »[٢].

فـ(النَّهْج) و(النَّهَج) و(المَنْهَج) و(المِنْهاج): الطريق الواضحة البيّنة، ويُجمَع (النَّهْج) و(النّهَج) على: (نَهْجات) و(نُهُج) و(نُهُوج) و(نِهَاج)، ويُجمَع (المَنْهَج) و(المِنْهَاج) على: (مَنَاهج)[٣]. ومن هذا الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ثم يستعمل في كل شيء كان بيّناً واضحاً سهلاً[٤].

وقد تأتي هذه المادَّة مراداً بها بعض أفراد أصل معناها اللغوي:

١- فقد تأتي بمعنى (الطريق):

وفي هذا الاستعمال يُوصَف (النَّهْج) بما يليق به من أوصاف - كالصحة والفساد، والاستقامة والاعوجاج، ونحو ذلك -، فيقال: « فلان مستقيم النَّهْج - والمَنْهَج والمِنْهَاج - »[٥].

---

(١) العين (٣/ ٣٩٢).

(٢) انظر: شرح السنة (١٢/ ١٣٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٣٤)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٤٤).

(٣) انظر: جمهرة اللغة (١/ ٤٩٨)، المحكم (٢/ ١٤٨)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، تاج العروس (٦/ ٢٥١).

(٤) انظر: جامع البيان (٦/ ٢٦٩).

(٥) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

٢- وقد تأتي بمعنى الوضوح والبيان:

تقول: (نَهَجَ الطريقُ - أو الأمرُ -) و(أَنْهَجَ) : وَضَح واستبان، و(نَهَجْتُ الطريقَ) و(أَنْهَجْتُه): أَوْضَحْتَه وبَيَّنْتَه، و(اسْتَنْهَجَ الطريقُ): صار واضحاً بَيِّناً، و(اعمل على ما نهجتُه لك): أوضحتُه وبَيّنْتُه[١].

ومن الباب: قول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه[٢]: « إن رسول الله ﷺ لم يمت حتى وصل الحبال ثم حارب، وواصل وسالم، ونكح النساء وطلّق، وترككم عن محجة بيّنة وطريق ناهجة »[٣]، وفي لفظ: « إن رسول الله ﷺ - والله - ما مات حتى ترك السبيل نهجاً واضحاً... »[٤].

٣- وقد تأتي بمعنى: سلوك الطريق، أو: الطريق المسلوك.

---

(١) انظر: العين (٣/ ٣٩٢)، تهذيب اللغة (٦/ ٤١)، المحيط في اللغة (٣/ ٣٨١)، غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٤١)، الصحاح (٢/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٧١)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، لسان العرب (٢/ ٣٨٣)، المصباح المنير ص(٣٢٢)، تاج العروس (٦/ ٢٥١-٢٥٣).

(٢) العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، أبو الفضل، هاجر قبل الفتح بقليل، وشَهِد الفتح، وثبت يوم حنين، كان الصحابة يعترفون له بالفضل ويشاورونه ويأخذون برأيه، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٦٣١-٦٣٢).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٥/ ٤٣٤)، وصححه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ١٥٨).

(٤) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٥٢).

تقول: (نَهَجَ الطريقَ): سَلَكه، و(فلان يَسْتَنْهِج طريق فلان): يَسْلُك مَسْلَكَه، و(المَنْهَج): الطريق المنهوج - أي: المسلوك[(١)] -، ومن هذا المعنى ما عبّر به بعض أئمة اللغة بقوله: « (النَّهج): الطريق العامر »[(٢)].

٤- وقد تأتي بمعنى: وَاضِح الطريق وبَيِّنه[(٣)].

فَ (مَنْهَج الطريق): وَاضِحُه، وعبّر بعض الأئمة بقوله: « معظمه »[(٣)]، كما عبّر غيره بقوله: الطريق المُسْتَمِرّ[(٤)]، ومن الباب: قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] - عند من فرَّق بين الشرعة والمنهاج -؛ فَـ (الشرعة): ابتداء الطريق، و(المنهاج): معظمه أو مستمره. وعلى هذا الاستعمال يكون (المنهج) اسماً أو صفةً لبعض الطريق[(٥)].

وبناءً على ما تقدم؛ يمكن القول: إن معنى قولنا: (منهج أهل السنة) يشمل ما يأتي:

١- الطريق الواضحة البيّنة لأهل السنة.

٢- ما سلكه أهل السنة وساروا عليه.

٣- ما أوضحه أهل السنة وبيّنوه.

---

(١) انظر: الصحاح (٢/ ٣٩٦)، الأفعال لابن القطاع (٣/ ٢٢١)، تاج العروس (٦/ ٢٥٣)، التوقيف على مهمات التعاريف ص(٦٨١).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٧٨).

(٣) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص(٤٢١).

(٤) انظر: زاد المسير (٢/ ٣٧٢) ونقله عن المبرد.

(٥) انظر: المخصص في اللغة (٣/ ٣٠٧).

ويمكن صياغة ذلك في التعبير الآتي:

(منهج أهل السنة): طريقُ أهل السنة الواضحةُ البيّنةُ، التي سلكوها وساروا عليها، وأوضحوها وبيّنوها.

ب- تعريف (المنهج) اصطلاحاً:

يمكن أن يعرف المنهج اصطلاحاً بتعريفين؛ عام وخاص:

أما **التعريف العام**: فيقال: المنهج هو النشاط المنظم للإنسان في أي جانب من جوانب حياته[١].

وأما **التعريف الخاص**: فيقال فيه: الطريقة المنظمة في النظر والتفكير وتناول العلوم والمعارف، وهذا المعنى هو ما كان العلماء المسلمون يستخدمونه للتعبير عما يراد بالمنهج العلمي اليوم، فعلى سبيل المثال: استخدم أبو الوليد سليمان الباجي كلمة المنهاج في النطاق الخاص كما في عنوان كتابه المنهاج في ترتيب الحجاج بمعنى: الخطوات المنظمة المتبعة في الجدل والمناظرة والاستدلال، واستخدمها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (منهاج الاستقامة) حيث أراد بها الأسلوب الأمثل الذي تتحقق بالالتزام به الاستقامة والاعتدال في مسائل الاعتقاد والعمل والعبادة، أما كتابه منهاج السنة النبوية فقد استعملها بمعنى مسلك أهل السنة في قضية الإمامة بوجه خاص وفي مسائل أصول الدين بوجه عام[٢].

---

(١) المنهج السلفي تعريفه تاريخه مجالاته قواعده خصائصه ص(٢٢).

(٢) انظر: المرجع السابق ص(٢٢-٢٣).

وقيل: هو: « الطريق المؤدي إلى التعريف على الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والتي تهيمن على سير العقل وتحد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة »[١].

وقيل: « أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة »[٢].

وهذه التعريفات الاصطلاحية - مع تنّوع عباراتها - تتفق فيما بينها - في الغالب - على جملة أمور، هي:

١- أن المنهج: طريق أو وسيلة أو خُطَّة محدَّدة.

٢- أن هذه الطريق تشتمل على قواعد عامة، وخطوات وأفكار ذهنية، وإجراءات علمية، وأسس ضابطة.

٣- أن تلك القواعد والخطوات ونحوها مرسومة مُنَظَّمة ومنضبطة - في نفسها -، وهي أيضاً تهيمن على سير العقل وتحدِّد عملياته وتضبط أفكاره وتنظِّم خطواته.

٤- أن المقصود بكل ذلك هو: الوصول إلى غاية معيَّنة.

وعند تصوّر التعريف الاصطلاحي لـ (المنهج) ومشتملاته - مما سبق ذكره -؛ يظهر أن المراد بـ (منهج أهل السنة) اصطلاحاً: تلك الطريق

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٢٠).

(٢) مناهج وأساليب البحث العلمي ص(٣٣).

المحدَّدة المنضبطة المنتظمة - بما تشتمل عليه من قواعد عامة وأسس ضابطة وإجراءات علمية - التي سار عليها أهل السنة في مسألةٍ ما؛ تقريراً وإيضاحاً منهم لما جاء به الكتاب والسنة.

وبذلك تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لِـ (المنهج) واضحة جلية، وهي: أنها طريق مسلوكة واضحة بينة.

المطلب الثاني

التعريف بـ (النقض) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (النقض) لغة:

(النَّقْض): مصدر الفعل (نَقَضَ) الثلاثي المجرد، يقال: (نَقَضَه - يَنْقُضُه - نقضاً)، ومادته (النون والقاف والضاد): أصل صحيح يدلّ على نكْث شيء وانتثار عَقْدِه، وهو ضد الإبرام[١].

فـ (النَّقْض): إفساد ما أَبْرَمْتَ من حبل أو بناء أو عقدٍ بعد إحكامه[٢]، ونص عدد من أهل العلم على أن الأصل فيه: فَكّ وفَسْخ التركيب من المركَّبات الحسِّية وردّه إلى ما كان عليه أولاً[٣]، هذا هو المعنى العام، ثم ينصرف النقض إلى كل شيء بحسبه[٤]:

- فـ (نقَض البناء): هدمه[٥].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص(٨٢١).

(٢) انظر: العين (٥/ ٥٠)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، أصول السرخسي (٢/ ٢٠٨)، زاد المسير (١/ ٥٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٤٦).

(٣) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢).

(٤) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٥) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص(٧٢)، تاج العروس (١٩/ ٨٨).

- و(نَقْض الحبل): حَلّ بَرْئِه[١].

- و(نَقْض العهد): نكثه ونبذه وإفساده[٢] والإعراض عن المقام على أحكامه[٣].

- و(انتقض الجرح أو القرحة): فَسَد بعد التئامه أو بُرْئِه[٤].

- و(انتقض القوم على السلطان): خرجوا عليه وخلعوا طاعته[٥].

- و(تَنَاقَضَ القولان): تَدَافَعَا، كأن كل واحدٍ نَقَضَ الآخر[٦].

- و(في كلامه تناقض): إذا ناقض قولهُ الثاني الأولَ، وذلك إذا كان بعضُه يقتضي إبطالَ بعض، بأن يتكلَّم بما يَتَنَاقَض معناه (أي: يتخالف)[٧].

- و(المُنَاقَضَة في الشِّعر): أن ينقض الشاعر الآخر ما قاله الأول، والاسم منه: (النَّقِيضة)، وتجمع على (نَقَائِض)[٨].

---

(١) المصباح المنير ص(٣٢٠)، التبيان في تفسير غريب القرآن ص (٧٢).

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٥٦).

(٤) انظر: العين (٥/ ٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، المحيط في اللغة (٥/ ٢٥١)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧١)، المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٥) المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٦) المصباح المنير ص(٣٢٠).

(٧) انظر: المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٣٢٢)، مختار الصحاح ص(٢٨١)، المصباح المنير ص(٢٣٠)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

(٨) انظر: العين (٥/ ٥٠-٥١)، تهذيب اللغة (٨/ ٢٦٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤).

- و(ناقَضَه في الشيء - مُنَاقَضَةً - ونِقَاضاً): خالفه، و(ذَا نَقِيض ذا): إذا كان مُنَاقِضَه ومُخَالفَه، و(نقِيضك): مُخَالِفُك[١].

وعلى ضوء ما تقدم، فالمراد بـ(نَقْضِ الشُّبَه): إفسادها وإبطالها، وذلك ببيان وهائها وعدم صلاحيتها لأن تكون مُسْتَمْسَكاً لأهلها الذين ظنوا أنهم قد أحكموا بناءها أو أحكموا الاستدلال بها، وبهذا الإبطال تُرَدّ تلك الشبه إلى ما كانت عليه قبل أن يُتَمَسَّك بها، وهو كونها غير صالحة للاستدلال على ما استُدِلّ بها عليه.

ب- تعريف (النقض) اصطلاحاً:

تنوعّت العبارات في تعريف (النقض) اصطلاحاً، ومن تلك التعريفات:

١- « بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه في بعض من الصور، فإن وقع بمنع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال سمي نقضاً إجمالياً لأن حاصله يرجع إلى منع الشيء من مقدمات الدليل على الإجمال، وإن وقع بالمنع المجرد أو منع السند سمي نقضا تفصيليا لأنه منع مقدمة معينة »[٢].

٢- « تخلف الحكم رغم توفر العلة، وهذا يبطل كون العلةِ علةً »[٣].

---

(١) انظر: المحكم (٦/ ١٧٩)، تاج العروس (١٩/ ٩٤-٩٥).

(٢) التعريفات ص (٣١٥).

(٣) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

٣- « نقض الحكم: إبطاله أو إبطال العمل به »[1]، ومن أوجه ذلك: صدور الحكم مبنياً على خطأ في تطبيق قوانينه التي بُني عليها، أو مبنياً على تأويل غير سائغ، أو مشوباً بخطأ جوهري في إجراءات إطلاقه وإصداره، أو بطلان الحكم في نفسه[2].

٤- « إبطال دليله المعلل بعد تمامه متمسكا بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به؛ لاستلزامه فساداً مّا، أعم من أن يكون تخلف المدلول عن الدليل بأن يوجد الدليل في موضع ولم يوجد المدلول فيه، أو فسادا آخر مثل لزوم المحال على تقدير تحقق المدلول. وكما يطلق عليه اسم مطلق النقض كذلك يطلق عليه النقض المقيد بالإجمال فيسمى نقضا إجمالياً لأن مرجعه إلى منع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال »[3].

٥- « تخلُّف الحكم عن الدليل »[4].

٦- « استدلال يرمي إلى إثبات أي دعوى باطلة[5]. وهو أزيد من الاعتراض الذي يكتفي بإثارة إشكالات، في حين أن النقض يرفض الدعوى رفضاً باتاً »[6].

---

(١) معجم لغة الفقهاء ص(٤٨٦).

(٢) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٧).

(٣) دستور العلماء (٣/ ٢٨٩).

(٤) مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص(٧٨).

(٥) كذا، ولعل الصواب: إثبات عدم صحة أي دعوى باطلة.

(٦) المعجم الفلسفي ص(٢٠٥).

٧- « إبداء العلة بدون الحكم «أي: أن لا تكون العلّة مطابقة للحكم »[١].

٨- « ادعاء بطلان المعلَّل مع إقامته الدليل على دعوى بطلانه، وذلك إما بتخلف المدلول عن الدليل، بمعنى: أن الدليل يكون موجوداً أو المدلول ليس بموجود، فيكون الدليل جارياً على مُدَّعىً آخر غير المدَّعى الذي أقامه عليه المعلِّل أو بسبب استلزامه المحال »[٢].

ويظهر لي - والله أعلم - أن كل تعريف من هذه التعريفات تناول جانباً أو أكثر مما يشمله مصطلح (النقض)؛ وذلك لاختلاف العلم الذي ورد فيه هذا المصطلح وأُريد بيان تعريفه الاصطلاحي فيه، ومن ثَمّ كان التعريف لـِ (النقضِ) بحسب العلم الذي عُرِّف به فيه.

والمراد في هذا البحث: هو ما يشمل كل الصور التي ذُكرت في التعريفات السابقة، وكذلك غيرها من الصور مما لم يذكر فيها؛ مما يراد به إبطال الشُّبهة وبيان فسادها.

وبذلك تظهر العلاقة واضحةً بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي لـ(النقض).

---

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٣٧) مع هامش رقم (٨). وعبَّر عن ذلك العلامة الشنقيطي بقوله: «وجود الوصف الذي هو العلة مع تخلف حكم العلة عنها» آداب البحث والمناظرة (٢/ ١٠٥). وشرحه العلامة ابن بدران بقوله: «مثاله: أن يُقال في مسألة النباش سرق نصاباً كاملاً من حرز مثله فيجب عليه القطع كسارق مال الحي، فيُقال: هذا ينتقض بالوالد يسرق مال ولده، وصاحب الدين يسرق مال مديونه، فإن الوصف موجود فيهما ولا يُقطَعان، ففي هذا المثال أُبْدِيت العلة لكن الحكم لم يترتّب عليها». نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (٢/ ٣١٣) هامش(٢).

(٢) آداب البحث والمناظرة (٢/ ٦٥).

المبحث الثاني
التعريف بـ (أهل السنة)

المطلب الأول
التعريف بِـ (أهل السنة) لغة

كلمة (أهل السنة) مركَّب إضافي من جزئين:

١ - (أهل):

هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ أفادت - في بعض الأحيان - معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل - في الأصل -: من يجمعه وإياهم مسكن واحد، ثم تُجُوِّز به فقيل: (أهل الرجل): لمن يجمعه وإياهم نسب أو دين أو ما يجري مجراهما من صناعة وبلد، و(أهل الإسلام): من يجمعهم[١]، و(أهل المذهب): من يدين به، و(أهل البيت): سكانه، و(أهل الرجل): أخص الناس به، و(أهل كل نبي): أمته[٢].

٢ - (السنة):

(السنة): من الفعل: (سَنَّ)، وهذا الأصل (السين والنون) أصل واحد مطّرد، وهو جريان الشيء واطّراده في سهولة.

والأصل: قولهم: (سَنَنْت - الماءَ على وجهه -، أَسُنُّه، سَنّاً): إذا أرسلته إرسالاً وصببته صبّاً سهلا، ثم اشتق منه فيقال: (جاءت الريح سَنَاسِن): إذا

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٩٦).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ٢٩).

جاءت على طريقة واحدة.

ومما اشتق منه: (السُّنة)، وهي: السيرة والطريقة حسنةً كانت أو قبيحة، محمودةً كانت أو مذمومة. وقيل: (السنة): الطريقة المحمودة المستقيمة - أي: أنها خاصة بالسيرة الحسنة -[١].

والراجح هو الأول؛ لقوله ﷺ: « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها »[٢].

وإذا كان ذلك كذلك؛ فيُعرَف المراد بالسنة مدحاً أو ذمّاً من سياق الكلام، وذلك إما بالإضافة إلى ممدوح أو مذموم، وإما بالوصف كالحديث السابق[٣]، وإما بـ« أل » العهدية، وإما بغير ذلك.

و(أل) في (السنة) - هنا - للعهد الذهني، فليس المراد أيُّ سنة، ولا سنة أيّ أحد، وإنما المراد: سنة معينة معهودة في الذهن، وهي سنة النبي ﷺ.

ومن خلال ما تقدم ينتج أن التعريف اللغوي لـ (أهل السنة) هو: الأمة المختصون من بين سائر الأمة المحمدية (أمة الإجابة) بالطريقة المحمودة المستقيمة التي كان عليها النبي ﷺ، وأكثرهم تمسكاً بها واتباعاً لها قولاً وعملاً واعتقادا[٤].

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٦٠-٦١)، لسان العرب (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، المصباح المنير ص(١٥٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤-٧٠٦) رقم (١٠١٧)، و(٤/ ٢٠٥٩- ٢٠٦٠) رقم (١٠١٧).

(٣) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٢).

(٤) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٦). وانظر: توضيح الكافية الشافية (٣/ ٤١٥) - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي -.

المطلب الثاني
التعريف بِـ (أهل السنة) اصطلاحاً

أولاً- التعريف بِ (السنة) اصطلاحاً:

يختلف تعريف (السنة) في الاصطلاح باختلاف نوع العلم الذي يُعَرَّف بالسنة فيه، وذلك أن أهل كل علم يتعاملون مع السنة ويُعنون بها بحسب علاقتها بذلك العلم.

فالسنة في اصطلاح المحدثين: ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها(١). وذلك أنهم عُنوا بنقل كل ما كان عليه ﷺ في أحواله كلها، يقظةً ومناماً حركةً وسكونا، أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد(٢).

وفي اصطلاح الأصوليين: ما صدر عن الرسول ﷺ - غير القرآن - من قول أو فعل أو تقرير(٣). وذلك أنهم عُنوا بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدرا أو دليلا، فعُنوا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تُثبِت الأحكام وتقررها(٤).

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٦-٧، ٩-١١)، فتح المغيث (١/ ٨-٩).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٧٨)، الموافقات (٤/ ٦).

(٤) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٨).

وفي اصطلاح الفقهاء: ما ثبت عنه ﷺ من حكم هو دون الواجب(١). وذلك أنهم عُنوا بالبحث عن حكم الشرع في أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إباحة أو غير ذلك(٢).

وتطلق السنة في عرف كثير من السلف في باب الاتباع وترك الابتداع ولزوم الصراط المستقيم على ما يقابل البدعة، فيقال: (فلان على سنة) إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا. ويقال: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ذلك.

وكأن هذا الإطلاق إنما اعتُبِر فيه عمل صاحِب الشريعة، فأُطلِق عليه لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب(٣).

فالسنة بهذا الإطلاق بمعنى الدين، وهي شاملة لكل ما شرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال(٤).

ولذا فإنها تُعَرَّف بِـ: ما كان عليه رسول الله ﷺ اعتقادا واقتصادا وقولا وعملا، وتلقاه عنه الصحابة، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة(٥).

والسنة - بهذا الاعتبار والإطلاق - هي الحق (الأحاديث الصحيحة) دون

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه (١/ ١٦٦).

(٢) انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٩).

(٣) انظر: الموافقات (٤/ ٤).

(٤) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠)(١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨) (٥/ ١١١)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٧-٤٥٨).

الباطل (الأحاديث الموضوعة)، وهذا أصل عظيم لأهل الإسلام عموماً، ولمن يدعي السنة خصوصاً، فيجب التفريق بين ما ثبت منها وما عُلِم أنه كذب، فإن طائفة ممن ينتسب إلى السنة ويعظم السنة والشرع ويظن أنه معتصم بالكتاب والسنة قد يجمع أحاديث وردت في باب من أبواب الدين كالصفات - مثلاً -، وتلك الأحاديث منها ما هو كذب معلوم أو إلى الكذب أقرب، ومنها ما هو إلى الصحة أقرب، ومنها ما هو متردد، ثم يجعل مدلول تلك الأحاديث جميعا من الدين، ويصنّف فيه مصنفات، وقد يكفّر من يخالفه فيه[١].

كما أن السنة بهذا الإطلاق شاملة لكل ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله ورسوله، سواء فعله رسول الله ﷺ أو فُعِل على زمانه، أو لم يفعله ولم يُفعَل على زمانه؛ لعدم المقتضي لفعله حينئذ أو وجود المانع منه، فإذا ثبت أنه ﷺ أَمَرَ به أو استحبه أو عُلِم بالأدلة الشرعية الأمرُ به فهو من السنة حتى لو لم يُفعَل إلا بعد وفاته ﷺ كإجلاء اليهود من جزيرة العرب، وقتال الخوارج[٢] المارقين، وكما جمع الصحابة القرآن في المصحف، وكما داوموا على قيام

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧).

(٢) الخوارج: جمع خارج، والمراد بهم: الطائفة التي خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم تفرقت بعد ذلك إلى طوائف كثيرة، يجمعهم: القول بتكفير علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان والحَكَمين رضي الله عنهم، والقول بالخروج على الإمام الجائر، والحكم بكفر صاحب الكبيرة في الدنيا، وتخليده في النار في الآخرة. ويلحق بهم كل من تبنى مذهبهم وخرج على أئمة المسلمين باللسان أو السنان في كل عصر ومصر. انظر: مقالات الإسلاميين ص(٨٦)، الفرق بين الفرق ص(٥٥)، الملل والنحل (١/ ١١٤) وما بعدها.

رمضان في المسجد جماعة[١].

وهذا المعنى العام الشامل للسنة قد يُستعمَل في بعض أفراده: فقد يُراد به ما سنّه وشرعه رسول الله ﷺ من العقائد، وقد يُراد به ما سنّه وشرعه من العمل.

والمعنى الأول - أعني: العقائد - هو الذي عناه عدد من أئمة أهل السنة والجماعة الذين سموا مصنفاتهم باسم (السنة)، فإنهم يقصدون العقائد التي يعتقدها أهل السنة؛ ليميزوا بين عقيدة أهل السنة وعقيدة أهل البدعة[٢].

ثانياً- إطلاقات لفظ (أهل السنة):

يُطلَق هذا اللفظ ويراد به أحد معنيين:

الأول: يطلق على ما يقابل الرافضة[٣]، فيقال: (هذا سُنِّيّ) أي: ليس برافضي، فيدخل في أهل السنة - بهذا المعنى -: جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام ممن يُثبِت خلافة الخلفاء الثلاثة.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧-١٠٨) (٢١/ ٣١٧-٣١٩) (٢٣/ ١٣٣) (٣١/ ٣٦-٣٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٦-٣٠٧)(٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠)، ووسطية أهل السنة بين الفرق ص (٣٣-٤٠).

(٣) عَلَم على تلك الطائفة التي ترفض إمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتبرؤون منهما ومن أكثر الصحابة رضي الله عنهم، ويسبونهم، وينتقصونهم، ويزعمون أن الإمامة لعلي رضي الله عنه وذريته بالنص، وأن إمامة غيره باطلة، ورفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام بن عبد الملك لأنه لم يوافقهم على ذلك. انظر: منهاج السنّة النبوية (١/ ٣٤)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (١/ ٣٤٤).

وهذا المعنى هو المشهور عند جمهور العامة، وذلك لكون الرافضة أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، وأكثرهم مخالفة لمعاني القرآن والأحاديث النبوية، وأكثرهم قدحاً في سلف الأمة وأئمتها، وطعناً في جمهور الأمة من جميع الطوائف[١].

الثاني: يطلق على ما يقابل أهل البدع والأهواء، فيكون المراد: أهل السنة المحضة الخالصة من شوائب البدع والمحدَثات، ويخرج بذلك: جميع أهل الأهواء والبدع ممن خالف أهل السنة في أصل من أصول معتقدهم[٢].

ثالثاً- المراد بِ (أهل السنة):

لأهل العلم تعبيرات عديدة لبيان المعنى المراد من (أهل السنة) أو ما يبين معناه، ومنها:

١- قال أبو الحسين الملطي[٣]: « والذي عندي من ذلك: أن تلزم المنهج المستقيم وما نزل به التنزيل وسنة الرسول وما مضى عليه السلف الصالح، فعليك بالسنة والجماعة ترشد إن شاء الله »[٤].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦) (٤/ ١٥٥) (٢٨/ ٤٨٢).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص (٤٧).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي العسقلاني، أبو الحسين، مشهور بالثقة والإتقان، عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية، توفي سنة (٣٧٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، الأعلام (/ ٣١١).

(٤) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٤١).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية(١): « فمذهب أهل السنة والجماعة -وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم - »(٢).

وقال: « فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة »(٣).

وقال: « ...لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان »(٤).

وقال: « فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها، ومن دخل فيها كان من أهل الإسلام المحض، وهم أهل السنة والجماعة »(٥).

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، الإمام العالم العلم العلامة الفقيه الحافظ الزاهد العابد المجاهد القدوة شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، ولد سنة (٦٦١هـ)، سمع الحديث ثم اشتغل بالعلوم، وكان إماماً في التفسير والفقه والحديث والأصول والفروع والنحو واللغة والعلوم العقلية والنقلية، حتى أنه كان أعرف بالمذاهب من أتباع المذاهب أنفسهم، من مصنفاته: منهاج السنة ودرء تعارض العقل والنقل والنبوات والجواب الصحيح وغيرها، توفي سنة (٧٢٨هـ). البداية والنهاية (١٤/ ١٣٥-١٣٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٥٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٤٦).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ٣٧٥).

(٥) المصدر نفسه (١٩/ ١١٧). وانظر: (٣/ ١٥٧، ١٥٩) (٨/ ٤٤٩) (١٢/ ٤٧١) (١٥/ ٢٩٨) (١٧/ ٢٨-٢٩، ٣١٩) (٢٢/ ٣٦٠).

٣- وقال الحافظ ابن كثير[(١)]: « المتمسكون بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وبما كان عليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في قديم الدهر وحديثه »[(٢)].

وهذه النصوص - وإن كانت مختلفة الألفاظ والعبارات - متفقة في معناها ودلالتها، فأهل السنة - إذاً - هم:

١ - أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنهم تلقّوا عنه مباشرةً الدينَ الذي أنزله الله عليه، فهم أعرف هذه الأمة بسنة نبيهم وأتبع لها ممن جاء بعدهم.

٢- التابعون لهم بإحسان ممن تمسك بكتاب الله وسنة نبيه وما اتفق عليه الصحابة، واجتمعوا على ذلك، ولم يخالفوا في شيء من أصوله. ويدخل في ذلك عوام المسلمين المقتدون بهم[(٣)].

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء، الإمام المفتي المحدث البارع، فقيه متفنن، محدث متقن، مفسر نقال، ولد سنة (٧٠٠هـ) أو بعدها بيسير، نشأ بدمشق، واشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله، ولازم المزي وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتحن لسببه، وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة، سارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع بها الناس بعد وفاته، ومنها: البداية والنهاية واختصار علوم الحديث لابن الصلاح وغيرهما، وكان قد أضر في أواخر عمره، توفي سنة (٧٧٤). انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٣٤).

(٣) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق ص(٤٨)، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ٣٨).

المبحث الثالث

التعريف بـ (الشبهة)، ومشروعية نقضها، وفضله، وشروطه

المطلب الأول

التعريف بِـ (الشبهة) لغةً واصطلاحاً

أ- تعريف (الشبهة) لغة:

(الشُّبْهَة): اسم من الفعل (أَشْبَه)، أو بمعنى اسم الفاعل (بمعنى: مُشَبِّهة أو مُشْبِهَة أو مُشْتَبِهة)، أو بمعنى اسم المفعول (بمعنى: مُشَبَّهة أو مُشْبَهة أو مُشْتَبَهة)؛ من الفعل الثلاثي المزيد (أَشْبَهَ) أو (شَبَّه) أو (اشْتَبَه).

وأصل مادتها: (الشين والباء والهاء)، وهذه المادة « أصل واحد يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً »[١]، و« حقيقتها في المماثلة من جهة الكيفية كاللون والطعم وكالعدالة والظلم »[٢].

واستعمالات هذه المادة في اللغة عديدة، منها:

١ - المُماثَلَة:

فـ(الشِّبْه) و(الشَّبَه) و(الشَّبيه): المِثْل[٣]، والجمع (أَشْبَاه)[٤]، و(المُتَشَابهات):

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٣).

(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١، ٤١٢).

(٤) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

المتماثلات[١]، و(التشبيه): التمثيل[٢]، و(شَابَهَه) و(أَشْبَهَه): ماثله[٣]، و(تَشَابَه) الشيئان و(اشْتَبَها): أَشْبَه كلٌّ واحد منهما صاحبَه[٤]، و(الشُّبْهة): المِثْل، يقال: « فيه شُبَهة منه » أي: شَبَه[٥].

٢ - المساواة:

فـ (التَّشَابُه): الاستواء، يقال: « تَشَابَهَت الآيات » أي: تَسَاوَتْ[٦]، و(شَبَّه): و(شَبَّه): إذا ساوى بين شيء وشيء[٧].

٣- الالتباس:

فـ (الشُّبْهَة): الالتباس[٨]، يقال: « اشْتَبَهَت الأمور وتَشَابَهَت »: اِلْتَبَسَت فلم تتميّز ولم تظهر[٩]، و « شَبَّهْتُه عليه تشبيهاً »: مِثْلُ: « لَبَّسْتُه عليه تلبيساً » وزناً ومعنى[١٠]، و « أمور مُشْتَبِهَة ومُشَبَّهَة »: مُلْتَبِسة[١١].

---

(١) مختار الصحاح ص(٣٥٤).

(٢) السابق ص(٣٥٤).

(٣) المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٥) المحكم (٤/ ١٣٩).

(٦) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).

(٧) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).

(٨) مختار الصحاح ص(٣٥٤).

(٩) انظر: المصباح المنير ص(١٥٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(١٠) المصباح المنير ص(١٥٩).

(١١) تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

٤- الخَلْط:

يقال: « شَبَّهَ عليه » أي: خلط عليه الأمرَ حتى اشتبه بغيره[١]، و « اشتبه الأمرُ »: اختلط[٢].

٥- الإشكال:

ف (المُشْتَبِهات) من الأمور و (المُشَبِّهات): المُشْكِلات[٣]، و « شَبَّهَ الشيءُ »: أَشْكَلَ[٤].

وتُجْمَع (الشُبْهَة) على (شُبَه) و (شُبُهات)[٥]، ويُوصَف بها المذكَّر والمؤنّث، والمؤنّث، فيُقال: « هذا شُبْهة » و« هذه شُبْهَة »؛ لأن التأنيث إذا كان غير مرتَّب على التذكير يجوز في مِثْله التذكير والتأنيث، إذ لا يُقال: (شُبْه) - في التذكير- ثم (شُبْهة) - في التأنيث -[٦].

وعلى ضوء ما تقدّم؛ فمعنى (الشُّبْهة) في اللغة: ما كان فيه شَبَه بغيره ومماثلة له في صفة من صفاته حتى جعله ذلك مُلْتَبِساً مُشْكِلاً مُخْتَلِطاً.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، تاج العروس (٣٦/ ٤١٢).

(٢) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩).

(٣) تهذيب اللغة (٦/ ٥٩)، المحيط (٣/ ٣٩٦)، المحكم (٤/ ١٣٩)، معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣)، تاج العروس (٣٦/ ٤١١).

(٤) تاج العروس (٣٦/ ٤١٣).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٥٨)، المصباح المنير ص (١٥٩).

(٦) انظر: دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

أ- تعريف (الشُّبْهَة) اصطلاحاً:

لأهل العلم عدَّة تعريفات للشبهة اصطلاحاً، منها:

١ - « ما به يشتبه ويلتبس أمرٌ بأمر »[١].

٢ - ما التبس أمره؛ فلا يُدرى أحق هو أم باطل[٢].

٣ - « ما يشبه الشيء الثابت، وليس بثابت في نفس الأمر »[٢].

٤ - « مشابهة الحق للباطل، والباطل للحق؛ من وجهٍ إذا حُقِّق النظر فيه ذَهَب »[٣].

٥ - « ما يشتبه فيها الحق والباطل حتى تشتبه على بعض الناس »[٤].

٦ - « الظن المشتبه بالعلم »[٥].

ويُلحَظ من مجموع هذه التعريفات أن تعريف (الشبهة) يشتمل على جوانب ثلاثة:

الأول: ما قام في نفس صاحب الشبهة (مبتدعها أو معتنقها) من الظن الفاسد الذي اشتبه عنده بالعلم، فإنه لا ينظر إلى الدليل أو المسألة أو الشبهة نظر من يريد الحق ويجتهد في معرفته واعتقاده ويسلك المسلك الصحيح

---

(١) دستور العلماء (٢/ ١٤٢).

(٢) انظر: القاموس الفقهي ص(١٨٩).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

(٤) التدمرية - ضمن: مجموع الفتاوى - (٣/ ٦٢).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف ص(٤٢٢).

لبلوغه، وإنما ينظر إلى ذلك أو إلى ما ظنّه هو دلالة وعلماً بناءً على ما قام في نفسه هو من الظنّ أو الاعتقاد، وذلك الظن والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة وليس المنظور إليه.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له عدة فوائد، منها:

١- أن الكتاب العزيز والسنة الشريفة الصحيحة فيهما الشفاء والهدى والنور، وأن جميع ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة من نصوص الكتاب والسنة على باطلهم وبدعهم فإنما مردّ ذلك هو ما قام في نفوسهم من الظن الفاسد والاعتقاد الباطل، وليس لكون تلك النصوص الشريفة فيها دلالة على ذلك الباطل المُسْتَدَلّ عليه.

٢- إيمان المسلم المتّبع للكتاب والسنة بأن كل ما خالفهما أو أُورِد عليهما من الشُّبَه فهو باطل؛ لأن منبعه ظن فاسد واعتقاد باطل وهوى مذموم، وهذا يورثه يقيناً بالحق وحُبًّا له وتمسّكاً به، ويُكْسِبه حصانة عن الباطل.

٣- أن الشبهات لا يبتدئها ويفتعلها ويختلقها أهل العلم المتّبعون للكتاب والسنة؛ لأن الحقّ هو شعارهم ودثارهم، والكتاب والسنة هما دليلهم وهاديهم، ومن كان كذلك فهو لا يتكلّم إلا بعلم صحيح أو اجتهاد شرعي سائغ، وهذا يفيد المسلمَ الحذرَ مِن كل مَن يورِد الشُّبَه ويقرِّر ما يخالف الكتاب والسنة، فيبتعد عنه وعن اتّباعه والتأثر بمقالته، ويلزم ركاب أهل العلم الراسخين المتّبعين.

الثاني: ما يقع ويحصل بسببه الاشتباه والالتباس، فإن الحق عليه دليل بَيِّن واضح، والباطل المحض لا يشتبه على أحد، بل لابد أن يُشاب بشيء من الحق، فالشبه لا تكون حقاً محضاً موافقاً للسنة ولا باطلاً محضاً لا حقّ

فيها، إذ لو كانت كذلك لم يشتبه ويلتبس فيها الحقُّ بالباطل والباطلُ بالحق، ولم يَشتبه حالها وأمرها ومضمونها على الناس، ولكنها تشتمل على حقٍّ ما، فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل، إما مخطئاً غالطاً، وإما متعمداً لنفاق فيه وإلحاد(١).

من فوائد وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة ما يأتي:

١- صيانة المسلم عن قبول الشبهة والاغترار بها والانسياق خلفها لمجرد ما تشتمل عليه من حق.

٢- أن دفع الشبهة وردّها إنما يكون متوجِّهاً إلى ما اشتملت عليه من الباطل لا إلى ما فيها من الحق.

٣- إدراك خطورة البدع والشبهات والحذر منها أشد الحذر، « فإنها تُلْبِس ثوبَ الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حسن ظاهر، فينظر الناظر فيما أُلْبِسَتْه من اللباس فيعتقد صحتها »(٢)، وينخدع بذلك ويغتر به، فاقتضى ذلك أن يحتاط المسلم لدينه وينأى بنفسه وعقيدته عن مواطن البدع والشُّبَه.

الثالث: المسائل التي وقع فيها الاشتباه والالتباس بين الحق والباطل، وجُعلت شبهاً بالحق، فإن المسألة من مسائل العلم إذا أُورد عليها بعض الأدلة وشُبِّه الباطل فيها بالحق من جهة أن الباطل له دليل وله برهان؛

---

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ١٦٧)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤٠).

صارت هذه المسألة إذا عورض بها الحقُّ شبهةً؛ لأنه يشتبه معها الحق، فيصبح الأمر بها ملتبساً غير واضح.

وتصوّر هذا الجانب في تعريف الشبهة له فوائد، منها:

١- العلم بأن كل ما عورض به الحق الذي جاء به الكتاب والسنة من الأدلة والمسائل فهو شبهة، فهو ليس دليلاً صحيحاً ولا حجة مقبولة - بَلْه أن يكون عِلماً وحقّاً -.

٢- عدم الاغترار بمن يأتي بالأدلة والحجج معارضاً بها الحقّ، بدعوى أن لديه علماً وحجةً؛ فإن حججهم داحضة، وأدلتهم شُبَه وزيغ وضلال.

وفي جميع هذه الجوانب الثلاثة المعتبرة في تعريف الشبهة تظهر العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي ظاهرة بارزة، ففيها جميعاً يظهر سبب تسمية الشبهة بذلك، وهو:

١- اشتباه الحق بالباطل فيها، وأن الأمر يشتبه على الناظر فيها، بحيث لا يتميز له الحق من الباطل لما بينهما من التشابه.

٢- وفيها مساواة لها بالحق أو مساواة الباطل فيها بالحق.

٣- وفيها لبس الباطل بلباس الحق، والتباس الباطل فيها بالحق، والتباس أمرها على الناظر فيها.

٤- وفيها اختلاط بين الحق والباطل، وهي مختلطة على من ينظر فيها فلا يتبيّن له باطلها من حقها.

٥- وهي بذلك كله مُشْكِلَة مُعْضِلة لا يتبيّنها كثير من الناس.

المطلب الثاني
أسباب الشُّبَه واتباعها، وبيان أهلها

أنزل الله كتابه القرآن الكريم هدىً للناس وبيّناتٍ من الهدى والفرقان، وجعله تبياناً لكل شيء، وما فَرّط فيه من شيء، وأمر رسوله وخيرته من خلقه محمداً ﷺ أن يبيّنه للناس، فما ترك رسول الله ﷺ خيراً إلا بيّنه وأمر به ورغّب فيه، ولا شراً إلا بيّنه ونهى عنه وحذّر منه، وما قُبض ﷺ حتى تركنا على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وقد أكمل الله لأمته الدين وأتمّ عليهم النعمة.

وكان المسلمون في حياته ﷺ وبعد مماته على سنَن واحد: يؤمنون بالكتاب والسنة، ويهتدون بهما، ويتبعونهما، ويتمسّكون بهما عاضّين عليهما بالنواجذ، فكانوا مجتمعين على ذلك، عالمين بالحق الذي جاء به محمد ﷺ مُحِبِّين له، وعالمين بما يخالفه مبغضين له.

ثم ظهر الضلال عن الهدْي السليم، والانحراف عن صراط الله المستقيم، فأخذ فئام من الناس ذات اليمين وذات الشمال، واختطّوا لأنفسهم سُبُلاً واتخذوا مناهج ما أنزل الله بها من سلطان، فضلّوا وأضلّوا.

وكان من أعظم أسباب ذلك الضلال والانحراف هو تلك الشُّبه المُلَبّسة لباس الحق، الملتبسة على غير أهل العلم، التي أُنْشِئت وبُثَّتْ بين المسلمين، فوجدت من يتّبعها ويعتقد بما فيها من الباطل.

فـ (الشُّبَه) لها أسبابٌ أنشأتها وأوجدتها، ولها أسباب جعلت مِن الناس مَن يتبعها وينساق خلفها، ولأهلها صفات وعلامات.

ونشأة الشُّبه ووجودها - وكذا اتّباعها والتأثر بها - لها سببٌ عام جامع، هو الذي تتفرّع عنه وتنبثق منه الأسباب أخرى، وهو: الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به.

وبيانه: أن الصلاح والخير - بكل أصنافه وأنواعه - والسعادة والهدى إنما تحصل بسبب توحيد الله وعبادته وطاعة رسوله ﷺ، والفساد والشرّ - بكل صوره وأشكاله - والشقاء والضلال إنما تكون بسبب الدعوة إلى غير الله ومخالفة الرسول ﷺ والجهل بما جاء به. ومن أنشأ شبهة أو اغترّ بها فهو إنما أُتِي من إحدى جهتين:

أولاهما: عدم علمه بما جاء به الرسول ﷺ، أو بما في الشبهة من الفساد والباطل والقُبح والمضرة والعاقبة السيئة.

وثانيتهما: عدم غِناه بالحق الذي جاء به الرسول ﷺ، فيعتاض عنه بالباطل، ويكون لنفسه حَظٌّ في إيجاد الشبهة أو اتباعها مما يَعُدُّه هو منفعةً لنفسه أو دفعَ مضرّة عنها.

فما من أحدٍ وقع في شبهةٍ - إنشاءً أو اتّباعاً - إلا وقد قام في نفسه شيء من ذلك[1].

---

(١) قَرَّر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم أتمَّ تقرير، فانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٤٠، ٢٣٧، ٤٦٨) (١٤/ ٢٢-٢٤، ٢٨٧-٢٩٤) (١٥/ ٢٤-٢٥، ٩٣، ٢٤٠-٢٤٥) (١٧/ ٤٣٢-٤٤٢،٤٣٩-٤٤٣) (٢٧/ ٩٠-٩١) (٢٨/ ١٤٢-١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢، ١٣٩) (٢/ ٨٤٩)، الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٠-٥١٣)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٨-٤٦٩)، إغاثة اللهفان (١/ ١٥٩).

وهذا المعنى الجامع تتفرّع عنه الأسباب الأخرى، وهي كما يأتي:

أولاً- أسباب الشُّبَه:

١- الجهل:

وهو أصل كل شرّ وفساد، وإليه تعود بقية الأسباب؛ فهو قطب رحاها.

والجهل - باعتبار متعلَّقه -: إما أن يكون جهلاً بالحق النافع في الكتاب والسنة، وإما أن يكون جهلاً بما في الشبهة من الفساد والعاقبة القبيحة، وإما أن يكون جهلاً من جهة عدم العمل بما علمه من الحق(١)، وبذلك يُعلَم أن كل من أنشأ شبهة فهو جاهل، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحج:٨-٩]، فهذه الآية ذكر الله فيها حال الدعاة إلى الضلال من رؤوس الكفر والبدع، ومع كونهم دعاةً فهم - كما أخبر الله عنهم - ليس عندهم فيما يدعون إليه من باطلهم أيُّ علم ولا دليل ولا برهان(٢)، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام:١١٩](٣)، وقال تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام:١٤٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٢، ٥٣٩-٥٤٠)، مدارج السالكين (١/ ٤٦٩-٤٧٠)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٣٦-١٣٧)، مفردات ألفاظ القرآن ص (٢٠٩).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) وقد قُرِئ قوله تعالى: (ليضلون) بفتح الياء وضَمّها، انظر: جامع البيان (٨/ ١٣).

وقال ﷺ: « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسُئِلوا، فأتوا بغير علمٍ، فضلوا وأضلوا » متفق عليه[١]. فجعل ﷺ سبب الضلال والإضلال هو الجهل.

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[٢]: « كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير، ويهرم الكبير، ويتخذها الناس سُنَّة، فإن غُيِّر منها شيءٌ قيل: غُيِّرت السنة »، قالوا: متى يكون ذلك يا أبا عبد الرحمن؟، قال: « إذا كَثُرت قُرَّاؤكم، وقَلَّتْ أمناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقَلَّت فقهاؤكم، والتُمست الدنيا بعمل الآخرة »[٣].

والجهل الموقع بصاحبه في إنشاء الشُّبهة وابتداعها أنواع، منها:

١ – الجهل بما جاء به الرسول ﷺ وبسنّته.

٢ – الجهل بما كان عليه أتباع محمد ﷺ - وفي مقدمتهم الصحابة رضي الله عنهم - من الحق.

٣– معرفة بعض الحق والتمسُّك به مع الجهل ببعضه الآخر والإعراض عنه.

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥٠) رقم (١٠٠)، ومسلم (٤/ ٢٠٥٨-٢٠٥٩) رقم (٢٦٧٣).

(٢) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أبو عبد الرحمن، سادِس من أسلم، وأول من جهر بالقرآن بمكة، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ وكان صاحب نعليه، وحدَّث عنه بالكثير، مات بالمدينة سنة (٣٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٢٣٣-٢٣٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنَّف (١١/ ٣٥٩) رقم (٢٠٧٤٢)، وابن أبي شيبة في المصنَّف (٧/ ٤٥٢) رقم (٣٧١٥٦).

٤- الجهل بالأدوات المؤدية إلى فهم الشريعة، ومن ذلك:

أ- الجهل بصحيح المنقول من سقيمه.

ب- الجهل باللغة التي جاء بها الكتاب والسنة.

جـ- الجهل بمراد الله ورسوله، من جهة تفسيرهما بغير ما تستحقان من التفسير[١].

وممّن نَصّ على أن الجهل سبب في وجود الشُّبَه وإنشائها:

١- الإمام أحمد، فقد قال في سياق ذكره لعدد من الآيات التي زعم الزنادقة أنها متناقضة -: « ... وكان عند من لا يعرف معناه ينقض بعضُه بعضاً »[٢].

٢- الإمام البخاري[٣]، وذلك في قوله: « ...فافترقوا على أنواع لا أحصيها من غير بَصَرٍ ولا تقليد يصحّ، فأضل بعضُهم بعضاً جهلاً بلا حجة أو ذكر إسناد »[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٣٧، ٤٥٠) (٨/ ٣٧)(١٢/ ١١٤، ١١٥، ٣٠٨-٣٠٩) (١٣/ ٢٢٧، ٣٩٤) (١٦/ ٢٤٥-٢٤٦، ٣٨٤-٣٨٥، ٥١٥) (١٧/ ٣٣٦) (١٩/ ٩٣-٩٤، ٩٩) (٢٢/ ٦٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٣١-١٣٢).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٦).

(٣) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة (١٩٤هـ)، سمع الحديث عن أكثر من ألف شيخ، كان من آيات الله في الحفظ والفقه وعلم العلل والرواة والجرح والتعديل، إماماً في السنة، صنّف الصحيح - وهو أصح كتاب بعد كتاب الله - والتاريخ الكبير وغيرها، توفي سنة (٢٥٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١-٤٧١).

(٤) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

ومِن أبرز مَن يمكن التمثيل به على أن جهله قاده إلى ابتداع الشُّبه في دين الله: الجهم بن صفوان رأس الجهمية(١)، فقد قال عنه عبد العزيز بن أبي سلمة(٢): « إن كلام جهمٍ صنعة بلا معنى، وبناء بلا أساس، ولم يُعَّد قطّ من أهل العلم »(٣).

٢- اتباع المتشابه:

وهذا قد جاء النص عليه في كتاب الله تبارك وتعالى في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

---

(١) هم أتباع الجهم بن صفوان من أهل خراسان إمام المعطلة، ورأس المبتدعة، قال عنه الإمام الذهبي: « الضال المبتدع رأس الجهمية...، زرع شرا عظيما »، ابتدع القول بخلق القرآن، ونفى عن الله جميع الصفات، وزعم أن العبد مجبور على فعله، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل فيه أهله، وأنكر كثيرا من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٦)، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام (٢/ ٩٨٥) وما بعدها.

(٢) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، أبو عبد الله، الفقيه، أحد الأعلام، كان نَزِهاً، صاحب سنّة، توفي سنة (١٦٤هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٥٨٧-٥٨٨).

(٣) خلق أفعال العباد ص (٣٢). وقال أبو معاذ خلف بن سليمان البلخي عن الجهم: « لم يكن له علم ولا مجالسة لأهل العلم ». وقد أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٨٠) رقم (٦٣٤-٦٣٥). معلّقاً عن ابن أبي حاتم، وذكره الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٣٩) - ط: دار الكتب العلمية - وقال: « وهذا صحيح عنه »، كما ذكر الحافظ ابن حجر أنه في كتابه الرد على الجهمية، فتح الباري (١٣/ ٣٤٥).

﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧]، فنصّت الآية الكريمة على أن أهل الشُّبه يتّبعون المتشابه، وأن ذلك من أبرز صفاتهم وعلاماتهم.

واتباع المتشابه الذي يؤدي إلى إيجاد الشُّبه واتباعها له صور عديدة، سيأتي ذكرها في هذا البحث - إن شاء الله -[١].

والمتشابه الذي يحصل بسبب اتباعِه ابتداعُ الشُّبه أنواع، منها:

١- المتشابه في القرآن والحديث، وهو ظاهر.

٢- المتشابه في كلام أهل العلم؛ بأن يستدلّ بقول مشتبه محتمل لأحد الأئمة من الصحابة فمن بعدهم دون النظر إلى ما يفسِّره من كلامه الآخر[٢].

٣- ابتداع أقوال وألفاظ مشتبهة تحتمل معاني متعدِّدة، ويكون ما فيها من الاشتباه في المعنى، والإجمال في اللفظ؛ يوجب تناولها بحق وباطل، فيشتبه ويلتبس ما فيها من الحق[٣].

٣- اتباع الهوى:

وهو من أعظم أسباب وجود الشُّبه وابتداعها، فإن من ابتدع شبهةً فهو إنما يتبع محبة نفسه وذوقها ووجْدها وهواها من غير علم، قال تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ﴾ [القصص:٥٠]، ولو اتّبع الحقَّ وأَمَّره على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة واهتدى، قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور:٥٤].

---

(١) انظر: ص(١٨٥).

(٢) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٨-١٢٩).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

وهذا السبب جاء النصّ عليه في كتاب الله تعالى، يقول سبحانه: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[آل عمران:٧]، فوصفهم الله بأن في قلوبهم زيغاً (أي: ضلالاً وميلاً عن الحق وانحرافاً عنه إلى الباطل)[١]، قال الإمام أحمد: « ...فادَّعى [يعني: الجهمي] كلمة من الكلام المتشابه يحتجّ بها من أراد أن يُلْحِد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »[٢].

٤- خديعة الناس والتلبيس عليهم:

وتندرج تحته عدة صور، منها:

أ- إيهام أهلِ الباطلِ الناسَ أنهم هم المعظمون لله، يقول الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشدّ الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[٢].

ب- مغالطة الناس بالشُّبه التي لا تبلغها عقولهم وفهومهم، يقول الإمام أحمد: « فيقع في نفس الجاهل من ذلك ما يميل به إلى قول الجهمي، وهذه المسألة من الجهمي من المغاليط »[٢]، ويقول الدارمي[٣]: « ...وأظهروا لهم

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٤٦).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٣) عثمان بن سعيد بن خالد التميمي الدارمي، أبو سعيد، الإمام العلامة الحافظ الناقد، ولد قبل المائتين بيسير، وطوّف الأقاليم في طلب الحديث، وفاق أهل زمانه، وكان لَهِجاً بالسنة بصيراً بالمناظرة إماماً في الحديث والفقه والأدب، توفي سنة (٢٨٠هـ). انظر: السير (١٣/ ٣١٩-٣٢٦).

أغلوطات من المسائل، وعمايات من الكلام، يغالطون بها أهل الإسلام »[١]، وقال أيضاً: « فاحذروا هؤلاء القوم على أنفسكم وأهليكم وأولادكم أن يفتنوكم أو يكفروا صدوركم بالمغاليط والأضاليل التي تشتبه على جُهّالكم »[٢].

بل وصل بهم الأمر إلى محاولة مغالطة الفقهاء أهل العلم والبصيرة، كما قال الدارمي: « فهذا الذي ادّعوا في أسماء الله أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها مِحَنهم، وأسّسوا بها ضلالتهم، غالطوا بها الأغمار والسفهاء، وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء، ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم لعلى يقين »[٣].

٥- تأثر المسلمين بأهل الضلال والكفر أو بدياناتهم أو معتقداتهم:

فقد تأثر فئام من المسلمين بمعتقدات أهل الكفر وعلومهم المنحرفة الفاسدة، فأدى ذلك إلى نشأة الشُّبَه في نفوسهم، فاعتقدوها وبثّوها بين المسلمين، وكان لذلك عدة صور، منها:

أ - أن طوائف من أهل الديانات الباطلة دخلوا في الإسلام رغبة فيه، لكنهم لم يبذلوا جهدهم فيما يجب عليهم معرفته من حقيقته وتفاصيله، ولا تخلصوا من جميع المعتقدات والأفكار التي كانوا يعتنقونها في دياناتهم السابقة، بل بقيت عندهم شوائب ورواسب منها، ثم إن هؤلاء أرادوا فهم الإسلام بحسب ما في نفوسهم من تلك المعتقدات والأفكار، فأدى ذلك إلى إدخال

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٣٥).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٥-١٦٦).

علوم فاسدة، وأفكار باطلة على المسلمين، وإلى نشأة الشبهات وإثارتها بينهم[١].

ب- مجاورة المسلمين لأهل الأديان الأخرى المتعددة، ومخالطتهم إياهم، واحتكاكهم بهم، وسماعهم لأقوالهم وأفكارهم وآرائهم، مع أن الواجب هو مفاصلتهم عقديًا، ومجانبة آرائهم، والحذر من الانبساط إليهم. وأدى ذلك إلى الإعجاب بما عليه أولئك إما كله أو بعضه، ومن ثم الأخذ به واعتقاده ونشره بين المسلمين[٢].

جـ - مجادلة بعض المسلمين - ممن لا علم عنده ولا بصيرة - لأهل الديانات الباطلة، مما يؤدي: إما إلى تأثر أولئك المسلمين بما يبثه أهل الباطل من شبه وشكوك ومعتقدات، ومن ثم نشرهم إياها بين المسلمين، وإما إلى انحرافهم - في أثناء المجادلة أو بعدها - إلى سبل مبتدعة، ثم دعوتهم غيرهم من المسلمين إليها، وإما إلى فتح الباب لأولئك المبطلين لنشر بدعهم وضلالهم بين المسلمين تحت ستار المناظرة والمجادلة[٣].

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص(١٢٠-١٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠-٢١) (١٥/ ١٥٠-١٥٥)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٣، ١٥)، وجوب لزوم الجماعة وترك التفرق ص(١٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠-٢٢) (٦/ ٥١) (١٠/ ٦٦-٦٧، ٦٩) (١٢/ ٣٥٠-٣٥١) (٢٧/ ٤٦٠-٤٦٤).

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧-١٩)، مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠، ٢٢) (٦/ ٥١) (١٥/ ١٥١-١٥٢) (٢٥/ ١٢٩- ١٣٠).

د- ترجمة كتب الفلاسفة(١) من المجوس(٢) والفرس والصابئين(٣) الروم والمشركين الهنود، وقد بلغت حركة الترجمة هذه - في هذه الأمة - ذروتها في عهد الخليفة العباسي المأمون، فإنه لما شغف بالعلوم القديمة استجلب إلى بلاد المسلمين شيئًا كثيرًا من كتب الروم والهند وغيرهم، وأقام من يعمل على تعريبها، وكان من ضمن تلك الكتب - إضافة إلى كتب العلوم الرياضية

---

(١) طوائف كانت قبل الإسلام، فمنهم الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع، ومنهم الذين أقروا بصانع قديم ولكنهم زعموا أن صنعه قديم معه وقالوا بقدم الصانع والمصنوع، ومنهم الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها وزعموا أن الفلك طبيعة خامسة وأنها لا تقبل الكون والفساد لا في الجملة ولا في التفصيل. انظر: الفرق بين الفرق ص(٣٤٦).

(٢) أثبتوا أصلين: (النور والظلمة)، وزعموا أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلي والظلمة محدثة، ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها: أمن النور حدثت أم من شيء آخر، وهم فرق: كيومرثية، وزروانية، وزردشتية. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٢-٣٤٢).

(٣) أهل نحلة من النحل التي كانت قبل الإسلام، مدار مذهبهم على التعصب للروحانيين، كانت تقول: إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا، ثم لما لم يتطرق للصابئة الاقتصارُ على الروحانيات البحتة والتقرب إليها بأعيانها والتلقي عنها بذواتها فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع وبعض الثوابت، فصابئة النبط والفرس والروم مفزعها السيارات، وصابئة الهند مفزعها الثوابت. انظر: الملل والنحل (١/ ٢٣٠-٢٣١) (٢/ ٤-٥).

والطبيعية ونحوها - كتب الفلسفة والمنطق، فأقبل طوائف من المسلمين على دراستها، فانتشرت مذاهب الفلاسفة في الناس، واشتهرت كتبهم بعامة الأمصار، وانجر على الإسلام وأهله من علوم الفلاسفة ما لا يوصف من البلاء والمحنة في الدين، وعظم بالفلسفة ضلال أهل البدع[1].

٦- محاربة الإسلام وأهله، والرغبة في القضاء عليه، وإيقاع الشك والريبة والضلال والكفر في قلوب المسلمين:

وهذا من أهم أسباب نشأة الشُّبه ووجودها بين أهل الإسلام، ويصوِّر ذلك الإمام الدارمي أبلغ تصوير فيقول: «فلم يزل رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله وإلى كتابه وكلامه سرا وجهرا، محتملا لما ناله من أذاهم صابرا عليه، حتى أظهره الله وأعزه وأنزل عليه نصره، فضرب وجوه العرب والعجم بالسيوف حتى ذلوا ودانوا، ودخلوا الإسلام طوعا وكرها، واستقاموا حياته وبعد وفاته، لا يجترئ كافر ولا منافق متعوِّذ بالإسلام أن يُظهِر ما في نفسه من الكفر وإنكار النبوة فَرَقاً من السيف وتخوُّفاً من الافتضاح، بل كانوا يتقلّبون مع المسلمين بغمّ، ويعيشون فيهم على رغم، دهرا من الدهر. وزمانا من الزمان...، ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين، حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء ودعا إلى البدع دعاة الضلال، فشدّ ذلك طمع كل متعوِّذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٤-٨٥) (٤/ ٢٠-٢١) (٥/ ٢٠-٢٢) (٩/ ٢٦٥-٢٦٦)، المواعظ والاعتبار(٢/ ٣٥٧)، تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ١٤-١٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - مقدمة المحقق - (١/ ٦٤-٦٥)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٤).

ووجدوا فرصة للكلام، فجَدّوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه، إذ وجدوا فرصتهم، وأحسوا من الرعاع جهلا ومن العلماء قلة، فنصبوا عندها الكفر للناس إماما بدعوتهم إليه، وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام؛ ليوقعوا في قلوبهم الشك ويلبّسوا عليهم أمرهم ويشككوهم في خالقهم »[١].

فهؤلاء اندسّوا بين صفوف أهل الإسلام، ولم يتمكنوا من إظهار كفرهم علانيةً ورَدّ الدين صراحةً؛ خوفاً من افتضاح أمرهم وانكشاف دخيلة نفوسهم وتعرضهم للقتل بسبب ذلك، فلجؤوا إلى الحيلة والمكر ببثّ الشبه، وأخفوا تكذيبهم نصوص الكتاب والسنة وعدم إيمانهم بها، ودسّوا السم في العسل، وأظهروا من الأقوال والمسائل ما يشتبه على الناس ويدفع عنهم تهمة الكفر ولا يوجب لهم القتل[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢١-٢٢).

(٢) انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٤-٢٦)، الفرق بين الفرق ص(٢٨٤ وما بعدها، ٢٩٣ وما بعدها)، الملل والنحل(١/ ١٧-١٨، ٢٣٦)، الفصل في الملل والأهواء والنحل(١/ ٢٢٩)(٢/ ٢٧٣-٢٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(١٢٤)، منهاج السنة (١/ ١٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤٢٨-٤٢٩، ٥١٨) (١٠/ ٦٩) (١٣/ ٢٦٢-٢٦٤) (١٦/ ٤١٥-٤١٧) (١٧/ ٣٩٣-٣٩٥، ٤٤٥-٤٤٩) (٢٧/ ١٦١-١٦٢) (٢٨/ ٤٣٤-٤٣٥) (٣٥/ ١٨٤)، المواعظ والاعتبار (٢/ ٣٦٢)، تاريخ الفرق الإسلامية للغرابي ص(٢٧)، مقدمة تحقيق الفرق بين الفرق للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ص(٤-٥)، مقدمة تحقيق مقالات الإسلاميين ص(١٠-١٧).

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشّنعة بما يقرّون في العلانية »[١].

وقال الدارمي: « ...وهذا أيضا من واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم، ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن، غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلا مخافة القتل والفضيحة، وهم عند أنفسهم بما وصف الله به فيه نفسه جاحدون، قد ناظرنا بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوصاً مفسَّرا »[٢].

وروى عن أبي الربيع الزهراني[٣] قال: « كان من هؤلاء الجهمية رجل، وكان الذي يظهر من رأيه الترفّض وانتحال حب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال رجل ممن يخالطه ويعرف مذهبه: قد علمت أنكم لا ترجعون إلى دين الإسلام ولا تعتقدونه، فما الذي حملكم على الترفّض وانتحال حب علي؟، قال: إذاً أصدقك، إنّا إن أظهرنا رأينا الذي نعتقده رمينا بالكفر والزندقة، وقد وجدنا أقواماً ينتحلون حب علي ويظهرونه، ثم يقعون بمن شاءوا ويعتقدون ما شاءوا ويقولون ما شاءوا، فنسبوا بذلك إلى الترفض والتشيع، فلم نر لمذهبنا أمرا ألطف من انتحال حب هذا الرجل ثم نقول ما شئنا ونعتقد ما شئنا ونقع

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

(٢) الرد على الجهمية ص(٢٤).

(٣) هو: سليمان بن داود، الأزدي العتكي الزهراني البصري، أبو الربيع، الإمام الحافظ المقرئ المحدث الكبير، أجمعوا على الاحتجاج به، وحدّث عنه الأئمة كأحمد والذهلي والبخاري ومسلم، توفي سنة (٢٣٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٦-٦٧٧).

بمن شئنا، فلأن يقال لنا رافضة أو شيعة أحب إلينا من أن يقال زنادقة كفار، وما عليّ عندنا أحسن حالا من غيره ممن نقع بهم »[١].

ثانياً- أسباب اتباع الشُّبَه:

١ - الجهل (ضعف العلم وقلة البصيرة):

وهذا أهم الأسباب وأقواها، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَـٰنٍ مَّرِيدٍ ﴾ [الحج:٣]، ولذا فإن الأئمة ينصّون على أن الشُّبَه إنما ينخدع بها ويتّبعها الجُهّال والضعفاء وأهل الغفلة ومن ليس من أهل العلم والبصيرة[٢].

ويقول ابن القيم[٣] - عمن ينقدح الشك في قلبه بأول عارضٍ من شبهة -: « هذا لضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب، بخلاف الراسخ في العلم...، والقلب يتوارده جيشان من

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٠٦-٢٠٧). وانظر: المصدر نفسه ص(٢١٢-٢١٥).

(٢) انظر - على سبيل المثال -: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٠٦، ١١٠)، الرد على الجهمية ص(١٣٥، ٢٠٣، ٢٠٧)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦، ٢٥٥، ٣٤٥).

(٣) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، ابن القيم، الإمام العلامة شمس الدين، ولد سنة (٦٩١هـ)، وسمع الحديث واشتغل بالعلم وبرع في علوم متعددة لا سيما علم التفسير والحديث والأصلين، ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن مات، من مؤلفاته: مدارج السالكين وإغاثة اللهفان ونظم الكافية الشافية وغيرها، توفي سنة (٧٥١هـ). انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

الباطل: جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل، فأيما قلب صغا إليها وركن إليها تشرّبها وامتلأ بها، فينضح لسانه وجوارحه بموجبها، فإن أشرب شبهات الباطل تفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والإيرادات، فيظن الجاهل أن ذلك لسعة علمه، وإنما ذلك من عدم علمه ويقينه »[١].

٢- ما في الشبهة من التباس واشتباه، وتمويه وخداع، واشتمالها على بعض الحق:

فإن الشُّبهة فيها تشبيهٌ للباطل بالحق، واشتباهٌ للحق بالباطل، فيكون الأمر فيها غير واضح لمن لم يكن من أهل العلم والبصيرة، فينظر إليها كثير من الناس ويرى ما أُلْبِسَتْه من لباس الحق فيعتقد صحتها[٢]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « لا يشتبه على الناس الباطل المحض، بل لابد من أن يُشَاب بشيء من الحق »[٣].

٣- الإصغاء إلى الشبهة والركون لها وإحسان الظن بأهلها:

وهذا مفتاح التأثر بالشبهة واتباعها والمقدِّمة لذلك، ولذلك جاءت الأدلة من الكتاب والسنة والأثر متضافرة على التحذير الشديد الأكيد من مجالسة أهل الباطل والركون إليهم والإصغاء لهم؛ « فإن الباطل له دهشة وروعة في أوله، فإذا ثبت له القلب رُد على عقبيه، والله يحب من عبده العلم والأناة، فلا

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠).

(٢) انظر: المصدر السابق ص(١٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧).

يعجل، بل يثبت حتى يعلم ويستيقن ما ورد عليه، ولا يعجل بأمر من قبل استحكامه »[١].

وذكر ابن القيم هنا نصيحة عظيمة النفع من شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: « وقال لي شيخ الإسلام رحمه الله - وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد -: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقرّ فيها، فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أشربت قلبك كل شبهة تمر عليها صار مقرّاً للشبهات - أو كما قال -. فما أعلم أني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك »[٢].

٤ – الأسباب التي سبق ذكرها في (أسباب الشبه):

فإن من أسباب اتباع الشبهات:

أ- اتباع المتشابه للبحث فيه عمّا يمكن أن يؤيد به صاحب الشبهة بدعته، أو يواجه به خصومه من أهل السنة، أو يوقع به الشك والريب والفتنة في قلوب الناس.

ب- اتباع هوى النفس والسعي وراء حظوظها، بما يشمله ذلك من نصرة نفسه أو مذهبه أو شيخه بالباطل، والمكابرة والعناد، وإظهار نفسه بمظهر العالم أو المحب للحق، فيتبع الشبه التي تحقِّق له ذلك.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٢).

(٢) المصدر السابق ص(١٤٠).

جـ - قبول عقيدةٍ فاسدة أو فكرٍ باطل متلقًّى عن أهل الكفر والضلال، فيجعل ذلك هو دينه ويبني عليه أصوله، ثم يتبع كل شبهة ينشر بها باطله ويقوِّي بها بدعته.

د- محاربة الإسلام وأهله بالخديعة والمكر، فإن أهلها يتّبعون الشُّبَه المبثوثة ويبذلون جهودهم لنشرها وتقويتها.

وبمعرفة أسباب وجود الشُّبه ونشأتها وابتداعها، وأسباب اتباعها وقبولها والتأثر بها؛ يُعرَف أهل الشُّبه وأصحابها، ويمكن إجمالهم في أربعة أصناف رئيسة هي:

١ - الجُهّال الذين ينشئون الشُّبه أو يتبعونها لضعف علمهم وقلة بصيرتهم.

٢- دعاة الضلال من أهل البدع والأهواء الذين يبتدعون الشبهات أو يتبعونها تقويةً لمذهبهم أو مواجهةً لخصومهم أو إخفاءً لحقيقة قولهم.

٣- أهل الكفر المتعوِّذون من القتل من المنافقين والزنادقة الذين يبتدعون الشُّبه أو يتبعونها لمحاربة الإسلام وأهله وإخفاء كفرهم وإلحادهم وبثّ الشك والفتنة في المسلمين وإخراجهم عن دينهم أو إضلالهم عن سنة نبيهم.

٤- أهل الكفر ممن يظهر العلم والمعرفة - كالمستشرقين - ثم يبتدعون شبهاً أو يتبعونها لتشويه الإسلام أو إضلال أهله وتشكيكهم في دينهم.

المطلب الثالث

مشروعية نقض الشُّبَه من الكتاب والسنة والأثر والإجماع

الشُّبَه فيها خروجٌ عن الصراط المستقيم، وعدولٌ عن الإسلام الذي ارتضاه الله لعباده، ورغبةٌ عن الشريعة التامّة الكاملة الجامعة لكل أصناف الخير والهدى، ومعارضةٌ لما جاء به الرسول ﷺ، وعدمُ انقيادٍ وقبولٍ وتسليمٍ للحق الثابت في الكتاب والسنة، وشذوذ عن جماعة المسلمين وإجماعهم.

وقد جاءت الأدلة متواترة من الكتاب والسنة والأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه وإبطالها، وأهمية ذلك في الدين، وأنه من أعظم الواجبات والقربات.

وفيما يأتي ذكر شيء من ذلك:

أ - أدلة الكتاب والسنة على مشروعية نقض الشُّبه[1]:

١- نصوص الأمر بطاعة الله ورسوله ووجوب الاعتصام بالكتاب والسنة:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾

---

(١) لعله يحسن التنبيه ههنا إلى أن هذه الأدلة قسمان: أدلة عامةٌ تدل بعمومها على مشروعية نقض الشُّبه، وهي الأدلة الأربعة الأولى، وأدلة تدلّ على ذلك صراحةً، وهي ما اشتمل عليه الدليلان الخامس والسادس.

[النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك، من يعِش منكم فسيرى اختلافاً كثيرا، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضّوا عليها بالنواجذ »[1].

فكما أن طاعة الله ورسوله والاعتصام بالكتاب والسنة يكونان باعتقاد الحق الذي في الكتاب والسنة والتمسك به والدعوة إليه؛ فإنهما يكونان كذلك برَدّ الباطل ودحره وبيان وهائه وزيفه، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

٢- نصوص الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة وأسبابها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران:١٠٣]، فقد فسّرها جمع من السلف والمفسرين بالجماعة[2]، وقوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾[الأنعام:١٥٩].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ٣١) رقم (٤٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٤٧-٦٤٨) برقم (٩٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٤/ ٣٠-٣١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ١٥٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٨٩).

وقوله ﷺ: « إن الله يرضى لكم ثلاثاً » فذكر منها: « وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا »(١). وقوله: « ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئٍ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم »(٢).

وإحداث الشُّبه واتباعها فيه خروج عن جماعة المسلمين، ومخالفة للحق الذي جاء به محمد ﷺ وكانت عليه الجماعة، وتفريق للدين ولصفوف المسلمين؛ ولذا، فإن نقض الشُّبهة وإبطالها من أعظم ما تُحارب به الفُرقة وأهلها، ومن أهم ما يعيد المسلمين إلى الجماعة ويحافظ عليها.

٣- نصوص الأمر بلزوم السنة، والنهي عن البدعة والتحذير منها ومن أهلها:

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠]، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام:٦٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٣٤٠) رقم (١٧١٥).

(٢) حديث ورد من طريق عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة، منها: ما أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٨٤) رقم (٢٣٠) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٤٤-٤٥).

وَٱلْكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[النساء:١٤٠] فقد فسرهما طائفة من السلف بأهل الأهواء والخصومات(١).

وقوله ﷺ: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ » متفق عليه(٢)، وفي رواية لمسلم: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ »(٣)، وقوله: « من رغب عن سنتي فليس مني »(٤).

فإحداث الشُّبه واتباعها خروج عن سنة النبي ﷺ، وابتداع ما لم يشرعه الله ورسوله، وفيها إيمان ببعض ما جاء به الرسول دون بعض، وعدم الأخذ به كلّه، وعدم الإذعان والتسليم والانقياد الكامل له، فمن أعظم ما يكون به لزوم السنة والحذر من البدعة وأهلها: نقض تلك الشُّبه والتحذير منها وأمر الناس بالإعراض عنها وعن أهلها.

٤- نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

ومنها: قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، وقوله: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾[التوبة:٧١].

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ٣٣٠) (٧/ ٢٢٩)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٤٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٥٩) رقم (٢٥٥٠) وعنده: « ما ليس فيه »، ومسلم (٣/ ١٣٤٣) رقم (١٧١٨).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٣٤٣-١٣٤٤)، وأخرجه البخاري معلقا مجزوما به (٢/ ٧٥٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٤٩) رقم (٤٧٧٦)، ومسلم (٢/ ١٠٢٠) رقم (١٤٠١).

وقوله ﷺ: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان »[١]، وقوله: « ما من نبّي بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمته حواريون[٢] وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف[٣] يقولون مالا يفعلون ويفعلون مالا يأمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »[٤].

وإحداث الشّبه واتباعها من المنكر الذي استقرّ قبحه وضرره ومخالفته للكتاب والسنة، فنقضها وإبطالها نهيٌ عن المنكر وتحذيرٌ منه وحماية لأهل الإسلام منه، وهو في الوقت نفسه أمر بالمعروف؛ لأنه أمر باتباع الكتاب والسنة ولزوم الجماعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأمر زجرهم وردعهم؟. فنعم، يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أظهر مقالة تخالف الكتاب والسنة؛ فإن ذلك من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه »[٥].

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٩) رقم (٤٩).

(٢) هم خلصاء الأنبياء وأصفياؤهم. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢٨).

(٣) جمع (خَلْف)، وهو الخالف بِشرّ. انظر: السابق.

(٤) أخرجه مسلم (١/ ٦٩–٧٠) رقم (٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٤).

٥- نقض الشُّبه من وظائف رسل الله وأنبيائه:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ ﴾ [النحل:٣٩]، وقال ﷻ: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥].

« ومن تأمل أحوال الرسل مع أممهم وجدهم كانوا قائمين بالإنكار عليهم أشد القيام حتى لقوا الله تعالى، وأوصوا من آمن بهم بالإنكار على من خالفهم »(١).

ومن أمثلة ما قام به رسل الله من نقض شبه أهل الكفر والباطل:

قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام مع قومه: ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴿٢٨﴾ وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ ۚ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا ۚ إِنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴿٢٩﴾ وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣٠﴾ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود:٢٧-٣٥].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ١٢٣).

وفي قصة إبراهيم عليه السلام مع الملك الظالم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾[البقرة:٢٥٨].

وفي قصة موسى عليه السلام مع فرعون: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴿٧٦﴾ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴿٨٠﴾ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾ وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس:٧٥-٨٢].

وفي محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٠٣﴾ إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾[النحل:١٠١-١٠٥].

٦- نصوص الكتاب والسنة في الرد على المخالفين وكشف باطلهم وشبههم:

ففي الكتاب والسنة آيات وأحاديث في الرد على المخالفين بمختلف أصنافهم من أهل الملل والنحل والضلال، وذلك بالرد على دعاواهم الكاذبة ونقض شبههم الباطلة، ومن ذلك:

١- قوله تعالى في اليهود والنصارى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَـٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّـٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة:١٨].

٢- وقوله في اليهود: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَآ أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ ٱلنَّارُ ۗ قُلْ قَدْ جَآءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِى بِٱلْبَيِّنَـٰتِ وَبِٱلَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:١٨٣].

٣- وقوله في النصارى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة:٧٣-٧٥].

٤- وقوله في المشركين: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل:٣٥-٣٦].

٥- وقوله في المنافقين: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ وَلِيَبْتَلِىَ ٱللَّهُ مَا فِى صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [آل عمران:١٥٤].

ب - الأدلة من الأثر والإجماع على مشروعية نقض الشُّبه:

أولاً: طبقة الصحابة رضي الله عنهم:

قام الصحابة رضي الله عنهم بما دلّت عليه النصوص السابقة خير قيامٍ وأتمّه وأحسنه، فحملوا راية حراسة الدين والدفاع عنه، فقاموا بواجب ردّ البدع والأهواء والشبهات، والدفع في نحورها وأعجازها؛ لنقضها وإبطالها ووأدها، فما ظهرت شبهة من الشُّبه إلا ردّوا عليها، ونقضوها، وكشفوا أسرارها، وهتكوا أستارها، وفضحوا أهلها، فلم تَقُم لها ولا لأهلها قائمة، فتزلزلت البدع ورقَّت، واندحرت وذلّت[١].

(١) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٣٠).

ومن نماذج نقض الصحابة للشُّبه:

١ - نقض البحر الحبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما شُبَهَ الخوارج:

فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال[1]: « لما اعتزلت الحروراء فكانوا في دارٍ على حِدَتهم فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين، أَبْرِد عن الصلاة لعلي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم...

قال: ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة... فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس، ما جاء بك؟ قلت: جئت أحدثكم عن أصحاب رسول الله ﷺ، عليهم نزل الوحي، وهم أعلم بتأويله...

قال: قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عم رسول الله ﷺ... وأصحاب رسول الله ﷺ معه؟.

قالوا: ننقم عليه ثلاثا، قال: قلت: وما هن؟.

قالوا: أولهن أنه حكَّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧].

---

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم رسول الله ﷺ وابن أخت أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما، حبر الأمة وترجمان القرآن، وكان يسمى بالبحر لكثرة علمه، ولد وبنو هاشم محاصرون بالشعب قبل الهجرة بثلاث، وتوفي النبي ﷺ وقد ناهز سن الاحتلام، دعا له النبي ﷺ بالفقه وتعلّم الحكمة والتأويل، وكان عمر رضي الله عنه يضمّه إلى مجلسه مع جِلة أصحاب رسول الله ﷺ، توفي بالطائف سنة ثمان وستين، وهو ابن إحدى وسبعين سنة. انظر: الإصابة (٤/ ١٤١-١٥٢).

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: وقاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، لئن كانوا كفارا لقد حلت له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم.

قال: قلت: وماذا؟، قالوا: محا نفسه من « أمير المؤمنين »، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قال: قلت: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم وحدثتكم من سنة نبيه ﷺ ما لا تنكرون أترجعون؟ قالوا: نعم.

قال: قلت: أما قولكم: « حكَّم الرجال في دين الله » فإن الله تعالى يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [المائدة:٩٥]. وقال في المرأة وزوجها: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[النساء:٣٥]. أنشدكم الله: أَحُكْمُ الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحق أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم، قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم: « إنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم » أَتَسْبُون أمَّكم عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟!، [فلئن فعلتم][1] فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام...، فأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أَيَّتَهما شئتم، أخرجت من هذه؟، قالوا: اللهم نعم.

---

(١) هذه الزيادة من مستدرك الحاكم.

قال: وأما قولكم: « محا نفسه من أمير المؤمنين» فإن رسول الله ﷺ دعا قريشا يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتابا فقال: اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله، فقال: والله إني لرسول الله حقا وإن كذبتموني، اكتب يا علي: محمد بن عبد الله، فرسول الله ﷺ كان أفضل من علي، أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم.

فرجع منهم عشرون ألفا، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا »[1].

٢- نقض عبد الله بن عمر رضي الله عنهما[2] شُبَه القدرية:

فلما سُئِل رضي الله عنه : إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفَّرون[3] العلم، ويزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمر أُنُف[4]؛ قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠ / ١٥٧-١٦٠)، والحاكم في المستدرك بنحوه (٢/ ١٦٤) وقال: « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه »، ووافقه الذهبي.

(٢) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، وأسلم مع أبيه وهاجر، وكان ممن استُصغِر يوم بدر وأحد، ثم شهد الخندق، يعدّ من المكثرين عن النبي ﷺ، وكان من أشدّ الصحابة تتبعاً لآثاره، مات سنة ثلاث وسبعين، وهو ابن سبع وثمانين سنة، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة (٤/ ١٨١ – ١٨٨).

(٣) أي: يتتبّعونه. شرح صحيح مسلم (١/ ١٥٦).

(٤) أي: مُستأنَف لم يسبق به قدَر ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه. انظر: المرجع السابق.

مثل أحد ذهبا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد...، فذكر الحديث، وفيه: قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره »[١].

٣- نقض عمران بن حصين رضي الله عنهما[٢] شبهة من أراد الاكتفاء بكتاب الله - بزعمه - دون النظر إلى السنة:

فقد كان عمران بن حصين رضي الله عنهما جالساً ومعه أصحابه، فذكروا عنده الشفاعة، فقال رجل من القوم: يا أبا نجيد، إنكم لتحدثوننا بأحاديث لم نجد لها أصلاً في القرآن، قال: فغضب عمران وقال للرجل: قرأت القرآن؟، قال: نعم، قال: فهل وجدت صلاة العشاء أربعاً ووجدت المغرب ثلاثاً والغداة ركعتين والظهر أربعاً والعصر أربعاً؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟، ألستم عنا أخذتموه وأخذنا عن نبي الله؟.

ووجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، وفي كل كذا شاةً كذا، وفي كل كذا بعيراً كذا، أوجدتم في القرآن هذا؟، قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا؟، أخذناه عن النبي ﷺ وأخذتموه عنا.

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٦-٣٨) رقم (٨).

(٢) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، أبو نُجَيد، أسلم عام خيبر - وقيل: أسلم قديماً -، وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، بعثه عمر رضي الله عنه إلى البصرة ليفقه أهلها، توفي سنة (٥٢هـ). انظر: الإصابة (٤/ ٧٠٥-٧٠٦).

وقال: وجدتم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، أوجدتم: فطوفوا سبعاً واركعوا ركعتين من خلف المقام؟، أوجدتم هذا في القرآن؟، فعمّن أخذتموه؟، ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله...[١].

ثانياً: طبقة التابعين والسلف الصالح:

ثم سار التابعون وتابعوهم على هدي الكتاب والسنة وعمل الصحابة رضي الله عنهم، فقاموا في وجوه أهل الأهواء والمراء والخصومات والشبهات، فكاسروهم بالقلم واللسان، وبيّنوا زيف بدعهم وشبهاتهم بأتمّ بيان، وجاهدوا وحذّروا ودافعوا وخاطبوا وألّفوا، فأخمدوا ثائر الفتن، وسكّنوا قائم الشبهات، وأقاموا سوق الكتاب والسنة[٢].

والآثار والأقوال الواردة عنهم في ذلك أكثر من أن تُحصَر، وأشهر من أن تُذكَر، ولا يكاد يخلو منها كتاب من كتب العقيدة المسنَدة، فأقتصر هنا على ذكر بعض الآثار الدالة على عناية السلف بذلك:

١- قال مفضل بن مهلهل[٣]: « لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه

---

(١) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٥-٢٦) والسياق له، والخطيب في الكفاية ص(١٥) وعنده في آخره: ثم قال عمران: « أي قوم، خذوا عنا، فإنكم - والله - إن لا تفعلوا لتضلُّنّ ».

(٢) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٣١).

(٣) هو: مفضَّل بن مُهَلْهَل، السعدي الكوفي، أبو عبد الرحمن، كان ثقة ثبتاً نبيلاً عابداً صاحب سنة وفضل وفقه، وكان من أقران الثوري، توفي سنة (١٦٧هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٤١).

يحدثك ببدعةٍ حَذِرْتَه وفررتَ منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنّة في بُدُوّ مجلسه ثم يُدخِل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك، فمتى تخرج من قلبك؟ »[١].

فهذا الأثر يبرز معرفة السلف بالطرق التي يسلكها أهل البدع لتلبيس باطلهم وإلقاء شبههم.

٢- وقال الإمام مالك: « كان ابن هرمز[٢] قليل الكلام، وكان يشدّ على أهل البدع، وكان أعلم الناس بما اختلفوا فيه من ذلك، وكذا كان عبد الرحمن ابن القاسم[٣] »[٤].

فهذان إمامان من أئمة السلف كانا عالمِيَن بما اختلف فيه أهل البدع وخالفوا فيه الحق. وهذا من أول ما ينبغي أن يكون عليه صاحب السنة الرادّ على الشُّبَه.

٣- ووُصِف عددٌ من أئمة السلف بأنهم كانوا يشهّرون بأهل البدع، ويذكرون مساوئهم وبلاياهم، ويفنّدون ضلالهم وشبهاتهم، ومنهم: عمر بن

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٤٤٤).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، المدني الأعرج، الإمام الحافظ الحجة المقرئ، توفي سنة (١١٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٦٩-٧٠).

(٣) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر بن أبي قحافة، أبو محمد، القرشي التيمي المدني، الفقيه الحجة الإمام، كان ثقة إماما ورعا كبير القدر، قال ابن عيينة: كان من أفضل أهل زمانه، توفي سنة (١٢٦هـ). انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٦).

(٤) مناقب الإمام مالك للزواوي ص(١٥٢)؛ نقلاً عن: إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء ص(٢٩).

هارون البلخي(١)، وعبد الله بن أبي حسان اليحصبي(٢)، وعثمان بن سعيد الدارمي(٣).

٤- وأرسل أسد بن موسى - المعروف بـ أسد السُّنَّة(٤) - رسالة إلى أسد ابن الفرات(٥)، وفيها: « اعلم - أي أخي - أن ما حملني على الكتاب إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك الله من إنصافك الناس وحسن حالك مما أظهرت من السنة وعيبك لأهل البدعة وكثرة ذكرك لهم وطعنك عليهم، فقمعهم الله بك، وشد بك ظهر أهل السنة، وقواك عليهم بإظهار عيبهم والطعن عليهم، فأذلهم الله بذلك، وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر - أي

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٥). وهو: عمر بن هارون بن يزيد، أبو حفص، الثقفي - مولاهم - البلخي، الإمام عالم خراسان المقرئ المحدث، كان من أهل السنة ومن الذابّين عن أهلها، توفي سنة (١٩٤هـ). انظر: تاريخ دمشق (٤٥/ ٣٦٤)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٦٧-٢٧٦).

(٢) انظر: الديباج المذهب ص(١٣٤). وهو: عبد الله بن أبي حسان (واسمه: يزيد بن عبد الرحمن وقيل: عبد الرحمن، ويقال: عبد الرحمن بن يزيد)، اليحصبي، من أشراف أفريقية، رحل إلى الإمام مالك فكان عنده مكرَّماً، توفي سنة (٢٢٦هـ). انظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص(١٣٣-١٣٤).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٢٢).

(٤) أسد بن موسى بن إبراهيم، أبو سعيد، القرشي الأموي المرواني المصري، أسد السنة، الإمام الحافظ الثقة ذو التصانيف، توفي سنة (٢١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٦٢-١٦٤).

(٥) أسد بن الفرات، أبو عبد الله، الحراني ثم المغربي، الإمام العلامة القاضي الأمير مقدَّم المجاهدين، توفي سنة (٢١٣هـ). انظر: السابق (١٠/ ٢٢٥-٢٢٨)

أخي- بثواب ذلك، واعتدّ به أفضل حسناتك من الصلاة والصيام والحج والجهاد، وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب الله وإحياء سنة رسوله؟...، وادع إلى السنة حتى يكون لك في ذلك ألفة وجماعة يقومون مقامك إن حدث بك حدث؛ فيكونون أئمة بعدك، فيكون لك ثواب ذلك إلى يوم القيامة كما جاء الأثر، فاعمل على بصيرة ونية وحسبة؛ فيرد الله بك المبتدع المفتون الزائغ الحائر، فتكون خلفا من نبيك ﷺ؛ فإنك لن تلقى الله بعملٍ يُشْبِهُه »[١].

ومن أظهر ما يُبرز عناية السلف بهذا الباب (نقض الشبه): تلك المؤلفات المتخصصة التي أُلِّفت في القرون الفاضلة لنقض الشُّبه وبيان زيفها وكشف عُوارها والتحذير منها ومن أهلها، ومنها: « الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد، « وخلق أفعال العباد » للبخاري، و « الرد على الجهمية » و« الرد على بشر المريسي » كلاهما للدارمي.

ثم توالت المصنفات من أهل السنة في هذا الباب، فمنها ما خُصِّص بأكمله لنقض شبهة معيَّنة أو شبهات طائفة معينة، ومنها ما يوجد فيه نقض الشُّبَه مُفَرَّقاً بحسب أبوابه وفصوله ومسائله.

وأختم هذا المطلب بكلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية، يقول فيه: « وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة - مثل: نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون...، ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة -؛ فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل:

(١) البدع والنهي عنها لابن وضاح ص(١٣-١٤).

الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أحبُّ إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبيّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل اللّه؛ إذ تطهير سبيل اللّه ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه اللّه لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداء...

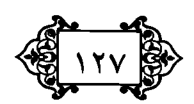
وأعداء الدين نوعان: الكفار، والمنافقون. وقد أمر اللّه نبيه بجهاد الطائفتين:

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعا تخالف الكتاب، ويلبسونها على الناس، ولم تبين للناس؛ فسد أمر الكتاب، وبدل الدين، كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سماعون للمنافقين، قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنوا قولهم حقاً، وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين؛ فلابد أيضاً من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيمانا يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضي ذلك ذكرهم وتعيينهم، بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق، لكن قالوها ظانين أنها هدى وأنها خير وأنها دين، ولو لم تكن كذلك؛ لوجب بيان حالها »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٣).



المطلب الرابع
فائدة العلم بالشبه، ومراتبه، وأثره في الرد عليها

أ- فائدة العلم بالشُّبَه:

« لا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها؛ ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد، من غير أن يعلم الشبه المعارضة له، فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت، وانقطعت موانعه واضمحلت؛ كان أوجب لكماله وقوته وتمامه »[١].

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه[٢]: « كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني »[٣].

فالعلم بالشُّبه - بشروطه التي سيأتي ذكرها في المطلب التالي - له فوائد عظيمة، وثمرات مباركة، ونتائج محمودة ممدوحة، وما أحسن ما قاله الإمام أحمد في مقدمة كتابه « الرد على الزنادقة والجهمية » - وهو مشتمل على عدد طيّب من فوائد العلم بالشُّبه -: « الحمد لله الذي جعل في كل زمان

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٦٦).

(٢) حذيفة بن اليمان العبسي، صاحب سِرّ رسول الله ﷺ، ولد بالمدينة، يعدّ من كبار الصحابة، شهد أحداً وما بعدها، ثم شهد فتوح المدائن واستعمله عمر رضي الله عنه على المدائن، فبقي فيها إلى أن مات سنة (٣٦هـ). انظر: الإصابة (٢/ ٤٤-٤٥).

(٣) متفق عليه: البخاري (٦/ ٢٥٩٥) رقم (٦٦٧٣)، مسلم (٣/ ١٤٧٥-١٤٧٦) رقم (١٨٤٧).

فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم!، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهّال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين »[1].

وقال الإمام ابن القيم: « ...بخلاف الراسخ في العلم، لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه ولا قدحت فيه شكا؛ لأنه قد رسخ في العلم، فلا تستفزه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة، والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردِّها ومعرفة بطلانها...

وإنما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها، فإنها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل، وأكثر الناس أصحاب حُسْنِ ظاهر، فينظر الناظر فيما ألبسته من اللباس فيعتقد صحتها، وأما صاحب العلم واليقين فإنه لا يغتر بذلك، بل يجاوز نظره إلى باطنها وما تحت لباسها، فينكشف له حقيقتها، ومثال هذا:

---

(١) ص (٦).

الدرهم الزائف، فإنه يغترّ به الجاهل بالنقد نظراً إلى ما عليه من لباس الفضة، والناقد البصير يجاوز نظره إلى ما وراء ذلك، فيطّلع على زيفه... »(١).

ومن فوائد العلم بالشُّبه:

١- نشر السّنة وإحياء ما جاءت الشبهة بإخفائه أو إماتته منها، فكما أن نشر السنة يكون بالعمل بها والدعوة إليها وتقريرها؛ فإنه يكون كذلك بردّ الباطل عنها والذبّ عن حياضها بالقضاء على الشُّبه وإزهاقها.

قال الدارمي: « فهذه الأحاديث قد رويت وأكثر منها ما يشبهها كلها موافقة لكتاب الله في الإيمان بكلام الله، ولولا ما اخترع هؤلاء الزائغة من هذه الأغلوطات والمعاني يردون بها صفات الله ويبدلون بها كلامه لكان ما ذكر الله من ذلك في كتابه كافيا لجميع الأمة مع أنه كاف شاف إلا لمتأول ضلال أو متبع ريبة، فحين رأينا ذلك ألّفنا هذه الآثار عن رسول الله وأصحابه والتابعين من بعدهم؛ ليعلم من بقي من الناس أن من مضى من الأمة لم يزالوا يقولون في ذلك »(٢).

٢- وقاية النفس من الضلال والانحراف بالشُّبه والانجراف وراء أهلها، فإن من عرف ما في الشبهة من الباطل والفساد والمخادعة لم يغترّ بها وسَلِم له دينه وعمله.

---

(١) مفتاح دار السعادة ص(١٤٠-١٤١).

(٢) الرد على الجهمية ص(١٧٩).

قال الدارمي: « فحين رأينا ذلك منهم، وفَطِنّا لمذهبهم وما يقصدون إليه من الكفر وإبطال الكتب والرسل ونفي الكلام والعلم والأمر عن الله تعالى؛ رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوما من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم فيحذروهم على أنفسهم »(١).

وأما من جهل ذلك فإنه يكون في خطر عظيم، إذ يكون دينه مَطِيّة لكل ناعق، ويكون تَبَعاً لكل ذي باطل، قال الدارمي: « فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثّها ودعا الناس إليها، منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا؛ إذ بثها فيهم رجل كان يشير بعضهم بشيء من فقه وبصر، ولا يفطنون لعثراته إذ هو عَثَر، فيكونوا من أخواتها منه على حذر »(٢).

٣- العلم بالشُّبه يبصِّر صاحبه بحقيقتها، ويكشف له ما فيها من الباطل، ويعينه على معرفة أنجح السبل وأقواها في نقضها وإبطالها.

قال البخاري: « وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع، فقال: لم يزل في الناس إذا كان فيهم مَرْضِيٌّ أو عدل فصل خلفه، قلت: فالجهمية؟، قال: لا، هذه من المقاتل، هؤلاء لا يصلى خلفهم ولا يناكحون، وعليهم التوبة. وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن إدريس في قتل الجهمية...، وسئل بن عيينة فقال نحو ذلك. قال: فأتيت وكيعاً فوجدته من أعلمهم بهم فقال: يكفرون من وجه كذا ويكفرون من وجه كذا، حتى أكفرهم

---

(١) الرد على الجهمية ص(٢٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤٥-١٤٦).

من كذا وكذا وجها »(١).

٤- من كان عالِماً بالشُّبه وحقيقتها فإنه يكون على بَيِّنة من أهلها، وعلى بصيرة بهم وبأساليبهم المخادعة.

قال الدارمي: « لئن كان السفهاء في غَلَطٍ من مذاهبهم؛ إن الفقهاء منهم لعلى يقين »(٢).

وقال الإمام ابن بطة رحمه الله(٣) بعد أن ذكر شيئاً من صفات دعاة الباطل ورؤوس الضلالة: «هم شعوب وقبائل وصنوف وطوائفُ أنا أذكر طَرَفا من أسمائهم وشيئا من صفاتهم لأَنَّ لهم كُتُبا قد انتشرت، ومقالاتٍ قد ظهرت، لا يعرفها الغِرُّ من الناس ولا النَّشْءُ من الأحْداث، تخفى معانيها على أكثر من يقرؤُها، فلعلَّ الحَدَثَ يَقَعُ إليه الكتابُ لِرَجُلٍ من أهلِ هذه المَقَالاتِ قد ابْتَدَأَ الكتابَ بحمد اللَّه والثَّناء عليه والإطْناب في الصلاة على النبي ﷺ ثم أَتْبَعَ ذلك بِدَقيقِ كفره وَخَفِيِّ اختراعه وشَرِّه، فيظنُّ الحَدَثُ الذي لا علم له والأعجميُّ والغِمْرُ من الناس أنَّ الواضِعَ لذلك الكتابِ عالِمٌ من العلماء أو فقيه من الفقهاء، ولعلَّه يعتقد في هذه الأُمَّة ما يراه فيها عَبَدَةُ الأوثان ومن بارَزَ اللَّهَ ووالى الشيطان »(٤).

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٣٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٦).

(٣) عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري الحنبلي، أبو عبد الله، ابن بطة، الإمام القدوة العابد الفقيه المحدث، ولد سنة (٤٠٣هـ)، كان أمّاراً بالمعروف مستجاب الدعوة، توفي سنة (٣٨٧هـ). انظر: السير (١٦/ ٥٢٩-٥٣٣).

(٤) الشرح والإبانة ص(٣٧٢-٣٧٣).

٥- حفظ النفس عمّا يؤدّي بها إلى الكفر والبدعة والافتراء على الله وعلى دينه دون أن يشعر.

قال الإمام أحمد: « فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »(١).

٦- تحقيق معنى الأمر بلزوم الجماعة والبُعد عن الفُرقَة وأسبابها، فإن من كان عالماً بالشُّبه كان بصيراً بمواطن الخلاف والنزاع، وما وقع التفرق والخروج عن الجماعة إلا بسبب الجهل بما في الشُّبه من الباطل والانخداع بها.

٧- تحقيق الفرض الكفائي على هذه الأمة بوجوب أن يكون فيها مِن أهل العلم والرسوخ فيه مَن يكون ذا فطنة ودراية بشبه أهل الباطل وأساليبهم الماكرة، وفي ذلك قيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه لو لم يكن في الأمة من يعرف الشُّبه المنكرة وما اشتملت عليه من المنكر في مضمونها وطريقة عرضها لم يتحقق ذلك الواجب.

وخاصة أن الشُّبه لا تزال في تجدّد واستمرار، قال أبو الزناد(٢): « لا تقيمون على أمرٍ وإن أعجبهم إلا نقلهم الجدل إلى أمرٍ سواه، فهم كل يوم في شبهة جديدة ودين وضلال »(٣).

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

(٢) عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني، أبو عبد الرحمن، ويلقب بأبي الزناد، الإمام الفقيه الحافظ المفتي، ولد نحو سنة (٦٥هـ)، وكان من علماء الإسلام ومن أئمة الاجتهاد، توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: السير (٥/ ٤٤٥-٤٥١).

(٣) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

٨- عدم الاغترار بأهل البدع والشبهات، وانكشافُ حالهم، ومعرفةُ طرائقهم وأساليبهم.

قال الإمام أحمد: « فعند ذلك تبيّن للناس أنهم لا يؤمنون بشيء »[1].

٩- العلم بالشُّبه هو الأساس المتين الذي يُبْنَى عليه نقضها، فالعالم بالشبه هو الذي يتصدّى لذلك، فيبيّن للناس الحق، ويحذرهم من تلك الشبه، ويكشف لهم ما فيها من خلل وزلل وضلال، وهو - بذلك - ممن ينال شرف التأسي بالأنبياء، والقيام بواجب الجهاد باللسان، في دحر الشبه وإبطالها.

ب- مراتب العلم بالشبه:

لما في الشبهة من لَبْس وتلبيس واشتباه؛ فإنه ليس كلُّ العلماء - فضلاً عن غيرهم - على درجة واحدة في العلم بالشبه، بل إن العلم بها له مراتب، وقد بيّن الإمام ابن القيم تلك المراتب بياناً وافياً شافياً، فأقتصر على نقل كلامه بتمامه ولا مزيد عليه، قال رحمه الله: « والله تعالى قد بيّن في كتابه سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة وعاقبة هؤلاء مفصلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التي وفق بها هؤلاء والأسباب التي خذل بها هؤلاء، وجَلا سبحانه الأمرين في كتابه وكشفهما وأوضحهما وبينهما غاية البيان حتى شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢١).

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده والطريق الموصل إلى الهلكة، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم، وهم الأَدِلاء الهداة، برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاءهم الرسول فأخرجهم من تلك الظلمات إلى سبيل الهدى وصراط الله المستقيم، فخرجوا من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الشرك إلى التوحيد، ومن الجهل إلى العلم، ومن الغيّ إلى الرشاد، ومن الظلم إلى العدل، ومن الحيرة والعمى إلى الهدى والبصائر؛ فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فان الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه، ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه، وكانوا أحب الناس في التوحيد والإيمان والإسلام، وأبغض الناس في ضده عالمين بالسبيل على التفصيل.

وأما من جاء بعد الصحابة فمنهم من نشأ في الإسلام غير عالم تفصيل ضده، فالتبس عليه بعض تفاصيل سبيل المؤمنين بسبيل المجرمين، فإن اللبس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحدهما...، فمن لم يعرف سبيل المجرمين ولم تستبن له أوشك أن يظن في بعض سبيلهم أنها من سبيل المؤمنين...

والناس في هذا الموضع أربع فرق:

الأولى: من استبان له سبيل المؤمنين وسبيل المجرمين على التفصيل علما وعملا، وهؤلاء أعلم الخلق.

الفرقة الثانية: من عَمِيت عنه السبيلان من أشباه الأنعام، وهؤلاء بسبيل المجرمين أحضر ولها أسلك.

الفرقة الثالثة: من صرف عنايته إلى معرفة سبيل المؤمنين دون ضدها، فهو يعرف ضدها من حيث الجملة والمخالفة، وأن كل ما خالف سبيل المؤمنين فهو باطل، وان لم يتصوره على التفصيل، بل إذا سمع شيئا مما خالف سبيل المؤمنين صرف سمعه عنه ولم يشغل نفسه بفهمه ومعرفة وجه بطلانه، وهو بمنزلة من سلمت نفسه من إرادة الشهوات، فلم تخطر بقلبه ولم تدعُه إليها نفسه، بخلاف الفرقة الأولى، فإنهم يعرفونها وتميل إليها نفوسهم ويجاهدونها على تركها لله...

وهكذا من عرف البدع والشرك والباطل وطرقه، فأبغضها لله، وحذِرها، وحذّر منها، ودفعها عن نفسه، ولم يدعْها تخدش وجه إيمانه، ولا تورثه شبهة ولا شكا، بل يزداد بمعرفتها بصيرة في الحق ومحبة له وكراهة لها ونفرة عنها؛ أفضل ممن لا تخطر بباله ولا تمر بقلبه، فإنه كلما مرت بقلبه وتصورت له ازداد محبة للحق ومعرفة بقدره وسرورا به، فيقوى إيمانه به...

الفرقة الرابعة: فرقة عرفت سبيل الشر والبدع والكفر مفصلة وسبيل المؤمنين مجملة، وهذا حال كثير ممن اعتنى بمقالات الأمم ومقالات أهل البدع فعرفها على التفصيل ولم يعرف ما جاء به الرسول كذلك، بل عرفه معرفة مجملة وإن

تفصّلت له في بعض الأشياء...، وكذلك من كان عارفا بطرق الشر والظلم والفساد على التفصيل سالكا لها إذا تاب ورجع عنها إلى سبيل الأبرار يكون علمه بها مجملا غير عارف بها على التفصيل معرفة من أفنى عمره في تصرفها وسلوكها.

والمقصود أن الله سبحانه يحب أن تعرف سبيل أعدائه لتجتنب وتبغض، كما يحب أن تعرف سبيل أوليائه لتحب وتسلك، وفى هذه المعرفة من الفوائد والأسرار مالا يعلمه إلا الله »[١].

جـ - أثر العلم بالشبه في الردّ عليها:

رفع الله منزلة العلم وأعلى مكانته ورغّب فيه، ونهى عن اتباع الظن والقول بغير علم، وهذا مما يجب على المسلم العمل به تقريراً ودعوة، ودفاعاً وجهاداً.

ولذا؛ فإن أول ما ينبغي ذكره هنا هو: أن من جهل ما في الشبهة من الباطل أو ضَعُف علمه به فإنه يجب عليه أن لا يخوض في الردّ عليها؛ لأنه ليس أهلاً لذلك، فَـ(الحكم على الشيء فرع عن تصوّره)، ومن كانت هذه حاله فإنه يسيء من حيث يريد الإحسان، وقد يضرّ أكثر مما ينفع.

لكن من كان ذا علم وبصيرة وفطنة بما في الشبهة من باطلٍ فإن علمه سيكون له أكبر الأثر في ردّه عليها ونقضه إياها، ومن تلك الآثار:

١ - العالم بالشبهة يعلم ما اشتملت عليه من الحق وما دُسّ فيها من الباطل، فيكون نقضه للشبهة متجهاً إلى ما فيها من الباطل دون ما فيها من الحق.

---

(١) الفوائد ص(١٠٨-١١٠).

٢- ولعلمه بحقيقة المخالفة التي في الشبهة فإنه - لدحض الشبهة ودفعها ونقضها - يتمكن من انتقاء الأدلة الصحيحة القوية التي لا يقدر المخالف على دفعها.

٣- ولعلمه بالأساليب الملتوية التي استخدمها أهل الشبه لترويج باطلهم وإلباسه لباس الحق؛ فإنه يتقن استخدام الأساليب الشرعية الصحيحة التي تردّ الباطل بإحكامٍ في الاستدلال وقوّة في العرض.

٤- ولعلمه بالباطلّ المُلَبَّس في الشبهة؛ فإنه لا ينخدع به مهما تنوعت طريقة عرضه أو تغيّر أسلوب طرحه، فهو بصير بالشبهات، يعرف أصلها ونشأتها ونظائرها وأهدافها.

المطلب الخامس
شروط نقض الشُّبه

عُنِي أهل العلم قديماً وحديثاً ببيان الشروط التي يجب توفرها في نقض الشبه، وهذه الشروط يمكن جمعها تحت أقسام رئيسة:

القسم الأول- شروط يجب توفرها فيمن ينقض الشبه:

وهي كثيرة، منها:

١- الإخلاص:

فيجب على من أراد نقض الشبه أن يخلص نيته وقصده لله تعالى، فإن الأصل في كل عملٍ يتقرَّب به إلى الله أن يكون خالصاً لوجهه يقصد به مرضاته، ولما كان نقض الشبه من أفضل الجهاد، ومن الأعمال التي يُتَقَرَّب بها إلى الله؛ لزم أن تكون نية القائم بذلك خالصة لوجه الله تعالى، قال سبحانه: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٤].

وإخلاص النية والقصد يشمل عدة أمور، هي: أن يريد ويقصد بنقض الشبه ما يأتي:

١- الأجرَ والثواب من الله تبارك وتعالى.

٢- طاعة الله ورسوله وامتثال أمرهما.

٣- إحقاق الحق وإظهار الصواب.

٤- محق الباطل وإزالة الأوهام والشكوك.

٥- إثبات صحة مذهب أهل الحق ونصرته ونشره.

٦- تثبيت المؤمنين، بإظهار نقاء الإسلام وقوّة حجته وضعف الشبه وبيان حقيقتها وحقيقة أهلها.

٧- نصح أهل الشُّبه، والسعي لردّهم إلى الحق.

ويجب عليه في المقابل أن لا يخالط قلبه شيء من: الكبر، والعُجب، والغرور، وقصد المغالبة، وحب العلو، والمباهاة والمفاخرة[١].

٢- الاتباع:

فيجب على من تصدّى لنقض الشبه أن يتبع الكتاب والسنة وعمل الصحابة والأئمة من بعدهم، فإن الاتباع للكتاب والسنة هو الشرط الثاني لقبول العمل، والصحابة هم الجماعة الذين طبّقوا الاتباع تطبيقاً عملياً صحيحاً مستوفىً.

والرد على أهل الباطل ونقض شبههم لا يكون مستوعباً إلا إذا اتبع الكتاب والسنة من كل الوجوه، وإلا فمن وافق الكتاب والسنة في نقضه للشبه من وجهٍ وخالفهما من وجهٍ؛ طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه الكتاب والسنة، واحتجوا عليه بما وافقهم عليه مما خالف به الكتاب والسنة[٢].

---

(١) انظر: المنهاج في ترتيب الحجاج ص(٩)، الكافية في الجدل ص(٥٢٩)، الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٨٥-٨٦)، منهج الجدل والمناظرة (١/ ٣٨-٤٢).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢١٠)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٥٥).

والاتباع في نقض الشبه يكون بجملة أمور، منها:

١- أن يرجع إلى نصوص الكتاب والسنة، ويعتمد عليها، ويسير وفق دلالتها وطريقها، فإن الله تعالى أخبر أنه « تكفل بإحقاق الحق وإبطال الباطل، وأن كل باطل قِيل وجُودِل به فإن الله ينزّل من الحق والعلم والبيان ما يدمغه فيضمحل ويتبين لكل أحد بطلانه، ﴿فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ [الأنبياء: ١٨] أي: مضمحلّ فانٍ، وهذا عامٌّ في جميع المسائل الدينية، لا يُورِد مبطلٌ شبهةً عقليةً ولا نقليةً في إحقاق باطل أو ردّ حق إلا وفي أدلة الله من القواطع العقلية والنقلية ما يُذهِب ذلك القول الباطل ويقمعه، فإذا هو متبيّن بطلانه لكل أحد »[١].

٢- أن لا يكون في نقض الشبهة رَدٌّ لبعض ما جاء به النبي ﷺ، كما فعل أهل الكلام في نقضهم شبه أهل الكفر والمبتدعة الذين هم أبعد عن السنة منهم، فأرادوا نقضها بطريقٍ لا يتمّ إلا بردّ بعض ما جاء به الرسول ﷺ، فلا آمنوا بما جاء به الرسول واتبعوه حق الإيمان والاتباع، ولا جاهدوا الكفار والمبتدعة حق الجهاد[٢].

٣- أن لا ينقض الباطل الذي في الشبهة بباطل آخر أو مثله، وإنما ينقضه بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة، وفي الحق كفاية وهداية وغنىً عن الباطل، قال الإمام أحمد: « كلما ابتدع رجلٌ بدعة اتسعوا في جوابها؟! »، وقال: « يستغفر ربه الذي ردّ عليهم بمحدثة »[٣].

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص(٥٢٠).

(٢) انظر: درء التعارض (١/ ٣٧٣).

(٣) السنة للخلال (٣/ ٥٥٢).

٣- العلم:

فإن الله نهى عن القول بغير علم، وعن تتبّع العبد ما لا علم له به، وعن المجادلة إلا بعلم، وذمّ من جادل وحاجّ بغير علم، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء:٣٦]، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [آل عمران:٦٦].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضل، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجا قويا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة »[١].

والعلم - هنا - يشتمل عدة أمور:

١- العلم بالحق الذي اشتمل عليه الكتاب والسنة وكان عليه سلف الأمة.

٢- العلم بالباطل الذي في الشبهة، لِيَرُدَّ عليه وينقضه.

٣- العلم بالطرق الشرعية الصحيحة المعتبرة في نقض الشبه - عموماً - وبما يناسب الشبهة المردود عليها - خصوصاً -.

٤- العلم بأسباب نشأة الشبهة وأتباعها والأحوال المتعلقة بذلك.

« ولهذا يُنَزَّل كل عالم منزلته، وحسب تأهُّله، وما يفتح الله به عليه: فمن العلماء من يكون تأهّله للرد على الملاحدة ومن في حكمهم، ومنهم من يكون للرد على أهل الملل والأديان الباطلة، ومنهم المتأهل للرد على أصحاب

---

(١) درء التعارض (٧/ ١٧٣).

الصَّغار من المبتدعة المنتسبين إلى الإسلام، ومنهم المتمكن بتولي الرد على أرباب الشذوذات الفقهية، ومنهم من يجمع الله له كسر هذه الصنوف ومحاجتهم بالحق، كما هيّأ الله سبحانه ذلك في أفذاذ من العلماء »[١].

٤- الأخلاق الفاضلة:

من الصدق والأمانة والعدل والإنصاف والاستقامة، وهي واجبة في كل حال، فيتعين أن يتصف بها من تصدّى لهذا الفرض الكفائي العظيم.

القسم الثاني- شروط يجب توفّرها في الشبهة المراد نقضها:

مع ما لنقض الشبه من منزلة عالية في الدين؛ فإنه لا يصار إليه في كل وقتٍ وحالٍ بإطلاق، ولا يُردّ على كل شبهة ظهرت أو نشأت بين أهل الإسلام، بل لا بد في ذلك من مراعاة ضوابط وشروط؛ إذا توفرت كان النقض محموداً ممدوحاً مرغوباً فيه، وإذا فُقِدت وعُدِمت كان مذموماً مهجوراً مرغوباً عنه.

وهذه الضوابط بيّنها أئمة الإسلام، كما هو ظاهر في النصوص الآتية:

١- قال الدارمي: « وما ظننا أنا نضطر إلى الاحتجاج على أحدٍ ممن يدعي الإسلام في إثبات العرش والإيمان به حتى ابتلينا بهذه العصابة الملحدة في آيات الله، فشغلونا بالاحتجاج لما لم تختلف فيه الأمم قبلنا، وإلى الله نشكو ما أوهت هذه العصابة من عرى الإسلام، وإليه نلجأ وبه نستعين »[٢].

---

(١) الرد على المخالف من أصول الإسلام - ضمن مجموعة الردود - ص(٥٨-٥٩).

(٢) الرد على الجهمية ص(٣٢).

٢- وقال: « ثم عليهم حجج كثيرة من الكلام والنظر لا نحب ذكر كثير منها تخوّفاً من أن لا تحتملها قلوب ضعفاء الناس »[١].

٣- وقال: « ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثّها فيكم ما اشتغلنا بذكر كلامه مخافة أن يعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجُهّال فيلقيهم في شك من خالقهم وفي ضلال، أو أن يدعوهم إلى تأويله المحال؛ لأن جُلّ كلامه تنقص ووقيعة في الرب، واستخفاف بجلاله وسبّ، وفي التنازع فيه يتخوف الكفر ويرهب، ولذلك قال عبدالله بن المبارك: لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إليّ من أن أحكي كلام الجهمية...، فمن أجل ذلك كرهنا الخوض فيه وإذاعة نقائصه حتى أذاعها المعارض فيكم وبثها يبن أظهركم، فخشينا ألا يسعنا إلا الإنكار على من بثها ودعا الناس إليها؛ منافحة عن الله...، ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا بها ويفتتنوا »[٢].

٤- وقال اللالكائي: « فما جُنِي على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة، يموتون من الغيظ كمدا ودردا، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلا، حتى جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلا، حتى كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة »[٣].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٣٢).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٤١-١٤٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٩).

فهذه النصوص - وغيرها مما لا يتسع المقام لذكره هنا - قد بيّنت الضوابط والشروط التي يجب مراعاتها في الشبهة المراد نقضها، وهي:

١- أن لا تكون الشبهةُ المرادُ نقضها من قبيل الأقوال المطَّرحة أو المجهولة أو المهمَلة ونحو ذلك، فيكون في نقضها إشهارٌ ونشرٌ لها بين الناس والعامة، قال الإمام مسلم[(١)]: « الإعراض عن القول المُطَّرَح أحرى؛ لإماتته وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيهاً للجُهّال عليه »[(٢)].

٢- أن تكون الشبهة قد بُثّت بين الناس وأذيعت وراجت بينهم رواجاً بَيِّناً، قال ابن قتيبة[(٣)]: « ولما رأيت إعراض أهل النظر عن الكلام في هذا الشأن منذ وقع، وتركهم تلقيه بالدواء حين بدا، وبكشف القناع عنه حين نجم، إلى أن استحكم أساسه، وبسق رأسه، وجرى على الخطأ فيه الكهل، ونشأ عليه الطفل...؛ لم أرَ لنفسي عذراً في ترك ما أوجبه الله عليّ... »[(٤)].

---

(١) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، أبو الحسين، الإمام الكبير الحافظ المجوِّد الحجة الصادق، ولد سنة (٢٠٤هـ)، أحد حفّاظ الدنيا في وقته، توفي سنة (٢٦١هـ). انظر: السير (١٢/ ٥٥٧-٥٨٠).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٢٨).

(٣) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد، العلامة الكبير ذو الفنون، كان ثقة ديّناً فاضلاً رأساً في علم اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي سنة (٢٧٦هـ). انظر: السير (١٣/ ٢٩٦-٣٠٢).

(٤) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ص(١٢-١٣).

٣- أن يُقتَصر في نقض الشبهة على قدر الحاجة التي يحصل بها المقصود من بيان زيف الشبهة وردّ الباطل الذي فيها، ولا يُتوسَّع في ذلك بحيث يُتجَاوَز المقصود فتنتشر بين الناس من أقوال أهل البدع وشبههم ما لم يكونوا يعرفون ولا تحتمله قلوبهم وعقولهم، قال الأوزاعي[١]: « لا تمكِّنوا صاحب بدعةٍ من جدال فيورِث قلوبكم من فتنته ارتياباً »[٢].

القسم الثالث- شروط يجب توفرها في طريقة نقض الشبه:

وهذه الشروط وافرة قد لا يتسع المقام لذكرها كلها، بل إن هذا البحث كلّه متعلِّق بذلك، ولذا؛ فإني سأقتصر هنا على ذكر بعضها:

١- « إحكام النقض لشبهة المخالف، وكشف زيفها، وتصييرها هباء منثورا...، وبالتالي فلا يبقى للمخالف ولا للقارئ مُتَعَلَّق يلبس به الحق بالباطل، ويوهن الحق لوهاء الرد وضعفه »[٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « يحب أن يُعلَم أن الأمور المعلومة من دين المسلمين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابا قاطعا لا شبهة فيه، بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبينون العلم واليقين بالأدلة والبراهين، وإنما يستفيد الناظر في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات، وهم في أنفسهم عندهم

---

(١) عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد الأوزاعي، أبو عمرو، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، ولد سنة (٨٨هـ)، وكان خيّرا فاضلاً كثير العلم والفقه والحديث، توفي سنة (١٥٧هـ). انظر: السير (٧/ ١٠٧-١٣٤).

(٢) البدع والنهي عنها ص(١٤٩).

(٣) الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٦٥).

شك وشبهة فيما يقولون إنه برهان قاطع، ولهذا يقول أحدهم في هذا الموضع: إنه برهان قاطع، وفي موضع آخر يفسد ذلك البرهان...، فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين »[١].

٢- اتباع طريقة الكتاب والسنة والسلف في نقض الشبه - كما سبق بيانه -.

٣- البعد عن الكلام الفاحش البذيء والخلق السيئ الذي لا يليق بالمسلم في كل حال.

٤- أن لا يدفعه حبه للحق الذي يريد تقريره، وبغضه للباطل الذي في الشبهة؛ إلى إنكار الحق الذي في الشبهة، أو الغلوّ في رفع الباطل الذي فيها فوق درجته.

٥- أن لا يتحمّس للحّق الذي عنده ويغلو فيه ويرفعه عن منزلته.

٦- أن يجتهد في حشد الأدلة وتنويعها بما يناسب الشبهة المراد نقضها، ولذا نجد عدداً وافراً من الأئمة نقضوا شبهة واحدة بأوجه نقلية وعقلية كثيرة قد تتجاوز العشرة، وربما تجاوزت الخمسين.

٧- أن ينقض كل شبهة بما يتلاءم معها من الطرق الصحيحة ويجتهد في ذلك[٢].

---

(١) درء التعارض (١/ ٣٥٧).

(٢) ويُرجَع في ذلك إلى: الرد على المخالف من أصول الإسلام ص(٥٩-٧٠)، منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد (٢/ ٦٨٥-٧٣٨).

المبحث الرابع
التعريف بـ (أهل الأهواء والبدعة)

المطلب الأول
التعريف بِـ (الأهواء) لغة واصطلاحا

أولاً- تعريف الأهواء لغة:

(الأهواء): جمع (هوى)، و(الهوى - في أصل معناه اللغوي -: مصدر الفعل (هَوِيَ - يَهْوى) بمعنى: أحب، والهوى: ميل الإنسان إلى الشيء ومحبته وإرادته إياه، وغلبته على قلبه[١].

وأصل مادته (وهو الهاء والواو والياء) يدل على الخلو والسقوط[٢]، فسمي ما يحبه الإنسان ويميل إليه (هوى) لأنه يهوي بصاحبه (أي: يسقطه فيما لا ينبغي؛ فهو يسقطه في الدنيا في كل داهية، وفي الآخرة في النار الهاوية)[٣]، وفي ذلك يقول الشعبي[٤] رحمه الله: « إنما سميت الأهواء أهواء لأنها تهوي بصاحبها

---

(١) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص (٨٤٩)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/ ١٦)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٨٤٩).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو الكوفي، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر رضي الله عنه على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة (١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

في النار »[١].

وسمي (الهوى) بذلك - أيضاً - لأنه خالٍ من كل خير[٢]، وذلك أن (الهوى) - في أصل إطلاقه - يكون في الخير والشر، والمحمود والمذموم، ثم غلب إطلاق الهوى على الميل المذموم وما كان خلاف الحق، حتى صار ذلك هو المتبادر عند الإطلاق، إلا إذا نُعِت الهوى بما يخرجه عن ذلك، كقولهم: هوى موافق للصواب[٣]، وقد جاء في كتاب الله العزيز قوله سبحانه: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[القصص: ٥٠]، فقيل: قوله ﴿بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ للتأكيد؛ لأن الهوى لا يكون إلا كذلك، وقيل: للتقييد؛ لأن الهوى قد يكون في الحق[٤].

ولم يَرِد الهوى في القرآن إلاّ مراداً به الذم، قال طاووس[٥] رحمه الله: « ما ذكر

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ١٢٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٢٠) واللفظ له.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٦).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، المصباح المنير ص(٣٣١)، جامع العلوم والحكم (١/ ٣٩٠).

(٤) انظر: أنوار التنزيل (٤/ ٢٧٩)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٣١-٤٣٢).

(٥) طاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن الفارسي ثم اليمني الجندي، الحافظ الفقيه القدوة عالم اليمن، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه أو قبل ذلك، وأدرك خمسين من الصحابة، ولازم ابن عباس مدّة وهو معدود في كبراء أصحابه، وكان من عبّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين، توفي عام ستة ومائة. انظر: السير (٥/ ٣٨-٤٩).

الله هوى في القرآن إلاّ عابه »[1].

فالهوى - إذاً - ينقسم باعتبار المدح أو الذم إلى قسمين:

١- فيطلق ويراد به الميل المحمود.

٢- ويطلق ويراد به الميل المذموم، وهو الغالب والمتبادر عند الإطلاق كما سبق.

وينقسم باعتبار المراد به إلى قسمين أيضاً:

١- فيطلق الهوى ويراد به المصدر، أي: ميل النفس.

٢- ويطلق ويراد به اسم المفعول، أي: ما تهواه النفس وتحبه وتشتهيه، ويتبع ذلك: بغضُها وكراهتُها إياه[2]، ومن هذا الإطلاق: قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، أي: عما تهواه من الشر؛ لأن نفس الهوى الذي في نفس الإنسان لا يلام عليه، فإن ذلك قد لا يُملَك، وإنما يُلام على اتباعه[3].

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٣٢).

(٣) انظر: المغرب (٢/ ٣٩٢)، لسان العرب (١٥/ ٣٧٣-٣٧٤)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨٤-٥٨٦، ٥٨٨)، (٢٨/ ١٣٢)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٨).

ثانياً- تعريف الأهواء اصطلاحاً:

عُرِّف الهوى في الاصطلاح بأنه: « مَيَلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع »[١]. وقيل: « عَرَض نفساني ناشئ عن شهوة نفس في غير أمر الله »[٢]. وقيل: « رأي يتبع الشهوة »[٢].

ويلحظ من هذه التعريفات أنها قصرت الهوى على ما تميل إليه النفس من الشهوات، وهو الموافق للمعنى اللغوي، إلا أن الذي جرى عليه كلام السلف فمن بعدهم من أئمة التفسير والحديث وغيرهم هو أن الهوى يطلق على أمرين[٣]:

أولهما: الهوى في الدنيا، وهو ميل النفس إلى ما تستلذه من الشهوات المحرمة من مال أو جاه أو عصبية ونحو ذلك، وهو مُؤَدٍّ بصاحبه إلى الفجور في الدنيا والفسوق والعصيان، وقد يُرْدِيه في الكفر - والعياذ بالله -.

وثانيهما: الهوى في الدين؛ بالخروج عن موجب الكتاب والسنة إلى المذاهب الباطلة والبدع المحدثة والعقائد الفاسدة، ومآله إلى الكفر والنفاق، وهو الذي اشتد تحذير السلف منه، وعظم نكيرهم على أهله[٤].

---

(١) التعريفات ص(٣٢٠)، وانظر: الكليات ص(٩٦٢).

(٢) فيض القدير (١/ ٢٠٢).

(٣) سماهما ابن القيم: فتنة الشهوات، وفتنة الشبهات. انظر: إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١٦، ٣٣٢-٣٣٣) (٢٨/ ١٣٢، ١٤٢- ١٤٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٢-١٠٧)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٥-١٦٧)، فيض القدير (١/ ٢٠٢) (٢/ ١١٠) (٥/ ٥٦)، مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦-٤٧).

وبناء على ذلك؛ فالتعريف الاصطلاحي الأقرب للصواب - في نظري -: تعريف كلٍّ من العبدة وعبد الحكيم، وهو: « ميل النفس إلى نيل شهوة تُلائِم طبعَها، أو اتباع شبهة تُوافِق عقلَها »[١].

وقد جاء هذان الأمران مجموعين في الكتاب والسنة وآثار السلف:

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، فَـ (الاستمتاع بالخلاق) هو التمتع بالدنيا وشهواتها والعمل من أجلها، و(الخوض بالباطل) هو الشبهات[٢].

وروى الإمام أحمد عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إن مما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى » وفي رواية: « ومضلات الفتن »[٣].

وكان السلف يقولون: « احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه »[٤].

---

(١) مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص(٤٦).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٤-١٠٥)، إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

(٣) المسند (٤/ ٤٢٠، ٤٢٣)، وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ١٢).

(٤) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٥)، وابن القيم في إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٦).

المطلب الثاني

التعريف بِـ (البدعة) لغة واصطلاحاً

أولاً- تعريف (البدعة) لغة:

(البِدْعَة): اسم من (الابتداع)، و(الابتداع في اللغة: مصدر الفعل (ابتدع)، ومادته: (الباء والدال والعين)، وهي أصلان:

أحدهما: ابتداء الشيء وصنعته لا عن مثال.

ومن هذا المعنى: (بَدَعَ - الشيءَ -، يَبْدَعُه، بَدْعاً): أنشأه وبَدَأَه، و(البَدْع): إحداث شيء لم يكن له من قَبْلُ خَلْقٌ ولا ذِكْرٌ ولا معرفة، قال تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧، والأنعام: ١٠١]، أي: خالقها ومبدعها لا عن مثال سابق، وهو (فعيل) بمعنى (فاعل) أو (مُفْعِل)، و(البِدْع): الشيء الذي يكون أولاً في كل أمر.

و(أَبْدَع) و(ابتدع) و(تَبَدَّع): أتى ببدعة واستخرجها وأحدثها. و(البِدعة): اسم من (الابتداع)، وهي الشيء المحدَث المختَرَع على غير مثال سابق، وتطلق في الخير والشر، ولكن أكثر ما تستعمل عرفا في الذم.

الثاني: الانقطاع والكلال. يقال: (أَبْدَعت الناقة): إذا انقطعت عن السير بكَلال (تعب وإعياء) أو ظَلْع (عرج يسير)[1].

---

(١) انظر: العين (٢/ ٥٤)، معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩-٢١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٦-١٠٧)، لسان العرب (٨/ ٦-٨)، المصباح المنير ص(٢٥-٢٦).

وهذا المعنى الثاني عائد إلى الأول وداخل فيه؛ « كأنه جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه من عادة السير إِبداعاً، أي: إنشاء أمر خارج عما اعتيد منها »[١].

ثانياً- تعريف البدعة اصطلاحاً:

(البدعة): عرّفها أهل العلم بتعريفات عديدة مختلفة في عباراتها، متقاربة في مضمونها، والتعريف المختار منها هو تعريف الإمام الشاطبي[٢] حيث قال: « فالبدعة إذاً: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه »[٣].

ثم بيّن رحمه الله ألفاظ هذا التعريف بما حاصله:

« طريقة »: هي ما رُسِم للسلوك عليه.

« في الدين »: قُيِّدت بالدين لأنها فيه تُختَرَع، وإليه يضيفها صاحبها، فلو كانت طريقة مخترعة في الدنيا على الخصوص لم تُسَمَّ بدعة.

« مخترعة »: أي: أنها ابتُدِعت على غير مثال تقدمها من الشارع. وبهذا القيد انفصلت عن كل ما ظهر لبادي الرأي أنه مخترع مما هو متعلق بالدين كسائر العلوم الخادمة للشريعة كعلم أصول الفقه والنحو والصرف ونحوها.

---

(١) النهاية (١/ ١٠٧).

(٢) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، كان من أئمة المالكية، توفي سنة (٧٩٠هـ). انظر: الأعلام (١/ ٧٥).

(٣) الاعتصام (١/ ٥٠).

« تضاهي الشرعية »: فالبدعة تشابه الطريقة الشرعية من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضادة لها من أوجه متعددة، منها: وضع الحدود، والتزام الكيفيات والهيئات المعينة، وغير ذلك.

وأيضاً: فإن صاحب البدعة إنما يخترعها ليضاهي بها السنة؛ حتى يكون مُلَبِّساً بها على غيره، أو تكون هي مما تلتبس عليه بالسنة.

«يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى»: هذا هو المقصود بتشريعها وسلوكها، وذلك أن أصل الدخول فيها يحث على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك. وأيضاً: فإن النفوس قد تملّ وتسأم من الدوام على العبادات المرتبة، فإذا جُدِّد لها أمر لا تعهده حصل لها نشاط آخر لا يكون لها مع البقاء على الأمر الأول[١].

وقد قسم أهل العلم البدعة تقسيمات عديدة لاعتبارات مختلفة، أكتفي هنا بسردها والإشارة إليها[٢]، وهي:

١- تقسيم البدعة إلى حقيقية وإضافية.

٢- تقسيمها إلى فعلية وتَرْكِيّة.

٣- تقسيمها إلى اعتقادية وعملية.

٤- تقسيمها إلى كلية وجزئية.

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٥١-٥٥) باختصار وتصرف يسير.

(٢) معظم هذه التقسيمات مأخوذة مما قرره الإمام الشاطبي في كتابه العظيم (الاعتصام)، وعليه بنى من بعده.

٥- تقسيمها إلى بسيطة ومركبة.

٦- تقسيمها إلى صغيرة وكبيرة.

٧- تقسيمها إلى عبادية وعادية.

٨- تقسيمها إلى مُكفِّرة ومُفسِّقة.

٩- تقسيمها إلى محرمة ومكروهة - مع التنبيه على أن المراد بالكراهة هنا كراهة التحريم لا التنزيه -.

١٠- تقسيمها إلى حسنة وسيئة، أو محمودة ومذمومة، أو إلى الأحكام التكليفية الخمسة: الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح.

وكل هذه التقسيمات صحيحة معتبرة إلا العاشر فهو باطل؛ لأن البدع كلها ضلالة.

المطلب الثالث
المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة)

أولاً- المدلول اللغوي لِـ (أهل الأهواء والبدعة):

تتكون هذه الكلمة من مركب إضافي ومعطوف، ويظهر مدلولها اللغوي بتصوّر النقاط الآتية:

١ – كلمة (أهل): هذه الكلمة إذا أضيفت إلى اسمٍ قد تفيد معنى الاختصاص بالمضاف إليه، فأهل الرجل: أخص الناس به – وقد سبق بيان ذلك –[١].

٢ – الإضافة في (أهل الأهواء): هذه الإضافة بمعنى اللام، وهي – هنا – لام الاختصاص[٢].

فأفاد هذا التركيب الإضافي معنى اختصاص المضاف بالمضاف إليه من جهتين: من جهة إضافة كلمة (أهل)، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص.

وعلى هذا؛ فالمركب الإضافي (أهل الأهواء) يفيد معنى اختصاص أصحاب الأهواء بها، وذلك من جهة اتباعهم ما تهواه أنفسهم وتميل إليه، وفعلهم ما تقتضيه من اعتقاد أو قول أو عمل، وتمسّكهم به.

وهذا المعنى جاء في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: سمعت

---

(١) انظر: ص (٧٥).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – مع: ضياء السالك – (٢/ ٣٢٠-٣١٢).

رسول الله ﷺ يقول: « تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودا عودا؛ فأي قلب أُشْرِبها نُكِت فيه نُكْتة[١] سوداء... » وفي آخره: وصف هذا القلب بأنه: « لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أُشرب من هواه »[٢].

و(الشُّرب) - في الأصل -: تناول كل مائعٍ ماءً كان أو غيره، وكان من عادة العرب أنهم إذا أرادوا التعبير عن مخامرة حبٍّ أو بغضٍ استعاروا له اسم الشراب؛ إذ هو أبلغ إنجاع في البدن[٣]، فمعنى (أُشْرِبها): دخلت فيه دخولا تاما، وأُلزِمَها، وحلّت منه محل الشراب، واختلطت به اختلاطا لا انفكاك له كما يختلط الصبغ بالثوب[٤].

فبيّن الحديث نوع الاختصاص الذي يكون بين الإنسان والهوى، وأن من اتبع هواه صار هواه مالكا له وقائدًا، فلا يخرج عن أمره ونهيه، ولا يزن الأمور إلا بميزانه.

وهذا المعنى جاء في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٣]، وفي الآية الأخرى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَـٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، والمعنى في قول بعض السلف: أرأيت من اتخذ دينه بهواه، فلا

(١) أي: نُقْطَة، وكل نقطة في شيء بخلاف لونه فهو نكت. شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ١٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٢٨-١٣٠) رقم (١٤٤).

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٤٩).

(٤) انظر: النهاية (٢/ ٤٥٤)، شرح صحيح مسلم (٢/ ١٧٢).

يهوى شيئا إلا ركبه وعمل به[١].

٣- المعطوف (البدعة): هو معطوف على المضاف إليه: (الأهواء)، فهو يأخذ حكم المعطوف عليه وما اشتمل عليه من إفادة معنى الاختصاص من جهة إضافة كلمة (أهل) إليه، ومن جهة كون الإضافة بمعنى لام الاختصاص - كما سبق -، وكأنه قيل: (أهل البدعة)، فيكون معناه اللغوي مثل المعنى الذي سبق ذكره في التركيب الإضافي (أهل الأهواء).

ثانياً- المراد بِ (أهل الأهواء والبدعة):

لأهل العلم عدة عبارات في بيان مراد السلف من هذا اللقب الذي أرادوا به ذمّ أهله والتحذير منهم وبيان خطئهم وخطرهم، ومن تلك العبارات:

١- « البدعة التي يُعَدّ بها الرجل من أهل الأهواء: ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة »[٢].

٢- « ولهذا كان من خرج عن موجَب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعُبّاد يُجعَل من أهل الأهواء »[٣].

٣- « إن لفظ (أهل الأهواء) وعبارة (أهل البدع) إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال

---

(١) هذا قول ابن عباس رضي الله عنهما وقتادة، وذهب بعض السلف إلى أن المعنى: اتخذ معبوده ما تهوى نفسُه عبادتَه، وهو الذي رجحه ابن جرير. انظر: جامع البيان (١٩/ ١٧) و(٢٥/ ١٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤١٤).

(٣) الاستقامة (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها...، والمبتدع هو المخترع أو المستدل على صحة ذلك الاختراع، وسواء علينا أكان ذلك الاستدلال من قبيل الخاص بالنظر في العلم أو كان من قبيل الاستدلال العامي، فإن الله سبحانه ذم أقواماً قالوا: إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون، فكأنهم استدلوا إلى دليل جملي (وهو الآباء): إذا كانوا عندهم من أهل العقل، وقد كانوا على هذا الدين، وليس إلا لأنه صواب؛ فنحن عليه؛ لأنه لو كان خطأ لما ذهبوا إليه، وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يشار إليه بالصلاح ولا ينظر إلى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد، ولا كونه يعمل بعلم أو بجهل، ولكن مثل هذا يعد استدلالاً في الجملة من حيث جعل عمدة في اتباع الهوى واطّراح ما سواه، فمن أخذ به فهو آخذ بالبدعة بدليل مثله ودخل في مسمى أهل الابتداع...، وعلامة من هذا شأنه: أن يَرُدّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، وهو عين اتباع الهوى، فهو المذموم حقا، وعليه يحصل الإثم »[١].

٤- هم كل من خالف السنة والجماعة، وأحدث في الدين ما ليس منه في الاعتقادات والأقوال والأعمال[٢].

٥- « أن من كانت بدعته مما اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب

---

(١) الاعتصام (١/ ١٦٢-١٦٤).

(٢) انظر: رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع (١/ ٣٤، ٣٧).

والسنة دون دقائق المسائل التي يخفى الحق فيها على بعض الناس؛ فهو من أهل البدع، لا فرق في ذلك بين عالمٍ وعامي، فمن أظهر البدعة حكمنا عليه بأنه مبتدع »[١].

ومن هذه العبارات يمكن بيان المراد بِـ (أهل الأهواء والبدعة) بما يشمل الأمور الآتية:

- الخروج عن موجَب الكتاب والسنة.
- بإحداث ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة في أبواب الاعتقاد والقول والعمل.
- وسموا بهذا الاسم لابتداعهم أشياء وهوايتهم أموراً استحسنوها ليست من الشريعة.
- ويطلق هذا اللقب على ثلاثة أصناف:

١- الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عُدّ خلافُهم خلافاً، وشبهُهم منظوراً فيها ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها.

٢- كل من يردّ خلاف مذهبه بما عليه من شبهة دليل تفصيلي أو إجمالي، ويتعصب لما هو عليه، غير ملتفت إلى غيره، سواء كان عالماً أو من العوام والمقلّدة.

٣- من أظهر بدعةً اشتهر بين العلماء مخالفتها للكتاب والسنة، سواء كان عالماً أو عامياً أو مقلّداً.

---

(١) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١/ ١٢٢).

الباب الأول

منهج أهل السنّة

في نقض منهج الاستدلال عند أهل الأهواء والبدعة

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة.
- الفصل الثاني: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول.
- الفصل الثالث: منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الباطلة.

المبحث الأول

الاستدلال بالآيات القرآنية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية.

الفصل الأول
منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر الأصيلة

المبحث الأول
الاستدلال بالآيات القرآنية

التمهيد: منزلة القرآن وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أعظم الأمة معرفةً بهذا القرآن وعلوّ مكانته ورفيع منزلته، وأشدهم تمسُّكاً به اعتقاداً وقولاً وعملاً واحتجاجاً ودعوة، فهم الذين يعتقدون أنه « الكتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال والغي والرشاد والشك واليقين، أنزله سبحانه لنقرأه تدبرا، ونتأمله تبصرا، ونسعد به تذكرا، ونحمله على أحسن وجوهه ومعانيه، ونصدق به ونجتهد على إقامة أوامره ونواهيه، ونجتني ثمار علومه النافعة الموصلة إلى الله سبحانه من أشجاره، ورياحين الحكم من بين رياضه وأزهاره، فهو كتابه الدال عليه، لمن أراد معرفته وطريقه الموصلة لسالكها إليه، ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، والسبب الواصل بينه وبين عباده إذا انقطعت الأسباب، وبابه الأعظم الذي منه الدخول فلا يغلق إذا غلقت الأبواب، وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنزل الكريم الذي لا يشبع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تقلع سحائبه، ولا تنقضي آياته، ولا تختلف دلالاته، كلما ازدادت البصائر فيه تأملا وتفكيرا زادها هداية وتبصيرا، وكلما بجست

معينه فجر لها ينابيع الحكمة تفجيرا، فهو نور البصائر من عماها، وشفاء الصدور من أدوائها وجواها، وحياة القلوب، ولذة النفوس ورياض القلوب، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والمنادي بالمساء والصباح: يا أهل الفلاح حي على الفلاح »[١].

ومن أبرز المعالم التي يتّضح بها ذلك ما يأتي:

١- اعتقاد أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، والاكتفاء به عن كل ما سواه[٢]:

وهذا يشمل أمرين، هما من قواعد الدين ومبانيه، وهما:

الأول: أن القرآن الكريم هو الغُنية والكفاية، ففيه الحق والعلم والهدى والنور والشفاء والبيان والعِظة والعبرة والقصص الحق، وفيه من كل ذلك أتمّه وأجمعه وأشمله وأوفاه، فما من شيء فيه صلاح للعباد ونفع وخير، ويحتاجون إليه في أمر دينهم، ويأخذون منه الهداية والعلم النافع، وينفعهم في آخرتهم؛ إلا وقد اشتمل عليه هذا الكتاب العظيم بأحسن بيانٍ وأوفاه.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣).

(٢) ينبغي التنبّه إلى أن الاكتفاء بالقرآن الكريم لا يدلّ - مطابقةً ولا تضمناً ولا لزوماً - على ترك السنة وهدي الصحابة والسلف والإعراض عنهما، بل إن اتباع السنة وهدي الصحابة والسلف هو من الاكتفاء بالقرآن الكريم، فإن السنة وحيٌ من الله لرسوله، وقد أمر سبحانه في كتابه باتباع رسوله وطاعته في كل ما جاء به عن ربه، كما نهى سبحانه في كتابه أيضاً عن اتباع غير سبيل المؤمنين - الذين يدخل فيهم الصحابة والسلف دخولاً أوّلياً -، فيكون في الاكتفاء بالقرآن الكريم: اكتفاء بالسنة، واكتفاء بهدي الصحابة وبما جاء عنهم وعن التابعين في مسائل العلم.

قال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال ﷻ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩] أي: « الطريقة التي هي أَسَدّ وأعدل وأصوب...، وهذه الآية الكريمة أجمل الله جلَّ وعلا فيها جميع ما في القرآن من الهدى إلى خير الطرق وأعدلها وأصوبها، فلو تتبعنا تفصيلها على وجه الكمال لأتينا على جميع القرآن العظيم؛ لشمولها لجميع ما فيه من الهدى إلى خيري الدنيا والآخرة »(١)، وقال سبحانه: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥] أي: « متلبِّساً بالحق الذي هو ثبات نظام العالم على أكمل الوجوه، وهو ما اشتمل عليه من العقائد والأحكام ومحاسن الأخلاق وكل ما خالف الباطل »(٢).

وقال ﷺ: « ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه - »(٣).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « ...وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم، فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسوله ». وفي لفظ « فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به كما هدى الله به محمداً ﷺ »(٤). وقال

(١) أضواء البيان (٣/ ١٧).

(٢) محاسن التأويل (١٠/ ٤٠٠٨).

(٣) أخرجه مسلم بنحوه (٤/ ١٨٧٣) رقم (٢٤٠٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار - واللفظ له - (٩/ ٨٩) رقم (٣٤٦٤).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٣٩) رقم (٦٧٩٣) ورقم (٦٨٤١).

ابن عباس رضي الله عنهما: « من قرأ القرآن واتبع ما فيه هداه الله من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب »[١]، وقال الشافعي: « ما نزل بأحدٍ من المسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله سبيل الدلالة عليها »[٢].

الثاني: الاكتفاء بالقرآن الكريم عن كل ما سواه من الكتب والعلوم والعقول، فإنه إذا كان القرآن الكريم وافياً كافياً فيما اشتمل عليه كان من الواجب الاكتفاء به عن كل ما سواه.

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[العنكبوت: ٥١] « وهذا كلام مختصر جامع، فيه من الآيات والدلالات الباهرات شيء كثير، فإنه... إتيان الرسول به بمجرّده وهو أمّي من أكبر الآيات على صدقه...، ثم إخباره عن قصص الأولين وأبناء السابقين والغيوب المتقدمة والمتأخرة مع مطابقته للواقع، ثم هيمنته على الكتب المتقدمة وتصحيحه للصحيح ونَفْيُ ما أدخل فيها من التحريف والتبديل، ثم هدايته لسواء السبيل في أمره ونهيه، فما أمر بشيء فقال العقل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقال العقل: ليته لم يَنْه عنه، بل هو مطابق للعدل والميزان والحكمة المعقولة لذوي البصائر والعقول، ثم مسايرة إرشاداته وهدايته وأحكامه لكل حال وكل زمان بحيث لا تصلح الأمور إلا به؛ فجميع ذلك يكفي من أراد تصديق الحق وعمل على طلب الحق، فلا كفى الله من لم يكفِه القرآن، ولا شفى الله من لم يشفِه الفرقان »[٣].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤١٣) رقم (٣٤٣٨) وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ».

(٢) نقله عنه الإمام ابن القيم في شفاء العليل ص(٤٠).

(٣) تيسير الكريم الرحمن ص(٦٣٣-٦٣٤).

وقال ﷺ: « ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن »[(١)]، فقد فسَّره عدد من السلف وأهل العلم واللغة بأن المراد: من لم يستغنِ به عن كل ما سواه[(٢)].

وقال ﷺ - لما رأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ من ورقة من التوراة -: « والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، ولو كان موسى حيّاً واتبعتموه وتركتموني ضللتم »، وفي رواية: « ولو كان موسى حيّاً ما وَسِعه إلا اتّباعي »[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا القرآن، فإنه قرّر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن اللّه وعن اليوم الآخر، وزاد ذلك بيانا وتفصيلا، وبيّن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرّر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين، وقرر الشرائع الكلية التي بعثت بها الرسل كلهم، وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجج والبراهين، وبيّن عقوبات اللّه لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها، وبيّن ما حرف منها وبدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبين أيضًا ما كتموه مما أمر اللّه ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٧٣٧) رقم (٧٠٨٩).

(٢) وهو قول وكيع وسفيان بن عيينة وأبي عبيد القاسم بن سلام والبخاري والطحاوي وغيرهم، انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٩١٨)، غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٤٢، ١٦٩-١٧٢)، شرح مشكل الآثار (٣/ ٣٤٧-٣٥٣)، الزاهر للأنباري (٢/ ٥)، تهذيب اللغة (٨/ ١٧٤)، المحيط في اللغة (٥/ ١٣٥)، شعب الإيمان (٢/ ٥٢٨)، المحكم (٦/ ١٨)، فتح الباري (٩/ ٦٩-٧١)، عمدة القاري (٢٠/ ٣٩-٤١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) رقم (١٥١٩٥)، وحسّنه الألباني في ظلال الجنة رقم (٥٠).

الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها وشاهد بكذب ما حُرِّفَ منها، وهو حاكم بإقرار ما أقره اللّه، ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات حاكم في الأمريات...، ثم إنه معجز في نفسه لا يقدر الخلائق أن يأتوا بمثله، ففيه دعوة الرسول، وهو آية الرسول وبرهانه على صدقه ونبوته، وفيه ما جاء به الرسول، وهو نفسه برهان على ما جاء به، وفيه أيضًا من ضرب الأمثال وبيان الآيات على تفضيل ما جاء به الرسول ما لو جمع إليه علوم جميع العلماء لم يكن ما عندهم إلا بعض ما في القرآن، ومن تأمل ما تكلم به الأولون والآخرون في أصول الدين والعلوم الإلهية وأمور المعاد والنبوات والأخلاق والسياسات والعبادات وسائر ما فيه كمال النفوس وصلاحها وسعادتها ونجاتها، لم يجد عند الأولين والآخرين من أهل النبوات ومن أهل الرأي كالمتفلسفة وغيرهم إلا بعض ما جاء به القرآن؛ ولهذا لم تحتج الأمة مع رسولها وكتابها إلى نبي آخر وكتاب آخر؛ فضلاً عن أن تحتاج إلى شيء لا يستقل بنفسه غيره، سواء كان من علم المحدثين والملهمين، أو من علم أرباب النظر والقياس الذين لا يعتصمون مع ذلك بكتاب منزل من السماء»[١].

٢- تعظيم نصوص القرآن:

وهذا التعظيم يشتمل على عدة أمورٍ، منها: الامتثال لأوامره، واجتناب نواهيه، والاتّعاظ بمواعظه، والتسليم والاتباع له، ولزومه، والاكتفاء به عن كل ما سواه، والاعتماد عليه، والتحاكم إليه، ووزن العقائد والأقوال والأفعال

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٤-٤٥).

به، وترك المماراة فيه، وعدم تفسيره بالظن والهوى، والبعد كلّ البعد عن مخالفته أو معارضته بأي شيء من رأي أو عقل أو إثارة الشُّبَه والشكوك فيه[1].

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠]، وقال ﷻ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧-١٨].

٣- تقديم القرآن الكريم على الرأي والعقل والهوى:

« من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجْده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به؛ ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل - يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يُفوَّض وإما أن يُؤوَّل، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقًا أو وَجْدًا أو مخاطبة أو مكاشفة

(١) انظر: الإبانة (١/ ٢٢٣-٢٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧) (٤/ ٢-٨) (١٣/ ٦٠).

تخالف القرآن والحديث »[١]، بل كانوا يعدّون كل ما خالف القرآن خيالاً وأوهاماً لا حقائق[٢].

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « أيها الناس، اتهموا الرأي على الدين... »[٣].

٤- اعتقاد أن نصوص القرآن الكريم مفهومة لدى المخاطبين:

أنزل الله القرآن الكريم بلسان عربي مبين، على قريش أفصح العرب وأبلغها، مُراداً به الإنذار والهداية والبيان والإرشاد وإقامة الحجة، وإذ اجتمع في القرآن ذلك كله فإنه يلزم أن تكون نصوصه بيّنة المعاني واضحة الدلالة مفهومة المقاصد، وهذا اللازم لا يمكن أن يُتَصَوَّر انفكاكه عن القرآن بحالٍ من

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨-٢٩).

(٢) انظر: درء التعارض (٧/ ٣٧).

(٣) أصله في صحيح البخاري (٤/ ١٥٣٤) رقم (٣٩٥٣) دون قوله: « أيها الناس » وقوله: « على الدين ». وأخرجه بتمامه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١/ ١٣٠)، كما جاءت هذه الوصية عن سهل بن حنيف رضي الله عنه: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٨٨، ٨٩)، وعن أبي مسعود البدري رضي الله عنه: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٨/ ٦٧٢) لكن دون عبارة « على الدين ».

الأحوال، فضلاً عن أنه إن لم يكن كذلك ما كان لإنزال القرآن معنى، وما كان فيه تحقيق لما أراده الله بإنزاله، «لأن المخاطَب والمرسَل إليه إن لم يفهم ما خُوطب به وأُرسِل به إليه فحاله قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده سواء؛ إذ لم يُفِدْه الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً »(١).

قال تعالى: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٤-١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى﴾ [النحل: ٨٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه »(٢).

ومن أعظم ما يُستَدلّ به على هذا الأمر: أنه « لم يحتج السلف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه؛ لأنهم كانوا عرب الألسُن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني »(٣).

---

(١) جامع البيان (١/ ٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ١٩١٢) رقم (٤٧١٦).

(٣) مجاز القرآن (١/ ٨).

٥- اعتقاد أن ظواهر نصوص القرآن الكريم مطابقة لمراد الله، وحمل نصوص القرآن الكريم على الحقيقة والظاهر:

لما كان القرآن الكريم كلام الله العليم، والقرآن في غاية البلاغة والفصاحة والوضوح والبيان، ومعانيه مفهومة لدى المخاطبين؛ اقتضى ذلك أن تكون ظواهر نصوص القرآن التي تتبادر إلى الذهن بمقتضى لسان العرب وسَنَن كلامهم ووَفق الاستعمالات القرآنية وسياقاتها و تصريفاتها؛ هي التي أرادها الله المتكلِّم بها، فليس في نصوص القرآن باطنٌ يخالف الظاهر، بل يجب أن يكون الباطن الحق هو الموافق للظاهر الحق، وأما ادّعاء باطنٍ للنصِّ يخالف ظاهره فليس هو إلا خيالاً وجهلاً وضلالا[1]، ولذا؛ فإن نصوص القرآن لا تُفهم وتُحمَل إلا على حقائق معانيها وظواهرها الواضحة المفهومة منها.

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٧-٥٨]، وقال سبحانه: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[الزمر: ٢٣]، فَفَرَحُ المؤمنين بالقرآن، وإيمان أولي العلم بأنه الحق والهداية، واقشعرار جلود أهل الخشية حين قراءته وسماعه؛ كل ذلك إنما يكون لأنهم عرفوا مراد الله من ظاهر كلامه (القرآن) فأوجب لهم ذلك تلك الصفات الشريفة الكريمة، ولو لم يكن المراد ظاهراً، بل كان معنى وراء

---

(١) انظر: درء التعارض (٦/ ٣٣٢).

الظاهر؛ لكان في معرفته من العنت والمشقة والعناء ما يجعل الوصول إليه عَسِراً مُوحِشاً، فأي فرحةٍ تكون مع هذه الحال، وأيّ إيمانٍ مطمئن وخشوع صادقٍ ينتج عنه؟.

وقال ﷺ: « قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها »(١)، فالنصوص القرآنية واضحة المعاني ظاهرة الدلالة، وظاهرها وباطنها سواء، فليس لها باطنٌ يخالف ظاهرها، ولا فيها ألفاظ تدل على غير معانيها اللغوية وسياقاتها القرآنية.

٦- اعتقاد أن القرآن محفوظ سالم من التبديل والتحريف:

القرآن الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، المُثْبَت في المصاحف بين الدَّفتين، الذي بأيدي المسلمين في أقطار الأرض يَحْفَظونه ويعلِّمونه ويكتبونه، قد تكفَّل سبحانه بحفظه عن التبديل والتغيير والتصحيف والتحريف والزيادة والنقصان. فالقرآن العظيم محفوظٌ سالمٌ من هذه الأشياء كلها منذ نزل على محمد ﷺ وحتى يأمر الله سبحانه في آخر الزمان برفعه من المصاحف والصدور، فلا يقدر أحدٌ من جميع الخلق أن يزيد فيه أو ينقص منه حرفاً ولا حركة ولا كلمة(٢).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٣٢) رقم (٤٣). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ١٤).

(٢) انظر: جامع البيان (١٤/ ٨)، التمهيد لابن عبد البر (٤/ ٢٧٨-٢٧٩)، قواطع الأدلة (١/ ٢٩-٣٠)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠١، ٤٠٤).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وقال سبحانه: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾[الأنعام: ١١٥]، فلا أحد يبدِّل شيئاً من كلمات الله بما هو أصدق وأعدل، ولا أحد يَقْدِر على أن يحرفها شائعاً ذائعاً كما فُعل بالكتب المنزلة السابقة كالتوراة، ففي الآية ضمان من الله لكلماته بالحفظ(١).

٧- نفي التعارض بين آيات القرآن الكريم:

آيات القرآن الكريم هي كلام الله العليم الخبير، أصدق القائلين، الذي أتقن كل شيء، فمن المحال أن يقع فيها اختلاف أو تعارض أو تناقض أو تضاد، بل كلها تجري على نظام ومثال ونسق واحد، فمعانيها مُتَّسِقة، وأحكامها مؤتلفة، وبعضها يؤيد بعضاً بالتصديق، ويشهد له بالتحقيق، ويوافقه ويبيِّنه(٢)، وإذا أمر الله فيها بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيءٍ لم يأمر به في موضعٍ آخر، بل ينهى عن نظيره أو عن ملزوماته - إن لم يكن هناك نسخ -، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو ثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه أو ينفي لوزامه(٣).

---

(١) انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٣٢٨).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص(١٧٣)، جامع البيان (٥/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٣١)، الاعتصام (٢/ ٣٣١).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١).

قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ كانوا جلوسًا عند باب من أبوابه، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها - وفي رواية: يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية -، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمر وجهه - وفي رواية: كأنما فقئ في وجهه حب الرمان -، فقال: «بهذا أمرتم، أو بهذا بعثتم؟!، أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضًا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكلوه إلى عالمه»(١).

٨ - الإيمان بجميع آيات القرآن:

وهذا الإيمان يشمل عدة جوانب، منها:

أ- الإيمان بألفاظ القرآن الكريم وحروفه، وأنه ما من لفظ أو حرف في القرآن إلا وقد بلغ الغاية بلاغة وفصاحة وبياناً في إفراده وتركيبه وسياقه واستعمالاته، فلا يجوز البتة التعرض لشيء منها بأي نوع من أنواع التغيير اللفظي من حذف أو زيادة أو تقديم أو تأخير أو إبدال أو نحو ذلك.

ب- الإيمان بمعاني القرآن الكريم كما فهمها النبي ﷺ وصحابته وبلّغوها للأمة، وأنها أصحّ المعاني وأسدّها وأقومها، وكلها حق لا ريب فيها ولا باطل

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٧٨، ١٨٥، ١٩٥) وحسنه الألباني في ظلال الجنة ص(١٩٠).
وأخرجه الإمام مسلم - مختصرًا - (٤/ ٢٠٥٣) رقم (٢٦٦٦).

بوجه من الوجوه، وهذا الإيمان ينأى بالمسلم عن التعرّض لمعاني القرآن الكريم الصحيحة بالتعطيل أو التحريف أو التأويل.

جـ- الإيمان بجميع ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه إيماناً مجملاً ومفصَّلاً:

فالمجمل: فرض عين على كل مسلم، ولا يصح إيمان العبد إلا به.

والمفصَّل: يتفاوت فيه أهل الإيمان؛ فكلما ازداد المؤمن من الفقه في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، وفهم عن الله مراده فيها، وعقل عنه خبره وأمره، واستنبط من ذلك الأسرار والكنوز؛ كان إيمانه أعظم ودرجته أعلى ومقامه عند الله أرفع(١).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ﴾ [الشورى: ١٥]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٤)، اجتماع الجيوش الإسلامية ص(١٦)، تيسير الكريم الرحمن (٢/ ٢١٠)، أعلام السنة المنثورة ص (٨٠-٨٣).

٩ – القرآن الكريم هو الحجة في الدين كله:

الدين الذي بعث الله به نبيه محمداً ﷺ بيّنه سبحانه في القرآن الكريم أحسن بيانٍ عقيدةً وشريعة، أصولاً وفروعاً، دلائل ومسائل، فكان القرآن بذلك هو العمدة والحجة في الدين كله، فهو أول مرجوع إليه، وأعلى مراجع المقطوع به(١).

قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦]، وقال سبحانه: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١].

والاحتجاج الصحيح بالقرآن لا بد أن يتضمن عدة أمور، منها:

أ- أن يكون القرآن الكريم هو الأصل الذي يُستقى منه دين الله سبحانه، فـ « لابد في كل مسألة يُراد تحصيل علمها على أكمل الوجوه أن يلتفت إلى أصلها في القرآن؛ فإن وجدت منصوصاً على عينها أوَ ذكر نوعها أو جنسها فذاك »(٢).

ب- أن يحتج بالقرآن في جميع أبواب الدين ومسائله، دون تفريق بين باب وآخر ولا بين مسألة وأخرى، قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٣٧٥).

(٢) الموافقات (٣/ ٣٧٥).

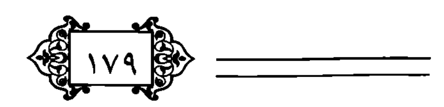
[الحجر: ٩١] أي: أجزاءً وأصنافاً، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وأخذوا منه ما أحبوا وتركوا منه ما خالف أهواءهم(١). فمن لم يتخذ القرآن حجةً في أبواب الدين كلها كان ممن تشمله هذه الآية.

جـ- أن يكون القرآن الكريم هو الميزان الذي توزن به العقائد والأقوال والأعمال، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقال سبحانه: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، وقال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

د- أن يكون القرآن الكريم هو الحَكَم الفَصْل عند التنازع والاختلاف في أي مسألة من مسائل الدين، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، ثم يتبع ذلك التسليمُ المطلق والرضى التامُّ بحكم الله ورفعُ النزاع والخلاف، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

---

(١) انظر: جامع البيان (١٤/ ٦١-٦٦)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٥٩)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٥٩).



المطلب الأول

منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

ما صار أهل الأهواء والبدع خارجين عن الهدى والسنة، متلبسين بالهوى والبدعة؛ إلا بنوعِ مفارقةٍ عظيمةٍ لما أنزله الله في كتابه من الحق والنور، وخروجٍ عن هديه وسَنَنه، ومخالفةٍ لأمره ونهيه، فحالهم معه - من حيث الجملة - كما قال ابن القيم رحمه الله: « درست معالم القرآن في قلوبهم فليسوا يعرفونها، ودثرت معاهده عندهم فليسوا يعمرونها، ووقعت ألويته وأعلامه من أيديهم فليسوا يرفعونها، وأَفَلَتْ كواكبه النيرة من آفاق نفوسهم فلذلك لا يحبونها، وكسفت شمسه عند اجتماع ظُلَم آرائهم وعُقَدها فليسوا يبصرونها، خلعوا نصوص الوحي عن سلطان الحقيقة وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التأويلات الباطلة فلا يزال يخرج عليها من جيوشهم كمين بعد كمين، نزلت عليهم نزول الضيف على أقوام لئام، فعاملوها بغير ما يليق بها من الإجلال والإكرام، وتلقوها من بعيد ولكن بالدفع في صدورها والأعجاز، وقالوا: مالكِ عندنا من عبور وإن كان ولا بد فعلى سبيل الاجتياز، أنزلوا النصوص منزلة الخليفة في هذا الزمان، له السكة والخطبة وماله حكم نافذ ولا سلطان، المتمسك عندهم بالكتاب والسنة صاحب ظواهر مبخوس حظه من المعقول، والمقلد للآراء المتناقضة المتعارضة والأفكار المتهافتة لديهم هو الفاضل المقبول »[١].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٥).

ومما تتبين به منزلة القرآن وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- الطعن في القرآن والتشكيك فيه مصدرًا وثبوتا:

اشتطّ فِئَام من أهل الأهواء والبدعة في البعد عن الهدى والحق، فخرجوا عن إجماع المسلمين على أن القرآن منزل من عند الله، وأنه هو ما بين الدفتين، الذي يحفظه المسلمون ويقرؤونه، فمنهم:

أ- من جعل القرآن كغيره من كتب البشر، وناموساً جاء به محمد ﷺ ليخيِّل إلى الناس والعامة اعتقادا ينتفعون به في الدنيا، وأعمالاً يقومون بها فتفيدهم السعادة، وأخرى يتجنبونها حتى لا يقعوا في الشقاء، وحقيقة قولهم: أن محمداً ﷺ لم يأتِ بهذا القرآن من عند الله، وإنما كان كاذباً فيما أخبر به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ لأجل مصلحة الجمهور من الناس في الدنيا، وأنه لا معاد ولا بعث ولا جنة ولا نار[١].

ب- من ادعى أن القرآن المتواتر بين المسلمين ليس هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ، فزعم أن القرآن قد غُيِّر وبُدِّل، وخولف بين نظمه وترتيبه، وأُحيل عما أنزل إليه، وقُرئ على وجوهٍ غير ثابتة عن الرسول ﷺ، وأنه قد نُقِض منه وزيد فيه[٢].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٤) (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧).
ويُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٨٧٠-٧٨٧).

(٢) يُراجع: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (٢/ ٩٧٢-٩٩٣).

٢-الطعن في القرآن دلالة:

ذهب طوائف من أهل الأهواء والبدعة إلى أن هذا القرآن لم يشتمل على البيان الكافي الشافي الواضح للطريق الموصلة إلى معرفة الله وما يجب اعتقاده في حقه سبحانه - على تفاوتٍ بين طوائفهم في ذلك -، وعلى أن الظاهر الحق الواضح الذي دلت عليه نصوص القرآن - في ذلك - ليس هو المراد منها، ثم انقسموا بعد ذلك أقساماً:

• فمنهم أهل التخييل الذين يزعمون أن نصوص القرآن لم تفصح بالحقائق، وأن ما دلت عليه وأخبرت به عن الله وصفاته وأفعاله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له يطابق ظاهرها، ولكنه أمثال مضروبة لأمور تعجز عن إدراكها عقول الجمهور من الناس.

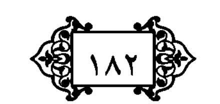
• ومنهم أهل التأويل (التحريف) الذين زعموا أن نصوص القرآن أدلة لفظية لا تُفيد علماً ولا يحصل منها يقين، وأنها مجازاتٌ لا حقيقة لها ولا يُراد منها ظاهرها، حتى وصل الأمر ببعض أئمتهم إلى التصريح بأن ظاهر القرآن يوجب الكفر.

• ومنهم أهل التمثيل الذين جعلوا حقيقة نصوص القرآن هي تمثيل الله بخلقه.

• ومنهم أهل الظاهر والباطن الذين ادعوا أن نصوص القرآن لها ظاهرٌ ليس هو الحقيقة والمراد، ولها باطن هو حقيقة المعرفة والطريق الموصل إلى رب العباد[1].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٥، ٦٣٢).



٣-تقديم أصولهم ومصنَّفاتهم على القرآن:

يقدِّم كثيرٌ من أهل الأهواء والبدعة آراءهم ومعقولاتهم وأصولهم على ما يزعمون أنه يعارضه من كتاب الله الكريم، فما اعتقدوه مما أنتجته عقولهم واجتهاداتهم - البعيدة عن منهج النبي ﷺ وصحابته ﵃ في فَهْم القرآن - سموه محكماً وأصولاً وقواعد وبراهين، عليها المعوَّل، وإليها المرجع، وهي منار السبيل الموصل إلى فقه القرآن ومعرفة حقائقه، وأما ظاهر القرآن الذي فهمه النبي ﷺ وصحابته ﵃ فهو المتشابه الذي ليس له حقيقة مُرادةٌ ولا يفيد اليقين ولا يجوز التمسك به في المسائل العلمية، وكان من الآثار السيئة لذلك:

- أن منهم من لا يقول بما دل عليه القرآن حتى يزنه بأصوله، فيَعْرِض نصوص القرآن على أصوله وقواعده وآرائه: فما وافقها منها قبله، وما خالفه ردّه أو أوّله.
- أن منهم من يقدم مصنفاته ومصنفات أئمته التي حوت قواعد المذهب والفرقة والطائفة على كتاب الله الكريم(١).
- أن منهم من لا يجعل القرآن هو الحكم والفيصل والفرقان - حين يدّعي وجود التعارض بين القرآن وأصوله -، فلا يصدر عن دلالة القرآن ومعانيه، ولا يمتثل أمره سبحانه بالرد إلى الله والرسول.

---

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٠٩، ٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٨) (١٧/ ٣٥٥، ٤٤٥)، إيثار الحق على الخلق ص(٩٤).

• خُلُوّ كثيرٍ من مصنفاتهم المعتمدة عندهم من الاستدلال بالقرآن[١].

• عدم عناية كثير منهم أو قلتها بحفظ نصوص القرآن ومعرفة معانيها[٢].

• أن منهم من لا ينظر في نصوص القرآن - حين استدلاله بها - بنيّة الاهتداء بها والاحتجاج، وإنما تكون له في ذلك أغراض أخرى فاسدة، كالاستئناس ودفع الخصم وإرادة إيهام الناس بأن الحق معه وغير ذلك[٣].

٤- قَصْر اتّباع القرآن على فئةٍ من الناس دون أخرى أو على بعض مسائل الدين دون بعض:

يرى طوائف من أهل الأهواء والبدعة أن اتباع ظواهر القرآن ليس هو المنهج السديد والعمل الرشيد، وأن الحق هو ما أدركوه هم بعقولهم وآرائهم، ويصرّحون بأنه لا يصل إلى إدراك ذلك الحق إلا الخواص من الناس الذين يتحقق فيهم ما وضعوه هم من أصول وقواعد، وكان من آثار ذلك: أن جعلوا اتباع ظواهر القرآن مقصوراً على فئات الناس عامة دون أولئك الخواص، فمنهم من يزعم أن القرآن للعامة، وكلامه هو وأمثاله للخاصة، وأن أجلاف العرب لم يُكلَّفوا أكثر من التصديق الجازم بظاهر القرآن دون البحث والتفتيش ونظم الأدلة، ومنهم من يجعل ظاهر القرآن شريعة العامة، ويدعي أن له باطناً هو حقيقة الخاصة، ومنهم من يرى أن ما كان عليه السلف في فهم القرآن

---

(١) انظر: النبوات ص(٢٤٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٩) (١٣/ ٥٨)، منهاج السنة (٥/ ١٦٣)، النبوات ص(٢٤٧).

(٣) كما ستأتي الإشارة إليه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

أسلم، وما عليه هو وأمثاله فهو أعلم وأحكم، ومنهم مَن لا يقبل مِن فهم نصوص القرآن إلا ما جاءه عن طائفته وأئمته(١).

كما أن منهم من يجعل القرآن أقساماً: فبعضه صالح للاحتجاج دون بعض، وبعضه يُستدلّ به في بعض جوانب الدين دون بعض، ثم منهم من يجعل اتباعه قاصراً على باب العمل والعبادة دون العلم والعقيدة، ومنهم من يستدل به في مسائل الآخرة دون ما يتعلق بالله وأسمائه وصفاته(٢).

٥-الاستدلال بالقرآن على غير وجهه:

فأهل الأهواء والبدعة لن يجدوا - مهما حاولوا - في نصوص القرآن ما يؤيد باطلهم أو يقوّي حجتهم، بل كتاب الله ينطق بضلالهم وانحرافهم، فعمدوا إلى: الاستدلال به بطرقٍ باطلة وأساليب منحرفة، منها: الاستدلال بالمتشابه، وببعض النصوص دون بعض، وضرب بعضها ببعض، وتحميلها من المعاني ما لا تحتمل - كما سيأتي تفصيله في المطلب التالي إن شاء الله -.

وكان من آثار ذلك : أن صنّف بعض أئمة أهل الأهواء والبدعة تفاسير على أصول مذهبهم، يستدلون فيها بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلم عن مواضعه(٣).

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٩٣)، تلبيس إبليس ص(٣٦٧)، حجج القرآن ص(٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ١٥٨) (١١/ ٤١٥-٤١٦) (١٢/ ٢٤) (٢/ ٤٦).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص(٢٣-٢٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

الاستدلال بالمتشابه

وَصَفَ الله ﷻ كتابه بأنه محكَم، فقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وإحكام الكلام هو: إتقانه بالتمييز والفصل - علماً وعملاً - بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضّار، والرشد والغي(١).

ووصفه في موضعٍ آخر من كتابه بأنه متشابه، فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، والمتشابه فيه معنى التماثل(٢).

ووصفه ﷻ في موضع ثالث بأن بعضه محكم وبعضه متشابه، فقال سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].

فبيّن أهل العلم أن وصف القرآن بهذه الأوصاف الثلاثة بحسب اعتبارٍ معيَّن في كلٍّ منها، وأن كلاًّ من الإحكام والتشابه ينقسم إلى عامّ وخاصّ(٣):

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥-٩٢٩).

(٢) انظر: لسان العرب (١٣/ ٥٠٣-٥٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

فالمراد بالإحكام في الموضع الأول هو الإحكام العامّ، وهو أن القرآن « في غاية الإحكام وقوّة الاتّساق، وأنه بالِغٌ في الحكمة أقصى غاية، فأخباره كلها حقٌّ وصدق، لا تناقض فيها ولا اختلاف، وأوامره كلها خير وهدى وبركة وصلاح، ونواهيه عن كل ما يعود على الإنسان بالشرور والضرر والأخلاق الرذيلة والأعمال السيئة »(١)، فالقرآن كله محكم بهذا الاعتبار.

والمراد بالتشابه في الموضع الثاني هو التشابه العامّ، وهو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضاً، وهو أن القرآن متشابه « في الحسن والصدق والهدى والحق، ووروده بالمعاني النافعة المزكِّية للعقول، المطهِّرة للقلوب المصلحة للأحوال، فألفاظه أحسن الألفاظ، ومعانيه أحسن المعاني »(٢)، فالقرآن كلّه متشابه بهذا الاعتبار.

« فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العامّ، بل هو مصدِّق له، فإن الكلام المحكَم المتقَن يصدِّق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً »(٣).

والمراد بالإحكام والتشابه - في الموضع الثالث -: الإحكام الخاص والتشابه الخاص، فالتشابه الخاص: هو مشابهة الشيء لغيره من وجهٍ مع مخالفته له من وجهٍ آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله - وليس كذلك -، وهذا التشابه إنما يكون بقدرٍ مشتركٍ بين الشيئين مع

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٦٢).

(٢) القواعد الحسان لتفسير القرآن (٨/ ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٦١-٦٢).

وجود الفاصل بينهما. والإحكام [الخاص]: هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر[١]، وهذا المحكم وصفه الله بأنه (أمّ الكتاب)؛ أي: أصله الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود وسائر ما بالخلق إليه حاجة من أمر دينهم وما كُلِّفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم، وسُمِّي أمّ الكتاب لأنه معظم الكتاب وغالبه وموضع مفزع أهله عند الحاجة إليه، وأما المتشابه فوصفه الله بأنه (أُخَر) أي: أَقَلّ[٢].

وقد تنوّعت عبارات السلف - غفر الله لهم - في بيان المراد بالمحكمات والمتشابهات - بمعناهما الخاص - على أقوالٍ عديدة، هي:

١- المحكمات: ناسخ القرآن وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يُؤمَن به ويُعمَل به، والمتشابهات: منسوخه ومقدَّمه ومؤخَّره وأمثاله وأقسامه وما يُؤمَن به ولا يُعمل به.

٢- المحكمات: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه، والمتشابهات: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني وإن اختلفت ألفاظه.

٣- المحكمات: ما لم يحتمل من التأويل غير وجهٍ واحد، والمتشابهات: ما احتمل من التأويل أوجهاً. قال محمد بن جعفر بن الزبير[٣]: «﴿مُّحْكَمَٰتٌ﴾: فيهن حجّة الربّ، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريفٌ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٥)، المحرر الوجيز (١/ ٤٠٢).

(٣) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، كان من علماء أهل المدينة وفقهائهم وقرّائهم، توفي بين عشرٍ ومائة وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب (٣/ ٥٣٠).

ولا تحريف عمّا وُضعت عليه. وأُخر متشابهة في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد - كما ابتلاهم في الحلال والحرام - لا يُصرَفن إلى الباطل، ولا يُحرفن عن الحق »[١].

٤- المحكمات: ما أحكم الله في القرآن من قصص الأمم ورسلهم الذين أرسل إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد ﷺ وأمته. والمتشابهات: ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني.

٥- المحكمات: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره. والمتشابهات: ما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: وقت نزول عيسى ابن مريم ووقت طلوع الشمس من مغربها وقيام الساعة وفناء الدنيا. ومن ذلك: الحروف المقطّعة التي في أوائل السور[٢].

وقسم سبحانه مسالك الناس تجاه المحكم والمتشابه - بمعناهما الخاص - إلى قسمين:

الأول: مسلك أهل العلم الراسخين « وهم العلماء الذين قد أتقنوا علمهم ووَعَوْه فحفظوه حفظًا، لا يدخلهم في معرفتهم وعلمهم بما علموه شَكٌّ ولا لبس »[٣]، وهو: أنهم يؤمنون بالمحكم والمتشابه، فما علموا معناه وعرفوه واستبان لهم من كتاب الله عملوا به وتمسّكوا، وما اشتبه عليهم وشكّوا في

---

(١) جامع البيان (٣/ ١٧٤).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٢-١٧٥)، زاد المسير (١/ ٣٥٠).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٥).

معناه ولم يتيقنوا منه وكلوه إلى عالمه وتركوه ولم يتتبّعوه أو يتتبعوا تأويله دون علم، مع إيمانهم بأنه حق وصدق، وأن كل واحد من المحكم والمتشابه يصدق الآخر ويشهد له، لأن الجميع من عند الله، وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد، وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة من الصحابة فمن بعدهم[١].

الثاني: مسلك أهل الزيغ «أهل الشك والضلال والميل عن الحق والانحراف عنه إلى الباطل»[٢]، وهو: أنهم يدعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه، فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها - مع أنه في حقيقته حجة عليهم -؛ وللسلف - غفر الله لهم - أقوال عديدة في بيان المعنيّ بذلك[٣]، لكن ذكر المفسِّرون أن الآية - وإن كانت نزلت فيمن ذكر السلف أنها نزلت فيه - «فإنه معنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها؛ تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاجّ به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيِهِ المحكمات، إرادةً منه بذلك اللبس على أهل الحقّ من المؤمنين، وطلباً لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك، كائناً من كان، وأيّ أصناف البدعة كان»[٤].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨-٣٤٩)، الدر المنثور (٢/ ١٥١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٣).

(٤) جامع البيان (٣/ ١٨١).

فدلّت هذه الآية الكريمة على أن الاستدلال بالمتشابه هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بآيات القرآن الكريم.

كما دلّت - أيضاً - على أن الباعث لهم على ذلك الاستدلال هو ما ذكره الله سبحانه في قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، ومما ذكره أهل العلم في تفسيره ما يأتي:

١- أن أهل الأهواء والبدعة يجعلون لهم أصولاً ابتدعوها برأيهم[١]، ويجعلونها هي العمدة عندهم، ثم يبحثون في النصوص عمّا يؤيّدون به بدعتهم وضلالهم ليحقّقوا بتأويلاتِهم الباطلةَ فيها ما هم عليه من الضلالة والزّيغ عن محجة الحقّ[٢]، فيتتبعون نصوص المتشابه لذلك، ويزعمون أن فيها ما يؤيّد مقالتهم، « من غير معرفةٍ بمعناه، ولا رسوخٍ في العلم، ولا اتباع للسنة، ولا مراجعة لجماعة المسلمين الذين يفهمون القرآن »[٣].

قال سعيد بن جبير[٤]: « كل فرقة يقرءون آية من القرآن ويزعمون أنها لهم،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٢). وانظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩-٢٠) ففيه بيان شافٍ من الإمام أحمد على أن الجهم ابتدع بدعته أولاً في إنكار رؤية الله وكلامه وعلوه ثم استدل بعد ذلك بآيات من المتشابه.

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢١٠).

(٤) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي - مولاهم -، أبو محمد، الكوفي، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، أحد الأعلام، ولد في خلافة علي بن أبي طالب، وكان من أئمة التابعين، قتله الحجاج صبراً سنة (٩٥)هـ. تهذيب التهذيب (٢/ ٩-١١)، السير (٤/ ٢٠٨-٣٤٢).

أصابوا بها الهدى »[١].

وقال محمد بن جعفر بن الزبير: «﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾ أي: ما تحرّف منه وتصرّف ليصدّقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا وشبهة »[٢].

٢- التلبيس بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك وتصاريف معانيه[٣].

٣- إضلال أتباعهم بإيهامهم إياهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن[٤].

٤- أن خصوم أهل الأهواء - من أهل السنة وغيرهم - يطالبونهم بالدليل النقلي على صحة دعاويهم وبدعهم، فيتتبعون المتشابه لدفع الخصم عنهم، لا احتجاجاً به واعتماداً عليه واهتداءً به[٥].

٥- إرادة التفريق بين المؤمنين وإفساد ذات بينهم[٦].

٦- إرادة إيقاع الفتنة (وهي الشك والريب) في القلوب؛ لإفساد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من العلم والعمل، فإن الرسول ﷺ قد أتى

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٠-١٨١).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

(٦) انظر: زاد المسير (١/ ٣٥٤)، الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٥).

بالآيات البينات الدالّة على صدقه، والقرآنُ فيه الآيات المحكمات التي هي أم الكتاب، قد عُلِم معناها، وعُلِم أنها حق، وبذلك يهتدي الخلق وينتفعون، فمن اتّبع المتشابه ابتغى الفتنة وشكّك الناس فيما عَلِموه، فيبقون حائرين[(١)].

وكما دلّ القرآن الكريم على أن الاستدلال بالمتشابه من الآيات هو من مسالك أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالقرآن، فقد دلّت على ذلك السنّة، وبه جاء الأثر، ونصّ عليه أهل العلم.

أما السنّة: ففي حديث افتراق الأمم - من رواية أبي أمامة رضي الله عنه[(٢)] - أنه لما وقف على رؤوس الخوارج تلا قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ إلى أن بلغ ﴿ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾، فقال له أبو غالب[(٣)] - الراوي عنه -: هؤلاء يا أبا أمامة؟ قال: نعم، قلت: يا أبا أمامة، من قِبَل رأيك تقول أم شيئاً سمعتَه من رسول الله ﷺ؟ قال: إني لجريء - ثلاثاً - بل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤١٦-٤١٧).

(٢) صُدَي بن عجلان بن الحارث - وقيل: ابن وهب، وقيل: ابن عمرو - بن وهب الباهلي، أبو أمامة، مشهور بكنيته، أرسله النبي ﷺ - بعد إسلامه - إلى قومه باهلة يدعوهم إلى الإسلام، فأسلموا عن آخرهم. سكن الشام، ومات بها سنة ست وثمانين، وله مائة وست سنين، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام - في قول سفيان بن عيينة -. انظر: الإصابة (٣/ ٤٢٠-٤٢١)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٠٩-٢١٠).

(٣) حزوَّر، وقيل: سعيد بن الحزوَّر، وقيل: نافع، أبو غالب البصري، ويقال: الأصبهاني مولى خالد بن عبد الله القسري - وقيل غير ذلك -، صاحب أبي أمامة. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٥٧٠)، تقريب التهذيب ت (٨٢٩٨).

شيء سمعته من رسول الله ﷺ...»[١]. وهذا الجزء جعله القرطبي[٢] مرفوعاً إلى النبي ﷺ[٣]، وأورد الحافظ ابن كثير ما رواه الإمام أحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه أنه حدّث عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ قال: « هم الخوارج »[٤]. ثم قال الحافظ ابن كثير: « وقد رواه ابن مردويه من غير وجهٍ عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً...، وهذا الحديث أقلّ أقسامه أن يكون موقوفاً من كلام الصّحابي، ومعناه صحيح، فإن أول بدعةٍ وقعت في الإسلام فتنة الخوارج... »[٥].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥/ ٣٠٧-٣٠٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٣٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٨٨) وغيرهم، وهو حديث حسن، انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ٢٩٩-٣٢٥).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الأندلسي القرطبي، أبو عبد الله، العلامة المفسر، متفنن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة تدل على ذكائه وكثرة اطلاعه ووفور عقله وفضله، من مصنفاته: الأسنى في شرح الأسماء الحسنى والتذكرة، وكان من الغواصين على معاني الحديث، حسن التصنيف، جيد النقل. انظر: الديباج المذهب ص(٣١٧-٣١٨)، نفح الطيب (٢/ ٢١٠-٢١١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٣).

(٤) المسند (٥/ ٢٦٢).

(٥) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٧).

وأما الحافظ ابن حجر[١] فقال: « وهذا من علامات النبوة؛ فإن الخوارج أول من تبع ما تشابه منه، وابتغوا بذلك الفتنة...، وذِكْرُ الخوارج نَبَّه به الحديث المذكور على من ضاهاهم في اتباع المتشابه وابتغاء تأويله... »[٢].

وأما الأثر: فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: « سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن... »[٣]. ورُوِي نحوه عن علي رضي الله عنه[٤].

وقال أيوب السختياني[٥] رحمه الله: « ما أعلم أحداً من أهل الأهواء إلا يخاصم

---

(١) أحمد بن علي بن محمد بن محمد العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر - وهو لقب لبعض آبائه -، أبو الفضل، الشهاب، ولد سنة (٧٧٣هـ)، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وتعلم القراءات والحديث والفقه والعربية والحساب وجدّ في الفنون حتى بلغ الغاية، وارتحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية، وتصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، واشتهر ذكره وبَعُد صيته وارتحل الأئمة إليه حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته، من مصنفاته: فتح الباري والتلخيص الحبير والنكت على ابن الصلاح وغيرها، توفي سنة (٨٥٢هـ). انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧-٩٢).

(٢) العجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٦٢-٦٦٣).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٦٢).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢٣).

(٥) أيوب بن أبي تميمة (كيسان) العنزي - مولاهم - البصري السختياني، أبو بكر، الإمام الحافظ سيد العلماء، من صغار التابعين، ولد سنة (٦٨هـ)، كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً كثير العلم حجة عدلاً، وصفه شعبة بـ(سيد الفقهاء)، توفي سنة (١٣١هـ). انظر: السير (٦/ ١٥-٢٦).

بالمتشابه »[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: « ...إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أنه سبحانه هو المنفرد بالهداية والإضلال، لا كما تقول الفرقة القدرية[٣] ومن حذا حذوهم من أن العباد هم الذين يختارون ذلك ويفعلون، ويحتجون على بدعتهم بمتشابه من القرآن، ويتركون ما يكون فيه صريحاً في الرد عليهم، وهذا حال أهل الضلال والغي »[٤].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « القاعدة الثالثة: أن ترك الدليل الواضح والاستدلال بلفظ متشابه هو طريق أهل الزيغ كالرافضة والخوارج، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾، والواجب على المسلم اتباع المحكم، وإن عرف معنى المتشابه وجده لا يخالف المحكم بل يوافقه،

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٩).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) القدرية: نسبة إلى القدر الذي ينكرونه وينفونه عن الله تعالى، ومذهبهم يدور على إنكار مراتب القدر وهي العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وهؤلاء هم غلاة القدرية الأوائل وقد اندرس مذهبهم هذا، ثم جاء المعتزلة فأثبتوا علمَ الله بالأشياء أزلا وكتابه تعالى لمقادير الخلق، ولكن ينكرون مشيئته وخلقه تعالى لأفعال عباده، ولُقِّبوا لذلك بالقدرية. انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٨-٢٨٩، ٤٥٠)، وسطية أهل السنة بين الفرق ص(٣٦٧-٣٧٢).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣١).

وإلا فالواجب عليه اتباع الراسخين في قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ »[١].

والطريقة التي يسلكها أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالمتشابه من آيات القرآن:

١- أنهم يتبعون من آي الكتاب ما تَشابهت ألفاظه وكان في معناه ذا وجوه وتصاريفَ مختلفة محتملة يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة التي يريدون أن يصرفوه إليها وينزلوه عليها، ثم يحملونه على المعنى الذي يوافق ما في قلوبهم من الزَّيغ وما ركبوه من الضلالة ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا[٢].

٢- أن ينظر في أحد المعاني التي يحتملها النص احتمالاً بعيداً فيتمسَّك بها من غير بيّنة ولا دليل، قال الدارمي: « ...فيعمد إلى أكثر الأشياء وأغلبها فيصرف المشهورات منها إلى المغمورات المستحالات »[٣].

٣- « الأخذ بالمطلَقات قبل النظر في مقيِّداتها، وبالعمومات من غير تأمّل هل لها مخصِّصات أم لا، وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيَّداً فيُطلَق، أو خاصّاً فيُعَمَّ؛ بالرأي من غير دليلٍ سواه. فإن هذا المسلك رميٌ في عماية، واتباع للهوى في الدليل، وذلك أنَّ المطلَق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يقيَّد، فإذا قُيِّد صار واضحاً »[٤].

---

(١) أربع قواعد تدور الأحكام عليها ص(٤).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، جامع البيان (٣/ ١٨١)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٦).

(٣) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(٤) الاعتصام (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

٤- أنهم إذا لم يجدوا لفظاً متشابهاً يردون به المحكم استخرجوا من المحكم وصفاً متشابهاً وردوه به، فلهم طريقان في رد المحكم: أحدهما: رده باللفظ المتشابه. والثاني: جعلهم المحكم متشابهاً ليعطلوا دلالته[١]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: « فيحملون المحكم على المتشابه، والمتشابه على المحكَم، ويلبّسون »[٢].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه آيات القرآن[٣]:

١- إنكار علوّ الله سبحانه على خلقه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] »[٤]. وقد نصّ رحمه الله في موضع سابق على أن هذه الآية التي استدل بها الجهمية من المتشابه[٥].

---

(١) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

(٣) وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤ وما بعدها) فقد أورد فيه ابن القيم ثلاثة عشر مثالاً.

(٤) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

(٥) انظر: السابق ص(٢٠). وانظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على إنكار علو الله على خلقه والقول بأنه في كل مكان - في أساس التقديس ص(٢٠٢) و(٢١٣).

٢- إنكار رؤية المؤمنين لربهم سبحانه:

قال الإمام أحمد عن الجهمية: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلو آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾[الأنعام: ١٠٣] »(١).

٣- القول بخلق القرآن:

قال الإمام أحمد: « فمما يُسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣]. وزعم أن (جعل) بمعنى: (خلق)؛ فكل مجعول هو مخلوق. فادعى كلمة من الكلام المتشابه يحتج بها من أراد أن يلحد في تنزيله ويبتغي الفتنة في تأويلها »(٢).

وقال: « ثم إن الجهم ادعى أمرا آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق، فقلنا: في أي آية؟، فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢]،فزعم أن الله قال للقرآن: (محدث)؛ وكل

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة - في شرح الأصول الخمسة ص(٢٣٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار والزمخشري المعتزليين بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في المغني في أبواب التوحيد والعدل (٧/ ٩٤)، والكشاف (٣/ ٤٧٧).

محدثٍ مخلوق. فلعمري لقد شبّه على الناس بهذا، وهي آية من المتشابه »[١].

وقال الإمام البخاري رحمه الله: « احتج هؤلاء - يعني: الجهمية - بآيات، وليس فيما احتجوا به أشد التباسا من ثلاث آيات:

قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، فقالوا: إن قلتم: إن القرآن لا شيء؛ كفرتم، وإن قلتم: إن القرآن شيء؛ فهو داخل في الآية.

والثانية: قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، قالوا: فأنتم قلتم بقول النصارى؛ لأن المسيح كلمة الله، وهو خلق، فقلتم: إن كلام الله ليس بمخلوق، وعيسى من كلام الله.

والثالثة: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقلتم: ليس بمحدث »[٢].

٤- الخروج على ولي الأمر:

قال سعيد بن جبير: « مما يتبع الحرورية من المتشابه: قول الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ويقرنون معها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق قالوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه؛ فقد أشرك؛ فهذه الأمة مشركون. فيخرجون فيقتلون ما رأيت لأنهم يتأولون هذه الآية »[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص (٢٩-٣٠). وانظر: استدلال القاضي عبد الجبار المعتزلي بهذه الآية - على القول بأن القرآن مخلوق - في متشابه القرآن (٢/ ٤٩٦).

(٢) خلق أفعال العباد ص(٤٤).

(٣) ذكره الشاطبي في الاعتصام (٢/ ١٨٣-١٨٤).

المسلك الثاني

الاستدلال بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

دين الله وهداه الذي أنزل به كتابه وبعث به رسوله ﷺ هو اتباع كتابه في جميع الأمور، وترك اتباع ما يخالف ذلك في جميع الأمور، كما قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فأوجب - تعالى - علينا التمسك بكتابه(١) والرجوع إليه، وأمرنا بالاجتماع على الاعتصام به اعتقادا وعملا، وذلك سبب اتفاق الكلمة وانتظام الشتات الذي تتم به مصالح الدنيا والدين والسلامة من الاختلاف(٢)، كما أمرنا سبحانه أن نأخذ بجميع عرى الإسلام وشرائعه، ونعمل بجميع أوامره، ونترك جميع زواجره، دون أن نترك أو نضيع من ذلك شيئاً ودون أن نأخذ ببعضه ونترك بعضه (٣)، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ونهانا تبارك وتعالى عن أن نكون كاليهود والنصارى الذين فرّقوا دينهم فأخذوا ببعض ما أنزل الله عليهم وتركوا بعضه اتّباعاً للهوى(٤)، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟

---

(١) ذهب طائفة من السلف إلى تفسير (حبل الله) بالقرآن، انظر: الدر المنثور (٢/ ٢٨٤)، جامع البيان (٤/ ٣١).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ١٦٤).

(٣) انظر: جامع البيان (٢/ ٣٢٢-٣٢٥)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٢٤٩)، تيسير الكريم الرحمن ص(٩٤).

(٤) انظر: الوجيز (١/ ٣٨٤)، البحر المحيط (١/ ٤٦١)، مجموع الفتاوى (١/ ١١)، تيسير الكريم الرحمن ص(٥٨).

وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]، ونهانا أن نكون مثلهم في إنكار كل طائفةٍ منهما الحقَّ الذي لدى الطائفة الأخرى مع أن في كتاب الله الذي بين يديها تصديق ما أنكره[١]، فقال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ١١٣].

ومن أعظم ما يتحقق به الاعتصام بكتاب الله والعمل بجميع ما أنزل الله فيه واجتناب طريق المغضوب عليهم والضالين: أنه عند طلب معرفة ما شرعه الله وارتضاه في أي مسألة من مسائل الدين فإن الواجب هو أن يُجمع كل ما جاء من الآيات في القرآن في تلك المسألة، وتُفْقَه مقامات القرآن وسياقاته فيها، وتُرَدّ كل آية من تلك الآيات إلى معناها الصحيح الذي دلّت عليه، ويُجمع بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الآيات كلها؛ وبذلك نأخذ بما جاء في كتاب الله كله - علماً وعملاً -، ولا نسقط شيئاً منه أو نأخذ بعضه ونترك بعضه[٢].

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن كل فرقة منهم لا تكلِّف نفسها جمْع الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة، وإنما يقصرون نظرهم وبحثهم ابتداءً

(١) انظر: جامع البيان (١/ ٤٩٤-٤٩٦)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥٠-٢٥١)(٢/ ٨١٥-٨١٦)، الاستقامة (١/ ٢٧٠).

على الآيات التي يرون بآرائهم العليلة أنها بظاهرها أو بعد تأويلها تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، ويرون أن ما اشتملت عليه - حسب مذهبهم ورأيهم - هو الحق الذي أنزله الله وأحبّه ورضيه، وأما الآيات التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها ولا يلتفتوا إليها ويرفعوا بها رأساً، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه، فيكون مع كل فرقة منهم إيمانٌ ببعض الحق وكفرٌ ببعضه، واستدلالٌ ببعض الآيات الواردة في تلك المسألة دون ما يقابلها(١).

والاستدلال ببعض الآيات القرآنية الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها: مسلكٌ لأهل الأهواء والبدعة قد حذّر منه الكتاب والسنة والأثر وأهل العلم.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [المائدة: ١٤]، نصّ أهل العلم من السلف فمن بعدهم على أن معنى (نسوا حظاً) في الآيتين: تركوا نصيباً وقسطاً مما أمرهم الله به في كتابهم من عرى دينهم وفرائضه وحدوده ووظائف الله تعالى التي لا يقبل العمل إلا بها رغبةً عنه، كما نص عدد منهم على أن المقصود

(١) انظر: التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٥-٨١٦)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، الاستقامة (١/ ٢٦٩)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

بِـ(الحظ) هنا: ما في كتبهم من الإيمان بنبوة محمد ﷺ وبيان نعته(١). فهذا هو مسلك أهل الأهواء والبدعة وحالهم في الاستدلال بالآيات القرآنية: يستدلون من الآيات الواردة في المسألة بما يحتجون به وحسب، ويتركون ويدفعون غيرها من الآيات الواردة في المسألة نفسها(٢).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، يتوعد تبارك وتعالى من يفرّق بين رسل الله في الإيمان - مع أنه مأمور في كتب الله التي بين يديه بالإيمان بهم جميعهم - فيؤمن ببعض الأنبياء ويكفر ببعضٍ بمجرد الهوى والتشهي والحسد والعصبية والعادة وما ألف عليه آباءه، كاليهود الذين آمنوا بالأنبياء إلا عيسى ومحمداً - عليهما الصلاة والسلام -، والنصارى الذين آمنوا بالأنبياء وكفروا بخاتمهم وأشرفهم محمد ﷺ، ويريد بهذا التفريق أن يتخذ لنفسه - بين الإيمان الصحيح بجميع الأنبياء والكفر بهم جميعاً - طريقاً ومذهباً يسلكه ويتخذه ديناً يدين به مع أنه لا واسطة بين الإيمان بجميع الأنبياء أو الكفر بهم، ويتخذ ذلك أيضاً طريقًا إلى الضلالة التي أحدثها والبدعة التي ابتدعها، ويدعو أهل الجهل من الناس إليه. وأخبر سبحانه أن من كانت هذه

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ١٥٥-١٦٠)، تفسير ابن أبي زمنين (٢/ ١٦-١٧)، الوجيز (١/ ٣١٢)، معالم التنزيل (٢/ ٢١-٢٢)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ١١٦-١١٧)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٧٤)، البحر المحيط (٣/ ٤٦١-٤٦٣)، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧)، الاستقامة (١/ ٢٦٩).

حاله فإن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيماناً شرعياً معتدّاً به[١].

وهذا هو حقيقة حال أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بآيات القرآن[٢]، فإنهم لا يؤمنون بجميع الآيات الواردة في المسألة الواحدة - مع أنهم مأمورون بالإيمان بكل آيات القرآن، فضلاً عن الإيمان بجميع الآيات الواردة في تلك المسألة -، بل ينتقون منها ما يدّعون موافقته لأصولهم وقواعدهم وأهوائهم من غير بيّنة ولا دليل، وإنما بمجرد الهوى والتشهي والعصبية لرأيهم ولرؤسائهم، ويريدون أن يتخذوا من طريقتهم هذه مسلكاً إلى تأييد بدعتهم ودعوة الناس إليها، وأن يجعلوها هي الدين الذي يدينون الله به، فلهم نصيب من الوعيد الذي اشتملت عليه الآية بقدر مخالفتهم ومشابهتهم مَنْ ذَكَر اللهُ صفتَه فيها.

وأما السنة: فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن نفراً كانوا جلوساً بباب النبي ﷺ فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فخرج كأنما فقئ في وجهه حَبّ الرمان فقال: « بهذا أمرتم؟ أو بهذا بعثتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟، إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا ». أخرجه الإمام أحمد. وفي رواية له: أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر

---

(١) انظر: جامع البيان (٦/ ٥-٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٠٢)، زاد المسير (٢/ ٢٤٠)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٥)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٥٨)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٧٣)، روح المعاني (٦/ ٤).

(٢) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٨٢).

هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية[١].

فنهى النبي ﷺ عن أن ينزع أحدٌ من آيات الله ما يناسب مطلوبه وقوله ورأيه ويستدل به على ذلك ويجعله هو الحق الذي قاله الله سبحانه، ويردّ ما قابله من الآيات التي يستدل بها غيره، فمن دفع آياتٍ يحتج بها غيره لم يؤمن ويعمل بها، بل يكون ممن يضرب كتاب الله بعضه ببعض وممن يؤمن ببعضه ويكفر ببعضه، وهذه حال أهل الأهواء[٢]، فكلهم ينزع من آيات الله الواردة في مسألةٍ ما يوافق مذهبه ويرد ويترك الآيات الأخرى الواردة في تلك المسألة مما لا يوافق رأيه.

وأما الأثر: فقال الإمام وكيع بن الجراح[٣]: « أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم »[٤]، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن عبد الرحمن بن مهدي[٥].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية ص(٥٨٤)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (١/ ٦٥).

(٣) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أبو سفيان، الإمام الحافظ أحد الأعلام، ولد سنة (١٢٩هـ)، كان من بحور العلم وأئمة الحفظ مع خشوع وورع، قال الإمام أحمد: « كان وكيعٌ إمام المسلمين في زمانه »، وكان يُعدَل في زمانه بالإمام الأوزاعي في زمانه، توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: السير (٩/ ١٤٠-١٦٨).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (١/ ٢٦).

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥). وعبد الرحمن بن مهدي هو: ابن حسان البصري اللؤلؤي، أبو سعيد، الإمام الناقد المجوّد، ولد سنة (١٣٥هـ)، كان إماماً حجة قدوة في العلم والعمل، توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: السير (٩/ ١٩٢-٢٠٩).

وقال الإمام أحمد: « فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب »[(١)]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وفي قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤] فأغرى بينهم العداوة والبغض بسبب ما تركوه من الإيمان بما أنزل عليهم، وهذا هو الوصف الثاني فيما تقدم من قول أحمد: (مخالفون للكتاب)؛ فإن كلاً منهم يخالف الكتاب »[(٢)].

وقال: «وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل، ولهذا قال تعالى لهم: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]، وقال عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩١]، وذلك لأنهم ابتدعوا بدعا خلطوها بما جاءت به الرسل، وفرقوا دينهم وكانوا شيعا، فصار في كل فريق منهم حق وباطل، وهم يكذبون بالحق الذي مع الفريق الآخر ويصدقون بالباطل الذي معهم. وهذا حال أهل البدع كلهم، فإن معهم حقا وباطلا، فهم فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل فريق يكذب بما مع الآخر من الحق ويصدق بما معه من الباطل... »[(٣)].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٦).

(٢) درء التعارض (٥/ ٢٨٤).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٧-١٦٨).

وقال: « والمقصود هنا الاعتبار، فإن بني إسرائيل قد ذهبوا أو كفروا، وإنما ذكرت قصصهم عبرة لنا، وكان بعض السلف يقول: إن بني إسرائيل ذهبوا وإنما يعني أنتم. ومن الأمثال السائرة: إياك أعني واسمعي يا جارة. فكان فيما خاطب الله بني إسرائيل عبرة لنا: أن لا نلبس الحق بالباطل ونكتم الحق، والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنة... لا بد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك »[1].

وهذا المسلك الباطل الذي سلكه أهل الأهواء والبدعة في الاستدلال بالآيات القرآنية حملهم عليه عدة أمور، منها:

١- أنهم سلكوا - لمعرفة دين الله وشرعه وفقهه - طريقاً آخر ابتدعوه غير الطريق الصحيح الذي جاء به القرآن وبيّنه محمد ﷺ وسار عليه الصحابة رضي الله عنهم، وما عرفوه من طريقتهم المبتدعة هو الذي اعتمدوا عليه وبَنَوا عليه دينهم وعقيدتهم وفكرهم، ثم نظروا بعد ذلك في كتاب الله، واستدلوا منه بما يوافق - حسب زعمهم ورأيهم - ما ذهبوا إليه.

٢- أنهم ابتدعوا لأنفسهم أصولاً وقواعد ما أنزل الله بها من سلطان، وجعلوها هي العمدة والميزان الذي تُحاكَم إليه النصوص وتُرجَع إليه وتوزَن به؛ ولذلك اقتصروا في الاستدلال بالآيات القرآنية على ما يدّعون أن أصولهم وقواعدهم دلّت على موافقتها للحق.

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٢٠-٢٢١).

٣- أن أصولهم وقواعدهم المبتَدعَة أعمتهم عن رؤية الآيات التي تقابل الآيات التي استدلوا بها، وهذا من خذلان الله إياهم؛ لأنهم لم يجعلوا القرآن هو النور الذي يستضيئون به والهدى الذي يسترشدون به.

٤- أنهم - في الأصل - لم ينفقوا من أعمارهم وأوقاتهم، ولم يبذلوا من جهودهم، ولم يكتسبوا من علومهم؛ ما يعينهم على الفقه في آيات الله ومعرفة مراده منها؛ ولذلك لم يعرفوا أو يفهموا منها إلا ما يوافق ما اعتقدوه ورأوه.

٥- أن استدلالهم بالآيات التي توافق مذهبهم لم يكن من باب إنزالها منزلتها اللائقة بها، ولا من باب الاحتجاج بها والاعتماد عليها، ولا من أجل النظر في موافقتها لمذهبهم أو مخالفتها إياه، وإنما يفعلون ذلك لأسباب أخرى كمجرد الاستئناس بها أو الدفع بها في وجوه خصومهم أو إضلال الناس أو إيهامهم إياهم بأنهم يعظمون كتاب الله أو غير ذلك؛ ومن ثمّ لم يُعنوا بجمع الآيات الواردة في المسألة الواحدة لأنها في حقيقة الأمر ليست دليلاً ولا حجة - عندهم -، واكتفوا بالأدلة التي يرون فيها موافقة مذهبهم وأصولهم لتحقيق مآربهم[1].

---

(١) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[المائدة:١٣] ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾[المائدة:١٤] في كتب التفسير المذكورة في ص (١٣٦) هامش (١)، و: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٨٨-٦٨٩)، منهاج السنة (٧/ ٣٧)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٩٦-١٩٧) (٤/ ٤-٥) (٧/ ١٧٢-١٧٣)، الاعتصام (٢/ ٢٥٥)، لوامع الأنوار البهية ص(٤٠٠).

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها له صورتان:

الأولى: استدلالهم بآيات واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في آيات أخرى غير التي استدلوا بها.

الثانية: استدلالهم بجزء من آية واردة في مسألة، ويكون ما يقابلها في الآية نفسها التي استدلوا بها.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا الاستدلال له صور باعتبارٍ آخر:

فبعد أن قرّر أن: الإيمان بالرسل يجب أن يكون جامعًا عاماً مؤتلفاً لا تفريق فيه ولا تبعيض ولا اختلاف، وأن ذلك يتحقق بأن يؤمن بجميع الرسل وبجميع ما أنزل إليهم، وأن من آمن ببعض الرسل وكفر ببعض، أو آمن ببعض ما أنزل الله وكفر ببعض؛ فهو كافر؛ بيّن أن التفريق والتبعيض نوعان - من حيث الجملة -:

الأول: التفريق والتبعيض في التنزيل.

الثاني: التفريق والتبعيض في التأويل.

وأن كلا النوعين يقع فيه التفريق والتبعيض من جهتين:

١- التفريق والتبعيض في القَدْر أو الكمّ:

بأن يؤمن ببعض الرسل أو الكتب دون بعض، أو يؤمن ببعض ما جاء به الرسول دون بعض.

مثل: قول اليهود: نؤمن بما أنزل على موسى عليه السلام دون ما أنزل على عيسى

ﷺ ومحمد ﷺ، وهكذا النصارى في إيمانهم بالمسيح ﷺ دون محمد ﷺ.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى هذه الأمة الذين يؤمنون ببعض نصوص الكتاب ويستدلون بها دون بعض.

٢- التفريق والتبعيض في الوصف أو الكَيْف:

بأن يؤمن ببعض صفات التكليم والرسالة والنبوة دون بعض.

مثل: اختلاف اليهود والنصارى في المسيح ﷺ، فقال اليهود: إنه عبد مخلوق، لكن جحدوا نبوته وقدحوا في نسبه، وأقرّ النصارى بنبوته ورسالته، ولكن قالوا: هو الله، فاختلف الطائفتان في وصفه وصفته، كل طائفة بحق وباطل.

ومثل: أهل الأهواء من المنتسبين إلى الإسلام الذين يؤمنون ببعض صفات القرآن وكلام الله وتنزيله على رسله دون بعض، وببعض صفات رسله دون بعض، كمن يُجَوِّز أن يسمى ما أتوا به كلام الله، لكنه ينكر أن يكون كلام الله في الحقيقة[١].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي:

١- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ من قوله: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[المائدة: ٢٧].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ١٥).

استدل به الوعيدية[١] من الخوارج والمعتزلة[٢] فقالوا: صاحب الكبيرة ليس من المتقين، فلا يتقبل الله منه عملاً، فلا يكون له حسنة، وأعظم الحسنات الإيمان، فلا يكون معه إيمان؛ فيستحق الخلود في النار.

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الآية التي استدلوا بها أو غيرها من الآيات[٣].

---

(١) لقب يطلق على كلٍّ من: الخوارج والمعتزلة؛ لأخذهم بنصوص الوعيد الواردة في القرآن دون نصوص الوعد، فكفّروا مرتكب الكبيرة أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، وحكموا بخلوده في النار في الآخرة. وقد سبق التعريف بالخوارج، وسيأتي التعريف بالمعتزلة.

(٢) المعتزلة: نسبة إلى اعتزال زعيمهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري بعد ما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، فقد زعم واصل أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، وأخذ يقرر هذا في ناحية المسجد، فقيل له ولمن اتبعه: معتزلة، ثم تفرقوا إلى عدة طوائف يجمعهم الاعتقاد بالأصول الخمسة وهي: التوحيد (نفي الصفات عن الله تعالى)، والعدل (نفي القَدَر - أفعال العباد - عن الله تعالى)، والوعيد (خلود صاحب الكبيرة في النار ما لم يتب قبل موته)، والمنزلة بين المنزلتين (أن مرتكب الكبيرة في الدنيا لا يسمى مؤمنا ولا كافرا)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الخروج على الأئمة الجائرين - في معتقدهم - وقتالهم). انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٣٧)، الفرق بين الفرق ص(٩٨)، الملل والنحل (١/ ٤٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٩٤-٤٩٨)، الفتاوى الكبرى (٢/ ٣٥٣-٣٥٤)، منهاج السنة (٦/ ٢١٦). قال الزمخشري: «وفيه دليل على أن الله تعالى لا يقبل طاعة إلا من مؤمن مُتَّقٍ». الكشاف (١/ ٦٥٨).

٢- الاستدلال ببعض الآيات الواردة في عدم خروج من دخل النار على عدم خروج من دخلها من أصحاب الكبائر:

روى يزيد الفقير(١) قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم - جالس إلى سارية - عن رسول الله ﷺ، قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون؟ والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢] و﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾ [السجدة:٢٠] فما هذا الذي تقولون؟، قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ - يعني: الذي يبعثه الله فيه -؟(٢)، قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج الله به من يخرج... فذكر الحديث، وفي آخره: قال يزيد: فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟!، فرجعنا، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد(٣).

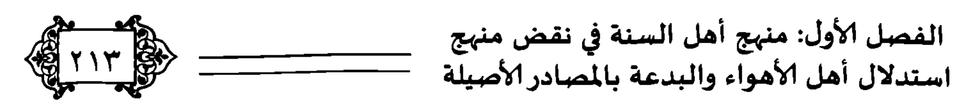
٣- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾[الأنبياء:١٠١].

---

(١) يزيد بن صهيب الفقير أبو عثمان الكوفي، كان من أهل الكوفة ثم تحول إلى مكة فنزلها، وسُمِّي بـ(الفقير) لأنه كان يشكو فقار ظهره، وثّقه عدد من الأئمة.
انظر: تاريخ دمشق (٦٥/ ٢٥٤-٢٥٩)، تهذيب الكمال (٣٢/ ١٦٣-١٦٥).

(٢) هو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩].

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٧٧) رقم (١٩١).



استدل به الجبرية[١] فقالوا: قد قُضِي الأمر من الذر، فالسعيد سعيد والشقي شقي من الذر، وما لنا في جميع الأفعال قدرة، وإنما القدرة لله تعالى، قدّر الخير والشر وكتبه علينا[٢].

٤- الاستدلال بقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[٣] [الأنبياء:٢٣]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران:٤٠].

استدل به منكرو الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى، وقالوا: إنه سبحانه لا علة لفعله ولا غاية ولا غرض، بل يفعل ما يفعله بلا سبب ولا غاية، وإنما مصدر مفعولاته محض مشيئته، وغايتها مطابقتها لعلمه وإرادته، فجاء فعله على وفق إرادته وعلمه[٤].

---

(١) نسبة إلى قولهم بالجبر، وهو نفي حقيقة أفعال العباد عنهم وإضافتها إلى الرب تعالى، وأول من قال بذلك الجهم بن صفوان، وهم أصناف: فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا. انظر: الملل والنحل (١/ ٨٤).

(٢) انظر: دقائق التفسير (٢/ ٣٦٧-٣٦٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٦٢-٢٦٨).

(٣) انظر: استدلال الرازي الأشعري بهذه الآية - على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله - في تفسيره مفاتح الغيب (٢٢/ ١٣٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٢٥-٢٢٦)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٤٧)، شفاء العليل ص(٢١٦)، مفتاح دار السعادة (١/ ٢٧٤)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٦).

المسلك الثالث

ضرب كتاب الله بعضه ببعض

أحكم الله ﷻ كل شيء وأتقنه؛ أحكم الخلق فملكوته - جل وعلا - جارٍ على غاية الإتقان والجمال لا تفاوت فيه ولا اختلاف، وأحكم الشرع (الآيات الشرعية وما جاءت به الرسل اعتقاداً وشريعة) فهو مُبَرّأ من كل نقص، ومُطَهَّر من كل دنس، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فخلقه - سبحانه - وشرعه في غاية الإحكام والإتقان، لا خلل فيه ولا عيب.

ومن أعظم خصائص كلام الله عن كلام الخلق أنه تتَّسِق معانيه، وتأتلف أحكامه، وتتوافق أخباره وقصصه، ويؤيد بعضه بعضًا بالتصديق، ويشهد بعضه لبعض بالتحقيق، فلا اضطراب فيه ولا تفاوت ولا تعارض ولا تناقض ولا تضادّ.

وقد ختم الله الرسل بهذا النبي الكريم، عليه من الله الصلاة والتسليم، وختم الكتب السماوية بهذا القرآن العظيم، وهدى الناس بما فيه من الآيات والذكر الحكيم، وتمت كلمة ربك صدقا وعدلاً لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم، فأخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل، وبعضه يشهد بصدق بعض ولا ينافيه، لأن آياته فصلت من لدن حكيم خبير.

وهو ﷻ يجمع ويسوي بين الأمور المتماثلة، فيحكم في الشيء خلقًا وأمرًا بحكم مثله، لا يفرق بين متماثلين، ولا يسوي بين شيئين غير متماثلين، بل إن كانا مختلفين متضادين لم يسوِّ بينهما.

فالواجب على العبد أن يؤمن حقّاً بأن كتاب الله كله حق، وأن يجتهد في أن يعقله ويفقهه، ويعمل بما ظهر له منه، وإن أشكل عليه بعض آيات الله مما رآه يوهم اختلافاً وتعارضاً آمن بأن ما جاء من عند الله هو حق كله، وأن الله لم يقل قولاً وينقضه، وأن ما أشكل عليه لا تضاد فيه ولا تعارض في الحقيقة، بل له حقيقة متوافقة متلائمة لم يعلمها، ولم يجادل فيه أو يخاصم، ولم يضرب بعض آيات الله ببعض، بل يتَّهم نظره، ويعرف جهله، ويعيب فهمه، ويشهد بتقصيره، ثم يردّه إلى أهل العلم الذين يعلمون تفسيره وبيانه، وإلا وَكَله إلى عالمه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة(١).

وأما أهل الأهواء والبدعة: فمنهم من يشكِل عليه فهم بعض آيات الله مما يرى فيه تعارضاً مع آيات أخرى، ومنهم من يصرف جهده ويبذل وقته لتتبُّع الآيات التي قد يتوهّم متوهِّم أن فيها تعارضاً مع آيات أخرى، ثم تكون حال الفريقين هي: الزعم الباطل بأن تلك الآيات - أو القرآن بعامة - متعارضة في الحقيقة وينقض بعضها بعضا، فيشكّون أو يشكّكون في دلالات تلك الآيات

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ١٧٩-١٨٠)، شرح مشكل الآثار (١/ ١٥٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، معالم التنزيل (١/ ٤٥٦)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مجموع الفتاوى (١/ ٢١)، إعلام الموقعين (٣/ ٢٠٧)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣، ٣٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٤٦)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢)، كشف الشبهات ص(١٦١)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص(١١).

وحجيتها - أو القرآن بعامة -، ثم يبطلونها علماً وعملاً واحتجاجاً[(١)].

وقد أخبرنا الله في كتابه عن هذا المسلك لأهل الأهواء وحذّرنا منه ومن أهله، فقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران:٧]، قال السُّدِّي[(٢)]: « يتبعون المنسوخ والناسخ، فيقولون: ما بال هذه الآية عُمِل بها كذا وكذا، فتُرِكت الأولى وعُمِل بهذه الأخرى، هلاّ كان العمل بهذه الآية قبل أن تجيء الأولى التي نُسِخَت؟. وما باله يَعِد العذابَ من عمل عملاً يَعِد به النار، وفي مكان آخر من عَمِلِه فإنه لم يوجب النار؟ »[(٣)].
وقال الحافظ ابن كثير: « ثم قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء:٨٢] أي: لو كان مفتعلاً مختلقاً، كما يقوله من يقول من جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم، ﴿لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾ أي: اضطراباً وتضاداً كثيراً، أي: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند الله، كما قال تعالى مخبراً عن الراسخين في العلم حيث قالوا: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران:٧] أي: محكمه ومتشابهه حق، فلهذا ردوا

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، البحر المحيط (١/ ٥٣٩)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدي، أبو محمد، القرشي - مولاهم -، الكوفي الأعور، وهو السّدي الكبير، الإمام المفسِّر، من الطبقة الوسطى من التابعين، توفي سنة (١٢٧هـ). انظر: السير (٥/ ٢٦٤-٢٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) جامع البيان (٣/ ١٧٧).

المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والذين في قلوبهم زيغ ردوا المحكم إلى المتشابه فغووا، ولهذا مدح تعالى الراسخين وذم الزائغين »[١].

ونهانا النبي ﷺ عن سلوك هذا المسلك، وأخبرنا بأنه سبب هلاك من قبلنا، فعن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: « مهلاً يا قوم!، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم؛ باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه». وفي رواية: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا؛ ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فكِلوه إلى عالمه »[٢].

ونهانا عنه صحابته رضي الله عنهم ، فعن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟، قال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون:١٠١]، ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [الصافات:٢٧]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام:٢٣] فقد كتموا في هذه الآية؟.

وقال: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا﴾ إلى قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٢٧-٣٠] فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:٩-١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء؟.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٣٠).

(٢) تقدم تخريجه.

وقال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء:١٥٨] ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤] فكأنه كان ثم مضى؟.

فقال: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله، فلا أنساب بينهم عند ذلك ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون.

وأما قوله: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾: فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم، فقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم فتنطق أيديهم، فعند ذلك عُرِف أن الله لا يُكتَم حديثا، وعنده: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الآية.

وخلق الأرض في يومين، ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودَحْوُها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال والجمال والآكام وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دَحَىٰهَآ﴾ وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السماوات في يومين.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمى نفسه بذلك، وذلك قوله، أي: لم يزل كذلك، فإن الله لم يُرِدْ شيئًا إلا أصاب به الذي أراد.

فلا يختلف عليك القرآن؛ فإن كُلا من عند الله[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ١٨١٤) رقم (٤٥٣٧).

والذي دعا أهل الأهواء والبدعة إلى سلوك هذا المسلك عدة أسبابٍ قد يوجد بعضها في بعضهم دون بعض، ومنها:

١- ضعف الإيمان بالقرآن الكريم وما أخبر الله به عن أوصافه العظيمة ومنزلته الرفيعة، حتى يصل بهم الأمر إلى الشكّ في إحكام آياته وتوافق معانيها.

٢- إرادة إيقاع الشك في قلوب الناس، وصرفهم عن الإسلام والقرآن؛ بادّعائهم وجود التعارض في آيات القرآن، ثم التوصّل بذلك إلى إسقاط حجيته والتمسّك به بخاصة - وبالإسلام بعامة -.

٣- اتباع المتشابه من آيات الله، فإن من الآيات التي ادُّعِي أنها متعارضة مع آيات أخرى ما يكون محتملاً أكثر من معنى، ولو رُدّت إلى المحكمات لظهر توافق معانيها.

٤- أن علمهم بكتاب الله قاصر عن الاتساع، وأذهانهم عَيِيَّة عن إدراك وجوه الجمع بين الآيات، فلم يجدوا شيئاً أهون عليهم من أن يقولوا: متناقضة.

٥- عدم تدبرهم القرآنَ الكريم، فلو تدبّروه لوصلوا إلى درجة اليقين والعلم بأنه كلام الله، وأنه يصدق بعضه بعضا، ويوافق بعضه بعضا[1].

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص(٤٠)، الرد على الزنادقة والجهمية ص(٥-٦)، شرح مشكل الآثار (١/ ٩٥)، تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ١٠١٣-١٠١٤)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٤)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٣٦)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣، ٣٤٨)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٨٨)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٩٠).

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة له صور كثيرة، وقد عُنِي أهل العلم بذكرها وبيانها، ومُحَصَّلها يرجع إلى تفسير (الاختلاف) في قوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا﴾، فصور الاختلاف التي نفاها الله عن كتابه - مما بيّنه أهل العلم - هي الصور نفسها التي يسلكها أهل الأهواء والبدع في ضرب آيات الله بعضها ببعض، فمن ذلك: أن أهل الأهواء والبدعة يضربون بين الآيات المشتملة على المنسوخ والناسخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمُثبَت والمنفي، وما كان فيه اختلاف في الوصف أو اللفظ أو الحال أو الزمان أو المكان أو الموضوع[١].

وقد عُنِي أهل العلم بتتبُّع آيات القرآن التي ادُّعِي تعارضها وضُرِب بعضها ببعض أو التي يمكن أن يُتَوهَّم فيها ذلك، وبيّنوا أوجه الجمع بينها[٢]، ومن نماذج ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « وأما قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء:٩٧]، وقال في آية أخرى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَـٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٧٧)، الوجيز (١/ ٢٧٨)، البحر المحيط (٣/ ٢٤٨)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢-٧٦)، القواعد الحسان لتفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ٣٦-٤١).

(٢) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٧-١٩)، التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص (٥٤-٨٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٥-٦٧)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (كامل الكتاب)، وذكر السيوطي - في كتابه: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٢) - أن قطرب أفرده بالتصنيف.

[الأعراف:٥٠]، فقالوا: كيف يكون هذا من الكلام المحكم: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ ثم يقول في موضع آخر أنه ينادي بعضهم بعضا؟. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك »[1].

٢- وقال: « وأما قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾[المدثر:٤٢-٤٣] وقال في آية أخرى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[الماعون:٤]، فقالوا: إن الله قد ذم قوماً كانوا يصلون فقال: ويل للمصلين وقد قال في قوم إنهم إنما دخلوا النار لأنهم لم يكونوا يصلون. فشكّوا في القرآن من أجل ذلك وزعموا أنه متناقض »[2].

٣- وقال أبو الحسين الملطي: « أما ما شكت فيه الزنادقة في مثل هذه الآية ونحوها من قوله جل ثناؤه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٥-٣٦] ثم قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر:٣١]، فهذا عند من يجهل التفسير ينقض بعضه بعضا »[3].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٨).

(٢) المصدر السابق ص(٩).

(٣) التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع ص(٥٥).

المسلك الرابع

تحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل

وصف الله ﷻ كتابه بأنه هدى وبيان، وما وصفه الله بأنه هدى فإنه يمتنع أن يكون فيه ضلالة، وما جعله الله بياناً فمن المحال أن يكون فيه جهالة، ولهذا وصف الله كتابه بأنه شفاء ونور، وآيات القرآن آيات بينة واضحة في الدلالة على الحق، ولا تجد كلاماً أحسن تفسيرا ولا أتم بياناً من كلام الله سبحانه(١).

ويسّر سبحانه كتابه للذكر (ما يتذكر به العاملون من الحلال والحرام، وأحكام الأمر والنهي، وأحكام الجزاء والمواعظ والعبر، والعقائد النافعة والأخبار الصادقة)، فيسّر ألفاظه للتلاوة والحفظ، ومعانيه للفهم والعلم، وأوامره ونواهيه للامتثال، فكل من أقبل عليه يسّر الله عليه مطلوبه غاية التيسير وسهّله عليه. ومعلوم أن القرآن لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسَّراً له بل كان معسَّراً عليه، وهكذا إذا أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني أو يدل على خلافه كان ذلك من أشد التعسير، وهو مناف للتيسير، ولو كلِّف أيضاً أن يجهد نفسه ويكابد أعظم المشقة في طلب أنواع الاستعارات وضروب المجازات ووحشي اللغات ليحمل عليه آيات القرآن فيصرف قلبه وفهمه عما تدل عليه ويفهم منها ما لا تدل عليه بل

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٣١).

تدل على خلافه لم يكن في ذلك أي تيسير، بل كان هو التعقيد والتعسير(١).

وأنزل - تبارك وتعالى - كتابه باللسان العربيّ مبين، فهو عربيّ فصيحٌ كاملٌ شاملٌ بيِّنٌ واضحٌ ظاهرٌ جارٍ في ألفاظه ومعانيه وأساليبه على لسان العرب ومُعتادهم، يعقلون معانيه ويفهمون ألفاظه، وهو مبينٌ لا لَبْس فيه ولا عيّ، بل هو بيان ووضوح وبرهان(٢).

والنبي ﷺ عَلِم معاني القرآن عن ربه أعظم علم وأتمّه وأوفاه وأحسنه، وهو المعبِّر عن كتاب الله وما أراد، وقد بيّن لأصحابه رضي الله عنهم معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، والصحابة هم أعلم الأمة بها، فهم الذين شاهدوا النبي ﷺ، وشهدوا تنزيل القرآن وتأويله وما قصه الله فيه وما عنى وأراد به، وهم عرب فصحاء ذوو فهم ومعرفة، وكانوا لا يتجاوزون عشر آياتٍ من كتاب الله حفظاً حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل(٣).

وإذا استقرّ أن معاني الآيات القرآنية واضحة بيّنة دالّة على الحق ومشتملة عليه، مُيسَّرة للفهم، لا تخرج عن سَنن لغة العرب وما جرتْ به عادتهم، معلومة للنبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم؛ فمن أراد تعلّمها والفقه فيها لم يكن له طريقٌ إلى ذلك إلا بأمرين:

---

(١) انظر: جامع البيان (٢٧/ ٩٦-٩٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٦٧، ٣٤٨) (٤/ ٥٣)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٣٢-٣٣٦)، تيسير الكريم الرحمن ص(٨٢٥-٨٢٦).

(٢) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٠٣، ٤٢٢) (٤/ ٦٤، ١٤٩)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣١).

١- معرفة ما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته ﷺ، فإنهم جمعوا بين العلم بالقرآن والعلم باللغة التي نزل بها، وبيّنوا المعاني الشريفة الصحيحة التي تدلّ عليها آيات القرآن، فما جاء عنهم في ذلك فإننا نلزمه ونعتقده ولا نتعداه أو نتجاوزه إلى غيره.

٢- فَهْم الطريق التي نزل عليها القرآن، وهي اعتبار ألفاظه ومعانيه وأساليبه على ما تحتمله لغة العرب وأساليبهم وجرت به عادتهم، فيحمل ألفاظ القرآن على المعاني التي عنتها العرب، ولا يتكلم في شيء من معاني القرآن حتى يكون عربياً أو كالعربي في كونه عارفاً بلسان العرب أو يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية إذا أشكل عليه شيء منها، ولا يستدل بالقرآن على معنى إلا إذا كان جارياً على لغة العرب التي أنزل بها، ولا يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك سواء كان عرفاً عاماً أو اصطلاحاً خاصاً أو غير ذلك.

وبذلك يكون ممن وضع القرآن على مواضعه التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته[١].

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة[٢].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن معاني آيات القرآن الكريم التي بينها النبي ﷺ وصحابته ﷺ، وردّوا ما جاء منها عنهم، وعدلوا

---

(١) انظر: الرسالة ص(٤٤-٤٧)، شرح مشكل الآثار (٩/ ١٦٨)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣)، الاعتصام (٢/ ٢٩٣-٣٠٤).

(٢) وانظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٥)، إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، العلو للعليّ الغفار ص(٢٥٠-٢٥٢).

بألفاظ القرآن عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها بلا سنةٍ تدل على معنى ما أراده الله منها أو أثر عن أصحاب رسول الله ﷺ ودون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان، ولسان حالهم أو مقالهم: أن ألفاظ القرآن غير واضحة المعنى والدلالة، وأن النبي ﷺ وصحابته رضي الله عنهم لم يعرفوا معاني القرآن ولا بينوها، وأن المعاني الظاهرة من ألفاظ القرآن غير مُرادة لله تعالى، وأنها توقع في الضلال واعتقاد الباطل وخلاف الصواب.

ثم هم فريقان:

أولهما: قوم اعتقدوا معاني تخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط، وتعصّبوا لها، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، وهؤلاء راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، وهؤلاء: تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارةً يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يُرَد به.

وثانيهما: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه مَن كان مِن الناطقين بلغة العرب، من غير نظرٍ إلى المتكلم بالقرآن والمنزَل عليه والمخاطَب به، وهؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظرٍ إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام(١).

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، ذم التأويل ص(٤١)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٥-٣٦١)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٣٤٠-١٣٤٢)، الاعتصام (١/ ٦٣).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد ذكره الله عنهم في كتابه الكريم، ورسوله ﷺ في سنته الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

أما الكتاب: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، قال الضحاك[١]: « لا تكونوا كأهل نهروان[٢]؛ تأولوا آيات من القرآن في أهل القبلة، وإنما أنزلت في أهل الكتاب، جهلوا علمها فسفكوا بها الدماء وانتهبوا الأموال وشهدوا علينا بالضلالة، فعليكم بعلم القرآن، فإنه من علم فيم أنزل الله لم يختلف في شيء منه »[٣].

وقال محمد بن إسحاق[٤] في قوله تعالى: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾: « ما تأوّلوا وزيّنوا من الضلالة ليجيء لهم الذي في أيديهم من البدعة، ليكون لهم به حجة على من خالفهم للتصريف والتحريف الذي ابتُلوا به، كَمَيْلِ الأهواء

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، كان من أوعية العلم، وله باع كبير في التفسير والقصص، مات سنة (١٠٢هـ). انظر: السير (٤/ ٥٩٨-٦٠٠).

(٢) هو أحد أسماء الخوارج الأوائل الذين خرجوا علي رضي الله عنه، سموا بذلك لأن الواقعة بينه وبينهم جرت فيها، ونهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، حدها الأعلى متصل ببغداد، وفيها عدة بلاد متوسطة. انظر: معجم البلدان (٥/ ٣٢٥).

(٣) معالم التنزيل (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار القرشي المطَّلبي - مولاهم - المدني، أبو بكر، العلامة الحافظ الأخباري، صاحب السيرة النبوية، ولد سنة (٨٠هـ)، وهو أول من دوّن العلم بالمدينة، وكان في العلم بحراً، قال الشافعي: « من أراد أن يتبحّر في المغازي فهو عِيال على محمد بن إسحاق »، توفي سنة (١٥٠هـ). انظر: السير (٧/ ٣٣-٥٥).

وزيغ القلوب والتنكيب عن الحق الذي أحدثوا من البدعة »[1].

وأما السنة: ففيها عدّة أحاديث، منها:

١- عن أبي سعيد الخدري[2] رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فانقطعت نعله، فتخلف عليٌّ يَخْصِفها، فمشى قليلاً ثم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما قال أبو بكر: أنا هو؟، قال: « لا »، قال عمر: أنا هو؟، قال: « لا، ولكن خاصف النعل عليّا »، فأتيناه فبشرناه فلم يرفع به رأسه، كأنه قد كان سمعه من رسول الله ﷺ[3].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٧).

(٢) سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي الخدري، أبو سعيد، استصغر يوم أحد وشهد ما بعدها، من المكثرين من الصحابة من الحديث ومن فقهائهم وأفاضلهم، توفي سنة (٧٤هـ). انظر: الإصابة (٣/ ٧٨-٨٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣١، ٨٢) رقم (١١٣٠٧، ١١٧٩٠)، وابن حبان (١٥/ ٣٨٥) رقم (٦٩٣٧)، والحاكم (٣/ ١٣٢) وصححه على شرط الشيخين. وقوله ﷺ: « من يقاتل على تأويل القرآن » بيّن الإمامان الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠/ ٢٣٧-٢٥٩) وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٨٦): أن المُقاتَلين المعنيين بالحديث هم الخوارج، ومن المعلوم أن الخوارج هم أول فرقة في الإسلام حملت معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل، كما تقدم ذكره آنفاً عن الضحاك، وكما تقدم ذكره ص: (١٢٨-١٢٩).

٢- وعن عقبة بن عامر الجهني[١] رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « هلاك أمتي في الكتاب واللَّبَن »، قالوا: يا رسول الله، ما الكتاب واللبن؟، قال: « يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله عز وجل، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع ويَبْدُون[٢] »[٣].

وقال الإمام الشافعي: « وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي ﷺ، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتّباع دينه...، وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يَعْلم مِن إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جَهِل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجماع معانيه وتفرقها، ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها »[٤].

وقال الإمام أحمد عن الجهم بن صفوان - وهو من أبرز من حمل معاني آيات القرآن على ما لا تحتمل -: « ووجد ثلاث آيات من المتشابه...، فبنى

---

(١) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، روى عن النبي ﷺ كثيراً، وكان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه فصيح اللسان شاعراً كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، شهد الفتوح، وأمّره معاوية رضي الله عنه على مصر، توفي في خلافة معاوية. انظر: الإصابة (٤/ ٥٢٠-٥٢١).

(٢) أي: يخرجون إلى البادية. انظر: النهاية (١/ ٢٧١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٥٥) رقم (١٧٤٥١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٢٧٧).

(٤) الرسالة ص(٤١-٤٥).

أصل كلامه على هذه الآيات، وتأوّل القرآن على غير تأويله »[١].

ولا شك أن لسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباباً عديدة، فمنها:

١ - أن منهم من كان نظرهم في معاني آيات الله القرآنية لاحقاً لما اعتقدوه من اعتقاداتٍ ومعاني توهّموا أنها هي الحق والدين، ولذلك حملوا معاني الآيات القرآنية على ما في اعتقادهم لا على ما يحتمله اللفظ القرآني من المعاني الشريفة.

٢- أن طوائف منهم لما نظروا في معاني الآيات القرآنية لم يعتدّوا أو يُعنوا بما جاء فيها عن النبي ﷺ وصحابته ﷺ، وبما أنه لا سبيل لهم ولا لغيرهم من الأمة إلى معرفة معاني الوحي الصحيحة إلا عن طريق من نزل عليه (وهو محمد ﷺ) أو من عاصره وشهده وسمعه ممن نزل عليه (وهم الصحابة ﷺ)؛ فإنهم تكلّفوا في معرفةِ ما هم في غاية الجهل به أو الإعراض عنه، فحملوا ألفاظ القرآن على ما لا تحتمله مما ليس عليه أثارة من علم، وذلك أنهم إذا لم يكونوا يرجعون إلى تفسير النبي ﷺ والصحابة ﷺ رجعوا إلى عقولهم المجردة عن التمسك بدليل فضلوا عن الجادة.

٣- ولأن منهم من هو من أهل الجهل بلسان العرب وما جرت به عادتهم وأساليبهم في الألفاظ والتراكيب والمعاني، فتقحّموا معرفة معانيَ أفصح كلامٍ جاء بلسان العرب وأبلغه وأحسنه، فلم تحتمله أذهانهم، ولا بلغته أفهامهم، فرجعوا إلى فهمهم الأعجمي فحملوا آيات القرآن على المعاني البعيدة المستكرهة

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠).

التي يمجُّها اللسان العربي ويأباها، قال الحسن البصري[١]: « أهلكتهم العجمة، يتأولون على غير تأويله ». وقيل له: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟، قال: « نعم، فليتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ فيعيا بوجهها فيهلك »[٢].

٤- أن منهم من لم يكونوا أهل نيّة حسَنة - فضلاً عن أن تكون خالصة - في نظرهم في معاني الآيات القرآنية، بل كان الدافع لهم فاسداً والمقصد خبيثاً، فإنهم:

- إما أنهم أرادوا تقوية باطلهم وترويجه، فبحثوا في آيات الله التي هي كلها هدى ونور وحق، فلما أعجزتهم الحيلة عن أن يستدلوا بها لَوَوا أعناقها وحرفوها وحمّلوها ما لا تحتمله من المعاني التي يعتقدونها في مذهبهم الباطل الزائغ.

- وإما أنهم أرادوا صدّ الناس أو صرفهم عن الحق أو القرآن وما اشتمل عليه من المعاني العظيمة الشريفة التي تهدي إلى كل ما هو أقوم، فلما لم يمكنهم الطعن فيه من جهة ثبوته حملوه على معاني لا تليق بكلام العليم الحكيم الخبير.

---

(١) الحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري، أبو سعيد مولى الأنصار، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ورأى عليا وطلحة وعائشة، وروى عن خلق كثير من الصحابة والتابعين، وكان جامعا عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحا وسيماً، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٨-٣٩١).

(٢) عزاهما الشاطبي لابن وهب كما في الاعتصام (٢/ ٢٩٩).

٥- أن منهم من رَاعَوْا مجرد اللفظ الوارد في الآيات القرآنية وما يجوز - عندهم - أن يُرادَ به من المعاني في عموم لغة العرب، ثم فسروه بأحد تلك المعاني، من غير نَظَرٍ إلى المُتَكَلِّمِ بالقرآن والمُنَزَّل عليه والمُخَاطَبِ به، فيقع لهم الغلط من جهتين: من جهة ما أغفلوه مما ذُكِر آنفاً، ومن جهة أنهم كثيراً ما يَغْلَطون في احتمال اللّفظ لذلك المعنى في اللغة، وينتج عن ذلك أن يحملوا آيات القرآن على ما لا تحتمل؛ إما من جهة أن اللفظ لا يحتمل ذلك المعنى في ذلك السياق أو التركيب، وإما من جهة أنه لا يحتمله في لغة العرب عموماً[(١)].

وتحميل معاني الآيات القرآنية ما لا تحتمل له صور عديدة، منها:

١- أن تُحمل معاني الآيات القرآنية على ما لا يحتمله اللفظ بوضعه.

٢- أن تُحمل على ما لا يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع - وإن احتمله مفردا -.

٣- أن تُحمل على ما لا يحتمله السياق والتركيب القرآني - وإن احتمله في غير ذلك السياق -.

٤- أن تُحمل على ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطَب بالقرآن - وإن أُلِف في الاصطلاح الحادث -، فتُحمَل ألفاظ النصوص على ما لم يُؤلَف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة وإن كان معهودا في اصطلاح المتأخرين.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣، ٣٥٥-٣٥٩) (٢٠/ ١٦٤)، الاعتصام (٢/ ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٤).

٥- أن تُحمل على ما أُلِف استعماله في ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيُحمَل في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله.

٦- أن يكون اللفظ قد اطرد استعماله في القرآن في معنى هو ظاهر فيه، فيُحمَل على معنى لم يُعهَد استعماله في القرآن فيه أو عُهِد استعماله فيه نادرا.

٧- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني تعود على تلك الآيات نفسها بالإبطال.

٨- حمل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يُفهَم منه عند إطلاقه سواه، بالمعنى الخفيِّ الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من الناس.

٩- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني توجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطُّه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة.

١٠- حمل معاني الآيات القرآنية على معاني لم يدل عليها دليل من السياق ولا معها قرينة تقتضيها[١].

وهذا المسلك الذي يسلكه أهل الأهواء والبدعة في الآيات القرآنية نماذجه كثيرة جداً، وأذكر منها هنا بعضها:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧-٢٠١)، وقد ذكر رحمه الله أمثلة لكل صورة من هذه الصور العشرة.

١- تحميل قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧] ما لا يحتمل، وهو: أن الله في كل مكان وفي كل شيء[1].

٢- تحميل قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بـ﴿ٱلْيَقِينُ ﴾ معرفة الحقيقة الكونية، التي من وصل إلى شهودها سقط عنه الأمر والنهي وصار من الخاصّة[2].

٣- تحميل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥ ﴾ [النساء:١٧١] ما لا يحتمل، وهو: أن الله أخبر عن عيسى عليه السلام بأنه كلمته، وعيسى مخلوق؛ فكلام الله مخلوق[3].

---

(١) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٠)، الشريعة (٣/ ١٠٧٤-١٠٧٩). وانظر: ما فهمه الجويني والرازي الأشعريين - كما في الإرشاد ص(١٥٠)، وأساس التقديس ص(١٠٦، ٢٠٥) - من أن إثبات المعية على ظاهرها في الآية ينافي العلو والاستواء ويقتضي المخالطة بالخلق والحلول فيه، وهما يريدان بذلك إلزام أهل السنة بأنهم أوّلوا هذه الآية بصرفها عن ظاهرها (الذي يريان أنه يقتضي المخالطة والحلول) إلى المجاز (بمعنى العلم).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٦٦).

(٣) انظر: الرد على الزنادقة والجهمية ص (٣١-٣٢)، خلق أفعال العباد ص (٤٤). وقد افتتح الإمام أحمد ردّه على هذا التحميل الباطل بقوله: «إن الله منعك الفهمَ في القرآن... »، كما افتتح الإمام البخاري ردَّه عليه بقوله: « وأما تحريفهم ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾... ».

٤- تحميل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:١٥٨] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بإتيان الرب هو: إتيان بعض آياته، أو إتيان أمره[١].

٥- تحميل الآيات التي فيها ذكر يدي الله - مثل: قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] - ما لا تحتمل، وهو: أن المراد باليدين: نِعْمَتين أو رِزْقَين أو قُدْرَتين أو القُوَّة[٢].

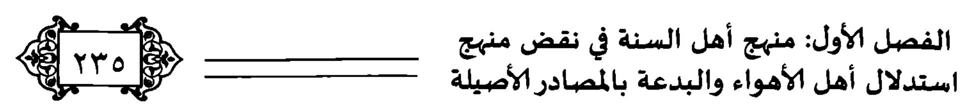
٦- تحميل قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤] ما لا يحتمل، وهو: أن العباد يخلقون أفعالهم[٣].

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٨٨-١٨٩). وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٣٧-١٣٨).

(٢) انظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٩٧-١٩٩) وقال: « وهذا تبديل لا تأويل... وافهم ما أقول من جهة اللغة تفهم وتستيقن أن الجهمية مبدِّلة لكتاب الله لا متأوِّلة... وهذا من التبديل أيضًا وهو جهل بلغة العرب »، الرد على الجهمية ص(٢٠١-٢٠٢)، نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٨٤-٢٩١) وقال: « فليس من ذكر هذه الأيدي شيءٌ إلا والشاهدُ بتفسيرها ينطق في نفس كلام المتكلم، فان صَرَفْتَ منه معنى مفهوماً إلى غير مفهومٍ استحال، وإن صرفتَ عاماً إلى خاصٍّ استحال، وإن صرفتَ خاصّا منه إلى عامٍّ استحال أو بطل معناه ». وانظر: تحميل الرازي الأشعري هذه الآية ما لا تحتمل في أساس التقديس ص(١٦٢) وما بعدها.

(٣) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ٢٢١-٢٢٢). وانظر: تحميل القاضي عبد الجبار المعتزلي هذه الآية ما لا تحتمل في متشابه القرآن (٢/ ٥١٥).



٧- تحميل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[الزمر:٦٥] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: أشركتَ بين أبي بكرٍ وعليٍّ في الخلافة(١).

٨- تحميل قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿١٢﴾ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴿١٤﴾ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١-١٦] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد بها: الأئمة، فهم السفرة الحاملون الصحف المطهرة، يسلمها الأول منهم للثاني، ويأخذها الثاني ممن سلف من الماضي، فيظهر كل إمام منهم في زمانه ما يرى أن المصلحة فيه(٢).

٩- تحميل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤] ما لا يحتمل، وهو: أن المراد: إن كنتم أهل كَشْفٍ ووُجود(٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩)، وقد ذكر شيخ الإسلام في هذه الصفحة وما بعدها عدة نماذج. وانظر: تحميل الرافضة هذه الآية ما لا تحتمل في أصول الكافي (١/ ٤٢٧)، تفسير القمي (٢/ ٢٥١)، البرهان (٤/ ٨٣).

(٢) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٣٧٧) وما بعدها. وأحال إلى كتاب الحركات الباطنية ص(٢٠٣).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص (٥٣١) وما بعدها. وأحال إلى فصوص الحكم لابن عربي وشرحه للقاشاني ص(٣١٨).

المطلب الثالث

منهج أهل السنّة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية

المسلك الأول

ردّ المتشابه إلى المحكم

أثنى الله تعالى على الراسخين في العلم: بالعلم الذي هو الطريق الموصل إليه والمبين لأحكامه وشرائعه، وبالرسوخ في العلم وكونهم من أهل التحقيق والتدقيق فيه والمعرفة بظاهره وباطنه حتى رسخت أقدامهم في علوم الشريعة علماً وعملا، وذكر عنهم سبحانه أنهم يؤمنون بجميع كتابِه محكمِه ومتشابِه، فيعلمون أن القرآن كله من عند الله، وأنه كلَّه حقٌّ محكمَه ومتشابهَه وأن الحق لا يتناقض ولا يختلف، وجعل من علاماتهم الدالة على رسوخهم في العلم وكمال عقولهم أنهم يتذكرون ويتّعظون وينزجرون عن أن يقولوا في متشابه آيِ كتاب الله ما لا علم لهم به.

ومن يقينهم بكتاب ربهم ورسوخهم في العلم به وإيمانهم بمحكمه ومتشابهه: أنهم يردّون تأويل المتشابه إلى ما عُرِف من تأويل المحكم، فلعلمهم أن المحكمات معناها في غاية الصراحة والبيان، يردون إليها المتشابه الذي تحصل فيه الحيرة لناقص العلم والمعرفة، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبينه لهم، ويُزيلون ما في المتشابه من الشبهة، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، ويتَّسِقان على معنى واحد، وتوافق النصوص بعضها بعضاً، فيعود القرآن كله محكما.

فردُّهم المتشابهَ إلى المحكم يتضمّن عدة أمورٍ ينبني ويترتّب بعضها على بعض، وهي التي يسلكونها في ردّهم المتشابه إلى المحكم، وهي:

١- اعتقادهم أن القرآنَ كلَّه من عند الله وأنه كلَّه حقٌّ يصدِّق بعضُه بعضاً وليس فيه اختلاف.

٢- علمهم بأن المحكماتِ بينةٌ واضحةٌ لكل أحد، ومعناها في غاية الصراحة والبيان، وليس لها إلا تأويل واحد، وأن المتشابهات دلالتها مجملة قد يلتبس معناها على كثير من الأذهان أو يتبادر إلى بعض الأفهام غير المراد منها.

٣- علمهم بأن المحكمات هي أكثر الآيات ومعظمها وجمهورها، وأن المتشابهات هي القليل.

٤- معرفتهم بأن الآياتِ المحكماتِ - وهي بيِّنة وكثيرة - إذا وردت في أي مسألةٍ ودلّت على معنىً بظاهرها فهو الحق المُراد منها الذي يجب القول به والرجوع إليه والتحاكم إليه، وأن المتشابهات - وهي محتمِلة وقليلة - إذا فُهِم منها ما هو خلاف المعنى الظاهر الذي دلّت عليه المحكمات في تلك المسألة فإن الواجب هو ردّ القليلِ إلى الكثير والمحتمِلِ إلى الصريح والخفيِّ إلى الواضح.

٥- تفسير معنى الآيات المتشابهة الواردة في مسألةٍ بالمعنى الظاهر المعروف الذي دلّت عليه الآياتُ المحكمة الواردة في تلك المسألة، فلا تُفسَّر الآيات المتشابهات - وإن كانت محتمِلةً لعدة معانيَ على السواء - إلا بالاحتمال الذي يوافق المعنى الذي دلّت عليه تلك الآيات المحكمات، وتُلْغى الاحتمالات الأخرى.

٦- وبذلك يزول ما في الآيات المتشابهات من شبهةٍ أو خفاء أو إجمال أو احتمال أو نحو ذلك، وتكون تلك الآياتُ محكمةَ الدلالة واضحةً بيّنة(١).

قال تعالى: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[آل عمران:٧].

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل مسلكِ نقضِ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات، بردّ المتشابه إلى المحكم، ما يأتي:

١- قال محمد بن جعفر بن الزبير: « ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ ﴾ [آل عمران: ٧] الذي أراد، ما أراد، ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ فكيف يختلف وهو قولٌ واحدٌ من ربّ واحد؟. ثم ردّوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المحكمة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتَّسق بقولهم الكتابُ وصدق بعضُه بعضًا، فنفذَت به الحجة، وظهر به العذر، وزاحَ به الباطل، ودُمغ به الكفر »(٢). وقال: « ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ يقول: وما يذكر في مثل هذا - يعني: في ردّ تأويل المتشابه إلى ما قد عرف من تأويل المحكم، حتى يَتّسقا على معنى واحد - ﴿ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ »(٣).

---

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٢-١٨٦)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٦٠٠-٦٠١)، إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٤٤)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٤٨)، الاعتصام (١/ ٢٢١)، تيسير الكريم الرحمن ص(١٢٢)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٤/ ٢٨٣).

(٢) جامع البيان (٣/ ١٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ١٨٦).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وإنما يجوز أن يقال في بعض الآيات: إنه مُشكِل ومتشابه إذا ظُنّ أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة، فإذا جاءت نصوص بينة محكمةٌ بأمر، وجاء نصٌّ آخر يُظن أن ظاهره يخالف ذلك؛ يقال في هذا: إنه يُرَدّ المتشابه إلى المحكم »(١).

٣- وقال ابن القيم: « إن الله سبحانه قسم الأدلة السمعية إلى قسمين: محكم ومتشابه، وجعل المحكم أصلاً للمتشابه وأُمًّا له يُرَدّ إليه، فما خالف ظاهرَ المحكم فهو متشابه يرد إلى المحكم، وقد اتفق المسلمون على هذا، وأن المحكم هو الأصل، والمتشابه مردود إليه »(٢).

٤- وقال الشوكاني(٣): « ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر:٤] أي: ما يخاصم في دفع آيات الله وتكذيبها إلا الذين كفروا. والمراد: الجدال بالباطل والقصد إلى دحض الحق كما في قوله: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر:٥]، فأما الجدال لاستيضاح الحق ورفع اللبس والبحث عن الراجح والمرجوح وعن المحكم والمتشابه ودفع ما يتعلق به المبطلون من متشابهات القرآن وردّهم بالجدال إلى المحكم؛ فهو من أعظم ما يتقرب به المتقربون »(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٧٧٢).

(٣) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، نشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكماً بها، من مصنفاته: نيل الأوطار والبدر الطالع والفوائد المجموعة وإرشاد الثقات وغيرها، توفي سنة (١٢٥٠هـ). انظر: الأعلام (٦/ ٢٩٨).

(٤) فتح القدير (٤/ ٤٨١).

٥- وقال العلامة محمد بن إبراهيم[١]: « والمراد: أن الذين في قلوبهم ميل عن الحق ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧] يطلبون المتشابه في الدلالة ويتركون المحكم، ويصدِفون عن الواضح لكونه يهدم ما هم عليه من الباطل ويفضحهم، فالجاهل إذا أدلوا عليه بآية من المتشابه راجت عليه، وهذا يفيد أن أهل الاهتداء والاستقامة يتبَّعون المحكم ويردون المتشابه إلى المحكم، فيقولون: لِمَ عَدَلت عن هذه الآية وهذه الآية التي لا تحتمل هذا ولا هذا؟ »[٢].

٦- وقال العلامة عبد العزيز بن باز: « فالواجب على كل مسلم أن يحذر ما يلقيه الشيطان من الشُّبه على ألسنة أهل الحق وغيرهم، وأن يلزم الحق الواضح بالأدلة، وأن يفسِّر المشتبه بالمحكم حتى لا تبقى عليه شبهة »[٣].

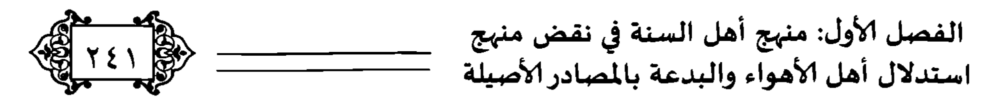
ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالمتشابه من الآيات بردّ المتشابه إلى المحكم:

---

(١) محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ، مفتي الديار السعودية، ولد في الرياض وتعلم بها، وفقد بصره في الحادية عشرة من عمره فتابع الدراسة إلى أن أتم حفظ القرآن وكثير من الكتب والمتون، عين مفتياً للمملكة ثم رئيساً للقضاة فرئيساً للجامعة الإسلامية ورئيساً للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، توفي سنة (١٣٨٩هـ). انظر: الأعلام (٥/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٢) شرح كتاب كشف الشبهات ص(٥٠).

(٣) مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٣٠٢).



النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ ﴾ [الزمر:٦٢] وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام:١٠١] ونحوهما على أن القرآن مخلوق(١).

قال عبدالعزيز بن يحيى الكناني(٢): « ثم أقبلتُ على بشرٍ [يعني: المريسي] فقلت: يا بشر، ما حجتك أن القرآن مخلوق؟، وانظر إلى أَحَدِّ سَهْمٍ في كنانتك فارمني به، ولا تحتاج إلى معاودتي بغيره. فقال: تقول: القرآن شيء أم غير شيء؟، فإن قلت: إنه شيءٌ أقررت أنه مخلوقٌ إذ كانت الأشياء مخلوقةً بنص التنزيل، وإن قلت: إنه ليس بشيء فقد كفرت لأنك تزعم أنه حجة الله على خلقه وأن حجة الله ليس بشيء »(٣). وقال في موضع آخر: « فقال بشر: يا أمير المؤمنين، قد أقرّ بين يديك أن القرآن شيء، فليكن عنده كيف شاء، فقد اتفقنا على أنه شيء، وقال الله ﷻ بنص التنزيل: إنه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وهذه لفظةٌ لم تدعْ شيئاً إلا أدخلته في الخلق، ولا يخرج عنها شيءٌ يُنسَب إلى الشيء؛ لأنها لفظة استقصت الأشياء وأتت عليها مما ذكر الله تعالى

---

(١) انظر: حجج القرآن ص (٦٦)، فقد ذكر الآيات التي استدل بها أهل الأهواء في هذا الباب.

(٢) عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكي، الفقيه، تفقه بالشافعي واشتهر بصحبته، وكان من أهل العلم والفضل. انظر: تاريخ الإسلام (١٧/ ١٥٦-١٥٧).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٤٥-٤٦).

ومما لم يذكرها، فصار القرآن مخلوقا بنص التنزيل بلا تأويل ولا تفسير »[1].

وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أخبرونا عن القرآن: هو شيء؟. فقلنا: نعم، هو شيء. فقال: إن الله خلق كل شيءٍ فلِمَ لا يكون القرآن مع الأشياء المخلوقة وقد أقررتم أنه شيء؟ »[2].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: إن الله – في القرآن – لم يسمِّ كلامه: (شيئا)، إنما سمى (شيئاً) الذي كان يقوله، ألم تسمع إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ ﴾ [النحل:٤٠] فـ(الشيء) ليس هو قوله، إنما (الشيء) الذي كان بقوله، وفي آية أخرى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا ﴾ [يس:٨٢]، فـ(الشيء) ليس هو أمره، إنما الشيء الذي كان بأمره... » إلى أن قال: « وقد ذكر الله كلامه في غير موضع من القرآن فسماه (كلاما) ولم يسمِّه (خلقا) فقال: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة:٣٧] وقال: ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٧٥] وقال: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ ﴾ [الأعراف:١٤٣] وقال: ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى ﴾ [الأعراف:١٤٤] وقال: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] وقال: ﴿ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ ﴾ [الأعراف:١٥٨] فأخبرنا الله أن النبي ﷺ كان يؤمن بالله وبكلام الله، وقال:

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص (٨٣-٨٤).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٦). وانظر: الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(٣٠٦).

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح:١٥] وقال: ﴿لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف:١٠٩] وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦] ولم يقل: حتى يسمع خلق الله. فهذا منصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج إلى تفسير، هو مبين بحمد الله »[1].

وقال عبد العزيز بن يحيى الكناني[2]: « إن الله ﷻ أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه، إذ كان كلامه من صفاته، فلم يتسمَّ بِـ(الشيء)، ولم يجعل (الشيءَ) من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه (شيء) وأكبر الأشياء؛ إثباتاً للوجود ونفياً للعدم وتكذيباً منه للزنادقة والدهرية ومن تقدمهم ممن جحد معرفته وأنكر ربوبيته من سائر الأمم، فقال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩] فدلّ على نفسه أنه (شيء) ليس الأشياء، وأنزل في ذلك خبراً خاصاً مفرداً؛ لعلمه السابق أن جهماً وبِشْراً ومن قال بقولهما سيلحدون في أسمائه ويشبِّهون على خلقه ويدخلونه وكلامه في الأسماء المخلوقة، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] فأخرج نفسه وكلامه وصفاته من الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيباً لمن ألحد في كتابه وافترى عليه وشبّهه بخلقه...، ثم ذكر - جلّ ذكره - كلامه نفسه ودل عليه بمثل ما دل على نفسه ليعلم الخلق أنه من ذاته وأنه صفة من صفاته، فقال الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٧).

(٢) ذكرت النص بتمامه - مع طوله - لاستيعابه جميع الآيات المحكمات التي رُدَّ المتشابه إليها.

مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١] فذمّ اللهُ اليهوديَّ حين نفى أن تكون التوراة شيئا...، فأنزل الله ﷻ تكذيبه وذمَّ قوله وأعظم فريته حين جحد أن يكون كلامُ الله شيئا، ودل بذلك على أن كلامه شيءٌ ليس كالأشياء، كما دل على نفسه أنه شيءٌ ليس كالأشياء، ثم قال في موضع أخر: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣] فدلّ بهذا الخبر أيضاً على أن الوحي (شيءٌ) بالمعنى، وذمّ من جحد أن كلام الله (شيء)، فلما أظهر الله ﷻ اسمَ كلامه لم يظهره باسم (الشيء) فيلحد الملحدون في ذلك ويدخلونه في جملة الأشياء المخلوقة، ولكنه أظهره ﷻ باسم الكتاب والنور والهدى، ولم يقل: قل من أنزل الشيء الذي جاء به موسى، فيجعل (الشيءَ) اسماً لكلامه، وكذلك سمى كلامه بأسماء ظاهرة يُعرَف بها، فسمى كلامه نورا وهدى وشفاء ورحمة وحقا وقرآنا وأشباه ذلك؛ لعلمه السابق في جهم وبشر ومن يقول بقولهما أنهم سيلحدون في أسمائه وصفاته التي هي من ذاته وسيدخلونها في الأشياء المخلوقة » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠] وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢] وقال ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧] فدل ﷻ بهذه الأخبار كلها وأشباه لها كثيرة على أن كلامه ليس كالأشياء، وأنه غير الأشياء، وأنه خارج عن الأشياء، وأنه إنما تكون الأشياء بقوله وأمره، ثم ذكر خلق الأشياء كلها فلم يدعْ منها شيئا إلا ذكره، وأخرج كلامَه وقولَه وأمرَه منها ليدل على أن كلامه غير الأشياء وخارج عن الأشياء المخلوقة، فقال ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]

فجمع في هذه اللفظة الخلق كله، ثم قال: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ يعني: الأمر الذي كان به هذا الخلق، ففرق ﷻ بين خلقه وبين أمره، فجعل الخلق خلقا والأمر أمرا، وجعل هذا غير هذا، وهذا غير هذا، فقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ﴾ [القمر:٥٠] يقول: إذا أردت شيئا فإنما هو كلمح البصر، يقول له: كن كما أريد فيكون كلمح بالبصر، وقال ﷻ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤] يقول: من قبل الخلق ومن بعد الخلق، ثم جمع ﷻ بين الأشياء المخلوقة في آيات كثيرة من كتابه، وأخبر عن خلقها بقوله وكلامه، وأن كلامه وقوله غيرها وخارج عنها، فقال ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام:٧٣] وقال ﷻ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر:٨٥] وقال ﷻ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت:٤٤]...، أخبرنا الله ﷻ عن خلق السموات والأرض وما بينهما، فلم يدعْ شيئا من الخلق إلا ذكره، وأخبر عن خلقه، وأنه إنما خلقه بالحق، وأن الحق قوله وكلامه الذي به خلق الخلق كله، وأنه غير الخلق وخارج عن الخلق، وهذا نص التنزيل على أن كلام الله غير الأشياء المخلوقة، وليس هو كالأشياء، وإنما به تكون الأشياء » إلى أن قال: « قال الله ﷻ: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف:٢٥] يعني: الريح التي أرسلت على عاد، فهل أبقت الريح - يا بِشْرُ - شيئاً لم تدمره؟. قال: لا، لم يبقَ شيء إلا دمرته، وقد دمرت كل شيء كما أخبر الله تعالى؛ لأنه لم يبق شيء إلا وقد دخل في هذه اللفظة. قلت: قد أكذب الله من قال هذا بقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥] فأخبر عنهم أن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، ومساكنهم أشياء كثيرة. وقال ﷻ: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَىْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ

﴿إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤٢] وقد أتت الريح على الأرض والجبال والمساكن والشجر وغير ذلك فلم يصر شيء منها كالرميم، وقال ﷻ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل:٢٣] يعني: بلقيس، فكان بقولك - يا بِشْرُ - يجب أن لا يبقى شيء يقع عليه اسم (الشيء) إلا دخل في هذه اللفظة وأُوتِيَتْه بلقيس، وقد بقي ملك سليمان وهو مائة ألف ضعف مما أُوتِيَتْه لم يدخل في هذه اللفظة. فهذا كله مما يكسر قولك ويدحض حجتك، ومثل هذا في القرآن كثير مما يبطل قولك، ولكني أبدأ بما هو أشنع وأظهر فضيحة لمذهبك وأدفع لبدعتك، قال الله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦] وقال ﷻ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود:١٤] وقال ﷻ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فصلت:٤٧] فأخبر الله ﷻ بأخبار كثيرة في كتابه أن له علماً، أَفَتُقِرُّ - يا بِشْرُ - أن لله علما كما أخبرنا أو تخالف التنزيل؟. قال عبد العزيز: فحاد بشر عن جوابي وأبى أن يصرح بالكفر فيقول: ليس لله علم، فيكون قد رد نص التنزيل فتتبين ضلالته وكفره، وأبى أن يقول: إن لله علماً، فأسأله عن علم الله هل هو داخل في الأشياء المخلوقة أم لا؟، وعَلِم ما أريد وما يلزمه في ذلك من كسر قوله وإبطال حجته » قال: « فقال لي المأمون: فإذا قال بِشْرٌ إن لله علماً وأقرّ بذلك فيكون ماذا؟. قلت: أسأله - يا أمير المؤمنين - عن علم الله: هل هو داخل في الأشياء المخلوقة حين احتج بقوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] فزعم أنه لم يبق شيء إلا وقد أتى عليه هذا الخبر، فإن قال: نعم؛ فقد دخل في الأشياء المخلوقة، فقد شبّه الله - يا أمير المؤمنين - بخلقه الذين أخرجهم من بطون أمهاتهم ولا يعلمون شيئاً، وكل من تقدم

وجوده قبل علمه فقد دخل عليه الجهل فيما بين وجوده إلى حدوث علمه، وهذه صفة المخلوقين، والله ﷻ أعظم وأجل من أن يوصف بذلك أو ينسب إليه، ومن قال ذلك فقد كفر وحل دمه ووجب على - أمير المؤمنين - قتله، وإن قال: إن علم الله خارج عن جملة الأشياء وغير داخل فيها، كما أن قوله خارج عن الأشياء وغير داخل فيها؛ فمِنْ ثَمَّ تَرَكَ قولَه وضلَّ - يا أمير المؤمنين - وثبتت عليه الحجة فيها »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[2]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيات التي نصّت على أن الله خلق كل شيء، وهي من الآيات المتشابهات.

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(٥٢-٦٦، ٨٤-٨٦، ٩٦-٩٧). وانظر: خلق أفعال العباد ص(٤٤-٤٥)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٨٠-٥٨١)، الاعتصام (١/ ١٧٩-١٨٠)، شرح العقيدة الطحاوية ص(١٨٣-١٨٦)، الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ ص(١٧٣-١٧٥، ٢٦٦-٢٧٠، ٣٠٦-٣١٠).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: هو العموم الذي تضمّنته تلك الآيات الكريمات، وذلك من جهتين:

١- أن لفظة (كل) من ألفاظ العموم(١)، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أنها تعمّ كلّ ما سوى الله - ومن ذلك: كلامه (القرآن) -، فيكون القرآن مخلوقاً.

٢- أن لفظة (شيء) تعمّ كل ما يصحُّ أن يُعلَم ويُخبَر عنه، وقيل: كل ما كان موجوداً(٢)، والقرآن موجود ثابت لا محالة؛ فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن القرآن يكون داخلاً في الأشياء المخلوقة له سبحانه.

وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على التفريق بين كلامه سبحانه ومخلوقاته كقوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، ودلّت على أن كلامه سبحانه كان قبل الخلق كقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام:٧٣]، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون المراد من العموم في الآيات المتشابهات هو كلّ ما خلقه الله سبحانه، وكلامه سبحانه صفةٌ من صفاته وليس خلقاً، بل هو الذي كان به الخلق، وهو قوله سبحانه للشيء: (كُنْ) فيكون، فلا يكون داخلاً في دلالة الآيات المتشابهات، وتكون دلالتها الواضحة البيِّنة هي: كلّ شيءٍ مخلوق.

---

(١) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٨).

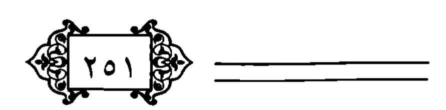
(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن ص(٤٧١)، روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٦٦٣).

٢- أن الآيـات المحكمات دلّـت على الإخبار عن كلام الله بأنه (شيء) من باب إثبات وجوده ونفي عدمه والردّ على من جحده، كقوله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [الأنعام:٩١]، وليس في آيةٍ واحدةٍ في القرآن كله أن الله سمّاه خلقاً، وإنما فيه تسـمية القرآن بأنه كلام الله والنور والهدى والشفاء، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فلا يكون القرآن داخلاً في دلالتها؛ لأنه لا يُسمَّى خلقاً، ويكون المراد منها: كل شيءٍ يُسَمّى خلقاً، وبذلك تكون دلالتها متفقة مع دلالة الآيات المحكمات.

٣- أن الآيات المحكمات دلّت على أن الله أخبر عن نفسه بأنه (شيءٌ) كما أخبر عن كلامه بأنه (شيء)، كقوله ﷻ: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩]، ونفس الله غير داخلة قطعاً في عموم قوله سبحانه: « كل شيء »، فتُرَدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا لم تكن ذات الله داخلةً في عموم « كل شيء » مع أن الله أخبر عنها بِـ(شيء)؛ فكذلك كلامه سبحانه (ومنه: القرآن) ليس داخلاً في عموم تلك الآيات وإن أخبر الله عنه بأنه (شيء)؛ لأن كلام الله صفة من صفاته فلا يدخل في المخلوقات التي شملها قوله تعالى: « كل شيء »، وبذلك يتّضح معنى الآيات المتشابهات التي استدلوا بها، وتعود دلالتها إلى دلالة المحكم؛ فتُصدِّق آيات الله بعضها بعضا.

٤- أن الآيات المحكمات دلّت على أن من صفات الله ما أخبر الله عنه بأنه (شيء) كصفة العلم، بل كل صفات الله التي ثبتت في الكتاب والسنة هي مما يصحُّ أن يُطلَق عليه أنه (شيء)، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة:٢٥٥]، وعلم الله - وسائر صفاته - غير داخلة في عموم « كل شيء »؛ لأن ذلك يلزم منه أن تكون صفات الله مخلوقة، وذلك كفرٌ بلا ريب، فترُدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فإذا كان علم الله - وسائر صفاته - لا يصحّ إدخالها في عموم « كل شيء » - مع أنها مما يصح أن يطلَق عليه أنه (شيء) - لأن ذلك يقتضي الكفر؛ فكذلك لا يصح إدخال كلام الله (القرآن) في عموم تلك الآيات؛ لأن كلام الله صفة من صفاته أيضاً، وبذلك يأتلف المتشابه مع المحكم ويتّسق معناهما.

٥- أن الآيات المحكمات دلّت على أن (كلّ) تستغرق ما هي صالحةٌ له، وأن عمومها واستغراقها ما تصلح له يكون في كلّ موضعٍ بحسبه، ويُعرَف ذلك بالقرائن، فأخبر سبحانه عن الريح في قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥] بأنها دمّرت « كل شيء » مع إخباره بأن مساكنهم كانت باقية بعد تدميرهم، فكان المراد: كل شيءٍ أمر الله بتدميره، فترُدّ دلالة تلك الآيات المتشابهات إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فيكون العموم في قوله تعالى: « كل شيء » بحسبه، وهو: كل شيء مخلوق، فلا يكون كلام الله (القرآن) داخلاً في عموم « كل شيء »؛ لأنه ليس خلقاً وإنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه، وبهذا توافقت دلالة الآيات المحكمات والمتشابهات وصار كتاب الله كله محكماً لا مطْمَع فيه لأهل الأهواء والبدعة، فلله الحمد والمنّة.



النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية بقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] على أن الله في كل مكان، ولا يخلو منه مكان.

قال الإمام أحمد: « فقالوا: هو تحت الأرض السابعة كما هو على العرش وفي السموات وفي الأرض وفي كل مكان، ولا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان. وتلوا آية من القرآن: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الأنعام:٣] »(١).

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « فقلنا: أخبرنا أنه في السماء، فقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك:١٦] ﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ [الملك:١٧] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر:١٠] وقال: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[آل عمران:٥٥] وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء:١٥٨] وقال: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء:١٩] وقال: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل:٥٠] وقال: ﴿ذِي ٱلْمَعَارِجِ ﴾[المعارج:٣] وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]، فهذا خبرُ الله أخبرنا أنه في السماء. ووجدنا كلَّ شيء أسفلَ منه مذموما، يقول الله جل ثناؤه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾[النساء:١٤٥] ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴾ [فصلت:٢٩]...، وإنما معنى قول الله جل ثناؤه: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨).

[الأنعام:٣] يقول: هو إله من في السموات وإله من في الأرض »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات علوّ الله على خلقه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا أن الله في كل مكان، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها، وهي من الآيات المتشابهات[٢].

ومحلُّ التشابه الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة: من جهتين:

١- لفظة (في)، فإن من معانيها: الظرفية، فادّعى أهل الأهواء والبدعة هذا المعنى في حق الله تبارك وتعالى.

٢- جملة ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، فادّعى أهل الأهواء والبدعة أن الله في السماء والأرض ولا يخلو منه مكان[٣].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٨-٣٩).

(٢) قال الآجري: « ومما يلبِّسون به على من لا علم معه... » فذكر الآية ثم قال: « وهذا كله إنما يطلبون به الفتنة ». الشريعة (٣/ ١١٠٣).

(٣) نقض الإمام أحمد - في النقل السابق عنه - كلا وجهي التشابه المذكورين، لكنني سأتعرض هنا إلى ذكر ما يتعلق بالوجه الثاني فقط؛ لأنه هو الذي جاء نقضُه في كلام الإمام أحمد بردّ المتشابه إلى المحكم.

وردُّ المتشابه إلى المحكم:

١- أن الآيات المحكمات دلّت على إثبات علوّ الله على خلقه بأنواعٍ من الدلالات الجليّة: كالإخبار عن أنه تعالى في العلوّ (في السماء) والصعود والرفع والعروج والفوقية، بل من أسمائه سبحانه: العليّ، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، فليس المراد منها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن الله أخبرنا أنه في العلوّ، وإنما المراد: أنه سبحانه إله من في الأرض، وبذلك تتفق دلالة الآية المتشابهة مع الآيات المحكمات.

٢- أن الآيات المحكمات دلّت على أن صفة السُّفْل صفة مذمومة، فتُرَدّ دلالة تلك الآية المتشابهة إلى دلالة هذه الآيات المحكمات، ولا يكون معناها: أن الله في الأرض بذاته؛ لأن ذلك يلزم منه أن يكون الله في السُّفْل، وهذا وصفٌ له سبحانه بصفة النقص، وهو منافٍ لتلك الآيات المحكمات.

المسلك الثاني

تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة ولغة العرب

القرآن الكريم له المنزلة العظيمة والمكانة الرفيعة؛ فهو كلام الله، وأفضل كتبه المنزلة، المهيمن على ما قبله من الكتب، الناسخ لها، الخالد إلى قيام الساعة، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الهدى والنور والرحمة والشفاء والصراط المستقيم الموصِل إلى مراد الله ورضاه وجنّته.

وإذ كان كذلك؛ وجب له من التوقير والاحترام ما ليس لغيره، ومن ذلك: أن لا يُخاض في شيء من تفسيره وبيانه إلا بعلم وبيّنة وهدى، وإلا كان خوضاً بالظن واتّباعاً للهوى وقولاً على الله وكتابه بغير علم ولا حق.

وأعظمُ ما يتحقق به تفسير القرآن بعلمٍ وأتمُّه وأوجبُه:

- أن تُفسَّر بعض آياته ببعض؛ لأنه كلام الله، وهو العليم الحكيم الخبير الذي أنزله، وهو أعلم بما أراد به.

- ثم أن تُفسَّر آياته بسنة الرسول ﷺ؛ فهي شارحة للقرآن وموضحة له، وقد أنزل الله كتابه على محمد ﷺ وأوحى إليه بيانَه، فهو المبلغ عن الله وأعلم الناس بمراده تعالى من كلامه.

● ثم أن تُفسَّر آياته بما تقتضيه الكلمات من المعاني اللغوية الصحيحة حسب السياق القرآني المعهود؛ فاللغة العربية هي التي نزل بها القرآن[١].

وكما أن هذا المنهج المُسَدَّد العظيم هو الصراط الذي يسلكه أهل السنة في فهم كتاب الله وتعلُّمه وتعليمه، فهو كذلك مسلكهم في الدفاع والذبّ عنه ونقضِ شُبَه من اتّخذ ذات اليمين وذات الشمال ففسّره عن غير علم وهدى وإنما طلباً للبدعة واتّباعاً للهوى، وطريقتهم في ذلك هي غايةٌ في الفقه والرسوخ في العلم والوضوح والبيان، وتتمثّل في أنهم ينظرون في الآيات القرآنية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة، فلا يخلو:

١- إما أن تكون من الآيات التي لها في القرآن أشباهٌ ونظائرُ وتكرَّر ذكرها فيه - مثل: آيات أسماء الله وصفاته، والأسماء والأحكام الدينية وهي الإسلام والإيمان والإحسان والمسلمون والمؤمنون والمحسنون، وأسماء الظالمين والفاسقين والكافرين، وكذلك قصص القرآن، وخلق آدم عليه السلام، ومراحل اليوم الآخر وما يقع فيه من أحداثٍ وأهوال -: فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بها بتفسيرها بأشباهها ونظائرها؛ لأنها كلَّها بابٌ واحدٌ.

٢- وإما أن تكون من الآيات الواردة في مسألةٍ من مسائل الدين، وفي القرآن آياتٌ أخرى وردت في تلك المسألة نفسها مُقابِلةً تلك الآيات الأولى،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

فاستدل أهل الأهواء والبدعة بالآيات الأولى دون الأخرى أو العكس: فإن أهل السنة يفسِّرون الأولى بالأخرى والأخرى بالأولى؛ لأنها كلّها واردة في معنى واحد ومسألة واحدة، فبعضها يفسِّر بعضاً ويبيّنه ويستكمل المعنى الذي تضمنّه.

٣- وإما أن تكون من الآيات التي جاءت مُجمَلةً في موضعٍ من القرآن وجاء بيانها أو تفصيلها في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يحملون المُجمَل منها على المُبَيَّن ويُفسِّرونها به.

٤- وإما أن تكون من الآيات التي استُدِلّ بمفهومها وجاء معناها مُصَرَّحاً منطوقاً على خلاف ذلك المفهوم في آياتٍ أخرى أو في سنة النبي ﷺ: فإن أهل السنة يأخذون بالمنطوق الصريح ويحملون عليه معنى تلك الآية ويُفسِّرونها به.

٥- وإما أن يكون في الآية لفظٌ يحتمل في أصل وضعه اللغوي عدة معاني صحيحة، فيستدل أهل الأهواء والبدعة بها على المعنى الذي يوافق بدعتهم: فإن أهل السنة يُفسِّرون ذلك اللفظ بما عُهِد استعماله فيه في السياق القرآني والأساليب اللغوية العربية وبما يبيّنه في الآيات القرآنية الأخرى والسنة النبوية.

٦- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

٧- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ

بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٨- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج العموم، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى الخصوص، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى العموم: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى الخصوص.

٩- وإما أن تكون من الآيات التي مخرجها مخرج الخصوص، ودلت الآيات الأخرى أو السنة أو لغة العرب على أن معناها معنى العموم، فاستدلّ بها أهل الأهواء والبدعة على معنى الخصوص: فإن أهل السنة ينقضون استدلالهم بها بتفسيرها بالآيات أو الأحاديث أو اللغة العربية الدالة على أن معناها معنى العموم.

وما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص: فهو من الآيات المحكمات التي لا يمكن لأهل الأهواء والبدعة الاستدلال بها إلا معاندة للحق وتكبُّراً عن اتباعه مع تحميلهم معانيها ما لا تحتمل مما يشهد ببطلانه وكذبه الكتابُ والسنة واللغة.

وأما ما كان من آيات الله مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، أو مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى العموم: فهو الذي دخلت فيه الشبهة على أهل الأهواء والبدعة الذين لا يعرفون خاص القرآن وعامه.

ويُعرف كون الآيةِ مخرجُها عام ومعناها خاص، أو مخرجُها خاص ومعناها عام: بأحد بيانين: إما أن يستثنى من المعنى العام شيء في الآية نفسها، وإما أن يكون في الآيات الأخرى أو الأحاديث - وهو مقتضى لغة العرب - ما يدلّ على أن المراد بالعموم هو الخصوص أو أن المراد بالخصوص هو العموم(١).

ومن أقوال أهل السنة في تأصيل هذا المسلك في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية:

١- قال الشافعي: « وإنما بدأتُ بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره: لأنه لا يعلم من إيضاح جُمَلِ علم الكتاب أحدٌ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه وتفرقها. ومن عَلِمه انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها. فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة: نصيحة للمسلمين، والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سَفِهَ نفسه، وترك موضع حظه »(٢).

٢- وقال عبد العزيز الكناني: « إن الله ﷻ شرف العرب وكرمهم بأن أنزل القرآن بلسانهم، وجعله مكتتباً على تبيانهم، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢] وقال ﷻ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥] وقال ﷻ: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرۡنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾[مريم:٩٧]، فخص الله ﷻ العرب بفهمه ومعرفته، وفضلهم على غيرهم

---

(١) انظر: الرسالة ص(٣٩-٤٨)، الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص: (١٢٢-١٣٦)، الاعتصام (٢/ ٢٣٧)، إيثار الحق على الخلق ص(١٤٩-١٥٤).

(٢) الرسالة ص: (٥٠).

بعلم أخباره ومعاني ألفاظه وخصوصه وعمومه ومحكمه ومبهمه، وخاطبهم بما عقلوه، وعلموه ولم يجهلوه، وقبلوه ولم يدفعوه، وعرفوه فلم ينكروه، إذ كانوا قبل نزوله عليهم يتعاملون بمثل ذلك في خطابهم ولغاتهم وكلامهم، فأنزل الله جل ذكره القرآن على أربعة أخبار: خاصة وعامة؛ فمنها خبر مخرجه مخرج الخصوص ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى العموم...، ومنها خبر مخرجه مخرج العموم ومعناه معنى الخصوص، ومنها خبر مخرجه الخصوص ومعناه معنى العموم...، فلما أنزل الله ﷻ هذه الأربعة الأخبار خصَّ العرب بفهمها ومعرفة معانيها وألفاظها وخصوصها وعمومها والخطاب بها، ثم لم يدعها اشتباهاً على خلقه فيجد الملحدون السبيل إلى الإلحاد في صفاته والطعن على أخباره والتشبيه على خلقه من غير العرب الذين لم يعقلوا عنه ما أراد بخطابه؛ حتى جعل فيها بياناً ظاهراً وعلماً واضحاً لا يخفى على من سمعه وتدبره وتفهمه من غير العرب، ممن لا يعرف الخاص والعام والمحكم والمبهم، تفضلاً منه وتكرماً وإحساناً إلى خلقه وإثباتاً منه للحجة على من ألحد في كتابه وصفاته وما هو من ذاته »[١].

٣- وقال الإمام أحمد: « ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: أنا أجد آية في كتاب الله تبارك وتعالى تدل على القرآن أنه مخلوق. فقلنا: في أي آية؟. فقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[الأنبياء:٢] فزعم أن الله قال للقرآن: ﴿مُّحْدَثٍ﴾، وكل (محدث) مخلوق. فلعمري لقد شبَّه على الناس بهذا، وهي

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن ص(١٢٢-١٣٠).

آية من المتشابه، فقلنا في ذلك قولاً واستعنا بالله ونظرنا في كتاب الله ولا حول ولا قوة إلا بالله »(١).

٤- وقال الدارمي: « وأما إدخالك على رسول الله فيما حقق من رؤية الرب يوم القيامة قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[الأنعام:١٠٣]: فإنما يدخل على من عليه نزل، وقد عرف ما أراد الله به وعقل، فأوضحه تفسيرا، وعبَّره تعبيرا، ففسَّر الأمرين جميعا تفسيرا شافيا كافيا...، ففسَّر رسول الله المعنيين على خلاف ما ادعيت »(٢).

وقال: « فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها والخليفة بعده قد شهد التنزيل، وعاين الرسول، وعلم فيما أُنزِل القرآن إلا ما شاء الله، وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله...، فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم، الذين ينقضونه نقضاً ويفسِّرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب »(٣).

٥- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الثاني: أن الاستدلال بالقرآن إنما يكون على لغة العرب التي أنزل بها، بل قد نزل بلغة قريش...، فليس لأحدٍ أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف عام واصطلاح خاص، بل لا يحمله إلا على معاني عنوها بها إما من المعنى اللغوي أو أعم أو مغايرا له، لم يكن له أن يضع القرآن على ما وضعه هو، بل يضع القرآن على مواضعه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٩-٣٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٦٣-٣٦٥).

(٣) الرد على الجهمية ص(٢٤-٢٥).

التي بينها الله لمن خاطبه بالقرآن بلغته، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفا للكلام عن مواضعه، ومن المعلوم أنه ما من طائفة إلا وقد تصطلح على ألفاظٍ يتخاطبون بها... لكن ليس له أن يحمل كلام الله وكلام رسوله إلا على اللغة التي كان النبي ﷺ يخاطب بها أمته، وهي لغة العرب عموماً ولغة قريش خصوصاً »(١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية بتفسيرها بآيات أخرى أو بالسنة أو بلغة العرب:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل الجهمية والمعتزلة بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣] وقوله: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾[الشورى:٥٢] على أن القرآن مخلوق.

قال الإمام أحمد: «فمما يسأل عنه الجهمي يقال له: تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فتجده في سنة رسول الله ﷺ أنه قال: إن القرآن مخلوق؟، فلا يجد، فيقال له: فمن أين قلت؟، فسيقول: من قول الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف:٣] »(٢).

وقال الدارمي: « وقد كان رأس حجج المريسي وأصحابه من الجهمية وأوثقها في أنفسهم حتى تأولوا فيها على الله من كتابه خلاف ما أراد فقالوا:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢).

قال الله تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:١-٣] و﴿جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢] »[1].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « إن (جعل) في القرآن - من المخلوقين - على وجهين: على معنى التسمية، وعلى معنى فعل من أفعالهم.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١] قالوا: هو شِعْرٌ وأنباء الأولين وأضغاث أحلام، فهذا على معنى التسمية. قال: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف:١٩] يعني: أنهم سموهم إناثا.

ثم ذكر (جعل) على غير معنى التسمية فقال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة:١٩] فهذا على معنى فعل من أفعالهم، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف:٩٦] هذا على معنى فعل.

فهذا جعل المخلوقين.

ثم (جعل) - من أمر الله - على معنى (خلق)، و(جعل) على معنى غيرِ (خلق)، وإذا قال الله: (جعل) على معنى (خلق) لا يكون إلا (خلق) ولا يقوم إلا مقام (خلق خلقاً) لا يزول عنه المعنى، وإذا قال الله: (جعل) على غير معنى (خلق) لا يكون (خلق) ولا يقوم مقام (خلق) ولا يزول عنه المعنى:

فمما قال الله (جعل) على معنى (خلق): قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام:١] يعني: وخلق الظلمات والنور، وقال: ﴿وَجَعَلَ

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣).

لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ [النحل:٧٨] يقول: وخلق لكم السمع والأبصار...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان مثله لا يكون إلا على معنى (خلق).

ثم ذكر (جعل) على غير معنى (خلق): قوله ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ ﴾ [المائدة:١٠٣] لا يعني: ما خلق الله من بحيرة ولا سائبة، وقال الله لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ [البقرة:١٢٤] لا يعني: إني خالقٌ للناس إماما؛ لأن خلق إبراهيم كان متقدما...، وقال لأم موسى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص:٧] لا يعني: وخالقوه من المرسلين؛ لأن الله وعد أم موسى أن يرده إليها ثم يجعله من بعد ذلك رسولا...، ومثله في القرآن كثير، فهذا وما كان على مثاله لا يكون على معنى (خلق).

فإذا قال الله (جعل) على معنى (خلق)، وقال (جعل) على غير معنى (خلق)؛ فبأي حجة قال الجهمي: (جعل) على معنى (خلق)؟، فإن رَدَّ الجهمي الجعل إلى المعنى الذي وصفه الله فيه وإلا كان من الذين يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، فلما قال الله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف:٣]، وقال: ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٤-١٩٥] وقال: ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ ﴾ [مريم:٩٧]، فلما جعل الله القرآن عربياً ويسَّره بلسان نبيه ﷺ كان ذلك فعلاً من أفعال الله تبارك وتعالى جعل القرآن به عربيا، يعني: هذا بيانٌ لمن أراد الله هداه مبينا، وليس كما زعموا، معناه: أنزلناه بلسان العرب، وقيل: بيَّناه »[1].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٢٢-٢٤).

وقال الدارمي: «فضلوا بهذا التأويل عن سواء السبيل، وجهلوا فيه مذاهب أهل الفقه والبصر بالعربية. فقلنا لهم: ما ذنبنا إن كان الله سلب منكم معرفة الكتاب والعلم به وبمعانيه وبمعرفة لغات العرب حتى ادعيتم أن كل شيء يقال: (جعلناه) فهو: (خلقناه)؟!.

أرأيتم - أيها الجهلة - قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت:٢٧] أهو: خلقنا في ذريته النبوة والكتاب؟!...، أم قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا﴾ [الحشر:١٠] أم قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الممتحنة:٥] أهو - في دعواكم -: لا تخلقنا بعدما خلقهم؟!...، أم قوله: ﴿وَٱجْعَلْنِى مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [الشعراء:٨٥] أهو: اخلقني وقد فرغ من خلقه؟!، أم قول الرجل للرجل: جعلك الله بخير؟!، وكل ما عددنا من هذه الأشياء وما يشبهها مما لم يعدد يستحيل أن يُصرَف (جعلنا) منها إلى (خلقنا)، وأشدها استحالة ما ادعيتم به على الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣] أنه خلقناه، فلم تفقهوا معناه من قلة علمكم بالعربية، ويلكم!، إنما الكلام لله بدءا وأخيرا، وهو يعلم الألسنة كلها، ويتكلم بما شاء منها، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء بالعبرانية، وإن شاء بالسريانية، فقال: جعلت هذا القرآن من كلامي عربيا، وجعلت التوراة والإنجيل من كلامي عبرانيا؛ لما أنه أرسل كل رسول بلسان قومه كما قال، فجعل كلامه الذي لم يزل له كلاما لكل قوم بلغاتهم في ألسنتهم، فقوله ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾: صرفناه من لغة إلى لغة أخرى، ليس أنَّا خلقناه خلقا بعد خلق - في دعواكم -، فهو مع تصرفه في كل أحواله كلام الله غير مخلوق. وأما قوله: ﴿جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى:٥٢] يقول: تستنير به القلوب وتنشرح

له، لا أنه نور مخلوق له ضوء قائم يُرى بالأعين مثل ضوء الشمس والقمر والكواكب، فافهمه، ولا أراك تفهمه! »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: أن القرآن كلام الله وصفة من صفاته وليس بمخلوق، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فزعموا - بصريح مقالهم أو مُحَصَّله أو لازمه - أنه مخلوق[٢]، ومما استدلّوا به على ذلك: ما تقدّم ذكره من الآيتين.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بهما: لفظ (جعل) في الآيتين، فقد زعموا أن (جعل) بمعنى (خلق)، وأنه لا يقال لشيء: (جعلناه) إلا وذلك الشيء مخلوق؛ فكل مجعول هو مخلوق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٥٦٣-٥٦٩).

(٢) انظر: القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٥١-٨٢، ٤٢٩-٤٣٤، ٤٧٥-٥٣٨).

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى ولغة العرب:

١- أن لفظ (جعل) مُضافاً إلى الله سبحانه لم يرِد في القرآن على معنى واحد - كما زعم أهل الأهواء والبدعة -، بل جاء بمعنى (خلق) وبغير معنى (خلق)، فدعوى أن كل (جعل) في القرآن فهو بمعنى (خلق) باطل وغير صحيح وتنقضه الآيات الأخرى المفسِّرة للمعنى المراد في كل موضع.

٢- أن لفظ (جعل) في القرآن واللغة العربية لا يرِد بمعنى (خلق) وحسب، بل له عدة معاني يُعرَف المراد منها بحسب سياق الكلام، فتُفَسَّر الآيتان اللتان استدل بهما أهل الأهواء والبدعة وفق ما تنطق به العرب في كلامها وأساليبها.

٣- جاء في القرآن ما يفسِّر المعنى المراد من (جعل) في الآيتين اللتين استدل بهما أهل الأهواء والبدعة، وهو: ما نطقت به الآيات الأخرى من أن الله يرسل كل رسول بلسان قومه، وأنه أنزل القرآن بلسان عربي، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [طه:١١٣]، فذلك يفسِّر المراد من (جعل) في تلك الآيتين بأنه: أنزلناه بلغة العرب أو بيّنّاه أو قُلْناه أو صيّرنا قراءته[١].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

---

(١) وانظر: جامع البيان (٢٥/ ٤٧)، معاني القرآن (٦/ ٣٣٣)، معالم التنزيل (٤/ ١٣٣)، تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٢٣).

قال الإمام أحمد: « فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وتلوا آية من المتشابه من قول الله جل ثناؤه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣] »[١].

نقض الشبهة:

قال الإمام أحمد: « وقد كان النبي ﷺ يعرف معنى قول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣]، وقال: (إنكم سترون ربكم)، وقال لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف:١٤٣] ولم يقل: لن أُرى. فأيهما أولى: أن نتبع النبي ﷺ حين قال: (إنكم سترون ربكم) أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربكم؟!، والأحاديث في أيدي أهل العلم عن النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم لا يختلف فيها أهل العلم »[٢].

وقال ابن بطة: « فيُقال لهم: أخبرونا: النبي كان أعلم بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله أم جهم بن صفوان؟!، فإن الذي أُنزِل عليه القرآن وجاء بالهدى من ربه والبرهان يقول: (إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليله البدر) و(كما ترون الشمس في نحر الظهيرة) وأن من أهل الجنة لمن ينظر إلى الله تعالى كل يوم مرتين، أفيظن الجهمي الملحد أن النبي ما قرأ هذه الآية التي احتج بها الجهمي؟، أم يقول إنه قد قرأها؟، أم يزعم أن النبي عارض القرآن وتلقاه بالخلاف عليه والرد - كما تفعل الجهمية والمعتزلة -؟.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص(٣٣).

(٢) المصدر السابق ص(٣٣-٣٤).

فأما حجته وخصومته بقول الله تعالى: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] فإن معنى ذلك واضح لا يُخَيَّل على أهل العلم والمعرفة، ذلك أنك تنظر إلى الصغير من خلق الله فيما يدركه بصرك ولا يحيط به نظرك، فالله تعالى أجل وأعظم من كل شيء أن يدركه بصر، وإنما الإدراك أن يحيط البصر بالشيء حتى يراه كله، فذلك الإدراك، ألا ترى أنك ترى القمر فلا ترى منه إلا ما ظهر من وجهه ويخفى عليك ما غاب من قفاه؟، وكذلك الشمس، وكذلك السماء، وكذلك البحر، وكذلك الجبل، وإن الرجل ليكلمك وهو معك فما يدركه بصرك وإنما تنظر منه إلى ما أقبل عليك منه، فإنما قول الله ﷻ: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ [الأنعام:١٠٣]: لا تحيط به لعظمته وجلاله »[١].

وقال ابن خزيمة[٢]: « ولو كان معنى قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ على ما تتوهمه الجهمية المعطلة الذين يجهلون لغة العرب فلا يفرقون بين النظر وبين الإدراك؛ لكان معنى قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ أي: أبصار أهل الدنيا قبل الممات »[٣].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٧٠-٧٢). وذكر نحوه الآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٤٨).

(٢) محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام إمام الأئمة، ولد سنة (٢٢٣هـ)، عُني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، وله عظمة في النفوس وجلالة في القلوب لعلمه ودينه واتباعه السنة، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: السير (١٤/ ٣٦٥-٣٨٢).

(٣) التوحيد (٢/ ٤٥٩).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بتفسيرهما بالآيات الأخرى والسنة ولغة العرب:

١- أن في القرآن آيةً أخرى بيّنت الإدراك في هذه الآية وفسَّرته، وأن المنفيَّ فيها ليس هو الرؤية والنظر، فقد قال تعالى لكليمه موسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] أي: في الدنيا كما طلبتَ، ولو كانت الرؤية ممتنعة في حقه سبحانه في الدنيا والآخرة - كما يزعم أهل الأهواء والبدعة في معنى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ - لقال سبحانه لموسى: لن أُرى، فهذه الآية تفسِّر تلك الآية وتمنع أن يكون المراد بها نفي الرؤية مطلقاً في الدنيا والآخرة.

٢- أن هذه الآية نزلت على النبي ﷺ أعلم البشر بكتاب الله ومعاني كلامه ومراده في وحيه وتنزيله، فلم يفهم منها ذلك المعنى الذي فهمه أهل الأهواء والبدعة الذين استدلوا بها، بل فسَّرها بما ينقض ذلك الاستدلال، وهو أن المؤمنين سيرون ربهم في الجنة يوم القيامة، فأثبتَ ﷺ الرؤية وأنها ستقع يوم القيامة، فهذا التفسير والبيان منه ﷺ ينقض استدلال أهل الأهواء

والبدعة بتلك الآية الكريمة على أن المراد بالإدراك فيها هو الرؤية والنظر وعلى أنها عامة في الدنيا والآخرة.

٣- أن الإدراك في لغة العرب ليس بمعنى الرؤية فحسب، بل معناه أعمُّ وأشمل وأسع من مجرد الرؤية، فهو رؤيةٌ مع إحاطة البصر بالمرئي حتى يراه كلَّه لا يفوته منه شيء، وهذا المعنى اللغوي الصحيح يفسِّر الآية الشريفة التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بها.

٤- ولو قُدِّر أن يكون من معاني الإدراك هو مجرد الرؤية أو عمومها دون أمرٍ زائد أو تقييد؛ فقد فسَّرت السنةُ الصحيحةُ المرادَ من الإدراك في الآية التي استدل بها أهل الأهواء والبدعة تفسيراً شافياً، فبيّنت أنها خاصّة بالدنيا دون الآخرة، وذلك من خلال الأحاديث المتواترة التي نصّت على رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، فهذا التفسير ينقض استدلال أهل الأهواء والبدع بالآية على أن المراد بها هو الرؤية في الدنيا والآخرة.

المسلك الثالث

الاستشهاد بتفاسير السلف وأهل العلم

أولى الأمة بكتاب الله، وأعظمهم تحقيقاً لما دلّ عليه من الإيمان والعلم والعمل، وأعمقهم فهماً لمعانيه ودرايةً بمقاصده وتدبُّراً لآياته: صحابة رسول الله ﷺ؛ فقد اجتمع لهم من الخصائص في ذلك ما لا يدانيه فيه غيرهم، فهم تلاميذ رسولِ الله ﷺ أعلمِ البشر بكتاب ربه، منه سمعوا القرآن غضّاً طريّاً، وعنه تعلموا العلم وتلقَّوه، وهم أدرى النّاس بسنته المفسِّرة للقرآن، واختصّوا من بين سائر الأمة بمشاهدة القرائن والأحوال القرآنية والنبوية التي تبيّن لهم مراد الله من كلامه، وما كانوا يتجاوزون حفظ عشر آياتٍ من القرآن حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، هذا مع ما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح ومعرفة اللسان العربي الذي نزل به القرآن فقد نزل بلغتهم وفي عصرهم، ولأنهم - بعد الأنبياء - أصدق الناس في طلب الحق وأسلمهم من الأهواء وأطهرهم من المخالفة التي تحول بين المرء وبين التوفيق للصواب.

ثم يليهم في تلك المكانة الرفيعة: التابعون، فقد تتلمذوا على الصحابةِ أعلمِ الأمة بكتاب ربها، ولازموهم وأخذوا عنهم العلم وتفسير القرآن وعُنوا بذلك أيّما عناية، فاختصّوا عمن بعدهم بذلك، وامتازوا عليهم بفقه معاني القرآن الكريم، هذا مع ما ثبت لهم من الخيرية المطلقة على سائر الأمة بعد الصحابة، وما تميّزوا به من البعد عن الهوى والسلامة منه أكثر ممن بعدهم،

إضافةً إلى أن اللغة العربية لم تكن قد تغيرت كثيراً في عصرهم، فكانوا - بذلك كله - أقرب إلى الصواب في فهم القرآن ممن بعدهم(١).

ثم كلّما كان من بعدهم متّبعاً هديَهم، مقتفياً آثارَهم، سالكاً منهجَهم؛ قوِيت معرفته بكتاب ربه، واستنارت بصيرته بهداه، وانفتح له الباب الأعظم في تفسيره(٢)، وهذا هو ما كان عليه تابعو التابعين ثم أئمة العلم والهدى والسنة من بعدهم.

ولأجل هذه المقامات الرفيعة، والمكانة العظيمة، التي تبوّأها أئمة الهدى من السلف فمن بعدهم؛ كان من معالم المنهج الأصيل الراسخ لأهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية: نقض استدلالاتهم الباطلة بآيات الله بالتفاسير المأثورة المعروفة عن السلف وأهل العلم الراسخين في الأمة، فما من طبقةٍ من طبقات أهل السنة إلا وتستدلّ بما هو مأثورٌ من التفسير عن الطبقات التي قبلها لنقضِ استدلالٍ باطلٍ استدلّ به صاحب هوى وبدعة بآيات الله، فالتابعون كانوا يرجعون إلى تفسير الصحابة ويستشهدون به، وتابعو التابعين كانوا يستشهدون بتفسير الصحابة والتابعين... وهلمّ جرّا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٣-٣٧٠)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤-٧)، أصول في التفسير ص(٣٠-٣٣)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للفوزان (١/ ٢٢٦-٢٢٧) (٢/ ١٥٤).

(٢) انظر: القواعد الحسان في تفسير القرآن - ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات ابن سعدي - (٨/ ١٤).

ولهم في ذلك طرُق، منها:

١- أن يكون للسلف وأهل العلم تفسيرٌ يخالف ذلك المعنى الذي ادّعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، ويناقضه، ويردّه صراحةً: فينقض أهل السنة ذلك الاستدلال الباطل لأهل الأهواء والبدعة بالآية بذلك التفسير.

٢- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك التفسير الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -: فيكون ذلك كافياً لأهل السنة في نقض ذلك الاستدلال الباطل، وشعار أهل السنة في ذلك: لا قيمة ولا وزن لتفسيرٍ جاء به أهل الأهواء والبدعة الجاهلين بكتاب ربهم المعرضين عن هداه وقد صحَّ عن السلف الراسخين في العلم غيرُه.

٣- أن يستدل أهل الأهواء والبدعة بالآية على معنى من المعاني ولم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى ولا إثباته ولا التعرّض له، فمجرَّد عدم وروده في تفاسير السلف - وهم الذين أفنَوا أعمارهم في طلب معاني كتاب الله والتدبّر فيه - كافٍ عند أهل السنة في نقض ذلك المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية وإبطاله، ولسان حال أهل السنة ومقالهم في هذا المقام: أنّى لأهل الأهواء والبدعة الذين لا يتخذون كتاب الله منهجاً وحجّةً أن يفهموا فيه معنى لم يفهمه السلف أولو النهى والألباب والبصائر؟!.

٤- أن يكون التفسير المأثور عن السلف وأهل العلم مُغايِراً لذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية - وإن كان لا يخالفه صراحة -، أو لم يَرِدْ عن السلف في تلك الآية بخصوصها نفي ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها ولا إثباته ولا التعرّض له، إلا أن لهم تفسيراً لآياتٍ أخرى

واردة في تلك المسألة نفسها التي وردت فيها تلك الآية، ويكون تفسيرهم لتلك الآيات مناقضاً ذلك المعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها، فيستشهد أهل السنة بتفسير السلف لتلك الآيات على بطلان المعنى الذي استدل به أهل الأهواء والبدعة في الآية التي استدلوا بها؛ لأن الآيات كلها بابٌ واحد والقول فيها واحد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - بعد أن ذكر شيئاً من تأويلات الباطنية لآيات الله -: « هذه التأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في آيات الله، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه...، وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف: الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه، وهذا هو من أعظم المحادّة لله وللرسول »(١).

وقال: « إن ما فسَّر به هؤلاء اسم الواحد من هذه التفاسير التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة؛ باطل بلا ريب » إلى أن قال: « ومن المعلوم بالاضطرار أن اسم الواحد في كلام الله لم يُقصَد به سلب الصفات وسلب إدراكه بالحواس ولا نفي الحد والقدر ونحو ذلك من المعاني التي ابتدع نفيها الجهمية وأتباعهم، ولا يوجد نفيها في كتاب ولا سنة ولا عن صاحب ولا أئمة المسلمين »(٢).

---

(١) درء التعارض (٣/ ٣٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٨٢-٤٨٤).

وقال: « الوجه الثالث: أن الأفول هو المغيب والاحتجاب، ليس هو مجرد الحركة والانتقال، ولا يقول أحد لا من أهل اللغة ولا من أهل التفسير: إن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء إنهما آفلان، ولا يقول للكواكب المرئية في السماء في حال ظهورها وجريانها: إنها آفلة، ولا يقول عاقل لكل من مشى وسافر وسار وطار: إنه آفل.

الوجه الرابع: أن هذا القول الذي قالوه لم يقله أحد من علماء السلف أهل التفسير ولا من أهل اللغة، بل هو من التفسيرات المبتدعة في الإسلام، كما ذكر ذلك عثمان بن سعيد الدارمي وغيره من علماء السنة وبينوا أن هذا من التفسير المبتدع »[١].

وقال ابن القيم: « وهل أوقع القدريةَ والمرجئة[٢] والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائرَ الطوائفِ أهلَ البدع إلا سوءُ الفهم عن الله ورسوله، حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام، والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه ولا يرفع هؤلاء به رأسا »[٣].

---

(١) درء التعارض (١/ ٣١٣-٣١٤).

(٢) نسبة إلى قولهم بالإرجاء، وهو إما من تأخيرهم العمل وإخراجهم له عن مسمى الإيمان، مأخوذ من: الإرجاء، وهو التأخير. وإما من قولهم: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، مأخوذ من: إعطاء الرجاء. وأول من قال بذلك: الجهم بن صفوان، وهم طوائف عدة. انظر: الملل والنحل (١/ ١٣٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص(٧٠).

(٣) الروح ص(٦٣).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالآيات القرآنية عن طريق الاستشهاد تفسير السلف وأهل العلم:

النموذج:

الشبهة:

استدلال الجهمية وغيرهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[الأنعام:١٠٣] على أن الله لا يُرى في الآخرة.

نقض الشبهة:

قال الإمام الآجري[1]: « فإن اعترض بعض من قد استحوذ عليهم الشيطان فهم في غيهم يترددون، ممن يزعم أن الله ﷻ لا يُرى يوم القيامة، واحتج بقول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾[الأنعام:١٠٣]، فجحد النظر إلى الله ﷻ بتأويله الخطأ لهذه الآية؛ قيل له: يا جاهل، إن الذي أنزل الله ﷻ عليه القرآن وجعله حجة على خلقه وأمره بالبيان لما أنزل عليه من وحيه - فهو أعلم بتأويلها منك يا جهمي - هو الذي قال لنا: « إنكم سترون ربكم ﷻ كما ترون هذا القمر »، فقَبِلْنا عنه ما بشَّرَنا به من كرامة ربنا ﷻ...، ثم فسَّرَ لنا الصحابة رضي الله عنهم بعده ومن بعدهم من التابعين: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] فسروه على النظر إلى وجه الله ﷻ، فكانوا بتفسير القرآن

---

(١) محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري، أبو بكر، الإمام المحدث القدوة شيخ الحرم، كان خيّراً عابداً صاحب سنة واتباع، توفي سنة (٣٦٠هـ). انظر: السير (١٦/ ١٣٣-١٣٥).

وتفسير ما احتججت به من قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣] أعرف منك وأهدى منك سبيلا، والنبي ﷺ فسّر لنا قول الله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] فكانت الزيادةُ النظرَ إلى وجه الله ﷻ، وكذا عند صحابته، فاستغنى أهل الحق بهذا - مع تواتر الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بالنظر إلى وجه الله ﷻ -، وقَبِلها أهل العلم أحسن قبول، وكانوا بتأويل الآية التي عارضتَ بها أهلَ الحق أعلمَ منك يا جهمي.

فإن قال: فما تأويل قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟، قيل له: معناها عند أهل العلم: أي: لا تحيط به الأبصار ولا تحويه ﷻ، وهم يرونه من غير إدراك ولا يشكّون في رؤيته...، هكذا فسره العلماء إن كنت تعقل». ثم روى بسنده إلى عكرمة عن ابن عباس - في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣] - قال: إن النبي ﷺ رأى ربه ﷻ. فقال رجلٌ عند ذلك: أليس قال الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام:١٠٣]؟ فقال له عكرمة: أليس ترى السماء؟، قال: بلى، قال: أوكلها تراها؟ »[١].

وقال قوام السنة الأصبهاني[٢]: « واحتج المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام:١٠٣]...، وليس لهم في ذلك حجة؛ لأن معنى ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

---

(١) الشريعة (٢/ ١٠٤٦-١٠٥٠).

(٢) إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني، أبو القاسم، الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام قِوَام السنة، ولد سنة (٤٥٧هـ)، وأملى وصنف وجرح وعدل وكان من أئمة العربية وممن يضرب به المثل في الصلاح والرشاد، توفي سنة (٥٣٥هـ). انظر: السير (٢٠/ ٨٠-٨٨).

ٱلْأَبْصَٰرُ﴾: تراه ولا تحيط به...، هكذا قاله جماعة من السلف. وقال بعض العلماء: نَفْيُ الإدراك لا يكون إلا عن رؤية، يقال: لم يدرك فلان العلم، أي: نال منه ولم ينل جميعه»[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فأنكروا ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: الآية التي سبق ذكرها.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بها: دعواهم أن معنى الآية هو: لا تراه الأبصار، وأنها عامة في الدنيا والآخرة.

ونقض استدلالهم بالآيتين بالاستشهاد بتفسير السلف وأهل العلم:

١- أن السلف وأهل العلم صحَّ عنهم تفسير هذه الآية الكريمة بما هو مناقضٌ للمعنى الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة فيها، فقد صحّ عنهم فيها أمران، هما:

- أن المنفي في الآية هو إحاطة الأبصار به سبحانه، وذلك أمرٌ زائدٌ على مجرد نفي الرؤية الذي ادعاه أهل الأهواء والبدعة.

- أن نفي الإدراك يدلّ على إثبات الرؤية، إذ المعنى: تراه ولكن لا تحيط به، فنفْيُ الرؤية مطلقاً باطل.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٦٦-٢٦٧). وانظر: حادي الأرواح ص(٢٠٢-٢٠٣).

فهذا التفسير المأثور عن السلف والوارد عن أهل العلم يبطل المعنى الذي ذكره أهل الأهواء والبدعة وينقض استدلالهم بالآية الكريمة.

٢- كما صح أيضاً عن السلف وأهل العلم أنهم فسَّروا آياتٍ أخرى من كتاب الله واردة في الرؤية بإثبات رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة، وتفسيرهم هذه الآيات بذلك ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بتلك الآية التي ادعوا أنها تدل على نفي الرؤية.

المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية.

المبحث الثاني

الاستدلال بالأحاديث النبوية

التمهيد

منزلة السنة وحجيتها عند أهل السنة

يعتقد أهل السنة أنه لا سعادة للعباد ولا نجاة في المعاد إلا باتباع رسول الله ﷺ، فطاعة الله ورسوله قطب السعادة التي عليه تدور، ومستقر النجاة الذي عنه لا تحور، فبمحمد ﷺ تبين الكفر من الإيمان، والربح من الخسران، والهدى من الضلال، والنجاة من الوبال، والغي من الرشاد، والزيغ من السداد، وأهل الجنة من أهل النار، والمتقون من الفجار، وإيثار سبيل من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين من سبيل المغضوب عليهم والضالين.

وكل خير في الوجود إما عام وإما خاص فمنشؤه من جهة الرسول، وكل شر في العالم مختص بالعبد فسببه مخالفة الرسول أو الجهل بما جاء به.

فحق على كل أحد بذل جهده واستطاعته في معرفة ما جاء به الرسول وطاعته، إذ هذا طريق النجاة من العذاب الأليم والسعادة في دار النعيم(١).

ومن أبرز المعالم التي يتضح بها ما عليه أهل السنة من تعظيمها وإنزالها المنزلة الرفيعة اللائقة بها؛ ما يأتي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٤-٦) (١٩/ ٩٣).

١- السنة وحي من الله:

أنزل الله كتابه القرآن الكريم على محمد ﷺ، وأمره أن يبيّنه للناس، فكان ﷺ يبين لأمته كتاب ربهم ودينه عقيدةً وأحكاماً وأخلاقاً وقصصاً وغير ذلك، وبيانه هذا هو سنّته المأثورة عنه، فما كان منها بياناً للقرآن موافقاً له فهو تأكيدٌ له، وما كان منها لا يوجد في القرآن أو أتى بأمر استقلّ به عنه فهو ابتداء شرع من الله، وكلا النوعين وحيٌ من الله أوحاه إلى عبده ونبيه محمد ﷺ(١).

قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم:٣-٤]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل:٤٤] فالذكر هو القرآن، وبيانه ﷺ هو السنة، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:١١٣] فالكتاب هو القرآن، والحكمة هي السنة.

وقال ﷺ: « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه »(٢)، وقال لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: « اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه [يعني: لسانه ﷺ] إلا حق »(٣).

---

(١) انظر: الرسالة ص(٧٨)، صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)(٥/ ١٠)، التمهيد لابن عبد البر (٢/ ١٥٦)، الإحكام لابن حزم (١/ ١١٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٣٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥١٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٥٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٢٦٢).

٢- السنة محفوظة بحفظ الله لكتابه ودينه:

تكفَّل الله سبحانه بحفظ كتابه وبقاء دينه إلى أن يرث الأرض ومن عليها، والسنة وحيٌ من الله لنبيه، فيها بيان كتابه ودينه وشرعه، فهي محفوظة بحفظ الله لكتابه ولدينه، فلا يخفى أو يضيع منها شيء مما فيه بيان الكتاب والدين عن جملة الأمة من لدن الصحابة فضلاً عمن بعدهم، ولا يمكن أن يُدخل فيها ما ليس منها ثم لا تتنبه له الأمة وتبيّنه وتكشف زيفه[1].

قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] وقال سبحانه: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت:٤٢].

كما أن الله سبحانه عصم نبيه ﷺ من الخطأ والكتمان في تبليغ الرسالة، فدلّ على أن سنته ﷺ محفوظة من ذلك، وبرّأ الله نبيه عن فساد العلم (الضلال) وفساد الإدارة والعمل (الغي)، فسنّته - إذاً - محفوظة من ذلك أيضاً[2].

قال تعالى: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ [النجم:٢-٣]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب:٣٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤].

٣- السنة هي شطر الشهادتين وأحد ركني قبول العمل:

الشهادتان هما أصل الدين وأساسه، وفروعه وسائر دعائمه وشعبه داخلة فيهما، ولا يتم تحقيق الشهادتين إلا بأصلين عظيمين هما: أن لا نعبد إلا الله،

---

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة (٢/ ٧٢)، معالم التنزيل(٣/ ٤٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٤٥)، منهاج السنة (٢/ ١٣)(٧/ ٤٢٤).

وأن لا نعبده إلا بما شرع، ولا طريق إلى معرفة ما شرعه الله إلا الكتاب والسنة، ولذا؛ قسم بعضُ أهلِ العلم التوحيدَ - باعتبار الرسالة - إلى قسمين: توحيد المرسِل سبحانه وتعالى بالعبادة، وتوحيد متابعة الرسول(١).

قال تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّـٰهِدِينَ﴾ [آل عمران:٥٣] وقال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف:١١٠].

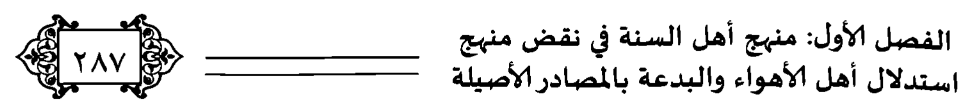
٤ - السنة هي الطريق الموصل إلى الله ورضوانه:

يجب على العباد سلوك الصراط المستقيم الذي يوصلهم إلى الله ورضوانه، ولا سبيل لهم إلى ذلك إلا باتباع الدليل الهادي في هذا الصراط، وهو الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:٤٥-٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣]، وقال جابر بن عبد الله(٢) رضي الله عنهما: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم... فقالوا: إن لصاحبكم هذا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٥، ٣٣٣) (١٠/ ١٧٣، ٢١٣، ٢٣٤، ٤٣٠-٤٣١)، مدارج السالكين (٢١/ ٨٤) (٢/ ٨٩-٩٠)، تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٠٩).

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، الأنصاري الخزرجي السَّلَمي، أبو عبد الله، ممن شهد العقبة، وشهد مع النبي ﷺ جميع غزواته إلا بدراً وأحداً، ويعدُّ أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وأحد الصحابة الذين كان يؤخذ عنهم العلم، توفي بالمدينة ما بين سنة ثلاث وسبعين وثمانٍ وسبعين - حسب الأقوال في تاريخ وفاته -، ويعدّ آخر الصحابة موتاً بالمدينة - في أحد القولين في ذلك -. انظر: الإصابة (١/ ٤٣٤-٤٣٥)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٨١-٢٨٢).



مثلا، قال: فاضربوا له مثلا...، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى دارا، وجعل فيها مأدبة، وبعث داعيا، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يُجِب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقالوا: أَوِّلوها له يفقهها...، فقالوا: فالدار الجنة، والداعي محمد ﷺ، فمن أطاع محمدا ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمدا ﷺ فقد عصى الله، ومحمد فرق بين الناس »(١).

٥- السنة كاملة وافية شاملة:

بعث الله محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيا إليه بإذنه وسراجا منيرا، وأمره أن يقول: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي ﴾[يوسف:١٠٨]، فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه(٢) أن تكون سنته ناقصة محتاجة إلى تتمة في البيان أو التشريع أو غير ذلك، بل سنته ﷺ تامة وافية شاملة، ومما يقرِّر ذلك:

عن أبي الدرداء(٣) رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « وايم الله، لقد تركتكم على

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٢٦٥٥) رقم (٦٨٥٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦).

(٣) عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي، أبو الدرداء، اختلف في اسمه، فقيل: عويمر، وقيل: عامر، وعويمر لقب. واختلف في اسم أبيه على أقوال كثيرة، أسلم يوم بدر، وشهد أحداً وأبلى فيها، ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وفضائله كثيرة، مات في خلافة عثمان سنة اثنتين، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع وثلاثين. انظر: الإصابة (٤/ ٧٤٧-٧٤٨)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٠-٣٤١).

مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء »[١].

وعن عبد الله بن عمرو[٢] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: « إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم » أخرجه مسلم[٣].

٦- السنة حجة في الدين كله:

أمَرَنا الله تعالى باتباع ما أُنزِل إلينا منه سبحانه وباتباع ما يأتي منه من الهدى عن طريق أنبيائه ورسله، والأمر باتباع كتبه وآياته سبحانه يوجب الأمر باتباع السنة التي بعث بها الرسول مطلقاً، فالرسول مبين للقرآن، فيجب اتباعه كما يجب اتباع القرآن الكريم في الدين كله، وقد أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله مطلقاً، وأفرد الأمر بطاعة رسوله في مواطن، وجاء الأمر بذلك في نحو أربعين موضعاً، وأوجب سبحانه تحكيم الرسول في كل ما شجر بين الناس في أمر دينهم ودنياهم في أصول دينهم وفروعه، وألزمهم بالرضا بسنته وحكمه وأمره وأن لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من أي شيء من سنته وحكمه

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، القرشي السهمي، أبو محمد، أسلم قبل أبيه وكان مجتهداً في العبادة غزير العلم، يُعد أحد المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء، توفي سنة ثلاث وستين - على الأصح - بالطائف - على الراجح . انظر: الإصابة (٤/ ١٩٢-١٩٤)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٣-٣٩٤)، التقريب (٣٤٩٩).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٧٢-١٤٧٣) رقم (١٨٤٤).

ويسلّموا تسليماً[(١)].

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤] وقال سبحانه: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [الأعراف:٣٥-٣٦]، وقال سبحانه: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران:٣٢] ، وقال سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

وقال ﷺ: « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »[(٢)]،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٧-٣٨) (١٣/ ٣٦٣) (١٩/ ٧٦-٨٤)، الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٢٠-١٥٢١).

(٢) أخرجه أبو داود ص(٥٠٣-٥٠٤) رقم (٤٦٠٥)، والترمذي ص(٤٣١) رقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١/ ١٦-١٧) رقم (١٣) من حديث أبي رافع رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٢٠٤). وأخرجوا - في المواضع المذكورة - عن المقدام بن معديكرب رضي الله عنه مرفوعاً: « يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام استحرمناه ». زاد الترمذي وابن ماجه: « ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله ». وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٣٦٠).

وقال: «فعليكم بسنتي»[١].

وقال الشافعي: « ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحدا أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره وانتهى إليه وأثبت ذلك سنة...، وصنع[٢] ذلك الذين بعد التابعين والذين لقيناهم كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة يحمد من تبعها ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة »[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على الخلق الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله...، وبالجملة فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام...، وهو الإقرار بما جاء به النبي ﷺ، وهو ما جاء به من القرآن والسنة »[٤].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في الأصل (وضع) ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) نقله عنه السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص(٣٤-٣٥). وهذا الكتاب على صغر حجمه من أجمع الكتب وأنفعها في هذا الباب.

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

وقال الشوكاني: « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام »[١].

٧- ما ثبت عن النبي ﷺ كله حق:

« ما جاء عن النبي ﷺ... كله حق يصدق بعضه بعضا، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جعل فيهم من العقول الصريحة والقصود الصحيحة لا يخالف العقل الصريح ولا القصد الصحيح ولا الفطرة المستقيمة ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ.

وإنما يظن تعارضها من صدق بباطل من النقول أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئا ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات، إن كان ذلك معارضا لمنقول صحيح، وإلا عارض بالعقل الصريح أو الكشف الصحيح ما يظنه منقولا عن النبي ﷺ ويكون كذبا عليه، أو ما يظنه لفظا دالا على شيء ولا يكون دالا عليه »[٢].

٨- الوعيد الشديد لمن أعرض عن السنة:

كل من لم يتبع السنة أو أعرض عنها أو لم يرضَ بها أو لم يحتكم إليها كان معرَّضاً للوعيد الشديد والتهديد الأكيد والعقوبات العظيمة منه سبحانه، فهو معرَّض: لنفي الإيمان عنه، والفتنة والضلال المبين عن الحق، والعذاب

---

(١) إرشاد الفحول ص(٦٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٠).

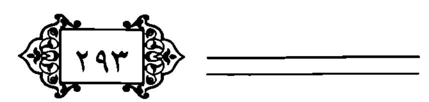
الأليم في الدنيا والآخرة، وبطلان أعماله، وبراءة النبي ﷺ منه، وهو بذلك متصف بحقيقة النفاق.

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد:٣٣]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء:٦٠-٦١].

وقال ﷺ: « من رغب عن سنتي فليس مني »[١].

---

(١) تقدم تخريجه.



المطلب الأول

منزلة السنة وحجيتها عند أهل الأهواء والبدعة

لا يرتاب مسلم في أن القرآن الكريم هو أشرف الكتب وأفضلها، وأحسن الحديث وأصدقه، وخير الكلام وأعظمه.

وإذا كان أهل الأهواء والبدعة لم يقدروا كتاب الله حق قدره، ولا أنزلوه المنزلة اللائقة به، ولا جعلوه هدى ونوراً وبرهاناً وحجة[1]؛ فلا شك في أن موقفهم من السنة سيكون مثل موقفهم من القرآن الكريم - إن لم يكن أقل تقديراً وتوقيراً واحتراماً -، وذلك يتضح من خلال النقاط الآتية:

١- إنكار السنة كلها أو بعضها:

انحرفت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة عن الحق والهدى، فتطاولوا على سنة النبي ﷺ بالرد والإنكار - على تفاوتٍ بينهم في ذلك -:

أ- فمنهم من أنكر السنة مطلقاً، جملة وتفصيلاً، فلم يقبل منها حديثاً واحداً، ولا جعلها من الدين أصلاً، وادعى الاستغناء عنها وعدم الحاجة إليها، زاعماً أن الاعتماد في الدين إنما هو على القرآن الكريم وحده.

ب- ومنهم من أنكر أن تكون السنة وحياً من الله لنبيه محمد ﷺ، بل ربما أنكر أن يكون النبي ﷺ جاء بشيء عن الله سبحانه، وجعل السنة من إبداع محمد ﷺ ونتاج فكره لإصلاح أمور الناس في حياتهم.

---

(١) كما سبق بيانه ص(١٧٩).

ج- ومنهم من لا يقبل من السنة إلا ما وافق القرآن الكريم، دون ما جاء بأمرٍ مستقل أو زيادة تفصيل وبيان أو رآه - في زعمه - مخالفاً لظاهر القرآن.

د- ومنهم من صرَّح بأنه لا يقبل من السنة إلا ما جاءه من طريق صحابةٍ يحدِّدهم هو ويعيِّنهم، أو من طريق أسانيد شيوخه وطائفته، أو ما كان موافقاً لأصوله وعقله وهواه، وإلا كان مصيره الردّ والإنكار والطعن وعدم القبول[1].

هـ- ومنهم من يشترط في أسانيد الحديث شروطاً ابتدعها من عند نفسه ليردّ من السنة ما يشاء ويقبل - على مَضَض - ما يشاء، فاشترط بعضهم لقبول الخبر أن لا يقل عدد رواته عن عشرين نفساً بشرط أن يكون منهم واحد من أهل الجنة، واشترط معظمهم لقبول الحديث أن يكون متواتراً يرويه جمعٌ عن جمع في جميع طبقات الإسناد بحيث يستحيل تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، وأما لو كان الحديث آحاداً فلم تتوفر فيه شروط المتواتر فإنهم يجمعون على ردّه وعدم الاحتجاج به في أبواب الاعتقاد، بزعم أنه لا يفيد إلا الظن وأن العقائد لا يجوز الأخذ فيها إلا باليقينات[2].

٢- تحريف معاني السنة:

يضع أهل الأهواء والبدعة للسنة شتى العقبات الكؤود ومختلف الشِّراك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٦-٣٣٧)، الصواعق المرسلة (٢/ ٤١٨-٤٢٢)، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية للأستاذ الدكتور: محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين للدكتور: عثمان معلم محمود.

(٢) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٦)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٨-٢٣٠)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٩٩، ٥٠٤-٥٠٥).

والمصائد حتى لا يبقى منها شيء على خلاف مذهبهم في حَيِّز القبول من جهة الإسناد، ثم إذا بقي من السنة شيء تجاوز تلك العقبات وتخطّى تلك الشِّراك قابلوه بمَعْول التحريف لإبطال متنه ومعناه، فيحملون ألفاظ السنة على التحريفات المنكرة والتأويلات المستهجنة والمعاني البعيدة التي لا يؤيدها كتاب ولا سنة ولا لغة ولا عقل(١).

٣- تحكيم أصولهم وقواعدهم وتقديم عقول مشايخهم وكبرائهم على السنة:

كل طائفة من طوائف أهل الأهواء والبدعة اتخذت لنفسها أصولاً وقواعد ابتدعتها وخرجت بها عن الحق والهدى، وجعلت ما ذهبت إليه من الأقوال والآراء والقواعد هو المعيار والميزان الذي يفرَّق به بين الحق والضلال، وتوزن به العقائد والأقوال والأعمال، كما أنهم جعلوا مشايخهم ورؤوسهم هم منار السبيل والهداة إلى الله، وحكّموا فهومهم وآراءهم على سنة خير الخلق ﷺ(٢).

٤- الإعراض عن تعلم السنة:

لما كانت طوائف كثيرة من أهل الأهواء والبدعة لا يعتمدون على السنة،

---

(١) يراجع: المجلد الأول كاملاً من الصواعق المرسلة، فقد أسهب فيه الإمام ابن القيم في بيان ما يتعلق بهذا الأمر فشفى وكفى.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٠-١٣)، اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧) (٤/ ١٩٧ -١٩٩) (١١/ ١٣-١٥، ٥٥، ٩٢، ٤٣٠-٤٣١)، الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٠-٢٣٣) (٣/ ١١٨٢-١١٨٥).

ولا يتلقون منها الهدى والعلم، وإنما عمدتهم في الدين أصولهم التي ابتدعوها وآراؤهم التي اخترعوها وأهواؤهم التي ابتدعوها؛ أورثهم ذلك الإعراض عن السنة تعلُّماً وتفقُّهاً، روايةً ودرايةً، فأهل الأهواء والبدعة من أجهل الناس بسنة النبي ﷺ أسانيدها ومتونها وألفاظها ومعانيها، فمنهم من يصل به الجهل بالسنة إلى عدم قدرته على التفريق بينها وبين القرآن الكريم، بل ربما ذكرت له آية من القرآن الكريم فقال: لا نُسَلِّم بصحة الحديث!، ومنهم من لا يعرف دواوين السنة المشهورة - ومنها الصحيحان - إلا بالسماع، وأكثرهم لا يفرِّق بين الحديث الصحيح والموضوع، بل ربما لم يميِّزوا بين الصحيح والضعيف، وقد يصل بهم الأمر إلى التشكيك في صحة حديث مع أنه من الأحاديث المقطوع بصحتها عند أهل العلم قاطبة(١).

٥- الاستدلال بالسنة على غير وجهها:

أهل الأهواء والبدعة - لجهلهم بالسنة وإعراضهم عنها واعتمادهم على أهوائهم وآرائهم - يرتكبون المخالفات العظيمة ويقعون في أخطاء فاحشة حين يستدلون بالسنة على رأي من آرائهم، فمنهم: فإما أن يستدلوا بحديث ضعيف أو موضوع، وإما أو يحرفوا الحديث عن معناه، أو يستدلوا بما ليس فيه حجة ولا شاهد... إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه في المطلب التالي - إن شاء الله -.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث ص(٤)، شرف أصحاب الحديث ص(٧٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٢-١٣)، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين ص(٢١)، مجموع الفتاوى (٤/ ٧١-٩٦،٧٢-٩٦) (١٣/ ٣٥٣) (١٧/ ٤٤٤-٤٤٥) (٢٧/ ٤٧٩)، العلم الشامخ ص(١٠٥-١٠٧).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

أوجب الله علينا اتّباع نبيه محمد ﷺ وسنته، ونهانا عن الابتداع والاختراع، وأمَرَنا عند التنازع بالرجوع إلى الله والرسول (أي: الكتاب والسنة)، فيجب على كل أحد أن يعمل بسنة رسول الله ﷺ في كل أبواب الدين فيتخلق بأخلاقه ويقتدي بأقواله وأفعاله وتقريره في الاعتقاد والأحكام والآداب وسائر معالم الإسلام، والسنة التي أُمِرنا باتباعها والعمل بها هي الأحاديث الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قبلها أهل العلم ونقلوها ولم ينكروها ولا ردّوها.

وأما ما لم يصِحّ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة فإنه ليس من السنة التي أُمِرنا باتّباعها، إذ كيف يُنسَب ذلك إلى السنة ويُحكَم بأن النبي ﷺ قاله أو فعله وهو ﷺ لم يثبت أنه قاله أو فعله؟، بل لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، ولا أن يقال بها، ولا أن يُعتَقَد بما فيها، ولا أن يُستَدل بها، كما أنه لا يجوز مجرد نسبتها إليه ﷺ إلا على وجه يُبيَّن فيه أنها ضعيفة، وإذا كان هذا هو حال الأحاديث الضعيفة فكيف بالأحاديث الموضوعة المكذوبة عليه ﷺ التي هي شر الأحاديث الضعيفة؟، فقد أجمع علماء الإسلام على أنه لا يجوز مجرد ذكرها في أي

معنى - فضلاً عن روايتها أو الاستدلال بها - إلا على سبيل التنبيه على كذبها وبيان وضعها والتحذير منها.

ولا ريب في أن فيما ثبت عنه ﷺ من السنة الغُنْية والكفاية والخير كله، فلا حاجة لغيره من الضعيف والموضوع، ولا تتوقف معرفة الدين على الوقوف عليه.

وهذا هو مسلك أهل السنة، بل هو أصل عظيمٌ لأهل الإسلام عموما[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرض كثيرٌ منهم عن الاستدلال بالأحاديث الصحيحة المقبولة، لأنهم لم يجدوا فيها ولو حديثاً واحداً ينصّ على ما يدَّعونه ويذهبون إليه من الهوى والبدعة، وذلك أن الله جعل في سنة نبيه ﷺ من الهدى والبيان ما يفرِّق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب والهُدى والهوى، واستدلوا بالغثّ والضعيف والواهي والموضوع الذي فيه النصّ على ما يريدونه من الباطل والضلال، فامتلأت أقوالهم ومصنَّفاتهم من الاستدلال بهذا النوع المردود من الحديث، حتى صارت مصنَّفاتهم من مظانّ الحديث المردود[2].

(١) انظر: ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، خلاصة الأحكام (١/ ٥٩-٦٠)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠) (١٦/ ٤٣٢)، النبوات ص(٦٧)، المقنع (١/ ٢٣٢)، تذكرة الموضوعات ص(٦)، مجموع فتاوى ابن باز (٢٦/ ٣٠٨).

(٢) انظر: صحيح مسلم (١/ ٨)، الرد على الجهمية ص(٩٩)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، الجواب الصحيح (٤/ ٤٣)، المقنع (١/ ٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٨٣٨-٨٤٠)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة قد دلّ عليه الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ونصّ عليه السلف والأئمة.

ففي الكتاب: يقول الله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم:٢٣]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله وله فيه حجة يستدل بها كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان، وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا...، وإن تمسك المبطل بحجج سمعية فإما أن تكون كذبًا على الرسول، أو تكون غير دالة على ما احتج بها أهل البُطُول، فالمنع إما في الإسناد وإما في المتن ودلالته على ما ذكر »[1].

وفي السنة: يقول النبي ﷺ: « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم » وفي رواية: « يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم»[2]، وفي لفظ: « يأتونكم ببدع من الحديث »[3]، وممن يشمله الحديث: أهل الأهواء والبدع الذين يتحدثون

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٧٨).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨).

(٣) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها ص (٦٨، ٧٤).

بالأحاديث الكاذبة ويبتدعون أحكاماً باطلة مبتدعة واعتقادات فاسدة زائغة(١).

قال الدارمي: « فقلت: إن أَفْلَسَ الناس من الحديث وأفقرهم فيه الذي لا يجد من الحديث ما يدفع به تلك الأحاديث الصحيحة المشهورة في تلك الأبواب إلا هذا الحديث [يشير إلى حديثٍ ضعيفٍ يستدل به من ينكر علوّ الله على خلقه]...، فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه؛ لأنهم لو وجدوا حديثاً منصوصاً في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا، ولكن حين أَيِسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث »(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...لكن الناس يؤتون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من أقوالٍ كُذِبت عليهم »(٣).

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها ما سبق ذكره من: إفلاس كثيرٍ منهم من الحديث حفظاً ومعرفةً ودرايةً وروايةً، وأن الأحاديث الصحيحة تنصّ على خلاف ما هم عليه من البدعة، وليس فيها

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٨)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (١/ ١٠٤٤)، فيض القدير (٤/ ١٣٢)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٢٨).

(٢) الرد على الجهمية ص(٩٩).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

ولو حديثاً واحداً ينصّ على قولهم ومذهبهم المبتَدع، فوجدوا في الحديث الضعيف والموضوع بُغيَتهم فتتبّعوه واستدلوا به.

ومن الأسباب - أيضاً -، وهي قد توجَد في بعضهم دون بعض:

١- الزندقة والإلحاد وإفساد الدين وتنفير الناس عنه.

٢- الطعن في أهل السنة والحديث - بل ربما في عامة المخالفين لهم - باختلاق الموضوعات التي ينسبونها إلى مذهبهم وهم برآء منها.

٣- الاحتساب وطلب الأجر والتديّن بوضع الحديث أو اتّباع الحديث الضعيف فيما يوافق مذاهبهم الفاسدة، بدعوى أن في ذلك نصرةً للدين المبتَدع الذي هم عليه وتقوية له.

٤- التعصب لما هم عليه من الباطل وإرادة نصرته والاحتجاج عليه.

٥- طلب العذر لأنفسهم وإبعاد الظن السيء عنهم، بدعوى أن عندهم مستنداً من الحديث يدلّ على أقوالهم ومذاهبهم.

ومما يُورِث العجَب في استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة أمران:

أولهما: أنهم إذا ذُكِرت لهم الأحاديث الصحيحة المقبولة ركبوا الصعب والذلول لردّها والطعن فيها، تارة في أسانيدها وتارة في متونها، ومرة بدعوى أنها أخبار آحاد لا تفيد اليقين وأخرى بدعوى أنها أدلة لفظية لا تفيد علماً ومجازات لا يُقصَد بها حقيقتها - حتى وإن كانت متواترة -، وفي مقابل ذلك يستدلون بأحاديث باطلة مكذوبة متيقنة البطلان واضحة الوضع والبهتان قد أجمع أهل الحديث والأثر على أنها كذب موضوع مختلق، هذا مع كون هذه

الأحاديث لا تصل إلى درجة الأحاديث الضعيفة التي هي أدنى مراتب الآحاد، فتأمل هذا التناقض الصريح!.

وثانيهما: أنهم يجمعون مع استدلالهم بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعةٍ سيئة أخرى (حشَفاً وسوء كِيلة)، وهي أن تلك الأحاديث قد لا تدل صراحةً على بدعتهم ومرادهم فيتأولونها ويلوون أعناقها حتى يحرفوا معانيها إلى ما يريدون!، فيجمعون بين الاستدلال الباطل في السند والمتن أو الدليل والمدلول![1].

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة له صور، منها:

١- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها الثناء على فرقتهم على سبيل التعيين لها بالاسم.

٢- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على تقرير أقوالهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها وأنها هي الحق.

٣- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها ذم مخالفيهم على سبيل التعيين لهم بالاسم.

٤- الاستدلال بأحاديث ضعيفة أو موضوعة فيها التنصيص على بطلان أقوال المخالفين لهم وعقائدهم التي يقولون بها ويذهبون إليها.

---

(١) انظر: الرد على الجهمية ص(٩٩)، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨)، ذم التأويل ص(٤٧)، علوم الحديث ص(٩٨)، المقنع (١/ ٢٣٨-٢٣٩)، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٢٨٣-٢٨٥)، الصواعق المحرقة (١/ ١٢٥).

٥- تتبُّع ما هو موجود من أحاديث ضعيفة أو موضوعة للاستدلال بها.

٦- اختلاق أحاديث موضوعة يستدلون بها.

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة:

١- استدلال المعتزلة على أن ما هم عليه هو الحق:

• بالحديث الذي لا أصل له: « افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة؛ أَبَرُّها وأتقاها الفئة المعتزلة »(١).

• وبالإسناد الموضوع الذي رواه محمد بن شداد بن عيسى المتكلم المعتزلي الملقب بزرقان، قال: « حدثنا أبو الهذيل العلاف، قال: أخذت ما أنا عليه من العدل والتوحيد عن عثمان الطويل، وأخبرني أنه أخذه عن واصل ابن عطاء، وأخذه عن عبد الله بن محمد بن الحنفية، وأخذه من أبيه، وأخبره أنه أخذه عن أبيه علي، وأنه أخذه عن رسول الله ﷺ، وأخبره أن جبريل نزل به عن الله تعالى »(٢).

---

(١) ذكره القاضي عبدالجبار الهمذاني - شيخ المعتزلة - في كتابه: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص (١٦٥-١٦٦). وهو شديد النكارة سنداً ومتناً، وسياق متنه مُشعِرٌ باختلاقه. انظر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (١/ ١١٤-١٢٦).

(٢) ذكره الذهبي في السير (١٣/ ١٤٩)، وقال: «رواه جماعة عن زرقان؛ فهو متهم به».

٢- استدلال المرجئة على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالحديث الموضوع: « الإيمان مُثْبَت في القلب كالجبال الرواسي، وزيادته كفر، ونقصانه كفر »(١).

٣- استدلال القدرية على أن العباد خالقون لأفعالهم بالحديث الموضوع: « إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وَجَد لقدمه موضعاً، فينادي مُنادٍ من تحت العرش: ألا من برّأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة »(٢).

٤- استدلال الجهمية على القول بخلق القرآن بالحديث الموضوع: « إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها »(٣).

٥- استدلال الصوفية على مشروعية الوجْد وتمزيق الخرق وتقسيمها بالحديث الموضوع: أن أعرابياً أنشد عند النبي ﷺ:

---

(١) قال ابن حبان: « وهذا شيء وضعه أبو مطيع البلخي على حماد بن سلمة... ». المجروحين (٢/ ٢٧)، وقال أبو حاتم الرازي: « كان قاضي بلخ، وكان مرجئاً ». الجرح والتعديل (٣/ ١٢١).

(٢) قال ابن الجوزي: « هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه جعفر بن حسن، وكان قدريا فوضع الحديث على مذهبه ». الموضوعات (١/ ٢٧٢). وقال الذهبي: « هذا منكر، يحتج القدرية به ». ميزان الاعتدال (١/ ٤٠٤).

(٣) أورده الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٧-٥٧٩) وقال: « فهذا - مع كونه من أبين الكذب - هو من وضعه [يعني: محمد بن شجاع بن الثلجي] لنصرة مذهب الجهمية؛ ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه - سبحانه - اسم لشيء من مخلوقاته؛ فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل؛ إضافة ملك وتشريف، كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك فكلامه بالأولى ».

قد لسعت حية الهوى كبدي　　فلا طبيب لها ولا راقي

إلا الحبيب الذي شغفت به　　فعنده رقيتي وترياقي

فتواجد رسول الله ﷺ وتواجد الأصحاب رضي الله عنهم حتى سقط رداؤه عن منكبه، فلما فرغوا أوى كل واحد إلى مكانه، فقال معاوية بن أبي سفيان: ما أحسن لعبكم يا رسول الله!، فقال: مَهْ يا معاوية!، ليس بكريم من لم يهتز عند سماع ذكر الحبيب. ثم اقتسم رداء رسول الله من حضر بأربعمائة قطعة[(١)].

٦- استدلال من يجيز التوسل بذوات المخلوقين بعدد من الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة، ومنها:

• عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه أتى النبي ﷺ فقال: إنني أتعلم القرآن ويتفلت مني، فقال له رسول الله ﷺ: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك

---

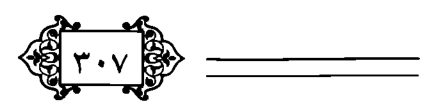
(١) قال السهروردي: « وما وجدنا شيئاً نقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وجد أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم وهيئتهم إلا هذا، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق وقسمتها إن صح، والله أعلم ». عوارف المعارف (٢/ ٣٦). وقال الفتني: « وقد وقفت على استفتاء فيه أفتى الإمام عبد الرحمن المقدسي بأن هذا الحديث غير صحيح، لأن محمد بن طاهر وإن كان حافظا لكنهم تكلموا فيه ونسبوه إلى الإباحة، وله كتاب في صفة التصوف روى فيه عن أئمة الدين حكايات باطلة، مع أن هذا لا يناسب شعر العرب وإنما يليق بالمولدين، وكذلك ألفاظ متن الحديث لا يليق بكلام النبي ﷺ ولا بكلام أصحابه، وكذلك معناه لا يليق بأحوالهم من الجد والاجتهاد، وكذلك تمزيق أربعمائة قطعة لا يليق بهم. وأفتى النووي فيه بأنه باطل لا يحل روايته ويعزر من رواه عالما بحاله ». تذكرة الموضوعات ص(١٩٨).

وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته.. ».

• وحديث: « لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب، أسألك بحق محمد لما غفرت لي. قال: وكيف عرفت محمداً؟. قال: لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: « لا إله إلا الله محمد رسول الله »، فعلمت أنك لم تُضِف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال: صدقت يا آدم، ولولا محمد ما خلقتك »[1].

---

(١) انظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص(١٢٤-١٣٢)، التوسل أنواعه وأحكامه ص(٧١-٩٠).



المسلك الثاني
الاستدلال بالمتشابه

امتدح الله سبحانه مسلك الراسخين في العلم الذين يؤمنون بكتابه كله محكمه ومتشابهه، ويردّون المتشابه إلى المحكم، وهذا المسلك الذي يسلكه الراسخون في المحكم والمتشابه في كتاب الله يسلكونه أيضاً في المحكم والمتشابه في سنة رسوله ﷺ؛ لأن الجميع وحيٌ من الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ، ووحْي الله كله حق وصدق؛ ويصدق بعضه بعضاً ويوافقه ويبيّنه، وليس فيه باطلٌ البتة لا مطابقة ولا تضمناً ولا لزوماً، ولا اختلاف فيه ولا تعارض ولا تضارب ولا تناقض.

وهذا هو مسلك أهل السنة في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإن مسلكهم في المحكم والمتشابه في سنة رسول الله ﷺ هو المسلك نفسه الذي يسلكونه في كتاب الله، وهو: أنهم يَدَعون المحكم ولا يعملون به؛ لأنهم لا نصيب لهم فيه فهو دافعٌ لباطلهم وحجة عليهم، ويحرصون على طلب المتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة وينزلوه عليها.

وقد تقدم في موضعٍ سابقٍ ذكر الأدلة - من الكتاب والسنة والأثر - على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة اتّباعَ المتشابه في كتاب الله، وبيان أسباب ذلك وصُوَره، وذلك كله ينطبق تمام المطابقة على سلوكِ أهل الأهواء والبدعة ذلك

المسلك نفسه في سنة رسول الله ﷺ، فأغنى ذلك عن إعادته هنا[١].

قال الإمام أحمد رحمه الله: « وكذلك الجهم وشيعته دعوا الناس إلى المتشابه من القرآن والحديث فضلوا وأضلوا بكلامهم بشرا كثيرا »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأهل البدع - كالخوارج والرافضة والجهمية والقدرية - يتبعون ما تشابه عليهم معناه، ويَدَعون المحكم المنصوص الذي بينه الله...، وعمدتهم التمسك بأحاديث بعضها ضعيف أو مكذوب، وبعضها متشابه لا يدل على المطلوب...، وهكذا أهل البدع الذين يَدْعون أهل القبور ويحجون إليها ويجعلون أصحابها أنداداً لله حتى يقول بعضهم: إن الحج إليها أفضل من الحج إلى بيت الله...، عمدتهم إما أحاديث مكذوبة، وإما ألفاظ مجملة متشابهة...، ويَدَعون الصحيح المنصوص المحكم الثابت من الأحاديث عن خاتم الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليه - التي ليس في سندها ولا فيما يستدل به من معناها نزاع بين العلماء »[٣].

وقال ابن القيم: « فلهم طريقان في رد السنن: أحدهما: ردها بالمتشابه من القرآن أو من السنن، الثاني: جعلهم المحكم متشابها ليعطلوا دلالته »[٤].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من متشابه السنة:

١ - الطعن في صحابة رسول الله ﷺ وتكفيرهم:

---

(١) راجع: ص(١٨٥).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية ص(١٩).

(٣) الرد على الأخنائي ص(١٥٧-١٥٨).

(٤) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٩٤).

قال ابن القيم رحمه الله: « ردُّ الرافضة النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة المعلومة عند خاص الأمة وعامتها بالضرورة في مدح الصحابة والثناء عليهم ورضاء الله عنهم ومغفرته لهم وتجاوزه عن سيئاتهم ووجوب محبة الأمة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتدائهم بهم؛ بالمتشابه من قوله: « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »[١] ونحوه »[٢].

٢- تكفير أهل الإسلام بارتكاب كبائر الذنوب:

قال ابن القيم رحمه الله: « كفعل إخوانهم من الخوارج حين ردوا النصوص الصحيحة المحكمة في موالاة المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعضَ الذنوب التي تقع، المُكَفَّرَة بالتوبة النصوح والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالامتحان في البرزخ وفي موقف القيامة وبشفاعة من يأذن الله له في الشفاعة وبصدق التوحيد وبرحمة أرحم الرحمين، فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب، فإن عجزت هذه الأسباب عنها فلابد من دخول النار ثم يخرجون منها، فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد »[٣].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٥٦) رقم (١٢١)، ومسلم (١/ ٥٨) رقم (٢٣٢).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٣٠٤).

(٣) السابق، ثم قال (٢/ ٣٠٥): « فاشتركوا هم والرافضة في رد المحكم من النصوص وأفعال المؤمنين بالمتشابه منها، فكفّروهم وخرجوا عليهم بالسيف، يقتلون أهل الإيمان ويَدَعونَ أهل الأوثان، ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على المحكم، وتقديم الرأي على الشرع، والهوى على الهدى، وبالله التوفيق ».

٣- تحريم دم من فعل الشرك لمجرد قوله: (لا إله إلا الله):

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « وللمشركين شبهة أخرى يقولون: « إن النبي ﷺ أنكر على أسامة قَتْل من قال: لا إله إلا الله »[١]. وكذلك قوله: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله »[٢]، وأحاديث أُخَر في الكف عمن قالها. ومراد هؤلاء الجهلة أن من قالها لا يكفر ولا يُقتَل ولو فعل ما فعل »[٣].

٤- الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله:

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: « ولهم شبهة أخرى، وهو ما ذكر النبي ﷺ: « أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم ثم بنوح ثم بإبراهيم ثم بموسى ثم بعيسى، فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ »[٤]. قالوا: فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركا »[٥].

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤/ ١٥٥٥) رقم (٤٠٢١)، ومسلم (١/ ٦٨) رقم (٢٨٨).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ١٧) رقم (٢٥)، ومسلم (١/ ٣٨) رقم (١٣٣).

(٣) كشف الشبهات ص(١٧٥).

(٤) متفق عليه: أخرجه البخاري (٣/ ١٢١٥) رقم (٣١٦٢)، ومسلم (١/ ١٨٠) رقم (٣٢٢).

(٥) كشف الشبهات ص(١٧٧).

المسلك الثالث

الاستدلال بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها

مسلك أهل السنة وأهل الأهواء والبدعة في سنة رسول الله ﷺ - في هذا الباب - هو امتدادٌ لمسلكهم في كتاب الله:

فأهل السنة: يجمعون كل ما جاء من الأحاديث - أو ما وقفوا عليه منها - الواردةِ في المسألة المعيَّنة، وينظرون في سياقات الأحاديث ومعانيها، ويرَدّون كل حديثٍ منها إلى معناه الصحيح الذي دلّ عليه، ويجمعون بين ألفاظها في المعنى الصحيح الذي دلّت عليه الأحاديث كلها وتجتمع فيه؛ وبذلك يأخذون بما جاء في السنة كله - علماً وعملاً -، ولا يُسقِطون شيئاً منه أو يأخذون بعضه ويتركون بعضه.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يقصرون نظرهم وبحثهم على الأحاديث التي يرون بآرائهم العليلة أنها - بظاهرها أو بعد تأويلها - تقوّي مذهبهم وتؤيّد باطلهم، فيؤمنون بها ويتمسّكون ويحتجّون، وأما الأحاديث التي تقابلها أو التي احتج بها غيرهم مما يخالف قولهم فإنهم إما أن يهملوها، وإما أن يردّوها وينكروا معانيها وما اشتملت عليه.

وجميع ما تقدم ذكره من بيان أدلة القرآن والسنة على سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في آيات الله، وأسباب ذلك، وصُوَره[1]؛ هو أدلةٌ وصُوَرٌ وأسبابٌ لسلوكهم إياه في السنة؛ فإن الكتابَ والسنةَ وحيُ الله على عبده محمد

---

(١) راجع: ص(١٩٠).

ﷺ ودينُه وشرعه.

قال أبو عبد الله البخاري: « وحرم الله ﷻ على أهل الأهواء كلهم أن يجدوا عند أشياعهم أو بأسانيدهم حكماً من أحكام الرسول ﷺ أو فرضاً أو سنة من سنن المرسلين إلا ما يعتلّون بأهل الحديث إذ بدا لهم كالذين جعلوا القرآن عضين فآمنوا ببعض وكفروا ببعض »[١].

وقال ابن قتيبة: « ...وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث »[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه. وإما من جهة أخذهم ببعض الحق دون بعض مثل أن يؤمنوا ببعض ما أنزله الله دون بعض فيضلون من جهة ما لم يؤمنوا به »[٣].

---

(١) خلق أفعال العباد ص(٧٦).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص(٣).

(٣) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).

وقال الشاطبي: « وكذلك فِعْلُ كل واحدة من تلك الفرق: تستمسك ببعض تلك الأدلة وتردّ ما سواها إليها، أو تُهمِل اعتبارها بالترجيح إن كان الموضع من الظنيات التي يسوغ فيها الترجيح أو تدعي أن أصلها الذي ترجع إليه قطعي والمعارض له ظني فلا يتعارضان »(١).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها ما يأتي(٢):

١- الاستدلال بحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سألتُ رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ قال: « نُورٌ أَنَّى أَرَاه »(٣).

استدل به نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة وغيرهم فقالوا: إن الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة(٤).

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه رواية أخرى لهذا الحديث نفسه، وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٢٥٥).

(٢) أورد ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص(٣-٧)، والشاطبي في الاعتصام (٢/ ٢٥٣-٢٥٥) نماذج في ذلك من صنيع مختلف الفرق كالخوارج والقَعَدة والمرجئة والقدرية والرافضة ومفضِّلي الفقر (الصوفية).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٦١) رقم (٢٩١).

(٤) انظر: الرد على الجهمية ص(١٢٣). وانظر: استدلال الخليلي الإباضي بالحديث - على إنكار رؤية المؤمنين ربهم في الدنيا والآخرة - في الحق الدامغ ص(٧٦).

٢- الاستدلال بقوله ﷺ: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة »[١].

استدل به بعض فرق المرجئة على أن هذا القول هو كل الإيمان، وأن من قال: (لا إله إلا الله) يدخل الجنة ولا يدخل النار بحال[٢].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى التي تنصّ على بقية أعمال الإيمان، وعلى دخول بعض المؤمنين النار.

٣- الاستدلال بقوله ﷺ: « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »[٣].

استدل به الجهمية على أن القرآنَ بألفاظِنا وألفاظَنا به شيء واحد، وأن التلاوة هي المتلوّ والقراءة هي المقروء؛ وألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا مخلوقة؛ فالقرآن مخلوق[٤].

وتركوا ما يقابل ذلك مما اشتملت عليه الروايات والألفاظ الأخرى لهذا الحديث نفسه وما اشتملت عليه الأحاديث الأخرى من أن قراءة القارئ وتلاوته غير المقروء والمتلوّ.

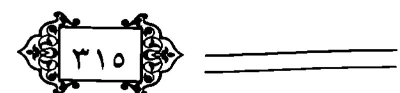
---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٧٩) وقال: « صحيح الإسناد ».

(٢) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٨٢٤-٨٢٥)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥)، الفتاوى الكبرى (١/ ٢١٤-٢١٥).

(٣) أخرجه - بهذا اللفظ -: إسحاق بن راهويه في مسنده (١/ ١٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٨٩) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٤) انظر: خلق أفعال العباد ص(١٠٥-١٠٦).



المسلك الرابع
تحميل معاني الأحاديث ما لا تحتمل

النبي ﷺ هو المبلِّغ عن الله دينَه وشرعه الذي ارتضاه لعباده، وهو « أعلم من غيره بذلك، وأنصح من غيره للأمة، وأفصح من غيره عبارة وبيانا، بل هو أعلم الخلق بذلك وأنصح الخلق للأمة وأفصحهم، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، ومعلوم أن المتكلم أو الفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه وإما من عجزه عن بيان علمه وإما لعدم إرادته البيان، والرسول هو الغاية في كمال العلم والغاية في كمال إرادة البلاغ المبين والغاية في قدرته على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة والإرادة الجازمة يجب وجود المراد »(١).

ولذلك؛ فإن أهل السنة « كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلا، ولم يُبْدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرا واحدا، وأجروها على سنن واحد »(٢).

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠-٣١). وانظر: طريق الهجرتين ص(٣٥٩).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٩).

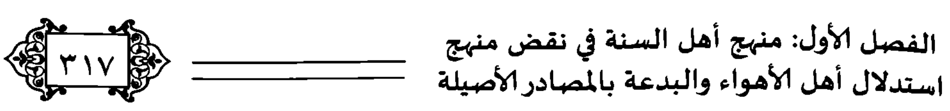
وأما أهل الأهواء والبدعة: فأعرضوا عن المعاني الصحيحة لحديث النبي ﷺ، وعدلوا بألفاظه عن وجهها وصوابها وظاهرها، وتصرفوا في معانيها دون أي دليل معتبر أو حجة مقبولة، وحملوها على غير التفسير المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم وعلى ما لا تحتمله ولا يشهد للفظه عربيّ ولا لمعناه برهان.

ولا غرو، فهذا المسلك الذي سلكوه تجاه سنة النبي ﷺ قد سلكوه قبل ذلك تجاه آيات القرآن!، وقد سبق ذكر الأدلة على سلوكهم هذا المسلك وأسبابه وصوره في موضعٍ سابق[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب، لكن الناس يُؤْتَون من قبل أنفسهم لا من قبل أنبياء الله تعالى: إما من كونهم لم يتدبروا القول الذي قالته الأنبياء حق التدبر حتى يفقهوه ويفهموه...، وإما من جهة نسبتهم إلى الأنبياء ما لم يقولوه من ...جهة ترجمة أقوالهم بغير ما تستحقه من الترجمة، وتفسيرها بغير ما تستحقه من التفسير الذي دل عليه كلام الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -؛ فإنه يجب أن يفسَّر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف

---

(١) راجع: ص(٢٢٢).



المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرْفه وعادته في معانيه وألفاظه كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه؛ كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده، وكذبا عليه.

فهذا أصل من ضل في تأويل كلام الأنبياء على غير مرادهم »[1].

ومن نماذج سلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك في الحديث ما يأتي:

١- تحميل قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه »[2] وقوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: « أما تَرْضَى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى »[3] ما لا يحتمل، وهو: أن علياً رضي الله عنه أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأحق بالخلافة منهم[4].

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣-٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي ص(٥٨٠) رقم (٣٧١٣) من حديث أبي سريحة أو زيد بن أرقم، وقال: « هذا حديث حسن غريب »، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢١٣). وأخرجه ابن ماجه (١/ ٨٦) رقم (١٢١) من حديث سعد بن أبي وقاص، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٢٦-٢٧).

(٣) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٣٥٩) رقم (٣٥٠٣)، ومسلم (٤/ ١٨٧٠) رقم (٢٤٠٤).

(٤) انظر: الإمامة والرد على الرافضة ص(٢١٧-٢٢٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٤١٤-٤١٩). وانظر: استدلال الرافضة بالحديث الأول في بحار الأنوار (٣٧/ ٢٢٥).

٢- تحميل قوله ﷺ: «احتج آدم وموسى: فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا، خيّبتنا وأخرجتنا من الجنة. فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟. فقال النبي ﷺ: فحَجَّ آدمُ موسى، فحَجَّ آدمُ موسى»(١) ما لا يحتمل - من ثلاث طوائف -:

فريق حملوه على معنى: أنه يقتضي رفع الذم والعقاب عمن عصى الله لأجل القدر، وأن لمن عصى الله أن يجعل القدر حجة على عصيانه، فكذبوا بهذا الحديث، وهؤلاء هم القدرية المعتزلة.

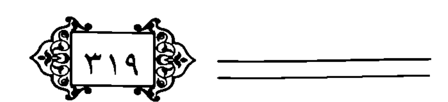
وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة، وأنه لا فِعْل للعبد في المعصية، وجعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، وهؤلاء هم الجبرية.

وفريق حملوه على معنى: أن الاحتجاج بالقدر حجة - أيضاً - في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفَنَوا عما سوى الله، فيَرَون أن لا فاعل إلا الله، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق وغاية العرفان والتوحيد، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة(٢).

---

(١) متفق عليه: البخاري (٣/ ١٢٥١) رقم (٣٢٢٨)، ومسلم (٢/ ٢٠٤٢) رقم (٢٦٥٢).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/ ٤١٨-٤١٩)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٤) (١١/ ٢٥٨-٢٥٩).



المسلك الخامس

الاستدلال بما ليس دليلاً شرعياً من أفعال النبي ﷺ وسيرته

السنة - كما يعرِّفها أهل الحديث - هي: «ما أُثِر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها»(١)، فهي - بهذا التعريف - شاملةٌ لكل ما صحّ عنه ﷺ في حياته، وذلك يشمل الجوانب الآتية:

١- ما كان قبل بعثته ورسالته وما كان بعدها.

٢- ما صدر عنه من أي قول أو فعل أو تقرير.

٣- ما صدر عنه بخِلْقته وطبيعته البشرية وما يبلّغه من دين الله وشرعه.

٤- كل حركاته وسكناته.

٥- جميع صفاته الخلْقية والخُلُقية.

٦- ما أفاد حكماً شرعياً أم لم يُفِد.

---

(١) انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(٣)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص(٤٧).

ولكن السنة التي أوجب الله على الخلق اتباعها وحرّم مخالفتها هي: ما شـرعه الله وجاء به النبي ﷺ في العقائد والأقوال والأعمال والعبادات والمقاصد والأحوال[١].

ومما يتجلّى به ذلك: أن يُقال:

إن جميع ما يصدر عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو حركةٍ أو سكونٍ لا يخلو من حالتين، هما:

الأولى: ما لا يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ولا يُستَدلّ بشيء منه بمجرّده على اعتقادٍ أو حكمٍ أو نحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ولا اقتداءَ فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

١- ما صدر عنه بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض: كمطلق الأكل والشرب والنوم والجلوس والبيع والشراء واللباس وأنواعه ونحو ذلك.

٢- ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته: كتحنّثه في غار حراء ونحوه؛ فإنه لم يكن حينها قد نبّأه الله وأرسله بدينه وشرعه.

٣- ما صدر عنه من معجزاته التي أجراها الله له أو على يديه: كنبْع الماء من بين أصابعه وفلْق القمر له نصفين ونحو ذلك.

---

(١) انظر: النبوات ص(٦٧)، مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٠) (١٩/ ٣٠٧-٣٠٨) (٢٢/ ٥٣٩-٥٤٠).

٤- ما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال: كالجمع بين أكثر من أربع نسوة ونحو ذلك.

٥- ما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه.

٦- ما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

الثانية: ما يُعدّ من السنة التي أمر الله باتباعها وجوباً أو ندباً، ويُستَدلّ بها على كل أبواب الدين من الاعتقاد والأحكام ونحو ذلك مما يثبت به دين وشريعة، ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ:

وتندرج تحتها الأقسام الآتية:

١- ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له.

٢- ما أمر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له[١].

فالواجب على من أراد أن يستدل بسنة النبي ﷺ على عقيدة أو حكمٍ أو نحوهما: أن يستدل بما يصحّ أن يُقتَدى به ﷺ فيه ويُتَّبع، دون ما لا يُؤخَذ منه دين ولا شرع.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ونحن مأمورون بإتباعه ﷺ، وذلك بأن نصدقه في كل ما أخبر به، ونطيعه في كل ما أوجبه وأمر به، لا يتم الإيمان به

---

(١) انظر: أفعال الرسول ﷺ (١/ ١٧٦-١٨٠، ٢١٥-٢١٧)، علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول ﷺ ص: (١١٤-١١٥).

إلا بهذا وهذا، ومن ذلك أن نقتدي به في أفعاله التي يشرع لنا أن نقتدي به، فما فعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة نفعله على وجه الوجوب أو الاستحباب أو الإباحة، وهو مذهب جماهير العلماء، إلا ما ثبت اختصاصه به »[١].

وسُئل رحمه الله: ما حَدُّ الحديث النبوي؟ أهو ما قاله في عمره، أو بعد البعثة، أو تشريعًا؟. فأجاب: « الحمد للّه رب العالمين، الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة. فما قاله إن كان خبرًا وجب تصديقه به، وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن اللّه عز وجل...، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل...؛ ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق...

والمقصود أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله؛ فإن أفعاله التي أقر عليها حجة، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها...، وكذلك ما أحله اللّه له فهو حلال للأمة ما لم يقم دليل التخصيص...، ومما يدخل في مسمى حديثه: ما كان يُقِرُّهم عليه...، فهذا كله يدخل في مسمي الحديث، وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٢٠-٤٢١).

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تَحنُّثِه بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال...، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرًا...، وهذا أيضًا قد يدخل في مسمى الحديث.

والكتب التي فيها أخباره منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث، وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة...

وقول السائل: « ما قاله في عمره أو بعد النبوة أو تشريعًا»: فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة... »[١].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يستدلون بكل ما يرون أن فيه دليلاً لهم على قولهم ومذهبهم، دون أي تحرٍّ ولا نظرٍ فيما يستدلون به: هل هو من السنة التي يجب فيها الاتباع والعمل أو من السنة التي هي مطلق ما صحّ عنه ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٩-١٢).

وهذا المسلك لأهل الأهواء والبدعة تتنازعه المسالك السابقة في استدلالهم بالسنة: فإن استدلالهم بالحديث الضعيف والموضوع، وبالمتشابه، وببعض الأحاديث الواردة في المسألة الواحدة دون ما يقابلها، وتحميلهم معاني الحديث ما لا يحتمل؛ كل ذلك يحمل في طيّاته الاستدلال بما لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأن الأحاديث جميعها التي يستدلون بها في تلك الأحوال لا تصلح أن تكون أدلة شرعية على ما استدلوا عليه.

ولسلوك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك الباطل أسباب عديدة، منها:

١- عدم عنايتهم ومعرفتهم أصلاً بالحديث وأقسامه وتفريعاته.

٢- عدم إدراكهم طريقةَ استدلال الصحابة بالسنة، وعدم عنايتهم بذلك.

٣- أن الاستدلال بالحديث ليس هو الأصل عندهم، وإنما الأصل عندهم هو أصولهم وقواعدهم التي ابتدعوها لأنفسهم، وإنما يستدلون بالسنة استئناساً أو دفعاً للخصم أو تقويةً لقولهم الباطل أو نحو ذلك من الأغراض الفاسدة، ولذا؛ فإنهم يستدلون بأي حديث يرون أن فيه تأييداً لهم دون أي عناية بفهمه وفقهه وتحرير دلالته وإن كان يصلح دليلاً يُستَدل به على ذلك أو لا.

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بما ليس دليلاً شرعياً له صور عديدة، هي نفسها الأقسام الستة المذكورة في بداية هذا المسلك، فاستدلالهم - إذاً - له صور ستة، هي: استدلالهم: بما صدر عنه ﷺ بمقتضى الجبلة البشرية أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، وبما ورد عنه قبل بعثته ورسالته، وبما صدر عنه من معجزاته، وبما صدر عنه مما اختصّه الله به من الأحكام والأفعال، وبما اجتهد فيه وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وبما نُسِخ من الأحكام والشريعة.

ومن نماذج ذلك ما يأتي:

١- استدلال المرجئة بالحديث: « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » على أن العمل غير داخلٍ في مسمّى الإيمان، وقد ذهب جمعٌ من أهل العلم إلى أنه حديث منسوخ؛ لأنّه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي[١].

٢- استدلال الصوفية بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء[٢] على الخلوة الصوفية المبتدعة، وعلى التحنُّث فيه طلباً للنُّبوة[٣].

---

(١) انظر: سنن الترمذي ص(٤٢٨)، الشريعة (٢/ ٥٥٤-٥٥٥).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (١/ ٤) رقم (٣)، ومسلم (١/ ١٣٩) رقم (١٦٠).

(٣) انظر: الصفدية (١/ ٢٨٤)، درء التعارض (٥/ ٢٢)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨) (١٠/ ٣٩٣-٣٩٥) (١٨/ ١١). وانظر: الاستدلال بالحديث - على الخلوة المبتدعة - في بهجة النفوس (١/ ١٠-١١)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ٦٢)، قواعد التصوف القاعدة (١١٤).

المطلب الثالث

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث النبوية

المسلك الأول

بيان ضعف ما استدلوا به من الأحاديث وعدم صلاحيته للاحتجاج

العناية بحديث رسول الله ﷺ سنداً ومتناً، جمعاً ودراسةً، والدفاع عن حياضه من الصائلين الطاعنين فيه وفي دلالاته، وتصفيته عن الدخيل من الضعيف والموضوع؛ هو منهجٌ أصيلٌ لأهل السنة، فقد كان « أول من وقى الكذب عن رسول الله ﷺ أبو بكر رضي الله عنه ...، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ...، ثم علي بن أبى طالب رضي الله عنه ...، فأما التابعين[1] وأتباع التابعين فمن بعدهم من أئمة المسلمين فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث ودُوِّن كلامهم في التواريخ ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل »[2].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذَب عليه، فلما ركب الناس الصَّعْبَ والذَّلُول تركنا الحديث عنه »، وفي لفظ: « إنما كنا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ، فأما إذ ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »، وفي رواية: « إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: التابعون.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل ص: (٧٠).

يقول: قال رسول ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف »[١].

وقال ابن سيرين[٢]: « لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم؛ فيُنظَر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم »[٣].

---

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ٨٠): « وأما قول بن عباس رضي الله عنهما: « فلما ركب الناس الصعب والذلول» وفى الرواية الأخرى: « ركبتم كل صعب وذلول فهيهات »: فهو مثال حَسَن، وأصل (الصعب) و(الذلول) في الإبل، فالصعب: العَسِر المرغوب عنه، والذلول: السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك الناس كل مسلك مما يُحمَد ويُذمّ. وقوله: « فهيهات » أي: بَعُدَت استقامتكم أو بَعُدَ أن نثق بحديثكم ».

(٢) محمد بن سيرين بن أبي عمرة الأنصاري - مولاهم - البصري، أبو بكر، إمام وقته، ولد سنة (٣٣هـ)، كان ثقة متقناً حافظاً مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم وَرِعاً يعبِّر الرؤيا، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٥٨٥-٥٨٦).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٢). وقال القرطبي في شرحه لصحيح مسلم (المُفهِم) (١/ ٤٢): « وقوله: « فلما وَقَعَتِ الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم»: هذه الفتنة يعني بها - والله أعلم - فتنةَ قتلِ عثمان رضي الله عنه، وفتنةَ خروجِ الخوارجِ على عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما؛ فإنَّهم كفَّروهما حتى استحلُّوا الدماءَ والأموال...، فيعني بذلك - والله أعلم -: أنَّ قَتَلَةَ عثمان والخوارجَ لَمَّا كانوا فُسَّاقاً قطعاً، واختلطَتْ أخبارهم بأخبار مَنْ لم يكنْ منهم؛ وجَبَ أن يُبْحَثَ عن أخبارهم فَتُرَدُّ، وعن أخبار غيرهم ممَّن ليس منهم فتُقبَل ».

« ولاشك أن مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه كان ثُلْمة في حصن الإسلام...، وكان من أكبر آثار فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه: افتراق الأمة، وظهور بعض الأحزاب...، عندها بدأت دواعي التقوُّل على النبي صلى الله عليه وسلم تظهر، نصرةً للمذهب الاعتقادي الذي يتحزب له بعض مرضى النفوس والجهلة، لكن جيل الصحابة رضي الله عنهم كانوا... قد سبقوا ذلك بالتشديد في الرواية، فما أن لاحت بوادر الفتنة حتى سابقوها أيضاً بالمبالغة في التشدد للرواية، وبتحصين السنة بحصنٍ آخر قبل مجيء العدو الضعيف، وبذلك أماتوا الكذب في صدور أصحابه، ولم يَسْتَشْرِ داؤه، بل لم يوجد أصلاً إلا من آحادٍ هلكوا فهلك معهم »(١).

وكما أن أهل السنة سلكوا هذا المسلك العظيم - منذ عصور مبكرة - في مجال التحرِّي والتثبُّت والتدقيق والتحقيق في جمع السنة وسماعها والذبّ عن حياضها أن يُنسَب إليها أو يُدخَل فيها ما ليس منها؛ فإنهم سلكوه أيضاً في كل ما يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم من الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما أن يستدل أحدٌ من أهل الأهواء والبدعة بحديثٍ إلا كان أول ما ينظر فيه أهل السنة هو درجة ذلك الحديث صحة وضعفاً:

فإن كان ضعيفاً أو أدنى من ذلك (واهياً أو موضوعاً): بادروا إلى ردّه وبيان ما فيه من ضعف أو وَهَاءٍ وقرّروا سقوطه عن الاستدلال وعدم صلاحيته للاعتماد والاحتجاج، وأنكروا على من استدلّ به وصاحوا عليه بالجهل بالحديث وبالهوى في اتباع ما ليس بدليل صحيح مقبول.

(١) المنهج المقترح لفهم المصطلح ص: (٢٠-٢١).

وإن كان صحيحاً: انتقلوا إلى مسالكهم الأخرى التي سيأتي ذكرها في المطالب الثلاثة التالية.

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج؛ له صُوَر وطُرُق، منها:

١- التنبيه على أن كل ما يُذكَر في الباب الذي استُدِلّ بالحديث فيه فهو ضعيف أو موضوع، وهذا من أعظم ما يكون نفعاً وثمرة:

- فصاحب السنة يكون له ذلك قاعدةً لردّ كل حديثٍ في ذلك الباب استدلّ به صاحب الهوى في أيّ زمانٍ وأيّ مكان.
- وطالب الحق يعلم علماً عاماً أن هذا الباب لا يصح فيه شيء عن النبي ﷺ، فيُعرِض عن جميع الأحاديث المروية فيه، ويكون له ذلك حصناً يقيه من أن يتسرّب إلى اعتقاده خلَل بسبب أي حديثٍ يُستَدل به في ذلك الباب.
- وصاحب الهوى والبدعة ينغلق أمامه ذلك الباب، فلا يستطيع أن يُضِلَّ الناس بالاستدلال بما رُوِي فيه من الحديث.

٢- النصّ على كتب معيّنة بأسمائها أو بجنسها وبيان أن جميع ما فيها فهو موضوع أو واهٍ أو ضعيف، أو أن أغلب ما فيها فهو كذلك، أو أنها من مظان الموضوع والواهي والضعيف.

٣- النصّ على رواةٍ معيّنين واتهامهم بوضع الحديث نصرةً لمذهبهم.

٤- قد يصرِّح أهل السنة - بعد إيرادهم الحديث المُستَدلّ به - بضعفه أو وضعه وعدم صلاحيته للاحتجاج، وقد يكتفون في ذلك بالإشارة

بقولهم: (إن صح) أو (إن ثبت) أو (إن قاله النبي ﷺ) وما في معنى ذلك من العبارات، أو يكتفون بكون ذلك الحديث غير مُخرَّجٍ في دواوين السنة المشهورة من الصحاح والسنن والمسانِد ونحوها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ببيان ضعف ما استدلوا به وعدم صلاحيته للاحتجاج:

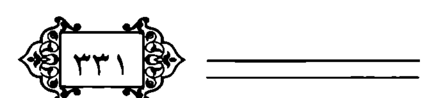
النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « قل: اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك وبتوارة موسى وإنجيل عيسى وزبور داود وفرقان محمد وبكل وحي أوحيته وقضاء قضيته » على جواز أو مشروعية التوسُّل بذوات المخلوقين.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والأحاديث التي تُروى في هذا الباب - وهو السؤال بنفس المخلوقين - هي من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها ولا اعتمد عليها »، ثم أورد الحديث المذكور، ثم قال: «وهذا الحديث ذكره رزين بن معاوية العبدري في جامعه، ونقله ابن الأثير في جامع الأصول، ولم يَعزُه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين، لكنه قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة كابن السني وأبي نُعيم، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء، وقد رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب



فضائل الأعمال، وفي هذا الكتاب أحاديث كثيرة كذب موضوعة.

ورواه أبو موسى المديني من حديث زيد بن الحباب عن عبد الملك بن هارون بن عنترة، وقال: هذا حديث حسن مع أنه ليس بالمتصل. قال أبو موسى: ورواه محرز بن هشام عن عبدالملك عن أبيه عن جده عن الصديق رضي الله عنه، وعبد الملك ليس بذاك القوي، وكان بالري، وأبوه وجده ثقتان. قلت: عبدالملك بن هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب، قال يحيى بن معين: هو كذاب، وقال السعدي: دجال كذاب، وقال أبو حاتم بن حبان: يضع الحديث، وقال النسائي: متروك، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث لا يتابعه عليها أحد، وقال الدارقطني: هو وأبوه ضعيفان، وقال الحاكم في كتاب المدخل: عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني روى عن أبيه أحاديث موضوعة.

وأخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل قسمان: مشروع وممنوع، والممنوع قسمان: بدعة وشرك، وجميع هذه الأقسام (المشروع والبدعة والشرك) له صُوَر، ومن التوسل الممنوع المبتَدع: التوسل بذوات المخلوقين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور الجائزة أو المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

---

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص: (١٢٤-١٢٥).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما جاء في الحديث في قوله: « اللهم إني أسألك بمحمد نبيك وبإبراهيم خليلك وبموسى نَجِيِّك وعيسى روحك وكلمتك »، فإنه صريحٌ في التوسل إلى الله بذوات هؤلاء الرسل الكرام.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن جميع الأحاديث التي تُروى في هذا الباب ليس فيها شيء يصحّ عن النبي ﷺ، فكلّها من الأحاديث الضعيفة الواهية بل الموضوعة؛ ولذلك لم يقُل بها أحدٌ من علماء المسلمين.

٢- أن هذا الحديث لم يُخرِّجه أحدٌ من أئمة الإسلام في دواوين السنة المشهورة، وإنما رُوِي في مصنَّفاتٍ يكثر فيها الضعيف والموضوع.

٣- أن جميع طرق هذا الحديث واهية أو موضوعة، وفي أسانيدها من اتُّهم بالكذب.

٤- أن هذا الحديث حكم عليه بالوضع أحد العلماء الذين عُنُوا بجمع الحديث الموضوع لبيانه وإنكاره وتحذير الناس منه.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « لا تنال الشفاعةُ أهلَ الكبائر من أمتي » على إنكار الشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة؛ فهم مخلَّدون في نار جهنم لا يخرجون منها.

نقض الشبهة:

قال يحيى بن أبي الخير العمراني[١]: « وقد احتجت المعتزلة بخبرٍ يروونه عن الحسن البصري عن النبي ﷺ أنه قال: « لا تنال الشفاعة أهل الكبائر من أمتي » . قلنا : هذا خبرٌ لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار كمسلم والبخاري وسنن أبي داود والترمذي والآجري، وإنما ذكرته المعتزلة لِيُرُوا أتباعهم أن معهم رواية يعارضون بها الأخبار المشهورة عند أهل السنة »[٢].

---

(١) يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عمران العمراني اليماني، أبو الحسين، الشيخ الجليل شيخ الشافعيين بإقليم اليمن، كان إمام زاهدا ورعا عالما خيّرا مشهور الاسم بعيد الصيت عارفا بالفقه والأصول والكلام والنحو، توفي سنة (٥٥٨هـ).
انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٣٣٦-٣٣٨).

(٢) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٦٩٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة التي جاء بها القرآن والسنة وأجمع عليها الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة: إثبات الشفاعة يوم القيامة لأهل الكبائر من أهل التوحيد من هذه الأمة، وأنكر ذلك الوعيدية من المعتزلة والخوارج، ومما استدلوا به على ذلك: هذا الحديث.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة به: ما فيه من النفي الصريح للشفاعة عن أهل الكبائر من هذه الأمة.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج:

١- أن هذا الحديث لم يذكره أحد من أئمة الحديث، ولا ذُكِر في شيء من الأصول المشهورة في الأمصار.

٢- أن الحديث تفرّد به المعتزلة ولا يُعرَف إلا من طريقهم[1].

(١) وفي أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ص(٦٦): «إنه من أكاذيب المعتزلة».

المسلك الثاني

بيان عدم دلالة الأحاديث المُستَدَلّ بها على مقصود صاحب الشبهة

الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ استدلالٌ شريف، وعملٌ صالح، بل هو من مقتضيات الإيمان؛ لأنه اعتمادٌ على الوحي، واحتكامٌ إليه، واستمدادٌ للحقّ والهدى منه.

لكن هذا الاستدلال لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا توفّرت فيه الشروط المعتبَرة فيه في: الدليل والمستدِلّ والدلالة، ومن أهمها: دلالة الحديث على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ ولذلك فإن الاستدلال بالحديث ابتداءً إنما يكون من عالمٍ هو أهلٌ للاستدلال جامعٌ لأدواته التي يعرف بها معنى الحديث ودلالته الصحيحة نقلاً وشرعاً ولغةً، قال الإمام أحمد: «قواعد الإسلام أربع: دالٌّ، ودليل، ومُبَيِّن، ومُسْتَدِل ؛ فالدال: الله تعالى، والدليل: القرآن، والمبين: الرسول ﷺ قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، والمستدل: أولو الألباب وأولو العلم الذين يجمع المسلمون على هدايتهم، ولا يقبل الاستدلال إلا ممن كانت هذه صفته»[١]. وأما من لم يكن من أهل الاستدلال لكونه غير جامع لأدواته فله أن يستدل بالحديث كما استدل به أهل الاستدلال المعتمدون فيه، وليس له أن يخوض في معاني حديث رسول الله ﷺ دون أن يكون أهلاً لذلك.

---

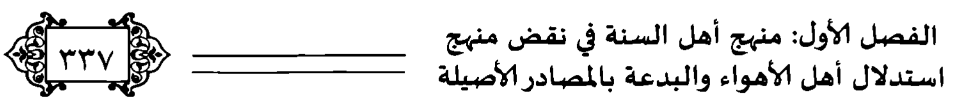
(١) العدة في أصول الفقه (١/ ١٣٥)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٤٤).

ومن المعلوم أن أهل الأهواء والبدعة لم يُفنُوا من أعمارهم ولا بذلوا من جهدهم ما يتعلّمون به معاني السنة ودلالاتها، ولا حصّلوا من الأدوات ما يجعلهم من أهل الاستدلال بها، فلم يصلوا إلى أن يكونوا من أهل العلم الذين يُعتَدّ بقولهم في بيانها - ولا أدنى من ذلك -، بل هم من المقدوح فيهم لإعراضهم عنها اهتداءً واستدلالاً وفقهاً.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة بالحديث على باطلهم هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه صادر عمّن ليس من أهل الاستدلال أصلاً، فضلاً عمّا يقع في استدلالهم من تجاوزاتٍ وتخبّطاتٍ ومآسي شتّى، تُضحِك الثّكلى، وتشهد عليهم بالجهل بالشريعة واللغة وأدوات العلم والاجتهاد وبالخروج عن العقل.

ولذا؛ فإنه ما من حديثٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم إلا كان أوّل ما ينظر فيه أهل السنة هو: صحّة دلالة ذلك الحديث على المعنى الذي استُدِلّ به عليه، فيُثبِتون أن الحديث لا يدلّ البتة على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به، وكثيراً ما تراهم يعيبون عليهم استدلالهم به على ما استدلوا به عليه. بل إن أهل السنة يطبّقون ذلك في الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة على باطلهم، ويُثبِتون أنها لا تدلّ على المقصود الذي أرادوه!.

ومن المعلوم أن الحديث إذا لم يدلّ على ما استُدِلّ به عليه سقط الاستدلال به من أساسه، ولم يصحّ تسميته ولا اتخاذه دليلاً على ذلك الأمر؛ لأنه لا يدلّ عليه أصلاً، وكان وجوده وعدمه - بالنسبة للمستدلّ به على ذلك المعنى - سواء.



وبيانُ أهلِ السنةِ عدمَ دلالة الحديث الذي استدلّ به أهل الأهواء والبدعة على ما استدلوا به عليه يكون مقروناً بثلاثة أمور:

الأول: التصريح بأن الحديث لا يدلّ أصلاً على مقصود أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم به - وهذا هو موضوع هذا المسلك -.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

الثالث: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

وهذان الأخيران سيأتي الكلام عنهما في المسلك التالي -إن شاء الله-.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالسنة؛ ببيان عدم دلالة الحديث على ما استدلوا به عليه:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه »[1] على أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وقراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق.

نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِى: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ». قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة... »[1].

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة »[2] على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان[3]: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من رآني في

---

(١) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٢٥٦٧) رقم (٦٥٩٢)، ومسلم (٤/ ١٧٧٥) رقم (٢٢٦٦).

(٣) سليمان بن سحمان بن مصلح، الخثعمي التبالي العسيري النجدي، العلامة الشهير، ولد سنة (١٢٦٦هـ)، حفظ القرآن وتلقى العلم من صغره، وتتلمذ على الإمامين الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، وابنه الشيخ عبد اللطيف، انبرى للتأليف وجرد قلمه وسخر يراعه لنصرة الإسلام والنضال عن عقيدة التوحيد والردود على المبتدعة والدفاع عن الشريعة، وكان طويل النفس في الشعر، أصيب بذهاب بصره عام (١٣٣١هـ)، توفي سنة (١٣٤٩هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٢/ ١٩٩-٢١١).

المنام فسيراني في اليقظة» فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته ﷺ. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات... »(١).

التحليل:

في جميع هذه النماذج الثلاثة: استدل أهل الأهواء والبدعة بأحاديث على عددٍ من البدع، فنَقَضَ أهل السنة استدلالهم بها بأنه ليس لهم حجة فيها أصلاً؛ لأنه ليس فيها دلالة على ما استدلوا به عليه.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-٩٩).

المسلك الثالث

توجيه الأحاديث المستَدَلّ بها التوجيه الصحيح

الله سبحانه هو الحق، ووحيه ودينه كله حق، والسنةُ: من وحيه لعبده محمد ﷺ، وفيها بيان كتابه ودينه؛ فهي كلها حق وصدق، وقد قال ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «اكتب، فوالذي نفسي بيده لا يخرج منه إلا حق»[1] يعني: لسانه ﷺ، فيمتنع كلّ الامتناع أن تشتمل على باطل أو يكون فيها دلالة على باطلٍ بوجهٍ من الوجوه لا مطابقةً ولا تضمُّناً ولا لزوماً.

وهذه القاعدة الإيمانية العظيمة هي من قواعد الاعتقاد عند أهل السنة، وهي أيضاً من القواعد العظيمة في نقضهم استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بأيّ حديثٍ من الأحاديث الثابتة عنه ﷺ، وذلك أنهم بعد أن علموا الحق الذي صرّح به الكتاب والسنة أيقنوا أنه لا يمكن أن يكون في حديثه ﷺ ما ينقض ذلك الحق أو يعارضه أو يخالفه، فضلاً عن أن يدلّ على باطل أو منكر أو بدعة أو ضلال، فهم يعلمون تمام العلم أن أيّ حديثٍ صحيحٍ يستدلّ به أهل الأهواء والبدعة على باطلهم فإن له توجيهاً ومعنى صحيحاً يوافق الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة؛ لأن الحق لا يختلف ولا يتعارض.

ولذا؛ فإن أهل السنة يقطعون دابر أهل الأهواء والبدعة في استدلالهم بأي حديثٍ عن طريق البيان الشافي الوافي للمعنى الصحيح الذي يدلّ عليه ذلك الحديث، وهذا هو دأبهم عند ذكر أي حديثٍ يستدلّ به أهل الأهواء

---

(١) تقدم تخريجه.

والبدعة، فإنهم لا يذكرون حديثاً صحيحاً استدلّ به أولئك إلا ويُعقبونه ببيان معناه الصحيح الذي أراده النبي ﷺ، وبذلك يظهر وضوح السنة وصفاؤها واشتمالها على الحق وحده، وترتفع راية الحق، ويندحر أهل الأهواء والبدعة، وينكشف عوارهم، وتظهر مخالفتهم للحق وللحديث - بل لذلك الحديث نفسه الذي استدلوا به -، بل إن أهل السنة يفعلون ذلك حتى مع كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدل بها أهل الأهواء والبدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهكذا شأن جميع أهل الضلال، إذا احتجوا بشيء من كتب الله وكلام أنبيائه كان في نفس ما احتجوا به ما يدل على فساد قولهم، وذلك لعظمة كتب الله المنزلة وما أنطق به أنبياءه، فإنه جعل ذلك هدى وبيانا للخلق وشفاء لما في الصدور، فلا بد أن يكون في كلام الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه أجمعين - من الهدى والبيان ما يفرق الله به بين الحق والباطل والصدق والكذب »[١].

ونقْض أهل السنة استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالأحاديث بتوجيهها التوجيه الصحيح يكون مقروناً بأمرين:

الأول: ذكر المعنى الصحيح الذي يدلّ عليه الحديث.

الثاني: ذكر الأدلة (الشرعية واللغوية والعقلية) على ذلك.

وهم تارةً يقدّمون الأول على الثاني - في الذكر والبيان -، وتارةً يقدمون الثاني على الأول.

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٣).

ومن نماذج ذلك[١]:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » على أن القرآن مخلوق.

نقض الشبهة:

قال الإمام البخاري: « فإن احتج محتج فقال: قد رُوِى: أن « فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » . قيل له: لو صح هذا الخبر لم يكن لك فيه حجة؛ لأنه قال: كلام الله، ولم يقل: قول العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا واضحٌ بيِّنٌ عند من كان عنده أدنى معرفة أن القراءة غير المقروء، وليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق، وتبارك ربنا وتعالى عن صفة المخلوقين »[٢].

---

(١) أوردتُ هنا النماذج الثلاثة التي أوردتُها في المسلك السابق لترابطها واستيفاء المقصود منها.

(٢) خلق أفعال العباد ص(١٠٤).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن القرآن كلام الله، وأن قراءة العباد للقرآن غير المقروء الذي هو كلام الله، فقراءة العباد مخلوقة، لكن المقروء غير مخلوق، وأما أهل الأهواء والبدعة من الجهمية ومن تابعهم فَلَجُّوا في بِدَعهم يعمهون وزعموا أن قراءة العباد للقرآن هي كلام الله في الحقيقة، وأنه إذا كانت قراءة العباد مخلوقة؛ فكلام الله مخلوق، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلاهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح:

١- بالدلالة اللغوية: أن الحديث فيه إضافة الكلام إلى الله وليس إلى المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن المراد: كلام الله الذي تكلّم به سبحانه وليس كلام العباد الذين يقرؤون به كلام الله؛ إذ ذلك هو حقيقة الإضافة في الحديث.

٢- بالدلالة العقلية: لو كان المراد هو كلام العباد الذي يقرؤون به القرآن لكان بذلك يشمل أصناف العباد من المؤمنين والمنافقين وأهل الكتاب، وذلك يقتضي أن يكون فضل كلامهم بالقرآن - مع أن فيهم الفجرة والكفرة من المنافقين وأهل الكتاب - على كلام غيرهم من الخلق كفضل الله على خلقه، وذلك باطل؛ لأنه من المعلوم أنه ليس لكلام الفجرة وغيرهم فضل على كلام غيرهم كفضل الخالق على المخلوق.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أنه لا يمكن أن يُراد به كلام المخلوقين بالقرآن لأنه يلزم منه لازمٌ باطل.

٣- بالدلالة الشرعية: أن الله جعل فضل كلامه على سائر الكلام كفضله سبحانه على خلقه، والله سبحانه منزَّه عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، فكلامه كذلك منزه عن مشابهة كلام المخلوقين.

فالتوجيه الصحيح للحديث هو: أن كلام الله ليس هو كلام المخلوقين بالقرآن.

والمعنى الصحيح الذي يدل عليه الحديث - بناءً على ذلك - هو: أن القراءة غير المقروء، وأن القراءة فعل العباد؛ فهي مخلوقة، والمقروء كلام الله؛ فهو ليس مخلوقاً.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » على عدد من البدع.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « قال الملحد: « كيف لا وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة » فرؤيته يقظة أكبر دليل على حياته ﷺ. والجواب أن يقال: هذا الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه لا يدل

على أن الرسول الله ﷺ يُرى يقظة في الدنيا كما كان يرى حيّاً قبل أن يموت، وكذلك ليس بصريح في أن النبي ﷺ حي في قبره الحياة المعهودة في الدنيا، ولا فيه دلالة على جواز التوسل به، فضلا عن أن يُدعى ويستغاث به ويرجى في كشف الشدائد والمهمات لتفريج الكربات وإغاثة اللهفات وأن يصرف له شيء من خالص ما لرب الأرض والسماوات؛ من جميع أنواع العبادات التي صرفها المشركون لغير الله من المعبودات.

قال في السراج الوهاج على قوله: « فسيراني في اليقظة »: أي: سيراني يوم القيامة رؤيا خاصة في القرب منه؛ أو من رآني في المنام ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة إلي والتشرف بلقائي ويكون الله جعل رؤيته في المنام عَلَما على رؤياه في اليقظة. قال في المصابيح: وعلى الأول: ففيه بشارة لرائيه بأنه يموت على الإسلام، وكفى بها بشارة!، وذلك أنه لا يراه في القيامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه إلا من تحقق منه الوفاة على الإسلام - حقق الله لنا ولأحبابنا وللمسلمين والمتبعين ذلك بمنه وكرمه -...». ثم أورد عدداً من تفاسير أهل العلم للحديث فقال: « أحدها: المراد به أهل عصره. الثاني: أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة. الثالث: يراه في الآخرة رؤيا خاصة في القرب منه وحول شفاعته ونحو ذلك والله أعلم ».

ثم قال: « فغاية ما في هذا الحديث: أن من رآه في المنام فسيراه في اليقظة في الآخرة رؤيا خاصة باعتبار القرب منه، أو يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة، وليس فيه أنه حيٌّ في قبره كحياته في الدنيا لا تصريحا ولا تلويحا؛ وإنما هذه الدعوى المجردة من الدليل من تصرف هؤلاء الغلاة؛

واعتقادهم الباطل المخالف لكتاب الله وسنة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها »[١].

التحليل:

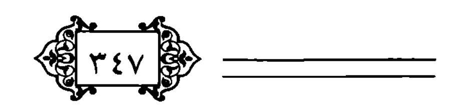
يعتقد أهل السنة أن حياة النبي ﷺ في قبره هي حياة برزخية ليست كحياته في الدنيا ولا تثبت لها أحكامها، فلا يجوز التوسُّل به ولا سؤاله من دون الله، كما يعتقد أهل السنة أيضاً أنه ﷺ لا يُرى في الدنيا يقظةً بعد وفاته البتة. وخالف في ذلك كله طوائف من أهل الأهواء والبدعة، فزعموا أنهم يرونه في الدنيا يقظةً بأعينهم، وأنه يُتوسَّل به ﷺ، ويُسأل منه وهو في قبره ما كان يسأله منه الصحابة الحاضرون في حياته، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

وقد سبق في المسلك السابق بيان أنه ليس في الحديث دلالة أصلاً على ما استدل به عليه أهل الأهواء والبدعة.

ونقض استدلالهم بالحديث بتوجيهه التوجيه الصحيح: ما ذكره ابن سحمان ونقله عن أهل العلم من المعاني الصحيحة التي يدلّ عليها الحديث.

---

(١) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٩٨-١٠١).



المسلك الرابع

بيان ما كان من الأحاديث المُستَدَلّ بها لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً

إذا كان الاستدلال بحديث رسول الله ﷺ لا يكون صحيحاً مقبولاً إلا إذا كانت دلالته على المعنى المستَدَلّ عليه دلالة صحيحة؛ فكذلك لا يكون الاستدلال به صحيحاً إلا إذا كان هو مما يصلح أن يكون في نفسه دليلاً شرعياً معتبراً، ويجمع ذلك: أن يكون الحديث المستَدَلّ به على أيّ مسألة من مسائل الشريعة والدين - عقيدةً أو حكماً أو غيرهما - من السنة التي أمر الله باتباعها، وهي: ما صدر عنه ﷺ بياناً للقرآن وامتثالاً له أو أَمَر به أو فعَله على سبيل الإيجاب أو الندْب أو بياناً لذلك أو تقريراً له، فالحديث الذي من هذا الضرب هو الذي يُستَدلّ به في كل أبواب الدين ويُقتَدى فيه بالنبي ﷺ.

وأما غير ذلك من الحديث - كالحديث الذي يدلّ على أمورٍ من الجبلة البشرية للنبي ﷺ أو العادة أو التصرُّف الدنيوي المحض، أو على ما ورد عنه ﷺ قبل بعثته ورسالته، أو كان من معجزاته أو مما اختصّه الله به، أو مما اجتهد فيه النبي ﷺ وجاء الوحي بعدم موافقته فيه، وكذا ما نُسِخ من الأحكام والشريعة - فإنه ليس من السنة التي أمر الله باتباعها والاقتداء بالنبي ﷺ فيها.

ومن ثمّ؛ فإن استدلال أهل الأهواء والبدعة على باطلهم بحديثٍ مما تكون هذه صفته - حتى وإن كان صحيح الإسناد ظاهر الدلالة على معناه - هو استدلالٌ باطلٌ من أساسه؛ لأنه استدلالٌ بما ليس بدليل في نفسه، ولذا؛

فإن أهل السنة يبادرون إلى نقض استدلالهم به ببيان أنه ليس من الأدلة الشرعية التي يُستَدلّ بها أصلاً، وبذلك يسقط استدلال أهل الأهواء والبدعة به بتمامه ويُجتثّ من جذوره ويكون وجوده - فيما استُدِلّ به عليه - كعدمه.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالحديث؛ ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً ما يأتي:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بتحنُّثه ﷺ قبل البعثة في غار حراء على الخلوة الصوفية المبتدعة(١).

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وأما الخَلَوات: فبعضهم يحتج فيها بتحنثه بغار حراء قبل الوحي. وهذا خطأ، فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة فنحن مأمورون باتباعه فيه وإلا فلا، وهو من حيث نبأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام - صلوات الله عليه - بمكة قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكة في

---

(١) قال أحمد زروق: « الخلوة أخص من العزلة، وهي بوجهها وصورتها نوع من الاعتكاف، ولكن لا في المسجد، وربما كانت فيه، وأكثرها عند القوم لا حدَّ له، لكن السنة تشير للأربعين بمواعدة موسى عليه السلام، والقصد في الحقيقة ثلاثون، إذ هي أصل المواعدة، وجاور عليه الصلاة والسلام بحراء شهراً كما في مسلم ». قواعد التصوف ص (١٥٢).

عمرة القضاء، وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربع ليال، وغار حراء قريب منه ولم يقصده، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب هو سنَّ لهم إتيانه لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة - صلوات الله عليه - كالصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغني عن إتيان حراء بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي »[1].

وقال: « ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة، وتخلّى في الغِيرَان والجبال حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ - لكونه كان متحنثًا في غار حراء قبل النبوة - في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر اللّه بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة؛ كان مخطئًا؛ فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه اللّه بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث في غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون اللّه بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ الذي فرض اللّه عليهم الإيمان به واتباعه، مثل: الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات، ومثل: الصيام والاعتكاف في المساجد، ومثل:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٩٤).

أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل: الجهاد »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن لزوم موضعٍ من المواضع طلباً للأجر والثواب من الله يجب أن يكون فيه دليل صحيح معتبر. وأما أهل الأهواء والبدعة من الصوفية ومن تابعهم فابتدعوا لأنفسهم خَلَوات يعتزلون فيها، وزعموا أن عملهم هذا من القُرُبات والأعمال الصالحات، ومما استدلوا به على ذلك: الحديث المذكور.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه صراحةً من لزومه ﷺ غار حراء واختلائه فيه عن الخلق قبل بعثته، فاستدلوا به على مطلق الخلوة في أي مكانٍ وجعلوه من الاقتداء بالنبي ﷺ.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

١ - أن النبي ﷺ قد فعل ذلك قبل النبوة، وما كان كذلك فلا يكون دليلاً شرعياً يصح الاستدلال به حتى يثبت أن النبي ﷺ قد فعله أو أمر به بعد النبوة، فيكون بذلك من الدين الذي شرعه الله، ومن السنة التي أوجب اتباعها.

٢- أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك ولو مرةً واحدة بعد بعثته - مع إقامته في مكة بعد بعثته برهةً من الزمن، ووجوده فيها مراتٍ بعد هجرته إلى المدينة -، وبذلك لا يصلح أن يكون تحنّثه في غار حراء دليلاً شرعياً على الخلوة المبتَدعة؛ لأنه لم يفعله بعد نبوّته مطلقاً.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ١١).

٣- أن السنة التي فعلها النبي ﷺ بعد بعثته هي تخصيصُ المساجد بالاعتكاف فيها ولزومها للعبادة والذكر، وتركُه التحنّثَ الذي كان يفعله قبل البعثة، فظهر أن ما كان يفعله من التحنث قبل بعثته لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً يُستَدلّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بحديث: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة » على إخراج العمل عن مسمّى الإيمان.

نقض الشبهة:

قال الإمام أبو الحسين الآجري: « فإن احتج محتج بالأحاديث التي رويت: « من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة ». قيل له: هذه كانت قبل نزول الفرائض، على ما تقدم ذكرنا له، وهذا قول علماء المسلمين، ممن نعتهم الله ﷻ بالعلم وكانوا أئمة يقتدى بهم، سوى المرجئة الذين خرجوا عن جملة ما عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وقول الأئمة الذين لا يستوحش من ذكرهم في كل بلد »[١].

ثم روى بسنده عن سفيان بن عيينة، أنه سأله رجل عن الإيمان؟ فقال: قول وعمل، قال: يزيد وينقص؟ قال: يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه مثل هذه، وأشار سفيان بيده، قال الرجل: كيف نصنع بقوم عندنا يزعمون

---

(١) الشريعة (١/ ٩٧).

أن الإيمان قول بلا عمل؟ قال سفيان: كان القول قولهم قبل أن تقرر أحكام الإيمان وحدوده، إن الله ﷻ بعث نبينا محمداً ﷺ إلى الناس كلهم كافة أن يقولوا: لا إله إلا الله وأنه رسول الله، فلما قالوها عصموا بها دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ﷻ، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالصلاة، فأمرهم ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالهجرة إلى المدينة، فأمرهم ففعلوا، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم، فلما علم الله تبارك وتعالى صدق ذلك من قلوبهم أمرهم بالرجوع إلى مكة ليقاتلوا آباءهم وأبناءهم حتى يقولوا كقولهم ويصلوا صلاتهم ويهاجروا هجرتهم، فأمرهم ففعلوا، حتى أتى أحدهم برأس أبيه فقال: يا رسول الله، هذا رأس شيخ الكافرين، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتالهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالطواف بالبيت تعبداً وأن يحلقوا رؤوسهم تذللاً ففعلوا، فوالله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم، فلما علم الله ﷻ صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم بها، فأمرهم ففعلوا حتى أتوا بها قليلها وكثيرها، فو الله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول ولا صلاتهم ولا هجرتهم ولا قتلهم آباءهم ولا طوافهم[١].

---

(١) الشريعة (١/ ٩٩-١٠٠).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الإيمان اعتقادٌ وقول وعمل، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وأما أهل الأهواء والبدعة من المرجئة فابتدعوا أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة من الحديث: هو ما دلّ عليه من إيجاب دخول الجنة لمطلق من أتى بالشهادة دون أن يُنَصّ فيه على العمل.

ونقض استدلالهم بالحديث ببيان أنه لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً:

ببيان أن الحديث دلالته منسوخة، وذلك أنه كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي، والمنسوخ لا يصلح أن يكون دليلاً شرعياً؛ لأنه لا يجوز العمل به باتفاق، وإنما يُعمَل بالناسخ ويُترَك المنسوخ.

المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع.

المبحث الثالث

الاستدلال بالإجماع

التمهيد

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل السنة

إن «أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين وما كلَّفَ الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مَقُول وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون.

فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة، التي عملت عليها الصحابة والتابعون ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين، ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التَّبِعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام

لها، واتقى بالجُنَّة التي يُتَّقى بمثلها؛ ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل - إن شاء الله -. ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بُغْيَته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه »[1].

فهذا مُجمَل ما يبيِّن منزلة الإجماع[2] وحجيته عند أهل السنة، وأما تفاصيل ذلك فكما سيأتي:

١- الإجماع هو الأصل الثالث من أصول العلم والدين، وهو حجة في جميع مسائل الدين، ولا يكون إلا حقاً:

امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة: باتباع الكتاب والسنة والاجتماع على ذلك، ولذلك كان الأصل الثالث بعد الكتاب والسنة الذي يجب تقديم العمل به هو الإجماع.

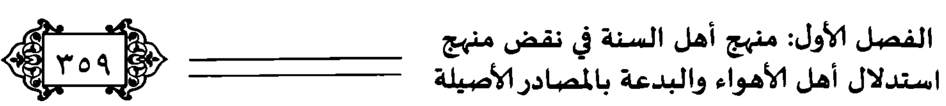
فأصول أهل السنة التي يرجعون إليها في الأحكام وفي العقائد، ويقوم عليها منهجهم في استِنباطِ الأحكامِ الدِّينيَّة كلِّها أصولِها وفروعِها؛ ثلاثة:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) والإجماع: لغة: له معنيان: الأول: إحكام النية والعزيمة، تقول: (أجمعتُ المسيرَ والأمرَ) و(أجمعتُ عليه). الثاني: الاتفاق، تقول: (أجمعوا على الأمر). انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩)، مفردات ألفاظ القرآن ص(٢٠١-٢٠٢)، لسان العرب (٨/ ٥٧-٥٨).

واصطلاحاً: « اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور ». إرشاد الفحول ص(١٣٢).



أوّلُها: كتابُ اللّه ﷻ، فهم لا يُقَدِّمون على كلامِ الله كلامَ أحدٍ من النّاس.

وثانيها: سنّةُ رسول اللّه ﷺ وما أُثِرَ عنه من هَدْيٍ وطريقة، لا يُقَدِّمون على ذلك هَدْيَ أحدٍ من النَّاس.

وثالثها: ما وقع عليه الإجماع.

وهذا هو المنهج الوَسَط والصِّراط المستقيم، الذي لا يَضِلُّ سالِكُه ولا يَشْقى من اتّبَعَه(١).

ومتى ثبت الإجماع في أي مسألة من مسائل الدين كان حجة مقطوعاً بها من حجج الشرع، ودليلاً من دلائل الله تعالى على العقائد والأحكام: فيجب قبوله والعمل به والاستدلال والاحتجاج به والرجوع والاحتكام إليه، وحرُمت مخالفته والخروج عنه.

و« إذا قلنا: (الكتاب، والسنة، والإجماع) فمدلول الثلاثة واحد، فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة، فليس في المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب، وكذلك كل ما سنه الرسول ﷺ فالقرآن يأمر باتباعه فيه، والمؤمنون مجمعون على ذلك، وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة، لكن المسلمون يتلقون دينهم كله عن الرسول، وأما الرسول فينزل عليه وحي القرآن، ووحي آخر هو الحكمة...، فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٤٥-٣٥٦)، وشرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٤-٣٢٧).

يكون مفسَّراً في القرآن، بخلاف ما يقوله أهل الإجماع، فإنه لابد أن يدل عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم وبين اللّه في أمره ونهيه وتحليله وتحريمه »[١].

قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[النساء:٥٩]، ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥]، ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[آل عمران:١١٠]،﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[البقرة:١٤٣].

ومن السنة: الأحاديث التي فيها الأمر بلزوم الجماعة والتحذير من مفارقتها، والأحاديث التي فيها أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة، وأحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة[٢].

قال الإمام أحمد: « من خالف الإجماع والتواتر فهو ضال مضل »[٣]، وقال اللالكائي: « ثم أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ، فإن وجدت فيهما جميعا ذكرتهما،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠).

(٢) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦١-٤٧١)، روضة الناظر (١/ ١٣١-١٣٥)، مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٦-١٧٩) (٢٠/ ٤٩٨-٥٠٣)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٢١٥-٢٢٤).

(٣) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢).

وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة - الذين أمر الله ورسوله أن يقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم؛ لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل - احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشفا والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عوّلنا عليه، ومن أنكروا قوله أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه، ولم يزل من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا قوم يحفظون هذه الطريقة ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع »[١].

٢- الإجماع المعتبر هو إجماع الصحابة والسلف:

الإجماع المعتبر والذي ينضبط ويمكن الإحاطة به: هو ما كان عليه الصدر الأول من هذه الأمة من الصحابة ثم السلف الصالح من أهل القرون الثلاثة الفاضلة من التابعين وتابعيهم؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة وتفرَّقت وظهرت البدع والأهواء والمقالات وتنوّعت الأقوال، فصارت الإحاطة بهم من أصعب الأمور[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٧).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها للشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، ولابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

قال الإمام أحمد: « الإجماع: إجماع الصحابة »[(١)].

وهذا الإجماع إنما يعلمه ويعمل به أهل السنة الذين أفنوا أعمارهم في حصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار.

ومن ثمَّ؛ فإنه لا عبرة في الإجماع - في باب العقائد - بمن لا يعتدُّ به كالصبيان والمجانين، ومن لا علم عنده كالعوام، ومن يعرف من العلم ما لا أثر له في معرفة العقائد كأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب، ومن جاء بعد إجماع الصحابة والسلف، فضلاً عن أهل الأهواء والبدعة الذين خرجوا عن السنة والجماعة وخالفوا الإجماع المسبوق وأحدثوا في الإسلام ما ليس منه[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا أصل جامع يجب على كل من آمن بالله ورسوله أن يتبعه، ولا يخالف السنة المعلومة وسبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، باتباع من خالف السنة والإجماع القديم، لا سيما وليس معه في بدعته إمام من أئمة المسلمين، ولا مجتهد يعتمد على قوله في الدين، ولا من يعتبر قوله في مسائل الإجماع والنزاع، فلا ينخرم الإجماع بمخالفته، ولا يتوقف الإجماع على موافقته. ولو قُدِّر أنه نازع في ذلك عالم مجتهد لكان مخصومًا بما عليه السنة المتواترة وباتفاق الأئمة قبله، فكيف إذا كان المنازع ليس من المجتهدين ولا معه دليل شرعي،

---

(١) عقيدة الإمام أحمد - رواية الخلال - ص(١٢٢). وانظر: المراجع المذكورة في هامش (٦) من الصفحة السابقة.

(٢) انظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٤)، روضة الناظر (١/ ١٣٥-١٣٨).

وإنما اتبع من تكلم في الدين بلا علم، و﴿يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج:٨]؟! »[١].

٣- الإجماع ميزان من موازين الشريعة الصحيحة:

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة الشرعيّة الصحيحة، فأهل السنة يزنون بها جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، فما وافقها ووُجِد له دليل منها علموا أنه حق وقبلوه، وما خالفَها علموا بطلانه وردّوه أيّاً كان من أتى به[٢].

٤- الإجماع أصل يُردّ به على المخالفين للسنة والخارجين عن الحق:

من مقتضيات كون الإجماع حجة - كما سبق -: عدم جواز مخالفته والخروج عنه، وأن ذلك ضلال عن الهدى ومخالفة للحق، وأن من أتى بشيءٍ ادّعى أنه من الدين فإنه يُطالب بالدليل على قوله من الكتاب أو السنة أو الإجماع، فإن أتى به وإلا كان ذلك دليلاً على بطلان ما أتى به.

ولذلك؛ فإن أهل السنة يجعلون الإجماع من الأصول القويّة التي يردّون بها على الباطل وأهله، بل يجعلون مجرد مخالفة الإجماع السابق القديم دليلاً على البطلان:

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية -ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٥) -، وشَرْحَيها: شرح الشيخ محمد خليل هراس ص(٣٥٥)، شرح ابن عثيمين (٢/ ٣٢٧-٣٢٨).

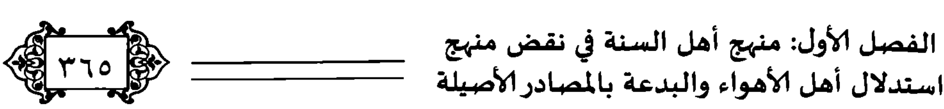
قال الدارمي: « ولكن يكفي من نظر فيما ذكرنا من كتاب الله ﷻ وروينا من هذه الآثار: أن يعلم أن مخالفة هؤلاء للأمة قديما وحديثا، فيقول لهم: وجدنا الله تعالى ورسوله والأمة بعده سموه كلام الله، وزعمتم أنتم أنه خلق الله، فكفى بهذا مخالفة لله ولرسوله وللأمة من بعده، أو ائتوا فيه بكتاب ناطق أو أثر عن رسول الله أو أحد من أهل العلم أنه مخلوق، ولن تأتوا به أبدا، وكيف تأثرون الكفر عن رسول الله وأصحاب رسول الله وأهل الإسلام بعدهم؟، فذهب بعضهم يحتج بتفاسير مقلوبة وبمعان لا أصل لها من كتاب ولا سنة ولا إجماع إلا الكفر يقينا. قلت لبعضهم: دعوا هذه الأغلوطات التي نحن بها أعلم منكم، ولن ينزلكم الله من كتابه بالمنزلة التي يعتمد فيها على تفسيركم أو يقبل فيها شيء من آرائكم، وقد أتيناكم به منصوصا عن الله وعن رسوله وعن الأمة بأجمعها أنه كلام الله حقا، فهاتوا عن أحد منهم منصوصا أنه خلق الله كما ادعيتم، وإلا فأنتم المفارقون لجماعة المسلمين قديما وحديثا، الملحدون في آيات الله، المفترون على الله وعلى كتابه ورسوله، ولن تأتوا عن أحد منهم »[١].

وقال أبو الحسين الملطي: « ويقال لهم أيضا: الإجماع أن هذا القرآن الذي أنزل على محمد رسول الله لم يغيَّر ولم يبدَّل ولم ينسخ منه شيء، فمن أين خالفتم الإجماع وقلتم: إن القرآن غُيِّر وبدِّل ونُسِخ؟، ومن خالف الإجماع ضل »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(١٨٠).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(٢٩).



وقال شيخ الإسلام: « ...فالأئمة المضلون هم الأمراء، والعالم والمجادل هم العلماء، لكن أحدهما صحيح الاعتقاد يَزِلّ، وهو العالم، كما يقع من أئمة الفقهاء أهل السنة والجماعة. والثاني كالمتفلسفة والمتكلمين الذين يجادلون بشبهات القرآن مع أنهم في الحقيقة منسلخون من آيات اللّه، وإنما احتجاجهم به دفعًا للخصم، لا اهتداء به واعتمادًا عليه...؛ فإن السنة والإجماع تدفع شبهته »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

المطلب الأول

منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

١- إنكار إمكان وقوع الإجماع، وإنكار إمكان العلم به، وإنكار حجيته:

يوافق جمهورُ أهلِ الأهواء والبدعة أهلَ السنة في أن الإجماع - في الجملة - حجة.

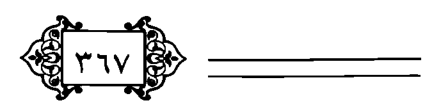
وذهبت طوائف منهم (وهم: النظّام من المعتزلة، وبعض الشيعة) إلى إنكار إمكان وقوع الإجماع، وذهبوا أيضاً إلى إنكار إمكان العلم بوقوعه.

كما ذهبت طوائف منهم (وهم: الخوارج، والإمامية من الشيعة، والنظام من المعتزلة، وبعض المرجئة) إلى إنكار أن يكون الإجماع نفسه حجة شرعية:

أما الخوارج: فقالوا: إن إجماع الصحابة حجة قبل حدوث الفرقة، وأما بعدها فقالوا: الحجة في إجماع طائفتهم هم [أي: الخوارج] لا غير؛ لأن العبرة بقول المؤمنين، ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم.

وأما الإمامية الرافضة: فالمعتبر عندهم قول الإمام المعصوم دون الأمة، وقالوا: إن المسلمين إذا أجمعوا على حكم وجب المصير إليه لأن فيهم من قوله حجة وهو الإمام، والإجماع نفسه عندهم ليس بحجة ولكن فيه حجة.

وأما النظام المعتزلي: فيسوي بين قول جميع الأمة وبين قول آحادها في جواز الخطأ على الجميع، ولا يرى في الإجماع حجة، وإنما الحجة في مستنده



إن ظهر لنا، وإن لم يظهر لم يقدر له دليلا تقوم به الحجة[١].

٢- عدم الاعتداد بإجماع الصحابة والسلف، والخروج عن إجماع أهل العلم:

يشترك أهل الأهواء والبدعة - من اعتدّ منهم بأصل الإجماع (إمكان وقوعه، وإمكان العلم به، وحجيته) ومن خالف في ذلك - في عدم الاعتداد - في أبواب العقائد - بإجماع السلف من الصحابة فمن بعدهم من أهل القرون الفاضلة، وعدم الرضى والاحتجاج به والاحتكام إليه، ويجوِّزون الخروج عنه ومخالفته وعدم اتّباعه، بل ربما استحبوا ذلك أو أوجبوه؛ بدعاوى وشُبَه وضلالات، كقولهم: إن ما كانوا عليه هو الظاهر ولنا الباطن، أو: مذهبهم أسلم ومذهبنا أعلم وأحكم، ونحو ذلك من العبارات، وهذا - بلا شك - هو امتداد لموقفهم من نصوص الوحي (الكتاب والسنة) في عدم تقديرها واتّباعها والتسليم لها والتحاكم إليها، واحتيالٌ منهم للخروج عن إجماعات الصحابة والسلف التي تنقض هواهم وبدعتهم وتبطل مذهبهم وتفنِّد شُبَههم.

---

(١) انظر: التبصرة في أصول الفقه ص(٣٤٩)، اللمع في أصول الفقه ص(٨٧)، البرهان في أصول الفقه (١/ ٤١٨)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٨٦-٤٨٨)، أصول السرخسي (١/ ٢٩٥-٢٩٦)، روضة الناظر ص(١٣١)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١)، المسودة في أصول الفقه ص(٢٨٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٥٢-٢٥٣)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (٢/ ٨٠-٨١)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٤٨٨-٤٩١)، إرشاد الفحول (٢/ ١٩٤-١٩٧).

والخوارج هم أول من نقض الإجماع وفارق الجماعة، فخرجوا عن إجماع الصحابة وأئمة التابعين في وقتهم، واختطّوا لأنفسهم سبيلاً من السبُل المتفرِّقة عن الحق، ثم جعلوا الإجماع المعتبَر هو إجماعهم؛ لأنهم - في زعم أنفسهم - هم الجماعة وأهل الإجماع، ثم عادوا بالنكير على أهل الإجماع - الذين هم أهله حقاً - فحكموا عليهم بالخروج عن الإجماع والجماعة!!.

وهكذا فعلت كل فرقة من فرق أهل الأهواء والبدعة من: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والمعتزلة، والصوفية، وغيرهم.

قال ابن بطة: « ونحن الآن - وبالله التوفيق - نذكر الحجة من سنة رسول الله ما يعين الله على ذكره، فإن الحجة إذا كانت في كتاب الله ﷻ وسنة رسوله فلم يبقَ لمخالفٍ عليهما حجة إلا بالبهت والإصرار على الجحود والإلحاد وإيثار الهوى واتباع أهل الزيغ والعمى، وسنُتْبع السنةَ أيضا بما رُوِي في ذلك عن الصحابة والتابعين وما قالته فقهاء المسلمين ليكون زيادة في بصيرة للمستبصرين، فلقد ضلَّ عبدٌ خالَفَ طريق المصطفى فلم يرضَ بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع أهل دينه، فقد كتب عليه الشقاء »[١].

وقال: « فكل ما قد ذكرته لكم - يا أخواني، رحمكم الله - فاعقلوه وتفهموه ودينوا لله به، فهو ما نزل به الكتاب الناطق وقاله النبي الصادق وأجمع عليه السلف الصالح والأئمة الراشدون من الصحابة والتابعين والعقلاء والحكماء من فقهاء المسلمين، واحذروا مذاهب المشائيم القدرية الذين أزاغ الله قلوبهم

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (١/ ٢٩٤).

فأصمهم وأعمى أبصارهم وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذنهم وقرا...؛ فإن القدري الملعون لا يقول: اللهم اعصمني...، ويجحد القرآن ويعاند الرسول ويخالف إجماع المسلمين »[١].

وقال اللالكائي: « ثم ما قذفوا به المسلمين من التقليد[٢] والحشو، ولو كُشِف لهم عن حقيقة مذاهبهم كانت أصولهم المظلمة وآراؤهم المحدثة وأقاويلهم المنكرة؛ كانت بالتقليد أليق، وبما انتحلوها من الحشو أخلق؛ إذ لا إسناد له في تمذهبه إلى شرع سابق، ولا استناد لما يزعمه إلى قول سلف الأمة باتفاق مخالف أو موافق، إذ فخره على مخالفيه بحذقه واستخراج مذاهبه بعقله وفكره من الدقائق، وأنه لم يسبقه إلى بدعته إلا منافق مارق أو معاند للشريعة مشاقق، فليس بحقيقٍ من هذه أصوله أن يعيب على من تقلَّدَ كتاب الله وسنة رسوله واقتدى بهما وأذعن لهما واستسلم لأحكامهما ولم يعترض عليهما بظن أو تخرُّص واستحالة - أن يطعن عليه؛ لأن بإجماع المسلمين أنه على طريق الحق أقوم، وإلى سبل الرشاد أهدى وأعلم، وبنور الاتباع أسعد، ومن ظلمة الابتداع وتكلف الاختراع أبعد وأسلم؛ من الذي لا يمكنه التمسك بكتاب الله إلا متأوِّلا، ولا الاعتصام بسنة رسول الله ﷺ إلا منكرا أو متعجبا، ولا الانتساب إلى الصحابة والتابعين والسلف الصالحين إلا متمسخرا مستهزيا »[٣].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (٢/ ٢٨٦).

(٢) وهذه هي الدعوى نفسها التي ذكرها الدارمي عن المريسي في ردّ إجماع الصحابة والسلف، وهي أن اتّباعهم في إجماعهم تقليد!!.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣-١٤).

وقال يحيى بن أبي الخير العمراني: « فالقائلون بهذا الأصل [يعني: الإجماع] هم أهل السنة الذين أَفْنَوا أعمارهم بحصر أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين وأئمة الأعصار، كلما ذهب قَرْنٌ أيَّد الله الذين بعدهم بقومٍ على صفتهم بذلك.

والمعتزلة والقدرية من هذا بمعزل لوجهين:

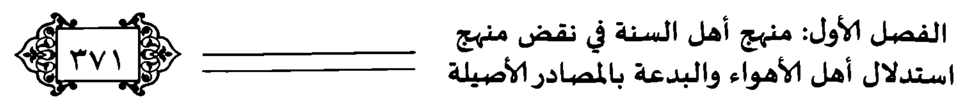
أحدهما: أنه لا يُعتبَر إلا إجماع الفقهاء، والفقه هو: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد، ولا يُعتَدّ بخلاف أهل الكلام الذين لا معرفة لهم إلا بالجواهر والأجسام والأعراض، وهذا علم القدرية، ولا يُنقَل ذلك عن الصحابة والتابعين.

الثاني: أن أول عصر العلماء هم الصحابة ﭫ، وهم يطعنون عليهم على ما مضى، فكيف يسوغ لهم النقل عنهم؟ »(١).

ومخالفة أهل الأهواء والبدعة للإجماع المعتدّ به ولأهله لا يقف عند حدّ مخالفة الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ إنهم يشتركون جميعاً في مخالفة إجماع أهل العلم في كل فنٍّ أو علمٍ - كالحديث واللغة والأصول والتفسير وغيرها - إذا كان في إجماع أولئك ما ينقض قولهم ومذهبهم أو يخالفه أو يردّه.

---

(١) الانتصار في الردّ على المعتزلة القدرية الأشرار (١/ ١١٥).



قال الدارمي: « والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك، وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يُدرَى من هم!، وعن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها »[1].

وقال ابن عبد الهادي[2]: « أما بعد، فإني وقفت على الكتاب الذي ألفه بعض قضاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية في مسألة شد الرحال وإعمال المُطِيِّ إلى القبور، وذكر أنه كان قد سماه: شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة، ثم زعم أنه اختار أن يسميه: شفاء السقام في زيارة خير الأنام، فوجدت كتابه مشتملاً على تصحيح الأحاديث المضعَّفة والموضوعة، وتقوية الآثار الواهية والمكذوبة، وعلى تضعيف الأحاديث الصحيحة الثابتة والآثار القوية المقبولة، وتحريفها عن مواضعها وصرفها عن ظاهرها بالتأويلات المستنكرة المردودة. ورأيت مؤلف هذا الكتاب المذكور رجلاً مماريًا معجباً برأيه متبعاً لهواه، ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٤٣-٦٤٤).

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الحنبلي، شمس الدين، الإمام العالم العلاّمة الناقد البارع في فنون العلم، ولد سنة (٧٠٥هـ)، حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وتفنّن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير والأصلين والتاريخ والقراءات، وكان حافظاً جيداً لأسماء الرجال وطرق الحديث، عارفاً بالجرح والتعديل، بصيراً بعلل الحديث، مستقيماً على طريقة السلف واتباع الكتاب والسنة، توفي سنة (٧٤٤هـ) وهو دون الأربعين. انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٢١٠).

الشاذة والآراء الساقطة، صائراً في أشياء مما يعتمده إلى الشبه المخيلة والحجج الداحضة، وربما خرق الإجماع في مواضع لم يسبق إليها ولم يوافقه أحد من الأئمة عليها »(١).

وفي المقابِل: فإن أهل الأهواء والبدعة يقدِّمون أقوال أفراد طائفتهم وفرقتهم على إجماع الجمّ الغفير من السلف وأهل العلم!، وهذا من أعظم ما يظهر به جهلهم واتّباعهم الهوى وضلالهم وخذلان الله إياهم.

قال الدارمي: « واحتج المعارض أيضا في دفع آثار رسول الله وتقليد رواتها من العلماء بحكاية حكاها عن بشر بن غياث المريسي...، وافتخر المعارض بسؤال بشر عن هذا كأنه سأل عنها الحسن وابن سيرين!، ولا يعلم أنه إنما سأل عنها جهميا جاهلا بالكتاب والسنة مخالفا للإجماع، إن أخطأ فعليه خطؤه، وإن أصاب لم يُلتَفت لإصابته؛ لأنه المأبون في دين الله، المتهم على كتاب الله، الطاعن في سنة رسول الله، وكيف تستفتي المريسيَّ وقد رويتَ عن أبي يوسف أنه هَمَّ بأخذه وتنكيله في هذه الضلالات حتى فَرَّ منه إلى البصرة؟! »(٢).

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(١٨-١٩).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ٦٦٣-٦٦٤).

٣- ليس عندهم إجماعٌ مطلقاً على جميع بدعهم وضلالاتهم، ولا يمكن أن يجدوه:

مما تظهر به منزلة الإجماع وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة: أنهم في جميع ما خرجوا به عن السنة والجماعة ليس لهم فيه دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع سابق، وهذا يُبرِز عدمَ اهتمامهم به والتفاتِهم إليه وحرصِهم عليه، كما يدلّ على أن إقرار من أقرَّ منهم بالإجماع وحجيته ليس هو الإقرار النافع الصادق.

قال الدارمي: « ...فلا بد لكم من أن تأتوا ببرهان بَيِّنٍ على دعواكم من: كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع من المسلمين، ولن تأتوا بشيء منه أبدا »[1].

وقال: « وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات [يعني: في نزول الله كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر] ولم نفتعلها، بل رويناها عن الأئمة الهادية الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم يتنافسون فيها ويتزينون بروايتها ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتموها كما رويناها - إن شاء الله -، فائتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا؛ حتى يكون بعض ما تأتون به ضِدًّا لبعض ما أتيناكم به، وإلا لِمَ يُدفَع إجماعُ الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصاً بلا ضِدًّ منصوصٍ من قولهم أو من قول نظرائهم؟!، ولِمَ يُدفَع شيءٌ بلا شيء؟!؛ لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحداً منها شيء إلا أن تأتوا فيها بأثر

---

(١) الرد على الجهمية ص(٤٢).

ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبدا »[١].

وقال ابن بطة: « لما رأيت ما قد عمَّ الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه، من فظائع الأهواء وقذائع الآراء، وتحريف سنتهم وتبديل دينهم، حتى صار ذلك سبباً لفرقتهم، وفتح باب البلية والعمى على أفئدتهم، وتشتيت ألفتهم، وتفريق جماعتهم، فنبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتخذوا الجُهّال والضُلال أرباباً في أمورهم، من بعد ما جاءهم العلم من ربهم، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشهادات عليها بالظنون، واحتجوا بالبهتان فيما ينتحلون، وقلّدوا في دينهم الذين لا يعلمون، فيما لا برهان لهم به في الكتاب ولا حجة عندهم فيه من الإجماع...، جمعتُ في هذا الكتاب طرفا مما سمعناه، وجُمَلاً مما نقلناه، عن أئمة الدين وأعلام المسلمين، مما نقلوه لنا عن رسول رب العالمين، مما حض عليه من اتبعه من المؤمنين، وما أمر به من التمسك بستنه وسلوك طريقته والاقتداء بهديه والاقتفاء لأثره »[٢].

---

(١) الرد على الجهمية ص(٩٧).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ص(١٠٠).

المطلب الثاني

منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

ادّعاء إجماع غير صحيح

الكتاب والسنة والإجماع هي الأصول الثلاثة لأهل الإسلام، وهي الحجة في الاعتقاد والعمل والقبول والاستدلال، لكن الاستدلال بها لا يكون استدلالاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا كان جارياً وفق قواعد الاستدلال الصحيحة وضوابطها، فالاستدلال بآيات الكتاب وأحاديث السنة يُشترَط له:

١- أن يكون الاستدلال بها وفق المعاني الصحيحة التي دلّت عليها مما بيّنته الآياتُ والأحاديثُ الأخرى في الكتابِ والسنةِ وتفاسيرُ الصحابةِ وأهلِ العلمِ ولغةُ العرب.

٢- إضافة إلى أن تكون أحاديث السنة المُستَدَلّ بها ثابتة مقبولة (صحيحةً أو حسنة).

وهذا الأمران يُشترَطان - أيضاً - في الاستدلال بالإجماع، فالإجماع المُستَدَلّ به لا بد أن يتوفّر فيه شروط، منها:

١- أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله[١].

---

(١) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

٢- أن يكون أهل الإجماع هم من يُعتدُّ بهم في انعقاده[١].

٣- أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه[٢].

٤- أن يُستَدَلّ به على وجهه[٣].

فمن شروط الاستدلال بالإجماع: أن يكون الإجماع صحيحاً ثابتاً في أصله، فلا يكون هناك خلاف مُعتبَرٌ في المسألة المُدَّعى وجود الإجماع فيها؛ إذ لو وُجِد فيها خلاف معتبر لم يكن ثمة إجماعٌ في تلك المسألة أصلاً، وكانت دعوى الإجماع مردودة، والإجماعُ المدَّعى باطلاً، وحال من استدلّ به كحال من استدل بالحديث الضعيف والواهي والموضوع.

ومن شروطه أيضاً: أن يُستَدَلّ بالإجماع على وجهه، وفي المسألة التي انعقد الإجماع عليها، وأما أن يُستَدَلّ بإجماعٍ صحيحٍ على غير ما يدلّ عليه أو غير ما يتناوله من المسائل؛ فهو استدلال غير صحيح، وهو مردودٌ على صاحبه؛ لأنه استدل بدليلٍ على غير ما لا يدلّ عليه، وحاله في ذلك كحال من استدل بالآية القرآنية والحديث النبوي على ما لا يدلّ عليه من المعاني والمسائل.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم إما أن يستدلّوا بإجماعٍ لم يَرِد، أو إجماعٍ لم يثبت، أو بإجماعٍ صحيحٍ على غير وجهه.

---

(١) وهذا ما سأتناوله في المسلكين الثالث والرابع.

(٢) وهذا ما سأتناوله في المسلك الثاني.

(٣) وهذا ما سأتناوله في هذا المسلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكثير من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه - وهو معنى فاسد - ويجعلون ذلك يعارض العقل، وقد بينا في مصنف مفرد درء تعارض العقل والنقل، وذكرنا فيه عامة ما يذكرون من العقليات في معارضة الكتاب والسنة، وبيّنّا أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ما سُمِّي معقولاً: فاسداً، وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع، أو أن يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه: إما حديث موضوع، وإما فهم فاسد من نص لا يدل عليه، وإما نقل إجماع باطل »[1].

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأسباب، منها:

١- أنهم لا يعتدّون بإجماع الصحابة والسلف، فأفضى بهم ذلك إلى عدم العناية به اطّلاعاً وطلباً واقتداءً، ومن المعلوم أن إجماعات الصحابة والسلف في أبواب الاعتقاد مشهورة مدَوَّنة، وكان من آثار ذلك: أن أحدثوا من عند أنفسهم إجماعات ليس لهم فيها سلف.

٢- أنهم ليسوا من أهل العناية بالإجماع أصلاً؛ لأن عمدتهم ليست عليه، وإنما على أصولهم ومذاهبهم وقواعدهم؛ ولذلك فأكثر ما ينقلونه من الإجماع يكون فيه كذبٌ أو خطأٌ في النقل أو الاستدلال، قال شيخ الإسلام: « إنما يُقبَل قولُ من يدعي أن غيره يخالف الإجماع إذا كان ممن يعرف الإجماع والنزاع، وهذا يحتاج إلى علم عظيم يظهر به ذلك، لا يكون مثل هذا المعترض الذي لا يعرف نفس المذهب الذي انتسب إليه ولا ما قال أصحابه في مثل هذه

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٤١-٤٤٢).

المسألة التي قد افترى فيها وصنف فيها!، فكيف يَعرِف مثلُ هذا إجماعَ علماء المسلمين مع قصوره وتقصيره في النقل والاستدلال؟! »[١].

٣- أن جميع الأدلة الصحيحة - نقلاً واستدلالاً - من الكتاب والسنة والإجماع هي بخلاف مذهبهم وقولهم، فأرادوا تقوية مذهبهم ودفع الشناعة عن أنفسهم وإيهام الناس بتلك الإجماعات الباطلة ثبوتاً أو استدلالاً[٢].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع بادّعاء إجماعٍ غير صحيح:

١- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة[٣].

٢- ادّعاء الإجماع على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة[٤].

---

(١) الرد على الأخنائي (١/ ١٩٤-١٩٥).

(٢) قال ابن قدامة في روضة الناظر ص(١٣١): « والإجماع حجة قاطعة عند الجمهور، وقال النظام: ليس بحجة، وقال: والإجماع: كل قول قامت حجته » ثم عقّب على قول النظام بقوله: « ليدفع عن نفسه شناعة قوله ».

(٣) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٥٩-٦٠).

(٤) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٦-٩٧).

٣- ادّعاء الإجماع على حياته في قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية التوسُّل والاستشفاع به عند قبره(١).

٤- ادّعاء الإجماع على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام، للتوصُّل بذلك إلى عصمة المسلم وإن أتى بأفعال الشرك والكفر - التي يسمّونها زيارة للقبور وتوسُّلاً واستشفاعاً بالمقبور -(٢).

٥- ادّعاء الإجماع على أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ وطلب الشفاعة منه بعد موته: جائز(٣).

٦- ادّعاء الإجماع على جواز شد الرحال القبور(٤).

٧- ادّعاء الإجماع على أن المرتد إذا كانت ردته بالشرك فإن توبته بالشهادتين - أي: دون اشتراط إقلاعه عن الشرك وتوبته منه -(٥).

٨- الاستدلال بالإجماع المعلوم من الدين بالضرورة على وجوب تعظيم النبي ﷺ، على ما يقوم به أهل الأهواء والبدعة من الغلو فيه ﷺ(٦).

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية ص(٨١-٨٢).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٦-٣٥٠).

(٣) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٣-٣٥٤)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص(١٥٥-١٥٨).

(٤) انظر: كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأفهام ص(٢٤٣-٢٤٤).

(٥) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٦) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص(٩٩).

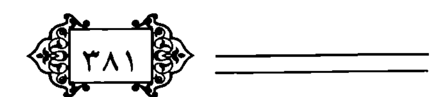
٩- الاستدلال بالإجماع على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله[1].

١٠- الاستدلال بالإجماع على نفي النقص عن الله تبارك وتعالى، على نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله بدعوى أن إثباتها يستلزم إثبات النقص في حقه سبحانه[2].

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٣٥١-٣٥٣).

(٢) انظر: شفاء العليل ص(٢٠٦-٢٠٧).



المسلك الثاني

نسبة الإجماع إلى أهل السنة، والواقع على خلافه

من الشروط الواجب توفُّرها في إثبات الإجماع: أن تصحّ نسبته إلى من نُسِب إليه، فيكون الإجماع ثابتاً عن الطائفة التي نُسِب إليها.

فلا يصحُّ أن يُنسَب إلى أيّ طائفةٍ في أيّ بابٍ - كأهل الحديث والفقه والتفسير، وأهل السنة والحق، فضلاً عن: أهل الإسلام - أنها أجمعت على أمرٍ إلا إذا كان ذلك الإجماع ثابتاً عنهم، وأما أن يُنسَب إليهم ما لم يجمعوا عليه في مسألةٍ ما فهو من الكذب والغش أو الخطأ، فكيف إذا أُضيف إلى ذلك أن يكون إجماعهم في تلك المسألة عينها منعقداً على خلاف ذلك الإجماع المحكيّ عنهم وضدّه؟!.

وهذا هو مسلك أهل السنة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم ينسبون إجماعاتٍ إلى طوائف من أهل العلم والسنة على مسألة ما، ويكون إجماع أولئك منعقداً على خلاف ما نقله هؤلاء عنهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « إن دعوى الإجماع من علم الخاصة الذي لا يمكن الجزم فيه بأقوال العلماء، إنما معناها عدم العلم بالمنازع، ليس معناه الجزم بنفي المنازع، فإن ذلك قول بلا علم؛ ولهذا رد الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما على من ادعاها بهذا المعنى، وبسط الشافعي في ذلك القول، وأحمد كان يقول هذا كثيرا، ويقول: « من ادعى الإجماع فقد كذب، وما يدريه

أن الناس لم يختلفوا، ولكن يقول: لا أعلم مخالفا »، وأبو ثور قال: « إن الذي يذكر من الإجماع معناه: أنا لا نعلم منازعا ». ثم لا يعرف من ادعى الإجماع في هذه الأمور إلا وقد وجد في بعض ما يذكره من الإجماعات نزاعا لم يطلع عليه...، فإذا كان هذا في ادعاء العلماء الأكابر فكيف بما يدعيه هذا المعترض من الإجماع؟، وهو من جنس ادعائه الإجماع في هذه المسألة المتنازع فيها وهو السفر إلى غير المساجد الثلاثة، فجعل السفر لمجرد زيارة القبور أمرا مجمعا عليه، وأن من قال بخلاف ذلك فهو تنقَّصَ الأنبياء وجاهرهم بالعداوة، والإجماع من علماء المسلمين إنما هو على خلاف ما ظنه هو وأمثاله ممن يتحكمون في الدين بلا علم، فإنهم مجمعون على أن قول رسول الله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد »[(١)] متناول لشد الرحال لزيارة القبور...، فمن قال: إنه يستحب شد الرحال إلى غير الثلاثة كزيارة القبور فهذا هو الذي خالف الإجماع بلا ريب مع مخالفته للرسول ﷺ...، ومن قال: إن السفر إلى غير الثلاثة كزيارة القبور مستحب فقد خالف الرسول ﷺ وخالف علماء أمته، وأما السفر إلى مسجده ﷺ فهو سفر إلى أحد المساجد الثلاثة، ليس مما نهى عنه، وإذا فعل في مسجده ما شرع من الزيارة الشرعية وصلى عليه وسلم كما أمر الله وعلم فهو محسن في هذه الزيارة، كما كان محسنا في شد الرحل إلى مسجده، وهذا هو الذي أجمع عليه المسلمون أيضا كما أجمعوا أنه لا تشد الرحال لمجرد زيارة القبور، فذاك الإجماع على شدها إلى مسجده وزيارته الشرعية حق، وهذا الإجماع على أنه لا يستحب شد الرحال

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٣٩٨) رقم (١١٣٢)، ومسلم (٢/ ١٠١٤) رقم (١٣٩٧).

إلى غير الثلاثة حق، وكلا الإجماعين معه نص عن الرسول ﷺ، والعالم من اتبع هذا وهذا، وليس هو من ترك النص والإجماع من أحد الجانبين وتمسك في الجانب الآخر بألفاظ مجملة يظن الإجماع على ما فهمه منها ولم تجمع الأمة على ما فهمه، بل ما فهمه قد يكون مجمعا على تحريمه، كمن يفهم من الزيارة الحج إليهم ودعاءهم من دون الله، فهذا مجمع على تحريمه، والله أعلم »[1].

ومن نماذج ما استدلّ به أهل الأهواء والبدعة من الإجماع الذي نسبوه إلى طائفةٍ والواقع على خلافه:

١- نسبتهم إلى الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام الإجماعَ على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، وإن ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله -[2].

٢- نسبتهم إلى أهل المذاهب الأربعةِ الاتفاقَ في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلا لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق والخلفاء الراشدين، بأن يخرجها في أصنافها الثمانية أو ما وجد منها، ومن لم يفعل ذلك فنصُّوا على تحريم قبضه لها، فضلاً عن أن يقاتل عليها.

(١) الرد على الأخنائي ص(١٩٥-١٩٧).

(٢) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

يريدون التوصّل بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً[١].

٣- نسبتهم إلى علماء الإسلام الإجماع على مشروعية شدِّ الرحال لزيارة القبور[٢].

---

(١) انظر: مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٥٤٠، ٥٥١).

(٢) انظر: الرد على الأخنائي ص: (١٩١، ١٩٥-١٩٧).

المسلك الثالث

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع من لا يعتدّ به

لا يصحّ الإجماع ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا وقع من أهله الذين يُعتدّ بهم في انعقاده، وأهل الإجماع المعتبر بإطلاق هم: الخاصة من أهل العلم وعلماء العصر من أهل الاجتهاد والمفتون المجتهدون، وأهل الإجماع المعتبر في فنون العلم هم: أهل ذلك الفن العارفون به في ذلك العصر دون من عداهم، فالمعتبر في الإجماع في الصحة والضعف والتواتر ونحو ذلك: قول جميع المحدِّثين، وفي المسائل الفقهية: قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية: قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية: قول جميع النحويين... وهلم جرا.

فليس من أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق - الذين ينعقد الإجماع بهم: العوامّ، والجُهّال، والصبيان، والمجانين، والمقلِّدة، وأهل الضلال والزيغ والفتنة - فضلاً عن أهل الشرك والخرافة -، ومن جمع طرفاً من العلم ولم يبلغ بسببه درجة أهل الاجتهاد بعامة أو في فنٍّ من الفنون - بخاصة -. وليس من أهل الإجماع المعتبر في فنون العلم: من يعرف من العلم - وإن كان من أهل الاجتهاد والتبحُّر فيه - ما لا أثر له في معرفة أدلة وأحكام وتفاصيل العلم الآخر، فإن كل أحد عامي بالنسبة إلى ما لم يحصِّل علمَه وإن حصل علما سواه، فلا عبرة في الإجماع على الأحكام بأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب - إذ لا يعرفون طرق الأحكام ودلائل الفقه، وإن عرفوا بعضها لا يعرفون جميعها -، ولا عبرة فيما يصح من الأخبار وما لا يصح

بمن لم يكن من أهل هذا الشأن، وعلى الجملة: من لم يكن من أهل الإجماع المعتبر في فنٍّ من الفنون وكان ممن لا يستقلّ بنفسه فيه فإنه لا عبرة بقوله في الإجماع في ذلك الفن لا وفاقاً ولا خلافاً، وإنما يجب عليه أن يسلم لأهل الإجماع المعتبر في ذلك الفن إذا أجمعوا على أيّ مسألة من مسائله، إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فعلى كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم[1].

فمسلك أهل السنة: هو مراعاة هذه الشروط والضوابط في الإجماع، فالإجماع الذي يعتدّون به ويوجبون اتباعه ويحرِّمون مخالفته وينقلونه ويستدلون به هو الإجماع الثابت عن أهله الذين ينعقد بهم، سواء كان ذلك إجماعاً مطلقاً أو في بابٍ من أبواب العلم والدين.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم كثيراً ما يدّعون الإجماع على مسائل توافق آراءهم وأهواءهم وبدعهم، ثم يظهر - من أول وهلة، أو عند النظر والتحقيق - أنهم نسبوا الإجماع إلى غير أهله من: العوامّ والجهال وجمهور الناس ومن لا فقه عنده ولا دراية وليس من أهل الاجتهاد والتمكّن من العلم بعامة أو في تلك المسألة وبابِها بخاصة.

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ٤٢٤-٤٢٧)، قواطع الأدلة (١/ ٤٧٩-٤٨٢)، روضة الناظر ص(١٣٥-١٣٨)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٢١٠-٢١٣)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٥١)، الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٣٨٣-٢٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٥٠٩-٥١٢)، إرشاد الفحول ص(٢٣٣)، محبة الرسول بين الاتباع والابتداع ص(٣١٢-٣١٣).

قال إسحاق بن راهويه(١): « لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه ترك الجماعة »(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فلا دين إلا ما شرعه الله ورسوله، كما أنه لا حرام إلا ما حرمه، ومن ذهب إلى الاستغاثة بالموتى فقد شرع له ديناً لم يؤذن له به، وليس معه في الاستغاثة بهم سوى فعل بعض المتأخرين وكلامهم ممن ليس هو معدود من أهل الإجماع والاختلاف، فليس معه تقليد المقلدين ولا اجتهاد المجتهدين، ومن ابتدع بدعة في الدين بدون اجتهاد أهل الاجتهاد أو التقليد لأهل الاجتهاد كان من أهل الضلال والغي لا من أهل الهدى والرشاد »(٣).

وقال ابن القيم: « فمسخ المختلفون الذين جعلوا السواد الأعظم والحجة والجماعة هم الجمهور، وجعلوهم عيارا على السنة، وجعلوا السنة بدعة والمعروف منكرا؛ لقلة أهله وتفردهم في الأعصار والأمصار، وقالوا: من شذ شذ الله به في النار. وما عرف المختلفون أن الشاذ ما خالف الحق وإن

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي الحنظلي المروزي، ابن راهويه، أبو يعقوب، الإمام الكبير، شيخ المشرق في وقته، سيد الحفاظ، ولد سنة (١٦١هـ)، كان إماماً في الحفظ والحديث والتفسير والفقه، من أئمة الاجتهاد، قال الإمام أحمد: « لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيرا »، توفي سنة (٢٣٨هـ). انظر: السير (١١/ ٣٥٨-٣٨٣).

(٢) حلية الأولياء (٩/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٣) الرد على البكري (١/ ١١١-١١٢).

كان الناس كلهم عليه إلا واحدا منهم، فهم الشاذون، وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرا يسيرا، فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة »(١).

وقال ابن عبدالهادي: « وليس مع عباد القبور من الإجماع إلا ما رأوا عليه العوام والطغام في الأعصار التي قل فيها العلم والدين، وضعفت فيها السنن، وصار المعروف فيها منكراً والمنكر معروفاً، من: اتخاذ القبر عيداً، والحج إليه واتخاذه منسكاً للوقوف والدعاء كما يفعل عند موقف الحج بعرفة ومزدلفة وعند الجمرات وحول الكعبة، ولا ريب أن هذا وأمثاله في قلوب عباد القبور لا ينكرونه ولا ينهون عنه، بل يدعون إليه ويرغبون فيه، ويحضون عليه، ظانين أنه من تعظيم الرسول ﷺ والقيام بحقوقه، وأن من لم يوافقهم على ذلك وخالفهم فيه فهو منتقص تارك للتعظيم الواجب، وهذا قلب لدين الإسلام وتغيير له »(٢).

وقال الشاطبي: « فعلى هذا...: يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم، ومقتدون بهم »(٣).

---

(١) إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣).

(٣) الاعتصام (٢/ ٧٧١).

وذكر أن العامة لو: « تمالؤوا على مخالفة العلماء فيما حَدّوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمة؛ لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن العلماء هم المفارقون للجماعة والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هم المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم »(١).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: « وأما استدلالك بالأحاديث التي فيها إجماع الأمة والسواد الأعظم... وأمثال هذا؛ فهذا أيضا من أعظم ما تلبس به على الجهال، وليس هذا معنى الأحاديث بإجماع أهل العلم كلهم؛ فإن النبي ﷺ أخبر أن الإسلام سيعود غريبا، فكيف يأمرنا باتباع غالب الناس؟...، وأحاديث عظيمة كثيرة يبين ﷺ أن الباطل يصير أكثر من الحق، وأن الدين يصير غريبا، ولو لم يكن في ذلك إلا قوله ﷺ: « ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة » هل بعد هذا البيان بيان؟ ويلك! كيف تأمر بعد هذا باتباع أكثر الناس؟... ونحن نذكر كلام أهل العلم في معنى تلك الأحاديث ليتبين الجهال الذين موهت عليهم. قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين... فأورد كلامه السابق ذكره قريبا، ثم قال: « هذا كلام الصحابة في تفسير السواد الأعظم، وكلام التابعين، وكلام السلف، وكلام المتأخرين... »(٢).

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٧٦).

(٢) مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧).

ومن نماذج ما ادّعاه أهل الأهواء والبدعة من الإجماع - وهو في حقيقته منسوب إلى من ليس من أهل الإجماع ولا ينعقد الإجماع بموافقته ولا بمخالفته -:

١ - ادّعاء إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين التوسُّل البدعي المحرم(١).

٢ - ادّعاء الإجماع على جواز اللجوء إلى أهل القبور في الرغبات والرهبات والطلبات، وطلب تفريج الكربات وإغاثة اللهفات منهم، وصرف الدعاء والحب والتعظيم والخوف والرجاء والتوكل والإنابة والاستغاثة والذبح والنذر والالتجاء وسائر أنواع العبادة لهم(٢).

٣ - ادّعاء الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين(٣).

---

(١) انظر: الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٢-١٧٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٥٨-٣٦٧)، كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس على قلب داود بن جرجيس ص: (٣٥١-٣٥٧).

المسلك الرابع

ادّعاء الإجماع، والمقصود إجماع طائفة صاحب الشبهة

تقدم في المسلك السابق بيان أن الإجماع لا يصحّ ولا ينعقد ولا تصح دعواه إلا إذا كان انعقاده من أهل الإجماع، وإلا كان إجماعاً باطلاً غير صحيح ولا معتَدٍّ به.

كما سبق بيان صفة أهل الإجماع وأنهم أهل العلم والاجتهاد مطلقاً أو في فنٍّ من فنون العلم، وأن من لم يكن كذلك لم يكن من أهل الإجماع، ولا عبرة به في انعقاده، ولا قيمة لمخالفته.

وإذ كان المقام هنا مقام اعتقاد - بالدرجة الأولى -: فإن أهل الإجماع المعتبر - بإطلاق، وفي أبواب الاعتقاد - هم: صحابة رسول الله ﷺ ومن تبعهم من أهل القرون الثلاثة الفاضلة ومن سار على نهجهم من أئمة العلم والهدى من الفرقةِ الناجيةِ المنصورةِ أهلِ السنةِ والحق إلى قيام الساعة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعُهم حجةً على من كان في زمنهم أو جاء بعدهم، واتباعُهم واجباً، ولزومُ إجماعهم من لزوم الدين والسنة والجماعة، وتكون مخالفتهم خروجاً عن الإجماع والسنة والجماعة إلى سُبُل الضلال والبدعة والهوى والفُرقَة.

ومسلك أهل السنة هنا: هو أنهم لا يحتجون في أبواب الاعتقاد إلا بإجماعٍ هذه صفة أهله، ولا يعتدّون بمن خرج عنه مهما كثُر عددهم واشتهر قولهم[1].

وأما أهل الأهواء والبدعة: فهم يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم، دون اعتبارٍ لموافقتهم للصحابة والسلف وأهل السنة الراسخين في العلم، ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته، والأدهى من ذلك أنهم لا يُفصِحون في أحيانٍ كثيرة عن كون الإجماع الذي يدّعونه هو في واقع الأمر إجماع فرقتهم وطائفتهم!.

وإنما سلك أهل الأهواء والبدعة هذا المسلك لأنهم يرَون أن طائفتهم وفرقتهم هي أهل الحق والجماعة والإجماع، دون غيرهم من أهل الإسلام من الصحابة فمن بعدهم من أهل العلم والهدى!.

قال أبو الحسين الملطي: « وأيضا فتأويلك القرآن على غير تأويله، وقولك فيه برأيك الفقير، ومخالفتك للسلف، وخروجك من العلم ورجوعك إلى الجهل الذي هو أولى بك...، فأنت ضال مضل، تركت السواد الأعظم، وتركت الطريق الواضحة »[2].

---

(١) انظر: شرح السنة للبربهاري ص(٦٥) فقرة(٣) وَ ص(٦٦) فقرة(٥)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٢-٤٣٣)، منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩)، إعلام الموقعين (٣/ ٣٩٧-٣٩٨)، إغاثة اللهفان (١/ ٧٠)، الاعتصام (٢/ ٧٥٩، ٧٧١، ٧٧٦)، مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب (١/ ٢٣٥-٢٣٧)، نيل الأوطار (٣/ ٣٨٣-٣٨٤)، التحف في مذاهب السلف ص(٦٢)، الدين الخالص (٣/ ٤٤، ٧٢)، مرعاة المفاتيح (١/ ٢٧٤، ٢٧٨).

(٢) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص(١٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية...، وكل ما ذكرته في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد لفظه ومعناه، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر ذلك »(١).

وقال: « فإذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة، كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة، فالسنة ما كان ﷺ هو وأصحابه عليه في عهده مما أمرهم به أو أقرهم عليه، أو فعله هو، والجماعة هم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعا »(٢).

ومن نماذج ادّعاء أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ، وهو في الواقع إجماع فرقتهم وطائفتهم:

١- دعوى إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً(٣).

٢- دعوى إجماع أهل السنة على وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧٩).

(٢) منهاج السنة (٣/ ٤٥٦-٤٥٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤، ٣١٥-٣١٦).

(٤) انظر: الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع

المسلك الأول

تقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى أصلاً

كما أنه لا يصح الاستدلال بحديث لم يثبت، ولا بآية أو حديث على غير وجههما؛ فكذلك لا يصح الاستدلال بإجماعٍ غير ثابت أو على غير ما انعقد عليه.

وهذا هو أول ما يسلكه أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، فإنهم ينظرون في الإجماع الذي استدلوا به من جهتين:

الأولى: من جهة ثبوته في نفسه: فإن كان غير ثابتٍ ردّوه على من ادعاه، وأنكروا عليه الاستدلال به، وأثبتوا بالدليل القاطع عدم صحته، وكان ذلك كافياً عندهم في نقض الاستدلال به وإبطاله واجتثاثه من جذوره.

وهذا له طرُق وصُور، منها:

١- نفْي أن يكون ثمة إجماع في تلك المسألة أصلاً.

٢- الاستدلال على عدم صحة الإجماع المدَّعى بأنه لم ينقله أحدٌ من أهل العلم المعتدّ بهم قبل من ادّعاه من أهل الأهواء والبدعة.

٣- إثبات وجود الخلاف القديم المعتبر في تلك المسألة التي ادّعي الإجماع فيها.

٤- إحالة أن يكون ذلك الإجماع صحيحاً؛ لأنه يعارض نصوص الكتاب والسنة الصريحة ويصادمها مصادمة ظاهرة جليّة، ومن المحال أن تعارض الأدلة الصحيحة بعضها بعضاً أو تصادمه.

وإن كان ثابتاً انتقلوا إلى الجهة الثانية.

الثانية: من جهة صحة الاستدلال به على المسألة التي انعقد عليها، فيقرِّرون أن الإجماع - وإن كان في نفسه ثابتاً - فإنه لا يدلّ على ما استُدِلّ به عليه، وهذا يجعل الاستدلال به عليه باطلاً غير صحيح.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالإجماع، بتقرير عدم صحة الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة القبور، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليها للزيارة.

قال السبكي: « وأما الإجماع: فقد حكاه القاضي عياض على ما سبق في الباب الرابع، واعلم أن العلماء مجمعون على أنه يستحب للرجال زيارة القبور، بل قال بعض الظاهرية بوجوبها للحديث المذكور، وممن حكى إجماع المسلمين على الاستحباب أبو زكريا النووي. وقد رأيت في مصنف ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: « لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي »، وهذا - إن صح - يحمل على أن الشعبي لم يبلغه الناسخ مع أن الشعبي لم يصرح بقولٍ له، ومثل هذا لا يقدح، وكذلك رأيت فيه عن إبراهيم قال:

« كانون يكرهون زيارة القبور »، وهذا لم يثبت عندنا، ولم يبيِّن إبراهيم الكراهة عمن؟ ولا كيف هي؟، فقد تكون محمولة على نوع من الزيارة مكروه، ولم أجد شيئاً يمكن أن يتعلق به الخصم غير هذين الأثرين، ومثلهما لا يعارض الأحاديث الصريحة والسنن المستفيضة والمعلومة من سير الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل لو صح عن الشعبي والنخعي التصريح بالكراهة لكان ذلك من الأقوال الشاذة التي لا يجوز اتباعها والتعويل عليها ».

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « ليس في المسألة إجماع؛ لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين - وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل -، قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها، قال ابن بطال في شرح البخاري: كره قوم زيارة القبور؛ لأنه رُوِي عن النبي ﷺ أحاديث في النهي عنها، وقال الشعبي: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابني، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون زيارة القبور، وعن ابن سيرين مثله، قال: وفي المجموعة: قال علي بن زياد: سئل مالك عن زيارة القبور، فقال: كان قد نهى عنها - عليه الصلاة والسلام - ثم أَذِن فيه، فلو فعل ذلك إنسان ولم يقل إلا خيراً لم أرَ بذلك بأساً، وليس من عمل الناس، وروي عنه أنه كان يضعِّف زيارتها. فهذا قول طائفة من السلف، ومالك في القول الذي رخص فيها يقول: ليس من عمل الناس، وفي الآخر ضعفها، فلم يستحبها لا في هذا ولا في هذا. انتهى ما حكاه الشيخ. وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي قد رواه عبد الرزاق في مصنفه أيضاً عنه، فروى الثوري

عن مجالد بن سعيد قال: سمعت الشعبي يقول: لولا أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور لزرت قبر ابنتي، ومجالد من أصحاب الشعبي، وفيه مقال لبعض أهل العلم من قِبَل حفظه، وكأن الشعبي سمع النهي عن زيارة القبور ولم يبلغه الناسخ. وروى عبد الرزاق أيضاً عن معمر عن قتادة أن رسول الله ﷺ قال: « من زار القبور فليس منا » وهذا مرسل من مراسيل قتادة، وهو منسوخ. وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: « كانوا يكرهون زيارة القبور »، وهذا صحيح ثابت إلى إبراهيم، وهو الذي ضعفه المعترض عنه بلا علم، وكثيراً ما يقول إبراهيم النخعي: كانوا يفعلون كذا وكانون يكرهون كذا، والظاهر أنه يريد بهم شيوخه ومن يحمل عنه العلم من أصحاب علي وابن مسعود وغيرهما. والمقصود أن الإجماع المذكور في هذه المسألة غير متحقق، وإن كان قول من خالف الجمهور فيها ضعيفاً، وشيخ الإسلام لم يذهب إلى هذا القول المخالف لقول الجمهور، وإنما حكاه عن غيره من أهل العلم، والله أعلم »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور مشروعة.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص(٣١٤، ٣٢٧-٣٣٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور؛ فإن زيارتها بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

نفْي أن يكون الإجماع المدَّعى صحيحاً وثابتاً؛ وذلك أن المسألة المدَّعى فيها الإجماع (وهي: استحباب زيارة القبور) قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين: فمنهم من كرهها، ومنهم من لم يستحبها - وإن أجازها -، وهذا الخلاف خلاف معتبر، وهو ينقض دعوى الإجماع في هذه المسألة.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماعَ على مشروعية زيارة قبره ﷺ، للتوصُّل بذلك إلى مشروعية شدِّ الرِّحال إليه للزيارة.

قال ابن حجر الهيتمي: « قد نقل جماعةٌ من الأئمةِ حَمَلة الشرع الشريف الذين عليهم المدارُ والمعوَّلُ الإجماعَ »، وادّعى السبكي إجماعَ السلف والخلف على ذلك.

نقض الشبهة:

قال ابن عبد الهادي: « إذا أراد بالسلف: المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان فلا يخفى أن دعوى إجماعهم مجاهرة بالكذب، وقد ذكرنا غير مرة فيما تقدم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة شيء من هذا إلا عن ابن عمر وحده، فإنه ثبت عنه إتيان القبر للسلام عند القدوم من سفر، ولم يصح

هذا عن أحد غيره، ولم يوافقه عليه أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لا من الخلفاء الراشدين ولا من غيرهم. وقد ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن عبيد الله بن عمر أنه قال: « ما نعلم أن أحداً من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك إلا ابن عمر »، وكيف يُنسَب مالك إلى مخالفة إجماع السلف والخلف في هذه المسألة - وهو أعلم أهل زمانه بعمل أهل المدينة قديماً وحديثاً - وهو يشاهد التابعين الذين شهدوا الصحابة وهم جيرة المسجد وأتبع الناس للصحابة ثم يمنع الناذر من إتيان القبر ويخالف إجماع الأمة، وهذا لا يظنه بمالك إلا جاهل كاذب على الصحابة والتابعين وأهل الإجماع، وقد نهى علي ابن الحسين زين العابدين الذي هو أفضل أهل بيته وأعلمهم في وقته ذلك الرجل الذي كان يجيء إلى فرجة كانت عند القبر فيدخل فيها فيدعو، واحتج عليه بما سمعه من أبيه عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تتخذوا قبري عيداً، ولا بيوتكم قبوراً، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم »، وكذلك ابن عمه حسن بن حسن بن علي شيخ أهل بيته كره أن يقصد الرجل القبر للسلام عليه ونحوه عند غير دخول المسجد، ورأى أن ذلك من اتخاذه عيداً، وقال للرجل الذي رآه عند القبر: مالي رأيتك عند القبر؟، فقال: سلمت على النبي ﷺ. فقال: إذا دخلت المسجد فسلم، ثم قال: إن رسول الله ﷺ قال: « لا تتخذوا بيتي عيداً، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، وصلوا عليّ، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم »، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء. وكذلك سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد الأئمة الأعلام وقاضي المدينة في عصر التابعين ذكر عنه ابنه

إبراهيم أنه كان لا يأتي القبر قط، وكان يكره إتيانه. أفيُظَن بهؤلاء السادة الأعلام أنهم خالفوا الإجماع...، فهذا لعمر الله هو الكلام الذي تقشعر منه الجلود »[١].

وقال السهسواني[٢]: « أقول: ليس في المسألة إجماع، لتحقُّق ثبوت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين، وإن كان قوله ضعيفاً من حيث الدليل. قال شيخ الإسلام في أثناء كلامه: مع أن نفس زيارة القبور مختلف في جوازها... » فنقل كلام ابن عبدالهادي المتقدم قبل صفحتين[٣].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن شدَّ الرحال لزيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - بدعة محدثة، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك من الأمور المشروعة، ومما استدلوا به على ذلك: دعواهم الإجماعَ على أن زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ - مشروعة؛ ليستدلوا بذلك على مشروعية شد الرحل لزيارته ﷺ.

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي ص: (٣٤٣-٣٤٤).

(٢) محمد بشير بن محمد بدر الدين، السهسواني، العلامة النحرير، ولد في وسط القرن الثالث عشر الهجري، وتعلم علوم التفسير والحديث والفقه والأصول وقرأ فنون المعقولات والمنقولات المتداولة، كان تذكار السلف الصالحين في الفضائل والكمالات، ومن المجددين للدين، بلغ درجة الاجتهاد المطلق في عصره، وكان وحيد عصره في الاطلاع على مذاهب السلف، توفي سنة (١٣٢٦هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (٣/ ٢٨٠-٢٨٥).

(٣) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان ص: (٥٩-٦٠).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على مشروعية زيارة القبور - ومنها: قبره ﷺ -؛ فإن زيارتها وزيارة قبره - ومنها: قبره ﷺ - بشدِّ الرحل إليها مشروعة أيضاً.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

١- نفْي أن يكون في هذه المسألة إجماع أصلاً عن السلف، بل دعوى الإجماع عنهم في هذه المسألة مجاهرةٌ بالكذب.

٢- أنه لم يثبت ذلك إلا عن ابن عمر رضي الله عنهما وحده، وهو وحده لا يقوم به الإجماع.

٣- أن الصحابي الوحيد الذي ثبت عنه زيارة قبره ﷺ (وهو عبد الله بن عمر) لم يُؤثَر عنه ذلك إلا عند قدومه إلى المدينة من سفر، وهذا بخلاف ما يذهب إليه من ادّعى الإجماع من استحباب زيارة القبر مطلقاً وفي كل الأوقات ولو بشدّ الرحال، فالاستدلال بفعل ابن عمر أيضاً غير صحيح.

٤- أن الصحابة جميعهم خالفوا ابن عمر فلم يوافقوه على فعله لا قولاً ولا فعلاً، وكذلك الحال مع أعيان التابعين وتابعيهم من أهل العلم الراسخين المشهود لهم.

٥- أن جماعةً من أعيان السلف ثبت عنهم خلاف الإجماع المدَّعى بخصوص إتيان قبره ﷺ لزيارته، فقد ثبت عنهم أنهم أنكروا على من فعل ذلك، ونهَوه عنه.

٦- أن مسألة استحباب زيارة القبور عامة - ومنها قبره ﷺ - قد ثبت الخلاف فيها عن بعض المجتهدين المعتَبرين من أئمة التابعين، فلا تصح حكاية الإجماع فيها.

النموذج الثالث:

الشبهة:

استدل أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله، على عصمة من كان يشهد بهما وهو يصرف أنواع العبادة لغير الله، ونقلوا الإجماع المذكور عن ابن القيم في قوله: « أجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال: لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فقد دخل في الإسلام ».

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « فأقول: هذا حق إذا صدر من الكافر الأصلي، ولكن إذا أتى بناقض من نواقض الإسلام كفر ولو أقرَّ بالشهادتين، وكذلك من عمل بجميع الأركان ممن وُلِد في الإسلام، لكنه مع ذلك قد جحد شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ وابتدع في الإسلام بدعة تخرجه منه كفر.

وابن القيم الذي حكيتَ عنه إجماع المسلمين على أن من أقر بالشهادتين فقد دخل في الإسلام، قد حكى إجماع أهل الحجة من أهل الإسلام على تكفير الجهمية، كما قال في « الكافية الشافية في الإنتصار للفرقة الناجية »:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في … عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عنهم … بل قد حكاه قبله الطبراني

وذكر في كتاب « الصلاة » له: تكفير من أُمِر بالصلاة فامتنع حتى يخرج وقتها، وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام وحُكِم عليه بالكفر - بشروطه - وزالت عنه عصمة الدم والمال التي تكون للمسلم، سواء كان ممن دخل في الإسلام أو كان من أهل الإسلام ابتداءً، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا ذلك غير ناقضٍ للإسلام ولا مبيحٍ للدم والمال، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع المنعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المذكور: أنه إذا ثبت أن الإجماع منعقد على أن الكافر إذا شهد: (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله) فقد دخل في الإسلام وعصم دمه وماله؛ فلا يصح تكفير المسلم الذي يشهد بالشهادتين ابتداء واستحلال دمه وماله.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير عدم صحته أصلاً:

١ - أن الإجماع في نفسه ثابت وصحيح، ولكن الاستدلال به باطل؛ لأنه استدلال به في غير محله وعلى غير وجهه، وذلك: أن الإجماع المذكور إنما انعقد على مسألة معينة وهي: أن الكافر الأصلي إذا نطق بالشهادتين فإنه بذلك

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٥١-٣٥٢).

يكون من أهل الإسلام ويعصم دمه وماله، ولكنه لا يتناول مسألة: ما إذا أتى الكافر الذي دخل في الإسلام أو من كان من أهل الإسلام ابتداءً بناقضٍ من نواقض الإسلام، والمسألتان مختلفتان، فالاستدلال بالإجماع الثابت في المسألة الأولى على المسألة الثانية باطل غير صحيح واستدلالٌ في غير موضعه.

٢- أن المسألة الثانية فيها إجماع منعقد ثابت بخلاف الإجماع المستدل به عليها، وهو ما سيأتي بيانه في المسلك التالي - إن شاء الله -.

المسلك الثاني

تقرير أن الإجماع الصحيح مُنعقِد على خلاف الإجماع المدَّعى

إذا كان من الخطأ أو الظلم أو الضلال أن يُنسَب إلى مسلمٍ ما لم يقله أو يفعله، فكيف إذا كان المنسوب إليه ذلك من أهل العلم المشهود لهم بالخير والفضل والمكانة والقبول في الأمة؟، بل كيف إذا كان الكلام المنسوب إلى ذلك العالم ضلالاً وانحرافاً عن السنة ودعوةً إلى البدعة؟، وسيكون الخطأ والظلم والضلال أعظم وأشد إذا نُسِب ذلك الكلام الفاسد الباطل إلى إجماع أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام عامة!، وسيكون البهتان أشد إثماً وأعظم خطراً إذا كان من نُسِب إليهم ذلك الإجماع قد استقرّ إجماعهم واشتهر بخلاف ذلك الإجماع الباطل الذي نُسِب إليهم!.

ومن المعلوم أن مجرد نفي وجود الإجماع في المسألة التي يدعي أهل الأهواء والبدعة وجوده فيها، أو بيان أن الاستدلال به لم يكن على وجهه؛ كافٍ في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع الذي يدّعونه، إلا أن أهل السنة عندما ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع لا يكتفون بذلك، بل يُعنون بدراسة المسألة التي ادُّعي الإجماع فيها عناية شديدة، ويقرِّرون بأتمِّ بيانٍ وتحريرٍ أن من نُسِب إليهم الإجماع - من: أهل السنة أو أهل العلم أو السلف أو أهل الإسلام - قد انعقد إجماعهم الثابت المستقرّ على خلاف ذلك الإجماع الباطل المنسوب إليهم، وهذا من عظيم فقههم، وواسع علمهم، ومزيد حرصهم على دحض الباطل وكشفه وتزييفه، ونصر الحق وإظهاره وتقريره.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع الصحابة الكرام والمجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام على أن من قال: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله) أُجرِيت عليه أحكام أهل الإسلام ولا يجوز تكفيره بحال، ومرادهم: الاستدلال به على أن من ارتكب من الأعمال الشركية ما ارتكب - مما يسمونه تعظيماً للأولياء وتوسُّلاً بهم إلى الله - فلا يصح تكفيره بحال.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: «وأما دعواه إجماع الأمة على أن من نطق بالشهادتين أجريت عليه أحكام الإسلام: فهذه دعوى كاذبة خاطئة، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال من منع الزكاة، وسمَّوهم أهل الردة، وقاتلوا بني حنيفة، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، لكن لما أشركوا مسيلمةَ الكذابَ في النبوة، وصدقوه أنه قد أُشرِك في النبوة مع النبي صلى الله عليه وسلم كفروهم.

فإذا كان من أشرك مسيلمة الكذاب في النبوة يكون كافراً، فكيف لا يكفر من أشرك مخلوقاً في عبادة الخالق سبحانه وجعله نداً لله، يستغيث به كما يستغيث بالله، ويدعوه مع الله، ويرجوه، ويلجأ إليه في جميع مهماته، ويذبح له، وينذر له مع الله؟!... ».

إلى أن قال: « فقد كفَّر الصحابةُ هؤلاء وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وكفَّر اللهُ تعالى ورسولُه المنافقين وهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...، وكذلك لا خلاف بين العلماء كلهم أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج...، وكذلك بنو عبيد القداح الذين ملكوا المغرب ومصر في زمن بني العباس، كلهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويدّعون الإسلام، ويصلون الجمعة والجماعة، فلما أظهروا مخالفة الشريعة في أشياء دون ما نحن فيه أجمع العلماء على كفرهم وقتالهم، وأن بلادهم بلاد حرب، وغزاهم المسلمون حتى استنقذوا ما بأيديهم من بلدان المسلمين، إلى أمثال هذا مما لا يحصى ولا يستقصى »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام وحُكِم عليه بالكفر - بشروطه -، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام وإجراء أحكامه عليه - ومن ذلك: عصمة دمه وماله - مهما أتى

---

(١) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (١/ ٣٤٧-٣٥٠).

من النواقض - كصرف العبادة لغير الله - مما يسمّونه تعظيماً للأولياء والصالحين، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى الصحابة والمجتهدين وأهل العلم.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أن المسلم معصوم بمجرد نطقه بالشهادتين، ولا يجوز تكفيره مهما فعل ما دام قد نطق بهما.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

١ - أن الصحابة الكرام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على رِدّة وتكفير وقتال من آمن بنبوة مسيلمة الكذاب وصدّق أن الله أشركه في النبوة مع محمد ﷺ.
- وأجمعوا على قتال من فرّق بين الصلاة والزكاة، فآمن بالصلاة وامتنع عن أداء الزكاة.

فالصحابة أجمعوا على قتال هؤلاء مع أنهم كانوا ينطقون بالشهادتين، وكفّروا من آمن بمسيلمة منهم، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

٢- أن المجتهدين العظام وكافة علماء الإسلام - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه:

- فقد أجمعوا على أن الإنسان إذا صدق رسول الله ﷺ في شيء وكذبه في شيء لم يدخل في الإسلام، ولم تجرِ عليه أحكامه، ولم يكن معصوم الدم والمال، ولم يكن نطقه بالشهادتين حائلاً دون الحكم بتكفيره، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقر بالصلاة وجحد الزكاة، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله وجحد الحج.

- وأجمعوا على تكفير وقتال بني عبيد القداح لما أظهروا مخالفة الشريعة وأتوا بما ينقض الدين، وعلى أن بلادهم بلاد حرب.

فالمجتهدون العظام وكافة علماء الإسلام أجمعوا على عدم إسلام هؤلاء وكفرهم وقتالهم حتى لو كانوا ينطقون بالشهادتين، وهذا إجماع منهم على أن مجرد نطقهم بهما لم يكن كافياً لعصمة الدم والمال وإجراء أحكام الإسلام عليهم، وعلى أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر حتى وإن كان ينطق بالشهادتين.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع أهل المذاهب الأربعة في كتبهم على أنه لا يجوز قتال مانع الزكاة إلاَّ لمن يفعل بإخراجها كفعل الصدِّيق، للتوصّل

بذلك إلى دعوى أنه لا يجوز تكفير من نطق بالشهادتين مطلقاً.

نقض الشبهة:

قال عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: « من عَرَف جهل هذا الرجل، وعدم أمانته فيما ينقله ويحكيه عن الآحاد - فضلاً عن الاتفاق والإجماع -؛ لم يلتفت إلى قوله، ولم يصغِ له، ولا يعتدُّ به إلاَّ جاهلٌ لا يدري ما الناس فيه، وهذه العبارة كذب بحت، لم يتفقوا ولم يجمعوا؛ بل اتفقوا على خلافها، وأنَّ أئمة الإسلام يجب عليهم قتال مانع الزكاة حتى يؤديها، وعليهم في ذلك أن يفعلوا بالمشروع، وهذا مجمع عليه، وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع، ومذهب الحنابلة - الذي ينتسب إليه هذا المعترض - صريح في وجوب القتال على ذلك، كما يعلمه من وقف على كلامهم »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن من أتى بناقض من نواقض الإسلام فإنه يكفر ويُحكَم عليه بالكفر - بشروطه - حتى وإن كان ينطق بالشهادتين، وأما أهل الأهواء والبدعة فجعلوا مجرد النطق بالشهادتين كافياً في الحكم على المرء بالإسلام، وأنه لا يجوز تكفيره وقتاله، ومما استدلوا به على ذلك: الإجماع الذي نسبوه زوراً وبهتاناً إلى أهل المذاهب الأربعة في كتبهم.

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام (١/ ٤٧٢).

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه يدلّ على أنه لا يجوز قتال مانعي الزكاة إلا وفق الحال التي وقعت في زمن أبي بكر الصديق، وأن ذلك خاص بالصديق، فلا يجوز قتال المسلم وهو ينطق بالشهادتين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ الصحيحَ مُنعقِد على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى:

أن علماء المذاهب الأربعة في كتبهم - الذين نُسِب إليهم ذلك الإجماع المدَّعى - قد ثبت واستقرّ وانعقد إجماعهم على خلافه؛ فقد أجمعوا على أنَّه يجب على أئمة الإسلام قتال مانع الزكاة حتى يؤديها:

- وقد حكى الإجماع عليه ابن حزم وابن هبيرة في كتابيهما في الإجماع.
- بل إن مذهب الحنابلة الذي ينتسب إليه من ادّعى هذا الإجماع صريح في وجوب القتال على ذلك.

فعلماء المذاهب الأربعة في كتبهم أجمعوا على وجوب قتال مانعي الزكاة - في كل عصر - حتى يؤدوها، وذلك يدل على أن مجرد نطقهم بالشهادتين لم يكن كافياً لعصمة دمائهم وأموالهم.

فهذا الإجماع الصحيح مُنعقِد منهم على خلاف ذلك الإجماع المدَّعى عليهم.

المسلك الثالث

بيان أن الإجماع المدَّعى ليس بإجماع معتدٍّ به

ليس الشأن في الاستدلال بالإجماع أن يكون ثابتاً وحسب، بل لا بد أن يُضاف إلى ذلك: صحة الاستدلال به، وأن يكون منعقداً من أهله الذين هم أهل الإجماع.

فمتى ما كان الإجماع كذلك: كان حجة وصح الاستدلال به، وأما إن كان المقصود به إجماع من ليس من أهل الإجماع ممن لا اعتداد بهم في انعقاده - سواء وافقوه أم خالفوه -: لم يكن حجة، بل كان وجوده كعدمه، وكان الاستدلال به نوعاً من الضلال والتضليل والعبث؛ إذ كيف يُحتجّ بمن ليس قوله وإجماعه بحجة، وكيف يُحَكّمون على شرع الله ودينه، بل إن ذلك من قلب الموازين: أن يُجعَل هؤلاء حجة ودليلاً وديناً على الأمة بما تشمله من أئمة الدين والعلم الراسخين الذين هم أهل الإجماع حقّاً وصدقاً!.

ولما كان أهل الأهواء والبدعة يموّهون على الناس ويضلونهم عن الحق ويصرفونهم عن الهدى، فيحتجّون بإجماع من لا قيمة له في انعقاده من: العوام والجُهّال والمقلِّدة وأهل الانحراف والابتداع - بل ربما من كان واقعاً في أعمال الشرك والبدع المكفرة - والمتأخرين المسبوقين بإجماع الصحابة والسلف وأهل العلم الراسخين؛ فإن أهل السنة يحرصون على إجلاء هذا الأمر، وتقرير أن الإجماع المدَّعى ليس إلا إجماع من لا يُؤبَه له ولا يلتفت إليه ولا يُعتدّ به في انعقاده؛ فهو إجماع باطل لا قيمة له في الشرع، بل تجب مخالفته

وخَرْقه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف:١٠٣]، وقال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَخۡرُصُونَ ﴾ [الأنعام:١١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [سبأ:٢٠].

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماع معظم الأمة من الصحابة والعلماء من السلف والخلف على جواز التوسل به ﷺ وبغيره من الصحابة والصالحين.

نقض الشبهة:

قال سليمان بن سحمان: « أما أجماعهم على جواز التوسل بهم التوسل الشرعي بدعائهم وشفاعتهم في حال حياتهم: فهذا حق، وأما بعد وفاتهم: فمعاذ الله...، وأما التوسل الشركي: فهم مجمعون على كفر فاعله بعد قيام الحجة عليه، لا ينكره إلا مكابر.

وقوله: « واجتماع أكثرهم على الحرام والإشراك لا يجوز؛ لقوله ﷺ في الحديث الصحيح - وقيل: المتواتر -: « لا تجتمع أمتي على ضلالة »(١) ولقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران:١١٠]، فكيف تجتمع كلها أو أكثرها على ضلالة ».

فأقول: المقصود بالأمة في الحديث هم أهل السنة والجماعة، وهم الفرقة الناجية المنصورون إلى قيام الساعة، وهم المعنيون بقوله في الحديث الصحيح: « وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة » قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »(٢)، فمن كان على مثل ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ فهو من الأمة الذين إجماعهم حجة، وهم الفرقة الناجية، قليلاً كانوا أو كثيراً، بخلاف عباد القبور المتخذين الأنبياء والأولياء والصالحين ولائج يدعونهم مع الله، ويشركونهم

---

(١) الحديث رُوِي من عدة طرق، منها: ما أخرجه الترمذي في سننه ص (٣٦٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ». وصححه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٣٩-٤٠)، وأورد له الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٢٩٩-٣٠١) عددا من الشواهد، منها: أثر أبي مسعود البدري رضي الله عنه قال: « عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة » - أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٧، ٥٠٨، ٥١٦،٥١٧، ٥٥١،٥٥٢) وغيره، وصحح أحد أسانيده، وقال عقبه: «ومثله لا يقال من قبل الرأي ».

(٢) الحديث مشهور معروف عند أهل العلم بـ(حديث افتراق الأمم)، وهو حديث صحيح بلا ريب، وقد خرّجته بطرقه وأسانيده وبيان ألفاظه في الباب الأول من رسالتي لنيل درجة العالمية (الماجستير): المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم.

في عبادته، ويستغيثون بهم في المهمات والملمات، ويطلبون منهم الحاجات وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، فهؤلاء ليسوا من أمة الإجابة الذين استجابوا لله وللرسول، بل هؤلاء مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة. وقد قال الفضيل ابن عياض - ما معناه -: « الزم طرق الهدى، ولا يغرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين »...، قال الحافظ ابن القيم رحمه الله في إغاثة اللهفان: « فالبصير الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق، ولا من فَقْده إذا استشعر قلبُه مرافقة الرعيل الأول: ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾[النساء:٦٩]... »، إلى أن قال: « وما أحسن ما قال أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل في كتاب الحوادث والبدع: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً؛ لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي ﷺ وأصحابه، ولا تنظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم. قال عمرو ابن ميمون الأودي: صحبت معاذاً باليمن، فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول: عليكم بالجماعة، فإن يد الله على الجماعة، ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سيلي عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهي الفريضة، وصلوا معهم فإنها لكم نافلة، فقلت: يا أصحاب محمد، ما أدري ما تحدثونا؟ قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة، وتحضني عليها، ثم تقول: صل الصلاة وحدك، وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي النافلة. قال: يا

عمرو بن ميمون، قد كنت أظنك أفقه أهل هذه القرية!، تدري ما الجماعة؟ قلت: لا، قال: إن جمهور الناس الذي فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق، وإن كنت وحدك. وقال نعيم بن حماد: إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذ. وعن الحسن قال: السنة - والذي لا إله إلا هو - بين الغالي والجافي، فاصبروا عليها - رحمكم الله -، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما بقي، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف في إترافهم، ولا مع أهل البدع، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم، فكذلك إن شاء الله فكونوا... » انتهى[1]. وكلام العلماء في الجماعة الذين هم السواد الأعظم كثير جداً، وذكروا أنهم هم الذين كانوا على ما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، ولو ذهبنا نذكر أقوالهم لخرجنا عن المقصود بالاختصار. والمقصود أن الأمة التي لا تجمع على ضلالة هم أهل السنة والجماعة، وإن قلّوا، وأن الأكثرين هم الذين قال الله فيهم: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام:١١٦]، ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[يوسف:١٠٣] »[2].

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٦٩-٧٠).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن التوسل منه المشروع والممنوع، والممنوع منه ما هو بدعة ومنه ما هو كفر مخرج عن الملة، ومن الممنوع: التوسل بالأموات والغائبين وإن كانوا صالحين. وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية التوسل بهم هذا التوسل الممنوع.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أنه قد أجمع معظم الأمة على ذلك، وإجماعهم لا يمكن أن يقع على حرام أو شرك؛ فالتوسل - إذاً - مشروع بالإجماع.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن المقصود بالأمة التي لا تجتمع على ضلالة هم: أهلُ الحق من أهلِ السنة والجماعة الفرقةِ الناجية والطائفةِ المنصورة، فهؤلاء هم أهل الإجماع المعتبر المعتد به الذين يكون إجماعهم حجة، قليلاً كانوا أو كثيرا.

٢- أن أهل الأهواء والبدعة والضلال من عُبّاد القبور وأهل التوسل الممنوع ليسوا من أهل الإجماع الذين يكون إجماعهم حجة - مهما كثروا وبلغ عددهم -، بل هم مجتمعون على خلاف الكتاب والسنة، مخالفون لما عليه الأمة من أهل السنة والجماعة، مجمعون على الضلالة.

وهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماع أهل البدعة والضلال وأعمال الكفر والشرك؛ فهو إجماع لا قيمة له ولا يعتدّ به.

النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة الإجماع على جواز الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته، وبالصالحين بعد موتهم، وبالغائبين.

نقض الشبهة:

قال عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ(١): « نقول: نعم، أجمع على هذا الشرك وما هو أعظم منه: الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق...، فليس إجماع هؤلاء حجة، وليسوا من أهل الإجماع الذي يحتج به في الأحكام؛ لمخالفتهم ما جاءت به الرسل من توحيد الله، وما بُعث به خاتم النبيين محمد ﷺ من النهي من الشرك وقتال أهله واستحلال دمائهم وأموالهم، وخالفهم أتباع الرسل، فعرفوا ما جهلوه من التوحيد، وأنكروا ما وقعوا فيه من الشرك، وهم

---

(١) عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، العلامة المشهور، الإمام الأوحد الرباني والمجدد الثاني، ولد سنة (١١٩٣هـ)، وقرأ القرآن حتى حفظه وهو في التاسعة من عمره، ثم لازم دروس العلم وحلق الذكر، وولي قضاء الدرعية، نقله إبراهيم باشا إلى مصر بعد سقوط الدرعية، فبقي ثمان سنوات بمصر قرأ فيها على عدد من العلماء، ثم عاد إبان الدولة السعودية الثانية، له التاريخ الحافل بالجهاد والكفاح، والمشرق بالدعوة والإصلاح، الذي كرس جهده، وأوقف حياته في بث العلم ونشره وجرد قلمه في الذب عن دعوة الإسلام، وعقيدة التوحيد، توفي سنة (١٢٨٥هـ). انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم (١/ ٥٨-٦٤).

الفرقة الناجية، والطائفة التي لا تزال على الحق ظاهرة، وما اجتمع عليه سلف هذه الأمة وأئمتها من إنكار الشرك ومعاداة أهله وقتالهم، فإجماع الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها هو الإجماع الصحيح، وما خالفه فباطل لا يلتفت إليه، ولا يحتج به، ولو لم يخالف هذا الإجماعَ الذي ادعاه هذا المفتري إلا مصادمةُ الوحيين، ومخالفتُه لما جاءت به الرسل من دين الله لكفى به بطلاناً.

ويبطل أيضاً ما ادعاه من الإجماع ببقاء الفرقة الناجية التي أخبر النبي ﷺ أنها لا تزال على الحق إلى قيام الساعة، فهم أتباع الرسل، وإجماعهم هو الحجة أيضاً وإن كانوا هم الأقلين عدداً، فهم الأعظمون قدراً عند الله؛ وأما الهمج الرعاع الذين اشتدت بهم غربة الإسلام، الذين وقع فيهم من الشرك ما وقع، وإن كانوا الأكثر عدداً، فهم الأقلون قدراً عند الله؛ لظهور الشرك فيهم والبدع...، فكم من جاهل اغتر بما عليه الهمج الرعاع، وظن أن كثرتهم تدل على صحة ما كانوا عليه من الشرك والبدع على اختلاف آرائهم ومذاهبهم!، فالاحتجاج بهم والاقتداء بهم يشبه ما ذكره الله تعالى عن المشركين بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾[الزخرف:٢٢]، فما احتج به المشركون من أعداء الرسل احتج به هؤلاء على ما أحدثه الجاهلون، فما أشبه الليلة بالبارحة!...، فهذا هو الإجماع الذي يحكيه داود بن جرجيس، وهو أنهم أجمعوا على الشرك في هذه القرون إلا بقايا من أهل السنة، فحدث بهذا الإجماع الذي ذكره من أنواع الشرك ما يخالف المنقول والمعقول والفطر والكتب والرسل، فحصل بهذا الإجماع من أنواع الكفر بالله ما لا يحصى، وأما الإجماع الصحيح الذي يستند إلى العقول الصحيحة والفطر السليمة والرسل والكتب فهو إجماع الصحابة

والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة »[١].

وقال سليمان بن سحمان: « إن كان أراد بالاستشفاع بالنبي ﷺ كأن يقول القائل: اللهم إني أسألك بجاه محمد، أو بحقه، أو حرمته؛ فهذا القول بدعة محدثة محرمة...، وإن أراد بالاستشفاع بالنبي بأن يدعوه، ويستغيث به، كأن يقول: يا رسول الله أغثني، أو أدركني، وأنا في حسبك، أو يسأله أو يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ويتوكل عليه، ويلجأ إليه في جميع مهماته وطلباته، ويجعله واسطة في جلب منفعة، أو دفع مضرة؛ فإن كان أراد هذا: فقد ذكر في « الإقناع » من كتب الحنابلة: أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم: كفر إجماعاً. وكذلك ذكر فيه شيخ الإسلام تقي الدين: أن من دعا علي بن أبي طالب فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر...، وأما دعوى انعقاد الإجماع على جوازه: فدعوى مجردة، اللهم إلا إجماع عباد القبور، وأولئك ليسوا من أهل الإسلام، فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام »[٢].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أن الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ والصالحين من أمته إنما يجوز بشرطين:

أحدهما: أن يكون الاستشفاع بهم في حال حياتهم وبحضورهم.

---

(١) كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتليبس على قلب داود بن جرجيس ص(٣٥١-٣٥٧).

(٢) الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (٢/ ٨٢-٨٨).

والثاني: أن يكون بطلب الدعاء منهم.

وأما إذا كان الاستشفاع إلى الله بالميت أو الغائب أو بالذوات أو بالجاه والحرمة ونحو ذلك؛ فهو محرم ممنوع، ثم قد يكون بدعة وقد يكون شركاً. وأما أهل الأهواء والبدعة فيرون مشروعية الاستشفاع إلى الله بالذوات والأموات والغائبين والجاه والحرمة والمنزلة.

ومحلُّ استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: أن الإجماع منعقد على جواز الاستشفاع بالنبي ﷺ بعد موته وبالأموات والغائبين.

ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بتقرير أن الإجماعَ المدَّعى ليس بإجماعٍ معتدٍّ به:

١- أن الإجماع الصحيح المعتد به هو إجماع أتباع الرسول ﷺ من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والفقهاء والمفسرين وأهل الحديث من أهل القرون الثلاثة المفضلة فمن بعدهم من الفرقة الناجية والطائفة المنصورة، فهؤلاء هم الذين يكون إجماعهم حجة - وإن كانوا هم الأقل عدداً -.

٢- أن الإجماع المدَّعى إنما هو إجماع الهمج الرعاع المقلِّدة الجهلة أهل البدعة والشرك، وأولئك ليسوا من أهل الإجماع الذين يحتج بهم في الأحكام، بل منهم من ليس من أهل الإسلام - فضلاً عن أن يجمعوا على الأحكام -.

فهذا الإجماع المدَّعى الذي نقله صاحب الشبهة إنما هو إجماعٌ لا قيمة له ولا يعتدّ به.

المسلك الرابع

نقض الإجماع المدَّعى بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع

من الصفات اللازمة لأهل الأهواء والبدعة، والعلامات الدالة عليهم، ومعالم فساد منهجهم: تفرّقهم واختلافهم واضطرابهم فيما بينهم، قال قتادة: « تجد أهل الباطل مختلفة شهادتهم، مختلفة أهواؤهم، مختلفة أعمالهم، وهم مجتمعون في عداوة أهل الحق »(١). وقال مطرّف بن عبد الله بن الشخير(٢): « لو كانت هذه الأهواء كلها هوى واحداً لقال القائل: الحق فيه، فلما تشعّبت واختلفت عرف كلّ ذي عقل أن الحق لا يتفرّق »(٣).

ولذلك؛ فإنه من المتعذِّر عليهم أن يجتمعوا على قولٍ واحد ولو في مسألة واحدة من مسائلهم التي خرجوا فيها عن السنة والجماعة وإجماع الصحابة وأهل السنة.

وهذه القاعدة المطّردة يُفيد منها أهل السنة والجماعة كثيراً في نقض الإجماع الذي يدّعيه أهل الأهواء والبدعة عندما يحتجون بطائفتهم وفرقتهم وأعيان مذهبهم ويجعلون إجماعهم هو الإجماع المعتدّ به الذي تجب متابعته وتحرم مخالفته.

---

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٨/ ٤٧) بإسناد حسن.

(٢) مطرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير الحرشي العامري، أبو عبد الله، البصري، من كبار التابعين، كان من عُبَّاد أهل البصرة وزُهّادهم، ذا فضل وورع وأدب، له مناقب كثيرة، توفي سنة (٩٥هـ). تهذيب التهذيب (٤/ ٩٠-٩١).

(٣) سبق تخريجه.

فمما يحرص عليه أهل السنة في نقض هذا الإجماع المدَّعى: أن يقرِّروا أنه ليس إجماعاً صحيحاً منعقداً بين أعيان تلك الطائفة نفسها، هذا مع كونه في نفسه إجماعاً غير صحيح ولا معتدٍّ به ولا يصحّ الاستدلال به، فضلاً عن إلزام الأمة باعتقاده ووجوب العمل به؛ لأنه إجماع طائفة معيّنة من طوائف الأمة، وهي ليست من أهل الاجتهاد والإجماع واتباع السنةِ والإجماعِ الصحيح.

وإذا ثبت أن أعيان تلك الطائفة نفسها لم يتفقوا على مضمون ذلك الإجماع المدَّعى كان ذلك أبلغ في الردّ والإبطال والنقض؛ لأنه ينقض الإجماع من داخل الطائفة نفسها، ويُثبت أنه إجماع غير صحيح ولا منعقد حتى عند تلك الطائفة.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ الإجماعَ الذي يدعيه أهل الأهواء والبدعة، بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

النموذج الأول:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، وأنهم اتفقوا على أن الأجسام تتناهى في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً.

نقض الشبهة:

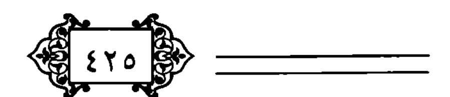
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « فالقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر يقولون : إن الله لا يُحدِث شيئا قائمًا بنفسه، وإنما يُحدِث الأعراض التي هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون وغير ذلك من الأعراض. ثم من قال منهم بأن الجواهر محدثة قال: إن الله أحدثها ابتداء، ثم جميع ما يحدثه إنما

هو إحداث أعراض فيها، لا يُحدِث الله بعد ذلك جواهر. وهذا قول أكثر المعتزلة والجهمية والأشعرية[١] ونحوهم، ومن أكابر هؤلاء من يظن أن هذا مذهب المسلمين، ويذكر إجماع المسلمين عليه، وهو قولٌ لم يقل به أحد من سلف الأمة، ولا جمهور الأمة؛ بل جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد، وتركّب الأجسام من الجواهر، وابن كُلاَّب إمام أتباعه هو ممن ينكر الجوهر الفرد، وقد ذكر ذلك أبو بكر ابن فورك في مصنفه الذي صنفه في مقالات ابن كُلاَّب وما بينه وبين الأشعري من الخلاف، وهكذا نفْي الجوهر الفرد قول الهشامية[٢] ....

---

(١) أتباع أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، حيث إن أبا الحسن كان على مذهب المعتزلة إلى الأربعين من عمره، ثم سلك طريقة ابن كلاب في إثبات الصفات اللازمة لله تعالى ونفي الصفات الاختيارية والقول بصحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وقد مرّت الأشعرية بمراحل: أولها زيادة المادة الكلامية على يد أبي بكر الباقلاني (ت:٤٠٣هـ)، ثم الجنوح للمادة الاعتزالية على يد الجويني (ت:٤٧٨هـ)، ثم خلط ذلك بالمادة الفلسفية على يد الغزالي (ت:٥٠٥هـ) وأبي عبد الله الرازي (ت:٦٠٦هـ). انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧-١٤٨) (١٢/ ٢٠٤)، الاستقامة (١/ ٢١٢)، درء التعارض (٧/ ٩٧)، منهاج السنة (٢/ ٢٢٣-٢٢٤)، بغية المرتاد ص(٤٤٨-٤٥١).

(٢) أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، يزعم أن معبوده جسم وله نهاية وحد، طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، لا يوفى بعضه على بعض... إلى آخر مذهبه الباطل، وقال: لو كان الله عالما بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح منه إلا اختيار العباد وتكليفهم، وكان على مذهب الإمامية في الإمامة، وكان يقول بنفي نهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النظام إبطال الجزء الذي لا يتجزأ. انظر: مقالات الإسلاميين ص (٣١، ٤٤)، الفرق بين الفرق ص (٤٨-٥١).



والضرارية[١] وكثير من الكرامية[٢] والنجارية[٣] أيضًا »[٤].

---

(١) أصحاب ضرار بن عمرو، من فرق المعتزلة، فارق المعتزلة في قوله: إن أعمال العباد مخلوقة، وأن فعلا واحدا لفاعلَين أحدهما خلقه وهو الله والآخر اكتسبه وهو العبد، وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز، وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه، وكان يزعم أن الله سبحانه يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين يرون بها ماهيته (أي: ما هو). انظر: مقالات الإسلاميين ص (٢٨١-٢٨٢).

(٢) أصحاب محمد بن كرام، ذهبوا إلى أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيمانا، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللسان. انظر: مقالات الإسلاميين ص(١٤١).

(٣) أتباع الحسين بن محمد النجار، وافقوا المعتزلة القدرية في نفي علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار والقول بحدوث كلام الله تعالى، ووافقوا الأشاعرة في أن الله تعالى خالق أكساب العباد وأن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى، وفي أبواب الوعيد وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وانفردوا عن الفريقين بقولهم: إن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسله وفرائضه التي أجمع عليها المسلمون والخضوع له والإقرار باللسان، وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها كاللون والطعم والرائحة وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضا للجسم. انظر: الفرق بين الفرق ص (١٩٥-١٩٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).

وقال: « وأما أهل الكلام فالجسم عندهم أعم من هذا، وهم مختلفون في معناه اختلافا كثيرًا عقليًا، واختلافًا لفظيًا اصطلاحيًا. فهم يقولون: كل ما يشار إليه إشارة حسية فهو جسم، ثم اختلفوا بعد هذا، فقال كثير منهم: كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر الفردة، ثم منهم من قال: الجسم أقل ما يكون جوهرًا بشرط أن ينضم إلى غيره. وقيل: بل الجوهران والجواهر فصاعدًا. وقيل: بل أربعة فصاعدًا. وقيل: بل ستة. وقيل: بل ثمانية. وقيل: بل ستة عشر. وقيل: بل اثنان وثلاثون، وهذا قول من يقول : إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر التي لا تنقسم. وقال آخرون من أهل الفلسفة: كل الأجسام مركبة من الهيولى والصورة، لا من الجواهر الفردة. وقال كثير من أهل الكلام وغير أهل الكلام: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا من هذا ولا من هذا، وهذا قول الهشامية والكُلابية(١) والضرارية وغيرهم من الطوائف الكبار، لا يقولون بالجوهر الفرد ولا بالمادة والصورة، وآخرون يدعون إجماع المسلمين على إثبات الجوهر الفرد، كما قال أبو المعالي وغيره: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير

---

(١) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، وافقوا الجهمية والمعتزلة في مسألة حلول الحوادث، وفي نفي أن يقوم بالله ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال الاختيارية كالرضا والمحبة والغضب والسخط ونحوها، وأثبتوا قيام الصفات اللازمة به سبحانه، ويُعدّ الكلابية هم مشايخ الأشعرية، وذلك أن الأشعري اقتدى بطريقة ابن كلاب، كما أن فرقة الكلابية وإن تلاشت كفرقة لكن أفكارها حُملت بواسطة الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥)(١٢/ ٢٠٦، ٣٦٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١، ٦)، منهاج السنة (١/ ٣١٢) (٢/ ٣٢٧)، الاستقامة (١/ ١٠٥).

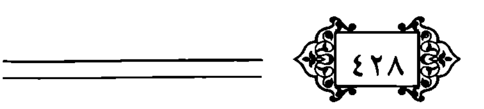
أفرادًا. ومع هذا فقد شك هو فيه، وكذلك شك فيه أبو الحسين البصري وأبو عبد الله الرازي. ومعلوم أن هذا القول لم يقله أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، وأول من قال ذلك في الإسلام طائفة من الجهمية والمعتزلة، وهذا من الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، ولكن حاكي هذا الإجماع لما لم يعرف أصول الدين إلا ما في كتب الكلام، ولم يجد إلا من يقول بذلك؛ اعتقد هذا إجماع المسلمين، والقولُ بالجوهر الفرد باطل، والقول بالهيولى والصورة باطل، وقد بسط الكلام على هذه المقالات في مواضع أخر »[1].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: أنهم يثبتون لله ما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ إثباتاً يليق بجلاله وعظمته، مع إيمانهم بمعانيها وعدم خوضهم في كيفيتها. وأما أهل الأهواء والبدعة من أهل الكلام فإنهم لما اعتقدوا أن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الله بخلقه نفوها كلها أو بعضها - على تفاوت بينهم في ذلك -، وذلك بسبب ما خاضوا فيه من علم الكلام المبتدع المتلقَّف عن أهل الكفر والإلحاد من أهل الفلسفة وغيرهم، ومما تناولوه في مباحثهم في علم الكلام: الجوهر الفرد الذي توصّلوا بإثباته إلى نفي صفات الله سبحانه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٢٤٤).



ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على إثبات الجوهر الفرد، وإثباته يستلزم أن لا يوصف الله بصفةٍ - مما يسمونه عَرَضاً -؛ لئلا يُشبَّه الله بخلقه.

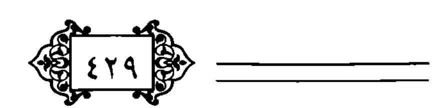
ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع المسلمين البتة؛ فإنه لم يقل به أحد من أئمة المسلمين لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا أحد من أئمة العلم المشهورين بين المسلمين، كما أنه ليس إجماع جمهور الأمة.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع أهل الكلام، بل هم مختلفون فيه اختلافاً مؤثراً في دعوى الإجماع، فإن من أعيانهم وكبرائهم ومن طوائفهم الكبار من ينكره.

٤- أن من طائفة من حكى الإجماع (وهم الأشاعرة) من شك فيه، ومنهم حاكي الإجماع نفسه (أبو المعالي الجويني)!.



النموذج الثاني:

الشبهة:

ادّعى أهل الأهواء والبدعة إجماعَ أهل السنة على وقوع الكرامة والتصرف للأولياء بعد موتهم.

نقض الشبهة:

قال محمد بن إسماعيل الصنعاني[١]: « قوله: (وهذا أمرٌ قطعي لا مرية فيه البتة عند أهل السنة والجماعة). أقول: إن أراد كونه تعالى على كل شيء قدير، وأنه لا يمتنع شيء عن قدرته؛ فهذا يقوله جميع فرق المسلمين، بل وأهل الكتابين بلا نزاع فيه لمن أثبت الرب تعالى. وإن أراد بالإشارة ثبوت الكرامات للأموات وتصرفهم كما قاله، فهذا أبو إسحاق الإسفرايني من أئمة أهل السنة بلا نزاع[٢]، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء فضلاً

---

(١) السّيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني، من سلالة الحسن ابن الحسن بن على بن أبى طالب، المعروف بالأمير، الإمام الكبير المجتهد المطلق صاحب التصانيف، ولد سنة (١٠٩٩هـ) بكحلان، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء وأخذ عن علمائها، ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر عن التقليد وزيف مالا دليل عليه من الآراء الفقهية، توفي سنة (١١٨٢هـ).

(٢) قال محققه فضيلة شيخنا أ.د. عبد الرزاق بن عبدالمحسن العباد – هامش(١) –: « بل هو من أئمة الأشاعرة. وانظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/ ٣٦) ».

عن الأموات. وهَبْ أنه يقول أهل السنة والجماعة[١] بذلك؛ فلا دليل في ذلك، إذ ليسوا بأهل الإجماع حتى يكون قولهم دليلاً، وقد أطلنا الكلام على تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة في مؤلفنا (الأنفاس الرحمانية في الأبحاث على الإفاضة المدنية)[٢] »[٣].

التحليل:

عقيدة أهل السنة: « التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة »[٤]. وأما أهل الأهواء والبدعة فيدّعون وقوع الكرامة للأولياء بعد موتهم، وأن كراماتهم وتصرفاتهم لا تنقطع بموتهم، ومقصودهم: الاستدلال بذلك على أن الولي له تصرُّفٌ بعد موته، فيُسأَل ويُدعى ويُتوسَّل به.

ومحل استدلال أهل الأهواء والبدعة بالإجماع المدَّعى: هو أن المسلمين أجمعوا على ذلك.

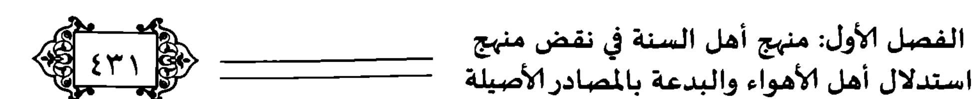
---

(١) وقال - هامش(٣) -: « يقصد الأشاعرة، وسيأتي بيان نقده لهم في تسميتهم أنفسهم بأهل السنة والجماعة ».

(٢) وقال: هامش(٤): « وانظر ما سيأتي عند المصنف في تعريف أهل السنة بأنهم (الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين) ».

(٣) الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات ص(٥٥-٥٦).

(٤) العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٥٦) -.



ونقض استدلالهم بهذا الإجماع بمخالفة من هم على شاكلة مدّعي الإجماع:

١- أن الإجماع المدَّعى ليس إجماع أهل السنة الذين كانوا على طريقة المصطفى وأصحابه الذين لم يبتدعوا بدعة في الدين ولا خالفوا طريقة سيد المرسلين.

٢- أن الإجماع المدَّعى هو في الحقيقة قول الأشاعرة الذين يسمون أنفسهم: (أهل السنة).

٣- أن هذا القول ليس مُجمعاً عليه البتة بين جميع الأشاعرة، فإن من أئمتهم وأعيان مذهبهم أبا إسحاق الإسفراييني، وقد ثبت نزاعه معهم في الكرامات للأحياء - فضلاً عن الأموات -.

الفصل الثاني

منهج أهل السنة في نقض منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالمصادر التابعة للأصول

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الاستدلال بالقياس.
- المبحث الثاني: الاستدلال بالآثار عن الصحابة والتابعين وبأقوال الأئمة.
- المبحث الثالث: الاستدلال بالقواعد.
- المبحث الرابع: الاستدلال بالعقل.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

- التمهيد: منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة.
- المطلب الأول: منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة.
- المطلب الثاني: منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.
- المطلب الثالث: منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس.

المبحث الأول

الاستدلال بالقياس

التمهيد

منزلة القياس وحجيته عند أهل السنة

أهل السنة هم أهل النقل الصحيح والعقل الصريح، وهم الجامعون بين الاتباع والاجتهاد، ويبرز ذلك من خلال منزلة القياس وحجيته عندهم، وذلك كما يأتي:

١- القول بالقياس من الإيمان بالحكمة في أفعال الله، وأن كل أفعاله وتشريعاته سبحانه لمصالح عظيمة:

الله سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً لغير مصلحة وحكمة؛ بل أفعاله ﷻ صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وهذه الحكمة يعلمها سبحانه على وجه التفصيل، وقد يُعلِم بعضَ عباده من ذلك ما يُعلمه إياه؛ إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.

وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة، وهو سبحانه غني عن العالمين، فالحكمة تتضمن شيئين:

أحدهما: حكمة تعود إليه سبحانه يحبها ويرضاها، وهي رحمته بعباده، وتدبيره لأمر خلقه، وتصرفه في مملكته بأنواع التصرفات، وإثابته للمحسن على إحسانه، ومعاقبته للمسيء على إساءته؛ فيوجد أثر عدله وفضله، وأن

يُعرَف سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته، وأن يعرف خلقه أنه لا إله غيره ولا رب سواه.

والثاني: حكمة تعود إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون بها.

والله تعالى يشرع الأحكام لمصالح الخلق، فأفعاله وتشريعاته كلها مشتملة على الحِكَم والمصالح من جلب المنافع ودفع المضار، فهو جل وعلا يشرع ويفعل لأجل العلل المشتملة على المصالح التي يعود نفعها إلى الخلق المحتاجين الفقراء إليه، لا لأجل مصلحة تعود إليه هو سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، فأفعاله سبحانه وتعالى معلَّلة بالحكم ورعاية المصالح، فجميع الأوامر والنواهي مشتملة على حكم باهرة ومصالح عظيمة، كيف والقرآن والسنة مملوءان من تعليل الأحكام والتنبيه على وجوه الحكم التي لأجلها شرع تلك الأحكام ولأجلها خلق تلك الأعيان.

وقد صرح تعالى وصرح رسوله ﷺ بأنه يشرع الأحكام من أجل الحِكَم المنوطة بذلك التشريع، وأنكر سبحانه أن يسوي بين المختلفين، وأن يفرق بين المتماثلين، وبيّن أن حكمته وعدله يأبى ذلك.

فكان ذكر الشارع للعلة والأوصاف المؤثرة والمعاني المعتبرة في الأحكام القدرية الشرعية والجزئية للدلالة على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضائها لأحكامها، وعدم تخلفها عنها إلا لمانع يعارض اقتضاءها ويوجب تخلف أثرها، ولتعدية الحكم بتعدي هذه العلل والأوصاف.

قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [المؤمنون:١١٥]، وقال جل شأنه: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ

ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢]، وقال ﷻ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٧]، وقال سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة:٣٢].

فأهل السنة يقولون بالقياس لما يتضمنه من الإيمان بذلك كله[١].

٢- القياس حجة شرعية:

القياس حجة من الحجج الشرعية، وقد اتفق جمهور العلماء على إثباته والاحتجاج به من حيث الجملة، بل ذكره كثير من علماء أهل السنة ضمن الأدلة المتفق عليها، ففي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه: «الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب أو السنة!، اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عند ذلك، فاعمد إلى أحبها عند الله وأشبهها بالحق فيما ترى»[٢]. ووقع إجماع الصحابة رضي الله عنهم على الحكم بالقياس في وقائع كثيرة تصل بمجموعها إلى حد التواتر، وقد أشار إليه السلف واستعملوه، وعملوا به وأفتوا به، وسوغوا القول به، ولم يزل التابعون أيضًا ومن بعدهم من علماء الأمة على إجازة القياس.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦، ٣٨، ٨٨-٩٩، ٣٧٩، ٤٨٥)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٧٦)، شفاء العليل ص(١٨٨-١٩٩، ٢٠٦)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٢)، إعلام الموقعين (١/ ١٩٦، ١٩٨)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٧٥)، أضواء البيان (٤/ ٢١٤)، الحكمة والتعليل في أفعال الله (٥٠-٥٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ٢٠٦)، وقال ابن القيم: «هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول» إعلام الموقعين (١/ ٨٦).

والقياس الصحيح هو الميزان الذي أنزله الله مع كتابه، وهو المُراد به فيما ورد في الكتاب والسنة من الأمر بالاعتبار والاتعاظ والاستفادة من الأمثال المضروبة وأخذ الأحكام منها، وأن للنظير حكم نظيره، وهذا معلوم أيضًا في فِطَرِ الناس ومستقر في عوائدهم وأحوالهم[(١)].

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى:١٧].

وقال سبحانه: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [الحشر:٢].

وقوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:٢٩].

قال ابن عبد البر[(٢)]: « وأما القياس على الأصل والحكم للشيء بنظيره فهذا مما لا يختلف فيه أحد من السلف »[(٣)]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٥٤-٥٥، ١٧٨، ١٩٩)، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦٢، ٦٥، ٧٧)، روضة الناظر (٢/ ٢٣٤-٢٣٦، ٢٤٤)، مجموع الفتاوى (١١/ ٣٤١) (١٣/ ٢٣)(٢٠/ ٤٠١)، إعلام الموقعين (١/ ١٧٦، ١٨٧، ٢٠٧-٢٠٩)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٥)(٤/ ٢١٦).

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر، الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التصانيف الفائقة، ولد سنة (٣٦٨هـ)، إمام ديّن ثقة متقن علامة متبحر صاحب سنة واتباع فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات والخلاف وعلوم الحديث والرجال، أدرك الكبار وطال عمره وعلا سنده وتكاثر عليه الطلبة وجمع وصنف ووثق وضعّف وسارت بتصانيفه الركبان، توفي سنة (٤٦٣هـ). انظر: السير (١٨/ ١٥٣-١٦٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٧).

« وكذلك القياس الصحيح حق، فإن الله بعث رسله بالعدل، وأنزل الميزان مع الكتاب، والميزان يتضمن العدل وما يُعرف به العدل »(١)، وقال ابن القيم: « فالصحيح [يعني: من القياس] هو الميزان الذي أنزله مع كتابه »(٢).

٣- القياس الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يعارض الدليل الصريح من الكتاب والسنة ولا يناقضه، كما أنه لا يتعارض مع الأقيسة الصحيحة ولا يناقضها:

أنزل الله سبحانه الكتاب والميزان، وكما أن الكتاب لا يتناقض في نفسه، ولا يُناقِض بعضه بعضا؛ فكذلك الميزان الصحيح: لا يتناقض في نفسه، فلا تتناقض دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا يناقض بعضها بعضاً، ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النص الصريح والقياس الصحيح، بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة، يصدق بعضها بعضاً ويشهد بعضها لبعض، فلا يناقض القياسُ الصحيحُ النصَّ الصحيح من كتاب أو سنة أبداً، ونصوص الشارع نوعان: أخبار، وأوامر، فكما أن أخباره لا تخالف العقل الصحيح، بل هي نوعان: نوع يوافقه ويشهد على ما يشهد به جملة، أو جملة وتفصيلاً. ونوع يعجز عن الاستقلال بإدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة. فهكذا أوامره سبحانه نوعان: نوع يشهد به القياس والميزان، ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه، وكما أن القسم الثالث في الأخبار

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٧٦).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ١٣٣).

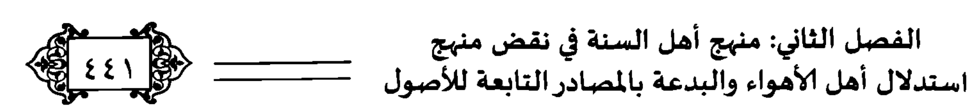
محال وهو ورودها بما يرده العقل الصحيح، فكذلك الأوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح.

وضابط القياس الصحيح: هو أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، فمثل ذلك لا تأتي الشريعة بخلافه، ولا يعارض نصاً، ولا يتعارض هو في نفسه[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن تدبر الأدلة الشرعية منصوصها ومستنبطها تبين له أن القياس الصحيح هو التسوية بين المتماثلين، وهو من العدل الذي أمر الله به ورسوله، وأنه حق لا يجوز أن يكون باطلا، فإن الرسول ﷺ بعث بالعدل، فلم يسوِّ بين شيئين في حكم إلا لاستوائهما فيما يقضي تلك التسوية، ولم يفرق بين اثنين في حكم إلا لافتراقهما فيما يقتضي ذلك الفرق، ولا يجوز أن يتناقض قياس صحيح ونص صحيح، كما لا يتناقض معقول صريح ومنقول صحيح، بل إذا ظن بعض الناس تعارض النص والقياس كان أحد الأمرين لازما: إما أن القياس فاسد وإما أن النص لا دلالة له...، وهذا تنبيه على مجامع نظر الأولين والآخرين في جميع استدلالهم، ومن تبصر في ذلك وفهمه وعلم ما فيه من الإحاطة وبين له أن دلائل الله تعالى لا تتناقض،

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين ص: (٣٧١-٣٧٣)، إعلام الموقعين (١/ ٣٨٥-٣٨٦)، أضواء البيان (٤/ ٢١١-٢١٢).



وأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق الموافق لصرائح المعقول، وأن ما شرعه للعباد هو العدل الذي به صلاح المعاش والمعاد »(١).

وقال: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح مخالف للمنقول الصحيح »(٢).

وقال ابن القيم: « ...فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من أنه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدماً، كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله ولا رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل »(٣).

٤- مرتبة القياس بعد الدليل الصريح من الكتاب والسنة، وإذا وُجد النص فلا قياس، ولا قياس إلا عند الضرورة:

فهاهنا مسألتان:

الأولى: أن النص الصريح من الكتاب والسنة مقدَّم مرتبة ومنزلة ونظراً واحتجاجاً على القياس:

---

(١) درء التعارض (٤/ ٤٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٣) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

فلا بد أولاً من البحث عن النص قبل استعمال القياس، حتى لا يُصار إلى القياس إلا عند عدم النص؛ لأنه إذا ثبت النص بطل القياس، إذ لا قول لأحد مع قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ، ولأن النص هو الأصل والقياس فرع، والأصل يبطل الفرع، ولا يُبطل الفرعُ الأصل.

الثانية: أنه لا قياس إلا عند الضرورة وعدم وجود النص القاطع الصريح.

قال الشافعي: « ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا، ولكنها منزلة ضرورة؛ لأنه لا يحل القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء، ولا يكون طهارة إذا وجد الماء، إنما يكون طهارة في الإعواز »(١)، وقال: « لا يجوز القياس مع نص القرآن أو خبر مسند صحيح »(٢).

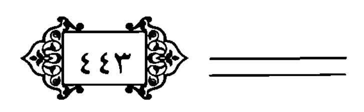
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا قول الإمام أحمد في أول رسالته في السنة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: (ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول)، فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له ولا يدركه كل أحد بقياس ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس »(٣).

---

(١) الرسالة ص (٥٠٩)، وانظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٦١).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٤٦).

(٣) درء التعارض (٤/ ٣٥). وانظر: الفتاوى الكبرى (١/ ١٥٢ وما بعدها).



المطلب الأول

منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة

الكتاب والسنة هما أصل الدين والعلم، وفيهما كل خير وصلاح وهدى، فالعمل بهما هو السبيل الوحيد للنجاة في الدنيا والآخرة؛ ولذا، فما جاء به الكتاب والسنة هو الذي يجب أن يتخذه المسلم منهاجاً وطريقاً ومرشِداً، ولا يتجاوزه إلى غيره.

وأهل الأهواء والبدعة لم يكونوا من أهل التمسك الصحيح بالكتاب والسنة، بل أخذوا ذات اليمين وذات الشمال، معرضين عن السبيل الواضح الذي بينه الكتاب والسنة، ومتّخذين لأنفسهم سبُلاً أودت بهم إلى الردى والضلال، ومن ذلك: موقفهم من القياس ومنزلته وحجيته، فإنهم - من حيث الجملة - اتخذوا من القياس موقفين متناقضين:

الأول: إنكار القياس الصحيح.

والثاني: القول بالقياس الفاسد والاستدلال به والاعتماد عليه، ويجمع ذلك: عدم فهمهم الجامعَ والفارقَ بين المسائل التي يقيسون بعضها على بعض(١)، وظنهم أن وجود الشبه بين الصورتين أو المسألتين مسوِّغ لقياس إحداهما على الأخرى.

---

(١) انظر: مسائل الجاهلية - مع شرح العلامة صالح الفوزان - ص(٨٠-٨٤).

قال السمعاني[١]: «والصحيح أن مجرد الشبه في الصورة لا يجوز التعليل به؛ لأن التعليل ما كان له تأثير في الحكم بأن يفيد قوة الظن ليحكم بها، والشبه في الصورة لا تأثير له في الحكم، وليس هو مما يفيد قوة الظن حتى يوجب حكما، وقد استدل من قال إن قياس الشبه ليس بحجة بأن المشابهة في الأوصاف لا توجب المشابهة في الأحكام، فإن جميع المحرمات يشابه بعضها بعضا في الأوصاف ويختلف في الأحكام، ولأن المشابهة فيما لا يتعلق بالحكم لا توجب المشابهة في الحكم... »[٢].

وهذا القياس الفاسد أنواع؛ فكل قياس دل النص على فساده فهو فاسد، وكل من ألحق منصوصًا بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد، وكل من سوى بين شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف المعتبرة فقياسه فاسد، وكل قياس عارض نصًا فهو فاسد[٣].

---

(١) منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني المروزي، أبو المظفر، الإمام العلامة مفتي خراسان، ولد سنة (٤٢٦هـ)، وحيد عصره فضلاً وطريقة وزهدا وورعا، وكان حجة لأهل السنة وشوكاً في أعين المخالفين، صنف في التفسير والفقه والأصول والحديث، توفي سنة (٤٨٩هـ). انظر: السير (١٩/ ١١٤-١١٩).

(٢) قواطع الأدلة (١/ ١٦٦-١٦٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٧-٢٨٨).

ومما تتبين به منزلة القياس وحجيته عند أهل الأهواء والبدعة ما يأتي:

١- القياس الفاسد من أعظم أسباب الضلال والاختلاف والتفرق:

وذلك يظهر بجلاء فيما قصّه الله علينا في كتابه الكريم، فقد ذكر سبحانه قصة إبليس حين امتنع عن طاعة الأمر وتكبر عن السجود لآدم لما أمره الله - مع جملة الملائكة - بذلك، واعترض على ربه فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، يقول: إن الفاضل لا يؤمر بالسجود للمفضول، فكيف تأمرني بالسجود له؟، ثم بيّن وجه تلك الأفضلية المدَّعاة فادّعى أن النار أشرف من الطين. فنظر اللعين إلى أصل العنصر، ولم ينظر إلى التشريف العظيم (وهو أن الله خلق آدم بيده، ونفخ فيه من روحه)، وقاس قياسًا فاسدًا، فأخطأ - قبحه الله - في قياسه، وأخطأ أيضًا في دعواه أن النار أشرف من الطين[1]؛ ولذا جاء عن الحسن وابن سيرين قولهما: « أول من قاس إبليس »[2].

وكما كان القياس الفاسد سبب كفر إبليس ولعنه؛ فإنه كذلك سبب كفر أتباعه من بني آدم وضلالهم وانحرافهم:

---

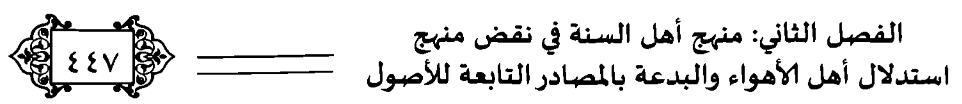
(١) انظر: جامع البيان (٨/ ١٣١)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص (٨١-٨٢)، الملل والنحل (١/ ١٤-١٦)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ١٧١)، مجموع الفتاوى (١٥/ ٥) (١٦/ ٢٤٠)، الصواعق المرسلة (١/ ٣٧٠-٣٧٢)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٠٤).

(٢) أما أثر الحسن: فأخرجه ابن جرير في جامع البيان (٨/ ١٣١)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦). وأما أثر ابن سيرين: فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٥٣)، والدارمي في سننه (١/ ٧٦)، وغيرهما. وقد صحح إسنادهما الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٠٤).

فالقياس الفاسد هو جماع شبه الكفار والمشركين، « فإن من تأمل وجد شبه اليهود والنصارى ومن تبعهم من الصابئين في الكفر بما أنزل الله على محمد؛ هي من جنس شبه المشركين والمجوس ومن معهم من الصابئين في الكفر بجنس الكتاب وبما أنزل الله على رسله؛ في كثير من المواضع؛ فإنهم يعترضون على آياته، وعلى الكتاب الذي أنزل معه، وعلى الشريعة التي بعث بها، وعلى سيرته؛ بنحو مما اعترض به على سائر الرسل مثل موسى وعيسى، كما قال الله تعالى في جميعهم: ﴿ مَا يُجَادِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٤ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ وَهَمَّتۡ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمۡ لِيَأۡخُذُوهُۖ وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ ﴾ إلى قوله: ﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ مُّرۡتَابٌ ۝٣٤ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [غافر: ٤-٣٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ ﴾ إلى قوله: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ ۝٦٩ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ﴾ [غافر: ٥٦-٧٠]...، وقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، وفي الآية الأخرى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الأنبياء: ٧-٨] الآية...، وجماع شبه هؤلاء الكفار أنهم قاسوا الرسول على من فرق الله بينه وبينه، وكفروا بفضل الله الذي اختص به رسله؛ فأتوا من جهة القياس الفاسد »[١].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٦-١٨)، وانظر: المصدر نفسه (٦/ ٥١٤-٥١٥).



وجاء عن ابن سيرين رحمه الله أنه قال: « ما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس »[١].

كما أن القياس الفاسد انتهى بالمشركين إلى تحليل الحرام وتحريم الحلال، ومن أمثلة ذلك: قياسهم الذي قالوا فيه: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]، فنظموا الربا والبيع في سِلْك واحد لإفضائهما إلى الربح[٢]، وكذلك قياسهم الميّت على المذكَّى فقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله؟، فجعلوا العلة في الأصل كونه قتل آدمي[٣]، ولذا جاء عن الشعبي[٤] قوله: « والله لئن أخذتم بالمقاييس لتحرمن الحلال ولتحلن الحرام »[٥].

والقياس الفاسد كان من أعظم أسباب ضلال أهل الأهواء والبدعة في هذه الأمة: فتأمل في صنيع رأس الخوارج الذي عارض النبي ﷺ في قسمته، أوليس ذلك حكمًا بالهوى في مقابلة النص، واستكبارًا على الأمر بقياس

---

(١) جزء من أثر ابن سيرين السابق ذكره وتخريجه قريبًا.

(٢) انظر: أنوار التنزيل (١/ ٥٧٤-٥٧٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٣٩-٥٤٠).

(٤) عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، أبو عمرو، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر على المشهور، وأدرك عددا كبيرا من الصحابة، وكان واحد زمانه في الحفظ والعلم والفقه، توفي سنة(١٠٣هـ)، وقيل: بعدها. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٥) أخرجه الدارمي (١/ ٧٦)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٩٦). وإسناده حسن.

العقل؟[١]، أليس آفته أنه رضي برأي نفسه وقياس عقله، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ؟[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وكل من خالف الرسول لا يخرج عن الظن وما تهوى الأنفس؛ فإن كان ممن يعتقد ما قاله، وله فيه حجة يستدل بها، كان غايته الظن الذي لا يغني من الحق شيئًا، كاحتجاجهم بقياس فاسد، أو نقل كاذب، أو خطاب ألقي إليهم اعتقدوا أنه من اللّه وكان من إلقاء الشيطان. وهذه الثلاثة هي عمدة من يخالف السنة بما يراه حجة ودليلا »[٣].

وقال: « ...فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله ﷺ وإجماع السلف أنها بدعة، وهو جعل العفو سيئة وجعل السيئة كفرًا. فينبغي للمسلم أن يحذر من هذين الأصلين الخبيثين، وما يتولد عنهما من بغض المسلمين وذمهم ولعنهم واستحلال دمائهم وأموالهم. وهذان الأصلان هما خلاف السنة والجماعة، فمن خالف السنة فيما أتت به أو شرعته فهو مبتدع خارج عن السنة، ومن كَفّر المسلمين بما رآه ذنبًا سواء كان دينًا أو لم يكن دينًا وعاملهم معاملة الكفار فهو مفارق للجماعة. وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين: أما الأول فشبه التأويل الفاسد أو القياس الفاسد؛ إما حديث بلغه عن الرسول لا يكون صحيحًا، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم يكن ذلك القائل مصيبًا، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو حديث

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٨).

(٢) تلبيس إبليس ص(١١١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٦٧-٦٨).

عن رسول الله ﷺ صحيح أو ضعيف، أو أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحًا، وإما قياس فاسد، أو رَأْي رآه اعتقده صوابًا وهو خطأ. فالقياس والرأي والذوق هو عامة خطأ المتكلمة والمتصوفة وطائفة من المتفقهة. وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة والمحدثة والمقلدة والمتصوفة والمتفقهة »[1].

وقال ابن القيم: « وأما أصحاب الرأي والقياس فإنهم لم يعتنوا بالنصوص ولم يعتقدوها وافية بالأحكام ولا شاملة لها، فوسعوا طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه، وعلقوا الأحكام بأوصاف لا يعلم أن الشارع علقها بها، واستنبطوا عللاً لا يعلم أن الشارع شرع الأحكام لأجلها »[2].

والقياس الفاسد من أعظم ما يحصل به الخلاف والاختلاف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ولهذا كان ما قالوه بالقياس الفاسد أمراً يخالفه الحس ويعرف كذب ما قالوه باتفاق طوائف بني آدم، فالذي يعرف بالحس والعقل الصريح لا يخالفه شرع ولا عقل ولا حس، فإن الأدلة الصادقة لا تتعارض مدلولاتها، ولكن ما يقال بقياس فاسد وظن فاسد يقع فيه الاختلاف »[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٤).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٠٤).

(٣) الرد على المنطقيين ص(٢٦٧).

٢- جعل القياس معياراً للنص من الكتاب والسنة:

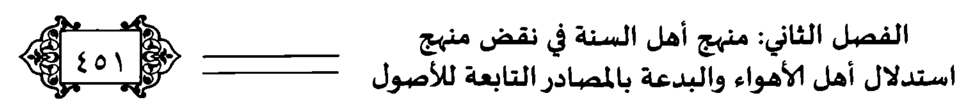
الكتاب والسنة هما الميزان الذي توزن به الأقوال والأعمال والأفعال صحة وفسادا وقوة وضعفا وقبولاً ورداً، والواجب علينا هو أن نجعلهما حجة على كل من يخالفهما، وليس علينا أن نتفحص عن قول من يخالفهما أنه من أين قال، بل يحتمل أنه عن قياس فاسد ورأى باطل، وخلاف من ليس بمعصوم عن الخطأ لا يقابل قول من هو معصوم عن الخطأ[1].

كما أنه من الواجب علينا الاعتصام بالكتاب والسنة في العلم والعمل، « ولا يمكن أن أحدا بعد الرسول يعلم ما أخبر به الرسول من الغيب بنفسه بلا واسطة الرسول، ولا يستغني أحد في معرفة الغيب عما جاء به الرسول، وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »[2].

---

(١) انظر: قواطع الأدلة (١/ ١٦٢).

(٢) الرد على المنطقيين ص(٥١١).



٣- القياس الفاسد من أعظم حجج أهل الأهواء والبدعة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما وهو أيضا من القياس الفاسد، وإما احتجاجهم بما ليس بحجة أصلا »[١].

وقال: « فإذا افتقر العبد إلى اللّه ودعاه، وأدمن النظر في كلام اللّه وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ انفتح له طريق الهدى. ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف أن غالب ما يزعمونه برهانًا هو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة، ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان؛ ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن (الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ)، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف إذا هدي إليه »[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٨).

المطلب الثاني
منهج استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول
الاستدلال بأقيسة لا تصحّ في أبواب الاعتقاد

أبواب الاعتقاد هي أعظم أبواب الدين شرفاً وقدراً وخطراً، فهي تُعنى بعلاقة العبد بربه وخالقه ومولاه وإلهه، ومعرفته به وبعظمته وبأسمائه وصفاته، وبما يحبه ويرضاه من العبادات والقربات.

وهذا كله لا سبيل إلى إدراكه جملة وتفصيلاً إلا عن طريق الوحي المعصوم الذي أنزله الله على نبيه ورسوله محمد ﷺ، فالوحي هو الذي يبيّن للعبد ما يجب عليه أن يعتقده في ربه وأسمائه وصفاته وعبادته، ولا يستقل العقل بإدراك شيء من ذلك على سبيل التفصيل، وإن كان قد يعرف شيئاً منه على سبيل الإجمال.

ولذا؛ فإن الواجب على جميع العباد التسليم لما جاء به الوحي في ذلك تسليماً مطلقاً لا ينازعه شك ولا يخالجه ريب ولا يعارضه رأي ولا عقل ولا هوى، كما أن الواجب عليهم أيضاً هو الوقوف في ذلك على ما جاء به النص وعدم تجاوزه بأي طريق كان وعدم الخوض فيه إلا بعلم يكون مصدره هو الوحي وحده.

وهذا هو مسلك أهل السنة في هذا الباب.

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لما أعرضوا عن الكتاب والسنة تعلماً وتفقهاً واحتجاجاً، واتبعوا أهواءهم وآراءهم، واختطوا لأنفسهم مسالك وسبلاً، وسنّوا لأنفسهم أدلة وقواعد وأصولاً؛ فإنهم لم يقفوا مع الوحي اعتقاداً وقولاً وعملاً، وإنما خاضوا فيما لا علم لهم به، وأحدثوا في الدين ما ليس منه، ومن ذلك: استخدامهم القياس - الذي هو صحيح معتبر في أصله - في غير موضعه وأبوابه التي يُستَعمل فيها، وأقحموه في أبواب الاعتقاد التي يجب فيها لزوم النص والوقوف معه، وكان لذلك أثرٌ عظيم بالغ في ضلالهم وانحرافهم عن الجادة وعن طريق أهل العلم الصحيح في استخدامهم القياس.

ولعل من أبرز ما يدلّ على ما دأب عليه أهل الأهواء والبدعة من الاستدلال بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد: قصة الجهم بن صفوان مع السمنية(١)، قال الإمام أحمد رحمه الله: « فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله: أنه كان من أهل خراسان من أهل ترمذ، وكان صاحب خصومات وكلام، وكان أكثر كلامه في الله تعالى، فلقي أناسا من المشركين يقال لهم: السمنية، فعرفوا الجهم، فقالوا له: نكلمك؛ فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك. فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا له: ألست تزعم أن لك إلها؟، قال الجهم: نعم، فقالوا له: فهل رأيت إلهك؟، قال: لا، قالوا: فهل سمعت كلامه؟، قال: لا، قالوا: فشممت له رائحة؟، قال: لا،

---

(١) فرقة تعبد الأصنام، وتقول بقدم العالم، وبالتناسخ، وزعموا أنه لا معلوم إلاّ من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت. انظر: الفرق بين الفرق ص (٢٥٣)، التعريفات ص (٤١٥).

قالوا: فوجدت له حسا؟، قال: لا، قالوا: فوجدت له مجسا؟، قال: لا، قالوا: فما يدريك أنه إله؟. قال: فتحير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوما، ثم إنه استدرك حجة مثل حجة زنادقة النصارى، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى هو روح الله من ذات الله، فإذا أراد أن يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما يشاء وينهى عما يشاء، وهو روح غائبة عن الأبصار، فاستدرك الجهم حجة مثل هذه الحجة، فقال للسمني: ألست تزعم أن فيك روحا؟، قال: نعم؟، فقال: هل رأيت روحك؟، قال: لا، قال: فسمعت كلامه؟، قال: لا، قال: فوجدت له حسا أو مجسا؟، قال: لا، قال: فكذلك الله؛ لا يرى له وجه، ولا يسمع له صوت، ولا يشم له رائحة، وهو غائب عن الأبصار، ولا يكون في مكان دون مكان »[١].

فتأمل قوله: « فكذلك الله » فهو صريح في قياسه الربَّ الخالقَ العظيمَ الذي له الكمال المطلق من كل الوجوه، على الروح المخلوقة الناقصة، فجعل الروح أصلاً مقيساً عليه، وجعل الربّ العظيمَ سبحانه فرعاً مقيساً، وجعل القدر المشترك بينهما هو الوجود مع عدم الإدراك بالحواس، ثم ألحق الربّ العظيم بالروح في كونه سبحانه لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت.

وقال الدارمي: « ثم طعن المعارض في رؤية الله تعالى يوم القيامة ليرده بتأويل ضلال وبقياس محال فقال: لم تره عين فتستوصفه »[٢].

ومن أنواع الأقيسة التي لا تصح في أبواب الاعتقاد:

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (١٩-٢٠).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٩٢).

١- قياس الخالق على المخلوق أو المخلوق على الخالق في الوجود والأسماء والصفات والأفعال.

٢- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك.

٣- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول.

فهذه الأنواع من الأقيسة باطلة أصلاً ومردودة مطلقاً في أبواب الاعتقاد.

ثم إن أهل الأهواء والبدعة تارة يستعملون تلك الأقيسة أصولاً يبنون عليها مذاهبهم وعقائدهم، وتارة يستعملونها أدلةً يحتجون بها لآرائهم ومعتقداتهم.

وقد نصّ أهل العلم على ذلك:

١- قال الإمام أحمد: « فقلنا لهم: هذا الذي يدبِّر هو الذي كلَّم موسى؟، قالوا: لم يتكلم ولا يكلِّم؛ لأن الكلام لا يكون إلا بجارحة، والجوارح عن الله منفية. فإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيما لله، ولا يعلم أنهم إنما يعود قولهم إلى ضلالة وكفر، ولا يشعر أنهم لا يقولون قولهم إلا فرية في الله »[1].

٢- وقال أيضاً: « ...قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، إنما كوَّن شيئا فعبّر عن الله وخلق صوتا فأسمع. وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين »[2].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٢١-٢٢).

(٢) المصدر السابق ص: (٣٤).

٣- وقال: « فقلنا لهم: لِمَ أنكرتم أن أهل الجنة ينظرون إلى ربهم؟، فقالوا: لا ينبغي لأحد أن ينظر إلى ربه؛ لأن المنظور إليه معلوم موصوف لا يرى إلا شيء يفعله »(١).

٤- وقال الدارمي: « ثم لم يرضَ الجاهلُ المريسي - مع سخافة هذه الحجج - حتى قاس الله في يديه اللتين خلق بهما آدم أقبح القياس وأسمجه - بعدما زعم أنه لا يحل أن يقاس الله بشيء من خلقه ولا بشيء هو موجود في خلقه ولا يتوهم ذلك -، ثم قال: أليس يقال لرجل مقطوع اليدين من المنكبين إذ هو كفر بلسانه: إنَّ كفره ذلك بما كسبت يداه - وإن لم يكن كفرُه بيديه - »(٢).

٥- وقال أيضاً: « ثم اعترض المعارضُ أسماءَ الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص »(٣).

٦- وقال ابن القيم: « والمقصود أن القول بفناء الجنة والنار قول مبتدع لم يقله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من أئمة المسلمين، والذين قالوه

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية ص: (٣٣).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٥٨).

إنما تلقوه عن قياس فاسد، كما اشتبه أصله على كثير من الناس فاعتقدوه حقا وبنوا عليه القول بخلق القران ونفي الصفات »[١].

٧- وقال ابن أبي العز: « والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما...، وهم مشبِّهة الأفعال؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه، وما يقبح من العباد يقبح منه!، وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا ولا يجوز له أن يفعل كذا - بمقتضى ذلك القياس الفاسد -!؛ فإن السيد من بني آدم لو رأى عبيده تزني بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لَعُدَّ إما مستحسنا للقبيح وإما عاجزا!. فكيف يصح قياس أفعاله سبحانه وتعالى على أفعال عباده؟! »[٢].

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة لا تصح في أبواب الاعتقاد:

١- الاستدلال على جواز ومشروعية التوسُّل بالأموات وطلب الدعاء والشفاعة منهم بقياسهم على الوسطاء والشفعاء عند الملوك وذوي الجاه والسلطان في الدنيا، فكما أنه يُطلَب من هؤلاء الشفاعة عند الكبراء من أهل الدنيا؛ فكذلك يقاس عليهم الأموات من الصالحين المقرَّبين عند الله، فيُسأَل منهم الدعاء عند الله وتُطلب منهم الشفاعة إليه سبحانه[٣].

---

(١) حادي الأرواح ص: (٢٤٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص: (٥٢٠).

(٣) انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق (١/ ٢٣٦-٢٣٧)، المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد ص: (٩٧-٩٨).

٢- الاستدلال على جواز ومشروعية التبرك بأجساد الصالحين ولباسهم وطعامهم بقياسهم على مشروعية التبرك بجسد النبي ﷺ وعرقه وشعره وريقه، فكما أن النبي ﷺ وهو إمام المتقين وسيد ولد آدم - عليه الصلاة والسلام - كان يتبرك بشعره وعرقه وثيابه وبغير ذلك من أجزاء ذاته وبسؤره (بقية شرابه وأكله)، ونحو ذلك؛ فإنه يُتبرَّك بذلك من كل صالح وولي ومُتَّقٍ، قياساً له على النبي ﷺ[1].

---

(١) انظر: هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).

المسلك الثاني

الاستدلال بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط

القياس - مع كونه في أصله حجة شرعية - لا يكون دليلاً صحيحاً مقبولاً إلا إذا استوفى أركانه وشروطه.

وأركان القياس أربعة، هي:

الركن الأول: الأصل، وهو المقيس عليه، وهو الذي ورد النص بحكمه.

الركن الثاني: الفرع، وهو الذي لم يرد نص بحكمه، ويراد نقل حكم الأصل إليه وإلحاقه به وحمله عليه.

الركن الثالث: حكم الأصل، وهو الوصف والحكم الشرعي الثابت في الأصل، ويراد تعديته إلى الفرع وحمل الفرع عليه.

الركن الرابع: الوصف الجامع، وهو العلة الجامعة والمعنى المشترك بين الأصل والفرع المقتضي إثبات حكم الأصل للفرع وحمله عليه.

وأما شروط القياس، فمنها:

١- أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا، إما بنص، أو إجماع، أو باتفاق الخصمين عليه، أو بدليل يغلب على الظن صحته، وألا يكون منسوخًا.

٢- أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول؛ ليُمكن تعدية الحكم والجمع بين الأصل والفرع، فإن كان حكم الأصل تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه كعدد الركعات لم يصح القياس عليه ولا سبيل إلى تعدية الحكم فيه.

٣- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها - وهذا هو قياس الأولى أو المساواة - أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٤- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، إذ القياس يكون حينئذ على خلاف النص وهو باطل، وأما إن كان النص موافقًا لحكم الأصل، فإن هذا يجوز من باب تكثير الأدلة؛ فيقال في حكم الفرع: دل عليه النص والقياس.

٥- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

٦- أن تكون العلة متعدية، فإن كانت قاصرة صحَّ التعليل بها ولكن لم يصح تعدية الحكم بها.

٧- أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط، فإن كانت ثابتةً بقياس لم يصح القياس بها.

٨- أن لا يكون القياس مبنياً على قياسٍ آخر؛ وإنما يقاس على الأصل وحسب؛ لأن الرجوع إليه أولى، ولأن قياس الفرع الذي جعل أصلاً قد يكون غير صحيح في نفسه، ولأن القياس على الفرع ثم الفرع على الأصل تطويل بلا فائدة.

٩- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا، وذلك إن كانت مستنبطة.

١٠ - أن تكون العلة - وذلك إن كانت مستنبطة - وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره، فلا يصح التعليل بالوصف الطردي كالطول والسواد.

١١ - أن يكون القياس في الأحكام الشرعية العملية؛ إذ لا يصح إجراء القياس في العقائد والتوحيد إن أدى إلى البدعة والتعطيل.

١٢ - أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه، فلا اعتبار بقياس يصادم النص أو الإجماع(١).

فإذا استوفى القياس تلك الأركان والشروط والضوابط كان قياساً صحيحاً وحجة شرعية، وإذا لم يستوفِها فإنه لا يكون في نفسه قياساً صحيحاً معتبراً مقبولاً - فضلاً عن أن يكون حجة شرعية -.

وهذا هو مسلك الصحابة فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم يحتجون بأقيسة ليس لها زمام ولا خطام، فلا يراعون فيها الشروط والضوابط والأركان، ولا يعنون أصلاً بتحقيق ذلك؛ إذ غاية مرادهم هو نصر باطلهم والدعوة إليه بأيّ سبيل كان؛ ولذا فإن أقيستهم تكون على غير هدىً ونور، فيستدلون بأقيسة لا تتوافر فيها الشروط والأركان.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (٢/ ٢١٠-٢١٤)، روضة الناظر (٢/ ٢٢٨، ٢٥٧، ٣٠٣-٣١٤)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٧٤)، قواعد الأصول ومعاقد الفصول ص(٨٠، ٨١)، إعلام الموقعين (٤/ ٩٠)، شرح الكوكب المنير (٤/ ١٧- ١١٥)، أضواء البيان (٤/ ١٧٧-١٨٢، ٢١١-٢١٢)، مذكرة أصول الفقه ص(٢٤٣، ٢٥٢، ٢٧١-٢٧٧)، الأصول من علم الأصول ص: (٦٨، ٧٠-٧٢)، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٣، ١٩٨-١٩٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومدار الحجج في هذا الباب ونحوه إما على قياس فاسد وتشبيه الشيء بما ليس مثله، وإما على جعل الخاص عاما، وهو أيضا من القياس الفاسد... »(١).

وقال: « والغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد »(٢).

وقال ابن القيم: « وأما قياس الشبه فلم يحكِه الله سبحانه إلا عن المبطلين، فمنه: قوله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيهم: ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ ﴾[يوسف:٧٧]، فلم يجمعوا بين الأصل والفرع بعلة ولا دليلها، وإنما ألحقوا أحدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجرد الشبه الجامع بينه وبين يوسف، فقالوا: هذا مقيس على أخيه، بينهما شبه من وجوه عديدة، وذاك قد سرق؛ فكذلك هذا. وهذا هو الجمع بالشبه الفارغ والقياس بالصورة المجردة عن العلة المقتضية للتساوي، وهو قياس فاسد، والتساوي في قرابة الأخوة ليس بعلة للتساوي في السرقة - لو كانت حقا -، ولا دليل على التساوي فيها، فيكون الجمع لنوع شبه خال عن العلة ودليلها، ومنه: قوله تعالى إخبارا عن الكفار أنهم قالوا: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرٗا مِّثۡلَنَا ﴾[هود:٢٧]، فاعتبروا صورة مجرد الآدمية وشبه المجانسة فيها، واستدلوا بذلك على أن حكم أحد الشبهين حكم الآخر، فكما لا نكون نحن رسلا فكذلك أنتم، فإذا تساوينا في هذا الشبه فأنتم مثلنا لا مزية لكم علينا..،

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٩).

ومن هذا: قياس المشركين الربا على البيع بمجرد الشبه الصوري، ومنه: قياسهم الميتة على الذكي في إباحة الأكل بمجرد الشبه، وبالجملة: فلم يجئْ هذا القياس في القرآن إلا مردودا مذموما »(١).

واستدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط له صور عديدة، يمكن تصوّرها بمعرفة ما يضادّ الشروط الصحيحة السابق ذكرها في القياس الصحيح المعتبر، ومن ذلك:

الأول: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل المقيس عليه غير ثابت أصلاً.

الثاني: استدلالهم بقياس يكون فيه حكم الأصل تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه.

الثالث: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها غير موجودة بتمامها في الفرع، أو تكون موجودة لكن مع وجود معارض في الفرع يمنع حكمها فيه.

الرابع: استدلالهم بقياس تكون فيه العلة قاصرة غير متعدية.

وهلمّ جرا...

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٧٢-١٧٤).

ومن نماذج استدلال أهل الأهواء والبدعة بأقيسة غير مكتملة الأركان والشروط ما يأتي:

١- الاستدلال على أن أسماء الله مستعارة مخلوقة، بالقياس على أنه لو كُتِب اسمٌ من أسماء الله في رقعة ثم احترقت الرقعة فإنما تحترق الرقعة ولا تضر النارُ الاسمَ شيئا(١).

٢- استدلال الجهمية على أن خلافهم مع أهل السنة هو خلاف يسير وأن أمره لا يصير إلى التبديع والتكفير، بقياسه على بعض اختلاف الناس في الإيمان في القول والعمل والزيادة والنقصان ونحوها(٢).

٣- الاستدلال على إبطال خلق اللهِ آدمَ بيده حقيقةً كما يليق بجلال الله وعظمته، بالقياس على آدم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [آل عمران:٥٩]، فكما أن عيسى لم يخلقه الله بيده فكذلك آدم(٣).

٤- الاستدلال على مشروعية السماع الصوفي لما فيه من الصوت الحسن، بالقياس على ما ورد في السنة من مشروعية التغنّي بالقرآن وقراءته والاستماع إليه بالصوت الحسن(٤).

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ١٦٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٩٨).

(٤) انظر: الاستقامة (١/ ٢٨٩-٢٩٢). وانظر: استدلال الصوفية بهذا القياس في الرسالة القشيرية ص(١٥١-١٥٢).

٥- الاستدلال على إنكار قول أهل السنة بأن القرآن كلام الله حقيقة، بالقياس على قول الحلولية في كلام الله وعلى قول النصارى في عيسى ﷺ، فقالوا: إنكم - يا أهل السنة - تقولون: القرآن صفة الله وصفات الله غير مخلوقة، فإن قلتم: إن هذا القرآن هو نفس كلام الله فقد قلتم بالحلول وأن كلام الله (وهو صفة من صفاته) قد حلّ في قارئ القرآن، فشابهتم الحلولية في قولهم: إن كلام الله يحلّ في خلقه، وشابهتم النصارى في دعواهم أن كلمة الله (وهي: كن) حلّت في عيسى[1].

(١) انظر: الفتاوى الكبرى (٥ / ١٦ وما بعدها)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٩١-٢٩٣).

المسلك الثالث

معارَضة النصّ بالقياس

النصّ الوارد عن الله في كتابه وعن رسوله في سنته، وإجماع أئمة الدين والعلم؛ هو الذي أوجب الله علينا الإيمان به والتسليم له واتباعه، وحرّم علينا تركه والإعراض عنه ومخالفته والعدول عنه:

فمتى ما ثبت النص وجب إنزاله تلك المنزلة الرفيعة إيماناً وقبولاً وتسليماً واحتجاجاً، ولم يجُز لأحدٍ أن يعارضه برأي أو هوى أو قياس أو معقول أو ذوق أو غير ذلك من أوجه المعارضة التي تدلّ على عدم الإيمان الكامل والرضا والتسليم لحكم الله ورسوله وخبرهما، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص:٦٨]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥].

وكذلك إذا ثبت الإجماع في مسألة من مسائل الدين فإن الواجب المتعين هو لزومه والقول به، ويحرم الخروج عنه أو مخالفته أو معارضته، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

ولذلك:

١- كان الواجب تقديم النص والإجماع على القياس.

٢- وكان القياس متأخِّراً في منزلته ورتبته عن النص والإجماع.

٣- ولا يجوز معارضة النص والإجماع بالقياس.

٤- وكان من أهم الشروط المعتبرة في القياس: أن لا يخالف نصّاً ولا إجماعاً - سواء في أصله أو فيما يشتمل عليه -.

وذلك لأمور، منها:

▪ أن القياس فرعٌ للنص، فالنص هو الأصل، والقياس فرع، فإذا تعارض الأصل والفرع فالواجب والحق والعدل أن يطرح الفرع ويعمل بالنص لا العكس.

▪ أن النص الثابت أقوى من القياس، فإذا تعارض القوي والضعيف فلا جرم أن الأقوى هو الذي يعمل به ويعتمد، فكيف يقدم الأضعف في الدلالة على الأقوى؟، هذا لا يكون إلا عند من لا يعرف طريقة الاستدلال.

▪ أن أهل العلم على أن القياس لا يصار إليه إلا عند تعذر النص، فالنص هو الأصل، والقياس هو البدل، فهما كالماء والتراب، فكما أنه لا يصار إلى الطهارة الترابية إلا إذا عدمت الطهارة المائية؛ فكذلك لا يصار إلى القياس إلا عند تعذر النص، لأنه قد تقرر أن البدل لا يصار إليه إلا إذا تعذر المبدل، فمن قاس قياساً مصادماً للنص وترك النص فكأنه تيمم والماء موجود، ومن المعلوم أن طهارته حينئذٍ تكون باطلة، فكذلك استدلاله بالقياس قياساً يصادم به النص استدلال باطل فاسد.

▪ أن المتقرر أن النص معصوم، فإذا صح الحديث فهو معصوم لأنه قد قاله من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وأما القياس فإنه

صادر من غير معصوم؛ لأن العلماء يصيبون ويخطئون، فإذا تعارض قول المعصوم مع قول غير معصوم فلا جرم عند أهل العقول والإيمان أنه يقدم قول المعصوم، بل إن هذا القياس المصادم للنص باطل بمجرد مخالفته للنص المعصوم، لأن قول المعصوم حق، وما خالف الحق فهو باطل.

- أن المتقرر في حقوق شهادة أن محمداً رسول الله: أن يقدم قوله ﷺ على قول كل أحدٍ كائناً من كان، فإذا تعارض النص والقياس المصادم له فمن أخذ بالقياس الفاسد وترك النص فقد قدم قول غيره على قوله، وهذا قادح في تحقيق هذه الشهادة؛ لأن تقديم قوله ﷺ على كل قولٍ من حقوق هذه الشهادة الواجبة التي لا يتم كمال الإيمان الواجب بها إلا بتحقيقه.

وهذا هو مسلك أهل السنة والجماعة.

وأما أهل الأهواء والبدعة: فإنهم حين يجدون النصَّ والإجماع على خلاف قولهم يبذلون جهدهم في معارضته بشتى المعارضات، ومنها، أن يعارضوه بالقياس.

وقد أخبرنا الله في كتابه عن أن معارضة النص بقياس العقل هو سبيل كل مبطل:

فأول من عارض النص بالقياس هو إبليس، فإن الله لما أمره مع جملة الملائكة بالسجود لآدم عارض هذا النص الصريح القاطع بالقياس، فقال: ﴿أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، فقارن بين عنصره الناري وعنصر آدم الطيني، وادّعى أن عنصره خيرٌ من عنصر آدم، وأن ذلك يقتضي أن يكون هو خيراً من آدم، ولما وصل إلى هذه النتيجة قال: ﴿أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾، ثم

جعل هذه النتيجة هي الأصل، وجعل أمر الله إياه بالسجود هو الفرع، والجامع المشترك بينهما هو أن الله هو الذي خلق وأمر، ولما كان حكم الأصل - في زعمه - هو أنه هو الفاضل وآدم هو المفضول، فينبغي أن يكون الفرع كذلك، وهو أن يكون الأمر هو السجود لإبليس وليس لآدم؛ لأن المفضول هو الذي ينبغي أن يسجد للفاضل بمقتضى هذا القياس وليس العكس.

وكذلك قصّ الله علينا في كتابه أن أهل الأمم تأتيهم رسلهم بالبينات وينصّون لهم على أن الله أرسلهم للدعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، لكن الأمم المكذبة تعارض ذلك النص بالقياس، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٩﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾[إبراهيم:٩-١٠]، فجعلوا أنفسهم أصلاً مقيساً عليه، وجعلوا الرسل فرعاً، والمعنى الجامع المشترك بين الجانبين هو البشرية، ثم ألحقوا الفرع بالأصل، فقالوا: بما أننا بشر ولسنا رسلاً من الله، فأنتم أيضاً لستم رسلاً من عند الله؛ لأنكم مثلنا في البشرية.

ومعارضة النص بالقياس هو سبيل المشركين في عهد النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس:٧٧-٧٩]، فالمشركون جاءتهم النصوص تِلْو النصوص بإثبات البعث بعد الموت بشتى الدلالات وأقواها وأظهرها، لكنهم كذبوه وأنكروه، وعارضوا

ذلك بالقياس، فجعلوا الأصل المقيس عليه هو: ذلك العظم الذي كان يمسكه المشرك في يده حين أتى به النبيَّ ﷺ ثم فتّه حتى تلاشى ولم يبقَ منه شيء، وجعلوا الفرع هو حال الناس بعد موتهم حين تتفرق أجزاؤهم في الأرض وتكون رفاتاً بالية وأجزاءً صغيرة متناثرة فتختلط بأجزاء التراب فلا يتميز بعضها عن بعض ولا يبقى منها شيء، والمعنى الجامع المشترك بين الأصل والفرع هو البلى والتفتت والتناثر وعدم بقاء شيء من الجسم، ولما كان حكم الأصل عندهم هو أن العظم المتفتت لا يعود؛ ألحقوا به الإنسان بعد موته في ذلك الحكم، وهو أنه لا يعود، فأنكروا البعث بعد الموت.

قال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات في الدين، والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس ولا تضرب لها الأمثال ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى»[١]. «فبين أن ما جاء به الرسول ﷺ لا يجوز أن يعارض بضرب الأمثال له، ولا يدركه كل أحد بقياس، ولا يحتاج أن يثبته بقياس، بل هو ثابت بنفسه، وليس كل ما ثبت يكون له نظير وما لا نظير له لا قياس فيه، فلا يحتاج المنصوص خبرا وأمرا إلى قياس، بخلاف من أراد أن ينال كل ما جاءت به الرسل بعقله ويتلقاه من طريق القياس»[٢].

---

(١) أصول السنة ص: (١٤-١٧).

(٢) درء التعارض (٤/ ٣٥).

« والمقصود أنه ليس كل شيء يمكن علمه بالقياس، ولا كل شيء يحتاج فيه إلى القياس، فلهذا قال الأئمة: ليس في المنصوصات النبوية قياس، وأما كونها لا تعارض بالأمثال المضروبة فهذا الذي ذكرناه من أن المنصوص لا يعارضه دليل عقلي صحيح »(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « أصل هذا أن تعلم أن لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والقياس الفاسد. فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله، فالقياس الصحيح: مثل: أن تكون العلة التي علق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط، وكذلك القياس بإلغاء الفارق وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه...، وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كل أحد، فمن رأى شيئًا من الشريعة مخالفًا للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر، وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياسٍ علمنا قطعا أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياسًا صحيحًا، لكن فيها ما يخالف القياس الفاسد وإن كان من الناس من لا يعلم فساده »(١).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٠٤-٥٠٥).

وقال: « وكلام الرسول مبين للحق بنفسه، ليس كشف أحد ولا قياسه عيارا عليه: فما وافق كشف الإنسان وقياسه وافقه وما لم يكن كذلك خالفه، بل ما يسمى كشفا وقياسا هو مخالف للرسول فهذا قياس فاسد وخيال فاسد، وهو الذي يقال فيه: نعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي »(١).

والمتأمل في كل قياس باطل عند أهل الأهواء والبدعة يجد أنهم عارضوا به نصّاً من نصوص الوحي أو إجماعاً:

١- فأهل التمثيل لما شبّهوا الله بخلقه: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] بالقياس، وهو قياس صفات الله على صفات خلقه.

٢- وأهل التعطيل لما عطّلوا الله عن صفاته: فإنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فقالوا: إن هذه الصفات أعراض، والأعراض دليل الحدوث، فلو أثبتنا الصفات لله اقتضى ذلك بأن الله سبحانه حادث، فنفوا صفات الله بهذا القياس.

٣- ومن يدعون الأموات ويتوسلون بهم في الكربات والحاجات: عارضوا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:١٨] بالقياس، وهو قياس الله على الملوك من أهل الأرض، فكما أن الملوك يُتوسَّل إليهم بالوجهاء فكذلك الله يُتوسَّل إليه بالصالحين من الأموات.

---

(١) الرد على المنطقيين ص: (٥١١).

٤- ومن قال: إن أسماء الله مستعارة مخلوقة: عارض قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف:٨٠] بالقياس، وهو قياس الله على خلقه، فكما أن الشخص يكون بلا اسم ثم يوجد له اسم، واسمه مخلوق؛ فكذلك الله.

٥- من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين: عارض قوله ﷺ: « ولا تجعلوا قبري عيدا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » بالقياس، وهو قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها فكذلك قبره ﷺ.

المسلك الرابع
تقديم القياس على النص

تقدم في المسلك السابق مفصّلاً:

- بيان مرتبة القياس، وأنه مؤخَّر عن النص.
- وأنه لا قياس مع النص.
- وأنه لا تصح معارضة النص بالقياس.
- وأن مسلك أهل الأهواء والبدعة في ذلك هو أنهم يعارضون النص بالقياس.

وإذا كان أهل السنة لا يعارضون النص والإجماع بالقياس؛ فإنهم قطعاً لا يقدمونه عليه البتة:

ففي الحديث: أن النبي ﷺ لما بعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال: « بمَ تحكم؟ »، قال: بكتاب الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: فبسنة رسول الله، قال: « فإن لم تجد؟ »، قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: « الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله »[1].

---

(١) أخرجه أبو داود ص(٣٩٧-٣٩٨) رقم (٣٥٩٢)، والترمذي ص(٢٣٣) رقم (١٣٢٧).
قال أبو بكر الخطيب: « ...على أَن أهل العلم قد نقلوه واحْتَجُّوا به، فوقفنا بذلك على صِحَّته عندهم، كما وقفنا على صِحة قول رسول الله ﷺ: « لا وَصِيَّة لوارث » وقوله في البَحْر: « هُوَ الطَّهُور مَاؤُهُ، الحل ميتَته » وقوله: « إِذا اخْتلف المُتَبَايعَانِ فِي الثّمن والسلعة قَائِمَة تحَالفا وترادا البيع » وقوله : « الدِّيَة على العاقِلَة». وَإِن كانت هذه الأَحاديث لا تثبت من جِهَة الإِسْنَاد، ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا

ففي الحديث أن معاذاً رضي الله عنه أخّر القياس - وهو من الاجتهاد - عن النص، وصوَّبه النبي ﷺ على ذلك، فدل ذلك على أن رتبة القياس بعد النص، وأن ذلك هو الذي يرضاه الله ورسوله، وأنه هو الذي عليه فقهاء الصحابة وعلماؤهم.

وفي الصحيح أن معاوية رضي الله عنه كان يستلم جميع أركان الكعبة، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: لم يكن النبي ﷺ يستلم منها إلا الركنين اليمانيين، فقال له: يا ابن عباس، ليس شيء من البيت مهجوراً، فقال له: أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟، فسكت معاوية رضي الله عنه، وفي رواية: أنه قال: صدقت[1]. ففي الأثر أن ابن عباس رضي الله عنهما لما بيّن لمعاوية رضي الله عنه أن النص إنما ورد في استلام الحجر الأسود والركن اليماني فقط، وأن الواجب هو اتباع سنة النبي ﷺ في ذلك؛ وقف معاوية رضي الله عنه مع النص ولم يعارضه بالقياس ولا قدّمه عليه. فدلّ على أن هذا هو مسلك صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم.

بصحَّتِهَا عندهم عن طلب الإِسْنَاد لها » تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ص(١٠٩)، وقال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحا إنما ثبوته لا يعرف » العلل المتناهية (٢/ ٧٥٨)، وقال ابن القيم: « وَقد أقرّ النَّبِي ﷺ معَاذًا عَلَى اجْتِهَاد رَأيه فِيمَا لم يجد فِيهِ نصا عَن الله وَرَسُوله... » فذكر الحديث. إعلام الموقعين (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، وقال ابن الملقن: « هَذَا الحَدِيث كثيرا مَا يتكَرَّر فِي كتب الْفُقَهَاء وَالأُصُول والمحدثين ويعتمدون عَلَيْهِ، وَهُوَ حَدِيث ضَعِيف بِإِجْمَاع أهل النَّقْل - فِيمَا أعلم - » البدر المنير (٩/ ٥٣٤).

(١) أخرجه - بدون الزيادة - البخاري في صحيحه (٢/ ٥٨٢) معلقاً مجزوماً به، ووصله الترمذي في السنن ص(١٥٩) رقم (٨٥٨)، وأخرجه الطحاوي - بالزيادة - في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٤) رقم (٣٨٥٤).

وأما أهل الأهواء والبدعة فإنهم لم يقتصروا في استدلالهم بالقياس على معارضة النص والإجماع به، بل إنهم يتجاوزون ذلك إلى تقديم القياس على النص.

« قال بعض العلماء: ما أخرج آدم من الجنة إلا بتقديم الرأي على النص، وما لعن إبليس وغضب عليه إلا بتقديم الرأي على النص، ولا هلكت أمة من الأمم إلا بتقديم آرائها على الوحي، ولا تفرقت الأمة فرقًا وكانوا شيعًا إلا بتقديم آرائهم على النصوص »[١].

قال اللالكائي: « وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون...، فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة؛ أمن في دينه التبعة في العاجلة والآجلة، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، واتقى بالجُنَّة التي يتقى بمثلها، ليتحصن بحمايتها، ويستعجل بركتها، ويحمد عاقبتها في المعاد والمآل إن شاء الله. ومن أعرض عنها وابتغى في غيرها مما يهواه، أو يروم سواها مما تعداه؛ أخطأ في اختيار بغيته وأغواه، وسلكه سبيل الضلالة وأرداه في مهاوي الهلكة فيما يعترض على كتاب الله وسنة رسوله بضرب الأمثال، ودفعهما بأنواع المحال، والحيدة عنهما بالقيل القال، مما لم ينزل الله به من سلطان، ولا عرفه أهل التأويل واللسان، ولا خطر على قلب

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٩).

عاقل بما يقتضيه من برهان، ولا انشرح له صدر موحد عن فكر أو عيان، فقد استحوذ عليه الشيطان، وأحاط به الخذلان، وأغواه بعصيان الرحمن »[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « وهذا من أسباب ضلال من ضل من مكذبي الرسل؛ إما مطلقًا، كالذين كذبوا جميع الرسل - كقوم نوح وثمود وعاد ونحوهم -، وإما من آمن ببعض وكفر ببعض، كمن آمن من أهل الكتاب ببعض الرسل دون بعض، ومن آمن من الفلاسفة ببعض ما جاءت به الرسل دون بعض، ومن أهل البدع من أهل الملل (المسلمين واليهود والنصارى) من أتوا من هذا الوجه، فإنه قامت عندهم شبهات ظنوا أنها تنفي ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته، وظنوا أن الواجب حينئذ تقديم ما رأوه على النصوص »[٢].

وقد سبق في آخر المسلك السابق بيان أن أهل الأهواء والبدعة ما احتجوا بقياس فاسد إلا كان فيه معارضة للنص والإجماع، وسبق ثمة ذكر نماذج لذلك، وهذا الأمر بعينه ينطبق على ما نحن فيه هنا، فإن أهل الأهواء والبدعة لما عارضوا النص والإجماع بتلك الأقيسة قدّموها عليهما فعملوا بها واعتقدوا دلالتها، وأعرضوا عن اعتقاد ما دلّ عليه النص والإجماع وتركوه؛ ولذلك فإن النماذج المذكورة في المسلك السابق تصلح لإيرادها هنا نماذج لتقديم القياس على النص.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٩-١٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٤-٥١٥).

المطلب الثالث:

منهج أهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس

المسلك الأول

بيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد

من محاسن أهل السنة وكمال معرفتهم بالحق وعظيم نفعهم للخلق: أنهم حين ينقضون شبه أهل الأهواء والبدعة يحرصون على أن يقرنوا ذلك بتقرير الحق وبيانه.

ومن ذلك: أنهم إذا رأوا أن أهل الأهواء والبدعة قد أقحموا القياس في غير أبوابه اللائقة به، واستعملوه في غير أوجهه وتصريفاته؛ سارعوا إلى نقض ذلك بالتقعيد والتأصيل لما يدخله القياس وما لا يدخله، ولا شك في أنهم بذلك ينقضون ذلك الاستدلال الباطل من أصله ويجتثونه من جذوره؛ لأنهم بذلك يقررون أن ما استدل به أهل الأهواء والبدعة من القياس ليس دليلاً صحيحاً معتبراً في أصله ومن أساسه، فينقض استدلالهم به من أوله، ويكون حالهم كحال من لا دليل له، وكحال من استدل بحديث موضوع أو دليل غير مقبول.

ومن معالم ذلك:

أن أهل السنة يقررون ويبينون أنه:

١- لا قياس في العقائد:

٢- ولا قياس في العبادات:

فالعقائد والعبادات مبنية على نصوص الكتاب والسنة، فلا يدخلها النظر والاعتبار.

واتفق أهل السنة على أن القياس لا يجري في التوحيد إن أدى إلى البدعة والإلحاد، وتشبيه الخالق بالمخلوق، وتعطيل أسماء الله وصفاته وأفعاله[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والقياس الصحيح نوعان:

أحدهما: أن يعلم أنه لا فارق بين الفرع والأصل إلا فرق غير مؤثر في الشرع...

والنوع الثاني من القياس: أن ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره، فإذا قام دليل من الأدلة على أن الحكم متعلق بالمعنى المشترك بين الأصل والفرع سوى بينهما، وكان هذا قياسا صحيحا.

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان يستعملونهما، وهما من باب فهم مراد الشارع، فإن الاستدلال بكلام الشارع يتوقف:

- على أن يعرف ثبوت اللفظ عنه،
- وعلى أن يعرف مراده باللفظ.

وإذا عرفنا مراده:

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٧٤)، الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٠٩)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٤٩-٣٥٠)، إعلام الموقعين (١/ ٦٨).

- فإن علمنا أنه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص الأصل: أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك.

- وإن علمنا أنه قصد تخصيص الحكم بمورد النص: منعنا القياس، كما أنه علمنا أن الحج خص به الكعبة، وأن الصيام الفرض خص به شهر رمضان، وأن الاستقبال خص به جهة الكعبة، وأن المفروض من الصلوات خص به الخمس ونحو ذلك؛ فإنه يمتنع هنا أن نقيس على المنصوص غيره.

وإذا عيّن الشارع مكانا أو زمانا للعبادة كتعيين الكعبة وشهر رمضان، أو عين بعض الأقوال والأفعال كتعيين القراءة في الصلاة والركوع والسجود بل وتعيين التكبير وأم القرآن؛ فإلحاق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين أسقطوا تعين الأشهر الحرم وقالوا: المقصود أربعة أشهر من السنة...، وكذلك قياس المشركين الذين قاسوا الميتة بالمذكى وقالوا: أتأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله... »[١].

وقال ابن كثير: « وباب القربات يقتصر فيه على النصوص، ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة والآراء »[٢].

٣- ولا يصح قياس الغائب على الشاهد في حق الله تعالى:

لأن الله سبحانه لا يقاس بخلقه؛ لأنه ليس له نظير فيقاس عليه، بل هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٨٥-٢٨٧).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٠١).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال المعطلة على نفي الصفات عن الله تبارك وتعالى كالعلو وغيره؛ بجملةٍ من الأقيسة، منها: أن تلك الصفات لا يوصف بها إلا جسم، والجسم حادث مخلوق، فلو وُصِف الله بها على حقيقتها لزم من ذلك - عندهم - أن يكون الله جسماً، وذلك ممتنع[(١)].

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « الوجه الخامس والعشرون: أن يقال: هب أن سببه هذه العادة؛ هل سببها: علم صحيح واعتقاد مطابق أو سببها

---

(١) انظر: أساس التقديس ص (٦٢-٧٨) حيث قال الرازي: « اعلم أنا إذا دللنا على أنه تعالى ليس بمتحيز، فقد دللنا على أنه تعالى ليس بجسم ولا جوهر فرد؛ لأن المتحيز إن كان منقسماً فهو الجسم، وإن لم يكن منقسماً فهو الجوهر الفرد. فنقول: الذي يدل على أنه تعالى ليس بمتحيز وجوه: البرهان الأول: إنه تعالى لو كان متحيزاً لكان مماثلاً لسائر المتحيزات في تمام الماهية، وهذا ممتنع، فكونه متحيزاً ممتنع...، البرهان الثاني في بيان أنه يمتنع أن يكون متحيزاً: هو أنه لو كان متحيزاً لكان متناهياً، وكل متناه ممكن، وكل ممكن محدث، فلو كان متحيزاً لكان محدثاً، وهذا محال، فذاك محال...، البرهان الرابع: لو كان إله العالم متحيزاً، لكان مركباً...، البرهان الخامس: إنه لو كان متحيزاً ، لكان مركباً من الأجزاء... ».

تخيل فاسد؟، أما الأول: فهو حجة في المسألة، وأما الثاني: فممنوع، وهو لم يذكر على ذلك حجة إلا قولهم: إنهم ما شاهدوا عالما قادرا حيا إلا جسما، إلا أنهم قاسوا العالم القادر الحي الغائب على ما شاهدوه من العلماء والأحياء القادرين، فصاروا بمنزلة من لم ير من الناس إلا السود ولم يسمع إلا العربية، فإذا مثل في نفسه إنسانا أو لغة لم يسبق إلى نفسه إلا الأسود والعربية، ومعلوم أن هذا قياس فاسد، وذلك أن من لم ير إنسانا إلا أسود ولم يسمع لغة إلا العربية إنما يسبق إلى نفسه الأسود إذا مثل إنسانا يخاطبه، وإنما يسبق إلى نفسه العربية إذا مثل في نفسه التعبير؛ لأن الذي مثله في نفسه من جنس الذي شاهده، والتخيل يتبع الإحساس، وكان الذي تخيله من جنس الذي أحسه لما علم أن جنسهما واحد، والباري ﷻ ليس هو عندهم ولا عند غيرهم من جنس الآدميين حتى تكون نسبته إلى ما شاهدوه من الأحياء العالمين القادرين نسبة ما لم ير من الآدميين إلى من رئي، بل هؤلاء الذين يدعون الله برفع الأيدي إلى فوق؛ عامَّتُهم لم يخطر بقلبه أن الله من جنس الآدميين مشارك لهم في الحقيقة حتى يكون لحما ودما ونحو ذلك، بل هؤلاء كلهم ينزهون الله تعالى عن ذلك، ولا يعرف في عامة المقرين بالصانع من قال بشيء من ذلك، إلا ما ذكره أرباب المقالات عن شرذمة من المشبهة، ومع هذا فلا بد أن يجعل هؤلاء له من المقدار والصفات ما يفرقون بينه وبين الآدميين، فعلم أن هذا الذي احتج به باطل »[1].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٨٨-٤٨٩).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: إثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه دون تكييف ولا تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، وذهب أهل الأهواء والبدعة من أهل التعطيل إلى نفي تلك الصفات عن الله تبارك وتعالى - على تفاوت بين الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة في ذلك -، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس الغائب (صفات الله) على الشاهد (صفات المخلوق)، وأهل التعطيل قد تصوروا هذا القياس أولاً، ثم أنكروا نتيجته التي تقتضي - في زعمهم - تشبيه الله بخلقه، ثم فروا منها إلى التعطيل فنفوا عن الله صفاته.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

١- تقرير أن قياس الغائب على الشاهد غير جائز في حق الله تبارك تعالى؛ لأن ذلك القياس إنما يصح في حق من كان له مثيل من جنسه أو قريب منه، وأما الله سبحانه فهو باتفاق جميع من يثبت الصانع ليس من جنس الآدميين، فلا يصح البتة قياس صفاته وما يقتضيه إثباتها أو يلزم منه على صفات المخلوقين وما تقتضيه صفاتهم أو يلزم منها.

٢- أن هذا القياس لا يستقيم حتى في حق جميع المخلوقين، فإن من لم يكن يعرف من الناس إلا من كان ذا لون معين، أو لم يسمع من اللغات إلا لغة معينة، فإنه لا يتبادر إلى ذهنه إلا ذلك اللون وتلك اللغة إذا تصوّر في نفسه عن إنسان أو لغة أو سمع من غيره عن ذلك؛ لأنه إنما يقيسه على ما لا يشهد ولا يعرف سواه، ومعلوم أن قياسه هذا باطل فاسد؛ فكيف بقياسه الربّ

العظيم الذي ليس كمثله شيء ولم يكن له كفواً أحد بالمخلوق الآدمي العاجز الناقص؟!.

النموذج الثاني:

الشبهة:

استدلال من يجوِّز التوسل بالأموات من الأنبياء والصالحين ودعائهم ويجعلهم وسائط بينه وبين الله في العبادة وطلب قضاء الحوائج، بالقياس على كون الرسل وسائط بين الله وخلقه في تبليغ الرسالة.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ومن سِوَى الأنبياء من مشايخ العلم والدين فمن أثبتهم وسائط بين الرسول وأمته، يبلغونهم، ويعلمونهم، ويؤدبونهم، ويقتدون بهم، فقد أصاب في ذلك...

وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحُجّاب الذين بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم، وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس، لقربهم منهم، والناس يسألونهم، أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج؛ فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه فهو كافر مشرك، يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وهؤلاء مشبهون لله، شبهوا المخلوق بالخالق، وجعلوا لله أندادا...

فإن الوسائط التي بين الملوك وبين الناس يكونون على أحد وجوه ثلاثة:

إما لإخبارهم من أحوال الناس بما لا يعرفونه، ومن قال: إن الله لا يعلم أحوال عباده حتى يخبره بتلك بعض الملائكة أو الأنبياء أو غيرهم فهو كافر، بل هو سبحانه يعلم السر وأخفى، لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء..

الوجه الثاني: أن يكون الملك عاجزًا عن تدبير رعيته ودفع أعدائه إلا بأعوان يعينونه، فلابد له من أنصار وأعوان لذله وعجزه، والله سبحانه ليس له ظهير، ولا ولي من الذل...، وَكُلُّ مَا في الوجود من الأسباب فهو خالقه وربه ومليكه، فهو الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، بخلاف الملوك المحتاجين إلى ظهرائهم وهم في الحقيقة شركاؤهم في الملك، والله تعالى ليس له شريك في الملك، بل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير.

والوجه الثالث: أن يكون الملك ليس مريدًا لنفع رعيته والإحسان إليهم ورحمتهم إلا بمحرك يحركه من خارج، فإذا خاطب الملكَ من ينصحه ويعظمه أو من يدل عليه، بحيث يكون يرجوه ويخافه، تحركت إرادة الملك وهمته في قضاء حوائج رعيته، إما لما حصل في قلبه من كلام الناصح الواعظ المشير، وإما لما يحصل من الرغبة أو الرهبة من كلام المدل عليه، والله تعالى هو رب كل شيء ومليكه، وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، وكل الأشياء إنما تكون بمشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو إذا أجرى نفع العباد بعضهم على بعض، فجعل هذا يحسن إلى هذا ويدعو له ويشفع فيه ونحو ذلك، فهو الذي خلق ذلك كله، وهو الذي خلق في قلب هذا المحسن الداعي

الشافع إرادة الإحسان والدعاء والشفاعة، ولا يجوز أن يكون في الوجود من يكرهه على خلاف مراده، أو يعلمه ما لم يكن يعلم، أو من يرجوه الرب ويخافه...

والمقصود هنا: أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه، كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية، فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عُبّاد الأوثان، كانوا يقولون: إنها تماثيل الأنبياء والصالحين، وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله »(١).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن العبادة من الدعاء والرجاء وغير ذلك لا تكون إلا لله وحده، وأن من مات فقد أفضى إلى ما قدم ولا يجوز دعاؤه من دون الله ولا التوسل والاستشفاع به إليه، وضلّ طوائف من أهل الأهواء والبدعة فذهبوا إلى جواز دعاء الأموات والتوسل والاستشفاع بهم إلى الله، ومما استدلّوا به على ذلك: زعمهم أن الله قد أرسل الرسل إلينا وسائط بيننا وبينه في تبليغ شرائع دينه فنتخذهم وسائط بيننا وبينه سبحانه لقضاء حوائجنا وطلبها منه سبحانه عن طريق طلب الدعاء منهم بعد موتهم والاستشفاع بهم إليه سبحانه.

وبيان الأقيسة غير الجائزة في أبواب الاعتقاد بما يأتي:

تقرير أن قياس اتخاذ الواسطة بين العباد وربهم على أن الله جعل الرسل واسطة بينه وبين عباده غير جائز في حق الله تبارك وتعالى؛ لما يأتي:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٠-٢٢). وانظر: تجريد التوحيد للمقريزي ص: (١٤-١٥).

١- لأنه من قياس الخالق بالمخلوق وتشبيهه به، وهذا القياس ممتنع في حق الله تبارك وتعالى.

٢- لأن هذا القياس فيه نسبة النقص والعجز والجهل إلى الله تبارك وتعالى.

٣- لأن فيه إساءة الظن به سبحانه.

المسلك الثاني

إبطال وجه القياس ومحلّه أساساً

مما يجب اعتباره في القياس حتى يكون قياساً صحيحاً معتبراً صالحاً للاحتجاج به ما يأتي:

١ - أن يكون حكم الأصل المقيس عليه ثابتًا.

٢ - أن يكون لحكم الأصل المقيس عليه علة معلومة ومعنى معقول.

٣ - أن تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك العلة وهي النص أو الإجماع أو الاستنباط.

٤ - أن تكون العلة وصفا مناسبا وصالحا لترتيب الحكم عليه ويُعلَم من قواعد الشرع اعتباره.

فإذا كان حكم الأصل غير ثابت في نفسه، أو كان تعبديًّا محضاً أو لا يعقل معناه، أو كانت العلة (الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير ثابتة في نفسها، أو لم تكن وصفاً صالحاً لترتيب الحكم عليه؛ لم يصح القياس، بل كان قياساً فاسداً، وكان الاستدلال به استدلالاً باطلاً مردوداً.

ولذا؛ فإن أهل السنة ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بتقرير أن وجه القياس ومحلّه باطل، وذلك من خلال بيان خلوّ القياس من الضوابط السابق ذكرها.

وهذا المسلك يلتقي مع المسلك السابق في كونه ينقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس من أصله، ويقتلعه من جذوره، ويقطع استدلالهم به

من أساسه، ويقرّر أن ما سماه أهل الأهواء والبدعة قياساً هو من باب تسمية الأشياء بغير اسمها، وإلا فإن ما استدلوا به لا يصح تسميته قياساً أصلاً لأنه استُدِلّ به في غير بابه أو على غير وجهه.

ومن أنواع تلك الأقيسة الباطلة وجهاً ومحلاً:

١- القياس في أصول العبادات وأمكنتها وأزمنتها ونحو ذلك، فإن هذه الأمور توقيفية يُقتَصر فيها على النص، وقد قُصِد تخصيص الحكم بها، فيمتنع أن يقاس عليها غيرها.

٢- قياس غير الرسول على الرسول فيما هو من خصائص الرسول كنزول الوحي والتشريع والمعجزات وبعض الأحكام الخاصة بالرسول، فهذه الأمور خُصَّ بها رسول الله من ربه تبارك وتعالى، فلا يقاس به غيره فيها.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، ببيان الأقيسة الصحيحة وغير الجائزة في أبواب الاعتقاد:

الشبهة:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته؛ بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ(١).

---

(١) المقصود به: الحديث الموضوع: أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة نظر إلى قوائم العرش فإذا فيها: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، فتوسل إلى ربه بمحمد ﷺ، وأن ذلك التوسل هو الكلمات التي تلقاها من ربه. وقد سبق تخريجه وبيان حكمه.

شبهة أخرى:

استدلال أهل الأهواء والبدعة على التوسل بالصالحين بعد موتهم؛ بالقياس على جواز التوسُّل بالرسول ﷺ بعد موته، الثابت بالقياس على توسُّل آدم بالنبي ﷺ.

نقض الشبهة:

قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ: « قال[1] (ص: ٥٠): (وفي الحديث التوسل برسول الله ﷺ قبل أن يتشرف العالم بوجوده فيه، وأن المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسَّل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ، وأنه لا يشترط كونه حيا في دار الدنيا » اهـ.

أقول: لم يكتف الكاتب بتصحيح حديث موضوع، بل استخرج للحكم الوارد فيه علة، ثم عدى العلة بالقياس إلى غير محل الحكم وإلى غير زمان الحكم.

وتوضيح هذا:

أن في الحديث توسل آدم بالنبي ﷺ قبل وجوده، أي: قبل حياته، أي: وهو فاقد الحياة، ولا معنى لتوسله بمن كان كذلك إلا جوازه في الحياة وقبلها وبعدها. كذا استنتاج الهوى وقياس الردى.

---

(١) هذا النص نقله الشيخ عن محمد علوي المالكي في كتابه: مفاهيم يجب أن تصحح.

ثم إن تخصيص النبي ﷺ عند هذا الكاتب بالتوسل لا معنى له، حيث قاس كل من كان له عند الله القدر الرفيع على النبي ﷺ، بجامع النبوة، أو الولاية، أو الكرامة.

وهذا هو عين احتجاج أصحاب القبور المفتونين بعبادتها من دون الله، عدوا بالقياس دعاء الميت والطلب منه على طلب الدعاء من الحي، وجادلوا في ذلك، فلما ظنوا أنه ثبت لهم ما زعموه في حق النبي ﷺ قالوا: لا معنى لاختصاص النبي محمد ﷺ بالدعاء أو الاستشفاع أو نحوه من العبادات، بل يعدى جواز هذا الفعل إلى غيره ﷺ بجامع النبوة إن كان نبيا أو الكرامة، أو كما قال هذا القائل هنا: (المدار في صحة التوسل على أن يكون للمتوسل به القدر الرفيع عند ربه ﷻ)، وهذا تمهيد وتقعيد لمسائل لم يفصح عنها في هذا الموضع.

فانظر هذا التجرؤ على أحكام الشرع: تصحيح الموضوعات، وقياس فاسد لم يقل به عالم قط منذ بعث محمد ﷺ إلى انتهاء القرون الثلاثة الأولى، حتى ظهرت القرامطة الباطنية وأتباعهم إخوان الصفا، وهم جماعة مشهورة ظهروا في أول القرن الرابع، وهم الذين جلبوا هذا الذي تبناه الكاتب، وقبله أخذه أهل الضلالة، فانظر ما قاله إخوان الصفا وكيف شرعوا هذا الدين الذي لم يعرفه المسلمون في المئات الثلاث، فسبحان من صيَّر القلوب إلى قلبين، جاء في الرسالة (٤٢) من رسائل إخوان الصفا (٤/ ٢١) قولهم: « اعلم يا أخي أن من الناس من يتقرب إلى الله بأنبيائه ورسله وبأئمتهم وأوصيائهم أو بأولياء الله وعباده الصالحين أو بملائكة الله المقربين والتعظيم لهم ومساجدهم

والاقتداء بهم وبأفعالهم والعمل بوصاياهم وسننهم على ذلك بحسب ما يمكنهم ويتأتى لهم ويتحقق في نفوسهم ويؤدي إليه اجتهادهم، فأما من يعرف الله حق معرفته فهو لا يتوسل إليه بأحد غيره، وهذه مرتبة أهل المعارف الذين هم أولياء الله، وأما من قصر فهمه ومعرفته وحقيقته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بأنبيائه، ومن قصر فهمه معرفته فليس له طريق إلى الله تعالى إلا بالأئمة من خلفائهم وأوصيائهم وعباده، فإن قصر فهمه ومعرفته بهم فليس له طريق إلا اتباع آثارهم والعمل بوصاياهم والتعلق بسننهم والذهاب إلى مساجدهم ومشاهدهم والدعاء والصلاة والصيام والاستغفار وطلب الغفران والرحمة عند قبورهم وعند تماثيلهم المصورة على أشكالهم، لتذكر آياتهم وتعرف أحوالهم من الأصنام والأوثان وما يشاكل ذلك طلبا للقربة إلى الله والزلفى لديه.

ثم اعلم أنه على كل حالٍ من يعبد شيئا من الأشياء ويتقرب إلى الله تعالى بأحد فهو أصلح حالا ممن لا يدين شيئا ولا يتقرب إلى الله البتة » اهـ.

هكذا أدخل إخوان الصفا الباطنيون الشرك في المسلمين، فانتشر في الجهال انتشارا، واشتعل فيهم اشتعال اللهب في يابس الشجر، فقام جماعات من العلماء ينكرون هذا، وكان أول أمره غير متضحة غايته، ولا مستبين سبيله، لأن المسلمين لم يكن دين الأصنام فيهم، ثم استبان الشأن، وانكشف الغطاء، فأنكره العلماء في القرن الرابع والخامس، ومنهم ابن عقيل الحنبلي، فقال: « لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم؛ إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفار لهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور، وخطاب الموتى بالحوائج،

وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات والعزى».

فهذا الشرك الأكبر أصله وسببه هذا القياس الفاسد الباطل الذي قاله صاحب المفاهيم، باب التوسل بالذوات الذي لا نقول بأنه شرك بل هو بدعة من الطرق والوسائل لهذا الشرك الأكبر، وكل ما كان وسيلة إلى الكفر والشرك فهو ممنوع يجب سد بابه وإغلاقه ووصده وتتريبه حتى لا يفتح مرة أخرى»[(١)].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن التوسل إلى الله بالذوات محرم ممنوع سواء كان في حياتهم أم بعد مماتهم، وسواء كان بالنبي ﷺ أم بالصالحين من أمته، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى جواز ذلك، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسان:

١- قياس التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته بتوسل آدم عليه السلام به قبل وجوده.

٢- قياس التوسل بالصالحين بعد مماتهم بالتوسل بالنبي ﷺ بعد مماته، بجامع القدر الرفيع عند ربهم عز وجل.

وبيان بطلان وجه القياس ومحله أساساً بما يأتي:

١- الأصل المقيس عليه في القياس الأول هو: توسُّل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ، وحكم الأصل هو: جواز التوسُّل بالنبي ﷺ؛ لأن آدم عليه السلام قد فعل ذلك.

---

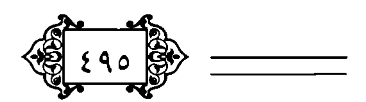
(١) هذه مفاهيمنا ص: (٢٤-٢٦).

والأصل غير ثابت في نفسه؛ فإنه مرويٌّ في خبر موضوع باتفاق أهل الحديث، فالقياس فاسد؛ لأن الركن الأول من أركان القياس (وهو الأصل المقيس عليه) غير ثابت أصلاً ولا موجود حقيقةً.

كما أن حكم الأصل غير ثابت في نفسه؛ لأن الأصل نفسه غير ثابت؛ لما سبق، فالقياس فاسد؛ لأن حكم الأصل غير ثابت.

٢- الأصل المقيس عليه في القياس الثاني هو: التوسُّل بالنبي ﷺ، والتوسل بالنبي ﷺ إنما ثبت عند هؤلاء بقياسه على أصل آخر (هو: توسل آدم عليه السلام بالنبي ﷺ)، وما ثبت بالقياس لا يصحّ أن يكون أصلاً لقياس آخر، فالقياس فاسد؛ لأن ما جُعِل فيه أصلاً لا يصح أن يكون كذلك.

٣- الجامع المشترك المدَّعى في القياس الثاني بين الأصل (التوسل بالنبي ﷺ) والفرع (التوسل بالصالحين) هو: القدر الرفيع للنبي ﷺ وللصالحين عند ربهم عز وجل، وهو باطل؛ لأن الذي رُوي في الحديث الموضوع هو أن آدم عليه السلام إنما توسل بالنبي ﷺ لمّا رأى اسمه مقروناً باسم الله تعالى على قائمة من قوائم العرش، وهذه العلة قاصرة؛ لأنها خاصة بالنبي ﷺ لا يشاركه فيها غيره البتة؛ فالقياس فاسد؛ لأن العلة فيه لا يصح ولا يجوز تعديتها من الأصل إلى الفرع.



المسلك الثالث

تقرير أن القياس مع الفارق، وبيان أوجه الفرق

مما قرّره أهل العلم وبيّنوه: أن من أهم ما يجب اعتباره في القياس ما يأتي:

١- أن تكون العلة التي علق الشارع بها الحكم وشرعه من أجلها موجودة بتمامها في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حكمها فيه، وذلك بأن يقطع بوجودها أو يغلب على الظن وجودها في الفرع.

٢- أن يكون حكم الفرع مساويًا لحكم الأصل، فلا يصح قياس واجب على مندوب، ولا مندوب على واجب مثلاً؛ لعدم مساواتهما في الحكم.

فإذا كانت العلة (الوصف الجامع المشترك بين الأصل والفرع) غير موجودة بتمامها في الفرع، أو كان حكم الفرع غير مساوٍ لحكم الأصل؛ فالقياس فاسد؛ لوجود الفارق بين الأصل والفرع في العلة أو الحكم.

وأهل السنة يُعنون في أثناء نقضهم استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بنقضه بهذا المسلك عناية فائقة، وبلغت عنايتهم به أنهم ينصّون عليه ويهتمون ببيانه حتى وإن كان القياس فاسداً في أصله لاستعماله في غير أبوابه أو على غير وجهه أو لفساد محلّه.

وهم في هذا المسلك يعنون بأمرين:

١- النصّ على أن القياس فاسد؛ لأنه قياس مع الفارق.

٢- النصّ على أوجه الفرق التي تجعل القياس فاسداً.

وهذا يدلّ على كمال فقههم، وشدة التزامهم بالدليل والحجة؛ فإنهم لفقههم بالأصل والفرع وما يجتمعان فيه ويفترقان، ولكونهم لا يتكلمون إلا بعلم وبرهان؛ يبينون الفرق ويحرّرونه بـأتمّ وأوفى بيان.

وهذا المسلك الشريف قد جاء في كتاب الله تعالى، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء عبد الله بن الزبعرى إلى النبي ﷺ فقال: تزعم أن الله أنزل عليك هذه الآية: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:٩٨] قال ابن الزبعرى: قد عبدت الشمس والقمر والملائكة وعزير وعيسى ابن مريم، كل هؤلاء في النار مع آلهتنا؟، فنزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨] ثم نزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]. وفي وجه آخر عنه قال: لما نزلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١] شق ذلك على أهل مكة وقالوا: شتم الآلهة، فقال ابن الزبعرى: أنا أخصم لكم محمدا، ادعوه لي، فدعي فقال: يا محمد، هذا شيء لآلهتنا خاصة أم لكل من عبد من دون الله؟، قال: بل لكل من عبد من دون الله، فقال ابن الزبعرى: خُصِمتَ ورب هذه البنية (يعني: الكعبة)، ألست تزعم - يا محمد - أن عيسى عبد صالح، وأن عزيراً عبد صالح، وأن الملائكة صالحون؟، قال: بلى، قال: فهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيرا، وهذه بنو تميم تعبد الملائكة، فضجَّ أهل مكة وفرحوا، فنزلت: ﴿إِنَّ

﴿ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ عزير وعيسى والملائكة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾، ونزلت: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧](١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...كما أجاب ابن الزبعري لما قاس المسيح على آلهة المشركين، وظن أن العلة في الأصل بمجرد كونهم معبودين، وأن ذلك يقتضي أن كل معبود غير الله فإنه يعذب في الآخرة، فجعل المسيح مثلاً لآلهة المشركين وقاسهم عليه قياس الفرع على الأصل، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٧-٥٨]، فبين سبحانه الفرق المانع من الإلحاق بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾ [الأنبياء:١٠١]، وبين أن هؤلاء القائسين ما قاسوه إلا جدلا محضا لا يوجب علما؛ لأن الفرق حاصل بين الفرع والأصل؛ فإن الأصنام إذا جعلوا حصبا لجهنم كان ذلك إهانة وخزيا لعابديها من غير تعذيب من لا يستحق التعذيب، بخلاف ما إذا عذب عباد الله الصالحون بذنب غيرهم فإن هذا لا يفعله الله تعالى...، بل ولا يعذب أحدا إلا بعد إرسال رسول إليه...، وقد أخبر الله تعالى أن عباده الصالحين في الجنة لا يعذبهم في النار، بل يتقبل عنهم أحسن ما عملوا ويتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة، فضلا أن يعاقبهم بذنب غيرهم مع كراهية لفعلهم ونهيهم عن ذلك، ومن زعم أن لفظ (ما) كانت تتناول المسيح وأُخِّر بيان العام أو أجاب بأن لفظ (ما) لا يتناول إلا ما لا يعقل؛ فالقولان ضعيفان...،

---

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ٤٣، ٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٩٨-٢٩٩). وأورده الألباني في صحيح السيرة النبوية ص(١٩٧-١٩٨).

وإنما المشركون عارضوا النص الصحيح بقياس فاسد، فبين الله تعالى فساد القياس وذكر الفرق بين الأصل والفرع »(١).

وقال: « لكن كانت معارضة الزبعري وأشباهه من جهة المعنى والقياس والاعتبار، أي: إذا كانت آلهتنا دخلوا النار لكونهم معبودين وجب أن يكون كل معبود يدخل النار، والمسيح معبود؛ فيجب أن يدخلها. فعارضوه بالقياس، والقياس مع وجود الفارق المؤثر قياس فاسد، فبين الله الفرق بأن المسيح عبد حي مطيع لله لا يصلح أن يعذب لأجل الانتقام من غيره، بخلاف الأوثان، فإنها حجارة، فإذا عذبت لتحقيق عدم كونها آلهة وانتقاما ممن عبدها كان ذلك مصلحة ليس فيها عقوبة لمن لا يصلح أن يعاقب... » إلى أن قال: « فهذا من جنس معارضة ابن الزبعري، حيث قاس ما أخبر الله عنه بشيء آخر ليس مثله، بل بينهما فرق »(٢).

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس مع الفارق وبيان أوجه الفرق:

النموذج الأول:

الشبهة:

استدلال الجهمية على أن أسماء الله غير الله وأنها مستعارة مخلوقة؛ بالقياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ١١٤).

(٢) درء التعارض (٣/ ٣٢٠).

نقض الشبهة:

قال الدارمي: « ثم اعترض المعارض أسماء الله المقدسة فذهب في تأويلها مذهب إمامه المريسي، فادعى أن أسماء الله غير الله، وأنها مستعارة مخلوقة؛ كما أنه قد يكون شخص بلا اسم، فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص. يعني: أن الله كان مجهولا كشخص مجهول لا يهتدى لاسمه ولا يدرى ما هو حتى خلق الخلق فابتدعوا له أسماء من مخلوق كلامهم فأعاروها إياه من غير أن يعرف له اسم قبل الخلق » إلى أن قال: « ولا تقاس أسماء الله بأسماء الخلق؛ لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة، وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء، فمن ادعى أن صفة من صفات الله تعالى مخلوقة أو مستعارة فقد كفر وفجر؛ لأنك إذا قلت: الله، فهو الله، وإذا قلت: الرحمن، فهو الرحمن وهو الله، وإذا قلت: الرحيم، فهو كذلك، وإذا قلت: حكيم حميد مجيد جبار متكبر قاهر قادر، فهو كذلك وهو الله سواء، لا يخالف اسمٌ له صفتَه ولا صفتُه اسما، وقد يسمى الرجل حكيما وهو جاهل، وحكما وهو ظالم، وعزيزا وهو حقير، وكريما وهو لئيم، وصالحا وهو طالح، وسعيدا وهو شقي، ومحمودا وهو مذموم، وحبيبا وهو بغيض، وأسدا وحمارا وكلبا وجديا وكليبا وهرا وحنظلة وعلقمة وليس كذلك، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق، كان خالقا قبل المخلوقين، ورازقا قبل المرزوقين، وعالما قبل المعلومين، وسميعا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرا

قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة...، وليس لأزلية الله حد ولا وقت لم يزل ولا يزال وكذلك أسماؤه لم تزل ولا تزال»[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أنهم يؤمنون بأن الله هو الذي سمى نفسه بأسمائه الحسنى وتكلّم بها حقيقة، وهي غير مخلوقة وليست من وضع البشر، وذهب أهل الأهواء والبدعة من الجهمية والمعتزلة إلى أن أسماء الله مخلوقة، وأن الله ليس هو الذي سمى نفسه بهذه الأسماء، وكذلك لم يتكلم بها حقيقة، وإنما خلقها في غيره أو سماه بها بعض خلقه[٢]؛ ومما استدلوا به على ذلك: القياس على أنه قد يكون شخص بلا اسم فتسميته لا تزيد في الشخص ولا تنقص.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١- أن أسماء الخلق مستعارة، وأسماء الله صفاته.

٢- أن أسماء الخلق ليست نفس صفاتهم، بل هي مخالفة لصفاتهم، وأسماء الله صفاته، ليس شيء مخالفا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفا للأسماء.

٣- أن أسماء الخلق حادثة بعد أن لم تكن، والله تبارك وتعالى اسمه كأسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك قبل الخلق.

---

(١) نقض الدارمي على المريسي (٢/ ١/ ١٦١-١٦٣).

(٢) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص: (٢٦٤-٣٠٨).

النموذج الثاني:

الشبهة:

الاستدلال على أن للكواكب تأثيراً في الكون بالسعادة والنحوسة وفي حصول الأحوال النفسية من ذكاء وبلادة ونحو ذلك؛ بالقياس على التأثير الحاصل من الشمس والقمر في الحرارة والبرودة واليبوسة وغير ذلك.

نقض الشبهة:

هذا « ادعاء باطل لا يستقيم، وذلك لأن هذا القياس فاسد، وذلك لوجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه، إذ إننا لا ننازع في تأثير الشمس والقمر في هذا العالم على ما يجري على الأمر الطبيعي بما جعله الله فيها من مميزات، كتأثير الشمس في الرطوبة والبرودة والحرارة ونحو ذلك، وتأثيرها في أبدان الحيوانات والنباتات والناس في نشاطهم وخمولهم ونحو ذلك، ومع هذا فإن هذه الكواكب جزء من السبب المؤثر، وليست بمؤثر تام، فإن تأثير الشمس مثلاً إنما كان بواسطة الهواء وقبوله للسخونة والحرارة، ويختلف هذا القبول عند قرب الشمس من الأرض وبعدها وهكذا، فكل واحد من هذه جزء السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وقد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنع هذه الأسباب ليظهر عليها أثر القهر والتسخير، فإثبات مثل هذه التأثيرات لا ينكر، أما الذي ينكر عليهم فهو دعوى أن جملة الحوادث في العالم من الأرزاق والآجال والسعادة والنحوسة وجميع ما في العالم تقع لكون الكواكب هي المؤثرة فيه ومن تحتها خاضع لها، وهذا يختلف عن ذلك، ثم إن النوع الأول قد دل عليه الشرع والعقل والحس، بخلاف النوع الثاني لم يدل عليه شيء من ذلك،

بل يناقضه »[١].

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن الله سبحانه هو المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك مما يكون في الكون، وهلك المنجمون ومن يريد إضلال المسلمين من إخوان الصفا ونحوهم فزعموا أن للكواكب تأثيراً في البشر في أحوالهم النفسية ونحوها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياسهم التأثير الذي زعموه في الكواكب على التأثير الذي في الشمس والقمر في الحرارة والبرودة والنشاط والخمول ونحو ذلك.

وتقرير أن القياس مع الفارق وبيان وجه الفرق:

١ - أن تأثير الشمس والقمر ليس بمؤثر تام، بل هو جزء من السبب المؤثر، فتأثير كل واحد منهما جزء من السبب مع وجود أشياء أخرى مكملة للسبب، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب هي المؤثر تأثيراً تاماً.

٢- أن الشمس والقمر قد يقدر الله تعالى أموراً أخرى تمنعهما من ظهور آثارهما ليظهر عليهما أثر القهر والتسخير، فهما مسخَّرتان مقهورتان، وهذا بخلاف ما يدعونه من أن تلك الكواكب مَن تحتها خاضع لها.

٣- أن تأثير الشمس والقمر قد دل عليه الشرع والعقل والحس، وهذا بخلاف التأثير المدَّعى لتلك الكواكب فلم يدل عليه شيء من ذلك، بل يناقضه.

---

(١) التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام ص: (١٨٩-١٩٠) وهو اختصار جيد لكلام ابن القيم في مفتاح دار السعادة (٢/ ١٦٠-١٦٦).

المسلك الرابع

تقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص، وبيان ذلك النص

القياس متأخِّر رتبة وقوة ومنزلة واحتجاجاً عن النص والإجماع، فإذا وُجِد قياسٌ يشهد للنص والإجماع كانت قوته ورتبته متأخِّرة عنهما، وإذا وُجِد قياس يخالف النص فالمعتبر هو النص والإجماع، والقياس هو المردود الفاسد[1].

---

(١) قال الشوكاني في إرشاد الفحول (٢/ ١٥٨-١٦٠): « الاعتراض التاسع: فساد الاعتبار. أي: أنه لا يمكن اعتبار القياس في ذلك الحكم، لمخالفته للنص أو الإجماع، أو كان الحكم مما لا يمكن إثباته بالقياس، أو كان تركيبه مشعرا بنقيض الحكم المطلوب وخص فساد الاعتبار جماعة من أهل الأصول بمخالفته للنص، وهذا الاعتراض مبني على أن خبر الواحد مقدم على القياس، وهو الحق... » ثم قال: « الاعتراض العاشر: فساد الوضع. وذلك بإبطال وضع القياس المخصوص في إثبات الحكم المخصوص، بأن يبين المعترض أن الجامع الذي ثبت به الحكم قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم، والوصف الواحد لا يثبت به النقيضان؛ وذلك بأن يكون أحدهما مضيقا والآخر موسعا، أو أحدهما مخففا والآخر مغلظا، أو أحدهما إثباتا والآخر نفيا. والفرق بين هذا الاعتراض والاعتراض الذي قبله: أن فساد الاعتبار أعم من فساد الوضع، فكل فاسد الوضع فاسد الاعتبار، ولا عكس، وجعلهما أبو إسحاق الشيرازي واحدا، وقال ابن برهان: هما شيئان من حيث المعنى، لكن الفقهاء فرقوا بينهما، وقالوا: فساد الوضع هو: أن يعلق على العلة ضد ما يقتضيه، وفساد الاعتبار هو: أن يعلق على العلة خلاف ما يقتضيه النص، وقيل: فساد الوضع: هو إظهار كون الوصف ملائما لنقيض الحكم، مع اتحاد الجهة ».

قال شيخ الإسلام: « ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح »(١).

وقال ابن القيم: « ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذي لا يعلم لهم مخالف، وأن القياس الصحيح دائر مع أوامرها ونواهيها وجوداً وعدما »(٢).

ولذلك؛ مما نصّ أهل العلم على اعتباره في القياس الصحيح:

١- ألا يكون حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل.

٢- أن لا تخالف العلة نصًا ولا إجماعًا.

٣- أن لا يصادم القياس دليلاً أقوى منه.

فلو كان حكم الفرع منصوصًا عليه بنص مخالف لحكم الأصل، أو كانت العلة مخالفة للنص أو الإجماع، أو كان القياس مصادماً لدليل أقوى منه؛ كان القياس فاسداً، وهو الذي يسميه أهل العلم: القياس فاسد الاعتبار(٣).

وهذا المسلك لأهل السنة في نقض استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس قد دلّ عليه القرآن الكريم، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] قال سعيد بن جبير: « هو الرجل إذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٨).

(٢) إعلام الموقعين (٤/ ٢٤).

(٣) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).

حل ماله على صاحبه فيقول المطلوب للطالب: زدني في الأجل وأزيدك على مالك، فإذا فعل ذلك قيل لهم: هذا ربا، قالوا: سـواء علينا إن زدنا في أول البيع أو عند محل المال فهما سـواء، فأكذبهم الله فقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ »[١]، وقال ابن جرير: « يقول ﷻ: فليست الزيادتان اللتان إحداهما من وَجه البيع، والأخرى من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل، سواء، وذلك أنّي حرّمت إحدى الزيادتين (وهي التي من وجه تأخير المال والزيادة في الأجل) وأحللتُ الأخرى منهما (وهي التي من وجه الزيادة على رأس المال الذي ابتاع به البائع سلعته التي يبيعها، فيستفضلُ فَضْلها)، فقال الله ﷻ: ليست الزيادة من وجه البيع نظيرَ الزيادة من وجه الربا، لأنّي أحللت البيع، وحرَّمت الرّبا، والأمر أمري والخلق خلقي، أقضي فيهم ما أشاء، وأستعبدهم بما أريد، ليس لأحد منهم أن يعترض في حكمي، ولا أن يخالف أمري، وإنما عليهم طاعتي والتسليمُ لحكمي »[٢]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ...فكيف يقاس المنهي بالمأمور به؟...، فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه؟، والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء، كقياس الربا على البيع، وقد أحل اللّه البيع وحرم الربا »[٣].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٣٤٢).

(٢) جامع البيان (٦/ ١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٩٦).

وأهل السنة حين ينقضون استدلال أهل الأهواء والبدعة بالقياس بأنه فاسد الاعتبار لمخالفته النص، يُتبِعون ذلك ببيان ذلك النص الذي خالفه القياس، وهذا من كمال علمهم وعظيم حجتهم كما تقدم بيانه في موضع سابق.

ومن نماذج نقضِ أهلِ السنةِ استدلالَ أهل الأهواء والبدعة بالقياس، بتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

الشبهة:

استدلال من استحب زيارة قبر النبي ﷺ في كل وقت وحين؛ بالقياس على زيارة القبور عامة، فكما أن القبور تشرع زيارتها في كل وقت وحين؛ فكذلك قبره ﷺ.

نقض الشبهة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والمقصود هنا أن يعرف ما كان عليه السلف من الفرق بين ما أمر الله به من الصلاة والسلام عليه وبين سلام التحية الموجب للرد الذي يشترك فيه كل مؤمن حي وميت ويرد فيه على الكافر، ولهذا كان الصحابة بالمدينة على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إذا دخلوا المسجد لصلاة أو اعتكاف أو تعليم أو تعلم أو ذكر لله ودعاء له ونحو ذلك مما شرع في المساجد لم يكونوا يذهبون إلى ناحية القبر فيزورونه هناك، ولا يقفون خارج الحجرة، كما لم يكونوا يدخلون الحجرة أيضا لزيارة قبره، فلم تكن الصحابة بالمدينة يزورون قبره ﷺ لا من المسجد خارج الحجرة ولا داخل الحجرة، ولا كانوا أيضا يأتون من بيوتهم لمجرد زيارة قبره ﷺ، بل

هذا من البدع التي أنكرها الأئمة والعلماء، وإن كان الزائر منهم ليس مقصوده إلا الصلاة والسلام عليه، وبينوا أن السلف لم يفعلوها، كما ذكره مالك في المبسوط، وقد ذكره أصحابه كأبي الوليد الباجي والقاضي عياض وغيرهما: قيل لمالك: إن ناسا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك (أي: يقفون على قبر النبي ﷺ فيصلون عليه ويدعون له ولأبي بكر وعمر)، يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر، وربما وقفوا في الجمعة أو الأيام المرة أو المرتين أو أكثر عند القبر يسلمون ويدعون ساعة؟، فقال: لم يبلغني هذا عن أهل الفقه ببلدنا وتركه أسدّ، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها، ولم يبلغني هذا عن أول هذه الأمة وصدرها أنهم كانوا يفعلون هذا عن أهل العلم بالمدينة ولا عن صدر هذه الأمة وأولها وهم الصحابة، وأن ذلك يكره لأهل المدينة إلا عند السفر، ومعلوم أن أهل المدينة لا يكره لهم زيارة قبور أهل البقيع وشهداء أحد وغيرهم، بل هم في ذلك ليسوا بدون سائر الأمصار، فإذا لم يكن لأولئك الامتناع عن زيارة القبور بل يستحب عند جمهور العلماء كما كان النبي ﷺ يفعل؛ فأهل المدينة أولى أن لا يكره، بل يستحب لهم زيارة القبور كما يستحب لغيرهم اقتداء بالنبي ﷺ، ولكن قبر النبي ﷺ خص بالمنع شرعا وحسا، كما دفن في الحجرة ومنع الناس من زيارة قبره من الحجرة كما تزار سائر القبور فيصل الزائر إلى عند القبر، وقبر النبي ﷺ ليس كذلك، فلا يستحب هذه الزيارة في حقه ولا تمكن، وهذا لعلو قدره وشرفه، لا لكون أن غيره أفضل منه، فان هذا لا يقوله أحد من المسلمين فضلا عن الصحابة والتابعين وعلماء المسلمين بالمدينة وغيرها، ومن هنا غلط طائفة من الناس يقولون: إذا كانت زيارة قبر آحاد الناس مستحبة

فكيف بقبر سيد الأولين والآخرين، وهؤلاء ظنوا أن زيارة قبر الميت مطلقا هو من باب الإكرام والتعظيم له، والرسول أحق بالإكرام والتعظيم من كل أحد، وظنوا أن ترك الزيارة له فيه تنقص لكرامته، فغلطوا وخالفوا السنة وإجماع الأمة سلفها وخلفها، فقولهم نظير قول من يقول: إذا كانت زيارة القبور يصل الزائر فيها إلى قبر المزور فان ذلك أبلغ في الدعاء له، وإن كان مقصوده دعاءه كما يقصده أهل البدع؛ فهو أبلغ في دعائه؛ فالرسول أولى أن نصل إلى قبره إذا زرناه، وقد ثبت بالتواتر وإجماع الأمة أن الرسول لا يشرع الوصول إلى قبره لا للدعاء له ولا لدعائه ولا لغير ذلك، بل غيره يصلى على قبره عند أكثر السلف كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، والصلاة على القبر كالصلاة على الجنازة تشرع مع القرب والمشاهدة، وهو بالإجماع لا يصلى على قبره، سواء كان للصلاة حد محدود أو كان يصلى على القبر مطلقا، ولم يعرف أن أحدا من الصحابة الغائبين لما قدم صلى على قبره ﷺ، وزيارة القبور المشروعة هي مشروعة مع الوصول إلى القبر بمشاهدته، وهذه الزيارة غير مشروعة في حقه بالنص والإجماع، ولا هي أيضا ممكنة، فتبين غلط هؤلاء الذين قاسوه على عموم المؤمنين، وهذا من باب القياس الفاسد »[١].

(١) الرد على الأخنائي ص: (٩٥-٩٧).

التحليل:

عقيدة أهل السنة والجماعة: أن قبر الرسول ﷺ لا تُشرَع زيارته ولا تكرارها لمن كان داخل المدينة أو خارجها، إلا أنه قد يجوز لمن كان من خارج المدينة وقدم إليها للصلاة في مسجدها أن يزور قبر الرسول ﷺ وصاحبيه، وذهب أهل الأهواء والبدعة إلى مشروعية واستحباب قبره ﷺ في كل وقت وحين وأكثر من مرة في اليوم أو الأسبوع أو الشهر ولمن كان من داخل المدينة أو خارجها، ومما استدلّوا به على ذلك: قياس زيارة قبره ﷺ على زيارة قبور المسلمين، فكما أن زيارتهم تشرع عموماً فكذلك قبره ﷺ.

وتقرير أن القياس فاسد الاعتبار لمخالفة النص والإجماع، وبيان ذلك النص والإجماع:

١ - أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) منصوص عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالنص النهي عنها، ومن ذلك: قوله ﷺ: « ولا تتخذوا قبري عيدا »، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة النص.

٢- أن الفرع المقيس (وهو زيارة قبره ﷺ) مجمَع عليه بحكمٍ مخالف لحكم الأصل المقيس عليه (وهو زيارة قبور المسلمين عامة)، فزيارة قبره ﷺ قد ثبت بالإجماع المنع منها وتركها وعدم فعلها، فالقياس فاسد الاعتبار؛ لمخالفة الإجماع.

فهرس